



مرکز تحقیقات اسلامی

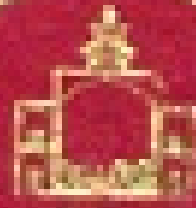
اصفهان

گامی



عمران

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir



۹۶۷

توضیح المسائل مرجع

مطابق با فتاویٰ سیر و نظر الزماری مع معظم قلب

جلد دوم

ترتیب انتشارات اسلامی
و ایستادگی با اساتید علمائین حوزة علمیه قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توضیح المسائل مراجع مطابق با فتاوی سیزده نفر از مراجع معظم تقلید

نویسنده:

محمدحسن بنی هاشمی خمینی

ناشر چاپی:

جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، دفتر انتشارات اسلامی

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

۵	فهرست
۷۴	توضیح المسائل مراجع مطابق با فتاوی سیزده نفر از مراجع معظم تقلید - جلد ۲
۷۴	مشخصات کتاب
۷۵	راهنمای استفاده از توضیح المسائل مراجع
۷۸	احکام خمس
۷۸	[احکام خمس از رساله امام خمینی ره]
۷۸	[چیزهایی که خمس در آنها واجب است.]
۷۸	اشاره
۷۸	۱ منفعت کسب
۷۸	[مسئله ۱۷۵۲]
۷۸	[مسئله ۱۷۵۳]
۷۸	اشاره
۸۰	مسائل اختصاصی
۸۰	[مسئله ۱۷۵۴]
۸۲	[مسئله ۱۷۵۵]
۸۳	[مسئله ۱۷۵۶]
۸۳	[مسئله ۱۷۵۷]
۸۳	اشاره
۸۳	مسائل اختصاصی
۸۳	[مسئله ۱۷۵۸]
۸۵	[مسئله ۱۷۵۹]
۸۶	[مسئله ۱۷۶۰]
۸۶	[مسئله ۱۷۶۱]
۸۸	[مسئله ۱۷۶۲]

- ٨٨ [مسأله ١٧٦٣]
- ٨٩ [مسأله ١٧٦٤]
- ٨٩ اشاره
- ٨٩ مسأله اختصاصی
- ٨٩ [مسأله ١٧٦٥]
- ٩١ [مسأله ١٧٦٦]
- ٩١ اشاره
- ٩١ مسأله اختصاصی
- ٩٢ [مسأله ١٧٦٧]
- ٩٣ [مسأله ١٧٦٨]
- ٩٣ [مسأله ١٧٦٩]
- ٩٥ [مسأله ١٧٧٠]
- ٩٧ [مسأله ١٧٧١]
- ٩٨ [مسأله ١٧٧٢]
- ٩٩ [مسأله ١٧٧٣]
- ٩٩ اشاره
- ١٠١ مسأله اختصاصی
- ١٠١ [مسأله ١٧٧٤]
- ١٠١ [مسأله ١٧٧٥]
- ١٠١ اشاره
- ١٠٢ مسائل اختصاصی
- ١٠٣ [مسأله ١٧٧٦]
- ١٠٣ [مسأله ١٧٧٧]
- ١٠٣ اشاره
- ١٠٥ مسائل اختصاصی
- ١٠٥ [مسأله ١٧٧٨]

- ١٠٧ [مسأله ١٧٧٩]
- ١٠٧ اشاره
- ١٠٧ مسأله اختصاصی
- ١٠٧ [مسأله ١٧٨٠]
- ١٠٩ [مسأله ١٧٨١]
- ١٠٩ اشاره
- ١١١ مسائل اختصاصی
- ١١٣ [مسأله ١٧٨٢]
- ١١٣ [مسأله ١٧٨٣]
- ١١٣ اشاره
- ١١٣ مسائل اختصاصی
- ١١٤ [مسأله ١٧٨٤]
- ١١٥ [مسأله ١٧٨٥]
- ١١٥ [مسأله ١٧٨٦]
- ١١٥ اشاره
- ١١٦ مسأله اختصاصی
- ١١٧ [مسأله ١٧٨٧]
- ١١٧ [مسأله ١٧٨٨]
- ١١٩ [مسأله ١٧٨٩]
- ١٢١ [مسأله ١٧٩٠]
- ١٢١ [مسأله ١٧٩١]
- ١٢٢ [مسأله ١٧٩٢]
- ١٢٢ اشاره
- ١٢٣ مسأله اختصاصی
- ١٢٣ [مسأله ١٧٩٣]
- ١٢٣ [مسأله ١٧٩٤]

١٢٥ [مسأله ١٧٩٥]

١٢٥ اشاره

١٢٦ مسائل اختصاصی

١٢٧ [مسأله ١٧٩٦]

١٢٨ [مسأله ١٧٩٧]

١٢٨ اشاره

١٣٠ مسائل اختصاصی

١٣٢ (٢ معدن

١٣٢ [مسأله ١٧٩٨]

١٣٢ [مسأله ١٧٩٩]

١٣٤ [مسأله ١٨٠٠]

١٣٦ [مسأله ١٨٠١]

١٣٦ [مسأله ١٨٠٢]

١٣٦ [مسأله ١٨٠٣]

١٣٨ [مسأله ١٨٠٤]

١٣٨ [مسأله ١٨٠٥]

١٣٩ اشاره

١٤٠ مسائل اختصاصی

١٤١ ٣ گنج

١٤١ [مسأله ١٨٠٦]

١٤١ [مسأله ١٨٠٧]

١٤١ [مسأله ١٨٠٨]

١٤٣ [مسأله ١٨٠٩]

١٤٤ [مسأله ١٨١٠]

١٤٤ [مسأله ١٨١١]

١٤٦ [مسأله ١٨١٢]

۴ مال حلال مخلوط به حرام ۱۴۸

[مسأله ۱۸۱۳] ۱۴۸

[مسأله ۱۸۱۴] ۱۴۹

[مسأله ۱۸۱۵] ۱۴۹

[مسأله ۱۸۱۶] ۱۵۰

[مسأله ۱۸۱۷] ۱۵۰

[مسأله ۱۸۱۸] ۱۵۲

اشاره ۱۵۲

مسأله اختصاصی ۱۵۳

۵ جواهری که به واسطه فرو رفتن در دریا به دست می آید ۱۵۴

[مسأله ۱۸۱۹] ۱۵۴

[مسأله ۱۸۲۰] ۱۵۵

[مسأله ۱۸۲۱] ۱۵۵

[مسأله ۱۸۲۲] ۱۵۷

[مسأله ۱۸۲۳] ۱۵۷

[مسأله ۱۸۲۴] ۱۵۹

[مسأله ۱۸۲۵] ۱۵۹

[مسأله ۱۸۲۶] ۱۵۹

[مسأله ۱۸۲۷] ۱۵۹

۶) غنیمت ۱۶۱

[مسأله ۱۸۲۸] ۱۶۱

اشاره ۱۶۱

مسائل اختصاصی ۱۶۱

۷) زمینی که کافر ذمی از مسلمان بخرد ۱۶۳

[مسأله ۱۸۲۹] ۱۶۳

[مسأله ۱۸۳۰] ۱۶۵

- ١٦٧ [مسأله ١٨٣١]
- ١٦٧ [مسأله ١٨٣٢]
- ١٦٧ [مسأله ١٨٣٣]
- ١٦٩ مصرف خمس
- ١٦٩ [مسأله ١٨٣٤]
- ١٦٩ اشاره
- ١٧١ مسأله اختصاصی
- ١٧١ [مسأله ١٨٣٥]
- ١٧١ [مسأله ١٨٣٦]
- ١٧٢ [مسأله ١٨٣٧]
- ١٧٢ [مسأله ١٨٣٨]
- ١٧٢ [مسأله ١٨٣٩]
- ١٧٤ [مسأله ١٨٤٠]
- ١٧٤ [مسأله ١٨٤١]
- ١٧٦ [مسأله ١٨٤٢]
- ١٧٦ [مسأله ١٨٤٣]
- ١٧٦ [مسأله ١٨٤٤]
- ١٧٧ [مسأله ١٨٤٥]
- ١٧٨ [مسأله ١٨٤٦]
- ١٧٨ [مسأله ١٨٤٧]
- ١٧٩ [مسأله ١٨٤٨]
- ١٧٩ [مسأله ١٨٤٩]
- ١٨١ [مسأله ١٨٥٠]
- ١٨١ [مسأله ١٨٥١]
- ١٨٢ [مسأله ١٨٥٢]
- ١٨٢ اشاره

- ۱۸۲ ----- مسائل اختصاصی
- ۱۸۴ ----- احکام خمس (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
- ۱۸۴ ----- هبه ، هدیه ، جایزه بانکی ، مهر و ارث
- ۱۸۸ ----- قرض ، حقوق ماهیانه ، بیمه و بازنشستگی
- ۱۹۴ ----- فروش خانه ، وسائل نقلیه و زمین
- ۱۹۸ ----- گنج ، غنیمت و مال حلال مخلوط به حرام
- ۲۰۲ ----- مئونه
- ۲۱۰ ----- دست گردان ، مصالحه و مخلوط شدن خمس با غیر آن
- ۲۱۸ ----- سرمایه
- ۲۳۰ ----- نحوه محاسبه خمس
- ۲۳۶ ----- تعیین سال مالی
- ۲۴۰ ----- ولی - امر خمس و موارد مصرف آن
- ۲۴۲ ----- سهم سادات و انتساب به آنان
- ۲۴۴ ----- موارد مصرف خمس ، کسب اجازه ، هدیه و شهریه حوزوی
- ۲۴۹ ----- مسائل متفرقه خمس
- ۲۵۳ ----- انفال
- ۲۵۷ ----- احکام زکات
- ۲۵۷ ----- [چیزهایی که زکات در آنها واجب است]
- ۲۵۷ ----- [مسئله ۱۸۵۳]
- ۲۵۷ ----- [مسئله ۱۸۵۴]
- ۲۵۸ ----- شرایط واجب شدن زکات
- ۲۵۸ ----- [مسئله ۱۸۵۵]
- ۲۵۸ ----- [مسئله ۱۸۵۶]
- ۲۶۰ ----- [مسئله ۱۸۵۷]
- ۲۶۰ ----- [مسئله ۱۸۵۸]
- ۲۶۳ ----- [مسئله ۱۸۵۹]

- ٢٦٤ [مسأله ١٨٦٠]
- ٢٦٤ [مسأله ١٨٦١]
- ٢٦٥ [مسأله ١٨٦٢]
- ٢٦٦ [مسأله ١٨٦٣]
- ٢٦٦ اشاره
- ٢٦٦ مسائل اختصاصی
- ٢٦٨ زکات گندم و جو و خرما و کشمش
- ٢٦٨ [مسأله ١٨٦٤]
- ٢٧١ [مسأله ١٨٦٥]
- ٢٧١ [مسأله ١٨٦٦]
- ٢٧١ [مسأله ١٨٦٧]
- ٢٧١ اشاره
- ٢٧٣ مسأله اختصاصی
- ٢٧٣ [مسأله ١٨٦٨]
- ٢٧٣ [مسأله ١٨٦٩]
- ٢٧٣ [مسأله ١٨٧٠]
- ٢٧٥ [مسأله ١٨٧١]
- ٢٧٥ [مسأله ١٨٧٢]
- ٢٧٥ [مسأله ١٨٧٣]
- ٢٧٧ [مسأله ١٨٧٤]
- ٢٧٧ [مسأله ١٨٧٥]
- ٢٧٧ اشاره
- ٢٧٧ مسائل اختصاصی
- ٢٧٩ [مسأله ١٨٧٦]
- ٢٧٩ [مسأله ١٨٧٧]
- ٢٨٠ اشاره

٢٨١ مسأله اختصاصی

٢٨١ [مسأله ١٨٧٨]

٢٨٣ [مسأله ١٨٧٩]

٢٨٣ [مسأله ١٨٨٠]

٢٨٣ [مسأله ١٨٨١]

٢٨٥ [مسأله ١٨٨٢]

٢٨٥ اشاره

٢٨٥ مسائل اختصاصی

٢٨٧ [مسأله ١٨٨٣]

٢٨٧ [مسأله ١٨٨٤]

٢٨٩ [مسأله ١٨٨٥]

٢٨٩ [مسأله ١٨٨٦]

٢٨٩ [مسأله ١٨٨٧]

٢٨٩ [مسأله ١٨٨٨]

٢٩١ [مسأله]

٢٩١ [مسأله ١٨٩٠]

٢٩٣ [مسأله ١٨٩١]

٢٩٣ [مسأله ١٨٩٢]

٢٩٤ [مسأله ١٨٩٣]

٢٩٥ [مسأله ١٨٩٤]

٢٩٥ [مسأله ١٨٩٥]

٢٩٦ نصاب طلا

٢٩٦ [مسأله ١٨٩٦]

٢٩٧ نصاب نقره

٢٩٧ [مسأله ١٨٩٧]

٢٩٨ [مسأله ١٨٩٨]

٢٩٨ [مسأله ١٨٩٩]

٢٩٨ اشاره

٣٠٠ مسأله اختصاصی

٣٠٠ [مسأله ١٩٠٠]

٣٠٠ اشاره

٣٠٠ مسأله اختصاصی

٣٠٠ [مسأله ١٩٠١]

٣٠١ [مسأله ١٩٠٢]

٣٠٢ [مسأله ١٩٠٣]

٣٠٢ [مسأله ١٩٠٤]

٣٠٢ [مسأله ١٩٠٥]

٣٠٤ [مسأله ١٩٠٦]

٣٠٦ [مسأله ١٩٠٧]

٣٠٦ زکات شتر و گاو و گوسفند

٣٠٦ [مسأله ١٩٠٨]

٣٠٧ [مسأله ١٩٠٩]

٣٠٧ نصاب شتر

٣٠٧ [مسأله ١٩١٠]

٣٠٩ [مسأله ١٩١١]

٣٠٩ نصاب گاو

٣٠٩ [مسأله ١٩١٢]

٣١١ نصاب گوسفند

٣١١ [مسأله ١٩١٣]

٣١٢ [مسأله ١٩١٤]

٣١٢ [مسأله ١٩١٥]

٣١٢ [مسأله ١٩١٦]

٣١٢	-----	[مسأله ١٩١٧]
٣١٤	-----	[مسأله ١٩١٨]
٣١٤	-----	[مسأله ١٩١٩]
٣١٤	-----	[مسأله ١٩٢٠]
٣١٤	-----	[مسأله ١٩٢١]
٣١٤	-----	[مسأله ١٩٢٢]
٣١٥	-----	[مسأله ١٩٢٣]
٣١٤	-----	[مسأله ١٩٢٤]
٣١٤	-----	مسأله اختصاصی زکات مال تجارت
٣١٤	-----	مصرف زکات
٣١٤	-----	[مسأله ١٩٢٥]
٣١٩	-----	[مسأله ١٩٢٦]
٣٢١	-----	[مسأله ١٩٢٧]
٣٢١	-----	[مسأله ١٩٢٨]
٣٢١	-----	[مسأله ١٩٢٩]
٣٢٣	-----	[مسأله ١٩٣٠]
٣٢٣	-----	[مسأله ١٩٣١]
٣٢٤	-----	[مسأله ١٩٣٢]
٣٢٥	-----	[مسأله ١٩٣٣]
٣٢٥	-----	[مسأله ١٩٣٤]
٣٢٦	-----	[مسأله ١٩٣٥]
٣٢٦	-----	[مسأله ١٩٣٦]
٣٢٨	-----	[مسأله ١٩٣٧]
٣٢٩	-----	[مسأله ١٩٣٨]
٣٣٠	-----	[مسأله ١٩٣٩]
٣٣٠	-----	[مسأله ١٩٤٠]

۳۳۰ [مسأله ۱۹۴۱]
۳۳۲ شرایط کسانی که مستحق - زکاتند
۳۳۲ [مسأله ۱۹۴۲]
۳۳۲ [مسأله ۱۹۴۳]
۳۳۴ [مسأله ۱۹۴۴]
۳۳۴ [مسأله ۱۹۴۵]
۳۳۴ [مسأله ۱۹۴۶]
۳۳۶ [مسأله ۱۹۴۷]
۳۳۷ [مسأله ۱۹۴۸]
۳۳۸ [مسأله ۱۹۴۹]
۳۳۸ [مسأله ۱۹۵۰]
۳۳۹ [مسأله ۱۹۵۱]
۳۴۰ [مسأله ۱۹۵۲]
۳۴۰ [مسأله ۱۹۵۳]
۳۴۲ [مسأله ۱۹۵۴]
۳۴۲ [مسأله ۱۹۵۵]
۳۴۲ [مسأله ۱۹۵۶]
۳۴۴ نیت زکات
۳۴۴ [مسأله ۱۹۵۷]
۳۴۴ [مسأله ۱۹۵۸]
۳۴۵ [مسأله ۱۹۵۹]
۳۴۷ [مسأله ۱۹۶۰]
۳۴۷ مسائل اختصاصی
۳۴۷ مسائل متفرقه زکات
۳۴۷ [مسأله ۱۹۶۱]
۳۴۷ اشاره

٣٤٩ مسأله اختصاصی
٣٤٩ [مسأله ١٩٦٢]
٣٥١ [مسأله ١٩٦٣]
٣٥١ [مسأله ١٩٦٤]
٣٥١ [مسأله ١٩٦٥]
٣٥١ [مسأله ١٩٦٦]
٣٥٢ [مسأله ١٩٦٧]
٣٥٢ [مسأله ١٩٦٨]
٣٥٢ اشاره
٣٥٣ مسأله اختصاصی
٣٥٣ [مسأله ١٩٦٩]
٣٥٣ [مسأله ١٩٧٠]
٣٥٤ [مسأله ١٩٧١]
٣٥٥ [مسأله ١٩٧٢]
٣٥٥ [مسأله ١٩٧٣]
٣٥٥ [مسأله ١٩٧٤]
٣٥٥ [مسأله ١٩٧٥]
٣٥٧ [مسأله ١٩٧٦]
٣٥٧ [مسأله ١٩٧٧]
٣٥٧ [مسأله ١٩٧٨]
٣٥٨ [مسأله ١٩٧٩]
٣٥٨ اشاره
٣٥٩ مسأله اختصاصی
٣٥٩ [مسأله ١٩٨٠]
٣٥٩ [مسأله ١٩٨١]
٣٦١ [مسأله ١٩٨٢]

- ٣٦١ [مسأله ١٩٨٣]
- ٣٦١ [مسأله ١٩٨٤]
- ٣٦٣ [مسأله ١٩٨٥]
- ٣٦٣ [مسأله ١٩٨٦]
- ٣٦٣ [مسأله ١٩٨٧]
- ٣٦٥ [مسأله ١٩٨٨]
- ٣٦٥ [مسأله ١٩٨٩]
- ٣٦٧ [مسأله ١٩٩٠]
- ٣٦٨ زكات فطره
- ٣٦٨ [مسائل زكات فطره]
- ٣٦٨ [مسأله ١٩٩١]
- ٣٧٠ [مسأله ١٩٩٢]
- ٣٧٠ اشاره
- ٣٧٠ مسائل اختصاصی
- ٣٧٠ [مسأله ١٩٩٣]
- ٣٧٢ [مسأله ١٩٩٤]
- ٣٧٢ [مسأله ١٩٩٥]
- ٣٧٤ [مسأله ١٩٩٦]
- ٣٧٤ [مسأله ١٩٩٧]
- ٣٧٤ [مسأله ١٩٩٨]
- ٣٧٦ [مسأله ١٩٩٩]
- ٣٧٦ [مسأله ٢٠٠٠]
- ٣٧٦ [مسأله ٢٠٠١]
- ٣٧٦ [مسأله ٢٠٠٢]
- ٣٧٨ [مسأله ٢٠٠٣]
- ٣٧٨ [مسأله ٢٠٠٤]

٣٧٩ [مسأله ٢٠٠٥]

٣٨٠ [مسأله ٢٠٠٦ -]

٣٨٠ [مسأله ٢٠٠٧]

٣٨٠ [مسأله ٢٠٠٨]

٣٨٠ [مسأله ٢٠٠٩]

٣٨٠ [مسأله ٢٠١٠]

٣٨١ [مسأله ٢٠١١]

٣٨١ [مسأله ٢٠١٢]

٣٨١ اشاره

٣٨٢ مسأله اختصاصی

٣٨٢ [مسأله ٢٠١٣]

٣٨٢ مصرف زكات فطره

٣٨٢ [مسأله ٢٠١٤]

٣٨٣ اشاره

٣٨٤ مسأله اختصاصی

٣٨٤ [مسأله ٢٠١٥]

٣٨٤ [مسأله ٢٠١٦]

٣٨٥ [مسأله ٢٠١٧]

٣٨٥ [مسأله ٢٠١٨]

٣٨٦ [مسأله ٢٠١٩]

٣٨٦ [مسأله ٢٠٢٠]

٣٨٧ [مسأله ٢٠٢١]

٣٨٨ [مسأله ٢٠٢٢]

٣٨٨ [مسأله ٢٠٢٣]

٣٩٠ مسائل متفرقه زكات فطره

٣٩٠ [مسأله ٢٠٢٤]

٣٩٠ [مسأله ٢٥٥]

٣٩٠ اشاره

٣٩٢ مسائل اختصاصی

٣٩٢ [مسأله ٢٥٦]

٣٩٢ [مسأله ٢٥٧]

٣٩٣ [مسأله ٢٥٨]

٣٩٣ اشاره

٣٩٤ مسأله اختصاصی

٣٩٤ [مسأله ٢٥٩]

٣٩٤ [مسأله ٢٦٠]

٣٩٤ [مسأله ٢٦١]

٣٩٤ [مسأله ٢٦٢]

٣٩٤ [مسأله ٢٦٣]

٣٩٤ [مسأله ٢٦٤]

٣٩٤ [مسأله ٢٦٥]

٣٩٨ مسأله اختصاصی

٣٩٩ احكام حج

٣٩٩ [مسأله ٢٦٦]

٤٠٢ [مسأله ٢٦٧]

٤٠٢ [مسأله ٢٦٨]

٤٠٤ [مسأله ٢٦٩]

٤٠٤ [مسأله ٢٧٠]

٤٠٤ اشاره

٤٠٥ مسأله اختصاصی

٤٠٥ [مسأله ٢٧١]

٤٠٥ [مسأله ٢٧٢]

- ۴۰۵ اشاره
- ۴۰۶ مسأله اختصاصی
- ۴۰۶ [مسأله ۲۰۴۳]
- ۴۰۷ [مسأله ۲۰۴۴]
- ۴۰۷ [مسأله ۲۰۴۵]
- ۴۰۷ اشاره
- ۴۰۷ مسائل اختصاصی
- ۴۰۸ [مسأله ۲۰۴۶]
- ۴۰۹ [مسأله ۲۰۴۷]
- ۴۰۹ [مسأله ۲۰۴۸]
- ۴۱۰ اشاره
- ۴۱۱ مسائل اختصاصی
- ۴۱۲ [مسأله ۲۰۴۹]
- ۴۱۲ [مسأله ۲۰۵۰]
- ۴۱۲ اشاره
- ۴۱۲ مسأله اختصاصی
- ۴۱۴ احکام خرید و فروش
- ۴۱۴ [احکام خرید و فروش از رساله امام خمینی ره]
- ۴۱۴ «مسأله اختصاصی» اقسام معاملات
- ۴۱۴ چیزهایی که در خرید و فروش مستحب است
- ۴۱۴ [مسأله ۲۰۵۱]
- ۴۱۵ [مسأله ۲۰۵۲]
- ۴۱۷ [مسأله ۲۰۵۳]
- ۴۱۷ معاملات مکروه
- ۴۱۷ [مسأله ۲۰۵۴]
- ۴۱۹ معاملات باطل

- ٤١٩ [مسأله ٢٠٥٥]
- ٤٢٤ [مسأله ٢٠٥٦]
- ٤٢٤ اشاره
- ٤٢٤ مسأله اختصاصی
- ٤٢٤ [مسأله ٢٠٥٧]
- ٤٢٨ [مسأله ٢٠٥٨]
- ٤٢٩ [مسأله ٢٠٥٩]
- ٤٣١ [مسأله ٢٠٦٠]
- ٤٣١ [مسأله ٢٠٦١]
- ٤٣٣ [مسأله]
- ٤٣٣ اشاره
- ٤٣٥ مسائل اختصاصی
- ٤٣٥ [مسأله ٢٠٦٣]
- ٤٣٥ [مسأله ٢٠٦٤]
- ٤٣٧ [مسأله ٢٠٦٥]
- ٤٣٧ [مسأله ٢٠٦٦]
- ٤٣٩ [مسأله ٢٠٦٧]
- ٤٣٩ [مسأله ٢٠٦٨]
- ٤٤١ [مسأله ٢٠٦٩]
- ٤٤٣ [مسأله ٢٠٧٠]
- ٤٤٣ [مسأله ٢٠٧١]
- ٤٤٥ [مسأله ٢٠٧٢]
- ٤٤٦ [مسأله ٢٠٧٣]
- ٤٤٦ [مسأله ٢٠٧٤]
- ٤٤٧ [مسأله ٢٠٧٥]
- ٤٤٩ [مسأله ٢٠٧٦]

- ۴۴۹ [مسأله ۲۰۷۷]
- ۴۴۹ [مسأله ۲۰۷۸]
- ۴۵۱ [مسأله ۲۰۷۹]
- ۴۵۱ [مسأله ۲۰۸۰]
- ۴۵۲ مسائل اختصاصی
- ۴۵۲ شرایط فروشنده و خریدار
- ۴۵۲ [مسأله ۲۰۸۱]
- ۴۵۴ [مسأله ۲۰۸۲]
- ۴۵۶ [مسأله ۲۰۸۳]
- ۴۵۸ [مسأله ۲۰۸۴]
- ۴۵۸ [مسأله ۲۰۸۵]
- ۴۶۰ [مسأله ۲۰۸۶]
- ۴۶۰ [مسأله ۲۰۸۷]
- ۴۶۲ [مسأله ۲۰۸۸]
- ۴۶۲ [مسأله ۲۰۸۹]
- ۴۶۴ شرایط جنس و عوض آن
- ۴۶۴ [مسأله ۲۰۹۰]
- ۴۶۴ اشاره
- ۴۶۶ مسأله اختصاصی
- ۴۶۶ [مسأله ۲۰۹۱]
- ۴۶۸ [مسأله ۲۰۹۲]
- ۴۶۸ [مسأله ۲۰۹۳]
- ۴۶۸ [مسأله ۲۰۹۴]
- ۴۶۹ [مسأله ۲۰۹۵]
- ۴۶۹ [مسأله ۲۰۹۶]
- ۴۷۰ صیغه خرید و فروش

۴۷۰	[مسأله ۲۰۹۷]
۴۷۰	[مسأله ۲۰۹۸]
۴۷۰	مسائل اختصاصی
۴۷۱	خرید و فروش میوه ها
۴۷۱	[مسأله ۲۰۹۹]
۴۷۱	[مسأله ۲۱۰۰]
۴۷۳	[مسأله ۲۱۰۱]
۴۷۵	[مسأله ۲۱۰۲]
۴۷۵	[مسأله ۲۱۰۳]
۴۷۵	مسأله اختصاصی
۴۷۵	نقد و نسیه
۴۷۵	[مسأله ۲۱۰۴]
۴۷۷	[مسأله ۲۱۰۵]
۴۷۷	[مسأله ۲۱۰۶]
۴۷۷	[مسأله ۲۱۰۷]
۴۷۸	[مسأله ۲۱۰۸]
۴۷۹	[مسأله ۲۱۰۹]
۴۷۹	معامله سلف
۴۷۹	[مسأله ۲۱۱۰]
۴۷۹	[مسأله ۲۱۱۱]
۴۸۱	شرایط معامله سلف
۴۸۱	[مسأله ۲۱۱۲]
۴۸۴	احکام معامله سلف
۴۸۴	[مسأله ۲۱۱۳]
۴۸۶	[مسأله ۲۱۱۴]
۴۸۶	[مسأله ۲۱۱۵]

۴۸۸ [مسأله ۲۱۱۶]

۴۸۸ [مسأله ۲۱۱۷]

۴۸۸ [مسأله ۲۱۱۸]

۴۸۸ فروش طلا و نقره به طلا و نقره

۴۸۸ [مسأله ۲۱۱۹]

۴۸۹ [مسأله ۲۱۲۰]

۴۸۹ [مسأله ۲۱۲۱]

۴۹۰ [مسأله ۲۱۲۲]

۴۹۰ [مسأله ۲۱۲۳]

۴۹۰ مواردی که انسان می تواند معامله را به هم بزند

۴۹۱ [مسأله ۲۱۲۴]

۴۹۱ اشاره

۴۹۳ مسأله اختصاصی

۴۹۵ [مسأله ۲۱۲۵]

۴۹۷ [مسأله ۲۱۲۶]

۴۹۸ [مسأله ۲۱۲۷]

۴۹۸ [مسأله ۲۱۲۸]

۴۹۸ [مسأله ۲۱۲۹]

۵۰۰ [مسأله ۲۱۳۰]

۵۰۲ [مسأله ۲۱۳۱]

۵۰۲ [مسأله ۲۱۳۲]

۵۰۳ [مسأله ۲۱۳۳]

۵۰۳ [مسأله ۲۱۳۴]

۵۰۳ [مسأله ۲۱۳۵]

۵۰۵ [مسأله ۲۱۳۶]

۵۰۵ مسائل متفرقه

۵۰۵ [مسأله ۲۱۳۷]
۵۰۷ [مسأله ۲۱۳۸]
۵۰۸ [مسأله ۲۱۳۹]
۵۰۸ [مسأله ۲۱۴۰]
۵۰۸ [مسأله ۲۱۴۱]
۵۰۸ احکام خرید و فروش (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
۵۰۸ شروط عقد
۵۱۰ شرایط خریدار و فروشنده
۵۱۱ بیع فضولی
۵۱۲ اولیای تصرف
۵۱۹ شرایط جنس و عوض آن
۵۲۲ شروط ضمن عقد
۵۲۴ مسائل متفرقه بیع
۵۲۷ احکام خیارات
۵۲۷ ۱ - خیار مجلس
۵۲۷ ۲ - خیار عیب
۵۲۹ ۳ - خیار تأخیر
۵۲۹ ۴ - خیار شرط
۵۲۹ ۵ - خیار رؤیت
۵۲۹ ۶ - خیار غبن
۵۳۳ ۷ بیع خیاری (بیع شرط)
۵۳۳ ۸ - خیار تخلف شرط
۵۳۶ احکام متفرقه خیارات
۵۳۸ توابع مبیع
۵۳۹ تسلیم مبیع و تأدیه ثمن
۵۴۰ بیع نقد و نسیه

۵۴۱	بیع سلف
۵۴۲	خرید و فروش طلا، نقره و پول
۵۴۳	مسائل متفرقه تجارت
۵۴۵	احکام ربا
۵۴۹	احکام شرکت
۵۴۹	[مسائل احکام شرکت از رساله امام خمینی ره]
۵۴۹	[مسئله ۲۱۴۲]
۵۴۹	اشاره
۵۴۹	مسئله اختصاصی
۵۴۹	[مسئله ۲۱۴۳]
۵۵۰	[مسئله ۲۱۴۴]
۵۵۱	[مسئله ۲۱۴۵]
۵۵۱	[مسئله ۲۱۴۶]
۵۵۳	[مسئله ۲۱۴۷]
۵۵۵	[مسئله ۲۱۴۸]
۵۵۵	[مسئله ۲۱۴۹]
۵۵۵	[مسئله ۲۱۵۰]
۵۵۶	[مسئله ۲۱۵۱]
۵۵۷	[مسئله ۲۱۵۲]
۵۵۸	[مسئله ۲۱۵۳]
۵۵۸	[مسئله ۲۱۵۴]
۵۵۸	[مسئله ۲۱۵۵]
۵۶۰	[مسئله ۲۱۵۶]
۵۶۰	[مسئله ۲۱۵۷]
۵۶۲	[مسئله ۲۱۵۸]
۵۶۲	[مسئله ۲۱۵۹]

۵۶۳	احکام شرکت (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
۵۷۱	احکام مضاربه
۵۷۱	مسائل اختصاصی
۵۸۰	احکام مضاربه (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
۵۸۶	احکام صلح
۵۸۶	[احکام صلح از رساله امام خمینی ره]
۵۸۶	[مسئله ۲۱۶۰]
۵۸۶	اشاره
۵۸۶	مسئله اختصاصی
۵۸۷	[مسئله ۲۱۶۱]
۵۸۸	[مسئله ۲۱۶۲]
۵۸۸	[مسئله ۲۱۶۳]
۵۹۰	[مسئله ۲۱۶۴]
۵۹۰	[مسئله ۲۱۶۵]
۵۹۰	اشاره
۵۹۰	مسئله اختصاصی
۵۹۱	[مسئله ۲۱۶۶]
۵۹۲	[مسئله ۲۱۶۷]
۵۹۳	[مسئله ۲۱۶۸]
۵۹۳	[مسئله ۲۱۶۹]
۵۹۳	[مسئله ۲۱۷۰]
۵۹۵	[مسئله ۲۱۷۱]
۵۹۶	[مسئله ۲۱۷۲]
۵۹۶	احکام صلح (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
۶۰۰	احکام اجاره
۶۰۰	[احکام اجاره از رساله امام خمینی]

- مسأله ۲۱۷۳] ۶۰۰
- مسأله ۲۱۷۴] ۶۰۰
- مسأله ۲۱۷۵] ۶۰۱
- مسأله ۲۱۷۶] ۶۰۱
- مسأله ۲۱۷۷] ۶۰۲
- مسأله ۲۱۷۸] ۶۰۲
- مسأله ۲۱۷۹] ۶۰۲
- مسأله ۲۱۸۰] ۶۰۴
- مسأله ۲۱۸۱] ۶۰۴
- مسأله ۲۱۸۲] ۶۰۵
- مسأله ۲۱۸۳] ۶۰۶
- اشاره ۶۰۶
- مسأله اختصاصی ۶۰۶
- شرایط مالی که آن را اجاره می دهند ۶۰۶
- مسأله ۲۱۸۴] ۶۰۶
- مسأله ۲۱۸۵] ۶۰۸
- مسأله ۲۱۸۶] ۶۱۰
- اشاره ۶۱۰
- مسأله اختصاصی ۶۱۰
- شرایط استفاده ای که مال را برای آن اجاره می دهند ۶۱۰
- مسأله ۲۱۸۷] ۶۱۰
- مسأله ۲۱۸۸] ۶۱۲
- مسأله ۲۱۸۹] ۶۱۳
- مسأله ۲۱۹۰] ۶۱۳
- مسأله ۲۱۹۱] ۶۱۳
- مسأله ۲۱۹۲] ۶۱۵

٦١٥	مسائل متفرقه اجاره
٦١٥	[مسأله ٢١٩٣]
٦١٦	[مسأله ٢١٩٤]
٦١٦	[مسأله ٢١٩٥]
٦١٦	اشاره
٦١٧	مسأله اختصاصی
٦١٨	[مسأله ٢١٩٦]
٦١٨	[مسأله ٢١٩٧]
٦١٨	[مسأله ٢١٩٨]
٦١٩	[مسأله ٢١٩٩]
٦١٩	[مسأله ٢٢٠٠]
٦١٩	[مسأله ٢٢٠١]
٦٢٠	[مسأله ٢٢٠٢]
٦٢١	[مسأله ٢٢٠٣]
٦٢١	[مسأله ٢٢٠٤]
٦٢٢	[مسأله ٢٢٠٥]
٦٢٣	[مسأله ٢٢٠٦]
٦٢٣	[مسأله ٢٢٠٧]
٦٢٣	[مسأله ٢٢٠٨]
٦٢٣	[مسأله ٢٢٠٩]
٦٢٥	[مسأله ٢٢١٠]
٦٢٥	[مسأله ٢٢١١]
٦٢٥	[مسأله ٢٢١٢]
٦٢٧	[مسأله ٢٢١٣]
٦٢٧	[مسأله ٢٢١٤]
٦٢٧	[مسأله ٢٢١٥]

۶۲۹ [مسأله ۲۲۱۶]

۶۲۹ [مسأله ۲۲۱۷]

۶۳۰ احکام اجاره (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

۶۳۰ [احکام اجاره]

۶۳۷ احکام سرقتی

۶۴۱ احکام جُعَالَه

۶۴۱ [مسأله ۲۲۱۸]

۶۴۱ اشاره

۶۴۱ مسأله اختصاصی

۶۴۱ [مسأله ۲۲۱۹]

۶۴۲ [مسأله ۲۲۲۰]

۶۴۲ [مسأله ۲۲۲۱]

۶۴۳ [مسأله ۲۲۲۲]

۶۴۳ [مسأله ۲۲۲۳]

۶۴۳ اشاره

۶۴۵ مسأله اختصاصی

۶۴۵ [مسأله ۲۲۲۴]

۶۴۵ [مسأله ۲۲۲۵]

۶۴۵ [مسأله ۲۲۲۶]

۶۴۶ [مسأله ۲۲۲۷]

۶۴۸ احکام مُزارَعَه

۶۴۸ [مسأله ۲۲۲۸]

۶۴۸ [مسأله ۲۲۲۹]

۶۵۱ [مسأله ۲۲۳۰]

۶۵۳ [مسأله ۲۲۳۱]

۶۵۳ اشاره

٦٥٥ مسأله اختصاصی

٦٥٥ [مسأله ٢٢٢٢]

٦٥٥ [مسأله ٢٢٢٣]

٦٥٧ [مسأله ٢٢٢٤]

٦٥٧ اشاره

٦٥٩ مسائل اختصاصی

٦٥٩ [مسأله ٢٢٢٥]

٦٦١ [مسأله ٢٢٢٦]

٦٦٣ [مسأله ٢٢٢٧]

٦٦٥ احكام مسابقات

٦٦٥ [مسأله ٢٢٢٨]

٦٦٥ [مسأله ٢٢٢٩]

٦٦٦ [مسأله ٢٢٣٠]

٦٦٦ [مسأله ٢٢٣١]

٦٦٨ [مسأله ٢٢٣٢]

٦٦٨ [مسأله ٢٢٣٣]

٦٧٠ [مسأله ٢٢٣٤]

٦٧٠ اشاره

٦٧٠ مسائل اختصاصی

٦٧١ [مسأله ٢٢٣٥]

٦٧٢ [مسأله ٢٢٣٦]

٦٧٢ [مسأله ٢٢٣٧]

٦٧٣ [مسأله ٢٢٣٨]

٦٧٣ [مسأله ٢٢٣٩]

٦٧٣ اشاره

٦٧٤ مسائل اختصاصی

- ۶۷۴ [مسأله ۲۳۵۰]
- ۶۷۶ [مسأله ۲۳۵۱]
- ۶۷۶ اشاره
- ۶۷۸ مسأله اختصاصی
- ۶۷۹ کسانی که نمی توانند در مال خود تصرف کنند
- ۶۷۹ [کسانی که نمی توانند در مال خود تصرف کنند از رساله امام خمینی ره]
- ۶۷۹ [مسأله ۲۳۵۲]
- ۶۷۹ [مسأله ۲۲۵۳]
- ۶۷۹ اشاره
- ۶۸۰ مسائل اختصاصی
- ۶۸۰ [مسأله ۲۲۵۴]
- ۶۸۲ [مسأله ۲۲۵۵]
- ۶۸۲ [مسأله ۲۲۵۶]
- ۶۸۴ حجر و نشانه های بلوغ (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
- ۶۸۶ احکام وکالت
- ۶۸۶ [احکام وکالت از رساله امام خمینی ره]
- ۶۸۶ اشاره
- ۶۸۶ [مسأله ۲۲۵۷]
- ۶۸۷ [مسأله ۲۲۵۸]
- ۶۸۷ [مسأله ۲۲۵۹]
- ۶۸۷ [مسأله ۲۲۶۰]
- ۶۸۹ [مسأله ۲۲۶۱]
- ۶۸۹ [مسأله ۲۲۶۲]
- ۶۸۹ اشاره
- ۶۸۹ مسأله اختصاصی
- ۶۸۹ [مسأله ۲۲۶۳]

- ۶۸۹ [مسأله ۲۲۶۴]
- ۶۹۱ [مسأله ۲۲۶۵]
- ۶۹۱ [مسأله ۲۲۶۶]
- ۶۹۱ [مسأله ۲۲۶۷]
- ۶۹۳ [مسأله ۲۲۶۸]
- ۶۹۳ [مسأله ۲۲۶۹]
- ۶۹۴ [مسأله ۲۲۷۰]
- ۶۹۵ [مسأله ۲۲۷۱]
- ۶۹۵ [مسأله ۲۲۷۲]
- ۶۹۵ اشاره
- ۶۹۵ مسائل اختصاصی
- ۶۹۵ احکام وکالت (استفتاءات از مقام معظم رهبری) - - - - -
- ۷۰۱ احکام قرض
- ۷۰۱ [احکام قرض از رساله امام خمینی ره]
- ۷۰۱ اشاره
- ۷۰۱ [مسأله ۲۲۷۳]
- ۷۰۱ اشاره
- ۷۰۲ مسأله اختصاصی
- ۷۰۲ [مسأله ۲۲۷۴]
- ۷۰۲ [مسأله ۲۲۷۵]
- ۷۰۴ [مسأله ۲۲۷۶]
- ۷۰۴ [مسأله ۲۲۷۷]
- ۷۰۶ [مسأله ۲۲۷۸]
- ۷۰۶ [مسأله ۲۲۷۹]
- ۷۰۸ [مسأله ۲۲۸۰]
- ۷۰۸ [مسأله ۲۲۸۱]

- مسأله ۲۲۸۲ [۷۰۸]
- مسأله ۲۲۸۳ [۷۱۰]
- مسأله ۲۲۸۴ [۷۱۰]
- مسأله ۲۲۸۵ [۷۱۱]
- مسأله ۲۲۸۶ [۷۱۱]
- مسأله ۲۲۸۷ [۷۱۴]
- مسأله ۲۲۸۸ [۷۱۴]
- مسائل اختصاصی [۷۱۵]
- دین و قرض (استفتاءات از مقام معظم رهبری) [۷۱۶]
- احکام حواله دادن [۷۲۴]
- [احکام حواله دادن از رساله امام خمینی] [۷۲۴]
- مسأله ۲۲۸۹ [۷۲۴]
- مسأله ۲۲۹۰ [۷۲۴]
- مسأله ۲۲۹۱ [۷۲۵]
- مسأله ۲۲۹۲ [۷۲۷]
- مسأله ۲۲۹۳ [۷۲۷]
- مسأله ۲۲۹۴ [۷۲۸]
- مسأله ۲۲۹۵ [۷۲۸]
- مسأله ۲۲۹۶ [۷۲۸]
- مسأله ۲۲۹۷ [۷۳۰]
- مسأله ۲۲۹۸ [۷۳۰]
- مسأله ۲۲۹۹ [۷۳۱]
- حواله (استفتاء از مقام معظم رهبری) [۷۳۱]
- احکام رهن [۷۳۲]
- [احکام رهن از رساله امام خمینی ره] [۷۳۲]
- مسأله ۲۳۰۰ [۷۳۲]

۷۳۲ [مسأله ۲۳۰۱]
۷۳۲ [مسأله ۲۳۰۲]
۷۳۳ [مسأله ۲۳۰۳]
۷۳۳ [مسأله ۲۳۰۴]
۷۳۵ [مسأله ۲۳۰۵]
۷۳۵ [مسأله ۲۳۰۶]
۷۳۵ اشاره
۷۳۷ مسائل اختصاصی
۷۳۷ [مسأله ۲۳۰۷]
۷۳۹ [مسأله ۲۳۰۸]
۷۴۱ [مسأله ۲۳۰۹]
۷۴۱ اشاره
۷۴۱ مسائل اختصاصی
۷۴۳ احکام رهن استفتاءات از مقام معظم رهبری (
۷۴۷ احکام ضامن شدن
۷۴۷ [احکام ضامن شدن از رساله امام خمینی ره]
۷۴۷ [مسأله ۲۳۱۰]
۷۴۷ اشاره
۷۴۷ مسأله اختصاصی
۷۴۷ [مسأله ۲۳۱۱]
۷۴۹ [مسأله ۲۳۱۲]
۷۵۰ [مسأله ۲۳۱۳]
۷۵۰ [مسأله ۲۳۱۴]
۷۵۲ [مسأله ۲۳۱۵]
۷۵۲ [مسأله ۲۳۱۶]
۷۵۲ [مسأله ۲۳۱۷]

۷۵۴ [مسأله ۲۳۱۸]

۷۵۴ [مسأله ۲۳۱۹]

۷۵۴ [مسأله ۲۳۲۰]

۷۵۶ [مسأله ۲۳۲۱]

۷۵۶ احکام ضمان (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

۷۵۷ احکام کفالت

۷۵۷ [مسأله ۲۳۲۲]

۷۵۷ [مسأله ۲۳۲۳]

۷۵۷ اشاره

۷۵۸ مسأله اختصاصی

۷۵۸ [مسأله ۲۳۲۴]

۷۵۹ [مسأله ۲۳۲۵]

۷۵۹ [مسأله ۲۳۲۶]

۷۵۹ اشاره

۷۶۱ مسائل اختصاصی

۷۶۲ احکام ودیعه (امانت)

۷۶۲ [مسأله ۲۳۲۷]

۷۶۲ اشاره

۷۶۲ مسائل اختصاصی

۷۶۲ [مسأله ۲۳۲۸]

۷۶۳ [مسأله ۲۳۲۹]

۷۶۴ [مسأله ۲۳۳۰]

۷۶۴ [مسأله ۲۳۳۱]

۷۶۶ [مسأله ۲۳۳۲]

۷۶۶ [مسأله ۲۳۳۳]

۷۶۶ [مسأله ۲۳۳۴]

- ۷۶۷ [مسأله ۲۳۳۵]
- ۷۶۸ [مسأله ۲۳۳۶]
- ۷۶۹ [مسأله ۲۳۳۷]
- ۷۶۹ اشاره
- ۷۷۰ مسائل اختصاصی
- ۷۷۱ [مسأله ۲۳۳۸]
- ۷۷۲ [مسأله ۲۳۳۹]
- ۷۷۲ [مسأله ۲۳۴۰]
- ۷۷۳ [مسأله ۲۳۴۱]
- ۷۷۳ [مسأله ۲۳۴۲]
- ۷۷۴ [مسأله ۲۳۴۳]
- ۷۷۴ اشاره
- ۷۷۴ مسائل اختصاصی
- ۷۷۵ احکام عاریه
- ۷۷۵ [احکام عاریه از رساله امام خمینی]
- ۷۷۵ [مسأله ۲۳۴۴]
- ۷۷۵ اشاره
- ۷۷۵ مسائل اختصاصی
- ۷۷۵ [مسأله ۲۳۴۵]
- ۷۷۵ [مسأله ۲۳۴۶]
- ۷۷۷ [مسأله ۲۳۴۷]
- ۷۷۷ [مسأله ۲۳۴۸]
- ۷۷۹ [مسأله ۲۳۴۹]
- ۷۷۹ [مسأله ۲۳۵۰]
- ۷۷۹ [مسأله ۲۳۵۱]
- ۷۷۹ [مسأله ۲۳۵۲]

۷۸۱ [مسأله ۲۳۵۳]

۷۸۱ اشاره

۷۸۱ مسأله اختصاصی

۷۸۱ [مسأله ۲۳۵۴]

۷۸۳ [مسأله ۲۳۵۵]

۷۸۳ [مسأله ۲۳۵۶]

۷۸۳ [مسأله ۲۳۵۷]

۷۸۵ [مسأله ۲۳۵۸]

۷۸۵ [مسأله ۲۳۵۹]

۷۸۵ [مسأله ۲۳۶۰]

۷۸۵ [مسأله ۲۳۶۱]

۷۸۷ [مسأله ۲۳۶۲]

۷۸۷ عاریه و ودیعه (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

۷۸۹ احکام نیکاح یا ازدواج و زناشویی

۷۸۹ اشاره

۷۹۰ احکام عقد

۷۹۰ [مسأله ۲۳۶۳]

۷۹۰ [مسأله ۲۳۶۴]

۷۹۰ [مسأله ۲۳۶۵]

۷۹۰ [مسأله ۲۳۶۶]

۷۹۲ [مسأله ۲۳۶۷]

۷۹۲ دستور خواندن عقد دائم

۷۹۲ [مسأله ۲۳۶۸]

۷۹۵ دستور خواندن عقد غیر دائم

۷۹۵ [مسأله ۲۳۶۹]

۷۹۵ شرایط عقد

۷۹۵ [مسأله ۲۳۷۰]

۷۹۵ اشاره

۷۹۹ مسأله اختصاصی

۷۹۹ [مسأله ۲۳۷۱]

۷۹۹ [مسأله ۲۳۷۲]

۷۹۹ [مسأله ۲۳۷۳]

۸۰۱ [مسأله ۲۳۷۴]

۸۰۱ [مسأله ۲۳۷۵]

۸۰۳ [مسأله ۲۳۷۵]

۸۰۳ [مسأله ۲۳۷۷]

۸۰۴ [مسأله ۲۳۷۸]

۸۰۶ [مسأله ۲۳۷۹]

۸۰۶ اشاره

۸۰۶ مسأله اختصاصی

۸۰۶ عیبهایی که بواسطه آنها می شود عقد را بهم زد

۸۰۶ [مسأله ۲۳۸۰]

۸۰۸ [مسأله ۲۳۸۱]

۸۱۰ [مسأله ۲۳۸۲]

۸۱۰ اشاره

۸۱۲ مسائل اختصاصی

۸۱۲ [مسأله ۲۳۸۳]

۸۱۲ عده ای از زنها که ازدواج با آنان حرام است

۸۱۲ [مسأله ۲۳۸۴]

۸۱۲ [مسأله ۲۳۸۵]

۸۱۲ [مسأله ۲۳۸۶]

۸۱۳ [مسأله ۲۳۸۷]

٨١٤	[مسأله ٢٣٨٨]
٨١٤	[مسأله ٢٣٨٩]
٨١٤	[مسأله ٢٣٩٠]
٨١٤	[مسأله ٢٣٩١]
٨١٤	[مسأله ٢٣٩٢]
٨١٤	[مسأله ٢٣٩٣]
٨١٤	[مسأله ٢٣٩٤]
٨١٧	[مسأله ٢٣٩٥]
٨١٨	[مسأله ٢٣٩٦]
٨١٨	اشاره
٨٢٠	مسأله اختصاصی
٨٢٠	[مسأله ٢٣٩٧]
٨٢٠	اشاره
٨٢٢	مسأله اختصاصی
٨٢٢	[مسأله ٢٣٩٨]
٨٢٤	[مسأله ٢٣٩٩]
٨٢٤	[مسأله ٢٤٠٠]
٨٢٤	[مسأله ٢٤٠١]
٨٢٤	[مسأله ٢٤٠٢]
٨٢٤	اشاره
٨٢٧	مسائل اختصاصی
٨٢٧	[مسأله ٢٤٠٣]
٨٢٧	[مسأله ٢٤٠٤]
٨٢٩	[مسأله ٢٤٠٥]
٨٢٩	[مسأله ٢٤٠٦]
٨٣١	[مسأله ٢٤٠٧]

٨٣١ [مسأله ٢٧٠٨]

٨٣١ [مسأله ٢٤٠٩]

٨٣٣ [مسأله ٢٤١٠]

٨٣٤ [مسأله ٢٤١١]

٨٣٤ اشاره

٨٣٤ مسأله اختصاصی

٨٣٤ احكام عقد دائم

٨٣٤ [مسأله ٢٤١٢]

٨٣٤ [مسأله ٢٤١٣]

٨٣٨ [مسأله ٢٤١٤]

٨٣٨ [مسأله ٢٤١٥]

٨٣٨ [مسأله ٢٤١٦]

٨٣٩ [مسأله ٢٤١٧]

٨٤١ [مسأله ٢٤١٨]

٨٤٢ [مسأله ٢٤١٩]

٨٤٣ [مسأله ٢٤٢٠]

٨٤٣ اشاره

٨٤٣ مسأله اختصاصی

٨٤٣ مُتعهه يا صيغه

٨٤٣ [مسأله ٢٤٢١]

٨٤٤ [مسأله ٢٤٢٢]

٨٤٥ [مسأله ٢٤٢٣]

٨٤٥ [مسأله ٢٤٢٤]

٨٤٥ [مسأله ٢٤٢٥]

٨٤٦ [مسأله ٢٤٢٦]

٨٤٦ [مسأله ٢٤٢٧]

۸۴۷ [مسأله ۲۴۲۸]

۸۴۷ [مسأله ۲۴۲۹]

۸۴۹ [مسأله ۲۴۳۰]

۸۴۹ [مسأله ۲۴۳۱]

۸۴۹ [مسأله ۲۴۳۲]

۸۵۰ اشاره

۸۵۱ مسأله اختصاصی

۸۵۱ احکام نگاه کردن

۸۵۱ [مسأله ۲۴۳۳]

۸۵۱ اشاره

۸۵۴ مسأله اختصاصی

۸۵۴ [مسأله ۲۴۳۴]

۸۵۴ اشاره

۸۵۶ مسأله اختصاصی

۸۵۶ [مسأله ۲۴۳۵]

۸۵۸ [مسأله ۲۴۳۶]

۸۵۸ [مسأله ۲۴۳۷]

۸۶۰ [مسأله ۲۴۳۸]

۸۶۰ [مسأله ۲۴۳۹]

۸۶۰ [مسأله ۲۴۴۰]

۸۶۲ [مسأله]

۸۶۲ [مسأله ۲۴۴۲]

۸۶۳ مسائل اختصاصی

۸۶۵ مسائل متفرقه زناشویی

۸۶۵ [مسأله ۲۴۴۳]

۸۶۵ [مسأله ۲۴۴۴]

٨٦٥	[مسأله ٢٤٤٥]
٨٦٧	[مسأله ٢٤٤٦]
٨٦٧	[مسأله ٢٤٤٧]
٨٦٩	[مسأله ٢٤٤٨]
٨٧١	[مسأله ٢٤٤٩]
٨٧٣	[مسأله ٢٤٥٠]
٨٧٣	[مسأله ٢٤٥١]
٨٧٥	[مسأله ٢٤٥٢]
٨٧٥	[مسأله ٢٤٥٣]
٨٧٥	[مسأله ٢٤٥٤]
٨٧٥	[مسأله ٢٤٥٥]
٨٧٧	[مسأله ٢٤٥٦]
٨٧٧	[مسأله ٢٤٥٧]
٨٧٩	[مسأله ٢٤٥٨]
٨٧٩	[مسأله ٢٤٥٩]
٨٨١	[مسأله ٢٤٦٠]
٨٨١	[مسأله ٢٤٦١]
٨٨١	[مسأله ٢٤٦٢]
٨٨١	[مسأله ٢٤٦٣]
٨٨٣	مسائل اختصاصی
٨٨٤	احکام شیر دادن
٨٨٤	[مسأله ٢٤٦٤]
٨٨٥	[مسأله ٢٤٦٥]
٨٨٥	[مسأله ٢٤٦٦]
٨٨٦	[مسأله ٢٤٦٧]
٨٨٦	[مسأله ٢٤٦٨]

۸۸۶ [مسأله ۲۴۶۹]

۸۸۶ [مسأله ۲۴۷۰]

۸۸۶ [مسأله ۲۴۷۱]

۸۸۶ [مسأله ۲۴۷۲]

۸۸۷ [مسأله ۲۴۷۳]

۸۸۸ شرایط شیر دادنی که علت محرم شدن است

۸۸۸ [مسأله ۲۴۷۴]

۸۹۰ [مسأله ۲۴۷۵]

۸۹۰ اشاره

۸۹۱ مسأله اختصاصی

۸۹۱ [مسأله ۲۴۷۶]

۸۹۱ [مسأله ۲۴۷۷]

۸۹۱ [مسأله ۲۴۷۸]

۸۹۱ [مسأله ۲۴۷۹]

۸۹۱ [مسأله]

۸۹۲ [مسأله ۲۴۸۱]

۸۹۳ [مسأله ۲۴۸۲]

۸۹۳ [مسأله ۲۴۸۳]

۸۹۳ [مسأله ۲۴۸۴]

۸۹۵ [مسأله ۲۴۸۵]

۸۹۵ [مسأله ۲۴۸۶]

۸۹۵ آداب شیر دادن

۸۹۵ [مسأله ۲۴۸۷]

۸۹۵ [مسأله ۲۴۸۸]

۸۹۷ مسائل متفرقه شیر دادن

۸۹۷ [مسأله ۲۴۸۹]

۸۹۷ [مسأله ۲۴۹۰]

۸۹۷ [مسأله ۲۴۹۱]

۸۹۷ [مسأله ۲۴۹۲]

۸۹۹ [مسأله ۲۴۹۳]

۸۹۹ [مسأله ۲۴۹۴]

۹۰۰ [مسأله ۲۴۹۵]

۹۰۰ [مسأله ۲۴۹۶]

۹۰۱ [مسأله ۲۴۹۷]

۹۰۱ مسائل اختصاصی احکام اولاد، حضانت و نفقه

۹۰۴ احکام طلاق

۹۰۴ [مسائلی در احکام طلاق]

۹۰۴ [مسأله ۲۴۹۸]

۹۰۵ [مسأله ۲۴۹۹]

۹۰۵ اشاره

۹۰۵ مسأله اختصاصی

۹۰۵ [مسأله ۲۵۰۰]

۹۰۷ [مسأله ۲۵۰۱]

۹۰۷ [مسأله ۲۵۰۲]

۹۰۷ [مسأله ۲۵۰۳]

۹۰۹ [مسأله ۲۵۰۴]

۹۱۰ [مسأله ۲۵۰۵]

۹۱۰ [مسأله ۲۵۰۶]

۹۱۲ [مسأله ۲۵۰۷]

۹۱۲ [مسأله ۲۵۰۸]

۹۱۲ اشاره

۹۱۴ مسائل اختصاصی

- ۹۱۴ [مسأله ۲۵۰۹]
- ۹۱۴ عِدّه طلاق
- ۹۱۵ [مسأله ۲۵۱۰]
- ۹۱۶ [مسأله ۲۵۱۱]
- ۹۱۶ [مسأله ۲۵۱۲]
- ۹۱۷ [مسأله ۲۵۱۳]
- ۹۱۷ [مسأله ۲۵۱۴]
- ۹۱۹ [مسأله ۲۵۱۵]
- ۹۲۱ [مسأله ۲۵۱۶]
- ۹۲۱ عِدّه زنی که شوهرش مرده
- ۹۲۱ [مسأله ۲۵۱۷]
- ۹۲۱ [مسأله ۲۵۱۸]
- ۹۲۳ [مسأله ۲۵۱۹]
- ۹۲۳ [مسأله ۲۵۲۰]
- ۹۲۴ [مسأله ۲۵۲۱]
- ۹۲۴ اشاره
- ۹۲۴ مسأله اختصاصی
- ۹۲۴ طلاق بائن و طلاق رجعی
- ۹۲۴ [مسأله ۲۵۲۲]
- ۹۲۶ [مسأله ۲۵۲۳]
- ۹۲۶ احکام رجوع کردن
- ۹۲۶ [مسأله ۲۵۲۴]
- ۹۲۸ [مسأله ۲۵۲۵]
- ۹۲۸ [مسأله ۲۵۲۶]
- ۹۳۰ [مسأله ۲۵۲۷]
- ۹۳۲ طلاق خُلع

۹۳۲ [مسأله ۲۵۲۸]
۹۳۳ [مسأله ۲۵۲۹]
۹۳۳ [مسأله ۲۵۳۰]
۹۳۵ طلاق مبارات
۹۳۵ [مسأله ۲۵۳۱]
۹۳۵ [مسأله ۲۵۳۲]
۹۳۶ [مسأله ۲۵۳۳]
۹۳۶ [مسأله ۲۵۳۴]
۹۳۸ [مسأله ۲۵۳۵]
۹۳۸ اشاره
۹۳۸ مسأله اختصاصی
۹۳۸ احکام متفرقه طلاق
۹۳۸ [مسأله ۲۵۳۶]
۹۳۸ [مسأله ۲۵۳۷]
۹۳۹ [مسأله ۲۵۳۸]
۹۴۰ [مسأله ۲۵۳۹]
۹۴۱ [مسأله ۲۵۴۰]
۹۴۱ [مسأله ۲۵۴۱]
۹۴۳ [مسأله ۲۵۴۲]
۹۴۳ [مسأله ۲۵۴۳]
۹۴۴ [مسأله ۲۵۴۴]
۹۴۴ اشاره
۹۴۴ مسأله اختصاصی
۹۴۵ احکام غضب
۹۴۵ [احکام غضب از رساله امام خمینی]
۹۴۵ اشاره

- ٩٤٥ [مسأله ٢٥٤٥]
- ٩٤٥ اشاره
- ٩٤٦ مسأله اختصاصی
- ٩٤٦ [مسأله ٢٥٤٦]
- ٩٤٦ [مسأله ٢٥٤٧]
- ٩٤٦ [مسأله ٢٥٤٨]
- ٩٤٨ [مسأله ٢٥٤٩]
- ٩٤٨ [مسأله ٢٥٥٠]
- ٩٤٨ [مسأله ٢٥٥١]
- ٩٤٩ [مسأله ٢٥٥٢]
- ٩٥٠ [مسأله ٢٥٥٣]
- ٩٥١ [مسأله ٢٥٥٤]
- ٩٥١ اشاره
- ٩٥١ مسأله اختصاصی
- ٩٥١ [مسأله ٢٥٥٥]
- ٩٥٣ [مسأله ٢٥٥٦]
- ٩٥٣ [مسأله ٢٥٥٧]
- ٩٥٣ اشاره
- ٩٥٣ مسأله اختصاصی
- ٩٥٤ [مسأله ٢٥٥٨]
- ٩٥٦ [مسأله ٢٥٥٩]
- ٩٥٨ [مسأله ٢٥٦٠]
- ٩٥٨ [مسأله ٢٥٦١]
- ٩٥٨ اشاره
- ٩٦٠ مسأله اختصاصی
- ٩٦٠ [مسأله ٢٥٦٢]

۹۶۱ [مسأله ۲۵۶۳]

۹۶۱ احکام غضب (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

۹۶۴ احکام مالی که انسان آن را پیدا می کند

۹۶۴ [مسأله ۲۵۶۴]

۹۶۵ [مسأله ۲۵۶۵]

۹۶۵ اشاره

۹۶۷ مسأله اختصاصی

۹۶۷ [مسأله ۲۵۶۶]

۹۶۹ [مسأله ۲۵۶۷]

۹۶۹ اشاره

۹۶۹ مسأله اختصاصی

۹۶۹ [مسأله ۲۵۶۸]

۹۷۱ [مسأله ۲۵۶۹]

۹۷۲ [مسأله ۲۵۷۰]

۹۷۲ [مسأله ۲۵۷۱]

۹۷۴ [مسأله ۲۵۷۲]

۹۷۴ [مسأله ۲۵۷۳]

۹۷۵ [مسأله ۲۵۷۴]

۹۷۶ [مسأله ۲۵۷۵]

۹۷۶ [مسأله ۲۵۷۶]

۹۷۸ [مسأله ۲۵۷۷]

۹۸۰ [مسأله ۲۵۷۸]

۹۸۰ [مسأله ۲۵۷۹]

۹۸۱ [مسأله ۲۵۸۰]

۹۸۳ [مسأله ۲۵۸۱]

۹۸۵ [مسأله ۲۵۸۲]

- مسائل اختصاصی - ۹۸۵
- احکام سر بریدن و شکار کردن حیوانات - ۹۸۸
- [مسئله ۲۵۸۳] - ۹۸۸
- [مسئله ۲۵۸۴] - ۹۸۹
- [مسئله ۲۵۸۵] - ۹۸۹
- [مسئله ۲۵۸۶] - ۹۸۹
- [مسئله ۲۵۸۷] - ۹۹۰
- [مسئله ۲۵۸۸] - ۹۹۱
- [مسئله ۲۵۸۹] - ۹۹۱
- [مسئله ۲۵۹۰] - ۹۹۲
- دستور سر بریدن حیوانات - ۹۹۲
- [مسئله ۲۵۹۱] - ۹۹۲
- [مسئله ۲۵۹۲] - ۹۹۳
- [مسئله ۲۵۹۳] - ۹۹۴
- شرایط سر بریدن حیوان - ۹۹۵
- [مسئله ۲۵۹۴] - ۹۹۵
- مسائل اختصاصی - ۱۰۰۱
- دستور کشتن شتر - ۱۰۰۳
- [مسئله ۲۵۹۵] - ۱۰۰۳
- [مسئله ۲۵۹۶] - ۱۰۰۳
- [مسئله ۲۵۹۷] - ۱۰۰۳
- [مسئله ۲۵۹۸] - ۱۰۰۴
- مسائل اختصاصی - ۱۰۰۴
- چیزهایی که موقع سر بریدن حیوانات مستحب است - ۱۰۰۵
- [مسئله ۲۵۹۹] - ۱۰۰۵
- چیزهایی که در کشتن حیوانات مکروه است - ۱۰۰۵

۱۰۰۵	[مسأله ۲۶۰۰]
۱۰۰۷	مسائل اختصاصی
۱۰۰۷	احکام شکار کردن با اسلحه
۱۰۰۷	[مسأله ۲۶۰۱]
۱۰۰۹	[مسأله ۲۶۰۲]
۱۰۰۹	[مسأله ۲۶۰۳]
۱۰۱۰	[مسأله ۲۶۰۴]
۱۰۱۰	[مسأله ۲۶۰۵]
۱۰۱۲	[مسأله ۲۶۰۶]
۱۰۱۲	[مسأله ۲۶۰۷]
۱۰۱۲	[مسأله ۲۶۰۸]
۱۰۱۳	شکار کردن با سگ شکاری
۱۰۱۳	[مسأله ۲۶۰۹]
۱۰۱۵	[مسأله ۲۶۱۰]
۱۰۱۵	[مسأله ۲۶۱۱]
۱۰۱۶	[مسأله ۲۶۱۲]
۱۰۱۷	[مسأله ۲۶۱۳]
۱۰۱۷	[مسأله ۲۶۱۴]
۱۰۱۷	صید ماهی
۱۰۱۷	[مسأله ۲۶۱۵]
۱۰۱۹	[مسأله ۲۶۱۶]
۱۰۱۹	[مسأله ۲۶۱۷]
۱۰۲۰	[مسأله ۲۶۱۸]
۱۰۲۱	[مسأله ۲۶۱۹]
۱۰۲۱	[مسأله ۲۶۲۰]
۱۰۲۲	[مسأله ۲۶۲۱]

- ۱۰۲۲ اشاره
- ۱۰۲۳ مسأله اختصاصی
- ۱۰۲۳ صید ملخ
- ۱۰۲۳ [مسأله ۲۶۲۲]
- ۱۰۲۳ [مسأله ۲۶۲۳]
- ۱۰۲۵ احکام خوردنیها و آشامیدنیها
- ۱۰۲۵ [مسأله ۲۶۲۴]
- ۱۰۲۵ اشاره
- ۱۰۲۶ مسائل اختصاصی
- ۱۰۲۷ [مسأله ۲۶۲۵]
- ۱۰۲۸ [مسأله ۲۶۲۶]
- ۱۰۳۰ [مسأله ۲۶۲۷]
- ۱۰۳۲ [مسأله ۲۶۲۸]
- ۱۰۳۴ [مسأله ۲۶۲۹]
- ۱۰۳۴ [مسأله ۲۶۳۰]
- ۱۰۳۶ [مسأله ۲۶۳۱]
- ۱۰۳۶ اشاره
- ۱۰۳۸ مسأله اختصاصی
- ۱۰۳۸ [مسأله ۲۶۳۲]
- ۱۰۳۸ اشاره
- ۱۰۴۰ مسائل اختصاصی
- ۱۰۴۲ [مسأله ۲۶۳۳]
- ۱۰۴۲ اشاره
- ۱۰۴۳ مسأله اختصاصی
- ۱۰۴۳ [مسأله ۲۶۳۴]
- ۱۰۴۴ [مسأله ۲۶۳۵]

- ۱۰۴۴ اشاره
- ۱۰۴۵ مسأله اختصاصی
- ۱۰۴۵ چیزهایی که موقع غذا خوردن مستحب است
- ۱۰۴۵ [مسأله ۲۶۳۶]
- ۱۰۴۷ چیزهایی که در غذا خوردن مکروه است
- ۱۰۴۷ [مسأله ۲۶۳۷]
- ۱۰۴۸ مستحبات آب آشامیدن
- ۱۰۴۸ [مسأله ۲۶۳۸]
- ۱۰۴۸ مکروهات آب آشامیدن
- ۱۰۴۸ [مسأله ۲۶۳۹]
- ۱۰۴۹ احکام نذر و عهد
- ۱۰۴۹ [مسأله ۲۶۴۰]
- ۱۰۴۹ اشاره
- ۱۰۴۹ مسأله اختصاصی
- ۱۰۴۹ [مسأله ۲۶۴۱]
- ۱۰۵۱ [مسأله ۲۶۴۲]
- ۱۰۵۲ [مسأله ۲۶۴۳]
- ۱۰۵۲ [مسأله ۲۶۴۴]
- ۱۰۵۴ [مسأله ۲۶۴۵]
- ۱۰۵۴ [مسأله ۲۶۴۶]
- ۱۰۵۶ [مسأله ۲۶۴۷]
- ۱۰۵۶ [مسأله ۲۶۴۸]
- ۱۰۵۶ اشاره
- ۱۰۵۶ مسائل اختصاصی
- ۱۰۵۸ [مسأله ۲۶۴۹]
- ۱۰۵۸ [مسأله ۲۶۵۰]

- ۱۰۵۸ [مسأله ۲۶۵۱]
- ۱۰۶۰ [مسأله ۲۶۵۲]
- ۱۰۶۰ [مسأله ۲۶۵۳]
- ۱۰۶۲ [مسأله ۲۶۵۴]
- ۱۰۶۲ [مسأله ۲۶۵۵]
- ۱۰۶۴ [مسأله ۲۶۵۶]
- ۱۰۶۵ [مسأله ۲۶۵۷]
- ۱۰۶۶ [مسأله ۲۶۵۸]
- ۱۰۶۶ [مسأله ۲۶۵۹]
- ۱۰۶۶ [مسأله ۲۶۶۰]
- ۱۰۶۶ [مسأله ۲۶۶۱]
- ۱۰۶۶ [مسأله ۲۶۶۲]
- ۱۰۶۸ [مسأله ۲۶۶۳]
- ۱۰۶۹ [مسأله ۲۶۶۴]
- ۱۰۶۹ [مسأله ۲۶۶۵]
- ۱۰۶۹ [مسأله ۲۶۶۶]
- ۱۰۶۹ اشاره
- ۱۰۷۱ مسأله اختصاصی
- ۱۰۷۱ [مسأله ۲۶۶۷]
- ۱۰۷۱ [مسأله ۲۶۶۸]
- ۱۰۷۳ [مسأله ۲۶۶۹]
- ۱۰۷۴ احکام قسم خوردن
- ۱۰۷۴ [مسأله ۲۶۷۰]
- ۱۰۷۴ [مسأله ۲۶۷۱]
- ۱۰۷۸ [مسأله ۲۶۷۲]
- ۱۰۷۸ [مسأله ۲۶۷۳]

- ۱۰۷۸ اشاره
- ۱۰۸۰ مسأله اختصاصی
- ۱۰۸۰ [مسأله ۲۶۷۴]
- ۱۰۸۰ [مسأله ۲۶۷۵]
- ۱۰۸۳ احکام وقف
- ۱۰۸۳ [احکام وقف از رساله امام خمینی ره]
- ۱۰۸۳ [مسأله ۲۶۷۶]
- ۱۰۸۳ [مسأله ۲۶۷۷]
- ۱۰۸۳ اشاره
- ۱۰۸۵ مسائل اختصاصی
- ۱۰۸۵ [مسأله ۲۶۷۸]
- ۱۰۸۵ [مسأله ۲۶۷۹]
- ۱۰۸۷ [مسأله ۲۶۸۰]
- ۱۰۸۸ [مسأله ۲۶۸۱]
- ۱۰۸۹ [مسأله ۲۶۸۲]
- ۱۰۹۱ [مسأله ۲۶۸۳]
- ۱۰۹۳ [مسأله ۲۶۸۴]
- ۱۰۹۳ [مسأله ۲۶۸۵]
- ۱۰۹۴ [مسأله ۲۶۸۶]
- ۱۰۹۴ [مسأله ۲۶۸۷]
- ۱۰۹۵ [مسأله ۲۶۸۸]
- ۱۰۹۵ [مسأله ۲۶۸۹]
- ۱۰۹۷ [مسأله ۲۶۹۰]
- ۱۰۹۷ [مسأله ۲۶۹۱]
- ۱۰۹۸ [مسأله ۲۶۹۲]
- ۱۰۹۹ [مسأله ۲۶۹۳]

- ۱۰۹۹ - اشاره
- ۱۱۰۰ - مسأله اختصاصی
- ۱۱۰۰ - احکام وقف (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
- ۱۱۰۰ - اشاره
- ۱۱۰۱ - شرایط واقف
- ۱۱۰۱ - شرایط متولی وقف
- ۱۱۰۷ - شرایط عین موقوفه
- ۱۱۰۹ - شرایط موقوف علیه
- ۱۱۱۱ - عبارتهای وقف
- ۱۱۱۳ - احکام وقف
- ۱۱۲۶ - حبس
- ۱۱۲۶ - فروش وقف و تبدیل آن
- ۱۱۳۱ - احکام قبرستان
- ۱۱۳۵ - احکام وصیت
- ۱۱۳۵ - [احکام وصیت از رساله امام خمینی ره]
- ۱۱۳۵ - [مسأله ۲۶۹۴]
- ۱۱۳۵ - اشاره
- ۱۱۳۵ - مسأله اختصاصی
- ۱۱۳۵ - [مسأله ۲۶۹۵]
- ۱۱۳۵ - اشاره
- ۱۱۳۶ - مسأله اختصاصی
- ۱۱۳۶ - [مسأله ۲۶۹۶]
- ۱۱۳۶ - اشاره
- ۱۱۳۸ - مسائل اختصاصی
- ۱۱۳۸ - [مسأله ۲۶۹۷]
- ۱۱۴۰ - [مسأله ۲۶۹۸]

- ١١٤٢ ----- [مسأله ٢٦٩٩]
- ١١٤٤ ----- [مسأله ٢٧٠٠]
- ١١٤٤ ----- [مسأله ٢٧٠١]
- ١١٤٥ ----- [مسأله ٢٧٠٢]
- ١١٤٥ ----- [مسأله ٢٧٠٣]
- ١١٤٦ ----- [مسأله ٢٧٠٤]
- ١١٤٧ ----- [مسأله ٢٧٠٥]
- ١١٤٧ ----- اشاره
- ١١٤٨ ----- مسأله اختصاصی
- ١١٤٨ ----- [مسأله ٢٧٠٦]
- ١١٤٩ ----- [مسأله ٢٧٠٧]
- ١١٤٩ ----- [مسأله ٢٧٠٨]
- ١١٤٩ ----- اشاره
- ١١٤٩ ----- مسأله اختصاصی
- ١١٤٩ ----- [مسأله ٢٧٠٩]
- ١١٥١ ----- [مسأله ٢٧١٠]
- ١١٥١ ----- [مسأله ٢٧١١]
- ١١٥١ ----- [مسأله ٢٧١٢]
- ١١٥١ ----- اشاره
- ١١٥٣ ----- مسأله اختصاصی
- ١١٥٣ ----- [مسأله ٢٧١٣]
- ١١٥٥ ----- [مسأله ٢٧١٤]
- ١١٥٥ ----- اشاره
- ١١٥٧ ----- مسأله اختصاصی
- ١١٥٧ ----- [مسأله ٢٧١٥]
- ١١٥٩ ----- [مسأله ٢٧١٦]

- ۱۱۵۹ [مسأله ۲۷۱۷]
- ۱۱۵۹ [مسأله ۲۷۱۸]
- ۱۱۵۹ [مسأله ۲۷۱۹]
- ۱۱۶۱ [مسأله ۲۷۲۰]
- ۱۱۶۱ [مسأله ۲۷۲۱]
- ۱۱۶۳ [مسأله ۲۷۲۲]
- ۱۱۶۳ اشاره
- ۱۱۶۳ مسائل اختصاصی
- ۱۱۶۴ [مسأله ۲۷۲۳]
- ۱۱۶۶ [مسأله ۲۷۲۴]
- ۱۱۶۶ [مسأله ۲۷۲۵]
- ۱۱۶۸ [مسأله ۲۷۲۶]
- ۱۱۶۸ [مسأله ۲۷۲۷]
- ۱۱۶۸ اشاره
- ۱۱۷۰ مسأله اختصاصی
- ۱۱۷۰ احکام وصیت (استفتاءات از مقام معظم رهبری)
- ۱۱۸۳ احکام ارث
- ۱۱۸۳ مسأله اختصاصی
- ۱۱۸۶ [مسأله ۲۷۲۸]
- ۱۱۸۸ [مسأله ۲۷۲۹]
- ۱۱۸۸ [مسأله ۲۷۳۰]
- ۱۱۸۸ ارث دسته اول
- ۱۱۸۸ [مسأله ۲۷۳۱]
- ۱۱۸۸ اشاره
- ۱۱۹۰ مسائل اختصاصی
- ۱۱۹۱ [مسأله ۲۷۳۲]

۱۱۹۲	[مسأله ۲۷۳۳]
۱۱۹۳	[مسأله ۲۷۳۴]
۱۱۹۵	[مسأله ۲۷۳۵]
۱۱۹۵	[مسأله ۲۷۳۶]
۱۱۹۶	[مسأله ۲۷۳۷]
۱۱۹۷	[مسأله ۲۷۳۸]
۱۱۹۷	[مسأله ۲۷۳۹]
۱۱۹۹	مسائل اختصاصی
۱۲۰۰	ارث دسته دوم
۱۲۰۰	[مسأله ۲۷۴۰]
۱۲۰۲	[مسأله ۲۷۴۱]
۱۲۰۲	[مسأله ۲۷۴۲]
۱۲۰۴	[مسأله ۲۷۴۳]
۱۲۰۴	[مسأله ۲۷۴۴]
۱۲۰۴	[مسأله ۲۷۴۵]
۱۲۰۵	[مسأله ۲۷۴۶]
۱۲۰۵	[مسأله ۲۷۴۷]
۱۲۰۵	[مسأله ۲۷۴۸]
۱۲۰۷	[مسأله ۲۷۴۹]
۱۲۰۹	[مسأله ۲۷۵۰]
۱۲۰۹	[مسأله ۲۷۵۱]
۱۲۱۰	[مسأله ۲۷۵۲]
۱۲۱۱	[مسأله ۲۷۵۳]
۱۲۱۱	[مسأله ۲۷۵۴]
۱۲۱۲	مسائل اختصاصی
۱۲۱۸	ارث دسته سوم

- ١٢١٨ [مسأله ٢٧٥٥]
- ١٢١٩ [مسأله ٢٧٥٦]
- ١٢١٩ [مسأله ٢٧٥٧]
- ١٢١٩ اشاره
- ١٢٢١ مسأله اختصاصی
- ١٢٢٢ [مسأله ٢٧٥٨]
- ١٢٢٢ اشاره
- ١٢٢٤ مسأله اختصاصی
- ١٢٢٤ [مسأله ٢٧٥٩]
- ١٢٢٤ اشاره
- ١٢٢٤ مسائل اختصاصی
- ١٢٢٤ [مسأله ٢٧٦٠]
- ١٢٢٨ [مسأله ٢٧٦١]
- ١٢٢٩ اشاره
- ١٢٣٠ مسأله اختصاصی
- ١٢٣٠ [مسأله ٢٧٦٢]
- ١٢٣٠ اشاره
- ١٢٣٢ مسأله اختصاصی
- ١٢٣٢ [مسأله ٢٧٦٣]
- ١٢٣٢ [مسأله ٢٧٦٤]
- ١٢٣٣ [مسأله ٢٧٦٥]
- ١٢٣٤ [مسأله ٢٧٦٦]
- ١٢٣٤ [مسأله ٢٧٦٧]
- ١٢٣٥ [مسأله ٢٧٦٨]
- ١٢٣٥ اشاره
- ١٢٣٦ مسائل اختصاصی

- ١٢٣٦ [مسأله ٢٧٦٩]
- ١٢٣٦ اشاره
- ١٢٣٨ مسائل اختصاصی
- ١٢٣٨ مسائل اختصاصی
- ١٢٣٩ [مسأله ٢٧٧٠]
- ١٢٣٩ [مسأله ٢٧٧١]
- ١٢٣٩ اشاره
- ١٢٤١ مسأله اختصاصی
- ١٢٤١ [مسأله ٢٧٧٢]
- ١٢٤١ اشاره
- ١٢٤٣ مسأله اختصاصی
- ١٢٤٣ [مسأله ٢٧٧٣]
- ١٢٤٣ اشاره
- ١٢٤٤ مسأله اختصاصی
- ١٢٤٥ [مسأله ٢٧٧٤]
- ١٢٤٥ اشاره
- ١٢٤٥ مسائل اختصاصی
- ١٢٤٥ [مسأله ٢٧٧٥]
- ١٢٤٥ اشاره
- ١٢٤٧ مسائل اختصاصی
- ١٢٤٩ [مسأله ٢٧٧٦]
- ١٢٤٩ [مسأله ٢٧٧٧]
- ١٢٥١ [مسأله ٢٧٧٨]
- ١٢٥٢ [مسأله ٢٧٧٩]
- ١٢٥٢ اشاره
- ١٢٥٢ مسأله اختصاصی

۱۲۵۲	مسائل متفرقه ارث
۱۲۵۲	[مسأله ۲۷۸۰]
۱۲۵۴	[مسأله ۲۷۸۱]
۱۲۵۴	[مسأله ۲۷۸۲]
۱۲۵۶	[مسأله ۲۷۸۳]
۱۲۵۶	اشاره
۱۲۵۷	مسائل اختصاصی
۱۲۵۷	[مسأله ۲۷۸۴]
۱۲۵۷	اشاره
۱۲۵۹	مسائل اختصاصی
۱۲۶۰	[مسأله ۲۷۸۵]
۱۲۶۲	مسائل اختصاصی
۱۲۶۳	ملحقات
۱۲۶۳	اشاره
۱۲۶۴	ملحقات رساله امام خمینی با حاشیه آیات عظام : (فاضل) لنکرانی و (نوری) همدانی
۱۲۶۴	امر به معروف و نهی از منکر
۱۲۶۴	[مسأله ۲۷۸۶]
۱۲۶۴	شرایط امر به معروف و نهی از منکر
۱۲۶۴	[مسأله ۲۷۹۱]
۱۲۶۵	[مسأله ۲۷۹۲]
۱۲۶۵	[مسأله ۲۷۹۳]
۱۲۶۵	[مسأله ۲۷۹۴]
۱۲۶۶	[مسأله ۲۷۹۵]
۱۲۶۷	[مسأله ۲۷۹۶]
۱۲۶۷	[مسأله ۲۷۹۷]
۱۲۶۷	[مسأله ۲۷۹۸]

- ۱۲۶۷ [مسأله ۲۷۹۹]
- ۱۲۶۷ [مسأله ۲۸۰۰]
- ۱۲۶۸ [مسأله ۲۸۰۱]
- ۱۲۶۹ [مسأله ۲۸۰۲]
- ۱۲۶۹ [مسأله ۲۸۰۳]
- ۱۲۶۹ مراتب امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۲۶۹ [مسأله ۲۸۰۴]
- ۱۲۶۹ [مسأله ۲۸۰۵]
- ۱۲۶۹ [مسأله ۲۸۰۶]
- ۱۲۷۰ [مسأله ۲۸۰۷]
- ۱۲۷۱ [مسأله ۲۸۰۸]
- ۱۲۷۱ [مسأله ۲۸۰۹]
- ۱۲۷۱ [مسأله ۲۸۱۰]
- ۱۲۷۱ [مسأله ۲۸۱۱]
- ۱۲۷۱ [مسأله ۲۸۱۲]
- ۱۲۷۱ [مسأله ۲۸۱۳]
- ۱۲۷۲ مسأله ۲۸۱۴
- ۱۲۷۲ [مسأله ۲۸۱۵]
- ۱۲۷۲ [مسأله ۲۸۱۶]
- ۱۲۷۳ [مسأله ۲۸۱۷]
- ۱۲۷۳ [مسأله ۲۸۱۸]
- ۱۲۷۳ [مسأله ۲۸۱۹]
- ۱۲۷۳ [مسأله ۲۹۳۰]
- ۱۲۷۳ [مسأله ۲۸۲۱]
- ۱۲۷۳ [مسأله ۲۸۲۲]
- ۱۲۷۴ [مسأله ۲۸۲۳]

- ۱۲۷۴ [مسأله ۲۸۲۴]
- ۱۲۷۴ [مسأله ۲۸۲۵]
- ۱۲۷۵ مسائل دفاع
- ۱۲۷۵ [مسأله ۲۸۲۶]
- ۱۲۷۵ [مسأله ۲۸۲۷]
- ۱۲۷۵ [مسأله ۲۸۲۸]
- ۱۲۷۵ [مسأله ۲۸۲۹]
- ۱۲۷۵ [مسأله ۲۸۳۰]
- ۱۲۷۶ [مسأله ۲۸۳۱]
- ۱۲۷۶ [مسأله ۲۸۳۲]
- ۱۲۷۷ [مسأله ۲۸۳۳]
- ۱۲۷۷ [مسأله ۲۸۳۴]
- ۱۲۷۷ [مسأله ۲۸۳۵]
- ۱۲۷۷ [مسأله ۲۸۳۶]
- ۱۲۷۹ [مسأله ۲۸۳۷]
- ۱۲۸۰ ملحقات رساله آیات عظام : (گلپایگانی) و (صافی) -
- ۱۲۸۰ امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۲۸۰ شرایط امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۲۸۰ درجات امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۲۸۲ ملحقات رساله آیت الله (بهجت)
- ۱۲۸۲ احکام امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۲۸۴ ملحقات رساله آیت الله (مکارم) شیرازی
- ۱۲۸۴ احکام دفاع و امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۲۸۶ استفتاءات از مقام معظم رهبری
- ۱۲۸۶ امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۲۸۶ شرائط وجوب امر به معروف و نهی از منکر

- کیفیت امر به معروف و نهی از منکر ۱۲۹۰
- مسائل متفرقه امر به معروف و نهی از منکر ۱۲۹۴
- جهاد ۱۳۰۰
- ملحقات رساله آیت الله (خوئی) با حاشیه آیات عظام : (تبریزی) و (سیستانی) ۱۳۰۱
- الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر ۱۳۰۱
- اشاره ۱۳۰۱
- فائده: ۱۳۰۸
- ختم و فيه مطلبان : ۱۳۰۸
- المطلب الأول : فی ذکر أمور هی من المعروف : ۱۳۰۸
- المطلب الثاني : فی ذکر بعض الأمور التي هی من المنکر: ۱۳۱۲
- الدفاع مطابق با فتاوی آیت الله (خوئی) با حاشیه آیت الله (تبریزی) ۱۳۱۴
- ملحقات رساله امام خمینی با حاشیه آیت الله (نوری) همدانی ۱۳۱۶
- سفته ۱۳۱۶
- احکام سرقتی ۱۳۱۷
- معاملات بانکی ۱۳۱۹
- احکام بیمه ۱۳۲۰
- بخت آزمایی ۱۳۲۱
- احکام تلقیح ۱۳۲۳
- احکام تشریح و پیوند ۱۳۲۵
- خون ۱۳۲۶
- مسائل متفرقه ۱۳۲۶
- مسائلی که درباره موضوعات گوناگون از امام خمینی استفتاء شده است با حاشیه آیت الله (نوری) ۱۳۲۸
- تقلید ۱۳۲۸
- وضو ۱۳۲۸
- مسجد ۱۳۲۸
- وقت نماز و روزه ۱۳۲۹

۱۳۲۹	بعض مسائل نماز
۱۳۲۹	احکام نماز
۱۳۳۰	مسائل روزه
۱۳۳۰	بعض احکام روزه
۱۳۳۰	بعض احکام نماز جماعت
۱۳۳۲	احکام نماز و روزه مسافر
۱۳۳۳	بعض احکام نماز مسافر
۱۳۳۴	نماز مسافر
۱۳۳۴	بعض مسائل خمس
۱۳۳۵	احکام خمس
۱۳۴۵	بعض احکام معاملات
۱۳۴۶	چند مسأله بانکی
۱۳۴۶	مسائل متفرقه
۱۳۵۱	ملحقات رساله آیت الله (خوئی) با حاشیه آیات عظام : (اراکي)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (نوری)، (صافی) و (زنجانی)
۱۳۵۱	حدی که برای بعضی از گناهان معین شده است
۱۳۶۲	احکام دیه
۱۳۸۱	مسائل متفرقه
۱۳۹۱	ملحقات رساله آیت الله (خوئی) با حاشیه آیات عظام : (تبریزی) و (نوری)
۱۳۹۱	احکام سفته
۱۳۹۹	احکام سرقتی
۱۴۰۲	احکام بیمه
۱۴۰۳	بقیه ملحقات رساله آیت الله (خوئی)
۱۴۰۳	اشاره
۱۴۰۳	مسائل مربوط به بانکها
۱۴۰۴	بانکی که بوسیله دولت سرمایه گذاری شده و به سرمایه دولت می باشد
۱۴۰۵	اعتبارهای بانکی

- نگهداری کالا بوسیله بانک ۱۴۰۷
- ضمانتنامه های بانکی ۱۴۰۸
- فروش سهام ۱۴۰۸
- حوالجات داخلی و خارجی ۱۴۰۹
- جایزه های بانکی ۱۴۱۱
- تحصیل و نقد کردن سفته ها به وسیله بانکها ۱۴۱۱
- فروش پولها و ارزهای خارجی و خرید آنها ۱۴۱۲
- حسابهای جاری ۱۴۱۲
- خرید و فروش سفته ها ۱۴۱۳
- کارهای بانکی ۱۴۱۵
- حواله های بانکی ۱۴۱۶
- قراردادهای بیمه ای ۱۴۱۶
- احکام سرقتی ۱۴۱۹
- مسائلی چند از باب قاعده الزام ۱۴۲۰
- احکام تشریح ۱۴۲۲
- احکام خیابانهایی که بوسیله دولت کشیده می شود ۱۴۲۴
- مسائل [مستحدثه] نماز و روزه ۱۴۲۶
- ملحقات رساله آیت الله (گلپایگانی) با حاشیه آیت الله (صافی) ۱۴۲۹
- سرقتی ۱۴۲۹
- چک و سفته ۱۴۳۰
- بیمه ۱۴۳۰
- ازدواج با بهائی ۱۴۳۰
- کسب کردن ۱۴۳۱
- مسائل اجتماعی اسلام ۱۴۳۱
- ملحقات رساله آیت الله (سیستانی) مسائل بانکی ۱۴۳۹
- ۱ سپرده گذاری قرض گرفتن ۱۴۳۹

- ۱۴۴۱ ----- اعتبارات (۲ اعتبارات)
- ۱۴۴۳ ----- نگهداری کالا (۳ نگهداری کالا)
- ۱۴۴۳ ----- فروش کالاهای متروکه (۴ فروش کالاهای متروکه)
- ۱۴۴۴ ----- کفالت بانکی (۵ کفالت بانکی)
- ۱۴۴۵ ----- فروش سهام (۶ فروش سهام)
- ۱۴۴۵ ----- فروش اوراق قرضه (۷ فروش اوراق قرضه)
- ۱۴۴۶ ----- حواله های داخلی و خارجی (۸ حواله های داخلی و خارجی)
- ۱۴۴۸ ----- جوایز بانک (۹ جوایز بانک)
- ۱۴۴۹ ----- وصول سفته (۱۰ وصول سفته)
- ۱۴۴۹ ----- خرید و فروش ارز (۱۱ خرید و فروش ارز)
- ۱۴۵۱ ----- اضافه برداشت (۱۲ اضافه برداشت)
- ۱۴۵۱ ----- تنزیل برات (۱۳ تنزیل برات)
- ۱۴۵۴ ----- اشتغال در بانک (۱۴ اشتغال در بانک)
- ۱۴۵۴ ----- قرارداد بیمه (۱۵ قرارداد بیمه)
- ۱۴۵۷ ----- سرقتی (۱۶ سرقتی)
- ۱۴۵۸ ----- مسائلی درباره قاعده اقرار و مقاصه نوعی (۱۷ مسائلی درباره قاعده اقرار و مقاصه نوعی)
- ۱۴۶۲ ----- احکام تشریح (۱۸ احکام تشریح)
- ۱۴۶۳ ----- احکام پیوند (۱۹ احکام پیوند)
- ۱۴۶۵ ----- تلقیح مصنوعی (۲۰ تلقیح مصنوعی)
- ۱۴۶۶ ----- احکام کنترل جمعیت (۲۱ احکام کنترل جمعیت)
- ۱۴۶۶ ----- حکم خیابانهایی که دولت احداث می کند (۲۲ حکم خیابانهایی که دولت احداث می کند)
- ۱۴۶۸ ----- مسائلی در باره نماز و روزه (۲۳ مسائلی در باره نماز و روزه)
- ۱۴۷۱ ----- بلیطهای بخت آزمایی (۲۴ بلیطهای بخت آزمایی)
- ۱۴۷۳ ----- ملحقات رساله آیت الله (بهجت) (۲۵ ملحقات رساله آیت الله (بهجت))
- ۱۴۷۳ ----- دیه (۲۶ دیه)
- ۱۴۷۸ ----- احکام بانکها (۲۷ احکام بانکها)

۱۴۸۰	اعتبارات بانکی
۱۴۸۰	اشاره
۱۴۸۲	واردات کالا
۱۴۸۲	صادرات کالا
۱۴۸۳	مسائل متفرقه
۱۴۸۹	ملحقات رساله آیت الله (مکرم) شیرازی
۱۴۸۹	مسائل تازه ای که در زمان ما مورد نیاز است (مسائل مستحدثه)
۱۴۸۹	۱) معاملات بانکی و صندوقهای قرض الحسنه
۱۴۹۰	۲) احکام سفته
۱۴۹۱	۳) معاملات سرقتی
۱۴۹۲	۴) احکام بیمه
۱۴۹۲	۵) احکام تلقیح (بارور نمودن زن)
۱۴۹۴	۶) احکام پیوند اعضاء و تشریح
۱۴۹۶	چند مسأله مهم و مورد ابتلا
۱۵۰۳	استفتاءات جدید
۱۵۰۳	تقلید
۱۵۰۳	نجاسات
۱۵۰۵	طهارت
۱۵۰۵	وضو
۱۵۰۵	غسل
۱۵۰۶	نماز
۱۵۰۸	روزه
۱۵۰۸	خمس
۱۵۰۹	حج
۱۵۰۹	نکاح (احکام حجاب و نظر)
۱۵۱۱	وقف

- ۱۵۱۲ امر به معروف و نهی از منکر
- ۱۵۱۳ تعزیرات
- ۱۵۱۳ بانک
- ۱۵۱۳ پزشکی
- ۱۵۱۵ متفرقه
- ۱۵۱۹ اعتکاف
- ۱۵۲۲ استفتاءات از مقام معظم رهبری
- ۱۵۲۲ احکام بانکها
- ۱۵۲۳ جایزه های بانکی
- ۱۵۲۳ کار کردن در بانک
- ۱۵۲۵ احکام چک و سفته
- ۱۵۲۵ بیمه
- ۱۵۲۷ مسائل پزشکی
- ۱۵۲۷ جلوگیری از بارداری
- ۱۵۳۹ سقط جنین (کورتاژ)
- ۱۵۴۳ تلقیح مصنوعی
- ۱۵۴۷ تغییر جنسیت
- ۱۵۴۷ تشریح میت و پیوند اعضا
- ۱۵۵۴ ختنه
- ۱۵۵۴ آموزش پزشکی
- ۱۵۵۸ کسبههای حرام
- ۱۵۵۸ خرید و فروش اعیان نجس
- ۱۵۶۸ اجرت گرفتن در برابر واجبات
- ۱۵۶۹ شطرنج و آلات قمار
- ۱۵۷۰ آلات قمار
- ۱۵۷۲ موسیقی و غنا

- ۱۵۸۴ ----- رقص
- ۱۵۸۸ ----- دست زدن
- ۱۵۸۸ ----- فیلم و عکس نامحرم
- ۱۵۹۷ ----- آنتن های ماهواره ای
- ۱۵۹۹ ----- تئاتر و سینما
- ۱۶۰۰ ----- نقاشی و مجسمه سازی
- ۱۶۰۴ ----- سحر و شعبده و احضار ارواح و جن
- ۱۶۰۶ ----- هیپنوتیزم
- ۱۶۰۶ ----- بخت آزمایی
- ۱۶۰۸ ----- رشوه
- ۱۶۱۲ ----- مأمور خرید و فروش
- ۱۶۱۴ ----- اموال دولتی
- ۱۶۱۹ ----- کار در مؤسسات دولتی
- ۱۶۲۳ ----- قوانین دولتی
- ۱۶۲۶ ----- مالیات و عوارض
- ۱۶۲۸ ----- حق شفعه
- ۱۶۳۱ ----- هبه
- ۱۶۴۲ ----- صدقه
- ۱۶۴۴ ----- تعلیم و تعلّم و آداب آن
- ۱۶۵۰ ----- حقوق چاپ ، تألیف و کارهای هنری
- ۱۶۵۳ ----- تجارت با غیر مسلمان
- ۱۶۵۷ ----- کار کردن در دولت ظالم
- ۱۶۵۷ ----- لباس شهرت و احکام پوشش
- ۱۶۶۱ ----- تقلید از فرهنگ غربی
- ۱۶۶۱ ----- تشبّه به کفار و ترویج فرهنگ آنان
- ۱۶۶۳ ----- مهاجرت و پناهندگی سیاسی

- تجسس و خبر چینی و افشاء اسرار ۱۶۶۵
- مصرف دخانیات و مواد مخدر ۱۶۶۹
- تراشیدن ریش ۱۶۷۱
- حضور در مجلس معصیت ۱۶۷۵
- دعانویسی و استخاره ۱۶۷۸
- احیاء مناسبت‌های دینی ۱۶۸۰
- مراسم عزاداری ۱۶۸۰
- ولادت ها و اعیاد ۱۶۸۷
- احتکار و اسراف ۱۶۸۷
- درباره مرکز ۱۶۸۹

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : فقه جعفری -- رساله عملیه

شناسه افزوده : اصولی، احسان

شناسه افزوده : جامعه مدرسین حوزه علمیه قم. دفترانتشارات اسلامی

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۹/ب۸ت۸۹۳ ۱۳۸۵

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۵-۸۷۲۶

ص: ۱

راهنمای استفاده از توضیح المسائل مراجع

۱ - متن اصلی این توضیح المسائل ، رساله قائد عظیم الشان اسلام حضرت امام خمینی «قدس سره الشریف» است . و در هر موردی که عبارت رساله یکی از مراجع متوفی یا حاضر با رساله امام مغایر باشد، روی همان مورد شماره ای قرار گرفته و در پاورقی طبق همان شماره عبارت مغایر (با حروف ریزتر) ذکر شده است .

بنا بر این اگر در پاورقی هر مسأله ، عبارت مغایری از مراجع تقلید نقل نشده باشد، به معنای آن است که نظر او با متن اصلی موافق بوده است .

۲ - در هر مسأله ای که یکی از مراجع معظم ، مطلبی اضافه بر متن اصلی یا جمله ای مغایر با آن داشته باشند، در محل مورد نظر شماره ای گذاشته شده و مطلب اضافه یا جمله مغایر در پاورقی ذکر شده و سپس نقطه چین شده است (..) یعنی باید خواننده پس از مطالعه پاورقی ، به متن اصلی برگردد.

۳ - در هر مسأله ای که فتوای یکی از مراجع با قسمتی از متن اصلی موافق ، ولی با بقیه آن مغایر باشد، در پایان همان قسمت ، شماره ای گذاشته شده و بقیه نظر آن مرجع در پاورقی درج گردیده و سپس نقطه پایان یا عبارت [پایان مسأله] آمده است . یعنی مقلد آن مرجع پس از مطالعه پاورقی نباید به متن اصلی برگردد.

۴ - اگر مسأله ای در متن اصلی آمده ولی در رساله یکی از مراجع عظام نیامده ، پس از پایان متن اصلی ، تذکر داده شده است .

۵ اگر مسأله ای در متن اصلی نیامده ولی در رساله یکی از مراجع آمده ، آن مسأله (با شماره ای که در رساله همان مرجع است) تحت عنوان «مسأله اختصاصی» درج شده است .

۶ - اگر یکی از مراجع ، نظر خود را درباره مسأله ای در جای دیگری ذکر کرده باشند، نشانی آن داده شده است ۷ - در هر مسأله ای که رساله یکی یا عده ای از مراجع عظام با متن اصلی آنقدر مغایرت داشته که قابل تلفیق نبوده ، تمام آن مسأله (بعد از پنج ستاره) مطابق رساله یا رساله های مغایر آورده شده است ، ولی در چنین مواردی ، حتی المقذور عبارت رساله های مغایر، تلفیق شده ، یعنی اگر قسمتهایی از عبارات آنها مشترک بوده ، مسأله مورد نظر از روی رساله مرجعی که تقدم زمانی داشته نقل گردیده و هر جا که عبارت رساله دیگران با آن مغایر بوده ، علامت مخصوصی گذاشته شده و پس از پایان آن مسأله ، با همان علامت ، در طول سطر کوتاهتر آورده شده است .

۸ - چون توضیح المسائل مقام معظم رهبری «مد ظله» در دسترس نیست ، در پایان هر بخش از این کتاب ، استفتاءات معظم له از ترجمه فارسی رساله اجوبه الاستفتاءات که مربوط به همان بخش است ، عیناً درج شده است .

۹ در بخش پایانی رساله های مراجع عظام ، مسائل مستحدثه ای (در رابطه با معاملات بانکی ، سفته ، بیمه ، دفاع ، امر به معروف ، نهی از منکر و غیره) آمده است ، که چون با یکدیگر قابل تلفیق نبوده ، بصورت جداگانه تنظیم گردیده است ، هر چند سعی شده حتی المقذور، نظراتی که نزدیک به یکدیگر است ، تلفیق شود.

۱۰ - در این مجموعه از آخرین چاپ استفتاءات مقام معظم رهبری که حاوی فتاویٰ اخیر معظم له نیز بوده و ضمناً تجدید نظرهای فتوایی را هم در برداشته استفاده کرده ایم .

۱۱ - در مسائل ذیل فتاویٰ حضرت آیت الله العظمی شبیری (زنجانی) بدست ما نرسیده است :

از مسأله ۱۷۹۸ تا ۱۸۳۳ و از مسأله ۲۱۷۳ تا ۲۲۱۷ و از مسأله ۲۳۹۸ تا ۲۴۱۱ و از مسأله ۲۴۶۴ تا ۲۴۹۷ ۱۲ - حواشی حضرت آیت الله العظمی (نوری) همدانی که در بخش ملحقات درج شده ، مستند به دست نوشته های ایشان است که در بایگانی این دفتر موجود است .

احکام خمس

[احکام خمس از رساله امام خمینی ره]

[چیزهایی که خمس در آنها واجب است.]

اشاره

مسأله ۱۷۵۱ در هفت چیز خمس واجب می شود: اول: منفعت کسب (۱). دوم: معدن. سوم: گنج. چهارم: مال حلال مخلوط به حرام. پنجم: جواهری که بواسطه غواصی یعنی فرو رفتن در دریا به دست می آید. ششم: غنیمت جنگ. هفتم: زمینی که کافر ذمی از مسلمان بخرد (۲). و احکام اینها مفصلاً گفته خواهد شد. (۱) (مکارم): اول: منافع کسب و کار.. (زنجان): اول: منفعت کسب و فایده های دیگر.. (۲) (سیستانی): بنا بر مشهور.. (مکارم): بنا بر احتیاط واجب..

(زنجان): و احکام اینها و تفاوتهای آنها در کیفیت وجوب خمس و مصرف آنها در آینده گفته خواهد شد.

۱ منفعت کسب

[مسأله ۱۷۵۲]

مسأله ۱۷۵۲ هرگاه انسان از تجارت یا صنعت، یا کسبهای دیگر مالی به دست آورد، اگر چه مثلاً نماز و روزه میتی را بجا آورد و از اجرت آن، مالی تهیه کند، چنانچه از مخارج سال خود او و عیالاتش زیاد بیاید، باید خمس، یعنی پنج یک آن را به دستوری که بعداً گفته می شود بدهد. (۱) (۱) (مکارم): مسأله هرگاه انسان از طریق زراعت یا صنعت یا تجارت یا از طریق کارگری و کارمندی در مؤسسات مختلف درآمدی به دست آورد، چنانچه از مخارج سال او و همسر و فرزندان و سایر کسانی که نفقه آنها را می دهد زیاد آید، باید خمس (پنج یک) آن را به شرحی که بعداً گفته می شود بپردازد.

[مسأله ۱۷۵۳]

اشاره

مسأله ۱۷۵۳ اگر از غیر کسب مالی به دست آورد (۱)، مثلاً چیزی به او ببخشند (۲) واجب نیست خمس آن را بدهد (۳)، اگر چه احتیاط مستحب آن است که اگر از مخارج سالش زیاد بیاید، خمس آن را هم بدهد. (۱) (سیستانی): بجز مواردی که در مسائل بعد استثنا می شود.. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): مثلاً چیزی به وصیت به او بدهند یا ببخشند یا هدیه کنند یا جایزه دهند..

(بهجت): مثلاً چیزی به او ببخشند یا جایزه بدهند، یا اینکه از راه وصیت یا نذر شخصی یا عمومی یا وقف، چیزی به او برسد

..

(۳) (اراکي)، (خوئي)، (گليپايگاني)، (تبريزي)، (سيستاني)، (صافي): اگر از مخارج سالش زياد بيايد (تبريزي): و آن هديه چيز کم يا کوچکی حساب نشود) بايد خمس آن را بدهد.

(فاضل): چنانچه از مخارج سالش زياد بيايد احتياط واجب آن است که خمس آن را بدهد.

(بهجت): اگر از مخارج سالش زياد بيايد بنا بر احتياط واجب بايد خمس آن را بدهد.

(زنجانى): چنانچه از مخارج سالش زياد بيايد اگر مالی که به دست آورده ارزشمند باشد لازم است خمس آن را بدهد، بلکه بنا بر احتياط اگر مال ارزشمندی هم نباشد خمس آن را بدهد.

(مکارم): مسأله اگر کسی چیزی را به او ببخشد و از مخارج سالش زياد آيد احتياط واجب آن است که خمس آن را پردازد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۳۷۶ جهيزه ای که پدر به دخترش می دهد و دختر آن را به منزل خود می برد، آنچه از جهيزه که تا آخر سال استفاده نکرده، خمس دارد، مگر آن که استفاده نکردن او اتفافی بوده و آن چيز، نیاز منزل اوست و یا چیزی است که نداشتن آن خلاف شأن اوست که در این صورت خمس ندارد.

(مکارم): مسأله ۱۴۷۶ هیچ گونه تفاوتی میان کسبها و درآمدهای کسب نیست، ولی اگر انسان چیزی را به عنوان وام از دیگری بگیرد خمس ندارد.

[مسأله ۱۷۵۴]

مسأله ۱۷۵۴ مهري را که زن می گیرد (۱) خمس ندارد. و همچنین است ارثی که به انسان می رسد (۲). ولی اگر مثلاً با کسی خویشاوندی دوری داشته باشد و نداند چنین خویشی دارد (۳)، احتياط مستحب (۴) آن است خمس ارثی را که از او می برد، اگر از مخارج سالش زياد بيايد بدهد. (۱) (خوئي)، (تبريزي)، (صافي): و مالی را که مرد عوض طلاق خلع اخذ می نماید .. (۲) (اراکي): گرچه احتياط مستحب است خمس آن را پردازد .. (۳) (خوئي)، (تبريزي)، (فاضل): اگر مثلاً با کسی خویشاوندی داشته و گمان ارث بردن از او نداشته .. (۴) (اراکي)، (خوئي)، (تبريزي)، (فاضل)، (صافي): احتياط واجب ..

(مکارم): مسأله اگر از کسی ارثی به او رسد که خویشاوندی دوری با او دارد و اطلاعی از چنین خویشاوندی و انتظاری در باره چنین ارثی نداشته، در اینجا نیز احتياط واجب آن است که خمس آن را پردازد.

(بهجت): مسأله مهري را که زن می گیرد و ارثی که به انسان از خویشاوندی می رسد که نمی داند با او خویشاوند است، بنا بر احتياط واجب اگر از مخارج سالش اضافه آمد، بايد خمس بدهد، ولی ارثهای ديگر که از خویشاوندی می رسد که می

داند با او خویشاوند است ، اگر چه از مخارج سالش زیاد بیاید خمس ندارد، ولی اگر علم دارد که مورث خمس مال را نداده ، واجب است خمس آن را بدهد.

(زنجانی): مسأله مهری که زن در ازدواج دائم می گیرد خمس ندارد ولی بنا بر احتیاط واجب

مهری که زن در ازدواج موقت می گیرد اگر از مخارج سالش زیاد بیاید باید خمس آن را بدهد، و ارثی که به انسان می رسد خمس ندارد، مگر ارث غیر منتظره باشد که بنا بر احتیاط واجب اگر از مخارج سالش زیاد بیاید خمس آن را بدهد.

(سیستانی): مسأله مهری را که زن می گیرد و مالی را که مرد عوض طلاق خلع می گیرد و همچنین دیه ای که دریافت می شود، خمس ندارد و همچنین است ارثی که بر اساس قواعد معتبر در باب ارث به انسان می رسد، و اما اگر مسلمانی که شیعه است مالی به غیر این راه مانند تعصیب به او به ارث برسد، آن مال از فوائد محسوب می شود و خمس آن را باید بدهد و همچنین اگر ارثی به او برسد که توقع آن را نداشته و از غیر پدر و پسر باشد، احتیاط واجب آن است که خمس آن ارث را اگر از مخارج سالش زیاد بیاید، بدهد.

[مسأله ۱۷۵۵]

مسأله ۱۷۵۵ اگر مالی به ارث به او برسد و بداند کسی که این مال از او به ارث رسیده خمس آن را نداده، باید خمس آن را بدهد (۱)، و نیز اگر (۲) در خود آن مال خمس نباشد ولی انسان بداند کسی که آن مال از او به ارث رسیده، خمس بدهکار است، باید خمس را از مال او بدهد (۳). (۱) (خوئی): بنا بر احتیاط واجب خمس آن را بدهد ..

(تبریزی): بنا بر أظهر واجب نیست خمس آن را بدهد .. (۲) (خوئی): ولی اگر .. (تبریزی): و اگر .. (۳) (سیستانی): ولی در هر دو صورت اگر کسی که مال از او به ارث رسیده به دادن خمس عقیده نداشته یا آن که خمس نمی داده، لازم نیست وارث خمس واجب بر او را پردازد.

(زنجان): باید بگونه ای بدهکاری او را برطرف سازد، خواه از مال میت بدهد یا از مال خود، خمس را داده و بعد از مال میت بردارد، یا از مال خود بگونه مجانی بدهد.

(بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۷۵۴.

(فاضل): مسأله اگر مالی به ارث به انسان برسد و انسان بداند که مورث، خمس بدهکار است مثلاً با حاکم شرع دستگردان کرده و پرداخته یا مالی را که خمس به آن تعلق گرفته مصرف کرده بدون این که خمس آن را بدهد، اگر آن مال از درآمد همان سال فوت بوده این شخص باید بدهی خمس او را بدهد و اگر از درآمد سالهای قبل بوده و خمس آن را به علت این که به خمس اعتقادی نداشته پرداخته است، بر او واجب نیست خمس آن را بدهد هر چند بهتر است خمس آن را بدهد تا متوفی، عذاب اخروی نداشته باشد.

(مکارم): مسأله اموالی که به عنوان ارث به [انسان] می رسد مشمول خمس نیست، مگر این که بداند شخص میت خمس آن را نداده است و یا این که به خاطر سایر اموالش بدهکار خمس است.

[مسئله ۱۷۵۶]

مسئله ۱۷۵۶ اگر بواسطه قناعت کردن ، چیزی از مخارج سال انسان زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهد. این مسئله در رساله آیت الله (مکارم) نیست (بهجت): مسئله اگر بواسطه قناعت کردن ، منفعت کسب را کمتر مصرف کند و چیزی از مخارج سال زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهد. و همچنین اگر کسی بیشتر از متعارف و متناسب با شأن خود در سال از درآمد مصرف کند خمس مقدار زائد را باید بدهد.

[مسئله ۱۷۵۷]**اشاره**

مسئله ۱۷۵۷ کسی که دیگری مخارج (۱) او را می دهد (۲)، باید خمس تمام مالی را که به دست می آورد بدهد (۳). ولی اگر مقداری از آن را خرج زیارت و مانند آن کرده باشد فقط باید خمس باقی مانده را بدهد. این مسئله در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (سیستانی): تمام مخارج .. (۲) (بهجت): مثل زنی که شوهر مخارج او را می دهد، اگر خودش کسبی داشته باشد .. (۳) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): بقیه مسئله ذکر نشده .

(زنجانی): باید خمس تمام مالی را که به دست می آورد و یک سال در دست او می ماند، بدهد. [پایان مسئله]

مسائل اختصاصی

(گلپایگانی)، (صافی): مسئله ۱۷۶۶ چیزهایی که زکات به آنها تعلق می گیرد که در مسئله [۱۸۵۳] ذکر می شود اگر بعد از دادن زکات آنها از مخارج سال زیاد بیاید باید خمس آنها را بدهد.

(بهجت): مسئله ۱۳۷۹ پولی را که انسان قرض می دهد، اگر سر سال ، موعد وصول آن فرارسیده باشد و وصول آن بدون عسر، ممکن باشد به حکم موجودی اوست ؛ در غیر این صورت هر زمان آن را وصول کرد، با تحقق دیگر شرایط باید خمس آن را بدهد و پولی را که انسان قرض گرفته خمس ندارد و منافع آن به حکم سایر منافع است .

(فاضل): مسئله ۱۸۰۶ اگر از مالی که به انسان به ارث می رسد سودی حاصل شود یا آن مال نما داشته باشد سود و نمای آن جزء منافع سال حصول قرار می گیرد که اگر تا آخر سال خمس باقی ماند به احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد و اگر قیمت این مال افزایش پیدا کند به قیمت افزوده شده خمس تعلق نمی گیرد.

[مسئله ۱۷۵۸]

مسأله ۱۷۵۸ اگر ملکی را بر افراد معینی مثلاً بر اولاد خود وقف نماید، چنانچه در آن ملک زراعت و درختکاری کنند و از آن ، چیزی به دست آورند (۱) و از مخارج سال آنان زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهند (۲) (۱) (مکارم): چنانچه آن ملک درآمدی داشته باشد .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): و همچنین اگر (گلپایگانی)، (صافی): بلکه اگر) طور دیگری هم از آن ملک نفع ببرند مثلاً اجاره آن را بگیرند، (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط واجب (باید خمس مقداری را که از مخارج سالشان زیاد می آید بدهند).

(زنجانى): و اگر قيمت زراعت و درختكارى هم در اثر رشد زياد شود، خمس مقدار زيادى لازم است و اگر طور ديگرى هم از ملك نفع ببرند، مثلاً اجاره آن را بگيرند، بايد خمس مقدارى را كه از مخارج سالشان زياد مى آيد بدهند.

[مسأله ۱۷۵۹]

مسأله ۱۷۵۹ اگر مالى را كه فقير بابت خمس و زكات و صدقه مستحبه (۱) گرفته از مخارج سالش زياد بيايد (۲) واجب نيست خمس آن را بدهد (۳) ولى اگر از مالى كه به او داده اند منفعتى ببرد مثلاً از درختى كه بابت خمس به او داده اند ميوه اى به دست آورد (۴) چنانچه درخت را براى منفعت بردن و كسب نگهداشته باشد، بايد خمس مقدارى كه از مخارج سالش زياد مى آيد بدهد. (۱) (اراكى)، (فاضل): بابت خمس و زكات .. (۲) (خوئى)، (تبريزى): يا از مالى كه به او داده اند منفعتى ببرد، مثلاً از درختى كه بابت خمس به او داده اند ميوه اى بدست آورد، و از مخارج سالش زياد بيايد، بايد خمس آن را بدهد.

(بهجت): و شخص با گرفتن اين مال، ديگر فقير نباشد واجب است خمس آن را بدهد. [پايان مسأله] (۳) (اراكى): اما اگر صدقه مستحبه بوده است بايد خمس آن را پردازد .. (۴) (فاضل): و از مخارج سالش زياد بيايد، حكم نماء ارث را دارد كه قبلاً گفته شد و در مالى كه فقير به عنوان صدقه مستحبه گرفته احتياط واجب آن است كه خمس آن را بدهد.

(كلاپايگانى)، (صافى): مسأله در مالى كه فقير بابت خمس و زكات گرفته خمس واجب نيست اما احتياط واجب آن است كه خمس مالى را كه بابت صدقه مستحبه به او داده اند اگر از مخارج سالش زياد بيايد بدهد ولى اگر از مالى كه به او بابت خمس و زكات و صدقه داده اند منفعتى ببرد مثلاً از درختى كه بابت خمس به او داده اند ميوه اى بدست آورد، و از مخارج سالش زياد بيايد، بايد خمس آن را بدهد.

(سيستانى): مسأله اگر مالى را كه فقير بابت صدقه واجب مانند كفارات و رد مظالم، يا مستحبه گرفته، از مخارج سالش زياد بيايد، يا از مالى كه به او داده اند منفعتى ببرد، مثلاً از درختى كه به او داده اند، ميوه اى بدست آورد و از مخارج سالش زياد بيايد، بنا بر احتياط واجب بايد خمس آن را بدهد. ولى اگر مالى را از بابت خمس يا زكات از روى استحقاق به او داده باشند، لازم نيست خمس خود آن را بدهد، ولى منافع آن اگر از مخارج سال زياد بيايد، خمس دارد.

(مكارم): مسأله چيزى را كه افراد مستحق از باب خمس يا زكات مى گيرند خمس ندارد، هر چند از مخارج سالشان به على زياد بيايد، ولى اگر از مالى كه از اين طريق به او رسیده منفعتى ببرد، مثلاً از درختى كه از باب خمس به او داده شده ميوه اى به دست آورد بايد خمس آن مقدارى كه از مخارج سالش زياد آمده پردازد.

(زنجانى): مسأله مالى را كه فقير بابت خمس مى گيرد، خمس ندارد، هر چند از مخارج

سالش زیاد بیاید، ولی مالی را که فقیر بابت زکات یا صدقه مستحبی می گیرد اگر از مخارج سالش زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهد و اگر از مالی که بابت خمس به او داده اند منفعتی ببرد، مثلاً از درخت میوه ای بدست آورد و از مخارج سالش زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهد.

[مسئله ۱۷۶۰]

مسئله ۱۷۶۰ اگر با عین پول خمس نداده جنسی را بخرد (۱) یعنی به فروشنده بگوید این جنس را به این پول می خرم (یا در وقت خریدن قصدش این باشد که از پول خمس نداده عوض آن را بدهد (۲) چنانچه حاکم شرع (۳) معامله پنج یک آن را اجازه بدهد، معامله آن مقدار صحیح است. و انسان باید پنج یک جنسی را که خریده به حاکم شرع (۴) بدهد و اگر اجازه ندهد، معامله آن مقدار باطل است. پس اگر پولی را که فروشنده گرفته از بین نرفته، حاکم شرع (۵) خمس همان پول را می گیرد و اگر از بین رفته، عوض خمس را از فروشنده یا خریدار مطالبه می کند (۶) این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): معامله نسبت به مقدار خمس باطل است، مگر این که حاکم شرع آن را اجازه دهد، در این صورت باید پنج یک جنسی را که خریده به حاکم شرع دهد. (۲) (اراکی): معامله صحیح است، ولی اگر فروشنده خمس را پرداخت، از خریدار طلب می نماید. [پایان مسئله] [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری)، (زنجانی) و (فاضل) نیست] (۳) (۴) و (۵) (فاضل): مجتهد جامع الشرایط .. (۶) (زنجانی): و در صورت بطلان معامله به مقدار یک پنجم، فروشنده که به این امر آگاه نبوده می تواند معامله را بطور کامل به هم بزند.

(خوئی): مسئله اگر با عین پول خمس نداده جنسی را بخرد [۱] یعنی به فروشنده بگوید این جنس را به این پول می خرم ظاهر این است که [۲] معامله نسبت به جمیع مال صحیح است و به جنسی که با این پول خریده است، خمس تعلق می گیرد و احتیاجی به اجازه و امضاء حاکم شرع نیست. [۳].

[مسئله ۱۷۶۱]

مسئله ۱۷۶۱ اگر جنسی را بخرد (۱) و بعد از معامله قیمت آن را از پول خمس نداده بدهد (و در وقت خریدن هم قصدش این نباشد که از پول خمس نداده عوض را بدهد (۲) معامله ای که کرده صحیح است (۳) ولی چون از پولی که خمس در آن است به فروشنده داده (۴) به مقدار پنج یک آن پول به او مدیون می باشد. و پولی را که به فروشنده داده اگر از بین نرفته، حاکم شرع پنج یک همان را می گیرد و اگر از بین رفته، عوض آن را از خریدار یا فروشنده مطالبه می کند. این مسئله در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[۱] (من تبریزی

): از مؤمنی جنسی بخرد ..

[۲] (من سیستانی

): اگر با عین پول خمس نداده جنسی را بخرد، یعنی به فروشنده بگوید این جنس را به این پول می خرم چنانچه فروشنده مسلمان اثناعشری باشد ..

[۳] (من تبریزی

): در صحت معامله احتیاجی به اجازه و امضاء حاکم شرع نیست

(۱) (مکارم): اگر جنسی را به ذمه بخرد .. (۲) [قسمت داخل پراتر در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (مکارم)، (نوری)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى) و (صافى) نیست] (۳) (اراکى): ولی باید خمس آن را پردازد. [پایان مسأله] (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و خمس پولی را که به فروشنده داده به صاحبان خمس مدیون می باشد. [پایان مسأله] (مکارم): و تصرفاتش در آن جنس جایز است .. (۴) (فاضل): باید خمس آن را بدهد و به همان مقدار از خریدار طلبکار است و پولی را که به فروشنده داده اگر از بین نرفته مجتهد جامع الشرايط پنج یک آن را می گیرد و اگر از بین رفته عوض آن را از خریدار یا فروشنده مطالبه می کند و چنانچه جنس را بخرد و هنگام معامله قصدش این باشد با پولی که خمس آن را نداده قیمت آن را بدهد بنا بر احتیاط واجب یک پنجم معامله نیاز به اجازه حاکم شرع دارد و چنانچه اجازه داد بنا بر احتیاط یک پنجم آن جنس را به حاکم شرع به عنوان خمس بدهد.

[مسأله ۱۷۶۲]

مسأله ۱۷۶۲ اگر مالی را (۱) که خمس آن داده نشده بخرد (۲) چنانچه حاکم شرع (۳) معامله پنج یک آن را اجازه ندهد معامله آن مقدار باطل است و حاکم شرع (۴) می تواند پنج یک آن مال را بگیرد (۵) و اگر اجازه بدهد معامله صحیح است و خریدار باید مقدار پنج یک پول آن را به حاکم شرع (۶) بدهد، و اگر به فروشنده داده می تواند از او پس بگیرد. (۱) (سیستانی): اگر مسلمان اثناعشری مالی را .. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (اراکى): معامله صحیح است و اگر خمس آن را پردازد می تواند از فروشنده بگیرد. [پایان مسأله] (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): خمسش به عهده فروشنده است و بر خریدار چیزی نیست. [پایان مسأله] (مکارم): معامله او نسبت به خمس باطل است، مگر آن که حاکم شرع اجازه دهد که در این صورت خمس پول معامله را باید به او داد و اگر به فروشنده داده باشد باید از او بگیرد و به حاکم شرع دهد. (۳) و (۴) (فاضل): مجتهد جامع الشرايط .. (۵) (زنجانى): و اگر خریدار به این امر آگاه نباشد می تواند بقیه معامله را هم، به هم بزند و پول خود را از فروشنده بگیرد و اگر حاکم شرع معامله یک پنجم را اجازه دهد معامله صحیح است و خریدار باید مقدار یک پنجم پول آن را به حاکم شرع بدهد و اگر به فروشنده داده می تواند از او پس بگیرد. (۶) (فاضل): مجتهد جامع الشرايط ..

[مسأله ۱۷۶۳]

مسأله ۱۷۶۳ اگر چیزی را که خمس آن داده نشده به کسی ببخشند (۱) پنج یک آن چیز مال او نمی شود (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): به مسلمان اثناعشری ببخشند .. (۲) (فاضل): و باید خمس آن را بدهد. (اراکى): آن شخص همه آن را مالک می شود، گرچه خمس آن به عهده بخشنده باقی است.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): پنج یک آن به عهده خود بخشنده است و چیزی بر این شخص نیست .

[مسأله ۱۷۶۴]

اشاره

مسأله ۱۷۶۴ اگر از کافر یا کسی که به دادن خمس عقیده ندارد (۱)، مالی به دست انسان آید، واجب نیست خمس آن را بدهد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (تبریزی): و یا از روی عصیان خمس نداده .. (سیستانی): یا خمس نمی دهد .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): ولی زمینی را که از کافر ذمی بخرد که او از مسلمان خریده و خمسش را نداده باشد باید خمسش را به شرحی که گفته می شود بدهد.

(فاضل): مسأله اگر کافر یا کسی که به خمس اعتقادی ندارد چیزی را به انسان هدیه بدهد انسان مالک آن می شود و لازم نیست خمس آن را بدهد. بلی اگر آنچه را که گرفته در طول سال صرف مؤونه او نشود و از درآمد سال او زیاد بیاید باید خمس آن را پردازد.

(مکارم): مسأله هرگاه مالی به دست انسان از شخص کافر، یا کسی که عقیده به خمس ندارد، از طریق تجارت یا غیر آن بیاید، دادن خمس آن واجب نیست، اما اگر عقیده به خمس دارد ولی خمس آن را نداده، دادن خمس آن واجب است .

(زنجان): مسأله اگر به شیعه دوازده امامی، مالی از پیروان دیگر فرقه های اسلامی یا از کافران برسد، واجب نیست خمس آن را بدهد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۴۸۵ اگر اجمالاً می دانیم کسی عقیده به خمس دارد و خمس نمی دهد ولی نمی دانیم خصوص مالی را که به ما داده خمس به آن تعلق گرفته یا نه، مثل این که احتمالاً اموالی از طریق ارث به او رسیده، یا وام گرفته و احتمال می دهیم این مال از آنها باشد، تصرف در چنین مالی اشکال ندارد و خمس آن لازم نیست، همچنین قبول دعوت این گونه اشخاص و یا نماز خواندن در خانه آنها جایز است، مگر این که بدانیم غذایی را که تهیه کرده و یا خانه او از پولهایی است که خمس آن را نداده .

[مسأله ۱۷۶۵]

مسأله ۱۷۶۵ تاجر و کاسب و صنعتگر و مانند اینها (۱) از وقتی که شروع به کاسبی می کنند (۲) یک سال که بگذرد، باید خمس آنچه را که از خرج سالشان زیاد می آید بدهند (۳) و کسی که شغلش کاسبی نیست (۴) اگر اتفاقاً معامله ای کند و

منفعتی ببرد (۵) بعد از آن که یک سال از موقعی که فایده برده بگذرد، باید خمس مقداری را که از خرج سالش زیاد آمده بدهد. (۱) (فاضل): که در کسب آنها تدریجاً سود حاصل می شود .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): از وقتی که منفعت می برند .. (۳) (سیستانی): و همچنین است منبری و امثال او، هر چند درآمد او در مواقع خاصی از سال باشد، اگر معظم مخارج سال را کفاف دهد و کسی که شغلی ندارد که از آن، مخارج زندگی را تحصیل کند و از کمک دولت یا مردم استفاده می کند، یا اتفاقاً سودی بدست می آورد، بعد از آن که یک سال از موقعی که فایده برده بگذرد، باید خمس مقداری را که از خرج سالش زیاد

آمده بدهد پس برای هر منفعت می تواند سال جداگانه ای حساب کند. (۴) (فاضل): مانند کشاورز که دفعتهً سود به دستش می آید مبدأ سال خمس وی از موقعی که فایده برده است می باشد. (۵) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): اگر اتفاقاً منفعتی ببرد ..

(مکارم): مسأله آغاز سال برای حساب خمس هر کسی اولین درآمد اوست، یعنی اگر کسی شروع به تجارت و کسب و صنعت و زراعت و غیر اینها کند، اولین زمانی که درآمد برای او حاصل می شود اول سال خمس اوست و نمی توان با قصد و نیت آن را جلو یا عقب انداخت و اگر بخواهد اول سال را جلو بیندازد راهش این است که حساب سال خود را زودتر از موعد معین برسد و خمس خود را بپردازد، همان وقت، اول سال او خواهد شد.

(زنجانی): مسأله تاجر و کاسب و صنعتگر و مانند اینها، چنانچه منفعت آنها از مخارج سال که ابتدای آن وقتی است که منفعت می برند، زیاد بیاید، باید خمس مقدار زیادی را بدهند، همچنین کسی که شغلش کاسبی نیست و اتفاقاً منفعتی برده، ابتدای سال وی وقتی است که منفعت برده است.

[مسأله ۱۷۶۶]

اشاره

مسأله ۱۷۶۶ انسان می تواند در بین سال هر وقت منفعتی به دستش آید، خمس آن را بدهد (۱) و جایز است دادن خمس را تا آخر سال (۲) تأخیر بیندازد (۳) و اگر برای دادن خمس، سال شمسی قرار دهد، مانعی ندارد (۴) (۱) (زنجانی): بلکه اگر بدانند که منفعت صرف مخارج وی نمی گردد لازم است همان وقت که منفعت بدست می آورد خمس آن را بدهد و در صورتی که نمی داند که منفعت وی از مخارج سال وی زیاد می آید یا نه، جایز است دادن خمس را تا آخر سال تأخیر بیندازد و برای دادن خمس می توان سال شمسی یا قمری را ملاک قرار داد. (۲) (بهجت): تا آخر سال قمری .. (۳) (اراکي): بقیه مسأله ذکر نشده.

(سیستانی): ولی اگر بداند تا آخر سال به آن نیاز پیدا نمی کند، بنا بر احتیاط واجب باید فوراً خمس آن را بدهد ..

(مکارم): می تواند آن را تا آخر سال تأخیر بیندازد تا مخارج احتمالش را از آن بردارد. برای دادن خمس می توان معیار را سال شمسی یا سال قمری قرار داد. (۴) (بهجت): اگر برای دادن خمس زراعت و مانند آن، که مطابق سال شمسی انجام می شود، سال خمسی را شمسی قرار دهد، اشکال ندارد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۴۸۹ کسی که درآمد اضافی ندارد قرار دادن سال خمس برای او لازم نیست.

مسأله ۱۷۶۷ (کسی که مانند تاجر و کاسب باید (۱) برای دادن خمس، سال قرار دهد (۲)، اگر منفعتی به دست آورد و در بین سال بمیرد، باید مخارج تا موقع مرگش را از آن منفعت کسر کنند و خمس باقیمانده را بدهند (۳) (۱) [کلمه «باید» در رساله آیات عظام: (خوئی)، (زنجانی) و (تبریزی) نیست]

(۲) [قسمت داخل پرائتر در رساله آیات عظام: (فاضل) و (سیستانی) نیست] (۳) (زنجانى): البتّه مخارج ضرورى کفن و دفن و مراسم ترحيم که اگر از مال مئیت صرف آنها نشود آبروی مئیت در خطر است، از مخارج مئیت به شمار می آید و خمس به آنها تعلق نمی گیرد.

(تبریزی): بر ورثه لازم نیست مخارج تا موقع مرگش را از آن منفعت کسر کنند و خمس باقیمانده را بدهند.

(مکارم): مسأله کسی که سال خمس دارد اگر در وسط سال بمیرد باید مخارج او را تا موقع مرگش از منافع او کم کنند و خمس باقیمانده را بدهند.

[مسأله ۱۷۶۸]

مسأله ۱۷۶۸ اگر قیمت جنسی که برای تجارت خریده بالا رود و آن را نفروشد (۱) و در بین سال قیمتش پایین آید، خمس مقداری که بالا رفته بر او واجب نیست (۲) (۱) (مکارم): روی ملاحظات تجارتي و کسب و کار آن را نفروشد .. (۲) (مکارم): ولی اگر قیمت آن تا آخر سال همچنان بالا باشد باید سر سال خمس آن را بدهد، هر چند قیمت آن بعد از گذشتن سال پایین آید، این در صورتی است که آخر سال وقت فروش آن باشد و به میل خود آن را نگهدارد.

(فاضل): ولی چنانچه بعد از رسیدن سال خمس عمداً آن را نفروشد و قیمتش پایین بیاید خمس آن را باید بدهد.

[مسأله ۱۷۶۹]

مسأله ۱۷۶۹ اگر قیمت جنسی را که برای تجارت خریده بالا رود و به امید این که قیمت آن بالاتر رود، تا بعد از تمام شدن سال آن را نفروشد و قیمتش پایین آید خمس مقداری را که بالا رفته بنا بر احتیاط واجب باید بدهد (۱) بلکه اگر به اندازه ای هم نگه داشته که تجار معمولاً برای گران شدن جنس آن را نگه می دارند، خمس مقداری که بالا رفته باید بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکى): خمس مقداری را که بالا رفته باید بدهد. [پایان مسأله] (خوئی)، (زنجانى): خمس مقداری که بالا رفته بر او واجب نیست (خوئی): بلکه مقدار خمس چه نسبتی به مجموع اصل و ربح داشته؛ به همان نسبت از موجودی عیناً و یا قیمتاً باید بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): تمام خمس مقداری که بالا رفته بر او واجب نیست؛ بلکه همان مقدار از عین را که در حال استقرار خمس به نسبت تمام عین خمس آن شده در حال گرانی عین و ارزانی آن باید بدهد. مثلاً اگر از سرمایه خمس داده جنسی را هزار تومان خرید و در سر سال قیمت آن جنس شش هزار تومان شد شش یکم آن جنس خمس آن می شود که اگر پرداخت و قیمت آن در سال بعد هم ترقی کرد سپس تنزل نمود مثلاً به همان هزار تومان اول رسید باید شش یکم هزار تومان که قیمت روز اداء است بپردازد بلی اگر در حین ترقی قیمت، عین در دست او تلف شده باشد و بعد تنزل قیمت پیدا کرده

باشد و بدون عذر در اداء خمس آن تأخیر کرده باشد خمس ترقی قیمت را تا روز تلف ضامن است .

(نوری): خمس مقداری که بالا رفته بر او واجب است ..

(سیستانی): خمس مقداری که بالا-رفته، بنا بر احتیاط بر او واجب است. [پایان مسأله] (تبریزی): خمس مقداری که آخر سال بالا رفته بود و می توانست آن را به آن قیمت بفروشد بر او واجب است.

(فاضل)، (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۷۶۸)

[مسأله ۱۷۷۰]

مسأله ۱۷۷۰ اگر غیر مال التجاره مالی داشته باشد که خمسش را داده یا خمس ندارد مثلاً به او بخشیده اند چنانچه قیمتش بالا رود اگر چه آن را بفروشد مقداری که بر قیمتش اضافه شده، خمس ندارد. ولی اگر درختی که خریده نمو کند و بزرگ شود و یا گوسفندی که خریده چاق شود، در صورتی که مقصود او از نگهداری آنها این بوده که از زیادتی عین آن سود ببرد، باید خمس آنچه زیاد شده بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (اراکي): مسأله اگر غیر مال التجاره مالی داشته باشد که خمسش را داده یا خمس ندارد، چنانچه قیمتش بالا رود، مقداری که بر قیمتش اضافه شده، خمس ندارد ولی اگر آن را بفروشد خمس مقداری که بر قیمتش افزوده شده باید پردازد ولی اگر درختی که خریده نمو کند و بزرگ شود، و یا گوسفندی که خریده چاق شود، در صورتی که مقصود او از نگهداری آنها این بوده که از عین آن سود ببرد باید خمس آنچه زیاد شده بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر غیر مال التجاره مالی داشته باشد که خمسش را داده، یا خمس ندارد چنانچه قیمتش بالا رود، اگر آن را بفروشد مقداری که بر قیمتش اضافه شده ربح سال فروش محسوب می شود که اگر از مخارج سالش زیادتر بیاید باید خمس آن را بدهد.

(خوئی): مسأله اگر غیر مال التجاره مالی داشته باشد که خمسش را داده یا خمس ندارد، مثلاً چیزی را برای مئونه اش خریده باشد چنانچه قیمتش بالا رود، اگر آن را بفروشد، خمس مقداری را که بر قیمتش اضافه شده باید بدهد. و همچنین اگر مثلاً درختی را که خریده میوه بیاورد، یا گوسفند چاق شود در صورتی که مقصود او از نگهداری آنها این بوده که منفعتی از آن ببرد، باید خمس آنچه زیاد شده بدهد، بلکه اگر مقصودش منفعت بردن هم نبوده باید خمس آن را بدهد. [۱] (مکارم): مسأله هرگاه غیر مال التجاره مالی دارد که خمس آن را داده یا اصلاً خمس ندارد (مانند ارث) چنانچه قیمتش بالا رود، اگر آن را بفروشد باید خمس اضافه قیمت را بدهد، همچنین اگر گوسفندی را که خمسش را داده چاق شود باید خمس آنچه زیاد شده بعد از فروش بدهد.

(فاضل): مسأله اگر غیر مال التجاره مالی داشته باشد که خمسش را داده یا خمس ندارد چنانچه قیمتش بالا رود و آن را بفروشد مقداری که بر قیمتش اضافه شده خمس ندارد.

اگر چیزی را با پول مخمس خریده تا از منافع آن استفاده کند مثلاً درختی خریده تا میوه آن را بفروشد یا گاو خریده تا شیر

آن را بفروشد میوه و نمای آن جزء درآمد سال او محسوب می شود که اگر تا آخر سال خمسی صرف مؤونه نشده باید تخمیس شود.

[۱] (من تبریزی

): اگر آن را بفروشد باید خمس آن را بدهد.

(نوری): مسأله اگر غیر مال التجاره مالی داشته باشد که خمسش را داده یا خمس ندارد مثلاً به او بخشیده اند چنانچه قیمتش بالا رود و آن را بفروشد مقداری که بر قیمتش اضافه شده، خمس دارد ولی اگر مثلاً درختی که خریده میوه بیاورد یا گوسفند چاق شود در صورتی که مقصود او از نگهداری آنها این بوده که منفعتی از آنها بردهاید خمس آنچه زیاد شده بدهد.

(سیستانی): مسأله اگر غیر مال التجاره، مالی را به خریدن یا مانند آن تهیه کرده باشد و خمسش را داده باشد، چنانچه قیمتش بالا رود، اگر آن را بفروشد، خمس مقداری را که بر قیمتش اضافه شده و از مخارج سال زیاد آمده باید بدهد. و همچنین اگر مثلاً درختی میوه بیاورد، یا گوسفندی که برای استفاده از گوشت نگه می دارند چاق شود، باید خمس آن زیادی را بدهد.

(زنجانی): مسأله اگر غیر سرمایه مالی داشته باشد که خمسش را داده یا خمس ندارد، مثلاً چیزی را برای مخارج زندگی خریده باشد، چنانچه قیمتش بالا رود، اگر آن را بفروشد خمس مقداری را که بر قیمتش اضافه شده، باید بدهد.

لازم به توضیح است که مقداری که در اثر تورّم به قیمت مال افزوده می شود خمس ندارد بنا بر این اگر به طور مثال، مالی قبلاً هزار تومان ارزش داشته و هنگام فروش به دو هزار تومان برسد، اگر مقدار ۵۰ درصد افزوده شده به جهت تورّم باشد، پانصد تومان افزوده خمس ندارد و تنها لازم است خمس پانصد تومان را بدهد. در هر حال اگر مثلاً درختی را که خریده میوه بیاورد یا گوسفند چاق شود، باید خمس آنچه زیاد شده را بدهد، هر چند مقصودش منفعت بردن از میوه درخت یا چاق شدن گوسفند نباشد.

[مسأله ۱۷۷۱]

مسأله ۱۷۷۱ اگر باغی احداث کند (۱) برای آن که بعد از بالا رفتن قیمتش بفروشد (۲) باید خمس میوه و نمو درختها و زیادی قیمت باغ را بدهد (۳) ولی اگر قصدش این باشد که از میوه آن استفاده کند فقط باید خمس میوه را بدهد (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اگر باغی احداث کند با پولی که خمس آن را داده است یا خمس به آن تعلق نگرفته است.. (۲) (فاضل): میوه و نمو درختها و زیادی قیمت باغ جزء درآمد سال او است و اگر صرف مؤونه نشد باید خمس آن را بدهد ولی اگر قصدش این باشد که میوه آن را بفروشد باید خمس میوه را اگر صرف مؤونه او نشود بدهد. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): باید بعد از باغ شدن، خمس درختها و میوه و نمو درختها و زیادی قیمت باغ را بدهد ولی اگر باغ را فقط برای میوه خوردن خود و عائله خود احداث کند چنانچه در بعض جاها حاجت به آن دارند و جزء مؤونه محسوب می شود باغ و نمو آن هیچ کدام خمس ندارد و اگر برای این که میوه آن را بفروشد و از قیمت آن استفاده کند آن را احداث کرده حکم سرمایه را دارد و خمس آن واجب است به این معنی که پس از آن که باغ شد و درختهایش به حد کمال رسید اگر زمین آن خمس نداشته خمس درختها را بدهند و بعد هم نمو درختها.

(مکارم): چنانچه وقت فروش آن رسیده باشد باید خمس آن را بدهد ..

(سیستانی): باید خمس میوه و نمو درختها و نهالهایی که می روید یا آن را کاشته اند و شاخه های خشکی که قابل بریدن و استفاده است و زیادتی قیمت باغ را بدهد. ولی اگر قصدش این باشد که میوه آن درختها را فروخته و از قیمتش استفاده کند، خمس زیادی قیمت واجب نیست و ما بقی خمس دارد.

(نوری): ولی اگر باغی را فقط برای میوه خوردن خود و عائله خود احداث کند و یا به این قصد بخرد و جزء مؤونه محسوب شود آن باغ و نمو آن خمس ندارد ولی اگر برای این که میوه آن را بفروشد و از قیمت آن استفاده کند آن را احداث کرده است حکم سرمایه را پیدا می کند که باید خمس میوه و نمو درختها را بدهد. (۴) (مکارم): و خمس خود باغ را هنگام فروش می دهد.

(خوئی)، (تبریزی): اگر قصدش این باشد که میوه آن درختها را فروخته و از قیمتش استفاده کند، فقط باید خمس میوه و نمو درختها را بدهد (تبریزی): و تا مادامی که باغ را فروخته ترقی قیمت باغ، خمس ندارد).

(زنجانی): مسأله اگر باغی با مال خمس داده یا مالی که خمس ندارد احداث کند، باید خمس میوه و نمو درختها را بدهد ولی اگر در اثر افزایش قیمت بازار قیمت باغ زیاد شود، تا وقتی که باغ را فروخته خمس واجب نیست، در این مسأله فرقی نیست که مقصود وی از احداث باغ این باشد که بعد از بالا رفتن قیمتش آن را بفروشد یا از میوه آن استفاده کند یا به غرض دیگری باغ را احداث کرده باشد.

[مسأله ۱۷۷۲]

مسأله ۱۷۷۲ اگر درخت بید و چنار و مانند اینها را بکارد، سالی که موقع فروش آنها است اگر چه آنها را بفروشد، باید خمس آنها را بدهد ولی اگر (۱) مثلاً از شاخه های آن که معمولاً هر سال می بُرند، استفاده ای ببرد و به تنهایی یا با منفعتهای دیگر کسبش از مخارج سال او زیاد بیاید، در آخر هر سال باید خمس آن را بدهد (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (اراکلی) و (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): اگر درخت بید و چنار و مانند اینها را بکارد باید هر سال خمس زیادی آنها را بدهد و همچنین اگر .. (۲) (زنجانی): لازم به ذکر است که اگر چند سال خمس را نداده باشد مجموع زیادی درخت را در این مدت ملاحظه نموده و خمس آن را می پردازد و پرداخت چیزی بیش از آن لازم نیست.

(سیستانی): مسأله اگر درخت بید و چنار و مانند اینها را بکارد، باید هر سال خمس زیادی آنها را بدهد. و همچنین شاخه های آن که معمولاً هر سال می برند، اگر از مخارج سال او زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهد.

(فاضل): مسأله اگر درخت بید و چنار بکارد یا قالی بزند جزء درآمد سالی است که وقت

فروش آنها است لذا اگر در آن سال صرف مؤونه نشد و عین یا پول آن باقی ماند در آخر سال باید تخمیس شود. شاخه ها یا منفعی که معمولاً در هر سال از آن استفاده می کنند جزء درآمد همان سال محسوب می شود که اگر تا آخر سال باقی ماند باید تخمیس شود.

(مکارم): مسأله درختانی را که برای استفاده از چوبشان پرورش می دهند وقتی موقع فروش چوب آنها رسید باید خمس آن را بدهند، هر چند نخواهند آنها را بفروشند، ولی اگر موقع فروش آنها نرسیده خمس ندارد هر چند سالها بگذرد.

[مسأله ۱۷۷۳]

اشاره

مسأله ۱۷۷۳ کسی که چند رشته کسب دارد مثلاً اجاره ملک می گیرد و خرید و فروش و زراعت هم می کند (۱)، چنانچه در هر رشته کسبی که دارد سرمایه و دخل و خرج و حساب صندوق جداگانه دارد، باید منافع همان رشته را حساب کند و خمس آن را بدهد، و اگر در آن رشته ضرر کند از رشته دیگر جبران نمی شود (۲) و اگر رشته های مختلف، در دخل و خرج و حساب صندوق، یکی باشند باید همه را آخر سال یک جا حساب کند و اگر نفع داشت خمس آن را بدهد. (۱) (اراکي): باید همه را آخر سال یک جا حساب کند و اگر نفع داشت خمس آن را بدهد. [پایان مسأله] (بهجت): می تواند برای همه درآمدهای خود یک روز از سال را معین کند و آن را برای خود سال قرار دهد و آنچه از مخارج سالش زیاد آمد، خمس دهد. [پایان مسأله] (نوری): باید عائدات خود را روی هم رفته کلاً در نظر بگیرد و مخارج سالانه خود را نیز در نظر بگیرد و خمس آنچه را که در آخر سال از مخارج او زیاد می آید بدهد و اگر در یک رشته ضرر کند از رشته دیگر جبران می شود.

(فاضل): باید خمس آنچه را در آخر سال از مخارج او زیاد می آید بدهد و چنانچه از یک رشته نفع ببرد و از رشته دیگر ضرر کند، می تواند ضرر یکی را با نفع دیگری جبران نماید گرچه احتیاط در ترک آن است و نیز اگر دو تجارت داشته باشد می تواند ضرر یکی را با نفع دیگری جبران نماید. (۲) (زنجانى): اگر در آن رشته ضرر کند، بنا بر احتیاط واجب نمی تواند آن را از سود رشته دیگر کسر نماید ..

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): مسأله کسی که چند رشته کسب دارد؛ مثلاً اجاره ملک می گیرد و خرید و فروش و زراعت هم می کند [۱] باید خمس آنچه را در آخر سال از مخارج او زیاد می آید بدهد. و چنانچه از یک رشته نفع ببرد و از رشته دیگر ضرر کند بنا بر احتیاط واجب باید خمس نفعی را که برده بدهد [۲] ولی اگر دو تجارت داشته باشد می تواند ضرر یکی را با نفع دیگری جبران نماید. [۳]

(: خرید و فروش هم می کند ..

[۲] (من تبریزی

(: بنا بر أظهر نفع و ضرر روی هم حساب می شود.

[۳] (من خوئی

(: بنا بر احتیاط مستحب " باید خمس نفعی را که برده بدهد ولی اگر دو رشته مختلف دارد مثلاً تجارت و زراعت می کند در این صورت بنا بر احتیاط وجوبی نمی شود ضرر یک رشته را به نفع رشته دیگر تدارک نمود.

(من سیستانی

(: مسأله کسی که چند رشته تجارت دارد مثلاً با سرمایه خود مقداری شکر و مقداری برنج خریده است ، چنانچه همه آن رشته ها در شئون تجارت مانند خرج و دخل و حساب صندوق و سود و زیان یکی باشند، باید خمس آنچه را که در آخر سال از مخارج او زیاد می آید بدهد، و چنانچه از یک رشته نفع ببرد و از رشته دیگر ضرر کند، می تواند ضرر یک رشته را به نفع رشته دیگر تدارک نماید؛ ولی اگر دو رشته مختلف کسب دارد مثلاً تجارت و زراعت می کند یا یک رشته است و حساب دخل و خرج آنها از هم جدا است ، در این دو صورت بنا بر احتیاط وجوبی نمی شود ضرر یک رشته را به نفع رشته دیگر تدارک نمود.

(من مکارم

(: مسأله کسی که دارای چند رشته کسب و کار است ، مثلاً هم زراعت دارد و هم صنعت و هم درآمد کارگری ، باید منافع همه را در آخر سال یک جا حساب کند، چنانچه چیزی زاید بر مخارج داشت خمس آن را بدهد.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۱۸۲۵ اگر غیر از سرمایه چیز دیگری از مالهای او از بین برود نمی تواند از منفعتی که بدستش می آید آن چیز را تهیه کند، ولی اگر در همان سال به آن چیز احتیاج داشته باشد می تواند در بین سال از منافع کسب ، آن چیز را تهیه نماید.

[مسأله ۱۷۷۴]

مسأله ۱۷۷۴ خرجهایی را که انسان برای به دست آوردن فایده می کند (۱) از فایده کسر می شود و خمس ندارد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): مانند دلالی و حمالی که عینش یا عوضش باقی نمی ماند جزء مخارج کسب است که اگر به خود آن خرجه خمس تعلق نگرفته از فایده کسب می توان جای آن گذاشت و آن مقدار را جزء فایده محسوب نکرد.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مانند دلالی و حمالی (سیستانی): و همچنین نقصی که بر آلات و وسایل او وارد می شود، می تواند از منفعت ، کسر نماید و نسبت به آن مقدار، خمس لازم نیست .

(فاضل)، (بهجت)، (نوری): مانند دلالی و حمالی ، می تواند جزء مخارج سالیانه حساب نماید (نوری): و نسبت به مقدار آن ، خمس واجب نیست).

(زنجان): مانند دلالی و حمالی از منفعت کسر شده و نسبت به آن مقدار خمس لازم نیست .

(مکارم): مانند خرج باربری و دلالی و غیر آن جزء مخارج کسب حساب می شود.

[مسأله ۱۷۷۵]**اشاره**

مسأله ۱۷۷۵ آنچه از منافع کسب در بین سال به مصرف خوراک و پوشاک و اثاثیه و خرید منزل و عروسی و جهیزیه دختر (۱) و زیارت و مانند اینها می رساند، در صورتی که از شأن او زیاد نباشد (۲) و زیاده روی هم نکرده باشد، خمس ندارد (۳) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): اگر در وقتی تهیه شود که معمولاً به تهیه آن حاجت است ..

(نوری): به شرط اینکه تهیه آن در موقعی است که بر حسب رسوم عرفی مورد حاجت است .. (خوئی)، (سیستانی): عروسی پسر و جهیزیه دختر .. (۲) (فاضل): و در وقتی تهیه شود که معمولاً تهیه آن مورد حاجت است .. (۳) (سیستانی): در صورتی که از شأن او زیاد نباشد، خمس ندارد.

(زنجان): مسأله آنچه از منافع کسب در بین سال به مصرف خورد و خوراک و پوشاک و اثاثیه و خرید منزل و عروسی پسر و مانند اینها می رساند خمس ندارد، ولی اگر بیش از مقداری باشد که برای امثال او متعارف است، مقدار زیادی خمس دارد؛ البته لازم نیست به حد اقل متعارف اکتفا شود، بلکه تمام مقدارهای گوناگون مخارج که متعارف است خمس ندارد.

(مکارم): مسأله هزینه زندگی خمس ندارد، یعنی آنچه را انسان از درآمدش در بین سال مصرف خوراک و پوشاک و مسکن و اثاث خانه و ازدواج و جهیزیه دختر و زیارت واجب یا مستحب و بذل و بخشش و میهمانی و مانند آن می کند، چنانچه در آن زیاده روی نکرده باشد خمس ندارد و تنها آنچه در آخر سال اضافه می ماند خمس دارد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۳۹۱ چیزهایی که در زندگی به آن احتیاج دارد، مانند خانه، اثاثیه و جهیزیه دختر اگر نمی تواند یک دفعه آن را تهیه نماید ولی می تواند تدریجاً در طول چند سال آنها را تهیه نماید خمس ندارد مثلاً اگر یک سال زمین را و در سال بعد قسمتی از وسایل ساختمان را بخرد که در این صورت اگر چه زمین یا آهن و آجر و یا سایر وسایل مدّتی بدون استفاده می ماند، خمس ندارد، حتی اگر پولی را برای تهیه اینها پس انداز نماید در صورتی که با آن پول در یک مرتبه نمی شود تمام آن چیز را خرید و در مدّت کمی، مثلاً دو سال و سه سال می تواند آن چیز را بخرد و عرفاً می گویند محتاج به آن چیز است و پس انداز کردن هم برای خریدن آن چیز باشد باز هم خمس ندارد؛ ولی اگر بخواهد بعد از مدّت طولانی مثلاً بعد از بیست سال آن چیز را بخرد بطوری که عرفاً نگویند فعلاً به آن محتاج است، در این صورت پولی که پس انداز کرده، اگر از یک سال گذشت خمس دارد.

(بهجت): مسأله ۱۳۹۲ اگر کسی در بعضی از موارد مخارج شک کند که جزء مخارج سال هست که مستثنای از خمس است یا نه، و تعیین آن به تحقیق و مانند آن ممکن نباشد، أظهر عدم تعلق خمس در آن مورد است، ولی احتیاط مستحب در ادای خمس می باشد.

(بهجت): مسأله ۱۳۹۳ اگر در سال سود عایدش گردید و وقت پرداخت خمس هم قبل از ماههای حج باشد، باید خمس آن سود را بدهد، و اگر وقت پرداخت بعد از ماه حج باشد و در همان سال مستطیع شد، می تواند این سود را در مخارج حج مصرف کند، و امّا اگر سود مربوط به سالهای قبل باشد، باید خمس آن را بدهد جز آن مقدار از درآمد این سال که استطاعت او را تکمیل کرده، که از مؤونه حساب می شود، و اگر از روی معصیت در سال استطاعت حج بجا نیاورد، بنا بر أظهر باید خمس

مالی را که اختصاص به حج داده شده پردازد، و اگر تخمیس مال موجب بجا نیاموردن حجی شود که بر او مستقر شده، بعید نیست از مؤونه سالی حساب شود که در آن می تواند حج بجا آورد.

[مسأله ۱۷۷۶]

مسأله ۱۷۷۶ مالی را که انسان به مصرف نذر و کفاره (۱) می رساند، جزء مخارج سالیانه است و نیز مالی را که به کسی می بخشد یا جایزه می دهد (۲) در صورتی که از شأن او زیاد نباشد، از مخارج سالیانه حساب می شود. (۱) (مکارم): و مانند آن .. (۲) (زنجانی): به مقداری که متعارف است از مخارج سالیانه حساب می شود.

[مسأله ۱۷۷۷]

اشاره

مسأله ۱۷۷۷ اگر انسان نتواند یک جا جهیزیه دختر را تهیه کند و مجبور باشد که هر سال مقداری از آن را تهیه نماید یا در شهری باشد که معمولاً هر سال مقداری از جهیزیه دختر را تهیه می کنند (۱) به طوری که تهیه نکردن آن عیب است چنانچه در بین سال از منافع آن سال جهیزیه بخرد، خمس ندارد. (۱) (فاضل): و تهیه آن مورد حاجت باشد چنانچه در بین سال از منافع آن سال جهیزیه بخرد خمس آن را لازم نیست بدهد و همینطور اگر برای تهیه جهیزیه مجبور باشد پول پس انداز کند.

(بهجت): رجوع کنید به مسأله اختصاصی ۱۳۹۱، صفحه ۲۲.

(اراکي): مسأله اگر انسان هر سال مقداری از جهیزیه دختر را تهیه نماید هر چند در شهری باشد که معمولاً هر سال مقداری از جهیزیه دختر را تهیه می کنند چنانچه در بین سال از منافع آن سال جهیزیه بخرد، خمس دارد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر انسان در شهری باشد که معمولاً هر سال مقداری از جهیزیه دختر را تهیه می کنند، و تهیه آن مورد حاجت باشد چنانچه در بین سال از منافع آن سال جهیزیه بخرد، خمس آن را نباید بدهد و اگر از منافع آن سال در سال بعد جهیزیه تهیه نماید باید خمس آن را بدهد.

(خوئی): مسأله اگر انسان در شهری باشد که معمولاً هر سال مقداری از جهیزیه دختر را تهیه می کنند، چنانچه در بین سال از منافع آن سال جهیزیه ای بخرد و از شأنش زیاد نباشد [۱] خمس آن را لازم نیست بدهد [۲] و اگر از شأنش زیاد باشد یا از منافع آن سال در سال بعد جهیزیه تهیه نماید، باید خمس آن را بدهد. [۳]

[۱] (من سیستمی)

:(اگر متعارف چنین باشد که انسان جهیزیه دخترش را در سالهای متعدّد، تدریجاً تهیّه کند و تهیّه نکردن جهیزیه ، منافی شأنش باشد، هر چند از جهت اینکه نتواند در وقتش تهیّه کند اگر در بین سال از منافع آن سال مقداری جهیزیه بخرد و از شأنش زیاد نباشد و عرفاً تهیّه آن مقدار در یک سال ، جزء مصارف سالیانه متعارف او شمرده شود ..

(من نوری)

:(اگر انسان در منطقه ای باشد که معمولاً جهیزیه دختر را به تدریج تهیّه می کنند به این معنا که هر سال مقداری از آن را تهیّه می کنند چنانچه در بین سال از منافع آن جهیزیه ای بخرد ..

[۲] (من تبریزی)

:(بنا بر احتیاط لازم ، خمس آن را بدهد.

[۳] (من نوری)

:(لازم است خمس آن را بدهد.

(مکارم): مسأله در میان بسیاری از خانواده ها معمول است که جهیزیه دختران را تدریجاً تهیّه می کنند چنانچه سال بر آن جهیزیه بگذرد خمس آن واجب است، مگر در شهری که جهیزیه را از قبل تهیّه می کنند و اگر نکنند عیب است در این صورت خمس ندارد.

(زنجان): مسأله کسی که برای تأمین مخارج زندگی در سالهای آینده همچون جهیزیه دختر یا خرید منزل لازم است پول یا جنسی را کنار بگذارد، و بدون این کار نتواند در سالهای آینده مخارج خود را تأمین کند، پول یا جنسی را که کنار می گذارد خمس ندارد.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۴۹۹ کسی که نیاز به خانه ملکی دارد آنچه را صرف خرید خانه می کند خمس ندارد، ولی اگر درآمد سالش برای خرید خانه کفایت نکند و مجبور باشد چند سال پس انداز کند تا قادر به تهیّه خانه شود پولهایی که سال بر آنها گذشته خمس دارد، اما اگر فی المثل زمین خانه را در اثناء سال اول بخرد و مصالح ساختمانی را در اثناء سال بعد و اجرت بنا را در سال سوم بدهد هیچ کدام خمس ندارد.

(مکارم): مسأله ۱۵۰۱ کسانی که قبر یا کفن از قبل برای خود تهیّه می کنند چنانچه سال بر آن بگذرد خمس دارد.

(مکارم): مسأله ۱۵۰۲ هر مالی را که یک بار خمس آن را بدهند دیگر خمس به آن تعلق نمی گیرد، مگر این که نمو کند یا قیمت آن اضافه شود.

[مسأله ۱۷۷۸]

مسأله ۱۷۷۸ مالی را که خرج سفر حج و زیارتهای دیگر می کند اگر مانند مرکب سواری باشد که عین آن باقی است و از منفعت آن استفاده شده، از مخارج سالی حساب می شود که در آن سال شروع به مسافرت کرده، اگر چه سفر او تا مقداری از سال بعد طول بکشد. ولی اگر مثل خوراکیها از بین رفته باشد باید خمس مقداری را که در سال بعد واقع شده بدهد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): اگر مثل خوراکیها از بین رفتنی باشد باید خمس مقداری را که سر سال خمس باقی مانده بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): مسأله مالی را که خرج سفر حج و زیارتهای دیگر می کند از مخارج سالی حساب می شود که در آن سال شروع به مسافرت کرده، اگر چه سفر او تا مقداری از سال بعد طول بکشد.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله مالی را که خرج سفر حج و زیارتهای دیگر می کند، از مخارج سالی حساب می شود که در آن سال خرج کرده و اگر سفر او تا مقداری از سال بعد طول بکشد، آنچه در سال بعد خرج می کند باید خمس

آن را بدهد.

(مکارم): مسأله همانگونه که اشاره شد هزینه سفر حج یا زیارت‌های مستحبی اگر از درآمد همان سال باشد خمس ندارد و اگر ناچار باشد از چند سال قبل اسم نویسی کند و هزینه را بدهد جزء مخارج همان سالش محسوب می‌شود و خمس ندارد، نه در آن سال و نه در سالهای بعد.

(زنجانی): مسأله مالی را که خرج سفر حج و زیارت‌های دیگر بگونه‌ای که متعارف است می‌کند خمس ندارد.

[مسأله ۱۷۷۹]

اشاره

مسأله ۱۷۷۹ کسی که از کسب و تجارت (۱) فایده‌ای برده، اگر مال دیگری هم دارد که خمس آن واجب نیست (۲) می‌تواند مخارج سال خود را فقط از فایده کسب حساب کند (۳) (۱) (سیستانی): یا غیر آنها .. (۲) (نوری): مانند مالی که به او هبه کرده‌اند یا آن را از راه ارث بردن بدست آورده است .. (۳) (زنجانی): اگر چه از مال دیگر برای مخارج خود صرف کرده باشد.

(بهجت): احتیاط این است که مخارج سال خود را از آن مال بردارد ولی اظهر این است که می‌تواند از درآمد سال هم حساب کند.

(مکارم): مسأله کسی که درآمدی از کسب و کار بدست آورده اگر مال دیگری هم دارد که خمس آن واجب نیست یا خمس آن را داده، می‌تواند آن دو را از هم جدا کند و مخارج سال خود را فقط از فایده کسب آن سال بردارد، اما اگر مخارج خود را از پولی که خمس ندارد یا خمسش را قبلاً داده است بردارد، نمی‌تواند این مخارج را از درآمد آن سال کم کند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۳۹۶ اگر کسی پولی را به صاحب منزلی بدهد برای این که در منزل او سکونت کند، اگر بدون این پول نیاز مسکن او تأمین نمی‌شود این پول جزء مؤونه سال او حساب می‌شود.

[مسأله ۱۷۸۰]

مسأله ۱۷۸۰ اگر از منفعت کسب، آذوقه‌ای (۱) که برای مصرف سالش خریده، در آخر سال زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهد (۲) و چنانچه بخواهد قیمت آن را بدهد در صورتی که قیمتش از وقتی که خریده زیاد شده باشد باید قیمت آخر سال را حساب کند (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): اگر از منافع کسبش آذوقه‌ای ..

(گلیپایگانی)، (صافی)، (زنجانی): اگر آذوقه ای ..

(سیستانی): اگر از منافعش آذوقه ای .. (۲) (اراکي)، (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده . (۳) (زنجانی): چنانچه بخواهد قیمت آن را بدهد، هر وقت خمس را ادا می کند قیمت آن زمان را باید حساب کند. برای محاسبه خمس می توان هر مال را جداگانه حساب کرد، بنا بر این کسی که برای خود سالی قرار داده است، اگر قبل از آن آذوقه تهیه کرده باشد که هنوز بر آن سال نگذشته، می تواند خمس آن را ندهد.

(مکارم): مسأله اگر از درآمد کسب و کار، آذوقه ای برای مصرف سالش خریده، چنانچه چیزی در آخر سال از آن زیاد بماند باید خمس آن را بدهد و احتیاط این است که حتی اشیاء کم

اهمیت را مانند مختصر مواد غذایی اضافی و امثال آن را هر چه هست حساب کند و باید توجه داشت که اگر می خواهد قیمت آنها را بدهد باید قیمت همان آخر سال را در نظر بگیرد خواه کمتر از خرید باشد یا بیشتر.

[مسأله ۱۷۸۱]

اشاره

مسأله ۱۷۸۱ اگر از منفعت کسب، پیش از دادن خمس، اثاثیه ای برای منزل بخرد (۱) چنانچه در بین سال احتیاجش از آن برطرف شود، واجب است که خمس آن را بدهد (۲) و همچنین است زیور آلات زنانه، اگر در بین سال وقت زینت کردن زنها به آنها بگذرد. (۱) (بهجت): که خود آن اثاثیه باقی است و از آن استفاده می نمایند، خمس آن واجب نیست.

(زنجانی): و سپس احتیاجش از آن برطرف شود، چنانچه احتمال دهد که تا یکسال بعد از برطرف شدن احتیاج وی، صرف مخارج زندگی می کند می تواند آن را تا یکسال نگهدارد و اگر چنین احتمالی نمی دهد باید بلافاصله خمس آن را بدهد، به هر حال اگر بعد از گذشت سال در مخارج صرف نکنند، باید خمس آن را بدهد، و همچنین است زیور آلات زنانه که وقت زینت کردن زن به آنها گذشته باشد. (۲) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد ..

(خوئی): هر وقت احتیاجش از آن برطرف شد، احتیاط مستحب آن است که خمس آن را بدهد. و همچنین است زیور آلات زنانه، در صورتی که وقت زینت کردن زن با آنها گذشته باشد.

(تبریزی): هر وقت احتیاجش از آن برطرف شد، لازم نیست که خمس آن را بدهد و همچنین است زیور آلات زنانه، در صورتی که وقت خریدن، زینت کردن زن با آنها نگذشته باشد.

(گلپایگانی): مسأله اگر از منفعت کسب، پیش از دادن خمس، اثاثیه ای برای منزل بخرد، و در بین همان سال، احتیاجش از آن برطرف شود اگر زاید بر مخارج سال باشد خمس آن را باید [۱] بدهد و همچنین است زیور آلات زنانه؛ ولی اگر در سالهای بعد رفع احتیاجش از آنها بشود خمس آن واجب نیست. [۲] (فاضل): مسأله اگر از درآمد سال و منفعت کسب (بدون پرداخت خمس) وسیله ای که مورد نیاز اوست بخرد و استفاده کند و در همان سال احتیاجش برطرف شود و تا آخر سال خمس بماند واجب است خمس آن را بدهد و اگر احتیاجش به این وسیله در سالهای بعد برطرف شود (یعنی در طول سال خرید به آن احتیاج داشته) لازم نیست خمس آن را بدهد. زیور آلات زنانه هم همین حکم را دارد یعنی اگر سال پس از خرید دیگر به آن نیاز نداشته باشد یا وقت زینت آنها گذشته باشد لازم نیست خمس آن را بدهد.

(مکارم): مسأله اگر در اثناء سال وسایل مورد نیاز خود را بخرد خمس ندارد و اگر بعداً از

[۱] (من صافی

): بنا بر احتیاط ..

[۲] (من صافی

): اگر در سالهای بعد رفع احتیاجش از آنها بشود، رعایت این احتیاط لازم نیست .

آن وسایل بی نیاز شود خمس دادن آن لازم نیست ، همچنین زیور آلات زنانه اگر بعد از گذشتن سن و سالی از زن ، مورد نیازش نباشد خمس به آن تعلق نمی گیرد، ولی احتیاطاً مستحب آن است که خمس این وسایل یا زیور آلات را بدهد.

(نوری): مسأله اگر از منفعت کسب ، پیش از دادن خمس ، اثاثیه ای را که مورد احتیاجش می باشد برای منزل بخرد، چنانچه در بین همان سال احتیاجش از آن برطرف شود بطوری که در آخر سال ، زائد بر مخارج سال محسوب شود باید خمس آن را بدهد و مثل آن است زیور آلات زنانه ، ولی اگر بعد از انقضای سال احتیاجش از آن رفع شود خمس آن واجب نیست .

(سیستانی): مسأله اگر از منافع پیش از دادن خمس اثاثیه ای برای منزل بخرد، اگر احتیاجش پس از سال منفعت برطرف شد، لازم نیست خمس آن را بدهد؛ و همچنین اگر در میان سال احتیاجش برطرف شد ولی آن چیز از چیزهایی باشد که معمولاً برای سالهای بعد گذاشته می شود مانند لباسهای زمستانی و تابستانی ، خمس ندارد؛ و در غیر این گونه چیزها، اگر در بین سال احتیاجش از آن برطرف شد، احتیاطاً واجب آن است که خمس آن را بدهد. و زیور آلات زنانه در صورتی که وقت زینت کردن زن با آنها گذشته باشد نیز خمس ندارد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۳۹۹ کفن و بُرد یمانی و قبری که از سود بین سال قبل خرید می کنند، وقتی سال بر آنها گذشت ، باید خمس آن را بدهند و اگر یک بار خمس آن را بدهند در سالهای بعد خمس تعلق نمی گیرد.

(بهجت): مسأله ۱۴۰۰ اگر شخصی نتواند خرج سال خود را تأمین کند و سر سال پول و یا چیزهایی از مؤونه در خانه زیاد بیاید، می تواند آنها را در مخارج مورد نیاز صرف کند و خمس ندارد.

(بهجت): مسأله ۱۴۰۱ سرمایه و آلاتی را که در وقت کسب به آنها و یا تکمیل آنها نیاز دارد اگر از پولی تهیه کند که باید خمس آن را بدهد، حکم همان پول را دارد، و اگر از پولی مثل ارث تهیه شده باشد خمس ندارد، و اگر از دستمزد کاری که کرده سرمایه یا آن وسایل را تهیه کند، در صورتی که در همان سال کسب با آن سرمایه و وسایل ، مقصودی عقلایی و متناسب با شأن خود دارد، اصل سرمایه و وسایل خمس ندارد، ولی واجب است خمس سودی که از آنها می برد بدهد، و این که گفته شد سرمایه خمس ندارد منظور، آن مقدار از سرمایه است که زندگی مطابق شأن او بدون آن تأمین نمی شود پس اگر سرمایه زیادتر از این بود آن مقدار زیادتر خمس دارد.

(بهجت): مسأله ۱۴۰۲ در مواردی که برای کم کردن اجاره منزل ، دادن قرض شرط می شود، اگر بدون این پول نیاز مسکن او تأمین نمی شود، این قرض خمس ندارد حتی اگر چند سال در دست صاحب منزل باقی بماند.

(مکارم): مسأله ۱۵۰۷ کتابهایی را که طلاب علوم دینی یا غیر آنها از در آمد کسب و کار می خرند چنانچه مورد نیازشان باشد خمس ندارد، ولی اگر فعلاً نیازی به آن ندارند و مقصودشان استفاده در آینده است خمس به آن تعلق می گیرد (مقصود

از نیاز این نیست که همه روز یا همه ماه

از آن استفاده کند بلکه اگر در تمام طول سال نیز از آن استفاده نکند، ولی وجود آن کتاب برای مواقع ضروری در کتابخانه لازم است، نیاز محسوب می شود) همچنین وسایلی مانند اسباب آتش نشانی در جاهایی که بیم آتش سوزی است یا داروهای ضروری و کمکهای اولیه در خانه جزء هزینه های زندگی محسوب می شود و خمس ندارد هر چند اتفاقاً در تمام سال از آنها استفاده نشود.

[مسئله ۱۷۸۲]

مسئله ۱۷۸۲ اگر در یک سال منفعتی نبرد، نمی تواند (۱) مخارج آن سال را از منفعتی که در سال بعد می برد کسر نماید. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): بنا بر احتیاط نمی تواند ..

[مسئله ۱۷۸۳]

اشاره

مسئله ۱۷۸۳ اگر در اول سال منفعتی نبرد (۱) و از سرمایه خرج کند و پیش از تمام شدن سال منفعتی به دستش آید، می تواند مقداری را که از سرمایه برداشته، از منافع کسر کند (۲) (۱) (تبریزی): اگر از اول سال مشغول کسب بود ولی منفعت نبرد .. (۲) (صافی): ولی احتیاط مستحب این است که کسر ننماید.

(تبریزی): و همچنین می تواند مصارف تجارت را کسر نماید.

(خوئی)، (زنجان): نمی تواند مقداری را که از سرمایه برداشته از منافع کسر کند و فقط مؤونه (مصارف) تجارت را می تواند از او کسر کند.

(فاضل): مسئله اگر در اول سال خمس منفعتی بدست نیاورند و از سرمایه خود خرج کنند یا قرض کنند و خرج کنند و بعد در آمدی کسب کنند می توانند مقداری را که در اول سال صرف مؤونه آنها شده از آن کسر کنند.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسئله ۱۴۰۴ اجناس مغازه ای که به عنوان سرمایه حساب شده و خمس آن پرداخت گردیده، اگر در رأس سال خمس آینده به سبب گران شدن اجناس، قیمت آن بالا رفته باشد، ملاک در حساب سرمایه، قیمت فعلی آن است در صورتی که فروش آن جنس به نرخ روز سود آور باشد.

(مکارم): مسئله ۱۵۱۰ سرمایه ای که مورد نیاز است و با کمتر از آن زندگی او در حد آبرو و شؤونش اداره نمی شود خمس

ندارد، یعنی می تواند از درآمد همان سال و سالهای بعد بردارد و جزء سرمایه کند، ولی اگر با پرداختن خمس آن ، لطمه ای به کار او نمی خورد، باید خمس آن را بدهد، خواه این سرمایه سرمایه تجارت باشد یا زمین و آب و ملک برای زراعت ، یا ابزار کار.

(زنجانی): مسأله ۱۷۹۳ سرمایه ای که مورد نیاز انسان است و با کمتر از آن ، زندگی او در حد آبرو و شؤنش اداره نمی شود خمس ندارد، یعنی می تواند از درآمد خود برداشته و جزء سرمایه کند، ولی اگر با پرداختن خمس آن ، مشکلی در اداره زندگی او پدید نمی آید باید خمس آن را بدهد.

[مسأله ۱۷۸۴]

مسأله ۱۷۸۴ اگر مقداری از سرمایه (۱) از بین برود و از باقی مانده آن منافی ببرد که از خرج سالش زیاد بیاید، می تواند مقداری را که از سرمایه کم شده ، بردارد (۲) این مسأله ، در رساله آیات عظام : (فاضل) و (بهجت) نیست

(۱) (تبریزی): در تجارت و مانند آن .. (۲) (نوری): از منافع بردارد.

(تبریزی): از منافع کسر نماید.

(گلیپایگانی)، (صافی): مسأله اگر مقداری از سرمایه یک رشته کسب به [سبب] تلف یا ضرر در معامله بدون تقصیر کم شود یا از بین برود و از باقی مانده آن رشته، منفعی ببرد که از خرج سالش زیاد بیاید می تواند مقداری را که از سرمایه کم شده، از آن منافع بردارد (صافی): ولی احتیاط این است که از منافع بعد از کم شدن آن مقدار بردارد.

(خوئی): مسأله اگر مقداری از سرمایه در تجارت و مانند آن از بین برود می تواند مقداری را که از سرمایه کم شده از منافع قبل از تلف آن مقدار [۱] کسر نماید.

(مکارم): مسأله اگر چیزی از سرمایه به خاطر کسب و کار از بین برود به طوری که جزء ضرر معامله حساب شود، می تواند مقدار آن را از منافع بردارد، ولی اگر بواسطه حوادث دیگری از بین برود (مانند سرقت و امثال آن) نمی تواند آن را از منافع کم کند، مگر این که با سرمایه باقیمانده نتواند کسبی که سزاوار شأن اوست انجام دهد.

(زنجانى): مسأله اگر مقداری از سرمایه از بین برود و از باقیمانده آن منفعی ببرد که از خرج سالش زیاد بیاید، نمی تواند مقداری را که از سرمایه کم شده از منافع بردارد ولی اگر با سرمایه ای که برای او مانده، نتواند کسبی کند که سزاوار شأن او باشد یا منفعی که از آن پیدا می شود، برای مخارج سال او کافی نباشد، می تواند مقداری را که از سرمایه کم شده از منافع کسر نماید.

[مسأله ۱۷۸۵]

مسأله ۱۷۸۵ اگر غیر از سرمایه چیز دیگری از مالهای او (۱) از بین برود، (نمی تواند از منفعتی که به دستش می آید آن چیز را تهیه کند ولی (۲) اگر در همان سال به آن چیز احتیاج داشته باشد، می تواند در بین سال از منافع کسب (۳) آن را تهیه نماید (۴) (۱) (مکارم): به خاطر شکستن و سوختن و سرقت و غیر آن از بین برود، اگر در همان سال به آن احتیاج دارد می تواند آن را از منافع همان سال تهیه کند. (۲) [قسمت داخل پراتتر در رساله آیت الله (سیستانی) نیست] (۳) (سیستانی): از منافعش .. (۴) (زنجانى): همچنین اگر در سالهای بعد، به آن چیز احتیاج داشته باشد ولی اگر اکنون آن را تهیه نکند، نمی تواند در سالهای آینده آن را تهیه کند.

[مسأله ۱۷۸۶]

مسأله ۱۷۸۶ اگر در اوّل سال برای مخارج خود قرض کند و پیش از تمام شدن سال منفعتی ببرد، می تواند مقدار قرض خود را از آن منفعت کسر نماید. (خوئی)، (زنجانى)، (تبریزی)، (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۷۸۷ (فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله

مسأله اختصاصی

۱۷۸۳ (فاضل): مسأله ۱۸۳۶ بطور کلی قرض داشتن مانع تعلق خمس نمی شود؛ (۱) مثلاً کسی که یک میلیون تومان قرض دارد اگر سر سال خمس یک میلیون تومان درآمد ما زاد داشته باشد باید

[۱] (من سیستانی

): از منافع همان سال ..

خمس آن را بدهد و نمی تواند آن را بابت بدهی خود کسر کند. (۲) اگر عین پولی که قرض کرده موجود باشد یا آن را تبدیل به چیز دیگری کرده باشد لازم نیست خمس آن را بدهد. (۳) اگر عین پولی که قرض کرده موجود باشد یا آن را تبدیل به چیز دیگری کرده باشد که مؤونه او نیست چنانچه مقداری از قرض خود یا تمام آن را از درآمد خود بازپرداخت کرده باشد باید به میزان بازپرداخت خمس آن را بپردازد. (۴) اگر مبلغی را که خرج کرده صرف مؤونه خود کرده باشد یا تلف شده باشد می تواند از درآمد سال بدون پرداخت خمس قرض خود را ادا کند.

[مسئله ۱۷۸۷]

مسئله ۱۷۸۷ اگر در تمام سال منفعتی نبرد و برای مخارج خود قرض کند می تواند از منافع سالهای بعد، قرض خود را ادا نماید (۱) (۱) (تبریزی): و همچنین اگر در اول سال برای مخارج خود قرض کند و پیش از تمام شدن سال منفعتی ببرد می تواند مقدار قرض خود را از آن منفعت ادا نماید، بلی اگر قرض را ادا نمود تا آنکه سال بر منفعت گذشت باید بدون کسر مقدار آن قرض خمس آن منفعت را بدهد مگر اینکه قرض بعد از منفعت کردن بوده و برای مؤونه سالش باشد که در این صورت کسر آن حتی بعد از گذشتن سال خالی از وجه نیست.

(خوئی)، (زنجان): مسئله اگر در تمام سال منفعتی نبرد و برای مخارج خود قرض کند نمی تواند از منافع سالهای بعد مقدار قرض خود را کسر نماید. [۱] بلکه اگر در اول سال برای مخارج خود قرض کند و پیش از تمام شدن سال منفعتی ببرد ظاهر این است که نمی تواند مقدار قرض خود را از آن منفعت کسر نماید مگر اینکه قرض بعد از منفعت کردن باشد بلی در هر دو صورت می تواند قرض خود را از ارباح اثناء سال ادا نماید و به آن مقدار خمس تعلق نمی گیرد.

[مسئله ۱۷۸۸]

مسئله ۱۷۸۸ اگر برای زیاد کردن مال یا خریدن ملکی که به آن احتیاج ندارد قرض کند (۱) نمی تواند از منافع کسب، آن قرض را بدهد (۲) ولی اگر مالی را که قرض کرده و چیزی را که از قرض خریده از بین برود (و ناچار شود که قرض خود را بدهد (۳)، می تواند از منافع کسب، قرض را ادا نماید (۴) این مسئله، در رساله آیات عظام: (اراکی) و (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اگر از منافع سالش بدون پرداخت خمس آن قرض را ادا نماید باید پس از رسیدن سال خمس آن عین را بپردازد مگر اینکه مالی را که قرض کرده و یا چیزی را که با قرض

[۱] (من فاضل)

: و در این صورت می تواند قرض خود را از ارباح اثناء سال ادا نماید و به آن مقدار، خمس تعلق نمی گیرد.

(من سیستانی

: و خمس آن را ندهد؛ ولی اگر در اثناء سال برای مخارج خود قرض کند و پیش از تمام شدن سال منفعتی ببرد می تواند مقدار قرض خود را از آن منفعت کسر نماید؛ و همچنین در صورت اول می تواند قرض خود را از ارباح اثناء سال ادا نماید و به آن مقدار خمس تعلق نمی گیرد

خریده در عرض سال از بین برود.

(فاضل): دادن آن قرض از مخارج زندگی که خمس به آن تعلق نمی‌گیرد حساب نمی‌شود، ولی اگر مالی را که قرض کرده و چیزی را که از قرض خریده از بین برود ادای قرض جزو مخارج سال حساب می‌شود و خمس ندارد. (۲) (خوئی): بلی، اگر مالی را که قرض کرده و یا چیزی را که از قرض خریده از بین برود در این صورت می‌تواند قرض خود را از منافع آن سال بدهد.

(تبریزی): بلی، اگر مالی را که قرض کرده و چیزی را که از قرض خریده از بین برود و ناچار شود که قرض خود را بدهد، اداء آن قرض از منافع سال بعد مانعی ندارد. و اگر خمس به واسطه تلف شدن مالی که خمس آن را نداده بود یا به واسطه دست گردان با حاکم شرع یا وکیل او دین شود اداء آن از منافع سال بعدی از مؤونه حساب نمی‌شود و لازم است منفعتی را که با آن اداء قرض خمس می‌کند، تخمیس کند.

(زنجانی): نمی‌تواند از منافع کسب، آن قرض را محاسبه کند، ولی می‌تواند قرض خود را بپردازد که در این صورت اگر مالی را که با قرض تهیه کرده شرایط و جوب خمس را داشته باشد، باید خمس آن را بدهد و اگر مالی را که قرض کرده یا چیزی را که با قرض تهیه کرده، از بین برود می‌تواند قرض خود را از منافع آن سال بپردازد. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلبایگانی) و (صافی) نیست] (۴) (مکارم): می‌تواند از منافع و درآمدهای آن سال قرض خود را ادا کند.

[مسئله ۱۷۸۹]

مسئله ۱۷۸۹ بنا بر احتیاط واجب باید خمس مال حلال مخلوط به حرام را از عین همان مال بدهد. ولی خمس های دیگر را می‌تواند از همان چیز بدهد یا به مقدار قیمت خمس که بدهکار است پول بدهد. این مسئله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست (اراکی): مسئله خمس مال حلال مخلوط به حرام و همچنین خمس های دیگر را می‌تواند از همان چیز بدهد یا به مقدار قیمت خمس که بدهکار است پول بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسئله انسان می‌تواند خمس هر چیز را از همان چیز بدهد، یا به مقدار قیمت خمس که بدهکار است، پول بدهد [۱] و اما اگر جنس دیگر بخواهد بدهد، محل اشکال است، مگر آن که با اجازه حاکم شرع باشد.

(فاضل): مسئله انسان می‌تواند خمس هر چیز را از همان چیز یا قیمت آن را بدهد و اما اگر

: ولی نمی تواند به مقدار قیمت خمس ، از جنس دیگری بدهد مگر حاکم شرع آن را اجازه دهد.

(من صافی

: هر چند کفایت دادن جنس نیز بعید نیست . [پایان مسأله] (گلپایگانی): پول یا جنس دیگر بدهد. [پایان مسأله]

جنس دیگر بخواهد بدهد محل اشکال است مگر آنکه با اجازه مجتهد جامع الشرائط باشد.

(سیستانی): مسأله انسان می تواند خمس چیزهایی که خمس بر آنها واجب شده است از همان چیزها بدهد یا به مقدار قیمت خمسی که واجب شده است ، پول خمس داده شده بدهد و امّا اگر جنس دیگری که خمس در آن واجب نشده بخواهد بدهد، محل اشکال است ، مگر آنکه با اجازه حاکم شرع باشد.

[مسأله ۱۷۹۰]

مسأله ۱۷۹۰ تا خمس مال را ندهد (۱) نمی تواند در آن مال تصرف کند (۲) اگر چه قصد دادن خمس را داشته باشد. (۱) (بهجت): بعد از گذشت سال تا خمس مال خود را ندهد .. (۲) (مکارم): و نیت دادن خمس به تنهایی کافی نیست ، همچنین نمی تواند خمس را به ذمه بگیرد و در مال تصرف کند و چنانچه تصرف کند کار حرامی کرده و اگر آن مال تلف شود باید خمس آن را بدهد.

(گلیایگانی)، (صافی): مسأله بعد از تمام شدن سال و مستقر شدن خمس ، تصرف در مالی که خمس آن واجب شده بدون اذن حاکم شرعی جایز نیست .

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله کسی که خمس به مال او تعلق گرفت و سال بر او گذشت ، تا خمس او را نداده است (خوئی)، (تبریزی): و قصد دادن خمس را ندارد) نمی تواند در آن مال تصرف کند (خوئی)، (تبریزی): بلکه بنا بر احتیاط واجب اگر قصد دادن خمس را هم داشته باشد نیز چنین است .

(زنجان): مسأله تصرف کردن در مالی که خمس دارد تا یک پنجم آن باقی است ، اشکال ندارد.

[مسأله ۱۷۹۱]

مسأله ۱۷۹۱ کسی که خمس بدهکار است (۱) نمی تواند آن را به ذمه بگیرد یعنی خود را بدهکار اهل خمس بدانند و در تمام مال تصرف کند (۲) و چنانچه تصرف کند و آن مال تلف شود، باید خمس آن را بدهد (۳) (۱) (فاضل): کسی که خمس به مالش تعلق گرفته ..

(زنجان): کسی که در مال وی خمس می باشد .. (۲) (بهجت): مگر اینکه با حاکم شرع مصالحه کند یا از او اجازه بگیرد .. (۳) (تبریزی): بلی ، اگر به مجتهد عادل که از او تقلید می کند یا به وکیل او رجوع کند، ممکن است در بعضی از موارد به آن شخص دستگردان کند تا خمس به ذمه منتقل شود.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۱۷۹۲]

اشاره

۱۷۹۰ مسأله ۱۷۹۲ کسی که خمس بدهکار است (۱) اگر با حاکم شرع مصالحه کند (۲) می تواند در تمام مال تصرّف نماید (۳) و بعد از مصالحه (۴) منافی که از آن به دست می آید مال خود اوست (۵) (۱) (زنجانى): کسی که در مال وی خمس می باشد .. (۲) (خوئی): و خمس را به ذمه بگیرد ..

(فاضل): کسی که خمس به مالش تعلق گرفته اگر با مجتهد جامع الشرائط مصالحه کند ..

(سیستانی): اگر با حاکم شرع دستگردان کند و خمس را به ذمه بگیرد ..

(مکارم): اگر با حاکم شرع با در نظر گرفتن مصلحت مستحقین مصالحه و دستگردان کند .. (۳) (اراکي): بقیه مسأله ذکر نشده . (۴) (سیستانی): بعد از دستگردان .. (۵) (سیستانی): و باید به تدریج ، بدهی خود را پردازد، بنحوی که مسامحه نباشد.

(زنجانی): البته حاکم شرع نمی تواند خمس را به گونه ای که مطابق مصلحت مستحقین نیست محاسبه یا مصالحه کند یا آن را ببخشد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله کسی که خمس بدهکار است ، اگر با اذن حاکم شرع خمس را به ذمه بگیرد که بعد ادا نماید می تواند در تمام مال تصرف نماید و منافی که از آن بدست می آید مال خود اوست .

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۴۱۳ اگر از مالی که خمس آن واجب شده ولی خمس آن را نپرداخته و به ذمه هم نگرفته ، سودی ببرد، مقداری از سود که در مقابل خمس آن مال است مال شخص نخواهد بود، و باید خمس اصل مال و تمام سودی که در مقابل خمس بدست آورده و خمس بقیه سود را بدهد، مثلاً صد تومان مال خمس نداده داشته و از آن پنجاه تومان سود برده ، بیست تومان بابت خمس اصل مال و ده تومان بابت سود این بیست تومان و هشت تومان بابت خمس چهل تومان باقیمانده ، باید خمس بدهد.

[مسأله ۱۷۹۳]

مسأله ۱۷۹۳ کسی که با دیگری شریک است (۱) اگر خمس منافع خود را بدهد و شریک او ندهد (۲) و در سال بعد ، از مالی که خمسش را نداده برای سرمایه شرکت بگذارد هیچ کدام نمی توانند در آن تصرف کنند (۳) (۱) (مکارم): و می داند شریکش خمس درآمد خود را نمی دهد ادامه شرکت برای او جایز نیست و تصرف در مال شرکت بعد از تعلق خمس برای هر دو حرام است . (۲) (بهجت): برای تصرف در آن مال باید از حاکم شرع اجازه بگیرد. (۳) (خوئی)، (تبریزی): آن کس [که خمس داده] می تواند در آن مال تصرف کند.

(سیستانی): تصرف شخص اول با فرض اینکه شیعه اثناعشری است در مال مشترک اشکالی ندارد.

[مسأله ۱۷۹۴]

مسأله ۱۷۹۴ اگر بچه صغیر سرمایه ای داشته باشد و از آن منفعی به دست آید بنا بر احتیاط واجب بعد از آن که بالغ شد، باید خمس آن را بدهد (۱) (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): ولیّ او می تواند پیش از بلوغ او خمس او را بدهد و اگر بعد از تمام شدن سال خمس را ندهد نمی تواند در آن مال تصرّف نماید و در این صورت بر خود صغیر واجب است بعد از آن که بالغ شد، خمس آن را بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): واجب نیست بعد از آن که بالغ شد، خمس آن را بدهد.

(بهجت): مسأله در تعلق خمس به سودی که به مال طفل تعلق می گیرد اشکال است و ظاهر عدم تعلق خمس است به مال طفل، ولی احوط ادای خمس بعد از بلوغ است و وقت تعلق آن گذشتن سال بر اولین سودی است که علم به وقت آن دارد.

(فاضل): مسأله اگر بچه صغیر مالی داشته باشد که متعلق خمس شده مثلاً درآمدی کسب کرده که زائد بر مؤونه سال او بوده یا معدن استخراج کرده، پرداخت خمس آن واجب است و بنا بر احتیاط واجب ولی او باید خمس آن را بدهد و الا خود او بعد از بلوغ باید بلا فاصله خمس آن را بدهد.

(مکارم): مسأله هرگاه بچه صغیر درآمدی داشته باشد و از هزینه سال او اضافه بماند بنا بر احتیاط واجب باید بعد از آنکه بالغ شد، خمس آن را بدهد.

(سیستانی): مسأله اگر برای بچه صغیر منافی بدست آید، هر چند از هدایا باشد، اگر در اثناء سال در مؤونه او مصرف نشود، خمس به آن تعلق می گیرد و بر ولی صغیر واجب است که خمس آن را بدهد و چنانچه نداد، بر صغیر پس از بلوغ واجب است که خود، خمس آن را بدهد.

(زنجانی): مسأله اگر برای بچه صغیر یا دیوانه منافی بدست آید، همچون دیگر افراد متعلق خمس می باشد و باید ولی آنها خمس آن را بپردازد و اگر ندهد، بعد از آن که بچه بالغ شد یا دیوانه عاقل گردید باید خمس آن را بدهد.

[مسأله ۱۷۹۵]

اشاره

مسأله ۱۷۹۵ انسان نمی تواند در مالی که یقین دارد خمسش را نداده اند تصرف کند، ولی در مالی که شک دارد خمس آن را داده اند یا نه، می تواند تصرف نماید (۱) این مسأله در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۱) (مکارم): تصرف جایز است و قبول بخشش و معامله یا شرکت در میهمانی چنین کسی اشکال ندارد و تفحص و جستجو لازم نیست.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله کسی که مالی از دیگری به دست آورد و شک نماید خمس آن را داده یا نه، می تواند در آن مال تصرف نماید، بلکه اگر یقین هم داشته باشد که خمس آن را نداده (سیستانی): اگر او خمس بده نباشد و گیرنده مسلمان اثنا عشری باشد) می تواند در آن تصرف نماید.

(بهجت): مسأله در معاشرت و استفاده از اموال کسانی که انسان می داند خمس مال خود را نمی دهند، تا علم به بودن خمس در مال مورد ابتلا ندارد، تصرف در آنها مانعی ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۱۸۰۴ (سیستانی): مسأله ۱۷۶۵ اگر کسی از منافع کسب خود در اثناء سال ملکی بخرد (سیستانی): (چیزی بخرد) که از لوازم و مخارج سالیانه اش حساب نشود، واجب است بعد از تمامی سال، خمس آن را بدهد، و چنانچه خمس آن را نداد و قیمت آن ملک (سیستانی): قیمت آن چیز) بالا-رفت، لازم است خمس مقداری را که آن ملک (سیستانی): آن چیز) فعلاً ارزش دارد بدهد (خوئی)، (تبریزی): و همچنین است غیر ملک از فرش و مانند آن).

(بهجت): مسأله ۱۴۱۵ کسی که خمس مال خود را نداده و فقیر شده، و یا اگر الآن بدهد فقیر می شود، همانطور که سایر بدهی ها ساقط نمی شود، خمس مال او نیز ساقط نمی شود و باید به حاکم شرع مراجعه کند.

[مسأله ۱۷۹۶]

مسأله ۱۷۹۶ کسی که از اول تکلیف خمس نداده، اگر (۱) ملکی بخرد و قیمت آن بالا-رود (۲) چنانچه آن ملک را برای آن نخریده که قیمتش بالا رود و بفروشد مثلاً زمینی را برای زراعت خریده است (۳) اگر پول خمس نداده را به فروشنده داده و به او گفته این ملک را به این پول می خرم (۴)، در صورتی که حاکم شرع معامله پنج یک آن را اجازه بدهد، خریدار باید خمس مقداری که آن ملک ارزش دارد بدهد (۵) و همچنین است بنا بر احتیاط واجب اگر چیزی را که خریده از اول قصد داشته که پول خمس نداده را عوض آن بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): اگر مثلاً .. (۲) (بهجت): چنانچه آن ملک را برای ترقی قیمت نخریده باشد، مثلاً زمینی را برای زراعت خریده است، اگر پول آن را بعد از تعلق خمس به فروشنده داده، خمس همان پول را فعلاً باید بدهد و تفاوت ارزش پول را با حاکم شرع مصالحه نماید و با پرداخت خمس تصرفات قبلی بدون اشکال می شود، و اگر آن پول مشکوک در تعلق خمس بوده، احتیاطاً با حاکم شرع مصالحه نماید. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): در صورتی که آن را به ذمه خریده و از پول خمس نداده قیمت آن را داده، باید خمس قیمتی را که خریده بدهد. ولی اگر به عین خریده مثلاً پول خمس نداده را به فروشنده داده، و به او گفته این ملک را به این پول می خرم، در صورتی که حاکم شرع معامله پنج یک آن را اجازه بدهد، خریدار باید خمس مقداری را که آن ملک ارزش دارد بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): و از پول خمس نداده قیمت آن را داده، باید خمس قیمتی را که خریده بدهد؛ و اگر مثلاً پول خمس نداده را به فروشنده داده و به او گفته این ملک را با این پول می خرم، باید خمس مقداری را که آن ملک فعلاً ارزش دارد بدهد.

(زنجانی): در صورتی که آن را به ذمه خریده و از پول خمس نداده قیمت آن را داده، باید خمس قیمتی را که خریده بدهد، ولی اگر مثلاً پول خمس نداده را به فروشنده داده و به او گفته این ملک را با این پول می خرم، در صورتی که حاکم شرع مصلحت بداند و معامله یک پنجم آن را اجازه دهد، خریدار باید خمس مقداری را که آن ملک ارزش دارد بدهد.

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (فاضل) نیست] (۴) (اراکي): و یا چیزی را که خریده از اول قصد داشته که پول خمس نداده را عوض آن بدهد، معامله صحیح است، ولی خمس قیمت خرید را باید بدهد. (۵) (فاضل): در صورتی که مجتهد جامع الشرائط معامله پنج یک آن را اجازه بدهد، خریدار باید خمس مقداری که آن ملک فعلاً ارزش دارد بدهد.

[پایان مسأله]

(نوری): مسأله کسی که از اول زمان بلوغش خمس نداده اگر ملکی را بخرد و قیمت آن بالا-برود اگر آن ملک را به این قصد نخریده که قیمتش بالا برود و بفروشد مثلاً زمینی را برای زراعت خریده است چنانچه آن را به ذمه خریده ولی از پول خمس نداده قیمت آن را به فروشنده پرداخته باید خمس قسمتی را که خریده بدهد و چنانچه آن را به عین خریده مثلاً پول خمس نداده را به فروشنده داده و گفته است که این ملک را به این پول عیناً می خرم در صورتی که حاکم شرع معامله پنج یک آن را اجازه بدهد، خریدار باید خمس مقداری را که آن ملک فعلاً ارزش دارد بدهد.

(سیستانی): مسأله اگر کسی چیزی را بخرد و از پول خمس نداده که سال بر آن گذشته قیمت آن را بپردازد و قیمت آن بالا رود، چنانچه آن را برای آن نخریده که قیمتش بالا رود و بفروشد؛ مثلاً زمینی را برای زراعت خریده است، باید خمس قیمتی را که پرداخته است بدهد؛ و اگر مثلاً پول خمس نداده را به فروشنده داده و به او گفته این ملک را با این پول می خرم، باید خمس مقداری را که آن ملک فعلاً ارزش دارد بدهد.

[مسأله ۱۷۹۷]

اشاره

مسأله ۱۷۹۷ کسی که از اول تکلیف خمس نداده اگر از منافع کسب، چیزی که به آن احتیاج ندارد خریده و یک سال از خرید آن گذشته (۱) باید خمس آن را بدهد (۲) و اگر اثاث خانه و چیزهای دیگری که به آنها احتیاج دارد مطابق شأن خود خریده، پس اگر بداند در بین سالی که در آن سال فایده برده آنها را خریده لازم نیست خمس آنها را بدهد، و اگر نداند که در بین سال خریده یا بعد از تمام شدن سال، بنا بر احتیاط واجب (۳) باید با حاکم شرع مصالحه کند. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): یک سال از منافع به دست آمده گذشته ..

(خوئی)، (تبریزی): یک سال از وقت منفعت بردن گذشته .. (۲) (بهجت): ولی اثاث خانه و چیزهای دیگری که نیاز داشته و مطابق شأن خود خریده، اگر بداند که از فایده در بین سال خود آنها را خریده، خمس واجب نیست؛ و اگر نداند که از منافع در بین سال خریده یا بعد از گذشت سال، احتیاطاً با حاکم شرع مصالحه نماید. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): بنا بر احتیاط مستحب ..

(سیستانی): مسأله کسی که از اول تکلیف، یا برای مدتی، مثلاً چند سالی خمس نداده، اگر از منافع کسب در بین سال چیزی که به آن احتیاج ندارد خریده و یک سال از اول کاسبی او و اگر کاسب نباشد یک سال از وقت منفعت بردن گذشته باید خمس آن را بدهد و اگر اثاث خانه و چیزهای دیگری که به آنها احتیاج دارد مطابق شأن خود خریده، پس اگر بداند در بین سالی که در آن سال فایده برده با فایده همان سال آنها را خریده و در همان سال از آن استفاده کرده است لازم نیست خمس آنها را بدهد، و اگر نداند بنا بر احتیاط واجب باید با حاکم شرع به نسبت احتمال مصالحه کند، یعنی اگر مثلاً ۵۰ احتمال بدهد که خمس در آن واجب باشد ۵۰ آن را خمس بدهد.

(فاضل): مسأله کسی که حساب سال نداشته و تا به حال خمس نداده است اگر فردی

حقوق بگیر، کارمند یا کارگر است و با دستمزد خود اشیائی فراهم کرده که مطابق شأن و مورد نیاز است خمس ندارد و اگر چیزی تهیه کرده که زائد بر شأن او است یا جزء مؤونه او محسوب نمی شود باید خمس آن را بدهد و همچنین اگر چیزی تهیه کرده که می داند پول آن را قبل از خرید یک سال داشته است باید خمس آن را بدهد و اگر درآمد او از سرمایه ای تهیه می شده که به آن خمس تعلق گرفته و پرداخت نشده مثلاً کارخانه ای داشته و خمس آن را نداده است باید خمس تمام اموال خود را بدهد.

(زنجان): مسأله کسی که از اول تکلیف خمس نداده، اگر از منافع کسب، چیزی که به آن احتیاج ندارد خریده و یک سال از بدست آوردن منفعت گذشته، باید خمس آن را بدهد و اگر اثاث خانه و چیزهای دیگری که به آن احتیاج دارد بطور متعارف تهیه کرده، پس اگر بداند در بین سالی که در آن سال فایده برده آنها را خریده لازم نیست خمس آنها را بدهد. همچنین است اگر بعد از آن سال خریده ولی برای تهیه آن لازم بوده فایده ای را که برده کنار بگذارد؛ و اگر وضعیت مال وی مشخص نباشد بنا بر احتیاط واجب باید با حاکم شرع مصالحه کند.

(مکارم): مسأله کسی که از اول تکلیف خمس نداده و درآمدهایی پیدا کرده و وسایلی برای زندگی خود خریده است و الآن متوجه وظیفه خمس شده و می خواهد تکلیف خود را درباره آن ادا کند و زندگی خود را پاک نماید اگر از منافع کسب، چیزی را که به آن احتیاج ندارد خریده و یک سال از خرید آن گذشته باید خمس آن را بدهد و اگر اثاث خانه و چیزهای دیگری که به آنها نیاز دارد مطابق شأن خود خریده، پس اگر بداند در بین سالی که در آن سال فایده برده آنها را خریده است لازم نیست خمس آن را بدهد و اگر نداند که در بین سال یا بعد از تمام شدن سال بوده بنا بر احتیاط واجب باید با حاکم شرع یا نماینده او مصالحه کند، یعنی تمام اموال مشکوک خود را حساب کرده و حاکم شرع بدهی او را از جهت خمس به مقداری تخمین می زند و با او مصالحه می کند و با پرداخت آن تمام اموالش پاک می شود.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۵۱۴ قرضهائی که بر ذمه انسان آمده خواه برای هزینه زندگی باشد یا خسارت و غرامت و یا غیر اینها، می تواند از درآمد سال آنها را ادا کند، ولی قرضهائی را که به اقساط می پردازد فقط قسطهائی را که در آن سال باید پردازد جزء مخارج آن سال محسوب می شود.

(مکارم): مسأله ۱۵۲۲ لباسهای متعدد و همچنین انگشتر و زیور آلات و وسایل مختلف زندگی، اگر همه آنها مورد نیاز و در حد شأن او باشد و از درآمد همان سال تهیه شده باشد خمس ندارد، ولی اگر زاید بر نیاز و شأن باشد مقدار زیادی خمس دارد.

(مکارم): مسأله ۱۵۲۳ پولی را که خرج خریدن وسایل حرام می کند (مانند انگشتر طلا- برای مرد و وسایل لهو و لعب) خمس دارد.

(مکارم): مسأله ۱۵۲۴ حقوق بازنشستگی و یا مبلغی که به عنوان بازخرید کار داده می شود جزء درآمد همان سال محسوب می گردد و اگر چیزی تا آخر سال از آن باقی نماند

خمس ندارد، اما اگر اضافه بماند خمس دارد.

(مکارم): مسأله ۱۵۲۵ جوایزی که به پس اندازها تعلق می گیرد اگر قراردادی میان پس انداز کننده و پس انداز گیرنده نباشد حلال است و بنا بر احتیاط واجب با گذشتن سال خمس آن واجب می شود، این در صورتی است که پس انداز کننده خود را طلبکار جایزه نداند، بلکه پس انداز گیرنده شخصاً برای تشویق پس انداز کنندگان جوایزی می دهد.

(۲ معدن)

[مسأله ۱۷۹۸]

مسأله ۱۷۹۸ اگر از معدن طلا، نقره، سرب، مس، آهن، نفت، زغال سنگ، فیروزه، عقیق، زاج، نمک و معدنهای دیگر (۱) چیزی بدست آورد در صورتی که به مقدار نصاب باشد، باید خمس آن را بدهد (۲) (۱) (فاضل): نمک و هر چیزی که بر آن عنوان معدن صدق کند .. (۲) (بهجت): بنا بر اقوی باید خمس آن را بدهد؛ و بر خلاف منفعت کسب، خمس معدن را نمی تواند تا سر سال به تأخیر بیندازد.

(سیستانی): مسأله معدن مثل طلا، نقره، سرب، مس، آهن، نفت، زغال سنگ، فیروزه، عقیق، زاج، نمک و معدنهای دیگر از انفال است، یعنی مال امام علیه السلام می باشد، ولی اگر کسی چیزی از آن را استخراج نماید، در صورتی که شرعاً مانعی نباشد، می تواند آن را برای خود تملک کند، و چنانچه به مقدار نصاب باشد، باید خمس آن را بدهد.

(مکارم): مسأله واجب است خمس چیزی را که از معادن طلا، نقره، سرب، آهن، مس، زغال سنگ، نفت، گوگرد، فیروزه، نمک و معدنهای دیگر و انواع فلزات به دست می آورند بدهند.

[مسأله ۱۷۹۹]

مسأله ۱۷۹۹ نصاب معدن بنا بر احتیاط ۱۰۵ مثقال معمولی نقره (۱) یا ۱۵ مثقال معمولی طلاست (۲) یعنی اگر قیمت چیزی را که از معدن بیرون آورده، بعد از کم کردن مخارجی که برای آن کرده به ۱۰۵ مثقال نقره (۳) یا ۱۵ مثقال طلا (۴) برسد، بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد. (۱) (نوری): نقره سکه دار .. (۲) (نوری): طلای سکه دار است .. (۳) (نوری): نقره سکه دار .. (۴) (نوری): طلای سکه دار ..

(اراکي)، (بهجت): مسأله نصاب معدن ۱۵ مثقال معمولی طلا ((بهجت): طلای سکه دار) است، یعنی اگر قیمت چیزی را که از معدن بیرون آورده، بعد از کم کردن مخارجی که برای آن کرده به ۱۵ مثقال طلا ((بهجت): طلای سکه دار) برسد، باید خمس آن را بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله نصاب معدن ۱۵ مثقال معمولی طلای سکه دار است ، که

مساوی با بیست مثقال شرعی است ، یعنی اگر قیمت چیزی را که از معدن بیرون آورده (گلپایگانی) : بعد از کم کردن مخارجی که برای به دست آوردن آن مصرف کرده) به ۱۵ مثقال طلا برسد ، باید خمس آن را بدهد . (صافی) : و احتیاط آن است که مخارجی را که برای بدست آوردن ، مصرف کرده ، در مقام احتساب نصاب کم نکند و در مقام ادای خمس آنچه را پس از کم کردن این مخارج باقی می ماند ، بدهد .

(خوئی) ، (تبریزی) : مسأله نصاب معدن ۱۵ مثقال معمولی طلای مسکوک است ، یعنی اگر قیمت چیزی را که از معدن بیرون آورده ، [۱] به ۱۵ مثقال طلای مسکوک برسد ، باید خمس آنچه را که پس از کم کردن مخارجی که کرده است باقی می ماند ، بدهد .

(فاضل) : مسأله نصاب معدن (۱۵) مثقال طلا می باشد ؛ اگر مقدار معدن استخراج شده به مقدار مذکور برسد مستحب است خمس آن را بدهد هر چند اگر مخارج آن را کسر کند از حد نصاب کمتر شود . و اگر مقدار معدن استخراج شده بعد از کسر مخارجی که صرف آن شده به حد نصاب مذکور برسد واجب است خمس آن را بدهد .

(مکارم) : مسأله احتیاط واجب آن است که نصاب معینی در [معدن] نیست ، یعنی آنچه را از معدن استخراج می کنند کم باشد یا زیاد خمس دارد . مخارج و هزینه استخراج معدن و تصفیه آن (در صورتی که احتیاج به تصفیه دارد) و همچنین اجاره ای را که جهت معدن می پردازد از آن کم می شود و باقیمانده خمس دارد ، ولی مخارج سال از درآمد معدن کسر نمی شود .

[مسأله ۱۸۰۰]

مسأله ۱۸۰۰ استفاده ای که از معدن برده (۱) اگر قیمت آن به ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا نرسد (۲) ، خمس آن در صورتی لازم است که به تنهایی یا با منفعت های دیگر کسب او (۳) از مخارج سالش زیاد بیاید . (۱) (بهجت) : سودی که از معدن برده .. (۲) (اراکی) ، (گلپایگانی) ، (صافی) : اگر قیمت آن به ۱۵ مثقال طلا نرسد ..

(خوئی) ، (سیستانی) : چنانچه قیمت چیزی که از معدن بیرون آورده ، به ۱۵ مثقال طلای مسکوک نرسد ..

(تبریزی) : استفاده ای که از معدن برده چنانچه قیمت چیزی که از معدن بیرون آورده ، به ۱۵ مثقال طلای مسکوک نرسد ..

(نوری) : اگر قیمت آن به ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار یا ۱۵ مثقال طلای سکه دار نرسد ..

(بهجت) : اگر قیمت آن به ۱۵ مثقال طلای سکه دار نرسد ، بنا بر اقوی .. (۳) (سیستانی) : منفعت های دیگر او .. (مکارم) :

رجوع کنید به ذیل مسأله

: پس از کم کردن هزینه بیرون آوردن ، به ۱۵ مثقال معمولی طلای مسکوک برسد، مخارج بعدی آن از قبیل هزینه خالص سازی ، از آن کسر می شود و خمس باقی را بدهد.

(فاضل): مسأله آنچه را که از معدن استفاده شده است چنانچه به حد نصاب نرسد در صورتی که از مخارج سالیانه زیاد بیاید خمس آن واجب است .

[مسأله ۱۸۰۱]

مسأله ۱۸۰۱ گچ و آهک و گل سرشور و گل سرخ ، بنا بر احتیاط واجب از معدن محسوب است و خمس دارد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (گلیایگانی)، (صافی): مسأله احتیاط لازم در گل سرشور و گچ و آهک و گل سرخ اگر به حد نصاب برسد دادن خمس است پیش از خارج کردن مؤونه سال و اگر کمتر از نصاب باشد حکم سایر منافع سال را دارد.

(اراکی)، (خوئی)، (تبریزی): مسأله گچ و آهک و گل سرشور و گل سرخ از چیزهای معدنی نیست و کسی که اینها را بیرون می آورد، در صورتی باید خمس بدهد که آنچه را بیرون آورده ، به تنهایی یا با منافع دیگر کسبش از مخارج سال او زیاد بیاید.

(سیستانی): مسأله گچ و آهک بنا بر احتیاط لازم حکم معدن بر آنها جاری است ، پس اگر به حد نصاب برسند باید خمس آنها را بدون اخراج مؤونه سال بدهد.

(نوری): مسأله در گچ و آهک و گل سرشور و گل سرخ احتیاط واجب آن است که مانند معادن در نظر گرفته شود و اگر قیمت هر یک از آنها به حد نصاب رسید خمس آن را بدهد و اگر نرسد حکم منافع کسب را دارد.

(مکارم): مسأله گچ و آهک و گل سرخ و مانند آن اگر به آنها معدن گفته شود باید خمس آن را بدهد، همچنین انواع سنگها.

[مسأله ۱۸۰۲]

مسأله ۱۸۰۲ کسی که از معدن چیزی به دست می آورد، باید خمس آن را بدهد چه معدن روی زمین باشد، یا زیر آن ، در زمینی باشد که ملک است (۱)، یا در جایی باشد که مالک ندارد (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): که ملک اوست .. (۲) (مکارم): استخراج کننده آن مسلمان باشد یا غیر مسلمان ، بالغ باشد یا غیر بالغ ؛ در تمام این صورتها باید خمس آن پرداخته شود و در صورتی که کودک باشد ولی او می پردازد.

[مسأله ۱۸۰۳]

مسأله ۱۸۰۳ اگر نداند چیزی را که از معدن بیرون آورده به ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا (۱) می رسد یا نه ، بنا بر احتیاط واجب (۲) باید به وزن کردن یا از راه دیگر، قیمت آن را معلوم کند. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) (اراکي)، (گلپایگانی)، (صافی) : به ۱۵ مثقال طلا ..

(نوری) : به ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار یا ۱۵ مثقال طلای سکه دار .. (۲) [عبارت «بنا بر احتیاط واجب » در رساله آیات عظام : (گلپایگانی) و (صافی) نیست]

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر نداند قیمت چیزی را که از معدن بیرون آورده به ۱۵ مثقال طلای مسکوک می رسد یا نه [۱] خمس ندارد و لازم نیست به وزن کردن یا از راه دیگر قیمت آن را معلوم کند.

(فاضل): مسأله اگر شک کند که آنچه را خارج نموده است به حد نصاب رسیده است یا خیر، احتیاط واجب آن است که امتحان نماید یعنی از راه وزن کردن یا راههای دیگر قیمت آن را معلوم کند.

[مسأله ۱۸۰۴]

مسأله ۱۸۰۴ اگر چند نفر چیزی از معدن بیرون آورند (۱)، چنانچه بعد از کم کردن مخارجی که برای آن کرده اند، اگر سهم هر کدام آنها به ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا برسد (۲)، باید خمس آن را بدهند. (۱) (فاضل): چنانچه سهم هر کدام آنها به ۱۵ مثقال طلا برسد باید خمس آن را بدهد. (۲) (اراکي): به ۱۵ مثقال طلا برسد ..

(نوری): به ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار یا ۱۵ مثقال طلای سکه دار برسد ..

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر چند نفر چیزی از معدن بیرون آورند، چنانچه (گلپایگانی): بعد از کم کردن مخارجی که برای بدست آوردن آن مصرف کرده اند قیمت آن به ۱۵ مثقال طلا برسد اگر چه سهم هر کدام آنها این مقدار نباشد (گلپایگانی): بنا بر احتیاط مستحب - (صافی): بنا بر احتیاط واجب) باید خمس آن را بدهند.

(خوئی): مسأله اگر چند نفر چیزی بیرون آورند، چنانچه قیمت آن به ۱۵ مثقال طلای مسکوک برسد، [۲] اگر چه سهم هر کدام آنها این مقدار نباشد باید خمس آن را بدهند.

(بهجت): مسأله اگر چند نفر با شراکت، معدن را استخراج کنند، چنانچه بعد از کسر هزینه استخراج، نصیب هر کدام به حد نصاب برسد باید خمس آن را بدهند، و بنا بر احتیاط واجب، اگر نصیب مجموع همه به حد نصاب برسد، باید هر کدام خمس نصیب خود را بدهد.

(مکارم): مسأله اگر چند نفر چیزی را از معدن استخراج کنند باید بعد از کم کردن مخارج خمس آن را بدهند، خواه کم باشد یا زیاد (بنا بر احتیاط واجب).

(تبریزی): مسأله اگر چند نفر چیزی از معدن بیرون آورند چنانچه قیمت سهم هر کدام به ۱۵ مثقال طلای مسکوک برسد باید خمس آن را بدهند و در غیر این صورت سهم هر کدام از منافع کسب حساب می شود.

[مسأله ۱۸۰۵]

مسأله ۱۸۰۵ اگر معدنی را که در ملک دیگری است بیرون آورد (۱) آنچه از آن به دست می آید، مال صاحب ملک است و (۲) چون صاحب ملک برای بیرون آوردن آن

[۱] (من سیستانی

): احتیاط لازم آن است که چنانچه ممکن است به وزن کردن یا از راه دیگر، قیمت آن را معلوم کند و اگر ممکن نبود، خمس بر او واجب نیست .

[۲] (من سیستانی

): ولی سهم هر کدام آنها این مقدار نباشد، خمس ندارد.

خرجی نکرده، باید خمس تمام آنچه را که از معدن بیرون آمده بدهد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلیایگانی)، (صافی): بدون اجازه او بیرون آورد ..

(فاضل): اگر معدنی را که در ملک دیگری است بدون اذن صاحب آن استخراج کنند .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): و در صورتی که به مقدار نصاب برسد .. (۳) (مکارم): ولی اگر این کار به دستور او انجام گرفته هزینه آن بر عهده اوست و از درآمد معدن کم می شود.

(سیستانی): مسأله اگر معدنی را که در زیر زمین دیگری است بدون اجازه، با کندن زمین او بیرون آورد، مشهور فرموده اند که آنچه از آن به دست می آید، مال صاحب ملک است، ولی این مطلب خالی از اشکال نیست و احتیاط آن است که با هم مصالحه کنند، و چنانچه به مصالحه راضی نشوند به حاکم شرع مراجعه نمایند تا نزاع را فیصله دهد.

(نوری): مسأله معادن بطور کلی جزء انفال است و استخراج آنها در زمان کنونی ما بدون اجازه فقیه جامع الشرایط و برنامه ای که از طرف وی مقرر می گردد جایز نیست و لازم است در این مورد با نظر او برنامه ای تنظیم و بر اساس آن عمل شود.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۴۱۹ لازم نیست که معدن را یک دفعه اخراج کند بلکه اگر مدتی اعراض کند و دوباره مشغول شود نیز کافی است .

(بهجت): مسأله ۱۴۲۱ لازم نیست که معدن یکی باشد بلکه اگر متعدّد هم باشد و درآمد مجموع بعد از کسر هزینه به حدّ نصاب برسد خمس دارد و همچنین لازم نیست که معدن از یک نوع باشد، بلکه اگر از چند نوع هم باشد، خمس واجب است .

(مکارم): مسأله ۱۵۳۲ هرگاه معدن از معادن عظیمه و در اراضی مباح یا ملکی باشد حاکم شرع (مجتهد عادل) حق دارد بر اخراج و صرف آن در مصارف مسلمین نظارت کند و در این صورت استخراج کنندگان باید نظر حاکم شرع را رعایت کنند.

(مکارم): مسأله ۱۵۳۳ اگر حکومت اسلامی معدنی را استخراج کند خمس به آن تعلق نمی گیرد.

(فاضل): مسأله ۱۸۵۵ اجیر گرفتن برای اخراج معدن جایز است و اجاره کننده، مالک معدن می شود در صورتی که اجیر به نحو خاص باشد یعنی جمیع منافع او یا منفعت مخصوصه خارج کردن، برای اجاره کننده باشد اما اگر اجیر به نحو مطلق باشد، در صورتی که خودش قصد تملک کند، مالک می شود.

(فاضل): مسأله ۱۸۵۶ اگر معدن در زمین آبادی باشد که مسلمین آن را به زور و غلبه به دست آورده اند مانند اکثر اراضی ایران و عراق، چنانچه مسلمانی آن معدن را اخراج کند

مالک می شود و احتیاط واجب این است که به اذن ولی امر باشد، و باید خمس آن را پردازد، و اگر غیر مسلمان اخراج کند مالک نمی شود. و اگر کافر معدنی را از زمینی که در حال فتح مسلمین، موات است اخراج کند مالک نمی شود.

۳ گنج

[مسئله ۱۸۰۶]

مسئله ۱۸۰۶ گنج مالی است که در زمین یا درخت یا کوه یا دیوار پنهان باشد و کسی آن را پیدا کند و طوری باشد که به آن، گنج بگویند. (مکارم): مسئله «گنج» مالی است که در زیرزمین، یا کوه، یا دیوار، یا درون درخت پنهان کرده باشند و در عرف به آن گنج گویند.

(سیستانی): مسئله گنج، مالی است منقول که مخفی شده و از دسترس افراد خارج شده است و در زمین یا درخت یا کوه یا دیوار پنهان باشد و بودن آن در آنجا معمول نباشد.

[مسئله ۱۸۰۷]

مسئله ۱۸۰۷ اگر انسان در زمینی که ملک کسی نیست (۱) گنجی پیدا کند (۲) مال خود اوست و باید خمس آن را بدهد (۳) (۱) (سیستانی): یا موات است و خود او با احیاء، مالک شده است، گنجی پیدا کند، می تواند آن را برای خود بردارد ولی باید خمس آن را بدهد. (۲) (مکارم): و مالک آن گنج به هیچ وجه شناخته نیست .. (۳) (خوئی)، (صافی): لکن در صورتی که آن گنج غیر از طلا و نقره باشد و جوب خمس در آن بنا بر احتیاط است .
(تبریزی): اگر چه گنج غیر از طلا و نقره باشد.

[مسئله ۱۸۰۸]

مسئله ۱۸۰۸ نصاب گنج ۱۰۵۱ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا است (۲) یعنی اگر قیمت چیزی را که از گنج به دست می آورد (۳) بعد از کم کردن مخارجی که برای آن کرده به ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا برسد (۴) باید خمس آن را بدهد. (۱) (فاضل)، (نوری): بنا بر احتیاط .. (۲) (اراکي): نصاب گنج ۱۵ مثقال طلاست .. (۳) (مکارم): به این مقدار برسد خمس آن واجب است، امّا اگر کمتر از آن باشد خمس آن واجب نیست و اگر قیمت آن به پانزده مثقال طلا نرسد ولی به ۱۰۵ مثقال نقره برسد باز خمس آن واجب است و همچنین عکس آن . [و] هرگاه برای استخراج گنج، مخارجی کرده، مقدار آن را کم می کند و خمس بقیه را می دهد.

(بهجت): بعد از کم کردن هزینه اخراج به ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار یا ۱۵ مثقال طلای سکه دار برسد باید خمس آن را بدهد و در تعلق خمس به گنج نیز گذشتن سال معتبر نیست. (۴) (اراکي): به ۱۵ مثقال طلا برسد ..

(فاضل)، (نوری): به ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار یا ۱۵) مثقال طلای سکه دار برسد، بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله نصاب گنج در غیر طلا و نقره بنا بر احتیاط ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار یا ۱۵ مثقال طلای سکه دار است یعنی اگر قیمت چیزی را که از گنج بدست می آورد، بعد از کم کردن مخارجی که برای آن کرده به یکی از این دو نصاب برسد، بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد و اما نصاب گنج طلا، ۱۵ مثقال طلای سکه دار و گنج نقره ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار است.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله نصاب گنج اگر نقره باشد ۱۰۵ مثقال نقره مسکوک و اگر طلا باشد ۱۵ مثقال طلای مسکوک است و اگر از غیر طلا و نقره باشد نصاب را با یکی از طلا یا نقره ملاحظه نمایند.

(سیستانی): مسأله نصاب گنج ۱۰۵ مثقال نقره مسکوک و یا ۱۵ مثقال طلای مسکوک است، یعنی اگر قیمت چیزی را که از گنج به دست می آورد مساوی با قیمت یکی از این دو باشد، خمس در آن واجب است.

[مسأله ۱۸۰۹]

مسأله ۱۸۰۹ اگر در زمینی که از دیگری خریده گنجی پیدا کند و بداند مال کسانی که قبلاً مالک آن زمین بوده اند نیست، مال خود او می شود و باید خمس آن را بدهد ولی اگر احتمال دهد که مال یکی از آنان است (۱) باید (۲) به او اطلاع دهد و چنانچه معلوم شود مال او نیست، باید (۳) به کسی که پیش از او مالک زمین بوده اطلاع دهد و به همین ترتیب (۴) به تمام کسانی که پیش از او مالک زمین بوده اند خبر دهد و اگر معلوم شود مال هیچ یک آنان نیست (۵) مال خود او می شود و باید خمس آن را بدهد. (۱) (مکارم): بنا بر احتیاط واجب باید به مالک قبلی اطلاع دهد؛ چنانچه معلوم شود مال او نیست به کسی که پیش از او، مالک آن زمین بوده اطلاع می دهد و به همین ترتیب به تمام کسانی که پیش از او مالک زمین بوده اند و آنها را می شناسد خبر می دهد، اگر معلوم شود مال هیچ یک از آنان نیست مال خود او می شود و باید خمس آن را بدهد. (۲) (خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۳) [کلمه «باید» در رساله آیات عظام: (خوئی) و (تبریزی) نیست] (۴) (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم ..

(فاضل): بنا بر احتیاط واجب .. (۵) (تبریزی): اگر معلوم نشود مال آنان است ..

(بهجت): مسأله اگر در زمینی که از دیگری خریده گنجی پیدا کند و احتمال بدهد که مال فروشنده است، باید به او اطلاع دهد و اگر آن فروشنده ادعا کرد که مال اوست و راست گفتن او

محتمل بود، به او داده می شود، و اگر گفت مال من نیست بنا بر احتیاط واجب به فروشنده قبل از او اطلاع داده می شود، و اگر هیچ کدام از فروشندگان مدعی مالکیت نبودند، مال پیدا کننده است و خمس آن بر او واجب می شود، و همچنین است در موردی که گنج در ملک دیگری پیدا شود، اگر چه احتیاط مستحب آن است که همه را صدقه بدهد تا در مواردی که بین خمس و صدقه مشترک است مصرف شود.

(سیستانی): مسأله اگر در زمینی که از دیگری خریده یا با اجاره و مانند آن تصرف کرده است، گنجی پیدا کند که شرعاً متعلق به مسلمان یا ذمی نباشد، یا اگر باشد مربوط به زمانهای بسیار قدیم باشد، که این قدمت موجب عدم احراز وجود وارثی برای او بشود، می تواند آن گنج را برای خود بردارد ولی باید خمس آن را بدهد؛ و اگر احتمال دهد که مال مالک قبلی است در صورتی که بر زمین و همچنین بر گنج یا جای آن به تبعیت زمین دست داشته است، باید به او اطلاع دهد؛ پس اگر آن را ادعا کند، باید تحویل دهد و اگر ادعا نکند، به کسی که پیش از او مالک زمین بوده و بر او دست داشته اطلاع دهد، و به همین ترتیب به تمام کسانی که پیش از او مالک زمین بوده اند و بر آن دست داشته اند، خبر دهد و اگر هیچ کدام، آن را ادعا نکنند و نداند که تعلق به مسلمان یا ذمی غیر قدیم دارد می تواند آن را برای خود بردارد ولی باید خمس آن را بدهد.

[مسأله ۱۸۱۰]

مسأله ۱۸۱۰ اگر در ظرفهای متعددی که در یک جا دفن شده مالی پیدا کند (۱) که قیمت آنها روی هم ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا باشد (۲) باید (۳) خمس آن را بدهد (۴) ولی چنانچه در چند جا گنج پیدا کند، هر کدام آنها که قیمتش به این مقدار برسد (۵) خمس آن واجب است (۶) و گنجی که قیمت آن به این مقدار نرسیده خمس ندارد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اگر در یک زمان، در جاهای متعددی، گنجی پیدا کند .. (۲) (اراکی)، (فاضل): روی هم ۱۵ مثقال طلا باشد ..

(خوئی)، (تبریزی): روی هم ۱۰۵ مثقال در نقره یا ۱۵ مثقال در طلا باشد ..

(نوری): روی هم ۱۰۵ مثقال نقره سکه دار یا ۱۵ مثقال طلای سکه دار باشد .. (۳) (نوری): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۴) (سیستانی): ولی اگر در زمانهای مختلف گنج پیدا کند، پس اگر فاصله زیاد نباشد، قیمت همه آنها روی هم باید محاسبه شود و اگر فاصله زیاد باشد، هر کدام جداگانه محاسبه می شود. (۵) (مکارم): خمس دارد و لازم نیست آنها را روی هم حساب کند. (۶) (نوری): بنا بر احتیاط خمس آن واجب است ..

[مسأله ۱۸۱۱]

مسأله ۱۸۱۱ اگر دو نفر گنجی پیدا کنند که قیمت سهم هر یک آنان به ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا برسد (۱) باید خمس آن را بدهند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکلی): به ۱۵ مثقال طلا برسد ..

(گلیپایگانی)، (صافی): مسأله اگر دو نفر گنجی پیدا کنند که قیمت آن به ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا برسد [۱] اگر سهم هر یک آنان به این مقدار نباشد، بنا بر احتیاط مستحب، خمس آن را بدهند.

(خوئی): مسأله اگر دو نفر گنجی پیدا کنند که قیمت آن به ۱۰۵ مثقال در نقره یا ۱۵ مثقال در طلا برسد، [۲] اگر چه سهم هر یک آنان به این مقدار نباشد، باید خمس آن را بدهند.

(فاضل): مسأله اگر دو نفر گنجی پیدا کنند چنانچه قیمت آن به ۱۵ مثقال طلای مسکوک برسد اگر چه سهم هر کدام آنها این مقدار نباشد باید خمس آن را بدهند.

(مکارم): مسأله اگر دو یا چند نفر گنجی پیدا کنند همه در آن شریکند و طبق قراردادی که دارند عمل می کنند و سهم هر یک به حد نصاب برسد خمس دارد.

(نوری): مسأله اگر دو نفر گنجی پیدا کنند در صورتی بر هر یک از آنها خمس آن واجب است که قیمت سهم هر یک آنان به ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلای سکه دار برسد.

[مسأله ۱۸۱۲]

مسأله ۱۸۱۲ اگر کسی حیوانی را بخرد (۱) و در شکم آن مالی پیدا کند چنانچه احتمال دهد که مال فروشنده است، بنا بر احتیاط واجب (۲) باید به او خیر دهد و اگر معلوم شود مال او نیست، باید (۳) به ترتیب، صاحبان قبلی آن را خیر کند و چنانچه معلوم شود که مال هیچ یک آنان نیست (۴) اگر چه قیمت آن ۱۰۵ مثقال نقره یا ۱۵ مثقال طلا نباشد، بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد (۵) (۱) (فاضل): اگر کسی دابه ای را بخرد ..

(صافی): اگر کسی حیوانی را از قبیل چهارپایان بخرد .. (۲) [عبارت «بنا بر احتیاط واجب» در رساله آیات عظام: (گلیپایگانی)، (صافی) و (فاضل) نیست] (۳) (گلیپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم باید ..

(فاضل): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۴) (اراکي): خمس آن واجب نیست، مگر آن که از مخارج سالش زیاد بیاید.

(صافی): ظاهر آن است که حکم فایده و ربح دارد و اگر حیوان از قبیل ماهی باشد لازم نیست به فروشنده خیر دهد و حکم فایده و ربح را دارد، هر چند احتیاط در هر دو صورت الحاق آن در حکم به گنج است بدون رعایت نصاب.

(نوری): حکم منافع کسب را دارد.

(مکارم): مال خود او می شود و احتیاط مستحب، آن است که خمس آن را شبیه خمس معدن بدهد خواه به اندازه نصاب باشد یا نه. هرگاه کسی ماهی خریداری کند و گوهری در دل

[۱] (من سیستانی

): ولی سهم هر یک از آنان به این مقدار نباشد، لازم نیست خمس آن را بدهند.

[۲] (من تبریزی

): اگر سهم هر یک آنان به این مقدار نباشد از ارباح مکاسب حساب می شود.

آن بیابد مال خود اوست، نه مال صیادی که قبلاً آن را صید کرده و به دیگری فروخته و نه مال فروشندگان قبل از او و احتیاط مستحب آن است که خمس آن را بدهد. (۵) (فاضل): ولی اگر ماهی بخرد و در شکم آن گوهری بیابد مال خود اوست و لازم نیست به فروشنده و صیاد خبر دهد و بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر کسی حیوانی را از قبیل ماهی بخرد و در شکم آن مالی پیدا کند، اگر چه احتمال دهد که مال فروشنده است، لازم نیست به او خبر دهد و در حکم منافع کسب است ولی اگر آن حیوان از قبیل چهارپایان باشد لازم است به فروشنده اطلاع دهد و چنانچه او علامت دادمال اوست و الا مال پیدا کننده است (خوئی): و در حکم منافع کسب است).

(سیستانی): مسأله اگر کسی حیوانی را بخرد و در شکمش مالی پیدا کند، چنانچه احتمال دهد که مال فروشنده یا صاحب قبلی آن باشد و آنها بر حیوان و آنچه در شکمش پیدا شده دست داشته اند، باید به آنها اطلاع دهد، پس اگر مالکی برای آن شناسد، چنانچه به مقدار نصاب گنج باشد باید خمس آن را بدهد بلکه به احتیاط واجب اگر کمتر باشد نیز باید خمس آن را بدهد و ما بقی، ملک اوست؛ و این حکم در ماهی و مانند آن هم جاری است، در صورتی که در محل خاصی پرورش داده شود و کسی متکفل غذای او باشد؛ و اما اگر از دریا یا رودخانه ای گرفته شده باشد، اطلاع دادن به کسی لازم نیست.

(بهجت): مسأله اگر کسی حیوانی از چهارپایان را بخرد و در شکم او مالی از قبیل طلا و نقره باشد، چنانچه احتمال بدهد مال فروشنده و یا فروشنده قبل از او است، باید به او خبر دهد، و تمام مراتبی که در مسأله گذشته در مورد خبر دادن گفته شد، اینجا هم جاری می شود، ولی اگر در شکم ماهی دریا و یا آهوی صحرا و مانند اینها که مالک مشخصی ندارد، مالی از قبیل طلا و نقره پیدا کرد، اطلاع دادن به کسی لازم نیست و مانند وقتی است که فروشندگان حیوان همه نفی مالکیت کنند. بنا بر این احوط آن است که بعد از پرداخت خمس، بقیه آن را صدقه بدهد، اگر چه اظهر آن است که اصلاً گنج نیست و از قبیل مال پیدا شده است.

۴ مال حلال مخلوط به حرام

[مسأله ۱۸۱۳]

مسأله ۱۸۱۳ اگر مال حلال با مال حرام به طوری مخلوط شود که انسان نتواند آنها را از یکدیگر تشخیص دهد و صاحب مال حرام و مقدار آن، هیچ کدام معلوم نباشد (۱) باید خمس تمام مال را بدهد (۲) و بعد از دادن خمس، بقیه مال حلال می شود (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): و نداند که مقدار حرام کمتر از خمس است یا زیادتر از آن ..

(سیستانی): و نداند که مقدار حرام کمتر از خمس است یا زیادتر، با دادن خمس آن حلال [می شود] و بنا بر احتیاط واجب باید به کسی که مستحق خمس و ردّ مظالم می باشد، بدهد. (۲) (تبریزی): بنا بر احتیاط واجب باید خمس تمام مال را به قصد ما فی الذمه اعم از

خمس یا مظالم بدهد .. (۳) (گلیپایگانی)، (صافی): اگر از جهت دیگر متعلق خمس نشده باشد؛ و الّا واجب است خمس دیگری هم از بقیه مال بدهد و احتیاط لازم آن است که این خمس را به مصرف سایر خمسها برساند لکن به قصد ما فی الذمه از خمس یا صدقه .

(فاضل): و بنا بر احتیاط این خمس را به سادات به قصد ما فی الذمه (اعم از خمس اصطلاحی و صدقه) از طرف مالک پردازد.

[مسئله ۱۸۱۴]

مسئله ۱۸۱۴ اگر مال حلال با حرام مخلوط شود و انسان مقدار حرام را (۱) بداند (۲) ولی صاحب آن را نشناسد، باید آن مقدار را به نیت صاحبش صدقه بدهد (۳) و احتیاط واجب (۴) آن است که از حاکم شرع (۵) هم اذن بگیرد. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): چه کمتر و چه بیشتر از خمس باشد .. (۲) (مکارم): مثلاً بداند یک سوم آن حرام است .. (۳) (مکارم): باید آن مقدار را بنا بر احتیاط واجب به مصرفی برساند که هم مصرف خمس باشد و هم صدقه (مانند سادات فقیر). (۴) (اراکی): احتیاط مستحب .. (۵) (فاضل): از مجتهد جامع الشرائط ..

[مسئله ۱۸۱۵]

مسئله ۱۸۱۵ اگر مال حلال با حرام مخلوط شود و انسان مقدار حرام را نداند ولی صاحبش را بشناسد (۱) (باید یکدیگر را راضی نمایند (۲) و چنانچه صاحب مال راضی نشود (۳) در صورتی که انسان بداند چیز معینی مال اوست و شک کند که بیشتر از آن هم مال او هست یا نه، باید چیزی را که یقین دارد مال او است به او بدهد، و احتیاط مستحب آن است مقدار بیشتری را که احتمال می دهد مال او است به او بدهد (۴) (۱) (سیستانی): چنانچه نتوانند یکدیگر را راضی نمایند، باید مقداری را که یقین دارد مال آن شخص است به او بدهد، بلکه اگر در مخلوط شدن دو مال حلال و حرام با یکدیگر خودش مقصر باشد باید بنا بر احتیاط مقدار بیشتری را که احتمال می دهد مال اوست نیز به او بدهد. (۲) (فاضل): باید او را راضی نماید .. (۳) (خوئی)، (تبریزی): باید مقداری را که یقین دارد مال اوست به او بدهد و بهتر آن است که مقدار بیشتری را که احتمال می دهد مال اوست نیز به او بدهد.

(مکارم): در صورتی که بداند مقدار معینی قطعاً مال اوست (مثلاً یک چهارم مال) و در بیشتر از آن شک داشته باشد باید مقداری را که یقین دارد به او بدهد و مقدار بیشتر را که احتمال می دهد مال اوست با او نصف کند. [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (بهجت) نیست] (۴) (بهجت): احتیاط در این است که با او در مقداری که احتمال می دهد مال او باشد مصالحه نماید، در صورتی که مصالحه ممکن باشد، و اگر مصالحه ممکن نشد بنا بر اظهر دادن زیادتر از مقداری که یقین دارد مال اوست بر این شخص واجب نیست .

[مسأله ۱۸۱۶]

مسأله ۱۸۱۶ اگر خمس مال حلال مخلوط به حرام را بدهد و بعد بفهمد که مقدار حرام بیشتر از خمس بوده (۱) (چنانچه مقدار زیادی معلوم باشد (۲)، بنا بر احتیاط واجب (۳) مقداری را که می داند از خمس بیشتر بوده، از طرف صاحب آن صدقه بدهد (۴) (۱) (بهجت): باید در مقداری که می داند از خمس بیشتر است، به وظیفه فعلی خود عمل نماید و در مقداری که نمی داند و احتمال می دهد، مطابق مسأله قبلی عمل نماید. (۲) [قسمت داخل پراوتر در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (اراکلی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (فاضل)، (نوری)، (مکارم) و (سیستانی) نیست] (۳) (خوئی)، (سیستانی): باید ..

(نوری): لازم است ..

(تبریزی): بنا بر احتیاط باید ..

(فاضل): بنا بر احتیاط مستحب .. (۴) (مکارم): به مصرفی برساند که هم مصرف خمس باشد و هم صدقه .

[مسأله ۱۸۱۷]

مسأله ۱۸۱۷ اگر خمس مال حلال مخلوط به حرام را بدهد، یا مالی که صاحبش را نمی شناسد به نیت او صدقه بدهد، (۱) بعد از آن که صاحبش پیدا شد، بنا بر احتیاط واجب باید به مقدار مالش به او بدهد (۲) (۱) (بهجت): و بعداً صاحبش پیدا شود، اگر عین مال باقی باشد و یا هنگام پرداخت خمس به اهلش، جهت آن را اعلام کرده باشد، به کسی که مال در دست اوست رجوع می شود و این شخص صدقه دهنده یا خمس دهنده ضامن نیست، در غیر این صورت بنا بر احتیاط واجب، باید به مقدار مالش به او بدهد یا این که مصالحه نماید، و در مواردی که از طرف صاحب مال صدقه داده است، مالک می تواند ثواب صدقه را برای خود اختیار کند یا این که مالش را از این شخص بگیرد. (۲) (اراکلی): بعد از آن که صاحبش پیدا شد، ضامن بودن وی محل تأمل است .

(خوئی)، (تبریزی): بعد از آن که صاحبش پیدا شد، لازم نیست چیزی به او بدهد.

(سیستانی): بعد از آن که صاحبش پیدا شد، چنانچه راضی نشود، بنا بر احتیاط لازم باید به مقدار مالش به او بدهد.

(گلپایگانی): مسأله اگر خمس مال حلال مخلوط به حرام را بدهد و بعد از آن صاحبش معلوم شود، چیزی بر او نیست [۱] ولی اگر مالی را که صاحبش را نمی شناسد به نیت او صدقه بدهد و بعد از آن صاحبش پیدا شد واجب است به مقدار مالش به او بدهد. [۲]

[۱] (من صافی

): همچنین اگر مالی را که صاحبش را نمی شناسد به نیت او صدقه بدهد و بعد از آن صاحبش پیدا شود، چیزی بر او نیست .

[۲] (من فاضل

): به احتیاط واجب باید مال او را به او بدهد یا او را راضی کند ..

(من فاضل

): مگر اینکه او به این صدقه راضی شود.

(مکارم): مسأله هرگاه خمس مال حلال مخلوط به حرام را بدهد، بعد صاحبش پیدا شود، بنا بر احتیاط واجب باید عوض آن را به او بدهد، همچنین اگر مالی که صاحبش را نمی شناسد به نیت صدقه از جانب صاحبش بدهد و بعد صاحبش پیدا شود و راضی نشود.

[مسأله ۱۸۱۸]

اشاره

مسأله ۱۸۱۸ اگر مال حلالی با حرام مخلوط شود و مقدار حرام معلوم باشد و انسان بداند که صاحب آن از چند نفر معین بیرون نیست (۱) ولی نتواند بفهمد کیست (۲) به احتیاط واجب باید از تمام آنان تحصیل رضایت نماید و اگر ممکن نگردید باید قرعه بیندازند و به نام هر کس افتاد، مال را به او بدهند. (۱) (مکارم): ولی نتواند مالک را به طور معین تشخیص دهد، باید در بین همه آنها به طور مساوی تقسیم کند. [پایان مسأله] (۲) (اراکي): باید مال را به طور مساوی بین آنان تقسیم کند مگر آنکه مخلوط شدن مال با تقصیر و تفریط خودش بوده که در این صورت، بنا بر احتیاط واجب باید به هر نحو که ممکن است از تمام آنها تحصیل رضایت نماید.

(خوئی): باید در صورت امکان همه آنها را راضی کند و الا بین آنها قرعه بزند و به اسم هر کسی اصابت کرد آن مال را به او بدهد.

(گلپایگانی): اگر ممکن است همه را راضی کند و اگر ممکن نشد باید آن مال را به طور مساوی بین آن چند نفر قسمت کند.

(فاضل)، (نوری): باید قرعه بیندازد و به نام هر کس افتاد مال را به او بدهد.

(تبریزی): باید در صورت امکان همه آنها را راضی کند و لو آن مال را به طور مساوی بین آن چند نفر قسمت کند. و اگر راضی نشدند باید به قرعه رجوع شود.

(سیستانی): باید به آنها اطلاع دهد، پس چنانچه یکی گفت که مال من است و دیگران گفتند مال ما نیست، یا او را تصدیق کردند، به همان شخص اول بدهد؛ و اگر دو نفر یا بیشتر گفتند که آن مال ماست، چنانچه با مصالحه و مانند آن نزاع آنها حل نشود باید برای فیصله نزاع به حاکم شرع مراجعه نمایند؛ و اگر همه اظهار بی اطلاعی کردند و حاضر به مصالحه هم نشدند، ظاهر آن است که صاحب آن مال به قرعه تعیین می شود، و احتیاط آن است که حاکم شرع یا وکیل او متصدی قرعه باشد.

(بهجت): باید بنا بر احتیاط با آنها مصالحه نماید، و اگر مصالحه ممکن نیست بنا بر اظهر بین آنها به نسبت سهم هر کدام

تقسیم نماید.

(صافی): اگر ممکن است همه را راضی کند و اگر ممکن نشد آن مال را به طور مساوی بین آن چند نفر قسمت کند کافی است مگر آنکه آن مال به تقصیر او تحت یدش قرار گرفته باشد.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۴۳۳ اگر عمداً مال حلالی را به قصد اکتفا کردن به خمس با مال حرام مخلوط کند، بنا بر أظهر مورد، مورد خمس نیست، و بنا بر احتیاط واجب باید آن قدر صدقه بدهد تا یقین کند که ذمه او بری شده است.

۵ جواهری که به واسطه فرو رفتن در دریا به دست می آید

[مسأله ۱۸۱۹]

مسأله ۱۸۱۹ اگر بواسطه غواصی یعنی فرو رفتن در دریا لؤلؤ و مرجان یا جواهر دیگری (که با فرو رفتن در دریا بیرون می آید (۱) بیرون آورند، رویدنی باشد، یا معدنی (۲) چنانچه (بعد از کم کردن مخارجی که برای بیرون آوردن آن کرده اند (۳)، قیمت آن به ۱۸ نخود طلا برسد، باید خمس آن را بدهند، چه در یک دفعه آن را از دریا بیرون آورده باشند یا (۴) در چند دفعه (۵) آنچه بیرون آمده از یک جنس باشد یا از چند جنس (۶)، ولی اگر چند نفر آن را بیرون آورده باشند هر کدام آنان که قیمت سهمش به ۱۸ نخود طلا- برسد فقط او باید خمس بدهد. (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی) و (سیستانی) نیست] (۲) (خوئی)، (تبریزی): باید خمس آن را بدهند و بنا بر احتیاط، نصابی در آن معتبر نیست، پس هر مقدار که باشد باید خمس آن را داد، چه بیرون آورنده یک نفر باشد، یا چند نفر. [پایان مسأله] (۳) (بهجت): چنانچه بعد از کسر هزینه غواصی ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (صافی) و (سیستانی) نیست] (۴) (گلپایگانی)، (صافی): یا بنا بر احتیاط لازم .. (۵) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(سیستانی): البته به شرطی که فاصله میان هر دفعه و دفعه دیگر زیاد نباشد و اگر فاصله بین دو دفعه زیاد باشد، مثل آن که در دو فصل غواصی کند، چنانچه هر کدام به قیمت ۱۸ نخود طلا نرسد واجب نیست خمس آن را بدهد؛ و همچنین اگر قسمت هر یک از افراد شرکت کننده در غوص به قیمت ۱۸ نخود طلا- نرسد، واجب نیست خمس آن را بدهد. (۶) (گلپایگانی)، (صافی): یک نفر آن را بیرون آورده باشد یا چند نفر. (صافی): و بنا بر احتیاط واجب در اعتبار نصاب، مخارج بیرون آوردن آن را کم نکنند و مخارج را از مجموع برداشت نمایند).

(مکارم): مسأله هرگاه انسان بواسطه فرو رفتن در دریا جواهراتی مانند لؤلؤ و مرجان و مانند آن از دریا بیرون آورد باید خمس آن را بدهد، به شرط آنکه قیمت آن بعد از کم کردن مخارج بیرون آوردن کمتر از یک مثقال شرعی طلای سکه دار نباشد (مثقال شرعی ۱۸ نخود است) خواه آن جواهرات معدنی باشد یا رویدنی و خواه در یک مرتبه از دریا بیرون آورد یا در چند دفعه پشت سر هم و با فاصله که عرفاً یک مرتبه حساب شود، از یک جنس باشد یا از چند جنس. هرگاه چند نفر جواهراتی را از دریا بیرون آورند بنا بر احتیاط، لازم نیست سهم هر کدام به اندازه نصاب برسد، بلکه اگر مجموعاً به اندازه نصاب باشد، باید خمس آن را بدهند.

[مسئله ۱۸۲۰]

مسئله ۱۸۲۰ اگر بدون فرو رفتن در دریا به وسیله اسبابی جواهر بیرون آورد (۱) (و بعد از کم کردن مخارجی که برای آن کرده (۲) قیمت آن به ۱۸ نخود طلا برسد (۳) بنا بر احتیاط، خمس آن واجب است (۴) ولی اگر از روی آب دریا، یا از کنار دریا جواهر بگیرد، در صورتی باید خمس آن را بدهد که این کار شغلش باشد و از مخارج سالش به تنهایی یا با منفعت های دیگر زیاد بیاید (۵) (۱) (مکارم): و یا از روی آب دریا و یا از کنار دریا بگیرند، چنانچه قیمت آن بعد از کم کردن مخارج به حد نصاب برسد احتیاط واجب آن است خمس آن را بدهند. (۲) [عبارت « بعد از کم کردن مخارجی که برای آن کرده » در رساله آیت الله (صافی) نیست] (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (سیستانی) و (تبریزی) نیست] (۴) (اراکلی)، (فاضل): بنا بر احتیاط مستحب خمس آن را بدهد.. (۵) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی): در صورتی باید خمس آن را بدهد که آنچه را به دست آورده به تنهایی یا با منافع دیگر کسب او از مخارج سالش زیادتر باشد.

(فاضل): در صورتی باید خمس آن را بدهد که از مخارج سالش زیاد بیاید.

(بهجت): مسئله اگر از روی آب دریا یا از کنار دریا جواهر بگیرد، در صورتی باید خمس آن را بدهد که این کار شغلش باشد و از مخارج سالش به تنهایی یا با منفعت دیگر زیاد بیاید، و اگر بوسیله اسبابی جواهر را بیرون آورد ملحق شدن آن، به صورتی که خودش روی آب آمده باشد که خمس ندارد، بی وجه نیست.

[مسئله ۱۸۲۱]

مسئله ۱۸۲۱ خمس ماهی و حیوانات دیگری که انسان بدون فرو رفتن در دریا می گیرد در صورتی واجب است که برای کسب بگیرد و به تنهایی (۱) یا با منفعتهای دیگر کسب او از مخارج سالش زیادتر باشد. (۱) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): در صورتی واجب است که به تنهایی ..

(گلپایگانی): مسئله در ماهی و حیوانات دیگری که انسان با فرو رفتن و یا بدون فرو رفتن در دریا می گیرد اگر به حد نصاب برسد احتیاط لازم دادن خمس است بدون کم کردن مخارج سال و اگر به حد نصاب نرسد در صورتی که صرف در مؤونه سال نشود بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهند.

(مکارم): مسئله ماهی و حیوانات دیگری را که از دریا می گیرند خمس ندارد، ولی جزء در آمد کسب حساب می شود که اگر در آخر سال چیزی از آن یا قیمت آن اضافه بماند خمس دارد.

(بهجت): مسئله خمس ماهی و حیوانات دیگری که بدون فرو رفتن در دریا صید می شوند در صورتی واجب است که برای

کسب ، صید کنند و به تنهایی یا با منفعت‌های دیگر، از مخارج سالش زیادتر باشد.

(صافی): مسأله پرداخت خمس ماهی و حیوانات دیگری که انسان با فرو رفتن و یا بدون فرو رفتن در دریا می گیرد در صورتی که صرف در مؤونه سال نشده باشد واجب است .

[مسأله ۱۸۲۲]

مسأله ۱۸۲۲ اگر انسان بدون قصد این که چیزی از دریا بیرون آورد در دریا فرو رود و اتفاقاً جواهری به دستش آید (۱) در صورتی که قصد کند که آن چیز ملکش باشد باید خمس آن را بدهد (۲) (۱) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب خمس آن را بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): و قصد تملک آن را بنماید بنا بر احتیاط واجب اگر به حدّ نصاب باشد (گلپایگانی): بدون کم کردن مؤونه سال) باید خمس آن را بدهد.

(سیستانی): و قصد تملک آن را نماید باید خمس آن را بدهد بلکه احتیاط واجب آن است که در هر حال خمس آن را بدهد.

(نوری): باید خمس آن را بدهد. (۲) (بهجت): بنا بر اظهر باید خمس آن را بدهد.

(مکارم): مسأله لازم نیست انسان به قصد صید جواهرات در دریا فرو برود بلکه اگر به قصد دیگری برود و جواهراتی به دستش آید باید خمس آن را بدهد.

[مسأله ۱۸۲۳]

مسأله ۱۸۲۳ اگر انسان در دریا فرو رود و حیوانی را بیرون آورد و در شکم آن جواهری پیدا کند (که قیمتش هیچده نخود طلا یا بیشتر باشد (۱) چنانچه آن حیوان مانند صدف باشد که نوعاً در شکمش جواهر است (۲) باید خمس آن را بدهد و اگر اتفاقاً جواهر بلعیده باشد احتیاط آن است که حکم گنج را در آن جاری کنند (۳) (۱) (مکارم): قیمتش بعد از کم کردن مخارج، به حدّ نصاب برسد ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی) و (سیستانی) نیست] (۲) (سیستانی): اگر به حدّ نصاب برسد .. (۳) (اراکي): احتیاط مستحب است که خمس آن را بدهد.

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (نوری): در صورتی خمس آن واجب است (نوری): لازم است (که به

تنهایی یا با منفعت‌های دیگر کسب او از مخارج سالش زیادتر باشد.

(فاضل): از این باب خمس ندارد، بلکه از باب ارباح مکاسب باید تخمیس شود.

(مکارم): احتیاط واجب پرداختن خمس آن است .

(سیستانی): احتیاط لازم آن است که هر چند به حد نصاب نرسیده باشد، خمس آن را بدهد.

(بهجت): مسأله اگر انسان در دریا فرو رود و حیوانی را صید کند، آن حیوان خمس ندارد ولی اگر در شکم آن حیوان جواهری پیدا شود، مثل جواهر پیدا شده در شکم حیوان.

صحرايي است که حکم آن گذشت .

[مسأله ۱۸۲۴]

مسأله ۱۸۲۴ اگر در رودخانه های بزرگ مانند دجله و فرات فرو رود و جواهری بیرون آورد، (چنانچه در آن رودخانه جواهر عمل می آید (۱)، باید خمس آن را بدهد. (۱) [قسمت داخل پرائتز در رساله آیت الله (سیستانی) نیست] (مکارم): مسأله جواهراتی که از رودخانه های بزرگی که محل پرورش جواهر و صید صدف است بیرون می آورند نیز خمس دارد.

[مسأله ۱۸۲۵]

مسأله ۱۸۲۵ اگر در آب فرو رود و مقداری عنبر بیرون آورد (۱) که قیمت آن ۱۸ نخود طلا یا بیشتر باشد، باید خمس آن را بدهد (۲) و چنانچه از روی آب یا از کنار دریا به دست آورد (۳) اگر قیمت آن به مقدار ۱۸ نخود طلا هم نرسد (۴) در صورتی که این کار کسبش باشد و به تنهایی یا با منفعتهای دیگر او از مخارج سالش زیاد بیاید، باید خمس آن را بدهد. (۱) (خوئی): باید خمس آن را بدهد. بلکه چنانچه از روی آب یا از کنار دریا به دست آورد، بنا بر احتیاط خمس آن واجب است. [پایان مسأله] (تبریزی): باید خمس آن را بدهد و چنانچه از روی آب یا از کنار دریا بدست آورد در صورتی خمس آن واجب است که به تنهایی یا با منفعتهای دیگر او از مخارج سالش زیادتر باشد. (۲) (سیستانی): بلکه چنانچه از روی آب یا از کنار دریا به دست آورد، باز هم همین حکم را دارد. [پایان مسأله] (۳) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب باید خمس آن را بدهد، هر چند قیمت آن کمتر از ۱۸ نخود طلا باشد. [پایان مسأله] (صافی): اگر قیمت آن به مقدار ۱۸ نخود طلا برسد، بنا بر احتیاط همین حکم را دارد، بلکه اگر به مقدار نصاب هم نرسد بنا بر احتیاط خمس آن را بدون استثناء مؤونه سال پردازد. (۴) (گلپایگانی)، (فاضل): بنا بر احتیاط، خمس آن واجب است .

(مکارم): مسأله «عنبر» ماده خوشبویی که از دریا می گیرند، هر گاه به وسیله غواصی بیرون آورند خمس دارد و اگر از روی آب، یا کنار دریا به دست آورند باز هم بنا بر احتیاط واجب باید خمسش را بدهند.

[مسأله ۱۸۲۶]

مسأله ۱۸۲۶ کسی که کسبش غواصی یا بیرون آوردن معدن است اگر خمس آنها را بدهد و چیزی از مخارج سالش زیاد بیاید، لازم نیست دوباره خمس آن را بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[مسأله ۱۸۲۷]

مسأله ۱۸۲۷ اگر بچه ای معدنی را بیرون آورد (یا مال حلال مخلوط به حرام داشته باشد (۱) یا گنجی پیدا کند، یا بواسطه فرو رفتن در دریا جواهری بیرون آورد (۲) ولی او باید خمس آنها را بدهد (۳) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

(۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی) و (سیستانی) نیست] (۲) (خوئی)، (تبریزی): خمس ندارد ولی اگر مال حلال مخلوط به حرام داشته باشد ولی «او باید آن مال را تطهیر نماید. (۳) (سیستانی): و چنانچه ندهد باید خود او بعد از بلوغ خمسش را بدهد و همچنین اگر مال حلال مخلوط به حرام داشته باشد ولی «او باید به احکامی که درباره مال مخلوط گفته شد عمل نماید.

(فاضل): ولی «او بنا بر احتیاط واجب باید خمس آنها را بدهد و الا بر خودش بعد از بلوغ واجب است که بلافاصله خمس آن را بدهد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۰۲.

۶ غنیمت

[مسأله ۱۸۲۸]

اشاره

مسأله ۱۸۲۸ اگر مسلمانان به امر امام علیه السلام با کفار جنگ کنند و چیزهایی در جنگ به دست آورند (۱) به آنها غنیمت گفته می شود (۲) و مخارجی را که برای غنیمت کرده اند، مانند مخارج نگهداری و حمل و نقل آن و نیز مقداری را که امام علیه السلام صلاح می داند به مصرفی برساند و چیزهایی که مخصوص به امام علیه السلام است باید از غنیمت کنار بگذارند و خمس بقیه آن را بدهند (۳) (۱) (مکارم): باید خمس آن را بدهند، اما مخارجی را که برای حفظ غنیمت و حمل و نقل آن کرده اند از آن کم می شود. [پایان مسأله] (۲) (سیستانی): که باید چیزهایی که مخصوص به امام است از غنیمت کنار بگذارند و خمس بقیه آن را بدهند. و در ثبوت خمس بر غنیمت فرقی میان منقول و غیر منقول نیست، ولی زمینهایی که از انفال نیست، مال عموم مسلمین است، هر چند جنگ به اذن امام علیه السلام نباشد. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و آنچه در زمان غیبت امام علیه السلام در جنگ از کفار گرفته می شود بنا بر احتیاط نیز حکم غنیمت را دارد (تبریزی): و لازم است خمس آن را بدهند.

(فاضل): مسأله چون برخی از مباحث غنیمت به زمان حضور امام معصوم علیه السلام اختصاص دارد، از آوردن آن خودداری می شود. چنانچه در هنگام دفاع در برابر هجوم کفار بر مسلمانان، از آنها غنیمت گرفته شود بر آن خمس غنیمت واجب می شود.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۵۵۸ هرگاه مسلمانان به اذن نایب خاص، یا نائب عام امام علیه السلام اقدام به جنگ بر ضد کفار کنند و

غنایمی به دست آورند احتیاط واجب آن است که خمس آن را بپردازند.

(مکارم): مسأله ۱۵۵۹ سلاحهای بزرگی که در جنگهای امروز در غنایم به دست می آید و مصرف شخصی ندارد، مانند تانکها و توپها، حاکم شرع و ولی امر مسلمین می تواند آن را منحصراً در اختیار ارتش اسلام قرار دهد.

(مکارم): مسأله ۱۵۶۰ مسلمانان حق دارند اموال کفّاری را که با آنها در حال جنگ هستند تملک کنند و باید خمس آن را بدهند.

(مکارم): مسأله ۱۵۶۱ غنایم جنگی که خمس آن را باید داد منحصر به غنایم منقول است که با دادن خمس ملک جنگجویان است، اما زمینهایی که از کفّار با جنگ به دست می آید خمس ندارد و ملک همه مسلمین است.

(مکارم): مسأله ۱۵۶۲ هرگاه گروهی از مسلمانان بر ضد گروه دیگری تجاوز کنند باید جلو متجاوز را گرفت تا به حکم خدا گردن نهد و اگر مسلمانان در این میان غنایمی به دست آورند نمی توانند آن را ملک خود سازند، بلکه باید نگهداری کنند و به موقع به آنها بازگردانند مگر چیزهایی که اگر در دست آنها باشد منشأ فساد و ادامه تجاوز می شود که با اجازه حاکم شرع از آن استفاده صحیح می شود.

(سیستانی): مسأله ۱۷۹۹ اگر مسلمانان بدون اجازه امام علیه السلام با کفار جنگ کنند و از آنها غنیمت بگیرند، تمام آنچه به غنیمت گرفته اند مال امام علیه السلام است و جنگجویان در آن حقی ندارند.

(سیستانی): مسأله ۱۸۰۰ آنچه در دست کفار است چنانچه مالکش محترم المال باشد، یعنی مسلمان یا کافر ذمی یا مُعاهد باشد، احکام غنیمت بر آن جاری نیست.

(سیستانی): مسأله ۱۸۰۱ دزدی و مانند آن از کافر حربی چنانچه خیانت و نقض امان محسوب شود، حرام است؛ و چیزی که از این راهها از آنان گرفته می شود، باید بنا بر احتیاط برگردانده شود.

(سیستانی): مسأله ۱۸۰۲ مشهور آن است که مؤمن می تواند مال ناصبی را برای خود گرفته و خمسش را پردازد، ولی این حکم خالی از اشکال نیست.

(۷) زمینی که کافر ذمی از مسلمان بخرد

[مسأله ۱۸۲۹]

مسأله ۱۸۲۹ اگر کافر ذمی زمینی را از مسلمان بخرد، باید خمس آن را از همان زمین بدهد. و اگر پول آن را هم بدهد اشکال ندارد، (۱) ولی اگر غیر از پول چیز دیگر بدهد، باید به اذن حاکم شرع باشد (۲) و نیز اگر خانه و دکان و مانند اینها را از مسلمان بخرد، چنانچه زمین آن را جداگانه قیمت کنند و بفروشند باید خمس زمین آن را بدهد. و اگر خانه و دکان را روی هم بفروشند و زمین به تبع آن منتقل شود خمس زمین واجب نیست (۳) و در دادن این خمس قصد قربت لازم نیست، بلکه حاکم شرع هم که خمس را از او می گیرد لازم نیست قصد قربت نماید. (۱) (فاضل): و نیز اگر خانه و دکان و مانند اینها را از مسلمان بخرد، چنانچه زمین آن را جداگانه بفروشند، باید خمس زمین آن را بدهد و اگر خانه و دکان را روی هم

بفروشند و زمین به تبع آن منتقل شود در وجوب خمس زمین اشکال است و در دادن این خمس ، قصد قربت لازم نیست ، بلکه مجتهد جامع الشرائط هم که خمس را از او می گیرد، لازم نیست قصد قربت نماید.

(۲) (اراکي): اگر کافر ذمی زمین را از مسلمان بخرد، باید خمس آن را از همان زمین و یا قیمت آن را بدهد .. (۳) (اراکي): واجب بودن خمس زمین محل اشکال است ..

(خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): مسأله اگر کافر ذمی زمینی را از مسلمان بخرد باید خمس آن را از همان زمین یا از مال دیگرش بدهد، [۱] و نیز اگر خانه و دکان و مانند اینها را از مسلمان بخرد باید خمس زمین آن را بدهد، و در دادن این خمس قصد قربت لازم نیست، بلکه حاکم شرع هم که خمس را از او می گیرد لازم نیست قصد قربت نماید.

(سیستانی): مسأله اگر کافر ذمی زمینی را از مسلمان بخرد، بنا بر مشهور باید خمس آن را از همان زمین یا از مال دیگرش بدهد، ولی وجوب خمس به معنای معروفش در این مورد محل اشکال است .

(مکارم): مسأله هرگاه کافر ذمی، یعنی کافری که به صورت یک اقلیت سالم در کنار مسلمانان زندگی می کند و شرایط ذمه را پذیرفته است، زمینی را از مسلمان بخرد باید یک پنجم عواید را بجای یک دهم زکات معمولی پردازد.

(بهجت): مسأله اگر کافر ذمی زمینی را از مسلمان بخرد، یا به طریقی دیگر مثل صلح به او منتقل شود، باید خمس آن را بدهد و اگر پول آن را هم بدهد اشکال ندارد، و بنا بر اظهر بین زمین مزروعی و یا غیر مزروعی فرقی نیست، ولی اگر خانه و دکان و مانند اینها را از مسلمان بخرد، در صورتی که مقصود اصلی او از این معامله زمین باشد و یا زمین و بنا هر کدام جداگانه قیمت گذاری و مورد معامله واقع شود، باید خمس زمین آنها را بدهد و در صورتی که مقصود او از خرید، بنای آن باشد، و لو زمین هم به تبع بنا داخل معامله است خمس ندارد، و بنا بر احتیاط واجب کسی که خمس را از ذمی می گیرد و به اهلش می دهد باید در وقت گرفتن و دادن نیت داشته باشد.

[مسأله ۱۸۳۰]

مسأله ۱۸۳۰ اگر کافر ذمی زمینی را که از مسلمان خریده (۱) به مسلمان دیگری هم بفروشد (۲) باید خمس آن را بدهد (۳) و نیز اگر بمیرد و مسلمانی آن زمین را از او ارث ببرد، باید خمس آن را از همان زمین، یا از مال دیگرش بدهند (۴) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): و خمسش را نداده .. این مسأله، در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۲) (خوئی)، (تبریزی): خمس از کافر ساقط نمی شود ولی بر مسلمان لازم نیست خمس آن را بدهد و همچنین است اگر بمیرد و مسلمانی آن زمین را از او ارث ببرد (خوئی): و بنا بر احتیاط مستحب در هر دو صورت در فرضی که خود کافر یا کس دیگر از قبیلش خمس نداده باشد، مسلمان، خمس آن زمین را بدهد.

(: باید خمس آن را از همان زمین یا از قیمت آن بدهد ..

(من نوری

(: باید خمس آن را از همان زمین بدهد و اگر پول آن را هم بدهد اشکال ندارد ولی اگر غیر از پول چیز دیگر بدهد باید به اذن حاکم شرع باشد ..

(مکارم): خمس ساقط نمی شود، همچنین اگر بمیرد و مسلمانی آن زمین را از او به ارث برد احتیاط آن است که خمس آن را پردازد. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): باید خریدار خمس آن را بدهد ..

(فاضل): باید کافر ذمی خمس آن را بدهد .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): باید وارث او خمس آن زمین را بدهد.

[مسأله ۱۸۳۱]

مسأله ۱۸۳۱ اگر کافر ذمی موقع خرید زمین شرط کند که خمس ندهد (۱) یا شرط کند که فروشنده خمس آن را بدهد، شرط او صحیح نیست و باید خمس را بدهد، ولی اگر شرط کند که فروشنده مقدار خمس را از طرف او به صاحبان خمس بدهد (۲) اشکال ندارد. این مسأله، در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۱) (بهجت): شرط باطل و معامله صحیح است و بنا بر أظهر باید خمس آن را بدهد؛ و اگر شرط کند که فروشنده خمس آن را بدهد، معامله و شرط هر دو صحیح است .

(مکارم): شرط او باطل است و باید خمس آن را خودش پردازد، ولی اگر شرط کند فروشنده به جای او مقدار خمس را بدهد عمل به این شرط لازم است . (۲) (خوئی)، (تبریزی): بر فروشنده لازم است که عمل به شرط نماید.

(صافی): لازم است مسلمان به شرطی که بر او شده عمل نماید.

[مسأله ۱۸۳۲]

مسأله ۱۸۳۲ اگر مسلمان زمینی را به غیر خرید و فروش، ملک کافر (۱) کند و عوض آن را بگیرد، مثلاً به او صلح نماید (۲) بنا بر احتیاط واجب در ضمن عقد با کافر ذمی شرط کند که خمس آن را بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۱) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): کافر ذمی .. (۲) (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (مکارم)، (صافی)، (نوری): کافر ذمی باید خمس آن را بدهد (فاضل)، (مکارم): بنا بر احتیاط واجب).

(بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۱۸۳۳]

۱۸۲۹ مسأله ۱۸۳۳ اگر کافر ذمی صغیر (۱) باشد و ولی او برایش زمینی بخرد (۲) احتیاط واجب آن است که تا بالغ نشود خمس زمین را از او نگیرند (۳) این مسأله، در رساله آیات عظام: (سیستانی) و (مکارم) نیست (۱) (بهجت): یا دیوانه .. (۲) (نوری): باید خمس زمین را از او بگیرند. (۳) (اراکی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (بهجت): ولی باید خمس آن را بدهد (بهجت): بنا بر احتیاط واجب).

(خوئی)، (تبریزی): احتیاط واجب آن است که در ضمن معامله با او شرط کنند که خمس آن را بدهد.

(فاضل): بنا بر احتیاط واجب، لازم است ولی او خمس آن را از همان زمین یا قیمت آن بپردازد.

مسأله ۱۸۳۴ خمس را باید دو قسمت کنند: یک قسمت آن سهم سادات است، که امر آن با حاکم است و باید آن را به مجتهد جامع الشرایط تسلیم کنند و یا با اذن او به سید فقیر (۱) یا سید یتیم یا به سیدی که در سفر درمانده شده بدهند. و نصف دیگر آن سهم امام علیه السلام است که در این زمان باید به مجتهد جامع الشرایط بدهند یا به مصرفی که او اجازه می دهد برسانند (۲) ولی اگر انسان بخواهد سهم امام علیه السلام را به مجتهدی که از او تقلید نمی کند بدهد (۳) در صورتی به او اذن داده می شود که بداند آن مجتهد و مجتهدی که از او تقلید می کند، سهم امام علیه السلام را به یک طور مصرف می کنند (۴) (۱) (اراکي): خمس را باید دو قسمت کنند: یک قسمت آن سهم سادات است، بنا بر احتیاط مستحب با اذن مجتهد جامع الشرایط به سید فقیر ..

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی): خمس را باید دو قسمت کنند: یک قسمت آن سهم سادات است و باید به سید فقیر ..

(بهجت)، (نوری): خمس را باید دو قسمت کنند: یک قسمت آن سهم سادات است که بنا بر احتیاط واجب باید با اذن مجتهد جامع الشرایط به سید فقیر .. (۲) (سیستانی): و احتیاط لازم آن است که او مرجع اعلم و مطلع بر جهات عامه باشد.

(بهجت): باید به مجتهد جامع الشرایط بدهند، و در صورت عدم مطالبه مجتهد به مصرفی که او اجازه می دهد برسانند .. (۳) (خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط واجب باید از مجتهدی که تقلید می کند اجازه بگیرد و .. (۴) (بهجت): سهم امام علیه السلام را از نظر کمیت و کیفیت به یک نحو مصرف می کنند.

(فاضل): مسأله خمس را باید دو قسمت کرد: یک قسمت آن سهم سادات است و بنا بر احتیاط واجب باید یا به مجتهد جامع الشرایط بدهند یا با اذن او به سید فقیر یا سیدی که در سفر درمانده شده بدهند؛ و نصف دیگر آن سهم امام علیه السلام است که در شرایط فعلی، هر دوی آن را فقط به مرجع تقلید خود بدهد یا با اجازه مستقیم از دفتر ایشان مصرف نماید.

(مکارم): مسأله خمس را باید دو قسمت کرد: یک قسمت آن سهم مبارک امام علیه السلام است و نیم دیگر سهم سادات؛ سهم سادات را باید [بنا بر احتیاط واجب با اجازه مجتهد] به سادات فقیر یا یتیم نیازمند، یا ساداتی که در سفر وامانده اند و نیازمند هستند، داد (هر چند در محل خود فقیر نباشند) ولی سهم امام علیه السلام را در زمان ما باید به مجتهد عادل یا نماینده او داد تا در مصارفی که مورد رضای امام علیه السلام است از مصالح مسلمین و مخصوصاً اداره حوزه های علمیه و مانند آن مصرف کند. [و] اگر کسی بخواهد سهم امام علیه السلام را به مجتهدی که از او تقلید نمی کند بدهد در صورتی مجاز است

که بدانند آن مجتهد و مجتهدی که از او تقلید می کند سهم امام را یک طور مصرف می کنند.

(زنجانى): مسأله خمس را بايد دو قسمت كرد، يك قسمت آن سهم سادات است و بايد به سيد فقير يا سيد يتيم يا به سيدى كه در سفر در مانده شده بدهند، سهم سيد يتيم را با اجازه ولي "صرف وى مى كنند يا به ولي "وى مى دهند تا آن را صرف يتيم كند، سهم سادات را بايد به مجتهد جامع الشرايط داد تا به مصرف آن برساند، يا با اجازه وى ، آن را به مصرفش برسانند. نصف ديگر خمس سهم امام عليه السلام است كه در اين زمان بايد به مجتهد جامع الشرايط بدهند يا به مصرفى كه او اجازه مى دهد برسانند، ولي اگر انسان بخواهد سهم امام عليه السلام را به مجتهدى كه از او تقليد نمى كند بدهد، در صورتى به او اذن داده مى شود كه بداند آن مجتهد، سهم امام عليه السلام را در مصرفى صرف مى كند كه مجتهدى كه از او تقليد مى كند جايز مى داند.

آنچه در اين مسأله گفته شد در مورد اكثر چيزهايى است كه خمس در آنها واجب است ، ولي در مورد مال حلال مخلوط به حرام ، براى پاك شدن مال از حرام بايد خمس آن را صدقه داد. در زمينى كه كافر ذمى از مسلمان مى خرد خمس محصول آن زمين به عنوان جزيه دريافت شده و در مصارف جزيه صرف مى گردد.

مسأله اختصاصى

(بهجت): مسأله ۱۴۴۷ كسى كه خمس مى دهد، هنگام دادن خمس به مجتهد يا نماينده او يا در صورتى كه مجاز است ، هنگام رساندن خمس به موارد مصرف آن ، بايد قصد قربت نمايد، يعنى خمس را به قصد انجام فرمان خداوند و براى نزديك شدن به او بدهد، ولي اگر ديگرى را براى رساندن خمس و كيل کرده باشد، همين كه و كيل قصد قربت كند كافى است .

[مسأله ۱۸۳۵]

مسأله ۱۸۳۵ سيد يتيمى (۱) كه به او خمس مى دهند، بايد فقير باشد ولي به سيدى كه در سفر در مانده شده ، اگر در وطنش فقير هم نباشد مى شود خمس داد (۲) (۱) (نورى): سيدى .. (۲) (فاضل): و اگر به سيدى كه فقير نيست خمس بدهند كفايت نمى كند و دو مرتبه بايد پردازند. (مكارم): رجوع كنيد به ذيل مسأله

[مسأله ۱۸۳۶]

۱۸۳۴ مسأله ۱۸۳۶ به سيدى كه در سفر در مانده شده ، اگر سفر او سفر معصيت باشد (۱) نبايد خمس بدهند (۲) (۱) (گلبايجانى)، (صافى): يا خودش در معصيت باشد .. (۲) (مكارم): مگر اين كه توبه كند و باقى مانده سفر را در طريق معصيت انجام ندهد.

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (فاضل)، (سیستانی)، (زنجانى): بنا بر احتیاط واجب نباید خمس بدهند.

[مسأله ۱۸۳۷]

مسأله ۱۸۳۷ به سیدی که عادل نیست می شود خمس داد (۱) ولی به سیدی که دوازده امامی نیست، نباید خمس بدهند (۲) (۱) (مکارم): ولی احتیاط واجب آن است به کسی بدهند که آشکارا گناه نکند .. (۲) (بهجت): بنا بر اظهر نباید خمس بدهند.

[مسأله ۱۸۳۸]

مسأله ۱۸۳۸ به سیدی که معصیت کار است، اگر خمس دادن کمک به معصیت او باشد، نمی شود (۱) خمس داد (۲) و به سیدی هم که آشکارا معصیت می کند، اگر چه دادن خمس کمک به معصیت او نباشد، بنا بر احتیاط واجب نباید خمس بدهند (۳) (۱) (بهجت): بنا بر احوط .. (۲) (اراکى): بقیه مسأله ذکر نشده .

(خوئی): و احوط آن است که به سیدی که شراب می خورد یا نماز نمی خواند یا آشکارا معصیت می کند، اگر چه دادن خمس کمک به معصیت او نباشد، خمس ندهد.

(تبریزی): و بهتر آن است که به سیدی هم که آشکارا معصیت می کند، اگر چه دادن خمس کمک به معصیت او نباشد، خمس ندهد.

(زنجانى): همچنین بنا بر احتیاط به شرابخوار و کسی که معصیت کبیره بجا می آورد خمس ندهند. (۳) (بهجت): بهتر این است که خمس ندهند.

(صافی): اگر ندادن خمس به او موجب باز داشتن او از گناه شود بنا بر احتیاط واجب نباید خمس بدهند. (نوری): اگر چه دادن خمس کمک به معصیت او نباشد؛ نباید خمس بدهد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۳۷ (سیستانی): مسأله به سیدی که خمس را صرف در معصیت می کند، نمی شود خمس داد، بلکه اگر دادن خمس کمک به معصیت او باشد، احتیاط واجب آن است که به او خمس ندهند، هر چند آن را صرف در معصیت ننماید؛ و همچنین احتیاط واجب آن است که به سیدی که شراب می خورد یا نماز نمی خواند و یا آشکارا معصیت می کند خمس ندهند.

[مسأله ۱۸۳۹]

مسأله ۱۸۳۹ اگر کسی بگوید سیدم نمی شود به او خمس داد مگر آن که دو نفر عادل، سید بودن او را تصدیق کنند (۱) یا

در بین مردم به طوری معروف باشد که انسان یقین یا اطمینان پیدا کند که سید است (۲) (۱) (سیستانی): یا از راهی ، انسان یقین یا اطمینان کند که سید است .

(زنجانی): یا از راه دیگری سید بودن او ثابت گردد. (۲) (بهجت): و بنا بر أظهر اگر انسان به سید بودن کسی گمان داشت ولی دو نفر عادل هم سید

بودنش را تصدیق نکردند و در بین مردم و یا شهر خودش هم معروف به سید بودن نبود باز هم کافی است و می شود به او خمس داد.

(مکارم): مسأله سید بودن سادات از راههای زیر ثابت می شود: ۱ دو نفر عادل سید بودن او را تصدیق کنند (یک نفر نیز کافی است). ۲ در شهر و منطقه خود مشهور باشد که سید است، خواه این شهرت سبب یقین شود یا گمان.

[مسأله ۱۸۴۰]

مسأله ۱۸۴۰ به کسی که در شهر خودش مشهور باشد سید است (۱) اگر چه انسان به سید بودن او یقین (۲) نداشته باشد (۳) می شود خمس داد. (۱) (فاضل): می شود خمس داد در صورتی که به سید بودن او وثوق پیدا کند. (۲) (خوئی)، (تبریزی): یا اطمینان .. (۳) (بهجت): اگر انسان به سید بودن او اطمینان یا گمان پیدا کند ..

(سیستانی): اگر انسان یقین یا اطمینان به خلاف نداشته باشد ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۳۹.

(زنجان): مسأله به کسی که در محل خود مشهور به سید بودن است می شود خمس داد و لازم نیست انسان به سید بودن او مطمئن باشد، بلکه همین مقدار که گمان قوی به آن داشته باشد کافی است.

[مسأله ۱۸۴۱]

مسأله ۱۸۴۱ کسی که زنش سیده است بنا بر احتیاط واجب نباید به او خمس بدهد که به مصرف مخارج خودش برساند (۱) ولی اگر مخارج دیگری دارد که به آن محتاج است و بر شوهرش واجب نیست، جایز است شوهر از بابت خمس به زن بدهد که به مصرف آن مخارج برساند. (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (بهجت)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (نوری): ولی اگر مخارج دیگران بر آن زن واجب باشد و نتواند مخارج آنان را بدهد، جایز است انسان خمسش را به آن زن بدهد که به مصرف آنان برساند (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و همچنین است دادن خمس به او که در نفقات غیر واجبه اش صرف نماید).

(مکارم): مسأله به کسی که واجب النفقه است [نمی توان خمس داد]؛ مثلاً انسان نمی تواند به زنش که سیده است خمس خود را بدهد، مگر این که آن زن ناچار باشد مخارج اشخاص دیگری را که واجب النفقه مرد نیستند پردازد.

(زنجان): مسأله انسان نمی تواند به عنوان نفقه همسر، به زن سیده خود خمس بدهد که به مصرف مخارج خودش برساند ولی اگر زن سیده به خاطر نداشتن شوهر یا ندادن نفقه از سوی شوهر، یا داشتن هزینه هایی که پرداخت آن بر شوهر وی واجب نیست، فقیر باشد، می تواند برای تأمین نفقه خود یا هزینه هایی که شوهر وی نمی پردازد، از شوهر خود یا دیگران

دریافت کند، البته شوهر نمی تواند خمسی را که می پردازد به عنوان حق نفقه زن به شمار آورد، بلکه نفقه زن را به وی بدهکار است .

[مسئله ۱۸۴۲]

مسئله ۱۸۴۲ اگر مخارج سیدی که زوجه انسان نیست بر انسان واجب باشد، بنا بر احتیاط واجب نمی تواند از خمس، خوراک و پوشاک او را بدهد (۱) ولی اگر مقداری خمس ملک او کند که به مصرف دیگری غیر مخارج خودش که بر خمس دهنده واجب است برساند مانعی ندارد. این مسئله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): یا آن که ملک او کند که به مصرف مخارج خودش برساند.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسئله اگر مخارج سید یا سیده ای که زن انسان نیست بر انسان واجب باشد، بنا بر احتیاط واجب، نمی تواند خوراک و پوشاک و سایر نفقات واجبه او را از خمس بدهد، ولی اگر مقداری خمس به او بدهد که به مصرف دیگری « غیر از نفقات واجبه » برساند مانعی ندارد.

(فاضل): مسئله انسان نمی تواند خمس مال خود را به افرادی بدهد که واجب النفقه او می باشند و اگر مخارج سید دیگری بر انسان واجب باشد مثل پدر یا فرزند، بنا بر احتیاط واجب نمی توان از خمس مال خود برای نفقه او داد.

(زنجان): مسئله اگر مخارج سیدی که زن انسان نیست بر انسان واجب باشد، نمی تواند از بابت خمس، مخارج وی را پرداخت کند، ولی می تواند مخارج غیر واجب وی را از بابت خمس بدهد، و بنا بر احتیاط واجب کسی که عرفاً به انسان پیوسته بوده و خرجی او را می دهد، همچون کسانی هستند که پرداخت مخارج آنها بر ایشان لازم است و نمی توان از بابت خمس مخارج آنها را داد.

[مسئله ۱۸۴۳]

مسئله ۱۸۴۳ به سید فقیری که مخارجش بر دیگری واجب است و او نمی تواند مخارج آن سید را بدهد (۱) می شود خمس داد (۲) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): یا دارد و نمی دهد .. (۲) (مکارم): مثلاً زن سیده ای که شوهرش قادر به اداره زندگی او نیست می تواند خمس بگیرد.

(زنجان): مسئله به سید فقیری که مخارجش بر دیگری واجب است و او مخارج آن سید را نمی دهد و نمی توان او را به پرداخت مخارج وادار کرد، می شود خمس داد.

[مسئله ۱۸۴۴]

مسئله ۱۸۴۴ احتیاط واجب (۱) آن است که بیشتر از مخارج یک سال به یک سید فقیر خمس ندهند. (۱) (بهجت): احتیاط

مستحب ..

(مکارم): مسأله بنا بر احتیاط واجب سادات نمی توانند بیش از مخارج یک سال خود را از خمس بگیرند.

(زنجانی): مسأله جایز نیست که بیشتر از مخارج یک سال به یک سید فقیر خمس بدهند.

[مسأله ۱۸۴۵]

مسأله ۱۸۴۵ اگر در شهر انسان سید مستحقّی نباشد (۱) و احتمال هم ندهد که پیدا

شود (۲) یا نگهداری خمس تا پیدا شدن مستحق، ممکن نباشد، باید خمس را به شهر دیگری ببرد و به مستحق برساند و احتیاط (۳) آن است که مخارج بردن آن را از خمس بر ندارد (۴) و اگر خمس از بین برود، چنانچه در نگهداری آن کوتاهی کرده، باید عوض آن را بدهد و اگر کوتاهی نکرده، چیزی بر او واجب نیست. (۱) (زنجانی): چنانچه انسان در شهر خود سید مستحقّی نیابد.. (۲) (خوئی)، (تبریزی): اگر در شهر انسان سید مستحقّی نباشد و یقین یا اطمینان داشته باشد که بعداً نیز پیدا نمی شود.. (۳) (نوری): احتیاط واجب.. (۴) (گلپایگانی)، (خوئی)، (اراکی)، (فاضل)، (صافی)، (تبریزی): می تواند مخارج بردن آن را از خمس بردارد..

(زنجانی): بنا بر احتیاط واجب مخارج بردن آن را از خمس بر ندارد..

(بهجت): هزینه بردن خمس، بنا بر أظهر از خمس برداشته می شود اگر چه خلاف احتیاط است.. (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۴۶.

(مکارم): مسأله بردن خمس از شهری به شهر دیگر مانعی ندارد، خواه در شهر خودش مستحقّی باشد یا نه، ولی در هر صورت اگر تلف شود احتیاط واجب آن است که از اموال دیگرش بردارد، مخارج حمل و نقل نیز بر عهده اوست، اما اگر به نماینده حاکم شرع دهد و او از شهری به شهر دیگری ببرد و تلف شود چیزی بر او نیست.

[مسأله ۱۸۴۶]

مسأله ۱۸۴۶ هرگاه در شهر خودش مستحقّی نباشد ولی احتمال دهد که پیدا شود اگر چه (۱) نگهداری خمس تا پیدا شدن مستحقّ ممکن باشد می تواند (۲) خمس را به شهر دیگری ببرد، و چنانچه در نگهداری آن کوتاهی نکند و تلف شود، نباید چیزی بدهد (۳) ولی نمی تواند مخارج بردن آن را از خمس بردارد. (۱) (خوئی)، (تبریزی): هرگاه در شهر خودش مستحقّی نباشد اگر چه یقین یا اطمینان داشته باشد که پیدا می شود و.. (۲) (زنجانی): می تواند با اجازه مجتهد جامع الشرائط.. (۳) (بهجت)، (زنجانی): لازم نیست چیزی بدهد.. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۴۵ (سیستانی): مسأله هرگاه در شهر خودش مستحقّی نباشد، می تواند خمس را به شهر دیگری ببرد، بلکه اگر در شهر خودش مستحقّ پیدا شود، نیز می تواند به شهر دیگری ببرد در صورتی که سهل انگاری در پرداخت خمس نباشد. و در هر صورت، اگر تلف شود، هر چند در نگهداری آن کوتاهی نکرده باشد، ضامن است و نمی تواند مخارج بردن آن را از خمس بردارد.

[مسأله ۱۸۴۷]

مسأله ۱۸۴۷ اگر در شهر خودش مستحقّ پیدا شود، باز هم می تواند (۱) خمس را به شهر دیگری ببرد و به مستحقّ برساند، ولی مخارج بردن آن را باید از خودش بدهد و در

صورتی که خمس از بین برود، اگر چه در نگهداری آن کوتاهی نکرده باشد ضامن است (۲) (۱) (زنجانی): می تواند با اجازه مجتهد جامع الشرایط .. (۲) (فاضل): حتی اگر با اذن مجتهد جامع الشرایط باشد بنا به احتیاط واجب در این صورت؛ بلی، اگر به وکالت از او قبض کند و یا به وکیل او پرداخت نماید و سپس در شهر دیگر برده شده چنانچه با اذن حاکم شرع بوده ضامن است.

(زنجانی): اگر در نگهداری آن کوتاهی نکرده، لازم نیست چیزی بدهد.

(سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۴۶ (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۱۸۴۸]

۱۸۴۵ مسأله ۱۸۴۸ اگر با اذن حاکم شرع (۱) خمس را به شهر دیگر ببرد و از بین برود لازم نیست دوباره خمس بدهد و همچنین است اگر به کسی بدهد که از طرف حاکم شرع وکیل بوده که خمس را بگیرد و از آن شهر به شهر دیگر ببرد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): اگر به امر حاکم شرع ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۴۵. (فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۴۷.

(سیستانی): اگر به وکالت از حاکم شرع یا وکیل او خمس را قبض کند، ذمه او فارغ می شود و اگر به امر یکی از اینها به شهر دیگری نقل کند و بدون کوتاهی تلف شود، ضامن نیست.

(زنجانی): مسأله اگر خمس را به کسی بدهد که از طرف مجتهد جامع الشرایط وکیل است، همانند آن است که خمس را به خود مجتهد جامع الشرایط داده باشد.

[مسأله ۱۸۴۹]

مسأله ۱۸۴۹ اگر خمس را از خود مال ندهد و از جنس دیگر بدهد، (به احتیاط واجب باید از حاکم شرع اجازه بگیرد و (۱) باید به قیمت واقعی آن جنس حساب کند، و چنانچه گرانتر از قیمت حساب کند، اگر چه مستحق، به آن قیمت راضی شده باشد، باید مقداری را که زیاد حساب کرده بدهد. (۱) (نوری): اگر خمس را از خود مال ندهد و با اذن حاکم شرع از جنس دیگر بدهد ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (اراکي)، (صافی) و (بهجت) نیست] (خوئی): مسأله جایز نیست جنسی را [۱] به زیادتر از قیمت واقعی حساب نموده و بابت خمس بدهد و در مسأله [۱۷۸۹] گذشت که دادن جنس دیگر غیر از پول طلا- و نقره و مانند آنها مطلقاً محل اشکال است. [۱۲] (فاضل): مسأله خمس را می توان از عین مال متعلق خمس بدهد یا از قیمت آن ولی نمی توان از جنس دیگری داد.

[۱] (من تبریزی

): که خمس به آن تعلق گرفته ..

[۲] (من سیستانی

): دادن جنس دیگر غیر از پول ، مطلقاً محل اشکال است ، مگر با اجازه حاکم شرع یا وکیلش .

(مکارم): مسأله احتیاط واجب آن است که سهم سادات را از خود آن مال و یا از پول رایج دهند، نه از جنس دیگر، مگر این که جنس دیگر را به مستحق بفروشد سپس بدهی او را از باب خمس حساب کند.

(زنجانى): مسأله اگر خمس را از خود مال ندهد بلکه پول بدهد، باید به قیمت واقعی حساب کند و نمی تواند مال خمس دار را ارزانتر از قیمت واقعی حساب کند هر چند مستحق به آن قیمت راضی شده باشد. پرداخت جنس دیگر (غیر از پول) به جای مالی که در آن خمس واجب شده، جایز نیست.

[مسأله ۱۸۵۰]

مسأله ۱۸۵۰ کسی که از مستحق طلبکار است (۱) و می خواهد طلب خود را بابت خمس حساب کند، بنا بر احتیاط واجب باید (۲) خمس را به او بدهد (۳) و بعد مستحق بابت بدهی خود به او برگرداند (۴) ولی اگر با اذن حاکم شرع باشد این احتیاط لازم نیست. (۱) (اراکى)، (مکارم): می تواند طلب خود را بابت خمس حساب کند. (مکارم): ولی در مورد سهم امام علیه السلام باید به اجازه حاکم شرع باشد.

(فاضل): نمی تواند طلب خود را بابت خمس حساب کند بلی بنا بر احتیاط واجب باید خمس را به او بدهد و بعد مستحق بابت بدهی خود به او برگرداند. (۲) (گلپایگانی)، (نوری): بنا بر احتیاط مستحب.. (۳) (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب یا باید از حاکم شرع اذن بگیرد و یا این که خمس را به مستحق بدهد.. (۴) (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده.

(گلپایگانی)، (نوری): و می تواند ذمه بدهکار را بدون این کار بابت خمس بری نماید.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و می تواند از مستحق وکالت گرفته و خود از جانب او قبض نموده و بابت طلبش دریافت کند.

(زنجانى): مسأله کسی که از مستحق طلبکار است، می تواند طلب خود را بابت خمس حساب کند.

[مسأله ۱۸۵۱]

مسأله ۱۸۵۱ مستحق نمی تواند خمس را بگیرد و به مالک ببخشد (۱) ولی کسی که مقدار زیادی خمس بدهکار است و فقیر شده (و امید چیز دار شدنش هم نمی رود (۲)) و می خواهد مدیون اهل خمس نباشد (۳) اگر مستحق راضی شود که خمس را از او بگیرد و به او ببخشد اشکال ندارد (۴) (۱) (مکارم): مگر آن مقدار که درخور شأن اوست که اگر خودش مالی داشت به آن شخص ممکن بود ببخشد. (۲) (بهجت): امید ثروتمند شدنش هم نمی رود..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی) و (صافی) نیست] (۳) (فاضل): مستحق می تواند خمس را از او بگیرد و به او ببخشد. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): و در خمس هم مانند زکات قصد قربت معتبر است.

(سیستانی): مسأله مالک نمی تواند خمس را به مستحق داده و بر او شرط کند که آن را به او برگرداند.

(زنجان): مسأله مستحق نمی تواند خمس را بگیرد و به مالک ببخشد ولی کسی که خمس بدهکار است و به هیچ وجه نمی تواند خمس را پرداخت کند و مالی هم ندارد که پس از مرگ وی بابت خمس پرداخت گردد، مستحق می تواند خمس را از او بگیرد و به او ببخشد و اگر انسان خیال می کرده که خمس وی و لو بعد از مرگ پرداخت شدنی نیست و لذا مستحق، خمس را به وی ببخشد، بعد معلوم شود که خمس را می تواند بپردازد، مثلاً تصادفاً مالی بدست آورد، باید خمس را بپردازد و اگر مرده، از اموال وی بابت خمس بدهند.

[مسأله ۱۸۵۲]

اشاره

مسأله ۱۸۵۲ اگر خمس را با حاکم شرع یا وکیل او یا با سید، دست گردان کند ۱ و بخواهد در سال بعد بپردازد، نمی تواند از منافع آن سال کسر نماید، پس اگر مثلاً هزار تومان دست گردان کرده و از منافع سال بعد دو هزار تومان بیشتر از مخارجش داشته باشد، باید خمس دو هزار تومان را بدهد، و هزار تومانی را که بابت خمس بدهکار است، از بقیه بپردازد. این مسأله در رساله آیات عظام: (اراکلی)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (زنجان) و (سیستانی) نیست (۱) (مکارم): اگر خمس را با حاکم شرع یا وکیل او دستگردان کند..

(فاضل): مسأله اگر خمس را با مرجع تقلید خود یا وکیل او دستگردان کند و بخواهد در سال بعد بپردازد اگر عین چیزی که خمس به آن تعلق گرفته باقی باشد باید خمس خمس را هم بدهد و در حقیقت ۱۴ آنچه که موجود است به عنوان خمس بدهد مثلاً اگر صد هزار تومان موجود بوده و خمس آن را دستگردان کرده مبلغ بیست و پنج هزار تومان بدهد و اگر عین چیز متعلق به خمس مصرف شود و از بین برود پرداخت همان مبلغ کافی است و لازم نیست خمس آن را بدهد.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۵۶۷ صرف کردن قسمتی از سهم مبارک امام علیه السلام برای ساختن مساجد یا حسینیه ها یا بیمارستان و درمانگاه و مدارس، تنها در صورتی مجاز است که با اجازه مجتهد عادل و رعایت اولویت باشد، ولی سهم سادات را جز در مورد ساداتی که گفته شد نمی توان مصرف کرد.

(مکارم): مسأله ۱۵۶۸ بدهکار می تواند اگر مجتهد صلاح ببیند با او یا نماینده او مقدار بدهی خود را دستگردان کند و به ذمه بگیرد و به اقساط بپردازد.

(مکارم): مسأله ۱۵۶۹ سهم سادات را بدون اجازه مجتهد نمی توان به ساداتی که [در مسأله ۱۸۳۴] گفته شد پرداخت ، (بنا بر احتیاط واجب) و سهم امام علیه السلام را نیز اگر بدون اجازه مجتهد بپردازد قبول نیست ، مگر این که مجتهد بعداً بپذیرد و اجازه دهد.

(مکارم): مسأله ۱۵۷۰ کسی که بدهی زیادی از خمس دارد و قادر به ادای آن نیست اگر مجتهد مصلحت ببیند ممکن است مقداری از سهم امام علیه السلام را به خودش ببخشد.

(مکارم): مسأله ۱۵۷۸ در صورتی که سادات فقیر نیاز به سرمایه ای برای کسب و کار داشته باشند، می توان از باب خمس به آنها داد (البته به مقداری که نیاز زندگی آنها را تأمین کند).

(مکارم): مسأله ۱۵۷۹ هرگاه سهم سادات بیش از نیاز سادات باشد، باید آن را به مجتهد عادل داد تا در مصارف دیگری که صلاح می داند صرف کند و اگر کمتر از نیاز سادات باشد می توان از سهم امام علیه السلام به آنها داد، بنا بر این کم و زیاد بودن سهم سادات مشکلی ایجاد نمی کند.

(مکارم): مسأله ۱۵۸۲ لازم نیست به سید گفته شود که این پول خمس است، بلکه می تواند به عنوان هدیه به او بدهد و نیت خمس کند، همچنین در مورد سهم امام علیه السلام که به اذن حاکم شرع به اشخاص مستحق می دهد.

(مکارم): مسأله ۱۵۸۴ اگر خمس را با حاکم شرع یا وکیل او دستگردان کند و بخواهد در سال بعد پردازد نمی تواند از منافع آن سال کسر کند، مثلاً اگر دو هزار تومان خمس بدهکار است و از منافع سال بعد بیست هزار تومان بیشتر از مخارجش دارد باید خمس بیست هزار تومان را بدهد و دو هزار تومانی که از باب خمس بدهکار است از بقیه پردازد.

(مکارم): مسأله ۱۵۸۵ دادن سهم سادات به سادات به خاطر آن است که آنها از گرفتن زکات محرومند بنا بر این تبعیضی محسوب نمی شود و محروم بودن آنها از زکات دلایلی دارد که در جای خود گفته شده.

احکام خمس (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

هبه، هدیه، جایزه بانکی، مهر و ارث

س ۸۵۱: آیا هبه و هدیه عید (عیدی) خمس دارد؟

ج: هبه و هدیه خمس ندارد، هر چند احوط این است که اگر از مخارج سال زیاد بیاید، خمس آن پرداخت شود.

س ۸۵۲: آیا به جایزه هایی که توسط بانکها و صندوق های قرض الحسنه به افراد پرداخت می شود، خمس تعلق می گیرد یا خیر؟

ج: خمس در جایزه ها و هدیه ها واجب نیست.

س ۸۵۳: آیا مبالغی که بنیاد شهید به خانواده های شهدا می پردازد، به ما زاد از مخارج سال آن، خمس تعلق می گیرد؟

ج: چیزی که بنیاد شهید به خانواده های عزیز شهدا هدیه می کند، خمس ندارد.

س ۸۵۴: آیا نفقه ای که شخصی از طرف پدر یا برادر یا یکی از اقوام دریافت می کند، هدیه محسوب می شود یا خیر؟ در صورتی که نفقه دهنده خمس اموال خود را پردازد، آیا بر نفقه گیرنده پرداخت خمس آنچه که از او می گیرد، واجب است

ج : تحقق عنوان هبه و هديه تابع قصدِ دهنده است و تا نفقه گیرنده یقین نداشته باشد که مالی که به او داده می شود، متعلق خمس است ، پرداخت خمس آن واجب نیست .

س ۸۵۵: به دخترم یک واحد مسکونی به عنوان جهیزیه عروسیش داده ام ، آیا این واحد

مسکونی خمس دارد؟

ج: اگر هبه واحد مسکونی که به دخترتان بخشیده اید، عرفاً مطابق شأن شما محسوب شود، و در بین سال خمسی بخشیده باشید، دادن خمس آن واجب نیست.

س ۸۵۶: آیا جایز است که انسان مالی را قبل از گذشت یک سال بر آن، به همسرش هدیه دهد، با آنکه می داند وی آن مال را برای خرید خانه در آینده و یا مخارج ضروری، ذخیره خواهد کرد؟

ج: این کار جایز است و مالی که به همسرتان بخشیده اید، اگر به مقداری باشد که عرفاً مناسب شأن شما و افراد مانند شماست و بخشش صوری و به قصد فرار از خمس هم نباشد، خمس ندارد.

س ۸۵۷: زن و شوهری برای اینکه خمس به اموال آنها تعلق نگیرد، قبل از رسیدن سال خمسی شان، اقدام به هدیه کردن سود سالانه خود به یکدیگر می کنند، امیدواریم حکم خمس آنها را بیان فرمائید.

ج: با این گونه بخشش که صوری و برای فرار از خمس است، خمس واجب از آنان ساقط نمی شود.

س ۸۵۸: شخصی برای رفتن به حج - استحبایی مبلغی را به حساب سازمان حج - واریز کرده، ولی قبل از تشریف به زیارت خانه خدا، فوت نموده است، این مبلغ چه حکمی دارد؟ آیا مصرف کردن آن در نیابت از حج - میت واجب است؟ آیا خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج: فیش حج - که در قبالت مبلغی که به حساب سازمان حج - واریز کرده، دریافت نموده، به قیمت فعلی اش از ترکه میت محسوب می شود، و میت اگر حج - بر ذمه ندارد و وصیت به حج - هم نکرده، صرف آن در حج - نیایی برای میت واجب نیست، و پرداخت خمس مبلغ پرداختی بابت آن فیش اگر از پولی که خمس به آن تعلق گرفته ولی پرداخت نشده باشد، در فرض سؤال واجب است.

س ۸۵۹: باغ پدری از طریق بخشش یا ارث به پسرش منتقل شده است، آن باغ هنگام هدیه یا انتقال به او بابت ارث، قیمت زیادی نداشت، ولی در حال حاضر قیمت آن هنگام فروش با قیمت قبلی آن تفاوت زیادی کرده است، آیا به آن مقدار زیادی که بر اثر افزایش قیمت حاصل شده، خمس تعلق می گیرد؟

ج: ارث و هبه و پول فروش آنها خمس ندارد، هر چند قیمت آنها افزایش یافته باشد، مگر اینکه نگهداری آن به قصد تجارت و زیاد شدن قیمت باشد.

س ۸۶۰: اداره بیمه مبلغی را بابت هزینه درمان به من بدهکار است و مقرر شده که در همین روزها به من پرداخت شود، آیا به این مبلغ خمس تعلق می گیرد؟

ج : خمس ندارد.

س ۸۶۱: آیا به پولی که از حقوق ماهیانه ام برای خرید لوازم ازدواج در آینده ، پس انداز می کنم ، خمس تعلق می گیرد؟

ج : اگر عین پولی را که بابت حقوق ماهیانه می گیرید، پس انداز می کنید، باید سر سال خمس آن پرداخت شود، مگر آنکه بخواهید در خلال دو سه ماه آینده صرف خرید لوازم ضروری ازدواج نمائید و با پرداخت خمس آن نتوانید باقیمانده لوازم مورد حاجت را تهیه کنید.

س ۸۶۲: در کتاب «تحریر الوسيله» آمده است که مهریه زن خمس ندارد و فرقی بین مهریه مدّت دار و بدون مدّت گذاشته نشده است، امیدواریم آن را توضیح فرمائید.

ج: در عدم وجوب خمس مهریه فرقی بین مهریه مدّت دار و بدون مدّت و بین پول نقد و کالا وجود ندارد.

س ۸۶۳: دولت در ایام عید به کارمندان خود اجناسی را به عنوان عیدی داده که مقداری از آن تا سر سال باقی مانده است. با توجه به اینکه عیدی کارمندان خمس ندارد، ولی چون ما در برابر این اجناس مقداری پول پرداخت کرده ایم، لذا آنچه به ما داده می شود هدیه به معنای دقیق آن نیست، بلکه با قیمت کمتری در برابر عوض داده شده است، آیا خمس آن مقدار از کالا- که در برابر آن پول پرداخت شده، باید داده شود؟ یا اینکه باید قیمت واقعی آن در بازار آزاد محاسبه و خمس آن پرداخت شود؟ و یا چون عیدی است، هیچ گونه خمسی ندارد؟

ج: در فرض مذکور نظر به اینکه قسمتی از اجناس در واقع از سوی دولت مجّانی به کارمند داده می شود و در برابر قسمتی پول دریافت می کنند، فلذا از کالای باقیمانده به نسبت مقداری که پول در برابر آن پرداخت نموده اید، واجب است که خمس عین اجناس باقیمانده یا قیمت فعلی آن را پردازید.

س ۸۶۴: شخصی فوت نموده و هنگام حیات، خمسی را که بر ذمه اش بوده در دفتر خود یادداشت کرده و تصمیم به پرداخت آن داشته است، در حال حاضر بعد از فوت وی همه افراد خانواده او به استثنای یکی از دخترانش از پرداخت خمس خودداری کرده و در ترکه متوفی برای مخارج خود و میت و غیر آن، تصرف می کنند، خواهشمندیم نظر خود را در رابطه با مسائل زیر بیان فرمائید: (۱) تصرف در اموال منقول و غیر منقول متوفی توسط داماد یا یکی از وراث او، چه حکمی دارد؟ (۲) غذا خوردن داماد یا یکی از ورثه در خانه او چه حکمی دارد؟ (۳) تصرفات قبلی این افراد در اموال میت و غذا خوردن آنها در خانه متوفی چه حکمی دارد؟

ج: اگر میت وصیت کند که مقداری از دارائی او به عنوان خمس پرداخت شود یا ورثه یقین پیدا کنند که وی مقداری خمس بدهکار است، تا وصیت میت و یا خمسی را که بر عهده دارد از ما ترک او ادا نکنند، نمی توانند در ترکه او تصرف نمایند، و تصرفات آنان قبل از عمل به وصیت وی یا پرداخت دین او، نسبت به مقدار وصیت یا دین در حکم غصب است و نسبت به تصرفات قبلی نیز ضامن هستند.

قرض، حقوق ماهیانه، بیمه و بازنشستگی

س ۸۶۵: آیا بر کارمندانی که گاهی مقداری مال از مخارج سالانه آنها زیاد می آید، با توجه به اینکه بدهی های نقدی و قسطی دارند، خمس واجب است؟

ج: اگر بدهی بر اثر قرض کردن در طول سال برای مخارج همان سال یا خرید بعضی از ما یحتاج سال به صورت نسبه باشد،

در صورتی که بخواهد دین خود را از منافع همان سال ادا نماید، مقدار دین از باقیمانده درآمد آن سال استثنای می شود، و در غیر این صورت، تمام

درآمد باقیمانده خمس دارد.

س ۸۶۶: آیا قرضی که برای حج تمتع گرفته می شود باید خمس آن داده شده باشد و بعد از پرداخت خمس ، باقیمانده آن برای مخارج حج پرداخت شود؟

ج : مالی که قرض گرفته می شود، خمس ندارد.

س ۸۶۷: من در خلال پنج سال مبلغی را به بنیاد مسکن جهت گرفتن زمینی به امید تأمین مسکن پرداخت کردم ، ولی تا کنون تصمیمی برای واگذاری زمین گرفته نشده است ، لذا تصمیم دارم ، آن مبالغ را از بنیاد مسکن باز پس بگیرم ، با توجه به اینکه قسمتی از آن را قرض گرفته ام و قسمتی را هم از فروش فرش خانه ام و باقیمانده آن را هم از حقوق همسرم که معلّم است ، تهیّه کرده ام ، امیدوارم به دو سؤال ذیل پاسخ فرمائید. ۱ اگر بتوانم مبلغ مزبور را پس بگیرم و آن را فقط برای تهیّه مسکن (زمین یا خانه) مصرف کنم ، آیا خمس به آن تعلق می گیرد؟ ۲ چه مقدار خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج : در فرض مرقوم که پول از راه هدیه یا قرض یا فروش لوازم زندگی تهیّه شده ، خمس آن واجب نیست .

س ۸۶۸: چند سال پیش از بانک وام گرفته و آن را به مدت یک سال به حساب بانکی ام واریز کردم ، و بدون آنکه موفق به استفاده از آن وام شوم ، هر ماه قسط آن را می پردازم ، آیا به این وام ، خمس تعلق می گیرد؟

ج : خمس آن مقدار از وام مزبور که اقساط آن را تا سر سال خمسی از منفعت کسب خود پرداخت کرده اید، واجب است .

س ۸۶۹: اینجانب مبلغی به خاطر ساختمان منزل بدهکار هستم و این بدهکاری تا دوازده سال طول خواهد کشید، خواهشمندم مرا در رابطه با موضوع خمس راهنمایی فرمائید که آیا این بدهی از درآمد سال استثناء می شود؟

ج : اقساط بدهی ساخت مسکن و مانند آن را هر چند می توان از درآمد کسب همان سال پرداخت نمود، ولی در صورت عدم پرداخت ، از درآمد آن سال استثناء نمی شود، بلکه به باقیمانده درآمد سر سال خمسی ، خمس تعلق می گیرد.

س ۸۷۰: کتابهایی که دانشجوی از مال پدر خود یا از وامی که دانشگاه به دانشجویان می دهد، می خرد و منبع درآمدی هم ندارد، آیا خمس دارد؟ در صورتی که بداند پدر خمس پول کتابها را نداده ، آیا پرداخت خمس آن واجب است ؟

ج : کتابهایی که با پول وام و یا با پولی که پدر به او بخشیده ، خریده شده است ، خمس ندارد مگر آنکه یقین داشته باشد که عین پولی که پدر به او بخشیده ، متعلق خمس است که در این صورت پرداخت خمس آن واجب است .

س ۸۷۱: اگر شخصی مبلغی را قرض بگیرد و نتواند آن را قبل از آن سال ادا کند، آیا پرداخت خمس آن بر عهده قرض دهنده است یا قرض گیرنده ؟

ج : بر قرض گیرنده خمس مال قرضى واجب نیست ، ولی قرض دهنده اگر مال قرضى را از

درآمد سالیانه کارش و قبل از پرداخت خمس آن قرض داده است، در صورتی که بتواند تا آخر سال قرضش را از بدهکار بگیرد، واجب است که هنگام رسیدن سال خمسی اش خمس آن را بپردازد، و اگر نتواند قرض خود را تا پایان سال بگیرد، فعلاً پرداخت خمس آن واجب نیست، لیکن هر وقت آن را وصول کرد باید خمس آن را بدهد.

س ۸۷۲: افراد بازنشسته که همچنان حقوق ماهیانه دریافت می کنند، آیا باید خمس حقوقی را که در طول سال دریافت می کنند، بپردازند؟

ج: مبالغی که از حقوق زمان اشتغال کسر نموده اند و پس از بازنشستگی، ماهانه می پردازند، در صورتی که از مخارج سال اضافه بیاید، پرداخت خمس آن واجب است.

س ۸۷۳: اسیرانی که به پدر و مادر آنان از طرف جمهوری اسلامی در طول مدت اسارت، حقوق ماهیانه پرداخت شده و در بانک پس انداز گشته است، آیا با توجه به اینکه آقایان اسراء اگر دسترسی به آن پول داشتند، آن را مصرف می کردند، به مال مزبور خمس تعلق می گیرد یا خیر؟

ج: پول مذکور خمس ندارد.

س ۸۷۴: من به شخصی مبلغی پول بدهکارم، اگر سر سال برسد و طلبکار قرض خود را مطالبه نکند و مقداری از درآمد سالانه که با آن می توانم قرض خود را ادا کنم، نزد من موجود باشد، آیا این بدهی از درآمد سالانه استثناء می شود یا خیر؟

ج: بدهی اعم از اینکه بر اثر قرض گرفتن باشد و یا بر اثر خرید نسیه لوازم خانگی، اگر به خاطر تأمین مخارج سالانه زندگی همان سال درآمد باشد اگر بخواهد پرداخت نماید، از درآمد سال کسر می شود، ولی اگر برای بدهی های سالهای قبل باشد، هر چند مصرف درآمد سالانه برای پرداخت آن جایز است، ولی اگر تا پایان سال پرداخت نشود از درآمد سالانه استثناء نمی شود.

س ۸۷۵: آیا خمس بر کسی که مالی در حساب سالانه اش باقی مانده، و در حالی سال خمسی اش رسیده که بدهکار است، با توجه به اینکه چند سال برای پرداخت قرضش فرصت دارد، واجب است؟

ج: بدهی پرداخت نشده چه بدون مدت باشد و چه مدت دار، از درآمد سالانه استثناء نمی شود، مگر این که برای تأمین هزینه های سال درآمد باشد که از درآمد آن سال مقداری را که می خواهد صرف بدهی خود کند، استثناء می شود و به معادل آن از درآمد سالانه، خمس تعلق نمی گیرد.

س ۸۷۶: آیا به مالی که شرکت های بیمه بر اساس قرارداد برای جبران خسارت به بیمه شده پرداخت می کنند، خمس تعلق می گیرد؟

ج: پولی که شرکتهای بیمه به فرد بیمه شده پرداخت می کنند، خمس ندارد.

س ۸۷۷: در سال گذشته مبلغی را قرض گرفته و با آن زمینی خریدم به این امید که افزایش قیمت پیدا کند و بعد از فروش آن و خانه مسکونی فعلی ام، مشکل مسکن خود را در آینده حل کنم، اکنون سال خمسی من فرا رسیده، سؤال من این است که آیا می توانم آن بدهی را از منفعت کسب سال گذشته ام که خمس به آن تعلق گرفته، استثنا کنم یا خیر؟

ج: با فرض این که قرض مزبور جهت خرید زمین برای فروش آن در آینده بوده است، از منفعت کسب سالی که در آن قرض گرفته اید، استثناء نمی شود، و پرداخت خمس در آمد سالانه کسب که از مخارج آن سال زیاد آمده، واجب است.

س ۸۷۸: من از بانک مقصداری وام گرفتم که وقت پرداخت آن بعد از تاریخ سال خمس می ام فرا می رسد و می ترسم که اگر آن مبلغ را امسال نپردازم، سال آینده قادر به ادای آن نباشم، تکلیف من هنگام رسیدن سال خمس می ام در رابطه با پرداخت خمس چیست؟

ج: اگر در آمد سال را پیش از پایان آن در پرداخت قرض خود مصرف کنید و قرض هم برای افزایش سرمایه نباشد، خمس ندارد، ولی اگر قرض برای افزایش سرمایه باشد و یا قصد پس انداز در آمد سالانه را داشته باشید، پرداخت خمس آن بر شما واجب است.

س ۸۷۹: معمول است که برای اجاره خانه مقصداری پول پیش پرداخت می کنند، اگر این پول از منابع کسب باشد، و چند سال در نزد صاحب خانه بماند آیا پس از دریافت بلا فاصله باید خمس آن پرداخت شود و در صورتی که بخواهد با همان پول در جای دیگر منزل اجاره کند، چطور؟

ج: مادامی که به این پول برای اجاره منزل نیاز دارد خمس ندارد.

فروش خانه، و سائل نقلیه و زمین

س ۸۸۰: آیا به خانه ای که قبلاً با مالی که خمس آن داده نشده، ساخته شده، خمس تعلق می گیرد؟ بر فرض وجوب پرداخت خمس، آیا خمس بر اساس قیمت فعلی محاسبه می شود یا قیمت زمان ساخت آن؟

ج: اگر خانه از درآمد بین سال برای زندگی و سکونت ساخته شده و پس از سکونت در آن به فروش رفته است، پول فروش آن خمس ندارد، ولی اگر از درآمدی که سال بر آن گذشته، ساخته شده است، خمس پولی که در ساخت آن هزینه شده، باید پرداخت شود.

س ۸۸۱: مدتی قبل آپارتمان مسکونی خود را فروختم. این معامله هم زمان با رسیدن سال خمس می بود و چون خود را موظف به ادای حقوق شرعی می دانم، بر اثر شرایط خاص زندگی ام در این رابطه با مشکل مواجه شده ام، امیدوارم مرا در این رابطه راهنمایی فرمائید.

ج: اگر خانه مسکونی فروخته شده را با پولی که خمس نداشته و یا با درآمد بین سال خریداری اید، پول فروش آن در هر صورت خمس ندارد.

س ۸۸۲: خانه نیمه سازی در یکی از شهرها دارم که به علت سکونت در ساختمان های دولتی نیازی به آن ندارم، لذا قصد

دارم آن را فروخته و با پول آن ماشینی برای استفاده شخصی بخرم ، آیا به پول آن خمس تعلق می گیرد؟

ج : اگر خانه مزبور را از درآمد سالانه و در بین سال به قصد سکونت در آن ساخته یا خریده اید، و در همان سال آن را فروخته اید پول فروش آن اگر در همان سال فروش در مؤونه زندگی مصرف شود، خمس ندارد، و همچنین اگر بعد از سکونت در آن ، در سال بعد آن را فروخته باشید، پول فروش آن خمس ندارد.

س ۸۸۳: تعدادی درب پروفیلی برای خانه مسکونی ام خریداری کردم ، ولی بعد از دو سال به علت عدم تمایل به استفاده ، آنها را فروخته و پولش را به حساب شرکت آلومینیوم واریز کردم تا به جای دربهای قبلی ، به همان قیمت برای من دربهای آلومینیومی بسازد، آیا به آن پول خمس تعلق می گیرد؟

ج : در فرض مرقوم ، پول فروش آن خمس ندارد.

س ۸۸۴: مبلغ صد هزار تومان به مؤسسه ای پرداخت نمودم تا در آینده زمین مسکونی به من تحویل دهد و الآن یک سال از آن می گذرد و از طرفی قسمتی از آن پول مال خودم است و قسمت دیگر را قرض کرده و مقداری از قرض را هم پرداخته ام ، آیا به آن خمس تعلق می گیرد؟ مقدار آن چقدر است ؟

ج : اگر گرفتن زمین برای ساخت مسکن مورد نیاز متوقف بر پیش پرداخت مقداری از پول آن باشد، مبلغ پرداخت شده خمس ندارد، حتی اگر از درآمد کسب شما باشد.

س ۸۸۵: اگر شخصی خانه خود را فروخته و پول آن را برای استفاده از سود آن در بانک بگذارد و سپس سال خمسی اش فرا برسد، چه حکمی دارد؟ و اگر این پول را برای خرید خانه ، پس انداز نماید، چه حکمی دارد؟

ج : اگر خانه را از درآمد سالانه شغلی و در اثنای همان سال برای سکونت و به حساب مخارج سالانه ، ساخته یا خریده و بعد آن را فروخته باشد، پول فروش آن در هر صورت خمس ندارد.

س ۸۸۶: آیا به اموالی که به تدریج برای خرید خانه یا سایر ما یحتاج زندگی پس انداز می شود، خمس تعلق می گیرد؟

ج : اگر خرید ما یحتاج زندگی بر حسب وضع مالی شخص متوقف بر پس انداز درآمد سال باشد، و بنا دارد پس اندازها را در آینده نزدیک مثلاً دو سه ماه دیگر، صرف خرید ما یحتاج زندگی نماید، خمس ندارد.

س ۸۸۷: چند سال پیش ماشینی خریدم که در حال حاضر فروش آن به چندین برابر قیمت ممکن است ، با توجه به اینکه پول خرید آن ، مخمس نبوده است ، و در صورت فروش و گرفتن قیمت فعلی آن ، می خواهم خانه ای برای سکونت بخرم ، آیا به مجرد دریافت پول ، همه آن خمس دارد یا فقط به پولی که با آن ماشین را خریده ام ، خمس تعلق می گیرد و مقدار باقیمانده که همان مقدار افزایش قیمت ماشین است ، جزء درآمد سال فروش ماشین محسوب می شود که اگر تا پایان سال فروش در مخارج زندگی مصرف نشود، خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج : اگر ماشین جزء مؤونه شما باشد و آن را از درآمد بین سال جهت استفاده شخصی زندگی خریده باشید، پول فروش آن خمس ندارد. ولی اگر ماشین را برای کار کردن خریده اید، در صورتی که با مال قرضی یا نسیه خریده باشید، فقط خمس مالی که برای ادای دین صرف کرده اید، واجب است ، و اگر آن را با عین درآمدی که خمس به آن تعلق گرفته ولی پرداخت نشده ، خریده اید، باید خمس تمام پول فروش آن را بپردازید.

س ۸۸۸: من مالک خانه بسیار محقری هستم ، و به علی تصمیم به خرید خانه دیگری

گرفتم ، ولی به علت بدهی مجبور به فروش ماشینی که از آن استفاده می کردم و گرفتن مبلغی وام از بانک استان و صندوق قرض الحسنه شهرمان شدم تا بتوانم پول خانه را بپردازم ، با توجه به اینکه ماشین را قبل از تاریخ سال خمسی ام فروخته و پول آن را برای پرداخت مقداری از بدهی هایم مصرف کرده ام ، آیا به پول حاصل از فروش ماشین خمس تعلق می گیرد یا خیر؟
ج : در فرض سؤال ، پول حاصل از فروش ماشین خمس ندارد.

س ۸۸۹: خانه ، ماشین و لوازم مورد نیاز انسان یا خانواده او که از درآمد سال خرید شده است ، اگر در اثر ضرورت و یا به منظور تبدیل به جنس بهتر فروخته شود، از جهت خمس چه حکمی دارد؟
ج : پول حاصل از فروش چیزی که از مؤونه بوده ، خمس ندارد.

س ۸۹۰: اگر خانه یا ماشین یا غیر آنها از احتیاجات زندگی با پولی که خمس آن پرداخت شده ، جهت استفاده شخصی نه به قصد استفاده از آنها برای فروش یا تجارت خریداری شده و سپس به علتی فروخته شود، آیا به اضافه قیمت آنها که بر اثر افزایش قیمت بازار بوده ، خمس تعلق می گیرد؟
ج : سود حاصل از افزایش قیمت در فرض سؤال ، خمس ندارد.

گنج ، غنیمت و مال حلال مخلوط به حرام

س ۸۹۱: نظر حضرتعالی درباره گنجی که افراد در زمینی که مالک آن هستند، پیدا می کنند، چیست ؟
ج : میزان در این گونه امور مقررات نظام جمهوری اسلامی است .

س ۸۹۲: اگر مقداری سکه نقره که تاریخ آن به حدود صد سال پیش بر می گردد، از زیر خاک ساختمان ملکی شخصی پیدا شود، آیا این سکه ها متعلق به مالک فعلی آن ساختمان مانند وارث قانونی یا خریدار است یا خیر؟
ج : حکم گنج را دارد که قبلاً بیان شد.

س ۸۹۳: شبهه زیر برای ما مطرح شده است : با توجه به اینکه خمس معادن استخراج شده در این زمان نیز واجب است ، زیرا وجوب خمس معادن نزد فقهای گرانقدر از احکام مسلم است ، حکم معادنی که دولت آن را استخراج می کند با التفات به اینکه مجرد اقدام دولت به انفاق آن میان مسلمانان بلاد اسلامی مانع از وجوب خمس نیست چیست ؟ زیرا استخراج معادن یا توسط حکومت بالأصله صورت می گیرد و آن را به مصرف ملت می رساند، در این حالت دولت مانند شخصی است که اقدام به استخراج معادن نموده و سپس آنها را به شخص دیگری می بخشد یا هدیه می دهد و یا بر او تصدق می کند، در هر صورت اطلاق ادله خمس شامل این فرض نیز می شود زیرا دلیلی بر تقیید وجود ندارد، و یا اینکه حکومت به وکالت از ملت ، معادن را استخراج می کند که در این صورت در واقع استخراج کننده خود ملت است ، در این فرض پرداخت خمس بر

موکل واجب است، و یا اینکه حکومت با ولایت بر ملت، معادن را استخراج می نماید که در این حالت استخراج کننده یا خود ولی است یا اینکه مانند نیابت است که بر اساس آن در واقع مولی علیه استخراج کننده است، به هر حال دلیلی بر خروج معادن از عمومات خمس نداریم، همانگونه که خود معدن اگر به حد نصاب برسد، متعلق خمس است

و مثل سایر درآمدهای شغلی نیست که با مصرف کردن یا هبه آن، جزء مؤونه سال محسوب گردد و از وجوب خمس استثنا شود، نظر حضرتعالی درباره این مسأله مهم چیست؟

ج: از شرایط وجوب خمس در معادن این است که شخص یا اشخاصی با مشارکت با یکدیگر آن را استخراج کنند، مشروط بر اینکه سهم هر یک به حد نصاب برسد و آنچه استخراج شده، ملک آنها شود، و معادنی که دولت استخراج می کند، نظر به اینکه ملک خاص شخص یا اشخاص نیست، بلکه ملک جهت است لذا شرط وجوب خمس را دارا نیست و در نتیجه جایی برای وجوب خمس بر دولت و حکومت باقی نمی ماند، و این استثنائی بر وجوب خمس در معدن نیست. بله، معادنی که توسط شخص خاصی یا با مشارکت اشخاص با یکدیگر استخراج می شود، خمس در آن واجب است، مشروط بر اینکه آنچه آن شخص استخراج کرده و یا سهم هر یک از اشخاصی که با مشارکت با یکدیگر اقدام به استخراج کرده اند، بعد از کم کردن هزینه های استخراج و تصفیه، به مقدار بیست دینار طلا یا دویست درهم نقره یا معادل قیمت یکی از آن دو باشد.

س ۸۹۴: اگر مال حرامی با مال انسان مخلوط شود، آن مال چه حکمی دارد و چگونه حلال می شود و در صورت علم به حرمت یا عدم علم به آن وظیفه انسان چیست؟

ج: اگر یقین به وجود مال حرام در اموالش دارد، ولی مقدار دقیق آن را نمی داند و صاحب آن را هم نمی شناسد، راه حلال کردن آنها این است که خمس آن را بپردازد، ولی اگر شک در مخلوط شدن مال حرام با اموال خود داشته باشد، چیزی بر عهده او نیست.

س ۸۹۵: قبل از رسیدن سر سال خمسی ام، مبلغی پول به شخصی قرض دادم، آن فرد قصد داشت آن پول را به کار بیندازد و سود آن بین ما بالمناصفه تقسیم شود، با توجه به اینکه آن مال در حال حاضر در دست من نیست و خمس آن را هم نپرداخته ام، نظر حضرتعالی در این باره چیست؟

ج: اگر آن مال را قرض داده اید و سر سال خمسی قابل وصول نیست، فعلاً خمس آن بر شما واجب نیست، بلکه هنگامی واجب می شود که آن را دریافت کنید، ولی در این صورت شما حقی در سود حاصل از کار قرض گیرنده ندارید، و اگر چیزی از او مطالبه نمائید، ربا و حرام است، و اگر آن مال را به عنوان سرمایه مضاربه به او داده اید، بر اساس قرارداد، در سود آن شریک هستید و واجب است که خمس سرمایه را بپردازید.

س ۸۹۶: من در بانک کار می کنم، برای شروع به کار از روی اجبار مبلغ پانصد هزار تومان را در بانک به ودیعه گذاشتم، این مبلغ به اسم خودم و در یک حساب بلند مدت است که هر ماه سود آن به من پرداخت می شود، آیا پرداخت خمس این مال که در حساب بانکی گذاشته شده واجب است؟ قابل ذکر است که این پول به مدت چهار سال است که در بانک گذاشته شده است.

ج: اگر پس گرفتن این مبلغ در حال حاضر ممکن نیست تا آن را پس نگرفته اید، خمس آن واجب نیست. ولی سود سالانه

آن در زائد بر مؤونه سال خمس دارد.

س ۸۹۷: روشی برای سپرده گذاری اموال در بانک ها وجود دارد که بر اساس آن هیچ گاه

پول به دست استفاده کننده نمی رسد، ولی به حساب او در بانک طبق شماره معینی واریز می شود، آیا به این اموال خمس تعلق می گیرد یا خیر؟

ج: اگر مالی را که نزد بانک به ودیعه گذاشته اید از منافع کسب شما باشد و هنگام رسیدن سال خمسگی گرفتن آن مبلغ از بانک برای شما ممکن باشد، واجب است خمس آن در سر سال خمسگی، پرداخت شود.

س ۸۹۸: آیا خمس مالی که مستأجر به عنوان رهن به مؤجر می دهد، بر عهده مستأجر است یا مؤجر؟

ج: اگر از منفعت کسب مستأجر باشد، بر او واجب است که بعد از گرفتن آن از مؤجر، خمس آن را پردازد، مگر آنکه برای اجاره در جای دیگر به آن نیاز داشته باشد که در این صورت پس از رفع نیاز، باید خمس آن را پردازد، و خمس آن بر عهده مؤجر که آن مال را به عنوان قرض می گیرد، واجب نیست.

س ۸۹۹: حقوق ماهیانه کارمندان که پرداخت آن توسط دولت چند سال به تأخیر افتاده، آیا هنگام دریافت، جزء درآمدهای همان سال (سال دریافت) محسوب می شود و محاسبه خمس آن در سر سال خمسگی واجب است یا اینکه به این مال اصلاً خمس تعلق نمی گیرد؟

ج: حقوق معوقه از درآمدهای سال دریافت آن محسوب می شود و در مقدار زائد بر مخارج آن سال، خمس واجب است.

مؤونه

س ۹۰۰: شخصی دارای کتابخانه ای شخصی است که مدتی از آن کتابها استفاده می نموده است، فعلاً چند سال است که از آن استفاده نمی کند، ولی احتمال می دهد که در آینده از آن بهره ببرد، آیا در مدتی که از کتابها استفاده نمی کند، به آن خمس تعلق می گیرد؟ و آیا در تعلق خمس، فرقی بین اینکه خودش خریده باشد یا پدرش، وجود دارد؟

ج: اگر کتابها در زمان خرید آن مورد نیاز او برای مراجعه و مطالعه بوده و مقدار آن هم مناسب شأن عرفی او باشد، خمس ندارد، حتی اگر پس از سال اول از آن استفاده نکند. همچنین اگر کتابها به او ارث رسیده و یا از طرف پدر و مادر و یا دیگران به او هدیه شده باشد، خمس به آن تعلق نمی گیرد.

س ۹۰۱: آیا به طلالی که شوهر برای همسرش می خرد، خمس تعلق می گیرد؟

ج: اگر به مقدار متعارف و مناسب شأن او باشد، از مؤونه سال محسوب می شود و خمس ندارد.

س ۹۰۲: آیا به پولی که برای خرید کتاب از نمایشگاه بین المللی کتاب در تهران قبل از تحویل آن پرداخت شده، ولی هنوز کتابها ارسال نشده است، خمس تعلق می گیرد؟

ج : اگر کتابهای مزبور، مورد نیاز و به مقدار متناسب با شأن عرفی شخص بوده و تهیه آن متوقف بر پیش پرداخت قیمت آن باشد، خمس ندارد.

س ۹۰۳: اگر فردی زمین دومی که مناسب شأن او و مورد نیاز جهت ساختمان مسکن برای عائله اوست داشته باشد، ولی در طول سال خمسی قدرت ساخت آن را ندارد و یا در یک سال نمی تواند آن را تکمیل کند، آیا پرداخت خمس آن بر او واجب است؟

ج: در عدم وجوب خمس، در زمینی که برای ساخت مسکن بدان نیاز دارد، فرقی بین اینکه یک قطعه باشد یا چند قطعه، و یا یک مسکن باشد یا چند مسکن، وجود ندارد، بلکه ملاک، صدق عنوان نیاز به آن به مقتضای موقعیت و شأن عرفی وی و همچنین وضع مالی او برای ساخت تدریجی آن است.

س ۹۰۴: یک سرویس ظروف منزل وجود دارد، آیا استفاده از بعضی از آنها برای عدم تعلق خمس به آن کافی است؟

ج: معیار عدم تعلق خمس به لوازم منزل، صدق عنوان نیاز به آن مطابق با شأن عرفی مناسب با انسان است، هر چند در طول سال از آن استفاده نشود.

س ۹۰۵: اگر فرش و ظرفها اتفاقاً در طول سال مورد استفاده قرار نگیرد، ولی برای استفاده میهمان به آنها نیاز باشد، آیا خمس در آنها واجب است؟

ج: در فرض سؤال خمس در آنها واجب نیست.

س ۹۰۶: با توجه به فتوای امام خمینی «قدس سره» در مسأله جهیزیه عروس که دختر هنگام ازدواج به خانه شوهر می برد، اگر در منطقه ای رسم بر این باشد که خانواده داماد اقدام به تهیه و تأمین اثاثیه و لوازم خانه کنند و به مرور زمان و به تدریج به تهیه آن لوازم پردازند و سال بر آنها بگذرد، چه حکمی دارد؟

ج: اگر تهیه اساس و لوازم زندگی برای آینده، عرفاً جزء مؤونه محسوب شود، خمس ندارد.

س ۹۰۷: آیا استفاده از یک جلد از دوره کتابی که از چندین جلد تشکیل شده (مانند وسائل الشیعه) باعث ساقط شدن خمس تمام آن دوره می شود یا اینکه باید از هر جلد کتاب یک صفحه خوانده شود؟

ج: اگر مجموع آن دوره مورد نیاز باشد و یا خرید جلدی که به آن احتیاج است متوقف بر خرید دوره کامل آن باشد، خمس ندارد، در غیر این صورت باید خمس مجلداتی که الآن مورد نیاز نیست، پرداخت شود، و مجرد خواندن یک صفحه از هر جلد کتاب، برای ساقط شدن خمس کافی نیست.

س ۹۰۸: داروهایی که از درآمد وسط سال خرید شده و پول آن توسط سازمان تأمین اجتماعی پرداخت می شود، اگر بدون فاسد شدن تا سر سال خمسی باقی بماند، خمس به آن تعلق می گیرد یا خیر؟

ج : اگر خرید داروها جهت استفاده از آن در مواقع نیاز باشد و در معرض احتیاج هم باشد، خمس ندارد.

س ۹۰۹: شخصی خانه ای برای سکونت ندارد و برای خرید مسکن یا تهیه ما یحتاج زندگی ،

مالی را پس انداز کرده است ، آیا این مبلغ خمس دارد؟

ج : مال پس انداز شده از منفعت کسب اگر برای تأمین هزینه های زندگی باشد، سر سال خمسی ، خمس دارد مگر این که پس انداز برای تهیه لوازم ضروری زندگی و یا تأمین هزینه های لازم باشد که در این صورت اگر بعد از سال خمسی در آینده نزدیک (مثلاً دو سه ماه پس از سال خمسی) در راه های مذکور مصرف شود، خمس ندارد.

س ۹۱۰: همسر من قالی می بافد که سرمایه آن متعلق به خود ماست و برای تهیه آن قرض گرفته ایم ، در حال حاضر قسمتی از فرش بافته شده است و از آنجا که سال خمسی من به پایان رسیده ، آیا پس از تمام شدن فرش و فروش آن برای تهیه احتیاجات خانه ، به مقدار بافته شده خمس تعلق می گیرد یا خیر؟ سرمایه ما از جهت خمس چه وضعیتی دارد؟

ج : پس از استثنای سرمایه که قرض است از قیمت فروش قالی ، باقیمانده جزء سود سال فروش محسوب می شود، بنا بر این اگر در سالی که بافت قالی تمام و فروخته شده ، در مخارج زندگی مصرف شود، خمس ندارد.

س ۹۱۱: تمام دارائی من ساختمان سه طبقه ای است که هر طبقه آن دو اتاق دارد. در یک طبقه من زندگی می کنم و در دو طبقه دیگر فرزندانم سکونت دارند، آیا به این خانه در حال حیات من خمس تعلق می گیرد یا اینکه بعد از وفات من خمس دارد تا به ورثه ام وصیت کنم که بعد از مردنم خمس آن را بپردازند؟

ج : ساختمان مورد سؤال خمس ندارد، البته کسی که حساب سال نداشته است باید به نحوی مصالحه نماید.

س ۹۱۲: خمس لوازم منزل چگونه محاسبه می شود؟

ج : لوازمی که با استفاده از آنها عین آن باقی می ماند مثل فرش و غیر آن ، خمس ندارد. ولی از نیازهای مصرفی روزمره مانند برنج و روغن و غیر آنها، آنچه اضافه بیاید و تا سر سال خمسی باقی بماند، خمس دارد.

س ۹۱۳: شخصی خانه ملکی برای سکونت ندارد، لذا زمینی خریده تا در آن خانه ای برای خودش بسازد، ولی چون پول کافی برای ساخت نداشته ، سال بر آن گذشته و آن را به فروش هم نرسانده است ، آیا خمس آن واجب است ؟ بر فرض وجوب ، آیا خمس پول خرید را باید بپردازد یا قیمت فعلی زمین را ؟

ج : اگر زمین را از منفعت کسب سال ، برای ساخت مسکن مورد نیاز، خریده باشد، خمس ندارد.

س ۹۱۴: در سؤال قبلی ، اگر آن شخص شروع به ساختن خانه کند، ولی قبل از اتمام آن ، سال خمسی برسد، آیا خمس آنچه در مصالح ساختمان مصرف کرده ، واجب است ؟

ج : در فرض سؤال ، خمس ندارد.

س ۹۱۵: اگر شخصی برای آینده فرزندانش ، با اینکه خودش در طبقه اوّل زندگی می کند،

اقدام به ساختن طبقه دوم کند، آیا با وجود عدم نیاز به آن تا چند سال دیگر پرداخت خمس آنچه در آن خرج کرده، واجب است؟

ج: اگر ساختن طبقه دوم برای آینده فرزندانش در حال حاضر از مخارج مناسب با شأن عرفی وی محسوب شود، آنچه به مصرف رسانده است، خمس ندارد و در صورتی که این چنین نباشد و در حال حاضر هم، نه خودش و نه فرزندانش به آن نیاز ندارند، پرداخت خمس آن واجب است.

س ۹۱۶: شما می فرمایید آنچه از مخارج سال محسوب می شود، خمس ندارد، پس شخصی که خانه ای برای سکونت ندارد، ولی مالک قطعه زمینی است که یک سال یا بیشتر بر آن گذشته و او نمی تواند آن را بسازد، پس چرا این از مخارج او محسوب نمی شود؟ امیدواریم توضیح بفرمایید.

ج: اگر زمین را برای ساخت مسکن مورد نیاز، در آن، از درآمد بین سال خریده باشد، جزء مخارج کنونی وی محسوب می شود و خمس آن واجب نیست، ولی اگر آن را از درآمد سال به قصد فروش و مصرف پول آن برای ساخت خانه خریده باشد، پرداخت خمس آن واجب است.

س ۹۱۷: سر سال خمسی من اول شهریور است، معمولاً امتحانات دانشگاهها و مدارس در اردیبهشت و خرداد برگزار می شود و بعد از شش ماه، اجرت اضافه کاری ما در ایام امتحانات پرداخت می شود، خواهشمندم توضیح فرمایید که اگر اجرت کاری را که قبل از پایان سال خمسی انجام داده ام، بعد از پایان سال دریافت کنم، آیا خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج: حقوق معوقه جزئی از درآمدهای سال دریافت آن محسوب می شود نه سال اضافه کاری، و اگر در هزینه های سال دریافت مصرف شود، خمس ندارد.

س ۹۱۸: گاهی لوازم منزل مثل یخچال به قیمتی کمتر از قیمت بازار به ما فروخته می شود، این لوازم در آینده یعنی پس از ازدواج مورد نیاز ماست، با توجه به اینکه بعد از ازدواج باید آنها را به چند برابر قیمت فعلی تهیه کنیم، آیا به آنها که در حال حاضر بدون استفاده در خانه مانده است، خمس تعلق می گیرد؟

ج: اگر آنها را با منفعت کسب سال برای استفاده در آینده خریده اید و در سال خرید مورد نیاز شما نبوده، باید خمس قیمت عادلانه آن را در سر سال خمسی بپردازید، مگر آنکه به علت عدم توانایی از تهیه یک باره آن هنگام نیاز، ناگزیر از تهیه تدریجی و نگهداری آن برای زمان احتیاج باشید، و مقدار آن هم به اندازه شأن عرفی شما باشد، که در این صورت جزء مؤونه محسوب می شود و خمس ندارد.

س ۹۱۹: مبالغی را که انسان برای امور خیریه مانند کمک به مدارس، آسیب دیدگان از سیل و ملت فلسطین و بوسنی، انفاق می کند، آیا از مؤونه سال محسوب می شود و خمس ندارد؟

ج : این چنین انفاقها از مخارج سال انفاق محسوب می شود و خمس ندارد.

س ۹۲۰: مبلغی را در سال گذشته برای خرید فرش پس انداز کردیم و در اواخر آن سال به چند فرش فروشی برای خرید آن مراجعه نمودیم تا اینکه قرار شد یکی از آنان فرش مناسب با ذوق و سلیقه ما را فراهم کند، این کار تا ماه دوم سال جدید طول کشید، با توجه به اینکه سر سال خمسی من ابتدای سال هجری شمسی است ، آیا به آن مبلغ خمس تعلق می گیرد؟

ج : مبلغ مذکور و فرش تهیه شده در فرض سؤال خمس ندارد.

س ۹۲۱: تعدادی از اشخاص اقدام به تأسیس مدرسه خصوصی (غیر انتفاعی) کرده اند و بعد از استفاده از سرمایه کمی که اعضا داشتند، هیئت مؤسس تصمیم گرفت برای تأمین مخارج آن از بانک وام بگیرد و همچنین مقرر نمود که برای تکمیل سرمایه و پرداخت اقساط بانک ، هر یک از اعضا مبلغی را به طور ماهیانه پردازد. این مؤسسه هنوز به مرحله سود دهی نرسیده است ، آیا به مبلغی که اعضا ماهیانه می پردازند، خمس تعلق می گیرد؟ آیا مجموع سرمایه که همان قیمت مؤسسه است ، خمس دارد؟

ج : بر هر یک از اعضا واجب است خمس سهم ماهانه خود را که به عنوان سرمایه شرکت می پردازند، و همچنین خمس آنچه را که در ابتدا به عنوان سهم مشارکت در تأسیس مدرسه داده اند، پرداخت نمایند، و پس از آنکه هر یک از اعضا خمس سهم خود از سرمایه شرکت را پرداخت نمود، دیگر مجموع سرمایه دوباره خمس ندارد.

س ۹۲۲: جایی که در آن کار می کنم ، چند سال است مبلغی به من بدهکار است که تا کنون آن را نپرداخته است ، آیا به این مبلغ به مجرد دریافت آن خمس تعلق می گیرد یا اینکه باید یک سال بر آن بگذرد؟

ج : مبالغی که طلب دارید اگر بابت اجرت کار باشد و سر سال خمسی قابل دریافت نباشد، جزء درآمد سال دریافت آن محسوب می شود، که اگر در همان سال دریافت در مؤونه مصرف شود، خمس ندارد.

س ۹۲۳: آیا ملاک عدم وجوب خمس در مؤونه استفاده از آن در طول سال است یا اینکه نیاز به آن در طی سال کافی است ، هر چند موردی برای استفاده از آن پیش نیاید؟

ج : ملاک در امثال لباس و فرش و مانند آن از چیزهایی که هنگام استفاده ، عین آنها باقی می ماند، نیاز به آنها است . ولی معیار در احتیاجات مصرفی روزانه زندگی مانند برنج و روغن و غیره ، مصرف است که هر چه از مصرف سالانه آنها زیاد بیاید، خمس دارد.

س ۹۲۴: شخصی برای آسایش و رفع نیازهای خانواده اش اقدام به خرید ماشینی با مال غیر مخمس و سودی که در وسط سال به دست آمده ، نموده است ، آیا پرداخت خمس آن بر او واجب است ؟ در صورتی که ماشین را برای انجام امور مربوط به کارش و یا به هر دو منظور خریده باشد، چه حکمی دارد؟

ج : ماشین اگر برای انجام امور مربوط به کار و کسب او باشد، حکم ابزار کار را در وجوب خمس دارد، ولی اگر برای رفع نیازهای زندگی و جزء احتیاجات مناسب با شأن عرفی او باشد، خمس ندارد. البته اگر به پول خرید آن خمس تعلق گرفته باید پرداخت شود.

س ۹۲۵: افرادی هستند که خمس بر آنها واجب است ، ولی تا کنون آن را نپرداخته اند و در حال حاضر هم توانایی پرداخت آن را ندارند و یا بر آنها بسیار دشوار است ، حکم آنان در این باره چیست ؟

ج : مجرد عدم توانائی یا دشواری پرداخت خمس موجب براءت ذمه و سقوط تکلیف

نیست ، بلکه ادای آن تا حد امکان واجب است ، چنین افرادی می توانند با دست گردانِ مبالغ بدهی خود با ولیّ امر خمس یا وکیل او، آن را به تدریج بر حسب استطاعت خودشان از جهت مقدار و زمان بپردازند.

س ۹۲۶: خانه ای دارم که دارای وام قسطنبندی شده است و مالک محلی تجاری هستم که در آن کاسبی می کنم و برای عمل به وظیفه شرعی ام ، سال خمسی برای خود تعیین کرده ام ، امیدوارم لطف فرموده و مرا از پرداخت خمس آن خانه معاف کنید. ولی توان پرداخت خمس محلّ تجاری را به صورت قسطی دارم ؟

ج : خانه مسکونی شما در فرض سؤال که نسیه خریداری شده خمس ندارد، ولی پرداخت خمس محلّ تجاری تان واجب است ، هر چند به تدریج بعد از دست گردان با یکی از وکلای مجاز ما باشد.

س ۹۲۷: شخصی در خارج به سر می برد که خمس اموالش را نمی پرداخته است و خانه ای با مال غیر مخمس خریده که در حال حاضر مال کافی برای ادای خمس آن ندارد، ولی هر سال مقداری بیشتر از خمس به جای خمسی که بدهکار است می پردازد، آیا این کار او صحیح است یا خیر؟

ج : در فرض سؤال باید خمسی را که بر عهده دارد، دست گردان کند تا بعداً آن را به تدریج بپردازد، و در مورد آنچه تا به حال پرداخته ، به یکی از وکلای ما مراجعه نماید.

س ۹۲۸: شخصی چندین سال است که خمس در آمد سالانه خود را نمی پرداخته ، و فعلاً نمی داند چه مقدار بدهی از این بابت دارد، او در حال حاضر چگونه می تواند خود را از خمس بری ء الذمه نماید؟

ج : واجب است تمام اموالی را که خمس به آنها تعلق گرفته ، حساب کند و خمس آنها را بپردازد، و در موارد مشکوک باید با ولیّ امر خمس یا وکیل او مصالحه نماید.

س ۹۲۹: من جوانی هستم که با خانواده ام زندگی می کنم ، پدرم خمس و زکاتش را نمی پردازد، حتی خانه ای را با مال ربوی ساخته است و حرام بودن غذائی که در خانه می خورم ، آشکار است . با توجه به اینکه نمی توانم از خانواده ام جدا شوم ، امیدوارم تکلیف مرا در این باره بیان فرمائید؟

ج : بر فرض که یقین داشته باشید که اموال پدرتان مخلوط با رباست و یا او خمس و زکات خود را نمی پردازد، لازمه اش یقین به حرمت چیزی که او مصرف می کند و یا اموال وی که شما در آن تصرف می کنید، نیست ، و تا یقین به حرمت این اموال پیدا نکرده اید، استفاده از آن برای شما اشکال ندارد. البته ، اگر یقین به حرام بودن آنچه از اموال او مصرف می کنید، داشته باشید، استفاده از آن برای شما جایز نیست مگر آنکه جدایی از خانواده و قطع رابطه با آنان برای شما، حرجی باشد که در این صورت استفاده از اموال مخلوط به حرام آنان اشکال ندارد، ولی ضامن خمس ، زکات و مال دیگران که در اموال مورد مصرف شما وجود دارد، هستید.

س ۹۳۰: من اطمینان دارم که پدرم خمس و زکاتش را نمی پردازد، و وقتی به او تذکر می دهم ، در پاسخ می گوید که ما مستحق هستیم و خمس و زکاتی بر ما واجب نیست ، حکم این مسأله چیست ؟

ج: اگر پدرتان مالی که خمس و زکات به آن تعلق بگیرد، نداشته باشد، خمس و زکات بر او واجب نیست و تحقیق در این زمینه بر شما لازم نیست.

س ۹۳۱: ما با اشخاصی معامله می کنیم که خمس نمی دهند و حساب سال هم ندارند، با آنان خرید و فروش داریم و به دیدن آنان رفته و با آنان غذا می خوریم، این مسأله چه حکمی دارد؟

ج: اگر یقین به وجود خمس در اموالی دارید که از طریق خرید و فروش از آنان گرفته اید و یا هنگام رفتن نزد آنان، مصرف می کنید، معامله در مقدار خمس موجود در اموالی که از طریق خرید و فروش از آنان می گیرید، فضولی است و احتیاج به اجازه ولی^۱ امر خمس یا وکیل او دارد، و تصرف در اموال ایشان برای شما جایز نیست مگر اینکه ترک معاشرت و خودداری از خوردن غذای آنان و تصرف در اموالشان برای شما حرجی باشد که در این صورت تصرف جایز است، ولی ضامن خمس اموالی که در آنها تصرف می کنید، هستید.

س ۹۳۲: اگر شخصی مالی را که خمس آن داده نشده، به مسجد ببخشد، آیا گرفتن آن مال از او جایز است؟

ج: اگر یقین به وجود خمس در آن مال دارند، گرفتن آن جایز نیست و در صورت دریافت آن، باید نسبت به خمس آن، به ولی امر خمس یا وکیل او مراجعه نمایند.

س ۹۳۳: معاشرت با مسلمانانی که به امور دینی بخصوص نماز و خمس پایبند نیستند، چه حکمی دارد؟ آیا غذا خوردن در خانه های آنان اشکال دارد؟ در صورت اشکال داشتن، کسی که چندین بار این کار را انجام داده، چه حکمی دارد؟

ج: اگر معاشرت با آنان مستلزم تأیید ایشان در عدم التزام به امور دینی نباشد، اشکال ندارد، مگر آنکه ترک معاشرت با آنان مؤثر در اهتمام ایشان به امور دینی باشد که در این صورت واجب است که معاشرت به طور موقت از باب نهی از منکر ترک شود، ولی استفاده از اموال آنان از قبیل غذا و مانند آن، تا یقین به تعلق خمس به آن نداشته باشید، اشکال ندارد.

س ۹۳۴: یکی از دوستانم مرا زیاد به صرف غذا دعوت می کند، به تازگی متوجه شده ام که شوهر او خمس نمی دهد، آیا خوردن غذای کسی که خمس نمی دهد، برای من جایز است؟

ج: تا علم به تعلق خمس به غذایی که در اختیار شما قرار داده می شود، ندارید، خوردن آن اشکال ندارد.

س ۹۳۵: فردی برای اولین بار می خواهد خمس اموالش را حساب کند، خانه مسکونی که نمی داند با چه مالی آن را خریده، چه حکمی دارد؟ در صورتی که بداند آن را با مالی که چند سال پس انداز شده، خریده است، حکم آن چیست؟

ج: خانه مسکونی یا سایر لوازم زندگی را اگر احتمال می دهد که با مالی که شرعاً متعلق خمس نبوده (مانند ارث یا هبه) خریده باشد چیزی از بابت خمس آن بر او نیست، ولی اگر یقین دارد که آن را با درآمد کسب خود خریده است، لیکن

نمی دانند که آیا درآمد کسب را در بین سال صرف خرید آن کرده است یا پس از پایان سال و پیش از پرداخت خمس درآمد، باید با یکی

از وکلای ما مصالحه نماید و اگر یقین دارد خانه را از درآمد کسبی که چند سال پس انداز کرده است پیش از پرداخت خمس آن خریده است، باید خمس آن درآمد پس انداز شده را پردازد.

س ۹۳۶: عالمی در یکی از شهرها مبلغی را به عنوان خمس دریافت کرده، ولی برای او انتقال عین آن مال به شما یا دفترتان مشکل است، آیا می تواند آن را از طریق بانک حواله کند؟ با توجه به اینکه مالی که از بانک گرفته می شود عین مالی که در آن شهر به بانک پرداخت شده، نیست؟

ج: تحویل خمس و سایر حقوق شرعی از طریق بانک اشکال ندارد.

س ۹۳۷: اگر زمینی را بامال غیر محمّس بخرم، آیا نماز خواندن در آن زمین جایز است یا خیر؟

ج: اگر زمین با عین مال غیر محمّس خریده شده باشد، معامله به مقدار خمس، فضولی است و متوقف بر اجازه ولی - امر خمس است و تا آن را اجازه و تنفیذ نکند، نماز خواندن در آن جایز نیست.

س ۹۳۸: اگر مشتری بداند که به عین مالی که خریده، خمس تعلق گرفته و فروشنده آن را پرداخته است، آیا تصرف در آن کالا برای او جایز است؟

ج: با فرض وجود خمس در کالا، معامله به مقدار خمس فضولی و متوقف بر اجازه ولی - امر خمس است.

س ۹۳۹: اگر صاحب مغازه ای نداند که مشتری که با او معامله می کند، خمس مالش را پرداخته است یا خیر، آیا دادن خمس آن اموال بر او واجب است؟

ج: تا زمانی که علم به وجود خمس در پولی که مشتری به او می پردازد، نداشته باشد، چیزی بر عهده او نیست و وظیفه ای هم نسبت به فحص ندارد.

س ۹۴۰: اگر مثلاً چهار نفر با هم صد هزار تومان به عنوان شراکت برای به کارگیری در یک کار تولیدی سرمایه گذاری کنند و یکی از آنها خمس ندهد، آیا شراکت با او صحیح است یا خیر؟ و آیا دیگر شریکان می توانند مال فردی را که خمس نمی دهد به عنوان قرض الحسنه گرفته و به کار بیاندازند؟ و به طور کلی اگر چند نفر با هم شریک باشند، آیا بر هر کدام از آنها واجب است خمس درآمد خود را به طور مستقل پردازد یا اینکه خمس باید از صندوق مشترک پرداخت شود؟

ج: شراکت با شخصی که به سرمایه اش خمس تعلق گرفته ولی آن را پرداخته است، به مقدار خمس مال او فضولی است که باید نسبت به آن به ولی - امر مراجعه شود، و اگر بعضی از شرکاء خمس سهم خود در سرمایه را نداده باشند، تصرف در سرمایه مشترک جایز نیست، و هنگامی که شرکاء سود حاصل از سرمایه مشترک را دریافت می کنند، هر کدام از آنان مکلف هستند خمس ما زاد بر مؤونه از سهم خود را سر سال خمسی پردازند.

س ۹۴۱: اگر شرکای من حساب سال خمسی نداشته باشند، تکلیف من چیست؟

ج: بر هر یک از شرکاء واجب است که حقوق شرعی سهام خود را بپردازند تا تصرفات آنان در مال مشترک حلال باشد، و اگر بقیه شریکها آن را پرداخت نمی کنند و انحلال شرکت و جدا شدن از آنان برای شما ضرری یا حرجی باشد، مجاز هستید به شراکت خود با آنان ادامه دهید.

س ۹۴۲: شرکتی از برادران فرهنگی به نام شرکت تعاونی فرهنگیان چندین سال است که تأسیس گردیده و سرمایه آن از همان ابتدا از سهم تعدادی از فرهنگیان تشکیل شده بود که هر یک صد تومان پرداختند، در ابتدا سرمایه شرکت کم بود، ولی در حال حاضر با افزایش تعداد اعضاء، سرمایه آن بالغ بر هجده میلیون تومان به اضافه ماشینهای شرکت است. سود آن بین سهامداران به نسبت سهمشان تقسیم می شود، و هر یک از آنان براحتی می تواند سهم خود را دریافت نموده و با شرکت تسویه حساب نماید. تا کنون خمس سرمایه و سود آن پرداخت نشده است، آیا با توجه به موقعیت من به عنوان رئیس هیئت اداری شرکت، جایز است که اگر خمسی به حساب شرکت تعلق بگیرد، اقدام به پرداخت آن کنم؟ آیا رضایت سهامداران در این باره شرط است؟

ج: پرداخت خمس سرمایه شرکت و سود حاصل از آن، تکلیف هر یک از اعضا نسبت به سهم خود از مجموع دارائی شرکت است، و انجام این کار توسط مسئول هیئت اداری آن، متوقف بر کسب اجازه و وکالت از سهامداران شرکت است.

س ۹۴۳: تعدادی از افراد تصمیم به ایجاد صندوق قرض الحسنه بین خود گرفته اند تا هنگام نیاز به یکدیگر قرض الحسنه بدهند. هر عضو علاوه بر مبلغی که در ابتدای تشکیل پرداخته، بایستی هر ماه برای افزایش موجودی صندوق مبلغی را بپردازد، امیدواریم لطف فرموده چگونگی پرداخت خمس هر عضو را بیان فرمائید و در صورتی که سرمایه صندوق به طور دائمی به عنوان قرض در دست اعضا باشد، ادای خمس آن چگونه خواهد بود؟

ج: اگر هر یک از افراد سهامدار سهم شراکت خود را از منفعت کسب یا از حقوق خود بعد از پایان سال خمسی پرداخته باشد، واجب است خمس آن را بپردازد. ولی اگر آن را در بین سال داده است، در صورتی که دریافت آن برای او در پایان سال خمسی وی ممکن باشد، باید خمس آن را در پایان سال بدهد، و در غیر این صورت تا آن را از صندوق دریافت نکرده، پرداخت خمس آن بر او واجب نیست.

س ۹۴۴: آیا صندوق قرض الحسنه شخصیت حقوقی مستقلی دارد؟ اگر داشته باشد، آیا به سود حاصل، خمس تعلق می گیرد؟ اگر شخصیت حقوقی مستقلی نداشته باشد، کیفیت پرداخت خمس آن چگونه است؟

ج: اگر سرمایه صندوق ملک شخصی اشخاص به نحو اشتراک باشد، سود حاصل از آن، نسبت به سهم هر یک از اعضا ملک شخصی او خواهد بود و باید خمس آن را در زائد بر مؤونه سالش بپردازد. ولی اگر سرمایه صندوق ملک شخص یا اشخاص نباشد مثل اینکه از مال وقف عام و مانند آن باشد، سود حاصل از آن، خمس ندارد.

س ۹۴۵: تعداد دوازده نفر از مؤمنین توافق کرده اند که هر یک از آنان هر ماه مثلاً بیست دینار در صندوقی بریزند، و در هر ماه یک نفر آن مبلغ را برداشته و به مصرف هزینه های شخصی خود برساند، که بعد از دوازده ماه نوبت به آخرین نفر خواهد رسید، بدین معنی که او آنچه را

در این مدت پرداخته که مقدار آن دوپست و چهل دینار می شود، برمی دارد، آیا خمس بر او واجب است یا اینکه جزء مؤونه وی محسوب می شود؟ اگر این فرد سال خمسی معینی داشته باشد و مقداری از پولی که دریافت شده، پس از پایان سال نزد او بماند، آیا جایز است برای این قسمت از آن مبلغ، سال خمسی معینی قرار دهد تا از لزوم پرداخت خمس آن رهائی یابد؟

ج: آنچه را که افراد به صندوق می پردازند، اگر از درآمد سالانه شان در بین سال باشد، هر آنچه را که هر یک از افراد در نوبت خود از صندوق دریافت می نماید تا در مخارج سال صرف کند اگر مقداری از آن قرض از صندوق و مقداری معادل مبالغی باشد که از منافع همان سال به صندوق پرداخته است، خمس ندارد، ولی اگر از منافع سال قبل باشد، باید خمس آنچه را که از منافع سال قبل است، بپردازد، و اگر از منافع هر دو سال باشد، منفعت هر سالی حکم خاص خود را دارد، و چنانچه مبلغ دریافتی او از سهم خود که از منافع سال به صندوق واریز نموده، زائد بر مخارج آن سال باشد، نمی تواند برای رهائی از خمس مقدار زائد، سال خمسی مستقلی برای آن قرار دهد، بلکه واجب است که برای همه منافع سالانه خود یک سال خمسی قرار دهد و خمس ما زاد بر مؤونه آن سال را بپردازد.

س ۹۴۶: خانه ای را با پرداخت مبلغی به عنوان رهن اجاره کرده ام، آیا پس از گذشت یک سال به آن مبلغ خمس تعلق می گیرد؟

ج: مبلغی را که به مؤجر قرض داده اید، اگر از منفعت کسب باشد، تا مادامی که به آن برای این منظور نیاز دارید پرداخت خمس آن واجب نیست، ولی بعداً هر وقت آن را دریافت نمودید، باید خمس آن را بپردازید.

س ۹۴۷: ما برای انجام کارهای عمرانی احتیاج به هزینه زیادی داریم که پرداخت یکباره آن برای ما مشکل است، لذا اقدام به تأسیس صندوقی برای عمران کرده ایم، و هر ماه مبلغی را در آن به ودیعه می گذاریم و بعد از آنکه مقداری جمع شد، آن را صرف کارهای عمرانی می کنیم، آیا به این مال پس انداز شده خمس تعلق می گیرد؟

ج: اگر مبالغ پرداخت شده از طرف هر شخص از درآمد سال او باشد و تا زمان مصرف آن در کارهای عمرانی تحت مالکیت او باقی بماند و آن شخص بتواند در پایان سال خمسی آن را از صندوق پس بگیرد، واجب است که خمس آن را بپردازد.

س ۹۴۸: چند سال قبل اقدام به محاسبه اموال و تعیین سال خمسی برای خودم نمودم، در آن زمان نود و هشت رأس گوسفند که خمس آنها داده شده بود و همچنین مقداری پول نقد و یک موتور سیکلت داشتم. چند سال است که گوسفندان من بر اثر فروش تدریجی آنها کم شده، ولی پول نقدم زیاد شده است. در حال حاضر شصت رأس گوسفند و مقداری پول نقد دارم، آیا پرداخت خمس این پول بر من واجب است یا اینکه فقط باید خمس مقدار زیادی آن را بدهم؟

ج: اگر مجموع قیمت گوسفندهای موجود با اموال نقدی که دارید، بیشتر از مجموع قیمت نود و هشت رأس گوسفند با پول نقدی باشد که قبلاً خمس آن را پرداخت کرده اید،

مقدار زائد خمس دارد.

س ۹۴۹: فردی ملکی (خانه یا زمین) دارد که خمس به آن تعلق گرفته است، آیا می تواند خمس آن را از درآمد سال بپردازد؟ یا اینکه واجب است اول خمس سود را بدهد و سپس خمس ملک را از سود مخمس پرداخت کند؟

ج: اگر بخواهد خمس آن را از درآمد سال بپردازد، واجب است که خمس آن را هم بپردازد.

س ۹۵۰: اموالی را از محل پولی که بنیاد شهید ماهیانه به فرزندان صغیر شهدای عزیز می پردازد یا از محل سود کارخانه یا زمین زراعی که ملک بعضی از شهدای عزیز جهت امرار معاش شان بوده، برای فرزندان شهدا پس انداز کرده ایم و گاهی مقداری از این اموال پس انداز شده برای تأمین نیازهای ضروری آنان مصرف می شود. خواهشمندیم بیان فرمائید که آیا این سودها و حقوق پس انداز شده خمس دارد یا اینکه تا زمانی که بزرگ نشده اند، خمس ندارد؟

ج: آنچه به فرزندان عزیز شهدا از پدران آنان به ارث می رسد و یا توسط بنیاد شهید به آنان پرداخت می شود، خمس ندارد، ولی از سود حاصل از ارث یا هدیه ای که بنیاد شهید به آنان می دهد، آن مقداری که تا زمان رسیدن به بلوغ شرعی در ملک آنان باقی می ماند، بنا بر احتیاط بر هر یک از آنان واجب است که بعد از رسیدن به سن تکلیف، خمس سود آن را بپردازد.

س ۹۵۱: آیا به مالی که انسان برای تحصیل درآمد و انجام معاملات تجاری مصرف می کند، خمس تعلق می گیرد یا خیر؟

ج: آنچه را که از درآمد سال برای به دست آوردن درآمد از کارهای تجاری و غیر آن مصرف می کند از قبیل هزینه های انبارداری، حمل و نقل، وزن کردن، واسطه معامله و مانند آن، از درآمد همان سال استثنا می شود و خمس ندارد.

س ۹۵۲: آیا اصل سرمایه و سود آن خمس دارد؟

ج: اگر انسان سرمایه را با کسب و کار (اعم از حقوق و غیره) به دست آورده باشد، خمس دارد، ولی سود حاصل از تجارت با آن هر مقدار که صرف مؤونه زندگی می شود خمس ندارد، و اگر چیزی از آن از مخارج سال زیاد بیاید، خمس دارد.

س ۹۵۳: اگر کسی طلای مسکوک داشته باشد و به حد نصاب هم برسد، آیا علاوه بر زکات، پرداخت خمس آن هم واجب است؟

ج: اگر جزء منفعت کسب محسوب شود، حکم سایر درآمدهای کسب را در وجوب خمس دارد.

س ۹۵۴: من و همسرم از کارمندان وزارت آموزش و پرورش هستیم، همسرم همیشه حقوق خود را به من هدیه می کند، و با مقداری پول در شرکت کشاورزی کارمندان آموزش و پرورش که عضو آن هستم، سهام شده ام، ولی نمی دانم که آن مبلغ از حقوق خودم بوده یا همسرم، با توجه به اینکه پولی که از حقوق ماهیانه همسرم تا پایان سال خمسی ام پس انداز شده

کمتر از پولی است که او در طول سال می گیرد، آیا به مبلغ مذکور خمس تعلق می گیرد؟

ج: آنچه از اموال پس انداز شده و از پولی که بابت خرید سهم الشرکه پرداخته اید که مربوط به حقوق خودتان است، خمس دارد، و آن قسمت که توسط همسران هدیه شده، خمس ندارد، و آنچه را هم که شک دارید از حقوق خودتان است یا همسران، پرداخت خمس آن واجب نیست، اگر چه احوط پرداخت خمس و یا مصالحه آن است.

س ۹۵۵: آیا به پولی که به مدّت دو سال به صورت قرض الحسنه در بانک بوده، خمس تعلق می گیرد؟

ج: هر مقداری که از منفعت کسب پس انداز می شود، یک بار به آن خمس تعلق می گیرد و پس انداز آن در بانک به صورت قرض الحسنه موجب سقوط خمس آن نمی شود. بله، قرضی که نمی تواند آن را تا سر سال خمسی از قرض گیرنده پس بگیرد، تا آن را پس نگرفته، پرداخت خمس آن واجب نیست.

س ۹۵۶: شخصی که بر خود یا خانواده تحت تکفل خود سخت می گیرد تا بتواند مقداری پس انداز نماید و یا مقداری قرض می کند تا بتواند مشکلات زندگی اش را حل کند، اگر مال پس انداز شده و یا مالی که قرض گرفته، تا سر سال باقی بماند، آیا خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج: سود پس انداز شده اگر برای صرف در احتیاجات زندگی باشد و در آینده نزدیک مثلاً تا دو سه ماه بعد از پایان سال خمسی در همان مورد صرف شود، پرداخت خمس آن واجب نیست و خمس پولی که قرض کرده است، بر عهده قرض گیرنده نیست، ولی اگر از درآمد سال خود قسطهای آن را بپردازد و عین مالی که قرض گرفته هنگام رسیدن سال خمسی نزد او باقی باشد، واجب است که خمس آن را به میزان اقساطی که پرداخت نموده، بپردازد.

س ۹۵۷: دو سال است قطعه زمینی را برای ساخت خانه خریده ام، اگر از مخارج روزمره پولی را برای ساختن خانه در آن پس انداز کنم، زیرا در حال حاضر مستأجر هستم، آیا در پایان سال به آن خمس تعلق می گیرد؟

ج: اگر عین مال از درآمد سال را قبل از رسیدن سال خمسی به مصالح ساختمانی مورد نیاز تبدیل کنید، و یا آنکه پول پس انداز شده از درآمد سال را می خواهید تا چند ماه پس از پایان سال خمسی صرف ساختمان مسکن خود نمائید، خمس ندارد.

س ۹۵۸: من تصمیم به ازدواج گرفته ام، و برای کسب درآمد، قسمتی از سرمایه خود را به دانشگاه سپرده ام، آیا مصالحه در رابطه با خمس آن امکان دارد؟

ج: اگر مال مذکور از منفعت کسب شما باشد، با گذشت سال خمسی، پرداخت خمس آن واجب است و خمسِ قطعی قابل مصالحه نیست.

س ۹۵۹: سازمان حج در سال گذشته اقدام به خرید همه اثاثیه و لوازم مورد نیاز کاروان حج که ملک اینجانب بود، کرد، من پول لوازم فروخته شده ام را که دویست و چهارده هزار تومان بود، در تابستان امسال دریافت کردم، علاوه بر آن، مبلغ هشتاد هزار تومان در سال گذشته گرفته ام، با توجه به اینکه سال خمسی برای خود تعیین کرده ام و هر سال خمس زائد بر

مؤونه را می پردازم ، و با توجه به اینکه اثاثیه و لوازم مذکور مورد نیاز من در ایام عهده داری مدیریت کاروان حج .

جهت اداره حجاج بوده است ، و در وقت فروش آن ترقی قیمت نسبت به قیمت خرید آن داشته است ، آیا پرداخت خمس پول فروش آن یا خمس تفاوت قیمت آن در حال حاضر واجب است ؟

ج : اگر لوازم را با مال مخمس خریده باشید، پول فروش آن خمس ندارد، در غیر این صورت ، پرداخت خمس آن واجب است .

س ۹۶۰: من صاحب مغازه ای هستم که هر سال پول نقد و جنس های خود را محاسبه می کنم و چون بعضی از کالاها تا آخر سال خمسی فروخته نمی شود، آیا پرداخت خمس آن در آخر سال و قبل از فروش واجب است یا اینکه باید بعد از فروش ، خمس آنها پرداخت شود؟ اگر خمس کالا را بدهم و سپس آن را بفروشم ، چگونه باید در سال آینده محاسبه کنم ؟ و اگر آن را به فروش نرسانم و قیمت آن تغییر کند، چه حکمی دارد؟

ج : کالائی که تا سر سال فروخته نشده و مشتری برای خرید آن پیدا نشده است ، در حال حاضر پرداخت خمس افزایش قیمت آن واجب نیست بلکه سود حاصل از فروش آن در آینده از سود سال فروش محسوب می شود، ولی کالائی که افزایش قیمت پیدا کرده و کسی هست که در طول سال آن را بخرد، ولی شما برای اینکه سود بیشتری ببرید، آن را تا پایان سال نفروخته اید، باید با رسیدن سال خمسی ، خمس افزایش قیمت آن را پردازید، و در این صورت آن کالا به قیمتی که در سر سال خمسی ارزیابی شده و خمس افزایش قیمت آن پرداخت شده ، در سال آینده استثناء می شود.

س ۹۶۱: سه برادر، خانه سه طبقه ای خریداری نموده و در یک طبقه ساکن شده و دو طبقه دیگر را اجاره ، داده اند. آیا به دو طبقه مورد اجاره خمس تعلق می گیرد یا خیر؟ و آیا جزء مؤونه آنها محسوب می شود؟

ج : اگر خانه را از محل درآمد سالانه شان برای سکونت تهیه نموده اند و فعلاً به خاطر نیاز به مخارج زندگی اجاره داده اند، به آن خمس تعلق نمی گیرد، ولی اگر بعضی طبقات آن را به قصد اجاره دادن ساخته یا تهیه کرده اند تا اجاره آن را صرف هزینه های زندگی کنند، آن مقدار از خانه حکم سرمایه را دارد، که خمس دارد.

س ۹۶۲: شخصی مالک مقداری گندم بوده که خمس آن را پرداخت نموده و هنگام برداشت محصول جدید، همان گندم مخمس را مصرف می کرده و به جای آن گندم جدید می گذاشته و چندین سال به همین ترتیب عمل نموده است ، آیا به گندمی که به جای گندم مصرف شده می گذاشته ، خمس تعلق می گیرد؟ و در صورت تعلق خمس ، آیا همه آن خمس دارد؟

ج : گندمی را که خمس آن را پرداخته ، اگر مصرف کند، نمی تواند معادل آن از گندم جدید را از خمس استثنا کند. بنا بر این آنچه را که از گندم جدید مصرف مؤونه سال خود کرده ، خمس ندارد، و آنچه که از آن تا سر سال خمسی باقی مانده ، خمس دارد.

س ۹۶۳: من به توفیق خداوند هر سال خمس اموالم را می پردازم ، ولی در طی سالهائی که اقدام به محاسبه خمس اموالم کرده ام ، همیشه در حساب آنها شک داشته ام ، این شک

چه حکمی دارد؟ آیا واجب است امسال همه اموال نقد خود را حساب کنم یا اینکه به شک در این مسأله اعتنا نمی شود؟

ج: اگر در صحت حساب خمس منفعت کسب سالهای گذشته شک داشته باشید، به آن اعتنا نمی شود و پرداخت مجدد خمس بر شما واجب نیست. ولی اگر در منفعت کسب شک داشته باشید که آیا جزء منفعت کسب سالهای قبل است که خمس آن پرداخت شده، یا جزء منفعت کسب امسال است که خمس آن داده نشده، بر شما واجب است که احتیاطاً خمس آن را بپردازید، مگر اینکه احراز کنید که خمس آن را قبلاً پرداخته اید.

س ۹۶۴: اگر مثلاً فرشی را با مال مخمس به قیمت ده هزار تومان بخرم و بعد از مدتی آن را به پانزده هزار تومان بفروشم، آیا پنج هزار تومان اضافه بر مال مخمس، جزء منفعت کسب محسوب می شود و خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج: اگر آن را به قصد فروش خریده اید، آن مقداری که بیشتر از قیمت خرید است، جزء منفعت کسب محسوب می شود و در زائد بر مؤونه سال، خمس واجب است.

س ۹۶۵: آیا کسی که برای هر یک از درآمدهای خود سال خمس جداگانه ای قرارداد داده، جایز است خمس سودی را که سر سال خمسی آن رسیده، از سودهای دیگری که سال بر آنها نگذشته است، بپردازد؟ در صورتی که بدانند این درآمدها به طور کامل تا پایان سال باقی می مانند و چیزی از آنها صرف مؤونه نمی شود، چه حکمی دارد؟

ج: هر گاه بخواهد خمس منفعت یک کسب را از درآمد کسب دیگر بپردازد، باید خمس مبلغ پرداختی را نیز بپردازد و درآمدهائی که چیزی از آن به مصرف هزینه های زندگی نمی رسد، مخیر است بین اینکه خمس آن را هنگام حصول آن بپردازد یا تا رسیدن سال خمسی، صبر کند.

س ۹۶۶: شخصی مالک ساختمان دو طبقه ای است، و خودش در طبقه بالا سکونت دارد و طبقه پایین را به شخص دیگری داده است و به علت بدهکاری مبلغی از او قرض گرفته بدون اینکه اجاره ای بگیرد، آیا به این مبلغ خمس تعلق می گیرد؟

ج: واگذاری استفاده مّیّانی از خانه به کسی به خاطر اینکه مالی از او قرض گرفته است، وجه شرعی ندارد، و به هر حال مالی که قرض گرفته است، خمس ندارد.

س ۹۶۷: مکانی را برای معاینه پزشکی بیماران از اداره اوقاف و متولی وقف به مبلغ معینی در هر ماه اجاره کرده ام و مبلغی پول هم به عنوان پذیره از من گرفته اند، با توجه به اینکه در حال حاضر این پول از ملک من خارج شده و هیچ گاه مالک آن نخواهم شد، آیا خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج: اگر پرداخت این مبلغ در حکم قیمت انتقال سرقفلی باشد و از منفعت کسب باشد، واجب است که خمس آن پرداخت شود.

س ۹۶۸: شخصی برای احیای زمین موات جهت کاشت درختان میوه به امید استفاده از حاصل آن اقدام به حفر چاه عمیق نموده است ، با توجه به اینکه این درختان بعد از چند سال

دیگر ثمر می دهند و هزینه زیادی هم دارند، این شخص مبلغی بیش از یک میلیون تومان صرف آن نموده است. وی تا کنون حساب سال نداشته، ولی در حال حاضر که تصمیم گرفته برای ادای خمس، اموالش را حساب کند، می بیند که قیمت چاه و زمین و باغ بر اثر تورّم، معادل چندین برابر هزینه اولیه شده است، بنا بر این اگر مکلف به پرداخت خمس قیمت فعلی آنها شود، توانائی آن را ندارد و اگر مکلف به دادن خمس از عین زمین و باغ و غیر آن شود، در مضیقه و سختی می افتد، زیرا خود را به زحمت انداخته و به امید استفاده از ثمرات آن برای تأمین مخارج زندگی خود و خانواده اش متحمل هزینه ها و مشکلاتی شده است، تکلیف او نسبت به خمس اموالش چیست؟ چگونه خمس خود را حساب کند تا به راحتی بتواند آن را پردازد؟

ج: زمین مواتی را که به قصد تبدیل آن به باغ میوه احیاء نمود، بعد از کم کردن مخارج احیای آن، خمس دارد، و مخیر است که خمس زمین را از عین آن بدهد و یا از قیمت فعلی آن. و همچنین چاه، لوله آب، پمپ آب، نهالها و کاشت و پرورش آن و مانند آن، به قیمت عادلانه فعلی خمس دارد، و اگر پرداخت یکباره خمس برای او مقدور نیست، می تواند بعد از دستگردان با یکی از وکلای ما، آن را به تدریج و به نحوی که برایش از لحاظ مقدار و مدت ممکن است، پردازد.

س ۹۶۹: شخصی حساب سال برای خمس نداشته و اکنون تصمیم گرفته است که حساب سال داشته باشد، وی که از ابتدای ازدواج تا به حال بدهکار بوده است، خمس خود را چگونه محاسبه کند؟

ج: اگر از گذشته تا به حال درآمدی بیشتر از مخارج زندگی نداشته، نسبت به گذشته چیزی بر عهده او نیست.

س ۹۷۰: منافع و محصولات زمین و اموال موقوفه، از جهت خمس و زکات چه حکمی دارد؟

ج: اعیان موقوفه مطلقاً خمس ندارد، حتی اگر وقف خاص باشد، ثمره و نماء آن هم مطلقاً خمس ندارد، و به نماء وقف عام قبل از قبض توسط موقوف علیه زکات تعلق نمی گیرد، ولی بعد از قبض، پرداخت زکات آنچه از نماء وقف که قبض شده، در صورتی که واجد شرائط وجوب زکات باشد، واجب است، و در نماء وقف خاص هم اگر سهم هر یک از موقوف علیه به حد نصاب برسد، زکات واجب است.

س ۹۷۱: آیا سهم سادات «کثرهم الله تعالی» و سهم امام «علیه السلام» به منفعت کسب کودکان تعلق می گیرد؟

ج: بنا بر احتیاط بر آنان واجب است که بعد از رسیدن به سن بلوغ خمس منفعت کسب خود را که قبل از بلوغ به دست آورده اند و تا زمان بلوغ بر ملک ایشان باقی مانده است، پردازند.

س ۹۷۲: آیا به ابزاری که در کار و کسب استفاده می شود، خمس تعلق می گیرد؟

ج: ابزار و آلات کسب، حکم سرمایه را دارد که اگر از درآمد کسب تهیه شود، خمس دارد.

س ۹۷۳: چند سال قبل مبلغی را جهت ثبت نام برای رفتن به حج به بانک واریز کردیم ، ولی تا کنون موفق به تشریف نشده ایم و نمی دانیم که آیا خمس آن را پرداخته ایم یا خیر، آیا در حال

حاضر پرداخت خمس آن واجب است؟ آیا پولی که برای ثبت نام حج پرداخته می شود و چند سال بر آن می گذرد، خمس دارد یا خیر؟

ج: مبلغی که برای ثبت نام حج پرداخت می شود، اگر به عنوان قیمت یا اجرت سفر حج بر اساس قرارداد منعقد شده با سازمان حج و زیارت باشد و از منفعت کسب همان سال شما باشد، و ثبت نام کننده با آن و لو پس از چند سال به حج برود، خمس ندارد.

س ۹۷۴: کارمندانی که سر سال خمسی آنها در پایان ماه اسفند است و حقوق خود را پنج روز زودتر از سر سال خمسی می گیرند تا در ماه اول سال جدید مصرف کنند، آیا پرداخت خمس آن واجب است؟

ج: اگر حقوقی را که قبل از پایان سال دریافت می کنند تا آخر سال خمسی در مؤونه مصرف نکنند، پرداخت خمس آن واجب است.

س ۹۷۵: بسیاری از دانشجویان برای حل مشکلات غیر قابل پیش بینی خود در هزینه های زندگی صرفه جوئی می کنند و در نتیجه مبلغ قابل توجهی از کمک هزینه تحصیلی که به آنها پرداخت می گردد، جمع می شود، سؤال این است که با توجه به این که این مبلغ از طریق صرفه جوئی در پولی که وزارت آموزش عالی به آنها می پردازد، جمع می شود، آیا به آن خمس تعلق می گیرد؟

ج: کمک هزینه تحصیلی خمس ندارد.

نحوه محاسبه خمس

س ۹۷۶: تأخیر پرداخت خمس تا سال آینده چه حکمی دارد؟

ج: تأخیر پرداخت خمس از سال خمسی به سال دیگر جایز نیست، هر چند هر وقت آن را بپردازد ادای بدهی حاصل می شود. مکلف پس از رسیدن سال خمسی تا خمس مالش را نداده، نمی تواند در آن تصرف کند، و اگر در آن قبل از پرداخت خمس تصرف کند، مقدار خمس آن را ضامن است، و چنانچه با عین مال غیر مخمس کالا یا زمین و یا مانند آنها بخرد، معامله در مقدار خمس فضولی و موقوف بر اجازه ولی امر خمس است، که پس از اجازه ولی امر باید خمس آن کالا یا زمین را به قیمت فعلی حساب نماید و آن را بپردازد.

س ۹۷۷: من مالک مالی هستم که مقداری از آن نقد و مقدار دیگر به صورت قرض الحسنه نزد بعضی از افراد است و از طرفی به علت خرید زمین مسکونی مقروض هستم و باید یکی از چک های آن را چند ماه دیگر بپردازم، آیا جایز است بدهی زمین را از مبلغ مذکور (نقد و قرض الحسنه) کم کنم و خمس باقیمانده را بپردازم؟ همچنین آیا زمینی که برای سکونت خریداری شده، خمس دارد؟

ج : مالی که از درآمد سال به بعضی افراد قرض داده اید، اگر تا سر سال خمسی قابل وصول نباشد، پرداخت خمس آن تا وصول نشده است ، واجب نیست و اموالی که از درآمد سال در دست شماست جایز است که از آن ، قبل از رسیدن سر سال خمسی ، بدهی خود را که مهلت آن چند ماه دیگر می رسد، بپردازید، ولی اگر در اثنای سال آن را در ادای قرض مصرف نکنید و سر سال خمسی شما برسد، نمی توانید قرض خود را از آن مبلغ استثنا کنید،

بلکه واجب است خمس همه آن را بپردازید. ولی اگر بنا دارید تمام یا قسمتی از آن را تا چند ماه دیگر صرف ادای بدهی خود نمائید و چنانچه بخواهید خمس آن را بپردازید، باقیمانده وافی برای ادای بدهی نیست و از این بابت در زحمت و مشقت قرار می گیرید، در این صورت پرداخت خمس آنچه را که می خواهید صرف ادای بدهی نمائید، واجب نیست. اما زمینی که برای سکونت مورد نیاز از درآمد بین سال تهیه می شود، خمس ندارد.

س ۹۷۸: از آنجا که تا کنون ازدواج نکرده ام، آیا جایز است مقداری از مالی را که در حال حاضر دارم، برای هزینه هائی که در آینده به آنها نیاز دارم، پس انداز کنم؟

ج: پس انداز درآمد سال اگر برای هزینه ازدواج در چند ماه آینده باشد، به نحوی که اگر خمس آن را بپردازید نتوانید تمام هزینه ازدواج را تأمین نمائید، خمس ندارد.

س ۹۷۹: سر سال خمسی من آخر ماه دهم از هر سال است، آیا حقوق ماه دهم را که در آخر آن می گیرم، خمس دارد؟ اگر بعد از دریافت، مقدار باقیمانده آن را (که طبق عادت، هر ماه پس انداز می شود) به همسر هدیه کنم، آیا خمس به آن تعلق می گیرد؟

ج: حقوقی که قبل از سال خمسی دریافت می کنید و یا قبل از آخرین روز سال خمسی قابل دریافت است، پرداخت خمس مقدار زائد بر مؤونه سال آن واجب است. اما آنچه به همسر خود یا به دیگری هدیه می نمائید، اگر صوری و به قصد فرار از خمس نباشد و به مقدار مناسب با شأن عرفی شما باشد، خمس ندارد.

س ۹۸۰: پول یا کالای مخمسی دارم که اقدام به مصرف آن کرده ام، آیا جایز است در پایان سال، مقداری از درآمد سال به جای آن پول یا کالائی که خمس آن پرداخت شده، استثنا شود؟

ج: چیزی از درآمد سال به جای مال مخمسی که مصرف شده، استثنا نمی شود.

س ۹۸۱: اگر مالی که خمس ندارد مانند جایزه و مانند آن، با سرمایه مخلوط شود، آیا در پایان سال خمسی جایز است که آن را از سرمایه استثنا کرد و سپس خمس بقیه اموال را پرداخت؟

ج: استثنای آن اشکال ندارد.

س ۹۸۲: سه سال پیش مغازه ای را با مالی که خمس آن پرداخت شده، افتتاح کردم و سر سال خمسی ام هم پایان سال شمسی یعنی شب عید نوروز است، و تا کنون هرگاه سر سال خمسی ام رسیده، مشاهده کرده ام که همه سرمایه ام به صورت قرض بر عهده مردم است و در عین حال خودم هم مبلغ زیادی بدهکارم، امیدواریم ما را نسبت به تکلیفمان راهنمایی فرمائید.

ج: اگر سر سال خمسی چیزی از سرمایه و سود نزد شما نباشد و یا چیزی بر سرمایه شما افزوده نشده باشد، پرداخت خمس بر

شما واجب نیست و طلبهای شما که ناشی از فروش نسبه کالا به مردم است ، جزء درآمد سالی محسوب می شود که آنها را دریافت می کنید.

س ۹۸۳: تعیین قیمت کالاهای موجود در مغازه ، هنگام حساب سال خمسی ، مشکل است ، چگونه باید آن را حساب کرد؟

ج : تعیین قیمت اجناس موجود در مغازه به هر صورت ممکن هر چند با تخمین ، برای

محاسبه درآمد سال که باید خمس آن پرداخت شود، واجب است .

س ۹۸۴: اگر چند سال درآمد سالانه ام را محاسبه نکنم تا اینکه اموال من نقد و سرمایه ام زیاد شود و بعد از آن ، خمس غیر از سرمایه قبلی ام را بپردازم ، آیا این کار اشکال دارد؟

ج : اگر در اموال شما هنگام رسیدن سال خمسی ، خمس هر چند به مقدار کم باشد، تا خمس آن را نپردازید، حق تصرف در آن اموال را ندارید، و اگر با عین آن اموال قبل از پرداخت خمس خرید و فروش کنید، معامله نسبت به مقدار خمس آن ، فضولی و متوقف بر اجازه ولی امر خمس است .

س ۹۸۵: خواهشمندیم آسانترین راه ممکن برای پرداخت خمس توسط صاحب مغازه را بیان فرمائید.

ج : هر چه کالا و پول نقد دارد، در سر سال خمسی حساب کرده و قیمت گذاری می کند و سپس مجموعه آن را با سرمایه اصلی می سنجد، اگر چیزی اضافه بر سرمایه موجود باشد، سود محسوب می شود و به آن خمس تعلق می گیرد.

س ۹۸۶: سر سال خمسی ام را اول ماه سوم سال گذشته قرار داده ام و در همین تاریخ برای محاسبه خمس سود حساب بانکی ام مراجعه کردم ، آیا این روش برای حساب سال مالی درست است ؟

ج : ابتدای سال خمسی شما، روزی است که برای اولین بار سود قابل دریافت برای شما حاصل شده است ، و تأخیر ابتدای سال از آن روز برای شما جایز نیست .

س ۹۸۷: اگر وسائل و چیزهای مورد نیاز زندگی مانند ماشین ، موتور، فرش که خمس آن داده نشده است ، فروخته شود، آیا پس از فروش باید خمس آنها فوراً پرداخت شود؟

ج : وسایل ذکر شده اگر جزو احتیاجات زندگی بوده و از درآمد بین سال آن را تهیه کرده است ، پول فروش آن خمس ندارد، ولی اگر وسایل را با پولی که سال بر آن گذشته بدون ادای خمس تهیه کرده ، باید خمس پول خرید آنها را بدهد، هر چند آن وسایل را نفروشد و اگر حساب سال نداشته در مورد پول خرید آنها باید با یکی از نمایندگان ما مصالحه نماید.

س ۹۸۸: کسی که نیاز به تهیه یکی از لوازم خانگی مانند یخچال دارد و استطاعت خرید آن را یکجا ندارد و ماهیانه پولی پس انداز می نماید تا وقتی که پول به حد لازم رسید، آن را خریداری نماید، اکنون که سال خمسی او رسیده ، آیا به پولی که به این منظور کنار گذاشته شده ، خمس تعلق می گیرد؟

ج : پول پس انداز شده اگر جهت تهیه ما یحتاج زندگی در آینده نزدیک (مثلاً دو تا سه ماه پس از پایان سال خمسی) مورد نیاز باشد، خمس ندارد.

س ۹۸۹: اگر کسی قبل از سال خمسی اش ، مقداری از در آمد خود را به کسی قرض دهد و بعد از گذشت چند ماه از سر سال خمسی خود آن را دریافت کند، این مبلغ چه حکمی دارد؟

ج : پرداخت خمس قرض پس از گرفتن آن از بدهکار، واجب است .

س ۹۹۰: اشیائی را که انسان در طول سال خمسی می خرد و سپس آن را بعد از سال خمسی اش می فروشد، چه حکمی دارد؟

ج: اشیاء یاد شده اگر جزو لوازم زندگی است و جهت استفاده شخصی خریده است، خمس ندارد؛ ولی اگر آن را برای فروش خریده و فروش آن هم تا سر سال خمسی ممکن است، پرداخت خمس سود آن واجب است. در غیر این صورت، تا آن را نفروخته، خمس ندارد و هنگامی که آن را فروخت، سود حاصل از فروش آن از درآمدهای همان سال فروش محسوب می شود.

س ۹۹۱: اگر کارمندی حقوق سال خمسی خود را بعد از رسیدن آن دریافت کند، آیا دادن خمس بر او واجب است یا خیر؟

ج: اگر تا سر سال خمسی قابل دریافت باشد، پرداخت خمس آن واجب است، هر چند هنوز آن را نگرفته باشد؛ در غیر این صورت، جزء درآمدهای سالی که آن را دریافت می کند، محسوب می شود.

س ۹۹۲: خمس سکه های طلا که قیمت آنها همیشه در حال تغییر است، چگونه است؟

ج: اگر قصد دارد خمس را از قیمت آنها بدهد، ملاک، قیمت روز پرداخت است.

س ۹۹۳: اگر شخصی سال مالی خود را به قیمت طلا محاسبه نماید، به طور مثال اگر همه سرمایه اش معادل با صد سکه طلا از نوع بهار آزادی باشد که مقدار بیست سکه از آن را به عنوان خمس پرداخته و هشتاد سکه مخمس باقی بماند و در سال بعد اگر قیمت سکه افزایش یابد (ولی سرمایه او معادل همان هشتاد سکه است)، آیا به آن خمس تعلق می گیرد؟ آیا واجب است که خمس افزایش قیمت را پردازد؟

ج: ملاک در استثنای سرمایه مخمس، همان سرمایه اصلی است. اگر سرمایه اصلی که با آن کار می کند، سکه های طلا از نوع مثلاً بهار آزادی باشد، در سر سال مالی سکه های مخمس استثنا می شوند، هر چند قیمت آنها به واحد ریال نسبت به سال گذشته، افزایش یافته باشد. ولی اگر سرمایه او پول نقد یا کالا باشد که در سر سال خمسی آن را با سکه های طلا مقایسه کرده و خمس آن را داده باشد، باید در سر سال خمسی آینده فقط قیمت سکه های طلا را که سال گذشته آنها را حساب کرده، استثنا کند نه تعداد سکه ها را. بنا بر این اگر قیمت سکه ها در سال آینده افزایش یابد، مقدار افزایش قیمت، استثنا نمی شود، بلکه سود محسوب شده و پرداخت خمس آن واجب است.

تعیین سال مالی

س ۹۹۴: کسی که اطمینان دارد به اینکه چیزی از درآمد سالانه اش تا پایان سال باقی نمی ماند، بلکه تمامی درآمد و منفعت او در خلال سال خرج هزینه های زندگی او می شود، آیا واجب است برای خود سال خمسی تعیین کند؟ کسی که بر اثر اطمینان به اینکه چیزی از درآمدش زیاد نمی آید، سال خمسی تعیین نکرده، چه حکمی دارد؟

ج : ابتدای سال خمسی با تعیین از جانب مکلف مشخص نمی شود، بلکه یک امر واقعی

است که برای کسی که شغل او کاسبی است با شروع کاسبی و برای کشاورز با رسیدن وقت برداشت محصول و برای کارگر و کارمند با دستیابی به اولین درآمد، آغاز می شود. حساب سر سال خمسی و محاسبه درآمد سالانه واجب مستقلى نیست، بلکه راهی برای شناخت مقدار خمس است و وقتی محاسبه واجب می شود که بدانند خمسی به او تعلق گرفته، ولی مقدار آن را نمی داند و اگر از منفعت کسب چیزی نزد او نماند و همه آن در مؤونه زندگی مصرف شود، خمس هیچ کدام از آنها بر او واجب نیست.

س ۹۹۵: آیا ابتدای سال مالی همان ماه اول کار است یا اولین ماهی که حقوق دریافت می کند؟

ج: شروع سال خمسی حقوق بگیران اعم از کارگران و کارمندان و غیره همان روز اولی است که مزد یا حقوق خود را دریافت می کنند و یا می توانند دریافت نمایند.

س ۹۹۶: تعیین ابتدای سال برای پرداخت خمس چگونه است؟

ج: شروع سال خمسی نیاز به تعیین از سوی خود مکلف ندارد، بلکه خود به خود بر اساس چگونگی حصول درآمد سالانه متعین می شود. بنا بر این ابتدای سال خمسی امثال کارگران و کارمندان از اولین روز امکان دریافت اولین درآمد از درآمدهای کار و کارمندی است، و سال خمسی تجار و مغازه داران از تاریخ شروع به خرید و فروش و سال خمسی امثال کشاورزان از تاریخ برداشت اولین محصول کشاورزی سال شروع می شود.

س ۹۹۷: آیا تعیین سال خمسی بر جوانان مجردی که با پدر و مادر خود زندگی می کنند، واجب است؟ ابتدای سال خمسی آنان از چه زمانی است و چگونه باید آن را حساب کنند؟

ج: اگر جوان مجرد درآمد شخصی هر چند به مقدار کم داشته باشد، واجب است که سال خمسی تعیین نموده و درآمد سالانه خود را محاسبه کند تا در صورتی که چیزی از درآمد تا پایان سال باقی ماند، خمس آن را پردازد و ابتدای سال خمسی او هنگام حصول اولین درآمد است.

س ۹۹۸: آیا زن و شوهری که حقوق خود را به طور مشترک در امور منزل مصرف می کنند، می توانند سال خمسی مشترک داشته باشند؟

ج: هر یک از آنان سال خمسی مستقلی به حساب درآمد خودش دارد، و واجب است، هر کدام خمس باقیمانده حقوق و درآمد سالانه خود را در پایان سال خمسی پردازد.

س ۹۹۹: من زنی خانه دار و مقلد حضرت امام «قدس سره» هستم و همسرم سال خمسی دارد که در آن هنگام خمس اموال خود را می پردازد و من نیز گاهی درآمندی دارم، آیا می توانم برای خود سال خمسی جهت پرداخت خمس قرار دهم و ابتدای آن را زمان دستیابی به اولین سودی که خمس آن را نداده ام، قرار دهم و در پایان سال خمس باقیمانده را بعد از کم

کردن مؤونه پردازم؟ آیا به آنچه در طول سال خرج زیارت، هدیه و مانند آن کرده ام، خمس تعلق می گیرد؟

ج: بر شما واجب است که زمان دستیابی به اولین درآمد سال را ابتدای سال خمسی خود قرار دهید، و هر چه را در طول سال از منفعت کسب خرج مصارف شخصی خود از قبیل

آنچه ذکر کرده اید، می کنید خمس ندارد و هر چه از منفعت کسب سال، از مؤونه و مخارج سالانه تان تا سر سال زیاد بیاید، واجب است که خمس آن را پردازید.

س ۱۰۰۰: آیا سال خمسی باید شمسی باشد یا قمری؟

ج: مکلف در این مورد مخیر است.

س ۱۰۰۱: شخصی می گوید که سر سال خمسی اش ماه یازدهم سال بوده است، ولی بر اثر فراموش کردن آن، قبل از پرداخت خمس در ماه دوازدهم برای خانه اش فرش و ساعت و موکت خریده است و در حال حاضر تصمیم گرفته که سال خمسی اش را به ماه رمضان تغییر دهد، اشاره به این نکته لازم است که این شخص مبلغ هشتاد و سه هزار تومان سهمین مربوط به سال گذشته و امسال بدهکار است که آن را به صورت قسطی می پردازد، نظر شریف حضرتعالی راجع به سهم امام و سادات کالاهای مذکور چیست؟

ج: تقدیم و تأخیر سال خمسی جایز نیست مگر با اجازه ولی امر خمس و بعد از حساب مدت گذشته و مشروط است به اینکه موجب وارد شدن ضرر به صاحبان خمس نشود، و در مورد اجناسی که پول پرداختی بابت خرید آن از درآمد سال قبل بوده است، باید خمس آن پول ها پرداخت شود.

س ۱۰۰۲: آیا انسان می تواند خودش خمس مالش را حساب نموده و سپس آنچه را بر او واجب است به وکلای جنابعالی پردازد؟

ج: اشکال ندارد.

ولی-امر خمس و موارد مصرف آن

س ۱۰۰۳: با توجه به نظر مبارک حضرت امام راحل «قدس سره» و نظر مبارک حضرتعالی و بعضی فقهای دیگر که امر وجوهات راجع به ولی امر مسلمین است، پرداخت وجوهات به غیر ولی امر چه حکمی دارد؟

ج: مقلدین هر یک از مراجع محترم تقلید دامت برکاتهم، اگر در پرداخت سهمین مبارکین به استناد فتوای مرجع تقلید خود عمل کنند، موجب براءت ذمه می شود.

س ۱۰۰۴: آیا مصرف سهم مبارک سادات در امور خیریه مانند ازدواج سادات، جایز است؟

ج: سهم سادات مانند سهم مبارک امام علیه السلام در اختیار ولی-امر مسلمین است و در صورتی که اذن خاص باشد، مصرف سهم سادات در آنچه ذکر شده، اشکال ندارد.

س ۱۰۰۵: آیا اجازه گرفتن از مجتهدی که مقلد از او تقلید می کند، برای مصرف سهم امام علیه السلام در عمل خیر مثلاً در حوزه علمیه یا دارالایتام، ضرورت دارد و یا اجازه هر مجتهدی کافی است؟ و اصولاً آیا اجازه مجتهد ضروری است؟

ج: اختیار سهمین مبارکین به طور کلی مربوط به ولی امر مسلمین است و کسی که بر عهده او و یا در مال وی مقداری حق امام علیه السلام یا سهم سادات باشد، باید آن را به ولی امر خمس یا وکیلی که از طرف او اجازه دارد، تسلیم کند، و اگر می خواهد آن را در یکی از موارد

مقرر مصرف کند، باید ابتدا راجع به آن اجازه بگیرد، و در عین حال مکلف باید فتوای مرجع تقلید خود را در آن رعایت نماید.

س ۱۰۰۶: آیا وکلای حضرتعالی یا اشخاصی که وکیل در اخذ حقوق شرعی نیستند، مکلف به دادن قبض رسید سهمین به پرداخت کنندگان آن هستند یا خیر؟

ج: کسانی که حقوق شرعی خود را به وکلای محترم ما یا به اشخاص دیگر به قصد وصول به دفتر ما می دهند، می توانند از آنها قبضی را که دارای مهر ما می باشد، مطالبه کنند.

س ۱۰۰۷: هنگامی که خمس را به وکلای حضرتعالی در منطقه تحویل می دهیم، گاهی سهم امام علیه السلام را به ما بر می گردانند و می گویند که از طرف حضرتعالی در این کار مجاز هستند، آیا مصرف مبلغی که به ما برگردانده شده، در امور خانواده جایز است؟

ج: اگر در اجازه کسی که مدعی اجازه است، شک دارید، می توانید به صورت محترمانه از او بخواهید که اجازه خطی خود را به شما نشان بدهد و یا از او قبض رسید را که مهر ما بر آن خورده، درخواست کنید، اگر آنان طبق اجازه ای که از ما دارند عمل کرده اند، عملشان مورد تأیید است.

س ۱۰۰۸: شخصی ملکی را با مال غیر مخمس به قیمت بالائی خریده و مبلغ زیادی هم خرج اصلاح و تعمیر آن کرده است و بعد آن را به فرزند غیر بالغ خود هبه کرده و بطور رسمی به اسم او نموده است، با توجه به اینکه آن فرد در قید حیات است، مسأله خمس مکلف مذکور چگونه است؟

ج: اگر آنچه را برای خرید ملک و اصلاح و تعمیر آن صرف کرده، از درآمدهای سال باشد و بخشش آن ملک به فرزندش در همان سال و متناسب با شأن عرفی او باشد، خمس ندارد. در غیر این صورت واجب است که خمس آن را بدهد.

سهم سادات و انتساب به آنان

س ۱۰۰۹: مادر من از سادات است، لطف فرموده امور ذیل را بیان فرمائید: (۱) آیا من هم از سادات محسوب می شوم؟ (۲) آیا فرزندان من هر چقدر پائین روند، از سادات شمرده می شوند؟ (۳) بین کسی که از طرف پدر سید است و کسی که از طرف مادر سید است، چه تفاوتی وجود دارد؟

ج: گرچه منتسبین به پیامبر اکرم «صلی الله علیه و آله» از طرف مادر هم از اولاد رسول اکرم «صلی الله علیه و آله» محسوب می شوند، ولی ملاک ترتب آثار و احکام شرعی سیادت، انتساب از طرف پدر است.

س ۱۰۱۰: آیا فرزندان عباس بن علی بن ابی طالب علیهم السلام احکام سایر سادات را دارند، مثلاً آیا طلبه علوم دینی که

منسوب به این خانواده است ، می تواند ملبس به لباس سادات شود؟ آیا اولاد عقیل بن ابی طالب هم این حکم را دارند؟

ج : کسی که از طرف پدر به عباس بن علی بن ابی طالب «علیهم السلام» منسوب است ،

سید علوی می باشد و همه سادات علوی و عقیلی ، هاشمی هستند و حق استفاده از مزایای خاص سادات هاشمی را دارند.

س ۱۰۱۱: به تازگی به سند شخصی یکی از فرزندان عموی پدرم دست یافته ام که در آن اسم صاحب سند شخصی با عنوان سید ذکر شده ، بنا بر این و با توجه به اینکه در میان فامیل مشهور است که ما از سادات هستیم و با قرینه بودن دلیلی که اخیراً به آن دست یافته ام ، خواهشمندم نظر مبارک خود را راجع به سیادت من بیان فرمائید.

ج : صرف ذکر عنوان سید در سندی که به نام یکی از اقوام نسبی شماست ، حجت شرعی بر سیادت شما محسوب نمی شود، و تازمانی که سیادت خود را با اطمینان یا با استناد به دلیل شرعی احراز نکرده اید، احکام و آثار شرعی سیادت بر شما مترتب نمی شود.

س ۱۰۱۲: کودکی را به فرزند پذیرفته و نام او را علی گذاشته ام و برای گرفتن شناسنامه به اداره ثبت احوال مراجعه کردم و در آنجا برای فرزند خوانده ام لقب سید گذاشتند، ولی من به علت خوف از جدم رسول الله « صلی الله علیه و آله » آن را نپذیرفتم و در حال حاضر مردد هستم بین اینکه فرزند خواندگی آن طفل را رد کنم و یا اینکه مرتکب معصیت قبول سیادت کسی شوم که سید نیست ، کدامیک از دو راه را انتخاب کنم ؟ امیدوارم مرا راهنمایی فرمائید.

ج : بر فرزند خواندگی آثار شرعی بنوّت مترتب نمی شود، و کسی هم که از طرف پدر واقعی اش سید نیست ، آثار و احکام سیادت را ندارد، ولی به هر حال نگهداری کودک بی سرپرست شرعاً عمل بسیار خوب و پسندیده ای است .

موارد مصرف خمس ، کسب اجازه ، هدیه و شهریه حوزوی

س ۱۰۱۳: بعضی از اشخاص از طرف خود اقدام به پرداخت قبض آب و برق سادات می کنند، آیا احتساب آن از خمس جایز است یا خیر؟

ج : آنچه را تا کنون به قصد سهم سادات پرداختند، مورد قبول است ، ولی برای موارد بعدی ، قبل از پرداخت ، لازم است کسب اجازه کنند.

س ۱۰۱۴: آیا حضرتعالی مصرف ثلث سهم مبارک امام علیه السلام را برای خرید و توزیع کتابهای دینی ، اجازه می فرمائید؟

ج : اگر وکلای مجاز ما تهیّه و توزیع کتابهای مفید دینی را لازم بدانند، جایز است که از ثلثی که مجاز به صرف آن در موارد معین شرعی هستند، آن کار را انجام دهند.

س ۱۰۱۵: آیا جایز است سهم سادات به علویه فقیری که ازدواج کرده و فرزندان ندارد ولی شوهرش غیر علوی و فقیر است ، داده شود، و آیا او می تواند آن را صرف فرزندان و شوهرش نماید؟

ج : اگر شوهر بر اثر فقر نتواند نفقه همسرش را بدهد و همسر وی هم شرعاً فقیر باشد، می تواند برای رفع نیازش ، سهم

سادات بگیرد و آن را برای خود و فرزندان و حتی شوهرش مصرف کند.

س ۱۰۱۶: گرفتن سهم امام علیه السلام و سهم سادات توسط اشخاصی که علاوه بر شهریه حوزه

درآمدهای دیگری که برای تأمین زندگی آنها کافی است داشته باشند، چه حکمی دارد؟

ج: کسی که شرعاً مستحق نبوده و مشمول مقررات شهریه حوزه هم نباشد، گرفتن سهمین برای او جایز نیست.

س ۱۰۱۷: زن علویه ای ادعا می کند که پدرش در پرداخت هزینه خانواده اش کوتاهی نموده و مجبور به گدائی در کنار مساجد شده اند تا از این طریق مالی به دست آورده و مصرف کنند. اهالی منطقه هم آن سید را فردی ثروتمند، ولی خسیس نسبت به خانواده اش می دانند، آیا دادن نفقه آنان از سهم سادات جایز است؟ و بر فرض که پدر بگوید که بر من فقط دادن هزینه پوشاک و خوراک واجب است، ولی پرداخت بقیه مخارج مثل لوازم اختصاصی زنان و پول روزانه کودکان، واجب نیست، آیا می توان به مقدار رفع احتیاج از سهم سادات به آنان داد؟

ج: در صورت اول اگر نمی توانند نفقه خود را از پدرشان بگیرند، جایز است به مقدار نفقه از سهم سادات به آنان داده شود. همچنین در صورت دوم، اگر علاوه بر خوراک و پوشاک، به چیز دیگری که مناسب حالشان است، نیاز داشته باشند، جایز است به مقدار رفع نیاز از سهم سادات به آنان پرداخت شود.

س ۱۰۱۸: آیا اجازه می فرمائید که افرادی خودشان سهم سادات را به سادات فقیر بدهند؟

ج: کسی که سهم سادات بر عهده اوست، واجب است در پرداخت آن به مستحقین اجازه بگیرد.

س ۱۰۱۹: آیا مقلدین حضرت تعالی در مصرف خمس می توانند سهم سادات را به سید فقیر بدهند یا اینکه باید همه خمس یعنی سهم سادات و سهم امام علیه السلام را تحویل و کیل شما بدهند تا در موارد شرعی آن مصرف کنند؟

ج: در این رابطه فرقی بین سهم سادات و سهم مبارک امام علیه السلام نیست.

س ۱۰۲۰: آیا حقوق شرعی (خمس، ردّ مظالم، زکات) از شئون حکومت است یا خیر؟ و کسی که خمس بر عهده اوست، آیا می تواند خودش سهم سادات و ردّ مظالم و زکات را به افراد مستحق بدهد؟

ج: در زکات جایز است که خودش آنها را به فقراي متدین و عقیف بدهد، و در ردّ مظالم أحوط آن است که با اذن حاکم شرع باشد، ولی در خمس واجب است که همه آن را به دفتر ما و یا به یکی از وکلای مجاز ما تحویل دهد تا در موارد شرعی که برای آن مقرر شده، مصرف شود، و یا در پرداخت آن به مستحقین اجازه بگیرد.

س ۱۰۲۱: آیا ساداتی که دارای شغل و کسبی هستند، استحقاق خمس دارند یا خیر؟ امیدوارم توضیح فرمائید.

ج: اگر درآمد آنان برای زندگی شان به طور متعارف و مناسب با شأن عرفی شان کافی باشد، مستحق خمس نیستند.

س ۱۰۲۲: جوانی بیست و پنج ساله و کارمند هستم، تا به حال مجرد بوده و با پدر و مادرم

زندگی می‌کنم، پدرم پیرمردی کهنسال و از کار افتاده است که در آمدی ندارد و چهار سال است که همه مخارج زندگی را من تأمین می‌کنم. با توجه به اینکه نمی‌توانم هم خمس درآمد سالانه را بدهم و هم مخارج زندگی را تأمین کنم، و مبلغ نوزده هزار تومان هم از خمس درآمدهای قبل بدهکارم و آن را یادداشت کرده‌ام تا بعداً بپردازم، خواهشمندم توضیح فرمائید که آیا جایز است خمس درآمدهای سال را به نزدیکان خود مثل پدر و مادر بدهم؟

ج: اگر پدر و مادر شما قدرت مالی اداره امور زندگی خود را ندارند و شما توانائی کمک به آنان را دارید، کمک به آنان بر شما واجب می‌شود، و آنچه را که جهت تأمین نفقه آنان می‌پردازید، جزو مؤونه شما محسوب است، ولی شرعاً نمی‌توانید آن را به جای خمس که دادن آن هم واجب است، حساب نمائید.

س ۱۰۲۳: مبلغی بابت سهم مبارک امام «علیه السلام» بر عهده من است که باید آن را به حضرت تعالی بپردازم، و از طرفی مسجدی هست که احتیاج به کمک دارد، آیا اجازه می‌فرمائید که مبلغ مزبور را به امام جماعت آن مسجد بدهم تا در ساختمان و تکمیل آن مصرف نماید؟

ج: در حال حاضر، سهمین مبارکین برای اداره حوزه های علمیه مورد نیاز است. برای ساختمان مسجد و تکمیل آن می‌توان از کمک های مؤمنین استفاده کرد.

س ۱۰۲۴: با توجه به اینکه احتمال می‌دهیم پدر ما در زمان حیات خمس اموال خود را به طور کامل نپرداخته باشد، و ما قطعه ای از زمین های او را برای ساخت بیمارستان بخشیده ایم، آیا می‌توان آن زمین را از خمس اموال متوفی حساب کرد؟

ج: زمین مذکور به عنوان خمس محسوب نمی‌شود.

س ۱۰۲۵: در چه مواردی بخشیدن خمس به کسی که آن را می‌دهد، جایز است؟

ج: سهم مبارک امام علیه السلام و سهم سادات، قابل بخشش نیست.

س ۱۰۲۶: شخصی در پایان سال خمسی، به طور مثال صد هزار تومان زائد بر مؤونه دارد که خمس آن را داده است، اگر در سال بعد مقدار آن به صد و پنجاه هزار تومان برسد، آیا در سال جدید باید خمس پنجاه هزار تومان را بپردازد یا اینکه باید دو باره خمس صد و پنجاه هزار تومان را بدهد؟

ج: اگر مالی که خمس آن داده شده، در سال جدید مصرف نشود و باقی بماند، دوباره خمس ندارد، و اگر درآمد آن سال به طور مشترک با مال محمس در مؤونه سال مصرف شود، واجب است که خمس باقیمانده در پایان سال به نسبت غیر محمس به محمس پرداخت شود.

س ۱۰۲۷: طلاب علوم دینی که هنوز ازدواج نکرده اند و مسکنی ندارند، اگر درآمدی از طریق تبلیغ و کار یا سهم امام علیه

السلام داشته باشند، آیا مشمول خمس است یا اینکه می توانند بدون پرداخت خمس ، آن را به این دلیل که از وجوب خمس استثناء شده ، برای هزینه های ازدواج پس انداز کنند؟

ج : حقوق شرعی که از طرف مراجع به طلباب محترمی اهدا می شود که مشغول تحصیل در حوزه های علوم دینی هستند، خمس ندارد، ولی سایر درآمدهائی که از راه تبلیغ و کار دارند، اگر تا سر سال خمسی باقی بماند، خمس آن واجب است .

س ۱۰۲۸: اگر شخصی پس اندازی داشته باشد که مخلوطی از مال مخمس و غیر مخمس است و گاهی از آن برای مخارج خود برداشت کرده و گاهی هم به آن اضافه می کند. با توجه به اینکه مقدار مال مخمس معلوم است، آیا پرداخت خمس مجموع مبلغ باقیمانده واجب است یا اینکه باید فقط خمس مال غیر مخمس را بدهد؟

ج: واجب است که خمس مبلغ باقیمانده را به نسبت مال غیر مخمس به مخمس، بپردازد.

س ۱۰۲۹: کفنی را خریده و چندین سال مانده است، آیا پرداخت خمس آن واجب است یا اینکه فقط پرداخت خمس قیمت خرید آن واجب است؟

ج: پولی که با آن کفن خریده، اگر مخمس باشد، دیگر خمس ندارد و گرنه باید خمس کفن را بپردازد.

س ۱۰۳۰: من طلبه علوم دینی هستم، مقداری پول داشتم که با آن و کمک دیگران و استفاده از سهم سادات و گرفتن قرض، توانستم خانه کوچکی بخرم و اکنون آن را فروخته ام، اگر بر پول آن سال بگذرد و خانه ای نخرم، آیا به آن پول که آماده برای خرید خانه است، خمس تعلق می گیرد؟

ج: خانه ای که از شهریه حوزه علمیه و کمک افراد خیر و حقوق شرعی دیگر و قرض خریداری شده، پول فروش آن خمس ندارد.

مسائل متفرقه خمس

س ۱۰۳۱: من در سال ۱۳۴۱ شمسی از امام خمینی «قدس سره» تقلید نموده و حقوق شرعی خود را طبق فتاوی ایشان به او می پرداختم. در سال ۱۳۴۶ امام «قدس سره» در ضمن پاسخ به سؤالی درباره حقوق شرعی و مالیات، فرمودند که حقوق شرعی همان خمس و زکات است، ولی مالیات جزء حقوق شرعی نیست. در حال حاضر که در دوران جمهوری اسلامی به سر می بریم، خواهشمندیم وظیفه ما را نسبت به حقوق شرعی مالی و مالیات بیان فرمائید.

ج: مالیاتی که حکومت جمهوری اسلامی بر اساس قوانین و مقررات وضع می کند، هر چند پرداخت آن بر کسانی که قانون شامل آنان می شود، واجب است، و مالیات پرداختی هر سال از مؤونه همان سال محسوب است، ولی از سهمین مبارکین محسوب نمی شود، بلکه بر آنان دادن خمس در آمد سالانه شان در زائد بر مؤونه سال به طور مستقل، واجب است.

س ۱۰۳۲: آیا تبدیل حقوق شرعی به ارزی که دارای قیمت ثابت است، با توجه به عدم ثبات قیمت برابری پولهای دیگر، از نظر شرعی جایز است یا خیر؟

ج: این کار برای شخصی که حقوق شرعی بر ذمه دارد، جایز است، ولی باید هنگام پرداخت حقوق واجب شرعی خود، آن را به قیمت روز پرداخت محاسبه کند، ولی کسی که از طرف ولی امر در گرفتن حقوق شرعی و کیل است و به او اعتماد

شده ، نمی تواند آنچه را دریافت کرده ، به پول دیگری تبدیل کند، مگر آنکه در این کار مجاز باشد، و تغییر قیمت مجوز شرعی تبدیل آن نیست .

س ۱۰۳۳: در یک مؤسسه فرهنگی برای تأمین نیازهای مالی آن در آینده ، و احدی تجاری

تشکیل شده که سرمایه آن از حقوق شرعی است، آیا پرداخت خمس درآمد آن واجب است؟ آیا مصرف خمس آن به نفع مؤسسه جایز است؟

ج: تجارت با حقوق شرعی که واجب است به مصرف موارد مقرر شرعی آن برسد و خودداری از مصرف آن، هر چند به قصد استفاده از منافع آن در یک مؤسسه فرهنگی باشد، بدون اجازه ولی امر خمس اشکال دارد، و در صورتی که با آن تجارت شود، سود حاصله تابع سرمایه است که باید در همان موارد مصرف سرمایه صرف شود و خمس ندارد. بله، تجارت با هدایایی که به مؤسسه داده می شود، اشکال ندارد، و سود و درآمد آن در صورتی که سرمایه ملک مؤسسه باشد، خمس ندارد.

س ۱۰۳۴: اگر در چیزی شک داشته باشیم که خمس آن را داده ایم یا خیر، ولی ظن غالب به پرداخت خمس آن باشد، وظیفه ما چیست؟

ج: اگر مشکوک از چیزهایی باشد که خمس به آن تعلق گرفته است، تحصیل یقین به پرداخت خمس آن واجب است.

س ۱۰۳۵: هفت سال پیش مقداری خمس بر من واجب شد، و آن را با مجتهد دستگردان کرده و قسمتی از آن را پرداختم، بقیه آن بر ذمه ام باقی ماند و از آن تاریخ تا کنون نتوانسته ام مبلغ باقیمانده را بپردازم، تکلیف من چیست؟

ج: مجرد عجز از پرداخت خمس، موجب فراغت ذمه نمی شود، بلکه واجب است که هر زمانی که توانائی پرداخت بدهی بابت خمس را داشتید، آن را هر چند به تدریج بپردازید.

س ۱۰۳۶: آیا مبلغی را که به عنوان خمس مالی که متعلق خمس نبوده، پرداختم، می توانم بابت خمس مالی که فعلاً بدهکارم، حساب کنم؟

ج: اگر در مصارف شرعی آن مصرف شده، بابت ادای بدهی کنونی شما از خمس محسوب نمی شود. ولی اگر عین آن موجود باشد می توانید آن را مطالبه نمایید.

س ۱۰۳۷: آیا خمس و زکات بر کودکانی که هنوز به سن تکلیف نرسیده اند، واجب می شود؟

ج: زکات مال بر شخص غیر بالغ واجب نیست، ولی اگر خمس به مال او تعلق بگیرد (مثل اینکه معدن یا حلال مخلوط به حرام باشد)، بر ولی شرعی او پرداخت آن واجب است، مگر خمس سود حاصل از تجارت با اموال او یا منافع کسبش که پرداخت آن بر ولی واجب نیست، بلکه بنا بر احتیاط در صورتیکه سود حاصله باقی بماند ادای خمس آن بر خود طفل بعد از رسیدن به سن تکلیف، واجب است.

س ۱۰۳۸: اگر شخصی مقداری از حقوق شرعی و سهم امام علیه السلام و چیزهایی را که صرف آن در مصارف شرعی باید

با اجازه یکی از مراجع باشد، در یکی از مؤسسات دینی یا ساختمان مدرسه یا مسجد یا حسینیه مصرف کند، آیا شرعاً حق دارد آنچه را که به عنوان ادای حقوق شرعی که بر عهده او بوده، به مصرف رسانده، پس بگیرد و یا زمین آن را پس بگیرد و یا اقدام به فروش ساختمان آن مؤسسه نماید یا خیر؟

ج: اگر اموال خود را طبق اجازه کسی که واجب بود حقوق شرعی خود را به او تسلیم نماید، به نیت پرداخت حقوق شرعی که بر عهده داشت، برای تأسیس مدرسه و مانند آن به مصرف رسانده است، حق پس گرفتن و تصرف مالکانه در آن را ندارد.

انفال

س ۱۰۳۹: بر اساس قانون زمین شهری: (۱) زمینهای بایر جزء انفال محسوب و تحت تصرف حکومت اسلامی است. (۲) زمینهای بایر و غیر آن در شهرها اگر مالک خصوصی داشته باشد، در صورت نیاز دولت و شهرداری ها به آن می توانند آن را به قیمت متعارف در آن منطقه از مالکین استملاک نمایند. سؤال این است: (۱) اگر شخصی زمین بایری را که سند آن به نام او بوده، ولی بر اثر قانون زمین شهری از اعتبار ساقط شده است به عنوان سهم امام علیه السلام و سهم سادات بدهد، چه حکمی دارد؟ (۲) اگر شخصی زمینی اعم از بایر یا دایر داشته باشد و از طرف دولت یا شهرداری بر اساس قانون مجبور به فروش آن شود، ولی او آن را به عنوان سهم امام و سادات بدهد، چه حکمی دارد؟

ج: زمینی که در اصل موات است و شرعاً ملک کسی که سند به نام اوست، نیست، واگذاری آن به عنوان خمس و احتساب آن به جای بدهی خمس صحیح نیست. همچنین زمین ملکی که گرفتن آن توسط دولت یا شهرداری، با عوض یا بدون عوض، بر اساس قانون جایز است، مالک آن نمی تواند آن را به عنوان خمس واگذار نماید و به جای بدهی خمس حساب کند.

س ۱۰۴۰: اگر شخصی زمینی را در کنار کارخانه های آجرسازی برای استفاده از فروش خاک آن بخرد، آیا از انفال محسوب می شود؟ بر فرض اینکه از انفال نباشد، با توجه به اینکه به نسبت ده درصد به شهرداری داده می شود، آیا دولت حق مطالبه مالیات برای خاک آن دارد؟

ج: زمین مورد معامله، اگر آباد و ملک خاص شرعی فروشنده باشد، گرچه با خرید آن ملک خاص خریدار می شود و جزو انفال محسوب نیست، لیکن پرداخت مالیات درآمد حاصل از فروش خاک آن، اگر مستند به قانون مصوب مجلس شورای اسلامی (در ایران) و مورد تأیید شورای نگهبان قانون اساسی باشد، لازم است و دولت حق مطالبه آن را دارد.

س ۱۰۴۱: آیا شهرداری حق بهره برداری اختصاصی از ماسه ها و شن های کف رودخانه ها برای آبادانی و احداث شهر و غیر آن را دارد، و در صورتی که این حق را داشته باشند، اگر شخصی غیر از شهرداری مدعی مالکیت آن باشد، آیا دعوای او مسموع است یا خیر؟

ج: این کار برای شهرداری ها جایز است و ادعاهای مالکیت خصوصی کف و بستر رودهای بزرگ و عمومی از سوی اشخاص پذیرفته نیست.

س ۱۰۴۲: آیا حق اولویت عشائر در استفاده از چراگاههای خود (هر قبیله ای نسبت به چراگاه خودش) با کوچ کردن از آن و تصمیم به بازگشت دوباره به آنجا از بین می رود؟ با توجه به اینکه این کوچ کردن از قدیم بوده و در طول دهها سال ادامه داشته است .

ج : ثبوت حق اولویت شرعی برای آنان نسبت به چراگاه چهارپایانشان ، بعد از کوچ

کردن از آنجا، محل اشکال است و احتیاط در این مورد خوب است .

س ۱۰۴۳: روستائی از نظر چراگاه و زمین های زراعی در مضیقه است و هزینه های عمومی آن از راه فروش علف های چراگاه تأمین می شود، این وضعیت بعد از انقلاب اسلامی هم تا کنون استمرار داشته ، ولی مسئولین آنان را از این کار منع کرده اند، با توجه به فقر مادی اهالی روستا و بایر بودن چراگاهها، آیا شورای روستا حق دارد که اهالی را از فروش علف های چراگاه منع کرده و درآمد حاصل از فروش آن را برای تأمین هزینه های عمومی روستا اختصاص دهد؟

ج : علف های چراگاههای عمومی طبیعی که سابقه ملکیت خصوصی ندارد، ملک اختصاصی کسی نیست و فروش آن از سوی کسی جایز نیست ، ولی کسی که از طرف دولت ، مسئول امور روستاست ، می تواند مبلغی را برای مصالح عمومی روستا از کسانی که اجازه چراندن چهارپایان در آن مراتع را دارند، بگیرد.

س ۱۰۴۴: آیا برای عشائر جایز است که چراگاههای تابستانی و زمستانی را که از دهها سال پیش به صورت دوره ای در آن تردد دارند، به مالکیت خود در آورند؟

ج : چراگاههای طبیعی که کسی نسبت به آنها سابقه ملکیت اختصاصی ندارد، از انفال و اموال عمومی است که اختیار آن با ولی امر مسلمین است و سابقه تردد عشائر موجب مالکیت آنان نمی شود.

س ۱۰۴۵: خرید و فروش چراگاههای عشائری در چه زمانی صحیح است و در چه زمانی صحیح نیست ؟

ج : خرید و فروش چراگاههایی که ملک کسی نیست و از انفال و اموال عمومی است ، در هیچ حالی صحیح نیست .

س ۱۰۴۶: شغل ما دامداری است که چهارپایان خود را در یکی از جنگلها می چرانیم و بیشتر از پنجاه سال است که به این کار مشغول هستیم ، سندی نزد ما وجود دارد که دلالت می کند که ما از طریق ارث مالک شرعی این جنگل هستیم ، سند مزبور هم یک سند قانونی است ، بعلاوه این جنگلها وقف امیر المؤمنین و سید الشهداء و ابو الفضل العباس «سلام الله علیهم اجمعین» است ، و دامداران سالیانی است که در این جنگل زندگی می کنند و خانه های مسکونی و زمین های زراعی و بستان دارند. اخیراً جنگلبانان تصمیم گرفته اند ما را از آن اخراج نموده و بر آن مسلط شوند، آیا آنان حق اخراج ما را از این جنگل دارند؟

ج : از آنجائی که شرعاً صحت وقف متوقف بر سابقه ملکیت شرعی است ، همانگونه که انتقال از طریق ارث هم متوقف بر مالکیت شرعی مورث است ، لذا جنگلها و چراگاههای طبیعی که تا به حال ملک کسی نبوده است و هیچ گونه سابقه احیا و آباد کردن در آنها وجود ندارد، ملک اختصاصی کسی محسوب نمی شود تا وقفیت آن صحیح باشد یا از طریق ارث انتقال یابد. به هر حال هر مقدار از جنگل که به صورت مزرعه یا مسکن و مانند آن احیا شده و ملک شرعی گردیده ، اگر وقف باشد، حق تصرف در آن با متولی شرعی آن است و اگر وقف

نباشد حق تصرف در آن با مالک آن است ، و اما آن مقدار از جنگل و مراتع که به صورت جنگل طبیعی یا مرتع طبیعی باقی مانده است ، از انفال و اموال عمومی است و اختیار آن بر اساس مقررات قانونی ، با دولت اسلامی است .

س ۱۰۴۷: دامدارانی که اجازه چراندن حیوانات خود را دارند، آیا جایز است که وارد مزرعه های خصوصی کنار چراگاه شده تا خود و چهارپایان آنان از آب مزرعه ، بدون رضایت مالک آن بنوشند؟

ج : مجرد داشتن اجازه چراندن حیوانات در چراگاههای مجاور املاک اشخاص ، برای جواز ورود در ملک غیر و استفاده از آب ملکی آن کافی نیست و این کار برای آنان بدون رضایت مالک آن جایز نمی باشد.

احکام زکات

[چیزهایی که زکات در آنها واجب است]

[مسئله ۱۸۵۳]

مسئله ۱۸۵۳ زکات نه چیز واجب است (۱): اول: گندم . دوم: جو. سوم: خرما. چهارم: کشمش . پنجم: طلا. ششم: نقره . هفتم: شتر. هشتم: گاو. نهم: گوسفند (۲) و اگر کسی مالک یکی از این نه چیز (۳) باشد، با شرایطی که بعداً گفته می شود باید مقداری که معین شده به یکی از مصرفهایی که دستور داده اند برساند (۴) (۱) (سیستانی): زکات در چند چیز واجب است .. (زنجان): زکات در نه چیز واجب است .. (۲) (سیستانی): دهم: مال التجاره بنا بر احتیاط لازم .. (۳) (سیستانی): ده چیز .. (۴) (فاضل): ولی مستحب است زکات سرمایه کسب و کار و تجارت را نیز همه ساله بدهند.

(زنجان): در زمان کنونی که پول طلا و نقره رواج ندارد، بنا بر احتیاط واجب در هر نوع پول رائج در صورتی که شرایط زکات طلا و نقره را داشته باشد زکات واجب است .

(مکارم): مسئله زکات بر نه چیز واجب است: گندم، جو، خرما، انگور (کشمش)، طلا، نقره، گوسفند، گاو و شتر و اگر کسی مالک یکی از این نه چیز باشد با شرایطی که بعداً گفته می شود باید مقدار معینی را که در مسائل آینده خواهد آمد در مصارفی که گفته می شود صرف کند، ولی مستحب است از سرمایه کسب و کار و تجارت نیز همه سال زکات بدهد، همچنین سایر غلات (غیر از گندم و جو و خرما و کشمش) نیز زکات آن مستحب است .

[مسئله ۱۸۵۴]

مسئله ۱۸۵۴ سبب آنست که دانه ای است به نرمی گندم و خاصیت جو دارد (۱) زکات ندارد، ولی «عَلَس» که مثل گندم است و خوراک مردمان صنعا می باشد، زکاتش بنا بر احتیاط واجب باید داده شود. این مسئله در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۱) (اراک)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و «عَلَس» که مثل گندم است و خوراک مردمان صنعا می باشد، بنا بر احتیاط واجب باید زکات آنها داده شود.

(بهجت): و «عَلَس» که مثل گندم است و خوراک مردم صنعا می باشد، در صورتی که

به آنها جو و گندم بگویند زکات دارد و در غیر این صورت زکات در آنها واجب نیست .

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۵۳ (زنجانى): مسأله در برخی چیزها زکات مستحب است مانند: (۱) سایر غلات (بجز گندم و جو و خرما و کشمش)؛ در رویدنی هایی که به سرعت فاسد نمی گردند همچون برنج و عدس و ماش و ذرت و نیز سُلت که دانه ای است به نرمی گندم و خاصیت جو را دارد، زکات مستحب است . (۲) سرمایه تجارت و کسب و کار.

شرایط واجب شدن زکات

[مسأله ۱۸۵۵]

مسأله ۱۸۵۵ زکات در صورتی واجب می شود که مال به مقدار نصاب که بعداً گفته می شود برسد و مالک آن ، بالغ و عاقل و آزاد باشد و بتواند در آن مال تصرف کند (۱) (۱) (زنجانى): مالک آن ، بالغ و عاقل باشد و نیز مالک باید شخص خاصی باشد نه عنوان کلی ، بنا بر این در اوقاف عامه و مانند آن که مالک عنوان کلی است ، زکات واجب نیست ، و نیز باید مالک شخصی باشد، بنا بر این در مواردی همچون قرض ، که قرض دهنده در ذمه قرض گیرنده بطور کلی به مقدار قرض مالک می باشد بر قرض دهنده زکات واجب نیست .

(سیستانی): مسأله زکات در ده چیز گذشته در صورتی واجب می شود که مال به مقدار نصاب که بعداً گفته می شود برسد و آن مال شخصی انسان باشد، و مالک آن آزاد باشد.

(مکارم): مسأله زکات با چند شرط واجب می شود: (۱) مال به مقدار نصابی که بعداً گفته می شود برسد. ۲ مالک آن بالغ و عاقل باشد. ۳ بتواند در آن مال تصرف کند. ۴ در مورد گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره باید دوازده ماه بر آن بگذرد، ولی احتیاط واجب آن است که از اول ماه دوازدهم زکات تعلق می گیرد و اگر بعضی از شرایط در اثناء ماه دوازدهم از بین برود زکات را باید پردازد.

[مسأله ۱۸۵۶]

مسأله ۱۸۵۶ بعد از آن که انسان دوازده ماه مالک گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره بود باید زکات آن را بدهد. ولی از اول ماه دوازدهم نمی تواند طوری در مال تصرف کند که مال از بین برود و اگر تصرف کند ضامن است و چنانچه در ماه دوازدهم بدون اختیار او بعضی از شرطهای زکات از بین برود زکات بر او واجب نیست . (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۵۵ (اراکى)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (صافی)، (سیستانی)، (تبریزی): مسأله اگر انسان یازده ماه مالک گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره باشد، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر چه (اول ماه دوازدهم باید زکات آن را بدهد ولی اول سال بعد را باید بعد از تمام شدن ماه دوازدهم حساب کند.

(زنجانى): مسأله اگر انسان یازده ماه کامل قمری مالک گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره باشد، با دیده شدن هلال ماه

دوازدهم باید زکات آن را بدهد، ولی اول سال بعد را باید بعد از

تمام شدن ماه دوازدهم پس از مالک شدن؛ قرار دهد، بنا بر این اگر کسی مثلاً در دهم محرم مالک گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره باشد، با دیده شدن هلال ماه محرم سال بعد زکات واجب می شود، ولی اول سال بعد را دهم محرم سال بعد قرار می دهد، و اگر در فاصله اول محرم تا دهم محرم شرایط وجوب زکات با اختیار مالک یا بدون اختیار وی از بین برود، تأثیری در وجوب زکات نداشته و باز هم باید زکات را بپردازد.

(بهجت): مسأله بعد از آن که انسان یازده ماه مالک گاو، گوسفند، شتر، طلا و نقره باشد با دیده شدن هلال ماه دوازدهم، بنا بر اظهر زکات بر او واجب می شود، ولی بنا بر اظهر ماه دوازدهم را نباید از سال دوم حساب کند، و از اول ماه دوازدهم نمی تواند طوری در مال تصرف کند که مال از بین برود، و اگر چنین تصرف کند ضامن است.

[مسأله ۱۸۵۷]

مسأله ۱۸۵۷ اگر مالک گاو و گوسفند و شتر و طلا- و نقره در بین سال بالغ شود (۱) زکات بر او واجب نیست (۲) (۱) (کلیپاگانی)، (صافی): باید اول سال را اول بالغ شدن خود قرار دهد.

(خوئی)، (تبریزی): مثلاً بچه ای در اول محرم مالک چهل گوسفند شود و بعد از گذشتن دو ماه بالغ گردد، یازده ماه که از اول محرم بگذرد، زکاتی بر او نیست بلکه بعد از گذشتن یازده ماه از بلوغش زکات بر او واجب می شود. (۲) (فاضل): احتیاط واجب آن است که زکات را بدهد.

(زنجان): مسأله اگر مالک گاو و گوسفند و شتر و طلا- و نقره در بین سال شرایط وجوب را دارا گردد، مثلاً بالغ گردد، زکات واجب نیست، بنا بر این اگر بچه ای در دهم محرم مالک چهل گوسفند گردد و بعد از گذشتن دو ماه بالغ گردد، در اول محرم سال بعد زکات واجب نمی گردد، بلکه در اول ربیع الأول که یازده ماه کامل قمری از بالغ شدن وی می گذرد، اگر شرایط دیگر را هم دارا باشد باید زکات را بدهد.

(سیستانی): مسأله وجوب زکات در طلا و نقره و مال تجارت مشروط به آن است که مالک در تمام سال عاقل و بالغ باشد، ولی در گندم و جو و خرما و کشمش و همچنین در شتر و گاو و گوسفند مشروط به بلوغ و عقل مالک نمی باشد.

[مسأله ۱۸۵۸]

مسأله ۱۸۵۸ زکات گندم و جو وقتی واجب می شود که به آنها گندم و جو گفته شود (۱) و زکات کشمش بنا بر احتیاط وقتی واجب می شود که غوره است (۲) و موقعی هم که خرما قدری خشک شد که به او تمر می گویند زکات آن واجب می شود (۳) ولی وقت دادن زکات در گندم و جو موقع خرمن شدن و جدا کردن کاه آنها و در خرما و کشمش موقعی است که خشک شده باشند (۴) (۱) (اراکی)، (مکارم): زکات گندم و جو وقتی واجب می شود که دانه های گندم و جو بسته شده باشد (مکارم): و به آن گندم و جو گویند) ..

(کلیپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط واجب وقت واجب شدن زکات گندم و جو وقت

دانه بستن آنها است ..

(بهجت): بنا بر أظهر و أحوط زکات گندم و جو وقتی واجب می شود که دانه آنها سفت و محکم شود .. (۲) (اراکي): زکات کشمش وقتی واجب می شود که دانه های آن غوره شده باشد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): زکات کشمش وقتی واجب می شود که انگور می باشد ..

(فاضل): زکات کشمش وقتی واجب می شود که انگور صدق کند ..

(زنجانی): زکات کشمش وقتی واجب می شود که به آن انگور گفته شود ..

(مکارم): زکات انگور و (کشمش) موقعی است که میوه برسد و به آن انگور گویند ..

(بهجت): زکات کشمش وقتی واجب می شود که به صورت غوره است .. (۳) (اراکي): زکات خرما وقتی واجب می شود که سرخ یا زرد شده باشد ..

(گلپایگانی)، (صافی): موقعی هم که رنگ خرما زرد یا سرخ شد بنا بر احتیاط زکات آن واجب می شود و اگر اتفاقاً ملاحظه موقعی که به آنها گندم و جو و انگور و خرما گویند موافق با نفع فقرا باشد احتیاط واجب ملاحظه صرفه فقراء است مثل آن که کسی مالک گندم یا جو شود بعد از بسته شدن دانه های آنها و پیش از آن که به آنها گندم و جو بگویند که در چنین صورتی احتیاط واجب آن است که زکات آن را مالک دوم نیز بدهد ..

(زنجانی): موقعی هم که رنگ خرما زرد یا سرخ شد، زکات آن واجب می شود ..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): زکات خرما وقتی واجب می شود که عرب به آن تمر گویند ..

(مکارم): [زکات] خرما زمانی است که خرما برسد و قابل خوردن شود ..

(بهجت): خرما هم موقعی که شروع به زرد یا قرمز شدن کند، زکات آن واجب می شود ..

(فاضل): زکات خرما موقعی واجب می شود که به آن خرما گفته شود .. (۴) (مکارم): مگر این که بخواهند آن را به صورت تر مصرف کنند که باید زکات آن را بدهند به شرط این که خشک شده آن به حدّ نصاب برسد.

(گلپایگانی)، (صافی): در خرما و کشمش موقعی است که انگور کشمش، و رطب تمر شده باشد.

(فاضل): در خرما و کشمش موقعی است که انگور، خشک شده، کشمش شود و رطب تمر شده باشد.

(بهجت): در خرما موقع چیدن و در کشمش هنگامی است که خشک شده باشد.

(زنجانی): در خرما موقعی است که در لغت عرب به آن تمر می گویند، و در کشمش موقعی است که انگور خشک شده و به آن کشمش گفته شود.

(سیستانی): وقت ملاحظه نصاب ، وقت خشکیدن آنها است ، و وقت وجوب پرداخت زکات در گندم و جو موقع خرمن و جدا کردن کاه آنها است و در خرما و کشمش موقع چیدن آنها است که اگر از این وقت بدون عذر و با بودن مستحق - تأخیر بیفتد و تلف شود، مالک ضامن است .

[مسأله ۱۸۵۹]

مسأله ۱۸۵۹ اگر موقع واجب شدن زکات گندم و جو و کشمش و خرما که در مسأله پیش گفته شد، صاحب آنها بالغ باشد (۱)، باید زکات آنها را بدهد.

(۱) (زنجانی): صاحب آنها شرایط واجب شدن زکات را دارا باشد، مثلاً بالغ باشد، باید زکات آنها را بدهد، و اگر این شرایط را بعداً دارا گردد، زکات واجب نیست .

(خوئی)، (تبریزی): مسأله در موقع واجب شدن زکات گندم و جو و کشمش و خرما که در مسأله پیش گفته شد، چنانچه صاحب آنها بالغ و عاقل و آزاد و متمکن از تصرف باشد، باید زکات آنها را بدهد و اگر بالغ یا عاقل (تبریزی): بالغ و عاقل (نباشد واجب نیست .

(سیستانی): مسأله در ثبوت زکات در گندم و جو و کشمش و خرما که در مسأله پیش گفته شد معتبر نیست که مالک بتواند در آن تصرف کند، پس اگر مال در دست خود یا وکیلش نباشد، مثلاً کسی آنها را غصب کرده باشد؛ هرگاه بدست او رسید، زکات بر او واجب است .

[مسأله ۱۸۶۰]

مسأله ۱۸۶۰ اگر صاحب گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره در تمام سال دیوانه باشد، زکات بر او واجب نیست . ولی اگر (۱) در مقداری از سال دیوانه باشد و در آخر سال عاقل گردد (۲) چنانچه دیوانگی او به قدری کم باشد که مردم بگویند در تمام سال عاقل بوده بنا بر احتیاط، زکات بر او واجب است . این مسأله در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (اراکلی)، (فاضل): و اگر .. (۲) (اراکلی): هر چند مدت دیوانگی او کم باشد، زکات بر او واجب نیست .

(فاضل): هر چند مدت دیوانگی او کم باشد در وجوب زکات اشکال است و همین طور اگر بچه در اثنای سال بالغ شود. (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط مستحب زکات را بدهد.

(بهجت): اگر در مقداری از سال هم دیوانه شود نیز زکات بر او واجب نیست .

(سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۵۷.

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): مسأله اگر صاحب گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره در تمام سال یا در مقداری از آن دیوانه باشد، زکات بر او واجب نیست .

[مسأله ۱۸۶۱]

مسأله ۱۸۶۱ اگر صاحب گاو و گوسفند و شتر و طلا و نقره در مقداری از سال مست یا بیهوش شود (۱)، زکات از او ساقط نمی شود (۲). و همچنین است اگر موقع واجب شدن زکات گندم و جو و خرما و کشمش مست یا بیهوش باشد. این مسأله در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (زنجانی): در تمام سال یا مقداری از آن مست یا بیهوش باشد .. (۲) (بهجت): بنا بر احوط ..

مسأله ۱۸۶۲ مالی را که از انسان غصب کرده اند و نمی تواند (۱) در آن تصرّف کند زکات ندارد (۲) و نیز اگر (۳) زراعتی را از او غصب کنند و موقعی که زکات آن واجب می شود، در دست غصب کننده باشد، موقعی که به صاحبش برمی گردد زکات ندارد (۴) (۱) (بهجت): به هیچ وجه .. (۲) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(۳) (گلبایگانی)، (صافی): ولی اگر .. (۴) (گلبایگانی)، (صافی): هر وقت به صاحبش برگشت، احتیاط واجب آن است که زکات آن را بدهد.

(سیستانی): مسأله در ثبوت زکات در غیر گندم و جو و خرما و کشمش شرط است که مالک متمکن از تصرف در مال باشد شرعاً و تکویناً، پس اگر در قسمتی از سال، به طوری که زمان معتنا بهی باشد کسی آن را غصب کرده باشد یا شرعاً ممنوع از تصرف باشد زکات ندارد.

(زنجان): مسأله یکی از شرایط وجوب زکات در غیر غلات آن است که مالک بتواند در آن مال تصرف کند، بنا بر این در مالی که از مالک غصب شده یا به سرقت برده اند و یا گم شده و مالک مکان آن را نمی داند زکات واجب نیست، ولی این شرط در زکات غلات نیست بنا بر این اگر در هنگام تعلق زکات به غلات، مالک نتواند در آن تصرف کند، زکات به غلات وی تعلق می گیرد و هر موقع که به مال دسترسی پیدا کند، باید زکات را بپردازد.

[مسأله ۱۸۶۳]

اشاره

مسأله ۱۸۶۳ اگر طلا و نقره یا چیز دیگری را که زکات آن واجب است قرض کند و یک سال نزد او بماند، باید زکات آن را بدهد و بر کسی که قرض داده چیزی واجب نیست (۱) (۱) (بہجت): اگر چه در پرداخت قرض تأخیر شده باشد و علت تأخیر هم خود قرض دهنده باشد بنا بر اظهر، هر چند در صورت اخیر، احتیاط مستحب در پرداخت زکات است.

(سیستانی): ولی اگر قرض دهنده، زکات آن را بپردازد، از قرض گیرنده ساقط می شود.

(زنجان): مسأله اگر طلا یا نقره یا چیز دیگری را که زکات آن واجب است قرض کند و یک سال نزد او بماند یا در زمان واجب شدن زکات غلات در نزد وی باشد، باید زکات آنها را بدهد و بر کسی که قرض داده چیزی واجب نیست.

مسائل اختصاصی

(بہجت): مسأله ۱۴۷۵ اگر مالی را برای انسان وصیت کنند، در صورتی که از مردن وصیت کننده و قبول وصیت یک سال بگذرد و آن مال از چیزهایی باشد که زکات آن واجب است، شخص قبول کننده باید زکات آن را بدهد.

(بہجت): مسأله ۱۴۷۶ اگر در بین سال، مالی که زکات به آن تعلق می گیرد، مثل گاو، گوسفند، شتر، طلا و نقره به علت انتقال یا صدقه یا نذر به عین مال، از حد نصاب خارج شود، زکات واجب نمی شود.

(بہجت): مسأله ۱۴۷۷ اگر به علت رسیدن مال به حد نصاب، مستطیع شود و رسیدن سال زکات بعد از زمان حج باشد، حج

واجب می شود، و اگر از روی معصیت حجّ بجا نیآورد تا سال زکات فرا برسد، زکات واجب می شود اگر چه به سبب تقصیر در انجام حجّ و پرداخت زکات ، استطاعت او برای حجّ در سالهای آینده از بین برود، و اگر فرا رسیدن سال زکات قبل از اولین ماه

از ماههای سه گانه حج (شوال، ذیقعده و ذیحجه) باشد در این صورت زکات واجب است و حج واجب نمی شود، مگر آن که با بقیه مال، مستطیع برای حج باشد.

(بهجت): مسأله ۱۴۷۸ کسی که زکات یا خمس یا واجبات مالیه دیگری که به عین مال تعلق می گیرد و هم کفاره یا قرض و مانند آن که به عین مال تعلق نمی گیرد بدهکار است، اگر بمیرد و اموالش برای ادای همه آنها کافی نباشد، ادای زکات و خمس و واجبات مالی که به عین مال تعلق می گیرد، مقدم است.

(بهجت): مسأله ۱۴۷۹ کسی که حج و زکات بر عهده دارد، اگر بمیرد و مالش برای هر دو کافی نباشد، چنانچه مالی که متعلق زکات است باقی باشد ادای زکات مقدم است، و گرنه مالش بین حج و زکات تقسیم می شود، و این در صورتی است که سهم حج برای کمترین مراتب حج کافی باشد، و اگر کافی نباشد احتمال دارد بین ادای زکات و انجام حج مخیر باشند، اگر چه احتیاط واجب در اختیار نمودن حج است، خصوصاً اگر با انجام حج مقداری مال برای زکات باقی بماند.

(بهجت): مسأله ۱۴۸۰ غیر از گندم، جو، خرما و کشمش، در چیزهایی که از زمین می روید و با پیمانانه یا وزن معامله می شود و از چیزهایی نیست که مثل سبزیجات زود فاسد شود، زکات مستحب است و نصاب این گونه چیزها همان «سیصد من تبریز» است.

(بهجت): مسأله ۱۴۸۱ اگر چند نفر در مالی شریک باشند، کسی که سهمش به مقدار نصاب رسیده زکات بر او واجب است، و همچنین اگر کسی در چند جا مالی داشته باشد در صورتی که مجموع آنها به حد نصاب برسد، زکات بر او واجب می شود.

(بهجت): مسأله ۱۴۸۲ دادن زکات مال التجاره، یعنی مالی که انسان آن را سرمایه کسب قرار می دهد با شرایطی مستحب است، که از جمله این شرایط، رسیدن آن به حد نصاب طلا یا نقره در تمام سال است، پس اگر مدتی از حد نصاب کمتر شود، زکات استحبایی ندارد.

زکات گندم و جو و خرما و کشمش

[مسأله ۱۸۶۴]

مسأله ۱۸۶۴ زکات گندم و جو و خرما و کشمش وقتی واجب می شود که به مقدار نصاب برسند و نصاب آنها ۲۸۸ من تبریز و ۴۵ مثقال کم است (۱) که «۸۴۷/۲۰۷» کیلو گرم می شود (۲) (۱) (گلپایگانی): بقیه مسأله ذکر نشده. (۲) (خوئی)، (تبریزی): تقریباً «۸۴۷ کیلو گرم» می شود.

(فاضل)، (مکارم): حدود «۸۴۷ کیلو گرم» برآورد شده است (مکارم): کمی کمتر از سه خروار.

(سیستانی): نصاب آنها سیصد صاع است که به گفته عده ای تقریباً «۸۴۷ کیلو گرم» می شود.

(صافی): تقریباً بنا بر آنچه بعضی حساب کرده اند «۸۸۵ کیلو گرم» می شود.

(بهجت): نصاب آنها حدود «۲۸۸ من تبریز» است، که آن را «۸۴۷ کیلو گرم» یا «۸۴۹۱ / ۹۴ کیلو گرم» (به حساب دقیق تر) برآورد کرده اند، ولی رعایت «۸۴۷ کیلو گرم» موافق با احتیاط است.

(زنجانی): مسأله زکات گندم و جو و خرما و کشمش وقتی واجب می شود که به مقدار

نصاب برسد. مقدار نصاب غلات بی تردید پنج وسق معادل ۳۰۰ صاع می باشد، مشهور علماء وزن هر صاع را در تمامی غلات ، ۱۱۷۰ درهم گرفته اند و با محاسبه هر درهم به وزن ۲۱۴۰ مثقال معمولی ، نصاب غلات را ۸۴۹ / ۱۹۳ کیلو گرم برآورد کرده اند ولی در این محاسبه دو مطلب مهم باید تذکر داده شود:

(۱) مقدار درهم ، بنا بر تحقیق بیش از ۲۱۴۰ مثقال معمول بوده ، بر طبق یک محاسبه وزن درهم تقریباً ۹۷ / (۲) گرم تعیین شده ، در نتیجه نصاب (مساوی ۳۰۰ صاع) ، معادل ۲۳۹ / ۱۰۴۱ کیلو گرم و بر طبق محاسبه دیگر وزن درهم ۱۲۵ / ۳ گرم معین شده ، در نتیجه نصاب ، ۸۷۵ / ۱۰۹۷ کیلو گرم خواهد بود.

(۲) تعیین یک وزن برای تمامی غلات در صورتی صحیح است که وزن هر صاع در تمامی غلات یکسان باشد، ولی با عنایت به اینکه صاع و وسق پیمانانه های خاص بوده و قهراً با توجه به سبکی و سنگینی غلات (بر طبق وزن حجمی آنها) وزن نصاب غلات مختلف تغییر می کند، ظاهراً وزن ۱۱۷۰ درهم برای هر صاع ، برای گندم متوسط تعیین شده است ، بنا بر این ارقام ۲۳۹ / ۱۰۴۱ یا ۸۷۵ / ۱۰۹۷ کیلو گرم مربوط به نصاب گندم می باشد و با عنایت به تفاوت اقسام مختلف گندم در وزن حجمی و اختلاف فوق در وزن درهم ، تعیین دقیق حجم نصاب غلات میسر نیست ، ولی می توان حجم حد اقل ۱۳۰۰ لیتر را برای نصاب غلات در نظر گرفت ، این حجم در غلات مختلف وزنه های گوناگونی دارد، بلکه اقسام هر نوع غله ، نیز وزن حجمی مختلفی دارد، مثلاً برای جو، حد اقل وزن ۷۸۰ کیلو گرم را می توان برای نصاب زکات در نظر گرفت .

[مسئله ۱۸۶۵]

مسئله ۱۸۶۵ اگر پیش از دادن زکات از انگور بعد از کشمش شدن، و خرما بعد از تمر شدن و جو و گندم بعد از صدق اسم، که زکات آنها واجب شده، خود و عیالاتش بخورند، یا مثلاً به فقیر بدهد، باید زکات مقداری را که مصرف کرده بدهد. این مسئله، در رساله آیات عظام: (اراکلی) و (فاضل) نیست (گلپایگانی)، (صافی): مسئله اگر پیش از دادن زکات از انگور و خرما و غوره آنها و از جو و گندم بیشتر از مقدار متعارف، مصرف کند، باید زکات آن را بدهد ولی در مقدار متعارف لازم نیست.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسئله اگر پیش از دادن زکات از انگور و خرما و جو و گندمی که زکات آنها واجب شده، خود و عیالاتش بخورند، [۱] یا مثلاً به فقیر به غیر عنوان زکات بدهد [۲] باید زکات مقداری را که مصرف کرده بدهد. [۳] (نوری): مسئله اگر پیش از دادن زکات از انگور و خرما و غوره آنها و جو و گندمی که زکات آنها واجب شده خود و عیالاتش به مقدار متعارف بخورند، یا مثلاً به فقیر بدهد، زکات مقداری را که مصرف کرده واجب نیست.

(مکارم): مسئله اگر قبل از دادن زکات مقداری از انگور و خرما و جو و گندم را مصرف کند یا به دیگری بدهد باید زکات آن را بپردازد.

[مسئله ۱۸۶۶]

مسئله ۱۸۶۶ اگر بعد از آن که زکات گندم و جو و خرما و انگور واجب شد مالک آن بمیرد، باید مقدار زکات را از مال او بدهند. ولی اگر پیش از واجب شدن زکات بمیرد، هر یک از ورثه که سهم او به اندازه نصاب است، باید زکات سهم خود را بدهد.

[مسئله ۱۸۶۷]**اشاره**

مسئله ۱۸۶۷ کسی که از طرف حاکم شرع (۱) مأمور جمع آوری زکات است، موقع خرمن که گندم و جو را از کاه جدا می کنند و بعد از خشک شدن خرما و انگور (۲) می تواند زکات را مطالبه کند (۳) و اگر مالک ندهد و چیزی که زکات آن واجب شده، از بین برود باید عوض آن را بدهد. (۱) (فاضل): از طرف مجتهد جامع الشرایط .. (۲) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): بعد از کشمش شدن انگور و تمر شدن رطب ..

(زنجانلی): بعد از خشک شدن خرما و کشمش شدن انگور ..

(سیستانی): در وقت خشک شدن خرما و انگور .. (۳) (بهجت): بقیه مسئله ذکر نشده.

(مکارم): مسأله حاکم شرع می تواند مأموری برای جمع آوری زکات تعیین کند تا بعد از

[۱] (من بهجت

): خود و افراد تحت تکفل او بخورند ..

[۲] (من بهجت

،) (زنجانی): یا مثلاً به فقیر بدهد ..

[۳] (من زنجانی

): ولی اگر به مقدار متعارف از انگور و خرما خودش و عیالانش بخورند زکات آن مقدار واجب نیست ، همچنین اگر از انگور و خرما و جو و گندم در موقع چیدن به مقدار متعارف به فقیر بدهد زکات ندارد.

جدا کردن گندم و جو از کاه، یا خشک شدن خرما و انگور، زکات را جمع آوری کند و اگر از پرداختن زکات که حق محرومان است خودداری نمایند می تواند به زور از آنها بگیرد.

مسئله اختصاصی

(بهجت): مسئله ۱۴۸۷ کسی که زکات را جمع آوری می کند می تواند در زمانی که معلوم باشد میوه از آفات محفوظ خواهد ماند، با رضایت مالک مقدار زکات را تخمین بزند تا مالک بتواند در نصاب تصرف کند.

[مسئله ۱۸۶۸]

مسئله ۱۸۶۸ اگر بعد از مالک شدن درخت خرما و انگور یا زراعت گندم و جو زکات آنها واجب شود (۱) باید زکات آن را بدهد. (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (بهجت)، (صافی)، (نوری): مثلاً خرما در ملک او زرد یا سرخ شود ..

(مکارم): مسئله هر گاه زراعت یا باغی را قبل از واجب شدن زکات خریداری کند زکات بر عهده مالک جدید است و اگر بعد از آنکه زکات واجب شده بخرد، زکات بر عهده فروشنده یعنی مالک قدیم است .

[مسئله ۱۸۶۹]

مسئله ۱۸۶۹ اگر بعد از آن که زکات گندم و جو و خرما و انگور واجب شد، زراعت و درخت را بفروشد، باید زکات آنها را بدهد (۱) (۱) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی): فروشنده باید زکات آنها را بدهد (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و چنانچه داد، بر خریدار چیزی واجب نیست).

(زنجان): ظاهراً معامله صحیح است و فروشنده یا خریدار باید زکات آنها را بدهد و چنانچه خریدار زکات را داد می تواند معادل آن را از فروشنده بگیرد. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله

[مسئله ۱۸۷۰]

۱۸۶۸ مسئله ۱۸۷۰ اگر انسان گندم یا جو یا خرما یا انگور را بخرد و بداند که فروشنده زکات آن را داده (۱) یا شک کند که داده یا نه، چیزی بر او واجب نیست. و اگر بداند که زکات آن را نداده (۲) چنانچه حاکم شرع (۳) معامله مقداری را که باید از بابت زکات داده شود، اجازه ندهد معامله آن مقدار باطل است. و حاکم شرع (۴) می تواند مقدار زکات را از خریدار بگیرد و اگر معامله مقدار زکات را اجازه دهد، معامله صحیح است. و خریدار باید قیمت آن مقدار را به حاکم شرع (۵) بدهد و در صورتی که قیمت آن مقدار را به فروشنده داده باشد، می تواند از او پس بگیرد (۶) این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): زکات بر او واجب نیست و اگر شک کند باز چیزی بر او لازم نیست، ولی اگر بداند زکات آن را نداده است، معامله نسبت به مقدار زکات باطل است، مگر این که حاکم شرع اجازه دهد، در این صورت قیمت مقدار

زکات را از فروشنده می گیرد و اگر اجازه ندهد، زکات را از خریدار خواهد گرفت . و در صورتی که خریدار قیمت آن را به فروشنده داده ، می تواند از او پس بگیرد. (۲) (اراکي): اگر بداند که زکات آن را نداده ، معامله صحیح است و چنانچه مشتری زکات را پرداخت کرده باشد می تواند از فروشنده بگیرد.

(سیستانی): اگر بداند که زکات آن را نداده ، باید خود زکات آن را بدهد، ولی چنانچه فروشنده او را گول زده باشد، می تواند پس از دادن زکات به او مراجعه نماید و مقدار زکات را از او مطالبه کند.

(زنجانى): اگر بدانند كه زكات آن را نداده ، بايد زكات آنها را بدهد مگر اينكه فروشنده بعد از فروش ، زكات را بدهد، و چنانچه خريدار زكات را بدهد مى تواند معادل آن را از فروشنده بگيرد. (۳) (۴) (۵) (فاضل): مجتهد جامع الشرايط .. (۶) (گلپايگاني)، (صافى): و همچنين صحيح مى شود اگر بعد از معامله ، خود فروشنده زكات آن را بدهد.

[مسأله ۱۸۷۱]

مسأله ۱۸۷۱ اگر وزن گندم و جو و خرما و كشمش موقعى كه تراست (۱) به ۲۸۸ من و ۴۵ مثقال كم برسد (۲) و بعد از خشك شدن كمتر از اين مقدار شود، زكات آن واجب نيست . (۱) (سيستانى): به مقدار نصاب برسد و در وقت خشك شدن كمتر از اين مقدار شود، زكات آن واجب نيست . (۲) (گلپايگاني)، (مكارم)، (صافى): به حد نصاب برسد .. (بهجت): تقريباً به سيصد من تبريز برسد ..

(زنجانى): مسأله اگر گندم و جو و خرما و انگور موقعى كه تراست به مقدار نصاب برسد و بعد از خشك شدن يا كشمش شدن كمتر از اين مقدار شود، زكات آن واجب نيست .

[مسأله ۱۸۷۲]

مسأله ۱۸۷۲ اگر گندم و جو و خرما را پيش از خشك شدن (۱) مصرف كند اگر چه خشك آنها به اندازه نصاب باشد، زكات آنها واجب نيست (۲) ولى اگر احتياطاً زكات آنها را بدهد، خيلى پسنديده است . اين مسأله ، در رساله آيات عظام: (فاضل) و (بهجت) نيست (۱) (نورى): در غير آنچه كه در مسأله [۱۸۶۷] ذكر شد .. (۲) (گلپايگاني)، (خوئى)، (تبريزى)، (صافى)، (سيستانى)، (نورى)، (زنجانى): چنانچه خشك آنها به اندازه نصاب باشد، بايد زكات آنها را بدهد (زنجانى): همچنين است اگر انگور را پيش از كشمش شدن مصرف كند، چنانچه كشمش آنها به اندازه نصاب باشد، بايد زكات آنها را داد).

(اراكى): مسأله اگر بخواهد از گندم يا جو يا خرما يا انگور قبل از خشك شدن ، بيشتر از متعارف مصرف كند، چنانچه خشك آنها قبل از مصرف به نصاب مى رسد، زكات آنچه را بيش از متعارف مصرف كرده ، ضامن است .

(مكارم): مسأله اگر رطب و انگور را پيش از خشك شدن مصرف كند يا به فروش رساند، در صورتى زكات آن واجب است كه خشك شده آنها به اندازه نصاب باشد.

[مسأله ۱۸۷۳]

مسأله ۱۸۷۳ خرمائى كه تازه آن را مى خورند و اگر بماند خيلى كم مى شود (۱) چنانچه مقدارى باشد كه خشك آن به ۲۸۸ من و ۴۵ مثقال كم برسد (۲) زكات آن واجب است . (۱) (گلپايگاني)، (اراكى)، (صافى): يا بعد از خشك شدن به آن خرما نمى گویند .. (۲) (گلپايگاني)، (صافى): به حد نصاب برسد .. (بهجت): به سيصد من تبريز برسد ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۵۸.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله - خرما بر سه قسم است: (۱) آن است که خشکش می کنند و حکم زکات آن گفته شد. (۲) آن است که در حال رطوبت بودنش می خورند. [۱] (۳) آن است که نارس خلال آن را می خورند. در قسم دوم چنانچه مقداری باشد که خشک آن به ۲۸۸ من ۴۵ مثقال کم برسد (خوئی): بنا بر احتیاط) زکات آن واجب است [۲] و اما قسم سوم ظاهر این است که زکات بر آن واجب نباشد.

(زنجانى): مسأله خرما بر سه قسم است: (۱) آن که خشکش می کنند که زکات در آن بی اشکال واجب است، چنانچه گذشت. (۲) آن که در حال رطوبت بودنش می خورند که بنا بر احتیاط اگر مقداری باشد که خشک آن به اندازه نصاب باشد، زکات آن واجب است. (۳) آن که نارس آن را می خورند که ظاهراً زکات در آن واجب نیست.

[مسأله ۱۸۷۴]

مسأله ۱۸۷۴ گندم و جو و خرما و کشمشی که زکات آنها را داده اگر چند سال هم نزد او بماند زکات ندارد.

[مسأله ۱۸۷۵]

اشاره

مسأله ۱۸۷۵ اگر گندم و جو و خرما و انگور، هم از آب باران (۱) مشروب شود و هم از آب دلو و مانند آن استفاده کند، چنانچه طوری باشد که بگویند با دلو آبیاری شده نه باران، زکات آن بیست یک است و اگر بگویند با آب باران آبیاری شده (۲) زکات آن ده یک است. این مسأله در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی)، (بهجت)، (زنجانى) و (فاضل) نیست (۱) (نوری): یا مانند آن .. (۲) (نوری): نه دلو ..

(مکارم): مسأله مقدار زکات گندم و جو و خرما و انگور در صورتی که از آب باران، یا قنات و نهر و سدّ و یا رطوبت زمین مشروب شود، ده یک است و اگر با آب چاههای عمیق و نیمه عمیق و کم عمق، یا به وسیله دلو و دست و حیوان از چاه یا رودخانه آب بکشد و آن را مشروب سازد زکات آن بیست یک است.

مسائل اختصاصی

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله ۱۸۸۳ (نوری): مسأله ۱۸۷۱ اگر گندم و جو و خرما و انگور از آب باران یا نهر مشروب شود، یا (مثل زراعتهای مصر) [۳] از رطوبت زمین استفاده کند؛ زکات آن ده یک است و اگر با دلو و مانند آن آبیاری شود [۴] زکات آن بیست یک است [۵] و اگر مقداری از باران، یا نهر، یا رطوبت زمین استفاده کند و به همان مقدار از آبیاری با دلو و مانند آن استفاده نماید [۶] زکات نصف آن ده یک و زکات نصف دیگر آن بیست یک می باشد یعنی از چهل قسمت سه قسمت آن را باید بابت زکات بدهند.

[۱] (من سیستانی

: در حال رُطب بودن قابل مصرف است ..

[۲] (من سیستانی

: در قسم دوم چنانچه مقداری باشد که خشک آن به مقدار نصاب برسد احتیاط مستحب آن است که زکات آن را بدهند ..

[۳] قسمت داخل پرائتر در رساله آیت الله (من زنجانی

(نیست

[۴] (من فاضل

: اگر با دلو و موتور و پمپ از چاههای عمیق و نیمه عمیق که فعلاً متداول است آبیاری شود ..

(من تبریزی

: اگر با ماشین آلات یا با دلو و مانند آن آبیاری شود ..

(من بهجت

: اگر با دست ، همچون دلو و موتور آب و مانند آن آبیاری شود ..

[۵] (من خوئی

(، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجانی): بقیه مسأله ذکر نشده .

[۶] (من فاضل

: به همان مقدار از آبیاری با دلو و موتور و پمپ استفاده نماید ..

(من بهجت

: به همان مقدار از آبیاری با دلو و موتور آب و مانند آن استفاده نماید.

[مسئله ۱۸۷۶]

مسئله ۱۸۷۶ اگر گندم و جو و خرما و انگور، هم از آب باران مشروب شود و هم از آب دلو و مانند آن استفاده کند، چنانچه طوری باشد که بگویند آبیاری با دلو و مانند آن غلبه داشته (۱) زکات آن بیست یک است؛ و اگر بگویند آبیاری با آب نهر و باران غلبه داشته زکات آن ده یک است (۲) بلکه اگر نگویند آب باران و نهر غلبه داشته ولی آبیاری با آب باران و نهر بیشتر از آب دلو و مانند آن باشد، بنا بر احتیاط، زکات آن ده یک می باشد (۳) (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): چنانچه طوری باشد که بگویند آبیاری با دلو و مانند آن شده ..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجان): چنانچه طوری باشد که عرفاً بگویند آبیاری با (تبریزی): ماشین آلات یا با دلو و مانند آن شده .. (۲) (اراک): [و] اگر نگویند آب باران و نهر یا آب دلو و مانند آن غلبه داشته باید نصف آن را ده یک و نصف دیگر را بیست یک زکات بدهد.

(گلیپایگانی)، (صافی): اگر بگویند آبیاری با آب نهر و باران شده زکات آن ده یک است و اگر آبیاری با دلو غلبه داشته ولی چنان نباشد که بگویند با دلو آبیاری شده باید ملاحظه نسبت کنند و احتیاط آن است که در نصف ده یک و در نصف دیگر بیست یک زکات بدهند.

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجان): اگر بگویند آبیاری با آب نهر و باران شده، زکات آن ده یک است، و اگر طوری است که عرفاً می گویند به هر دو آبیاری شده، زکات آن سه چهارم است. (۳) (نوری): بنا بر احتیاط واجب، زکات آن ده یک می باشد. و اگر عرفاً بگویند با هر دو آبیاری شده، زکات آن سه چهارم است.

(بہجت): مسئله اگر گندم، جو، خرما و انگور از آب باران یا مانند آن و هم از آب دلو و موتور آب یا مانند آن استفاده کند، چنانچه از یکی از این دو راه بیشتر آبیاری می شود، همان را باید ملاک قرار داد.

(فاضل): مسئله اگر گندم و جو و خرما و انگور، هم از آب باران و نهر مشروب شود و هم از آب دلو و موتور و پمپ استفاده کند، چنانچه طوری باشد که عرفاً بگویند با دلو و موتور مثلاً آبیاری شده نه باران، زکات آن بیست یک است و اگر عرفاً بگویند با آب باران مثلاً آبیاری شده نه دلو، زکات آن ده یک است.

(مکارم): مسئله اگر زراعتی با آب باران و آب چاه آبیاری شود چنانچه یکی از آنها به قدری کم باشد که به حساب نیاید باید مطابق آن که غالباً مشروب شده زکات بدهد، ولی اگر از هر دو به مقدار قابل توجهی مشروب شده است، مثلاً نصف یا ثلث مدّت با آب باران و بقیه با آب چاه مشروب شده باید زکات آن را نیمی به حساب ده یک و نیمی به حساب بیست یک بدهد.

[مسئله ۱۸۷۷]

مسأله ۱۸۷۷ اگر شك كند كه آبيارى با آب باران شده يا آبيارى به دلو، بيست يك

بر او واجب می شود (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکی): بیست یک کافی می باشد و احتیاط مستحب است که ده یک بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر شک کند که آبیاری با آب باران و آب دلو به یک اندازه بوده یا آب باران غلبه داشته، می تواند از نصف آن ده یک و از نصف دیگر آن بیست یک بدهد.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله چنانچه در صدق عرفی شک کند و نداند که آبیاری طوری است که در عرف می گویند با هر دو آبیاری شده یا این که می گویند آبیاری آن مثلاً با باران است، اگر سه چهارم بدهد کافی است.

(زنجان): چنانچه نداند ..

(فاضل): مسأله اگر شک کند که با آب باران یا با دلو و موتور و پمپ آبیاری شده، بیست یک بر او واجب می شود و احتیاط مستحب آن است که ده یک بدهد.

(مکارم): مسأله اگر نداند که آبیاری با آب باران بوده یا با آب چاه و مانند آن، فقط بیست یک بر او واجب است.

مسأله اختصاصی

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجان): مسأله ۱۸۸۶ (سیستانی): مسأله ۱۸۴۳ اگر شک کند و نداند که عرف می گویند با هر دو آبیاری شده یا این که می گویند با دلو و مانند آن آبیاری شده است، در این صورت دادن یک بیستم کافی است، و همچنین است حال، اگر احتمال آن نیز برود که در عرف بگویند: با آب باران آبیاری شده است.

[مسأله ۱۸۷۸]

مسأله ۱۸۷۸ اگر گندم و جو و خرما و انگور با آب باران و نهر (۱) مشروب شود و به آب دلو و مانند آن محتاج نباشد ولی با آب دلو هم آبیاری شود و آب دلو به زیاد شدن محصول کمک نکند زکات آن ده یک است (۲) و اگر با دلو و مانند آن آبیاری شود و به آب نهر و باران محتاج نباشد ولی با آب نهر و باران (۳) هم مشروب شود و آنها به زیاد شدن محصول کمک نکنند، زکات آن بیست و یک است (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): با آب باران یا نهر .. (۲) (زنجان): زکات آن بی اشکال یک دهم است .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): با آب نهر یا باران .. (۴) (زنجان): زکات آنها بی اشکال یک بیستم است.

(فاضل): مسأله اگر گندم و جو و خرما و انگور با آب باران یا نهر مشروب شود و به آب دلو و موتور و پمپ محتاج نباشد ولی با آب دلو و موتور هم آبیاری شود لیکن آب دلو و موتور تأثیری در زیاد شدن محصول نداشته باشد زکات آن ده یک است و اگر با دلو و موتور آبیاری شود و به آب نهر یا باران محتاج نباشد ولی با آب نهر یا باران هم مشروب شود لیکن در

زیاد شدن محصول تأثیری نگذارد، زکات آن بیست یک است .

(مکارم): مسأله هر گاه زراعت با آب باران و نهر مشروب شود و احتیاجی به آب چاه نداشته باشد اما با آن نیز آبیاری گردد و این کار تأثیری در محصول نداشته باشد زکات آن ده یک است و اگر به عکس با آب چاه آبیاری شود و آب باران بر آن ببارد اما تأثیری نگذارد زکات آن بیست و یک است .

[مسئله ۱۸۷۹]

مسئله ۱۸۷۹ اگر زراعتی را با دلو و مانند آن (۱) آبیاری کنند و در زمینی که پهلوی آن است زراعتی کنند که از رطوبت آن زمین استفاده نماید و محتاج به آبیاری نشود زکات زراعتی که با دلو آبیاری شده، بیست یک و زکات زراعتی که پهلوی آن است، (۲) ده یک می باشد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): با دلو و یا موتور یا پمپ .. (۲) (تبریزی)، (سیستانی): بنا بر احتیاط ..

(مکارم): مسئله هرگاه زراعتی را با آب چاه آبیاری کنند و در زمین مجاور آن زراعتی باشد که از رطوبت آن زمین استفاده کند و محتاج به آبیاری نشود زکات زراعتی که با آب چاه آبیاری شده، بیست یک و زکات زراعتی که مجاور آن است ده یک می باشد.

[مسئله ۱۸۸۰]

مسئله ۱۸۸۰ مخارجی را که برای گندم و جو و خرما و انگور کرده است (۱) حتی مقداری از قیمت اسباب و لباس را که به واسطه زراعت کم شده، می تواند از حاصل کسر کند. و چنانچه پیش از (۲) کم کردن اینها به ۲۸۸ من و ۴۵ مثقال کم برسد، باید زکات باقیمانده آن را بدهد (۳) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): و معمول است که آن مخارج را از خود زراعت می دهند می تواند از حاصل کسر کند و چنانچه باقیمانده آن به حد نصاب برسد، باید زکات آن را بدهد و آنچه معمول نیست از خرمن بدهند بنا بر احتیاط لازم جزء نصاب حساب نمایند لکن زکات آن واجب نیست. (۲) (اراکی)، (نوری): چنانچه پس از .. (۳) (اراکی): باید زکات آن را بدهد. (فاضل): بنا بر احتیاط واجب باید زکات باقیمانده آن را بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسئله مخارجی را که [۱] برای گندم و جو و خرما و انگور کرده است نمی تواند از حاصل کسر نموده و ملاحظه نصاب نماید، پس چنانچه یکی از آنها پیش از ملاحظه مخارج به ۲۸۸ من ۴۵ مثقال کم برسد [۲] باید [۳] زکات آن را بدهد.

(مکارم): مسئله بنا بر احتیاط واجب مخارجی را که برای زراعت کرده از حاصل کسر نکند، همچنین قیمت تخمی را که برای زراعت پاشیده است.

(بهجت): مسئله هزینه ای را که برای گندم، جو، خرما و انگور پرداخت کرده است، می تواند از محصول کسر کند، و چنانچه پیش از کم کردن هزینه، وزن آنها به سیصد من (تبریزی) برسد، ولی بعد از کم کردن به این مقدار نرسد، بنا بر اظهر زکات واجب نیست.

[مسئله ۱۸۸۱]

مسئله ۱۸۸۱ قیمت وقتی که تخم را برای زراعت پاشیده می تواند جزء مخارج حساب نماید. این مسئله، در رساله آیت الله

[۱] (من زنجانی

): بنا بر احتیاط مخارجی را که ..

[۲] (من سیستانی

)، (زنجانی): به اندازه نصاب برسد ..

[۳] (من زنجانی

): بنا بر احتیاط باید ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۸۰ (گلیپایگانی)، (صافی): مسأله تخمی را که به مصرف زراعت رسانده، اگر از خودش باشد، به مقدار قیمت آن می تواند از حاصل کسر کند. و اگر خریده باشد، می تواند قیمتی را که برای خرید آن داده، جزء مخارج حساب نماید.

(اراکي)، (فاضل): مسأله قیمت بذری که زکات به آن تعلق نگرفته، یا زکاتش را پرداخته است می تواند جزء مخارج زراعت حساب نماید، ولی باید قیمت زمان کاشت را حساب کند.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله تخمی را که [۱] به مصرف زراعت رسانده، چه از خودش باشد یا خریده باشد، نیز نمی تواند از حاصل کسر کند و سپس ملاحظه نصاب بنماید بلکه نصاب را نسبت به مجموع حاصل باید ملاحظه نماید.

[مسأله ۱۸۸۲]

اشاره

مسأله ۱۸۸۲ اگر زمین و اسباب زراعت یا یکی از این دو، ملک خود او باشد، نباید کرایه آنها را جزء مخارج حساب کند؛ و نیز برای کارهایی که خودش کرده یا دیگری بی اجرت انجام داده، چیزی از حاصل کسر نمی شود. این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان)، (بهبخت) و (مکارم) نیست.

مسائل اختصاصی

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجان): مسأله ۱۸۹۱ (سیستانی): مسأله ۱۸۴۸ آنچه که دولت از عین مال می گیرد زکات آن واجب نیست، مثلاً اگر حاصل زراعت ۸۵۰ کیلو گرم باشد و دولت ۵۰ کیلو گرم آن را به عنوان مالیات بگیرد، [۲] فقط زکات در ۸۰۰ کیلو واجب می شود.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۱۸۹۲ (سیستانی): مسأله ۱۸۴۹ مصارفی که انسان پیش از تعلق زکات (سیستانی): یا بعد از آن (نموده، بنا بر احتیاط واجب نمی تواند از حاصل کسر نموده و فقط زکات بقیه را بدهد.

(زنجان): مسأله ۱۸۹۲ بنا بر احتیاط مصارفی را که برای محصول نموده نمی تواند از حاصل کسر نموده و فقط زکات بقیه را بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۱۸۹۳ مصارفی که بعد از تعلق زکات است می تواند از حاکم شرع یا وکیل او در صرف آنها اجازه بگیرد و آنچه نسبت به مقدار زکات خرج شده بردارد.

(زنجان): مسأله ۱۸۹۳ در مسأله قبل فرقی نیست که مصارف پیش از تعلق زکات انجام شده باشد، یا بعد از آن.

(سیستانی): مسأله ۱۸۵۰ مصارفی که بعد از تعلق زکات خرج می نماید، نمی تواند آنچه را نسبت به مقدار زکات خرج نموده از حاصل کسر کند، هر چند بنا بر احتیاط از حاکم شرع یا وکیل او در صرف آنها اجازه گرفته باشد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۱۸۹۴ (سیستانی): مسأله ۱۸۵۱ واجب نیست صبر نماید تا جو و

[۱] (من زنجانی

): بنا بر احتیاط بذری را که ..

[۲] (من زنجانی

): مثلاً اگر حاصل زراعت ۱۱۰۰ کیلو گرم باشد و دولت ۳۰۰ کیلو گرم آن را به عنوان مالیات بگیرد ..

گندم به حدّ خرمن برسد و انگور و خرما خشک گردد (سیستانی): انگور و خرما به وقت خشک شدن برسد) و آنگاه زکات را بدهد بلکه همین که زکات واجب شد جایز است مقدار زکات را قیمت نموده و به عنوان زکات قیمت آن را بدهد.

(زنجانى): مسأله ۱۸۹۴ واجب نیست صبر نماید تا جو و گندم به هنگام خرمن برسد و انگور و خرما خشک گردد، و آنگاه زکات بدهد، بلکه همین که زکات را قیمت نمود، قیمت آن را بابت زکات بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۱۸۹۵ (سیستانی): مسأله ۱۸۵۲ بعد از آن که زکات تعلق گرفت می تواند عین زراعت یا خرما و انگور را پیش از درو کردن یا چیدن به مستحق یا حاکم شرع یا وکیل اینها مشاعاً تسلیم نماید [۱] و پس از آن در مصارف شریک می باشند.

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): مسأله ۱۸۹۶ (سیستانی): مسأله ۱۸۵۳ در صورتی که مالک عین مال را از زراعت یا خرما و انگور به حاکم یا مستحق یا وکیل آنها تسلیم نمود لازم نیست آنها را مجاناً به طور اشاعه نگاه دارد بلکه می تواند برای این که تا وقت درو یا خشک شدن برسد برای ماندن آنها در زمینش اجرت مطالبه نماید.

[مسأله ۱۸۸۳]

مسأله ۱۸۸۳ اگر درخت انگور یا خرما را بخرد، قیمت آن جزء مخارج نیست ولی اگر خرما یا انگور را پیش از چیدن (۱) بخرد، پولی را که برای آن داده جزء مخارج حساب می شود. این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی)، (بهجت)، (زنجانى) و (سیستانی) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): و قبل از تعلق زکات در مواردی که خریدن آن صحیح است ..

(فاضل): و قبل از تعلق زکات ..

(مکارم): مسأله - هر گاه درخت انگور یا خرما را بخرد قیمت آن مسلماً جزء مخارج نیست و اگر خرما یا انگور را پیش از رسیدن بخرد احتیاط واجب آن است که پول آن را نیز از محصول کم نکنند، همچنین پولی را که برای خرید زمین می دهد جزء مخارج نیست .

[مسأله ۱۸۸۴]

مسأله ۱۸۸۴ اگر زمینی را بخرد و در آن زمین گندم یا جو بکارد، پولی را که برای خرید زمین داده جزء مخارج حساب نمی شود. ولی اگر زراعت را بخرد (۱) پولی را که برای خرید آن داده می تواند جزء مخارج حساب نماید و از حاصل کم کند (۲) اما باید قیمت کاهی را که از آن به دست می آید، از پولی که برای خرید زراعت داده کسر نماید (۳) مثلاً اگر زراعتی را پانصد تومان بخرد و قیمت کاه آن (۴) صد تومان باشد، فقط چهار صد تومان آن را می تواند جزء مخارج حساب نماید. این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (بهجت)، (سیستانی)، (زنجانى) و (تبریزی) نیست (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): پیش از تعلق زکات بخرد .. (۲) (اراکى): بقیه مسأله ذکر نشده . (۳) (گلپایگانی)، (صافی): یعنی باید مخارج را

تقسیم کند [و] آنچه سهم گندم باشد از گندم کم

[۱] (من زنجانی

): که در این صورت پس از آن ، مالک و مستحقانِ زکات ، در مخارج ، به نسبت شریک می باشند.

کند چنانکه در مخارج زراعت همیشه باید این جهت ملاحظه شود .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): سهم کاه آن وقت خرید .. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۱۸۸۵]

۱۸۸۳ مسأله ۱۸۸۵ کسی که بدون گاو و چیزهای دیگر که برای زراعت لازم است می تواند زراعت کند، اگر اینها را بخرد، نباید پولی را که برای خرید اینها داده جزء مخارج حساب نماید. این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (بهجت)، (تبریزی)، (مکارم)، (فاضل)، (زنجان)، (سیستانی) نیست (اراک): مسأله اگر گاو و چیزهای دیگری که برای زراعت لازم است بخرد، نباید پولی را که برای خرید اینها داده جزء مخارج حساب نماید.

[مسأله ۱۸۸۶]

مسأله ۱۸۸۶ کسی که بدون گاو و چیزهای دیگری که برای زراعت لازم است نمی تواند زراعت کند، اگر آنها را بخرد و بواسطه زراعت، به کلی از بین بروند (۱) می تواند تمام قیمت آنها را جزء مخارج حساب نماید و اگر مقداری از قیمت آنها کم شود، می تواند آن مقدار را جزء مخارج حساب کند ولی اگر بعد از زراعت، چیزی از قیمتشان کم نشود، نباید چیزی از قیمت آنها را جزء مخارج حساب نماید (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (مکارم)، (بهجت)، (سیستانی)، (زنجان) و (تبریزی) نیست (۱) (فاضل): کسی که گاو و وسائل کشاورزی دیگری که عرفاً برای زراعت به کار می رود بخرد اگر بواسطه زراعت بکلی از بین برود .. (۲) (نوری): بنا بر احتیاط واجب چیزی از قیمت آنها را جزء مخارج، حساب ننماید.

[مسأله ۱۸۸۷]

مسأله ۱۸۸۷ اگر در یک زمین، جو و گندم و چیزی مثل برنج و لوبیا که زکات آن واجب نیست بکارد (۱)، خرجهایی که برای هر کدام آنها کرده فقط پای همان، حساب می شود؛ ولی اگر برای هر دو مخارجی کرده باید به هر دو، قسمت نماید، مثلاً اگر هر دو به یک اندازه بوده، می تواند نصف مخارج را از جنسی که زکات دارد کسر نماید. این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (مکارم)، (سیستانی)، (زنجان) و (تبریزی) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): چنانچه بر حسب معمول استفاده از هر دو جنس در موقع کشت منظور باشد مخارج به نسبت مداخل تقسیم می شود و اگر فایده یکی از آنها به قدری کم باشد که در موقع کشت منظور نباشد مخارج از چیزی محسوب می شود که منظور باشد.

[مسأله ۱۸۸۸]

مسأله ۱۸۸۸ اگر برای سال اول، عملی مانند شخم زدن انجام دهد اگر چه برای سالهای بعد هم فایده داشته باشد، باید مخارج آن را از سال اول کسر کند (۱) ولی اگر برای چند سال عمل کند باید بین آنها تقسیم نماید (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان) و (مکارم) نیست (۱) (اراک): می تواند مخارج آن را از سال اول کسر

کند. [پایان مسأله] (۲) (بهجت): اگر کاری را برای چند سال انجام دهد می تواند از مخارج سال اول حساب

کند و یا بین آنها تقسیم نماید.

(گلپایگانی): مسأله اگر برای شخم زدن یا کار دیگری که تا چند سال برای زراعت فایده دارد خرجی کند [۱] اگر زراعت سال اول به آن محتاج باشد می تواند آن را جزء مخارج سال اول حساب نماید.

[مسأله]

مسأله ۱۸۸۹ اگر انسان در چند شهر که فصل آنها (۱) با یکدیگر اختلاف دارد و زراعت و میوه آنها در یک وقت به دست نمی آید گندم یا جو یا خرما یا انگور داشته باشد و همه آنها محصول یک سال حساب شود، چنانچه چیزی که اول می رسد به اندازه نصاب یعنی ۲۸۸ من و ۴۵ مثقال کم باشد (۲) باید زکات آن را موقعی که می رسد بدهد (۳) و زکات بقیه را هر وقت به دست می آید ادا نماید و اگر آنچه اول می رسد به اندازه نصاب نباشد صبر می کند تا بقیه آن برسد (۴). پس اگر روی هم به مقدار نصاب شود، زکات آن واجب است (۵) و اگر به مقدار نصاب نشود، زکات آن واجب نیست. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): فصل رسیدن حاصل آنها .. (۲) (گلپایگانی)، (مکارم)، (فاضل)، (صافی)، (سیستانی)، (زنجان): به اندازه نصاب باشد ..

(بهجت): به اندازه نصاب (یعنی تقریباً سیصد من تبریز) باشد .. (۳) (مکارم): باید زکات آن را بدهد .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل)، (نوری): اگر آنچه اول می رسد به اندازه نصاب نباشد در صورتی که (فاضل): علم و (یقین دارد با آنچه بعد به دست می آید به اندازه نصاب می شود، باز هم (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): بعد از تعلق زکات به بقیه واجب است زکات آنچه را که رسیده همان وقت و زکات بقیه را موقعی که می رسد بدهد و اگر یقین (فاضل): علم و ندارد که همه آنها به اندازه نصاب شود ..

(زنجان): اگر آنچه اول می رسد به اندازه نصاب نباشد زکات آنها فعلاً واجب نیست، هر چند یقین داشته باشد که با آنچه بعد بدست می آید به اندازه نصاب می شود، بلکه صبر می کند تا مقدار محصول به اندازه نصاب برسد و در آن وقت زکات واجب می شود. (۵) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده.

[مسأله ۱۸۹۰]

مسأله ۱۸۹۰ اگر درخت خرما یا انگور در یک سال دو مرتبه میوه دهد، چنانچه روی هم به مقدار نصاب باشد، بنا بر احتیاط؛ زکات آن واجب است (۱) (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (نوری): اگر در هر مرتبه به مقدار نصاب نباشد زکات آن واجب نیست برای این که (نوری): زراعت در هر فصلی مستقلاً مورد حساب قرار می گیرد و زراعت دو فصل مثل زراعت دو سال است.

(بهجت): بنا بر أظهر زکات آن واجب است. (مکارم): زکات آن را بنا بر احتیاط واجب باید بدهد.

[۱] (من فاضل

): بنا بر احتیاط واجب باید مخارج آن را بین چند سال تقسیم کند.

(من صافی

): خرید کند ..

[مسئله ۱۸۹۱]

مسئله ۱۸۹۱ - اگر مقداری خرما یا انگور تازه دارد که خشک آن به اندازه نصاب می شود، چنانچه به قصد زکات از تازه آن به قدری به مستحق بدهد که اگر خشک شود به اندازه زکاتی باشد که بر او واجب است اشکال ندارد. (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): مسئله اگر مقداری خرما یا انگور تازه یا خشک نشده یا انگور دارد که خشک آن به اندازه نصاب می شود، چنانچه به قصد زکات از تازه آن به قدری به مصرف زکات برساند که اگر خشک شود به اندازه زکاتی باشد که بر او واجب است اشکال ندارد.

(زنجان): مسئله اگر مقداری خرما یا انگور تازه یا خشک شده یا کشمش آن به اندازه نصاب می شود می تواند به قصد زکات به قدری به مصرف زکات برساند که اگر خشک شود یا کشمش گردد به اندازه زکاتی باشد که بر او واجب است.

(مکارم): مسئله اگر زکات خرما یا کشمش بر او واجب باشد نمی تواند زکات را از رطب تازه یا انگور بدهد (ولی می تواند رطب تازه یا انگور را به مستحق بفروشد بعد بدهی او را از باب زکات حساب کند) اما اگر بخواهد رطب یا انگور را قبل از خشک شدن بفروشد می تواند زکات آن را از خودش بدهد.

[مسئله ۱۸۹۲]

مسئله ۱۸۹۲ اگر زکات خرما یا خشک یا کشمش بر او واجب باشد نمی تواند زکات آن را خرما یا انگور بدهد (۱) و نیز اگر زکات خرما یا انگور بر او واجب باشد، نمی تواند زکات آن را خرما یا خشک یا کشمش بدهد (۲) اما اگر یکی از اینها یا چیز دیگری را به قصد قیمت زکات بدهد مانعی ندارد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): مگر خرما یا انگوری که از جمله همان خرما و کشمش باشد که زکات به آن تعلق گرفته ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بلکه چنانچه ملاحظه قیمت نماید و انگور یا خرما یا کشمش (تبریزی): خرما یا تازه یا مویز) یا خرما یا خشک دیگر از بابت قیمت بدهد نیز محل اشکال است ..

(زنجان): هر چند از بابت قیمت باشد. و نیز اگر زکات خرما یا انگور بر او واجب باشد، نمی تواند زکات آن را خرما یا خشک یا کشمش بدهد هر چند به اعتبار قیمت باشد و بطور کلی در جایی که زکات از بابت قیمت داده می شود، تنها پول می توان داد و اجناس دیگر کفایت نمی کند. (۲) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): بلکه چنانچه به اعتبار قیمت، خرما و یا انگور دیگری بدهد اگر چه تازه باشد محل اشکال است.

(گلپایگانی)، (صافی): مگر آن که خرما یا خشک یا کشمش از جمله خرما و انگوری باشد که زکات به آن تعلق گرفته ولی اگر یکی از اینها یا چیز دیگری را به قصد قیمت زکات بدهد مانعی ندارد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۹۱.

[مسأله ۱۸۹۳]

مسأله ۱۸۹۳ کسی که بدهکار است و مالی هم دارد که زکات آن واجب شده اگر بمیرد، باید (۱) اوّل تمام زکات را از مالی که زکات آن واجب شده بدهند، بعد قرض او را ادا نمایند (۲)

(۱) (بهجت): باید بنا بر أظهر .. (۲) (سیستانی): ولی اگر زکات در ذمه او واجب باشد، مانند سایر دُیون است .

(مکارم): مسأله هرگاه کسی از دنیا برود در حالی که زکات واجب بر ذمه اوست و هم بدهی به مردم دارد اول باید تمام زکات را از مالی که زکات آن واجب شده بدهند بعد دین او را ادا کنند و این در صورتی است که مالی که زکات به آن تعلق گرفته موجود باشد.

[مسأله ۱۸۹۴]

مسأله ۱۸۹۴ کسی که بدهکار است و گندم یا جو یا خرما یا انگور هم دارد، اگر بمیرد و پیش از آن که زکات اینها واجب شود، ورثه قرض او را از مال دیگر بدهند (۱) هر کدام که سهمشان به ۲۸۸ من و ۴۵ مثقال کم برسد (۲) باید زکات بدهد و اگر پیش از آن که زکات اینها واجب شود، قرض او را ندهند (۳) چنانچه مال میت فقط به اندازه بدهی او باشد (۴) (واجب نیست زکات اینها را بدهند و اگر مال میت بیشتر از بدهی او باشد (۵)، در صورتی که بدهی او به قدری است که اگر بخواهند ادا نمایند باید مقداری از گندم و جو و خرما و انگور را هم به طلبکار بدهند، آنچه را به طلبکار می دهند زکات ندارد و بقیه مال ورثه است و هر کدام آنان که سهمش به اندازه نصاب شود، باید زکات آن را بدهد. (۱) (اراکي): اگر بعد از ظاهر شدن حاصل پیش از آن که زکات اینها واجب شود بمیرد اگر ورثه قرض او را قبل از واجب شدن زکات از مال دیگر بدهند .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (سیستانی)، (زنجانی): هر کدام که سهمشان به حد نصاب برسد ..

(بهجت): هر کدام که سهمشان تقریباً به سیصد من تبریز برسد .. (۳) (اراکي): پرداخت زکات واجب نیست ، و اگر قبل از ظاهر شدن حاصل بمیرد پس از مرگ وی هر کدام از ورثه که سهمشان به ۲۸۸ من و ۴۵ مثقال کم برسد باید زکات آن را بدهد. (۴) (بهجت): نیز زکات چنانکه گفته شد واجب است بنا بر أظهر، چه مرگ مالک پیش از ظهور ثمره باشد و خواه بعد از آن و قبل از وجوب زکات ، که در صورت دوم بدون اشکال نیست ، و همچنین است اگر مال میت بیشتر از بدهی او باشد دادن زکات واجب است بنا بر أظهر. (۵) (خوئی)، (تبریزی): باید جنس زکات دار را نسبت به مجموع مال ملاحظه کنند به همان نسبت از جنس زکات دار کسر شود پس سهم هر یک از ورثه به اندازه نصاب برسد زکات بر او واجب است . [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (صافی) نیست] (مکارم): مسأله هرگاه کسی که بدهکار است و زراعتی نیز دارد، فوت کند و ورثه پیش از آن که زکات زراعت واجب شود دین او را از اموال دیگری بدهند، هر کدام از ورثه سهمش به اندازه زکات برسد باید زکات را بدهد اما اگر دین او را قبل از واجب شدن زکات نپردازند، چنانچه مال میت فقط به اندازه دین است زکات واجب نمی شود.

[مسأله ۱۸۹۵]

مسأله ۱۸۹۵ اگر گندم و جو و خرما و کشمش که زکات آنها واجب شده خوب

و بد دارد باید زکات هر کدام از خوب و بد را از خود آنها بدهد (۱) و یا زکات همه را از خوب و بد بدهد و به احتیاط واجب زکات همه را از بد نمی تواند بدهد. (۱) (بہجت)، (نوری): و زکات همه را نمی تواند از جنس بد بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی)، (سیستانی): احتیاط واجب آن است که زکات جنس خوب را از جنس بد ندهند.

(اراکی)، (فاضل): بنا بر احتیاط واجب باید زکات هر کدام از خوب و بد را از خود آنها بدهد و یا زکات همه را از خوب بدهد؛ و (فاضل): بنا بر احتیاط واجب زکات همه را از بد نمی تواند بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): احتیاط واجب آن است که زکات هر کدام از خوب و بد را از خود آنها بدهد.

(زنجانی): احتیاط آن است که زکات قسم خوب را از قسم بد آن نپردازد ولی لازم نیست زکات همه را از جنس خوب بدهد بلکه می تواند زکات هر قسم را از خود آن بدهد.

(مکارم): مسأله اگر محصول زراعت او خوب و بد دارد باید زکات هر کدام را از خود آن بدهد و یا قیمتش را حساب کند و نمی تواند زکات همه را از جنس بد بدهد و اگر همه را از خوب بدهد بهتر است .

نصاب طلا

[مسأله ۱۸۹۶]

مسأله ۱۸۹۶ طلا- دو نصاب دارد: نصاب اول آن بیست مثقال شرعی است که هر مثقال آن ۱۸ نخود است، پس وقتی طلا- به بیست مثقال شرعی که پانزده مثقال معمولی است برسد، اگر شرایط دیگر را هم که گفته شد داشته باشد انسان باید چهل یک آن را که نه نخود می شود (۱) از بابت زکات بدهد و اگر به این مقدار نرسد زکات آن واجب نیست. نصاب دوم آن چهار مثقال شرعی است که سه مثقال معمولی می شود یعنی اگر سه مثقال به پانزده مثقال اضافه شود، باید زکات تمام ۱۸ مثقال را از قرار چهل یک بدهد و اگر کمتر از سه مثقال اضافه شود، فقط باید زکات ۱۵ مثقال آن را بدهد و زیادی آن زکات ندارد و همچنین است هر چه بالا- رود، یعنی اگر سه مثقال اضافه شود، باید زکات تمام آنها را بدهد و اگر کمتر اضافه شود، مقداری که اضافه شده زکات ندارد. (۱) (نوری): (هر مثقال معمولی ۲۴ نخود است) ..

(مکارم): مسأله طلا دارای دو نصاب است: نصاب اول آن بیست مثقال شرعی است که معادل ۱۵ مثقال معمولی می باشد، هر گاه به این مقدار برسد و شرایط دیگر نیز در آن جمع باشد باید چهل یک آن را (دو و نیم درصد) به عنوان زکات بپردازد و اگر به این مقدار نرسد زکات ندارد. نصاب دوم چهار مثقال شرعی است که ۳ مثقال معمولی می شود، یعنی اگر ۳ مثقال به پانزده مثقال اضافه شود باید زکات تمام ۱۸ مثقال را از قرار دو و نیم درصد بدهد و اگر کمتر از ۳ مثقال اضافه شود فقط زکات پانزده مثقال واجب است و زیادی آن زکات ندارد، همچنین هر چه بالا رود، یعنی اگر ۳ مثقال اضافه شود باید زکات تمام آن را بدهد و اگر کمتر اضافه شود مقدار اضافه زکات ندارد.

(زنجانی): مسأله طلا- دو نصاب دارد: نصاب اول: بیست دینار است، این نصاب بنا بر مشهور معادل پانزده مثقال معمولی و تقریباً ۶۹/۱ گرم است، ولی ظاهراً وزن دینار بیش از ۳۴ مثقال معمولی بوده، لذا نصاب طلا بیشتر از وزن فوق می باشد، بنا بر نظر برخی محققان دینار شرعی تقریباً ۴/۲۴ گرم و نصاب اول طلا تقریباً ۸۴/۷ گرم و بنا بر نظر برخی دیگر دینار شرعی تقریباً ۴/۴۶ گرم و نصاب اول طلا تقریباً ۸۹/۳ گرم می باشد، ولی بهتر است که بر طبق قول مشهور عمل شود. وقتی که طلا به نصاب اول برسد، اگر شرایط دیگر را هم داشته باشد، انسان باید یک چهلیم ۲/۵ آن را از بابت زکات بدهد، و اگر به این مقدار نرسد، زکات آن واجب نیست. نصاب دوم: چهار دینار است که بنا بر مشهور ۳ مثقال معمولی (تقریباً ۱۳/۸ گرم) و بنا بر قول برخی از محققان تقریباً ۱۶/۹ گرم و بنا بر قول برخی دیگر تقریباً ۱۷/۸ گرم می باشد و اگر چهار دینار به بیست دینار طلا افزوده شود باید زکات تمام ۲۴ دینار را (از قرار ۱۴۰ بدهد، و اگر کمتر از چهار دینار افزوده شود، فقط باید زکات ۲۰ دینار را بدهد، و زیادی آن زکات ندارد، همچنین است هر چه بالا رود، یعنی اگر چهار دینار افزوده شود، باید زکات تمام آنها را بدهد و اگر کمتر افزوده شود مقدار افزوده شده زکات ندارد.

نصاب نقره

[مسأله ۱۸۹۷]

مسأله ۱۸۹۷ نقره دو نصاب دارد: نصاب اول آن ۱۰۵ مثقال معمولی است که اگر نقره به ۱۰۵ مثقال برسد و شرایط دیگر را هم که گفته شد داشته باشد انسان باید چهلیم یک آن را که ۲ مثقال و ۱۵ نخود است از بابت زکات بدهد و اگر به این مقدار نرسد، زکات آن واجب نیست. نصاب دوم آن ۲۱ مثقال است یعنی اگر ۲۱ مثقال به ۱۰۵ مثقال اضافه شود، باید زکات تمام ۱۲۶ مثقال را به طوری که گفته شد بدهد و اگر کمتر از ۲۱ مثقال اضافه شود، فقط باید زکات ۱۰۵ مثقال آن را بدهد و زیادی آن زکات ندارد و همچنین است هر چه بالا رود (۱) یعنی اگر ۲۱ مثقال اضافه شود، باید زکات تمام آنها را بدهد و اگر کمتر اضافه شود مقداری که اضافه شده و کمتر از ۲۱ مثقال است زکات ندارد (۲) بنا بر این اگر انسان چهلیم یک هر چه طلا- و نقره دارد بدهد، زکاتی را که بر او واجب بوده داده و گاهی هم بیشتر از مقدار واجب داده است مثلاً کسی که ۱۱۰ مثقال نقره دارد، اگر چهلیم یک آن را بدهد، زکات ۱۰۵ مثقال آن را که واجب بوده داده و مقداری هم برای ۵ مثقال آن داده که واجب نبوده است. (۱) (مکارم): ولی برای آسان شدن حساب اگر انسان دو و نیم درصد از طلا و نقره که دارد بدهد زکاتی را که بر او واجب بوده داده، گاهی هم بیشتر از مقدار واجب داده است.

(سیستانی): و اگر شك داشته باشد که به حد نصاب رسیده است، بنا بر احتیاط واجب باید فحص کند. (۲) (بهجت): مقداری که اضافه شده، زکات ندارد..

(زنجانى): مسأله نقره دو نصاب دارد: نصاب اول: ۲۰۰ درهم یا ۱۴۰ دینار است که بنا بر مشهور ۱۰۵ مثقال معمولی (تقریباً ۴۸۳/۸ گرم) می باشد، و بنا بر نظر برخی از محققان تقریباً ۵۹۳/۲ و بنا بر نظر برخی دیگر تقریباً ۶۲۵ گرم می باشد، و بهتر است قول مشهور رعایت گردد. و اگر نقره به نصاب اول برسد و شرایط دیگر را هم داشته باشد، انسان باید یک چهلیم آن را از بابت زکات بدهد و اگر به این مقدار نرسد، زکات آن واجب نیست. نصاب دوم: ۴۰ درهم یا ۲۸ دینار است که بنا بر مشهور ۲۱ مثقال معمولی (تقریباً ۹۶/۳ گرم) و بنا بر نظر برخی از محققان تقریباً ۱۱۸/۶ و بنا بر نظر برخی دیگر تقریباً ۱۲۵ گرم می باشد و اگر مقدار نصاب دوم به نصاب اول افزوده شود، باید زکات تمام آن داده شود و اگر کمتر از مقدار نصاب دوم افزوده شود، مقدار افزوده شده زکات ندارد و همچنین است هر چه بالا رود، یعنی اگر مقدار نصاب دوم اضافه شود، باید زکات تمام آن را بدهد، و اگر کمتر اضافه شود مقداری که اضافه شده و کمتر از نصاب دوم است زکات ندارد. بنا بر این اگر انسان یک چهلیم هر چه طلا و نقره دارد بدهد، زکاتی را که بر او واجب بوده داده و گاهی هم بیشتر از مقدار واجب داده است، مثلاً کسی که ۱۵۰ دینار نقره دارد اگر یک چهلیم آن را بدهد زکات ۱۴۰ دینار آن را که واجب بوده داده و مقداری هم برای ۱۰ دینار آن داده است.

[مسأله ۱۸۹۸]

مسأله ۱۸۹۸ کسی که طلا یا نقره او به اندازه نصاب است، اگر چه زکات آن را داده باشد، تا وقتی از نصاب اول کم نشده، همه ساله باید زکات آن را بدهد. این مسأله، در رساله آیات عظام: (اراکى) و (بهجت) نیست (مکارم): مسأله به طلا و نقره همه سال زکات تعلق می گیرد، یعنی اگر انسان زکات مقدار طلا یا نقره را بدهد و سال بعد نیز شرایط در او جمع باشد باید دوباره زکات آن را بدهد، تا زمانی که از حد نصاب بیفتد، ولی در خمس چنین نیست، یعنی اگر مال را یک بار خمس دادند دیگر خمس به آن تعلق نمی گیرد، مگر این که اضافه شود، همچنین گندم و جو و کشمش و خرما یک بار بیشتر زکات ندارد.

[مسأله ۱۸۹۹]

اشاره

مسأله ۱۸۹۹ زکات طلا و نقره در صورتی واجب می شود که آن را سکه زده باشند و معامله با آن رواج باشد و اگر سکه آن از بین هم رفته باشد (۱) باید زکات آن را بدهند (۲) (۱) (سیستانی): ولی معامله با آن رواج داشته باشد، باید زکات آن را بدهند. ولی اگر از رواج افتاده باشد، زکات ندارد، هر چند سکه آن باقی باشد. (۲) (زنجانى): بنا بر این طلا و نقره سکه داری که زنها برای زینت بکار می برند در صورتی که معامله با آن رایج باشد، یعنی باز معامله پول طلا و نقره با آن شود، زکات آن واجب است. ولی اگر معامله با آن رایج نباشد زکات واجب نیست، ولی احتیاط مستحب در پرداخت زکات است.

(مکارم): مسأله یکی دیگر از شرائط واجب شدن زکات طلا و نقره این است که دارای سکه باشد و معامله با آن رواج داشته

باشد بنا بر این سکه هایی که رواج معامله ندارد زکات به آن تعلق نمی گیرد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۶۱۹ احتیاط مستحب آن است که از سایر پولهای رایج مانند اسکناس اگر شرایط دیگر در آن جمع باشد زکات بدهند.

[مسأله ۱۹۰۰]**اشاره**

مسأله ۱۹۰۰ طلا و نقره سکه داری که زنها برای زینت به کار می برند، زکات ندارد اگر چه رواج باشد (۱) (۱) (اراکي): اگر رواج معامله داشته باشد زکات دارد و گرنه زکات ندارد.

(گلیپایگانی)، (صافی)، (نوری): در صورتی که معامله با آن رایج باشد، بنا بر احتیاط، زکات آن واجب است و اگر معامله با آن رایج نباشد اگر چه پول طلا و نقره به آن بگویند، زکات آن واجب نیست.

(خوئی)، (سیستانی): در صورتی که رواج معامله با آن باقی باشد، یعنی باز معامله پول، طلا و نقره با آن شود بنا بر احتیاط زکات آن واجب است ولی اگر رواج معامله با آن باقی نباشد زکات واجب نیست. (تبریزی): اگر چه رواج معامله با آن باقی باشد زکات واجب نیست.

(فاضل): در صورتی که معامله با آن رایج باشد، یعنی مثل پول با آن معامله شود، بنا بر احتیاط، زکات آن واجب است، ولی اگر معامله با آن رایج نباشد، زکات آن واجب نیست.

(بهجت): اگر معامله با آن رایج باشد، زکات دارد ولی اگر طوری شود که معامله با آن به عنوان مسکوک رایج نباشد زکات ندارد. (زنجانى): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۸۹۹ (مکارم): مسأله هر گاه طلا و نقره سکه دار رایج را زنها به صورت زینت آلات در آورند و برای زینت از آن استفاده کنند زکات ندارد و هر گاه کسی دارای مقداری طلا و نقره است اما هیچ کدام از آن دو به اندازه نصاب نیست زکات بر او واجب نمی باشد هر چند قیمت مجموع آن به حد نصاب برسد.

مسأله اختصاصی

(زنجانى): مسأله ۱۹۰۸ بنا بر احتیاط واجب در زمان کنونی که پول طلا و نقره رایج نیست، اگر پول به حد نصاب طلا یا نقره برسد و سایر شرایط وجوب زکات (همچون ثابت بودن عین پول در طول سال) را داشته باشد، پرداخت زکات آن لازم است، هر چند از جنس طلا و نقره نباشد.

[مسأله ۱۹۰۱]

مسأله ۱۹۰۱ کسی که طلا و نقره دارد، اگر هیچ کدام آنها به اندازه نصاب اول نباشد مثلاً ۱۰۴ مثقال نقره و ۱۴ مثقال طلا داشته باشد (۱)، زکات بر او واجب نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانی): مثلاً ۱۹۹ درهم نقره و ۱۹ دینار طلا داشته باشد ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۰۰.

[مسأله ۱۹۰۲]

مسأله ۱۹۰۲ چنان که سابقاً گفته شد (۱) زکات طلا و نقره در صورتی واجب می شود که انسان یازده ماه (۲) مالک مقدار نصاب باشد و اگر در بین یازده ماه، طلا و نقره او از نصاب اول کمتر شود، زکات بر او واجب نیست. (۱) (زنجانی): چنانچه در مسأله [۱۸۵۷] گفته شد ..

(۲) (زنجانی): یازده ماه کامل قمری ..

(مکارم): مسأله شرط دیگر آن است که انسان یک سال تمام مالک مقدار نصاب باشد و اگر وارد ماه دوازدهم شود احتیاط آن است که زکات آن را بدهد، امّا اگر قبل از گذشتن یازده ماه آن را بفروشد، یا از نصاب بیفتد، یا در اختیار او نباشد، زکات به آن تعلق نمی گیرد، همچنین اگر آن را با چیز دیگری عوض نماید، یا آنها را آب کند و از صورت سکه خارج سازد، امّا اگر سکه های طلا و نقره را به سکه های طلا و نقره دیگری عوض کند احتیاط واجب آن است که زکات آن را پردازد.

[مسأله ۱۹۰۳]

مسأله ۱۹۰۳ اگر در بین یازده ماه طلا و نقره ای را که دارد با طلا یا نقره، یا چیز دیگر عوض نماید یا آنها را آب کند، زکات بر او واجب نیست (۱) ولی اگر برای فرار از دادن زکات این کارها را بکند (۲) احتیاط مستحب آن است که زکات را بدهد. (۱) (بهجت): بنا بر اظهر، ولی مکروه است که برای فرار از دادن زکات این کارها را بکند.

(تبریزی): اگر چه برای فرار از دادن زکات این کارها را بکند. (۲) (فاضل): اگر برای فرار از دادن زکات آنها را تبدیل کند .. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۰۲ (سیستانی): مسأله اگر در بین یازده ماه طلا و نقره ای را که دارد با چیز دیگر عوض نماید یا آنها را آب کند، زکات بر او واجب نیست؛ ولی اگر برای فرار از دادن زکات، آنها را به طلا و نقره عوض کند، یعنی طلا را به طلا یا نقره، و نقره را به نقره یا طلا، عوض نماید، احتیاط واجب آن است که زکات را بدهد.

[مسأله ۱۹۰۴]

مسأله ۱۹۰۴ اگر در ماه دوازدهم، پول طلا و نقره را آب کند، باید زکات آنها را بدهد و چنانچه بواسطه آب کردن، وزن یا قیمت آنها کم شود (۱) باید زکاتی را که پیش از آب کردن بر او واجب بوده بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): چنانچه بواسطه آب کردن، قیمت آنها کم شود ..

(مکارم): مسأله اگر کسی به قصد فرار از زکات، طلا و نقره را تبدیل نماید، یا آنها را آب کند، زکات به او تعلق نمی گیرد، ولی از خیر و سعادت محروم شده و احتیاط مستحب آن است که زکات آن را بدهد.

[مسأله ۱۹۰۵]

مسأله ۱۹۰۵ اگر طلا و نقره ای که دارد خوب و بد داشته باشد، می تواند زکات هر کدام از خوب و بد را از خود آن بدهد (۱) ولی بهتر است زکات همه آنها را از طلا و نقره خوب بدهد (۲) این مسأله در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۱) (خوئی): بلکه اگر قسمتی از نصاب طلا و نقره بد باشد می تواند زکات را از قسمت بد بدهد ..

(اراکى): مى تواند زكات را از بدآن بدهد ولى بهتر است زكات هر کدام از خوب و بد را از خود آن بدهد و بهتر از آن اين است كه زكات همه آنها را از طلا و نقره خوب بدهد.

(تبريزى): بلكه اگر قسمتى از نصاب طلا و نقره بد باشد، مى تواند زكات را از قسمت بد بدهد.

(زنجانى): بنا بر احتياط زكات قسم خوب را از قسم بد آن ندهد، ولى لازم نيست زكات

همه آنها را از طلا و نقره خوب بدهد بلکه می تواند زکات هر قسم را از خود آن بدهد. (۲) (بهجت): اگر چه بنا بر اظهر جایز است زکات همه را از جنس بد بدهد.

(فاضل): و احتیاط واجب آن است که زکات همه را از بد ندهد.

(مکارم): مسأله هر گاه طلا و نقره ای که دارد جنس خوب و بد یا عیار کم و زیاد داشته باشد، زکات هر کدام را از همان می دهد ولی بهتر آن است که زکات همه را از نوع مرغوب بدهد.

[مسأله ۱۹۰۶]

مسأله ۱۹۰۶ طلا- و نقره ای که بیشتر از اندازه معمولی فلز دیگر دارد (۱) اگر خالص آن به اندازه نصاب که مقدار آن گفته شد برسد، انسان باید زکات آن را بدهد (۲) و چنانچه شک دارد که خالص آن به اندازه نصاب هست یا نه (۳) زکات آن واجب نیست (۴) (۱) (بهجت): ناخالصی دارد .. (۲) (فاضل): و همچنین پول طلا و نقره ای که بیشتر از اندازه معمولی فلز دیگر دارد اگر به آن پول طلا- و نقره بگویند در صورتی که به حد نصاب برسد زکاتش بنا بر احتیاط، واجب است هر چند خالصش به حد نصاب نرسد .. (۳) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): بنا بر احتیاط واجب باید به وسیله آب کردن یا از راه دیگر مقدار خالص آن را معلوم کند. (فاضل): یا به مقداری زکات پردازد تا یقین کند بری ء الذمه شده است و مقدار لازم را پرداخته است). (۴) (بهجت): ولی احتیاط در این است که با تصفیه کردن و مانند آن تحقیق کند، تا بداند اگر خالص آن به مقدار نصاب است زکاتش را پردازد، یا این که بدون تصفیه و تحقیق، احتیاط کرده و زکاتی را که احتمال می دهد واجب شده، پردازد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله پول طلا و نقره ای که بیشتر از اندازه معمول فلز دیگر دارد، اگر به آن پول طلا و نقره بگویند، در صورتی که به حد نصاب برسد زکاتش واجب است، هر چند خالصش به حد نصاب نرسد ولی اگر به آن پول طلا و نقره نگویند وجوب زکات در آن محل اشکال است [۱] هر چند خالصش به حد نصاب برسد.

(زنجان): مسأله در پول طلا یا نقره ای که بیشتر از اندازه معمول فلز دیگر دارد و هنوز به آن پول طلا و نقره می گویند، با داشتن شرایط وجوب زکات همچون نصاب زکات واجب است، هر چند طلا و نقره خالصش به حد نصاب نرسد، ولی فلزی که در اثر زیادی بیش از متعارف فلز دیگر در آن، به آن پول طلا یا نقره نمی گویند زکات ندارد، هر چند طلا و نقره خالص آن به حد نصاب برسد.

(مکارم): مسأله هر گاه طلا و نقره بیش از اندازه معمول فلز دیگری مخلوط دارد به طوری که به آن طلا و نقره نگویند، اگر خالص آن به اندازه نصاب برسد باید زکات آن را بدهد و چنانچه شک دارد به اندازه نصاب هست یا نیست زکات واجب نیست، ولی اگر می تواند آن را امتحان کند احتیاط واجب آن است که امتحان کند.

[۱] من سیستانی

:(اگر به آن پول طلا و نقره نگویند زکاتش واجب نیست ..

[مسأله ۱۹۰۷]

مسأله ۱۹۰۷ اگر طلا و نقره ای که دارد به مقدار معمول، فلز دیگر با آن مخلوط باشد، نمی تواند زکات آن را از طلا و نقره ای بدهد که بیشتر از معمول، فلز دیگر دارد ولی اگر به قدری بدهد که یقین کند طلا و نقره خالصی که در آن هست، به اندازه زکاتی می باشد که بر او واجب است، اشکال ندارد (۱). (۱) (بهجت): و نیت کند مقداری را که زیاده تر داده است به عنوان زکات نباشد، بلکه به عنوان هدیه و احسان بدهد. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۰۶.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): مسأله اگر پول طلا و نقره ای که دارد به مقدار معمول فلز دیگر با آن مخلوط باشد، چنانچه زکات آن را از پول طلا و نقره ای که بیشتر از معمول فلز دیگر دارد یا از پول غیر طلا و نقره بدهد ولی به قدری باشد که قیمت آن، به اندازه قیمت زکاتی باشد که بر او واجب است اشکال ندارد.

زکات شتر و گاو و گوسفند**[مسأله ۱۹۰۸]**

مسأله ۱۹۰۸ زکات شتر و گاو و گوسفند غیر از شرطهایی که گفته شد، دو شرط دیگر دارد: اول: آن که حیوان در تمام سال بیکار باشد (۱) و اگر (۲) در تمام سال یکی دو روز کار کرده باشد (۳) زکات آن واجب است (۴) دوم: آنکه در تمام سال از علف بیابان بچرد، پس اگر تمام سال یا مقداری از آن را از علف چیده شده، یا از زراعتی که ملک مالک یا ملک کس دیگر است بچرد زکات ندارد (۵) ولی اگر در تمام سال یک روز یا دو روز (۶) از علف مالک بخورد، بنا بر احتیاط (۷) زکات آن واجب می باشد. (۱) (بهجت): و ملاک تشخیص بیکار بودن نظر مردم و عرف است [پایان شرط اول] (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (فاضل)، (نوری): ولی اگر .. (۳) (فاضل): به طوری که حیوان کارگر محسوب نشود .. (۴) (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (نوری): بنا بر احتیاط زکات آن واجب است .. (۵) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده . (۶) (نوری): در تمام سال یک هفته هم . (۷) [عبارت «بنا بر احتیاط» در رساله آیات عظام: (اراکی) و (فاضل) نیست] (سیستانی): مسأله زکات شتر و گاو و گوسفند غیر از شرطهایی که گفته شد یک شرط دیگر هم دارد و آن این است که حیوان در تمام سال از علف بیابان بچرد، پس اگر تمام سال یا مقداری از آن علف چیده شده بخورد، یا در زراعتی که ملک او یا ملک کس دیگر است بچرد، زکات ندارد؛ ولی اگر در تمام سال مقدار کمی از علف مالک بخورد، بطوری که عرفاً صدق کند در طول سال چربیده است، زکات آن واجب می باشد و در وجوب زکات در شتر و گاو و گوسفند شرط نیست که در تمام سال حیوان بیکار باشد، بلکه چنانچه آبیاری یا شخم زنی یا مانند آن از آنها استفاده شود، اگر عرفاً صدق کند که بیکارند، باید زکات آنها را داد؛ بلکه اگر صدق نکند نیز بنا بر احتیاط واجب باید زکات آنها را داد.

(زنجانی): مسأله زکات شتر و گاو و گوسفند غیر از شرطهایی که گفته شد، دو شرط دیگر دارد: اول: آن که حیوان بیکار باشد، و همین مقداری که به این حیوان بیکار می گویند کفایت می کند و لازم نیست گفته شود که «حیوان در تمام سال بیکار است» بنا بر این اگر حیوانی مقداری از سال را کار کرده باشد ولی عرفاً می گویند که این حیوان بیکار است، زکات آن واجب است. دوم: آن که از علف بیابان بچرد و اگر از علف چیده شده یا از زراعتی که ملک مالک یا ملک کسی دیگر است بچرد زکات ندارد. در این شرط هم باید عرفاً به این حیوان بگویند که «از علف بیابان می چرد» و لازم نیست بتوان این عبارت را درباره حیوان بکار برد که «در تمام سال از علف بیابان می چرد»، بنا بر این اگر در مقداری از سال از علف چیده شده یا از زراعتی بچرد ولی عرفاً می گویند که از علف بیابان می چرد، زکات آن واجب می گردد، همچون حیوانی که تنها در فصل زمستان چنانچه متعارف است، از علف چیده شده استفاده می کند.

(مکارم): مسأله در زکات گوسفند و گاو و شتر علاوه بر شرایطی که قبلاً گفته شد لازم است که این حیوانات بیکار باشد و اگر در تمام طول سال روزهای پراکنده ای کار کرده به طوری که حیوان کارگر محسوب نشود زکات آن واجب است. احتیاط واجب آن است که زکات گاو و گوسفند و شتر را اگر به حد نصاب برسد بدهد، خواه از علف بیابان بخورد یا علف دستی به آن بدهد و یا گاهی از این و گاه از آن.

[مسأله ۱۹۰۹]

مسأله ۱۹۰۹ اگر انسان برای شتر و گاو و گوسفند خود چراگاهی را که کسی نکاشته بخرد، یا اجاره کند، یا برای چراندن در آن باج بدهد، باید زکات را بدهد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی): وجوب زکات در آن مشکل است (خوئی)، (سیستانی): اگر چه احوط دادن زکات است (ولی اگر برای چراندن در آن باج بدهد، باید زکات را بدهد).

نصاب شتر

[مسأله ۱۹۱۰]

مسأله ۱۹۱۰ شتر دوازده نصاب دارد: اول: پنج شتر و زکات آن یک گوسفند است و تا شماره شتر به این مقدار نرسد زکات ندارد. دوم: ده شتر و زکات آن دو گوسفند است. سوم: پانزده شتر و زکات آن سه گوسفند است. چهارم: بیست شتر و زکات آن چهار گوسفند است. پنجم: بیست و پنج شتر و زکات آن پنج گوسفند است. ششم: بیست و شش شتر و زکات آن یک شتر است که داخل سال دوم شده باشد (۱) هفتم: سی و شش شتر و زکات آن یک شتر است که داخل سال سوم شده باشد (۲) هشتم: چهل و شش شتر و زکات آن یک شتر است که داخل سال چهارم شده باشد (۳) نهم: شصت و یک شتر و زکات آن یک شتر است که داخل سال پنجم شده باشد. دهم: هفتاد و شش شتر و زکات آن دو شتر است که داخل سال سوم شده باشد. یازدهم: نود و یک شتر و زکات آن دو شتر است که داخل سال چهارم شده باشد. دوازدهم: صد و بیست و یک شتر و بالا-تر از آن است که باید یا چهل تا چهل تا حساب کند و برای هر چهل تا یک شتری بدهد که داخل

سال سوم شده باشد، یا پنجاه تا پنجاه تا حساب کند (۴) و برای هر پنجاه تا یک شتری

بدهد که داخل سال چهارم شده باشد و یا با چهل و پنجاه حساب کند. ولی در هر صورت باید طوری حساب کند که چیزی باقی نماند، یا اگر چیزی باقی می ماند، از نه تا بیشتر نباشد (۵) مثلاً اگر ۱۴۰ شتر دارد، باید برای صد تا، دو شتری که داخل سال چهارم شده و برای چهل تا یک شتر ماده ای که داخل سال سوم شده باشد بدهد (۶) (۱) (بهجت): و مادرش قابلیت حمل را داشته باشد .. (۲) (بهجت): و مادرش قابلیت حمل و مقاربت را داشته باشد .. (۳) (بهجت): و قابلیت حمل را داشته باشد .. (۴) (سیستانی): و در بعضی موارد هم مخیر است که با چهل یا پنجاه حساب کند، مانند دویست .. (۵) (مکارم): و شتر زکات حتماً باید ماده باشد. [پایان مسأله] (زنجانی): یا اگر چیزی باقی می ماند، به ده نرسد .. (۶) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (بهجت)، (صافی)، (زنجانی): برای چهل تا یک شتر که داخل سال سوم شده بدهد. و شتری که در زکات داده می شود باید ماده باشد (گلپایگانی)، (صافی): و اگر ندارد، نر بدهد و چنانچه هیچ یک را به سن های ذکر شده ندارد باید بخرد و در خریدن نر یا ماده اختیار دارد).

(سیستانی): برای چهل شتر یک شتری که داخل سال سوم شده بدهد و شتری که در زکات داده می شود، باید ماده باشد ولی اگر در نصاب ششم، شتر ماده دو ساله نداشته باشد، شتر نر سه ساله کافی است و اگر آن را هم نداشته باشد، در خرید هر کدام مخیر است .

[مسأله ۱۹۱۱]

مسأله ۱۹۱۱ زکات ما بین دو نصاب واجب نیست پس اگر شماره شترهایی که دارد از نصاب اول که پنج تا است بگذرد، تا به نصاب دوم که ده تا است نرسیده، فقط باید زکات پنج تای آن را بدهد. و همچنین است در نصابهای بعد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

نصاب گاو

[مسأله ۱۹۱۲]

مسأله ۱۹۱۲ گاو (۱) دو نصاب دارد: نصاب اول آن سی تا است که وقتی شماره گاو به سی رسید، اگر شرایطی را که گفته شد داشته باشد، انسان باید یک گوساله ای که داخل سال دوم شده (۲) از بابت زکات بدهد (۳) نصاب دوم آن چهل است و زکات آن یک گوساله ماده ای است که داخل سال سوم شده باشد (۴) و زکات ما بین سی و چهل واجب نیست مثلاً کسی که سی و نه گاو دارد، فقط باید زکات سی تای آنها را بدهد و نیز اگر از چهل گاو زیاده داشته باشد تا به شصت نرسیده، فقط باید زکات چهل تای آن را بدهد و بعد از آنکه به شصت رسید، چون دو برابر نصاب اول را دارد، باید دو گوساله ای که داخل سال دوم شده بدهد و همچنین هر چه بالا رود، باید سی تا سی تا حساب کند یا چهل تا چهل تا یا با سی و چهل حساب نماید و زکات آن را به دستوری که گفته شده بدهد، ولی باید طوری حساب کند که چیزی باقی نماند، یا اگر چیزی باقی می ماند از نه تا بیشتر نباشد (۵) مثلاً اگر هفتاد گاو دارد، باید به حساب سی و چهل حساب کند (۶) و برای سی تای آن زکات سی تا و برای چهل تای آن زکات چهل تا را بدهد، چون اگر به حساب سی تا حساب کند، ده تا زکات نداده می

(۱) (بهجت): و گاو میش .. (۲) (بهجت): و مادرش قابلیت حمل را داشته باشد .. (زنجان): داخل سال سوم شده .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و احتیاط واجب آن است که گوساله نر باشد ..

(صافی): و احتیاط لازم آن است که گوساله نر باشد .. (۴) (بهجت): و مادرش قابلیت حمل را داشته باشد .. (۵) (زنجان): یا اگر چیزی باقی می ماند به ده نرسد .. (۶) (سیستانی): چون اگر فقط بر اساس عددی حساب کند، دو گاو زکات نداده می ماند و در بعضی موارد، مانند صد و بیست، مخیر است (۷) (گلپایگانی)، (صافی): ولی در جایی که رعایت این جهت ممکن نیست، مثل آن که پنجاه گاو داشته باشد احتیاط آن است که چهل را بگیرد اگر چه باز هم ده تا زیاد می آید.

(مکارم): مسأله گاو دارای دو نصاب است: نصاب اول ۳۰ رأس است، یعنی وقتی شماره گاوها به ۳۰ رسد اگر شرایطی را که قبلاً گفته شد دارا باشد، باید یک گوساله نر یا ماده که لا اقل داخل سال دوم شده باشد زکات دهد. نصاب دوم ۴۰ رأس است و زکات آن یک گوساله ماده است که لا اقل داخل سال سوم شده باشد و آنچه در بین ۳۰ و ۴۰ باشد زکات ندارد، مثلاً کسی که سی و پنج گاو دارد فقط زکات ۳۰ رأس آن را می دهد و همچنین اگر از ۴۰ گاو زیادتر شود تا به ۶۰ نرسیده، فقط زکات همان چهل گاو را می دهد و هرگاه به ۶۰ رسید باید دو گوساله که لا اقل داخل سال دوم شده بدهد، همینطور هر چه افزایش یابد آنها را سی سی یا چهل چهل و یا اگر ممکن است با ۳۰ و ۴۰ حساب کند و مطابق دستور بالا عمل نماید، اما باید طوری حساب کند که چیزی باقی نماند یا اگر می ماند از ۹ بیشتر نباشد، مثلاً کسی که ۷۰ رأس گاو دارد باید به حساب ۳۰ و ۴۰ حساب کند و هر کدام را مطابق دستور بالا زکات بدهد و کسی که ۸۰ رأس گاو دارد با حساب چهل چهل حساب کند.

نصاب گوسفند

[مسأله ۱۹۱۳]

مسأله ۱۹۱۳ گوسفند پنج نصاب دارد: اول: چهل و زکات آن یک گوسفند است و تا گوسفند به چهل نرسد زکات ندارد. دوم: صد و بیست و یک و زکات آن دو گوسفند است. سوم: دویست و یک و زکات آن سه گوسفند است. چهارم: سیصد و یک و زکات آن بنا بر احتیاط واجب، چهار گوسفند است (۱) پنجم: چهارصد و بالاتر از آن است، که باید آنها را صد تا صد تا حساب کند و برای هر صد تای آنها یک گوسفند بدهد (۲) و لازم نیست زکات را از خود گوسفندها بدهد، بلکه اگر گوسفند دیگری بدهد، یا مطابق قیمت گوسفند، پول بدهد کافی است (۳) ولی اگر بخواهد جنس دیگر بدهد، در صورتی بی اشکال است که برای فقرا بهتر باشد (۴) اگر چه لازم نیست. (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (اراکی)، (تبریزی)، (صافی)، (بهجت)، (فاضل)، (سیستانی)، (مکارم)، (نوری)، (زنجان): چهارم: سیصد و یک و زکات آن، چهار گوسفند است ..

(۲) (مکارم): و مقداری که از صد تا کمتر است زکات ندارد. [و] لازم نیست زکات را از خود گوسفندان بدهد، بلکه اگر گوسفند دیگری بدهد جایز است، و همچنین می تواند بجای گوسفند و گاو و شتر، پول آنها را بدهد، مگر آنکه دادن خود حیوان برای مستحق مفیدتر باشد در این صورت احتیاط آن است که خود آن را بدهد. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده.

(گلپایگانی)، (اراکي)، (صافی): پول یا جنس دیگر بدهد کافی است. [پایان مسأله] (فاضل): اما اگر چیز دیگری غیر از این دو را بدهد اشکال دارد. [پایان مسأله] (زنجانى): و پرداخت اجناس دیگر (بجز پول) از بابت قیمت کفایت نمی کند. (۴) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده.

[مسأله ۱۹۱۴]

مسأله ۱۹۱۴ زکات ما بین دو نصاب واجب نیست، پس اگر شماره گوسفندهای کسی از نصاب اول که چهل است بیشتر باشد تا به نصاب دوم که صد و بیست و یک است نرسیده، فقط باید زکات چهل تای آن را بدهد و زیادی آن زکات ندارد و همچنین است در نصابهای بعد.

[مسأله ۱۹۱۵]

مسأله ۱۹۱۵ زکات شتر و گاو و گوسفندی که به مقدار نصاب برسد واجب است، چه همه آنها نر باشند یا ماده، یا بعضی نر باشند و بعضی ماده. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست.

[مسأله ۱۹۱۶]

مسأله ۱۹۱۶ در زکات، گاو و گاو میش یک جنس حساب می شود و شتر عربی و غیر عربی یک جنس است (۱) و همچنین بز و میش و شیشک در زکات با هم فرق ندارند. (۱) (زنجانى): و همچنین است بز و میش.

(بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۱۲.

[مسأله ۱۹۱۷]

مسأله ۱۹۱۷ اگر گوسفند برای زکات بدهد، باید اقلًا داخل سال دوم شده باشد، و اگر بز بدهد باید داخل سال سوم شده باشد. (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): مسأله اگر برای زکات گوسفند بدهد، بنا بر احتیاط واجب باید [۱] اقلًا داخل سال دوم شده باشد. [۲] و اگر بز بدهد احتیاطاً باید داخل سال سوم شده باشد.

(بهجت): مسأله گوسفندی را که برای زکات می دهد اگر داخل سال دوم شده باشد کافی است، ولی أظهر این است که اگر هفت ماه گوسفند هم تمام شده باشد کافی است، و اگر بز را به عنوان زکات بدهد، باید داخل سال سوم شده باشد.

(مکارم): مسأله گوسفندی را که برای زکات می دهد احتیاط واجب آن است که حد اقل سال اوّل آن تمام شده باشد و اگر بز می دهد دو سال آن تمام شده باشد.

[۱] (من زنجانی

): بنا بر احتیاط باید ..

[۲] (من فاضل

): بنا بر احتیاط واجب باید داخل سال دوم شده باشد ..

[مسئله ۱۹۱۸]

مسئله ۱۹۱۸ گوسفندی را که بابت زکات می دهد، اگر قیمتش مختصری از گوسفندهای دیگر او کمتر باشد اشکال ندارد (۱) ولی بهتر است (۲) گوسفندی را که قیمت آن از تمام گوسفندهایش بیشتر است بدهد و همچنین است در گاو و شتر. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): اگر قیمتش از قیمت گوسفندهای متوسط در بین نصاب کمتر باشد اشکال دارد ..

(زنجانى): اگر قیمتش از گوسفندهای دیگر او کمتر باشد اشکال ندارد .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و بهتر است ..

(مکارم): مسئله گوسفندی را که برای زکات می دهد اگر قیمتش از گوسفندهای دیگر او کمتر باشد اشکال ندارد، ولی مستحب است گوسفندی که قیمتش بیشتر است بدهد یا لا اقل حدّ وسط را در نظر بگیرد و همچنین در گاو و شتر.

[مسئله ۱۹۱۹]

مسئله ۱۹۱۹ اگر چند نفر با هم شریک باشند، هر کدام آنان که سهمش به نصاب اول رسیده، باید زکات بدهد (۱) و بر کسی که سهم او کمتر از نصاب اول است زکات واجب نیست. (۱) (مکارم): بقیه مسئله ذکر نشده. (بهجت): رجوع کنید به مسئله اختصاصی ۱۴۸۱ صفحه

[مسئله ۱۹۲۰]

۱۱۳ مسئله ۱۹۲۰ اگر یک نفر در چند جا گاو یا شتر یا گوسفند داشته باشد و روی هم به اندازه نصاب باشند، باید زکات آنها را بدهد.

[مسئله ۱۹۲۱]

مسئله ۱۹۲۱ اگر گاو و گوسفند و شتری که دارد مریض و معیوب هم باشند، باید زکات آنها را بدهد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[مسئله ۱۹۲۲]

مسئله ۱۹۲۲ اگر گاو و گوسفند و شتری که دارد همه (مریض یا معیوب یا پیر باشند، می تواند زکات را از خود آنها بدهد. ولی اگر همه (۱) سالم و بی عیب و جوان باشند نمی تواند زکات آنها را مریض، یا معیوب، یا پیر بدهد. بلکه اگر بعضی از آنها سالم و بعضی مریض و دسته ای معیوب و دسته دیگر بی عیب و مقداری پیر و مقداری جوان باشند، احتیاط واجب آن است که برای زکات آنها سالم و بی عیب و جوان بدهد (۲) (۱) [قسمت داخل پراگماتر در رساله آیت الله (زنجانى) نیست] (۲) (بهجت): مستحب آن است که برای زکات آنها، همه را در مجموع و به طور متوسط در نظر بگیرد، گرچه اظهر آن

است که پرداخت آنچه که اسم حیوان بر او صدق کند کافی است . (زنجانی): احتیاط آن است که برای زکات آنها سالم و بی عیب و جوان بدهد، بلکه بنا بر احتیاط در صورتی که همه مریض یا معیوب یا پیر هم باشند، برای زکات آنها سالم و بی عیب و جوان بدهد.

[مسأله ۱۹۲۳]

مسأله ۱۹۲۳ اگر پیش از تمام شدن ماه یازدهم گاو و گوسفند و شتری را که دارد با چیز دیگر عوض کند، یا نصابی را که دارد با مقدار نصاب از همان جنس عوض نماید، مثلاً چهل گوسفند بدهد و چهل گوسفند دیگر بگیرد، زکات بر او واجب نیست (۱) (۱) (سیستانی): اگر این کار به قصد فرار از زکات نباشد؛ و اما اگر به این قصد باشد، در صورتی

که هر دو چیز یک نوع منفعت داشته باشند؛ مثلاً هر دو گوسفند شیرده باشند احتیاط لازم آن است که زکات آن را بدهد.

(مکارم): مسأله اگر پیش از تمام شدن ماه یازدهم حیوان را با چیز دیگر عوض کند زکات بر او واجب نیست، ولی اگر آن حیوانات را با گاو و گوسفند و شتر دیگری عوض کند، مثلاً چهل گوسفند بدهد و چهل گوسفند دیگر بگیرد احتیاط واجب آن است که زکات آن را بپردازد.

[مسأله ۱۹۲۴]

مسأله ۱۹۲۴ کسی که باید زکات گاو و گوسفند و شتر را بدهد، اگر زکات آنها را از مال دیگرش بدهد، تا وقتی شماره آنها از نصاب کم نشده، همه ساله باید زکات را بدهد (۱) و اگر از خود آنها بدهد و از نصاب اول کمتر شوند، زکات بر او واجب نیست مثلاً کسی که چهل گوسفند دارد، اگر از مال دیگرش زکات آنها را بدهد تا وقتی که گوسفندهای او از چهل کم نشده، همه ساله باید یک گوسفند بدهد و اگر از خود آنها بدهد تا وقتی به چهل نرسیده، زکات بر او واجب نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): و هرگاه از نصاب افتاد دیگر زکات واجب نیست. [پایان مسأله]

مسأله اختصاصی زکات مال تجارت

(سیستانی): مسأله مالی را که انسان به عقد معاوضه مالک می شود و برای تجارت و منفعت بردن نگاه می دارد باید بنا بر احتیاط واجب با چند شرط زکات آن را بدهد و آن یک چهلیم است: ۱ مالک بالغ و عاقل باشد. ۲ مال حد اقل به اندازه ۱۵ مثقال طلای مسکوک یا ۱۰۵ مثقال نقره مسکوک قیمت داشته باشد. ۳ یک سال از وقتی که قصد منفعت بردن کرده است بر آن مال گذشته باشد. ۴ قصد منفعت بردن در تمام سال باقی باشد پس اگر در میان سال از آن قصد منصرف شود و مثلاً قصد صرف آن را در مؤونه نماید، زکات آن واجب نیست. ۵ مالک بتواند در تمام سال در آن تصرف کند. ۶ در تمام سال به مقدار سرمایه یا بیشتر از آن، خریدار داشته باشد، پس اگر در قسمتی از سال به مقدار سرمایه، خریدار نداشته باشد، واجب نیست زکات آن را بدهد.

مصرف زکات

[مسأله ۱۹۲۵]

مسأله ۱۹۲۵ انسان می تواند زکات را در هشت مورد مصرف کند (۱): اول: فقیر و آن کسی است که مخارج سال خود و عیالاتش را (۲) ندارد (۳) و کسی که صنعت یا ملک یا سرمایه ای دارد که می تواند مخارج سال خود را بگذراند (۴) فقیر نیست. دوم: مسکین و آن کسی است که از فقیر سخت تر می گذراند (۵) سوم: کسی که از طرف امام علیه السلام یا نایب امام مأمور است که زکات را جمع و نگهداری نماید و به حساب آن رسیدگی کند و آن را به امام علیه السلام یا نایب امام یا فقرا برساند (۶) چهارم: کافرهایی که اگر زکات به آنان بدهد به دین اسلام مایل می شوند، یا در جنگ (۷) به مسلمانان

کمک می کنند (۸) پنجم : خریداری بنده ها و آزاد کردن آنان (۹). ششم : بدهکاری که نمی تواند قرض خود را بدهد (۱۰)
هفتم : سیل الله ، یعنی کاری که مانند ساختن مسجد (۱۱) منفعت عمومی دینی دارد، یا مثل

ساختن پل و اصلاح راه که نفعش به عموم مسلمانان می رسد و آنچه برای اسلام (۱۲) نفع داشته باشد به هر نحو که باشد (۱۳) هشتم: ابن السبیل، یعنی مسافری که در سفر درمانده شده (۱۴) و احکام اینها در مسائل آینده گفته خواهد شد. (۱) (مکارم): زکات را در یکی از هشت مورد زیر باید صرف کرد ..

(سیستانی): زکات در هشت مورد صرف می شود ..

(زنجان): انسان باید زکات را در یکی از هشت مورد زیر مصرف کند .. (۲) (بهبخت): خود و افراد تحت تکفلش را .. (۳) (زنجان): البتّه لازم نیست که مخارج عیالاتی را که متناسب شئون وی نیست دارا باشد .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی)، (زنجان): مخارج سال خود را از منافع آن بگذرانند ..

(فاضل): مخارج سال خود را به تدریج کسب کند .. (۵) (مکارم): اول و دوم: «فقرا» و «مساکین»: و آنها کسانی هستند که مخارج سال خود و عیالاتشان را ندارند. تفاوت فقیر و مسکین در این است که فقیر روی سؤال از کسی ندارد اما مسکین نیازمندی است که روی سؤال دارد؛ کسانی که صنعت و ملک و سرمایه و کسبی دارند که زندگی آنها را اداره نمی کند فقیر محسوب می شوند و کمبود زندگی خود را می توانند از زکات بگیرند .. (۶) (فاضل): که می تواند به اندازه زحمتی که می کشد از زکات استفاده کند ..

(مکارم): سوم: کسانی که از طرف امام علیه السلام یا نایب او مأمور جمع آوری زکات یا نگهداری یا رسیدگی به حساب آن و یا رساندن آن به امام علیه السلام و نایب او یا رساندن به مصارف لازم هستند می توانند به اندازه زحمتی که می کشند از زکات استفاده کنند ..

(زنجان): سوم: کسی که از طرف امام علیه السلام یا نایب امام مأمور جمع آوری زکات یا نگهداری یا رسیدگی به حساب آن یا رساندن به امام یا نایب امام یا مصارف زکات می باشد. (۷) (سیستانی): یا غیر آن .. (۸) (گلپایگانی)، (صافی): ولی بعید نیست که اعطاء و دادن این قسم، مخصوص به امام علیه السلام باشد ..

(فاضل): و همچنین مسلمانانی که ایمان آنان ضعیف است که اگر زکات به آنان بدهند ایمانشان قوی می شود ..

(سیستانی): و همچنین مسلمانانی که ایمان آنان به بعضی از آنچه پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم آورده اند ضعیف است، ولی چنانچه زکات به آنان داده شود موجب تقویت ایمانشان می گردد یا مسلمانانی که ایمان به ولایت امیر مؤمنان علیه السلام ندارند، ولی اگر به آنان زکات داده شود به ولایت رغبت پیدا می کنند و به آن ایمان می آورند ..

(مکارم): چهارم: افراد ضعیف الایمانی که با گرفتن زکات تقویت می شوند و تمایل به اسلام پیدا می کنند ..

(زنجان): چهارم: مسلمانان سست اعتقادی که با پرداخت زکات، ایمان قویتری پیدا می کنند .. (۹) (سیستانی): به تفصیلی که در محل خود ذکر شده است ..

(زنجانى): با شرايطى كه در كتب مفصل گفته شده است ..

(خوئى)، (تبريزى): پنجم: خريدارى بنده هاى كه در شدت مى باشند و آزاد كردن آنان .. (۱۰) (فاضل): به شرط آن كه قرض در معصيت صرف نشده باشد .. (۱۱) (فاضل): و مدرسه .. (۱۲) (فاضل): و مسلمين .. (۱۳) (خوئى)، (تبريزى): هفتم: فى سبيل الله يعنى كارهايى كه مى توان با آنها قصد قربت نمود مثل ساختن مسجد و مدرسه اى كه علوم دينيه در آن خوانده مى شود و تنظيم شهر و اسفالت راهها و توسعه آنها و مانند اينها ..

(گليپايگانى)، (صافى): هفتم: سبيل الله يعنى هر كار خير و عمل نيكي كه از شارع مقدس نسبت به آن تشويق شده باشد مثل ساختن مدرسه علوم دينيه و پل و منزلگاه براى مسافرين و زوار و مسجد و دار الايتام و تعظيم شعائر و طبع كُتب دينى و نشر معارف اسلامى و هر كارى كه موجب تقرب به خداوند متعال (صافى): و اعلاى كلمه اسلام) باشد ..

(بهجت): هفتم: فى سبيل الله، يعنى كارى كه مانند ساختن مسجد، پل، راه سازى و مدرسه، منفعت عمومى و دينى دارد كه نفع آن به عموم مسلمان مى رسد و براى اسلام نفع داشته باشد ..

(مكارم): هفتم: «سبيل الله» يعنى كارهايى مانند ساختن مسجد كه منفعت دينى عمومى دارد و همچنين مدارس علوم دينى، مراكز تبليغياتى، اعزام مبلغين، نشر كتابهاى مفيد اسلامى و خلاصه آنچه براى اسلام نفع داشته باشد به هر نحو كه باشد، مخصوصاً جهاد در راه خدا ..

(زنجانى): هفتم: «فى سبيل الله» يعنى امور دينى، خواه مربوط به عموم باشد، همچون ساختن مسجد و مدارس علوم دينى و نشر كتب دينى، و خواه به افراد خاصى مربوط باشد، مثل آنكه برخى از مؤمنان را به حج خانه خدا بفرستد و روشن ترين مورد اين مصرف، جهاد در راه خدا است، و ظاهراً اين مصرف، امور دنيائى را شامل نمى گردد، هر چند عمومى باشد همچون ساختن پل و تعمير جاده ها و راهها ..

(سيستانى): هفتم: فى سبيل الله، يعنى كارهايى كه نفعش به عموم مسلمين مى رسد مثل ساختن مسجد و مدرسه اى كه علوم دينيه در آن خوانده مى شود و تنظيم شهر و اسفالت راهها و توسعه آنها و مانند اينها .. (۱۴) (مكارم): هشتم: «ابن سبيل» يعنى مسافرى كه در سفر مانده و محتاج شده كه به مقدار نيازش مى تواند از زكات استفاده كند هر چند در محل خود غنى و بى نياز باشد.

(سيستانى): اينها مواردى است كه زكات در آنها صرف مى شود ولى مالك نمى تواند زكات را بدون اذن امام عليه السلام يا نائيش در دو مورد سوم و چهارم مصرف نمايد. و در مورد هفتم نيز بنا بر احتياط لازم بايد از حاكم شرع اذن بگيرد. و احكام اين موارد در مسائل آينده گفته خواهد شد.

مسأله ۱۹۲۶ احتیاط واجب آن است که فقیر و مسکین بیشتر از مخارج سال خود و عیالاتش را از زکات نگیرد و اگر مقداری پول یا جنس دارد، فقط به اندازه کسری مخارج یک سالش زکات بگیرد. (۱) (۱) (اراکي): مسأله اگر یک دفعه بیش از مخارج سال به فقیر، زکات بدهند مانع ندارد گر چه احتیاط مستحب.

است که بیش از مخارج سال به او ندهند، ولی اگر به تدریج به او زکات بدهند، بیش از مخارج سالش نمی تواند بگیرد. کسی که مقداری پول یا جنس دارد ولی کمتر از مخارج سالش می باشد، می تواند زکات بگیرد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله جایز است در یک دفعه مقداری زکات به فقیر بدهند که غنی شود ولی اگر به مقدار مخارج یک سال گرفت بعد نمی تواند، تا به قدر مخارج سال دارد بگیرد.

(بهجت): مسأله انسان می تواند به فقیر و مسکین بیش از مخارج سالیانه اش زکات بدهد ولی اگر این کار موجب بی (ان صافی) شده و به دیگر فقرا اجحاف شود، مثل اینکه همه مردم بخواهند زکاتشان را به یک فقیر بدهند و بقیه فقرا تنگدست بمانند، خالی از اشکال نیست. و مستحب است که به هر فقیر کمتر از زکات نصاب اول طلا و نقره که قبلاً گفته شد ندهند.

(زنجان): مسأله فقیر یا مسکین نمی تواند بیشتر از مخارج سال خود و عیالاتش را از زکات بگیرد و اگر مقداری پول یا جنس دارد، فقط می تواند به اندازه کسری مخارج یک سال، زکات بگیرد، ولی اگر قادر به تأمین مخارج سالهای آینده و لو از زکات نباشد می تواند مخارج سالهای بعد را نیز در همان سال اول از زکات بگیرد.

(مکارم): مسأله فقیر یا مسکین بنا بر احتیاط واجب نمی تواند بیش از مخارج سال خود و عیالاتش را از زکات بگیرد و اگر کسری دارد تنها به اندازه کسری خود می تواند بگیرد.

[مسأله ۱۹۲۷]

مسأله ۱۹۲۷ کسی که مخارج سالش را داشته اگر مقداری از آن را مصرف کند و بعد شک کند که آنچه باقی مانده به اندازه مخارج سال او هست یا نه، نمی تواند زکات بگیرد. این مسأله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست

[مسأله ۱۹۲۸]

مسأله ۱۹۲۸ صنعتگر یا مالک یا تاجری که (۱) درآمد او از مخارج سالش کمتر است (۲) می تواند برای کسری مخارجش زکات بگیرد (۳) و لازم نیست ابزار کار یا ملک یا سرمایه خود را به مصرف مخارج برساند (۴) (۱) (مکارم): صنعتگر یا کارگری که .. (۲) (زنجان): اگر درآمد صنعت یا ملک یا تجارت انسان از مخارج سالش کمتر است .. (۳) (اراک): بقیه مسأله ذکر نشده. (۴) (بهجت): مگر اینکه ابزار کار یا سرمایه او به قدری زیاد باشد که بتواند آن را تعویض یا تبدیل به چیز دیگر کند و مقداری برایش بماند که برای زندگی بدون مشقت و عسر کافی باشد، که در این صورت لازم است این کار را انجام بدهد.

[مسأله ۱۹۲۹]

مسأله ۱۹۲۹ فقیری که خرج سال خود و عیالاتش را ندارد، اگر خانه ای دارد که ملک اوست و در آن نشسته، یا مال سواری

(۱) دارد، چنانچه بدون اینها نتواند زندگی کند (۲) اگر چه برای حفظ آبرویش باشد، می تواند زکات بگیرد و همچنین است اثاث خانه و ظرف و لباس تابستانی و زمستانی و چیزهایی که به آنها احتیاج دارد. و فقیری که اینها را ندارد، اگر به اینها احتیاج داشته باشد، می تواند از زکات خریداری نماید. (۱) (سیستانی): وسیله سواری .. (۲) (زنجانی): چنانچه به آنها نیاز داشته باشد ..

(بهجت): مسأله فقیری که خرج سال خود و افراد تحت تکفلش را ندارد، اگر خانه ای دارد که ملک اوست و در آن ساکن است، یا حیوان سواری دارد، چنانچه بدون اینها نتواند زندگی کند، یا اینکه برای حفظ آبرویش لازم داشته باشد، می تواند زکات بگیرد، و همچنین است اگر اثاث خانه، ظرف، لباس تابستانی و زمستانی و چیزهای ضروری زندگی را نداشته باشد و به اینها احتیاج داشته باشد، می تواند از مالی که به عنوان زکات به او می دهند خریداری نماید.

(مکارم): مسأله شخص نیازمند می تواند مرکب سواری مورد نیاز و همچنین خانه ای که به آن احتیاج دارد و سرمایه لازم برای کسب و کار را از زکات تهیه کند و در این قسمت باید به آن مقدار که برای نیاز و حفظ آبروی او لازم است قناعت کند.

[مسأله ۱۹۳۰]

مسأله ۱۹۳۰ فقیری که یاد گرفتن صنعت برای او مشکل نیست، بنا بر احتیاط واجب باید یاد بگیرد و با گرفتن زکات زندگی نکند، ولی تا وقتی مشغول یاد گرفتن است (۱) می تواند زکات بگیرد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): ولی مادامی که از تحصیل مخارج عاجز است ..

(مکارم): مسأله کسی که می تواند با یاد گرفتن صنعت یا کارهای دیگر زندگی خود را اداره کند باید یاد بگیرد تا نیازی به زکات نداشته باشد، ولی تا زمانی که مشغول یاد گرفتن است می تواند زکات بگیرد.

(زنجانی): مسأله فقیری که یاد گرفتن صنعت برای او مشکل نیست، نمی تواند با گرفتن زکات زندگی کند ولی تا وقتی مشغول یاد گرفتن است می تواند زکات بگیرد.

(سیستانی): مسأله فقیری که می تواند کسب کند و مخارج خود و عیالش را تهیه نماید و از روی تنبلی اقدام نمی کند، جایز نیست زکات بگیرد و طلبه فقیری که کسب، مانع ادامه تحصیل اوست، در هیچ صورتی نمی تواند از سهم فقرا زکات بگیرد، مگر اینکه تحصیل بر او واجب عینی باشد و از سهم فی سبیل الله، در صورتی که تحصیل او منفعت عمومی داشته باشد با اجازه حاکم شرع بنا بر احتیاط لازم جایز است. و فقیری که یاد گرفتن صنعت برای او مشکل نیست، بنا بر احتیاط واجب نمی تواند با گرفتن زکات زندگی کند، ولی تا موقعی که مشغول یاد گرفتن است، می تواند زکات بگیرد.

[مسأله ۱۹۳۱]

مسأله ۱۹۳۱ به کسی که قبلاً فقیر بوده (۱) و می گوید فقیرم، اگر چه انسان از گفته او اطمینان پیدا نکند، می شود زکات داد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): و یا اینکه معلوم نباشد فقیر بوده یا نه .. (۲) (سیستانی): ولی کسی که معلوم نباشد قبلاً فقیر بوده یا نه، نمی توان بنا بر احتیاط تا وقتی که اطمینان به فقرش حاصل نشود، به او زکات داد.

(بهجت): اگر از گفته او اطمینان یا گمان پیدا شود، می شود به او زکات داد.

(زنجانی): مسأله به کسی که نمی دانیم فقیر است یا نه ولی قبلاً فقیر بوده ، می توان زکات داد.

[مسأله ۱۹۳۲]

مسأله ۱۹۳۲ کسی که می گوید فقیرم و قبلاً فقیر نبوده ، (۱) یا معلوم نیست فقیر بوده

یا نه (۲) اگر از ظاهر حالش گمان پیدا شود (۳) که فقیر است ، می شود به او زکات داد. (۱) (خوئی) ، (تبریزی) : چنانچه از گفته او اطمینان پیدا نشود، احتیاط واجب آن است که به او زکات ندهند. (۲) (گلپایگانی) ، (فاضل) ، (صافی) : چنانچه از گفته او اطمینان پیدا نشود، احتیاط واجب آن است که به او زکات ندهند. (۳) (اراکي) : اگر گمان پیدا شود ..

(سیستانی) ، (زنجانى) : چنانچه از گفته او اطمینان پیدا نشود، نمی شود به او زکات داد.

(مکارم) : مسأله کسی که فقیر بودنش معلوم نیست ، نمی توان به او زکات داد، ولی اگر از ظاهر حالش گمان پیدا شود که فقیر است ، زکات دادن به او جایز است ، همچنین اگر افراد مورد اعتماد خبر دهند که او فقیر می باشد.

[مسأله ۱۹۳۳]

مسأله ۱۹۳۳ کسی که باید زکات بدهد، اگر از فقیری طلبکار باشد، می تواند طلبی را که از او دارد، بابت زکات حساب کند (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانى) : مگر آن که امید نداشته باشد که طلبکار بتواند قرض خود را در آینده ادا کند که در این صورت نمی تواند آن را از بابت زکات حساب کند.

(مکارم) : مسأله کسی که زکات بر ذمه دارد و از فقیری طلبکار است ، می تواند طلب خود را از باب زکات حساب کند، حتی اگر فقیر بدهکار از دنیا برود می تواند بدهی او را از زکات محسوب دارد، اما اگر چیزی از خود گذاشته که به اندازه بدهی اوست بنا بر احتیاط واجب نمی توان بدهی او را از زکات حساب کرد.

[مسأله ۱۹۳۴]

مسأله ۱۹۳۴ اگر فقیر بدهکار بمیرد و ترکه ای که وافی به بدهیش باشد نداشته باشد (۱) انسان می تواند طلبی را که از او دارد بابت زکات حساب کند (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی) ، (خوئی) ، (فاضل) ، (سیستانی) ، (صافی) ، (تبریزی) : اگر فقیر بمیرد و مال او به اندازه قرضش نباشد .. (۲) (خوئی) ، (فاضل) ، (تبریزی) ، (سیستانی) : بلکه اگر مال او به اندازه قرضش باشد و ورثه قرض او را ندهند، یا به جهت دیگر انسان نتواند طلب خود را بگیرد، نیز می تواند طلبی را که از او دارد، بابت زکات حساب کند.

(گلپایگانی) ، (صافی) : ولی اگر مال او به اندازه قرضش باشد و ورثه قرض او را ندهند، یا به جهت دیگر انسان نتواند طلب خود را بگیرد، بنا بر احتیاط واجب نباید طلبی را که از او دارد؛ بابت زکات حساب کند.

(مکارم) : رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۳۳.

(زنجانى) : مسأله اگر فقیر بمیرد و مال او به مقدار قرضش نباشد، طلبکار می تواند از بابت طلبش به مقدار کسری مال او از بابت زکات حساب کند، و اگر مال او به اندازه قرضش باشد

و ورثه قرض او را ندهند یا به جهت دیگر انسان نتواند طلب خود را بگیرد، بنا بر احتیاط مستحب، طلبی را که از او دارد بابت زکات حساب نکند.

[مسئله ۱۹۳۵]

مسئله ۱۹۳۵ چیزی را که انسان بابت زکات به فقیر می دهد لازم نیست به او بگوید که زکات است بلکه اگر فقیر خجالت بکشد، مستحب است به طوری که دروغ نشود به اسم پیشکش بدهد (۱) ولی باید قصد زکات نماید. (۱) (اراکی)، (گلپایگانی)، (صافی): مستحب است به اسم پیشکش بدهد ..

(خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): مستحب است مال را به قصد زکات به او داده و زکات بودنش را اظهار ننماید.

(بهجت): مسئله موقع دادن زکات به فقیر لازم نیست به او بگوید که زکات است .

(مکارم): مسئله لازم نیست به فقیر بگویند که این مال زکات است بلکه می توان زکات را به صورت هدیه به او داد (البته به طوری که دروغ نشود) ولی در هر حال باید قصد زکات کند.

[مسئله ۱۹۳۶]

مسئله ۱۹۳۶ اگر به خیال این که کسی فقیر است به او زکات بدهد، بعد بفهمد فقیر نبوده، یا از روی ندانستن مسئله به کسی که می داند فقیر نیست زکات بدهد (۱) چنانچه چیزی را که به او داده باقی باشد، باید (۲) از او بگیرد و به مستحق بدهد و اگر از بین رفته باشد (۳)، پس اگر کسی که آن چیز را گرفته می دانسته یا احتمال می داده که زکات است (۴)، انسان باید (۵) عوض آن را از او بگیرد و به مستحق بدهد، (۶) ولی اگر به غیر عنوان زکات داده نمی تواند چیزی از او بگیرد و باید از مال خودش زکات را به مستحق بدهد، و در همه صور می تواند از مال خودش زکات را بدهد و از کسی که گرفته مطالبه نکند. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): کافی نیست، پس .. (۲) (بهجت): می تواند .. (۳) (بهجت): أظهر این است که گیرنده در صورت جهل ضامن نیست اما اگر کسی که آن چیز را گرفته می دانسته یا احتمال می داده که زکات است و می دانسته که خودش فقیر نیست و ممکن است آن چیز یا عوضش را از او بگیرند، اگر می تواند باید عوض آن را از او بگیرد و به مستحق بدهد و اگر گیرنده ادعا کند نمی دانسته آن مال زکات است، همین که دهنده زکات می گوید: به عنوان زکات داده ام، پذیرفته می شود، و در صورت بقای عین آن مال، حق پس گرفتن آن را دارد ولی می تواند پس بگیرد و از مال خود دوباره بدهد. (۴) (اراکی)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی): می دانسته که زکات است .. (۵) (خوئی): انسان می تواند .. (۶) (اراکی): و در تمام صور می تواند از مال خودش زکات را بدهد و از کسی که گرفته مطالبه نکند.

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و اگر نمی دانسته زکات است، نمی تواند چیزی از او بگیرد و باید از مال

خودش زکات را به مستحق بدهد.

(سیستانی): اگر کسی که آن چیز را گرفته ، می دانسته زکات است ، انسان می تواند عوض آن را از او بگیرد و به مستحق بدهد. و اگر نمی دانسته زکات است ، نمی تواند چیزی از او بگیرد و باید از مال

خودش عوض زکات را به مستحق بدهد، حتی اگر در شناخت فقیر تحقیق کرده یا به حجت شرعی، مستند بوده بنا بر احتیاط واجب.

(فاضل): مسأله اگر به اعتقاد اینکه (مکارم): اگر به گمان اینکه کسی فقیر است زکات به او بدهد بعد بفهمد فقیر نبوده، یا از روی ندانستن مسأله به کسی که فقیر نیست زکات بدهد چنانچه چیزی را که به او داده باقی باشد می تواند پس بگیرد و به مستحق بدهد و اگر از بین رفته هرگاه کسی که آن چیز را گرفته می دانسته یا احتمال می داده که زکات است باید عوض آن را بدهد و او به مستحق برساند، ولی اگر به غیر عنوان زکات داده نمی تواند چیزی از او بگیرد و (مکارم): در هر حال چنانچه در تشخیص مستحق کوتاهی نکرده باشد (فاضل): مثلاً بی‌شک شرعی، گواهی بر فقر او داده باشد) لازم نیست دوباره از مال خود زکات بپردازد.

(زنجان): مسأله اگر زکات خود را به کسی بدهد که وی را از موارد مصرف زکات می داند، بعد بفهمد که او از موارد مصرف زکات نبوده، مثلاً خیال می کرده که او فقیر است، بعد بفهمد که او فقیر نبوده، مسأله دو صورت اصلی دارد: (۱) مالی را برای زکات کنار گذاشته باشد و آن مال را بدهد، در این صورت چنانچه بتواند بدون خرج آن مال را از گیرنده بگیرد و پس گرفتن آن اشکال شرعی هم نداشته باشد، تا از مال دیگر خود زکات را پرداخته، باید آن مال را بگیرد و به ارباب زکات بدهد. و اگر نتواند، چنانچه آن مال را با حجت شرعی داده باشد چیزی به گردن او نیست ولی اگر با حجت شرعی نداده باشد، ضامن بوده و باید دوباره زکات را بپردازد و اگر آن مال در دست گیرنده تلف شود یا گیرنده با مصرف کردن آن یا بگونه ای دیگر آن را اتلاف کند، چنانچه به استناد حجت شرعی آن را گرفته باشد، ضامن نیست، و گرنه ضامن ارباب زکات بوده و باید به اندازه زکات، به مصرف آن برساند و پس از مصرف رساندن اگر از طرف مالک فریب خورده باشد می تواند عوض آن را از وی بگیرد. (۲) مالی را داده که برای زکات کنار نگذاشته باشد در این صورت در هر حال زکات پرداخت نشده و باید مالک دوباره زکات بدهد (هر چند به استناد حجت شرعی مال خود را به آن شخص داده باشد) و اگر گیرنده اشتباه مالک را بداند یا احتمال بدهد، نباید آن مال را که مالک به گمان مورد مصرف بودن زکات به وی می دهد بگیرد، و اگر آن را بگیرد و تلف نماید یا تلف شود، ضامن بوده و باید عوض آن را به مالک بدهد. و اگر گیرنده اشتباه مالک را احتمال نمی داده لذا آن مال را گرفته و تلف کرده یا تلف شده ضامن نیست؛ و در هر حال اگر آن مال موجود باشد، مالک می تواند آن را پس بگیرد، هر چند این کار واجب نیست.

[مسأله ۱۹۳۷]

مسأله ۱۹۳۷ کسی که بدهکار است و نمی تواند بدهی خود را بدهد اگر چه مخارج سال خود را داشته باشد، می تواند برای دادن قرض خود زکات بگیرد (۱) ولی باید مالی را که قرض کرده در معصیت خرج نکرده باشد (۲) یا اگر در معصیت خرج کرده از آن معصیت توبه کرده باشد (۳) که در این صورت از سهم فقرا می شود به او داد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

(۱) (گلپایگانی)، (صافی): از سهم بدهکاران زکات بگیرد ..

(زنجانى): ولى اگر مالى را كه قرض كرده در معصيت خرج كرده باشد، تا توبه نكرده نمى تواند از سهم بدهكاران زكات بگيرد. گفتنى است كه پرداخت وام، خود، گاه از مخارج سال به حساب مى آيد و آن در صورتى است كه به جهت فشار طلبكار يا به جهت ديگر، پرداخت نكردن وام براى انسان حَرَجى بوده يا با هتكِ حيثيت وى همراه باشد، در اين صورت اگر نتواند وام خود را بپردازد فقير به شمار مى آيد، در غير اين صورت، پرداخت وام از مخارج سال نمى باشد، لذا انسان فقير به شمار نمى آيد، ولى با اين حال مى تواند زكات گرفته و وام خود را بپردازد. (۲) (خوئى)، (تبريزى)، (سيستانى)، (مكارم): بقيه مسأله ذكر نشده .

(اراكى): ولى اگر در معصيت خرج كرده باشد از سهم بدهكاران نمى توان به او زكات داد ولى از سهم فقرا مى شود به او داد. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): بلى، از سهم فقرا مى تواند زكات بگیرد اگر چه از آن معصیت توبه نکرده باشد.

[مسأله ۱۹۳۸]

مسأله ۱۹۳۸ اگر به كسى كه بدهكار است و نمى تواند بدهى خود را بدهد، زكات بدهد (۱) بعد بفهمد قرض را در معصيت مصرف كرده، چنانچه آن بدهكار فقير باشد، مى تواند آنچه را به او داده بابت زكات حساب كند (۲) ولى اگر چيزى را كه گرفته در شرابخوارى يا به طور آشكارا در معصيت صرف كرده و از معصيت خود توبه نكرده، بنا بر احتياط واجب بايد چيزى را كه به او داده بابت زكات حساب نكند. اين مسأله، در رساله آيات عظام: (مكارم) و (بهجت) نيست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): از سهم بدهکاران زکات بدهد .. (۲) (اراكى)، (خوئى)، (تبريزى): بقيه مسأله ذكر نشده .

(گلپایگانی)، (صافی): ولى احتياط واجب آن است كه اگر از آن معصيت توبه نكرده، چيزى را كه به او داده بابت زكات حساب نكند.

(فاضل): ولى اگر از آن معصيت توبه نكرده باشد بنا بر احتياط واجب چيزى را كه به او داده، بابت زكات حساب نكند.

(سيستانى): مى تواند آنچه را كه به او داده، بابت سهم فقرا حساب كند. [پايان مسأله] (زنجانى): مسأله اگر به كسى كه وى را مورد يكي از مصارف زكات مى دانسته زكات بدهد بعد بفهمد كه وى آن مورد نبوده ولى از موارد ديگر زكات بوده است، مثلاً به كسى به جهت فقير بودن زكات بدهد، بعد بفهمد كه آن شخص فقير نبوده ولى به خاطر بدهكارى مى تواند زكات دريافت كند، چنانچه پرداخت زكات وى مقيد به همان مصرفى باشد كه در نظر گرفته است، مثلاً مى خواسته زكات را حتماً به مصرف فقير برساند، در اين صورت مى تواند زكات را پس بگيرد و در مورد ديگر زكات به مصرف برساند، و مى تواند زكات را پس نگرفته و آنچه را داده

از بابت زکات حساب کند ولی اگر پرداخت زکات وی مقید به همان مصرف نباشد، مثلاً می خواسته زکات خود را به این شخص بدهد و مقید نبوده که حتماً از مصرف فقرا به وی بدهد، در این صورت زکات وی پرداخته شده و نمی تواند آن را پس بگیرد.

[مسئله ۱۹۳۹]

مسئله ۱۹۳۹ کسی که بدهکار است و نمی تواند (۱) بدهی خود را بدهد اگر چه فقیر نباشد، انسان می تواند طلبی را که از او دارد، بابت زکات حساب کند (۲) این مسئله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (زنجانى): نمی تواند فعلاً .. (۲) (زنجانى): و در مسئله [۱۹۳۳] گفته شد که اگر امیدی به پرداخت زکات از سوی بدهکار در آینده هم نباشد، نمی تواند طلبش را بابت زکات حساب کند.

[مسئله ۱۹۴۰]

مسئله ۱۹۴۰ مسافری که خرجی او تمام شده، یا مرکبش از کار افتاده، (۱) چنانچه سفر او سفر معصیت نباشد (۲) و نتواند با قرض کردن یا فروختن چیزی خود را به مقصد برساند، (۳) اگر چه در وطن خود فقیر نباشد، می تواند زکات بگیرد (۴) ولی اگر بتواند در جای دیگر با قرض کردن یا فروختن چیزی مخارج سفر خود را (۵) فراهم کند، فقط به مقداری که به آنجا برسد، می تواند زکات بگیرد (۶) (۱) (مکارم): یا اموالش به سرقت رفته .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و خود او هم در معصیت نباشد .. (۳) (زنجانى): خود را به محلی که باید برود برساند .. (۴) (مکارم): و لازم نیست بعد از رسیدن به وطن مقداری را که از باب زکات گرفته برگرداند ولی اگر بعد از رسیدن به وطن چیزی از زکات زیاد آمده باشد باید آن را به حاکم شرع بدهد و بگوید زکات است . (۵) (بهجت): مخارج بقیه سفر خود را .. (۶) (سیستانی): و بنا بر احتیاط واجب اگر بتواند با فروش یا اجاره مالی در وطن خود، خرج راه را تهیه کند، نباید زکات بگیرد.

[مسئله ۱۹۴۱]

مسئله ۱۹۴۱ مسافری که در سفر در مانده شده و زکات گرفته، بعد از آنکه به وطنش رسید، اگر چیزی از زکات زیاد آمده باشد، در صورتی که بدون مشقت نتواند بقیه را به صاحب مال یا نائب او برساند باید آن را به حاکم شرع بدهد و بگوید آن چیز، زکات است (۱) (۱) (خوئی)، (اراکى)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): اگر چیزی از زکات زیاد آمده باشد، باید (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم) آن را به حاکم شرع بدهد و بگوید آن چیز، زکات است .

(زنجانى): اگر چیزی از زکات زیاد آمده باشد، باید آن را به مصرف زکات برساند.

(فاضل): اگر چیزی از زکات زیاد آمد، باید آن را به مجتهد جامع شرایط بدهد و بگوید آن چیز، زکات است .

(سیستانی): اگر چیزی از زکات زیاد آمده باشد، چنانچه نتواند آن را به دهنده زکات برساند باید به حاکم شرع برساند و

بگوید آن چیز، زکات است .

(بهجت): اگر چیزی از زکات زیاد آمده باشد، در صورتی که باز گرداندن به صاحب مال یا نایب او مشقت داشته باشد باید آن را به حاکم شرع بدهد و بگوید آن چیز زکات است و اگر به حاکم شرع هم ممکن نشد به مؤمنین عادل می دهد که آنها به مصرف زکات برسانند. و اگر آن هم ممکن نشد، خودش می تواند آن را در موارد مصرف زکات صرف کند.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

شرایط کسانی که مستحق زکاتند

[مسأله ۱۹۴۲]

۱۹۴۰ مسأله ۱۹۴۲ کسی که زکات می گیرد باید شیعه دوازده امامی باشد، و اگر از راه شرعی شیعه بودن کسی ثابت شود و به او زکات بدهد، و زکات تلف شود بعد معلوم شود شیعه نبوده، لازم نیست دوباره زکات بدهد. (اراکی): مسأله کسی که زکات می گیرد باید شیعه دوازده امامی باشد و اگر شیعه بودن کسی ثابت شود و به او زکات بدهد، و بعد معلوم شود شیعه نبوده، باید دوباره زکات بدهد.

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): اگر انسان کسی را شیعه بداند ..

(زنجان): مسأله به کسی می توان زکات داد که شیعه دوازده امامی باشد، ولی در مصرف سوم (کارگزاران زکات) و مصرف چهارم (تقویت ایمان مسلمانان) و نیز در جهاد مشروع، شیعه دوازده امامی بودن گیرنده زکات لازم نیست؛ بنا بر این کارگزاران زکات می توانند غیر شیعه بلکه غیر مسلمان بوده و نیز در جهاد مشروع ممکن است از غیر شیعه یا غیر مسلمان بهره گرفته شود که در این صورت هزینه این افراد را می توان از زکات پرداخت کرد، ولی در تحصیل حج باید زکات را به شیعه دوازده امامی داد تا حج بجا آورد.

(مکارم): مسأله مستحقین زکات باید شرائط زیر را داشته باشند: اول: ایمان به خدا و پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم و ائمه دوازده گانه علیهم السلام. [بقیه شرایط در ذیل مسائل بعد آمده است] (بهجت): مسأله مستحق زکات باید مؤمن (شیعه) باشد مگر مورد چهارم و هفتم از مصارف زکات، که شرایط خاص خود را دارد.

(سیستانی): مسأله کسی که مالک می تواند زکات خود را به او بدهد باید شیعه دوازده امامی باشد، و اگر انسان کسی را شیعه بداند و به او زکات بدهد، بعد معلوم شود شیعه نبوده، باید دوباره زکات بدهد حتی اگر تحقیق کرده باشد یا به حج شرعی استناد کرده باشد، بنا بر احتیاط واجب.

[مسأله ۱۹۴۳]

مسأله ۱۹۴۳ اگر طفل یا دیوانه ای از شیعه فقیر باشد، انسان می تواند به ولی او زکات بدهد (۱) به قصد این که آنچه را می

دهد ملک طفل یا دیوانه باشد (۲) (۱) (بہجت): کہ بہ مصرف او برساند. (۲) (سیستانی): و می تواند خودش یا بہ وسیلہ یک نفر امین ، زکات را بہ مصرف طفل یا دیوانہ برساند و باید موقعی کہ زکات بہ مصرف آنان می رسد، نیت زکات کند.

(مکارم): مسأله به اطفال یا دیوانگانی که از مسلمانان شیعه فقیر باشند می توان زکات داد، منتها باید زکات را به دست ولی آنها بدهند، خواه به نیت تملیک به طفل یا دیوانه باشد یا به قصد مصرف کردن درباره آنها و اگر به ولی دسترسی ندارد می تواند به خودش یا بوسیله یک نفر امین زکات را برای احتیاجات آنها صرف کند.

(زنجان): مسأله در مصرف زکات، طفل یا دیوانه همچون عاقل بالغ می باشد، پس چنانچه طفل و دیوانه از مصارف زکات باشند، انسان می تواند به ولی آنها زکات بدهد، به قصد این که آنچه می دهد ملک طفل یا دیوانه باشد، یا ولی آن را به مصرف طفل یا دیوانه برساند یا با احراز رضایت ولی، خودش آن را به مصرف طفل یا دیوانه برساند.

[مسأله ۱۹۴۴]

مسأله ۱۹۴۴ اگر به ولی طفل و دیوانه دسترسی ندارد، می تواند خودش یا به وسیله یک نفر امین، زکات را به مصرف طفل یا دیوانه برساند و باید موقعی که زکات به مصرف آنان می رسد نیت زکات کنند (۱) (۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (صافی)، (تبریزی): نیت زکات کند.

(بهجت): و اگر طفل ممیز است و اطمینان دارد که در همان مواردی صرف می کند که ولی او صرف می کرد، می توان به خود طفل نیز داد و همچنین به سفیه، با اطلاع ولی او، می توان زکات داد.

(مکارم)، (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۱۹۴۵]

۱۹۴۳ مسأله ۱۹۴۵ به فقیری که گدایی می کند (۱) می شود زکات داد (۲) ولی به کسی که زکات را در معصیت مصرف می کند نمی شود زکات داد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اگر فقر او ثابت باشد.. (۲) (زنجان): البته کسانی که گدائی را شغل خود قرار داده اند، غالباً مرتکب معصیت کبیره می شوند که در این صورت بنا بر احتیاط نمی توان زکات داد. (۳) (خوئی)، (تبریزی): نباید زکات داد.

(سیستانی): نباید زکات داد، بلکه احتیاط واجب آن است به کسی که دادن زکات موجب ترغیب او در معصیت می شود هر چند خود آن را در معصیت صرف نمی نماید زکات داده نشود.

(مکارم): مسأله دوم: دادن زکات باید مایه کمک به گناه نشود بنا بر این زکات را به کسی که آن را در معصیت صرف می کند نمی توان داد و احتیاط واجب آن است به شرابخوار نیز زکات ندهند. در زکات عدالت شرط نیست همچنین عدم ارتکاب گناهان کبیره.

[مسأله ۱۹۴۶]

مسأله ۱۹۴۶ به کسی که معصیت کبیره را آشکارا بجا می آورد (۱) احتیاط واجب آن است که زکات ندهند (۲) (۱) (تبریزی): یا نماز نمی خواند یا شرابخوار است هر چند آشکارا نباشد احتیاط واجب آن است برای امر او به معروف و نهی از منکر زکات ندهند. (۲) (فاضل): و همچنین است به شارب الخمر. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۴۵.

(اراکي): مسأله به کسی که معصیت کبیره را بجا می آورد می شود زکات داد ولی احتیاط مستحب است که به او زکات ندهند.

(خوئی): مسأله به کسی که شرابخوار است نمی توان زکات داد بلکه کسی که معصیت کبیره را آشکارا بجا می آورد یا نماز نمی خواند هر چند آشکارا نباشد احتیاط واجب آن است که زکات ندهند.

(زنجانى): مسأله به کسی که معصیت کار است اگر زکات دادن کمک به معصیت او باشد نمی شود زکات داد، همچنین بنا بر احتیاط واجب به شراب خوار و کسی که معصیت کبیره بجا می آورد، زکات ندهند.

(سیستانی): مسأله به کسی که شرابخوار است یا نماز نمی خواند، همچنین به کسی که معصیت کبیره را آشکارا بجا می آورد، احتیاط واجب آن است که زکات ندهند.

(بهجت): مسأله به کسی که معصیت کبیره و اموری که در اسلام منکر و قبیح هست مرتکب می شود، مخصوصاً کسی که آشکارا معصیت انجام می دهد بنا بر احتیاط واجب نباید زکات بدهند، مگر به قدر ضروریات او و خانواده اش .

[مسأله ۱۹۴۷]

مسأله ۱۹۴۷ به کسی که بدهکار است و نمی تواند بدهی خود را بدهد اگر چه مخارج او بر انسان واجب باشد، می شود زکات داد (۱) ولی اگر زن برای خرجی خودش قرض کرده باشد شوهر نمی تواند بدهی او را از زکات بدهد، بلکه اگر کس دیگری هم که مخارج او بر انسان واجب است برای خرجی خود قرض کند احتیاط واجب آن است که بدهی او را از زکات ندهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي)، (تبریزی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(گلپایگانی)، (صافی): که بدهی خود را بپردازد. [پایان مسأله] (فاضل): تا قرضش را بدهد. ولی اگر زن یا کس دیگری که مخارجش بر انسان واجب است برای خرجی خود قرض کند انسان نمی تواند بدهی او را از زکات بدهد.

(خوئی)، (سیستانی): می شود قرضش را از زکات داد. [پایان مسأله] (مکارم): مسأله سوم: واجب النفقه نبودن، یعنی زکات را نمی توان به فرزند و همسر و پدر و مادر داد، ولی اگر آنها بدهکار باشند و نتوانند بدهی خود را بپردازند زکات را به مقدار اداء دین می توان به آنها داد.

(زنجانى): مسأله انسان می تواند بدهی کسی را که نمی تواند بپردازد از زکات بدهد (اگر چه مخارج او بر انسان واجب باشد) مگر در صورتی که پرداخت بدهی کسی بر انسان واجب باشد که نمی توان از بابت زکات بدهی را پرداخت کرد، مثلاً اگر پدر بدهی داشته باشد و به جهت عدم پرداخت آن در مشقت شدید قرار گرفته است، بر فرزند وی لازم است بدهی او را بپردازد که در این صورت نمی تواند از بابت زکات بدهی او را پرداخت کند.

[مسأله ۱۹۴۸]

مسأله ۱۹۴۸ انسان نمی تواند مخارج کسانی را که مثل اولاد، خرجشان بر او واجب است از زکات بدهد، ولی دیگران می توانند به آنان زکات بدهند (۱)

۱) (گلیپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (بهجت)، (صافی)، (نوری): اگر مخارج آنان را ندهد، دیگران می توانند به آنان زکات بدهند.

(سیستانی): اگر مخارج آنان را ندهد، دیگران می توانند به آنان زکات بدهند. و اگر متمکن از پرداخت نفقه واجب افراد واجب النفقه اش نباشد و زکات بر او واجب باشد، می تواند از زکات، نفقه آنها را بدهد.

(زنجان): اگر مخارج آنها را ندهد، دیگران می توانند به آنان زکات بدهند و بنا بر احتیاط واجب کسی که عرفاً به انسان پیوسته بوده و خرجی او را می دهد همچون کسانی هستند که پرداخت مخارج آنها بر انسان لازم است و نمی توان از باب زکات مخارج آنها را داد.

در این مسأله فرقی نیست که بخواهد زکات را به خاطر فقیر بودن بدهد یا مصارف دیگر.

(مکارم): مسأله اگر کسی نمی تواند مخارج افراد واجب النفقه خود را بپردازد، مثلاً قادر نیست خرج زن و بچه خود را بدهد، یا توانایی دارد و نمی دهد، دیگران می توانند به آنها زکات دهند.

(فاضل): مسأله انسان نمی تواند مخارج کسانی را که خرجشان بر او واجب است مانند زن دائمی و اولاد و نوه ها و پدر و مادر و اجداد از زکات بدهد. ولی اگر مخارج آنان را ندهد دیگران می توانند به آنان زکات بدهند.

[مسأله ۱۹۴۹]

مسأله ۱۹۴۹ اگر انسان زکات به پسرش بدهد که خرج زن و نوکر و کلفت خود نماید (۱) اشکال ندارد. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (بهجت): خرج زن و خدمتکار خود نماید ..

(سیستانی): یا دین خود را ادا کند، با داشتن سایر شرایط ..

(زنجان): مسأله انسان می تواند مخارج غیر واجب کسانی را که مثل اولاد خرجشان بر او واجب است از زکات بدهد، لذا انسان می تواند زکات را به پسرش بدهد که خرج زن یا خدمتکار خود نماید.

[مسأله ۱۹۵۰]

مسأله ۱۹۵۰ اگر پسر به کتابهای علمی دینی احتیاج داشته باشد پدر می تواند برای خریدن آنها به او زکات بدهد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی): پدر می تواند آنها را از زکات خریده و در معرض استفاده پسر قرار دهد.

(سیستانی): مسأله پدر نمی تواند از سهم سیل الله کتابهای علمی و دینی که مورد احتیاج پسر است بخرد و در معرض

استفاده او قرار دهد، مگر آنکه مصلحت عامه اقتضای این کار را داشته باشد و از حاکم شرع بنا بر احتیاط اجازه بگیرد.

[مسئله ۱۹۵۱]

مسئله ۱۹۵۱ پدر می تواند به پسرش (۱) زکات بدهد که برای خود زن بگیرد پسر هم می تواند برای آنکه پدرش زن بگیرد زکات خود را به او بدهد. این مسئله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست

(۱) (صافی): که متمکن از مخارج ازدواج نباشد ..

(خوئی): مسأله پدری که متمکن تزویج پسرش را ندارد، می تواند از زکات برای پسرش زن بگیرد و همچنین است پسر نسبت به پدر.

(زنجان): مسأله پدری که فرزندش نیاز به ازدواج دارد و نمی تواند ازدواج کند اگر متمکن داشته باشد که برای پسرش زن بگیرد نمی تواند از بابت زکات به او زن بدهد و اگر متمکن نداشته باشد می تواند از بابت زکات برای او زن بگیرد، و همچنین است پسر نسبت به پدر.

(سیستانی): مسأله پدر می تواند از زکات برای پسر فقیرش زن بگیرد و همچنین است پسر نسبت به پدر.

[مسأله ۱۹۵۲]

مسأله ۱۹۵۲ به زنی که شوهرش مخارج او را می دهد، (۱) یا خرجی نمی دهد، ولی زن می تواند (۲) او را به دادن خرجی مجبور کند (۳) نمی شود زکات داد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): و زنی که شوهرش خرجی او را نمی دهد ولی ممکن است او را به دادن خرجی مجبور کنند نمی شود زکات داد.

(سیستانی): و زنی که شوهرش خرجی او را نمی دهد ولی می تواند هر چند به مراجعه به حاکم جور او را به دادن خرجی مجبور کند، نمی شود زکات داد. (۲) (زنجان): می تواند بدون مشقت غیر قابل تحمل .. (۳) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): ولی ممکن است او را به دادن خرجی مجبور کنند ..

(مکارم): مسأله هرگاه شوهر مخارج همسرش را نمی پردازد، ولی زن می تواند از طریق حاکم شرع یا غیر او حق خود را بگیرد، چنین زنی نمی تواند از زکات استفاده کند.

[مسأله ۱۹۵۳]

مسأله ۱۹۵۳ زنی که صیغه شده اگر فقیر باشد، شوهرش و دیگران می توانند به او زکات بدهند. ولی اگر شوهرش (۱) در ضمن عقد شرط کند که مخارج او را بدهد، یا به جهت دیگری دادن مخارجش بر او واجب باشد، در صورتی که بتواند مخارج آن زن را بدهد (۲) یا زن بتواند او را مجبور کند، نمی شود به آن زن زکات داد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (سیستانی): اگر بر شوهرش .. (۲) (اراکي)، (گلپایگانی) (صافی): نمی شود به آن زن زکات داد (گلپایگانی)، (صافی): مگر آن که مخارجش را شوهر ندهد هر چند از روی معصیت باشد).

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): در صورتی که مخارج آن زن را بدهد، نمی شود به آن زن زکات داد.

(زنجان): در صورتی که نتواند مخارج زن را بدهد، می تواند به او زکات بدهد، و اگر بتواند مخارج آن زن را بدهد نمی

تواند به او زکات بدهد، در این صورت اگر شوهر مخارج زن را ندهد و زن نتواند بدون مشقت غیر قابل تحمل، او را به دادن خرجی وادار کند، دیگران می توانند

به آن زن زکات دهند.

(فاضل): یا بتوان شوهر را مجبور کرد نمی شود به آن زن زکات داد. (۳) (بهجت): نمی شود به آن زن از سهم فقرا زکات داد.

[مسئله ۱۹۵۴]

مسئله ۱۹۵۴ زن می تواند به شوهر فقیر خود زکات بدهد، اگر چه شوهر، زکات را صرف مخارج خود آن زن نماید (۱) (۱) (فاضل): صرف مخارج آن زن و اولادش کند.

[مسئله ۱۹۵۵]

مسئله ۱۹۵۵ سید نمی تواند (۱) از غیر سید زکات بگیرد، ولی اگر خمس و سایر وجوهات، کفایت مخارج او را نکنند و از گرفتن زکات ناچار باشد، می تواند از غیر سید زکات بگیرد (۲) ولی احتیاط واجب آن است که اگر ممکن باشد، فقط به مقداری که برای مخارج روزانه اش ناچار است بگیرد (۳) (۱) (فاضل): سید می تواند از سید زکات بگیرد ولی سید نمی تواند .. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): بقیه مسئله ذکر نشده. (۳) (بهجت): فقط به مقداری که برای مخارج سالانه اش ضروری باشد بگیرد و اگر در اثناء سال از زکات بی نیاز شد آن را عودت یا با اذن زکات دهنده به مصرف مستحقین زکات برساند و خودش از خمس استفاده کند.

(مکارم): مسئله چهارم: زکات گیرنده از سادات نباشد، مگر اینکه زکات دهنده هم از سادات باشد، ولی اگر خمس و سایر وجوهات کفایت مخارج آنها را نکند و ناچار به گرفتن زکات باشند، می توانند از غیر سید زکات بگیرند، اما احتیاط واجب آن است که فقط به مقدار مخارج روزانه بگیرند.

(زنجان): مسئله سید می تواند از غیر سید زکات مستحبی بگیرد ولی نمی تواند از غیر سید زکات واجب بگیرد، البته اگر خمس و سایر وجوهات کفایت مخارج او را نکند و ناچار باشد که از زکات واجب غیر سید استفاده کند، مانعی ندارد.

(سیستانی): مسئله سید نمی تواند از غیر سید زکات بگیرد، مگر در حال اضطرار و بنا بر احتیاط واجب باید اضطرار بحدی باشد که نتواند از خمس و سایر وجوهات، مخارج خود را تأمین کند. و همچنین بنا بر احتیاط واجب در صورت امکان باید در هر روز اکتفا کند به گرفتن مخارج ضروری همان روز.

[مسئله ۱۹۵۶]

مسئله ۱۹۵۶ به کسی که معلوم نیست سید است یا نه، می شود زکات داد (۱) این مسئله، در رساله آیات عظام: (مکارم)، (فاضل) و (بهجت) نیست (۱) (تبریزی): ولی اگر دعوی سیادت کند نمی شود به او زکات داد.

(سیستانی): ولی اگر خود، ادعای سیادت کند و مالک به او زکات بدهد، ذمه اش بری نمی شود.

(زنجانی): مسأله کسی که در محل خود به سیادت مشهور است سید به شمار می آید و کسی که در محل خود به عدم سیادت مشهور است غیر سید می باشد، همچنین است اگر به دلیلی عرفاً به سید بودن وی یا عدم اشتهار وی به سیادت اطمینان پیدا شود، مثل کسی که خود

می گوید من سید نیستم و انگیزه ویژه ای برای این سخن ندارد. در این مسأله داشتن یا نداشتن شجره نامه و مانند آن تأثیری ندارد، همچنین راههای دیگر همچون خواب نما شدن که برخی از مردمان عوام به آنها اعتماد می کنند، هیچ اعتباری ندارد. و به کسی که سیادت یا عدم سیادت وی از راه معتبر ثابت نشده است نمی شود از زکات واجب غیر سید داد، بلکه از زکات واجب سادات یا زکاتهای مستحبی و یا سایر جوهری که اختصاص به سادات یا غیر سادات ندارد، داده می شود.

نیت زکات

[مسأله ۱۹۵۷]

مسأله ۱۹۵۷ انسان باید زکات را به قصد قربت یعنی برای انجام فرمان خداوند عالم بدهد (۱) و در نیت معین کند (۲) که آنچه را می دهد زکات مال است، یا زکات فطره (۳) ولی اگر مثلاً زکات گندم و جو بر او واجب باشد، لازم نیست معین کند چیزی را که می دهد زکات گندم است یا زکات جو. (۱) (سیستانی): برای تذلل در پیشگاه خداوند عالم بدهد و اگر بدون قصد قربت بدهد کافی است، گرچه گناه کرده است؛ .. (زنجانی): برای خداوند عالم، بدهد ..

(بهجت): و اگر غیر از زکات مال دیگری هم بر او واجب شده است، در نیت معین کند که آنچه را می دهد زکات است، ولی اگر هم زکات مال بر او واجب شده است و هم زکات فطره، لازم نیست موقع ادا کردن، نیت کند که آنچه را می دهد زکات مال است، بلکه اگر به نیت «آنچه بر او واجب است» بدهد از هر دو کفایت می کند، و همچنین اگر مثلاً زکات گندم و جو بر او واجب باشد لازم نیست معین کند چیزی را که می دهد زکات گندم است یا جو. (۲) (اراکي): احتیاط واجب است در نیت معین کند .. (۳) (سیستانی): بلکه اگر مثلاً زکات گندم و جو بر او واجب باشد، و بخواهد پولی را به عنوان قیمت زکات بدهد باید معین کند که زکات گندم است یا زکات جو.

(زنجانی): بلکه اگر مثلاً زکات گندم و جو بر او واجب باشد، لازم است و لو اجمالاً معین کند چیزی را که می دهد زکات گندم است یا زکات جو، ولی اگر تنها یک نوع زکات بروی واجب باشد، مثلاً فقط زکات گندم بروی واجب باشد، لازم نیست در نیت خود، زکات گندم را هم قصد کند.

[مسأله ۱۹۵۸]

مسأله ۱۹۵۸ کسی که زکات چند مال بر او واجب شده، اگر مقداری زکات بدهد و نیت هیچ کدام آنها را نکند (۱) چنانچه چیزی را که داده هم جنس یکی از آنها باشد، زکات همان جنس حساب می شود (و اگر (۲) هم جنس هیچ کدام آنها نباشد (۳)، به همه آنها قسمت می شود (۴)) پس کسی که زکات چهل گوسفند و زکات پانزده مثقال طلا بر او واجب است، اگر مثلاً یک گوسفند از بابت زکات بدهد و نیت هیچ کدام آنها را نکند، زکات گوسفند حساب می شود (۵) ولی اگر مقداری نقره بدهد (۶) به زکاتی که برای گوسفند و طلا بدهکار است تقسیم می شود (۷) (۱) (بهجت): بلکه نیت کند که «زکات می دهم» کافی است. [پایان مسأله] (۲) (خوئی)، (تبریزی): و اگر از قسم پول بدهد که ..

(۳) (اراکي): کسی که زکات چند مال بر او واجب شده، اگر مقداری زکات بدهد و نیت هیچ کدام آنها را نکند مانع ندارد و بعداً می تواند، هر کدام را که بخواهد معین کند و اگر نیت همه آنها را نموده است .. (۴) (مکارم): بنا بر این اگر مثلاً یک گوسفند از باب زکات بدهد زکات گوسفند حساب می شود، ولی اگر مقداری پول نقره بدهد در حالی که بدهکار زکات گوسفند و گاو است در میان هر دو تقسیم می گردد. [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (سیستانی) نیست] (۵) (سیستانی): ولی اگر مقداری پول نقره یا اسکناس بدهد که همجنس هیچ کدام آنها نیست، بعضی گفته اند به همه آنها قسمت می شود، ولی این خالی از اشکال نیست و احتمال دارد که از هیچ کدام حساب نشود و در ملک مالک باقی بماند.

(اراکي): می تواند زکات گوسفند حساب کند و یا زکات طلا، و اگر هر دو را نیت کرده بر هر دو تقسیم می شود. (۶) (خوئی)، (تبریزی): اگر مقداری پول نقره یا اسکناس بدهد. (۷) (فاضل): و همچنین است اگر گوسفند را به عنوان بدل یا قیمت بدهد، باز تقسیم می شود.

(زنجانى): مسأله کسی که زکات چند مال بر او واجب شده، اگر مقداری زکات بدهد و نیت هیچ کدام آنها را نکند، چنانچه مالی را که می پردازد تنها زکات یکی از آنها می تواند به حساب آید، زکات همان مال پرداخت شده است، ولی اگر بتواند زکات دو یا چند مال محسوب گردد، به آن دو یا چند مال قسمت می شود، بنا بر این کسی که زکات پنج شتر و زکات بیست دینار طلا بر او واجب است، اگر یک گوسفند از بابت زکات بدهد، زکات پنج شتر به حساب می آید، ولی اگر مقداری پول بدهد، به زکاتی که برای شتر و طلا بدهکار است، تقسیم می گردد.

[مسأله ۱۹۵۹]

مسأله ۱۹۵۹ اگر کسی را وکیل کند که زکات مال او را بدهد (۱) چنانچه وکیل وقتی که زکات را به فقیر می دهد، از طرف مالک، نیت زکات کند کافی است (۲) (۱) (اراکي): وکیل باید وقتی که زکات را به فقیر می دهد، از طرف مالک نیت زکات کند و احتیاط است که مالک هم وقتی زکات را به وکیل می دهد به نیت زکات بدهد.

(خوئی): موقعی که زکات را به آن وکیل می دهد، باید نیت کند که آنچه را وکیل او بعداً به فقیر می دهد زکات باشد، و أحوط این است که نیت او تا زمان رسیدن زکات به فقیر مستمر باشد.

(سیستانی): موقعی که زکات را به آن وکیل می دهد، باید نیت کند و احتیاط مستحب این است که نیت او تا زمان رسیدن زکات به فقیر مستمر باشد.

(تبریزی): موقعی که زکات را به آن وکیل می دهد نیت کند کافی است و چنانچه وکیل کند که زکات او را از مالش اخراج کند، وکیل باید نیت زکات کند.

(مکارم): همین اندازه که مالک نیت داشته باشد کافی است، خواه وکیل نیت کند یا نه ولی اگر مالک نیت زکات را نکرده

بلکه وکالت در همه چیز به او داده باید وکیل یت کند. (۲) (بهجت): بنا بر أظهر.

(کلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر کسی را در دادن زکات وکیل کند باید وکیل قصد قربت کند و در وکیل کردن و همچنین وقتی که زکات را به وکیل می دهد قصد قربت لازم نیست و اگر کسی

را فقط در رساندن زکات به فقیر وکیل کند باید خودش در موقع دادن زکات به وکیل قصد قربت نماید و احتیاطاً تا وقتی به فقیر می رسد به قصدش باقی باشد.

(زنجانى): مسأله اگر به وسیله کسی زکات مال را بدهد، موقعی که آن شخص زکات را به فقیر می دهد باید مالک قصد قربت داشته باشد هر چند موقع دادن مال به واسطه، قصد قربت نداشته باشد، و اگر در هنگامی که مال را به واسطه می دهد یا موقعی که او را وکیل می کند یا به او اجازه دادن زکات می دهد قصد قربت کند و تا موقع دادن زکات از این قصد منصرف نشود، کفایت می کند.

[مسأله ۱۹۶۰]

مسأله ۱۹۶۰ اگر مالک یا وکیل او بدون قصد قربت زکات را به فقیر بدهد و پیش از آن که آن مال از بین برود، خود مالک، نیت زکات کند (۱) زکات حساب می شود. (۱) (مکارم): نیت قربت کند.. (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۵۷.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر بدون قصد قربت زکات را به فقیر بدهد و پیش از آنکه آن مال از بین برود، نیت زکات کند، زکات حساب می شود.

(زنجانى): مسأله اگر مالک یا وکیل او بدون قصد زکات یا بدون قصد قربت مالی را به فقیر بدهد، و پیش از آن که آن مال از بین برود خود مالک نیت زکات و قصد قربت کند، زکات حساب می شود.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۵۴۷ مسلمانی که مُستبصر (شیعه) شد عباداتی که موافق مذهب خودش انجام داده اعاده ندارد مگر زکات که باید آن را به فقیر شیعه بدهد ولی اگر از اول آن را به فقیر شیعه و با قصد قربت داده باشد، اعاده ندارد.

(بهجت): مسأله ۱۵۴۸ در حال غیبت نباید به کسانی که منصب امام علیه السلام را غصب کرده اند زکات داد، ولی دادن زکات به مجتهد جامع الشرائط بنا بر اقوی مثل دادن زکات به امام معصوم علیه السلام است.

(مکارم): مسأله ۱۶۶۶ هرگاه زکات را به میل خود نپردازد حاکم شرع می تواند به اجبار از او دریافت دارد و زکات محسوب می شود و نیت قربت در اینجا ساقط است، ولی احتیاط آن است که حاکم شرع قصد قربت کند.

مسائل متفرقه زکات

[مسأله ۱۹۶۱]

مسأله ۱۹۶۱ موقعی که (۱) گندم و جو را از کاه جدا می کنند و موقع خشک شدن خرما و انگور (۲)، انسان باید زکات را به فقیر بدهد یا از مال خود جدا کند (۳). و زکات طلا و نقره و گاو و گوسفند و شتر را بعد از تمام شدن ماه دوازدهم (۴) باید به فقیر بدهد، یا از مال خود جدا نماید (۵). ولی (بعد از جدا کردن (۶) اگر منتظر فقیر معینی باشد، یا بخواهد به فقیری بدهد که از جهتی برتری دارد، می تواند زکات را به انتظار او و لو تا چند ماه نگهدارد (۷) (۱) (خوئی): بنا بر احتیاط موقعی که .. (۲) (فاضل): موقعی که گندم و جو را از کاه جدا می کند و موقعی که انگور خشک شده کشمش شود و موقعی که رطب خرما شود ..

(بهجت): هنگام جدا کردن گندم و جو از کاه و هنگام چیدن خرما و انگور .. (۳) (زنجانی): یا کاری (همچون نوشتن مقدار آن همراه با رعایت جهات لازم) انجام دهد که خطر از بین رفتن زکات نباشد ..

(اراکي): انسان باید زکات را از مال خود جدا کند و زکات طلا و نقره و گاو و گوسفند و شتر را بعد از تمام شدن یازده ماه و داخل شدن در ماه دوازدهم باید از مال خود جدا نماید. [پایان مسأله] (۴) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی): ماه یازدهم ..

(زنجانی): ماه یازدهم و دیده شدن هلال ماه دوازدهم .. (۵) (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(زنجانی): یا کاری کند که خطر از بین رفتن زکات نباشد. [پایان مسأله] (۶) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (فاضل) و (بهجت) نیست] (۷) (خوئی)، (تبریزی)، (نوری): می تواند زکات را جدا نکند.

(گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم (فاضل): بنا بر احتیاط واجب (زکات را جدا کند تا بعد به آن فقیر معین برساند.

(بهجت): می تواند زکات را جدا کند و ادای آن را بخاطر آن فقیر تأخیر بیندازد.

(مکارم): مسأله در ادای زکات نباید کوتاهی کرد یعنی موقعی که زکات واجب می شود باید آن را به فقیر یا حاکم شرع برساند، ولی اگر منتظر فقیر معینی باشد یا بخواهد به فقیری بدهد که از جهتی برتری دارد می تواند انتظار او را بکشد، ولی احتیاط واجب آن است که در این صورت زکات را از مال جدا کند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۵۵۰ زکات گندم، جو، خرما، کشمش، طلا و نقره را می توان از خود آنها داد و می توان قیمت آن را حساب کرد، و همچنین است بنا بر اظهر در زکات شتر، گاو و گوسفند؛ و اگر قیمت را می دهد، بنا بر احتیاط واجب باید پول نقد بدهد، مگر آن که گیرنده رضایت داشته باشد. و منظور از قیمت، قیمت وقت اخراج زکات و دادن به مستحق است .

[مسأله ۱۹۶۲]

مسأله ۱۹۶۲ بعد از جدا کردن زکات لازم نیست فوراً آن را به مستحق بدهد (۱) ولی اگر به کسی که می شود زکات داد دسترسی دارد (۲) احتیاط مستحب (۳) آن است که دادن زکات را تأخیر نیندازد (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (سیستانی): و اگر برای غرضی عقلایی تأخیر بیندازد، اشکال ندارد.

(زنجانی): بلکه می تواند پرداخت زکات مال خود را به مقداری که خطر از بین رفتن نباشد تأخیر بیندازد .. (۲) (بهجت): یا سایر مصارف زکات برای او ممکن است .. (۳) (فاضل): احتیاط .. (۴) (اراکي): ولی اگر منتظر فقیر معینی باشد، یا بخواهد

به فقیری بدهد که از جهتی برتری دارد، می تواند زکات را به انتظار او و لو تا چند ماه نگهدارد.

(گلیپایگانی)، (صافی): مسأله بعد از جدا کردن زکات اگر انتظار مورد معینی را نداشته باشد احتیاط لازم آن است که فوراً آن را به مستحق بدهد.

[مسأله ۱۹۶۳]

مسأله ۱۹۶۳ کسی که می تواند زکات را به مستحق برساند اگر ندهد و بواسطه کوتاهی او از بین برود باید عوض آن را بدهد (۱) (۱) (مکارم): ولی اگر کوتاهی نکرده باشد چیزی بر او نیست .

(زنجان): و اگر کوتاهی نکرده ضامن نیست هر چند اگر فقیر حاضر بوده و به وی نداده ، به احتیاط مستحب عوض آن را بدهد.

(بهجت): مسأله اگر با وجود آن که می تواند زکات را به اهل آن برساند، تأخیر بیندازد و زکات از بین برود، بنا بر اظهار ضامن است .

[مسأله ۱۹۶۴]

مسأله ۱۹۶۴ کسی که می تواند زکات را به مستحق برساند (۱) اگر زکات را ندهد، و بدون آنکه در نگهداری آن کوتاهی کند از بین برود (۲) چنانچه دادن زکات را به قدری تأخیر انداخته که نمی گویند فوراً داده است (۳) باید عوض آن را بدهد و اگر به این مقدار تأخیر نینداخته مثلاً دو سه ساعت تأخیر انداخته و در همان دو سه ساعت تلف شده در صورتی که مستحق حاضر نبوده (۴) چیزی بر او واجب نیست و اگر مستحق حاضر بوده (۵) بنا بر احتیاط واجب باید عوض آن را بدهد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجان): کسی که زکات را جدا نکرده و می تواند آن را به مستحق برساند .. (۲) (سیستانی): چنانچه غرض صحیحی در تأخیر زکات نداشته باید عوض آن را بدهد، ولی اگر غرض صحیحی داشته مثلاً فقیر معینی را در نظر داشته یا می خواسته تدریجاً به فقرا برساند، بنا بر احتیاط واجب ضامن است . (۳) (اراک): که می گویند فوراً نداده است .. (۴) (زنجان): یا آن را مطالبه نکرده .. (فاضل): در صورتی که دسترسی به مستحق نداشته .. (۵) (زنجان): و زکات را مطالبه کرده .. (فاضل): اگر دسترسی به مستحق داشته ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۶۳.

[مسأله ۱۹۶۵]

مسأله ۱۹۶۵ اگر زکات را از خود مال کنار بگذارد، می تواند در بقیه آن تصرف کند و اگر از مال دیگرش کنار بگذارد، می تواند در تمام مال تصرف نماید. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (فاضل) و (بهجت) نیست

[مسأله ۱۹۶۶]

مسأله ۱۹۶۶ انسان نمی تواند زکاتی را که کنار گذاشته ، برای خود بردارد و چیز دیگری بجای آن بگذارد.

[مسأله ۱۹۶۷]

مسأله ۱۹۶۷ اگر از زکاتی که کنار گذاشته منفعتی ببرد مثلاً گوسفندی که برای زکات گذاشته بره بیاورد، مال فقیر است (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): در حکم زکات است .

[مسأله ۱۹۶۸]

اشاره

مسأله ۱۹۶۸ اگر موقعی که زکات را کنار می گذارد مستحقی حاضر باشد، بهتر

است (۱) زکات را به او بدهد، مگر کسی را در نظر داشته باشد که دادن زکات به او از جهتی بهتر باشد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): احتیاط لازم آن است ..

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۶۷۳ هنگامی که حاکم شرع مبسوط الید است یعنی می تواند احکام اسلام را اجرا نماید احتیاط واجب آن است که زکات را به او دهند، یا به اجازه او مصرف کنند و اقدام اشخاص به تقسیم آن بدون اذن حاکم شرع در این صورت اشکال دارد.

[مسأله ۱۹۶۹]

مسأله ۱۹۶۹ اگر با عین مالی که برای زکات کنار گذاشته برای خودش تجارت کند (۱) صحیح نیست و اگر با اجازه حاکم شرع برای مصلحت زکات تجارت کند، تجارت صحیح و نفعش مال زکات است (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۱) (بهجت): اصل مال و سود آن مال فقیر است و اگر ضرر کند جبران آن بر عهده زکات دهنده است . (۲) (مکارم): اگر با اجازه حاکم شرع باشد صحیح است و منافع آن مال زکات است .

(اراکی): مسأله اگر با عین مالی که برای زکات کنار گذاشته تجارت کند نفعش مال زکات و ضرر آن بر عهده صاحب مال می باشد.

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجان): مسأله اگر بدون اجازه حاکم شرع با مالی که برای زکات کنار گذاشته تجارت کند و ضرر نماید، نباید چیزی از زکات کم کند ولی اگر منفعت کند، باید [۱] آن را به مستحق بدهد.

[مسأله ۱۹۷۰]

مسأله ۱۹۷۰ اگر پیش از آنکه زکات بر او واجب شود، چیزی بابت زکات به فقیر بدهد، زکات حساب نمی شود (۱) و بعد از آنکه زکات بر او واجب شد، اگر چیزی را که به فقیر داده از بین نرفته باشد و آن فقیر هم به فقر خود باقی باشد، می تواند (۲) چیزی را که به او داده بابت زکات حساب کند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): ولی می تواند به او قرض دهد و بعد از آنکه زکات بر او واجب شد حساب کند.

(فاضل): در این فرض می تواند چیزی را به فقیر قرض بدهد و بعد از وجوب زکات آن را بابت زکات حساب کند .. (۲) [کلمه «می تواند» در رساله آیت الله (تبریزی) نیست] (زنجان): مسأله اگر پیش از آنکه زکات بر او واجب شود، چیزی بابت زکات به مستحق بدهد، زکات حساب نمی شود و بعد از آن که زکات بر او واجب شد، اگر چیزی را که به مستحق داده از بین نرفته باشد و آن شخص هنوز مستحق زکات باشد می تواند چیزی را که به او داده بابت زکات حساب کند.

مسأله ۱۹۷۱ فقیری که می داند (۱) زکات بر انسان واجب نشده ، اگر چیزی بابت زکات بگیرد و پیش او تلف شود ضامن است پس موقعی که زکات بر انسان واجب

[۱] (من گلبایگانی

، (صافی) : بنا بر احتیاط واجب باید ..

(من سیستانی

، (صافی) : بنا بر احتیاط لازم باید ..

می شود، اگر آن فقیر به فقر خود باقی باشد (۲) می تواند عوض چیزی را که به او داده بابت زکات حساب کند. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (فاضل) و (بهجت) نیست (۱) (زنجانی): مستحقی که می داند .. (۲) (زنجانی): اگر آن شخص هنوز مستحق زکات باشد ..

(مکارم): مسأله فقیری که می داند زکات بر شخصی واجب نشده ، نمی تواند چیزی از باب زکات از او بگیرد و اگر بگیرد و پیش او تلف شود ضامن است ، اما اگر آن فقیر به فقر خود باقی باشد می توان بدهی او را بعداً جهت زکات حساب کرد.

[مسأله ۱۹۷۲]

مسأله ۱۹۷۲ فقیری که نمی داند (۱) زکات بر انسان واجب نشده ، اگر چیزی بابت زکات بگیرد و پیش او تلف شود، ضامن نیست و انسان نمی تواند عوض آن را بابت زکات حساب کند. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (فاضل) ، (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) (زنجانی): مستحقی که نمی داند ..

[مسأله ۱۹۷۳]

مسأله ۱۹۷۳ مستحب است زکات گاو و گوسفند و شتر را به فقیرهای آبرومند بدهد و در دادن زکات ، خویشان خود را بر دیگران و اهل علم و کمال را بر غیر آنان ، و کسانی را که اهل سؤال نیستند بر اهل سؤال مقدم بدارد (۱) ولی اگر دادن زکات به فقیری از جهت دیگری بهتر باشد، مستحب است زکات را به او بدهد. (۱) (مکارم) ، (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(سیستانی): ولی ممکن است دادن زکات به فقیری از جهت دیگری بهتر باشد.

[مسأله ۱۹۷۴]

مسأله ۱۹۷۴ بهتر است زکات را (۱) آشکار، و صدقه مستحبی را مخفی بدهند. (۱) (زنجانی): زکات واجب را .. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[مسأله ۱۹۷۵]

مسأله ۱۹۷۵ اگر در شهر کسی که می خواهد زکات بدهد مستحقی نباشد و نتواند زکات را به مصرف دیگری هم که برای آن معین شده برساند (۱) چنانچه امید نداشته باشد که بعداً مستحق پیدا کند باید زکات را به شهر دیگر برد و به مصرف زکات برساند، ولی مخارج بردن به آن شهر به عهده خود اوست (۲) و اگر زکات تلف شود ضامن نیست . (۱) (سیستانی): می تواند آن را بجای دیگری منتقل سازد و در این صورت ، اگر در نگهداری آن کوتاهی نکند و تلف شود، ضامن نیست و می تواند از حاکم شرع وکالت بگیرد و آن را به وکالت از او قبض کند و به اجازه او منتقل سازد؛ در این صورت نیز ضامن

تلف نیست و اجرت نقل را می تواند از زکات حساب کند. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): می تواند مخارج بردن به آن شهر را از زکات بردارد ..

(اراکي)، (فاضل): مخارج بردن به آن شهر از زکات می باشد ..

(بهجت): مخارج بردن به شهر دیگر به عهده او نیست، گرچه احتیاط مستحب در این است که خودش مخارج را پردازد ..

(زنجانى): بنا بر احتیاط واجب مخارج بردن به آن شهر را از زکات بردارد، و اگر بدون کوتاهی زکات تلف شود، ضامن نیست .

(مکارم): مسأله هر گاه زکات بر کسی واجب شود، ولی در آن محل «مستحقی نباشد، چنانچه امید نداشته باشد که بعداً در آنجا مستحقی پیدا کند، باید زکات را به محل «دیگری ببرد و به مصرف برساند و بنا بر احتیاط واجب مخارج حمل و نقل به محل «دیگر به عهده خود او است، ولی اگر زکات تلف شود ضامن نیست.

[مسأله ۱۹۷۶]

مسأله ۱۹۷۶ اگر در شهر خودش مستحق «پیدا شود، می تواند زکات را به شهر دیگر ببرد. ولی مخارج بردن به آن شهر را باید از خودش بدهد (۱) و اگر زکات تلف شود ضامن است (۲)، مگر آنکه با اجازه حاکم شرع (۳) برده باشد. (۱) (زنجانى): مخارج بردن به آن شهر را بی اشکال باید خودش بدهد .. (۲) (زنجانى): هر چند کوتاهی نکرده باشد ..

(مکارم): بنا بر احتیاط واجب، هر چند با اجازه حاکم شرع باشد. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): به امر حاکم شرع .. (بهجت): به درخواست حاکم شرع ..

[مسأله ۱۹۷۷]

مسأله ۱۹۷۷ اجرت وزن کردن، پیمانانه نمودن گندم و جو و کشمش و خرمایی را که برای زکات می دهد (۱) با خود اوست. (۱) (بهجت): اگر مالک پرداخت نکرد و با فقیر هم در مورد اجرت آن مصالحه نکردند، بنا بر اظهر از زکات پرداخت می شود.

[مسأله ۱۹۷۸]

مسأله ۱۹۷۸ کسی که ۲ مثقال و ۱۵ نخود نقره یا بیشتر، از بابت زکات بدهکار است، می تواند کمتر از ۲ مثقال و ۱۵ نخود نقره هم به یک فقیر بدهد (۱) و نیز اگر غیر نقره چیز دیگری مثل گندم و جو بدهکار باشد و قیمت آن به ۲ مثقال و ۱۵ نخود نقره هم برسد می تواند به یک فقیر کمتر از آن بدهد (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (سیستانی) و (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (فاضل)، (صافی): بنا بر احتیاط مستحب «کمتر از ۲ مثقال و ۱۵ نخود نقره به یک فقیر ندهد .. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط مستحب «به یک فقیر کمتر از آن ندهد. (نوری): ولی مستحب «است در هر دو صورت مذکوره، کمتر از آن ندهد.

(مکارم): مسأله احتیاط واجب آن است که به هر فقیر کمتر از زکات نصاب اول نقره (یعنی به اندازه دو مثقال و ۱۵ نخود) ندهد و اگر از چیز دیگر مانند گندم و جو زکات می دهد نیز قیمت آن کمتر از این مقدار نباشد.

(زنجانى): مسأله کسی که به اندازه پنج درهم شرعی یا بیشتر از بابت زکات بدهکار است، بنا بر احتیاط کمتر از پنج درهم شرعی به یک فقیر ندهد و نیز اگر غیر نقره چیز دیگری مثل گندم و جو بدهکار باشد، و قیمت آن به پنج درهم شرعی برسد، بنا بر احتیاط به یک فقیر کمتر از آن ندهد.

اشاره

مسأله ۱۹۷۹ مکروه است انسان از مستحق «در خواست کند که زکاتی را که از او گرفته به او بفروشد، ولی اگر مستحق» بخواهد چیزی را که گرفته بفروشد (بعد از آن که به قیمت رساند (۱) کسی که زکات را به او داده در خریدن آن بر دیگران مقدم است (۲). (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (زنجانی) نیست]

(۲) (اراکي): و کراهت ندارد.

(فاضل): بعد از آن که به قیمت رساند، باز کسی که زکات را به او داده مکروه است خریداری کند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۵۵۹ کسی که مالک حدّ نصاب طلا و نقره بوده و چند سال بر آن گذشته و زکات آن را نداده است، در صورتی که زکات فعلی آن را پرداخت کند کافی است.

[مسأله ۱۹۸۰]

مسأله ۱۹۸۰ اگر شك کند زکاتی را که بر او واجب بوده داده یا نه (۱) باید زکات را بدهد (۲) هر چند شك او برای زکات سالهای پیش باشد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى): و مال زکات دار موجود باشد .. (۲) (اراکي): مگر آن که نسبت به پرداخت زکات سالهای قبل شك کند که در این صورت پرداخت زکات واجب نیست.

(زنجانى): و اگر عین تلف شده، چنانچه احتمال دهد که زکات بدون کوتاهی تلف شده باشد، زکات لازم نیست، و گرنه باید زکات بدهد، مثلاً اگر مال زکات دار را مصرف کرده و نمی داند آیا زکات آن را داده و مصرف کرده یا پیش از پرداخت زکات مصرف کرده، باید زکات را بدهد، و در این مسأله فرقی نیست که شك او در دادن زکات مربوط به زکات سالهای پیش باشد یا مربوط به همین سالها باشد. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و اگر عین تلف شده، زکاتی بر او نیست هر چند از سال حاضر باشد.

[مسأله ۱۹۸۱]

مسأله ۱۹۸۱ فقیر (۱) نمی تواند زکات را به کمتر از مقدار آن صلح کند یا چیزی را گرانتر از قیمت آن بابت زکات قبول نماید، یا زکات را از مالک بگیرد و به او ببخشد (۲) ولی (۳) کسی که زکات زیادی بدهکار است و فقیر شده و نمی تواند زکات را بدهد (و امید هم ندارد که دارا شود (۴) چنانچه بخواهد توبه کند (۵) فقیر می تواند زکات را از او بگیرد و به او ببخشد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم .. (۲) (مکارم): حتی اگر کسی زکات زیادی بدهکار است و فقیر شده و نمی تواند زکات را ادا کند بر ذمه او می ماند، مانند بدهی های دیگرش؛ و گرفتن و بخشیدن به او اشکال دارد. (۳) (فاضل): ولی چنانچه مصلحت باشد می تواند به عنوان قرض برگرداند. اما .. (۴) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (خوئی)، (اراکي)، (صافی) و (تبریزی) نیست] (۵) (خوئی)، (تبریزی): چنانچه توبه کند ..

(سیستانی): مسأله فقیر نمی تواند پیش از گرفتن زکات او را به کمتر از مقدار آن صلح کند یا چیزی را گرانتر از قیمت آن

بابت زکات قبول نماید؛ و همچنین مالک نمی تواند زکات را به مستحق داده و بر او شرط کند که آن را به او برگرداند؛ ولی اگر مستحق پس از گرفتن زکات راضی شود که آن را به او برگرداند، مانعی ندارد، مثلاً کسی که زکات زیادی بدهکار است و فقیر شده و نمی تواند زکات را بدهد و حال توبه کرده، اگر فقیر راضی شود زکات او را بگیرد و به او ببخشد، اشکال ندارد.

(زنجانی): مسأله فقیر قبل از اینکه زکات را از مالک بگیرد نمی تواند آن را با وی صلح کند

یا بگونه دیگری مبادله نماید، همچنین فقیر نمی تواند زکات را از مالک بگیرد و به کمتر از مقدار آن صلح کند یا آن را به او ببخشد یا به قیمت کمتر به او بفروشد ولی کسی که زکات بدهکار است و فقیر شده و نمی تواند زکات را بدهد، چنانچه بخواهد توبه کند، فقیر می تواند زکات را از او بگیرد و به او ببخشد ولی اگر بعداً دارا شود باید زکات را بدهد، همچنین اگر پس از مرگ وی مالی از وی باقی مانده باشد، باید زکات را از آن مال بردارند.

[مسئله ۱۹۸۲]

مسئله ۱۹۸۲ انسان می تواند از زکات، قرآن یا کتاب دینی یا کتاب دعا بخرد و وقف نماید، اگر چه بر اولاد خود و بر کسانی وقف کند که خرج آنان بر او واجب است. و نیز می تواند تولیت وقف را برای خود یا اولاد خود قرار دهد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (سیستانی): مسئله انسان نمی تواند از سهم سبیل الله، قرآن یا کتاب دینی یا کتاب دعا بخرد و وقف نماید، مگر آن که مصلحت عامه، اقتضای این کار را داشته و از حاکم شرع بنا بر احتیاط لازم اجازه بگیرد.

(مکارم): مسئله انسان می تواند از زکات، کتابهای دینی و علمی و قرآن و دعا و سایر کتبی که در پیشرفت هدفهای اسلامی مؤثر است بخرد و وقف نماید، خواه وقف عموم کند، یا وقف اشخاص خاص، حتی می تواند بر اولاد خود و کسانی که واجب النفقه او هستند وقف کند، ولی نمی تواند از زکات املاکی بخرد و بر اولاد خود وقف نماید.

[مسئله ۱۹۸۳]

مسئله ۱۹۸۳ انسان نمی تواند (۱) از زکات، ملک بخرد (۲) و بر اولاد خود یا بر کسانی که مخارج آنان بر او واجب است وقف نماید که عایدی آن را به مصرف مخارج خود برسانند. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب .. (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم .. (۲) (فاضل): املاکی بخرد .. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله

[مسئله ۱۹۸۴]

۱۹۸۲ مسئله ۱۹۸۴ فقیر می تواند برای رفتن به حج و زیارت و مانند اینها زکات بگیرد (۱)، ولی اگر به مقدار خرج سالش زکات گرفته باشد، برای زیارت و مانند آن نمی تواند زکات بگیرد (۲). این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): بقیه مسئله ذکر نشده. (۲) (فاضل): ولی از سهم سبیل الله مانعی ندارد.

(گلپایگانی)، (صافی): نمی تواند از سهم فقرا زکات بگیرد، ولی از سهم سبیل الله مانعی ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): مسئله انسان می تواند برای رفتن به حج و زیارت و مانند اینها از سهم سبیل الله زکات بگیرد [۱] اگر چه فقیر نباشد یا این که به مقدار خرج سالش زکات گرفته باشد. [۲]

[۱] (من زنجانی

): انسان می تواند برای رفتن به حج - خانه خدا و زیارت از سهم سییل الله زکات بگیرد ..

[۲] (من سیستانی

): ولی این در صورتی است که رفتن او به حج - یا زیارت و مانند اینها دارای منفعت عامه باشد، و بنا بر احتیاط از حاکم شرع برای صرف زکات در آن اذن بگیرد.

[مسئله ۱۹۸۵]

مسئله ۱۹۸۵ اگر مالک، فقیری را وکیل کند که زکات مال او را بدهد (۱) چنانچه آن فقیر احتمال دهد (۲) که قصد مالک این بوده که خود آن فقیر از زکات بر ندارد، نمی تواند چیزی از آن را برای خودش بردارد (۳)، و اگر یقین (۴) داشته باشد که قصد مالک این نبوده، برای خودش هم می تواند بردارد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (نوری): چنانچه از لفظ مالک غیر او فهمیده نشود فقیری که وکیل است می تواند برای خود نیز بر دارد. (۲) (خوئی)، (تبریزی): چنانچه آن فقیر یقین نداشته باشد.. (صافی): چنانچه آن فقیر بداند.. (۳) (خوئی)، (تبریزی): می تواند به مقداری که به دیگران می دهد برای خودش نیز بردارد. (۴) (زنجانی): اگر اطمینان..

(مکارم): مسئله اگر مالک کسی را وکیل کند که زکات مال او را بدهد چنانچه ظاهر عبارتش این باشد که به دیگران بدهد، خود وکیل نمی تواند چیزی از آن را بردارد، هر چند مستحق باشد، ولی اگر ظاهر عبارت عام است خودش نیز می تواند استفاده کند.

[مسئله ۱۹۸۶]

مسئله ۱۹۸۶ اگر فقیر شتر و گاو و گوسفند و طلا و نقره را بابت زکات بگیرد، چنانچه شرطهایی که برای واجب شدن زکات گفته شد در آنها جمع شود (۱) باید زکات آنها را بدهد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): یعنی به مقدار نصاب باشد و اتفاقاً سال بر آن بگذرد..

(زنجانی): چنانچه در ملک وی شرایط واجب شدن زکات را دارا گردند..

(مکارم): مسئله هرگاه کسی گوسفند و گاو و شتر یا طلا یا نقره را از باب زکات به اندازه نیازش بگیرد، اگر به مقدار نصاب باشد و اتفاقاً سال بر آن بگذرد باید زکات آن را بدهد.

[مسئله ۱۹۸۷]

مسئله ۱۹۸۷ اگر دو نفر در مالی که زکات آن واجب شده با هم شریک باشند و یکی از آنان زکات قسمت خود را بدهد (۱) و بعد مال را تقسیم کنند، چنانچه بداند شریکش زکات سهم خود را نداده (۲)، تصرف او در سهم خودش هم اشکال دارد (۳). این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانی): تا زکات قسمت دیگر را با اجازه شریک یا در صورت خودداری او، با اجازه حاکم شرع نداده نمی تواند در مال مشترک تصرف کند، ولی اگر مال را تقسیم کنند تصرف او در سهم خودش اشکال ندارد هر چند بداند شریکش زکات سهم خود را نداده است، البته باید در تقسیم مال از حاکم شرع اجازه بگیرند. (۲) (خوئی)، (تبریزی): و بعداً نیز نمی دهد.. (۳) (خوئی)، (تبریزی): مگر این که زکات شریک را تبرعاً با اذن او و در صورت امتناع با اذن حاکم بدهد.

(اراکي)، (مكارم): تصرف او در سهم خودش اشكال ندارد (مكارم): هر چند ديگري سهم زكاتش را نداده است).

(سیستانی): هر چند بداند شریکش زکات سهم خود را نداده و بعداً نیز نمی دهد، تصرف او در سهم خودش اشکال ندارد.

[مسأله ۱۹۸۸]

مسأله ۱۹۸۸ کسی که خمس یا زکات بدهکار است و کفاره و نذر و مانند اینها هم بر او واجب است و قرض هم دارد، چنانچه نتواند همه آنها را بدهد، اگر مالی که خمس یا زکات آن واجب شده، از بین رفته باشد، باید خمس و زکات را بدهد و اگر از بین رفته باشد، می تواند خمس یا زکات را بدهد، یا کفاره و نذر و قرض و مانند اینها را ادا نماید (۱). این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): اگر از بین رفته باشد احتیاط لازم آن است که اگر نذر دارد نذر را مقدم بدارد و اگر نذر ندارد می تواند خمس یا زکات را بدهد؛ یا کفاره و قرض و مانند اینها را ادا نماید (صافی): و احوط توزیع بر این موارد است.

(فاضل): اگر از بین رفته باشد مخیر است و می تواند خمس یا زکات را بدهد، یا کفاره و نذر و قرض و مانند اینها را ادا نماید، ولی بهتر است بین آنها تقسیم کند.

(مکارم): اگر از بین رفته باشد احتیاط این است که حق مردم را مقدم دارد و اگر چنین کسی از دنیا برود و مال او برای همه اینها کافی نباشد به همین ترتیب عمل کنند.

(سیستانی): اگر از بین رفته باشد دادن زکات و خمس و قرض بر دادن کفاره و نذر مقدم است.

(زنجان): اگر از بین رفته باشد، هر مقداری از اینها را که می تواند می دهد، و در چگونگی ادا کردن، اختیار دارد و می تواند تمامی توانائی خود را در پرداخت یکی از موارد فوق صرف کند، و می تواند از هر یک از آنها، مقداری را ادا کند و بهتر است توانائی خود را در موارد فوق تقسیم کند.

[مسأله ۱۹۸۹]

مسأله ۱۹۸۹ کسی که خمس یا زکات بدهکار است و نذر (۱) و مانند اینها هم بر او واجب است و قرض هم دارد (۲) اگر بمیرد و مال او برای همه آنها کافی نباشد چنانچه مالی که خمس و زکات آن واجب شده از بین رفته باشد، باید خمس یا زکات را بدهند و بقیه مال او را به چیزهای دیگری که بر او واجب است قسمت کنند (۳) و اگر مالی که خمس و زکات آن واجب شده از بین رفته باشد، باید (۴) مال او را به خمس و زکات و قرض و نذر و مانند اینها قسمت نمایند (۵) مثلاً اگر چهل تومان خمس بر او واجب است و بیست تومان به کسی بدهکار است و همه مال او سی تومان است، باید بیست تومان بابت خمس و ده تومان به دین او بدهند. (۱) (زنجان): و کفاره .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): کسی که خمس یا زکات بدهکار است و حَجَّةُ الإسلام بر او واجب است و قرض هم دارد .. (فاضل): کسی که خمس یا زکات بدهکار است و قرض هم دارد .. (۳) (خوئی): بقیه مال او را بر حج و قرض، قسمت نمایند ..

(فاضل): بقیه مال او را به قرضهای او قسمت کنند ..

(تبریزی): بقیه مال او را در حج صرف نمایند و اگر زیاد آمد، زیاده را برای ادای دین بدهند ..

(سیستانی): بقیه مال او را صرف ادای قرضش نمایند .. (۴) [کلمه «باید» در رساله آیات عظام: (گلپایگانی) و (صافی) نیست] (۵) (خوئی): باید مال او را صرف حج بنمایند و در صورتی که چیزی باقی باشد به خمس و زکات و قرض قسمت نمایند. [پایان مسأله] (سیستانی): باید مال او را صرف ادای قرضش بنمایند؛ و در صورتی که چیزی باقی باشد صرف حج کنند؛ و اگر چیزی زیاد آمد به خمس و زکات قسمت نمایند. [پایان مسأله] (تبریزی): باید مال او را به خمس و زکات و قرض و حج قسمت نمایند. [پایان مسأله] (فاضل): باید مال او را به خمس و زکات و قرض، به نسبت، تقسیم کنند ..

(زنجان): باید مال او را به خمس و زکات و قرض و نذر و کفاره و مانند اینها قسمت نمایند، مثلاً اگر چهار میلیون تومان خمس بر او واجب است و دو میلیون تومان هم به کسی بدهکار است، و همه مال او سه میلیون تومان است، باید دو میلیون تومان بابت خمس و یک میلیون تومان به دین او بدهند.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۸۸.

(بهجت): رجوع کنید به مسأله اختصاصی ۱۴۷۹، صفحه ۱۱۳.

[مسأله ۱۹۹۰]

مسأله ۱۹۹۰ کسی که مشغول تحصیل علم است و اگر تحصیل نکند می تواند برای معاش خود کسب کند، چنانچه تحصیل آن علم، واجب یا مستحب باشد می شود به او زکات داد (۱) و اگر تحصیل آن علم واجب یا مستحب نباشد، زکات دادن به او اشکال دارد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): ((گلپایگانی): بلکه با اشتغال به تحصیل علم مباح نیز دادن زکات به او اشکال ندارد) ولی احتیاط برای اهل علم، نگرفتن زکات است مگر در صورتی که از تحصیل مخارج عاجز باشند و لکن جایز است اشتغال به تحصیل علم هر چند باعث عجز از تحصیل نفقه بشود.

(خوئی)، (تبریزی): چنانچه تحصیل آن علم واجب باشد می شود به او زکات داد. و اگر تحصیل آن علم مستحب باشد، زکات دادن به او فقط از سهم سبیل الله جایز است، و اگر نه واجب، نه مستحب باشد، جایز نیست به او زکات بدهند.

(سیستانی): چنانچه تحصیل آن علم واجب عینی باشد، می شود از سهم فقرا به او زکات داد و اگر تحصیل آن علم دارای مصلحت عامه باشد، زکات دادن به او از سهم سبیل الله بنا بر احتیاط با اجازه حاکم شرع جایز است، در غیر این دو صورت جایز نیست به او زکات بدهند. (۲) (فاضل): زکات دادن به او جایز نیست.

(مکارم): مسأله کسانی که مشغول فراگرفتن علم واجب هستند می توانند از زکات استفاده کنند، همچنین قضات و مجریان حدود و مانند آنها.

زکات فطره

[مسائل زکات فطره]

[مسأله ۱۹۹۱]

مسأله ۱۹۹۱ کسی که موقع غروب شب عید فطر (۱) بالغ و عاقل و هشیار است (۲) و فقیر و بنده کس دیگر نیست (۳) باید برای خودش و کسانی که نان خور او هستند، هر نفری یک صاع که تقریباً سه کیلو است گندم یا جو یا خرما یا کشمش یا برنج یا ذرت (۴) و مانند اینها به مستحق بدهد (۵) و اگر پول یکی از اینها را هم بدهد کافی است (۶) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): موقع مغرب شب عید فطر .. (بهجت): موقع رؤیت شدن هلال ماه شوال ..

(فاضل): موقع غروب شب عید فطر، گرچه به چند لحظه باشد ..

(نوری): موقع غروب، یعنی قبل از غروب شب عید فطر، گرچه به چند لحظه باشد .. (۲) (تبریزی): موقع غروب شب عید، بالغ و عاقل است .. (۳) (خوئی)، (سیستانی): موقع غروب شب عید فطر، بالغ و عاقل است و بیهوش و فقیر و بنده کس دیگر نیست ..

(مکارم): زکات فطره بر تمام کسانی که قبل از غروب شب عید فطر «بالغ» و «عاقل» و «غنی» باشند، واجب است، یعنی .. (۴) (تبریزی): ذرت یا نان .. (۵) (سیستانی): یک صاع که گفته می شود تقریباً سه کیلو است از غذاهای معمول در شهرش مانند گندم یا جو یا خرما یا کشمش یا برنج یا ذرت به مستحق بدهد ..

(مکارم): یک صاع که تقریباً سه کیلو است از آنچه غذای نوع مردم آن محل است، اعم از گندم یا جو یا خرما یا برنج یا ذرت و مانند اینها به مستحق بدهد ..

(بهجت): به ازای هر نفر یک صاع طعام تقریباً سه کیلو از گندم یا جو یا خرما یا کشمش یا برنج یا ذرت و مانند اینها، از چیزهایی که خوراک بیشتر مردم است به مستحق بدهد .. (۶) (صافی): و بنا بر احتیاط، بر کسی که موقع مغرب ماه شوال بی هوش باشد نیز واجب است .

(بهجت): ولی احتیاط مستحب این است که زکات فطره را از گندم یا جو یا خرما یا کشمش بدهد و یا پول یکی از اینها را حساب کند.

(سیستانی): و احتیاط لازم آن است که از غذاهایی که در شهرش معمول نیست ندهد هر چند گندم یا جو یا خرما یا کشمش باشد.

(زنجان): مسأله زکات فطره بر انسانی که بالغ و عاقل است و بیهوش و فقیر نیست لازم بوده و باید برای خودش و کسانی که

نانخور او هستند، هر نفری یک صاع از خوراکی های رایج در آن منطقه همچون گندم یا جو یا خرما یا کشمش یا برنج و مانند اینها به مستحق بدهد و اگر پول یکی از اینها را هم بدهد کافی است ، در مورد اندازه صاع در مسأله [۱۸۶۴] توضیحاتی داده شد و گفتیم که وزن هر صاع بنا بر مشهور در تمام غلات ، ۱۱۷۰ درهم می باشد که با تبدیل آن به اوزان کنونی ، تقریباً وزن ۲/۸۳۰ کیلو گرم را بدست آورده اند، ولی گفتیم که ظاهراً وزن درهم بیش از

مقداری است که مبنای محاسبه فوق می باشد، بنا بر یک محاسبه وزن هر صاع تقریباً ۳/۴۷ و بر طبق محاسبه دیگر تقریباً ۱/۶۶/۳ کیلو گرم می باشد، همچنین پیشتر اشاره کردیم که صاع پیمانانه بوده و نه وزن مشخص؛ و اوزان فوق ظاهراً برای گندم متوسط تعیین شده بنا بر این حجم صاع ما بین ۴/۳ تا ۴/۹ لیتر خواهد بود. این حجم در غلات سبکتر از گندم، همچون جو؛ و زنی کمتر از اوزان فوق دارد.

[مسئله ۱۹۹۲]

اشاره

مسئله ۱۹۹۲ کسی که مخارج سال خود و عیالاتش را (۱) ندارد و کسی (۲) هم ندارد که بتواند مخارج سال خود و عیالاتش را (۳) بگذراند فقیر است و دادن زکات فطره بر او واجب نیست. (۱) (بهجت): خود و خانواده اش را .. (۲) (فاضل): کسب و کاری .. (۳) (بهجت): خود و آنان را ..

(مکارم): مسئله غنی کسی است که مخارج سال خود و عیالاتش را دارد، یا از طریق کسب و کار به دست می آورد و اگر کسی چنین نباشد فقیر است؛ زکات فطره بر او واجب نیست و می تواند زکات فطره بگیرد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسئله ۱۵۶۳ کسی که خرج سال خود، و خانواده اش را دارد، فقیر نیست و دادن زکات فطره بر او واجب است، و کسی که فعلاً خرج سال را ندارد، ولی به تدریج به دست می آورد و مصرف می کند، اگر غیر از آنچه خرج می کند، با قرض کردن و مانند آن بتواند زکات فطره را بدهد به طوری که نظم امور او بر هم نخورد و موجب حرج و اجحاف نباشد، بنا بر احتیاط واجب باید زکات فطره را بدهد.

(زنجان): مسئله ۲۰۰۱ کسی که در ماه رمضان شرایط وجوب زکات فطره را که در مسئله [۱۹۹۱] گفته شد دارا باشد، چنانچه این شرایط تا طلوع آفتاب روز عید فطر باقی باشد، بی تردید زکات فطره بر وی واجب است، بلکه بنا بر احتیاط واجب اگر یکی از این شرایط را تا هنگام طلوع آفتاب روز عید فطر از دست بدهد، باز زکات فطره تعلق می گیرد. همچنین است در مورد نان خور انسان که اگر در قسمت آخر ماه رمضان نان خور انسان بشمار آید و این امر تا طلوع آفتاب روز عید فطر ادامه یابد، بی تردید زکات فطره بر انسان لازم است. و اگر تا طلوع آفتاب ادامه نیابد، مثلاً آن شخص در این فاصله از دنیا برود، به احتیاط واجب زکات فطره وی لازم می باشد. این مسئله، مبنای مسائل آینده بوده، ولی به جهت عدم تفاوت بین احتیاط واجب و فتوا در عمل، برای سهولت فهم مسائل، بین باقی ماندن شرایط تا طلوع آفتاب و عدم باقی ماندن آن فرقی نخواهیم گذاشت.

[مسئله ۱۹۹۳]

مسأله ۱۹۹۳ انسان باید فطره کسانی را که در غروب (۱) شب عید فطر نان خور او حساب می شوند بدهد؛ کوچک باشند یا بزرگ ، مسلمان باشند یا کافر، دادن خرج آنان بر او واجب باشد یا نه ، در شهر خود او باشند یا در شهر دیگر (۲). (۱) (گلپایگانی)، (صافی): موقع مغرب .. (مکارم): قبل از غروب .. (۲) (بهجت): ولی زنی که ناشزه شده و از تمکین شوهر خودداری می کند، اگر نانخور او حساب نشود، فطره او بر شوهر واجب نیست .

(زنجانی): مسأله زکات فطره تمام نان خورهای انسان لازم است ، کوچک باشند یا بزرگ ،

مسلمان باشند یا کافر، دادن خرج آنان به او واجب باشد یا نه ، در شهر خود او باشند یا در شهر دیگر .

[مسأله ۱۹۹۴]

مسأله ۱۹۹۴ اگر کسی را که نانخور اوست (و در شهر دیگر است (۱)) وکیل کند که از مال او فطره خود را بدهد (چنانچه اطمینان داشته باشد که فطره را می دهد (۲))، لازم نیست خودش فطره او را بدهد. (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (زنجانى) نیست] (۲) (مکارم): چنانچه اطمینان و وثوق داشته باشد که فطره را می دهد، کافی است .

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (اراکى) نیست]

[مسأله ۱۹۹۵]

مسأله ۱۹۹۵ فطره مهمانی که پیش از غروب شب عید فطر با رضایت صاحبخانه وارد شده و نانخور او حساب می شود، بر او واجب است (۱) (۱) (فاضل): اگر نانخور او حساب شود، بر او واجب است ، لیکن به مجرد صرف يك افطاری فطره میهمان بر صاحبخانه واجب نیست .

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله فطره مهمانی که پیش از مغرب شب عید فطر با رضایت صاحبخانه وارد شده در صورتی که بگویند امشب نان او را داده ، بر او واجب است هر چند نان خور او حساب نشود.

(مکارم): مسأله میهمانی که پیش از غروب شب عید فطر با رضایت صاحبخانه وارد شده و نانخور او محسوب می شود (یعنی تصمیم دارد مدتی نزد او بماند) دادن زکات فطره او نیز واجب است ، امّا اگر فقط برای شب عید دعوت شده فطره او بر میزبان نیست و در صورتی که بدون رضایت صاحبخانه باشد نیز بنا بر احتیاط واجب فطره او را بدهد، همچنین فطره کسی که انسان را مجبور کرده است که خرجی او را بپردازد.

(سیستانی): مسأله فطره مهمانی که پیش از غروب شب عید فطر وارد شده و شب را نزد او مانده و نان خور او هر چند موقتاً حساب می شود، بر او واجب است .

(بهجت): مسأله فطره کسی که پیش از بر آمدن هلال ماه شوال مهمان شخص دیگری شده است بر میزبان واجب است ، به شرط آنکه برای خوردن غذا به منزل او آمده باشد، و لو بعداً مانعی پیش آید که نتواند غذا صرف کند، امّا اگر وقت رؤیت هلال ، غذایی برای کسی هدیه بفرستد، در صورتی که اینگونه هدیه مستمرّ نبوده و صدق نانخور یا مهمان بر او نکند، فطره او بر هدیه دهنده واجب نیست ، هر چند با مال او افطار کرده باشد.

(زنجانى): مسأله زکات فطره کسی بر انسان واجب است که «نان خور» بدون هیچ قیدی خوانده شود، ولی کسی که فقط با قیدی نان خور خوانده می شود مثلاً تنها «نان خور در شب عید فطر» یا «نان خور در روز آخر ماه رمضان» به وی گفته می

شود، زکات فطره وی بر انسان واجب نیست . بنا بر این مهمانی که قبل از غروب آفتاب شب عید فطر وارد منزل انسان می گردد اگر بنا دارد مدّت طولانی مهمان بوده به گونه ای که «نان خور» بدون هیچ قیدی بشمار می آید، زکات فطره وی واجب است ، ولی اگر تنها همان شب را مهمان است زکات فطره وی واجب

نیست، هر چند احتیاط مستحب آن است که زکات فطره او را هم بدهد و اگر در طول ماه رمضان نان خور انسان باشد بنا بر احتیاط واجب زکات فطره وی بر انسان واجب است. در هر صورت در جاهایی همچون این مسأله که به طور مسلم نمی توان زکات را به گردن مهمان یا صاحبخانه دانست، چنانچه یکی از آن دو با اجازه دیگری زکات فطره را به نیت کسی که واقعاً زکات فطره به گردن او است بدهد کافی است و بر دیگری پرداخت مجدد زکات فطره لازم نیست.

[مسأله ۱۹۹۶]

مسأله ۱۹۹۶ فطره مهمانی که پیش از غروب (۱) شب عید فطر بدون رضایت صاحب خانه وارد می شود و مدتی نزد او می ماند (۲) واجب است (۳) و همچنین است فطره کسی که انسان را مجبور کرده اند که خرجی او را بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلبایگانی)، (صافی): پیش از مغرب .. (۲) (زنجانی): به گونه ای که نان خور او حساب می گردد .. (۳) (گلبایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط، واجب است .. (زنجانی): بنا بر احتیاط واجب، لازم است ..

(فاضل)، (نوری): در صورتی که نانخور او حساب شود (فاضل): بنا بر احتیاط واجب است ..

(مکارم)، (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۱۹۹۵ (خوئی): مسأله واجب بودن فطره مهمانی که پیش از غروب شب عید بدون رضایت صاحبخانه وارد می شود و مدتی نزد او می ماند محل اشکال است بلکه أظهر عدم وجوب است اگر چه بهتر دادن است [۱] و همچنین است فطره کسی که انسان را مجبور کرده اند که خرجی او را بدهد.

[مسأله ۱۹۹۷]

مسأله ۱۹۹۷ فطره مهمانی که بعد از غروب (۱) شب عید فطر وارد می شود، بر صاحبخانه واجب نیست (۲) اگر چه پیش از غروب (۳) او را دعوت کرده باشد و در خانه او هم افطار کند (۴). این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلبایگانی)، (صافی): بعد از مغرب .. (۲) (خوئی): در صورتی که نان خور او حساب شود بنا بر احتیاط، واجب است و الا واجب نیست ..

(سیستانی): در صورتی که نان خور او حساب شود، بنا بر احتیاط، واجب است و الا واجب نیست. و کسی را که انسان برای افطار شب عید دعوت می کند، نان خور به حساب نمی آید و فطره اش بر صاحبخانه نیست. (۳) (گلبایگانی)، (صافی): پیش از مغرب .. (۴) (زنجانی): و قرار است مدتی طولانی، مهمان وی باشد. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۱۹۹۸]

۱۹۹۵ مسأله ۱۹۹۸ اگر کسی موقع غروب (۱) شب عید فطر دیوانه یا بیهوش باشد، (۲) زکات فطره بر او واجب نیست (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (گلبایگانی)، (صافی): موقع مغرب .. (۲) (تبریزی)، (صافی)، (زنجانی): دیوانه باشد .. (۳) (تبریزی): ولی اگر بیهوش باشد احتیاط واجب آن است که زکات فطره را بدهد.

(بهجت): ولی اگر یکی از افراد تحت تکفل او در این موقع دیوانه یا بیهوش باشد، فطره او بر ولی واجب است .

(خوئی)، (سیستانی): مسأله اگر کسی موقع غروب شب عید فطر دیوانه باشد، در صورتی که دیوانگی او

[۱] (من تبریزی

): محل اشکال است اگر چه احوط دادن است ..

تا ظهر روز عید فطر باقی باشد زکات فطره بر او واجب نیست و الا بنا بر احتیاط واجب لازم است فطره را بدهد.

[مسئله ۱۹۹۹]

مسئله ۱۹۹۹ اگر پیش از غروب (۱) بچه بالغ شود، یا دیوانه عاقل گردد، یا فقیر غنی شود (۲) در صورتی که شرایط واجب شدن فطره را دارا باشد، باید زکات فطره را بدهد (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): پیش از غروب یا مقارن غروب .. (گلپایگانی)، (صافی): پیش از مغرب یا مقارن آن .. (۲) (مکارم): باید زکات فطره را بدهد، ولی اگر بعد از غروب باشد زکات فطره بر او واجب نیست، هر چند مستحب است اگر تائید از ظهر روز عید شرایط حاصل شود زکات فطره را بدهد. (۳) (بهجت): و همچنین است اگر کافری قبل از غروب شب عید فطره، مسلمان شود و یا بیهوشی به هوش آید.

[مسئله ۲۰۰۰]

مسئله ۲۰۰۰ کسی که موقع غروب (۱) شب عید فطره، زکات فطره بر او واجب نیست، اگر تا پیش از ظهر روز عید شرطهای واجب شدن فطره در او پیدا شود مستحب است (۲) زکات فطره را بدهد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): موقع مغرب .. (۲) (خوئی): احتیاط واجب است .. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۱۹۹۹ (سیستانی): مسئله اگر در موقع غروب شب عید فطره، شرایط وجوب زکات فطره نباشد ولی پیش از ظهر روز عید آن شرایط پیدا شود، احتیاط واجب آن است که زکات فطره را بدهد.

(زنجان): مسئله بر کسی که در هیچ مقداری از ماه رمضان شرایط وجوب زکات فطره را دارا نباشد، زکات فطره واجب نیست ولی اگر تا پیش از ظهر روز عید شرایط وجوب زکات فطره در او پیدا شود، مستحب بلکه مطابق احتیاط استحبابی است که زکات فطره را بدهد.

[مسئله ۲۰۰۱]

مسئله ۲۰۰۱ کافری که بعد از غروب (۱) شب عید فطره مسلمان شده فطره بر او واجب نیست. ولی مسلمانی که شیعه نبوده، اگر بعد از دیدن ماه شیعیه شود، باید زکات فطره را بدهد. این مسئله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بعد از مغرب ..

[مسئله ۲۰۰۲]

مسئله ۲۰۰۲ کسی که فقط به اندازه یک صاع که تقریباً سه کیلو است (۱) گندم و مانند آن دارد (۲) مستحب است زکات فطره را بدهد و چنانچه عیالاتی داشته باشد (۳) و بخواهد فطره آنها را هم بدهد می تواند به قصد فطره، آن یک صاع را به یکی از عیالاتش بدهد (۴) و او هم به همین قصد به دیگری بدهد و همچنین تا به نفر آخر برسد و بهتر است نفر آخر چیزی را که می گیرد به کسی بدهد که از خودشان نباشد (۵) و اگر یکی از آنها صغیر باشد، احتیاط آن است که او را در دور دادن

زکات فطره داخل نکنند (۶) و چنانچه ولی صغیر از طرف او قبول نماید باید آن زکات فطره را به مصرف صغیر برساند، نه این که از طرف او به دیگری بدهد. (۱) (زنجانى): که مقدار آن در مسأله [۱۹۹۱] گفته شد .. (۲) (سیستانی): کسی که فقط به اندازه یک صاع گندم و مانند آن را دارد ..

(۳) (بهجت): چنانچه افرادی تحت تکفل داشته باشد .. (۴) (بهجت): به یکی از این افراد بدهد .. (۵) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(مکارم): بهتر است بعداً آن را به کسی بدهند که از خودشان نباشد و اگر یکی از آنها صغیر است ، ولی «او به جای او بگیرد و بعد به شخص دیگری دهد. (۶) (اراکي): و ولی «او می تواند از جانب صغیر بگیرد و سپس از جانب او پرداخت کند و بهتر است که ولی «برای خودش دریافت ، و از جانب صغیر پرداخت کند.

(گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): اگر یکی از آنها صغیر باشد، ولی «او بجای او می گیرد و احتیاط (فاضل): احتیاط واجب) آن است که چیزی را که برای صغیر گرفته به کسی ندهد.

(زنجان): اگر یکی از آنها صغیر یا دیوانه باشد، ولی «او بجای او می گیرد و احتیاط مستحب «آن است که چیزی را که برای صغیر یا دیوانه گرفته ، به کسی ندهد.

(سیستانی): اگر یکی از آنها صغیر یا دیوانه باشد، ولی «او بجای او می گیرد و احتیاط مستحب «آن است که به قصد او نگیرد، بلکه برای خودش بگیرد.

[مسأله ۲۰۰۳]

مسأله ۲۰۰۳ اگر بعد از غروب (۱) شب عید فطر بچه دار شود، (۲) یا کسی نانخور او حساب شود، واجب نیست فطره او را بدهد. (۳) اگر چه مستحب «است فطره کسانی را که بعد از غروب (۵) تا پیش از ظهر روز عید نانخور او حساب می شوند بدهد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بعد از مغرب .. (۲) (خوئی): واجب نیست فطره او را بدهد، ولی احتیاط واجب آن است که فطره کسانی را که بعد از غروب تا پیش از ظهر عید نانخور او حساب می شوند بدهد.

(سیستانی): واجب نیست فطره او را بدهد، ولی اگر پیش از غروب بچه دار شود یا ازدواج کند، اگر نان خور او شمرده شوند، باید فطره آنها را بدهد و اگر نان خور دیگری باشند، بر او واجب نیست و اگر نان خور کسی نباشند، فطره زن بر خودش واجب است و بر بچه ، چیزی نیست . (۳) (مکارم): مستحب «است فطره او را پردازد، ولی واجب نیست . [پایان مسأله] (۴) (زنجان): بلکه مطابق احتیاط استحبابی .. (۵) (گلپایگانی)، (صافی): بعد از مغرب ..

[مسأله ۲۰۰۴]

مسأله ۲۰۰۴ اگر انسان نانخور کسی باشد و پیش از غروب (۱) نانخور کس دیگر شود، فطره او بر کسی که نانخور او شده واجب است مثلاً اگر دختر پیش از غروب (۲) به خانه شوهر رود، شوهرش باید فطره او را بدهد. (۱) (خوئی)، (تبریزی): پیش از غروب یا مقارن غروب .. (گلپایگانی)، (صافی): پیش از مغرب یا مقارن آن .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): پیش از مغرب ..

مسأله ۲۰۰۵ کسی که دیگری باید فطره او را بدهد، واجب نیست فطره خود را بدهد (۱) (۱) (تبریزی): و فرقی هم نیست بداند که آن دیگری فطره او را می دهد یا نداند.

(فاضل): بلکه اگر کسی نانخور دیگری باشد که به جهت فقر زکات بر او واجب نمی شود، بر خود او زکات فطره واجب نیست هر چند غنی باشد.

[مسئله ۲۰۰۶ -]

مسئله ۲۰۰۶ اگر فطره انسان بر کسی واجب باشد و او فطره را ندهد (۱) بر خود انسان واجب نمی شود (۲) (۱) (سیستانی): یا نتواند بدهد، بر خود انسان بنا بر احتیاط، واجب می شود چنانچه دارای شرایط گذشته در مسئله [۱۹۹۱] باشد، فطره خویش را بدهد. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): مگر آن که شخص غنی نان خور فقیر باشد که در این صورت احتیاط لازم آن است که غنی فطره خود را بدهد.

(مکارم): احتیاط واجب آن است که اگر می تواند خودش بدهد.

[مسئله ۲۰۰۷]

مسئله ۲۰۰۷ اگر کسی که فطره او بر دیگری واجب است خودش فطره را بدهد، از کسی که فطره بر او واجب شده ساقط نمی شود (۱) (۱) (فاضل)، (مکارم): مگر این که با اذن و اجازه طرف باشد.

(بهجت): بنا بر احوط؛ مگر این که با اذن مکلف و به قصد نیابت از او باشد، که کفایت آن بعید نیست .

(زنجان): ولی اگر از طرف کسی که فطره بر او واجب شده با اجازه او بدهد، کفایت می کند.

[مسئله ۲۰۰۸]

مسئله ۲۰۰۸ زنی که شوهرش مخارج او را نمی دهد، چنانچه نانخور کس دیگر باشد، فطره اش بر آن کس واجب است (۱) و اگر نانخور کس دیگر نیست، در صورتی که فقیر نباشد، باید فطره خود را بدهد (۲) این مسئله در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۱) (مکارم): و اگر زن غنی است و از مال خود خرج می کند باید شخصاً فطره را بدهد. (۲) (بهجت): و اگر از روی شدت احتیاج شوهر، زن به او انفاق می کند، فطره او نیز بر زن واجب است، ولی اگر شوهر با همین سختی فطره زن را بدهد ساقط شدن فطره از گردن زن خالی از وجه نیست .

[مسئله ۲۰۰۹]

مسئله ۲۰۰۹ کسی که سید نیست نمی تواند به سید فطره بدهد حتی اگر سیدی نانخور او باشد نمی تواند فطره او را به سید دیگر بدهد. (مکارم): مسئله کسی که سید است نمی تواند زکات فطره از غیر سید بگیرد.

[مسئله ۲۰۱۰]

مسئله ۲۰۱۰ فطره طفلی که از مادر یا دایه شیر می خورد، بر کسی است که مخارج مادر یا دایه را می دهد. ولی اگر مادر یا دایه مخارج خود را از مال طفل برمی دارد فطره طفل بر کسی واجب نیست (۱) (۱) (زنجان): ولی فطره مادر یا دایه بنا بر

احتیاط واجب از مال طفل برداشته می شود.

[مسئله ۲۰۱۱]

مسئله ۲۰۱۱ انسان اگر چه مخارج عیالاتش را (۱) از مال حرام بدهد، باید فطره آنان را از مال حلال بدهد. این مسئله، در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۱) (بهجت): مخارج افراد تحت تکفل خود را ..

[مسئله ۲۰۱۲]

اشاره

مسئله ۲۰۱۲ اگر انسان کسی را اجیر نماید و شرط کند که مخارج او را بدهد (۱) در صورتی که به شرط خود عمل کند و نانخور او حساب شود (۲) باید فطره او را هم بدهد (۳) ولی چنانچه شرط کند که مقدار مخارج او را بدهد و مثلاً پولی برای مخارجش بدهد، دادن فطره او واجب نیست (۴)

(۱) (فاضل): مانند خدمتکار .. (۲) [قسمت داخل پراتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (زنجانى) و (تبریزی) نیست] (۳) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۴) (فاضل): مانند کارگران در کارخانه ها و مهمانخانه ها که معمولاً کارکنان، غذای خود را همانجا می خورند فطره آنها بر خودشان است نه بر صاحبکار.

(مکارم): مسأله هرگاه انسان کسی را اجیر کند و شرط نماید که مخارج او را نیز بدهد (مانند خدمتکار) باید فطره او را هم بدهد. ولی در مورد کارگرانی که مخارج آنها بر عهده صاحب کار است و این مخارج جزئی از مزد آنها محسوب می شود، فطره آنها بر صاحب کار واجب نیست، همچنین در مهمانخانه ها و مانند آن که معمول است کارکنان غذای خود را در همانجا می خورند و این در حقیقت جزء حقوق آنها محسوب می شود، فطره آنها بر خودشان است، نه بر صاحب کار.

(سیستانی): مسأله اگر انسان کسی را که اجیر می نماید مانند بنا و نجار و خادم، مخارج او را بدهد به طوری که نان خور او محسوب شود، باید فطره او را هم بدهد، ولی چنانچه فقط مزد کارش را بدهد، واجب نیست فطره او را بدهد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۰۸ مخارج سربازها در سربازخانه ها یا میدان جنگ بر عهده دولت است، ولی فطره آنها بر دولت واجب نیست و اگر شرایط در خودشان جمع است باید زکات فطره خود را بدهند.

[مسأله ۲۰۱۳]

مسأله ۲۰۱۳ اگر کسی بعد از غروب شب (۱) عید فطر بمیرد، باید فطره او و عیالاتش را (۲) از مال او بدهند، ولی اگر پیش از غروب (۳) بمیرد، واجب نیست فطره او و عیالاتش را (۴) از مال او بدهند (۵) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بعد از مغرب .. (۲) (بهجت): فطره او و افراد تحت تکفل او را .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): پیش از مغرب .. (۴) (بهجت): فطره او و خانواده اش را .. (۵) (زنجانى): همچنین اگر یکی از عیالات انسان بعد از غروب شب عید فطر بمیرد، پرداخت فطره او بر انسان واجب است، ولی اگر پیش از غروب بمیرد، لازم نیست فطره او را پردازد.

(مکارم): و در صورتی که عیالاتش دارای شرایط وجوب فطره هستند خودشان باید زکات فطره را پردازند.

(سیستانی): مسأله اگر پیش از غروب شب عید فطر بمیرد، واجب نیست فطره او و عیالاتش را از مال او بدهند، ولی اگر بعد از غروب بمیرد، مشهور فرموده اند باید فطره او و عیالاتش را از مال او بدهند، ولی این حکم خالی از اشکال نیست و مقتضای احتیاط ترک نشود.

مصرف زکات فطره

[مسأله ۲۰۱۴]

مسأله ۲۰۱۴ اگر زکات فطره را به یکی از هشت مصرفی که سابقاً (۱) برای زکات مال گفته شد برسانند کافی است (۲) ولی احتیاط مستحب (۳) آن است که فقط به فقراى شیعه بدهد (۴)

(۱) (زنجانی): در مسأله [۱۹۲۵] .. (۲) (بهجت): بنا بر أظهر .. (۳) (بهجت): احتیاط .. (۴) (زنجانی): احتیاط مستحب - آن است که فقط به فقرای شیعه بلکه فقط به مساکین (یعنی فقرای بسیار نیازمند) بدهند.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله احتیاط واجب آن است که زکات فطره را به فقراء شیعه اثنی عشری بدهد اگر چه در شهر دیگر باشند و چون نقل این زکات به شهر دیگر خلاف احتیاط است اگر در شهر خودش فقیر شیعه نباشد مال خود را به شهر دیگر ببرد و در آنجا به قصد زکات به شیعه بدهد.

(سیستانی): مسأله زکات فطره را بنا بر احتیاط واجب باید فقط به فقرا داد و منظور، فقرای شیعه است که دارای شرایط گذشته در مستحقین زکات مال هستند و چنانچه در شهر از فقرای شیعه کسی نباشد، می تواند آن را به فقرای دیگر مسلمانان داد، ولی در هر صورت نباید به ناصبی داده شود.

(مکارم): مسأله زکات فطره را بنا بر احتیاط واجب باید فقط به فقرا و مساکین بدهند مشروط بر این که مسلمان و شیعه دوازده امامی باشند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۵۸۳ بنا بر أظهر جایز است زکات فطره را به فقیر مستضعف، یعنی کسی که نه اهل ولایت است و نه دشمن شیعه، بدهند.

[مسأله ۲۰۱۵]

مسأله ۲۰۱۵ اگر طفل شیعه ای فقیر باشد، انسان می تواند فطره را (۱) به مصرف او برساند، یا بواسطه دادن به ولی - طفل، ملک طفل نماید. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): با اذن ولی - شرعی او .. (زنجانی): با رضایت ولی - طفل ..

[مسأله ۲۰۱۶]

مسأله ۲۰۱۶ فقیری که فطره به او می دهند، لازم نیست عادل باشد (۱) ولی احتیاط واجب (۲) آن است که به شرابخوار و کسی که آشکارا معصیت کبیره می کند (۳) فطره ندهند (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی): ولی دادن به شرابخوار جایز نیست و احتیاط واجب آن است که به بی نماز و کسی که آشکارا معصیت می کند فطره ندهند.

(زنجانی): ولی بنا بر احتیاط به کسی که مرتکب گناه کبیره شده، تا توبه نکرده فطره ندهند. (۲) (اراکي): احتیاط مستحب - .. (۳) (اراکي)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): کسی که آشکارا معصیت می کند .. (۴) (تبریزی)، (سیستانی): احتیاط واجب آن است که به شرابخوار و بی نماز و کسی که آشکارا معصیت می کند (تبریزی): برای امر به معروف و نهی از منکر) فطره ندهند.

[مسأله ۲۰۱۷]

مسأله ۲۰۱۷ به کسی که فطره را در معصیت مصرف می کند نباید فطره بدهند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[مسأله ۲۰۱۸]

مسأله ۲۰۱۸ احتیاط واجب آن است که به یک فقیر بیشتر از مخارج سالش و کمتر از یک صاع که تقریباً سه کیلو است فطره ندهند.

(اراکي): مسأله احتیاط واجب آن است که به یک فقیر کمتر از یک صاع که تقریباً سه کیلو است فطره ندهند، ولی بیش از آن مانع ندارد.

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (زنجانی): مسأله احتیاط واجب آن است که به یک فقیر کمتر از یک صاع (زنجانی): که مقدار آن در مسأله [۱۹۹۱] گفته شد فطره ندهند، ولی اگر بیشتر بدهند اشکال ندارد.

(بهجت): مسأله به یک فقیر نباید بیشتر از مخارج سالش فطره بدهند و بنا بر احتیاط واجب کمتر از یک صاع (تقریباً سه کیلو) نیز فطره ندهند.

(سیستانی): مسأله احتیاط مستحب آن است که به یک فقیر کمتر از یک صاع فطره ندهند، مگر اینکه به فقرایی که جمع شده اند، نرسد، ولی اگر بیشتر بدهند هیچ اشکال ندارد.

[مسأله ۲۰۱۹]

مسأله ۲۰۱۹ اگر از جنسی که قیمتش دو برابر قیمت معمولی آن است مثلاً از گندمی (۱) که قیمت آن دو برابر قیمت گندم معمولی است، نصف صاع که معنای آن در مسأله پیش گفته شد بدهد (۲)، کافی نیست (۳). و اگر (۴) آن را به قصد قیمت فطره هم بدهد کفایت نمی کند (۵) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): از گندم اعلا.. (۲) (سیستانی)، (زنجانی): نصف صاع بدهد.. (۳) (اراکي): مگر آن را به قصد قیمت فطره بدهد. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): بلکه اگر.. (۵) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (تبریزی)، (نوری): اشکال دارد.

(مکارم): مسأله هر گاه بجای یک صاع، نصف صاع از جنس خوب بدهد به طوری که قیمتش به اندازه یک صاع جنس معمولی باشد، کافی نیست و اگر آن را به قصد قیمت فطره هم بدهد اشکال دارد.

[مسأله ۲۰۲۰]

مسأله ۲۰۲۰ انسان نمی تواند نصف صاع را از یک جنس مثلاً گندم و نصف دیگر آن را از جنس دیگر مثلاً جو بدهد (۱) و اگر (۲) آن را به قصد قیمت فطره هم بدهد اشکال دارد (۳)، بلکه کافی نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): مگر آن را به قصد قیمت فطره بدهد.

(مکارم): مگر این که مخلوط آن دو، غذای معمولی آن محل باشد. (۲) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): بلکه اگر.. (۳) (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده.

(خوئی)، (زنجانی)، (سیستانی): اگر آن را به قصد قیمت فطره هم بدهد کافی نیست.

(فاضل): اگر آن را به قصد قیمت فطره هم بدهد اشکال دارد.

مسأله ۲۰۲۱ مستحب است در دادن زکات فطره، خویشان فقیر خود را بر دیگران مقدم دارد و بعد همسایگان فقیر را (۱) بعد اهل علم فقیر را، ولی اگر دیگران از جهتی برتری داشته باشند، مستحب است آنها را مقدم بدارد.

(۱) (مکارم): و مستحب است اهل علم و فضل را اگر نیازی داشته باشند بر غیر آنها مقدم بشمارد. [پایان مسأله] (سیستانی): مسأله مستحب است در دادن زکات فطره، خویشان و همسایگان فقیر خود را بر دیگران مقدم دارد، و سزاوار است که اهل علم و دین و فضل را بر دیگران نیز مقدم دارد.

[مسأله ۲۰۲۲]

مسأله ۲۰۲۲ اگر انسان به خیال این که کسی فقیر است به او فطره بدهد و بعد بفهمد فقیر نبوده چنانچه مالی را که به او داده از بین نرفته باشد، می تواند پس بگیرد (۱) و به مستحق بدهد و اگر نتواند بگیرد، باید از مال خودش فطره را (۲) بدهد و اگر از بین رفته باشد، در صورتی که گیرنده فطره می دانسته (یا احتمال می داده (۳)) آنچه را گرفته فطره است، باید عوض آن را بدهد و الا، دادن عوض بر او واجب نیست و انسان باید دوباره فطره را بدهد (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی): باید پس بگیرد.. (۲) (سیستانی): عوض فطره را.. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (خوئی)، (اراکی)، (سیستانی)، (تبریزی) و (صافی) نیست] (۴) (سیستانی): باید عوض فطره را بدهد.

(فاضل): مسأله اگر با اعتقاد این که کسی فقیر است به او فطره بدهد و بعد معلوم شود فقیر نبوده، یا از روی ندانستن مسأله به کسی که فقیر نیست فطره بدهد، چنانچه مالی را که به او داده از بین نرفته باشد می تواند پس بگیرد و به مستحق بدهد و اگر از بین رفته هرگاه کسی که آن چیز را گرفته می دانسته یا احتمال می داده که فطره است باید عوض آن را بدهد تا به مستحق برسانند، ولی اگر به غیر عنوان فطره داده نمی تواند چیزی از او بگیرد و چنانچه در تشخیص مستحق کوتاهی نکرده باشد مثلاً بینه شرعیه گواهی بر فقر او داده باشد لازم نیست دوباره از مال خود فطره بپردازد.

(مکارم): مسأله هرگاه به گمان این که کسی فقیر است به او فطره دهند و بعد معلوم شود فقیر نبوده، می تواند آن مال را پس بگیرد و به مستحق بدهد و اگر پس نگیرد باید از مال خودش فطره را بدهد و اگر از بین رفته باشد، در صورتی که گیرنده فطره می دانسته آنچه را گرفته زکات فطره است، باید عوض آن را بدهد و در غیر این صورت عوض بر او واجب نیست و اگر دهنده فطره در تحقیق حال فقیر کوتاهی نکرده باشد بر او هم چیزی نیست.

(زنجان): مسأله اگر انسان به خیال این که کسی از مصارف زکات فطره مثلاً فقیر است به او فطره بدهد و بعد بفهمد که از مصارف زکات فطره نبوده، مثلاً فقیر نمی باشد، در مسأله همان تفصیلاتی است که در مسأله [۱۹۳۶] درباره زکات اموال گفته شد.

[مسأله ۲۰۲۳]

مسأله ۲۰۲۳ اگر کسی بگوید فقیرم، نمی شود به او فطره داد مگر آن که اطمینان پیدا کند (یا از ظاهر حالش گمان پیدا شود (۱) که فقیر است یا انسان بداند که قبلاً فقیر بوده است (۲)). این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) [قسمت داخل

پرانتر در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست [

(۲) (مکارم): و رفع فقر او ثابت نشده باشد.

(گلپایگانی)، (سیستانی)، (صافی): مسأله اگر کسی بگوید فقیرم، نمی شود به او فطره داد مگر آن که از گفته او اطمینان پیدا شود یا انسان بداند که قبلاً فقیر بوده است.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر کسی بگوید فقیرم، می شود به او فطره داد، ولی اگر بداند که قبلاً غنی بوده است (تبریزی): بنا بر احتیاط لازم) به مجرد گفتنش نمی شود فطره به او داد مگر آن که از گفته او اطمینان پیدا شود.

(زنجانی): مسأله اگر کسی بگوید فقیرم، تا از گفته وی برای انسان اطمینان پیدا نشود، نمی شود به وی فطره داد، مگر انسان بداند که قبلاً فقیر بوده است که بدون اطمینان هم می شود به وی فطره داد.

مسائل متفرقه زکات فطره

[مسأله ۲۰۲۴]

مسأله ۲۰۲۴ انسان باید زکات فطره را به قصد قربت یعنی برای انجام فرمان خداوند عالم بدهد (۱) و موقعی که آن را می دهد، نیت دادن فطره نماید. (۱) (سیستانی): برای تذلل در پیشگاه خداوند عالم بدهد.. (زنجانی): برای خداوند عالم بدهد..

(مکارم): مسأله در زکات فطره مانند زکات مال قصد قربت لازم است، یعنی باید برای اطاعت فرمان خدا زکات فطره بدهد و نیت فطره نیز شرط است.

[مسأله ۲۰۲۵]

اشاره

مسأله ۲۰۲۵ اگر پیش از ماه رمضان فطره را بدهد صحیح نیست (۱) و احتیاط واجب آن است (۲) که در ماه رمضان هم فطره را ندهد (۳) ولی اگر (۴) پیش از رمضان یا در ماه رمضان (۵) به فقیر قرض بدهد و بعد از آن که فطره بر او واجب شد، طلب خود را بابت فطره حساب کند مانعی ندارد. (۱) (مکارم): زکات فطره را نمی توان قبل از ماه رمضان داد و اگر بدهد باید روز عید فطر اعاده کند.. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بهتر آن است..

(زنجانی): احتیاط مستحب آن است.. (۳) (گلپایگانی): اگر پیش از ماه رمضان فطره را بدهد صحیح نیست، بلی اگر در ماه رمضان بدهد صحیح است ولی احتیاط لازم آن است که قصد وجوب نکند مگر آن که فطره را بعد از مغرب شب عید یا صبح روز عید پیش از نماز عید بدهد..

(صافی): اگر پیش از ماه رمضان فطره را بدهد صحیح نیست، لکن جواز دادن آن در ماه رمضان بعید نیست.. (۴)

(گلیایگانی)، (صافی): و اگر .. (۵) (خوئی)، (سیستانی)، (زنجانی): اگر پیش از رمضان ..

(بهجت): مسأله اگر پیش از ماه رمضان یا در ماه رمضان به فقیر قرض بدهد و بعد از آنکه فطره بر او واجب شد، طلب خود را بابت فطره حساب کند مانعی ندارد.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۲۰ در زکات فطره خوراک شخصی خود انسان ملاک نیست، بلکه خوراک معمولی اهل شهر و یا محل ملاک است، بنا بر این کسی که همیشه برنج می خورد می تواند زکات فطره را از گندم بدهد.

(مکارم): مسأله ۱۷۲۱ در زکات فطره می توان بجای جنس، پول داد، مثلاً حساب می کند قیمت یک من گندم چه اندازه است؛ پول آن را به همین عنوان به فقیر می دهد، ولی باید توجه داشت ملاک، قیمت خرده فروشی در بازار آزاد است نه قیمت عمده فروشی و نرخ رسمی و به تعبیر دیگر باید پولی بدهد که فقیر اگر بخواهد بتواند با آن همان جنس را از بازار بخرد.

[مسأله ۲۰۲۶]

مسأله ۲۰۲۶ گندم یا چیز دیگری را که برای فطره می دهد، باید به جنس دیگر یا خاک مخلوط نباشد (۱) یا اگر مخلوط است چیزی که مخلوط شده به قدری کم باشد که قابل اعتنا نباشد و اگر بیش از این مقدار باشد در صورتی صحیح است که خالص آن به یک صاع برسد ولی اگر مثلاً یک صاع گندم به چندین من خاک مخلوط باشد که خالص کردن آن خرج یا کار بیشتر از متعارف دارد، دادن آن کافی نیست. (۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و چنانچه مخلوط باشد اگر خالص آن به یک صاع که تقریباً سه کیلو است برسد، یا آنچه مخلوط شده به قدری کم باشد که قابل اعتنا نباشد اشکال ندارد.

(سیستانی): و چنانچه مخلوط باشد، اگر خالص آن به یک صاع برسد و بدون جدا کردن قابل استفاده باشد، یا جدا کردن آن زحمت فوق العاده نداشته باشد، یا آنچه مخلوط شده بقدری کم باشد که قابل اعتنا نباشد، اشکال ندارد.

(زنجان): ولی مقداری خاک و مانند آن که معمولاً همراه گندم می باشد مانعی ندارد و اگر بیش از مقدار متعارف به چیزی که خالص کردن آن نیاز به خرج و کار زائد داشته باشد مخلوط باشد، کفایت نمی کند.

(فاضل): باید خالص باشد و عرفاً با چیز دیگری مثل خاک مخلوط نباشد و اگر مقداری خاک یا چیز دیگر داشته باشد ولی عرف آن را خالص بشمارد اشکالی ندارد و در این فرض بهتر است به مقداری بدهد که خالص آن یک صاع باشد.

(مکارم): باید مخلوط با خاک و اشیاء دیگر نباشد، مگر این که به قدری کم باشد که به حساب نیاید. [پایان مسأله]

[مسأله ۲۰۲۷]

مسأله ۲۰۲۷ اگر فطره را از چیز معیوب بدهد کافی نیست (۱) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب.

(نوری): ولی اگر جایی باشد که خوراک غالب آنان معیوب است اشکال ندارد.

(مکارم): مسأله زکات فطره را از جنس معیوب نمی توان داد، ولی اگر جایی باشد که آن جنس خوراک غالب آنها محسوب می شود اشکال ندارد.

[مسأله ۲۰۲۸]

اشاره

مسأله ۲۰۲۸ کسی که فطره چند نفر را می دهد، لازم نیست همه را از یک جنس بدهد و اگر مثلاً فطره بعضی را گندم و فطره بعض دیگر را جو بدهد کافی است (۱)

(۱) (بهجت): و همچنین می تواند بعضی را جنس و بعضی دیگر را قیمت بدهد، خواه قیمت همان جنس یا قیمت جنس دیگر، ولی بنا بر احتیاط واجب یک فطره را از دو جنس ندهد و اگر قیمت را می دهد قیمت دو جنس را مخلوط نکند.

مسئله اختصاصی

(بهجت): مسئله ۱۵۹۲ افضل این است که زکات فطره را از خرما بدهد و بعد از آن کشمش و بعد از آن خوراک غالب مردم شهر، ولی اگر شخصی خوراک غالب غیر از خوراک غالب مردم شهر بود، بعید نیست که بعد از خرما و کشمش، دادن فطره از همان خوراک خودش افضل باشد، نه خوراک غالب مردم شهر.

[مسئله ۲۰۲۹]

مسئله ۲۰۲۹ کسی که نماز عید فطر می خواند، بنا بر احتیاط واجب باید فطره را پیش از نماز عید بدهد (۱) ولی اگر نماز عید نمی خواند، می تواند دادن فطره را (۲) تا ظهر تأخیر بیندازد (۳) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): و یا جدا نماید .. (تبریزی): یا آن را عزل کند ..

(مکارم): وقت ادای زکات فطره روز عید فطر قبل از انجام نماز است، بنا بر این کسی که نماز عید فطر را می خواند باید فطره را پیش از نماز عید بدهد .. (۲) (تبریزی): یا عزل آن را .. (۳) (بهجت): و ابتدای وقت واجب شدن فطره، وقت رؤیت هلال عید است .

(زنجان): مسئله کسی که نماز عید فطر می خواند، باید فطره را پیش از نماز عید بدهد، ولی اگر نماز عید نمی خواند، به احتیاط واجب در روز عید فطر، زکات فطره را بدهد، و اگر کسی پرداخت زکات فطره را از نماز عید فطر یا از روز عید فطر به تأخیر بیندازد، و آن را هم کنار نگذاشته باشد، معصیت کرده و به احتیاط مستحب پس از آن به نیت رجاء زکات بدهد.

[مسئله ۲۰۳۰]

مسئله ۲۰۳۰ اگر به نیت فطره، مقداری از مال خود را کنار بگذارد و تا ظهر روز عید به مستحق ندهد، احتیاط واجب (۱) آن است که هر وقت آن را می دهد نیت فطره نماید. (۱) (اراکی): احتیاط مستحب .. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): مسئله اگر به نیت فطره، مقداری از مال خود را کنار بگذارد و تا ظهر روز عید به مستحق ندهد [۱] هر وقت آن را می دهد نیت فطره نماید. [۲] (مکارم): مسئله اگر دسترسی به فقیر ندارد می تواند مقداری از مال خود را به نیت فطره جدا کرده و برای مستحقی که در نظر دارد یا برای هر مستحق کنار بگذارد و باید هر وقت که آن را می دهد نیت فطره نماید.

[مسئله ۲۰۳۱]

مسأله ۲۰۳۱ اگر موقعی که دادن زکات فطره واجب است، فطره را ندهد و کنار هم نگذارد (۱) احتیاط واجب آن است که بعداً بدون این که نیت ادا و قضا کند فطره را بدهد (۲) (۱) (اراکی): باید به قصد قربت و بدون این که نیت ادا و قضا کند فطره را بدهد.

(گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): بعداً باید بدون این که نیت ادا و قضا کند فطره را بدهد.

[۱] (من زنجانی

): اشکال ندارد و ..

[۲] (من سیستانی

): و تأخیر، اگر برای غرض عقلائی باشد، اشکال ندارد.

(خوئی)، (زنجانى): بعداً بنا بر احتیاط، بدون این که نیت ادا و قضا کند فطره را بدهد. (۲) (فاضل): به قصد قربت بدهد.

(بهجت): احتیاط مستحب آن است که بعداً قضا کند، ولی أظهر این است که زکات فطره دیگر بر او واجب نیست ولی معصیت کرده است.

(مکارم): احتیاط آن است که بعداً به نیت ما فی الذمه یعنی بدون این که قصد ادا و قضا کند فطره را بدهد.

[مسئله ۲۰۳۲]

مسئله ۲۰۳۲ اگر فطره را کنار بگذارد، نمی تواند آن را برای خودش بردارد و مالی دیگر را برای فطره بگذارد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله مالی را که به قصد فطره کنار گذارده، نمی تواند آن را با مال دیگری عوض کند، بلکه باید همان را برای فطره بدهد.

[مسئله ۲۰۳۳]

مسئله ۲۰۳۳ اگر انسان مالی داشته باشد که قیمتش از فطره بیشتر است، چنانچه فطره را ندهد و نیت کند که مقداری از آن مال برای فطره باشد اشکال دارد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (تبریزی): و نیز جایز نیست فطره را در مثل لباس و فرش که از اجناس گذشته یا پول آنها نیست تعیین کند. (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب، کافی نیست.

[مسئله ۲۰۳۴]

مسئله ۲۰۳۴ اگر مالی را که برای فطره کنار گذاشته از بین برود، چنانچه دسترس به فقیر داشته و دادن فطره را تأخیر انداخته (۱) باید عوض آن را بدهد (۲) و اگر دسترس به فقیر نداشته ضامن نیست (۳) مگر آن که در نگهداری آن کوتاهی کرده باشد. (۱) (سیستانی): یا در نگهداری آن کوتاهی کرده .. (۲) (بهجت): و همچنین است اگر دسترسی به فقیر نداشته ولی در نگهداری آن کوتاهی کرده باشد، و اگر در نگهداری آن کوتاهی نکرده باشد نیز بنا بر احتیاط واجب ضامن است. (۳) (اراکى)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده.

(زنجانى): مسأله اگر مالی را که برای فطره کنار گذاشته از بین برود، چنانچه در نگهداری مال کوتاهی کرده، باید عوض آن را بدهد، و اگر کوتاهی نکرده، ضامن نیست، البته اگر می توانسته زکات را به مصرف برساند، ولی دادن زکات را به تأخیر انداخته، احتیاط مستحب آن است که عوض آن را بدهد.

[مسئله ۲۰۳۵]

مسئله ۲۰۳۵ در صورتی که زکات فطره را از مال خود جدا کرده باشد اگر در محل خودش مستحق پیدا شود، احتیاط واجب آن است که فطره را بجای دیگر نبرد (۱) و اگر بجای دیگر برود و تلف شود، باید عوض آن را بدهد. (۱) (اراکى): اگر چه

در محل "خودش مستحق" پیدا شود می تواند آن را به جای دیگر ببرد، اگر چه احتیاط مستحب "است که به جای دیگر نبرد ..

(خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (نوری)، (تبریزی)، (صافی): مسأله اگر در محل «خودش مستحق» پیدا شود، احتیاط واجب آن است که فطره را بجای دیگر نبرد و اگر بجای دیگر ببرد و تلف شود، باید عوض آن را بدهد.

(بهجت): احتیاط مستحب ..

(سیستانی): و اگر برد و به مستحق «رساند، کافی است ..

(بهجت): باید بنا بر احتیاط ..

(مکارم): مسأله احتیاط واجب آن است که زکات فطره را در همان محل «مصرف کند، مثلاً نمی تواند برای بستگانش که در شهر دیگری هستند بفرستد، مگر اینکه در آن محل «مستحق پیدا نشود و هرگاه با وجود مستحق «فطره را به جای دیگری ببرد و تلف شود ضامن است، ولی حاکم شرع می تواند با توجه به مصالح نیازمندان اجازه دهد آن را به محل «دیگری ببرند.

(زنجان): مسأله اگر در محل «خودش، نتواند فطره را به مصرف آن برساند، چنانچه امید نداشته باشد که بعداً بتواند به مصرف برساند، باید آن را به شهر دیگر ببرد و به مصرف فطره برساند، و بنا بر احتیاط واجب مخارج بردن به آن شهر را از فطره بر ندارد و اگر فطره تلف شود ضامن نیست. و در صورتی که بتواند زکات فطره را در محل «خود به مصرف برساند، چنانچه بدون اجازه حاکم شرع آن را به شهر دیگر ببرد و تلف شود، باید عوض آن را بدهد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۳۲ همانطور که قبلاً هم اشاره شد زکات فطره را بنا بر احتیاط واجب در غیر مورد فقرا و مساکین نمی توان مصرف کرد، همچنین نمی توان از آن کارخانه هایی تأسیس کرد و منافع آن را در خدمت نیازمندان گذارد، ولی تهیه سرمایه از آن برای افراد نیازمند به مقداری که زندگانی آنها را اداره کند جایز است.

احکام حج

[مسئله ۲۰۳۶]

مسئله ۲۰۳۶ حج: زیارت کردن خانه خدا و انجام اعمالی است که دستور داده اند در آنجا بجا آورده شود و در تمام عمر بر کسی که این شرایط را دارا باشد، یک مرتبه واجب می شود (۱): اول: آن که بالغ باشد (۲) دوم: آن که عاقل و آزاد باشد (۳) سوم: بواسطه رفتن به حج مجبور نشود که کار حرامی را که اهمیتش در شرع از حج بیشتر است انجام دهد (۴)، یا عمل واجبی را که از حج مهمتر است ترک نماید (۵) چهارم: آن که مستطیع باشد، و مستطیع بودن به چند چیز است: اول: آن که توشه راه و چیزهایی را که بر حسب حالش در سفر به آن محتاج است و در کتابهای مفصل گفته شده دارا باشد (۶) و نیز مرکب سواری یا مالی که بتواند آنها را تهیه کند داشته باشد (۷) دوم: سلامت مزاج و توانایی آن را داشته باشد که بتواند مکه رود و حج را بجا آورد (۸) سوم: در راه مانعی از رفتن نباشد و اگر راه بسته باشد، یا انسان بترسد که در راه، جان یا عرض او از بین برود، یا مال او را ببرند (۹)، حج بر او واجب نیست ولی اگر از راه دیگری بتواند برود، اگر چه دورتر باشد در صورتی که مشقت زیاد نداشته باشد و خیلی غیر متعارف نباشد، باید از آن راه برود (۱۰) چهارم: به قدر (۱۱) بجا آوردن اعمال حج وقت داشته باشد (۱۲) پنجم: مخارج کسانی را که خرجی آنان بر او واجب است مثل زن و بچه (۱۳) و مخارج کسانی را که مردم خرجی دادن به آنها را لازم می دانند داشته باشد (۱۴) ششم: بعد از برگشتن، کسب، یا زراعت، یا عایدی ملک، یا راه دیگری برای معاش خود داشته باشد (۱۵) که مجبور نشود به زحمت زندگی کند (۱۶) (۱) (بهجت): زیارت کردن خانه خدا و انجام اعمالی مخصوص در زمانی خاص را حج گویند. حج از ارکان دین است و با شرایط ذیل یکبار در تمام عمر بر انسان واجب می شود .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): اول: کمال، به اینکه بالغ و عاقل باشد .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): دوم: آنکه آزاد باشد ..

(زنجان): دوم: آن که عاقل باشد .. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): مجبور نشود که کار حرامی را که ترک آن از حج

مهمتر است انجام دهد ..

(اراکي)، (گلبایگانی): مجبور نشود کار حرامی را انجام دهد .. (۵) (گلبایگانی): پس اگر مثلاً مجبور باشد از راه غصبی برود و راه دیگری هم نباشد نباید حج برود ..

(سیستانی): ولی اگر در این حال به حج برود، گرچه گناه کرده، اما حجش صحیح است ..

(زنجانى): سوم: به واسطه رفتن به حج مجبور نشود که کار حرامی را (که اهمیتش در شرع به اندازه حج یا بیشتر از حج است) انجام دهد یا عمل واجبى را (که به اندازه حج یا مهمتر از حج است) ترک نماید؛ بلی در صورتی که عمل واجب را ترک نموده یا عمل حرام را مرتکب شود با داشتن شرایط دیگر حج بر او واجب می باشد .. (۶) (فاضل): و نیز مالی که بتواند بلیط سفر یا وسیله سفر را تهیه کند داشته باشد. [پایان مورد اول] (۷) (گلبایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى): اول: آن که توشه راه و مرکب سواری (سیستانی): در صورت احتیاج به آن) یا مالی که بتواند آنها را تهیه کند داشته باشد .. (۸) (سیستانی): بدون مشقت زیاد بتواند مکه رود و حج را بجا آورد. و این شرط، در وجوب مباشرت حج معتبر است و کسی که توانایی مالی دارد ولی قدرت بدنی مباشرت ندارد، یا مباشرت برای او حرجی است و امید بهبودی ندارد، باید نایب بگیرد ..

(بهجت): دوم: داشتن توانایی جسمی، جهت انجام اعمال حج ..

(زنجانى): دوم: توانایی بدنی داشته باشد، یعنی از نظر شرایط جسمی توانائی آن را داشته باشد که مکه رود و حج را بجا آورد .. (۹) (زنجانى): مالی را که بردن آن مشقت شدید برای او ایجاد می کند ببرند ..

(فاضل): اگر راه بسته است یا انسان بترسد که در راه جان او از بین برود .. (۱۰) (خوئی)، (گلبایگانی)، (صافی) و (تبریزی): اگر چه دورتر باشد، باید از آن راه برود ..

(سیستانی): اگر چه دورتر باشد، باید از آن راه برود مگر آن که آن راه آنقدر دورتر و غیر معمولی باشد که بگویند راه حج بسته است ..

(زنجانى): در صورتی که مشقت شدید نداشته باشد، حج بر او واجب می گردد .. (۱۱) (سیستانی): چهارم: تمکن از سایر جهات داشته باشد، که به قدر .. (۱۲) (بهجت): چهارم: داشتن وقت کافی برای رسیدن به مکه و انجام اعمال حج ..

(زنجانى): چهارم: به مقدار بجا آوردن حج وقت داشته باشد .. (۱۳) (سیستانی): یا ترک انفاق بر آنان، برای او حرجی است، داشته باشد. [پایان مورد پنجم] (۱۴) (بهجت): پنجم: داشتن مخارج عائله تا برگشت، هر چند واجب النفقه او نباشند ولی مردم تأمین مخارج آنها را لازم بدانند ..

(زنجانى): پنجم : انجام حج " موجب اختلال در تأمين اقتصادى زندگى خود يا كسانى كه شرعاً يا عرفاً خرجى آنها بر او واجب است ، نگردد .. (۱۵) (سيستانى): يعنى اين طور نباشد كه بواسطه مخارج حج " پس از برگشتن مجبور شود به زحمت زندگى كند.

(۱۶) (فاضل): و اگر کسی که آنچه دارد در راه حج خرج کند زندگی او قبل و بعد از حج فرق نکند، حج بر او واجب است پس کسانی که زندگیشان از طریق وجوهات شرعیه تأمین می شود و حج رفتن وضع زندگی آنها را مختل نمی کند اگر به اندازه حج مالی داشته باشند حج بر آنها واجب می شود.

(زنجانی): ششم: انجام حج موجب اختلال در سائر جهات زندگی او نگردد، مثلاً کسی که می ترسد با رفتن حج زندگی او به جدائی کشیده شود حج بر او واجب نیست.

(بهجت): ششم: داشتن مال یا کسب و کاری که بعد از بازگشت بتواند با آن زندگی کند و به زحمت نیفتد «رجوع به کفایت».

(مکارم): مسأله حج یعنی زیارت خانه خدا و انجام اعمالی که آنها را مناسک حج می نامند و در تمام عمر یک بار بر همه کسانی که دارای شرایط زیر باشند واجب است: ۱ بالغ بودن. ۲ عاقل بودن. ۳ با انجام حج، عمل واجب دیگری که مهمتر از حج است ترک نشود یا کار حرامی که اهمیتش در شرع بیشتر است بجا نیآورد ۴ مستطیع بودن و آن به چند چیز حاصل می شود: ۱ داشتن زاد و توشه راه و آنچه در سفرش به آن محتاج است و مرکب سواری مورد نیاز، یا مالی که بتواند به وسیله آن، اینها را به دست آورد. ۲ نبودن مانعی در راه و عدم وجود ترس از خطر و ضرر بر جان و عرض و مال خویش، که اگر راه بسته است یا ترس از خطری وجود دارد حج بر او واجب نیست، ولی اگر راه دیگری دارد هر چند دورتر است لازم است از آن راه به حج رود. ۳ توانایی جسمانی بر انجام مناسک حج. ۴ داشتن وقت کافی برای رسیدن به مکه و انجام مناسک. ۵ داشتن مخارج کسانی که خرج آنها بر او شرعاً یا عرفاً لازم است. ۶ داشتن مال یا کسب و کاری که بعد از بازگشت بتواند با آن زندگی کند.

[مسأله ۲۰۳۷]

مسأله ۲۰۳۷ کسی که بدون خانه ملکی رفع احتیاجش نمی شود (۱) وقتی حج بر او واجب است که پول خانه را هم داشته باشد (۲) (تبریزی): یعنی به زحمت می افتد.. (سیستانی): بدون خانه ملکی، در حرج واقع می شود..

(زنجانی): چنانچه انجام حج مانع تهیه خانه ملکی گردد، مستطیع نمی باشد. (۲) (مکارم): ولی اگر با خانه اجاره ای یا وقفی و مانند آن می تواند زندگی کند مستطیع است.

(اراکي): مسأله نداشتن خانه ملکی مانع از وجوب حج نیست مگر آن که به واسطه نداشتن خانه ملکی به حرج و مشقت شخصی بیفتد.

[مسأله ۲۰۳۸]

مسأله ۲۰۳۸ زنی که می تواند مکه برود، اگر بعد از برگشتن از خودش مال نداشته باشد و شوهرش هم مثلاً فقیر باشد و

خرجی او را ندهد و ناچار شود که به سختی زندگی کند، حجّ بر او واجب نیست . این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله هرگاه زن مالی دارد که می تواند با آن حجّ برود ولی بعد از بازگشت نه شوهرش قادر بر تأمین زندگی اوست و نه خودش ، حجّ بر او واجب نمی شود.

[مسئله ۲۰۳۹]

مسئله ۲۰۳۹ اگر کسی توشه راه و مرکب سواری (۱) نداشته باشد و دیگری به او بگوید حج برو، من خرج تو و عیالات تو را در موقعی که در سفر حج هستی می دهم (۲) در صورتی که اطمینان داشته باشد که خرج او را (۳) می دهد (۴) حج بر او واجب می شود (۵) (۱) (فاضل): توشه راه و وسیله سفر .. (۲) (فاضل)، (بهجت): (بهجت): در صورتی که به گفته او اطمینان داشته باشد) حج بر او واجب می شود. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): خرج او و عیالاتش را .. (۴) (نوری): و از طرفی تعطیل کردن شغل خود و متوقف شدن کارش در مدت رفتن به حج و برگشتن موجب به زحمت افتادن و بهم خوردن وضع زندگی او نشود .. (۵) (گلپایگانی)، (صافی): اگر چه قرض داشته باشد و در موقع برگشتن هم مالی که بتواند با آن زندگی کند نداشته باشد.

(مکارم): مسئله هرگاه کسی مخارج رفتن به مکه را ندارد، ولی دیگری مالی به او می بخشد یا در اختیار او می گذارد که با آن حج برود و مخارج زن و فرزند او را در این مدت نیز می پردازد بر چنین کسی حج واجب است، هر چند بدهکار باشد و در موقع بازگشت نیز وسیله کافی برای امرار معاش نداشته باشد و قبول کردن چنین هدیه ای واجب است، مگر این که در آن منت یا ضرر یا مشقت غیر قابل تحملی باشد و این حج کفایت از حج واجب او می کند.

(زنجان): مسئله اگر کسی توشه راه و مرکب سواری و پول تهیه آنها را نداشته باشد و دیگری به او بگوید: اگر حج بروی من خرج حج تو را می دهم، استطاعت مالی پیدا کرده با داشتن سایر شرایط، حج بر او واجب می شود.

[مسئله ۲۰۴۰]

اشاره

مسئله ۲۰۴۰ اگر خرجی رفتن و برگشتن و خرجی عیالات کسی را در مدتی که مکه می رود و برمی گردد به او ببخشند و با او شرط کنند که حج کند (۱) اگر چه قرض داشته باشد و در موقع برگشتن هم مالی که بتواند با آن زندگی کند نداشته باشد (۲) باید قبول نماید و حج بر او واجب می شود (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): و او قبول نماید حج بر او واجب می شود .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): بقیه مسئله ذکر نشده. (۳) (اراک): مگر آن که وقت پرداخت بدهی رسیده باشد و طلبکارها نیز مطالبه کنند و در صورت نرفتن به حج قدرت پرداختن دین را داشته باشد در این صورت حج بر او واجب نیست.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۰۳۹ (بهجت): مسئله اگر مخارج رفتن و برگشتن و مخارج افراد تحت تکفل کسی را در مدتی که مکه می رود و برمی گردد به او ببخشند و با او شرط کنند که حج بجا آورد، لازم نیست قبول کند، ولی اگر قبول کرد حج بر او واجب می شود.

(زنجان): مسئله اگر به مقدار مخارج رفت و برگشت، مخارج حج را کسی به انسان

ببخشد یا در اختیار او بگذارد، استطاعت مالی پیدا کرده، با داشتن سایر شرایط مستطیع می باشد، هر چند در تقدیم پول، انجام حج شرط نشده باشد.

(سیستانی): مسأله اگر مخارج رفت و برگشت و مصارف عیالات کسی را در مدتی که مکه می رود و برمی گردد، به او ببخشند برای این که حج کند، حج بر او واجب می شود اگر چه قرض داشته باشد و در موقع برگشتن هم مالی که بتواند با آن زندگی کند نداشته باشد؛ ولی اگر طوری باشد که روزهای سفر حج روزهای کسب و کارش باشد به طوری که اگر حج رود نتواند قرض خود را در موقعش ادا نماید یا آن که نتواند مخارج زندگانش را در بقیه سال تأمین نماید حج بر او واجب نیست.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۳۷ شخص بدهکار هرگاه مخارج حج را داشته باشد ولی با پرداخت بدهی خود توانایی بر حج ندارد چنین کسی مستطیع نیست، مگر این که طلبکار عجله ای نداشته باشد و او هم مطمئن باشد که بعداً قادر به اداء دین است.

[مسأله ۲۰۴۱]

مسأله ۲۰۴۱ اگر مخارج رفتن و برگشتن و مخارج عیالات کسی را در مدتی که مکه می رود و بر می گردد به او بدهند و بگویند حج برو، ولی ملک او نکنند (۱)، در صورتی که اطمینان داشته باشد که از او پس نمی گیرند، حج بر او واجب می شود. این مسأله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): حج بر او واجب می شود.

(زنجان): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۰۴۰.

[مسأله ۲۰۴۲]

اشاره

مسأله ۲۰۴۲ اگر مقداری مال که برای حج کافی است به کسی بدهند و با او شرط کنند که در راه مکه خدمت کسی که مال را داده بنماید، حج بر او واجب نمی شود (۱) (۱) (فاضل): ولی اگر قبول کند و خدمت، منافات با انجام مناسک حج نداشته باشد حج واجب می شود. (گلپایگانی)، (صافی): قبول کردن آن مال بر او واجب نمی شود.

(بهجت): لازم نیست قبول کند، ولی اگر قبول کرد حج بر او واجب می شود.

(زنجان): مسأله اگر مقداری مال که برای حج کافی است به کسی بدهند و با او شرط کنند که در راه مکه خدمت کند در صورتی که بتواند ضمن خدمت، حج خود را بجا آورد، استطاعت مالی پیدا کرده با داشتن سایر شرایط حج بر او واجب می

شود.

(مکارم): مسأله هرگاه کسی را اجیر کنند که در سفر حج خدمت شخص یا کاروانی را کند و به این صورت حج خود را بجا آورد حج واجب او حساب می شود، ولی قبول چنین کاری واجب نیست .

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۳۹ کسی که می تواند با قرض کردن حج بجا آورد مستطیع نمی باشد و حج بر او واجب نیست ، ولی اگر چند نفر مخارج حج کسی و نفقه عیال او را بپردازند حج بر او واجب می شود.

[مسأله ۲۰۴۳]

مسأله ۲۰۴۳ اگر مقداری مال به کسی بدهند و حج بر او واجب شود، چنانچه حج

نماید، هر چند بعداً مالی از خود پیدا کند، (۱) دیگر حج بر او واجب نیست. (۱) (گلبایگانی)، (صافی): و مستطیع شود .. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

[مسأله ۲۰۴۴]

مسأله ۲۰۴۴ اگر برای تجارت مثلاً تا حجده برود و مالی به دست آورد که اگر بخواهد از آنجا به مکه رود مستطیع باشد (۱) باید حج کند و در صورتی که حج نماید، اگر چه بعداً مالی پیدا کند که بتواند از وطن خود به مکه رود، دیگر حج بر او واجب نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (فاضل): اگر برای تجارت یا کار دیگری به جده برود و آنجا مالی به دست آورد که اگر بخواهد از آنجا به مکه رود مستطیع باشد و سایر شرایط را دارا باشد ..

(زنجان): مسأله اگر برای تجارت مثلاً تا جده رود و مالی به دست آورد که بتواند با آن مکه رفته اعمال حج را بجا آورد، استطاعت مالی پیدا کرده، با داشتن سایر شرایط مستطیع است.

[مسأله ۲۰۴۵]

اشاره

مسأله ۲۰۴۵ اگر انسان اجیر شود که از طرف کسی دیگر (۱) حج کند، چنانچه خودش نتواند برود و بخواهد دیگری را از طرف خودش بفرستد، باید از کسی که او را اجیر کرده اجازه بگیرد. (۱) (خوئی)، (فاضل)، (سیستانی)، (تبریزی): مباشراً از طرف کس دیگر ..

(مکارم): مسأله هر کس می تواند از طرف دیگری برای انجام حج اجیر شود، به شرط این که از مسائل حج آگاه باشد. خواه قبلاً حج بجا آورده باشد یا نه، ولی اگر خودش نتواند حج را بجا آورد نمی تواند آن را به دیگری واگذار کند مگر به اجازه صاحب پول.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۴۱ با اجیر کردن کسی برای حج از طرف میت ذمه او ادا نمی شود، مگر زمانی که اطمینان حاصل شود او حج را بجا آورده است.

(مکارم): مسأله ۱۷۴۲ جایز است از مال زکات یا سهم امام بگیرند و حج بجا آورند، و این حج واجب محسوب می شود.

(مکارم): مسأله ۱۷۴۳ کسی که نیاز به ازدواج دارد و بیش از مخارج آن، پولی برای حج ندارد، مستطیع نیست و حج بر او واجب نمی شود.

مسأله ۲۰۴۶ اگر کسی مستطیع شود و مکه نرود و فقیر شود، باید اگر چه به زحمت باشد (۱) بعداً حج کند، و اگر به هیچ قسم نتواند (۲) حج برود، چنانچه کسی او را برای حج اجیر کند، باید به مکه رود و حج کسی را که برای او اجیر شده بجا آورد و تا سال بعد در مکه بماند (۳) و برای خود حج نماید. ولی اگر ممکن باشد که اجیر شود و اجرت را نقد بگیرد و کسی که او را اجیر کرده راضی شود که حج او در سال بعد بجا آورده شود، باید سال اول برای خود و سال بعد برای کسی که اجیر شده حج نماید.

(۱) (تبریزی): که قابل تحمّل است .. این مسأله در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۲) (تبریزی): اگر نتواند .. (۳) (تبریزی): ممکن باشد تا سال بعد در مکه بماند ..

(بهجت): مسأله اگر کسی مستطیع شود و حج را بجا نیاورد و فقیر شود، باید حج بجا آورد، اگر چه به زحمت باشد.

(فاضل): مسأله اگر کسی مستطیع شود و مکه نرود و فقیر شود، و استطاعتش از دست برود باید به هر طریق که می تواند حج را بجا آورد، و لو با قرض گرفتن یا اجیر شدن باشد.

(مکارم): مسأله هر گاه حج بر کسی واجب شود و انجام ندهد و استطاعتش از دست برود باید به هر طریق که می تواند حج را بجا آورد، و لو با قرض گرفتن یا اجیر شدن باشد.

(زنجانی): مسأله اگر کسی مستطیع شود و به مکه نرود و از استطاعت بیفتد، باید اگر چه به زحمت باشد بعداً حج کند، بلی چنانچه بدون اختیار انجام حج بر او با مشقت شدید همراه گردد، تأخیر حج تا رفع مشقت شدید جایز است، ولی حج از عهده او ساقط نمی شود.

[مسأله ۲۰۴۷]

مسأله ۲۰۴۷ اگر در سال اولی که (۱) مستطیع شده به مکه رود (۲) و در وقت معینی که دستور داده اند به عرفات و مشعر الحرام نرسد، چنانچه در سالهای بعد مستطیع نباشد حج بر او واجب نیست (۳) ولی اگر از سالهای پیش مستطیع بوده و نرفته (۴) اگر چه به زحمت باشد (۵) باید حج کند. این مسأله، در رساله آیات عظام: (اراکی) و (مکارم) نیست (۱) (سیستانی): اگر کسی که .. (۲) (فاضل): بدون سستی و تأخیر به مکه رود .. (۳) (سیستانی): مگر آنکه از سالهای پیش مستطیع بوده و نرفته که در این صورت اگر چه به زحمت باشد باید حج کند. (۴) (فاضل): به هر طریق که می تواند باید حج بجا آورد. (۵) (تبریزی): که قابل تحمّل است ..

(زنجانی): مسأله اگر در سال اولی که مستطیع شده به مکه رود و در وقت معینی که دستور داده اند به عرفات و مشعر الحرام نرسد چنانچه هنوز مُحرم به احرام حج نشده و در این تأخیر مسامحه ننموده و در سالهای بعد نیز مستطیع نباشد حج بر او واجب نیست ولی اگر مسامحه کرده یا از سالهای قبل مستطیع بوده و نرفته اگر چه به زحمت باشد باید حج را بجا آورد و چنانچه مُحرم به احرام حج شده ولی به عرفات و مشعر نرسیده واجب است هر چند با قرض گرفتن یا اکتساب در سال بعد حج بجا آورد؛ بلی چنانچه در تأخیر سال قبل معذور بوده و بدون اختیار او انجام حج سال بعد با مشقت شدید همراه باشد لازم نیست دوباره حج بجا آورد و در هر حال اگر سال بعد حج بجا نیاورد حجی بر عهده او نیست هر چند در ترک حج معصیت کرده باشد.

[مسأله ۲۰۴۸]

مسأله ۲۰۴۸ اگر در سال اولی که مستطیع شده حج نکنند و بعد بواسطه پیری یا مرض و ناتوانی نتوانند حج نمایند و ناامید باشد از این که بعداً خودش حج کند، باید دیگری را از طرف خود بفرستد (۱) بلکه اگر (۲) در سال اولی که به قدر رفتن حج مال پیدا

کرده، به واسطه پیری یا مرض یا ناتوانی نتواند حج کند (۳)، احتیاط مستحب (۴) آن است کسی را از طرف خود بفرستد که حج نماید (۵). (۱) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (فاضل): تا برایش حج انجام دهد.. (۲) (خوئی)، (تبریزی): بلکه اگر ناامید هم نباشد احتیاط واجب آن است که اجیر بگیرد و در صورتی که بعداً قدرت پیدا کرد خودش نیز حج نماید و همچنین است اگر.. (۳) (خوئی)، (تبریزی): و ناامید از توانایی خود باشد و در تمام این صور بنا بر احتیاط واجب (خوئی): چنانچه «منوب عنه» مرد باشد) باید نایب ضروره باشد یعنی کسی که اولین مرتبه حج رفتن او باشد. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): احتیاط واجب.. (۵) (صافی): و بهتر بلکه احوط این است که در این صورتها کسی را به نیابت بفرستد که اولین مرتبه حج او باشد.

(سیستانی): مسأله اگر کسی که مستطیع شده حج نکند و بعد به واسطه پیری یا مرض و ناتوانی نتواند حج نماید یا حرجی باشد و ناامید باشد از اینکه بعداً خودش حج کند، باید دیگری را از طرف خود بفرستد، و در صورتی که بعداً قدرت پیدا کرد، خودش نیز حج نماید؛ و همچنین است اگر در سال اولی که به قدر رفتن حج مال پیدا کرده، به واسطه پیری یا مرض یا ناتوانی نتواند حج کند. و ناامید از توانایی خود باشد و در تمام این صور احتیاط مستحب آن است که چنانچه «منوب عنه» مرد باشد، نایب ضروره باشد یعنی کسی باشد که برای اولین بار به حج می رود.

(مکارم): مسأله هر گاه شخص مستطیع حج بجا نیاورد سپس توانایی جسمانی را از دست بدهد، به طوری که ناامید باشد از این که خودش حج را بجا آورد، باید شخص دیگری را از طرف خود به حج بفرستد اما هرگاه کسی قدرت مالی پیدا کند ولی بر اثر پیری یا بیماری، توانایی نداشته باشد، حج بر او واجب نیست، ولی احتیاط مستحب این است که اجیر بگیرد.

(زنجانی): مسأله شخص بالغ و عاقل که استطاعت مالی دارد و برخی از شرایط دیگر استطاعت را ندارد، چنانچه از فراهم شدن آن شرایط در آینده مأیوس است واجب است با قصد قربت برای انجام حج خود در اولین سال ممکن نایب بگیرد هر چند امسال، اولین سالی باشد که استطاعت مالی پیدا کرده است.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۴۶ کسی که حج واجب را بجا آورده مستحب است دوباره حج بجا آورد، ولی اگر ازدحام بیش از حد حجاج برای کسانی که هنوز حج بجا نیاورده اند تولید مزاحمت شدید کند بهتر است موقتاً از انجام حج مستحبی خودداری نمایند، همچنین در مقام نوبت بندی بهتر است نوبت را به کسانی دهند که حج واجب را بجا می آورند و اگر خانه خدا فرضاً یک سال از زوار خالی بماند بر حاکم شرع واجب است عده ای را به حج بفرستد هر چند حج واجب خود را انجام داده باشند.

(زنجانی): مسأله ۲۰۵۶ کسانی که خود مستطیع هستند نباید در انجام حج نایب دیگری

بشوند و اگر انجام بدهند ظاهراً حج آنها باطل بوده و برای خودشان نیز واقع نمی شود و کسانی که نمازشان صحیح نیست یا توانایی انجام اعمال اختیاری عمره یا حج را ندارند (مثلاً نمی توانند رمی جمرات نمایند) نیابتشان باطل است هر چند میجانی باشد.

[مسئله ۲۰۴۹]

مسئله ۲۰۴۹ کسی که از طرف دیگری برای حج اجیر شده، باید طواف نساء را از طرف او یا به نیت ما فی الذمه بجا آورد (۱) و اگر بجا نیاورد، زن بر آن اجیر حرام می شود. این مسئله، در رساله آیات عظام: (اراکی)، (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (تبریزی)، (نوری)، (سیستانی)، (صافی): باید طواف نساء را از طرف او بجا آورد ..

[مسئله ۲۰۵۰]

اشاره

مسئله ۲۰۵۰ اگر طواف نساء را درست بجا نیاورد یا فراموش کند، چنانچه در بین راه یا بعد از مراجعت به وطن، یادش بیاید، باید در صورت امکان دوباره برگردد و آن را انجام دهد و در صورت عدم تمکن از بازگشت خودش، دیگری را برای انجام آن نایب بگیرد تا زن بر او حلال باشد. این مسئله، در رساله آیات عظام: (اراکی)، (بهجت)، (فاضل) و (مکارم) نیست (گلپایگانی)، (صافی): مسئله اگر طواف نساء را درست بجا نیاورد یا فراموش کند، چنانچه بعد از چند روز یادش بیاید و از بین راه برگردد و بجا آورد صحیح است. [۱] (زنجانی): مسئله اگر طواف نساء را درست بجا نیاورد یا فراموش کند هر وقت متوجه شد باید از همسر اجتناب نموده و طواف نساء را بجا آورد و اگر این کار مشقت شدید دارد می تواند نایب بگیرد، بلی چنانچه بعد از مراجعت به وطن متوجه شود، داشتن مشقت هر چند شدید نباشد مجوز نایب گرفتن است و پس از انجام طواف نساء همسر بر او حلال می گردد.

مسئله اختصاصی

(بهجت): مسئله ۱۶۰۷ اگر کسی مخارج حج و کسانی که واجب التفقه او هستند را دارد ولی بعضی مخارج را هم باید برای حفظ آبروی خود، به خاطر حج رفتن بنماید، در صورتی که حج رفتن با این وضع برای او عسر و حرج دارد، یعنی مشکلاتی را به همراه دارد که عادتاً نمی شود تحمل کرد، حج رفتن لازم نیست؛ در غیر این صورت بنا بر احتیاط واجب باید به حج برود.

[۱] (من خوئی)

(، سیستانی)، (تبریزی): و ((تبریزی): در صورت فراموشی) چنانچه برگشتن برایش مشقت داشته باشد می تواند نایب بگیرد.

(من نوری

): و در صورت فراموشی چنانچه برگشتن برای او موجب مشقت و زحمت است می تواند نایب بگیرد و تا هنگامی که بوسیله خود یا نایب او طواف نساء انجام نشده است ، زن بر او حرام است .

احکام خرید و فروش

[احکام خرید و فروش از رساله امام خمینی ره]

«مسأله اختصاصی» اقسام معاملات

(بهجت): معاملات چند قسم می باشد: ۱ معاملات باطل . ۲ معاملات مکروه . ۳ خرید و فروش میوه . ۴ معامله سلف . ۵ خرید و فروش طلا به طلا، یا نقره به نقره . که تفصیل هر کدام از آنها به ترتیب در مسائل بعدی ذکر خواهد شد.

چیزهایی که در خرید و فروش مستحب است

[مسأله ۲۰۵۱]

مسأله ۲۰۵۱ یاد گرفتن احکام معاملات به قدری که مورد احتیاج است (۱) لازم است ، و مستحب است (۲) فروشنده بین مشتریها در قیمت جنس فرق نگذارد (۳) و در قیمت جنس سخت گیری نکنند، و کسی که با او معامله کرده اگر پشیمان شود و از او تقاضا کند که معامله را به هم بزند بپذیرد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (نوری): که اگر یاد نگیرد ممکن است به حرام بیفتد و معامله باطلی انجام بدهد .. (۲) (اراکی): بهتر است .. (۳) (اراکی): و مستحب است فروشنده و مشتری در قیمت جنس سختگیری نکنند و اگر یکی از آنان پشیمان شود و از دیگری تقاضا کند که معامله را به هم بزند بپذیرد.

(نوری): مگر به لحاظ علم و تقوی ..

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله پنج چیز در خرید و فروش مستحب است : اول : یاد گرفتن احکام آن ، بلکه اگر بداند در میان معاملاتی که می کند هم معامله حرام و باطل و هم حلال و صحیح است و نتواند تشخیص دهد، واجب است یاد گرفتن احکام آنها یا ترک آن معاملات . حضرت صادق علیه السلام فرمودند: «کسی که می خواهد خرید و فروش کند، باید احکام آن را یاد بگیرد و اگر پیش از یاد گرفتن احکام آن ، خرید و فروش کند بواسطه معامله های باطل و شبهه ناک به هلاکت می افتد». دوم : آنکه در قیمت جنس بین مشتریها فرق نگذارد مگر به لحاظ علم و تقوی . سوم : آنکه در قیمت جنس سختگیری نکند. چهارم : آنکه چیزی را که می فروشد زیادتر بدهد و آنچه را که می خرد کمتر بگیرد. پنجم : آنکه کسی که با او معامله کرده ، اگر پشیمان شود و از او تقاضا کند که معامله را به هم بزند، برای به هم زدن معامله حاضر شود.

(خوئی): مسأله شخص کاسب سزاوار است احکام خرید و فروش در موارد محل ابتلاء را

یاد بگیرد [۱] چنانچه از حضرت صادق علیه السلام روایت شده: [۲] کسی که می خواهد خرید و فروش کند، باید احکام آن را یاد بگیرد و اگر پیش از یاد گرفتن احکام آن خرید و فروش کند، بواسطه معامله های باطل و شبهه ناک به هلاکت می افتد. چهار چیز در خرید و فروش مستحب است: [۳] اول: آن که در قیمت جنس بین مشتریهای مسلمان فرق نگذارد. دوم: آن که در قیمت جنس سختگیری نکند. [۴] سوم: آن که چیزی را که می فروشد زیادتر بدهد و آنچه را که می خرد کمتر بگیرد. چهارم: آن که کسی که با او معامله کرده، اگر پشیمان شود و از او تقاضا کند که معامله را به هم بزند، برای به هم زدن معامله حاضر شود.

(مکارم): مسأله بر هر مسلمانی واجب است احکام معاملات را به مقداری که معمولاً مورد احتیاج اوست یاد بگیرد و بر علما واجب است این احکام را به مردم بیاموزند. مستحب است فروشنده میان مشتریها در قیمت جنس فرق نگذارد و سختگیری نکند، قسم نخورد و اگر مشتری پشیمان شده و از او تقاضای فسخ معامله را کند، بپذیرد.

[مسأله ۲۰۵۲]

مسأله ۲۰۵۲ اگر انسان نداند (۱) معامله ای که کرده صحیح است یا باطل (۲) نمی تواند در مالی که گرفته تصرف نماید (۳) ولی چنانچه در موقع معامله، احکام آن را می دانسته و بعد از معامله شک کند، تصرف او اشکال ندارد و معامله صحیح است. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی): اگر انسان برای ندانستن مسأله نداند.. (۲) (سیستانی): نه در مالی که گرفته است می تواند تصرف نماید و نه در مالی که تحویل داده است، بلکه باید مسأله را یاد بگیرد یا احتیاط کند هر چند با مصالحه باشد، ولی اگر بداند طرف راضی به تصرف در آن است، هر چند معامله باطل باشد، تصرف جایز است. (۳) (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی): بقیه مسأله ذکر نشده.

[۱] (من سیستانی)

: بلکه چنانچه به واسطه یاد نگرفتن در معرض ارتکاب حرام یا ترک واجبی باشد، یاد گرفتن لازم است ..

(من زنجانی)

: بر شخص کاسب لازم است احکام خرید و فروش را در موارد محل «ابتلاء» یاد بگیرد، تا در اثر ندانستن احکام، به حرام گرفتار نشود ..

[۲] (من تبریزی)

: حضرت صادق علیه السلام فرمودند: ..

[۳] (من زنجانی

:(کارهایی در خرید و فروش مستحب است از جمله : ..

[۴] (من سیستانی

:(چند چیز در خرید و فروش مستحب شمرده شده است : اول : آن که در قیمت جنس بین مشتریها فرق نگذارد مگر به لحاظ فقر و مانند آن دوم : آن که در ابتدای نشستن برای تجارت ، شهادتین را بگوید و هنگام معامله تکبیر بگوید ..

[موارد اول و سوم در رساله آیت الله (من زنجانی

(نیست]

(اراکي): مگر آن که طرفین معامله، قطع نظر از معامله، راضی به تصرف یکدیگر در مال هم باشند ..

(مکارم): ولی می تواند معامله را انجام دهد و قبل از تصرف در مال، حکم آن را سؤال کرده، مطابق آن عمل کند، ولی اگر در موقع معامله احکام آن را می دانسته و بعد از معامله شک کند صحیح انجام داده یا نه؟ معامله او صحیح است.

(زنجانى): مسأله اگر انسان نداند معامله ای که پیشتر انجام داده، صحیح است یا باطل، حکم به صحت معامله می شود و می تواند در مالی که گرفته تصرف نماید.

[مسأله ۲۰۵۳]

مسأله ۲۰۵۳ کسی که مال ندارد و مخارجی بر او واجب است مثل خرج زن و بچه، باید کسب کند و برای کارهای مستحب مانند وسعت دادن به عیالات و دستگیری از فقرا، کسب کردن مستحب است. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله کسب و کار و تلاش برای زندگی از طریق تجارت و زراعت و صنعت و مانند آن برای کسانی که مخارج همسر و فرزند خود را ندارند واجب است، همچنین برای حفظ نظام و تأمین احتیاجات جامعه اسلامی؛ و در غیر این صورت، مستحب مؤکد است، مخصوصاً برای کمک به فقرا و یا وسعت بخشیدن به زندگی خانواده.

معاملات مکروه

[مسأله ۲۰۵۴]

مسأله ۲۰۵۴ عمده معاملات مکروه از این قرار است (۱): اول: بنده فروشی (۲). دوم: قصابی (۳). سوم: کفن فروشی. چهارم: معامله با مردمان پست (۴) پنجم: معامله بین اذان صبح و اول آفتاب (۵) ششم: آن که کار خود را خرید و فروش کند و جو و مانند اینها قرار دهد. هفتم: آن که برای خریدن جنسی که دیگری می خواهد بخرد داخل معامله او شود (۶) (۱) (زنجانى): گروهی از معاملات مکروه بوده و کارهایی چند، در معامله کراهت دارد که عمده آنها عبارتند از: ... (۲) (اراکي): اول: برده فروشی ..

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): اول: ملک فروشی ...

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): اول: ملک فروشی، مگر اینکه ملک دیگری با پول آن بخرد .. (۳) (اراکي): دوم: شغل قرارداد دادن ذبح حیوانات .. (۴) (اراکي): و تنگ نظر .. (۵) (گلپایگانی)، (صافی): پنجم: معامله بین طلوع صبح و اول آفتاب .. (۶) (زنجانى): هفتم: داخل معامله شدن برای خریدن یا فروختن جنسی که برادر مؤمن می خواهد بخرد یا بفروشد. هشتم: فرق گذاشتن بین مشتریهای مسلمان، مگر به جهت علم و تقوی. نهم: سخت گیری در معامله در جایی که قیمت عادلانه باشد. ولی چانه زدن و سخت گیری برای اجتناب از زیان دیدن، مستحب است. دهم: قسم خوردن اگر راست باشد و گرنه

حرام است .

(سیستانی): مسأله چند چیز هنگام معامله مکروه شمرده شده، که بعضی از آنها از این قرار است: اول: بیان نکردن معایب جنس اگر غش به حساب نیاید؛ و گرنه حرام است. دوم: قسم خوردن اگر راست باشد؛ و گرنه حرام است. سوم: آنکه کار خود را کفن فروشی قرار دهد. چهارم: بیش از مقدار نیاز از مؤمن و کسی که به او وعده نیکی داده است بگیرد. پنجم: معامله بین اذان صبح و اول آفتاب. ششم: آنکه کسی از اهل شهر، وکیل بازرگانان غریب شود در خرید یا فروش، بلکه احتیاط مستحب ترک آن است. هفتم: آن که برای خریدن جنسی که مؤمنی می خواهد بخرد، داخل معامله او شود، بلکه احتیاط مستحب ترک آن است.

(مکارم): مسأله بسیاری از فقهاء معاملات زیر را مکروه شمرده اند و بهتر است از آنها اجتناب شود: (۱) صرافی و هر کاری که ممکن است انسان را به ربا خواری یا سایر اعمال حرام بکشاند. ۲ کفن فروشی، هرگاه به صورت شغل و حرفه درآید. (۳) معامله با افراد پست و کسانی که اموالشان مشکوک است هر چند ظاهراً اموالشان حلال باشد. ۴ معامله بین اذان صبح و اول آفتاب. (۵) هرگاه کسی اقدام به خریدن چیزی کرده و هنوز معامله او تمام نشده، دیگری داخل معامله او شود.

(بهجت): مسأله بعضی از معاملات مکروه عبارتند از: کسب کردن به چیزهایی که غالباً به حرام یا مکروه می انجامد، مثل مواردی که غالباً ابتلا به ربا در آن است. فروختن غذا به کسی که برای وقت گرانی احتکار می کند، شغل خود را سر بریدن حیوانات قرار دادن، معامله کردن با کسانی که عادت بر اجتناب از محرّمات ندارند و همچنین با اطفال؛ که اصل معامله با آنها شرعاً صحیح، ولی مورد شبهه است.

معاملات باطل

[مسأله ۲۰۵۵]

مسأله ۲۰۵۵ در چند مورد، معامله باطل است (۱): اول: خرید و فروش عین نجس مثل بول و غائط و مسکرات، بنا بر اقوی در بعضی و بنا بر احتیاط واجب در بعضی (۲) دوم: خرید و فروش مال غصبی، مگر آن که صاحبش معامله را اجازه کند (۳) سوم: خرید و فروش چیزهایی که مال نیست (۴) چهارم: معامله چیزی که منافع معمولی آن حرام باشد (۵) مثل آلات قمار و موسیقی (۶) پنجم: معامله ای که در آن ربا باشد (۷) و حرام است غش در معامله یعنی فروختن جنسی که (۸) با چیز دیگر مخلوط است (۹)، در صورتی که آن چیز معلوم نباشد و فروشنده هم به خریدار نگوید، مثل فروختن روغنی که آن را با پیه مخلوط کرده است و این عمل را غش می گویند (۱۰) از پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم منقول است که فرمود (۱۱): «از ما نیست کسی که در معامله با مسلمانان غش کند یا به آنان ضرر بزند یا قلب و حيله نماید و هر که با برادر مسلمان خود غش کند، خداوند برکت روزی او را می برد و راه معاش او را می بندد و او را به خودش واگذار می کند» (۱۲).

(۱) (خوئی)، (تبریزی): معاملات حرام شش است ..

(گلپایگانی)، (صافی): معاملات حرام و باطل بر شش قسم است ..

(سیستانی): معاملات حرام بسیار است، از آن جمله این موارد است ..

(زنجان): معاملات ذیل باطل است .. (۲) (اراک): اول: خرید و فروش عین نجس، مثل بول و غائط و مسکرات؛ مگر سگ شکاری ..

(گلپایگانی): اول: خرید و فروش عین نجس، مثل بول و غائط ..

(خوئی)، (تبریزی): اول: خرید و فروش عین نجس، مثل مشروبات مسکر و سگ غیر شکاری و مردار و خوک؛ و در غیر اینها، در صورتی که بشود از آن استفاده حلال نمود مثلاً غائط را کود نمایند (تبریزی): و خون انسان که آن را به دیگری تزریق می کنند، خرید و فروش جایز است (خوئی): اگر چه احتیاط در ترک است ..

(زنجان): اول: خرید و فروش عین نجس مثل بول و غائط؛ گفتنی است که در برخی از نجاسات علاوه بر باطل بودن معامله، معامله بنا بر اقوی یا بنا بر احوط حرام نیز می باشد، تفصیل این مسأله در کتب مفصل تر ذکر شده است ..

(صافی): اول: خرید و فروش عین نجس مثل مشروبات مسکر و خوک و مردار و بول و غایط، ولی در غیر مشروبات مسکر و خوک و مردار، اگر قابل استفاده حلال از آنها باشد خرید و فروش آن جایز است، اگر چه احتیاط در ترک آن است ..

(مکارم): اول خرید و فروش عین نجس یعنی چیزهایی که ذاتاً نجس است بنا بر احتیاط واجب (مانند بول و غائط و خون) بنا بر این، خرید و فروش کودهای نجس اشکال دارد ولی استفاده از آنها بی مانع است اما خرید و فروش خون در عصر و زمان ما که برای نجات مجروحین و بیماران مورد استفاده قرار می گیرد جایز است و همچنین خرید و فروش سگ شکاری و نگهبان ..

(سیستانی): اول: خرید و فروش مشروبات مسکر و سگ غیر شکاری و خوک و همچنین مردار نجس بنا بر احتیاط واجب؛ و در غیر اینها در صورتی که بشود از عین نجس استفاده قابل توجهی نمود که حلال باشد مانند فضولات نجس که برای کود دادن به کار می رود، خرید و فروش جایز است ..

(فاضل): اول: خرید و فروش عین نجس مانند مشروبات مسکر و سگ غیر شکاری و خوک. ولی خرید و فروش عین نجسی که بتوان از آن استفاده حلال نمود جایز است، مثلاً خرید و فروش غائط برای کود سازی جایز است. همچنین خرید و فروش خون که در زمان ما برای نجات مجروحین و بیماران مورد استفاده قرار می گیرد جایز است ..

(نوری): اوّل : خرید و فروش عین نجاست مثل بول و مسکرات ، ولی در صورتی که بشود از آن استفاده حلال بپرند مثل اینکه غائط را کود نمایند یا خون را در معالجه بیماران مصرف کنند، خرید و فروش آن جایز است ..

(بهجت): اوّل : خرید و فروش عین نجس ، برای استفاده هایی که شرط آن ، پاک بودن آن چیز باشد .. (۳) (گلپایگانی) ، (صافی): دوم : خرید و فروش مال غضبی که اگر مالکش امضا نکند باطل است و تصرّف در آن حرام می باشد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): دوم: خرید و فروش مال غصبی (سیستانی): اگر مستلزم تصرف در آن باشد، مانند تحویل دادن و تحویل گرفتن) ..

(زنجانى): دوم: خرید و فروش مال غصبی، البته اگر مالک بعداً معامله را اجازه کند، معامله صحیح خواهد بود .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): مثل حیوانات درنده ..

(خوئی): سوم: بنا بر احتیاط، خرید و فروش چیزی که نزد مردم مال نیست مثل حیوانات درنده ..

(تبریزی): سوم: خرید و فروش چیزی که نزد مردم مال نیست مثل بعضی حشرات ..

(زنجانى): سوم: خرید و فروش چیزی که عقلاء برای تحصیل آن، شیء با ارزشی را نمی پردازند همچون آب در کنار دریا، یا اصلاً در صدد تحصیل آن بر نمی آیند همچون حشرات معمولی ..

(مکارم): سوم: خرید و فروش چیزهایی که در بین مردم مال محسوب نمی شود، هر چند برای شخص خاصی ارزش داشته باشد مانند بسیاری از حشرات ..

(بهجت): سوم: خرید و فروش چیزهایی که ارزش مالی ندارند ..

(سیستانی): سوم: معامله با پولهایی که از اعتبار ساقط شده است، یا پولهای تقلبی است، در صورتی که طرف معامله متوجه نباشد؛ ولی اگر بداند، معامله جایز است .. (۵) (بهجت): با توضیحی که بعداً خواهد آمد .. (۶) (اراکى)، (نوری): مثل آلات قمار .. (فاضل): مثل آلات قمار و موسیقی مطرب ..

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): چهارم: معامله چیزی که منافع معمولی آن فقط کار حرام باشد مانند اسباب قمار (صافی): مثل نرد و شطرنج یا آلات لهو) ..

(زنجانى): چهارم: معامله چیزی که منافع معمولی آن فقط کار حرام باشد، مانند آلات قمار؛ گفتنی است که اگر چنین معامله سبب شود که خریدار به گناه بیفتد، معامله حرام نیز می باشد ..

(سیستانی): چهارم: معامله با آلات حرام یعنی چیزهایی که به هیئت ساخته شده است که معمولاً برای استفاده محرّم بکار می آید و ارزش آن به سبب استفاده محرّم است مانند بت و صلیب و وسائل قمار و آلات لهو محرّم .. (۷) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده . (۸) (اراکى): پنجم: معامله ای که در آن ربا باشد. ششم: غش در معامله، یعنی فروختن جنسی که ..

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): پنجم: معامله ای که در آن ربا باشد. ششم: فروش جنسی که ..

(فاضل): پنجم: معامله ای که در آن ربا باشد، غش در معامله حرام است یعنی فروختن جنسی که .. (۹) (زنجانى): پنجم:

معامله ای که در آن ربا باشد؛ این گونه معامله علاوه بر باطل بودن حرام نیز می باشد. در برخی از موارد، معامله حرام است ولی باطل نیست ، همچون : ۱ معامله ای که

سبب کار حرام گردد. ۲ فروش جنسی که با چیز نامرغوب مخلوط است .. (۱۰) (گلپایگانی)، (صافی): و مشتری هر وقت فهمید می تواند معامله را فسخ کند و در بعضی صور آن، اصل معامله باطل است مثل این که چیزی را بر خلاف جنسش ارائه دهد؛ مثلاً مس را به طلا روکش کند و به اسم طلا بفروشد ..

(مکارم): [پنجم]: معامله‌تی که در آن ربا باشد. [ششم]: فروختن اجناس تقلبی که خریدار از وضع آن خبر ندارد مانند فروختن شیر مخلوط به آب یا روغنی که آن را با پیه یا چیز دیگری مخلوط کرده اند. این عمل را «غش» می گویند و یکی از گناهان کبیره است .. (۱۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجان): پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم فرمود: .. (۱۲) (زنجان): [و] غش در معامله سبب بطلان معامله نمی شود ولی سبب می شود که کسی که در معامله با وی غش شده بتواند معامله را به هم بزند. مگر آن که جنس فروخته شده به طوری با جنس دیگر مخلوط شود که جنس معامله شده بشمار نیاید که معامله باطل نیز می باشد.

(مکارم): [و] هفتم: خرید و فروش اعضای بدن مانند کلیه و امثال آن؛ ولی احتیاط آن است که اگر پولی می خواهند بگیرند، در مقابل اجازه برداشتن عضو از بدن شخص دهنده بوده باشد، نه در مقابل خود عضو. و اصل این کار در صورتی جایز است که برای دهنده، تولید خطر نکند. هشتم: اراضی موات، با ثبت دادن، ملک کسی نمی شود و خرید و فروش آن جایز نیست، بلکه باید آن را احیاء کند، یعنی آماده برای کشت و زرع نماید.

(سیستانی): پنجم: معامله ای که در آن غش باشد؛ پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم فرموده اند: «از ما نیست کسی که در معامله با مسلمانان غش کند؛ خداوند برکت روزی او را می برد و راه معاش او را می بندد و او را به خودش واگذار می کند». و غش موارد مختلفی دارد مانند: (۱) مخلوط کردن جنس خوب با جنس بد یا با چیز دیگر، مانند مخلوط کردن شیر با آب. (۲) صورت ظاهر خوبی را به جنس دادن بر خلاف واقع، مانند آب زدن به سبزی کهنه که تازه جلوه کند. (۳) جنس را به صورت جنس دیگر وانمود کردن، مانند روکش کردن طلا بدون اطلاع مشتری. (۴) مخفی داشتن عیب جنس، در صورتی که مشتری به فروشنده اعتماد داشته باشد که از او مخفی نمی دارد.

[مسئله ۲۰۵۶]

اشاره

مسئله ۲۰۵۶ فروختن چیز پاکی که نجس شده و آب کشیدن آن ممکن است اشکال ندارد، ولی اگر مشتری بخواهد آن چیز را بخورد (۱) باید (۲) فروشنده نجس بودن آن را به او بگوید (۳) (۱) (گلپایگانی): اگر مشتری آن چیز را برای کاری بخواهد که شرط آن پاک بودن است مثلاً لباس است که می خواهد با آن نماز بخواند ..

(خوئی)، (تبریزی)، (صافی): اگر مشتری آن چیز را برای کاری بخواهد که شرط آن پاک بودن است، مثلاً از قسم خوراکی

است که می خواهد او را بخورد (صافی): و قابل تطهیر است) ..

(زنجانی): اگر خریدار آن چیز را برای کاری بخواهد که شرط آن پاک بودن است ، مثلاً از قسم خوراکی است که می خواهد آن را بخورد ، چنانچه نا آگاهی خریدار سبب گردد که وی آن را در کاری که شرط آن پاکی است بکار گیرد ، مثلاً آن خوراکی را بخورد ، باید فروشنده نجس بودن آن را به او

بگویند، ولی در لباس لازم نیست نجس بودنش را بگویند، اگر چه مشتری با آن نماز بخواند، مگر خریدار نجس بودنش را می دانسته و الان فراموش کرده است و می خواهد با آن نماز بخواند که در این صورت فروشنده باید نجس بودن آن را به مشتری بگوید، زیرا نماز در لباس نجس یا بدن نجس در صورت فراموشی باطل است، ولی در صورت ندانستن نجاست لباس یا بدن صحیح می باشد. (۲) (اراکی)، (گلپایگانی): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (فاضل): ولی اگر لباس است، گفتن لازم نیست اگر چه مشتری با آن نماز بخواند؛ زیرا که در نماز، طهارت ظاهری بدن و لباس کافی است.

(صافی): و اگر قابل تطهیر نیست مثل سکنجبین نجس که مورد استفاده دیگر نیست، خرید و فروش آن جایز نیست، ولی اگر از قسم خوراکی نباشد و مثل لباس باشد، اگر چه مشتری در آن نماز بخواند؛ چون در نماز، طهارت ظاهری بدن و لباس کافی است، لازم نیست نجس بودن آن را بگویند.

(سیستانی): مسأله فروختن چیز پاکی که نجس شده و آب کشیدن آن ممکن است مانند فرش و ظرف اشکال ندارد و همچنین است اگر آب کشیدن آن ممکن نباشد ولی منافع حلال و معمولی آن متوقف بر طهارت نباشد مانند نفت، بلکه اگر توقف هم داشته باشد چنانچه منفعت حلال و قابل توجهی داشته باشد، باز هم فروختنش جایز است.

(مکارم): مسأله فروختن متنجس، یعنی چیز پاکی که نجس شده و آب کشیدن آن ممکن است، مانند میوه و پارچه و فرش اشکال ندارد، ولی اگر مشتری بخواهد آن را برای خوردن یا کارهای دیگری که پاک بودن در آن شرط است مصرف کند باید به او بگویند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۶۱۳ چیزهای روان مضاف که گاهی به اتصال و استهلاك در آب زیاد مطلق، قابل تطهیر است اگر ممکن باشد به طریقی به حالت اول خود برگردد و از آن استفاده شود، خرید و فروش آن در حال نجاست جایز است. و این در صورتی است که مقصود از معامله منافع بعد از پاک شدن باشد و اگر مقصود منافی است که مشروط به پاک بودن آن نیست، در صورتی که مالیت داشته باشد بدون قابلیت تطهیر هم خرید و فروش آن بنا بر اظهر جایز است.

[مسأله ۲۰۵۷]

مسأله ۲۰۵۷ اگر چیز پاکی مانند روغن و نفت که آب کشیدن آن ممکن نیست نجس شود، چنانچه مثلاً روغن نجس را برای خوردن به خریدار بدهند معامله باطل و عمل حرام است (۱) و اگر برای کاری بخواهند که شرط آن پاک بودن نیست مثلاً بخواهند نفت نجس را بسوزانند (۲)، فروش آن اشکال ندارد. (۱) (اراکی): این عمل حرام است و چنانچه منفعت حلال دیگری نداشته باشد معامله نیز باطل است ..

(گلیپایگانی)، (صافی): چنانچه آن را برای کاری بخواهند که شرطش پاک بودن است مثلاً روغن نجس را برای خوردن بخواهند، (صافی): باید به خریدار بگوید و اگر غیر از خوردن، مورد استفاده دیگر نیست، فروش آن حرام است ..

(خوئی)، (تبریزی): چنانچه آن را برای کاری بخواهد که شرطش پاک بودن است مثلاً روغن را برای خوردن بخواهد، لازم است فروشنده نجاست او را به مشتری بگوید .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): ولی در معرض این باشد که خوراک یا بدن مشتری نجس شود که در این صورت نیز گفتن لازم است زیرا که سبب شدن برای خوردن نجاست و همچنین سبب شدن برای نجاست بدن که موجب بطلان وضو یا غسل گردد جایز نیست .

(فاضل): یا روغن نجس را تبدیل به صابون کنند ..

(بهجت): بخواهند روغن نجس را بسوزانند، یا برای روغن مالی بدن مریض استعمال کنند ..

(سیستانی): مسأله اگر کسی بخواهد چیزی را که نجس است بفروشد، باید نجس بودن آن را به خریدار بگوید در صورتی که اگر نگوید خریدار در معرض ارتکاب حرام یا ترک واجب می شود مثل این که آب نجس را در وضو و یا غسل به کار می برد و با آن نماز واجبش را می خواند و یا از آن چیز نجس در خوردن و یا آشامیدن استفاده می کند؛ البته اگر بداند که گفتن به او فایده ای ندارد، مانند افراد لا اُبالی، لازم نیست به او بگوید.

(زنجانی): مسأله اگر چیز پاکی مانند روغن و نفت که آب کشیدن آن ممکن نیست نجس شود، معامله آن چند صورت دارد: صورت اول: چیزی باشد که منافع غالبی آن حرام است، اگر قصد مشتری از خرید آن استفاده از آن در منفعت حلال نادر باشد، مثلاً بخواهد روغن نجس را بسوزاند، معامله صحیح و جایز است، ولی اگر قصد مشتری از خرید آن استفاده در منفعت حلال نباشد، مثلاً بخواهد روغن نجس را بخورد یا هنوز در مورد کیفیت استفاده از آن تصمیمی نگرفته است، معامله باطل است، و اگر معامله سبب شود که مشتری آن را در کار حرام بکار گیرد، معامله حرام نیز می باشد. صورت دوم: چیزی باشد که منافع غالبی آن حرام است، ولی مشتری نجس بودن آن را نمی داند، در این صورت معامله باطل است و اگر در صورت نگفتن، مشتری به حرام می افتد، مثلاً بخواهد روغن نجس را بخورد، فروشنده باید نجس بودن آن را بگوید و اگر معامله سبب شود که مشتری آن را در کار حرام بکار گیرد، معامله بطور کلی حرام است هر چند به مشتری بگوید. صورت سوم: چیزی باشد که منفعت غالبی آن حرام نیست ولی در معامله شرط می شود که آن را در کار حرام صرف کند که معامله حرام و باطل است. صورت چهارم: همانند صورت قبلی ولی شرط نمی شود که در کار حرام صرف شود، در این صورت اگر مشتری آن را برای کار حرام نخرد، بدون اشکال معامله صحیح و جایز است و اگر مشتری آن را برای خصوص کار حرام بخرد، معامله صحیح است، ولی اگر معامله سبب شود که مشتری آن را در کار حرام صرف کند، معامله حرام می باشد.

[مسأله ۲۰۵۸]

مسأله ۲۰۵۸ باید (۱) دوایی را که مثل شراب، عین آن نجس است معامله نکنند، ولی معامله دوایی که عینش نجس نیست اگر به آن احتیاج داشته باشند اشکال ندارد. (۱) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب باید .. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

(گلیپایگانی)، (صافی): مسأله خرید و فروش دواهایی که متنجس است و از اعیان نجسه مثل شراب و مردار نیست برای فایده ای که حرام نباشد جایز است و اگر از عین نجس مثل مردار باشد (صافی): اگر از مثل مردار و شراب باشد، در صورتی که در دوا مستهلک نباشد) خرید و فروش آن حرام است، ولی اگر پول را در مقابل ظرف آن یا در مقابل زحمت دوا فروش بدهند اشکال ندارد.

(خوئی)، (تبریزی)، (فاضل): مسأله خرید و فروش دواهای نجس خوردنی اگر چه جایز است، ولی باید نجاستش را به مشتری بگویند (خوئی)، (تبریزی): و همچنین است اگر خوردنی نباشد ولی در معرض این باشد که خوراک یا بدن مشتری آلوده به نجاست شود).

(سیستانی): مسأله خرید و فروش داروهای نجس خوردنی و غیر خوردنی اگر چه جایز است ولی باید نجاستش را در صورتی که در مسأله پیش گفته شد به مشتری بگویند.

(بهجت): مسأله خرید و فروش دارویی که موقع درست کردن با شراب مخلوط کرده باشند، در صورتی که شخص مریض چاره ای بجز استفاده از آن دارو را ندارد، بنا بر جواز استسفا به حرام، بعید نیست جایز باشد.

(نوری): مسأله باید دوائی را که مثل شراب، عین آن نجس است معامله نکنند ولی معامله دوائی که عینش نجس نیست اگر به آن احتیاج داشته باشند اشکال ندارد و در دارویی که از عین نجس ساخته شده است اگر پول را در مقابل ظرف آن یا در مقابل زحمتی که دوا فروش متحمل آن شده است بدهند، اشکال ندارد.

(زنجانی): مسأله معامله دواهایی که در آن عین نجس بکار رفته، بنا بر مشهور باطل است، ولی اگر متنجس باشد، چنانچه منافع غالبی آن حرام نباشد و آن را به شرط مصرف کردن در کار حرام معامله نکنند، معامله صحیح و جایز است مگر این که معامله سبب گردد که مشتری آن را در کار حرام صرف کند که معامله حرام ولی صحیح است.

[مسأله ۲۰۵۹]

مسأله ۲۰۵۹ خرید و فروش روغن و دواهای روان و عطری که از ممالک غیر اسلامی می آورند (۱) اگر نجس بودن آنها معلوم نباشد اشکال ندارد، ولی روغنی (۲) را که از حیوان بعد از جان دادن آن می گیرند، چنانچه در شهر کفار از دست کافر بگیرند و از حیوانی باشد که اگر رگ آن را ببرند خون از آن جستن می کند (۳) نجس است و معامله آن باطل می باشد (۴) بلکه اگر در شهر مسلمانان هم از دست کافر بگیرند (۵) معامله آن باطل است مگر آن که بدانند که آن کافر از مسلمان خریده است. (۱) (بهجت): خرید و فروش روغن، دارو و عطری که از کشورهای غیر اسلامی می آورند .. (۲) (بهجت): دارو یا روغنی .. (۳) (فاضل): در صورتی که احتمال آن برود که از حیوانی است که به دستور شرع کشته شده اگر چه پاک، و خرید و فروش آن جایز است ولی خوردنش حرام است. (۴) (گلیپایگانی)، (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده. (۵) (نوری): اگر در شهر مسلمانان هم معلوم باشد که از بلاد کفر آورده شده است بگیرند ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله خرید و فروش روغنهایی که از ممالک غیر اسلامی می آورند

اگر نجس بودن آنها معلوم نباشد اشکال ندارد و روغنی را که از حیوان بعد از جان دادن آن می گیرند، [۱] در صورتی که احتمال آن برود که از حیوانی است که به دستور شرع کشته شده چنانچه از دست کافر بگیرند یا از ممالک غیر اسلامی بیاورند، اگر چه پاک و خرید و فروش آن جایز است ولی خوردنش حرام و بر فروشنده لازم است کیفیت را به مشتری بفهماند (سیستانی): در صورتی که اگر نگوید، خریدار در معرض ارتکاب حرام یا ترک واجب قرار داشته باشد، نظیر آنچه در مسأله [۲۰۵۷] گذشت).

(زنجان): مسأله خرید و فروش چیزی که معلوم نیست نجس است اشکال ندارد هر چند از کشورهای غیر اسلامی آورده شود، ولی اگر از حیوانی باشد که اگر رگ آن را ببرند خون از آن جستن می کند نجس است و معامله آن باطل می باشد مگر نشانه ای در کار باشد که آن حیوان به دستور شرع کشته شده است، چنانچه در مسأله [۹۵] و مسأله اختصاصی ۹۶، جلد اول [گفته شد.

(مکارم): مسأله مواد غذایی و دارویی و امثال آن، که از کشورهای غیر اسلامی می آورند اگر نجس بودن آنها قطعی نباشد معامله آنها اشکالی ندارد، مثل این که احتمال دهیم شیر و پنیر و روغن را به وسیله دستگاه می گیرند.

[مسأله ۲۰۶۰]

مسأله ۲۰۶۰ اگر روباه (۱) را به غیر دستوری که در شرع معین شده کشته باشند، یا خودش مرده باشد (۲) خرید و فروش پوست آن (۳) حرام و معامله آن باطل است. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): و مانند آن .. (۲) (اراک): خرید و فروش آن باطل است.

(تبریزی): نجس است و خرید و فروش آن باطل است.

(بهجت): پوست آن نجس است، بنا بر این خرید و فروش پوست آن، در صورتی که هیچ استفاده مشروع و حلالی از آن برده نشود، حرام و معامله آن باطل است.

(سیستانی): خرید و فروش پوست آن بنا بر احتیاط جایز نیست. ولی اگر مشکوک باشد، اشکال ندارد. (۳) (فاضل): در صورتی که هیچ استفاده مشروع و حلالی از آن برده نشود ..

[مسأله ۲۰۶۱]

مسأله ۲۰۶۱ خرید و فروش گوشت و پیه و چرمی که از ممالک غیر اسلامی می آورند (یا از دست کافر (۱) گرفته می شود (۲)) باطل است (۳) ولی اگر انسان بداند که آنها از حیوانی است که به دستور شرع کشته شده (۴) خرید و فروش آنها اشکال ندارد (۵) (۱) (اراک): و یا از بازار کفار .. (۲) (فاضل): در صورتی که احتمال برود از حیوانی است که به دستور شرع

کشته شده خرید و فروش آن جایز است ولی نماز در آن جایز نیست .

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (زنجانی) نیست] (۳) (گلپایگانی)، (صافی): خرید و فروش گوشت و پیه و چرمی که از ممالک غیر اسلامی می آورند،

[۱] (من سیستانی

): روغن و سایر موادی را که از حیوان ، بعد از جان دادن آن می گیرند، مانند ژلاتین ..

باطل است و اگر از دست کافر در بازار اسلام گرفته شود بنا بر احتیاط لازم معامله آن باطل است .. (۴) (اراکى): یا از بلاد اسلام یا بازار مسلمانان تهیه شده ..

(زنجانی): یا از بازار مسلمانان یا سرزمین اسلامی به ممالک غیر اسلامی منتقل شده .. (۵) (زنجانی): چنانچه در مسأله [۹۵] و مسأله اختصاصی ۹۶، جلد اول [گذشت .

(خوئی): مسأله چرمی که از ممالک غیر اسلامی می آورند، یا از دست کافر گرفته می شود [۱] در صورتی که احتمال برود از حیوانی است که به دستور شرع کشته شده خرید و فروش آن جایز است ولی نماز در آن جایز نیست . [۲] (مکارم): مسأله خرید و فروش گوشت و پیه که از ممالک غیر اسلامی می آورند یا از دست کافر گرفته می شود باطل است ، همچنین چرم بنا بر احتیاط، ولی اگر بداند که آنها از حیوانی است که مطابق دستور شرع یا با نظارت مسلمان ذبح شده ، اشکال ندارد.

[مسأله]

اشاره

مسأله ۲۰۶۲ خرید و فروش گوشت و پیه و چرمی که از دست مسلمان (۱) گرفته شود اشکال ندارد (۲) ولی اگر انسان بداند که آن مسلمان آن را از دست کافر گرفته و تحقیق نکرده که از حیوانی است که به دستور شرع کشته شده یا نه (۳) خریدن آن حرام و معامله آن باطل است (۴). (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): از دست مسلمان ، در بازار اسلام .. (۲) (اراکى): بقیه مسأله ذکر نشده . (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): معامله آن باطل (نوری): و حرام و محکوم به نجاست) است و اگر از دست مسلمان در بازار کفار گرفته شود بنا بر احتیاط لازم معامله آن باطل است مگر آن که مسلمان با آن معامله پاک بودن کند و احتمال داده شود که پاک بودن آن را به دست آورده . (۴) (فاضل): خرید و فروش آن جایز است ولی نماز در آن چرم و خوردن آن گوشت جایز نیست .

(خوئی)، (سیستانی): مسأله روغنی (سیستانی): روغن و سایر موادی) که از حیوان ، بعد از جان دادنش گرفته شده یا چرمی که از دست مسلمان گرفته شود و انسان بداند که آن مسلمان آن را از دست کافر گرفته و تحقیق نکرده که از حیوانی است که به دستور شرع کشته شده یا نه ، خرید و فروشش جایز است ولی نماز در آن چرم و خوردن آن روغن جایز نیست .

[۳]

[۱] (من تبریزی)

: اگر چه احتمال داده شود که از حیوان مأكول اللحم بوده و تذکیه شده است خرید و فروش آن اشکال دارد و بنا بر احتیاط

نجس است و نماز در آن جایز نیست .

[۲] (من سیستانی

): نماز در آن صحیح می باشد.

[۳] (من تبریزی

): خرید و فروشش اشکال دارد و نماز در آن چرم و خوردن آن روغن جایز نیست .

(من سیستانی

): هر چند محکوم به طهارت است و خرید و فروشش جایز است ، ولی خوردن آن روغن و مانند آن جایز نیست .

(زنجانى): مسأله خريد و فروش گوشت و پيه و چرمى كه از بازار مسلمانان يا سرزمين اسلامى تهيه شود اشكال ندارد، چنانچه در مسأله [۹۵ و مسأله اختصاصى ۹۶، جلد اول] گذشت. ولى اگر انسان بداند كه اين گوشت و پيه و چرم بدون تحقيق از ممالك غير اسلامى وارد شده است خريد و فروش آنها اشكال دارد.

(مكارم): مسأله گوشت و پيه كه از دست مسلمان گرفته شود خريد و فروش اشكال ندارد، ولى اگر بداند مسلمانى كه آن را از دست كافر گرفته يا از بلاد كفار آورده تحقيق نكرده كه حيوانش مطابق دستور شرع ذبح شده يا نه، خريد و فروش آن باطل و حرام است؛ (چرم نيز بنا بر احتياط همين حكم را دارد)، ولى اگر از مسلمانى گرفته كه ظاهراً پاى بند شرع است و احتمال مى دهد تحقيق كرده باشد معامله اش صحيح است.

مسائل اختصاصى

(بهجت): مسأله ۱۶۲۰ خريد و فروش خوك و سگ حرام است، مگر سگ شكارى، سگ گله و سگ محافظ باغ و بستان، كه بنا بر اظهار خريد و فروش آنها به قصد همين منافع جايز است.

(بهجت): مسأله ۱۶۲۲ چيزهايى كه نجس نيستند ولى منافع حلالى كه مورد قصد عقلاء باشد ندارند، از قبيل حشرات و بعضى حيوانات و فضله ها كه نجس نيستند. و مردار حيواناتى كه خون جهنده ندارند، معامله آنها باطل است، مگر اين كه به حسب زمانها و مكانهاى مختلف منافعى عقلايى داشته باشد، مثل گرفتن روغن از ماهى مرده، كه در اين صورت معامله صحيح است.

[مسأله ۲۰۶۳]

مسأله ۲۰۶۳ خريد و فروش مسكرات، حرام و معامله آنها باطل است. (خوئى)، (تبريزى): مسأله مشروبات مسكر، معامله آنها حرام و باطل است.

(مكارم): مسأله خريد و فروش تمام انواع مسكرات حرام و باطل است.

(سيستانى): مسأله خمر و ساير مسكرات روان، معامله آنها حرام و باطل است.

[مسأله ۲۰۶۴]

مسأله ۲۰۶۴ فروختن مال غضبى (۱) باطل است (۲) و فروشنده بايد پولى را كه از خريدار گرفته به او برگرداند (۳) (۱) (گلبايجانى)، (صافى): اگر مالك آن، معامله را رد كرد..

(فاضل): فروختن مال دیگری ، اگر مالک آن ، معامله را رد کرد .. (۲) (سیستانی): مگر صاحبش اجازه دهد .. (۳) (نوری): مگر اینکه مالک آن مال ، این معامله را امضا و قبول کند که در این صورت معامله صحیح است . (زنجانی): مگر مالک بعداً معامله را اجازه کند.

(مکارم): مسأله خرید و فروش مال غصبی نیز حرام و باطل است و فروشنده باید پول را به خریدار برگرداند، ولی خریدار حق ندارد آن مال غصبی را به غیر صاحبش بدهد و اگر صاحب

آن را نمی شناسد باید به نظر حاکم شرع عمل کند.

[مسئله ۲۰۶۵]

مسئله ۲۰۶۵ اگر خریدار قصدش این باشد که پول جنس را ندهد (۱) معامله اشکال دارد (۲) این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): به نحوی که قصد معامله نداشته باشد.. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و اگر جداً قصد معامله داشته باشد اشکال ندارد.

(زنجانى): چون معمولاً فروشنده تنها در صورت دادن پول جنس به معامله رضایت دارد معامله باطل است .

(خوئى)، (تبریزی)، (سیستانی): مسئله اگر خریدار جداً قاصد معامله است [۱] ولی قصدش این باشد که پول جنسی را که می خرد ندهد، این قصد به صحت معامله ضرر ندارد و لازم است پول آن را به فروشنده بدهد. [۲] (مکارم): مسئله هرگاه خریدار از اول قصدش این باشد که پول جنس را ندهد معامله اشکال دارد، همچنین اگر قصدش این باشد که از پول حرام بدهد؛ ولی اگر از اول قصدش این نباشد که بعداً از حرام بدهد معامله صحیح است، ولی پول حرامی را که داده است کفایت نمی کند، باید مجدداً از پول حلال بدهد.

[مسئله ۲۰۶۶]

مسئله ۲۰۶۶ اگر خریدار بخواهد پول جنس را بعداً از حرام بدهد و از اول هم قصدش این باشد، معامله اشکال دارد. و اگر از اول قصدش این نباشد معامله صحیح است ولی باید مقداری را که بدهکار است از مال حلال بدهد. (نوری)، (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۰۶۵ این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (اراکى): مسئله اگر خریدار، چیزی را به ذمه بخرد و بخواهد پول آن را بعداً از حرام بدهد، هر چند از اول هم قصدش این باشد معامله صحیح است ولی باید مقداری را که بدهکار است از مال حلال بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسئله اگر خریدار معامله را به ذمه انجام دهد و بخواهد پول جنس را بعداً از حرام بدهد، معامله صحیح است، ولی باید مقداری را که بدهکار است از مال حلال بدهد و اگر از حرام بدهد دینش ادا نمی شود.

(خوئى)، (تبریزی)، (سیستانی): مسئله اگر خریدار بخواهد پول جنسی را که به ذمه خریده بعداً از مال حرام بدهد، معامله صحیح است ولی باید مقداری را که بدهکار است از مال حلال بدهد (خوئى)، (سیستانی): تا این که ذمه اش بریء گردد).

(زنجانى): مسئله اگر کسی جنسی را با پول معین حرام بخرد معامله باطل است ولی اگر معامله بر روی پول غیر معین (بگونه کلی) انجام گیرد و خریدار تصمیم داشته باشد که پول جنس را

[۱] (من نوری

): اگر مشتری در حقیقت، قصد معامله دارد ..

[۲] (من نوری

): و همچنین اگر قصد داشته باشد که پول جنسی را که به ذمه خریده بعداً از حرام بدهد، معامله صحیح است؛ ولی باید مقداری را که بدهکار است از مال حلال بدهد.

از مال حرام بدهد در صورتی که فروشنده راضی باشد مثل آنکه شخصی لا ابالی باشد یا به علت ندانستن وضعیت پول پرداخت شده و حلال بودن آن پول برای وی ، به حکم ظاهر شرع ، به معامله راضی باشد، معامله صحیح می باشد. ولی باید مقداری را که بدهکار است از مال حلال بدهد.

[مسئله ۲۰۶۷]

مسئله ۲۰۶۷ خرید و فروش آلات لهو (۱) مثل تار و ساز، حتی سازهای کوچک ، حرام است (۲) (۱) (گلپایگانی): آلات لهو و لعب ... (۲) (زنجانى): و اما آلات مشترك مثل راديو و ضبط صوت ، در صورتى كه به قصد استعمال در حرام نبوده و اين معامله سبب استعمال در حرام نباشد، خرید و فروش آن مانعى ندارد.

(خوئى)، (تبريزى): مسأله خرید و فروش آلات لهو مثل تار و ساز حرام است و بنا بر احتیاط سازهای کوچک که بازیچه بچه ها است نیز این حکم را دارد و اما آلات مشتركه مثل راديو (تبريزى): مانند راديو، تلویزیون (و ضبط صوت در صورتى كه به قصد استعمال در حرام نباشد خرید و فروش آن مانعى ندارد.

(فاضل): مسأله خرید و فروش آلات لهو كه فقط در حرام استعمال مى شود حرام است .

(سيستانى): مسأله خرید و فروش آلات لهو حرام ، جایز نیست ؛ و اما آلات مشتركه مثل راديو و ضبط صوت و ویدئو، خرید و فروش آن مانعى ندارد و نگهدارى آن برای كسى كه مطمئن است كه خودش و خانواده اش ، از آن ، در موارد حرام استفاده نمى كنند، جایز است .

(بهجت): مسأله خرید و فروش آلات لهو، مثل تار و حتى سازهای كوچك و همچنین آلات قمار از قبيل نرد و شطرنج حرام است ، مگر اين كه منفعت مشروع و حلالی از آن برده شود و معامله ، برای آن منفعت حلال واقع شود، كه بنا بر اظهار در اين صورت ، معامله صحیح است ، و اگر معامله برای مواد تشكيل دهنده آنها صورت گیرد، باید یا شكسته شود و یا مطمئن باشد كه خریدار، خود مى شكند.

(صافى): مسأله خرید و فروش و ساختن آلات قمار و آلات لهو و لعب مثل تار و ساز و سنتور و غير اينها، حتى سازهای كوچك حرام است ، بلکه شكستن آنها و تغيير هيئت آنها واجب است .

(مكارم): مسأله خرید و فروش آلات لهو و لعب مانند تار و ساز، حتى سازهای كوچك حرام است ، مگر اينكه از آلات مشترك باشد، یا بازیچه باشد و از آلات لهو حساب نشود.

[مسئله ۲۰۶۸]

مسئله ۲۰۶۸ اگر چیزی را كه مى شود استفاده حلال از آن ببرند به قصد اين بفروشد (۱) كه آن را در حرام مصرف كنند مثلاً

انگور را به این قصد بفروشد (۲) که از آن شراب تهیّه نمایند، معامله آن حرام و باطل است (۳) (۱) (۲) (بهجت)، (فاضل):
به این شرط بفروشد .. (۳) (بهجت): اما اگر معلوم باشد که خریدار در حرام مصرف می کند ولی فروشنده شرط نمی کند و
همچنین قصد او مصرف در حرام و کمک به خریدار در این امر نیست، بنا بر اظهر معامله جایز است، اگر چه در صورت
عدم عسر و حرج، اولی و احوط ترک آن است. و همین

حکم برای فروختن غذا به کسی که در ماه رمضان از روی معصیت افطار می کند جاری است .

(زنجانی): ولی اگر به این قصد نفروشد و معامله وی هم سبب مصرف شدن آن چیز در حرام نباشد، بلکه تنها می داند که مشتری از انگور شراب تهیّه خواهد کرد معامله اشکال ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): معامله آن حرام (خوئی): بلکه بنا بر احتیاط باطل است ولی اگر به این قصد نفروشد و فقط بداند که مشتری از انگور شراب تهیّه خواهد کرد ظاهر این است که معامله اشکال ندارد.

(فاضل): معامله آن حرام و بنا بر احتیاط باطل است .

(مکارم): مسأله خرید و فروش رادیو و تلویزیون و سایر وسایلی که دارای منافع مباح و مشروع قابل ملاحظه است ، جایز است ولی هرگاه چیزی را که منافع حلال دارد به کسی بفروشند که آن را قطعاً در حرام مصرف می کند (مثلاً انگور را به کارخانه شراب سازی بفروشند) معامله آن حرام است .

(سیستانی): مسأله اگر چیزی را که می شود استفاده حلال از آن ببرند، برای این بفروشد که آن را در حرام مصرف کنند، مثلاً انگور را برای این بفروشد که از آن شراب تهیّه نمایند، چه در ضمن معامله قرار بر این بگذارند و چه پیش از آن ؛ و معامله را بر اساس آن انجام دهند، معامله حرام است ؛ ولی اگر برای آن نفروشد و فقط بداند که مشتری از انگور شراب تهیّه خواهد کرد، معامله اشکال ندارد.

[مسأله ۲۰۶۹]

مسأله ۲۰۶۹ خرید و فروش مجسمه و صابون یا (۱) چیزهای دیگری که روی آن مجسمه دارد اشکال ندارد. (۱) (فاضل): خرید و فروش مجسمه و ..

(نوری): ساختن مجسمه حرام است ولی خرید و فروش آن و صابون یا ..

(گلپایگانی): مسأله ساختن مجسمه حرام است ، ولی خرید و فروش آن بعید نیست که جایز باشد، اگر چه احتیاط در ترک آن است .

(خوئی): مسأله ساختن مجسمه جاندار بلکه نقاشی آن نیز حرام است ، ولی خرید و فروش آن مانعی ندارد، اگر چه أحوط ترک است .

(تبریزی): مسأله ساختن مجسمه جاندار بنا بر مشهور حرام است و نقاشی آن جایز است و خرید و فروش آن مانعی ندارد، اگر چه أحوط ترک است .

(سیستانی): مسأله ساختن مجسمه جاندار بنا بر احتیاط حرام است ، ولی خرید و فروش آن مانعی ندارد؛ و اما نقاشی جاندار جایز است .

(زنجان): مسأله ساختن مجسمه جاندار حرام است و همچنین نقاشی جاندار بنا بر احتیاط حرام است ، ولی خرید و فروش آن مانعی ندارد هر چند احتیاط استحبابی در ترک آن است .

(بهجت): مسأله ساختن مجسمه موجودات جاندار حرام است اما نگهداری آن برای مقاصد غیر حرام بنا بر أظهر جایز است ، و نیز معامله به همین مقصود مانعی ندارد، اگر چه احتیاط مستحب در ترک آن است . و نقاشی موجودات جاندار بنا بر أظهر حرام نیست ، اگر چه

احتیاط در ناقص یا جدا کشیدن آن است .

(صافی): مسأله ساختن مجسمه حرام است و احتیاط واجب ترک خرید و فروش آن است .

(مکارم): مسأله ساختن و خرید و فروش مجسمه اشکال دارد، ولی خرید و فروش صابون و مانند آن که روی آنها شکل مجسمه یا نقشهای برجسته است اشکالی ندارد.

[مسأله ۲۰۷۰]

مسأله ۲۰۷۰ خریدن چیزی که از قمار، یا دزدی، یا از معامله باطل تهیه شده (۱) (باطل و تصرف در آن مال (۲) حرام است (۳) و اگر کسی آن را بخرد (۴) باید به صاحب اصلیش برگرداند. (۱) (مکارم): حرام و باطل است و تصرف در آنها جایز نیست و اگر کسی آن را بخرد باید به صاحب اصلیش بازگرداند و اگر صاحب اصلیش را نمی شناسد به دستور حاکم شرع عمل کند.

(سیستانی): اگر مستلزم تصرف در آن باشد حرام است و اگر کسی آن را بخرد و از فروشنده بگیرد، باید به صاحب اصلیش برگرداند. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (زنجانی) و (تبریزی) نیست] (۳) (گلپایگانی)، (صافی): باطل و تصرف در آن معصیت و حرام است .. (۴) (اراکی): و تحویل بگیرد .. (فاضل): یا به معامله دیگر به او منتقل شود ..

[مسأله ۲۰۷۱]

مسأله ۲۰۷۱ اگر روغنی را که با پیه مخلوط است بفروشد، چنانچه آن را معین کند مثلاً بگوید این یک من روغن را می فروشم، مشتری (۱) می تواند معامله را به هم بزند (۲) ولی اگر آن را معین نکند بلکه یک من روغن بفروشد (۳) بعد روغنی که پیه دارد بدهد، مشتری می تواند آن روغن را پس بدهد و روغن خالص مطالبه نماید (۴). (۱) (اراکی): در صورتی که از اول نمی دانسته .. (۲) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): معامله به مقدار پیهی که در آن است باطل می شود و پولی که فروشنده برای پیه آن گرفته مال مشتری و پیه مال فروشنده است و مشتری می تواند معامله روغن خالصی را هم که در آن است به هم بزند ..

(نوری): معامله به مقدار پیهی که در آن است، باطل می شود و مشتری می تواند نسبت به روغن خالصی هم که در آن است، معامله را به هم بزند ..

(سیستانی): در صورتی که مقدار پیه در آن زیاد باشد، به طوری که آن را روغن نگویند، معامله باطل است؛ و اگر مقدار پیه کم باشد به طوری که آن را روغن مخلوط با پیه بگویند معامله صحیح است، ولی مشتری خیار عیب دارد و می تواند معامله

را به هم بزنند، و پول خود را پس بگیرد؛ و امّا اگر روغن از پیه متمایز باشد، معامله به مقدار پیهی که در آن است باطل می باشد و پولی که فروشنده برای پیه آن گرفته، مال مشتری و پیه، مال فروشنده است و مشتری می تواند معامله روغن خالصی را هم که در آن است به هم بزند.. (۳) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): در ذمه بفروشد.. (۴) (اراکي): اگر آن را معین نکند، بلکه یک من روغن کلی بفروشد بعد روغنی که پیه دارد بدهد، معامله صحیح است.

(زنجانى): مسأله اگر روغنى را كه با پيه مخلوط است بفروشد، چنانچه آن را معين كند، مثلاً بگويد: اين يك كيلو روغن را مى فروشم، معامله به مقدار پيهى كه در آن است باطل مى باشد و پولى كه فروشنده براى پيه آن گرفته مال مشترى و پيه مال فروشنده است و مشترى مى تواند معامله روغن خالص را هم كه در آن است بهم بزند، ولى اگر آن را معين نكند بلكه يك كيلو روغن در ذمه بفروشد بعد روغنى كه پيه دارد بدهد، مشترى مى تواند آن روغن را پس بدهد و روغن خالص را مطالبه نمايد.

(مكارم): مسأله هرگاه جنس تقلبى مانند روغنى را كه با پيه مخلوط شده است بفروشد، چنانچه آن را معين کرده ؛ مثلاً بگويد اين روغن را مى فروشم، مشترى هر زمان متوجه شد مى تواند معامله را فسخ كند، ولى اگر آن را معين نكند بلكه بگويد فلان مقدار روغن را مى فروشم اما هنگام تحويل دادن، جنس تقلبى تحويل دهد، مشترى مى تواند آن را پس بدهد و جنس سالم بگيرد.

(بهجت): مسأله غش در معامله، كه عبارت است از مخفى كردن عيب چيزى و فروختن آن به اسم صحيح و سالم، مثل مخلوط كردن شير با آب، يا گندم خوب با گندم بد، يا روغن با پيه و مانند آن، در صورتى كه مشخص نباشد و فروشنده به خريدار نگويد، حرام است و مشترى حق به هم زدن معامله و يا گرفتن تفاوت قيمت را دارد.

[مسأله ۲۰۷۲]

مسأله ۲۰۷۲ اگر مقدارى از جنسى را كه با وزن يا پيمانه مى فروشند به زيادتر از همان جنس بفروشد، مثلاً يك من گندم را به يك من و نيم گندم بفروشد ربا و حرام است (و گناه يك درهم ربا بزرگتر از آن است كه انسان هفتاد مرتبه با محرم خود زنا كند (۱)؛ بلكه اگر يكى از دو جنس (۲) سالم و ديگرى معيوب، يا جنس يكى خوب و جنس ديگرى بد باشد، يا با يكديگر تفاوت قيمت داشته باشند، چنانچه بيشتر از مقدارى كه مى دهد بگيرد، باز هم ربا و حرام است، پس اگر مس درست را بدهد و بيشتر از آن، مس شكسته بگيرد يا برنج صدرى (۳) را بدهد و بيشتر از آن برنج گرده (۴) بگيرد يا طلاى ساخته را بدهد و بيشتر از آن طلاى نساخته بگيرد، ربا و حرام مى باشد. (۱) [قسمت داخل پراتر در رساله آيات عظام: (خوئى)، (سيستانى)، (صافى)، (زنجانى) و (تبريزى) نيست] (۲) (گلايگانى)، (صافى): اگر يك نوع از آن جنس .. (۳) (بهجت): برنج مرغوب .. (۴) (تبريزى): برنج خرده .. (بهجت): برنج نامرغوب ..

(مكارم): مسأله ربا خوارى حرام است و آن بر دو گونه است: نخست ربای در قرض كه در بحث قرض، به خواست خدا خواهد آمد. دوم ربای در معامله است و آن اين است كه مقدارى از جنسى را كه با وزن يا پيمانه مى فروشند به زيادتر از همان جنس بفروشد؛ مثلاً يك من گندم را به يك من و نيم بفروشد. در روايات اسلامى مذمت از ربا بسيار شده است و از گناهان بسيار بزرگ محسوب مى شود. هرگاه يكى از آن دو جنس، معيوب و ديگرى سالم، يا يكى مرغوب و ديگرى نامرغوب باشد يا به خاطر جهات ديگر تفاوت قيمت داشته باشد، مثل اين كه ده كيلو گندم مرغوب يا سالم را بدهد و ۱۵ كيلو نامرغوب يا ناسالم را بگيرد آن هم ربا و حرام است،

بنا بر این اگر طلای ساخته را بدهد و بیشتر از آن ، طلای نساخته بگیرد، یا مس ساخته را بدهد و بیشتر از آن مسهای شکسته را بگیرد یا برنج درجه یک بدهد و بیشتر از آن درجه دو و سه بگیرد همه ربا و حرام است . و همچنین اگر اضافه ای از غیر جنس آن بگیرد، مثل اینکه ده کیلو گندم مرغوب را بدهد و ده کیلو گندم نامرغوب به اضافه ده تومان پول بگیرد آن هم ربا و حرام است ، بلکه اگر چیزی زیاده تر نگیرد ولی شرط کند خریدار کاری برای او انجام دهد آن نیز ربا و حرام است .

[مسئله ۲۰۷۳]

مسئله ۲۰۷۳ اگر چیزی را که اضافه می گیرد غیر از جنسی باشد که می فروشد، مثلاً یک من گندم به یک من گندم و یک قران پول بفروشد باز هم ربا و حرام است (۱) بلکه اگر چیزی زیاده تر نگیرد ولی شرط کند که خریدار عملی برای او انجام دهد، ربا و حرام می باشد. (۱) (بہجت): بقیہ مسألہ ذکر نشدہ . (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسألہ ۲۰۷۲

[مسئله ۲۰۷۴]

مسئله ۲۰۷۴ اگر کسی که مقدار کمتر را می دهد چیزی علاوه کند مثلاً یک من گندم و یک دستمال را به یک من و نیم گندم بفروشد (۱) اگر مقدار کمتر، در قیمت ، مساوی با مقدار بیشتر همجنس آن باشد و کسی که مقدار کمتر را می دهد، برای خلاصی از فروش آن به زیاده تر از همجنس ، چیزی علاوه کند مثلاً یک من گندم اعلا و یک دستمال را به یک من و نیم گندم متوسط بفروشد اشکال ندارد و همچنین است اگر از هر دو طرف ، چیزی زیاد کنند مثلاً یک من گندم و یک دستمال را به یک من و نیم گندم و یک دستمال بفروشد (۲) ولی اگر چیز علاوه ، برای فرار از ربا باشد، مثلاً یک من گندم خوب را به یک من و نیم گندم خوب مثل آن ، بخواهد نسبیہ بفروشد و برای فرار از ربا، چیزی بر یک من گندم علاوه کند، جایز نیست . (۱) (خوئی)، (اراکی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (بہجت)، (زنجان): اشکال ندارد و همچنین است اگر از هر دو طرف چیزی زیاد کنند، مثلاً یک من گندم و یک دستمال را به یک من و نیم گندم و یک دستمال بفروشد، اشکال ندارد.

(سیستانی): اشکال ندارد در صورتی که قصدشان آن باشد که دستمال در مقابل مقدار زیادی باشد و معامله هم نقدی باشد و همچنین اگر از هر دو طرف چیزی زیاد کنند، مثلاً یک من گندم و یک دستمال را به یک من و نیم گندم و یک دستمال بفروشند چنانچه قصدشان آن باشد که دستمال و نیم من گندم در طرف اول ، در مقابل دستمال در طرف دوم باشد اشکال ندارد. (۲) (فاضل): بقیہ مسألہ ذکر نشدہ . (نوری): رجوع کنید به مسألہ اختصاصی ۲۲۸۳ صفحه ۳۹۴ (مکارم): مسألہ هر گاه کسی که مقدار کمتر را می دهد جنس دیگری به آن اضافه کند مثلاً ده کیلو گندم به اضافه یک متر پارچه را به پانزده کیلو گندم بفروشد اشکال ندارد، همچنین اگر به هر دو طرف چیز دیگری اضافه کنند. ولی حیلہ های ربا کہ قصد جدی در آن نیست ؛ مثل آنچه در میان بعضی ، معمول است کہ وامی را بہ کسی می دهند و بعد ، سود آن را کہ مبلغ هنگفتی است ، با یک سیر نبات مصالحہ می کنند، باطل و بی اساس است و مبلغ اضافی ، ربا محسوب می شود.

[مسأله ۲۰۷۵]

مسأله ۲۰۷۵ اگر چیزی را که مثل پارچه با متر و ذرع می فروشند، یا چیزی را که مثل گردو و تخم مرغ (۱) با شماره معامله می کنند، بفروشد و زیادتر بگیرد (۲) مثلاً ده تا تخم مرغ بدهد و یازده تا بگیرد (۳) اشکال ندارد (۴). (۱) (زنجانى): مثل کبریت .. (۲) (سیستانی): اشکال ندارد، مگر در صورتی که هر دو از یک جنس بوده و معامله با مدّت باشد که صحت آن در این صورت محلّ اشکال است، مثل این که ده دانه گردو نقداً بدهد که دوازده دانه گردو پس از یک ماه بگیرد. و از این قبیل است فروختن اسکناس؛ پس مانعی ندارد که مثلاً تومان را به جنس دیگر از اسکناس مثل دینار یا دلار نقداً یا با مدّت بفروشد، ولی اگر بخواهد به جنس خودش بفروشد و زیادتر بگیرد، نباید معامله با مدّت باشد، و گرنه صحت آن محلّ اشکال است، مثل این که صد تومان نقداً بدهد که صد و ده تومان بعد از شش ماه بگیرد. (۳) (زنجانى): مثلاً ده بسته کبریت بدهد و یازده بسته بگیرد .. (۴) (خوئی)، (تبریزی): ولی چنانچه مثلاً ده عدد تخم مرغ را به یازده عدد در ذمه بفروشد لازم است که بین آنها امتیاز باشد مثلاً ده عدد تخم مرغ بزرگ را به یازده عدد متوسط در ذمه بفروشد، زیرا که اگر بین آنها هیچ امتیاز نباشد خرید و فروش محقق نمی شود بلکه واقع معامله، قرض است اگر چه به لفظ خرید و فروش باشد و بدین جهت معامله حرام و باطل است [۱] و از این قبیل است فروختن اسکناس نقداً به زیادتر از آن با مدّت مثل صد تومان نقداً بدهد که صد و ده تومان بعد از شش ماه بگیرد. ولی اگر بین آنها امتیاز باشد مانعی ندارد؛ مثل آن که صد تومان را به جنس دیگر از اسکناس مثل دینار یا پاون یا دلار بفروشد که در این صورت با تفاوت قیمت نیز اشکال ندارد.

(بہجت): ولی در بعضی از موارد کراہت دارد.

(فاضل): مسأله اگر چیزی را که مثل پارچه متری می فروشند یا چیزی را که مثل گردو و تخم مرغ عددی معامله می کنند، بفروشد و زیادتر بگیرد مثلاً ده تا تخم مرغ بدهد و یازده تا بگیرد اشکال ندارد. و چنانچه ده عدد تخم مرغ را به یازده عدد در ذمه بفروشد لازم نیست بین آنها امتیاز باشد زیرا خرید و فروش محقق می شود مثلاً می تواند ده عدد تخم مرغ بزرگ را به یازده عدد تخم مرغ متوسط به ذمه بفروشد، و از این قبیل است فروش اسکناس، یعنی می تواند اسکناس نقد را به زیادتر از آن با مدّت بفروشد مثلاً هزار تومان نقد را به هزار و دویست تومان بفروشد که بعد از شش ماه دیگر وصول کند، و همچنین خرید و فروش یا صرف کردن اسکناس به دلار یا سایر ارزهای خارجی توسط بانکها یا صرافیها و اشخاص اشکال ندارد، ولی قرض ربوی حرام است.

(مکارم): مسأله جنسهایی را که با وزن و پیمانه نمی فروشند بلکه با عدد و متر می فروشند

[۱] (من تبریزی)

(معامله حرام و شرط باطل است، و از این قبیل است فروختن اسکناس نقداً به زیادتر از آن به مدّت، ولی اگر بین آنها

امتیازی باشد مثل اسکناس و ریال با دلار یا پوند، اشکالی ندارد.

مانند تخم مرغ و پارچه و بسیاری از ظروف و یا با مشاهده می فروشند مانند بسیاری از حیوانات، اگر تعداد کمتر را به تعداد بیشتر بفروشند اشکال ندارد.

[مسأله ۲۰۷۶]

مسأله ۲۰۷۶ جنسی را که در بعضی از شهرها با وزن یا پیمانه می فروشند و در بعضی از شهرها با شماره معامله می کنند (۱)، اگر در شهری که آن را با وزن یا پیمانه می فروشند زیادتر بگیرد، ربا و حرام است و در شهر دیگر ربا نیست (۲) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): در شهری که با وزن، یا پیمانه می فروشند جایز نیست به زیادتر از آن بفروشند و در شهری که با شماره می فروشند جایز است به زیادتر از آن بفروشند.

(زنجان): احتیاط آن است که آن جنس را به زیادتر از آن نفروشند، و اگر در شهری هم با شماره و هم با وزن یا پیمانه معامله شود زیادتر گرفته اشکال دارد. (۲) (بهجت): در شهر دیگر اگر عددی معامله کند و زیادتر بگیرد ربا نیست.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله جنسی را که در (سیستانی): شهری یا) غالب شهرها با وزن یا پیمانه می فروشند و در بعضی از شهرها با شماره معامله می کنند، [۱] احتیاط واجب آن است که آن جنس را به زیادتر از آن نفروشند و در صورتی که شهرها مختلف باشند و چنین غلبه ای در بین نباشد حکم آن در هر شهری بر طبق معمول آن شهر است.

(مکارم): مسأله جنسهایی که در بعضی از شهرها با وزن یا پیمانه فروخته می شود و در بعضی از شهرها با شماره (مانند تخم مرغ که امروز در بعضی از مناطق با وزن و در بعضی با شماره می فروشند) هرگاه در شهری که با وزن یا پیمانه می فروشند زیادتر بگیرند ربا و حرام است و در شهر دیگر اشکال ندارد.

[مسأله ۲۰۷۷]

مسأله ۲۰۷۷ اگر چیزی را که می فروشد و عوضی را که می گیرد از یک جنس نباشد زیادی گرفتن اشکال ندارد، پس اگر یک من برنج بفروشد و دو من گندم بگیرد معامله صحیح است. (سیستانی): مسأله در چیزهایی که با وزن یا پیمانه فروخته می شوند، اگر چیزی را که می فروشد و عوضی را که می گیرد، از یک جنس نباشد و معامله نقدی باشد، زیادی گرفتن اشکال ندارد، ولی اگر معامله با مدّت باشد، محل اشکال است؛ پس اگر یک من برنج را به دو من گندم تا یک ماه بفروشد، صحت معامله خالی از اشکال نیست.

(مکارم): مسأله خرید و فروش چیزهایی که از یک جنس نیست به هر صورت که باشد مانعی ندارد، مثل این که ده کیلو برنج را به بیست کیلو گندم بفروشند.

[مسأله ۲۰۷۸]

مسأله ۲۰۷۸ اگر جنسی را که می فروشد و عوضی را که می گیرد از یک چیز عمل آمده باشد (۱) باید (۲) در معامله زیادی
نگیرد (۳) پس اگر یک من روغن (۴) بفروشد و در عوض

[۱] (من سیستانی

): جایز است که آن جنس را به زیادتر در شهری که با شماره معامله می کنند بفروشد.

آن یک من و نیم پنیر بگیرد، ربا و حرام است (۵) و احتیاط واجب آن است که اگر میوه رسیده را با میوه نارس معامله کند زیادی نگیرد. (۱) (بهجت): و به عبارت دیگر، حقیقت نوعیه آنها یکی بوده و اصناف مختلف باشند .. (۲) (اراکی): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۳) (اراکی): بنا بر این در فروش مثل روغن به پنیر که از یک جنس می باشد، بنا بر احتیاط واجب نباید زیادی گرفته شود و احتیاط واجب آن است که اگر میوه رسیده مانند انگور را با میوه نارس مانند غوره معامله کند زیادی نگیرد.

(خوئی)، (زنجانی)، (تبریزی): مثلاً اگر یک من روغن گاو بفروشد و در عوض آن یک من و نیم پنیر گاو بگیرد، ربا و حرام است و همچنین است اگر میوه رسیده را با میوه نارس آن معامله کند، (خوئی)، (زنجانی): نمی تواند زیادی بگیرد (تبریزی): زیادی نگیرد. (۴) (بهجت): یک من کره حیوانی .. (۵) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(فاضل): و همچنین است اگر میوه رسیده را با میوه نارس معامله کند نمی تواند زیادی بگیرد.

(مکارم): مسأله معامله جنسهای مختلفی که از یک ریشه گرفته شده است با تفاوت اشکال دارد، مثل اینکه ده کیلو روغن را به بیست کیلو پنیر بفروشند، یا به پنجاه کیلو شیر، یا پانزده کیلو کره .

(سیستانی): مسأله معامله میوه رسیده با میوه نارس با زیادتی جایز نیست و بطور مساوی اگر به صورت نقدی باشد مکروه است و اگر نسیه باشد مورد اشکال است .

[مسأله ۲۰۷۹]

مسأله ۲۰۷۹ جو و گندم در ربا یک جنس حساب می شود، پس اگر (۱) یک من گندم بدهد و یک من و پنج سیر جو بگیرد، ربا و حرام است (۲) و نیز اگر مثلاً ده من جو بخرد که سر خرمن ده من گندم بدهد، چون جو را نقد گرفته و بعد از مدتی گندم را می دهد، مثل آن است که زیادی گرفته و حرام می باشد. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): پس اگر مثلاً .. (۲) (زنجانی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(مکارم): مسأله جو و گندم در ربا یک جنس حساب می شود، بنا بر این نمی توان ده کیلو گندم را با دوازده کیلو جو یا بالعکس معامله کرد، حتی اگر ده کیلو جو بخرد که در مقابل آن هنگام خرمن ده کیلو گندم بدهد آن نیز حرام است، زیرا جو را نقد گرفته و بعد از مدتی گندم را می دهد. و این مانند آن است که زیادی گرفته باشد.

[مسأله ۲۰۸۰]

مسأله ۲۰۸۰ اگر مسلمان از کافری که در پناه اسلام نیست ربا بگیرد اشکال ندارد (۱) و نیز پدر و فرزند و زن و شوهر می توانند از یکدیگر ربا بگیرند. (۱) (بهجت): ولی مسلمان نمی تواند به کافر، ربا و زیادتی در معامله بدهد ..

(خوئی): مسأله معامله ربا چه با مسلمان چه با کافر حرام است، بلی اگر مسلمان از کافری که در پناه اسلام نیست [۱] یا از کافری که در پناه اسلام است و ربا گرفتن در شریعتش جایز باشد ربا بگیرد اشکال ندارد. و بنا بر احتیاط واجب پدر و فرزند و زن و شوهر نیز نمی توانند از یکدیگر ربا بگیرند.

(مکارم): مسأله در چند مورد ربا گرفتن حرام نیست: ۱ ربا گرفتن مسلمانان از کافری که در پناه اسلام نیستند. ۲ ربا گرفتن پدر و فرزند از یکدیگر. ۳ ربا گرفتن زن و شوهر از یکدیگر.

(زنجانی): مسأله مسلمان می تواند از کافری که در پناه اسلام نیست و یا از کافری که در پناه اسلام است و ربا گرفتن در شریعتش جایز است ربا بگیرد، و نیز پدر می تواند از فرزند خود و شوهر از زن خود ربا بگیرد، و بنا بر احتیاط واجب پسر از پدر و زن از شوهر خود ربا نگیرد.

(سیستانی): مسأله پدر و فرزند و زن و شوهر می توانند از یکدیگر ربا بگیرند و همچنین مسلمان می تواند از کافری که در پناه اسلام نیست ربا بگیرد؛ ولی معامله ربا با کافری که در پناه اسلام هست حرام است، البته پس از انجام معامله اگر ربا دادن در شریعت او جایز باشد، می تواند از او زیادتی را بگیرد.

مسائل اختصاصی

(سیستانی): مسأله ۲۰۳۸ تراشیدن ریش و اخذ اجرت بر آن، بنا بر احتیاط واجب جایز نیست، مگر اینکه مورد اضطرار باشد، یا ترک آن موجب ضرر یا حرجی باشد که معمولاً تحمل نمی شود، هر چند از جهت استهزاء و توهین باشد.

(سیستانی): مسأله ۲۰۳۹ غنا حرام است و منظور از آن، سخن باطلی است که با آوازی خوانده می شود که مناسب مجالس لهو و لعب باشد و همچنین جایز نیست با اینگونه صدا، قرآن و دعا و مانند آن را بخوانند و بنا بر احتیاط واجب سخنانی غیر از آنچه گفته شد نیز به اینگونه صدا نخوانند. و همچنین گوش دادن به غنا حرام است و اجرت گرفتن بر آن نیز حرام است و ملک گیرنده نمی شود و همچنین یاد گرفتن و یاد دادن آن نیز جایز نیست. و موسیقی یعنی نواختن آلات مخصوص موزیک نیز اگر به نحوی باشد که مناسب مجالس لهو و لعب است حرام است و غیر آن، حرام نیست و اجرت گرفتن بر نواختن موسیقی حرام نیز حرام است و ملک گیرنده نمی شود و تعلیم و تعلم آن نیز حرام است.

شرایط فروشنده و خریدار

[مسأله ۲۰۸۱]

مسأله ۲۰۸۱ برای فروشنده و خریدار شش چیز (۱) شرط است: اول: آن که بالغ باشند. دوم: آن که عاقل باشند. سوم: آن که حاکم شرع آنان را از تصرف در اموالشان جلوگیری نکرده باشد (۲) چهارم: آن که قصد خرید و فروش داشته باشند،

پس اگر مثلاً به شوخی بگوید مال خود را فروختم ، معامله باطل است . پنجم : آن که کسی آنها را مجبور نکرده باشد. ششم : آن که جنس و عوضی را که می دهند مالک باشند (یا مثل پدر و جدّ صغیر، اختیار مال در دست آنان باشد (۳) و احکام اینها در مسائل آینده گفته خواهد شد (۴) (۱) (مکارم): چند چیز ..

[۱] (من تبریزی

): چیزی را به صورت ربا به قصد استنقاذ بگیرد اشکال ندارد. و بنا بر احتیاط مستحب پدر و فرزند و زن و شوهر نیز نمی توانند از یکدیگر ربا بگیرند.

(۲) (نوری): یا در حال بلوغ، سفیه نباشند ..

(اراکی)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): سوم: آن که سفیه نباشند یعنی مال خود را در کارهای (گلپایگانی)، (صافی): بیخود و بیهوده مصرف نکنند ..

(فاضل): سوم: سفیه نباشند و نیز از تصرف در اموالشان جهت افلاس، توسط مجتهد جامع الشرایط منع نشده باشند ..

(مکارم): [سوم]: ممنوع التصرف در اموال نبودن (مانند کسانی که به خاطر ورشکستگی، از طرف حاکم شرع از تصرف در اموالشان جلوگیری شده اند) .. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (سیستانی) و (تبریزی) نیست] (۴) (گلپایگانی)، (صافی): ششم: جنس و عوضی را که می دهند مالک باشند یا ولایت بر او یا وکالت از طرف او داشته باشند و احکام اینها در مسائل آینده گفته می شود.

(مکارم): ششم: آن که جنسی را که خرید و فروش می کنند ملک آنها باشد یا از طرف مالک وکیل بوده، یا ولی صغیر باشند.

(زنجانی): مسأله فروشنده و خریدار باید چند شرط داشته باشند: اول: آن که ممیز باشند. دوم: آن که عاقل باشند. سوم: آن که قصد خرید و فروش داشته باشند، پس اگر مثلاً به شوخی بگویند مال خود را فروختم، معامله باطل است. چهارم: آن که جنس و عوض را که می دهند مالک یا در حکم مالک (مانند ولی و وکیل) باشند. پنجم: آن که بالغ باشند. ششم: آن که از کسانی که نمی توانند در مال خود تصرف کنند و در فصل مستقلی خواهد آمد نباشند. هفتم: آن که کسی آنها را مجبور نکرده باشد. این شرط و دو شرط پیشین، در معامله با مال خود لازم است، ولی اگر کسی مال دیگری را با اجازه او معامله کند، لازم نیست این سه شرط را دارا باشد. شرایط بالا در اکثر معامله های دیگر (غیر از خرید و فروش) نیز شرط می باشد و احکام آنها در مسائل آینده گفته خواهد شد.

[مسأله ۲۰۸۲]

مسأله ۲۰۸۲ معامله با بچه نابالغ باطل است، اگر چه پدر یا جد (۱) آن بچه به او اجازه داده باشند که معامله کند، ولی اگر بچه ممیز باشد (۲) و چیز کم قیمتی را که معامله آن برای بچه ها متعارف است معامله کند اشکال ندارد (۳) و نیز اگر طفل (۴) وسیله باشد که پول را به فروشنده بدهد و جنس را به خریدار برساند (۵) یا جنس را به خریدار بدهد و پول را به فروشنده برساند (۶) چون واقعاً دو نفر بالغ با یکدیگر معامله کرده اند معامله صحیح است ولی باید فروشنده و خریدار یقین (۷) داشته باشند که طفل جنس و پول را به صاحب آن می رساند (۸) (۱) (اراکی): جد پدری .. (۲) (اراکی): اگر بچه، وسیله باشد .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): معامله با بچه نابالغ که مستقل در معامله باشد باطل است، (سیستانی): مگر در چیزهای کم قیمتی که معامله با بچه ممیز نابالغ در آنها معمول باشد (و اما اگر معامله با ولی باشد و بچه نابالغ ممیز فقط صیغه معامله را جاری سازد، معامله (سیستانی): در هر صورت) صحیح است، بلکه اگر جنس یا پول مال دیگری باشد، و آن بچه

وکالتاً از صاحبش آن مال را بفروشد و یا به آن پول چیزی بخرد، ظاهر این است که معامله

صحیح است ، اگر چه بچه ممیز مستقل در تصرف باشد ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام : (گلپایگانی) و (صافی) نیست] (۴) (گلپایگانی)، (صافی): اما اگر طفل (صافی): اگر چه ممیز هم نباشد) ..

(نوری): اگر طفل ، وکیل در اجرای صیغه معامله یا .. (۵) (سیستانی): اگر چه ممیز نباشد، معامله صحیح است ، چون واقعاً دو نفر بالغ با یکدیگر معامله کرده اند. (۶) (خوئی)، (تبریزی): اگر چه ممیز نباشد .. (۷) (خوئی)، (تبریزی): یا اطمینان .. (۸) (گلپایگانی)، (صافی): یا آن که صاحب پول یا جنس اذن داده باشند که آن را به بچه بدهد تا به او برساند.

(مکارم): مسأله معامله با بچه نابالغ باطل است حتی اگر ولی به او اجازه داده باشد، مگر این که طرف معامله ولی طفل باشد و طفل وسیله رساندن پول به فروشنده یا جنس به خریدار است ؛ در این صورت اشکال ندارد اما باید خریدار و فروشنده یقین داشته باشند که بچه جنس یا پول را به صاحب آن می رساند.

(بهجت): مسأله اگر بچه نابالغ چیزی را با اجازه پدر یا جد پدری خود بخرد یا بفروشد، در صورتی که بتواند معامله کند، بنا بر اظهر صحیح است ولی اگر نمی تواند انشاء معامله نماید و یا قبلاً نمی توانسته ولی حالا شک داریم که می تواند انشاء معامله کند یا نه ، اگر چه با اجازه ولی باشد معامله اش صحیح نیست . خرید و فروش و معامله طفل غیر ممیز، دیوانه ، مست ، غافل ، بیهوش و کسی که از روی شوخی و بدون قصد جدی معامله می کند باطل است .

(زنجانى): مسأله معامله با بچه نابالغ که مستقل در معامله باشد، در مال خود باطل است ، اما اگر معامله با ولی باشد و بچه نابالغ ممیز فقط صیغه معامله را جاری سازد یا بچه ممیز مال دیگری را با اجازه وی معامله کند صحیح است .

[مسأله ۲۰۸۳]

مسأله ۲۰۸۳ اگر از بچه نابالغ چیزی بخرد (۱) یا چیزی به او بفروشد باید جنس یا پولی را که از او گرفته به صاحب آن بدهد، یا از صاحبش رضایت بخواهد. و اگر صاحب آن را نمی شناسد و برای شناختن او هم وسیله ای ندارد، باید چیزی را که از بچه گرفته از طرف صاحب آن ، مظالم بدهد (۲) ولی اگر چیزی را که گرفته مال خود صغیر باشد باید به ولیش برساند و اگر او را پیدا نکرد به حاکم شرع بدهد (۳) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانى): در مواردی که معامله باطل است چیزی بخرد .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و احتیاط آن است که از حاکم شرع هم اذن بگیرد و اگر پول یا جنس ، مال خود بچه باشد باید به ولی او برساند یا از ولی او اذن بگیرد و اگر او را پیدا نکرد به حاکم شرع بدهد.

(نوری): از طرف صاحب آن ، صدقه بدهد ..

(زنجانى): باید چیزی را که از بچه گرفته ، با اجازه حاکم شرع صدقه بدهد. (۳) (فاضل): به مجتهد جامع الشرائط بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر از بچه نابالغ در صورتی که معامله با آن صحیح نیست چیزی

بخرد، یا چیزی به او بفروشد، باید جنس یا پولی را که از او گرفته در صورتی که مال خود بچه باشد، به ولی او و اگر مال دیگری بوده به صاحب آن بدهد، یا از صاحبش رضایت بخواهد و اگر صاحب آن را نمی شناسد و برای شناختن او هم وسیله ای ندارد، باید چیزی را که از بچه گرفته از طرف صاحب آن بابت مظالم به فقیر بدهد. [۱] (مکارم): مسأله هرگاه از بچه نابالغ چیزی بخرد یا چیزی به او بفروشد معامله او باطل است و باید آن جنس یا پول را که از بچه گرفته به صاحب آن بدهد، نه به خود طفل؛ و اگر صاحب آن را نمی شناسد و راهی برای شناختن او ندارد باید آن را با اجازه حاکم شرع به فقیری بدهد و اگر مال خود کودک باشد باید به ولیش برساند، البته پول یا جنسی را که او به صغیر داده می تواند از او بگیرد ولی اگر تلف شده عوض آن را نمی تواند بگیرد.

[مسأله ۲۰۸۴]

مسأله ۲۰۸۴ اگر کسی با بچه نابالغ معامله کند و جنس یا پولی که به بچه داده از بین برود نمی تواند از بچه یا ولی او مطالبه کند (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): بلکه باید عوضی را که از بچه گرفته به ولی او بدهد. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۰۸۳.

(خوئی): مسأله اگر کسی با بچه ممیز در صورتی که معامله با آن صحیح نیست معامله کند [۲] و جنس یا پولی که به بچه داده از بین برود [۳] ظاهر این است که می تواند از بچه بعد از بلوغش یا از ولی او [۴] مطالبه نماید و اگر بچه ممیز نباشد حق مطالبه ندارد.

(زنجانی): مسأله اگر کسی با بچه معامله ای انجام دهد که صحیح نیست و جنس یا پولی که به بچه داده است از بین برود چنانچه بچه ممیز باشد این شخص می تواند عوض مالی را که از بین رفته از بچه بعد از بلوغش یا از ولی او (در صورتی که از اموال بچه در اختیار وی باشد) مطالبه کند، و اگر بچه ممیز نباشد حق مطالبه ندارد.

[مسأله ۲۰۸۵]

مسأله ۲۰۸۵ اگر خریدار یا فروشنده را به معامله مجبور کنند چنانچه بعد از معامله راضی شود و بگوید (۱) راضی هستم، معامله صحیح است (۲) ولی احتیاط مستحب.

[۱] (من سیستانی

: بابت ردّ مظالم به فقیر بدهد و احتیاط لازم آن است که در این کار از حاکم شرع اذن بگیرد.

[۲] (من سیستانی

): و بچه جنس یا پولی را که به او داده است از بین ببرد، می تواند از بچه بعد از بلوغش یا از ولی «او مطالبه نماید و اگر بچه ممیز نباشد یا ممیز باشد، ولی خودش مال را تلف نکرده باشد بلکه نزد او تلف شده باشد هر چند در اثر اهمال یا تفریط او باشد، ضامن نیست .

[۳] (من نوری

): می تواند از بچه بعد از بلوغ، یا ولی «او مطالبه نماید ولی اگر بچه ممیز نباشد نمی تواند از بچه یا ولی «او مطالبه نماید.

[۴] (من تبریزی

): در صورتی که بچه مال داشته باشد ..

آن است که دوباره صیغه معامله را بخوانند. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مثلاً بگویند .. (۲) (اراکي): هر چند بعد از معامله راضی شود و بگوید راضی هستم، معامله صحیح نمی شود و باید دوباره صیغه معامله را بخوانند.

(بهجت): مسأله اگر ظالمی خریدار یا فروشنده را به معامله مجبور کند، چنانچه بعد از معامله راضی شود و بگوید راضی هستم، در صورتی معامله صحیح است که موقع خرید یا فروش قصد معامله کرده باشد. ولی اگر خود مالک شخصی را بر اجرای صیغه مجبور کند، بنا بر اظهر معامله صحیح است و احتیاج به رضایت بعدی ندارد.

[مسأله ۲۰۸۶]

مسأله ۲۰۸۶ اگر انسان مال کسی را بدون اجازه او بفروشد، (۱) چنانچه صاحب مال به فروش آن راضی نشود (۲) و اجازه نکند معامله باطل است. (۱) (مکارم): اگر بعداً راضی شود و اجازه کند معامله صحیح است.

(زنجان): چنانچه صاحب مال بعداً راضی شود و اجازه کند معامله صحیح است، مگر در صورتی که قبل از معامله از انجام آن نهي کرده باشد یا بعد از معامله آن را رد کرده باشد که در این دو صورت چنانچه بعداً هم معامله را اجازه کند بنا بر احتیاط واجب معامله باطل است. (۲) (اراکي): و معامله را رد کند معامله باطل است و بنا بر احتیاط واجب دوباره نمی تواند اجازه کند.

[مسأله ۲۰۸۷]

مسأله ۲۰۸۷ پدر و جد پدری طفل در صورتی می توانند مال طفل را بفروشند که برای او مفسده نداشته باشد (۱) بلکه بهتر آن است که تا مصلحت نباشد نفروشند اما وصی پدر و وصی جد پدری (و حاکم شرع (۲) فقط (۳) در صورتی می توانند مال طفل را بفروشند که مصلحت طفل در آن باشد (۴) (۱) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۲) (فاضل): مجتهد جامع الشرائط .. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (اراکي) نیست] (۴) (اراکي): امّا حاکم شرع فقط در صورتی که ضرورت داشته باشد می تواند مال طفل را بفروشد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله پدر و جد پدری طفل اگر برای طفل مفسده ای نداشته باشد و نیز وصی پدر و وصی جد پدری اگر برای طفل مصلحت باشد می توانند مال طفل را بفروشند، مجتهد عادل هم با نبودن ولی و با رعایت مصلحت می تواند مال دیوانه یا طفل یتیم یا مال کسی را که غائب است بفروشد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله پدر و جد پدری طفل و نیز وصی پدر و وصی جد پدری بر طفل می توانند مال طفل را بفروشند و مجتهد عادل هم در صورتی که ضرورت اقتضا کند، [۱] می تواند مال دیوانه یا طفل یتیم یا مال کسی را که غائب است بفروشد.

[۱] من سیستمی

:(در صورت نبودن همه آنها مجتهد عادل هم در صورتی که مصلحت اقتضا کند ..

(زنجانى): مسأله پدر و جد پدری طفل و نیز وصی پدر و وصی جد پدری (که به ایشان برای تصرف در اموال کودک وصیت شده است) در صورتی که مفسده نداشته باشد، می توانند مال طفل را بفروشند و مجتهد عادل هم می تواند مال دیوانه یا طفل یتیم یا مال کسی را که غایب است بفروشد، ولی بنا بر احتیاط فقط در صورت ضرورت به این کار اقدام ورزد.

(مکارم): مسأله پدر و جد پدری طفل (بنا بر احتیاط واجب) در صورتی حق تصرف و خرید و فروش در اموال طفل را دارند که برای او مصلحتی داشته باشد، همچنین وصی و حاکم شرع.

[مسأله ۲۰۸۸]

مسأله ۲۰۸۸ اگر کسی مالی را غضب کند و بفروشد (۱) و بعد از فروش، صاحب مال معامله را برای خودش اجازه دهد (۲)، معامله صحیح است (۳) و احتیاط واجب آن است که مشتری و صاحب مال در منفعتی که برای جنس و عوض آن بوده با یکدیگر مصالحه کنند. (۱) (اراکى): برای خود بفروشد .. (۲) (خوئی)، (صافی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجانى): صاحب مال، معامله را اجازه دهد .. (۳) (مکارم)، (بہجت)، (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده.

(اراکى): و چیزی را که غضب کننده به مشتری داده و منفعتهای آن از موقع معامله غاصب، ملک مشتری است و چیزی را که مشتری به او داده و منفعتهای آن از موقع معامله غاصب، ملک کسی است که مال او را غضب کرده است.

(گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى): و چیزی را که غضب کننده به مشتری داده و منفعتهای آن از موقع معامله، ملک مشتری است و چیزی را که مشتری داده و منفعتهای آن از موقع معامله، ملک کسی است که مال او را غضب کرده اند.

[مسأله ۲۰۸۹]

مسأله ۲۰۸۹ اگر کسی مالی را غضب کند و بفروشد به قصد این که پول آن، مال خودش باشد، چنانچه صاحب مال معامله را اجازه نکند معامله باطل است (۱) و اگر برای کسی هم که مال را غضب کرده اجازه نماید صحیح بودن معامله اشکال دارد (۲) (۱) (بہجت): بقیه مسأله ذکر نشده. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (صافی): و اگر اجازه نماید، معامله صحیح است و پول مال مالک می شود.

(فاضل): و حتی اگر برای غاصب هم اجازه نماید، معامله اشکال دارد.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): چنانچه صاحب مال معامله را اجازه بکند، معامله صحیح است ولی پول، مال مالک می شود نه مال غاصب. [پایان مسأله] (۲) (گلپایگانی): آن معامله صحیح نیست.

(زنجانى): مسأله اگر کسی مالی را غضب کند، و خود را مالک آن به شمار آورده، آن را برای خودش بفروشد، اگر مالک

معامله را برای غاصب اجازه دهد معامله صحیح نیست ولی اگر مالک معامله را برای خودش اجازه دهد، یا معامله را اجازه دهد و نگویید که برای خودش اجازه می دهد یا برای غاصب ، معامله صحیح بوده و عوض آن ، مال مالک می شود نه مال غاصب .

مسأله ۲۰۹۰ جنسی که می فروشند و چیزی که عوض آن می گیرند پنج شرط دارد (۱): اول: آنکه مقدار آن با وزن یا پیمانه یا شماره و مانند اینها معلوم باشد. دوم: آن که بتوانند آن را تحویل دهند، بنا بر این فروختن اسبی که فرار کرده صحیح نیست (۲) ولی اگر بنده ای (۳) را که فرار کرده با چیزی که می تواند تحویل دهد مثلاً با یک فرش بفروشد، اگر چه آن بنده (۴) پیدا نشود، معامله صحیح است (۵) و در غیر بنده مشکل است (۶). سوم: خصوصیات را که در جنس و عوض هست و بواسطه آنها میل مردم به معامله فرق می کند معین نماید (۷) چهارم: کسی در جنس، یا در عوض آن حقی (۸) نداشته باشد، پس مالی را که انسان پیش کسی گرو گذاشته، بدون اجازه او نمی تواند بفروشد. (۹) پنجم: آن که بنا بر احتیاط خود جنس را بفروشد نه منفعت آن را اگر چه جایز بودن خالی از قوت نیست، پس اگر مثلاً منفعت یک ساله خانه را بفروشد صحیح است و (۱۰) چنانچه خریدار به جای پول، منفعت ملک خود را بدهد، مثلاً فرشی را از کسی بخرد و عوض آن منفعت یک ساله خانه خود را به او واگذار کند اشکال ندارد. و احکام اینها در مسائل آینده گفته خواهد شد. (۱) (مکارم): چند شرط دارد .. (۲) (بهجت)، (نوری): [پایان شرط دوم] (۳) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): اگر اسبی .. (۴) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): اگر چه آن اسب .. (۵) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): [پایان شرط دوم] (۶) (فاضل): اما اگر بنده فراری را برای آزاد کردن خریداری کند معامله صحیح است و نیاز به ضمیمه ندارد ..

(مکارم): دوم: توانایی بر تحویل آن را داشته باشند، بنا بر این فروختن حیوانی که فرار کرده، صحیح نیست، حتی اگر چیزی را به آن ضمیمه کنند (بنا بر احتیاط) ..

(سیستانی): دوم: آن که بتواند آن را تحویل دهد، و گرنه معامله صحیح نیست، مگر آنکه آن را با چیزی که می تواند آن را تحویل دهد بفروشد که در این صورت معامله صحیح است؛ ولی اگر خریدار بتواند آن چیزی را که خریده به دست آورد، هر چند فروشنده قادر نباشد که آن را به او تحویل دهد، معامله صحیح است، مثلاً اگر اسبی را که فرار کرده بفروشد و خریدار بتواند آن را پیدا کند معامله اشکال ندارد و صحیح می باشد و احتیاج به ضمیمه در این صورت نیست. (۷) (سیستانی): معلوم باشد ..

(مکارم): سوم: صفات و خصوصیات را که در آنها است و در ارزش جنس و میل مردم به معامله اثر دارد معین نمایند .. (۸) (اراکی): مانند رهن .. (۹) (خوئی)، (تبریزی): چهارم: آنکه ملک طلق باشد، پس مالی را که انسان وقف کرده فروش آن جایز نیست مگر در چند مورد که خواهد آمد ..

(بهجت): چهارم: مال در رهن یا گرو نباشد مگر اینکه از مالک آن ، اجازه فروش داشته باشد ..

(سیستانی): چهارم: آنکه متعلق حق دیگری نباشد، به طوری که با خارج شدن از ملک

مالک، حق آن شخص از میان برود ..

(مکارم): [چهارم]: شخص دیگری در جنس یا عوض آن حقی نداشته باشد، بنا بر این مالی را که نزد کسی گرو گذاشته اند بدون اجازه او نمی توان فروخت و نیز خریدار می تواند به جای پول، منفعت ملک خود را بدهد، مثلاً فرشی از کسی بخرد و در عوض آن منافع یک ساله خانه خود را به او واگذار کند. خریدار و فروشنده، در تعیین نرخ کالا آزادند ولی اگر این آزادی در مواردی سبب فساد و اختلال نظام اقتصادی جامعه اسلامی گردد، حاکم شرع در چنین مواردی می تواند تعیین نرخ کند و مردم را به آن ملزم سازد. (۱۰) (اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (بهجت)، (سیستانی)، (نوری): پنجم: آن که خود جنس را بفروشد نه منفعت آن را پس اگر مثلاً منفعت یک ساله خانه را بفروشد صحیح نیست، ولی ..

(فاضل): پنجم: آن که خود جنس را بفروشد نه منفعت آن را، پس اگر مثلاً منفعت یک ساله خانه را بفروشد محل اشکال است و ..

(زنجانی): مسأله جنسی را که می فروشند و چیزی را که عوض آن می گیرند، شش شرط دارد: اول: آن که مقدار آن با وزن، یا پیمانه یا شماره یا متر و مانند اینها معلوم باشد. دوم: آن که هر کدام از طرفین معامله بتوانند آنچه را که مالک می شوند در اختیار بگیرند ولی اگر اسبی را که فرار کرده و احتمال می دهد که می تواند به چنگ آورد، با چیزی که خریدار می تواند تحویل بگیرد، مثلاً با یک فرش بفروشد، معامله صحیح است، اگر چه آن اسب پیدا نشود. و خرید و فروش جنسی که از تحویل گرفتن آن مایوس است باطل است هر چند با ضمیمه همراه باشد. سوم: خصوصیات را که در جنس و عوض می باشد و به واسطه آنها میل مردم به معامله فرق می کند، معین نمایند. چهارم: آن که کسی در جنس، یا در عوض آن حقی نداشته باشد، پس مالی را که انسان پیش کسی گرو گذاشته، بدون اجازه او نمی تواند بفروشد. پنجم: آن که ملک، طلق باشد؛ پس مالی را که انسان وقف کرده، فروش آن جایز نیست، مگر در چند مورد که در مسائل [۲۰۹۴ و ۲۰۹۵] خواهد آمد. ششم: خود جنس را بفروشد، نه منفعت آن را، پس اگر مثلاً منفعت یک ساله خانه را بفروشد، صحیح نیست، ولی چنانچه خریدار بجای پول، منفعت ملک خود را بدهد، مثلاً فرشی را از کسی بخرد و عوض آن منفعت یک ساله خانه خود را به او واگذار کند، اشکال ندارد. احکام این شرایط در مسایل آینده گفته خواهد شد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۷۸۳ جنسی را که با دیدن معامله می کنند، مانند خانه و اتومبیل و بسیاری از انواع فرشها، معامله آن بدون مشاهده صحیح نیست.

[مسأله ۲۰۹۱]

مسأله ۲۰۹۱ جنسی را که در شهری با وزن یا پیمانه معامله می کنند، در آن شهر انسان باید با وزن یا پیمانه بخرد، ولی می

تواند همان جنس را در شهری که با دیدن معامله می کنند، با دیدن خریداری نماید.

[مسأله ۲۰۹۲]

مسأله ۲۰۹۲ چیزی را که با وزن خرید و فروش می کنند با پیمانۀ هم می شود معامله کرد، به این طور که اگر مثلاً می خواهد ده من گندم بفروشد با پیمانۀ ای که یک من گندم می گیرد ده پیمانۀ بدهد. این مسأله، در رسالۀ آیت الله (مکارم) نیست

[مسأله ۲۰۹۳]

مسأله ۲۰۹۳ اگر یکی از شرطهایی که گفته شد (۱) در معامله نباشد معامله باطل است، ولی اگر خریدار و فروشنده (۲) راضی باشند که در مال یکدیگر تصرف کنند تصرف آنها اشکال ندارد (۳) (۱) (گلبایگانی)، (فاضل)، (صافی): غیر از شرط چهارم .. (۲) (اراکی): و کسی که در آن مال حقی دارد با قطع نظر از معامله ..

(تبریزی): با قطع نظر از آن معامله ..

(سیستانی): اگر معامله از جهت نبودن یکی از شرطهایی که گفته شد غیر شرط چهارم باطل باشد ولی خریدار و فروشنده .. (۳) (گلبایگانی)، (فاضل)، (صافی): و در شرط چهارم اگر گرو گیرنده معامله را امضا کند یا ملک از گرو بیرون بیاید معامله صحیح است .

[مسأله ۲۰۹۴]

مسأله ۲۰۹۴ معامله چیزی را که وقف شده باطل است، ولی اگر به طوری خراب شود (۱) که نتوانند استفاده ای را که مال برای آنها وقف شده از آن ببرند (۲) مثلاً حصیر مسجد (۳) به طوری پاره شود که نتوانند روی آن نماز بخوانند، فروش آن (۴) اشکال ندارد (۵) و در صورتی که ممکن باشد باید (۶) پول آن را در همان مسجد به مصرفی برسانند که به مقصود وقف کننده نزدیکتر باشد. (۱) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (زنجان): یا در معرض خرابی باشد .. (۲) (سیستانی): یا در معرض این جهت باشد .. (۳) (مکارم): مثلاً فرش مسجد .. (۴) (اراکی): فروش آن با اجازه متولی و حاکم شرع ..

(سیستانی): فروش آن برای متولی و کسی که در حکم اوست .. (۵) (مکارم): همچنین مصالح کهنه ای که بعد از تعمیر و نوسازی مسجد زیاد می آید، ولی پس از فروختن باید پول آن را در همان مسجد به همان مصرف برسانند و اگر ممکن نشود به مصرفی که به مقصود واقف نزدیکتر است و اگر نیازی نباشد در مساجد دیگر مصرف کنند. (۶) (سیستانی): باید بنا بر احتیاط استجابی ..

(بهجت): مسأله معامله چیزی که وقف شده باطل است، ولی اگر معلوم شود وقف باطل بوده مثل آنکه واقف بالغ نبوده، یا در فروختن آن مفسده بزرگتری چون قتل نفس و هتک عرض باشد، یا معلوم باشد که واقف محل خاصیتی در نظر نداشته مثل زمینی که برای حمام ده وقف کرده باشد، در این صور فروختن جایز است. اما در صورت اول، خود واقف یا وارث او

می تواند آن را برای خود بفروشد، و در صورت دوم، موقوفه فروخته می شود و تبدیل به چیزی که به نظر واقف نزدیکتر است می شود. و در صورت سوم، به مثل آن تبدیل می گردد مثلاً در جای دیگر همان ده حمام ساخته می شود. و همچنین وقفی که در آن اختلاف شده به طوری که علم یا اطمینان به خرابی وقف پیدا شود، بنا بر اظهر می توان آن را فروخت.

[مسأله ۲۰۹۵]

مسأله ۲۰۹۵ هر گاه بین کسانی که مال را برای آنان وقف کرده اند به طوری اختلاف پیدا شود که اگر مال وقف را نفروشند (۱)، گمان آن برود که مال یا جانی تلف شود، می توانند آن مال را بفروشند (۲) و بین موقوف علیهم تقسیم نمایند (۳)، ولی چنانچه اختلاف با تنها فروختن و تهیه مکان دیگر برطرف می شود، لازم است آن موقوفه، به محل دیگر تبدیل و یا با پول فروش آن، محل دیگر خریداری شود و به جای مکان اول، و در همان جهت وقف اولی، وقف گردد. (۱) (زنجانی): بیم آن برود که اموال یا جانهای مسلمانان تلف شود، با اجازه حاکم شرع می توانند آن مال را بفروشند، و به مصرفی که به مقصد وقف کننده نزدیکتر است برسانند. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): و به مصرفی که به مقصد وقف کننده نزدیکتر است برسانند (خوئی)، (تبریزی): و همچنین است اگر واقف شرط کند که اگر صلاح در فروش وقف باشد بفروشند. (۳) (فاضل): و همچنین است اگر واقف شرط کند که اگر صلاح در فروش وقف باشد می تواند بفروشند.. (بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۰۹۴ (مکارم): مسأله در وقف خاص هرگاه بین کسانی که مال برای آنان وقف شده چنان اختلافی پیدا شود که اگر مال وقف را نفروشند بیم آن می رود که فساد یا بار آید، خونی بریزد یا اموالی تلف شود، در این صورت می توانند آن مال را بفروشند و در مصرفی که به مقصد وقف کننده نزدیکتر است صرف نمایند.

(سیستانی): مسأله بیع وقف در صورتی که بین کسانی که مال را برای آنان وقف کرده اند اختلاف پیدا شود که اگر مال وقف را نفروشند گمان آن برود که مال یا جانی تلف شود، محل اشکال است؛ ولی اگر واقف شرط کند که اگر صلاح در فروش وقف باشد، بفروشند، فروختن آن در این صورت اشکال ندارد.

[مسأله ۲۰۹۶]

مسأله ۲۰۹۶ خرید و فروش ملکی که آن را به دیگری اجاره داده اند اشکال ندارد، ولی استفاده آن ملک در مدت اجاره مال مستأجر است (۱) و اگر خریدار نداند که آن ملک را اجاره داده اند، یا به گمان این که مدت اجاره کم است ملک را خریده باشد، (۲) پس از اطلاع (۳) می تواند معامله خودش را به هم بزند. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): و خریدار حق ندارد مستأجر را از ملک بیرون کند.. (۲) (زنجانی): اگر خریدار خیال کرده که آن ملک را اجاره نداده اند، یا این که مدت اجاره کم است.. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): پس از اطلاع به کیفیت..

[مسئله ۲۰۹۷]

مسئله ۲۰۹۷ در خرید و فروش لازم نیست صیغه عربی بخوانند، مثلاً اگر (۱) فروشنده به فارسی بگوید، این مال را در عوض این پول فروختم و مشتری بگوید: قبول کردم معامله صحیح است (۲) ولی خریدار و فروشنده باید قصد انشاء داشته باشند، یعنی به گفتن این دو جمله مقصودشان خرید و فروش باشد. (۱) (گلیایگانی)، (صافی): بلکه اگر .. (۲) (بهجت): و بنا بر أظهر لازم نیست ایجاب بر قبول مقدم باشد (مقصود از ایجاب، کلام فروشنده و مقصود از قبول، کلام خریدار است) و احتیاط مستحب آن است که به هر زبانی معامله می کنند، صحیح گفته شود و کاملاً بیانگر مقصود طرفین باشد.

(مکارم): مسئله طرفین معامله به هر زبانی آشنا باشند می توانند صیغه بخوانند، بنا بر این اگر فروشنده به فارسی بگوید: «این جنس را به فلان قیمت فروختم» و مشتری بگوید: «قبول کردم» معامله صحیح است، همچنین با عبارات دیگری که این معنی را به روشنی بیان کند؛ و اگر صیغه نخوانند اما فروشنده جنس را به قصد فروختن به دیگری دهد و او هم به قصد خریدن بگیرد کافی است (به شرط این که تمام شرایط معامله در آن جمع باشد).

[مسئله ۲۰۹۸]

مسئله ۲۰۹۸ اگر در موقع معامله صیغه نخوانند، ولی فروشنده در مقابل مالی که از خریدار می گیرد، مال خود را ملک او کند و او بگیرد (۱) معامله صحیح است و هر دو مالک می شوند. (۱) [عبارت «و او بگیرد» در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی) و (سیستانی) نیست] (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۰۹۷ (زنجان): مسئله اگر فروشنده و خریدار صیغه نخوانند، بلکه فروشنده جنس را به قصد فروختن به دیگری دهد و خریدار هم به قصد خریدن بگیرد، داد و ستد انجام گرفته، و هر دو مالک می شوند، همچنین می توان با دادن پول از سوی خریدار و گرفتن آن از سوی فروشنده به قصد داد و ستد، خرید و فروش را انجام داد.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسئله ۱۷۹۰ امضاء اسناد در تمام معاملات، خواه در دفاتر رسمی باشد یا غیر آن، می تواند جانشین خواندن صیغه لفظی گردد، جز در ازدواج و طلاق، که احتیاط واجب آن است که صیغه لفظی خوانده شود.

(مکارم): مسئله ۱۷۹۱ هنگام خواندن صیغه معامله باید دو طرف قصد انشاء داشته باشند یعنی مقصودشان از گفتن این دو جمله خرید و فروش باشد، همچنین در جایی که داد و ستد عملی جانشین صیغه لفظی می شود باید قصد انشاء وجود داشته باشد. همچنین شخصیتهای حقیقی و حقوقی، هر دو مالک می شوند و می توانند طرف معامله واقع گردند؛ بنا بر این هر مؤسسه خیریه یا

انتفاعی که تأسیس گردد و دارای شخصیت حقوقی شود، با اشخاص حقیقی از این نظر تفاوت نمی کند.

(فاضل): مسأله ۲۱۷۵ امضاء اسناد معامله؛ خواه در دفاتر رسمی باشد یا غیر آن به طوری که در زمان ما متعارف است
جانشین صیغه لفظی می شود.

خرید و فروش میوه ها

[مسأله ۲۰۹۹]

مسأله ۲۰۹۹ فروش میوه ای که گُل آن ریخته و دانه بسته به طوری که معمولاً دیگر از آفت گذشته باشد پیش از چیدن صحیح است. و نیز فروختن غوره بر درخت اشکال ندارد (۱) (۱) (فاضل): اما مقدار آنها باید به وسیله تخمین کارشناس معلوم شود.

(خوئی)، (اراکی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): مسأله فروش میوه ای که گُل آن ریخته و دانه بسته [۱] پیش از چیدن صحیح است. [۲] و نیز فروختن غوره بر درخت اشکال ندارد.

(مکارم): مسأله خرید و فروش خرمايي که زرد یا سرخ شده، یا میوه ای که گُل آن ریخته و دانه آن بسته، به طوری که معمولاً از آفت گذشته باشد صحیح است و همچنین فروختن غوره بر درخت اشکال ندارد، البته مقدار آنها باید به وسیله تخمین کارشناس معلوم شود.

(سیستانی): مسأله میوه ای که گُل آن ریخته و دانه بسته، چنانچه معلوم باشد که از آفت رسته است یا نه، به طوری که مقدار حاصل آن درخت را بتوان تخمین زد، فروش آن پیش از چیدن صحیح است؛ بلکه اگر هنوز هم معلوم نباشد که از آفت رسته است یا نه، چنانچه میوه دو سال یا بیشتر را بفروشند، یا همان مقداری که فعلاً روییده به شرط آن که مالیت قابل توجهی داشته باشد بفروشند، معامله صحیح است؛ و همچنین اگر چیزی از حاصل زمین یا چیز دیگری را با آن بفروشند، معامله صحیح است، ولی احتیاط لازم در این صورت آن است که ضمیمه، طوری باشد که اگر دانه ها میوه نشوند حافظ سرمایه خریدار باشد.

[مسأله ۲۱۰۰]

مسأله ۲۱۰۰ اگر بخواهند میوه ای را که بر درخت است، پیش از آن که گُلش بریزد بفروشند (۱) باید چیزی که دارای مالیت و قابل فروش جداگانه و ملک فروشنده باشد، با آن ضمیمه نمایند. (۱) (بهجت): باید چیزی از حاصل زمین، مانند سبزی را با آن بفروشند که در اصل، چیز دیگری معامله شود و فروختن میوه تابع و ضمیمه باشد و یا به صورت شرط یا مصالحه در ضمن معامله دیگری باشد.

(نوری): باید چیزی از حاصل زمین که به تنهایی قابل فروختن است ، مانند سبزیها را با آن بفروشند یا میوه بیش از یکسال را بفروشند.

(مکارم): احتیاط آن است که چیزی از حاصل زمین مانند سبزیهای موجود را با آن بفروشند.

(اراکي): مسأله اگر بخواهند میوه ای را که بر درخت است ، پیش از آن که دانه ببندد بفروشند،

[۱] (من زنجانی

): و به احتیاط واجب از آفت رسته باشد ..

[۲] (من بهجت

): بقیه مسأله ذکر نشده .

باید چیزی از حاصل زمین مانند سبزیها را با آن بفروشند، یا میوه بیشتر از یک سال را بفروشند.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر بخواهند میوه ای را که بر درخت است، پیش از آن که دانه ببندد و گلش بریزد بفروشند، باید او را به تبع چیزی از حاصل زمین مانند سبزیها بفروشند و همچنین است حکم بنا بر احتیاط لازم اگر میوه بیش از یک سال را بفروشند، بلی اگر با مشتری شرط کنند که میوه را پیش از دانه بستن بچینند، بدون ضمیمه، معامله صحیح است.

(خوئی): مسأله فروختن میوه ای را که بر درخت است، پیش از آن که دانه ببندد و گلش بریزد نیز جایز است [۱] و بهتر آن است که چیزی را از حاصل زمین مانند سبزیها با آن بفروشند، یا با مشتری شرط کنند که میوه را پیش از دانه بستن بچینند، یا میوه بیشتر از یک سال را به او بفروشند.

(زنجانى): مسأله اگر بخواهند میوه ای را که بر درخت است، پیش از آن که دانه ببندد و گلش بریزد (بطوری که در مسأله پیش ذکر شد) بفروشند، باید چیزی از حاصل زمین مانند سبزیها را با آن بفروشند.

[مسأله ۲۱۰۱]

مسأله ۲۱۰۱ اگر خرمایی را که زرد یا سرخ شده، بر درخت بفروشند اشکال ندارد (۱) ولی نباید (۲) عوض آن را خرما بگیرند (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): ولی (تبریزی): بنا بر احتیاط) عوض آن را از خرمای آن درخت قرار ندهند اما اگر کسی یک درخت خرما در خانه یا باغ کس دیگر داشته باشد، در صورتی که مقدار آن را تخمین کنند و صاحب درخت آن را به صاحب خانه یا باغ بفروشد و عوض آن را خرمای همان درخت قرار بدهند اشکال ندارد. (۲) (بهجت): بنا بر اظهر نباید .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (بهجت)، (نوری): اما اگر کسی یک درخت خرما در خانه یا باغ کسی دیگر داشته باشد، در صورتی که مقدار آن را تخمین کنند و صاحب درخت آن را به صاحب خانه یا باغ بفروشد و عوض آن را از خرمای غیر از آن درخت بگیرد (بهجت)، (نوری): عوض آن خرما بگیرد) چنانچه خرمایی را که می گیرد کمتر یا زیادتر از مقداری که تخمین زده اند نباشد اشکال ندارد.

(زنجانى): نباید عوض آن را از خرما، چه از آن درخت و چه از درخت دیگر قرار دهند.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۰۹۹.

(فاضل): مسأله اگر خرمایی را که زرد یا سرخ شده، بر درخت، به چیزی غیر از خرما بفروشند، اشکال ندارد.

(سیستانی): مسأله اگر میوه درخت خرما را بر درخت بفروشند، چه رسیده باشد و چه نارس، اشکال ندارد، ولی عوض آن را از خرما، چه از آن درخت و چه از غیر آن قرار ندهند؛ ولی اگر آن را با

[۱] (من سیستمی

: ولی باید با ضمیمه باشد، به طوری که در مسأله پیش گفته شد و یا آن که میوه بیشتر از یک سال را بفروشند.

[۲] (من تبریزی

: جایز نیست و چنانچه چیزی از زمین مانند سبزیها را با آن بفروشند، یا با مشتری شرط کنند که میوه را پیش از دانه بستن بچیند، یا میوه بیشتر از یکسال را به او بفروشند، اشکال ندارد.

رطب رسیده یا نارس که هنوز خرما نشده است بفروشد، اشکال ندارد؛ و اگر کسی یک عدد درخت خرما در خانه کس دیگر داشته باشد و رسیدن به آن برای او مشکل باشد، در صورتی که مقدار آن را تخمین کنند و صاحب درخت آن را به صاحب خانه بفروشد و عوض آن را خرما قرار بدهد، اشکال ندارد.

[مسأله ۲۱۰۲]

مسأله ۲۱۰۲ فروختن خیار و بادمجان و سبزیها و مانند اینها که سالی چند مرتبه چیده می شود در صورتی که ظاهر و نمایان شده باشد و معین کنند که مشتری در سال چند دفعه آن را بچیند اشکال ندارد (۱) (۱) (سیستانی): در صورتی که محصول آن ظاهر و نمایان شده باشد و معین کنند که مشتری چند چین آن را می خرد، اشکال ندارد، ولی اگر محصول آن ظاهر و نمایان نشده باشد، فروختن آن اشکال دارد.

[مسأله ۲۱۰۳]

مسأله ۲۱۰۳ اگر خوشه گندم و جو را بعد از آن که دانه بسته (۱) به چیز دیگری غیر گندم و جو (۲) بفروشند اشکال ندارد. (۱) (زنجان): و از آفت رسته .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): که از خودش حاصل می شود ..

(سیستانی): مسأله اگر خوشه گندم را بعد از آن که دانه بسته، به گندمی که از خودش حاصل می آید یا از خوشه دیگری بفروشند، معامله صحیح نیست .

(مکارم): مسأله خرید و فروش خوشه گندم و جو بعد از آن که دانه آن بسته شده است اشکال ندارد، اما فروختن آن به گندم و جو مشکل است، همچنین خود زراعت را می توان قبل از ظاهر شدن خوشه ها خریداری کرد، خواه شرط کند باقی بماند تا برسد، یا فقط از علف آن استفاده کند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۶۴۴ انسان می تواند از میوه درختی که در مسیر عبور عمومی است، حتی اگر مالک مشخص داشته باشد، بخورد، ولی نباید موجب افساد یا از بین رفتن درخت و میوه شود، و بنا بر احوط باید چیزی از میوه را با خود نبرد.

نقد و نسیه

[مسأله ۲۱۰۴]

مسأله ۲۱۰۴ اگر جنسی را نقد بفروشند، خریدار و فروشنده، بعد از معامله می توانند جنس و پول را از یکدیگر مطالبه نموده و تحویل بگیرند (۱) و تحویل دادن خانه و زمین و مانند اینها به این است که آن را در اختیار خریدار بگذارند که بتواند در

آن تصرّف کند و تحویل دادن فرش و لباس و مانند اینها به این است که آن را طوری در اختیار خریدار بگذارند که اگر بخواهد آن را بجای دیگر ببرد فروشنده جلوگیری نکند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): و تحویل دادن در منقول مانند فرش و لباس و غیر منقول مانند خانه و زمین به این است که دست از آن چیز بردارد و طوری آن را در اختیار طرف قرار دهد که چنانچه بخواهد، بتواند در آن تصرّف کند؛ و این معنی به اختلاف موارد مختلف می باشد.

(زنجانی): و تحویل دادن اشیاء غیر منقول همچون خانه و زمین و اشیاء منقول همچون

فرش و لباس به این است که اختیار تصرف در مال را بدست طرف معامله قرار دهد.

(فاضل): مسأله اگر جنسی را نقد بفروشند، خریدار و فروشنده، بعد از معامله می توانند جنس و عوض را از یکدیگر مطالبه نموده و تحویل بگیرند و تحویل دادن هر چیز به حسب خودش می باشد مثلاً تحویل دادن خودکار و کتاب آن است که آن را بدست مشتری بدهد و تحویل دادن خانه و باغ به این است که کلید خانه یا باغ را به او بدهد و اثاثیه خود را از آنجا تخلیه کند و مانع ورود او به باغ یا خانه نشود و همین طور است تحویل دادن مغازه .

[مسأله ۲۱۰۵]

مسأله ۲۱۰۵ در معامله نسیه باید مدّت، کاملاً معلوم باشد، (۱) پس اگر جنسی را بفروشد که سر خرمن پول آن را بگیرد، چون مدّت کاملاً معین نشده معامله باطل است. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): و اگر تاریخی برای آن معین نکنند معامله باطل است.

[مسأله ۲۱۰۶]

مسأله ۲۱۰۶ اگر جنسی را نسیه بفروشد، پیش از تمام شدن مدّتی که قرار گذاشته اند، نمی تواند عوض آن را (۱) از خریدار مطالبه نماید، ولی اگر خریدار بمیرد (۲) و از خودش مال داشته باشد، فروشنده می تواند پیش از تمام شدن مدّت، طلبی را که دارد از ورثه او مطالبه نماید. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): قیمت آن را .. (۲) (مکارم): فروشنده می تواند طلب خود را از اموال میت مطالبه نماید، هر چند وقت آن نرسیده باشد.

[مسأله ۲۱۰۷]

مسأله ۲۱۰۷ اگر جنسی را نسیه بفروشد، بعد از تمام شدن مدّتی که قرار گذاشته اند، می تواند عوض آن را (۱) از خریدار مطالبه نماید، ولی اگر خریدار نتواند بپردازد، باید او را مهلت دهد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): قیمت آن را .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): یا معامله را فسخ کند و در صورتی که آن جنس موجود است پس بگیرد.

(فاضل): [و] در هر صورت اگر فروشنده بخواهد زودتر جنس را تحویل دهد می تواند بگیرد، حتی می تواند توافق کنند که فروشنده در قبال گرفتن مبلغی جنس را زودتر تحویل دهد.

(زنجان): و اگر عین مال او موجود باشد می تواند معامله را به هم زده و مال خود را پس بگیرد.

(مکارم): مسأله هر گاه بعد از فرا رسیدن مدّت، مشتری نتواند پول را بپردازد باید او را مهلت داد.

مسأله ۲۱۰۸ اگر به کسی که قیمت جنس را نمی داند، مقداری نسیه بدهد و قیمت آن را به او نگوید معامله باطل است (۱)
ولی اگر به کسی که قیمت نقدی جنس را می داند نسیه بدهد و گرانتر حساب کند مثلاً بگوید جنسی را که به تو نسیه می
دهم، تومانی یک ریال از قیمتی که نقد می فروشم گرانتر حساب می کنم و او قبول کند اشکال ندارد. این مسأله، در رساله
آیت الله (بهجت) نیست

(۱) (زنجانی): مگر این که خریدار فروشنده را وکیل کند که بجای او خرید جنس را عهده دار گردد که در این صورت همین مقدار که وکیل قیمت جنس را می داند، کفایت می کند ..

(فاضل): مسأله قیمت جنس در معامله نسیه باید دقیقاً معلوم باشد بنا بر این: ۱ اگر مشتری قیمت جنس را نداند و آن را نسیه بخرد معامله باطل است. ۲ اگر بگوید این جنس را نقد به فلان مبلغ و نسیه به فلان مبلغ می فروشم و تعیین نکنند که نقد فروخته یا نسیه، معامله باطل است. ۳ اگر بگوید این جنس را فلان مبلغ خریده ام و نسیه به ازای هر ماه تأخیر در پرداخت فلان مبلغ اضافه می دهم معامله باطل است.

(مکارم): مسأله هرگاه جنسی را به طور نقد با قیمتی معامله کنند و به طور نسیه با قیمتی گرانتر؛ مثلاً بگوید: این جنس را نقداً به فلان مقدار می دهم و به طور نسیه ده درصد گرانتر حساب می کنم و مشتری قبول کند مانعی ندارد و ربا حساب نمی شود.

[مسأله ۲۱۰۹]

مسأله ۲۱۰۹ کسی که جنسی را نسیه فروخته و برای گرفتن پول آن مدتی قرار داده، اگر مثلاً بعد از گذشتن نصف مدت، مقداری از طلب خود را کم کند و بقیه را نقد بگیرد اشکال ندارد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

معامله سلف

[مسأله ۲۱۱۰]

مسأله ۲۱۱۰ معامله سلف آن است که (۱) مشتری پول را بدهد که بعد از مدتی جنس را تحویل بگیرد و اگر بگوید (۲) این پول را می دهم که مثلاً بعد از شش ماه فلان جنس را بگیرم و فروشنده بگوید قبول کردم (۳) یا فروشنده پول را بگیرد و بگوید فلان جنس را فروختم که بعد از شش ماه تحویل بدهم معامله صحیح است. (۱) (فاضل): معامله سلف آن است که جنس فروخته شده کلی باشد و .. (۲) (سیستانی): معامله سلف آن است که شخص به پول نقد جنس کلی را که بعد از مدتی تحویل می دهد بفروشد، پس اگر خریدار بگوید: .. (۳) (مکارم): کافی است، حتی اگر صیغه ای نخوانند و خریدار به این قصد پول را بدهد و فروشنده بگیرد صحیح است.

(زنجانی): مسأله معامله سلف آن است که پول کالا نقد بوده، ولی خود کالا به گونه کلی و زمان دار باشد، بنا بر این اگر با پول نقد با فروشنده معامله کند که مثلاً بعد از شش ماه فلان جنس را تحویل بگیرد و فروشنده هم قبول کند، معامله صحیح است.

[مسأله ۲۱۱۱]

مسأله ۲۱۱۱ اگر پول طلا و نقره را سلف بفروشد و عوض آن را پول طلا و نقره بگیرد معامله باطل است (۱) ولی اگر جنسی

را سلف بفروشد و عوض آن را جنس دیگر یا پول بگیرد معامله صحیح است . و احتیاط مستحب « آن است در عوض جنسی که می فروشد پول بگیرد و جنس دیگر نگیرد. (۱) (اراکی): اگر طلا و نقره را سلف بفروشد و عوض آن را طلا و نقره بگیرد معامله باطل است ..

(گلیپایگانی)، (صافی)، (نوری): اگر پول طلا و نقره یا طلا و نقره را سلف بفروشد به پول طلا و نقره یا به طلا و نقره معامله باطل است ..

(فاضل): اگر پولی را که از جنس طلا یا نقره است سلف بفروشد و عوض آن را پول طلا یا نقره بگیرد معامله باطل است ..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجان): مسأله اگر پولی را که از جنس طلا یا نقره است سلف بفروشد و عوض آن را پول طلا یا نقره بگیرد معامله باطل است ولی اگر جنسی یا پولی را که از جنس طلا و نقره نیست بفروشد و عوض آن را جنس دیگر یا پول طلا یا نقره بگیرد معامله (سیستانی): به تفصیلی که در شرطهفتم مسأله آینده گفته می شود) صحیح است و احتیاط مستحب آن است که در عوض جنسی که می فروشد پول بگیرد و جنس دیگر نگیرد.

(مکارم): مسأله هرگاه خود پول را سلف بفروشد و عوض آن را پول بگیرد معامله باطل است، ولی اگر جنسی را سلف بفروشد و عوض آن را پول یا جنس دیگر بگیرد صحیح است، هر چند احتیاط مستحب آن است که همیشه در عوض جنس پول بگیرد نه جنس دیگر.

(بهجت): مسأله اگر پولی را سلف بفروشد و عوض آن را پول بگیرد معامله باطل است، ولی اگر جنسی را سلف بفروشد و عوض آن را جنس دیگر یا پول بگیرد، معامله صحیح است.

شرایط معامله سلف

[مسأله ۲۱۱۲]

مسأله ۲۱۱۲ معامله سلف شش شرط (۱) دارد: اول: خصوصیتی را که قیمت جنس بواسطه آنها فرق می کند معین نمایند. ولی دقت زیاد هم لازم نیست، همین قدر که مردم بگویند خصوصیات آن معلوم شده کافی است (۲) پس معامله سلف در نان و گوشت و پوست حیوان و مانند اینها (۳) در صورتی که نشود خصوصیاتشان را به طوری معین کنند که برای مشتری مجهول نباشد و معامله غرری باشد باطل است (۴) دوم: پیش از آن که خریدار و فروشنده از هم جدا شوند، خریدار تمام قیمت را به فروشنده بدهد، یا به مقدار پول آن از فروشنده طلبکار باشد که در این صورت بهتر آن است که فروشنده پول جنس را به ذمه مشتری قرار دهد، پس از آن مشتری طلبی را که از فروشنده دارد بابت پول جنسی که به ذمه او است حساب کند (۵) و چنانچه مقداری از قیمت آن را بدهد، اگر چه معامله به آن مقدار صحیح است ولی فروشنده می تواند معامله همان مقدار را به هم بزند (۶) سوم: مدت را کاملاً معین کنند، و اگر مثلاً بگویند (۷) تا اول خرمن، جنسی را تحویل می دهیم، چون مدت کاملاً معلوم نشده معامله باطل است (۸). چهارم: وقتی را برای تحویل جنس معین کنند که در آن وقت، به قدری از آن جنس وجود داشته باشد که اطمینان داشته باشند که نایاب نخواهد بود (۹). پنجم: بنا بر احتیاط واجب جای تحویل جنس را (۱۰) معین نمایند (۱۱) ولی اگر از حرفهای آنان جای آن معلوم باشد لازم نیست اسم آنجا را ببرند (۱۲) ششم: وزن یا پیمانه

(۱۳) آن را معین کنند و جنسی را هم که معمولاً با دیدن ، معامله می کنند اگر سلف بفروشند اشکال ندارد، ولی باید مثل بعضی از اقسام گردو و

تخم مرغ، تفاوت افراد آن به قدری کم باشد که مردم به آن اهمیّت ندهند (۱۴) ۱ (خوئی)، (سیستانی): هفت شرط .. (۲) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجان): [پایان شرط اوّل] (۳) (گلپایگانی)، (صافی): که نمی شود خصوصیاتشان را کاملاً معین کرد باطل است [پایان شرط اوّل] (۴) (مکارم): اوّل: صفات و خصوصیات جنس را که در قیمت تأثیر دارد باید معین کنند، ولی البتّه دقت زیاد لازم نیست، همین قدر که گفته شود خصوصیات آن معلوم شده کفایت می کند، به همین جهت معامله سلف در اجناسی که نمی توان خصوصیات آن را معین کرد (مانند بعضی از انواع پوست و گوشت و فرش) باطل است .. (۵) (اراک)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (فاضل)، (صافی)، (زنجان): دوم: پیش از آن که خریدار و فروشنده از هم جدا شوند، خریدار تمام قیمت را به فروشنده بدهد یا به مقدار پول آن از فروشنده طلبکار باشد (خوئی)، (سیستانی)، (فاضل)، (تبریزی): طلبکار نقدی باشد) و طلب خود را بابت قیمت جنس حساب کند و او قبول نماید ..

(بهجت): دوم: پیش از آن که خریدار و فروشنده از هم جدا شوند، خریدار تمام قیمت را به فروشنده بدهد و اگر خریدار از فروشنده طلبکار است خلاف احتیاط است که پول را از طلب خود حساب کند، گرچه جایز بودن این کار خالی از وجه نیست .. (۶) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): فروشنده می تواند معامله را به هم بزند ..

(مکارم): دوم: پیش از آن که خریدار و فروشنده از هم جدا شوند تمام قیمت باید پرداخته شود و اگر مقداری از آن قیمت را بدهد معامله به همان مقدار صحیح است ولی فروشنده می تواند معامله را فسخ کند. (۷) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر بگوید .. (۸) (مکارم): سوم: باید مدّت را کاملاً معین کند مثلاً اگر بگوید اوّل خرمن جنس را تحویل می دهم (و اوّل خرمن دقیقاً معین نباشد) معامله باطل است ..

(بهجت): سوم: بنا بر احتیاط واجب، زمان دریافت جنس را کاملاً معین کنند و چنانچه زمان را معین نکنند و به طور فعلی بفروشند، معامله صحیح است ولی معامله سلف نیست .. (۹) (خوئی)، (گلپایگانی)، (اراک)، (فاضل)، (صافی)، (تبریزی): چهارم: وقتی را برای تحویل جنس معین کنند که در آن وقت، جنس بقدری کمیاب نباشد که فروشنده نتواند آن را تحویل دهد ..

(سیستانی): چهارم: وقتی را برای تحویل جنس معین کنند که در آن وقت، فروشنده بتواند جنس را تحویل دهد، چه کمیاب باشد چه فراوان ..

(مکارم): [چهارم]: زمانی را برای تحویل جنس معین کنند که در آن وقت معمولاً جنسی وجود دارد ..

(زنجان): چهارم: زمانی را برای تحویل جنس معین کند که فروشنده بتواند در آن زمان جنس را تحویل دهد، البتّه اگر در هنگام معامله فروشنده می توانسته با فراهم کردن مقدمات کار، جنس مورد نظر را در زمان تعیین شده تحویل دهد ولی در اثر تأخیر در فراهم کردن مقدمات، پس از معامله قدرت خود را بر تحویل جنس در زمان تعیین شده از دست دهد معامله

صحیح است، ولی خریدار می تواند معامله را به هم بزند. گفتنی است که اگر فروشنده در هنگام معامله نمی توانسته جنس را تحویل دهد، ولی مثلاً به اندازه همان جنس از دیگری طلب داشته باشد، همین مقدار که خریدار بتواند جنس را از بدهکار تحویل بگیرد، کفایت می کند در این که معامله سلف صحیح باشد .. (۱۰) (سیستانی): کاملاً .. (۱۱) (اراکی)، (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (زنجان)، (تبریزی) (صافی): پنجم: جای تحویل جنس را معین نمایند .. (۱۲) (بهجت): پنجم: بنا بر ظاهر محل تحویل جنس را معین نمایند، به طوری که هیچ یک مغبون نشوند، ولی اگر از نوع معامله جای آن معلوم باشد، لازم نیست اسم آنجا را ببرند و همچنین کرایه حمل بار باید مشخص شود که به عهده کدامیک می باشد ..

(مکارم): [پنجم]: بنا بر احتیاط واجب محل تحویل جنس را تعیین کنند که در کدام شهر و کدام منطقه تحویل می دهند، مگر این که از سخنان آنها جای آن معلوم باشد .. (۱۳) (فاضل): یا شماره .. (زنجان): یا طول یا مساحت .. (سیستانی): یا عدد .. (۱۴) (بهجت): به هر حال در معامله سلف باید طوری جنس را مشخص کنند که هیچ یک از فروشنده و خریدار مغبون نشوند.

(مکارم): [ششم]: باید وزن یا پیمانه آن را تعیین کنند، اما جنسی را که معمولاً با دیدن معامله می کنند (مانند بسیاری از انواع فرش) اگر با ذکر صفات، سلف بفروشند اشکال ندارد، ولی باید تفاوت افراد آن به قدری کم باشد که مردم به آن اهمیت ندهند.

(خوئی)، (سیستانی): [هفتم]: چیزی را که می فروشند، چنانچه از اجناسی باشد که با وزن یا پیمانه فروخته می شوند عوض آن از آن جنس نباشد [۱] مثلاً گندم را به گندم سلفاً نمی توان فروخت .

احکام معامله سلف

[مسأله ۲۱۱۳]

مسأله ۲۱۱۳ انسان نمی تواند جنسی را که سلف خریده پیش از تمام شدن مدّت بفروشد (۱) و بعد از تمام شدن مدّت، اگر چه آن را تحویل نگرفته باشد، فروختن آن اشکال ندارد (۲) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): به غیر فروشنده اش بفروشد .. (۲) (اراکی)، (گلپایگانی)، (صافی): ولی فروختن غله مانند گندم و جو پیش از تحویل گرفتن آن مکروه است .

(خوئی)، (تبریزی): ولی فروختن غله مانند گندم و جو و سایر اجناسی که با وزن یا پیمانه فروخته می شود پیش از تحویل گرفتن آن جایز نیست مگر این که به سرمایه اش بفروشد.

(تبریزی): مگر این که به قیمت خریدش بفروشد یا به خود فروشنده اش بفروشد.

(سیستانی): ولی فروختن اجناسی که با وزن یا پیمانه فروخته می شود غیر از میوه ها پیش از تحویل گرفتن آن به غیر فروشنده

جایز نیست مگر اینکه به سرمایه اش یا به کمتر از آن بفروشد.

[۱] (من سیستمی

): بلکه بنا بر احتیاط لازم از غیر آن جنس از اجناسی که با وزن یا پیمانۀ فروخته می شود هم نباشد؛ و اگر چیزی را که می فروشد از اجناسی باشد که با عدد فروخته می شود، بنا بر احتیاط واجب نباید عوض آن را از جنس خود با مقداری زیادتر قرار دهد.

(زنجانى): مسأله انسان نمى تواند جنسى را كه سلف خريده پيش از تمام شدن مدّت بفروشد، خواه به فروشنده بفروشد يا به كسى ديگر، عوض آن را از همان جنس عوض در معامله سلف قرار دهد يا از جنس ديگر، قيمت عوض تعيين شده با قيمت عوض در معامله سلف يكسان باشد يا کمتر باشد. و بعد از تمام شدن مدّت و تحويل گرفتن جنس، معامله آن بدون اشكال صحيح است ولى اگر هنوز آن را تحويل نگرفته، بخواهد آن را بفروشد بايد عوض آن را چيزى را كه خريدار طلبكار است قرار ندهد. همچنين اگر بخواهد با عوضى از جنس همان عوض معامله سلف، آن را به فروشنده معامله سلف بفروشد، بايد به همان اندازه (نه کمتر نه بيشتر) بفروشد.

[مسأله ۲۱۱۴]

مسأله ۲۱۱۴ در معامله سلف اگر فروشنده جنسى را كه قرارداد کرده بدهد (۱) مشترى بايد قبول كند. و نيز اگر بهتر از آنچه قرار گذاشته، بدهد (۲) يعنى همان اوصاف را با زيادتى كمال دارا باشد، مشترى بايد قبول نمايد (۳) و اگر اين طور نباشد لازم نيست قبول كند؛ مثل آن كه بنده جاهل خريده باشد و بايع بخواهد عالم بدهد. (۱) (گلپايگانى)، (خوئى)، (تبريزى)، (صافى): در موعدهش تحويل بدهد ..

(فاضل)، (سيستانى): در موعدهش بدهد مشترى بايد قبول كند (سيستانى): اگر به همان وضعى باشد كه شرط شده است؛ و اگر بهتر باشد بايد پذيرد مگر اينكه منظور از شرطى كه شده است، نفى صفت بهتر نيز باشد. (۲) (اراكى)، (گلپايگانى)، (خوئى)، (تبريزى)، (صافى): و طورى باشد كه از همان جنس حساب شود، مشترى بايد قبول نمايد. [پايان مسأله] (۳) (نورى): بقيه مسأله ذكر نشده .

(بهجت): مگر اين كه در معامله مشخص کرده باشند كه بهتر يا بدتر تحويل داده نشود كه اگر طبق قرار داد نباشد، لازم نيست قبول كند.

(مكارم): مسأله هر گاه در معامله سلف، فروشنده جنس بهترى را تحويل دهد (يعنى جنسى را كه تمام آن اوصاف مورد قرار داد را به اضافه صفات ديگرى داراست) مشترى بايد قبول كند، ولى اگر بعضى از آن صفات را نداشته باشد مى تواند قبول نكند.

(زنجانى): مسأله در معامله سلف اگر فروشنده جنسى را كه قرارداد کرده بدهد، مشترى بايد قبول كند، ولى اگر جنس ديگرى بدهد، لازم نيست مشترى قبول كند، هر چند بهتر از جنسى باشد كه قرار گذاشته اند، البته گاه تعيين يك ويژه گى براى جنس از باب حد اقل مقدار لازم است كه در اين صورت اگر جنسى با ويژه گى بهتر تحويل دهد، چون همان جنسى است كه قرار گذاشته اند، بر مشترى لازم است آن را قبول كند.

[مسأله ۲۱۱۵]

مسأله ۲۱۱۵ اگر جنسی را که فروشنده می دهد، پست تر (۱) از جنسی باشد که قرارداد کرده ، مشتری می تواند قبول نکند.
(۱) (فاضل): بهتر یا پست تر .. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۱۱۴

[مسأله ۲۱۱۶]

مسأله ۲۱۱۶ اگر فروشنده به جای جنسی که قرارداد کرده، جنس دیگری بدهد (۱) در صورتی که مشتری راضی شود اشکال ندارد. (۱) (مکارم): و یا همان جنس را با صفات پست تری تحویل دهد..

[مسأله ۲۱۱۷]

مسأله ۲۱۱۷ اگر جنسی را که سلف فروخته در موقعی که باید آن را تحویل دهد، نایاب شود و (۱) نتواند آن را تهیه کند، مشتری می تواند صبر کند تا تهیه نماید یا معامله را به هم بزند و چیزی را که داده پس بگیرد (۲). این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) [عبارت «نایاب شود و» در رساله آیت الله (سیستانی) نیست] (۲) (زنجانی): چنانچه در مسأله [۲۱۱۲] شرط چهارم گفته شد.

(فاضل): و خریدار نمی تواند فروشنده را ملزم کند که جنس را که به قیمت سلف فروخته به قیمت روز از او بخرد البته اگر توافق کنند که جنس را به قیمت فعلی بخرد مانعی ندارد.

(سیستانی): چیزی را که داده، یا بدل آن را پس بگیرد و بنا بر احتیاط واجب نمی تواند آن را به فروشنده به قیمت بیشتری بفروشد.

[مسأله ۲۱۱۸]

مسأله ۲۱۱۸ اگر جنسی را بفروشد و قرار بگذارد که بعد از مدتی تحویل دهد و پول آن را هم بعد از مدتی بگیرد، معامله باطل است (۱) این مسأله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط واجب. (زنجانی): بنا بر احتیاط.

فروش طلا و نقره به طلا و نقره**[مسأله ۲۱۱۹]**

مسأله ۲۱۱۹ اگر طلا را به طلا یا نقره را به نقره بفروشد (سکه دار باشند یا بی سکه) (۱) در صورتی که وزن یکی از آنها زیادتیر از دیگری باشد معامله حرام و باطل است (۲) (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (زنجانی) نیست] (۲) (مکارم): هر چند یکی طلای ساخته شده باشد و دیگری نساخته، یا ساخت آنها از نظر مرغوبیت تفاوت داشته باشد، یا عیار آنها مختلف باشد، مثلاً یک گرم طلای ۱۸ عیار را به یک گرم و نیم طلای ۱۴ عیار بدهد، همه اینها حرام و باطل است ولی

فروختن طلا به نقره اشکالی ندارد، چه وزن آنها مساوی باشد یا غیر مساوی .

(زنجانی): ولی سکه طلای کنونی را که با وزن معامله نمی شود، می توان با سکه طلا با وزن بیشتر معامله کرد.

[مسأله ۲۱۲۰]

مسأله ۲۱۲۰ اگر طلا را به نقره، یا نقره را به طلا بفروشد (۱) معامله صحیح است و لازم نیست وزن آنها مساوی باشد (۲) (۱) (سیستانی): نقداً بفروشد .. (۲) (سیستانی): ولی اگر معامله با مدّت باشد باطل است .

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۲۱۲۱]

۲۱۱۹ مسأله ۲۱۲۱ اگر طلا یا نقره را به طلا یا نقره بفروشند (۱) باید فروشنده و خریدار پیش از آن که از یکدیگر جدا شوند، جنس و عوض آن را به یکدیگر تحویل دهند (۲) و اگر

هیچ مقدار از چیزی را که قرار گذاشته اند تحویل ندهند معامله باطل است (۳) (۱) (زنجانی): اگر طلا را به طلا یا نقره بفروشند، یا نقره را به طلا یا نقره بفروشند .. (۲) (فاضل): و اگر قبل از جدا شدن ثمن و مثن را تحویل ندهند، معامله باطل است . (۳) (مکارم): و اگر فقط مقداری از آن را تحویل دهند معامله فقط به همان مقدار صحیح است و طرف مقابل می تواند معامله را فسخ کند.

(سیستانی): و اگر بعضی از آن را تحویل دهند، نسبت به همان مقدار صحیح است .

(بهجت): و اگر مقداری تحویل داده شد، معامله نسبت به آن مقدار صحیح و ثابت است .

[مسئله ۲۱۲۲]

مسئله ۲۱۲۲ اگر فروشنده یا خریدار، تمام چیزی را که قرار گذاشته تحویل دهد و دیگری مقداری از آن را تحویل دهد (۱) و از یکدیگر جدا شوند، اگر چه معامله به آن مقدار صحیح است (۲) ولی کسی که تمام مال به دست او نرسیده می تواند معامله را به هم بزند. (۱) (فاضل): اگر فروشنده یا خریدار تمام چیزی را که قرار گذاشته تحویل ندهد و تنها مقداری از آن را تحویل دهد .. (۲) (بهجت): ولی اختیار فسخ معامله برای کسی که حق خود را بطور ناقص دریافت کرده ، ثابت است .

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۱۲۱.

[مسئله ۲۱۲۳]

مسئله ۲۱۲۳ اگر مقداری خاک نقره معدن را به همان مقدار نقره خالص و یا مقداری خاک طلای معدن را به همان مقدار طلای خالص بفروشند، معامله باطل است (۱) ولی فروختن خاک نقره به طلا و خاک طلا به نقره به هر صورت اشکال ندارد. (۱) (بهجت): بنا بر اظهر .. این مسئله ، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (اراکلی)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): مسئله اگر خاک نقره معدن را به نقره خالص و خاک طلای معدن را به طلای خالص بفروشند معامله باطل است ولی فروختن خاک نقره به طلا و خاک طلا به نقره اشکال ندارد.

(زنجانی): مگر معلوم باشد مقدار نقره موجود در خاک نقره با مقدار نقره خالص یا مقدار طلای موجود در خاک طلا مساوی است و اگر در جایی خاک خودش ارزش مالی داشته باشد نیز معامله صحیح است ..

(سیستانی): مگر آنکه بداند مثلاً مقدار نقره خاک با مقدار نقره خالص مساوی می باشد ولی فروختن خاک نقره را به طلا و خاک طلا را به نقره همانطوری که سابقاً گفته شد اشکال ندارد.

مواردی که انسان می تواند معامله را به هم بزند

اشاره

مسأله ۲۱۲۴ حق به هم زدن معامله را «خيار» می گویند و خریدار و فروشنده در یازده صورت (۱) می توانند معامله را به هم بزنند: اول: آن که از مجلس معامله متفرق نشده باشند (۲) و این خيار را «خيار مجلس» می گویند. دوم: آن که مغبون شده باشند «خيار غبن» (۳) (۱) (کلیپایگانی)، (صافی)، (زنجانی): دوازده صورت ..

(۲) (سیستانی): اول: آن که از هم جدا نشده باشند، هر چند مجلس معامله را ترک گفته باشند .. (۳) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): دوم: آن که مشتری یا فروشنده در بیع، یا یکی از دو طرف معامله در معاملات دیگر، مغبون شده باشند که آن را «خیار غبن» گویند. (سیستانی): و منشأ ثبوت این نحو از خیار «شرط ارتکازی» در عرف عام می باشد، یعنی در هر معامله ای در ذهن دو طرف معامله این شرط مرتکز است که مالی را که می گیرد از جهت مالیت به مقدار فاحش کمتر از مالی که می پردازد نباشد، و اگر باشد، حق به هم زدن معامله را داشته باشد، ولی چنانچه در مواردی در عرف خاص شرط ارتکازی طور دیگر باشد مثلاً شرط این باشد که اگر مالی را که گرفته از جهت مالیت کمتر از مالی که پرداخته، باشد، بتواند ما به التفاوت میان آن دو را از طرف مطالبه کند، و اگر ممکن نشد معامله را بهم زند، باید همان عرف خاص در این چنین موارد رعایت شود).

(زنجان): دوم: آن که معامله کننده مغبون شده باشد که به آن «خیار غبن» می گویند.

سوم: در معامله قرارداد کنند که تا مدت معینی هر دو یا یکی از آنان بتوانند معامله را به هم بزنند «خیار شرط».

چهارم: فروشنده یا خریدار، مال خود را بهتر از آنچه هست نشان دهد و طوری کند (۱) که قیمت مال در نظر مردم (۲) زیاد شود «خیار تدلیس». (۱) (نوری): طوری وانمود کند .. (۲) (بهجت): در نظر طرف مقابل ..

(خوئی)، (تبریزی): چهارم: یکی از دو طرف معامله مال خود را بهتر از آنچه هست نشان دهد و طوری کند که قیمت مال در نظر مردم زیاد شود که آن را «خیار تدلیس» گویند.

(سیستانی): طوری کند که طرف در آن رغبت کند یا رغبت او به آن زیادتر شود ..

(مکارم): چهارم: در صورتی که خریدار یا فروشنده تقلب کند و مال خود را بهتر از آنچه هست نشان دهد «خیار تدلیس».

پنجم: فروشنده یا خریدار شرط کند که کاری انجام دهد، یا شرط کند مالی را که می دهد طور مخصوصی باشد و به آن شرط عمل نکند (۱) که در این صورت، دیگری می تواند معامله را به هم بزند «خیار تخلف شرط». (۱) (اراکي): واجبا را و هم ممکن نباشد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): پنجم: یکی از دو طرف معامله با دیگری شرط کند که کاری را انجام دهد و به آن شرط عمل نشود یا شرط کند مالی را (سیستانی): مال معینی را) که می دهد به طور مخصوصی باشد و آن مال دارای آن خصوصیت نباشد؛ که در این صورت شرط کننده می تواند معامله را به هم بزند و آن را «خیار تخلف شرط» گویند.

ششم: در جنس یا عوض آن عیبی باشد (۱) «خیار عیب». (۱) (فاضل): و قبلاً اطلاع نداشته باشند ..

(مکارم): ششم: در صورتی که یکی از دو جنس یا هر دو معیوب باشند و قبلاً اطلاع نداشته باشند «خیار عیب».

هفتم: معلوم شود مقداری از جنسی را که فروخته اند، مال دیگری است، که اگر صاحب آن به معامله راضی نشود، خریدار می تواند معامله را به هم بزند (۱) یا پول آن مقدار را از فروشنده بگیرد و نیز اگر معلوم شود مقداری از چیزی را که خریدار عوض قرار داده، مال دیگری است و صاحب آن راضی نشود (۲) فروشنده می تواند معامله را به هم بزند (۳) یا عوض آن مقدار را از خریدار بگیرد (۴) «خيار شرکت ۵». (۱) (مکارم): یا معامله را در مقداری که مال فروشنده بوده، قبول کند و پول بقیه را پس بگیرد «خيار شرکت یا خيار تَبْعُضِ صِفَقَه». (بهجت): می تواند تمام معامله را به هم بزند .. (۲) (فاضل): معامله نسبت به آن قسمت باطل است و در قسمتی که مال خودش بوده صحیح است ولی .. (۳) (بهجت): می تواند تمام معامله را به هم بزند .. (۴) (اراکي): که اگر مال دیگری با مال او ممزوج شده باشد به نحوی که اشاعه حاصل شده باشد «خيار شرکت» و اگر مال دیگری جدا بوده «خيار تَبْعُضِ صِفَقَه».

(زنجانى): همچنین اگر قسمتی از جنسی را که فروخته اند یا قسمتی از چیزی را که عوض قرار داده اند، از چیزهایی باشد که معامله با آن صحیح نیست، مثلاً کسی گوسفند و خوک را در یک معامله فروخته باشد، در این صورت کسی که مال به صورت کامل به دستش نمی رسد، می تواند معامله را به هم بزند. خيار در این صورتهای «خيار تَبْعُضِ صِفَقَه» نام دارد، در خيار «تَبْعُضِ صِفَقَه» لازم نیست قسمتی که مال دیگری درمی آید، تفکیک شده باشد، بلکه اگر بصورت مشاع هم باشد این خيار ثابت می باشد. هشتم: آن که پس از انجام معامله و قبل از تحویل، جنسی را که فروخته اند یا چیزی را که عوض قرار می دهند بطوری با چیز دیگر مخلوط شود که شرکت پدید آید، که کسی که مال وی به صورت مشترک درآمده، می تواند معامله را به هم بزند، این خيار «خيار شرکت» نامیده می شود. (۵) (فاضل): «خيار تَبْعُضِ صِفَقَه».

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): هفتم: معلوم شود مقداری از جنسی را که معامله نموده اند، مال دیگری است که اگر صاحب آن به معامله راضی نشود، گیرنده می تواند معامله را به هم بزند یا عوض آن مقدار را چنانچه پرداخته باشد از طرف خود بگیرد و آن را «خيار شرکت» گویند.

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): هفتم: معلوم شود جنسی که فروخته شده، میان فروشنده و دیگری به طور مشاع مشترک بوده، خواه فروشنده مال غیر را هم فروخته باشد یا فقط مال خودش را فروخته باشد و نگفته باشد با دیگری مشاع است و در این صورت خریدار اگر به معامله راضی نشد می تواند معامله را به هم بزند «خيار شرکت».

مسأله اختصاصی

(گلپایگانی)، (صافی): هشتم: اگر فروشنده مال خود را که جدا است با مال شخص دیگر بفروشد و آن شخص رد کند، خریدار می تواند پول آن را از فروشنده پس بگیرد یا اصل معامله را فسخ نماید «خيار تَبْعُضِ صِفَقَه».

هشتم: (۱) فروشنده خصوصیات جنس معینی را که مشتری ندیده به او بگوید، بعد معلوم شود طوری که گفته نبوده است (۲) که در این صورت مشتری می تواند معامله را به هم بزند و نیز اگر مشتری خصوصیات عوض معینی را که می دهد بگوید، بعد معلوم شود طوری که گفته نبوده است، فروشنده می تواند معامله را به هم بزند (۳) «خيار رؤیت». (۱) (گلیپایگانی)، (صافی)، (زنجانى): نهم: .. (۲) (گلیپایگانی)، (صافی): یعنی ناقص تر است .. (۳) (گلیپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و همچنین است اگر با رؤیت سابقه معامله شود و بعد معلوم گردد که جنس یا عوض آن تغییر به نقص نموده که در صورت اول خریدار و در صورت دوم فروشنده می تواند معامله را به هم بزند «خيار رؤیت».

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): هشتم: صاحب مال خصوصیات جنس معینی را که طرف ندیده به او بگوید بعد معلوم شود طوری که گفته نبوده است (سیستانی): یا آن که طرف جنس را سابقاً دیده بوده و خیال می کرده است که فعلاً دارای خصوصیاتی است که در گذشته در آن دیده، بعد معلوم شود که آن خصوصیات در آن باقی نمانده است (که در این صورت طرف می تواند معامله را به هم بزند و آن را «خيار رؤیت» گویند.

نهم: (۱) مشتری پول جنسی را که نقد خریده، تا سه روز ندهد و فروشنده هم جنس را تحویل ندهد که اگر مشتری شرط نکرده باشد که دادن پول را تأخیر بیندازد (و شرط تأخیر جنس هم نشده باشد (۲))، فروشنده می تواند معامله را به هم بزند ولی اگر جنسی را که خریده مثل بعضی از میوه ها باشد که اگر یک روز بماند ضایع می شود (۳) چنانچه تا شب پول آن را ندهد و شرط نکرده باشد که دادن پول را تأخیر بیندازد (و شرط تأخیر جنس هم نشده باشد (۴))، فروشنده می تواند معامله را به هم بزند «خيار تأخیر». (۱) (گلیپایگانی)، (صافی)، (زنجانى): دهم: .. (۲) (فاضل): نهم: مشتری پول جنسی را که نقد خریده، تا سه روز ندهد و فروشنده هم جنس را تحویل نداده باشد در صورتی که شرط تأخیر برای بایع یا مشتری نسبت به ثمن و مثن نشده باشد ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلیپایگانی)، (زنجانى) و (صافی) نیست] (۳) (بہجت): فاسد می شود .. (۴) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلیپایگانی)، (زنجانى) و (صافی) نیست] (خوئی)، (تبریزی): نهم: اگر مشتری پول جنسی را که خریده و شرط نکرده که در پرداخت پول تأخیر کند تا سه روز ندهد، اگر فروشنده جنس را تحویل نداده باشد می تواند معامله را به هم بزند. ولی اگر جنسی را که خریده مثل بعضی از میوه ها باشد که اگر یک روز بماند ضایع می شود، چنانچه تا شب پول آن را ندهد و شرط نکرده باشد که دادن پول را تأخیر بیندازد فروشنده می تواند معامله را به هم بزند و آن را «خيار تأخیر» گویند.

(سیستانی): نهم اگر مشتری پول جنسی را که خریده تا سه روز ندهد و فروشنده هم جنس

را تحویل نداده باشد، فروشنده می تواند معامله را به هم بزند، ولی این در صورتی است که فروشنده خریدار را در پرداخت پول مهلت داده باشد، ولی تعیین مدت نکرده باشد؛ و امّا اگر او را اصلاً مهلت نداده باشد، می تواند با اندکی تأخیر در پرداخت پول، معامله را به هم بزند؛ و اگر بیش از سه روز مهلت داده باشد، نمی تواند تا تمام شدن مدت، معامله را به هم بزند، و اگر جنسی را که فروخته از قبیل سبزیها یا میوه ها باشد که زودتر از سه روز فاسد می شود، مهلت آن کمتر خواهد بود؛ و این خیار را «خیار تأخیر» گویند.

(مکارم): نهم: در صورتی که مشتری پول جنسی را که نقداً خریده تا «سه روز» ندهد و فروشنده هم جنس را تحویل نداده باشد، فروشنده می تواند معامله را بهم بزند (مگر اینکه مشتری شرط کرده باشد دادن پول را تا مدت معینی تأخیر بیندازد) و اگر جنسی که فروخته شده مثل بعضی از میوه ها و سبزیها باشد که اگر یک روز بر آن بگذرد ضایع می شود چنانچه تا شب پول آن را ندهد فروشنده می تواند معامله را بهم بزند «خیار تأخیر».

دهم: (۱) حیوانی را خریده باشد، که خریدار تا سه روز می تواند معامله را به هم بزند (۲) «خیار حیوان»، (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (زنجان)، (زنجانی): یازدهم .. (۲) (گلپایگانی)، (اراک)، (صافی): و اگر در عوض حیوانی که خریده، حیوان دیگری داده باشد، فروشنده هم تا سه روز می تواند معامله را به هم بزند «خیار حیوان».

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): و اگر در عوض چیزی که فروخته حیوانی گرفته باشد، فروشنده تا سه روز می تواند معامله را به هم بزند و آن را «خیار حیوان» گویند.

یازدهم: (۱) فروشنده نتواند جنسی را که فروخته تحویل دهد، مثلاً اسبی را که فروخته فرار نماید که در این صورت مشتری می تواند معامله را به هم بزند «خیار تعدّر تسلیم» (۲) و احکام اینها در مسائل آینده گفته خواهد شد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (زنجان): دوازدهم: .. (۲) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده.

(زنجان): و این خیار در جایی است که در هنگام معامله فروشنده توانائی تحویل جنس را داشته یا خریدار بتواند جنس را تحویل بگیرد و ناتوانی پس از انجام معامله پدید آید، و اگر در هنگام معامله توانائی وجود نداشته باشد، معامله از اساس باطل است. احکام خیارها در مسائل آینده گفته خواهد شد.

(سیستانی): مسأله اگر فروشنده نتواند جنسی را که فروخته است تحویل دهد، مثلاً اسبی را که فروخته است فرار نماید، در این صورت معامله باطل می شود و مشتری می تواند پول خود را مطالبه نماید.

[مسأله ۲۱۲۵]

مسأله ۲۱۲۵ اگر خریدار قیمت جنس را نداند، یا در موقع معامله غفلت کند و جنس را گرانتر از قیمت معمولی آن بخرد، چنانچه به قدری گران خریده که مردم او را مغبون می دانند (۱) و به کمی و زیادی آن اهمّیت می دهند (۲) می تواند معامله

نیز اگر فروشنده قیمت جنس را نداند، یا موقع معامله غفلت کند و جنس را ارزاتر از قیمت آن بفروشد در صورتی که مردم به مقداری که ارزان فروخته اهمیت بدهند و او را مغبون بدانند، می تواند معامله را به هم بزند (۳) (۱) (سیستانی): چنانچه به مقدار قابل توجهی گرانتر خریده باشد، می تواند معامله را به هم بزند، البته به شرط آن که در وقت به هم زدن معامله هم غبن باقی باشد و گرنه حق «خیار محل» اشکال است؛ و نیز اگر فروشنده قیمت جنس را نداند، یا موقع معامله غفلت کند و جنس را ارزاتر از قیمت آن بفروشد، در صورتی که به مقدار قابل توجهی ارزاتر فروخته باشد، می تواند به شرط گذشته معامله را به هم بزند.

(مکارم): می تواند معامله را فسخ کند، این حکم در صورتی که فروشنده قیمت جنس را نداند و مغبون شود نیز جاری است . (۲) (اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجانی): چنانچه به قدری گران خریده که مردم به آن اهمیت می دهند .. (۳) (اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (زنجانی)، (تبریزی)، (صافی): در صورتی که مردم به مقداری که ارزان فروخته اهمیت بدهند، می تواند معامله را به هم بزند.

[مسأله ۲۱۲۶]

مسأله ۲۱۲۶ در معامله بیع شرط، که مثلاً خانه هزار تومانی را به دوپست تومان می فروشند و قرار می گذارند که اگر فروشنده سر مدّت، پول را بدهد (۱) بتواند معامله را به هم بزند، در صورتی که خریدار و فروشنده قصد خرید و فروش داشته باشند (۲) معامله صحیح است . (۱) (بهجت): در معامله بیع شرط، که مثلاً جنس هزار تومانی را به هزار تومان یا کمتر می فروشند و قرار می گذارند که اگر فروشنده تا مدّت معینی پول را بدهد .. (۲) (سیستانی): قصد خرید و فروش واقعی داشته باشند ..

(مکارم): مسأله در معامله بیع شرط که مثلاً خانه صد هزار تومانی را با علم و آگاهی به پنجاه هزار تومان می فروشند و قرار می گذارند اگر فروشنده در موعد مقرر پول را بدهد می تواند معامله را فسخ کند، معامله اشکالی ندارد به شرط این که طرفین واقعاً قصد خرید و فروش داشته باشند و اگر در موعد مقرر پول را ندهد جنس از آن خریدار خواهد بود.

(فاضل): مسأله اگر در بیع، طرفین با هم شرط کنند که اگر فروشنده در تاریخ معینی پول مشتری را پس بدهد جنس فروخته شده مال خودش باشد صحیح و لازم الوفاء است و این را «بیع شرط» می گویند در معامله ای که به این صورت واقع می شود جنس فروخته شده تا تاریخ مذکور ملک مشتری است و در هر نوع استفاده از آن آزاد است و حتی می تواند به خود فروشنده اجازه دهد و اگر فروشنده رأس تاریخ مقرر پول را پس بدهد صاحب ملک خود می شود ولی اگر پول را ندهد دیگر حق رجوع ندارد و جنس فروخته شده ملک مشتری باقی می ماند در این نوع معامله هم مثل سایر معاملات باید قصد جدی نسبت به بیع وجود داشته باشد لذا معامله صوری به این نحو برای فرار از ربا باطل است و اگر فروشنده مطمئن باشد که پول را مقداری دیرتر از موعد مقرر هم بدهد

باز خریدار جنس را به او پس می دهد می تواند «بیع شرط» کند و این معنا ضرری به بیع نمی زند.

[مسئله ۲۱۲۷]

مسئله ۲۱۲۷ در معامله بیع شرط اگر چه فروشنده اطمینان داشته باشد که هرگاه سر مدّت پول را ندهد، خریدار ملک را به او می دهد معامله صحیح است، ولی اگر سر مدّت پول را ندهد، حق ندارد ملک را از خریدار مطالبه کند (۱) و اگر خریدار بمیرد (۲) نمی تواند ملک را از ورثه او مطالبه نماید. این مسئله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بقیه مسئله ذکر نشده. (۲) (اراکي): و پول را سر مدّت ندهد.. (تبریزی): تا پول را نداده.. (فاضل): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۱۲۶.

[مسئله ۲۱۲۸]

مسئله ۲۱۲۸ اگر چای اعلا را با چای پست مخلوط کند و به اسم چای اعلا بفروشد (۱) مشتری می تواند معامله را به هم بزند. (۱) (اراکي): در صورتی که هنگام معامله مشتری نمی دانسته و بعداً بفهمد، می تواند معامله را به هم بزند. (گلپایگانی)، (صافی): و مشتری نفهمد، بعد که دانست می تواند معامله را به هم بزند.

(فاضل): و مشتری خبر نداشته باشد، وقتی که متوجه شود می تواند معامله را به هم بزند.

[مسئله ۲۱۲۹]

مسئله ۲۱۲۹ اگر خریدار بفهمد (۱) مالی را که گرفته عیبی دارد (۲) مثلاً حیوانی را بخرد و بفهمد که یک چشم آن کور است، چنانچه آن عیب پیش از معامله در مال بوده و او نمی دانسته، (۳) می تواند معامله را به هم بزند، (۴) یا فرق قیمت سالم و معیوب آن را معین کند (۵) و به نسبت تفاوت قیمت سالم و معیوب از پولی که به فروشنده داده پس بگیرد مثلاً مالی را که به چهار تومان خریده، اگر بفهمد معیوب است، در صورتی که قیمت سالم آن هشت تومان و قیمت معیوب آن شش تومان باشد، چون فرق قیمت سالم و معیوب یک چهارم می باشد، می تواند یک چهارم پولی را که داده یعنی یک تومان از فروشنده بگیرد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): اگر معامله به مال مشخصی واقع شده باشد و خریدار بفهمد.. (۲) (اراکي): و معامله به شخص آن مال واقع شده باشد نه به طور کلی..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر خریدار بفهمد مالی (سیستانی): مال معینی) را که خریده عیبی دارد.. (۳) (زنجان): و مال به همان شکل اولیه خود باقی مانده است، می تواند معامله را به هم زده و آن مال را به فروشنده برگرداند، و اگر مال را تغییر داده باشد، مثلاً پارچه را بریده یا دوخته یا رنگ کرده است، یا اینگونه تغییرات بدون دخالت فروشنده در مال ایجاد شده باشد، می تواند به خاطر عیبی که پیش از معامله در مال بوده و او نمی دانسته، به نسبت تفاوت قیمت سالم و معیوب از پولی که به فروشنده داده، پس بگیرد، مثلاً مالی را که به چهار هزار تومان خریده اگر بفهمد معیوب است، در صورتی که

قیمت سالم آن هشت هزار تومان و قیمت معیوب آن شش هزار تومان باشد، چون فرق قیمت سالم و معیوب یک چهارم است ، می تواند یک چهارم پولی

را که داده یعنی هزار تومان از فروشنده بگیرد. و بنا بر احتیاط واجب در صورتی که مال تغییر نکرده، نمی تواند تفاوت قیمت بگیرد، بلکه تنها می تواند معامله را به هم بزند. (۴) (بهجت): یا ما به التفاوت قیمت سالم و معیوب آن را بگیرد. [پایان مسأله] (۵) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): می تواند معامله را به هم زده و آن مال را به فروشنده برگرداند و چنانچه بر گرداندن ممکن نباشد، مثلاً در آن مال تغییری حاصل شده (سیستانی): مانند اینکه عیبی حادث شده باشد) یا تصرفی که مانع از رد است نموده باشد، (سیستانی): مانند اینکه آن را فروخته یا اجاره داده باشد یا پارچه را بریده یا دوخته باشد) در این صورت فرق قیمت سالم و معیوب آن را معین کند ..

(صافی): می تواند معامله را به هم بزند و آن مال را به فروشنده برگرداند و احتیاط واجب این است که با امکان برگرداندن آن به فروشنده و به هم زدن معامله به آن اکتفا کند و اگر برگرداندن آن به فروشنده بواسطه تغییری که در آن حاصل شده یا تصرفی که مانع از ردّ باشد در آن کرده باشد در این صورت فرق قیمت سالم و معیوب آن را معین کند ..

(مکارم): مسأله هرگاه خریدار بفهمد جنسی را که گرفته معیوب است، مثلاً پارچه یا فرشی را که خریده پوسیدگی یا پارگی دارد چنانچه آن عیب پیش از معامله در مال بوده و او نمی دانسته، می تواند معامله را فسخ کند، یا تفاوت قیمت سالم و معیوب را معین کند و به همان نسبت از پولی که به فروشنده داده پس بگیرد، مثلاً جنسی را به صد تومان خریده، هرگاه بفهمد معیوب است و تفاوت سالم و معیوب آن در بازار یک چهارم است، می تواند یک چهارم پولی را که داده یعنی بیست و پنج تومان از فروشنده بگیرد، ولی احتیاط واجب آن است که این کار با رضایت طرف مقابل انجام گیرد، همین حکم در صورتی که عیبی در عوض باشد نیز جاری است.

[مسأله ۲۱۳۰]

مسأله ۲۱۳۰ اگر فروشنده بفهمد در عوضی که گرفته عیبی هست (۱) چنانچه آن عیب پیش از معامله در عوض بوده و او نمی دانسته می تواند معامله را به هم بزند (۲) یا (۳) تفاوت قیمت سالم و معیوب را بدستوری که در مسأله پیش گفته شد بگیرد. (۱) (اراکلی)، (گلپایگانی)، (صافی): و معامله به شخص آن عوض واقع شده باشد نه به کلی آن ..

(فاضل): پس اگر معامله به عوض کلی بوده می تواند آن را پس بدهد و عوض سالم را مطالبه نماید و اگر به عوض مشخص بوده پس .. (۲) (بهجت): یا ما به التفاوت قیمت سالم و معیوب را بگیرد. (۳) (فاضل): یا نسبت .. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۱۲۹ (خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر فروشنده بفهمد در عوضی [۱] که مالش را به آن فروخته عیبی هست، چنانچه آن عیب پیش از معامله در عوض بوده و او نمی دانسته می تواند معامله را به هم زده و آن عوض را به صاحبش برگرداند [۲] و چنانچه از جهت تغییر یا تصرف نتواند برگرداند می تواند تفاوت قیمت سالم و معیوب را به دستوری که در مسأله پیش گفته شد بگیرد.

[۱] (من سیستمی)

: در عوض معینی ..

[۲] (من زنجانی)

: مگر در عوض ، تغییری بدون دخالت خریدار صورت گرفته باشد که تنها می تواند تفاوت قیمت سالم و معیوب را به دستوری که در مسأله پیش گفته شد، بگیرد. و بنا بر احتیاط واجب در صورتی که عوض تغییر نکرده ، نمی تواند تفاوت قیمت بگیرد، بلکه تنها می تواند معامله را به هم بزند.

[مسئله ۲۱۳۱]

مسئله ۲۱۳۱ اگر بعد از معامله و پیش از تحویل گرفتن (۱) مال عیبی در آن پیدا شود (۲) خریدار می تواند معامله را به هم بزند و نیز اگر در عوض مال بعد از معامله و پیش از تحویل گرفتن (۳) عیبی پیدا شود، فروشنده می تواند معامله را به هم بزند، ولی اگر بخواهند تفاوت قیمت بگیرند اشکال دارد (۴) (۱) (خوئی)، (تبریزی): (سیستانی): تحویل دادن .. (۲) (صافی): و یا در عوض مال، بعد از معامله و پیش از تحویل گرفتن، عیبی پیدا شود، فروشنده یا خریدار می توانند به دستوری که در مسئله [۲۱۲۹] گفته شد عمل نمایند. (۳) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): تحویل دادن .. (۴) (گلپایگانی): اگر بخواهند، می توانند تفاوت قیمت بگیرند.

(خوئی)، (تبریزی): اگر بخواهند تفاوت قیمت بگیرند، جایز نیست .

(سیستانی): اگر بخواهند تفاوت قیمت را بگیرند، در صورت عدم امکان رد، جایز است .

(مکارم): مسئله هرگاه بعد از معامله و پیش از تحویل گرفتن جنس، عیبی در آن پیدا شود، مشتری می تواند معامله را فسخ کند، همچنین اگر در عوض آن جنس بعد از معامله و پیش از تحویل گرفتن عیبی پیدا شود فروشنده می تواند معامله را بهم بزند.

(زنجان): مسئله اگر بعد از معامله و پیش از تحویل دادن مال، عیبی بدون دخالت خریدار در آن پیدا شود، خریدار می تواند معامله را به هم بزند و نیز اگر در عوض مال بعد از معامله و پیش از تحویل دادن، عیبی بدون دخالت فروشنده پیدا شود، فروشنده می تواند معامله را به هم بزند، ولی نمی تواند تفاوت قیمت بگیرد.

[مسئله ۲۱۳۲]

مسئله ۲۱۳۲ اگر بعد از معامله عیب مال را بفهمد و فوراً معامله را به هم نزند، دیگر حق به هم زدن معامله را ندارد (۱) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): مگر آنکه جاهل به مسئله باشد، که وقتی فهمید، می تواند معامله را به هم بزند. (صافی): و اگر بعد از حصول مانع از رد مال به فروشنده، ملتفت عیب شود، اگر فوراً تفاوت قیمت صحیح و معیوب را مطالبه نکرد حق مطالبه او ساقط نمی شود).

(بهجت): و برای فسخ معامله کافی است که به طرف مقابل اطلاع دهد و یا اگر ممکن نیست به دیگران اطلاع دهد که معامله را فسخ کرده است .

(مکارم): بنا بر احتیاط حق او ساقط می شود، ولی مقداری تأخیر برای فکر کردن مانعی ندارد و شرط نیست که فروشنده موقع فسخ حاضر باشد.

(فاضل): بنا بر احتیاط واجب دیگر حق بهم زدن معامله را ندارد، مگر آن که جاهل به مسأله باشد، که وقتی فهمید می تواند معامله را به هم بزند، ولی مقداری تأخیر برای فکر کردن مانعی ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر بعد از معامله عیب مال را بفهمد لازم نیست فوراً معامله را به هم بزند و بعداً هم حق به هم زدن معامله را دارد و همچنین است حکم در سایر اختیارات.

(سیستانی): مسأله اگر بعد از معامله عیب مال را بفهمد چنانچه بخواهد باید فوراً معامله را به هم بزند، و اگر بیش از مقدار معمول با در نظر گرفتن اختلاف موارد تأخیر بیندازد دیگر نمی تواند معامله را به هم بزند.

(زنجان): مسأله حق به هم زدن معامله در موارد خیار، فوری نیست؛ بنا بر این اگر بعد از معامله عیب مال را بفهمد، لازم نیست معامله را فوراً به هم بزند، بلکه بعداً هم حق به هم زدن معامله را دارد و همینطور در دیگر اختیارات.

[مسأله ۲۱۳۳]

مسأله ۲۱۳۳ هرگاه بعد از خریدن جنس عیب آن را بفهمد، اگر چه فروشنده حاضر نباشد، می تواند معامله را به هم بزند (۱) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و همچنین است حکم در سایر اختیارات.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۱۳۲.

[مسأله ۲۱۳۴]

مسأله ۲۱۳۴ در چهار صورت اگر خریدار بفهمد مال عیبی دارد (۱) نمی تواند معامله را به هم بزند (۲) یا تفاوت قیمت بگیرد: اول: آن که موقع خریدن، عیب مال را بداند. دوم: به عیب مال راضی شود (۳) سوم: در وقت معامله بگوید: اگر مال عیبی داشته باشد، پس نمی دهم و تفاوت قیمت هم نمی گیرم (۴) چهارم (۵): فروشنده در وقت معامله بگوید: این مال را با هر عیبی که دارد می فروشم، ولی اگر عیبی را معین کند و بگوید مال را با این عیب می فروشم و معلوم شود عیب دیگری هم دارد، خریدار می تواند برای عیبی که فروشنده معین نکرده مال را پس دهد (۶) یا تفاوت بگیرد. (۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): در چهار صورت خریدار بواسطه عیبی که در مال است ..

(سیستانی): در دو صورت خریدار بواسطه عیبی که در مال است .. (۲) (مکارم): در چند صورت با وجود عیب نمی تواند معامله را فسخ کند .. (۳) و (۴) [صورت دوم و سوم در رساله آیت الله (سیستانی) نیست] (۵) (سیستانی): دوم .. (۶) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و در صورتی که نتواند پس دهد تفاوت قیمت بگیرد.

(صافی): و اگر پس دادن آن ممکن نیست، تفاوت قیمت بگیرد.

مسأله ۲۱۳۵ در سه صورت (۱) اگر خریدار بفهمد مال عیبی دارد، نمی تواند معامله را به هم بزند، ولی می تواند تفاوت قیمت بگیرد (۲): اول: آن که بعد از معامله تغییری در مال بدهد که مردم بگویند: به طوری که خریداری و تحویل داده شده باقی نمانده است (۳) دوم: بعد از معامله بفهمد مال عیب دارد و فقط حق برگرداندن آن را ساقط کند (۴) سوم: بعد از

تحويل گرفتن مال، عیب دیگری در آن پیدا شود. ولی اگر حیوان معیوبی را بخرد و پیش از گذشتن سه روز (۵) عیب دیگری پیدا کند، اگر چه آن را تحويل گرفته باشد باز هم می تواند آن را پس دهد. و نیز اگر فقط خریدار تا مدتی حق به هم زدن معامله را داشته باشد و در آن مدت، مال عیب دیگری پیدا کند، اگر چه آن را تحويل گرفته باشد، می تواند معامله را به هم بزند. (۱) (مکارم): در چند صورت .. (۲) (فاضل): می تواند نسبت تفاوت قیمت سالم و معیوب را بگیرد .. (۳) (فاضل): مثل آن که پارچه را برای دوختن بریده و یا گندم را آرد کرده باشد ..

(گلپایگانی): اول: آن که بعد از معامله در مال تصرف کند به طوری که مال به حال اول نباشد و تغییر کرده باشد مثل آن که جامه را ببرد یا گندم را آرد کند ..

(اراکي): اول: آن که بعد از معامله در مال تصرفی کند که یک نوع تغییری در آن پیدا شود .. (۴) (فاضل): دوم: فقط حق فسخ را ساقط کرده باشد .. (۵) (فاضل): بدون تفریط مشتری ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى): مسأله اگر خریدار بفهمد مال عیبی دارد و پس از تحويل گرفتن مال عیب دیگری (زنجانى): از ناحیه غیر فروشنده) در آن پیدا شود، نمی تواند معامله را به هم بزند ولی می تواند تفاوت قیمت سالم و معیوب را بگیرد ولی اگر حیوان معیوبی را بخرد و پیش از گذشتن زمان خیار که سه روز است عیب دیگری پیدا کند [۱] اگر چه آن را تحويل گرفته باشد باز هم می تواند آن را پس دهد و نیز اگر فقط خریدار تا مدتی حق به هم زدن معامله را داشته باشد و در آن مدت، مال عیب دیگری پیدا کند، اگر چه آن را تحويل گرفته باشد، می تواند معامله را به هم بزند.

[مسأله ۲۱۳۶]

مسأله ۲۱۳۶ اگر انسان مالی داشته باشد که خودش آن را ندیده و دیگری خصوصیات آن را برای او گفته باشد، چنانچه او همان خصوصیات را به مشتری بگوید و آن را بفروشد و بعد از فروش بفهمد که بهتر از آن بوده می تواند معامله را به هم بزند. این مسأله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست

مسائل متفرقه

[مسأله ۲۱۳۷]

مسأله ۲۱۳۷ اگر فروشنده قیمت خرید جنس را به مشتری بگوید (۱) باید تمام چیزهایی را که بواسطه آنها قیمت مال کم یا زیاد می شود بگوید، اگر چه به همان قیمت یا به کمتر (۲) از آن بفروشد، مثلاً باید بگوید که نقد خریده است یا نسیه (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

:(اگر خریدار در مال تصرّف کند به طوری که مال به حال اوّل نباشد و تغییر کند مثل آن که جامه را ببرد یا گندم را آرد کند، بعد بفهمد مال ، عیبی دارد، نمی تواند معامله را به هم بزند ولی می تواند تفاوت قیمت بگیرد و همچنین اگر بعد از تحویل گرفتن مال ، عیب دیگری در آن پیدا شود ولی اگر حیوان معیوبی را بخرد و پیش از گذشتن سه روز عیب دیگری پیدا کند ..

(۱) (مکارم): و بر اساس آن معامله کند .. (۲) (فاضل): به کمتر یا بیشتر .. (۳) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): و چنانچه بعضی از آن خصوصیات را نگوید و بعداً مشتری بفهمد می تواند معامله را به هم بزند.

[مسأله ۲۱۳۸]

مسأله ۲۱۳۸ اگر انسان جنسی را به کسی بدهد و قیمت آن را معین کند و بگوید این جنس را به این قیمت بفروش و هر چه زیادتر فروختی مال خودت باشد (۱) هر چه زیادتر از آن قیمت بفروشد مال دلالت است (۲) و نیز اگر بگوید این جنس را به این قیمت به تو فروختم و او بگوید قبول کردم (۳) یا به قصد فروختن، جنس را به او بدهد و او هم به قصد خریدن بگیرد، هر چه زیادتر از آن قیمت بفروشد مال خود اوست (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): هر چه زیادتر فروختی اجرت فروشت باشد ..

(صافی): هر چه زیادتر فروختی اجرت خودت باشد .. (۲) (اراکي): اگر زیادی را به عنوان جعاله برای دلالت قرار داده باشد هر چه زیادتر از آن قیمت بفروشد مال دلالت است ..

(گلپایگانی)، (صافی): مال صاحب مال است و فروشنده فقط می تواند مزد زحمت خود را از صاحب مال بگیرد، ولی اگر زیادتی را به عنوان جعاله برای او قرار دهد صحیح است و هر چه زیادتر فروخت مال اوست نه مال صاحب مال ..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): مال صاحب مال است و فروشنده فقط می تواند مزد زحمت خود را از صاحب مال بگیرد ولی اگر به طور جعاله باشد و بگوید این جنس را به زیادتر از آن قیمت اگر فروختی مال خودت باشد اشکال ندارد.

(نوری): بگوید این جنس را به این قیمت بفروش و هر چه زیادتر فروختی، مال خودت باشد، اگر مفاد این گفتار عرفاً این باشد که شرط کرده است که زیادی، مال دلالت باشد یعنی شرط کرده است که آن را به او هبه کند زیادی هم مال صاحب مال است ولی باید به شرط خود عمل کند .. (۳) (مکارم): هر چه زیادتر از آن قیمت بفروشد مال خود اوست . (۴) (نوری): ولی اگر به طور جعاله باشد و به او بگوید این جنس را اگر به زیادتر از آن قیمت فروختی، زیادی، مال خودت باشد که در این صورت زیادت، مال او است نه مال صاحب مال .

(زنجانى): مسأله اگر انسان جنسی را به کسی بدهد و با وی قرارداد ببندد که او جنس را به قیمت معینی بفروشد و هر مقدار زیادتر از آن فروخت اجرت فروشش باشد، این قرارداد باطل است و هر چه زیادتر از آن قیمت بفروشد مال صاحب مال است و فروشنده فقط می تواند مزد

زحمت خود را از صاحب مال بگیرد و اگر مزد زحمت ، از مقداری که زیادتر فروخته بیشتر باشد، فقط می تواند مقداری را که زیادتر فروخته بگیرد؛ ولی اگر به طور جُعَاله باشد و بگوید اگر این جنس را به زیادتر از آن قیمت فروختی زیادی مال خودت باشد، اشکال ندارد. لازم به توضیح است که در قرارداد «اجاره» (صورت اول) عامل تعهد می کند که کاری برای صاحب مال انجام دهد، در این قرارداد باید مقدار اجرت معین باشد، ولی در قرارداد «جُعَاله» (صورت دوم) عامل تعهدی برای انجام کار ندارد، ولی صاحب مال تعهد کرده است که اگر عامل کاری را انجام دهد پولی به وی بدهد، در جُعَاله ، معین بودن مقدار این پول شرط نیست .

[مسأله ۲۱۳۹]

مسأله ۲۱۳۹ اگر قصاب گوشت نر بفروشد و به جای آن ، گوشت ماده بدهد معصیت کرده است ، پس اگر آن گوشت را معین کرده و گفته این گوشت نر را می فروشم ، مشتری می تواند معامله را به هم بزند. و اگر آن را معین نکرده ، در صورتی که مشتری به گوشتی که گرفته راضی نشود، قصاب باید گوشت نر به او بدهد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله هرگاه قصاب گوشت ماده را به اسم گوشت نر بفروشد چنانچه آن گوشت را معین کرده و گفته است این گوشت نر را می فروشم مشتری می تواند معامله را فسخ کند و اگر معین نکرده مشتری حق دارد آن را برگرداند و گوشت نر بگیرد.

[مسأله ۲۱۴۰]

مسأله ۲۱۴۰ اگر مشتری به بزاز بگوید پارچه ای می خواهم که رنگ آن نرود و بزاز پارچه ای به او بفروشد که رنگ آن برود، مشتری می تواند معامله را به هم بزند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[مسأله ۲۱۴۱]

مسأله ۲۱۴۱ قسم خوردن در معامله اگر راست باشد مکروه است و اگر دروغ باشد حرام است . این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۰۵۴ صورت دوم .

احکام خرید و فروش (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

شروط عقد

س ۱۴۶۹: آیا معامله معاطاتی در خرید و فروش و سایر معاملات ، همانند معامله عقدی محکوم به لزوم است ؟

ج : بین معامله عقدی و معامله معاطاتی در لزوم ، تفاوتی وجود ندارد. س ۱۴۷۰: اگر زمین و خانه از طریق بیع یا مصالحه بین افراد خانواده با سند عادی خطی بدون ثبت رسمی و بدون انشای صیغه بوسیله یکی از علمای دینی ، معامله شود، آیا این

معامله از نظر شرعی و قانونی صحیح است؟

ج: بعد از آنکه معامله بر وجه شرعی واقع شد، محکوم به صحت و لزوم است و عدم ثبت رسمی آن و عدم انشای صیغه ضرری به صحت آن نمی زند. س ۱۴۷۱: آیا مجرد خرید ملکی که دارای سند رسمی است با سند عادی و بدون ثبت

سند رسمی آن به نام مشتری ، شرعاً جایز است ؟

ج : در تحقّق اصل خرید و فروش ، تنظیم سند رسمی و ثبت آن شرط نیست بلکه معیار، وقوع نقل و انتقال از طرف مالک یا وکیل و یا ولیّ او است به نحوی که شرعاً صحیح باشد هر چند در آن مورد اصلاً سندی تنظیم نشود. س ۱۴۷۲: آیا مجرد تنظیم سند عادی بین فروشنده و خریدار برای تحقّق بیع کافی است و سند آن محسوب می شود؟ و آیا قصد طرفین به انجام عقد بیع برای انعقاد آن و الزام فروشنده به تنظیم سند رسمی و تسلیم مبیع کافی است ؟

ج : مجرد قصد بیع یا تنظیم سند عادی در مورد آن برای تحقّق بیع و انتقال مالکیت مبیع به مشتری کافی نیست و تا معامله به نحو صحیح شرعی واقع نشود، تنظیم سند رسمی به نام مشتری و درخواست تحویل کالا- از سوی مالک لزومی ندارد. س ۱۴۷۳: اگر دو نفر راجع به معامله ای گفتگو کرده و به توافق برسند و مشتری مبلغی را به عنوان بیعانه به فروشنده بپردازد و راجع به آن ، سند کتبی تنظیم کنند و در آن شرط نمایند که اگر یکی از آنان از تمام کردن معامله خودداری کند باید مبلغی به دیگری بپردازد، آیا این مدرک به تنهایی به عنوان سند بیع محسوب می شود؟ به این معنا که مجرد توافق و اراده طرفین بر انجام بیع ، برای انعقاد و تحقّق آثار آن کافی باشد تا اینکه اگر یکی از آنان از قطعی کردن معامله خودداری کند، طرف دیگر حق داشته باشد او را ملزم به عمل به شرط نماید؟

ج : مجرد قصد بیع یا توافق بر آن و یا وعده انجام آن هر چند با نوشتن سند کتبی راجع به آن همراه باشد، بیع محسوب نمی شود و برای تحقّق آن هم کافی نیست و شرط هم تا در ضمن عقد و معامله نباشد و یا عقد مبتنی بر آن منعقد نشود اثری ندارد، بنا بر این تا بیع و نقل و انتقال بر وجه صحیح شرعی منعقد نشود، هیچ یک از طرفین نسبت به طرف دیگر از جهت توافق و وعده انجام معامله ، حقی پیدا نمی کنند.

شرایط خریدار و فروشنده

س ۱۴۷۴: اگر شخصی از طرف دولت یا به حکم حاکم ، وادار به فروش زمین و لوازم خانه اش شود، آیا برای کسی که می داند او مجبور به فروش شده ، جایز است آنها را از او خریداری کند؟

ج : اگر وادار کردن او به فروش زمین و لوازم خانه به حق باشد و توسط شخصی که شرعاً چنین حقی را دارد، صورت بگیرد، خرید آنها توسط دیگران از او اشکال ندارد، در غیر اینصورت منوط بر این است که بعد از معامله ، اجازه آن را بدهد. س ۱۴۷۵: بعد از آنکه زید، ملک خود را به عمرو، فروخت و پول آن را دریافت کرد و همچنین بعد از فروش آن توسط عمرو، به خالد و دریافت پول آن و مصرف آن در هزینه های او، حکم به توقیف و مصادره اموال زید شده ، آیا این حکم ، شامل ملک که قبل از آن توسط زید فروخته شده ، می شود و کشف از بطلان فروش آن می کند؟

ج : اگر ثابت شود که فروشنده بر اثر حکم حاکم نسبت به توقیف اموالش از زمان معامله ،

حق فروش آنها را نداشته و یا با آنکه ذوالید بوده ولی مالک مبیع نبوده بلکه مبیع از چیزهایی بوده که حاکم حق مصادره آن را داشته، حکم مصادره که متأخر از بیع است، شامل مبیع هم شده و حکم به بطلان بیعی که قبل از صدور حکم صورت گرفته، می شود و در غیر این صورت، بیعی که قبل از صدور حکم انجام شده، مشمول مصادره اموال نشده و محکوم به صحت است. س ۱۴۷۶: پیچیدگی روابط اجتماعی و مشکلات اقتصادی و اجتماعی مردم، گاهی آنان را وادار به انجام معاملات اضطراری می کند که زیانبار و غیر عادلانه و یا لا اقل از نظر عرف مذموم محسوب می شوند، آیا اضطرار از نظر شرعی موجب بطلان معامله است یا خیر؟

ج: اضطرار از نظر فقهی ضرری به صحت و نفوذ معامله اعم از خرید و فروش و غیر آنها که همراه با رضایت و طیب خاطر باشد، نمی زند. ولی از نظر اخلاقی و انسانی برطرف دیگر واجب است که از شرائط به وجود آمده برای شخص مضطرّ سوء استفاده نکند.

بیع فضولی

س ۱۴۷۷: اینجانب قسمتی از یک زمین زراعی را از برادرم به نحو بیع شرط خریده ام، ولی برادرم اقدام به فروش مجدد آن به شخص دیگری نموده است، آیا معامله دوم او صحیح است؟

ج: اگر بیع اول بر وجه صحیح شرعی محقق شده باشد، فروشنده حق فروش آن را به شخص دیگر قبل از فسخ بیع اول ندارد و اگر این کار را انجام دهد، بیع دوم فضولی و منوط بر اجازه مشتری اول است. س ۱۴۷۸: اعضای یک شرکت تعاونی قطعه زمینی را برای سکونت خریده اند که پول آن را خودشان پرداخته اند ولی سند رسمی آن به نام شرکت ثبت شده است، اخیراً هیئت اداری شرکت که در خرید و تأمین پول زمین نقشی نداشته اند، به عضویت شرکت درآمده و بدون کسب رضایت اعضای قبلی اقدام به فروش زمین به قیمتی کمتر از قیمت واقعی آن کرده است، آیا این بیع جایز است؟

ج: اگر اشخاص معینی با پول خود زمین را برای خودشان خریده اند، زمین، ملک آنان است و کس دیگری در آن حقی ندارد و فروش آن به دیگران توسط هیئت اداری شرکت، بدون اجازه مالکان آن، فضولی است ولی اگر آن را با سرمایه شرکت که یک شخصیت حقوقی است، برای خود شرکت خریده اند، جزء اموال شرکت تعاونی خواهد بود و در این صورت جایز است هیئت اداری بر اساس مقررات شرکت در آن تصرف نماید. س ۱۴۷۹: شخصی در هنگام سفر، برادرش را وکیل رسمی نموده تا خانه اش را به هر کسی حتی خودش بفروشد، ولی بعد از بازگشت از سفر از تصمیم خود مبنی بر فروش خانه منصرف شد و انصراف خود را بطور شفاهی به برادرش اطلاع داد، ولی برادر او به استناد وکالت رسمی مذکور، خانه را به خود منتقل نمود و سند آن را به نام خود ثبت کرد بدون آنکه پول را به موکل بدهد و یا خانه را از او تحویل بگیرد، آیا این بیع صحیح است؟

ج: اگر ثابت شود که وکیل بعد از اطلاع از عزل خود هر چند بطور شفاهی، اقدام به فروش خانه به خودش نموده است، بیع فضولی و منوط به اجازه موکل است.

س ۱۴۸۰: اگر مالکی کالای خود را به کسی بفروشد و سپس مجدداً آن را بدون آنکه حق فسخ بیع اول را داشته باشد به شخص دیگری بفروشد، آیا این بیع او صحیح است؟ و در صورتی که کالای فروخته شده نزد او موجود باشد، آیا جایز است مشتری دوم به استناد بیع دوم، آن را مطالبه کند؟

ج: بعد از اتمام بیع اول کالا، فروش مجدداً آن به شخص دیگر بدون اجازه مشتری اول، فضولی و منوط به اجازه او خواهد بود و تا بیع دوم را اجازه نداده است، حق دارد کالا را در هر جایی که یافت، اخذ کند و مشتری دوم حق ندارد آن را از فروشنده مطالبه کند. س ۱۴۸۱: شخصی زمینی را با اموال شخص دیگری خریده است، آیا این زمین ملک او محسوب می شود یا ملک صاحب مال؟

ج: اگر زمین را با عین مال شخص دیگری خریده باشد، در صورتی که صاحب مال، معامله را اجازه دهد، بیع از طرف او واقع می شود و خریدار حقی در آن ندارد و اگر اجازه ندهد، بیع، باطل است. بر خلاف زمانی که زمین را برای خودش و در ذمه بخرد و سپس پول آن را از مال شخص دیگری بدهد، در این صورت زمین ملک خود او خواهد بود ولی پول آن را به فروشنده بدهکار است و همچنین ضامن مال شخصی که پول او را به فروشنده داده است، می باشد و بر فروشنده هم واجب است که آنچه را در ابتدا به عنوان قیمت زمین دریافت کرده است به مالک آن برگرداند. س ۱۴۸۲: اگر شخصی مال دیگری را بطور فضولی بفروشد و پول آن را گرفته و برای احتیاجات خود مصرف نماید و سپس بعد از گذشت مدتی زیادی بخواهد عوض آن را به صاحب مال بدهد، آیا باید همان مبلغی را که از فروش مال او بدست آورده است به او بدهد یا قیمت آن را در آن زمان و یا در زمان پرداخت عوض به او بپردازد؟

ج: اگر مالک بعد از اجازه اصل بیع، اجازه قبض ثمن را هم بدهد، باید همان مبلغی را که به عنوان ثمن از مشتری گرفته، به مالک بدهد و اگر اصل بیع را رد کند باید در صورت امکان، عین مال مالک را به او برگرداند و در صورت عدم امکان باید عوض آن را اعم از مثل یا قیمت به او بدهد و أحوط این است که با مالک در مورد تفاوت قیمت زمان معامله و روز اداء، مصالحه نماید.

اولیای تصرف

س ۱۴۸۳: اگر پدری برای فرزندان صغیرش املاکی را خریداری نماید و صیغه شرعی عقد بیع هم جاری شود، آیا بیع با قبض و اقباض پدر بر اثر ولایتی که بر آنان دارد، محقق می شود؟

ج: بعد از تحقق صحیح معامله از طرف پدر برای فرزند صغیرش، قبض مبیع توسط پدر به عنوان ولایت بر فرزند صغیر خود، برای تحقق بیع و ترتب آثار بر آن کافی است. س ۱۴۸۴: سرپرست اینجانب در دوران کودکی اقدام به فروش زمین نموده و مبلغی را به عنوان بیعانه از مشتری گرفته است و نمی دانم که معامله بین آنان تمام شده یا خیر، ولی زمین بطور دائم در اختیار مشتری است و در آن تصرف می کند، آیا این بیع، صحیح و بر من نافذ است، یا اینکه جایز است خودم به عنوان مالک اصلی زمین را از او پس بگیرم؟

ج: اگر ثابت شود که ولی شرعی شما زمینتان را به دلیل ولایتی که در آن زمان بر شما داشته، فروخته است، بیع، شرعاً محکوم به صحت است و شما در حال حاضر تا زمانی که فسخ آن بیع، ثابت نشده است، حق مطالبه زمین را ندارید. س ۱۴۸۵: اگر از دارایی میت مقداری پول نقد باقی بماند و قیّم، آن را نزد خود نگهداری کند و به کار نیندازد، آیا سود مال به مقداری که بانکها پرداخت می کنند (مثلاً ۱۳) یا هر مقداری که در بازار و عرف، متعارف می باشد، بر عهده اوست؟ و در صورتی که با مال مذکور تجارت کند و سودی را که مقدار آن مشخص نیست بدست آورد، حکم چیست؟

ج: قیّم، ضامن سودهای فرضی اموال صغار نیست، ولی اگر با مال صغیر تجارت کند، همه درآمدهای حاصله، متعلق به صغیر است و قیّم در صورتی که شرعاً برای تجارت با مال صغیر مجاز باشد، فقط مستحق اجره المثل کار خود می باشد. س ۱۴۸۶: آیا جایز است داماد و فرزندان شخص زنده غیر محجور، اموال و املاک او را بدون وکالت و کسب اجازه از او بفروشند؟

ج: فروش ملک دیگری بدون اذن او فضولی بوده و منوط به اجازه اوست هر چند فروشنده داماد یا فرزند مالک باشد، بنا بر این تا مالک اجازه ندهد اثری بر آن معامله مترتب نمی شود. س ۱۴۸۷: شخصی دچار سکت مغزی و اختلال حواس شده است، در این حالت فرزندان چگونه می توانند در اموال وی تصرف کنند؟ تصرف یکی از فرزندان بدون اذن حاکم شرعی و بدون اجازه فرزندان دیگرش چه حکمی دارد؟

ج: اگر اختلال حواس او به حدی باشد که به نظر عرف مجنون محسوب شود، ولایت بر او و اموالش با حاکم شرع، است و برای هیچ کس حتی فرزندانش تصرف در اموال او بدون اذن حاکم شرع، جایز نیست و اگر قبل از کسب اجازه از حاکم در اموال وی تصرف شود، غصب و موجب ضمان است و تصرفات معاملی در آنها فضولی و منوط به اجازه حاکم است. س ۱۴۸۸: آیا اگر کسی با همسر شهیدی ازدواج کند و عهده دار سرپرستی او شود، برای او و فرزندان و همسرش (مادر فرزندان شهید) استفاده از اشیای خریداری شده با پول بنیاد شهید که به فرزندان او می دهد، جایز است؟ حقوقی که برای فرزندان شهید مقرر شده است و کمکهای جنسی و نقدی که بنیاد شهید به آنان می کند، چگونه باید مصرف شود؟ آیا واجب است آنها را جدا نموده و بطور دقیق فقط برای فرزندان شهید مصرف نمایند؟

ج: تصرف در اموال مخصوص فرزندان صغیر شهید، اعم از اینکه برای مصرف در هزینه های خود آنان باشد و یا برای استفاده دیگران، هر چند به مصلحت کودکان صغیر شهید باشد، باید به اذن ولی شرعی آنان صورت بگیرد. س ۱۴۸۹: اشیایی که دوستان شهید هنگام دیدار از خانواده او به آنان هدیه می دهند چه حکمی دارند؟ آیا جزئی از اموال فرزندان شهید محسوب می شود؟

ج: اگر هدایا برای فرزندان شهید باشد، با قبول ولی شرعی جزء اموال آنان محسوب

می شود و تصرف دیگران در آنها منوط به اذن ولی شرعی آنان است. س ۱۴۹۰: پدرم صاحب یک غرفه تجاری بود که بعد از وفاتش عموهایم آن را اداره می کردند و مبلغ معینی را به عنوان اجاره به ما می دادند، بعد از گذشت مدتی مادرم که قیم ما بود مبلغی پول از یکی از عموهایم قرض گرفت و آنان هم پرداخت اجاره آن را به حساب مبلغی که از آنان قرض گرفته ایم قطع کردند و سپس آن غرفه تجاری را بر خلاف قانون حفظ و نگهداری اموال کودکان صغیر تا رسیدن به سن بلوغ از مادرم خریدند و معامله بطور رسمی در دوران حکومت قبلی با کمک بعضی از افراد که تابع آن حکومت بودند، قطعی و تمام شد، تکلیف ما در حال حاضر چیست؟ آیا آن تصرفات و معامله محکوم به صحت هستند یا اینکه ما از نظر شرعی حق فسخ آن معامله را داریم؟ و آیا حق صغیر با مرور زمان از بین می رود؟

ج: اجاره غرفه و قطع پرداخت مال الاجاره به جهت مبلغی که قرض گرفته شده و همچنین فروش آن محکوم به صحت است، مگر آنکه از طریق شرعی و قانونی ثابت شود که فروش سهم کودکان صغیر در آن زمان به مصلحتشان نبوده و یا قیم آنان مجاز در فروش آن نبوده است و کودکان هم بعد از بلوغ آن معامله را اجازه نداده اند و بر فرض اثبات بطلان معامله، مرور زمان اثری در سقوط حق افراد صغیر ندارد. س ۱۴۹۱: شوهرم در یک حادثه رانندگی که یکی از دوستانش راننده ماشین بود کشته شد و من قیم شرعی و قانونی فرزندان صغیرم شدم. اولاً: آیا من باید از راننده، مطالبه دیه و یا پیگیری مسئله دریافت حق بیمه را بکنم؟ ثانیاً: آیا جایز است در مال مخصوص فرزندان برای برگزاری مراسم عزاداری پدرشان تصرف کنم؟ ثالثاً: آیا برای من جایز است از حق کودکان صغیر نسبت به دیه کوتاه بیایم؟ رابعاً: اگر از حق آنان کوتاه بیایم و آنان بعد از بلوغ به آن راضی نشوند، آیا من ضامن دیه هستم؟

ج: ۱ اگر راننده یا فرد دیگری از نظر شرعی ضامن دیه باشد، بر شما واجب است که به عنوان ولایت بر کودکان صغیر حق آنان را با مطالبه از کسی که دیه بر عهده اوست، حفظ کنید و همچنین در مسأله حق بیمه هم اگر کودکان به موجب قانون چنین حقی را داشته باشند، همین وظیفه را دارید. ۲ مصرف اموال صغیر در هزینه های مجالس ترحیم پدرشان جایز نیست هر چند به طریق ارث از پدرشان به آنان رسیده باشد. ۳ - ۴ گذشت شما از حق فرزندان که خلاف مصلحت آنان می باشد جایز نیست و آنان می توانند بعد از بلوغ دیه را مطالبه کنند. س ۱۴۹۲: شوهرم که چند کودک صغیر دارد فوت کرده است و به استناد رأی دادگاه جد پدری آنان ولی و قیم همگی آنان شده است، آیا در صورتی که یکی از فرزندان به سن بلوغ برسد، قیم برادران دیگرش می شود؟ و اگر اینگونه نباشد، آیا من حق دارم سرپرست فرزندانم باشم؟ و از طرفی جد آنان به استناد رأی دادگاه قصد دارد سدس اموال میت را بگیرد، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: قیمومت و ولایت بر ایتام صغیر تا زمان بلوغ و رشد آنان با جد پدری ایشان است بدون اینکه نیاز به نصب از طرف دادگاه باشد، ولی تصرفات او در اموال آنان باید طبق مصلحت و منفعت ایشان باشد و اگر اقدام به عملی بر خلاف مصلحت کودکان صغیر کرد،

حق دارند در آن مورد برای پیگیری و بررسی به دادگاه مراجعه کنند و هر یک از آنان که به سن بلوغ برسد و رشید شود از ولایت و قیمومت جد پدری خارج می شود و اختیار امور خود را بدست می گیرد ولی نه او و نه مادرش ولایت و قیمومت بر فرزندان صغیر دیگر پیدا نمی کنند و چون جد آنان از اموال پدرشان به مقدار سدس ارث می برد، بنا بر این اشکال ندارد که سدس اموال میت را برای خود دریافت کند. س ۱۴۹۳: زن شوهرداری که دارای پدر و مادر و شوهر و سه فرزند صغیر است به قتل رسیده است و دادگاه حکم صادر کرده که قاتل آن زن برادر شوهر اوست و باید به اولیای دم دیه پردازد، ولی پدر کودکان صغیر که ولی شرعی آنان هم هست برادر خود را قاتل نمی داند و لذا از دریافت دیه از برادرش برای خود و فرزندانش خودداری می کند، آیا این عمل او جایز است؟ و همچنین آیا با وجود پدر و جد پدری کودکان صغیر، آیا کس دیگری به هر عنوانی حق دخالت در این امر و اصرار بر گرفتن دیه برای فرزندان آن زن از عموی آنان را دارد یا خیر؟

ج: ۱ اگر پدر صغار یقین داشته باشد که برادرش که متهم به قتل همسرش است قاتل و مدیون حقیقی به دیه نیست، جایز نیست از او دیه بگیرد و به عنوان گرفتن حق اولاد صغیرش از او دیه مطالبه کند. ۲ با وجود پدر یا جد پدری که بر صغار ولایت و قیمومت دارند، کس دیگری حق دخالت در امور آنان را ندارد. س ۱۴۹۴: اگر مقتول فقط اولاد صغیری داشته باشد و قیمی که بر آنان نصب شده از اولیای دم نباشد، آیا برای او عفو قاتل یا تبدیل قصاص به دیه جایز است؟

ج: اگر اختیارات ولی شرعی به قیم منصوب واگذار شده، می تواند با رعایت مصلحت و غبطه صغیر نسبت به عفو قاتل یا تبدیل قصاص به دیه اقدام نماید. س ۱۴۹۵: مبلغی پول از یک صغیر در بانک وجود دارد و قیم او قصد دارد به منظور تجارت برای او مقداری از آن را از بانک بگیرد تا بدین ترتیب هزینه های فرد صغیر را تأمین کند، آیا این کار برای او جایز است؟

ج: برای ولی و قیم صغیر جایز است با رعایت مصلحت و غبطه صغیر با مال او برای خود او به عنوان مضاربه کار کنند یا آن را به دیگری بدهند تا با آن کار کند به شرط اینکه عامل مورد اطمینان و امین باشد و الا ضامن مال صغیر هستند. س ۱۴۹۶: اگر اولیای دم یا بعضی از آنان صغیر باشند و ولایت بر آنان در مطالبه حقشان با حاکم باشد، آیا در صورتی که حاکم اعسار جانی را احراز کند، جایز است او را با تبدیل قصاص به دیه، از قصاص عفو کند؟

ج: در صورتی که حاکم شرع، غبطه و مصلحت صغار را در تبدیل بداند، جایز است حق قصاص را تبدیل به دیه نماید. س ۱۴۹۷: آیا جایز است حاکم، ولی قهری طفل را بعد از ثبوت ضرر رساندن او به اموال طفل عزل کند؟

ج: اگر برای حاکم هر چند از طریق قرائن و شواهد آشکار شود که استمرار ولایت ولی قهری طفل و تصرفات وی در اموال طفل به ضرر او است، عزل وی بر حاکم واجب است.

س ۱۴۹۸: آیا خودداری ولی «از قبول هبه و صلح غیر معوض و موارد دیگری از همین قبیل که به نفع صغیر هستند، ضرر زدن به صغیر یا عدم رعایت مصلحت او محسوب می شود؟

ج: مجرّد خودداری از قبول هبه و صلح غیر معوض برای صغیر، ضرر زدن به او و عدم رعایت مصلحت وی محسوب نمی شود. بنا بر این فی نفسه اشکال ندارد زیرا بر ولی «تحصیل مال برای صغیر واجب نیست بلکه ممکن است به نظر ولی» خودداری او از پذیرفتن در بعضی موارد به مصلحت طفل باشد. س ۱۴۹۹: اگر دولت، زمین یا اموالی را به فرزندان شهدا اختصاص دهد و تصویب کند که به نام آنان به ثبت برسد، اما ولی «صغار از امضای اسناد آنها خودداری کند. آیا حاکم می تواند این کار را به ولایت از صغار انجام دهد؟

ج: اگر تحصیل اموال برای صغار منوط بر امضای ولی «باشد، انجام آن بر او واجب نیست و حاکم با وجود ولی «شرعی، ولایتی بر آنان ندارد، ولی اگر حفظ اموال مخصوص صغار، منوط بر امضای ولی «باشد، او حق «ندارد از انجام آن امتناع کند و اگر از انجام آن خودداری نماید، حاکم باید او را وادار به امضا کرده و یا خود به عنوان ولایت بر صغار این کار را انجام دهد. س ۱۵۰۰: آیا عدالت در ولایت بر طفل شرط است؟ و اگر ولی «طفل فاسق باشد و خوف فساد طفل یا از بین رفتن اموال او وجود داشته باشد، حاکم چه وظیفه ای دارد؟

ج: عدالت، شرط ولایت پدر و جدّ پدری بر طفل نیست، ولی اگر برای حاکم هر چند با قرائن حالیه ثابت شود که پدر و یا جدّ پدری باعث ضرر برای طفل خواهند شد، باید آنان را عزل نموده و از تصرّف در اموال طفل منع کند. س ۱۵۰۱: اگر در قتل عمد، همه اولیاء دم مقتول، صغیر یا مجنون باشند، آیا ولی قهری (پدر یا جدّ پدری) یا قیّم انتخابی دادگاه حق «درخواست قصاص یا مطالبه دیه را دارند؟

ج: از مجموعه ادّله ولایت اولیاء صغیر و مجنون، چنین استفاده می شود که جعل ولایت برای آنان از طرف شارع مقدّس به خاطر حفظ مصلحت مولی علیه است. بنا بر این در مسأله مورد بحث، ولی شرعی آنان باید با ملاحظه غبطه و مصلحت آنان اقدام کند و انتخاب او نسبت به قصاص یا دیه یا عفو مع العوض یا بلا عوض، نافذ است. بدیهی است که تشخیص مصلحت صغیر و مجنون باید با ملاحظه همه جوانب و از جمله، نزدیک یا دور بودن او از سن «بلوغ صورت گیرد. س ۱۵۰۲: اگر جنایتی بر انسان کاملی واقع شود، آیا پدر یا جدّ پدری او حق «تقاضای دیه و گرفتن آن برای مجنی علیه بدون اذن او را دارند؟ یعنی آیا بر جانی واجب است که هنگام مطالبه پدر یا جدّ پدری دیه را به مجنی علیه پرداخت کند؟

ج: آنان ولایتی بر مجنی علیه بالغ و عاقل ندارند، لذا نمی توانند بدون اذن او حق «وی را مطالبه کنند. س ۱۵۰۳: آیا برای ولی «صغار جایز است به عنوان ولایت بر آنان، وصیّت مورث ایشان در زائد بر ثلث را اجازه دهد؟

ج: ولی شرعی، می تواند با رعایت غبطه و مصلحت صغار، اجازه دهد. س ۱۵۰۴: آیا پدر نسبت به مادر در رابطه با فرزند، ذیحق تر و دارای اولویت است؟ و اگر پدر یا جد پدری اولویتی ندارند بلکه پدر و مادر هر دو به یک مقدار صاحب حق هستند، آیا هنگام اختلاف، قول پدر مقدم است یا قول مادر؟

ج: پاسخ با اختلاف حقوق مختلف می شود، ولایت بر صغیر به عهده پدر و جد پدری است و حضانت فرزند پسر تا دو سالگی و فرزند دختر تا هفت سالگی با مادر است و بعد از آن با پدر است و حق اطاعت و حرمت اذیت پدر و مادر توسط فرزند به یک مقدار است و فرزند باید حال مادر را بیشتر مراعات کند، در روایات وارد شده که بهشت زیر پای مادران است. س ۱۵۰۵: شوهرم که دو فرزند از او دارم به شهادت رسیده است، برادر و مادر شوهرم آن دو کودک و لوازم زندگی و تمام اموالشان را گرفته و از دادن آنان به من خودداری می کنند، با توجه به اینکه من بخاطر آنان ازدواج نکرده و ازدواج هم نخواهم کرد، چه کسی حق نظارت بر آنان و اموالشان را دارد؟

ج: نگهداری اطفال یتیم تا رسیدن به سن تکلیف شرعی حق مادرشان است، ولی ولایت بر اموال آنان با قیم شرعی آنان است و در صورت نبودن قیم با حاکم شرع است و عموی صغار و مادر بزرگشان حق حضانت و ولایت بر آنان و اموالشان را ندارند. س ۱۵۰۶: بعضی از اولیای کودکان صغیر بعد از ازدواج همسر میت، مانع استفاده مادر و فرزندان تحت حضانت او از سهم صغار از ارثیه پدرشان از قبیل خانه و سایر لوازم مورد نیازشان می شوند، آیا مجوز شرعی وجود دارد که آنان را وادار به تسلیم سهم صغار به مادرشان که حضانت آنان را بر عهده دارد، نماید؟

ج: اقدامات ولی شرعی صغار باید با ملاحظه مصلحت و غبطه آنان باشد و تشخیص مصلحت با او است و چنانچه بر خلاف، عمل کند و سبب بروز اختلاف گردد، باید به حاکم شرع رجوع شود. س ۱۵۰۷: آیا تجارت قیم صغار با اموال ایشان به نحوی که منافع آنان حفظ شود، صحیح است؟

ج: با مراعات مصلحت و غبطه صغار اشکال ندارد. س ۱۵۰۸: هنگام وجود جد، عمو، دایی و همسر، حق ولایت و قیمومت با کدامیک از آنان است؟

ج: ولایت شرعی بر صغیر یتیم و اموال او با جد پدری است و حق حضانت او هم فقط با مادر است و عمو و دایی حق ولایت و حضانت ندارند. س ۱۵۰۹: آیا جایز است اموال یتیمان با اذن دادستان کل در قبال قبول حضانت آنان، در اختیار مادر قرار گیرد، بطوری که جد پدری آنان فقط حق اشراف و نظارت داشته باشد و حق دخالت مستقیم نداشته باشد؟

ج: این کار بدون موافقت جد پدری که ولی شرعی کودکان است، جایز نیست مگر آنکه باقی ماندن اموال ایتام در اختیار جدشان موجب ضرر به آنان شود که در این صورت حاکم باید جلوی آن را بگیرد و ولایت بر اموال آنان را به کسی بسپارد که او را شایسته آن می داند اعم از اینکه مادر باشد یا غیر او.

س ۱۵۱۰: آیا بر ولی "طفل دریافت دیه ای که طفل استحقاق گرفتن آن را دارد، از کسی که دیه بر عهده اوست، واجب است؟ و آیا بکارگیری سهم صغیر از دیه هر چند با گذاشتن در حساب سرمایه گذاری بانکی در صورتی که به نفع صغیر باشد، بر او واجب است؟

ج: بر ولی "طفل واجب است در صورتی که جنایت موجب دیه باشد، آن را برای صغیر از فرد جانی مطالبه و اخذ نماید و برای او تا رسیدن به سن "بلوغ و رشد حفظ کند، اما ملزم به تجارت و بهره برداری از آن برای صغیر نیست، ولی انجام آن در صورتی که به مصلحت صغیر باشد، اشکال ندارد. س ۱۵۱۱: اگر یکی از اعضای شرکت که ورثه صغیری دارد فوت کند، و ورثه او بر اثر سهمی که در اموال شرکت پیدا می کنند با اعضای دیگر شریک شوند، سایر اعضا نسبت به تصرفاتشان در اموال شرکت چه تکلیفی دارند؟

ج: واجب است در مورد سهم صغار به ولی "شرعی یا حاکم شرع مراجعه شود. س ۱۵۱۲: آیا به مقتضای ولایت جدّ پدری بر ایتام و اموال آنان، واجب است اموالشان که از طریق ارث از ما ترک میّت به آنان رسیده، برای محفوظ ماندن، به جدّ پدری تحویل داده شود؟ و بر فرض وجوب آن، اطفال با مادرشان در کجا باید سکونت کنند؟ و با توجه به اینکه آنان یا مشغول به تحصیل هستند و یا صغیرند و مادرشان هم فقط خانه دار است، از چه منبعی باید ارتزاق کنند؟

ج: ولایت بر صغار به معنای لزوم تسلیم اموالشان به ولی "و محرومیت آنان از استفاده از اموال تا رسیدن به سن "بلوغ نیست، بلکه به معنای لزوم نظارت ولی "بر آنان و اموالشان و مسئولیت او نسبت به حفظ اموالشان است و تصرف در اموال آنان هم موقوف بر اذن اوست، و بر ولی "هم واجب است که از اموال صغار به مقدار نیازشان به آنان بپردازد و در صورتی که مصلحت ببیند که اموال را در اختیار مادر و اطفال بگذارد تا از آن استفاده کنند، می تواند این کار را انجام دهد. س ۱۵۱۳: تا چه مقدار جایز است پدر در اموال فرزند بالغ و عاقل خود که مستقل از اوست تصرف کند؟ و آیا اگر تصرفی کند که مجاز به آن نیست، ضامن است؟

ج: برای پدر جایز نیست در اموال فرزند بالغ و عاقل خود تصرف کند مگر با اجازه و رضایت او و تصرف بدون رضایت او حرام و موجب ضمان است مگر در مواردی که استثنا شده است. س ۱۵۱۴: یکی از مؤمنین که سر پرستی برادران یتیم خود را بر عهده دارد و اموالی از آنان در نزد او موجود است با مال آنان اقدام به خرید زمینی بدون سند و مدرک برای ایشان کرده است به این امید که در آینده برای آن سند بگیرد و یا آن را به مبلغی بیشتر از قیمت خرید بفروشد ولی اکنون خوف آن را دارد که کسی ادعای مالکیت زمین را کند و یا کسی آن را تصرف نماید و اگر در حال حاضر مبادرت به فروش آن کند پول خرید آن هم بدست نمی آید، آیا در صورتی که آن را به قیمتی کمتر از قیمت خرید بفروشد و یا غاصبی آن را غصب کند، ضامن پول ایتام است؟

ج: اگر شرعاً قیم یتیمان باشد و با رعایت مصلحت و منفعت آنان اقدام به خرید زمین برای

آنان کرده باشد، چیزی بر عهده او نیست و در غیر این صورت معامله فضولی و منوط به اجازه ولی شرعی یا اجازه خودشان بعد از رسیدن به سن بلوغ می باشد و او هم ضامن مال یتیمان است. س ۱۵۱۵: آیا جایز است پدر از اموال طفل برای خودش به عنوان قرض بر دارد و یا به دیگری قرض بدهد؟

ج: اگر با رعایت غبطه و مصلحت او باشد، اشکال ندارد. س ۱۵۱۶: اگر به کودکی لباس یا چیزهای دیگر مثل اسباب بازی هدیه داده شود و بعد از بزرگ شدن کودک و یا به علت های دیگر برای او غیر قابل استفاده گردد، آیا جایز است ولی او آنها را صدقه بدهد؟

ج: جایز است ولی طفل با رعایت غبطه و مصلحت او هر گونه که صلاح می داند در آنها تصرف کند.

شرایط جنس و عوض آن

س ۱۵۱۷: آیا جایز است انسان بعضی از اعضای بدنش (مثل کلیه) را به شخصی که به آن نیاز دارد، بفروشد؟

ج: اگر آن عضو از اعضایی باشد که برداشتن آن از بدن خطر و یا ضرر قابل ملاحظه ای برای اهداء کننده عضو نداشته باشد، اشکال ندارد. س ۱۵۱۸: اشیایی که فایده و اهمیتی نزد عموم مردم ندارند ولی نزد گروه خاصی از ارزش و اهمیت برخوردار هستند مانند حشرات و زنبورها و مانند آنها که برای مراکز تحقیقی و دانشگاهها ارزش تحقیقاتی دارند، آیا این اشیا دارای مالیت هستند و احکام اشیایی که مالیت دارند از قبیل مالکیت، جواز خرید و فروش، ضمان بر اثر اتلاف و غیره، بر آنها هم جاری می شود؟

ج: هر چیز که به خاطر منافع حلال آن موجب رغبت عقلاء و لو گروهی از آنان باشد، مالیت داشته و همه احکام و آثار اموال مانند مالکیت و جواز خرید و فروش و ضمان بر اثر ید یا اتلاف و غیره بر آن مرتب می شود مگر احکام و آثار که دلیلی بر عدم ترتب آنها از نظر شرعی وجود دارد، هر چند احوط این است که در معاوضه چیزهایی مثل زنبور و حشرات، عوض در برابر حق اختصاص و رفع ید از این اشیا قرار داده شود. س ۱۵۱۹: بنا بر اشتراط عین بودن مبیع همانگونه که بسیاری از فقها به آن معتقدند، آیا فروش علوم فنی آنگونه که امروزه در قراردادهایی که بین دولتها راجع به مبادله آن منعقد می شود، صحیح است؟

ج: مبادله آنها از طریق مصالحه اشکال ندارد. س ۱۵۲۰: فروش زمین یا کالای دیگر به شخصی که مشهور به دزدی است و این احتمال وجود دارد که مالی را که به عنوان ثمن به فروشنده می پردازد، از اموال مسروقه باشد، چه حکمی دارد؟

ج: معامله با کسی که مشهور به کسب مال از راه حرام است، به صرف احتمال مذکور، اشکال ندارد و اگر یقین داشته باشد پولی که به او می پردازد از اموال حرام است، گرفتن آن جایز نیست. س ۱۵۲۱: من یک قطعه زمین زراعی دارم که مهریه ام بوده است، و اخیراً اقدام به فروش آن کرده ام، در حال حاضر مردی ادعا می کند که آن زمین بیشتر از دویست سال است

که وقف می باشد، تکلیف من در مورد فروش آن چیست؟ و شوهرم که این زمین را به عنوان مهریه به من داده است چه تکلیفی دارد؟ و مشتری که آن را از من خریده است چه تکلیفی دارد؟

ج : همه معاملاتی که بر زمین مذکور صورت گرفته ، محکوم به صحت هستند مگر آنکه مدعی

وقفیت، ادعای خود را در دادگاه شرعی ثابت کند و همچنین ثابت شود که این وقف از مواردی است که فروش آن جایز نیست و بر فرض ثبوت هر دو امر، حکم به بطلان همه معاملاتی می شود که بر روی آن صورت گرفته است و در این صورت شما باید ثمن را به مشتری برگردانید و زمین هم واجب است به حالت وقفیت برگردد و شوهر شما هم ضامن مهریه است. س ۱۵۲۲: واردات گوسفندان و چارپایان از جزایر ایرانی مجاور به دولتهای خلیج فارس افزایش پیدا کرده است و نزد تجار معروف است که صادرات آنها از جمهوری اسلامی ممنوع می باشد و به شکل غیر قانونی قاچاق می شوند، بنا بر این آیا خرید آنها از بازارهای دولتهای مزبور جایز است؟

ج: انتقال و صادرات گوسفند و چارپایان دیگر به کشورهای خارجی از راههای غیر قانونی و بر خلاف مقررات دولت اسلامی شرعاً ممنوع است. س ۱۵۲۳: پدرم یک ساعت از سهم آبیاری خود و زمین های تابع آن را بر اساس قانون اصلاحات ارضی که او را ملزم به فروش زمین می کرد به زارع فروخته است بدون آنکه به اعتراف خریدار، چیزی در برابر آن دریافت کند و از پدرم هم کلامی که دلالت بر هبه آن کند، شنیده نشده است، آیا جایز است پول آن را از خریدار مطالبه کنیم؟

ج: به طور کلی اگر حق آبیاری و زمین های تابع آن شرعاً ملک فروشنده باشد، خود او و همچنین ورثه او بعد از فوت وی حق دارند از مشتری پول مبیع را مطالبه کنند، ولی امر زمینهای اصلاحات ارضی تابع قانون مجلس شورای اسلامی و مجمع تشخیص مصلحت نظام است. س ۱۵۲۴: آیا کسی که جواز واردات یا خرید از یک غرفه تجاری را بدست آورده، جایز است بدون انجام کاری آن را در بازار آزاد به شخص دیگری بفروشد؟

ج: این کار در صورتی که مخالف مقررات دولت اسلامی نباشد، فی نفسه اشکال ندارد. س ۱۵۲۵: آیا فروش یا اجاره دادن پروانه کار تجاری که هموطنان از دولت می گیرند جایز است؟

ج: انتقال حق انتفاع از پروانه کار به دیگری بطور مجانی یا در برابر عوض، تابع مقررات دولت جمهوری اسلامی است. س ۱۵۲۶: جنسی که به مقتضای قانون باید فروش آن به صورت مزایده علنی باشد، اگر برای فروش در مزایده عرضه شود، آیا فروختن آن به قیمتی کمتر از قیمتی که کارشناس روی آن گذاشته است، در صورتی که به آن قیمت، مشتری نداشته باشد، جایز است یا خیر؟

ج: قیمتی که توسط کارشناس معین شده، معیار فروش در مزایده نمی باشد، لذا اگر جنسی در مزایده به نحو صحیح از نظر شرعی و قانونی برای فروش عرضه شود، فروش آن به بالاترین قیمتی که در مزایده مشتری دارد، محکوم به صحت است. س ۱۵۲۷: در زمین مجهول المالکی یک منزل مسکونی بنا کرده ایم. آیا فروش زمین همراه با ساختمان موجود در آن با رضایت مشتری و علم او به اینکه مجهول المالک بوده و فروشنده، فقط مالک ساختمان آن است، جایز است؟

ج: اگر ساخت بنا در زمین مجهول المالک با اذن حاکم شرع باشد، مالک ساختمان فقط

می تواند مبادرت به فروش ساختمان بکند و حق فروش زمین را ندارد. س ۱۵۲۸: اینجانب خانه ام را به مردی فروخته ام و او هم چکی را به مبلغ معینی به عنوان قسمتی از پول به من داده است، ولی با توجه به عدم وجود پول در حسابش از نقد کردن چک خودداری می کند، با در نظر گرفتن نسبت تورّم و بالا رفتن قیمت خانه با گذشت زمان و همچنین با توجه به اینکه طی مراحل پیگیری قانونی و محکومیت مشتری برای دستیابی به مبلغ چک، مدّتی طول می کشد، آیا من فقط حق دریافت مبلغ چک را دارم یا می توانم تفاوت قدرت خرید نسبت به روز دریافت مبلغ چک را هم از او مطالبه کنم؟

ج: فروشنده حق مطالبه مبلغی بیشتر از قیمت معین شده مبیع در معامله را ندارد، ولی در صورتی که بر اثر کوتاهی خریدار در پرداخت پول، قدرت خرید فروشنده و ارزش پول پایین بیاید و متضرر شود، احوط این است که با مشتری در مقدار ما به التفاوت مصالحه کند. س ۱۵۲۹: اینجانب یک آپارتمان مسکونی را از شخصی خریده ام به این شرط که آن را در مدّت معینی به من تحویل دهد و در ضمن عقد بر امکان افزایش قیمت آن تا ۱۵ توافق کرده ایم، ولی اکنون فروشنده، بطور یکجانبه، قیمت را تا ۳۱ افزایش داده است و اعلام کرده است که تسلیم و تجهیز آپارتمان مشروط به پرداخت آن مقدار می باشد، آیا انجام این کار برای او جایز است؟

ج: اگر قیمت نهایی و قطعی در هنگام اجرای عقد معین نشده باشد و یا تعیین قیمت، موقوف به ملاحظه قیمت روز تحویل شده باشد، بیع باطل است و فروشنده می تواند از انجام معامله خودداری نموده و هر قیمتی را که می خواهد معین کند و مجرد توافق و تراضی بعدی خریدار و فروشنده بر تعیین قیمت قطعی به قیمت روز تسلیم مبیع، برای صحّت بیع کافی نیست. س ۱۵۳۰: اینجانب ۱۵ از سهم مشاع یک کارخانه پلاستیک سازی را به مبلغ معینی خریده ام و ۱۴ قیمت آن را بصورت نقد و ۳۴ آن را در سه فقره چک که مبلغ هر کدام ۱۴ قیمت است، پرداخت نموده ام، امّا کارخانه و وجوه نقدی و چک ها همه در دست فروشنده هستند، آیا شرعاً با آن بیع محقق می شود و من حق مطالبه سهم خود از سود کارخانه را از فروشنده دارم؟

ج: قبض مبیع و پرداخت نقدی همه قیمت به فروشنده در صحت خرید و فروش شرط نیست، بنا بر این اگر خرید ۱۵ کارخانه از مالک شرعی آن و یا وکیل یا ولی او بوجه صحیح محقق شود، آن مقدار بر اثر معامله مزبور، ملک مشتری محسوب شده و آثار ملکیت او بر آن مرتّب می شود و در نتیجه حق مطالبه سهم خود از سود کارخانه را خواهد داشت.

شروط ضمن عقد

س ۱۵۳۱: شخصی باغ خود را به این شرط که تا وقتی که زنده است منافع آن متعلّق به خود او باشد، به فرد دیگری فروخته است، آیا این بیع با شرط مذکور صحیح است؟

ج: فروش مبیع به نحوی که برای مدّتی مسلوب المنفعه باشد اشکال ندارد به شرطی که مالیت شرعی و عرفی داشته و قابل انتفاع باشد، هر چند بعد از پایان مدّتی که منفعت آن استثنا شده است. ولی اگر استثنای منافع تا مدّتی نامعین، منجر به جهل به ثمن یا مثن شود،

بیع به علت غرر باطل است . س ۱۵۳۲: اگر در ضمن عقد با فروشنده شرط شود که در صورت تأخیر تسلیم مبیع از مدت مقرر، مبلغ معینی را به مشتری بپردازد، آیا عمل به این شرط شرعاً بر عهده او هست یا خیر؟

ج: شرط مذکور اشکال ندارد و بر فروشنده واجب است در صورت تأخیر تسلیم مبیع، به آن شرط عمل کند و مشتری هم می تواند خواستار عمل به شرط شود. س ۱۵۳۳: شخصی یک مغازه تجاری را به این شرط که پشت بام آن ملک خود او باقی بماند و حق ساخت بنا در بالای آن را داشته باشد، فروخته است، آیا با وجود این شرط و با علم به اینکه اگر آن شرط نبود اصلاً آن را نمی فروخت، مشتری حقی، نسبت به پشت بام مغازه دارد یا خیر؟

ج: بعد از استثناء پشت بام مغازه در معامله، مشتری حقی در آن ندارد. س ۱۵۳۴: شخصی خانه ای را که هنوز تکمیل نشده، خریده است، به این شرط که فروشنده در ازای ثبت آن به نام مشتری از او مبلغی را مطالبه نکند، ولی اکنون در قبال ثبت سند به نام مشتری از او مبلغی را مطالبه می کند، آیا چنین حقی را دارد؟ و آیا پرداخت آن بر مشتری واجب است؟

ج: بر فروشنده واجب است به تعهدی که هنگام خرید و فروش نموده، عمل کرده، مبیع را به مشتری تحویل دهد و سند آن را به نام او نماید و حق ندارد چیزی را بیشتر از آنچه که عقد مبتنی بر آن منعقد شده، مطالبه کند مگر آنکه بنا به درخواست مشتری مبادرت به انجام عملی کند که از نظر عرف دارای ارزش بوده و زائد بر اعمالی باشد که در ضمن عقد بر آن توافق شده است. س ۱۵۳۵: زمینی به قیمت معینی فروخته شده و تمام پول آن هم به فروشنده پرداخت شده است و در ضمن عقد مقرر گشته است که مشتری مبلغ معینی را به فروشنده در برابر اقدام به ثبت سند رسمی به نام مشتری بپردازد. همه این امور در یک سند عادی نوشته شده است ولی در حال حاضر فروشنده در برابر تسلیم سند رسمی به مشتری مبلغ بیشتری را نسبت به مبلغ نوشته شده در سند عادی مطالبه می کند، آیا او حق این کار را دارد؟

ج: بر فروشنده واجب است بعد از تحقق خرید و فروش به نحو صحیح شرعی به عقد بیع و همه اموری که در ضمن آن به نفع مشتری ملتزم شده عمل کند و حق ندارد از او مبلغی را بیشتر از آنچه به آن ملتزم شده است مطالبه کند. س ۱۵۳۶: اگر خریدار و فروشنده در ضمن تنظیم قرارداد بیع ملتزم شوند که حق عدول از معامله را نداشته باشند و در صورتی که مشتری بعد از امضای قرارداد از انجام معامله منصرف شود، حق مطالبه بیعانه ای را که به فروشنده داده است ندارد و همچنین اگر فروشنده بعد از امضای قرارداد منصرف شود، باید علاوه بر برگرداندن بیعانه مذکور، مبلغ معینی را هم به عنوان ضرر و خسارت به مشتری بپردازد، آیا شرط خیار یا اقاله توسط آنان به صورت مذکور صحیح است؟ و آیا مالی که از این طریق به دست می آید برای آنان حلال است؟

ج: شرط مذکور شرط خیار فسخ یا اقاله نیست بلکه شرط پرداخت مبلغی در صورت

انصراف از انجام معامله است و این قبیل شروط به مجرد ذکر و ثبت آنها در ضمن تنظیم قرارداد بیع و امضای آن، تا زمانی که در ضمن عقد ذکر نشوند، اثری ندارند، ولی با ذکر در ضمن عقد یا انعقاد عقد مبتنی بر آن صحیح بوده و وفا به آن هم واجب است و گرفتن مالی که به این ترتیب بدست می آید، اشکال ندارد. س ۱۵۳۷: گاهی عبارت زیر در قراردادهای بیع نوشته می شود: «اگر یکی از طرفین، اقدام به فسخ معامله نمود باید فلان مبلغ را به عنوان غرامت به طرف دیگر بپردازد». سؤال این است که اولاً: آیا این عبارت شرط خیار محسوب می شود؟ و ثانیاً: آیا این قبیل شروط صحیح هستند؟ و ثالثاً: در صورتی که شرط باطل باشد، آیا عقد هم باطل است؟

ج: این شرط، شرط خیار محسوب نمی شود بلکه شرط پرداخت مبلغی در صورت انصراف از اتمام و تکمیل معامله است و این شرط اگر در ضمن عقد لازم باشد و یا عقد مبتنی بر آن منعقد شود اشکال ندارد. ولی باید برای این قبیل شرطها که در قیمت مبیع مؤثر هستند مدت معینی ذکر شود و الاً باطل است.

مسائل متفرقه بیع

س ۱۵۳۸: بعضی از افراد اقدام به فروش بعضی از املاک خود می کنند به این شرط که دوباره آن را از همان مشتری به قیمتی بیشتر از قیمتی که خریده است خریداری کنند، آیا این بیع صحیح است؟

ج: این نوع بیع صوری و وسیله ای برای دستیابی به قرض ربوی می باشد و لذا حرام و باطل است، بلکه اگر ملک خود را بطور جدی و به نحو صحیح شرعی بفروشند و سپس اقدام به خرید نقدی یا نسیه آن به همان قیمت یا بیشتر از مشتری نمایند، اشکال ندارد. س ۱۵۳۹: بعضی از تجار به نیابت از تجار دیگر اقدام به واردات کالا از طریق اسناد اعتباری بانکی نموده و سپس به نیابت از آنان مبادرت به پرداخت قیمت کالا به بانک بعد از دریافت اسناد آن می کنند و در برابر این کار درصد معینی را که قبلاً بر آن توافق شده از آنان می گیرند، آیا این معامله صحیح است یا خیر؟

ج: اگر تاجر، کالا را برای خودش وارد کند و سپس آن را با سودی که به نسبت درصدی از قیمت کالا مشخص می شود به کسی که می خواهد، بفروشد، اشکال ندارد و همچنین اگر کالا را برای کسی که از او درخواست کرده است به عنوان جعاله همراه با عوض و اجرت عمل که آن را به نسبت درصدی از قیمت کالا معین می کند، وارد کند، اشکال ندارد. س ۱۵۴۰: بعد از وفات همسر بعضی از لوازم منزل را فروخته و مبلغی روی پول آن گذاشتم و لوازم دیگری خریدم، آیا استفاده از این لوازم در خانه همسر دوّم جایز است؟

ج: اگر لوازمی را که فروخته اید، ملک شما بوده، آنچه را هم که با پول آنها خریده اید، ملک شما محسوب می شود و در غیر این صورت، فروش آنها منوط به اجازه سایر ورثه می باشد. س ۱۵۴۱: شخصی یک محل تجاری را از مالکی که آن را بدون اخذ پروانه ساخت از شهرداری، بنا نموده، اجازه کرده است و شهرداری جریمه تخلف از قوانین ساخت و ساز در آن مکان را مطالبه می کند، آیا این جریمه را باید مستأجر بپردازد یا مالک محل تجاری که آن را بدون پروانه ساخته است؟

ج: پرداخت این جریمه بر عهده مالک است که در ساخت آن مکان از قوانین ساختمان سازی، تخلف کرده است. س ۱۵۴۲: زمینی را از کسی که در آن تصرف کرده و زراعت می کند و آن را به موجب قانون اصلاحات اراضی نظام سابق بدست آورده است، خریداری کرده ام، ولی نمی دانم فروشنده، همان مالک شرعی آن است یا خیر؟ و مدت زمان طولانی است که فوت کرده و ورثه او الآن پول آن را از من مطالبه می کنند، حکم این مسئله چیست؟

ج: امر زمینهای اصلاحات ارضی تابع قانون مجلس شورای اسلامی و مجمع تشخیص مصلحت نظام است. س ۱۵۴۳: ملکی را از شخصی خریداری کرده و به فرد دیگری فروختم، ولی فروشنده بعد از آنکه قرارداد معامله را از من گرفت، اقدام به فروش مجدد آن به شخص دیگری نمود، با این فرض که من نمی توانم ثابت کنم که او سند معامله را از من گرفته است، آیا معامله ای که من انجام داده ام، صحیح است یا معامله ای که او انجام داده است؟

ج: با فرض تحقق خرید از مالک به وجه صحیح شرعی، اختیار مبیع در دست مشتری است و فروش آن توسط او به هر شخصی که می خواهد، صحیح است و فروشنده اول حق تصرف در آن را ندارد و بیع مجدد او به فرد دیگر فضولی و منوط به اجازه مشتری اول است. س ۱۵۴۴: من به فرزند برادرم قول دادم که قسمتی از زمین هایم را زمانی که تمام پول آن را به من پرداخت به او بفروشم، ولی به سبب بعضی از مشکلات اداری سند زمین را قبل از بیع به نام او کردم و خود وی هم اقرار نمود که مالک زمین نیست، ولی بعد از مدتی به استناد ثبت سند به نام او مبادرت به مطالبه زمین نموده است، آیا من باید خواسته او را اجابت کنم؟

ج: مدعی خرید زمین تا زمانی که تحقق آن را بر وجه صحیح شرعی ثابت نکرده است، حقی در آن زمین نخواهد داشت و با فرض اقرار صریح او به عدم مالکیت هنگام ثبت سند به نام او، نمی تواند به سند آن ملک استناد کند. س ۱۵۴۵: شخصی مالک قطعه زمینی بوده که شرکت تعاونی اداره ما مبادرت به تصرف و توزیع آن بین کارمندان اداره نموده است و همچنین از کارمندان هم مبلغی پول گرفته و ادعا می کند که آنها را به صاحب زمین داده و رضایت او را جلب کرده است، ولی بعضی از آنان ادعا می کنند که بطور مستقیم از مالک شنیده اند که راضی نیست، از طرفی در آن زمین، مسجد و خانه های مسکونی هم ساخته شده است، با توجه به مطالب مذکور سؤالات زیر را مطرح می کنیم: (۱) آیا نسبت به زمین مسجد و استمرار ساخت آن احتیاج به کسب اجازه از صاحب زمین است یا خیر؟ (۲) تکلیف کارمندان نسبت به زمینهایی که خانه های خود را در آن ساخته اند چیست؟

ج: اگر ثابت شود که نمایندگان شرکت تعاونی (که مکلف به خرید زمین از مالک بوده اند) به طریق صحیح اقدام به معامله کرده و رضایت مالک را تحصیل نموده اند، خرید زمین توسط آنان از مالک محکوم به صحت است و همچنین اگر هنگام تقسیم زمین بین کارمندان ادعا

کنند که آن را به نحو شرعی از مالک آن گرفته اند، تا زمانی که کذب سخن آنان ثابت نشده است، گفته آنان و توزیع زمین توسط آنان حمل بر صحت می شود و ترتیب اثر دادن به آن صحیح است و تصرف در آن زمین برای کسانی که از شرکت مذکور گرفته اند، اشکال ندارد و همچنین ساخت مسجد در قسمتی از آن زمین با اذن مشتریانی که در آن شریک هستند، اشکال ندارد. س ۱۵۴۶: شخصی از همسر شهیدی خواسته است که تقاضای دریافت امتیازی را که به فرزندان شهدا در خرید ماشین داده می شود، بنماید تا با خرید ماشین برای خودش از آن استفاده کند. همسر شهید هم به اعتبار اینکه قیم فرزندان شهید می باشد با آن موافقت کرده است، ولی فرزندان شهید بعد از خرید ماشین ادعا می کنند که متعلق به آنان است زیرا خرید آن بر اثر امتیازی بوده که به آنان داده شده است. آیا این ادعا مسموع است؟

ج: اگر فروشنده ماشین آن را هر چند بر اثر ارائه گواهی امتیاز خرید، به خود مشتری فروخته است و او هم ماشین را برای خود و بامال خود خریده است، ماشین ملک او محسوب می شود، هر چند ضامن قیمت امتیازی است که به خانواده آن شهید عزیز داده شده است. س ۱۵۴۷: زمینی را به وکالت از مالک آن با سند عادی به شخصی فروخته و مقداری از پول آن را گرفتم و قرار شد بعد از پرداخت باقیمانده آن اقدام به ثبت رسمی سند به نام مشتری نمایم، ولی او باقیمانده پول را نپرداخت و در نتیجه سند رسمی ملک به اسم موکل من باقی ماند و تا به حال در دفتر ثبت اسناد رسمی به نام مشتری نشده است. در خلال این مدت مشتری، اقدام به ساخت بدون مجوز چند مغازه در آن برای کسب و تجارت نموده است و به همین دلیل مالیاتهای غیر قابل انتظاری مثل مالیات اجاره و تعاون به آن تعلق گرفته است، در حالی که این زمین که دوازده سال پیش با سند عادی فروخته شده، یک زمین خالی بوده و بعلاوه در قرارداد بیع تصریح شده است که هنگام ثبت سند رسمی به نام مشتری همه هزینه ها به عهده اوست، آیا مالیاتهای مذکور، شرعاً بر عهده فروشنده است یا خریدار؟

ج: مالیاتها و هزینه هایی که به اصل زمین و یا به فروش آن تعلق گرفته، بر عهده فروشنده است و آنچه به ساختمانی که در زمین ساخته شده و یا به زمین بخاطر ساختمان سازی در آن تعلق گرفته، بر عهده خریدار است که آن مغازه های تجاری را در زمین ساخته است و اگر در ضمن عقد شرط و توافق شده که هزینه ها بر عهده یک طرف باشد باید به همان صورت عمل نمایند. س ۱۵۴۸: شخصی یک آپارتمان مسکونی را از فردی بطور نقدی و قسطی بعد از توافق دو طرف بر قیمت و شرایط بیع و اقساط خریده است و سپس آن را با همان شرایط به شخص دیگری فروخته است، به این شرط که پرداخت ما بقی اقساط آن به عهده مشتری دوم باشد، آیا برای فروشنده اول عدول از شروط معامله و قرار داد قبلی جایز است؟

ج: فروشنده بعد از تحقق بیع حق عدول از آن و شروط آن را ندارد و همچنین اقدام مشتری به فروش مبیع به شخص دیگر قبل از پرداخت قسطهای آن اشکال ندارد، ولی شرط پرداخت اقساط توسط مشتری دوم، صحیح نیست مگر آنکه فروشنده آن را قبول کند.

س ۱۵۴۹: در یکی از فروشگاهها یک دستگاه تلویزیون برای فروش به هر کسی که قرعه به نام او در آید عرضه شده است، با من صد و سی نفر در این قرعه کشی شرکت کرده اند که قرعه به نام من در آمده و تلویزیون را خریدم، آیا این معامله صحیح است؟ و آیا استفاده از آن برای من جایز است؟

ج: اگر انعقاد بیع بعد از اصابت قرعه به نام شما باشد، آن معامله و استفاده از مبیع اشکال ندارد. س ۱۵۵۰: شخصی یکی از زمینهای خود را به فردی فروخته و مشتری هم آن را به شخص سومی فروخته است، با توجه به اینکه به هر یک از معامله های مربوط به آن زمین طبق قانون رایج، عوارض دولتی تعلق می گیرد، آیا واجب است ابتدا فروشنده اول مبیع را به نام مشتری اول کند و سپس او اقدام به ثبت آن به نام مشتری دوم نماید یا آنکه جایز است مستقیماً آن را به نام مشتری دوم کند تا مشتری اول از مالیاتهای معامله، معاف شود؟ و اگر اقدام به ثبت آن به اسم مشتری اول کند، آیا ضامن ضررهایی که بر اثر مالیاتهای مأخوذه به مشتری اول وارد می شود هست یا خیر؟ و آیا بر او اجابت خواست مشتری اول، مبنی بر ثبت مستقیم مبیع به نام مشتری دوم واجب است؟

ج: فروشنده اول نسبت به ثبت زمین فروخته شده به نام مشتری اول یا دوم تا زمانی که بر خلاف قانون، نباشد، مخیر است و می تواند از مشتری بخواهد که در عمل بر طبق قانون رایج، با او همراهی کند و او ضامن عوارضی که از مشتری اول در صورت ثبت زمین به نام او از وی گرفته می شود نیست، همچنانکه ملزم به اجابت درخواست او نسبت به ثبت زمین بطور مستقیم به اسم مشتری دوم هم نمی باشد.

احکام خیارات

۱ - خیار مجلس

س ۱۵۵۱: شخصی ساختمانی را خریداری نموده و مبلغی را به عنوان بیعانه به فروشنده پرداخت کرده است و فروشنده بعد از سه ساعت اقدام به فسخ بیع نموده و از تحویل ساختمان به خریدار خود داری کرده است، این کار او چه حکمی دارد؟

ج: اگر فسخ او بعد از متفرق شدن از مجلس بیع و بدون ثبوت یکی از موجبات شرعی خیار فسخ صورت گرفته باشد، باطل و بدون اثر است و الا حکم به صحّت و نفوذ فسخ می شود.

۲ - خیار عیب

س ۱۵۵۲: اگر اداره های رسمی از ثبت ملک به نام خریدار خودداری کنند، آیا باعث ثبوت حق فسخ برای او می شود؟

ج: اگر بعد از معامله آشکار شود که انتقال رسمی مبیع به دیگری ممنوع است با فرض این که این امر عرفاً عیب محسوب می شود، موجب ثبوت خیار برای خریدار می گردد.

س ۱۵۵۳: اگر ثبت رسمی سند به نام خریدار در زمان معامله ممنوع باشد و او به آن علم داشته باشد، آیا موجب بطلان معامله می شود یا خیر؟

ج: این امر باعث بطلان بیع نشده و در فرض مذکور موجب ثبوت حق "فسخ هم برای او نمی شود.

۳ - خيار تأخير

س ۱۵۵۴: شخصی خانه ای را از فردی به قیمت معینی خریده و پرداخت پول آن را بر عهده گرفته است ولی بدون آنکه شرط تأخیر پرداخت ثمن را داشته باشد آن را پرداخته است تا اینکه دو سال از زمان انجام معامله گذشته و فروشنده هم خانه را تحویل خریدار نداده است ، آیا این بیع ، باطل محسوب می شود؟

ج : مجزّد تأخیر مشتری در پرداخت ثمن به فروشنده و دریافت مبیع از او بیع را باطل نمی کند هر چند آن را با فروشنده شرط نکرده باشد. ولی بعد از گذشت سه روز از این بیع ، فروشنده خيار فسخ دارد.

۴ - خيار شرط

س ۱۵۵۵: اینجانب یک آپارتمان مسکونی را به صورت بیع لازم به شخصی فروختم به این شرط که اگر در موعد مقرر برای ثبت سند آپارتمانی به نام او و دریافت باقیمانده آن از او در دفتر ثبت اسناد رسمی حاضر نشود، حق فسخ معامله و فروش آپارتمان به قیمت روز به شخص دیگر را داشته باشم و چون خریدار در موعد مقرر در دفتر ثبت اسناد رسمی حاضر نشد، بیع را فسخ نموده و آپارتمان را به شخص دیگری فروختم . آیا این بیع دوم شرعاً صحیح است ؟

ج : مبادرت به فسخ بیع و فروش مجزّد مبیع به شخص دیگر طبق شروطی که دو طرف در ضمن عقد لازم به آن ملتزم شده اند، اشکال ندارد.

۵ - خيار رؤیت

س ۱۵۵۶: اگر فروشنده زمین به خریدار بگوید که مساحت آن ، فلان متر مربع است و سند بیع بر همان اساس تنظیم شود و سپس خریدار متوجه شود که مساحت زمین بسیار کمتر از آن مقداری است که فروشنده گفته است ، آیا این بیع از نظر شرعی صحیح است ؟ و آیا خریدار حق فسخ دارد؟

ج : اگر مشتری قطعه زمین را ببیند و آن را با اعتماد به شخص فروشنده نسبت به مقدار مساحت آن ، خریداری کند، معامله صحیح است ، ولی خریدار به علت تخلف وصف ، حق فسخ دارد، اّیا اگر به این گمان که مساحت آن زمین فلان مقدار است هر متری از آن را به قیمت معینی بخرد و بعد مشخص شود که متراژ آن از مقدار گفته شده کمتر است بیع نسبت به مساحت موجود صحیح است و خریدار حق دارد پول مقدار ناقصی زمین را از فروشنده مطالبه کند و یا بیع را فسخ نموده و تمام ثمن را پس بگیرد.

۶ - خيار غبن

س ۱۵۵۷: اگر مشتری پرداخت قیمت مبیع را از زمان آن به تأخیر بیندازد و قیمت مبیع نسبت به روز معامله افزایش پیدا کند، آیا این امر باعث ثبوت خیار غبن برای فروشنده می شود یا اینکه با تأخیر در پرداخت قیمت از موعد آن ، خیار تأخیر برای او ثابت می شود؟

ج : معیار ثبوت خیار غبن حصول غبن نسبت به قیمت عادلانه در زمان معامله است مثل اینکه کالایی را به قیمتی کمتر از قیمت زمان بیع به مقداری که عرفاً، قابل مسامحه نیست

بفروشد، ولی افزایش قیمت بعد از تحقق عقد، معیار غبنی که موجب خیار است، نمی باشد، همانگونه که مجرد تأخیر در پرداخت ثمن موجب ثبوت خیار برای فروشنده نمی شود.

س ۱۵۵۸: زمینی را به مبلغی فروختم، شخصی به من گفت که در این معامله مغبون شده اید، آیا با گفته او خیار غبن برای من ثابت می شود؟

ج: تا زمانی که ثابت نشده شما آن را بدون اطلاع، به قیمتی کمتر از قیمت زمان فروش به مقداری که قابل مسامحه نیست، فروخته اید، خیار غبن ندارید.

س ۱۵۵۹: شخصی زمینی را به مساحت معینی می فروشد و سپس معلوم می شود که متراژ واقعی زمین مورد معامله، بیشتر از مقداری است که فروخته و پول آن را گرفته است، آیا او حق مطالبه مقدار زیادی زمین را دارد؟

ج: اگر تمام آن قطعه زمین را به تصور اینکه متراژ معینی دارد به قیمت معینی بفروشد و سپس معلوم شود که مساحت آن بیشتر است و در نتیجه ارزش آن بیشتر از قیمتی است که زمین را به آن قیمت فروخته است، بر اثر ثبوت خیار غبن، حق فسخ دارد، ولی اگر زمین را هر متری به قیمت معینی بفروشد، می تواند قیمت چند متر زائد را مطالبه کند.

س ۱۵۶۰: اگر بین دو نفر معامله ای صورت بگیرد به این شرط که خریدار پول مبیع را برای مدتی نپردازد تا معلوم شود که در این معامله مغبون شده یا خیر، آیا این معامله شرعاً صحیح است؟ و بر فرض صحت آیا خریدار حق فسخ دارد؟

ج: بیع با شرط تأخیر در پرداخت ثمن تا مدت معین اشکال ندارد هر چند به غرض کشف این امر باشد که مغبون شده است یا خیر، ولی تا زمانی که غبن او ثابت نشده، حق فسخ ندارد.

س ۱۵۶۱: معامله غبنی در صورتی که طرف مغبون غیر مسلمان باشد، چه حکمی دارد؟

ج: در ثبوت خیار غبن برای مغبون فرقی بین مسلمان و غیر مسلمان نیست.

س ۱۵۶۲: اینجانب خانه ای را به شخصی فروختم، وی بعد از تسلیم پول آن و تحویل گرفتن مبیع اعلام کرد که مغبون شده و معامله را فسخ کرد، ولی از آن زمان به دلایل مختلف از تخلیه خانه و دریافت پولی که به من پرداخته است، خودداری می کند و بعد از گذشت دو سال ادعا می کند که من معامله را در مورد نصف خانه فسخ کرده ام و در حال حاضر هم نصف پول را از من مطالبه می کند. آیا با علم به اینکه او مدعی غبن است و بر اثر آن اقدام به فسخ بیع کرده، شرعاً جایز است ادعای مالکیت نصف خانه را بنماید؟

ج: در صورتی که غبن مغبون ثابت شود، فقط حق فسخ بیع در تمام مبیع و استرداد مالی را که پرداخت کرده است، دارد، و حق فسخ بیع در جزئی از مبیع یا حق مطالبه مبلغی بیشتر از مالی را که پرداخت کرده است ندارد.

س ۱۵۶۳: معامله ای بین دو نفر واقع شده که سند عادی در مورد آن تنظیم نموده و در ضمن عقد شرط کرده اند که اگر هر یک از آنان از معامله پشیمان شود باید مبلغ معینی را به طرف دیگر بپردازد، آیا اگر یکی از طرفین بر اثر غبن از معامله پشیمان شود، حق فسخ آن را دارد؟ و اگر

معامله را بر اثر غبن فسخ کند، آیا باید به آن شرط عمل نماید؟

ج: هر چند شرط پرداخت پول، توسط کسی که از اتمام معامله، خودداری کند اگر ضمن عقد بیع بوده و یا عقد مبتنی بر آن باشد، فی نفسه صحیح و وفا به آن واجب است، لکن شامل موردی که معامله را می توان با خیار غبن فسخ نمود، نمی شود.

س ۱۵۶۴: بعد از گذشت یک هفته از خرید خانه ای آشکار شد که در آن معامله مغبون شده ام، لذا برای فسخ آن به فروشنده مراجعه کردم، و او با فسخ و برگرداندن پول من موافقت نکرد و در نتیجه خانه در اختیار و تحت تصرف من باقی ماند، سپس قیمت خانه گران شد و فروشنده هم درخواست فسخ معامله و تخلیه خانه را نمود ولی من از پذیرش درخواست او خودداری کردم و از او تقاضای موافقت با پرداخت مبلغی بیشتر از پولی که به او داده بودم نمودم، ولی او از پرداخت مبلغ زائد خودداری کرد. آیا مجرّد رجوع من به فروشنده بعد از ثبوت غبن برای فسخ معامله و یا قبول فسخ توسط من در صورتی که او مبلغی را بیشتر از پولی که به او داده بودم به من بپردازد، فسخ معامله محسوب می شود یا خیر؟

ج: مجرّد مراجعه ذو الخیار به طرف دیگر معامله برای توافق بر فسخ آن و یا صرف رضایت او به بازگرداندن مبیع به فروشنده در مقابل دریافت مبلغی زائد از او، فسخ معامله محسوب نمی شود، ولی چون فسخ معامله توسط ذو الخیار منوط به موافقت طرف دیگر و بازگرداندن مبیع به او نیست، بنا بر این اگر هنگامی که از غبن مطلع شدید، واقعاً معامله را فسخ کنید، شرعاً صحیح است و بعد از آن، مالک خانه مزبور نیستید بلکه بر شما واجب است که از آن رفع ید کنید و آن را به فروشنده، تحویل دهید.

۷ بیع خیاری (بیع شرط)

س ۱۵۶۵: اگر شخصی چیزی را به فردی به صورت بیع خیاری بفروشد، آیا قبل از تسلیم مبیع به مشتری، جایز است او یا مشتری آن را به فرد دیگری بفروشند؟

ج: مبیع بعد از تحقق بیع خیاری تا زمانی که فسخ نشده، ملک مشتری است و فروشنده تا معامله اول را فسخ نکرده، حق فروش مجدد آن را به فرد دیگر ندارد و مشتری می تواند، بعد از پایان مهلت خیار، آن را به فرد دیگری بفروشد هر چند هنوز آن را قبض نکرده باشد. مشروط بر اینکه فروشنده معامله را در مدت خیار فسخ نکرده باشد.

۸ - خیار تخلف شرط

س ۱۵۶۶: شخصی کالایی را از فردی خریداری کرده است به این شرط که در طی دو ماه همه پول آن را بپردازد و مشتری تا آن زمان، خیار فسخ داشته باشد، ولی مشتری کالا را بعد از هفت ماه از تاریخ معامله به فروشنده بازگردانده است و فروشنده هم آن را پذیرفته به این شرط که درصدی از پول کالا به سبب تأخیر در فسخ از مدت مقرر که باعث ورود خسارت تخمینی

شده است ، کم شود، زیرا اگر معامله در مدّت مقررّ خود فسخ می شد، فروشنده کالا را در همان زمان می فروخت و از پول آن در تجارتهای دیگر بهره می برد، سؤال این است که آیا مشتری حقّ فسخ

معامله را بعد از گذشت مهلت خیار دارد؟ و بر فروشنده قبول آن واجب است؟ و آیا فروشنده حق دارد قبول فسخ را معلق به کسر درصدی از پول کالا کند؟

ج: ذو الخیار بعد از گذشت مدّت خیار، حق فسخ و پس دادن کالا را ندارد و همچنین نمی تواند فروشنده را ملزم به قبول فسخ کند، بلکه جایز است بر اقاله توافق کنند، ولی فروشنده نمی تواند قبول اقاله را مشروط به کسر درصدی از پول کند و در صورتی که با کم کردن از پول مشتری اقاله کند، باطل است. س ۱۵۶۷: آیا هر یک از متبایعین می توانند با ادّعی عدم تحقّق قصد و غرض آنان از معامله، آن را فسخ کنند؟

ج: عدم تحقّق غرض تا زمانی که به صورت شرط در ضمن عقد ذکر نشود و یا انعقاد عقد، مبنی بر آن نباشد، شرعاً موجب ثبوت خیار فسخ نمی شود. س ۱۵۶۸: اینجانب مغازه تجاری خود را با سند عادی با شرایطی فروختم از جمله اینکه مالیاتهای آن را خریدار بپردازد، ولی وی تا کنون از پرداخت آنها خودداری کرده است، آیا من حق فسخ معامله را دارم یا خیر؟

ج: اگر بطور صریح در ضمن عقد شرط کرده باشند که در صورت عدم پراخت مالیاتها توسط خریدار، فروشنده حق فسخ بیع را داشته باشد، و یا عقد مبتنی بر این امر، واقع شده باشد، حق فسخ برای او ثابت است. س ۱۵۶۹: فردی قطعه زمینی را خریده است به این شرط که اگر دولت از ثبت سند رسمی به نام او جلوگیری کند و یا معلوم شود که زمین در طرح شهرداری قرار دارد، حق فسخ داشته باشد و چون خریدار نتوانسته برای این زمین پروانه ساختمان بگیرد، در حال حاضر از فروشنده درخواست فسخ و باز گرداندن پول زمین را می کند، ولی به این شرط که اگر شهرداری اجازه ساختمان سازی در این زمین را از زمان حاضر تا دو سال بعد بدهد، فروشنده دوباره زمین را به همان قیمت قبلی به او بفروشد، آیا اشتراط شرط مزبور توسط او صحیح است؟

ج: گر چه مشتری بر اساس شرط ضمن عقد که مورد قبول طرفین است می تواند معامله را فسخ کند و پول زمین را از فروشنده مطالبه نماید ولی حق اشتراط چیزی را در ضمن فسخ علیه فروشنده ندارد. س ۱۵۷۰: عقد بیعی بین فروشنده و خریدار با شروط معینی که مشتری به نفع فروشنده به آنها ملتزم شده، محقق شده است و مشتری قسمتی از ثمن معامله را به عنوان بیعانه به فروشنده پرداخت کرده ولی از عمل به بقیه شرطهای بیع خودداری می کند، آیا با این وضعیت او شرعاً حق الزام فروشنده به اتمام معامله را دارد؟

ج: فروشنده باید تا زمانی که عقد را بر اثر تخلف شرط فسخ نکرده، به آن وفا کند ولی اگر حق فسخ داشته باشد هر چند بدلیل تخلف مشتری از بعضی از شروط باشد، جایز است بیع را فسخ نماید و در این صورت مشتری حق ندارد فروشنده را به چیزی غیر از باز گرداندن پولی که از او گرفته است، ملزم نماید.

احکام متفرقه خیارات

س ۱۵۷۱: آیا ترک مطالبه حق یا تأخیر در مطالبه آن مثلاً به مدت دو سال شرعاً موجب سقوط حق می شود؟

ج: مجرد عدم مطالبه حق، یا تأخیر در آن برای مدتی، موجب سقوط حق نمی شود مگر در صورتی که حق فی نفسه محدود به زمان معینی باشد. س ۱۵۷۲: شخصی ملکی را به قیمتی که مقداری از آن نسیه بود فروخت و بعد از آنکه مقدار نقد آن را دریافت کرد و مبیع را به مشتری تحویل داد، فرد دیگری خواستار خرید همان مبیع به قیمت بیشتری شد، آیا جایز است بیع اول را فسخ نماید تا مبیع را به مشتری دوم به قیمت بیشتری بفروشد؟

ج: بعد از آنکه بیع به نحو صحیح محقق شد التزام به عقد و وفا به آن بر فروشنده واجب است و تا زمانی که بر اساس یکی از خیارات حق فسخ نداشته باشد، فسخ معامله و فروش مجدد مبیع به شخص دیگر توسط او جایز نیست. س ۱۵۷۳: زمینی را به شخصی فروختم به این شرط که پول آن را در طی چهار سال بپردازد، ولی از همان زمان معامله، از فروش زمین پشیمان شدم و بعد از گذشت یک سال از مشتری خواستم که زمین را به من برگرداند ولی او از انجام این کار امتناع ورزید، آیا راهی برای رجوع از این معامله وجود دارد؟

ج: مجرد پشیمانی از بیع بعد از معامله از نظر شرعی اثری ندارد، بنا بر این بعد از آنکه بیع به طور صحیح واقع شد، شرعاً نسبت به انتقال مبیع به خریدار نافذ است و فروشنده حق ندارد مبیع را از او پس بگیرد مگر در صورتی که بر اثر تحقق یکی از اسباب خیارات، خیار فسخ داشته باشد که در این صورت می تواند بیع را فسخ نماید. س ۱۵۷۴: شخصی زمین مفروز خود را که دارای سند رسمی است با سند عادی و اسقاط جمیع خیارات فروخته است، ولی از اینکه سند رسمی به نام خود اوست سوء استفاده نموده و آن را دوباره به شخص دیگری هم فروخته است، آیا بیع دوم او صحیح است؟

ج: بعد از تحقق بیع زمین بر وجه صحیح و اسقاط همه خیارات، فروشنده حق فروش مجدد زمین به شخص دیگر را ندارد، بلکه این معامله او فضولی بوده و منوط به اجازه مشتری اول است. س ۱۵۷۵: شخصی مقداری سیمان از کارخانه ای خریداری نموده است به این شرط که آن را به تدریج و در چندین نوبت تحویل بگیرد و تمام پول آن را هم پرداخت کرده است، بعد از آنکه خریدار مقداری از سیمان را از کارخانه تحویل گرفت، قیمت آن در بازار به مقدار زیادی افزایش یافت، آیا کارخانه می تواند معامله را فسخ نموده و از تحویل بقیه سیمان به خریدار خودداری نماید؟

ج: بعد از آنکه بیع به نحو صحیح شرعی محقق شد اعم از اینکه بصورت نقدی باشد یا نسیه و یا بیع سلف، تا زمانی که فروشنده یکی از خیارات شرعی را نداشته باشد، حق ندارد معامله را بطور یک جانبه فسخ کند.

س ۱۵۷۶: اینجانب خانه ای را با سند بیع عادی خریدم به این شرط که مقداری از پول آن را به طور نقدی و بقیه را تا موعد مقرری پردازم و سند آن در مدت سه ماه به طور رسمی به نام من شود، ولی من نتوانستم باقیمانده پول را در موعد مقرری به فروشنده بدهم و او هم اعتراضی نکرد تا اینکه بعد از چهار ماه برای پرداخت آن مبلغ و دریافت مبیع به او مراجعه کردم، ولی او از تحویل آن خودداری نمود و ادعا کرد که معامله را بعد از انقضای موعد پرداخت پول، فسخ کرده است، با توجه به اینکه بعد از فسخ معامله، پولی را که از من گرفته بود باز نگردانده و خانه را هم در این مدت اجاره داده و اجاره را هم دریافت کرده است، آیا به مجرد اینکه باقیمانده پول را در موعد مقرری پرداخته ام او حق فسخ دارد؟

ج: مجرد عدم پرداخت مقداری از قیمت خانه در موعد مقرری به فروشنده، موجب ثبوت حق فسخ برای او نمی شود. بنا بر این اگر منزل به نحو صحیح شرعی خریداری شود، ولی تحت تصرف فروشنده باقی بماند و بدون اینکه حق فسخ داشته باشد آن را اجاره دهد، عقد اجاره او فضولی بوده و متوقف بر اجازه مشتری است و واجب است علاوه بر تحویل مبیع به مشتری، آنچه را هم که از مستأجر به عنوان مبلغ اجاره دریافت کرده است به او تحویل دهد مگر اینکه اجازه عقد اجاره را ندهد که در این صورت می تواند اجرت المثل تصرف در آن خانه در مدت مذکور را مطالبه نماید. س ۱۵۷۷: آیا فروشنده بدون ثبوت خیار، حق فسخ معامله را دارد؟ و آیا می تواند بعد از تحقق بیع، قیمت مبیع را افزایش دهد؟

ج: حق انجام هیچ یک از موارد مذکور را ندارد. س ۱۵۷۸: شخصی از فردی خانه ای را خریداری کرده که او هم آن را از اداره مسکن خریده است و بعد از آنکه معامله تمام شد و فروشنده پول آن را از خریدار گرفت، اداره مزبور اعلام نمود که باید علاوه بر پولی که فروشنده به آن اداره پرداخت کرده است، مبلغی اضافی هم پرداخت شود، خریدار، فروشنده را از این مسئله آگاه کرد تا آن مبلغ اضافی را بپردازد و الّا بیع را فسخ می کند و پول داده شده را هم پس خواهد گرفت، ولی فروشنده از پرداخت آن مبلغ اضافی امتناع ورزید و در نتیجه آن اداره هم مقرری کرد که خانه مزبور به شخص دیگری داده شود، در این صورت، خریدار برای گرفتن پولی که داده به چه کسی باید مراجعه کند؟ به آن اداره یا فروشنده و یا کسی که بتازگی خانه به او واگذار شده است؟

ج: اگر بر اثر شرط و یا سبب دیگر معامله فسخ شود خریدار باید پول را از فروشنده مطالبه کند. س ۱۵۷۹: شخصی حیوانی را خرید و بعد آن را به بازار برد به این قصد که اگر مشتری برای آن حیوان یافت شد، آن را بفروشد و در غیر این صورت معامله را فسخ نماید، آیا با این قصد، حق فسخ برای او ثابت می شود؟

ج: در فرض سؤال که مبیع حیوان است تا سه روز از زمان معامله، خیار دارد. س ۱۵۸۰: چند نفر ملکی را از شخصی خریده اند و در چندین نوبت مقداری از پول آن را به

او پرداخته اند و پرداخت ما بقی آن هم مشروط به ثبت سند رسمی به نام آنان بوده است، ولی فروشنده در انجام آن کوتاهی کرده و از ثبت سند به نام آنان امتناع ورزیده و مدّعی فسخ بیع است، آیا او ملزم است به معامله عمل کند؟ یا اینکه فسخ معامله از جانب او صحیح است؟

ج: تا زمانی که یکی از موجبات خیار از قبیل شرط یا غبن و یا غیر آنها برای فروشنده وجود نداشته باشد، فسخ معامله توسط او صحیح نخواهد بود بلکه باید به بیع عمل نماید و شرعاً ملزم به ثبت رسمی آن ملک به نام خریداران است. س ۱۵۸۱: شخصی کالایی را از فردی خرید و بعد از آنکه مقداری از پول آن را پرداخت نمود، همان کالا را با مقداری سود به شخص دیگری فروخت، ولی مشتری دوم بعد از تصرف در آن وقتی از سود فروشنده آگاه شد، اعلام نمود که از خرید آن پشیمان شده است، آیا فسخ معامله بر اثر آن جایز است؟

ج: اگر یکی از اسباب خیار برای مشتری دوم وجود داشته باشد، جایز است معامله را فسخ کند و الا جایز نیست.

توابع مبیع

س ۱۵۸۲: شخصی خانه اش را فروخته و بعد از فروش، مبادرت به برداشتن چراغها و آبگرمکن و اشیایی از این قبیل نموده است، این عمل چه حکمی دارد؟

ج: اشیاء مذکور و مانند آنها اگر هنگام فروش خانه، از نظر عرف، تابع آن محسوب نشوند، تا زمانی که بر فروشنده شرط نشده باشد که آنها را به همان صورت در خانه باقی بگذارد، مبادرت او به برداشتن آنها برای خودش، اشکال ندارد. س ۱۵۸۳: اینجانب خانه ای را با پارکینگ ماشین و سایر لوازم از فردی خریدم، ولی او فقط خانه را به من تحویل داد و از سند معامله چیزهایی را که دلاّلت می کرد به این که پارکینگ ماشین جزء معامله بوده، حذف کرد. در حالی که در برابر پارکینگ و سایر چیزهایی که در سند معامله ذکر شده، پول دریافت کرده است، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: بر فروشنده واجب است مبیع را با همه ملحقات و توابع آن که معامله روی آن صورت گرفته است تحویل دهد، اعم از اینکه در برابر آن، پول پرداخت شده باشد یا آنکه انضمام آن به مبیع شرط شده باشد و جایز است مشتری او را ملزم به این کار نماید. س ۱۵۸۴: کولر طبقه اول ساختمانی که خریده ام در هنگام خرید آن طبقه، در بالکن قرار داشت و هنوز هم در همانجاست و آب آن از طریق لوله ای که از لوله اصلی موجود در طبقه همکف منشعب می شود، گرفته شده است، این لوله از کنار دیوار تا کولر امتداد دارد، در حال حاضر مالک طبقه همکف به این دلیل که استفاده از آن طبقه، مختص اوست مبادرت به قطع آب کولر نموده است، این عمل او چه حکمی دارد؟

ج: اگر در عقد بیع ذکر نشده که شما حق استفاده از لوله آب موجود در حیاط طبقه همکف را دارید، حق ندارید مالک آن طبقه را ملزم به آن نمائید.

تسلیم مبیع و تأدیه ثمن

س ۱۵۸۵: فردی از اقوام اینجانب یکی از کلیه های خود را از دست داد و شخصی اعلام آمادگی نمود که حاضر است یکی از کلیه های خود را در برابر مبلغ معینی به او اهدا کند، ولی بعد از انجام آزمایشهای پزشکی آشکار شد که کلیه این شخص قابل پیوند به بیمار نیست، آیا شخص مزبور حق دارد بخاطر چند روز بیکار شدن، مبلغ مذکور را از بیمار مطالبه کند؟

ج: اگر مبلغ مورد توافق در برابر کلیه باشد، در صورتی که عدم قابلیت کلیه برای پیوند به بدن بیمار بعد از جدا کردن و برداشتن آن از بدن فرد اهدا کننده باشد، می تواند تمامی مبلغ مورد توافق را مطالبه کند هر چند بیمار از کلیه او استفاده نکند، ولی اگر قبل از قطع و جدا کردن کلیه از بدن او معلوم شود و بیمار او را مطلع نماید، حق مطالبه چیزی را از بیمار ندارد. س ۱۵۸۶: اینجانب آپارتمان مسکونی خود را با سند عادی فروخته و مقداری از پول آن را گرفتم و قرار بر این شد که باقیمانده آن را هنگام ثبت سند رسمی به نام مشتری از او بگیرم، ولی اکنون از فروش خانه خود پشیمان هستم و از طرفی مشتری هم اصرار می کند که خانه را تخلیه کنم، حکم این مسئله چیست؟

ج: اگر بیع بوجه صحیح شرعی محقق شده باشد، فروشنده تا زمانی که حق فسخ نداشته باشد، نمی تواند به مجرد پشیمانی و نیاز به مبیع، از تسلیم آن به خریدار خودداری نماید. س ۱۵۸۷: حواله ای را از مرکز معادن سنگ برای دریافت سنگهای معدنی از آن گرفتم، بعد از دریافت کالا برایم معلوم شد که قیمت قطعی سنگها را معین نکرده اند، برای تعیین قیمت به آن مرکز مراجعه کردم، در پاسخ گفتند که بزودی قیمت قطعی آنها با تفاوت کمی توسط اداره مربوطه اعلام خواهد شد، ولی آن اداره قیمت را چندین برابر قیمت قبلی اعلام کرد و من هم نپذیرفتم، با توجه به اینکه در آن وقت سنگها را بریده و فروخته ام، حکم این مسئله چیست؟

ج: از شرایط صحت معامله، تعیین مبیع و قیمت آن است بطوری که غرر و جهل برطرف شود، بنا بر این اگر معامله در روز تحویل و دریافت سنگها به نحو صحیح شرعی محقق نشده باشد، مشتری ضامن سنگها به قیمت روزی که آنها را بریده و فروخته است، می باشد. س ۱۵۸۸: شخصی از دختر خود ساختمانی را خریده است که در تصرف شوهرش می باشد و پول آن را هم به دختر خود پرداخته است، شوهرش او را عمداً اذیت نموده و تهدید کرده است که اگر آن معامله را انکار نکند او را طلاق خواهد داد و به همین دلیل تسلیم مبیع، متعذر شده است، آیا تسلیم مبیع یا بازگرداندن پول آن به خریدار بر عهده آن زن است که ساختمان را فروخته یا بر عهده شوهر اوست؟

ج: تحویل مبیع یا بازگرداندن پول آن به مشتری بر خود فروشنده واجب است. س ۱۵۸۹: اینجانب خانه ای را با سند عادی خریده و بر فروشنده شرط کردم که باید در دفتر ثبت اسناد رسمی حاضر شود و خانه را بطور کامل به نام من کند، ولی فروشنده به تعهد خود عمل نکرد و از تحویل خانه و ثبت سند آن به نام من خودداری نمود، آیا حق دارم انجام آن را از او مطالبه کنم؟

ج: اگر آنچه بین شما محقق شده و قرارداد عادی راجع به آن تنظیم کرده اید، خرید

و فروش خانه به نحو صحیح شرعی بوده، فروشنده حق رجوع از معامله و خودداری از عمل به آن را ندارد، بلکه شرعاً ملزم است خانه را به شما تحویل داده و همه اقدامات لازم برای انتقال سند را نیز انجام دهد و شما حق دارید از او بخواهید که به قرارداد عمل کند. س ۱۵۹۰: بر اساس معامله تجاری که بین فروشنده و خریدار منعقد شده است، خریدار متعهد شده که مبلغی از پول کالا-یی را که از فروشنده خرید و تحویل گرفته است، بطور هفتگی بپردازد و هر مبلغی را که به فروشنده می پرداخته در دفتر خود ثبت می کرده است، فروشنده هم هر مبلغی را که از او تحویل می گرفته در دفتر خود ثبت می نموده و دفتر او را در زیر هر مبلغ دریافتی امضا می کرده است، بعد از گذشت تقریباً چهار ماه مبادرت به محاسبه پولهایی که مشتری در چندین نوبت پرداخت کرده، نمودند که بر اثر آن معلوم شد در مقدار بدهی مشتری اختلاف وجود دارد، مشتری مدعی پرداخت آن است و فروشنده منکر آن، با توجه به اینکه آن مبلغ مورد اختلاف در هیچ یک از دو دفتر ثبت نشده است، حکم این مسئله چیست؟

ج: اگر ثابت شود که مشتری آنچه را که ادعا می کند به فروشنده داده، پرداخت کرده است، چیزی بر عهده او نیست، و الا سخن فروشنده که منکر دریافت آن مبلغ است، مقدم می باشد.

بیع نقد و نسیه

س ۱۵۹۱: خرید کالا- بطور نسیه به مدت یک سال به قیمتی بیشتر، از قیمت نقدی آن چه حکمی دارد؟ و همچنین فروش چک به قیمتی بیشتر یا کمتر از مبلغ آن برای مدت معینی چه حکمی دارد؟

ج: خرید و فروش کالا به صورت نسیه به قیمتی بیشتر از قیمت نقد اشکال ندارد ولی فروش چک به مبلغ کم تر به فرد ثالث جایز نیست لکن به شخصی که مبلغ چک در ذمه او است، اشکال ندارد. س ۱۵۹۲: اگر فروشنده ماشینی بگوید که قیمت نقدی آن، این مقدار است و قیمت قسطی ده ماهه آن فلان مقدار است و مشتری هم گمان کند که آن مقدار زیادی در فروش قسطی، سود پول آن در مدت ده ماه است و بر همین اساس معامله صورت بگیرد، با توجه به آنچه در ذهن مشتری خطور کرده که مقدار اضافه بر قیمت نقد را به عنوان سود پول می پردازد و معامله ربوی است، آیا اساساً معامله، ربوی و باطل محسوب نمی شود؟

ج: این معامله در صورتی که بصورت نسیه باشد و پول آن بطور اقساط پرداخت شود، اشکال ندارد و این قبیل معاملات، ربوی محسوب نمی شوند. س ۱۵۹۳: در عقد بیعی برای ثمن و مثنی به این نحو مدت ذکر شده است که پرداخت ثمن به نحو اقساط معینی در طول یک سال صورت بگیرد و کالا هم بعد از گذشت یک سال از پرداخت اولین قسط آن توسط مشتری، به او تحویل داده شود، در صورتی که پرداخت قسط اول آن به مقدار زیادی از موعد مقرر به تأخیر افتاده باشد، آیا فروشنده، اختیار تأخیر دارد؟

ج: در مفروض سؤال که معامله به صورت بیع سلم است ثمن باید هنگام عقد بیع نقد باشد و الا بیع از اساس باطل است.

س ۱۵۹۴: در صورتی که پرداخت قسط اول ثمن از وقت متعارف خود به تأخیر بیفتد، آیا با آنکه معامله مهلت معینی نداشته و شرط خیار هم در صورت تأخیر در پرداخت ثمن برای فروشنده ذکر نشده باشد، به مجرد تأخیر مذکور برای او خیار ثابت می شود یا خیر؟

ج: باید در بیع نسبه، مهلت پرداخت ثمن معین شود، بنا بر این اگر بدون معین کردن مهلت اقساط ثمن، بیع نسبه صورت بگیرد از اساس باطل است، ولی اگر زمان پرداخت معین شود و مشتری پرداخت آن را از موعد مقرر به تأخیر بیندازد، مجرد این تأخیر موجب ثبوت خیار برای فروشنده نمی شود. س ۱۵۹۵: یک مؤسسه فنی در زمینی ساخته شده به این شرط که وزارت آموزش و پرورش پول آن را به صاحبانش بپردازد، ولی آن وزارتخانه بعد از اتمام ساختمان مؤسسه از پرداخت پول زمین به صاحبان آن خودداری می کند، صاحبان زمین هم بعد از آن اعلام کردند که رضایت به این عمل ندارند و ساختمان را غصبی می دانند و نماز در آن باطل است، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: بعد از آنکه صاحبان زمین با تحویل دادن آن برای ساخت مؤسسه موافقت کردند و به این شرط که پول آن را از وزارت آموزش و پرورش بگیرند به وزارتخانه مزبور واگذار نمودند، دیگر حقی در آن ندارند و زمین مزبور غصبی نیست، بله آنان حق دارند پول زمین را از وزارت آموزش و پرورش مطالبه کنند و بر این اساس تحصیل کردن و نماز خواندن در آن ساختمان شرعاً اشکال ندارد و منوط به رضایت صاحبان قبلی زمین نیست.

بیع سلف

س ۱۵۹۶: اینجانب یک آپارتمان مسکونی را از شرکتی بطور بیع سلف خریداری کردم و مقداری از پول آن را به صورت اقساط پرداخته و رسید گرفتم و هنوز هم نسبت به باقیمانده پول آن بدهکار هستم، سپس شرکت مزبور مبادرت به فروش آپارتمان من به بانک مسکن نمود و مقرر کرد که آپارتمان دیگری به قیمت امروز که معادل چهار برابر قیمت قبلی آن بود تحویل بگیرم، حکم این مسئله چیست؟

ج: خرید آپارتمان مزبور بصورت قسطی از اساس باطل است، زیرا از شرایط صحیح بیع سلف، پرداخت نقدی همه ثمن به فروشنده در همان مجلس بیع است، بنا بر این اگر آپارتمان مزبور بصورت بیع سلف خریداری شده و همه ثمن در مجلس بیع، نقد باشد، فروشنده باید آنچه را که میباید با تمامی اوصافش بر آن صادق است به خریدار تحویل دهد و حق ندارد از او برای تحویل مصداق میباید پول بیشتری را مطالبه کند، همانگونه که نمی تواند چیزی را که مصداق میباید نیست به او تحویل دهد و مشتری هم ملزم به قبول آن نیست هر چند آن را به همان قیمت به او بدهد چه رسد به اینکه مبلغ بیشتری را از او مطالبه نماید. س ۱۵۹۷: اینجانب یک آپارتمان مسکونی را که هنوز ساختمان آن تکمیل نشده بود بطور قسطی خریدم و سپس قبل از آنکه ساختمان آن تکمیل شود و آن را از فروشنده تحویل بگیرم، مبادرت به فروش آن به شخص دیگری نمودم، آیا این خرید و فروش صحیح است؟

ج: اگر آپارتمان خریداری شده یک آپارتمان مشخص و جزئی (معین) باشد که به صورت

نسیه و قسطی آن را خریده اید به این شرط که فروشنده اقدام به تکمیل آن کند، خرید و همچنین فروش آن قبل از تکمیل شدن ساختمان آن و تحویل گرفتن آن از فروشنده اشکال ندارد. س ۱۵۹۸: اینجانب از نمایشگاه بین المللی کتاب تهران تعدادی کتاب بصورت بیع سلف خریدم که نصف پول آن را از من گرفته و نصف دیگر را هنگام تحویل کتابها می گیرند، و زمان پرداخت هم مشخص نیست، آیا این معامله صحیح است؟

ج: اگر مبلغی که قبلاً پرداخت شده به عنوان بیعانه باشد و بیع از زمان تسلیم کتابها و پرداخت باقیمانده پول آنها صورت بگیرد اشکال ندارد، ولی اگر بیع از هنگام پرداخت مقداری از ثمن و به صورت نسیه باشد و زمانی هم برای پرداخت آن معین نشود و یا بصورت بیع سلف باشد ولی تمامی ثمن در مجلس بیع، نقد نباشد آن معامله، شرعاً باطل است، البته در سلف معامله به همان مقدار که پول پرداخت کرده صحیح است ولی فروشنده می تواند در همان مقدار هم معامله را به هم بزند. س ۱۵۹۹: شخصی کالایی را از فرد دیگری می خرد به این شرط که بعد از مدتی آن را تحویل بگیرد، اما بعد از آنکه موعد مقرر رسید کالای مزبور ارزش مالی خود را از دست داده است، آیا خریدار مستحق «عین کالاست یا آنکه باید قیمت آن را بگیرد؟

ج: اگر معامله به نحو صحیح شرعی صورت بگیرد، خریدار مستحق «عین آن مبیع است مگر آنکه از مالیت افتادن آن کالا بطور کلی، عرفاً تلف محسوب شود که به این ترتیب بیع بر اثر آن خود بخود فسخ می شود و فروشنده باید ثمن را به خریدار برگرداند.

خرید و فروش طلا، نقره و پول

س ۱۶۰۰: اگر شمش طلا به قیمت روز به مبلغ معینی بطور نقدی فروخته شود، آیا جایز است که با رضایت دو طرف یک ماهه به مبلغی بیشتر از قیمت امروزی آن فروخته شود؟ و آیا سود حاصل از فروش این شمش، حلال است یا خیر؟

ج: تعیین قیمت در عقد بیع اعم از اینکه نقدی باشد یا نسیه، وابسته به توافق دو طرف است، بنا بر این معامله مذکور و سود حاصل از آن، اشکال ندارد، بلکه معامله طلا در برابر طلا، به صورت نسیه و یا گرفتن اضافه در برابر آن، جایز نیست. س ۱۶۰۱: طلاسازی چه حکمی دارد؟ و در معامله طلا چه اموری شرط است؟

ج: ساخت و فروش طلا اشکال ندارد ولی در معامله طلا در برابر طلا شرط است که به صورت نقد بوده و ثمن و مثن مساوی باشند و قبض هم در مجلس معامله صورت بگیرد. س ۱۶۰۲: خرید و فروش اسکناس بصورت نسیه به مبلغی بیشتر از مبلغ آن چه حکمی دارد؟

ج: در صورتی که معامله ی مذکور، به قصد جدی و با غرض عقلانی باشد مثل این که اسکناس ها از نظر کهنه و نو بودن با یکدیگر فرق داشته و یا دارای علامت های مخصوص بوده و یا نرخ آنها با یکدیگر، تفاوت داشته باشد، اشکال ندارد ولی اگر معامله، صوری و برای فرار از ربا بوده و در واقع برای دستیابی به سود پول باشد، شرعاً حرام و باطل است.

س ۱۶۰۳: افرادی در اینجا وجود دارند که سکه های پول را که برای مکالمات تلفنی عمومی کاربرد دارند، به مبلغی بیشتر از قیمت آنها می فروشند مثلاً سی و پنج تومان از سکه های پول فلزی را می دهند و پنجاه تومان پول اسکناس می گیرند، خرید و فروش این پولها چه وجهی دارد؟

ج: خرید و فروش سکه های پول فلزی به قیمتی بیشتر از مبلغ آنها برای استفاده در مکالمات تلفنی و مانند آن، اشکال ندارد. س ۱۶۰۴: اگر فردی پول قدیمی را به قیمت پول جدید و رایج بفروشد و یا بخرد و نداند که ارزش آن نصف ارزش پول جدید است و خریدار هم آن را به قیمت پول جدید به شخص دیگری بفروشد، آیا باید غبن، مغبون را از غبن خود آگاه کند؟ و آیا این معاملات غبنی صحیح هستند و آیا تصرف در اموالی که از این راه بدست می آید جایز است یا آنکه در حکم اموال مجهول المالک و یا مال حلال مخلوط به حرام هستند؟

ج: خرید پولهای قدیمی به مبلغی که فروشنده و خریدار بر آن توافق می کنند، اشکال ندارد، هر چند که قیمت آنها بسیار کمتر از قیمت پولهای جدید و رایج باشد و بعد از آنکه مبیع مالیت داشته و در بازار قیمت و ارزشی هر چند کمتر از پول رایج داشته باشد، معامله صحیح است هر چند غبنی باشد، و بر غبن واجب نیست مغبون را از غبن خود آگاه کند و مالی که از طریق معامله غبنی برای غبن حاصل می شود در حکم سایر اموال او است و تا زمانی که مغبون معامله را فسخ نکرده، جایز است در آنها تصرف کند. س ۱۶۰۵: خرید و فروش بعضی از اسکناسها نه به این عنوان که مال هستند و یا حکایت از مالیت و اعتبار می کنند، بلکه از این جهت که برگه های خاصی هستند چه حکمی دارد؟ مثل اینکه پول اسکناس سبز هزار تومانی که دارای تصویر امام خمینی «قدس سره» است، به مبلغ بیشتری فروخته و یا خریده شود؟

ج: در صورتی که خرید و فروش این اسکناسها به قصد جدی و به غرض عقلانی باشد، اشکال ندارد، ولی اگر بیع صوری و برای فرار از ربای قرضی باشد حرام و باطل است. س ۱۶۰۶: شغل صرافانی و خرید و فروش ارزهای کمیاب چه حکمی دارد؟

ج: فی نفسه اشکال ندارد. س ۱۶۰۷: خرید اوراق قرضه دولتی چه حکمی دارد؟ و آیا شرعاً خرید و فروش این اوراق جایز است؟

ج: اگر مقصود استقراض دولت از ملت از طریق چاپ و فروش اوراق قرضه ملی باشد، مشارکت مردم در قرض دادن به دولت از طریق خرید این اوراق اشکال ندارد و هنگامی که خریدار، اوراق قرضه ملی را می فروشد تا پول خود را بدست آورد، اگر به همان قیمتی که از شخص دیگر یا از دولت خریده و یا به قیمتی کمتر از آن بفروشد، اشکال ندارد.

مسائل متفرقه تجارت

س ۱۶۰۸: در بعضی از کارخانه ها اقدام به ترکیب و ساخت وسایل از قطعات مختلفی که در کارخانه های دیگر ساخته شده اند، نموده و به اسم محصول یکی از دولتهای معروف

خارجی برای فروش به بازار عرضه می کنند، آیا عمل مذکور غش و تدلیس محسوب می شود؟ و بر فرض که اینگونه باشد، آیا در صورت جهل مشتری به موضوع، معامله ای که بر روی این وسایل صورت گرفته، صحیح است یا باطل؟

ج: اگر داخلی یا خارجی بودن قطعه های مزبور و یا خود آن وسیله با مشاهده برای مشتری قابل شناسایی و تمیز باشند، بر ترکیب و ساخت آنها عنوان تقلب و تدلیس صدق نمی کند ولی اعلان و اخبار خلاف واقع راجع به آنها کذب و حرام است و اگر ببع بر کالای مذکور با وصفی که مخالف واقع است صورت بگیرد، معامله صحیح است لیکن اگر مشتری بعد از آن از واقعیت امر مطلع شود، اختیار فسخ خواهد داشت. س ۱۶۰۹: آیا جایز است صاحبان کارخانه ها و فروشگاهها حروف خارجی بر تابلوهای فروشگاههای خود بنویسند؟ و یا برای جلب توجه مشتریان و خریداران بر روی لباسهای کودکان، حروف و تصاویر خارجی چاپ کنند؟

ج: اگر به قصد فریب و گول زدن مشتری نباشد و ترویج فرهنگ بیگانه نیز به حساب نیاید، اشکال ندارد ولی مراعات قوانین جمهوری اسلامی لازم است. س ۱۶۱۰: تقلب و دروغ و فریب در معامله با غیر مسلمانان برای دستیابی به فائده مالی یا علمی بیشتر (در صورتی که متوجه نباشند) چه حکمی دارد؟

ج: دروغ و فریب و تقلب در معاملات جایز نیست، هر چند طرف مقابل غیر مسلمان باشد. س ۱۶۱۱: گرفتن چه مقدار سود در فروش کالا مجاز است؟

ج: سود گرفتن حدّ معینی ندارد، بنا بر این تا وقتی که به حدّ اجحاف نرسیده و بر خلاف مقررات دولت هم نباشد، اشکال ندارد، ولی افضل بلکه مستحب آن است که فروشنده به آن مقدار سودی که هزینه هایش را تأمین می کند، اکتفا نماید. س ۱۶۱۲: شخصی اقدام به فروش آب تحت مالکیت خود به اشخاص متعدد با قیمت های مختلف نموده است، مثلاً قسمتی از آن را به فردی به قیمت ده هزار تومان فروخته و قسمت دیگر به همان مقدار را به فرد دیگری به قیمت پانزده هزار تومان فروخته است با توجه به اینکه همه آنها از یک قنات یا چاه هستند، آیا ما حق اعتراض به تفاوت قیمت آنها را داریم؟

ج: اگر فروشنده، مالک آب و یا شرعاً نسبت به آن ذیحق باشد، دیگران حق اعتراض به تفاوت قیمت ها را ندارند. س ۱۶۱۳: اگر کالایی را از یک شرکت تعاونی به قیمت دولتی که کمتر از قیمت آن در بازار آزاد است، خریداری کنم، آیا جایز است این کالا را در بازار آزاد به قیمتی بیشتر از قیمت خرید حتی سه برابر آن، به فروش برسانم؟

ج: در صورتی که فروش آن از طرف دولت ممنوع نباشد و افزایش قیمت آن هم به حدّ اجحاف به مشتری نرسد، اشکال ندارد. س ۱۶۱۴: اینجانب از تولید کنندگان وسایل الکترونیکی هستم، آیا جایز است آنها را به

هر قیمتی که می‌خواهم و بازار عرضه و تقاضا، آن را قبول می‌کند، بفروشم؟

ج: فروش کالایی که قیمت معینی از طرف دولت ندارد، به قیمتی که مورد توافق خریدار و فروشنده است و اجحاف به خریدار هم نباشد، اشکال ندارد. س ۱۶۱۵: سرمایه داری از نظر اسلام چه حکمی دارد و حدود آن کدام است؟ آیا امکان دارد فردی با وجود پرداخت حقوق فقرا و مساکین بسیار ثروتمند شود؟ و آیا مبارزه اسلام با سرمایه داری، فقط شامل افرادی می‌شود که خمس و زکات نمی‌دهند یا اینکه شامل مسلمانانی که خمس و زکات می‌دهند، هم می‌شود؟ و آیا اصولاً ممکن است انسان با پرداخت حقوق شرعی اموالش، به اوج ثروت برسد؟

ج: حقوق شرعی متعلق به اموال ثروتمندان، منحصر به خمس و زکات نیست و اسلام نیز مخالف افزایش ثروت نیست به شرطی که جمع آوری مال از راههای مشروع صورت بگیرد و فرد هم ملتزم به پرداخت همه حقوق متعلق به اموالش باشد و آن را در راههایی که شرعاً حلال و به نفع اسلام و مسلمین هستند، بکار بگیرد و اشکال ندارد که انسان با رعایت این امور به ثروت بالائی دست یابد. س ۱۶۱۶: نزد ما متعارف است که شخصی فرد دیگری را مکلف به خرید ماشینی برای او کند و وی هم ماشین را مثلاً به قیمت یک میلیون تومان بخرد، سپس به آن شخص می‌گوید که ماشین را به قیمت یک میلیون و صد هزار تومان خریده است و آن مقدار زیادی را در برابر کوشش و زحمتی که برای خرید ماشین کشیده است در نظر می‌گیرد، آیا این معامله صحیح است؟

ج: اگر از طرف فرد دیگری، وکیل در خرید ماشین برای او باشد، در اینصورت خرید ماشین به قیمت مورد معامله برای موکل واقع می‌شود و وکیل حق ندارد مبلغ بیشتری را از او مطالبه کند. بله، می‌تواند برای وکالت خود، مطالبه اجرت نماید، ولی اگر ماشین را برای خودش خریده باشد و سپس بخواهد آن را به فردی که به او توصیه خرید ماشین نموده بود بفروشد، می‌تواند به قیمتی که بر آن توافق می‌کنند به او بفروشد و جایز نیست نسبت به قیمت خرید ماشین دروغ بگوید، اگر چه دروغ گفتن معامله را باطل نمی‌کند. س ۱۶۱۷: بعضی از برادران در تعمیر گاههای ماشین کار می‌کنند، گاهی فروشندگان ماشین به آنان مراجعه کرده و درخواست تعمیر سطحی ماشین خود را می‌کنند تا هزینه کمتری داشته باشد، به این گمان که سالم بودن ظاهر ماشین برای فروش به مشتری کافی است، آیا اقدام به انجام آن کار توسط تعمیرکاران جایز است؟

ج: اگر منجر به تدلیس شود و تعمیرکار بداند که صاحب ماشین آن را از مشتری مخفی می‌کند، جایز نیست.

احکام ربا

س ۱۶۱۸: راننده ای قصد دارد کامیونی بخرد و برای این کار پول مورد نیاز را از شخص دیگری گرفته تا به عنوان وکیل وی، آن را برای او خریداری کند، سپس صاحب پول آن را بطور قسطی به راننده بفروشد، این معامله چه حکمی دارد؟

ج: در صورتی که راننده، این معامله را به عنوان وکیل از طرف صاحب مال انجام دهد و سپس

او هم آن را به خود راننده بطور قسطی بفروشد، اگر قصد آنان حيله برای فرار از ربا نباشد و در هر دو معامله قصد جدی خرید و فروش داشته باشند، اشکال ندارد. س ۱۶۱۹: ربای قرضی چیست؟ آیا درصدی که سپرده گذاران به عنوان سود از بانکها دریافت می کنند، ربا محسوب می شود؟

ج: ربای قرضی آن مقدار اضافه بر مبلغ قرض است که قرض گیرنده بخاطر قرضی که می گیرد به قرض دهنده می دهد و اما سود حاصل از کار کرد پولی که به عنوان سپرده به بانک داده شده تا به وکالت از طرف صاحب آن در یکی از عقود صحیح شرعی بکار گرفته شود، ربا نیست و اشکال ندارد. س ۱۶۲۰: ملاک معامله ربوی چیست؟ آیا این سخن که ربا فقط در قرض محقق می شود نه در موارد دیگر، صحیح است؟

ج: ربا در معامله هم محقق می شود همانگونه که در قرض ممکن است تحقق پیدا کند و ربای در معامله عبارت است از فروش کالائی که مکیل و موزون باشد در برابر کالای همجنس آن به مقدار زیادتر. س ۱۶۲۱: چنانچه خوردن مردار در هنگام اضطرار برای کسی که از شدت گرسنگی در خطر مرگ است و غیر از مردار چیزی برای خوردن و حفظ جان خود ندارد، شرعاً جایز است، آیا خوردن ربا نیز بر اثر اضطرار برای کسی که توان کار ندارد ولی سرمایه کمی دارد و ناچار است آن را در معامله ربوی بکار بگیرد تا با سود حاصل از آن زندگی کند، جایز است؟

ج: ربا حرام است و قیاس آن به خوردن مردار در حال اضطرار قیاس مع الفارق است زیرا مضطرّ به خوردن مردار فعلاً چیزی جز آن در اختیار ندارد تا جان خود را با آن حفظ کند. ولی شخصی که توان کار ندارد می تواند سرمایه خود را تحت عنوان یکی از عقود اسلامی مثل مضاربه به کار بیاورد. س ۱۶۲۲: گاهی تمبرهای پستی در معاملات تجاری به قیمتی بیش از نرخ تعیین شده فروخته می شوند، مثلاً تمبری که بیست ریال قیمت گذاری شده، به قیمت بیست و پنج ریال به فروش می رسد، آیا این معامله صحیح است؟

ج: اشکال ندارد و این قبیل زیادی، ربا محسوب نمی شود زیرا معامله ربوی آن است که دو جنس که مکیل و موزون هستند با یکدیگر معاوضه شوند و یکی از دیگری بیشتر باشد که این نوع معامله، باطل است. س ۱۶۲۳: آیا حرمت ربا برای همه اشخاص حقیقی و حقوقی بطور یکسان ثابت است یا آنکه بعضی از موارد خاص، استثنا هستند؟

ج: ربا به صورتی کلی حرام است غیر از ربای قرضی بین پدر و فرزند و زن و شوهر و همچنین ربائی که مسلمان از غیر مسلمان می گیرد. س ۱۶۲۴: اگر در معامله ای خرید و فروش با مبلغ معینی صورت گیرد و دو طرف توافق کنند

که در صورت پرداخت ثمن معامله به صورت چک مدّت دار، خریدار مبلغی را علاوه بر قیمت تعیین شده به فروشنده پردازد، آیا این کار برای آنان جایز است؟

ج: در صورتی که معامله با قیمت معین و مشخص انجام شود و مبلغ بیشتر به خاطر تأخیر در پرداخت مبلغ اصلی باشد، این همان ربائی است که شرعاً حرام می باشد و به مجرّد توافق آنان بر پرداخت مقدار اضافی، آن پول حلال نمی شود. س ۱۶۲۵: اگر شخصی نیاز به مبلغی پول داشته باشد و کسی را پیدا نکند که به او قرض الحسنه بدهد، آیا جایز است برای دستیابی به آن مبلغ به این طریق عمل نماید که کالایی را به صورت نسیه به بیش از نرخ حقیقی آن بخرد و سپس آن را در همان مجلس به قیمت کمتری به فروشنده بفروشد، مثلاً یک کیلو گرم زعفران را به مبلغ مشخصی به بطور نسیه برای مدّت یک سال بخرد و در همان مجلس آن را به صورت نقد به شخص فروشنده به مبلغ دو سوم قیمت خرید بفروشد؟

ج: چنین معامله ای که در واقع نوعی حيله برای فرار از ربای قرضی است، شرعاً حرام و باطل است. س ۱۶۲۶: اینجانب به منظور بدست آوردن سود و فرار از ربا معامله زیر را انجام داده ام: خانه ای را به مبلغ پانصد هزار تومان خریدم در حالی که بیش از این مبلغ ارزش داشت، در ضمن عقد شرط کردیم که فروشنده تا پنج ماه حق فسخ معامله را داشته باشد به شرط اینکه در صورت فسخ معامله مبلغ دریافتی (پول خانه) را برگرداند، بعد از اتمام معامله، همان خانه را به فروشنده به مبلغ ماهیانه پانزده هزار تومان اجاره دادم و اکنون بعد از گذشت چهار ماه از معامله از فتوای امام خمینی «قدس سره» مطلع شده ام که حيله برای فرار از ربا را جایز نمی دانند، این مسئله به نظر حضرت عالی چه حکمی دارد؟

ج: اگر این معامله با قصد جدی صورت نگرفته بلکه صوری و ظاهری بوده و به این منظور انجام شده که فروشنده وامی را دریافت کند و خریدار سودی ببرد، چنین معامله ای حيله برای فرار از ربای قرضی است که شرعاً حرام و باطل می باشد. در این قبیل معاملات خریدار فقط حق دارد اصل مبلغی را که به عنوان قیمت خانه به فروشنده داده است، پس بگیرد. س ۱۶۲۷: ضمیمه کردن چیزی به مال به قصد فرار از ربا چه حکمی دارد؟

ج: این کار در جواز قرض ربوی اثری ندارد و باضمیمه کردن چیزی به آن حلال نمی شود. س ۱۶۲۸: آیا حقوق بازنشستگی که کارمند در طول مدّت زمانی که مشغول کار است و مقداری از حقوق ماهیانه اش را برای پیری در صندوق بازنشستگی می گذارد و بعد از بازنشستگی همان را به اضافه مبلغی که از طرف دولت به آن افزوده می شود دریافت می کند، اشکال دارد یا خیر؟

ج: گرفتن حقوق بازنشستگی اشکال ندارد و مبلغی که دولت علاوه بر مقدار کسر شده از حقوق ماهیانه فرد بازنشسته به او می پردازد، سود حقوق های او نیست و ربا محسوب نمی شود. س ۱۶۲۹: بعضی از بانکها برای تعمیر خانه ای که دارای سند رسمی است، وامی را به عنوان «جعاله» می دهند به این شرط که گیرنده وام هم بدهی خود را همراه با چند درصد اضافه در مدّت مشخصی به صورت

اقساط پردازد، آیا وام گرفتن به این صورت شرعاً جایز است؟ و چگونه در آن، جعاله تصور می شود؟

ج: اگر این مبلغ به عنوان قرض برای تعمیر خانه در اختیار صاحب آن قرار بگیرد، جعاله بودن آن معنا ندارد و شرط زیاده هم در قرض جایز نیست هر چند اصل قرض در هر صورت صحیح است ولی مانعی ندارد که صاحب خانه برای بانک در تعمیر خانه، جُعل (عوض) قرار دهد که در این صورت جُعل (عوض) خصوص آنچه که بانک برای تعمیر خانه مصرف کرده نیست بلکه مجموع چیزی است که بانک آن را در قبال تعمیر خانه بطور قسطی مطالبه می کند. س ۱۶۳۰: آیا خرید کالایی بطور نسیه به قیمتی بیشتر از قیمت نقدی آن جایز است؟ آیا این معامله، ربا محسوب می شود؟

ج: خرید و فروش نسیه کالا به مبلغی بیشتر از قیمت نقدی آن اشکال ندارد و تفاوت نقد و نسیه ربا محسوب نمی شود. س ۱۶۳۱: شخصی خانه ای دارد که آن را به صورت بیع خیاری فروخته است، ولی تا سررسید موعد مقرر نتوانسته است ثمن را به خریدار برگرداند، لذا شخص سوّمی مبادرت به پرداخت ثمن معامله به خریدار نموده است تا فروشنده بتواند معامله را فسخ کند، مشروط بر اینکه علاوه بر گرفتن پول خود، مبلغی را هم به عنوان مزد کار خود دریافت کند، این مسئله شرعاً چه حکمی دارد؟

ج: در صورتی که آن شخص از طرف فروشنده وکیل در برگرداندن ثمن معامله و فسخ آن باشد، بدین صورت که ابتدا به مقدار ثمن به فروشنده قرض بدهد و سپس به وکالت از طرف او آن را به خریدار پردازد و معامله را فسخ نماید، این عمل او و گرفتن اجرت وکالت، اشکال ندارد، ولی اگر پولی را که به مشتری پرداخت کرده به عنوان قرض به فروشنده باشد، فقط مبلغی را می تواند از فروشنده مطالبه کند که از طرف او به عنوان ثمن معامله پرداخت کرده است.

احکام شرکت

[مسائل احکام شرکت از رساله امام خمینی ره]

[مسأله ۲۱۴۲]

اشاره

مسأله ۲۱۴۲ اگر دو نفر بخواهند با هم شرکت کنند، چنانچه قبل از خواندن عقد شرکت یا بعد از آن، هر کدام مقداری از مال خود را با مال دیگری به طوری مخلوط کند که از یکدیگر تشخیص داده نشود (۱) و به عربی یا به زبان دیگر صیغه شرکت را بخوانند، یا کاری کنند که معلوم باشد می خواهند با یکدیگر شریک باشند، شرکت آنان صحیح است (۲) (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (بهجت)، (نوری)، (تبریزی)، (زنجانی)، (صافی): اگر دو نفر بخواهند با هم شرکت کنند، چنانچه هر کدام مقداری از مال خود را با مال دیگری به طوری مخلوط کنند که (فاضل): عرفاً از یکدیگر تشخیص داده نشود ..

(سیستانی): اگر دو نفر با هم اتفاق ببندند که با مال مشترک خود تجارت کنند و آنچه منفعت می برند میان خود تقسیم نمایند .. (۲) (تبریزی): و اگر بشود مال هر کدام را از دیگری تشخیص داد و قرار بگذارند که با آن دو مال تجارت کنند که ربح و ضرر بین آنها مشترک باشد، شرکت نسبت به منفعت و ضرر صحیح است .

(مکارم): مسأله هر گاه دو مال طوری به هم آمیخته شود که از یکدیگر تشخیص داده نشود و جدا کردن آن دو از یکدیگر ممکن نباشد در آن مال شرکت حاصل می شود خواه این کار از روی قصد انجام شده باشد، یا نه . همچنین اگر صیغه شرکت را به عربی یا فارسی یا هر زبان دیگر بخوانند، یا کاری کنند که معلوم شود می خواهند با هم شرکت کنند، شرکت آنها در اموالی که صیغه خوانده اند صحیح است و نیازی به آمیختن دو مال با یکدیگر نیست .

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۶۸۱ مورد شرکت یا عین است، یا دین در ذمه مدیون، یا منفعت مثل اجاره؛ و یا حق است .

[مسأله ۲۱۴۳]

مسأله ۲۱۴۳ اگر چند نفر در مزدی که از کار خودشان می گیرند با یکدیگر شرکت کنند، مثل دلاکها (۱) که قرار می گذارند هر قدر مزد گرفتند با هم قسمت کنند شرکت آنان صحیح نیست . (۲) (۱) (فاضل): مثلاً خیاطها یا کارگران کارخانه .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل): و هر کدام مزد کار خود را مالک می شوند ولی اگر بخواهند

به رضایت ، آنچه را مزد گرفته اند تقسیم نمایند اشکال ندارد.

(نوری): و هر یک از آنها مُزد کار خود را مالک است .

(سیستانی): ولی اگر با هم مصالحه کنند که مثلاً نصف مزد کار هر یک تا مدّت معینی برای دیگری باشد در مقابل نصف مزد کار او، مصالحه صحیح است و هر کدام با دیگری در مزد کار او شریک می شود.

(بهجت): مسأله اگر چند نفر قرار بگذارند که در مزدی که از کار خودشان می گیرند با یکدیگر شریک شوند، مثل کارگرهایی که قرار می گذارند هر قدر مزد گرفتند با یکدیگر تقسیم کنند، شرکت آنان صحیح نیست ؛ ولی اگر یک چیز را به عنوان مزد به همه بدهند، هر کدام به نسبت سهم اجرت خود در آن شریک می شوند، همچنین اگر چند نفر با هم یک کار را ، که اجرت معینی دارد انجام دهند، در اجرت آن شریک هستند.

[مسأله ۲۱۴۴]

مسأله ۲۱۴۴ اگر دو نفر با یکدیگر شرکت کنند که هر کدام به اعتبار خود جنسی بخرد و قیمت آن را خودش بدهکار شود ولی در جنسی که هر کدام خریده اند و در استفاده آن (۱) با یکدیگر شریک باشند صحیح نیست (۲) اما اگر هر کدام دیگری را وکیل کند (۳) که جنس را برای او (۴) نسیه بخرد، بعد هر شریکی جنس را برای خودش و شریکش بخرد که هر دو بدهکار شوند شرکت صحیح است (۵) (۱) (خوئی)، (تبریزی): ولی در استفاده جنسی که هر کدام خریده اند ..

(سیستانی): ولی در سود جنسی که هر کدام خریده اند .. (۲) (زنجان): اما اگر هر کدام دیگری را وکیل کند که جنس را برای خود و شریکش بخرد و بعد هر یک به این گونه جنس را برای هر دو بخرند، شرکت آنان صحیح است .

(بهجت): اگر دو شریک هر کدام به اعتبار خود جنسی بخرد و قیمت آن را خودش بدهکار شود ولی هر کدام در سود معامله دیگری شریک باشد صحیح نیست .. (۳) (سیستانی): که او را در آنچه به نسیه می خرد شریک کند، یعنی جنس را برای خود و شریکش بخرد که هر دو بدهکار شوند، هر دو در آن جنس شریک می شوند. (۴) (فاضل)، (مکارم): به طور مشترک بخرد در این صورت شرکت آنها صحیح است . (۵) (نوری): و اگر از کسی که جنسی را برای خود خریده ، دیگری خواهش کند که او را شریک کند و آن کس به قصد شریک بودن او بگوید تو را شریک کردم و او هم بگوید قبول کردم این شرکت نیز صحیح است و باید نصف پول را کسی که شریک شده به او بدهد و همچنین اگر هر کدام ، دیگری را وکیل کند که جنسی را برای او نسیه بخرد، بعد هر شریکی جنسی را برای خودش و شریکش بخرد که هر دو بدهکار شوند، شرکت صحیح است .

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر از کسی که جنسی را برای خود خریده ، دیگری خواهش کند که او را شریک کند و آن کس به قصد شریک بودن او بگوید تو را شریک کردم و او هم

بگوید قبول کردم، این شرکت صحیح است و باید نصف پول را کسی که شریک شده به او بدهد و همچنین اگر هر کدام دیگری را وکیل کند که جنس را برای او نسیه بخرد، بعد هر شریکی جنس را برای خودش و شریکش بخرد که هر دو بدهکار شوند شرکت صحیح است لکن اگر دو نفر با یکدیگر شرکت کنند که هر کدام با اعتبار خود جنسی بخرد و قیمت آن را خودش بدهکار شود ولی در جنسی که هر کدام خریده اند و در استفاده آن با یکدیگر شریک باشند صحیح نیست.

[مسئله ۲۱۴۵]

مسئله ۲۱۴۵ کسانی که بواسطه عقد شرکت (۱) با هم شریک می شوند، باید مکلف و عاقل باشند (۲) و از روی قصد و اختیار شرکت کنند، و نیز باید بتوانند در مال خود تصرف نمایند، پس آدم سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند (۳) اگر حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده باشد (۴) اگر شرکت کند، صحیح نیست. (۱) (خوئی)، (تبریزی): کسانی که به واسطه شرکت .. (۲) (سیستانی): باید بالغ و عاقل باشند .. (۳) (اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): چون حق ندارد در مال خود (اراکي): مستقلاً تصرف نماید اگر شرکت کند صحیح نیست. ((فاضل): و همچنین است ورشکسته ای که از طرف مجتهد جامع الشرائط حکم ورشکستگی او صادر شده باشد).

(بهجت): اگر شرکت کند، صحیح نیست. (۴) (نوری): یا در حال بلوغ سفیه باشد ..

(مکارم): مسئله کسانی که می خواهند با هم قرارداد شرکت ببندند باید بالغ و عاقل باشند و از روی قصد و اختیار اقدام کنند و نیز باید ممنوع التصرف در اموال خود نباشند (مانند آدم سفیهی که مال خود را نمی تواند سرپرستی کند و بیهوده مصرف می نماید).

(زنجان): مسئله کسانی که به واسطه عقد شرکت با هم شریک می شوند، باید ممیز و عاقل باشند و از روی قصد شرکت کنند و شرکت غیر ممیز و دیوانه و نیز شرکتی که از روی قصد نباشد باطل است و شرکت کودک غیر بالغی که ممیز است با اجازه ولی خود اشکال ندارد، همچنین ممیز می تواند صیغه عقد شرکت را برای دیگری بخواند. در عقد شرکت باید طرفین از روی اختیار شرکت کنند، و شرکت کسی که با زور او را به شرکت وادار کرده اند صحیح نیست، مگر بعداً از روی اختیار به عقد شرکت رضایت دهد. در عقد شرکت باید طرفین بتوانند در مال خود تصرف نمایند و شرکت سفیه بدون اجازه ولی خود باطل است؛ سفیه کسی است که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند و در معاملات خود توانایی انجام معاملات بی زیان را ندارد؛ چنین کسی شرعاً حق ندارد در مال خود بدون اجازه ولی تصرف کند و معاملات وی همچون شرکت باید با اذن ولی همراه باشد. همچنین طرفین عقد شرکت باید مفلس نباشند؛ مفلس کسی است که به جهت ورشکستگی، به حکم حاکم شرع از تصرف در اموال خود منع شده است؛ اگر عقد شرکت مفلس با اذن طلبکاران باشد صحیح است، همچنین اگر طلبکاران، پس از معامله، آن را اجازه کنند.

[مسئله ۲۱۴۶]

مسأله ۲۱۴۶ اگر در عقد شرکت شرط کنند کسی که کار می کند یا بیشتر از شریک دیگر کار می کند (۱) بیشتر منفعت ببرد
(۲)، یا شرط کنند کسی که کار نمی کند، یا کمتر کار

می کند (۳) بیشتر منفعت ببرد، باید به شرطی که کرده اند عمل نمایند. (۱) (اراکي): بیشتر از منفعت به او داده شود باید آنچه را شرط کرده اند به او بدهند و همچنین است اگر شرط کنند کسی که کار نمی کند، یا کمتر کار می کند بیشتر از منفعت به او داده شود شرکت آنان اشکال ندارد.

(سیستانی): یا کار او با اهمیت تر از کار دیگری است بیشتر منفعت ببرد، باید آنچه را شرط کرده اند به او بدهند؛ و همچنین اگر شرط کنند کسی که کار نمی کند، یا بیشتر کار نمی کند، یا کار او با اهمیت تر از کار دیگری نیست بیشتر منفعت ببرد، باز هم شرط صحیح است و باید آنچه شرط کرده اند به او بدهند. (۲) (خوئی): باید آنچه را شرط کرده اند به او بدهند ولی اگر شرط کنند کسی که کار نمی کند، یا بیشتر کار نمی کند بیشتر منفعت ببرد شرط باطل است اگر چه اظهار این است که شرکت آنان صحیح است و به نسبت مال، منفعت بین آنها تقسیم می شود.

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): باید آنچه را شرط کرده اند به او بدهند ولی اگر شرط کنند کسی که کار نمی کند یا کمتر کار می کند بیشتر منفعت ببرد آن شرط باطل است لکن شرکتشان صحیح است و منفعت به نسبت مال بین آنها تقسیم می شود (گلپایگانی)، (صافی): مگر آن که اذن در تصرف در مال مشترک، مقید به این شرط باشد، که در این صورت اصل شرکت باطل است).

(بهجت): باید به شرطی که کرده اند عمل نمایند و همچنین است بنا بر اظهار اگر شرط کنند کسی که کار نمی کند یا کمتر کار می کند، بیشتر منفعت ببرد در صورتی که چنین شرطی عقلایی باشد.

(تبریزی): باید آنچه را شرط کرده اند به او بدهند، و اگر شرط کنند کسی که کار نمی کند، یا بیشتر کار نمی کند بیشتر منفعت ببرد، اظهار این است که شرکت آنان صحیح و شرط باطل است و به حسب سرمایه، منفعت بین آنها تقسیم می شود. (۳) (فاضل): به خاطر ارفاق یا علت دیگر..

(مکارم): مسأله مانعی ندارد که در قرار داد شرکت شرط کنند کسی که کار می کند بیشتر منفعت ببرد، یا به عکس شرط کنند کسی که کار نمی کند یا کمتر کار می کند بیشتر منفعت ببرد (به خاطر ارفاق یا علت دیگر) اما اگر قرار بگذارند تمام منافع را یک نفر ببرد صحیح نیست، ولی اگر قرار بگذارند تمام ضرر یا قسمت بیشتر آن را یکی بدهد صحیح است.

[مسأله ۲۱۴۷]

مسأله ۲۱۴۷ اگر قرار بگذارند که همه استفاده را یک نفر ببرد (۱) صحیح نیست ولی اگر قرار بگذارند که تمام ضرر یا بیشتر آن را یکی از آنان بدهد شرکت و قرارداد هر دو صحیح است. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): و یا بیش از سهم خود استفاده ببرد، شرط باطل است، ولی اگر قرار بگذارند همه استفاده یا بیش از سهمش به او داده شود آن شرط صحیح است و همچنین اگر قرار بگذارند تمام ضرر یا بیشتر آن را یکی از آنان تدارک کند شرط صحیح است.

(گلپایگانی)، (صافی): یا تمام ضرر یا بیشتر آن را یکی از آنان بدهد باطل است ولی اصل شرکت صحیح است و نفع و ضرر به نسبت مال بین آنها تقسیم می شود مگر در صورتی که در مسأله پیش گفته شد.

(خوئی)، (تبریزی)، (نوری): یا تمام ضرر یا بیشتر آن از یکی از آنان باشد شرکت صحیح

است ولی منفعت و ضرر بین آنها به نسبت مال تقسیم می شود.

(زنجانى): یا تمام ضرر یا بیشتر آن را یکی از آنان بدهد، اشکالی ندارد و شرکت صحیح است .

(سیستانی): یا تمام ضرر از یکی از آنان باشد، صحت شرکت ، محل اشکال است .

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۱۴۶.

(فاضل): مسأله اگر قرار بگذارند که (به خاطر ارفاق یا علت دیگر) همه استفاده را یک نفر ببرد یا تمام ضرر یا بیشتر آن را یکی از آنان بدهد شرکت و قرار داد هر دو صحیح است .

[مسأله ۲۱۴۸]

مسأله ۲۱۴۸ اگر شرط نکنند که یکی از شریکها بیشتر منفعت ببرد (۱) چنانچه سرمایه آنان یک اندازه باشد، منفعت و ضرر را هم به یک اندازه می برند و اگر سرمایه آنان یک اندازه نباشد، باید منفعت و ضرر را به نسبت سرمایه قسمت نمایند؛ مثلاً اگر دو نفر شرکت کنند و سرمایه یکی از آنان دو برابر سرمایه دیگری باشد سهم او از منفعت و ضرر دو برابر سهم دیگری است ، چه هر دو به یک اندازه کار کنند یا یکی کمتر کار کند، یا هیچ کار نکند (۲) (۱) (اراکى): اگر شرط نکنند که به یکی از شریکها بیشتر از سهم ، منفعت داده شود .. (۲) (زنجانى): ولی کسی که کار کرده حق دارد اجرت کار خود را طبق معمول مطالبه کند.

(مکارم): مسأله شریکها هر کدام به نسبت سرمایه خود سود و زیان می برند، مگر این که شرط خاصی در قرارداد شرکت ذکر کنند، بنا بر این کسی که سرمایه اش دو برابر سرمایه دیگری است سهم او از سود و زیان نیز دو برابر سهم دیگری خواهد بود، اما اگر قرارداد کنند سهمشان مساوی باشد مانعی ندارد.

[مسأله ۲۱۴۹]

مسأله ۲۱۴۹ اگر در عقد شرکت شرط کنند که هر دو با هم خرید و فروش نمایند، یا هر کدام به تنهایی معامله کنند، یا فقط یکی از آنان معامله کند (۱) باید به قرار داد عمل نمایند. (۱) (سیستانی): یا شخص سومی برای معامله کردن اجاره شود ..

[مسأله ۲۱۵۰]

مسأله ۲۱۵۰ اگر معین نکنند که کدام یک آنان با سرمایه خرید و فروش نماید، هیچ یک آنان بدون اجازه دیگری نمی تواند (۱) با آن سرمایه معامله کند. (۱) (اراکى): بنا بر احتیاط واجب هیچ یک آنان بدون اجازه دیگری نمی تواند ..

(سیستانی): مسأله شرکت به دو نحو است : «شرکت اذنی» و آن این است که قبل از معامله شرکت ، مال التجاره به نحو مشاع

بین شرکا مشترک باشد؛ و «شرکت معاوضی» و آن به این صورت است که هر کدام مال خود را برای شرکت حاضر می کند که در نتیجه، هر کدام نصف مال خود را با نصف مال دیگری معاوضه می کند. پس اگر معین نکنند که کدامیک از آنان با سرمایه خرید و فروش نماید، در شرکت اذنی هیچ یک از آنان بدون اجازه دیگری نمی تواند با آن سرمایه معامله کند؛ ولی در شرکت معاوضی هر کدام می توانند به نحوی که به شرکت ضرر نزنند، معامله کنند.

[مسأله ۲۱۵۱]

مسأله ۲۱۵۱ شریکی که اختیار سرمایه شرکت با اوست (۱) باید به قرار داد شرکت

عمل کند، مثلاً اگر با او قرار گذاشته اند که نسبه بخرد یا نقد بفروشد، یا جنس را از محل مخصوصی بخرد، باید به همان قرارداد رفتار نماید و اگر با او قراری نگذاشته باشند، باید داد و ستدی نماید که برای شرکت ضرر نداشته باشد (۲) و معاملات را به طوری که متعارف است انجام دهد (۳) پس اگر مثلاً معمول است که نقد بفروشد یا مال شرکت را در مسافرت ، همراه خود نبرد (۴) باید به همین طور عمل نماید و اگر معمول است که نسبه بدهد یا مال را به سفر ببرد (۵) می تواند همین طور عمل کند. (۱) (اراکي): شریکی که اختیار شرکت با اوست .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): باید به طور معمول معامله کند و داد و ستدی نماید که برای شرکت ضرر نداشته باشد ..

(خوئی)، (زنجانى)، (تبریزی): باید به طور معمول معامله کند و داد و ستدی نماید که برای شرکت ضرر نداشته باشد و مال شرکت را (تبریزی): در صورتی که متعارف نباشد) در مسافرت همراه خود نبرد (زنجانى): مگر آن که این کار متعارف باشد. [پایان مسأله] (سیستانی): باید به طور معمول معامله کند و داد و ستدی نماید که برای شرکت ضرر نداشته باشد. [پایان مسأله] (اراکي): باید داد و ستدی نماید که برای شرکت ، امید نفع داشته و ضرری نداشته باشد .. (۳) (فاضل): اگر با او قرار گذاشته باشند، باید تصرفاتش برای شرکت مفسده نداشته باشد بلکه بنا بر احتیاط واجب باید داد و ستدی نماید که به مصلحت شرکت باشد و معاملات را به طوری که متعارف است و به مصلحت شرکت است انجام دهد .. (۴) (فاضل): چنانچه مصلحت شرکت باشد .. (۵) (فاضل): با رعایت مصلحت شرکت عمل کند.

(مکارم): مسأله کسی که اختیار سرمایه شرکت برای معامله به او داده شده باید دقیقاً مطابق قرارداد و شرایط عمل کند مثلاً اگر با او قرار گذاشته اند که نسبه ندهد یا از فلان مؤسسه و شرکت خریداری نکند یا در برابر نسبه ها وثیقه بگیرد باید به همان قرارداد رفتار نماید ولی اگر با او قراری نگذاشته اند معاملات خود را مطابق معمول و متعارف انجام می دهد.

[مسأله ۲۱۵۲]

مسأله ۲۱۵۲ شریکی که با سرمایه شرکت معامله می کند، اگر بر خلاف قراردادی که با او کرده اند خرید و فروش کند (۱) و خسارتی برای شرکت پیش آید ضامن است (۲) ولی اگر بعداً به قراردادی که شده معامله کند صحیح است و نیز اگر با او قراردادی نکرده باشند و بر خلاف معمول معامله کند، ضامن می باشد اما اگر بعداً مطابق معمول معامله کند معامله او صحیح است (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): یا آن که قراردادی نکرده باشند و بر خلاف معمول معامله کند، در این دو صورت معامله نسبت به حصه شریک ، فضولی است ؛ پس چنانچه اجازه نکند، می تواند عین مالش را و در صورت تلف عین ، عوض مالش را بگیرد.

(سیستانی): یا آن که قراردادی نکرده باشند و بر خلاف معمول معامله کند، در این دو صورت هر چند معامله بنا بر اقوی صحیح است ولی اگر معامله زیان آور باشد یا قسمتی از مال شرکت تلف شود شریکی که بر خلاف قرارداد یا بر خلاف معمول رفتار کرده ضامن است .

(نوری): معامله نسبت به حصه شریک فضولی است؛ اگر اجازه نکند، می تواند عین مالش را و در صورت تلف عین، عوض مالش را از شریک خود بگیرد و همچنین است اگر بر خلاف معمول و متعارف، معامله ای را انجام بدهد. (۲) (مکارم): همچنین اگر قرار داد خاصی با او نگذاشته باشند و بر خلاف معمول عمل کند ضامن می باشد.

(بهجت): و همچنین اگر با او قرار دادی نکرده باشند و بر خلاف معمول معامله کند نیز ضامن است ولی معاملاتی که بعد از خسارت بر طبق قرارداد یا طبق معمول انجام دهد، صحیح می باشد.

(فاضل): ولی اگر در معاملات بعدی طبق قرارداد عمل کند صحیح است. و نیز اگر با او قراردادی نکرده باشند و بر خلاف معمول و مصلحت معامله کند ضامن می باشد اما اگر در معاملات بعدی مطابق معمول و مصلحت معامله کند صحیح است و امّا اگر اذن شرکاء مقید باشد که در صورت تخلف، حق معامله ندارد معاملات بعدی صحیح نیست. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): مگر آن که اذن شرکاء مقید باشد به این که بر خلاف قرار داد در صورت اول و خلاف معمول در صورت دوم عمل نکند که بنا بر این، معامله بعد در هر دو صورت باطل است. [۱]

[مسئله ۲۱۵۳]

مسئله ۲۱۵۳ شریکی که با سرمایه شرکت معامله می کند اگر زیاده روی ننماید و در نگهداری سرمایه کوتاهی نکند و اتفاقاً مقداری از آن یا تمام آن تلف شود (۱) ضامن نیست. (۱) (بهجت): اتفاقاً مقداری از آن تلف شود ..

[مسئله ۲۱۵۴]

مسئله ۲۱۵۴ شریکی که با سرمایه شرکت معامله می کند اگر بگوید سرمایه تلف شده (۱) و پیش حاکم شرع (۲) قسم بخورد، باید حرف او را قبول کرد. (۱) (سیستانی): چنانچه نزد دیگر شریکها مأمون باشد، باید حرف او را قبول کنند و اگر این چنین نیست می توانند نزد حاکم شرع بر علیه او شکایت کنند تا بر طبق موازین قضاوت نزاع را فیصله دهد. (۲) (فاضل): پیش مجتهد جامع الشرایط ..

(مکارم): مسئله کسی که با سرمایه شرکت معامله می کند اگر ادعا کند سرمایه بدون سهل انگاری و زیاده روی تلف شده و طرف مقابل ادعا کند خیانت کرده ولی دلیلی برای اثبات گفتار خود نداشته باشد، چنانچه معامله کننده نزد حاکم شرع قسم بخورد باید حرف او را قبول کرد.

[مسئله ۲۱۵۵]

مسأله ۲۱۵۵ اگر تمام شریکها (۱) از اجازه ای که به تصرف در مال یکدیگر داده اند برگردند، هیچ کدام نمی توانند در مال شرکت تصرف کنند (۲)؛ و اگر (۳) یکی از آنان از اجازه خود برگردد، شریکهای دیگر حق تصرف ندارند، ولی کسی که از اجازه خود برگشته ، می تواند در مال شرکت تصرف کند (۴) این مسأله ، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

[۱] (من صافی

): معامله بعد در هر دو صورت ، نسبت به سهم شریک ، فضولی است و چنانچه اجازه نکند می تواند عین مالش را و در صورت تلف ، عین عوض آن را بگیرد.

(۱) (سیستانی): در شرکت اذنی اگر تمام شریکها .. (۲) (فاضل): و همچنین است اگر یکی از آنان از اجازه خود برگردد شریکهای دیگر حق تصرف ندارند و کسی که از اجازه خود برگشته او هم نمی تواند در مال شرکت تصرف کند. (۳) (بهجت): حتی اگر .. (۴) (اراکي): مگر آن که اجازه دیگران مقید به اجازه او باشد.

(سیستانی): و در هر حال اشتراک آنها در سرمایه ، به حال خود باقی است .

[مسأله ۲۱۵۶]

مسأله ۲۱۵۶ هر وقت (۱) یکی از شریکها تقاضا کند که سرمایه شرکت را قسمت کنند، اگر چه شرکت مدّت داشته باشد، باید دیگران قبول نمایند (۲) مگر آن که قسمت ، مشتمل بر ردّ یا مستلزم ضرر بر شریک دیگر باشد، که در این صورت نمی تواند او را وادار به قبول قسمت نماید. (۱) (سیستانی): در شرکت اذنی هر وقت .. (۲) (گلپایگانی)، (فاضل)، (بهجت)، (صافی)، (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده .

(خوئی)، (تبریزی): مگر آن که تقسیم ، ضرر معتابھی بر شرکاء داشته باشد.

(زنجانى): مگر آن که شریک در اثر تقسیم به ضرری بیفتد که در تقسیم در معمول شرکتها به این ضرر نمی افتند.

(سیستانی): مگر آن که قسمت ردّ باشد یا ضرر معتابھی بر شرکاء داشته باشد.

(مکارم): مسأله شرکت از معاملات لازم است یعنی هیچ یک از طرفین نمی تواند پیش خود این قرارداد را بر هم زند و نیز قبل از پایان مدّت شرکت حق ندارد تقاضای تقسیم سرمایه کند، مگر این که چنین حقی در قرارداد برای او پیش بینی شده باشد.

[مسأله ۲۱۵۷]

مسأله ۲۱۵۷ اگر یکی از شریکها بمیرد، یا دیوانه یا بیهوش شود یا سفیه شود (۱) و حاکم شرع (۲) او را از تصرف در اموالش جلوگیری کند (۳)، شریکهای دیگر نمی توانند در مال شرکت تصرف کنند (۴) (۱) (اراکي): یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف کند، شریکهای دیگر نمی توانند در مال شرکت تصرف کنند. (۲) (فاضل): سفیه شود، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف کند، یا مجتهد جامع الشرايط .. (۳) (بهجت): سفیه شود، یا حاکم شرع او را از تصرف در اموالش منع کند .. (۴) (بهجت): ولی اصل شرکت و تقسیم سود به حال خود باقی است و وارث متوفی یا ولی شریک، در امور آن شرکت ، جایگزین خواهد شد.

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (زنجانى): مسأله اگر یکی از شرکا (سیستانی): در شرکت اذنی (بمیرد، یا دیوانه یا بیهوش شود، شرکای دیگر نمی توانند در مال شرکت تصرف کنند و همچنین است اگر یکی از آنان سفیه

شود یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نماید

((گلبایگانی)، (صافی): یا از جهت مفلس شدن به حکم حاکم شرع از تصرف در مالش ممنوع شود).

(زنجانى): سفیه یا مفلس گردد. توضیح این دو اصطلاح در مسأله [۲۱۴۵] گذشت .

(مکارم): مسأله هر گاه یکی از شریکها بمیرد یا دیوانه یا سفیه شود شریکهای دیگر نمی توانند در مال شرکت تصرف کنند ولی بیهوشی موقت تأثیری ندارد.

[مسأله ۲۱۵۸]

مسأله ۲۱۵۸ اگر شریک ، چیزی را نسبه برای خود بخرد، نفع و ضررش مال خود اوست (۱) ولی اگر برای شرکت بخرد (۲) و شریک دیگر بگوید (۳) به آن معامله راضی هستم ، نفع و ضررش مال هر دوی آنان است . (۱) (مکارم): و اگر مطابق قرارداد به قصد شرکت بخرد مال هر دو است . (۲) (سیستانی): و قرار شرکت ، معامله نسبه را هم شامل شود، نفع و ضررش مال هر دوی آنان است . (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): اگر برای شرکت بخرد و ((زنجانى): نسبه خریدن متعارف باشد، یا در صورت غیر متعارف بودن) شریک دیگر اجازه نماید مثلاً بگوید ..

[مسأله ۲۱۵۹]

مسأله ۲۱۵۹ اگر (۱) با سرمایه شرکت معامله ای کنند، بعد بفهمند شرکت باطل بوده ، چنانچه طوری باشد (۲) که اگر می دانستند شرکت درست نیست ، به تصرف در مال یکدیگر راضی بودند، معامله صحیح است و هر چه از آن معامله پیدا شود، مال همه آنان است و اگر این طور نباشد، در صورتی که کسانی که به تصرف دیگران راضی نبوده اند، بگویند به آن معامله راضی هستیم معامله صحیح و گرنه باطل می باشد (۳) و در هر صورت (۴) هر کدام آنان که برای شرکت کاری کرده است ، اگر به قصد مجانی کار نکرده باشد، می تواند مزد زحمتهای خود را به اندازه معمول (۵) از شریکهای دیگر بگیرد (۶) (۱) (سیستانی): اگر یکی از شرکاء .. (۲) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): چنانچه طوری باشد که اذن در معامله ، مقید به صحت شرکت نباشد به این معنی .. (۳) (زنجانى): چنانچه طوری باشد که در صورتی که شرکت هم درست نباشد، به معامله شریک اذن داده ، معامله صحیح است و هر چه از آن معامله پیدا شود، مال همه آنان است و اگر این طور نباشد، در صورتی که کسانی که به معامله دیگران اذن نداده اند، بگویند به آن معامله راضی هستیم ، معامله صحیح و گرنه باطل می باشد ..

(بهجت): در صورتی معامله صحیح است که آنانی که ابتدا به تصرف دیگران راضی نبوده اند، به آن معامله راضی شوند و گرنه معامله باطل است و در هر صورت هر کدام از آنان که برای شرکت کاری کرده است اگر شرط شده باشد که هر کس کار کرد استفاده بیشتر ببرد باید مزد کاری که کرده است به او داده شود؛ در غیر این صورت اگر اصلاً شرط نشده بود کسی کار کند ولی شخص به اختیار خود کار کرده و مدعی است که قصد کار مجانی و تبرع نداشته ، استحقاق مزد خالی از وجه نیست . (۴) (تبریزی): و در صورتی که اذن در معامله به صحت شرکت مقید نباشد ..

(۵) (خوئی)، (سیستانی): با حفظ نسبت .. (۶) (گلپایگانی)، (صافی): بلی، کاری که انجام داده اگر معامله فضولی باشد مزد ندارد اگر چه صاحب مال، معامله را امضاء نماید.

(سیستانی): ولی چنانچه مزد معمول بیشتر از مقدار فایده ای باشد که در فرض صحت شرکت می برده است، همان مقدار را می تواند بگیرد.

(نوری): و سود آن به نسبت سرمایه تقسیم می شود. بلی در صورتی که معامله فضولی بوده مزد ندارد، هر چند صاحب مال معامله را امضا نماید.

(اراکي): مسأله اگر با سرمایه شرکت معامله ای کنند، بعد بفهمند شرکت باطل بوده چنانچه اجازه هر یک از شریکها مقید به صحیح بودن شرکت نباشد معامله صحیح است و هر چه از آن معامله پیدا شود مال همه آنان است و اگر اجازه هر یک مقید به صحیح بودن شرکت باشد در صورتی که بگویند به آن معامله راضی هستم معامله صحیح است و گرنه باطل می باشد. و در هر صورت هر کدام آنان که برای شرکت کاری کرده است اگر با امر دیگری آن کار را انجام داده باشد، می تواند مزد زحمتهای خود را از شریکهای دیگر بگیرد.

(فاضل): معامله ای که انجام شده فضولی است؛ در صورتی که بگویند به آن معامله راضی هستیم معامله صحیح است و گرنه باطل است. و در معامله فضولی، کاری که هر یک از شرکاء انجام داده اند مزد ندارد.

(مکارم): مسأله هر گاه با سرمایه شرکت معامله ای انجام دهند بعد معلوم شود شرکت باطل بوده، چنانچه همه شرکاء آن معامله را اجازه دهند صحیح است و در آمدش مال همه آنهاست و کسانی که در این میان کاری برای شرکت کرده اند می توانند مزد زحمتهای خود را به اندازه معمولی بگیرند.

احکام شرکت (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۶۹۱: با صاحب شرکتی در سرمایه آن شریک شدم به این صورت که او از طرف من در بکارگیری سرمایه وکیل باشد و هر ماه از سود سهام پنج هزار تومان به من بدهد، بعد از گذشت یک سال قطعه زمینی را بجای آن مال و سود آن از او گرفتم، زمین مزبور چه حکمی دارد؟

ج: در فرض سؤال که مشارکت در سرمایه گذاری و اذن در بکارگیری آن توسط صاحب شرکت بوده است اگر سود حاصل به نحویکه شرعاً حلال است بدست آمده باشد گرفتن آن اشکال ندارد. س ۱۶۹۲: چند نفر بطور مشترک چیزی را خریده اند به این شرط که بین خود قرعه بیندازند و هر کس که قرعه به نام او در آمد آن چیز مال او باشد، این کار چه حکمی دارد؟

ج: اگر منظور از قرعه کشی، این باشد که همگی آنان سهم خود در مال مشترک را با رضایت به کسی که قرعه به نام او

درآمده هبه کنند اشکال ندارد، ولی اگر منظور آنان این

باشد که مال مشترک با قرعه کشی، ملک کسی شود که قرعه به اسم او در آمده، از نظر شرعی صحیح نیست و همچنین اگر منظور اصلی ایشان برد و باخت باشد. س ۱۶۹۳: دو نفر زمینی را خریده اند و به مدت بیست سال است که بطور مشترک در آن زراعت می کنند، در حال حاضر یکی از آنان اقدام به فروش سهم خود به دیگران نموده است، آیا او چنین حقی را دارد یا آنکه فقط شریک او حق خریدن آن را دارد؟ و آیا در صورتی که از فروش زمین به شریکش خودداری کند، شریک او حق اعتراض دارد؟

ج: شریک حق ندارد شریک دیگر خود را وادار به فروش سهم خود به او نماید و در صورتی که آن را به دیگری هم بفروشد حق اعتراض ندارد، ولی بعد از انجام معامله بیع، در صورتی که همه شرایط حق شفعه در آن مورد وجود داشته باشد، می تواند اخذ به شفعه نماید. س ۱۶۹۴: خرید و فروش سهامی که شرکتهای صنعتی یا تجاری یا بعضی از بانکها در معرض فروش می گذارند، چه حکمی دارد؟ بدین ترتیب که شخصی یکی از آن سهام را می خرد و در بازار بورس مورد خرید و فروش و معامله قرار می گیرد و در نتیجه قیمت آن از قیمت خرید بیشتر یا کمتر می شود و می دانیم که خود سهم مورد خرید و فروش قرار می گیرد نه سرمایه. همچنین در صورتی که شرکتهای مزبور فعالیتهای ربوی داشته باشند یا در این مورد شک داشته باشیم، مسأله چه حکمی دارد؟

ج: اگر ارزش مالی سهام کارگاه، کارخانه، شرکت و یا بانک به اعتبار خود سهام و بر اثر اعطای اعتبار به آنها توسط کسی که انجام این کار بوسیله او صحیح است، باشد، خرید و فروش آن اشکال ندارد و همچنین اگر به اعتبار قیمت کارگاه، شرکت، کارخانه و یا بانک و یا سرمایه آنها باشد، با توجه به اینکه هر سهمی بیانگر جزئی از آن است، در نتیجه خرید و فروش سهام اشکال ندارد به شرطی که علم به مجموع سهام شرکت و امور دیگری که عرفاً برای رفع غرر، علم به آنها لازم است داشته باشد و فعالیت های شرکت یا کار کارخانه و کارگاه و یا بانک شرعاً حلال باشد. س ۱۶۹۵: ما، سه نفر، در یک کشتارگاه مرغ و ملک تابع آن شریک هستیم و به علت عدم هماهنگی، تصمیم گرفتیم به شراکت پایان داده و از هم جدا شویم در نتیجه کشتارگاه و ملک مزبور را بین شرکاء به مزایده گذاشتیم که یکی از ما در مزایده برنده شد، ولی از آن زمان تا کنون هیچ پولی به ما نداده است، آیا این معامله از درجه اعتبار، ساقط می شود؟

ج: مجرد اعلام مزایده و پیشنهاد قیمت بیشتر توسط یکی از شرکاء یا دیگران برای تحقق بیع و انتقال ملکیت کافی نیست و تا بیع سهام بر وجه صحیح شرعی محقق نشود، شراکت به حال خود باقی است ولی اگر بیع بطور صحیح صورت گیرد تأخیر خریدار در پرداخت پول آن، اثری در بطلان معامله ندارد. س ۱۶۹۶: بعد از آنکه اقدام به تأسیس شرکت و ثبت رسمی آن نمودیم اینجانب با موافقت بقیه شرکاء از سهم خود چشم پوشی کرده و آن را به شخص دیگری فروختم و او هم پول آن را به صورت چند فقره چک پرداخت نمود، ولی چکها محل نداشتند و در نتیجه به خریدار مراجعه کردم، او هم چکها را از من گرفت و سهم مرا از شرکت به خودم برگرداند ولی سند آن

بطور رسمی به نام خود او باقی ماند، سپس برایم آشکار شد که سهم مزبور را به شخص دیگری فروخته است، آیا این معامله او صحیح است یا آنکه من حق مطالبه سهم خود را دارم؟

ج: اگر بعد از فسخ معامله با شما اقدام به فروش آن به دیگری نموده است این بیع فضولی و متوقف بر اجازه شما است اما اگر قبل از فسخ آن سهم را به شخص ثالثی فروخته باشد محکوم به صحت است و باید بعد از فسخ معامله اول قیمت مبیع را به نرخ روز فسخ به شما برگرداند. س ۱۶۹۷: دو برادر خانه ای را از پدرشان به ارث برده اند و یکی از آنان می خواهد از طریق تقسیم خانه یا فروش آن از برادر دیگر جدا شود، ولی دیگری همه راههای آن را رد می کند بطوری که نه راضی به تقسیم می شود و نه با خرید سهم برادرش و یا فروش سهم خود به او موافقت می کند. در نتیجه برادر اول قضیه را به دادگاه ارجاع داد و دادگاه هم رسیدگی به آن را منوط به تحقیق کارشناس قضائی در مورد خانه نمود، او هم اعلام کرد که خانه غیر قابل تقسیم است و برای خاتمه دادن به شراکت یا باید یکی از آن دو سهم خود را به دیگری بفروشد و یا خانه به شخص سومی فروخته شده و پول آن تحویل دو شریک شود، دادگاه هم نظر او را پذیرفت و خانه را در معرض مزایده علنی گذاشت و پس از فروش، پول آن را به آنان تسلیم کرد، آیا این بیع نافذ است و هر یک از آنان می توانند سهم خود از پول خانه را دریافت کنند؟

ج: اشکال ندارد. س ۱۶۹۸: یکی از شرکا، ملکی را با پول شرکت خریداری کرد و آن را به اسم همسرش نمود. آیا این خرید متعلق به همه شرکاست و زمین هم مال همه آنان است؟ و آیا همسر آن فرد، شرعاً ملزم است که ملک مزبور را به اسم همه شرکا نماید حتی اگر شوهرش اجازه این کار را به او ندهد؟

ج: اگر آن فرد، ملک مزبور را برای خود یا همسرش به قیمت کلی که در ذمه است خریده باشد و سپس اقدام به پرداخت پول آن از اموال شرکت نموده باشد، آن ملک متعلق به او یا زوجه اش است و فقط به مقدار اموال سایر شرکا به آنان مدیون است. ولی اگر آن را با عین اموال شرکت خریده باشد، معامله نسبت به سهم شرکا فضولی و متوقف بر اجازه آنان است. س ۱۶۹۹: آیا جایز است بعضی از ورثه یا وکیل آنان بدون موافقت ورثه دیگر تصرف خارجی یا معاملی در ملک مشاع نمایند؟

ج: جایز نیست هیچ یک از شرکا در ملک مشترک تصرف خارجی کنند مگر با اجازه یا رضایت بقیه آنان و همچنین تصرف معاملی هر یک از آنان در ملک مشترک هم صحیح نیست مگر آنکه با اذن یا اجازه سایر شرکا باشد. س ۱۷۰۰: اگر بعضی از شرکاء ملک مشاع را بفروشند و یا شخص دیگری آن را بفروشد و بعضی از آنان آن را اجازه بدهند؟ آیا این معامله بدون رضایت شرکای دیگر از طرف همه آنان صحیح و نافذ است یا اینکه نافذ بودن آن نسبت به آنان منوط به رضایت و موافقت همگی آنان می باشد؟ و اگر رضایت جمیع شرکاء شرط باشد، آیا بین اینکه شراکت در ملک در ضمن یک شرکت تجاری باشد و یا در ضمن یک شرکت مدنی، تفاوتی وجود دارد، به این معنا که

رضایت همه شرکا در دوّمی شرط باشد و در اوّلی شرط نباشد؟

ج: معامله فقط نسبت به سهم کسی که حصّه خود را فروخته است، صحیح و نافذ می باشد و نسبت به حصّه هر یک از شرکای دیگر متوقف بر اجازه خود اوست، بدون آنکه فرقی بین اسباب حصول شرکت وجود داشته باشد. س ۱۷۰۱: شخصی مبلغی پول از بانک وام گرفته، بر این اساس که در ساخت خانه با او مشارکت کند، بعد از ساختن خانه، آن را نزد بانک در برابر حوادث بیمه کرده است، در حال حاضر قسمتی از خانه بر اثر نفوذ آب باران یا چاه خراب شده و تعمیر آن نیاز به صرف مبلغی پول دارد، ولی بانک در این زمینه مسئولیتی نمی پذیرد و شرکت بیمه هم پرداخت این خسارت را خارج از چارچوب قرارداد می داند، در این میان چه کسی ضامن و مسئول است؟

ج: شرکت بیمه ضامن خسارات خارج از مقرّرات قرارداد بیمه نیست و مخارج تعمیر ساختمان و پرداخت خسارت هایی که دیگری ضامن آن نیست بر عهده مالک است و بانک هم اگر شراکت مدنی در ساختمان داشته باشد باید به مقدار سهمش هزینه های آن را بپردازد، مگر آنکه خسارت مستند به شخص خاصی باشد. س ۱۷۰۲: سه نفر بطور مشترک چند مکان تجاری را خریده اند تا با هم در آنها مشغول به تجارت شوند، ولی یکی از شرکا از موافقت با دیگران نسبت به استفاده از آن مغازه ها حتّی اجاره دادن یا فروش آنها خودداری می کند، سؤال این است: ۱ آیا جایز است یکی از شرکا بدون اجازه دو شریک دیگر سهم خود را بفروشد یا اجاره دهد؟ ۲ آیا جایز است بدون اجازه دو شریک دیگر در آن مکانها مشغول به کار شود؟ ۳ آیا جایز است یکی از آن مکانها را برای خود بردارد و بقیه را به دو شریک دیگر بدهد؟

ج: ۱ هر یک از شرکا می توانند سهم مشاع خود را بفروشند بدون آنکه منوط به اذن دیگران باشد. ۲ جایز نیست هیچ یک از شرکا بدون رضایت بقیه آنان در مال مشترک تصرّف کنند. ۳ هیچ یک از شرکا نمی توانند بطور یکجانبه و بدون موافقت دیگران سهم خود از مال مشترک را جدا کنند. س ۱۷۰۳: عدّه ای از اهالی یک منطقه قصد دارند در زمینی که دارای درخت است حسینیه ای بنا کنند، ولی بعضی از آنان که در زمین مزبور سهم دارند به این کار راضی نیستند، ساخت حسینیه در آن منطقه چه حکمی دارد؟ و اگر این احتمال وجود داشته باشد که زمین مزبور جزء انفال یا مکانهای عمومی شهر باشد، چه حکمی دارد؟

ج: اگر زمین ملک مشاع اهالی باشد، تصرّف در آن بستگی به رضایت همه شرکا دارد، ولی اگر از انفال باشد، اختیار آن در دست دولت اسلامی است و تصرّف در آن بدون اجازه دولت جایز نیست و همچنین اگر از مکانهای عمومی شهر باشد. س ۱۷۰۴: اگر یکی از ورثه، راضی به فروش سهم خود از باغ مشترک نشود، آیا جایز است شرکای دیگر یا یکی از مؤسسات دولتی او را ملزم به این کار کنند؟

ج: در صورتی که تقسیم و تفکیک سهام، امکان داشته باشد هیچ یک از شرکا و افراد دیگر حق ندارند یکی از شرکا را مجبور به فروش سهم خود کنند و در این موارد هر شریکی، فقط حق دارد از دیگران بخواهد که سهم او را جدا کنند، مگر آنکه مقررات قانونی خاصی از طرف حکومت اسلامی راجع به تقسیم و تفکیک باغی که دارای درخت است، وضع شده باشد که در این صورت رعایت آن مقررات واجب است. ولی اگر ملک مشاع قابل تفکیک و تقسیم نباشد، هر یک از شرکا می توانند به حاکم شرع مراجعه کنند تا شریک دیگر را به فروش سهم خود و یا خرید سهم او ملزم نماید. س ۱۷۰۵: چهار برادر از طریق اموال مشترکی که دارند با هم زندگی می کنند، بعد از چند سال دو نفر از آنان ازدواج کردند و متعهد شدند هر کدام، یکی از برادران صغیر خود را تکفل نموده و مقدمات ازدواج او را فراهم کنند، ولی آنان به تعهد خود عمل نکردند، در نتیجه دو برادر صغیر تصمیم به جدایی از آنان گرفته و خواهان تقسیم مال مشترکشان شدند، از نظر شرعی مال مشترک چگونه باید بین آنان تقسیم شود؟

ج: اگر کسی مال مشترک را برای خودش مصرف کرده به همان مقدار بدهکار شرکای دیگری است که به مقدار او در برابر سهام خود، مال مشترک را به مصرف شخصی خود نرسانده اند. در نتیجه حق دارند از او بخواهند که عوض آن را از مال خودش بدهد و بقیه مال مشترک را بطور مساوی بین خود تقسیم کنند و یا ابتدا از مال مشترک به همه کسانی که از آن استفاده ای نکرده اند یا کمتر از دیگران از مال مشترک بهره برده اند، به مقداری که همه در برداشت از مال مشترک مساوی شوند بدهند و سپس باقیمانده آن را بطور مساوی بین خودشان تقسیم کنند. س ۱۷۰۶: سازمان چای در شهرها فروشندگان چای را مجبور به شراکت و عضویت در سازمان می کند، آیا جایز است سازمان مزبور فروشندگان را وادار به مشارکت کند؟ و آیا این شراکت اجباری، صحیح است؟

ج: اگر وقتی که سازمان چای در شهرها امکانات در اختیار فروشندگان چای می گذارد و آن را برای توزیع به آنان تحویل می دهد و خدماتی از این قبیل به آنان ارائه می کند، با آنان شرط کند که در سازمان مشارکت کنند و فقط با آن معامله نمایند، این شرط مانعی ندارد و شراکت مزبور هم بدون اشکال است. س ۱۷۰۷: آیا جایز است مدیران یا مسئولین شرکت، درآمدهای حاصل از آن را بدون کسب اجازه از صاحبان سهام در امور خیریه مصرف کنند؟

ج: اختیار سهم هر یک از شرکا از سود مال مشترک و انتخاب نوع مصرف آن در دست خود اوست، در نتیجه اگر شخص دیگری آن را بدون وکالت یا اجازه از طرف او مصرف کند، ضامن است هر چند آن را در امور خیریه مصرف کرده باشد. س ۱۷۰۸: سه نفر در یک مکان تجاری شریک هستند بطوریکه شریک اول نصف سرمایه آن را و دو شریک دیگر هر کدام ۱۴ سرمایه آن را پرداخت کرده اند و قرار گذاشته اند که سود حاصل بطور

مساوی بین آنان تقسیم شود، ولی شریک دوم و سوم در مکان تجاری حضور فعال و دائمی دارند در حالی که شریک اول بسیار کم در آن کار می کند، آیا این شراکت با شرط مزبور صحیح است؟

ج: در عقد شرکت، تساوی هر یک از شرکا در آنچه به عنوان سرمایه پرداخت کرده اند، شرط نیست و اشتراط توزیع برابر سود بین شرکا اشکال ندارد هر چند در مقدار سرمایه گذاری متفاوت باشند و اما در رابطه با کار در آن مکان، اگر چیزی راجع به آن در عقد شرکت، ذکر نشده باشد، هر یک از آنان به مقداری که کار انجام داده اند، مستحق دریافت اجرت المثل کارشان می باشند. س ۱۷۰۹: شرکتهی وجود دارد که توسط دو بخش عمومی و خصوصی ایجاد شده و نمایندگان سهامداران بر اداره امور آن نظارت دارند، آیا جایز است مدیران و سایر کارکنان آن برای کارهای شخصی خود بطور متعارف از وسایل نقلیه شرکت استفاده کنند؟

ج: استفاده از وسایل نقلیه و سایر اموال شرکت در غیر کارهای مربوط به شرکت منوط به اذن و اجازه سهامداران یا نمایندگان آنان در این رابطه است. س ۱۷۱۰: بر اساس قانون و اساسنامه شرکت باید هیأت داوری برای حل و فصل موارد اختلاف تشکیل شود، ولی هیأت مذکور تا از طرف اعضا تشکیل نشده قادر به انجام وظیفه خود نیست و در حال حاضر هم به این دلیل که ۵۱ سهامداران و شرکا از حقوق خود صرفنظر کرده اند، مبادرت به تشکیل آن نمی کنند. آیا بر کسانی که از حقوق خود صرفنظر کرده اند، واجب است برای حفظ حقوق سهامداران دیگر که از حقوق خود صرفنظر نکرده اند در تشکیل این هیأت مشارکت کنند؟

ج: اگر اعضای شرکت بر اساس قانون و مقررات داخلی شرکت تعهد داده باشند که در موارد مقتضی، هیأت داوری تشکیل دهند، واجب است به تعهد خود عمل کنند و صرفنظر کردن بعضی از اعضا از حق خود، مجوز خودداری آنان از عمل به تعهدشان راجع به تشکیل هیأت داوری محسوب نمی شود. س ۱۷۱۱: دو نفر با سرمایه مشترک در تجارت، در مکانی که سرقفلی آن هم مشترک است، شریک هستند و در پایان سال، سود و زیان را معین نموده و بین خود تقسیم می کنند، اخیراً یکی از آن دو، کار روزانه خود را ترک کرده و سرمایه خود را برداشته است در حالی که شریک دیگر به انجام معاملات در آن مکان ادامه می دهد و در حال حاضر آن شریک مدعی است که در معاملات خاصی که شریکش برای خودش انجام داده شریک است، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: مجزود شراکت در ملک یا سرقفلی محل تجاری، برای اشتراک در تجارت و سود حاصل از آن کافی نیست، بلکه ملاک آن اشتراک در سرمایه تجارت است، بنا بر این اگر بعد از آنکه هر یک از دو شریک سهم خود در سرمایه مشترک را بطور صحیح تقسیم کردند و یکی از آنان سرمایه خود را گرفت، شریک دیگر به تجارت در آن محل ادامه دهد، کسی که سرمایه خود را دریافت کرده حقّی در تجارت فرد دیگر ندارد و فقط می تواند به نسبت سهم خود از آن محل مطالبه اجاره یا اجرت المثل کند ولی اگر ادامه تجارت او در آن مکان قبل از تقسیم

سرمایه مشترک باشد، شریک دیگر به نسبت شراکتش در سرمایه، در تجارت شریک اول حق دارد. س ۱۷۱۲: با توجه به اینکه امکان دارد خواهرم اموال خود را در راه نشر و ترویج افکاری که از اسلام و مذهب حق منحرف هستند، مصرف کند، آیا بر من واجب است جلوی دستیابی خواهرم به اموالش را بگیرم و از جدا کردن سهم او در شرکت و پرداخت آن به او جلوگیری کنم؟

ج: هیچ یک از شرکا حق ندارند مانع جدا شدن شریک دیگر از شراکت شوند و همچنین نمی توانند به دلیل ترس از اینکه اگر یکی از شرکاء اموالش را دریافت کند آنها را در راههای شرّ و گناه و اموری که مصرف مال در آنها جایز نیست، مصرف می کند، مانع دستیابی او به اموالش شوند. بلکه بر آنان واجب است خواسته او را در این رابطه اجابت کنند، هر چند بر خود او حرام است که اموال خود را در راه فعالیت‌های حرام بکار بگیرد، همچنان که بر دیگران نیز واجب است که اگر اموالش را در موارد غیر مجاز مصرف کرد، او را نهی از منکر نمایند. س ۱۷۱۳: در روستای ما برکه آبی وجود دارد که مساحت آن به ده هکتار می رسد و ملک آباء و اجدادی کشاورزان بوده است و هر سال در زمستان آب در آن جمع می شود و برای آبیاری مزارع و باغها مورد استفاده قرار می گیرد. در حال حاضر، دولت اقدام به احداث جاده عریضی در وسط آن نموده و فقط پنج هکتار آن باقی مانده است، آیا مقدار باقیمانده، ملک شهرداری محسوب می شود یا ملک کشاورزان؟

ج: اگر برکه، ملک آباء و اجدادی کشاورزان بوده و از طریق ارث به آنان رسیده است، باقی مانده آن، ملک آنان محسوب می شود و شهرداری در آن حق ندارد، مگر آنکه دولت در این رابطه قوانین خاصی داشته باشد.

احکام مضاربه

مسائل اختصاصی

(بهجت): مضاربه عبارت است از عقد خاصی بین دو نفر بدین صورت که سرمایه از یک طرف معین و کار از دیگری باشد و سود بین آن دو به نسبتی که قرار می‌گذارند، تقسیم گردد. در مضاربه باید طرفین بالغ، عاقل و مختار باشند و مالک، شرعاً محجور (یعنی ممنوع التصرف در مال) نباشد.

(بهجت): مسأله ۱۶۹۷ در مضاربه تعیین نسبت منفعت لازم است، بنا بر این اگر شخصی سرمایه به دیگری دهد و از قرائن معلوم شود که قصد بخشش یا قرض و مانند آن ندارد، و بدون اینکه قراری در مورد سود و نحوه تقسیم آن بگذارند، دیگری با آن کسب کند، این مضاربه نیست. نتیجه آنکه، سود حاصل، متعلق به صاحب سرمایه است و عامل، فقط مستحق اجره المثل است، یعنی فقط می‌تواند به اندازه کاری که انجام داده اجرت دریافت کند.

(بهجت): مسأله ۱۶۹۸ مضاربه عقد جایز است، یعنی طرفین هر وقت بخواهند، می‌توانند عقد را به هم بزنند و حتی اگر در متن عقد مدّت معینی را شرط کنند، مضاربه تبدیل به عقد لازم نمی‌شود، و أقرب صحّت عقد و شرط است و لازمه آن این است که بعد از سپری شدن مدّت، تصرف عامل منوط به اجازه مالک است.

(بهجت): مسأله ۱۶۹۹ لازم است در مضاربه، سرمایه طلا، نقره سکه دار و عین باشد، بنا بر این منفعت یا دینی که بر عهده شخصی است نمی‌تواند سرمایه قرار گیرد، و بنا بر أقرب، مضاربه با پول رایج هر زمان، مثل اسکناس، که معمولاً در مقابل جنس پرداخت می‌شود جایز است.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۰ در عقد مضاربه، خسارت مربوط به مالک است، ولی اگر سودی به دست آید جبران خسارت با آن می‌شود، و چنانچه شرط کنند که عامل تمام خسارت یا مقداری از آن را به عهده گیرد، أظهر صحّت شرط است.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۱ مخارج عامل در سفر، در صورتی که سفر برای آن مضاربه باشد، از اصل مال کم می‌شود، مگر آنکه در عقد مضاربه شرط نماید که مخارج عامل به عهده خود او باشد، که در این صورت مطابق شرط باید عمل شود، و چنانچه عامل در مخارج، از قبیل مهمانیها و هدایا، که مربوط به تجارت نیست، زیاده روی کرده باشد از مخارج مضاربه حساب نمی‌شود، مگر اینکه در عقد مضاربه شرط کرده باشد؛ و اگر صرفه جویی کند مقدار زیادی، مال او نمی‌شود.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۲ در مضاربه چنانچه خرید کالای خاصی شرط شده باشد، عامل

نباید بر خلاف شرط عمل کند، و در صورت مخالفت، ضامن سرمایه و خسارت وارده می باشد، مگر آنکه مالک اجازه بدهد که در صورت اجازه، سود حاصله مطابق قرارداد خواهد بود و خسارت احتمالی بر عهده مالک است.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۳ اگر مقداری از مال مضاربه بدون کوتاهی عامل به سوختن یا دزدی و مانند آن از بین برود، در جبران کردن آن به سود حاصل، تأمل است و مقتضای قاعده عدم جبران است.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۴ اگر در مضاربه قسمتی از مال التجاره به نسیه فروخته شود و مالک از این کار اطلاع داشته باشد و بخواهد مضاربه را فسخ نماید، مطالبه بدهیها و تحصیل آن به عهده عامل نیست، و اگر عامل مضاربه را فسخ نماید و جمع آوری مطالبات بدون دخالت او در خطر باشد، لزوم تحصیل مطالبات توسط عامل در صورت تقاضای مالک، موافق احتیاط است.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۵ اگر عقد مضاربه فاسد باشد، چنانچه مالک معامله های عامل را اجازه دهد، تمام سود حاصله مال مالک خواهد بود، خواه هر دو فساد مضاربه را بدانند یا ندانند، و یا یکی بدانند و دیگری ندانند، و اگر عامل جاهل به فساد مضاربه باشد، حق گرفتن اجره المثل کارهایش را دارد.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۶ عامل می تواند با اجازه مالک با عاملی دیگر مضاربه کند، خواه به این صورت که دومی را عامل مالک قرار دهد و خود کنار برود، یعنی مضاربه اول را فسخ نموده و به عنوان وکیل مالک، مضاربه دوم را برقرار کند، و خواه دومی را عامل خودش قرار دهد، که در صورت دوم اگر مثلاً نصف سود سهم او بوده برای عامل دوم نسبت معینی از این نصف را قرار دهد. بنا بر این عامل دوم حسابش با عامل اول است نه با مالک.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۷ اگر کسی با مال دیگری بدون اذن یا وکالت یا ولایت مضاربه نماید، مضاربه فضولی است و با اجازه مالک اصل مضاربه صحیح است و در صورتی که خسارتی پیدا شود به عهده مالک است، ولی سود حاصله بر طبق قرارداد، بین مالک و عامل تقسیم می شود.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۸ مضاربه محل اجتماع یا تبادل احکام متعدّد است، زیرا عامل در صورت صحّت عقد مضاربه و نداشتن سود امانتدار است، و در صورت وجود سود، شریک در سود است، و در تصرّفات وکیل است، و با تجاوز از مورد تعیین شده در مضاربه، غاصب است، و با فساد در عقد مضاربه، اجیر صاحب مال است.

(بهجت): مسأله ۱۷۰۹ اگر مالک مال خود را در اختیار کسی بگذارد و بگوید: اگر با این مال تجارت کردی سود حاصله به نصف یا ثلث از آن تو باشد، این عمل مضاربه نیست، بلکه جُعّال است که فایده مضاربه را دارد، ولی شرایط مضاربه در آن لازم نیست.

(بهجت): مسأله ۱۷۱۰ پدر و جدّ پدری صغیر می توانند در صورت وجود مصلحت و نبودن مفسده با مال آن صغیر مضاربه

نمایند، و همچنین وصی پدر و جدّ، و بعد از آنان حاکم شرع، با رعایت عدم مفسده و وجود مصلحت مجاز به چنین تصرفی هستند.

(بهجت): مسأله ۱۷۱۱ اگر بین مالک و عامل شرطی در بین نباشد، تصرفات عامل در

صورت رعایت مصلحت ، نافذ است ، مثل فروختن نقد و با قیمت متعارف ، و اگر عامل از محدوده اذنی که مالک داده تجاوز کند، مثل اینکه به نسیه یا قیمتی کمتر از حدود متعارف معامله نماید، معامله اش صحیح نیست مگر آنکه مالک اجازه دهد.

(مکارم): مسأله «مضاربه» آن است که فرد یا افرادی سرمایه گذاری کنند و فرد یا افراد دیگری با آن سرمایه کار کنند و درآمد آن را مطابق قراردادی میان خود تقسیم کنند و هر کدام سهمی از آن را ببرند.

(مکارم): مسأله لازم نیست مضاربه حتماً به سکه های طلا و نقره باشد بلکه با هر گونه مالی مضاربه صحیح است ، همچنین شرط نیست سرمایه گذاری حتماً برای امور تجاری باشد، بلکه سرمایه گذاری در امور تولید (صنعتی ، کشاورزی ، دامداری و مانند اینها) را شامل می شود، بنا بر این خرید سهام کارخانه ها و استفاده از منافع آنها نیز صحیح است .

(مکارم): مسأله در مضاربه لازم نیست سهم دو طرف حتماً به صورت درصدی از منافع (مانند نصف و ثلث و مانند آن) باشد، بلکه می توان سهم یکی از دو طرف را در مقدار معینی قرار داد، مثلاً گفت در برابر فلان مقدار سرمایه ، ده هزار تومان از منافع سهم او می شود، به شرط اینکه مضاربه مزبور سودی بیش از این مقدار داشته باشد و گرنه صحیح نیست .

(مکارم): مسأله مضاربه ای که بانکها با پول افراد انجام می دهند چنانچه شرایط شرعیّه بالا در آن رعایت شود و تنها صورت کاغذ بازی نداشته باشد صحیح است و سود حاصل از آن مشروع می باشد.

(مکارم): مسأله در مضاربه هرگاه خسارتی بدون تقصیر از سوی «کارکننده» حاصل شود مربوط به سرمایه است و نمی توان خسارت را بر عهده عامل (کارکننده) قرارداد، یا در میان هر دو تقسیم کرد.

(فاضل): مضاربه عبارت است از عقد و قراردادی که بین دو نفر منعقد و برقرار می شود، به این صورت که شخصی مالی را به دیگری بدهد تا با آن تجارت و معامله کند و سود حاصله بین هر دو به نسبتی که قرار می گذارند تقسیم گردد و کسی که سرمایه را می دهد مالک نام دارد و دیگری که تجارت و خرید و فروش را انجام می دهد عامل نام دارد. لازم به یادآوری است که دین مقدس اسلام همانگونه که به عبادات و مسائل آن عنایت و توجه دارد، به اقتصاد و معاش عباد نیز عنایت و توجه دارد، زیرا که « لا معاد لمن لا معاش له » و بدیهی است که اساس سعادت فرد و جامعه عبادت و بندگی توأم با کسب و کار و اقتصاد است ، اساس عزّت و عظمت مسلمین ، ارتباط با خالق و همراه آن ، بلکه در معیت آن ، تجارت و کار و اقتصاد عاقلانه و سالم است که فرمود: «رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ» «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» و « من طلب الحلال فهو من الله عزّ وجل صدقه عليه » و نیز معلوم است که هدف از مضاربه رونق بخشیدن به اقتصاد و به جریان انداختن ثروتها و جلوگیری

از رکود کسب و کار و بازار مسلمین است. هدف از مضاربه بکارگیری نیروهای فعال و کارآمد و جلوگیری از عاطل و باطل ماندن انسانهای شایسته و مسلمان است. هدف از مضاربه تحصیل سود و درآمد مشروع و حلال و جلوگیری از ربا خواری و اکل مال به باطل است. از سویی عامل نیز باید توجه داشته باشد که مضاربه، تنها تحویل گرفتن ثروت و اموال دیگران و تجارت کردن و پول به دست آوردن نیست بلکه مضاربه مجمع و مورد تبادل احکام شرعی و مسؤولیتهای سنگین و پر مخاطره است، زیرا که در صورت صحّت آن و حاصل شدن سود، عامل، شریک مالک است و در صورت باطل بودن مضاربه و فساد آن، عامل تنها مستحقّ اجره المثل و در حقیقت به تفصیلی که بعداً ذکر خواهد شد اجیر مالک است و در صورت عدم حصول سود، عامل حقّی ندارد و امین و امانتدار مالک است و در صورت تخلف از شرایط تعیین شده، غاصب و گنه کار و ضامن مال مالک است و نهایتاً عامل، در تصرّفات و معاملات، وکیل و کارگزار مالک است و غیر اینها از احکام و وظایف که از مضامین مسائل آینده روشن می شود ان شاء الله تعالی.

(فاضل): مسأله ۲۴۲۶ در مضاربه چند چیز معتبر است: اوّل: مالک و عامل، بالغ، عاقل و مختار باشند و مالک شرعاً از تصرّف در اموال خود ممنوع نباشد. دوم: ایجاب از طرف مالک و قبول از طرف عامل. (به لفظ باشد یا به غیر لفظ، عربی باشد یا غیر عربی). سوم: باید سرمایه عین خارجی باشد و مضاربه با دین صحیح نیست، بلی چنانچه طلبکار، مدیون را وکیل در قبض طلب و در ایجاب عقد مضاربه از طرف او کند و مدیون پس از قبض و ایجاب از جانب خود هم قبول نماید مضاربه صحیح است. چهارم: سود حاصله فقط بین مالک و عامل باشد و چنانچه شرط کنند که چیزی از سود برای غیر باشد، شرط صحیح نیست، مگر اینکه شرط کنند غیر کاری که مربوط به تجارت و مضاربه است انجام دهد که در این صورت، شرط سهام بودن در سود اشکال ندارد. پنجم: سهم سود هر یک از عامل و مالک تعیین شود و تعیین آن به دو صورت صحیح است: الف: قرار بگذارند هر مقدار سود حاصل شد به نحو کسر مشاع، یعنی چند در صد، مربوط به مالک و چند درصد مربوط به عامل باشد. ب: قرار بگذارند مقدار معینی از سود، مربوط به عامل و بقیه هر چه بود مربوط به مالک باشد، یا بر عکس. ششم: عامل قدرت انجام معامله و تجارت را داشته باشد. هفتم: سود بردن، به وسیله تجارت و خرید و فروش باشد، بنا بر این اگر مالک پول و سرمایه را به کسی بدهد که با آن زراعت کند یا خرج مغازه یا تعمیر ماشین کند مضاربه صحیح نیست.

(فاضل): مسأله ۲۴۲۷ در شرط پنجم گذشت که تعیین سود به دو صورت صحیح است و صورت دوم آن بود که قرار بگذارند مقدار معینی از سود برای عامل باشد و بقیه برای مالک یا به عکس؛ حال اگر اتفاقاً آن مقدار سود پیش بینی شده، حاصل نشد و مثلاً با اینکه قرار گذشته بودند ده هزار تومان از سود مربوط به عامل باشد و بقیه برای مالک، کل سود حاصله فقط ده هزار تومان یا کمتر شد، در این صورت تمام سود برای عامل است و به مالک سهمی نمی رسد و به عکس، اگر سهم مالک را معین و بیش از آن حاصل نشد در این صورت تمام سود مربوط به مالک می شود و عامل از سود محروم است و چیزی به او نمی رسد. ضمناً چنانچه

برای هر یک مقداری معین شده و سود حاصله کمتر از مجموع شده ، سود حاصله به نسبت قرارداد توزیع می شود. (توضیح اینکه اگر قرار گذارند که مثلاً پنج هزار تومان از سود برای مالک و ده هزار تومان برای عامل باشد و بقیه هر چه بود بین آنها تنصیف شود و اتفاقاً کل سود از پانزده هزار تومان کمتر شد در این صورت به نسبت ۵ و ۱۰ توزیع می شود).

(فاضل): مسأله ۲۴۲۸ در صحت مضاربه ، صیغه عقد، لازم نیست ، بلکه مضاربه معاطاتی نیز صحیح است .

(فاضل): مسأله ۲۴۲۹ لازم نیست سرمایه ، طلا و نقره سکه دار باشد بلکه با اسکناس و سایر پولهای رایج نیز صحیح است .

(فاضل): مسأله ۲۴۳۰ اگر شخصی بدون اذن و یا وکالت و ولایت ، با مال غیر ، مضاربه کند، مضاربه فضولی است و با اجازه مالک صحیح می شود و در صورت اجازه ، سود حاصله ، طبق قرارداد بین مالک و عامل تقسیم می شود و اگر هم خسارتی به سرمایه وارد شد به عهده مالک است . و اگر مضاربه و معامله های انجام شده را امضا نکرد معامله های واقع شده ، باطل و جنس به صاحب آن و پول به مالک برمی گردد.

(فاضل): مسأله ۲۴۳۱ مضاربه عقد جایز است ، یعنی طرفین هر وقت بخواهند می توانند عقد را به هم بزنند و حتی اگر در ضمن عقد مضاربه ، مدت معینی را شرط کنند، مضاربه عقد لازم نمی شود، بلی در صورتی که مدت معین کردند پس از گذشت مدت ، تصرف عامل در سرمایه منوط به اذن مالک است و بدون اجازه او شرعاً نمی تواند در سرمایه دخل و تصرف نماید. و در مواردی که بخواهند مضاربه را به هم بزنند فرق نمی کند که قبل از شروع در تجارت باشد یا بعد از آن ، سودی حاصل شده باشد یا نشده باشد. بلی در صورت حصول سود و تصمیم بر فسخ ، باید طبق قرارداد، سود تا زمان فسخ ، محاسبه و بین طرفین تقسیم شود.

(فاضل): مسأله ۲۴۳۲ اگر در ضمن عقد مضاربه یا عقد دیگری شرط کنند که تا مدت معینی مضاربه را فسخ نکنند، وفای به این شرط واجب است .

(فاضل): مسأله ۲۴۳۳ بر عامل واجب است ، معاملاتی را انجام دهد که مالک اجازه داده باشد و چنانچه معامله ای انجام دهد که مالک اجازه نداده است ، چنانچه سودی ببرد، طبق قرار داد مضاربه عمل می شود و چنانچه زیان کرد، ضامن است .

(فاضل): مسأله ۲۴۳۴ در مضاربه چنانچه خرید کالای خاصی شرط شده باشد و عامل بر خلاف شرط عمل کند، ضامن سرمایه است و اگر خسارت وارد شد چه کلی ، چه جزئی ، به عهده او است . بلی ، چنانچه پس از معامله ، مالک اجازه دهد و خسارتی وارد شود بر عهده مالک است .

(فاضل): مسأله ۲۴۳۵ چنانچه عامل در تجارت ، تعدی و تفریط نکند، ضرر معامله به عهده او نیست .

(فاضل): مسأله ۲۴۳۶ اگر در عقد مضاربه ، مالک شرط کند که عامل در ضرر شریک باشد، این شرط باطل است ولی اصل مضاربه باطل نیست . بلی اگر در ضمن عقد مضاربه یا در ضمن

عقد دیگری، چه جایز چه لازم، شرط کنند که در صورت خسارت، نصف آن را مثلاً، عامل از جیب خود بدهد، این شرط صحیح و عمل به آن لازم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۳۷ چنانچه مالک یا عامل فوت کنند مضاربه باطل می شود و ورثه می توانند با عامل توافق نمایند و مجدداً عقد مضاربه برقرار کنند.

(فاضل): مسأله ۲۴۳۸ عامل از پیش خود و بدون اجازه مالک نمی تواند وکیل یا اجیر یا همکار بگیرد.

(فاضل): مسأله ۲۴۳۹ چنانچه چیزی از سرمایه بدون تقصیر عامل تلف شود یا بسوزد یا به سرقت و مانند آن از بین برود عامل ضامن نیست و از مالک تلف شده است. بلی در صورت خیانت، ضامن است و باید از عهده برآید.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۰ اگر مالک شرط کرده که تجارت به گونه خاص و به کیفیتی مخصوص انجام شود، عامل باید رعایت کند امّا در صورتی که شرط و کیفیت خاصی مطرح نشده است عامل باید بطور متعارف و معمول تجارت کند و چنانچه معامله نسبه هم متعارف باشد و قرارداد از آن منصرف نباشد می تواند به صورت نسبه نیز معامله کند.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۱ چنانچه عامل به صورتی غیر از متعارف یا بر خلاف شرط مالک، معامله کرد و سودی حاصل شد، سود حاصله را طبق قرارداد مضاربه تقسیم می کنند، بلی در این فرض که عامل بر خلاف متعارف یا بر خلاف شرط عمل کرده است اگر سرمایه کلاً یا بعضاً تلف شود و خسارت بر آن وارد شود بر عهده عامل است و باید از عهده برآید.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۲ جایز نیست عامل بدون اذن مالک سرمایه را با مال خودش یا با مال شخص ثالثی مخلوط کند و چنانچه بدون اذن مخلوط کرد، گناه کار است، لکن مضاربه باطل نمی شود و اگر سود حاصل شد، بین آنها نسبت به مقدار سرمایه هر یک، تقسیم می شود، ولی اگر ضرر کرد خودش ضامن ضرر است.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۳ عامل می تواند با اذن صریح مالک یا با اذن ضمنی او (مثل اینکه بگوید به هر نحو که صلاح و مصلحت دانستی عمل کن) سرمایه را با مال خود یا با مال شخص ثالثی مخلوط کند و با مجموع تجارت نماید.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۴ عامل حق ندارد چیزی از سرمایه را مصرف مخارج خود کند هر چند کم باشد، بلی اگر با اجازه مالک برای تجارت سفر کرد می تواند مخارج سفر را به مقدار متعارف و در حد شأن خود از سرمایه مصرف کند، مگر اینکه مالک شرط کرده باشد که مخارج سفر با خود عامل باشد.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۵ چنانچه قبل از شروع تجارت یا در اثنای آن سرمایه تلف شود مضاربه خود به خود منفسخ می شود.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۶ اگر به سبب سرقت یا سوختن یا ضرر در تجارت و مانند اینها مقداری از سرمایه تلف شود و با بقیه آن سود حاصل شود باید اول با سود حاصله، سرمایه را

تکمیل کنند، پس از آن اگر چیزی ماند بین مالک و عامل طبق قرارداد تقسیم می شود، بلی چنانچه پس از فسخ مضاربه، خسارتی به سرمایه وارد شود بر مالک است نه عامل.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۷ اگر معلوم شود که مضاربه به جهت اخلال بعضی از شرایط آن باطل بوده، تمام سود حاصله متعلق به مالک است و عامل از سود قراردادی سهم نمی برد، بلی استحقاق اجره المثل دارد و چنانچه اجره المثل او بیشتر از سهم مقرر برای وی از سود حاصله باشد، حقّی به زاید بر سهم مقرر از سود حاصله ندارد و اگر بطلان مضاربه به جهت تعیین تمام سود برای مالک باشد، عامل مستحقّ اجره المثل هم نیست.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۸ اگر عامل پس از آنکه سرمایه را برای تجارت تحویل گرفت مدّتی در تجارت تأخیر انداخت و سرمایه تلف شد ضامن سرمایه است، علاوه گنه کار هم می باشد.

(فاضل): مسأله ۲۴۴۹ چنانچه عامل سرمایه را تحویل گرفت و مدّتی با آن معامله و تجارت نکرد، مالک تنها حقّ مطالبه سرمایه را داد و زائد بر آن را مستحقّ نیست، هر چند که عامل به جهت عمل نکردن به مقتضای عقد مضاربه معصیت کار است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۰ اگر مالک و عامل در مقدار سرمایه اختلاف و نزاع نمایند و مالک، بیّنه ای بر ادّعی خود نداشته باشد، قول عامل با قسم مقدم است و در این مسأله فرقی نیست که سرمایه موجود باشد یا تلف شده باشد.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۱ اگر سرمایه تلف شود یا ضرر و خسارت به آن وارد شود و مالک ادّعا کند که عامل خیانت کرده یا در حفظ آن کوتاهی و تقصیر نموده یا طبق شرط تعیین شده عمل نکرده است و بیّنه بر ادّعی خود نداشته باشد و عامل، منکر باشد، قول عامل با قسم، مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۲ چنانچه عامل مدّعی شود که از طرف مالک در انجام بعضی از معاملات مجاز بوده و مالک منکر شود و بیّنه ای نداشته باشند قول مالک با قسم مقدم است و اگر مالک ادّعا کند که عامل را از انجام بعضی معاملات که بدون منع بر عامل جائز است، منع کرده و عامل منکر باشد، قول عامل با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۳ هرگاه مالک ادّعا کند که عامل خیانت کرده یا تعدّی یا کوتاهی نموده است و عامل منکر شود، قول عامل با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۴ چنانچه عامل ادّعا کند که مال تلف شده یا ضرر کرده یا سود حاصل نشده است و مالک انکار کند و بیّنه نداشته باشد قول عامل با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۵ اگر عامل در معامله نسبه مجاز بوده و مدّعی شود که مطالبات وصول نشده است و مالک منکر عدم وصول شود و بیّنه نداشته باشد، قول عامل با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۶ اگر عامل بگوید مقداری سود حاصل شد لکن بعداً به همان مقدار، خسارت وارد شد، قول او مقدم است (مثل فرع سابق) و همچنین اگر در مقدار سود یا در اصل آن اختلاف داشته باشند و بینه نداشته باشند، قول عامل با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۷ هر گاه مالک و عامل در مقدار سهم عامل اختلاف داشته باشند، مثلاً

مالک مدعی ثلث باشد و عامل مدعی نصف؛ و بینه نداشته باشند قول مالک با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۸ چنانچه مالک و عامل در صحت و فساد مضاربه واقع شده، اختلاف کنند و یکی مدعی صحت و دیگری مدعی بطلان باشد و بینه نداشته باشند قول مدعی صحت، با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۵۹ چنانچه عامل، مدعی شود که سرمایه را به مالک رد نموده و بینه نداشته باشد و مالک منکر بشود، قول مالک با قسم مقدم است.

(فاضل): مسأله ۲۴۶۰ پدر و جد پدری صغیر می توانند با عدم مفسده بلکه بنا بر احتیاط واجب با رعایت مصلحت با مال صغیر مضاربه کنند و همچنین قیم شرعی صغیر با اطمینان به اینکه مال صغیر ضایع نمی شود و برای صغیر مصلحت دارد می توانند با مال او مضاربه کنند یا به مضاربه بدهند و سود حاصله را طبق قرارداد، به حساب صغیر منظور نمایند.

(فاضل): مسأله ۲۴۶۱ مضاربه با دین صحیح نیست، لکن طلبکار می تواند به مدیون اجازه دهد که با دین و طلب او تجارت کند و هر مقدار سود حاصل شد به نسبت نصف، مثلاً؛ یا ثلث یا ربع تقسیم کنند و این نوع قرارداد، جعله است که فایده مضاربه را دارد ولی احکام مضاربه را ندارد.

(فاضل): مسأله ۲۴۶۲ نظر بر اینکه به حسب ظاهر، مردم پول خود را در صندوقهای قرض الحسنه به عنوان قرض به هیأت مدیره صندوق تحویل می دهند، لذا هیأت مدیره می توانند آن پولها را به عنوان مضاربه به اشخاص کاسب و معامله گر بدهند یا خود اعضای هیأت با آن پولها تجارت کنند و از سود حاصله آن، مخارج صندوق را تأمین نمایند و اگر چیزی زیاد آمد، هر طور توافق نموده و صلاح دانستند مصرف کنند.

(فاضل): مسأله ۲۴۶۳ چنانچه شخصی ماشین خود را در اختیار کسی قرار دهد و به او اجازه دهد که مسافر یا بار حمل و نقل کند و شرط کند که نصف یا ثلث کرایه ها را که به دست می آید برای او بگیرد، اشکال شرعی ندارد و چنین قراردادی اجازه و اباحه تصرف و استفاده مشروط به عوض است و در درآمد با هم شریک می شوند، لکن این گونه قرارداد مضاربه نیست و احکام آن را ندارد.

احکام مضاربه (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۸۹۵: آیا مضاربه با غیر از طلا و نقره جایز است؟

ج: مضاربه با اسکناسی که امروزه رایج است، اشکال ندارد، ولی مضاربه با کالا صحیح نیست. س ۱۸۹۶: آیا استفاده از عقد مضاربه در کارهای تولیدی و خدماتی و توزیع و تجارت صحیح است؟ و آیا عقودی که امروزه تحت عنوان مضاربه در فعالیتهای غیر تجاری متعارف شده اند، شرعاً صحیح هستند یا خیر؟

ج : عقد مضاربه فقط مختص بکارگیری سرمایه در تجارت از طریق خرید و فروش است ، و استفاده از آن به عنوان مضاربه در زمینه های تولید و توزیع و خدمات و مانند

آن، صحیح نیست. لکن مانعی ندارد که این امور را تحت عنوان عقود شرعی دیگر مثل جعاله و صلح و غیر ذلک انجام دهند. س ۱۸۹۷: مبلغی پول از یکی از دوستانم به عنوان مضاربه گرفتم، به این شرط که آن مبلغ و مقداری اضافه را بعد از گذشت مدتی به او پردازم و من هم قسمتی از آن را به یکی از دوستانم که به آن احتیاج داشت دادم و قرار شد ۱۳ سود پول را او پردازد. آیا این کار صحیح است؟

ج: گرفتن پول از کسی به این شرط که اصل پول را همراه با مقداری اضافه، بعد از مدتی به او پردازید، عقد مضاربه نیست بلکه قرض ربوی حرام است، و اما گرفتن آن پول به عنوان مضاربه، قرض از او محسوب نمی شود و پول نیز ملک عامل نمی گردد، بلکه بر ملکیت صاحب آن باقی می ماند و عامل فقط حق تجارت با آن را دارد و هر دو بر اساس توافقی که کرده اند در سود آن شریک هستند و عامل حق ندارد بدون اذن صاحب مال، مقداری از آن را به دیگری قرض بدهد و یا به عنوان مضاربه در اختیار او بگذارد. س ۱۸۹۸: قرض گرفتن پول به اسم مضاربه، از اشخاصی که پول را به عنوان مضاربه می دهند تا در برابر هر صد هزار تومان طبق قرارداد هر ماه در حدود چهار یا پنج هزار تومان سود دریافت کنند، چه حکمی دارد؟

ج: قرض گرفتن به صورت مزبور مضاربه نیست، بلکه همان قرض ربوی است که از نظر تکلیفی حرام است و با تغییر صوری عنوان، حلال نمی شود، هر چند اصل قرض صحیح است و قرض گیرنده مالک مال می شود. س ۱۸۹۹: شخصی مبلغی پول به فردی داده تا با آن تجارت کند و هر ماه مبلغی را به عنوان سود آن به او پردازد و همه خسارتها هم بر عهده او باشد، آیا این معامله صحیح است؟

ج: اگر قرار داد ببندند که با مال او به نحو صحیح شرعی مضاربه صورت بگیرد و بر عامل شرط کنند که هر ماه مقداری از سهم او از سود آن را علی الحساب به او بدهد و اگر خسارتی متوجه سرمایه شد، عامل ضامن باشد، چنین معامله ای صحیح است و در غیر این صورت وجه شرعی برای آن وجود ندارد. س ۱۹۰۰: مبلغی پول برای خرید و وارد کردن و فروش وسایل نقلیه به شخصی دادم، به این شرط که سود حاصل از فروش آنها بطور مساوی بین ما تقسیم شود و او هم بعد از گذشت مدتی مبلغی را به من داد و گفت: این سهم شما از سود است، آیا گرفتن آن مبلغ برای من جایز است؟

ج: اگر سرمایه را به عنوان مضاربه به او داده اید و او هم با آن وسایل نقلیه خریده و فروخته باشد و سهم شما از سود را بدهد، آن سود برای شما حلال است. س ۱۹۰۱: شخصی مبلغی پول را برای تجارت با آن نزد فرد دیگری سپرده و هر ماه مبلغی را علی الحساب از او می گیرم و سر سال مبادرت به محاسبه سود و زیان می کنند، اگر صاحب پول و آن شخص با رضایت هم سود و زیان را به یکدیگر ببخشند، آیا انجام این کار توسط آنان صحیح است؟

ج: اگر آن مال را به عنوان انجام مضاربه بطور صحیح، به او داده باشد، اشکال ندارد که

صاحب سرمایه هر ماه مبلغی از سود را علی الحساب از عامل بگیرد و همچنین مصالحه آن دو نسبت به آنچه که هر کدام از آنان شرعاً مستحق دریافت آن از دیگری است، اشکال ندارد، ولی اگر به عنوان قرض باشد و شرط کند که قرض گیرنده هر ماه مقداری سود به قرض دهنده بدهد، سپس در آخر سال نسبت به آنچه که هر کدام از آنان مستحق دریافت آن از دیگری است، مصالحه کنند، این همان قرض ربوی است که حرمت تکلیفی دارد و شرط در ضمن آن هم باطل است، هر چند اصل قرض صحیح می باشد و این کار به مجرد توافق آن دو بر هبه سود و زیان به یکدیگر حلال نمی شود، بنا بر این قرض دهنده نمی تواند هیچ سودی بگیرد، همانگونه که ضامن هیچ خسارتی هم نیست. س ۱۹۰۲: شخصی مالی را به عنوان مضاربه از فردی گرفته است، به این شرط که ۲۳ سود برای او و ۱۳ آن متعلق به صاحب سرمایه باشد و با آن کالایی خریده و به شهر خود فرستاد، ولی آن کالا در راه به سرقت رفت، خسارت بر عهده چه کسی است؟

ج: تلف شدن تمام یا قسمتی از سرمایه یا مال التجاره در صورتی که ناشی از تعدی و تفریط عامل یا شخص دیگری نباشد، بر عهده صاحب سرمایه است و با سود جبران می شود مگر آنکه شرط شود که خسارت صاحب سرمایه بر عهده عامل باشد. س ۱۹۰۳: آیا جایز است مالی به قصد کسب و تجارت به کسی داده و یا از او گرفته شود، به این شرط که سود حاصل از آن بدون آنکه ربا باشد، بین آن دو با رضایت تقسیم شود؟

ج: اگر گرفتن یا دادن مال برای تجارت، به عنوان قرض باشد، همه سود آن متعلق به وام گیرنده است. همچنان که تلف و خسارت آن هم بر عهده اوست و صاحب مال فقط مستحق دریافت عوض آن از وام گیرنده است و جایز نیست هیچ سودی از او دریافت کند، و اگر به عنوان مضاربه باشد، برای دستیابی به نتایج آن، باید عقد مضاربه بطور صحیح بین آنان محقق شود و همچنین شرایطی که از نظر شرعی برای صحت آن لازم است باید رعایت شود، که از جمله آنها تعیین سهم هر یک از آنان از سود به صورت کسر مشاع است و در غیر این صورت، آن مال و همه در آمد حاصل از تجارت با آن متعلق به صاحب آن است و عامل فقط مستحق دریافت اجرت المثل کار خود است. س ۱۹۰۴: با توجه به اینکه معاملات بانکها واقعاً مضاربه نیستند، زیرا بانک هیچ خسارتی را بر عهده نمی گیرد، آیا مبلغی که سپرده گذاران هر ماه به عنوان سود پولشان از بانک می گیرند، حلال است؟

ج: صرف عدم تحمل خسارت توسط بانک، موجب بطلان مضاربه نمی شود. و همچنین دلیل بر صوری و شکلی بودن عقد مضاربه هم نیست، زیرا شرعاً اشکال ندارد که مالک یا وکیل او در ضمن عقد مضاربه شرط کنند که عامل، ضامن ضرر و زیانهای صاحب سرمایه باشد، بنا بر این تا زمانی که احراز نشود مضاربه ای که بانک به عنوان وکیل سپرده گذاران ادعای انجام آن را دارد، صوری و به سببی باطل است، آن مضاربه محکوم به صحت می باشد و سودهای حاصل از آن که به صاحبان اموال می دهد، برای آنان حلال است.

س ۱۹۰۵: مبلغ معینی پول به یک زرگر دادم تا آن را در خرید و فروش بکار بگیرد، و چون او همیشه سود می برد و خسارت نمی بیند، آیا جایز است هر ماه مبلغ خاصی از سود را از او مطالبه کنم؟ و در صورتی که اشکال داشته باشد، آیا جایز است عوض آن مقداری جواهرات بگیرم؟ و آیا اگر آن مبلغ توسط شخصی که بین ما واسطه است پرداخت شود، اشکال بر طرف می شود؟ و اگر مبلغی را به عنوان هدیه در برابر آن پول به من بدهد، باز هم اشکال دارد؟

ج: در مضاربه شرط است که تعیین سهم هر یک از صاحب سرمایه و عامل از سود به صورت یکی از کسرهای ثلث و ربع و نصف و غیره باشد، بنا بر این با تعیین مبلغ معینی به عنوان سود ماهیانه برای صاحب سرمایه، مضاربه صحیح نیست، اعم از اینکه سود ماهیانه ای که معین شده پول نقد باشد یا کالا. و یا جواهرات و نیز اعم از این که خودش بطور مستقیم آن را دریافت کند و یا توسط شخص دیگری و همچنین فرقی نمی کند که آن را به عنوان سهم خود از سود دریافت کند یا عامل، آن را در برابر تجارتی که با پول صاحب سرمایه کرده به عنوان هدیه به او بدهد، بله، می توانند شرط کنند که صاحب سرمایه مقداری از سود را بعد از حصول آن، هر ماه بطور علی الحساب دریافت کند تا در پایان مدت عقد مضاربه آن را محاسبه کنند. س ۱۹۰۶: شخصی مبلغی پول به عنوان مضاربه از چند نفر برای تجارت گرفته است به این شرط که سود آن بین او و صاحبان اموال به نسبت پولشان تقسیم شود، این کار چه حکمی دارد؟

ج: اگر روی هم گذاشتن پولها برای تجارت با اذن صاحبان آنها صورت بگیرد، اشکال ندارد. س ۱۹۰۷: آیا جایز است در ضمن عقد لازم شرط شود که عامل هر ماه مبلغ معینی به صاحب سرمایه در برابر سهمی که از سود دارد بپردازد و نسبت به کم و زیاد آن مصالحه کنند؟ و به عبارت دیگر، آیا صحیح است در ضمن عقد لازم شرطی کنند که مخالف احکام مضاربه است؟

ج: اگر شرط همان صلح باشد به این معنی که صاحب سرمایه سهم خود را از سود که با کسر مشاع معین شده پس از حصول آن به مبلغی که عامل هر ماه به او می دهد صلح کند، اشکال ندارد، ولی اگر شرط، تعیین سهم مالک از سود به مبلغی باشد که عامل می خواهد هر ماه به او بپردازد، این شرط خلاف مقتضای عقد مضاربه بوده و در نتیجه باطل است. س ۱۹۰۸: تاجری مقداری پول از شخصی به عنوان سرمایه مضاربه گرفت، به این شرط که درصد معینی از سود تجارت با آن را به او بپردازد، در نتیجه آن پول و سرمایه خودش را روی هم گذاشت تا با مجموع آنها تجارت کند و هر دو از ابتدا می دانستند که تشخیص مقدار سود ماهانه این مبلغ مشکل است، به همین دلیل توافق کردند که مصالحه کنند، آیا عقد مضاربه در این حالت شرعاً صحیح است؟

ج: عدم امکان تشخیص مقدار سود ماهانه خصوص سرمایه مالک، ضرر به صحت عقد مضاربه نمی زند، به شرط اینکه شرایط دیگر صحت مضاربه رعایت شود، در نتیجه اگر عقد مضاربه را با رعایت شرایط شرعی آن منعقد کنند، سپس توافق نمایند که برای تقسیم سود بدست آمده مصالحه کنند، به این صورت که بعد از دستیابی به سود، صاحب سرمایه سهم خود از آن را به مبلغ معینی صلح نماید، اشکال ندارد.

س ۱۹۰۹: شخصی مبلغی پول را به عنوان مضاربه به فردی داده است ، به این شرط که شخص سومی آن مال را ضمانت کند، در این صورت اگر عامل با آن پول فرار نماید، آیا کسی که پول را پرداخت کرده ، حق دارد برای گرفتن آن به ضامن مراجعه کند؟

ج : شرط ضمان مال مورد مضاربه در صورت مذکور اشکال ندارد، در نتیجه اگر عامل با آن پولی که بعنوان سرمایه مضاربه گرفته است ، فرار نماید و یا آن را بر اثر تعدی و تفریط تلف کند، صاحب سرمایه حق دارد برای گرفتن عوض آن به ضامن مراجعه نماید. س ۱۹۱۰: اگر عامل مقداری از سرمایه مضاربه را که از اشخاص متعدد برای تجارت گرفته است ، بدون اجازه مالک آن به عنوان قرض به کسی بدهد، اعم از اینکه مجموع سرمایه باشد و یا از سرمایه فرد خاصی ، آیا ید او نسبت به اموال دیگران که به عنوان مضاربه در اختیار او قرار گرفته است ، ید عدوانی محسوب می شود؟

ج : ید امانی او در مقداری که بدون اذن مالک آن به عنوان قرض به کسی داده است ، تبدیل به ید عدوانی می شود و در نتیجه ضامن آن است ، ولی نسبت به سایر اموال تا زمانی که در آنها تعدی و تفریطی نکرده ، ید او ید امانی باقی می ماند.

احکام صلح

[احکام صلح از رساله امام خمینی ره]

[مسأله ۲۱۶۰]

اشاره

مسأله ۲۱۶۰ صلح آن است که انسان با دیگری سازش کند که مقداری از مال یا منفعت مال خود را ملک او کند، یا از طلب، یا حق خود بگذرد خواه در برابر عوض باشد یا بدون عوض. (خوئی)، (اراکی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجانی)، (بهجت)، (صافی)، (نوری): مسأله صلح آن است که انسان با دیگری سازش کند که (مقداری از) مال یا منفعت مال خود را ملک او کند یا از طلب یا حق خود بگذرد که او هم در عوض (مقداری از) مال یا منفعت مال خود را به او واگذار نماید، یا از طلب یا حقی که دارد بگذرد بلکه اگر بدون آن که عوض بگیرد (مقداری از) مال یا منفعت مال خود را به کسی واگذار کند، یا از طلب یا حق خود بگذرد، باز هم صلح صحیح است.

(نوری): یا حق خود را به او واگذار کند ..

(نوری): یا حق ..

(بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(سیستانی): با کسی سازش کند که ..

[قسمتهای داخل پرانتز در رساله آیت الله (زنجانی) نیست] (مکارم): مسأله صلح آن است که انسان با دیگری در امری که مورد اختلاف است یا امکان دارد مورد اختلاف و نزاع واقع شود سازش کند که مقداری از مال یا منفعت یا حق خود را به دیگری واگذار نماید یا از طلب یا حق خود بگذرد که او هم در عوض مقداری از مال یا منافع خود را به او واگذار نماید یا از طلب یا حق خود بگذرد و این را «صلح مَعْوُض» می نامند و اگر این واگذاری بدون عوض باشد «صلح غیر معوض» نام دارد و هر دو صحیح است .

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۱۲ بنا بر اظهر، صلح عقد مستقلی است و در احکام و شرایط، تابع سایر عقود نیست، و فرقی نمی کند که صلح بعد از نزاع انجام گیرد و یا اصلاً نزاعی در بین نباشد، بنا بر اظهر؛ ولی لازم است در عقد صلح، حرامی را حلال و یا حلالی را حرام نکنند، که در این صورت صلح، صحیح و نافذ نیست .

مسأله ۲۱۶۱ دو نفری که چیزی را به یکدیگر صلح می کنند باید بالغ و عاقل باشند (۱) و کسی آنها را مجبور نکرده باشد و قصد صلح داشته باشند (۲) و حاکم شرع هم آنان را از تصرف در اموالشان جلوگیری نکرده باشد (۳)

(۱) (اراکي): و سفیه نباشند .. (۲) (گلیپایگانی): و سفیه و ممنوع از تصرف در مال به حکم حاکم شرع بواسطه افلاس نباشند.

(فاضل): و به جهت سفاقت و یا افلاس ، ممنوع از تصرف در اموالشان نباشند. (۳) (نوری): و در حال بلوغ سفیه نباشند.

(خوئی): مسأله کسی که مالش را به دیگری صلح می کند، باید بالغ و عاقل و قصد صلح داشته و کسی او را مجبور نکرده باشد و باید سفیه هم نباشد.

(تبریزی): و مفلس ..

(سیستانی): و ممنوع از تصرف در آن مال بواسطه ورشکستگی ..

(مکارم): مسأله کسی که چیزی را به دیگری صلح می کند باید بالغ و عاقل باشد و کسی او را مجبور نکرده و در قصد صلح جدی باشد، سفیه نباشد (اموال خود را بیهوده مصرف نکند) و نیز حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری نکرده باشد.

(صافی): و قصد صلح داشته باشد و سفیه و ممنوع از تصرف در اموالش به حکم حاکم شرع بواسطه افلاس نباشد.

(زنجانى): مسأله کسی که مالش را به دیگری صلح می کند باید بالغ و عاقل بوده و قصد صلح داشته باشد و کسی او را مجبور نکرده باشد و سفیه و مفلس هم نباشد (توضیح این دو کلمه در مسأله [۲۱۴۵] گذشت). البته غیر بالغی که ممیز باشد می تواند برای دیگری عقد صلح را بخواند، همینطور کسی که او را مجبور کرده اند و سفیه و مفلس . صلح ممیز غیر بالغ یا سفیه با اذن یا اجازه ولی و نیز صلح مفلس با اجازه طلبکاران صحیح می باشد.

[مسأله ۲۱۶۲]

مسأله ۲۱۶۲ لازم نیست صیغه صلح به عربی خوانده شود، بلکه با هر لفظی (۱) که بفهماند با هم صلح و سازش کرده اند صحیح است . (۱) (بهجت)، (سیستانی)، (زنجانى): با هر لفظ یا فعلی ..

(مکارم): مسأله صلح را می توان با صیغه عربی یا فارسی یا هر زبان دیگری خواند، بلکه هر اقدام عملی که به وضوح نشان دهد طرفین می خواهند به وسیله آن صلح و سازش کنند کافی است .

[مسأله ۲۱۶۳]

مسأله ۲۱۶۳ اگر کسی گوسفندهای خود را به چوپان بدهد که مثلاً یک سال نگهداری کند و از شیر آن استفاده نماید و مقداری روغن بدهد، چنانچه شیر گوسفند را در مقابل زحمتهای چوپان و آن روغن (۱) صلح کند (۲) صحیح است ولی اگر (۳) گوسفند را یک ساله به چوپان اجاره دهد که از شیر آن استفاده کند و در عوض ، مقداری روغن بدهد (۴) اشکال دارد.

این مسأله ، در رساله آیات عظام : (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (اراکى): و مقداری روغن .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی):
و قرار نگذارند که روغن حاصل از خود آن شیر باشد ..

(فاضل): از شیر آن استفاده نماید و با او شرط کند مقداری از روغن حاصل از خود آن شیر را به او بدهد ..

(۳) (گلپایگانی)، (صافی): و نیز اگر .. (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بلکه اگر .. (۴) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): نیز صحیح است .

(سیستانی): و مقید نکند به خصوص روغن یا شیر آن گوسفند، اجاره صحیح است .

(زنجانی): چون مقدار روغن را معین نکرده اند، اجاره باطل است .

[مسأله ۲۱۶۴]

مسأله ۲۱۶۴ اگر کسی بخواهد طلب یا حق خود را به دیگری صلح کند در صورتی صحیح است که او قبول نماید (۱) (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (اراکي)، (فاضل)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): ولی اگر بخواهد از طلب یا حق خود (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): بدون صلح (بگذرد، قبول کردن او لازم نیست .

(مکارم): مسأله اگر کسی بخواهد طلب خود را در برابر چیزی یا بدون عوض، به دیگری صلح کند، در صورتی صحیح است که طرف قبول نماید ولی اگر بخواهد از طلب یا حق خود بگذرد قبول کردن طرف لازم نیست و این نیز نوعی از صلح است .

[مسأله ۲۱۶۵]

اشاره

مسأله ۲۱۶۵ اگر انسان مقدار بدهی خود را بداند و طلبکار او نداند، چنانچه طلبکار طلب خود را به کمتر از مقداری که هست صلح کند مثلاً پنجاه تومان طلبکار باشد و طلب خود را به ده تومان صلح نماید، زیادی برای بدهکار حلال نیست مگر آن که مقدار بدهی خود را به او بگوید و او را راضی کند (۱) یا طوری باشد که اگر مقدار طلب خود را می دانست، باز هم به آن مقدار صلح می کرد (۲). (۱) (اراکي): یا رضایت مقید به آن مقدار نباشد، بدین معنی که اگر مقدار طلب خود را می دانست، باز هم به آن مقدار صلح می کرد. (۲) (فاضل): و اگر انسان مقدار بدهی خود را نداند و با طلبکار مصالحه کند، بریء الذمه می شود، هر چند مقدار بدهی او کمتر یا بیشتر از مبلغ مورد مصالحه باشد.

(مکارم): مسأله اگر انسان با این که مقدار بدهی خود را می داند اظهار بی اطلاعی کند و طلبکار او نداند و طلب خود را به کمتر از مقداری که هست صلح کند صحیح نیست و بدهکار نسبت به مقدار اضافی مدیون است، مگر این که چنان باشد که اگر مقدار طلب خود را هم می دانست باز به این صلح راضی بود.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۱۷ در عقد صلح که در آن دو چیز با یکدیگر معاوضه می شوند، اگر یکی از آن دو قابل ملکیت و معامله نباشد، اصل عقد باطل است، و اگر بعد از صلح معلوم شد که یکی از دو چیزی که مورد مصالحه واقع شده معیوب است، حق فسخ برای کسی که ضرر دیده ثابت است، و همچنین است اگر یکی از دو طرف مغبون شده باشد.

[مسأله ۲۱۶۶]

مسأله ۲۱۶۶ اگر بخواهند دو چیزی را که از یک جنس و وزن آنها معلوم است به یکدیگر صلح کنند (۱) در صورتی صحیح است (۲) که وزن یکی بیشتر از دیگری نباشد، ولی اگر وزن آنها معلوم نباشد، اگر چه احتمال دهند که وزن یکی بیشتر از دیگری است صلح صحیح است (۳)

(۱) (اراکي): احتیاط واجب آن است که وزن یکی بیشتر از دیگری نباشد و همچنین اگر وزن آنها معلوم نباشد و احتمال دهند که وزن یکی بیشتر از دیگری است، احتیاط در ترک آن است.

(گلپایگانی)، (صافی): باید وزن یکی بیشتر از دیگری نباشد، بلکه اگر وزن آنها معلوم نباشد و احتمال دهند که وزن یکی بیشتر از دیگری است احتیاط آن است که آنها را به یکدیگر صلح نکنند. (۲) (بهجت): بنا بر احتیاط در صورتی صحیح است .. (۳) (مکارم): در صورتی صحیح است که ربا لازم نیاید یعنی وزن هر دو، یکی باشد و اگر وزن آنها معلوم نباشد و احتمال کم و زیاد بدهند صلح کردن اشکال دارد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر بخواهند دو چیزی را که از یک جنس است و وزن آنها معلوم است به یکدیگر صلح کنند، احتیاط واجب آن است که وزن یکی بیشتر از دیگری نباشد، ولی اگر وزن آنها معلوم نباشد، اگر چه احتمال دهند که وزن یکی بیشتر از دیگری است و صلح نمایند صحیح است.

(سیستانی): مسأله اگر دو نفر در دست و یا بر ذمه یکدیگر مالی داشته باشند و بدانند که یکی از آن دو از دیگری بیشتر است، چنانچه فروش آن دو مال به یکدیگر از این جهت که موجب ربا است حرام باشد، صلح آن دو به یکدیگر نیز حرام است، بلکه اگر زیادتر بودن یکی از آن دو مال از دیگری معلوم نباشد ولی احتمال زیادی برود، نمی توانند بنا بر احتیاط لازم آن دو را به یکدیگر صلح نمایند.

(زنجان): مسأله اگر بخواهند دو چیزی را که از یک جنس بوده و معمولاً با وزن معامله می شود و وزن آنها معلوم است، به یکدیگر صلح کنند، احتیاط آن است که وزن یکی بیشتر از دیگری نباشد، ولی اگر وزن آنها معلوم نباشد، اگر چه احتمال دهند که وزن یکی بیشتر از دیگری است، صلح صحیح است و اگر بعداً هم معلوم شود که وزن یکی بیشتر از دیگری بوده، اشکالی برای معامله پدید نمی آورد؛ همچنین دو چیزی را که از یک جنس بوده و معمولاً با پیمانۀ معامله می شود، اگر با معلوم بودن حجم آنها بخواهند صلح کنند، بنا بر احتیاط حجم یکی بیشتر از دیگری نباشد، ولی اگر حجم آنها معلوم نیست، صلح آنها صحیح است، هر چند واقعاً حجم یکی از آنها بیشتر از دیگری بوده و بعداً هم معلوم گردد.

[مسأله ۲۱۶۷]

مسأله ۲۱۶۷ اگر دو نفر از یک نفر طلبکار باشند، یا دو نفر از دو نفر دیگر طلبکار باشند و بخواهند طلبهای خود را به یکدیگر صلح کنند (۱) چنانچه طلب آنان از یک جنس و وزن آنها یکی باشد مثلاً هر دو، ده من گندم طلبکار باشند، مصالحه آنان صحیح است و همچنین است اگر جنس طلب آنان یکی نباشد مثلاً یکی ده من برنج و دیگری، دوازده من گندم طلبکار باشد. ولی اگر طلب آنان از یک جنس و چیزی باشد که معمولاً با وزن یا پیمانۀ آن را معامله می کنند، در صورتی که وزن یا پیمانۀ آنها مساوی نباشد، مصالحه آنان باطل است (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): چنانچه به طوری که در مسأله پیش گفته شد، مستلزم ربا نباشد، اشکال ندارد، مثلاً اگر هر دو ده من گندم طلبکار باشند (یکی گندم اعلا و دیگری متوسط) و هر دو طلب به سرآمده باشد مصالحه آنان صحیح است.

(۲) (اراکي)، (خوئي)، (نوري): مصالحه آنان اشكال دارد. (زنجانى): مصالحه آنان بنا بر احتياط باطل است .

(تبریزی): در صورتی که وزن یا پیمانۀ آنها، معلوم باشد مساوی نیست ، مصالحه آنان اشکال دارد، ولی هر کدام طلب خود را از دیگری بگذرد مانعی ندارد.

[مسئله ۲۱۶۸]

مسئله ۲۱۶۸ اگر از کسی طلبی دارد که باید بعد از مدتی بگیرد (۱) چنانچه طلب خود را به مقدار کمتری صلح کند و مقصودش این باشد که از مقداری از طلب خود گذشت کند و بقیه را نقد بگیرد، اشکال ندارد (۲) این مسئله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): چنانچه مقداری از طلب خود را برای آن که بقیه را زودتر پردازد گذشت کند و بقیه را نقد بگیرد، اشکال ندارد. (۲) (خوئي)، (تبریزی)، (سیستانی): و این حکم در صورتی است که طلب ، از جنس طلا یا نقره یا جنس دیگری باشد که با وزن یا پیمانۀ فروخته می شود و اما در غیر آنها برای طلبکار جایز است که طلب خود را به بدهکار یا غیر آن به کمتر از طلب صلح نموده یا بفروشد، چنان که در مسئله [اختصاصی ۲۲۹۷، صفحه ۳۹۹] خواهد آمد.

(زنجانى): ولی اگر این کار در ضمن معامله بیع انجام گیرد، قطعاً و اگر در ضمن معامله ای دیگر انجام گیرد، بنا بر احتياط صحیح نیست . این حکم ، در صورتی است که طلب از جنسی باشد که با وزن یا پیمانۀ فروخته می شود؛ اما در غیر آنها برای طلبکار جایز است که طلب خود را به بدهکار و غیر آن به کمتر از طلب ، معامله کند مثلاً صلح نموده یا بفروشد؛ چنانچه در مسئله [اختصاصی ۲۲۹۷ صفحه ۳۹۹] خواهد آمد.

(مکارم): مثل این که ده هزار تومان طلب دارد که بعد از شش ماه دیگر بگیرد از هزار تومان آن صرفنظر می کند و بقیه را با رضایت طرف مقابل به طور نقد می گیرد.

[مسئله ۲۱۶۹]

مسئله ۲۱۶۹ اگر دو نفر چیزی را با هم صلح کنند، با رضایت یکدیگر می توانند صلح را به هم بزنند و نیز اگر در ضمن معامله (۱) برای هر دو یا یکی از آنان ، حق به هم زدن معامله (۲) را قرار داده باشند، کسی که آن حق را دارد، می تواند صلح را به هم بزند. (۱) (نوری): در ضمن مصالحه .. این مسئله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (نوری): حق به هم زدن مصالحه ..

(مکارم): مسئله قرار داد صلح را با رضایت طرفین می توان فسخ کرد، همچنین اگر در ضمن قرار داد برای یکی از آن دو، یا برای هر دو، حق فسخ قرار داده باشند آن شخص می تواند صلح را به هم بزند.

[مسئله ۲۱۷۰]

مسأله ۲۱۷۰ تا وقتی خریدار و فروشنده از مجلس معامله متفرق نشده اند (۱) می توانند معامله را به هم بزنند و نیز اگر مشتری ، حیوانی را بخرد تا سه روز حق به هم زدن معامله را دارد و همچنین اگر پول جنسی را که نقد خریده (۲) تا سه روز ندهد و جنس را تحویل نگیرد (۳) فروشنده می تواند معامله را به هم بزند، ولی کسی که مال را صلح می کند در این سه صورت حق به هم زدن صلح را ندارد (۴) و در هشت صورت (۵) دیگر که در احکام خرید و فروش گفته شد می تواند صلح را به هم بزند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): تا وقتی خریدار و فروشنده از هم جدا نشده اند ..

(۲) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): پول جنسی را که خریده .. (۳) (سیستانی): همان گونه که در مسأله [۲۱۲۴] گذشت ..
 (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اما در صورتی که طرف مصالحه در پرداخت مال المصالحه از حد متعارف تأخیر کند یا این که شرط شده باشد که مثلاً مال المصالحه را نقد بدهد و طرف عمل به شرط ننماید، در این صورت می تواند صلح را به هم بزند و همچنین در بقیه صور دیگر که در احکام خرید و فروش گفته شد نیز می تواند صلح را به هم بزند. (سیستانی): و در صورتی که یکی از دو طرف مصالحه مغبون باشد اگر صلح برای رفع نزاع باشد، نمی تواند صلح را بهم بزند بلکه در غیر این صورت نیز به احتیاط واجب نباید مغبون معامله را به هم بزند).

(زنجان): و در صورتی که طرف مصالحه، پرداخت مال المصالحه را بیش از حد متعارف به تأخیر بیندازد، انسان می تواند صلح را به هم بزند. در نه صورت دیگری که در احکام خرید و فروش [در مسأله ۲۱۲۴] گفته شد، می توان صلح را به هم زد. (۵) (گلپایگانی)، (صافی): در نه صورت ..

(مکارم): مسأله در احکام خرید و فروش گفته شد که در یازده مورد می توان معامله را فسخ کرد در تمام این یازده مورد صلح را نیز می توان فسخ کرد، مگر در مورد خیار مجلس و خیار حیوان و خیار تأخیر، یعنی اگر در مجلس مصالحه بعد از تمام شدن صلح یکی از دو طرف پشیمان شود حق فسخ ندارد، همچنین در مصالحه حیوان حق فسخ در سه روز اول ثابت نیست و نیز اگر جنسی را نقداً مصالحه کند چنانچه در پرداختن عوض تأخیر نماید در همان روز اول حق فسخ برای طرف دیگر ثابت است و احتیاج به گذشتن سه روز ندارد.

(فاضل): مسأله صلح، یک عقد لازم است و هیچ یک از طرفین نمی تواند به تنهایی آن را به هم بزند، بلی در تمام مواردی که در احکام خرید و فروش بیان شد، یکی از طرفین مصالحه، حق فسخ مصالحه را دارد، مگر در موارد زیر: ۱ خیار مجلس در صلح جاری نیست، یعنی بعد از انجام مصالحه، حتی اگر مجلس را ترک نکرده باشند، حق به هم زدن آن را ندارند. ۲ خیار حیوان، یعنی اگر مصالحه بر روی حیوانی انجام شود، حق فسخ مصالحه را تا سه روز ندارند. ۳ خیار تأخیر، یعنی اگر در مصالحه جنس را تحویل نگیرد و پول را تا سه روز ندهد، مصالحه کننده حق فسخ مصالحه را با شرایطی که در بیع بیان شد، ندارد. ولی اگر در پرداخت مال المصالحه از حد متعارف تأخیر کند یا شرط شده باشد که مال المصالحه را نقد بدهد و به شرط عمل نکند، دیگری می تواند صلح را به هم بزند.

[مسأله ۲۱۷۱]

مسأله ۲۱۷۱ اگر چیزی را که به صلح گرفته معیوب باشد (۱) می تواند صلح را به هم بزند (۲)، ولی نمی تواند تفاوت قیمت صحیح و معیوب را بگیرد (۳). (۱) (مکارم): و از آن اطلاعی نداشته .. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (زنجان): یا تفاوت قیمت صحیح و معیوب را بگیرد، به تفصیلی که در مسأله [۲۱۲۹] گفته شد. (۳) (اراک): اگر بخواهد تفاوت صحیح و معیوب را بگیرد اشکال دارد.

(خوئی)، (گلیپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (فاضل): اگر بخواهد تفاوت قیمت صحیح و معیوب را بگیرد، اشکال دارد (فاضل): محل اشکال است).

(مکارم): گرفتن تفاوت قیمت صحیح و معیوب بستگی به رضایت طرفین دارد.

[مسئله ۲۱۷۲]

مسئله ۲۱۷۲ هر گاه مال خود را به کسی صلح نماید و با او شرط کند که (اگر بعد از مرگ، وارثی نداشته باشد) (۱) باید چیزی را که به تو صلح کردم وقف کنی (۲) و او هم این شرط را قبول کند، باید به شرط عمل نماید (۳) این مسئله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) [قسمت داخل پراوتر در رساله آیت الله (صافی) نیست] (۲) (خوئی)، (سیستانی): با او شرط کند و بگوید که بعد از مرگ من باید چیزی را که به تو صلح کردم مثلاً وقف کنی .. (۳) (تبریزی): و همچنین است [اگر] شرط کند تا مادامی که زنده هستم، مأذون باشم که در آن چیز تصرف کنم.

(گلیپایگانی): احتیاط آن است که با اذن حاکم شرع به شرط عمل نماید.

احکام صلح (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۷۹۱: شخصی همه دارایی خود از قبیل مسکن، ماشین، فرش و لوازم منزلش را به همسرش صلح کرده است و همچنین او را وصی و قیم اولاد صغیر خود نیز قرار داده است، آیا پدر و مادر او بعد از وفات وی حق مطالبه چیزی از ترکه او را دارند؟

ج: اگر ثابت شود که میت در زمان حیات خود همه دارائی اش را به همسرش یا هر فرد دیگری صلح کرده است بطوری که چیزی از آنها را برای خود تا زمان وفاتش باقی نگذاشته است، موضوعی برای ارث بردن پدر و مادر یا سایر ورثه باقی نمی ماند، در نتیجه حق ندارند هیچ یک از اموال او را که در زمان حیاتش ملک همسرش شده است، از زوجه او مطالبه کنند. س ۱۷۹۲: شخصی قسمتی از اموالش را به فرزند خود صلح کرده است ولی بعد از گذشت چند سال مبادرت به فروش آن اموال به همان فرزند خود نموده است و در حال حاضر ورثه او بر اساس گواهی پزشکی ادعا می کنند که پدر آنان از مدتی قبل از فروش خانه تا زمان انجام آن، از سلامت عقلی برخوردار نبوده است. آیا فروش مال مورد مصالحه به خود مصالح له عدول از مصالحه محسوب می شود و حکم به صحت بیع می شود؟ و بر فرض بقای صلح بر صحت، آیا در ثلث مال مورد مصالحه صحیح است یا در تمام آن؟

ج: صلح قبلی محکوم به صحت و نفوذ است و تا زمانی که در آن حق فسخ برای مصالح ثابت نشده باشد، محکوم به لزوم نیز هست، در نتیجه فروش بعدی مال مورد مصالحه توسط او صحیح نیست هر چند در هنگام فروش آن از سلامت عقلی برخوردار بوده باشد و صلحی که محقق شده و حکم به صحت و لزوم آن شده است، نسبت به همه مالی که مورد مصالحه

قرار گرفته ، نافذ است .

س ۱۷۹۳: فردی همه اموال حقی مطالبات و حقوق خود در مؤسسه خدمات بهداشتی را به همسرش مصالحه می کند، ولی مؤسسه مزبور اعلام می دارد که او از نظر قانونی حق مصالحه حقوق خود در آن مؤسسه را ندارد، در نتیجه از موافقت با او خودداری می کند، خود مصالح هم به آن اعتراف دارد و می گوید که به قصد فرار از پرداخت بدهی های خود به دیگران این کار را انجام دادم. این صلح چه حکمی دارد؟

ج: صلح بر مال دیگری و یا بر مالی که متعلق حق دیگران است، فضولی و متوقف بر اجازه مالک یا صاحب حق است و اگر صلح بر ملک طلق و تام مصالح صورت بگیرد ولی هدف از صلح آن فرار از پرداخت دیون خود به دیگران باشد، صحت و نفوذ این صلح محل اشکال است، بخصوص اگر هیچ امیدی به بدست آوردن اموال دیگر و پرداخت بدهی های خود از آنها وجود نداشته باشد.

س ۱۷۹۴: در قرارداد صلحی آمده است که پدری بعضی از اموال خود را به فرزندش مصالحه کرده و به او تحویل داده است، آیا این سند از نظر شرعی و قانونی معتبر است؟

ج: مجرد قرارداد صلح تا زمانی که اطمینان به صحت مضمون آن حاصل نشده است، دلیل و حجت شرعی بر انشاء عقد صلح و کیفیت آن محسوب نمی شود، بلکه اگر بعد از احراز تحقق صلح از طرف مالک، شک در وقوع آن به نحو صحیح شرعی داشته باشیم، عقد صلح شرعاً محکوم به صحت است و آن مال ملک مصالح له می باشد. س ۱۷۹۵: پدر شوهرم هنگام ازدواج من با پسرش قطعه زمینی را در برابر مقداری پول به من مصالحه کرد و آن را به من منتقل نمود و قراردادی راجع به آن در حضور تعدادی شاهد تنظیم کرد، ولی اکنون ادعا می کند که آن معامله صوری بوده است، حکم این مسئله چیست؟

ج: مصالحه مذکور شرعاً محکوم به صحت است و ادعای صوری بودن آن تا از طرف مدعی ثابت نشود، اثری ندارد. س ۱۷۹۶: پدرم در زمان حیات خود همه اموال منقول و غیر منقول خود را به من صلح نمود، به این شرط که بعد از وفات او به هر یک از خواهرانم مبلغی را پردازم، آنان هم به این کار راضی شده و سند وصیت را امضا کردند، بعد از وفات پدرم حق آنان را داده و بقیه اموال را گرفتم، آیا تصرف در این اموال برای من جایز است؟ و اگر آنان به این کار راضی نباشند، حکم مسئله چیست؟

ج: این صلح اشکال ندارد و مال مورد مصالحه در فرض مرقوم برای شما است و عدم رضایت سایر ورثه اثری ندارد. س ۱۷۹۷: اگر فردی در غیاب بعضی از فرزندان و بدون موافقت فرزندان که حاضر هستند، اموالش را به یکی از پسران خود صلح کند، آیا این صلح صحیح است؟

ج: مصالحه کردن اموال توسط مالک در زمان حیاتش به یکی از ورثه، منوط به موافقت سایر ورثه نیست و آنان حق اعتراض به آن را ندارند. س ۱۷۹۸: اگر شخصی مقداری مال را به دیگری مصالحه کند به این شرط که فقط خود متصالح از آن استفاده کند، آیا جایز است متصالح آن را بدون رضایت مصالح برای همان انتفاع

به شخص سومی بدهد و یا بدون رضایت او شخص دیگری را برای استفاده از آن با خود شریک کند؟ و در صورت صحیح بودن، آیا رجوع مصالح از صلح جایز است؟

ج: جایز نیست متصالح از شروطی که در ضمن عقد صلح به آنها ملتزم شده، تخلف کند و در صورتی که از شروط تخلف نماید جایز است مصالح عقد صلح را فسخ کند. س ۱۷۹۹: آیا جایز است مصالح بعد از تحقق عقد صلح، از آن عدول کند و بدون اعلام به متصالح اول، دوباره مال را به فرد دیگری صلح نماید؟

ج: اگر صلح به نحو صحیح محقق شود، نسبت به مصالح لازم است و تا زمانی که برای خودش حق فسخ قرار نداده، حق رجوع از آن را ندارد، بنا بر این اگر همان مال را به فرد دیگری صلح کند، فضولی است و متوقف بر اجازه متصالح اول است. س ۱۸۰۰: بعد از تقسیم دارایی مادری بین پسران و دختران او و طی مراحل قانونی و گرفتن گواهی حصر وراثت و بعد از آنکه هر یک از ورثه سهم خود را گرفتند و مدت زمان طولانی از آن گذشت، یکی از دختران او ادعا می کند که مادرش در زمان حیات خود همه اموالش را به او مصالحه کرده و سند عادی هم راجع به آن تنظیم شده که فقط توسط او و شوهرش امضا شده است و اثر انگشتی هم در آن وجود دارد که منسوب به مادر اوست، آن دختر هم اکنون خواهان همه ترکه است، تکلیف چیست؟

ج: تا زمانی که ثابت نشده که مادر در زمان حیات خود اموالش را به آن دختر صلح کرده، او نسبت به آنچه ادعا می کند حقی ندارد و صرف قرارداد صلح تا زمانی که مطابقت آن با واقع ثابت نشود اعتباری ندارد. س ۱۸۰۱: پدری همه دارایی خود را به فرزندانش صلح کرده، به این شرط که تا زنده است در آنها اختیار تصرف داشته باشد، با توجه به این مطالب، حکم موارد زیر چیست؟ الف: آیا این صلح با آن شرط صحیح و نافذ است؟ ب: و بر فرض صحت و نفوذ، آیا جایز است مصالح از این صلح رجوع کند؟ و بر فرض جواز، اگر بعد از صلح مبادرت به فروش قسمتی از اموال مورد مصالحه نماید، آیا این کار او عدول از صلح محسوب می شود؟ و بر فرض اینکه عدول از صلح باشد، آیا عدول از همه صلح است یا فقط عدول از صلح اموال فروخته شده است؟ ج: عبارت «اختیار تصرف در طول مدت حیات» که در قرارداد صلح آمده، آیا به معنای حق فسخ است یا به معنای حق انتقال آن اموال به دیگری و یا به معنای حق تصرف خارجی در آن اموال از طریق استفاده از آنها در طول مدت حیات است؟

ج: الف: صلح مذکور با آن شرط محکوم به صحت و نفوذ است. ب: عقد صلح از عقود لازم است. در نتیجه تا زمانی که مصالح در آن حق فسخ نداشته باشد، فسخ آن توسط او صحیح نیست، بنا بر این اگر بعد از آنکه اموال مزبور را صلح کرد، بدون آنکه حق فسخ صلح را داشته باشد، قسمتی از آن را به یکی از طرفهای صلح بفروشد، معامله نسبت به سهم مشتری باطل است و نسبت به سهام طرفهای دیگر صلح فضولی و متوقف بر اجازه آنان است. ج: ظاهر عبارت «اختیار تصرف در طول مدت حیات» حق تصرف خارجی است نه حق فسخ و نه حق انتقال آن اموال به دیگری.

احکام اجاره

[احکام اجاره از رساله امام خمینی]

[مسئله ۲۱۷۳]

مسئله ۲۱۷۳ اجاره دهنده و کسی که چیزی را اجاره می کند باید مکلف و عاقل باشند (۱) و به اختیار خودشان اجاره را انجام دهند و نیز باید در مال خود حق تصرف داشته باشند (۲) پس سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند (۳) چنانچه حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده باشد (۴) اگر چیزی را اجاره کند، یا اجاره دهد، صحیح نیست . (۱) (اراکی)، (سیستانی): باید بالغ و عاقل باشند .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (بهجت): پس سفیه چون حق ندارد در مال خود تصرف نماید اگر چیزی را اجاره کند یا اجاره دهد، صحیح نیست . (بهجت): ولی بنا بر اظهر اگر طفل ممیز با اجازه ولی چیزی را اجاره دهد صحیح است و همچنین است اگر بعد از بلوغ به اجاره سابقش رضایت دهد، ولی در مجنون اگر چه ولی هم اجازه دهد، اجاره او صحیح نیست .

(سیستانی): پس سفیه چون حق ندارد در مال خود تصرف نماید، نمی تواند چیزی را اجاره کند، یا اجاره دهد؛ و همچنین مفلس نمی تواند چیزی از اموالی را که حق تصرف در آنها را ندارد، اجاره بدهد یا با آن چیزی را اجاره کند ولی می تواند خودش را اجاره دهد. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): چون حق ندارد در مال خود تصرف نماید و کسی که از تصرف در مالش به حکم حاکم شرع ممنوع شده اگر چیزی را به اموالی که از تصرف در آنها ممنوع شده اجاره کند یا آن اموال را اجاره دهد صحیح نیست .

(فاضل): چون حق ندارد در مال خود تصرف کند، اگر چیزی را اجاره کند یا اجاره دهد صحیح نیست مگر این که ولی او اجازه دهد بلکه بدون اجازه او نمی تواند اجیر کسی شود. (۴) (نوری): یا در حال بلوغ سفیه باشد ..

(مکارم): مسئله واگذار کردن منافع ملک یا منافع شخص خود را به دیگری اجاره گویند و اجاره دهنده و اجاره کننده باید بالغ و عاقل باشند و با قصد و اراده خودشان اجاره را انجام دهند و نیز باید حق تصرف در اموال خود داشته باشند، بنا بر این سفیهی که توانایی بر اداره صحیح اموال خود ندارد و آن را بیهوده مصرف می کند اجاره اش باطل است .

[مسئله ۲۱۷۴]

مسئله ۲۱۷۴ انسان می تواند از طرف دیگری وکیل شود و مال او را اجاره دهد (۱) (۱) (خوئی)، (فاضل)، (سیستانی): یا مالی را برای او اجاره کند.

[مسئله ۲۱۷۵]

مسئله ۲۱۷۵ اگر ولی، یا قیّم بچه مال او را (۱) اجاره دهد، یا خود او را اجیر دیگری نماید اشکال ندارد. و اگر (۲) مدّتی از زمان بالغ شدن او را، جزء مدّت اجاره قرار دهد، بعد از آن که بچه بالغ شد، می تواند بقیه اجاره را به هم بزند (۳) ولی هر گاه طوری بوده که اگر مقداری از زمان بالغ بودن بچه را جزء مدّت اجاره نمی کرد، بر خلاف مصلحت بچه بود، نمی تواند اجاره را به هم بزند (۴) (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): با رعایت مصلحت او .. (۲) (فاضل): ولی اگر .. (۳) (سیستانی): هر چند طوری بوده که اگر مقداری از زمان بالغ بودن بچه را جزء مدّت اجاره نمی کرد، بر خلاف مصلحت بچه بود، بلی اگر بر خلاف مصلحت ملزمه شرعیه بود، یعنی مصلحتی که می دانیم شارع مقدس راضی به ترک آن نیست، در این صورت اگر اجاره با اذن حاکم شرع واقع شده باشد، بچه نمی تواند بعد از بلوغ اجاره را به هم بزند.

(گلیپایگانی): نمی تواند بقیه اجاره را به هم بزند و اگر پدر یا جدّ پدری مال صغیر را اجاره دهند مفسده نداشتن عمل آنها برای صغیر کافی در صحت اجاره است و رعایت مصلحت لازم نیست.

(صافی): نسبت به اجاره اموالش نمی تواند بقیه اجاره را به هم بزند و نسبت به خودش نفوذ اجازه ولی محل اشکال است مگر مصلحتی که استیفاء آن لازم باشد مثل حفظ حیات صغیر در آن ملاحظه شده باشد.

(فاضل): نمی تواند بقیه اجاره را نسبت به مال به هم بزند، ولی نسبت به اجاره خودش بعد از آن که بالغ شد، بدون اجازه او صحت اجاره اشکال دارد .. (۴) (خوئی)، (تبریزی): نمی تواند اجاره مال خود را به هم بزند ولی نفوذ اجاره خود بچه بعد از بلوغش محل اشکال است.

(فاضل): بر خلاف مصلحت لازم الرعایه بچه بود، اجاره صحیح است و بچه که بالغ شده، نمی تواند اجاره را به هم بزند.

(مکارم): مسئله ولی یا قیّم صغیر می تواند مال او را اجاره دهد به شرط این که مصلحت او رعایت شود و احتیاط این است که زمان بعد از بلوغ او را در اجاره داخل نکند مگر این که بدون آن، مصلحت صغیر حاصل نشود.

(بهجت): مسئله ولی یا قیّم یا وصی می تواند مال طفل را اجاره دهد، و یا خود آن طفل را اجیر دیگری نماید، اما وقتی که علم به بلوغ همراه با رشد او پیدا شد، ولایت او ساقط است و ادامه آن اجاره بستگی به اجازه خودش دارد.

[مسئله ۲۱۷۶]

مسئله ۲۱۷۶ بچه صغیری را که ولی ندارد، بدون اجازه مجتهد (۱) نمی شود اجیر کرد و کسی که به مجتهد (۲) دسترسی ندارد، می تواند از یک نفر مؤمن (۳) که عادل باشد، اجازه بگیرد و او را اجیر نماید (۴) به شرط آن که اجیر گرفتن بچه نابالغ به مصلحت او،

بلکه بنا بر احتیاط واجب ترک آن دارای مفسده برای بچه نابالغ باشد. (۱) و (۲) (فاضل): مجتهد جامع الشرايط .. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۳) (گلیپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): از چند نفر مؤمن .. (۴) (خوئی)، (گلیپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده .

(فاضل): البتّه اگر اجیر کردن وی ، به مصلحت او باشد.

(مکارم): مسأله در صورتی که [بچه] ولی و قیم ندارد باید از حاکم شرع اجازه گرفت و هرگاه دسترسی به مجتهد عادل و نماینده او نباشد از یک نفر مؤمن عادل که مصلحت صغیر را مراعات کند می توان اجازه گرفت .

[مسأله ۲۱۷۷]

مسأله ۲۱۷۷ اجاره دهنده و مستأجر لازم نیست صیغه عربی بخوانند بلکه اگر مالک به کسی بگوید ملک خود را به تو اجاره دادم و او بگوید قبول کردم ، اجاره صحیح است . و نیز اگر (۱) حرفی نزنند و مالک به قصد این که ملک را اجاره دهد، آن را به مستأجر واگذار کند و او هم به قصد اجاره کردن بگیرد، اجاره صحیح می باشد. (۱) (سیستانی): بلکه اگر ..

(مکارم): مسأله در اجاره می توان با زبان عربی یا فارسی یا هر زبان دیگر صیغه خواند (مثلاً مالک به شخصی بگوید فلان ملک خودم را به فلان مبلغ در فلان مدّت به تو اجاره دادم ، او هم بگوید: قبول کردم) و نیز کافی است که ملک خود را به قصد اجاره در اختیار مستأجر بگذارد و او هم تحویل بگیرد.

[مسأله ۲۱۷۸]

مسأله ۲۱۷۸ اگر انسان بدون صیغه خواندن بخوهد برای انجام عملی اجیر شود، همین که با رضایت طرف معامله ، مشغول آن عمل شد اجاره صحیح است (۱) (۱) (گلیپایگانی): همین که مشغول آن عمل شد اجاره نسبت به آنچه عمل شده صحیح است و قبل از تمام شدن عمل بیش از مال الاجاره مقداری که عمل کرده نمی تواند مطالبه کند بلکه مالک شدن او هم نسبت به زاید، محل تأمل است .

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (بهجت)، (صافی): همین که مشغول آن عمل شد اجاره صحیح است ((بهجت): یعنی کار او دلالت بر قبول دارد).

(مکارم): همین که با درخواست طرف معامله ، مشغول کار شود اجاره صحیح است .

(فاضل): همین که به عنوان اجاره مشغول آن عمل شود یا خود را در اختیار مؤجر قرار دهد اجاره صحیح است .

[مسأله ۲۱۷۹]

مسأله ۲۱۷۹ کسی که نمی تواند حرف بزند، اگر با اشاره بفهماند که ملک را اجاره داده (۱) یا اجاره کرده ، صحیح است .
(۱) (مکارم): ملک خود را برای مدّت معین به مبلغ معین اجاره داده ..

[مسئله ۲۱۸۰]

مسئله ۲۱۸۰ اگر خانه یا دکان یا اطاقی را (۱) اجاره کند و صاحب ملک با او شرط کند که فقط خود او از آنها استفاده نماید (۲) مستأجر نمی تواند آن را به دیگری اجاره دهد و اگر شرط نکند (۳) می تواند آن را به دیگری اجاره دهد (۴) ولی اگر بخواهد به زیادتر از مقداری که اجاره کرده آن را اجاره دهد، باید در آن، کاری مانند تعمیر و سفیدکاری انجام داده باشد (۵) یا به غیر جنسی که اجاره کرده آن را اجاره دهد (۶) مثلاً اگر با پول اجاره کرده، به گندم یا چیز دیگر اجاره دهد (۷) (۱) (سیستانی): اگر خانه یا دکان یا هر چیز دیگری را .. (۲) (فاضل): یا اجاره منصرف به این معنی باشد .. (۳) (فاضل): و منصرف به این معنی هم نباشد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مستأجر نمی تواند آن را به دیگری جهت استفاده از آنها اجاره دهد مگر آن که اجاره طوری باشد که استفاده مخصوص خودش باشد، مثل این که زنی منزل یا اطاقی را اجاره کند و بعداً شوهر کرده و اطاق یا منزل را جهت سکناى خودش (سیستانی): به شوهرش (اجاره دهد و اگر مالک شرط نکند .. (۴) (بهجت): اگر چه به خود اجاره دهنده باشد، و اگر استفاده بردن از آن مال احتیاج به تحویل عین مال دارد، بنا بر اظهر تحویل آن هم جایز است ..

(سیستانی): البته در تحویل دادن ملک به مستأجر دوم باید بنا بر احتیاط از مالک اجازه بگیرد ولی اگر بخواهد بیشتر از آنچه آن را اجاره کرده است هر چند از جنس دیگر اجاره دهد، در صورتی که خانه یا دکان یا کشتی باشد، باید در آن کاری مانند تعمیر و سفیدکاری انجام داده باشد، یا برای نگهداری آن خسارتی متحمل شده باشد. (۵) (نوری): خواه به غیر جنسی که اجاره کرده آن را اجاره دهد یا به همان جنس. (۶) (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم باید در آن، کاری مانند تعمیر و سفیدکاری انجام داده باشد، خواه به غیر جنسی که اجاره کرده آن را اجاره دهد یا به همان جنس (۷) (خوئی)، (تبریزی): و بنا بر احتیاط وجوبی، کشتی حکم خانه را دارد.

(بهجت): و در غیر این دو صورت، بنا بر اظهر اجاره به مقدار زیادتر جایز نیست.

(مکارم): مسئله خانه یا دکان یا چیز دیگری را که اجاره کرده نمی تواند به دیگری اجاره دهد، مگر این که چنین حقی به مستأجر داده شده باشد. کسی که خانه یا مغازه یا اطاقی را اجاره کرده و حق دارد به دیگری واگذار کند نمی تواند به زیادتر از آن مبلغ اجاره دهد مگر این که کاری (مانند تعمیر و سفید کردن یا گذاردن قفسه و فرش) در آن انجام داده باشد تا مقدار اضافی در برابر آن قرار گیرد.

[مسئله ۲۱۸۱]

مسئله ۲۱۸۱ اگر اجیر با انسان شرط کند که فقط برای خود انسان کار کند (۱)

نمی شود او را به دیگری اجاره داد (۲) و اگر شرط نکند (۳) چنانچه او را به چیزی که اجرت او قرار داده اجاره دهد، باید زیادتر نگیرد (۴) و اگر به چیز دیگری اجاره دهد، می تواند زیادتر بگیرد (۵) این مسأله، در رساله آیت الله (اراکی) نیست (۱) (فاضل): یا اجاره منصرف به این معنی باشد.. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مگر به نحوی که در مسأله قبلی گذشت.. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم) باید به زیادتر از آنچه که او را اجاره کرده اجاره ندهد خواه به همان جنس اجاره دهد یا به غیر جنسی که اجاره کرده است.

(سیستانی): می تواند او را به دیگری اجاره دهد، ولی چیزی که بابت اجاره او می گیرد، باید در قیمت بیشتر از اجرتی که برای اجیر قرار داده است نباشد و همچنین است اگر خودش اجیر کسی شود و برای انجام آن عمل، شخص دیگری را به کمتر اجاره نماید، ولی اگر مقداری از آن عمل را خودش انجام داده باشد، می تواند دیگری را به کمتر اجاره نماید. (۴) (فاضل): نباید زیادتر بگیرد.. (۵) (خوئی)، (تبریزی): و همچنین است اگر خودش اجیر کسی شود و برای انجام آن عمل شخص دیگری را به کمتر اجاره نماید، ولی اگر مقداری از آن عمل را خودش انجام داده باشد می تواند دیگری را به کمتر اجاره نماید.

(بهجت): و اگر خودش اجیر کسی شود و هنگام قرارداد شرط نکرده باشند که خود او شخصاً کار را انجام دهد، بنا بر اظهر نمی تواند شخص دیگری را به مزد کمتر اجیر نماید، ولی اگر مقداری از آن کار را انجام داده باشد، می تواند در باقیمانده کار، دیگری را به مزد کمتری اجیر نماید.

(مکارم): مسأله هرگاه کارگر یا کارمندی خود را در استخدام و اجاره دیگری قرار دهد نمی تواند او را به استخدام و اجاره دیگری درآورد، مگر این که ظاهر کلام یا عملش این باشد که مستأجر از این جهت آزاد است، در این صورت چنانچه او را به زیادتر از آن مبلغ واگذار کند اشکال دارد ولی در غیر خانه و مغازه و اجیر اشکال ندارد.

[مسأله ۲۱۸۲]

مسأله ۲۱۸۲ اگر غیر خانه و دکان و اطاق (۱) و اجیر (۲) چیز دیگر مثلاً زمین را اجاره کند و مالک با او شرط نکند که فقط خودش از آن استفاده نماید، اگر چه بیشتر از مقداری که اجاره کرده آن را اجاره دهد، اشکال ندارد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (اراکی) نیست (۱) (خوئی): و کشتی.. (۲) (سیستانی): اگر غیر از خانه و دکان و کشتی.. (۳) (سیستانی): اگر بیشتر از مقداری که با آن اجاره کرده است اجاره دهد، صحت اجاره محل اشکال است.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۱۸۱.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله احتیاط لازم اجاره ندادن زمین و کشتی و آسیا است به زیادت از آنچه اجاره کرده ولی در غیر این سه چیز و غیر خانه و دکان و اجیر اگر چیز دیگر را اجاره کند و مالک با او شرط نکند که فقط خودش استفاده نماید، می تواند به بیشتر از مقداری که اجاره کرده اجاره دهد.

(فاضل): مسأله اگر شخصی غیر از خانه، مغازه و اطاق، چیز دیگری را از فردی اجاره نماید، مثل این که زمین را اجاره کند و مالک با او شرط نکند که فقط خودش از آن استفاده نماید، در این صورت «مستأجر» می تواند مورد اجاره را به هر قیمتی که بخواهد به دیگری اجاره دهد، هر چند قیمت این اجاره از قیمت اجاره شده قبلی بیشتر باشد. و احتیاط واجب در آسیاب و کشتی هم این است که گرانتر از آنچه اجاره کرده، به دیگری اجاره ندهد.

(بهجت): مسأله اگر مورد اجاره چیزی غیر از خانه، دکان و اجیر باشد مثلاً زمین باشد و مالک شرط استفاده از آن را منحصر به او نکرده باشد مستأجر می تواند آن را اجاره دهد هر چند به بیشتر از مقداری که اجاره کرده است.

[مسأله ۲۱۸۳]

اشاره

مسأله ۲۱۸۳ اگر خانه یا دکانی را مثلاً یک ساله به صد تومان اجاره کند و از نصف آن، خودش استفاده نماید، می تواند (۱) نصف دیگر آن را به صد تومان (۲) اجاره دهد، ولی اگر بخواهد نصف آن را به زیادت از مقداری که اجاره کرده مثلاً به صد و بیست تومان اجاره دهد، باید در آن، کاری مانند تعمیر انجام داده باشد (۳) یا به غیر جنسی که اجاره کرده اجاره دهد. این مسأله، در رساله آیات عظام: (اراکی) و (مکارم) نیست (۱) (بهجت): بنا بر أظهر می تواند .. (۲) (فاضل): یا کمتر .. (۳) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۲۸ در تمام مواردی که مستأجر می تواند مورد اجاره را به دیگری اجاره دهد مقدار استفاده مجاز در اجاره دوم نباید با اجاره اول مخالف باشد، مثلاً مرکب سواری را که برای سواری یک نفر اجاره کرده نمی تواند برای سواری دو نفر اجاره دهد.

شرایط مالی که آن را اجاره می دهند

[مسأله ۲۱۸۴]

مسأله ۲۱۸۴ مالی را که اجاره می دهند چند شرط دارد (۱): اول: آن که معین باشد، پس اگر بگوید یکی از خانه های خود را (۲) اجاره دادم درست نیست (۳) دوم: مستأجر آن را ببیند، یا کسی که آن را اجاره می دهد طوری خصوصیات آن را

بگویند که کاملاً معلوم باشد (۴) سوم : تحویل دادن آن ممکن باشد، پس اجاره دادن اسبی که فرار کرده باطل است (۵) چهارم : آن مال بواسطه استفاده کردن از بین نرود، پس اجاره دادن نان و میوه و خوردنی های دیگر صحیح نیست (۶) پنجم : استفاده ای که مال را برای آن اجاره داده اند ممکن باشد، پس اجاره دادن زمین برای زراعت در صورتی که آب باران کفایت آن را نکند و از آب نهر هم

مشروب نشود (۷) صحیح نیست (۸) ششم: چیزی را که اجاره می دهد مال خود او باشد (۹) و اگر مال کس دیگر را اجاره دهد، در صورتی صحیح است که صاحبش رضایت دهد (۱۰) (۱) (فاضل): باید چند شرط داشته باشد .. (۲) (مکارم): یکی از خانه ها یا یکی از اتومبیل‌های خود را .. (۳) (فاضل): ولی چنانچه آن خانه ها مانند هم باشند، و اختلاف مؤثر در رابطه با اجاره نداشته باشند، اجاره صحیح است .. (۴) (بهجت): و اگر بعضی خصوصیات، طوری است که در این قبیل اجاره ها متعارف و عادی است، لازم به گفتن نیست و فقط باید طوری باشد که اجاره از نزاع بعدی محفوظ باشد ..

(سیستانی): دوم: مستأجر آن را ببیند، و اگر حاضر نیست یا کلی است کسی که آن را اجاره می دهد خصوصیات را که در تمایل به اجاره کردن آن تأثیر دارد بیان نماید ..

(مکارم): دوم: مستأجر باید آن را ببیند یا مالک اوصاف آن را کاملاً بیان کند .. (۵) (مکارم): [اگر] مستأجر قادر بر گرفتن آن نیست باطل است ..

(سیستانی): اگر مستأجر نتواند آن را بگیرد باطل است ولی اگر بتواند آن را بگیرد صحیح است .. (۶) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): چهارم: آن که استفاده از آن مال منجر به اتلاف و از بین بردنش نباشد، پس اجاره دادن نان و میوه و خوردنیهای دیگر (سیستانی): برای خوردن صحیح نیست ..

(صافی): چهارم: استفاده از آن مال به تلف کردن و از بین بردنش نباشد، پس اجاره دادن نان و میوه و خوردنیهای دیگر صحیح نیست ..

(مکارم): چهارم: آن مال بواسطه استفاده کردن از بین نرود، بنا بر این اجاره دادن نان و میوه صحیح نیست . (۷) (فاضل): از آب نهر و رودخانه هم مشروب نشود ..

(سیستانی): از آب رودخانه هم به آن نرسد .. (۸) (مکارم): در صورتی که قابل زراعت نباشد یا آب کافی نداشته باشد باطل است .. (۹) (بهجت): بنا بر این اجاره دادن مباحات که موجر و مستأجر در آنها مساوی می باشند، صحیح نیست .. (۱۰) (سیستانی): ششم: چیزی را که اجاره می دهد، مالک آن منفعتی باشد که برای آن اجاره می شود و اگر نه مالک باشد نه وکیل و نه ولی، در صورتی صحیح است که صاحبش رضایت دهد. (مکارم): ششم: چیزی را که اجاره می دهد ملک او باشد، یا وکیل و ولی در اجاره آن باشد.

[مسأله ۲۱۸۵]

مسأله ۲۱۸۵ اجاره دادن درخت برای آن که از میوه اش استفاده کنند اشکال ندارد. (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله اجاره دادن درخت برای آن که از میوه اش استفاده کنند، در صورتی که میوه اش فعلاً موجود نباشد صحیح است [۱] و همچنین است اجاره دادن حیوان برای شیرش .

): اَمَّا اِگر میوه آن فعلًا موجود است و مثل چاهی است که فعلًا آب دارد، اجاره آن صحیح نیست ولی به عنوان صلح باشد اشکال ندارد و بعید نیست که فروش میوه بر درخت با تعیین مقدار آن به وسیله مشاهده اهل خبره صحیح باشد، چنانکه نیز بعید نیست که معامله میوه بر درخت از باب فروش و اجاره نباشد و خود، یک معامله مستقل باشد.

(گلیپایگانی)، (صافی): مسأله اجاره دادن درخت اگر عین میوه آن را به عنوان منافع درخت تملیک کنند اشکال دارد اما اگر درخت را ((صافی): در حالی که میوه نداشته باشد) اجاره دهد، به جهت انتفاع از آن، به صرف میوه آن صحیح است.

(مکارم): مسأله اجاره درخت یا باغ یا مرتع برای استفاده از میوه یا علف آن صحیح است.

(بهجت): مسأله اجاره دادن چیزی که منفعت آن فعلاً موجود نیست صحیح است، مثل اجاره دادن درخت برای میوه اش که هنوز موجود نیست و اجاره دادن حیوان برای شیر آن؛ و اجرت اجاره نیز می تواند چنین باشد ولی تا وقتی که منفعت موجود نشد، حق مطالبه ندارد.

[مسأله ۲۱۸۶]

اشاره

مسأله ۲۱۸۶ زن می تواند برای آن که از شیرش استفاده کنند اجیر شود و لازم نیست از شوهر خود اجازه بگیرد (۱) ولی اگر بواسطه شیر دادن، حق شوهر از بین برود، بدون اجازه او نمی تواند اجیر شود (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (اراکلی) نیست (۱) (بهجت): اگر اطمینان دارد حق شرعی شوهرش از بین نمی رود.. (۲) (بهجت): مگر اینکه شوهر، خودش او را برای شیر دادن طفل دیگر اجیر کند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۳۱ در صورتی که زن برای اعمالی غیر از شیر دادن، اجیر غیر شوهر شود، چنانچه این اجیر شدن با حق شوهر منافات داشته باشد، باید با اجازه شوهر باشد.

شرایط استفاده ای که مال را برای آن اجاره می دهند

[مسأله ۲۱۸۷]

مسأله ۲۱۸۷ استفاده ای که مال را برای آن اجاره می دهند چهار شرط دارد (۱): اول: آن که حلال باشد (۲) بنا بر این اجاره دادن دکان برای شراب فروشی یا نگهداری شراب و کرایه دادن حیوان (۳) برای حمل و نقل شراب باطل است. دوم: پول دادن برای آن استفاده در نظر مردم بیهوده نباشد (۴) سوم (۵): اگر چیزی را که اجاره می دهند چند استفاده دارد، استفاده ای را که مستأجر باید از آن ببرد معین نمایند مثلاً اگر حیوانی را که سواری می دهد و بار می برد اجاره دهند، باید در موقع اجاره معین کنند که سواری یا باربری آن، مال مستأجر است یا همه استفاده های آن (۶) چهارم (۷): مدت استفاده را معین نمایند؛ و

اگر مدّت معلوم نباشد ولی عمل را معین کنند مثلاً با خیاط قرار بگذارند که لباس معینی را به طور مخصوصی بدوزد کافی است (۸) (۱) (بهجت): سه شرط دارد ..

(فاضل): باید چهار شرط داشته باشد .. (۲) (سیستانی): پس اگر مالی فقط منفعت حرام داشته باشد، یا شرط کنند که در جهت حرام استفاده نمایند، یا قبل از معامله ، استفاده حرام را معین کنند و معامله را بر آن اساس مبتنی سازند، معامله باطل است ..

(۳) (فاضل): کرایه دادن اتومبیل .. (۴) (تبریزی)، (نوری): و همچنین معتبر است که آن عمل در نظر شرع به طور مجّانی واجب نباشد، پس اجیر شدن برای فرایض یومیه یا تجهیز اموات جایز نیست ..

(صافی): و همچنین آن عمل از طرف شرع به طور مجان واجب نشده باشد، پس اجیر شدن برای انجام نمازهای روزانه خودش و یا تغسیل و تکفین و دفن اموات جایز نیست ولی اجیر شدن برای انجام واجباتی که جهت حفظ نظام و مصلحت واجب است مثل انواع صنعتها و پیشه ها مثل دارو سازی و طبابت جایز است ..

(خوئی): دوم: آنکه آن عمل در نظر شرع به طور مجان واجب نباشد پس اجیر شدن برای فرایض یومیه یا تجهیز اموات جایز نیست و بنا بر احتیاط، معتبر است که پول دادن برای آن استفاده، در نظر مردم بیهوده نباشد ..

(سیستانی): دوم: آنکه آن عمل در نظر شرع به طور مجّانی واجب نباشد، و از این قبیل است بنا بر احتیاط واجب یاد دادن مسائل حلال و حرام اگر محلّ ابتلا باشد و همچنین تجهیز اموات، به مقدار واجب. و بنا بر احتیاط واجب معتبر است که پول دادن برای آن استفاده، در نظر مردم بیهوده نباشد .. [مورد دوم در رساله آیت الله (بهجت) نیست] (۵) (بهجت): دوم: .. (۶) (بهجت): و اگر استفاده ای را معین نکردند و معلوم هم نباشد که بعضی استفاده های خاص را قصد کرده اند، همه استفاده ها جایز است. (۷) (بهجت): سوم: .. (۸) (سیستانی): چهارم: مقدار استفاده را معین نمایند، و این یا به تعیین مدّت است مانند اجاره خانه و دکان و یا به تعیین عمل است مانند آن که با خیاط قرار بگذارند که لباس معینی را به طور مخصوصی بدوزد.

(مکارم): مسأله منافی که مال را برای آن اجاره می دهند چند شرط دارد: ۱ حلال بودن، بنا بر این اجاره دادن مغازه یا ماشین برای شراب فروشی یا حمل شراب باطل است. ۲ پول دادن در مقابل چنان منفعتی در نظر مردم بیهوده نباشد. ۳ اگر آن مال فایده های مختلفی دارد باید معین کنند برای کدام فایده آن را اجاره می دهند، مثلاً حیوانی که به درد سواری و باربری، هر دو، می خورد باید معین کنند که اجاره آن برای کدامیک از این دو است، و اگر هر دو در نظر باشد باز باید روشن سازند. ۴ باید مدّت اجاره را نیز معین کنند.

[مسأله ۲۱۸۸]

مسأله ۲۱۸۸ اگر ابتدای مدّت اجاره را معین نکنند، ابتدای آن بعد از خواندن صیغه اجاره است (۱) (۱) (مکارم): بعد از خواندن صیغه، یا تحویل گرفتن مال است.

(سیستانی): بعد از بستن قرارداد اجاره است.

[مسأله ۲۱۸۹]

مسأله ۲۱۸۹ اگر خانه ای را (۱) مثلاً یک ساله اجاره دهند و ابتدای آن را یک ماه بعد از خواندن صیغه قرار دهند اجاره صحیح است (۲) اگر چه موقعی که صیغه می خوانند (۳) خانه در اجاره دیگری باشد. (۱) (مکارم): اگر خانه یا ملکی را .. (۲) (بهجت): بنا بر أظهر .. (۳) (سیستانی): اگر چه در موقع قرارداد ..

[مسأله ۲۱۹۰]

مسأله ۲۱۹۰ اگر مدت اجاره را معلوم نکند و بگوید هر وقت در خانه نشستی ، اجاره آن ، ماهی ده تومان است ، اجاره صحیح نیست (۱) (۱) (بهجت): چون ابتدا و انتهای اجاره معلوم نیست .

(فاضل): اجاره صحیح است و نسبت به ماه اول اجاره است و در ماههای دیگر به عنوان شرط در ضمن اجاره می باشد و این مقدار جهالت در اجاره مانع ندارد و نیز اگر به مستأجر بگوید: خانه را یک ماهه به هزار تومان به تو اجاره می دهم و هر قدر بیشتر بمانی ، به همین قیمت است .

(مکارم): مسأله اگر به مستأجر بگوید: خانه را یک ماهه به هزار تومان به تو اجاره می دهم و هر قدر بیشتر بمانی به همین قیمت است ، فقط در ماه اول اجاره صحیح است چون بقیه را معین نکرده ، ولی اگر ماه اول را هم معین نکند فقط بگوید هر ماه یک هزار تومان است ، اجاره به کلی باطل است .

[مسأله ۲۱۹۱]

مسأله ۲۱۹۱ اگر به مستأجر بگوید خانه را یک ماهه به ده تومان به تو اجاره دادم (۱) و بقیه به همان قیمت (۲) در ماه اول صحیح است ، ولی اگر بگوید هر ماهی ده تومان و اول و آخر آن را معین نکند اجاره حتی برای ماه اول هم باطل است . (۱) (گلیپگانی)، (صافی)، (نوری): و بعد از آن هم هر قدر بنشیند اجاره آن ماهی ده تومان است و او هم بگوید قبول کردم در صورتی که ابتدای مدت اجاره را معین کنند یا ابتدای آن معلوم باشد، اجاره ماه اول صحیح است . (۲) (اراکي): یا بگوید هر ماهی ده تومان و اول و آخر آن را معین نکند اجاره حتی برای ماه اول هم باطل است .

(مکارم)، (فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۱۹۰.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر به مستأجر بگوید خانه را ماهی ده تومان به تو اجاره دادم یا بگوید خانه را یک ماهه به ده تومان به تو اجاره دادم و بعد از آن هم هر قدر بنشیند اجاره آن ماهی ده تومان است ، در صورتی که ابتدای مدت اجاره را معین کنند یا ابتدای آن معلوم باشد، [۱] اجاره ماه اول صحیح است .

(بهجت): مسأله اگر به مستأجر بگوید خانه را یک ماهه به هزار تومان به تو اجاره دادم و بعد

[۱] من سیستمی

:(در صورتی که ابتدای مدّت اجاره معلوم باشد ..

از آن هر قدر بنشیننی اجاره آن به همین قیمت است ، یا بگوید: خانه را ماهی هزار تومان به تو اجاره می دهم و اول و آخر آن را معلوم نکند، ولی از قرائن معلوم باشد که ماه اول ، همان ماه متصل به عقد اجاره است ، بنا بر اظهر اجاره برای ماه اول صحیح است ، اما برای ماههای بعد صحیح نیست ، مگر آن که در ضمن عقد اجاره ماه اول شرط کنند که اگر بیش از یک ماه در آنجا سکونت کرد، هر ماهی هزار تومان بدهد که در این صورت مشخص نکردن مدت اشکال ندارد. و همین طور است اگر مستأجر به صورت جُعاله قرار بگذارد که اگر خانه را به من بدهی تا از آن استفاده کنم ماهی هزار تومان به تو می دهم ، یا بر این امر صلح کنند، تا همان نتیجه اجاره حاصل شود و اگر در مقابل عوض خاص ، مثلاً هزار تومان ، استفاده از منزل را برای طرف مقابل مباح کند صحیح است ، ولی هر وقت بخواهد می تواند مبلغ اجاره را تغییر دهد و یا درخواست تخلیه نماید.

[مسأله ۲۱۹۲]

مسأله ۲۱۹۲ خانه ای را که غریب و زوّار (۱) در آن منزل می کنند و معلوم نیست چقدر در آن می مانند، اگر قرار بگذارند که مثلاً شبی یک تومان بدهند و صاحب خانه راضی شود، استفاده از آن خانه اشکال ندارد (۲) ولی چون مدت اجاره را معلوم نکرده اند اجاره صحیح نیست و صاحب خانه هر وقت بخواهد می تواند آنان را بیرون کند (۳) (۱) (فاضل): مسافری و زوّار .. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (فاضل): و اجاره صحیح است و صاحب خانه نمی تواند آنها را بیرون نماید، مگر اینکه فرد بخواهد بیش از حدّ متعارف بماند. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): اجاره نسبت به غیر از شب اول صحیح نیست و صاحب خانه بعد از شب اول هر وقت بخواهد، می تواند آنان را بیرون کند.

(مکارم): مسأله مسافر خانه ها و هتلهایی که معلوم نیست انسان در آن چقدر می ماند اگر قرار بگذارند که مثلاً شبی یکصد تومان بدهد و طرفین راضی باشند اشکال ندارد، ولی چون مدت اجاره را معلوم نکرده اند اجاره صحیح نیست ، بنا بر این ما دام که رضایت صاحب آن حاصل است می تواند بماند و گر نه حقی ندارد، اما اگر تعداد شبها را از اول معین کنند، حق دارد تا آخر مدت بماند.

مسائل متفرقه اجاره

[مسأله ۲۱۹۳]

مسأله ۲۱۹۳ مالی را که مستأجر بابت اجاره می دهد (۱) باید معلوم باشد. پس اگر از چیزهایی است که مثل گندم با وزن معامله می کنند، باید وزن آن معلوم باشد و اگر از چیزهایی است که مثل تخم مرغ (۲) با شماره معامله می کنند، باید شماره آن معین باشد و اگر مثل اسب و گوسفند است (۳) باید اجاره دهنده آن را ببیند، یا مستأجر خصوصیات آن را به او بگوید. این مسأله ، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (بهجت): چیزی که مستأجر به عنوان مال الاجاره می دهد .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): مثل پولهای رایج ..

(بهجت): مثل گردو ..

(فاضل): مثل تخم مرغ یا اسکناس .. (۳) (بهجت): که با مشاهده آنها را می خرند ..

[مسئله ۲۱۹۴]

مسئله ۲۱۹۴ اگر زمینی را برای زراعت جو، یا گندم (۱) اجاره دهد و مال الاجاره را جو یا گندم همان زمین (۲) قرار دهد اجاره صحیح نیست (۳) این مسئله ، در رساله آیت الله (اراکي) نیست (۱) (فاضل)، (نوری): یا محصول دیگر .. (۲) (فاضل): مال الاجاره را از محصول همان زمین .. (۳) (مکارم): همچنین در مقابل محصولات دیگر زمین .

(خوئی)، (تبریزی): مسئله اگر زمینی را برای زراعت اجاره دهد و مال الاجاره را حاصل همان زمین یا زمین دیگر که فعلاً موجود نیست قرار دهد اجاره صحیح نیست . و اگر مال الاجاره بالفعل موجود باشد مانعی ندارد.

(سیستانی): و یا اینکه کلی در ذمه قرار دهد مشروط به آن که از حاصل همان زمین پرداخت شود ..

(سیستانی): اگر حاصل زمین ..

(بهجت): مسئله اگر زمینی را برای زراعت اجاره دهد و مال الاجاره را حاصل همان زمین قرار دهد، در صورتی که حاصل موجود باشد که بتوان آن را درو کرد، اجاره صحیح است ، و اگر حاصل ، موجود نباشد اجاره صحیح نیست ، ولی در همین صورت اخیر اگر مستأجر مال الاجاره را به ذمه بگیرد و شرط کند که آن را از حاصل همان زمین پرداخت کند، اجاره صحیح است .

[مسئله ۲۱۹۵]

اشاره

مسئله ۲۱۹۵ کسی که چیزی را اجاره داده ، تا آن چیز را تحویل ندهد، حق ندارد اجاره آن را مطالبه کند و نیز اگر برای انجام عملی اجیر شده باشد، پیش از انجام عمل حق مطالبه اجرت ندارد (۱) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): مگر آن که شرط کرده باشد یا معمول باشد که قبل از عمل اجرت را بدهند.

(تبریزی): مگر در مواردی که متعارف ، دادن اجرت قبل از عمل باشد مثل اجیر شدن برای حج و زیارت ، یا اجیر، اداء اجرت را قبل از عمل شرط کند.

(سیستانی): مگر در مواردی که معمول است اجرت پیش از انجام عمل پرداخت شود، مانند اجیر برای حج .

(فاضل): مگر اینکه شرط خلاف آن بشود و یا متعارف ، آنگونه باشد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۸۶۸ مستحب است اجرت کارگر را قبل از آن که عرق او بخشکد به او بدهند، مگر این که خود کارگر مایل نباشد و مثلاً می خواهد حقوق خود را ماه به ماه بگیرد.

[مسأله ۲۱۹۶]

مسأله ۲۱۹۶ هر گاه چیزی را که اجاره داده تحویل دهد، اگر چه مستأجر تحویل نگیرد یا تحویل بگیرد (۱) و تا آخر مدّت اجاره از آن استفاده نکند، باید مال الاجاره آن را بدهد. (۱) (نوری): اگر چه مستأجر تحویل نگیرد، یا تحت اختیار او قرار گرفته و یا تحویل گرفته ..

[مسأله ۲۱۹۷]

مسأله ۲۱۹۷ اگر انسان اجیر شود که در روز معینی کاری را انجام دهد و در آن روز برای انجام آن کار حاضر شود، کسی که او را اجیر کرده اگر چه آن کار را به او مراجعه نکند، باید اجرت او را بدهد (۱) مثلاً اگر خیاطی را در روز معینی برای دوختن لباسی اجیر نماید و خیاط در آن روز آماده کار باشد، اگر چه پارچه را به او ندهد که بدوزد، باید اجرتش را بدهد چه خیاط بیکار باشد، چه برای خودش یا دیگری کار کند. (۱) (مکارم): مثلاً اگر بنایی را برای ساختن بنایی در روز معینی اجیر کند و بنا در آن روز آماده کار باشد ولی صاحب کار طرفه برود و بنا در آن روز بیکار بماند، باید اجرتش را بدهد اما اگر برای خودش یا دیگری کار کند احتیاط آن است که فقط تفاوت را از صاحب کار اول بگیرد (در صورتی که مزد دوم کمتر باشد).

[مسأله ۲۱۹۸]

مسأله ۲۱۹۸ اگر بعد از تمام شدن مدّت اجاره معلوم شود که اجاره باطل بوده، مستأجر باید مال الاجاره را به مقدار معمول (۱) به صاحب ملک بدهد، مثلاً اگر خانه ای را یک ساله به صد تومان اجاره کند بعد بفهمد اجاره باطل بوده، چنانچه اجاره آن خانه معمولاً پنجاه تومان است، باید پنجاه تومان را بدهد و اگر دویست تومان است (۲) باید دویست تومان را پردازد (۳) و نیز اگر بعد از گذشتن مقداری از مدّت اجاره معلوم شود که اجاره باطل بوده، (۴) باید اجاره آن مدّت را به مقدار معمول به صاحب ملک بدهد (۵). (۱) (سیستانی): مستأجر باید اجرت المثل آن مال را .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): در صورتی که اجاره دهنده صاحب مال یا وکیل آن بوده، لازم نیست بیش از صد تومان بدهد و اگر غیر اینها بوده ..

(سیستانی): در صورتی که اجاره دهنده صاحب مال یا وکیلی بوده که حق تعیین اجرت را نیز داشته و از اجاره معمولی خانه هم اطلاع داشته است لازم نیست بیش از صد تومان بدهد و اگر غیر اینها بوده ... (۳) (فاضل): مستأجر باید مال الاجاره را به مقدار ارزش معمولی به صاحب ملک بدهد؛ مثلاً اگر خانه ای را یک ساله به هزار تومان اجاره کند، بعد بفهمد اجاره باطل بوده، چنانچه اجاره آن خانه معمولاً پانصد تومان است بیش از پانصد تومان لازم نیست بدهد .. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): نسبت به اجرت مدّت گذشته نیز این حکم جاری است. (۵) (بهجت): و این در صورتی است که صاحب ملک عالم به بطلان اجاره نباشد، که در صورت علم، استحقاق گرفتن اجره المثل توسط مالک، محل تأمل است، و اگر علت بطلان اجاره، نداشتن اجرت باشد، بعید نیست که عمل مجانی و تبرّعی باشد و استحقاق اجرت در آن نباشد.

(مکارم): مسأله هرگاه بعد از تمام شدن مدّت اجاره یا در اثنا بفهمد اجاره باطل بوده ، مستأجر باید مال الاجاره را به مقدار ارزش معمولی به صاحب ملک بدهد (خواه کمتر از مقدار قرارداد باشد یا بیشتر) پس اگر ارزش معمولی ماهی یک هزار تومان است ولی او به پانصد تومان یا دو هزار تومان اجاره کرده باید همان یک هزار تومان را بدهد.

[مسأله ۲۱۹۹]

مسأله ۲۱۹۹ اگر چیزی را که اجاره کرده از بین برود (۱) چنانچه در نگهداری آن کوتاهی نکرده و در استفاده بردن از آن هم زیاده روی ننموده ، ضامن نیست . و نیز اگر (۲) مثلاً پارچه ای را که به خیاط داده از بین برود (۳) در صورتی که خیاط زیاده روی نکرده (۴) و در نگهداری آن هم کوتاهی نکرده باشد، نباید عوض آن را بدهد (۵) این مسأله ، در رساله آیت الله (اراکي) نیست (۱) (نوری): مثلاً ماشین را برای رفتن از قم به تهران کرایه کرده بود از بین برود .. (۲) [عبارت «و نیز اگر» در رساله آیت الله (فاضل) نیست] (۳) (فاضل): یا در آتش سوزی بسوزد .. (۴) (گلپایگانی) ، (صافی): در صورتی که خیاط بر خلاف دستور او عمل نکرده .. (۵) (بهجت): لازم نیست عوض آن را بدهد و ادّعی آنها در این باره مسموع است .

(سیستانی): ضامن نیست . (فاضل): واجب نیست عوض آن را بدهد.

(مکارم): مسأله اگر چیزی را که اجاره کرده تلف شود، یا معیوب گردد چنانچه در نگهداری آن کوتاهی نکرده و در استفاده از آن زیاده روی ننموده باشد ضامن نیست مثلاً اگر پارچه ای که به خیاط داده دزد ببرد یا در آتش سوزی از بین برود در صورتی که در حفظ آن کوتاهی نکرده باشد مسئول نیست ولی اگر بر اثر اشتباه یا هر علت دیگر آن را با دست خود ضایع یا معیوب کرده باشد ضامن است ، مگر این که عیب از خود جنس باشد مثلاً جنس پارچه طوری است که با اطو زدن خراب می شود در این صورت ضامن نیست .

[مسأله ۲۲۰۰]

مسأله ۲۲۰۰ هرگاه صنعتگر چیزی را که گرفته ضایع کند (۱) ضامن است . این مسأله ، در رساله آیات عظام : (اراکي) و (مکارم) نیست (۱) (نوری): مثلاً پارچه ای را گرفته که لباس بدوزد، خراب کند و ناقص بدوزد ..

(سیستانی): مسأله هرگاه اجیر که می خواهد کاری را بر مال مستأجر انجام دهد مانند خیاط و صنعتگر، چیزی را که گرفته ضایع کند، ضامن است .

[مسأله ۲۲۰۱]

مسأله ۲۲۰۱ اگر قصاب سر حیوانی را ببرد و آن را حرام کند، چه مزد گرفته باشد، چه مجانی سر بریده باشد، باید قیمت آن را به صاحبش بدهد (۱) (۱) (مکارم): و مزدی هم طلبکار نیست . این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

مسأله ۲۲۰۲ اگر حیوانی را اجاره کند و معین نماید که چقدر بار بر آن بگذارد،

چنانچه بیشتر از آن مقدار بار کند و آن حیوان بمیرد یا معیوب شود ضامن است. و نیز اگر مقدار بار را معین نکرده باشند و بیشتر از معمول بار کند و حیوان تلف شود، یا معیوب گردد ضامن می باشد (۱) این مسأله، در رساله آیات عظام: (اراکلی) و (مکارم) نیست (۱) (گلیپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و در هر دو صورت، اجرت زیادی بار را بر حسب معمول نیز باید بدهد.

(بہجت): و در هر صورت اجرت استفاده بیش از آن را نیز باید بر حسب معمول پردازد.

(فاضل): و اجرت مقدار زیادہ را ہم بدهکار است.

(سیستانی): مسأله اگر حیوانی یا وسیله ای را اجاره کند و معین نماید که چقدر بار بر آن بگذارد، چنانچه بیشتر از آن مقدار بار کند و آن حیوان یا وسیله، تلف یا معیوب شود، ضامن است؛ و همچنین است اگر مقدار بار را معین نکرده باشند ولی بیشتر از معمول بار کند و در هر دو صورت اجرت زیادی را بر حسب معمول نیز باید بدهد.

[مسأله ۲۲۰۳]

مسأله ۲۲۰۳ اگر حیوانی را برای بردن بار شکستنی اجاره دهد چنانچه آن حیوان بلغزد، یا رم کند و بار را بشکند صاحب حیوان ضامن نیست. ولی اگر بواسطه زدن (۱) و مانند آن (۲) کاری کند که حیوان زمین بخورد و بار را بشکند ضامن است. این مسأله، در رساله آیات عظام: (اراکلی) و (بہجت) نیست (۱) (سیستانی): اگر بواسطه زدن به مقدار غیر معمول .. (۲) (مکارم): یا کوتاهی در هدایت حیوان از راه مورد اطمینان حیوان به زمین خورد و بار را بشکند ضامن است، همچنین در مورد چپ شدن اتومبیلها و تلف شدن بارها اگر تخلفات یا کوتاهی او، سبب تلف گردد ضامن است، اما اگر اتومبیل سالم به علتی بعضی از قسمتهایش بشکند و چپ شود و بار تلف گردد ضامن نیست.

[مسأله ۲۲۰۴]

مسأله ۲۲۰۴ اگر کسی بچه ای را ختنه کند و ضرری به آن بچه برسد، یا بمیرد چنانچه بیشتر از معمول بریده باشد (۱) ضامن است و اگر بیشتر از معمول نبریده باشد ضامن نیست (۲) این مسأله، در رساله آیت اللہ (اراکلی) نیست (۱) (بہجت): به طوری که بگویند تعدی کرده، ضامن است، ولی اگر بیشتر از معمول نبریده ضامن نیست، و این در صورتی است که به ولی بچه گفته باشد که در صورت حدوث ضرر، او ضامن نیست. (۲) (گلیپایگانی)، (صافی): اگر فقط به او رجوع شده باشد ضامن نیست و اما اگر تشخیص ضرر داشتن یا ضرر نداشتن را هم به عهده او گذاشته باشد جراح ضامن است.

(فاضل): اگر متخصیص بوده و بیشتر از معمول نبریده باشد ضامن نیست، اما اگر تشخیص ضرر داشتن یا ضرر نداشتن را هم به عهده او گذاشته باشند جراح ضامن است.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر کسی بچه ای را ختنه کند و آن بچه بمیرد ضامن است خواه مقداری که بریده بیشتر از معمول باشد یا نه. و اما اگر ضرری به آن بچه برسد چنانچه بیشتر از معمول بریده باشد، ضامن است و اگر بیشتر از معمول نبریده باشد ضامن، محل اشکال و احوط رجوع به صلح است.

(سیستانی): مسأله اگر کسی بچه ای را ختنه کند و در کار خود کوتاهی نماید، یا اشتباه کند مثل این که بیش از مقدار معمول ببرد و آن بچه بمیرد، و یا به او ضرر برسد، ضامن است؛ و اما اگر کوتاهی یا اشتباه نکرده باشد و بچه از اصل عمل ختنه بمیرد، یا به او ضرر برسد، چنانچه در تشخیص این که آیا بچه ضرر می بیند یا نه، به او رجوع نشده باشد، و نیز او نمی دانسته که بچه ضرر می بیند، ضامن نیست.

(مکارم): مسأله هرگاه طیب به هنگام جراحی بیمار یا ختنه کردن کودک بر اثر سهل انگاری ضرری به بیمار یا کودک برساند، یا سبب مرگ او گردد ضامن است و همچنین اگر خطا کند و سبب زیانی شود ولی اگر کوتاهی نکرده و مرتکب خطا نشده است، بلکه بر اثر عوامل دیگری بیمار، معیوب گردد یا بمیرد ضامن نیست به شرط این که در مورد کودک با اجازه ولی اقدام کرده باشد.

[مسأله ۲۲۰۵]

مسأله ۲۲۰۵ اگر دکتر به دست خود به مریض دوا بدهد، (یا درد و دواى مریض را به او بگوید و مریض دوا را بخورد (۱)، چنانچه در معالجه خطا کند و به مریض ضرری برسد یا بمیرد، دکتر ضامن است (۲) ولی اگر فقط بگوید (۳) فلان دوا برای فلان مرض فایده دارد و به واسطه خوردن دوا ضرری به مریض برسد، یا بمیرد، دکتر ضامن نیست (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (اراکى) نیست (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی) و (تبریزی) نیست] (۲) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۳) (نوری): همچنین اگر پس از مراجعه به او بگوید.. (۴) (نوری): در صورتی که در فن خود مهارت و حذاقت لازم را نداشته باشد و یا مسامحه کند و عملاً اهمّیت لازم را ندهد، ضامن است.

(فاضل): مسأله اگر پزشک به دست خود به مریض دوا بدهد یا تزریق کند، یا به عنوان طبابت نسخه ای برای بیمار بنویسد یا دستوری به او بدهد و مریض دارو را بخورد، چنانچه در طبابت و معالجه اش خطا کند و به مریض ضرری برسد یا بمیرد، پزشک ضامن است. ولی اگر در مقام طبابت و معالجه نباشد بلکه به عنوان نظریه پزشکی در کتاب بنویسد یا بگوید فلان دارو برای فلان مرض فایده دارد و به واسطه خوردن دارو ضرری به مریض برسد یا بمیرد پزشک ضامن نیست.

(مکارم): مسأله هرگاه طیب نسخه ای برای بیمار بنویسد یا دستوری به او بدهد، و یا شخصاً دوا را

به او بخوراند یا تزریق کند، چنانچه در معالجه خطا کند و به مریض ضرری برسد یا بمیرد ضامن است .

(سیستانی): مسأله اگر پزشک به دست خود به مریض دوا بدهد و یا برای او دوائی توصیه کند و به واسطه خوردن دوا ضرری به مریض برسد یا بمیرد، پزشک ضامن است، هر چند در معالجه کوتاهی نکرده باشد.

[مسأله ۲۲۰۶]

مسأله ۲۲۰۶ هرگاه دکتر به مریض یا ولی او بگوید که اگر ضرری به مریض برسد ضامن نباشد (۱) در صورتی که دقت و احتیاط خود را بکند (۲) و به مریض ضرری برسد، یا بمیرد، دکتر ضامن نیست (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (اراکي) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): هرگاه دکتر به مریض بگوید که اگر ضرری به تو برسد ضامن نیستم ..

(بهجت): اگر ضرری به مریض برسد من ضامن نیستم .. (۲) (نوری): و در فن خود حذاقت لازم را داشته باشد .. (۳) (خوئی)، (تبریزی): اگر چه به دست خود دوا داده باشد.

(مکارم): مسأله طیب و جراح برای این که در مقابل خطا و اشتباهی که مرتکب می شوند ضامن نباشند، می توانند به مریض یا ولی او بگویند که اگر ضرری بدون توجه، به مریض برسد ضامن نیستند و آنها قبول کنند؛ در چنین صورتی اگر دقت و احتیاط لازم را بکنند و به مریض ضرری برسد، یا بمیرد، طیب و جراح ضامن نیستند.

[مسأله ۲۲۰۷]

مسأله ۲۲۰۷ مستأجر و کسی که چیزی را اجاره داده، با رضایت یکدیگر می توانند معامله را به هم بزنند و نیز اگر در اجاره شرط کنند که هر دو یا یکی از آنان حق به هم زدن معامله را داشته باشند، می توانند مطابق قرارداد، اجاره را به هم بزنند.

[مسأله ۲۲۰۸]

مسأله ۲۲۰۸ اگر اجاره دهنده یا مستأجر بفهمد که مغبون شده است (۱) چنانچه در موقع خواندن صیغه (۲) ملتفت نباشد که مغبون است، می تواند اجاره را به هم بزند (۳) ولی اگر در صیغه اجاره (۴) شرط کنند که اگر مغبون هم باشند حق به هم زدن معامله را نداشته باشند، نمی توانند اجاره را به هم بزنند. (۱) (مکارم): و قبلاً از قیمت با خبر نبوده، می تواند اجاره را فسخ کند، ولی اگر در موقع اجاره شرط کنند که اگر مغبون هم باشند، حق فسخ ندارند، در این صورت نمی توانند اجاره را به هم زنند. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): موقع اجاره نمودن .. (۳) (سیستانی): به تفصیلی که در مسأله [۲۱۲۴] گذشت .. (۴) (سیستانی): اگر در قرارداد اجاره ..

[مسأله ۲۲۰۹]

مسأله ۲۲۰۹ اگر چیزی را اجاره دهد و پیش از آن که تحویل دهد کسی آن را غصب نماید، مستأجر می تواند اجاره را به هم بزند و چیزی را که به اجاره دهنده داده

پس بگیرد، یا اجاره را به هم نزنند و اجاره مدّتی را که در تصرّف غصب کننده بوده به میزان معمول از او بگیرد (۱) پس اگر حیوانی را یک ماهه به ده تومان اجاره نماید و کسی آن را ده روز غصب کند و اجاره معمولی ده روز آن پانزده تومان باشد، می تواند پانزده تومان را از غصب کننده (۲) بگیرد. (۱) (مکارم): اما اگر بعد از تحویل، کسی آن را غصب کند نمی تواند اجاره را فسخ کند. [پایان مسأله] (۲) (تبریزی): یا از اجاره دهنده بگیرد.

[مسأله ۲۲۱۰]

مسأله ۲۲۱۰ اگر چیزی را که اجاره کرده تحویل بگیرد و بعد دیگری آن را غصب کند (۱) نمی تواند اجاره را به هم بزند و فقط حق دارد کرایه آن چیز را به مقدار معمول، از غصب کننده بگیرد. (۱) (سیستانی): اگر چیزی را که اجاره کرده، دیگری نگذارد که آن را تحویل بگیرد و یا پس از تحویل گرفتن، دیگری آن را غصب کند یا مانع از استفاده بردن از آن شود ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۲۰۹.

[مسأله ۲۲۱۱]

مسأله ۲۲۱۱ اگر پیش از آن که مدّت اجاره تمام شود، ملک را به مستأجر بفروشد اجاره به هم نمی خورد و مستأجر باید مال الاجاره را به فروشنده بدهد و همچنین است اگر آن را به دیگری بفروشد. (۱) (۱) (بهجت): و اگر شخص دیگری که ملک را خریده از این که ملک در اجاره است بی خبر بوده، می تواند آن بیع را به هم بزند، و اگر مستأجر در بین مدّت، اجاره را فسخ کند منفعت مال، در بقیه مدّت اجاره از آن فروشنده است نه خریدار.

(کلیایگانی): مسأله اگر پیش از آن که اجاره تمام شود، ملک را به مستأجر بفروشد چون حکم به باقی ماندن اجاره مشکل است، احتیاط لازم آن است که در این صورت در اجاره مدّتی که باقی مانده مستأجر و مؤجر با هم مصالحه نمایند ولی اگر آن را به دیگری بفروشد اجاره به هم نمی خورد.

(صافی): اجاره باطل نمی شود و مستأجر باید مال الاجاره را بدهد. همچنین اگر آن را به دیگری بفروشد، اجاره به هم نمی خورد.

[مسأله ۲۲۱۲]

مسأله ۲۲۱۲ اگر پیش از ابتدای مدّت اجاره، ملک به طوری خراب شود که هیچ قابل استفاده نباشد، یا قابل استفاده ای که شرط کرده اند نباشد (۱) اجاره باطل می شود. و پولی که مستأجر به صاحب ملک داده به او بر می گردد (۲) بلکه اگر (۳) طوری باشد که بتواند استفاده مختصری هم از آن ببرد، می تواند اجاره را به هم بزند. (۱) (سیستانی): اگر پیش از ابتدای

مدت اجاره چیزی را که اجاره کرده از قابلیت استفاده ای که برای مستأجر تعیین گشته است بیفتد ..

(۲) (مکارم): ولی اگر بعد از گذشتن مقداری از مدّت که در آن قابل استفاده بوده خراب شود، اجاره مدّتی که باقی مانده است باطل می شود. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و اگر ..

[مسأله ۲۲۱۳]

مسأله ۲۲۱۳ اگر ملکی را اجاره کند و بعد از گذشتن مقداری از مدّت اجاره به طوری خراب شود که هیچ قابل استفاده نباشد، یا قابل استفاده ای که شرط کرده اند نباشد (۱)، اجاره مدّتی که باقی مانده باطل می شود (۲) و اگر استفاده مختصری هم بتواند از آن ببرد، می تواند اجاره مدّت باقیمانده را به هم بزند. (۱) (سیستانی): اگر ملکی را اجاره کند و بعد از گذشتن مقداری از مدّت اجاره از قابلیت استفاده ای که برای مستأجر تعیین گشته است بیفتد .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و می تواند اجاره مدّت گذشته را به هم بزند و «اجره المثل» یعنی اجرت معمولی آن مدّت را بدهد.

(فاضل): و همچنین است اگر استفاده مختصری هم بتواند از آن ببرد، و می تواند اجاره همه مدّت را به هم بزند و نسبت به مقداری که استفاده کرده اجرت المثل بدهد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۲۲۱۴]

۲۲۱۲ مسأله ۲۲۱۴ اگر خانه ای را که مثلاً دو اتاق دارد اجاره دهد و یک اتاق آن خراب شود (۱) چنانچه فوراً آن را بسازد (۲) و هیچ مقدار از استفاده آن از بین نرود اجاره باطل نمی شود و مستأجر هم نمی تواند اجاره را به هم بزند، ولی اگر ساختن آن به قدری طول بکشد که مقداری از استفاده مستأجر از بین برود، اجاره به آن مقدار باطل می شود و مستأجر می تواند اجاره باقیمانده را به هم بزند (۳) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): اگر هر یک از اتاقها جزء اجاره باشد اجاره نسبت به اتاقی که خراب شده باطل می شود اگر چه فوراً آن را بسازد و مستأجر می تواند اجاره باقیمانده را به هم بزند. (۲) (سیستانی): چنانچه طوری باشد که اگر آن را به نحو معمول بسازند با ساختمان قبلی فرق بسیار پیدا می کند، حکم آن همان است که در مسأله پیش گفته شد و اگر این چنین نباشد، پس اگر اجاره دهنده فوراً آن را بسازد .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مستأجر می تواند اجاره تمام مدّت را به هم بزند و برای استفاده ای که کرده «اجره المثل» بدهد.

(فاضل): مستأجر می تواند همه اجاره را بهم بزند و نسبت به آنچه استفاده کرده «اجره المثل» بدهد.

[مسأله ۲۲۱۵]

مسأله ۲۲۱۵ اگر اجاره دهنده یا مستأجر بمیرد، اجاره باطل نمی شود (۱) ولی اگر خانه، مال اجاره دهنده نباشد (۲)؛ مثلاً دیگری وصیت کرده باشد که تا او زنده است منفعّت خانه مال او باشد، چنانچه آن خانه را اجاره دهد و پیش از تمام شدن

اجاره بمیرد، از وقتی که مرده، اجاره باطل است (۳) (۱) (فاضل): ولی اگر شرط کرده اند که مستأجر شخصاً از آن ملک استفاده کند نه دیگری، صاحب ملک حق دارد باقیمانده مدت را فسخ کند ..

(مکارم): و آن حق تا آخر مدت برای ورثه آنها باقی می ماند، ولی اگر شرط کرده اند که مستأجر شخصاً از آن ملک استفاده کند نه دیگری، صاحب ملک حق دارد باقیمانده مدت را فسخ کند. (۲) (سیستانی): اگر تنها منافع خانه در مدت حیاتش مال او باشد ..

(بهجت): اگر مؤجر یا مستأجر بمیرد، بنا بر اظهر اجاره باطل نمی شود ولی اگر خانه، ملک مؤجر نباشد .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و اگر مالک فعلی آن اجاره را امضا کند صحیح می شود، و وجه اجاره مدتی که بعد از مردن اجاره دهنده باقی مانده، به مالک فعلی راجع می شود.

(بهجت): مگر آنکه مالک آن منفعت، بقیه مدت اجاره را اجازه دهد. همچنین اگر خانه را به مستأجر به این صورت اجاره داده باشند که شخص دیگری حق نداشته باشد در آن سکونت کند، باز هنگام موت مستأجر اجاره باطل خواهد شد.

[مسأله ۲۲۱۶]

مسأله ۲۲۱۶ اگر صاحب کار بنا را وکیل کند که برای او عمله بگیرد چنانچه بنا کمتر از مقداری که از صاحب کار می گیرد به عمله بدهد زیادی آن بر او حرام است (۱) و باید آن را به صاحب کار بدهد (۲) ولی اگر (۳) اجیر شود که ساختمان را تمام کند و برای خود اختیار بگذارد که خودش بسازد، یا به دیگری بدهد در صورتی که کمتر از مقداری که اجیر شده (۴) به دیگری بدهد (۵) زیادی آن برای او حلال می باشد (۶) (۱) (مکارم): ولی اگر قبول کند که ساختمان را با مبلغ معینی تمام نماید و بیش از آنچه خرج کرده است باشد اشکالی ندارد، اما احتیاط این است که خودش هم کاری را انجام داده باشد، خواه بنایی باشد یا نظارت بر آن یا تهیه مصالح. (۲) (بهجت): و اگر اجیر شود که ساختمان را تمام کند و به او اختیار داده شود که خودش بسازد یا به دیگری بدهد، اگر دیگری را برای تمام کردن همان ساختمان، به مبلغی کمتر از آنچه از صاحب ساختمان، خودش اجاره کرده، اجیر کند، بنا بر اظهر جایز نیست. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): و نیز اگر .. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): در صورتی که مقداری خودش کار کرده و باقی را به کمتر از مقداری که اجیر شده .. (۵) (فاضل): چنانچه خود او هم کاری که ارزش دارد انجام بدهد .. (۶) (گلپایگانی)، (صافی): زیادی آن برای او حرام می باشد (صافی): مگر آنکه مقداری خودش کار کرده باشد و باقیمانده را به کمتر از آن مقدار بدهد.

[مسأله ۲۲۱۷]

مسأله ۲۲۱۷ اگر رنگرز قرار بگذارد که مثلاً پارچه را با نیل رنگ کند، چنانچه با رنگ دیگر رنگ نماید حق ندارد چیزی بگیرد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

(۱) (فاضل): بلکه اگر سبب خرابی یا کمی ارزش پارچه شود ضامن است .

(مکارم): مسأله هر گاه رنگرز قرار بگذارد که مثلاً پارچه را فلان طور رنگ کند چنانچه طور دیگری رنگ کند حق ندارد مزدی بگیرد، بلکه اگر سبب خرابی یا کمی ارزش پارچه شود ضامن است ، همین مسأله در مورد خیاط و کفّاش و غیر آنها ثابت است .

احکام اجاره (استفادات از مقام معظم رهبری)

[احکام اجاره]

س ۱۶۳۷: اگر کاری که انسان برای مردم انجام می دهد از کارهایی باشد که فعالیت بدنی و فکری زیادی نخواهد و هزینه مادی هم نیاز نداشته باشد در صورتی که از طرف نهادهای مربوطه قیمت مشخصی تعیین نشده باشد و میانگین زمان صرف شده برای انجام آنها هم معیار عامی برای قیمت گذاری آنها نباشد، ملاک تعیین دستمزد کارهای مزبور بطوری که منجر به اجحاف به مشتری نشود، چیست ؟

ج: اجرت این قبیل امور موكول به نظر عرف است و توافق دو طرف معامله بر مقدار معینی که مورد رضایت آنان است اشکال ندارد. س ۱۶۳۸: اینجانب خانه ای را اجاره کردم و سپس متوجه شدم که مقداری از پول خرید آن ، از مال ربا بوده است ، وظیفه من چیست ؟

ج: تا زمانی که نمی دانید موجر خانه را با عین مال ربا خریده است ، تصرف در آن اشکال ندارد. س ۱۶۳۹: مؤسسه دولتی که در آن مشغول به کار هستم مرا برای یک مأموریت دو ماهه به خارج از کشور فرستاد و مبلغی ارز به عنوان اجرت این مأموریت به من داد که آن را از بانک مرکزی به قیمت بسیار ارزان تهیه نمودم ، ولی به علل مشخصی مأموریت من بیشتر از یک ماه طول نکشید، بعد از مراجعت نصف ارز باقیمانده را به قیمتی بسیار بیشتر از قیمت خرید فروختم و الآن می خواهم با پرداخت آنچه بر عهده ام است به خزانه دولت ، خود را بریء الذمه نمایم ، آیا مبلغی که برای خرید ارز پرداخته ام بر عهده من است یا مبلغی که با فروش آن بدست آورده ام ؟

ج: اگر آن اجرت برای روزهای مأموریت به شما داده شده باشد، ضامن مبلغی که نسبت به روزهای باقی مانده زیاد آمده ، می باشید و باید عین آن و یا معادل قیمت کنونی آن را به دولت برگردانید. س ۱۶۴۰: شخصی بین صاحب کار و کارگران واسطه است ، به این صورت که صاحب کار پولی را به عنوان دستمزد آنان به او می دهد و او هم مبلغی کمتر از آن را به کارگران می پردازد، این عمل او چه حکمی دارد؟

ج: واسطه اگر از جانب صاحب کار وکیل باشد، واجب است مقدار اضافه بر آن مبلغ را

به مالک بپردازد و جایز نیست در آن تصرف کند مگر آنکه علم به رضایت مالک داشته باشد. س ۱۶۴۱: شخصی قطعه زمین موقوفه ای را از متولی شرعی و قانونی آن به مدت ده سال اجاره کرده است و اجاره نامه رسمی هم در مورد آن تنظیم شده است، ولی بعد از فوت موجر، جانشین او ادعا می کند که متولی سفیه بوده و اجاره او باطل است، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: تا زمانی که بطلان تصرفات موجر در زمین موقوفه ثابت نشده، اجاره دادن زمین توسط او محکوم به صحت است. س ۱۶۴۲: شخصی مغازه ای از موقوفات مسجد جامع را به مدت معلومی اجاره کرده است، ولی بعد از انقضای مدت اجاره، علاوه بر اینکه چند سال است اجاره مغازه را نپرداخته، از تخلیه آن هم خود داری می کند و در برابر تخلیه آن چند میلیون مطالبه می کند، آیا جایز است این مبلغ از اموال موقوفه مسجد به او پرداخت شود؟

ج: مستأجر بعد از پایان مدت اجاره در عین مستأجره حقی ندارد، بلکه بر او واجب است مغازه را تخلیه نموده و به متولی آن تحویل دهد ولی اگر از نظر قانونی، حقی برای او منظور شده می تواند مطالبه کند و پرداخت آن از موقوفات مسجد مانعی ندارد. س ۱۶۴۳: شخصی منزلی را به مبلغ معینی و برای مدت مشخصی اجاره کرده، سپس مبلغی را به عنوان اجاره آن خانه برای مدت مشخص دیگری بعد از پایان مهلت مقرر، پیشاپیش به موجر پرداخت نموده که بیشتر از مقدار اجاره قبلی است، به این شرط که مالک تا مدت معینی از او تقاضای تخلیه خانه را نکند و الا باید اجاره مدت دوم را هم هنگام تخلیه مانند اجاره مدت اول حساب کند و مبلغ ما زاد را به او برگرداند ولی مالک قبل از پایان مدت مزبور از او تقاضای تخلیه خانه را نمود و از بازگرداندن مبلغ اضافی هم خودداری کرد، حکم این مسئله چیست؟ و آیا جایز است مالک، مبلغی را از مستأجر در برابر هزینه رنگ کاری خانه بگیرد، با آنکه هیچ قرار دادی در این زمینه بین آنان وجود ندارد؟

ج: در صورتی که در ضمن عقد اجاره شرط کرده باشند که اگر موجر قبل از موعد مقرر تقاضای تخلیه خانه را بنماید، مستأجر بعد از پایان مدت اجاره فقط موظف به پرداخت همان اجاره زمان اول برای مدت اجاره دوم است، موجر حق ندارد بر خلاف شرط خود مبلغ بیشتری را مطالبه کند و اگر مبلغی اضافی دریافت کرده باید به مستأجر برگرداند و آنچه را هم صرف رنگ کاری و تعمیر خانه نموده، بر عهده مستأجر نیست. س ۱۶۴۴: شخصی دو اتاق را از مالک آنها به مبلغ معینی برای هر ماه اجاره کرده و موجر هم کلیدها را در اختیار او گذاشته و در نتیجه مستأجر مبادرت به حمل اثاثیه و لوازم منزل به آن دو اتاق نموده است. پس از آن به قصد آوردن خانواده اش رفته ولی برنگشته است، موجر نیز هیچ گونه اطلاعی در مورد او و علت برنگشتن وی ندارد، آیا موجر حق تصرف در اتاقها را دارد؟ همچنین نسبت به اثاث و لوازم خانگی مستأجر چه تکلیفی دارد؟

ج: اگر اجاره بر وجه صحیح شرعی محقق نشده باشد مانند اینکه مدّت را تعیین ننموده اند مستأجر حقی در متعلق اجاره ندارد بلکه اختیار آن در دست مالک است و می تواند هر گونه که بخواهد در آن تصرّف کند، ولی اثاث مستأجر در نزد او امانت است و باید آن را حفظ نماید و هنگام بازگشت او می تواند اجرت المثل اتاق را در مدّتی که با بستن درب آن و گذاشتن لوازم در آن تصرّف کرده، از مستأجر مطالبه کند، ولی در صورتی که اجاره به نحو صحیح شرعی محقق شده باشد، مالک باید منتظر پایان مدّت اجاره بماند و حق مطالبه اجاره تمام آن مدّت را از مستأجر دارد و بعد از پایان مدّت، مستأجر دیگر حقی در آن خانه نداشته و مانند حالتی است که اجاره از اصل باطل باشد. س ۱۶۴۵: ما جمعی از کارکنان یک شرکت هستیم که در ساختمانی که شرکت آن را از مالکش اجاره کرده زندگی می کنیم، در حال حاضر وکیل مالک ادعا می کند که بین شرکت و مالک، راجع به مبلغ اجاره اختلاف وجود دارد و او تا صدور حکم دادگاه راضی به اقامه نماز و تصرفات دیگر در آن نمی باشد، آیا اعاده نمازهای گذشته واجب است یا اینکه عدم اطلاع از موضوع، رافع تکلیف است؟

ج: بعد از تحقّق صحیح اجاره، تا مدّت آن پایان نیافته است، تصرفات کارمندان شرکت در آن ساختمان احتیاج به اجازه و موافقت جدید مالک ندارد و نماز خواندن در آن صحیح است، همچنین بر فرض بطلان اجاره یا انقضای مدّت آن، اگر کارکنان بر اثر بی اطلاعی در آن نماز خوانده باشند، نمازهای آنان صحیح است و اعاده آن واجب نیست. س ۱۶۴۶: کارمندی در محل کارش خانه ای دارد که آن را اجاره داده و خودش در یکی از خانه های مسکونی مؤسسه ای که در آن کار می کند ساکن شده است، در حالی که این کار او خلاف قانونی است که تصریح می کند به اینکه اگر کسی مالک خانه ای باشد، حق استفاده از خانه های سازمانی وابسته به مؤسسه را ندارد، در صورتی که مستأجر بداند که کارمند بر خلاف قانون مؤسسه عمل کرده است، چه تکلیفی دارد؟

ج: استفاده از خانه های مسکونی وابسته به مؤسسه توسط افرادی که واجد شرایط نیستند، جایز نیست. ولی این که کارمند ملک شخصی خود را به دیگری اجاره دهد و یا فرد دیگری آن را از او اجاره کند و همچنین تصرفات مستأجر در آن ملک اشکال ندارد. س ۱۶۴۷: مالک با مستأجر شرط کرده که در صورت عدم تخلیه خانه پس از پایان مدّت اجاره، باید برای هر روز مبلغی بیشتر از اجرت المثل آن زمان را بپردازد، آیا مستأجر که در ضمن عقد اجاره متعهد به پرداخت این مبلغ گردیده، باید آن را بپردازد؟

ج: وفا و عمل به شرطی که در ضمن عقد لازم، ذکر شده واجب است. س ۱۶۴۸: شخصی مکانی را به دو نفر به نحو مشاع اجاره داده است، مشروط به اینکه آن دو مستأجر آن را بدون اجازه موجر به دیگری اجاره ندهند، ولی یکی از آن دو بدون اجازه موجر سهم خود را به شریک خود واگذار کرده است، آیا انتقال به غیر بر این مورد صدق می کند؟

ج: انتقال به غیر بر آن صدق می کند مگر آنکه قرینه ای وجود داشته باشد که موجب انصراف شرط از مورد انتقال به شریک دیگر شود. س ۱۶۴۹: سهمی از آب و زمین را برای مدّت چهار سال اجاره کردم، به این شرط که موجر در ابتدای سال دوم حق فسخ داشته باشد، ولی موجر تا پایان سال دوم اقدام به فسخ نکرد و بلکه اجرت سال سوم را هم دریافت نموده و بابت آن رسید داد، آیا موجر یا کسی که مدّعی خرید آن ملک است، حق دارد قبل از انقضای مدّت اجاره در عین مستأجره تصرف و دخالت کند؟

ج: اگر موجر در زمانی که حق فسخ داشته عقد اجاره را فسخ نکند. بعد از آن جایز نیست آن را فسخ نماید و اگر ملک را بعد از پایان مهلت خیار به شخص دیگری بفروشد، موجب بطلان عقد اجاره نمی شود، بلکه مالک جدید باید منتظر بماند تا مدّت اجاره به پایان برسد. س ۱۶۵۰: شخصی دو مغاره را اجاره کرده است به این شرط که از آنها برای فروش مواد غذایی استفاده کند، این شرط در قرارداد هم ذکر شده ولی مستأجر به آن عمل نکرده است، آیا این کار او در آن مغازه ها حلال است؟ و آیا موجر بر اثر تخلف شرط، حق فسخ اجاره را دارد؟

ج: بر مستأجر واجب است طبق شرط مالک، عمل کند و در صورتی که تخلف نماید مالک بر اثر تخلف شرط حق فسخ دارد. س ۱۶۵۱: من در یکی از مؤسسات کار می کنم، مسئول مؤسسه متعهد شده که علاوه بر حقوق ماهیانه، آنچه را که امروزه متعارف است مثل تأمین مسکن، تعطیلات متعارف و بیمه اجتماعی، برایم تأمین نماید، ولی او بعد از گذشت چند سال به تعهدات خود عمل نکرد و چون قرار داد کتبی هم در این رابطه در اختیار ندارم قادر به استیفای حق خود نیستم. آیا شرعاً مجاز هستم که حقوق خود را از راههای قانونی مطالبه کنم؟

ج: استیفای حق از طریق مراجع قانونی، منعی ندارد. س ۱۶۵۲: شخصی زمین زراعی موقوفه ای را که با آب باران آبیاری می شده به مبلغ معینی اجاره کرده است ولی با توجه به اینکه بر اثر اتکاء به آب باران محصول کمی داشته، مبادرت به تبدیل آن به زمین آبی نموده و برای این کار مبالغ زیادی خرج کرده است، آیا با این وضعیت، او باید اجاره زمین آبی را پردازد یا اجاره زمین دیمی را که با آب باران آبیاری می شود؟ و اگر این کار با کمک بخش دولتی انجام گرفته باشد چه حکمی دارد؟ و اگر واقف در وقف آن کیفیت مصرف اجاره را مشخص کرده باشد، به این صورت که مال الاجاره سالانه برای برپایی مجلس عزاداری حضرت سید الشهداء علیه السلام به مدّت ده روز مصرف شود، آیا باید مال الاجاره در خصوص موردی که واقف معین کرده مصرف شود؟ و در صورتی که متولّی موقوفه از گرفتن اجاره زمین از مستأجر خودداری کند، آیا جایز است آن را به اداره اوقاف پردازد؟

ج: حفر چاه یا قنات و امثال آن برای آبیاری زراعت بجای استفاده از آب باران، اگر بعد از تحقّق اجاره بطور صحیح باشد، موجب زیادی یا کمی اجرتی که تعیین شده است،

نمی شود اعم از اینکه این کار با نفقه متولی وقف صورت گرفته باشد و یا بخش دولتی و یا با هزینه خود مستأجر. ولی اگر قبل از عقد اجاره و یا بعد از پایان مدّت اجاره سابق و قبل از تجدید مدّت آن صورت گرفته باشد واجب است متولی زمین موقوفه با ملاحظه همه امکاناتی که برای زمین فراهم کرده ، اجاره آن را به قیمت عادلانه روز مشخص کند و مال الاجاره باید در همان موردی که واقف ، تعیین کرده صرف شود و مقدار اجاره وقف موقوفه به نظر متولی شرعی است که باید با ملاحظه نفع و مصلحت وقف در هنگام اجاره دادن صورت بگیرد و تصرّف در وقف هم بدون اجاره کردن از متولی شرعی وقف و بدون تحصیل اجازه و اذن او جایز نیست و غصب محسوب می شود و مجرد پرداخت مبلغ اجاره به اداره اوقاف یا هر صندوق دیگری برای جواز تصرّف در وقف کافی نیست ولی اگر متولی وقف در طول مدّت اجاره از دریافت مبلغ اجاره خود داری کند، استمرار بهره برداری مستأجر از آن اشکال ندارد و در این صورت مال الاجاره با هماهنگی اداره اوقاف باید صرف جهت وقف گردد. س ۱۶۵۳: اگر مستأجر از موجد بخواهد که اصلاحات و تغییراتی در عین مستأجره ایجاد کند، مخارج آن بر عهده چه کسی است ؟

ج : اگر عین مستأجره به همان صورتی که در زمان انعقاد عقد اجاره بوده باقی باشد، پذیرش درخواست مستأجر مبنی بر ایجاد بعضی از اصلاحات و تغییرات در آن بر موجد واجب نیست ، ولی در صورتی که تقاضای او را بپذیرد، همه هزینه های اصلاح و تعمیر و ایجاد بعضی از تغییرات در آن بر عهده خود اوست و درخواست مستأجر از مالک برای انجام آن امور موجب نمی شود که ضامن آن هزینه ها باشد. س ۱۶۵۴: شخصی از فردی تقاضا نموده که در مجلس عزاداری مقداری قرآن قرائت کند و مبلغی را هم به عنوان اجرت به او داده است ، ولی این فرد فراموش کرده که هنگام قرائت قرآن کسی را که به او پول داده نیت کند، لذا بعد از فراغت از آن می خواهد کسی را که وصیت به قرائت قرآن نموده نیت کند، آیا این کار او صحیح است ؟ و آیا استحقاق اجرت را دارد یا خیر؟

ج : در صورتی که در اثناء قرائت ، نیت او آن فرد نباشد، احتساب آن بعد از قرائت برای کسی که وصیت به خواندن قرآن نموده ، صحیح نیست و استحقاق اجرت ندارد. س ۱۶۵۵: همراه دلالی برای دیدن منزلی رفتیم که پس از بازدید، از خرید آن منصرف شدیم ، سپس با شخص دیگری به دیدن همان منزل رفتیم و بدون اینکه دلال توسط فروشنده یا خریدار مطلع شود خانه را معامله کردیم ، آیا دلال در این رابطه حقی دارد یا خیر؟

ج : دلال حق دارد در برابر راهنمایی و همراهی کردن مشتری برای نشان دادن منزلی که در معرض فروش گذاشته شده ، مطالبه اجرت کند، ولی در صورتی که واسطه در انجام معامله نباشد و در این ارتباط نقشی نداشته باشد، حق مطالبه اجرت در برابر تحقق معامله بین فروشنده و خریدار را ندارد و اگر در این زمینه قانون و مقرراتی وجود داشته باشد باید مراعات گردد.

س ۱۶۵۶: شخصی برای فروش منزل خود به بنگاه معاملات ملکی مراجعه نموده و با کمک بنگاه موفق به یافتن مشتری و تعیین قیمت خانه شده است، ولی مشتری برای فرار از پرداخت حق «دلالی»، معامله را بدون واسطه با خود فروشنده انجام داده است، آیا پرداخت اجرت دلال بر عهده مشتری و فروشنده است؟

ج: مجزود مراجعه به دلال موجب استحقاق او برای گرفتن اجرت معامله نمی شود، ولی اگر اقدام به انجام عملی برای هر یک از دو طرف معامله نموده باشد، مستحق «گرفتن اجره المثل آن عمل از کسی که کار را برای او انجام داده می باشد. س ۱۶۵۷: شخصی مغازه ای را برای مدّت معین و به مبلغ مشخصی اجاره کرده است ولی بعد از گذشت مدّتی آن را فسخ نموده، آیا فسخ اجاره، توسط او صحیح است؟ و بر فرض صحت فسخ، آیا موجر مستحق دریافت اجاره روزهای قبل از فسخ هست یا خیر؟

ج: تا زمانی که مستأجر شرعاً حق «فسخ نداشته باشد فسخ اجاره توسط او صحیح نیست و بر فرض ثبوت خیار برای او، اگر معامله را فسخ کند باید اجاره روزهای قبل از فسخ را بپردازد. س ۱۶۵۸: شخصی زمینی را برای زراعت اجاره نموده با این شرط که همه کارها و هزینه های حفر چاه عمیق و استخراج آب برای آبیاری زمین بر عهده او باشد، در نتیجه مستأجر بعد از طی مراحل قانونی و گرفتن اجازه برای حفر چاه به نام خودش، مبادرت به حفر چاه و استفاده از آن نموده، ولی مالک بعد از گذشت یک سال عقد اجاره را بطور یکجانبه لغو کرده است، چاه و لوازم و مخارج آن چه حکمی دارد؟ آیا در ملک مستأجر باقی است یا اینکه در ملکیت تابع زمین است؟

ج: تا زمانی که مدّت اجاره به پایان نرسیده، هیچ یک از دو طرف حق «فسخ آن را ندارند، و به هر حال چاه تابع زمین و ملک صاحب آن است، مگر شرطی بر خلاف آن شده باشد ولی ابزار و آلائی که روی چاه نصب شده اند و همچنین چیزهایی که مستأجر با مال خودش خریداری کرده، ملک او هستند و در صورتی که در عقد اجاره توافق کرده باشند که او حق «انتفاع از چاه را داشته باشد، حق «او ثابت است. س ۱۶۵۹: اگر صاحبان مؤسسات و شرکتهای خصوصی از پرداخت بعضی از امتیازات مالی و مزایای کارگران مشمول قانون کار که توسط مجلس شورای اسلامی تصویب و شورای نگهبان آن را تأیید کرده است، خود داری کنند، تکلیف چیست؟

ج: واجب است کار فرمایان به همه تعهدات مربوط به حقوقی که کارگران و کارمندان طبق مقررات و ضوابط قانونی از آن برخوردارند، عمل نمایند و کارگران حق «دارند، حقوق قانونی خود را مطالبه کنند. س ۱۶۶۰: آیا جایز است دو اداره دولتی با یکدیگر به این صورت قرارداد ببندند که قسمتی از ساختمان مربوط به یکی از آنها تا مدّت معینی در اختیار اداره دیگر قرار بگیرد مشروط بر اینکه آن اداره مقداری از بودجه خود را تا زمان تخلیه ساختمان بعد از انقضای مهلت اجاره به حساب اداره اول واریز کند؟

ج: اگر اینکار با عقد صحیح اجاره و با موافقت مسئول قانونی آن ساختمان انجام پذیرد اشکالی ندارد و شرط ضمن عقد اجاره اگر خلاف شرع نباشد نافذ است. س ۱۶۶۱: آنچه امروزه در بین مردم متعارف شده که هنگام اجاره دادن خانه مبلغی را جلوتر می گیرند، از نظر شرعی چه وجهی دارد؟

ج: در صورتی که مالک، خانه خود را به مدت معین و اجرت مشخصی اجاره بدهد به این شرط که مستأجر مبلغی را به عنوان قرض به او بپردازد، اشکال ندارد هر چند مالک با توجه به آن مبلغ اجاره خانه را از اجرت المثل آن کمتر قرار دهد، ولی اگر از مستأجر قرض بگیرد به این شرط که خانه خود را مجاناً در اختیار او قرار دهد و یا خانه اش را به اجرت المثل یا کمتر و یا بیشتر از آن به او اجاره بدهد، بطوری که آنچه در ابتدا بین آن دو محقق می شود قرض دادن و قرض گرفتن باشد و اجاره دادن خانه به مستأجر و یا قرارداد آن در اختیار او به عنوان شرط در قرض باشد، همه این موارد حرام و باطل هستند. س ۱۶۶۲: آیا مؤسسه حمل و نقلی که با دریافت اجرت معینی اقدام به حمل و رساندن کالا به مشتری می کند در صورتی که کالا در راه بر اثر سرقت یا آتش سوزی تلف شود و یا خسارت ببیند، ضامن کالا است؟

ج: اگر مؤسسه ای که برای حمل و رساندن کالا به مقصد اجیر شده، مبادرت به حفظ آن کالا بطوری که در حمل و نقل آن متعارف است، نموده باشد و در این زمینه مرتکب هیچ گونه تعدی و تفریطی نشده باشد، تا زمانی که شرط ضمان نشده ضامن نیست و الا ضامن است. س ۱۶۶۳: اگر بعد از آنکه چوپان گله گوسفندان را در آغل قرار داد و درب آن را بست و به خانه اش که در سه فرسخی آغل قرار دارد رفت، گرگ در شب وارد آن شود و گوسفندان را بدرد، آیا چوپان ضامن آنهاست؟ بر اساس قرار داد باید هفت رأس از آن گوسفندان به عنوان اجرت به چوپان پرداخت شود، آیا در این حالت کسی که چوپان را برای چراندن گوسفندان اجیر کرده، باید اجرت او را بپردازد؟

ج: اگر چوپان مسئول حراست از آغل گوسفندان در شب نبوده و در ارتباط با وظیفه خود در حفظ گوسفندان مرتکب هیچ گونه تعدی و تفریطی هم نشده، ضامن نیست و مستحق مطالبه همه اجرت خود برای چراندن آنها می باشد. س ۱۶۶۴: شخصی خانه ای دارد که همسایه اش بطور مجاناً و بدون اجاره یا بیع و یا رهن در آن به مدت طولانی سکونت دارد، بعد از فوت مالک، ورثه او خانه را از آن فرد مطالبه می کنند ولی او از تحویل آن به آنها خودداری نموده و ادعا می کند که خانه برای خود اوست و از طرفی دلیلی هم برای اثبات ادعای خود ندارد، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: اگر ورثه از طریق شرعی ثابت کنند که خانه، ملک مورث آنان بوده و یا کسی که در حال حاضر، خانه در تصرف اوست به آن اعتراف نماید ولی ادعا کند که خانه به سببی از مالک آن به او انتقال پیدا کرده، تا وقتی که ادعای خود را از طریق شرعی ثابت نکرده است، باید خانه را به ورثه مالک برگرداند.

س ۱۶۶۵: شخصی ساعت خود را برای تعمیر به ساعت سازی داده و بعد از مدّتی ساعت از مغازه به سرقت رفته است ، آیا صاحب مغازه ساعت سازی ضامن آن است ؟

ج : اگر صاحب مغازه در نگهداری ساعت کوتاهی نکرده باشد، ضامن نیست . س ۱۶۶۶: در اینجا یک شرکت خصوصی وجود دارد که مبادرت به وکالت از شرکتهای خارجی برای فروش کالاهای آنها می کند و در برابر آن درصدی از پول کالاها را برای خود برمی دارد، آیا شرعاً گرفتن این درصد جایز است ؟ و اگر یکی از کارمندان دولت با آن شرکت همکاری داشته باشد، جایز است مقداری از آن درصد را بگیرد؟

ج : اگر این مقدار به عنوان اجرت وکالت در فروش کالای شرکتهای خارجی یا داخلی دولتی یا غیر دولتی گرفته شود، گرفتن آن برای وکیل فی نفسه اشکال ندارد، ولی کارمند دولتی حق دریافت اجرت دیگر و یا هدیه در برابر ارائه خدمات دولتی که در برابر آن حقوق می گیرد را ندارد.

احکام سرقفلی

س ۱۶۶۷: آیا مستأجری که مغازه ای را برای تجارت در آن و یا کار دیگری به مدّت معینی اجاره کرده ، جایز است بعد از پایان مهلت اجاره در صورتی که مالک آن را تجدید نکند، از تخلیه مغازه خودداری نموده و حق سرقفلی را مطالبه نماید؟ و آیا با توجه به اینکه حق واگذاری عین مستأجره را به کس دیگری ندارد، جایز است نسبت به آن ، ادّعای حق شغل و حرفه کند؟

ج : مستأجر حق ندارد بعد از انقضای مدّت اجاره ، عین مستأجره را در تصرف خود نگهدارد و از تسلیم آن به مالک خودداری کند، ولی اگر نسبت به آن حق سرقفلی داشته باشد که از مالک به او منتقل شده و یا مغازه از مکانهایی باشد که از نظر قانونی برای مستأجر در آن حقی ایجاد می شود، در این صورت می تواند عوض حق خود را از مالک مطالبه کند. س ۱۶۶۸: اینجانب یک مکان تجاری را اجاره کردم و مبلغی را برای دستیابی به حق سرقفلی به مالک آن پرداخت کردم و مبلغ زیادی را هم برای برق کشی و سنگ فرش کردن زمین آن و امور دیگر خرج کردم و مقداری هم برای گرفتن پروانه کار پرداختم ، بعد از گذشت ده سال ورثه مالک خواهان استرداد آن مکان شده اند، آیا بر من واجب است که با تخلیه مغازه خواسته آنان را اجابت کنم ؟ و بر فرض وجوب تخلیه ، آیا جایز است اموالی را که برای آن مکان هزینه کرده ام از آنان مطالبه کنم ؟ و آیا حق مطالبه عوض سرقفلی به قیمت روز را دارم ؟

ج : وجوب تجدید اجاره بر مالک یا جواز مطالبه تخلیه و لزوم انجام آن و همچنین ضمان اموالی که برای مکان استیجاری خرج شده ، تابع قوانین جاری کشور و یا شرایط مذکور در ضمن عقد اجاره بین موجر و مستأجر است و اما سرقفلی آن مکان در صورتی که از مالک بر وجه شرعی به مستأجر منتقل شده باشد و یا به مقتضای قانون برای او ثابت باشد، حق مطالبه آن به قیمت روز را دارد. س ۱۶۶۹: مالک یکی از شرکتهای ساختمانی را اجاره داده بدون آنکه از مستأجر چیزی در برابر

سرقفلی آن بگیرد، آیا هنگام تخلیه ساختمان توسط مستأجر باید مبلغی را به عنوان سرقفلی به او بپردازد؟ و اگر موجر آن را به مستأجر بفروشد، آیا باید مبلغی را به عنوان حق سرقفلی از قیمت آن کم نماید؟

ج: تا زمانی که سرقفلی آن به وجه مشروعی مانند خرید یا صلح یا شرط ضمن عقد لازم و یا طبق قانونی که تصریح به آن کند، ملک مستأجر نشده باشد، حق ندارد در برابر آن از مالک چیزی را مطالبه کند و همچنین اگر آن ساختمان را از مالک بخرد نمی تواند مبلغی را به عنوان عوض سرقفلی از قیمت آن کم نماید. س ۱۶۷۰: پدرم چند مغازه تجاری را برای سه تن از فرزندانم خریده و اسناد آنها را در همان زمان به نام آنان کرده است، در نتیجه آن مغازه ها در حال حاضر شرعاً و قانوناً متعلق به آنان است. این مغازه ها قبل از وفات پدرم تحت تصرف او بودند و در آنها مشغول کسب و تجارت بود، آیا سرقفلی این مغازه ها فقط برای مالکین آنهاست یا اینکه سرقفلی آنها مستقل از ملک است و تعلق به همه ورثه است؟

ج: سرقفلی مغازه ها تابع ملک آن است و تا زمانی که از طریق شرعی به شخص دیگری منتقل نشده اختصاص به مالک آن دارد. س ۱۶۷۱: اگر مستأجر هنگام اجاره مغازه مبلغی را به عنوان سرقفلی به مالک بپردازد، آیا در صورتی که مستأجر به هر علتی بخواهد آنجا را تخلیه کند، مالک فقط باید همان مقدار را به مستأجر بپردازد یا آنکه واجب است قیمت سرقفلی را به قیمت روز تخلیه به او بدهد؟

ج: اگر حق سرقفلی مغازه شرعاً برای مستأجر باشد، می تواند قیمت فعلی آن را طبق قیمت عادلانه روز، مطالبه کند و بر مالک هم واجب است قیمت فعلی آن را به او بپردازد، ولی اگر مبلغی را نزد مالک به ودیعه گذاشته تا هنگام تخلیه آن مکان به او برگرداند در این صورت فقط حق مطالبه معادل مبلغی را دارد که هنگام اجاره آن مکان به مالک پرداخته است و نسبت به تفاوت ارزش پول احتیاط در مصالحه است. س ۱۶۷۲: اینجانب مغازه ای را از مالک آن اجاره کردم بدون آنکه مبلغی را در برابر سرقفلی آن بپردازم زیرا در آن زمان پرداخت سرقفلی در شهر ما متعارف نبود و الآن که موجر فوت کرده و مغازه، ملک یکی از فرزندانم شده، درخواست تخلیه آن را دارد و از طرفی در خلال مدت اجاره اقدام به انجام بعضی از کارها از قبیل کشیدن برق، تلفن و تعویض درب و نگهداری آن نموده ام و مردم بر اثر معامله با من در این مکان به من بدهکار هستند، آیا بر من واجب است خواسته مالک فعلی را اجابت نموده و آن مکان را بدون آنکه استحقاق چیزی را داشته باشم تخلیه نموده و به او تحویل بدهم؟ و در صورتی که حقی داشته باشم مقدار آن چقدر است؟

ج: شما بعد از انقضای مدت اجاره قبلی حق ندارید بدون تجدید اجاره توسط مالک فعلی در آن تصرف نمایید و از تسلیم آن به او خودداری کنید ولی لزوم پاسخ مثبت مالک فعلی به درخواست تجدید اجاره و یا جواز مطالبه تخلیه محل و لزوم اجابت آن، تابع قوانین جاری یا شروط ضمن عقد است و اما اینکه هنگام تخلیه در برابر سرقفلی چیزی را مطالبه کنید، با این

فرض که در زمان انعقاد اجاره قبلی ثبوت حق سر قفلی برای مستأجر در آن منطقه متعارف نبوده و حق سر قفلی آن مکان هم از مالک به شما انتقال پیدا نکرده، بنا بر این در مقابل تخلیه محل و تسلیم آن به مالک فعلی آن، حق ندارید نسبت به سر قفلی آن چیزی از مالک مطالبه کنید مگر آنکه قانون به شما این اجازه را بدهد و اما نسبت به کشیدن برق و تلفن و امور دیگری که با هزینه خود انجام داده اید همه آنها ملک شما هستند مگر آنچه را که عرف یا قانون جاری بطور مجانی و یا در صورت پرداخت هزینه های آن توسط مالک، تابع ملک بدانند. س ۱۶۷۳: ۱ مکانی به مدت بیست سال بطور مستمر به عنوان محل کار اجاره داده شده است آیا مستأجر در خلال مدت اجاره یا بعد از انقضاء آن حق دارد حق سر قفلی مکان مزبور را با پرداخت مالیاتهای سر قفلی و رعایت همه امور قانونی به مستأجر دیگری واگذار کند؟ ۲ اگر سر قفلی آن مکان را به شکل رسمی و با رعایت همه ضوابط قانونی به مستأجر دیگری انتقال بدهد، آیا مالک حق دارد به سبب عدم قبول آن از مستأجر دوم بخواهد مکان مزبور را تخلیه کند؟

ج: اگر سر قفلی آن مکان از سوی مالک و یا طبق قانون به او منتقل نشده باشد حق فروش و واگذاری آنرا به غیر، ندارد و اگر چنین کاری کند فضولی و متوقف بر اجازه مالک است. س ۱۶۷۴: مورث من همه سهم خود از هتل و لوازم آن اعم از اعیان و حقوق را با من مصالحه کرده است، آیا این مصالحه شامل حق سر قفلی آن هتل هم می شود؟

ج: اگر حق سر قفلی هتل متعلق به او باشد و مصالحه بر همه ما یملک او در هتل اعم از اعیان و حقوق بدون استثناء چیزی صورت گرفته باشد، حق سر قفلی آن نیز داخل در این مصالحه است. س ۱۶۷۵: فردی مکانی را اجاره کرده است به این شرط که هنگام مطالبه مالک، آن را تخلیه کند، بعد از انقضاء مدت اجاره و در خواست مالک مبنی بر تخلیه آن، مستأجر حق سر قفلی آنرا مطالبه می کند، آیا پرداخت آن به او بر مالک واجب است؟

ج: در فرض مسأله که شرط تخلیه مکان توسط مستأجر هنگام مطالبه مالک شده است و ظاهراً حق سر قفلی از مالک به مستأجر منتقل نشده، حق مطالبه چیزی را نخواهد داشت مگر طبق قوانین نظام اسلامی. س ۱۶۷۶: سر قفلی مکانی را که اجاره داده ام به مبلغ معینی به مستأجر آن فروختم و او هم در برابر آن یک فقره چک به من داد که به علت عدم وجود پول در حساب بانکی او موفق به نقد کردن آن نشدم، و مکان مزبور هنوز هم در اختیار مستأجر است و با آنکه من تا کنون پول سر قفلی را از او نگرفته ام ادعای مالکیت آن را می کند، آیا سر قفلی آن مکان متعلق به اوست یا آنکه معامله سر قفلی بر اثر عدم دستیابی من به پول آن باطل است؟

ج: بعد از تحقق معامله سر قفلی بر وجه صحیح، مجرد عدم موجودی در حساب صاحب چک که آن را در برابر سر قفلی داده، موجب بطلان معامله آن نمی شود بلکه حق سر قفلی متعلق به مشتری است و فروشنده که همان موجر است حق دارد مبلغ چک را از او مطالبه کند.

س ۱۶۷۷: اگر مستأجر هنگام تخلیه مغازه حق مطالبه عوض سرقفلی را داشته باشد، ولی مالک بر خلاف آنچه که عرفاً و قانوناً متداول است از پرداخت آن خودداری کند، باقی ماندن مستأجر در آن ملک بدون رضایت مالک تا زمانی که عوض سرقفلی را دریافت کند چه حکمی دارد؟ و بر فرض که ماندن مستأجر در آن مکان جایز نباشد و غضب باشد، آیا در آمدی که از آنجا بدست می آید شرعاً حلال است؟

ج: تا زمانی که تخلیه مغازه را مشروط به پرداخت عوض سرقفلی به مستأجر نکرده باشند، مجرد استحقاق مطالبه عوض سرقفلی هنگام تخلیه مغازه، برای جواز استمرار تصرف در آن مکان بعد از پایان مدت اجاره کافی نیست و به هر حال درآمد حاصل از کسب و کار در آن مغازه شرعاً حلال است. س ۱۶۷۸: شخصی مغازه ای را به مبلغ معینی اجاره نموده و مبلغ دیگری را هم به عنوان سرقفلی پرداخته است، سپس مالک شروع به زیاد کردن اجاره آن نموده تا اینکه به دو برابر اجاره اولیه رسیده است و در حال حاضر مستأجر قصد دارد مغازه را با سرقفلی بیشتری در اختیار مستأجر دیگری قرار دهد ولی مالک پانزده درصد سرقفلی را مطالبه می کند و قصد افزایش اجاره ماهانه را تا ده برابر دارد در حالی که اجازه مغازه های مجاور کمتر از آن مقدار است، آیا مالک شرعاً و قانوناً حق مطالبه درصد مذکور و اضافه کردن اجاره تا آن مقدار را دارد؟

ج: اگر سرقفلی مغازه متعلق به مستأجر باشد و مجاز باشد آن را به هر کسی که می خواهد منتقل کند، مالک حق ندارد چیزی از آنچه را که مستأجر به عنوان عوض سرقفلی می گیرد از او مطالبه کند. ولی نسبت به مال الاجاره، تعیین مقدار آن بستگی به توافق مالک و مستأجر هنگام تجدید عقد اجاره دارد. س ۱۶۷۹: اگر شخصی مغازه ای را اجاره کند و علاوه بر اجاره ماهانه مبلغی را به عنوان سرقفلی بپردازد و شرط نماید که موجر هنگام تخلیه محل مبلغ سرقفلی را به قیمت فعلی آن بپردازد و الا مستأجر حق خواهد داشت که سرقفلی آن مکان را به شخص دیگری بفروشد و آنجا را برای او تخلیه نماید، آیا این شرط صحیح است؟ و آیا واجب است موجر با پرداخت قیمت کنونی آن به مستأجر و یا با رضایت به واگذاری آن مکان به دیگری، به آن شرط وفا کند؟

ج: اشتراط چنین شرطی در ضمن عقد اجاره اشکال ندارد و بر موجر واجب است که به آن عمل کند و در صورتی که راضی به خرید سرقفلی از مستأجر نشود، حق اعتراض به فروش آن به شخص دیگر و واگذاری مکان مزبور را به او ندارد. س ۱۶۸۰: خانه ای را خریده ایم که مغازه تجاری آن در اجاره شخص دیگری است و مالک، سرقفلی آن را به مستأجر فروخته و مستأجر مزبور هم حق خود را به شخص دیگری فروخته است، آیا در صورتی که بعد از انقضاء مدت اجاره از مستأجر اخیر تقاضای تخلیه مغازه را بکنیم باید عوض سرقفلی را ما به او بپردازیم یا مالک سابق و یا مستأجر قبلی که پول سرقفلی را گرفته اند باید آن را به او بپردازند؟

ج: بعد از آنکه مستأجر اخیر به نحو شرعی مالک سرقفلی مغازه شد، کسی که در حال حاضر می خواهد آن را از او بخرد باید قیمت سرقفلی را به او بپردازد.

احکام جُعَالِه

[مسأله ۲۲۱۸]

اشاره

مسأله ۲۲۱۸ جعاله آن است که انسان قرار بگذارد در مقابل کاری که برای او انجام می دهند مال معینی بدهد (۱) مثلاً بگوید هر کس گمشده مرا پیدا کند، ده تومان به او می دهم؛ و به کسی که این قرار را می گذارد «جاعل» و به کسی که کار را انجام می دهد «عامل» می گویند. و فرق بین جعاله و این که کسی را برای کاری اجیر کنند این است که در اجاره بعد از خواندن صیغه (۲) اجیر باید عمل را انجام دهد (۳) و کسی هم که او را اجیر کرده اجرت را به او بدهکار می شود، ولی در جعاله، عامل (۴) می تواند مشغول عمل نشود (۵) و تا عمل را انجام ندهد جاعل بدهکار نمی شود. (۱) (سیستانی): مالی بدهد .. (۲) (زنجان): فرق بین جعاله و اجاره این است که در اجاره بعد از بستن قرارداد ..

(سیستانی): میان جعاله و اجاره، از جهاتی فرق است؛ از آن جمله، این است که در اجاره، بعد از قرارداد .. (۳) (نوری): و حق ندارد که از آن سر باز زند و عمل نکند و کسی هم که او را اجیر کرده، بعد از انعقاد اجاره، اجرت را به او بدهکار می شود ولی در جعاله، پس از انعقاد جعاله، عامل می تواند مشغول عمل نشود و تا عمل او را انجام نداده است، جاعل بدهکار نیست و پس از انجام عمل، بدهکار می شود. (۴) (خوئی)، (فاضل)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): اگر چه شخص معین باشد .. (۵) (مکارم): یا در وسط کار از آن دست بکشد و نیز تا کار را انجام نداده جاعل بدهکار نیست.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۹۲۹ جعاله ممکن است با شخص غیر معین یا با شخص معین صورت گیرد، مثلاً بگوید: اگر طیبی، بیماری فرزندم را علاج کند، فلان مقدار خواهم داد و یا به غواصی بگویند اگر فلان جنس غرق شده مرا از دریا بیرون آوری هزار تومان به تو می دهم؛ در هر دو صورت صحیح است.

[مسأله ۲۲۱۹]

مسأله ۲۲۱۹ جاعل باید بالغ و عاقل باشد و از روی قصد و اختیار قرار داد کند و شرعاً بتواند در مال خود تصرف نماید (۱) بنا بر این جعاله آدم سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند (۲) اگر حاکم شرع او را از عمل منع کرده باشد (۳)، صحیح نیست (۴) (۱) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده.

(۲) (گلیپایگانی)، (صافی): و جعاله محجور، نسبت به اموالی که شرعاً از تصرف در آنها ممنوع است صحیح نیست. (۳) (نوری): یا در حال بالغ شدن سفیه باشد .. (۴) (اراکی)، (خوئی)، (فاضل)، (سیستانی)، (تبریزی)، (مکارم): جعاله آدم سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند، صحیح نیست (سیستانی): و همچنین جعاله مفلس، در آن قسم از اموالش که حق تصرف در آنها را ندارد، صحیح نمی باشد.

(زنجان): مسأله جاعل باید ممیز و عاقل باشد و از روی قصد قرارداد کند و نیز اگر بخواهد در مال خود قرارداد کند باید بالغ و با اختیار باشد و شرعاً بتواند در مال خود تصرف نماید؛ بنا بر این جعاله نابالغ یا سفیه یا مفلس (که توضیح آن در مسأله [۲۱۴۵] گذشت) صحیح نیست، مگر ولی نابالغ یا سفیه به انجام جعاله اذن دهند، یا پس از انجام، آن را اجازه دهند؛ همین طور اگر طلبکاران، جعاله مفلس را اذن یا اجازه دهند، جعاله صحیح است.

[مسأله ۲۲۲۰]

مسأله ۲۲۲۰ کاری را که جاعل می گوید برای او انجام دهند، باید حرام نباشد و نیز باید بی فایده نباشد (۱) که غرض عقلایی به آن تعلق نگرفته باشد (۲) پس اگر بگوید هر کس شراب بخورد، یا در شب (۳) به جای تاریکی برود (۴) ده تومان به او می دهم، جعاله صحیح نیست. (۱) (بهجت): و از واجباتی نباشد که شرعاً خود عامل لازم است بجا آورد؛ پس اگر بگوید، هر کس شراب بخورد، یا در شب تاریک به مکانی مخوف برود، یا نماز واجب خود را بخواند صد تومان به او می دهم، جعاله صحیح نیست. (۲) (فاضل): یا از واجباتی که شرعاً لازم است مجاناً آورده شود نباشد مگر در موردی که یک غرض عقلایی نسبت به جاعل در آن وجود داشته باشد ..

(گلیپایگانی)، (زنجان): کاری را که جاعل می گوید برای او انجام دهند، باید حرام یا بی فایده نباشد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): کاری را که جاعل می گوید برای او انجام دهند، باید حرام یا بی فایده یا از واجباتی که شرعاً لازم است مجاناً آورده شود نباشد .. (۳) (سیستانی): در شب بدون مقصد عقلایی .. (زنجان): بی جهت در شب .. (۴) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): یا نماز واجب خود را بخواند ..

[مسأله ۲۲۲۱]

مسأله ۲۲۲۱ اگر مالی را که قرار می گذارد بدهد، معین کند مثلاً بگوید هر کس اسب مرا پیدا کند، این گندم را (۱) به او می دهم، لازم نیست بگوید آن گندم مال کجاست و قیمت آن چیست، ولی اگر (۲) مال را معین نکند مثلاً بگوید کسی که اسب مرا پیدا کند ده من گندم به او می دهم، باید (۳) خصوصیات آن را کاملاً معین نماید. (۱) (زنجان): این گندم را (که به رؤیت عامل رسیده است) .. (۲) (تبریزی): و اگر .. (۳) (فاضل): بنا بر احتیاط واجب باید .. (تبریزی): لازم نیست ..

(سیستانی): مسأله مالی را که قرار می گذارند، لازم نیست با ذکر تمام خصوصیات معین شود، بلکه اگر به طوری نزد عامل معلوم باشد، که اقدام او برای انجام آن کار سفاهت محسوب نشود، کافی است، مثلاً اگر جاعل بگوید این مال را هر مقداری بیش از ده تومان فروختی زیادی آن برای تو باشد، جعاله صحیح است؛ و همچنین اگر بگوید هر کس اسب مرا پیدا کند نصف او را به او می دهم یا ده من گندم به او می دهم، جعاله نیز صحیح است.

(نوری): مسأله مالی را که قرار می گذارند به عامل بدهند معتبر نیست که مثل باب اجاره از همه جهت معین باشد، ولی باید این اندازه معین باشد که بعداً موجب غرر و مشاجره میان جاعل و عامل نشود مثلاً اگر بگوید هر کس کیف مرا که محتوی پول بوده است و گم شده است پیدا کند یک چهارم آن پول را به او می دهم، صحیح است.

(مکارم): مسأله هر گاه مالی را معین کند و مثلاً بگوید هر کس اسب مرا پیدا کند این گندم را به او می دهم احتیاط آن است که مقدار و خصوصیات آن را که در ارزش آن تأثیر دارد معین کند و اگر مال را معین نکند و مثلاً بگوید کسی که اسب را پیدا کند صد کیلو گندم به او می دهم باید خصوصیات گندم را که در قیمت دخالت دارد معین نماید، ولی اگر جاعل مزد معینی را برای این کار قرار ندهد و بگوید هر کسی گم شده مرا پیدا کند پولی به او می دهم یا مژدگانی دریافت خواهد کرد، جعاله باطل است و چنانچه کسی آن عمل را انجام دهد باید مزد او را به مقداری که کار او در نظر مردم ارزش دارد بدهد، مگر این که ظاهر گفتار جاعل این باشد که مبلغ مورد نظر او کمتر از آن است، در این صورت باید همان را بدهد.

[مسأله ۲۲۲۲]

مسأله ۲۲۲۲ اگر جاعل مزد معینی برای کار قرار ندهد، مثلاً بگوید هر کس بچه مرا پیدا کند (۱) پولی به او می دهم (۲) و مقدار آن را معین نکند (۳) چنانچه کسی آن عمل را انجام دهد، باید مزد او را به مقداری که کار او در نظر مردم ارزش دارد (۴) بدهد. (۱) (سیستانی): اگر مزد کار کاملاً مبهم باشد، مثلاً جاعل بگوید هر کس بچه مرا پیدا کند .. (۲) (فاضل): پول یا مژدگانی به او می دهم .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل): جعاله صحیح نیست ولی .. (۴) (بهجت): یعنی اجره المثل پرداخت نماید. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۲۲۱.

(زنجانی): مسأله اگر جاعل مزد معینی برای کار قرار ندهد، مثلاً به بنا بگوید: اگر اتاق مرا تعمیر کردی، پولی به تو می دهم و مقدار آن را معین نکند، چنانچه بنا آن کار را انجام دهد، جاعل باید حد اقل مقداری را که در این گونه جعاله ها داده می شود بدهد.

[مسأله ۲۲۲۳]

اشاره

مسأله ۲۲۲۳ اگر عامل (۱) پیش از قرارداد، کار را انجام داده باشد یا بعد از قرارداد، به قصد این که پول نگیرد انجام دهد، حقی به مزد ندارد. (۱) (نوری): یا شخص دیگر ..

(بهجت): مسأله اگر شخصی کاری را بدون جُعّالَه یا با جُعّالَه انجام دهد و قصد او این باشد که پولی نگیرد، مستحقّ اجرت نخواهد بود.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۹۳۴ هرگاه کسی بگوید هر کس گم شده مرا پیدا کند نیمی از آن را به او می‌دهم، در صورتی که عامل از خصوصیات و قیمت آن گم شده با خبر نباشد جعاله اشکال دارد.

[مسأله ۲۲۲۴]

مسأله ۲۲۲۴ پیش از آن که عامل شروع به کار کند، جاعل و عامل می‌توانند جعاله را به هم بزنند (۱) (۱) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): جاعل می‌تواند جعاله را به هم بزند.

(مکارم): [و] بعد از شروع نیز می‌توانند جعاله را به هم بزنند، ولی اگر جاعل بهم زند باید مزد مقدار عملی را که انجام داده به او بدهد.

(بهجت): مسأله جاعل می‌تواند پیش از آنکه عامل، شروع به کار کند جعاله را بهم بزند، و بعد از شروع به کار نیز می‌تواند، بهم بزند ولی باید مزد مقدار عملی که عامل انجام داده به او بدهد.

[مسأله ۲۲۲۵]

مسأله ۲۲۲۵ بعد از آن که عامل شروع به کار کرد، اگر جاعل بخواهد جعاله را به هم بزند اشکال ندارد (۱) ولی باید مزد مقدار عملی را که انجام داده به او بدهد. (۱) (اراکی): پس اگر حقی را که قرار داده شده بر مجموع مقدمات و نتیجه باشد، باید به همان نسبت مزد مقدار کاری را که انجام داده است به او بدهد.

(خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری)، (زنجان): اشکال دارد. [پایان مسأله] (سیستانی): اشکال دارد، مگر اینکه با عامل به توافق برسند. [پایان مسأله] (بهجت)، (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۲۲۲۶]

۲۲۲۴ مسأله ۲۲۲۶ عامل می‌تواند عمل را ناتمام بگذارد، ولی اگر تمام نکردن عمل، اسباب ضرر جاعل شود (۱) باید آن را تمام نماید. مثلاً اگر کسی بگوید هر کس چشم مرا عمل کند فلان مقدار به او می‌دهم و دکتر جراحی شروع به عمل کند، چنانچه طوری باشد که اگر عمل را تمام نکنند، چشم معیوب می‌شود، باید آن را تمام نماید (۲) و در صورتی که ناتمام بگذارد، حقی به جاعل ندارد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اسباب ضرر جاعل یا کسی که عمل برای او انجام می‌گیرد شود .. (۲) (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده. (۳) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (نوری)، (زنجان): و ضامن عیبی که حاصل می‌شود (نوری): و ضرری که بوجود آمده است (نیز می‌باشد). (مکارم): و ضامن ضرر و زیان او نیز هست.

مسأله ۲۲۲۷ اگر عامل کار را ناتمام بگذارد، چنانچه آن کار مثل پیدا کردن اسب است که تا تمام نشود برای جاعل فایده ندارد، عامل نمی تواند چیزی مطالبه کند. و همچنین است اگر جاعل مزد را برای تمام کردن عمل (۱) قرار بگذارد (۲) مثلاً بگوید هر کس لباس مرا بدوزد، ده تومان به او می دهم (۳) ولی اگر مقصودش این باشد که هر مقدار از عمل که انجام گیرد برای آن مقدار مزد بدهد، جاعل باید مزد مقداری را که انجام شده

به عامل بدهد (۴) اگر چه احتیاط این است (۵) که به طور مصالحه یکدیگر را راضی نمایند. (۱) (زنجانى): برای مجموع عمل یا برای تمام کردن عمل .. (۲) (سیستانی): اگر عامل کار را ناتمام بگذارد، نمی تواند چیزی مطالبه کند و اگر جاعل مزد را برای تمام کردن عمل قرار بگذارد .. (۳) (زنجانى): یا به شخص خاصی بگوید که اگر لباس مرا بدوزی ده تومان به تو می دهم .. (۴) (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده . (۵) (زنجانى): اگر چه احتیاط مستحب در تمام صورتها این است ..

(مکارم): مسأله هرگاه «عامل» کاری را که تا تمام نشود فایده ندارد نیمه کاره رها کند، مثلاً مقداری دنبال گم شده بگردد و بعد رها کند هیچ گونه حقی بر جاعل ندارد، همچنین اگر انجام دادن قسمتی از کار مفید باشد (مثل اینکه قسمتی از لباس را بدوزد) در صورتی که مزد را برای اتمام کار قرار داده باز هیچ گونه حقی ندارد، ولی اگر مقصودش این باشد که هر مقدار عمل کند به همان مقدار مزد دریافت نماید باید مزد مقداری را که انجام داده به خیاط بدهد.

احکام مزارعه

[مسأله ۲۲۲۸]

مسأله ۲۲۲۸ مزارعه آن است که مالک (۱) با زارع به این قسم معامله کند (۲) که زمین را در اختیار او بگذارد، تا زراعت کند و مقداری از حاصل آن را به مالک بدهد (۳) (۱) (فاضل)، (نوری): مزارعه آن است که مالک زمین یا کسی که زمین در اختیار اوست .. (۲) (سیستانی): مزارعه آن است که مالک با زارع اتفاق ببندند .. (۳) (فاضل): تا زراعت کند و در حاصل آن، به نسبتی که خودشان تعیین می کنند شریک باشند.

(بهجت): مسأله مزارعه معامله ای است بین مالک و زارع بدین صورت که مالک زمین را در اختیار زارع می گذارد تا زراعت کند و در عوض، مقداری از حاصل آن را زارع به مالک بدهد.

(مکارم): مسأله مزارعه آن است که صاحب زمین، زمین خود را در اختیار زارع بگذارد تا زراعت کند و سهم معینی از حاصل را به مالک دهد. قرار داد مزارعه ممکن است با صیغه لفظی باشد، مثلاً بگوید: «من این زمین را در برابر یک سوم حاصل آن برای مدت دو سال در اختیار تو می گذارم» و زارع بگوید: «قبول کردم»، یا بدون آن که صیغه ای بخواند زمین را برای زراعت در اختیار او بگذارد و او تحویل بگیرد (البته گفتگوهای لازم درباره مدت و مقدار حصه و مانند آن باید قبلاً شده باشد).

[مسأله ۲۲۲۹]

مسأله ۲۲۲۹ مزارعه چند شرط دارد: اول: آن که (۱) صاحب زمین به زارع بگوید زمین را (۲) به تو واگذار کردم و زارع هم بگوید قبول کردم، یا بدون این که حرفی بزنند مالک، زمین را واگذار کند برای مزارعه و زارع تحویل بگیرد (۳) دوم: صاحب زمین و زارع هر دو مکلف و عاقل باشند (۴) و با قصد و اختیار خود مزارعه را انجام دهند (۵) و حاکم شرع آنان را از تصرف در اموالشان جلوگیری نکرده باشد (۶) بلکه اگر در حال بالغ شدن سفیه باشند (۷) اگر چه حاکم شرع جلوگیری نکرده باشد نمی توانند مزارعه را انجام دهند و این حکم در همه معاملات، جاری است (۸) سوم: همه حاصل زمین به یکی اختصاص داده نشود (۹). چهارم: سهم هر کدام به طور مشاع باشد مثل نصف یا ثلث حاصل و مانند اینها و باید تعیین شده باشد، پس اگر قرار دهند حاصل یک قطعه، مال یکی و قطعه دیگر مال دیگری صحیح نیست (۱۰) و نیز اگر مالک بگوید در این زمین زراعت کن و هر چه می خواهی به من بده صحیح نیست (۱۱). پنجم: مدتی را که باید زمین در اختیار زارع باشد معین کنند و باید مدت به قدری باشد که در آن مدت، به دست آمدن

حاصل ممکن باشد (۱۲) ششم: زمین قابل زراعت باشد و اگر زراعت در آن ممکن نباشد (۱۳) اما بتوانند کاری کنند که زراعت ممکن شود، مزارعه صحیح است. هفتم: اگر در محلی هستند (۱۴) که مثلاً یک نوع زراعت می کنند چنانچه اسم هم نبرند همان زراعت معین می شود، و اگر چند نوع زراعت می کنند باید زراعتی را که می خواهد انجام دهد، معین نماید، مگر آن که معمولی داشته باشد که به همان نحو باید عمل شود (۱۵) هشتم: مالک (۱۶) زمین را معین کند، پس کسی که چند قطعه زمین دارد و با هم تفاوت دارند، اگر به زارع بگوید در یکی از این زمینها زراعت کن و آن را معین نکند، مزارعه باطل است (۱۷) نهم: خرجی را که هر کدام آنان باید بکنند معین نمایند، ولی اگر خرجی را که هر کدام باید بکنند معلوم باشد، لازم نیست آن را معین نمایند (۱۸) (۱) (سیستانی): اول: آن که عقد و قراردادی میان آن دو باشد مثلاً.. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): برای زراعت.. (۳) (گلپایگانی): مالک، زمین را واگذار کند و زارع قبول نماید؛ ولی در این صورت تا زارع مشغول کار نشده مالک و زارع می توانند معامله را بهم بزنند..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): مالک، زمین را به زارع به قصد زراعت واگذار کند و زارع قبول نماید..

(بہجت): مالک، زمین را برای مزارعه واگذار کند و زارع تحویل بگیرد..

(زنجانی): مالک، زمین را به قصد مزارعه به زارع واگذار کند و زارع قبول نماید..

(صافی): مالک، زمین را واگذار کند و زارع قبول نماید، ولی در این صورت تا زارع مشغول کار نشده، در ترتیب آثار لزوم و جواز، مراعات احتیاط، لازم است..

(نوری): اول: آن که چون عقد است باید یا به لفظ انشاء معامله تحقق پیدا کند به این که صاحب زمین به زارع بگوید زمین را به تو واگذار کردم برای مزارعه و زارع هم بگوید قبول کردم، یا بدون اینکه حرفی بزنند عملاً انشاء معامله را تحقق ببخشند به این که مالک، زمین را واگذار کند برای مزارعه و زارع هم به این منظور تحویل بگیرد..

[نظر آیت الله (مکارم) در ذیل مسأله ۲۲۲۸) گذشت [(۴) (مکارم): هر دو باید بالغ و عاقل باشند.. (سیستانی)، (بہجت): هر دو بالغ و عاقل باشند.. (۵) (اراکی): و در تصرفات مالی محجور نباشند و نیز سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند [پایان شرط دوم] (گلپایگانی): و سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند و اگر مزارعه مستلزم تصرف در مال باشد محجور نباشند [پایان شرط دوم] (خوئی)، (تبریزی): و سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند [پایان شرط دوم] (صافی): و سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند و مالک و بلکه زارع اگر بذر از مال او باشد و یا زارع نیاز به تصرف در مال داشته باشد محجور از تصرف در مال نباشند [پایان شرط دوم]

(سیستانی): و سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند و همچنین باید مالک مفلس نباشد، ولی اگر زارع مفلس باشد در صورتی که مزارعه مستلزم تصرف او در اموالی که از تصرف در آنها منع شده است نباشد اشکال ندارد [پایان شرط دوم] (فاضل): و نیز سفیه نباشند و همچنین شرط است که حاکم شرع صاحب زمین را از تصرف در اموالش به جهت افلاس جلوگیری نکرده باشد اما محجور بودن زارع به جهت افلاس ضرری به صحت مزارعه نمی زند مگر این که زارع احتیاج به صرف مال داشته باشد [پایان شرط دوم] (۶) (مکارم): و سفیه نباشند [پایان شرط دوم] (۷) (بهجت): اگر سفیه باشند .. (۸) (زنجان): دوم: صاحب زمین و زارع هر دو ممیز و عاقل باشند و با قصد مزارعه را انجام دهند و نیز باید بالغ بوده و از روی اختیار مزارعه را انجام دهند و سفیه هم نباشند؛ بلوغ و اختیار و سفیه نبودن در جایی که کسی بخواهد بر روی زمین دیگری معامله کند شرط نیست، همچنین مزارعه ممیز نا بالغ و سفیه با اذن قبلی یا اجازه بعدی ولی آنها صحیح است. و اگر شخصی به زور، عقد مزارعه ببندد و بعد راضی شود، مزارعه صحیح خواهد بود. در صاحب زمین شرط است که مفلس نباشد و همین طور در زارع اگر برای انجام مزارعه باید در مال خود تصرف کند، و در هر دو صورت مزارعه مفلس با اذن یا اجازه طلبکاران صحیح می باشد .. (۹) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (زنجان): سوم: مالک و زارع از تمام حاصل زمین ببرند، پس اگر مثلاً شرط کنند که آنچه اول یا آخر می رسد، مال یکی از آنان باشد، مزارعه باطل است ..

[شرط سوم در رساله آیت الله (سیستانی) نیست] (۱۰) (مکارم): سهم هر کدام به طور مشاع باشد مانند نصف یا ثلث حاصل و مثل اینها؛ بنا بر این اگر شرط کنند که نوعی از حاصل، مخصوص به یکی و نوع دیگر، مخصوص به دیگری باشد، یا شرط کنند حاصل فلان قسمت از زمین مال یکی و حاصل قسمت دیگر مال دومی باشد، صحیح نیست .. (۱۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجان): چهارم: سهم هر کدام نصف یا ثلث حاصل و مانند اینها باشد پس اگر مالک بگوید در این زمین زراعت کن و هر چه می خواهی به من بده صحیح نیست، و همچنین است اگر مقدار معینی از حاصل را مثلاً ده من فقط برای زارع یا مالک قرار دهند صحیح نیست ..

(سیستانی): سوم: هر کدام از مالک و زارع سهمی از حاصل زمین ببرند، نصف یا ثلث و مانند اینها، پس اگر برای هیچ کدام سهمی قرار ندهند یا آن که مثلاً مالک بگوید در این زمین زراعت کن و هر چه می خواهی به من بده، صحیح نیست؛ و همچنین است اگر مقدار معینی از حاصل مثلاً ده من فقط برای زارع یا مالک قرار دهند .. (۱۲) (گلپایگانی)، (صافی): و اگر اول مدّت را روز معینی و آخر آن را موقعی قرار دهند که حاصل آن سال بدست می آید و به حسب عادت آن موقع معلوم باشد صحیح است ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (فاضل)، (زنجان): و اگر اول مدّت را روز معینی و آخر مدّت را رسیدن حاصل قرار دهند (فاضل): بطوری که عادتاً معلوم باشد) کافی است .. (۱۳) (فاضل): اگر زمین قابلیت زراعت ندارد .. (سیستانی): اگر زراعت در آن فعلاً ممکن نباشد ..

(۱۴) (فاضل): هفتم: نوع زراعت باید معلوم باشد اما اگر در محلی هستند .. (۱۵) (بهجت): مگر آن که نوع خاصی متعارف باشد که به همان نوع باید عمل شود ..

(فاضل): مگر آن که کاشت محصولی خاص متعارف باشد که به همان نحو باید عمل شود ..

(اراکي)، (خوئي)، (گلپايگاني)، (صافي)، (تبريزي)، (زنجانى): هفتم: اگر منظور هر کدام از آنان زراعت مخصوص است (اراکي): زراعت مخصوص و معینی است (چیزی را که زارع باید بکارد معین کنند ولی اگر زراعت معینی را در نظر ندارند یا زراعتی را که هر دو در نظر دارند معلوم است لازم نیست آن را تعیین کنند ..

(سیستانی): ششم: چیزی را که زارع باید بکارد معین کنند، مثلاً معین کنند که برنج است یا گندم و اگر برنج است کدام قسم از آن است؛ ولی اگر زراعت معینی را در نظر ندارند، تعیین لازم نیست؛ و همچنین اگر زراعتی را که در نظر دارند معلوم است لازم نیست به آن تصریح نمایند .. (۱۶) (فاضل): مالک باید .. (۱۷) (تبریزی): بنا بر احتیاط مزارعه باطل است ..

(سیستانی): هفتم: مالک، زمین را معین کند در صورتی که چند قطعه زمین داشته باشد که با هم در کار کشاورزی تفاوت داشته باشند؛ ولی اگر تفاوت نداشته باشند تعیین لازم نیست، پس اگر به زارع بگوید: در یکی از این زمینها زراعت کن و آن را معین نکند مزارعه صحیح است. و بعد از عقد، تعیین بدست مالک است ..

(مکارم): هشتم: باید زمین معین باشد، بنا بر این اگر کسی چند قطعه زمین دارد و بگوید یکی از آنها را به مزارعه دادم در صورتی که زمینها در مرغوبیت متفاوت باشد مزارعه باطل است، ولی اگر آن زمینها یکسان است و مثلاً بگوید مقدار پنج هکتار از این زمین را به تو واگذار می کنم مانعی ندارد و نیز ممکن است زمین را بدون این که زارع دیده باشد با اوصاف برای او بیان کند .. (۱۸) (فاضل)، (مکارم): نهم: مخارج زراعت و همچنین بذر و مانند آن را باید معین کنند که بر عهده چه کسی باشد ولی اگر مخارجی را که هر کدام باید بکنند میان مردم آن محل معلوم باشد کافی است (فاضل): و لازم نیست آن را معین کنند).

(سیستانی): هشتم: خرجی را که هر کدام از آنان باید بکنند، از قبیل بذر، کود و لوازم کشاورزی و مانند آن معین نمایند، ولی اگر خرجی را که هر کدام باید بکند بطور معمول معلوم باشد، لازم نیست به آن تصریح نمایند.

[مسأله ۲۲۳۰]

مسأله ۲۲۳۰ اگر مالک با زارع قرار بگذارد که مقداری از حاصل برای او باشد و بقیه را بین خودشان قسمت کنند، چنانچه بدانند که بعد از برداشتن آن مقدار، چیزی باقی می ماند مزارعه صحیح است (۱). (۱) (اراکي): اشکال دارد هر چند بدانند که بعد از برداشتن آن مقدار، چیزی از حاصل باقی می ماند.

(زنجانى): بنا بر احتیاط واجب صحیح نیست، هر چند بدانند که بعد از برداشتن آن مقدار، چیزی باقی می ماند.

(بهجت): چنانچه به صورت شرطی در ضمن عقد مزارعه باشد که شرط کنند زارع یک قسمت از

حاصل را ملک مالک نماید، صحیح است .

(گلپایگانی): مسأله احتیاط لازم آن است که مالک یا زارع شرط نکنند که مقداری از حاصل برای او باشد و بقیه را بین خودشان قسمت کنند، هر چند بدانند که بعد از برداشتن آن مقدار، مقداری دیگر باقی می ماند.

(صافی): مسأله اگر مالک یا زارع شرط کند که مقداری از حاصل برای او باشد و بقیه را بین خودشان قسمت کنند، چنانچه بدانند که بعد از برداشتن آن مقدار، مقداری دیگر باقی می ماند، صحت مزارعه بعید نیست ولی احتیاط این است که این شرط را نکنند.

(مکارم): مسأله اگر مالک یا زارع قرار بگذارد که مقدار معینی از حاصل (مثلاً یک خروار) مال او باشد، و بقیه را میان هر دو تقسیم کنند، اشکال دارد.

(سیستانی): مسأله اگر مالک با زارع قرار بگذارد که مقداری از حاصل برای یکی باشد و بقیه را بین خودشان قسمت کنند، مزارعه باطل است، هر چند بدانند که بعد از برداشتن آن مقدار، چیزی باقی می ماند؛ بلی اگر با هم قرار بگذارند که مقدار دانه هایی که کشت شده است یا مقدار خراجی را که دولت می گیرد، از حاصل استثنا شود و باقیمانده بین دو طرف تقسیم گردد، مزارعه صحیح است .

[مسأله ۲۲۳۱]

اشاره

مسأله ۲۲۳۱ اگر مدّت مزارعه تمام شو دو حاصل به دست نیاید (۱) چنانچه مالک راضی شود که با اجاره یا بدون اجاره، زراعت در زمین او بماند و زارع هم راضی باشد مانعی ندارد و اگر مالک راضی نشود، می تواند زارع را وادار کند که زراعت را بچیند و اگر برای چیدن زراعت ضرری به زارع برسد لازم نیست عوض آن را به او بدهد (۲) ولی زارع اگر چه راضی شود که به مالک چیزی بدهد، نمی تواند مالک را مجبور کند که زراعت در زمین بماند. (۱) (سیستانی): اگر برای مزارعه مدّتی را تعیین کرده باشند که معمولاً حاصل در آن به دست می آید ولی اتفاقاً مدّت تمام شود و حاصل به دست نیاید، چنانچه تعیین مدّت شامل این مورد هم می شده است یعنی منظور دو طرف این بوده است که با تمام شدن مدّت، مزارعه تمام شود، هر چند حاصل به دست نیامده باشد، در این صورت .. (۲) (اراکي): اگر مالک راضی نشود، وادار کردن زارع به چیدن زراعت و همچنین مجبور کردن مالک به باقی ماندن زراعت اشکال دارد. ولی اگر مالک، زارع را به چیدن زراعت وادار کند و از این جهت ضرری به زارع برسد لازم نیست عوض آن را بدهد.

(زنجانى): اگر مالک راضی نشود چنانچه زارع در بدست آمدن حاصل کوتاهی نکرده باشد مثلاً اتفاقاً در اثر سردی هوا، بدست آمدن حاصل به تأخیر افتاده باشد، مالک باید صبر کند تا حاصل بدست آید، ولی اگر زارع کوتاهی کرده باشد،

مالک می تواند او را وادار کند که زراعت را بچیند ..

(مکارم): مسأله هرگاه مدّت مزارعه تمام شود و حاصل بدست نیاید، چنانچه بر اثر کوتاهی زارع باشد صاحب زمین می تواند زارع را وادار کند که زراعت را بچیند، ولی اگر به خاطر عقب افتادن سال باشد (طبق آنچه متعارف است) مالک باید صبر کند و اگر هیچ کدام نباشد و چیدن زراعت باعث ضرر و زیان زارع شود و مالک ضرری نبیند نیز باید صبر کند، اما در

صورتی که ضرر متوجه او شود حق دارد زارع را وادار به چیدن زراعت کند.

(بهجت): مسأله اگر مدّت مزارعه تمام شود و بدون این که زارع کوتاهی یا سهل انگاری کرده باشد، محصول به دست نیاید، پس در این که مالک بتواند خودش زراعت را بچیند یا زارع را وادار کند که محصول را بچیند و زمین را خالی کند اشکال است، و بنا بر اظهر چون هر دو قصد زراعت را داشته اند، مالک استحقاق اجرت برای نگه داشتن زرع تا زمان درو را ندارد. و اگر نرسیدن محصول به علت کوتاهی زارع باشد، احتمال است که مالک مستحقّ اجره المثل زمین در این مدّت زیادی بقاء زرع باشد ولی عدم استحقاق سهم خود از مزارعه، خالی از وجه نیست.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۶۹ در مسأله قبل، چنانچه در عقد مزارعه شرط کنند که اگر در مدّت معین شده، محصول آماده درو نشد، تا زمان درو، زراعت در زمین باقی بماند، و یا شرط کنند که بعد از رسیدن محصول، تا مدّتی زرع در زمین بماند، این شرط لازم الوفاء است و مالک حق مطالبه اجره المثل زمین را ندارد، و اگر چنین شرطی نکرده باشد، پس از رسیدن محصول در صورت دوم، مالک می تواند زارع را وادار به کندن و درو کردن زرع کند و یا خود این کار را انجام دهد و حکم صورت اول در مسأله قبل گذشت.

[مسأله ۲۲۳۲]

مسأله ۲۲۳۲ اگر بواسطه پیش آمدی زراعت در زمین ممکن نباشد مثلاً آب از زمین قطع شود (۱) در صورتی که مقداری از زراعت به دست آمده باشد حتی مثل قصیل (۲) که می توان به حیوانات داد آن مقدار مطابق قرارداد، مال هر دوی آنها است و در بقیه مزارعه باطل است (۳) و اگر زارع زراعت نکند (۴) چنانچه زمین در تصرّف او بوده و مالک در آن تصرّفی نداشته است، (۵) باید اجاره آن مدّت را به مقدار معمول به مالک بدهد (۶). (۱) (مکارم): مثلاً قناتها خراب شود و آب قطع گردد .. (۲) (فاضل): مثل علف .. (مکارم): مثل قصیل (علف) .. (۳) (فاضل): بقیه مسأله ذکر نشده. (۴) (اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجانى): اگر به واسطه پیش آمدی، زراعت در زمین ممکن نباشد؛ مثلاً آب از زمین قطع شود، مزارعه به هم می خورد و اگر زارع بدون عذر زراعت نکند .. (۵) (اراکي): احتیاط آن است که نسبت به اجاره زمین مصالحه کنند و یکدیگر را راضی کنند. (۶) (زنجانى): مگر آن که اجاره آن مدّت از حد اکثر مقدار احتمالی سهم مالک از محصول زمین بیشتر باشد که دادن زیادی لازم نیست.

(مکارم): چنانچه زمین در تصرّف او بوده باید اجاره آن مدّت را مطابق معمول به مالک بدهد و اگر نقصی در زمین پیدا شده آن را نیز ضامن است.

[مسأله ۲۲۳۳]

مسأله ۲۲۳۳ اگر مالک و زارع صیغه خوانده باشند، بدون رضایت یکدیگر نمی توانند مزارعه را به هم بزنند، و همچنین است

اگر مالک به قصد مزارعه، زمین را به کسی واگذار کند و طرف هم به همین قصد بگیرد (۱)، ولی اگر در ضمن خواندن صیغه مزارعه شرط کرده باشند (۲) که هر دو یا یکی از آنان حق به هم زدن معامله را داشته باشند

می توانند مطابق قراری که گذاشته اند معامله را به هم بزنند. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): اگر مالک به قصد مزارعه، زمینی را به کسی واگذار کند بعد از آن که او مشغول عمل شد؛ جایز نیست بدون رضایت یکدیگر معامله را بهم بزنند، (صافی): بلکه قبل از آن نیز چنانچه در مسأله [۲۲۲۹] گفته شد، رعایت احتیاط لازم است) ..

(نوری): پس از اینکه عقد مزارعه به نحوی که گفته شد تحقق پیدا کرد مالک و زارع نمی توانند بدون رضایت یکدیگر مزارعه را به هم بزنند .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): اگر مالک و زارع صیغه خوانده باشند، بدون رضایت یکدیگر نمی توانند مزارعه را به هم بزنند؛ و بعید نیست که اگر مالک به قصد مزارعه زمین را به کسی واگذار کند نیز بدون رضایت یکدیگر نمی توانند معامله را به هم بزنند، ولی اگر در ضمن معامله مزارعه شرط کرده باشند ..

(سیستانی): مسأله مالک و زارع نمی توانند بدون رضایت یکدیگر مزارعه را به هم بزنند، ولی اگر در ضمن معامله مزارعه شرط کرده باشند که هر دو یا یکی از آنان حق بهم زدن معامله را داشته باشند، می توانند مطابق قراری که گذاشته اند معامله را به هم بزنند؛ و همچنین اگر یکی از دو طرف مخالف آنچه بر او شرط شده است عمل نماید، طرف دیگر می تواند معامله را به هم بزند.

(زنجان): مسأله پس از عقد قرارداد مزارعه، مالک یا زارع هیچ یک نمی توانند مزارعه را به هم بزنند، خواه صیغه خوانده باشند یا مالک به قصد مزارعه زمین را به زارع واگذار کرده باشد، ولی اگر در ضمن قرارداد، شرط کرده باشند که هر دو یا یکی از آنان حق به هم زدن معامله را داشته باشند، می توانند مطابق قراری که گذاشته اند، معامله را به هم بزنند.

(مکارم): مسأله صاحب زمین و زارع بدون رضایت یکدیگر نمی توانند مزارعه را به هم بزنند، ولی اگر به هنگام قرارداد، حق فسخ برای هر دو یا یکی از آن دو معین کرده باشند، می توانند مطابق قرارداد، معامله را بهم بزنند.

مسأله ۲۲۳۴

اشاره

مسأله ۲۲۳۴ اگر بعد از قرارداد مزارعه، مالک یا زارع بمیرد، مزارعه به هم نمی خورد و وارثان بجای آنان است (۱) ولی اگر زارع بمیرد و شرط کرده باشند (۲) که خود زارع زراعت را انجام دهد، مزارعه به هم می خورد (۳) و چنانچه زراعت نمایان شده باشد، باید سهم او را به ورثه اش بدهند و حقوق دیگری هم که زارع داشته، ورثه او ارث می برند (۴)، ولی نمی توانند مالک را مجبور کنند که زراعت در زمین باقی بماند (۵) (۱) (بہجت): و اگر مالک در عقد مزارعه شرط کند که زارع خودش کار مزارعه را انجام دهد، ولی زارع قبل از عمل بمیرد، عقد باطل نمی شود ولی مالک اختیار فسخ پیدا می کند. و اگر بعد از آن که مقداری از عمل را انجام داد بمیرد، باز هم مزارعه باطل نمی شود، پس اگر مقصود از شرط این بوده که خودش از اول تا آخر کار کند به طوری که اگر قبل از اتمام کار عاجز شد شرط آنها محقق نشده، مالک می تواند مزارعه را نسبت به گذشته و آینده فسخ کند، و اگر مقصود از شرط این بوده که تا وقتی هست و می تواند، خودش انجام دهد، در این

صورت تنها نسبت به آینده حق «فسخ دارد و ارزش کار زارع تا وقت مردن ، برای وراثت او محفوظ است .

(۲) (خوئی)، (تبریزی): اگر زارع بمیرد و قرارداد کرده باشند ..

(سیستانی): اگر زارع بمیرد و در مزارعه قید کرده باشند .. (۳) (سیستانی): مگر آن که کارهایی که بر عهده او بوده است تمام شده باشد که در این صورت مزارعه به هم نمی خورد و باید سهم او را به ورثه اش بدهند و حقوق دیگری هم که زارع داشته است ورثه او ارث می برند و ورثه می توانند مالک را مجبور کنند که زراعت تا تمام شدن مدت مزارعه در زمین او باقی بماند. (۴) (اراکي): ولی مجبور کردن مالک به باقی ماندن زراعت در زمین اشکال دارد و احتیاط آن است که با یکدیگر مصالحه کنند.

(مکارم): ولی ورثه نمی توانند صاحب زمین را مجبور کنند که زراعت در زمین باقی بماند، مگر این که چیدن آن موجب ضرر و زیان آنها شود.

(نوری): و چون مزارعه به هم خورده است نمی توانند مالک را مجبور کنند که زراعت در زمین باقی بماند. (۵) (زنجان): مگر آن که چیدن زراعت برای ورثه ضرر داشته باشد که می توانند مالک را مجبور کنند که زراعت تا زمان رسیدن، با اجرت، باقی بماند.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۷۳ اگر با وجود تسلیم زمین، زارع اختیاراتاً زراعت نکرده، و یا با حاضر بودن زارع، مالک زمین را تسلیم ننمود، هر کدام به مقداری که حق دیگری را ضایع کرده ضامن است. همچنین اگر عامل کوتاهی کند و به سبب زراعت نکردن نقصی در زمین حاصل شود، بی وجه نیست که مالک حق گرفتن خسارت را داشته باشد.

(بهجت): مسأله ۱۷۷۴ اگر زمین مزارعه بدون آب باشد و امکان جاری کردن آب هم بر آن وجود نداشته باشد، مزارعه باطل است، ولی اگر امکان جاری کردن آب بوده ولی زارع از موضوع خبر نداشته باشد، در صورتی که تهیه آب و آبیاری زراعت به این صورت برای زارع مستلزم ضرر باشد، می تواند عقد مزارعه را فسخ نماید.

[مسأله ۲۲۳۵]

مسأله ۲۲۳۵ اگر بعد از زراعت بفهمند که مزارعه باطل بوده چنانچه تخم، مال مالک بوده حاصلی هم که به دست می آید مال اوست (۱) و باید مزد زارع و مخارجی را که کرده و کرایه گاو یا حیوان دیگری را که مال زارع بوده، و در آن زمین کار کرده به او بدهد، (مگر آن که بطلان مزارعه از جهت قرار دادن تمام حاصل برای مالک زمین باشد، که در این صورت چیزی را برای عامل، ضامن نیست (۲) و اگر تخم مال زارع بوده، زراعت هم مال اوست و باید اجاره زمین و خرجهایی را که مالک کرده و کرایه گاو یا حیوان دیگری که مال او بوده و در آن زراعت کار کرده به او بدهد (۳) مگر آن که بطلان مزارعه از جهت قرار دادن تمام حاصل برای عامل باشد (۴) که در این صورت، اجرت زمین و عوامل را برای مالک ضامن

نیست . (۱) (اراکی): و نسبت به مزد زارع و مخارجی که کرده و کرایه گاو یا حیوان دیگری که مال

زارع بوده و در آن زمین کار کرده بنا بر احتیاط واجب با هم مصالحه کنند، مگر آن که بطلان مزارعه از جهت قرارداد تمام حاصل برای مالک زمین باشد که در این صورت چیزی را برای عامل، ضامن نیست و اگر تخم، مال زارع بوده، زراعت هم مال او است و باید اجاره زمین به صاحب زمین پرداخت شود و بنا بر احتیاط واجب باید نسبت به خرجهایی را که مالک کرده و کرایه گاو یا حیوان دیگری که مال او بوده و در آن زراعت به کار گرفته شده مصالحه کنند.

(گلپایگانی)، (صافی): و باید اگر زارع به امر مالک کار کرده مالک مزد او و مخارجی را که کرده و کرایه گاو یا حیوان دیگری را که مال زارع بوده و در آن زمین کار کرده به او بدهد و اگر بذر مال زارع بوده زراعت هم مال اوست و باید اجاره زمین را اگر زمین در دست زارع بوده و خرجهایی را که مالک به امر زارع کرده و همچنین کرایه گاو یا حیوان دیگری که مال مالک بوده و در آن زراعت کار کرده به او بدهد.

(فاضل): و اگر بذر مال زارع بوده زراعت هم مال او خواهد بود و در صورت اول لازم است مالک اجره المثل را به زارع بدهد، مگر سهم او کمتر از آن باشد، که همان مقدار سهم او را بدهند کافی است و چنانچه بطلان مزارعه به جهت این بوده که تمام حاصل را برای مالک قرار داده بودند، چیزی لازم نیست به زارع بدهند و همین طور در صورت دوم، لازم است زارع اجره المثل زمین را به مالک بدهد. (۲) [قسمت داخل پراکنده در رساله آیات عظام: (خوئی)، (بهجت)، (تبریزی)، (زنجانلی) و (سیستانی) نیست] (۳) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانلی): و در هر دو صورت چنانچه مقدار استحقاق معمولی بیشتر از مقدار قرارداد باشد (سیستانی): و طرف از آن اطلاع داشته باشد) دادن زیادی واجب نیست. (۴) (نوری): در این فرض لازم نیست زارع چیزی به مالک بدهد.

(مکارم): مسأله هرگاه بعد از زراعت و قبل از پایان محصول بفهمند مزارعه باطل بوده اگر بذر از صاحب زمین است زراعت متعلق به او است و باید اجرت زارع را مطابق معمول بپردازد و اگر بذر از زارع باشد زراعت مال اوست و باید مال الاجاره زمین را مطابق معمول به صاحب زمین بدهد و چنانچه رضایت به باقیماندن زراعت تا پایان مدّت در زمین خود ندهد زارع باید آن را بچیند، مگر این که این کار موجب ضرر و زیان او گردد و باقیماندن در زمین و پرداختن مال الاجاره موجب ضرر و زیانی برای مالک نباشد.

[مسأله ۲۲۳۶]

مسأله ۲۲۳۶ اگر تخم، مال زارع باشد و بعد از زراعت بفهمند که مزارعه باطل بوده، چنانچه مالک و زارع راضی شوند که با اجرت یا بی اجرت، زراعت در زمین بماند، اشکال ندارد و اگر مالک راضی نشود، پیش از رسیدن زراعت هم می تواند زارع را وادار کند که زراعت را بچیند (۱)؛ و زارع اگر چه راضی شود چیزی به مالک بدهد، نمی تواند او را مجبور کند که زراعت در زمین بماند (۲) و نیز مالک نمی تواند زارع را مجبور کند که اجاره بدهد و زراعت را در زمین باقی بگذارد. این مسأله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) (اراکلی): اگر مالک راضی نشود، وادار کردن زارع به چیدن

کردن مالک به باقیماندن زراعت اشکال دارد، ولی مالک نمی تواند زارع را مجبور کند که اجاره بدهد و زراعت را در زمین باقی بگذارد.

(سیستانی): اگر مالک راضی نشود، بنا بر احتیاط واجب نباید زارع را مجبور کند که زراعت را بچیند و همچنین مالک نمی تواند زارع را مجبور کند که اجاره بدهد و زراعت را در زمین خود باقی بگذارد، هر چند که اجاره زمین را هم از او مطالبه ننماید.

(زنجان): اگر مالک راضی نشود، چنانچه چیدن زراعت برای زارع ضرر نداشته باشد، مالک می تواند زارع را وادار کند که زراعت را بچیند و اگر ضرر داشته باشد، زارع می تواند مالک را مجبور کند که زراعت، با اجرت، در زمین او بماند و مالک نمی تواند زارع را مجبور کند که اجاره بدهد و زراعت را در زمین خود باقی بگذارد. (۲) (فاضل): زارع نمی تواند او را مجبور کند که اجاره بدهد و زراعت را در زمین باقی بگذارد ..

[مسأله ۲۲۳۷]

مسأله ۲۲۳۷ اگر بعد از جمع کردن حاصل و تمام شدن مدّت مزارعه ریشه زراعت در زمین بماند (۱) و سال بعد دو مرتبه حاصل دهد (۲) چنانچه قرارداد بین زارع و مالک بر اشتراک در زرع و اصول آن بوده حاصل سال دوم را هم باید مثل سال اول قسمت کنند، ولی اگر قرارداد فقط بر اشتراک در آنچه از زراعت در سال اول حاصل می شود بوده باشد، حاصل سال دوم متعلق به صاحب بذر خواهد بود. (۱) (سیستانی): و سال بعد دو مرتبه سبز شود و حاصل دهد، چنانچه شرط اشتراک در ریشه نکرده باشند، حاصل سال دوم مال مالک بذر است. (۲) (اراک): مال صاحب بذر است مگر آنکه اشتراک در ریشه در عقد مزارعه شرط شده باشد و طرفین اعراض نکرده باشند که در این صورت، حاصل سال دوم را باید مثل سال اول قسمت کنند.

(نوری): حاصل سال دوم را هم باید مثل سال اول قسمت کنند. [پایان مسأله] (گلپایگانی)، (صافی)، (مکارم): چنانچه مالک و زارع از زراعت صرف نظر نکرده باشند، حاصل سال دوم را هم باید مثل سال اول قسمت کنند (گلپایگانی)، (صافی): اگر معمول باشد که از این حاصل بیشتر از یک سال استفاده کنند و اگر زائد بر یک سال معمول نباشد تمام حاصل سال دوم مال صاحب بذر است).

(خوئی)، (تبریزی): چنانچه مالک با زارع شرط اشتراک در ریشه نکرده باشد، حاصل سال دوم مال مالک زمین است.

(زنجان): چنانچه مالک با زارع شرط اشتراک در ریشه نکرده باشد، حاصل سال دوم، مال مالک بذر است.

(فاضل): چنانچه مالک و زارع از زراعت صرف نظر کرده باشند بنا بر این که اعراض موجب این باشد که از ملکشان خارج بشود، حکم مباحات را دارد، اما اگر اعراض نکرده باشند و قرارداد کرده باشند که همه محصول و ریشه آن مشترک باشد،

باید به نسبت قرارداد اولیه ، آن را قسمت کنند و اگر قراردادشان فقط در مورد محصول سال اول باشد محصول سال دوم مال صاحب بذر می باشد.

(بهجت): چنانچه مالک و زارع از آن صرف نظر نکرده باشند، محصول مال صاحب بذر خواهد بود و اگر صاحب بذر مالک زمین نباشد، باید اجرت زمین را به مالک بدهد.

احکام مسابقات

[مسأله ۲۳۳۸]

مسأله ۲۳۳۸ اگر انسان با کسی به این قسم معامله کند که درختهای میوه ای را که درختها یا منافع آن ، مال خود اوست و یا اختیار آن با اوست (۱) تا مدت معینی به آن کس واگذار کند که تربیت نماید و آب دهد و به مقداری (۲) که قرار می گذارند از میوه آن بردارد، این معامله را مسابقات می گویند. (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری)، (زنجانى): اگر انسان با کسی به این قسم معامله کند که درختهای میوه ای را که میوه آن مال خود اوست ، یا اختیار میوه های آن با اوست ..

(سیستانی): اگر انسان با کسی به این قسم اتفاق ببندد، که مثلاً درختهای میوه ای را که میوه آن مال خود اوست ، یا اختیار میوه های آن با اوست .. (۲) (فاضل): به مقداری مشاع ..

(مکارم): مسأله هرگاه کسی درختان میوه خود را تا مدت معینی به دیگری واگذار کند که در مقابل سهمی از میوه ، باغ او را آبیاری و رسیدگی نماید این معامله را «مسابقات» گویند.

(بهجت): مسأله واگذاری مقداری از محصولات درختان میوه از طرف مالک آنها یا کسی که اختیار درختان در دست اوست در مقابل آبیاری ، باغبانی و مراقبت درختان در مدتی معین را مسابقات گویند.

[مسأله ۲۳۳۹]

مسأله ۲۳۳۹ معامله مسابقات در درختهایی که مثل بید و چنار میوه نمی دهد صحیح نیست ، ولی در مثل درخت حنا که از برگ آن استفاده می کنند یا درختی که از گُل آن استفاده می کنند اشکال ندارد (۱) (۱) (اراکى): اشکال دارد.

(گلپایگانی)، (صافی): در مثل درخت حنا که از برگ آن یا درختی که از گُل آن استفاده می کنند صحت آن بعید نیست .

(خوئی)، (تبریزی): در مثل درخت حنا که از برگ آن استفاده می کنند اشکال دارد (تبریزی): ولی اگر معامله به عنوان جعاله باشد، در هر دو قسم صحیح است .

(زنجانى): بنا بر احتیاط در مثل درخت حنا که از برگ آن استفاده می کنند مسابقات انجام ندهند.

(بهجت): مسأله معامله مساقات در درختهایی مثل درخت حنا که از برگ آن استفاده می کنند، یا درختی که از گُل آن استفاده می کنند، اشکال ندارد.

(سیستانی): مسأله معامله مساقات در درختهایی که میوه نمی دهد در صورتی که حاصل دیگری داشته باشد، مثل برگ و گُل که دارای مالیت قابل توجهی باشد مانند درخت حنا که از برگ آن استفاده می کنند صحیح است.

(فاضل): مسأله معامله مساقات در درختهایی که مثل بید و چنار میوه نمی دهد ولی از چوب آن استفاده می کنند، مانعی ندارد، مشروط بر اینکه مدّت آن به مقداری تعیین شود که چوب آن قابل بریدن باشد. ولی در مثل درخت حنا و سدر که از برگ آن استفاده می کنند یا درختی که از گُل آن برای گلاب گیری استفاده می کنند، اشکال ندارد.

(مکارم): مسأله معامله مساقات علاوه بر درختان میوه در مورد درختانی مانند درخت گُل که از گُل آن برای گلاب گیری و مانند آن استفاده می کنند و یا درختانی مثل درخت حنا و سدر که از برگ آنها بهره می گیرند، یا بعضی از درختان که از شیر و صمغ آن استفاده می کنند صحیح است، ولی در مورد درختانی که هیچ یک از اینها را ندارد مساقات صحیح نیست.

[مسأله ۲۳۴۰]

مسأله ۲۳۴۰ در معامله مساقات لازم نیست صیغه بخوانند بلکه اگر صاحب درخت به قصد مساقات آن را واگذار کند (۱) و کسی که کار می کند به همین قصد تحویل بگیرد (۲) معامله صحیح است. (۱) (زنجان): و طرف، به این قصد آن را تحویل بگیرد، معامله صحیح و لازم است. (۲) (گلپایگانی)، (تبریزی)، (خوئی)، (سیستانی)، (صافی): به همین قصد مشغول کار شود..

(مکارم): مسأله در معامله مساقات می توانند صیغه بخوانند، همچنین اگر صاحب درخت به قصد مساقات آن را در اختیار کسی که کار می کند بگذارد و او نیز به همین قصد تحویل گیرد بی آن که صیغه ای بخواند، باز معامله صحیح است (ولی گفتگوی لازم برای مدّت و شرایط باید قبلاً شده باشد).

[مسأله ۲۳۴۱]

مسأله ۲۳۴۱ مالک و کسی که تربیت درختها را (۱) به عهده می گیرد، باید مکلف و عاقل باشند (۲) و کسی آنها را مجبور نکرده باشد (۳) و نیز باید حاکم شرع آنان را از تصرف در مال خودشان منع نکرده باشد، بلکه اگر در حال بالغ شدن سفیه باشند (۴) اگر چه حاکم شرع منع نکرده باشد معامله ایشان صحیح نیست. (۱) (بهجت): مراقبت از درختها را .. (۲) (بهجت)، (سیستانی): باید بالغ و عاقل باشند .. (۳) (اراک): و نیز باید محجور و سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند.

(خوئی)، (تبریزی): و نیز مالک باید سفیه نباشد یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکند.

(گلیپایگانی)، (صافی): و نیز باید سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند و نیز باید مالک، از تصرف در مالش به حکم حاکم شرع ممنوع نباشد.

(سیستانی): و نیز باید سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند و

همچنین مالک نباید مفلس باشد ولی اگر باغبان مفلس باشد در صورتی که مسابقات مستلزم تصرف او در اموالی که از تصرف در آنها منع شده نباشد اشکال ندارد.

(فاضل): و نیز سفیه نباشند و مالک نباید به علت افلاس، محجور باشد یعنی حاکم شرع او را از تصرف در مالش منع نکرده باشد اما در عامل، محجور نبودن به جهت افلاس شرط نیست مگر بخواهد در مالش تصرف کند. (۴) (بهجت): اگر سفیه باشند اگر چه حاکم شرع از تصرف در مال خودشان منع نکرده باشد، معامله آنان صحیح نیست.

(زنجانى): مسأله مالک و کسی که تربیت درختها را به عهده می گیرد، باید ممیز و عاقل بوده و از روی قصد معامله کنند و اگر بخواهند در مال خود معامله کنند باید بالغ بوده و سفیه و مفلس نباشند و کسی آنها را مجبور نکرده باشد، ولی معامله نابالغ ممیز و سفیه، با اذن قبلی یا اجازه بعدی ولی آنها و نیز معامله مفلس با اذن یا اجازه طلبکاران اشکالی ندارد و اگر کسی که او را به انجام مسابقات بر روی مال خود مجبور کرده اند، بعداً راضی شود، مسابقات صحیح خواهد بود.

(مکارم): مسأله مسابقات چند شرط دارد: (۱) مالک و باغدار باید بالغ و عاقل باشند. (۲) کسی آنها را مجبور به این کار نکرده باشد. (۳) ممنوع از تصرف در مال خود نباشند. (۴) مدت مسابقات باید معلوم باشد و اگر ابتدای آن را معین کنند و آخر آن را موقعی قرار دهند که حاصل آن سال به دست می آید صحیح است. (۵) باید سهم هر کدام به صورت نصف یا ثلث حاصل و مانند آن باشد، بنا بر این اگر قرار بگذارند که مثلاً یک تن از میوه، مال صاحب باغ و بقیه مال کسی است که کار می کند معامله باطل است. (۶) باید قرار داد معامله را پیش از ظاهر شدن میوه بگذارند و اگر بعد از ظاهر شدن میوه و پیش از رسیدن آن بگذارند چنانچه کارهایی مانند آبیاری و سمپاشی که برای پرورش میوه لازم است باقی مانده باشد مسابقات صحیح است و گر نه اشکال دارد و اگر فقط احتیاج به کارهایی مانند چیدن میوه و نگهداری آن باشد قرار داد آنها صحیح است، ولی مسابقات نیست.

[مسأله ۲۳۴۲]

مسأله ۲۳۴۲ مدت مسابقات باید معلوم باشد (۱) و اگر اول آن را معین کنند و آخر آن را موقعی قرار دهند که میوه آن سال به دست می آید (۲) صحیح است. (۱) (سیستانی): و باید مدت به قدری باشد که در آن مدت، به دست آمدن حاصل ممکن باشد.. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و به حسب عادت، آن موقع معلوم باشد صحیح است.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۲۴۱، شرط ۴.

[مسأله ۲۳۴۳]

مسأله ۲۳۴۳ باید سهم هر کدام (۱) نصف یا ثلث حاصل و مانند اینها باشد و اگر قرار بگذارند که مثلاً صد من از میوه ها مال مالک و بقیه، مال کسی باشد که کار می کند، معامله باطل است (۲) (۱) (بهجت): باید سهم هر کدام به صورت نسبت معین

شود، مثلاً .. (۲) (بهجت): مگر به صورتی که در مزارعه گذشت و اگر درختها مختلف باشند و مقدار حاصل هر نوع معلوم باشد، می توانند برای هر نوعی ، سهم مخصوصی ، برای هر کدام از طرفین قرار دهند.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۲۴۱ شرط ۵.

[مسأله ۲۳۴۴]

اشاره

مسأله ۲۲۴۴ باید قرار معامله مسابقات را پیش از ظاهر شدن میوه بگذارند و اگر بعد از ظاهر شدن میوه و پیش از رسیدن آن قرار بگذارند پس اگر کاری مانند آبیاری یا کار دیگر که برای زیاد شدن میوه یا خوب شدن آن لازم است (۱) باقیمانده باشد، معامله صحیح است و گر نه اشکال دارد (۲) اگر چه احتیاج به کاری مانند چیدن میوه و نگهداری آن داشته باشد (۳) (۱) (گلبایگانی): اگر کاری که باعث زیادتی میوه می شود ..

(فاضل)، (نوری): اگر کاری مانند آبیاری که برای تربیت درخت و پرورش میوه لازم است ..

(بهجت)، (زنجان): اگر کاری مانند آبیاری که برای زیاد شدن یا بهتر شدن میوه لازم است ..

(صافی): اگر کاری مثل آبیاری که برای درخت لازم است .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): اگر کاری مانند آبیاری که برای تربیت درخت لازم است باقی نمانده باشد معامله صحیح نیست .. (۳) (خوئی)، (تبریزی): بلکه اگر کاری که برای تربیت درخت لازم است باقیمانده باشد صحت معامله محل اشکال است . (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۲۴۱، شرط ۶.

(سیستانی): مسأله لازم نیست قرار معامله مسابقات را پیش از ظاهر شدن حاصل بگذارند، بلکه اگر بعد از ظاهر شدن هم بگذارند، چنانچه کاری مانده باشد که برای زیادی حاصل یا بهتر شدن آن یا سالم ماندنش از آفات لازم باشد، معامله صحیح است؛ ولی اگر اینچنین کاری باقی نمانده باشد، هر چند کاری که برای تربیت درخت لازم است یا چیدن میوه یا نگهداری از آن باقی مانده باشد، صحت معامله محل اشکال است .

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۸۳ در عقد مساقات اگر نسبت به تقسیم امور چیزی را تعیین نکنند، آنچه از کارهای مساقات که در هر سال تکرار می شود به عهده عامل است، از قبیل کشت و وسایل کار و اصلاح درختها و آنچه موجب میوه دادن و ازدیاد آن است، و آنچه از مقدمات که در یک سال ایجاد می شود و برای سالها باقی می ماند، مثل دیوار کشی و وسایل آبیاری و احداث جدولها، به عهده مالک است .

(بهجت): مسأله ۱۷۸۴ مالیات زمین زراعتی یا باغ، به عهده مالک است، نه بر عامل مساقات یا مزارعه، مگر آن که در عقد شرط کرده باشند، که باید بر طبق آن عمل کنند.

(بهجت): مسأله ۱۷۸۵ اگر در عقد مساقات شرط کنند که مالک تمام کار مساقات را انجام دهد، عقد باطل است، زیرا با

مقتضای عقد مساقات مخالفت دارد، چون در این عقد، عامل در مقابل کاری که انجام می دهد استحقاق سهمی از محصول را پیدا می کند و بدون کار حقی ندارد.

[مسأله ۲۳۴۵]

مسأله ۲۳۴۵ معامله مساقات در بوته خربزه (۱) و خیار و مانند اینها صحیح نیست (۲) (۱) (فاضل): و هندوانه .. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (اراکی)، (فاضل): اشکال دارد. (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجانی): بنا بر احتیاط صحیح نیست .

(سیستانی): بنا بر أظهر صحیح است . (نوری): بنا بر أقوى صحیح است .

(مکارم): مسأله در مورد بوته خریزه و خیار و مانند آن اگر قرارداد روشنی بگذارند و تعداد چیدن و سهم هر کدام را مشخص کنند صحیح است، هر چند مسابقات نامیده نمی شود.

[مسأله ۲۳۴۶]

مسأله ۲۳۴۶ درختی که از آب باران یا رطوبت زمین استفاده می کند و به آبیاری احتیاج ندارد، اگر به کارهای دیگر مانند بیل زدن و کود دادن (۱) محتاج باشد، معامله مسابقات در آن صحیح است (۲) ولی چنانچه آن کارها در زیاد شدن یا خوب شدن میوه اثری نداشته باشد (۳) معامله مسابقات اشکال دارد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): برای زیاد شدن میوه ..

(فاضل)، (مکارم): و سمپاشی که موجب زیاد شدن یا مرغوبیت میوه می شود ..

(زنجان): و سم پاشی .. (سیستانی): مانند آنچه در مسأله [۲۲۴۴] گذشت .. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (مکارم)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجان): بقیه مسأله ذکر نشده .

(اراک): معامله به عنوان مسابقات اشکال دارد. [پایان مسأله] (۳) (فاضل): در زیاد شدن یا مرغوبیت میوه تأثیری نداشته باشند ..

[مسأله ۲۳۴۷]

مسأله ۲۳۴۷ دو نفری که مسابقات کرده اند، با رضایت یکدیگر می توانند معامله را به هم بزنند، و نیز اگر در ضمن خواندن صیغه مسابقات شرط کنند (۱) که هر دو، یا یکی از آنان حق به هم زدن معامله را داشته باشند، مطابق قراری که گذاشته اند، به هم زدن معامله اشکال ندارد (۲)، بلکه اگر (۳) در معامله (۴) شرطی کنند و عملی نشود، کسی که برای نفع او شرط کرده اند، می تواند معامله را به هم بزند. (۱) (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر در ضمن قرارداد مسابقات شرط کنند ..

(زنجان): اگر شرط کنند .. (۲) (مکارم): و اگر در قرارداد مسابقات شرطی ذکر کرده باشند و آن شرط عملی نشود و کسی که شرط به نفع اوست نتواند طرف را وادار به انجام آن کند، می تواند معامله را به هم بزند.

(زنجان): و اگر شرطی کنند و آن شرط عملی نشود، کسی که به نفع او شرط کرده اند می تواند معامله را به هم بزند و در هر دو صورت لازم نیست شرط در ضمن قرارداد مسابقات باشد بلکه اگر در ضمن معامله دیگر یا با قراری مستقل، قبل یا بعد از معامله مسابقات هم شرط کنند، همین حکم را دارد. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): و اگر .. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و اگر در ضمن معامله مسابقات ..

[مسأله ۲۳۴۸]

مسأله ۲۳۴۸ اگر مالک بمیرد، معامله مساقات به هم نمی خورد و ورثه اش بجای او هستند. (بهجت): مسأله مساقات با مردن یکی از طرفین قرار داد باطل نمی شود، بلکه وراثت او جایگزین می شوند، و در صورتی که شرط کرده باشند خود زارع مساقات را انجام دهد، حکم آن در احکام مزارعه گذشت .

[مسأله ۲۳۴۹]

اشاره

مسأله ۲۳۴۹ اگر کسی که تربیت درختها به او واگذار شده بمیرد (۱) چنانچه در عقد شرط نکرده باشند (۲) که خودش آنها را تربیت کند، ورثه اش بجای او هستند و چنانچه خودشان عمل را انجام ندهند و اجیر (۳) هم نگیرند، حاکم شرع از مال میّت ، اجیر (۴)

می گیرد و حاصل را بین ورثه میت و مالک قسمت می کند (۵) و اگر شرط کرده باشند که خود او درختها را تربیت نماید (۶)، پس اگر قرار گذاشته اند که به دیگری واگذار نکنند، با مردن او معامله به هم می خورد و اگر قرار نگذاشته اند (۷)، مالک می تواند عقد را به هم بزند، یا راضی شود که ورثه او یا کسی که آنها اجیرش می کنند، درختها را تربیت نماید. (۱) (مکارم): در صورتی که شرط کرده باشند خودش باغداری کند معامله به هم می خورد ولی اگر چنین شرطی نکرده باشند ورثه او جانشین او می شوند. [پایان مسأله] (۲) (زنجانی): چنانچه شرط نکرده باشند .. (سیستانی): چنانچه در قرار داد قید و شرط نکرده باشند ..

(گلپایگانی)، (صافی): اگر کسی که تربیت درختها به او واگذار شده بمیرد، معامله مساقات باطل نمی شود پس اگر در عقد شرط نکرده باشند .. (۳) و (۴) (فاضل): اجیر و کارگر .. (۵) (نوری): و چنانچه میت مالی نداشته باشد مساقات به هم می خورد ..

(زنجانی): ولی اگر قرارداد کرده باشند که خود او درختها را تربیت نماید، به گونه ای که به تربیت درختها توسط شخص دیگر اصلاً رضایت ندارد، با مردن او معامله به هم می خورد. و اگر برای کسی حق به هم زدن معامله را در صورت مرگ تربیت کننده درخت قرار داده باشند، وی می تواند بر طبق حق خود، معامله را به هم بزند. (۶) (گلپایگانی)، (صافی): مالک با مردن او می تواند معامله را فسخ کند یا راضی شود که ورثه او یا کسی که آنها اجیرش می کنند درختها را تربیت نماید، بلی اگر عقد بر خصوص مساقات به مباشرت واقع شده باشد با مردن او معامله باطل می شود.

(خوئی)، (تبریزی): اگر قرار داد کرده باشند (سیستانی): اگر در معامله قید کرده باشند که خود او درختها را تربیت نماید، با مردن او معامله به هم می خورد. [پایان مسأله] (۷) (اراکی): با مردن او معامله به هم نمی خورد و .. (بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۲۴۸)

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۹۰۵ باید اعمالی را که بر عهده هر کدام از دو طرف می باشد قبلاً معین کنند، مانند تعمیر قنات، یا موتور چاه و همچنین تهیه کود و وسیله سمپاشی و غیر اینها و اگر عرف و قاعده ای در محل باشد همان کافی است .

(مکارم): مسأله ۱۹۰۶ اگر معلوم شود معامله مساقات باطل بوده میوه های باغ مال صاحب باغ است، ولی باید اجرت آبیاری و کارهای دیگر را مطابق معمول به کسی که درختان را سرپرستی کرده بدهد.

(مکارم): مسأله ۱۹۰۸ ممکن است طرف قرارداد در مساقات متعدّد باشد یعنی صاحب باغ آن را در اختیار چند نفر بگذارد و با آنها قرارداد مساقات ببندد.

مسأله ۲۲۵۰ اگر شرط کند که تمام حاصل برای مالک باشد، مُساقات باطل است ، و میوه مال مالک می باشد (۱) و کسی که کار می کند نمی تواند مطالبه اجرت نماید (۲) ولی اگر باطل بودن مُساقات به جهت دیگر باشد (۳) مالک باید مزد آبیاری و کارهای دیگر را به مقدار معمول به کسی که درختها را تربیت کرده بدهد (۴)

(۱) (سیستانی): مُساقات باطل است ولی در عین حال حاصل مال مالک می باشد ..

(زنجانى): [و] در صورتی که معامله مساقات باطل باشد مالک باید به کسی که به گفته او تربیت درختها را انجام داده ، مزد آبیاری و کارهای دیگر را به مقدار معمول بدهد، ولی اگر مقدار معمول بیشتر از مقدار قرارداد باشد، دادن زیادی لازم نیست و در هر حال پرداخت مزد بر مالک در دو صورت لازم نیست : اول : اگر تربیت کننده درختها، به قصد مجانی کارها را انجام داده باشد. دوم : اگر مالک به قصد مجانی تربیت درختها را به دیگری واگذار کرده و گفتار وی ظهور در با مزد بودن نداشته باشد. (۲) (فاضل): بقیه مسأله ذکر نشده . (۳) (گلپایگانی)، (صافی): اگر کسی که درختها را تربیت کرده به امر مالک کار کرده باشد مزد کارش را از مالک طلبکار است . (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): ولی اگر مقدار معمول بیشتر از مقدار قرارداد باشد (سیستانی): و او از آن اطلاع داشته باشد، دادن زیادی لازم نیست .

(اراکى): بنا بر احتیاط واجب مالک باید نسبت به مزد آبیاری و کارهای دیگر با کسی که درختها را تربیت کرده مصالحه کند، مگر در صورتی که به امر مالک این کارها را انجام داده باشد که در این صورت باید مطابق معمول ، مزد آبیاری و کارهای دیگر را پرداخت نماید.

(مکارم): رجوع کنید به مسأله اختصاصی ۱۹۰۶، صفحه ۳۷۲.

(بهجت): رجوع کنید به مسأله اختصاصی ۱۷۸۹، صفحه ۳۷۴.

[مسأله ۲۳۵۱]

اشاره

مسأله ۲۲۵۱ اگر زمینی را به دیگری واگذار کند که در آن درخت بکار و آنچه عمل می آید مال هر دو باشد، معامله باطل است (۱) پس اگر درختها مال صاحب زمین بوده ، بعد از تربیت هم مال اوست و باید مزد کسی که آنها را تربیت کرده (۲) بدهد (۳) و اگر مال کسی بوده که آنها را تربیت کرده بعد از تربیت هم مال اوست و می تواند آنها را بکند، ولی باید گودالهایی را که به واسطه کندن درختها پیدا شده پر کند و اجاره زمین را از روزی که درختها را کاشته به صاحب زمین بدهد (۴) و مالک هم (۵) می تواند او را مجبور نماید که درختها را بکند و اگر بواسطه کندن درخت (۶) عیبی در آن پیدا شود (۷) باید تفاوت قیمت آن را به صاحب درخت بدهد (۸) و نمی تواند او را مجبور کند که با اجاره یا بدون اجاره ، درخت را در زمین باقی بگذارد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم معامله باطل است ..

(اراکى)، (فاضل): بنا بر احتیاط واجب معامله باطل است ..

(نوری): بنا بر اقوی صحیح است . [پایان مسأله] [بهجت]: معامله به این صورت باطل است ، ولی در صورت توافق طرفین می توان همین نتیجه را با صلح و یا اجاره به دست آورد. [پایان مسأله] [مکارم]: در صورتی که تمام جهات را روشن کنند

معامله صحیح است ، هر چند مُساقات نامیده نمی شود. [پایان مسأله] (۲) (کلپایگانی) ، (صافی) : اگر به امر او کار کرده ..

(۳) (فاضل): مشروط بر آن که از مقدار قرارداد بیشتر نباشد ..

(زنجانى): مگر در دو صورتی که در مسأله پیش گذشت ..

(اراکى): بنا بر احتیاط واجب باید نسبت به مزد کسی که آنها را تربیت کرده ، با هم مصالحه کنند مگر در صورتی که به امر و درخواست صاحب زمین به تربیت درختها پرداخته باشد .. (۴) (فاضل): مشروط بر آن که از مقدار قرارداد بیشتر نباشد .. (۵) (اراکى): در بعضی از موارد .. (۶) (اراکى): توسط او. (۷) (خوئی)، (تبریزی): چیزی بر صاحب زمین نیست ، بلی اگر خود صاحب زمین درختها را بکند و عیبی در آن پیدا شود، باید تفاوت قیمت آن را به صاحب درخت بدهد و صاحب درخت نمی تواند او را مجبور کند که با اجاره ، یا بدون اجاره ، درخت را در زمین باقی بگذارد. و همچنین صاحب زمین نمی تواند صاحب درختها را مجبور نماید که با اجاره یا بدون اجاره درختها در زمین او بماند. (۸) (زنجانى): و صاحب درخت یا صاحب زمین نمی تواند دیگری را مجبور کند که با اجاره یا بدون اجاره ، درخت را در زمین باقی بگذارد.

(گلپایگانی)، (صافی): اگر مالک آن را کننده باشد، باید تفاوت قیمت آن را به صاحب درخت بدهد و هیچ کدام نمی تواند دیگری را مجبور نماید که با اجاره یا بدون اجاره ، درخت را در زمین باقی بگذارد.

(سیستانی): مسأله مُغارسه آن است که زمینی را به دیگری واگذار کند که در آن درخت بکارد و آنچه عمل می آید مال هر دو باشد؛ و این معامله صحیح است هر چند احتیاط در ترک آن است ، ولی برای رسیدن به نتیجه آن می توان معامله ای انجام داد که بی اشکال صحیح است ، مثلاً دو طرف به این نحو با هم صلح و سازش کنند یا اینکه در نهالها با هم شریک شوند، سپس باغبان خود را به مالک زمین برای کاشتن و تربیت و آبیاری سهم او در مدّت زمانی معین به نصف منافع زمین در آن مدّت اجاره دهد.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۸۹ اگر عقد مساقات باطل باشد درختهای غرس شده ملک کسی است که نهالها از آن او بوده ، پس اگر مال مالک بوده ، عامل اجره المثل می برد و گر نه مال کسی است که آنها را کاشته است ، ولی صاحب زمین هم حق کند آنها را دارد، و در صورت کندن باید خسارتی را که بر درختها وارد شده به صاحب درخت بدهد، و در صورتی که مالک نمی دانست عقد مساقات باطل بوده ، می تواند اجرت زمین از اوّل تا آخر، یا تا زمان کندن درختها و نیز اجرت پُر کردن گودالها را که در اثر کندن درختها ایجاد می شود، از صاحب درخت بگیرد، ولی نمی تواند صاحب درخت را مجبور کند که آنها را نکند و به او بفروشد، و همچنین صاحب درخت حق ندارد که مالک زمین را مجبور کند که اجازه دهد درختها در زمین او باقی بماند و تنها اجرت زمین را بگیرد.

کسانی که نمی توانند در مال خود تصرف کنند

[کسانی که نمی توانند در مال خود تصرف کنند از رساله امام خمینی ره]

[مسئله ۲۳۵۲]

مسئله ۲۳۵۲ بچه ای که بالغ نشده شرعاً نمی تواند در مال خود تصرف کند (۱) و نشانه بالغ شدن (۲) یکی از سه چیز است: (۳) اول: رویدن موی درشت زیر شکم بالای عورت. دوم: بیرون آمدن منی (۴) سوم: تمام شدن پانزده سال قمری در مرد و تمام شدن نه سال قمری در زن. (۱) (فاضل): بلی، اگر ممیز باشد، تصرف در اموال جزئی برای او مانعی ندارد.. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): در زن و مرد.. (۳) (بهجت): بنا بر این هر یک از این سه نشانه به تنهایی، علامت بلوغ و رسیدن به حد تکلیف شرعی است..

(زنجان): بچه ای که بالغ نشده، تصرف او در مال خود بدون اذن ولی صحیح نیست مگر این که ولی بعداً معامله اش را اجازه دهد؛ و بالغ شدن، با یکی از سه چیز است.. (۴) (بهجت): در خواب یا بیداری، با اختیار یا بی اختیار..

(سیستانی): مسئله بچه ای که بالغ نشده است شرعاً نمی تواند در ذمه یا در مال خود تصرف کند، هر چند در کمال تمیز و رشد باشد و اذن سابق ولی در این باب فایده ای ندارد، و اجازه بعدی او هم مورد اشکال است، ولی در مواردی تصرف بچه صحیح است، از آن جمله خرید و فروش چیزهای کم قیمت، چنانکه در مسئله [۲۰۸۲] گذشت و همچنین وصیت او برای ارحام و نزدیکانش چنانکه در مسئله [۲۶۹۷] خواهد آمد؛ و نشانه بلوغ در دختر، تمام شدن نه سال قمری است و در پسر یکی از سه چیز است اول: رویدن موی درشت در زیر شکم بالای عورت. دوم: بیرون آمدن منی. سوم: تمام شدن پانزده سال قمری بنا بر مشهور.

[مسئله ۲۲۵۳]

اشاره

مسئله ۲۲۵۳ رویدن موی درشت در صورت و پشت لب و در سینه و زیر بغل و درشت شدن صدا و مانند اینها نشانه بالغ شدن نیست (۱) مگر انسان به واسطه اینها به بالغ شدن یقین کند (۲) (۱) (بهجت): بعید نیست که نشانه بلوغ باشد. [پایان مسئله] (۲) (زنجان): مگر انسان به واسطه اینها اطمینان کند که یکی از سه چیزی که در مسئله قبل گفته شد، پدید آمده است.

(مکارم): مسأله درشت شدن صدا و رویدن موی درشت در صورت و پشت لب و مانند آن ، دلیل بر بلوغ نیست ، مگر اینکه از این راه یقین به بالغ شدن حاصل شود.

(سیستانی): مسأله بعید نیست که رویدن موی درشت در صورت و پشت لب ، علامت بلوغ باشد، ولی رویدن مو در سینه و زیر بغل و درشت شدن صدا و مانند اینها نشانه بالغ شدن نیست .

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۷۹۱ رویدن مو اگر به سبب معالجه و استعمال دارو باشد، بنا بر أظهر نشانه بلوغ نیست مگر آن که معالجه از قبیل تقویت و تفریحات باشد که در رشد قوه بدنی مؤثر است .

(بهجت): مسأله ۱۷۹۲ اگر بچه ممیزی که بلوغ او نزدیک است ادعای بلوغ به احتلام کرد، قبول آن بدون یننه و قسم خالی از وجه نیست ، و همچنین است اگر دو نفر عادل خبر دهند، یا علم و یا اطمینان نزدیک به علم حاصل شود.

[مسأله ۲۲۵۴]

مسأله ۲۲۵۴ دیوانه و سفیه یعنی کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند (۱) اگر در حال بالغ شدن سفیه باشد یا حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده باشد، نمی توانند در مال خود تصرف نمایند (۲) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): و کسی که بواسطه افلاس ، حاکم شرع او را از تصرف در مالش منع کرده باشد نمی تواند در مال خود تصرف نماید.

(اراکلی)، (فاضل): نمی توانند در مال خود تصرف نمایند (فاضل): و تصرفات آنها باید زیر نظر ولی آنها باشد، و همچنین است ورشکسته ای که مجتهد جامع الشرائط یا قاضی منصوب از جانب او، او را از تصرف در اموالش منع کرده باشد. (۲) (نوری): و همچنین مفلس یعنی کسی که از جهت مطالبه طلبکاران از طرف حاکم شرع ، از تصرف در مال خود ممنوع شده است ، نمی تواند در مال خود تصرف کند.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله دیوانه و مفلس یعنی کسی که از جهت مطالبه طلبکاران از طرف حاکم شرع از تصرف در مال خود ممنوع است و سفیه یعنی کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند، نمی توانند در مال خود تصرف نمایند.

(زنجانلی): و سفیه ، یعنی کسی که توانائی شناخت وی نسبت به ارزش امور مالی کمتر از نوع مردم است ، نمی توانند در مال خود تصرف نمایند ولی اگر سفیه با اذن یا اجازه ولی تصرف مالی کند صحیح است ، همچنین تصرف مالی مفلس با اذن یا اجازه طلبکاران صحیح می باشد.

(مکارم): مسأله «دیوانه» و «سفیه» یعنی کسی که مال خود را بیهوده مصرف می کند و توانایی بر نگهداری و معامله ندارد، حق ندارند در مال خود تصرف کنند بلکه باید زیر نظر ولی آنها باشد. کسی که ورشکست شده یعنی بدهکاری او بیش از سرمایه موجود اوست

و طلبکاران از حاکم شرع خواسته اند که او را از تصرف در اموالش ممنوع کند بعد از حکم حاکم حق تصرف در اموال خود ندارد.

(سیستانی): مسأله دیوانه نمی تواند در مال خود تصرف کند و همچنین مفلس یعنی کسی که از جهت مطالبه طلبکاران از طرف حاکم شرع از تصرف در مال خود ممنوع است، بدون اجازه طلبکاران نمی تواند در آن تصرف کند و همچنین سفیه یعنی کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند، بدون اجازه ولی، نمی تواند در مال خود تصرف نماید.

(بهجت): مسأله شخص سفیه و همچنین کسی که حاکم شرع، او را به علتی از تصرف در اموالش منع کرده باشد، نمی تواند در مال خود تصرف نماید، ولی تصرفات غیر مالی آنها اشکال ندارد. و شخص سفیه، عقدهایش با اجازه ولی، صحیح است و نیز می تواند در اجرای صیغه عقد، وکیل دیگری شود و سفیه کسی است که مال خود را در کارهای غیر عقلانی و بیهوده صرف می کند و در تدبیر امور مالی و اصلاح آن، عقل او کمتر از مردم متعارف می باشد.

[مسأله ۲۲۵۵]

مسأله ۲۲۵۵ کسی که گاهی عاقل و گاهی دیوانه است، تصرفی که موقع دیوانگی در مال خود می کند صحیح نیست.

[مسأله ۲۲۵۶]

مسأله ۲۲۵۶ انسان می تواند (۱) در مرضی که به آن مرض از دنیا می رود، هر قدر از مال خود را به مصرف خود و عیال و مهمان و کارهایی که اسراف شمرده نمی شود برساند (۲) و نیز اگر مال خود را به کسی ببخشد یا ارزانتر از قیمت بفروشد یا اجاره دهد صحیح است (۳) (۱) (بهجت): بنا بر اقرب .. (۲) (زنجانی): و نیز اگر مال خود را به قیمت بفروشد، یا اجاره دهد اشکال ندارد بلکه ظاهراً اگر مال خود را به کسی ببخشد یا ارزانتر از قیمت بفروشد، اگر چه بیشتر از ثلث باشد و ورثه هم اجازه نمایند تصرف او صحیح است، هر چند احتیاط مستحب آن است که رضایت ورثه را هم جلب کند. (۳) (نوری): اگر چه بیشتر از ثلث باشد و ورثه هم اجازه نمایند تصرف او صحیح است و به اصطلاح «منجزات مریض» از اصل مال محسوب می شود نه از ثلث آن.

(خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): اظهر این است که اگر مال خود را به کسی ببخشد یا ارزانتر از قیمت بفروشد (فاضل): یا اجاره دهد) اگر چه بیشتر از ثلث باشد و ورثه هم اجازه نمایند، تصرف او صحیح است.

(گلپایگانی)، (صافی): اگر مال خود را به قیمت بفروشد، یا اجاره دهد اشکال ندارد بلکه اگر مثلاً مال خود را به کسی ببخشد یا ارزانتر از قیمت بفروشد بنا بر اقوی تصرف او صحیح است، اگر چه در تمام مال باشد و محتاج به اجازه ورثه نیست.

(سیستانی): اگر مال خود را به قیمتش بفروشد، یا اجاره دهد اشکال ندارد ولی اگر مثلاً مال خود را به کسی ببخشد، یا ارزانتر

از قیمت معمول بفروشد، چنانچه مقداری را که بخشیده یا ارزانتر فروخته است به اندازه ثلث مال او یا کمتر باشد تصرف او صحیح است؛ و اگر بیشتر از ثلث باشد، در صورتی که ورثه اجازه بدهند صحیح است و اگر اجازه ندهند، تصرف او در بیشتر از ثلث باطل می باشد.

(مکارم): مسأله انسان می تواند قبل از مرگ خود، خواه صحیح و سالم باشد یا بیمار هر قدر از مال خود را بخواهد، به دیگری ببخشد، یا جنسی را ارزانتر از قیمت بفروشد، یا به مصرف خود و عیال و میهمان برساند، ولی احتیاط آن است که در مرضی که با آن از دنیا می رود (یعنی در آستانه مرگ) در بیش از ثلث مال خود چنین تصرفاتی نکند مگر با اجازه ورثه.

حجر و نشانه های بلوغ (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۸۸۵: پدری یک دختر و یک پسر بالغ سفیه دارد که تحت سرپرستی او است، آیا بعد از مرگ پدر جایز است خواهر به عنوان ولایت بر برادر سفیه در اموالش تصرف کند؟

ج: خواهر و برادر نسبت به برادر سفیه خود ولایتی ندارند، بلکه ولایت بر برادر سفیه و اموالش در صورتی که جد پدری نداشته باشد و پدر هم به کسی برای ولایت بر او وصیت نکرده باشد، با حاکم شرع است. س ۱۸۸۶: آیا معیار در سن بلوغ پسران و دختران سال شمسی است یا قمری؟

ج: معیار، سال قمری است. س ۱۸۸۷: برای تشخیص اینکه فردی به سن بلوغ رسیده یا نه، چگونه می توان بر اساس سال قمری، تاریخ ولادت او را از نظر سال و ماه بدست آورد؟

ج: در صورتی که تاریخ تولد بر اساس سال شمسی معلوم باشد، می توان آن را از طریق محاسبه اختلاف بین سال قمری و سال شمسی بدست آورد. س ۱۸۸۸: آیا پسری که قبل از پانزده سالگی محتلم شده، حکم به بلوغ او می شود؟

ج: با احتلام، حکم به بلوغ او می شود زیرا احتلام شرعاً از نشانه های بلوغ است. س ۱۸۸۹: اگر به مقدار ده درصد احتمال بدهیم که دو علامت دیگر بلوغ (غیر از سن تکلیف) زودتر ظاهر شده اند، حکم چیست؟

ج: مجزّد احتمال اینکه آن دو نشانه زودتر ظاهر شده اند، برای حکم به بلوغ کافی نیست. س ۱۸۹۰: آیا جماع از نشانه های بلوغ محسوب می شود و با انجام آن، تکالیف شرعی واجب می گردند؟ و اگر فردی از حکم آن آگاهی نداشته باشد و چندین سال بگذرد، آیا غسل جنابت بر او واجب می شود؟ و آیا اگر اعمال مشروط به طهارت مانند نماز و روزه را قبل از غسل جنابت انجام بدهد، آن اعمال باطل هستند و قضای آنها واجب است؟

ج: مجزّد جماع بدون انزال و خروج منی از نشانه های بلوغ نیست، ولی باعث جنابت می شود و واجب است هنگام رسیدن به سن بلوغ غسل کند و تا زمانی که یکی از نشانه های بلوغ در فردی تحقق پیدا نکرده، شرعاً حکم به بلوغ او نمی شود و مکلف به احکام شرعی نیست و کسی که در کودکی بر اثر جماع جنب شده و سپس بعد از رسیدن به سن بلوغ، بدون انجام غسل جنابت نماز خوانده و روزه گرفته، واجب است نمازهای خود را اعاده کند، ولی در صورتی که جهل به جنابت داشته، قضای روزه هایش واجب نیست.

س ۱۸۹۱: تعدادی از دانش آموزان دختر و پسر مؤسسه ما طبق تاریخ تولدشان به سن بلوغ رسیده اند و بر اثر مشاهده اختلال در حافظه و ضعف آن، مورد معاینات پزشکی قرار گرفتند تا هوش و حافظه آنان آزمایش شود، نتیجه آن بررسی ها اثبات عقب ماندگی ذهنی آنان از یک سال پیش یا بیشتر بود، ولی بعضی از آنان را نمی توان مجنون محسوب کرد زیرا در حدی هستند که مسائل اجتماعی و دینی را درک می کنند، آیا تشخیص این مرکز مانند تشخیص پزشکان اعتبار دارد و برای آن دانش آموزان ملاک است؟

ج: معیار توجه تکالیف شرعی به انسان این است که او شرعاً بالغ و از نظر عرف عاقل باشد، ولی درجات درک و هوش معتبر نیست و در این رابطه تأثیری ندارد. س ۱۸۹۲: در بعضی از احکام در خصوص کودک ممیز آمده است: «کودکی که خوب را از بد تشخیص می دهد» منظور از خوب و بد چیست؟ و سن تمیز چه سنی است؟

ج: منظور از خوب و بد چیزی است که عرف آن را خوب یا بد می داند و باید در این رابطه، شرایط زندگی کودک و عادات و آداب و سنت های محلی هم ملاحظه شود و اما سن تمیز، به تبع اختلاف اشخاص در استعداد و درک و هوش، مختلف است. س ۱۸۹۳: آیا دیدن خونی که دارای صفات حیض است، توسط دختر قبل از اتمام نه سالگی، علامت بلوغ اوست؟

ج: این خون علامت شرعی بلوغ دختر نیست و حکم حیض را ندارد هر چند صفات آن را داشته باشد. س ۱۸۹۴: اگر فردی که به علتی توسط مراجع قضائی از تصرف در اموال خود ممنوع شده، مقداری از اموال خود را قبل از وفات به عنوان تقدیر و تشکر از خدمات پسر برادرش به او بدهد و برادرزاده اش هم اموال مزبور را بعد از وفات عمویش خرج تجهیز و برآورده کردن نیازهای خاص او بکند، آیا جایز است مراجع قضایی، آن اموال را از او مطالبه کنند؟

ج: اگر اموالی که به برادر زاده اش داده، مشمول حجر بوده و یا ملک دیگری باشد، شرعاً حق ندارد آن را به او بدهد و برادرزاده اش هم نمی تواند در آن تصرف کند و جایز است مراجع قضایی آن مال را از او مطالبه کنند و در غیر این صورت کسی حق ندارد آن مال را از او پس بگیرد.

احکام وکالت

[احکام وکالت از رساله امام خمینی ره]

اشاره

وکالت آن است که انسان کاری را که می تواند در آن دخالت کند، به دیگری واگذار نماید تا از طرف او انجام دهد، مثلاً کسی را وکیل کند که خانه او را بفروشد یا زنی را برای او عقد نماید (۱) پس آدم سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند (۲) اگر حاکم شرع او را از تصرف منع کرده یا در حالی که بالغ شده سفیه بوده، نمی تواند برای فروش مال خودش کسی را وکیل نماید. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): پس آدم سفیه چون حق ندارد در مال خود تصرف کند، نمی تواند برای فروش آن (زنجانى): بدون اذن یا اجازه ولی خود کسی را وکیل نماید (تبریزی): و نیز چون نمی تواند هر کس برای مردم جعل قانون کند، کسی را وکیل کند که برای مردم قانون جعل کند، وکالت صحیح نیست، یعنی آثار وکالت شرعیه را ندارد. (۲) (اراکى)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): چون حق ندارد در مال خود تصرف کند (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و کسی که حاکم شرع او را از تصرف در مالش منع کرده باشد نمی تواند برای فروش مال خودش، کسی را وکیل نماید.

(بهبخت): نمی تواند برای فروش مال خودش کسی را وکیل نماید.

(مکارم): مسأله وکالت آن است که انسان کاری که شرعاً می تواند در آن دخالت و تصرف کند به دیگری واگذار نماید تا از طرف او انجام دهد، مثلاً کسی را وکیل کند که خانه او را بفروشد، یا همسری را برای او عقد کند و در صورتی که شرایط در آن جمع باشد صحیح است.

وکیل و موکل هر دو باید عاقل و بالغ و رشید (کسی که اموال خود را بیهوده مصرف نکند) باشند و وکالت را از روی قصد و اختیار انجام دهند.

(سیستانی): مسأله وکالت آن است که انسان معامله ای را از عقود یا ایقاعات یا چیزی از شئون آنها را مانند تحویل دادن و تحویل گرفتن که حق دارد خود انجام بدهد، به دیگری واگذار نماید تا از طرف او انجام دهد، مثلاً کسی را وکیل کند که خانه او را بفروشد یا زنی را برای او عقد نماید پس آدم سفیه چون حق ندارد در مال خود تصرف کند، نمی تواند برای فروش آن کسی را وکیل نماید.

[مسأله ۲۲۵۷]

مسأله ۲۲۵۷ در وکالت لازم نیست صیغه بخوانند (۱) و اگر (۲) انسان به دیگری بفهماند که او را وکیل کرده و او هم بفهماند قبول نموده، مثلاً مال خود را به کسی بدهد

که برای او بفروشد و او مال را بگیرد، و کالت صحیح است . (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): در وکالت شرط است که منجز باشد یعنی اصل وکالت معلق بر چیزی نباشد پس اگر بگوید چنانچه مسافر من بیاید یا وقتی که اول ماه شد تو در فروش خانه وکیل من هستی که خود وکالت معلق بر آمدن مسافر یا رسیدن اول ماه شده باطل است ولی تعلیق در متعلق وکالت مثل این که بگوید تو در فروختن خانه ام وکیل من هستی لکن خانه را وقتی مسافر من آمد یا وقتی اول ماه شد بفروش اشکال ندارد و در وکالت لازم نیست صیغه بخوانند .. (۲) (گلیپایگانی)، (صافی): پس اگر .. (سیستانی): بلکه اگر ..

(مکارم): مسأله قرارداد وکالت را می توان به وسیله خواندن صیغه فارسی یا عربی یا هر زبان دیگر انجام داد، همچنین اگر عملاً به دیگری بفهماند که او را وکیل کرده و او هم عملاً بفهماند که قبول نموده است (مثلاً مال خود را برای فروختن به او بسپارد و او هم قبول کند) آن نیز صحیح است .

[مسأله ۲۲۵۸]

مسأله ۲۲۵۸ اگر انسان کسی را که در شهر دیگر است وکیل نماید و برای او وکالت نامه بفرستد و او قبول کند، اگر چه وکالت نامه بعد از مدتی برسد وکالت صحیح است (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): و کارهای وکیل بعد از رسیدن وکالت نامه و قبول کردن آن صحیح خواهد بود.

(فاضل): مسأله لازم نیست هنگام وکیل قرار دادن، وکیل حضور داشته باشد یا بلافاصله از وکالت مطلع شود. بنا بر این اگر شخصی را که در شهر دیگر زندگی می کند وکیل کند، وکالت او صحیح است هر چند پس از مدتها مطلع شود.

[مسأله ۲۲۵۹]

مسأله ۲۲۵۹ موکل یعنی کسی که دیگری را وکیل می کند و نیز کسی که وکیل می شود، باید بالغ و عاقل باشند و از روی قصد و اختیار اقدام کنند (۱) و بچه ممیز هم اگر فقط در خواندن صیغه وکیل شده باشد و صیغه را با شرایطش بخواند صیغه ای که خوانده صحیح است . (۱) (گلیپایگانی)، (بهجت)، (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): باید عاقل باشند و از روی قصد و اختیار اقدام کنند و در موکل بلوغ نیز معتبر است (سیستانی): مگر در آنچه از بچه ممیز صحیح است .

(زنجان): باید عاقل و ممیز باشند و از روی قصد و اختیار اقدام کنند و موکل نیز باید بالغ باشد و کسی که او را به وکالت مجبور کرده اند، اگر بعداً راضی شود و نیز موکل نابالغ اگر ولی او اذن یا اجازه دهد، وکالت وی صحیح است .

(مکارم): رجوع کنید به ذیل تعریف وکالت، قبل از مسأله

[مسأله ۲۲۶۰]

۲۲۵۷ مسأله ۲۲۶۰ کاری را که انسان نمی تواند انجام دهد، یا شرعاً نباید انجام دهد، نمی تواند برای انجام آن از طرف دیگری وکیل شود. مثلاً کسی که در احرام حج است چون نباید صیغه عقد زناشویی را بخواند، نمی تواند برای خواندن صیغه از طرف

دیگری وکیل شود (۱). (۱) (زنجانی): نمی تواند برای اینکه صیغه را در حال احرام بخواند، از طرف دیگری وکیل شود.

(مکارم): مسأله وکالت در کارهای حرام، یا در اموری که وکیل قدرت انجام آن را عقلاً یا شرعاً ندارد باطل است، مثلاً شخصی که در حال احرام است چون نباید صیغه عقد ازدواج را بخواند نمی تواند برای خواندن صیغه از طرف دیگری وکیل شود.

[مسأله ۲۲۶۱]

مسأله ۲۲۶۱ اگر انسان کسی را برای انجام تمام کارهای خودش (۱) وکیل کند صحیح است (۲) ولی اگر برای یکی از کارهای خود وکیل نماید و آن کار را معین نکند وکالت صحیح نیست (۳) (۱) (مکارم): یا قسمت معینی از کارها مثلاً آنچه مربوط به اموال او است .. (۲) (مکارم): جایز است .. (۳) (سیستانی): بلی، اگر او را برای انجام یکی از چند کار به انتخاب خودش وکیل کند مثلاً او را وکیل کند که یا خانه اش را بفروشد و یا اجاره دهد، وکالت صحیح است .

[مسأله ۲۲۶۲]

اشاره

مسأله ۲۲۶۲ اگر وکیل را عزل کند یعنی از کار برکنار نماید، بعد از آن که خبر به او رسید نمی تواند آن کار را انجام دهد، ولی اگر پیش از رسیدن خبر، آن کار را انجام داده باشد صحیح است .

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۳۳۷ وکالت، عقد جایز است و هر یک از دو طرف می تواند آن را به هم بزند، مگر اینکه در ضمن عقد لازمی شرط شده باشد مثلاً فرزند مغازه خود را به پدرش می فروشد و در ضمن عقد بیع شرط می کنند که فرزند وکیل باشد مغازه را تا پنج سال اجاره بدهد و مال الاجاره را پردازد که در این صورت پدر جایز نیست فرزندش را از وکالت عزل نماید.

[مسأله ۲۲۶۳]

مسأله ۲۲۶۳ وکیل می تواند از وکالت کناره کند و اگر موکل غایب هم باشد، اشکال ندارد. (خوئی)، (تبریزی): مسأله وکیل می تواند از وکالت کناره شود (تبریزی): کناره کند) اگر چه موکل غایب باشد.

(سیستانی): مسأله وکیل می تواند خود را از وکالت برکنار کند، اگر چه موکل غایب باشد.

[مسأله ۲۲۶۴]

مسأله ۲۲۶۴ وکیل نمی تواند برای انجام کاری که به او واگذار شده ، دیگری را وکیل نماید (۱) ولی اگر موکل به او اجازه داده باشد که وکیل بگیرد، به هر طوری که به او دستور داده می تواند رفتار نماید (۲)؛ پس اگر (۳) گفته باشد برای من وکیل بگیر، باید از طرف او وکیل بگیرد و نمی تواند کسی را از طرف خودش وکیل کند. (۱) (مکارم): مگر این که موکل به او اجازه داده باشد که از طرف خودش یا از طرف او وکیل بگیرد، در این صورت می تواند هر طور که به او اجازه داده است عمل نماید.

(زنجانى): مگر كاری را كه وکیل انجام می دهد بطوری باشد كه اگر با واسطه هم انجام گیرد، آن كار عرفاً به وکیل نسبت داده می شود كه در این صورت وکیل می تواند چنانچه موكل

تصریح بر خلاف نکرده باشد و کیل بگیرد؛ در هر حال اگر موکل به وکیل اجازه داده باشد که وکیل بگیرد، به هر طوری که به او اجازه داده، می تواند رفتار نماید، پس اگر گفته باشد برای من وکیل بگیر، باید از طرف او وکیل بگیرد، و نمی تواند کسی را از طرف خودش وکیل کند. (۲) (فاضل): و همچنین است اگر ظاهر امر، اجازه توکیل باشد؛ مثل این که کار به نحوی است که معلوم است خود وکیل نمی تواند آن را انجام دهد.. (۳) (فاضل): و اگر ..

[مسئله ۲۲۶۵]

مسئله ۲۲۶۵ اگر انسان با اجازه موکل خودش کسی را از طرف او وکیل کند، نمی تواند آن وکیل را عزل نماید و اگر وکیل اوّل بمیرد یا موکل، او را عزل کند (۱) وکالت دومی باطل نمی شود. (۱) (مکارم): اگر وکیل اوّل بمیرد یا از وکالت کناره گیری کند ..

[مسئله ۲۲۶۶]

مسئله ۲۲۶۶ اگر وکیل با اجازه موکل، کسی را از طرف خودش وکیل کند (۱) موکل و وکیل اوّل می توانند آن وکیل را عزل کنند و اگر وکیل اوّل بمیرد، یا عزل شود، وکالت دومی باطل می شود (۲) (۱) (فاضل): از طرف خودش (از طرف وکیل) وکیل کند.. (۲) (بهجت): و اگر موکل اوّل بمیرد یا دیوانه یا بیهوش شود، وکالت هر دو وکیل باطل می شود، و همچنین است در مسئله قبلی.

[مسئله ۲۲۶۷]

مسئله ۲۲۶۷ اگر چند نفر را برای انجام کاری وکیل کند و به آنها اجازه دهد که هر کدام به تنهایی در آن کار اقدام کنند، هر یک از آنان می تواند آن کار را انجام دهد و چنانچه یکی از آنان بمیرد (۱) وکالت دیگران باطل نمی شود (۲) ولی اگر نگفته باشد که با هم یا (به تنهایی وکیل است که انجام دهد و از حرفش هم معلوم نباشد که می توانند (۳) به تنهایی انجام دهند، یا گفته باشد که با هم انجام دهند، نمی توانند به تنهایی اقدام نمایند (۴) و در صورتی که یکی از آنان بمیرد، وکالت دیگران باطل می شود (۵) اگر با هم وکیل شده باشند. (۱) (فاضل): یا عزل شود.. (۲) (سیستانی): ولی اگر گفته باشد که با هم انجام دهند، یا به نحو اطلاق گفته باشد: شما دو نفر وکیل من هستید، نمی توانند به تنهایی اقدام نمایند. و در صورتی که یکی از آنان بمیرد، وکالت دیگران باطل می شود.

(بهجت): و همچنین است بنا بر اظهر، اگر تعیین نکرده باشد که با هم یا به تنهایی اقدام کنند. ولی اگر گفته باشد که با هم انجام دهند، نمی توانند به تنهایی اقدام نمایند، و اگر با هم وکیل شده باشند در صورتی که یکی از آنان بمیرد، وکالت دیگران باطل می شود. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (زنجانی) و (صافی) نیست] (۴) (فاضل): و اگر دسته جمعی وکیل شده باشند که با هم انجام دهند، در صورتی که یکی از آنان بمیرد، وکالت دیگران باطل می شود و در صورت مبهم بودن کلام موکل، وکالت دیگران با مرگ یکی از وکلاء از بین می رود.

(۵) (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (زنجانى): بقیه مسأله ذکر نشده .

(مکارم): مسأله هر گاه چند نفر را برای انجام کاری و کیل کند و به آنها بگوید هر کدام از شما و کیل من هستید، در این صورت هر یک از آنان کار را انجام دهد صحیح است و چنانچه یکی از آنها بمیرد، وکالت دیگران باطل نمی شود و اگر بگوید همه با هم و کیل من هستید هیچ کدام به تنهایی نمی تواند کاری انجام دهد و اگر یکی از آنان بمیرد، وکالت دیگران هم باطل می شود.

[مسأله ۲۲۶۸]

مسأله ۲۲۶۸ اگر وکیل یا موکل بمیرد، یا دیوانه همیشگی شود، وکالت باطل می شود. (و نیز اگر گاه گاهی دیوانه شود و یا بیهوش شود، بنا بر احتیاط واجب باید به معامله ای که انجام می دهد ترتیب اثر ندهند (۱)). و نیز اگر چیزی که برای تصرف در آن وکیل شده است از بین برود مثلاً گوسفندی که برای فروش آن وکیل شده بمیرد، وکالت باطل می شود. (۱) (اراکي)، (گلپایگانی): اگر وکیل یا موکل بمیرد یا دیوانه یا بیهوش شود وکالت باطل می شود ..

(بهجت): بنا بر احتیاط واجب باید بعد از زوال دیوانگی یا بیهوشی وکالت تجدید شود ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (نوری) نیست] (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): مسأله اگر وکیل یا موکل بمیرد، وکالت باطل می شود و نیز اگر چیزی که برای تصرف در آن وکیل شده است از بین برود؛ مثلاً گوسفندی که برای فروش آن وکیل شده بمیرد، وکالت باطل می شود. و اگر یکی از آنها دیوانه یا بیهوش شود، در زمان دیوانگی یا بیهوشی، وکالت اثری ندارد اما بطلان وکالت به نحوی که بعد از برطرف شدن دیوانگی و بیهوشی نیز نتواند عمل را انجام دهد، محل اشکال است .

(سیستانی): و همچنین اگر یکی از آنها برای همیشه دیوانه یا بیهوش شود، وکالت باطل می شود، ولی اگر گاه گاهی دیوانه یا بیهوش می شود، بطلان وکالت در زمان دیوانگی یا بیهوشی، چه رسد به زمان برطرف شدن آن، محل اشکال است .

(زنجانی): و اگر کسی را برای انجام کاری در آینده وکیل کند، وکیل و موکل، هر دو، هم در حال وکالت دادن و هم در زمان آن کار، شرایط لازم را دارا باشند، وکالت صحیح است، و اگر در فاصله این دو زمان، دیوانگی یا بیهوشی یا مانند آن پدید آید، به صحت وکالت ضرری نمی رساند.

(صافی): محل تأمل است .

(مکارم): مسأله هرگاه وکیل یا موکل از دنیا برود یا دیوانه شود وکالت باطل می شود، هر چند دیوانه بعداً عاقل گردد، دیوانگی موقت نیز بنا بر احتیاط باعث باطل شدن وکالت است، ولی بیهوشی موقت موجب باطل شدن وکالت نیست .

[مسأله ۲۲۶۹]

مسأله ۲۲۶۹ اگر انسان کسی را برای کاری وکیل کند و چیزی برای او قرار بگذارد، بعد از انجام آن کار، چیزی را که قرار گذاشته باید به او بدهد.

[مسأله ۲۲۷۰]

مسأله ۲۲۷۰ اگر وکیل در نگهداری مالی که در اختیار اوست کوتاهی نکند و غیر

از تصرّفی که به او اجازه داده اند، تصرّف دیگری در آن ننماید و اتفاقاً آن مال از بین برود، نباید عوض آن را بدهد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (سیستانی): ضامن نیست. (فاضل): واجب نیست عوض آن را بدهد.

(بهجت)، (زنجانی): لازم نیست عوض آن را بدهد (بهجت): و اگر وکیل ادعا کند که مال بدون تجاوز و کوتاهی تلف شده، چنانچه بینه بر خلافش نباشد، ادعایش قبول می شود).

[مسأله ۲۲۷۱]

مسأله ۲۲۷۱ اگر وکیل در نگهداری مالی که در اختیار اوست کوتاهی کند، یا غیر از تصرّفی که به او اجازه داده اند تصرّف دیگری در آن ننماید و آن مال از بین برود، ضامن است؛ پس اگر لباسی را که گفته اند بفروش، بپوشد و آن لباس تلف شود، باید عوض آن را بدهد. (مکارم): مسأله اگر وکیل در نگهداری اموالی که در اختیار اوست کوتاهی کند، یا غیر از آن تصرّفی که به او اجازه داده شده تصرّف دیگری ننماید و آن مال از بین برود یا ناقص شود، ضامن است ولی اگر بعد از آن تصرّف، مال باقی باشد و در آن تصرّفاتی را که اجازه داده بکند آن تصرّف صحیح است.

[مسأله ۲۲۷۲]

اشاره

مسأله ۲۲۷۲ اگر وکیل، غیر از تصرّفی که به او اجازه داده اند، تصرّف دیگری در مال بکند، مثلاً لباسی را که گفته اند بفروش بپوشد و بعداً تصرّفی را که به او اجازه داده اند ننماید، آن تصرّف صحیح است. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

مسائل اختصاصی

۲۲۷۱ (بهجت): مسأله ۱۸۱۱ اگر وکیل در چیزی که به وکالت خریده عیبی ببیند، لازم است آن معامله را از جهت خیار عیب فسخ کند، چه موکل حاضر باشد یا غایب، و اگر موکل او را از فسخ کردن معامله منع کند، وکیل نمی تواند فسخ کند.

(بهجت): مسأله ۱۸۱۲ زن می تواند برای طلاق دادن زن دیگر شوهرش یا طلاق زن مرد دیگر وکیل شود، بلکه می تواند برای طلاق خودش از طرف شوهرش وکیل شود.

احکام وکالت (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۸۰۲: من وکیل یکی از شرکتهای هستم و در برابر پولی که به عنوان اجرت به من می دهند، اعمالی مانند تبلیغات و خدمات پس از فروش و شرکت در نمایشگاههای بین المللی و مانند اینها را انجام می دهم، پولی که از شرکت دریافت می کنم چه حکمی دارد؟

ج : گرفتن اجرت و کالت در برابر انجام کارهای مربوط به آن ، در صورتی که از اعمال مباح باشند، اشکال ندارد. س ۱۸۰۳:
شخصی زمینی را از وکیل مالک بطور قسطی خریده است و بعد از آنکه اقساط آن را پرداخت نمود، موکل ادعا می کند که
معامله را فسخ کرده و آن را به مالکیت خود بازگردانده است ، آیا این ادعا توسط او صحیح است یا آنکه مشتری حق دارد
مبیع را از او مطالبه نماید؟

ج: بیع زمین توسط وکیل به وکالت از مالک، محکوم به صحت و لزوم است و مبیع، ملک مشتری است و موکل باید آن را به او تحویل دهد و تا زمانی که ثابت نکرده است که خیار دارد حق فسخ عقد و بازگرداندن زمین به ملکیت خود را ندارد. س ۱۸۰۴: شخصی چندین قطعه زمین را به وکالت از مالک آن با اسناد عادی فروخته و مالک با وکیل قرار گذاشته که به هیچ کدام از خریداران سند رسمی داده نشود، بعد از فوت مالک، وراثت او با اقرار به ملکیت خریداران نسبت به زمین ها، ادعا می کنند که مسئولیت دادن سند رسمی به آنان با وکیل است و در حال حاضر با آنکه او پول زمین ها را در آن زمان دریافت کرده و تحویل مالک داده است ولی سند رسمی و قیمت فعلی آن را از او مطالبه می کنند. با توجه به این مطالب آیا مسئولیت ثبت اسناد رسمی به نام خریداران با ورثه است یا وکیل؟ و آیا ورثه حق مطالبه قیمت یا ما به التفاوت قیمت آن زمان با قیمت کنونی را از او دارند؟

ج: هیچ یک از مسئولیت ها و هزینه های ثبت سند رسمی به نامهای خریداران بر عهده وکیل نیست و در مورد پول زمین ها هم اگر ثابت شود که آنها را از خریداران گرفته و تحویل موکل خود یعنی همان مالک داده است، ورثه حق مطالبه آن را از او ندارند و خریداران نیز نمی توانند چیزی را از او مطالبه کنند و همچنین ورثه حق مطالبه ما به التفاوت قیمت زمین ها و قیمت کنونی آنها را ندارند. س ۱۸۰۵: آیا جایز است وکیل هایی که از طرف مجتهد مجاز هستند، حقوق شرعی را در زمان حیات آن مجتهد به مجتهد دیگر بدهند؟

ج: بر وکیل واجب است آنچه را به عنوان وکالت گرفته به خصوص کسی که به او وکالت در اخذ وجوهات داده تحویل دهد مگر آنکه مجاز در پرداخت آن به دیگری باشد. س ۱۸۰۶: برادرم را وکیل کردم که تلفنی برایم بخرد و مبلغی را برای پرداخت قسط اول آن به او دادم که آن را به اداره مربوطه پرداخت کرد و بقیه قسطهای آن را خودم شخصاً پرداخت کردم، سپس برادرم فوت کرده و اکنون در اداره مربوطه تلفن به نام اوست، آیا ورثه او حق مطالبه تلفن را دارند؟

ج: اگر برادرتان با پرداخت قسط اول که به او داده بودید، آن را به وکالت برای شما خریده است، تلفن متعلق به شماست و ورثه او حقی در آن ندارند. س ۱۸۰۷: مبلغی به عنوان اجرت وکالت به وکیل داده و از او درخواست رسید کردم، او جواب داد که به هیچ کس در برابر وکالت رسید نمی دهد. بعد از مدتی وکیل مزبور قبل از انجام وکالت خود فوت کرد، آیا جایز است آن مبلغ را از ورثه او مطالبه کنم؟

ج: در فرض سؤال جایز است طلبی را که از وکیل داشته اید از ورثه او مطالبه کنید و پرداخت آن از دارائی او بر ورثه اش واجب است. س ۱۸۰۸: آیا عقد وکالت با موت وکیل یا موکل باطل می شود؟

ج: وکالت با فوت یکی از آن دو باطل می شود. س ۱۸۰۹: مردی در سفر به یکی از کشورهای آسیایی بر اثر حادثه رانندگی فوت می کند

و وراثت او (مادر و همسرش) مرا برای پیگیری حادثه که مستلزم سفر به محل وقوع آن است وکیل کردند، آیا جایز است هزینه های سفرم به آن کشور برای پیگیری پرونده قضیه را از اصل ترکه بردارم یا اینکه باید مبلغ مزبور را از پولی که آن دولت به ورثه متوفی می دهد، بردارم؟

ج: بر کسانی که شما را برای پیگیری قضیه وکیل کرده اند، واجب است اجرت عمل وکالت شما و سایر هزینه های مربوط به آن را از اموال خودشان بپردازند مگر اینکه قبلاً به نحو دیگری توافق نموده باشید. س ۱۸۱۰: در یک قرارداد وکالت طبق آنچه که امروزه متعارف است تصریح به بلا عزل بودن وکالت شده است، که البته یک وکالت ابتدایی مستقلی است نه اینکه به صورت شرط ضمن عقد بین طرفین باشد، آیا به مجرد نوشتن این جمله در قرارداد، وکالت از عقد جایز به عقد لازم تبدیل شده و حق عزل ساقط می شود؟

ج: وکالت لازم وکالتی است که در ضمن عقد لازمی به صورت شرط نتیجه شرط شود و مجرد نوشتن عبارت «وکالت بلا عزل است» تأثیری در تبدیل آن به عقد لازم ندارد و حق عزل، ساقط نمی شود. س ۱۸۱۱: آیا جایز است فردی کسی را که مجوز قانونی وکالت در دادگاهها را ندارد برای پیگیری یک پرونده حقوقی یا جزائی در دادگاه وکیل کند؟ با توجه به اینکه کسانی که دارای پروانه وکالت از دادگستری هستند، باید شرایط و ضوابط خاصی را داشته باشند تا بتوانند برای وکالت اجرت بگیرند، آیا کسانی که فاقد این مجوز هستند، در برابر پیگیری دعاوی موکلین در دادگاهها استحقاق دریافت اجرت را دارند؟

ج: وکالت فی نفسه در اموری که قابل توکیل و نیابت هستند از نظر شرعی اشکال ندارد و پیگیری دعاوی در دادگاهها از آن جمله است، تعیین اجرت هم بستگی به توافق دو طرف دارد، ولی اگر وکالت برای پیگیری پرونده های حقوقی یا جزایی که نیازمند مراجعه به ادارات رسمی و محاکم قضایی است، از نظر قانونی احتیاج به مجوز رسمی داشته باشد، وکیل کردن و قبول وکالت شخصی که این مجوز را ندارد جایز نیست، و در هر صورت اگر فردی که فاقد مجوز رسمی است بنا به درخواست دیگری اقدام به انجام کاری کند که اجرت دارد، اجرت المثل کارش بر عهده آن شخص است. س ۱۸۱۲: با توجه به اینکه گاهی اقدام وکیل برای پیگیری موضوع یا دعوی یا انجام یک عملی علیرغم صرف وقت و سعی و تلاش و پرداخت هزینه های رفت و آمد، ثمره و نتیجه ای به نفع موکل ندارد، پرداخت پول و دریافت آن به عنوان اجرت وکالت او در رابطه با آن موضوع، چه حکمی دارد؟

ج: صحت وکالت و استحقاق وکیل برای گرفتن اجرت المسمی یا اجرت المثل در برابر عمل وکالت که بنا به درخواست موکل صورت گرفته است، متوقف بر حصول نتیجه مطلوب و مورد انتظار موکل نیست، مگر اینکه از اول به نحو دیگری با هم توافق کنند. س ۱۸۱۳: شیوه متعارف در بسیاری از شعبه های رسمی دادگستری این است که حدود وکالت را مشخص می کنند. بطور مثال می نویسند «وکیل در فروش فلان خانه که در فلان مکان واقع شده

است» و همچنین امور دیگر را نیز مشخص می نمایند، ولی در بعضی از وکالتنامه های دستنویس عبارت ذیل ذکر می شود: «فلان شخص وکیل است در پیگیری همه امور مربوط به مورد وکالت» در نتیجه غالباً بین وکیل و موکل اختلاف پیش می آید که آیا فلان کار یا تصرف، داخل در وکالت هست یا خیر. سؤال این است که اگر برای وکیل نسبت به متعلق وکالت اقدامات و اعمال خاصی معین نشود آیا جایز است وکیل نسبت به متعلق وکالت هر اقدام و تصرفی را انجام دهد؟

ج: واجب است وکیل در اقداماتی که برای آنها وکیل شده است، اکتفا به مواردی کند که عقد وکالت صریحاً یا ظاهراً هر چند به کمک قرائن حالیه یا مقالیه، شامل آن می شود، و لو اینکه آن قرینه، عادت جاری بر وجود تلازم بین وکالت در چیزی و بعضی از امور دیگر باشد و بطور خلاصه وکالت به چند صورت تصور می شود: الف وکالت از هر دو جهت عمل و متعلق، خاص باشد. ب از هر دو جهت عام باشد. ج فقط از یک جهت عام باشد. د فقط از جهت عمل و تصرف، مطلق باشد، مثل اینکه بگوید: تو در موردخانه من وکیل هستی. ه فقط از جهت متعلق، مطلق باشد. مثلاً بگوید تو در فروش ملک من وکیل هستی. و از هر دو جهت مطلق باشد، مثلاً بگوید: تو در تصرف در مال من وکیل هستی. وکیل باید در هر یک از این موارد فقط به آنچه که عموم یا خصوص و یا اطلاق عقد وکالت شامل آن می شود، اکتفا کند و از آن تجاوز ننماید. س ۱۸۱۴: مردی به همسرش وکالت داده که یک قطعه زمین و بعضی از ساختمان های او را بفروشد و با پول آن یک آپارتمان مسکونی برای فرزند صغیرش بخرد و آن را به نام او نماید، ولی او از وکالت خود سوء استفاده نموده و آپارتمان را به نام خودش کرده است، آیا کارهایی که او انجام داده، شرعاً صحیح هستند؟ با توجه به اینکه آپارتمان با پول حاصل از فروش اموال موکل خریداری شده است، آیا بعد از وفات او آپارتمان فقط ملک فرزند صغیر اوست یا ملک همه ورثه؟

ج: اعمالی که آن زن بر اساس وکالتی که از شوهرش داشته است انجام داده از قبیل فروش زمین و بعضی از ساختمان ها، صحیح و نافذ است و در مورد آپارتمان هم مجرد ثبت آن به نام خودش شرعاً اثری برای او ندارد، بنا بر این اگر آن را طبق وکالت، در زمان حیات موکل و با پول او برای فرزند صغیرش خریده باشد، معامله صحیح و نافذ است و آپارتمان فقط اختصاص به فرزند صغیر او دارد و اگر آپارتمان را در زمان حیات موکل برای خودش خریده باشد و یا بعد از موت موکل آن را برای آن کودک صغیر بخرد، معامله فضولی و متوقف بر اجازه است که اگر ورثه آن را اجازه بدهند، معامله برای آنان به نسبت سهم هر یک از ترکه، محقق می شود. س ۱۸۱۵: زید از طرف برخی افراد، در اجیر گرفتن برای قضای نماز و روزه وکیل شد، یعنی مبلغی پول گرفت تا آن را به افرادی که اجیر می شوند بدهد، ولی او در امانت خیانت نمود و کسی را برای آن کار اجیر نکرد و در حال حاضر از عمل خود پشیمان است و می خواهد بری الذمه شود، آیا باید عده ای را برای آن کار اجیر کند یا اینکه اجرت آن کار را به قیمت فعلی آن به صاحبانشان برگرداند یا اینکه فقط به مقدار پولی که دریافت کرده است بدهکار است؟ و در صورتی که خود او اجیر در قضای نماز و روزه باشد و قبل از انجام آن بمیرد، تکلیف چیست؟

ج: اگر فردی که وکیل در استیجار است قبل از اقدام به اجیر کردن کسی برای قضای نماز یا روزه، مدّت وکالتش به پایان برسد، فقط ضامن مالی است که دریافت کرده است و در غیر این صورت مختار است بین اینکه با پولی که دریافت کرده کسی را برای قضای نماز و روزه اجیر کند و یا وکالت را فسخ نموده و پول را به صاحبش برگرداند و در مورد اختلاف ارزش پول، بنا بر احتیاط با هم مصالحه کنند و اما شخصی که برای قضای نماز و روزه اجیر شده است، اگر اجیر شده باشد تا خودش آن کار را انجام دهد، در این صورت با وفاتش اجاره فسخ می شود و پولی که دریافت کرده باید از ترکه اش پرداخت شود. ولی اگر مباشرت خود او در انجام عمل شرط نباشد، مدیون به انجام خود آن کار است و ورثه او باید کسی را از ترکه اش برای انجام عمل اجیر کنند البته اگر ترکه ای داشته باشد، و الا چیزی در این رابطه بر عهده آنان نیست. س ۱۸۱۶: بعضی از شرکتها دارای وکلانی هستند که وظیفه آنان حضور در دادگاهها از طرف شرکت است تا پرونده ها و شکایت ها را پیگیری کنند، حال اگر شرکت، ادعائی داشته باشد که به نظر آنان اساس صحیحی ندارد، آیا جایز است در آن رابطه از شرکت دفاع نمایند؟ و در صورتی که وکیل در دعوائی که به نظر او باطل است، از شرکت دفاع کند، آیا نسبت به این دفاع، حتّی اگر دادگاه به نفع مدّعی علیه حکم صادر کند، وکیل مسئولیتی دارد؟ و آیا اجرتی که وکیل در برابر دفاع از چیزی که به نظرش باطل است می گیرد، سُحت و حرام است؟

ج: دفاع از باطل و سعی در اثبات حق بودن آن جایز نیست و واقعیت عمل حرام با صدور رأی توسط دادگاه به نفع مدّعی علیه تغییر پیدا نمی کند و اجرتی که در برابر دفاع از امر باطلی گرفته می شود، سُحت و حرام است. س ۱۸۱۷: شخصی وکیل کسی شده به این شرط که قبل از اقدام به انجام کار، اجرت خود را از او دریافت کند، اگر وکیل هیچ کاری انجام ندهد، آیا شرعاً آن مال برای او حلال است؟

ج: وکیل به مجرّد تحقّق عقد وکالت، مالک اجرت المسمّی می شود و حتّی قبل از اقدام به انجام کاری که برای آن وکیل شده، حق مطالبه آن را دارد، ولی اگر کاری را که برای آن وکیل شده انجام ندهد تا اینکه وقت آن بگذرد و یا مدّت وکالت به پایان برسد، وکالت بر اثر آن فسخ می شود و واجب است وکیل اجرتی را که گرفته به موکّل برگرداند.

احکام قرض

[احکام قرض از رساله امام خمینی ره]

اشاره

قرض دادن از کارهای مستحبی است که در آیات قرآن و اخبار، راجع به آن زیاد سفارش شده است. از پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم روایت شده که هر کس به برادر مسلمان خود قرض بدهد مال او زیاد می شود و ملائکه بر او رحمت می فرستند و اگر با بدهکار خود مدارا کند، بدون حساب و به سرعت از صراط می گذرد و کسی که برادر مسلمانش از او قرض بخواهد و ندهد، بهشت بر او حرام می شود (۱) (۱) (فاضل)، (مکارم): و نیز در روایتی آمده است: ثواب صدقه ده برابر است و ثواب قرض هیجده برابر.

(سیستانی): مسأله قرض دادن به مؤمنین بخصوص به محتاجان آنان از کارهای مستحب است که در اخبار، راجع به آن زیاد سفارش شده است. از پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم روایت شده است که: هر کس به برادر مؤمن خود قرض بدهد و او را تا زمان تمکن مهلت دهد، مال او زیاد می شود و ملائکه بر او رحمت می فرستند تا زمانی که پول خود را پس بگیرد، و از امام صادق علیه السلام روایت شده است که: هر مؤمنی به مؤمن دیگر به قصد قربت قرض دهد، خداوند اجر صدقه برای او ثبت می کند تا وقتی که مال خود را پس بگیرد.

(زنجان): مسأله قرض دادن به مؤمنین از کارهای مستحب است و در احادیث، راجع به آن، سفارش بسیار شده است. از امام صادق علیه السلام روایت شده است که هر مؤمنی که به مؤمن دیگر به خاطر خدا قرض دهد، خداوند اجر صدقه برای او ثبت می کند تا وقتی که مال او باز گردد، در روایات بسیار آمده است که صدقه ده برابر پاداش داده می شود و قرض هجده برابر، در روایتی از پیامبر صلی الله علیه و آله و سلم وارد شده که هر کس که برادر مسلمانش دست نیاز به سوی وی دراز کرده از وی قرض بخواهد، و او می تواند به وی قرض دهد و ندهد، خداوند نسیم بهشت را بروی حرام می گرداند.

[مسأله ۲۲۷۳]

اشاره

مسأله ۲۲۷۳ در قرض لازم نیست صیغه بخوانند بلکه اگر چیزی را به تیت قرض به کسی بدهد و او هم به همین قصد بگیرد، صحیح است (۱) ولی مقدار آن باید کاملاً معلوم باشد. (۱) (اراکي)، (خوئی)، (تبریزی)، (فاضل)، (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده.

(مکارم): مسأله قرارداد قرض را می توان با صیغه لفظی انجام داد و نیز با عمل، به این گونه که چیزی را به تیت قرض به کسی بدهد و او هم به همین تیت بگیرد، در هر دو صورت صحیح است.

(زنجانى): مسأله در قرض، بايد انشاء قرض صورت گيرد، ولى لازم نيست انشاء قرض با لفظ (صيغه) باشد، بلكه اگر با نوشتار باشد، يا چيزى را به نيت قرض به كسى بدهد و او هم به همين نيت بگيرد، يا با فعل ديگر انشاء صورت گيرد صحيح است، و مقدار آن بايد كاملاً معلوم باشد، البته لازم نيست در هنگام قرض گرفتن مقدار آن معلوم باشد، بلكه اگر بعد از قرض گرفتن هم مقدار آن مشخص شود مانعى ندارد.

مسأله اختصاصى

(مكارم): مسأله ۱۹۴۰ در قرض بايد «مقدار»، «مدت» و «جنس» روشن باشد و نيز «قرض دهنده» و «گيرنده» هر دو بالغ و عاقل باشند و سفيه و ممنوع از تصرف در اموال خود نباشند و اين كار را از روى اراده و قصد انجام دهند، نه اجبار و اكراه يا شوخى.

[مسأله ۲۲۷۴]

مسأله ۲۲۷۴ اگر در قرض، شرط كنند كه در وقت معين آن را بپردازند پيش از رسيدن آن وقت، لازم نيست طلبكار قبول كند ولى اگر تعيين وقت، فقط براى همراهى با بدهكار باشد چنانچه پيش از آن وقت هم قرض را بدهند، بايد قبول نمايد. اين مسأله، در رساله آيت الله (بهجت) نيست (اراكى): مسأله هر وقت بدهكار بدهى خود را بدهد، طلبكار بايد قبول كند مگر آن كه طلبكار به نفع خود شرط تاخير پرداخت كرده باشد كه در اين صورت لازم نيست قبول نمايد.

(كلپايگانى)، (صافى): مسأله اگر دين مدت نداشته باشد هر وقت بدهكار بدهى خود را بدهد طلبكار بايد قبول نمايد. و اگر مدت داشته باشد پيش از مدت بنا بر احتياط بايد قبول كند.

(خوئى)، (تبريزى)، (سيستانى): مسأله هر وقت بدهكار بدهى خود را بدهد، طلبكار بايد قبول نمايد. (سيستانى): مگر آن كه براى پرداخت آن به درخواست طلبكار يا به درخواست هر دو مدتى قرارداد باشند كه در اين صورت طلبكار مى تواند پيش از تمام شدن مدت از دريافت طلب خود امتناع كند).

(زنجانى): مسأله اگر بدهكار قرض خود را قبل از رسيدن زمان آن بدهد، طلبكار بايد قبول كند، مگر شرط تاخير شده باشد كه طلبكار مى تواند قرض را قبول نكند؛ مثلاً اگر طلبكار مايل نباشد كه مدتى پول را در اختيار داشته باشد، لذا آن را به ديگرى قرض داده و با وى شرط مى كند كه تا زمان مشخصى قرض را ادا نكند، چنانچه بدهكار قبل از رسيدن اين زمان قرض خود را بدهد، بر طلبكار لازم نيست آن را بپذيرد.

(مكارم): مسأله اگر در قرارداد قرض براى پرداخت آن مدتى قرار دهند طلبكار پيش از رسيدن آن مدت نمى تواند طلب خود را بخواهد، ولى اگر مدت نداشته باشد هر وقت بخواهد مى تواند طلب خود را مطالبه كند.

[مسأله ۲۲۷۵]

مسأله ۲۲۷۵ اگر در صیغه قرض برای پرداخت آن مدّتی قرار دهند (۱)، طلبکار پیش از تمام شدن آن مدّت نمی تواند طلب خود را مطالبه نماید (۲) ولی اگر مدّت نداشته باشد (۳) طلبکار هر وقت بخواهد، می تواند طلب خود را مطالبه نماید. (۱) (سیستانی): چنانچه تعیین مدّت به در خواست بدهکار یا به در خواست هر دو طرف باشد .. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (اراکي)، (تبریزی)، (صافی): احتیاط واجب آن است که طلبکار پیش از

تمام شدن آن مدّت ، طلب خود را مطالبه نکند ..

(بهجت): بنا بر احتیاط واجب ، طلبکار قبل از تمام شدن آن مدّت نمی تواند طلب خود را مطالبه نماید، ولی بدهکار می تواند هر وقت خواست قرض را بپردازد .. (۳) (سیستانی): اگر تعیین مدّت به درخواست طلبکار بوده یا اصلاً برای پرداخت بدهی مدّتی تعیین نشده است ..

(مکارم): مسأله در صورتی که قرض مدّت دار باشد و بدهکار بخواهد قبل از رسیدن مدّت بدهی خود را بپردازد، طلبکار مجبور به قبول آن نیست ، ولی اگر تعیین مدّت فقط برای همراهی با بدهکار باشد چنانچه پیش از وقت بدهی را بدهد طلبکار باید قبول کند.

(زنجان): مسأله اگر در قرارداد قرض برای پرداخت آن مدّتی قرار دهند، طلبکار پیش از تمام شدن آن مدّت حق مطالبه قرض را ندارد، ولی اگر مدّت نداشته باشد، پس از گذشتن زمانی که عرفاً در قرض اجازه تأخیر داده می شود، طلبکار هر وقت بخواهد حق مطالبه قرض را دارد.

[مسأله ۲۲۷۶]

مسأله ۲۲۷۶ اگر طلبکار طلب خود را (۱) مطالبه کند (۲) چنانچه بدهکار بتواند بدهی خود را بدهد، باید فوراً آن را بپردازد و اگر تأخیر بیندازد گناه کار است . (۱) (فاضل): در موقعی که حق دارد .. (زنجان): اگر طلبکار حق خود را .. (۲) (سیستانی): و وقت نداشته باشد یا وقت آن رسیده باشد ..

(مکارم): مسأله هر گاه طلبکار طلب خود را در موقعی که حق دارد مطالبه کند بدهکار باید فوراً آن را بپردازد، و تأخیر آن گناه است .

[مسأله ۲۲۷۷]

مسأله ۲۲۷۷ اگر بدهکار غیر از خانه ای که در آن نشسته (۱) و اثاثیه منزل و چیزهای دیگری که به آنها احتیاج دارد (۲)، چیزی نداشته باشد (۳) طلبکار نمی تواند طلب خود را از او مطالبه نماید، بلکه باید صبر کند تا بتواند بدهی خود را بدهد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): غیر از خانه ای که مناسب شأن اوست و در آن نشسته .. (۲) (اراک) : به طوری که با فروش آنها در عسر و حرج واقع می شود ..

(سیستانی): اثاثیه منزل و چیزهای دیگری که به آنها با ملاحظه شأن و موقعیت اجتماعی او احتیاج دارد و بدون آنها در زحمت می افتد .. (۳) (مکارم): طلبکار باید صبر کند و نمی تواند او را مجبور کند که چیزهای مورد احتیاجش را بفروشد، اما بدهکار باید برای پرداخت بدهی خود تلاش کند و از طریق کسب و کار یا راههای مشروع دیگر چیزی بدست آورده و بدهی خود را بپردازد.

(زنجانى): مسأله بدهكار را براى پرداخت قرض نمى توان مجبور كرد كه چيزهاى مورد نياز خود همچون منزل و اثاثيه آن را بفروشد يا آنها را به طلبكار بدهد، بلكه بايد طلبكار صبر

کند تا بدهکار بتواند بدهی خود را بدهد.

[مسئله ۲۲۷۸]

مسئله ۲۲۷۸ کسی که بدهکار است و نمی تواند بدهی خود را بدهد (۱) اگر کاسب است باید برای پرداخت بدهی خودش کسب کند، و کسی هم که کاسب نیست چنانچه بتواند کاسبی کند، احتیاط واجب آن است که کسب کند و بدهی خود را بدهد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي)، (فاضل): چنانچه بتواند کاسبی کند (فاضل): و بر او حرج نباشد) احتیاط واجب آن است که کسب کند و بدهی خود را بدهد.

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): چنانچه بتواند کاسبی کند واجب است که کسب کند و بدهی خود را بدهد.

(زنجانى): باید کسب کند و بدهی خود را بدهد، مگر آن که این کار حرجی یا با هتک حیثیت وی همراه باشد.

(سیستانی): اگر کاسبی برای او آسان باشد، یا کارش کاسبی باشد، واجب است کسب کند و بدهی خود را بپردازد، بلکه در غیر این صورت نیز اگر بتواند کسبی کند که لایق شأنش باشد، احتیاط واجب آن است که کسب کند و بدهی خود را بپردازد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۲۷۷.

[مسئله ۲۲۷۹]

مسئله ۲۲۷۹ کسی که دسترسی به طلبکار خود ندارد، چنانچه امید نداشته باشد (۱) که او را پیدا کند، باید با اجازه حاکم شرع طلب او را به فقیر بدهد (۲) و شرط نیست در فقیر که سید نباشد. (۱) (سیستانی): که در آینده او یا وارثش را پیدا کند، باید طلب او را از طرف صاحبش به فقیر بدهد. و بنا بر احتیاط واجب از حاکم شرع در این کار اجازه بگیرد، ولی اگر امید داشته باشد که او یا وارثش را پیدا کند باید منتظر بماند و از او جستجو کند و چنانچه او را پیدا ننماید وصیت کند که اگر او مُرد و طلبکار یا وارثش پیدا شد طلب او را از مالش بپردازند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و اگر طلبکار او سید نباشد، احتیاط واجب آن است که طلب او را به سید فقیر ندهد.

(اراکي): باید بنا بر احتیاط واجب با اجازه حاکم شرع طلب او را به عنوان صدقه از طرف طلبکار، به فقیر بدهد، ولی اگر طلبکار او سید نباشد بنا بر احتیاط واجب طلب او را به فقیری که سید نیست بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): باید طلب او را (خوئی): از طرف صاحبش (به فقیر بدهد و بنا بر احتیاط از حاکم شرع اجازه بگیرد و اگر طلبکار او سید نباشد، احتیاط مستحبی آن است که طلب او را به سید فقیر ندهد.

(زنجانى): باید طلب او را به فقیر بدهد و برای این کار از حاکم شرع اجازه بگیرد و احتیاط مستحب «آن است که در هنگام صدقه دادن قصد کند که صدقه از طرف صاحبش باشد و نیز اگر طلبکار او سید است بنا بر احتیاط مستحب «طلب او را به

سید ندهد.

(مکارم): احتیاط واجب آن است که مقدار طلب او را با اجازه حاکم شرع به فقیر دهد

خواه آن فقیر غیر سید باشد یا سید.

(فاضل): چنانچه امید نداشته باشد که او یا وارث او را پیدا کند، باید طلب او را به فقیر بدهد و احتیاط واجب این است که با اجازه مجتهد جامع شرایط باشد و اگر طلبکار او سید نباشد، احتیاط واجب آن است که طلب او را به سید فقیر ندهد.

(بهجت): مسأله اگر طلبکار ناپدید شد، بدهکار باید جستجو کرده و مال او را نگهداری کند تا به او برساند، و اگر هیچ گونه امیدی به یافتن طلبکار ندارد، باید مال را یا به حاکم شرع بدهد و یا با اجازه او به قصد «آنچه در واقع وظیفه اوست» به فقیر صدقه بدهد؛ و اگر اتفاقاً طلبکار پیدا شد، مخیر است بین این که طلب خود را از بدهکار بگیرد و یا به ثواب صدقه ای که داده شده، برای خودش راضی شود.

[مسأله ۲۲۸۰]

مسأله ۲۲۸۰ اگر مال میت بیشتر از خرج واجب کفن و دفن و بدهی او نباشد، باید مالش را به همین مصرفها برسانند و به وارث او چیزی نمی رسد.

[مسأله ۲۲۸۱]

مسأله ۲۲۸۱ اگر کسی مقداری پول طلا- یا نقره (۱) قرض کند و قیمت آن کم شود (۲) یا چند برابر گردد، چنانچه همان مقدار را که گرفته پس بدهد کافی است، ولی اگر هر دو به غیر آن راضی شوند اشکال ندارد. (۱) (فاضل): پول یا چیزهای مثلی دیگر را .. (تبریزی): سکه طلا- یا نقره .. (۲) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجانی): چنانچه همان مقدار را که گرفته پس بدهد کافی است و اگر قیمت آن زیادتر گردد لازم است همان مقدار را که گرفته بدهد. ولی در هر دو صورت اگر بدهکار و طلبکار به غیر آن راضی شوند اشکال ندارد.

(مکارم): مسأله هرگاه کسی مقداری پول طلا و نقره رایج یا غیر آن را قرض کند و بعداً ارزش آن کم شود، یا چند برابر گردد، باید همان مقدار را که گرفته پس بدهد، خواه قیمت آن کم شده باشد یا زیاد.

(سیستانی): مسأله اگر کسی مقداری پول یا گندم یا جو و مانند اینها که مثلی هستند، قرض کند و قیمت آن کم یا زیاد شود، همان مقدار را که گرفته با همان اوصاف و خصوصیات که در مرغوبیت آن مال دخالت دارد باید پس بدهد و کافی است، ولی اگر بدهکار و طلبکار به غیر آن راضی شوند، اشکال ندارد، و اگر آنچه را قرض کرده است قیمی باشد مانند گوسفند باید قیمت روزی که قرض گرفته است پس بدهد.

[مسأله ۲۲۸۲]

مسأله ۲۲۸۲ اگر مالی را که قرض کرده از بین نرفته باشد و صاحب مال، آن را مطالبه کند، احتیاط مستحب آن است که

بدهکار، همان مال را به او بدهد (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (تبریزی): لازم نیست که بدهکار همان مال را به او بدهد.

(سیستانی): واجب نیست بدهکار آن را بدهد، و اگر بدهکار بخواهد آن را بدهد طلبکار می تواند نپذیرد.

(مکارم): مسأله اگر مدّت فرا رسد و چیزی را که قرض کرده عیناً موجود باشد و طلبکار همان را مطالبه کند، لازم نیست آن را به او بدهد، هر چند احتیاط مستحب «دادن همان مال است» .

[مسئله ۲۲۸۳]

مسئله ۲۲۸۳ اگر کسی که قرض می دهد شرط کند که زیادت از مقداری که می دهد بگیرد، مثلاً یک من گندم بدهد و شرط کند که یک من و پنج سیر بگیرد، یا ده تخم مرغ بدهد که یازده تا بگیرد، ربا و حرام است بلکه اگر قرار بگذارد که بدهکار کاری برای او انجام دهد، یا چیزی را که قرض کرده با مقداری جنس دیگر پس دهد، مثلاً شرط کند یک تومانی را که قرض کرده با یک کبریت پس دهد، ربا و حرام است و نیز اگر با او شرط کند که چیزی را که قرض می گیرد، بطور مخصوص پس دهد (۱) مثلاً مقداری طلای نساخته به او بدهد و شرط کند که ساخته پس بگیرد، باز هم ربا و حرام می باشد. ولی اگر بدون این که شرط کند، خود بدهکار زیادت از آنچه قرض کرده پس بدهد اشکال ندارد (۲) بلکه مستحب است . (۱) (زنجانی): به گونه ای که قیمت آن بیشتر است پس بدهد، .. (۲) (بهجت): بنا بر اظهر ..

(مکارم): مسئله هر گاه قرض دهنده شرط کند که زیادت از مقداری که داده بگیرد، ربا و حرام است ، خواه جنسی باشد که با وزن و پیمانه خرید و فروش می شود یا با عدد، بلکه اگر قرار بگذارد که بدهکار عملی برای او انجام دهد یا جنس دیگری اضافه کند، مثلاً شرط کند علاوه بر پولی که قرض کرده مقداری گندم هم به او بدهد، یا این که مقداری طلای نساخته را قرض دهد و شرط کند که همان مقدار ساخته پس بگیرد، همه اینها ربا و حرام است ، ولی مانعی ندارد خود بدهکار بدون اینکه شرطی در کار باشد مقداری اضافه کند بلکه این کار مستحب است .

[مسئله ۲۲۸۴]

مسئله ۲۲۸۴ ربا دادن مثل ربا گرفتن حرام است و کسی که قرض ربایی گرفته (۱) اگر چه کار حرامی کرده ولی اصل قرض صحیح است و می تواند در آن تصرف نماید. این مسئله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم)، (نوری): مالک آن نمی شود و نمی تواند در آن تصرف کند ولی چنانچه طوری باشد که اگر قرار ربا را هم نداده بودند، صاحب پول راضی بوده که گیرنده قرض در آن پول تصرف کند، قرض گیرنده می تواند در آن تصرف نماید.

(تبریزی): مالک آن می شود و می تواند در آن تصرف کند، ولی طلبکار حق مطالبه مقدار زیادی که ربا است ندارد.

(فاضل): چنانچه شرط پرداخت سود را قبول کرده ، کار حرامی مرتکب شده است ولی به هر حال ، اصل قرض صحیح است و شرط باطل است .

(خوئی): مسئله ربا دادن مثل ربا گرفتن حرام است ولی کسی که قرض ربایی گرفته ظاهر این است که مالک می شود اگر چه اولی این است که در آن تصرف نکند و چنانچه طوری باشد که اگر قرار ربا را هم نداده بودند، صاحب پول راضی بوده که گیرنده قرض در آن پول تصرف کند، قرض گیرنده می تواند در آن بدون اشکال تصرف نماید.

(گلپایگانی): مسئله ربا دادن مثل ربا گرفتن حرام است و کسی که قرض ربایی گرفته مالک

آن نمی شود و نمی تواند در آن تصرف کند ولی چنانچه قرض دهنده با علم به بطلان قرض و مالک نشدن سود راضی به تصرف قرض گیرنده باشد به طوری که رضایت او مبنی بر این معامله باطل نباشد تصرف قرض گیرنده در آن مال جایز است .

(زنجانى): ولی چنانچه طوری باشد که اگر قرار ربا هم نبود، صاحب پول راضی بود که گیرنده قرض در آن پول تصرف کند، قرض گیرنده می تواند در آن تصرف نماید.

(صافى): ربا دادن مثل ربا گرفتن حرام است و مالک شدن گیرنده قرض ربایی و جواز تصرف او در آن محل تأمل است ..

(سیستانی): مسأله ربا دادن مثل ربا گرفتن حرام است ، ولی خود قرض صحیح است و کسی که قرض ربایی گرفته است مالک می شود، ولی قرض دهنده مالک زیادتی که می گیرد نمی شود، و تصرف او در آن حرام است ، و اگر با عین آن چیزی را بخرد مالک آن چیز نمی شود، و چنانچه طوری باشد که اگر قرار ربا را هم نگذاشته بودند، قرض گیرنده راضی بود که قرض دهنده در آن پول تصرف کند، تصرف او جایز است ؛ و همچنین اگر از روی ندانستن مسأله ربا بگیرد و پس از اطلاع توبه کند که در این صورت آنچه را در زمان جهل گرفته برای او حلال است .

[مسأله ۲۲۸۵]

مسأله ۲۲۸۵ اگر گندم یا چیزی مانند آن را (۱) به طور قرض ربایی بگیرد و با آن زراعت کند، حاصلی که از آن به دست می آید مال قرض گیرنده است (۲) (۱) (فاضل): اگر گندم یا بذر دیگری را .. (۲) (خوئی): ظاهر این است که حاصل را مالک می شود اگر چه اولی این است که در حاصلی که از آن به دست می آید تصرف نکند.

(گلپایگانی)، (فاضل)، (بهجت)، (مکارم)، (نوری)، (زنجانى): حاصلی که از آن به دست می آید مال قرض دهنده است (مکارم): نه قرض گیرنده .

(تبریزی): حاصلی که از آن به دست می آید مالک می شود و می تواند تصرف کند.

(سیستانی): حاصل را مالک می شود.

(صافى): احتیاط این است که حاصلی که از آن بدست می آید با قرض دهنده مصالحه نمایند، مگر آن که بر حسب صورت دوم مسأله قبل ، قرض دهنده راضی به تصرف قرض گیرنده باشد، بی آنکه رضایت او مبنی بر معامله ربایی باشد که در این صورت ، حاصل ، مال قرض گیرنده است .

[مسأله ۲۲۸۶]

مسأله ۲۲۸۶ اگر لباسی را بخرد (۱) و بعداً از پولی که بابت ربا گرفته ، یا از پول حلالی که مخلوط با ربا است به صاحب

لباس بدهد (۲) چنانچه موقع خریداری قصدش بوده که از این پول بدهد، پوشیدن آن لباس و نماز خواندن با آن جایز نیست (۳). و نیز اگر پول ربایی یا حلال مخلوط به حرام داشته باشد و به فروشنده بگوید که این لباس را با این پول می خرم، پوشیدن آن لباس حرام است و اگر بداند پوشیدن آن حرام است نماز هم با آن باطل می باشد (۴) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): به ذمه بخرد ..

(۲) (اراکي): پوشیدن آن لباس و نماز خواندن با آن اشکال ندارد ولی اگر به فروشنده بگویند که این لباس را با این پول می خرم، پوشیدن آن لباس حرام است و اگر بدانند پوشیدن آن حرام است نماز هم با آن باطل می باشد. (۳) (مکارم): و اگر موقع خرید قصدش این نبوده بعداً این قصد برای او پیدا شده، اشکال ندارد، ولی ذمه او با مال حرام ادا نمی شود.

(فاضل): چنانچه موقع خریداری قصد داشته از این پول بدهد، پوشیدن آن لباس جایز نیست و نماز خواندن در آن اشکال دارد و اگر در هنگام خرید چنین قصدی نداشته باشد پوشیدن آن لباس جایز و نماز در آن صحیح است.. (۴) (فاضل): بنا بر احتیاط واجب باطل می باشد.

(خوئی): مسأله اگر لباسی را بخرد و بعداً از پولی که به قرض ربایی گرفته، یا از پول حلالی که مخلوط با آن پول است به صاحب لباس بدهد پوشیدن آن لباس و نماز خواندن با آن اشکال ندارد و همچنین است حکم اگر به فروشنده بگویند که این لباس را با این پول می خرم اگر چه اولی این است که در این صورت آن لباس را در نماز و غیر نماز نپوشد.

(سیستانی): مسأله اگر لباسی را بخرد و بعداً از پول ربا یا از پول حلالی که مخلوط با آن پول است به صاحب لباس بدهد، لباس را مالک می شود و پوشیدن و نماز خواندن با آن اشکال ندارد، ولی اگر به فروشنده بگویند که این لباس را با این پول می خرم، لباس را مالک نمی شود و پوشیدن آن حرام است.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر لباسی را به ذمه بخرد و بعداً از پولی که به قرض ربایی گرفته یا از پول حلالی که مخلوط با ربا است به صاحب لباس بدهد، پوشیدن آن لباس و نماز خواندن با آن اشکال ندارد. ولی اگر به فروشنده بگویند که این لباس را با این پول می خرم، پوشیدن آن لباس حرام است و اگر بدانند پوشیدن آن حرام است نماز هم با آن باطل می باشد.

(تبریزی): اگر لباسی را بخرد..

(نوری): از پولی که ربا گرفته..

(زنجان): ولی اگر عوض معامله را پول معین و مخصوصی قرار دهد به طوری که اگر بخواهد پول دیگری به جای آن بپردازد حق نداشته باشد، مثل آن که به فروشنده بگویند که این لباس را با این پول می خرم یا به قصد معامله با پول معینی آن را به فروشنده بدهد و فروشنده هم به همین قصد قبول کند، اگر آن پول را به قرض ربایی گرفته یا با ربا مخلوط باشد، پوشیدن آن لباس بدون احراز رضایت مالک، حرام است و به احتیاط مستحب در آن نماز نخواند، البته غالباً فروشندگان به این راضی هستند که در برابر مالی که می فروشند، پولی به دست آورند که بر حسب ظاهر شرع، تصرف در آن جایز باشد، لذا معمولاً با جاهل بودن فروشنده به وضعیت پول داده شده، به تصرف خریدار در آن راضی هستند.

(نوری): یعنی پول ربایی یا حلال مخلوط به حرام..

(تبریزی): پوشیدن آن لباس در صورت مخلوط بودن با ربا حرام است

و نماز هم با آن به تفصیلی که در لباس نمازگزار بیان شده، باطل است.

[مسئله ۲۲۸۷]

مسئله ۲۲۸۷ اگر انسان مقداری پول به تاجر بدهد (۱) که در شهر دیگر از طرف او کمتر بگیرد، اشکال ندارد و این را «صرف برات» می گویند (۲) (۱) (سیستانی)، (زنجان)؛ به کسی بدهد.. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (فاضل)؛ و این به مانند آن است که قسمتی از طلب خود را صرف نظر کرده باشد و همچنین است اگر پولی را به کسی بدهد و شرط کند همان مقدار را در شهر دیگری به او پس بدهد.

(مکارم): و به این می ماند که از قسمتی از طلب خود صرف نظر کرده است ولی اگر مقداری پول بدهد که بعد از مدتی در شهر دیگر زیادتر بگیرد مثلاً هزار تومان بدهد و در شهر دیگر یک هزار و صد تومان بگیرد ربا و حرام است.

[مسئله ۲۲۸۸]

مسئله ۲۲۸۸ اگر مقداری پول به کسی بدهد (۱) که بعد از چند روز در شهر دیگر زیادتر بگیرد، مثلاً نهصد و نود تومان بدهد که بعد از ده روز در شهر دیگر هزار تومان بگیرد (۲) ربا و حرام است، ولی اگر کسی که زیادی را می گیرد در مقابل زیادی، جنس بدهد یا عملی انجام دهد (۳) اشکال ندارد (۴) این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجان)؛ به کسی قرض دهد.. (۲) (خوئی)؛ در صورتی که ماده آن پول مثلاً طلا و نقره باشد.. (۳) (تبریزی)؛ در صورتی که شرط در ضمن قرض نباشد..

(نوری): اگر آن جنس و یا عمل از لحاظ ارزش با آن زیادی تقریباً مساوی باشد و نیز این کار راهی و حيله ای برای فرار از ربا نباشد.. (۴) (اراکي)؛ و همچنین اگر مبلغ کمتر را به بیشتر از آن بفروشد اشکال ندارد.

(خوئی): و امّا در اسکناسهای معمولی که از قسم شمردنیها است زیاد گرفتن اشکال ندارد مگر این که قرض داده و شرط زیادی نموده باشد.

(تبریزی): و امّا در اسکناسهای معمولی که از قسم شمردنیها است ریال ایرانی را به دینار عراقی بفروشد که خریدار، دینار عراقی را در شهر دیگر بدهد و قیمت دینارها در آن شهر زیادتر از ریالی باشد که به او داده عیبی ندارد. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۲۸۷ (سیستانی): مسئله اگر چیزی را به کسی بدهد که در شهر دیگر زیادتر بگیرد، در صورتی که آن چیز طلا یا نقره یا گندم یا جو که کشیدنی یا پیمانه ای هستند، باشد، ربا و حرام است؛ ولی اگر کسی که زیادی را می گیرد، در مقابل زیادی چیزی بدهد یا عملی انجام دهد اشکال ندارد، و امّا در اسکناس اگر قرض بدهد، زیادتر گرفتن جایز نیست، و اگر بفروشد و نقد باشد یا نسبه ولی پول او دو جنس باشد، مثلاً یکی تومان باشد و دیگری دینار، زیادتی اشکال ندارد، ولی اگر نسبه و از یک جنس باشند، زیادتی محل اشکال است.

(اراکي): مسأله ۲۳۰۳ اگر در مقابل طلبی که از کسی دارد سفته یا برات یا چکی داشته باشد و بخواهد طلب خود را پیش از وعده آن به کمتر از آن به شخص سومی بفروشد اشکال

ندارد و شخص سوم می تواند تمام طلب فروشنده را از مدیون دریافت نماید.

(گلپایگانی)، (صافی)، (زنجانی): مسأله ۲۲۹۷ اگر در مقابل طلبی که از کسی دارد سفته یا براتی داشته باشد و بخواهد طلب خود را پیش از وعده آن به کمتر از آن بفروشد اشکال ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۲۲۹۷ (سیستانی): مسأله ۲۲۴۸ اگر کسی از دیگری طلبی دارد که (خوئی)، (تبریزی): از جنس طلا- و نقره یا کشیمنی و پیمانۀ ای نیست می تواند آن را به شخص بدهکار یا دیگری به کمتر فروخته و وجه آن را نقداً بگیرد، بنا بر این در زمان حاضر برات یا سفته هایی که طلبکار از بدهکار گرفته است می تواند آنها را به بانک یا به شخص دیگر به کمتر از طلب خود که در عرف آن را نزول کردن گویند بفروشد و باقی وجه را نقداً بگیرد (خوئی)، (تبریزی): زیرا که اسکناسهای معمولی با وزن و پیمانۀ معامله نمی شود).

(مکارم): مسأله ۱۹۵۳ هرگاه بدهکار از دنیا برود تمام بدهی های او (هر چند مدت آن نرسیده باشد) باید پرداخت شود و طلبکاران می توانند آن را مطالبه نمایند.

(نوری): مسأله ۲۲۸۳ اگر کسی بخواهد پولی قرض کند و ربا بدهد یا قرض بدهد و ربا بگیرد و به یکی از راههایی که در بعض رساله های عملیه ذکر شده بخواهد از ربا فرار کند جایز نیست و زیاده ای که می گیرد بر او حلال نمی شود؛ پس ربای قرضی به وجهی از وجوه حلال نیست .

(نوری): مسأله ۲۲۸۴ اگر پولی به بانک یا غیر آن بدهند و بانک به آنها ربا بدهد، جایز نیست بگیرند اگر چه قرار هم نگذاشته باشند. بلی، اگر قرض گیرنده، مجاناً چیزی بدهد، حرام نیست و جایز است گرفتن آن .

(فاضل): مسأله ۲۳۶۵ اگر کسی از دیگری طلبی دارد که و زنی و پیمانۀ ای نیست می تواند آن را به شخص بدهکار یا دیگری به کمتر فروخته و وجه آن را نقداً بگیرد بنا بر این در زمان حاضر برات یا سفته هایی که طلبکار از بدهکار گرفته است می تواند آنها را به بانک یا به شخص دیگر به کمتر از طلب خود بفروشد و وجه آن را نقداً بگیرد، زیرا که اسکناسهای معمولی با وزن و پیمانۀ معامله نمی شود.

دین و قرض (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۷۵۷: صاحب یکی از کارخانه ها مبلغی پول برای خرید مواد اولیه از من قرض گرفت و بعد از مدتی آن را با مقداری اضافی به من برگرداند و این مبلغ اضافی را از طرف خودش با رضایت کامل و بدون آنکه قبلاً شرط شده باشد و من توقع آن را داشته باشم به من پرداخت نمود، آیا جایز است آن مقدار زیادی را از او بگیرم؟

ج: در فرض سؤال که در قرض شرط پرداخت مبلغ اضافی نشده و آن مبلغ را قرض گیرنده با رضایت خود داده تصرف شما در آن اشکال ندارد. س ۱۷۵۸: اگر بدهکار از پرداخت بدهی خود امتناع ورزد و در نتیجه طلبکار برای دریافت مبلغ چک بر

عليه او به دادگاه شکایت کند و بر اثر آن مجبور شود علاوه بر اصل قرض ، مالیات

اجرای حکم را هم به دولت پردازد، آیا شرعاً وام دهنده مسئول آن است؟

ج: اگر بدهکاری که در پرداخت بدهی خود کوتاهی می کند، ملزم به پرداخت مالیات اجرای حکم به دولت باشد، چیزی در این رابطه بر عهده وام دهنده نیست. س ۱۷۵۹: برادرم مقداری به من بدهکار است و هنگامی که خانه خریدم فرشی برایم آورد که خیال کردم هدیه است، ولی بعد از آنکه طلب خود را از او مطالبه کردم، ادعا نمود که آن فرش را به جای بدهی اش به من داده است، آیا با توجه به اینکه چیزی در این رابطه به من نگفته، صحیح است دادن فرش را به عنوان پرداخت قرض خود حساب کند؟ و اگر راضی نشوم که به جای بدهی او باشد، آیا باید آن فرش را به او برگردانم؟ آیا جایز است بر اثر تغییر قدرت خرید، مبلغ بیشتری را نسبت به اصل قرض از او مطالبه کنم زیرا قدرت خرید با آن پول در آن زمان بیشتر از زمان فعلی بوده است؟

ج: دادن فرش یا غیر آن از چیزهایی که از جنس دین نیست به عنوان عوض دین، بدون موافقت قرض دهنده کافی نیست و تا شما راضی نشده اید که فرش به جای قرض شما باشد باید آن را به او برگردانید زیرا در این صورت آن فرش هنوز در ملک اوست و احتیاط این است که نسبت به تفاوت قدرت خرید با هم مصالحه کنید. س ۱۷۶۰: پرداخت مال حرام برای اداء دین چه حکمی دارد؟

ج: اداء دین با پرداخت مال دیگری، تحقق پیدا نمی کند و ذمه بدهکار با آن بری نمی شود. س ۱۷۶۱: زنی پولی معادل ۱۳ قیمت خانه ای که می خواهد بخرد قرض کرد و با وام دهنده قرار گذاشت که آن را بعد از بهبود وضعیت مالی اش به او برگرداند و در همان زمان پسر او چکی به مبلغ قرض به عنوان تضمین به او داد و اکنون بعد از گذشت چهار سال از فوت طرفین، ورثه آنان قصد حل و فصل مسئله را دارند، آیا ورثه آن زن باید ۱۳ خانه را که با پول قرضی خریداری شده است به ورثه آن شخص بدهند یا آنکه پرداخت مبلغ چک به آنان کفایت می کند؟

ج: ورثه وام دهنده حق مطالبه چیزی از خانه را ندارند، بلکه فقط حق مطالبه مبلغی را دارند که آن زن از مورث آنان برای خرید خانه، قرض گرفته است به شرط اینکه مالی را که برای پرداخت بدهی اش کفایت می کند به ارث گذاشته باشد و احتیاط آن است که نسبت به تفاوت ارزش پول با هم مصالحه کنند. س ۱۷۶۲: پولی را از شخصی قرض کردیم و بعد از مدتی آن فرد ناپدید شد و اکنون او را پیدا نمی کنیم، تکلیف ما نسبت به طلب او چیست؟

ج: بر شما واجب است منتظر بمانید و برای پرداخت بدهی خود او را جستجو کنید تا آن مبلغ را به او یا به ورثه اش پردازید و در صورتی که از یافتن او ناامید هستید می توانید در مورد آن به حاکم شرع مراجعه کنید و یا از طرف صاحبش، صدقه دهید. س ۱۷۶۳: آیا جایز است هزینه ها و مخارج دادگاه را که وام دهنده برای اثبات قرض و دریافت آن متحمل می شود از بدهکار مطالبه نمود؟

ج: بدهکار شرعاً ضامن هزینه های دادگاه که توسط طلبکار پرداخت شده است نمی باشد

و در هر صورت در این گونه امور قوانین نظام جمهوری اسلامی لازم الاجراء می باشد. س ۱۷۶۴: اگر بدهکار بدهی خود را پردازد و در اداء آن کوتاهی نماید، آیا جایز است طلبکار از مال او تقاص نماید مثلاً حق خود را بطور پنهانی یا به طریق دیگر بردارد؟

ج: اگر بدهکار بدهی خود را انکار کند و یا بدون عذر در پرداخت آن کوتاهی نماید، طلبکار می تواند از اموال او تقاص نماید. البته اگر در این زمینه قانونی وجود داشته باشد باید مراعات گردد. س ۱۷۶۵: آیا بدهی میت جزء حق الناس محسوب می شود تا پرداخت آن از ترکه او بر ورثه اش واجب باشد؟

ج: بدهی اعم از اینکه به اشخاص حقیقی باشد یا حقوقی، جزء حق الناس است و بر ورثه بدهکار واجب است آن را از ترکه میت به طلبکار یا ورثه او پردازند و تا آن را پردازند حق تصرف در ترکه را ندارند. س ۱۷۶۶: شخصی زمینی دارد که ساختمان موجود در آن، متعلق به فرد دیگری است و صاحب زمین به دو نفر بدهکار است، آیا جایز است طلبکاران زمین و ساختمان موجود در آن را برای استیفای حقوق خود توقیف کنند یا آنکه فقط نسبت به زمین چنین حقی را دارند؟

ج: آنان حق ندارند تقاضای توقیف چیزی را که ملک بدهکار نیست، بنمایند. س ۱۷۶۷: آیا خانه ای که بدهکار برای سکونت خود و خانواده اش به آن نیاز دارد، از توقیف اموالش، مستثنی است؟

ج: آنچه را که بدهکار برای ادامه زندگی خود به آن نیاز دارد مانند منزل و اثاثیه آن ماشین، تلفن و سایر چیزهایی که جزء احتیاجات زندگانی مناسب با شأن او محسوب می شوند، از حکم الزام به فروش، مستثنی است. س ۱۷۶۸: اگر تاجری که بدهی هایش او را ناتوان ساخته است، ورشکسته شود و غیر از یک ساختمان چیزی نداشته باشد و آن را هم در معرض فروش گذاشته باشد ولی پول آن فقط جوابگوی نصف بدهی او باشد و نتواند بقیه بدهی خود را پردازد، آیا جایز است طلبکاران او را مجبور به فروش آن ساختمان کنند یا آنکه باید به او مهلت بدهند تا بتواند به طور تدریجی بدهی خود را پردازد؟

ج: اگر آن ساختمان، خانه مسکونی خود و خانواده اش نباشد، وادار کردن او به فروش آن برای پرداخت دیونش اشکال ندارد، هر چند برای پرداخت همه بدهی هایش کافی نباشد و واجب نیست طلبکاران برای آن مقدار به او مهلت بدهند، بلکه فقط نسبت به بقیه بدهی های او باید صبر کنند تا قدرت پرداخت آن را پیدا کند. س ۱۷۶۹: آیا پرداخت پولی که یک مؤسسه دولتی از مؤسسه دولتی دیگر قرض می گیرد واجب است؟

ج: در وجوب پرداخت، حکم سایر دیون را دارد. س ۱۷۷۰: اگر شخصی بدون تقاضای بدهکار، قرض او را پردازد، آیا واجب است بدهکار عوض آنچه را که او پرداخت کرده پردازد؟

ج: کسی که بدون تقاضای بدهکار اقدام به پرداخت بدهی او نموده است، حق مطالبه عوض آن را ندارد و بر بدهکار هم پرداخت عوض آنچه که آن شخص پرداخته است واجب نیست. س ۱۷۷۱: اگر وام گیرنده پرداخت وام را از مهلت مقرر به تأخیر بیندازد، آیا وام دهنده می تواند مبلغی بیشتر از مقدار وام را از او مطالبه کند؟

ج: وام دهنده از نظر شرعی حق مطالبه چیزی بیشتر از اصل وام را ندارد. س ۱۷۷۲: پدرم در ضمن یک معامله صوری مبلغی پول به شخصی داد که در واقع به عنوان قرض بود و بدهکار هم هر ماه مبلغی به عنوان سود می پرداخت، بعد از وفات طلبکار (پدرم) هم بدهکار به پرداخت آن مقدار سود ادامه داد تا اینکه او هم فوت نمود، آیا پولهایی که به عنوان سود پرداخت شده است، ربا محسوب می شود و بر ورثه طلبکار واجب است که آنها را به ورثه بدهکار برگردانند؟

ج: با فرض اینکه پرداخت پول به او در واقع به عنوان قرض بوده، هر مبلغی که به عنوان سود مال پرداخت شده است ربا محسوب می شود و شرعاً حرام است و باید عین یا عوض آن از ترکه طلبکار به بدهکار یا ورثه او پرداخت شود. س ۱۷۷۳: آیا جایز است اشخاص، اموال خود را نزد افراد دیگر به ودیعه بگذارند و هر ماه سود دریافت کنند؟

ج: اگر سپردن اموال به دیگران برای بهره برداری از آن تحت عنوان یکی از عقود صحیح باشد، اشکال ندارد و سود حاصل از بکارگیری آن هم بدون اشکال است، ولی اگر به عنوان قرض باشد، هر چند اصل قرض صحیح است، ولی شرط سود در ضمن آن شرعاً باطل است و سودهای گرفته شده ربا و حرام است. س ۱۷۷۴: شخصی پولی را برای انجام یک کار اقتصادی قرض گرفت، اگر آن کار برای او سود آور باشد، آیا جایز است مبلغی از سود آن را به قرض دهنده بپردازد؟ و آیا جایز است قرض دهنده آن را مطالبه کند؟

ج: قرض دهنده حقی در سود حاصل از تجارت قرض گیرنده با مال قرضی ندارد و نمی تواند هیچ مقداری از آن سود را از او مطالبه کند، ولی اگر قرض گیرنده خودش بخواهد بدون هیچ قرار قبلی با پرداخت مبلغی زائد بر مقدار اصل قرض به قرض دهنده به او نیکی کند، اشکال ندارد، بلکه مستحب است. س ۱۷۷۵: شخصی کالایی را سه ماهه بطور نسیه خریده است و بعد از رسیدن موعد مقرر از فروشنده درخواست نمود که مهلت را تا سه ماه دیگر تمدید کند به این شرط که او هم مبلغی زائد از پول کالا را به او بپردازد، آیا انجام این کار برای آن دو جایز است؟

ج: این مقدار اضافی ربا می باشد و حرام است. س ۱۷۷۶: اگر زید از عمر قرض ربوی بگیرد دو شخص سومی قرارداد قرض و شروط آن را برای آنان بنویسد و شخص چهارمی هم که حسابدار نامیده می شود و کار او ثبت اسناد قراردادی در

دفتر محاسبات است وجود داشته باشد، آیا حسابدار هم با آنان در انجام قرض ربوی شریک است و کار او و گرفتن اجرت در برابر آن هم حرام است؟ و همچنین شخص پنجمی هم وجود دارد که مأمور تحقیق است و کار او مراجعه به دفتر محاسبات است و بدون آنکه چیزی بنویسد و یا به دفتر منتقل کند، فقط آن را بررسی می کند که آیا در محاسبات معاملات ربوی اشتباهی رخ داده یا خیر، سپس نتیجه را به حسابدار اطلاع می دهد، آیا کار او نیز حرام است؟

ج: هر کاری که به نحوی در عقد قرض ربوی یا در انجام و تکمیل آن و یا در تحصیل و دریافت ربا از قرض گیرنده دخیل باشد، شرعاً حرام است و انجام دهنده آن کار مستحق دریافت اجرت نیست. س ۱۷۷۷: بیشتر مسلمانان به دلیل نداشتن سرمایه مجبور به گرفتن سرمایه از کفار می شوند که مستلزم پرداخت ربا می باشد، دریافت قرض ربوی از کفار یا بانک وابسته به دولت غیر اسلامی چه حکمی دارد؟

ج: قرض ربوی از نظر تکلیفی، مطلقاً حرام است هر چند از غیر مسلمان باشد، ولی اگر فردی چنین قرضی را گرفت، اصل قرض صحیح است. س ۱۷۷۸: شخصی مبلغی را برای مدتی قرض گرفت، به این شرط که هزینه های سفر قرض دهنده مانند سفر حج را بپردازد، آیا این کار برای آنان جایز است؟

ج: شرط کردن پرداخت هزینه های سفر قرض دهنده و امثال آن در ضمن عقد قرض همان شرط دریافت سود و فائده بر قرض است که شرعاً حرام و باطل می باشد، ولی اصل قرض صحیح است. س ۱۷۷۹: مؤسسات قرض الحسنه هنگام پرداخت وام شرط می کنند که اگر گیرنده وام پرداخت دو یا چند قسط را از موعد مقرر به تأخیر بیندازد، صندوق حق خواهد داشت که همه وام را یکجا بگیرد، آیا وام دادن به این شرط جایز است؟

ج: اشکال ندارد. س ۱۷۸۰: یک شرکت تعاونی وجود دارد که اعضای آن مبلغی را به عنوان سرمایه آن می پردازند و شرکت هم مبادرت به پرداخت وام به اعضا می کند و از آنان هیچ گونه سود یا اجرتی نمی گیرد و هدف آن هم کمک و یاری است، این کاری که اعضا به قصد صلح رحم و یاری رساندن انجام می دهند، چه حکمی دارد؟

ج: در جواز و رجحان تعاون و مشارکت برای تأمین وام مؤمنین تردیدی وجود ندارد، هر چند به صورتی باشد که در سؤال توضیح داده شده است، ولی اگر پرداخت پول به شرکت به عنوان قرضی باشد که مشروط به پرداخت وام در آینده به پرداخت کننده است، این کار شرعاً جایز نیست هر چند اصل قرض از نظر حکم وضعی صحیح است. س ۱۷۸۱: بعضی از مؤسسات قرض الحسنه اقدام به خرید املاک و چیزهای دیگر با پولهایی که مردم به عنوان امانت به آنان سپرده اند می نمایند، این معاملات چه حکمی دارند؟ با توجه به

اینکه بعضی از سپرده گذاران موافق انجام این کارها نیستند، آیا مسئول مؤسسه حق دارد در آن اموال مثلاً با خرید و فروش تصرف کند؟ آیا این کار شرعاً جایز است؟

ج: اگر سپرده های مردم مانند امانتهایی نزد مؤسسه قرض الحسنه باشند تا به هر کسی که مؤسسه خواست قرض بدهد، در این صورت مصرف آن در خرید ملک و غیر آن فضولی است و متوقف بر اجازه صاحبان آنان است، ولی اگر سپرده ها به عنوان قرض به آن مؤسسه داده شده باشند، چنانچه مسئولین آنها بر اساس اختیاراتی که به آنان داده شده است، مبادرت به خرید املاک و مانند آن مبادرت کنند، اشکال ندارد. س ۱۷۸۲: عده ای از اشخاص از دیگران مبلغی پول می گیرند و در برابر آن هر ماه مقداری سود به آنان می دهند بدون آنکه این کار را تحت عنوان یکی از عقود انجام دهند، بلکه فقط بر اساس توافق طرفین انجام می شود، این کار چه حکمی دارد؟

ج: این قبیل معاملات، قرض ربوی محسوب می شوند و شرط سود و فایده در آن باطل است و آن مقدار اضافی ربا بوده و شرعاً حرام می باشد و گرفتن آن جایز نیست. س ۱۷۸۳: اگر کسی که از صندوق قرض الحسنه وام دریافت کرده است، هنگام پرداخت وام از طرف خودش بدون آنکه بر او شرط شده باشد، مقداری بیشتر از اصل وام را بپردازد، آیا گرفتن این مبلغ اضافی از او و صرف آن در کارهای عمرانی جایز است؟

ج: اگر قرض گیرنده آن مبلغ اضافی را خودش، با رضایت و به عنوان یک عملی که هنگام پرداخت قرض مستحب است بپردازد، دریافت آن از او اشکال ندارد و اما تصرفات مسئولین مؤسسه در آن از طریق مصرف آن در کارهای عمرانی و غیره تابع حدود اختیارات آنان در این باره است. س ۱۷۸۴: کادر اداری یک مؤسسه قرض الحسنه با پولی که از شخصی قرض گرفته شده، اقدام به خرید یک ساختمان نمود و بعد از یک ماه پول آن شخص را از طریق پس اندازهای مردم، بدون رضایت آنان پرداخت کرد، آیا این معامله شرعی است؟ و چه کسی مالک آن ساختمان است؟

ج: خرید ساختمان برای مؤسسه با پولی که به مؤسسه قرض داده شده است، اگر طبق صلاحیت ها و اختیارات کادر اداری صورت گرفته باشد، اشکال ندارد و ساختمان خریداری شده ملک مؤسسه و صاحبان دارایی آن است و در غیر این صورت معامله فضولی و متوقف بر اجازه صاحبان پول است. س ۱۷۸۵: پرداخت دستمزد به بانک هنگام گرفتن وام از آن چه حکمی دارد؟

ج: اگر وجه مذکور به عنوان اجرت عمل قرض دادن از قبیل ثبت در دفتر و ثبت سند و سایر مخارج صندوق مانند آب و برق و غیره باشد و به سود وام بازگشت نکند، دادن و گرفتن آن و همچنین دریافت وام اشکال ندارد. س ۱۷۸۶: یک صندوق که وامهایی را در اختیار اعضای خود قرار می دهد، ولی برای دادن وام شرط می کند که متقاضی وام، مبلغی پول را به مدت سه یا شش ماه در صندوق بگذارد و بعد از گذشت

این مدت به مقدار دو برابر پولی که به صندوق سپرده است به او وام می دهد و بعد از آنکه همه وام را پرداخت کرد، پولی که قبلاً در صندوق گذاشته بود به او مسترد می شود، این کار چه حکمی دارد؟

ج: اگر دادن پول به صندوق به این عنوان باشد که آن پول برای مدتی نزد صندوق به صورت قرض بماند، به این شرط که صندوق هم بعد از آن مدت، وامی در اختیار او قرار دهد و یا وام دادن صندوق مشروط به این شرط باشد که او قبلاً مبلغی را در صندوق گذاشته باشد، این شرط در حکم ربا بوده و شرعاً حرام و باطل است، ولی اصل قرض نسبت به هر دو طرف صحیح می باشد. س ۱۷۸۷: صندوق های قرض الحسنه برای دادن وام اموری را شرط می کنند که از جمله آنها عضویت در صندوق و داشتن مبلغی به عنوان پس انداز در آن است و همچنین متقاضی وام باید ساکن محله ای باشد که صندوق در آن قرار دارد و برخی شرایط دیگر، آیا این شرطها حکم ربا را دارند؟

ج: اشتراط عضویت یا سکونت در آن محله و شرطهای دیگری که باعث محدودیت پرداخت وام به اشخاص می شوند اشکال ندارد و شرط باز کردن حساب پس انداز در صندوق هم اگر به این امر برگردد که اعطای وام اختصاص به آن اشخاص پیدا کند، بدون اشکال است، ولی اگر به این برگردد که وام گرفتن از صندوق در آینده مشروط است به اینکه متقاضی وام قبلاً مبلغی پول در بانک گذاشته باشد، این شرط منفعت حکمی در قرض است که باطل می باشد. س ۱۷۸۸: آیا راهی برای فرار از ربا در معاملات بانکی وجود دارد؟

ج: راه حل، استفاده از عقود شرعی با رعایت کامل شرایط آنهاست. س ۱۷۸۹: آیا جایز است فرضی را که بانک برای استفاده خاصی به اشخاص می دهد، در امور دیگر مصرف نمود؟

ج: اگر آنچه را که بانک به اشخاص می دهد واقعاً قرض باشد و شرط کند که حتماً باید در مورد خاصی مصرف شود، تخلف از این شرط جایز نیست، و همچنین اگر آنچه را که از بانک دریافت می کند به عنوان سرمایه مضاربه یا شراکت و مانند آن باشد، حق ندارد آن را در غیر کاری که بانک بخاطر آن پول را در اختیار او گذاشته است، مصرف نماید. س ۱۷۹۰: اگر یکی از مجروحین دفاع مقدس برای گرفتن وام به بانک مراجعه کند و گواهی بنیاد جانبازان را در مورد جانبازی خود به بانک ارائه دهد تا از طریق آن از تسهیلات و وامهای مخصوص مجروحین جنگ تحمیلی که به حسب درجه از کار افتادگی شان استفاده کند و خود او می داند که درصد جانبازی اش کمتر از آن مقداری است که در آن گواهی ثبت شده است و گمان می کند که تشخیص پزشکان و متخصصان در مورد او اشتباه بوده است، آیا می تواند از شهادت آنان برای استفاده از آن تسهیلات ویژه بهره ببرد؟

ج: اگر تعیین درصد جانبازی توسط پزشکان متخصص که معاینات پزشکی را بر اساس نظر و تشخیص خودشان انجام می دهند، صورت گرفته باشد و از نظر قانونی نزد بانک برای اعطای تسهیلات همان نظر، ملاک باشد، استفاده او از مزایای درصد جانبازی که پزشکان به آن شهادت داده اند، اشکال ندارد، هر چند به نظر خود او درصد جانبازی اش کمتر از آن مقدار باشد.

احکام حواله دادن

[احکام حواله دادن از رساله امام خمینی]

[مسئله ۲۲۸۹]

مسئله ۲۲۸۹ اگر انسان طلبکار خود را حواله بدهد که طلب خود را از دیگری بگیرد و طلبکار (۱) قبول نماید (۲) بعد از آن که حواله درست شد (۳) کسی که به او حواله شده، بدهکار می شود و دیگر طلبکار نمی تواند طلبی را که دارد از بدهکار اولی مطالبه نماید. (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): و آن دیگری .. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (گلیپایگانی)، (صافی): کسی که به او حواله شده بدهکار می شود؛ و دیگر طلبکار نمی تواند از بدهکار اولی مطالبه نماید.

(مکارم): بدهی بر ذمه آن شخص می شود و بدهکار از بدهی خلاص می شود. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): بعد از آن که حواله با شرایطی که بعداً گفته می شود درست شد، (زنجان): که از جمله شرایط آن این است که طلبکار قصد داشته باشد که با حواله شدن، حواله دهنده از قرض او بری و الذمه گردد) ..

(فاضل): مسئله بدهکار می تواند با طلبکار خود توافق کند که طلبکار طلب خود را از فرد دیگری بگیرد و این عقد را حواله می گویند و باید طلبکار و بدهکار هر دو به این امر راضی باشند و بعد از تحقق حواله، کسی که به او حواله شده بدهکار می شود و طلبکار فقط می تواند طلب خود را از او بگیرد و حق ندارد از بدهکار اولی مطالبه کند.

[مسئله ۲۲۹۰]

مسئله ۲۲۹۰ بدهکار و طلبکار و کسی که سر او حواله شده (۱) باید مکلف و عاقل باشند (۲) و کسی آنها را مجبور نکرده باشد و نیز باید سفیه نباشند، یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند (۳) (ولی اگر بعد از بالغ شدن، سفیه شده باشند تا حاکم شرع آنان را از تصرف در اموالشان جلوگیری نکرده معامله ایشان اشکال ندارد (۴)) و نیز اگر حاکم شرع (۵) کسی را بواسطه ورشکستگی از تصرف در اموالش جلوگیری کرده باشد نمی شود او را حواله بدهند که طلبش را از دیگری بگیرد و خودش هم نمی تواند به کسی حواله بدهد (۶) ولی اگر سر کسی حواله بدهد که به او بدهکار نیست اشکال ندارد (۷) (۱) (فاضل): در صورتی که قبول او هم معتبر باشد .. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (خوئی)، (تبریزی): بدهکار و طلبکار باید مکلف و عاقل باشند ..

(گلیپایگانی): بدهکار و طلبکار و کسی که به او حواله شده (صافی): در صورتی که مدیون

نباشد) باید مکلف و عاقل باشند ..

(سیستانی): بدهکار و طلبکار و کسی که بر او حواله می شود باید بالغ و عاقل باشند .. (۳) (گلیپایگانی): و همچنین باید محجور کسی که حاکم شرع او را از تصرف در مالش ممنوع کرده نباشند ولی اگر حواله بر کسی که مدیون نیست داده شود در حواله دهنده و کسی که به او حواله شده محجور نبودن شرط نیست .

(صافی): و همچنین باید محجور کسی که حاکم شرع ، او را از تصرف در مالش ممنوع کرده نباشند ولی اگر حواله بر کسی که مدیون نیست داده شود، اگر حواله دهنده و کسی که به او حواله شده محجور باشند، اشکال ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): و معتبر است نیز بدهکار و طلبکار مفلس نباشند، بلی اگر (تبریزی): ولی اگر حواله بر شخص بری باشد حواله دهنده اگر چه مفلس باشد اشکال ندارد.

(سیستانی): و نیز معتبر است بدهکار و طلبکار مفلس نباشند، مگر در حواله بر کسی که بدهکار حواله دهنده نیست که در این صورت اگر حواله دهنده مفلس باشد، اشکال ندارد. (۴) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (اراکی) و (فاضل) نیست] (۵) (فاضل): اگر مجتهد جامع شرایط .. (۶) (نوری): ولی اگر حواله بر کسی که مدیون نیست داده شود در حواله دهنده و کسی که به او حواله شده ، محجور نبودن شرط نیست (۷) (فاضل): و نیز در این صورت ، اگر حواله دهنده سفیه هم باشد، اشکال ندارد.

(مکارم): مسأله حواله دهنده و طلبکار و کسی که سر او حواله داده شده هر سه باید بالغ و عاقل باشند و کسی آنها را محجور نکرده باشد، و سفیه و ممنوع از تصرف در اموالشان نباشند، ولی حواله دادن شخص ممنوع التصرف ، سر کسی که به او بدهکار نیست اشکال ندارد.

(زنجانی): مسأله بدهکار و طلبکار باید ممیز و عاقل باشند و حواله ممیز نا بالغ باید با اذن یا اجازه ولی «او صورت گیرد، و نیز نباید کسی بدهکار و طلبکار را محجور کرده باشد و اگر یکی از آنها را محجور کرده باشند حواله صحیح نیست ، مگر آن که بعد از بر طرف شدن اجبار، حواله را اجازه کند؛ همچنین باید سفیه نباشند و حواله سفیه بدون اذن یا اجازه ولی «باطل است ؛ و نیز باید مفلس نباشند، مگر حواله بر شخصی باشد که بدهکار نباشد که در این صورت حواله دهنده می تواند مفلس باشد. و نیز در صحت حواله شرط است که طلبکار شرعاً بتواند برای دریافت دین خود به بدهکار مراجعه کند، پس اگر بدهکار بیش از چیزهایی که در دین استثناء شده همچون منزل مسکونی نداشته باشد، چون طلبکار نمی تواند دین خود را از بدهکار مطالبه کند، حواله دادن بدهکار صحیح نیست .

[مسأله ۲۲۹۱]

مسأله ۲۲۹۱) اگر سر کسی حواله بدهند که بدهکار است ، احتیاط واجب آن است که قبول کند (۱) ولی (۲) حواله دادن سر

کسی (۳) که بدهکار نیست ، در صورتی صحیح است که او قبول کند (۴) و نیز اگر انسان بخواهد به کسی که جنسی بدهکار است ، جنس

دیگر حواله دهد، مثلاً به کسی که جو بدهکار است گندم حواله دهد، تا او قبول نکند حواله صحیح نیست (۵) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): احتیاط واجب آن است که حواله با رضایت و قبول او باشد .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (زنجانی) و (تبریزی) نیست] (۳) (زنجانی): حواله دادن بر کسی .. (۴) (مکارم): هرگاه سر کسی حواله بدهند که بدهکار است لازم است قبول کند، ولی اگر سر کسی حواله دهند که بدهکار نمی باشد لازم نیست قبول کند و در صورتی حواله صحیح است که او قبول کند .. (۵) (زنجانی): بلکه بنا بر أحوط در غیر این دو صورت هم باید کسی که به او حواله شده، قبول کند.

(گلپایگانی): مسأله حواله در صورتی صحیح است که کسی که سر او حواله می شود قبول نماید اگر چه بدهکار باشد و همان جنس بدهی او را به او حواله دهند.

(صافی): مسأله حواله در صورتی صحیح است که کسی که بر او حواله می شود، اگر بدهکار نیست قبول نماید و همچنین اگر بدهکار باشد و غیر آن جنسی را که بدهکار است به او حواله دهند مثلاً اگر جو بدهکار است، گندم حواله کنند، در صورتی صحیح است که قبول نماید بلکه احتیاط مستحب این است که اگر همان جنسی را که بدهکار است هم به او حواله نمایند، قبول کند.

(سیستانی): مسأله در تمام موارد حواله، باید کسی که به او حواله می شود قبول داشته باشد، چه بدهکار باشد و چه نباشد.

[مسأله ۲۲۹۲]

مسأله ۲۲۹۲ موقعی که انسان حواله می دهد باید بدهکار باشد پس اگر بخواهد از کسی قرض کند، تا وقتی از او قرض نکرده نمی تواند (۱) او را به کسی حواله دهد که آنچه را بعداً قرض می دهد از آن کس بگیرد (۲) این مسأله در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط واجب .. (۲) (فاضل): تا وقتی از او قرض نکرده و بدهکار او نشده، اگر او را به کسی حواله دهد که آنچه را بعداً قرض می دهد از آن کس بگیرد، حواله صحیح نیست.

(مکارم): مسأله حواله در صورتی صحیح است که انسان بدهکار باشد، پس اگر به کسی بگوید قرضهایی را که از تو بعداً می گیرم از همین حالا حواله می کنم صحیح نیست.

[مسأله ۲۲۹۳]

مسأله ۲۲۹۳ مال مورد حواله باید برای حواله دهنده و طلبکار معین باشد، یعنی مردّد نباشد (۱) پس اگر مثلاً ده من گندم و ده تومان پول به یک نفر بدهکار باشد و به او بگویید یکی از دو طلب خود را از فلانی بگیر و آن را معین نکنند، حواله درست نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری)، (زنجانی): حواله دهنده و طلبکار باید مقدار حواله و جنس آن را بدانند ..

(فاضل): حواله دهنده و طلبکار باید مقدار حواله و جنس آن را تعیین کنند ..

(سیستانی): جنس و مقدار حواله باید در واقع معین باشد ..

(مکارم): مسأله حواله دهنده و طلبکار باید مقدار حواله و جنس آن را بدانند و اگر ندانند حواله باطل است ، پس اگر بگوید یکی از دو طلبی که داری از فلان کس بگیر، درست نیست .

[مسأله ۲۲۹۴]

مسأله ۲۲۹۴ اگر بدهی واقعاً معین باشد ولی بدهکار و طلبکار در موقع حواله دادن ، مقدار آن یا جنس آن را ندانند حواله صحیح است (۱) مثلاً اگر طلب کسی را در دفتر نوشته باشد و پیش از دیدن دفتر، حواله بدهد (و بعد دفتر را ببیند و به طلبکار مقدار طلبش را بگوید (۲)) حواله صحیح می باشد (۳) این مسأله در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): صحیح بودن حواله اشکال دارد .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (زنجانی) نیست] (۳) (مکارم): به شرط این که حدود بدهی معلوم باشد. (اراکي): صحیح بودن حواله اشکال دارد.

[مسأله ۲۲۹۵]

مسأله ۲۲۹۵ طلبکار می تواند حواله را قبول نکند، اگر چه کسی که به او حواله شده فقیر نباشد (۱) و در پرداختن حواله هم کوتاهی ننماید. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اگر چه کسی که به او حواله شده پولدار باشد ..

(مکارم): مسأله طلبکار می تواند حواله را قبول نکند خواه کسی که حواله سر او داده شده غنی باشد یا فقیر، خوش حساب باشد یا بد حساب .

[مسأله ۲۲۹۶]

مسأله ۲۲۹۶ اگر سر کسی حواله بدهد که بدهکار نیست (چنانچه او حواله را قبول کند (۱)، پیش از پرداختن حواله نمی تواند (۲) مقدار حواله را از حواله دهنده بگیرد (۳) و اگر (۴) طلبکار طلب خود را به مقدار کمتری صلح کند، کسی که حواله را قبول کرده ، همان مقدار را می تواند از حواله دهنده مطالبه نماید (۵) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۲) (اراکي): می تواند .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): ولی اگر طلبکار طلب خود را به مقدار کمتری صلح کند، کسی که حواله را قبول کرده ، می تواند تمام مقدار حواله شده را از حواله دهنده مطالبه نماید. (۴) (اراکي): ولی اگر .. (۵) (فاضل): کسی که حواله را قبول کرده ، نمی تواند بیش از مقدار پرداخت شده را از حواله دهنده مطالبه نماید.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر کسی که به حواله دهنده بدهکار نیست، حواله را قبول کند، پیش از پرداختن حواله نمی تواند مقدار حواله را از حواله دهنده بگیرد و اگر طلبکار طلب خود را به مقدار کمتر صلح کند، کسی که (تبریزی): بریء بوده و) حواله را قبول کرده فقط همان مقدار را می تواند از حواله دهنده مطالبه نماید.

(زنجانی): و اگر طلبکار پس از حواله طلب خود را با کسی که به او حواله

شده به مقدار کمتر صلح کند، کسی که به او حواله شده، تنها می تواند مقداری که پرداخت کرده (و نه تمام مقدار حواله) را از حواله دهنده مطالبه کند.

(سیستانی): می تواند پیش از پرداختن حواله مقدار حواله را از حواله دهنده مطالبه کند، مگر آن که طلبی که به او حواله شده است با مدّت باشد و مدّت او هنوز به سر نیامده باشد که در این صورت او نمی تواند پیش از تمام شدن مدّت مقدار حواله را از حواله دهنده مطالبه نماید هر چند که آن را پرداخت کرده باشد و اگر طلبکار طلب خود را به کسی که به او حواله شده است به مقدار کمتر صلح کند، او فقط همان مقدار را می تواند از حواله دهنده مطالبه نماید.

[مسئله ۲۲۹۷]

مسئله ۲۲۹۷ بعد از آن که حواله درست شد (۱)، حواله دهنده و کسی که به او حواله شده، نمی توانند حواله را به هم بزنند و هرگاه کسی که به او حواله شده در موقع حواله فقیر نباشد (یعنی غیر از چیزهایی که در دین مستثنی است مالی داشته باشد که بتواند حواله را بپردازد) (۲) اگر چه بعداً فقیر شود، طلبکار هم نمی تواند حواله را به هم بزند و همچنین است اگر موقع حواله فقیر باشد و طلبکار بداند فقیر است، ولی اگر نداند فقیر است و بعد بفهمد، اگر چه در آن وقت مالدار شده باشد، طلبکار می تواند حواله را به هم بزند و طلب خود را از حواله دهنده بگیرد (۳) این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): بعد از آن که حواله واقع شد .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (سیستانی) و (تبریزی) نیست] (۳) (سیستانی): اگر نداند فقیر است و بعد بفهمد، اگر در آن وقت متمکن نشده باشد، طلبکار می تواند حواله را به هم بزند و طلب خود را از حواله دهنده بگیرد ولی اگر متمکن شده باشد حق فسخ محل اشکال است.

(مکارم): مسئله هیچ یک از حواله دهنده و حواله گیرنده نمی توانند قرار داد حواله را به هم بزنند، مگر این که هر دو راضی باشند، ولی اگر کسی که سر او حواله داده اند در همان وقت حواله دادن فقیر باشد و طلبکار نداند می تواند حواله را به هم بزند، اما اگر بعداً فقیر شده یا این که از اول فقیر بوده و طلبکار می دانسته است حق فسخ ندارد.

(زنجانی): مسئله بعد از آن که حواله درست شد، حواله دهنده و کسی که به او حواله شده، هیچ یک نمی توانند معامله را به هم بزنند و همچنین بنا بر اقوی طلبکار نمی تواند حواله را به هم بزند، چه کسی که به او حواله شده در موقع حواله فقیر باشد یا نباشد.

[مسئله ۲۲۹۸]

مسئله ۲۲۹۸ اگر بدهکار و طلبکار و کسی که به او حواله شده (۱) یا یکی از آنان برای خود حق به هم زدن حواله را قرار دهند، مطابق قراری که گذاشته اند، می توانند حواله را به هم بزنند. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (صافی): در صورتی که قبول او در صحت حواله معتبر باشد ..

[مسأله ۲۲۹۹]

مسأله ۲۲۹۹ اگر حواله دهنده خودش طلب طلبکار را بدهد چنانچه به خواهش کسی که به او حواله شده (۱) داده است (۲)، می تواند چیزی را که داده از او بگیرد. و اگر بدون خواهش او داده (۳) نمی تواند چیزی را که داده از او مطالبه نماید. این مسأله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجانی): و مدیون حواله دهنده بوده .. (۲) (فاضل)، (نوری): ذمه او بری می شود و .. (۳) (خوئی)، (صافی): یا این که او مدیون حواله دهنده نبوده ..

(فاضل)، (نوری): و قصدش این بوده که عوض آن را نگیرد ..

(تبریزی): اگر بدون خواهش داده و یا خواهش او اداء به نحو تبرّعی باشد یا اینکه مدیون حواله دهنده نبوده ..

(سیستانی): مسأله اگر حواله دهنده خودش طلب طلبکار را بدهد، پس اگر کسی که به او حواله شده مدیون حواله دهنده بوده است و خودش درخواست کرده است که پول را بپردازد، حواله دهنده می تواند چیزی را که داده است از او بگیرد، و اگر بدون درخواست او داده است یا اینکه او مدیون حواله دهنده نبوده است نمی تواند چیزی را که داده است از او مطالبه نماید.

حواله (استفناء از مقام معظم رهبری)

س ۱۷۹۱: شخصی زمینی را به مبلغ معینی خریده است و به مقدار قیمت مبیع از فرد سومی طلب دارد، لذا فروشنده را به بدهکار حواله کرد تا پول زمین را از او بگیرد، ولی آن شخص ثالث که بدهکار و محال علیه است بدون اطلاع خریدار با پرداخت پول زمین به فروشنده آن را برای خودش خرید، آیا معامله اول که فروشنده با حواله پول آن به شخص ثالث موافقت کرده بود. صحیح است یا معامله دوم؟

ج: معامله دوم فضولی است و متوقف بر اجازه خریدار اول است، مگر آنکه معامله دوم بعد از فسخ مشروع معامله اول صورت گرفته باشد.

احکام رهن

[احکام رهن از رساله امام خمینی ره]

[مسئله ۲۳۰۰]

مسئله ۲۳۰۰ رهن (۱) آن است که بدهکار مقداری از مال خود را نزد طلبکار بگذارد که اگر طلب او را ندهد (۲) طلبش را از آن مال به دست آورد. (۱) (فاضل): یا وثیقه گذاشتن .. (۲) (فاضل)، (زنجانی): به موقع ندهد ..

(مکارم): مسئله «رهن» یا «گرو گذاردن» آن است که بدهکار با طلبکار قرار داد می بندد که مقداری از مال خود را نزد او بگذارد که اگر طلب او را به موقع ندهد بتواند طلبش را از آن مال بردارد.

(سیستانی): مسئله رهن آن است که انسان مالی را نزد دیگری، گرو طلب یا مالی که ضامن او می باشد قرار دهد که اگر آن طلب یا مال را نپرداخت، بتواند عوض آن را از آن مال به دست آورد.

[مسئله ۲۳۰۱]

مسئله ۲۳۰۱ در رهن (۱) لازم نیست صیغه بخوانند و همین قدر که بدهکار مال خود را به قصد گرو، به طلبکار بدهد و طلبکار هم به همین قصد بگیرد رهن صحیح است. (۱) (بهجت): بنا بر اقرب ..

(مکارم): مسئله رهن را می توان با صیغه لفظی خواند، مثلاً بگوید: «این مال را در برابر آن طلب نزد تو گرو گذاردم» او هم بگوید: «قبول کردم» و یا این که عملاً انجام دهند، یعنی بدهکار مال خود را به قصد گرو به طلبکار بدهد و او هم به همین قصد بگیرد.

[مسئله ۲۳۰۲]

مسئله ۲۳۰۲ گرو دهنده و کسی که مال را گرو می گیرد باید مکلف و عاقل باشند (۱) و کسی آنها را مجبور نکرده باشد (۲) و نیز گرو دهنده در حال بالغ شدن باید سفیه نباشد (۳) یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکند (۴)، بلکه اگر بواسطه ورشکستگی یا برای آن که بعد از بالغ شدن سفیه شده، حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده باشد نمی تواند مال خود را گرو بگذارد. (۱) (بهجت)، (سیستانی): باید بالغ و عاقل باشند ..

(۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و نیز باید گروه دهنده مفلس و سفیه نباشد و معنای مفلس و سفیه در مسأله [۲۲۵۴] گذشت. ((سیستانی): ولی اگر مفلس مالی را که گروه می گذارد مال او نباشد یا از اموالی نباشد که از تصرف در آنها منع شده است اشکال ندارد). (۳) (اراکي): گروه دهنده سفیه نباشد ..

(کلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): گروه دهنده باید سفیه نباشد ..

(بهجت): گروه دهنده باید سفیه نباشد، و همچنین کسی که حاکم شرع او را به علتی مانند ورشکستگی یا غیر آن از تصرف در اموالش منع کرده باشد نمی تواند مال خود را گروه بگذارد؛ اما ولی طفل و دیوانه می تواند از طرف آنها گروه بدهد یا گروه بگیرد، در صورتی که به مصلحت آنها باشد. [پایان مسأله] (۴) (اراکي): و نیز مفلس (ورشکسته) نباشد.

(کلپایگانی)، (صافی): و همچنین باید از طرف حاکم شرع از تصرف در مالش ممنوع نباشد.

(فاضل): بلکه اگر به واسطه ورشکستگی، مجتهد جامع الشرايط او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده باشد نمی تواند مال خود را گروه بگذارد.

(مکارم): مسأله «گروه گذار» و «کسی که مال را گروه می گیرد» باید بالغ و عاقل باشند و کسی آنها را مجبور نکرده باشد و نیز باید سفیه نباشند همچنین حاکم شرع او [گروه گذار] را به خاطر ورشکستگی از تصرف در اموالش جلوگیری نکرده باشد.

(زنجانى): مسأله گروه دهنده و کسی که مال را گروه می گیرد باید ممیز و عاقل باشند و نابالغ ممیز باید با اذن یا اجازه ولی گروه بگذارد، همچنین باید کسی گروه دهنده و گروه گیرنده را مجبور نکرده باشد، و اگر پس از برطرف شدن اجبار به گروه رضایت دهند کفایت می کند، و نیز گروه دهنده باید مفلس و سفیه نباشد (معنای مفلس و سفیه در مسأله [۲۲۵۴] گذشت) گروه دادن مفلس با اذن یا اجازه بدهکاران و گروه دادن سفیه با اذن یا اجازه ولی او صحیح می باشد.

[مسأله ۲۳۰۳]

مسأله ۲۳۰۳ انسان مالی را می تواند گروه بگذارد که شرعاً بتواند در آن تصرف کند. و اگر مال کس دیگر را گروه بگذارد (۱) در صورتی صحیح است که صاحب مال بگوید به گروه گذاشتن راضی هستم (۲) (۱) (مکارم): صحیح نیست، مگر این که صاحب مال اجازه دهد و اگر صاحب مال به طلبکار بگوید: «من این مال را در مقابل بدهی فلان کس رهن گذاردم» و او «قبول کند» صحیح است. (۲) (فاضل): مانند اسنادی که در زمان ما برای استیفاء حق صاحب حق، وثیقه گذاشته می شود.

(خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی)، (زنجانى): اگر مال کس دیگر را با اجازه او گروه بگذارد، صحیح است.

[مسأله ۲۳۰۴]

مسأله ۲۳۰۴ چیزی را که گرو می گذارند، باید خرید و فروش آن صحیح باشد، پس اگر شراب و مانند آن را گرو بگذارند
(۱) درست نیست . (۱) (فاضل): اگر شراب و آلات قمار و مانند آن از چیزهایی که مالیت شرعی و یا چیزهایی که

مالیت عرفی ندارند، گرو بگذارند ..

(مکارم): پس شراب و آلات قمار و مانند آن را نمی توان گرو گذارد.

[مسئله ۲۳۰۵]

مسئله ۲۳۰۵ استفاده چیزی را که گرو می گذارند مال کسی است که آن را گرو گذاشته (۱) (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): مال صاحب آن است. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (سیستانی): مال مالک آن است، چه گرو دهنده و چه کس دیگر باشد.

(مکارم): مسئله منافع چیزی را که گرو می گذارند مانند شیر حیوان و میوه درخت مال صاحب مال است.

(فاضل): مسئله رهن گیرنده حق استفاده و تصرف در مال مرهونه را بدون اجازه مالک ندارد و اگر استفاده کند، ضامن اجرت آن است و همچنین منافع و نماءات آن، مال رهن دهنده می باشد. لذا اگر رهن گیرنده، حتی با اجازه رهن دهنده مورد رهن را اجاره دهد، باید مال الاجاره را به رهن دهنده بدهد و همین طور اگر بدون اجازه، آن را اجاره دهد.

(زنجانی): مسئله مالی که به گرو گذاشته می شود، با گرو، از ملکیت گرو گذار خارج نمی شود، بنا بر این منافع چیزی را که گرو می گذارند، مال کسی است که آن را گرو گذاشته است.

[مسئله ۲۳۰۶]

اشاره

مسئله ۲۳۰۶ طلبکار و بدهکار نمی توانند مالی را که گرو گذاشته شده، بدون اجازه یکدیگر ملک کسی کنند، مثلاً ببخشند یا بفروشند. ولی اگر یکی از آنان آن را ببخشد یا بفروشد، بعد دیگری بگوید راضی هستم اشکال ندارد (۱) (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): اگر مالک آن را ببخشد یا بفروشد، بعد طلبکار بگوید راضی هستم اشکال ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): مسئله طلبکار نمی تواند مالی را که گرو گرفته، بدون اجازه بدهکار ملک کسی کند، مثلاً ببخشد یا بفروشد. ولی اگر آن را ببخشد یا بفروشد بعد بدهکار اجازه نماید اشکال ندارد.

(سیستانی): مسئله گرو گیرنده نمی تواند مالی را که گرو گرفته، بدون اجازه مالک آن، چه گرو دهنده باشد چه کسی دیگر، به دیگری ببخشد یا بفروشد، ولی اگر بعداً او اجازه دهد اشکال ندارد.

(زنجانی): مسئله طلبکار نمی تواند در مالی که گرو گرفته، بدون اجازه بدهکار تصرف کند یا آن را به ملکیت کسی در آورد مثلاً ببخشد یا بفروشد، ولی اگر آن را ببخشد یا بفروشد، بعد بدهکار اجازه نماید، بخشش یا فروش صحیح خواهد بود،

و اگر بدون اجازه بدهکار در مال تصرف کند ضامن می باشد و اگر کوتاهی نکند و مالی که گرو گرفته ، در دست او تلف شود، چیزی بر عهده او نیست .

(مکارم): مسأله هر گونه تصرفی که با گرو گذاردن مخالف باشد جایز نیست ، بنا بر این طلبکار و بدهکار هیچ کدام نمی تواند مالی را که گرو گذاشته شده بدون اذن دیگری ملک کسی کند، مثلاً آن را ببخشد، یا بفروشد، ولی اگر یکی از آنان آن را ببخشد یا بفروشد بعد دیگری اجازه دهد اشکال ندارد، و احتیاط آن است که هیچ کدام بدون اجازه دیگری تصرفهای دیگر هر چند مزاحم رهن نباشد نکنند.

(فاضل): مسأله گرو گیرنده حق ندارد قبل از موعد دریافت بدهی بدهکار، مال مرهونه را

بفروشد؛ بنا بر این اگر آن را بفروشد، معامله فضولی است و بدون اجازه مالک باطل است و اگر بعداً مالک اجازه دهد یا از اول با اجازه مالک بفروشد پول آن، ملک مالک است و رهن هم باطل می شود و رهن گیرنده نمی تواند پول آن را بابت بدهی، نزد خود نگه دارد، مگر با توافق مالک. مالک و کسی که مال خود را گرو گذاشته، حق ندارد بدون اجازه طلبکار آن را بفروشد و اگر فروخت، بدون اجازه رهن گیرنده باطل است ولی اگر بعداً اجازه دهد، معامله صحیح می شود ولی رهن باطل می شود و همین طور است اگر از اول، با اجازه رهن گیرنده آن را بفروشد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۸۲۵ اگر گرو گیرنده مالی را با اجازه گرو دهنده به عنوان گرو گرفت، دیگر گرو دهنده نمی تواند آن مال را از او بگیرد، مگر آنکه قرض خود را پرداخت کند.

(بهجت): مسأله ۱۸۲۷ اگر چیزی را که گرو می گذارند، قبل از رسیدن وقت ادای قرض، فاسد می شود و می توان از فساد آن جلوگیری کرد، باید جلوگیری شود، مثل آبیاری باغ، و چنانچه گرو گیرنده شرط کرد که آن را قبل از فساد شدن بفروشد، جایز است بفروشد و قیمت آن گرو می شود.

(بهجت): مسأله ۱۸۲۹ گرو گیرنده بدون اجازه گرو دهنده جایز نیست در مالی که آن را گرو گرفته تصرف کند، و اگر تصرفی مثل سواری حیوان یا سکونت در خانه کرد، باید اجرت المثل استفاده را بدهد، و اگر به سبب تصرف، تلف شد ضامن است. همچنین گرو دهنده نیز بدون اذن گرو گیرنده نمی تواند در مالی که گرو گذاشته تصرفی نماید که با رهن منافات دارد و سبب تغییر مال یا کم شدن قیمت آن می شود، ولی تصرفی که این چنین نباشد جایز است و همچنین تصرفی که برای حفظ و اصلاح آن باشد، از قبیل آب و علف دادن و چرانیدن حیوان، یا اصلاح و آب دادن درخت، جایز می باشد.

(بهجت): مسأله ۱۸۳۰ رهن در دست گرو گیرنده امانت است، زیرا با اجازه گرو دهنده است، بنا بر این اگر بدون تعدی و تفریط در دست او تلف شود، ضامن نیست.

(مکارم): مسأله ۱۹۷۰ احتیاط واجب آن است که گرو بدون تحویل دادن به طلبکار صورت نمی گیرد، ولی اگر گرو گذاری به این حاصل شود که مثلاً خانه را طبق سند محضری گرو بگذارند، و سند را به طلبکار بدهند به طوری که در صورت لزوم بتواند طلب خود را از فروش آن بردارد مانعی ندارد، هر چند بدهکار در آن خانه ساکن باشد.

[مسأله ۲۳۰۷]

مسأله ۲۳۰۷ اگر طلبکار چیزی را که گرو برداشته با اجازه بدهکار بفروشد (۱) پول آن هم مثل خود مال گرو می باشد (۲) (۱) (اراکي): اگر در ضمن عقد شرط کرده باشد که پول آن نیز گرو باشد ..

(مکارم): رهن باطل می شود، و پول آن رهن نیست، مگر اینکه اجازه فروش با این شرط باشد که پول آن به جای آن گرو

باشد. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (نوری)، (زنجانی): و همچنین است در صورتی که بی اجازه او بفروشد و بعد بدهکار امضاء کند یا آنکه خود بدهکار آن چیز را با اجازه طلبکار بفروشد (خوئی)،

(تبریزی)، (زنجانی): که عوض آن گرو باشد و در صورتی که بی اجازه او باشد آن چیز به گرو بودن خود باقی می ماند).
(فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۳۰۶).

(سیستانی): مسأله اگر گرو گیرنده چیزی را که گرو برداشته است با اجازه مالک آن بفروشد، پول آن مثل خود مال، گرو نمی باشد، و همچنین است در صورتی که بی اجازه او بفروشد و بعد مالک امضاء کند، ولی اگر گرو دهنده آن چیز را با اجازه گرو گیرنده بفروشد که عوض آن را گرو قرار دهد باید همین کار را بکند و در صورتی که تخلف نماید معامله باطل است مگر آنکه گرو گیرنده آن را اجازه دهد.

[مسأله ۲۳۰۸]

مسأله ۲۳۰۸ موقعی که باید بدهی خود را بدهد طلبکار مطالبه کند (۱) و او ندهد (۲) طلبکار می تواند در صورتی که وکیل از طرف مالک باشد، مالی را که گرو برداشته بفروشد و طلب خود را بردارد و باید بقیه را به بدهکار بدهد، و چنانچه وکالت از مالک نداشته باشد، اگر به حاکم شرع دسترسی دارد، باید برای فروش آن از حاکم شرع اجازه بگیرد. (۱) (اراکلی): و او به هیچ وجه حاضر نشود بدهی خود را بدهد، اگر به حاکم شرع دسترسی دارد، باید برای فروش آن از حاکم شرع اجازه بگیرد. وگرنه باید از مؤمنین عادل اجازه بگیرد و اگر آن هم ممکن نباشد، طلبکار می تواند مالی را که گرو گرفته است، بفروشد و طلب خود را بردارد و باید بقیه را به بدهکار برگرداند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): طلبکار می تواند مالی را که گرو برداشته بفروشد و طلب خود را بردارد و باید بقیه را به بدهکار بدهد، ولی اگر به حاکم شرع دسترسی دارد، باید برای فروش آن از حاکم شرع (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم) اجازه بگیرد.

(فاضل): چنانچه طلبکار وکیل باشد در فروش رهن، می تواند مالی را که گرو برداشته بفروشد و طلب خود را بردارد و باید بقیه را به بدهکار بدهد و چنانچه وکیل از جانب او نباشد و او از ادای دین به هر نحوی امتناع کند، در این صورت اگر به مجتهد جامع الشرایط دسترسی دارد، باید برای فروش آن از مجتهد جامع الشرایط اجازه بگیرد.

(مکارم): طلبکار می تواند مالی را که گرو برداشته بفروشد و طلب خود را بردارد و بقیه را به بدهکار بدهد و چنانچه دسترسی به حاکم شرع دارد احتیاط واجب آن است که برای این کار از او اجازه بگیرد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر موقعی که باید بدهی خود را بدهد طلبکار مطالبه کند و او ندهد طلبکار در صورتی که وکالت در فروش داشته باشد می تواند مالی را که گرو برداشته بفروشد و طلب خود را بردارد و در صورتی که وکالت نداشته باشد لازم است از بدهکار اجازه بگیرد و اگر دسترسی به او ندارد باید برای فروش آن از حاکم شرع اجازه بگیرد و در هر دو صورت اگر زیادی داشته باشد باید زیادی را به بدهکار بدهد.

(سیستانی): و برداشت طلب خود از پول آن ..

(زنجانى): يا بدهكار از اجازه دادن خوددارى مى كند ..

(زنجانى): و در هر حال اگر پس از فروش ، از طلب خود، زيادى داشته باشد، بايد زيادى را به بدهكار بدهد.

(سيستانى): بنا بر احتياط واجب بايد از حاكم شرع اجازه بگيرد ..

(سيستانى): بايد زيادى را به مالك بدهد.

(بهجت): مسأله اگر وقت بدهى تمام شد و بدهكار بدهى خود را با وجود مطالبه طلبكار نداد، چنانچه طلبكار از طرف بدهكار، و كيل در فروش آنچه گرو گذاشته شده باشد، مى تواند اقدام به فروش آن كند، و اگر و كيل نبود بايد مراجعه به حاكم شرع كرده و حاكم شرع به هر صورت كه صلاح بداند در مورد فروش گرو اقدام مى كند، و اگر طلبكار دسترسى به حاكم شرع ندارد و يا دسترسى به او مشكل است و يا محذور ديگرى در كار است ، مراجعه به مؤمن عادل كرده و اين كار به وسيله او انجام مى گيرد.

[مسأله ۲۳۰۹]

اشاره

مسأله ۲۳۰۹ اگر بدهكار غير از خانه اى كه در آن نشسته (۱) و چيزهايى كه مانند اثاثيه خانه (۲) محل - احتياج اوست ، چيز ديگرى نداشته باشد (۳) طلبكار نمى تواند طلب خود را از او مطالبه كند، ولى اگر مالى را كه گرو گذاشته خانه و اثاثيه هم باشد، طلبكار (۴) مى تواند بفروشد و طلب خود را بردارد. اين مسأله ، در رساله آيت الله (بهجت) (۱) (فاضل): غير از خانه اى كه متناسب شأن اوست و در آن نشسته .. (۲) (خوئى)، (سيستانى)، (تبريزى): مانند اثاثيه .. (۳) (زنجانى): اگر بدهكار غير از خانه اى كه در آن نشسته و از شئون وى بيشتر نيست و چيزهاى مورد نياز ديگر همچون اثاثيه منزل چيز ديگرى نداشته باشد .. (۴) (سيستانى): با رعايت آنچه در مسائل قبل گفته شد ..

(زنجانى): همچنانكه در مسأله قبل گذشت ..

(مكارم): مسأله هر گاه بدهكار گروگانى پرداخته و غير از خانه مسكونى اش و وسايل ضرورى خانه ، مال ديگرى نداشته باشد طلبكار نمى تواند طلب خود را از او بخواهد، بلكه بايد مهلت بدهد، ولى اگر مالى را كه گرو گذاشته ، خانه و اثاث ضرورى خانه باشد طلبكار مى تواند آن را بفروشد و طلب خود را بردارد.

مسائل اختصاصى

(بهجت): مسأله ۱۸۳۳ در صورتى كه جايز باشد طلبكار گرو را بفروشد، بايد به مقدار طلبش اكتفا نمايد و اگر وصول طلبش متوقف بر فروختن تمام آن باشد، در صورتى كه بعد از فروش ، مبلغ حاصله بيش از طلبش باشد مقدار زيادى را به صورت امانت نزد خود نگه مى دارد، و اگر بدهكار حاضر به فروختن تمام مال نباشد، طلبكار به حاكم رجوع مى نمايد و در صورت

عدم امکان رجوع به حاکم ، به مؤمن عادل مراجعه می کند، و اگر تمام مال کمتر از طلبش باشد، باقی را از بدهکار طلبکار می شود، و چنانچه گرو دهنده بخواهد با فروش مال قرضش را ادا کند، باید از گرو گیرنده اجازه بگیرد و اگر اجازه نداد به حاکم مراجعه می نماید.

(بهجت): مسأله ۱۸۳۴ در مواردی که خانه مثلاً به اجرت کمتری اجاره داده می شود و همراه آن پولی به عنوان قرض یا رهن در اختیار مالک قرار می گیرد، که پس از پایان مدت اجاره به صاحبش برگردانده شود، در صورتی که در ضمن اجاره، شرط قرض کرده باشد و معامله متعارف باشد، اشکالی ندارد.

(مکارم): مسأله ۱۹۷۵ در میان بعضی از مردم معمول است که وامی به صاحب خانه می دهند و خانه او را گرو برمی دارند به شرط اینکه قیمت کمتری جهت مال الاجاره بپردازند، یا اصلاً مال الاجاره ای ندهند و آن را خانه رهنی می گویند این کار ربا و حرام است راه صحیح آن است که اول، صاحب خانه، خانه را به او به مبلغی اجاره دهد، و لو مقدار کمی باشد و در ضمن اجاره [موجر] شرط نماید که باید فلان مقدار وام به او بدهد و خانه را مقابل آن گرو بگذارد، در این صورت ربا نیست و حلال است.

(فاضل): مسأله ۲۳۸۷ بنا بر احتیاط واجب، قبض و اقباض در تحقق رهن شرط است، لذا تا وقتی که رهن گیرنده مال مرهونه را تحویل نگرفته باشد، رهن محقق نشده است.

(فاضل): مسأله ۲۳۸۸ همانطور که در مسأله [۲۳۰۵] ذکر شد، رهن گیرنده حق استفاده از مال مرهونه را بدون اجازه مالک ندارد و در صورت اجازه مالک هم حق استفاده از آن را ندارد. البته اگر این معنا در ضمن قرض دادن شرط شود، یعنی فردی به دیگری پول قرض بدهد مشروط بر این که خانه خود را رهن بدهد و اجازه استفاده از آن را نیز بدهد، ربا و حرام است. و در این مورد، حتی اگر اجاره ای کمتر از اجاره معمولی برای آن قرار دهند، حرام است. بنا بر این آنچه امروزه به عنوان رهن به این صورت رواج دارد، اشکال دارد. بلی، راه حل این است که خانه را اجاره دهند و در ضمن اجاره شرط کنند که مستأجر، مبلغی را به عنوان قرض به صاحب خانه بپردازد، که در این صورت صحیح است و رهن محسوب نمی شود.

احکام رهن استثناءات از مقام معظم رهبری

س ۱۶۸۳: شخصی خانه خود را در برابر گرفتن وام نزد بانک گرو گذاشت، سپس قبل از پرداخت بدهی خود فوت کرد و ورثه صغیر او نتوانستند همه قرض را بپردازند، در نتیجه بانک اقدام به توقیف و مصادره خانه مزبور نمود با آنکه قیمت آن چندین برابر مبلغ بدهی بود، این مقدار زیادی چه حکمی دارد؟ نسبت به ورثه صغیر و حق آنان حکم چیست؟

ج: در مواردی که جایز است مرتهن عین مرهونه را برای استیفاء دین از آن بفروشد، واجب است آن را به بالاترین قیمت ممکن بفروشد و او در صورتی که آن را به قیمتی بیش از مقدار طلب مرتهن بفروشد، باید بعد از استیفاء حق خود، باقیمانده آن را به مالک شرعی آن برگرداند، بنا بر این مقدار زیادی در فرض سؤال به ورثه می رسد. س ۱۶۸۴: آیا جایز است مکلف مبلغ معینی را تا مدتی از شخصی قرض کند و ملک خود را به خاطر قرض، نزد او گرو بگذارد و سپس همان خانه را از مرتهن به مبلغ معین و برای مدت مشخصی اجاره کند؟

ج: علاوه بر اشکالی که در اجاره کردن ملک توسط مالک آن وجود دارد، این قبیل معاملات، حيله برای دستیابی به قرض

ربوی بوده و شرعاً حرام و باطل هستند.

س ۱۶۸۵: شخصی قطعه زمین خود را نزد فرد دیگری در برابر بدهیش به او، گرو گذاشته است. بیشتر از چهل سال است که از این جریان گذشته تا اینکه راهن و مرتهن هر دو فوت کردند، ورثه راهن بعد از فوت او چندین بار از ورثه مرتهن زمین را مطالبه نمودند، ولی آنان با رد تقاضای ورثه راهن مدعی شدند که زمین را از پدرشان به ارث برده اند، آیا جایز است ورثه راهن زمین را از آنان پس بگیرند؟

ج: اگر ثابت شود که مرتهن مجاز بوده که برای استیفاء طلب خود زمین را تملک کند و قیمت آن هم به مقدار قرض و یا کمتر از آن باشد و زمین نیز تا زمانی که فوت کرده تحت تصرف او بوده، ظاهراً ملک اوست و با فوت او جزء ترکه وی بوده و ارث ورثه او محسوب می شود، و آنگاه زمین به عنوان ارث به ورثه راهن می رسد و می توانند آن را از آنان مطالبه کنند، و ورثه هم باید بدهی راهن را از ترکه او به ورثه مرتهن پردازند. س ۱۶۸۶: آیا جایز است کسی که خانه ای را اجاره کرده آن را بابت دین خود به فرد دیگری رهن بدهد یا آنکه در صحت رهن شرط است که عین مرهونه، ملک راهن باشد؟

ج: با اذن و اجازه صاحب خانه، اشکال ندارد. س ۱۶۸۷: خانه ای را به شخصی در برابر طلبی که از من داشت به مدت یک سال رهن دادم و قرار دادی در این زمینه نوشتیم ولی خارج از عقد به او وعده دادم که خانه به مدت سه سال در اختیار او باشد، آیا در خصوص مدت رهن، آنچه در قرارداد نوشته شده اعتبار دارد یا وعده ای که طبق تعارفات معمول به او دادم؟ و بر فرض بطلان رهن، راهن و مرتهن چه تکلیفی دارند؟

ج: در خصوص مدت رهن نوشته یا وعده و مانند آن ملاک نیست بلکه معیار اصل عقد قرض است، در نتیجه اگر مشروط به مدت معینی باشد، با حلول موعد آن منحل می شود، و آنگاه به صورت رهن باقی می ماند تا آنکه با پرداخت قرض یا چشم پوشی طلبکار از طلب خود، از رهن آزاد شود و در صورتی که آن خانه از رهن آزاد شود، یا معلوم گردد که عقد رهن از اصل باطل بوده، راهن می تواند مال مرهونه را از مرتهن طلب کند و او حق ندارد از برگرداندن آن خودداری نماید و آثار رهن صحیح را بر آن مترتب کند. س ۱۶۸۸: پدرم در حدود دو سال پیش یا بیشتر، تعدادی سکه طلا را به شخصی در برابر بدهی که به او داشت به وی رهن داد و چند روز قبل از وفاتش به مرتهن اجازه داد که آنها را بفروشد، ولی او را از این مطلب آگاه نکرد. سپس من بعد از فوت پدرم، مبلغ مذکور را قرض کرده و به مرتهن دادم ولی قصدم پرداخت دین پدرم و بری الذمه کردن او نبود بلکه می خواستم عین مرهونه را از او بگیرم و نزد شخص دیگری به رهن بگذارم، اما مرتهن، تحویل آن را منوط به توافق ورثه نمود که بعضی از آنان اجازه این کار را ندادند و در نتیجه برای گرفتن آن به مرتهن مراجعه کردم ولی او با این ادعا که آن را در برابر طلب خود برداشته است، از تحویل آن خودداری نمود. این مسئله از نظر شرعی چه حکمی دارد؟ آیا جایز است مرتهن بعد از دریافت طلب خود از تحویل مال مرهونه خودداری کند؟ و با توجه به اینکه من مسئول پرداخت دین نبوده ام و آنچه را هم که به او داده ام به عنوان پرداخت بدهی پدرم نبوده، آیا حق دارد آن مبلغ را در برابر طلب خود اخذ کند

و برنگرداند؟ و آیا می تواند برگرداندن عین مرهونه را منوط به موافقت سایر ورثه نماید؟

ج: اگر پرداخت آن مبلغ به مرتهن به قصد اداء دین میت باشد، ذمه او بری شده و رهن آزاد و عین مرهونه نزد مرتهن تبدیل به امانت می شود. ولی چون متعلق به همه ورثه است، نباید آن را بدون موافقت دیگران به بعضی از آنان بدهد و اگر احراز نشود که پرداخت مبلغ مزبور به قصد اداء بدهی میت است، خصوصاً با اقرار مرتهن به آن، نمی تواند آن را در برابر طلبش برای خود بردارد بلکه واجب است آن را به کسی که به او پرداخت کرده، برگرداند بخصوص اگر آن را مطالبه کند و سگه های طلا هم به عنوان رهن نزد او باقی می ماند تا ورثه بدهی میت را بپردازند و رهن را آزاد کنند و یا به مرتهن اجازه دهند که آن را بفروشد و طلب خود را از آن بردارد. س ۱۶۸۹: آیا راهن می تواند مالی را که به رهن گذاشته، قبل از آزاد شدن از رهن، نزد شخص دیگری در قبال بدهی خود به رهن بگذارد؟

ج: تا زمانی که رهن قبلی آزاد نشده، رهن دوم از طرف راهن بدون اجازه مرتهن اول، حکم فضولی را دارد و متوقف بر اجازه اوست. س ۱۶۹۰: شخصی زمین خود را نزد فرد دیگری به رهن گذاشته تا مبلغ معینی را از او قرض بگیرد، ولی مرتهن عذر آورده که مبلغ مذکور را ندارد و به جای آن ده رأس گوسفند به صاحب زمین داده است و اکنون دو طرف قصد دارند رهن را آزاد کنند و هر یک از راهن و مرتهن مال خود را بردارند، ولی مرتهن اصرار دارد که عین ده رأس گوسفند به او برگردانده شود، آیا شرعاً چنین حقی را دارد؟

ج: رهن باید در برابر دین ثابت و محقق باشد نه دین و قرضی که بعداً محقق می شود و در فرض سؤال زمین و گوسفندان باید به مالک آنها برگردانده شوند.

احکام ضامن شدن

[احکام ضامن شدن از رساله امام خمینی ره]

[مسئله ۲۳۱۰]

اشاره

مسئله ۲۳۱۰ اگر انسان بخواهد ضامن شود که بدهی کسی را بدهد (۱) ضامن شدن او در صورتی صحیح است که به هر لفظی اگر چه عربی نباشد به طلبکار بگوید (۲) که من ضامن شده ام طلب تو را بدهم و طلبکار هم رضایت خود را بفهماند (۳) ولی راضی بودن بدهکار شرط نیست (۴) این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): می تواند صیغه لفظی به زبان فارسی یا عربی یا هر زبان دیگر بخواند، و مثلاً بگوید: «من ضامنم طلب فلان کس را بدهم» و طلبکار هم بگوید: «قبول کردم» و نیز می تواند قرارداد ضمانت را بوسیله امضا کردن ضمانت نامه، یا هر کار دیگر که این مطلب را به طلبکار بفهماند و او هم عملاً قبول کند، انجام دهد. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): اگر چه عربی نباشد یا به عملی به طلبکار بفهماند .. (۳) (اراکي): طلبکار هم قبول کند و رضایت خود را اعلام کند .. (۴) (سیستانی): و این معامله دو صورت دارد: ۱ اینکه ضامن دین را از ذمه بدهکار به ذمه خود منتقل سازد، پس اگر قبل از پرداخت فوت کند مانند سایر دیون بر ارث مقدم خواهد بود، و معمولاً منظور فقهاء از کلمه «ضمان» این معنی است. ۲ اینکه ضامن ملتزم شود دین را بپردازد ولی ذمه او مشغول نمی شود و اگر وصیت نکند از اموال او پس از مرگ پرداخت نمی شود.

مسئله اختصاصی

(مکارم): مسئله ۱۹۷۷ بعد از ضامن شدن، بدهی بدهکار به ذمه ضامن منتقل می گردد؛ و ذمه بدهکار پاک می شود و اگر ضمانت به خواهش بدهکار صورت گرفته باشد هر وقت ضامن بدهی را داد می تواند آن را از بدهکار سابق بگیرد. نوع دیگری از ضمانت نیز وجود دارد که شخصی، ضامن دیگری می شود، به این منظور که اگر بدهکار در دادن بدهی کوتاهی کرد، یا نتوانست آن را بپردازد، طلبکار طلب خود را از ضامن بگیرد، این نوع ضمانت نیز صحیح است. غالب ضمانتهایی که در بانکها یا در برابر وامها می گیرند، از این قبیل است (اولی را نقل ذمه می گویند و دومی را ضم ذمه به ذمه و هر دو صحیح است).

[مسئله ۲۳۱۱]

مسئله ۲۳۱۱ ضامن و طلبکار باید مکلف و عاقل باشند و کسی هم آنها را مجبور نکرده باشد و نیز باید در حال بالغ شدن سفیه نباشند (۱) که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف کنند، (ولی اگر بعد از بالغ شدن سفیه شده باشند و حاکم شرع آنان را از تصرف

جلوگیری نکرده باشد اشکال ندارد (۲) و کسی که به واسطه ورشکستگی، حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده بابت طلبی که دارد دیگری نمی تواند ضامن او شود. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (نوری): باید سفیه نباشند .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (نوری) نیست] (خوئی): مسأله ضامن و طلبکار باید مکلف و عاقل باشند و کسی هم آنها را مجبور نکرده باشد و نیز باید سفیه و مفلس نباشند، ولی این شرطها در بدهکار نیست، مثلاً اگر کسی ضامن شود که بدهی بچه یا دیوانه یا سفیه را بدهد صحیح است.

(سیستانی): باید بالغ و عاقل باشند ..

(اراکلی): باید سفیه نباشند یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند و نیز باید طلبکار بواسطه ورشکستگی از معامله ممنوع نشده باشد ..

(گلپایگانی)، (صافی): باید سفیه نباشند یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکنند و طلبکار از تصرف در مالش شرعاً ممنوع نباشد ..

(فاضل): باید سفیه نباشند که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف کنند. و کسی که بواسطه ورشکستگی، مجتهد جامع الشرایط او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده بابت طلبی که دارد، نمی تواند ضامن کسی شود ..

(تبریزی): باید سفیه نباشند، و طلبکار هم مفلس نباشد ..

(سیستانی): باید سفیه نباشند، و همچنین طلبکار باید مفلس نباشد ..

(فاضل): و طلبکار قبول کند، ضمانت صحیح است .

(اراکلی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): بدهی بچه یا دیوانه را بدهد ..

(مکارم): مسأله «ضامن» و «طلبکار» باید بالغ و عاقل باشند، و کسی آنها را مجبور نکرده باشد، و نیز سفیه نباشند و طلبکاری که حاکم شرع بواسطه ورشکستگی او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده نمی تواند ضامن بگیرد (یعنی بدهی خود را به ذمه دیگری منتقل کند).

(زنجانلی): مسأله ضامن و طلبکار باید ممیز و عاقل باشند و در مورد نابالغ ممیز باید با اذن یا اجازه ولی باشد و کسی نباید ضامن و طلبکار را مجبور کرده باشد و در صورت مجبور کردن، اگر بعداً رضایت دهد کفایت می کند و نیز باید سفیه و مفلس نباشند ولی اگر در مورد سفیه با اذن یا اجازه ولی و در مورد مفلس با اذن یا اجازه طلبکاران باشد، ضمانت صحیح است . ولی این شرطها در بدهکار نیست، مثلاً اگر کسی ضامن شود که بدهی بچه (هر چند غیر ممیز باشد) یا دیوانه یا سفیه را بدهد صحیح است .

مسأله ۲۳۱۲ هرگاه برای ضامن شدن خودش شرطی قرار دهد مثلاً بگوید اگر بدهکار قرض تو را نداد من می دهم احتیاط واجب آن است که به ضامن شدن او ترتیب اثر ندهند (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکى): چنانچه الآن متعهد شود و بدهی او را به عهده بگیرد، که اگر او به موقع پرداخت نکرد پردازد، بعید نیست ضمانت صحیح باشد.

(گلیپایگانی)، (صافی): ضامن شدن او باطل است .

(سیستانی): ضامن شدن او به نحو اول مذکور در مسأله [۲۳۱۹]، محل اشکال است ، ولی به نحو دوم ، مذکور در مسأله [۲۳۱۹]، اشکال ندارد.

(مکارم): رجوع کنید به مسأله اختصاصی ۱۹۷۷ صفحه ۴۲۱.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله هر گاه کسی که ضمانت می نماید چنین بگوید اگر بدهکار قرض تو را نداد، من می دهم ، به این معنی که بالفعل عهده دار قرض شود که در صورت ندادن بدهکار، از عهده بر آید، بعید نیست ضمان صحیح باشد و طلبکار در صورت ندادن بدهکار، بتواند از ضامن مطالبه نماید.

(فاضل): مسأله همانطور که در مسأله [۲۳۱۰] بیان شد، در ضمان شرعی ، ذمه ضامن در طول ذمه بدهکار اولیه قرار نمی گیرد، لذا اگر بگوید: اگر بدهکار قرض تو را ندهد می دهم ، به احتیاط واجب ضمان شرعی صحیح نیست .

(زنجانى): مسأله ضمان بر دو قسم است : قسم اول : ضامن بدون هیچ شرطی تعهد می کند که طلب دیگری را پردازد، در این صورت بدهکار برئ الذمه شده و ضامن بدهکار می شود، بنا بر این طلبکار نمی تواند طلب خود را از بدهکار اولی مطالبه کند، این قسم بدون اشکال صحیح است . قسم دوم : ضامن از هم اکنون تعهد می کند که اگر بدهکار طلب خود را ندهد، او بدهد؛ بعید نیست که این قسم هم صحیح باشد و طلبکار در صورت ندادن بدهکار، می تواند از ضامن مطالبه کند.

[مسأله ۲۳۱۳]

مسأله ۲۳۱۳ کسی که انسان ضامن بدهی او می شود باید بدهکار باشد، پس اگر کسی بخواهد از دیگری قرض کند، تا وقتی قرض نکرده انسان نمی تواند ضامن او شود (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): ولی اشکالی ندارد که مثلاً بگوید فلان کارمند یا کارگر را استخدام کن ، اگر خرابی یا خیانتی بار آورد من ضامنم ؛ این ضمانت نیز معتبر است .

(سیستانی): و این شرط در ضمان به نحو دوم نیست .

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): مسأله اگر کسی بخواهد از دیگری قرض کند و شخصی به قرض دهنده بگوید که من ضامن قرض هستم بعید نیست در صورتی که قرض گیرنده اداء نکند طلبکار بتواند از ضامن مطالبه کند.

[مسأله ۲۳۱۴]

مسأله ۲۳۱۴ در صورتی انسان می تواند ضامن شود که طلبکار و بدهکار و جنس بدهی همه متمیز باشد، یعنی مبهم یا مردد نباشد (۱) پس اگر دو نفر از کسی طلبکار باشند و انسان بگوید من ضامن هستم که طلب یکی از شماها را بدهم ، چون معین

نکرده که طلب کدام را بدهد، ضامن شدن او باطل است . و نیز اگر کسی از دو نفر طلبکار باشد و انسان بگوید من ضامن هستم که بدهی یکی از آن دو نفر را به تو بدهم ، چون معین نکرده که بدهی کدام را می دهد، ضامن شدن او باطل می باشد و همچنین اگر کسی از دیگری مثلاً ده من گندم و ده تومان پول طلبکار باشد و انسان بگوید من ضامن یکی از

دو طلب تو هستم و معین نکند که ضامن گندم است ، یا ضامن پول ، صحیح نیست (۲). این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلیپایگانی) ، (صافی) ، (فاضل) ، (نوری): طلبکار و بدهکار و جنس بدهی ، همه معین باشد ..

(خوئی) ، (سیستانی) ، (تبریزی): طلبکار و بدهکار و جنس بدهی ، همه ، در واقع ((خوئی) ، (تبریزی): و نفس الأمر) معین باشد .. (مکارم): طلبکار و بدهکار و جنس بدهی ، همه متمیز باشد .. (۲) (فاضل): بنا بر احتیاط واجب صحیح نیست .

(زنجانی): مسأله بنا بر احتیاط در صورتی انسان می تواند ضامن شود که طلبکار و بدهکار و جنس بدهی همه در واقع معین باشد، هر چند در نزد طرفین معلوم نباشد؛ مثلاً اگر طلبکار بدهی بدهکار یا نام شخص بدهکار را در دفتر خود نوشته و فعلاً مجهول باشد، در این صورت اگر شخص ضامن بگوید: بدهی فلانی هر چه باشد، یا بدهی هر یک از این دو نفر یا چند نفر که به تو بدهکار است ، من به عهده می گیرم ، ظاهراً این گونه ضمان صحیح است . ولی اگر دو نفر از کسی طلبکار باشند و انسان بگوید من ضامن هستم که طلب یکی از شماها را بدهم ، چون معین نیست که طلب کدام یک را ضمانت کرده ، ضامن شدن او باطل است و نیز اگر کسی از دو نفر طلبکار باشد و شخصی بگوید من ضامن هستم که بدهی یکی از آن دو نفر را به تو بدهم ، چون معین نکرده که بدهی کدام را می دهد ضامن شدن او باطل است ، همچنین اگر کسی از دیگری مثلاً ده کیلو گندم و ده کیلو جو طلبکار باشد و شخصی بگوید من ضامن یکی از دو طلب تو هستم و معین نکند که ضامن گندم است یا ضامن جو، صحیح نیست .

[مسأله ۲۳۱۵]

مسأله ۲۳۱۵ اگر طلبکار طلب خود را به ضامن ببخشد، ضامن نمی تواند از بدهکار چیزی بگیرد و اگر مقداری از آن را ببخشد، نمی تواند آن مقدار را مطالبه نماید. (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): ولی اگر همه آن را یا بخشی از آن را هبه کند یا از باب خمس یا زکات یا صدقات و امثال آن حساب کند، ضامن می تواند از بدهکار مطالبه نماید.

(گلیپایگانی) ، (صافی): مسأله اگر طلبکار ذمه ضامن را از تمام طلب خود بری کند، ضامن نمی تواند از بدهکار چیزی بگیرد و اگر از مقداری بری کند، نمی تواند آن مقدار را مطالبه نماید.

[مسأله ۲۳۱۶]

مسأله ۲۳۱۶ اگر انسان ضامن شود که بدهی کسی را بدهد، نمی تواند از ضامن شدن خود برگردد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله شخص ضامن نمی تواند ضمانت خود را بدون رضایت طلبکار فسخ کند، ولی اگر ضامن یا طلبکار در قرارداد خود شرط کنند که هر وقت بخواهند می توانند فسخ کنند، مانعی ندارد.

[مسأله ۲۳۱۷]

مسأله ۲۳۱۷ ضامن و طلبکار می توانند (۱) شرط کنند که هر وقت بخواهند (۲) ضامن بودن ضامن را به هم بزنند. این مسأله ،
در رساله آیت الله (بهجت) نیست

(۱) (خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط نمی توانند .. (سیستانی)، (زنجان): بنا بر احتیاط واجب نمی توانند .. (۲) (اراک): شرط کنند در مدتی که معین کرده اند .. (مکارم): رجوع کنید ذیل مسأله ۲۳۱۶)

[مسأله ۲۳۱۸]

مسأله ۲۳۱۸ هرگاه انسان در موقع ضامن شدن، بتواند طلب طلبکار را بدهد اگر چه بعد فقیر شود، طلبکار نمی تواند ضامن بودن او را به هم زند و طلب خود را از بدهکار اول مطالبه نماید و همچنین است اگر در آن موقع نتواند طلب او را بدهد ولی طلبکار بداند و به ضامن شدن او راضی شود. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله هرگاه ضامن در موقع ضمانت توانایی پرداختن بدهی را داشته باشد، طلبکار نمی تواند ضمانت او را فسخ کند و طلب خود را از بدهکار اول مطالبه نماید، همچنین اگر ضامن در آن موقع فقیر باشد ولی طلبکار این مطلب را بداند و به ضامن شدن او راضی شود حق فسخ ندارد، اما اگر ضامن از همان اول فقیر باشد و طلبکار هم نداند و بعد متوجه شود می تواند ضامن بودن او را فسخ کند.

[مسأله ۲۳۱۹]

مسأله ۲۳۱۹ اگر انسان در موقعی که ضامن می شود، نتواند طلب طلبکار را بدهد (۱) و طلبکار در آن وقت نداند و بعد ملتفت شود، می تواند ضامن بودن او را به هم بزند (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (سیستانی): و طلبکار چگونگی را نمی دانسته و بخواهد ضامن بودن او را به هم بزند، اشکال دارد. علی الخصوص در صورتی که ضامن پیش از اینکه طلبکار ملتفت شود قدرت پیدا کرده باشد.

(تبریزی): و طلبکار عدم توانایی او را نمی دانسته بخواهد ضامن بودن او را به هم بزند، اشکال ندارد. ولی در صورتی که ضامن پیش از اینکه طلبکار ملتفت شود قدرت پیدا کرده باشد به هم زدن جایز نیست. (۲) (گلپایگانی): اگر چه پیش از آن که طلبکار ملتفت شود، ضامن قدرت پیدا کرده باشد.

(فاضل): ولی اگر پیش از آن که طلبکار ملتفت شود، ضامن قدرت پیدا کرده باشد، چنانچه بخواهد ضامن بودن او را به هم بزند، اشکال دارد.

(صافی): و اگر پیش از آن که طلبکار ملتفت شود، ضامن قدرت پیدا کرده باشد احتیاط لازم این است که طلبکار ضمانت را به هم نزند. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۳۱۸ (زنجان): مسأله اگر انسان در موقعی که ضامن می شود نتواند طلب طلبکار را بدهد و طلبکار چگونگی را نمی دانسته یا بر فرض آگاه شدن هم به ضمان رضایت می داد، ضمان صحیح است و طلبکار نمی تواند آن را به هم بزند، ولی اگر طلبکار بر فرض آگاهی از ناتوانی ضامن، به ضمان رضایت نمی داد، ضمان باطل است، مگر طلبکار بعداً آن را اجازه کند دهد که ضمان صحیح خواهد بود و نیازی به قرارداد جدید نیست.

[مسأله ۲۳۲۰]

مسأله ۲۳۲۰ اگر کسی بدون اجازه بدهکار ضامن شود که بدهی او را بدهد، نمی تواند چیزی از او بگیرد (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

(۱) (مکارم): ولی اگر با اجازه او باشد می تواند بعد از پرداخت بدهی به طلبکار از بدهکار بگیرد.

[مسئله ۲۳۲۱]

مسئله ۲۳۲۱ اگر کسی با اجازه بدهکار ضامن شود که بدهی او را بدهد، می تواند مقداری را که ضامن شده (۱) از او مطالبه نماید، ولی اگر به جای جنسی که بدهکار بوده جنس دیگری به طلبکار او بدهد، نمی تواند چیزی را که داده از او مطالبه نماید، مثلاً اگر ده من گندم بدهکار باشد و ضامن ده من برنج بدهد نمی تواند برنج را از او مطالبه نماید، (۲) اما اگر خودش راضی شود که برنج بدهد اشکال ندارد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): پس از پرداخت آن ..

(خوئی)، (تبریزی): پس از دادن .. (سیستانی): هر چند پیش از دادن آن .. (۲) (تبریزی): ولی ظاهر آن است که ده من گندم را می تواند مطالبه کند ..

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۳۲۰ (زنجان): مسئله اگر کسی با اجازه بدهکار ضامن شود که بدهی او را بدهد می تواند مقداری را که ضامن شده پس از دادن، از او بگیرد مگر آن که ضامن در هنگام پرداخت بدهی قصد مجانیت کرده باشد، یا بدهکار لفظی بکار برده باشد که ظاهر آن، این باشد که ضامن بطور مجانی بدهی او را پردازد که در این صورت چیزی بر عهده بدهکار نیست. به هر حال اگر ضامن به جای جنسی که بدهکار بوده جنس دیگری به طلبکار او بدهد، نمی تواند چیزی را که داده از بدهکار بگیرد؛ مثلاً اگر ده کیلو گندم طلبکار باشد و ضامن ده کیلو برنج بدهد، نمی تواند برنج را از او مطالبه کند، اما اگر خودش راضی شود که برنج بدهد، اشکال ندارد.

احکام ضمان (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۶۸۱: کسی که در حساب بانکی خود موجودی ندارد، آیا می تواند چکی را به عنوان وثیقه ضمانت از شخص دیگری، صادر کند؟

ج: میزان در این گونه امور قوانین نظام جمهوری اسلامی می باشد.

س ۱۶۸۲: از شخصی مقداری طلب داشتم که در پرداخت آن کوتاهی می کرد، در نتیجه یکی از اقوام او چک مدت داری را به مقدار مبلغ قرض، به من داد به این شرط که به او در پرداخت بدهی مهلت بدهم، بدین ترتیب او ضامن شد که اگر بدهکار قرض خود را تا سر موعد چک ندهد، آن را پردازد، سپس فرد بدهکار فرار کرد و مخفی شد و در حال حاضر دسترسی به او ندارم، آیا شرعاً جایز است که همه قرض را از ضامن بگیرم؟

ج: اگر بر وجه صحیح شرعی ضامن شده باشد که اگر بدهکار قرض خود را تا مدت معینی نپرداخت، او آن را به شما پردازد، جایز است بعد از رسیدن موعد، قرض خود را از او مطالبه کنید و همه آن را از او بگیرید.

احکام کفالت

[مسأله ۲۳۲۲]

مسأله ۲۳۲۲ کفالت آن است که انسان ضامن شود (۱) که هر وقت طلبکار بدهکار را خواست (۲) به دست او بدهد (۳) و همچنین اگر کسی بر دیگری حقی داشته باشد یا ادعای حقی کند که دعوی او قابل قبول باشد چنانچه انسان ضامن شود که هر وقت صاحب حق یا مدعی طرف را خواست به دست او بدهد عملش را «کفالت» و به کسی که این طور ضامن می شود «کفیل» می گویند. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): متعهد شود.. (۲) (سیستانی): او را حاضر نماید و به کسی که این طور متعهد می شود «کفیل» می گویند. (۳) (خوئی)، (تبریزی): و به کسی که این طور متعهد می شود «کفیل» می گویند.

(کلپایگانی)، (صافی): و به کسی که این طور ضامن می شود «کفیل» می گویند.

(زنجانی): یا کسی را که لازم است در دادگاه صالح حضور پیدا کند، حاضر نماید مثل این که مردی ادعای زوجیت زنی را دارد و زن آن را انکار می کند و انسان ضامن می شود که آن زن را در موقع لزوم در محضر حاکم شرع حاضر نماید، به کسی که این گونه ضمانت می کند «کفیل» می گویند.

(مکارم)، (فاضل): مسأله هر گاه کسی بر دیگری حقی داشته باشد؛ مثلاً طلبی یا قصاصی یا دیه ای یا حق دیگری؛ یا ادعای حقی کند که دعوی او قابل قبول باشد چنانچه انسان ضامن شود که صاحب حق یا مدعی شخص متهم را رها کند و هر وقت او را خواست بدست او بسپارد این قرارداد را «کفالت» و به کسی که ضامن این کار می شود «کفیل» گویند.

(فاضل): دعوی او قابل طرح در دادگاه بوده و امکان اثبات داشته باشد..

[مسأله ۲۳۲۳]

اشاره

مسأله ۲۳۲۳ کفالت در صورتی صحیح است که کفیل به هر لفظی اگر چه عربی نباشد (۱) به طلبکار بگوید که من ضامنم هر وقت بدهکار خود را بخواهی به دست تو بدهم و طلبکار هم قبول نماید (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): یا به عملی به طلبکار بفهماند که من متعهدم هر وقت بدهکار خود را بخواهی به دست تو بدهم و طلبکار هم قبول نماید.

(فاضل): یا به عملی به مدعی بفهماند که من ضامنم هر وقت متهم را بخواهی به دست تو بدهم و مدعی هم قبول نماید.

(زنجانی): یا به عملی به طلبکار مثلاً بفهماند که من متعهدم هر وقت بدهکار خود را بخواهی به دست تو بدهم و بنا بر احتیاط طلبکار (و نیز کسی که حق احضار دیگری را به دادگاه دارد) و بدهکار (و نیز کسی که احضار او را به دادگاه ضمانت می کند) باید قبول کنند. و از شرایط صحت کفالت این است که طلبکار حق مطالبه از بدهکار را داشته باشد، پس اگر بدهکار به جهتی همچون فقر شرعاً موظف به پرداخت بدهی خود نباشد، کفالت باطل است. و در کفالت برای احضار به دادگاه شرط است که حضور آن شخص در دادگاه، لازم باشد.

(سیستانی): یا به عملی به طلبکار بفهماند که من متعهدم هر وقت بدهکار خود را بخواهی حاضر سازم، و طلبکار هم قبول نماید، و بنا بر احتیاط رضایت بدهکار نیز در صحت کفالت معتبر است، بلکه احتیاط واجب آن است که او هم طرف عقد باشد یعنی بدهکار و طلبکار هر دو کفالت را قبول کنند. (۲) (اراکلی): و بنا بر احتیاط واجب بدهکار هم قبول نماید.

(مکارم): مسأله کفالت را می توان با صیغه لفظی ادا کرد، مثلاً کفیل به طلبکار بگوید من ضامنم هر وقت بدهکار را بخواهی به دست تو بدهم، و طلبکار هم قبول نماید، یا کاری انجام دهند که معنی این صیغه لفظی را برسانند؛ خواه از طریق امضاء سندی باشد یا غیر آن، کفالت صحیح است.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۹۸۷ (فاضل): مسأله ۲۴۰۶ در کفالت، رضایت کسی که حق بر عهده او است لازم نیست؛ بنا بر این رضایت بدهکار شرط نمی باشد.

[مسأله ۲۳۲۴]

مسأله ۲۳۲۴ کفیل باید مکلف و عاقل باشد (۱) و او را در کفالت مجبور نکرده باشند و بتواند کسی را که کفیل او شده حاضر نماید (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی): و سفیه و مفلس نباشد.. (سیستانی)، (مکارم): بالغ و عاقل باشد.. (۲) (مکارم): به موقع حاضر نماید.

(سیستانی): و همچنین باید سفیه یا مفلس نباشد در صورتی که حاضر کردن بدهکار، مستلزم تصرف در مالش باشد.

(زنجانی): مسأله کفیل باید شرایط ذیل را دارا باشد. ۱ بالغ باشد، و کفالت نابالغ بدون اذن یا اجازه ولی «او صحیح نیست. ۲ عاقل باشد. ۳ اگر کفالت نیازمند صرف مال باشد، سفیه نباشد و کفالت سفیه بدون اجازه ولی «در صورتی که نیازمند صرف مال است باطل است. ۴ مفلس نباشد، و کفالت مفلس چنانچه نیازمند تصرف در مالی باشد که از تصرف در آن ممنوع است بدون اذن یا اجازه طلبکاران صحیح نیست. ۵ کسی او را در کفالت مجبور نکرده باشد، و چنانچه کسی او را مجبور کرده باشد کفالت او باطل است مگر بعد از برطرف شدن اجبار،

کفالت را امضاء کند. ۶ بتواند کسی را که کفیل او شده حاضر نماید.

[مسأله ۲۳۲۵]

مسأله ۲۳۲۵ یکی از هفت چیز (۱) کفالت را به هم می زند: اول: کفیل بدهکار را به دست طلبکار بدهد (۲) دوم: طلب طلبکار داده شود (۳) سوم: طلبکار از طلب خود بگذرد (۴) چهارم: بدهکار بمیرد (۵) پنجم: طلبکار کفیل را از کفالت آزاد کند (۶) ششم: کفیل بمیرد. هفتم: کسی که صاحب حق است بوسیله حواله یا طور دیگری حق خود را به دیگری واگذار نماید (۷) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی): پنج چیز .. (فاضل): هشت چیز .. (۲) (سیستانی): اول: کفیل، بدهکار را نزد طلبکار حاضر کند، یا او خود تسلیم طلبکار شود ..

(فاضل): اول: کفیل متهم را بدست مدعی بدهد .. (۳) (فاضل): دوم: حق مدعی داده شود .. (۴) (سیستانی): یا آن را به دیگری انتقال دهد .. (فاضل): سوم: مدعی از حق خود بگذرد .. (۵) (سیستانی): چهارم: بدهکار یا کفیل بمیرد .. (فاضل): چهارم: متهم بمیرد .. (۶) (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(فاضل): پنجم: مدعی کفیل را از کفالت آزاد کند. (۷) (فاضل): هشتم: این که کفیل نتواند پس از کفالت، کسی را که کفیل او شده، احضار نماید.

(مکارم): مسأله چند چیز کفالت را به هم می زند: ۱ طلب طلبکار داده شود. ۲ طلبکار از طلب خود بگذرد. ۳ بدهکار بمیرد. ۴ بدهکار یا شخصی را که متهم است، به دست طلبکار یا مدعی بدهند. ۵ طلبکار حق خود را از کفیل ساقط کند. ۶ کفیل بمیرد. ۷ صاحب حق طلب خود را به وسیله حواله یا طور دیگر به شخص دیگری واگذار کند.

(زنجانی): مسأله یکی از شش چیز کفالت را به هم می زند: اول: کفیل بدهکار را به دست طلبکار بدهد یا شخص مورد نظر را در دادگاه حاضر نماید. دوم: طلب طلبکار داده شود. سوم: طلبکار از حق خود بگذرد یا احضار شخص به دادگاه به جهتی همچون صرف نظر کردن مدعی لازم نباشد. چهارم: بدهکار یا شخصی که احضار وی به دادگاه ضمانت شده بمیرد. پنجم: طلبکار یا کسی که حق احضار دیگری را به دادگاه دارد، کفیل را از کفالت آزاد کند. ششم: کسی که می توانسته بدهکار را در نزد طلبکار یا شخص مورد نظر را در دادگاه حاضر کند، پس از انجام عقد از انجام این کار ناتوان شود.

[مسأله ۲۳۲۶]

اشاره

مسأله ۲۳۲۶ اگر کسی به زور، بدهکار را از دست طلبکار رها کند (۱) کسی که بدهکار را رها کرده، باید او را به دست طلبکار بدهد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (اراکي)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)

(صافی)، (نوری)، (زنجانی): چنانچه طلبکار دسترسی به او نداشته باشد .. (۲) (اراکي): يا بدهی او را بدهد. (کلپایگانی)، (صافی)، (نوری): و یا طلب طلبکار را بپردازد.

(سیستانی): باید او را نزد طلبکار حاضر سازد یا طلب او را پردازد.

(زنجانی): یا خود، طلب طلبکار را بدهد، مگر طلبکار از طلب خود بگذرد یا آن را به دیگری انتقال دهد یا طلبکار بمیرد.

(فاضل): مسأله اگر کسی به زور، متهم را از دست مدعی رها کند، باید یا او را بدست مدعی بسپارد و یا حق مدعی را ادا کند.

(مکارم): مسأله هر گاه کسی به زور بدهکاری را از دست طلبکار رها کند، چنانچه طلبکار توانایی دسترسی به او را نداشته باشد واجب است او را به دست طلبکار برساند یا دین او را ادا نماید و اگر شخص یا اشخاص قاتلی را از دست صاحبان خون بگیرند و فراری دهند حاکم شرع می تواند آن شخص یا اشخاص را زندانی کند تا قاتل را به وسیله کسان خود تحویل دهند و اگر تحویل قاتل ممکن نشود باید دیه شخص مقتول را پردازند.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۱۹۹۱ هر گاه کفالت به اجازه شخص مدیون باشد، و کفیل ناچار شود طلب طلبکار را بدهد، حق دارد آن را از بدهکار بگیرد، ولی اگر به اجازه او نبوده حق ندارد.

(فاضل): مسأله ۲۴۰۷ اگر کفیل نتواند متهم را در موعد مقرر تحویل دهد و طلبکار او حق خود را از او بگیرد، چنانچه کفالت با اجازه مدیون باشد، حق دارد آنچه را بابت بدهی او داده است، از او مطالبه کند اما اگر کفالت با اجازه او نبوده است، حق مطالبه از او را ندارد.

احکام و دیعه (امانت)**[مسئله ۲۳۲۷]****اشاره**

مسئله ۲۳۲۷ اگر انسان مال خود را به کسی بدهد و بگوید نزد تو امانت باشد و او هم قبول کند یا بدون این که حرفی بزنند صاحب مال بفهماند که مال را برای نگهداری به او می دهد و او هم به قصد نگهداری کردن بگیرد (۱) باید به احکام و دیعه و امانتداری که بعداً گفته می شود عمل نماید. (۱) (سیستانی): او هم به نحوی که معلوم باشد ملتزم به نگهداری آن شده است بپذیرد ..

(مکارم): مسئله و دیعه آن است که انسان مال خود را به دیگری به عنوان امانت و به منظور حفظ و نگهداری بسپارد. هرگاه این مطلب را با صیغه لفظی بگوید، یا بدون اینکه صیغه ای بخواند به شخص امانتدار بفهماند که مال را برای نگهداری به او می دهد و او هم به همین قصد بگیرد، باید به احکام و دیعه و امانت که بعداً گفته می شود عمل نماید.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسئله ۱۸۳۶ اگر کسی را در قبول و نگهداری امانت مجبور کنند حکم امانت بر او مترتب نمی شود، مگر این که بعد از برطرف شدن اجبار، به آن راضی شود.

(مکارم): مسئله ۱۹۹۳ خیانت در امانت حرام است و از گناهان کبیره است و اگر کسی امانتی را بپذیرد باید در نگهداری آن کوتاهی نکند و هر وقت صاحب امانت از او بخواهد به او بدهد، خواه صاحب امانت مسلمان باشد یا غیر مسلمان .

(فاضل): مسئله ۲۴۰۹ اگر کسی امانتی را بپذیرد نباید در نگهداری آن کوتاهی کند و هر وقت صاحب امانت از او بخواهد باید آن را تحویل دهد.

[مسئله ۲۳۲۸]

مسئله ۲۳۲۸ امانتدار و کسی که مال را امانت می گذارد، باید هر دو بالغ و عاقل باشند (۱) پس اگر انسان مالی را پیش بچه یا (۲) دیوانه امانت بگذارد، یا دیوانه و بچه (۳)، مالی را پیش کسی امانت بگذارند صحیح نیست (۴) (۱) (سیستانی): و کسی آنها را مجبور نکرده باشد ..

(مکارم): بنا بر این اگر بچه نابالغ یا دیوانه مالی را نزد کسی امانت بگذارد صحیح نیست ، همچنین نمی توان مالی را نزد بچه نابالغ یا دیوانه امانت گذارد، ولی اگر ممیز باشد و ولی او اجازه دهد می تواند امانت را قبول کند. (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): باید هر دو عاقل باشند ..

(۲) و (۳) - [قسمت داخل پراتنز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی) و (فاضل) نیست] (۴) (خوئی)، (تبریزی): ولی جایز است بچه ممیز با اذن ولی، مالش را نزد کسی امانت بگذارد و همچنین جایز است مال دیگری را با اذنش نزد کسی امانت بگذارد و امانت گذاشتن نزد بچه ممیز عیبی ندارد اگر چه ولی اجازه نداده باشد.

(فاضل): ولی بچه ممیز می تواند با اذن ولی خود، مالش را نزد کسی امانت بگذارد و همچنین می تواند وکیل باشد که مال فردی را نزد فرد دیگری امانت بگذارد و همین طور امانت گذاشتن نزد بچه ممیز با اذن ولی او اشکال ندارد.

(سیستانی): ولی جایز است بچه ممیز مال دیگری را با اجازه او نزد کسی امانت بگذارد، و همچنین باید کسی که امانت می گذارد سفیه یا مفلس نباشد، ولی اگر مفلس مالی را که امانت گذاشته از جمله اموالی نباشد که از تصرف در آنها منع شده است اشکال ندارد؛ و نیز باید امانت دار سفیه یا مفلس نباشد، در صورتی که حفظ و نگهداری امانت مستلزم تصرفی در مال خودش باشد که موجب انتقال مال از ملکیت او باشد یا موجب از بین رفتن مال باشد.

(زنجانی): مسأله امانت دار و کسی که مال را امانت می گذارد باید هر دو عاقل و ممیز باشند، پس اگر انسان مالی را پیش دیوانه یا غیر ممیز امانت بگذارد، یا دیوانه یا غیر ممیز مالی را پیش کسی امانت بگذارد صحیح نیست، ولی جایز است بچه ممیز با اذن ولی مالش را نزد کسی امانت بگذارد و همچنین جایز است مال دیگری را با اذن او نزد کسی امانت بگذارد.

[مسأله ۲۳۲۹]

مسأله ۲۳۲۹ اگر از بچه یا دیوانه چیزی را به طور امانت قبول کند، باید آن را به صاحبش بدهد و اگر آن چیز مال خود بچه یا دیوانه است (۱) باید به ولی او برساند و چنانچه مال تلف شود (۲) باید عوض آن را بدهد، ولی اگر برای این که مال از بین نرود آن را از بچه گرفته چنانچه در نگهداری آن کوتاهی نکرده باشد ضامن نیست (۳) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): به ولی او برساند و چنانچه پیش از آن که به صاحبش یا به ولی طفل برساند تلف شود، باید عوض آن را بدهد مگر آن که به قصد حفظ و رساندن به آنان گرفته باشد که اگر در رساندن مال به آنان کوتاهی نکرده باشد ضامن نیست. (۲) (فاضل): اگر از بچه ای چیزی را به طور امانت قبول کند، اگر آن چیز مال خود بچه است و ولی در امانت گذاشتن بچه اجازه نداده باشد، لازم است آن مال را به ولی او برساند و چنانچه در رساندن مال به آنان کوتاهی کند و تلف شود.. (۳) (فاضل): و همچنین است اگر امانت گذار دیوانه باشد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر از بچه ای چیزی را بدون اذن صاحبش به طور امانت قبول کند، باید آن را به صاحبش بدهد و اگر آن چیز مال خود بچه است و ولی در امانت گذاشتن بچه اجازه نداده باشد لازم است آن مال را به ولی او برساند و چنانچه در رساندن مال به آنان کوتاهی کند و تلف شود، باید عوض آن را بدهد و همچنین است حال اگر امانت گذار دیوانه باشد.

(سیستانی): لازم است آن مال را به ولی^۱ او برساند و چنانچه پیش از رساندن مال به آنان تلف شود، باید عوض آن را بدهد، ولی اگر مال در معرض تلف باشد و گرفتن مال از بچه برای حفظ و رساندن آن به ولی^۲ باشد، اگر در نگهداری یا رساندن آن کوتاهی نکند و تصرف غیر مجاز نیز نکند، ضامن نیست، و همچنین اگر امانت گذار دیوانه باشد.

(مکارم): مسأله هرگاه از بچه یا دیوانه چیزی را بطور امانت قبول کند اگر آن چیز مال خود آن بچه یا دیوانه است باید به ولی^۱ او برساند و نمی تواند به خود او بازگرداند و اگر مال شخص دیگری است باید به صاحبش بدهد و در هر حال اگر آن مال تلف شود باید عوض آن را بدهد، ولی اگر کسی مالی را دست بچه یا دیوانه ای ببیند که ممکن است از بین برود و آن را بگیرد و در نگهداری آن کوتاهی نکند ضامن نیست.

(زنجانى): مسأله اگر چیزی را بدون اذن صاحبش از بچه یا دیوانه به طور امانت قبول کند باید آن را به صاحبش بدهد و اگر آن چیز مال خود بچه یا دیوانه است و ولی^۱ او در امانت گذاشتن اجازه نداده باشد، لازم است آن مال را به ولی^۲ او برساند، و اگر آن مال تلف شود چه در رساندن مال به آنان کوتاهی کرده باشد یا کوتاهی نکرده باشد ضامن است و باید عوض آن را بدهد، مگر آن که از جهت ترس تلف شدن و از بین رفتن مال، آن را حفظ کرده باشد تا به صاحب یا ولی^۱ او رد کند و مال تلف شود که در این صورت ضامن نیست.

[مسأله ۲۳۳۰]

مسأله ۲۳۳۰ کسی که نمی تواند امانت را نگهداری نماید، بنا بر احتیاط واجب باید قبول نکند (۱) ولی اگر صاحب مال در نگهداری آن عاجزتر باشد و کسی هم که بهتر حفظ کند نباشد این احتیاط، واجب نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکى): جایز نیست چیزی را به امانت قبول کند. [پایان مسأله] [گلپایگانی]، (صافی): جایز نیست امانت را قبول کند مگر آن که حال خود را به صاحب مال اظهار دارد. [پایان مسأله] [خوئی]، (تبریزی): مسأله کسی که نمی تواند امانت را نگهداری نماید، در صورتی که امانت گذار ملتفت حال او نباشد بنا بر احتیاط واجب باید قبول نکند.

(سیستانی): باید قبول نکند و اگر قبول کرد و تلف شد، ضامن است.

(زنجانى): نباید قبول کند، مگر این که صاحب مال در نگهداری آن از وی ناتوان تر بوده و کسی دیگر بهتر از امانت دار نتواند از مال نگهداری کند.

(مکارم): مسأله کسی که توانائی نگهداری امانت را ندارد نباید آن را قبول کند، ولی اگر صاحب مال در نگهداری آن عاجزتر باشد و کسی هم که بهتر حفظ کند وجود نداشته باشد، قبول کردن آن مانعی ندارد.

[مسأله ۲۳۳۱]

مسأله ۲۳۳۱ اگر انسان به صاحب مال بفهماند که برای نگهداری مال او حاضر نیست؛ چنانچه او مال را بگذارد و برود و این

شخص مال را بر ندارد و آن مال تلف شود (۱) کسی که امانت را قبول نکرده ضامن نیست ولی احتیاط مستحب آن است که اگر ممکن باشد آن را نگهداری نماید (۲)

(۱) (خوئی)، (گلیپایگانی)، (صافی)، (زنجانى)، (تبریزی): چنانچه او مال را بگذارد و برود و آن مال تلف شود .. (۲) (مکارم): بهتر آن است که اگر می تواند آن را نگهداری کند.

(سیستانی): مسأله اگر انسان به صاحب مال بفهماند که حاضر به نگهداری مال او نیست و مال را از او نگیرد، ولی او مال را بگذارد و برود، و آن مال تلف شود، امانتدار ضامن نیست ولی احتیاط مستحب آن است که اگر ممکن باشد آن را نگهداری نماید.

[مسأله ۲۳۳۲]

مسأله ۲۳۳۲ کسی که چیزی را امانت می گذارد، هر وقت بخواهد می تواند آن را پس بگیرد و کسی هم که امانت را قبول می کند، هر وقت بخواهد می تواند آن را به صاحبش برگرداند. (سیستانی): مسأله کسی که چیزی را ودیعه می گذارد، هر وقت بخواهد می تواند ودیعه را بهم بزند، و همچنین امانتدار هر وقت بخواهد می تواند ودیعه را بهم بزند.

(بهجت): مسأله امانت گذار هر وقت بخواهد می تواند امانت را پس بگیرد و همچنین امانت دار، هر وقت بخواهد می تواند امانت را به صاحبش برگرداند، و اگر مالک امانت را طلب کند و امانت دار با این که رد امانت برایش ممکن است امانت را ندهد، ضامن است و بعد از آن حکم غصب را پیدا می کند، زیرا بدون رضایت مالک نزد او می ماند.

[مسأله ۲۳۳۳]

مسأله ۲۳۳۳ اگر انسان از نگهداری امانت منصرف شود و ودیعه را به هم بزند باید هر چه زودتر مال را به صاحب آن یا وکیل یا ولی صاحبش برساند، یا به آنان خبر دهد که به نگهداری حاضر نیست و اگر بدون عذر مال را به آنان نرساند و خبر هم ندهد چنانچه مال تلف شود، باید عوض آن را بدهد.

[مسأله ۲۳۳۴]

مسأله ۲۳۳۴ کسی که امانت را قبول می کند، اگر برای آن، جای مناسبی ندارد، باید جای مناسب تهیه نماید و طوری آن را نگهداری کند (۱) که مردم نگویند (۲) در امانت خیانت کرده و در نگهداری آن کوتاهی نموده است (۳) و اگر در جایی که مناسب نیست بگذارد و تلف شود، باید عوض آن را بدهد. (۱) (مکارم): که مردم بگویند در حفظ امانت کوتاهی نکرده است در غیر این صورت اگر تلف شود ضامن است.

(سیستانی): که گفته نشود در نگهداری آن کوتاهی نموده است و اگر در این امر کوتاهی کند و تلف شود، باید عوض آن را بدهد. (۲) (بهجت): که عرفاً نگویند .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): طوری آن را نگهداری کند که مردم نگویند در نگهداری آن کوتاهی نموده است ..

[مسأله ۲۳۳۵]

مسأله ۲۳۳۵ کسی که امانت را قبول می کند، اگر در نگهداری آن کوتاهی نکند (و تعدی

یعنی زیاده روی (۱) هم ننماید (۲) و اتفاقاً آن مال تلف شود، ضامن نیست (۳) ولی اگر به اختیار خودش (۴) آن را در جایی بگذارد که گمان می رود ظالمی بفهمد و آن را ببرد، چنانچه تلف شود (۵) باید عوض آن را به صاحبش بدهد (۶) مگر آن که جایی محفوظتر از آن نداشته باشد و نتواند مال را به صاحبش یا به کسی که بهتر حفظ کند برساند که در این صورت ضامن نیست. (۱) (سیستانی)، (فاضل): یعنی تصرف غیر مجاز .. (۲) [قسمت داخل پراتر در رساله آیت الله (زنجان) نیست] (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجان): ولی اگر آن را در جایی بگذارد که مأمون از آن نباشد که ظالمی بفهمد و آن را ببرد، چنانچه تلف شود باید عوض آن را به صاحبش بدهد.

(بهجت): و اگر به طوری کوتاهی یا تعدی کرده که بگویند خیانت کرده و مال تلف شود، ضامن است اگر چه تلف به سبب آفات آسمانی باشد.

(سیستانی): ولی اگر در نگهداری آن کوتاهی کند مثلاً آن را در جایی بگذارد که مأمون از آن نباشد که ظالمی بفهمد و آن را ببرد، یا تعدی کند مثلاً لباس را بپوشد یا حیوان را سوار شود، چنانچه تلف شود، باید عوض آن را به صاحبش بدهد. (۴) [عبارت « به اختیار خودش » در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (اراک) و (صافی) نیست] (۵) (مکارم): ضامن است مگر این که جایی بهتر از آن نداشته باشد و نتواند مال را به صاحبش یا کسی که بهتر حفظ می کند برساند. (۶) (اراک)، (گلپایگانی)، (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده.

[مسأله ۲۳۳۶]

مسأله ۲۳۳۶ اگر صاحب مال برای نگهداری مال خود جایی را معین کند و به کسی که امانت را قبول کرده بگوید که باید مال را در اینجا حفظ کنی (۱) و اگر احتمال هم بدهی که از بین برود نباید آن را به جای دیگر ببری (۲) چنانچه امانتدار احتمال دهد (۳) که در آنجا از بین برود و بداند چون آنجا در نظر صاحب مال برای حفظ بهتر بوده گفته است که نباید از آنجا بیرون ببری می تواند آن را به جای دیگر (۴) ببرد و اگر در آنجا ببرد و تلف شود ضامن نیست. ولی اگر نداند به چه جهت گفته که به جای دیگر نبر، چنانچه بجای دیگر ببرد و تلف شود، احتیاط واجب آن است که عوض آن را بدهد (۵) (۱) (مکارم): و به جای دیگر نبری، امانت دار حق ندارد آن را به جای دیگر ببرد، مگر آن که احتمال دهد در آنجا از بین می رود و بداند چون آنجا در نظر صاحب مال برای حفظ بهتر بوده است گفته است بیرون نبر، ولی اگر نداند به چه جهت این سخن را گفته باید به جای دیگر نبرد و اگر ببرد و تلف شود احتیاط واجب آن است که عوض آن را بدهد.

(سیستانی): هر چند احتمال بدهی که از بین برود، نمی تواند آن را به جای دیگر ببرد، و اگر به جای دیگر ببرد و تلف شود ضامن است مگر اینکه یقین داشته باشد مال در آنجا تلف می شود که جایز است در این صورت آن را به جای امنی منتقل سازد.

(۲) (خوئی)، (زنجانى)، (تبریزی): ((زنجانى)، (تبریزی): نمی تواند آن را به جای دیگر ببرد و) اگر بجای دیگر ببرد و تلف شود ضامن است .

(فاضل): چنانچه به جای دیگر ببرد و تلف بشود، ضامن است مگر ظاهر کلام او این باشد که به بردن آن به جایی که محفوظتر یا همانند جای اول است ، راضی می باشد. (۳) (اراکى): چنانچه امانتدار بترسد .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): که به نظر خودش برای حفظ بهتر باشد .. (۵) (گلپایگانی)، (صافی): واجب است که عوض آن را بدهد.

(بهجت): مسأله اگر امانت گذار جایی را برای حفظ امانت تعیین کند باید امانت دار آن را آنجا بگذارد، و اگر آنجا نگذارد چنانچه امانت را در جایی گذاشته که در حفظ مال به حدّ جایی که مالک معین کرده نمی رسد، بنا بر اظهر ضامن است . اما اگر امانت را به جایی برده که در حفظ و نگهداری بهتر یا مثل جای تعیین شده است و امانت دار هم بداند که آنجا در نظر امانت گذار بهتر یا مساوی با جای معین شده است ، بنا بر اظهر، اشکال ندارد و در صورت تلف ، ضامن نیست .

[مسأله ۲۳۳۷]

اشاره

مسأله ۲۳۳۷ اگر صاحب مال برای نگهداری مال خود جایی را معین کند ولی به کسی که امانت را قبول کرده نگوید که آن را بجای دیگر نبرد، چنانچه امانتدار احتمال دهد که در آنجا از بین می رود (۱) باید (۲) آن را بجای دیگری که مال در آنجا محفوظتر است ببرد و چنانچه مال در آن جای اول تلف شود ضامن است (۳) مگر آن که صاحب مال هم احتمال تلف شدن مال را در آنجا بدهد (۴) که در این صورت کسی که امانت را قبول کرده ضامن نیست . این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکى): چنانچه امانت دار بترسد که در آنجا از بین می رود و بداند که چون بودن مال در آن مکان برای حفظ بهتر بوده ، آن را معین کرده .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): می تواند .. (۳) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده . (اراکى): ضامن نیست . [پایان مسأله] (گلپایگانی)، (صافی): چنانچه مال در آنجا تلف شود ضامن نیست . [پایان مسأله] (۴) (نوری): که در این صورت لازم نیست از آنجا ببرد.

(خوئی)، (تبریزی)، (فاضل)، (زنجانى): مسأله اگر صاحب مال برای نگهداری مال خود جایی را معین کند و کسی که امانت را قبول کرده بداند آن محل در نظر صاحب مال خصوصیتی نداشته بلکه یکی از موارد حفظ آن بوده ، می تواند آن را به جای دیگری که مال در آنجا محفوظتر یا مثل محل اولی است ببرد و چنانچه مال در آنجا تلف شود ضامن نیست .

(سیستانی): مسأله اگر صاحب مال برای نگهداری مال خود جایی را معین کند، ولی از گفته او چنین فهمیده شود که آن محل در نظر او خصوصیتی ندارد، امانتدار می تواند آن را به جای دیگری که مال در آنجا محفوظتر یا مثل محل اولی است ببرد و چنانچه مال در آنجا تلف شود ضامن نیست .

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۸۴۴ اگر مال کسی را گرفت، ولی نه به عنوان امانت و نه به عنوان دیگر، ضامن است.

(بهجت): مسأله ۱۸۴۵ اگر امانت را با اکراه قبول کرد و بعد از آن که اکراه برطرف شد باز هم مال را نگه داشت، ولی قصد قبول امانت یا قصد رضایت به عقد اکراهی را نداشت ضامن است.

(بهجت): مسأله ۱۸۴۶ اگر کسی امانت دار را با اکراه به تلف کردن مال وادار کرد، وادار کننده ضامن است و بنا بر اقرب تلف کننده ضامن نیست به شرط آن که از آنچه بر آن اکراه شده بود، تجاوز نکرده باشد.

(بهجت): مسأله ۱۸۴۷ اگر ظالمی بخواهد امانت را غصب کند و شخص امین توانایی دفع ظالم را داشته باشد، واجب است او را دفع کند و چنانچه دفع نکند با این که حرجی هم بر او نداشته و ظالم امانت را غصب کند، امانت دار ضامن است، و همچنین اگر حفظ امانت بستگی به دادن قسمتی از آن داشته باشد، لازم است بدهد تا بقیه مال حفظ شود و چنانچه ندهد و در نتیجه ظالم همه مال را غصب کند، مقداری را که قابل حفظ کردن بود ضامن است. و اگر دفع ظالم متوقف بر این باشد که شخص امین مالی را پرداخت کند، جایز است و بلکه اگر ضرر و حرجی برای او ندارد، در صورتی که امکان اذن گرفتن از امانت گذار یا ولی او (و لو حاکم شرع) نباشد، واجب است آن مال را پردازد و می تواند به این قصد بدهد که بعداً به امانت گذار رجوع کند و از او بگیرد.

(بهجت): مسأله ۱۸۴۸ اگر حفظ امانت متوقف بر آن باشد که دروغ بگویید، پس اگر می تواند، باید توبیه کند و اگر نمی تواند، واجب است دروغ بگوید تا امانت حفظ شود و اگر دروغ نگفت و امانت محفوظ نماند ضامن است، بلکه اگر قسم دروغ لازم شد، واجب است قسم بخورد و گرنه ضامن است.

(بهجت): مسأله ۱۸۴۹ اگر امانت گذار مالی را از امانت گیرنده غصب کرده، امانت گیرنده می تواند از مال امانت به همان مقدار به عنوان تقاص بردارد و پس ندهد و اگر امانت گذار مال شخص دیگری را غصب کرده و آن را امانت گذاشته، پس بر امین واجب است آن مال را به غاصب پس ندهد بلکه در صورت امکان باید از رسیدن آن به دست غاصب جلوگیری نماید، و اگر غاصب بمیرد و ورثه او امانت را مطالبه کنند، واجب است امین مُنکِر وجود امانت شود، ولی در صورت علم به غصبی بودن، جایز نیست آن را به عنوان امانت قبول کند، مگر آن که اطمینان داشته باشد که می تواند به مالک اصلی برگرداند.

(بهجت): مسأله ۱۸۵۰ اگر برای حفظ امانت مسافرت لازم باشد، واجب است مسافرت نماید یا امانت را رد نماید.

(بهجت): مسأله ۱۸۵۱ اگر مال تلف شود و کوتاهی امانت گیرنده هم در حفظ امانت ثابت شود یا خودش اعتراف کند، ولی در قیمت آن اختلاف شود، قول امین که مُنکِرِ زیادی قیمت است، مقدّم می شود.

[مسأله ۲۳۳۸]

مسأله ۲۳۳۸ اگر صاحب مال دیوانه شود کسی که امانت را قبول کرده باید فوراً امانت را به ولیّ او برساند و یا به ولیّ او خبر دهد و اگر بدون عذر شرعی مال را به ولیّ او ندهد (۱) و از خبر دادن هم کوتاهی کند و مال تلف شود، باید عوض آن را بدهد. (۱) (مکارم): و مال تلف شود ضامن است، مگر این که ولیّ او اجازه دهد امانت به حال خود بماند.

(سیستانی): مسأله اگر صاحب مال برای همیشه دیوانه یا بی هوش شود، ودیعه باطل می شود و امانتدار باید فوراً امانت را به ولی^۱ او برساند یا او را از امانت آگاه سازد، در غیر این صورت اگر مال تلف شود، باید عوض آن را بدهد؛ و اگر دیوانگی یا بی هوشی صاحب مال گاه گاهی است احتیاط واجب این است که همین کار را بکند.

[مسأله ۲۳۳۹]

مسأله ۲۳۳۹ اگر صاحب مال بمیرد، امانتدار باید مال را به وارث او برساند یا به وارث او خبر دهد (۱) و چنانچه مال را به وارث او ندهد (۲) و از خبر دادن هم کوتاهی کند و مال تلف شود ضامن است، ولی اگر برای آن که می خواهد بفهمد کسی که می گوید من وارث میتم، راست می گوید یا نه، یا میت وارث دیگری دارد یا نه، مال را ندهد و از خبر دادن هم کوتاهی کند (۳) و مال تلف شود ضامن نیست (۴) (۱) (مکارم): که آن را ببرد و چنانچه در این کار کوتاهی کند ضامن است، ولی اگر برای آنکه می خواهد وارث را بشناسد، یا بداند میت وارث دیگری هم دارد یا نه، مال را ندهد و مال تلف شود ضامن نیست. (۲) (اراکي): اگر صاحب مال بمیرد، امانتدار باید مال را به وارث یا ولی^۱ او برساند یا به آنان خبر دهد و چنانچه مال را به وارث یا ولی^۱ او ندهد .. (۳) (فاضل): مال را ندهد و خبر هم ندهد ولی در حفظ آن کوتاهی نکند ..

(نوری): مال را ندهد و عجالاً خبر هم ندهد .. (۴) (بهجت): بنا بر اقرب .

(سیستانی): مسأله اگر صاحب مال بمیرد، ودیعه باطل می شود؛ پس اگر مال متعلق حق دیگری نباشد و به وارث او منتقل شود، باید امانت دار مال را به وارث او برساند یا به وارث خبر دهد؛ در غیر این صورت اگر مال تلف شود، ضامن است؛ ولی اگر برای تحقیق از ورثه و انحصار آنها مال را نگهدارد و تلف شود، ضامن نیست .

(زنجانی): مسأله اگر صاحب مال بمیرد، امانتدار باید مال را به وارث او یا ولی^۱ یا وکیل وارث برساند یا به آنان خبر دهد و چنانچه مال را به آنان نرساند و از خبر دادن هم کوتاهی کند و مال تلف شود ضامن است، و اگر در مورد امانت وصیتی شده باشد و برای آن وصی^۱ تعیین شده باشد، باید مال را به وصی^۱ برساند یا به او خبر دهد، ولی اگر برای آن که می خواهد بفهمد کسی که می گوید من وارث میتم یا وصی^۱ او هستم راست می گوید یا نه، یا میت وارث دیگری دارد یا نه، یا میت در مورد امانت وصیتی کرده و برای آن وصی^۱ تعیین کرده یا نه، مال را ندهد و از خبر دادن هم کوتاهی کند و مال تلف شود ضامن نیست .

[مسأله ۲۳۴۰]

مسأله ۲۳۴۰ اگر صاحب مال بمیرد و چند وارث داشته باشد کسی که امانت را قبول کرده باید مال را به همه ورثه (۱) بدهد، یا به کسی بدهد که همه آنان گرفتن مال را به او واگذار کرده اند (۲) پس اگر بدون اجازه دیگران تمام مال را به یکی از ورثه بدهد ضامن سهم دیگران است (۳) (۱) (اراکي): یا ولی^۱ آنان ..

(۲) (فاضل): و اگر وصی «داشته باشد باید به وصی» هم مراجعه شود ..

(سیستانی): اگر صاحب مال بمیرد و مال به ورثه او منتقل شود، امانتدار باید مال را به همه ورثه یا وکیل همه آنها بدهد .. (۳) (اراکي): و همچنین اگر میت وصی «داشته باشد، در ثلث مال یا کمتر باید به وصی» هم مراجعه شود.

(زنجانى): مسأله اگر صاحب مال بمیرد و چند وارث داشته باشد، اگر در مورد امانت وصیتی نموده و برای آن وصی «تعیین نموده، امانت دار باید مال را به وصی» برساند یا به او خبر دهد و اگر برای آن وصیتی ننموده یا برای آن وصی «معین نکرده باشد، امانت دار باید مال را به همه ورثه یا اولیاء آنها بدهد یا به آنان خبر دهد یا به کسی بدهد که همه آنان اجازه گرفتن مال را به او داده باشند، و اگر بدون اجازه دیگران یا اولیاء آنها، تمام مال را به یکی از ورثه بدهد ضامن سهم دیگران است .

[مسأله ۲۳۴۱]

مسأله ۲۳۴۱ اگر کسی که امانت را قبول کرده بمیرد، یا دیوانه شود (۱) وارث یا ولی «او (۲) باید هر چه زودتر به صاحب مال اطلاع دهد، یا امانت را به او برساند (۳). (۱) (گلپایگانی)، (صافی): هر کس که امانت در پیش او باشد باید هر چه زودتر آن را به صاحبش برساند. (۲) (اراکي): که مال در دست اوست .. (۳) (زنجانى): وارث یا ولی «او باید هر چه زودتر به صاحب مال یا ولی» یا وکیل او خبر دهد یا امانت را به آنان برساند.

(سیستانی): مسأله اگر امانتدار بمیرد یا برای همیشه دیوانه یا بیهوش شود، و دیعه باطل می شود و وارث یا ولی «او باید هر چه زودتر به صاحب مال اطلاع دهند یا امانت را به او برسانند؛ و اگر دیوانگی یا بیهوشی او گاه گاهی است بنا بر احتیاط واجب همین کار را بکنند.

[مسأله ۲۳۴۲]

مسأله ۲۳۴۲ اگر امانتدار نشانه های مرگ را در خود ببیند (۱) چنانچه ممکن است باید (۲) امانت را به صاحب آن یا وکیل او برساند و اگر ممکن نیست (۳) باید آن را به حاکم شرع بدهد و چنانچه به حاکم شرع دسترسی ندارد (۴) در صورتی که وارث او امین است و از امانت اطلاع دارد، لازم نیست وصیت کند و گرنه باید وصیت کند (۵) و شاهد بگیرد و به وصی «و شاهد، اسم صاحب مال و جنس و خصوصیات مال و محل «آن را بگوید. (۱) (بهجت): بطوری که اطمینان به مرگ خود پیدا کند .. (۲) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۳) (زنجانى): به صاحب آن یا وکیل یا ولی «او برساند، یا آنها را از این امر با خبر سازد و اگر رساندن امانت و خبر دادن آنان ممکن نیست .. (۴) (اراکي): اگر ممکن نیست به حاکم شرع یا مؤمنین عادل بدهد و چنانچه به حاکم شرع و مؤمنین عادل دسترسی ندارد ..

(بهجت): اگر ممکن نیست باید آن را به حاکم شرع و اگر آن هم نشد به مؤمنین عادل بدهد و چنانچه به حاکم شرع و مؤمنین عادل دسترسی ندارد ..

(فاضل): اگر ممکن نیست باید آن را به مجتهد جامع الشرایط بدهد ..

(مکارم): اگر ممکن نیست احتیاط آن است که به حاکم شرع دهد و اگر دسترسی ندارد باید وصیت کند و شاهد بگیرد و به وصی و شاهد، اسم صاحب مال و جنس و خصوصیات و محل آن را بگوید. (۵) (زنجانى): باید بهترین کاری را که برای رسیدن مال به صاحبش پس از وفات او سودمند است انجام دهد، مثلاً وصیت کند ..

(سیستانی): مسأله اگر امانتدار نشانه های مرگ را در خود ببیند چنانچه ممکن است باید بنا بر احتیاط واجب امانت را به صاحب آن یا ولی یا وکیل او برساند و یا به او خبر دهد و اگر ممکن نیست باید بطوری عمل کند که اطمینان پیدا کند که مال پس از وفات او به صاحبش خواهد رسید، مثلاً وصیت کند و شاهد بگیرد و به وصی و شاهد اسم صاحب مال و جنس و خصوصیات مال و محل آن را بگوید.

[مسأله ۲۳۴۳]

اشاره

مسأله ۲۳۴۳ اگر امانتدار نشانه های مرگ را در خود ببیند و به وظیفه ای که در مسأله پیش گفته شد عمل نکند، چنانچه آن امانت از بین برود باید (۱) عوضش را بدهد (۲) اگر چه در نگهداری آن کوتاهی نکرده باشد (۳) و مرض او خوب شود، یا بعد از مدتی پشیمان شود و وصیت کند (۴) این مسأله، در رساله آیات عظام: (سیستانی) و (مکارم) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): باید بنا بر احتیاط لازم .. (۲) (اراکى): و اگر در نگهداری آن کوتاهی نکرده باشد و مرض او خوب شود، یا بعد از مدتی پشیمان شود و وصیت کند چنانچه آن امانت از بین برود بنا بر احتیاط واجب باید عوض آن را بدهد. (۳) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۴) (زنجانى): مگر پس از خوب شدن، مالک راضی باشد که مال امانت بوده و امانت دار هم رضایت وی را احراز کرده باشد که در این صورت حکم به امانت پابرجا است، بنا بر این اگر پس از آن بدون کوتاهی امانت تلف شود، ضامن نیست.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۸۵۸ اگر از فاسق یا کافر امانتی گرفته و او آن را مطالبه کند، واجب است آن را رد نماید، ولی بنا بر أظهر واجب نیست که امانت کافر حربی را رد کند و جایز است مسلمان آن را برای خودش تملک نماید، بلکه اگر امانت وسایل جنگی باشد، رد کردن آن در زمان جنگ جایز نیست.

(سیستانی): مسأله ۲۳۰۳ اگر برای امانتدار سفری پیش آمد، می تواند امانت را نزد اهل و عیال خود نگهدارد مگر اینکه محافظت بر آن متوقف به بودن خودش باشد که در این صورت یا باید بماند یا آن را به صاحبش یا ولی یا وکیل او تحویل دهد یا او را آگاه سازد.

احکام عاریه

[احکام عاریه از رساله امام خمینی]

[مسئله ۲۳۴۴]

اشاره

مسئله ۲۳۴۴ عاریه آن است که انسان مال خود را به دیگری بدهد که از آن استفاده کند و در عوض، چیزی هم از او نگیرد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسئله ۱۸۵۹ در عاریه، استفاده‌هایی جایز است که عادتاً و به حسب زمان و مکان مناسب آن چیز باشد و استفاده‌هایی غیر از منافع ظاهره آن جایز نیست، مگر اینکه بداند یا قرینه باشد که می‌تواند از همه منافع آن استفاده کند و اگر چیزی بود که منافع متعددی داشت و قرینه‌ای هم بر منع بعضی از منافع وجود نداشت، استفاده از تمام منافع آن جایز است.

(بهجت): مسئله ۱۸۶۰ اگر از مقداری که در عاریه مُعین شده تعدی و تجاوز نماید، مثلاً زیادتراً از مقداری که مجاز بوده بر حیوان عاریه‌ای حمل کرد یا سوار بر آن شد، یا زمین را زیادتراً از مقداری که اجازه داشت، زراعت کرد، پس اجرت استفاده‌های زیادتراً از آن مقدار را ضامن است، و اگر آن را برای استفاده معینی عاریه کرده ولی استفاده دیگری از آن نموده، پس اجرت تمام آن را ضامن است، و اگر آن مال تلف شود عین آن را هم ضامن است.

[مسئله ۲۳۴۵]

مسئله ۲۳۴۵ لازم نیست در عاریه صیغه بخوانند و اگر مثلاً لباس را به قصد عاریه به کسی بدهد و او به همین قصد بگیرد عاریه صحیح است. (مکارم): مسئله «عاریه» را به دو صورت می‌توان انجام داد: نخست این که برای آن صیغه فارسی یا عربی بخوانند، مثلاً بگویند: «من این مال را به تو عاریه می‌دهم» و او هم قبول کند. دیگر این که بدون خواندن صیغه، مال مورد نظر را به قصد عاریه در اختیار دیگری بگذارد، او هم به آن قصد بگیرد.

[مسئله ۲۳۴۶]

مسئله ۲۳۴۶ عاریه دادن چیز غصبی و چیزی که مال انسان است ولی منفعت آن را به دیگری واگذار کرده (۱) مثلاً آن را اجاره داده، در صورتی صحیح است (۲) که مالک چیز غصبی یا کسی که آن چیز را اجاره کرده (۳) بگوید به عاریه دادن راضی هستم (۴) (۱) (مکارم): صحیح نیست، مگر این که صاحب حق راضی شود و اجازه دهد. (۲) (فاضل): در صورتی جایز است .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): به عاریه دادن راضی باشد.

(زنجانی): عاریه دادن را اجازه دهد.

(۴) (فاضل): یا از قرائن ، رضایت او معلوم باشد.

[مسأله ۲۳۴۷]

مسأله ۲۳۴۷ چیزی را که منفعتش مال انسان است مثلاً آن را اجاره کرده (۱) می تواند عاریه بدهد (۲) ولی اگر در اجاره شرط کرده باشند (۳) که خودش از آن استفاده کند، نمی تواند آن را به دیگری عاریه دهد. (۱) (مکارم): می توان عاریه داد به شرط این که حقِّ واگذاری به دیگری داشته باشد. (۲) (سیستانی): مگر اینکه شرط شده باشد در عقد اجاره که خودش استفاده کند، و در صورت اول بنا بر احتیاط واجب نمی تواند آن را بدون اذن مالکش به کسی که آن را عاریه کرده است تحویل دهد.

(اراکلی): در صورتی که بخواهد عاریه بدهد، بنا بر احتیاط واجب باید از مالک آن اجازه بگیرد ..

(زنجانلی): می تواند آن را به کسی که مورد اعتماد است و عاریه دادن به وی برای مال خطر نداشته باشد عاریه بدهد .. (۳) (فاضل): یا عرف ، از اجاره این معنی را بفهمد ..

[مسأله ۲۳۴۸]

مسأله ۲۳۴۸ اگر دیوانه و بچه مال خود را عاریه بدهند صحیح نیست ، اما اگر ولی بچه مصلحت بداند که مال او را عاریه دهد (۱) و بچه آن مال را به دستور ولی به عاریه کننده برساند اشکال ندارد. (۱) (نوری): و نیز بچه با اذن ولی ، عاریه دهد، اشکال ندارد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر دیوانه و بچه و سفیه و مفلس مال خود را عاریه بدهند صحیح نیست ، اما اگر ولی مصلحت بداند مال کسی را که بر او ولایت دارد عاریه دهد اشکال ندارد و همچنین اگر مفلس با اذن غرماء (طلبکاران) عاریه دهد.

(زنجانلی): همچنین اگر کسی عاریه دهنده را مجبور کرده باشد، عاریه باطل است ، مگر بعداً آن را اجازه دهد؛ اما اگر ولی دیوانه یا بچه یا سفیه مصلحت بداند، می تواند مال آنها را عاریه دهد و نیز عاریه بچه ممیز و سفیه با اذن یا اجازه ولی آنها و عاریه مفلس با اذن یا اجازه بدهکاران صحیح می باشد.

(خوئی)، (تبریزی): و همچنین است اگر خود بچه با اجازه ولی ، مال خود را عاریه دهد.

(سیستانی): و همچنین واسطه شدن بچه در رسانیدن مال به کسی که عاریه می کند بی اشکال است .

(فاضل): چنانچه این کار مصلحت آنها باشد اشکال ندارد و همچنین جایز است خود بچه با اجازه ولی مال خود را در موردی که مصلحت او باشد عاریه دهد و نیز مفلس با اذن غرماء (طلبکاران) می تواند مالش را عاریه بدهد.

(مکارم): مسأله دیوانه و بیچه نابالغ نمی توانند مال خود را عاریه دهند اما اگر ولی اجازه دهد و این کار به نفع آنها باشد مانعی ندارد.

[مسئله ۲۳۴۹]

مسئله ۲۳۴۹ اگر در نگهداری چیزی که عاریه کرده کوتاهی نکنند و در استفاده از آن هم زیاده روی ننمایند (۱) و اتفاقاً آن چیز تلف شود ضامن نیست، ولی چنانچه شرط کنند که اگر تلف شود عاریه کننده ضامن باشد، یا چیزی را که عاریه کرده طلا و نقره باشد، باید (۲) عوض آن را بدهد. (۱) (سیستانی): در آن تصرّف غیر مجاز هم ننماید .. (۲) (بهجت): بنا بر اظهر باید ..

(مکارم): مسئله هرگاه چیزی را که به عاریت گرفته تلف شود ضامن نیست، مگر این که در حفظ آن کوتاهی کرده باشد، همچنین اگر عاریه دهنده شرط ضمان کرده باشد، یا چیزی را که عاریه کرده طلا و نقره یا زینت آلات ساخته شده از آنها باشد، در این دو صورت نیز اگر تلف شود باید عوض آن را بدهد.

[مسئله ۲۳۵۰]

مسئله ۲۳۵۰ اگر طلا و نقره را عاریه نماید و شرط کند که اگر تلف شود ضامن نباشد (۱) چنانچه تلف شود ضامن نیست. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): صحت آن شرط اشکال دارد، ولی شرط سقوط یا اسقاط ما فی الذمه مانعی ندارد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۳۴۹ (فاضل): مسئله اگر طلا و نقره را عاریه نماید و اتفاقاً بدون افراط و تفریط از بین برود، ضامن است هر چند شرط هم نکرده باشند. بلی، اگر ضمن عاریه کردن طلا و نقره شرط کند که اگر از بین رفت ضامن نباشد و اتفاقاً تلف شود، ضامن نیست.

[مسئله ۲۳۵۱]

مسئله ۲۳۵۱ اگر عاریه دهنده بمیرد، عاریه گیرنده باید چیزی را که عاریه کرده به ورثه او بدهد. (مکارم): مسئله هرگاه عاریه دهنده بمیرد، باید چیزی را که عاریه شده به ورثه او بدهند و اگر عاریه دهنده دیوانه شود، باید آن را به ولی او داد.

(سیستانی): مسئله اگر عاریه دهنده بمیرد، عاریه گیرنده باید به همان ترتیبی که در مسئله [۲۳۳۹] در صورت فوت صاحب مال در مورد ودیعه گذشت، عمل نماید.

(زنجان): مسئله اگر عاریه دهنده بمیرد، چنانچه درباره عاریه وصیتی کرده و برای آن وصی تعیین کرده باشد، عاریه گیرنده باید چیزی را که عاریه کرده به وصی او بدهد و اگر وصیتی نکرده یا برای آن وصی تعیین نکرده باشد، باید آن را به ورثه یا ولی او وکیل آنها بدهد.

[مسئله ۲۳۵۲]

مسئله ۲۳۵۲ اگر عاریه دهنده طوری شود که شرعاً نتواند در مال خود تصرّف کند مثلاً دیوانه شود (۱) عاریه کننده باید مالی

را که عاریه کرده به ولی او بدهد.

(۱) (سیستانی): مثلاً دیوانه یا بیهوش شود، گیرنده باید به همان ترتیبی که در مسأله [۲۳۳۸] در مورد ودیعه در نظیر این صورت گذشت، عمل نماید.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۳۵۱.

[مسأله ۲۳۵۳]

اشاره

مسأله ۲۳۵۳ کسی که چیزی عاریه داده هر وقت بخواهد می تواند آن را پس بگیرد (۱) و کسی هم که عاریه کرده هر وقت بخواهد می تواند آن را پس دهد (۲) (۱) (سیستانی): می تواند عاریه را بهم بزند .. (۲) (سیستانی): می تواند آن را بهم بزند.

(زنجان): مگر شرط شود که عاریه دهنده یا عاریه گیرنده یا هر دو، حق به هم زدن معامله را نداشته باشند که باید بر طبق شرط عمل شود.

(فاضل): و در صورت اول، اگر پس گرفتن، عرفاً موجب خسارت عاریه گیرنده شود، بنا بر احتیاط واجب باید مهلت بدهد.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۸۷۰ اگر زمینی را برای دفن میت مسلمان یا کسی که در حکم مسلمان است عاریه داد و بعد از دفن از عاریه برگشت، نمی تواند عاریه گیرنده را وادار به نبش قبر نماید، مگر آنکه بدن میت از بین رفته باشد.

[مسأله ۲۳۵۴]

مسأله ۲۳۵۴ اگر ظرف طلا و نقره را برای زینت اطاق عاریه بدهند اشکال ندارد، ولی اگر برای استفاده حرام بدهند باطل است . (اراکي)، (گلپایگانی)، (نوری): مسأله عاریه دادن چیزی که استفاده حلال ندارد مثل ظرف طلا و نقره باطل است .

(خوئی): مسأله عاریه دادن چیزی که استفاده حلال ندارد مثل آلات لهو و قمار یا ظرف طلا و نقره به جهت استعمال باطل است . و اما عاریه دادن به جهت زینت نمودن جایز است اگر چه احتیاط در ترک است .

(زنجان): و همچنین عاریه دادن چیزی که هم استفاده حلال و هم استفاده حرام دارد برای استفاده حرام باطل است .

(سیستانی): یا ظرف طلا و نقره به جهت استعمال در خوردن و آشامیدن بلکه در مطلق استعمالات بنا بر احتیاط لازم باطل است و اما عاریه دادن به جهت زینت نمودن جایز است .

(تبریزی): باطل است و اما عاریه دادن چیزی که منفعت حلال دارد مثل عاریه دادن ظرف طلا و نقره به جهت زینت نمودن

جایز است .

(صافی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(مکارم): مسأله جایز نیست چیزی که فایده حلال و حرام (هر دو) دارد، به قصد فایده حرام عاریه بدهند.

(فاضل): مسأله عاریه دادن چیزی برای استفاده حرام از آن جایز نیست ، بنا بر این عاریه دادن انگشتری طلای مردانه به مرد جایز نیست . بلی ، اگر همین انگشتر را برای کاری غیر از

زینت کردن مرد بگیرد، مانعی ندارد.

[مسئله ۲۳۵۵]

مسئله ۲۳۵۵ عاریه دادن گوسفند برای استفاده از شیر و پشم آن (۱) و عاریه دادن حیوان نر برای کشیدن بر ماده صحیح است (۲) (۱) (مکارم): و عاریه دادن حیوانات دیگر برای منافع مشروع آنها صحیح است. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل): برای آبتن کردن حیوان ماده صحیح است (فاضل): و نیز عاریه دادن حیوانات دیگر برای منافع مشروع آنها اشکال ندارد. (بهجت)، (سیستانی): برای جفت گیری صحیح است.

[مسئله ۲۳۵۶]

مسئله ۲۳۵۶ اگر چیزی را که عاریه کرده به مالک، یا وکیل یا ولی او (۱) بدهد و بعد آن چیز تلف شود، عاریه کننده ضامن نیست (۲) و در غیر این صورت ضامن است اگر چه مثلاً آن را به جایی ببرد (۳) که صاحبش معمولاً به آنجا می برده مثلاً اسب را در اصطبل که صاحبش برای آن درست کرده ببندد. این مسئله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (بهجت): به مالک یا ولی او .. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری)، (زنجانی): ولی اگر بدون اجازه صاحب مال، یا وکیل، یا ولی او آن را به جایی ببرد (خوئی)، (سیستانی): اگر چه جایی باشد که صاحبش معمولاً به آنجا می برده مثلاً اسب را در اصطبل که صاحبش برای آن درست کرده ببندد و بعد تلف شود، یا کسی آن را تلف کند ضامن است. (۳) (اراکی): اگر چه بدون اطلاع او به جایی ببرد ..

(فاضل): مسئله اگر چیزی را که عاریه کرده به مالک یا به ولی او یا به وکیلی که در مطلق کارها وکالت داشته باشد و یا به وکیلی که در خصوص عاریه وکالت دارد بدهد و بعد آن چیز تلف شود، عاریه کننده ضامن نیست، ولی اگر بدون اجازه صاحب مال یا وکیل یا ولی او آن را به جایی ببرد اگر چه جایی باشد که صاحبش معمولاً به آنجا می برده، مثلاً اتومبیل را در پارکینگی پارک کند که معمولاً صاحبش در آنجا پارک می کرده و بعد تلف شود یا کسی آن را تلف کند یا به سرقت برود، ضامن است.

[مسئله ۲۳۵۷]

مسئله ۲۳۵۷ اگر چیز نجس را برای استعمال خوردن و آشامیدن عاریه دهد، باید نجس بودن آن را به کسی که عاریه می کند بگوید. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (گلپایگانی)، (نوری): مسئله اگر چیز نجس را برای کاری که شرط آن پاکی است عاریه دهد مثلاً لباس را عاریه دهد که با آن نماز بخواند، (گلپایگانی): بنا بر احتیاط واجب باید نجس بودن آن را به کسی که عاریه می کند بگوید.

(خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): مسئله اگر چیز نجس را برای کاری که شرط آن پاکی است عاریه دهد، مثلاً ظرف نجس را

عاریه دهد که در آن غذا بخورند، باید نجس بودن آن را به کسی که عاریه می کند بگوید. و اما اگر لباس نجس را برای نماز خواندن عاریه دهد لازم نیست نجس بودنش را اطلاع دهد.

(صافی): اگر لباس نجس را عاریه دهد، لازم نیست نجس بودن آن را بگوید، هر چند بداند عاریه گیرنده با آن نماز می خواند.

(زنجانی): مگر عاریه کننده نجس بودن آن را قبلاً می دانسته و فعلاً فراموش کرده، که باید عاریه دهنده نجس بودن آن را به وی گوشزد کند.

(سیستانی): مسأله اگر چیز نجس را عاریه دهد، باید در صورتی که در مسأله [۲۰۵۷] گذشت نجس بودن آن را به کسی که عاریه می کند بگوید.

(مکارم): مسأله هرگاه ظرف نجسی را برای استعمال خوردن و آشامیدن عاریه دهد، احتیاط واجب آن است که نجس بودن آن را به کسی که عاریه می دهد بگوید، همچنین اگر لباسی را برای نماز عاریه دهد.

[مسأله ۲۳۵۸]

مسأله ۲۳۵۸ چیزی را که عاریه کرده بدون اجازه صاحب آن نمی تواند به دیگری اجاره، یا عاریه دهد. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

[مسأله ۲۳۵۹]

مسأله ۲۳۵۹ اگر چیزی را که عاریه کرده با اجازه صاحب آن (۱) به دیگری عاریه دهد، چنانچه کسی که اول آن چیز را عاریه کرده بمیرد یا دیوانه شود (۲) عاریه دومی باطل نمی شود. (۱) (اراکلی): و از طرف او .. (۲) (مکارم): و صاحب اصلی زنده باشد ..

[مسأله ۲۳۶۰]

مسأله ۲۳۶۰ اگر بداند مالی را که عاریه کرده غصبی است، باید آن را به صاحبش (۱) برساند و نمی تواند به عاریه دهنده بدهد. (۱) (زنجانی): یا ولی یا وکیل صاحبش ..

(مکارم): مسأله هرگاه بعداً معلوم شود چیزی را که عاریه کرده غصبی است باید آن را به صاحبش برساند و اگر صاحبش را نمی شناسد مطابق دستور مجهول المالک عمل کند و در هر حال نمی تواند آن را به عاریه دهنده باز گرداند.

[مسأله ۲۳۶۱]

مسأله ۲۳۶۱ اگر مالی را که می داند غصبی است عاریه کند و از آن استفاده ای ببرد و در دست او از بین برود، مالک می تواند عوض مال را از او یا از کسی که مال را غصب کرده مطالبه کند (۱) و نیز عوض استفاده هایی را که عاریه گیرنده برده

می تواند از او مطالبه نماید و یا از غاصب بگیرد (۲) و اگر عوض مال یا استفاده آن را از عاریه کننده بگیرد، او نمی تواند چیزی را که به مالک می دهد از عاریه دهنده مطالبه نماید. (۱) (اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (سیستانی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری)، (زنجانی): مالک می تواند عوض مال و عوض استفاده ای را که عاریه کننده برده از او یا از کسی که مال را غصب کرده مطالبه کند و اگر (اراکي)، (نوری): عوض مال یا استفاده آن را (از عاریه کننده بگیرد، او نمی تواند چیزی را که به مالک می دهد از عاریه دهنده مطالبه نماید) (زنجانی): و اگر عاریه کننده از مال استفاده نکند، ولی در صورتی که غاصب مال را غصب نمی کرد، مورد استفاده مالک قرار می گرفت

مالک می تواند عوض این استفاده را از عاریه کننده یا از کسی که مال را غصب کرده بگیرد. (۲) (بهجت): و اگر مالک چیزی از غاصب گرفت، غاصب می تواند عوض آن را از عاریه گیرنده بگیرد..

(مکارم): مسأله اگر مال غصبی را با اطلاع از غصب بودن عاریه کند و در دست او از بین برود، مالک می تواند عوض مال را از او بگیرد و اگر به او دسترسی پیدا نکند از کسی که مال را غصب کرده مطالبه کند و همچنین عوض استفاده هایی را که عاریه کننده برده باید بدهد.

[مسأله ۲۳۶۲]

مسأله ۲۳۶۲ اگر نداند مالی را که عاریه کرده غصبی است و در دست او از بین برود، چنانچه صاحب مال عوض آن را از او بگیرد، او هم می تواند آنچه را به صاحب مال داده از عاریه دهنده مطالبه نماید، ولی اگر چیزی را که عاریه کرده طلا و نقره باشد، یا عاریه دهنده با او شرط کرده باشد که اگر آن چیز از بین برود عوضش را بدهد، نمی تواند چیزی را (۱) که به صاحب مال می دهد، از عاریه دهنده مطالبه نماید (۲) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): نمی تواند عوض آن را .. (۲) (سیستانی): ولی اگر مالک از او در مقابل استفاده او از این مال، چیزی را بگیرد، می تواند از عاریه دهنده مطالبه نماید.

(مکارم): مسأله در صورتی که نمی دانسته است آن مال غصبی است اگر مالک خسارت مال یا منافع آن را بگیرد او می تواند آنچه را به مالک داده از عاریه دهنده غاصب بگیرد، البته این در صورتی است که عاریه دهنده شرط ضمان نکرده باشد و چیز عاریت شده از جنس طلا و نقره نباشد.

عاریه و ودیعه (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۸۲۳: کارخانه ای با همه محتویاتش یعنی مواد اولیه و ابزارآلات و کالاها و اجناسی که توسط برخی از افراد در آن به عنوان امانت سپرده شده، آتش گرفته است. آیا صاحب کارخانه ضامن آنهاست یا کسی که مسئولیت اداره آن را بر عهده دارد؟

ج: اگر آتش سوزی مستند به فعل کسی نباشد و کسی هم نسبت به حفظ کالاهای سپرده شده به کارخانه کوتاهی و تقصیر نکرده باشد، هیچ کس ضامن آنها نیست. س ۱۸۲۴: شخصی متن وصیتنامه مکتوب خود را به فرد دیگری سپرد تا آن را بعد از فوتش به فرزند بزرگترش تحویل دهد، ولی او از تحویل آن به فرزند وی خودداری می کند، آیا این کار او خیانت در امانت محسوب می شود؟

ج: خودداری از ردّ امانت به کسی که امانت گذار معین کرده است، نوعی خیانت محسوب می شود.

س ۱۸۲۵: در دوران خدمت سربازی لوازمی را از ارتش برای استفاده شخصی تحویل گرفتم ، ولی بعد از پایان مدت خدمت آنها را تحویل ندادم . در حال حاضر وظیفه من نسبت به آنها چیست ؟ آیا ریختن پول آنها به خزانه عمومی بانک مرکزی کفایت می کند.

ج : اگر اشیایی که از ارتش گرفته اید به عنوان عاریه بوده ، واجب است عین آنها را در صورتی که موجود باشند به مرکز خدمت خود برگردانید و اگر در اثر تعدی یا تفریط شما در حفظ آنها هر چند بر اثر تأخیر در بازگرداندن از بین رفته باشند، باید مثل یا قیمت آنها را به ارتش بدهید و در غیر این صورت چیزی بر عهده شما نیست . س ۱۸۲۶: مبلغی پول به شخص امینی برای انتقال به شهر دیگری داده شده است ، ولی در راه به سرقت رفته است ، آیا آن شخص ضامن آن پول است ؟

ج : تا زمانی که تعدی و تفریط شخص امین در حفظ و نگهداری آن ثابت نشده است ، او ضامن نیست . س ۱۸۲۷: مبلغی از تبرعات اهالی محل را از هیئت امناء مسجد برای تعمیر مسجد و خرید مواد لازم برای بنایی مانند آهن و غیره ، تحویل گرفتم ، ولی در راه همراه با وسایل شخصی ام مفقود شد، وظیفه من چیست ؟

ج : اگر در نگهداری آن ، کوتاهی و تعدی و تفریط نکرده اید، ضامن نیستید.

احکام نکاح یا ازدواج و زناشویی

اشاره

بواسطه عقد ازدواج (۱) زن به مرد (۲) حلال می شود و آن بر دو قسم است: دائم و غیر دائم (۳) عقد دائم آن است که مدت زناشویی در آن معین نشود (۴) و زنی را که به این قسم عقد می کنند «دائمه» گویند. و عقد غیر دائم آن است که مدت زناشویی در آن معین شود، مثلاً زن را به مدت یک ساعت یا یک روز یا یکماه یا یکسال یا بیشتر عقد نمایند (۵) و زنی را که به این قسم عقد کنند «متعّه و صیغه» می نامند. (۱) (مکارم): ازدواج از مستحبات است و اگر کسی بترسد که با ترک ازدواج در حرام بیفتد ازدواج بر او واجب است. بواسطه عقد ازدواج .. (۲) (سیستانی): و مرد به زن .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): دائم و غیر دائم (ازدواج موقت) .. (۴) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): و همیشگی باشد .. (۵) (خوئی)، (تبریزی): ولی (تبریزی): بنا بر احتیاط) باید مدت ازدواج از مقدار عمر زن و شوهر زیادتر نباشد (خوئی): که در این صورت عقد دائمی خواهد بود) ..

(سیستانی): ولی باید مدت ازدواج از مقدار عمر زن و شوهر یا یکی از آنها زیادتر نباشد که در این صورت عقد باطل خواهد بود ..

(بهجت): مسأله عقد نکاح یا ازدواج، عقدی است که بوسیله آن زن به مرد حلال می شود و آن بر دو قسم است: ۱ عقد دائم؛ و آن عبارت است از ازدواجی که مدت در آن معین نشود و زنی را که به این صورت عقد می کنند «دائمه» گویند. ۲ عقد غیر دائم؛ و آن عبارت است از ازدواجی که مدت در آن معین شود و زنی را که به این صورت عقد کنند «متعّه» یا «صیغه» می نامند، مثل آن که به مدت یک ساعت یا یک روز یا یک ماه یا بیشتر عقد نمایند.

(زنجان): مسأله بواسطه عقد ازدواج، زن و مرد به یکدیگر حلال می شوند و آن بر دو قسم است: عقد دائم و عقد موقت؛ عقد دائم آن است که مدت زناشویی در آن به هیچ وجه محدود نباشد و زنی را که به این قسم عقد می کنند «دائمه» می گویند. عقد موقت آن است که مدت زناشویی در آن معین شود، مثلاً زن را به مدت یک ساعت یا یک روز یا یک ماه یا یک سال یا بیشتر عقد نمایند و زنی را که به این قسم عقد کنند «متعّه» و «صیغه» می نامند. عقد موقت به گونه دیگری هم امکان پذیر است که در کتابهای مفضل فقهی گفته شده است.

احکام عقد

[مسئله ۲۳۶۳]

مسئله ۲۳۶۳ در زناشویی چه دائم و چه غیر دائم باید صیغه خوانده شود و تنها راضی بودن زن و مرد (۱) کافی نیست (۲) و صیغه عقد را یا خود زن و مرد می خوانند، یا دیگری را وکیل می کنند که از طرف آنان بخواند (۳) (۱) (سیستانی): و همچنین نوشتن بنا بر احتیاط واجب .. (۲) (زنجان): تنها راضی بودن زن و مرد، یا معاطات و کتابت کافی نیست، مگر درباره شخص لال که اگر می تواند بنویسد، با نوشته و اگر نمی تواند، با اشاره، انشاء عقد ازدواج می نماید و احتیاط مستحب آن است که اگر بتواند، کسی را که قادر به خواندن عقد است وکیل کند .. (۳) (زنجان): یا ولی کسی صیغه عقد را برای او می خواند یا دیگری را وکیل می کند.

[مسئله ۲۳۶۴]

مسئله ۲۳۶۴ وکیل لازم نیست مرد باشد، زن هم می تواند برای خواندن صیغه عقد از طرف دیگری وکیل شود (۱) (۱) (زنجان): بلکه بچه ممیز نیز می تواند برای خواندن صیغه وکیل شود.

(مکارم): مسئله وکالت مرد از طرف زن، یا زن از طرف مرد، برای خواندن صیغه مانعی ندارد.

[مسئله ۲۳۶۵]

مسئله ۲۳۶۵ زن و مرد تا یقین (۱) نکنند که وکیل آنها صیغه را خوانده است، نمی توانند به یکدیگر نگاه محرمانه نمایند (۲) و گمان به این که وکیل صیغه را خوانده است کفایت نمی کند (۳) ولی اگر وکیل بگوید صیغه را خوانده ام کافی است. (۱) (سیستانی): تا اطمینان .. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (مکارم): ولی اگر وکیلی مورد اعتماد باشد و بگوید خوانده ام کافی است.

(فاضل): نمی توانند با یکدیگر رفتار محرمانه نمایند .. (۳) (سیستانی): بلکه اگر وکیل بگوید صیغه را خوانده ام ولی اطمینان به گفته او نباشد، احتیاط واجب آن است که بر آن ترتیب اثر ندهند.

(زنجان): مسئله زن و مرد تا اطمینان نکنند که وکیل آنها صیغه را خوانده است یا بدلیل معتبری همچون گفتار دو شاهد عادل ثابت نشده باشد که صیغه خوانده شده نمی توانند به احکام زناشویی عمل کنند، مثلاً به یکدیگر نگاه محرمانه نمایند و گمان به اینکه وکیل صیغه را خوانده است کفایت نمی کند، و اگر وکیل بگوید صیغه را خوانده ام بنا بر احتیاط واجب تا از گفته وی به خواندن صیغه اطمینان نشود گفته وکیل کفایت نمی کند و اگر اطمینان شخصی یا نوعی حاصل شود که وکیل عقد را خوانده و شک داشته باشیم که درست خوانده یا خیر؛ عقد خوانده شده، شرعاً صحیح به شمار می آید.

[مسئله ۲۳۶۶]

مسأله ۲۳۶۶ اگر زنی کسی را وکیل کند که مثلاً ده روزه او را به عقد مردی درآورد و ابتدای ده روز را معین نکند (۱) در صورتی که از گفته زن معلوم شود که به وکیل اختیار

کامل داده (۲) آن وکیل می تواند هر وقت که بخواهد او را ده روز به عقد آن مرد در آورد؛ و اگر (۳) معلوم باشد که زن ، روز یا ساعت معینی را قصد کرده ، باید صیغه را مطابق قصد او بخواند. (۱) (مکارم): باید آغاز آن را از روز و ساعتی که عقد می کند قرار دهد. [پایان مسأله] (زنجانى): آن وکیل در صورت امکان نباید بیش از مقداری که معمول است خواندن عقد را به تأخیر بیندازد، مگر قرینه ای در کار باشد که در این صورت می تواند هر مقداری که قرینه دلالت می کند خواندن عقدا را به تأخیر بیندازد، در هر حال بنا بر احتیاط واجب باید ابتدای ده روز را همان زمان عقد قرار دهد. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام : (گلپایگانی)، (اراکى)، (خوئى)، (تبریزی)، (سیستانی) و (صافی) نیست] (۳) (خوئى)، (گلپایگانی)، (اراکى)، (سیستانی)، (صافی)، (تبریزی): ولی اگر ..

[مسأله ۲۳۶۷]

مسأله ۲۳۶۷ یک نفر می تواند برای خواندن صیغه عقد دائم یا غیر دائم از طرف دو نفر (۱) وکیل شود و نیز انسان (۲) می تواند از طرف زن وکیل شود و او را برای خود به طور دائم یا غیر دائم عقد کند (۳) ولی احتیاط مستحب آن است که عقد را دو نفر بخوانند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): از طرف زن و مرد .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): نیز مرد .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): و همچنین زن می تواند از طرف مرد وکیل شود که خود را به عقد او درآورد ..

(مکارم): مسأله احتیاط مستحب آن است که یک نفر از سوی دو همسر صیغه عقد نخواند، یعنی دو طرف عقد دو نفر باشند و نیز احتیاط مستحب این است که انسان نمی تواند از طرف زن وکیل شود تا او را برای خود به طور دائم و یا موقت عقد کند.

(زنجانى): مسأله یک نفر می تواند برای خواندن صیغه عقد دائم یا موقت از طرف دو نفر وکیل شود هر چند احتیاط مستحب آن است که عقد را دو نفر بخوانند، ولی عقد شوهر به وکالت از طرف زن و عقد زن به وکالت از طرف شوهر به احتیاط واجب صحیح نیست ، خواه وکالت در ایجاب باشد یا در قبول ، حتّی اگر عقد را دو نفر بخوانند مثل اینکه مرد وکیل زن باشد و زن وکیل مرد، یا شخص دیگری را برای خود وکیل نماید.

دستور خواندن عقد دائم

[مسأله ۲۳۶۸]

مسأله ۲۳۶۸ اگر صیغه عقد دائم را خود زن و مرد بخوانند و (۱) اوّل زن بگوید: زَوَّجْتُكَ - نَفْسِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ یعنی خود را زن تو نمودم به مهری که معین شده ، پس از آن بدون فاصله (۲) مرد بگوید: «قَبِلْتُ التَّرْوِيجَ» یعنی قبول کردم ازدواج را ، عقد صحیح است (۳) و اگر دیگری را وکیل کنند که از طرف آنها صیغه عقد را بخواند چنانچه مثلاً اسم مرد «احمد» و اسم زن «فاطمه» باشد و وکیل زن بگوید: «زَوَّجْتُ مُوَكَّلَتِي فَاطِمَةَ مُوَكَّلَكَ - أَحْمَدَ عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ (۴)»، پس

بدون فاصله (۵) وکیل مرد بگوید: «قَبِلْتُ لِمُوكَلِّي أَحْمَدَ عَلَى الصَّدَاقِ (۶)» صحیح می باشد (۷) (۱) (سیستانی): و پس از تعیین مقدار مهر .. (۲) (سیستانی): بدون فاصله قابل توجهی ..

(۳) (سیستانی): و همچنین اگر فقط «قَبِلْتُ» بگوید عقد صحیح است .. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): وکیل زن بگوید: زَوَّجْتُ مُوَكَّلَكَ - اِحْمَدَ عَلِيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ .. (۵) (سیستانی): بدون فاصله قابل توجهی .. (۶) (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی): وکیل مرد بگوید: قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ لِمُوكَلِّي اِحْمَدَ عَلِيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ . (۷) (اراکي)، (خوئی)، (تبریزی): و بنا بر احتیاط واجب باید لفظی که مرد می گوید با لفظی که زن می گوید مطابق باشد، مثلاً اگر زن «زَوَّجْتُ» می گوید مرد هم «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ» بگوید.

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): و بهتر آن است (سیستانی): و احتیاط مستحب آن است (که لفظی که مرد می گوید با لفظی که زن می گوید مطابق باشد، مثلاً اگر زن «زَوَّجْتُ» می گوید مرد هم «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ» بگوید (سیستانی): نه «قَبِلْتُ النِّكَاحَ».

(مکارم): مسأله برای خواندن صیغه عقد دائم کافی است که زن بگوید: «زَوَّجْتُكَ - نَفْسِي عَلَيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ» (یعنی: خود را به همسری تو در آوردم به مهری که معین شده) و مرد هم بعد از آن بگوید: «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ» (یعنی قبول کردم این ازدواج را) و اگر دیگری را برای این کار وکیل کنند کافی است که وکیل زن بگوید: «زَوَّجْتُ مُوَكَّلَتِي مُوَكَّلَكَ - عَلَيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ» (موکله خودم را به همسری موکل تو با مهر معلوم در آوردم) وکیل مرد نیز بگوید: «قَبِلْتُ لِمُوكَلِّي هَكَذَا» (من نیز همینگونه از طرف موکل خودم قبول کردم).

(زنجانی): مسأله اگر صیغه عقد دائم را خود زن و مرد بخوانند و اول زن بگوید «زَوَّجْتُكَ - نَفْسِي عَلَيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ» (یعنی خود را زن تو نمودم به مهری که معین شده)، پس از آن بدون فاصله قابل توجه، مرد بگوید: «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ - عَلَيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ» (یعنی ازدواج را با مهری که معین شده قبول کردم) عقد صحیح است. جمله دوم می تواند با اشاره به مهر مذکور باشد مانند «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ - هَكَذَا»؛ بلکه اگر در جواب، تنها بگوید: «قَبِلْتُ» یا «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ» و مقصود او قبول تزویج با مهر معین شده باشد کفایت می کند.

در عقد ازدواج دائم اگر دیگری را وکیل کنند که از طرف آنها صیغه عقد را بخواند، چنانچه مثلاً اسم مرد احمد و اسم زن فاطمه باشد و وکیل زن بگوید: «زَوَّجْتُ مُوَكَّلَتِي فَاطِمَةَ عَلَيَّ مُوَكَّلَكَ - اِحْمَدَ عَلَيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ»، پس بدون فاصله قابل توجهی مرد بگوید: «قَبِلْتُ لِمُوكَلِّي عَلَيَّ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ» صحیح می باشد؛ همین طور به شکلهای دیگری که اشاره شد.

گفتنی است که لازم نیست صیغه ایجاب را زن بخواند و صیغه قبول را مرد؛ بلکه بر عکس، می تواند صیغه ایجاب را مرد و صیغه قبول را زن بخواند. در هر حال باید صیغه ای که مرد و زن می خوانند، معنای یکسانی را برساند، هر چند با یک لفظ نباشد؛ مثلاً اگر زن با لفظ «زَوَّجْتُكَ» صیغه بخواند و مرد با لفظ «قَبِلْتُ النِّكَاحَ» اشکالی ندارد.

دستور خواندن عقد غیر دائم

[مسأله ۲۳۶۹]

مسأله ۲۳۶۹ اگر خود زن و مرد بخواهند صیغه عقد غیر دائم را بخوانند، بعد از آن که مدت و مهر را معین کردند، چنانچه زن بگوید: «زَوَّجْتُكَ - نَفْسِي فِي الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ» (۱) بعد بدون فاصله (۲) مرد بگوید: «قَبِلْتُ»، صحیح است (۳) و اگر دیگری را وکیل کنند و اول وکیل زن به وکیل مرد بگوید: «مَتَّعْتُ» (۴) مُوَكَّلَتِي مُوَكَّلَكَ - (۵) فِي الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ» پس بدون فاصله (۶) وکیل مرد بگوید: «قَبِلْتُ لِْمُوَكَّلِي هَكَذَا» (۷) صحیح می باشد. (۱) (مکارم): (من خودم را به همسری تو در مدت معین بامهر معین در آوردم) مرد نیز بگوید: «قَبِلْتُ» (قبول کردم) یا اینکه وکیل زن بگوید: «مَتَّعْتُ مُوَكَّلَتِي مُوَكَّلَكَ - فِي الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ» (موکله خودم را به ازدواج موکّل تو در مدت معین با مهر معین در آوردم)، وکیل مرد نیز بگوید: «قَبِلْتُ لِْمُوَكَّلِي هَكَذَا» (قبول کردم برای موکّل خودم همین طور). (۲) (سیستانی): بدون فاصله قابل توجهی .. (۳) (زنجان): بدون فاصله قابل توجهی مرد بگوید: «قَبِلْتُ التَّرْوِيجَ - فِي الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ» یا «قَبِلْتُ التَّرْوِيجَ - هَكَذَا» یا «قَبِلْتُ التَّرْوِيجَ» صحیح است .. (۴) (خوئی)، (سیستانی): زَوَّجْتُ .. (۵) [کلمه «مُوَكَّلَكَ» در رساله آیت الله (تبریزی) نیست] (۶) (سیستانی): بدون فاصله قابل توجهی . (۷) (زنجان): یا به شکلهای دیگر که اشاره شد ..

(خوئی)، (سیستانی): «قَبِلْتُ التَّرْوِيجَ - لِْمُوَكَّلِي هَكَذَا» ..

شرایط عقد

[مسأله ۲۳۷۰]

اشاره

مسأله ۲۳۷۰ عقد ازدواج چند شرط دارد: اول: آن که به عربی صحیح خوانده شود به احتیاط واجب (۱) و اگر خود مرد و زن نتوانند صیغه را به عربی صحیح بخوانند، به هر لفظی که صیغه را بخوانند صحیح است و لازم هم نیست که وکیل بگیرند (۲) اما باید لفظی بگویند که معنی «زَوَّجْتُ» و «قَبِلْتُ» را بفهماند (۳) دوم: مرد و زن یا وکیل (۴) آنها که صیغه را می خوانند قصد انشاء داشته باشند یعنی اگر خود مرد و زن صیغه را می خوانند، زن به گفتن «زَوَّجْتُكَ - نَفْسِي» قصدش این باشد که خود را زن او قرار دهد (۵) و مرد به گفتن «قَبِلْتُ التَّرْوِيجَ» زن بودن او را برای خود قبول نماید و اگر وکیل (۶) مردوزن صیغه را می خوانند، به گفتن «زَوَّجْتُ» و «قَبِلْتُ» (۷) قصدشان این باشد که مرد و زنی که آنان را وکیل کرده اند (۸) زن و شوهر شوند (۹). سوم: کسی که صیغه را می خواند بالغ و عاقل باشد (۱۰) چه برای خودش بخواند یا از طرف دیگری وکیل شده باشد (۱۱) چهارم: اگر وکیل زن و شوهر یا ولی آنها صیغه را می خوانند، در عقد، زن و شوهر را معین کنند مثلاً اسم آنها را ببرند یا به آنها اشاره نمایند. پس کسی که چند دختر دارد، اگر به مردی بگوید «زَوَّجْتُكَ - إِحْدَى بَنَاتِي» (یعنی زن تو نمودم یکی

از دخترانم را) و او بگوید «قَبِلْتُ» یعنی قبول کردم، چون در موقع عقد، دختر را معین نکرده اند عقد باطل است. پنجم: زن و مرد به ازدواج راضی

باشند (۱۲) ولی اگر زن ظاهراً به کراهت اذن دهد و معلوم باشد قلباً راضی است عقد صحیح است. (۱) (اراکی): اول: آن که به عربی صحیح خوانده شود ..

(نوری): اول: آن که اگر مرد و زن قدرت خواندن صیغه عقد به عربی را داشته باشند، به عربی بخوانند .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): اول: آن که به عربی صحیح خوانده شود و اگر خود مرد و زن نتوانند صیغه را به عربی صحیح بخوانند بهتر بلکه أحوط آن است که کسی را که می تواند به عربی صحیح بخواند و کیل کنند لکن لازم نیست و خودشان هم می توانند به غیر عربی بخوانند ..

(خوئی)، (تبریزی): اول: آن که بنا بر احتیاط به عربی صحیح خوانده شود و اگر خود مرد و زن نتوانند صیغه را به عربی صحیح بخوانند چنانچه ممکن باشد بنا بر احتیاط واجب (تبریزی): احتیاط واجب آن است (کسی را که می تواند به عربی صحیح بخواند و کیل کنند و اگر ممکن نباشد خودشان می توانند به غیر عربی بخوانند ..

(سیستانی): اول: آن که بنا بر احتیاط واجب به عربی خوانده شود و اگر خود مرد و زن نتوانند صیغه را به عربی بخوانند می توانند به غیر عربی بخوانند و لازم نیست و کیل بگیرند .. (۳) (زنجانی): اول: آن که بنا بر احتیاط مستحب به عربی صحیح خوانده شود، و اگر خود مرد و زن نتوانند صیغه را به عربی صحیح بخوانند، بی اشکال به هر لفظی که صیغه را بخوانند و معنای «زَوَّجْتُكَ» و «قَبِلْتُ» را بفهماند صحیح است و احتیاط مستحب آن است که چنانچه ممکن باشد، کسی را که می تواند به عربی صحیح بخواند و کیل کنند ..

(فاضل): اول: آن که به عربی صحیح خوانده شود. و اگر خود مرد و زن نتوانند صیغه را به عربی صحیح بخوانند چنانچه ممکن باشد، احتیاط مستحب آن است کسی را که می تواند به عربی صحیح بخواند و کیل کنند و اگر خودشان بخوانند، باید لفظی بگویند که معنی «زَوَّجْتُكَ» و «قَبِلْتُ» را بفهماند .. (۴) (زنجانی): یا ولی .. (۵) (نوری): و با گفتن این لفظ پیمان زناشوئی میان خود و آن مرد ببندد .. (۶) (زنجانی): یا ولی .. (۷) (گلپایگانی)، (نوری)، (صافی): اگر و کیل مرد و و کیل زن صیغه را می خوانند به گفتن «زَوَّجْتُكَ» و «قَبِلْتُ» .. (۸) (زنجانی): یا ولی آنها هستند .. (۹) (نوری): و میان آنها زناشوئی برقرار شود .. (۱۰) (اراکی)، (نوری): کسی که صیغه را می خواند عاقل باشد (نوری): و بنا بر احتیاط مستحب بالغ باشد) ..

(گلپایگانی)، (صافی): کسی که صیغه را می خواند عاقل و بنا بر احتیاط لازم بالغ باشد ..

(خوئی)، (تبریزی): کسی که صیغه را می خواند بنا بر احتیاط، بالغ و عاقل باشد ..

(زنجانی): کسی که صیغه را می خواند ممیز و عاقل باشد .. (۱۱) (نوری): ولی اگر نابالغ ممیز با قصد انشاء، صیغه عقد را برای دیگری و کالتاً یا فضولتاً

اجرا کند و او اجازه دهد یا برای خود با اذن یا اجازه ولی، عقد کند یا بعد از بلوغ، عقد قبل از بلوغ را برای خود قبول کند صحیح می باشد ..

(زنجانى): و اگر ممیز برای خودش صیغه می خواند، باید با اجازه ولی باشد و به احتیاط مستحب کسی که صیغه می خواند بالغ باشد ..

(سیستانی): سوم: کسی که صیغه را می خواند باید عاقل باشد، و اگر برای خود می خواند باید بالغ نیز باشد، بلکه بنا بر احتیاط واجب عقد کودک نابالغ ممیز برای دیگری کافی نیست، و اگر خواند باید طلاق دهند یا دوباره عقد بخوانند ..

(فاضل): سوم: کسی که صیغه عقد را می خواند، لازم نیست بالغ باشد، بلکه باید مفهوم لفظی را که می گوید دقیقاً بداند پس اگر بچه ممیز برای خودش با اجازه ولیش، و یا برای دیگران عقد بخواند، صحیح است .. (۱۲) (سیستانی): ولی اگر ظاهراً کراهت داشته باشند و معلوم باشد قلباً راضی هستند، عقد صحیح است .

(بهجت): مسأله بنا بر أظهر، ترجمه صیغه عقد به فارسی یا زبان دیگر با وجود قدرت بر عربی کافی است، و احتیاط مستحب عربی بودن صیغه است، و برای کسی که آشنا به معنای عربی صیغه نیست و فقط می داند که صیغه عقد، به این لفظ جاری می شود، احتیاط مستحب این است که هم صیغه عربی و هم ترجمه اش را بخواند، و اکتفا کردن او به عربی خالی از تأمل نیست، و اگر نمی تواند صیغه عربی را بخواند و یا وکیل بگیرند، قطعاً ترجمه کافی است. کسی که صیغه عقد را می خواند، چه برای خود و چه به عنوان وکیل، بنا بر احتیاط واجب باید بالغ و عاقل باشد و در هنگام خواندن صیغه قصد ایجاد عقد نکاح داشته باشد، و اگر در حال مستی صیغه را بخواند، عقد صحیح نیست. ولی یا وکیل زن یا مرد، که صیغه عقد را می خواند باید زن و شوهر را به قصد و لفظ معین کنند و در صورتی که زن یا شوهر به لفظ یا قصد معین نشود، چه از روی غفلت باشد یا با قصد خلاف، عقد باطل است .

(مکارم): مسأله عقد ازدواج شرایطی دارد از جمله: ۱ احتیاط آن است که صیغه آن به عربی صحیح خوانده شود، ولی در صورتی که مرد وزن نتواند صیغه را به عربی بخواند می توانند به زبان خود بخوانند و گرفتن وکیل برای خواندن صیغه به زبان عربی واجب نیست، ولی باید لفظی بگویند که معنی همان صیغه عربی را بفهماند. ۲ کسی که صیغه را می خواند باید قصد انشاء داشته باشد یعنی قصدشان این باشد که با گفتن این الفاظ همسری در میان آن دو برقرار گردد، زن خود را همسر مرد قرار دهد و مرد این معنی را قبول کند، وکیل نیز باید چنین قصدی را داشته باشد. ۳ کسی که صیغه عقد را می خواند باید عاقل و احتیاطاً بالغ باشد هر چند از طرف دیگری وکیل باشد. ۴ ولی یا وکیل در اجرای صیغه عقد باید زن و شوهر را معین کند، بنا بر این اگر کسی چند دختر دارد نمی تواند به مردی بگوید: «زَوْجْتُكَ - احدى بناتی» (یکی از دخترانم را به همسری تو در آوردم). ۵ زن و مرد باید از روی اختیار به ازدواج راضی

باشند ولی اگر یکی از آن دو ظاهراً با کراهت اجازه می دهد، اما می دانیم قلباً راضی است عقد صحیح است . (۶ صیغه عقد باید صحیح خوانده شود و اگر طوری غلط بخوانند که معنی آن را عوض کند عقد باطل است اما اگر معنی عوض نشود اشکالی ندارد.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۸۸۷ حضور دو شاهد عادل ، در عقد دائم و غیر دائم لازم نیست ، ولی احتیاط مستحب - آن است که حضور داشته باشند.

[مسأله ۲۳۷۱]

مسأله ۲۳۷۱ اگر در عقد یک حرف غلط خوانده شود که معنی آن را عوض کند عقد باطل است (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانى): هر چند قادر به خواندن عقد به شکل صحیح نباشند، بلکه باید وکیل بگیرند.

(مکارم): رجوع کنید ذیل مسأله ۲۳۷۰، شرط ششم .

(سیستانی): مسأله اگر در عقد یک حرف یا بیشتر غلط خوانده شود که معنی آن را عوض نکند، عقد صحیح است .

[مسأله ۲۳۷۲]

مسأله ۲۳۷۲ کسی که دستور زبان عربی را نمی داند، اگر قرائتش صحیح باشد و معنای هر کلمه از عقد را جداگانه بداند (۱) و از هر لفظی معنای آن را قصد نماید، می تواند عقد را بخواند (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): و قصد انشاء بنماید .. (۲) (فاضل): و چنانچه معنای آن را بطور اجمال بداند، بنا بر احتیاط واجب کافی نیست .

(زنجانى): بلکه اگر معنای مجموع صیغه عقد را بداند، و از کل عبارت ، معنای آن را قصد کند کفایت می کند.

(مکارم): مسأله کسی که دستور زبان عربی را نمی داند ولی کلمات عقد را صحیح ادا می کند و معنی آن را نیز می داند عقد او صحیح است .

(سیستانی): مسأله کسی که صیغه عقد را می خواند اگر معنای آن را هر چند به طور اجمال بداند و قصد تحقق آن معنا را بکند عقد صحیح است و لازم نیست که معنای صیغه را تفصیلاً بداند مثلاً بداند که فعل یا فاعل بر طبق دستور زبان عربی کدام است .

[مسأله ۲۳۷۳]

مسأله ۲۳۷۳ اگر زنی (۱) را برای مردی بدون اجازه آنان عقد کنند و بعداً زن و مرد بگویند به آن عقد راضی هستیم (۲) عقد صحیح است (۳) (۱) (بهجت): زن و مرد باید به عقد راضی باشند، ولی اگر زنی .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بعداً زن و مرد آن عقد را اجازه نمایند .. (۳) (سیستانی): و برای اجازه، کافی است سخنی بگویند و یا کاری انجام دهد که بر رضایت او دلالت داشته باشد.

(زنجان): مسأله اگر کسی که ولی زن یا مرد نیست، بدون اجازه آنان یا ولی ایشان عقد

کند، سپس مرد یا زن یا ولی یا وکیل آنها اجازه دهد، عقد صحیح خواهد بود.

[مسئله ۲۳۷۴]

مسئله ۲۳۷۴ اگر زن و مرد یا یکی از آن دو را به ازدواج مجبور نمایند (۱) و بعد از خواندن عقد راضی شوند و بگویند به آن عقد راضی هستیم (۲) عقد صحیح است (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و بعد از خواندن عقد (سیستانی): به نحوی که در مسئله قبل گفته شد) اجازه نمایند، عقد صحیح است و بهتر آن است که دوباره عقد را بخوانند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): اگر عقد با قصد خوانده شده باشد لازم نیست دوباره بخوانند (صافی): اگر چه بهتر است. (۳) (زنجانی): ولی احتیاط مستحب آن است که دوباره عقد را بخوانند.

(مکارم): احتیاط واجب آن است که صیغه عقد را از نو بخوانند.

[مسئله ۲۳۷۵]

مسئله ۲۳۷۵ پدر و جد پدری می توانند برای فرزند (۱) نابالغ یا دیوانه خود که به حال دیوانگی بالغ شده است (۲) ازدواج کنند. و بعد از آن که آن طفل بالغ شد یا دیوانه عاقل گردید (۳)، اگر ازدواجی که برای او کرده اند مفسده ای نداشته نمی تواند آن را به هم بزند و اگر مفسده ای داشته می تواند آن را به هم بزند (۴). (۱) (خوئی)، (فاضل)، (سیستانی)، (تبریزی): برای فرزند پسر یا دختر .. (۲) (بهجت): در صورتی که مصلحت باشد .. (نوری): و همچنین اگر دیوانگی بعد از بلوغ بوده .. (۳) (بهجت): نمی تواند آن را به هم بزند، حتی اگر طفل، پسر باشد بنا بر اظهر. (۴) (خوئی)، (تبریزی): می تواند آن را امضاء یا رد نماید ولی در صورتی که دختر و پسر نابالغ را پدرانشان به یکدیگر تزویج کنند چنانچه پس از بلوغشان اجازه نکنند احتیاط به طلاق (خوئی): یا عقد جدید) ترک نشود.

(سیستانی): اگر ازدواجی که برای او کرده اند مفسده ای داشته می تواند آن را امضاء یا رد نماید و اگر مفسده ای نداشته چنانچه پسر یا دختر نابالغ عقد ازدواج خود را به هم بزنند به احتیاط واجب یا باید طلاق دهند یا عقد را دوباره بخوانند.

(فاضل): اگر ازدواجی که برای او کرده اند، مصلحت داشته باشد، نمی تواند آن را به هم بزند و اگر مفسده ای داشته باشد، عقد فضولی است و می تواند آن را امضاء کرده یا عقد را به هم بزند، ولی چنانچه برای آنها مصلحت نداشته و مفسده هم نداشته باشد، در صحت عقد اشکال است و احتیاط ترک نشود.

(مکارم): مسئله پدر و جد پدری می توانند (در صورت ضرورت) برای فرزند نابالغ یا دیوانه خود ازدواج کنند و بعد از آن که طفل بالغ شد یا دیوانه عاقل گردید، بنا بر احتیاط واجب نباید آن را به هم زد.

(زنجانی): مسئله پدر و جد پدری می توانند در صورتی که مفسده نداشته باشد برای پسر یا دختر نابالغ یا دیوانه خود ازدواج کنند و در اینجا فرقی نیست که دیوانه با حال دیوانگی بالغ شده باشد، یا پس از بالغ شدن دیوانه شده باشد؛ و بعد از آن که

دختر بالغ شد نمی تواند ازدواجی را که برای او کرده اند بهم بزند و اگر پسر بالغ شد، بنا بر احتیاط واجب اجازه وی

رعایت شود، مخصوصاً اگر عقد توسط جدّ انجام گرفته شده باشد؛ بنا بر این در صورت عدم اجازه پسر، او را شوهر آن دختر به حساب نیاورند و دختر هم، تا طلاق صورت نگرفته، با دیگری ازدواج نکند.

[مسأله ۲۳۷۵]

مسأله ۲۳۷۶ دختری که به حد بلوغ رسیده و رشیده است، یعنی مصلحت خود را تشخیص می دهد، اگر بخواهد شوهر کند، چنانچه باکره باشد (۱) باید (۲) از پدر یا جدّ پدری خود اجازه بگیرد (۳) و اجازه مادر و برادر لازم نیست (۴) (۱) (سیستانی): و متصدی امور زندگانی خویش نباشد .. (۲) (خوئی)، (اراکلی)، (صافی): بنا بر احتیاط واجب باید ..

(گلیایگانی)، (فاضل): بنا بر احتیاط باید .. (بهجت): بنا بر احتیاط تکلیفاً .. (۳) (بهجت): ولی در غیر باکره در صورتی که بکارتش به سبب شوهر کردن از بین رفته باشد، اجازه پدر و جد پدری لازم نیست. [پایان مسأله] (سیستانی): بلکه بنا بر احتیاط واجب اگر خود متصدی امور زندگانی خویش باشد نیز باید اجازه بگیرد ..

(نوری): بنا بر اقوی اجازه پدر یا جدّ پدری لازم نیست، هر چند که بهتر آن است که بدون نظر و اجازه آنها اقدام به ازدواج نکند. ولی ازدواج باکره ای که به حدّ رشد و تشخیص مصلحت نرسیده است، بدون اجازه پدر یا جدّ، صحیح نیست. (۴) (تبریزی): و پدر نیز می تواند با رعایت مصلحت دختر او را شوهر دهد.

(فاضل): حتی اگر پدر یا جدّ پدری نداشته باشد.

(مکارم): احتیاط آن است که با اجازه پدر یا جد پدری ازدواج نماید ولی اگر همسر مناسبی برای دختر پیدا شود و پدر مخالفت کند اجازه او شرط نیست. [پایان مسأله] (زنجانلی): مسأله پدر یا جدّ پدری می توانند دختری را که به حدّ بلوغ رسیده و رشیده است یعنی مصلحت خود را تشخیص می دهد، در صورتی که باکره باشد شوهر دهند و مستحب و مطابق احتیاط استحبابی آن است که رضایت دختر را در این مورد جلب کنند و اجازه مادر و برادر لازم نیست. و اگر دختر باکره بالغه رشیده بخواهد با کسی ازدواج کند و پدر و جدّ پدری اجازه نمی دهند، چنانچه ممانعت ایشان بدون رعایت مصلحت دختر می باشد، اجازه آنان لازم نیست، ولی اگر آنها ازدواج را به صلاح دختر ندانسته، لذا ممانعت به عمل آورند، ازدواج دختر بدون اجازه پدر یا جدّ پدری باطل است.

[مسأله ۲۳۷۷]

مسأله ۲۳۷۷ اگر پدر و جدّ پدری غایب باشند، به طوری که نشود از آنان اذن گرفت و دختر هم احتیاج به شوهر کردن داشته باشد لازم نیست از پدر و جدّ پدری اجازه بگیرد (۱) و نیز اگر دختر باکره نباشد (۲) در صورتی که بکارتش بوسیله شوهر کردن از بین رفته باشد، اجازه پدر و جد لازم نیست (۳) ولی اگر بواسطه وطی به شبهه یا زنا از بین

رفته باشد، احتیاط مستحب آن است که اجازه بگیرند. (۱) (فاضل): و همچنین اگر همسر مناسبی برای دختر پیدا شود و بخواهد با پسری که شرعاً و عرفاً هم کفو او می باشد ازدواج کند و پدر و جد پدری بدون جهت مانع می شوند و سخت گیری می کنند در این صورت نیز اجازه آنان لازم نیست و همین طور اگر دختر باکره نباشد اجازه پدر و جد لازم نیست و در صورتی که بدون شوهر رفتن به او نزدیکی شده، احتیاط رعایت شود.

(نوری): و همچنین اگر از ازدواج با کسی که با دختر، کفو است، شرعاً و عرفاً؛ او را منع کنند و دختر احتیاج به شوهر کردن داشته باشد .. (۲) (اراکی): اجازه پدر و جد لازم نیست. [پایان مسأله] (۳) (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر پدر و جد پدری غائب باشند و اجازه گرفتن از آنان ممکن نباشد و حاجت به تزویج باشد یا دختر باکره نباشد، اجازه پدر و جد لازم نیست.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر دختر باکره نباشد یا این که باکره باشد ولی اجازه گرفتن از پدر یا جد پدری به جهت غائب بودن یا غیر آن ممکن نباشد، و دختر حاجت به شوهر کردن داشته باشد اجازه پدر و جد لازم نیست.

(بهجت): مسأله اگر پدر و جد پدری غایب باشند، به طوری که نشود از آنان اذن گرفت و ازدواج برای دختر لازم باشد یا در ازدواج نکردن، ضرر یا حرج (یعنی مشقت شدیدی) باشد و همچنین اگر پدر یا جد پدری از ازدواج او با کسی که هم کفو اوست، با وجود تمام مقدمات و شرایط ممانعت کنند و او نیز تمایل به ازدواج دارد و ازدواج هم به مصلحت او باشد با اجتماع تمام شرایط می تواند ازدواج نماید.

(مکارم): مسأله اگر به پدر یا جد پدری دسترسی نباشد و دختر هم احتیاج به شوهر کردن داشته باشد، یا اینکه دختر قبلاً شوهر کرده باشد، در این دو صورت نیز اجازه پدر و جد در ازدواج جدید لازم نیست.

(سیستانی): مسأله اگر دختر باکره نباشد یا این که باکره باشد ولی پدر یا جد پدری اجازه ندهند، که با مردی که همتای او شرعاً و عرفاً می باشد ازدواج کند یا این که حاضر نباشند در امر ازدواج دختر به هیچ وجه مشارکت کنند یا آن که اهلیت اجازه دادن از جهت دیوانگی یا مانند آن را نداشته باشند، در این موارد اجازه آنان لازم نیست و همچنین اگر اجازه گرفتن از آنان به جهت غائب بودن یا غیر آن ممکن نباشد، و دختر حاجت زیادی در همان وقت به ازدواج داشته باشد اجازه پدر و جد لازم نیست.

(زنجان): مسأله اگر پدر یا جد پدری غایب باشند، به طوری که نتوان از آنها اذن گرفت و دختر احتیاج به تزویج داشته باشد، یا دختر باکره نباشد، اجازه پدر و جد لازم نیست، ولی اگر بکارت دختر به سببی غیر از شوهر از بین رفته باشد، مثل آنکه در اثر پرش یا نعوذ بالله زنای وی یا نزدیکی با وی از روی اشتباه، از بین رفته باشد، اجازه پدر یا جد پدری لازم است.

مسأله ۲۳۷۸ اگر پدر، یا جد پدری برای پسر نابالغ خود زن بگیرد پسر بعد از رسیدن به سن قابل برای تمتع گرفتن باید خرج زن را در صورتی که از او تمکین داشته باشد بدهد (۱) این مسأله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱)
(گلپایگانی)، (اراکی)، (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): پسر باید بعد از بالغ شدن

خرج آن زن را بدهد (گلیایگانی)، (صافی): و همچنین پیش از بلوغ با قابلیت پسر برای استمتاع از او و تمکین زوجه، باید از مال پسر نفقه او داده شود.

(سیستانی): پسر باید بعد از بالغ شدن خرج آن زن را بدهد، بلکه قبل از بلوغ هم در صورتی که به سنی رسیده باشد که قابلیت تلذذ را داشته باشد و زن هم به حدی کوچک نباشد که قابلیت آن که شوهر از او تلذذ ببرد را نداشته باشد، نفقه زن بر ذمه پسر ثابت است و در غیر این صورت نفقه واجب نیست.

(زنجان): مسأله اگر پدر یا جد پدری برای پسر نابالغ خود زن دائمی بگیرند، پسر باید بعد از بالغ شدن خرج آن زن را بدهد، و قبل از بلوغ، اگر پسر می توانسته از وی بهره گیری جنسی نموده و دختر هم برای این کار خود را تسلیم نموده باشد، دختر استحقاق خرجی داشته و ولی پسر باید خرجی دختر را از مال پسر بپردازد و یا از مال دیگر، پسر را بریء الذمه کند و اگر پرداخت، بعد از بلوغ بر خود پسر واجب است که آن را بپردازد.

[مسأله ۲۳۷۹]

اشاره

مسأله ۲۳۷۹ اگر پدر یا جد پدری برای پسر نابالغ خود، زن بگیرد (۱) چنانچه پسر در موقع عقد مالی داشته، مدیون مهر زن است و اگر در موقع عقد مالی نداشته (۲) پدر یا جد او باید مهر زن را بدهند. این مسأله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) (سیستانی): چنانچه پسر در موقع عقد مالی نداشته، پدر یا جد او باید مهر زن را بدهد و همچنین اگر مالی داشته باشد ولی پدر یا جد ضامن مهر شوند و در غیر این دو صورت اگر مهر بیش از مهر المثل نباشد، یا آن که مصلحتی اقتضا کند که مهر بیش از مهر المثل باشد، پدر یا جد می توانند مهر را از مال پسر بپردازند، و الا نمی توانند بیش از مهر المثل را از مال پسر بپردازند مگر آن که او بعد از بلوغ کار آنها را قبول کند. (۲) (فاضل): و در ضمن عقد شرط نشده که مهر بر عهده پدر یا جد پدری نیست ..

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۵۰۰ اگر پدر و جد پدری مسلمان نباشند ولی دختر باکره رشیده مسلمان باشد، اجازه آنها در ازدواج او لازم نیست.

عیبهایی که بواسطه آنها می شود عقد را بهم زد

[مسأله ۲۳۸۰]

مسأله ۲۳۸۰ اگر مرد بعد از عقد بفهمد که زن یکی از این هفت عیب را (۱) دارد (۲) می تواند عقد را به هم بزند (۳): اول:

دیوانگی . دوم : مرض خوره . سوم : مرض بَرَص . چهارم : کوری . پنجم : شل بودن به طوری که معلوم باشد (۴) ششم : آن که افضا شده یعنی راه بول و حیض یا راه حیض و غایط او یکی شده باشد (۵) ولی اگر راه حیض و غایط او یکی شده باشد، به هم زدن عقد اشکال دارد (۶) و باید احتیاط شود (۷) هفتم : آن که گوشت ، یا استخوانی یا غده ای (۸) در فرج او باشد که مانع نزدیکی شود. (۱) (خوئی)، (تبریزی): که ذکر می شود .. (۲) (اراکی)، (زنجان): اگر مرد بعد از عقد بفهمد که زن یکی از این هفت عیب را قبل از عقد

داشته است .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل): به شرط آنکه معلوم شود که عیب پیش از عقد بوده .. (۴) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (فاضل): پنجم: زمین گیر بودن (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): و در حکم آن است شلی که شل بودن آن واضح باشد) ..

(زنجانى): پنجم: شل بودن .. (۵) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجانى): [پایان مورد ششم] (۶) (بهجت): به هم زدن عقد مشکل است . (۷) (اراکى): ششم: آن که افضا شده یعنی راه بول و حیض او یکی شده باشد ..

(مکارم) ششم: افضا شدن یعنی راه بول و حیض او، یا راه حیض و غائط او، یکی شده باشد و به طور کلی پارگی طوری باشد که قابل استفاده برای آمیزش جنسی نباشد .. (۸) (اراکى)، (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): گوشت، یا استخوانی ..

(زنجانى): هفتم: آن که گوشت یا استخوان یا چیز دیگری در فرج او باشد که مانع نزدیکی کامل شود یا باعث تنفر از نزدیکی گردد. اگر شوهر قبل از عقد بفهمد که زن یکی از این عیبه را دارا است یا در آن شک کرده و با این حال به ازدواج با زن راضی بوده، پس از عقد نمی تواند آن را بهم بزند.

(سیستانی): مسأله اگر مرد بعد از عقد بفهمد که زن یکی از شش عیب را که ذکر می شود در حال عقد داشته است می تواند بواسطه آن عیب عقد را به هم بزند. اول: دیوانگی هر چند گاه گاهی باشد. دوم: مرض خوره، سوم: مرض برص، چهارم: کوری، پنجم: شل بودن هر چند به حد زمین گیری نباشد. ششم: آن که گوشت یا استخوانی در رحم او باشد خواه مانع نزدیکی یا آبستن شدن او شود یا نه. و اگر مرد بعد از عقد بفهمد که زن در حال عقد افضا شده بوده است یعنی راه بول و حیض و یا راه حیض و غایط او یا هر سه یکی شده است، در این که بتواند عقد را به هم بزند اشکال است و احتیاط لازم آن است که چنانچه عقد را به هم بزند طلاق نیز بدهد.

[مسأله ۲۳۸۱]

مسأله ۲۳۸۱ اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهر او دیوانه است یا آلت مردی ندارد یا عین است و نمی تواند وطی و نزدیکی نماید یا تخمهای او را کشیده اند می تواند عقد را به هم بزند (۱) و تفصیل این مسأله و مسأله سابق در کتاب «تحریر الوسيله» ضبط شده است . (۱) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(اراکى): مسأله اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهر او دیوانه بوده یا بعد از عقد دیوانه شده، می تواند عقد را به هم بزند و همچنین است اگر بفهمد قبل از عقد عین بوده یعنی قادر به نزدیکی بازن نیست . و اگر بعد از عقد عین شده، در صورتی که با او نزدیکی نکرده باشد (حتی یک مرتبه) می تواند عقد را به هم بزند و نیز اگر معلوم شود که قبل از عقد تخمهای او را کشیده اند، می تواند عقد را به هم بزند اما در صورتی که معلوم شود که آلت مردی نداشته یا

ندارد، جایز بودن فسخ عقد محل اشکال است .

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهر او دیوانه بوده است یا بعد از عقد دیوانه شود یا بفهمد که آلت مردی ندارد یا مرضی دارد که نمی تواند وطی و نزدیکی نماید، یا این دو عیب بعد از عقد و پیش از وطی پیدا شود یا بفهمد تخمهای او را پیش از عقد کشیده اند (صافی): و امر را بر او مشتبه کرده باشند) می تواند عقد را به هم بزند. (صافی): ولی در صورتی که مرد نمی تواند نزدیکی نماید زن اگر بخواهد فسخ نماید باید به حاکم شرع رجوع نماید تا حاکم شرع تا یک سال به مرد مهلت دهد چنانچه نتوانست با آن زن یا زنی دیگر نزدیکی کند پس از آن می تواند عقد را به هم بزند).

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهر او پیش از عقد دیوانه بوده است یا آن که بعد از عقد چه پیش از نزدیکی یا بعد از آن دیوانه شود یا آلت مردی نداشته، یا بعد از عقد پیش از نزدیکی بریده شود یا مرضی دارد که نمی تواند وطی و نزدیکی نماید هر چند آن مرض بعد از عقد و پیش از نزدیکی عارض شده باشد در تمام این صور بی طلاق می تواند عقد را به هم بزند. ولی در صورتی که شوهر نمی تواند نزدیکی نماید لازم است که زن رجوع به حاکم شرع یا وکیل او نماید و حاکم شوهر را یک سال مهلت می دهد و چنانچه شوهر نتوانست به آن زن یا زنی دیگر نزدیکی کند پس از آن، زن می تواند عقد را به هم بزند و اگر آلت مردی بعد از نزدیکی بریده شود و زن عقد ازدواج را فسخ کند فسخ اثری ندارد (خوئی): اگر چه (تبریزی): (و احتیاط مستحب این است که شوهر، او را طلاق دهد.

(مکارم): مسأله زن نیز می تواند در چند صورت عقد را به هم بزند: ۱ دیوانه بودن شوهر ۲ نداشتن آلت مردی ۳ ناتوانی از نزدیکی جنسی ۴ بیضه های او را کشیده باشند (تفصیل این مسأله و مسأله سابق در کتابهای مفصل فقهی آمده است).

(نوری): مسأله اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهر او قبل از عقد دیوانه بوده یا بعداً دیوانه شده است، یا قبل از عقد آلت مردی نداشته یا قبل از عقد عین بوده است و نمی تواند وطی و نزدیکی نماید یا بعد از عقد بدون آن که نزدیکی کرده باشد عین شده یا تخم های او را قبل از عقد کشیده اند می تواند عقد را به هم بزند.

(فاضل): مسأله زن نیز می تواند در چهار صورت عقد را به هم بزند: اول: دیوانه بودن شوهر، اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهرش پیش از عقد دیوانه بوده یا آن که بعد از عقد چه پیش از نزدیکی یا بعد از آن دیوانه شود می تواند عقد را به هم بزند. دوم: نداشتن آلت مردی، چنانچه زن بعد از عقد بفهمد که شوهرش پیش از عقد آلت مردی نداشته یا بعد از عقد پیش از نزدیکی آلت او بریده شده می تواند عقد را به هم بزند. سوم: ناتوانی از نزدیکی جنسی، اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهرش مرضی دارد که نمی تواند وطی و نزدیکی نماید هر چند آن مرض بعد از عقد و پیش از نزدیکی عارض شده باشد می تواند عقد را به هم بزند. چهارم: بیضه های او را کشیده باشند، چنانچه زن بعد از عقد بفهمد که بیضه های شوهرش را قبل از عقد

کشیده اند می تواند عقد را به هم بزند. در تمام چهار صورتی که ذکر شد زن می تواند بدون طلاق عقد را به هم بزند. ولی در صورت سوم که ناتوانی جنسی دارد لازم است که زن به مجتهد جامع الشرائط یا به وکیل او مراجعه نماید و مجتهد جامع الشرائط شوهر را تا یک سال مهلت می دهد، چنانچه شوهر نتوانست به آن زن یا زنی دیگر نزدیکی کند، پس از آن زن می تواند عقد را بهم بزند و اگر آلت مردی بعد از نزدیکی بریده شود و زن عقد ازدواج را فسخ کند فسخ اثری ندارد اگر چه احتیاط مستحب آن است که شوهر او را طلاق دهد.

(سیستانی): مسأله اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهر او آلت مردی نداشته ، یا بعد از عقد پیش از نزدیکی یا پس از آن آلت او بریده شود یا مرضی دارد که نمی تواند نزدیکی نماید، هر چند آن مرض بعد از عقد و پیش از نزدیکی یا پس از آن عارض شده باشد؛ در تمام این موارد، بی طلاق می تواند عقد را به هم بزند، و اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهرش پیش از عقد دیوانه بوده است یا این که پس از عقد خواه بعد از نزدیکی یا قبل از آن دیوانه شود، یا این که بفهمد که او در هنگام عقد تخمهایش کشیده یا کوبیده شده بوده است یا این که در آن هنگام مرض خوره یا برص یا کوری داشته است ، در تمام این موارد احتیاط واجب آن است که زن عقد را بهم نزند و اگر چنین کرد احتیاط واجب آن است که اگر بخواهند به زندگی زناشویی ادامه دهند دوباره عقد کنند و اگر بخواهند جدا شوند طلاق داده شود و در صورتی که شوهر نمی تواند نزدیکی نماید و زن بخواهد عقد را به هم بزند، لازم است که اول رجوع به حاکم شرع یا وکیل او نماید و حاکم ، شوهر را یک سال مهلت می دهد و چنانچه شوهر نتوانست به آن زن یا زنی دیگر نزدیکی کند پس از آن ، زن می تواند عقد را به هم بزند.

(زنجان): مسأله اگر زن بعد از عقد بفهمد که شوهر او دیوانه بوده است یا بعد از عقد دیوانه شود (خواه پیش از نزدیکی کردن با او باشد یا بعد از آن) یا بعد از عقد بفهمد که آلت مردی ندارد یا بعد از عقد و پیش از نزدیکی کردن ، آلت مردی وی بریده شود یا بعد از عقد بفهمد که مرضی دارد که نمی تواند وطی و نزدیکی نماید یا تخمهای او را کشیده اند، می تواند عقد را بهم بزند و اگر بعد از عقد و پیش از نزدیکی کردن بفهمد که مرد عتین است و نمی تواند نزدیکی کند، اگر به حاکم شرع مراجعه کند و با دستور او یک سال بعد از آن صبر کند و در این مدت شوهر نتواند با زن خود یا با زن دیگری نزدیکی کند، زن می تواند عقد را بهم بزند و اگر شوهر بعد از نزدیکی کردن عتین شود، زن نمی تواند عقد را بهم بزند و اگر شوهر را قبل از نزدیکی ، سحر کرده باشند که نتواند نزدیکی کند، زن می تواند عقد را بهم بزند.

در تمامی عیبه‌ها اگر مرد یا زن به ازدواج راضی شوند، پس از آن نمی توانند عقد را بهم بزنند.

[مسأله ۲۳۸۲]

اشاره

مسأله ۲۳۸۲ اگر مرد یا زن ، بواسطه یکی از عیبهایی که در دو مسأله پیش گفته شد عقد را به هم بزند، باید بدون طلاق از هم جدا شوند (۱) (۱) (بہجت): از هم جدا می شوند و طلاق لازم نیست .

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله

مسائل اختصاصی

۲۳۸۱ (خوئی)، (تبریزی): مسأله ۲۳۹۱ اگر زن بعد از عقد بفهمد که تخمهای شوهرش را کشیده اند در صورتی که امر را بر آن زن مشتبه کرده باشند می تواند عقد را به هم بزند و در غیر فرض اشتباه کاری، احتیاط ترک نشود.

(سیستانی): مسأله ۲۳۴۳ اگر زن یا مرد بهتر از آنچه هست به دیگری معرفی شود تا به ازدواج با او رغبت نماید چه در ضمن عقد باشد یا پیش از آن در صورتی که عقد بر اساس آن واقع شود چنانچه پس از عقد این امر برطرف دیگر معلوم شود، او می تواند عقد را به هم بزند و تفصیل احکام این مسأله در رساله «منهاج الصالحین» بیان شده است.

[مسأله ۲۳۸۳]

مسأله ۲۳۸۳ اگر بواسطه آن که مرد عین است و نمی تواند (۱) وطی و نزدیکی کند، زن عقد را به هم بزند شوهر باید نصف مهر را بدهد. ولی اگر بواسطه یکی از عیبهای دیگری که گفته شد، مرد یا زن عقد را به هم بزند، چنانچه مرد با زن نزدیکی نکرده باشد چیزی بر او نیست و اگر نزدیکی کرده، باید (۲) تمام مهر را بدهد. (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (اراکلی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی)، (زنجانی): اگر بواسطه آن که مرد نمی تواند .. (۲) (مکارم): بنا بر احتیاط واجب باید ..

عده ای از زنها که ازدواج با آنان حرام است**[مسأله ۲۳۸۴]**

مسأله ۲۳۸۴ ازدواج با زنهایی که مثل مادر و خواهر و مادر زن با انسان محرم هستند حرام است. (خوئی)، (سیستانی)، (مکارم)، (صافی): مسأله ازدواج با زنهایی که با انسان محرم هستند مثل مادر و خواهر و دختر و عمه و خاله و دختر برادر و دختر خواهر و مادر زن، (مکارم): و زن پدر و دختر زن (حرام است).

[مسأله ۲۳۸۵]

مسأله ۲۳۸۵ اگر کسی زنی را برای خود عقد نماید، اگر چه با او نزدیکی نکند، مادر و مادرِ مادر آن زن و مادرِ پدر او هر چه بالا روند به آن مرد محرم می شوند (۱) (۱) (مکارم): ولی دختر زن و نوه دختری و پسری آن زن در صورتی که آن مرد حرام می شوند که با آن زن نزدیکی کرده باشد.

[مسأله ۲۳۸۶]

مسأله ۲۳۸۶ اگر زنی را عقد کند و با او نزدیکی نماید، دختر و نوه دختری و پسری آن زن هر چه پایین روند، چه در وقت عقد باشند یا بعداً به دنیا بیایند، به آن مرد محرم می شوند. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

۲۳۸۵مسأله ۲۳۸۷ اگر با زنی که برای خود عقد کرده نزدیکی هم نکرده باشد، تا وقتی که آن زن در عقد اوست نمی تواند با دختر او (۱) ازدواج کند (۲) (۱) (زنجانی): با دختر و نوه دختری و پسری آن زن هر چه پایین روند .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب با دختر او ازدواج نکند.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسئله ۲۳۸۸]

۲۳۸۵ مسئله ۲۳۸۸ عمه و خاله پدر (۱) و عمه و خاله پدرِ پدر و عمه و خاله مادر و عمه و خاله مادرِ مادر هر چه بالا روند، به انسان محرمند. (۱) (صافی): عمه و خاله خود شخص و عمه و خاله پدر ..

(خوئی)، (سیستانی): مسئله عمه و خاله انسان و عمه و خاله پدر و عمه و خاله پدرِ پدر یا مادرِ پدر و عمه و خاله مادر و عمه و خاله مادرِ مادر، یا پدرِ مادر، هر چه بالا روند، به انسان محرمند.

(زنجانى): مسئله عمه و خاله پدر یا مادر و عمه و خاله پدر بزرگ پدری یا مادری و عمه و خاله مادر بزرگ پدری یا مادری ، هر چه بالا روند به انسان محرمند.

[مسئله ۲۳۸۹]

مسئله ۲۳۸۹ پدر و جدّ شوهر، هر چه بالا روند و پسر و نوه پسری و دختری او هر چه پایین آیند (۱) چه در موقع عقد باشند، یا بعداً به دنیا بیایند به زن او محرم هستند. (۱) (زنجانى): خواه در موقع عقد یا وقتی که زن او بوده ، باشند، یا بعداً به دنیا بیایند، به زن او محرم هستند.

[مسئله ۲۳۹۰]

مسئله ۲۳۹۰ اگر زنی را برای خود عقد کند، دائمه باشد یا صیغه ، تا وقتی که آن زن در عقد اوست نمی تواند با خواهر آن زن ازدواج نماید.

[مسئله ۲۳۹۱]

مسئله ۲۳۹۱ اگر زن خود را به ترتیبی که در کتاب طلاق (۱) گفته می شود طلاق رجعی دهد، در بین عده نمی تواند خواهر او را عقد نماید (۲) بلکه در عده طلاق بائن هم که بعداً بیان می شود، احتیاط مستحب آن است که از ازدواج با خواهر او خودداری نماید (۳) این مسئله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانى): مسئله [۲۵۲۲] .. (۲) (اراکى): و اگر عقد انقطاعی باشد و مدت تمام شود، احتیاط مستحب آن است که قبل از انقضای عده نمی تواند با خواهر او ازدواج کند. [پایان مسئله] [گلپایگانی]، (صافی): و اگر زنی را متعه کرده باشد و مدت او را بخشیده یا تمام شده باشد در عده او بنا بر احتیاط لازم نباید خواهر او را بگیرد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): ولی در عده طلاق بائن می تواند با خواهر او ازدواج نماید و در عده متعه احتیاط واجب آن است که ازدواج نکند.

(زنجانى): ولی در عده طلاق بائن (که بعداً بیان می شود) می تواند عقد کند، ولی احتیاط مستحب آن است که در عده

متعّه از ازدواج با خواهر او خودداری نماید. (۳) (نوری): و اگر زنی را متعه کرده باشد و مدّت او را بخشیده یا تمام شده باشد، بنا بر اقوی در عدّه او می تواند با خواهر او بطور دوام یا موقت ازدواج کند.

(فاضل): و احتیاط واجب این است که در عدّه متعه با خواهر آن زن که او را متعه کرده بوده است، ازدواج نکند.

(مکارم): مسأله بعد از طلاق، ما دام که [زن] در عدّه است، در صورتی که عده رجعی باشد (که شرح آن در کتاب طلاق خواهد آمد)، نمی تواند خواهر او را بگیرد و احتیاط مستحبّ آن

است که در عده طلاق بائن که شرح آن خواهد آمد با او ازدواج نکنند، همچنین در عده متعه خواه بعد از تمام شدن مدت باشد و یا بخشیدن مدت .

[مسئله ۲۳۹۲]

مسئله ۲۳۹۲ انسان نمی تواند بدون اجازه زن خود با خواهرزاده و برادرزاده او ازدواج کند ولی اگر بدون اجازه زنش آنان را عقد نماید و بعداً زن بگوید به آن عقد راضی هستم اشکال ندارد (۱) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): لکن احتیاط مستحب مؤکد آن است که دوباره او را عقد نماید.

(اراکي): هر چند بعداً زن بگوید به آن عقد راضی هستم، کفایت نمی کند و نیاز به عقد مجدد دارد. (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بعداً زن اجازه نماید اشکال ندارد.

(بهجت): بنا بر أقرب اشکال ندارد. (نوری): آن عقد صحیح و نافذ می شود.

[مسئله ۲۳۹۳]

مسئله ۲۳۹۳ اگر زن بفهمد شوهرش برادرزاده یا خواهرزاده او را عقد کرده (۱) و حرفی نزند، چنانچه بعداً رضایت ندهد عقد آنان باطل است (۲) بلکه اگر از حرف نزدنش معلوم باشد که باطناً راضی بوده احتیاط واجب آن است که شوهرش از برادرزاده او جدا شود مگر آن که اجازه دهد. این مسئله، در رساله آیات عظام: (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (اراکي): و حرفی نزد، اکتفا به آن عقد اشکال دارد. و همچنین است سکوت قبل از عقد. [پایان مسئله] (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری)، (زنجانی): بقیه مسئله ذکر نشده .

(سیستانی): چنانچه بعداً رضایت بدهد عقد صحیح است، و اگر رضایت ندهد عقد آنان باطل است. [پایان مسئله]

[مسئله ۲۳۹۴]

مسئله ۲۳۹۴ اگر انسان پیش از آن که دختر عمه یا دختر خاله خود را بگیرد با مادر آنان زنا کند، دیگر نمی تواند (۱) با آنان ازدواج نماید. این مسئله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (بهجت): بنا بر أحوط ..

(اراکي): مسئله اگر انسان پیش از آن که دختر خاله خود را بگیرد با مادر او زنا کند، دیگر نمی تواند با او ازدواج نماید و حرام ابدی می شود و اگر پیش از آن که دختر عمه خود را عقد کند با مادر او زنا کند بنا بر احتیاط واجب نمی تواند با او ازدواج نماید.

(خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و بنا بر احتیاط واجب دختر عمه نیز این حکم را دارد.

(سیستانی): مسأله اگر انسان با خاله یا عمه خود قبل از عقد دختر او زنا کند، دیگر بنا بر احتیاط واجب نمی تواند با دختر او ازدواج نماید.

(زنجان): مسأله اگر انسان پیش از آنکه زنی را بگیرد، با مادر وی زنا کند، دیگر نمی تواند با آن زن ازدواج کند، این حکم اختصاص به ازدواج با دختر خاله، در صورت زنا با مادر وی ندارد بلکه در غیر این صورت هم می آید.

[مسأله ۲۳۹۵]

مسأله ۲۳۹۵ اگر با دختر عمه یا دختر خاله خود ازدواج نماید (۱) و پیش از آن که با

آنان نزدیکی کند با مادرشان زنا نماید عقد آنان اشکال ندارد (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (اراکي) و (مکارم) نیست (۱) (خوئی): و پس از نزدیکی با آنان با مادرشان زنا کند موجب جدایی آنها نمی شود و همچنین است حکم اگر پیش از آن که با آنان نزدیکی کند با مادرشان زنا نماید، اگر چه احتیاط مستحب آن است که در این صورت از ایشان به طلاق دادن جدا شود.

(سیستانی): سپس بعد از نزدیکی یا قبل از آن با مادرش زنا کند، موجب جدایی آنها نمی شود. (۲) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): احتیاط واجب آن است که از ایشان (صافی): به طلاق دادن جدا شود.

(تبریزی): احتیاط مستحب آن است که از ایشان به طلاق دادن جدا شود. و اما اگر زنا کردن با مادرشان پس از نزدیکی با خودشان باشد موجب جدایی آنها نمی شود.

(زنجانی): مسأله اگر زنی را عقد نماید و با او نزدیکی کند، بعد با مادر او زنا کند، آن زن بر او حرام نمی شود و اگر زنی را عقد نماید و پیش از نزدیکی با وی، با مادر او زنا کند، آن زن به او حرام نمی شود، هر چند احتیاط استحبابی در آن است که باطلاق و مانند آن، از آن زن جدا شود.

[مسأله ۲۳۹۶]

اشاره

مسأله ۲۳۹۶ اگر با زنی غیر از عمه و خاله خود زنا کند، احتیاط واجب آن است که با دختر او ازدواج نکند (۱) ولی اگر زنی را عقد نماید و با او نزدیکی کند بعد با مادر او زنا کند، آن زن بر او حرام نمی شود (۲) و همچنین است اگر پیش از آن که با او نزدیکی کند با مادر او زنا نماید (۳) ولی در این صورت احتیاط مستحب آن است که از آن زن جدا شود. (۱) (گلپایگانی): بلکه حرمت آن خالی از قوت نیست .. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (اراکي): احتیاط مستحب آن است که با دختر و مادر او ازدواج نکند ..

(بهجت): بنا بر اظهر می تواند با دختر او ازدواج نماید، ولی احتیاط در عدم ازدواج است .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و اما اگر بعد از عقد و پیش از آن که با او نزدیکی کند با مادر او زنا نماید احتیاط واجب آن است که آن زن را طلاق دهد و دیگر هم او را نگیرد.

(فاضل): ولی اگر او را طلاق بدهد و بعداً دوباره بخواهد با او ازدواج کند اشکال دارد و نیز اگر پیش از آن که با او نزدیکی کند با مادر او زنا نماید احتیاط واجب آن است که از آن زن جدا شود. (۳) (اراکي)، (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (زنجانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۳۹۵ (خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر با زنی غیر از عمه و خاله خود زنا کند، أحوط و اولی آن است (تبریزی): اولی آن است (که با دختر او ازدواج نکند، بلکه اگر زنی را عقد نماید و پیش از آن که با او

نزدیکی کند با مادر او زنا کند بهتر آن است که از آن زن جدا شود ولی اگر با او نزدیکی کند و بعد با مادر او زنا نماید، بی شبهه (تبریزی): بلا شک (لازم نیست از آن زن جدا شود).

(سیستانی): مسأله اگر با زنی غیر از عمه و خاله خود زنا کند، احتیاط مستحب آن است که با دختر او ازدواج نکند.

مسأله اختصاصی

(زنجانى): مسأله ۲۴۰۵ اگر كسى با زنى كه با وى ازدواج نكرده ، از روى اشتباه يا عمد نزديكى كند، آن زن بر پدر و پسر او حرام خواهد شد. ولى اگر كسى با زن پدر يا زن پسر بعد از نزديكى كردن شوهر نزديكى كند آن زن بر شوهرش حرام نخواهد شد، و اگر پسر قبل از نزديكى كردن پدر با زن او نزديكى كند، زن بر پدر حرام خواهد شد، و بنا بر احتياط واجب اگر پدر با زن پسر قبل از نزديكى كردن پسر نزديكى كند، آن زن بر پسر حرام خواهد شد.

[مسأله ۲۳۹۷]**اشاره**

مسأله ۲۳۹۷ زن مسلمان نمى تواند به عقد كافر (۱) در آيد، مرد مسلمان هم نمى تواند با زنهاى كافره غير كتابيه به طور دائم (۲) ازدواج كند و به احتياط واجب ازدواج دائم با زنهاى كافره اهل كتاب نيز جايز نيست ولى صيغه كردن زنهاى اهل كتاب مانند يهود و نصارى مانعى ندارد. (۱) (اراكى): چه مشرك و چه اهل كتاب .. (۲) (اراكى): يا موقت ..

(گليايگاني)، (صافى): مسأله زن مسلمان نمى تواند به عقد كافر در آيد، مرد مسلمان هم نمى تواند با زن كافره غير اهل كتاب ازدواج نمايد ولى متعه كردن زن اهل كتاب مانند يهود و نصارى مانعى ندارد بلكه جواز ازدواج آنان به طور دوام نيز خالى از قوت نيست ولى در صورت تمكّن از ازدواج مسلمة كراهت شديدۀ دارد. بلكه در اين صورت احتياط ترك نشود.

(خوئى)، (تبريزى): و بنا بر احتياط استجابى عقد دائمى با آنها نمايد و بعضى از فرق از قبيل خوارج و غلات و نواصب كه خود را مسلمان مى دانند در حكم كفّارند، و مرد و زن مسلمان نمى توانند با آنها به طور دائم يا انقطاع ازدواج نمايند.

(نورى): بلكه ازدواج آنها بطور دوام نيز بنا بر اقوى جايز است ولى اين احتياط ترك نشود كه در صورتى اقدام به ازدواج بطور دوام با آنها بكنند كه متمكّن از ازدواج با زن مسلمان نباشد.

(فاضل): مسأله زن مسلمان نمى تواند به عقد كافر در آيد، مرد مسلمان هم نمى تواند با زنهاى كافره به طور دائم ازدواج كند، حتّى اگر يهوديه يا نصرانيه باشند بنا بر احتياط واجب ؛ ولى صيغه كردن زنهاى يهودى و نصرانى مانعى ندارد.

(مكارم): مسأله زن مسلمان نمى تواند به عقد كافر در آيد، همچنين مرد مسلمان نمى تواند بنا بر احتياط با زن كافر ازدواج دائم كند ولى ازدواج موقت با زنان اهل كتاب مانند يهود و نصارى مانعى ندارد.

(بهجت): مسأله زن مسلمان ، نمى تواند با مرد غير مسلمان ازدواج نمايد و مرد مسلمان هم نمى تواند با زنان كافرى كه اهل كتاب نيستند ازدواج كند، ولى با زنانى كه يهودى و يا نصرانى باشند، موقتاً به صورت صيغه مى تواند ازدواج نمايد.

(زنجانی): مسأله زن مسلمان نمی تواند به عقد مرد کافر درآید، مرد مسلمان هم نمی تواند با غیر اهل کتاب و مجوس ازدواج کند، نه به صورت ازدواج دائم و نه به صورت ازدواج موقت و

ظاهراً ازدواج دائم یا موقت با زن یهودی و نصرانی باطل نیست بلکه مکروه و مخالف احتیاط استجابی است بویژه ازدواج دائم. ازدواج با زن مجوس به صورت دائم صحیح نیست و به صورت موقت، مکروه و مخالف احتیاط استجابی است و در صورتی که مرد و زن کافر با یکدیگر ازدواج کنند و سپس شوهر مسلمان شود و زن وی بر دین مسیحیت یا یهودیت یا مجوسیت باقی بماند ازدواج باطل نمی گردد. در مورد احکام زن یا شوهر احکام چندی وجود دارد که در کتب مفصل فقهی آمده است.

(سیستانی): مسأله زن مسلمان نمی تواند به عقد کافر درآید، چه دائم باشد چه موقت، چه کافر کتابی باشد چه غیر کتابی؛ مرد مسلمان هم نمی تواند با زنهای کافر غیر اهل کتاب ازدواج کند، ولی صیغه کردن زنهایی که یهودی یا نصرانی هستند مانعی ندارد، و بنا بر احتیاط لازم عقد دائمی با آنها ننماید؛ و اما زن مجوسیه، بنا بر احتیاط واجب حتی بطور موقت نیز نباید مسلمان با او ازدواج نماید، و بعضی از فرق از قبیل نواصب که خود را مسلمان می دانند و در حکم کفارند، مرد و زن مسلمان نمی توانند با آنها بطور دائم یا موقت ازدواج نمایند؛ و همچنین مرتد.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۵۱۶ کسی که زن مسلمان دارد، نباید زن یهودی و نصرانی را صیغه نماید، مگر آنقدر مدت آن کم باشد که عرفاً به او نگویند زن گرفته است.

[مسأله ۲۳۹۸]

مسأله ۲۳۹۸ اگر با زنی که در عده طلاق رجعی است زنا کند آن زن (۱) بر او حرام می شود (۲) و اگر با زنی که در عده متعه، یا طلاق بائن، یا عده وفات است زنا کند، بعداً می تواند او را عقد نماید، اگر چه احتیاط مستحب آن است که با او ازدواج نکند و معنای طلاق رجعی و طلاق بائن و عده متعه و عده وفات در احکام طلاق گفته خواهد شد. (۱) (خوئی): بنا بر احتیاط .. (صافی): بنا بر احتیاط واجب .. (۲) (تبریزی): آن زن بنا بر اظهر بر او حرام نمی شود ..

(بهجت): و اگر با زنی که در عده طلاق بائن، یا عده وفات است زنا کند، بعداً می تواند او را عقد نماید. [پایان مسأله] (اراکي): مسأله اگر با زن شوهردار یا زنی که در عده طلاق رجعی است زنا کند بنا بر احتیاط واجب آن زن بر او حرام ابدی می شود و اگر با زنی که در عده متعه (عقد غیر دائم) یا طلاق بائن یا عده وفات است زنا کند، این احتیاط لازم نیست.

(فاضل): مسأله اگر با زنی که در عده طلاق است زنا کند باعث حرمت ابدی نمی شود، لذا می تواند بعد از گذشت عده با او ازدواج کند هر چند احتیاط در ترک این ازدواج است و اگر این زن را عقد کند (چه موقت، چه دائم) هر چند این عقد باطل است ولی باعث حرمت ابدی می شود. و اگر این عقد از جهت دیگری غیر از در عده بودن زن باطل باشد، حکم زنا را دارد و موجب حرمت ابدی نمی شود.

(سیستانی): مسأله اگر با زنی که در عده طلاق رجعی است زنا کند، آن زن بنا بر احتیاط واجب بر او حرام می شود، و اگر در عده متعه یا طلاق بائن، یا عده وفات یا عده وطی شبهه

باشد بعداً می تواند او را عقد نماید؛ و معنای طلاق رجعی و طلاق بائن و عده متعه و عده وفات و عده وطی شبهه در احکام طلاق گفته خواهد شد.

(مکارم): مسأله اگر با زنی که در عده دیگری است زنا کند آن زن بر او حرام می شود، خواه طلاق رجعی باشد یا غیر رجعی بنا بر احتیاط واجب .

[مسأله ۲۳۹۹]

مسأله ۲۳۹۹ اگر با زن بی شوهری که در عده نیست زنا کند، بعداً می تواند آن زن را برای خود عقد نماید (۱) ولی احتیاط مستحب (۲) آن است که صبر کند تا آن زن حیض ببیند بعد او را عقد نماید (۳) بلکه احتیاط مزبور حتی الامکان نباید ترک شود و همچنین است اگر دیگری بخواهد آن زن را عقد کند. (۱) (بہجت): بنا بر اظهر مکروه است که بعداً آن زن را برای خود عقد نماید، بلکه احتیاط مستحب آن است که با او ازدواج ننماید، مگر این که زن از کار خود توبه نموده باشد. (۲) (خوئی)، (تبریزی): احتیاط واجب .. (۳) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده .

(اراکي)، (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): و همچنین است اگر دیگری بخواهد آن زن را عقد کند.

(خوئی)، (تبریزی): و اگر دیگری بخواهد آن زن را عقد کند این احتیاط، مستحب است .

(سیستانی): مسأله اگر بازن بی شوهری که در عده نیست زنا کند بنا بر احتیاط واجب نمی تواند پیش از آن که او توبه کند با او ازدواج نماید، ولی شخص دیگری اگر بخواهد با آن زن پیش از توبه کردنش ازدواج کند اشکالی ندارد، مگر در صورتی که آن زن مشهور به زنا باشد که بنا بر احتیاط واجب ازدواج با او قبل از توبه اش جایز نیست و همچنین است ازدواج با مرد مشهور به زنا قبل از آن که توبه کند و احتیاط مستحب آن است که اگر شخص بخواهد با زن زناکار ازدواج کند صبر نماید تا آن زن حیض ببیند بعد او را به عقد خود درآورد، خواه خود با او زنا کرده باشد یا دیگری .

(فاضل): مسأله اگر با زنی زنا کند، بعداً می تواند آن زن را برای خود عقد نماید، ولی احتیاط واجب آن است که صبر کند تا آن زن حیض ببیند، بعد او را عقد کند و همچنین است اگر دیگری بخواهد آن زن را عقد نماید.

[مسأله ۲۴۰۰]

مسأله ۲۴۰۰ اگر زنی را که در عده دیگری است برای خود عقد کند، چنانچه مرد و زن، یا یکی از آنان بدانند که عده زن تمام نشده و بدانند عقد کردن زن در عده حرام است آن زن بر او حرام می شود (۱) اگر چه مرد بعد از عقد با آن زن نزدیکی نکرده باشد (۲) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): حرام ابدی می شود .. (۲) (سیستانی): و اگر هر دو جاهل باشند به اصل عده یا به حرمت ازدواج در آن، عقد باطل است، پس اگر نزدیکی کرده باشند حرام ابدی است و گر نه حرام نیست و می تواند پس از پایان عده دوباره عقد کنند.

(مکارم): آن زن بر او حرام ابدی می شود، خواه با او نزدیکی کرده باشد یا نه .

[مسئله ۲۴۰۱]

مسئله ۲۴۰۱ اگر زنی را برای خود عقد کند و بعد معلوم شود که در عده بوده (۱) چنانچه هیچ کدام نمی دانسته اند زن در عده است و (۲) نمی دانسته اند که عقد کردن زن در عده حرام است، در صورتی که مرد با او (۳) نزدیکی کرده باشد، آن زن بر او حرام می شود (۴) (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): در صورتی که با او نزدیکی کرده باشد، آن زن بر او حرام می شود اگر چه هیچ کدام نمی دانسته اند که زن در عده است و نمی دانسته اند عقد کردن زن در عده حرام است. (۲) (بهجت): و یا اینکه .. (۳) (بهجت): در زمان عده .. (۴) (نوری): حرام ابدی می شود.

(بهجت): و اگر نزدیکی کردن بعد از زمان عده بوده، عقد باطل است، ولی زن بر او حرام نمی شود، بلکه می تواند بعداً زن را عقد نماید.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسئله اگر زنی را که در عده دیگری است برای خود عقد کند و با او نزدیکی کند، آن زن بر او حرام ابدی می شود اگر چه نمی دانسته که آن زن در عده است یا نمی دانسته که عقد زن در عده حرام است.

(مکارم): مسئله هرگاه زنی را که در عده دیگری است برای خود عقد کند چنانچه مرد و زن یا یکی از آنان بدانند زن در عده است و نیز بدانند عقد کردن زن در عده حرام است آن زن بر او حرام ابدی می شود، خواه با او نزدیکی کرده باشد یا نه، ولی اگر هیچ کدام نمی دانسته اند زن در عده است، یا نمی دانسته اند عقد کردن زن در عده حرام است، اگر با هم نزدیکی کرده باشند زن بر او حرام می شود و اگر نزدیکی نکرده باشند حرام نمی شود.

[مسئله ۲۴۰۲]**اشاره**

مسئله ۲۴۰۲ اگر انسان بدانند زنی شوهر دارد (۱) و با او ازدواج کند (۲) باید از او جدا شود و بعداً هم نمی تواند او را برای خود عقد کند (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): و ازدواج با او حرام است .. (۲) (فاضل): این عقد باطل است و باید از او جدا شود و بعداً هم او را برای خود عقد نکند و اگر نداند که زن شوهر دارد و با او ازدواج کند، عقد باطل است و اگر با او همبستر نشده باشد، موجب حرمت ابدی نمی شود. (۳) (اراکي): و اگر نداند چنین عقدی باطل است، چنانچه با او نزدیکی کرده است احتیاط واجب آن است که دیگر با او ازدواج نکند.

(بهجت): مگر این که نداند زن شوهر دارد و با او هم نزدیکی نکرده باشد، که در این صورت فقط عقد باطل است، ولی بعد از طلاق او و تمام شدن ایام عده، ازدواج با آن زن، بنا بر اظهر مانعی ندارد.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): بعداً هم نباید او را برای خود عقد کند، و همچنین است (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب (اگر نداند که آن زن شوهر دارد ولی بعد از ازدواج با

او نزدیکی کرده باشد.

(مکارم): بعداً هم بنا بر احتیاط واجب نمی تواند با او ازدواج کند هر چند با او نزدیکی نکرده باشد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر انسان بداند زنی شوهر دارد و با او ازدواج کند، چه با او نزدیکی کرده باشد یا نه، واجب است فوراً از او جدا شود و بعداً هم او را برای خود عقد نکند و چنانچه نداند که شوهر دارد و با او ازدواج کند پس اگر دخول واقع شود آن زن بر او حرام ابدی می شود و اگر پیش از دخول متوجه شد واجب است از او جدا شود ولی بعداً می تواند او را برای خود عقد کند.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۰۴۹ اگر با زن شوهر داری (نعوذ بالله) زنا کند آن زن برای همیشه بر او حرام می شود یعنی اگر از شوهرش طلاق بگیرد نمی تواند با او ازدواج نماید.

(مکارم): مسأله ۲۰۵۵ هر گاه کسی با زن شوهر داری (نعوذ بالله) زنا کند، برای توبه کردن لازم نیست به آن مرد بگویند، بلکه باید در پیشگاه خدا توبه حقیقی کند.

(فاضل): مسأله ۲۵۲۱ احتیاط واجب آن است که با زنی که مشهوره به زانیه بوده، قبل از اینکه توبه اش معلوم بشود، ازدواج نکند.

[مسأله ۲۴۰۳]

مسأله ۲۴۰۳ زن شوهر دار اگر زنا بدهد (۱) بر شوهر خود حرام نمی شود (۲) و چنانچه توبه نکند و بر عمل خود باقی باشد، بهتر است که شوهر، او را طلاق دهد ولی باید مهرش را بدهد (۳) (۱) (خوئی)، (سیستانی)، (نوری): بر مرد زنا کننده (خوئی): بنا بر احتیاط (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب (حرام ابدی می شود ولی .. (بهجت): اگر زن شوهر دار نعوذ بالله زنا کند .. (۲) (اراکي): اگر چه توبه نکند و بر عمل خود باقی باشد. [پایان مسأله] (تبریزی): بر مرد زنا کننده بنا بر اظهر حرام ابدی نمی شود و نیز بر شوهر خود حرام نمی شود ..

(فاضل): و اگر مشهوره به زانیه بودن شود، احتیاط واجب آن است که شوهر، او را طلاق دهد ولی باید مهرش را بدهد و اگر توبه کرد، می تواند مجدداً او را عقد کند. (۳) (مکارم): و اگر مشهور به زنا شود احتیاط واجب طلاق دادن اوست .

(گلپایگانی)، (صافی): اگر مشهوره به زانیه بودن شود احتیاط لازم آن است که شوهر، او را طلاق دهد و تا توبه نکند او را نگیرد ولی باید مهرش را بدهد.

[مسأله ۲۴۰۴]

مسأله ۲۴۰۴ زنی را که طلاق داده اند و زنی که صیغه بوده و شوهرش مدت او را بخشیده یا مدتش تمام شده ، چنانچه بعد از مدتی شوهر کند و بعد شک کند که موقع عقد شوهر دوم عدّه شوهر اول تمام بوده یا نه (۱) باید (۲) به شک خود اعتنا نکند. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (اراکي): و یقین نداشته باشد که هنگام عقد، غافل از تمام شدن عدّه بوده است ..

(گلپایگانی)، (صافی): شک کند که موقع عقد شوهر دوم ، عدّه شوهر اول تمام بوده یا از

راه غفلت یا معصیت در عده شوهر کرده .. (۲) [کلمه «باید» در رساله آیات عظام : (خوئی)، (سیستانی) و (تبریزی) نیست]

[مسئله ۲۴۰۵]

مسئله ۲۴۰۵ مادر و خواهر و دختر پسری که لواط داده (۱) بر لواط کننده حرام است (۲) اگر چه لواط کننده و لواط دهنده بالغ نباشند (۳) ولی اگر گمان کند که دخول شده، یا شک کند که دخول شده یا نه، بر او حرام نمی شوند. (۱) (اراکلی):
مادر و مادر بزرگ و خواهر و دختر و نوه پسری که لواط داده .. (۲) (مکارم): خواه لواط دهنده بالغ باشد یا نابالغ، ولی اگر لواط کننده نابالغ باشد حرام نمی شود، همچنین اگر شک داشته باشد که دخول حاصل شده یا نه. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): (تبریزی): بنا بر احتیاط بر لواط کننده در صورتی که بالغ بوده حرام است ..

(فاضل): مسئله اگر شخص بالغی با پسر نابالغی لواط کند، با احراز تحقق دخول؛ مادر، خواهر و دختر پسر بر او حرام می شود ولی اگر فاعل نابالغ باشد یا شک کند که بالغ بوده بر او حرام نمی شود و چنانچه هر دو بالغ باشند، بنا بر احتیاط بر او حرام می شود.

(سیستانی): مسئله مادر و خواهر و دختر پسری که لواط داده، بر لواط کننده در صورتی که بالغ بوده حرام می شود، هر چند کمتر از ختنه گاه داخل شود؛ و همچنین است بنا بر احتیاط لازم اگر لواط دهنده مرد باشد و یا آن که لواط کننده بالغ نباشد، ولی اگر گمان کند که دخول شده یا شک کند که دخول شده یا نه، بر او حرام نمی شود؛ و همچنین مادر و خواهر و دختر لواط کننده بر لواط دهنده حرام نیست .

[مسئله ۲۴۰۶]

مسئله ۲۴۰۶ اگر با مادر یا خواهر یا دختر کسی ازدواج نماید و بعد از ازدواج (۱) با آن کس لواط کند آنها بر او حرام نمی شوند (۲) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): و دخول به زوجه .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و اگر بعد از عقد و پیش از دخول لواط کند بنا بر احتیاط واجب آن زن بر او حرام می شود.

(تبریزی): مگر اینکه آن ازدواج به طلاق یا مانند آن در زمان لواط به هم بخورد و لواط کننده بخواهد دوباره با آنها ازدواج کند و در این صورت احتیاط واجب آن است که با آنها ازدواج ننماید.

(بهجت): بنا بر أظهر آنان بر او حرام نمی شوند، گر چه أحوط باطل کردن عقد است به سبب طلاق .

(نوری): هر چند بعد از ازدواج دخول به زوجه صورت نگرفته باشد.

(خوئی): مسئله اگر با مادر یا خواهر پسری ازدواج نماید و بعد از ازدواج با آن پسر لواط کند آنها بر او حرام نمی شوند، مگر این که آن ازدواج به طلاق یا مانند آن به هم بخورد و لواط کننده بخواهد دوباره با آنها ازدواج کند، در این صورت احتیاط

واجب آن است که با آنها ازدواج ننماید.

(فاضل): مسأله اگر با مادر یا خواهر یا دختر پسری ازدواج نماید و بعد از ازدواج و دخول به

زوجه با آن پسر لواط کند، آنان بر او حرام نمی شوند ولی اگر آنها را طلاق داد، بنا بر احتیاط واجب دو مرتبه آنها را عقد نکند و نیز اگر بعد از عقد و پیش از دخول لواط کند بنا بر احتیاط واجب آن زن بر او حرام می شود.

(سیستانی): مسأله اگر با زنی ازدواج نماید، و بعد از ازدواج با پدر یا برادر یا پسر او لواط کند، بنا بر احتیاط واجب آن زن بر او حرام می شود.

[مسأله ۲۴۰۷]

مسأله ۲۴۰۷ اگر کسی در حال احرام که یکی از کارهای حج (۱) است، با زنی ازدواج نماید عقد او باطل است (۲) و چنانچه می دانسته که زن گرفتن بر او حرام است، دیگر (۳) نمی تواند آن زن را (۴) عقد کند (۵) (۱) مکارم، (فاضل)، (تبریزی): یا عمره .. (۲) (سیستانی): هر چند آن زن در حال احرام نباشد .. (۳) (سیستانی): تا ابد .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): برای خود .. (۵) (اراکي): و حرام ابدی می شود. و همچنین اگر نمی دانسته ولی بعد از عقد با او نزدیکی کند، آن زن بر او حرام ابدی می شود.

(مکارم): خواه نزدیکی کرده باشد یا نه .

[مسأله ۲۷۰۸]

مسأله ۲۷۰۸ اگر زنی که در حال احرام است با مردی که در حال احرام نیست ازدواج کند عقد او باطل است (۱) و اگر زن می دانسته که ازدواج کردن در حال احرام حرام است احتیاط واجب آن است که بعداً با آن مرد ازدواج نکند (۲) بلکه خالی از قوت نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (اراکي): و اگر می دانسته که ازدواج کردن در حال احرام حرام است و یا نمی دانسته ولی با او نزدیکی کرده است، بنا بر احتیاط واجب آن زن بر او حرام ابدی می شود.

(سیستانی): اگر زنی که در حال احرام است با مردی ازدواج کند عقد او باطل است هر چند مرد در حال احرام نباشد .. (۲) (بهبخت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): باید بعداً با آن مرد ازدواج نکند.

(فاضل): واجب است که بعداً با آن مرد ازدواج نکند.

(سیستانی): تا ابد ازدواج نکند.

[مسأله ۲۴۰۹]

مسأله ۲۴۰۹ اگر مرد طواف نساء را که یکی از کارهای حج است بجا نیاورد، زنش که بواسطه مُحْرَم شدن بر او حرام شده

بود حلال نمی شود (۱) و نیز اگر زن طواف نساء نکند، شوهرش بر او حلال نمی شود (۲) ولی اگر بعداً طواف نساء را انجام دهند به یکدیگر حلال می شوند. (۱) (اراکلی): تا طواف نساء را انجام دهد. [پایان مسأله]

(۲) (گلپایگانی)، (صافی): شوهرش که بواسطه احرام بر او حرام شده بود حلال نمی شود ..

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر مرد طواف نساء را که یکی از کارهای حج است بجا نیاورد، زنش و زنان دیگر بر او حرام می شوند (تبریزی): ولی نکاح با زنش باطل نمی شود) و نیز اگر زن طواف نساء نکند شوهرش و مردان دیگر بر او حرام می شوند ولی اگر بعداً طواف نساء را انجام دهند حلال می شوند.

(سیستانی): مسأله اگر مرد یا زن طواف نساء را که یکی از کارهای حج و عمره مفرده است، بجا نیاورند، استمتاع جنسی بر آنها حلال نمی شود تا طواف نساء را انجام دهد، ولی اگر ازدواج کند چنانچه با حلق یا تقصیر از احرام خارج شده باشد، ازدواجش صحیح است، هر چند طواف نساء انجام نداده باشد.

[مسأله ۲۴۱۰]

مسأله ۲۴۱۰ اگر کسی دختر نابالغی را برای خود عقد کند و پیش از آن که نه سال دختر تمام شود (۱) با او نزدیکی و دخول کند (۲) چنانچه او را افضا نماید هیچ وقت نباید با او نزدیکی کند (۳) (۱) (تبریزی): با او نزدیکی کند، أظهر آن است که بعد از بلوغ دختر، نزدیکی با او حرام نیست ولی أحوط آن است که او را طلاق دهد. (۲) (گلپایگانی)، (اراکي): احتیاط واجب آن است که تا آخر عمر از دخول به او خودداری نماید. (۳) (بهجت): بنا بر احتیاط واجب، دیگر هیچ وقت نباید با او نزدیکی کند. ولی از زوجیت او بدون طلاق بیرون نمی رود، در هر صورت تا وقتی هر دو زنده هستند نفقه زن بر مرد است و غیر از مهر، دیه هم بر مرد واجب می شود، و چنانچه افضا نکرده باشد، هر چند مرتکب حرام شده، ولی بنا بر أظهر آن زن بر او حرام نمی شود.

(خوئی): مسأله نزدیکی با دختری که بالغ نشده حرام است ولی اگر کسی دختر نابالغی را برای خود عقد کند و پیش از آن که نه سال دختر تمام شود، با او نزدیکی کند، أظهر آن است که بعد از بلوغ دختر نزدیکی با او حرام نیست اگر چه افضا نموده باشد (معنای افضا در مسأله [۲۳۸۰] گذشت) ولی أحوط این است که او را طلاق دهد.

(مکارم): مسأله هرگاه کسی دختر نابالغی را با اجازه ولی او برای خود عقد کند پیش از آنکه نه سال دختر تمام شود نزدیکی کردن با او حرام است و بعد از نه سال نیز اگر استعداد جسمانی ندارد اشکال دارد ولی در هر حال اگر نزدیکی کند و او را افضا نماید آن زن بر او حرام نمی شود مخصوصاً اگر از طریق جراحی یا درمان خوب شود و به حال اصلی باز گردد، بنا بر این در مسأله نزدیکی با زن علاوه بر تمام شدن سن نه سال لازم است رشد جسمانی برای نزدیکی نیز داشته باشد و اگر بیم افضا و ناقص شدن زن باشد نزدیکی با او اشکال دارد هر چند به سن بلوغ رسیده باشد.

(سیستانی): مسأله اگر کسی دختر نابالغی را برای خود عقد کند؛ حرام است پیش از آن که نه سال دختر تمام شود، با او نزدیکی کند، ولی اگر نزدیکی بکند، بعد از بلوغ دختر نزدیکی با او حرام نیست اگر چه افضاء نموده باشد (معنای افضاء در مسأله [۲۳۸۰] گذشت) ولی در صورت افضاء باید دیه او را بدهد که دیه کشتن یک انسان است، و همیشه باید مخارج زندگی او را بدهد حتی پس از طلاق بلکه بنا بر احتیاط واجب حتی اگر آن دختر پس از طلاق با دیگری ازدواج نماید.

(صافی): مسأله اگر کسی دختر نابالغی را برای خود عقد کند، نباید پیش از آنکه نه سال دختر تمام شود، با او نزدیکی و دخول کند، و اگر پیش از آنکه نه سالش تمام شود با او نزدیکی کرد ظاهر این است که موجب حرمت نزدیکی با او بعد از نه سال نمی شود اگر چه احتیاط این است که تا آخر عمر خصوصاً اگر افضاء نموده باشد از دخول به او با رضایت او خودداری نماید و الا او را طلاق دهد.

[مسأله ۲۴۱۱]

اشاره

مسأله ۲۴۱۱ زنی را که سه مرتبه طلاق داده اند (۱) بر شوهرش حرام می شود، ولی اگر با شرایطی که در کتاب طلاق گفته می شود با مرد دیگری ازدواج کند (۲) شوهر اول می تواند دوباره او را برای خود عقد نماید. (۱) (سیستانی): که در میان آنها دوبار رجوع یا عقد شده است ..

(گلپایگانی)، (صافی): زنی که شوهرش او را سه مرتبه طلاق داده .. (۲) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): بعد از مرگ یا طلاق شوهر دوم و گذشتن مقدار عدّه او ..

(بہجت): آنگاه آن مرد او را طلاق دهد ..

مسأله اختصاصی

(بہجت): مسأله ۱۹۳۰ ازدواج دائم با زن پنجم برای کسی که چهار زن دائم دارد، جایز نیست مگر آن که بعضی از آنها را طلاق دهد که اگر طلاق رجعی است باید عدّه به سرآید و اگر طلاق بائن است سرآمدن عدّه لازم نیست، اگر چه در زمان عدّه مکروه است و بلکه خلاف احتیاط است .

احکام عقد دائم

[مسأله ۲۴۱۲]

مسأله ۲۴۱۲ زنی که عقد دائمی شده نباید بدون اجازه شوهر از خانه بیرون رود و باید خود را برای هر لذتی (۱) که او می

خواهد، تسلیم نماید و بدون عذر شرعی از نزدیکی کردن او جلوگیری نکند. و اگر در اینها از شوهر اطاعت کند، تهیه غذا و لباس و منزل او و لوازم دیگری که در کتب ذکر شده بر شوهر واجب است (۲) و اگر تهیه نکند، چه توانایی داشته باشد یا نداشته باشد، مدیون زن است. (۱) (نوری): برای هر کامیابی جنسی .. (فاضل): برای هر لذت متعارفی .. (۲) (اراکلی): تهیه غذا و لباس و منزل و لوازم دیگر او بر شوهر واجب است و اگر تهیه نکند به تفصیلی که در کتب مفصل ذکر شده مدیون زن است.

(گلپایگانی)، (صافی): تهیه غذا و لباس و منزل او بر شوهر واجب است ..

(خوئی)، (تبریزی): مسأله زنی که عقد دائمی شده احتیاط در آن است که بدون اجازه شوهر برای کارهای جزئی نیز از خانه بیرون نرود هر چند با حق شوهر منافات نداشته باشد و باید خود را برای هر لذتی که او می خواهد، تسلیم نماید و بدون عذر شرعی از نزدیکی کردن او جلوگیری نکند و تهیه غذا و لباس و منزل زن (خوئی): ما دامی که بدون عذر از منزل او بیرون نرفته (بر شوهر واجب است و اگر تهیّه نکند چه توانایی داشته باشد یا نداشته باشد، مدیون زن است).

(سیستانی): مسأله زنی که عقد دائم شده حرام است بدون اجازه شوهر از خانه بیرون برود هر چند با حق شوهر هم منافات نداشته باشد، مگر اینکه ضرورتی ایجاب کند یا ماندن در خانه برای او حرجی باشد یا مسکن مناسب او نباشد و باید خود را برای لذت‌های جنسی که حق همسر است هر وقت که او می خواهد، تسلیم نماید و بدون عذر شرعی از نزدیکی کردن او جلوگیری نکند و تهیه غذا و لباس و منزل زن و تهیه احتیاجاتش بر شوهر واجب است و اگر تهیّه نکند چه توانایی داشته باشد یا نداشته باشد، مدیون زن است. و همچنین از حقوق زن است که مرد او را مورد اذیت و آزار قرار ندهد و با او بدون وجه شرعی، تندی و خشونت نکند.

(مکارم): مسأله زنی که عقد دائم شده بنا بر احتیاط نباید بدون اجازه شوهر از خانه بیرون رود، یا کاری در خارج خانه انتخاب کند (خواه اجازه لفظی باشد و یا از قرائن معلوم شود که او راضی است) و بدون عذر شرعی از نزدیکی کردن او جلوگیری نکند؛ بر شوهر نیز واجب است که غذا و لباس و منزل و لوازم دیگر را مطابق معمول برای او تهیّه کند (حتی هزینه طبیب و دارو و مانند آن) و اگر تهیّه نکند بنا بر احتیاط بدهکار او خواهد بود، خواه توانایی داشته باشد یا نه.

(زنجان): مسأله زنی که عقد دائمی شده نباید بی عذر شرعی بدون اجازه شوهر از خانه بیرون رود و باید خود را برای هر لذتی که او می خواهد و عذر شرعی برای زن در اجتناب آن نیست، تسلیم نماید و اگر در اینها از شوهر اطاعت کند، تهیه غذا و لباس و منزل و سایر لوازم منزل او (با در نظر گرفتن شؤون زن) بر شوهر واجب است، و اگر تهیّه نکند؛ چه توانایی داشته باشد یا نداشته باشد، مدیون زن است.

[مسأله ۲۴۱۳]

مسأله ۲۴۱۳ اگر زن در کارهایی که در مسأله پیش گفته شد اطاعت شوهر را نکند (۱) گناه کار است و حق غذا و لباس و منزل (۲) و همخوابی ندارد ولی مهر او از بین نمی رود. (۱) (خوئی)، (تبریزی): حق همخوابی ندارد و گناه کار است و مشهور فرموده اند که حق غذا و لباس و منزل نیز ندارد. ولی این حکم مادامی که زن نزد شوهر است محل اشکال است. و اما مهر او، بدون اشکال از بین نمی رود.

(زنجان): بدون عذر شرعی اطاعت شوهر نکند .. (۲) (زنجان): و سایر لوازم ..

(سیستانی): مسأله اگر زن به وظائف زناشویی خود در برابر شوهر هیچ عمل نکند، حق غذا و لباس و منزل بر او ندارد، هر چند نزد او بماند و اگر گاهی از تسلیم در برابر خواسته های جنسی مشروع او سرباز زند بنا بر احتیاط واجب نفقه اش ساقط

نمی شود، و اما مهر او با عدم

تمکین ، به هیچ وجه ساقط نمی شود.

[مسأله ۲۴۱۴]

مسأله ۲۴۱۴ مرد حق ندارد زن خود را به خدمت خانه مجبور کند (۱) (۱) (تبریزی): مگر آن که در عقد نکاح شرط کند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله زن وظیفه ندارد خدمت خانه را انجام دهد و غذا تهیه کند و نظافت و مانند آن را انجام دهد مگر به میل خود و اگر مرد او را مجبور بر این کارها نماید زن می تواند حق الزحمه خود را در برابر این کارها از او بگیرد.

[مسأله ۲۴۱۵]

مسأله ۲۴۱۵ مخارج سفر زن (۱) اگر بیشتر از مخارج وطن باشد با شوهر نیست ، ولی اگر شوهر مایل باشد که زن را سفر ببرد باید خرج سفر او را بدهد. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (اراکي): مخارج سفر غیر ضروری و غیر متعارف زن ..

(سیستانی): مسأله مخارج زن در سفر اگر بیشتر از مخارج او در وطن باشد، چنانچه با اذن شوهر سفر رفته باشد بر عهده شوهر است ولی پول ماشین و یا هواپیما و مانند اینها و بقیه مخارجی که سفر کردن او متوقف بر آنهاست ، بر خودش می باشد، ولی اگر شوهر مایل باشد که زن را سفر ببرد، باید خرج سفر او را هم بدهد، و همچنین اگر سفر ضروری از نظر شؤون زندگی باشد مانند سفر برای معالجه .

(زنجانی): مسأله اگر زن سفر رود، چنانچه سفر مانند سفر حج و نذر واجب باشد، مخارج سفر زن که بیشتر از مخارج وطن است ، با شوهر نیست ، ولی اگر زن بطور متعارف نیازمند به سفر است تمام مخارج سفر وی با شوهر است هر چند بیشتر از مخارج وطن باشد، ولی اگر نیازمندی زن به سفر متعارف نباشد، مخارج سفر افزوده از مخارج وطن با شوهر نیست ، و اگر سفر برای زن ضروری نباشد و با اجازه شوهر سفر کند لزوم پرداخت مخارج سفر زن بستگی به نحوه توافق وی با شوهر خود دارد، و اگر شوهر مایل باشد که زن را سفر ببرد، بر زن لازم است که همراه وی برود و خرج سفر زن بر عهده شوهر است .

[مسأله ۲۴۱۶]

مسأله ۲۴۱۶ زنی که از شوهر اطاعت می کند اگر مطالبه خرجی کند و شوهر ندهد (می تواند جهت الزام شوهر بر پرداخت نفقه به حاکم شرع (۱) و اگر ممکن نباشد به عدول مؤمنین و اگر آن هم ممکن نباشد به فساق مؤمنین مراجعه نماید و چنانچه الزام شوهر بر دادن نفقه ممکن نباشد (۲)) می تواند در هر روز به اندازه خرجی آن روز بدون اجازه از مال او بردارد و اگر ممکن نیست چنانچه ناچار باشد که معاش خود را تهیه کند، در موقعی که مشغول تهیه معاش است اطاعت شوهر بر او واجب نیست . (۱) (فاضل): به مجتهد جامع الشرائط .. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (نوری) نیست]

(اراکي): مسأله زنی که از شوهر اطاعت می کند و شوهر خرج او را نمی دهد می تواند جهت الزام شوهر بر پرداخت نفقه به حاکم شرع مراجعه نماید و چنانچه الزام شوهر بر دادن نفقه به هیچ وجه ممکن نشد، می تواند با اجازه گرفتن از حاکم شرع در هر روز به اندازه خرجی آن روز بدون اجازه از مال او بردارد و اگر ممکن نیست، چنانچه نتواند معاش خود را تهیه کند، مگر آن که بی اجازه او از منزل خارج شود، اطاعت شوهر بر او واجب نیست.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله زنی که از شوهر اطاعت می کند و شوهر خرج او را نمی دهد اگر ممکن است می تواند خرج خود را بدون اجازه از مال او بردارد و اگر ممکن نیست چنانچه ناچار باشد که معاش خود را تهیه کند اگر نمی تواند با اطاعت شوهر تهیه معاش کند در موقعی که مشغول تهیه معاش است اطاعت شوهر بر او واجب نیست. (گلپایگانی): ولی احتیاط آن است که از حاکم شرعی هم اذن بگیرد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله زنی که خرج او بر عهده شوهر است و شوهر خرج او را نمی دهد می تواند خرجی خود را بدون اجازه از مال او بردارد و اگر ممکن نیست چنانچه ناچار باشد که معاش خود را تهیه کند در موقعی که مشغول تهیه معاش است اطاعت شوهر بر او واجب نیست.

(سیستانی): چنانچه ناچار باشد و نتواند به حاکم شرع شکایت برد و با کار کردن بخواهد مخارج خود را تهیه کند ..

(مکارم): مسأله هرگاه زن مطالبه خرجی کند و شوهر ندهد می تواند هر روز به اندازه خرجی آن روز بدون اجازه از مال او بردارد و احتیاط واجب آن است که این کار با اجازه حاکم شرع باشد و اگر مجبور شود که خودش معاش خود را تهیه کند در موقعی که مشغول کار است اطاعت شوهر بر او واجب نیست.

(زنجانی): مسأله زنی که از شوهر اطاعت می کند اگر مطالبه خرجی کند و شوهر ندهد می تواند برای وادار کردن شوهر به پرداخت نفقه به حاکم شرع و اگر ممکن نباشد به مؤمنان عادل و اگر آن هم ممکن نباشد به مؤمنان فاسق مراجعه نماید، و چنانچه نتواند شوهر را به دادن خرجی وادار کند می تواند در هر روز به اندازه خرجی آن روز را بدون اجازه شوهر از مال او بردارد. همچنین می تواند خرجی روزهای قبلی را که شوهر نپرداخته بدین ترتیب از وی بگیرد و اگر ممکن نیست چنانچه ناچار باشد که معاش خود را تهیه کند و با اطاعت شوهر تهیه معاش برای وی ممکن نباشد، در موقعی که مشغول تهیه معاش است اطاعت شوهر بر او واجب نیست.

[مسأله ۲۴۱۷]

مسأله ۲۴۱۷ مرد نمی تواند زن دائمی خود را به طوری ترک کند که نه مثل زن شوهردار باشد نه مثل زن بی شوهر، لکن واجب نیست هر چهار شب یک شب نزد او بماند (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): ولی اگر همسرهای متعدّد دارد باید در میان آنها از این جهات با عدالت رفتار نماید که شرح آن در کتابهای مفصل فقهی آمده است.

(اراکي): مسأله مرد بايد هر چهار شب يك شب ، نزد زن دائمي خود بماند.

(گليايگاني): مسأله اگر مرد بيش از يك زن داشته باشد بايد در هر چهار شب يك شب نزد

زن دائمی خود بماند بلکه اگر یک زن داشته باشد نیز بنا بر احتیاط.

(خوئی)، (فاضل)، (سیستانی)، (تبریزی): مسأله مرد اگر دو زن داشته باشد و نزدیکی از آنها یک شب بماند واجب است نزد دیگری نیز یک شب در ضمن چهار شب بماند و در غیر این صورت ماندن نزد زن واجب نیست بلی لازم است او را به طور کلی متارکه ننماید و اولی و أحوط این است که مرد در هر چهار شب یک شب نزد زن دائمی خود بماند.

(فاضل): اگر چند زن داشته باشد ..

(تبریزی): مگر آن که زن از حق خود صرفنظر کند ..

(فاضل): مردی که یک زن دارد ..

(زنجان): مسأله مرد باید در هر چهار شب یک شب نزد زن دائمی خود بماند.

(صافی): مسأله اگر مرد بیش از یک زن دائمی داشته باشد، و نزدیکی از آنها یک شب بماند باید نزد دیگران نیز در چهار شب یک شب بماند بلکه اگر یک زن داشته باشد نیز بنا بر احتیاط مستحب.

[مسأله ۲۴۱۸]

مسأله ۲۴۱۸ شوهر نمی تواند بیش از چهار ماه، نزدیکی با عیال دائمی خود را ترک کند (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): بلکه اگر زن جوان باشد و در این مدت بیم آن می رود که به گناه بیفتد احتیاط واجب آن است که طوری رفتار کند که او به گناه نیفتد.

(فاضل): مگر با رضایت وی. و بنا بر احتیاط واجب این حکم در مسافر، در سفر غیر ضروری هم ثابت است.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله شوهر نمی تواند بیش از چهار ماه با عیال دائمی جوان خود نزدیکی را ترک کند (تبریزی): مگر آن که زن راضی باشد).

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله شوهر نمی تواند بیش از چهار ماه، نزدیکی با عیال جوان خود را ترک کند بلکه بنا بر احتیاط بیش از این مدت نزدیکی با عیال پیر خود را نیز ترک نکند.

(سیستانی): مسأله شوهر نمی تواند بیش از چهار ماه با زن جوان خود نزدیکی را ترک کند، مگر آن که نزدیکی برای او ضرر یا مشقت زیاد داشته باشد، یا آن که زن خود راضی به ترک آن باشد، و یا آن که در ضمن عقد ازدواج ترک آن را بر زن شرط کرده باشد؛ و در این حکم، بنا بر احتیاط واجب فرقی نیست میان این که شوهر، حاضر باشد یا مسافر؛ پس بنا بر احتیاط جایز نیست سفر غیر لازم را بدون عذر و بدون رضایت همسر بیش از چهار ماه ادامه دهد.

(زنجانی): مسأله شوهر نمی تواند بیش از چهار ماه قمری نزدیکی با عیال دائمی خود را بدون رضایت وی ترک کند.

[مسأله ۲۴۱۹]

مسأله ۲۴۱۹ اگر در عقد دائمی مهر را معین نکنند عقد صحیح است و چنانچه مرد با زن نزدیکی کند، باید مهر او را مطابق مهر زنهایی که مثل او هستند بدهد (۱) (۱) (خوئی)، (زنجانی)، (سیستانی): و امّا در متعه چنانچه مهر را معین نکنند (سیستانی): هر چند از روی جهل یا غفلت یا فراموشی باشد) عقد باطل می شود.

(مکارم): مسأله تعیین مهر در عقد دائم واجب نیست و بدون آن عقد صحیح است، ولی بعداً چنانچه با زن نزدیکی کند باید مهر او را مطابق معمول زنهایی که مثل او هستند بدهد.

[مسأله ۲۴۲۰]

اشاره

مسأله ۲۴۲۰ اگر موقع خواندن عقد دائمی برای دادن مهر مدتی معین نکرده باشند، زن می تواند پیش از گرفتن مهر از نزدیکی کردن شوهر جلوگیری کند، چه شوهر توانایی دادن مهر را داشته باشد چه نداشته باشد. ولی اگر پیش از گرفتن مهر به نزدیکی راضی شود و شوهر با او نزدیکی کند، دیگر نمی تواند بدون عذر شرعی (۱) از نزدیکی شوهر جلوگیری نماید. (۱) (فاضل): نمی تواند برای دریافت مهریه ..

(مکارم): مسأله در صورتی که مدتی برای دادن مهر در عقد تعیین نشده باشد زن حق دارد مهر خود را فوراً مطالبه کند، بلکه می تواند پیش از گرفتن مهر از نزدیکی کردن شوهر جلوگیری کند، چه شوهر توانایی بر دادن مهر را داشته باشد یا نه، مگر این که عدم توانایی او قرینه بر این باشد که مهر از اول بر دمه بوده نه به صورت نقدی.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۹۰۱ در صورت فوت زن یا مرد قبل از دخول، بنا بر اقوی مهر نصف می شود.

متعه یا صیغه

[مسأله ۲۴۲۱]

مسأله ۲۴۲۱ صیغه کردن زن اگر چه برای لذت بردن هم نباشد صحیح است. (۱) (۱) (سیستانی): ولی نمی شود زن شرط کند که مرد از او هیچ لذت جنسی نبرد.

(مکارم): مسأله در ازدواج موقت باید مقدار وقت و مقدار مهر تعیین شده باشد و بدون آن باطل است. ازدواج موقت هر چند برای لذت بردن هم نباشد بلکه به قصد محرم شدن نزدیکان آن دختر باشد جایز است مشروط بر این که دختری را که به ازدواج موقت درمی آورند در حدی باشد که قابل لذت جنسی باشد، مثلاً اگر کوچک است باید وقت را به اندازه ای زیاد کنند که دوران آمادگی دختر را شامل شود، هر چند بعد از عقد مدت را بیخشند.

(زنجانی): مسأله ازدواج موقت هر چند برای لذت بردن هم نباشد، صحیح است. همسر موقت را «متعه» یا «صیغه» نیز می گویند.

مسأله ۲۴۲۲ شوهر بیش از چهار ماه نباید نزدیکی بامتعه خود را ترک کند (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): مگر با رضایت وی . و بنا بر احتیاط این حکم ، در مسافر در سفر غیر ضروری هم ثابت است .

(گلپایگانی) ، (صافی): مسأله واجب است که شوهر بیش از چهار ماه نزدیکی با متعه خود را اگر جوان باشد ترک نکند و بنا بر احتیاط بیش از این مدّت نزدیکی با متعه پیر خود را نیز ترک نکند.

(خوئی)، (اراکي)، (تبریزی)، (سیستانی)، (مکارم): مسأله احتیاط واجب آن است که شوهر بیش از چهار ماه با متعه خود (سیستانی): اگر جوان باشد) نزدیکی را ترک نکند.

(زنجانى): مسأله احتیاط مستحب آن است که شوهر بی رضایت زن بیش از چهار ماه نزدیکی با همسر موقت خود را ترک نکند.

[مسأله ۲۴۲۳]

مسأله ۲۴۲۳ زنی که صیغه می شود اگر در عقد شرط کند که شوهر با او نزدیکی نکند، عقد و شرط او صحیح است و شوهر فقط می تواند لذتهای دیگر از او ببرد، ولی اگر بعداً به نزدیکی راضی شود، شوهر می تواند با او نزدیکی نماید (۱) (۱) (سیستانی): و همچنین است حکم در عقد دائم .

(مکارم): مسأله زن می تواند در ازدواج موقت شرط کند که شوهر با او نزدیکی نکند و تنها لذتهای دیگر ببرد، ولی اگر بعداً به این امر راضی شود مانعی ندارد.

[مسأله ۲۴۲۴]

مسأله ۲۴۲۴ زنی که صیغه شده اگر چه آبستن شود حق خرجی ندارد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانى): مگر حق خرجی را برای وی شرط کرده باشند.

[مسأله ۲۴۲۵]

مسأله ۲۴۲۵ زنی که صیغه شده حق همخوابی ندارد و از شوهر ارث نمی برد و شوهر هم از او ارث نمی برد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): مگر در صورتی که ارث بردن را شرط کنند.

(خوئی)، (تبریزی): مگر در صورتی که ارث بردن را شرط کرده باشند که در این صورت هر که شرط کرده ارث می برد.

(سیستانی): و چنانچه ارث بردن را از یک طرف یا از هر دو طرف شرط کرده باشند صحت این شرط محل اشکال است ولی مراعات احتیاط ترک نشود.

(زنجانى): مگر در صورتی که حق همخوابی را شرط کرده باشند، و نیز اگر ارث بردن را شرط کرده باشند، هر کس ارث بردن وی شرط شده، ارث می برد.

(مکارم): مسأله [همسر ازدواج موقت] از شوهر ارث نمی برد و شوهر هم از او ارث نمی برد و حق واجب همخوابی نیز ندارد.

[مسأله ۲۴۲۶]

مسأله ۲۴۲۶ زنی که صیغه شده اگر نداند که حق خرجی و همخوانی ندارد عقد او صحیح است و برای آن که نمی دانسته ، حقی به شوهر پیدا نمی کند. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (مکارم) و (بهجت) نیست

[مسأله ۲۴۲۷]

مسأله ۲۴۲۷ زنی که صیغه شده ، می تواند بدون اجازه شوهر از خانه بیرون برود (۱) ولی اگر بواسطه بیرون رفتن ، حق شوهر از بین می رود بیرون رفتن او حرام است (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

(۱) (مکارم): یا کاری در خارج خانه برای خود انتخاب کند، مگر این که به خاطر بیرون رفتنش حق شوهر از بین برود. (۲) (سیستانی): و بنا بر احتیاط مستحب در صورتی که حق شوهر از بین نرود، بدون اجازه او از خانه بیرون نرود.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله زنی که صیغه شده چنانچه بدون اجازه شوهر از خانه بیرون برود و بواسطه بیرون رفتن، حق شوهر از بین می رود بیرون رفتن او حرام است، و بنا بر احتیاط در صورتی که حق شوهر از بین نرود بدون اجازه او از خانه بیرون نرود.

[مسأله ۲۴۲۸]

مسأله ۲۴۲۸ اگر زنی مردی را وکیل کند که به مدت و مبلغ معین او را برای خود صیغه نماید، چنانچه مرد او را به عقد دائم خود درآورد یا به غیر از مدت یا مبلغی که معین شده او را صیغه کند (۱) وقتی آن زن فهمید اگر بگوید راضی هستم (۲) عقد صحیح و گر نه باطل است. این مسأله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) (اراکي): آن عقد فضولی است و وقتی آن زن فهمید می تواند به آن عقد رضایت دهد و چنانچه اجازه دهد، عقد نافذ و صحیح است. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر اجازه نماید ..

(زنجان): وقتی آن زن فهمید، اگر پیش از آن که عقد انجام شده را رد کند، رضایت خود را به آن ابراز کند ..

[مسأله ۲۴۲۹]

مسأله ۲۴۲۹ پدر و جد پدری می توانند برای محرم شدن، یک ساعت یا دو ساعت زنی را به عقد پسر نابالغ خود درآورند و نیز می توانند دختر نابالغ خود را برای محرم شدن به عقد کسی درآورند ولی باید آن عقد برای دختر مفسده نداشته باشد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): باید آن عقد برای دختر مصلحت داشته باشد، حتی اگر به مقدار مهریه ای باشد که برای دختر قرار می دهند.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر پدر یا جد پدری برای محرم شدن، یک ساعت یا دو ساعت زنی را به عقد پسر نابالغ خود درآورد کافی است و نیز می تواند دختر نابالغ خود را برای محرم شدن به عقد کسی درآورد ولی باید آن عقد برای دختر مفسده نداشته باشد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله برای محرم شدن، می تواند پدر یا جد پدری، دختر نابالغ خود را یک ساعت یا بیشتر به عقد کسی درآورد ولی باید آن عقد برای دختر نفعی داشته باشد، و اما اگر برای پسر نابالغ جهت محرم شدن در زمانی که به طور کلی قابلیت استمتاع نداشته باشد زنی را عقد نمایند محل اشکال است.

(سیستانی): مسأله اگر برای محرم شدن مثلاً پدر یا جد پدری دختر یا پسر نابالغ خود را برای مدت کوتاهی به عقد کسی درآورد، در صورتی که بر آن مفسده ای بار نشود عقد صحیح است، ولی اگر در مدت ازدواج پسر به طور کلی قابلیت تلذذ

نداشته باشد، یا دختر به طور کلی

قابل تلذذ از او نباشد صحت عقد محل اشکال است .

(مکارم): مسأله پدر یا جد پدری می تواند برای محرم شدن با زنی او را به عقد موقت پسر نابالغ خود درآورد (به شرط این که مدت عقد به اندازه ای باشد که پسر به حد بهره گیری جنسی برسد) و نیز می تواند دختر نابالغی را برای محرم شدن بستگان به عقد کسی درآورد (به همان شرط که در مورد پسر گفته شد) و در هر دو صورت بنا بر احتیاط واجب باید عقد فایده ای برای آن دو داشته باشد و خالی از مفسده باشد.

(زنجانى): مسأله پدر یا جد پدری برای محرم شدن می تواند زنی را به عقد پسر نابالغ خود درآورد و نیز می تواند دختر نابالغ خود را برای محرم شدن به عقد کسی درآورد ولی در هر دو صورت باید پسر یا دختر نابالغ صلاحیت استمتاع داشته باشند یا مدت عقد را به اندازه ای قرار دهند که صلاحیت پیدا کنند.

[مسأله ۲۴۳۰]

مسأله ۲۴۳۰ اگر پدر یا جد پدری ، طفل خود را که در محل دیگری است و نمی داند زنده است یا مرده ، برای محرم شدن به عقد کسی در آورد (۱) بر حسب ظاهر، محرم بودن حاصل می شود و چنانچه بعداً معلوم شود که در موقع عقد آن دختر زنده نبوده عقد باطل است و کسانی که بواسطه عقد ظاهراً محرم شده بودند نامحرمند. این مسأله ، در رساله آیات عظام : (مکارم) و (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): در صورتی که مدت زوجیت قابل باشد که از معقوده استمتاع شود ..

[مسأله ۲۴۳۱]

مسأله ۲۴۳۱ اگر مرد مدت صیغه را ببخشد، چنانچه با او نزدیکی کرده ، باید تمام چیزی را که قرار گذاشته به او بدهد و اگر نزدیکی نکرده باید نصف آن را بدهد (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): واجب است نصف مهر را بدهد و احتیاط مستحب آن است که تمام مهر را بدهد.

(مکارم): مسأله مرد می تواند مدت ازدواج موقت را ببخشد و به آن پایان دهد، در این صورت اگر با آن زن نزدیکی کرده ، باید تمام مهر و اگر نزدیکی نکرده ، باید نصف آن را بدهد.

(سیستانی): مسأله اگر مرد مدت ازدواج زن را ببخشد، چنانچه با او نزدیکی کرده ، باید تمام مهری را که قرار گذاشته است به او بدهد، و اگر نزدیکی نکرده واجب است نصف مهر را بدهد.

(زنجانى): مسأله اگر مرد مدت صیغه زن را ببخشد چنانچه با او نزدیکی کرده باید تمام مهری را که قرار گذاشته اند به او بدهد، بلکه بنا بر احتیاط اگر نزدیکی هم نکرده تمام آن را بدهد.

[مسأله ۲۴۳۲]

مسأله ۲۴۳۲ مرد می تواند زنی را که صیغه او بوده و هنوز عدّه اش تمام نشده (۱) به عقد دائم (۲) خود درآورد (۳) (۱) (بهجت): بعد از تمام شدن مدّت ازدواج یا بخشیدن آن مدّت .. (۲) (اراکي): یا موقت .. (۳) (خوئی)، (سیستانی): یا این که دوباره صیغه نماید (سیستانی): ولی اگر هنوز مدّت ازدواج

موقت تمام نشده است و عقد دائم کند، عقد باطل است مگر اینکه مدّت باقیمانده را به او ببخشد سپس عقد کند).

(تبریزی): یا این که دوباره صیغه نماید ولی این کار قبل از تمام شدن مدّت صیغه جایز نیست مگر آن که باقی مدّت را بر زن قبلاً ببخشد.

(نوری): یا اینکه دوباره صیغه نماید، ولی در موقعی که هنوز صیغه او است و مدّت تمام نشده است اگر بخواهد او را به عقد دائم خود در بیاورد باید اوّل مدّت او را ببخشد و سپس او را به عقد دائم خود در بیاورد.

(فاضل): مسأله انسان نمی تواند دو مرتبه با زنی که در عقد او است ازدواج کند، لذا اگر زنی در عقد موقت اوست، مادامی که مدّت عقد موقت تمام نشده یا مرد آن را نبخشیده است، نمی تواند او را عقد دائم یا عقد موقت دیگر کند و اگر عقد کند عقد دوم لغو است و بعد از تمام شدن مدّت عقد اوّل به یکدیگر نامحرم می شوند و می توانند مجدداً با یکدیگر ازدواج کنند.

(مکارم): مسأله مرد می تواند زنی را که صیغه اوست به عقد دائمی در آورد، ولی باید نخست باقیمانده مدّت را ببخشد، سپس او را عقد کند.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۰۷۹ ازدواج موقت بعد از تمام شدن مدّت آن، عدّه دارد به شرحی که در کتاب طلاق خواهد آمد و فرزندان که از آن متولد می شوند تمام حقوق فرزندی را دارند و از پدر و مادر و بستگان خود ارث می برند هر چند آن زن و شوهر از هم ارث نمی برند.

احکام نگاه کردن

[مسأله ۲۴۳۳]

اشاره

مسأله ۲۴۳۳ نگاه کردن مرد به بدن زن نامحرم (۱) چه با قصد لذّت و چه بدون آن حرام است. و نگاه کردن به صورت و دستها اگر به قصد لذّت باشد حرام است، ولی اگر بدون قصد لذّت باشد مانعی ندارد (۲) و نیز نگاه کردن زن به بدن مرد نامحرم (۳) حرام می باشد (۴) و نگاه کردن به صورت و بدن و موی دختر نابالغ اگر به قصد لذّت نباشد (۵) و بواسطه نگاه کردن هم انسان نترسد که به حرام بیفتد اشکال ندارد، ولی بنا بر احتیاط باید جاهایی را که مثل ران و شکم معمولاً می پوشانند نگاه نکند. (۱) (اراکي): و موی او ..

(خوئی)، (تبریزی)، (نوری): و همچنین نگاه کردن به موی آنان .. (۲) (فاضل): اگر چه أحوط، اجتناب است ..

(خوئی): احتیاط واجب (تبریزی): احتیاط آن است که بدون قصد لذت هم به آنها نگاه نکند .. (۳) (اراکی): چه با قصد لذت چه بدون آن .. (نوری): به جز صورت و دستها ..

(تبریزی): با قصد لذت حرام می باشد. [پایان مسأله] (۴) (خوئی): بنا بر احتیاط در غیر صورت و دستها و سر و گردن و پا؛ و اما نظر زن به این مواضع از مرد، ظاهر آن است که جایز است بدون قصد لذت، اگر چه أحوط نیز ترک است .

(فاضل): نگاه کردن زن به بدن مرد نامحرم با قصد لذت و به غیر صورت و دستها بدون آن حرام می باشد .. (۵) (اراکی)،
(فاضل): و موجب تحریک شهوت نگردد و بواسطه نگاه کردن هم انسان نترسد که به حرام بیفتد مانعی ندارد.

(گلپایگانی): مسأله نگاه کردن مرد به بدن زن نامحرم و دختری که نه سالش تمام نشده ولی خوب و بد را می فهمد و نگاه کردن به او عادتاً امکان تهییج و تحریک شهوت دارد و همچنین نگاه کردن به موی آنان چه با قصد لذت و چه بدون آن حرام است و نگاه کردن به صورت و دست آنان اگر به قصد لذت باشد حرام است ، بلکه حرام بودن نگاه به آنها بدون قصد لذت هم خالی از قوت نیست و نیز نگاه کردن زن به بدن مرد نامحرم حرام می باشد.

(صافی): اگر به قصد لذت باشد حرام است و بدون قصد لذت هم بنا بر احتیاط، ترک آن لازم است ..

(سیستانی): مسأله نگاه کردن مرد به بدن زنان نامحرم و همچنین نگاه کردن به موی آنان ، چه با شهوت باشد چه بدون آن چه با ترس از وقوع در حرام چه بدون آن ، حرام است و نگاه کردن به صورت آنان و دستهایشان تا میچ ، اگر با شهوت یا با ترس از وقوع در حرام باشد حرام است . بلکه احتیاط مستحب آن است که بدون شهوت و ترس از وقوع در حرام هم به آنها نگاه نکنند و نیز نگاه کردن زن به بدن مرد نامحرم با شهوت و ترس از وقوع در حرام ، حرام می باشد، بلکه به احتیاط واجب بدون آن نیز نباید نگاه کند مگر به جاهایی از بدن که معمولاً مردها نمی پوشانند مثل سر و دستها و ساق پاها که نگاه کردن زن به این جاها اگر بدون شهوت و خوف وقوع در حرام باشد اشکال ندارد.

(بهجت): مسأله نگاه کردن مرد به بدن زنان نامحرم و همچنین نگاه کردن به موی آنان چه با قصد لذت و چه بدون آن ، حرام است و نگاه کردن به صورت و دستهای آنها اگر به قصد لذت باشد حرام است و اما بدون قصد لذت نگاه به آنها بنا بر أظهر، جایز است . بنا بر احتیاط واجب نگاه کردن مردم به بدن و موی دختری که نه سالش تمام نشده ولی خوب و بد را می فهمد جایز نیست ، اگر چه بدون قصد لذت هم باشد. نگاه کردن زن به بدن مرد نامحرم بنا بر احتیاط واجب حرام است و همچنین نگاه کردن زن به بدن پسری که بالغ نشده ولی خوب و بد را می فهمد جایز نیست و اما جواز نگاه کردن زن به قسمتی از بدن مرد نامحرم که غالباً باز است ، مثل سر، خالی از وجه نیست ، مگر اینکه این نگاه کردن کمک به معصیت باشد.

(زنجانی): مسأله نگاه کردن مرد به بدن زن نامحرم که نه سالش تمام شده و به موی آن چه با قصد لذت و چه بدون آن حرام است و نگاه کردن به صورت و دستها تا میچ اگر با لذت باشد حرام است ، و احتیاط مستحب آن است که بدون لذت هم به آنها نگاه نکنند و نگاه کردن زن بدون لذت به مواضعی از بدن مرد که معمولاً پوشیده است بنا بر احتیاط واجب حرام است و نگاه کردن با لذت به تمام مواضع مرد حرام است .

لازم به توضیح است که مراد از لذت در مسائل این فصل ، لذت شهوانی و جنسی است ، که

مرتبه شدید آن معمولاً در مقدمات نزدیکی برای انسان پدید می آید، نه لذتی است که مثل پدر و مادر از نگاه کردن به فرزند می برند یا لذتی است که با نگاه کردن به بناهای زیبا یا سبزه زار و گلستان و مانند آن برای انسان حاصل می شود.

(مکارم): مسأله نگاه کردن مرد به بدن زن نامحرم، خواه با قصد لذت باشد یا بدون آن، حرام است و همچنین نگاه کردن زن به بدن مرد نامحرم، ولی نگاه کردن به صورت و دستهای زن نامحرم تا میچ اگر به قصد لذت نباشد و مایه فساد و گناه نگردد اشکال ندارد، همچنین نگاه کردن به بدن مرد نامحرم به آن مقدار که معمولاً آن را نمی پوشانند مانند سر و صورت و گردن و مقداری از پا و دست. نگاه کردن به دختر نابالغ اگر به قصد لذت نباشد و به واسطه نگاه کردن ترس از افتادن در حرام نداشته باشد جایز است، ولی بنا بر احتیاط واجب باید به جاهایی مثل ران و شکم که معمولاً می پوشانند نگاه نکند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۹۳۴ دست زدن مرد به بدن زن نامحرم یا دست زدن زن به بدن مرد نامحرم مثل نگاه کردن حرام است و دست زدن مرد به صورت و دستهای زن نامحرم و بالعکس نیز بنا بر أظهر، جایز نیست.

[مسأله ۲۴۳۴]

اشاره

مسأله ۲۴۳۴ اگر انسان بدون قصد لذت به صورت (۱) و دستهای زنهای اهل کتاب مثل زنهای یهود و نصارا (۲) نگاه کند (۳) در صورتی که نترسد که به حرام بیفتد (۴) اشکال ندارد (۵) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (اراکی): به مو و سر و صورت .. (۲) (اراکی): و کفّار .. (۳) (نوری): اگر انسان بدون قصد لذت به آن قسمت از بدن زنهای کافر که معمولاً نمی پوشانند نگاه کند .. (۴) (گلپایگانی): و سیر نگاه نکند .. (۵) (گلپایگانی): و احتیاط واجب آن است که به غیر صورت و دست او نگاه نکند.

(اراکی): و احتیاط واجب آن است که به غیر آنچه که ذکر شد نگاه نکند.

(خوئی)، (تبریزی)، (صافی): مسأله اگر انسان بدون قصد لذت به صورت و دستهای زنهای کفار و جاهایی از بدن که عادت آنها به پوشانیدنش نیست نگاه کند، (خوئی)، (صافی): در صورتی که نترسد که به حرام بیفتد اشکال ندارد.

(زنجانی): مسأله اگر انسان بدون لذت به صورت و دستها و موی زنان اهل کتاب مثل یهود و نصاری بلکه هر زن کافری نگاه کند، در صورتی که نترسد که به حرام بیفتد اشکال ندارد و احتیاط واجب آن است که به دیگر اعضای آن نگاه نکند.

(فاضل): مسأله اگر انسان بدون قصد لذت به آن قسمت از بدن زنهای کافر که معمولاً نمی پوشانند نگاه کند در صورتی که نترسد که به حرام بیفتد اشکال ندارد.

(سیستانی): مسأله نگاه کردن به بدن زنهای بی باک که اگر کسی آنها را امر به حجاب

نماید اعتنا نمی کنند اشکال ندارد مشروط به آن که بدون شهوت و ترس وقوع در حرام باشد، و در این حکم فرقی میان زندهای کفار و دیگر زنها نیست و همچنین فرقی نیست میان دست و صورت و دیگر جاهای بدن که معمولاً آنها را نمی پوشانند.

(بهجت): مسأله نگاه کردن به زنان اهل ذمه بلکه به زنان کافری که از هنگام تولد محکوم به کفر هستند به جاهایی از بدن آنها که عادتاً پوشانیده نمی شود، بدون قصد لذت و در صورتی که خوف واقع شدن در حرام نباشد، جایز است، و بنا بر أظهر نگاه کردن به زنان بادیه نشین و غیر آنها که عادت به پوشاندن ندارند، بدون قصد لذت، جایز است مگر در صورت خوف وقوع در حرام، پس معاشرت با آنها در داد و ستد و سایر نیازها جایز است.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۹۳۶ شنیدن صدای زن نامحرم بدون قصد لذت، جایز است.

[مسأله ۲۴۳۵]

مسأله ۲۴۳۵ زن باید بدن و موی خود را از مرد نامحرم بپوشاند (۱) بلکه احتیاط واجب (۲) آن است که بدن و موی خود را از پسری هم که بالغ نشده ولی خوب و بد را می فهمد (۳) (و به حدی رسیده که مورد نظر شهوانی است (۴) بپوشاند (۵) (۱) (اراکی): ولی پوشاندن صورت و دستها از مچ به پایین واجب نیست .. (۲) (اراکی): و احتیاط واجب .. (خوئی)، (تبریزی): و بهتر ..

(مکارم): و احتیاط مستحب .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): و از نگاه کردن، تحریک و تهییج شهوت او عادتاً ممکن باشد بپوشاند. (۴) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی) و (تبریزی) نیست] (۵) (مکارم): ولی پوشاندن صورت و دستها تا مچ واجب نیست.

(بهجت): مسأله زن باید بدن و موی خود را از مرد نامحرم بپوشاند اگر چه کمک به حرام و قصد لذتی در بین نباشد، بلکه احتیاط واجب آن است که از پسر غیر بالغ، که خوب و بد را می فهمد نیز خود را بپوشاند، و همچنین احتیاط واجب آن است که مرد هم بدن خود را از زن نامحرم بپوشاند اگر چه کمک بر حرام نباشد، و اگر کمک بر حرام باشد پوشاندن بدن قطعاً واجب است، همان طور که پوشاندن عورت از زن نامحرم واجب است، و نیز احتیاط واجب آن است که مرد بدن خود را از دختر نامحرمی که نه سالش تمام نشده ولی خوب و بد را می فهمد بپوشاند، اگر چه قصد لذتی در بین نباشد.

(سیستانی): مسأله زن باید موی سر و بدن، غیر از صورت و دستهای خود را از مرد نامحرم بپوشاند، و احتیاط لازم آن است که بدن و موی خود را از پسری هم که بالغ نشده ولی خوب و بد را می فهمد و احتمال می رود که نگاهش به بدن زن موجب تحریک شهوتش شود بپوشاند، ولی زن می تواند صورت و دستهایش را تا مچ از مرد نامحرم بپوشاند مگر در صورتی

که بترسد به حرام بیفتد یا به قصد مبتلا کردن مرد به نگاه حرام باشد که پوشانیدن در این دو صورت واجب است .

(زنجانی): مسأله زن باید بدن و موی خود را از مرد نامحرم بپوشاند و احتیاط مستحب آن است که بدن و موی خود را از پسری هم که بالغ نشده ولی خوب و بد را می فهمد بپوشاند.

لخت شدن زن مسلمان در نزد اهل کتاب جایز نیست .

[مسأله ۲۴۳۶]

مسأله ۲۴۳۶ نگاه کردن به عورت دیگری حرام است ، اگر چه از پشت شیشه یا در آئینه یا آب صاف و مانند اینها باشد (۱) و احتیاط واجب آن است که به عورت بچه ممیز هم نگاه نکنند (۲) ولی زن و شوهر می توانند به تمام بدن یکدیگر نگاه کنند. (۱) (فاضل): و نگاه کردن به عورت بچه غیر ممیز جایز است و زن و شوهر می توانند به تمام بدن یکدیگر نگاه کنند.

(مکارم): نگاه کردن به عورت دیگران حرام است هر چند در آئینه یا آب صاف و مانند آن باشد، خواه محرم باشد یا نامحرم ، مرد باشد یا زن .. (۲) (اراکي): نگاه کردن به عورت دیگری حتی به عورت بچه ممیزی که خوب و بد را می فهمد حرام است اگر چه از پشت شیشه باشد. و احتیاط واجب آن است که به عورت دیگران در آینه و آب صاف هم نگاه نکنند ..

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله نگاه کردن به عورت دیگری ، حتی به عورت بچه ممیزی که خوب و بد را می فهمد حرام است ، اگر چه از پشت شیشه یا در آئینه یا آب صاف و مانند اینها باشد ولی زن و شوهر می توانند به تمام بدن یکدیگر نگاه کنند.

(خوئی)، (تبریزی): و کنیز و مولایش ..

(زنجانی): و کسانی که در حکم آنها هستند ..

(سیستانی): مسأله نگاه کردن به عورت مسلمان بالغ حرام است ، اگر چه از پشت شیشه یا در آئینه یا آب صاف و مانند اینها باشد، و همچنین است بنا بر احتیاط لازم نگاه کردن به عورت کافر و بچه نابالغ که خوب و بد را می فهمد، ولی زن و شوهر می توانند به تمام بدن یکدیگر نگاه کنند.

(بهجت): مسأله نگاه کردن به عورت دیگری ، حتی به عورت بچه ممیزی که خوب و بد را می فهمد، حرام است ، ولی زن و شوهر می توانند به تمام بدن یکدیگر، چه ظاهر و چه باطن نگاه کنند.

[مسأله ۲۴۳۷]

مسأله ۲۴۳۷ مرد و زنی که با یکدیگر محرمند، اگر قصد لذت نداشته باشند (۱) می توانند غیر از عورت به تمام بدن یکدیگر نگاه کنند (۲) (۱) (سیستانی): و خوف وقوع در حرام نباشد .. (۲) (خوئی): و در حکم عورت است ما بین ناف و زانوهای آنها علی الاحوط.

(صافی): اگر چه احتیاط این است که به ما بین ناف و زانوها نگاه نکنند.

(زنجانی): مسأله مرد و زنی که با یکدیگر محرمند، بدون لذت می توانند غیر از عورت به تمام بدن یکدیگر نگاه کنند.

(مکارم): مسأله مرد و زنی که با هم محرمند (مانند خواهر و برادر) می توانند به بدن یکدیگر

به آن مقدار که در میان محارم معمول است نگاه کنند و در غیر آن ، احتیاط آن است که نگاه نکنند.

[مسئله ۲۴۳۸]

مسئله ۲۴۳۸ مرد نباید با قصد لذت به بدن مرد دیگر نگاه کند (۱) و نگاه کردن زن هم به بدن زن دیگر با قصد لذت حرام است (۲) (تبریزی): و زن هم به بدن زن دیگر با قصد لذت نباید نگاه کند. (۲) (بهجت): ولی بدون قصد لذت جایز است .

(سیستانی): و همچنین است در هر دو مورد اگر خوف وقوع در حرام باشد.

(زنجان): مسئله مرد نباید با لذت به بدن مرد دیگر نگاه کند و نگاه کردن زن هم به بدن زن دیگر با لذت حرام است .

[مسئله ۲۴۳۹]

مسئله ۲۴۳۹ عکس برداشتن مرد از زن نامحرم حرام نیست ولی اگر برای عکس برداشتن مجبور شود که حرام دیگری انجام دهد مثلاً دست به بدن او بزند (یا نظرش به صورت زینت شده او یا به سایر بدن او بیفتد (۱)، نباید عکس او را بردارد و اگر زن نامحرمی را بشناسد در صورتی که آن زن متهتک نباشد نباید به عکس او نگاه کند. این مسئله ، در رساله آیات عظام: (فاضل) و (بهجت) نیست (۱) [قسمت داخل پراتز در رساله آیت الله (نوری) نیست] [اراکي]: مسئله عکس برداشتن مرد از زن نامحرم اگر همراه با نگاه کردن به جاهایی که نگاه کردن به آنجا حرام است نباشد، مانعی ندارد ولی اگر برای عکس برداشتن مجبور شود که حرام دیگری انجام دهد مثلاً دست به بدن او بزند حرام است؛ اما نگاه کردن به عکس زن نامحرم و یا فیلم آن که به وسیله تلویزیون و غیره پخش می شود، اگر به قصد لذت نباشد و خوف فساد و به حرام افتادن نباشد مانعی ندارد، هر چند صاحب عکس را بشناسد.

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجان): مسئله مرد نباید عکس زن نامحرم را بیندازد و اگر زن نامحرمی را بشناسد (خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط (زنجان): بنا بر احتیاط واجب (ناباید به عکس او (گلپایگانی)، (صافی): خصوص در مواردی که معرض هتک و فساد باشد) نگاه کند.

(سیستانی): مسئله اگر مرد زن نامحرمی را بشناسد، چنانچه از زنهای مبتدله نباشد، بنا بر احتیاط واجب نباید به عکس او نگاه کند بجز صورت و دستها که نگاه بدون لذت و خوف وقوع در حرام جایز است .

(مکارم): مسئله عکس برداشتن مرد از زن نامحرم حرام نیست ، مگر این که ناچار باشد که به بدن او غیر از صورت و دستها نگاه کند. در صورتی که زنی مقتید به حفظ حجاب شرعی است ، نگاه کردن به عکس بدون حجاب او اشکال دارد، مگر این که او را نشناسد و مفسده دیگری از نگاه کردن حاصل نشود.

[مسئله ۲۴۴۰]

مسأله ۲۴۴۰ اگر در حال ناچاری ، زن بخواهد زن دیگر (۱) یا مردی غیر از شوهر خود را تنقیه کند، یا عورت او را آب بکشد، باید چیزی در دست کند که دست او به عورت

نرسد و همچنین است اگر مرد بخواهد (۲) مرد دیگر (۳) یا زنی غیر زن خود را تنقیه کند، یا عورت او را آب بکشد. این مسأله، در رساله آیات عظام: (فاضل) و (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): اگر زن بخواهد زن دیگر .. (سیستانی): اگر لازم شود که زنی زن دیگر ..

(زنجانى): اگر زن بخواهد در صورت ضرورت زن دیگر .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): در حال ناچاری .. (زنجانى): در صورت ضرورت .. (۳) (سیستانی): اگر لازم شود مردی مرد دیگر ..

(مکارم): مسأله هرگاه پرستار یا طبیب ناچار باشد دست به عورت بیمار بزند باید دستکش یا مانند آن در دست داشته باشد، همچنین اگر طبیب و پرستار مرد ناچار باشد دست به بدن زن بزند یا طبیب و پرستار زن دست به بدن مرد بزند، ولی در صورت ضرورت و ناچاری اشکالی ندارد.

[مسأله]

مسأله ۲۴۴۱ اگر مرد برای معالجه زن نامحرم (۱) ناچار باشد که او را نگاه کند (۲) و دست به بدن او بزند اشکال ندارد، ولی اگر با نگاه کردن بتواند معالجه کند نباید دست به بدن او بزند و اگر با دست زدن بتواند معالجه کند، نباید او را نگاه کند (۳) (۱) (اراکى): با فرض نبودن زنی که در کیفیت معالجه و تحمّل درد با مرد مساوی باشد .. (بهجت): و یا زن برای معالجه مرد نامحرم ..

(زنجانى): اگر زنی برای معالجه ناچار باشد به مرد نامحرم مراجعه کند و مرد برای معالجه زن نامحرم .. (۲) (سیستانی): اگر زن ناچار به معالجه از مرضی باشد و مرد نامحرم برای معالجه نمودن او بهتر باشد می تواند به مرد نامحرم مراجعه نماید و چنانچه آن مرد، ناچار باشد، که برای معالجه او را نگاه کند .. (۳) (زنجانى): همچنین اگر معالجه منحصر به پزشک نامحرم نباشد ولی زن در اثر بی اطلاعی از پزشک معالج زن یا محرم، ناچار باشد که به مرد نامحرم مراجعه کند در صورتی که معالجه مرد بدون دست زدن یا نگاه کردن به قسمتهای محرم از اعضای زن امکان پذیر نباشد و مرد بداند که معالجه به مثل او منحصر نیست، جایز نیست معالجه کند.

(مکارم): مسأله نگاه کردن طبیب مرد به زن نامحرم برای معالجه در صورتی که ضرورت داشته باشد جایز است .

[مسأله ۲۴۴۲]

مسأله ۲۴۴۲ اگر انسان برای معالجه کسی ناچار شود که به عورت او نگاه کند (۱) بنا بر احتیاط واجب (۲) باید آئینه را در مقابل گذاشته و در آن نگاه کند (۳) ولی اگر چاره ای جز نگاه کردن به عورت نباشد اشکال ندارد (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (بهجت): اشکال ندارد. [پایان مسأله] (تبریزی): اگر چاره ای جز نگاه کردن به عورت نباشد اشکال ندارد. [پایان مسأله]

(۲) عبارت «بنا بر احتیاط واجب» در رساله آیت الله (فاضل) نیست [(۳) نوری]: چنانچه ضرورت با نگاه کردن در آئینه مرتفع می شود آئینه را در مقابل گذاشته و در آن نگاه کند .. (۴) (سیستانی): و همچنین است اگر مدت نگاه کردن به عورت کوتاهتر از مدت نگاه کردن در آئینه باشد.

(زنجانی): مسأله اگر انسان برای معالجه غیر همسر خود ناچار باشد که به عورت او نگاه کند، بنا بر احتیاط مستحب آئینه ای را در مقابل گذاشته و در آن نگاه کند، ولی اگر چاره ای جز نگاه کردن به عورت نباشد بدون تردید اشکال ندارد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۹۴۳ نگاه کردن و دست زدن به بدن پیر زن و بچه غیر ممیز که خوب و بد را نمی فهمد، بدون قصد لذت، جایز است.

(بهجت): مسأله ۱۹۴۴ نگاه کردن مرد به صورت زنی که می خواهد با او ازدواج کند جایز است به شرط آن که بداند که مانع شرعی از ازدواج با او نیست و احتمال هم بدهد که زن ازدواج را قبول می کند، و احتمال بدهد که با این نگاه کردن اطلاع تازه ای پیدا می کند و با این شرائط، نگاه کردن فقط برای این مرد جایز است، اگر چه چند مرتبه باشد، بلکه چنین نگاه کردنی برای جلوگیری از نزاع بعد از عقد، مستحب نیز هست و اجازه زن هم در آن لازم نیست، و بنا بر أظهر نگاه کردن به مو و محاسن دیگر آن زن هم با همین شرایط جایز است و وجهی دارد که زن هم بتواند به مردی که می خواهد با او ازدواج کند با شرایطی که گفته شد نگاه کند.

(مکارم): مسأله ۲۰۹۰ در مورد حجاب واجب، کافی است که زن بدن خود را جز صورت و دست تا مچ به هر وسیله ای که می تواند بپوشاند و لباس خاصی شرط نیست ولی پوشیدن لباسهای تنگ و چسبان و همچنین لباسهای زینتی اشکال دارد.

(مکارم): مسأله ۲۰۹۱ نگاه کردن مرد به زنی که می خواهد با او ازدواج کند به منظور آگاه شدن از حُسن و عیب او جایز است حتی اگر با یک بار نگاه کردن، این منظور حاصل نشود، می تواند چند بار در چند مجلس نگاه کند.

(مکارم): مسأله ۲۰۹۲ شنیدن صدای زن نامحرم در صورتی که به قصد لذت نباشد و سبب افتادن در گناه نشود اشکالی ندارد، ولی زن نباید لحن صدای خود را طوری کند که هوس انگیز باشد.

(مکارم): مسأله ۲۰۹۳ نگاه کردن به زن نامحرم برای شناختن او به منظور شهادت دادن در دادگاه و امور مهم و لازمی از این قبیل جایز است.

(فاضل): مسأله ۲۵۶۲ چنانچه پزشک زن وجود داشته باشد، پزشک مرد حق ندارد بیمار زن را معاینه کند، کما اینکه بیمار زن حق ندارد با وجود پزشک زن اجازه دهد پزشک مرد او را معاینه کند. و چنانچه پزشک زن نباشد یا بیماری خاصی باشد که پزشک زن نتواند آن را معالجه کند، زن بیمار می تواند به پزشک مرد مراجعه کند؛ در این صورت پزشک باید برای

معاینه به حد اقل اکتفا کند.

مسائل متفرقه زناشویی

[مسئله ۲۴۴۳]

مسئله ۲۴۴۳ کسی که بواسطه نداشتن زن به حرام می افتد (۱) واجب است زن بگیرد (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي): یا موجب خوف به حرام افتادن می باشد و یا نداشتن زن برای او ضرر بدنی دارد ..

(زنجانی): بی اختیار به حرام می افتد .. (۲) (فاضل): این وجوب به خاطر جلوگیری از حرام است یعنی اگر مطمئن شود که به حرام می افتد واجب است زن بگیرد.

(نوری): و همچنین زنی که بواسطه نداشتن شوهر به حرام می افتد، واجب است اقدام به شوهر کردن نماید. (مکارم): رجوع کنید به احکام نکاح یا ازدواج و زناشویی قبل از مسأله

[مسئله ۲۴۴۴]

۲۳۶۳ مسأله ۲۴۴۴ اگر شوهر در عقد شرط کند که زن باکره باشد و بعد از عقد معلوم شود که باکره نبوده ، می تواند عقد را به هم بزند (۱) (۱) (فاضل): و همچنین است اگر لفظاً شرط بکارت نشده باشد لیکن مبنای عقد عرفاً بر بکارت زوجه باشد.

(سیستانی): ولی اگر به هم نزنند یا شرط نکرده باشد ولی به اعتقاد بکارت ازدواج کرده باشد می تواند با ملاحظه نسبت تفاوت بین مهر المثل باکره و غیر باکره از مهری که قرارداد داده اند کم کند، و اگر داده است پس بگیرد، مثلاً اگر مهر او ۱۰۰ باشد و مهر زنی مانند او اگر باکره باشد ۸۰ و اگر باکره نباشد ۶۰ باشد، که تفاوت ۱۴ باشد، از ۱۰۰ که مهر اوست کم می شود.

(اراکي): تفاوت بین باکره و غیر باکره از مهر او کم می شود ولی نمی تواند عقد را به هم بزند.

(خوئی)، (تبریزی): [اگر] بکارتش به نزدیکی مردی با او از بین رفته بنا بر احتیاط نمی تواند عقد را به هم بزند ولی می تواند (خوئی): با ملاحظه نسبت (تفاوت بین مهر باکره و غیر باکره را) (خوئی): از مهری که قرار داده اند) بگیرد.

(بهجت): بنا بر أظهر، می تواند عقد را به هم بزند، ولی اگر به گمان باکره بودن با زنی ازدواج کرد و بعداً معلوم شود که باکره نیست ، اختیار فسخ ندارد، مگر در صورتی که تدلیسی در کار باشد.

(صافی): می تواند به نسبت تفاوت بین مهر باکره و غیر باکره از مهر کم نماید و بنا بر احتیاط اگر می خواهد از او جدا شود او را طلاق دهد.

[مسئله ۲۴۴۵]

مسأله ۲۴۴۵ اگر مرد و زن نامحرم در محل خلوتی باشند که کسی در آنجا نباشد و دیگری هم نمی تواند وارد شود (۱)، چنانچه بترسند که به حرام بیفتند باید از آنجا بیرون بروند (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکي)، (گلپایگانی)، (صافی): حرام است ، چه به ذکر خدا مشغول باشند یا به صحبت دیگر، خواب باشند یا بیدار (گلپایگانی)، (صافی): و نمازشان هم در آنجا صحیح نیست (ولی اگر طوری باشد که کسی دیگر بتواند وارد شود، یا بچه ای که خوب و بد را می فهمد در آنجا باشد اشکال ندارد. (۲) (نوری): و نمازشان در آنجا صحیح نیست ، ولی اگر طوری باشد که کسی دیگر بتواند

وارد شود، یا بچه ای که خوب و بد را می فهمد در آنجا باشد اشکال ندارد.

(خوئی)، (تبریزی)، (فاضل): مسأله ماندن مرد و زن نامحرم در محل خلوتی که کسی در آنجا نیست و دیگری هم نمی تواند وارد شود در صورتی که احتمال فساد برود جایز نیست، ولی اگر طوری باشد که کس دیگر بتواند وارد شود، یا بچه ای که خوب و بد را می فهمد، در آنجا باشد یا احتمال فساد نرود اشکال ندارد.

(زنجانی): مسأله ماندن مرد و زن نامحرم در محل خلوتی که خطر ارتکاب حرام باشد حرام است.

(مکارم): مسأله احتیاط واجب آن است که مرد و زن نامحرم در محل خلوتی که کسی در آنجا نیست و دیگری هم نمی تواند وارد شود، نمانند حتی اگر در آنجا نماز بخوانند نماز آنها اشکال دارد.

(سیستانی): مسأله ماندن مرد و زن نامحرم در محل خلوتی که کسی در آنجا نیست در صورتی که احتمال فساد برود حرام است، هر چند طوری باشد که کس دیگر بتواند وارد شود، ولی اگر احتمال فساد نرود اشکال ندارد.

[مسأله ۲۴۴۶]

مسأله ۲۴۴۶ اگر مرد مهر زن را در عقد معین کند و قصدش این باشد که آن را ندهد، عقد صحیح است ولی مهر را باید بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (اراکلی): مسأله اگر مرد مهر زن را در عقد معین کند و قبول دارد که مهریه را بدهکار است و هنگام عقد با قصد جدی صیغه عقد را خوانده است ولی قصدش این باشد که آن را ندهد، عقد صحیح است ولی مهر را باید بدهد.

(مکارم): مسأله هرگاه مرد از اول قصدش این باشد که مهر زن را نپردازد، عقد صحیح است و پرداختن مهر بر او واجب است.

[مسأله ۲۴۴۷]

مسأله ۲۴۴۷ مسلمانی که منکر خدا (۱) یا پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم شود (۲) یا حکم ضروری دین یعنی حکمی را که مسلمانان جزء دین اسلام می دانند (۳) مثل واجب بودن نماز و روزه انکار کند، در صورتی که منکر شدن آن حکم، به انکار خدا (۴) یا پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم بر گردد مرتد است (۵) (۱) (نوری): یا معاد .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): مسلمانی که منکر خدا یا پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم یا معاد یا از فرقه هایی بوده باشد که در مسأله [۲۳۹۷] گفته شد و .. (۳) (اراکلی): یعنی حکمی را که هر مسلمانی جزء دین اسلام می داند .. (۴) (بهجت): به تکذیب خدا .. (۵) (فاضل): و همچنین است اگر از خوارج و نواصب و غلات گردد.

(اراکلی): در صورتی که بدانند آن حکم ضروری دین است و منکر شدن آن حکم، به انکار خدا یا پیغمبر صلی الله علیه و

آله و سلم بر گردد مرتد است .

(خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): در صورتی که بدانند آن حکم ضروری دین است

مرتد می شود (خوئی)، (تبریزی): و احکامی که در مسائل آینده ذکر می شود بر او مترتب است).

(نوری): در صورتی که بداند آن حکم ضروری دین است و انکار آن، انکار نبوت پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم است مرتد است.

(سیستانی): مسأله مسلمانی که از اسلام خارج شود و کفر را اختیار کند، مرتد نامیده می شود، و مرتد بر دو قسم است: مرتد فطری و مرتد ملّی. و مرتد فطری کسی است که پدر و مادر او یا یکی از آنها در هنگام به دنیا آمدن او مسلمان باشند و خود او نیز پس از تمیز، مسلمان باشد و سپس کافر شود؛ و مرتد ملّی مقابل آن است.

(مکارم): مسأله مرد مسلمانی که مسلمان زاده است اگر مرتد شود، یعنی منکر خدا یا پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم گردد، یا یکی از احکام مسلم اسلام مانند واجب بودن نماز و روزه را انکار کند به طوری که انکار کردن آن، معنایش انکار خدا یا پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم باشد، ازدواج او باطل می شود و همسرش باید از او کناره گیری کند و عدّه وفات یعنی عدّه زنی که شوهرش مرده است بگیرد و بعد می تواند ازدواج کند و اگر زن یائسه باشد، یا هنوز نزدیکی نکرده باشند، عدّه لازم نیست.

(زنجانی): مسأله مسلمانی که منکر خدا یا یگانگی خداوند یا رسالت پیامبر صلی الله علیه و آله شود، مرتد می شود و انکار حکم ضروری دین (یعنی حکمی که مسلمانان جزء دین اسلام می دانند مثل واجب بودن نماز و روزه) با اعتراف به توحید و رسالت، سبب ارتداد نیست هر چند ضروری بودن آن را بداند، ولی کسی که یکی از ضروریات دین را انکار می کند و شك داریم که به دو اصل توحید و رسالت ایمان قلبی دارد، شرعاً کافر به شمار می آید، هر چند ضروری بودن آن حکم را نداند.

[مسأله ۲۴۴۸]

مسأله ۲۴۴۸ اگر زن پیش از آن که شوهرش با او نزدیکی کند به طوری که در مسأله پیش گفته شد مرتد شود، عقد او باطل می گردد (۱) ولی اگر (۲) بعد از نزدیکی مرتد شود (۳) باید به دستوری که در احکام طلاق گفته خواهد شد عدّه نگهدارد (۴)؛ پس اگر در بین عدّه (۵) مسلمان شود عقد باقی و اگر تا آخر عدّه مرتد بماند، عقد باطل است (۶). (۱) (فاضل): و همچنین زنی که یائسه یا غیر بالغه است، اگر بعد از نزدیکی با شوهر مرتد شود، عقد آنها باطل می شود و اگر بعد از نزدیکی با زنی که چنانچه او را طلاق دهند باید عدّه نگه دارد، آن زن مرتد شود، اگر تا قبل از پایان عدّه توبه کند، عقد آنها باقی است و الا عقد آنها باطل است و همچنین اگر زن مرتد توبه کند؛ در فرض اول اگر بخواهند با هم زندگی کنند، باید عقد بخوانند و در فرض دوم بهتر است عقد را تجدید کنند. (۲) (اراکی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (بهجت)، (نوری): و همچنین است اگر .. (۳) (گلپایگانی)، (اراکی)، (صافی): ولی یائسه باشد یعنی اگر سیده است شصت سال و اگر سیده نیست پنجاه سال او تمام شده باشد، اما اگر یائسه نباشد ..

(بهجت)، (نوری): ولی یائسه باشد، اما اگر یائسه نباشد .. (۴) (صافی): و اگر تا آخر عدّه مرتد بماند عقد باطل است و اگر در بین عدّه مسلمان شود بنا بر مشهور عقد باقی است و مراعات احتیاط لازم است .

(۵) (بهجت): اگر قبل از اتمام عده .. (۶) (نوری): و معنای یائسه در مسأله [۴۳۵] گذشت . (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۴۴۷ (خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر زن پس از ازدواج بطوری که در مسأله پیش گفته شد مرتد شود، عقد او باطل می گردد و چنانچه شوهرش با او نزدیکی نکرده باشد عده ندارد، و همچنین است اگر بعد از نزدیکی مرتد شود ولی یائسه باشد، اما اگر یائسه نباشد، باید به دستوری که در احکام طلاق گفته خواهد شد، عده نگهدارد و مشهور آن است که اگر در بین عده مسلمان شود عقد او به حال خود باقی می ماند ولی این حکم محل اشکال است و البته احتیاط ترک نشود و معنای یائسه در مسأله [۴۳۵] گذشت .

(سیستانی): مسأله اگر زن پس از ازدواج مرتد شود چه ملی و چه فطری، عقد او باطل می گردد، و چنانچه شوهرش با او نزدیکی نکرده باشد عده ندارد، و همچنین است اگر بعد از نزدیکی مرتد شود ولی یائسه یا صغیره باشد، اما اگر زن در سن زنهایی باشد که حیض می بیند باید به دستوری که در احکام طلاق گفته خواهد شد عده نگه دارد، و اگر در بین عده مسلمان شود عقد او به حال خود باقی می ماند، هر چند بهتر آن است که اگر می خواهند با هم زندگی کنند دوباره عقد بخوانند و اگر می خواهند جدا شوند طلاق داده شود و یائسه در مسأله، زنی است که پنجاه سال سن داشته باشد، و از جهت بالا رفتن سن خون حیض نبیند و امید بازگشت آن را هم نداشته باشد.

(زنجانی): مسأله اگر زن پیش از آنکه شوهرش با او نزدیکی کند یا در زمان یائسگی مرتد شود عقد او باطل است ولی در موارد دیگر که باید به دستوری که در احکام طلاق گفته خواهد شد عده نگه دارد، اگر در بین عده به اسلام باز گردد عقد باقی و اگر تا آخر عده مرتد بماند عقد باطل است .

[مسأله ۲۴۴۹]

مسأله ۲۴۴۹ کسی که پدر یا مادرش در موقع بسته شدن نطفه او مسلمان بوده اند، چنانچه (بعد از بالغ شدن اظهار اسلام کند، اگر (۱) مرتد شود زنش بر او حرام می شود و باید به مقداری که در احکام طلاق گفته می شود عده وفات نگه دارد (۲) (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (فاضل) نیست] (۲) (فاضل): و در اصطلاح فقهاء به چنین شخصی مرتد فطری می گویند.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۴۴۷.

(اراکلی)، (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (نوری): مسأله مردی که مسلمان زاده است اگر مرتد شود زنش بر او حرام می شود و باید به مقداری که در احکام طلاق گفته می شود عده وفات نگهدارد (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): و در اصطلاح به چنین شخصی مرتد فطری می گویند).

(نوری): کسی که مسلمان زاده است، چنانچه بعد از بالغ شدن اظهار اسلام کند ..

(سیستانی): مسأله اگر مرد پس از عقد مرتد فطری شود، زنش بر او حرام می شود، و اگر نزد یکی کرده اند و یائسه و صغیره نیست باید به مقدار عده وفات که در احکام طلاق گفته می شود عده نگه دارد، بلکه بنا بر احتیاط واجب اگر نزدیکی نکرده اند یا یائسه یا صغیره است

باز هم عده وفات نگه دارد، و اگر در بین عده، مرد توبه کند، به احتیاط واجب اگر می خواهند با هم زندگی کنند دوباره عقد بخوانند و اگر می خواهند جدا شوند، طلاق داده شود.

(زنجانى): مسأله مردى كه مسلمان زاده است اگر مرتد شود عقد زن مسلمانش باطل مى شود و باید زن وی مقداری که در احکام طلاق گفته می شود عده وفات نگه دارد.

[مسأله ۲۴۵۰]

مسأله ۲۴۵۰ مردی که از پدر و مادر غیر مسلمان به دنیا آمده و مسلمان شده اگر پیش از نزدیکی با عیالش مرتد شود (۱) عقد او باطل می گردد (۲) و اگر بعد از نزدیکی (۳) مرتد شود، زن او (۴) باید به مقداری که در احکام طلاق گفته می شود عده نگه دارد، پس اگر پیش از تمام شدن عده، شوهر او مسلمان شود عقد باقی و گرنه باطل است (۵) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و یا زنش یائسه باشد ..

(زنجانى): اگر قبل از نزدیکی یا در زمان یائسگی زن، مرتد شود .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): اگر بعد از ازدواج مرتد شود، عقد او باطل می گردد و چنانچه با زنش نزدیکی نکرده یا اینکه زن یائسه باشد عده ندارد، و اگر بعد از نزدیکی مرتد شود و زن او در سن زنهایی باشد که حیض می بینند باید آن زن به مقدار عده طلاق که در احکام طلاق گفته می شود عده نگهدارد و مشهور آن است که اگر پیش از تمام شدن عده، شوهر او مسلمان شود عقد او به حال خود باقی می ماند ولی این حکم نیز محل اشکال است و البته احتیاط ترک نشود. (۳) (زنجانى): و قبل از یائسگی زن .. (۴) (اراکى)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (بهجت)، (نوری): اگر بعد از نزدیکی مرتد شود، چنانچه زن او در سن زنهایی باشد که حیض می بینند .. (۵) (گلپایگانی): و در اصطلاح به چنین شخصی «مرتد ملی» گویند.

(فاضل): ولی در صورت اول نیز بهتر است عقد او تجدید شود و در اصطلاح فقهاء به چنین شخصی «مرتد ملی» گویند. اگر مرتد ملی توبه کند، در صورت اول، یعنی اگر قبل از نزدیکی با عیالش مرتد شده باشد اگر بخوانند با هم زندگی کنند باید دو مرتبه عقد بخوانند و در صورت دوم بهتر است عقد را تجدید کنند.

(صافی): بنا بر مشهور عقد او باقی است لکن مراعات احتیاط لازم است و در اصطلاح به چنین شخصی «مرتد ملی» می گویند.

(سیستانی): مسأله اگر مرد پس از عقد مرتد ملی شود، چنانچه با زنش نزدیکی نکرده یا اینکه زن یائسه یا صغیره باشد، عقد او باطل می شود و عده ندارد و اگر بعد از نزدیکی مرتد شود و زن او در سن زنهایی باشد که حیض می بینند باید آن زن به مقدار عده طلاق که در احکام طلاق گفته می شود عده نگه دارد، و اگر پیش از تمام شدن عده شوهر او مسلمان شود عقد او به حال خود باقی می ماند.

[مسأله ۲۴۵۱]

مسأله ۲۴۵۱ اگر زن در عقد با مرد شرط کند که او را از شهری بیرون نبرد (۱) و مرد هم قبول کند، نباید زن را (۲) از آن شهر بیرون ببرد.

(۱) (مکارم): مرد نمی تواند او را از آن شهر بیرون ببرد، مگر با رضایت او. (۲) (خوئی)، (گلیپایگانی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (زنجان): بدون رضایتش ..

[مسئله ۲۴۵۲]

مسئله ۲۴۵۲ اگر زن انسان از شوهر دیگرش دختری داشته باشد، انسان می تواند آن دختر را برای پسر خود که از آن زن نیست عقد کند (۱) و نیز اگر دختری را برای پسر خود عقد کند می تواند با مادر آن دختر ازدواج نماید. این مسئله در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (نوری): و همچنین اگر زن انسان از شوهر سابقش پسری داشته باشد انسان می تواند دختر خود را که از آن زن نیست به ازدواج آن پسر درآورد ..

[مسئله ۲۴۵۳]

مسئله ۲۴۵۳ اگر زنی از زنا آبستن شود، جایز نیست بچه اش را سقط کند. (خوئی)، (اراکي)، (گلیپایگانی)، (صافی): مسئله اگر زنی از زنا آبستن شود در صورتی که خود آن زن یا مردی که با او زنا کرده، یا هر دوی آنان مسلمان باشند، برای آن زن جایز نیست بچه را سقط کند.

(مکارم): مسئله زنی که از راه نامشروع باردار شده جایز نیست بچه اش را سقط کند و فرزند او حساب می شود فقط ارث از او نمی برد.

(سیستانی): مسئله سقط کردن بچه جایز نیست، هر چند از زنا باشد، مگر اینکه باقی ماندن آن برای زن ضرر غیر قابل تحملی داشته باشد یا مشقت زیاد داشته باشد که در این صورت قبل از جان یافتن بچه سقط کردن آن جایز است ولی دیه دارد، و اما بعد از جان یافتن بچه به هیچ وجه اسقاط جایز نیست.

[مسئله ۲۴۵۴]

مسئله ۲۴۵۴ اگر کسی با زنی که شوهر ندارد و در عده کسی هم نیست زنا کند، (۱) چنانچه بعد او را عقد کند (۲) و بچه ای از آنان پیدا شود، در صورتی که ندانند از نطفه حلال است یا حرام، آن بچه حلال زاده است. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): جایز است او را بعداً به عقد خود درآورد و اگر بچه ای از آنان متولد شود و ندانند از نطفه حلال است یا حرام، آن بچه حلال زاده است. (۲) (خوئی)، (تبریزی): اگر کسی با زنی زنا کند، چنانچه بعد از استبراء به نحوی که در مسئله [۲۳۹۹] گفته شد او را عقد کند ..

[مسئله ۲۴۵۵]

مسئله ۲۴۵۵ اگر مرد نداند که زن در عده است (۱) و با او ازدواج کند، چنانچه زن هم نداند و بچه ای از آنان به دنیا آید (۲) حلال زاده است و شرعاً فرزند هر دو می باشد (۳) ولی اگر زن می دانسته که در عده است (۴) شرعاً بچه، فرزند پدر است،

و در هر دو صورت عقد آنان باطل است و به یکدیگر حرام می باشند (۵) این مسأله ، در رساله آیات عظام : (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (زنجانی) : یا نداند که عقد در عدّه حرام است .. (۲) (اراکي) : در صورتی که شرایط الحاق نسبت را (که در جای خود مذکور است) دارا باشد .. (۳) (زنجانی) : ولی اگر یکی از زن و مرد می دانسته که زن در عدّه است و عقد در حال عدّه باطل است شرعاً فرزند وی به شمار نمی آید، ولی فرزند دیگری که نمی دانسته ، می باشد، و در هر دو صورت عقد آنان باطل است و به یکدیگر حرام ابدی می باشند.

(۴) (اراکی): و نکاح در عده هم حرام است ..

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): و می دانسته که عقد در عده حرام است ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و تزویج در عده جایز نیست .. (۵) (اراکی)، (سیستانی): به یکدیگر (سیستانی): همانطور که گذشت (حرام ابدی می باشند).

(فاضل): مسأله اگر مرد نداند که زن در عده است یا نداند که عقد در عده حرام است و با او ازدواج کند، چنانچه بچه ای از او متولد شود، و ولد شبهه می باشد و احکام بچه حلال زاده را دارد و اگر زن نیز نمی داند، از طرف او همین گونه است. و اگر زن می دانسته، از طرف او زنا محسوب می شود و بچه از جانب او و ولد الزنا می باشد و احکام ولد الزنا را دارد، یعنی از زن ارث نمی برد.

[مسأله ۲۴۵۶]

مسأله ۲۴۵۶ اگر زن بگوید یائسه ام معنای یائسه در مسأله ۴۳۵ گذشت. (۱) نباید حرف او را قبول کرد، ولی اگر بگوید شوهر ندارم (۲) حرف او قبول می شود (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانی): و از گفتار او اطمینان حاصل نشود .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری)، (زنجانی): یا در عده نیستیم .. (۳) (فاضل): به شرط آن که متهم نباشد و اگر متهم باشد چنانچه سابقاً شوهر داشته، بنا بر احتیاط واجب باید تحقیق کند.

(سیستانی): مگر آن که مورد اتهام باشد که در این صورت احتیاط واجب آن است که از حال او جستجو شود.

(مکارم): مسأله هرگاه زن بگوید شوهر ندارم می توان حرف او را قبول کرد به شرط آن که متهم نباشد، اما اگر بگوید یائسه ام، قبول ادعای او اشکال دارد.

[مسأله ۲۴۵۷]

مسأله ۲۴۵۷ اگر بعد از آن که انسان با زنی ازدواج کرد، کسی بگوید آن زن شوهر داشته و زن بگوید نداشتم، چنانچه شرعاً ثابت نشود (۱) که زن شوهر داشته، باید حرف زن را قبول کرد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): باید حرف زن را قبول کرد، ولی اگر فرد مورد اعتمادی تصدیق کند که شوهر داشته احتیاط واجب آن است که او را طلاق دهد. (۲) (فاضل): ولی اگر آن کس مورد وثوق باشد بنا بر احتیاط واجب آن مرد باید با طلاق از آن زن جدا شود.

(تبریزی): ولی اگر آن شخص ثقة باشد و بگوید من او را عقد کرده ام و راهی بر اثبات ندارم بنا بر احتیاط لازم نمی تواند زن مزبور را عقد کند.

(صافی): نباید حرف آن کس را قبول کرد.

(خوئی): مسأله اگر بعد از آن که انسان با زنی که گفت شوهر ندارم ازدواج کرد، و بعداً کسی

بگویند آن زن شوهر داشته چنانچه شرعاً ثابت نشود که زن شوهر داشته ، نباید حرف آن کس را قبول کرد.

(سیستانی): کسی ادعا کند که آن زن زن اوست ، چنانچه شرعاً ثابت نشود که گفته آن کس صحیح است ، نباید حرف او را قبول کرد.

[مسئله ۲۴۵۸]

مسئله ۲۴۵۸ اگر زنی که آزاد و مسلمان و عاقل است دختری داشته باشد، تا هفت سال دختر تمام نشده پدر نمی تواند او را از مادرش جدا کند. این مسئله ، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (اراکلی): مسئله پدر نمی تواند تا دو سال دختر یا پسر تمام نشده او را از مادرش جدا کند، بلکه بنا بر احتیاط واجب دختر بچه را تا هفت سالگی نمی تواند از مادرش جدا کند.

(گلپایگانی): مسئله تا هفت سال دختر تمام نشده پدر نمی تواند او را از مادرش جدا کند.

(خوئی)، (تبریزی): مسئله تا دو سال پسر یا دختر تمام نشده ، پدر نمی تواند او را از مادرش جدا کند و احوط و اولی آن است که دختر را تا هفت سال از مادرش جدا نکند.

(سیستانی): زیرا نگهداری بچه حق مشترک پدر و مادر است و احوط و اولی آن است که بچه را تا هفت سال از مادرش جدا نکند.

(صافی): و سزاوار و بلکه احتیاط این است که تا هفت سال آنها تمام نشده آنها را از مادر جدا نکند و رعایت این احتیاط در مورد دختر مؤکد است .

(فاضل): مسئله حفظ و پرورش نوزاد پسر تا دو سال و نوزاد دختر تا هفت سال حق مادر است به شرط این که عاقل و مسلمان و آزاد باشد و به دیگری شوهر نکرده باشد و الا پدر مقدم است ولی اگر پدر مرده باشد، مادر، هر چند شوهر کرده باشد بر جد و دیگران مقدم است و این ترتیب بنا بر احتیاط واجب رعایت شود.

(زنجانلی): مسئله تا هفت سال قمری پسر یا دختر تمام نشده ، پدر نمی تواند او را از مادرش جدا کند ولی مادر باید در نحوه تربیت و اداره فرزند نظر پدر را رعایت کند، در دوران شیردهی ، زن حق دارد فرزند خود را شیر بدهد مگر آن که کس دیگری یافت شود که حاضر باشد مجاناً یا با مزد کمتری بچه را شیر دهد، در این صورت پدر می تواند بچه را از مادر جدا سازد، هر چند مستحب است که چنین کاری را نکند و فرزند را در نزد مادر خود باقی بگذارد. در این زمان هم رعایت نظر پدر در تربیت و اداره فرزند بر مادر وی لازم است .

[مسئله ۲۴۵۹]

مسئله ۲۴۵۹ مستحب است در شوهر دادن دختری که بالغه است یعنی مکلف شده (۱) عجله کنند، حضرت صادق علیه السلام

فرمودند (۲): «یکی از سعادت‌های مرد آن است که دخترش در خانه او حیض نبیند». این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانی): و به سنّی رسیده که حیض دیدن وی متعارف است .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): از حضرت صادق علیه السلام روایت شده که ..

(مکارم): مسأله مستحب است در شوهر دادن دختری که به حدّ بلوغ رسیده تعجیل کنند،

همچنین در مورد زن دادن به پسرانی که نیاز به همسر دارند.

(سیستانی): مسأله اگر دیانت و اخلاق خواستگار مورد رضایت باشد، بهتر آن است که ردّ نشود؛ از پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم روایت شده که هر گاه خواستگاری برای دختر شما آمد که اخلاق و دیانت او مورد رضایت شما بود، دختر را به ازدواج او در آورید، اگر چنین نکنید فتنه و فساد بزرگی در زمین پیا خواهد شد.

[مسأله ۲۴۶۰]

مسأله ۲۴۶۰ اگر زن مهر خود را به شوهر صلح کند که زن دیگر نگیرد (۱) احتیاط واجب آن است (۲) که زن مهر را نگیرد و شوهر هم با زن دیگر ازدواج نکند. (۱) (فاضل): و شوهر هم قبول نماید .. این مسأله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست (۲) (گلپایگانی): احتیاط آن است .. (خوئی)، (تبریزی)، (فاضل)، (سیستانی): واجب است ..

(صافی): باید ..

[مسأله ۲۴۶۱]

مسأله ۲۴۶۱ کسی که از زنا به دنیا آمده اگر زن بگیرد و بچه ای پیدا کند آن بچه حلال زاده است .

[مسأله ۲۴۶۲]

مسأله ۲۴۶۲ هرگاه مرد در روزه ماه رمضان یا در حال حیض زن با او نزدیکی کند معصیت کرده، ولی اگر بچه ای از آنان به دنیا آید حلال زاده است .

[مسأله ۲۴۶۳]

مسأله ۲۴۶۳ زنی که یقین دارد شوهرش در سفر مرده اگر بعد از عده وفات که مقدار آن در احکام طلاق گفته خواهد شد، شوهر کند و شوهر اول از سفر برگردد باید از شوهر دوم جدا شود و به شوهر اول حلال است ولی اگر شوهر دوم با او نزدیکی کرده باشد، زن باید عده نگه دارد (۱) و شوهر دوم باید مهر او را مطابق زنهایی که مثل او هستند بدهد (۲) ولی خرج عده ندارد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): زن باید عده وطی شبهه که همان مقدار عده طلاق است نگهدارد، و در دوران عده، شوهر اول نباید با او نزدیکی کند ولی سایر استمتاعات جایز است و نفقه او بر شوهر اول است ..

(فاضل): زن باید عده وطی به شبهه نگهدارد و شوهر دوم باید مهر المثل او را بدهد، ولی خرج عده ندارد و بنا بر احتیاط به شوهر دوم نیز حرام ابدی می شود و در مدت عده وطی به شبهه، شوهر اول نمی تواند با او همبستر شود. (۲) (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(گلپایگانی)، (صافی): شوهر دوم باید مهر او را بدهد و اگر مهر المسمای او با مهر المثل تفاوت دارد در تفاوت آن بنا بر احتیاط با هم مصالحه نمایند ولی خرج عده ندارد.

(مکارم): احتیاط واجب آن است که شوهر دوم مهر او را مطابق آنچه با او قرار داده بپردازد و اگر مهر المثل بیشتر است آن را بپردازد. (۳) (تبریزی): و نیز حق مطالبه نفقه سابق را ندارد.

(زنجانی): مسأله زنی که یقین دارد شوهرش مرده، اگر بعد از عده وفات که مقدار آن در احکام طلاق گفته خواهد شد، شوهر کند و بعد معلوم شود که شوهرش نمرده، باید از شوهر

دوم جدا شود و به شوهر اول حلال است ، ولی اگر شوهر دوم با او نزدیکی کرده باشد، زن باید عدّه وطی شبهه که مقدار آن همچون مقدار عدّه طلاق است ، نگهدارد؛ در دوران عدّه ، شوهر اول نباید با او نزدیکی کند ولی دیگر بهره گیریهای جنسی جایز است و نفقه او بر شوهر اول است . آغاز عدّه وطی شبهه ، از آخرین نزدیکی شوهر دوم با زن می باشد. شوهر دوم به جهت نزدیکی با وی باید مهر او را بدهد و اگر مهر المسمی (مهری که در عقد تعیین شده) با مهر المثل (مهر زنانی که همچون وی می باشند) تفاوت دارد، در تفاوت آن بنا بر احتیاط با هم مصالحه کنند.

مسائل اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۵۸۶ زنی که شوهرش به مسافرت رفته ، یا در جبهه جنگ یا در سفر دریایی یا به جهت دیگری مفقود الأثر شده ، چنانچه یقین کند شوهرش مرده است ، باید عدّه وفات نگه دارد و بعد از آن می تواند ازدواج کند و چنانچه یقین دارد شوهرش زنده است ، نمی تواند شوهر کند و مخارج او از مال شوهر یا از صدقات و بیت المال در صورت نیاز باید پرداخت شود. و در صورت نداشتن مال شوهر و نداشتن نفقه یا مشکلات دیگر، اگر وضع موجود برای او قابل تحمّل نباشد، می تواند به حاکم شرع مراجعه کند تا او را طلاق دهد.

(فاضل): مسأله ۲۵۸۷ در فرض مسأله گذشته ، چنانچه زن نمی داند شوهرش زنده است یا مرده ، اگر شوهر مالی دارد یا پدر یا جدّ پدری او از مال خودشان مخارج زن را مطابق شأن او تأمین می کنند، زن باید صبر کند و حق شوهر کردن ندارد. و اگر به هیچ وجه مخارج او را تأمین نمی کنند، می تواند به مجتهد جامع الشرائط مراجعه کند و پس از مراجعه ، مجتهد جامع الشرائط دستور می دهد زن تا چهار سال صبر کند و در طول این مدّت به وسیله نامه نوشتن به مناطقی که احتمال می دهند شوهر زن در آنجاها باشد یا به وسایل دیگر، تحقیق می کنند؛ اگر زنده بودن او ثابت شد، زن باید صبر کند و اگر ثابت نشد، مجتهد جامع الشرائط به پدر یا جدّ پدری مرد دستور می دهد زن را طلاق دهد و اگر ممکن نشد خود مجتهد جامع الشرائط او را طلاق می دهد و زن بعد از طلاق ، به مقدار عدّه وفات ، یعنی چهار ماه و ده روز عدّه نگه می دارد و بعد از عدّه آزاد می شود و می تواند شوهر کند، ولی چنانچه شوهرش در بین عدّه پیدا شد، حق دارد رجوع کند.

(فاضل): مسأله ۲۵۸۸ در مسأله قبل ، مبدأ تفحص ، حین رجوع به حاکم شرع است ؛ بلی ، اگر قبل از مراجعه به حاکم شرع ، خودشان به مقدار مذکور تفحص کرده اند و بعد از مراجعه به حاکم هم مقداری تفحص شد و مطمئن شدند که او پیدا نمی شود، حاکم می تواند بعد از گذشت چهار سال از آغاز تفحص آنها، زن را طلاق دهد.

(فاضل): مسأله ۲۵۸۹ در فرض قبل ، اگر بدانند که با تفحص ، اثری از او پیدا نمی شود، تفحص ساقط است ولی حتماً باید چهار سال صبر کنند و بعد از آن ، حاکم می تواند زن را طلاق دهد.

(فاضل): مسأله ۲۵۹۰ آنچه در برخی از موارد در مسأله سابق گفته شد که باید زن صبر کند، در صورتی است که در حرج شدید واقع نشود و گر نه می تواند از حاکم شرع بخواهد که او را طلاق دهد.

احکام شیر دادن

[مسئله ۲۴۶۴]

مسئله ۲۴۶۴ اگر زنی بچه ای را با شرایطی که در مسئله ۲۴۷۴ گفته خواهد شد، شیر دهد، آن بچه به این عدّه محرم می شود (۱): اول: خود زن و آن را مادر رضاعی می گویند. دوم: شوهر زن که شیر مال اوست و او را پدر رضاعی می گویند. سوم: پدر و مادر آن زن هر چه بالا روند، اگر چه پدر و مادر رضاعی او باشند. چهارم: بچه هایی که از آن زن به دنیا آمده اند، یا به دنیا می آیند (۲). پنجم: بچه های اولاد آن زن هر چه پایین روند، چه از اولاد او به دنیا آمده، یا اولاد او آن بچه ها را شیر داده باشند (۳). ششم: خواهر و برادر آن زن اگر چه رضاعی باشند (۴)، یعنی بواسطه شیر خوردن، با آن زن خواهر و برادر شده باشند. هفتم: عمو و عمه آن زن اگر چه رضاعی باشند. هشتم: دایی و خاله آن زن اگر چه رضاعی باشند. نهم: اولاد شوهر آن زن که شیر مال آن شوهر است، هر چه پایین روند (۵) اگر چه اولاد رضاعی او باشند (۶). دهم: پدر و مادر شوهر آن زن که شیر مال آن شوهر است، هر چه بالا روند (۷). یازدهم: خواهر و برادر شوهری که شیر مال اوست اگر چه خواهر و برادر رضاعی او باشند (۸). دوازدهم: عمو و عمه و دایی و خاله شوهری که شیر مال اوست (۹) هر چه بالا روند، اگر چه رضاعی باشند. و نیز عدّه دیگری هم که در مسائل بعد گفته می شود، بواسطه شیر دادن محرم می شوند. (۱) (اراکي): آن بچه و فرزندها و نوه های او، حتی اگر رضاعی باشند به این عدّه محرم می شوند ..

(سیستانی): آن بچه اگر پسر باشد به این عدّه از زنها و اگر دختر باشد به این عدّه از مردها محرم می شود ..

(بهجت): آن بچه بواسطه شیر خوردن به افراد ذیل محرم می شود ..

(مکارم): هرگاه زنی کودکی را با شرایطی که در مسائل آینده گفته می شود شیر دهد، آن زن به حکم مادر او است و آن مرد که شیر مربوط به اوست، به حکم پدر او، پدر آن مرد به حکم جدّ و مادرش به حکم جدّه و برادرش عمو و خواهرش عمه و فرزندان او محسوب می شوند، همچنین پدر آن زن به حکم جدّ مادری و مادرش جدّه مادری و برادرش دایی و خواهرش خاله، همچنین دختری را که زن شیر داده بر شوهر او حرام است (به شرط این که با آن زن نزدیکی کرده باشد) و نیز انسان نمی تواند با مادر رضاعی زن خود ازدواج کند زیرا به حکم مادر زن او است. و به عبارت دیگر هنگامی که بچه ای را با شرایطی که می آید شیر دهد آن بچه به این عدّه محرم می شود .. (۲) (اراکي): و همچنین فرزندان رضاعی او در صورتی که از همین شوهر به آنها شیر داده باشد .. (۳) (سیستانی): پنجم: بچه های اولاد نسبی آن زن هر چه پائین روند، چه بچه های نسبی آنها باشند و چه بچه های رضاعی .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی)، (مکارم): [پایان شرط ششم] (۵) (بهجت): [پایان شرط نهم] (۶) (اراکي): و مادر رضاعی آنها یکی نباشد ..

(۷) (اراکي): اگر چه رضاعي باشند ..

(سيستاني): دهم: پدر و مادر آن مرد هر چه بالا روند .. (۸) (سيستاني): يازدهم: خواهر و برادر آن مرد، اگر چه خواهر و برادر رضاعي او باشند .. (۹) (فاضل): خاله مادر و شوهری که شیر مال اوست ..

(سيستاني): دوازدهم: عمو و عمه و دایي و خاله آن مرد ..

[مسأله ۲۴۶۵]

مسأله ۲۴۶۵ اگر زنی بچه ای را با شرايطی که در مسأله ۲۴۷۴ گفته می شود شیر دهد (۱) پدر آن بچه نمی تواند با دخترهایی که از آن زن به دنیا آمده اند ازدواج کند (۲) و نیز نمی تواند (۳) دخترهای شوهری را که شیر مال اوست (۴) برای خود عقد نماید (۵) (بلکه احتیاط واجب آن است که دخترهای رضاعي او را هم برای خود عقد ننماید (۶) ولی جایز است با دخترهای رضاعي آن زن ازدواج کند (۷) اگر چه احتیاط مستحب آن است که با آنان ازدواج نکند (۸) و نگاه محرمانه، یعنی نگاهی که انسان می تواند به محرم های خود کند به آنان ننماید. (۱) (فاضل): بچه های زنی که بچه ای را با شرايطی که در مسأله [۲۴۷۴] گفته می شود شیر دهد، فرزندان پدر بچه شیرخوار محسوب می شوند، بنا بر این .. (۲) (اراکي): پدر آن بچه نمی تواند با دخترها و نوه هایی که از آن به دنیا آمده اند ازدواج کند، بلکه احتیاط واجب آن است که دخترهای رضاعي آن زن و شوهر را هم برای خود عقد ننماید و نگاه محرمانه، یعنی نگاهی که انسان می تواند به محرمهای خود کند به آنان ننماید.

(خوئی)، (سيستاني): (سيستاني): و چنانچه یکی از آنها فعلاً زن او باشد، عقد او باطل می شود) ولی جایز است با دخترهای رضاعي آن زن ازدواج کند اگر چه احتیاط مستحب آن است که با آنان ازدواج نکنند .. (۳) (مکارم)، (سيستاني): بنا بر احتیاط واجب .. (۴) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سيستاني): اگر چه دخترهای رضاعي او باشند .. (۵) (خوئی): و در هر دو صورت چنانچه یکی از آنها فعلاً زن او باشد عقد او باطل می شود. [پایان مسأله] (سيستاني): و چنانچه یکی از آنها فعلاً زن او باشند عقد او بنا بر احتیاط واجب باطل می شود. [پایان مسأله] (بهجت): پدر آن بچه بنا بر أظهر و أحوط نمی تواند با دخترهایی که از آن زن به دنیا آمده اند ازدواج کند. همچنین نمی تواند با دخترهای شوهر که شیر مال اوست ازدواج نماید .. (۶) [قسمت داخل پراوتر در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (صافی) و (تبریزی) نیست] (۷) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده. (۸) (صافی)، (بهجت)، (تبریزی): بقیه مسأله ذکر نشده.

(گلپایگانی): و نگاه محرمانه هم به آنان ننماید.

[مسأله ۲۴۶۶]

مسأله ۲۴۶۶ اگر زنی بچه ای را با شرايطی که در مسأله ۲۴۷۴ گفته می شود شیر

دهد، شوهر آن زن که صاحب شیر است به خواهرهای آن بچه محرم نمی شود (۱) (ولی احتیاط مستحب آن است که با آنان ازدواج ننماید (۲) و نیز خویشان شوهر به خواهر و برادر آن بچه محرم نمی شوند. (۱) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (سیستانی) نیست]

[مسأله ۲۴۶۷]

مسأله ۲۴۶۷ اگر زنی بچه ای را شیر دهد، به برادرهای آن بچه محرم نمی شود. و نیز خویشان آن زن به برادر و خواهر بچه ای که شیر خورده محرم نمی شوند.

[مسأله ۲۴۶۸]

مسأله ۲۴۶۸ اگر انسان با زنی که دختری را شیر کامل داده ازدواج کند و با آن زن نزدیکی نماید، دیگر نمی تواند آن دختر را برای خود عقد کند. این مسأله در رساله آیت الله (مکارم) نیست

[مسأله ۲۴۶۹]

مسأله ۲۴۶۹ اگر انسان با دختری ازدواج کند، دیگر نمی تواند (۱) با زنی که آن دختر را شیر کامل داده ازدواج نماید. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (بهجت): بنا بر احتیاط واجب ..

[مسأله ۲۴۷۰]

مسأله ۲۴۷۰ انسان نمی تواند با دختری که مادر ما مادر بزرگ انسان او را شیر کامل داده ازدواج کند. و نیز اگر زن پدر انسان از شیر پدر او دختری را شیر داده باشد، انسان نمی تواند با آن دختر ازدواج نماید (۱) و چنانچه دختر شیرخواری را برای خود عقد کند بعد مادر یا مادر بزرگ یا زن پدر او (از شیر همان پدر (۲)، آن دختر را شیر دهد، عقد باطل می شود. (۱) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (سیستانی) و (صافی) نیست]

[مسأله ۲۴۷۱]

مسأله ۲۴۷۱ با دختری که خواهر، یا زن برادر انسان (از شیر برادرش (۱) او را شیر کامل داده نمی شود ازدواج کرد و همچنین است اگر خواهرزاده یا برادرزاده، یا نوه خواهر یا نوه برادر انسان آن دختر را شیر داده باشد. (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی) و (تبریزی) نیست]

[مسأله ۲۴۷۲]

مسأله ۲۴۷۲ اگر زنی بچه دختر خود را شیر دهد، آن دختر به شوهر خود حرام می شود. و همچنین است اگر بچه ای را که

شوهر دخترش از زن دیگر دارد شیر دهد. ولی اگر بچه پسر خود را شیر دهد، زن پسرش که مادر آن طفل شیرخوار است بر شوهر خود حرام نمی شود.

[مسأله ۲۴۷۳]

مسأله ۲۴۷۳ اگر زن پدرِ دختری ، بچه شوهر آن دختر را (۱) از شیر آن پدرشیر دهد، آن دختر به شوهر خود حرام می شود (۲) چه بچه از همان دختر یا از زن دیگر شوهر او باشد. (۱) (اراکي): بچه آن دختر را .. (۲) (سیستانی): بنا بر احتیاط [مذکور] در مسأله [۲۴۶۵] آن دختر به شوهر خود حرام می شود؛ چه بچه از همان دختر، چه از زن دیگر باشد.

شرایط شیر دادنی که علت محرم شدن است

[مسئله ۲۴۷۴]

مسئله ۲۴۷۴ شیر دادنی که علت محرم شدن است هشت شرط دارد (۱): اول (۲): بچه شیر زن زنده را بخورد (۳) پس اگر (۴) از پستان زنی که مرده است شیر بخورد فایده ندارد. دوم (۵): شیر آن زن از حرام نباشد، پس اگر (۶) شیر بچه ای را که از زنا به دنیا آمده به بچه دیگر بدهند، بواسطه آن شیر، بچه به کسی محرم نمی شود. سوم: بچه شیر را از پستان بمکد، پس اگر شیر را در گلوی او بریزند نتیجه ندارد (۷) چهارم: شیر، خالص و با چیز دیگر مخلوط نباشد (۸) پنجم (۹): شیر از یک شوهر باشد (۱۰) پس اگر زن شیردهی را طلاق دهند، بعد شوهر دیگری کند و از او آبستن شود و تا موقع زاییدن، شیری که از شوهر اول داشته باقی باشد و مثلاً هشت دفعه پیش از زاییدن از شیر شوهر اول و هفت دفعه بعد از زاییدن از شیر شوهر دوم به بچه ای بدهد، آن بچه به کسی محرم نمی شود (۱۱) ششم (۱۲): بچه بواسطه مرض، شیر راقی نکند و اگر قی کند (۱۳) بنا بر احتیاط واجب کسانی که بواسطه شیر خوردن به آن بچه محرم می شوند، باید با او ازدواج نکنند و نگاه محرمانه هم به او نمایند (۱۴) هفتم (۱۵): پانزده مرتبه، یا یک شبانه روز به طوری که در مسئله بعد گفته می شود شیر سیر بخورد (۱۶) یا مقداری شیر به او بدهند که بگویند از آن شیر استخوانش محکم شده و گوشت در بدنش روییده است، بلکه اگر ده مرتبه هم به او شیر دهند، احتیاط مستحب آن است (۱۷) کسانی که بواسطه شیر خوردن او به او محرم می شوند، با او ازدواج نکنند (۱۸) و نگاه محرمانه هم به او نمایند (۱۹) هشتم (۲۰): دو سال بچه تمام نشده باشد و اگر بعد از تمام شدن دو سال، او را شیر دهند به کسی محرم نمی شود، بلکه اگر مثلاً پیش از تمام شدن دو سال، چهارده مرتبه و بعد از آن، یک مرتبه (۲۱) شیر بخورد، به کسی محرم نمی شود، ولی چنانچه از موقع زاییدن زن شیرده بیشتر از دو سال گذشته باشد و شیر او باقی باشد و بچه ای را شیر دهد (۲۲) آن بچه به کسانی که گفته شد، محرم می شود (۲۳) (۱) (مکارم): نه شرط دارد: اول: شیر، از ولادت باشد، بنا بر این اگر پستان بدون تولد فرزندی شیر پیدا کند و کودکی از آن شیر بخورد سبب محرمیت نمی شود.. (۲) (مکارم): دوم: .. (۳) (اراکی): اول: بچه از زنی که زایمان کرده و شیر در پستانش بخاطر زایمان جمع شده و زنده است شیر بخورد.. (۴) (سیستانی): بعضی از مقدار معتبر در رضاع را.. (۵) (مکارم): سوم: .. (۶) (سیستانی): دوم: شیر آن زن از زاییدن شرعی بوجود آمده باشد هر چند وطی شبهه باشد، پس اگر فرضاً شیر بدون زاییدن بوجود بیاید یا.. (۷) (مکارم): چهارم: شیر را از پستان بمکد، ولی احتیاط واجب آن است اگر شیر را در گلوی بچه بریزند با آن زن و محارم او ازدواج نکند..

(نوری): اگر شیر را در گلوی او بریزند، لازم است کسانی که بواسطه شیر خوردن به آن بچه محرم می شوند، با او ازدواج نکنند و نگاه محرمانه هم به او نمایند..

(۸) (اراکي): مگر آنچه با شیر مخلوط شده به قدری کم باشد که چیزی به حساب نیاید (مستهلک شود) ..

(مکارم): پنجم: شیر را با چیز دیگر مخلوط نکنند ..

(فاضل): [چهارم]: شیر، از ولادت باشد، بنا بر این اگر پستان بدون تولد فرزندی شیر پیدا کند و بچه از آن شیر بخورد، سبب حرمت نمی شود .. (۹) (مکارم): ششم: .. (۱۰) (بهجت): [پایان شرط پنجم] (سیستانی): پنجم: مقدار شیری که موجب حرمت است، همه مربوط به یک شوهر باشد .. (۱۱) (مکارم): همچنین اگر زنی از شیر مربوط به شوهر اول، کودکی را بطور کامل شیر دهد و بعد، از شیر مربوط به شوهر دوم، کودک دیگری را شیر دهد آن دو به یکدیگر محرم نمی شوند .. (۱۲) (مکارم): هفتم: .. (۱۳) (بهجت): ولی اگر قی کند باز هم .. (۱۴) (سیستانی): ششم: بچه شیر را قی نکند و اگر قی کند اثری ندارد .. (۱۵) (مکارم): هشتم: .. (۱۶) (بهجت): به طوری که در مسأله [۲۴۷۵] گفته می شود، شیر کامل بخورد .. (۱۷) (خوئی)، (تبریزی): اگر ده مرتبه هم به او شیر دهند، در صورتی که بین آن ده مرتبه هیچ فاصله حتی به طعام دادن نباشد احتیاط واجب آن است ..

(فاضل): اگر ده مرتبه هم به او شیر دهند، در صورتی که بین آن ده مرتبه هیچ فاصله ای نباشد یعنی کودک شیر فرد دیگر یا طعام نخورده باشد احتیاط واجب آن است ..

(بهجت): اگر ده مرتبه هم به او شیر دهند، بنا بر اظهر کافی است، ولی احوط این است که اگر بخواهند حرمت بوجود آید پانزده مرتبه شیر بدهند [پایان شرط هفتم] (۱۸) (صافی): [پایان شرط هفتم] (۱۹) (سیستانی): هفتم: شیر دادن بچه به مقداری باشد که استخوانش از آن شیر محکم شده و گوشت بدنش بروید، و اگر معلوم نباشد که آیا به این حد رسیده یا نه، چنانچه یک شبانه روز یا پانزده مرتبه بطوری که در مسأله آینده گفته می شود شیر سیر بخورد باز هم کافی است؛ ولی اگر معلوم باشد که آن شیر در محکم شدن استخوان بچه و روئیدن گوشت بدنش مؤثر نبوده، در حالی که بچه یک شبانه روز یا پانزده مرتبه شیر خورده باید مراعات احتیاط واجب در چنین مورد ترک نشود؛ پس در موارد ذکر شده ازدواج نکند و نگاه محرمانه نیز نکند .. (۲۰) (مکارم): نهم: .. (۲۱) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (فاضل): پیش از تمام شدن دو سال، هشت مرتبه و بعد از آن، هفت مرتبه ..

(بهجت): پیش از تمام شدن دو سال، نه مرتبه و بعد از آن، شش مرتبه .. (۲۲) (مکارم): احتیاط واجب آن است که با زنانی که بواسطه شیر خوردن با او محرم می شوند ازدواج نکند و نگاه محرمانه هم ننماید.

(فاضل): احتیاط واجب در ترک ازدواج و ترک معامله محرّمیت است . (۲۳) (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم محرم می شود، ولی احتیاط، به ترک نظر کسانی که به این رضاع به او محرم شده اند، ترک نشود. (بهجت): بنا بر أظهر.

[مسأله ۲۴۷۵]

اشاره

مسأله ۲۴۷۵ باید بچه در بین یک شبانه روز غذا یا شیر کس دیگر را نخورد ولی اگر کمی غذا بخورد که نگویند در بین (۱) غذا خورده اشکال ندارد و نیز باید پانزده مرتبه (۲) را از شیر یک زن بخورد و در بین پانزده مرتبه (۳) شیر کس دیگر را نخورد (۴) و در هر دفعه بدون فاصله (۵) شیر بخورد، ولی اگر در بین شیر خوردن نفس تازه کند، یا کمی صبر کند، که از اولی که پستان در دهان می گیرد تا وقتی سیر می شود، یک دفعه حساب شود اشکال ندارد. (۱) (فاضل): در بین شیر دادن ..

(بهجت): در بین دفعات شیر خوردن .. (۲) و (۳) (تبریزی): ده مرتبه .. (۴) (اراکی): ولی خوردن غذا مانع ندارد ..

(فاضل): حتی اگر به طور ناقص باشد بنا بر احتیاط واجب .. (۵) (اراکی): و به طور کامل ..

(مکارم): مسأله همان طور که در مسأله سابق گفته شد اگر کودکی یک شبانه روز شیر زنی را بخورد باعث محرّمیت می شود، ولی باید در بین یک شبانه روز غذا یا شیر زن دیگری را نخورد، مگر این که غذا به قدری کم باشد که به حساب نیاید، همچنین در بین پانزده مرتبه شیر خوردن باید شیر زن دیگری را نخورد، و در هر مرتبه باید به قدری بخورد که سیر شود و بنا بر احتیاط دو دفعه به طور ناقص، نه دو دفعه حساب می شود و نه یک دفعه .

(سیستانی): مسأله از مسأله قبل روشن شد، مقدار شیری که موجب محرم شدن است سه معیار دارد: ۱ اینکه به حدی باشد که عرفاً موجب روئیدن گوشت و محکم شدن استخوان باشد، و شرط آن این است که مستند به شیر باشد و غذایی با آن نباشد ولی غذای کم که مؤثر نیست ضرر ندارد؛ و اگر از دو زن شیر بخورد، اگر طوری باشد که مقداری از روئیدن گوشت و محکم شدن استخوان مستند به این و مقداری مستند به آن باشد، هر دو مادر رضاعی خواهند بود، و اگر به هر دو با هم مستند باشد موجب حرمت نخواهد شد. ۲ محاسبه زمانی، و شرط آن این است که بچه در بین یک شبانه روز غذا یا شیر کس دیگر را نخورد، ولی اگر آب یا دارو یا غذا بخورد که نگویند در بین، غذا خورده اشکال ندارد و باید در طول شبانه روز مرتب در موقع احتیاج یا تمایل شیر خورده باشد و از او دریغ نشده باشد، بلکه به احتیاط واجب باید اول شبانه روز را وقتی حساب کنند که بچه گرسنه باشد و آخر آن وقتی که سیر باشد. ۳ محاسبه عددی، و شرط آن این است که پانزده مرتبه را از شیر یک زن بخورد و در بین پانزده مرتبه، شیر

کس دیگر را نخورد، ولی خوردن غذا در میان آنها ضرر ندارد و فاصله زمانی میان پانزده بار نیز ضرری ندارد و باید در هر دفعه شیر کامل بخورد به این معنی که گرسنه باشد و تا سیر شدن کامل بدون فاصله شیر بخورد، ولی اگر در بین شیر خوردن نفس تازه کند یا کمی صبر کند که از ابتدای پستان در دهان گرفتن تا زمان سیر شدن، یک دفعه حساب شود، اشکال ندارد.

مسئله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۱۹۶۸ اگر زنی بچه‌ای را شیر داد که شیر از شوهر اولش بود ولی هنوز ده مرتبه نشده، مثلاً بعد از طلاق از شوهر اول و تمام شدن عده با کسی ازدواج نمود و از او آبستن و دارای شیر شد، اگر بقیه شیر را از این شیر دوم به بچه بدهد، موجب محرم شدن نمی‌شود.

[مسئله ۲۴۷۶]

مسئله ۲۴۷۶ اگر زن از شیر شوهر خود بچه‌ای را شیر دهد، بعد شوهر دیگر کند و از شیر آن شوهر هم بچه دیگر را شیر دهد آن دو بچه به یکدیگر محرم نمی‌شوند (۱) اگر چه بهتر است با هم ازدواج نکنند (۲) و نگاه محرمانه به یکدیگر نمایند. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (بهجت)، (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده.

[مسئله ۲۴۷۷]

مسئله ۲۴۷۷ اگر زن از شیر یک شوهر چندین بچه را شیر دهد، همه آنان به یکدیگر و به شوهر و به زنی که آنان را شیر داده محرم می‌شوند.

[مسئله ۲۴۷۸]

مسئله ۲۴۷۸ اگر کسی چند زن داشته باشد و هر کدام آنان با شرایطی که گفتیم، بچه‌ای را (۱) شیر دهد، همه آن بچه‌ها به یکدیگر و به آن مرد و به همه آن زنها محرم می‌شوند. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بچه‌هایی را ..

[مسئله ۲۴۷۹]

مسئله ۲۴۷۹ اگر کسی دو زن شیرده داشته باشد و یکی از آنان بچه‌ای را مثلاً هشت مرتبه و دیگری هفت مرتبه شیر بدهد آن بچه به کسی محرم نمی‌شود. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

[مسئله]

مسئله ۲۴۸۰ اگر زنی از شیر یک شوهر پسر و دختری را شیر کامل بدهد (۱) خواهر و برادر آن دختر به خواهر و برادر آن

پسر محرم نمی شوند (۲) (۱) (فاضل): آنها با هم محرم می شوند ولی ..

(مکارم): آنها به هم محرم می شوند، ولی خواهر و برادر آنها به یکدیگر محرم نمی شوند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): ولی احتیاط مستحب آن است که با یکدیگر ازدواج نکنند.

[مسأله ۲۴۸۱]

مسأله ۲۴۸۱ انسان نمی تواند بدون اذن زن خود، با زنهایی که بواسطه شیر خوردن، خواهرزاده یا برادرزاده زن او شده اند ازدواج کند (۱) و نیز اگر با پسری (۲) لواط کند، نمی تواند با دختر و خواهر و مادر (و مادر بزرگ (۳)) آن پسر که رضاعی هستند یعنی بواسطه شیر خوردن، دختر و خواهر و مادر او شده اند ازدواج نماید (۴)

این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): و نیز احتیاط واجب آن است که اگر با پسری (العیاذ بالله) لواط کرده، با دختر و خواهر و مادر رضاعی آن پسر ازدواج نکند. (۲) (سیستانی): پسر نابالغی .. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (اراکي) نیست] (۴) (اراکي): و احتیاط واجب آن است که با نوه های دختری و پسری و مادر بزرگ آن پسر که رضاعی هستند ازدواج نکند.

(سیستانی): و این حکم بنا بر احتیاط واجب در موردی که لواط کننده بالغ نباشد و یا لواط دهنده بالغ باشد نیز جاری است.

(گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): اگر با پسری لواط کند، احتیاط واجب آن است که دختر و خواهر و مادر و مادر بزرگ آن پسر را که رضاعی هستند، یعنی بواسطه شیر خوردن، دختر و خواهر و مادر او شده اند، برای خود عقد نکند.

(فاضل): به همان نحو که سابقاً در دختر و خواهر و مادر نسبی گفته شد.

[مسأله ۲۴۸۲]

مسأله ۲۴۸۲ زنی که برادر انسان را شیر داده به انسان محرم نمی شود (۱) اگر چه احتیاط مستحب آن است که با او ازدواج نکند. (۱) (بهجت)، (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده.

[مسأله ۲۴۸۳]

مسأله ۲۴۸۳ انسان نمی تواند با دو خواهر، اگر چه رضاعی باشند یعنی بواسطه شیر خوردن، خواهر یکدیگر شده باشند ازدواج کند و چنانچه دو زن را عقد کند و بعد بفهمد خواهر بوده اند، در صورتی که عقد آنان در یک وقت بوده هر دو باطل است (۱) و اگر در یک وقت نبوده، عقد اولی صحیح و عقد دومی باطل می باشد. (۱) (اراکي)، (خوئی)، (تبریزی): در صورتی که عقد آنان در یک وقت بوده شوهر مخیر است هر کدام را بخواهد اختیار کند ..

(صافی): در صورتی که عقد آنان در یک وقت بوده در اختیار هر یک از آنها مخیر است ولی احتیاط ترک نشود به طلاق هر دو و عقد جدید به یکی از آنها ..

[مسأله ۲۴۸۴]

مسأله ۲۴۸۴ اگر زن از شیر شوهر خود کسانی را که بعداً گفته می شود شیر دهد، شوهرش بر او حرام نمی شود، اگر چه بهتر آن است که احتیاط کنند (۱): اول: برادر و خواهر خود را. دوم: عمو و عمه و دایی و خاله خود را (۲) سوم: اولاد عمو و اولاد دایی خود را. چهارم: برادرزاده خود را. پنجم: برادر شوهر، یا خواهر شوهر خود را. ششم: خواهرزاده خود، یا خواهرزاده شوهرش را. هفتم: عمو و عمه و دایی و خاله شوهرش را. هشتم: نوه زن دیگر شوهر خود را. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل)، (مکارم): اگر چه بهتر آن است که این کار را نکند .. (۲) (سیستانی): و اولاد

آنها. سوم: نوه های خود اگر چه در مورد نوه دختری موجب حرام شدن دخترش بر شوهر خود می شود. چهارم: برادرزاده یا خواهرزاده خود. پنجم: برادر یا

خواهر شوهر. ششم: خواهرزاده یا برادرزاده شوهر. هفتم: عمو و عمه و دایی و خاله شوهر. هشتم: نوه شوهر از زن دیگر.

[مسئله ۲۴۸۵]

مسئله ۲۴۸۵ اگر کسی دختر عمه یا دختر خاله انسان را شیر دهد به انسان محرم نمی شود (۱) ولی احتیاطاً مستحب آن است که از ازدواج با او خودداری نماید. (۱) (بهجت)، (سیستانی): بقیه مسئله ذکر نشده.

[مسئله ۲۴۸۶]

مسئله ۲۴۸۶ مردی که دو زن دارد، اگر یکی از آن دو زن، فرزند عموی زن دیگر را شیر دهد، زنی که فرزند عموی او شیر خورده، به شوهر خود حرام نمی شود. این مسئله، در رساله آیات عظام: (نوری) و (بهجت) نیست

آداب شیر دادن

[مسئله ۲۴۸۷]

مسئله ۲۴۸۷ برای شیر دادن بچه بهتر از هر کس مادر اوست و سزاوار است که مادر برای شیر دادن از شوهر خود مزد نگیرد و خوب است که شوهر مزد بدهد (۱). و اگر مادر بخواهد بیشتر از دایه مزد بگیرد، شوهر می تواند بچه را از او گرفته و به دایه بدهد. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): و مادر می تواند برای شیر دادن بچه خود از شوهر طلب مزد کند و اگر زن دیگری که راضی باشد به کمتر از آن مبلغ به کودک شیر بدهد نباشد، شوهر باید مزد مادر را بدهد تا کودک خود را شیر بدهد.

(مکارم): هیچ کس برای شیر دادن فرزند، بهتر از مادر و سزاوارتر از او نیست و بهتر است در برابر شیر دادن مزدی از شوهر خود نگیرد، ولی حق دارد بگیرد ..

(سیستانی): مسئله شیر دادن بچه ابتداءً حق مادر اوست، و پدر حق ندارد به دیگری واگذار کند مگر اینکه مادر مزد بخواهد و پدر دایه ای پیدا کند که مجانی است یا مزد کمتر می گیرد، که در این صورت پدر می تواند به دایه بسپارد و پس از آن، اگر مادر نپذیرفت و خواست خود شیر بدهد، حق مطالبه مزد ندارد.

[مسئله ۲۴۸۸]

مسئله ۲۴۸۸ مستحب است دایه ای که برای طفل می گیرند، دوازده امامی و (۱) دارای عقل و عفت و صورت نیکو باشد و مکروه است کم عقل (یا غیر دوازده امامی) (۲) یا بد صورت، یا بد خلق، یا زنازاده باشد و نیز مکروه است دایه ای بگیرند که بچه ای که دارد از زنا به دنیا آمده باشد (۳) (۱) و (۲) [قسمتهای داخل پرانتز در رساله آیت الله (نوری) نیست] (۳) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): مکروه است دایه ای بگیرند که شیرش از بچه ای است که از زنا به دنیا آمده

باشد.

(فاضل): مکروه است دایه ای بگیرند که از زنا بچه دار شده و شیر او از زنا است .

(مکارم): مسأله در روایات آمده است دایه ای را باید برای طفل انتخاب کرد که دارای

عقل و ایمان و عفت و صورت نیکو باشد و از گرفتن دایه کم عقل یا غیر مؤمنه یا بد صورت و کج خلق یا زنازاده خودداری شود و همچنین از انتخاب دایه ای که بچه او از زنا به دنیا آمده و شیرش شیر زنازاده است پرهیز شود.

(سیستانی): مسأله مستحب است دایه ای که برای طفل می گیرند، مسلمان عاقل و دارای صفات پسندیده از نظر جسمی و روانی و اخلاقی باشد و سزاوار نیست دایه ای بگیرند که کافر یا کم عقل یا بزرگسال یا زشت رو باشد، و مکروه است دایه ای بگیرند که زنازاده است یا شیرش از بچه ای است که از زنا به دنیا آمده است .

مسائل متفرقه شیر دادن

[مسأله ۲۴۸۹]

مسأله ۲۴۸۹ مستحب است از زنها جلوگیری کنند (۱) که هر بچه ای را شیر ندهند (۲) زیرا ممکن است فراموش شود که به چه کسانی شیر داده اند و بعداً دو نفر محرم با یکدیگر ازدواج نمایند (۳) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (فاضل): مستحب است زنها مواظب باشند .. (۲) (سیستانی): بهتر آن است که از شیر دادن زنها به هر بچه ای جلوگیری شود ..

(مکارم): خوب است زنها هر بچه ای را شیر ندهند .. (۳) (مکارم): مخصوصاً در این ایام که با وجود امکان استفاده از شیر خشک و امثال آن کمتر ضرورتی برای شیر دادن به بچه های دیگر وجود دارد.

[مسأله ۲۴۹۰]

مسأله ۲۴۹۰ کسانی که بواسطه شیر خوردن ، خویشی پیدا می کنند مستحب است یکدیگر را احترام نمایند، ولی از یکدیگر ارث نمی برند و حقه های خویشی که انسان با خویشان خود دارد برای آنان نیست . این مسأله ، در رساله آیات عظام : (بهجت) و (سیستانی) نیست

[مسأله ۲۴۹۱]

مسأله ۲۴۹۱ در صورتی که ممکن باشد، مستحب است بچه را دو سال تمام شیر بدهند (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکی): ولی بنا بر مشهور از بیست و یک ماه کمتر نباشد.

(سیستانی): مسأله مستحب است بچه را بیست و یک ماه تمام شیر بدهند، و شایسته نیست که بیش از دو سال شیر بدهند.

[مسأله ۲۴۹۲]

مسأله ۲۴۹۲ اگر بواسطه شیر دادن ، حق شوهر از بین نرود، زن می تواند بدون اجازه شوهر، بچه کس دیگر را شیر دهد، ولی

جایز نیست بچه ای را شیر دهد که بواسطه شیر دادن به آن بچه ، به شوهر خود حرام شود (۱) مثلاً اگر شوهر او دختر شیرخواری را برای خود عقد کرده باشد زن نباید آن دختر را شیر دهد، چون اگر آن دختر را شیر دهد خودش مادر زن شوهر می شود و بر او حرام می گردد. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده .

(سیستانی): مسأله اگر بواسطه شیر دادن به بچه کسی دیگر، حق شوهر از بین برود، زن نمی تواند بدون اجازه او شیر دهد. اگر شوهر زنی دختر شیرخواری را برای خود عقد کرده باشد، چنانچه زن آن دختر شیرخوار را شیر دهد، بنا بر احتیاط واجب آن زن بر او حرام ابدی می شود، و احتیاطاً باید او را طلاق دهد، و هرگز با او ازدواج نکنند، و اگر شیر مربوط به خود او باشد، دختر شیرخوار نیز بر او حرام ابدی می شود، و اگر شیر از شوهر سابق باشد، بنا بر احتیاط عقد او باطل می شود.

[مسأله ۲۴۹۳]

مسأله ۲۴۹۳ اگر کسی بخواهد زن برادرش به او محرم شود (۱) باید دختر شیرخواری را مثلاً دو روزه (۲) برای خود صیغه کند و در آن دو روز (۳) با شرایطی که در مسأله ۲۴۷۴ گفته شد زن برادرش آن دختر را شیر دهد (۴) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): بعضی فرموده اند که .. (۲) (تبریزی): مثلاً مدتی .. (۳) (تبریزی): در آن مدتی .. (۴) (فاضل): که در این صورت عقد دختر باطل و برای او محرم و حرام ابدی می گردد و زن برادرش به او محرم می شود.

(سیستانی): تا مادر زنش شود، ولی این حکم در صورتی که زن برادر از شیر مربوط به آن برادر به آن دختر شیر دهد محل اشکال است .

(مکارم): مسأله هرگاه مردی بخواهد زن برادرش به او محرم شود، می تواند دختر شیرخواری را با اجازه ولی او به عقد موقت خود در آورد و در همان حال زن برادرش آن دختر را شیر کامل دهد و بنا بر احتیاط واجب باید مدت عقد موقت به قدری باشد که دختر به حد قابلیت بهره گیری جنسی برسد و چنین عقدی موافق مصلحت دختر نیز باشد.

[مسأله ۲۴۹۴]

مسأله ۲۴۹۴ اگر مرد پیش از آن که زنی را برای خود عقد کند بگوید بواسطه شیر خوردن، آن زن بر او حرام شده، مثلاً بگوید شیر مادر او را خورده، (چنانچه تصدیق او ممکن باشد (۱)، نمی تواند با آن زن ازدواج کند، و اگر بعد از عقد بگوید و خود زن هم حرف او را قبول نماید عقد باطل است، پس اگر مرد با او نزدیکی نکرده باشد، یا نزدیکی کرده باشد، ولی در وقت نزدیکی کردن، زن بداند بر آن مرد حرام است، مهر ندارد و اگر بعد از نزدیکی بفهمد که بر آن مرد حرام بوده، شوهر باید مهر او را مطابق زنهایی که مثل او هستند بدهد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (اراکی): چنانچه معلوم نباشد که دروغ می گوید ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (بهجت) نیست] (۲) (اراکی): شوهر باید مهر او را بدهد. و بنا بر احتیاط واجب اگر مهر قرار داده شده با مهر زنهایی که مثل او هستند تفاوت دارد، مقدار تفاوت آن را با یکدیگر مصالحه کنند.

(گلیپایگانی)، (صافی): شوهر باید مهر او را بدهد و اگر مهر المثل او با مهر المسمی تفاوت دارد، در مقدار تفاوت با هم مصالحه نمایند.

(فاضل): مسأله اگر مرد بداند که با زنی خواهر و برادر رضاعی می باشند، حق ازدواج با او را ندارد و اگر ازدواج کند، باطل است و اگر بعد از ازدواج بگوید که با زن خود خواهر و برادر رضاعی می باشند، اگر زن نیز قبول کند، عقد آنها باطل است و باید بلا فاصله از یکدیگر جدا شوند و در فرض سابق اگر با هم همبستر نشده باشند، زن استحقاق مهریه را ندارد و اگر همبستر شده باشند، چنانچه زن نمی دانسته یا فراموش کرده، استحقاق گرفتن مهر المثل را دارد. و اگر بعد از ازدواج، مرد بگوید با زن خود خواهر و برادر رضاعی است و زن قبول نکند، مرد باید ادعای خود را در دادگاه ثابت کند و حتی اگر نتواند ثابت کند، اگر می داند که واقعاً همسرش خواهر رضاعی اوست، باید زن را طلاق دهد و دیگر با او زندگی نکند.

[مسأله ۲۴۹۵]

مسأله ۲۴۹۵ اگر زن پیش از عقد بگوید بواسطه شیر خوردن بر مردی حرام شده، (چنانچه تصدیق او ممکن باشد (۱) نمی تواند با آن مرد ازدواج کند و اگر بعد از عقد بگوید، مثل صورتی است که مرد بعد از عقد بگوید که زن بر او حرام است و حکم آن در مسأله پیش گفته شد. این مسأله در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (اراکلی): چنانچه معلوم نباشد که دروغ می گوید ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (بهجت) نیست] (فاضل): مسأله اگر زن بداند مردی برادر رضاعی اوست، نمی تواند با او ازدواج کند و اگر ازدواج کند، باطل است و اگر زن بعد از ازدواج بگوید مرد برادر رضاعی او است و مرد نیز آن را قبول کند، باید بلا فاصله از یکدیگر جدا شوند و در این فرض اگر همبستر نشده باشند، زن استحقاق مهریه را ندارد ولی اگر همبستر شده باشند، چنانچه زن نمی دانسته ازدواج با برادر رضاعی باطل است یا فراموش کرده، استحقاق مهر المثل را دارد و الاً خیر. اگر زن بعد از ازدواج ادعا کند که مرد، برادر رضاعی اوست و شوهر انکار کند، زن باید ادعای خود را ثابت کند و اگر نتواند ادعای خود را ثابت کند، همسر او باقی می ماند، ولی در این فرض هم اگر می تواند، باید همسر خود را به طلاق خلع راضی کند که او را طلاق دهد.

[مسأله ۲۴۹۶]

مسأله ۲۴۹۶ شیر دادنی که علت محرم شدن است به دو چیز ثابت می شود: اول: خبر دادن عده ای که انسان از گفته آنان یقین پیدا کند (۱) دوم: شهادت دو مرد عادل (۲) یا چهار زن که عادل باشند (۳)، ولی باید شرایط شیر دادن را هم بگویند، مثلاً بگویند ما دیده ایم که فلان بچه بیست و چهار ساعت از پستان فلان زن شیر خورده و چیزی هم در بین نخورده (۴) و همچنین سایر شرطها را که در مسأله ۲۴۷۴ گفته شد شرح دهند (۵) ولی اگر معلوم باشد که شرایط را می دانند و در عقیده با هم مخالف نیستند و با مرد و زن هم

در عقیده مخالفت ندارند لازم نیست شرایط را شرح دهند. (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل)، (بهجت): یقین یا اطمینان پیدا کند ..

(اراکي): اول: یقین یا اطمینان پیدا کند ..

(سیستانی): اول: خبر دادن کس یا کسانی که انسان از گفته او یا آنها، یقین یا اطمینان پیدا کند .. (۲) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (صافی): یا یک مرد و دو زن .. (۳) (مکارم): بلکه احتیاط واجب آن است که به شهادت یک مرد با یک زن هم اکتفا کند، ولی شاهدها باید شرایط شیر دادن را هم بگویند، مثلاً بگویند ما دیده ایم که فلان بچه پانزده بار از پستان فلان زن شیر کامل با شرایطی که در مسأله [۲۴۷۴] گفته شده خورده است و اگر بدانیم همه آنها شرایط را می دانند و در آن توافق دارند، شرح دادن آن لازم نیست .

(سیستانی): دوم: شهادت دو مرد عادل .. (۴) (بهجت): و همچنین سایر شرطها را که قبلاً گفته شد شرح دهند، ولی اگر معلوم باشد که شرایط را می دانند و در مورد این شرایط، هم عقیده هستند و همچنین با مرد و زنی که هم شیر بوده اند در اعتقاد به محرمیت موافق باشند لازم نیست، شرایط را شرح دهند و اگر کمتر از این تعداد شهادت دهند در قبول کردن حرف آنها تأمل است، اگر چه موافق احتیاط است. (۵) (اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(سیستانی): و اما ثابت شدن شیر دادن به شهادت یک مرد و دو زن، یا چهار زن که عادل باشند، محل اشکال است؛ پس باید احتیاط شود.

[مسأله ۲۴۹۷]

مسأله ۲۴۹۷ اگر شك کنند بچه به مقداری که علت محرم شدن است (۱) شیر خورده یا نه، یا گمان داشته باشند که به آن مقدار شیر خورده بچه به کسی محرم نمی شود ولی بهتر آن است که احتیاط کنند. (۱) (بهجت): و با سایر شرایط شیر خورده یا نه، بچه به کسی محرم نمی شود و همچنین است اگر گمان داشته باشند ولی گمان به حد اطمینان نرسد.

(مکارم): مسأله هرگاه ندانند آیا کودک به مقداری که سبب محرم شدن است شیر خورده یا نه، محرم بودن ثابت نمی شود و باید یقین حاصل شود.

مسائل اختصاصی احکام اولاد، حضانت و نفقه

(بهجت): مسأله ۱۹۸۲ فرزندی که از زن متولد می شود ملحق به شوهر می شود، به شرط آن که بین نزدیکی و زایمان، حد اقل شش ماه هلالی که کمترین مدّت حمل است فاصله شده باشد و نیز بیشتر از نه ماه فاصله نشود، اگر چه رعایت احتیاط متناسب با یکسال است .

(بهجت): مسأله ۱۹۸۳ اگر زن شوهردار زنا کند، در صورتی که امکان داشته باشد بیچه

متولد از او و از شوهرش باشد ملحق به شوهر می شود و متولد از زنا حساب نمی شود.

(بهجت): مسأله ۱۹۸۴ حق سرپرستی طفل، پسر باشد یا دختر، بنا بر اظهر تا دو سال برای مادر است، اما بعد از دو سال تا هفت سال پدر هم حق سرپرستی دارد، و در این پنج سال احوط آن است که حق سرپرستی پسر با پدر و دختر با مادر است، ولی بعد از هفت سال حق سرپرستی، فقط از آن پدر است.

(بهجت): مسأله ۱۹۸۶ در ایام سرپرستی هر کدام از پدر و مادر، اگر دیگری خواست بچه اش را ببیند یا این که به او چیزی برساند یا مشکل و ضرری از او برطرف کند و یا این که مدتی در کنار هم باشند، دیگری نباید مانع شود.

(بهجت): مسأله ۱۹۸۷ هر یک از پدر و مادر اگر چه مثل پدر قبل از رسیدن نوبت سرپرستیش از دنیا برود، حق سرپرستی مخصوص دیگری می شود، نه وصی یا نزدیکان متوفی، و در صورت وفات پدر، اگر مادر ازدواج کند در حق سرپرستی او تأمل است، و احوط رعایت رضایت کسی است که شرعاً بعد از پدر و مادر صاحب حق است.

(بهجت): مسأله ۱۹۸۸ اگر پدر و مادر مفقود شوند، بنا بر اظهر حق سرپرستی برای جد پدری به جای پدر و جد مادر به جای مادر به همان صورتی که در پدر و مادر گفته شد ثابت است، و احتیاط در رعایت رضایت جد پدری است، و اگر اینها هم مفقود شوند، حق سرپرستی برای کسی که از نظر ارث به بچه نزدیکتر است، یعنی اگر بچه بمیرد از او ارث می برد، خالی از وجه نیست.

(بهجت): مسأله ۱۹۸۹ انفاق و تأمین مخارج زندگی پدر و مادر و پدر بزرگ و مادر بزرگ هر چه بالا روند بر فرزند واجب است و همچنین تأمین مخارج فرزندان و اولاد آنها هر چه پایین آیند؛ و این دو حکم، در صورتی است که آنها فقیر باشند. و انفاق بر غیر اینها، از برادران و خواهران و عموها و دایی ها واجب نیست، اگر چه مستحب مؤکد است.

احکام طلاق

[مسائلی در احکام طلاق]

[مسئله ۲۴۹۸]

مسئله ۲۴۹۸ مردی که زن خود را طلاق می دهد، باید عاقل و بنا بر احتیاط واجب بالغ باشد (۱) و به اختیار خود طلاق دهد. و اگر او را مجبور کنند که زنش را طلاق دهد، طلاق باطل است؛ و نیز باید قصد طلاق داشته باشد، پس اگر صیغه طلاق را به شوخی (۲) بگوید صحیح نیست. (۱) (اراکلی): کسی که زن خود را طلاق می دهد، باید عاقل و بنا بر احتیاط واجب بالغ باشد (ولی اگر بچه ده ساله ممیز، زن خود را طلاق دهد، احتیاط باید مراعات شود) ..

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری)، (سیستانی): مردی که زن خود را طلاق می دهد، باید بالغ و عاقل باشد (سیستانی): ولی اگر بچه ده ساله زن خود را طلاق دهد، باید مراعات احتیاط در مورد آن ترک نشود) .. (۲) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): مثلاً به شوخی (سیستانی): یا در حال مستی) ..

(بهجت): مسئله مرد با شرایط ذیل می تواند زن خود را طلاق دهد: ۱ بالغ باشد. ۲ عاقل باشد. ۳ مجبور نباشد. ۴ قصد طلاق داشته باشد. پس اگر صیغه طلاق را به شوخی بگوید طلاق صحیح نیست. طلاق دادن بچه ممیزی که ده سال او تمام شده بنا بر أظهر صحیح است ولی خلاف احتیاط می باشد و بهتر است او طلاق ندهد. اگر مرد را مجبور کنند که زنش را طلاق دهد، طلاق باطل است و بنا بر أظهر در تحقق اجبار همین مقدار کافی است که اگر مثلاً طلاق ندهد، مالی را که به آن نیاز دارد و اگر از او بگیرند به حالش ضرر دارد به ناحق از او بگیرند، ولی اگر می تواند توریه کند و با توجه و التفات در حین طلاق توریه نکرد بنا بر أظهر طلاق صحیح است.

(زنجانلی): مسئله کسی که زن خود را طلاق می دهد باید عاقل بوده و کمتر از ده سال نداشته باشد و طلاق بچه نابالغ ممیز که کمتر از ده سال نداشته باشد صحیح است و نیز باید واقعاً طلاق شرعی و مرد جدا شدن زن از زوجیت خود را قصد کرده باشد و مجرد مجبور بودن طلاق دهنده سبب باطل شدن طلاق نمی گردد. البته در غالب موارد اجبار، شخص اجبار شده، وقوع طلاق شرعی را واقعاً قصد نمی کند بلکه تنها اجراء صیغه طلاق را قصد می کند که در این صورت طلاق واقع نمی گردد، ولی اگر به سبب اجبار، مرد واقعاً قصد طلاق شرعی زنش را داشته باشد طلاق صحیح خواهد بود.

[مسأله ۲۴۹۹]

اشاره

مسأله ۲۴۹۹ زن باید در وقت طلاق از خون حیض و نفاس پاک باشد و شوهرش در آن پاکی (یا در حال نفاس یا حیض که پیش از این پاکی بوده (۱)) با او نزدیکی نکرده باشد (۲) و تفصیل این دو شرط در مسائل آینده گفته می شود. (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی) و (صافی) نیست] (۲) (مکارم): و اگر در حال نفاس یا حیض که پیش از این پاکی بوده با او نزدیکی نموده باشد بنا بر احتیاط طلاق کافی نیست، بلکه باید دوباره عادت شود و پاک گردد ..

(فاضل): مسأله شرایط صحّت طلاق عبارت است از: ۱ زن باید هنگام طلاق، از خون حیض و نفاس پاک باشد. ۲ از هنگام حیض شدن قبل، تا زمان طلاق گرفتن، در حال پاکی با شوهر خود همبستر نشده باشد. ۳ طلاق در حضور دو مرد عادل جاری شود.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۶۲۸ اگر زن دروغ بگوید یا اشتباه کند و در حالی که حیض است طلاق بگیرد، طلاق او باطل است؛ حتی اگر بعداً متوجه شود که هنگام طلاق حائض بوده است، طلاق مذکور باطل است. و اگر خیال کند که حائض است، اما بگوید پاک هستم و طلاق بگیرد و بعد معلوم شود که حیض نبوده، طلاقش صحیح است.

[مسأله ۲۵۰۰]

مسأله ۲۵۰۰ طلاق دادن زن در حال حیض یا نفاس در سه صورت صحیح است: اول: آن که شوهرش بعد از ازدواج (۱) با او نزدیکی نکرده باشد. دوم: آبستن باشد (۲) و اگر معلوم نباشد که آبستن است و شوهر در حال حیض طلاقش بدهد، بعد بفهمد آبستن بوده (۳)، اشکال ندارد. سوم: مرد بواسطه غایب بودن نتواند یا برایش مشکل باشد که پاک بودن زن را بفهمد (۴) (۱) (تبریزی): قُبَلًا و دُبُرًا [از جلو و عقب] .. (۲) (مکارم): [پایان صورت دوم] (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان)؛ دوم: معلوم باشد آبستن است .. (۳) (اراک)؛ (خوئی)، (زنجان)؛ احتیاط واجب آن است که دوباره او را طلاق دهد (زنجان)؛ و تا او را طلاق مجدد نداده، معامله زن و شوهری ننماید. [پایان صورت دوم] (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)؛ احتیاط مستحب آن است که دوباره او را طلاق دهد (گلپایگانی)، (صافی)؛ ولی قبل از طلاق دوم، با او معامله زن و شوهری ننماید. [پایان صورت دوم] (سیستانی)؛ آن طلاق باطل است، هر چند بهتر است رعایت احتیاط شود، گرچه با تجدید طلاق باشد. [پایان صورت دوم] (۴) (بهجت)؛ ولی احتیاط مستحب در این است که در این صورت یک ماه صبر کند و بعد طلاق بدهد.

(اراکى)، (خوئى)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): سوم : مرد بواسطه غائب بودن (خوئى)، (تبریزی): یا حبس بودن)
نتواند بفهمد که زن از خون حیض یا نفاس پاک است یا نه .

(فاضل): سوم : مرد بواسطه غایب بودن و مانند آن نتواند پاک بودن زن را بفهمد.

(مکارم): سوم: زن غائب باشد و مرد نتواند یا برایش مشکل باشد که پاک بودن زن را بفهمد.

(نوری): سوم: مرد بواسطه غائب بودن یا مشقت داشتن تحقیق نتواند یا برایش مشکل باشد که پاک بودن زن را بفهمد.

(سیستانی): سوم: مرد بواسطه غائب بودن یا هر سببی، هر چند کتمان زن باشد نتواند بفهمد که زن از خون حیض و نفاس پاک است یا نه، ولی در این صورت بنا بر احتیاط واجب باید مرد صبر کند تا حد اقل یک ماه از جدا شدنش از زن بگذرد و بعد او را طلاق دهد.

(زنجان): سوم: مرد به واسطه غایب بودن یا جهتی دیگر همچون محبوس بودن نتواند یا برایش مشکل باشد که پاک بودن زن را بفهمد.

[مسئله ۲۵۰۱]

مسئله ۲۵۰۱ اگر زن را از خون حیض پاک بداند (۱) و طلاقش دهد (۲) بعد معلوم شود که موقع طلاق در حال حیض بوده، طلاق او باطل است (۳) و اگر او را در حیض بداند و طلاقش دهد (۴) بعد معلوم شود پاک بوده، طلاق او صحیح است. (۱) (زنجان): در جایی که پاک بودن زن از خون حیض شرط است اگر زن را از خون حیض پاک بداند.. (۲) (بهجت): اگر با اعتقاد به اینکه زن از خون حیض پاک است طلاقش دهد.. (۳) (سیستانی): مگر در فرض مذکور.. (۴) (بهجت): اگر با اعتقاد به اینکه در حال حیض است طلاقش دهد،..

[مسئله ۲۵۰۲]

مسئله ۲۵۰۲ کسی که می داند زنش در حال حیض یا نفاس است، اگر غایب شود (۱) مثلاً مسافرت کند و بخواهد او را طلاق دهد (۲) باید تا مدتی که معمولاً زنها از حیض یا نفاس پاک می شوند صبر کند (۳) (۱) (سیستانی): اگر از او جدا شود.. (۲) (فاضل)، (مکارم): و نتواند از حالش با خبر شود.. (۳) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و بعد طلاق دهد. (بهجت): تا یقین کند که او پاک شده است.

(سیستانی): باید تا مدتی که یقین یا اطمینان پیدا کند که زن از آن حیض یا نفاس پاک شده صبر نماید و بعداً چنانچه بداند که او در حالت پاکی است، می تواند او را طلاق دهد و همچنین است اگر شک داشته باشد، در صورتی که آنچه را در کیفیت طلاق غائب در مسئله [۲۵۰۰] گذشت مراعات کند.

(زنجان): باید تا مدتی که شرعاً زن محکوم به حیض یا نفاس است صبر کند و بعداً او را طلاق دهد.

[مسئله ۲۵۰۳]

مسأله ۲۵۰۳ اگر مردی که غائب است (۱) بخواهد زن خود را طلاق دهد چنانچه بتواند اطلاع پیدا کند که زن او در حال حیض یا نفاس است یا نه (۲) اگر چه (۳) اطلاع او از روی عادت حیض زن ، یا نشانه های دیگری باشد که در شرع معین شده (۴) باید تا مدّتی که معمولاً زن‌ها از حیض یا نفاس پاک می شوند صبر کند. این مسأله ، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

(۱) (سیستانی): اگر مردی که از زن خود جدا شده .. (۲) (بهجت): باید تحقیق کند ..

(اراکي): باید صبر کند و چنانچه نتواند اطلاع پیدا کند، می تواند زن خود را طلاق دهد و در هر صورت اگر بعداً معلوم شود که طلاق در حال حیض یا نفاس بوده و یا در پاکی که با او نزدیکی کرده است انجام گرفته ، صحیح است . (۳) (بهجت): ولی اگر .. (۴) (فاضل): باید حال او را استعلام کند و اگر نتواند باید تا مدتی که معمولاً زنها از حیض یا نفاس پاک می شوند صبر کند و احتیاط مستحب آن است که تا یک ماه صبر کند.

(سیستانی): اگر او را طلاق دهد و بعداً معلوم شود که در حال حیض یا نفاس بوده ، طلاق او صحیح نیست .

(زنجانى): مسأله اگر مردی که غایب است بدون مشقت بتواند اطلاع پیدا کند که زن او در حال حیض یا نفاس است یا نه ، چنانچه بخواهد بدون اطلاع گرفتن از وضعیت زن ، او را طلاق دهد، باید تا زمانی صبر کند که اطمینان پیدا شود که زن از حیض یا نفاس پاک شده است یا بخاطر نشانه هایی که شرع معین کرده همچون عادت زن ، حکم به پاکی زن از حیض و نفاس گردد.

[مسأله ۲۵۰۴]

مسأله ۲۵۰۴ اگر با عیالش که از خون حیض و نفاس پاک است نزدیکی کند و بخواهد طلاقش دهد، باید صبر کند تا دوباره حیض ببیند و پاک شود (۱) ولی زنی را که نه سالش تمام نشده ، یا آبستن است (۲) اگر بعد از نزدیکی طلاق دهند، اشکال ندارد و همچنین است اگر یائسه باشد (۳) یعنی اگر سیده است بیشتر از شصت سال (۴) و اگر سیده نیست بیشتر از پنجاه سال (۵) داشته باشد. (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و همچنین اگر در حال حیض یا نفاس با او نزدیکی کند، نمی تواند در پاکی بعد از آن حیض یا نفاس او را طلاق دهد اگر چه در آن پاکی با او نزدیکی نکرده باشد ..

(زنجانى): ولی زنی را که نه سالش تمام نشده یا آبستن بودن او معلوم باشد، اگر بعد از نزدیکی طلاق دهند، صحیح است و همچنین است اگر یائسه باشد یعنی اگر قرشیه است (زن سیده یکی از اقسام زن قرشیه است) بیشتر از شصت سال قمری و اگر قرشیه نیست بیشتر از پنجاه سال قمری داشته باشد. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): یا اینکه یائسه شده ، اگر بعد از نزدیکی طلاق دهند، اشکال ندارد. [پایان مسأله] (اراکي): زنی را که نه سالش تمام نشده یا آبستن بودن او معلوم باشد .. (۳) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(خوئی)، (نوری)، (تبریزی): (معنای یائسه در مسأله [۴۳۵] گذشت). (۴) (فاضل): شصت سال قمری .. ۵ (فاضل): پنجاه سال قمری ..

(سیستانی): مسأله اگر با همسرش نزدیکی کند چه پاک باشد و چه در حال حیض باشد

و بخواهد طلاقش دهد، باید صبر کند تا دوباره حیض ببیند و پاک شود، ولی زنی را که نه سالش تمام نشده، یا معلوم است که آبستن است، اگر بعد از نزدیکی طلاق دهند اشکال ندارد، و همچنین است اگر یائسه باشد (معنای یائسه در مسأله [۲۴۴۸] گذشت).

(مکارم): مسأله هر گاه با همسرش نزدیکی کرده و بخواهد طلاقش دهد باید صبر کند حیض ببیند و پاک شود، ولی اگر باردار باشد می تواند بعد از نزدیکی کردن بلافاصله او را طلاق دهد، همچنین اگر یائسه باشد، یعنی بیشتر از پنجاه سال داشته باشد.

[مسأله ۲۵۰۵]

مسأله ۲۵۰۵ هر گاه با زنی که از خون حیض و نفاس پاک است نزدیکی کند و در همان پاکی طلاقش دهد اگر بعد معلوم شود که موقع طلاق آبستن بوده اشکال ندارد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (اراکی)، (خوئی)، (زنجانى): اگر بعد معلوم شود که موقع طلاق آبستن بوده، بنا بر احتیاط واجب باید دوباره او را طلاق دهد (زنجانى): و تا او را دوباره طلاق نداده، معامله زن و شوهری نکنند).

(گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): چنانچه بعد معلوم شود که موقع طلاق آبستن بوده، بنا بر احتیاط مستحب دوباره او را طلاق دهد.

(سیستانی): چنانچه بعد معلوم شود که موقع طلاق آبستن بوده، آن طلاق باطل است ولی رعایت احتیاط، بهتر است هر چند با تجدید طلاق باشد. (بهجت): بنا بر اظهر طلاق صحیح است.

[مسأله ۲۵۰۶]

مسأله ۲۵۰۶ اگر با زنی که از خون حیض و نفاس پاک است نزدیکی کند (۱) و مسافرت نماید (۲) چنانچه بخواهد در سفر طلاقش دهد (۳) باید به قدری که زن معمولاً بعد از آن پاکی، خون می بیند و دوباره پاک می شود صبر کند (۴) (۱) (سیستانی): و سپس از او جدا شود مثلاً مسافرت نماید چنانچه بخواهد در سفر طلاقش دهد و نتواند از حالش اطلاق پیدا کند، باید به قدری که زن بعد از آن پاکی خون می بیند و دوباره پاک می شود، صبر کند و احتیاط واجب آن است که آن مدت کمتر از یک ماه نباشد، و اگر با رعایت آنچه گفته شد طلاق دهد و سپس معلوم شود طلاق در همان پاکی اول واقع شده است، اشکال ندارد. (۲) (مکارم): و راهی برای تحقیق از حال زن نباشد.. (۳) (فاضل): و نتواند حال او را در سفر استعلام کند.. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و احتیاط واجب آن است که آن مدت کمتر از یک ماه نباشد.

(فاضل): و احتیاط مستحب آن است که آن مدت کمتر از یک ماه نباشد.

(مکارم): احتیاط واجب آن است که حد اقل یک ماه صبر کند و بعد طلاق دهد.

(زنجانی): مسأله اگر با زنی که از خون حیض و نفاس پاک است نزدیکی کند و غایب شود مثلاً مسافرت نماید، چنانچه احتمال دهد که هنوز از پاکی بیرون نرفته و بخواهد در سفر طلاقش دهد باید یک ماه صبر کند و بعد طلاقش دهد، و اگر بعد از یک ماه صبر کردن طلاقش دهد، طلاق وی صحیح است هر چند بعداً معلوم شود که هنوز از آن پاکی بیرون نرفته یا

در

هنگام طلاق، در حال حیض یا نفاس بوده است، و اگر شخص غایب یقین داشته باشد که زنش از خون حیض و نفاس پاک است و در آن پاکی با وی نزدیکی نکرده است، یا به حکم شرع، زن وی در این حال به شمار آید چنانچه زنش را طلاق دهد طلاق او صحیح است، هر چند بعداً معلوم باشد که واقعاً در حال حیض یا نفاس بوده یا هنوز از پاکی زمان نزدیکی بیرون نرفته است.

[مسئله ۲۵۰۷]

مسئله ۲۵۰۷ اگر مرد بخواهد زن خود را که بواسطه مرضی حیض نمی بیند (۱) طلاق دهد، باید از وقتی که با او نزدیکی کرده تا سه ماه از جماع با او خودداری نماید و بعد او را طلاق دهد. (۱) (اراکي): بواسطه مرضی یا نقص در خلقت حیض نمی بیند ..

(خوئی)، (تبریزی)، (صافی): بواسطه اصل خلقت یا مرضی حیض نمی بیند ..

(مکارم): بواسطه بیماری یا غیر آن حیض نمی بیند ..

(فاضل): بواسطه اصل خلقتش یا مرض یا بواسطه خوردن قرص که زنان برای جلوگیری از خون حیض می خورند حیض نمی بیند ..

(سیستانی): مسئله اگر مرد بخواهد زن خود را که بواسطه اصل خلقت یا مرضی یا شیر دادن یا مصرف دارو یا هر سببی دیگر حیض نمی بیند و زنه‌ای در سن او حیض می بیند طلاق دهد، باید از وقتی که با او نزدیکی کرده سه ماه بگذرد که نزدیکی نکرده باشد سپس او را طلاق دهد.

(زنجانی): مسئله اگر مرد بخواهد زن خود را که سه سالش تمام گشته و به سن یائسگی نرسیده ولی طبق معمول حیض نمی بیند طلاق دهد، باید از وقتی که با او نزدیکی کرده تا سه ماه قمری از جماع با او خودداری نماید و بعد او را طلاق دهد.

[مسئله ۲۵۰۸]

اشاره

مسئله ۲۵۰۸ طلاق باید به صیغه عربی صحیح (۱) خوانده شود و دو مرد عادل آن را بشنوند (۲) و اگر خود شوهر بخواهد صیغه طلاق را بخواند و اسم زن او مثلاً فاطمه باشد باید بگوید: «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ طَالِقٌ» زن من فاطمه رها است و اگر دیگری را وکیل کند، آن وکیل باید بگوید: «زَوْجَةُ مُوَكَّلِي فَاطِمَةُ طَالِقٌ» (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی): و به کلمه «طالِق» .. (۲) (مکارم): بنا بر احتیاط واجب باید صیغه طلاق به عربی صحیح خوانده شود و واجب است دو مرد عادل آن را بشنوند ..

(بهجت): طلاق باید به صیغه عربی صحیح خوانده شود و اگر خواندن به عربی صحیح ممکن نبود، با سایر زبانها به صورت صحیح باید خوانده شود، و اگر به عربی می تواند بخواند ولی عربی صحیح را نمی داند، احتیاط در این است که هم به عربی غیر صحیح و هم به لغت صحیح کسی که صیغه طلاق را می خواند خوانده شود، و باید دو مرد عادل صیغه طلاق را بشنوند .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و در صورتی که زن معین باشد ذکر نام او لازم نیست . (سیستانی): و اگر حاضر باشد کافی است بگوید «هذه طالق» و به او اشاره کند یا بگوید «انت

طالق» و او را مخاطب قرار دهد و چنانچه مرد نتواند طالق را به صیغه عربی بیاورد و نتواند وکیل بگیرد، به هر لفظی که مرادف صیغه عربی آن است از هر لغتی باشد می تواند طلاق دهد).

(مکارم): یعنی: همسر موکّل من رها است .

(زنجانی): مسأله طلاق باید به صیغه صحیح و با کلمه طالق و بنا بر مشهور به صیغه عربی خوانده شود و دو مرد عادل آن را بشنوند و در صورتی که زن معین نباشد به گونه ای او را معین کند، بنا بر این اگر خود شوهر بخواهد صیغه طلاق را بخواند و اسم زن او مثلاً فاطمه است ، می گوید: «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ طَالِقٌ» و اگر دیگری را وکیل کند آن وکیل می گوید: «زَوْجَهُ مُوَكَّلِي فَاطِمَةُ طَالِقٌ».

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۰۰۲ کسی که قدرت خواندن صیغه طلاق ندارد، مثل گنگ و لال ، همین که اشاره او یقیناً به طلاق باشد کافی است ، و همچنین است نوشته ای که مقصود از آن انشاء طلاق باشد.

(بهجت): مسأله ۲۰۰۳ طلاق دادن مکروه است ، و طلاق دادن زنی که در حال بیماری است ، کراهتش شدیدتر است .

[مسأله ۲۵۰۹]

مسأله ۲۵۰۹ زنی که صیغه شده ، مثلاً یک ماهه یا یک ساله او را عقد کرده اند، طلاق ندارد و رها شدن او به این است که مدتش تمام شود، یا مرد مدّت را به او ببخشد، به این ترتیب که بگوید: مدّت را به تو بخشیدم (۱) و شاهد گرفتن و پاک بودن زن از حیض لازم نیست . (۱) (زنجانی): یا مرد مدّت او را به او ببخشد، یا عقد او به واسطه شیر خوردن و مانند آن منفسخ شود ..

(مکارم): مسأله ازدواج موقت طلاق ندارد، هر زمان مدّتش تمام شود یا مرد مدّت را به او ببخشد از قید همسری او رها می شود و پاک بودن از عادت ماهانه و همچنین شاهد گرفتن لازم نیست .

(سیستانی): مسأله ازدواج موقت طلاق ندارد، و رها شدن زن به این است که مدتش تمام شود یا مرد مدّت را به او ببخشد، مثلاً بگوید: مدّت را به تو بخشیدم ، و شاهد گرفتن و پاک بودن زن از حیض لازم نیست .

(بهجت): مسأله متعه یعنی عقد غیر دائم ، طلاق ندارد بنا بر این شاهد گرفتن و پاک بودن زن از حیض لازم نیست و جدایی آن بدین صورت است که مدّت عقد تمام شود یا مرد بگوید باقی مدّت عقد را بخشیدم .

عده طلاق

مسأله ۲۵۱۰ زنی که نه سالش تمام نشده و زن یائسه (۳) آن «۱» عدّه ندارد، یعنی اگر چه شوهرش با او نزدیکی کرده باشد، بعد از طلاق می تواند فوراً شوهر کند.

(مکارم): مسأله زنی که از شوهرش طلاق گرفته باید عده نگه دارد، مگر این که شوهر با او اصلاً نزدیکی نکرده باشد، یا قبل از نه سال طلاقش دهد، یا زن یائسه باشد، یعنی پنجاه سال از عمر او گذشته باشد، در این سه صورت بعد از طلاق می تواند بلافاصله شوهر کند.

[مسأله ۲۵۱۱]

مسأله ۲۵۱۱ زنی که نه سالش تمام شده و یائسه نیست اگر شوهرش با او نزدیکی کند و طلاقش دهد، بعد از طلاق باید عده نگه دارد (۱) یعنی بعد از آن که در پاکی طلاقش داد (۲)، به قدری صبر کند که دوبار حیض ببیند و پاک شود و همین که حیض سوم را دید عده او تمام می شود و می تواند شوهر کند. ولی اگر پیش از نزدیکی کردن با او طلاقش بدهد (۳) عده ندارد (۴)، یعنی می تواند بعد از طلاق فوراً شوهر کند (۵). (۱) (زنجانی): یعنی بعد از طلاق سه پاکی ببیند و بعد می تواند شوهر کند، و اگر در حال پاکی زن را طلاق داده و پس از آن مقداری هر چند کم، پاک باشد؛ یک پاکی به حساب می آید، ولی اگر پیش از نزدیکی کردن با او طلاقش بدهد عده ندارد، یعنی می تواند بعد از طلاق فوراً شوهر کند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل): و مقداری هر چند کم باشد بعد از طلاق پاک بود ..

(خوئی)، (تبریزی): زنی که نه سالش تمام شده و یائسه نیست و شوهرش با او نزدیکی کند (تبریزی): و شوهرش با او نزدیکی کرده) اگر طلاقش دهد، بعد از طلاق باید عده نگه دارد و عده زن آزاد آن است که بعد از آن که شوهرش در پاکی طلاقش داد ..

(سیستانی): زنی که نه سالش تمام شده است و یائسه نیست و شوهرش با او نزدیکی کرده اگر طلاقش دهد، بعد از طلاق باید عده نگهدارد، و عده زنی که فاصله بین دو حیض او کمتر از سه ماه است آن است که بعد از آن که شوهرش در پاکی طلاقش داد .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): اگر بعد از عقد با او نزدیکی نکرده باشد و طلاقش بدهد .. (۴) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۵) (سیستانی): مگر آن که منی شوهر داخل فرج او شده باشد، که در این صورت باید عده نگهدارد.

(مکارم): مسأله مقدار عده در مورد زنانی که عادت می شوند احتیاط آن است که به قدری صبر کند که دوبار حیض ببیند و پاک شود؛ هنگامی که حیض سوم را دید عده او تمام است .

[مسأله ۲۵۱۲]

مسأله ۲۵۱۲ زنی که حیض نمی بیند اگر در سن زنهایی باشد که حیض می بیند (۱) چنانچه شوهرش بعد از نزدیکی کردن او را طلاق دهد (۲) باید بعد از طلاق تا سه ماه (۳) عده نگه دارد (۴) (۱) (سیستانی): یا حیض می بیند ولی فاصله بین دو حیض او سه ماه یا بیشتر است .. (۲) (اراکي)، (گلپایگانی)، (صافی): چنانچه شوهرش او را طلاق دهد .. (۳) (اراکي)، (سیستانی): سه ماه قمری .. (۴) (مکارم): و منظور از سه ماه آن است که اگر اول ماه است، سه ماه تمام هلالی و اگر روز دیگری از ماه است مانند پنجم یا دهم، هنگامی که پنجم یا دهم ماه چهارم شود عده او تمام

است ، مثلاً اگر پنجم ماه رجب او را طلاق گفته ، پنجم ماه شوال عده او تمام است .

(زنجانی): مسأله زنی که در سن زنهایی است که حیض می بینند اگر حیض نمی بیند یا حیض می بیند ولی فاصله دو حیض او سه ماه یا بیشتر است ، چنانچه شوهرش بعد از نزدیکی کردن ، او را طلاق دهد، باید بعد از طلاق تا سه ماه قمری عده نگهدارد.

[مسأله ۲۵۱۳]

مسأله ۲۵۱۳ زنی که عده او سه ماه است ، اگر اول ماه طلاقش بدهند باید سه ماه هلالی ، یعنی از موقعی که ماه دیده می شود تا سه ماه عده نگه دارد (۱) و اگر در بین ماه طلاقش بدهند، باید باقی ماه را با دو ماه بعد از آن و نیز کسری ماه اول را از ماه چهارم عده نگه دارد تا سه ماه تمام شود، مثلاً اگر غروب روز بیستم ماه طلاقش بدهند (۲) و آن ماه بیست و نه روز باشد باید نه روز باقی ماه را با دو ماه بعد از آن و بیست روز از ماه چهارم عده نگه دارد، و احتیاط مستحب (۳) آن است که از ماه چهارم ، بیست و یک روز عده نگه دارد تا با مقداری که از ماه اول عده نگه داشته ، سی روز شود. (۱) (سیستانی): زنی که عده او سه ماه است ، اگر اول ماه قمری طلاقش بدهند باید سه ماه تمام عده نگهدارد .. (۲) (سیستانی): و آن ماه سی روز باشد، پایان عده او غروب روز بیستم از ماه چهارم است ؛ و اگر ماه اول بیست و نه روز باشد احتیاط واجب آن است که از ماه چهارم بیست و یک روز عده نگهدارد، تا با مقداری که از ماه اول عده نگه داشته ، سی روز شود. (۳) (اراکي): احتیاط واجب .. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۵۱۲ (زنجانی): مسأله زنی را که عده او سه ماه است هر روز از ماه طلاق دهند، در همان روز از ماه چهارم عده او تمام می شود، و احتیاط مستحب آن است که زن قبل از گذشتن ۹۰ روز از زمان طلاق ازدواج نکند و از کارهایی که در عده حرام است همچون زینت کردن خودداری کند.

[مسأله ۲۵۱۴]

مسأله ۲۵۱۴ اگر زن آبستن را طلاق دهند (۱) عده اش تا دنیا آمدن یا سقط شدن بچه اوست (۲) بنا بر این اگر مثلاً یک ساعت بعد از طلاق ، بچه او به دنیا آید، عده اش تمام می شود (۳) (۱) (گلپایگانی) ، (صافی): اگر زن آبستن را که حملش از شوهرش باشد طلاق دهند .. (۲) (اراکي): عده اش تا دنیا آمدن یا سقط شدن حمل او است اگر چه به صورت نطفه باشد ..

(فاضل): باید تا دنیا آمدن یا سقط شدن بچه عده نگهدارد .. (۳) (مکارم): و می تواند شوهر کند.

(گلپایگانی) ، (صافی): و اگر حمل از شوهرش نباشد خواه از زنا باشد یا از شبهه به وضع حمل عده طلاق تمام نمی شود، بلی عده وطی به شبهه به وضع حمل تمام می شود و زنا عده ندارد.

(سیستانی): ولی این در صورتی است که بچه فرزند شرعی شوهر باشد، بنا بر این اگر زن از زنا آبستن شده باشد و شوهرش

او را طلاق دهد، عدّه او به وضع حمل بچه اش تمام نمی شود.

(زنجانى): البتّه اين در صورتى است كه بچه فرزند شرعى شوهر باشد، خواه در هنگام عقد با وى نزديكى كرده است، يا پيش از عقد از روى شبهه نزديكى كرده باشد، و اگر زن از زنا آبستن شده باشد يا از غير شوهرش آبستن شده باشد و شوهرش او را طلاق دهد، عدّه طلاق با دنيا آمدن يا سقط بچه تمام نمى شود.

[مسأله ۲۵۱۵]

مسأله ۲۵۱۵ زنى كه نه سالش تمام شده و يائسه نيست اگر صيغه شود مثلاً يك ماهه يا يك ساله، چنانچه شوهرش با او نزديكى نمايد و مدّت آن زن تمام شود يا شوهر مدّت را به او ببخشد (۱) در صورتى كه حيض مى بيند بايد به مقدار دو حيض و اگر حيض نمى بيند، چهل و پنج روز بايد از شوهر كردن خوددارى نمايد. اين مسأله، در رساله آيت الله (بهجت) نيست (۱) (اراكى): بايد عدّه نگه دارد پس اگر حيض مى بيند بايد به مقدار دو حيض و اگر نمى بيند، چهل و پنج روز از شوهر كردن خود دارى نمايد.

(گلبايگاني)، (صافى): بايد عدّه نگه دارد، پس اگر حيض مى بيند، واجب است به مقدار دو حيض عدّه نگهدارد، و اگر حيض نمى بيند، بايد چهل و پنج روز از شوهر كردن خوددارى نمايد (صافى): و اگر آبستن باشد بنا بر احتياط لازم هر كدام از زائيدن و چهل و پنج روز را كه بيشتر است عدّه قرار دهد).

(خوئى)، (تبريزى): بايد عدّه نگه دارد پس اگر حيض مى بيند بايد به مقدار دو حيض عدّه نگه دارد و شوهر نكند و اگر حيض نمى بيند چهل و پنج روز از شوهر كردن خوددارى نمايد و در صورتى كه آبستن باشد احتياط واجب آن است كه به هر كدام از زائيدن يا چهل و پنج روز كه بيشتر است عدّه نگه دارد.

(سيستانى): بايد عدّه نگهدارد، پس اگر حيض مى بيند، بايد به مقدار دو حيض عدّه نگهدارد و شوهر نكند و يك بار حيضديدن بنا بر احتياط واجب كافى نيست. و اگر حيض نمى بيند چهل و پنج روز از شوهر كردن خوددارى نمايد، و در صورتى كه آبستن باشد عدّه او تا دنيا آمدن يا سقط شدن بچه اوست اگر چه احتياط مستحب آن است كه به هر كدام از زائيدن يا چهل و پنج روز كه بيشتر است عدّه نگه دارد.

(فاضل): در صورتى كه حيض مى بيند بنا بر احتياط واجب بايد به مقدار دو حيض كامل عدّه نگه دارد و شوهر نكند و اگر حيض نمى بيند، چهل و پنج روز بايد از شوهر كردن خوددارى نمايد. و در صورتى كه آبستن باشد، با وضع حمل يا سقط جنين، عدّه او تمام مى شود هر چند احتياط مستحب آن است كه به هر كدام از زائيدن يا چهل و پنج روز، يا دو حيض كامل كه بيشتر است، عدّه نگهدارد.

(مكارم): مسأله عدّه ازدواج موقت بعد از تمام شدن مدّت، در صورتى كه عادت ماهانه مى بيند، به مقدار دو حيض كامل است و اگر عادت نمى بيند چهل و پنج روز تمام است.

(زنجانی): مسأله زنی که نه سالش تمام شده و یائسه نیست اگر به ازدواج موقت کسی درآید، چنانچه شوهرش با او نزدیکی نماید و مدت ازدواج تمام شود یا به جهتی همچون بخشیدن شوهر، یا شیر خوردن، ازدواج وی فسخ گردد باید عده نگهدارد، پس اگر حیض می بیند باید به مقدار یک حیض کامل عده نگهدارد، و مستحب بلکه مطابق احتیاط استجابی آن است که دو حیض کامل صبر کند و شوهر نکند، و اگر حیض نمی بیند چهل و پنج روز از شوهر کردن خودداری نماید و در هر حال اگر

زن آبستن است با بدنیا آمدن بچه یا سقط بچه عده اش تمام می گردد چنانچه در مسأله قبل گذشت .

[مسأله ۲۵۱۶]

مسأله ۲۵۱۶ ابتدای عده طلاق از موقعی است که خواندن صیغه طلاق تمام می شود، چه زن بداند طلاقش داده اند یا نداند، پس اگر بعد از تمام شدن عده بفهمد که او را طلاق داده اند، لازم نیست دوباره عده نگه دارد (۱). (۱) (زنجانى): و همچنین اگر وکیل شوهر، زن را طلاق دهد و شوهر از آن اطلاع نداشته باشد، و بعد از تمام شدن عده بفهمد که وکیل او زنش را طلاق داده، لازم نیست زن دوباره عده نگهدارد.

عده زنی که شوهرش مرده

[مسأله ۲۵۱۷]

مسأله ۲۵۱۷ زنی که شوهرش مرده (۱) اگر آبستن نباشد (۲) باید تا چهار ماه (۳) و ده روز عده نگه دارد یعنی از شوهر کردن خودداری نماید اگر چه یائسه یا صیغه باشد (۴) یا شوهرش با او نزدیکی نکرده باشد (۵)، و اگر آبستن باشد، باید تا موقع زاییدن عده نگه دارد، ولی اگر پیش از گذشتن چهار ماه و ده روز، بچه اش به دنیا آید، باید تا چهار ماه و ده روز از مرگ شوهرش صبر کند و این عده را «عده وفات» می گویند. (۱) (خوئی)، (تبریزی): در صورتی که آزاد است .. (۲) [عبارت «اگر آبستن نباشد» در رساله آیت الله (بهجت) نیست] (۳) (سیستانی): چهار ماه قمری .. (۴) (بهجت): یا نه سالش تمام نشده باشد .. (خوئی): اگر چه یائسه یا صغیره باشد ..

(اراکى)، (فاضل): اگر چه صغیره و یا یائسه یا صیغه باشد ..

(سیستانی): اگر چه صغیره یا یائسه یا متعه یا کافره یا مطلقه رجعیه در حال عده باشد .. (۵) (سیستانی): حتی اگر شوهر، طفل یا دیوانه باشد ..

(زنجانى): اگر چه صیغه باشد یا از زنهایی باشد که عده ندارند ..

(مکارم): زنی که همسرش از دنیا رفته، باید چهار ماه و ده روز عده نگه دارد، خواه ازدواج دائم باشد یا موقت، شوهرش با او نزدیکی کرده باشد یا نه، حتی زن یائسه نیز باید عده وفات نگه دارد ..

[مسأله ۲۵۱۸]

مسأله ۲۵۱۸ زنی که در عده وفات می باشد، حرام است لباس الوان (۴) آن «۱» بپوشد (۱) و سرمه بکشد و همچنین کارهای دیگری که زینت حساب شود بر او حرام می باشد (۲) (۱) (فاضل)، (سیستانی): حرام است لباسهای زینتی بپوشد .. (۲) (سیستانی): ولی بیرون رفتن از خانه حرام نیست .

(مکارم): مسأله زن در مدّت عدّه وفات باید از پوشیدن لباسهای زینتی و کشیدن سرمه در چشم و کارهای دیگری که زینت حساب می شود خودداری کند.

(زنجانی): مسأله زن در مدّت عدّه وفات باید از زینت کردن یا پوشیدن لباسهای زینتی یا کشیدن سرمه در چشم یا کارهای دیگر خودداری کند.

[مسئله ۲۵۱۹]

مسئله ۲۵۱۹ اگر زن یقین کند که شوهرش مرده و بعد از تمام شدن عده وفات، شوهر کند (۱) چنانچه معلوم شود شوهر او بعداً مرده است (۲) باید از شوهر دوم جدا شود و در صورتی که آبستن باشد (۳) به مقداری که در عده طلاق گفته شد (۴) برای شوهر دوم عده طلاق (۵) و بعد برای شوهر اول عده وفات (۶) نگهدارد و اگر آبستن نباشد، برای شوهر اول عده وفات و بعد برای شوهر دوم عده طلاق نگه دارد (۷) این مسأله، در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۱) (زنجان): چنانچه معلوم شود شوهر او در موقع یقین زن به مرگ وی، هنوز زنده بوده و بعداً مرده است، باید از شوهر دوم جدا شود و برای شوهر اول عده وفات نگهدارد که ابتدای آن زمانی است که خبر درست مرگ وی به او می رسد و برای شوهر دوم اگر با وی نزدیکی کرده باشد عده وطی شبهه که مانند عده طلاق است، نگهدارد. ظاهراً عده وفات و عده وطی شبهه در یکدیگر تداخل نموده و لازم نیست دو عده مستقل بگیرد، بلکه با هر کدام از آنها که دیرتر به پایان می رسد عده زن بطور کامل سپری می گردد. (۲) (اراک): و عقد ازدواج با شوهر دوم در ایام عده واقع شده ..

(سیستانی): و عقد دوم در زمان حیات شوهر اول یا عده وفات واقعی او بوده است، باید از شوهر دوم جدا شود و بنا بر احتیاط واجب دو عده نگهدارد، پس در صورتی که از شوهر دوم آبستن باشد تا مقدار زائیدن برای شوهر دوم عده وطی شبهه (که مانند عده طلاق است) و بعد برای شوهر اول عده وفات نگهدارد یا عده سابق را تکمیل نماید؛ و اگر آبستن نباشد، اگر مرگ شوهر اول قبل از نزدیکی شوهر دوم بوده است ابتداء عده وفات نگهدارد و سپس عده وطی شبهه، و اگر نزدیکی قبل از وفات بوده است عده آن مقدم است. (۳) (مکارم): باید از شوهر دوم جدا شود و احتیاط واجب آن است که در صورتی که آبستن باشد .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): یعنی تا موقع زاییدن .. (۵) (اراک): در صورتی که از شوهر دوم آبستن باشد، باید تا وضع حمل برای شوهر دوم عده نگه دارد ..

(خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط در صورتی که آبستن باشد تا مقدار زاییدن برای شوهر دوم عده طلاق .. (۶) (مکارم): چهار ماه و ده روز عده وفات. (۷) (گلپایگانی)، (صافی): و ابتدای عده وفات را از موقعی که خبر صحیح وفات شوهر به او رسیده قرار دهد.

[مسئله ۲۵۲۰]

مسئله ۲۵۲۰ ابتدای عده وفات (۱) از موقعی است که زن از مرگ شوهر مطلع شود (۲) (۱) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی): در صورتی که شوهر زن، غائب یا در حکم غائب باشد ..

(مکارم): در صورتی که شوهر غائب باشد و فوت کند .. (۲) (سیستانی): نه از زمان مرگ شوهر؛ ولی این حکم در زنی که به سن بلوغ نرسیده و یا دیوانه می باشد محل اشکال است و رعایت احتیاط، واجب است .

[مسأله ۲۵۲۱]

اشاره

مسأله ۲۵۲۱ اگر زن بگوید عده ام تمام شده ، با دو شرط از او قبول می شود: اول : آن که مورد تهمت نباشد (۱) دوم : از طلاق یا مردن شوهرش به قدری گذشته باشد که در آن مدت ، تمام شدن عده ممکن باشد. (۱) (خوئی) ، (فاضل) ، (تبریزی) : بنا بر احتیاط ..

(مکارم) : مسأله هرگاه زن بگوید عده من تمام شده ، از او قبول می شود به شرط آن که مورد اتهام نباشد، بلکه احتیاط واجب آن است که مورد وثوق باشد.

(زنجان) : مسأله اگر زن بگوید عده ام تمام شده ، چنانچه اطمینان بر خلاف گفته وی نباشد، قول او پذیرفته می شود.

(سیستانی) : مسأله اگر زن بگوید عده ام تمام شده ، از او قبول می شود مگر آن که مورد تهمت باشد که در این صورت بنا بر احتیاط واجب قبول نمی شود، مثلاً اگر ادعا کند که در یک ماه سه مرتبه خون دیده ادعای او تصدیق نمی شود، مگر آن که نزدیکانش از زنان تصدیق کنند که عادت زنانه او این چنین بوده است .

مسأله اختصاصی

(بهجت) : مسأله ۲۰۱۶ اگر زنی را که حامله نیست طلاق رجعی داد و قبل از اتمام عده طلاق ، شوهر وفات کرد، زن باید از زمان مرگ شوهر، عده وفات نگه دارد.

طلاق بائن و طلاق رجعی

[مسأله ۲۵۲۲]

مسأله ۲۵۲۲ طلاق بائن آن است که بعد از طلاق ، مرد حق ندارد به زن خود رجوع کند، یعنی بدون عقد او را به زنی قبول نماید (۱) و آن بر پنج قسم است (۲): اول : طلاق زنی که نه سالش (۳) تمام نشده باشد. دوم : طلاق زنی که یائسه باشد (۴) یعنی اگر سیده است بیشتر از شصت سال و اگر سیده نیست بیشتر از پنجاه سال (۵) داشته باشد. سوم : طلاق زنی که شوهرش بعد از عقد با او نزدیکی نکرده باشد (۶) چهارم : طلاق سوم زنی که او را سه دفعه طلاق داده اند (۷) پنجم : طلاق خلع و مبارات (۸) و احکام اینها بعداً گفته خواهد شد و غیر اینها «طلاق رجعی» است که بعد از طلاق تا وقتی زن در عده است ، مرد می تواند به او رجوع نماید (۹). (۱) (زنجان) : یعنی بدون عقد دوباره ازدواج را برقرار سازد .. (۲) (زنجان) : بر شش قسم است ..

(مکارم): طلاق بر دو قسم است: «طلاق بائن» و «طلاق رجعی». طلاق بائن آن است که مرد در آن حق رجوع به زن خود را ندارد (منظور از رجوع آن است که مرد بدون عقد با زن آشتی کند و او را مجدداً به همسری بپذیرد). طلاق بائن بر پنج قسم است: ..

(فاضل): طلاق از جهت این که زوج حق رجوع داشته باشد یا خیر، به دو قسم تقسیم می شود: (۱) طلاق رجعی: که در این نوع طلاق، زوج قبل از پایان عده حق رجوع کند و

طلاق را به هم بزند و به زندگی با زن خود ادامه دهد. (۲) طلاق بائن: که در این نوع طلاق، مرد حق رجوع ندارد. در شش مورد، طلاق، بائن می باشد: ..

(سیستانی): یعنی بدون عقد دوباره ازدواج را برقرار سازد، و آن بر شش قسم است: .. (۳) (زنجانى): نه سال قمرى اش .. (۴) (مکارم): دوم: طلاق زن یا ئسه، یعنی زنی که بیشتر از پنجاه سال دارد. [پایان قسم دوم] (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (بهجت)، (سیستانی)، (صافی)، (زنجانى): [پایان قسم دوم] (نوری): و مراد از یا ئسه در مسأله [۴۳۵] گذشت [پایان قسم دوم] (۵) (فاضل): پنجاه سال قمری .. (۶) (فاضل): که در این سه مورد، زن اصلاً عده ندارد تا مرد بتواند در آن رجوع کند. (۷) (سیستانی): چهارم: طلاق سوم که شرح آن در مسأله [۲۵۲۷] خواهد آمد .. (۸) (سیستانی)، (زنجانى): [و] ششم: طلاق حاکم شرع، زن شخصی را که نه حاضر است که مخارج زندگی او را بدهد و نه حاضر است او را طلاق دهد .. (فاضل): پنجم: طلاق خلع. ششم: طلاق مبارات. که در این سه مورد، هر چند زن عده دارد، اما مرد حق رجوع ندارد. و احکام اینها بعداً گفته خواهد شد. (۹) (بهجت): و عقد مجدد لازم نیست.

[مسأله ۲۵۲۳]

مسأله ۲۵۲۳ کسی که زنش را طلاق رجعی داده، حرام است او را از خانه ای که موقع طلاق در آن خانه بوده بیرون کند، ولی در بعضی از مواقع که در کتابهای مفصل گفته شده (۱) بیرون کردن او اشکال ندارد. و نیز حرام است زن برای کارهای غیر لازم (۲) از آن خانه بیرون رود (۳) (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (نوری): و از جمله آنها فحاشی و رفت و آمد با اجانب است ..

(خوئی)، (تبریزی): در بعضی از مواقع که از جمله آنها فحاشی یا رفت و آمد نمودن با اجانب است .. (سیستانی): در بعضی از موارد از جمله آن که زن زنا نماید .. (۲) (اراکى)، (سیستانی)، (زنجانى): بدون اذن شوهر ..

(فاضل): حرام است زن بدون اجازه شوهرش .. (۳) (سیستانی): و بر مرد واجب است مخارج زندگی او را در دوران عده بدهد.

(مکارم): مسأله هرگاه مرد همسرش را طلاق رجعی دهد، نمی تواند او را از خانه ای که موقع طلاق در آن بوده بیرون کند (مگر در بعضی از موارد خاص)، همچنین بر خود زن نیز حرام است که برای کارهای غیر لازم از آن خانه بیرون رود.

احکام رجوع کردن

[مسأله ۲۵۲۴]

مسأله ۲۵۲۴ در طلاق رجعی مرد به دو قسم می تواند به زن خود رجوع کند (۱): اول: حرفی بزند که معنایش این باشد که او

را دوباره زن خود قرار داده است (۲) دوم

کاری کند که از آن بفهمند رجوع کرده است (۳) (۱) (مکارم): بدون آن که صیغه عقد تازه ای بخواند .. (۲) (زنجانى):
 اول: حرفی بزند که از آن فهمیده شود که او را دوباره زن خود قرار داده است، یا کاری کند که از آن این مطلب فهمیده شد
 مثلاً همسر خود را ببوسد .. (۳) (اراکى): مانند جماع و بوسیدن و لمس کردن و سایر کارهایی که بین زن و شوهر انجام می
 گیرد.

(فاضل): بنا بر این با هر لفظ و عبارت یا عملی که بفهماند او را مجدداً زن خود قرار داده است، رجوع محقق می شود و
 ظاهر این است که به نزدیکی کردن، رجوع محقق خواهد شد، اگر چه قصد رجوع نداشته باشد.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): دوم: کاری کند و به آن کار قصد رجوع کند و (خوئی)، (تبریزی): ظاهر این است که (به
 به نزدیکی کردن، رجوع محقق می شود اگر چه قصد رجوع نداشته باشد. (سیستانی): و اما بوسیدن و دست زدن با شهوت
 محل اشکال است، و بنا بر احتیاط واجب اگر نخواهد رجوع کند باید دوباره طلاق بدهد).

(بهجت): دوم: کاری کند که زن از آن بفهمد رجوع کرده است.

(زنجانى): دوم: با همسر خود نزدیکی کند، که اگر بدون قصد رجوع هم چنین کاری را انجام دهد، رجوع به حساب می
 آید.

[مسئله ۲۵۲۵]

مسئله ۲۵۲۵ برای رجوع کردن لازم نیست مرد (۱) شاهد بگیرد، یا به زن خبر دهد، بلکه اگر بدون این که کسی بفهمد،
 بگوید (۲) به زن رجوع کردم صحیح است (۳) (۱) (بهجت): دو مرد .. (۲) (اراکى): پیش خود بگوید .. (۳) (گلپایگانی)،
 (صافی)، (فاضل)، (نوری): ولی (فاضل): مستحب است برای رجوع کردن شاهد بگیرند (اما) اگر بعد از تمام شدن عده،
 مرد بگوید که در عده رجوع نموده ام لازم است اثبات نماید.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى): اگر بدون این که کسی بفهمد خودش رجوع کند، رجوعش صحیح است. ولی
 اگر بعد از تمامی عده، مرد بگوید که در عده رجوع نموده ام (سیستانی)، (زنجانى): و زن تصدیق نکند) لازم است (سیستانی)، (زنجانى): مرد ادعای خود را اثبات نماید.

[مسئله ۲۵۲۶]

مسئله ۲۵۲۶ مردی که زن خود را طلاق رجعی داده، اگر مالی از او بگیرد و با او صلح کند که دیگر به او رجوع نکند (۱)،
 حق رجوع از بین نمی رود (۲) (۱) (اراکى): مصالحه باطل است و .. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (خوئی)،
 (تبریزی): این مصالحه اگر چه صحیح است و لازم است که رجوع ننماید، ولی حق رجوع او از بین نمی رود و در صورتی
 که رجوع کند، طلاقى که داده موجب جدایی نمی شود.

(سیستانی)، (زنجانی): این مصالحه اگر چه صحیح است و واجب است که رجوع ننماید، ولی حق رجوع او از بین نمی رود و در صورتی که رجوع کند، ازدواج دوباره برقرار خواهد شد.

(مکارم): یا حق رجوع نداشته باشد ..

(صافی): اگر چه باید رجوع ننماید ولی حق رجوع او از بین نمی رود و اگر رجوع کرد

رجوع محقق می شود. (۲) (گلیپایگانی): و مالی که در مقابل آن گرفته، مالک نمی شود.

(فاضل): مسأله مردی که زن خود را طلاق رجعی داده، اگر بعد از طلاق، زن با مرد مصالحه کند که حق رجوع نداشته باشد، مصالحه باطل و مالی را که در مقابل آن گرفته مالک نمی شود.

[مسأله ۲۵۲۷]

مسأله ۲۵۲۷ اگر زنی را دو بار طلاق دهد و به او رجوع کند یا دوبار او را طلاق دهد و بعد از هر طلاق عقدش کند (۱)، بعد از طلاق سوم، آن زن بر او حرام است، ولی اگر بعد از طلاق سوم به دیگری شوهر کند، با چهار شرط (۲) به شوهر اول حلال می شود، یعنی می تواند آن زن را دوباره عقد نماید: اول: آن که عقد شوهر دوم همیشگی باشد، و اگر مثلاً یک ماهه یا یک ساله او را صیغه کند، بعد از آن که از او جدا شد، شوهر اول نمی تواند او را عقد کند. دوم: شوهر دوم بالغ باشد و با او نزدیکی و دخول کند. و بنا بر احتیاط واجب باید انزال شود (۳) سوم: شوهر دوم طلاقش دهد یا بمیرد (۴) چهارم: عده طلاق یا عده وفات شوهر دوم تمام شود (۵) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): یا بعد از یک طلاق رجوع و بعد از طلاق دیگر عقد کند ..

(فاضل): بعد از هر طلاق و گذشتن عده عقدش کند، یا بعد از یک طلاق، رجوع و بعد از طلاق دیگر و گذشتن عده، عقد کند .. (۲) (خوئی)، (صافی)، (سیستانی)، (تبریزی): با پنج شرط .. (۳) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): دوم: شوهر دوم با او نزدیکی و دخول کند و احتیاط واجب آن است که نزدیکی از جلو زن باشد ..

(گلیپایگانی)، (صافی): دوم آن که شوهر دوم با او نزدیکی و دخول کند و بنا بر احتیاط واجب (صافی): نزدیکی از جلو باشد و) انزال هم بنماید ..

(فاضل): دوم: بنا بر احتیاط، شوهر دوم بالغ باشد و باید با او نزدیکی و دخول کند و بنا بر احتیاط واجب باید انزال شود و نزدیکی از جلوی زن باشد ..

(نوری): دوم: شوهر دوم بالغ و با او نزدیکی و دخول کند و بنا بر اقوی باید نزدیکی از جلوی زن صورت بگیرد ولی انزال، لازم نیست ..

(زنجان): دوم: شوهر دوم با او نزدیکی و دخول کند .. (۴) (زنجان): سوم: شوهر دوم طلاقش دهد یا عقد وی را فسخ کند یا عقد زن به علتی همچون شیر دادن فسخ گردد یا شوهر دوم بمیرد. (۵) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): [و] پنجم: بنا بر احتیاط واجب شوهر دوم (سیستانی): در زمان نزدیکی (بالغ باشد. (صافی): [و] پنجم: آنکه بنا بر احتیاط شوهر دوم بالغ باشد.

(اراک): مسأله اگر زنی را دوبار طلاق دهد و بعد از هر طلاق به او رجوع کند، یا دوبار او را طلاق رجعی دهد و بعد از هر

طلاق و تمام شدن عده عقدش کند، بعد از طلاق سوم آن زن بر او حرام است ، ولی اگر بعد از طلاق سوم به دیگری شوهر کند، با چند شرط به شوهر اول حلال

می شود، یعنی می تواند آن زن را دوباره عقد نماید: اول: شوهر دوم بالغ باشد. دوم: آن که عقد شوهر دوم همیشگی باشد و اگر مثلاً یک ماهه یا یک ساله او را صیغه کند، بعد از آن که از او جدا شد، شوهر اول نمی تواند او را عقد کند سوم: شوهر دوم از جلو با او نزدیکی و دخول کرده باشد به نحوی که هر دو لذت برده باشند. چهارم: شوهر دوم طلاقش دهد یا بمیرد. پنجم: عده طلاق یا عده وفات شوهر دوم تمام شود.

(بهجت): مسأله اگر زنی را دوبار طلاق داد و بعد از طلاق دوباره رجوع کرد یا عقد مجدد نمود و یا بعد از یک طلاق رجوع و بعد از طلاق دیگر او را عقد کرد، در هر صورت بعد از طلاق سوم، آن زن بر او حرام می شود؛ ولی اگر زن بعد از طلاق سوم به مرد دیگری شوهر کند، با شرایط ذیل به شوهر اول حلال می شود یعنی شوهر اول می تواند دوباره او را عقد نماید: (۱) شوهر دوم باید بالغ باشد. (۲) شوهر دوم از جلو با او نزدیکی کند که موجب غسل باشد، و بنا بر احوط باید انزال شود. (۳) عقد شوهر دوم دائمی باشد. (۴) شوهر دوم طلاقش بدهد یا بمیرد. (۵) عده طلاق یا وفات شوهر دوم تمام شود.

(مکارم): مسأله هرگاه همسرش را دوبار طلاق دهد بعد عقدش کند و یا به او رجوع کند (و بنا بر احتیاط واجب در هر بار نزدیکی نماید و بعد از دیدن حیض و پاک شدن او را طلاق دهد) در مرتبه سوم که او را طلاق داد آن زن بر او حرام می شود و تنها در صورتی بر او حلال خواهد شد که بعد از گذشتن عده به عقد دائم شوهر دیگری درآید و با او نزدیکی کند، سپس او را طلاق دهد، بعد از عده شوهر اول، می تواند با او ازدواج کند.

طلاق خلع

[مسأله ۲۵۲۸]

مسأله ۲۵۲۸ طلاق زنی را که به شوهرش مایل نیست (۱) و مهر یا مال دیگر خود را به او می بخشد که طلاقش دهد «طلاق خلع» گویند (۲) (۱) (سیستانی): و از او کراهت دارد ..

(اراکي): طلاق زنی که از شوهرش بسیار بدش می آید به نحوی که ترس از ارتکاب گناه و نافرمانی خداوند دارد .. (۲) (سیستانی): [و] در طلاق خلع معتبر است که کراهت زن از شوهرش به حدی باشد که او را به مراعات ننمودن حقوق زناشویی تهدید نماید.

(مکارم): مسأله زنی که مایل نیست با شوهرش زندگی کند و بیم آن می رود که ادامه همسری آنها باعث گناه شود می تواند مهر خود، یا مال دیگری را به او ببخشد که طلاقش دهد، این را «طلاق خلع» گویند.

(فاضل): مسأله طلاق خلع آن است که زن به هر علتی نخواهد با شوهرش به زندگی ادامه دهد و شوهر هم مایل به طلاق دادن او نباشد، ولی زن برای راضی کردن او به طلاق مقرداری مال به او بدهد تا راضی شود او را طلاق دهد. آنچه زن به شوهر می دهد تا او را راضی به طلاق کند،

«بذل» می گویند و بذل در این نوع طلاق می تواند به مقدار مهریه زن یا کمتر یا بیشتر از آن باشد، ولی باید با توافق دو طرف باشد.

[مسئله ۲۵۲۹]

مسئله ۲۵۲۹ اگر شوهر بخواهد صیغه طلاق را بخواند چنانچه اسم زن مثلاً فاطمه باشد می گوید (۱): «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ خَالَعْتُهَا عَلِيَّ مَا يَدَّلْتُ هِيَ - طَالِقٌ» (۲) یعنی زنم فاطمه را طلاق خلع دادم، او رها است. (۱) (نوری): پس از آن که مهر خود را به شوهر بخشید بدون فاصله شوهر می گوید: .. (۲) (اراکي): بگوید: «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ خَالَعْتُهَا عَلِيَّ مَا يَدَّلْتُ» و بنا بر احتیاط می تواند «هی - طالق» را هم اضافه کند. [پایان مسأله] (گلپایگانی)، (صافی): پس از بذل می گوید: «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ خَالَعْتُهَا عَلِيَّ مَا يَدَّلْتُ هِيَ - طَالِقٌ»، یعنی زنم فاطمه را در مقابل چیزی که بذل نموده طلاق خلع دادم او رها است.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): پس از بذل می گوید: «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ خَالَعْتُهَا» (سیستانی): «خَلَعْتُهَا عَلِيَّ مَا يَدَّلْتُ» و بنا بر احتیاط مستحب - نیز بگوید: «هی - طالق» (سیستانی): «فَهِيَ - طَالِقٌ» یعنی زنم فاطمه را در مقابل چیزی که بذل نموده طلاق خلع دادم، او رهاست. و در صورتی که زن معین باشد، بردن نامش در اینجا و در طلاق مبارات نیز لازم نیست.

(فاضل): مسأله در طلاق خلع، زن و مرد اگر بخواهند خودشان صیغه طلاق را بخوانند، اول باید زن بگوید: «بَدَّلْتُ لَكَ - كَذَا عَلِيَّ أَنْ تَطْلُقَنِي» یعنی این مقدار را به تو می دهم تا مرا طلاق دهی. و بعد، مرد بگوید: «أَنْتِ مُخَلَّعَةٌ عَلِيَّ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ» یعنی تو را در مقابل چیزی که داده ای طلاق دادم. در این طلاق، تمام شرایطی که در طلاق رجعی گفته شده، لازم است رعایت شود.

(مکارم): مسأله احتیاط واجب آن است که صیغه طلاق خلع به صورت زیر باشد:

اگر خود شوهر می خواهد صیغه طلاق را بخواند و اسم زن مثلاً «فاطمه» است می گوید: «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ خَالَعْتُهَا عَلِيَّ مَا يَدَّلْتُ هِيَ - طَالِقٌ»، یعنی (زنم فاطمه را در برابر چیزی که بخشیده است طلاق دادم، او رهاست). و اگر وکیل او بخواهد صیغه را بخواند احتیاط واجب آن است که یک نفر از طرف زن وکیل شود و دیگری از طرف مرد، چنانچه مثلاً اسم شوهر «محمد» و اسم زن «فاطمه» است، وکیل زن می گوید: «عَنْ مَوْكَلَّتِي فَاطِمَةَ يَدَّلْتُ مَهْرَهَا لِمَوْكَلِّكَ - مُحَمَّدٌ لِيَخْلَعَهَا عَلَيَّ»، پس از آن وکیل مرد بدون فاصله می گوید: «زَوْجَهُ مَوْكَلِّي خَالَعْتُهَا عَلِيَّ مَا يَدَّلْتُ هِيَ - طَالِقٌ» (و اگر زن چیز دیگری غیر از مهر را به شوهر ببخشد باید نام همان را در موقع خواندن صیغه ببرد).

(زنجان): مسأله اگر شوهر بخواهد صیغه طلاق را بخواند، باید زن را به گونه ای مشخص کند، چنانچه اسم زن مثلاً فاطمه باشد، می گوید: «زَوْجَتِي فَاطِمَةُ خَالَعْتُهَا عَلِيَّ مَا يَدَّلْتُ هِيَ - طَالِقٌ» یعنی زنم فاطمه را در مقابل چیزی که بذل نموده طلاق خلع دادم، او رهاست.

[مسئله ۲۵۳۰]

مسأله ۲۵۳۰ اگر زنی کسی را وکیل کند که مهر او را به شوهرش ببخشد و شوهر، همان کس را وکیل کند که زن را طلاق دهد، چنانچه مثلاً اسم شوهر محمد و اسم زن

فاطمه باشد، وکیل صیغه طلاق را این طور می خواند: «عَنْ مُوَكَّلَتِي فَاطِمَةَ بَدَلْتُ مَهْرَهَا لِمُوَكَّلِي مُحَمَّدٍ لِيَخْلَعَهَا عَلَيْهِ» پس از آن بدون فاصله می گوید: «زَوْجَهُ مُوَكَّلِي خَالَعْتُهَا (۱) عَلَيَّ مَا يَبْدُلْتُ هِيَ - طَالِقٌ» (۲) و اگر زنی کسی را وکیل کند که غیر از مهر، چیز دیگری را به شوهر او ببخشد که او را طلاق دهد، وکیل باید به جای کلمه «مَهْرَهَا» آن چیز را بگوید، مثلاً اگر صد تومان داده باید بگوید: «بَدَلْتُ مِائَةَ تُوْمَانٍ» (۳) (۱) (اراکي): خَلَعْتُهَا .. (۲) (سیستانی)، (زنجانى): پس از آن ((زنجانى): بدون فاصله) می گوید: «زَوْجَهُ مُوَكَّلِي خَالَعْتُهَا عَلَيَّ مَا يَبْدُلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ» .. (۳) (نوری): و در صورتی که زن معین باشد بردن نامش در اینجا و در طلاق مبارات لازم نیست و همین قدر که او را در نظر بگیرد، کافی است .

(زنجانى): مثلاً اگر یک زمین داده ، باید بگوید: بَدَلْتُ الْاَرْضَ .

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۵۲۹.

طلاق مبارات

[مسأله ۲۵۳۱]

مسأله ۲۵۳۱ اگر زن و شوهر یکدیگر را نخواهند (۱) و زن مالی به مرد بدهد (۲) که او را طلاق دهد، آن طلاق را «مبارات» گویند. (۱) (اراکي): یعنی علاوه بر کراهت زن ، مرد هم کراهت داشته باشد ..

(سیستانی): و از هم کراهت داشته باشند ..

(زنجانى): اگر زن و شوهر از هم بدشان بیاید .. (۲) (فاضل)، (مکارم): زن ، مهر خود یا مال دیگری را به مرد ببخشد ..

[مسأله ۲۵۳۲]

مسأله ۲۵۳۲ اگر شوهر بخواهد صیغه مبارات را بخواند (۱) چنانچه مثلاً اسم زن فاطمه باشد، باید بگوید: «بَارَأْتُ زَوْجَتِي فَاطِمَةَ عَلَيَّ مَهْرَهَا فَهِيَ - طَالِقٌ» یعنی مبارات کردم زنم فاطمه را در مقابل مهر او، پس او رها است و اگر دیگری را وکیل کند، وکیل باید بگوید: «بَارَأْتُ زَوْجَهُ مُوَكَّلِي فَاطِمَةَ عَلَيَّ مَهْرَهَا فَهِيَ - طَالِقٌ» (۲) و در هر دو صورت اگر به جای کلمه «عَلَيَّ مَهْرَهَا» «بِمَهْرَهَا» بگوید اشکال ندارد. (۱) (اراکي): اگر زن تمام مهر را بخشید و شوهر بخواهد صیغه مبارات را بخواند ..

(فاضل): در صیغه طلاق مبارات نیز مثل خُلِعَ ، باید اول زن مهریه خودش را به شوهر ببخشد تا شوهر او را طلاق دهد و حتی می تواند به فارسی بگوید: «مهریه خودم را به تو بخشیدم تا مرا طلاق دهی». اگر شوهر بخواهد صیغه مبارات را بخواند .. (۲) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر شوهر بخواهد صیغه مبارات را بخواند چنانچه مثلاً اسم زن فاطمه باشد باید بگوید: «بَارَأْتُ زَوْجَتِي فَاطِمَةَ عَلَيَّ مَا بَدَلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ» یعنی من و زنم

فاطمه در مقابل بذل کرده او از هم جدا شدیم پس او رها است . و اگر دیگری را وکیل کند، وکیل باید بگوید: «عَنْ قِبَلِ مُوَكَّلِي بَارَاتٍ زَوْجَتَهُ فَاطِمَةَ عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ» و در هر دو صورت اگر به جای کلمه «عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ» «بِمَا يَدَّلْتُ» بگوید اشکال ندارد.

(سیستانی): چنانچه مثلاً اسم زن فاطمه باشد می گوید: «بَارَاتٍ زَوْجَتِي فَاطِمَةَ عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ» و بنا بر احتیاط لازم نیز باید بگوید: «فَهِيَ - طَالِقٌ» ..

(زنجان): اگر شوهر بخواهد صیغه مبارات را بخواند، باید بگونه ای مشخص کند؛ مثلاً چنانچه اسم زن فاطمه باشد، می گوید: «بَارَاتٍ زَوْجَتِي فَاطِمَةَ عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ» یعنی من از زنی فاطمه در مقابل مالی که او بذل کرده جدا می شوم ، پس او رها است . و اگر دیگری را وکیل کند، وکیل می گوید: ..

(صافی): مسأله اگر شوهر بخواهد صیغه مبارات را بخواند چنانچه مثلاً اسم زن فاطمه باشد باید بگوید: «بَارَاتٍ زَوْجَتِي فَاطِمَةَ عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ» یعنی مبارات کردم زنم فاطمه را در مقابل آنچه بذل کرده او، پس او رها است . و اگر دیگری را وکیل کند، وکیل باید بگوید: «بَارَاتٍ زَوْجَتَهُ مُوَكَّلِي فَاطِمَةَ عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ» و در هر دو صورت اگر بجای کلمه «عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ» «بِمَا يَدَّلْتُ» بگوید اشکال ندارد.

(مکارم): مسأله احتیاط واجب آن است که صیغه طلاق مبارات را به طریق زیر بخواند: اگر خود شوهر صیغه را می خواند و مثلاً اسم زن فاطمه است ، می گوید: «بَارَاتٍ زَوْجَتِي فَاطِمَةَ عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ» یعنی : «مبارات کردم زنم فاطمه را در مقابل مهر او، پس او رها است» (و اگر چیزی غیر مهر را می دهد باید آن را نام ببرد) و در صورتی که وکیل مرد بخواهد صیغه را بخواند می گوید: «بَارَاتٍ زَوْجَتَهُ مُوَكَّلِي فَاطِمَةَ عَلِيٍّ مَا يَدَّلْتُ فَهِيَ - طَالِقٌ»، البته قبلاً باید زن مهر خود بلکه چیزی کمتر از آن را به شوهر در برابر طلاق مبارات بخشیده باشد.

[مسأله ۲۵۳۳]

مسأله ۲۵۳۳ صیغه طلاق خلع و مبارات باید (۱) به عربی صحیح خوانده شود (۲) ولی اگر زن برای آن که مال خود را به شوهر ببخشد مثلاً به فارسی بگوید برای طلاق ، فلان مال را به تو بخشیدم اشکال ندارد. (۱) (مکارم): احتیاط واجب آن است که صیغه طلاق خلع و مبارات .. (۲) (سیستانی): صیغه طلاق خلع و مبارات در صورت امکان باید به عربی صحیح خوانده شود و چنانچه ممکن نباشد، حکم آن حکم طلاق است که در مسأله [۲۵۰۸] گذشت ..

(زنجان): صیغه طلاق خلع و مبارات باید بطور صحیح و بنا بر مشهور به عربی خوانده شود ..

[مسأله ۲۵۳۴]

مسأله ۲۵۳۴ اگر زن در بین عدّه طلاق خلع یا مبارات ، از بخشش خود برگردد، شوهر می تواند رجوع کند و بدون عقد

دوباره او را زن خود قرار دهد. (مکارم): مسأله زن می تواند در بین عده طلاق خلع یا مبارات ، از بخشش خود برگردد و اگر

برگردد شوهر می تواند رجوع کند و بدون عقد دوباره او را همسر خود قرار دهد.

[مسأله ۲۵۳۵]

اشاره

مسأله ۲۵۳۵ مالی را که شوهر برای طلاق مبارات می گیرد، باید بیشتر از مهر نباشد (۱) ولی در طلاق خلع اگر بیشتر باشد (۲) اشکال ندارد. (۱) (فاضل)، (مکارم): بلکه احتیاط واجب آن است که کمتر باشد ..

(سیستانی): بلکه به احتیاط واجب باید کمتر از مهر باشد .. (۲) (مکارم): هر مقدار باشد ..

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۰۳۰ شرایطی که در طلاق خلع نسبت به زن و شوهر معتبر است و در کتب مفصل آمده، در طلاق مبارات نیز معتبر است و شرایطی که در اصل طلاق معتبر بود، در هر یک از طلاق خلع و مبارات نیز معتبر است .

احکام متفرقه طلاق

[مسأله ۲۵۳۶]

مسأله ۲۵۳۶ اگر با زن نامحرمی (۱) به گمان این که عیال خود اوست نزدیکی کند چه زن بداند که او شوهرش نیست، یا گمان کند شوهرش می باشد، باید عده نگه دارد (۲) (۱) (سیستانی): اگر با زنی که همسرش نیست .. (۲) (مکارم): زن باید عده نگه دارد (به مقدار عده طلاق)، خواه زن بداند که او شوهرش نیست یا نه . و اگر مرد می داند که آن زن همسرش نیست ولی زن او را شوهر خود می داند در این صورت نیز بنا بر احتیاط واجب باید عده نگهدارد.

[مسأله ۲۵۳۷]

مسأله ۲۵۳۷ اگر با زنی که می داند عیالش نیست زنا کند، چنانچه زن نداند که آن مرد شوهر او نیست، بنا بر احتیاط واجب باید عده نگه دارد (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکی): چنانچه زن بداند که آن مرد شوهر او نیست، عده ندارد ولی چنانچه گمان کند آن مرد شوهر اوست و یا احتمال بدهد، بنا بر احتیاط واجب باید عده نگه دارد.

(گلپایگانی)، (صافی): چنانچه زن بداند که آن مرد شوهر او نیست، لازم نیست عده نگه دارد و در صورتی که زن گمان کند شوهرش می باشد احتیاط لازم (صافی): احتیاط مستحب) نگه داشتن عده است .

(خوئی)، (تبریزی): چه زن بداند که آن مرد شوهر او نیست، یا گمان کند شوهرش می باشد، لازم نیست عده نگه دارد.

(زنجانی): چه زن بداند که آن مرد شوهر اوست یا گمان کند شوهرش می باشد، لازم نیست عده نگهدارد.

(سیستانی): [چنانچه] زن بداند که آن مرد شوهر او نیست، لازم نیست عده نگهدارد؛ ولی اگر گمان کرد که شوهرش می باشد، احتیاط واجب آن است که عده نگهدارد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۲۵۳۸]

۲۵۳۶مسأله ۲۵۳۸ اگر مرد، زنی را گول بزند که از شوهرش طلاق بگیرد و زن او شود (۱)

طلاق و عقد آن زن صحیح است ، ولی هر دو معصیت بزرگی کرده اند (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اگر مرد، زنی را گول بزند که رعایت حقوق زناشویی شوهرش را نکند تا او وادار شود طلاقش دهد و زن آن مرد شود .. (۲) (مکارم): (البته این در صورتی است که قبلاً زنا با آن زن نکرده باشد و الا بر او حرام ابدی است).

[مسأله ۲۵۳۹]

مسأله ۲۵۳۹ هرگاه زن در ضمن عقد با شوهر شرط کند (۱) که اگر شوهر مسافرت نماید (۲) یا مثلاً شش ماه به او خرجی ندهد اختیار طلاق با او باشد، این شرط باطل است (۳) ولی چنانچه شرط کند که اگر مرد مسافرت کند، یا مثلاً تا شش ماه خرجی ندهد، از طرف او برای طلاق خود وکیل باشد (۴) چنانچه پس از مسافرت مرد، یا خرجی ندادن شش ماه ، خود را طلاق دهد صحیح است . این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانى): هرگاه زن با شوهر شرط کند .. (۲) (مکارم): یا معتاد به مواد مخدر گردد، یا خرجی او را ندهد اختیار طلاق با او باشد، این شرط باطل است ، ولی هرگاه شرط کند که او از طرف شوهرش وکیل باشد که هرگاه این کارها را انجام دهد خود را مطلقه کند، این وکالت صحیح است و در چنین صورتی حق دارد خود را طلاق دهد. (۳) (اراکى): ولی چنانچه در ضمن عقد نکاح یا عقد لازم دیگری به زن خود وکالت دهد که اگر شوهر او مثلاً معتاد شود یا محکوم به حبس طولانی گردد، از طرف شوهر صیغه طلاق جاری نماید اشکال ندارد و عقد و طلاق صحیح است .

(گلپایگانی)، (صافی): ولی چنانچه شرط کند وکالت فعلی خود را از طرف شوهر به این که در ضمن عقد شرط شود که مثلاً زن از حین عقد وکیل باشد که اگر شوهر مسافرت کند یا مثلاً تا شش ماه خرجی ندهد، طلاق خود را بدهد این شرط صحیح است و تا شوهر او را عزل نکرده و یا عزلش از وکالت به او نرسیده چنانچه خود را طلاق دهد صحیح است ولی چنانچه وکالت ، معلق بر خرجی ندادن یا مسافرت شوهر باشد صحیح نیست . (۴) (خوئی): صحیح است و در صورتی که شرط حاصل شود و خود را طلاق دهد طلاق صحیح است .

(تبریزی): در صورتی که شرط حاصل شود و خود را طلاق دهد صحیح است . و همچنین اگر در ضمن عقد نکاح یا عقد لازم دیگری شرط کند که وکیل باشد هر وقت خواست از طرف شوهرش خود را طلاق دهد عیبی ندارد و در هر صورت ، شوهر خود نیز حق طلاق گفتن را دارد ولی بخواهد زن را از وکالت عزل کند، وکالت شرط شده باطل نمی شود.

(زنجانى): چنانچه شوهر او را از وکالت برکنار نکرده باشد یا از وکالت برکنار کرده ولی خبر برکناری وی به زن نرسیده باشد، و زن خود را طلاق دهد، صحیح است .

گفتنی است که اگر شرط به این شکل باشد که شوهر زن را وکیل در طلاق نموده و حق عزل وکالت را هم نداشته باشد (به گونه ای که اگر زن را عزل کند و خبر عزل هم به او برسد، باز

و کالت برقرار باشد) چنین شرطی صحیح نیست، ولی اگر شرط به این شکل باشد که زن وکیل در طلاق باشد و مرد موظف باشد که وکالت را عزل نکند، در این صورت شرط صحیح است و عزل کردن زن از وکالت بر مرد حرام است، ولی اگر چنین امر حرامی را مرتکب شده عزل وی مؤثر بوده و با آگاه شدن زن از عزل، دیگر وکیل در طلاق نخواهد بود. در این مسأله فرقی نیست که شرط در ضمن عقد نکاح باشد یا در ضمن عقد دیگر، یا به عنوان قراردادی مستقل بین زن و شوهر بسته شده باشد.

(سیستانی): مسأله هر گاه زن در ضمن عقد با شوهر شرط کند که در شرایط خاصی مثلاً اگر شوهر مسافرت طولانی نماید، یا مثلاً شش ماه به او خرجی ندهد یا به زندان طولانی محکوم شود و مانند آن، اختیار طلاق با او باشد، این شرط باطل است؛ ولی اگر چنین شرط کند که از طرف شوهر وکیل باشد که در شرایط خاصی یا بدون قید و شرط بتواند خود را طلاق دهد، شرط صحیح است و شوهر نمی تواند بعداً او را از وکالت عزل کند و اگر خود را طلاق داد صحیح است.

[مسأله ۲۵۴۰]

مسأله ۲۵۴۰ زنی که شوهرش گم شده (۱) اگر بخواهد به دیگری شوهر کند، باید نزد مجتهد عادل برود (۲) و به دستور او عمل نماید (۳) (۱) (بہجت): زنی که به عقد دائم درآمده و شوهرش گم شده .. (۲) (سیستانی): و در شرائط خاصی که در کتاب «منہاج الصالحین» آمده است می تواند او را طلاق دهد. (۳) (زنجان): باید نزد حاکم شرع رفته و به دستور او عمل نماید.

(فاضل): رجوع کنید به مسائل اختصاصی ۲۵۸۶ و ۲۵۸۷، صفحه ۵۰۲.

(مکارم): مسأله زنی که شوهرش مفقود الأثر شده و نمی داند زنده است یا نه، اگر بخواهد طلاق بگیرد و شوهر کند باید نزد مجتهد عادل برود و مطابق دستور مخصوصی که در شرع وارد شده عمل نماید.

[مسأله ۲۵۴۱]

مسأله ۲۵۴۱ پدر و جدّ پدری دیوانه، اگر مصلحت باشد می توانند زن او را طلاق بدهند. (اراکي): مسأله پدر و جدّ پدری دیوانه می توانند زن او را طلاق بدهند ولی بنا بر احتیاط واجب باید طلاق، با اجازه حاکم و به مصلحت دیوانه باشد و دیوانگی او متصل به زمان قبل از بلوغ وی باشد.

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجان): مسأله پدر و جدّ پدری دیوانه می توانند زن او را طلاق بدهند (زنجان): مگر آن که طلاق زن برای دیوانه مفسده داشته باشد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله پدر و جدّ پدری دیوانه که دیوانگی او متصل به زمان صغیر بودنش باشد می توانند زن او را طلاق بدهند و اگر متصل نباشد با حاکم شرع است و احتیاط لازم آن است که حاکم هم از آنان اذن بگیرد.

(فاضل): اگر مصلحت باشد می توانند زن او را طلاق بدهند. و اگر متصل نباشد، با مجتهد جامع الشرائط است و احتیاط آن است که مجتهد جامع الشرائط هم از آنان اذن بگیرد.

(بهجت): مسأله پدر و جدّ پدری دیوانه در صورتی که مفسده و ضرری در کار نباشد، می توانند زن او را طلاق بدهند.

(سیستانی): مسأله پدر و جدّ پدری دیوانه دائمی می توانند زن او را در صورتی که به صلاح او باشد طلاق بدهند.

[مسأله ۲۵۴۲]

مسأله ۲۵۴۲ اگر پدر یا جدّ پدری برای طفل خود زنی را صیغه کند، اگر چه مقداری از زمان تکلیف بچه جزء مدّت صیغه باشد مثلاً برای پسر چهارده ساله خودش زنی را دو ساله صیغه کند، چنانچه صلاح بچه باشد، می تواند مدّت آن زن را ببخشد ولی زن دائمی او را نمی تواند طلاق دهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (مکارم): مسأله ولیّ صغیر اگر همسر دائمی برای او عقد کرده است، بنا بر احتیاط واجب نمی تواند او را طلاق دهد، اما اگر همسر موقت برای او عقد کرده می تواند باقیمانده مدّت را در صورت مصلحت ببخشد.

[مسأله ۲۵۴۳]

مسأله ۲۵۴۳ اگر از روی علاماتی که در شرع معین شده، مرد دو نفر را عادل بداند (۱) و زن خود را پیش آنان طلاق دهد، دیگری که آنان را عادل نمی داند بنا بر احتیاط واجب نباید آن زن را برای خود یا برای کس دیگر عقد کند (۲) (۱) (مکارم): هر گاه کسی دو نفر را عادل بداند .. (۲) (فاضل): ولی اگر شک در عدالت آنان داشته باشد، می تواند آن زن را بعد از تمام شدن عده اش برای خود یا برای کس دیگر عقد کند. (مکارم): ولی اگر شک در عدالت آنها داشته، مانعی ندارد.

(اراکي): دیگری که علم به عدالت آنان ندارد ولی احتمال می دهد عادل باشند، می تواند آن زن را برای خود یا برای کس دیگر عقد کند ولی اگر می داند یکی از آنان عادل نمی باشد، بنا بر احتیاط واجب باید از ازدواج با او خودداری نماید و برای دیگری هم او را عقد نکند.

(گلپایگانی)، (صافی): دیگری که شک در عدالت آن دو داشته باشد می تواند آن زن را بعد از تمام شدن عده اش برای خود یا برای کس دیگر عقد کند ولی برای کسی که آن دو را فاسق بداند، اکتفا به آن طلاق اشکال دارد و احتیاط واجب آن است که از ازدواج با او خودداری نماید و برای دیگری هم او را عقد نکند.

(بهجت): دیگری که آن دو را فاسق می داند بنا بر اظهر نباید آن زن را برای خود یا برای شخص دیگر عقد کند و در صورت جهل اگر احتمال بدهد آن دو نفر پیش کسی که طلاق می دهد عادل هستند، بنا بر اظهر کافی است.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر از روی علاماتی که در شرع معین شده، مرد دو نفر را عادل بداند و زن خود را پیش آنان طلاق دهد، دیگری که عدالت آنان نزدش ثابت نشده می تواند آن زن را بعد از تمام شدن عده اش برای خود یا برای کس دیگر عقد کند، اگر چه احتیاط مستحب آن است که از ازدواج با او خودداری نماید و برای دیگری هم او را عقد نکند.

(زنجانى): ديگرى كه مى داند آنان عادل نيستند، نبايد آن را براى خود يا كسى ديگر عقد كند، ولى اگر در عدالت آن دو نفر شك داشته باشد ..

(سيستانى): مسأله اگر بر اساس حجت شرعى ، مرد دو نفر را عادل بدانند و زن خود را پيش آنان طلاق دهد، ديگرى كه در عدالت آنان شك دارد اگر احتمال بدهد كه عدالت آنان نزد طلاق دهنده ثابت بوده است ، مى تواند آن زن را بعد از تمام شدن عده اش براى خود يا ديگرى عقد كند ولى اگر يقين به عدم عدالت آنان داشته باشد نمى تواند آن زن را عقد كند.

[مسأله ۲۵۴۴]

اشاره

مسأله ۲۵۴۴ اگر كسى زن خود را بدون اينكه او بفهمد طلاق دهد چنانچه مخارج او را مثل وقتى كه زنش بوده بدهد و مثلاً بعد از يك سال بگويد يك سال پيش تو را طلاق دادم و شرعاً هم ثابت كند، مى تواند (۱) چيزهايى را كه در آن مدت براى زن تهيه نموده و او مصرف نكرده است از او پس بگيرد، ولى چيزهايى را كه مصرف کرده نمى تواند از او مطالبه نمايد. اين مسأله ، در رساله آيات عظام : (بهجت)، (سيستانى)، (فاضل) و (مكارم) نيست (۱) (اراكى): مى تواند در غير مخارج واجب او در زمان عده طلاق رجعى ..

مسأله اختصاصى

(سيستانى): مسأله ۲۵۰۳ زنى كه طلاق رجعى داده شده است در حكم همسر شرعى است تا زمانى كه عده اش تمام شود، پس بايد از هر گونه استمتاعى كه حق شوهر است ممانعت نكند و جايز است بلكه مستحب است خود را براى او آرايش كند و جايز نيست بدون اجازه او خارج شود و نفقه اش بر او واجب است اگر ناشزه نباشد و كفن و فطره او نيز بر عهده شوهر است ، و در صورت مرگ هر كدام ، ديگرى از او ارث مى برد، و مرد نمى تواند در دوران عده او با خواهرش ازدواج كند.

احکام غضب

[احکام غضب از رساله امام خمینی]

اشاره

غضب آن است که انسان از روی ظلم، بر مال یا حق کسی مسلط شود و این یکی از گناهان بزرگ است (۱) که اگر کسی انجام دهد، در قیامت به عذاب سخت گرفتار می شود. از حضرت پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم روایت شده است که (۲) «هر کس یک وجب زمین از دیگری غضب کند، در قیامت آن زمین را از هفت طبقه آن مثل طوق به گردن او می اندازند». (۱) (زنجان): یکی از گناهان کبیره است .. (۲) (سیستانی): غضب آن است که انسان از روی ظلم، بر مال یا حق کسی مسلط شود و این چیزی است که به حکم عقل و قرآن و روایات حرام است، و از حضرت پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم روایت شده است که ..

(مکارم): غضب آن است که انسان بر مال یا حق کسی از روی ظلم مسلط شود، غضب یکی از گناهان کبیره است که در قیامت مجازات سخت دارد و در دنیا عواقب دردناک. در روایتی از حضرت پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم آمده است که ..

(بهجت): «مَنْ غَضِبَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» یعنی: «هر کسی یک وجب از زمین دیگری غضب کند، خداوند در قیامت آن زمین را از هفت طبقه آن مثل طوق به گردن او می اندازد». و همچنین روایت شده است: «مَنْ خَانَ جَارَهُ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ جَعَلَهُ اللَّهُ طَوَّقًا فِي عُنُقِهِ مِنْ تُخُومِ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُطَوَّقًا أَلَّا أَنْ يَتُوبَ - أَوْ يَرْجِعَ»، یعنی: «اگر کسی به همسایه اش به اندازه یک وجب زمین خیانت کند خداوند آن را از قعر زمین هفتم به گردن او می اندازد تا خدا را در چنین حالتی ملاقات کند، مگر این که از گناهش توبه کند یا برگردد». و باز فرموده اند: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقٍّ كَلَّفَ أَنْ يَحْمِلَ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ» یعنی: «اگر کسی بدون حق، زمینی را بگیرد، او را وادار می کنند که خاک آن زمین را تا محشر حمل نماید».

[مسئله ۲۵۴۵]

اشاره

مسئله ۲۵۴۵ اگر انسان نگذارد مردم از مسجد و مدرسه و پل و جاهای دیگری که برای عموم ساخته شده استفاده کنند، حق آنان را غضب نموده، (۱) و همچنین است بنا بر احتمال موافق با احتیاط، اگر جایی را در مسجد که قبلاً دیگری به آن پیشی گرفته است تصرف کند. (۱) (گلپایگانی)، (اراکلی)، (خوئی)، (بهجت)، (تبریزی)، (صافی)، (مکارم)، (نوری): و همچنین است اگر کسی در مسجد (مکارم): و مانند آن (جایی برای خود بگیرد و دیگری نگذارد که از آنجا استفاده کند.

(زنجانى): و همچنين است اگر كسى جايى را كه ديگرى بدان پيشى گرفته ، نگذارد استفاده كند.

(فاضل): و همچنين است اگر جايى را در مسجد كه قبلاً ديگرى به آن پيشى گرفته است تصرف كند.

(سيستانى): و اگر كسى در مسجد جايى را براى خود بگيرد چنانچه ديگرى او را از آنجا بيرون كند و نگذارد كه از آنجا استفاده نمايد، گناه كرده است .

مسأله اختصاصى

(مكارم): مسأله ۲۱۷۷ مسلط شدن بر اموال بيت المال مسلمين بدون حق نيز غصب است و تمام احكام غصب را دارد و مسئوليتش از جهاتى بيشتراست .

[مسأله ۲۵۴۶]

مسأله ۲۵۴۶ چيزى را كه انسان پيش طلبكار گرو مى گذارد (۱) بايد پيش او بماند كه اگر طلب او را ندهد طلب خود را از آن به دست آورد؛ پس اگر پيش از آن كه طلب او را بدهد آن چيز را از او بگيرد (۲) حق او را غصب كرده است . اين مسأله ، در رساله آيت الله (مكارم) نيست (۱) (فاضل): رهن يا «وثيقه» مى گذارد .. (۲) (بهجت): اگر چه غصب نيست ، اما كار حرامى انجام داده است .

(گلبايجانى)، (صافى): به زور از او بگيرد .. (فاضل): بدون رضائت از او بگيرد ..

(سيستانى): مسأله اگر گرو دهنده و گرو گيرنده قرار بگذارند كه چيزى كه گرو گذاشته شده به دست گرو گيرنده يا به دست شخص سومى باشد، گرو دهنده نمى تواند آن چيز را پيش از آن كه طلب او را بدهد پس بگيرد و چنانچه بگيرد بايد فوراً برگرداند.

[مسأله ۲۵۴۷]

مسأله ۲۵۴۷ مالى را كه نزد كسى گرو گذاشته اند (۱) اگر ديگرى غصب كند، صاحب مال و طلبكار مى توانند چيزى را كه غصب كرده از او مطالبه نمايند (۲) و چنانچه آن چيز را از او بگيرند، باز هم در گرو است (۳) و اگر آن چيز از بين برود و عوض آن را بگيرند، آن عوض هم مثل خود آن چيز گرو مى باشد (۴). (۱) (فاضل): مالى را كه نزد كسى رهن «يا وثيقه» گذاشته اند .. (۲) (مكارم): و اگر از بين برود و عوض آن را بگيرند، آن عوض به جاي آن مال ، رهن خواهد بود. (۳) (سيستانى): بقيه مسأله ذكر نشده . (فاضل): باز هم رهن است .. (۴) (فاضل): رهن مى باشد.

[مسأله ۲۵۴۸]

مسأله ۲۵۴۸ اگر انسان چیزی را غصب کند، باید به صاحبش برگرداند (۱) و اگر آن چیز از بین برود (۲) باید عوض آن را به او بدهد. (۱) (مکارم): واجب است شخص غاصب، مالی را که غصب کرده هر چه زودتر به صاحبش برگرداند و هر قدر تأخیر کند گناه بیشتری برای او نوشته می شود .. (۲) (سیستانی): و قیمت داشته باشد، باید عوض آن را به شرحی که در مسأله [۲۵۵۸ و ۲۵۵۹] خواهد آمد به او بدهد.

(زنجان): مسأله اگر انسان چیزی را غصب کند، باید هر چه زودتر به صاحبش یا ولی او

برگرداند و اگر به وکیل هم بازگرداند به منزله این است که به خود صاحب بازگردانده است .

[مسئله ۲۵۴۹]

مسئله ۲۵۴۹ اگر از چیزی که غضب کرده منفعتی به دست آید مثلاً از گوسفندی که غضب کرده ، بزه ای پیدا شود (۱) مال صاحب مال است و نیز کسی که مثلاً خانه ای را غضب کرده ، اگر چه در آن ننشیند، باید اجاره آن را بدهد (۲) (۱) (مکارم): یا میوه ای از باغ غضبی بدست آید، تمام آن ، ملک صاحب مال است ، هر چند غاصب هم زحمت کشیده باشد و اگر کسی خانه ای را غضب کند باید مال الاجاره آن را در مدتی که دست او بوده مطابق معمول پردازد، هر چند از خانه استفاده نکرده باشد و همچنین اموال دیگر مانند اتومبیل و غیر آن . (۲) (زنجان): مگر آن که بر فرض غضب نکردن هم اجاره دادن آن خانه و استفاده در آن برای مالک مقدور نباشد که در صورتی که غاصب در آن ننشیند، لازم نیست اجاره آن را بدهد.

[مسئله ۲۵۵۰]

مسئله ۲۵۵۰ اگر از بچه (۱) یا دیوانه چیزی را (۲) غضب کند، باید آن را به ولی او بدهد (۳) و اگر از بین رفته ، باید عوض آن را بدهد (۴) (۱) (فاضل): اگر از دست بچه .. (۲) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی): که مال آنها است .. (۳) (مکارم): و اگر به دست آن بچه یا دیوانه دهد و از بین برود ضامن است . (۴) (فاضل): و اگر به دست آن بچه یا دیوانه بدهد و از بین برود، ضامن است .

(زنجان): مسئله اگر از بچه نابالغ یا دیوانه یا سفیه چیزی را که مال او است غضب کند، باید آن را به ولی او بدهد و اگر آن را به ولی ندهد یا به دست آن بچه یا دیوانه یا سفیه بدهد و از بین برود، ضامن است .

[مسئله ۲۵۵۱]

مسئله ۲۵۵۱ هر گاه دو نفر با هم چیزی را غضب کنند، اگر چه هر یک به تنهایی می توانسته اند آن را غضب نمایند، هر کدام آنان به نسبت استیلائی که پیدا کرده ضامن آن است (۱) (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (بهجت)، (تبریزی)، (نوری): هر کدام آنان ضامن نصف آن است .

(فاضل): ولی چنانچه هر کدام از آنان ، استیلائی کامل بر آن چیز داشته باشد به طوری که هر گونه تصرفی بتواند در آن انجام دهد، در این صورت بعید نیست هر کدام ضامن همه آن چیز باشند.

(سیستانی): مسئله هر گاه دو نفر با هم چیزی را غضب کنند چنانچه هر دو بر تمام آن چیز تسلط داشته باشند، هر کدام از آنان ضامن آن چیز است اگر چه هر یک به تنهایی نمی توانسته آن را غضب نماید.

(زنجان): هر کدام آنان به نسبت استیلائی که پیدا کرده ضامن آن است و ..

(مکارم): مسأله هرگاه دو یا چند نفر به اتفاق هم مالی را غصب کنند، هر کدام آنان ضامن قسمتی از آن مال است (اگر دو نفر باشند هر کدام نصف و اگر سه نفر باشند هر کدام ثلث آن را ضامن است) خواه به تنهایی می توانسته آن را غصب کند یا نه .

[مسأله ۲۵۵۲]

مسأله ۲۵۵۲ اگر چیزی را که غصب کرده با چیز دیگری مخلوط کند (۱) مثلاً گندمی را که غصب کرده با جو مخلوط نماید، چنانچه جدا کردن آنها ممکن است

اگر چه زحمت داشته باشد، باید جدا کند و به صاحبش برگرداند (۲) (۱) (مکارم): چنانچه جدا کردن آنها ممکن باشد باید جدا کند و به صاحبش برگرداند، هر چند زحمت داشته باشد و اگر جای دوردستی آن را قرار داده تمام مخارج رساندن آن مال به دست صاحبش بر عهده غاصب است. (۲) (زنجان): مگر بداند که صاحب آن به گونه دیگری راضی است.

[مسئله ۲۵۵۳]

مسئله ۲۵۵۳ اگر ظرف طلا و نقره یا چیز دیگری را که نگاه داشتنش جایز است (۱) غصب کند و خراب نماید (۲) باید آن را با مزد ساختنش به صاحب آن بدهد (و در صورتی که مزد ساختن کمتر از تفاوت ساخته و نساخته باشد، تفاوت قیمت را هم باید بدهد (۳) و چنانچه برای این که مزد ندهد، بگوید آن را مثل اولش می سازم مالک مجبور نیست قبول نماید و نیز مالک نمی تواند او را مجبور کند که آن را مثل اولش بسازد. (۱) (نوری): چیز دیگری را که ساختنش حرام و نگاه داشتنش جایز است .. (۲) (گلپایگانی): اگر ظرف طلا- و نقره یا چیز دیگری را که ساختنش حرام است غصب کند و خراب نماید، لازم نیست مزد ساختن آن را به صاحبش بدهد ولی اگر مثلاً گوشواره ای را که غصب کرده خراب نماید ..

(خوئی)، (تبریزی)، (صافی): اگر شخصی مثلاً گوشواره ای را که غصب کرده خراب نماید .. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (نوری) و (صافی) نیست] [بهجت]: رجوع کنید به مسئله اختصاصی ۲۰۴۴، صفحه ۵۴۶.

(اراکي): مسئله اگر چیزی را که ساختن و استعمال و نگهداری آن حرام است غصب کند و خراب نماید، لازم نیست تفاوت قیمت آن را به صاحبش بدهد ولی اگر مثلاً گوشواره ای را که غصب کرده خراب نماید، باید تفاوت قیمت آن را به صاحبش بدهد و چنانچه برای این که تفاوت را ندهد بگوید آن را مثل اولش می سازم مالک مجبور نیست قبول نماید، و نیز مالک نمی تواند او را مجبور کند که آن را مثل اولش بسازد.

(زنجان): مسئله اگر چیزی را که ساختن آن حرام است ولی نگاهداشتن آن حرام نیست غصب کند و آن را خراب کند باید آن را به همراه تفاوت قیمتش به صاحبش باز گرداند؛ همچنین اگر مثلاً گوشواره را که غصب کرده خراب نماید چنانچه برای این که تفاوت قیمت ندهد، بگوید آن را مثل اولش می سازم، مالک مجبور نیست قبول نماید و نیز مالک نمی تواند او را مجبور کند که آن را مثل اولش بسازد، مگر درست کردن آن مشقتی برای غاصب نداشته باشد که مالک می تواند غاصب را مجبور کند.

(مکارم): مسئله اگر ظرف یا چیز دیگری را که غصب کرده خراب نماید باید آن را با تفاوت قیمتی که حاصل شده به صاحبش بدهد و اگر برای این که تفاوت را ندهد بگوید: آن را مثل اولش می سازم مالک مجبور نیست قبول کند و نیز مالک نمی تواند غاصب را مجبور کند که آن را مثل اولش بسازد، فقط می تواند تفاوت قیمت را بگیرد.

(سیستانی): مسأله اگر شخصی قطعه طلائی ساخته شده ای مانند گوشواره را غصب کند و آن را آب نماید باید آن را با تفاوت قیمتش پیش از آب کردن و پس از آن به صاحبش بدهد؛ و چنانچه برای این که تفاوت قیمت را ندهد بگوید آن را مثل اولش می سازم مالک مجبور نیست قبول نماید، و نیز مالک نمی تواند او را مجبور کند که آن را مثل اولش بسازد.

(فاضل): مسأله اگر گوشواره یا چیز دیگری را غصب کند و خراب نماید، باید تفاوت قیمت ساخته و نساخته را بدهد و چنانچه برای اینکه تفاوت قیمت را ندهد، بگوید: آن را مثل اولش می سازم، مالک مجبور نیست قبول نماید و نیز مالک نمی تواند او را مجبور کند که آن را مثل اولش بسازد.

[مسأله ۲۵۵۴]

اشاره

مسأله ۲۵۵۴ اگر چیزی را که غصب کرده به طوری تغییر دهد که از اولش بهتر شود مثلاً طلائی را که غصب کرده گوشواره (۱) بسازد، چنانچه صاحب مال بگوید مال را به همین صورت بده، باید به او بدهد و نمی تواند برای زحمتی که کشیده مزد بگیرد (۲) بلکه (۳) بدون اجازه مالک حق ندارد آن را به صورت اولش درآورد (۴) و اگر بدون اجازه او آن چیز را مثل اولش کند، باید مزد ساختن آن را هم به صاحبش بدهد (۵) و در صورتی که مزد ساختن کمتر از تفاوت ساخته و نساخته باشد تفاوت قیمت را هم باید بدهد. (۱) (مکارم): و گردنبد .. (۲) (سیستانی): و همچنین بدون اجازه مالک حق ندارد آن را به صورت اولش درآورد ولی اگر بدون اجازه او آن چیز را مثل اولش یا به شکلی دیگر کند، معلوم نیست ضامن تفاوت قیمت میان دو حالت باشد.

(مکارم): حتی نمی تواند بدون اجازه مالک، آن را به صورت اول باز گرداند و اگر بدون اجازه او آن را بصورت اول باز گرداند احتیاط واجب این است که تفاوت قیمت را بدهد. (۳) (خوئی)، (تبریزی): و همچنین .. (۴) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۵) (خوئی)، (تبریزی): بقیه مسأله ذکر نشده.

(اراکي)، (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل)، (زنجانى): باید تفاوت قیمت ساخته و نساخته را هم به صاحبش بدهد.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۰۴۴ اگر چیزی را غصب کند که باقی ماندن آن چیز با آن شکل حرام است، مثل بُت و صلیب و آلات لهو، که شکستن آنها واجب است؛ پس اگر غاصب آن را خراب کند، باید اصل مواد آنها را به صاحبش بدهد و مزد ساخت آن به عهده او نیست، ولی اگر آن چیز منفعت حلالی هم داشته، مثل ظروف طلا و نقره (بنا بر جواز نگاه داشتن آنها) پس بی وجه نیست که مزد ساخت آن را هم ضامن باشد.

[مسأله ۲۵۵۵]

مسأله ۲۵۵۵ اگر چیزی را که غصب کرده به طوری تغییر دهد که از اولش بهتر شود و صاحب مال بگوید (۱) باید آن را به صورت اول درآوری، واجب است آن را به صورت اولش درآورد (۲) و چنانچه قیمت آن بواسطه تغییر دادن، از اولش کمتر شود، باید تفاوت آن را به صاحبش بدهد (۳) پس طلایی را که غصب کرده اگر گوشواره بسازد و صاحب آن بگوید باید به صورت اولش درآوری، در صورتی که بعد از آب کردن،

قیمت آن از پیش از گوشواره ساختن کمتر شود، باید تفاوت آن را بدهد (۴) (۱) (مکارم): برای منظور خاصی بگویند .. این مسأله، در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۲) (گلپایگانی): واجب نیست آن را به صورت اولش درآورد. [پایان مسأله] (سیستانی): اگر برای او هدفی در این درخواست باشد واجب است غاصب آن را به صورت اولش درآورد .. (۳) (مکارم)، (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده. (۴) (زنجانی): البته اگر کم شدن قیمت به جهت اختلاف قیمت بازار باشد (نه بخاطر پدید آمدن نقصی در خود آن گوشواره یا ویژگی های آن) پرداخت تفاوت قیمت لازم نیست.

[مسأله ۲۵۵۶]

مسأله ۲۵۵۶ اگر در زمینی که غصب کرده، زراعت کند (۱) یا درخت بنشانند، زراعت و درخت و میوه آن مال خود اوست و چنانچه صاحب زمین راضی نباشد که زراعت و درخت در زمین بماند، کسی که غصب کرده باید فوراً زراعت یا درخت خود را اگر چه ضرر نماید از زمین بکند و نیز باید اجاره زمین را در مدتی که زراعت و درخت در آن بوده به صاحب زمین بدهد و خرابیهایی را که در زمین پیدا شده، درست کند مثلاً جای درختها را پُر نماید و اگر بواسطه اینها قیمت زمین از اولش کمتر شود، باید تفاوت آن را هم بدهد (۲) و نمی تواند صاحب زمین را مجبور کند که زمین را به او بفروشد، یا اجاره دهد و نیز صاحب زمین نمی تواند او را مجبور کند که درخت یا زراعت را به او بفروشد. (۱) (فاضل): با بذل و نهال خود زراعت کند .. (۲) (مکارم): هرگاه در زمینی که غصب کرده زراعت کند یا درخت بنشانند، زراعت و درخت و میوه آن مال غاصب است، ولی باید اجاره زمین را در مدتی که زراعت و درخت در آن بوده به صاحب زمین بدهد و چنانچه در اثناء کار صاحب زمین راضی نباشد که زراعت و درخت در آن زمین بماند غاصب باید فوراً آن را بکند، هر چند باعث خسارت او شود و اگر نقصی در زمین پیدا شود باید تفاوت قیمت را بدهد ..

[مسأله ۲۵۵۷]

اشاره

مسأله ۲۵۵۷ اگر صاحب زمین راضی شود که زراعت و درخت در زمین او بماند، کسی که آن را غصب کرده، لازم نیست درخت و زراعت را بکند ولی باید اجاره آن زمین را از وقتی که غصب کرده تا وقتی که صاحب زمین راضی شده بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۰۴۸ اگر در زمینی که غصب کرده بدون اذن مالک چاهی حفر نماید، پس اگر مالک به باقی بودن آن چاه راضی باشد، غاصب ضامن پر کردن آن نیست، و اگر راضی نباشد غاصب باید آن چاه را پر کند، ولی تصرف در پر کردن باید به اذن مالک باشد، و اگر مالک بخواهد خود، چاه را پر کند می تواند اجرت آن را از او بگیرد.

مسأله ۲۵۵۸ اگر چیزی را که غصب کرده از بین برود، در صورتی که مثل گاو و گوسفند باشد (۱) که قیمت اجزای آن با هم فرق دارد مثلاً گوشت آن یک قیمت و پوست آن قیمت دیگر دارد (۲) باید قیمت آن را بدهد و چنانچه قیمت بازار آن فرق کرده باشد،

باید قیمت روزی را که تلف کرده بدهد (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): که از جهت خصوصیات شخصی، قیمت آن در نظر عقلا با قیمت فرد دیگری فرق دارد باید قیمت آن را بدهد و چنانچه قیمت بازار آن فرق کرده باشد باید قیمت وقتی را که غصب کرده بدهد (خوئی): و احتیاط مستحب آن است که بالاترین قیمتی را که از زمان غصب تا زمان تلف داشته بدهد.

(نوری): که از جهت خصوصیات شخصی، قیمت آن در نظر عقلا و اهل عرف با قیمت فرد دیگری فرق دارد، باید قیمت آن را بدهد و چنانچه قیمت بازار آن فرق کرده باشد، باید قیمت روزی را که ادا می کند و غرامت می پردازد بدهد و احتیاط مستحب آن است که بالا-ترین قیمت را از روز غصب تا روزی که می پردازد حساب کند و رضایت همدیگر را بدست آورند.

(فاضل): که افراد آن یکنواخت و مثل هم نیستند بلکه بواسطه خصوصیات مختلف معمولاً قیمت آنها تفاوت دارد، باید قیمت آن را بدهد و چنانچه قیمت بازار آن فرق کرده باشد، باید قیمت روزی را که می خواهد پردازد بدهد و احتیاط مستحب آن است که بالا-ترین قیمت از روز غصب تا روز پرداخت را بدهد. (۲) (اراکی): اگر چیزی را که غصب کرده از بین برود، در صورتی که خصوصیات شخصی یک فردی با فرد دیگر از جهت رغبت عقلاء فرق داشته باشد ..

(مکارم): هر گاه مالی را که غصب کرده از بین برود در صورتی که از چیزهایی باشد که مثل و مانند آن معمولاً کمیاب است مانند بسیاری از حیوانات و بسیاری از فرشهای دست بافت ..

(صافی): که قیمت افراد آن بواسطه خصوصیتی که دارند فرق دارد .. (۳) (اراکی): و أحوط آن است که در تفاوت قیمت آن از زمان غصب تا زمان پرداخت، با یکدیگر مصالحه کنند.

(گلپایگانی)، (صافی): باید قیمت وقتی را که تلف شده بدهد و احتیاط مستحب آن است که بالاترین قیمتی را که از زمان غصب تا زمان پرداخت قیمت داشته بدهد.

(زنجان): مسأله اشیاء بر دو گونه اند: قیمی و مثلی، مراد از «قیمی» چیزی است که تهیه مثل آن از هر جهت، برای معمول افراد آسان نیست و مراد از «مثلی» چیزی است که تهیه مثل آن از هر جهت، برای معمول افراد آسان است. اگر کسی یکی از اشیاء قیمی همچون گاو و گوسفند را غصب کند و آن چیز از بین برود، باید قیمت آن را بدهد ولی اگر غاصب، مثل چیزی را که تلف شده، از هر جهت، مالک باشد، مثلاً گوسفندی با مشخصات گوسفند تلف شده را از کسی طلب داشته باشد، یا تهیه مثل چیز تلف شده برای شخص غاصب آسان باشد، مالک می تواند غاصب را مجبور کند که مثل را به وی تحویل دهد، ولی اگر تهیه مثل برای غاصب دشوار باشد یا باید برای تهیه آن بیش از قیمت آن پردازد، لازم نیست مثل را تحویل دهد، بلکه می تواند قیمت آن را به مالک پردازد، و چنانچه قیمت بازار آن فرق کرده باشد، باید بنا بر احتیاط، بالاترین قیمتی را که از زمان غصب کردن تا زمان تلف شدن مال پیدا کرده بدهد و چنانچه قیمت بازار آن فرق

نکرده، ولی در مدتی که پیش او بوده به جهتی همچون چاق شدن یا بهبود گوشت آن، مرغوبتر شده باشد، باید بالاترین قیمت وقتی را که نزد او بوده بدهد.

(بهجت): مسأله اگر چیزی را که غصب کرده از بین برود، در صورتی که از نظر اسم یا صفت یا رغبت مردم به آن، امثالی ندارد باید قیمت آن را بدهد. و منظور از قیمت، قیمت زمان مطالبه است، بلکه خالی از وجه نیست که بالاترین قیمت از زمان غصب تا زمان پرداخت را بدهد، اگر چه احتیاط در این است که روی یکی از قیمت‌هایی که آن چیز در این فاصله پیدا کرده یا متوسط آنها با هم صلح نمایند.

(سیستانی): مسأله اگر چیزی را که غصب کرده از بین برود، در صورتی که قیمی باشد مثل گاو و گوسفند باید قیمت آن را بدهد (و قیمی، به چیزی می‌گویند که مثل آن از جهت خصوصیات که در جلب تقاضا دخالت دارد فراوان نیست) و چنانچه قیمت بازار آن بواسطه اختلاف عرضه و تقاضا فرق کرده باشد، باید قیمت وقتی را که تلف شده بدهد.

[مسأله ۲۵۵۹]

مسأله ۲۵۵۹ اگر چیزی را که غصب کرده و از بین رفته مانند گندم و جو باشد که قیمت اجزایش با هم فرق ندارد (۱)، باید مثل همان چیزی را که غصب کرده بدهد، ولی چیزی را که می‌دهد باید خصوصیاتش مثل چیزی باشد که آن را غصب کرده و از بین رفته است. (۱) (فاضل): مانند فرشهای ماشینی، ظروف و کتاب و مانند اینها که معمولاً مثل آن فراوان است باشد..

(بهجت): از نظر اسم یا صفت و یا رغبت مردم به آن امثالی دارد، مانند گندم و برنج..

(مکارم): هرگاه مالی را که غصب کرده از بین برود، اگر از چیزهایی است مانند گندم و جو و بسیاری از فرشهای ماشینی و انواع پارچه‌ها و ظرفهایی که با کارخانه‌ها درست می‌شود که معمولاً مثل آن فراوان است..

(اراکي): مسأله اگر چیزی را که غصب کرده و از بین رفته مانند گندم و جو باشد که خصوصیات شخصی فردی با خصوصیات فرد دیگر از آن نوع از جهت رغبت عقلاء فرق نداشته باشد، باید مثل آن چیزی را که غصب کرده بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر چیزی را که غصب کرده و از بین رفته مانند گندم و جو باشد که قیمت افرادش از جهت خصوصیات شخصی با هم فرق ندارد، باید مثل همان چیزی را که غصب کرده بدهد، ولی چیزی را که می‌دهد باید خصوصیات نوعی و سنخیش مانند چیزی باشد که آن را غصب کرده و از بین رفته است؛ مثلاً اگر از قسم اعلاي برنج غصب کرده نمی‌تواند از قسم پست تر بدهد.

(صافی): در جهت خصوصیات فردی..

(نوری): باید خصوصیاتش ..

(صافی): اگر از نوع اعلای برنج غصب کرده ، باید از همان نوع بدهد.

(سیستانی): مسأله اگر چیزی را که غصب کرده و از بین رفته مثلی باشد مانند گندم و جو باید مثل همان چیزی را که غصب کرده بدهد (و مثلی ، به چیزی می گویند که مثل و مانند آن از

جهت خصوصياتی که در جلب تقاضا تأثیر دارد فراوان است (ولی چیزی را که می دهد باید خصوصیات نوعی آن که در جلب تقاضا تأثیر دارد مانند چیزی باشد که آن را غصب کرده و از بین رفته است ، مثلاً اگر از قسم اعلای برنج غصب کرده ، نمی تواند از قسم پست تر بدهد.

(زنجانى): مسأله اگر چیزی را که غصب کرده «مثلی» باشد همچون گندم و جو، و از بین رفته باشد، باید مثل همان چیزی را که غصب کرده بدهد و چیزی را که می دهد باید خصوصیاتش مثل چیزی باشد که آن را غصب کرده و از بین رفته است .

[مسأله ۲۵۶۰]

مسأله ۲۵۶۰ اگر چیزی را که مثل گوسفند قیمت اجزای آن (۱) با هم فرق دارد غصب نماید (۲) و از بین برود، چنانچه قیمت بازار آن فرق نکرده باشد ولی در مدتی که پیش او بوده مثلاً چاق شده باشد (۳) باید قیمت چاقی را که از بین رفته بدهد (۴) (۱) (فاضل): قیمت افراد آن .. (۲) (اراکى): اگر چیزی را که مثل گوسفند خصوصیات شخصی فردی از آن با فرد دیگر از جهت رغبت عقلاء فرق می کند غصب نماید ..

(خوئی)، (تبریزی)، (نوری)، (صافی): اگر چیزی را که مثل گوسفند است غصب نماید .. (۳) (بهجت): و حتی اگر چاقی به سبب رسیدگی غاصب به آن حیوان بوده ، باید قیمت وقتی را که چاق بوده بدهد، اگر چه بعد از آن ، حیوان خود به خود لاغر شده باشد. (۴) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (فاضل): باید قیمت وقتی را که چاق بوده بدهد.

(مکارم): مسأله هر گاه حیوانی مانند گوسفند را غصب کند و از بین برود چنانچه در مدتی که نزد او بوده چاق شده سپس از بین رفته است ، باید افزایش قیمت آن را که به خاطر چاقی بوده نیز بدهد.

(سیستانی): مسأله اگر چیزی را که قیمی است غصب نماید و از بین برود، اگر در مدتی که پیش او بوده صفتی پیدا کرده که قیمتش بالا- رفته است مثلاً چاق شده ، سپس تلف شده است ، اگر این چاقی در اثر رسیدگی بهتر غاصب نباشد باید قیمت وقتی را که چاق بوده بدهد؛ ولی اگر در اثر رسیدگی او باشد لازم نیست این افزایش قیمت را بپردازد.

(زنجانى): مسأله اگر چیزی را که غصب کرده «قیمی» باشد همچون گوسفند، و از بین رفته باشد، چنانچه قیمت بازار آن فرق نکرده باشد، ولی در مدتی که پیش او بوده به جهتی ، همچون چاق شدن یا بهبود گوشت آن گرانتر شده باشد، باید بالاترین قیمت وقتی را که در نزد وی بوده بدهد.

[مسأله ۲۵۶۱]

اشاره

مسأله ۲۵۶۱ اگر چیزی را که غصب کرده دیگری از او غصب نماید و از بین برود (۱) صاحب مال می تواند عوض آن را از

هر کدام آنان بگیرد (۲) و اگر از اوّلی بگیرد، می تواند اوّلی از دومی مطالبه کند (۳) ولی اگر دومی به اوّلی برگردانده و پیش او تلف شده نمی تواند از او مطالبه کند (۴) (۱) (اراکی): نزد او از بین برود ..

(مکارم): احتیاط آن است صاحب مال ، عوض آن را از هر کدام مطالبه کند، بدهد. (۲) (خوئی)، (اراکی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (نوری): یا از هر کدام آنان

مقداری از عوض آن را مطالبه نماید و چنانچه عوض مال را از اوّلی بگیرد، اوّلی می تواند آنچه را داده از دومی بگیرد ولی اگر از دومی (تبریزی): که آن چیز پیش او تلف شده بگیرد، او نمی تواند آنچه را که داده از اوّلی مطالبه کند. (نوری): و استقرار ضمان بر عهده کسی است که مال در دست او تلف شده است).

(زنجانى): یا عوض مال خود را از هر دو (از هر کدام آنان مقداری از عوض) بگیرد و چنانچه عوض مال را از اوّلی بگیرد، اوّلی می تواند آنچه را داده از دومی بگیرد ولی اگر از دومی که آن چیز پیش او تلف شده بگیرد، او نمی تواند آنچه را داده از اوّلی بگیرد. (۳) (بهجت): اگر از اوّلی بگیرد، چنانچه مال نزد دومی تلف شده باشد، او می تواند از دومی مطالبه کند.. (۴) (بهجت): و اگر صاحب مال عوض را از دومی که مال پیش او تلف شده بگیرد، او نمی تواند آنچه را داده از اوّلی مطالبه نماید.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۰۵۳ اگر شخصی مال غصبی را از غاصب بخرد و مالک، آن معامله را اجازه ندهد، مشتری هم مثل غاصب، ضامن آن مال و منافع آن است و مالک می تواند عوض آن مال و منافع آن را، حتّی منفعتهایی را که در دست مشتری یا غاصب اوّل پیدا شده و نزد مشتری باقی مانده از هر کدام که خواست بگیرد، پس اگر آنها را از مشتری گرفت، در صورتی که مشتری از غصب اطلاع داشته و مال در دست او تلف شده، نمی تواند آنچه را داده از غاصب بگیرد و اگر صاحب مال از غاصب گرفت، او می تواند آنچه را داده، از مشتری که مال پیش او تلف شده بگیرد اما اگر مشتری جاهل به غصب بود و مالک از او گرفت، مشتری پولی را که در معامله به فروشنده داده بود از او می گیرد حتّی اگر آنچه به مالک داده بیشتر از آن پول بوده، بنا بر أظهر زیادی را هم از فروشنده می گیرد.

[مسأله ۲۵۶۲]

مسأله ۲۵۶۲ اگر چیزی را که می فروشند یکی از شرطهای معامله در آن نباشد (۱) مثلاً چیزی را که باید با وزن خرید و فروش کنند، بدون وزن معامله نمایند، معامله باطل است و چنانچه فروشنده و خریدار با قطع نظر از معامله (۲) راضی باشند که در مال یکدیگر تصرّف کنند اشکال ندارد و گرنه چیزی را که از یکدیگر گرفته اند مثل مال غصبی است (۳) و باید آن را به هم برگردانند. و در صورتی که مال هر یک در دست دیگری تلف شود، چه بدانند معامله باطل است چه ندانند، باید عوض آن را بدهد (۴) (۱) (زنجانى): یکی از شرطهای صحّت معامله در آن نباشد، .. (۲) (مکارم): هرگاه معامله باطلی انجام گیرد، مثلاً جنسی را که باید با وزن خرید و فروش کند بدون وزن معامله نماید، نه خریدار مالک جنس می شود و نه فروشنده مالک قیمت، ولی اگر هر دو قطع نظر از معامله .. (۳) (بهجت): و هر کدام باید آن را به صاحبش برگردانند، و در صورتی که هر یک از مشتری یا فروشنده بدانند که معامله باطل است و مال او در دست دیگری از بین برود، بنا بر أظهر نمی تواند عوض آن را بگیرد.

(۴) (صافی): چه بداند و چه نداند، معامله باطل است و باید عوض آن را بدهد.

[مسئله ۲۵۶۳]

مسئله ۲۵۶۳ هر گاه مالی را از فروشنده بگیرد که آن را ببیند یا مدتی نزد خود نگه دارد تا اگر پسندید بخرد، در صورتی که آن مال تلف شود، باید عوض آن را به صاحبش بدهد (۱). (سیستانی): بنا بر مشهور باید عوض آن را به صاحبش بدهد.

(زنجان): بنا بر احتیاط با یکدیگر مصالحه کنند.

(بهجت): اگر با اجازه فروشنده باشد در صورتی که آن مال تلف شود، بنا بر اقرب لازم نیست عوض آن را به صاحبش بدهد.

(مکارم): مسئله اگر مالی را از فروشنده بگیرد تا آن را درست ببیند و اگر پسندید بخرد، اگر آن مال تلف شود احتیاط واجب آن است که عوض آن را به صاحبش بدهد.

احکام غصب (استفتاءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۸۷۹: شخصی قطعه زمینی را به نام فرزند صغیرش خریداری کرده و سند عادی آن را به اسم او به این صورت تنظیم نموده است: «فروشنده فلان شخص است و خریدار هم فلان فرزندش می باشد» و بعد از آنکه آن کودک به سن بلوغ رسید زمین مزبور را به شخص دیگری فروخت، ولی ورثه پدر با این ادعا که آن را از پدرشان به ارث برده اند، با آنکه اسمی از پدرشان در سند عادی نیامده آن زمین را تصرف کردند، آیا جایز است ورثه در این حالت برای مشتری دوم مزاحمت ایجاد کنند؟

ج: مجزّد ذکر نام فرزند صغیر در قرار داد معامله به عنوان مشتری، ملاک مالکیت او نیست، بنا بر این اگر ثابت شود که پدر زمینی را که با پول خودش خریده، به فرزندش هبه کرده و یا به او صلح نموده، زمین متعلق به اوست و اگر آن را بعد از رسیدن به سن بلوغ به نحو صحیح شرعی به خریدار دیگری بفروشد، کسی حق مزاحمت و گرفتن زمین از دست او را ندارد. س ۱۸۸۰: قطعه زمینی را که تعدادی از خریداران آن را خریده و فروخته اند، خریداری نموده و مبادرت به ساخت خانه در آن کردم و در حال حاضر شخصی ادعا می کند که آن زمین ملک اوست و سند آن هم بطور رسمی قبل از انقلاب اسلامی به نام او ثبت شده است و به همین دلیل او بر علیه من و تعدادی از همسایگانم به دادگاه شکایت نموده است، آیا تصرفات من در این زمین با توجه به ادعای او غصب محسوب می شود؟

ج: خرید زمین از ذوالید قبلی طبق ظاهر شرع محکوم به صحت است و زمین ملک خریدار است، در نتیجه تا زمانی که فردی که مدعی مالکیت قبلی زمین است، مالکیت شرعی خود را در دادگاه ثابت نکند، حق مزاحمت متصرف و ذوالید فعلی را ندارد. س ۱۸۸۱: زمینی در یک سند عادی به نام پدری است و بعد از مدتی سند رسمی آن به نام فرزند صغیرش

صادر می شود، ولی هنوز زمین در اختیار پدر است و اکنون که فرزند به سن بلوغ رسیده ، ادعا می کند که آن زمین ملک اوست زیرا سند رسمی به نام او ثبت شده است ، ولی پدر او می گوید که زمین را با پول خودش و برای خودش خریده و فقط برای تخفیف مالیات ، آن را به نام فرزندش

نموده است. آیا اگر فرزند او زمین را بدون رضایت پدرش تصرف کند غاصب محسوب می شود؟

ج: اگر پدری که زمین را با پول خودش خریده، تا بعد از بلوغ فرزند، متصرف در آن بوده است، تا زمانی که فرزند ثابت نکرده که پدرش آن زمین را به او هبه کرده و مالکیت آن را به او منتقل نموده، حق ندارد به مجرد اینکه سند رسمی آن به نام اوست در مالکیت و تصرف در زمین و تسلط بر آن، مزاحم پدرش شود. س ۱۸۸۲: شخصی قطعه زمینی را پنجاه سال قبل خریده است و اکنون با استناد به اسم کوه بلندی که در سند مالکیت آن به عنوان محدوده زمین مذکور ذکر شده، ادعای مالکیت میلیونها متر از زمینهای عمومی و دهها خانه قدیمی را می کند که در منطقه واقع بین زمین خریداری شده و آن کوه ساخته شده اند، همچنین مدعی است که نماز اهالی آن منطقه در خانه ها و زمین های مزبور بر اثر غصب باطل است، قابل ذکر است که او در گذشته هیچ تصرفی در آن زمین ها و خانه های مسکونی قدیمی موجود در آن مکان نداشته و دلائلی هم که وضعیت آن زمین ها را از صدها سال پیش مشخص کند وجود ندارد، با توجه به این مطالب مسأله چه حکمی دارد؟

ج: اگر زمینهای واقع بین زمین خریداری شده و کوهی که به عنوان محدوده آن در سند ذکر شده، از زمین های بایری باشد که مسبق به مالکیت شخص خاصی نیست و یا از زمین هایی باشد که در اختیار متصرفان قبلی بوده و از آنان به متصرفان کنونی منتقل شده است، در این صورت هر کس نسبت به هر مقدار از آن زمین ها یا خانه ها که در اختیار اوست و در آنها تصرف مالکانه دارد، شرعاً مالک محسوب می شود و تا زمانی که مدعی مالکیت ادعای خود را از طریق شرعی نزد مراجع قضایی ثابت نکرده، تصرفات آنان در آن ملک محکوم به اباحه و حلیت است. س ۱۸۸۳: آیا جایز است در زمینی که حاکم، حکم به مصادره آن کرده، بدون رضایت مالک قبلی آن، مسجد ساخته شود؟ و آیا خواندن نماز و برپایی سایر شعائر دینی در این قبیل مساجد جایز است؟

ج: اگر زمین مزبور به حکم حاکم شرع یا با استناد به قانون جاری دولت اسلامی از مالک قبلی آن گرفته شده باشد و یا سابقه مالکیت شرعی برای مدعی آن ثابت نشود، تصرف در آن متوقف بر اجازه مدعی مالکیت و یا مالک قبلی آن نیست در نتیجه ساخت مسجد در آن و خواندن نماز و برپایی شعائر در آن اشکال ندارد. س ۱۸۸۴: زمینی نسل به نسل از طریق ارث به ورثه رسیده است و سپس غاصبی آن را غصب کرده و به تملک خود در آورده است و بعد از پیروزی انقلاب اسلامی و برپایی حکومت، اقدام به پس گرفتن آن از غاصب نموده اند، آیا شرعاً مالکیت آن به ورثه می رسد یا آنکه فقط در خرید آن از دولت حق تقدم دارند؟

ج: مجرد سابقه تصرفات از طریق ارث، مستلزم مالکیت و حق تقدم در خرید نیست، ولی تا زمانی که خلاف آن ثابت نشده، اماره ای شرعی بر ملکیت است، بنا بر این اگر ثابت شود که ورثه مالک زمین نیستند، و یا مالکیت دیگران نسبت به آن زمین ثابت شود. ورثه حق مطالبه زمین یا عوض آن را ندارند و در غیر این صورت حق دارند به مقتضای ذوالید بودن، عین زمین یا عوض آن را مطالبه کنند.

احکام مالی که انسان آن را پیدا می کند

[مسأله ۲۵۶۴]

مسأله ۲۵۶۴ مالی که انسان پیدا می کند (۱) اگر نشانه ای نداشته باشد که بواسطه آن صاحبش معلوم شود (۲) احتیاط واجب آن است که از طرف صاحبش صدقه بدهد (۳) (۱) (گلپایگانی): مالی را که انسان پیدا می کند و از قسم حیوان نیست .. (۲) (مکارم): (مانند یک اسکناس صد تومانی یا یک سکه طلا) ..

(بهجت): و حیوان هم نباشد و ارزش آن از یک درهم، یعنی ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار کمتر نباشد .. (۳) (گلپایگانی): بنا بر احتیاط لازم، باید از طرف صاحبش صدقه بدهد.

(مکارم): احتیاط واجب آن است که از طرف صاحبش آن را صدقه دهد و اگر خود او مستحق است می تواند بردارد و اگر مال مهمی باشد احتیاط آن است که از حاکم شرع اجازه بگیرد.

(بهجت): می تواند از طرف صاحبش صدقه دهد و یا به حاکم شرع بدهد.

(زنجانی): بنا بر احتیاط واجب باید با اذن حاکم شرع صدقه دهد و آن را تملک نکند مگر آن که قیمت آن از یک درهم (که بنا بر مشهور ۱۲/۶ نقره سکه دار بوده و در مسأله [۱۸۶۴] درباره آن توضیح داده شد) کمتر باشد که می تواند آن را تملک کند.

(خوئی): مسأله مال گم شده که از قسم حیوان نیست چنانچه انسان پیدا کند و نشانه ای نداشته باشد که بواسطه آن صاحبش معلوم شود و قیمت آن کمتر از یک درهم «۱۲/۶ نخود نقره سکه دار» نباشد احتیاط مستحب آن است که آن را از طرف صاحبش به فقرا صدقه بدهد و تملک نکند.

(فاضل): احتیاط واجب آن است که از طرف صاحبش صدقه بدهد.

(تبریزی): احتیاط آن است که آن را از طرف صاحبش صدقه بدهد، و بعید نیست جایز باشد آن را ملک خود قرار دهد.

(صافی): بنا بر احتیاط لازم باید از طرف صاحبش صدقه بدهد.

(سیستانی): مسأله مال گم شده اگر حیوان نباشد و انسان آن را پیدا کند و نشانه ای نداشته باشد که بواسطه آن صاحبش معلوم شود، چه قیمت آن کمتر از یک درهم (۱۲/۶ نخود نقره سکه دار) باشد یا نباشد، می تواند آن را برای خود بردارد، ولی احتیاط مستحب آن است که آن را از طرف صاحبش به فقرا صدقه بدهد. و از این قبیل است پول که علامت ندارد ولی اگر مقدار و خصوصیت زمان و مکان، علامتی برای پول باشد باید آن را اعلان کند همچنانکه در مسأله [۲۵۶۶] خواهد آمد.

اشاره

مسئله ۲۵۶۵ اگر مالی پیدا کند (۱) که نشانه دارد و قیمت آن از ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار کمتر است ، چنانچه صاحب آن معلوم باشد و انسان نداند راضی است یا نه ، نمی تواند بدون اجازه او بر دارد و اگر صاحب آن معلوم نباشد، می تواند به قصد این که ملک خودش شود بر دارد (۲) و در این صورت اگر تلف شود نباید عوض آن را بدهد، بلکه اگر قصد ملک شدن هم نکرده و بدون تقصیر او تلف شود، دادن عوض بر او واجب نیست . (۱) (اراکی): اگر مالی را در غیر حرم مکه پیدا کند .. (۲) (اراکی): و احتیاط واجب آن است که هر وقت صاحبش پیدا شد، عوض آن را به او بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): و احتیاط واجب آن است که هر وقت صاحبش پیدا شد اگر عین مال باقی است ، آن را به صاحبش رد کند و اگر عین از بین رفته ، دادن عوض لازم نیست .

(فاضل)، (نوری): و احتیاط واجب آن است که هر وقت صاحبش پیدا شد اگر تلف نشده ، خود مال را و در صورتی که تلف شده ، عوض آن را به او بدهد (فاضل): و احتیاط واجب آن است که لقطه منطقه حرم مکه معظمه را هم بر ندارد). (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۵۶۶ (خوئی)، (تبریزی): مسئله اگر مالی را پیدا کند که قیمت آن از یک درهم کمتر است چنانچه صاحب آن معلوم باشد، و انسان نداند راضی است یا نه ، نمی تواند بدون اجازه او بردارد و اگر صاحب آن معلوم نباشد می تواند به قصد این که ملک خودش است ، بردارد و واجب است (تبریزی): احتیاط واجب است (که هر وقت صاحبش پیدا شد در صورتی که تلف نشده خود مال را (خوئی): و در صورتی که تلف شده عوض آن را) به او بدهد.

(مکارم): مسئله هر گاه مالی را که پیدا کرده نشانه دارد ولی قیمت آن کمتر از یک درهم است (درهم عبارت است از ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار) چنانچه صاحب آن معلوم باشد نمی تواند بدون رضایت او آن را بردارد و اگر صاحب آن معلوم نباشد می تواند بردارد و تملک کند و از آن استفاده نماید و در صورت تلف شدن لازم نیست عوض آن را بدهد، بلکه اگر قصد تملک هم نکرده باشد و بدون تقصیر او تلف شود، دادن عوض آن واجب نیست .

(بهجت): مسئله اگر مالی را پیدا کند که نشانه دارد و قیمت آن کمتر از یک درهم باشد و صاحب آن معلوم نباشد، می تواند به قصد این که ملک خودش شود بردارد ولی اگر صاحب آن پیدا شد و آن را مطالبه کرد، در صورتی که برای او مشقت ندارد، بنا بر احتیاط واجب باید عین مال او را برگرداند و اگر تلف شده باشد بنا بر اظهر ضامن مثل یا قیمت آن نیست .

(زنجانی): مسئله اگر مالی پیدا کند که نشانه دارد و قیمت آن از یک درهم کمتر است چنانچه صاحب آن معلوم باشد و انسان نداند راضی است یا نه ، نمی تواند بدون اجازه او بردارد، مگر برداشتن آن مال ، احسان به مالک به شمار آید، مثلاً در جایی که مال در معرض از بین رفتن است ، می تواند آن را به قصد نگاهداری برای مالک بردارد، و اگر صاحب آن معلوم

نباشد می تواند به قصد این که ملک خودش باشد بردارد.

مسأله اختصاصی

(زنجانى): مسأله ۲۵۷۵ هر گاه در حرم (که محدوده ای مشخص از مکه و اطراف آن می باشد) مال گمشده ای را ببیند، بنا بر احتیاط واجب آن را برنداشته و به حال خود رها کند، چه قیمت آن به اندازه یک درهم برسد یا نرسد، مگر این که کسی که برای اعلام کردن در جستجوی مالک، آن را بردارد، و پس از اعلام کردن و نیافتن مالک آن نیز آن را صدقه دهد، یا برای صاحب آن تا وقتی که احتمال دارد، صاحب آن پیدا شود، نگهدارد.

[مسأله ۲۵۶۶]

مسأله ۲۵۶۶ هر گاه چیزی که پیدا کرده نشانه ای دارد که بواسطه آن می تواند صاحبش را پیدا کند (۱) اگر چه صاحب آن کافری باشد که (۲) در امان مسلمانان است، در صورتی که قیمت آن چیز به ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار برسد باید اعلان کند (۳) و چنانچه از روزی که آن را پیدا کرده تا یک هفته، هر روزی و بعد تا یک سال، هفته ای یک مرتبه در محل اجتماع مردم اعلان کند کافی است. (۱) (بهجت): در صورتی که قیمت آن در زمان برداشتن آن کمتر از یک درهم نباشد، واجب است از همان وقت اعلام کند یعنی تا یک سال در محل اجتماع مردم بگوید یا بنویسد و در محل مناسب نصب کند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): اگر چه بدانند صاحب آن کافری است که .. (۳) (نوری): و لازم نیست که هر روز اعلان کند بلکه اگر تا یک سال طوری اعلان کند که گفته شود یک سال اعلان کرده، کافی است.

(گلپایگانی)، (صافی): باید از روزی که آن را پیدا کرده تا یک سال در جاهایی که مردم اجتماع می کنند، اعلان کند و لازم نیست که هر روز اعلان کند بلکه اگر تا یک سال طوری بگوید و اعلان کند که مردم بگویند اعلان می کند، کافی است.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر چه بدانند صاحب آن ((خوئی)، (تبریزی): سنی یا) کافری است که اموالش محترم است، در صورتی که قیمت آن چیز به مقدار یک درهم برسد، باید از روزی که آن را پیدا کرده تا یک سال در محل اجتماع مردم اعلان کند. ((سیستانی): و اگر قیمت آن، از یک درهم کمتر باشد، احتیاط واجب آن است که آن را از طرف صاحب صدقه بدهد و هر وقت صاحبش پیدا شد، چنانچه به صدقه دادن راضی نشود، عوض آن را به او بدهد).

(فاضل): باید تا یک سال در محل اجتماعات مردم و جایی که احتمال می دهد صاحب آن آنجا باشد اعلان کند به نحوی که عرف مردم بگویند در مدت یک سال مرتباً اعلان کرده است ..

(زنجانى): مسأله هر گاه چیزی را که پیدا کرده نشانه ای دارد که به واسطه آن می تواند صاحبش را پیدا کند، اگر چه بدانند صاحب آن کافری است که اموالش محترم است، در صورتی که قیمت آن چیز به مقدار یک درهم برسد، باید از روزی که آن را پیدا کرده تا یک سال در محل اجتماع مردم اعلان کند.

(مکارم): مسأله هر گاه مالی را که پیدا کرده نشانه دارد و قیمتش به اندازه یک درهم یا بیشتر است ، باید آن را تا یک سال اعلام کند (چنانچه از روزی که پیدا کرده تا یک هفته هر روز

اعلام کند، بعد هفته ای یک بار تا آخر سال در محل «اجتماع مردم کافی است» چه آن مال متعلق به مسلمانی باشد یا کافری که در امان مسلمانان است، اعلام کردن واجب است.

[مسئله ۲۵۶۷]

اشاره

مسئله ۲۵۶۷ اگر انسان خودش نخواهد اعلام کند، می تواند به کسی که اطمینان دارد بگوید از طرف او اعلام نماید. (مکارم):
مسئله هرگاه به جای اعلام کردن لفظی، اعلام کتبی در محلی که مرکز رفت و آمد مردم است، نصب کند و مردم آنجا غالباً با سواد باشند یا افراد با سواد، اعلام را برای بیسوادان بخوانند و تا یک سال اعلام در آنجا بماند کافی است.

(زنجان): مسئله لازم نیست پیدا کننده خودش اعلام کند، بلکه می تواند به کسی که اطمینان دارد بگوید که اعلام نماید.

مسئله اختصاصی

(مکارم): مسئله ۲۱۹۹ هرگاه در یکی از حریمهای مقدّس، یا مساجد، محلی برای گمشده ها تعیین شود و مردم بدانند برای پیدا کردن گمشده خود باید به آن محل مراجعه کنند و متصدیان آن محل مورد اعتماد باشند، کافی است که گمشده را به محل آن تحویل دهد و آنها تا یک سال باید آن را نگهداری کنند و اگر صاحب آن پیدا نشد، طبق مسئله [۲۵۶۸] عمل نماید. و اگر در بعضی از شهرها چنین محلی برای گمشده ها در نظر گرفته شود و مردم از آن با خبر باشند، وظیفه اعلام کردن، با سپردن گمشده به آن محل، از دوش مردم برداشته می شود.

[مسئله ۲۵۶۸]

مسئله ۲۵۶۸ اگر تا یک سال اعلام کند و صاحب مال پیدا نشود (۱) می تواند آن را برای خود بردارد (۲) به قصد این که هر وقت صاحبش پیدا شد عوض آن را به او بدهد، یا برای او نگهداری کند که هر وقت پیدا شد به او بدهد (۳) ولی احتیاط مستحب آن است که از طرف صاحبش صدقه بدهد (۴) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجان): در صورتی که آن مال را در غیر حرم مکه پیدا کرده باشد..

(نوری): اگر در محدوده حرم پیدا کرده می تواند آن را صدقه دهد و اگر صاحبش پیدا شد ضامن او خواهد بود و یا آن را حفظ کند تا صاحبش پیدا شود اما اگر در غیر حرم پیدا کرده .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): یا برای صاحبش نگهداری کند که هر وقت پیدا شد به او بدهد یا از طرف صاحبش (خوئی): به فقرا صدقه بدهد و اگر آن مال را در حرم پیدا کرده باشد، احتیاط واجب آن است که تصدّق کند. (تبریزی): یا برای صاحب آن تا وقتی که احتمال دارد صاحب آن پیدا شود نگهدارد).

(زنجانی): یا برای صاحبش نگهداری کند که هر وقت پیدا شد به او بدهد یا آن را صدقه بدهد. (۳) (فاضل): یا از طرف صاحبش صدقه بدهد .. (۴) (صافی): و اگر آن مال را در حرم پیدا کرده باشد بنا بر احتیاط واجب آن را صدقه بدهد.

(اراکلی): مسأله اگر مالی را در غیر حرم مکه پیدا کند و تا یک سال اعلان کند و صاحب مال

پیدا نشود، می تواند آن را برای خود بردارد به قصد این که هر وقت صاحبش پیدا شد، به او بدهد. ولی احتیاط مستحب آن است که از طرف صاحبش به فقیر غیر سید صدقه بدهد. و اگر در حرم پیدا شده، می تواند برای او نگهداری کند که هر وقت صاحبش پیدا شد به او بدهد و یا از طرف صاحبش به فقیر غیر سید صدقه بدهد.

(سیستانی): مسأله اگر تا یک سال اعلان کند و صاحب مال پیدا نشود، در صورتی که آن مال را در غیر حرم مکه پیدا کرده باشد می تواند آن را برای صاحبش نگهداری کند که هر وقت پیدا شد به او بدهد و در این مدت استفاده از آن با حفظ عین آن اشکال ندارد و می تواند آن را از طرف صاحبش به فقرا صدقه بدهد و احتیاط واجب آن است که آن را برای خود بر ندارد؛ و اگر آن مال را در حرم پیدا کرده باشد احتیاط واجب آن است که آن را به فقرا صدقه بدهد.

(بهجت): مسأله اگر تا یک سال اعلان کرد و صاحب مال پیدا نشد چنانچه در غیر حرم مکه پیدا کرده، می تواند از طرف صاحبش صدقه بدهد یا به عنوان امانت برای صاحبش نزد خود نگهداری کند، یا به حاکم شرع بدهد یا برای خود بردارد و قصد کند که اگر صاحبش پیدا شد، عوض آن را به او بدهد و اگر در حرم مکه پیدا کرد، چنانچه قصد ندارد که به عنوان امانت نگه دارد، ظاهر این است که صدقه می دهد.

(مکارم): مسأله هر گاه تا یک سال اعلان کند و یا در محل اعلان شده نگهداری شود و صاحب مال پیدا نشود، پیدا کننده مخیر است یکی از چهار کار را انجام دهد: (۱) آن را برای خود بردارد به قصد این که هر وقت صاحبش پیدا شد، اگر آن مال موجود نیست عوض آن را به او بدهد. (۲) به صورت امانت برای او نگهداری کند. (۳) از طرف صاحبش صدقه در راه خدا بدهد. (۴) آن را به حاکم شرع بسپارد و احتیاط مستحب صدقه دادن یا سپردن به حاکم شرع است. احتیاط واجب آن است که اگر در حرم مکه مالی که قیمت آن به اندازه یک درهم یا بیشتر است پیدا کند، آن را بر ندارد.

[مسأله ۲۵۶۹]

مسأله ۲۵۶۹ اگر بعد از آن که یک سال اعلان کرد و صاحب مال پیدا نشد مال را برای صاحبش نگهداری کند و از بین برود، چنانچه در نگهداری آن کوتاهی نکرده و تعدی، یعنی زیاده روی هم ننموده، ضامن نیست (۱) ولی اگر از طرف صاحبش صدقه داده باشد (۲) یا برای خود برداشته باشد (۳) در هر صورت ضامن است (۴) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): ولی اگر (خوئی)، (تبریزی): برای خود برداشته باشد ضامن است و اگر از طرف صاحبش صدقه داده باشد صاحبش مخیر است بین آن که به صدقه راضی شده یا عوض مالش را مطالبه کند و ثواب صدقه برای تصدق کننده باشد.

(زنجانی): چنانچه در نگهداری آن کوتاهی نکرده، ضامن نیست، ولی اگر برای خود برداشته باشد ضامن است و اگر صدقه داده باشد صاحبش می تواند به صدقه دادن راضی شده یا عوض مالش را بگیرد و ثواب صدقه برای صدقه دهنده باشد. در سایر مسائل این فصل هم که از صدقه دادن سخن گفته شده، اگر صاحب مال به صدقه راضی نشود، صدقه دهنده ضامن است. (۲) (مکارم): اگر صاحبش پیدا شد و به صدقه دادن راضی نشد، باید عوض آن را به او بدهد.

(۳) (گلیپایگانی)، (صافی): ضامن است. (۴) (اراکی): و همچنین در مالی که در حرم پیدا کرده اگر صدقه داده باشد، ضامن است.

(فاضل): اما اگر صاحب مال به صدقه دادن راضی شود، ضامن نیست.

(بهجت): مسأله اگر صاحب مال بعد از یک سال اعلان پیدا شد، چنانچه مال را صدقه یا به حاکم شرع داده، بنا بر اقرب ضامن نیست و همچنین اگر بدون افراط و تفریط تلف شده نیز ضامن نیست و اگر به عنوان امانت نگاه داشته، تحویل می دهد و اگر برای خود برداشته عوض آن را باید بدهد.

[مسأله ۲۵۷۰]

مسأله ۲۵۷۰ کسی که مالی را پیدا کرده، اگر عمداً به دستوری که گفته شد اعلان نکند، گذشته از این که معصیت کرده (۱) باز هم واجب است اعلان کند (۲) (۱) (سیستانی): چنانچه احتمال دهد که مفید باشد.. این مسأله، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (فاضل): اگر برای خودش بردارد، ضامن است و هر وقت صاحب آن پیدا شد، باید به او بدهد و اگر به نیت صاحب آن صدقه بدهد، چنانچه بعداً صاحب آن پیدا شد و صدقه را قبول کرد، وظیفه ای ندارد. اما اگر صاحب آن به صدقه دادن راضی نشد، باید مثل یا قیمت آن را به او بدهد و صدقه ای که پرداخته است، برای خودش محسوب می شود. (۲) (بهجت): و در سالی که اعلان نکرده، نمی تواند کارهایی را که در مسایل قبل گفته شد، انجام دهد.

[مسأله ۲۵۷۱]

مسأله ۲۵۷۱ اگر بچه نابالغ چیزی پیدا کند، ولی او باید اعلان نماید (۱) (۱) (اراکی): بنا بر احتیاط واجب.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر دیوانه یا بچه نابالغ چیزی پیدا کند، ولی او می تواند اعلان نماید. و پس از آن برای او تملک و یا از طرف صاحبش تصدق کند.

(فاضل): مسأله اگر دیوانه یا بچه نابالغ چیزی پیدا کند، ولی او باید اعلان نماید و پس از آن، برای او تملک و یا از طرف صاحبش صدقه بدهد اما اگر برای صغیر مصلحت دارد بهتر است تملک نماید.

(زنجان): مسأله اگر دیوانه یا بچه نابالغ چیزی پیدا کند، ولی او باید اعلان کند و پس از آن با رعایت مصلحت وی آن را برایش تملک کند یا صدقه دهد یا برای مالک آن نگهدارد.

(بهجت): مسأله اگر بچه نابالغ یا دیوانه چیزی را پیدا کند، ولی او باید وظایفی را که گفته شد، انجام دهد.

(مکارم): مسأله هر کودک نابالغی مالی را پیدا کند، احتیاط واجب آن است که ولی او اعلان نماید و چنانچه تا یک سال صاحب آن پیدا نشد، مطابق یکی از دستورهای چهارگانه گذشته [در مسأله ۲۵۶۸] آنچه مطابق مصلحت کودک است عمل

می نماید.

(سیستانی): مسأله اگر دیوانه یا بچه نابالغ چیزی را پیدا کند که نشانه دار باشد و قیمت آن

به مقدار یک درهم برسد ولی «او می تواند اعلان نماید، بلکه واجب است که اعلان نماید اگر آن چیز را از بچه یا دیوانه گرفته باشد؛ و اگر یک سال اعلان کرد و صاحب مال پیدا نشد، باید به آنچه در مسأله [۲۵۶۸] گفته شد عمل نماید.

[مسأله ۲۵۷۲]

مسأله ۲۵۷۲ اگر انسان در بین سالی که اعلان می کند از پیدا شدن صاحب مال ناامید شود (۱) احتیاط واجب آن است که آن را صدقه بدهد (۲) (۱) (مکارم): و یا از اول مأیوس باشد که صاحب آن را پیدا کند ..

(فاضل): به نحوی که اعلان کردن ، لغو شمرده شود ..

(بهجت): بنا بر أظهر دیگر اعلان واجب نیست و می تواند به وظایفی که گفته شد عمل نماید. (۲) (نوری): یا نگهداری کند تا صاحبش پیدا شود.

(خوئی): [اگر] بخواهد آن را صدقه بدهد یا تملک نماید اشکال دارد.

(اراکي): تملک آن و همچنین صدقه دادن آن اشکال دارد و باید به عنوان امانت آن را نگهداری کند.

(گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): [اگر] بخواهد آن را صدقه بدهد، اشکال ندارد.

(مکارم): احتیاط واجب آن است که آن مال را از طرف صاحب اصلیش به فقیر بدهد.

(سیستانی): باید به اذن حاکم شرع بنا بر احتیاط واجب آن را صدقه بدهد.

(زنجانى): باید آن را صدقه دهد که به احتیاط واجب در صورت امکان با اجازه حاکم شرع باشد.

[مسأله ۲۵۷۳]

مسأله ۲۵۷۳ اگر در بین سالی که اعلان می کند مال از بین برود، (۱) چنانچه در نگهداری آن کوتاهی کرده (۲) یا تعدی ، یعنی زیاده روی کرده باشد باید عوض آن را به صاحبش بدهد (۳) و اگر کوتاهی نکرده و زیاده روی هم ننموده ، چیزی بر او واجب نیست . (۱) (مکارم): ضامن نیست ، مگر این که در نگهداری آن کوتاهی یا زیاده روی کرده باشد. (۲) (سیستانی): یا در آن تصرّف کرده است ، عوض آن را برای صاحبش ضامن است و باید اعلان را ادامه دهد و اگر کوتاهی نکرده و تصرّف هم ننموده است ، چیزی بر او واجب نیست .

(زنجانى): باید عوض آن را به صاحبش بدهد و اگر کوتاهی نکرده ، چیزی بر او واجب نیست . (۳) (بهجت): و گرنه چیزی بر عهده او نخواهد بود، ولی اگر قبل از تمام شدن سال برای خودش بردارد و تلف شود، ضامن است .

مسأله ۲۵۷۴ اگر مالی را که نشانه دارد و قیمت آن به ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار می رسد (۱) در جایی پیدا کند که معلوم است بواسطه اعلان، صاحب آن پیدا نمی شود می تواند در روز اول آن را از طرف صاحبش صدقه بدهد (۲) و چنانچه صاحبش پیدا شود و به صدقه دادن راضی نشود باید عوض آن را به او بدهد و ثواب صدقه ای که داده مال خود اوست . (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): قیمت آن به یک درهم می رسد .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): از طرف صاحبش (خوئی): به فقرا) صدقه بدهد و لازم نیست صبر کند تا سال تمام شود. [پایان مسأله] (فاضل): و لازم نیست صبر کند تا سال تمام شود

(اراکي): بنا بر احتیاط واجب باید در روز اول با اجازه حاکم شرع آن را از طرف صاحبش به غیر سید صدقه بدهد ..

(سیستانی): باید از روز اول آن را از طرف صاحبش به فقرا با اذن حاکم شرع بنا بر احتیاط واجب صدقه بدهد، و نباید صبر نماید تا سال تمام شود.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۵۷۲ (بهجت): مسأله اگر مال نشانه داری را که ارزش آن به یک درهم می رسد در جایی پیدا کند که معلوم است بوسیله اعلان صاحب آن پیدا نمی شود، مثل بیابانها یا خرابه ها و مانند آن، اگر مالک آن و لو اجمالاً معلوم نباشد حکم کمتر از یک درهم را دارد؛ و اگر مالک آن و لو اجمالاً معلوم باشد باید به وظایفی که برای بعد از اعلان گفته شد عمل نماید.

(زنجانى): مسأله اگر مالی را که نشانه دارد و قیمت آن به یک درهم می رسد، در جایی پیدا کند که معلوم است به واسطه اعلان، صاحب آن پیدا نمی شود، می تواند از روز اول، آن را صدقه بدهد و لازم نیست صبر نماید تا سال تمام شود و به احتیاط واجب برای صدقه دادن از حاکم شرع اجازه بگیرد.

[مسأله ۲۵۷۵]

مسأله ۲۵۷۵ اگر چیزی را پیدا کند و به خیال این که مال خود اوست بر دارد بعد بفهمد مال خودش نبوده (۱) باید تا یک سال اعلان نماید (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): احکامی که در مسائل گذشته گفته شد، بر آن جاری است.

(مکارم): نمی تواند آن را در همانجا بیندازد، بلکه باید مطابق دستوری که گذشت تا یک سال اعلان نماید و اگر با پای خود آن را تکان دهد این حکم را ندارد، هر چند خود این کار اشکال دارد.

(زنجانى): باید به احکام آن عمل کند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): و همچنین است اگر مثلاً پای خود را به گمشده ای بزند و آن را از جای خودش حرکت دهد.

(فاضل): و همچنین است بنا بر احتیاط واجب اگر آن را با پای خود حرکت داده و جایجا کند.

[مسأله ۲۵۷۶]

مسأله ۲۵۷۶ لازم نیست موقع اعلان، جنس چیزی را که پیدا کرده بگوید، بلکه همین قدر که بگوید چیزی پیدا کرده ام کافی است. (گلپایگانی)، (فاضل): مسأله باید موقع اعلان، جنس چیزی را که پیدا کرده معین نماید به نحوی که در نظر عرف، صدق تعریف کند، مثل این که بگوید: کتابی پیدا کرده ام یا لباسی؛ و اگر همین قدر بگوید: چیزی پیدا کرده ام، کافی نیست.

(صافی): مسأله لازم نیست موقع اعلان ، جنس چیزی را که پیدا کرده معین نماید، بلکه به نحوی که در نظر عرف صدقِ تعریف کند، که کسی که مال را گم کرده است ملتفت شود اگر چه بگوید چیزی پیدا کرده ام کافی است .

(بهجت): مسأله در موقع اعلان بعضی از اوصاف مال پیدا شده را می گوید که تا حدودی آن را بشناساند و بعضی دیگر را نمی گوید تا مالک حقیقی را بشناسد.

(مکارم): مسأله باید در موقع اعلان کردن، طوری بگوید که نشانه های آن روشن نشود و اگر کسی آمد و نشانه های آن را داد به طوری که اطمینان حاصل شد مال او است باید به او بدهد، ولی لازم نیست نشانه هایی را که بیشتر اوقات، صاحب مال هم ملتفت آن نیست، بگوید.

(سیستانی): مسأله چیزی را که پیدا کرده باید بطوری اعلان کند که اگر صاحب آن بشنود احتمال دهد که آن چیز مال اوست. و این امر به حسب اختلاف موارد فرق می کند مثلاً گاهی همین قدر کافی است که بگوید: چیزی پیدا کرده ام، ولی در بعضی موارد باید جنس آن را نیز تعیین کند مثلاً بگوید: قطعه ای طلا پیدا کرده ام، و در بعضی موارد باید بعضی از خصوصیات را اضافه کند، مثلاً بگوید: گوشواره ای طلا پیدا کرده ام؛ ولی در هر صورت باید تمام خصوصیات را نگویید تا متعین نشود. و باید در جایی اعلان کند که احتمال بدهد خبر به صاحبش می رسد.

(زنجانی): مسأله در هنگام اعلان باید عبارتی را برگزیند که بیش از همه شنونده را متوجه مال گمشده و صفات آن بنماید؛ بنا بر این معمولاً نمی تواند بگوید که «چیزی یا مالی پیدا شده»؛ بلکه مثلاً باید بگوید: «طلا یا نقره یا ظرف یا پیراهنی پیدا شده است» البته نباید تمام ویژگی های آن را هم ذکر کند، بلکه باید هنوز چیز پیدا شده در بوته ابهام باقی باشد، خلاصه باید بهترین راهی را که مال را به صاحبش می رساند برگزیند؛ عبارت اعلان نه کاملاً مبهم باشد و نه کاملاً مشخص، بلکه ما بین این دو حالت باشد.

[مسأله ۲۵۷۷]

مسأله ۲۵۷۷ اگر کسی چیزی را پیدا کند و دیگری بگوید مال من است (۱) در صورتی باید به او بدهد که نشانه های آن را بگوید (۲) و یقین پیدا کند که مال او است (۳) ولی اگر ذکر نشانه ها فقط موجب گمان مالک بودنش باشد مخیر است که به او بدهد یا از دادن به او خودداری نماید. (۱) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): و نشانه های آن را بگوید، در صورتی باید به او بدهد که اطمینان داشته باشد مال اوست و لازم نیست نشانه هایی را که بیشتر اوقات، صاحب مال هم ملتفت آنها نیست، بگوید.

(زنجانی): و نشانه های آن را بگوید، اگر اطمینان نباشد مال اوست نمی تواند به او بدهد و اگر اطمینان باشد باید به او بدهد و لازم نیست نشانه هایی را که بیشتر اوقات صاحب مال هم ملتفت آنها نیست بگوید.

(بهجت): اگر یقین یا اطمینان پیدا کند که راست می گوید یا دو شاهد عادل شهادت دهند و یا ادعا کننده قسم بخورد که مال اوست، واجب است به او داده شود، ولی اگر از نشانه دادن او فقط گمان برایش حاصل شود یا یک شاهد عادل شهادت دهد، مخیر است به او بدهد یا ندهد و در صورتی که گمان قوی پیدا کند، وجوب تحویل به او خالی از وجه نیست. (۲)

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): ولی لازم نیست نشانه هایی را که بیشتر اوقات صاحب مال هم ملتفت آنها نیست ، بگوید.

(اراکي): در صورتی باید به او بدهد که برای او از نشانه‌هایی که می‌گوید، یقین یا اطمینان حاصل شود که آن چیز مال اوست ولی لازم نیست نشانه‌هایی را که بیشتر اوقات صاحب مال هم متوجه آنها نیست، بگوید. (۳) (فاضل): یقین یا اطمینان پیدا کند که مال اوست. [پایان مسأله] (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۵۷۶)

[مسأله ۲۵۷۸]

مسأله ۲۵۷۸ اگر قیمت چیزی که پیدا کرده به ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار برسد (۱) چنانچه اعلان نکند و در مسجد، یا جای دیگری که محل اجتماع مردم است بگذارد و آن چیز از بین برود، یا دیگری آن را بردارد، کسی که آن را پیدا کرده ضامن است. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجانی): اگر قیمت چیزی که پیدا کرده (تبریزی): و نشانه دارد، به یک درهم برسد ..

(مکارم): مالی که پیدا کرده، اگر قیمت آن یک درهم یا بیشتر باشد ..

[مسأله ۲۵۷۹]

مسأله ۲۵۷۹ هرگاه چیزی پیدا کند که اگر بماند فاسد می‌شود باید تا مقداری که ممکن است آن را نگه دارد بعد قیمت کند (۱) و خودش بردارد یا بفروشد و پولش را نگه دارد (و احتیاط مستحب) (۲) آن است که در فروش آن به خودش یا به دیگری، از حاکم شرع در صورت امکان اجازه بگیرد و در هر صورت باید تعریف تا یک سال را ادامه دهد تا اگر صاحب آن پیدا شد، پول را به او تسلیم کند (۳). و اگر صاحب آن پیدا نشد از طرف او صدقه بدهد و احتیاط واجب (۴) آن است که برای صدقه دادن از حاکم شرع اجازه بگیرد. (۱) (اراکي): بعد با اجازه حاکم شرع قیمت آن را معین کند ..

(فاضل): بعد با اجازه مجتهد جامع الشرائط یا وکیل او قیمت آن را معین کند و بفروشد و پولش را نگه دارد و تا یک سال تعریف و اعلان کند؛ چنانچه صاحب آن پیدا نشد، از طرف او صدقه بدهد. (۲) (اراکي): احتیاط واجب .. (۳) [قسمت داخل پراوتر در رساله آیت الله (نوری) نیست] (۴) (نوری): احتیاط مستحب ..

(خوئی): مسأله هرگاه چیزی را پیدا کند که اگر بماند فاسد می‌شود باید با اجازه حاکم شرع یا وکیل او قیمت آن را معین کند و بفروشد و پولش را نگه دارد و اگر صاحب آن پیدا نشد، از طرف او صدقه بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله هرگاه چیزی پیدا کند که اگر بماند فاسد می‌شود باید قیمت آن را معین کند یا برای خودش بردارد و یا به دیگری بفروشد و پولش را برای صاحبش نگه دارد و احتیاط لازم آن است که این کار با اذن حاکم شرع یا وکیل او باشد و در هر دو صورت وجوب اعلان تا یک سال ساقط نمی‌شود. و اگر تا یک سال صاحبش پیدا نشد، می‌تواند در ثمن تصرف

کند و یا آن را از طرف صاحبش صدقه بدهد و هر وقت صاحب مال پیدا شود، باید عوض ثمن و یا قیمتی را که به عهده گرفته و مال را برای خود برداشته به او رد کند؛ بلی، اگر ثمن را صدقه داده باشد و صاحب مال به صدقه راضی شود، چیزی بر او نیست.

(تبریزی): مسأله هرگاه چیزی را پیدا کند که اگر بماند فاسد می شود می تواند قیمت آن را تعیین کرده و خود، پیدا شده را تملک و صرف نماید و تا یک سال فحوص از صاحب کند و اگر صاحب پیدا نشد بنا بر احتیاط مستحب قیمت تعیین شده را از طرف او صدقه کند.

(مکارم): مسأله هرگاه چیزی را پیدا کند که اگر بماند فاسد می شود مانند بسیاری از غذاها و میوه ها، باید تا مدتی که فاسد نمی شود آن را نگه دارد بعد قیمت کند و خودش آن را مصرف نماید یا بفروشد و پولش را نگه دارد و اگر صاحب آن پیدا نشد، از طرف او صدقه بدهد و احتیاط مستحب آن است که اگر دسترسی به حاکم شرع دارد، از او اجازه بگیرد.

(بهجت): مسأله هرگاه چیزی را پیدا کند که اگر بماند فاسد می شود می تواند آن را قیمت کند و برای خود بردارد، و میزان قیمت زمانی است که در آن تصرف می نماید و تمام وظایفی که برای اصل مال بود، از قبیل اعلان و سایر وظایف، در اینجا برای عوض مال ثابت است و می تواند به حاکم مراجعه کرده و از او کسب تکلیف نماید.

(سیستانی): مسأله هرگاه چیزی را که پیدا کند که تا یک سال نمی ماند، باید تا آخرین زمانی که باقی می ماند البته با حفظ تمام خصوصیات که در قیمتش دخالت دارند آن را حفظ کند و احتیاط واجب آن است که در طی این مدت او را اعلان کند و چنانچه صاحبش پیدا نشد، می تواند قیمت آن را معین کند و برای خود بردارد، و می تواند بفروشد و پولش را نگه دارد و در هر دو صورت باید اعلان را ادامه دهد و اگر صاحبش پیدا شد قیمت آن را به او بدهد و اگر تا یک سال صاحبش پیدا نشد، باید به آنچه در مسأله [۲۵۶۸] گفته شد عمل نماید.

(زنجانی): مسأله هرگاه چیزی پیدا کند که اگر بماند فاسد می شود یا از قیمت آن کاسته می گردد، باید تا مقداری که از قیمت آن کاسته نمی شود آن را نگهدارد و بعد از آن قیمت کند و خودش بردارد و یا بفروشد و پولش را نگهدارد، و احتیاط مستحب آن است که در صورت امکان در فروش آن به خودش یا به دیگری از حاکم شرع اجازه بگیرد و ظاهراً اجازه لازم نیست، بویژه در چیزهایی مثل غذای پخته و سبزیجات که به سرعت فاسد می شوند، و در هر صورت باید اعلان را تا یک سال ادامه دهد تا اگر صاحب آن پیدا شد پول آن را به وی بدهد و اگر صاحب آن پیدا نشد صدقه دهد.

[مسأله ۲۵۸۰]

مسأله ۲۵۸۰ اگر چیزی را که پیدا کرده موقع وضو گرفتن و نماز خواندن همراه او باشد (۱) در صورتی که قصدش این باشد که صاحب آن را پیدا کند اشکال ندارد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): وضو و نمازش باطل نمی شود حتی اگر نخواهد آن را به صاحبش تحویل دهد. (۲) (خوئی)، (فاضل): ((خوئی): بی شبهه اشکال ندارد) و

الّا حکم مغصوب را دارد.

(مکارم): در صورتی که قصدش این است که آن را به این وسیله حفظ کند تا به دستور شرع در باره آن عمل نماید اشکالی ندارد.

(زنجانی): مسأله اگر همراه داشتن مالی که پیدا کرده ضرری بدان نداشته باشد، می تواند آن را در موقع وضو و نماز یا غیر آن همراه داشته باشد.

[مسأله ۲۵۸۱]

مسأله ۲۵۸۱ اگر کفش او را ببرند و کفش دیگری به جای آن بگذارند چنانچه بدانند کفشی که مانده مال کسی است که کفش او را برده (۱) (در صورتی که از پیدا شدن صاحبش مأیوس و یا برایش مشقت داشته باشد (۲) می تواند (۳) بجای کفش خودش بردارد (۴) ولی اگر قیمت آن از کفش خودش بیشتر باشد باید هر وقت صاحب آن پیدا شد زیادی قیمت را به او بدهد و چنانچه از پیدا شدن او ناامید شود (۵) باید با اجازه حاکم شرع زیادی قیمت را از طرف صاحبش صدقه بدهد (۶) و اگر احتمال دهد کفشی که مانده مال کسی نیست که کفش او را برده (۷) باید با آن معامله مجهول المالک نماید، یعنی از صاحبش تفحص کند و چنانچه از پیدا کردن او مأیوس شود از طرف او به فقیر صدقه بدهد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکی): و بدانند که عمداً برده و دسترسی به او ندارد ..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (فاضل): و راضی است که کفشش را عوض کفشی که برده است بردارد (فاضل): بلکه اگر بدانند عمداً آن را برداشته ..

(زنجانی): و نتواند کفش خود را بدست آورد ..

(مکارم): و این کار عمداً انجام شده و دسترسی به آن شخص نیست .. (۲) [قسمت داخل پراگماتر بجز رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) در بقیه رساله ها نیست] (۳) (اراکی): می تواند کفش او را به عنوان تقاص ..

(زنجانی): می تواند کفشی را که مانده .. (۴) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): و همچنین است اگر بدانند که کفش او را به طور ناحق و ظلم برده است، ولی در این فرض باید قیمت آن از کفش خودش بیشتر نباشد و الا حکم مجهول المالک نسبت به زیادی قیمت جاری است، و در غیر این دو صورت، حکم مجهول المالک بر آن کفش جاری خواهد بود (تبریزی): مگر آن که بدانند صاحب او از آن کفش، اعراض کرده.

(صافی): به شرط آنکه قیمت آن از کفش خودش بیشتر نباشد، ولی اگر قیمتش بیشتر باشد و از دسترسی به صاحبش ناامید باشد حکم مجهول المالک را دارد و اگر بخواهد آن را بردارد باید با اذن حاکم شرع و پرداخت زیادی قیمت به حاکم شرع باشد چنانکه می تواند زیادی قیمت را با اذن حاکم شرع از طرف صاحبش صدقه بدهد و اگر احتمال دهد کفشی که مانده مال کسی نیست که کفش او را برده، در صورتی که قیمت آن از ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار کمتر باشد و مأیوس از دسترسی

به صاحبش باشد احتیاطاً آن را به حکم مجهول المالک عمل نماید

و اگر بیشتر باشد تا یک سال اعلان کند و بعد از یک سال احتیاطاً از طرف صاحبش صدقه بدهد.

(مکارم): و چنانچه دسترسی به حاکم شرع دارد از او اجازه بگیرد .. (۵) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب با اجازه حاکم شرع زیادی قیمت را از طرف صاحبش به فقیر غیر سید صدقه بدهد. و اگر کسی که کفش او را برده متعمد نبوده یا احتمال دهد کفشی که مانده مال کسی نیست که کفش او را برده و دسترسی به او نیست باید با آن معامله مجهول المالک نماید، یعنی از صاحبش تفحص کند و چنانچه از پیدا کردن او مأیوس شود، بنا بر احتیاط واجب با اجازه حاکم شرع از طرف او به فقیر غیر سید صدقه بدهد.

(فاضل): باید زیادی قیمت را از طرف صاحبش صدقه بدهد و اگر احتمال دهد کفشی که مانده مال کسی نیست که کفش او را برده چنانچه از پیدا کردن صاحبش مأیوس باشد، از طرف او آن را صدقه بدهد و احتیاط واجب آن است که به اذن حاکم شرع باشد.

(مکارم): زیادی را از طرف صاحبش صدقه می دهد، ولی اگر یقین دارد یا احتمال می دهد کفشی که مانده مال کسی نیست که کفش او را برده، چنانچه از پیدا کردن صاحب آن مأیوس باشد باید آن را صدقه دهد. (۶) (زنجانی): باید به اجازه حاکم شرع زیادی قیمت را صدقه بدهد و اگر احتمال دهد کفشی که مانده مال کسی نیست که کفش او را برده، در صورتی که قیمت آن از یک درهم کمتر باشد، می تواند برای خود بردارد و اگر بیشتر باشد، باید تا یک سال اعلان کند و بعد از یک سال احتیاطاً صدقه بدهد (۷) (گلپایگانی)، (نوری): در صورتی که قیمت آن از ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار کمتر باشد، می تواند برای خود بردارد و اگر بیشتر باشد، باید تا یک سال اعلان کند و بعد از یک سال احتیاطاً از طرف صاحبش صدقه بدهد.

[مسأله ۲۵۸۲]

مسأله ۲۵۸۲ اگر مالی را که کمتر از ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار ارزش دارد پیدا کند و از آن صرف نظر نماید و در مسجد یا جای دیگر بگذارد چنانچه کسی آن را بردارد، برای او حلال است (۱) این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (بهجت)، (سیستانی)، (زنجانی) و (تبریزی) نیست (۱) (اراکي): حلال بودن مال برای او اشکال دارد.

مسائل اختصاصی

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۲۵۹۱ اگر مالی که در دست انسان است، مجهول المالک «صاحب آن نامعلوم» باشد و گمشده بر آن مال صدق نکند، لازم است صاحب آن را جستجو کند و پس از مأیوس شدن از پیدا شدن صاحبش آن را ((خوئی): به فقرا) صدقه بدهد و أحوط این است که با اجازه حاکم شرع تصدق کند و اگر بعداً صاحبش پیدا شود، ضمانتی ندارد.

(مکارم): مسأله ۲۲۱۱ در مواردی که مال را از طرف صاحب اصلی آن در راه خدا صدقه می دهند، به سید یا غیر سید می

توان داد و اگر خودش مستحق باشد، خودش نیز می تواند بردارد.

(سیستانی): مسأله ۲۵۴۰ اگر مالی که در دست انسان است، مجهول المالک باشد یعنی صاحب

آن نامعلوم باشد و گم شده بر آن مال صدق نکند در صورتی که اطمینان داشته باشد که مالک آن راضی به تصرف او در آن می باشد، جایز است به هر طوری که می داند او راضی است در آن تصرف کند و گر نه لازم است از صاحب آن تا زمانی که احتمال یافتنش را می دهد جستجو نماید و پس از یأس از پیدا شدن صاحبش باید آن مال را به فقیر صدقه بدهد و احتیاط واجب آن است که با اجازه حاکم شرع باشد و همچنین می تواند با اجازه او قیمتش را صدقه بدهد؛ و اگر بعداً صاحبش پیدا شود، چنانچه راضی به صدقه دادن نشود، بنا بر احتیاط واجب باید عوض آن را به او بدهد.

(زنجانی): مسأله ۲۵۹۱ اگر صاحب مالی که در دست انسان است نامعلوم باشد (مجهول المالک) و بر آن، مال پیدا شده صدق نکند، مثل آن که کسی امانتی به انسان می سپارد و بعد فراموش می کند که صاحب مال چه کسی بوده است و صاحب مال هم به دنبال مالش نمی آید، لازم است صاحب آن را جستجو کند و پس از مأیوس شدن از پیدا شدن صاحبش، آن را صدقه بدهد و احتیاط واجب این است که با اجازه حاکم شرع صدقه دهد و اگر بعداً صاحبش پیدا شد، چیزی بر عهده او نیست؛ همچنین اگر صاحب مال مشخص است، ولی انسان نمی تواند آن را به وی یا به ولی یا وکیل او برساند آن را صدقه بدهد که به احتیاط واجب با اجازه حاکم شرع باشد.

(فاضل): مسأله ۲۷۰۴ اگر مالی را که کمتر از ۱۲/۶ نخود نقره سگه دار ارزش دارد پیدا کند و از آن صرف نظر نماید و در مسجد یا جای دیگر بگذارد، چنانچه کسی آن را بر دارد، برای او حلال است.

(فاضل): مسأله ۲۷۰۸ لباسهایی را که برای دوختن نزد خیاط می آورند، طلائی را که نزد زرگر برای تعمیر می گذارند، کتابهایی که برای صحافی یا فروش به صحاف و کتابفروش می سپارند و وسایلی که برای تعمیر و اصلاح، نزد تعمیرکار می برند؛ چنانچه صاحب آنها مجهول باشد و به سراغ آنها نیاید، پس از جستجو و تحقیق اگر از آمدن صاحب آنها مأیوس شوند بنا بر احتیاط واجب باید از طرف صاحبانش آنها را صدقه بدهند.

احکام سر بریدن و شکار کردن حیوانات

[مسأله ۲۵۸۳]

مسأله ۲۵۸۳ اگر حیوان حلال گوشت را به دستوری که بعداً گفته می شود سر ببرند (۱) چه وحشی باشد و چه اهلی ، بعد از جان دادن ، گوشت آن حلال و بدن آن پاک است (۲) ولی بهیمنه ای که انسان با آن وطی و نزدیکی کرده و حیوانی که نجاستخوار شده ، اگر به دستوری که در شرع معین نموده اند آن را استبراء نکرده باشند، بعد از سر بریدن ، گوشت آن حلال نیست . (۱) (مکارم): خوردن گوشت آن حلال است ، خواه اهلی باشد یا وحشی ، مگر حیوانی که انسانی با آن وطی و نزدیکی کرده که گوشت آن و حتی گوشت بیچه آن حرام است و همچنین حیوانی که نجاستخوار شده ، مگر این که با دستوری که در شرع معین گردیده ، آن را غذای پاک بدهند و پاک کنند. (۲) (خوئی) ، (تبریزی): ولی حیوانی که انسان با آن وطی «نزدیکی» کرده و گوسفندی که شیر خوک خورده و همچنین حیوانی که نجاستخوار شده ، اگر به دستوری که در شرع معین نموده اند آن را استبراء نکرده باشند، بعد از سر بریدن ، گوشت آن حلال نیست .

(گلپایگانی) ، (صافی) ، (نوری): ولی حیوانی که نجاستخوار شده ، اگر به دستوری که در شرع معین نموده اند، آن را استبراء نکرده باشند، و حیوانی که انسان با آن وطی «نزدیکی» کرده (صافی): و گوسفندی که شیر خوک به قدری خورده باشد که استخوانش از آن سخت شده باشد) بعد از سر بریدن ، گوشت آن حلال نیست .

(زنجان) : بعد از جان دادن ، بدن آن پاک و در نتیجه گوشت آن حلال است ، البته در برخی موارد که در مسأله [۲۶۳۲] خواهد آمد حیوان حلال گوشت ، حرام گوشت خواهد شد، لذا با سر بریدن گوشت آن حلال نمی شود.

(فاضل): ولی حیوانی که نجاستخوار شده ، اگر به دستوری که در شرع معین نموده اند آن را استبراء نکرده باشند، بعد از سر بریدن گوشت آن حلال نیست ، و همین طور بهیمنه ای را که انسان با آن وطی و نزدیکی کرده ، گوشت آن و گوشت بیچه آن حرام است .

(بهجت): ولی حیوان نجاستخوار که استبراء نشده و همچنین حیوانی که انسان با آن نزدیکی کرده گوشت آن حلال نیست .

(سیستانی): مسأله حیوان ، چه وحشی باشد چه اهلی ، اگر آن را به دستوری که بعداً گفته می شود، سر ببرند پس از جان دادن گوشت آن حلال و بدن آن پاک است . و برای حلال شدن

شتر و ماهی و ملخ راه دیگری است که در مسائل آینده خواهد آمد.

[مسئله ۲۵۸۴]

مسئله ۲۵۸۴ حیوان حلال گوشت وحشی مانند آهو و کبک و بز کوهی و حیوان حلال گوشتی که اهلی بوده و بعداً وحشی شده مثل گاو و شتر اهلی که فرار کرده و وحشی شده است (۱) اگر به دستوری که بعداً گفته می شود آنها را شکار کنند پاک و حلال است، ولی حیوان حلال گوشت اهلی مانند گوسفند و مرغ خانگی (و حیوان حلال گوشت وحشی که بواسطه تربیت کردن اهلی شده است (۲)، با شکار کردن پاک و حلال نمی شود. (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و به سهولت، ذبحش میسر نیست ..

(مکارم): اگر به وسیله اسلحه (با دستوری که بعداً گفته می شود) آن را شکار کنند حلال است، ولی حیوان حلال گوشت اهلی را اگر شکار کنند، حلال نمی شود، همچنین حلال گوشت وحشی که به وسیله تربیت کردن اهلی شده است.

(سیستانی): وحشی یا سرکش شده است که نمی توان آن را گرفت .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل): و ذبحش به سهولت میسر است ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (بهجت) نیست]

[مسئله ۲۵۸۵]

مسئله ۲۵۸۵ حیوان حلال گوشت وحشی در صورتی با شکار کردن پاک و حلال می شود که بتواند فرار کند یا پرواز نماید بنا بر این بچه آهو که نمی تواند فرار کند و بچه کبک که نمی تواند پرواز نماید، با شکار کردن پاک و حلال نمی شود (۱) و اگر آهو و بچه اش را که نمی تواند فرار کند با یک تیر شکار نمایند، آهو حلال و بچه اش حرام است. (۱) (مکارم)، (بهجت)، (زنجانی): بقیه مسئله ذکر نشده.

[مسئله ۲۵۸۶]

مسئله ۲۵۸۶ حیوان حلال گوشتی که مانند ماهی خون جهنده ندارد، اگر به خودی خود بمیرد پاک است، ولی گوشت آن را نمی شود خورد (۱). (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): اگر به خودی خود (فاضل): در آب) بمیرد یا به غیر دستور شرعی که در صید ماهی گفته می شود آن را بکشند پاک است، ولی گوشت آن را نمی شود خورد.

(زنجانی): اگر به خودی خود بمیرد یا به غیر دستور شرعی که گفته می شود آن را بکشد پاک است ولی گوشت آن را نمی شود خورد.

(مکارم): اگر به خودی خود در آب بمیرد، پاک است ولی گوشت آن حرام است.

مسأله ۲۵۸۷ حیوان حرام گوشتی که خون جهنده ندارد مانند مار (۱)، با سر بریدن حلال نمی شود (۲)، ولی مرده آن پاک است (۳). (۱) (زنجانی): پس از مرگ حلال نیست، چه خودش بمیرد یا سرش را ببرند یا آن را شکار کنند، ولی مرده آن پاک است. (۲) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده. (۳) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (نوری): چه خودش بمیرد یا سرش را ببرند.

(سیستانی): مانند مار و سوسمار، مرده آن پاک است، پس شکار یا سر بریدن آن اثری ندارد.

[مسأله ۲۵۸۸]

مسأله ۲۵۸۸ سگ و خوک بواسطه سر بریدن و شکار کردن پاک نمی شوند و خوردن گوشت آنها هم حرام است (۱) و حیوان حرام گوشتی را که درنده و گوشتخوار است مانند گرگ و پلنگ، اگر به دستوری که گفته می شود سر ببرند (۲) یا با تیر و مانند آن شکار کنند پاک است، ولی گوشت آن حلال نمی شود، و اگر با سگ شکاری آن را شکار کنند، پاک شدن بدنش هم اشکال دارد (۳) (۱) (زنجانى): پاک نمی شود و در نتیجه خوردن گوشت آنها هم حرام است .. (۲) (بهجت): بنا بر اظهر پاک است ولی گوشت آن حلال نمی شود. [پایان مسأله] (مکارم): یا با اسلحه شکار کنند پاک است، ولی گوشت آن حلال نمی شود، همچنین اگر با سگ شکاری آن را شکار کنند. (۳) (فاضل): و ظاهر این است که سایر حیوانات بجز سگ و خوک قابل تذکیه هستند، مگر حشرات که در قابلیت آنها برای تذکیه، اشکال است.

(سیستانی): مسأله سر بریدن و شکار کردن سگ و خوک اثری ندارد زیرا پاک نمی شوند و خوردن گوشت آنها هم حرام است و همچنین حیوانات کوچکی که در داخل زمین لانه داشته و خون جهنده دارند مانند موش و موش خرما که با شکار یا سر بریدن، گوشت و پوست آنها پاک نمی شود. حیوانات حرام گوشت بجز آنچه در مسأله پیش گفته شد با سر بریدن یا شکار کردن با اسلحه، گوشت و پوست آنها پاک می شود، چه درنده باشند و چه غیر درنده، حتی فیل و خرس و بوزینه که از نظر فقهی محل «اختلافند»؛ ولی اگر حیوانات حرام گوشت را با سگ شکار کنند، پاک بودنشان محل «اشکال است».

[مسأله ۲۵۸۹]

مسأله ۲۵۸۹ فیل و خرس و بوزینه و موش و حیواناتی که مانند مار و سوسمار (۱) در داخل زمین زندگی می کنند، اگر خون جهنده داشته باشند و به خودی خود بمیرند؛ نجسند (۲) و همچنین اگر سر آنها را ببرند پاک نمی شوند مگر راسو و سوسمار که پاک شدن آن با تذکیه، خالی از وجه نیست. (۱) (خوئی)، (تبریزی): مانند سوسمار .. (۲) (خوئی): ولی اگر آنها را سر ببرند یا آنها را با اسلحه شکار نمایند پاکند.

(اراکى)، (زنجانى): بلکه اگر سر آنها را هم ببرند، یا آنها را شکار نمایند، پاک شدن بدنشان اشکال دارد.

(گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): بلکه اگر سر آنها را هم ببرند، یا آنها را شکار نمایند، پاک شدن بدنشان اشکال دارد و احتیاط لازم (نوری): احتیاط واجب (اجتناب از آنها است).

(تبریزی): ولی اگر آنها را سر ببرند یا آنها را با غیر سگ شکار نمایند، پاکند ولی اگر حیوان حرام گوشت که خون جهنده دارد پوست دار نباشد، سر بریدن آن موجب پاکی نمی شود.

(مکارم): ولی اگر سر آنها را ببرند یا آنها را شکار کنند، پاک است.

(فاضل)، (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۵۸۸.

(بهجت): مسأله فیل، خرس، بوزینه، سوسمار، موش و حیوانهایی که مانند مار در داخل زمین زندگی می کنند، اگر خون جهنده داشته باشند و به خودی خود بمیرند، نجسند، ولی اگر سر آنها را ببرند، پاک شدن بدنشان در سه مورد اول خالی از وجه نیست ولی در بقیه خلاف احتیاط است.

[مسأله ۲۵۹۰]

مسأله ۲۵۹۰ اگر از شکم حیوان زنده بچه مرده ای بیرون آید یا آن را بیرون آورند، خوردن گوشت آن حرام است (۱) (۱) (زنجانی): نجس است، بنا بر این خوردن گوشت آن حرام است.

دستور سر بریدن حیوانات

[مسأله ۲۵۹۱]

مسأله ۲۵۹۱ دستور سر بریدن حیوان آن است که چهار رگ بزرگ گردن آنرا از پایین برآمدگی زیر گلو به طور کامل ببرند (۱) و اگر آنها را بشکافند کافی نیست. (۱) (بهجت): و آن چهار رگ عبارتند از: «حلقوم» که مجرای تنفس حیوان است و «مری» که زیر حلقوم است و مجرای غذای حیوان است و دو رگ خونی دیگر، که دو طرف حلقوم است و به آنها «ودج» گفته می شود..

(خونی)، (تبریزی): مسأله دستور سر بریدن حیوان آن است که چهار رگ بزرگ گردن آن را به طور کامل ببرند و اگر آنها را بشکافند، کافی نیست و معروف این است که بریدن این چهار رگ در خارج واقع نمی شود مگر این که از زیر برآمدگی گلو ببرند و آن چهار رگ عبارت است از مجرای نفس و مجرای خوردن و دو رگ کلفتی که در دو طرف مجرای نفس می باشد.

(گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (نوری)، (زنجانی): مسأله دستور سر بریدن حیوان آن است که حلقوم «مجرای نفس» و مری «مجرای غذا» و دو شاهرگ را که در دو طرف حلقوم است که به آنها اوداج اربعه «چهار رگ» گفته می شود، از پایین برآمدگی زیر گلو بطور کامل ببرند، و اگر آنها را بشکافند کافی نیست.

(مکارم): مسأله برای سر بریدن حیوان اگر حلقوم و دو رگ بزرگ گردن آن را به طور کامل ببرند کافی است، ولی احتیاط مستحب آن است که چهار رگ بزرگ یعنی دو رگ بزرگ گردن به اضافه حلقوم و مری از پایین برآمدگی گلو بریده شود.

(سیستانی): مسأله دستور سر بریدن حیوان آن است که چهار مجرا را بطور کامل ببرند: ۱ مجرای نفس (حلقوم) ۲ مجرای خوردن (مری) ۳ و ۴ دو رگ کلفتی که در دو طرف مری و حلقوم می باشد و بنا بر احتیاط واجب شکافتن آنها یا بریدن حلقوم به تنهایی کافی نیست، و بریدن این چهار چیز واقع نمی شود مگر اینکه از زیر مهره ای که حلقوم و مری از آنجا جدا

[مسأله ۲۵۹۲]

مسأله ۲۵۹۲ اگر بعضی از چهار رگ را ببرند (۱) و صبر کنند تا حیوان بمیرد ۱ بعد بقیه را ببرند فایده ندارد (۲) بلکه اگر به این مقدار هم صبر نکنند (۳) ولی به طور معمول چهار رگ را پشت سر هم ببرند (۴) اگر چه پیش از جان دادن حیوان بقیه رگها را ببرند اشکال دارد (۵) (۱) (سیستانی): اگر بعضی از این چهار مجرا را ببرند ..

(بهجت): در حال اختیار ببرند .. (۲) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(خوئی)، (زنجانی)، (سیستانی): اما در صورتی که چهار رگ را پیش از جان دادن حیوان ببرند ولی به طور معمول پشت سر هم نباشد، آن حیوان پاک و حلال است ((خوئی)، (زنجانی): اگر چه احتیاط مستحب آن است که پشت سر هم ببرند). (۳) (گلپایگانی)، (صافی): ولی به طور معمول چهار رگ را طوری پشت سر هم ببرند که یک کار شمرده شود اشکال دارد، اگر چه پیش از جان دادن حیوان بقیه رگها را ببرند.

(مکارم): ولی به طور معمول رگها را پشت سر هم ببرند، اگر چه هنوز حیوان جان داشته باشد، اشکال دارد. (۴) (فاضل): به طوری که عمل واحد حساب شود .. (نوری): که یک کار شمرده شود .. (۵) (تبریزی): اگر چه حلیت آن بعید نیست .

[مسئله ۲۵۹۳]

مسئله ۲۵۹۳ اگر گرگ گلوی گوسفند را به طوری بکند که از چهار رگی که در گردن است و باید بریده شود، چیزی نماند، آن حیوان حرام می شود (۱) ولی اگر مقداری از گردن را بکند و چهار رگ باقی باشد یا جای دیگر بدن را بکند، در صورتی که گوسفند زنده باشد و به دستوری که گفته می شود سر آن را ببرند، حلال و پاک می باشد. (۱) (فاضل): و همین طور بنا بر احتیاط واجب اگر آن رگها را از بالا یا پایین خورده باشد و مقداری از آن رگها یا متصل به سر یا به جسد حیوان باقی مانده باشد و یا اینکه بعضی رگها را کلاً خورده باشد ..

(سیستانی): مسئله اگر گرگ گلوی گوسفند را بطوری بکند که از این چهار مجرا چیزی نماند، آن گوسفند حرام می شود، و همچنین است اگر از حلقوم چیزی نماند، بلکه اگر مقداری از گردن را بکند و این چهار مجرا آویزان به سر یا متصل به بدن باقی بمانند، آن گوسفند بنا بر احتیاط واجب حرام می شود؛ ولی اگر جای دیگر بدن را بکند در صورتی که گوسفند زنده باشد و به دستوری که گفته می شود سر آن را ببرند حلال و پاک می باشد و این حکم اختصاص به گرگ و گوسفند ندارد.

(مکارم): مسئله هرگاه گرگ گلوی گوسفند را بطوری بکند که از رگهای گردن که باید موقع ذبح بریده شود چیزی باقی نماند، آن حیوان حرام می شود، ولی اگر آن رگها سالم باشد، در صورتی که گوسفند هنوز زنده است و آن را بدستوری که گفته شد سر ببرند حلال می باشد. همچنین هرگاه حیوانی به غیر دستور شرعی ذبح شده باشد، پاک است، هر چند خوردن گوشت آن حرام می باشد. بنا بر این پوست و چرم حیواناتی که از ممالک غیر اسلامی می آورند، در صورتی که بدانیم از حیوانات ذبح شده است، پاک است .

(زنجانی): مسئله اگر گرگ گلوی گوسفند را به طوری بکند که برخی از چهار رگی که در گردن است و باید بریده شود به طور کامل کنده شود، بنا بر احتیاط با قطع دیگر رگها گوسفند حلال و پاک نمی باشد، ولی اگر از تمام رگها چیزی باقی بماند، هر چند از هر یک قسمتی کنده شده باشد در صورتی که گوسفند زنده باشد و قسمت باقیمانده از چهار رگ را ببرند، حلال و پاک می باشد.

شرایط سر بریدن حیوان

[مسئله ۲۵۹۴]

مسئله ۲۵۹۴ سر بریدن حیوان پنج شرط دارد (۱): اول کسی که سر حیوان را می برد چه مرد باشد چه زن ، باید مسلمان باشد (و اظهار دشمنی با اهل بیت پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم نکند (۲). و بچه مسلمان هم اگر ممیز باشد، یعنی خوب و بد را بفهمد می تواند سر حیوان را ببرد (۳) دوم سر حیوان را با چیزی ببرند که از آهن باشد (۴) ولی چنانچه آهن پیدا نشود (۵) (و طوری باشد که اگر سر حیوان را نبرند می میرد (۶)، با چیز تیزی که چهار رگ آن را جدا کند مانند شیشه و سنگ تیز، می شود سر آن را برید (۷). سوم در موقع سر بریدن ، جلو بدن حیوان رو به قبله باشد (۸) (و کسی که می داند باید رو به قبله سر ببرد (۹)، اگر عمداً حیوان را رو به قبله نکند حیوان حرام می شود (۱۰) ولی اگر فراموش کند یا مسئله را نداند یا قبله را اشتباه کند (۱۱) یا نداند قبله کدام طرف است (۱۲) یا نتواند حیوان را رو به قبله کند اشکال ندارد (۱۳) چهارم وقتی می خواهد سر حیوان را ببرد یا کارد به گلویش بگذارد، به نیت سر بریدن ، نام خدا را ببرد و همین قدر که بگوید «بسم الله» کافی است (۱۴) و اگر بدون قصد سر بریدن نام خدا را ببرد، آن حیوان پاک نمی شود (۱۵) و گوشت آن هم حرام است (۱۶) ولی اگر از روی فراموشی نام خدا را نبرد اشکال ندارد (۱۷) پنجم حیوان بعد از سر بریدن (۱۸) حرکتی نکند. اگر چه مثلاً چشم یا دم خود را حرکت دهد، یا پای خود را به زمین زند (۱۹) که معلوم شود زنده بوده است (۲۰) (۱) (اراکی)، (فاضل): شش شرط دارد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): چند شرط دارد .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام : (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی) و (فاضل) نیست] (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): و اما کسی که از کفار یا از فرقه هایی است که در حکم کفارند مانند غُلاه و خوارج و نواصب ، نمی تواند سر حیوان را ببرد ..

(فاضل): و اگر کسی که از کفار و یا از فرقه هایی است که در حکم کفارند مانند غُلاه و خوارج و نواصب ، سر حیوان را ببرد حلال نمی شود ..

(سیستانی): و اما کسی که از کفار غیر کتابی یا از فرقه هایی است که در حکم کفارند مانند نواصب ، اگر سر حیوان را ببرد آن حیوان حلال نمی شود بلکه کافر کتابی اگر سر حیوان را ببرد هر چند «بسم الله» هم بگوید، بنا بر احتیاط واجب آن حیوان حلال نمی شود ..

(مکارم): اول : ذبح کننده بنا بر احتیاط واجب باید مسلمان باشد؛ ناصبی ها یعنی کسانی که با اهل بیت پیامبر صلی الله علیه و آله و سلم دشمنی دارند در حکم کُفارند ..

(بهجت): اول : کسی که سر حیوان را می بُرد، چه مرد باشد، یا زن و یا بچه ممیز، باید مسلمان باشد و اظهار دشمنی با اهل بیت پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم نکند و مرتد از مسلمین ، غلاه، خوارج و منکر ضروریات اسلام ، محکوم به حکم کافر

هستند .. (۴) (فاضل): دوم : سر حیوان را با آهن ببرند ..

(۵) (گلبایگانی)، (صافی): و محتاج به ذبح حیوان باشند .. (۶) (اراکي): و یا ناچار باشد که آن حیوان را ذبح کند ..

(خوئی)، (تبریزی): یا ضرورتی مقتضی سر بریدنش شود ..

(بهجت): یا ذبح آن حیوان عرفاً برای انسان ضرورت داشته باشد ..

[قسمت داخل پرائتر در رساله آیات عظام: (گلبایگانی) و (صافی) نیست] (۷) (اراکي): ولی بریدن رگها با دندان یا ناخن کافی نیست ..

(بهجت): بلکه اگر آلت ذبح غیر آهن باشد ولی در حدت و استحکام و تیزی و اطراد تا آخر ذبح مثل آهن باشد به نحو یقین، بعید نیست به القاء خصوصیت ملحق به آهن باشد ..

(صافی): و احتیاط مستحب این است که در صورتی با این اشیاء ذبح نمایند که بیم این باشد که اگر سر حیوان را نبرند بمیرد یا مُضَطَّرٌ به سر بریدن آن باشند ..

(مکارم): [دوم]: باید سر حیوان را با جسم تیزی که از آهن، یا فلز دیگر باشد ببرند، ولی اگر احتیاج به ذبح باشد و آهن پیدا نشود، یا اگر سر حیوان را نبرند می میرد و دسترسی به آهن نیست، با هر چیز تیزی که رگها را بتواند جدا کند (مانند شیشه و سنگ و چوب تیز) می شود آن را ذبح کرد ..

(سیستانی): دوم: سر حیوان را در صورت امکان با چیزی ببرند که از آهن باشد؛ و بریدن با چاقوی استیل، بنا بر احتیاط واجب کافی نیست، ولی چنانچه آهن پیدا نشود، با چیز تیزی که چهار مجرای آن را جدا کند مانند شیشه و سنگ نیز می شود سر آن را برید، هر چند ضرورتی مقتضی سر بریدنش نباشد ..

(زنجان): دوم: سر حیوان را با وسیله تیزی که بریدن با آن متعارف است، همچون کارد و چاقو ببرد و لازم نیست سر حیوان را با چیزی ببرد که از آهن باشد، بنا بر این بریدن سر حیوان با کارد استیل اشکالی ندارد هر چند بداند که به استیل آهن گفته نمی شود، ولی چنانچه چنین وسیله تیزی پیدا نمی شود و طوری باشد که اگر سر حیوان را نبرند می میرد یا ضرورتی مقتضی سر بریدنش شود، می توان با دیگر چیزهای تیز همچون شیشه و سنگ تیز که چهار رگ حیوان را جدا می کند، سر آن را برید .. (۸) (اراکي)، (گلبایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): سوم: در موقع سر بریدن، صورت و دست و پا و شکم حیوان رو به قبله باشد (تبریزی): و بعید نیست گوسفند و مانند آن رو به قبله ایستاده باشد سرش را ببرند، در استقبال قبله کافی باشد) ..

(نوری): سوم: در موقع سر بریدن، گلو و دست و پا و شکم حیوان رو به قبله باشد .. (۹) [قسمت داخل پرائتر در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۱۰) (زنجان): اگر عمداً حیوان را رو به قبله نکند و سر ببرد، حیوان نجس و در نتیجه حرام می شود .. (۱۱) (مکارم): [و] حیوان را به سمتی غیر از قبله سر ببرد حرام نیست [پایان مورد سوم] (نوری): اگر عمداً حیوان را رو به

قبله نکند، حیوان حرام می شود و همچنین در صورتی که مسأله را نداند و حیوان را رو به قبله نکند، ولی اگر فراموش کند یا قبله را اشتباه کند .. (۱۲) (فاضل): و نتواند پیرسد و ناچار به ذبح باشد .. (۱۳) (بهجت): بنا بر اظهر اشکال ندارد ..

(خوئی)، (تبریزی)، (صافی): و احتیاط مستحب - (نوری): احتیاط واجب) آن است که برنده سر (کشنده ذابح) نیز رو به قبله باشد ..

(سیستانی): سوم: در موقع سربریدن، حیوان رو به قبله باشد پس اگر نشسته یا ایستاده باشد رو به قبله بودن آن همانند رو به قبله بودن انسان در نماز است؛ و اگر حیوان بر طرف راست یا چپ خوابیده باشد باید محل بریدن و شکم حیوان رو به قبله باشد و لازم نیست پاها و دستها و صورت آن رو به قبله باشد؛ و کسی که می داند باید رو به قبله سر ببرد اگر عمداً حیوان را رو به قبله نکند، حیوان حرام می شود؛ ولی اگر فراموش کند یا مسأله را نداند، یا قبله را اشتباه کند، اشکال ندارد، و اگر نداند قبله کدام طرف است، یا نتواند هر چند با کمک دیگری حیوان را رو به قبله کند، در صورتی که حیوان چموش باشد یا در چاه یا چاله ای افتاده باشد و ناچار باشد آن را ذبح کند، به هر طرف ذبح کند اشکال ندارد؛ و همچنین اگر بترسد معطلی برای رو به قبله کردن آن موجب مرگش شود. و ذبح مسلمانی که معتقد نیست باید رو به قبله ذبح شود صحیح است هر چند رو به قبله نکشد و احتیاط مستحب آن است که کسی که حیوان را سر می برد نیز رو به قبله باشد .. (۱۴) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): همین قدر که بگوید: «بسم الله» یا «الحمد لله» یا «الله اکبر» کافی است، ..

(زنجان): همین قدر که بگوید: «بسم الله» یا «الحمد لله» یا «سبحان الله» یا «لا اله الا الله» کافی است، و بردن نام خدا به هر زبانی کفایت می کند و همین که عرفاً نام بردن خداوند همراه با ذبح باشد، کفایت می کند هر چند اندکی قبل از کارد برگردن نهادن یا بعد از آن باشد .. (۱۵) (بهجت): بنا بر اظهر پاک نمی شود ..

(زنجان): پاک نمی شود و در نتیجه گوشت آن هم حرام است .. (۱۶) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و همچنین است اگر از روی جهل به مسأله، نام خدا را نبرد .. (۱۷) (مکارم): چهارم: هنگام سر بریدن باید نام خدا را ببرد؛ همین قدر که بگوید: «بسم الله» یا «سبحان الله» یا بگوید: «لا اله الا الله» کافی است و به زبان فارسی یا هر زبان دیگر نیز جایز است، ولی اگر بدون قصد سر بریدن نام خدا را ببرد کافی نیست و در صورتی که از روی فراموشی نام خدا را نبرد اشکال ندارد ..

(سیستانی): چهارم: هنگام سر بریدن یا پیش از آن در زمان متصل به آن به نیت سربریدن، خود ذابح نام خدا را ببرد، و نام بردن غیر ذابح کافی نیست، و همین قدر که بگوید «بسم الله» یا «الله اکبر» کافی است، بلکه اگر تنها بگوید «الله» نیز کافی است گرچه خلاف احتیاط است؛ و اگر بدون قصد سر بریدن نام خدا را ببرد یا از روی جهل به مسأله نام خدا را نبرد آن حیوان حلال نمی شود، ولی اگر از روی فراموشی نام خدا را نبرد اشکال ندارد .. (۱۸) (صافی): پنجم: در صورتی که زنده بودن حیوان در حال ذبح معلوم نباشد باید حیوان بعد از سر بریدن ..

(۱۹) (اراکي): و نیز احتیاط واجب آن است که به اندازه معمول خون از بدن حیوان بیرون آید. ششم: احتیاط آن است که پیش از جدا شدن روح، پوست حیوان را نکند و مغز حرام را که در تیره پشت است نبرد و سر حیوان را از بدنش جدا نکند و چنانچه به این احتیاط عمل نکنند احتیاط آن است که از گوشت آن حیوان اجتناب کنند، ولی اگر از روی غفلت یا بواسطه تیز بودن کارد، بی اختیار سر حیوان جدا شود اشکال ندارد.

(گلپایگانی)، (صافی): و یا آنکه به اندازه معمول خون از بدنش بیرون آید. (صافی): گرچه احتیاط، بنا بر اعتبار حرکت است).

(نوری): یا خون بطوری که در موقع سر بریدن حیوان متعارف است بیرون بیاید که معلوم شود زنده بوده است.

(خوئی): و این حکم در صورتی است که زنده بودن آن حیوان در حال ذبح، مشکوک باشد و الا لزومی ندارد و نیز واجب آن است که به اندازه معمول آن حیوان خون از بدنش بیرون آید. ششم: آنکه بنا بر احتیاط واجب سر حیوان را در غیر پرندگان پیش از بیرون آمدن روح از بدنش جدا نکنند بلکه خود این کار فی نفسه حتی در پرندگان محل اشکال است بلی اگر از روی غفلت یا به جهت تیزی چاقو سر جدا شود اشکالی ندارد. و ذبیحه حلال است و همچنین بنا بر احتیاط رگ سفیدی را که از مهره های گردن تا دم حیوان امتداد دارد و او را نخاع می گویند عمداً قطع نکند. هفتم: آن که کشتن از مذبح باشد و بنا بر احتیاط وجوبی جایز نیست کارد را پشت گردن فرو نموده و به طرف جلو بیاورد که گردن از پشت بریده شود.

(تبریزی): و این حکم در صورتی است که زنده بودن آن حیوان در حال ذبح مشکوک باشد و نیز واجب آن است که به اندازه معمول آن حیوان خون از بدنش بیرون آید و اگر بدانند که در حال سر بریدن زنده بوده، حاجتی به حرکت مزبور ندارد. ششم: آن که بنا بر احتیاط، سر حیوان را پیش از بیرون آمدن روح از بدنش جدا نکنند. بلی، اگر از روی غفلت یا به جهت تیزی چاقو، سر جدا شود، اشکالی ندارد. و همچنین بنا بر احتیاط رگ سفیدی را که از مهره های گردن تا دم حیوان امتداد دارد و او را نخاع می گویند عمداً قطع نکند، و این در صورتی است که حیوان را از جلو گردن سر ببرند، ولی اگر کارد را پشت گردن فرو نموده و به طرف جلو بیاورد که گردن از پشت بریده شود بعید نیست که مانعی نداشته باشد.

(فاضل): پنجم: حیوان زنده باشد و با بریدن رگها جان بدهد، لذا اگر معلوم باشد که حیوان زنده بوده و بعد از ذبح جان داده، اشکال ندارد و اگر شک در زنده بودن آن قبل از ذبح داشته باشد، در صورتی محکوم به طهارت است که اولاً بعد از ذبح حرکتی نکند که علامت زنده بودن آن باشد مثلاً دم خود را حرکت دهد یا پا به زمین بزند یا به مقدار متعارف، خون از بدن حیوان خارج شود. ششم: آنکه کشتن از مذبح باشد و بنا بر احتیاط وجوبی جایز نیست کارد را پشت گردن فرو نموده و بطرف جلو بیاورد که گردن از پشت بریده شود.

(سیستانی): و این در صورتی لازم است که زنده بودن آن حیوان در حال ذبح مشکوک

باشد و گرنه لازم نیست. ششم: از بدن حیوان به اندازه معمول خون بیرون آید، پس اگر خون در رگهایش بسته شود و بیرون نیاید و یا آنکه خون بیرون آمده نسبت به نوع آن حیوان کم باشد، آن حیوان حلال نمی شود ولی اگر کم بودن خون از این جهت باشد که حیوان پیش از سر بردن خونریزی کرده است اشکال ندارد. هفتم: آن که بریده شدن گلو به قصد ذبح باشد، پس اگر چاقو از دست کسی بیفتد و گلوی حیوان را ناخواسته ببرد، یا ذابح خواب یا مست یا بیهوش یا کودک یا دیوانه غیر ممیز باشد، یا برای مقصود دیگری چاقو را بر گلوی حیوان بکشد و اتفاقاً بریده شود، حلال نمی شود. (۲۰) (مکارم): احتیاط واجب آن است که خون به مقدار کافی از آن بیرون بریزد.

(بهجت): و لازم نیست خون از بدنش خارج شود.

(زنجان): پنجم: آن که خون تازه بسیار از بدن حیوان خارج شود و بداند یا احتمال دهد که حیوان بعد از سر بردن حرکتی کرده، اگر چه مثلاً چشم یا دم خود را حرکت دهد یا پای خود را به زمین بزند، ولی اگر تنها خون بسیار تازه بیرون آید، و بداند که حیوان بعد از سر بردن حرکتی نکرده کفایت نمی کند، همچنین اگر حرکت حیوان را متوجه شود و بداند که خون بسیار تازه بیرون نیامده بنا بر احتیاط واجب کافی نیست، و اگر خون بسیار تازه بیرون آید و احتمال دهد که حیوان حرکتی کرده، یا حیوان حرکتی کرده و احتمال دهد که خون بسیار تازه بیرون آمده باشد کفایت می کند. گفتنی است که شرط پنجم در جایی است که زنده یا مرده بودن حیوان پیش از سر بردن معلوم نباشد، ولی اگر بداند که حیوان پیش از سر بردن زنده بوده چنین شرطی لازم نیست.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۲۲۴ کسی که حیوان را ذبح می کند می تواند مرد باشد یا زن یا بچه نابالغی که دستورات ذبح را می داند، ولی بهتر است تا دسترسی به مرد باشد زنان و کودکان را معاف دارند.

(مکارم): مسأله ۲۲۲۵ سر بردن حیوانات با وسایل ماشینی، در صورتی که شرایط شرعی آن، مطابق آنچه در بحث ذبح حیوانات گفته شد، انجام شود جایز است و چنین حیوانی پاک و حلال است.

(مکارم): مسأله ۲۲۲۶ هرگاه چند مرغ یا چند حیوان را با هم سر ببرند یک «بسم الله» برای همه آنها کافی است، همچنین هرگاه با ماشین، تعداد زیادی حیوان را در زمان واحد (با وجود شرائط دیگر) سر ببرند یک «بسم الله» کفایت می کند و اگر ماشین مرتباً کار می کند احتیاط آن است مرتباً نام خدا را تکرار کنند.

(سیستانی): مسأله ۲۶۰۴ بنا بر احتیاط واجب نباید سر حیوان را پیش از بیرون آمدن روح از بدنش جدا کنند هر چند این کار موجب حرام شدن حیوان نمی شود ولی اگر از روی غفلت یا به جهت تیزی چاقو سر جدا شود، اشکال ندارد؛ و همچنین است بنا بر احتیاط واجب شکستن گردن حیوان و قطع نخاعش پیش از بیرون آمدن روح از بدنش، و نخاع همان مغز حرام است که مانند ریسمانی سفید رنگ در میان مهره های کمر از گردن تا دم حیوان ادامه دارد.

(فاضل): مسأله ۲۷۲۰ استیل نوعی آهن مرغوب است بنا بر این ذیح با آن در حال اختیار مانعی ندارد.

دستور کشتن شتر

[مسأله ۲۵۹۵]

مسأله ۲۵۹۵ اگر بخواهند شتر را بکشند که بعد از جان دادن پاک و حلال باشد (۱) باید با پنج شرطی (۲) که برای سر بریدن حیوانات گفته شد، کارد یا چیز دیگری را که از آهن و برنده باشد (۳)، در گودی بین گردن و سینه اش فرو کنند (۴) (۱) (زنجانى): پاک و در نتیجه حلال باشد .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): با شرائطی .. (اراکى)، (فاضل): با شش شرطی .. (۳) (زنجانى): کارد یا چیز برنده دیگری مانند آن را .. (۴) (مکارم): در گودی پایین گردنش فرو کنند و این عمل را «نحر» می گویند.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله در تذکیر شتر علاوه بر پنج شرطی که برای سر بریدن حیوانات گفته شد، باید کارد یا چیز دیگری را که از آهن و برنده باشد، در گودی بین گردن و سینه اش فرو کنند.

(سیستانی): مسأله شتر را برای حلال و پاک بودن به جای سر بریدن باید نحر کنند، و دستور آن چنین است که با رعایت شرایط سر بریدن که گفته شد، کارد یا چیز دیگری را که از آهن و برنده باشد، در گودی بین گردن و سینه اش فرو کنند؛ و بهتر آن است که شتر هنگام نحر ایستاده باشد.

[مسأله ۲۵۹۶]

مسأله ۲۵۹۶ (وقتی می خواهند کارد را به گردن شتر فرو ببرند، بهتر است (۱) که شتر ایستاده باشد ولی (۲) اگر (۳) در حالی که زانوها را به زمین زده، یا به پهلو خوابیده و جلو بدنش رو به قبله است، (۴) کارد را در گودی گردنش فرو کنند اشکال ندارد. (۱) (مکارم): مطابق بعضی از روایات بهتر است .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (بهجت) نیست] (۳) (بهجت): اگر شتر .. (۴) (خوئی)، (اراکى)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): به پهلو خوابیده و دست و پا و سینه اش رو به قبله است .. (سیستانی): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۵۹۵.

[مسأله ۲۵۹۷]

مسأله ۲۵۹۷ اگر به جای این که کارد در گودی گردن شتر فرو کنند سر آن را ببرند، یا گوسفند و گاو و مانند اینها را مثل شتر، کارد در گودی گردنش فرو کنند (۱) گوشت آنها حرام و بدن آنها نجس است (۲) ولی اگر چهار رگ شتر را ببرند و تا زنده است به دستوری که گفته شد کارد در گودی گردنش فرو کنند، گوشت آن حلال و بدن آن پاک است (۳) و نیز اگر کارد در گودی گردن گاو یا گوسفند یا مانند اینها فرو کنند و تا زنده است سر آن را ببرند (۴) حلال و پاک می باشد. (۱) (مکارم): گوشت آنها حلال نیست، ولی اگر بعد از این کار هنوز حیوان زنده باشد و فوراً او را بر طبق دستور شرع بکشند، گوشتش حلال است. (۲) (زنجانى): بدن آنها نجس بوده و در نتیجه گوشت آنها حرام است .. (۳) (زنجانى): بدن آن پاک و در نتیجه گوشت آن حلال است .. (۴) (فاضل): سر آن را به دستوری که گفته شد ببرند ..

(زنجانى): سر آن را با رعایت شرایط ببرند پاک و در نتیجه گوشت آن حلال است .

(سیستانی): مسأله اگر بجای نحر سر شتر را ببرند یا گوسفند و گاو و مانند اینها را مثل شتر نحر کنند، گوشت آنها حرام و بدن آنها نجس است ، ولی اگر شتر را ذبح کنند و پیش از مردن آن را نحر نمایند گوشت آن حلال و بدن آن پاک است و نیز اگر گاو یا گوسفند و مانند اینها را نحر کنند و پیش از مردن سر آنها را ببرند حلال و پاک می باشند.

[مسأله ۲۵۹۸]

مسأله ۲۵۹۸ اگر حیوانی سرکش شود و نتواند آن را به دستوری که در شرع معین شده بکشند، یا مثلاً در چاه بیفتد و احتمال بدهند که در آنجا بمیرد و کشتن آن به دستور شرع ممکن نباشد (۱) چنانچه با چیزی مثل شمشیر که بواسطه تیزی آن بدن زخم می شود به بدن حیوان زخم بزنند و در اثر زخم جان بدهد حلال می شود (۲) و رو به قبله بودن آن لازم نیست ، ولی باید شرطهای دیگری را که برای سر بریدن حیوانات گفته شد دارا باشد. (۱) (زنجانى): هر جای بدنش را که زخم بزنند و در اثر زخم جان بدهد پاک و در نتیجه حلال می شود و رو به قبله بودن آن لازم نیست ، ولی باید شرطهای دیگری را که برای سر بریدن حیوانات گفته شد دارا باشد. (۲) (مکارم): چنانچه با چیز برنده ای مانند کارد، جایی از بدنش را زخم کنند ..

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (بهجت): احتمال بدهند که در آنجا بمیرد و کشتن آن بدستور شرع (سیستانی): بدستور گذشته) ممکن نباشد، هر جای بدنش را که زخم بزنند ..

مسائل اختصاصی

(نوری): مسأله ۲۵۹۴ گوسفند یا حیوانات دیگر را اگر با کارخانه ها و مکینه هایی که اخیراً در بعضی بلاد متعارف شده است ، ذبح کنند در صورتی که تمام شرایط سربریدن ؛ از قبیل بریدن «اوداج اربعه » که مذکور گردید (که علت مرگ حیوان ، این باشد نه قطع نخاع به وسیله برق مثلاً) و رو به قبله بودن حیوان به نحوی که ذکر شد و رو به قبله بودن ذابح و بردن نام خدا مراعات شود حلال است و گرنه آن حیوان حرام و نجس است و گوشت هایی که در بازار مسلمانان فروش می رود و احتمال داده می شود که بطور شرعی ذبح شده باشد، حلال و خرید و فروش آن جایز است .

(نوری): مسأله ۲۵۹۵ گوشتها یا مرغهای سربریده ای که از بلاد کفر می آورند، محکوم به نجاست و حرمت و مردار بودن است و خرید و فروش آنها جایز نیست مگر آنکه ذبح شرعی آنها ثابت شود.

(نوری): مسأله ۲۵۹۶ گوشتهایی که از ممالک غیر اسلامی می آورند، حرام و معامله آنها باطل است .

چیزهایی که موقع سر بریدن حیوانات مستحب است

[مسئله ۲۵۹۹]

مسئله ۲۵۹۹ چند چیز در سر بریدن حیوانات مستحب است ۱: اول: موقع سر بریدن گوسفند دو دست و یک پای آن را ببندند و پای دیگرش را باز بگذارند و (۲) موقع سر بریدن گاو چهار دست و پایش را ببندند و دم آن را باز بگذارند و موقع کشتن شتر دو دست آن را از پایین تا زانو، یا تا زیر بغل به یکدیگر ببندند و پاهایش را باز بگذارند (۳) و مستحب است مرغ را بعد از سر بریدن رها کنند تا پر و بال بزند (۴) دوم: کسی که حیوان را می کشد، رو به قبله باشد (۵) سوم (۶): پیش از کشتن حیوان، آب جلوی آن بگذارند. چهارم (۷): کاری کنند که حیوان کمتر اذیت شود، مثلاً کارد را خوب تیز کنند و با عجله سر حیوان را ببرند (۸) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): چند چیز در ذبح حیوانات طبق بعضی از روایات مستحب است: ..

(سیستانی): فقهاء رضوان الله علیهم چند چیز را در سر بریدن حیوانات مستحب شمرده اند: .. (۲) (فاضل): اول: «بنا بر مشهور، موقع سر بریدن گوسفند، دو دست و یک پای آن را ببندند و پای دیگرش را باز بگذارند» و .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): موقع کشتن شتر در حال نشستگی دو دست آن را از پایین تا زانو، یا زیر بغل به یکدیگر ببندند و پاهایش را باز بگذارند (سیستانی): و اگر ایستاده باشد پای چپش را ببندند) .. (۴) (مکارم): اول: هنگام سر بریدن گوسفند دست و پایش را باز بگذارند و موقع سر بریدن گاو چهار دست و پایش را ببندند و هنگام کشتن شتر دو دست آن را از پایین تا زیر بغل به یکدیگر ببندند و پاهایش را باز بگذارند و مرغ را بعد از سر بریدن رها کنند، تا پر و بال بزند .. (۵) [مورد دوم در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی)، (نوری) و (سیستانی) نیست] (۶) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): دوم: .. (۷) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (نوری): سوم: .. (۸) (مکارم): مثلاً با سرعت سر او را ببرند.

چیزهایی که در کشتن حیوانات مکروه است

[مسئله ۲۶۰۰]

مسئله ۲۶۰۰ چند چیز در کشتن حیوانات مکروه است (۱): اول: آن که کارد را پشت حلقوم فرو کنند و به طرف جلو بیاورند که حلقوم از پشت آن بریده شود. دوم: در جایی حیوان را بکشند که حیوان دیگر آن را ببیند. سوم: در شب یا پیش از ظهر روز جمعه سر حیوان را ببرند، ولی در صورت احتیاج عیبی ندارد. چهارم: خود انسان چهارپایی را که پرورش داده است بکشد (۲). و احتیاط آن است که پیش از بیرون آمدن روح، پوست حیوان را نکنند و مغز حرام را که در تیره پشت است نبرند و حرام است که پیش از بیرون آمدن روح سر حیوان را از بدنش جدا کنند ولی با این عمل حیوان حرام نمی شود. (۱) (مکارم): مطابق بعضی از روایات چند چیز در کشتن حیوانات مکروه است: ..

(۲) (اراکي)، (مكارم): بقیه مسأله ذکر نشده .

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله چند چیز در کشتن حیوانات مکروه است: اول: آن که کارد را پشت حلقوم فرو کنند و به طرف جلو بیاورند که حلقوم از پشت بریده شود. دوم: آن که پیش از بیرون آمدن روح، سر حیوان را از بدنش جدا کنند، بلکه احتیاط واجب ترک اینکار است، اگر چه گوشت ذبیحه بواسطه آن حرام نمی شود ولی اگر از روی غفلت یا بواسطه تیز بودن کارد بی اختیار سر حیوان جدا شود، مکروه نیست. سوم: آن که پیش از بیرون آمدن روح؛ پوست حیوان را بکنند؛ بلکه احتیاط واجب ترک آن است، اگر چه گوشت ذبیحه بواسطه آن حرام نمی شود. چهارم: آن که پیش از بیرون آمدن روح، مغز حرام را که در تیره پشت است ببرند. (صافی): بلکه احتیاط ترک این کار است. پنجم: در جایی حیوان را بکشند که حیوان دیگر آن را ببیند. ششم: در شب یا پیش از ظهر روز جمعه سر حیوان را ببرند، ولی در صورت احتیاج عیبی ندارد. هفتم: خود انسان چهارپایی را که پرورش داده بکشد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله چند چیز در کشتن حیوانات مکروه است: (۱) پیش از بیرون آمدن روح، پوست حیوان را بکنند. (۲) در جایی حیوان را بکشند که حیوان دیگر آن را ببیند. (۳) در شب یا پیش از ظهر روز جمعه سر حیوان را ببرند ولی در صورت احتیاج عیبی ندارد. (۴) خود انسان چهارپایی را که پرورش داده است بکشد.

(سیستانی): در بعضی از روایات چند چیز در کشتن حیوانات مکروه شمرده شده است ..

(سیستانی): حیوان دیگر که از جنس اوست ..

(زنجانی): مسأله چند چیز در کشتن حیوانات مکروه است: اول: آن که کارد را پشت گردن فرو کنند و به طرف جلو بیاورند که گردن از پشت آن بریده شود. دوم: پیش از بیرون آمدن روح، سر حیوان را از بدنش جدا کنند ولی اگر از روی غفلت یا به واسطه تیز بودن کارد، بی اختیار سر حیوان جدا شود مکروه نیست. سوم: پیش از آن که روح از بدن حیوان بیرون رود عمداً مغز حرام را که در تیره پشت است و از مهره های گردن تا دم حیوان امتداد دارد ببرند. بنا بر احتیاط استحبابی مؤکد این امر و دو امر قبلی رعایت شده و از خوردن حیوانی که در هنگام سر بریدن آن یکی از این سه امر رعایت نشده خودداری شود. چهارم: پیش از بیرون آمدن روح، پوست حیوان را بکنند. پنجم: در جایی حیوان را بکشند که حیوان دیگر آن را ببیند. ششم: در شب یا پیش از ظهر روز جمعه ذبح کنند، ولی در صورت احتیاج کراهت ندارد. هفتم: خود انسان چهارپایی را که پرورش داده است بکشد.

(فاضل): مسأله چند چیز در کشتن حیوانات مکروه است: اول: در جایی حیوان را بکشند که حیوان دیگر آن را ببیند. دوم: در شب یا پیش از ظهر روز جمعه سر حیوان را ببرند، ولی در صورت احتیاج عیبی ندارد. سوم: خود انسان چهارپایی را که پرورش داده است بکشد و احتیاط واجب آن است که پیش از بیرون آمدن روح، پوست حیوان را نکنند و مغز حرام را که در تیره پشت است نبرند، اگر چه

گوشت ذبیحه بواسطه آن حرام نمی شود و بنا بر احتیاط نباید پیش از بیرون آمدن روح ، سر حیوان را از بدنش جدا کنند بلکه حرمت آن ، خالی از قوّت نیست ولی با این عمل حیوان حرام نمی شود. و اگر از روی غفلت یا بواسطه تیز بودن کار، بی اختیار سر حیوان جدا شود مکروه نیست .

(بهجت): مسأله اگر هنگام بریدن سر حیوان ، پیش از بیرون آمدن روح ، سر حیوان را از بدنش جدا کنند، مانعی ندارد و حیوان پاک و حلال است ، ولی اگر عمداً بخواهند سرش را از بدن جدا کنند، بنا بر اظهر خوردن گوشت آن مکروه است ، بلکه خلاف احتیاط است . پیش از بیرون آمدن روح و سرد شدن بدن حیوان ، مکروه است بلکه خلاف احتیاط است پوست حیوان را بکنند و یا این که اعضای بدنش را قطع کنند.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۲۳۲ احتیاط مستحب - آن است که پیش از بیرون آمدن روح ، سر حیوان را از بدنش جدا نکنند، بنا بر این اگر دستگاههایی برای ذبح حیوانات تهیه شود که سر حیوان را به کلی قطع می کند حیوان حرام نمی شود، هر چند بهتر است طوری باشد که تمام سر را قطع نکنند، ولی در هر حال باید تمام شرایط با دستگاههای ماشینی رعایت شود. و نیز احتیاط مستحب - آن است که مغز حرام حیوان را که در وسط تیره پشت است ، قبل از جان دادن نبرند و پوست حیوان را جدا نمایند.

(مکارم): مسأله ۲۲۳۳ در زمان ما گاه برای آسان شدن ذبح حیوانات به حیوان شوک می دهند، تا کمی بی حس شود و به راحتی یا به وسیله دستگاهها سر آن را ببرند، این کار در صورتی که حیوان بعد از شوک زنده باشد اشکالی ندارد.

احکام شکار کردن با اسلحه

[مسأله ۲۶۰۱]

مسأله ۲۶۰۱ اگر حیوان حلال گوشت وحشی را (۱) با اسلحه شکار کنند (۲) با پنج شرط حلال و بدنش پاک است (۳): اول : آن که اسلحه شکار مثل کارد و شمشیر برنده باشد، یا مثل نیزه و تیر، تیز باشد که بواسطه تیز بودن ، بدن حیوان را پاره کند (۴) و اگر به وسیله دام یا چوب و سنگ و مانند اینها حیوانی را شکار کنند پاک نمی شود (۵) و خوردن آن هم حرام است (۶) و اگر حیوانی را با تفنگ شکار کنند، چنانچه گلوله آن تیز باشد که در بدن حیوان فرو رود و آن را پاره کند پاک و حلال است و اگر گلوله تیز نباشد بلکه با فشار در بدن حیوان فرو رود و حیوان را بکشد، یا بواسطه حرارتش بدن حیوان را بسوزاند و در اثر سوزاندن ، حیوان بمیرد پاک و حلال بودنش اشکال دارد (۷) دوم : کسی که شکار می کند باید مسلمان باشد یا بچه مسلمان باشد که خوب و بد را بفهمد (۸) و اگر کافر یا کسی که اظهار دشمنی با اهل بیت پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم می کند (۹)، حیوانی را شکار نماید، آن شکار حلال نیست (۱۰) سوم : اسلحه را برای شکار کردن حیوان به کار برد و اگر مثلاً جایی را نشان کند و اتفاقاً حیوانی را بکشد، آن حیوان پاک نیست و خوردن آن هم حرام است (۱۱) چهارم : در وقت به کار بردن اسلحه نام خدا را ببرد (و چنانچه (۱۲) عمداً نام خدا

را نبرد شکار حلال نمی شود (۱۳)، ولی اگر فراموش کند اشکال ندارد (۱۴) پنجم: وقتی (۱۵) به حیوان برسد که مرده باشد (۱۶) یا اگر زنده است به اندازه سر بریدن آن وقت نباشد (۱۷) و چنانچه به اندازه سر بریدن وقت باشد و سر حیوان را نبرد تا بمیرد، حرام است (۱۸) (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): و یا اهلی را که وحشی شده .. (۲) (خوئی)، (فاضل)، (سیستانی)، (زنجانى): و بمیرد .. (۳) (مکارم)، (زنجانى): با پنج شرط (زنجانى): پاک و در نتیجه حلال است .. (۴) (فاضل): و حیوان بر اثر خونریزی بمیرد .. (۵) (بهجت): بنا بر اظهر پاک نمی شود .. (۶) (زنجانى): پاک نمی شود و در نتیجه خوردن آن هم حرام است ..

(فاضل): مگر این که آن را زنده پیدا کنند و ذبح کنند و اگر حیوانی را با تفنگ شکار کنند، چنانچه گلوله آن انفجاری باشد و به دلیل انفجار بدن حیوان را متلاشی کند یا به واسطه حرارتش بدن حیوان را بسوزاند و در اثر سوزاندن، حیوان بمیرد حلال نمی شود [پایان شرط اول] (۷) (مکارم): اول: آن که با اسلحه برنده ای مانند شمشیر و کارد و خنجر یا تفنگ و مانند آن باشد خواه گلوله آن تیز باشد یا نه، ولی طوری باشد که بدن حیوان را پاره کند و از آن خون جاری گردد، ولی اگر به وسیله دام یا چوب و سنگ و مانند آن حیوانی را شکار کنند حرام است، مگر این که موقعی به حیوان برسند که هنوز زنده باشد و آن را مطابق آداب شرع سر ببرند ..

(سیستانی): اول: آنکه اسلحه شکار مثل کارد و شمشیر برنده باشد یا مثل نیزه و تیر باشد که بدن حیوان را پاره می کند، و در قسم دوم اگر سلاح سر نیزه نداشته باشد، شرط حلال شدن این است که بدن حیوان را مجروح و پاره کند، و اگر سر نیزه داشته باشد کافی است که آن را بکشد هر چند مجروح نسازد، و اگر بوسیله دام یا چوب و سنگ و مانند اینها حیوانی را شکار کنند پاک نمی شود و خوردن آن هم حرام است، و همچنین است بنا بر احتیاط واجب اگر با چیز تیزی که سلاح نیست مانند سوزنهای بزرگ یا چنگال یا سیخ کباب و مانند آن حیوان را شکار کنند؛ و اگر حیوانی را با تفنگ شکار کنند چنانچه گلوله آن در بدن حیوان فرو رود و آن را پاره کند، پاک و حلال است، چه گلوله تیز و مخروطی باشد چه نباشد و لازم نیست گلوله از جنس آهن باشد ولی اگر گلوله در بدن حیوان فرو نرود بلکه آن را به سبب فشار بکشد یا بواسطه حرارتش بدن حیوان را بسوزاند و حیوان بمیرد، پاک و حلال بودنش اشکال دارد .. (۸) (مکارم): دوم: بنا بر احتیاط واجب شکار کننده، مسلمان باشد یا بچه مسلمانی که خوب و بد را می فهمد [پایان شرط دوم] (۹) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (زنجانى): اگر کافر یا کسی که در حکم کافر است مانند غُلاه و خوارج و نواصب .. (۱۰) (سیستانی): اگر کافر غیر کتابی یا کسی که در حکم کافر است مانند نواصب، حیوانی را شکار نماید، آن شکار حلال نیست، بلکه کافر کتابی هم اگر حیوانی را شکار کند و نام خدا را هم ببرد، آن حیوان بنا بر احتیاط واجب حلال نمی شود ..

(۱۱) (سیستانی): ولی اگر به قصد حیوان بخصوصی تیراندازی کند و بجای آن دیگری را بکشد، حلال است ..

(زنجانى): پاک نیست و در نتیجه خوردن آن حرام است ..

(مکارم): سوم: اسلحه را به منظور شکار کردن به کار برد، اما اگر مثلاً جایی را نشانه گیری کند و اتفاقاً تیر به حیوانی اصابت کند، خوردن گوشت آن حیوان حرام است .. (۱۲) (سیستانی): و چنانچه پیش از خوردن به هدف، نام خدا را ببرد نیز کافی است؛ و اگر .. (۱۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۱۴) (بهجت): اگر فراموش کند، در صورتی که معتقد به وجوب بردن نام خدا در این هنگام بوده و یا اگر معتقد نبوده عادت به بردن نام خدا را داشت، اشکال ندارد .. (۱۵) (سیستانی): وقتی صیاد .. (۱۶) (اراکى): پنجم: پس از آن که به طور معمول با شتاب به طرف صید رفته، وقتی به حیوان برسد که مرده باشد .. (۱۷) (زنجانى): البته نه به جهت تأخیر غیر معمول در رسیدن به شکار .. (۱۸) (مکارم): در ذبح حیوان کوتاهی کند تا بمیرد حرام است .

[مسأله ۲۶۰۲]

مسأله ۲۶۰۲ اگر دو نفر حیوانی را شکار کنند و یکی از آنان مسلمان و دیگری کافر باشد (۱) یا یکی از آن دو نام خدا را ببرد و دیگری عمداً نام خدا را نبرد آن حیوان حلال نیست (۲) (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): آن حیوان حلال نیست و اگر هر دو مسلمان باشند و یکی از آن دو نام خدا را ببر دو دیگری عمداً نام خدا را نبرد آن حیوان ((گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط لازم) حلال نیست .

(بهجت)، (نوری): یا یکی از آن دو، نام خدا را نبرد، آن حیوان حلال نیست . (۲) (مکارم): آن حیوان بنا بر احتیاط واجب حرام است .

(سیستانی): مسأله اگر دو نفر حیوانی را شکار کنند و یکی از آنان شرائط گذشته را رعایت کند ولی دیگری رعایت نکند مثلاً یکی از آن دو نام خدا را ببرد و دیگری عمداً نام خدا را نبرد آن حیوان حلال نیست .

[مسأله ۲۶۰۳]

مسأله ۲۶۰۳ اگر بعد از آن که حیوانی را تیر زدند مثلاً در آب بیفتد و انسان بداند که حیوان بواسطه تیر و افتادن در آب جان داده، حلال نیست (۱) بلکه اگر شک کند که فقط برای تیر بوده یا نه، حلال نمی باشد (۲) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى): بلکه اگر نداند که جان دادن آن فقط به واسطه تیر بوده حلال نمی باشد.

(بهجت): بلکه اگر شک کند که مردن حیوان فقط در اثر تیر بوده یا نه، حلال نمی شود. (۲) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و اگر حیوانی را شکار کنند و از نظر ناپدید شود و بعد از آن، مرده آن حیوان پیدا شود، اگر بدانند که موت آن فقط مستند به سلاح شکار بوده حلال است ولی اگر احتمال

دهند که سلاح شکار به ضمیمه چیز دیگر سبب مرگ حیوان شده ، محکوم به نجاست و حرمت است .

[مسأله ۲۶۰۴]

مسأله ۲۶۰۴ اگر با سگ غضبی یا اسلحه غضبی حیوانی را شکار کند، شکار حلال است و مال خود او می شود ولی گذشته از این که گناه کرده ، باید اجرت اسلحه یا سگ را به صاحبش بدهد.

[مسأله ۲۶۰۵]

مسأله ۲۶۰۵ اگر با شمشیر یا چیز دیگری که شکار کردن با آن صحیح است با شرطهایی که گفته شد (۱) حیوانی را دو قسمت کنند (۲) و سر و گردن در یک قسمت بماند و انسان وقتی برسد که حیوان جان داده باشد، هر دو قسمت حلال است (۳) اگر به همین قطع کردن جان داده باشد؛ و اگر حیوان زنده باشد (۴) و وقت تنگ باشد برای سر بریدن به آداب شرع ، قسمتی که سر و گردن ندارد حرام و قسمتی که سر و گردن دارد حلال است و اگر وقت باشد برای سر بریدن ، آن قسمت که در آن سر نیست حرام است و آن قسمت دیگر اگر سر آن را به دستوری که در شرع معین شده ببرند حلال است (۵) به شرط آن که در زمان بریدن سرش ، زنده باشد اگر چه ممکن نباشد زنده بماند و در حال جان دادن باشد. (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (فاضل)، (نوری)، (زنجانی): با شرطهایی که در مسأله [۲۶۰۱] گفته شد .. (۲) (سیستانی): اگر با وسیله شکار چون شمشیر، بعضی از اعضای بدن حیوان مانند دست و پا را از او جدا کنند، آن عضو حرام می باشد، ولی چنانچه آن حیوان را با مراعات شرائط گذشته در مسأله [۲۶۰۱] سر ببرند، باقیمانده بدن او حلال می شود. و اما اگر وسیله شکار با شرائط گذشته بدن حیوان را دو قسمت کند ..

(بهبخت): با شرطهایی که در مسائل گذشته گفته شد، حیوانی را شکار کنند و در اثر آن ، حیوان دو قسمت شود .. (۳) (اراکلی): و همچنین است اگر زنده باشد ولی به اندازه سر بریدن وقت نباشد و اگر به اندازه سر بریدن وقت باشد و حیوان هنوز زنده باشد، قسمتی که سر و گردن ندارد حرام است و قسمتی که سر و گردن دارد اگر سر آن را به دستوری که در شرع معین شده ببرند حلال است .

(خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی): و همچنین است اگر حیوان زنده باشد ولی به اندازه سر بریدن وقت نباشد؛ اما اگر به اندازه سر بریدن وقت باشد و ممکن باشد و مقدار زنده بماند، قسمتی که سر و گردن ندارد حرام و قسمتی که سر و گردن دارد، اگر سر آن را بدستوری که در شرع معین شده (سیستانی): بدستوری که قبلاً گذشت) ببرند، حلال و گرنه آن هم حرام می باشد.

(زنجانی): و همچنین اگر حیوان زنده باشد، ولی به اندازه سر بریدن وقت نباشد؛ اما اگر به اندازه سر بریدن وقت باشد، قسمتی که سر و گردن ندارد حرام و قسمتی که سر و گردن دارد، اگر سر آن را به دستوری که پیشتر ذکر شد ببرند حلال و گرنه آن هم حرام است .

(مکارم): همچنین اگر زنده باشد ولی وقت برای سر بریدن تنگ باشد اما اگر وقت برای سر بریدن دارد، آن قسمت که در آن سر نیست حرام است و آن قسمت دیگر که سر دارد،

اگر مطابق دستور شرع ببرد حلال است . (۴) (بهجت): آن قسمت که سر ندارد حرام است و آن قسمت دیگر، اگر سر آن را به دستوری که در شرع معین شده ببرند، حلال است . (۵) (نوری): وگرنه آن هم حرام است .

[مسئله ۲۶۰۶]

مسئله ۲۶۰۶ اگر با چوب یا سنگ یا چیز دیگری که شکار کردن با آن صحیح نیست حیوانی را دو قسمت کنند، قسمتی که سر و گردن ندارد حرام است و قسمتی که سر و گردن دارد، اگر زنده باشد (۱) و سر آن را به دستوری که در شرع معین شده ببرند حلال است (۲) به شرط آن که در زمان بریدن سرش زنده باشد، اگر چه ممکن نباشد زنده بماند و در حال جان دادن باشد. (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): و ممکن باشد که مقداری زنده بماند و سر آن را به دستوری که در شرع معین شده (سیستانی): به دستوری که قبلاً گذشت (ببرند، حلال و گرنه آن قسمت هم حرام می باشد. (۲) (مکارم)، (بهجت): بقیه مسئله ذکر نشده .

(زنجان): اگر زنده باشد و سر آن را به دستوری که ذکر شد ببرند حلال و گرنه آن قسمت هم حرام است .

[مسئله ۲۶۰۷]

مسئله ۲۶۰۷ اگر حیوانی را شکار کنند، یا سر ببرند و بچه زنده ای از آن بیرون آید چنانچه آن بچه را به دستوری که در شرع معین شده (۱) سر ببرند، حلال و گرنه حرام می باشد (۲) (۱) (سیستانی): به دستوری که قبلاً گذشت .. (زنجان): به دستوری که ذکر شد .. (۲) (بهجت): حلال است و اگر خودش بمیرد حرام می باشد.

[مسئله ۲۶۰۸]

مسئله ۲۶۰۸ اگر حیوانی را شکار کنند یا سر ببرند و بچه مرده ای از شکمش بیرون آورند (۱) چنانچه خلقت آن بچه کامل باشد و مو یا پشم در بدنش روییده باشد پاک و حلال است (۲) (۱) (سیستانی): در صورتی که مردن بچه پیش از کشتن آن حیوان نباشد و همچنین به سبب دیر بیرون آوردنش از شکم آن حیوان نمرده باشد .. (۲) (زنجان): مگر بدانند که پیش از کشتن مادرش مرده بوده که نجس و حرام است .

(مکارم): مسئله اگر بچه با شکار کردن یا سر بریدن مادر، در شکم او مرده باشد حلال است ، به شرط اینکه خلقت بچه کامل شده و مو یا پشم در بدنش روییده باشد .

(فاضل): مسئله اگر بچه ای در شکم حیوان شکار شده یا ذبح شده باشد اگر خلقت آن کامل نشده باشد و مو یا پشم بر بدن او روییده نباشد، حرام است و اگر خلقت آن کامل شده باشد و زنده از بدن مادر خارج شده باشد، در صورتی حلال می شود که آن را به دستور شرع ذبح کنند و اگر خودش بمیرد، حرام می شود و اگر مرده از بدن مادر خارج شود، چنانچه قبل از کشتن مادر مرده باشد، نجس و حرام است و اگر با کشتن مادرش مرده باشد، پاک و حلال است .

شکار کردن با سگ شکاری

[مسئله ۲۶۰۹]

مسئله ۲۶۰۹ اگر سگ شکاری حیوان وحشی (۱) حلال گوشتی را شکار کند پاک بودن و حلال بودن آن حیوان شش شرط دارد (۲): اول: سگ به طوری تربیت شده باشد که هر وقت آن را برای گرفتن شکار بفرستند برود و هر وقت از رفتن جلوگیری کنند بایستد (۳) ولی اگر در وقت نزدیک شدن به شکار، با جلوگیری نایستد مانع ندارد (۴) و احتیاط واجب آن است که اگر عادت دارد که پیش از رسیدن صاحبش شکار را می خورد از شکار او اجتناب کنند، ولی اگر (۵) اتفاقاً شکار را بخورد اشکال ندارد (۶) دوم: صاحبش آن را بفرستد و اگر از پیش خود دنبال شکار رود و حیوانی را شکار کند خوردن آن حیوان حرام است. بلکه اگر از پیش خود دنبال شکار رود و بعداً صاحبش بانگ بزند که زودتر آن را به شکار برساند اگر چه بواسطه صدای صاحبش شتاب کند، بنا بر احتیاط واجب (۷) باید از خوردن آن شکار خودداری نمایند (۸) سوم: (۹) کسی که سگ را می فرستد باید (۱۰) مسلمان باشد (۱۱) یا بچه مسلمان باشد که خوب و بد را بفهمد (۱۲) و اگر کافر یا کسی که اظهار دشمنی با اهل بیت پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم می کند (۱۳) سگ را بفرستد، شکار آن سگ حرام است. چهارم: وقت فرستادن سگ (۱۴) نام خدا را ببرد و اگر عمداً نام خدا را نبرد، آن شکار حرام است، ولی اگر از روی فراموشی باشد (۱۵) اشکال ندارد (۱۶) و اگر وقت فرستادن سگ نام خدا را عمداً نبرد و پیش از آن که سگ به شکار برسد نام خدا را ببرد بنا بر احتیاط واجب باید از آن شکار اجتناب نماید (۱۷) پنجم: (۱۸) شکار بواسطه زخمی که از دندان سگ پیدا کرده بمیرد پس اگر سگ، شکار را خفه کند، یا شکار از دویدن یا ترس بمیرد حلال نیست. ششم: (۱۹) کسی که سگ را فرستاده (۲۰) وقتی برسد که حیوان مرده باشد، یا اگر زنده است به اندازه سر بریدن آن وقت نباشد (۲۱) و چنانچه وقتی برسد که به اندازه سر بریدن وقت باشد (مثلاً حیوان چشم یا دم خود را حرکت دهد، یا پای خود را به زمین بزند (۲۲)، چنانچه سر حیوان را نبرد تا بمیرد حلال نیست (۲۳) (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): و یا اهلی وحشی شده .. (۲) (فاضل): هفت شرط دارد ..

(مکارم): هرگاه با سگ شکاری، حیوان وحشی حلال گوشتی را شکار کند، این حیوان با پنج شرط حلال می شود: .. (۳) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجان): و نیز (تبریزی): بنا بر احتیاط) باید عادتش این باشد که تا صاحبش نرسد از شکار نخورد، ولی اگر (خوئی)، (تبریزی)، (زنجان): عادت به خوردن خون شکار داشته باشد (یا اتفاقاً از شکار بخورد اشکال ندارد). [پایان شرط اول] (سیستانی): ولی اگر پس از نزدیک شدن به شکار و دیدن آن نتوان از او جلوگیری کرد ضرر ندارد؛ و اگر عادتش این باشد که پیش از رسیدن صاحبش از شکار می خورد ضرر ندارد و همچنین اگر عادت به خوردن خون شکار داشته باشد اشکال ندارد، ولی به احتیاط واجب شرط است که عادتش چنین

باشد که اگر صاحبش خواست شکار را از او بگیرد به ممانعت و ستیز برنخیزد. [پایان شرط اول] (۴) (بهجت): و تربیت شدن سگ به این است که غالباً موقع کشتن شکار آن را نخورد ولی اگر اتفاقاً شکار را بخورد، اشکال ندارد. [پایان شرط اول] (۵) (فاضل): ولی اگر عادت به خوردن خون شکار داشته باشد یا .. (۶) (مکارم): اول: سگ طوری تربیت شده باشد که هر وقت آن را برای گرفتن شکار بفرستند برود و هر وقت از رفتن جلوگیری کنند بایستد، بلکه همین اندازه که سگ را برای شکار تربیت کرده اند کافی است، و لو این که وقتی چشمش به شکار افتاد، خودش حرکت کند و به سوی شکار برود، ولی احتیاط واجب آن است که اگر عادت دارد پیش از رسیدن صاحبش شکار را می خورد، از شکار او اجتناب شود؛ اما اگر گاهی شکار را بخورد، یا فقط خون او را بخورد، اشکال ندارد. (۷) (بهجت): بنا بر أظهر .. (۸) [شرط دوم در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۹) (مکارم): دوم: .. (۱۰) (مکارم): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۱۱) (سیستانی): به تفصیلی که در شرایط شکار با اسلحه گذشت. [پایان شرط سوم] (۱۲) (مکارم): [و] کسی که نسبت به اهل بیت پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم اظهار دشمنی کند، مسلمان نیست و شکار او اشکال دارد. [پایان شرط دوم] (۱۳) (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (زنجان): اگر کافر یا کسی که در حکم کافر است مانند غالی و خارجی و ناصبی یعنی شخصی که اظهار دشمنی با اهل بیت پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم می کند .. (۱۴) (سیستانی): چهارم: شکارچی وقت فرستادن سگ یا پیش از رسیدنش به حیوان .. (۱۵) (بهجت): در صورتی که معتقد به وجوب بردن نام خدا در این هنگام بود و یا اگر معتقد نبوده، عادت به بردن نام خدا داشت .. (۱۶) (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): [پایان شرط چهارم] (۱۷) (بهجت): بنا بر احتیاط باید از آن شکار اجتناب نمایند، اگر چه بنا بر أظهر مانعی ندارد ..

(مکارم): سوم: هنگام فرستادن یا حرکت کردن سگ باید نام خدا را ببرد، ولی اگر از روی فراموشی آن را ترک کند، اشکال ندارد و لازم نیست پیش از فرستادن سگ نام خدا را ببرد، بلکه اگر پیش از آن که سگ به شکار برسد نام خدا را ببرد حلال است .. (۱۸) (مکارم): چهارم: .. (۱۹) (مکارم): پنجم: .. (۲۰) (اراکي): و به طور معمول با شتاب به دنبال صید رفته .. (۲۱) (سیستانی)، (زنجان): ولی نه از جهت تأخیر غیر معمول در رسیدن به شکار؛ اما اگر وقتی برسد که به اندازه سر بریدن وقت باشد و سر حیوان را نبرد تا بمیرد حلال نیست. (۲۲) [قسمت داخل پراوتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (فاضل)، (تبریزی) و (صافی) نیست] (۲۳) (بهجت): و بنا بر احوط، شکارچی باید خودش را زود به شکار برساند که اگر زنده است، او را به دستور شرع سر ببرد و اگر عجله نکرد چه معذور باشد یا نه و احتمال بدهد که بعد از شکار کردن هنوز شکار زنده بوده و بعداً مرده است، پاک و حلال بودن شکار مشکل است.

(فاضل): [و] هفتم: صیاد و شکارچی با سرعت یا به نحو متعارف به طرف صید حرکت کند.

[مسأله ۲۶۱۰]

مسأله ۲۶۱۰ کسی که سگ را فرستاده اگر وقتی برسد که بتواند سر حیوان را ببرد، چنانچه به طور معمول و با شتاب مثلاً کارد را بیرون آورد و وقت سر بریدن بگذرد و آن حیوان بمیرد حلال است، ولی اگر مثلاً بواسطه زیاد تنگ بودن غلاف یا چسبندگی آن، بیرون آوردن کارد طول بکشد و وقت بگذرد حلال نمی شود (۱) و نیز اگر چیزی همراه او نباشد که با آن سر حیوان را ببرد و حیوان بمیرد واجب آن است که از خوردن آن خودداری کند (۲) (۱) (فاضل)، (نوری): بنا بر احتیاط واجب حلال نمی شود.. (۲) (نوری): احتیاط واجب آن است که از خوردن آن خودداری کند.

(فاضل): بنا بر احتیاط، از خوردن آن خود داری کند.

(بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۰۹ شرط ششم.

(اراکي)، (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (زنجانی): مسأله کسی که سگ را فرستاده (اراکي): و به طور معمول با شتاب به طرف صید رفته)، اگر وقتی برسد که بتواند سر حیوان را ببرد، چنانچه مثلاً بواسطه بیرون آوردن کارد و مانند آن (اراکي): بدون آن که در کار سستی کرده باشد، وقت سر بریدن بگذرد و آن حیوان بمیرد حلال است ولی اگر چیزی همراه او نباشد که با آن سر حیوان را ببرد و حیوان بمیرد احتیاط واجب آن است که از خوردن آن خودداری کنند.

(خوئی): حلال نمی شود ولی در این حال اگر سگ را وادار کند که آن حیوان را بکشد، حلال می شود.

(مکارم): مسأله کسی که سگ را فرستاده اگر وقتی برسد که می تواند سر حیوان را ببرد ولی کارد نداشته باشد، یا برای پیدا کردن کارد مدتی وقت لازم باشد، چنانچه حیوان بمیرد احتیاط واجب اجتناب از گوشت آن است.

(سیستانی): مسأله کسی که سگ را فرستاده اگر وقتی برسد که بتواند سر حیوان را ببرد چنانچه بواسطه تهیه مقدمات آن مانند بیرون آوردن کارد وقت بگذرد و آن حیوان بمیرد حلال است، ولی اگر چیزی همراه او نباشد که با آن سر حیوان را ببرد و حیوان بمیرد، بنا بر احتیاط واجب حلال نمی شود. البته در این حال اگر آن حیوان را رها کند که سگ او را بکشد، حلال می شود.

[مسأله ۲۶۱۱]

مسأله ۲۶۱۱ اگر چند سگ را بفرستد و با هم حیوانی را شکار کنند، چنانچه همه آنها دارای شرطهایی که گفته شده (۱) بوده اند، شکار حلال است و اگر یکی از آنها دارای آن شرطها نبوده (۲) شکار حرام است. (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری)، (فاضل)، (زنجانی): در مسأله [۲۶۰۹] گفته شد.. (۲) (فاضل): ولی مؤثر در شکار باشد

[مسأله ۲۶۱۲]

مسأله ۲۶۱۲ اگر سگ را برای شکار حیوانی بفرستد و آن سگ حیوان دیگری را شکار کند، آن شکار حلال و پاک است و نیز اگر آن حیوان را با حیوان دیگری شکار کند، هر دوی

آنها حلال و پاک می باشند. (مکارم): مسأله هر گاه سگ تربیت شده را برای شکار حیوانی بفرستد، ولی آن سگ حیوان حلال دیگری را شکار کند، اشکالی ندارد، همچنین اگر آن حیوان را با حیوان دیگری شکار کند هر دو حلال است.

[مسأله ۲۶۱۳]

مسأله ۲۶۱۳ اگر چند نفر با هم سگ را بفرستند و یکی از آنها کافر باشد (۱) یا عمداً نام خدا را نبرد (۲) آن شکار حرام است (۳) و نیز اگر یکی از سگهایی را که فرستاده اند به طوری که گفته شد (۴) تربیت شده نباشد، آن شکار حرام می باشد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): آن شکار حرام است. و اگر همه مسلمان باشند و یکی از آنان عمداً نام خدا را نبرد، بنا بر احتیاط لازم آن شکار حرام است. [پایان مسأله] (۲) (مکارم): یا چند سگ بفرستند و یکی از آنها تربیت شده نباشد، بنا بر احتیاط واجب باید از گوشت آن شکار پرهیز کرد. [پایان مسأله] (سیستانی): اگر چند نفر با هم سگ را بفرستند و یکی از آنها عمداً نام خدا را نبرد .. (۳) (فاضل): اگر چند نفر با هم سگ را بفرستند و یکی از آنها کافر باشد، آن شکار حرام است و نیز اگر همه مسلمان باشند و یکی از آنان عمداً نام خدا را نبرد، آن شکار حرام است .. (۴) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (نوری)، (فاضل): در مسأله [۲۶۰۹] گفته شد ..

[مسأله ۲۶۱۴]

مسأله ۲۶۱۴ اگر باز یا حیوان دیگری غیر سگ شکاری حیوانی را شکار کند، آن شکار حلال نیست ولی اگر وقتی برسند که حیوان زنده باشد و به دستوری که در شرع معین شده (۱) سر آن را ببرند حلال است. (۱) (سیستانی): به دستوری که قبلاً گذشت ..

(زنجان): به دستوری که ذکر شد ..

صید ماهی

[مسأله ۲۶۱۵]

مسأله ۲۶۱۵ اگر ماهی فلس دار را زنده از آب بگیرند و بیرون آب جان دهد، پاک و خوردن آن حلال است و چنانچه در آب بمیرد پاک است ولی خوردن آن حرام می باشد (۱) و ماهی بی فلس را اگر چه زنده از آب بگیرند و بیرون آب جان دهد حرام است (۲) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): ولی اگر دامی در آب برای صید ماهی نصب کنند و ماهی بعد از به دام افتادن، در آب بمیرد، حلیت آن بعید نیست اگر چه أحوط، ترک خوردن آن است ..

(خوئی)، (فاضل)، (زنجان): مگر این که در تور ماهیگیر در آب بمیرد که در این صورت خوردنش حلال است ..

(تبریزی): ولی اگر در تور ماهیگیری در آب بمیرد خوردنش حلال است ..

(نوری): ولی اگر دامی در آب برای صید ماهی نصب کنند و ماهی بعد از اینکه به دام افتاد، در آب در داخل دام بمیرد، حلال بودن آن خالی از قوت نیست هر چند أحوط، ترک خوردن آن است .. (۲) (بهجت): و فلس ، همان پولکهایی است که روی پوست ماهی می باشد.

(سیستانی): مسأله اگر ماهی ای که در اصل خلقتش فلس دار باشد هر چند از جهت عارضی فلس از او جدا شده باشد زنده از آب بگیرند و بیرون آب جان دهد، پاک و خوردن آن حلال است. و چنانچه در آب بمیرد پاک است ولی خوردن آن حرام می باشد، هر چند با وسیله ای مانند زهر بمیرد مگر این که در تور ماهیگیر در آب بمیرد که در این صورت خوردنش حلال است و ماهی بی فلس را اگر چه زنده از آب بگیرند و بیرون آب جان دهد حرام است.

(مکارم): مسأله ماهی حلال آن ماهی است که فلس داشته باشد، خواه فلس آن کم باشد یا زیاد، کوچک باشد یا درشت؛ حتی ماهیانی که فلس آنها سست است و در دام می ریزد، حلال است ولی فلسهای ذره بینی و مانند آن، که مردم به آن فلس نمی گویند، فایده ای ندارد؛ اگر ماهی را زنده از آب بگیرند و بیرون آب جان دهد، پاک و حلال است، حتی اگر در دامی که در آب باشد بمیرد، آن نیز حلال است.

[مسأله ۲۶۱۶]

مسأله ۲۶۱۶ اگر ماهی از آب بیرون بیفتد، یا موج آن را بیرون بیندازد، یا آب فرو رود (۱) و ماهی در خشکی بماند (۲) چنانچه پیش از آن که بمیرد، با دست یا به وسیله دیگر کسی آن را بگیرد، بعد از جان دادن حلال است (۳) (۱) (بہجت): اگر ماهی بیرون از آب بیفتد، یا آب فرو رود .. (۲) (مکارم): یا بر اثر جذر و مدّ دریا در خشکی بماند و بمیرد، حرام است، ولی .. (۳) (سیستانی): و اگر قبل از گرفتن بمیرد، حرام است.

[مسأله ۲۶۱۷]

مسأله ۲۶۱۷ کسی که ماهی را صید می کند، لازم نیست مسلمان باشد و در موقع گرفتن، نام خدا را ببرد (۱) ولی مسلمان باید بداند که آن را زنده گرفته و در خارج آب مرده. (۱) (گلپایگانی)، (صافی): بقیه مسأله ذکر نشده.

(خوئی)، (تبریزی): ولی مسلمان باید گرفتن آن را دیده باشد یا از راه دیگری یقین داشته باشد که زنده از آب گرفته شده است.

(بہجت): ولی مسلمان باید بداند یا اطمینان داشته باشد که آن را زنده گرفته اند و در خارج آب مرده است.

(نوری): ولی مسلمان باید بدانند شرایطی که برای حلال بودن در مسأله [۲۶۱۵] گفته شد درباره آن مراعات شده است تا بتواند از آن استفاده کند.

(مکارم): ولی باید معلوم باشد آن را زنده از آب گرفته، یا بعد از افتادن در دام جان داده است.

(سیستانی)، (زنجان): ولی (سیستانی): مسلمان (زنجان): انسان) باید ببیند یا از راه دیگری اطمینان داشته باشد که او را زنده از آب گرفته یا آن که در تور او در آب مرده است.

مسأله ۲۶۱۸ ماهی مرده ای که معلوم نیست آن را زنده از آب گرفته اند یا مرده (۱) چنانچه در دست مسلمان باشد (۲)، حلال است و اگر در دست کافر باشد، اگر چه بگوید آن را زنده گرفته ام، حرام می باشد (۳). (۱) (زنجانی): چنانچه از ممالک غیر اسلامی آورده باشند حرام است و اگر از بازار مسلمانان یا سرزمین اسلامی تهیه شده یا از این جاها به ممالک غیر اسلامی منتقل شده باشد اشکال ندارد

چنانچه در مسأله [۹۵] و [مسأله اختصاصی ۹۶، در جلد اول] گذشت، ولی اگر انسان بداند که ماهی از ممالک غیر اسلامی بدون تحقیق وارد بازار مسلمانان یا سرزمین اسلامی شده، حرام می باشد. (۲) (صافی): و با آن معامله ماهی حلال بنماید ..

(سیستانی): و در آن تصرفی می کند که دلیل بر حلال بودن آن است مانند فروختن یا خوردن .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): مگر آنکه یقین حاصل شود یا دو شاهد عادل شهادت دهند که راست می گوید.

(سیستانی): مگر آن که انسان اطمینان کند که او را زنده از آب گرفته یا آن که در تور او در آب مرده است. (بهجت): مگر آن که از حرف او یا از راه دیگر علم یا اطمینان حاصل شود.

(مکارم): مسأله اگر ماهی از بازار مسلمانان یا از دست مسلمانی گرفته شود، حلال است، هر چند معلوم نباشد آن را زنده از آب گرفته اند یا نه و جستجو نیز لازم نیست، ولی اگر از کافری گرفته شود و معلوم نباشد ماهی زنده از آب گرفته شده یا زنده به دام افتاده یا نه، حرام است.

(فاضل): مسأله در صید ماهی، لازم نیست صیاد مسلمان باشد و اگر ماهی در تور یا وسیله دیگر صیادی در داخل آب هم بمیرد حلال است. با توجه به نحوه صیادی فعلی که اطمینان حاصل می شود که ماهی در تور و وسایل صیادی مرده است، ماهی فلس دار موجود در بازارهای مسلمانان و حتی کشورهای غیر مسلمان حلال است.

[مسأله ۲۶۱۹]

مسأله ۲۶۱۹ خوردن ماهی زنده اشکال ندارد. (گلپایگانی)، (صافی): مسأله بنا بر احتیاط باید از خوردن ماهی زنده خودداری کرد، هر چند حلیت آن بعد از گرفتن بعید نیست.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله خوردن ماهی زنده جایز است و اولی خودداری کردن است.

(سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده.

(زنجانی): ولی بهتر است از خوردن آن خودداری کنند.

(بهجت): مسأله خوردن ماهی زنده، بنا بر أحوط جایز نیست.

(مکارم): مسأله خوردن ماهیهای کوچک زنده اشکال دارد، مگر برای درمان در مقام ضرورت.

[مسأله ۲۶۲۰]

مسأله ۲۶۲۰ اگر ماهی زنده را بریان کنند، یا در بیرون آب پیش از جان دادن بکشند، خوردن آن اشکال ندارد (۱) این مسأله

، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): احتیاط آن است که از خوردن آن خودداری نمایند اگر چه حلیت آن بعید نیست .

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): خوردنش جایز است (خوئی)، (تبریزی): ولی اولی آن است که از خوردن آن خودداری نمایند).

(زنجانی): خوردنش جایز است ولی بهتر است آن را نخورند.

[مسأله ۲۶۲۱]

اشاره

مسأله ۲۶۲۱ اگر ماهی را بیرون آب دو قسمت کنند و یک قسمت آن در حالی که

زنده است در آب بیفتد (۱) خوردن قسمتی را که بیرون آب مانده اشکال ندارد (۲) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): و بمیرد .. (۲) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): خوردن قسمتی را که بیرون آب مانده جایز است (خوئی)، (تبریزی): و احتیاط مستحب آن است که از خوردن آن خودداری کنند).

(گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط واجب قسمتی را که بیرون آب مانده نباید خورد.

(زنجانی): بنا بر احتیاط قسمتی را که بیرون آب مانده ، نباید خورد.

(مکارم): اشکال دارد.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۲۵۵ میگو که آن را رویان نیز می گویند، از حیوانات آبی حلال است ، ولی ماهی سمقور که از حشرات خشکی است و نام ماهی بر آن نهاده اند، حرام است ، مگر برای درمان در مقام ضرورت .

صید ملخ

[مسأله ۲۶۲۲]

مسأله ۲۶۲۲ اگر ملخ را با دست یا به وسیله دیگری زنده بگیرند، بعد از جان دادن ، خوردن آن حلال است . و لازم نیست کسی که آن را می گیرد مسلمان باشد و در موقع گرفتن ، نام خدا را ببرد ولی اگر ملخ مرده ای در دست کافر باشد و معلوم نباشد که آن را زنده گرفته یا نه ، اگر چه بگوید زنده گرفته ام حلال نیست (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (مکارم) نیست (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی)، (نوری): مگر آن که یقین (فاضل): یا اطمینان حاصل شود یا دو شاهد عادل شهادت دهند که راست می گوید.

(بهجت): مگر این که انسان بداند یا اطمینان داشته باشد که آن را زنده گرفته است .

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر چه بگوید زنده گرفته ام حرام است .

(زنجانی): مسأله اگر ملخ را با دست یا به وسیله دیگری زنده بگیرند، خوردن آن حلال است ، و لازم نیست کسی که آن را می گیرد مسلمان باشد و در موقع گرفتن آن نام خدا را ببرد ولی اگر ملخ مرده ای از ممالک غیر اسلامی تهیه شود یا از بازار اسلامی یا سرزمین اسلامی تهیه شده ولی بدانیم که بدون تحقیق از ممالک غیر اسلامی وارد شده و معلوم نباشد که آن را زنده گرفته اند یا نه ، حرام است چنانچه در مسأله [۹۵ و مسأله اختصاصی ۹۶، در جلد اول ، صفحه ۷۲] گذشت .

[مسأله ۲۶۲۳]

مسأله ۲۶۲۳ خوردن ملخی که بال در نیاورده و نمی تواند پرواز کند، حرام است . این مسأله ، در رساله آیت الله (مکارم) نیست

احکام خوردنیها و آشامیدنیها

[مسأله ۲۶۲۴]

اشاره

مسأله ۲۶۲۴ خوردن گوشت مرغی که مثل شاهین چنگال دارد حرام است و خوردن گوشت پرستو و هُدْهُد مکروه می باشد (۱) (۱) (گلپایگانی): پرستو حلال می باشد و احتیاط واجب آن است که از خوردن گوشت هُدْهُد خودداری نمایند. (نوری): پرستو حلال می باشد و خوردن گوشت هُدْهُد مکروه می باشد.

(بهجت): خوردن گوشت هُدْهُد مکروه می باشد و همچنین پرستو، بنا بر اظهر.

(خوئی): مسأله خوردن گوشت مرغ خانگی و کبوتر و اقسام گنجشک حلال است و بلبل و سار و چکاوک از قسم گنجشک است و شب پره و طاووس و جمیع انواع کلاغ و هر پرنده ای که مثل شاهین و عقاب و باز چنگال دارد یا هنگام پرواز بال زدنش کمتر از صاف نگه داشتن بالش باشد، حرام است. و همچنین هر مرغی که چینه دان و سنگ دان و خارِ پشت پا ندارد، مگر آن که معلوم باشد که بال زدنش بیشتر از صاف نگه داشتن او است که در این صورت حلال است و خوردن گوشت پرستوک و هُدْهُد مکروه است.

(تبریزی): مگر آن که بال زدنش از صاف نگه داشتن بالش بیشتر باشد ..

(فاضل): مسأله گوشت پرنده گانی که دارای چنگال هستند و درنده می باشند حرام است مانند باز و عقاب و کرکس و شاهین و امثال اینها و همچنین است بنا بر احتیاط واجب انواع کلاغ و شب پره و طاووس. ولی گوشت پرنده گانی مانند انواع کبوتر و کبک و تیهو و قطا و مرغ خانگی و انواع گنجشک و امثال اینها حلال می باشد (بلبل و سار و چکاوک از اقسام گنجشک است)؛ اما بنا بر احتیاط واجب باید از خوردن گوشت پرستو و هُدْهُد اجتناب کرد.

(زنجان): مسأله هر پرنده ای که مانند شاهین و عقاب و باز چنگال دارد یا بال زدنش در هنگام پرواز کمتر از صاف نگه داشتن بالهایش باشد حرام است؛ همچنین شب پره (خفاش) و طاووس و بنا بر احتیاط واجب همه انواع کلاغ حرام می باشد. در دیگر پرندگان اگر روشن باشد که چنگال ندارد و بال زدنش از صاف نگه داشتن کمتر نیست حلال است و اگر چنگال دار بودن پرنده و کیفیت پروازش معلوم نباشد، چنانچه چینه دان یا سنگدان یا خارپشت پا داشته باشد حلال و گرنه حرام می باشد، مرغ خانگی و کبوتر و گنجشک و پرندگان دیگر راسته سبکبالان (راسته گنجشکان) همچون بلبل و سار و چکاوک از پرندگان حلال گوشت می باشند، و احتیاط مستحب آن است که از خوردن گوشت پرستو

و هدهد خودداری کنند. و کشتن هر نوع پرنده ای که در منزل انسان مأوا گزیده است مکروه است .

(سیستانی): مسأله هر پرنده ای که مانند شاهین و عقاب و باز و کرکس درنده و چنگال دار باشد حرام است و همچنین حرام است همه انواع کلاغ حتی زاغ بنا بر احتیاط واجب ، و هر پرنده ای که هنگام پرواز بال زدنش کمتر از صاف نگه داشتن بالش باشد، چنگال دار است و حرام می باشد. و هر پرنده ای که بال زدنش بیش از صاف نگه داشتن اوست حلال است ، بنا بر این می توان پرندگان حرام گوشت را از حلال گوشت به ملاحظه کیفیت پرواز آنها تمیز داد ولی چنانچه کیفیت پرواز پرنده ای معلوم نباشد اگر آن پرنده چینه دان و یا سنگدان و یا خار پشت پا داشته باشد حلال است و اگر هیچ کدام از اینها را نداشته باشد، حرام است و اما پرندگان دیگر غیر آنچه ذکر شد چون مرغ و کبوتر و گنجشک و حتی شتر مرغ و طاووس همه حلال می باشند ولی کشتن بعضی از پرندگان مکروه است مانند هدهد و پرستوک . و اما حیواناتی که پرواز دارند ولی پر ندارند مانند خفاش حرام می باشند و همچنین است زنبور و پشه و دیگر حشرات پرنده بنا بر احتیاط واجب .

(صافی): مسأله خوردن گوشت مرغ خانگی و کبوتر و اقسام گنجشک حلال است و شب پره و طاووس و بنا بر احتیاط واجب جمیع انواع کلاغ حرام است و همچنین هر پرنده ای که مثل شاهین و عقاب و باز چنگال دارد یا هنگام پرواز بال زدنش کمتر از صاف نگه داشتن بالش باشد و نیز مرغی که چینه دان و سنگ دان و خار پشت پا ندارد حرام است و گوشت پرستوک و هدهد مکروه است .

(مکارم): مسأله گوشت پرندگان که دارای چنگال هستند حرام است ، همچنین پرندگانی که موقع پرواز بالهای خود را صاف نگه می دارند، یا اگر بال می زنند، بال زدن آنها کمتر و صاف نگه داشتن آنها بیشتر است ، اما پرندگانی که بال می زنند یا بال زدن آنها از صاف نگه داشتن بیشتر است گوشتشان حلال است و از جمله ، انواع کبوترها و قمری و کبک حلال است ولی گوشت هدهد مکروه است .

مسائل اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۷۵۱ معمولاً پرندگان حلال گوشت از حرام گوشت به دو راه شناخته می شوند: اول : این که هنگام پرواز، بال زدن آنها بیشتر باشد تا نگه داشتن بال ، یعنی پرنده ای که بال زدنش بیشتر باشد حلال است و پرنده ای که بیشتر بالها را در حال پرواز نگه می دارد حرام است . دوم : پرندگانی که سنگدان یا چینه دان یا انگشت جدایی مانند شست انسان دارند حلال و پرندگانی که اینها را ندارند حرام است .

(فاضل): مسأله ۲۷۵۲ تخم پرندگان حلال ، حلال و تخم پرندگان حرام ، حرام است . و اگر مشتبه باشد، تخمهایی که دو طرف آن مساوی است حرام است و تخمهایی که یک طرف آن باریک تر است حلال است .

(فاضل): مسأله ۲۷۵۳ از حیوانات دریایی ، فقط ماهی فلس دار حلال است ، حتی اگر بعضی از قسمت های بدن آن فلس داشته باشد. و ماهی بی فلس حرام است ، چنانکه سایر حیوانات آبی از قبیل نهنگ و خرچنگ و قورباغه و امثال اینها نیز حرام

می باشند. (فاضل): مسأله ۲۷۵۴ تخم حیوانات دریایی حلال ، حلال و تخم حیوانات دریایی حرام ، حرام است .

[مسأله ۲۶۲۵]

مسأله ۲۶۲۵ اگر چیزی را که روح دارد از حیوان زنده جدا نمایند، مثلاً دنبه یا

مقداری گوشت از گوسفند زنده ببرند، نجس و حرام می باشد. (مکارم): مسأله اگر از حیوانی که زنده است قطعه ای جدا کنند، خواه دنبه یا گوشت بوده باشد، خوردن آن حرام است .

[مسأله ۲۶۲۶]

مسأله ۲۶۲۶ پانزده چیز از حیوانات حلال گوشت ، حرام است (۱): ۱ خون ۲ فضلہ ۳ نری ۴ فَرَج ۵ بچه دان (۲) ۶ غُدَد که آن را دشول می گویند. ۷ تخم که آن را دنبلان می گویند. ۸ چیزی که در مغز کله است و به شکل نخود می باشد (۳) ۹ مغز حرام که در میان تیره پشت است . ۱۰ پی که در دو طرف تیره پشت است (۴) ۱۱ زهره دان ۱۲ سپرز (طحال) ۱۳ بول دان (مثانه) ۱۴ حدقه چشم (۵) ۱۵ چیزی که در میان سُم است و به آن ذات الاشاجع می گویند (۶) (۱) (اراکی): پانزده چیز بنا بر احتیاط از جمیع حیوانات حلال گوشت ، حرام است ..

(خوئی)، (تبریزی): بعضی از اجزاء حیوانات حلال گوشت ، بی اشکال حرام و بعضی بنا بر احتیاط واجب حرام است و مجموع آنها چهارده چیز است ..

(فاضل): بعضی از اجزاء حیوانات حلال گوشت ، حرام و بعضی بنا بر احتیاط لازم حرام است و مجموع آنها پانزده چیز است ..

(سیستانی): بعضی از اجزاء حیوانات حلال گوشت ، حرام است و آن چهارده چیز است ..

(صافی): چند چیز از اجزاء حیوان حلال گوشت ، بی اشکال حرام است و چند چیز بنا بر احتیاط واجب حرام است و مجموع چهارده چیز است .. (۲) (نوری): و بنا بر احتیاط واجب جفت .. (۳) (خوئی): چیزی که در مغز کله است و مشکل می باشد ..

(سیستانی): چیزی که در مغز کله است و به اندازه نخود می باشد ..

(فاضل): چیزی که در مغز کله است و دارای شکل است و به اندازه نصف نخود می باشد .. (۴) (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب .. (۵) (گلپایگانی): (مردمک) بنا بر احتیاط لازم .. (صافی)، (نوری): حدقه چشم (مردمک) ..

(فاضل): عدسی و سیاهی چشم (مردمک) بنا بر احتیاط لازم ..

(خوئی)، (تبریزی): ولی ظاهر این است که در پرندگان بجز خون و فضلہ و زهره دان و سپرز و دنبلان از چیزهایی که ذکر شد وجود ندارد.

(سیستانی): اینها همه در غیر پرندگان و ماهی و ملخ از حیوانات حلال گوشت ؛ و اما پرندگان پس خون و فضلہ آنها بی اشکال حرام است ولی جز این دو اگر از آنچه گذشت ، چیزی از آنها باشد حرام بودنش بنا بر احتیاط واجب است و همچنین

بنا بر احتیاط واجب حرام است خون و فضله ماهی و فضله ملخ؛ و جز این از آنها چیزی حرام نیست. (۶) (گلیپایگانی): بنا بر احتیاط لازم.

(فاضل): بنا بر احتیاط لازم حرمت این چیزها در حیوانات بزرگ است اما در حیوانات کوچکی

مانند گنجشک چنانچه بعضی از این امور قابل تشخیص یا جدا کردن نباشد خوردن آن اشکال ندارد.

(صافی): بنا بر احتیاط مستحب از چیزی که در میان سم است، و به آن ذات الاشجاع می گویند اجتناب شود.

(بهجت): مسأله خوردن پنج چیز از حیوانی که حلال گوشت است و به دستور شرع آن را سر بریده اند حرام است که عبارتند از: ۱ طحال (سپرز) ۲ نری ۳ دنبلان ۴ خون ۵ فضله و سرگین. هر چه در نظر مردم جزء چیزهای خبیث باشد و متعارف مردم از آنها متنفر باشند، خوردن آنها حرام است. و بنا بر احتیاط واجب باید از خوردن ده چیز اجتناب کرد، اگر چه جزء چیزهای خبیث نباشند، که عبارتند از: ۱ مثانه (بولدان) ۲ زهره دان، ۳ بچه دان، ۴ فرج ۵ غدد، که آنها را دُشول هم می گویند. ۶ نخاع (مغز حرام)، که داخل ستون فقرات و گردن است. ۷ نخود مغز (و آن چیزی است در مغز به شکل نخود). ۸ چیزی که در میان سم است و به آن ذات الاشجاع هم می گویند. ۹ حدقه چشم ۱۰ پی دو طرف تیره پشت.

(مکارم): مسأله چهارده چیز از حیوانات حلال گوشت (بنا بر احتیاط واجب در بعضی از آنها) حرام است: ۱ خون ۲ نری ۳ فرج ۴ بچه دان ۵ غدد که آن را دشول می گویند. ۶ تخم که آن را دنبلان می گویند. ۷ دانه کوچکی که در مغز سر است و به شکل نخود می باشد. ۸ مغز حرام که در میان تیره پشت است. ۹ پی که در دو طرف گردن قرار دارد و تا تیره پشت کشیده شده. ۱۰ زهره دان. ۱۱ سپرز (طحال). ۱۲ مثانه (محل اجتماع بول). ۱۳ سیاهی چشم ۱۴ چیزی که در میان سم است و عرب آن را ذات الاشجاع می گوید، این در حیوانات بزرگ است، اما در حیوانات کوچکی مانند گنجشک چنانچه بعضی از این امور قابل تشخیص یا جدا کردن نیست، خوردن آن اشکالی ندارد.

(زنجانی): مسأله چهارده چیز از اجزاء حیوانات حلال گوشت حرام است: ۱ خون ۲ نری ۳ فرج ۴ بچه دان ۵ غدد که آن را دشول می گویند. ۶ تخم که آن را دنبلان می گویند. ۷ چیزی که در مغز کله است و تقریباً به اندازه نصف نخود است. ۸ مغز حرام که در میان تیره پشت است. ۹ پی که در دو طرف تیره پشت است. ۱۰ زهره دان ۱۱ سپرز (طحال) ۱۲ بول دان (مثانه) ۱۳ سیاهی چشم ۱۴ چیزی که در میان سم است و به آن ذات الاشجاع می گویند.

حرمت برخی از این چیزها بنا بر احتیاط می باشد.

[مسأله ۲۶۲۷]

مسأله ۲۶۲۷ خوردن سرگین و آب دماغ حرام است و احتیاط واجب آن است که از خوردن چیزهای خبیث دیگر که طبیعت انسان از آن متنفر است اجتناب کنند (۱) ولی اگر پاک باشد و مقداری از آن به طوری با چیز حلال مخلوط شود که در نظر مردم نابد حساب شود، خوردن آن اشکال ندارد. (۱) (اراکي): خوردن سرگین و بول حیوان و آب دماغ و چیزهای خبیث دیگر که طبیعت انسان از آن متنفر است حرام می باشد..

(گلپایگانی): خوردن خبائث یعنی چیزهایی که طبیعت انسان از آن متنفر است، حرام می باشد..

(نوری): خوردن سرگین و آب دماغ و بطور کلی چیزهای خبیث که طبیعت انسان از آن

متنفر است حرام است .. (بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۲۶ (خوئی)، (تبریزی): مسأله خوردن بول شتر حلال است و اجتناب از بول سایر حیوانات حلال گوشت و همچنین سایر چیزهایی که طبع از آنها متنفر است، أحوط و أولى است .

(سیستانی): مسأله آشامیدن بول حیوانات حرام گوشت حرام است و همچنین بول حیوانات حلال گوشت حتی شتر بنا بر احتیاط لازم؛ ولی خوردن بول شتر و گاو و گوسفند اگر برای معالجه باشد، اشکال ندارد.

(مکارم): مسأله خوردن اشیاء خبیث و پلید که طبع انسان از آن تنفر دارد (مانند فضله حیوانات و آب بینی و امثال آن) حرام است، هر چند پاک باشد.

(صافی): مسأله خوردن بول شتر حلال است ولی از بول سایر حیوانات حلال گوشت و چیزهایی که طبیعت انسان از آن متنفر است بنا بر احتیاط اجتناب شود.

(زنجانی): مسأله بنا بر احتیاط مستحب از خوردن چیزهایی همچون آب بینی که طبیعت انسان از آنها متنفر است اجتناب کنند. آشامیدن بول حیوانات حرام گوشت، حرام است، همچنین بول حیوانات حلال گوشت حتی شتر ولی خوردن بول شتر و گاو و گوسفند اگر برای معالجه باشد اشکال ندارد.

[مسأله ۲۶۲۸]

مسأله ۲۶۲۸ خوردن کمی از (۱) تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای شفا و خوردن گل داغستان و گل ارمنی برای معالجه، اگر علاج منحصر به خوردن اینها باشد، اشکال ندارد. (۱) (نوری): خوردن خاک و گل حرام است ولی خوردن کمی از ..

(اراکي): مسأله خوردن گل، بلکه بنا بر احتیاط واجب، خوردن خاک حرام است ولی خوردن کمی از تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای شفا جایز است و خوردن گل ارمنی برای معالجه، اگر علاج منحصر به خوردن اینها باشد، اشکال ندارد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله خوردن خاک حرام است، ولی خوردن کمی از تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای شفا اشکال ندارد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله خوردن خاک حرام است و خوردن گل داغستان و گل ارمنی برای معالجه اشکال ندارد و خوردن کمی از تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای استشفاء جایز است و بهتر این است که تربت را در مقداری از آب مثلاً حل نمایند که مستهلک شود و بعداً آن آب را بیاشامند.

(فاضل): مسأله خوردن خاک حرام است ولی خوردن کمی از تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای شفا جایز است و

بهتر است که تربت را در مقداری آب حل نمایند تا مستهلک شود و بعد آن آب را بیاشامند و خوردن گل داغستان و گل ارمنی برای معالجه ، اگر علاج منحصر به خوردن اینها باشد، اشکال ندارد.

(بهجت): مسأله خوردن کمی از تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای شفا به اندازه یک نخود، که از قبر مطهر آن حضرت یا از اطراف آن برداشته باشند، اشکال ندارد و مضمون این

است که خوردن تربت حضرت رسول اکرم صلی الله علیه و آله و سلم و سایر ائمه طاهرين عليهم السلام برای شفا، در این حکم مثل تربت امام حسین علیه السلام باشد اگر چه احوط این است که آن را در آب مخلوط کنند به طوری که مستهلک شود. و خوردن گِل داغستان و گِل ارمنی برای معالجه، اگر علاج منحصر به خوردن آنها باشد، بنا بر اظهر اشکال ندارد.

(سیستانی): مسأله خوردن گِل حرام است و همچنین است خاک و شن بنا بر احتیاط لازم و خوردن گِل داغستان و گِل ارمنی و غیر آنها برای معالجه در صورت ناچاری اشکال ندارد و خوردن کمی از تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای استشفاء به مقدار یک نخود متوسط جایز است، و اگر آن را از خود قبر مقدس یا اطراف آن بر ندارد هر چند تربت امام حسین علیه السلام بر آن صدق کند به احتیاط واجب باید در مقداری از آب و مانند آن حل نمایند که مستهلک شود و بعداً آن آب را بیاشامند؛ و همچنین این احتیاط را باید رعایت کرد در موردی که اطمینان نباشد که تربت از قبر مقدس آن حضرت است و بینه ای هم بر آن شهادت ندهد.

(مکارم): مسأله خوردن خاک و گِل حرام است، ولی خوردن کمی از تربت پاک حضرت سید الشهداء امام حسین علیه السلام (کمتر از یک نخود) به قصد شفاء اشکال ندارد و همچنین گِل داغستان و گِل ارمنی که برای معالجه می خورند، در صورتی که علاج منحصر به آن باشد، جایز است.

(زنجانی): مسأله خوردن خاک حرام است و خوردن تربت حضرت سید الشهداء علیه السلام برای استشفاء جایز است و احتیاط مستحب آن است که به مقدار اندکی همچون اندازه یک نخود اکتفا شود، و خوردن گِل داغستان و گِل ارمنی برای معالجه در جایی که معالجه منحصر به استفاده از خاک و گِل باشد جایز است.

[مسأله ۲۶۲۹]

مسأله ۲۶۲۹ فرو بردن آب بینی و خلط سینه که در دهان آمده، حرام نیست (۱) و نیز فرو بردن غذایی که موقع خلط کردن، از لای دندان بیرون می آید (اگر طبیعت انسان از آن متنفر نباشد) (۲)، اشکال ندارد. (۱) (گلپایگانی)، (فاضل)، (صافی): فرو بردن آب بینی و خلط سینه که در فضای دهان نیامده باشد، حرام نیست ولی اخلاط بینی و سینه که در فضای دهن وارد شده (گلپایگانی): احتیاط لازم (فاضل): احتیاط واجب (صافی): احتیاط ترک فرو بردن آن است ..

(نوری): فرو بردن آب بینی و خلط سینه که در فضای دهان نیامده حرام نیست ولی اخلاط بینی و سینه که در فضای دهان وارد شده است از فرو بردن آن در صورت توجه و التفات، اجتناب شود .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجانی) و (صافی) نیست] (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۲۷ (بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۲۶۳۰]

۲۶۲۶مسأله ۲۶۳۰ خوردن چیزی که برای انسان ضرر دارد حرام است (۱) این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱)
(گلپایگانی)، (نوری): ولی اگر ضرر، کم باشد که عقلاء اعتنا نکنند، حرام نیست .

(خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): مسأله خوردن چیزی که موجب مرگ می شود یا برای انسان ضرر کلی دارد حرام است .

(سیستانی)، (زنجان): ضرر مهمی دارد (زنجان): مثل این که به نقص عضو می انجامد) ..

(صافی): مسأله خوردن چیزی که برای عقل انسان یا سلامتی او ضرر دارد حرام است ، ولی اگر ضرر موقت یا کم باشد که عقلاً اعتنا نکنند، حرام نیست .

(مکارم): مسأله خوردن یا نوشیدن چیزی که برای انسان ضرر مهمی دارد حرام است ، کشیدن سیگار و سایر انواع دخانیات اگر به تصدیق اهل اطلاع ضرر مهمی داشته باشد، نیز حرام است ، ولی استفاده از مواد مخدر مطلقاً حرام است ؛ خواه به صورت تزریق یا دود کردن یا خوردن و یا به هر طریق دیگری بوده باشد و همچنین تولید، خرید و فروش و هر گونه کمک به انتشار آن ، حرام است .

[مسأله ۲۶۳۱]

اشاره

مسأله ۲۶۳۱ خوردن گوشت اسب و قاطر و الاغ مکروه است و اگر کسی با آنها وطی کند، یعنی نزدیکی نماید حرام می شوند (۱) و باید آنها را از شهر بیرون ببرند و در جای دیگر بفروشند. (۱) (اراک): و باید قیمت آن را به عنوان غرامت به صاحب آنها پردازند ..

(خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی)، (نوری): خود و نسلشان حرام می شوند و بول و سرگین آنها نجس می شود و باید آنها را از شهر بیرون ببرند و در جای دیگر بفروشند و بر وطی کننده لازم است قیمتش را به صاحبش بدهد.

(سیستانی): گوشت آنها حرام می شود، و همچنین شیر آنها و نسل بعد از وطی آنها بنا بر احتیاط واجب ، و بول و سرگین آنها نجس می شود و باید آنها را از شهر بیرون ببرند و در جای دیگر بفروشند و بر واطی اگر صاحبش نباشد، لازم است قیمتش را به صاحبش بدهد و پولی که از فروشش بدست می آید برای واطی است .

(زنجان): حرام نمی شوند، ولی باید آنها را از شهر بیرون ببرند و در جای دیگری که وضعیت این حیوان را نمی دانند، بفروشند. با عمل زشت وطی ، حیوان از ملک مالکش خارج نمی شود، بلکه نزدیکی کننده که مالک حیوان نیست ، باید هر مقداری که در اثر بیرون بردن و فروختن این حیوان به مالک ضرر زده است ، جبران نماید.

(فاضل): مسأله از چهار پایان اهلی ، گوشت شتر و گاو و گوسفند حلال و گوشت اسب و قاطر و الاغ کراهت دارد. و از حیوانات بیابانی و وحشی ، گوشت آهو و گوزن و گاو وحشی و قوچ و بز کوهی و گورخر حلال است .

(مکارم): مسأله گوشت گاو و گوسفند و شتر اهلی و همچنین گاو و گوسفند و بز و خر وحشی و آهو حلال است ، ولی گوشت اسب و قاطر و الاغ مکروه می باشد؛ حیوانات درنده عموماً، همچنین فیل و خرگوش و حشرات ، گوشتشان حرام است

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۱۱۴ خرگوش و سوسمار و همه حشرات، حرام گوشت هستند.

[مسأله ۲۶۳۲]

اشاره

مسأله ۲۶۳۲ اگر (۱) با گاو و گوسفند و شتر نزدیکی کنند، بول و سرگین آنها نجس می شود و آشامیدن شیر آنها (۲) هم حرام است (۳) و باید بدون آن که تأخیر بیفتد آن حیوان را بکشند و بسوزانند و کسی که با آن وطی کرده پول آن را به صاحبش بدهد (۴) بلکه اگر به بهیمه دیگری هم نزدیکی کند، شیر آن حرام می شود. (۱) (بهجت): اگر نعوذ بالله .. (۲) (بهجت): آشامیدن شیر و خوردن گوشت آنها .. (۳) (نوری): بول و سرگین و نسل آنها نجس می شود و آشامیدن شیر و خوردن گوشت آنها و نسل آنها نیز حرام است .. (۴) (بهجت): بقیه مسأله ذکر نشده .

(نوری): و در این حکم فرقی میان صغیر و کبیر، عالم به حکم و جاهل نیست .

(اراکی): مسأله اگر با حیوان حلال گوشتی مانند گاو و گوسفند و شتر نزدیکی کنند، بول و سرگین آنها نجس می شود و آشامیدن شیر آنها هم حرام است و باید فوراً آن حیوان را بکشند و بسوزانند و کسی که با آن وطی کرده، پول آن را به صاحبش بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر با حیوان حلال گوشتی که مرسوم است گوشت آن را می خورند مانند گاو و گوسفند نزدیکی کند، بول و سرگین خود آنها و نسل متجدد آنها نجس می شود و خوردن گوشت و آشامیدن شیر آنها و همین طور خوردن گوشت و آشامیدن شیر نسل متجدد آنها حرام است چه وطی در قُبُل باشد و چه در دُبُر و وطی کننده صغیر باشد یا کبیر، عالم باشد یا جاهل، مختار باشد یا مکره و موطوء نر باشد یا ماده؛ و باید فوری آن حیوان را بکشند و بسوزانند و کسی که با آن وطی کرده، پول آن را به صاحبش بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر با حیوان حلال گوشتی مانند گاو و گوسفند نزدیکی کنند، بول و سرگین آنها نجس می شود و خوردن گوشت و آشامیدن شیر آنها هم حرام است و همچنین است نسل آنها؛ و باید فوری آن حیوان را بکشند و بسوزانند و کسی که با آن وطی کرده، پول آن را به صاحبش بدهد.

(زنجانی): مسأله اگر با حیوان حلال گوشتی مانند گاو و گوسفند و شتر نزدیکی کنند، بول و سرگین آنها نجس می شود و خوردن گوشت و آشامیدن شیر آنها هم حرام است، همچنین بچه آنها که در هنگام نزدیکی در شکم حیوان بوده یا پس از آن تولید شود؛ و باید آن حیوان را بکشند و سپس آن را بسوزانند و کسی که با آن وطی کرده و مالکش نیست، باید پول آن

را به صاحبش بدهد و اگر گوسفند وطی شده در یک گله مشتبه گردد، باید به وسیله قرعه آن را معین کرده کارهایی را که گفته شد درباره آن اجرا کرد.

(سیستانی): مسأله اگر با حیوانی که گوشتش معمولاً مورد استفاده است مانند گاو و گوسفند و شتر نزدیکی کند، بول و سرگین آنها نجس می شود و خوردن گوشت آنها حرام است و همچنین

است بنا بر احتیاط واجب آشامیدن شیر آنها، و نسل بعد از وطی آنها، و باید آن حیوان را بکشند و بسوزانند و کسی که با آن وطی کرده، اگر صاحبش نباشد پول آن را به صاحبش بدهد.

(فاضل): مسأله حیوان چهارپایی که انسان با آن نزدیکی کرده اگر معمولاً از گوشت و شیر آن استفاده می شود، مانند شتر و گاو و گوسفند باید آن را بدون تأخیر به هر نحو که امکان دارد بکشند و گوشت آن را بسوزانند و کسی که این عمل زشت «وطی» را انجام داده باید پول آن را به صاحبش بدهد و اگر معمولاً از آن استفاده سواری می شود و از گوشت آن استفاده نمی شود، مانند اسب و قاطر و الاغ، باید آن را به شهر دیگر ببرند و در آنجا به فروش برسانند و کسی که عمل «وطی» را انجام داده، خسارت و قیمت آن را پردازد و اگر این حیوان بین حیوانات دیگر مخلوط و مشتبه شده باید به وسیله قرعه آن را معین کنند و حکم شرعی را روی آن انجام دهند.

(مکارم): مسأله اگر با گاو و گوسفند و شتر نزدیکی کنند، علاوه بر این که گوشت آنها حرام است، بول و مدفوع آنها نیز بنا بر احتیاط واجب نجس می باشد و آشامیدن شیر آنها نیز حرام است و باید آن حیوان را ذبح کنند و لاشه آن را بسوزانند و کسی که با آن نزدیکی کرده، باید پول آن را به صاحبش بدهد.

مسائل اختصاصی

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ۲۶۴۱ بزغاله و بره شیرخوار اگر از خوک به مقداری که گوشت و استخوانشان قوت بگیرد، شیر بخورند، خود و نسلشان حرام می شوند و در صورتی که مقدار شیر خوردن کمتر از آن باشد لازم است استبراء شوند و پس از آن حلال می گردند و استبراء آن این است که هفت روز از پستان بز یا گوسفند شیر بخورند و اگر حاجت به شیر نداشتند، هفت روز علف بخورند و حیوان نجاستخوار نیز خوردن گوشتش حرام است و چنانچه استبرائش نمایند، حلال می شود و کیفیت استبراء آن در مسأله [۲۲۰] بیان شد.

(سیستانی): مسأله ۲۵۹۰ بزغاله اگر از خوک به مقداری که گوشت و استخوانش قوت بگیرد، شیر بخورد، خود و نسلش حرام می شود و شیر آنها نیز حرام می شود و در صورتی که مقدار شیر خوردن، کمتر از آن باشد، بنا بر احتیاط باید استبراء شود و پس از آن حلال می گردد و استبراء آن این است که هفت روز شیر پاک بخورد و اگر حاجت به شیر نداشته باشد، هفت روز علف بخورد. و در حکم بزغاله است بنا بر احتیاط واجب بره شیرخوار و گوساله و بچه های دیگر حیوانات حلال گوشت. و خوردن گوشت حیوان نجاستخوار حرام است و چنانچه استبرائش نمایند حلال می شود، و کیفیت استبراء آن در مسأله [۲۲۰] بیان شد.

(زنجانی): مسأله ۲۶۴۱ گوسفند شیرخوار و بنا بر احتیاط واجب گوساله و بچه های دیگر حیوانات حلال گوشت، اگر از خوک به مقداری شیر بخورند که گوشت در بدنشان روییده و استخوانشان از آن سخت شده باشد، خود و نسلشان حرام می شوند و در صورتی که مقدار شیر خوردن کمتر از آن باشد لازم است استبراء شوند، و استبراء این است که هفت روز از پستان

گوسفند یا حیوان حلال گوشت دیگر شیر بخورند و اگر حاجت به شیر ندارند هفت روز غذای پاک دیگر بخورند.

(فاضل): مسأله ۲۷۶۲ حیوان اهلی حلال گوشت، از سه راه حرام گوشت می شود: اول: این که جلال باشد، یعنی خوراک آن بر حسب عادت، منحصر به مدفوع انسان باشد که در این صورت گوشت و شیر آن حرام و بنا بر احتیاط واجب بول و مدفوع آن نجس می شود. دوم: این که انسان با حیوان چهار پا نزدیکی کند و عمل زشت انجام دهد. در این صورت گوشت و شیر آن، بلکه بنا بر احتیاط واجب نسل آن هم حرام می شود و نیز بول و مدفوع آن بنا بر احتیاط نجس است. سوم: برّه و بزغاله و گوساله ای که از شیر خوک بخورد تا نمو کند و استخوانش محکم شود گوشت و شیر و نسلش حرام می شود و بنا بر احتیاط واجب بول و مدفوع آن نجس است ولی اگر از شیر انسان بخورند تا بزرگ شوند گوشت و شیرشان حرام نمی شود بلکه کراهت دارد.

(فاضل): مسأله ۲۷۶۳ حیوان جلال را اگر بخواهند حلال شود باید استبراء کنند، یعنی تا مدتی آن را از خوردن نجاست باز دارند و به آن غذای پاک بدهند به نحوی که دیگر نگویند جلال است. و بنا بر احتیاط واجب شتر را چهل روز و گاو را سی روز و بهتر است چهل روز و گوسفند را ده روز و بهتر است چهارده روز و مرغابی را پنج روز و بهتر است هفت روز و مرغ خانگی را سه روز و ماهی را یک شبانه روز استبراء کنند.

(فاضل): مسأله ۲۷۶۴ گوشت و شیر حیوان نجس مانند سگ و خوک، حرام است و همچنین گوشت و شیر حیوانات درنده که معمولاً نیش و چنگال دارند مانند شیر و پلنگ و یوزپلنگ و گرگ و کفتار و شغال و روباه و گربه و همین طور حیواناتی که مسخ شده اند مانند فیل و خرس و بوزینه و خرگوش حرام می باشند و خوردن حیوانات ریز و حشرات مانند موش و سوسمار و مار و مارمولک و عقرب و سوسک و زنبور و مور و مگس و پشه و انواع کرمها نیز حرام است.

[مسأله ۲۶۳۳]

اشاره

مسأله ۲۶۳۳ آشامیدن شراب (۱) حرام و (۲) در بعضی از اخبار بزرگترین گناه شمرده شده است (و اگر کسی آن را حلال بداند در صورتی که ملتفت باشد که لازمه حلال دانستن آن، تکذیب خدا و پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم می باشد کافر است) (۳). از حضرت امام جعفر صادق علیه السلام روایت شده است که فرمودند: شراب ریشه بدیها و منشأ گناهان است و کسی که شراب می خورد، عقل خود را از دست می دهد و در آن موقع خدا را نمی شناسد و از هیچ گناهی باک ندارد و احترام هیچ کس را نگه نمی دارد و حق خویشان نزدیک را رعایت نمی کند و از زشتیهای آشکار رو نمی گرداند (۴) و روح ایمان و خدا شناسی از بدن او بیرون می رود و روح ناقص خبیثی که از رحمت خدا دور است در او می ماند و خدا و فرشتگان و پیغمبران و مؤمنین، او را لعنت می کنند و تا چهل روز نماز او قبول نمی شود و روز قیامت روی او سیاه است (۵) و زبان از دهانش بیرون می آید و آب دهان او به سینه اش می ریزد و فریاد تشنگی او بلند است. (۱) (اراکي): و هر چیزی که انسان را مست می کند .. (۲) (مکارم): آشامیدن شراب حرام و از گناهان کبیره است، بلکه .. (۳) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): اگر کسی آن را حلال بداند کافر است ..

(زنجانى): آشامیدن شراب ، حرام و در بعضی از اخبار بزرگترین گناه شمرده شده است و اگر کسی حرمت آن را انکار ورزد، چنانچه شبهه ای در حق وی نباشد شرعاً کافر بشمار می آید مگر شهادتین را بر زبان جاری ساخته و بدانیم که به خدا و پیامبر اسلام صلی الله علیه و آله و سلم ایمان قلبی دارد .. [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (سیستانی) نیست] (۴) (سیستانی): و اگر جرعه ای از آن بنوشد خدا و ملائکه و پیامبران و مؤمنان او را لعنت کنند، و اگر تا حد مستی بنوشد روح ایمان و خدا شناسی از او بیرون می رود و روح ناقص خبیثی به جای آن قرار می گیرد و تا چهل روز نماز او قبول نمی شود.

(زنجانى): و هر کس جرعه ای از شراب بنوشد تا چهل روز نمازش قبول نمی شود، کسی که به خوردن شراب عادت کرده که هر گاه آن را بدست آورد می نوشد، همچون بت پرست به نزد خداوند می رود، شراب خوار در روز قیامت رویش سیاه است و زبان از دهانش بیرون می آید و آب دهان او به سینه اش می رسد و فریاد تشنگی او بلند است . (۵) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده .

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۲۶۵ منظور از شراب ، هر مایع مست کننده ای است و آبجو نیز جزء مشروبات الکلی است ، حتی نوشیدن یک قطره شراب و کمتر از آن نیز حرام است .

[مسأله ۲۶۳۴]

مسأله ۲۶۳۴ سر سفره ای که در آن شراب می خورند، اگر انسان یکی از آنان حساب شود بنا بر احتیاط واجب (۱) نباید نشست (۲) و چیز خوردن از آن سفره حرام است . (۱) [عبارت «بنا بر احتیاط واجب» در رساله آیات عظام : (نوری) و (فاضل) نیست] (۲) (بهجت)، (نوری): و از چیز خوردن از آن سفره هم باید اجتناب کرد.

(اراکى)، (خوئى)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): مسأله نشستن سر سفره ای که در آن شراب (اراکى): و یا چیزی که انسان را مست می کند «مُسکِر» می خورند، اگر انسان یکی از آنان حساب شود حرام است و همچنین چیز خوردن از آن سفره حرام می باشد.

(مکارم): مسأله سفره ای که بر سر آن شراب می خورند اگر انسان یکی از آنان حساب شود، نشستن کنار آن و چیز خوردن از آن سفره حرام است هر چند غذای حلال باشد.

(سیستانی): مسأله چیز خوردن از سفره ای که در آن شراب می خورند، حرام است ، و همچنین نشستن بر سر چنین سفره ای بنا بر احتیاط واجب .

(زنجانى): مسأله سر سفره ای که در آن شراب خورده می شود نباید نشست و خوردن از غذای آن سفره نیز حرام است ، بلکه به احتیاط واجب از سفره ای که بیشتر در آن شراب خورده شده است نباید غذا خورد.

اشاره

مسأله ۲۶۳۵ بر هر مسلمان واجب است مسلمان دیگری را که نزدیک است از

گرسنگی یا تشنگی بمیرد، نان و آب داده (۱) و او را از مرگ نجات دهد (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجان)، (سیستانی): آب و غذا داده .. (۲) (سیستانی): اگر جان خودش در خطر نباشد، و همچنین اگر آن شخص مسلمان نباشد ولی انسانی است که قتل او جایز نیست .

مسأله اختصاصی

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله ۲۶۴۴ گوشتهایی که از بلاد کفار می آورند و تذکیر آنها شرعاً ثابت نشده، نجس و خوردن آن حرام است؛ و خرید و فروش آنها نیز جایز نیست، و نوشته و گفته اشخاص غیر موثق و مجهول الحال شرعاً اعتبار ندارد.

چیزهایی که موقع غذا خوردن مستحب است

[مسأله ۲۶۳۶]

مسأله ۲۶۳۶ چند چیز در غذا خوردن مستحب است: (۱) اول هر دو دست را پیش از غذا بشوید. دوم بعد از غذا دست خود را بشوید و با دستمال خشک کند. سوم میزبان پیش از همه شروع به غذا خوردن کند و بعد از همه دست بکشد (۲) و پیش از غذا اول میزبان دست خود را بشوید، بعد کسی که طرف راست او نشسته و همین طور تا برسد به کسی که طرف چپ او نشسته و بعد از غذا اول کسی که طرف چپ میزبان نشسته دست خود را بشوید و همین طور تا به طرف راست میزبان برسد (۳) چهارم در اول غذا «بسم الله» بگوید ولی اگر سر یک سفره چند جور غذا باشد، در وقت خوردن هر کدام آنها گفتن «بسم الله» مستحب است (۴) پنجم با دست راست غذا بخورد (۵) ششم با سه انگشت یا بیشتر غذا بخورد و با دو انگشت نخورد. هفتم اگر چند نفر سر یک سفره نشسته اند هر کسی از غذای جلوی خودش بخورد (۶) هشتم لقمه را کوچک بردارد. نهم سر سفره زیاد بنشیند و غذا خوردن را طول بدهد. دهم غذا را خوب بجود. یازدهم بعد از غذا خداوند عالم را حمد کند. دوازدهم انگشتها را بلیسد. سیزدهم بعد از غذا خلال نماید ولی با (چوب انار و) چوب ریحان (۷) و نی و برگ درخت خرما خلال نکند. چهاردهم آنچه بیرون سفره می ریزد، جمع کند و بخورد، ولی اگر در بیابان غذا بخورد، مستحب است آنچه می ریزد برای پرندگان و حیوانات بگذارد. پانزدهم در اول روز و اول شب غذا بخورد و در بین روز و در بین شب غذا نخورد. شانزدهم بعد از خوردن غذا به پشت بخوابد و پای راست را روی پای چپ بیندازد. هفدهم در اول غذا و آخر آن نمک بخورد. هیجدهم میوه را پیش از خوردن، با آب بشوید.

(۱) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): آداب غذا خوردن چند چیز است ..

(سیستانی): چند چیز در غذا خوردن مستحب^۱ شمرده شده است ..

(مکارم): چند چیز است که انجام آن موقع غذا خوردن به امید ثواب مستحب^۲ است .. (۲) (مکارم)، (فاضل): [پایان مورد سوم] (۳) (گلپایگانی)، (صافی): و به میزبان ختم شود ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): تا به میزبان برسد .. (۴) (مکارم): (۴) در اوّل غذا «بسم الله» و آخر غذا «الحمد لله» بگویند و اگر سر یک سفره چند جور غذا باشد موقع خوردن از هر کدام از آنها «بسم الله» بگویند. (۵) با دست راست غذا بخورد. (۶) اگر چند نفر سر یک سفره غذا می خورند هر کس از غذای جلوی خودش بخورد. (۷) لقمه را کوچک بردارد. (۸) با عجله غذا نخورد و غذا خوردن را طول دهد و غذا را خوب بجود. (۹) بعد از غذا خلال نماید و اجزاء غذا را از لای دندانها بیرون آورده و دهان را بشویند. (۱۰) از دور ریختن مواد غذایی خودداری کند، ولی اگر در بیابان غذا می خورد آنچه از سفره بیرون می ریزد برای پرندگان و حیوانات بگذارد. (۱۱) در شبانه روز دو بار غذا بخورد، اوّل روز و اوّل شب. (۱۲) در اوّل و آخر غذا نمک بخورد. (۱۳) تمام میوه ها را پیش از خوردن با آب تمیز بشویند. (۱۴) تا بتواند بر سر سفره میهمانی داشته باشد.

(زنجانی): [و] پنجم: اگر چند نفر سر یک سفره نشسته اند هر کس از غذای جلوی خودش بخورد. ششم: لقمه را کوچک بردارد. هفتم: سر سفره زیاد بنشیند و غذا خوردن را طول بدهد. هشتم: غذا را خوب بجود. نهم: بعد از غذا خداوند عالم را حمد کند. دهم: انگشتهای را بلیسد. یازدهم: بعد از غذا خلال نماید ولی با چوب انار و چوب ریحان و نی و برگ درخت خرما خلال نکند. دوازدهم: آنچه بیرون سفره می ریزد جمع کند و بخورد، ولی اگر در بیابان غذا می خورد، مستحب^۳ است آنچه می ریزد، برای پرندگان و حیوانات بگذارد. سیزدهم: در اوّل روز و اوّل شب غذا بخورد و در بین روز و بین شب غذا نخورد. چهاردهم: بعد از غذا به پشت بخوابد و پای راست را روی پای چپ بیندازد. پانزدهم: در اوّل غذا و آخر آن نمک بخورد. شانزدهم: میوه را پیش از خوردن، با آب بشویند. (۵) (فاضل): [و] ششم: اگر چند نفر سر یک سفره نشسته اند هر کس از غذای جلوی خودش بخورد. هفتم: لقمه را کوچک بردارد. هشتم: با عجله غذا نخورد و غذا خوردن را طول بدهد. نهم: غذا را خوب بجود. دهم: بعد از غذا خداوند عالم را حمد کند. یازدهم: بعد از غذا خلال نماید و باقی مانده غذا را از لای دندانها بیرون آورده و دهان را بشویند و مسواک کند، دوازدهم: از دور ریختن مواد غذایی خودداری کند ولی اگر در بیابان غذا بخورد، مستحب^۴ است آنچه می ریزد برای پرندگان و حیوانات بگذارد. سیزدهم: در اوّل روز و اوّل شب غذا بخورد و در بین روز و بین شب غذا نخورد. چهاردهم: بعد از خوردن غذا به پشت بخوابد و پای راست را روی پای چپ بیندازد. پانزدهم: در اوّل غذا و آخر آن نمک بخورد. شانزدهم: میوه ها و سبزیجات را پیش از خوردن با آب بشویند. هفدهم: تا بتواند بر سر سفره میهمانی داشته باشد. هیجدهم

هنگام غذا خوردن بنشینند و غذا بخورد. (۶) (بهجت): [و] (۸) سر سفره زیاد بنشینند و غذا خوردن را طول بدهد. (۹) بعد از غذا خداوند عالم را حمد کند. (۱۰) آنچه بیرون سفره می ریزد جمع کند و بخورد ولی اگر در بیابان غذا می خورد، مستحب است آنچه بیرون می ریزد، برای پرندگان و حیوانات بگذارد. (۱۱) بعد از خوردن غذا به پشت بخوابد و پای راست را روی پای چپ بیندازد. (۱۲) اول غذا و آخر آن نمک بخورد. (۱۳) مستحب است یک سوم معده را برای غذا و یک سوم برای آب و یک سوم برای راحت تنفس کردن قرار دهد. (۷) (خوئی)، (تبریزی): ولی با چوب ریحان ..

چیزهایی که در غذا خوردن مکروه است

[مسأله ۲۶۳۷]

مسأله ۲۶۳۷ چند چیز در غذا خوردن مکروه است: (۱) اول در حال سیری غذا خوردن. دوم پر خوردن و در خبر است (۲) که خداوند عالم بیشتر از هر چیز، از شکم پر بدش می آید (۳) سوم نگاه کردن به صورت دیگران در موقع غذا خوردن. چهارم خوردن غذای داغ (۴) پنجم فوت کردن چیزی که می خورد یا می آشامد. ششم بعد از گذاشتن نان در سفره، منتظر چیز دیگر شدن. هفتم پاره کردن نان با کارد (۵) هشتم گذاشتن نان زیر ظرف غذا (۶) نهم پاک کردن گوشتی که به استخوان چسبیده، به طوری که چیزی در آن نماند (۷) دهم پوست کندن میوه (۸) یازدهم (۹) دور انداختن میوه پیش از آن که کاملاً آن را بخورد. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجان): چند چیز در خوردن غذا مذموم است ..

(سیستانی): چند چیز در خوردن غذا مذموم شمرده شده است ..

(مکارم): کارهای زیر را در موقع غذا خوردن از مکروهات شمرده اند: .. (۲) (زنجان): در حدیثی وارد شده .. (۳) (سیستانی): از شکم پر متنفر است .. (۴) (خوئی)، (تبریزی): خوردن غذای گرم .. (۵) (زنجان): هفتم: خوردن با دست چپ مگر در مورد انگور و انار که با دست چپ خوردن آنها مذموم نیست. هشتم: غذا خوردن با دو انگشت. نهم: پاره کردن نان با کارد. دهم: گذاشتن نان زیر ظرف غذا. یازدهم: پاک کردن گوشتی که به استخوان چسبیده به طوری که چیزی در آن نماند. دوازدهم: بی پوست خوردن میوه. سیزدهم: دور انداختن میوه پیش از آن که کاملاً آن را بخورد، البته اگر مقدار قابل توجهی از میوه باقی مانده باشد، اسراف است و حرام. (۶) (مکارم)، (فاضل): و هر گونه بی احترامی به آن .. (۷) [مورد نهم در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۸) (مکارم)، (سیستانی): پوست کندن میوه (میوه هایی که با پوست خورده می شود) ..

[مورد دهم در رساله آیت الله (فاضل) نیست] (۹) (فاضل)، (مکارم): دهم: ..

(بهجت): مسأله غذا خوردن در حال راه رفتن و همچنین به اندازه سیر شدن مکروه است.

مستحبات آب آشامیدن

[مسأله ۲۶۳۸]

مسأله ۲۶۳۸ در آشامیدن آب چند چیز مستحب است (۱): اول آب را به طور مکیدن بیاشامد. دوم در روز ایستاده آب بخورد. سوم پیش از آشامیدن آب «بسم الله» و بعد از آن «الحمد لله» بگوید. چهارم به سه نفس آب بیاشامد. پنجم از روی میل آب بیاشامد (۲) ششم بعد از آشامیدن آب حضرت ابا عبد الله علیه السلام و اهل بیت ایشان را یاد کند و قاتلان آن حضرت را لعنت نماید. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): آداب آشامیدن چند چیز است ..

(سیستانی): چند چیز از آداب آشامیدن شمرده شده است ..

(مکارم): چند کار در روایات به هنگام آشامیدن آب توصیه شده است .. (۲) [مورد پنجم در رساله آیت الله (نوری) نیست]

مکروهات آب آشامیدن

[مسأله ۲۶۳۹]

مسأله ۲۶۳۹ زیاد آشامیدن آب و آشامیدن آن بعد از غذای چرب و در شب به حال ایستاده مکروه است (۱) و نیز آشامیدن آب با دست چپ و همچنین از جای شکسته کوزه (۲) و جایی که دسته آن است مکروه می باشد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): مذموم است ..

(سیستانی): مذموم شمرده شده است .. (۲) (فاضل): از جای شکسته ظرف .. (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): مذموم می باشد.

(سیستانی): مذموم شمرده شده است .

(مکارم): مسأله در روایات از چند چیز در موقع آشامیدن آب نهی شده است: ۱ زیاد آشامیدن ۲ آشامیدن آب بعد از غذای چرب ۳ ایستاده نوشیدن در شب ۴ نوشیدن آب با دست چپ ۵ نوشیدن از جای شکسته کوزه یا طرفی که دسته آن است .

احکام نذر و عهد

[مسئله ۲۶۴۰]

اشاره

مسئله ۲۶۴۰ نذر آن است که انسان ملتزم شود (۱) که کار خیری را برای خدا بجا آورد، یا کاری را که نکردن آن بهتر است برای خدا ترک نماید. (۱) (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (نوری): نذر آن است که انسان بر خود واجب کند ..

(اراکي): مسئله نذر آن است که انسان ملتزم شود برای خدا بر عهده او باشد انجام کار خیری یا ترک کاری که نکردن آن بهتر است یا ملتزم شود به این که مالی از اموال او ملوک دیگری باشد.

(بهجت): مسئله انسان می تواند با نذر کردن، انجام کاری که مطلوب شارع است و یا ترک کاری را که مورد نهی واقع شده بر خود واجب کند.

(مکارم): مسئله نذر آن است که کار خیری را برای خدا بر عهده خود قرار دهد، یا ترک کاری که نکردن آن بهتر است .

(زنجانی): مسئله نذر آن است که انسان برای خدا چیزی را در عهده خود قرار دهد و آن چیز می تواند انجام یا ترک کاری باشد.

مسئله اختصاصی

(مکارم): مسئله ۲۲۷۳ (فاضل): مسئله ۲۷۷۴ نذر دو قسم است: اول: نذری که به صورت مشروط انجام می شود، مثلاً می گوید: چنانچه بیمار من بهبود یابد، انجام فلان کار برای خدا بر عهده من است «این گونه نذر را نذر شکر می گویند» یا اگر مرتکب فلان کار زشت شوم فلان کار خیر را برای خدا انجام خواهم داد «این گونه نذر کردن را نذر زجر گویند». دوم: نذر مطلق و آن نذری است که بدون هیچ قید و شرطی بگوید: «من برای خدا نذر می کنم که نماز شب بخوانم» و همه این نذرها صحیح است .

(فاضل): بدون هیچ قید و شرطی بگوید: «للهِ عَلَيَّ» یا «برای خدا بر عهده من است» که فلان کار را انجام دهم و همه این نذرها صحیح است .

[مسئله ۲۶۴۱]

مسئله ۲۶۴۱ در نذر باید صیغه خوانده شود (۱) و لازم نیست آن را به عربی بخوانند؛ پس اگر بگوید چنانچه مریض من خوب

شود، برای خدا بر من است (۲) که ده تومان به فقیر بدهم ، نذر او صحیح است (۳) (۱) (فاضل): و اگر صیغه نذر خوانده نشود، نذر منعقد نمی شود و چیزی واجب نمی شود .. (۲) (صافی): اگر بگویند از برای خدا بر من ، یا بر عهده من یا بر ذمه من است که اگر

مریض من خوب شود .. (۳) (فاضل): و باید «برای خدا» به زبان گفته شود و قصد آن در دل کافی نیست .

(سیستانی): و اگر بگویند برای خدا نذر کردم چنین کنم ، به احتیاط واجب باید عمل کند ولی اگر نام خدا را نبرد و فقط بگوید نذر کردم یا نام یکی از اولیای خدا را ببرد نذر صحیح است و اگر نذر صحیح بود و مکلف به نذر خود عمداً عمل نکرد گناه کرده است و باید کفاره بدهد، و کفاره وفا نکردن به نذر مانند کفاره مخالفت قسم است که بعداً خواهد آمد.

(مکارم): مسأله نذر در صورتی صحیح است که برای آن صیغه خوانده شود، خواه به عربی باشد یا به زبانهای دیگر. بنا بر این اگر بگویند چنانچه فلان حاجت من روا شود، برای خدا بر من است که فلان مقدار مال را به فقیر بدهم نذر او صحیح است؛ بلکه اگر بگویند نذر می کنم برای خدا اگر فلان حاجت من روا شود، فلان کار خیر را انجام دهم ، کافی است .

(بهجت): مسأله کسی که نذر می کند، باید به قصد قربت و نزدیک شدن به خداوند متعال نذر کند؛ بنا بر این اگر برای خدا نذر نکند، صحیح نیست ، بنا بر این کافی است موقع نذر کردن بنا بر اظهار بگوید «للهِ عَلَيَّ»، یعنی: «برای خداوند، به عهده من باشد که فلان کار را انجام بدهم» و اگر کسی که عربی نمی داند ترجمه آن را به هر زبانی بگوید کافی است .

(زنجانى): مسأله نذر نیازمند صیغه است ، و در صیغه نذر باید نام خداوند به زبان جاری گردد، ولی سایر اجزاء صیغه لازم نیست با لفظ باشد، بلکه می تواند با نوشتار یا انجام کاری باشد، همچنین لازم نیست نام خدا به لفظ عربی برده شود پس اگر مثلاً بگویند چنانچه مریض من خوب شود، برای خدا بر من است که هزار تومان به فقیر بدهم نذر او صحیح است .

[مسأله ۲۶۴۲]

مسأله ۲۶۴۲ نذر کننده باید مکلف و عاقل باشد (۱) و به اختیار و قصد خود نذر کند (۲) بنا بر این نذر کردن کسی که او را مجبور کرده اند (۳) یا بواسطه عصبانی شدن ، بی اختیار (۴) نذر کرده صحیح نیست . (۱) (سیستانی) ، (مکارم): بالغ و عاقل باشد .. (۲) (خوئی) ، (گلپایگانی) ، (صافی): به اختیار خود نذر کند .. (۳) (تبریزی): صحیح نیست . (۴) (سیستانی): بی قصد یا بی اختیار ..

(بهجت): مسأله کسی که نذر می کند باید عاقل ، بالغ و مسلمان باشد؛ بنا بر این نذر از غیر بالغ یا دیوانه ، یا کافر صحیح نیست . کسی که نذر می کند باید به اختیار خود نذر کند، بنا بر این اگر کسی مجبور شده باشد، یا عصبانی باشد به طوری که بی اختیار شده باشد، یا کسی در حال غفلت و بی توجهی یا اشتباهی و بدون تصمیم نذر کند، نذر او صحیح نیست .

(زنجانى): مسأله نذر کننده باید ممیز و عاقل باشد و با قصد و اختیار خود نذر کند، بنا بر این نذر کردن کسی که او را مجبور کرده اند یا به واسطه عصبانی شدن مثلاً بی قصد یا بی اختیار نذر کرده صحیح نیست ، ولی اگر شخصی که او را به نذر کردن مجبور کرده اند بعداً نذر

را اجازه دهد، ظاهراً نذر صحیح خواهد بود، نذر مفلس درباره اموالی که از تصرف در آنها منع شده، بدون اذن یا اجازه طلبکاران و نذر طفل ممیز بدون اذن یا اجازه ولی «وی باطل است ولی اگر طلبکاران یا ولی طفل اذن داده یا بعداً نذر را اجازه دهند صحیح خواهد بود.

[مسئله ۲۶۴۳]

مسئله ۲۶۴۳ آدم سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند (۱) چنانچه با حال سفاهت بالغ شده باشد یا حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده باشد نذرهای مربوط به مالش صحیح نیست. (۱) (اراکی): اگر مثلاً نذر کند چیزی به فقیر بدهد، صحیح نیست.

(گلیپایگانی)، (صافی): اگر نذر کند مالش را به مصرفی برساند، صحیح نیست.

(مکارم): همچنین کسی که حاکم شرع او را به خاطر ورشکست شدن از تصرف در اموالش جلوگیری کرده، نذرهای مربوط به اموالشان صحیح نیست.

(خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): مسئله شخص مفلس و آدم سفیه (کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند) اگر مثلاً نذر کند چیزی به فقیر بدهد صحیح نیست.

(بهجت): مسئله سفیه و کسی که مفلس است یعنی ورشکست شده، نذری که مربوط به مسائل مالی باشد از آنان صحیح نیست.

(سیستانی): مسئله شخص سفیه (کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند) اگر مثلاً نذر کند چیزی به فقیر بدهد، صحیح نیست؛ و همچنین شخص مفلس اگر نذر کند که مثلاً چیزی از اموالی که از تصرف در آنها منع شده به فقیر بدهد، صحیح نیست.

(زنجان): مسئله آدم سفیه (که تشخیص وی در امور مالی از معمول مردم کمتر است) اگر بدون اجازه ولی «مثلاً نذر کند چیزی به فقیر بدهد صحیح نیست، مگر این که ولی او بعداً نذر را اجازه کند.

[مسئله ۲۶۴۴]

مسئله ۲۶۴۴ نذر زن بی اجازه شوهرش باطل است. (گلیپایگانی): مسئله اگر شوهر از نذر کردن زن جلوگیری نماید و یا زن بدون اجازه شوهر نذر کند، نذر او باطل است.

(خوئی)، (تبریزی): مسئله اگر شوهر از نذر کردن زن جلوگیری نماید، زن نمی تواند در صورتی که وفا به نذرش منافعی با حق شوهر باشد نذر کند (خوئی): بلکه بدون اذن شوهر در این صورت نذر زن منعقد نمی شود).

(فاضل)، (مکارم): مسأله نذر زن اگر مزاحم حقوق شوهر باشد، بی اجازه او باطل است (مکارم): و اگر مزاحم نباشد احتیاط مستحب آن است که با اجازه او باشد).

(صافی): مسأله نذر زن در موردی که منافی با حق شوهر باشد بدون اذن او منعقد نمی شود بلکه بنا بر احتیاط در امور مالی غیر از حج و زکات و احسان به پدر و مادر و صله رحم نیز با اذن شوهر نذر نماید.

(بهجت): مسأله نذر زن بدون اجازه شوهر بنا بر احتیاط واجب وضعاً منعقد می شود.

(سیستانی): مسأله نذر زن بدون اذن قبلی یا اجازه بعدی شوهر در آنچه با حق استمتاع او منافات دارد، صحیح نیست حتی اگر قبل از ازدواج نذر کرده باشد. و صحت نذر زن در اموالش بدون اجازه شوهر محل اشکال است، پس باید رعایت احتیاط شود، مگر در حج و زکات و صدقه و احسان به پدر و مادر و صلہ ارحام.

(زنجانى): مسأله بنا بر مشهور نذر زن با نهی شوهر، بلکه بی اذن او صحیح نیست، و ظاهراً با اجازه بعدی صحیح می شود، ولی بنا بر احتیاط حتی در صورت نهی شوهر به نذر عمل شود.

[مسأله ۲۶۴۵]

مسأله ۲۶۴۵ اگر زن با اجازه شوهر (۱) نذر کند شوهرش نمی تواند (۲) نذر او را به هم بزند، یا او را از عمل کردن به نذر جلوگیری نماید (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): در جایی که احتیاج به اجازه شوهر دارد.. (۲) (مکارم): بنا بر احتیاط واجب.. (۳) (خوئی): مگر این که در ظرف عمل وفا به نذر، منافی با حق شوهر باشد که در این صورت بعید نیست بتواند به هم بزند.

(زنجانى): مگر زن عملی را نذر کرده که انجام آن بدون اذن شوهر جایز نیست، در این صورت شوهر می تواند در هنگام عمل اجازه انجام آن را ندهد، در نتیجه عمل به نذر لازم نخواهد بود هر چند در هنگام نذر اجازه داده باشد.

[مسأله ۲۶۴۶]

مسأله ۲۶۴۶ هرگاه فرزند نذری کند اگر چه بدون اجازه پدر هم باشد باید به آن نذر عمل نماید (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکى): مگر پدر یا مادر از عملی که نذر کرده است منع نمایند که در این صورت، نذر منحل می شود.

(فاضل): و چنانچه بعد از نذر، پدر او را منع کند و فاء به نذر لازم نیست و همین طور مادر بنا بر احتیاط واجب.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر فرزند با اجازه پدر نذر کند، باید به آن نذر عمل نماید. بلکه اگر بدون اجازه او هم نذر کند، عمل کردن به آن نذر واجب است ولی اگر پدر از کاری منع کرده باشد و یا بعد از نذر از آن کار منع کند، آن نذر صحیح نیست.

(خوئی)، (تبریزی)، (نوری): مسأله اگر فرزند بدون اجازه پدر یا با اجازه او نذر کند، باید به آن نذر عمل نماید ولی اگر پدر (خوئی)، (تبریزی): یا مادر از عملی که نذر کرده منعش کند، (خوئی)، (تبریزی): ظاهر این است که نذرش منحل می شود.

(مکارم): مسأله نذر فرزند، احتیاجی به اجازه پدر ندارد، مگر اینکه کار او مایه آزار پدر باشد که در این صورت ، نذر او صحیح نیست .

(سیستانی): مسأله در نذر فرزند، اجازه پدر شرط نیست ، ولی اگر پدر یا مادر از عملی که نذر آن را کرده است منعش کنند اگر نهی آنها از روی شفقت باشد و مخالفت موجب ایذاء آنها باشد نذرش باطل می شود.

(زنجانی): مسأله اگر فرزند با اجازه پدر نذر کند، باید به آن نذر عمل نماید، بلکه بنا بر احتیاط اگر بدون اذن او نذر کند، بلکه اگر با نهی پدر نذر کند، عمل به آن نذر بنماید.

[مسئله ۲۶۴۷]

مسئله ۲۶۴۷ انسان کاری را می تواند نذر کند که انجام آن برایش ممکن باشد، بنا بر این کسی که نمی تواند پیاده کربلا برود، اگر نذر کند که پیاده برود، نذر او صحیح نیست (۱) (۱) (زنجان): ولی اگر نذر کند که روزه ای بگیرد و بدون پیش بینی قبلی از انجام آن عاجز شود، باید آن را قضا کند و اگر ممکن نشد به مقدار یک مدّ طعام (مدّ ۱۴ صاع است که مقدار آن در مسئله [۱۸۶۴] و [۱۹۹۱] بررسی شد) به فقیر صدقه بدهد.

(سیستانی): مسئله انسان کاری را می تواند نذر کند که انجام آن مقدور باشد، بنا بر این کسی که مثلاً نمی تواند پیاده کربلا برود، اگر نذر کند که پیاده برود، نذر او صحیح نیست، و اگر در وقت نذر، مقدور باشد و بعداً عاجز شود، نذر باطل می شود و چیزی بر او نیست بجز در موردی که نذر روزه کند که اگر از انجام آن عاجز شد احتیاط واجب آن است که یا بجای هر روز ۷۵۰ گرم غذا به فقیری صدقه بدهد یا ۱/۵ کیلو به کسی بدهد که بجای او آن روزه را بگیرد.

(بهجت): مسئله باید به آنچه که نذر کرده قدرت و توانایی داشته باشد، بنا بر این اگر به چیزی عقلاً یا عادتاً قدرت نداشت و نذر کرد، صحیح نیست.

(مکارم): مسئله نذر در مورد کارهایی صحیح است که انجام آن ممکن باشد.

[مسئله ۲۶۴۸]**اشاره**

مسئله ۲۶۴۸ اگر نذر کند که کار حرام یا مکروهی را انجام دهد، یا کار واجب یا مستحبی را ترک کند، نذر او صحیح نیست (۱) (۱) (زنجان): ولی اگر نذر کند یک سال یا هر روز جمعه را مثلاً روزه بگیرد روزهایی را که روزه در آن صحیح نیست باید قضا نماید و اگر نتواند برای هر روز به مقدار یک مدّ طعام به فقیر صدقه دهد.

(مکارم): مسئله کاری را که انسان نذر می کند، باید شرعاً مطلوب باشد، بنا بر این نذر کار حرام، یا مکروه، یا ترک واجب و مستحب، صحیح نیست.

(بهجت): مسئله اگر نذر کند کاری را انجام دهد، باید بنا بر أقرب، آن کار واجب یا مستحب باشد، پس اگر نذر کند کار مباحی انجام دهد، صحیح نیست، و اگر نذر کند کاری را ترک کند، باید آن کار حرام یا مکروه باشد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسئله ۲۱۳۵ اگر در نذر خصوصیت معینی قرار دهد مثلاً نذر کند این پول را در فلان مسجد مصرف کنم، یا فلان روز را روزه بگیرم، یا این مال را خرج روضه حضرت سید الشهداء علیه السلام نمایم، باید به همان صورتی که نذر کرده

عمل کند و مخالفت با آن نمی تواند بکند.

(مکارم): مسأله ۲۲۸۲ (فاضل): مسأله ۲۷۸۳ لازم نیست جزئیات و خصوصیات عملی که نذر کرده مطلوب باشد، همین اندازه که اصل آن شرعاً مطلوب باشد کافی است. مثلاً اگر نذر کند شب اول هر ماه نماز شب بخواند، صحیح است و باید به آن عمل کند، یا اگر نذر کند در محل «خاصی فقرا را اطعام نماید، باید مطابق آن عمل نماید.

[مسأله ۲۶۴۹]

مسأله ۲۶۴۹ اگر نذر کند که کار مباحی را انجام دهد یا ترک نماید، چنانچه بجا آوردن آن و ترکش (۱) از هر جهت مساوی باشد، نذر او صحیح نیست و اگر انجام آن از جهتی (۲) بهتر باشد و انسان به قصد همان جهت نذر کند، مثلاً نذر کند غذایی را بخورد که برای عبادت قُوْت بگیرد نذر او صحیح است. و نیز اگر ترک آن از جهتی (۳) بهتر باشد و انسان برای همان جهت نذر کند که آن را ترک نماید مثلاً برای این که دود مُضِرّ است (۴) نذر کند که آن را استعمال نکند، نذر او صحیح می باشد (۵) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱)، (۲) (۳) (سیستانی): شرعاً .. (۴) (فاضل): مثلاً برای این که سیگار مُضِرّ است ..

(سیستانی): مثلاً برای اینکه دود مضرّ و مانع انجام وظائف شرعی به نحو احسن است .. (۵) (سیستانی): ولی اگر بعداً ترک استعمال دود برای او ضرر داشته باشد نذر او باطل می شود.

(مکارم): مسأله کار مباحی که انجام و ترک آن از هر جهت مساوی است، نذر انجام آن صحیح نیست، ولی اگر انجام یا ترک آن، از جهتی بهتر باشد و به همان منظور نذر کند صحیح است، مثلاً نذر کند غذایی بخورد که برای عبادت قُوْت گیرد یا غذایی که مایه سستی بدن او برای انجام عبادت می شود، ترک نماید.

(زنجان): مسأله اگر نذر کند که کار مباحی را انجام دهد یا ترک نماید، چنانچه بجا آوردن آن و ترکش از هر جهت مساوی باشد، بنا بر احتیاط واجب باید به نذرش عمل کند، و اگر انجام آن از جهتی بهتر باشد بی تردید نذر او صحیح است، بنا بر این اگر کاری را نذر کند که ذاتاً انجام دادن و ترک آن یکسان است ولی عمل به نذر مقدمه ای است برای واجب یا مستحب و نذر کننده با عمل به نذر به واجب یا مستحبی عمل خواهد نمود، بی اشکال نذر او صحیح است، هر چند به قصد انجام کار خوب نذر نکرده باشد، بنا بر این اگر خوردن غذایی را نذر کند که سبب قُوْت گرفتن برای عبادت می شود و نذر کننده با خوردن غذا، عبادت خواهد کرد نذر او صحیح است.

[مسأله ۲۶۵۰]

مسأله ۲۶۵۰ اگر نذر کند نماز واجب (۱) خود را در جایی بخواند که به خودی خود ثواب نماز در آنجا زیاد نیست مثلاً نذر کند نماز را در اطاق بخواند، چنانچه نماز خواندن در آنجا از جهتی (۲) بهتر باشد مثلاً بواسطه این که خلوت است انسان حضور قلب پیدا می کند، نذر صحیح است (۳) این مسأله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) (زنجان): یا مستحب .. (۲) (سیستانی): شرعاً .. (۳) (زنجان): بلکه بنا بر احتیاط واجب اگر آنجا هیچ امتیازی هم نداشته باشد باید به نذر عمل شود مگر نماز خواندن در آن محل از جهتی ناپسند باشد که نذر صحیح نیست.

(سیستانی): اگر نذر او برای آن جهت باشد صحیح است.

[مسأله ۲۶۵۱]

مسأله ۲۶۵۱ اگر نذر کند عملی را انجام دهد، باید همان طور که نذر کرده بجا آورد پس اگر نذر کند که روز اول ماه صدقه بدهد، یا روزه بگیرد، (یا نماز اول ماه بخواند (۱)) چنانچه قبل از آن روز یا بعد از آن بجا آورد کفایت نمی کند. و نیز اگر نذر کند که وقتی مریض او خوب شد صدقه بدهد، چنانچه پیش از آن که خوب شود صدقه را

بدهد کافی نیست. این مسأله، در رساله آیات عظام: (بهجت) و (مکارم) نیست (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی) و (صافی) نیست]

[مسأله ۲۶۵۲]

مسأله ۲۶۵۲ اگر نذر کند روزه بگیرد ولی وقت و مقدار آن را معین نکند چنانچه یک روز روزه بگیرد کافی است. و اگر نذر کند نماز بخواند و مقدار و خصوصیات آن را معین نکند، اگر یک نماز دو رکعتی بخواند (۱) کفایت می کند (۲) و اگر نذر کند صدقه بدهد و جنس و مقدار آن را معین نکند، اگر چیزی بدهد که بگویند صدقه داده، به نذر عمل کرده است و اگر نذر کند کاری برای خدا بجا آورد، در صورتی که یک نماز بخواند یا یک روز روزه بگیرد، یا چیزی صدقه بدهد، نذر خود را انجام داده است. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): یا نماز وتر را بخواند .. (۲) (مکارم): [و] نذر سایر کارهای خیر نیز همین گونه است. [پایان مسأله]

[مسأله ۲۶۵۳]

مسأله ۲۶۵۳ اگر نذر کند روز معینی را روزه بگیرد، باید همان روز را روزه بگیرد و چنانچه در آن روز مسافرت کند قضای آن روز بر او واجب است. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (گلپایگانی)، (اراکی): مسأله اگر نذر کند روز معینی را روزه بگیرد، (گلپایگانی): باید همان روز را روزه بگیرد و نمی تواند در آن روز مسافرت کند و اگر بواسطه مسافرت روزه نگیرد، باید گذشته از قضای آن روز کفاره هم بدهد (گلپایگانی): یعنی یک بنده آزاد کند یا به شصت فقیر طعام دهد یا دو ماه پی در پی روزه بگیرد) ولی اگر ناچار شود که مسافرت کند یا عذر دیگری مثل مرض یا حیض برای او پیش آید، قضای تنها کافی است.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر نذر کند روز معینی را روزه بگیرد، باید همان روز را روزه بگیرد و در صورتی که عمداً روزه نگیرد باید گذشته از قضای آن روز کفاره هم بدهد (و أظهر این است که کفاره اش کفاره مخالفت یمین است چنان که خواهد آمد) ولی در آن روز اختیاراً می تواند مسافرت کند و روزه را نگیرد و چنانچه در سفر باشد، لازم نیست قصد اقامه کرده و روزه بگیرد و در صورتی که از جهت سفر یا از جهت عذر دیگری مثل مرض یا حیض روزه نگیرد، لازم است روزه را قضا کند.

(صافی): و أحوط در کفاره نذر در مسأله [۱۶۷۲] گفته شد ولی در آن روز اختیاراً می تواند مسافرت کند یا اگر مسافر است قصد اقامه نماید اگر چه موافق با احتیاط ترک سفر یا قصد اقامه است.

(فاضل): و اگر در آن روز عذری داشت که نمی توانست روزه بگیرد، مثلاً حائض بود یا بیمار بود، آن روز را روزه نگیرد و تنها قضای آن را بگیرد و کفاره ندارد. و همین طور می تواند در آن روز مسافرت کند، هر چند ناچار به آن مسافرت نباشد، ولی بعداً باید آن را قضا نماید و کفاره ندارد.

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (سیستانی) نیست]

(تبریزی): بلی، در آن روز ..

(سیستانی): ولی کفاره ندارد.

(مکارم): مسأله هرگاه نذر کند روز معینی را روزه بگیرد، احتیاط واجب آن است که آن روز سفر نکند تا بتواند روزه خود را بجا آورد و چنانچه در آن روز مسافرت کند، قضای آن روز بر او واجب است و احتیاط واجب آن است که کفاره نیز بدهد.

(زنجان): مسأله اگر نذر کند روز معینی را روزه بگیرد، باید همان روز را روزه بگیرد و نمی تواند در آن روز مسافرت کند و اگر به واسطه مسافرت روزه نگیرد، باید گذشته از قضای آن روز کفاره هم بدهد یعنی یک بنده آزاد کند، یا به شصت فقیر یک مد طعام دهد یا دو ماه پی در پی روزه بگیرد، و اگر در آن روز در سفر باشد و نتواند در سفر روزه بگیرد ولی ناچار شود که مسافرت کند یا عذر دیگری مثل مرض یا حیض برای او پیش بیاید قضای تنها کافی است .

[مسأله ۲۶۵۴]

مسأله ۲۶۵۴ اگر انسان از روی اختیار به نذر خود عمل نکند باید کفاره بدهد (۱) یعنی یک بنده آزاد کند یا به شصت فقیر طعام دهد یا دو ماه پی در پی روزه بگیرد. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بقیه مسأله ذکر نشده .

(گلپایگانی)، (صافی)، (زنجان): باید به مقداری که در مسأله پیش گفته شد کفاره بدهد.

(مکارم): گناه کرده و باید کفاره بدهد ..

(بهجت): و کفاره آن بنا بر اظهر کفاره قسم و بنا بر احتیاط مستحب کفاره افطار عمدی روزه ماه رمضان است .

[مسأله ۲۶۵۵]

مسأله ۲۶۵۵ اگر نذر کند که تا وقت معینی عملی را ترک کند، بعد از گذشتن آن وقت می تواند آن عمل را بجا آورد و اگر پیش از گذشتن وقت از روی فراموشی یا ناچاری (۱) انجام دهد، چیزی بر او واجب نیست ولی باز هم لازم است که تا آن وقت آن عمل را بجا نیاورد و چنانچه (دوباره پیش از رسیدن آن وقت (۲) بدون عذر آن عمل را انجام دهد، باید به مقداری که در مسأله پیش گفته شد کفاره بدهد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): از روی فراموشی یا اجبار .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۳) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): باید کفاره بدهد.

(گلپایگانی)، (صافی): باید به مقداری که در دو مسأله پیش گفته شد کفاره بدهد.

(زنجان): مسأله اگر نذر کند که تا وقت معینی عملی را ترک کند، بعد از گذشتن آن وقت می تواند آن عمل را بجا آورد و

اگر پیش از گذشتن وقت از روی عمد یا عذر انجام دهد چنانچه دیگر هدفی از نذر برای ترک باقی نباشد، لازم نیست در بقیه مدت آن را ترک نماید و اگر هدف از نذر ترک هنوز باقی باشد، بنا بر احتیاط باید تا آخر وقت تعیین شده آن عمل را بجا نیاورد، و چنانچه دوباره پیش از رسیدن آن وقت بدون عذر آن عمل را انجام دهد، باید به مقداری که در

دو مسأله پیش گفته شد کفاره بدهد، و در این فرض اگر از اول بی عذر انجام داده باشد کفاره مسلم و بنا بر احتیاط متعدّد خواهد بود.

[مسأله ۲۶۵۶]

مسأله ۲۶۵۶ کسی که نذر کرده عملی را ترک کند و وقتی برای آن معین نکرده است. اگر از روی فراموشی، یا ناچاری، یا ندانستن (۱) آن عمل را انجام دهد کفاره بر او واجب نیست (۲) ولی چنانچه از روی اختیار آن را بجا آورد برای دفعه اول باید کفاره بدهد (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی): اگر از روی فراموشی یا ناچاری یا غفلت ..

(اراکي): اگر از روی فراموشی یا ناچاری یا ندانستن موضوع .. (۲) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): ولی بعداً هر وقت از روی اختیار آن را بجا آورد، باید (گلپایگانی): به مقداری که در سه مسأله پیش گفته شد کفاره بدهد.

(سیستانی): اگر از روی فراموشی یا ناچاری یا غفلت یا اشتباه، آن عمل را انجام دهد، یا کسی او را مجبور کند یا جاهل قاصر باشد، کفاره بر او واجب نیست، ولی نذر باقی است؛ پس اگر بعد از آن از روی اختیار آن را بجا آورد باید کفاره بدهد.

(زنجانی): اگر از روی عمد یا عذر آن عمل را انجام دهد همان وظیفه ای را دارد که در مسأله پیشین در مورد انجام عمل، پیش از پایان وقت مقرّر آن گفته شد. (۳) (اراکي): چنانچه از روی اختیار آن را بجا آورد، در صورتی که نذر او به یک نذر برگردد، به این معنی که ترک عمل را یک واحد اعتبار کرده و آن را نذر کرده است برای دفعه اول باید کفاره بدهد و بعد از آن دیگر کفاره ندارد و نذرش تمام می شود ولی اگر نذر او به چند نذر برگردد، به این معنی که ترکهای متعدّد اعتبار کرده و نذر کرده است، برای هر دفعه یک کفاره بدهد و نذر او تمام نمی شود و اگر شک دارد که به صورت اول بوده یا دوم، بیش از یک کفاره لازم نیست.

(مکارم): مسأله کسی که نذر کرده عملی را مستمراً ترک کند و زمانی برای آن معین نموده، چنانچه از روی اختیار آن را بجا آورد برای دفعه اول باید کفاره بدهد و اگر نذر او چنان بوده که هر دفعه از آن عمل، مستقلاً تحت نذر قرار داشته احتیاط واجب آن است که برای هر دفعه کفاره ای بدهد، اما اگر چنین قصدی نداشته، یا شک کند قصدش چگونه بوده یک کفاره بیشتر واجب نیست.

(فاضل): مسأله کسی که نذر کرده عملی را مستمراً ترک کند؛ مثلاً نذر می کند که اصلاً سیگار نکشد، این نذر عرفاً یک نذر محسوب می شود، لذا اگر یک مرتبه سیگار کشید، نذر خود را شکسته و باید کفاره نذر خود را بدهد و اگر مرتبه دیگر آن را انجام دهد، ربطی به نذر او ندارد. و گاهی اوقات، به نحوی نذر می کند که عرفاً چند نذر محسوب می شود مثل اینکه چند بار نذر کرده باشد، که در این صورت برای هر بار که عمل نکند، باید یک بار کفاره بدهد و در آینده نیز رعایت نذر را بکند و اگر تردید داشته باشد که نذر او به چه نحوی بوده است، یک نذر محسوب می شود.

[مسأله ۲۶۵۷]

مسأله ۲۶۵۷ اگر نذر کند که در هر هفته روز معینی مثلاً روز جمعه را روزه

بگیرد چنانچه یکی از جمعه‌ها عید فطر یا قربان باشد (۱) یا در روز جمعه عذر دیگری مانند حیض (۲) برای او پیدا شود، باید آن روز را روزه نگیرد و (۳) قضای آن را بجا آورد (۴) (۱) (بهجت): که روزه گرفتن در آن حرام است، یا عذری جهت روزه گرفتن دارد، مثلاً حیض برای او پیدا شد، باید آن روز را روزه نگیرد، بلکه قضای آن را بجا آورد. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مانند سفر یا حیض .. (۳) (اراکي): و بنا بر احتیاط .. (گلپایگانی)، (صافی): و باید .. (مکارم): و احتیاطاً .. (۴) (زنجانی): و اگر نتوانست برای هر روز یک مدّ طعام به فقیر صدقه بدهد.

[مسأله ۲۶۵۸]

مسأله ۲۶۵۸ اگر نذر کند که مقدار معینی صدقه بدهد چنانچه پیش از دادن صدقه بمیرد، باید آن مقدار را از مال او صدقه بدهند (۱) (۱) (خوئی)، (فاضل)، (سیستانی)، (تبریزی): لازم نیست آن مقدار را از مال او صدقه بدهند و بهتر این است که بالغین از ورثه، آن مقدار را از حصّه خود از طرف میت صدقه بدهند.

(صافی): احتیاط لازم این است که کبار ورثه آن مقدار را از سهم خود از مال او صدقه بدهند.

[مسأله ۲۶۵۹]

مسأله ۲۶۵۹ اگر نذر کند که به فقیر معینی صدقه بدهد، نمی‌تواند آن را به فقیر دیگر بدهد و اگر آن فقیر بمیرد، بنا بر احتیاط (۱) باید به ورثه او بدهد (۲) (۱) [عبارت «بنا بر احتیاط» در رساله آیت الله (بهجت) نیست] (۲) (سیستانی): لازم نیست آن را به ورثه او بدهد.

[مسأله ۲۶۶۰]

مسأله ۲۶۶۰ اگر نذر کند که به زیارت یکی از امامان علیهم السلام مثلاً به زیارت حضرت ابا عبد الله علیه السلام مشرف شود، چنانچه به زیارت امام دیگر برود کافی نیست و اگر بواسطه عذری نتواند آن امام علیه السلام را زیارت کند چیزی بر او واجب نیست. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[مسأله ۲۶۶۱]

مسأله ۲۶۶۱ کسی که نذر کرده زیارت برود و غسل زیارت و نماز آن را نذر نکرده، لازم نیست آنها را بجا آورد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

[مسأله ۲۶۶۲]

مسأله ۲۶۶۲ اگر برای حرم یکی از امامان یا امامزادگان چیزی نذر کند باید آن را به مصارف حرم برساند (۱) از قبیل فرش و پرده و روشنایی (۲) و اگر برای امام علیه السلام یا امامزاده نذر کند می‌تواند به خدّامی که مشغول خدمت هستند بدهد،

چنانچه می تواند به مصارف حرم (یا سایر کارهای خیر به قصد بازگشت ثواب آن به منذور له (۳) برساند. (۱) (مکارم): از قبیل تعمیرات و فرش و روشنایی و خدّامی که مشغول خدمت هستند و مانند آن ، ولی اگر چیزی برای خود امام علیه السلام یا امامزاده نذر کرده بی آنکه نام حرم را ببرد، می تواند علاوه بر اموری که ذکر شد صرف مجالس عزاداری و سوگواری یا نشر آثار آن بزرگواران ، یا کمک به زوّار آنها یا هر کار دیگری که نسبتی با آنها دارد بکند.

(گلپایگانی)، (بهجت)، (صافی): باید آن را در تعمیر و روشنایی و فرش حرم و مانند اینها مصرف کند (گلپایگانی)، (صافی): یا به زوّار و خدّام آنان بدهد.

(خوئی)، (تبریزی): باید آن را بنا بر احتیاط در تعمیر و روشنایی و فرش حرم و مانند اینها مصرف کند. (۲) (اراکي): و تعمیر. [پایان مسأله] (۳) [قسمت داخل پراتز در رساله آیت الله (نوری) نیست] (سیستانی): مسأله اگر برای حرم یکی از امامان یا امامزادگان نذر کند و مصرف معینی را در نظر نداشته باشد، باید آن را در تعمیر و روشنایی و فرش حرم و مانند اینها مصرف کند و اگر ممکن نشد یا آن حرم بکلی بی نیاز بود، در راه کمک به زوّار مستمند آن حرم مصرف نماید.

(زنجانى): مسأله اگر برای حرم یکی از امامان یا امامزادگان چیزی نذر کند و مصرف معینی را در نظر نداشته باشد باید آن را در تعمیر و روشنایی و نظافت و فرش حرم و مانند اینها مصرف کند یا به زوّار و خدّام آنان بدهد یا برای سکناى زائران مصرف کند و اگر این گونه کارها ممکن نشد، در مورد زائرانی که برای مراجعت به وطن به هزینه ای نیازمندند صرف نماید.

[مسأله ۲۶۶۳]

مسأله ۲۶۶۳ اگر برای خود امام علیه السلام چیزی نذر کند (۱) چنانچه مصرف معینی را قصد کرده باشد به همان مصرف برساند و اگر مصرف معینی را قصد نکرده باشد (۲) به فقرا و زوّار بدهد (۳) یا مسجد و مانند آن بسازد و ثواب آن را هدیه آن امام نماید (۴) و همچنین است اگر چیزی را برای امامزاده ای نذر کند (۵) (۱) (بهجت): اگر چیزی را برای یکی از امامان علیهم السلام نذر کند .. (۲) (اراکي): بنا بر احتیاط باید .. (۳) (فاضل): باید به فقراى شیعه و زوّار بدهد .. (۴) (فاضل): و یا صرف مجالس عزاداری و سوگواری یا نشر آثار آن بزرگواران یا هر کار دیگری که نسبتی با آنها دارد بکند ..

(خوئی)، (تبریزی): اگر مصرف معینی را قصد نکرده، بهتر آن است که به مصرفی برساند که نسبتی با امام علیه السلام داشته باشد، مانند زوّار فقیر یا به مصارف حرم آن امام از قبیل تعمیر و مانند آن برساند ..

(نوری): اگر مصرف معینی را قصد نکرده، احتیاط واجب آن است که در صورت امکان آن را به مصرفی برساند که نسبتی به امام علیه السلام داشته باشد مانند زوّار فقیر یا به مصارف حرم از قبیل تعمیر و خدّام حرم یا عزاداری برای آن امام و مانند آن برساند .. (۵) (نوری): و اگر این امر ممکن نشد به فقرا به عنوان صدقه بدهد یا مسجد و امثال آن بسازد و ثواب آن را هدیه آن امام نماید. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۶۲ (سیستانی): مسأله اگر برای پیامبر صلی الله علیه و آله و سلم یا یکی از ائمه علیهم السلام یا یکی از امامزادگان یا علمای پیشین و مانند آنها چیزی را نذر کند، چنانچه مصرف معینی را قصد کرده است باید به همان مصرف برساند، و اگر مصرف معینی را قصد نکرده است باید به مصرفی برساند که نسبتی به آن حضرت علیه السلام داشته باشد، مثلاً بر زوّار فقیر او صرف نماید و یا به مصارف حرم او برساند و یا در امری که موجب اعلای نام اوست، صرف کند.

(زنجانى): مسأله اگر برای خود امام علیه السلام یا امامزاده ای چیزی نذر کند، چنانچه مصرف

معینی را قصد کرده ، باید به همان مصرف برساند و اگر مصرف معینی را قصد نکرده ظاهراً اگر در اموری که ارتباط خاصی با امام علیه السلام یا با آن امامزاده دارد از قبیل عزاداری و جشن ولادت یا تعمیر حرم آن امام علیه السلام یا امامزاده و مانند آن صرف کند کفایت می کند و نیازی نیست قصد هدیه آن امام را بنماید، و اگر در مثل مسجد و پل مصرف کند و ثواب آن را به امام علیه السلام هدیه کند، کفایت آن محل اشکال است .

[مسئله ۲۶۶۴]

مسئله ۲۶۶۴ گوسفندی را که برای صدقه ، یا برای یکی از امامان علیهم السلام نذر کرده اند (۱) (پشم آن و مقداری که چاق می شود جزء نذر است و (۲) اگر پیش از آن که به مصرف نذر برسد شیر بدهد، یا بچه بیاورد (۳) باید (۴) به مصرف نذر برسانند (۵) (۱) (مکارم): گوسفندی را که نذر کرده اند .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام : (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (سیستانی) و (تبریزی) نیست] (۳) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): مال کسی است که آن را نذر کرده (سیستانی): مگر آنکه قصدش اعم باشد، ولی پشم گوسفند و مقداری که چاق می شود جزء نذر است . (۴) (فاضل)، (مکارم)، (نوری): بنا بر احتیاط واجب باید .. (۵) (اراکلی): باید به مصرف نذر برسانند اگر بعد از نذر، حمل برداشته ؛ و اگر قبل از نذر بوده مال کسی است که آن را نذر کرده .

(بهجت): مسئله هر گاه گوسفند معینی را برای صدقه ، یا یکی از امامان نذر کند، پشم و چاقی و آنچه از او متولد می شود بعد از نذر، جزء نذر خواهد بود.

[مسئله ۲۶۶۵]

مسئله ۲۶۶۵ هر گاه نذر کند که اگر مریض او خوب شود، یا مسافر او بیاید (۱) عملی را انجام دهد، چنانچه معلوم شود که پیش از نذر کردن ، مریض خوب شده ، یا مسافر آمده است (۲) عمل کردن به نذر لازم نیست (۳) (۱) (بهجت): مسافرش به سلامت برسد .. (۲) (بهجت): مسافرش به سلامت برگشته .. (۳) (مکارم)، (بهجت): واجب نیست .

[مسئله ۲۶۶۶]

اشاره

مسئله ۲۶۶۶ اگر پدر یا مادر نذر کند که دختر خود را به سید شوهر دهد بعد از آن که دختر به تکلیف رسید احتیاط آن است که اگر بتوانند، او را راضی نمایند که به سید شوهر کند (۱). این مسئله ، در رساله آیات عظام : (بهجت) و (فاضل) نیست (۱) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (نوری): اختیار با خود اوست و نذر آنان اعتبار ندارد.

(مکارم): نذر آنها اعتباری ندارد و هنگامی که دختر به حد بلوغ رسید، اختیار با خود اوست .

(تبریزی): مسأله اگر مادر نذر کند که دختر خود را به سید شوهر دهد، نذر او باطل است و اگر پدر نذر کند و قصدش آن باشد که اگر سیدی برای خواستگاری بیاید که تزویج دخترش به او ضرری ندارد، قبول کند، نذرش صحیح است و در غیر این صورت باطل است و در هر حال، اگر خواستگار غیر سید پیدا شود که تزویج دختر به او ضرری ندارد، پدر می تواند قبول کند.

(زنجانى): مسأله اگر پدر یا مادر نذر کنند که دختر خود را به سید شوهر دهد، اگر مصلحت فرزند باشد باید به نذرشان عمل کنند، بلکه بنا بر احتیاط واجب اگر انجام نذر با ترک آن یکسان باشد باید به آن عمل کرد، بعد از آن که دختر به تکلیف رسید در فرضی که اختیار ازدواج با خود دختر است، باید او را راضی کنند و اگر راضی کردن دختر ممکن نشد نذر باطل خواهد بود.

(سیستانی): مسأله اگر پدر یا مادر نذر کنند که دختر خود را به سید یا کس دیگری شوهر دهد، نذر آنان نسبت به دختر اعتبار ندارد و تکلیفی بر او ثابت نمی کند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۱۴۵ عهد آن است که انسان با خداوند پیمان می بندد که کاری را انجام دهد یا ترک نماید و تمام شرایطی که برای صحیح بودن نذر بیان شد، در عهد نیز معتبر است.

[مسأله ۲۶۶۷]

مسأله ۲۶۶۷ هر گاه با خدا عهد کند که اگر به حاجت شرعی خود برسد کار خیری را (۱) انجام دهد، بعد از آن که حاجتش بر آورده شد باید آن کار را انجام دهد و نیز اگر بدون آن که حاجتی داشته باشد، عهد کند که عمل خیری را (۲) انجام دهد، آن عمل بر او واجب می شود. (۱) و (۲) (سیستانی): کاری را ..

(مکارم): مسأله عمل کردن به «عهد» مانند نذر واجب است به شرط این که صیغه عهد را بخواند، مثلاً بگوید: «با خدا عهد کردم که فلان کار خیر را انجام دهم» اما اگر صیغه نخواند، یا آن کار شرعاً مطلوب نباشد، عهد او اعتباری ندارد.

[مسأله ۲۶۶۸]

مسأله ۲۶۶۸ در عهد هم مثل نذر باید صیغه خوانده شود و نیز کاری را که عهد می کند انجام دهد، باید نکردنش بهتر از انجام آن نباشد (۱) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): باید یا عبادت باشد مثل نماز واجب و مستحب یا کاری باشد که انجام آن بهتر از ترکش باشد. (صافی): ولی در صورتی که مورد عهد شرعاً مرجوح نباشد بنا بر احتیاط لازم، به عهد خود عمل نماید).

(نوری): باید انجام آن بهتر از ترکش باشد. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۶۷.

(اراکى): مسأله در عهد هم مثل نذر باید صیغه خوانده شود یعنی بگوید: «عَاهِدْتُ اللّٰهَ» یا «عَلَىَّ عَهْدُ اللّٰهَ» یا به فارسی بگوید: «با خدای خود عهد می بندم که فلان کار را انجام دهم» و نیز کاری را که عهد می کند انجام دهد، باید یا عبادت باشد مثل نماز واجب و مستحب یا کاری باشد که انجام آن بهتر از ترکش باشد و هرگاه مباح باشد، بنا بر احتیاط عهد

صحیح است ولی اگر کاری باشد که نکردنش بهتر است ، عهد بر انجام آن صحیح نیست .

(فاضل): و اگر صیغه را نخواند و فقط در ذهن تصوّر کند، عهد صحیح منعقد نشده است ، و نیز کاری را که عهد می کند انجام دهد، باید امری باشد که از لحاظ شرعی خوب باشد و اگر عهد می کند که کاری را ترک کند باید ترک آن کار از لحاظ شرعی خوب باشد و اگر عهد می کند کاری را که شرعاً مباح می باشد،

یعنی نه خوب باشد نه بد، انجام دهد، بنا بر احتیاط واجب باید آن کار را انجام دهد، و اگر عهد می کند کاری را که شرعاً بد است انجام دهد یا کاری را که شرعاً خوب است ترک کند، عهد باطل است و چیزی بر او واجب نمی شود.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله در عهد هم مثل نذر باید صیغه خوانده شود و مشهور آن است کاری را که عهد می کند انجام دهد باید یا عبادت باشد مثل نماز واجب و مستحب یا کاری باشد که انجام آن بهتر از ترکش باشد ولی بنا بر احتیاط واجب در صورتی که متعلق عهد، مرجوح شرعی نباشد، آن عمل را انجام دهد.

(سیستانی): مسأله در عهد هم مثل نذر باید صیغه خوانده شود مثلاً بگوید با خدا عهد کردم چنین کنم، و لازم نیست کاری را که عهد می کند انجام دهد شرعاً بهتر باشد بلکه کافی است شرعاً از آن نهی نشده باشد و در نظر عقلا رجحان داشته باشد یا برای آن شخص مصلحتی در بر داشته باشد، و اگر بعد از عهد طوری شد که آن عمل مصلحتی نداشت یا شرعاً مرجوح شد، هر چند مکروه شده باشد لازم نیست به آن عمل کند.

(بهجت): مسأله صیغه عهد برای کسی که می خواهد انجام کار یا ترک کاری را بر خود واجب کند، چنین است: «عاهدت الله - ان أفعل - کذا أو أتترك - کذا» یا «علیّ عهد اللّهُ أن أفعل - کذا أو أتترك - کذا» به جای أفعل - کذا تا آخر، آن کار را به زبان بیاورد؛ و می تواند هنگام خواندن صیغه عهد، انجام کار یا ترک آن کار را مشروط به تحقق امر دیگری نماید و یا به طور مطلق بگوید، و شرایط عهد کننده مثل شرایطی است که در نذر و قسم بیان شد.

(زنجان): مسأله در عهد هم مثل نذر باید با خداوند عهد نماید و آن را انشاء کند و لازم نیست انشاء عهد با صیغه لفظی صورت گیرد بلکه می تواند آن را با نوشته یا با کار دیگری انجام دهد ولی در هر حال باید نام خداوند را به هر زبانی هر چند عربی نباشد بر زبان آورد، و اگر عهد کند کاری را که خوب است بجا آورد یا کاری را که بد است ترک کند عمل به عهد لازم است، بلکه ظاهراً اگر کاری را عهد کرده که انجام و ترک آن از هر جهت یکسان است، باید به عهد خود وفا کند.

[مسأله ۲۶۶۹]

مسأله ۲۶۶۹ اگر به عهد خود عمل نکند، باید کفاره بدهد (۱) یعنی شصت فقیر را سیر کند (۲) یا دو ماه (۳) روزه بگیرد یا یک بنده آزاد کند. (۱) (بهجت): و کفاره آن بنا بر احتیاط، کفاره افطار عمدی روزه ماه رمضان است.

(سیستانی): گناه کرده است و باید کفاره بدهد .. (۲) (زنجان): شصت فقیر را یک مدّ طعام دهد .. (۳) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): دو ماه پی در پی ..

(مکارم): مسأله کسی که به عهد خود با شرایط [مذکور در مسأله ۲۶۶۷] عمل نکند، باید کفاره بدهد و کفاره عهد مانند کفاره نذر است، یعنی سیر کردن شصت فقیر، یا دو ماه روزه پی در پی، یا آزاد کردن یک بنده.

احکام قسم خوردن

[مسأله ۲۶۷۰]

مسأله ۲۶۷۰ اگر قسم بخورد که کاری را انجام دهد یا ترک کند، مثلاً قسم بخورد که روزه بگیرد، یا دود استعمال نکند (۱) چنانچه عمداً مخالفت کند، باید کفاره بدهد (۲) یعنی یک بنده آزاد کند، یا ده فقیر را سیر کند، یا آنان را بپوشاند (۳) و اگر اینها را نتواند باید سه روز، روزه بگیرد (۴) (۱) (بهجت): انسان می تواند با قسم خوردن، انجام کاری را که مطلوب شارع است و یا ترک کاری را که نهی شده است، بر خود واجب کند. اگر قسم بخورد کاری را انجام دهد یا ترک کند، مثلاً قسم بخورد که روزه بگیرد، یا سیگار نکشد .. (۲) (سیستانی)، (زنجان): گناه کرده است، و باید کفاره بدهد .. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): یک بنده آزاد کند، یا ده مسکین را اطعام کند یا ده فقیر را بپوشاند .. (۴) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): و باید روزه پی در پی باشد.

(مکارم): مسأله هر گاه عمداً با قسم خود مخالفت کند باید کفاره دهد؛ ده فقیر را سیر کند، یا بر آنها لباس بپوشاند، یا یک بنده را آزاد نماید و اگر توانایی بر اینها نداشته باشد باید سه روز روزه بگیرد.

(فاضل): مسأله قسم دو نوع است: الف: قسم برای انجام یا ترک کاری در آینده. ب: قسم برای اثبات یا نفی چیزی. الف: اگر قسم بخورد که کاری را انجام دهد یا ترک کند مثلاً قسم بخورد که روزه بگیرد، یا دود استعمال نکند، چنانچه عمداً مخالفت کند، باید کفاره بدهد، یعنی یک بنده آزاد کند، یا ده فقیر را سیر کند، یا آنان را بپوشاند، و اگر اینها را نتواند باید سه روز پی در پی، روزه بگیرد. ب: کسی که برای اثبات یا نفی چیزی قسم می خورد، اگر حرف او راست باشد قسم خوردن او مکروه است و اگر دروغ باشد حرام و از گناهان بزرگ می باشد ولی کفاره قسم را ندارد. ولی اگر برای اینکه خودش یا مسلمان دیگری را از شر ظالمی نجات دهد، قسم دروغ بخورد اشکال ندارد بلکه گاهی واجب می شود اما اگر بتواند توریه کند یعنی: موقع قسم خوردن طوری نیت کند که دروغ نشود بنا بر احتیاط واجب باید توریه نماید؛ مثلاً اگر ظالمی بخواهد کسی را اذیت کند و از انسان پرسد که او را ندیده ای؟ و انسان یک ساعت قبل او را دیده باشد، ولی بگوید او را ندیده ام به این قصد که از پنج دقیقه پیش ندیده ام.

[مسأله ۲۶۷۱]

مسأله ۲۶۷۱ قسم چند شرط دارد (۱): اول: کسی که قسم می خورد باید بالغ و عاقل باشد

و اگر می خواهد راجع به مال خودش قسم بخورد باید در حال بالغ شدن سفیه نباشد (۲) و حاکم شرع او را از تصرف در اموالش منع نکرده باشد) و از روی قصد و اختیار قسم بخورد (۳)، پس قسم خوردن بچه و دیوانه و مست (۴) و کسی که مجبورش کرده اند، درست نیست و همچنین است اگر در حال عصبانی بودن بی قصد (۵) قسم بخورد (۶) دوم: کاری را که قسم می خورد انجام دهد (۷) باید حرام و مکروه نباشد و کاری را که قسم می خورد ترک کند، باید واجب و مستحب نباشد (۸) و اگر قسم بخورد که کار مباحی را بجا آورد (۹)، باید ترک آن در نظر مردم بهتر از انجامش نباشد و نیز اگر قسم بخورد کار مباحی را ترک کند باید انجام آن در نظر مردم بهتر از ترکش نباشد (۱۰). سوم: به یکی از اسامی خداوند عالم قسم بخورد که به غیر ذات مقدس او گفته نمی شود مانند «خدا» و «الله» (۱۱) و نیز اگر به اسمی قسم بخورد که به غیر خدا هم می گویند ولی به قدری به خدا گفته می شود که هر وقت کسی آن اسم را بگوید، ذات مقدس حق در نظر می آید، مثل آن که به خالق و رازق قسم بخورد صحیح است (۱۲). بلکه اگر به لفظی قسم بخورد که بدون قرینه، خدا به نظر نمی آید ولی او قصد خدا را کند بنا بر احتیاط باید به آن قسم عمل نماید. چهارم: قسم را به زبان بیاورد و اگر بنویسد یا در قلبش آن را قصد کند صحیح نیست (۱۳) ولی آدم لامل اگر با اشاره قسم بخورد صحیح است (۱۴). پنجم: عمل کردن به قسم برای او ممکن باشد و اگر موقعی که قسم می خورد ممکن باشد و بعد تا آخر وقتی که برای قسم معین کرده عاجز شود یا برایش مشقت داشته باشد، قسم او از وقتی که عاجز شده به هم می خورد (۱۵). (۱) (مکارم): هرگاه کسی با شرایط ذیل قسم یاد کند باید به قسم خود عمل نماید و گرنه کفاره دارد: .. (۲) (مکارم): باید سفیه نباشد .. (۳) (اراکی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (بهجت)، (سیستانی): کسی که قسم می خورد باید بالغ و عاقل باشد و از روی قصد و اختیار قسم بخورد ..

(خوئی)، (تبریزی): کسی که قسم می خورد باید بالغ و عاقل باشد و از روی قصد قسم بخورد .. (۴) (مکارم): قسم خوردن بچه و دیوانه .. (۵) (گلپایگانی)، (صافی): بی اختیار ..

(سیستانی): بی قصد یا بی اختیار .. (۶) (زنجان): اول: کسی که قسم می خورد باید ممیز و عاقل باشد و از روی قصد و اختیار قسم بخورد، پس قسم خوردن غیر ممیز و دیوانه و مست و کسی که مجبورش کرده اند درست نیست ولی اگر کسی که مجبورش کرده اند بعداً قسمی را که خورده اجازه دهد، صحیح خواهد شد، و نیز اگر در حال عصبانی بودن بی قصد یا بی اختیار قسم بخورد صحیح نیست، و قسم بچه ممیز بدون اذن یا اجازه ولی صحیح نیست. (۷) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): کاری را که برای (خوئی): انجام آن قسم می خورد ..

(۸) (بهجت): و قسم بر ترک امری که راجح است، هر چند دنیوی باشد، منعقد نمی شود و متعلق قسم با رجحان بطور قطع کفایت می کند ولی انعقاد قسم در امر متساوی الطرفین، یعنی مباح، مبنی بر احتیاط است. [پایان شرط دوم] (۹) (سیستانی): یا ترک کند، چنانچه آن فعل یا ترک از نظر عقلا رجحان داشته باشد یا برای شخص او مصلحتی دنیوی داشته باشد، قسمش صحیح است. [پایان شرط دوم] (۱۰) (خوئی)، (تبریزی): باید انجام آن بهتر از ترکش نباشد ..

(زنجان): دوم: کاری را که قسم می خورد انجام دهد باید واجب یا مستحب باشد و کاری را که قسم می خورد ترک کند باید واجب و مستحب نباشد، بنا بر این اگر کاری انجام و ترک آن از هر جهتی یکسان باشد اگر ترک آن را قسم بخورد باید به قسم خود عمل نماید و اگر انجام آن را قسم بخورد لازم نیست انجام دهد .. (۱۱) (مکارم): یا نامی که به غیر او نیز گفته می شود، ولی از قرائن معلوم است که مقصودش خداست، بلکه اگر به نامهایی قسم یاد کند که بدون قرینه، خدا به نظر نمی آید ولی او قصد خدا را کند، بنا بر احتیاط واجب باید به آن قسم عمل کند. [پایان شرط سوم] (سیستانی): یا خدا را به صفات و افعالی یاد کند که مخصوص اوست مثلاً بگوید: قسم به آن کسی که آسمانها و زمین را آفرید، و نیز اگر به اسمی قسم بخورد که به غیر خدا هم می گویند ولی به قدری به خدا گفته می شود که هر وقت کسی آن اسم را بگوید، ذات مقدس حق در نظر می آید مثل آن که به خالق و رازق قسم بخورد، صحیح است بلکه اگر به اسمی قسم بخورد که فقط در مقام قسم خوردن ذات حق از آن به نظر می آید مثل سمیع و بصیر باز هم قسمش صحیح است. [پایان شرط سوم] (۱۲) (گلپایگانی)، (بهجت): [پایان شرط سوم] (خوئی)، (تبریزی): بلکه احتیاط و جوبی در غیر این صورت نیز عمل به قسم است [پایان شرط سوم] (صافی): بلکه بنا بر احتیاط واجب در غیر این صورت هم به قسم عمل نماید [پایان شرط سوم] (زنجان): و نیز اگر به قرینه ای به خدای متعال قسم بخورد صحیح است و بنا بر احتیاط بی قرینه هم صحیح است. [پایان شرط سوم] (۱۳) (مکارم): اگر در قلبش بگذراند کافی نیست و در کتابت و نوشتن، احتیاط، عمل به آن است .. (۱۴) (سیستانی): چهارم: قسم را به زبان بیاورد، ولی آدم لال اگر با اشاره قسم بخورد صحیح است؛ و کسی که قادر بر تکلم نیست، اگر بنویسد و آن را در قلبش قصد کند کافی است، بلکه قادر بر تکلم نیز اگر بنویسد بنا بر احتیاط واجب باید به آن عمل کند ..

(زنجان): چهارم: قسم خوردن را به وسیله ای همچون گفتار یا نوشتار یا اشاره کردن انشاء کند، و ظاهراً لازم نیست قسم را به زبان آورد ولی نام خداوند را باید به زبان آورد و نوشتن آن یا اشاره به آن کفایت نمی کند، و آدم لال اگر با اشاره قسم بخورد و به خداوند عالم اشاره کند صحیح است .. (۱۵) (اراک): و همچنین است حکم در مورد نذر و عهد.

(خوئی)، (تبریزی)، (زنجانى): پنجم: عمل کردن به قسم برای او ممکن باشد و اگر موقعی که قسم می خورد، ممکن باشد و بعداً از عمل به آن عاجز شود، از وقتی که عاجز می شود قسم او بهم می خورد و همچنین است اگر عمل کردن به نذر یا قسم یا عهد بقدری مشقت پیدا کند که نشود آن را تحمّل کرد.

(زنجانى): و اگر عمل کردن به نذر با ضرر یا حَرَج (یعنی مشقت زیادى که معمولاً آن را تحمّل نمی کنند) همراه باشد، مانع از صحت قسم نیست، آری گاه تحمّل ضرر یا حَرَج از نظر شرع ناپسند است که در این صورت قسم به علت دارا نبودن شرط دوم صحیح نیست.

(گلیپایگانی)، (صافى): پنجم: عمل کردن به قسم برای او ممکن باشد و اگر موقعی که قسم می خورد، ممکن باشد و بعداً از عمل به آن عاجز شود، از وقتی که عاجز می شود، قسم او به هم می خورد و نیز اگر عمل کردن به قسم به قدری مشقت پیدا کند که نشود آن را تحمّل کرد و یا اینکه متعلق قسم در موقع عمل مرجوح یا حرام شود قسم به هم می خورد و همین طور است حکم در عهد و نذر.

(مکارم): پنجم: عمل کردن به قسم برای او ممکن باشد و اگر موقعی که قسم می خورد، ممکن باشد ولی بعداً عاجز شود یا مشقت شدید داشته باشد از همان وقت که چنین شده قسم او بهم می خورد.

(سیستانی): پنجم: عمل کردن به قسم برای او ممکن باشد، و اگر موقعی که قسم می خورد ممکن نباشد و بعداً ممکن شود، کافی است؛ و اگر موقعی که قسم می خورد ممکن باشد و بعداً از عمل به آن عاجز شود، از وقتی که عاجز می شود قسم او بهم می خورد، و همچنین است اگر بقدری مشقت پیدا کند که نشود آن را تحمّل کرد، و این عجز اگر به اختیار او باشد یا بدون اختیار، ولی او در تأخیر از زمان قدرت عذری نداشته باشد، گناه کرده و کفّاره واجب است.

(فاضل): مسأله الف: قسم کسی شرعاً اعتبار دارد که: ۱ بالغ باشد. ۲ عاقل باشد. ۳ با اختیار و قصد باشد. ۴ اگر نسبت به امور مالی قسم می خورد، سفیه و مفلس نباشد. بنا بر این قسم کودک یا دیوانه یا کسی که مجبور است قسم بخورد، یا از فرط عصبانیت نمی فهمد چه می گوید، اعتباری ندارد و همین طور قسم کسی که سفیه یا ورشکسته است و حاکم شرع او را از تصرّفات مالی منع کرده، اعتباری ندارد. ب: اگر قسم می خورد کاری را انجام دهد یا ترک کند؛ ۱ باید شرعاً بد نباشد. ۲ باید شرعاً خوب باشد. ۳ اگر قسم بخورد کار مباحی که شرعاً نه خوب است نه بد انجام دهد یا ترک کند، باید طبق قسم خود عمل کند و اگر قسم بخورد که کاری را که فعلاً خوب است انجام دهد ولی هنگام انجام آن کار، شرعاً از جهاتی بد شود قسم او به هم می خورد و لازم نیست آن را انجام دهد. ج: ۱ قسم را باید با زبان و لفظ صریح بیان کرد. ۲ قسمی اعتبار دارد که یکی از اسماء خداوند متعال باشد مثل خدا یا الله. ۳ اگر به برخی از اوصاف خدای سبحان قسم بخورد که معمولاً از آن صفت، خدای سبحان اراده می شود یا

قرینه ای به کار برد که مراد او را بفهماند، قسم صحیح است . ۴ شخص لال ، اگر با اشاره قسم بخورد، قسم او صحیح است ، ولی کسی که می تواند سخن بگوید قسم او با اشاره صحیح نیست . ۵ قسم به مقدّسات دیگر مثل قرآن و پیامبر و ائمه اطهار علیهم السلام احکام قسم را ندارد. د: قسم در صورتی صحیح است که انسان توانایی انجام آن را داشته باشد و اگر هنگام قسم خوردن بتواند آن کار را انجام دهد و هنگام عمل از انجام آن ناتوان شود یا برای او مشقّت داشته باشد، عمل به آن لازم نیست و قسم به هم می خورد. کاری را که عهد می کند که انجام دهد، نیز همین حکم را دارد، یعنی اگر هنگام عمل غیر مقدور شود، لازم نیست آن را انجام دهد.

[مسأله ۲۶۷۲]

مسأله ۲۶۷۲ اگر پدر از قسم خوردن فرزند جلو گیری کند، یا شوهر از قسم خوردن زن جلو گیری نماید، قسم آنان صحیح نیست . (گلپایگانی) ، (صافی) : مسأله اگر پدر آنچه را فرزند قسم خورده بجا بیاورد، بگوید بجا نیاورد و آنچه را قسم خورده بجا نیاورد بگوید بجا آور، قسم او بی اثر می شود.

(بهجت) : مسأله اگر پدر، فرزند را از قسم خوردن نهی کند و یا شوهر همسرش را از قسم خوردن نهی نماید، قسم آنان صحیح نیست بلکه اگر پسر بدون اذن پدر و زن بدون اذن شوهر قسم بخورد، قسم آنان نیز منعقد نخواهد شد.

(زنجان) : مسأله قسم فرزند بدون اجازه پدر و قسم زن بدون اجازه شوهر صحیح نیست ، بنا بر این اگر پدر یا شوهر از قسم خوردن ، یا عمل به کاری که به آن قسم خورده می شود، قبل از قسم خوردن نهی کند، قسم صحیح نخواهد بود.

[مسأله ۲۶۷۳]

اشاره

مسأله ۲۶۷۳ اگر فرزند بدون اجازه پدر و زن بدون اجازه شوهر قسم بخورد (۱) قسم آنان بعید نیست صحیح نباشد (۲) لکن نباید احتیاط را ترک کنند. (۱) (خوئی) ، (تبریزی) ، (سیستانی) ، (نوری) : پدر و شوهر می توانند قسم آنان را به هم بزنند، (خوئی) ، (تبریزی) : بلکه ظاهر آن است که قسم آنان بدون اجازه پدر یا شوهر، منعقد نمی شود و همچنین است حکم کنیز و بنده نسبت به مولایشان . (۲) (اراک) : بقیه مسأله ذکر نشده .

(مکارم) : قسم آنان صحیح نمی باشد.

(بهجت) : رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۷۲ (گلپایگانی) ، (صافی) : مسأله اگر زن بدون اجازه شوهر قسم بخورد و شوهر کاری را که زن قسم خورده بجا نیاورد، بگوید بجا آور یا قسم خورده بجا آورد بگوید بجا نیاورد، قسم زن بی اثر می شود.

(زنجان) : مسأله اگر فرزند با اجازه پدر یا زن با اجازه شوهر قسم بخورد، بعداً پدر یا شوهر نمی تواند قسم فرزند یا زن را به

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۱۲۴ اگر انسان قسم بخورد که کار واجب یا مستحبی را انجام دهد و یا معصیت یا مکروهی را ترک کند، باید به مفاد قسم عمل کند و مخالفت آن کفاره دارد.

[مسأله ۲۶۷۴]

مسأله ۲۶۷۴ اگر انسان از روی فراموشی یا ناچاری (۱) به قسم عمل نکند، کفاره بر او واجب نیست و همچنین است اگر مجبورش کنند که به قسم عمل نماید (۲). و قسمی که آدم و سواسی می خورد، مثل این که می گوید و الله الآن مشغول نماز می شوم و بواسطه سواس مشغول نمی شود، اگر سواس او طوری باشد که بی اختیار به قسم عمل نکند کفاره ندارد. (۱) (خوئی)، (سیستانی): [و] یا غفلت .. (تبریزی): [و] یا ندانستن .. (۲) (مکارم): اگر از روی فراموشی یا اجبار و اضطرار به قسم عمل نکند کفاره ندارد ..

(بهجت): مسأله تخلف از قسم در صورت اضطرار یا فراموشی کفاره ندارد.

[مسأله ۲۶۷۵]

مسأله ۲۶۷۵ کسی که قسم می خورد (۱) اگر حرف او راست باشد قسم خوردن او مکروه است و اگر دروغ باشد حرام و از گناهان بزرگ می باشد (۲) ولی اگر برای این که خودش یا مسلمان دیگری را (۳) از شرّ ظالمی نجات دهد، قسم دروغ بخورد اشکال ندارد بلکه گاهی واجب می شود (۴) و این جور قسم خوردن غیر از قسمی است که در مسائل پیش گفته شد. (۱) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): که حرف من راست است .. (۲) (سیستانی): اگر دروغ باشد حرام است بلکه قسم دروغی که در مقابل فصل منازعات خورده می شود، از گناهان بزرگ می باشد .. (۳) (زنجانی): مسلمان یا غیر مسلمان را (که اموال وی احترام دارد) .. (۴) (اراکي): اما اگر بتواند توریه کند، یعنی موقع قسم خوردن، طوری یت کند که دروغ نشود بنا بر احتیاط واجب باید توریه کند، مثلاً اگر ظالمی بخواهد کسی را اذیت کند و از انسان پرسد که او را ندیده ای و انسان یک ساعت قبل او را دیده باشد، احتیاط آن است که بگوید: او را ندیده ام و قصد کند که از پنج دقیقه پیش ندیده ام. و این جور قسم خوردن غیر از قسمی است که در مسائل پیش گفته شد.

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): امّا اگر بتواند توریه کند، یعنی موقع قسم خوردن طوری یت کند که دروغ نشود (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط واجب باید (خوئی)، (تبریزی): بهتر این است که توریه نماید مثلاً اگر ظالمی بخواهد کسی را اذیت کند و از انسان پرسد که او را ندیده ای؟ و انسان یک ساعت قبل او را دیده باشد، بگوید او را ندیده ام و قصد کند که از پنج دقیقه پیش ندیده ام.

(زنجانی): امّا اگر بتواند توریه کند یعنی موقع قسم خوردن طوری یت کند که دروغ نشود، بنا بر احتیاط مستحب توریه نماید، مثلاً اگر ظالمی بخواهد کسی را اذیت کند و از انسان پرسد که او را ندیده ای و انسان یک ساعت قبل او را دیده

باشد، احتیاط مستحب است که بگوید او را ندیده ام و قصد کند که مثلاً از پنج دقیقه پیش ندیده ام .

(سیستانی): اما اگر بتواند توریه کند و توجه به آن هم داشته باشد احتیاط واجب این

است که توریه کند (یعنی معنایی را اراده کند که بر خلاف ظاهر لفظ است و نشانه ای برای مقصود خود اقامه ننماید) مثلاً اگر ظالمی بخواهد کسی را اذیت کند و از انسان پرسد که او را دیده ای؟ و انسان یک ساعت قبل او را دیده باشد، بگوید او را ندیده ام و قصد کند که از پنج دقیقه پیش ندیده ام.

(فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۷۰ (مکارم): مسأله کسانی که برای اثبات مطلبی قسم می خورند، اگر حرف آنها راست باشد قسم خوردن مکروه است و اگر دروغ باشد، حرام و از گناهان کبیره است، ولی اگر مجبور شود که برای نجات خود یا مسلمانان دیگری از شرّ ظالمی قسم دروغ بخورد، اشکال ندارد، بلکه گاه واجب می شود و این نوع قسم خوردن که برای اثبات مطلبی است، غیر از قسمی است که در مسائل پیش گفته شد که برای انجام کار یا ترک کاری بود.

(بهجت): مسأله اگر انسان بدون اینکه تصمیم قلبی بر انجام یا ترک کاری داشته باشد قسم بخورد، مثلاً در مکالمات روزمره بگوید: به خدا چنین شد یا چنین نشد اینگونه قسم موجب کفّاره نیست ولی اگر راست باشد مکروه است، و اگر دروغ باشد گناه است. اگر برای از بین بردن حقّ مسلمانان، قسم بخورد حرام است. و اگر برای اینکه خودش یا مسلمان دیگری را از شرّ ظالمی نجات دهد قسم دروغ بخورد اشکالی ندارد، بلکه گاهی واجب می شود.

احکام وقف

[احکام وقف از رساله امام خمینی ره]

[مسأله ۲۶۷۶]

مسأله ۲۶۷۶ اگر کسی چیزی را وقف کند، از ملک او خارج می شود (۱) و خود او و دیگران نمی توانند آن را ببخشند، یا بفروشند و کسی هم از آن ملک ارث نمی برد ولی در بعضی از موارد که در مسأله ۲۰۹۴ و ۲۰۹۵ گفته شد فروختن آن اشکال ندارد (۲) (۱) (فاضل): بنا بر این حق هیچ نوع تصرفی در آن را ندارد و نمی تواند آن را به کسی ببخشد یا بفروشد یا دوباره آن را وقف کند یا جهت وقف را عوض کند؛ مثلاً نمی تواند حسینیه را مسجد قرار دهد؛ حتی اگر در حین وقف برای آن متولی تعیین نکرده باشد، بعداً حق تعیین متولی یا دخل و تصرف در امور وقف را ندارد و اگر واقف فوت کند، ورثه او از چیزی که وقف کرده ارث نمی برند همانطور که وصیت در مورد آن صحیح نیست و در برخی از موارد متولی وقف می تواند آن را بفروشد که تفصیل آن در مسأله [۲۰۹۴ و ۲۰۹۵] گذشت. (۲) (مکارم): فروختن آن جایز است.

(بهجت): مسأله وقف آن است که انسان مالی را به صورت مخصوص به موارد و مصارف معینی، اختصاص دهد و احکام آن در مسائل آینده گفته خواهد شد. اگر کسی چیزی را وقف کند، از ملک او خارج می شود و خود او و دیگران نمی توانند آن را ببخشند، یا بفروشند و کسی هم از آن ملک ارث نمی برد. ولی در بعضی از موارد بسیار نادر که در کتابهای مفصّل بیان شده است به طور استثنایی، فروختن آن جایز است.

(زنجان): مسأله اگر کسی چیزی را وقف کند، از ملک او خارج می شود و خود او و دیگران نمی توانند آن را از راهی همچون بخشیدن یا فروختن به دیگری منتقل کنند و کسی هم از آن ملک ارث نمی برد، ولی متولی وقف می تواند در بعضی موارد که در مسأله [۲۰۹۴] و [۲۰۹۵] گفته شد وقف را بفروشد.

[مسأله ۲۶۷۷]

اشاره

مسأله ۲۶۷۷ لازم نیست صیغه وقف را به عربی بخوانند، بلکه اگر مثلاً بگوید خانه خود را وقف کردم (۱) وقف صحیح است (۲) و محتاج به قبول هم نیست (۳) حتی در وقف خاص (۴) (۱) (خوئی): [و] کسی که خانه برایش وقف شده یا وکیل یا ولی آن کس بگوید قبول کردم ..

(گلپایگانی)، (تبریزی)، (صافی): و خودش یا کسی که خانه را برای او وقف کرده یا وکیل، یا ولی آن کس بگوید: قبول کردم .. (۲) (اراک): و همچنین اگر بدون صیغه، چیزی به صورت مُعاطات وقف کند، وقف صحیح

است و بنا بر احتیاط واجب قبول هم لازم است و در وقف عام، حاکم شرع قبول نماید.

(گلپایگانی)، (صافی): ولی اگر برای افراد مخصوصی وقف نکند، بلکه مثل مسجد و مدرسه برای عموم وقف کند، یا مثلاً بر فقراء یا سادات وقف نماید، أحوط و أولى آن است که حاکم شرع یا کسی که از طرف او منصوب است قبول نماید. (صافی): و چنانکه وقف به صیغه واقع می شود به عمل نیز واقع می شود پس اگر خانه ای را به قصد اینکه وقف باشد به کسی که بر او وقف کرده بدهد و او هم به قصد قبول، آن را بگیرد صحیح است و همچنین اگر فرشی را به قصد وقف در مسجد بیندازد یا مکانی را به قصد مسجد بودن در اختیار نمازگزاران بگذارد وقفیت حاصل می شود).

(خوئی)، (تبریزی): بلکه وقف به عمل نیز محقق می شود. مثلاً چنانچه حصیری را به قصد وقف بودن در مسجد بیندازد و یا جایی را به قصد مسجد بودن بسازد و در اختیار نمازگزاران بگذارد وقفیت محقق می شود. و در موقوفات عامه مثل مسجد و مدرسه یا چیزی که برای عموم وقف کند یا مثلاً بر فقراء یا سادات وقف نماید، قبول کردن کسی در صحت وقف لازم نیست.

(فاضل): و وقف به عمل نیز محقق می شود مثلاً چنانچه حصیری را به قصد وقف بودن در مسجد بیندازد و یا جایی را به قصد مسجد بودن بسازد و در اختیار نمازگزاران بگذارد وقفیت محقق می شود. در موقوفات عامه، مثل مسجد و مدرسه، قبول نمودن لازم نیست و در وقف خاص، احتیاط آن است که کسی که چیزی برای او وقف شده یا وکیل یا ولی او قبول کند، گرچه بعید نیست در وقف خاص هم قبول لازم نباشد. (۳) (مکارم): خواه وقف عام باشد یا وقف خاص، هر چند احتیاط مستحب آن است که حاکم شرع در وقف عام و اشخاصی که برای آنها وقف شده در وقف خاص، صیغه قبول بخوانند. (۴) (بهجت): در وقف خاص، قبول کردن، مطابق احتیاط است.

(زنجانی): مسأله در وقف انشاء صیغه لازم است ولی لازم نیست صیغه را به زبان بیاورد یا به عربی بخواند، بلکه اگر صیغه را به فارسی بخواند یا به وسیله ای همچون نوشتن یا کار دیگری وقف را انشاء کند کفایت می کند، در وقف قبول کردن کسی که برای او وقف شده یا ولی او وکیل او شرط نیست، همچنانکه اگر وقف بر افراد مخصوصی نباشد، بلکه مثل مسجد و مدرسه برای عموم وقف کند یا مثلاً بر فقراء یا سادات وقف نماید، قبول کردن کسی لازم نیست، بنا بر این اگر مثلاً بگوید خانه خود را وقف کردم، (وقف با شرایطی که گفته خواهد شد) صحیح خواهد بود.

(سیستانی): مسأله لازم نیست صیغه وقف را به عربی بخوانند بلکه اگر مثلاً بگوید این کتاب را بر طلاب علم وقف کردم، وقف صحیح است؛ بلکه وقف به عمل نیز محقق می شود، مثلاً چنانچه حصیری را به قصد وقف بودن در مسجد بیندازد و یا ساختمانی را بطوری که مساجد را به آن طور می سازند به قصد مسجد بودن بسازد، وقفیت محقق می شود. ولی به قصد تنها وقفیت محقق نمی شود؛ و قبول در وقف لازم نیست چه وقف عام باشد و چه وقف خاص و همچنین قصد قربت لازم نیست.

مسائل اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۳۰۷ وقف معاطاتی نیز صحیح است، یعنی همین که مثلاً مسجدی را به قصد وقف بر مسلمین بسازد و در اختیار آنها بگذارد کافی است هر چند صیغه لفظی نخواند.

(فاضل): مسأله ۲۸۱۸ بنا بر احتیاط واجب باید وقف بطور منجز باشد، پس اگر بگوید: اگر اول ماه بشود این خانه وقف است، بنا بر احتیاط باطل است.

[مسأله ۲۶۷۸]

مسأله ۲۶۷۸ اگر ملکی را برای وقف معین کند و پیش از خواندن صیغه وقف (۱) پشیمان شود، یا بمیرد، وقف درست نیست (۲) این مسأله، در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۱) (مکارم): یا تحویل به کسانی که برای آنها وقف شده ..

(اراکي): پیش از انشاء وقف به خواندن صیغه وقف یا معاطات .. (۲) (خوئی): وقف واقع نمی شود.

(سیستانی): مسأله اگر ملکی را برای وقف کردن معین کند و پیش از آنکه وقف کند پشیمان شود یا بمیرد، وقف واقع نمی شود؛ و همچنین اگر در وقف خاص قبل از قبض، موقوف علیه بمیرد.

(زنجانى): مسأله اگر مالک تصمیم داشته باشد وقف کند و ملکی را هم برای این کار معین کند وقف تحقق پیدا نمی کند، بلکه باید انشاء وقف با شرایط آن صورت پذیرد.

[مسأله ۲۶۷۹]

مسأله ۲۶۷۹ کسی که مالی را وقف می کند، باید برای همیشه وقف کند پس اگر مثلاً بگوید این مال تا ده سال وقف باشد و بعد نباشد و یا بگوید این مال تا ده سال وقف باشد و بعد تا پنج سال وقف نباشد و بعد دوباره وقف باشد باطل است، (و به احتیاط واجب باید وقف از موقع خواندن صیغه باشد پس (۱) اگر مثلاً بگوید این مال بعد از مردن من وقف باشد چون از موقع خواندن صیغه تا مردنش وقف نبوده، اشکال دارد (۲) (۱) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (فاضل) نیست] (۲) (فاضل): صحیح نیست، مگر این که نظر واقف، وصیت به وقف باشد برای بعد از فوت.

(خوئی)، (اراکي)، (صافی)، (تبریزی): مسأله کسی که مالی را وقف می کند، باید از موقع خواندن صیغه مال را برای همیشه وقف کند و اگر مثلاً بگوید: این مال بعد از مردن من وقف باشد، چون از موقع خواندن صیغه تا مردنش وقف نبوده صحیح نیست و نیز اگر بگوید تا ده سال وقف باشد و بعد از آن نباشد، یا بگوید تا ده سال وقف باشد بعد پنج سال وقف نباشد و دوباره وقف باشد، وقف صحیح نمی باشد.

(نوری): بنا بر احتیاط واجب ..

(گلیپایگانی): باید قصد قربت داشته باشد و از موقع خواندن صیغه ..

(زنجانی): باید قصد قربت داشته باشد و از موقع انشاء صیغه ..

(سیستانی): باید از موقع وقف کردن ..

(نوری): اشکال دارد ..

(زنجانى): يا بگويد تا ده سال وقف باشد و نسبت به بعد از آن چیزی نگوید ..

(سیستانی): ولی در این صورت اگر قصد حبس کند، حبس واقع می شود.

(نوری): وقف بودنش اشکال دارد.

(زنجانى): البتّه تعهّدى نظیر وقف به نام حبس وجود دارد که مدّت آن موقت است ، توضیح این تعهّد و اقسام آن در کتب فقهی مفصّل آمده است .

(بهجت): مسأله کسی که مالی را وقف می کند بنا بر اظهر می تواند شرط کند که تا مدّتی و یا تا وقتی زنده است خودش و یا متعلّقین او از مال موقوفه ، استفاده نمایند و منافع آن مال به آنها برسد.

(مکارم): مسأله کسی که مالی را وقف می کند بنا بر احتیاط واجب باید از همان موقع خواندن صیغه برای همیشه مال را وقف کند و اگر مثلاً بگوید «این مال بعد از وفات من وقف باشد» اشکال دارد، یا بگوید از حالا تا ده سال وقف باشد آن نیز اشکال دارد، بلکه باید وقف همیشگی و از موقع خواندن صیغه باشد.

[مسأله ۲۶۸۰]

مسأله ۲۶۸۰ وقف در صورتی صحیح است که مال وقف را به تصرّف کسی که برای او وقف شده یا وکیل ، یا ولی او بدهند (۱) ولی اگر چیزی را بر اولاد صغیر خود وقف کند و به قصد این که آن چیز ملک آنان شود، از طرف آنان نگهداری نماید وقف صحیح است . (۱) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده .

(سیستانی): مسأله وقف خاص در صورتی صحیح است که مال وقف را تحت تصرّف کسانی که برای آنها وقف شده یا وکیل یا ولی آنها در آورد، و کافی است کسانی که از طبقه اوّل موجودند تصرف کنند، و اگر بعضی از آنها تصرّف کنند فقط نسبت به آنها وقف صحیح است ؛ ولی اگر چیزی را بر اولاد صغیر خود وقف کند اگر عین در دست خود او باشد کافی است و وقف صحیح است .

(فاضل): مسأله در وقف خاص ، یعنی اگر وقف برای افراد معینی باشد، قبض و تصرّف موقوف علیهم (کسانی که برای آنها وقف شده) یا وکیل یا ولی آنها لازم است و اگر چیزی را وقف کند و به تصرّف آنها ندهد، وقف محقق نشده است و آن چیز در ملک واقف باقی می ماند. ولی اگر چیزی را بر اولاد صغیر خود وقف کند، قبض و تصرّف جدید لازم نیست و اگر واقف ، تولیت را برای خودش قرار دهد، با توجّه به اینکه ملک موقوفه در تصرّف اوست ، نیاز به قبض جدید ندارد و با انشاء وقف ، وقفیت محقق می شود.

(زنجانى): مسأله وقف بر دو قسم است ، وقف خاص ، و وقف عام . در وقف خاص که مال برای افراد به خصوصی وقف می

گردد وقف در صورتی صحیح است که مال وقف را به تصرّف یکی از کسانی که برای آنان وقف شده یا وکیل یا ولی او بدهند و اگر چیزی را بر اولاد صغیر وقف کند و به قصد این که آن چیز وقف آنان شود نگهداری کند وقف صحیح است . در وقف عام باید متولّی تعیین گردد و لازم نیست کسی مال وقف شده را در اختیار بگیرد.

[مسأله ۲۶۸۱]

مسأله ۲۶۸۱ اگر مسجدی را وقف کنند، بعد از آن که واقف به قصد واگذار کردن اجازه دهد که در آن مسجد نماز بخوانند همین که یک نفر در آن مسجد نماز خواند، وقف درست می شود.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله ظاهر این است که در اوقاف (خوئی): در اوقاف عامه (از قبیل مدارس و مساجد و امثال اینها قبض معتبر نباشد و وقفیت به مجرد وقف نمودن محقق می شود.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر مسجدی را وقف کنند، بعد از آن که یک نفر در آن مسجد نماز خواند، وقف درست می شود.

(مکارم): مسأله در اوقاف عامه مانند مساجد و مدارس و امثال آنها، تحویل دادن شرط نیست، هر چند احتیاط مستحب آن است که پس از خواندن صیغه آن را در اختیار کسانی که وقف برای آنها شده قرار دهند تا وقف کامل گردد.

(سیستانی): مسأله در اوقاف عامه از قبیل مدارس و مساجد و امثال اینها، قبض معتبر نیست و وقفیت به مجرد وقف نمودن محقق می شود.

(فاضل): مسأله بنا بر احتیاط واجب در اوقاف عامه مثل مسجد و حسینیه نیز قبض معتبر است. بنا بر این تا جایی را که وقف کرده به تصرف متولی نداده باشد، وقفیت آن محقق نشده است و اگر کسی با اجازه واقف در مسجد به عنوان مسجد بودن نماز بخواند، وقفیت محقق می شود و در مواردی که واقف، خود را متولی قرار دهد، نیاز به قبض مجدد ندارد و بانیت جزمی وقف چون قبض متولی وقف حاصل است و وقفیت محقق می شود.

(زنجان): مسأله اگر مسجدی را وقف کنند، لازم نیست که یک نفر در آن مسجد نماز بخواند تا وقف درست شود، بلکه همین که برای آن متولی تعیین شود کفایت می کند و بدون تعیین متولی وقف مسجد صحیح نیست.

[مسأله ۲۶۸۲]

مسأله ۲۶۸۲ وقف کننده باید مکلف و عاقل و با قصد و اختیار باشد و شرعاً بتواند در مال خود تصرف کند بنا بر این سفیهی که در حال بالغ بودن سفیه بوده یا حاکم شرع او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده (۱) چون حق ندارد در مال خود تصرف نماید اگر چیزی را وقف کند صحیح نیست. (۱) (اراک): سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده صرف می کند ..

(خوئی)، (تبریزی): سفیه یعنی کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند ..

(فاضل): سفیه یعنی کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند و کسی که مجتهد جامع الشرائط او را از تصرف در اموالش جلوگیری کرده ..

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله کسی که مال خود را وقف می کند، باید مکلف و عاقل (صافی): و با قصد و اختیار باشد و شرعاً بتواند در مال خود تصرف کند، بنا بر این سفیهی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند چون حق ندارد در

مال خود تصرف نماید اگر چیزی را وقف کند صحیح نیست و همچنین است محجور، نسبت به اموالی که به حکم حاکم شرع از تصرف در آنها منع شده است .

(مکارم): مسأله «وقف کننده» باید بالغ و عاقل و دارای قصد و اختیار باشد و شرعاً حق «تصرف در اموال خود را داشته باشد، بنا بر این انسان سفیه یا بدهکاری که حاکم شرع او را از

تصرف در اموالش منع کرده اگر چیزی از اموال خود را وقف کند صحیح نیست .

(بهجت)، (سیستانی): مسأله وقف کننده باید بالغ و عاقل و با قصد و اختیار باشد و شرعاً بتواند در مال خود تصرف کند، بنا بر این سفیه (سیستانی): یعنی کسی که مال خود را در کارهای بیهوده مصرف می کند چون حق ندارد در مال خود تصرف نماید، اگر چیزی را وقف کند صحیح نیست .

(زنجانی): مسأله وقف کننده باید ممیز و عاقل باشد و با قصد و اختیار وقف کند و شرعاً بتواند در مال خود تصرف کند، بنا بر این وقف سفیه بدون اذن یا اجازه ولی او صحیح نیست ، و کسی که بدون اختیار وقف کرده اگر بعداً وقف را اجازه کند وقف صحیح خواهد بود، و وقف بچه ده ساله در مورد شایسته ظاهراً صحیح است .

[مسأله ۲۶۸۳]

مسأله ۲۶۸۳ اگر مالی را برای کسانی که به دنیا نیامده اند وقف کند درست نیست (۱) ولی وقف برای اشخاصی که بعضی از آنها به دنیا آمده اند ۲ صحیح و آنها که به دنیا نیامده اند بعد از آمدن به دنیا با دیگران شریک می شوند. (۱) (گلپایگانی)، (اراکی)، (صافی): ولی اگر برای زندگان و بعد از آنان برای کسانی که بعداً به دنیا می آیند، وقف نماید مثلاً چیزی را برای اولاد خود وقف کند که بعد از آنان وقف نوه های او باشد و هر دسته ای بعد از دسته دیگر از وقف استفاده کنند، صحیح است . (اراکی): و همچنین اگر وقف کند بر اولادش که بعضی از آنها به دنیا آمده و بعضی به دنیا نیامده اند صحیح است و آنها که بعد به دنیا می آیند، با موجودین شریک می شوند. (۲) (مکارم): و بعضی هنوز به دنیا نیامده اند، صحیح است (مانند وقف بر فرزندان موجود و نسلهای آینده) و آنها که بعداً به دنیا می آیند در آن وقف شریک خواهند شد.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): مسأله اگر مالی را برای بچه ای که در شکم مادر است و هنوز به دنیا نیامده وقف کند، صحت آن محل اشکال است و لازم است رعایت احتیاط نماید. ولی اگر برای اشخاصی که فعلاً موجودند و بعد از آنها برای کسانی که بعداً به دنیا می آیند، وقف نماید اگر چه در موقعی که وقف محقق می شود در شکم مادر هم نباشند مثلاً چیزی را بر اولاد خود وقف کند که بعد از آنان وقف نوه های او باشد و هر دسته ای بعد از دسته دیگر از وقف استفاده کنند، صحیح است .

(فاضل): مسأله وقف برای کسانی که وجود داشته باشند صحیح است ، اما برای کسانی که هنوز به دنیا نیامده اند، اشکال دارد. و وقف برای کسانی که برخی از آنها وجود دارند، هر چند برخی از آنها هنوز به دنیا نیامده اند صحیح است و افرادی که بعداً به دنیا می آیند، با افرادی که فعلاً وجود دارند، شریک می شوند.

(زنجانی): مسأله اگر مالی را برای بچه ای که در شکم مادر است و در آن روح دمیده باشد ولی هنوز به دنیا نیامده وقف کند اشکالی ندارد، همچنین اگر مثلاً وقف فقراء یا طلباب یک مدرسه خاص کند و هنوز فقیر یا طلبه ای در آن مدرسه وجود نداشته باشد، ولی اگر مثلاً قید کند که وقف تنها برای کسانی باشد که از سال بعد در این مدرسه ساکن می شوند صحیح

نیست ، ولی می توان برای تمام کسانی که در این مدرسه ساکن هستند یا ساکن خواهند شد مالی را

وقف کرد، همچنین می توان مالی را برای زندگان و بعد از آنها برای کسانی که بعداً به دنیا می آیند وقف نماید، مثلاً چیزی را برای اولاد خود وقف کند که بعد از آنان وقف نوه های او باشد و هر دسته ای بعد از دسته دیگر از وقف استفاده کند.

[مسئله ۲۶۸۴]

مسئله ۲۶۸۴ اگر چیزی را بر خودش وقف کند مثل آن که دکانی را وقف کند که عایدی آن را (۱) بعد از مرگ او خرج مقبره اش نمایند (۲) صحیح نیست. ولی اگر مثلاً مالی را بر فقرا وقف کند و خودش فقیر شود، می تواند (۳) از منافع وقف استفاده نماید (۴) (۱) (زنجانی): تمام یا قسمتی از عایدی آن را .. (۲) (سیستانی): خرج ادای دیون یا استیجار برای عبادات او نمایند .. (۳) (اراکي): بنا بر احتیاط واجب نمی تواند .. (۴) (سیستانی): اگر مثلاً منزلی را برای اسکان فقرا وقف کند و خودش فقیر شود، می تواند در آن ساکن شود، و اما اگر وقف کند که اجاره آن را میان فقرا توزیع کنند و خودش فقیر شود گرفتن او از آن مال محل اشکال است.

(مکارم): مسئله هرگاه کسی چیزی را برای خودش وقف کند (مثل آنکه ملکی را وقف کند که عایدی آن صرف خودش شود، یا بعد از مرگ او خرج مقبره اش نمایند) صحیح نیست، ولی اگر مثلاً مدرسه یا مزرعه ای را وقف بر طلاب کند و خودش طلبه باشد، می تواند مانند سایرین از منافع وقف استفاده نماید.

[مسئله ۲۶۸۵]

مسئله ۲۶۸۵ اگر برای چیزی که وقف کرده متولی معین کند باید مطابق قرارداد او رفتار نماید. و اگر معین نکند (۱)، چنانچه بر افراد مخصوصی مثلاً بر اولاد خود وقف کرده باشد (۲) (راجع به چیزهایی که مربوط به مصلحت وقف است که در نفع بردن طبقات بعد نیز دخالت دارد اختیار با حاکم شرع است و راجع به چیزهایی که مربوط به نفع بردن طبقه موجود است (۳)) اگر آنها بالغ باشند، اختیار با خود آنان است و اگر بالغ نباشند، اختیار با ولی ایشان است و برای استفاده از وقف اجازه حاکم شرع لازم نیست. (۱) (مکارم): اگر از قبیل اوقاف عامه (مانند مسجد و مدرسه) باشد تعیین متولی وظیفه حاکم شرع است و اگر وقف خاص باشد (مانند ملکی که وقف بر اولاد است)، در مورد کارهایی که مربوط به مصلحت وقف و منفعت طبقات بعد می باشد، احتیاط آن است که نسل موجود و حاکم شرع با موافقت یکدیگر تعیین متولی کنند و اگر تنها مربوط به منافع طبقه موجود است اختیار آن با خود آنهاست در صورتی که بالغ باشند؛ و اگر بالغ نباشند اختیار با ولی آنهاست. (۲) (خوئی)، (سیستانی): اختیار (سیستانی): در استفاده از آن) با خود آنان است و اگر بالغ نباشند، اختیار با ولی ایشان است و برای استفاده از وقف اجازه حاکم شرع لازم نیست (سیستانی): ولی برای آنچه مصلحت وقف یا مصلحت نسلهای آینده است مثل تعمیر کردن وقف و اجاره دادن آن به نفع طبقات بعدی اختیار با حاکم شرع است).

(زنجانی): و آنها بالغ و عاقل باشند و سفیه نباشند اختیار با خود آنان است و اگر نابالغ یا دیوانه

یا سفیه باشند، اختیار با ولی^۱ ایشان است و برای استفاده از وقف اجازه حاکم شرع لازم نیست. (۳) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی)، (صافی) و (تبریزی) نیست] (فاضل): مسأله واقف در حین وقف کردن می تواند برای موقوفه، متولی^۲ تعیین کند؛ ۱ مسجد متولی^۳ نمی خواهد، اما اگر مسجد موقوفاتی داشته باشد، می تواند برای آن موقوفات متولی^۴ قرار دهد. ۲ اگر متولی^۵ تعیین کرده، متولی^۶ باید طبق وقف نامه عمل کند. ۳ تغییر متولی^۷ جایز نیست. ۴ اگر واقف، متولی^۸ تعیین نکند؛ الف: اگر وقف عام باشد، حاکم شرع متولی^۹ را تعیین می کند. ب: اگر وقف خاص^{۱۰} باشد، اختیار با خود آنان است و اگر آنها بالغ نباشند، اختیار با ولی^{۱۱} آنها می باشد و در این مورد، تعیین متولی^{۱۲} از جانب حاکم شرع لازم نیست.

[مسأله ۲۶۸۶]

مسأله ۲۶۸۶ اگر ملکی را مثلاً بر فقرا یا سادات وقف کند یا وقف کند که منافع آن به مصرف خیرات برسد، در صورتی که برای آن ملک متولی^{۱۳} معین نکرده باشد، اختیار آن با حاکم شرع است. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۸۵ (زنجان): مسأله اگر ملکی را بر عناوین عامی وقف کند، مثلاً آن را بر فقراء یا سادات وقف کند یا وقف کند که منافع آن به مصرف خیرات برسد، باید برای آن متولی^{۱۴} تعیین کند و بدون تعیین متولی^{۱۵} وقف عام صحیح نیست و اگر متولی^{۱۶} تعیین شده بمیرد و برای بعد از او متولی^{۱۷} تعیین نشده باشد، وقف باطل نمی شود بلکه اختیار آن با حاکم شرع است.

[مسأله ۲۶۸۷]

مسأله ۲۶۸۷ اگر ملکی را بر افراد مخصوصی مثلاً بر اولاد خود وقف کند که هر طبقه ای بعد از طبقه دیگر از آن استفاده کنند، چنانچه متولی^{۱۸} ملک، آن را اجاره دهد و بمیرد در صورتی که مراعات مصلحت وقف یا مصلحت طبقه بعد را کرده باشد اجاره باطل نمی شود (۱). ولی اگر متولی^{۱۹} نداشته باشد و یک طبقه از کسانی که ملک بر آنها وقف شده آن را اجاره دهند و در بین مدّت اجاره بمیرند (در صورتی که طبقه بعد اجازه نکنند (۲))، اجاره باطل می شود و در صورتی که مستأجر، مال الاجاره تمام مدّت را داده باشد (۳)، مال الاجاره از زمان مردنشان تا آخر مدّت اجاره را از مال آنان می گیرد. (۱) (فاضل): ولی اگر یک طبقه از کسانی که ملک بر آنها وقف شده آن را اجاره دهند و در بین مدّت اجاره بمیرند، نفوذ اجاره نسبت به آینده، نیاز به اجازه طبقه های بعد دارد.

(گلپایگانی)، (صافی): چنانچه متولی^{۲۰} ملک، آن را اجاره دهد و بمیرد، احتیاط لازم آن است که مستأجر از متولی^{۲۱} بعد نیز اجاره کند ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): چنانچه متولی^{۲۲} وقف آن را اجاره دهد و بمیرد، اجاره باطل نمی شود .. (۲)
(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجان): چنانچه طبقه بعدی، آن اجاره را امضاء نکنند ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی) و (صافی) نیست] (۳) (سیستانی): ما بقی مال الاجاره را از زمان باطل شدن پس می گیرد.

(مکارم): مسأله در وقف خاص - (مانند وقف بر اولاد) چنانچه متولی، آن ملک را اجاره دهد و از دنیا برود، در صورتی که اجاره با مراعات مصلحت وقف و طبقات آینده بوده باشد، اجاره باطل نمی شود، ولی اگر متولی نداشته باشد و طبقه اول آن را اجاره دهند و در بین مدّت اجاره بمیرند، ادامه اجاره نسبت به آینده بدون اجازه طبقه بعد اشکال دارد و هرگاه مستأجر، مال الاجاره تمام مدّت را داده باشد آنچه مربوط به بعد از مرگ طبقه اول است گرفته می شود و به طبقه بعد داده خواهد شد (به شرط این که آنها اجاره را اجازه بدهند).

[مسأله ۲۶۸۸]

مسأله ۲۶۸۸ اگر ملک وقف خراب شود، از وقف بودن بیرون نمی رود (۱) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (اراکلی): مگر در وقف بر عنوان ما دام العنوان، مثل وقف بستان و خانه مسکونی که پس از خراب شدن از وقف بودن بیرون می رود و عرصه وقف نیست.

(خوئی)، (فاضل)، (تبریزی): مگر آن که عنوانی را قصد کرده باشد که آن عنوان از بین برود مثل این که باغ را برای تنزه (فاضل): برای تفریح) وقف کرده باشد؛ که اگر آن باغ خراب شود وقف باطل می شود و به ورثه واقف برمی گردد.

(زنجانی): بلکه اگر بتوان با تعمیر کردن از آن استفاده مورد وقف انجام گیرد باید آن را تعمیر کرد و در صورتی که با تعمیر هم استفاده مورد وقف ممکن نباشد، باید و لو با فروش آن ملک، آن را در نزدیکترین کار به نظر واقف صرف کرد و اگر آن هم ممکن نباشد، در کارهای خیر صرف کرد.

(سیستانی): مسأله اگر عین موقوفه خراب شود، از وقف بودن بیرون نمی رود مگر آن که وقف مقید به عنوان خاصی باشد و آن عنوان از بین برود مثل این که باغ را به قید باغ بودن وقف کرده باشد که اگر آن باغ خراب شود وقف باطل می شود، و به ورثه واقف برمی گردد.

[مسأله ۲۶۸۹]

مسأله ۲۶۸۹ ملکی که مقداری از آن وقف است و مقداری از آن وقف نیست اگر تقسیم نشده باشد، حاکم شرع (۱) یا متولی وقف می تواند با نظر خبره سهم وقف را جدا کند (۲) (۱) (فاضل): مجتهد جامع الشرائط .. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۲) (سیستانی): اگر تقسیم نشده باشد، متولی وقف و مالک قسمتی که وقف نیست، می توانند وقف را جدا کنند.

(مکارم): مسأله وقف مُشاع جایز است، یعنی می توان مثلاً دو دانگ از خانه یا مزرعه ای را وقف کرد و در صورت لزوم،

حاکم شرع یا متولی می تواند مال موقوفه را با نظر اهل خیره جدا کند.

(زنجانی): مسأله ملکی که مقداری از آن وقف است و مقداری از آن وقف نیست ، اگر تقسیم نشده باشد، مالک قسمتی که وقف نیست به همراه متولی وقف (و در صورتی که وقف

متولی نداشته باشد یا دسترسی به وی امکان پذیر نباشد مالک قسمت غیر وقفی به همراه حاکم شرع (می توانند وقف را جدا کنند و اگر بهره برداری مناسب از مال وقف بدون تقسیم امکان نداشته باشد، بر متولی وقف (یا حاکم شرع) لازم است برای تقسیم وقف اقدام کند.

[مسئله ۲۶۹۰]

مسئله ۲۶۹۰ اگر متولی وقف خیانت کند و عایدات آن را به مصرفی که معین شده نرساند (۱) چنانچه برای عموم وقف نشده باشد (۲) در صورت امکان حاکم شرع باید به جای او متولی امینی معین نماید. (۱) (گلبایگانی): حاکم شرع باید به جای او متولی امینی معین نماید.

(اراکلی): حاکم شرع باید ناظری معین کند که از خیانت متولی جلوگیری کند.

(خوئی)، (سیستانی)، (فاضل)، (تبریزی): حاکم شرع، امینی را به او ضمیمه می نماید که مانع از خیانتش گردد و در صورتی که ممکن نباشد، می تواند (سیستانی): او را عزل و) به جای او متولی امینی معین نماید.

(صافی): حاکم شرع باید شخص امینی را بدو ضمیمه نماید که مانع از خیانتش گردد و در صورتی که ممکن نباشد بجای او متولی امینی معین نماید.

(زنجانی): حاکم شرع باید در صورت امکان با گماردن ناظری از خیانت وی جلوگیری کند و اگر ممکن نیست متولی امین دیگری را معین کند. (۲) (بهجت)، (نوری): چنانچه برای عموم وقف شده باشد ..

(مکارم): مسئله هر گاه در اوقاف عمومی متولی خیانت کند و عایدات آن را به مصرفی که معین شده نرساند، حاکم شرع باید متولی امینی برای آن معین نماید یا در کنار او بگذارد و اگر متولی وقف خاص خیانت کند، حاکم شرع با موافقت طبقه موجود برای آنها متولی تعیین یا ضمیمه می کند.

[مسئله ۲۶۹۱]

مسئله ۲۶۹۱ فرشی را که برای حسینیه وقف کرده اند، نمی شود برای نماز به مسجد ببرند (۱) اگر چه آن مسجد نزدیک حسینیه باشد (۲) (۱) (فاضل)، (مکارم): (فاضل): اگر چه آن مسجد نزدیک حسینیه باشد و اگر ندانند آن فرش مخصوص حسینیه است یا نه، باز بردن آن به جای دیگر صحیح نیست، همچنین سایر اموال وقف، حتی مهر نماز مسجدی را به مسجد دیگری نمی توان برد.

(بهجت): نمی توان برای استفاده های دیگر، حتی برای نماز به مسجد یا غیر مسجد ببرند .. (۲) (سیستانی): ولی اگر ملک حسینیه باشد با اجازه متولی می شود بجای دیگر منتقل نمود.

مسأله ۲۶۹۲ اگر ملکی را برای تعمیر مسجدی وقف نمایند، چنانچه آن مسجد احتیاج به تعمیر ندارد و احتمال هم نمی رود که تا مدتی احتیاج به تعمیر پیدا کند (۱) (در صورتی که غیر از تعمیر احتیاج دیگری نداشته باشد و عایداتش در معرض تلف و نگهداری آن لغو و بیهوده باشد ۲)، می توانند عایدات آن ملک را به مصرف مسجدی که احتیاج به تعمیر دارد برسانند. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست

(۱) (مکارم): در آمد آن ملک را می توان به مصرف تعمیر مسجد دیگری رساند.

(گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (صافی): انتظار هم نمی رود که تا مدّتی احتیاج به تعمیر پیدا کند، می تواند عایدات آن ملک را به مصرف مسجدی که احتیاج به تعمیر دارد برسانند.

(سیستانی): انتظار هم نرود که در آینده نه چندان دور احتیاج به تعمیر پیدا کند و نیز ممکن نباشد که عایدات آن ملک را جمع نموده و نگه دارند که تا بعدها به تعمیر مسجد برسد، در این صورت احتیاط لازم آن است که عایدات آن ملک را در آنچه نزدیک به مقصود واقف بوده صرف نمایند مانند تأمین بقیه احتیاجات مسجد یا تعمیر مسجد دیگر. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (نوری) نیست] (زنجانی): مسأله اگر ملکی را برای تعمیر مسجدی وقف نمایند، در صورتی که این مسجد به هیچ وجه به تعمیر احتیاج نداشته باشد و احتمال احتیاج در آینده را هم ندهند، به طوری که نگهداری عایدات لغو و بیهوده باشد، می توان در دیگر احتیاجات این مسجد صرف کرد و اگر مسجد هیچ گونه احتیاجی نداشته باشد و احتمال احتیاج هم ندهند می توانند عایدات وقف را به مصرف مسجد دیگری که احتیاج به تعمیر دارد برسانند.

[مسأله ۲۶۹۳]

اشاره

مسأله ۲۶۹۳ اگر ملکی را وقف کند که عایدی آن را خرج تعمیر مسجد نمایند و به امام جماعت و به کسی که در آن مسجد اذان می گوید بدهند (۱) در صورتی که بدانند (۲) که برای هر یک چه مقدار معین کرده (۳) باید همانطور مصرف کنند و اگر یقین (۴) نداشته باشند، باید اول مسجد را تعمیر کنند و اگر چیزی زیاد آمد بین امام جماعت و کسی که اذان می گوید بطور مساوی (۵) قسمت نمایند (۶) و بهتر آن است که این دو نفر در تقسیم با یکدیگر صلح کنند. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (زنجانی): متولّی آن را در همه یا برخی از این موارد به گونه ای که به نظر واقف نزدیکتر است مصرف می کند. [پایان مسأله] (۲) (گلپایگانی)، (خوئی)، (فاضل)، (تبریزی)، (صافی): یا اطمینان داشته باشند .. (۳) (سیستانی): در صورتی که برای هر یک مقداری معین کرده باشد، باید همان طور مصرف کنند و اگر تعیین نکرده باشد، باید اول مسجد را تعمیر کنند و اگر چیزی زیاد آمد، متولّی آن را بین امام جماعت و کسی که اذان می گوید به طوری که صلاح می داند قسمت نماید ولی بهتر آن است که این دو نفر در تقسیم با یکدیگر صلح کنند. (۴) (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (فاضل): یا اطمینان .. (۵) (تبریزی): بطور مناسب .. (۶) (گلپایگانی)، (صافی): اگر چیزی زیاد آمد، امام جماعت و کسی که اذان می گوید، در تقسیم آن با یکدیگر مصالحه کنند.

(مکارم): مسأله هرگاه ملکی را وقف کنند که عایدی آن خرج تعمیر مسجد و امام جماعت و اذان گو و مانند آن شود، در صورتی که معلوم باشد برای هر کدام چه مقدار معین کرده، باید

همان گونه مصرف کنند و اگر مقداری برای آن تعیین نشده ، باید مطابق نظر متولی ، آن طور که صلاح و مصلحت است ، عمل نمایند.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۳۲۲ مؤسسات و جمعیت‌هایی که در زمان ما تشکیل می دهند و به ثبت می رسانند و دارای شخصیت حقوقی است می توان چیزی را به آن تملیک کرد و در این صورت باید مطابق اساسنامه مصرف شود؛ اموال این گونه مؤسسات در بعضی از جهات شبیه وقف است ولی وقف نیست ، بلکه ملک آن مؤسسه است و هرگاه کسی از مؤسّسین یا اداره کنندگان از دنیا بروند چیزی به وارث آنها نمی رسد، مگر این که در اساسنامه ذکر شده باشد. آنچه در بالا گفته شد، در مورد مؤسساتی که طبق موازین عقلاء تشکیل شده ، ولی هنوز به ثبت قانونی نرسیده ، نیز جاری است .

احکام وقف (استفادات از مقام معظم رهبری)

اشاره

س ۱۹۹۴: آیا اجرای صیغه وقف در صحت آن شرط است؟ و بر فرض شرط بودن ، آیا عربی بودن صیغه ، شرط است؟

ج : انشاء لفظی در وقف ، شرط نیست زیرا تحقق آن به معاطات هم ممکن است و همچنین در انشاء وقف به لفظ، عربی بودن صیغه آن هم شرط نیست . س ۱۹۹۵: شخصی باغ خود را به این صورت وقف کرده که منافع آن تا پنجاه سال صرف گرفتن اجیر برای قضای نماز و روزه های واقف شود و بعد از پنجاه سال منافع آن در شبهای قدر به مصرف برسد و چهار پسر خود را هم متولی وقف قرار داده است و در حال حاضر این باغ رو به خرابی است و به هیچ وجه قابل استفاده نیست ، ولی اگر فروخته شود، می توان با پول آن برای نماز و روزه واقف به مدت دوست سال اجیر گرفت و چهار پسر او هم با این کار موافق هستند، آیا جایز است باغ مزبور را بفروشند و پول آن را برای این کار مصرف کنند؟

ج : اگر قصد واقف از وقف به صورت مذکور، این بوده که باغ را به نحو ترتیب و تعاقب برای خود و دیگران وقف کند، وقف نسبت به خودش باطل است و نسبت به دیگران وقف منقطع الاوّل می شود که صحت آن خالی از اشکال نیست و اگر واقف اراده کرده که منافع آن باغ را به مدت پنجاه سال برای خودش استثنا کند، صحت این کار شرعاً بدون اشکال است و بنا بر صحت وقف مذکور، تا زمانی که حفظ باغ برای صرف منافع آن در جهت عمل به وصیت و وقف هر چند با صرف مقداری از در آمد آن جهت حفظ و اصلاح باغ به قصد افزایش منافع آن ، ممکن باشد و یا زمین آن هر چند با اجاره دادن برای ساختمان سازی و غیره و مصرف اجاره آن در جهت عمل به وصیت و وقف قابل استفاده باشد، فروش و یا تبدیل آن جایز نیست و در غیر این صورت فروش آن و خرید زمینی مرغوب با پول آن به قصد عمل به وصیت و وقف بدون اشکال است . س ۱۹۹۶: اینحان به فضل و توفیق الهی ساختمانی را به نیت مسجد در روستا بنا کردم ، ولی

با توجه به وجود دو مسجد و عدم وجود مرکز آموزشی در آنجا، روستای مزبور در حال حاضر نیازی به مسجد ندارد. با توجه به اینکه هنوز صیغه وقف آن به عنوان مسجد جاری نشده و دو رکعت نماز به عنوان نماز در مسجد در آن خوانده نشده است، اینجانب آمادگی دارم در صورتی که اشکال شرعی نداشته باشد نیت خود را تغییر داده و آن ساختمان را در اختیار آموزش و پرورش قرار دهم، این مسأله چه حکمی دارد؟

ج: مجرد ساختن ساختمان به نیت مسجد، بدون انشاء صیغه وقف و یا بدون تحویل آن به نمازگزاران برای خواندن نماز، برای تحقق وقف و تمامیت آن کافی نیست، بلکه در ملک مالک باقی می ماند و او حق دارد هر تصرفی که می خواهد در آن بکند، در نتیجه تحویل آن ساختمان به اداره آموزش و پرورش اشکال ندارد. س ۱۹۹۷: آیا مالی که برای خرید لوازم به حسینه ها بخشیده می شود، حکم وقف را دارد یا آنکه لوازمی که با آن مال خریداری می گردند احتیاج به اجرای صیغه وقف دارند؟

ج: مجرد جمع آوری مال، وقف محسوب نمی شود، ولی بعد از خریدن لوازم حسینه با آن اموال و قرار دادن آنها در حسینه برای استفاده، وقف معاطاتی محقق می شود و نیازی به اجرای صیغه وقف ندارد.

شرایط واقف

س ۱۹۹۸: آیا وقف از کسی که اکراه بر آن شده صحیح است؟

ج: اگر واقف اکراه بر وقف شده باشد، تا زمانی که اجازه او به آن ملحق نشود وقف صحیح نیست و کفایت اجازه لاحقه برای صحت آن هم محل اشکال است. س ۱۹۹۹: بعضی از زرتشتیها بیمارستانی ساخته اند و آن را به مدت هزار سال در راه خیر وقف کرده اند، با توجه به ضوابط و مقررات وقف در فقه امامیه، آیا جایز است متولی وقف در حال حاضر بر خلاف شرایط وقفنامه که در آن تصریح شده است: «اگر درآمد بیمارستان از هزینه های آن بیشتر شود باید با آن تعدادی تخت خریداری و به تخت های موجود در بیمارستان اضافه شود»، عمل نماید؟

ج: در مواردی که وقف از مسلمان صحیح است از غیر مسلمان اعم از کتابی و غیر کتابی هم صحیح است، در نتیجه وقف بیمارستان برای استفاده در راه خیر تا هزار سال، هر چند وقف منقطع الآخر است، ولی صحت آن از نظر شرعی بدون اشکال است، لذا عمل به شرایط واقف بر متولی موقوفه واجب است و او حق اهمال آن شرایط و تعدی از آنها را ندارد.

شرایط متولی وقف

س ۲۰۰۰: آیا جایز است متولی وقف که از طرف واقف یا حاکم نصب شده، در برابر کارهایی که برای اداره شئون وقف انجام می دهد برای خودش اجرت بردارد و یا به دیگری بدهد تا آن کارها را به نیابت از او انجام دهد؟

ج: متولی وقف اعم از اینکه از طرف واقف نصب شده باشد و یا از طرف حاکم، در صورتی که اجرت خاصی از طرف

واقف برای او در برابر اداره امور وقف معین نشده باشد،

می تواند اجرت المثل را از درآمدهای وقف برای خودش بردارد. س ۲۰۰۱: دادگاه مدنی خاص شخصی را به عنوان امین در کنار متولی وقف برای نظارت بر اعمال او در اداره امور وقف نصب کرده است، در این قبیل موارد، اگر متولی حق تعیین متولی بعد از خود را داشته باشد، آیا می تواند بدون مشورت و تصویب آن شخص که توسط دادگاه نصب شده مبادرت به تعیین متولی کند؟

ج: اگر حکم به ضم امین به متولی شرعی برای نظارت بر اعمال او عام باشد و شامل همه اعمال مربوط به اداره وقف حتی تعیین متولی وقف برای بعد از خودش هم بشود، حق ندارد در تعیین متولی بعدی بدون مشورت با امین ناظر، خود سرانه به رأی خودش عمل نماید. س ۲۰۰۲: صاحبان خانه ها و زمین های مجاور یکی از مساجد، املاک خود را به قصد توسعه آن بطور مجانی به مسجد داده اند تا به آن ضمیمه شود و امام جمعه هم بعد از مشورت با علما تصمیم به تنظیم سند مستقلی برای وقف آنها گرفته است و همه کسانی که زمین های خود را به مسجد بخشیده اند با این کار موافقت کرده اند، ولی بانی مسجد قدیمی با آن کار مخالفت می کند و خواهان آن است که وقف اراضی جدید در سند وقف قبلی ثبت شود و خود او متولی همه وقف باشد، آیا او حق این کار را دارد؟ و آیا پاسخ مثبت به خواسته او بر ما واجب است؟

ج: اختیار وقف و تنظیم وقفنامه و تعیین متولی خاص زمینهایی که به تازگی به مسجد ضمیمه شده اند با وقف کنندگان جدید است و بانی مسجد قدیمی حق مخالفت با آن را ندارد. س ۲۰۰۳: اگر متولیان حسینیه بعد از اتمام وقف، یک نظام داخلی برای آن تنظیم کنند، ولی بعضی از بندهای آن با مقتضای وقفیت آن معارض باشد، آیا شرعاً عمل به آن بندها جایز است؟

ج: متولی موقوفه حق ندارد چیزی را وضع کند که با مقتضای وقف در تعارض باشد و شرعاً هم عمل به آن جایز نیست. س ۲۰۰۴: اگر چند نفر به عنوان متولی وقف نصب شده باشند، آیا شرعاً صحیح است که بعضی از آنان بدون جلب نظر دیگران بطور انفرادی به تصدی امور وقف پردازند؟ و اگر بین آنان راجع به اداره امور موقوفه اختلاف رأی بروز کند، آیا جایز است هر یک از آنان خودسرانه به رأی خود عمل نمایند یا آنکه واجب است توقف نموده و به حاکم مراجعه کنند؟

ج: اگر واقف، تولیت آنان را بطور مطلق بیان کرده و قرائنی که دلالت بر استقلال بعضی از آنان حتی اکثریت بنماید وجود نداشته باشد، هیچ کدام از آنان حتی اکثریت حق ندارند در اداره امور وقف هر چند مقداری از آن، بنحو مستقل عمل نمایند، بلکه باید برای اداره امور وقف، از طریق مشورت با یکدیگر و اتخاذ رأی واحد، مجتمعاً عمل نمایند و اگر بین آنان اختلاف و نزاعی رخ دهد، واجب است در آن مورد به حاکم شرع مراجعه کنند تا آنان را ملزم به اجتماع نماید. س ۲۰۰۵: آیا عزل بعضی از متولیان وقف توسط متولیان دیگر از نظر شرعی صحیح است؟

ج: صحیح نیست مگر جائی که واقف برای او چنین حقی را قرار داده باشد. س ۲۰۰۶: اگر بعضی از متولیان ادعا کنند که متولیان دیگر خائن هستند و اصرار بر عزل آنان

داشته باشند، حکم شرعی چیست؟

ج: واجب است بررسی اتهام کسانی را که متهم به خیانت هستند، به حاکم شرع ارجاع دهند. س ۲۰۰۷: اگر فردی زمین خود را وقف عام کند و تولیت آن را تا زنده است برای خودش و بعد از مردن برای اکبر اولاد ذکورش قرار دهد و اختیارات خاصی هم در اداره موقوفه برای او قرار دهد، آیا مدیریت اداره اوقاف و امور خیریه حق دارد همه یا بعضی از آن صلاحیتها و اختیارات را از متولی سلب کند؟

ج: تا زمانی که متولی منصوب از طرف واقف، از حدود اختیارات تولیت وقف خارج نشده، اداره امور وقف همانگونه که واقف در انشاء وقف برای او مقرر کرده در اختیار اوست و از نظر شرعی تغییر و تبدیل اختیارات او که در ضمن صیغه وقف توسط واقف مقرر گشته، صحیح نیست. س ۲۰۰۸: فردی قطعه زمینی را برای مسجد وقف کرده و تولیت آن را برای فرزندان خود نسلاً بعد نسل و بعد از انقراض آنان برای امام جماعتی که نمازهای پنجگانه را در آن مسجد می خواند، قرار داده است. بر همین اساس بعد از انقراض نسل متولی، تولیت آن را عالمی که نمازهای پنجگانه را برای مدتی در آن مسجد می خوانده بر عهده گرفته است ولی او هم سکتته نموده و قادر به اقامه نماز جماعت نیست، در نتیجه شورای ائمه جماعات، عالم دیگری را به عنوان امام جماعت کنونی مسجد تعیین کرده است، آیا با این کار عالم قبلی از تولیت عزل می شود یا آنکه حق دارد برای اقامه نماز جماعت فردی را به عنوان وکیل یا نایب خود تعیین کند و خودش به عنوان تولیت باقی بماند؟

ج: اگر فرض بر این باشد که تولیت آن عالم به این عنوان است که او امام جماعت مسجد در نمازهای پنجگانه است، با عجز او از امامت جماعت در مسجد به علت بیماری یا هر علت دیگر، تولیت از او ساقط می شود. س ۲۰۰۹: شخصی املاک خود را وقف نموده تا درآمد آنها در موارد خاصی از کارهای خیر مانند کمک به سادات و اقامه مجالس عزاداری مصرف شود و در حال حاضر با افزایش قیمت اجاره آن املاک که جزء منافع وقف است، بعضی از مؤسسات یا اشخاص به دلیل عدم وجود امکانات در آنها یا دلایل فرهنگی یا سیاسی یا اجتماعی و یا دینی خواهان اجاره ملک موقوفه به قیمت ناچیزی هستند، آیا جایز است مدیریت اوقاف آنها را به قیمتی کمتر از قیمت روز اجاره دهد؟

ج: بر متولی شرعی و مسئول اداره امور وقف واجب است در اجاره دادن به کسی که خواهان آن است و در تعیین مبلغ اجاره رعایت مصلحت و منفعت وقف را بنماید، در نتیجه اگر در تخفیف مبلغ اجاره به سبب اوضاع و احوال خاص مستأجر یا اهمیت کاری که وقف برای آن اجاره داده می شود، نفع و مصلحت وقف باشد اشکال ندارد و الا جایز نیست. س ۲۰۱۰: بر طبق نظر امام راحل «قدس سره» که مسجد متولی ندارد، آیا این حکم شامل املاکی که برای مسجد وقف شده اند مثل املاکی که برای اقامه مجالس وعظ و ارشاد و تبلیغ احکام در مسجد وقف شده اند هم می شود؟ و بر فرض شمول، با توجه به اینکه بسیاری از

مساجد، املاک موقوفه ای دارند که متولی قانونی و شرعی دائمی دارند و اداره اوقاف هم با آنان به عنوان متولی رفتار می کند، آیا جایز است متولیان این اوقاف از تولیت آنها دست بردارند و از انجام وظائف خود نسبت به اداره آنها خودداری کنند با آنکه در استفتائی از حضرت امام «رضوان الله علیه» نقل شده که متولی حق اعراض از تولیت وقف را ندارد بلکه واجب است طبق آنچه واقف مقرر کرده عمل کند و در این باره کوتاهی ننماید؟

ج: حکم به این که مسجد، تولیت بردار نیست مختص به خود مسجد است و شامل موقوفه هایی که برای مسجد وقف شده اند نمی شود در نتیجه به طریق اولی شامل موقوفه هایی که برای اموری از قبیل تبلیغ احکام و موعظه و ارشاد و مانند آن در مسجد وقف شده اند، نمی شود، بنا بر این تعیین متولی برای اوقاف خاص و عام، حتی در مثل وقف ملک برای رفع نیازهای مسجد از قبیل لوازم و روشنایی و آب و نظافت مسجد و غیره، بدون اشکال است و متولی منصوب، حق اعراض از تولیت این قبیل اوقاف را ندارد بلکه واجب است مبادرت به اداره امور وقف همانگونه که واقف در صیغه آن مقرر کرده بنماید هر چند با گرفتن نایب برای این کار باشد و کسی حق ندارد برای او در اداره وقف ایجاد مزاحمت و مشکل کند. س ۲۰۱۱: آیا جایز است فردی غیر از متولی شرعی وقف با دخالت در امور وقف و تصرف در آن و تغییر شرطهایی که در صیغه وقف ذکر شده برای متولی شرعی آن ایجاد مزاحمت کند، و آیا جایز است از متولی بخواهد تا زمین موقوفه را به شخصی که متولی، او را صالح نمی داند، تحویل دهد؟

ج: اداره امور وقف طبق آنچه که واقف در انشاء وقف مقرر کرده فقط بر عهده متولی شرعی خاص است و اگر متولی خاصی از طرف واقف نصب نشده باشد، اداره امور وقف بر عهده حاکم مسلمین است و کسی حق دخالت در آن را ندارد، همچنانکه کسی حتی متولی شرعی، حق تغییر وقف از جهت آن و همچنین تغییر و تبدیل شرایط مذکور در انشاء وقف را ندارد. س ۲۰۱۲: اگر واقف شخصی را به عنوان ناظر و مراقب وقف تعیین کند و شرط نماید که فقط ولی امر مسلمین بتواند او را از نظارت و اشراف بر وقف عزل کند، آیا جایز است او خودش را از این کار عزل کند؟

ج: جایز نیست ناظر وقف بعد از قبول نظارت، خودش را از نظارت بر وقف عزل کند، همانگونه که برای متولی وقف هم این کار جایز نیست. س ۲۰۱۳: وقفی وجود دارد که قسمتی از آن خاص و قسمتی از آن عام است و واقف راجع به تولیت آن اینگونه گفته است: «بعد از فوت هر یک، تولیت وقف بر عهده فرد اکبر و اصلح از اولاد ذکور نسلاً بعد نسل و عقباً بعد عقب با تقدم نسل اول بر نسل دوم است.» در این صورت اگر در بین افراد یک طبقه، شخص جامع الشرایطی باشد، ولی از پذیرش تولیت وقف امتناع بورزد ولی با تولیت فرزند کوچکتری که او را اصلح و شایسته برای این کار می داند، موافقت نماید، آیا جایز است فرزند کوچکتر در صورتی که سایر شرایط در او باشد، تولیت آن وقف را قبول کند؟

ج: فردی که واجد شرایط تولیت است می تواند از قبول تولیت امتناع ورزد لکن اگر تولیت را پذیرفت، بنا بر احتیاط جایز نیست خود را عزل کند ولی اشکال ندارد که فرد دیگری

را در صورتی که امین و شایسته باشد برای اداره امور وقف و کیل نماید و همچنین جایز نیست فردی از طبقه بعدی با وجود فردی واجد شرایط از طبقه قبلی و قبول تولیت توسط او تولیت امور وقف را بر عهده بگیرد. س ۲۰۱۴: اگر افرادی از موقوف علیهم که در صورت داشتن شرایط حق تولیت دارند، به حاکم شرع مراجعه کنند و از او بخواهند که آنان را به عنوان متولی نصب نماید و حاکم شرع هم تقاضای آنان را به دلیل عدم وجود شرایط در آنان رد کند، آیا جایز است آنان با تعیین فرد واجد شرایط، به این دلیل که سن کمتری دارد مخالفت کنند؟

ج: کسی که فاقد شرایط است حق تصدی تولیت وقف و مخالفت با فرد واجد شرایط را ندارد. س ۲۰۱۵: اگر متولی منصوب برای اداره امور وقف به علتی در انجام وظیفه خود کوتاهی و سهل انگاری کند، آیا برکناری او از منصب خود و تعیین فرد دیگری برای تصدی تولیت وقف جایز است؟

ج: مجرد کوتاهی و سهل انگاری در اداره امور وقف مجوز شرعی برای برکناری و عزل متولی منصوب و تعیین فرد دیگری بجای او نیست، بلکه باید در این رابطه به حاکم مراجعه کرد تا او را وادار نماید که کارهای وقف را انجام دهد و اگر الزام او ممکن نباشد از وی بخواهد که وکیل صالحی را برای اداره امور وقف از طرف خود انتخاب کند و یا اینکه خود حاکم فرد امینی را به او ضمیمه نماید. س ۲۰۱۶: ولایت تصرف برای حفظ و تعمیر و اصلاح و جمع آوری نذورات و تبرعات مرقد های فرزندان ائمه «علیهم السلام» که در شهرها و روستاهای ایران هستند و سالهای زیادی بر آنها گذشته و وقف خاص هم نیستند و متولی خاصی هم ندارند، با چه کسی است؟ آیا کسی حق دارد ادعای مالکیت زمین مرقد و حرم فرزندان ائمه «علیهم السلام» را که از زمانهای قدیم محل دفن اموات بوده، بنماید؟

ج: تولیت بقاع مبارکه و اوقاف عام که متولی خاصی ندارند با حاکم و ولی امر مسلمین است و این تولیت در حال حاضر به نماینده ولی فقیه در اداره اوقاف و امور خیریه واگذار شده است و زمین صحن و مرقد فرزندان ائمه «علیهم السلام» و حرم ایشان که از زمانهای گذشته برای دفن اموات مسلمانان در نظر گرفته شده، حکم وقف عام را دارد مگر آنکه خلاف آن از طریق شرعی نزد حاکم ثابت شود. س ۲۰۱۷: آیا جایز است کسانی که از وقف استفاده می کنند و همگی هم مسلمان هستند، فرد غیر مسلمانی را به اداره اوقاف برای صدور حکم تعیین او به عنوان متولی وقف معرفی کنند؟

ج: تولیت وقف مسلمانان توسط غیر مسلمان جایز نیست. س ۲۰۱۸: متولی منصوب از طرف واقف و غیر منصوب از طرف او چه کسی است؟ و اگر واقف شخص معینی را به عنوان متولی وقف معین کند و تعیین متولی بعدی را هم بر عهده او قرار دهد، آیا کسی را هم که متولی اول به عنوان متولی بعدی تعیین می کند، متولی منصوب محسوب می شود؟

ج: متولی منصوب کسی است که واقف او را هنگام انشاء صیغه وقف به عنوان متولی آن معین می کند و اگر هنگام انشاء وقف حق تعیین متولی بعدی را به متولی که نصب کرده واگذار

کند، مبادرت او به تعیین متولی بعدی اشکال ندارد و شخصی که او برای تولیت وقف معین می کند در حکم متولی منصوب از طرف واقف است .

س ۲۰۱۹: آیا جایز است اداره اوقاف جمهوری اسلامی متولی وقف را بر کنار کند؟ و در صورتی که جایز باشد شرایط آن چیست ؟

ج : اداره اوقاف به مقداری که مقررات قانونی به او اجازه می دهد حق دارد در وقف هایی که متولی خاصی دارند، دخالت نماید. س ۲۰۲۰: آیا جایز است متولی وقف تولیت خود را به اداره اوقاف و امور خیریه واگذار نماید؟

ج : متولی وقف حق این کار را ندارد، ولی اشکال ندارد که اداره اوقاف یا شخص دیگری را برای انجام امور وقف وکیل کند. س ۲۰۲۱: دادگاه ، شخصی را به عنوان امین ناظر برای نظارت بر اعمال متولی وقف که متهم به کوتاهی در اداره امور آن می باشد، تعیین نموده است و سپس متولی بعد از ثبوت براءت ذمه اش از آن اتهامات فوت نموده است ، آیا امین ناظر مزبور حق دارد با امضاء و تنفیذ یا فسخ و ابطال قرارها و تصمیم هایی که متولی چند سال قبل از انتخاب او به عنوان ناظر اتخاذ کرده ، در آنها دخالت و اظهار نظر کند یا آنکه مسئولیت و حق نظارت او فقط مربوط به فاصله زمانی بین صدور قرار تعیین او به عنوان ناظر تا تاریخ وفات متولی است ؟ و با توجه به اینکه هنوز از تاریخ صدور حکم براءت متولی هیچ اقدامی برای عزل امین صورت نگرفته ، آیا اختیارات و مسئولیت او با صدور حکم براءت متولی از آن اتهامات پایان می پذیرد یا آنکه متوقف بر عزل از طرف دادگاه است ؟

ج : اگر ضم امین به متولی شرعی بخاطر توجه اتهام به او در مورد اداره امور وقف باشد، او فقط حق دخالت و اظهار نظر در اموری را دارد که برای نظارت بر آنها معین شده است و صلاحیت او در نظارت بر کارهای متولی متهم ، با صدور حکم به براءت او و رفع اتهام از وی به پایان می رسد، همانگونه که بعد از وفات متولی قبلی و انتقال تولیت وقف بعد از او به شخص دیگر، امین مزبور حق دخالت در امور وقف و اعمال متولی جدید را ندارد.

شرایط عین موقوفه

س ۲۰۲۲: اگر افرادی اقدام به جمع آوری پول از نیکوکاران و خرید خانه ای با آن به قصد حسینیه کنند، آیا اقدام آنان برای جمع آوری پول برای این کار کافی است تا حق وقف آن خانه را به عنوان حسینیه داشته باشند یا آنکه باید برای این کار از صاحبان پولها وکالت بگیرند؟ و از آنجا که در واقف شرط است که یا مالک باشد و یا در حکم مالک ، و این افراد مالک نیستند، آیا به صرف جمع آوری پول توسط آنان ، بر آنان حکم مالک صدق می کند تا حق وقف داشته باشند؟

ج : اگر از طرف افراد خیر وکیل باشند تا خانه را بعد از خرید، به عنوان حسینیه وقف کنند، وقف آنان به وکالت از مالکین صحیح است . س ۲۰۲۳: آیا جنگلها و مراتع طبیعی که انسان دخالتی در ایجاد آنها ندارد و همانگونه که اصل چهل و پنجم قانون اساسی جمهوری اسلامی تصریح کرده از انفال محسوب می شوند، قابل وقف هستند؟

ج : در صحّت وقف ، سابقه مالکیت شرعی خاص واقف شرط است و چون جنگلها و مراتع

طبیعی که از انفال و اموال عمومی هستند، ملک خاص کسی نیستند، در نتیجه وقف آنها توسط هیچ فردی صحیح نیست. س ۲۰۲۴: فردی سهم مشاعی از یک زمین زراعی را خریده و آن را بطور رسمی به نام پسرش نموده، آیا جایز است این زمین را که برای پسرش خریده است، وقف کند؟

ج: مجزّد ثبت ملک به نام کسی، ملاک مالکیت شرعی فردی که ملک به نام او به ثبت رسیده، نیست، در نتیجه اگر پدر بعد از خرید زمین و ثبت آن به نام پسرش، آن را به او هبه کرده و قبض آن نیز بطور صحیح محقق شده باشد، در این صورت حق ندارد آن را وقف کند زیرا مالک آن نیست، ولی اگر فقط سند زمین را به نام او کرده و زمین در مالکیت خودش باقی مانده باشد، او از نظر شرعی مالک آن است و حق دارد آن را وقف کند. س ۲۰۲۵: اگر مسئولین شرکت نفت و سازمان زمین شهری مقداری از زمین های تحت اختیار خود را برای ساخت مساجد و مدارس علمیه اختصاص بدهند و علاوه بر انشاء صیغه وقف، قبض و اقباض هم صورت بگیرد، آیا این زمینها موقوفه محسوب می شوند و احکام وقف بر آنها مترتب می گردد؟

ج: اگر این زمینها از اموال عمومی دولت باشند و مصرف خاصی برای آنها تعیین شده باشد قابل وقف نیستند ولی اگر از اراضی مواتی باشند که ملک کسی نیستند و در اختیار دولت یا شرکت نفت و یا سازمان زمین شهری باشند، احیاء آنها با اجازه مسئولین مربوطه به عنوان مسجد یا مدرسه و مانند آن اشکال ندارد. س ۲۰۲۶: آیا شهرداری حق دارد بعضی از املاک خود را در جهت مصالح عمومی وقف نماید؟

ج: این امر تابع حدود اختیارات قانونی شهرداری و خصوصیت ملک است، بنا بر این اگر از املاکی باشد که شهرداری از نظر قانونی حق دارد آنها را به مصالح عمومی شهر از قبیل درمانگاه یا بیمارستان یا مسجد و یا امور دیگر اختصاص بدهد، در این صورت اشکال ندارد، ولی اگر از املاکی باشد که مخصوص استفاده برای امور مربوط به شهرداری است، حق ندارد آنها را وقف کند.

شرایط موقوف علیه

س ۲۰۲۷: اهالی منطقه ای بعد از ساخت یک مسجد در قطعه زمینی که از سازمان زمین شهری گرفته بودند، در مورد کیفیت وقف آن که عام باشد یا خاص، اختلاف پیدا کردند، عدّه ای از آنان معتقد بودند که باید به عنوان وقف خاص ثبت شود، تعدادی هم اعتقاد داشتند که چون همه اهالی در ساختن آن مشارکت داشته اند باید وقف عام باشد، حکم این مسأله چیست ؟

ج: مسجد جزء وقف های عام است و نمی توان آن را برای گروه یا طائفه خاصی، وقف نمود، ولی در نامگذاری، نسبت دادن آن به یک مناسبتی به شخص یا اشخاصی اشکال ندارد، ولی شایسته نیست مؤمنینی که در ساخت مسجد مشارکت داشته اند، در این رابطه نزاع کنند. س ۲۰۲۸: رئیس فرقه منحرفی املاک خود را به این فرقه وقف کرده است و با توجه به اینکه مشروعیت جهت وقف در صحت آن شرط است و از طرفی اهداف و اعتقادات و اعمال این فرقه منحرفه فاسد و گمراه

کننده و باطل هستند، آیا این وقف صحیح است؟ و آیا استفاده از این

اموال به نفع فرقه مذکور جایز است؟

ج: اگر ثابت شود جهتی که ملک برای آن وقف شده، جهتی حرام و از مصادیق اعانه بر گناه و معصیت است، چنین وقفی باطل بوده و استفاده از آن اموال در جهتی که شرعاً حرام است، صحیح نمی باشد.

عبارتهای وقف

س ۲۰۲۹: آیا شرکت کنندگان در مجالس عزاداری و اهالی منطقه ای که حسینیه برای آنان تأسیس شده، حق دخالت در تفسیر فقرات وقفنامه را دارند؟

ج: برای فهم مفاد وقف نامه، در صورتی که اجمال یا ابهام داشته باشند، باید به شواهد و قرائن حالیه و مقالیه و یا به عرف مراجعه کرد و کسی حق ندارد آنها را از طرف خودش تفسیر به رأی کند. س ۲۰۳۰: اگر مکانی برای تعلیم و تحصیل علوم دینی وقف شده باشد، آیا با وجود طلاب مشغول به تحصیل در آن مکان، جایز است افراد عادی و مسافران از امکانات آنجا استفاده نمایند؟

ج: اگر آن مکان وقف خصوص طلاب علوم دینی و یا به منظور تدریس و تحصیل علوم دینی در آن باشد، جایز نیست دیگران از آنجا استفاده کنند. س ۲۰۳۱: عبارت زیر در وقفنامه ای آمده است: «در صیغه وقف شرط شده که هیئت از عموم اهالی به عنوان هیئت امناء انتخاب شود.» آیا این عبارت دلالت بر تعیین انتخاب کنندگان می کند؟ و بر فرض عدم دلالت بر تعیین انتخاب کنندگان، حق انتخاب هیئت امناء با چه کسانی است؟

ج: ظاهر عبارت مذکور، لزوم مشارکت عموم اهالی در انتخاب هیئت امناء می باشد. س ۲۰۳۲: اگر وصف «ارشد و اصلح» در تولیت فرزند ذکوری که از جهت سنی در بین موقوف علیهم از همه بزرگتر است، شرط باشد، آیا اثبات رشد و صالح بودن هم واجب است یا اینکه مجرد بزرگتر بودن او از جهت سنی باعث می شود که اصل بر اصلح و ارشد بودن او گذاشته شود؟

ج: باید همه شروط تصدی تولیت احراز شود. س ۲۰۳۳: شخصی املاک خود را برای مجالس عزاداری حضرت ابا عبد الله الحسین «علیه السلام» در ایام محرم و غیر آن وقف کرده است و بعد از خودش فرزندان خود را تا ابد، متولی آن قرار داده و ثلث منافع املاک را هم برای متولی قرار داده است، اگر در زمانی واقف، اولاد مذکور و مؤنث از طبقه اول و دوم و سوم داشته باشد، آیا تولیت وقف برای همه آنان بطور مشترک است و حق تولیت بین آنان تقسیم می شود؟ و بر فرض تقسیم بین همه آنان، آیا بین فرزندان مذکور و مؤنث بطور مساوی تقسیم می شود یا با تفاوت؟

ج: اگر قرینه ای که دلالت بر ترتیب بر حسب طبقات ارث و تقدیم نسل سابق بر لاحق بکند، وجود نداشته باشد، همه طبقات موجود در هر زمانی بطور مشترک و مساوی متولی وقف هستند و حق تولیت بدون آنکه تفاوتی بین مذکور و مؤنث باشد،

بطور مساوی بین آنان تقسیم می شود. س ۲۰۳۴: اگر واقف ، تولیت وقف را بعد از خودش برای مطلق علما و مجتهدین قرار دهد، آیا یکی از علمائی که مجتهد نیست حق دارد امور تولیت را در اختیار بگیرد؟

ج: تا زمانی که احراز نشود که مقصود واقف از علما خصوص مجتهدین است، تولیت وقف توسط عالم دینی اشکال ندارد هر چند حائز رتبه اجتهاد نباشد.

احکام وقف

س ۲۰۳۵: عده ای از افراد بدون اجازه متولی خاص، اقدام به تخریب کتابخانه واقع بین اتاق مدرسه مسجد جامع و آشپزخانه حسینیه که متصل به مسجد است نموده اند و آن را جزء مسجد کرده اند، آیا این کار آنان صحیح است؟ و آیا نماز خواندن در آن مکان جایز است؟

ج: اگر ثابت شود که زمین کتابخانه، فقط برای کتابخانه وقف شده است، کسی حق تغییر و تبدیل آن به مسجد را ندارد و نماز خواندن در آن جایز نیست و هر کسی که ساختمان آن را خراب کرده، واجب است آن را به حالت اولیه اش برگرداند، ولی اگر وقف آن برای خصوص کتابخانه ثابت نشود، نماز خواندن در آن اشکال ندارد. س ۲۰۳۶: آیا جایز است مکانی برای مدت موقتی مثلاً ده سال به عنوان مسجد وقف شود و بعد از انقضای این مدت دوباره به ملکیت واقف یا ورثه او برگردد؟

ج: این کار به عنوان وقف موقت صحیح نیست و عنوان مسجدیت هم با آن محقق نمی شود، ولی حبس آن مکان برای نمازگزاران به مدت معین اشکال ندارد. س ۲۰۳۷: زمین موقوفه ای در کنار قبرستانی که برای دفن اموات اهالی کافی نیست، وجود دارد و موقعیت آن برای تبدیل به قبرستان مناسب است، آیا تبدیل آن به قبرستان جایز است؟

ج: تبدیل زمینی که برای جهتی غیر از دفن اموات وقف شده، به قبرستان به طور رایگان جایز نیست، ولی اگر وقف آن از قبیل وقف منفعت باشد، متولی شرعی آن می تواند در صورتی که به مصلحت و نفع وقف بداند آن را برای دفن اموات اجاره دهد. س ۲۰۳۸: بعضی از زمینهای وقفی در مسیر طرحهای توسعه و احداث خیابانها و پارکهای ملی و ساختمان های دولتی قرار می گیرند و بدون اجازه متولی شرعی و بدون پرداخت اجاره و پول آنها، توسط بعضی از مؤسسات و اداره های دولتی مصادره می شوند، آیا انجام این کار برای آنان جایز است؟ آیا کسی که در این زمینهای موقوفه تصرف می کند باید عوض یا قیمت آنها را بپردازد؟ و آیا باید اجرت المثل تصرفاتش را از هنگام تصرف بپردازد؟ و آیا در پرداخت قیمت موقوفه و یا دادن عین دیگری به جای آن توسط مؤسسات و ادارات، اذن گرفتن از حاکم شرع واجب است یا این که جایز است اداره اوقاف یا متولی وقف با رعایت مصلحت و نفع وقف با آنان در مورد عوض یا قیمت آن توافق نماید؟

ج: جایز نیست کسی بدون اذن و اجازه متولی شرعی در وقف تصرف کند، همانگونه که اگر وقف از قبیل وقف منفعت باشد، تصرف در آن هم فقط بعد از اجاره کردن آن از متولی جایز است همچنین فروش و تبدیل وقفی که قابلیت انتفاع در جهت وقف را دارد، جایز نیست و اگر شخصی آن را تلف کند ضامن آن است و اگر بدون اجازه متولی شرعی، در آن تصرف نماید، ضامن اجرت المثل آن است و باید آن را به متولی شرعی وقف بپردازد تا در جهت وقف مصرف نماید و در این رابطه فرقی بین اشخاص و مؤسسات و اداره های دولتی

نیست و جایز است متولی وقف، بدون مراجعه به حاکم یا متصرف یا تلف کننده با رعایت مصلحت وقف، در مورد اجرت یا عوض آن توافق نماید.

س ۲۰۳۹: زمین موقوفه ای وجود دارد که دارای راهی است که فقط برای عبور چارپایان مناسب است و در حال حاضر به سبب ساخت و ساز خانه در کنار آن باید راه مزبور توسعه پیدا کند، آیا توسعه آن از دو طرف بطوری که به مقدار مساوی از زمین وقفی و املاک شخصی را در بر بگیرد جایز است؟ و بر فرض عدم جواز، آیا جایز است برای توسعه راه، آن مقدار از زمین وقفی از متولی آن اجاره شود؟

ج: تغییر وقف به محل عبور و جاده جایز نیست، مگر آنکه ضرورت الزام آوری آن را اقتضا کند و یا خود موقوفه برای انتفاع از آن نیاز به آن راه داشته باشد، ولی اجاره زمینی که وقف منفعت است برای توسعه راه عبور و مرور با رعایت مصلحت وقف اشکال ندارد. س ۲۰۴۰: زمینی بیست سال پیش وقف اهالی منطقه ای شده تا اموات خود را در آن دفن کنند و واقف تولیت آن را برای خودش و سپس برای یکی از علمای شهر که در وقفنامه ذکر کرده قرار داده و کیفیت انتخاب متولی بعد از عالم مزبور را هم معین نموده است، آیا متولی کنونی حق تغییر وقف یا تغییر بعضی از شرایط آن و یا اضافه کردن شرایط دیگر به آن را دارد؟ و اگر این تغییر بر جهتی که زمین برای آن وقف شده تأثیر بگذارد، مثل اینکه آن را ایستگاه ماشین نماید، آیا موضوع وقف به حال خود باقی می ماند؟

ج: با این فرض که وقف از نظر شرعی با تحقق قبض، محقق و نافذ شده است، دیگر تغییر و تبدیل آن و همچنین تغییر بعضی از شرایط و یا اضافه کردن شرایط جدید به آن توسط واقف یا متولی جایز نیست و با تغییر وقف از حالت قبلی اش، وقفیت آن زایل نمی شود. س ۲۰۴۱: فردی مغازه خود را برای ایجاد صندوق قرض الحسنه وابسته به مسجد وقف کرده و از دنیا رفته است و چندین سال است که آن مکان بسته مانده و در حال حاضر در معرض خرابی است، آیا استفاده از آن برای کارهای دیگر جایز است؟

ج: اگر وقف مغازه برای ایجاد صندوق قرض الحسنه در آن، محقق شده باشد، و فعلاً نیازی به ایجاد صندوق قرض الحسنه در آن مسجد نباشد، استفاده از آن برای صندوقهای قرض الحسنه ای که وابسته به مساجد دیگر باشد، اشکال ندارد و اگر این هم ممکن نباشد استفاده از آن در هر کار خیری جایز است. س ۲۰۴۲: شخصی قطعه زمینی را با سهم آب آن برای خواندن تعزیه امام حسین « علیه السلام » که در یکی از شهبای محرم یا صفر و در شب شهادت امیر المؤمنین « علیه السلام » در مسجد « الحی » برگزار می شود، وقف نموده است و بعداً به یکی از ورثه اش وصیت کرده که آن زمین را در اختیار وزارت بهداشت قرار بدهد تا بیمارستانی در آن ساخته شود، این کار چه حکمی دارد؟

ج: تغییر و تبدیل وقف از وقف منفعت به وقف انتفاع، جایز نیست، ولی اجاره دادن آن برای ساخت بیمارستان و مصرف اجاره آن در جهت وقف، به شرطی که به مصلحت وقف

باشد، اشکال ندارد. س ۲۰۴۳: آیا می توان در زمین های وقفی مصّلی یا حسینیّه ساخت ؟

ج: زمینهای وقفی، قابل وقف مجدد به عنوان مسجد یا حسینیّه و غیره نیستند و واگذاری آنها بطور مجّانی برای ساخت مصّلی یا یکی از مؤسسات عمومی مورد نیاز مردم برای هیچ کس جایز نیست، ولی اجازه دادن آنها توسط متولّی شرعی برای ساختن مصّلی یا مدرسه یا حسینیّه در آنها اشکال ندارد و مبلغ اجازه زمینهای مزبور باید در جهاتی که برای وقف معین شده است، مصرف شود. س ۲۰۴۴: معنای وقف عام و وقف خاص چیست؟ عدّه ای می گویند: تغییر وقف خاص بر خلاف قصد واقف و تبدیل آن به ملک خاص جایز است، آیا این سخن صحیح است؟

ج: عموم و خصوص در وقف با ملاحظه موقوف علیه است، بنا بر این وقف خاص، وقف بر شخص یا اشخاص معین است مانند وقف بر اولاد و یا وقف بر زید و فرزندان او و وقف عام وقف بر جهات و مصالح عمومی مانند مساجد و مکانهای استراحت و مدارس و امور مشابه دیگر و یا وقف بر عناوین کلی مثل فقرا و ایّام و بیماران و کسانی که در راه مانده اند و مانند آن است و این اقسام سه گانه تفاوتی از جهت اصل وقف ندارند، هر چند از حیث احکام و آثار تفاوت دارند، مثلاً در وقف بر جهات و مصالح عمومی و همچنین در وقف بر عناوین عمومی قبول کسی شرط نیست و همچنین وجود مصداق موقوف علیهم در خارج هنگام اجرای صیغه وقف هم شرط نیست در حالی که در وقف خاص این امور شرط هستند و همچنین در وقف بر جهات و مصالح عمومی که به صورت وقف انتفاع هستند از قبیل مساجد و مدارس و قبرستان ها و پل ها و مانند آنها، وقف به هیچ وجه قابل فروش نیست حتّی اگر خراب شود، بر خلاف وقف خاص و وقف بر عناوین کلی به صورت وقف منفعت که فروش و تبدیل آنها در بعضی از حالتهاستثنای جایز است. س ۲۰۴۵: یک نسخه خطی قرآن مربوط به سنه ۱۲۶۳ هـ ش وقف یک مسجد شده و در حال حاضر در معرض از بین رفتن است. آیا جلد کردن و نگهداری این اثر مقدس و ارزشمند نیاز به اجازه شرعی دارد؟

ج: اقدام به جلد کردن و اصلاح جلد و ورق های قرآن مجید و نگهداری آن در همان مسجد، احتیاج به اجازه خاصّی از طرف حاکم شرع ندارد. س ۲۰۴۶: آیا غصب وقف و تصرّف در آن در غیر جهت وقف موجب ضمان اجرت المثل است؟ و آیا تلف کردن وقف مثل اینکه ساختمان آن تخریب گردد و یا زمین موقوفه تبدیل به خیابان شود، موجب ضمان مثل یا قیمت آن می گردد؟

ج: در وقف خاص مانند وقف بر اولاد و همچنین در وقف عامّی که به صورت وقف منفعت است، غصب و تصرّف در غیر جهت وقف یا بدون اذن موقوف علیهم در اوّلی و بدون اذن متولّی شرعی در دوّمی، موجب ضمان عین و منفعت است و ردّ عوض منافع استیفا شده

و استیفا نشده هم واجب است و همچنین ردّ عین در صورتی که موجود باشد و ردّ عوض آن در صورتی که در دست او یا بر اثر فعل او تلف شده باشد واجب است و عوض منافع باید در جهت وقف و عوض عین موقوفه در بدل وقفی که تلف شده مصرف شود و در وقف عامی که بصورت وقف انتفاع است مثل مساجد و مدارس و کاروانسراها و پلها و مقبره ها و مانند آنها که وقف بر جهات یا عناوین عمومی هستند تا موقوف علیهم از آنها انتفاع ببرند در صورتی که توسط غاصب غصب شوند و آنها را در جهتی غیر از منافی که برای آنها وقف شده اند بکار ببرد باید اجرت المثل تصرفاتش در چیزهایی از قبیل مدارس و کاروانسراها و حمامها را پردازد بر خلاف مساجد و مقبره ها و زیارتگاهها و پلها که ضامن اجرت المثل تصرفاتش در آنها نیست و اگر عین این موقوفات را تلف کند باید عوض مثلی یا قیمی آنها را بدهند که آن هم در بدل وقف تلف شده مصرف می شود. س ۲۰۴۷: شخصی ملک خود را برای برپایی مجالس عزاداری سید الشهداء « علیه السلام » در روستا وقف کرده است ، ولی در حال حاضر متولی وقف ، توانایی اقامه عزا در روستای مذکور در وقفنامه را ندارد، آیا جایز است در شهری که در آن اقامت دارد مجالس عزاداری برگزار کند؟

ج : اگر وقف ، مخصوص اقامه مجالس عزاداری در همان روستا باشد، تا زمانی که عمل به وقف هر چند با گرفتن و کیل برای آن ، در همان روستا ممکن باشد، حق ندارد آن مجالس را به جای دیگر انتقال دهد بلکه واجب است فردی را نایب بگیرد تا در آن روستا مجالس عزاداری برپا کند. س ۲۰۴۸: آیا جایز است همسایگان مسجد از برق آن برای جوشکاری آهن ساختمان های خود استفاده کنند و پول مصرف برق و حتی بیشتر از آن را به مسئولین اداره امور مسجد پردازند؟ و آیا جایز است مسئولین مسجد، اجازه استفاده از برق آن را بدهند؟

ج : استفاده از برق مسجد برای کارهای شخصی جایز نیست و مسئولین مسجد هم جایز نیست چنین اجازه ای را بدهند. س ۲۰۴۹: چشمه آب موقوفه ای وجود دارد که در طول سالهای متمادی مورد استفاده مردم بوده است ، آیا لوله کشی از آن به مکانهای متعدد و یا به منازل شخصی جایز است ؟

ج : اگر کشیدن لوله از آن ، تغییر وقف و یا انتفاع در غیر جهت وقف نباشد و مانع استفاده بقیه موقوف علیهم از آب آن نشود، اشکال ندارد و الا جایز نیست . س ۲۰۵۰: زمینی برای تعزیه خوانی و طلاب علوم دینی وقف شده است ، این زمین در کنار راه اصلی روستا قرار دارد، در حال حاضر بعضی از اهالی روستا قصد دارند راه دیگری را در آن بسازند که در طرف دیگر زمین مزبور واقع می شود، اگر فرض کنیم که کشیدن این راه در افزایش قیمت زمین مؤثر باشد، آیا انجام این کار جایز است ؟

ج : مجوز افزایش قیمت زمین موقوفه بر اثر کشیدن جاده در قسمتی از آن ، مجوز شرعی تصرف در زمین وقفی یا تبدیل آن به راه نیست .

س ۲۰۵۱: در نزدیکی یک مسجد خانه ای وجود دارد که صاحبش آن را برای سکونت امام جماعت مسجد وقف کرده است ، ولی در حال حاضر به علت کثرت عائله و مراجعه کنندگان و دلایل دیگر مناسب سکونت او نیست و خود امام جماعت هم منزلی دارد که در آن زندگی می کند و احتیاج به تعمیرات دارد و برای ساخت آن مقداری وام گرفته است ، آیا جایز است خانه موقوفه را اجاره دهد و پول اجاره آن را برای پرداخت بدهی های خانه ای که در آن ساکن است و انجام تعمیرات آن ، مصرف نماید؟

ج: اگر خانه به صورت وقف انتفاع ، برای سکونت امام جماعت مسجد وقف شده باشد، شرعاً او حق اجاره دادن آن را ندارد هر چند به قصد استفاده از اجاره آن برای پرداخت دیون و تعمیر منزل مسکونی اش باشد و اگر آن خانه بخاطر کوچکی ، نیاز او را برای سکونت خانواده اش و آمدن مهمان و پاسخگویی به مراجعه کنندگان برطرف نمی کند، می تواند از آن در بعضی از ساعات روز یا شب مثلاً برای پاسخگویی به مراجعه کنندگان استفاده کند و یا آنکه خانه مزبور را به امام جماعت دیگری بدهد تا در آن سکونت کند. س ۲۰۵۲: ساختمان کاروانسرای که برای استراحت کاروانها اجاره داده می شود، وقف است و تولیت آن با امام راتب فعلی مسجدی است که در مقابل آن مکان قرار دارد و به علت اینکه مسئله بطور دقیق نزد مراجع بیان نشده ، ساختمان کاروانسرا خراب شده و بجای آن حسینیه ای ساخته شده است ، آیا منافع این مکان به همان صورت قبل از تغییر باقی می ماند؟

ج: تبدیل کاروانسرای که وقف منفعت است به حسینیه که وقف انتفاع است ، جایز نیست ، بلکه ساختمان کاروانسرا باید به همان صورت قبلی خود برگشت داده شود تا به کاروانها و مسافران اجاره داده شود و در آمد اجاره آن در همان جهتی که واقف تعیین کرده به مصرف برسد، ولی اگر متولّی شرعی تشخیص دهد که مصلحت کوتاه مدّت و دراز مدّت وقف اقتضا می کند که آن مکان به همین صورت فعلی برای برپایی شعائر دینی اجاره داده شود و اجاره آن در جهت وقف به مصرف برسد، جایز است این کار را انجام دهد. س ۲۰۵۳: آیا فروش سرقفلی مغازه ای که در زمین صحن مسجد ساخته شده جایز است ؟

ج: در صورتی که ایجاد مغازه در صحن مسجد، شرعاً مجاز بوده فروش سرقفلی آن با رعایت مصلحت و نفع وقف ، با اذن متولّی شرعی مانعی ندارد و در غیر این صورت واجب است ساختمان مغازه خراب شود و زمین آن به همان صورت اول به حیاط مسجد اضافه شود. س ۲۰۵۴: گاهی بعضی از مؤسسات دولتی و غیر دولتی به سبب مسائل فنی و طراحی از قبیل ساختن سدها و نیروگاههای برق و پارکهای عمومی و مانند آن ، مجبور به تصرف در زمینهای وقفی می شوند، آیا مجری این طرحها از نظر شرعی ملزم به پرداخت عوض یا اجرت وقف است ؟

ج: در اوقاف خاص باید برای اجاره یا خرید وقف به موقوف علیهم مراجعه کرد و در وقف بر عناوین عمومی که به نحو وقف منفعت وقف شده اند تا منافع آنها در جهت وقف مصرف شود برای تصرف در آن باید از متولّی شرعی آن اجاره شوند و مال الاجاره هم باید به

او پرداخت شود تا آن را در جهت وقف مصرف کند، و اگر تصرفات در این قبیل وقف ها در حکم تلف کردن عین باشد موجب ضمان است و بر متصرف واجب است که عوض عین موقوفه را به متولی وقف بدهد تا با آن ملک دیگری بخرد و آن را بجای وقف اول وقف نماید تا درآمدهای آن در جهت وقف به مصرف برسد. س ۲۰۵۵: شخصی چندین سال قبل مغازه ای را قبل از تکمیل ساختمان آن اجاره نمود و پول سرقفلی آن را در همان زمان پرداخت کرد و سپس با اجازه مالک، آن را با پول اجاره همان مغازه تکمیل نمود و در طول مدت اجاره، نصف ساختمان را با سند رسمی از مالک خرید و در حال حاضر مدعی است که ساختمان مزبور وقف است و نائب تولیت هم ادعا می کند که باید سرقفلی آن دوباره پرداخت شود، حکم این مسئله چیست؟

ج: اگر وقف بودن زمین آن ساختمان، ثابت شود و یا مستأجر به آن اعتراف نماید، در این صورت هیچ یک از امتیازاتی که از مدعی مالکیت زمین ساختمان موقوفه گرفته است اعتباری ندارد، بلکه باید برای ادامه تصرف در ساختمان مذکور قرارداد جدیدی با متولی شرعی وقف منعقد نماید، و پول خود را می تواند از کسی که ادعای مالکیت داشته، پس بگیرد. س ۲۰۵۶: اگر وقفی بودن زمین محرز باشد ولی جهت وقف معلوم نباشد، ساکنین و زراعت کنندگان در آن زمین چه تکلیفی دارند؟

ج: اگر زمین موقوفه، متولی خاص داشته باشد، واجب است تصرف کنندگان به او مراجعه کنند و زمین را از او اجاره نمایند و اگر متولی خاصی نداشته باشد، ولایت بر آن با حاکم شرع است و تصرف کنندگان باید به وی مراجعه نمایند و اما نسبت به مصرف درآمد وقف که متردد بین احتمالات است، اگر احتمالات متصادق و غیر متباین باشند مثل سادات و فقرا و علما و اهل فلان شهر، واجب است درآمد وقف در قدر متیقن آنها مصرف شود، ولی اگر احتمالات، متباین و غیر متصادق باشند، در این صورت اگر محصور در امور معینی باشند، واجب است مصرف وقف با قرعه معین شود و اگر احتمال بین امور غیر محصوره باشد، در صورتی که بین عناوین یا اشخاص غیر محصوره باشد مثل اینکه بدانیم زمین موقوفه وقف بر ذریه است ولی ندانیم که ذریه کدام شخص از اشخاص غیر محصوره مراد است، در این صورت منافع وقف در حکم مجهول المالک است و واجب است به فقرا صدقه داده شود، ولی اگر احتمال بین جهات غیر محصوره باشد مثل اینکه مردد بین وقف برای مسجد یا زیارتگاه یا پل یا کمک به زائران و مانند آن باشد، در این صورت واجب است درآمدهای وقف به شرط عدم خروج از آن احتمالات در امور خیریه مصرف شود. س ۲۰۵۷: زمینی وجود دارد که از زمانهای طولانی محل دفن اموات اهالی بوده و یکی از اولاد ائمه «علیهم السلام» نیز در آن مدفون است و قبل از سی سال پیش مکانی را برای غسل دادن اموات در آن ساخته اند، ولی معلوم نیست که این زمین وقف برای دفن اموات شده یا آنکه وقف برای امامزاده مدفون در آن است. همچنین نمی دانیم ساخت غسلخانه در آن برای غسل اموات

مشروع است یا خیر؟ بنا بر این آیا جایز است اهالی آنجا اموات خود را در آن مکان غسل بدهند؟

ج: جایز است همانند گذشته، اموات را در آن غسلخانه، غسل داده و در آن زمین که از توابع صحن امامزاده است، دفن کنند مگر این که علم به مغایرت آن، با جهت وقف زمین، پیدا کنند. س ۲۰۵۸: زمین هایی در منطقه ما وجود دارد که مردم، اقدام به زراعت و کاشت درخت در آنها می کنند و بین اهالی مشهور است که وقف حرم یکی از امامزادگان «علیهم السلام» مدفون در منطقه می باشند و متولّی وقف هم سادات ساکن در آنجا هستند ولی دلیلی بر وقف بودن آن زمین ها وجود ندارد و گفته می شود که در گذشته وقفنامه ای وجود داشته ولی در آتش سوزی از بین رفته است و مردم در حکومت سابق برای جلوگیری از تقسیم زمین ها شهادت به وقفیت آنها داده اند و عدّه ای هم می گویند که یکی از حاکمان منطقه که علاقه به سادات داشت، آن زمین ها را برای معاف شدن از مالیات وقف آنان کرد، در حال حاضر این زمین ها چه حکمی دارند؟

ج: برای ثبوت وقفیت، وجود وقفنامه شرط نیست بلکه اعتراف ذوالید که وقف در تصرف آنان است یا اعتراف ورثه ذوالید بعد از فوت او، به وقف بودن آن ملک، کافی است و همچنین احراز سابقه رفتار با آن ملک به عنوان وقف یا شهادت دو مرد عادل بر وقف بودن آن و یا شهرت وقفیت آن به گونه ای که مفید علم یا اطمینان باشد هم وقف بودن را ثابت می کند. در نتیجه با وجود یکی از این دلایل وقفیت، حکم به وقف بودن می شود و در غیر این صورت حکم به مالکیت متصرف نسبت به آنچه در اختیار دارد می شود. س ۲۰۵۹: وقفنامه ملکی که مربوط به پانصد سال پیش است پیدا شده، آیا اکنون حکم به وقفیت آن ملک می شود؟

ج: مجرد سند وقف تا زمانی که موجب اطمینان به درستی مضمون آن نشود، حجت شرعی بر وقفیت نیست، ولی اگر وقف بودن آن ملک بین مردم بخصوص افراد کهنسال شایع باشد، بطوری که مفید علم یا اطمینان به وقفیت آن شود و یا ذوالید به آن اقرار کند و یا احراز شود که در سابق با آن به عنوان وقف رفتار می شده، ملک مزبور محکوم به وقفیت است و به هر حال مرور زمان موجب خروج ملک موقوفه از وقفیت نمی شود. س ۲۰۶۰: سه سهم از آب نهر را از پدرم به ارث بردم و اکنون متوجه شده ام که این سه سهمی که پدرم خریداری کرده جزء صد سهمی است که پانزده سهم آن موقوفه است و الآن مشخص نیست که این سه سهم داخل در کدامیک است، آیا جزء وقف است یا ملک فروشنده؟ تکلیف من در این رابطه چیست؟ آیا خرید این سه سهم باطل بوده و من حق مطالبه پول آنها را از فروشنده اول که هنوز زنده است دارم؟

ج: اگر فروشنده هنگام فروش، مالک شرعی آن مقدار از آب مشترک که فروخته است بوده و معلوم نباشد که آیا آن مقداری را که مالک آن است فروخته یا سهم مشاع بین وقف و ملک را به فروش رسانده است، در این صورت بیع محکوم به صحت است و حکم به مالکیت مشتری نسبت به مبیع و انتقال آن از طریق ارث به ورثه او می شود.

س ۲۰۶۱: یکی از علما بخشی از دارایی خود از قبیل مزرعه و باغ را وقف خاص نمود و وقفنامه ای راجع به آن تنظیم کرد و در آن تصریح نمود که همه شرایط وقف را عمل کرده و صیغه شرعی وقف را هم اجرا نموده است و ده نفر از اهل علم هم آن را امضاء کرده اند آیا با وجود آن وقفنامه، حکم به وقفیت این اموال می شود؟

ج: اگر ثابت شود که علاوه بر انشاء صیغه وقف، عین موقوفه را هم تحویل موقوف علیهم یا متولی شرعی وقف داده و به آنان منتقل نموده است، وقف مذکور محکوم به صحّت و لزوم است. س ۲۰۶۲: زمینی به اداره بهداشت هدیه شده تا بیمارستان یا مرکز بهداشتی در آن ساخته شود ولی مسئولین اداره بهداشت تا کنون اقدام به ساخت بیمارستان یا مرکز بهداشتی در آن نکرده اند، آیا جایز است واقف زمین را پس بگیرد؟ و آیا مجرّد تسلیم زمین به مسئولین اداره بهداشت برای تحقق وقفیت، کافی است یا آنکه ساخت ساختمان در آن هم شرط است؟

ج: اگر تحویل زمین توسط مالک به مسئولین اداره بهداشت بعد از انشاء وقف به وجه شرعی، به عنوان تسلیم به متولیان شرعی وقف باشد، حق رجوع و پس گرفتن آن را ندارد، ولی اگر یکی از دو امر مذکور تحقق پیدا نکند حق دارد زمین خود را از آنان پس بگیرد. س ۲۰۶۳: زمینی وجود دارد که مالکش آن را در حضور عالم منطقه و دو نفر شاهد عادل برای ساختن مسجد وقف کرده است و بعد از مدتی اشخاصی بر آن تسلط پیدا کرده و خانه های مسکونی در آن بنا نموده اند، وظیفه آن اشخاص و متولی چیست؟

ج: اگر بعد از انشاء وقف زمین، قبض عین موقوفه با اذن واقف تحقق پیدا کرده باشد، همه احکام وقف بر آن مترتب می شود و ساخت خانه های مسکونی توسط دیگران در آن برای خودشان غصب است و بر آنان واجب است ساختمان خود را از بین ببرند و زمین را تخلیه کنند و به متولی شرعی آن تحویل دهند و در غیر این صورت زمین بر ملک مالک شرعی آن باقی و تصرفات دیگران در آن متوقف بر اجازه مالک است. س ۲۰۶۴: شخصی زمینی را هشتاد سال پیش خریده و بعد از وفات او، ورثه اش چندین معامله روی آن انجام داده اند و خریدارانی که این زمین را از مشتری اول خریده اند همگی فوت کرده اند و در نتیجه زمین در اختیار ورثه آنان قرار گرفته است و گروه اخیر حدود چهل سال است که زمین را بطور رسمی به نام خود کرده اند و بعد از گرفتن سند رسمی مالکیت، خانه های مسکونی برای خود در آن ساخته اند و اکنون یکی از افراد ادعا می کند که این زمین وقف بر اولاد مالک بوده و آنان حق فروش آن را نداشته اند، حال با توجه به اینکه در طول هشتاد سال کسی چنین ادعایی نکرده و سند مکتوبی که دلالت بر وقفیت بکند هم وجود ندارد و کسی هم شهادت به آن نداده است، مالکان فعلی چه تکلیفی دارند؟

ج: تا زمانی که مدعی وقفیت و مدعی عدم جواز بیع، ادعای خود را به طریق معتبری ثابت نکرده، حکم به صحت معاملاتی که روی زمین واقع شده است و همچنین حکم به ملکیت آن برای افرادی که فعلاً نسبت به زمین ذوالید و متصرف در آن هستند، می شود.

س ۲۰۶۵: زمین موقوفه ای وجود دارد که دارای سه قنات است و شهرداری به علت خشکسالی مستمر چند ساله، دو عدد از قناتها را برای تأمین آب آشامیدنی مردم منطقه اجاره کرده است و آب قنات سوم که وقف طلاب منطقه و فرزندان واقف بوده به زمین فرو رفته و خشک شده و در نتیجه زمینهایی که با آب آن آبیاری می شدند تبدیل به زمینهای بایر شده اند و در حال حاضر سازمان زمین شهری ادعا می کند که این زمین ها موات هستند، آیا این زمینها به علت اینکه چندین سال کشت و زرع نشده اند ملحق به موات هستند؟

ج: زمین موقوفه با ترک کشت و زرع آن به مدت چندین سال، از وقفیت خارج نمی شود. س ۲۰۶۶: زمین های موقوفه ای وجود دارد که وقف حرم مقدس رضوی «علیه السلام» هستند و در حریم بعضی از این املاک مراتع و جنگل نیز وجود دارد، ولی بعضی از نهادهای مسئول با استناد به مقررات قانونی مربوط مراتع و جنگلها حکم انفال را بر این جنگلها و مراتع جاری کرده اند، آیا مراتع و جنگلهای واقع در حریم املاک موقوفه مانند سایر زمین های واقع در حریم آنها دارای احکام وقف هستند و واجب است در مورد آنها عمل به وقفیت شود؟

ج: مراتع و جنگلهای واقع در جوار اراضی موقوفه در صورتی که جزء حریم آنها شمرده شوند، در حکم موقوفه و تابع آن هستند و حکم انفال و املاک عمومی در مورد آنها جاری نمی شود و مرجع تشخیص حریم و مقدار آن هم عرف محل و نظر افرادی است که در این امر متخصص هستند. س ۲۰۶۷: چند زمین از چهل سال پیش برای ساخت خانه جهت سرپرستی و نگهداری ایتم وقف شده اند و عمل به این وقف از آن زمان تا کنون استمرار داشته است و متولّی معینی هم دارد که مورد تأیید اداره اوقاف است، ولی اخیراً سند عادی ارائه شده که ادعا می شود که از سند قدیمی استنساخ شده است و در آن تصریح شده که این زمین ها از سیصد سال پیش تا کنون وقف شده اند، با توجه به عدم وجود سند اصلی وقف که ادعا می شود قدیمی تر است و با توجه به اینکه نسخه موجود ناقص است و در آن متولّی تعیین نشده و سابقه عمل به وقف هم نسبت به آنها وجود ندارد، بخصوص که ذوالید و تصرف کنندگان هم منکر این ادعا هستند و اشتهار به وقفیت قبلی مورد ادعا هم وجود ندارد، آیا این سند می تواند مانع از عمل به وقف جدید در جهتی که اکنون به آن برای سرپرستی و نگهداری و اسکان ایتم عمل می شود باشد؟

ج: مجرد سند وقف اعم از اینکه اصلی باشد یا از روی آن استنساخ شده باشد، حجت شرعی بر وقف نیست، در نتیجه تا وقف قبلی با حجت معتبر ثابت نشود، وقف جدیدی که در حال حاضر به آن عمل می شود، محکوم به صحت و نفوذ و جواز عمل است. س ۲۰۶۸: مردی زمینی را برای ساخت حسینیه سید الشهداء علیه السلام وقف کرده ولی زمین مزبور تبدیل به راه عمومی روستا شده است و در حال حاضر از کل زمین حسینیه تقریباً چهل و دو متر مربع باقی مانده است، این زمین چه حکمی دارد؟ آیا جایز است واقف آن را به ملکیت خود برگرداند؟

ج: اگر این کار بعد از انشاء وقف بر وجه شرعی و تحویل موقوفه به متولّی آن یا جهت وقف صورت گرفته باشد، آن مساحت باقیمانده از وقف بر وقفیت باقی می ماند و جایز نیست

واقف نسبت به آن رجوع کند و در غیر این صورت بر ملکیت او باقی است و اختیار آن با اوست. س ۲۰۶۹: آیا جایز است بعضی از ورثه که در ترکه سهم دارند، همه آن را وقف کنند؟ و آیا اجرای صیغه وقف به نام آن عدّه صحیح است؟

ج: وقف ایشان فقط در سهم خودشان از ترکه صحیح است، ولی نسبت به سهام سایر ورثه فضولی و متوقف بر اجازه آنان است. س ۲۰۷۰: شخصی زمینی را بر اولاد ذکورش وقف کرده و بعد از وفات او اداره ثبت اوقاف بدون اطلاع از کیفیت آن اقدام به ثبت زمین مذکور به نام فرزندان ذکور و اناث نموده، آیا این کار موجب مشارکت اولاد اناث با اولاد ذکور در انتفاع از این زمین می شود؟

ج: مجرد ثبت زمین مذکور به نام اولاد اناث، توسط اداره اوقاف موجب مشارکت آنان با اولاد ذکور در وقف نمی شود، در نتیجه اگر ثابت شود که زمین وقف بر خصوص اولاد ذکور است، فقط مختص آنان خواهد بود. س ۲۰۷۱: ملکی وجود دارد که در مسیر نهر آب واقع شده و صد سال پیش وقف عام شده است و بنا بر قانون ابطال بیع زمین های موقوفه، سند رسمی برای آن به عنوان وقف صادر شده است، ولی در حال حاضر این ملک برای استخراج سنگهای معدنی مورد استفاده دولت است، آیا الان جزء انفال محسوب می شود یا آنکه وقف است؟

ج: اگر اصل وقف بودن آن بر وجه شرعی ثابت شود جایز نیست شخص یا دولت آن را به مالکیت خود در آورد، بلکه بر وقفیت باقی می ماند و همه احکام وقف بر آن مترتب می شود. س ۲۰۷۲: در ساختمان یک مرکز آموزشی اطاقی وجود دارد که در حال حاضر از آن به عنوان آزمایشگاه آموزشی استفاده می شود و زمین آن جزء قبرستان مجاور است که در سالهای قبل از قبرستان جدا شده است، با توجه به اینکه قبرستان مجاور هنوز مورد استفاده قرار می گیرد، معلّمان و دانش آموزانی که در آن آزمایشگاه نماز می خوانند چه تکلیفی دارند؟

ج: تا زمانی که ثابت نشود که زمین آزمایشگاه برای دفن اموات وقف شده، نماز خواندن و سایر تصرّفات در آن اشکال ندارد، ولی اگر با دلیل معتبری ثابت شود که فقط برای دفن اموات در آن، وقف شده، واجب است به حالت قبلی خود برگشت داده شده و برای دفن اموات تخلیه شود و تأسیسات ساخته شده در آن محکوم به غصب می باشد. س ۲۰۷۳: دو مغازه مجاور هم وجود دارند که هر یک موقوفه مستقلی از حیث واقف و مصرف هستند و هر کدام مفروز و منفصل از دیگری است، آیا مستأجر آن دو مغازه حق دارد از یکی از آن دو دربی به دیگری و یا به محل عبور خاص آن باز کند؟

ج: انتفاع از وقف و تصرّف در آن هر چند به مصلحت وقف دیگر باشد واجب است طبق شرایط وقف و با اجازه متولّی صورت بگیرد و مستأجر هر یک از آن دو مغازه وقفی مجاور هم، حق ندارد به عنوان اینکه مغازه دیگر هم وقف است با بازکردن درب از یکی به دیگری و قراردادن راه از آن به مغازه دیگر، در وقف تصرّف کند.

س ۲۰۷۴: با توجه به اینکه کتابهای نفیس موجود در بعضی از مراکز و خانه ها در معرض تلف شدن بوده و نگهداری آنها مشکل است، عده ای پیشنهاد داده اند که قسمتی از کتابخانه مرکزی شهر در اختیار این مراکز قرار بگیرد تا کتابها با حفظ وقفیت آنها به همان صورتی که در مکان اول بوده اند، به آن بخش منتقل شوند، آیا این کار جایز است؟

ج: اگر ثابت شود که انتفاع از آن کتابهای وقفی نفیس مشروط به استفاده در مکان خاصی است، تا زمانی که رعایت آن با حفظ کتابها از ضایع شدن و تلف ممکن باشد، انتقال آنها از آن مکان خاص به محل دیگر جایز نیست و در غیر این صورت بیرون بردن آنها از آن مکان به مکانی که اطمینان به حفظ کتابها در آنجا وجود دارد، بدون اشکال است. س ۲۰۷۵: زمینی وجود دارد که فقط قابلیت استفاده به عنوان مرتع را دارد و صاحبش آن را برای اماکن مقدس وقف کرده است و متولی آن هم قسمتی از آن را به چند نفر اجاره داده و مستأجرها هم به تدریج اقدام به ساخت مسکن و مکانهایی برای معیشت خود در قسمتهایی از آن که قابل مرتع بودن نیست، نموده اند و همچنین قسمتهای مناسب زراعت را تبدیل به زمین زراعی و باغ کرده اند، اولاً: با توجه به اینکه مرتع طبیعی از انفال و اموال عمومی است، آیا وقف آن صحیح است و در حال حاضر حکم به وقف بودن آن می شود؟ و ثانیاً: با توجه به اینکه بر اثر کار مستأجرین در مرتع تغییرات و اصلاحاتی صورت گرفته و در نتیجه مرغوب تر از قبل شده چه مقدار اجرت باید پرداخت شود؟ و ثالثاً: با توجه به اینکه زمین های زراعی و باغها بر اثر فعالیت مستأجرین احیاء و ایجاد شده اند، این قبیل زمینها چگونه اجاره داده می شوند؟ آیا مبلغ اجاره آنها به مقدار اجاره مرتع باید پرداخت شود یا به مقدار اجاره مزرعه و باغ؟

ج: بعد از ثبوت اصل وقف، تا زمانی که ثابت نشده که زمین های مرتع در هنگام وقف از انفال بوده و ملک شرعی واقف نبوده اند، وقف آنها از نظر شرعی محکوم به صحت است و با اقدام مستأجرین به تبدیل آنها به مزرعه و باغ و منازل مسکونی، از وقفیت خارج نمی شوند، بلکه در صورتی که تصرفات آنها در زمین وقفی بعد از اجاره کردن آن از متولی شرعی باشد، بر آنان واجب است اجاره آن زمین ها را طبق آنچه در عقد اجاره معین شده به متولی شرعی بپردازند تا آن را در جهت وقف مصرف نماید، ولی اگر تصرف آنها در آن زمین ها بدون اجاره قبلی از متولی شرعی باشد، بر آنان واجب است اجرت المثل قیمت عادله مدّت تصرف را بپردازند و اما اگر ثابت شود که آن زمینها در هنگام وقف، بالأصله از زمین های موات و انفال بوده اند و ملک شرعی واقف نبوده اند، وقف آنها شرعاً باطل است و آن مقداری را که متصرفان طبق قانون و مقررات احیا کرده و تبدیل به مزرعه و باغ و منزل مسکونی و غیره برای خودشان نموده اند، برای خود آنان است و قسمتهای دیگر زمین که به حالت قبلی خود باقی مانده و همیشه موات بوده اند، جزء ثروتهای طبیعی و انفال هستند و اختیار آنها با دولت اسلامی است. س ۲۰۷۶: زنی که فقط مالک سدس ملک مشاعی است که بین او و سایر زارعین مشترک است، همه آن ملک را وقف کرده و همین باعث بروز مشکلات زیادی برای اهالی به سبب

دخالت اداره اوقاف شده است ، بطور مثال اداره اوقاف از صدور سند مالکیت برای خانه های اهالی جلوگیری می کند، آیا این وقف در تمام ملک مشاع نافذ است یا فقط در سهم او؟ و بر فرض اینکه وقف فقط در سهم او صحیح باشد، آیا وقف زمین مشاع قبل از تقسیم صحیح است؟ و اگر وقف سهم مشاع قبل از تفکیک آن صحیح باشد، سایر شرکا چه تکلیفی دارند؟

ج: وقف سهم ملک مشاع هر چند قبل از تفکیک باشد، شرعاً اشکال ندارد به شرطی که در جهت وقف هر چند بعد از تفکیک و تقسیم قابل انتفاع باشد، ولی وقف تمام ملک توسط کسی که فقط مالک قسمتی از آن است ، نسبت به سهم سایر شرکا فضولی و باطل است و شرکا حق دارند خواهان تقسیم ملک برای تفکیک املاک خود از وقف شوند. س ۲۰۷۷: آیا عدول از شروط وقف جایز است؟ و در صورت جواز، حدود آن کدام است؟ و آیا طولانی شدن زمان ، بر عمل به شروط وقف تأثیر می گذارد؟

ج: تخلف از شروط صحیحی که واقف در عقد وقف شرط کرده جایز نیست مگر آنکه عمل به آن غیر مقدور یا حرجی باشد و گذشت زمان تأثیری در آن ندارد. س ۲۰۷۸: در بعضی از زمین های وقفی نهرها یا مسیل هایی وجود دارد که سنگریزه ها و سنگهای معدنی در آنها یافت می شود، آیا این سنگریزه ها و سنگهای موجود در آنها که در ملک موقوفه واقع شده اند، تابع وقف هستند؟

ج: نهرهای بزرگ عمومی و همچنین مسیل های عمومی که در مجاورت زمین های وقفی هستند و یا از داخل آنها عبور می کنند، جزء وقف نیستند مگر آن مقداری از آنها که از نظر عرف ، حریم موقوفه محسوب می شوند، در نتیجه با آن مقدار همانند وقف رفتار می شود، ولی در نهرهای کوچکی که موقوفه هستند واجب است نسبت به سنگریزه ها و سنگهای معدنی و غیره مانند وقف رفتار شود. س ۲۰۷۹: مدرسه علوم دینیه ای بر اثر قدمت ساختمان و نفوذ رطوبت در آن از قابلیت انتفاع خارج شده و درآمدهای املاک آن جمع آوری و به عنوان امانت در بانک گذاشته شده است و اکنون قصد داریم که مدرسه را با آن درآمدها تجدید بنا کنیم ، ولی مدت زیادی طول می کشد تا پروانه ساختمان را بگیریم و اموال مزبور را برای تجدید بنای مدرسه مصرف کنیم ، آیا جایز است در خلال این مدت اموال مربوط به وقف را در یکی از بانکها به صورت سرمایه گذاری بگذاریم و طبق معاملات متعارف بانکی درصدی سود به نفع وقف دریافت کنیم؟

ج: آنچه شرعاً بر متولی شرعی وقف در رابطه با درآمدهای آن واجب است ، فقط مصرف آنها در جهت وقف است ، ولی اگر مصرف درآمدها در جهت وقف برای او ممکن نباشد مگر آنکه مدت زمانی بگذرد و حفظ آن اموال تا زمان امکان مصرف آنها برای وقف با سپردن به بانک ممکن باشد و گذاشتن آنها در حساب پس انداز موجب تأخیر در مصرف بموقع آن اموال در وقف نشود، سپردن آنها به بانک و استفاده از سود آنها در جهت مصلحت وقف در ضمن یکی از عقود شرعی اشکال ندارد.

س ۲۰۸۰: آیا جایز است زمین موقوفه ای که مسلمان برای مسلمانان وقف کرده است به غیر مسلمان اجاره داده شود؟

ج: اگر وقف زمین به صورت وقف منفعت باشد اجاره دادن آن به غیر مسلمان در صورتی که منفعت وقف با آن محفوظ بماند، اشکال ندارد. س ۲۰۸۱: چند ماه قبل یکی از علما در زمین موقوفه ای با اجازه وقف کنندگان آن دفن شده است و در حال حاضر عده ای به این کار اعتراض دارند و ادعا می کنند که دفن در زمین موقوفه جایز نیست، این مسأله چه حکمی دارد؟ و بر فرض عدم جواز، آیا اشکال با پرداخت مبلغی به عنوان عوض زمین موقوفه ای که آن عالم در آن دفن شده، برطرف می شود؟

ج: اگر دفن میت در زمین موقوفه منافعی با جهت وقف نباشد، اشکال ندارد، ولی اگر دفن او منافعی با جهت وقف باشد جایز نیست و اگر شخصی در چنین زمین موقوفه ای دفن شود، احوط این است که تا بدن او متلاشی نشده نبش قبر شود و در مکان دیگر دفن گردد، مگر آنکه نبش قبر، حرجی بوده و یا موجب اهانت و هتک مؤمن شود و به هر حال، اشکال با پرداخت مال یا زمین به عنوان عوض زمین موقوفه برطرف نمی شود. س ۲۰۸۲: اگر ملکی وقف بر اولاد ذکور نسلماً بعد از نسل شده باشد، آیا اگر موقوف علیهم به هر دلیلی از حقوق خود صرفنظر کنند، وقف زائل می شود؟ و در صورتی که موقوف علیهم موجود در طبقه قبل از حقوق خود صرفنظر کنند، طبقات بعدی چه تکلیفی دارند؟ و همچنین متولی شرعی املاک موقوفه در چنین حالتی نسبت به حقوق بطن های بعدی چه تکلیفی دارد؟

ج: وقفیت با صرف نظر کردن موقوف علیهم از حقوق خود زائل نمی شود و صرف نظر کردن نسل قبلی از حق خود نسبت به موقوفه، تأثیری در حق نسل بعدی ندارد و وقف با آن منحل نمی شود، بلکه نسل بعدی حق دارد هنگامی که نوبت استفاده آنها از وقف رسید، همه حق خود را مطالبه کند، بلکه اگر در زمان نسل قبل مجوز شرعی فروش وقف وجود داشته باشد، واجب است بعد از فروش وقف ملک دیگری با پول آن به جای عین موقوفه، جهت استفاده نسلهای بعدی از آن خریداری شود و بر متولی وقف هم اداره و حفظ آن برای همه طبقات موقوف علیهم واجب است. س ۲۰۸۳: اگر در وقف بر ذریه، علم به چگونگی تقسیم منافع وقف بین موقوف علیهم نباشد، آیا در این قبیل موارد واجب است تقسیم بر اساس قانون ارث باشد یا بطور مساوی؟

ج: اگر در وقف بر ذریه معلوم نباشد که وقف بر افراد بطور مساوی بوده یا با رعایت تفاوت بین ذکور و اناث بر اساس قانون ارث است، حمل، بر وقف بر افراد بطور مساوی شده و درآمدهای وقف هم بین ذکور و اناث در هر طبقه ای بطور مساوی تقسیم می شود. س ۲۰۸۴: چندین سال است که مصرف درآمدهای وقف متعلق به حوزه علمیه شهر خاصی به علت عدم امکان ارسال آنها به آن شهر ممکن نیست و تا کنون مقدار زیادی از آن درآمدها پس انداز شده است، آیا مصرف آنها در حوزه های علمیه واقع در شهرهای دیگر جایز است؟ یا

آنکه باید آنها را حفظ نمود تا ارسال آنها به آن شهر امکان پذیر شود؟

ج: وظیفه متولی شرعی یا اداره اوقاف جمع آوری درآمدهای وقف و مصرف آنها در جهت وقف است و در صورتی که بطور موقت رساندن آنها به شهری که باید در آن مصرف شوند، ممکن نباشد، واجب است درآمدها را حفظ کرده و منتظر بمانند تا رساندن آنها به آن شهر ممکن شود البته تا جایی که منجر به تعطیلی وقف نگردد، و در صورت ناامیدی از توانایی رساندن درآمدها به آن حوزه علمیه خاص هر چند در آینده، مصرف کردن آنها در حوزه های علمیه مناطق دیگر اشکال ندارد.

حبس

س ۲۰۸۵: اگر فردی زمین خود را برای مدت معینی بر چیزی که وقف بر آن صحیح است حبس کند به این امید که بعد از انقضاء مدت حبس به او برگردد، آیا زمین بعد از پایان مدت به او برمی گردد و او حق انتفاع از آن را مانند سایر املاکش دارد؟

ج: اگر زمین، ملک شرعی حبس کننده باشد و او آن را طبق موازین شرعی حبس کرده باشد، حبس محکوم به صحت است و آثار شرعی آن بر زمین مترتب می شود و ملک بعد از انقضاء مدت حبس به حبس کننده برمی گردد و مانند سایر املاک اوست بنا بر این منافع و نمانات آن برای اوست. س ۲۰۸۶: اگر ملکی که توسط مالک، حبس دائم بر چیزی که وقف بر آن صحیح است شده و یا ثلث میثی که وصیت به حفظ عین آن برای ابد نموده تا درآمدهای آن در جهتی که معین کرده مصرف شود، توسط ورثه بین خودشان به عنوان ارث تقسیم شود و آن را در سند رسمی به نام خودشان ثبت کنند و یا آن را بدون مجوز شرعی به دیگری بفروشند، آیا حرمت تملک و بیع املاک و آبها و زمین های وقفی شامل آن هم می شود؟

ج: ملک و ثلثی که حبس دائم شده اند، در عدم جواز تملک و بیع، در حکم وقف هستند و تقسیم آنها بین ورثه به عنوان ارث و همچنین بیع آنها باطل است.

فروش وقف و تبدیل آن

س ۲۰۸۷: شخصی قطعه ای از زمین های خود را برای ساخت حسینیه وقف کرده و ساخت حسینیه مذکور در آنها به پایان رسیده است، ولی بعضی از اهالی قسمتی از حسینیه را تبدیل به مسجد کرده اند و در حال حاضر در آن به عنوان مسجد، نماز جماعت می خوانند، آیا تبدیل حسینیه به مسجد توسط آنان صحیح است؟ و آیا احکام مسجد بر آن قسمت مترتب می شود؟

ج: واقف و غیر او حق تبدیل حسینیه ای را که به عنوان حسینیه وقف شده به مسجد ندارند و با این کار، تبدیل به مسجد نمی شود و احکام و آثار مسجد هم بر آن مترتب نمی گردد، ولی برپایی نماز جماعت در آن اشکال ندارد. س ۲۰۸۸: اگر شخصی چند سال قبل زمینی را که از طریق ارث به او رسیده به صورت بیع لازم بفروشد و سپس معلوم شود که آن زمین

وقف بوده ، آیا این بیع باطل است ؟ و در صورتی که باطل

باشد، آیا باید قیمت کنونی آن را به مشتری بپردازد یا پولی را که هنگام فروش از او گرفته است؟

ج: بعد از آنکه معلوم شد زمین فروخته شده در واقع وقف بوده و فروشنده حق فروش آن را نداشته، بیع باطل است و واجب است به همان حالت وقف عودت داده شود و فروشنده باید پولی را که از مشتری در برابر فروش زمین دریافت کرده است، به او برگرداند. و راجع به تنزل ارزش پول بنا بر احتیاط واجب با هم مصالحه نمایند. س ۲۰۸۹: شخصی در حدود صد سال است که ملک خود را بر اولاد ذکورش وقف کرده و در وقفنامه ذکر نموده که اگر یکی از اولاد ذکور او فقیر شود، شرعاً حق دارد سهم خود را به ورثه دیگر بفروشد و بعضی از فرزندان او چند سال پیش مبادرت به فروش سهم خود به بعضی از موقوف علیهم نمودند و اخیراً گفته می شود که چون کلمه وقف در میان است، بنا بر این شروطی که واقف ذکر کرده صحیح نبوده و خرید و فروش آن ملک هم باطل است، حال با توجه به اینکه، این زمین وقف خاص است نه وقف عام، آیا خرید و فروش آن بر طبق آنچه که واقف در ضمن وقفنامه ذکر کرده، جایز است؟

ج: اگر ثابت شود که واقف در ضمن عقد وقف شرط کرده که اگر یکی از موقوف علیهم فقیر و نیازمند شد، بتواند سهم خود را به یکی دیگر از موقوف علیهم بفروشد، بیع کسی که سهم خود از وقف را بر اثر فقر و احتیاج فروخته اشکال ندارد و بیع او در این صورت محکوم به صحت است. س ۲۰۹۰: زمینی را به آموزش و پرورش برای ساختن مدرسه هدیه کردم، ولی بعد از مشورت و اطلاع از اینکه با پول آن زمین می توان چندین مدرسه در محله های دیگر شهر ساخت، برای فروش زمین تحت نظارت وزارت آموزش و پرورش و مصرف پول آن برای ساختن چند مدرسه در جنوب شهر یا در مناطق محروم، به آن وزارتخانه مراجعه کردم، آیا انجام این کار برای من جایز است؟

ج: اگر وقف زمین مدرسه با انشاء وقف و تحویل آن به آموزش و پرورش به اعتبار اینکه مسئول و متولی این امر است، تمام شده باشد، بعد از آن حق رجوع و دخالت و تصرف در آن زمین را ندارید، ولی اگر وقف هر چند به زبان فارسی انشاء نشده باشد و یا زمین به عنوان قبض وقف تحویل وزارت آموزش و پرورش نشده باشد، در این صورت زمین بر ملکیت شما باقی است و اختیار آن در دست شماست. س ۲۰۹۱: یکی از اولاد ائمه «علیهم السلام» زیارتگاهی دارد و بالای گنبد مبارک آن، سه کیلو گرم طلا به صورت سه قبه متصل به هم وجود دارد، این طلا تا به حال دوبار به سرقت رفته و کشف شده و به مکان خود برگردانده شده است، با توجه به اینکه طلای مذکور در معرض خطر و سرقت است، آیا فروش آن و مصرف پول آن برای توسعه و تعمیر زیارتگاه جایز است؟

ج: مجزّد خوف تلف و خطر سرقت آن، مجوز فروش و تبدیل آن نیست، ولی اگر متولی شرعی از قرائن و شواهد احتمال قابل توجهی بدهد که آن طلا برای مصرف در تعمیر و تأمین نیازمندیهای زیارتگاه ذخیره شده و یا آنکه بقعه مبارکه نیاز ضروری به تعمیر و اصلاح دارد و تأمین بودجه آن از راه دیگر هم ممکن نیست، در این صورت فروش طلا و مصرف پول آن برای اصلاح و تعمیرات ضروری آن بقعه مبارکه اشکال ندارد و شایسته است که اداره اوقاف بر این امر نظارت کند.

س ۲۰۹۲: شخصی مقداری آب و زمین زراعی را وقف پسران خود نموده، ولی به علت کثرت اولاد و سنگینی کارهای کشاورزی و کمی محصول، کسی تمایلی به زراعت در زمین ندارد و به همین دلیل وقف در آینده نزدیک، خراب و از قابلیت انتفاع خارج خواهد شد، آیا جایز است به همین دلیل، زمین و آب مذکور فروخته شوند و پول آنها در کارهای خیر مصرف شود؟

ج: تا زمانی که وقف، قابلیت انتفاع و استفاده در جهت وقف را دارد، هر چند با اجاره دادن آن به بعضی از موقوف علیهم یا به شخص دیگر و مصرف اجاره آن در جهت وقف باشد و یا نوع استفاده از آن تغییر کند، فروش و تبدیل آن جایز نیست، و در صورتی که به هیچ وجه قابل انتفاع نباشد، فروش آن جایز است، ولی در این صورت واجب است با پول آن ملک دیگری خریده شود تا منافع آن در جهت وقف به مصرف برسد. س ۲۰۹۳: منبری برای مسجد وقف شده است ولی به علت ارتفاع زیاد عملاً قابل استفاده نیست، آیا تبدیل آن به منبر مناسب دیگری جایز است؟

ج: اگر با شکل خاص فعلی آن در این مسجد و یا مساجد دیگر قابل استفاده نیست، تغییر شکل آن اشکال ندارد. س ۲۰۹۴: آیا فروش زمین هایی که وقف خاص بوده و واقف بر اثر اجرای قانون اصلاحات ارضی آنها را بدست آورده، جایز است؟

ج: اگر واقف در هنگام وقف، مالک شرعی چیزی باشد که وقف کرده است و وقف هم بر وجه شرعی توسط او محقق شده باشد، خرید و فروش و تغییر و تبدیل آن توسط او یا دیگری صحیح نیست هر چند وقف خاص باشد، مگر در موارد خاص استثنایی که شرعاً در آن موارد فروش و تبدیل آن جایز است. س ۲۰۹۵: پدرم قطعه زمینی را که تعدادی درخت خرما در آن وجود دارد برای اطعام در ایام عاشورا و شبهای قدر وقف کرده است و اکنون حدود صد سال از عمر درختهای موجود در آن می گذرد و از قابلیت انتفاع خارج شده اند، با توجه به اینکه اینجانب پسر بزرگ و وکیل و وصی پدرم هستم، آیا جایز است این زمین را فروخته و با پول آن مدرسه و حسینیه ای بسازم تا صدقه جاریه ای برای پدرم باشد؟

ج: اگر زمین هم وقف باشد، به مجرد خروج درختان وقفی موجود در آن از قابلیت انتفاع، فروش و تبدیل آن جایز نمی شود، بلکه واجب است در صورت امکان به جای آنها هر چند با صرف پول درختانی که از قابلیت انتفاع، خارج شده اند درختان جدید خرما، کاشته شود تا منافع آنها در جهت وقف مصرف شود و در غیر این صورت باید از زمین موقوفه بصورت دیگری استفاده شود هر چند با اجاره دادن آن برای زراعت یا ساخت خانه و مانند آن و مصرف درآمد آن در جهت وقف باشد و بطور کلی تا زمانی که به نحوی از انحاء، استفاده از زمین موقوفه امکان دارد، خرید و فروش و تبدیل آن جایز نیست، ولی فروش نخلهای موقوفه در صورتی که ثمره ندهند اشکال ندارد و در صورت امکان باید پول آنها برای کاشت درختهای جدید مورد استفاده قرار گیرد و در صورتی که امکان نداشته باشد، باید در همان جهت وقف مصرف گردد. س ۲۰۹۶: شخصی مقداری آهن و لوازم جوشکاری را برای ساخت مسجد در مکانی هدیه

کرده و بعد از پایان کار مقداری از آنها زیاد آمده است و با توجه به اینکه ساختمان مسجد به علت هزینه های دیگر بدهی دارد، آیا فروش آن مقدار اضافی و مصرف پول آن برای پرداخت بدهیهای مسجد و رفع سایر نیازهای آن جایز است؟

ج: اگر شخص متبرّع، آن ابزار و لوازم را برای ساخت مسجد داده باشد و آنها را برای انجام این کار از ملک خود خارج کرده باشد، در این صورت هر کدام که قابل استفاده باشد، هر چند در مساجد دیگر، فروش آن جایز نیست بلکه باید برای تعمیر مساجد دیگر بکار رود، ولی اگر متبرّع فقط اجازه استفاده از آنها را در مسجد داده باشد، در این صورت مقدار اضافی مال خود اوست و اختیار آن هم در دست او می باشد. س ۲۰۹۷: شخصی کتابخانه خود را بر اولاد ذکورش وقف کرده است، ولی هیچ یک از اولاد و نوه های او موفق به تحصیل علوم دینی نشده اند و در نتیجه استفاده ای از کتابخانه نمی کنند و موریانه مقداری از کتابهای آن را از بین برده و بقیه هم در معرض تلف شدن هستند، آیا جایز است آن را بفروشد؟

ج: اگر وقف کتابخانه بر اولاد او مشروط و معلق به این امر باشد که آنها اشتغال به تحصیل علوم دینی داشته باشند و داخل در سلک علمای دین شوند، این وقف به علت وجود تعلیق در آن از اصل باطل است و اگر وقف آنان کرده تا از آن استفاده کنند، ولی در حال حاضر کسی که بتواند از آن کتابخانه استفاده کند در بین آنها وجود ندارد و امیدی به تحقق این صلاحیت در آینده نیست، در این صورت وقف مزبور صحیح است و جایز است که آنان کتابخانه را در معرض استفاده کسانی قرار دهند که قابلیت استفاده از آن را دارند و همچنین اگر کتابخانه برای استفاده کسانی وقف شده باشد که صلاحیت آن را دارند، و تولیت وقف با اولاد او باشد، واجب است آن را در معرض استفاده افراد مذکور قرار دهند، و به هر حال حق فروش آن را ندارند و بر متولی شرعی واجب است به نحو مناسبی، مانع آسیب دیدن و از بین رفتن موقوفه گردد. س ۲۰۹۸: زمین زراعی وجود دارد که وقفی بوده و سطح آن بالاتر از زمین های اطراف آن است و به همین دلیل رساندن آب به آن ممکن نیست و مدتی است که کار مساوی کردن آن با زمین های دیگر به پایان رسیده و خاکهای اضافی در وسط آن جمع شده و مانع زراعت در آن است، آیا فروش این خاکها و مصرف پول آن برای حرم یکی از اولاد ائمه «علیهم السلام» که نزدیک زمین مزبور قرار دارد جایز است؟

ج: اگر خاک اضافی مانع استفاده از زمین های موقوفه است، انتقال آن از زمین و فروش آن و مصرف پول آن در جهت وقف اشکال ندارد. س ۲۰۹۹: تعدادی مکان تجاری وقفی وجود دارد که در زمین وقفی ساخته شده اند و بدون فروش سرقفلی آنها به مستأجرین، اجاره داده شده اند، آیا جایز است مستأجرهای آنها سرقفلی مغازه ها را به دیگری بفروشند و پول آن را بگیرند؟ و بر فرض جواز آن، آیا پول سرقفلی مال مستأجر است یا آنکه از درآمدهای وقف محسوب می شود و باید در جهت وقف مصرف شود؟

ج: اگر متولی وقف فروش سرقفلی را با رعایت مصلحت وقف اجازه دهد، مالی که در برابر آن گرفته می شود جزو درآمدهای وقف محسوب می شود و واجب است که در جهت

وقف مصرف شود، ولی اگر معامله را اجازه ندهد، بیع باطل است و فروشنده باید مبلغی را که از خریدار گرفته به او برگرداند، و به هر حال مستأجری که حق سرقفلی ندارد ولی در عین حال آن را به مستأجر بعدی فروخته است، حقی در آن مال ندارد.

احکام قبرستان

س ۲۱۰۰: به مالکیت در آوردن قبرستان عمومی مسلمانان و ساختن ساختمانهای شخصی در آن و ثبت آن به عنوان ملک به نام اشخاص چه حکمی دارد؟ و آیا قبرستان عمومی مسلمانان وقف محسوب می شود؟ و آیا تصرف شخصی در آن غصب است؟ و آیا تصرف کنندگان در آن باید اجرت المثل تصرفات خود را پردازند؟ و بر فرض ضمان اجرت المثل، آن اموال در چه موردی باید مصرف شوند؟ و ساختمان هایی که در آن ساخته شده اند چه حکمی دارند؟

ج: مجرد گرفتن سند مالکیت قبرستان عمومی مسلمین، حجت شرعی بر مالکیت و یا دلیل بر غصب کردن آن نیست، همانگونه که دفن اموات در قبرستان عمومی هم حجت شرعی بر وقف بودن آن نیست بلکه اگر قبرستان از نظر عرف از توابع شهر برای استفاده اهالی جهت دفن اموات و غیره شمرده شود و یا دلیل شرعی وجود داشته باشد که برای دفن اموات مسلمانان وقف شده است، تصرفات شخصی که متصرفین فعلی در آن برای خودشان انجام می دهند غصب و حرام است و باید از زمین قبرستان رفع ید کنند و ساختمان و هر چیزی که در آن ایجاد کرده اند خراب نموده و آن را به حالت قبلی اش برگردانند، ولی ضمان اجرت المثل تصرفات ثابت نیست. س ۲۱۰۱: مقبره ای وجود دارد که عمر قبرهای آن تقریباً به سی و پنج سال می رسد و شهرداری آن را تبدیل به پارک عمومی کرده و در دوران حکومت سابق ساختمانهایی در قسمتهایی از آن ساخته است، آیا نهاد مربوطه می تواند ساختمانهای مورد نیاز خود را مجدداً در این زمین بسازد؟

ج: اگر زمین قبرستان برای دفن اموات مسلمانان وقف شده باشد و یا احداث بنا در آن موجب نبش یا هتک حرمت قبور علما و صلحا و مؤمنین شود و یا زمین از مکانهای عمومی و مورد نیاز شهر جهت استفاده اهالی باشد، ساخت تأسیسات و همچنین تصرفات خصوصی در آن و تغییر و تبدیل آن جایز نیست و در غیر این صورت آن کار فی نفسه اشکال ندارد، لکن قوانین مربوطه در این زمینه باید مراعات گردد. س ۲۱۰۲: زمینی برای دفن اموات وقف شده است و در وسط آن ضریح یکی از فرزندان ائمه «علیهم السلام» قرار داد و در این اواخر اجساد تعدادی از شهدای عزیز در آن قبرستان دفن شده است، با توجه به نبود زمین مناسبی برای بازیهای ورزشی جوانان، آیا جایز است با مراعات آداب اسلامی، در داخل قبرستان بازی کنند؟

ج: تبدیل قبرستان به مکان بازیهای ورزشی و تصرف در زمین موقوفه در غیر جهت وقف جایز نیست و همچنین هتک حرمت قبور مسلمانان و شهدای عزیز هم جایز نیست. س ۲۱۰۳: آیا جایز است زائران یکی از فرزندان ائمه «علیهم السلام» وسایل نقلیه خود را داخل

یک قبرستان قدیمی که در حدود صد سال از عمر آن می گذرد پارک کنند؟ با علم به اینکه قبرستان مزبور در گذشته محل دفن اموات اهالی قریه و غیره بوده و در حال حاضر مکان دیگری را برای دفن اموات خود برگزیده اند؟

ج: تا زمانی که این کار از نظر عرف، هتک قبور و مسلمانان محسوب نشود و مزاحمتی هم برای زائران مرقد آن امام زاده « علیه السلام » ایجاد نکند، اشکال ندارد. س ۲۱۰۴: اشخاصی در قبرستان های عمومی از دفن اموات در کنار بعضی از قبور جلوگیری می کنند، آیا مانع شرعی برای دفن اموات در آنجا وجود دارد؟ و آیا آنها حق دارند از این کار جلوگیری کنند؟

ج: اگر قبرستان وقف باشد و یا دفن میت برای هر فردی در آن مباح باشد، کسی حق ندارد حریمی در اطراف قبر میت خود در قبرستان عمومی ایجاد کند و از دفن اموات مؤمنین در آن جلوگیری نماید. س ۲۱۰۵: در کنار مقبره ای که ظرفیت قبرهای آن تکمیل شده، زمینی وجود دارد که توسط دادگاه قضائی از شخص زمین داری مصادره شده و در حال حاضر به شخص دیگری واگذار شده است، آیا استفاده از آن زمین برای دفن اموات با کسب اجازه از صاحب فعلی آن جایز است؟

ج: اگر صاحب فعلی آن کسی است که مالک شرعی آن محسوب می شود، تصرف در آن با رضایت و اذن او اشکال ندارد. س ۲۱۰۶: شخصی زمینی را برای دفن اموات وقف کرده و آن را قبرستان عمومی مسلمانان قرار داده است، آیا جایز است هیئت امناء آن پول را از کسانی که اموات خود را دفن می کنند، بگیرند؟

ج: آنان حق مطالبه چیزی در برابر دفن اموات در قبرستان عمومی موقوفه را ندارند ولی اگر خدمات دیگری را به قبرستان یا صاحبان اموات برای دفن مرده های خود ارائه می کنند، گرفتن مبلغی به عنوان اجرت در برابر آن خدمات اشکال ندارد. س ۲۱۰۷: ما قصد داریم مرکز مخابراتی در یکی از روستاها ایجاد کنیم و به همین دلیل از اهالی روستا خواسته ایم زمینی را برای ساخت مرکز مخابرات در اختیار ما بگذارند، با توجه به عدم وجود زمینی در وسط روستا برای این کار، آیا جایز است این مرکز در قسمت متروکه قبرستان قدیمی ساخته شود؟

ج: در صورتی که قبرستان عمومی مسلمانان وقف برای دفن اموات باشد و یا ساخت مرکز مخابرات در آن موجب نبش قبر یا هتک حرمت قبور مسلمانان شود جایز نیست و در غیر این صورت اشکال ندارد. س ۲۱۰۸: ما تصمیم گرفته ایم که در کنار قبور شهدای مدفون در روستا سنگهایی به عنوان یادبود دیگر شهدای روستا که در مناطق دیگر دفن شده اند، گذاشته شود تا در آینده مزار آنها باشد، آیا این کار جایز است؟

ج: ساخت صورتهای نمادین قبر به نام شهدای عزیز اشکال ندارد، ولی در صورتی که آن مکان وقف برای دفن اموات باشد، ایجاد مزاحمت برای دیگران در دفن امواتشان جایز نیست.

س ۲۱۰۹: ما قصد داریم که یک مرکز بهداشتی در قسمتی از زمین بائری که در جوار یکی از قبرستانهاست بسازیم ، ولی بعضی از اهالی ادعا می کنند که این مکان جزئی از قبرستان است و برای مسئولین تشخیص اینکه زمین مذکور قبرستان هست یا خیر مشکل شده و بعضی از سالمندان آن منطقه شهادت می دهند که در آن زمینی که عده ای مدعی وجود قبر در آن هستند، قبری وجود نداشته است ، البته هر دو گروه شهادت می دهند که در اطراف زمینی که برای ساخت مرکز بهداشتی در نظر گرفته شده قبر وجود دارد، تکلیف ما چیست ؟

ج : تا زمانی که احراز نشود آن زمین وقف برای دفن اموات مسلمانان است و زمین مزبور از مکانهای عمومی مورد نیاز اهالی در مناسبتها نباشد و ساخت مرکز بهداشتی در آن هم مستلزم نبش قبر و هتک حرمت قبور مؤمنین نباشد، ایجاد آن مرکز در زمین مزبور اشکال ندارد و در غیر این صورت جایز نیست . س ۲۱۱۰: آیا جایز است قسمتی از قبرستان که هنوز مرده ای در آن دفن نشده و خود قبرستان هم وسیع است و کیفیت وقف آن هم بطور دقیق معلوم نیست ، برای استفاده در مصالح عمومی مانند ساخت مسجد یا مراکز بهداشتی برای فرزندان منطقه اجاره داده شود. به این شرط که پول اجاره به نفع خود قبرستان استفاده شود؟ (قابل ذکر است که این منطقه به علت عدم وجود زمین خالی برای ساخت مراکز خدماتی در آن ، نیاز به این قبیل خدمات دارد.) ج : اگر زمین به صورت وقف انتفاع برای خصوص دفن اموات در آن وقف شده باشد، اجاره دادن و استفاده از آن برای ساخت مسجد یا مرکز بهداشتی یا غیره در آن جایز نیست ، ولی اگر از قرائن ثابت نشود که آن زمین برای دفن اموات وقف شده و از مکانهای عمومی و مورد نیاز منطقه برای استفاده اهالی جهت دفن اموات و مانند آن نباشد و خالی از قبر هم باشد و مالک خاصی هم برای آن شناخته نشود، در این صورت انتفاع از آن در مصلحتی از مصالح عمومی اهالی منطقه اشکال ندارد. س ۲۱۱۱: وزارت نیرو در نظر دارد چند سد آبی و تولید کننده برق بسازد که از جمله آنها سدی در مسیر رود کارون برای ایجاد نیروگاه برق است ، تأسیسات اولیه طرح ، ایجاد شده و هزینه های آن هم تأمین شده است ولی در مرکز منطقه طرح ، یک قبرستان قدیمی وجود دارد که قبرهای نسبتاً قدیمی و قبرهای جدید در آن وجود دارد و اجرای طرح هم متوقف بر تخریب این قبور است ، حکم این مسئله چیست ؟

ج : تخریب قبور قدیمی که جسد های موجود در آنها تبدیل به خاک شده اند اشکال ندارد، ولی تخریب و نبش قبور غیر مندرس و آشکار کردن جسد هایی که هنوز تبدیل به خاک نشده اند، جایز نیست ، البته اگر اجرای طرح های تولید برق در آن مکان ضرورت اقتصادی و اجتماعی داشته باشد بطوری که چاره ای جز اجرای آنها نباشد و انتقال از آن مکان به مکان دیگر یا انحراف از قبرستان ، کار سخت و مشکل و یا طاقت فرسایی باشد، ایجاد سد در آن مکان اشکال ندارد، ولی واجب است قبرهایی که تبدیل به خاک نشده اند با پرهیز از تحقق نبش قبر به مکان دیگری انتقال داده شوند هر چند با کندن خاک موجود در اطراف قبر

و انتقال آن به مکان دیگر بدون تحقق نبش قبر باشد و اگر در اثناء کار، جسدی آشکار شود واجب است به مکان دیگری انتقال یابد و در آنجا دفن شود. س ۲۱۱۲: زمینی در کنار یکی از قبرستانها وجود دارد که هیچ اثری از قبر در آن دیده نمی شود و احتمال دارد که یک قبرستان قدیمی باشد، آیا تصرّف در این زمین و ساختمان سازی در آن برای فعالیتهای اجتماعی جایز است؟

ج: اگر احراز شود آن زمین، جزئی از قبرستان عمومی موقوفه برای دفن اموات است و یا از نظر عرف حریم آن محسوب شود حکم قبرستان را دارد و تصرّف در آن جایز نیست. س ۲۱۱۳: آیا جایز است انسان در دوران حیات خود قبری را به قصد تملک بخرد؟

ج: اگر مکان قبر، ملک شرعی دیگری باشد خریدن آن اشکال ندارد ولی اگر جزئی از زمینی باشد که وقف برای دفن اموات مؤمنین است، خرید و نگهداری آن برای خود انسان، چون بطور قهری مستلزم منع دیگران از تصرّف در آن برای دفن اموات است، صحیح نیست. س ۲۱۱۴: اگر ایجاد پیاده رو در یکی از خیابانها متوقف بر تخریب تعدادی از قبور مؤمنینی باشد که قبل از بیست سال پیش در قبرستان مجاور خیابان عمومی دفن شده اند، آیا این کار جایز است؟

ج: اگر قبرستان مذکور وقف نباشد تبدیل قبور به عنوان محل عبور افراد پیاده تا زمانی که مستلزم نبش قبور مسلمانان و هتک حرمت آنها نباشد، اشکال ندارد. س ۲۱۱۵: قبرستان متروکی در وسط شهر وجود دارد که وقفیت آن معلوم نیست، آیا ساخت مسجد در آن جایز است؟

ج: اگر قبرستان مذکور زمین وقفی و ملک خصوصی کسی نبوده و همچنین از مکانهای عمومی و مورد نیاز و استفاده اهالی در مناسبتها نیز نباشد و ساخت مسجد هم در آن موجب هتک یا نبش قبرهای مسلمانان نشود، اشکال ندارد. س ۲۱۱۶: قطعه زمینی وجود دارد که تقریباً از صد سال پیش تا کنون قبرستان عمومی بوده و چند سال پیش در عملیات حفاری چند قبر در آن مشاهده شده و بعد از عملیات حفاری و بردن خاکها بعضی از قبرها آشکار شده اند و استخوان هم در داخل آن دیده شده، آیا جایز است شهرداری این زمین را بفروشد؟

ج: اگر قبرستان مزبور وقف باشد، خرید و فروش آن جایز نیست و به هر حال اگر عملیات حفاری موجب نبش قبور شود، آن هم حرام است. س ۲۱۱۷: وزارت آموزش و پرورش قسمتی از یک قبرستان نسبتاً قدیمی را بدون کسب موافقت اهالی، برای ساخت مدرسه، تصرّف کرده و مدرسه ای را در آن ساخته است که دانش آموزان در آن نماز می خوانند، این کار چه حکمی دارد؟

ج: تا زمانی که دلیل معتبری بر اینکه زمین مدرسه برای دفن اموات وقف شده، اقامه نشده است و از مکانهای عمومی و مورد نیاز شهر برای دفن اموات و غیره و همچنین ملک خصوصی کسی نباشد، استفاده از آن برای مدرسه و خواندن نماز در آن با مراعات ضوابط و مقررات قانونی اشکال ندارد.

احکام وصیت

[احکام وصیت از رساله امام خمینی ره]

[مسأله ۲۶۹۴]

اشاره

مسأله ۲۶۹۴ وصیت آن است که انسان سفارش کند بعد از مرگش برای او کارهایی انجام دهند (۱) یا بگوید بعد از مرگش چیزی از مال او ملک کسی باشد (۲) یا برای اولاد خود و کسانی که اختیار آنان با اوست قیم و سرپرست معین کند. و کسی را که به او وصیت می کنند «وصی» می گویند. (۱) (مکارم): (و آن را «وصیت عهدیه» گویند) مانند وصیت هایی که برای کفن و محل دفن و مراسم دیگر می کنند، یا بگوید بعد از مرگش چیزی از اموال او ملک کسی باشد (آن را «وصیت تملیکیه» گویند) یا برای اولاد خود قیم و سرپرستی معین کند. (۲) (خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): یا این که چیزی از مال او را به کسی تملیک یا صرف در خیرات و میرات کنند ..

(زنجان): مسأله وصیت آن است که انسان سفارشی درباره اموری که اختیار آنها با وی است، بعد از مرگ خود بنماید، مثلاً سفارش کند که بعد از مرگش برای او کارهایی انجام دهند، یا بگوید بعد از مرگش چیزی از مال او ملک کسی باشد، یا برای اولاد خود و کسانی که اختیار آنان با او است قیم و سرپرست معین کند، و کسی را که به او وصیت می کنند «وصی» می گویند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۱۶۳ پدر و جد پدری که بر اطفال ولایت دارند در صورتی که یکی از آنها زنده است، می تواند وصیت کند که سرپرستی اطفالش برای شخص دیگری باشد و همین طور می تواند وصیت کند که شخص دوم نیز، بعد از خود، شخص سوّمی را به عنوان سرپرست اطفال انتخاب کند، ولی این حق «برای مادر ثابت نیست، بلکه قیم اطفال ولی شرعی آنها است.

[مسأله ۲۶۹۵]

اشاره

مسأله ۲۶۹۵ کسی که می خواهد وصیت کند با اشاره ای که مقصودش را بفهماند می تواند (۱) وصیت کند اگر چه لال نباشد (۲) (بهجت): بنا بر اظهر می تواند .. (۲) (مکارم): می تواند با گفتن یا نوشتن مقصود خود را بفهماند و اگر قادر به سخن گفتن و نوشتن نباشد می تواند با اشاره ای که مقصودش را برساند، وصیت کند.

(گلیپایگانی): مسأله کسی که نمی تواند حرف بزند اگر با اشاره مقصود خود را بفهماند، برای هر کاری می تواند وصیت کند ولی کسی که می تواند حرف بزند بنا بر احتیاط، اکتفا به اشاره یا نوشته نکند.

(زنجانى): یا کتابت ..

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانى): بلکه کسی هم که می تواند حرف بزند اگر با (زنجانى): با کتابت یا اشاره ای که مقصودش را بفهماند، وصیت کند صحیح است .

(صافی): اگر چه صحت آن در صورتی که مقصودش مثل کلامش از آن فهمیده شود بعید نیست .

(فاضل): مسأله وصیت لازم نیست مکتوب یا شفاهی باشد. لذا به هر صورت وصیت کند و آن را به وصی بفهماند، حتی اگر با اشاره باشد صحیح است و باید طبق آن عمل شود.

مسأله اختصاصی

(مکارم): مسأله ۲۳۲۵ علاوه بر وصیت، تمام معاملات را می توان به وسیله نوشتن و امضا کردن مطابق آنچه امروز معمول است که اسناد را با امضا تکمیل می کنند انجام داد، ولی در ازدواج و طلاق، اکتفا به نوشتن اشکال دارد.

[مسأله ۲۶۹۶]

اشاره

مسأله ۲۶۹۶ اگر نوشته ای به امضاء یا مهر میت ببینند (۱) چنانچه مقصود او را بفهماند و معلوم باشد که برای وصیت کردن نوشته (۲) باید مطابق آن عمل کنند (۳) (۱) (سیستانی): چنانچه قرائنی باشد که ظهور در وصیت داشته باشد باید به آن عمل شود. (۲) (زنجانى): معلوم باشد که به آن وصیت کرده .. (۳) (خوئی)، (تبریزی): بلکه اگر بدانند که مقصودش وصیت کردن نبوده و چیزهایی را نوشته است که بعداً مطابق آن وصیت کند، بعید نیست که برای وصیت کافی باشد.

(گلیپایگانی): بنا بر احتیاط لازم باید تا مقدار ثلث مطابق آن عمل کنند. ولی نسبت به سهم صغیر، این احتیاط، خلاف احتیاط است، لکن بعد از بلوغ تا مقدار ثلث این احتیاط را ترک نکنند بلکه اگر بدانند مقصودش وصیت کردن نبوده و چیزهایی را نوشته است که بعداً مطابق آن وصیت کند، احتیاط واجب آن است که به آن عمل نمایند و نسبت به سهم صغیر احتیاط مراعات شود.

(صافی): چنانچه مقصود او را بفهماند و معلوم باشد که برای آنکه وصیتش باشد نوشته، باید به آن عمل کنند بلکه اگر بدانند مقصودش یادداشت و نوشتن چیزهایی بوده است برای اینکه بعداً مطابق آن وصیت کند، بعید نیست برای وصیت کافی

باشد.

(مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۶۹۵ (فاضل): مسأله اگر نوشته ای به امضا یا مهر میّت پیدا شود و معلوم باشد که مقصود او از نوشتن آن، وصیت می باشد باید مطابق آن عمل شود.

(بهجت): مسأله بنا بر اظهر انسان می تواند وصیت خود را به وسیله نوشتن انجام دهد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۱۶۶ وصیت به صرف کردن مالی در معصیت جایز نیست، پس وصیتی که مشتمل بر کمک ظالم در ظلمش و فاسق در فسقش است باطل می باشد، به شرط اینکه مقصود او منحصرأً این مصرف خاص بوده باشد و گر نه اصل وصیت صحیح است، ولی در راههای خیر مصرف می گردد و همچنین اگر مورد وصیت مشترک بین حلال و حرام باشد، حمل بر حلال می شود، مگر آن که بدانیم که در وصیت قصد حرام نموده، که در این صورت صحیح نیست. و اگر وصیت به چیزی کرد که استفاده از آن غالباً در حرام است ولی بدانیم که مقصود او منفعت حلال بوده است و اطمینان به مصرف در حلال باشد و عرفاً کمک به انجام معصیت نباشد، وصیت صحیح است.

(بهجت): مسأله ۲۱۶۷ مالی که مورد وصیت قرار می گیرد، باید قابلیت تملک داشته باشد؛ پس وصیت به شراب یا سگ و خوک و امثال آنها باطل است، مگر آنکه مقصود او جهت حلالی، مثل وصیت به شراب برای سرکه کردن باشد.

(بهجت): مسأله ۲۱۶۸ وصیت نمودن به سکونت موقت یا همیشگی در خانه ای صحیح است و همچنین است وصیت به میوه درختی، که در این صورت شامل میوه موجود در حال وصیت هم می شود، مگر آنکه قرینه ای بر خروج آن از مورد وصیت وجود داشته باشد.

[مسأله ۲۶۹۷]

مسأله ۲۶۹۷ کسی که وصیت می کند باید عاقل و بالغ باشد ولی بچه ده ساله ای که خوب و بد را تمیز می دهد (۱) اگر برای کار خوبی مثل ساختن مسجد و آب انبار و پل وصیت کند صحیح می باشد و از روی اختیار وصیت کند (۲) و نیز وصیت کننده باید در حال بالغ شدن سفیه نباشد و حاکم شرع هم او را از تصرف در اموالش جلوگیری نکرده باشد. (۱) (بهجت): اگر وصیت او مثل افراد بالغ و عاقل باشد، بنا بر أظهر، وصیت او صحیح است و نیز وصیت کننده باید از روی اختیار وصیت کند و کسی او را مجبور نکرده باشد و در غیر این صورت صحیح نیست. وصیت شخص سفیه صحیح نیست مگر این که عقلایی باشد و مربوط به امور مالی نباشد که بخواهد چیزی را مال کسی کند. و وصیت کسی که ورشکست شده، اگر وصیت او مزاحمت با حقوق طلبکارهایش نداشته باشد، صحیح است.

(مکارم): اگر برای کارهای خیر، مانند ساختن مسجد و مدرسه و بیمارستان، یا برای خویشاوندان خود؛ وصیت مناسب و معقولی کند صحیح است و نیز باید وصیت کننده سفیه نباشد و حاکم شرع او را از تصرف در اموالش ممنوع نکرده باشد و از روی قصد و اختیار وصیت کند، نه از روی اکراه و اجبار. (۲) (اراکی): و نیز وصیت کننده باید سفیه نباشد؛ یعنی مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکند.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله کسی که وصیت می کند باید عاقل باشد و از روی اختیار وصیت کند و باید سفیه نباشد، یعنی: مال خود را در کارهای بیهوده مصرف نکند ولی بالغ بودن شرط صحت وصیت نیست و همین قدر که وصیت کننده ده سال

داشته باشد و راههای خیر و کارهای

نیک را بشناسد می تواند به کارهای خیر (صافی): برای ارحامش (وصیت کند.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله کسی که وصیت می کند باید عاقل باشد و از روی اختیار وصیت کند و وصیت بچه ده ساله برای ارحامش جایز است (تبریزی): و برای غیر ارحامش اشکال دارد) و اعتبار سفیه نبودن در نفوذ وصیت محل اشکال است و احتیاط واجب (تبریزی): احتیاط آن است که عمل به وصیت او ترک نشود.

(سیستانی): مسأله کسی که وصیت می کند باید بالغ و عاقل باشد و سفیه نباشد و از روی اختیار وصیت کند، پس وصیت بچه نابالغ صحیح نیست مگر آن که ده سال داشته باشد و وصیت برای ارحامش یا صرف در خیرات عامه نموده باشد که وصیت او در این دو مورد صحیح است و امّا اگر برای غیر ارحامش وصیت کند یا آن که بچه هفت ساله وصیت کند در مورد چیز مختصری از اموالش صحت وصیت محل اشکال است پس باید رعایت احتیاط بشود و اگر شخصی سفیه باشد وصیت او در اموالش نافذ نیست ولی در غیر آن نافذ است مانند امور مربوط به تجهیز او.

(فاضل): مسأله کسی که وصیت می کند، باید عاقل و بالغ و مختار باشد، ولی بچه ای که به سن ده سالگی رسیده، اگر وصیت به کارهای نیک در رابطه با خویشاوندان نسبی خودش بنماید، نافذ است و نیز وصیت سفیه در اموالش نافذ نیست.

(زنجانی): مسأله کسی که وصیت می کند باید ممیز و عاقل باشد و از روی اختیار وصیت کند و کسی که بدون اختیار وصیت کرده اگر بعداً راضی شود وصیت وی صحیح خواهد بود. وصیت بچه ای که به هفت سال نرسیده صحیح نیست و وصیت بچه ای که به هفت سال رسیده در مقدار اندک در صورت بجا بودن صحیح است و بچه ای که به ده سال رسیده می تواند برای خویشاوندان نسبی خود تا مقدار یک سوم مال وصیت کند به شرط آن که وصیت وی از نظر عقلاً بجا و شایسته باشد؛ همچنین اگر نابالغ یا سفیه باشد، وصیت وی اگر در نظر عقلاً بجا است نافذ می باشد.

[مسأله ۲۶۹۸]

مسأله ۲۶۹۸ کسی که از روی عمد (۱) مثلاً زخمی به خود زده یا سمی خورده است (۲) که بواسطه آن، یقین یا گمان به مردن او پیدا می شود (۳) اگر وصیت کند که مقداری از مال او را به مصرفی برسانند صحیح نیست (۴) (۱) (گلیپایگانی)، (صافی): به قصد خودکشی .. (۲) (بهجت): کسی که از روی عمد مثلاً زخمی به خود زده و همین طور بنا بر اظهار کسی که سمی خورده است .. (۳) (اراکی): یقین یا گمان به مردن خود پیدا می کند ..

(تبریزی): زخمی به خود زده یا سمی خورده که قصد خودکشی داشته .. (۴) (بهجت): و اگر بعد از این عمل وصیت کرد ولی نمرد، در نفوذ این وصیت تأمل است و احتیاط در تجدید وصیت است و اگر تجدید نکرد، باید در عمل به وصیت بر طبق احتیاط مناسب عمل شود.

(فاضل): امّا اگر وصیت در مورد نحوه دفن یا امور واجب دیگر باشد، وصیت او صحیح و نافذ است.

(زنجانى): مسأله كسى كه به قصد خود كشى ، زخمى به خود بزند يا كار ديگرى انجام دهد؟

اگر وصیتی کند و سپس در اثر آن کار بمیرد، وصیتش صحیح نیست .

(مکارم): مسأله کسی که به قصد خودکشی ، مثلاً زخمی به خود زده یا ماده سمی خورده ، اگر درباره اموال خود وصیت کند سپس بمیرد وصیت او صحیح نیست .

(سیستانی): مسأله کسی که از روی عمد و به قصد خودکشی مثلاً زخمی به خود زده یا سمی خورده است که موجب هلاکت است ، اگر وصیت کند که مقداری از مال او را به مصرفی برساند و سپس بمیرد، وصیت او صحیح نیست ، مگر اینکه کار او از باب جهاد در راه خدا باشد، و اما وصیت در غیر شئون مالی ، صحیح است .

[مسأله ۲۶۹۹]

مسأله ۲۶۹۹ اگر انسان وصیت کند که چیزی به کسی بدهند (۱) در صورتی (۲) آن کس آن چیز را مالک می شود که آن را قبول کند اگر چه در حال زنده بودن وصیت کننده باشد (۳) (۱) (مکارم): آن مال بعد از مرگ او ملک آن شخص می شود و قبول هم لازم نیست ، ولی اگر در حال حیات او وصیت را رد کند، احتیاط آن است که در آن مال ، تصرف مالکانه نکند. (۲) (بهجت): بنا بر احوط در صورتی .. (۳) (بهجت): و اگر قبول کرد و بعد از مردن وصیت کننده رد کرد، مال از آن اوست و رد او بی فایده است .

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله در وصیت تملیکیه قبول موصی له معتبر است ، پس اگر شخصی وصیت کند که چیزی به کسی بدهند، در صورتی آن کس آن چیز را مالک می شود که وصیت را قبول کند و لازم نیست قبول بعد از موت وصیت کننده باشد؛ بلکه اگر پیش از موت او هم باشد، کفایت می کند. بلی ، اگر قبول پیش از موت وصیت کننده باشد به مجرد قبول ، آن چیز را مالک نمی شود بلکه بعد از موت وصیت کننده بدون حاجت به قبول دیگر، مالک می شود و اگر قبول بعد از موت باشد، به مجرد قبول ، آن چیز را مالک می شود.

(خوئی)، (تبریزی): مسأله اگر انسان وصیت کند که چیزی از اموالش مال کسی باشد در صورتی که آن وصیت را قبول کند اگر چه قبولش در زمان زنده بودن موصی باشد، آن چیز را بعد از مردن موصی مالک می شود بلکه ظاهر این است که قبول ، اصلاً معتبر نباشد و فقط رد، مانع است .

(سیستانی): در صورتی که او وصیت را قبول کند، چه در حیات موصی چه بعد از فوت او اگر آن چیز از یک سوم اموال موصی بیشتر نباشد، آن چیز را بعد از مردن موصی مالک می شود.

(زنجان): اگر چه قبولش در زمان زنده بودن وصیت کننده باشد، بعد از مردن وصیت کننده ، مالک آن چیز می گردد، بلکه ظاهراً اصلاً در وصیت ، قبول معتبر نیست ؛ بلکه همین مقدار که کسی که برای او وصیت شده وصیت را رد نکند، برای درست شدن وصیت کفایت می کند.

(نوری): مسأله وصیت بنا بر اقوی از ایقاعات است و قبول در آن معتبر نیست و ردّ کردن آن مانع است و لذا اگر انسان وصیت کند که چیزی به کسی بدهند چنانچه آن شخص ردّ نکند، مالک آن چیز می شود.

(فاضل): مسأله اگر انسان وصیت کند که چیزی مال کسی باشد و او قبول کند، مالک می شود بلکه اظهر آن است که عدم ردّ وصیت، کافی است و نیاز به قبول او نیست.

[مسأله ۲۷۰۰]

مسأله ۲۷۰۰ وقتی انسان نشانه های مرگ را در خود دید، باید فوراً امانتهای مردم را به صاحبانش برگرداند (۱) و اگر به مردم بدهکار است و موقع دادن آن بدهی رسیده باید بدهد و اگر خودش نمی تواند بدهد، یا موقع دادن بدهی او نرسیده، باید وصیت کند (۲) و بر وصیت شاهد بگیرد، ولی اگر بدهی او معلوم باشد و اطمینان دارد که ورثه می پردازند وصیت کردن لازم نیست (۳) این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): یا آن که به آنها اطلاع دهد.. (۲) (مکارم): و اگر اطمینان ندارد که به وصیت او عمل کنند باید شاهد بگیرد، ولی اگر مطمئن است که ورثه بدهی او را می پردازند وصیت لازم نیست. (۳) (خوئی)، (تبریزی): اگر بدهی او معلوم باشد، وصیت کردن لازم نیست.

(زنجان): مسأله وقتی انسان نشانه های مرگ را در خود دید، باید فوراً امانتهای مردم را به صاحبانش برگرداند یا به آنها اطلاع دهد به گونه ای که صاحبان مال بتوانند مال خود را در اختیار بگیرند و اگر به مردم بدهکار است و موقع دادن آن بدهی رسیده، باید بدهد؛ مگر صاحبان مال به باقی ماندن مال یا بدهی در دست وی راضی باشند. و اگر خودش نمی تواند مال یا بدهی را بدهد یا موقع دادن بدهی او نرسیده یا صاحبان مال به باقی ماندن مال در دست وی راضی باشند، چنانچه بترسد که ورثه، مال را به صاحبانش رد نکنند، باید به بهترین راه ممکن؛ مثلاً با وصیت کردن یا شاهد گرفتن یا ثبت کتبی یا ثبت رسمی یا غیره.. زمینه رسیدن مال را به صاحبان آن فراهم کند.

(سیستانی): مسأله وقتی انسان نشانه های مرگ را در خود دید، باید فوراً امانتهای مردم را به صاحبانش برگرداند یا آن که به آنها اطلاع دهد به تفصیلی که در مسأله [۲۳۴۲] گذشت؛ و اگر به مردم بدهکار است و موقع دادن آن بدهی نرسیده است یا رسیده است ولی طلبکار مطالبه نمی کند یا مطالبه می کند ولی او نمی تواند پردازد؛ باید کاری کند که اطمینان نماید بدهی او به طلبکار پس از مرگش داده می شود مثلاً در موردی که بدهی او برای دیگران معلوم نیست، وصیت کند و بر وصیت شاهد بگیرد؛ و اما اگر می تواند پردازد و وقت آن رسیده و طلبکار مطالبه نموده است باید فوراً پردازد هر چند نشانه های مرگ را نبیند.

[مسأله ۲۷۰۱]

مسأله ۲۷۰۱ کسی که نشانه های مرگ را در خود می بیند، اگر خمس و زکات و مظالم بدهکار است (۱) باید فوراً بدهد و اگر نمی تواند بدهد چنانچه از خودش مال دارد (۲) یا احتمال می دهد کسی آنها را ادا نماید (۳) باید وصیت کند و همچنین است اگر حجّ بر او واجب باشد. این مسأله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): و فعلاً نمی تواند بدهد، چنانچه از خودش مال دارد یا احتمال می دهد کسی آنها را

ادا نماید، باید کاری کند که اطمینان نماید پس از مرگش پرداخت می شود مثلاً وصیت کند به شخص مورد اعتمادی؛ و همچنین است اگر حج بر او واجب باشد و نتواند خودش فعلاً نایب بگیرد و اما اگر بتواند بدهی خود از وجوه شرعیه را فعلاً بدهد، باید فوراً بدهد، هر چند نشانه های مرگ را در خود نبیند. (۲) (مکارم): یا اگر مال ندارد، احتمال می دهد دوستان یا بستگانش آن را ادا کنند، باید وصیت نماید، همچنین است اگر حج بر او واجب باشد. (۳) (فاضل): و یا از هر راه دیگر که فراغ ذمه برای او حاصل شود ..

[مسئله ۲۷۰۲]

مسئله ۲۷۰۲ کسی که نشانه های مرگ را در خود می بیند، اگر نماز و روزه قضا دارد، باید وصیت کند (۱) که از مال خودش برای آنها اجیر بگیرند (۲) بلکه اگر مال نداشته باشد ولی احتمال بدهد کسی بدون آن که چیزی بگیرد آنها را انجام می دهد، باز هم واجب است وصیت نماید (۳) و اگر قضای نماز و روزه او به تفصیلی که در [باب نماز قضا از مسئله ۱۳۷۰ تا ۱۳۸۹] گفته شد (۴) بر پسر بزرگترش واجب باشد، باید (۵) به او اطلاع دهد یا وصیت کند که برای او بجا آورند. این مسئله، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): بنا بر احتیاط واجب باید وصیت کند (با رعایت آنچه در مسئله نماز و روزه استیجاری گفته شد). [پایان مسئله] (تبریزی): بنا بر احتیاط باید وصیت کند .. (۲) (سیستانی): باید کاری کند که اطمینان نماید پس از مرگش بجای او انجام می دهند مثلاً وصیت کند که از مال خودش برای آنها اجیر بگیرند .. (۳) (تبریزی): باز هم وصیت نماید ..

(سیستانی): ولی اگر کسی داشته باشد مانند پسر بزرگتر که بداند چنانچه به او اطلاع دهد قضای نماز و روزه او را انجام می دهد، همین قدر کافی است که به او اطلاع دهد و لازم نیست وصیت کند. (۴) (نوری): در مسئله [۱۳۹۰] گفته شد .. (فاضل): به تفصیلی که در بحث نماز قضا گفته شده .. (۵) (تبریزی): بنا بر احتیاط باید ..

(زنجان): مسئله کسی که نشانه های مرگ را در خود می بیند، اگر نماز و روزه قضا دارد، باید وصیت کند که برای او نایب بگیرند، مگر مطمئن باشد که کسی نماز و روزه او را بدون وصیت هم بجا می آورد، و اگر برای نایب گرفتن باید از مال میت صرف کرد، به مقدار ثلث مال از مال میت برمی دارند و برای برداشتن مقدار بیشتر از مال میت باید ورثه اجازه دهند، و اگر مالی هم نداشته باشد باید به بهترین راه ممکن کاری کند که نماز و روزه او بجا آورده شود مثلاً اگر احتمال دهد کسی بدون آن که چیزی بگیرد آنها را انجام دهد، وصیت می کند تا نماز و روزه وی بجا آورده شود، و اگر قضای نماز و روزه او به تفصیلی که در مسئله [۱۳۹۰] گفته شد بر پسر بزرگترش واجب باشد، باید به او اطلاع دهد یا وصیت کند که برای او بجا آورد یا به طریق دیگر، کاری کند که نماز و روزه او انجام گیرد.

[مسئله ۲۷۰۳]

مسئله ۲۷۰۳ کسی که نشانه های مرگ را در خود می بیند، (اگر مالی پیش کسی دارد

یا در جایی پنهان کرده است که ورثه نمی دانند، چنانچه بواسطه ندانستن ، حقشان از بین برود، باید به آنان اطلاع دهد (۱) و (۲) لازم نیست برای بچه های صغیر خود، قیم و سرپرست معین کند، ولی در صورتی که بدون قیم مالشان از بین می رود، یا خودشان ضایع می شوند (۳) باید برای آنان قیم امینی معین نماید. این مسأله ، در رساله آیت الله (بهجت) نیست (۱) (مکارم): و نیز در صورتی که فرزندان صغیر دارد و اگر قیم و سرپرست معین نکند، حق آنها از بین می رود، یا خودشان ضایع می شوند، باید برای آنان قیم امینی معین نماید.

(سیستانی): اگر مالی پیش کسی دارد یا در جایی پنهان کرده است که ورثه نمی دانند، احتیاط واجب آن است که به آنان اطلاع دهد .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (فاضل) نیست] (۳) (فاضل): در صورتی که بدون قیم حقوقشان تضییع می شود ..

[مسأله ۲۷۰۴]

مسأله ۲۷۰۴ وصی باید مسلمان و بالغ و عاقل و مورد اطمینان باشد. (خوئی)، (تبریزی): مسأله وصی باید عاقل باشد و احوط این است که بالغ نیز باشد و لازم است وصی مسلمان ، مسلمان باشد و در اموری که راجع به شخص موصی نیست ، لازم است مورد اطمینان باشد.

(مکارم): مسأله وصی بنا بر احتیاط واجب باید مسلمان و بالغ و عاقل و مورد اعتماد باشد.

(فاضل): مسأله وصی باید بالغ و عاقل و مورد اطمینان باشد و اگر وصیت کننده مسلمان باشد، چنانچه عمل به وصیت موجب استیلاء بر ورثه ای که در این فرض طبعاً مسلمان خواهند بود باشد، لازم است مسلمان باشد.

(صافی): مسأله وصی باید مسلمان و عاقل باشد و اگر منفرد است بالغ باشد و در اموری که مربوط به غیر موصی است و یا مربوط به تکالیفی است که شرعاً به عهده دارد مورد اطمینان باشد.

(سیستانی): مسأله وصی باید عاقل باشد و در اموری که راجع به شخص موصی است و همچنین بنا بر احتیاط واجب در اموری که راجع به دیگران است ، باید مورد اطمینان باشد و وصی مسلمان باید بنا بر احتیاط واجب مسلمان باشد و وصیت به بچه نابالغ به تنهایی اگر مقصود موصی آن باشد که در حال بچگی بدون اجازه ولی تصرف نماید بنا بر احتیاط صحیح نیست و باید تصرف او به اذن حاکم شرع باشد، ولی اگر مقصود او این باشد که بعد از بلوغ یا به اذن ولی تصرف نماید، اشکال ندارد.

(بهجت): مسأله وصی باید بالغ و عاقل و مورد اطمینان باشد، پس اگر خیانتی از او ظاهر شد، وصایتش باطل می گردد و حق تصرفات از او سلب می شود، و وصی می تواند مرد باشد یا زن ، نابینا باشد یا بینا، وارث وصیت کننده باشد یا غیر آن ؛ و وصی میت مسلمان باید مسلمان باشد.

(زنجانی): مسأله وصی «باید دیوانه و سفیه نباشد و أحوط این است که بالغ بوده و وصی «مسلمان هم مسلمان باشد، و در جایی که وصیت کردن لازم است باید وصی «مورد اطمینان باشد.

[مسأله ۲۷۰۵]

اشاره

مسأله ۲۷۰۵ اگر کسی چند وصی «برای خود معین کند، چنانچه اجازه داده باشد که هر کدام به تنهایی به وصیت عمل کنند، لازم نیست در انجام وصیت از یکدیگر اجازه بگیرند (۱) و اگر اجازه نداده باشد، چه گفته باشد که همه با هم (۲) به وصیت عمل کنند، یا نگفته باشد، باید

با نظر یکدیگر به وصیت عمل نمایند (۳) و اگر حاضر نشوند که با یکدیگر به وصیت عمل کنند (۴) و در تشخیص مصلحت اختلاف داشته باشند در صورتی که تأخیر و مهلت دادن، علت شود که عمل به وصیت معطل بماند، حاکم شرع آنها را مجبور می‌کند (۵) که تسلیم نظر کسی شوند که صلاح را تشخیص دهد (۶) و اگر اطاعت نکنند، بجای آنان دیگران را معین می‌نماید و اگر یکی از آنان قبول نکرد یک نفر دیگر را بجای او تعیین می‌نماید. (۱) (بہجت): و همچنین است بنا بر اظهر اگر در این مورد چیزی اظهار نکرده باشد.. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی): هر دو با هم.. (۳) (بہجت): اگر اجازه نداده باشد، باید با نظر یکدیگر به وصیت عمل نمایند.. (۴) (اراکی): حاکم شرع آنها را مجبور می‌کند و اگر اطاعت نکنند، عزل وصی «محل» اشکال است، بلکه با مراجعه به کسی که قوه قهریه دارد مثلاً او را وادار کنند تا به وصیت عمل کند.

(گلپایگانی)، (صافی): حاکم شرع آنان را مجبور می‌کند و اگر اطاعت نکنند، بجای آنان دیگران را معین می‌نماید.

(خوئی)، (تبریزی): حاکم شرع آنها را مجبور می‌کند و اگر اطاعت نکنند، بجای یکی از آنان شخص دیگری را معین می‌نماید.

(زنجانی): حاکم شرع آنها را مجبور می‌کند و اگر اطاعت نکنند، حاکم شرع به طریقی که نزدیکترین راه به نظر موصی می‌داند وصیت را اجرا می‌کند، مثلاً به جای هر دو یا یکی از آنان شخص یا اشخاص دیگری معین نماید.

(سیستانی): چنانچه منشأ آن وجود مانع شرعی برای هر کدام از موافقت با دیگری نباشد، حاکم شرع آنها را مجبور می‌کند و اگر اطاعت نکنند، یا منشأ اختلاف وجود مانع شرعی برای هر کدام باشد، بجای یکی از آنان شخص دیگری را معین می‌نماید. (۵) (مکارم): در صورتی که تأخیر، سبب تعطیل عمل به وصیت یا تأخیر آن گردد، باید حاکم شرع ترتیبی دهد که عمل به وصیت، زمین نماند. (۶) (فاضل): مجتهد جامع الشرائط آنها را مجبور می‌کند که تسلیم نظر کسی شوند که طبق نظر وی صلاح را تشخیص می‌دهد..

مسأله اختصاصی

(بہجت): مسأله ۲۱۷۵ اگر شخصی را وصی و دیگری را ناظر قرار دهد، بنا بر اظهر تصرف وصی «مشروط به رأی موافق ناظر است و ناظر هم نمی‌تواند مستقلاً تصرف کند و اگر ناظر وفات نمود یا از مداخله امتناع کرد، بنا بر احوط تصرف وصی «منوط به نظر حاکم است و اگر وصی «وفات کرد حاکم مداخله می‌نماید.

[مسأله ۲۷۰۶]

مسأله ۲۷۰۶ اگر انسان از وصیت خود برگردد مثلاً بگوید ثلث مالش را به کسی بدهند، بعد بگوید به او ندهند وصیت باطل می‌شود و اگر وصیت خود را تغییر دهد، مثل آن که قیمی برای بچه‌های خود معین کند بعد دیگری را بجای او قیم نماید، وصیت اولش باطل می‌شود و باید به وصیت دوم او عمل نمایند.

(فاضل): مسأله موصی می تواند بعد از وصیت، آن را به هم بزند و صریحاً وصیت اول را لغو کند و همچنین می تواند وصیت دیگری در همان مورد بکند؛ مثلاً بعد از آنکه در وصیت اول گفته مالی را به کسی بدهند یا فردی را قیم بچه های خود قرار داده، وصیت کند آن مال را به فرد دیگری بدهند یا شخص دیگری قیم باشد و لو به وصیت اول اشاره نکرده باشد، وصیت اول باطل و وصیت دوم صحیح است. و همین طور موصی می تواند کاری کند که نافی وصیت قبل باشد؛ مثلاً بعد از وصیت به اینکه مالی را به شخصی بدهند، آن را بفروشد.

[مسأله ۲۷۰۷]

مسأله ۲۷۰۷ اگر کاری کند که معلوم شود از وصیت خود برگشته مثلاً خانه ای را که وصیت کرده به کسی بدهند بفروشد، یا دیگری را (۱) برای فروش آن و کیل نماید، وصیت باطل می شود. (۱) (سیستانی): با التفات به وصیت سابق .. (فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۰۶.

[مسأله ۲۷۰۸]

اشاره

مسأله ۲۷۰۸ اگر وصیت کند چیز معینی را به کسی بدهند، بعد وصیت کند که نصف همان را به دیگری بدهند، باید آن چیز را دو قسمت کنند و به هر کدام از آن دو نفر یک قسمت آن را بدهند. (فاضل): مسأله اگر شخصی دو وصیت داشته باشد و وصیت دوم در قسمتی از وصیت اول وارد شده باشد؛ مثلاً بعد از وصیت به اینکه تمام مالی را به شخصی بدهند، وصیت کند که نصف آن را به دیگری بدهند وصیت اول در همان قسمت باطل است و در قسمتهای دیگر صحیح است، یعنی باید نصف مال را به فرد اول و نصف آنها را به فرد دوم بدهند.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۸۴۹ اگر شخصی دو وصیت داشته باشد، چنانچه دومی نافی اولی نباشد یا صریحاً نگفته باشد که وصیت اول را باطل کرده است، باید طبق احکام وصیت، به هر دو عمل شود.

[مسأله ۲۷۰۹]

مسأله ۲۷۰۹ اگر کسی در مرضی که به آن مرض می میرد، مقداری از مالش را به کسی ببخشد و وصیت کند که بعد از مردن او هم مقداری به کس دیگر بدهند (۱) آنچه را که در حال زندگی بخشیده از اصل مال است و احتیاج به اذن ورثه ندارد (۲) و چیزی را که وصیت کرده اگر زیادتر از ثلث باشد زیادی آن محتاج به اذن ورثه است (۳) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): آنچه بخشیده، از اصل خارج می شود و آنچه وصیت کرده اگر بیشتر از ثلث نباشد، یا اگر بیشتر است و ورثه اجازه بدهند، به وصیت او عمل می شود و اگر آنچه وصیت کرده بیشتر از ثلث باشد و ورثه هم اجازه ندهند، باید تا مقدار ثلث ترکه او، به

وصیتش عمل شود.

(خوئی)، (تبریزی): باید مالی را که بخشیده، از اصل ترکه خارج نمایند چنان که در مسأله [۲۲۵۶] گذشت. ولی مالی را که وصیت کرده، باید از ثلث خارج کنند.

(سیستانی): چنانچه ثلث او برای هر دو مال کافی نباشد و ورثه هم حاضر به اجازه دادن زائد بر ثلث نباشند، باید ابتدا مالی را که بخشیده از ثلث خارج کنند و سپس باقیمانده آن را در مورد وصیت صرف نمایند.

(مکارم): چنانچه مجموعاً بیش از ثلث مال او باشد، در مقدار اضافی احتیاط آن است که از ورثه اجازه بگیرند.

(زنجانی): بخشش وی صحیح است چنانچه در مسأله [۲۲۶۴] گذشت، و پس از کنار گذاشتن مقدار بخشیده شده، اگر مالی را که وصیت کرده به اندازه ثلث مال باشد یا ورثه اجازه دهند وصیت صحیح است، و اگر ورثه اجازه ندهند تنها به اندازه ثلث نافذ می باشد. (۲) (نوری): چنانچه در مسأله [۲۲۵۶] گذشت که منجزات مریض از اصل مال است ..

(فاضل): آنچه را که در حال زندگی بخشیده، صحیح است و احتیاج به اذن ورثه ندارد و مقداری هم که وصیت کرده، باید طبق احکام وصیت عمل شود. (۳) (بهجت): اگر به مقدار ثلث میراث یا کمتر باشد وصیت نافذ است و اگر زیادتر از ثلث باشد، زیادی آن احتیاج به اذن ورثه دارد.

[مسأله ۲۷۱۰]

مسأله ۲۷۱۰ اگر وصیت کند که ثلث مال او را بفروشد (۱) و عایدی آن را به مصرفی برسانند، باید مطابق گفته او عمل نمایند. (۱) (بهجت)، (سیستانی)، (زنجانی): بفروشند ..

[مسأله ۲۷۱۱]

مسأله ۲۷۱۱ اگر در مرضی که به آن مرض می میرد، بگوید مقداری به کسی بدهکار است، چنانچه متهم باشد که برای ضرر زدن به ورثه گفته است باید مقداری را که معین کرده از ثلث او بدهند و اگر متهم نباشد (۱) باید از اصل مالش بدهند (۲) (۱) (گلپایگانی)، (بهجت)، (صافی)، (نوری): و کسی هم منکر گفته او نشود ..

(فاضل): یا دلیل شرعی بر بدهکاری او اقامه شود .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (زنجانی): اگر متهم نباشد اقرار او نافذ است و باید از اصل مالش بدهند.

[مسأله ۲۷۱۲]

اشاره

مسأله ۲۷۱۲ کسی که انسان وصیت می کند که چیزی به او بدهند باید وجود داشته باشد، پس اگر وصیت کند به بچه ای که ممکن است فلان زن حامله شود (۱) چیزی بدهند باطل است. ولی اگر وصیت کند به بچه ای که در شکم مادر است چیزی بدهند، اگر چه هنوز روح نداشته باشد، وصیت صحیح است (۲) پس اگر زنده به دنیا آمد، باید آنچه را که وصیت کرده به او بدهند و اگر مرده به دنیا آمد، وصیت باطل می شود و آنچه را که برای او وصیت کرده، ورثه میان خودشان قسمت می کنند. (۱) (فاضل): فلان زن بزاید .. (۲) (مکارم): شخصی که برای او وصیت شده باید وجود داشته باشد، بنا بر این اگر مالی را برای بچه ای که ممکن است بعداً به وجود آید وصیت کند، اشکال دارد و احتیاط آن است که با ورثه صلح کنند، ولی اگر

برای بچه ای که در شکم مادر است وصیتی کند وصیت او صحیح است هر چند هنوز روح نداشته باشد ..

(خوئی): مسأله کسی را که انسان وصیت می کند چیزی به او بدهند لازم نیست در حال

وصیت وجود داشته باشد، پس اگر وصیت کند به بچه ای که ممکن است فلان زن حامله شود چیزی بدهند اگر آن بچه پس از مرگ موصی موجود باشد لازم است آن چیز را به او بدهند و اگر موجود نباشد، در مصرف دیگری که به نظر موصی نزدیکتر به مورد وصیت باشد، صرف می کنند ولی اگر وصیت کند که چیزی از مال او بعد از مرگش مال کسی باشد، پس اگر آن شخص وقت مرگ موصی موجود باشد وصیت صحیح و الا باطل است و آنچه را که برای او وصیت کرده، ورثه میان خودشان قسمت می کنند.

(زنجانى): بقیه مسأله ذکر نشده . (تبریزی): بعد از مرگ موصی ..

(سیستانی): مسأله اگر وصیت کند که چیزی را به کسی بدهند لازم نیست آن شخص در حال وصیت وجود داشته باشد پس اگر آن شخص پس از مرگ موصی موجود باشد لازم است آن چیز را به او بدهند، و اگر موجود نباشد چنانچه از وصیت تعدد مطلوب استفاده شود باید در مصرف دیگری که به نظر موصی نزدیکتر به مورد وصیت باشد، صرف شود و گر نه ورثه می توانند آن را میان خود قسمت کنند، ولی اگر وصیت کند که چیزی از مال او بعد از مرگش مال کسی باشد پس اگر آن شخص وقت مرگ موصی موجود باشد هر چند حملی باشد که هنوز جان نیافته است، وصیت صحیح و الا باطل است، و آنچه را که برای او وصیت کرده است، ورثه میان خودشان قسمت می کنند.

(صافی): مسأله کسی را که انسان وصیت می کند که چیزی به او بدهند، اگر چه در حال وصیت وجود نداشته باشد، اگر پس از مرگ وصیت کننده وجود پیدا کند باید آن چیز را به او بدهند پس اگر وصیت کند به بچه ای که فلان زن به او حامله شود چیزی بدهند اگر آن بچه پس از مرگ موصی موجود شد باید آن چیز را به او بدهند ولی اگر وصیت کند که بعد از مرگش چیزی از مال او ملک کسی باشد و آن کس موجود نباشد وصیت صحیح نیست .

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۱۸۳ اگر وصیت کرد برای گروهی که موصوف به صفت خاصی هستند، مثل فقرا، باید صفت فقر در هنگام مرگ وصیت کننده هم موجود باشد و وجودش در زمان وصیت کافی نیست .

[مسأله ۲۷۱۳]

مسأله ۲۷۱۳ اگر انسان بفهمد کسی او را وصی کرده، چنانچه به اطلاع وصیت کننده برساند که برای انجام وصیت او حاضر نیست (۱) لازم نیست بعد از مردن او به وصیت عمل کند. ولی اگر پیش از مردن او نفهمد که او را وصی کرده، یا بفهمد و به او اطلاع ندهد که برای عمل کردن به وصیت حاضر نیست (۲) باید وصیت او را انجام دهد (۳) و اگر وصی پیش از مرگ، موقعی ملتفت شود که مریض به واسطه شدت مرض نتواند به دیگری وصیت کند، أحوط استحبابی و اولی آن است که وصیت را قبول نماید (۴) (۱) (مکارم): و او بتواند دیگری را وصی خود کند وصیت اول باطل می شود، ولی اگر پیش از مردن او با خبر نشود، یا با خبر شود اما به او اطلاع ندهد که حاضر به قبول وصیت نیست، یا اطلاع دهد و او دسترسی به

شخص دیگری نداشته باشد، احتیاط واجب آن است که به وصیت عمل کند، مگر این که مشقت شدیدی داشته باشد.

(۲) (گلیپایگانی)، (صافی): یا در وقتی اطلاع دهد که نتواند دیگری را وصی خود سازد در صورتی که مشقت نداشته باشد باید وصیت او را انجام دهد و نیز اگر وصی پیش از مرگ موصی موقعی ملتفت شود که موصی بواسطه شدت مرض نتواند به دیگری وصیت کند باید وصیت را قبول نماید.

(بہجت): یا اطلاع بدهد ولی به او نرسد، در صورتی که مشقت نداشته باشد، باید وصیت او را انجام دهد. (۳) (فاضل): و اگر وصی به او اطلاع دهد که حاضر به قبول و حمایت نیست، ولی او نتواند به دیگری وصیت کند، احتیاط مستحب آن است که وصیت را قبول نماید.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (نوری): در صورتی که مشقت نداشته باشد باید وصیت او را انجام دهد و نیز اگر وصی پیش از مرگ موصی موقعی ملتفت شود که موصی بواسطه شدت مرض (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): یا مانع دیگر نتواند به دیگری وصیت کند (خوئی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط (سیستانی): بنا بر احتیاط واجب) باید وصیت را قبول نماید.

(زنجان): در صورتی که حرجی نباشد، باید وصیت او را انجام دهد، البتہ اگر به او گفته باشد که اگر او را وصی کند حاضر به قبول آن نیست یا وصیت کننده این مطلب را از راه دیگری بداند، در این صورت لازم نیست به وصیت عمل کند، هر چند از وصی قرار دادن او اطلاع نداشته باشد. و اگر وصیت کننده از عدم رضایت وصی آگاه نباشد و وصی پیش از مرگ، موقعی ملتفت شود که مریض به واسطه شدت مرض نتواند به دیگری وصیت کند، باید وصیت را قبول نماید. (۴) (اراک): بنا بر احتیاط واجب باید وصیت او را قبول نماید.

[مسأله ۲۷۱۴]

اشاره

مسأله ۲۷۱۴ اگر کسی که وصیت کرده بمیرد، وصی نمی تواند دیگری را برای انجام کارهای میت معین کند و خود از کار کناره نماید (۱) ولی اگر بداند مقصود میت این نبوده که خود وصی آن کار را انجام دهد، بلکه مقصودش فقط انجام کار بوده، می تواند دیگری را از طرف خود وکیل نماید. این مسأله، در رساله آیت الله (بہجت) نیست (۱) (فاضل): خود، آن را انجام ندهد ..

(گلیپایگانی): مسأله اگر کسی که وصیت کرده بمیرد، و وصی نداند که مقصود میت این بوده که خودش کارهایی را که وصیت کرده انجام دهد و در گفته میت هم شاهد و قرینه ای بر این معنی نباشد، وصی می تواند دیگری را برای انجام کارهای میت وکیل کند ولی اگر بداند که مقصود میت این بوده که خودش انجام دهد، نمی تواند به دیگری واگذار کند.

(صافی): مسأله اگر کسی که وصیت کرده بمیرد و در وصیتش نگفته باشد که وصی کارهایی را که به او سفارش شده خودش انجام دهد و از وصیت هم به حسب عرف چنین چیزی استفاده نشود وصی می تواند دیگری را برای انجام کارهای

میّت وکیل کند، در غیر این صورت باید خودش انجام دهد و نمی تواند به دیگری واگذار کند.

(زنجانی): مسأله اگر کسی که وصیّت کرده بمیرد، وصی نمی تواند مسئولیت کار را بر عهده دیگری بگذارد و خود از مسئولیت کار کناره گیرد، ولی اگر بداند مقصود وصیّت کننده این نبوده

که وصی «شخصاً مسئول باشد، بلکه مقصودش فقط انجام امر وصیت باشد، می تواند مسئولیت کار را به کسی واگذار نماید که به نظر وصیت کننده با وصی «تفاوتی ندارد.

(سیستانی): مسأله اگر کسی که وصیت کرده است بمیرد، وصی «نمی تواند دیگری را وصی «آن میت معین کند و خود از کار کناره نماید، ولی اگر بداند مقصود میت این نبوده که خود وصی «مباشرت در انجام آن کار نماید بلکه مقصودش فقط انجام کار بوده، می تواند دیگری را از طرف خود وکیل نماید.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۸۵۶ احتیاط واجب آن است که اگر پدری پسرش را به عنوان وصی «تعیین کرد، او آن را قبول نماید.

[مسأله ۲۷۱۵]

مسأله ۲۷۱۵ اگر کسی دو نفر را وصی «کند (۱) چنانچه یکی از آن دو بمیرد، یا دیوانه، یا کافر شود (۲) حاکم شرع یک نفر دیگر را به جای او معین می کند (۳) و اگر هر دو بمیرند، یا دیوانه، یا کافر شوند (۴) حاکم شرع دو نفر دیگر را معین می کند (۵) ولی اگر یک نفر بتواند وصیت را عملی کند، معین کردن دو نفر لازم نیست (۶) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): که با هم به وصیت او عمل کنند .. (فاضل): که با هم به شرکت عمل کنند ..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): اگر کسی دو نفر را با هم وصی «کند (تبریزی): و نظرش آن باشد که هر دو با هم عمل به وصیت کنند) ..

(مکارم): هرگاه کسی دو نفر را وصی «قرار دهد که مشترکاً کارها را انجام دهند .. (۲) (سیستانی): اگر از عبارت وصیت فهمیده شود که در چنین صورتی آن دیگری مستقلاً وصی «است باید به همین نحو عمل شود، وگرنه .. (۳) (بهجت): در صورتی که وصیت کننده، بودن هر دو را شرط کرده باشد ..

(فاضل): مجتهد جامع الشرائط یک نفر دیگر را بجای او معین می کند .. (۴) (گلپایگانی): چنانچه معلوم نباشد که میت در نظر داشته دو نفر کارهایش را انجام دهند حاکم شرع یک نفر را و اگر معلوم باشد که نظر به دو نفر داشته، دو نفر دیگر را معین می کند.

(صافی): چنانچه معلوم باشد که میت در نظر داشته، دو نفر کارهایش را انجام دهند، حاکم شرع، دو نفر را به جای آنها معین می کند و اگر معلوم نباشد که نظر به دو نفر داشته تعیین یک نفر کافی است بلکه بعید نیست که در صورت اولی هم در صورتی که یک نفر بتواند کار دو نفر را انجام دهد تعیین یک نفر کافی باشد. (۵) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده.

(فاضل): مجتهد جامع الشرائط دو نفر دیگر را معین می کند. [پایان مسأله] (۶) (بهجت): معین کردن نفر دوم، لازم نیست.

(زنجانى): مسأله اگر كسى دو نفر را با هم وصى كند، چنانچه يكى از آنها بميرد يا از شرايط لازم براى وصى (كه در مسأله [۲۷۰۴] گذشت) بيفتد، مثلاً ديوانه شود، اگر وصيت كننده

به متعدد بودن وصی « به طور مستقل نظر داشته باشد، حاکم شرع یک نفر را بجای او معین می کند و اگر هر دو بمیرند یا از شرایط بیفتند، حاکم شرع دو نفر دیگر را معین می کند، ولی اگر متعدّد بودن وصی « به طور مستقل در نظر وصیت کننده نبوده ، بلکه مثلاً به خاطر متعدّد بودن فرزندان خود برای جلوگیری از نزاع و دشمنی همه را وصی «قرار داده باشد، با مرگ یکی یا از شرایط افتادن وی ، شخص دیگری به جای وی جایگزین نمی شود.

[مسأله ۲۷۱۶]

مسأله ۲۷۱۶ اگر وصی « نتواند به تنهایی کارهای میت را انجام دهد (۱)، حاکم شرع (۲) برای کمک او یک نفر دیگر را معین می کند. (۱) (سیستانی): هر چند با وکیل گرفتن یا اجاره کردن دیگری ..

(فاضل)، (مکارم): و نتواند برای خود کمک بگیرد .. (۲) (فاضل): مجتهد جامع الشرایط ..

[مسأله ۲۷۱۷]

مسأله ۲۷۱۷ اگر مقداری از مال میت در دست وصی « تلف شود، چنانچه در نگهداری آن کوتاهی کرده و یا تعدی نموده (۱) مثلاً میت وصیت کرده است که فلان مقدار به فقراى فلان شهر بده و او مال را به شهر دیگر برده و در راه از بین رفته ضامن است (۲) و اگر کوتاهی نکرده و تعدی هم ننموده ضامن نیست . (۱) (گلپایگانی)، (صافی): چنانچه در نگهداری آن کوتاهی و تعدی نکرده ضامن نیست و اگر کوتاهی کرده و یا تعدی نموده .. (۲) (گلپایگانی)، (صافی)، (فاضل): بلکه اگر در بین راه هم تلف نشود و به فقراى شهری دهد که مورد وصیت نبوده ، ضامن است (فاضل): اما چنانچه کوتاهی نکرده و تعدی هم ننموده ، ضامن نیست).

(مکارم): مسأله هرگاه همه یا قسمتی از مال میت در دست وصی « تلف شود، چنانچه او در نگهداری آن کوتاهی نکرده و بر خلاف دستور میت رفتار ننموده ، ضامن نیست و الا ضامن است .

[مسأله ۲۷۱۸]

مسأله ۲۷۱۸ هرگاه انسان کسی را وصی « کند و بگوید که اگر آن کس بمیرد فلان وصی « باشد، بعد از آن که وصی « اوّل مرد، وصی « دوم باید کارهای میت را انجام دهد (۱) (۱) (سیستانی): وصی « دوم باید به وصیت عمل نماید.

[مسأله ۲۷۱۹]

مسأله ۲۷۱۹ حجی که بر میت واجب است (۱) و بدهکاری و حقوقی را که مثل خمس و زکات و مظالم ، ادا کردن آنها واجب می باشد، باید از اصل مال میت بدهند، اگر چه میت برای آنها وصیت نکرده باشد (۲) (۱) (سیستانی): حجی که بر میت با استطاعت واجب شده است .. (۲) (سیستانی): و اما کفارات و نذرها و از جمله حج « نذری با وصیت از ثلث ادا می شود.

(فاضل): مسأله امور مالی واجبی که بر عهده متوفی است اعم از حق الناس و حق الله از اصل مال میت بر داشته می شود. حج واجب و خمس و زکات و کفاره روزه یا نذر از واجبات مالی محسوب می شود و حق الله است و از اصل مال کسر می شود و بدهکاری و رد مظالم، حق الناس است و از اصل مال

کسر می شود. و فرقی نمی کند که به این امور وصیت کرده باشد یا ورثه، خودشان از آن اطلاع داشته باشند. بنا بر این حتی اگر وصیت هم نکرده باشد، بر ورثه لازم است اول این امور را انجام دهند و اگر وصیت کرده باشد و تصریح کرده باشد که این امور را از ثلث او پرداخت کنند، از ثلث محسوب می شود و اگر ثلث کافی نبود، باید از بقیه مال پرداخت شود حتی اگر ورثه راضی نباشند.

(زنجانى): مسأله بدهکاری و حقوق لازم همچون خمس و زکاه و مظالم و نیز حَجَّه الاسلام و حجی را که به جهت نذر کردن بر میت واجب شده است باید از اصل مال میت بدهند، اگر چه میت برای آنها وصیت نکرده باشد.

[مسأله ۲۷۲۰]

مسأله ۲۷۲۰ اگر مال میت از بدهی و حج واجب و حقوقی که مثل خمس و زکات و مظالم بر او واجب است زیاد بیاید (۱) چنانچه وصیت کرده باشد که ثلث یا مقداری از ثلث را به مصرفی برسانند، باید به وصیت او عمل کنند و اگر وصیت نکرده باشد، آنچه می ماند مال ورثه است. (۱) (زنجانى): اگر مال میت از آنچه در مسأله قبل گفته شد زیاد بیاید، ..

[مسأله ۲۷۲۱]

مسأله ۲۷۲۱ اگر مصرفی را که میت معین کرده، از ثلث مال او بیشتر باشد، وصیت او در بیشتر از ثلث در صورتی صحیح است که ورثه حرفی بزنند، یا کاری کنند که معلوم شود عملی شدن وصیت را اجازه داده اند (۱) و تنها راضی بودن آنان کافی نیست (۲) و اگر مدتی بعد از مردن او هم اجازه بدهند صحیح است (۳) (۱) (خوئی)، (تبریزی): کاری کنند که معلوم شود وصیت را اجازه نموده اند .. (۲) (سیستانی): در صورتی صحیح است که ورثه آن را اجازه دهند، چه با لفظ و چه با فعل؛ و رضایت قلبی، کافی نیست ..

(زنجانى): در صورتی صحیح است که ورثه حرفی بزنند یا کاری کنند یا با سکوت آنها معلوم شود وصیت را اجازه نموده اند .. (۳) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (نوری): و چنانچه بعضی از ورثه، اجازه و بعضی رد نمایند، وصیت فقط در حصه آنهایی که اجازه نموده اند صحیح و نافذ است .

(زنجانى): و چنانچه بعضی از ورثه، اجازه و بعضی رد نمایند، وصیت فقط در سهم آنهایی که اجازه نموده اند صحیح و نافذ است . لازم به توضیح است که در مورد هر وارث باید دید که آیا مقداری که به وسیله وصیت از سهم الارث وی کم می شود بیشتر است یا خیر؟ و در صورت اول اجازه وی در نافذ بودن وصیت شرط است .

بنا بر این اگر شخصی زمینی داشته باشد و وصیت کند که تمام یا قسمتی از آن را به مصرفی برسانند، چون زن از زمین ارث نمی برد، نظر وی در این وصیت نقشی ندارد، و اگر مرد ۳ میلیون تومان پول داشته باشد و زمینی داشته باشد که ۳ میلیون تومان می ارزد، اگر وصیت کند که دو میلیون از پول وی را به مصرفی برسانند، در اینجا نسبت به دیگر سهم ورثه وصیت به

اندازه ثلث است ولی نسبت به سهم همسر، وصیت بیشتر از ثلث می باشد و باید تنها نظری را نسبت

به بیشتر از ثلث جلب نمود، و همین طور اگر نسبت به چیزهایی که پس از مرگ پدر به پسر بزرگتر می رسد و در مسأله [۲۷۸۸] گفته خواهد شد وصیتی کند، تنها نظر پسر بزرگتر در مقدار بیشتر از ثلث تأثیر دارد.

(مکارم): مسأله انسان نمی تواند بیش از مقدار ثلث مال خود را وصیت کند مگر این که ورثه اجازه دهند، خواه این اجازه قبل از فوت باشد یا بعد از فوت؛ و ورثه بعد از اجازه نمی توانند از حرف خود برگردند، خواه قبل از فوت اجازه داده باشند یا بعد از آن بنا بر احتیاط واجب.

(فاضل): مسأله اگر علاوه بر امور واجب نسبت به امور غیر واجب نیز وصیت کرده باشد و تصریح کرده باشد که تمام آن از ثلث پرداخت شود، هر دو از ثلث پرداخت می شود و اگر تمام وصیت از ثلث بیشتر شود و ورثه راضی نباشند، اول واجبات را انجام می دهند و آنچه از ثلث باقی می ماند، صرف امور مستحب شود. و اگر تصریح نکرده باشد که از ثلث پرداخت شود، اول واجبات مالی از اصل مال پرداخت می شود و بعد، ثلث آنچه باقی مانده، صرف امور مستحب مورد وصیت می شود.

[مسأله ۲۷۲۲]

اشاره

مسأله ۲۷۲۲ اگر مصرفی را که میّت معین کرده، از ثلث مال او بیشتر باشد (۱) و پیش از مردن او ورثه اجازه بدهند که وصیت او عملی شود (۲) بعد از مردن او نمی توانند (۳) از اجازه خود برگردند. (۱) (سیستانی): و ورثه آن را اجازه نمایند، دیگر نمی توانند از اجازه خود برگردند و اگر در حال حیات موصی رد کردند می توانند پس از مرگ اجازه دهند، ولی اگر پس از مرگ رد کردند، اجازه بعد اثری ندارد. (۲) (خوئی)، (تبریزی): پیش از مردن او ورثه اجازه نمایند.. (۳) (بهجت): بنا بر اظهر.. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأل

مسائل اختصاصی

۲۷۲۱ (بهجت): مسأله ۲۱۹۳ مقصود از ثلث مال که وصیت در آن نافذ است، ثلث مال در وقت وفات وصیت کننده است، پس اگر در اثر نقصان اموال، مقدار ثلث اموالش در وقت وفات کمتر از زمان وصیت شده باشد، وصیت او در ثلث اموال موجود، نافذ است.

(بهجت): مسأله ۲۱۹۴ اگر میّت وصیت به ثلث کند ولی مصرفی را معین نکند، در امور خیریه مصرف می شود.

(بهجت): مسأله ۲۱۹۵ اگر مالی را برای عدّه معینی، مثلاً برای طلاب مدرسه خاصّی وصیت کرد، باید بطور مساوی بین آنها تقسیم شود اما اگر آن عدّه غیر معین بودند، مثلاً برای عنوان کلیّ طلاب وصیت کرد، صرف کردن در بعضی از آنها کافی است و لو به سه نفر هم نرسد.

(بهجت): مسأله ۲۱۹۶ اگر مالی را برای شخصی وصیت کرد و معین نکرد که در چه راهی مصرف کند و او هم قبول کرد، آن مال را مالک می شود، اما چنانچه تعیین کرد که چگونه مصرف شود، اگر تخلف کند، ضامن است.

[مسأله ۲۷۲۳]

مسأله ۲۷۲۳ اگر وصیت کند که از ثلث او خمس و زکات یا بدهی دیگر او را بدهند و برای نماز و روزه او اجیر بگیرند و کار مستحبی هم مثل اطعام به فقرا انجام

دهند (۱) باید اول به واجبات خواه مالی باشد یا بدنی عمل نماید و در بین واجبات ترتیب معتبر نیست ، بلکه اگر وصیت او به ترتیب بوده باید اول آن واجبی را که مقدم داشته عمل نمایند اگر چه بدنی باشد و همچنین به ترتیب وصیت تا آخر واجبات ، پس اگر ثلث ، وافی به تمام آن باشد، به تمام آن باید عمل شود و چنانچه ثلث وافی نباشد، باقیمانده اگر تماماً یا قسمتی واجب مالی باشد باید از اصل ترکه برای آن بردارند عمل نمایند و اگر باقیمانده تماماً یا قسمتی واجب بدنی باشد مُلغی می گردد و چنانچه وصیت میت به ترتیب نباشد باز واجبات مقدم بر مستحبات است ولی در این صورت بین واجبات هیچ گونه ترتیب نیست بلکه ثلث بر تمام واجبات اعم از مالی و بدنی توزیع می شود و چنانچه وافی به تمام آن نباشد، در باقیمانده واجب مالی از اصل ترکه برداشته می شود و باقیمانده واجب بدنی مُلغی می گردد و در هر صورت عمل به مستحبات موقعی واجب است که از ثلث علاوه بر واجبات ، برای آن هم وافی باشد. (۱) (اراکی) ، (خوئی) ، (گلپایگانی) ، (سیستانی) ، (صافی) : باید اول بدهی او را از ثلث بدهند و اگر چیزی زیاد آمد، برای نماز و روزه او اجیر بگیرند و اگر از آن هم زیاد آمد، به مصرف کار مستحبی که معین کرده برسانند و چنانچه ثلث مال او فقط به اندازه بدهی او باشد و ورثه هم اجازه ندهند که بیشتر از ثلث مال مصرف شود اگر ولد اکبر (پسر بزرگتر) دارد نماز و روزه میت به عهده اوست و گرنه بنا بر احتیاط واجب کبار ورثه (غیر صغیر) از سهم خود برای نماز و روزه او اجیر بگیرند و وصیت او برای کارهای مستحبی باطل است .

(خوئی) ، (گلپایگانی) ، (صافی) ، (سیستانی) : وصیت برای نماز و روزه و کارهای مستحبی باطل است .

(نوری) : چنانچه وصیت او به ترتیب باشد، باید آنچه مقدم است ، اگر چه مستحب باشد عمل کنند و در صورتی که ثلث زیاد آمد دومی را اگر چه مانند نماز و روزه ، واجب بدنی باشد بدهند و اگر از آن زیاد آمد به مصرف واجب مالی برسانند و چنانچه ثلث زیاد نیامد واجب مالی را از اصل مال بدهند، ولی اگر ثلث فقط به اندازه عمل به مستحب باشد واجب بدنی را باید با اجازه ورثه پردازند و واجب مالی را از اصل مال پردازند و در صورتی که وصیت او به ترتیب نباشد؛ باید ثلث را به نسبت بین آن سه وصیت تقسیم کنند و اگر کم آمد کسری واجب مالی را از اصل مال بدون اجازه و کسری واجب بدنی و عمل مستحب را با اجازه ورثه انجام دهند.

(بهبخت) : چنانچه ثلث مال او به اندازه این کارها بود، به آن عمل می شود و اگر کمتر بود، اول واجبات مالی او، مثل خمس ، زکات ، بدهی و حج واجب را انجام می دهند و اگر اضافه آمد واجبات بدنی مثل نماز و روزه و اگر باز هم چیزی از ثلث اضافه آمد به مصرف مستحبات می رسانند، مگر این که معلوم باشد که منظور میت این نبوده که فقط از ثلث مصرف شود که در این صورت واجبات مالی که قسم اول است از اصل مال میت برداشته می شود و بقیه از ثلث ، و اگر منظور میت مبهم بود، احتیاط در این است که آنچه بیش از ثلث مصرف می شود، با اجازه ورثه باشد.

(تبریزی): باید اول بدهی و اجرت قضاء نماز و روزه او را از ثلث بدهند و اگر زیاد آمد، به مصرف کار مستحبی که معین کرده برسانند، و چنانچه ثلث مال او فقط به اندازه بدهی او باشد و ورثه هم اجازه ندهند که بیشتر از ثلث مال مصرف شود، باید ثلث مال برای نماز و روزه و بدهی تقسیم شود و بقیه بدهی از اصل خارج گردد.

(زنجان): باید اول خمس و زکات یا بدهی دیگر او را از ثلث بدهند و چنانچه ثلث کفایت نکند باقی مانده را از اصل مال برمی دارند و اگر پس از برداشتن خمس و زکات یا بدهی دیگر میت چیزی زیاد آمد برای نماز و روزه او اجیر می گیرند و اگر از آن هم زیاد آمد به مصرف کار مستحبی که معین کرده می رسانند، و چنانچه ثلث مال او فقط به اندازه خمس و زکات یا بدهی دیگر او باشد و ورثه هم اجازه ندهند که بیشتر از ثلث مال مصرف شود، وصیت برای نماز و روزه و کارهای مستحبی باطل است.

(فاضل): مسأله اگر به واجبات مالی مثل خمس و زکات واجب و حج واجب یا بدهی خود وصیت کند، از اصل مال میت برداشته می شود مگر اینکه تصریح کند که این موارد را از ثلث بدهند که در این صورت از ثلث حساب می شود ولی اگر ثلث وافی به جمیع واجبات مالی نبود از اصل مال داده می شود تا تمام واجبات مالی اداء شود. اگر وصیت به واجب و مستحب بکند امور واجب مقدم می شود و اگر از ثلث باقی ماند، صرف امور مستحبه می شود. اگر به چند امر واجب و مستحب به ترتیب وصیت کرده باشد اول واجبات پرداخت می شود ولی اگر از جانب میت در امور واجب ترتیب معین شده، باید رعایت شود.

(مکارم): مسأله هرگاه کسی وصیتهای متعدّد برای کارهای مختلف کند و ثلث او کفایت نکند، باید به ترتیب آنچه در وصیت ذکر شده عمل کنند تا به اندازه ثلث برسد و بقیه وصیت باطل است (مگر این که ورثه اجازه دهند) اما اگر در وصیت خود، واجبات را هم ذکر کرده باشد مانند حج و خمس و زکات و مظالم، این قسمت از اصل مال برداشته می شود و بقیه از ثلث.

[مسأله ۲۷۲۴]

مسأله ۲۷۲۴ اگر وصیت کند که بدهی او را بدهند و برای نماز و روزه او اجیر بگیرند و کار مستحبی هم انجام دهند، چنانچه وصیت نکرده باشد که اینها را از ثلث بدهند، باید بدهی او را از اصل مال بدهند و اگر چیزی زیاد آمد، ثلث آن را به مصرف نماز و روزه و کارهای مستحبی که معین کرده برسانند و در صورتی که ثلث کافی نباشد، پس اگر ورثه اجازه بدهند باید وصیت او عملی شود و اگر اجازه ندهند، باید نماز و روزه او را از ثلث بدهند و اگر چیزی زیاد آمد به مصرف کار مستحبی که معین کرده برسانند. (مکارم): رجوع کنید به ذیل مسأله

[مسأله ۲۷۲۵]

۲۷۲۳ مسأله ۲۷۲۵ اگر کسی بگوید که میت وصیت کرده فلان مبلغ را به من بدهند، چنانچه دو مرد عادل گفته او را تصدیق

کنند، یا قسم بخورد و یک مرد عادل هم گفته او را تصدیق نماید، یا یک مرد عادل و دو زن عادل یا چهار زن عادل به گفته او شهادت دهند، باید مقداری را که می گوید به او بدهند و اگر یک زن عادل شهادت بدهد (۱) باید

یک چهارم چیزی را که مطالبه می کند به او بدهند و اگر دو زن عادل شهادت دهند، نصف آن را و اگر سه زن عادل شهادت دهند باید (۲) سه چهارم آن را به او بدهند و نیز اگر دو مرد کافر ذمی (۳) که در دین خود عادل باشند (۴) گفته او را تصدیق کنند، در صورتی که میت ناچار بوده است که وصیت کند و مرد و زن عادل هم در موقع وصیت نبوده (۵) باید چیزی را که مطالبه می کند به او بدهند. این مسأله، در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۱) (مکارم): اگر موقع وصیت، مرد عادل حضور نداشته [و] تنها یک زن عادل شهادت دهد .. (۲) [کلمه «باید» در رساله آیات عظام: (خوئی)، (سیستانی) و (تبریزی) نیست] (۳) (خوئی): کافر کتابی .. (۴) (بهجت): و مورد وثوق به راستگویی و عدم خیانت باشند .. (۵) (مکارم): مردوزن مسلمان عادل هم در آنجا نبوده باید به وصیت عمل شود.

(زنجان): مرد و زن مسلمان عادل هم در موقع وصیت نبوده ..

(سیستانی): اگر دو مرد کافر کتابی که اهل ذمه باشند و در دین خود عادل باشند گفته او را تصدیق کنند، اگر مسلمانی نباشد که شهادت دهد ..

[مسأله ۲۷۲۶]

مسأله ۲۷۲۶ اگر کسی بگوید من وصی میتم که مال او را به مصرفی برسانم، (۱) یا میت مرا قیم بچه های خود قرار داده (۲) در صورتی باید حرف او را قبول کرد که دو مرد عادل گفته او را تصدیق نمایند (۳) (۱) (سیستانی): در صورتی ثابت می شود که دو مرد عادل گفته او را تصدیق نمایند، یا دو مرد اهل ذمه عادل در دین خود اگر مسلمانی نباشد که شهادت دهد تصدیق نمایند، و همچنین ثابت می شود با اقرار ورثه. (۲) (زنجان): و به صدق گفتار وی اطمینان نباشد .. (۳) (بهجت): و صورتهای دیگر، مثل شهادت یک مرد عادل با قسم خوردن یا شهادت چند زن با یک مرد عادل یا بدون آن، مورد تأمل است.

(فاضل): در صورتی باید حرف او را قبول کرد که از گفته او یقین یا اطمینان حاصل شود یا دو مرد عادل گفته او را تصدیق نمایند.

[مسأله ۲۷۲۷]

اشاره

مسأله ۲۷۲۷ اگر وصیت کند چیزی به کسی بدهند (۱) و آن کس پیش از آن که قبول کند یا رد نماید بمیرد (۲) تا وقتی ورثه او وصیت را رد نکرده اند می توانند آن چیز را قبول نمایند ولی این (۳) در صورتی است که وصیت کننده از وصیت خود برنگردد و گرنه حقی به آن چیز ندارند (۴) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (صافی)، (سیستانی)، (زنجان): اگر وصیت کند چیزی از مال او برای کسی باشد .. (۲) (مکارم): ورثه او می توانند آن وصیت را قبول کنند، خواه قبل از وصیت کننده از دنیا

رفته باشد و یا بعد از او؛ و این در صورتی است که وصیت کننده از وصیت خود برنگردد. (۳) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی)، (زنجانی): ولی این حکم ..

(۴) (فاضل): و چنانچه آن شخص بعد از فوت وصیت کننده بمیرد، به عنوان ترکه او به ورثه او به ارث می رسد.

(بهجت): ورثه آن شخص حقی به آن چیز ندارند. و اگر آن شخص بعد از قبول فوت کرد، مال از آن وارث اوست و نیازی به قبول مجدد وارث نیست. مگر آنکه وصیت کننده از وصیتش برگردد.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۲۰۲ مستحب است انسان برای خویشان و نزدیکان خود مالی را وصیت کند اگر چه آن اشخاص از او ارث هم می برند. و مکروه است برای نزدیکانی که از او ارث نمی برند، هیچ وصیتی نکند.

احکام وصیت (استثناءات از مقام معظم رهبری)

س ۱۸۲۸: بعضی از شهدا وصیت کرده اند که ثلث ترکه آنان برای حمایت از جبهه های دفاع مقدس مصرف شود، در حال حاضر که موضوع این وصیت ها منتفی شده، این وصایا چه حکمی پیدا می کنند؟

ج: در صورتی که مورد عمل به وصیتها منتفی شود، ارث ورثه آنان می شود و احوط آن است که با اذن ورثه در راههای خیر مصرف شود. س ۱۸۲۹: برادرم وصیت کرده که ثلث مالش برای مهاجرین جنگی شهر خاصی مصرف شود، ولی در حال حاضر در شهر مزبور هیچ مهاجر جنگی یافت نمی شود، تکلیف چیست؟

ج: اگر احراز شود که مقصود موصی از مهاجرین جنگی کسانی هستند که در حال حاضر در آن شهر زندگی می کنند در این صورت چون فعلاً مهاجری نیست مال، به ورثه می رسد و در غیر این صورت، باید پول به مهاجرین جنگی که در آن شهر زندگی می کرده اند داده شود، اگر چه فعلاً کوچ کرده باشند. س ۱۸۳۰: آیا جایز است کسی وصیت کند که بعد از فوتش نصف مالش را برای مجالس ختم و سوگواری او مصرف کنند، یا آنکه تعیین این مقدار جایز نیست، زیرا اسلام برای این موارد حد و حدود خاصی را معین کرده است؟

ج: وصیت به مال برای مصرف کردن در مراسم عزاداری و سوگواری موصی اشکال ندارد و شرعاً حد خاصی هم ندارد، ولی وصیت میت فقط نسبت به ثلث مجموع ترکه نافذ است و در زائد بر ثلث متوقف بر اذن و اجازه ورثه است. س ۱۸۳۱: آیا وصیت کردن واجب است بطوری که انسان با ترک آن مرتکب معصیت شود؟

ج: اگر ودیعه ها و امانت های دیگران نزد او باشد و حق الناس یا حق الله تعالی بر عهده او باشد و در دوران حیات توانایی اداء آن را نداشته باشد، واجب است در مورد آنها وصیت کند و در غیر این صورت وصیت واجب نیست. س ۱۸۳۲: مردی کمتر از ثلث اموالش را برای همسرش وصیت کرده و پسر بزرگترش را وصی خود قرار داده است، ولی سایر ورثه به این وصیت اعتراض دارند، وصی در این حالت چه وظیفه ای دارد؟

ج: اگر وصیت به مقدار ثلث ترکه یا کمتر از آن باشد، اعتراض ورثه به آن وجهی ندارد بلکه بر آنان واجب است طبق وصیت عمل کنند. س ۱۸۳۳: اگر ورثه، وصیت را بطور مطلق انکار کنند، تکلیف چیست؟

ج: مدعی وصیت باید آن را از راههای شرعی ثابت کند و در صورت اثبات آن اگر به مقدار ثلث ترکه یا کمتر از آن باشد، عمل بر طبق آن واجب است و انکار ورثه و اعتراض آنان اثری ندارد. س ۱۸۳۴: شخصی در حضور افراد مورد اطمینان از جمله یکی از فرزندان ذکورش، وصیت کرده است که برای ادای حقوق شرعی که بر عهده دارد از قبیل خمس و زکات و کفارات و همچنین واجبات بدنی که بر عهده اوست مانند روزه، نماز و حج، بعضی از املاک او برای مصرف در موارد وصیت از ترکه اش استثنا شوند، ولی بعضی از ورثه آن را رد کرده و خواهان تقسیم همه املاک بدون استثنا بین ورثه هستند. در این مورد تکلیف چیست؟

ج: بعد از فرض ثبوت وصیت با دلیل شرعی یا اقرار ورثه، در صورتی که ملک مورد وصیت بیشتر از ثلث مجموع ترکه نباشد، آنان حق ندارند خواهان تقسیم آن شوند، بلکه واجب است با صرف آن در حقوق مالی و واجبات بدنی که میت به آنها وصیت کرده، به وصیت او عمل کنند. بلکه اگر از طریق شرعی یا با اعتراف ورثه ثابت شود که میت به مردم بدهکار است و یا حقوق مالی مربوط به خداوند مانند خمس و زکات و کفارات و یا مالی و بدنی مانند حج بر عهده اوست، باز هم بر آنان واجب است همه دیون او را از اصل ترکه پردازند و سپس باقیمانده آن بین ورثه تقسیم شود، هر چند نسبت به آنها وصیتی نکرده باشد. س ۱۸۳۵: فردی که مالک مقداری زمین زراعتی است، وصیت کرده که آن را برای تعمیر مسجد مصرف کنند، ولی ورثه او آن را فروخته اند، آیا وصیت متوفی نافذ است؟ و آیا ورثه حق فروش آن ملک را دارند؟

ج: اگر مضمون وصیت، این باشد که خود زمین زراعتی، فروخته و در تعمیر مسجد مصرف شود و قیمت زمین هم از ثلث ترکه، بیشتر نباشد، وصیت نافذ است و فروش زمین، اشکال ندارد و اگر مقصود موصی، این بوده که منافع زمین صرف تعمیر مسجد شود، در این صورت، ورثه حق فروش نداشته اند. س ۱۸۳۶: شخصی وصیت کرده که یک قطعه از زمین هایش برای بجا آوردن نماز و روزه از طرف او و کارهای خیر مصرف شود، آیا فروش این زمین جایز است، یا آنکه وقف محسوب می شود؟

ج: تا زمانی که از شواهد و قرائن فهمیده نشود که منظورش این بوده که زمین به حال خود باقی بماند تا درآمدهای آن برای او مصرف شود، بلکه فقط وصیت کرده که زمین برای خود او مصرف گردد، این وصیت در حکم وقف زمین نیست، در نتیجه اگر پول آن زائد بر ثلث نباشد، فروش و صرف پول آن برای خود او اشکال ندارد. س ۱۸۳۷: آیا جایز است مالی به عنوان ثلث ترکه کنار گذاشته شود و یا نزد شخصی به ودیعه گذاشته شود تا بعد از وفات او به مصرف خودش برسد؟

ج: این کار اشکال ندارد به شرط اینکه بعد از وفات او دو برابر آن مال برای ورثه باقی بماند. س ۱۸۳۸: شخصی به پدرش وصیت کرده که برای قضای چند ماه نماز و روزه ای که بر عهده اش است، اجیر بگیرد و در حال حاضر آن شخص مفقود شده است، آیا بر پدر او واجب است کسی را برای قضای نماز و روزه او اجیر کند؟

ج: تا زمانی که موت موصی با دلیل شرعی و یا از طریق علم وصی ثابت نشده، استیجار از طرف او برای قضای نماز و روزه وی صحیح نیست. س ۱۸۳۹: پدرم ثلث زمین خود را برای ساخت مسجد وصیت کرده است، ولی با توجه به وجود دو مسجد در مجاورت این زمین و نیاز مبرم به ساخت مدرسه، آیا جایز است به جای مسجد، مدرسه در آن بسازیم؟

ج: تبدیل وصیت با ساخت مدرسه به جای مسجد جایز نیست، ولی اگر قصد ایجاد مسجد در همان زمین نبوده، فروش و مصرف پول آن برای ساخت مسجد در مکانی که نیازمند مسجد است مانعی ندارد. س ۱۸۴۰: آیا جایز است شخصی وصیت کند که جسد او بعد از مردن در اختیار دانشجویان دانشکده پزشکی قرار گیرد تا برای تشریح و تعلیم و تعلم مورد استفاده واقع شود یا این عمل به این جهت که موجب مثله شدن جسد میت مسلمان می شود حرام است؟

ج: به نظر می رسد ادله تحریم مثله و امثال آن ناظر به امر دیگری است و از امثال مورد سؤال که مصلحت مهمی در تشریح جنازه میت وجود دارد منصرف است. اگر شرط احترام جسد میت مسلمان که باید اصل مسلم در نظائر این مسأله قرار داده شود حاصل باشد ظاهراً کالبد شکافی اشکال نخواهد داشت. س ۱۸۴۱: اگر فردی وصیت نماید که بعضی از اعضای بدن او بعد از مردن به بیمارستان یا شخص دیگری هدیه شود، آیا این وصیت صحیح و اجرای آن واجب است؟

ج: صحت و نفوذ این قبیل وصایا نسبت به اعضای که جدا کردن آنها از جسد میت هتک حرمت او محسوب نمی شود، بعید نیست و عمل به وصیت در این موارد مانعی ندارد. س ۱۸۴۲: آیا اگر ورثه در زمان حیات موصی، وصیت او را نسبت به بیشتر از ثلث اجازه بدهند، برای نفوذ آن کافی است؟ و بر فرض کفایت، آیا جایز است بعد از مردن موصی از اجازه خود عدول کنند؟

ج: اجازه ورثه در زمان حیات موصی نسبت به زائد بر ثلث، برای نفوذ و صحت وصیت کافی است و بعد از وفات موصی، حق رجوع از آن را ندارند و رجوع آنان هم اثری ندارد. س ۱۸۴۳: یکی از شهدای عزیز در مورد قضای نماز و روزه هایش وصیت کرده است، ولی ترکه ای ندارد و یا ترکه او فقط خانه و لوازم آن است که فروش آنها موجب عسر و حرج فرزندان صغیر او می شود، ورثه او در رابطه با این وصیت چه تکلیفی دارند؟

ج: اگر آن شهید عزیز ترکه ای ندارد، عمل به وصیت او واجب نیست، ولی بر پسر بزرگ او واجب است که بعد از رسیدن به سن بلوغ، نماز و روزه هایی را که از پدرش فوت شده قضا

نماید، ولی اگر ترکه ای دارد، واجب است ثلث آن در مورد وصیت او مصرف شود و مجرّد نیاز ورثه و صغیر بودن آنان عذر شرعی برای عمل نکردن به وصیت محسوب نمی شود. س ۱۸۴۴: آیا وجود موصی له در هنگام وصیت در صحت و نفوذ وصیت به مال شرط است؟

ج: وجود موصی له هنگام وصیت در وصیت تملیکی شرط است، هر چند به صورت جنین در رحم مادرش باشد و یا حتی جنینی باشد که هنوز روح در آن دمیده نشده است، به شرط اینکه زنده بدنیا بیاید. س ۱۸۴۵: موصی در وصیت مکتوب خود علاوه بر نصب وصی برای اجرای وصیت هایش، فردی را هم به عنوان ناظر تعیین کرده، ولی تصریح به اختیارات او نکرده است یعنی مشخص نیست که آیا نظارت او بر کار وصی فقط برای اطلاع از کارهای اوست تا بر خلاف آنچه موصی مقرر کرده عمل نکند یا آنکه نسبت به اعمال موصی دارای رای و نظر است و کارهای او باید طبق نظر و صلاحدید ناظر صورت بگیرد، اختیارات ناظر در این صورت چگونه است؟

ج: با فرض اطلاق وصیت، بر وصی واجب نیست در کارهایش با ناظر مشورت کند، هر چند احوط انجام آن است و وظیفه ناظر، نظارت بر وصی جهت اطلاع یافتن از کارهای اوست. س ۱۸۴۶: فردی پسر بزرگ خود را وصی و مرا ناظر بر او قرار داده و از دنیا رفته است، سپس فرزند او نیز وفات یافته و من تنها فرد مسئول اجرای وصیت او شده ام، ولی در حال حاضر به علت وضعیت خاصی که دارم، اجرای اموری که به آنها وصیت شده برای من مشکل می باشد، آیا تبدیل مورد وصیت با پرداخت منافع حاصل از ثلث به اداره بهداشت جهت مصرف در امور خیریه و برای افراد نیازمندی که تحت تکفل آن اداره هستند و مستحق کمک و مساعدت می باشند، جایز است؟

ج: ناظر نمی تواند بطور مستقل به اجرای وصایای میت پردازد هر چند بعد از موت موصی باشد، مگر آنکه موصی بعد از موت وصی او را وصی قرار داده باشد و در غیر این صورت، باید بعد از فوت وصی به حاکم شرع مراجعه کند تا فرد دیگری را به جای او تعیین نماید و به هر حال تعدی از وصیت میت و تغییر و تبدیل آن جایز نیست. س ۱۸۴۷: اگر شخصی وصیت کند که مقداری از اموال او برای تلاوت قرآن کریم در نجف اشرف مصرف شود و یا مالی را برای این کار وقف نماید و برای وصی یا متولی وقف ارسال مال به نجف اشرف جهت اجیر کردن کسی برای قرائت قرآن ممکن نباشد، تکلیف او در این مورد چیست؟

ج: اگر مصرف آن مال حتی در آینده برای تلاوت قرآن کریم در نجف اشرف ممکن باشد، واجب است به وصیت عمل شود. س ۱۸۴۸: مادرم قبل از وفاتش وصیت نمود که طلاهای او را شب های جمعه در کارهای خیر مصرف کنم و من تا کنون این کار را برای او انجام داده ام، ولی در صورت مسافرت به کشورهای خارجی که ساکنین آنها به احتمال زیاد مسلمان نیستند، تکلیف من چیست؟

ج: تا زمانی که احراز نشود که مقصود او انفاق به عموم مردم اعم از مسلمان و غیر مسلمان بوده، واجب است آن مال فقط در امور خیریه مربوط به مسلمانان مصرف شود، هر چند با

قرار دادن آن مال نزد فردی امین در سرزمین اسلامی باشد تا به مصرف مسلمانان برسد. س ۱۸۴۹: شخصی وصیت کرده که مقداری از زمین هایش برای مصرف پول آن در مراسم عزاداری و امور خیریه به فروش برسد، ولی فروش آن به غیر از ورثه موجب بروز مشکل و مشقت برای آنان می شود زیرا تفکیک زمین مزبور و زمین های دیگر مشکلات زیادی ایجاد می کند، آیا جایز است که ورثه، این زمین را بطور قسطی برای خودشان بخرند به این صورت که هر سال مبلغی از آن را پردازند تا با نظارت وصی و ناظر در مورد وصیت به مصرف برسد؟

ج: اصل خرید زمین توسط ورثه برای خودشان اشکال ندارد، و خرید آن بطور قسطی به قیمت عادلانه نیز، در صورتی که احراز نشود که قصد موصی فروش نقدی زمین و مصرف پول آن در همان سال اول در مورد وصیت بوده، اشکال ندارد به شرط آنکه وصی و ناظر این کار را به مصلحت ببینند و اقساط هم به گونه ای نباشد که منجر به اهمال و عدم اجرای وصیت شود. س ۱۸۵۰: شخصی در بیماری منجر به موت، به دو نفر به عنوان وصی و نایب وصی وصیت کرده و بعد از آن نظرش تغییر نموده و وصیت را باطل کرده و وصی و نایب را از آن مطلع نموده است و وصیتنامه دیگری نوشته و در آن یکی از نزدیکان خود را که غائب می باشد، وصی خود قرار داده است، آیا وصیت اول بعد از عدول و تغییر آن به حال خود باقی می ماند و اعتبار دارد؟ و اگر وصیت دوم صحیح و شخص غائب وصی باشد در صورتی که وصی اول و نایب او که عزل شده اند به وصیتی که موصی آن را باطل نموده استناد کنند و اقدام به اجرای آن نمایند، آیا تصرفات آنان عدوانی محسوب می شود و واجب است آنچه را از مال میت انفاق کرده اند به وصی دوم برگردانند؟

ج: بعد از آنکه میت در زمان حیات خود از وصیت اول عدول نمود و وصی اول را عزل کرد، وصی معزول بعد از آگاهی از عزل خود حق ندارد به آن وصیت استناد و عمل نماید و تصرفات او در مال مورد وصیت، فضولی و متوقف بر اجازه وصی می باشد، در نتیجه اگر آن را اجازه نکنند، وصی معزول ضامن اموالی است که مصرف کرده است. س ۱۸۵۱: شخصی وصیت کرده است که یکی از املاک او متعلق به یکی از فرزندانش باشد، سپس بعد از دو سال، وصیت خود را بطور کامل تغییر داده است، آیا عدول او از وصیت قبلی به وصیت بعدی شرعاً صحیح است؟ و در صورتی که این شخص بیمار و محتاج خدمت و مراقبت باشد، آیا این وظیفه فقط بر عهده وصی معین او یعنی پسر بزرگش است یا آنکه همه فرزندان او بطور مساوی دارای این مسئولیت هستند؟

ج: عدول موصی از وصیت تا زمانی که زنده است و از سلامت عقلی برخوردار است شرعاً اشکال ندارد و وصیت صحیح و معتبر از نظر شرعی، وصیت بعدی می باشد و مسئولیت مراقبت از شخص بیمار در صورتی که قادر به استخدام پرستار از مال خودش نباشد، بطور مساوی بر عهده همه فرزندان اوست که توانایی مراقبت از او را دارند و وصی به تنهایی مسئول آن نیست. س ۱۸۵۲: پدری ثلث اموالش را برای خودش وصیت کرده و مرا وصی خود قرار داده است، بعد از تقسیم ترکه، ثلث آن کنار گذاشته شده، آیا جایز است برای اجرای وصایای او قسمتی از ثلث مال او را بفروشم؟

ج: اگر وصیت کرده باشد که ثلث اموالش برای اجرای وصایای او مصرف شود، فروش آن بعد از جدا کردن از ترکه و مصرف آن در مواردی که در وصیتنامه ذکر شده است، اشکال ندارد. ولی اگر وصیت کرده که درآمدهای ثلث برای اجرای وصایای او مصرف شود، در این صورت فروش عین ثلث جایز نیست هر چند برای مصرف در موارد وصیت باشد. س ۱۸۵۳: اگر موصی، وصی و ناظر را تعیین کند، ولی وظایف و اختیارات آنان را ذکر ننماید و همچنین متعرض ثلث اموال خود و مصارف آن نیز نشود، در این صورت وظیفه وصی چیست؟ آیا جایز است ثلث اموال موصی را از ترکه او جدا کند و در امور خیر مصرف نماید؟ و آیا مجرد وصیت و تعیین وصی برای استحقاق او نسبت به ثلث ترکه اش کافی است تا در نتیجه بر وصی، جدا کردن ثلث از ترکه و مصرف آن برای موصی واجب باشد؟

ج: اگر مقصود موصی از طریق قرائن و شواهد و یا عرف محلی خاص، فهمیده شود، واجب است وصی به فهم خود نسبت به تشخیص مورد وصیت و مقصود موصی که از این طریق بدست آمده عمل کند و در غیر این صورت وصیت به خاطر ابهام و عدم ذکر متعلق آن، باطل و لغو است. س ۱۸۵۴: شخصی اینگونه وصیت کرده است: «همه پارچه های دوخته شده و دوخته نشده و غیره متعلق به همسرم باشد» آیا مقصود از کلمه «غیره» اموال منقول اوست یا اینکه منظور چیزهایی است که کمتر از پارچه و لباس هستند مانند کفش و امثال آن؟

ج: تا زمانی که منظور از کلمه «غیره» که در وصیتنامه آمده است معلوم نشود و از خارج هم مقصود موصی از آن فهمیده نشود، این جمله از وصیتنامه با توجه به اجمال و ابهام آن قابل عمل و اجرا نیست و تطبیق آن بر یکی از احتمالاتی که در سؤال آمده، متوقف بر موافقت و رضایت ورثه است. س ۱۸۵۵: زنی وصیت کرده که از ثلث ترکه اش هشت سال نماز قضا برای او خوانده شود و بقیه آن برای ردّ مظالم و خمس و کارهای خیر مصرف گردد. با توجه به اینکه زمان عمل به این وصیت مصادف با دوران دفاع مقدس بوده که کمک به جبهه ضرورت بیشتری داشته و وصی هم یقین دارد که حتی یک نماز قضا بر عهده آن زن نیست، ولی در عین حال شخصی را اجیر کرده که به مدت دو سال برای او نماز بخواند و مقداری از ثلث را به جبهه کمک کرده و باقیمانده را برای پرداخت خمس و ردّ مظالم مصرف نموده، آیا در مورد عمل به وصیت، چیزی بر عهده وصی هست؟

ج: واجب است به وصیت همانگونه که میت وصیت کرده، عمل شود و جایز نیست وصی، عمل به آن را حتی در بعضی از موارد ترک کند، بنا بر این اگر حتی مقداری از آن مال را در غیر مورد وصیت مصرف نماید، به همان مقدار ضامن است. س ۱۸۵۶: شخصی به دو نفر وصیت کرده که بعد از وفات او طبق آنچه که در وصیتنامه آمده است عمل کنند، در ماده سه آن مقرر شده که همه ترکه موصی اعم از منقول و غیر منقول و نقد و طلب هایی که از مردم دارد جمع شده و بعد از پرداخت بدهی های او از اصل ترکه، ثلث آن از

همه ترکه جدا شود و طبق مواد ۴ و ۵ و ۶ که در وصیتنامه آمده است مصرف گردد و بعد از گذشت هفده سال باقیمانده ثلث ، خرج ورثه فقیر شود. ولی دو وصی "از زمان فوت موصی تا پایان این مدت موفق به جدا کردن ثلث نشده اند و عمل به مواد مذکور برای آنان امکان ندارد و ورثه هم مدعی هستند که وصیت نامه بعد از انقضای مدت مزبور باطل است و آن دو وصی " هم حق دخالت در اموال موصی را ندارند، حکم این مسئله چیست ؟ و این دو وصی "چه وظیفه ای دارند؟

ج : وصیت و وصایت وصی "با تأخیر در اجرا باطل نمی شود، بلکه بر آن دو وصی "واجب است به وصیت عمل کنند هر چند مدت آن طولانی شود و تا زمانی که وصایت آنان مقید به مهلت خاصی که به پایان رسیده است نباشد، ورثه حق "ندارند مزاحم آن دو در اجرای وصیت شوند. س ۱۸۵۷: بعد از تقسیم ترکه میت بین ورثه و صدور اسناد مالکیت به نامهای آنان و گذشت شش سال از آن ، یکی از ورثه ادعا می کند که متوفی بطور شفاهی به او وصیت کرده است که قسمتی از خانه به یکی از پسران او داده شود و بعضی از زنان هم به این امر شهادت می دهند، آیا بعد از گذشت مدت مزبور، ادعای او پذیرفته می شود؟

ج : مرور زمان و اتمام مراحل قانونی تقسیم ارث مانع از قبول وصیت ، در صورتی که مستند به دلیل شرعی باشد نیست ، در نتیجه اگر مدعی وصیت ، ادعای خود را از طریق شرعی ثابت کند، بر همه واجب است که طبق آن عمل نمایند و در غیر این صورت هر کسی که اقرار به صحت ادعای او کرده ، واجب است به مضمون آن ملتزم باشد و به مقدار سهم خود از ارث بر طبق آن عمل نماید. س ۱۸۵۸: شخصی به دو نفر وصیت کرده است که قطعه ای از زمین های او را بفروشند و به نیابت از او به حج بروند و در وصیت نامه خود یکی از آن دو را به عنوان وصی "و دیگری را ناظر بر او قرار داده است ، سپس شخص سومی پیدا شده است که ادعا می کند که مناسب حج "را بدون کسب اجازه از وصی "و ناظر به نیابت از او بجا آورده است و در حال حاضر وصی "هم از دنیا رفته و فقط ناظر زنده است ، آیا ناظر باید دوباره با پول آن زمین از طرف میت فریضه حج "انجام دهد؟ یا آنکه واجب است پول زمین را به عنوان اجرت به کسی بدهد که ادعا می کند از طرف میت حج "را بجا آورده است ؟ و یا چیزی در این رابطه بر او واجب نیست ؟

ج : در صورتی که حج "بر عهده میت باشد و بخواهد با وصیت به انجام حج "توسط نائب ، بری ء الذمه شود اگر شخص سومی به نیابت از میت حج "بجا آورد، برای او کافی است ولی آن شخص حق "مطالبه اجرت از هیچ کس را ندارد و در غیر این صورت ، ناظر و وصی "باید به وصیت میت عمل کنند و با پول زمین از طرف او فریضه حج "را بجا آورند و اگر وصی "قبل از عمل به وصیت بمیرد، بر ناظر واجب است که برای عمل به وصیت به حاکم شرع مراجعه کند. س ۱۸۵۹: آیا جایز است ورثه ، وصی "را وادار به پرداخت مبلغ معینی برای قضای نماز و روزه از طرف میت نمایند؟ و وصی "در این مورد چه تکلیفی دارد؟

ج : عمل به وصایای میت جزء مسئولیت های وصی "و بر عهده اوست و باید بر اساس

مصلحتی که تشخیص می دهد به آن عمل کند و ورثه حق دخالت در آن را ندارند. س ۱۸۶۰: سند وصیت هنگام شهادت موصی در بمباران مخازن نفتی همراه او بوده و در نتیجه در آن حادثه سوخته و یا مفقود شده و کسی هم از مضمون آن آگاه نیست و در حال حاضر وصی نمی داند که آیا فقط او به تنهایی وصی است یا آنکه وصی دیگری نیز وجود دارد، وظیفه او چیست؟

ج: بعد از ثبوت اصل وصیت، بر وصی واجب است در مواردی که یقین به حصول تغییر و تبدیل در آنها ندارد، به وصیت عمل نماید و به این احتمال که ممکن است وصی دیگری نیز باشد اعتنا نکند. س ۱۸۶۱: آیا جایز است موصی فردی غیر از ورثه اش را به عنوان وصی خود برگزیند؟ و آیا کسی حق دارد با این کار او مخالفت نماید؟

ج: انتخاب و تعیین وصی از بین کسانی که موصی، آنان را شایسته این کار می داند، منوط به نظر خود او است و اشکال ندارد که فردی غیر از ورثه را به عنوان وصی خود تعیین کند و ورثه حق اعتراض به او را ندارند. س ۱۸۶۲: آیا جایز است بعضی از ورثه بدون مشورت با دیگران و یا جلب موافقت وصی، از اموال میت تحت عنوان ضیافت برای او انفاق کنند؟

ج: اگر قصد آنان از این کار، عمل به وصیت است، انجام آن بر عهده وصی میت است و آنان حق ندارند بدون موافقت وصی، خودسرانه اقدام به این کار کنند و اگر قصد دارند که از ترکه میت به حساب ارث ورثه انفاق کنند، انجام آن منوط به اذن سایر ورثه است و اگر آنان راضی نباشند، نسبت به سهم ورثه دیگر این کار حکم غضب را دارد. س ۱۸۶۳: موصی در وصیتنامه اش ذکر کرده است که فلانی وصی اول و زید وصی دوم او و عمرو وصی سوم اوست، آیا هر سه نفر با هم وصی او هستند یا آنکه فقط نفر اول وصی اوست؟

ج: این موضوع تابع قصد و نظر موصی است و تا از شواهد و قرائن بدست نیاید که مقصود او وصایت آن سه نفر به نحو اجتماعی است و یا وصایت آنان به نحو ترتیبی و تعاقبی است، باید توافق کنند که در عمل به وصیت به نحو اجتماعی عمل نمایند. س ۱۸۶۴: اگر موصی سه نفر را به نحو اجتماعی وصی خود قرار دهد، ولی آنان در مورد روش عمل به وصیت، به توافق نرسند، نزاع بین آنان چگونه باید از بین برود؟

ج: در موارد تعدد وصی، در صورتی که راجع به چگونگی عمل به وصیت اختلاف بروز کند، واجب است به حاکم شرع مراجعه نمایند. س ۱۸۶۵: با توجه به اینکه من پسر بزرگ پدرم هستم و شرعاً باید قضای نماز و روزه های او را بجا بیاورم، در موردی که قضای نماز و روزه چند سال بر عهده پدرم باشد، ولی وصیت کرده باشد که فقط قضای نماز و روزه یک سال برای او بجا آورده شود، تکلیف من چیست؟

ج: اگر میت وصیت کرده باشد که قضای نماز و روزه های او از ثلث ترکه بجا آورده شود، جایز است از ثلث ترکه، شخصی را برای انجام آن اجیر نمایید و اگر نماز و روزه ای که بر ذمه

اوست بیشتر از مقداری باشد که وصیت کرده است، بر شما واجب است که آنها را برای او قضا کنید، هر چند با اجیر کردن شخصی از مال خودتان برای انجام آن باشد. س ۱۸۶۶: شخصی به پسر بزرگ خود وصیت کرده است که قطعه معینی از زمین های او را بفروشد و با پول آن از طرف او حج بجا بیاورد و او هم متعهد شده که این کار را برای پدرش انجام دهد، ولی با توجه به اینکه نتوانسته به موقع، مجوز سفر حج را از سازمان حج و زیارت بگیرد و اخیراً هزینه های آن هم افزایش یافته است، بطوری که پول آن زمین برای انجام سفر حج کفایت نمی کند، عمل به وصیت توسط خود او غیر ممکن شده است، در نتیجه مجبور شده جهت انجام حج برای پدرش کسی را نائب بگیرد، ولی پول زمین برای اجرت نیابت کافی نیست، آیا بر بقیه ورثه واجب است که برای عمل به وصیت پدر با او همکاری کنند یا آنکه انجام آن فقط وظیفه پسر بزرگتر است زیرا به هر حال او باید از طرف پدرش فریضه حج را انجام دهد؟

ج: در فرض مورد سؤال، پرداخت هیچ یک از هزینه های حج بر سایر ورثه واجب نیست، ولی اگر حج بر ذمه موصی مستقر شده باشد و پول زمینی که جهت انجام حج به نیابت از او معین کرده برای پرداخت هزینه های حج نیابتی هر چند از میقات کافی نباشد، در این صورت واجب است هزینه های حج میقاتی از اصل ترکه تکمیل شود. س ۱۸۶۷: اگر قبضی وجود داشته باشد که نشان دهد میت مبالغی را به عنوان حقوق شرعی خود پرداخته و یا عده ای شهادت دهند که او حقوق خود را می پرداخته است، آیا بر ورثه پرداخت حقوق شرعی او از ترکه واجب است؟

ج: مجرد وجود قبض پرداخت مبالغی به حساب حقوق شرعی توسط میت و یا شهادت شهود به اینکه او حقوق شرعی خود را می پرداخته است، حجت شرعی بر براءت ذمه او از آن حقوق و همچنین عدم تعلق حقوق شرعی به اموال او محسوب نمی شود، در نتیجه اگر او در زمان حیات یا در وصیت نامه اعتراف کرده باشد که مقداری به عنوان حقوق شرعی بدهکار است و یا در ترکه او وجود دارد و یا ورثه یقین به آن پیدا کنند، بر آنان واجب است آن مقدار را که میت به آن اقرار کرده و یا یقین به وجود آن دارند، از اصل ترکه میت بپردازند و در غیر این موارد چیزی بر آنان واجب نیست. س ۱۸۶۸: شخصی ثلث اموالش را برای خودش وصیت کرده و در حاشیه وصیتنامه خود قید کرده است که خانه موجود در باغ برای تأمین مخارج ثلث است و وصی باید بعد از گذشت بیست سال از وفات او، آن را بفروشد و پول آن را برای او مصرف نماید. آیا ثلث باید از همه ترکه اعم از خانه و اموال دیگر محاسبه شود تا در صورتی که قیمت خانه کمتر از مقدار ثلث باشد، از سایر اموال میت تکمیل شود، یا آنکه ثلث، فقط خانه است و اموال دیگری از ورثه به عنوان ثلث گرفته نمی شود؟

ج: اگر بخواهد با وصیت و آنچه در حاشیه وصیتنامه ذکر کرده، فقط خانه را به عنوان ثلث برای خودش تعیین کند و آن خانه هم از ثلث مجموع ترکه بعد از پرداخت بدهی های میت بیشتر نباشد، در این صورت فقط خانه ثلث است و اختصاص به میت دارد و همینطور است اگر

قصده او بعد از وصیت به ثلث ترکه برای خودش، تعیین خانه برای مصارف ثلث باشد و قیمت آن هم به مقدار ثلث مجموع ترکه بعد از پرداخت دیون باشد و در غیر این صورت باید اموال دیگری از ترکه به خانه ضمیمه شود، به مقداری که مجموع آنها به اندازه ثلث ترکه برسد. س ۱۸۶۹: بعد از گذشت بیست سال از تقسیم ارث و گذشت چهار سال از اینکه دختر میت سهم خود را فروخته است، مادر وصیتنامه ای را آشکار کرد که بر اساس آن همه اموال شوهر متعلق به همسر اوست و همچنین اعتراف نمود که این وصیتنامه از زمان فوت شوهرش نزد او بوده ولی تا کنون کسی را از وجود آن آگاه نکرده است، آیا با وجود آن حکم به بطلان تقسیم ارث و فروش سهم الارث توسط دختر میت می شود؟ و بر فرض بطلان، آیا ابطال سند رسمی ملکی که شخص سومی آن را از دختر خریده، بر اثر اختلاف بین دختر و مادر در مورد آن صحیح است؟

ج: بر فرض صحت وصیت مزبور و ثبوت آن با دلیل معتبر، چون مادر از زمان وفات شوهرش تا هنگام تقسیم ترکه علم به آن وصیت داشته و هنگام دادن سهم دختر و فروش آن به دیگری توسط او، وصیتنامه در دست مادر بوده و در عین حال نسبت به وصیت سکوت کرده و از اعتراض نسبت به دادن سهم به دختر با فرض این که محذوری از اعلام نداشته خودداری نموده و همچنین هنگامی که آن دختر سهم خود را فروخته، به فروش آن هم اعتراضی نکرده است، همه اینها رضایت او به گرفتن سهم الارث توسط دختر و فروش آن محسوب می شود و بعد از آن حق ندارد آنچه را به دخترش داده از او مطالبه کند و همچنین حق مطالبه چیزی را هم از مشتری ندارد و معامله ای که دختر او انجام داده محکوم به صحت است و میباید نیز مال مشتری است. س ۱۸۷۰: یکی از شهدا به پدرش وصیت کرده که اگر با حفظ خانه مسکونی او قادر به پرداخت بدهی های او نیست، آن را بفروشد و با پول آن دیون او را ادا کند و همچنین وصیت کرده که مبلغی در کارهای خیر مصرف شود و پول زمین هم به دائی او داده شود و مادرش را هم به حج بفرستد و قضای چند سال نماز و روزه از طرف او بجا آورده شود. سپس برادر وی با همسرش ازدواج نمود و با آگاهی از خرید قسمتی از خانه توسط همسر شهید در خانه او ساکن شد و مبلغی را برای تعمیر خانه پرداخت کرد و یک سکه طلا هم از فرزند شهید گرفت تا برای تعمیر خانه مصرف کند، تصرفات او در خانه شهید و اموال فرزند او چه حکمی دارد؟ با توجه به اینکه اقدام به تربیت و پرداخت نفقه فرزند شهید نموده، استفاده او از حقوق ماهانه ای که مخصوص فرزند شهید است چه حکمی دارد؟

ج: واجب است همه اموال آن شهید عزیز محاسبه شود و بعد از پرداخت همه دیون مالی او از آن، ثلث باقیمانده آن برای اجرای وصیت های او مانند قضای نماز و روزه از طرف او و پرداخت هزینه سفر حج به مادر و امثال آنها، مصرف شود، سپس دو ثلث دیگر و باقیمانده ثلث قبلی بین ورثه شهید که عبارتند از پدر و مادر و فرزند و همسر او، طبق کتاب و سنت تقسیم شود و همه تصرفات در خانه و وسایلی که مال آن شهید هستند باید با اذن

ورثه و ولی شرعی صغیر صورت بگیرد و برادر شهید هم حق ندارد هزینه تعمیراتی را که بدون اذن و اجازه ولی شرعی صغیر در خانه انجام داده، از مال صغیر بردارد و همچنین جایز نیست سکه طلا و حقوق ماهانه صغیر را برای تعمیر خانه و مخارج خودش مصرف نماید و حتی نمی تواند آنها را برای انفاق بر خود صغیر هم استفاده کند مگر با اذن و اجازه ولی شرعی او و در غیر این صورت ضامن آن مال است و باید آن را به صغیر بپردازد و همچنین خرید خانه هم باید با اذن و اجازه ورثه و ولی شرعی صغیر صورت بگیرد. س ۱۸۷۱: موصی در وصیت نامه خود نوشته است که همه اموال او که شامل سه هکتار باغ میوه است به این صورت مصالحه شده اند که دو هکتار آن بعد از وفات او مال جمعی از فرزندان او باشد و هکتار سوم برای خودش باشد تا در وصایای او مصرف شود و بعد از فوت او معلوم شده که مجموع مساحت باغهای او کمتر از دو هکتار است، بنا بر این اولاً آیا مطلبی که در وصیتنامه نوشته، مصالحه بر اموال به آن صورت که او نوشته محسوب می شود یا آنکه وصیت بر اموالش بعد از وفات اوست؟ و ثانیاً: بعد از آنکه معلوم شد که مساحت باغهای او کمتر از دو هکتار است، آیا همه آن اختصاص به فرزندان او دارد و موضوع یک هکتاری که اختصاص به خودش داده بود منتفی می شود یا آنکه به گونه دیگری باید عمل شود؟

ج: تا زمانی که تحقق صلح توسط او در زمان حیاتش بر وجه صحیح شرعی که متوقف بر قبول مصالح له در زمان حیات مصالح است، احراز نشده باشد آنچه که او ذکر کرده بر وصیت حمل می شود، در نتیجه وصیت او راجع به اینکه باغهای میوه برای جمعی از فرزندان او و خودش باشد در ثلث مجموع ترکه، نافذ است و در زائد بر ثلث متوقف بر اجازه ورثه است و در صورت عدم اجازه آنان، مقدار زائد بر ثلث، ارث آنان است. س ۱۸۷۲: فردی همه اموال خود را به نام پسر خود نموده است به این شرط که بعد از وفات پدر، مقدار معینی پول نقد به هر یک از خواهرانش به جای سهم آنان از ارث بپردازد، ولی یکی از خواهران او هنگام فوت پدر حضور نداشت و در نتیجه نتوانست در آن زمان حق خود را بگیرد و هنگامی که به آن شهر مراجعت نمود، حق خود را از برادرش مطالبه کرد. ولی برادرش در آن زمان چیزی به او نپرداخت و در حال حاضر که چندین سال از آن می گذرد و قدرت خرید مبلغ مورد وصیت بسیار کاهش پیدا کرده، اعلام نموده که حاضر است آن مبلغ را به او بپردازد، ولی خواهر او آن پول را با همان قدرت خریدش در آن زمان، مطالبه می کند و برادر او از پرداخت آن خودداری می کند و خواهرش را متهم به مطالبه ربا می نماید. این مسأله چه حکمی دارد؟

ج: اگر اصل تحویل ترکه به فرزند مذکور و وصیت به پرداخت مبالغی پول به فرزندان مونث بر وجه صحیح شرعی محقق شده باشد، هر یک از خواهران فقط استحقاق دریافت مبلغ مورد وصیت را دارند، ولی در صورتی که قدرت خرید هنگام پرداخت، از قدرت خرید در وقت فوت موصی کمتر شده باشد، احوط این است که دو طرف در مورد مقدار تفاوت با هم مصالحه کنند و این در حکم ربا نیست.

س ۱۸۷۳: پدر و مادرم در زمان حیاتشان و در حضور سایر فرزندان یک قطعه زمین کشاورزی را به عنوان ثلث اموالشان اختصاص دادند تا بعد از وفات برای پرداخت هزینه های کفن و دفن و روزه و نماز و غیره، مورد استفاده قرار گیرد و راجع به آن به من که تنها پسرشان هستم وصیت کردند و با توجه به اینکه آنان بعد از وفات، پول نقدی نداشتند، هزینه همه آن امور را از پول خودم پرداخت کردم، آیا اکنون جایز است مقداری را که خرج کرده ام از ثلث مذکور بردارم؟

ج: اگر آنچه را که برای میت خرج کرده اید به حساب وصیت و به قصد برداشتن آن از ثلث پرداخته باشید، جایز است آن را از ثلث اموال میت بردارید و در غیر این صورت جایز نیست. س ۱۸۷۴: مردی وصیت کرده که اگر همسرش بعد از وفات او ازدواج نکرد، ثلث خانه ای که در آن سکونت دارد مال او باشد و با توجه به اینکه او بعد از انقضای عده، ازدواج نکرده و نشانه ای هم مبنی بر قصد ازدواج او در آینده وجود ندارد، تکلیف وصی و سایر ورثه در مورد اجرای وصیت موصی چیست؟

ج: بر آنان واجب است فعلاً ملک مورد وصیت را به زوجه بدهند، ولی این انتقال مشروط به عدم ازدواج است، در نتیجه اگر بعد از آن، ازدواج کند، ورثه حق فسخ و پس گرفتن ملک را دارند. س ۱۸۷۵: هنگامی که می خواستیم ارثیه پدرمان را که او نیز از پدرش به ارث برده بود و بین ما و عمو و مادر بزرگ ما مشترک بود و آنان نیز آن اموال را از جد ما، به ارث برده بودند، تقسیم کنیم آنان وصیت نامه جدم مربوط به سی سال قبل را ارائه دادند، که در آن به هر کدام از مادر بزرگ و عمویم علاوه بر سهمشان از ترکه، مبلغ معینی پول نقد هم وصیت کرده بود، ولی آن دو این مبلغ را به قیمت فعلی آن تبدیل نموده و در نتیجه چندین برابر مبلغ مورد وصیت را از اموال مشترک به خود تخصیص دادند، آیا این کار آنان شرعاً صحیح است؟

ج: احتیاط این است که نسبت به تفاوت قدرت خرید پول، با هم مصالحه کنید، و اگر در این زمینه قانونی وجود داشته باشد باید مراعات گردد. س ۱۸۷۶: یکی از شهدای عزیز وصیت کرده که فرشی را که برای خانه اش خریده است به حرم ابی عبد الله الحسین علیه السلام در کربلای معلی هدیه شود و در حال حاضر اگر بخواهیم آن را در خانه نگه داریم تا عمل به وصیت ممکن شود، خوف این را داریم که فرش تلف شود، آیا جایز است برای جلوگیری از ضرر و خسارات، از آن در مسجد یا حسینیه محله استفاده کنیم؟

ج: اگر حفظ فرش تا زمانی که امکان عمل به وصیت را پیدا کنید، متوقف بر استفاده از آن بطور موقت در مسجد یا حسینیه باشد، اشکال ندارد. س ۱۸۷۷: شخصی وصیت کرده که مقداری از درآمدهای بعضی از املاکش به مصرف مسجد و حسینیه و مجالس دینی و امور خیریه و مانند آن برسد، ولی ملک مذکور و املاک دیگر او غصب شده اند و گرفتن آن از دست غاصب هزینه هایی را دربر دارد، آیا جایز است که آن هزینه ها از موصی به برداشت شود؟ و آیا مجزاً امکان آزاد کردن ملک از غصب برای صحت وصیت کافی است؟

ج: برداشتن هزینه های گرفتن املاک از دست غاصب از درآمدهای ملک مورد وصیت، به همان مقدار اشکال ندارد و برای صحت وصیت به ملک، قابلیت آن برای استفاده در مورد وصیت کافی است هر چند بعد از گرفتن آن از دست غاصب باشد و این کار هم نیازمند صرف مال باشد. س ۱۸۷۸: شخصی همه اموال منقول و غیر منقول خود را برای پسرش وصیت کرده و با این کار شش دختر خود را از ارث محروم نموده است، آیا این وصیت نافذ است؟ و در صورتی که نافذ نباشد، چگونه آن اموال بین شش دختر و یک پسر تقسیم می شود؟

ج: صحت وصیت مزبور فی الجمله مانعی ندارد، ولی فقط به مقدار ثلث مجموع ترکه نافذ است و در مقدار زائد بر آن، متوقف بر اجازه جمیع ورثه است، در نتیجه اگر دخترها از اجازه آن خودداری کردند، هر یک از آنان سهم الارث خود را از ۲۳ ترکه می برند، بنا بر این دارایی پدر به بیست و چهار قسمت تقسیم می شود و سهم پسر از آن به عنوان ثلث موصی به ۸۲۴ و سهم او از ۲۳ باقیمانده ۴۲۴ می شود و سهم هر یک از دخترها هم ۲۲۴ است و به عبارت دیگر نصف مجموع ترکه متعلق به پسر است و نصف دیگر بین آن شش دختر تقسیم می شود.

احکام ارث

مسأله اختصاصی

(زنجانى): پیش از شرح تفصیلی احکام و مسائل ارث ذکر برخی از اصطلاحات و قواعد آن مفید به نظر می آید.

الف: وارثان خویشاوند نسبی در سه طبقه قرار دارند، و طبقه اول و دوم از دو صنف تشکیل می شود.

طبقه اول: دارای دو صنف است: صنف اول: پدر و مادر. صنف دوم: فرزندان (بی واسطه یا با واسطه).

طبقه دوم: دارای دو صنف است: صنف اول: پدر بزرگ و مادر بزرگ (بی واسطه یا با واسطه). صنف دوم: برادر و خواهر و برادرزاده و خواهرزاده (بی واسطه یا با واسطه).

طبقه سوم: که یک صنف است: عمو و عمه و دایی و خاله و فرزندان آنها.

مراد از عمو، عموی خود شخص یا عموی پدر یا مادر یا عموی پدر بزرگ یا مادر بزرگ و .. است و همین طور مراد از عمه و دایی و خاله، و مراد از فرزندان، فرزندان بی واسطه یا با واسطه می باشد.

سه قاعده مربوط به طبقات و اصناف وارثان:

قاعده اول: هر طبقه بر طبقه بعدی مقدم است و با بودن یک نفر از طبقه اول نوبت به طبقه دوم نمی رسد و با بودن یک نفر از طبقه دوم نوبت به طبقه سوم نمی رسد.

قاعده دوم: در هر صنف، کسی که به میت نزدیکتر است، بر کسی که از میت دورتر است مقدم است، ولی خویشاوند نزدیکتر در یک صنف بر خویشاوند دورتر در صنف دیگر مقدم نیست. بنا بر این فرزند بر نوه و نوه بر نتیجه مقدم است، ولی پدر بر نوه مقدم نیست، چون در دو صنف قرار دارند، و نیز پدر بزرگ خود میت بر پدر بزرگ پدر میت مقدم است و برادر بر برادرزاده مقدم است، ولی پدر بزرگ بر برادرزاده و نیز برادر بر پدر بزرگ با واسطه مقدم نیست چون در دو صنف قرار دارند.

قاعده سوم: خویشاوند پدر و مادری، بر خویشاوند پدری مقدم است، به شرطی که هر دو در یک فاصله از میت قرار داشته باشند، ولی اگر فاصله آنها یکی نباشد، خویشاوند پدر و مادری مقدم نیست، بنا بر این خویشاوند نزدیکتر بر خویشاوند دورتر مقدم است، هر چند خویشاوند نزدیکتر از طریق تنها پدر به میت برسد و خویشاوند دورتر از طریق پدر و مادر.

از قاعده دوم و سوم یک مورد استثنا شده است: پسر عموی پدر و مادری میت بر عموی

پدری میّت مقدّم است ، و ظاهراً دختر عمو همچون پسر عمو و عمّه همچون عمو می باشد. این استثنا در جایی است که همراه پسر عموی پدر و مادری و عموی پدری ، دایی یا خاله پدری و خود نداشته باشند و گرنه این استثنا در کار نیست .

ب : زن و شوهر در طبقه بندی سه گانه فوق قرار ندارند، بلکه زن و شوهر همراه تمامی طبقات ارث می برند و مانع ارث بردن هیچ طبقه ای هم نمی شوند.

ج : سهم الارث خویشاوندان نسبی و سببی گاه با کسر مشخصی معین شده است ، به این کسر «فرض» و به وارثی که به این شکل ارث می برد، «صاحب فرض» یا «فرض بر» می گویند. و گاه سهم الارث بدون کسر مشخصی تعیین شده است ، وارثی که به این شکل ارث می برد «قرابت بر» خوانده می شود.

فروضهای ارث : ۱۲، ۱۴، ۱۸، ۱۳، ۱۶، ۲۳ صاحبان فرض (فرض برها) عبارتند از :

۱۲: ۱ یک دختر (بدون پسر). ۲ شوهر (در صورتی که میّت ، فرزند و لو با واسطه نداشته باشد). ۳ یک خواهر پدر و مادری یا تنها پدری (بدون برادر).

۱۴: ۱ شوهر (در صورتی که میّت ، فرزند بی واسطه یا با واسطه داشته باشد). ۲ زن (در صورتی که میّت ، فرزند بی واسطه یا با واسطه نداشته باشد).

۱۸: زن (در جایی که میّت ، فرزند و لو با واسطه نداشته باشد).

۱۳: ۱ مادر (در صورتی که میّت ، فرزند و لو با واسطه نداشته باشد و پدر میّت هم باشد و حاجبی از ارث مادر هم در کار نباشد، مراد از حاجب در اینجا در مسأله [۲۷۳۲] توضیح داده خواهد شد). ۲ دو یا چند برادر مادری ، یا دو یا چند مادر خواهری ، یا برادر و مادر خواهری .

۱۶: ۱ مادر (در صورتی که میّت ، فرزند داشته باشد). ۲ پدر (در صورتی که میّت ، فرزند داشته باشد). در این سهم پدر و مادر، فرقی نیست که هر یک به تنهایی باشد یا هر دو با هم باشند. ۳ مادر (در صورتی که میّت ، فرزند نداشته باشد و پدر میّت هم زنده باشد ولی حاجبی از ارث مادر در کار باشد). ۴ یک برادر یا خواهر مادری .

توضیح : اگر میّت فرزند نداشته باشد، چنانچه تنها پدر یا تنها مادر وجود داشته باشد، مادر یا پدر قرابت بر است و چنانچه هر دو باشند، مادر فرض بر ۱۳ در صورت عدم حاجب و ۱۶ در صورت وجود حاجب (و پدر قرابت بر است .

۲۳: ۱ دو یا چند دختر (بدون پسر). ۲ دو یا چند خواهر پدر و مادری یا فقط پدری (بدون برادر).

قاعده اوّل: فرض برها اوّل سهم خود را می برند و سپس قرابت برها بقیه ترکه را ارث می برند. این قاعده یک استثنا دارد: اگر یک یا چند خواهر پدر و مادری یا تنها پدری، با پدر بزرگ یا مادر بزرگ اجتماع کنند (خواه وارث دیگری هم در کار باشد یا نباشد) این قاعده جاری نمی گردد، بلکه پدر بزرگ به منزله برادر و مادر بزرگ به منزله خواهر بوده، ارث همانند صورتی که تنها

برادران یا خواهران وجود داشته باشند تقسیم می گردد.

قاعده دوم: در خویشاوندان مادری، مذکر و مؤنث به طور مساوی ارث می برند ولی در خویشاوندان پدر و مادر یا تنها پدری، مذکر دو برابر مؤنث ارث می برد؛ بنا بر این برادر و خواهر مادری ارث مساوی دارند، و برادر پدر و مادری دو برابر خواهر پدر و مادری، و برادر پدری دو برابر خواهر پدری ارث می برد. توضیح بیشتر این قاعده در ضمن مسائل آینده خواهد آمد.

تذکر: احکامی که در مسائل این فصل و سایر فصول رساله گفته می شود مخصوص انسانهای آزاد می باشد و بندگان احکام مخصوصی دارند که به جهت عدم ابتلاء به آن، در این رساله نیامده است.

[مسئله ۲۷۲۸]

مسئله ۲۷۲۸ کسانی که بواسطه خویشی ارث می برند سه دسته هستند: دسته اول: پدر و مادر و اولاد میت است و با نبودن اولاد، اولاد اولاد هر چه پایین روند هر کدام آنان که به میت نزدیکتر است ارث می برد (۱) و تا یک نفر از این دسته هست دسته دوم ارث نمی برند (۲) دسته دوم: جد یعنی پدر بزرگ و پدر او هر چه بالا رود و جدّه یعنی مادر بزرگ و مادر او هر چه بالا رود پدری باشند یا مادری و خواهر و برادر (۳) و با نبودن برادر و خواهر، اولاد ایشان (۴) هر کدام آنان که به میت نزدیکتر است ارث می برد (۵) و تا یک نفر از این دسته هست دسته سوم ارث نمی برند. دسته سوم: عمو و عمه و دایی و خاله (هر چه بالا روند (۶)) و اولاد آنان هر چه پایین روند (۷) و تا یک نفر از عموها و عمه ها و دایی ها و خاله های میت زنده اند، اولاد آنان ارث نمی برند (۸) ولی اگر میت عمومی پدری و پسر عمومی پدر و مادری داشته باشد (و غیر از اینها وارثی نداشته باشد (۹)) ارث به پسر عمومی پدر و مادری می رسد و عمومی پدری ارث نمی برد (۱۰) (۱) (بہجت): بدین معنی که مثلاً اگر نوه میت هست نتیجه او ارث نمی برد .. (۲) (بہجت): مگر این که کسی که از طبقه اول وجود دارد، شرعاً از ارث ممنوع شود که در این صورت نوبت به طبقه دوم می رسد .. (۳) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): دسته دوم: جد یعنی پدر بزرگ و جدّه، یعنی: مادر بزرگ و خواهر و برادر است .. (۴) (مکارم): و اولاد اولاد ایشان .. (۵) (بہجت): که معنای آن در طبقه اول گفته شد .. (۶) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (نوری) نیست] (۷) (مکارم): (البته هر کدام نزدیکترند ارث می برند) و تا یک نفر از عمو و عمه ها و دایی و خاله ها زنده اند اولاد آنان ارث نمی برند و تا اولاد آنها زنده اند اولاد اولاد آنها ارث نمی برند و تنها یک استثناء دارد و آن اینکه: اگر میت عمومی پدری و پسر عمومی پدری و مادری داشته باشد عمومی پدری ارث نمی برد و مال به پسر عمومی پدر و مادری می رسد.

(خوئی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی): دسته سوم: عمو و عمه و دایی و خاله و اولاد آنان است ..

(۸) (سیستانی): ولی اگر میت یک عموی پدری و یک پسر عموی پدر و مادری داشته باشد، و دایی و خاله نداشته باشد، ارث به پسر عموی پدر و مادری می رسد، و عموی پدری ارث نمی برد؛ لیکن اگر عمو یا پسر عمو متعدّد باشد و یا این که همسر میت حیات داشته باشد، این حکم خالی از اشکال نیست. (۹) [قسمت داخل پرائتر در رساله آیات عظام: (اراکی)، (خوئی)، (گلپایگانی)، (صافی) و (تبریزی) نیست] (۱۰) (بهجت): [و] اگر میت وارثی از قبیل پسر یا دختر عمو، یا پسر یا دختر عمه، یا پسر یا دختر دایی، یا پسر یا دختر خاله که از طرف پدر و مادر هستند و از طرف دیگر عمو یا عمه یا دایی یا خاله از طرف دیگر از طرف پدر یا فقط مادر دارد، احتیاط در این است که دو طبقه با هم صلح نمایند.

(فاضل): مسأله افراد به دو واسطه از متوفی ارث می برند: الف: نسبی. ب: سببی.

الف: وارث نسبی یعنی کسانی که با متوفی نسبت فامیلی دارند و به سه دسته عمده تقسیم می شوند که هر دسته را یک طبقه می گویند و تا یک نفر از طبقه اول باشد افراد طبقه دوم ارث نمی برند [و] تا یک نفر از طبقه دوم ارث زنده باشند (و لو نوه یا نتیجه خواهر و برادر باشند یا جدّ یا جدّه دوم یا سوم میت باشند) افراد طبقه سوم ارث نمی برند.

ب: وارث سببی یعنی کسانی که به سبب ازدواج ارث می برند و در کنار وارث نسبی و همراه آنها ارث می برند و تفصیل آن بعداً بیان می شود.

(زنجانی): مسأله کسانی که به واسطه خویشاوندی نسبی ارث می برند سه طبقه هستند:

طبقه اول: که از دو صنف تشکیل شده است: صنف اول: پدر و مادر. صنف دوم: فرزند (مستقیم یا غیر مستقیم، هر چه پایین روند). با توجه به قاعده ای که در مقدمه (قسمت الف / قاعده دوم) گفته شد، تا یکی از فرزندان میت وجود داشته باشد نوبت به نوه نمی رسد و تا یک نوه وجود داشته باشد، نوبت به نتیجه نمی رسد، ولی پدر و مادر، هم همراه فرزند ارث می برند و هم همراه نوه و هم همراه نتیجه و ..؛ و در هر حال تا یک نفر از طبقه اول هست، طبقه دوم ارث نمی برند.

طبقه دوم: که آن هم از دو صنف تشکیل شده است: صنف اول: پدر بزرگ و مادر بزرگ (مستقیم یا غیر مستقیم، هر چه بالا روند). صنف دوم: برادر و خواهر و برادرزاده و خواهرزاده (مستقیم یا غیر مستقیم، هر چه پایین روند). و در هر صنف، هر کس که به میت نزدیکتر است ارث می برد و با وجود او کسی که دورتر است ارث نمی برد؛ بنا بر این پدر بزرگ یا مادر بزرگ مستقیم (هر چند مادری باشد) بر پدر بزرگ یا مادر بزرگ غیر مستقیم (هر چند پدری باشد) مقدم است؛ همچنین برادر یا خواهر بر برادرزاده یا خواهرزاده مقدم است و نیز برادرزاده یا خواهرزاده بر نوه برادر یا نوه خواهر مقدم است، ولی بین افراد یک صنف با افراد صنف دیگر، نزدیکی یا دوری از میت ملاحظه نمی شود، و در هر حال تا یک نفر از طبقه اول یا دوم هست، طبقه سوم ارث نمی برند.

طبقه سوم: که همگی یک صنف هستند: عمو و عمّه و دایی و خاله (هر چه بالا روند) و اولاد

آنان (هر چه پایین روند). و تا یک نفر از عموها و عمه‌ها و دایی‌ها و خاله‌های میت زنده اند، اولاد آنها ارث نمی‌برند و در مورد اولاد آنان هم تا یک نفر از اولاد نزدیکتر وجود دارد، اولاد دورتر ارث نمی‌برند، ولی اگر میت عمومی پدری و پسر عمومی پدر و مادری داشته باشد، ارث به پسر عمومی پدر و مادری می‌رسد و عمومی پدری ارث نمی‌برد، توضیح این حکم در مقدمه (قسمت الف استثناء قاعده دوم و سوم) گذشت.

[مسئله ۲۷۲۹]

مسئله ۲۷۲۹ اگر عمو و عمه و دایی و خاله خود میت و اولاد آنان (و اولاد اولاد آنان) (۱) نباشند (۲) عمو و عمه و دایی و خاله پدر و مادر میت ارث می‌برند و اگر اینها نباشند اولادشان ارث می‌برند و اگر اینها هم نباشند عمو و عمه و دایی و خاله جد و جد میت و اگر اینها نباشند، اولادشان ارث می‌برند. این مسئله در رساله آیت الله (فاضل) نیست (۱) [قسمت داخل پراوتر در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۲) (زنجانی): اگر عمو و عمه و دایی و خاله خود میت و اولاد (مستقیم و غیر مستقیم) آنان نباشند ..

[مسئله ۲۷۳۰]

مسئله ۲۷۳۰ زن و شوهر به تفصیلی که بعداً (در مسائل ۲۷۷۰ تا ۲۷۷۹ گفته می‌شود از یکدیگر ارث می‌برند. (زنجانی): مسئله زن و شوهر به تفصیلی که بعداً گفته خواهد شد به همراه هر سه طبقه، از یکدیگر ارث می‌برند.

ارث دسته اول

[مسئله ۲۷۳۱]

اشاره

مسئله ۲۷۳۱ اگر وارث میت فقط یک نفر از دسته اول باشد مثلاً پدر یا مادر یا یک پسر یا یک دختر باشد، همه مال میت به او می‌رسد (۱) و اگر چند پسر یا چند دختر باشند، همه مال به طور مساوی بین آنان قسمت می‌شود (۲) و اگر یک پسر و یک دختر باشد مال را سه قسمت می‌کنند، دو قسمت را پسر و یک قسمت را دختر می‌برد و اگر چند پسر و چند دختر باشند، مال را طوری قسمت می‌کنند که هر پسری دو برابر دختر ببرد. (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و اگر پسر و دختر باشند، مال را طوری قسمت می‌کنند که هر پسر دو برابر دختر ببرد.

(زنجانی): و اگر تنها چند پسر یا چند دختر باشند همه مال را به طور مساوی قسمت می‌کنند و اگر پسر و دختر باشند مال را طوری قسمت می‌کنند که هر پسر دو برابر دختر ببرد. (۲) (مکارم): و اگر دختر و پسر هر دو باشند، مال را طوری قسمت می‌کنند که هر پسر دو برابر دختر ببرد.

(فاضل): مسأله طبقه اوّل : عبارتند از پدر مادر فرزندان فرزندان آنها (نوه) به تفصیلی که بیان می شود. اگر وارث فقط یک نفر از طبقه اوّل باشد همه مال میّت به او می رسد. بنا بر این اگر پدر یا مادر یا یک پسر یا یک دختر تنها وارث باشد تمام مال میّت به او می رسد.

اگر وارث دو نفر از طبقه اوّل باشند

الف دو پسر: که مال میت بین آنها بالسویه تقسیم می شود.

ب دو دختر: که مال میت بین آنها بالسویه تقسیم می شود.

ج یک پسر و یک دختر: سهم دختر ۱۳ و سهم پسر ۲۳ می شود.

د پدر یا مادر و یک پسر: سهم پدر یا مادر ۱۴ و بقیه سهم پسر می شود.

ه پدر یا مادر و یک دختر: سهم پدر یا مادر ۱۴ و بقیه سهم دختر می شود.

و پدر و مادر: تفصیل آن بیان می شود.

اگر وارث میت همسر میت و یک نفر از طبقه اول باشند:

الف پدر یا مادر و شوهر: سهم شوهر ۱۲ و بقیه سهم پدر یا مادر می شود.

ب پدر یا مادر و زن: سهم زن ۱۴ و بقیه سهم پدر یا مادر می شود.

ج یک پسر یا یک دختر و شوهر: سهم شوهر ۱۴ و بقیه به پسر یا دختر می رسد.

د یک پسر یا یک دختر و زن: سهم زن ۱۸ و بقیه به پسر یا دختر می رسد.

اگر وارث میت چند پسر یا چند دختر باشند، همه مال بین آنها بالسویه تقسیم می شود.

اگر وارث میت چند پسر و چند دختر باشند، تمام مال بین آنها بگونه ای تقسیم می شود که هر پسر دو برابر هر دختر سهم ببرد مثلاً اگر میت دو پسر و سه دختر داشته باشد مال او به هفت قسمت تقسیم می شود و هر پسر دو سهم و هر دختر یک سهم می برد.

مسائل اختصاصی

(زنجانی): مسأله ۲۷۴۱ اگر وارث میت فقط پدر یا مادر و یک یا چند پسر باشند، ۱۶ مال را پدر یا مادر و ۵۶ باقی مانده را پسر یا پسران می برند که اگر چند پسر باشند، آن را به طور مساوی تقسیم می کنند.

(فاضل): مسأله ۲۸۸۸ اگر وارث، شوهر و پدر و مادر و فرزندان میت باشند، سهم شوهر ۱۴ می شود و به هر یک از پدر و مادر ۱۶ می رسد و بقیه مال بین بچه های میت طبق مسائل گذشته تقسیم می شود.

(فاضل): مسأله ۲۸۸۹ اگر وارث، زن و پدر و مادر و فرزندان میت باشند، سهم زن ۱۸ و سهم پدر و مادر هر یک ۱۶ می شود و بقیه مال بین بچه های میت طبق مسائل گذشته تقسیم می شود.

[مسأله ۲۷۳۲]

مسأله ۲۷۳۲ اگر وارث میت فقط پدر و مادر او باشند، مال سه قسمت میشود، دو قسمت آن را پدر و یک قسمت را مادر می برد ولی اگر میت دو برادر، یا چهار خواهر، یا یک برادر و دو خواهر داشته باشد که همه آنان پدری باشند (۱) یعنی پدر آنان با پدر میت یکی باشد، خواه مادرشان هم با مادر میت یکی باشد یا نه (۲) اگر چه تا میت پدر و مادر دارد اینها ارث نمی برند (۳) اما بواسطه بودن اینها مادر شش یک مال را می برد و بقیه را به پدر می دهند (۴) (۱) (خوئی)، (اراکلی)، (تبریزی): همه آنان مسلمان و آزاد و پدری باشند..

(مکارم): همه آنها پدر و مادری باشند یا پدری فقط (یعنی پدر آنان با پدر میت یکی

باشد) مادر شش یک مال را می برد و بقیه به پدر می رسد. (۲) (سیستانی): اگر میت دو برادر یا چهار خواهر، یا یک برادر و دو خواهر داشته باشد که همه آنان مسلمان و آزاد و پدر آنان با پدر میت یکی باشد، خواه مادرشان هم یکی باشد یا نه، به شرط اینکه به دنیا آمده باشند. (۳) (نوری): اما آنان حاجب مادر می شوند، یعنی مانع می شوند که مادر بیش از شش یک ببرد و لذا مادر شش یک مال را می برد و بقیه را به پدر می دهند. (۴) (بهجت): به شرط آنکه برادران یا خواهران کافر نباشند و در حالی که مادرشان آزاد و مسلمان است آنها بنده نباشند و هنگام مردن میت، از مادر متولد شده باشند.

(فاضل): مسأله اگر وارث میت فقط پدر و مادر باشند: الف: اگر متوفی حد اقل دو برادر یا چهار خواهر یا یک برادر پدری داشته باشد هر چند با وجود پدر و مادر ارث نمی برند ولی نمی گذارند مادر بیش از ۱۶ ارث ببرد و اینها را حاجب می گویند بنا بر این سهم مادر ۱۶ و بقیه به پدر می رسد. ب اگر مادر حاجب نداشته باشد سهم مادر ۱۳ و بقیه به پدر می رسد.

(زنجانی): مسأله اگر وارث میت، فقط پدر و مادر او باشند، گاه مادر حاجب دارد و گاه ندارد مراد از حاجب در این مسئله این است که میت دو برادر یا چهار خواهر یا یک برادر و دو خواهر داشته باشد که همگی مسلمان و پدرشان با پدر میت یکی باشد، (خواه مادرشان هم با مادر میت یکی باشد یا نه) در صورتی که مادر حاجب داشته باشد ۱۶ مال را می برد و ۵۶ باقی مانده به پدر می رسد و در صورتی که مادر حاجب نداشته باشد ۱۳ مال را می برد و ۲۳ باقی مانده به پدر می رسد.

[مسأله ۲۷۳۳]

مسأله ۲۷۳۳ اگر وارث میت فقط پدر و مادر و یک دختر باشد، چنانچه میت دو برادر یا چهار خواهر یا یک برادر و دو خواهر پدری نداشته باشد، مال را پنج قسمت می کنند؛ پدر و مادر، هر کدام یک قسمت و دختر سه قسمت آن را می برد و اگر دو برادر یا چهار خواهر یا یک برادر و دو خواهر پدری داشته باشد (۱) مال را شش قسمت می کنند (۲) پدر و مادر، هر کدام یک قسمت و دختر سه قسمت می برد و یک قسمت باقیمانده را چهار قسمت می کنند یک قسمت را به پدر و سه قسمت را به دختر می دهند، مثلاً اگر مال میت را ۲۴ قسمت کنند ۱۵ قسمت آن را به دختر و ۵ قسمت آن را به پدر و ۴ قسمت آن را به مادر می دهند (۳) (۱) (نوری): در اینجا نیز برادران و خواهران حاجب مادر می شوند و مانع از بردن مادر بیش از شش یک مال می گردند و لذا .. (۲) (خوئی): مشهور این است مال را شش قسمت می کنند .. (۳) (خوئی): و لکن این حکم محل اشکال است و بعید نیست که در این صورت نیز پنج قسمت کنند.

(بهجت): ولی در آن تأمل است .

(فاضل): مسأله اگر وارث پدر و مادر و یک دختر باشند:

الف: اگر مادر حاجب داشته باشد سهم او ۱۶ می شود و سهم پدر هم ۱۶ و سهم دختر ۱۲ می شود و ۱۶ باقیمانده بین پدر و دختر تقسیم می شود و از چهار قسمت یک قسمت به پدر و بقیه به دختر می رسد بنا بر این مال میت به ۲۴ قسمت تقسیم می شود و چهار سهم آن به مادر و ۵ سهم به پدر و ۱۵ سهم به دختر می رسد.

ب: اگر مادر حاجب نداشته باشد مال میت به پنج قسمت تقسیم می شود و یک سهم به پدر و یک سهم به مادر و سه سهم بقیه به دختر میت می رسد.

(مکارم): مسأله هر گاه وارث میت فقط پدر و مادر و یک دختر باشند، مال را پنج قسمت می کنند پدر و مادر هر کدام یک قسمت و دختر سه قسمت آن را می برد، مگر این که میت دو برادر یا چهار خواهر یا یک برادر و دو خواهر پدری داشته باشد، در این صورت مال را شش قسمت می کنند، پدر و مادر هر کدام یک قسمت و دختر سه قسمت می برد و یک قسمت باقیمانده را پدر و دختر در میان خود تقسیم می کنند و احتیاط آن است که آن دو در این تقسیم با هم صلح کنند.

(سیستانی): مسأله اگر وارث میت فقط پدر و مادر و یک دختر باشد، چنانچه میت برادر و خواهری با شرایط فوق نداشته باشد مال را پنج قسمت می کنند: پدر و مادر هر کدام یک قسمت، و دختر سه قسمت آن را می برد؛ و اگر برادر یا خواهر با شرایط گذشته داشته باشد پدر یک پنجم و مادر یک ششم و دختر سه پنجم را می برند و نسبت به ۱۳ که باقی مانده است و محتمل است سهم مادر باشد همچنان که محتمل است ۳۴ آن سهم دختر و ۱۴ آن سهم پدر باشد به احتیاط واجب با هم مصالحه نمایند.

(زنجانی): مسأله اگر وارث میت فقط پدر و مادر و یک دختر باشد؛ چنانچه مادر، حاجب (که در مسأله پیش توضیح داده شد) نداشته باشد، پدر و مادر هر یک ۱۶ و دختر ۱۲ ارث می برد و ۱۶ باقی مانده را هم به همین نسبت بین آنها قسمت می کنند. در نتیجه، سرانجام پدر و مادر هر یک ۱۵ کل مال و دختر ۳۵ آن را ارث می برد، و اگر مادر حاجب داشته باشد پدر و مادر هر یک ۱۶ و دختر ۳۶ ارث می برد و ۱۶ باقی مانده را نیز بین پدر و دختر به نسبت سهمایشان تقسیم کرده ۱۴ آن را به پدر و ۳۴ آن را به دختر می دهند؛ بنا بر این سهم دختر ۱۵۲۴ از کل مال، سهم پدر ۵۲۴ آن و سهم مادر ۴۲۴ آن خواهد بود.

[مسأله ۲۷۳۴]

مسأله ۲۷۳۴ اگر وارث میت فقط پدر و مادر و یک پسر باشند، مال را شش قسمت می کنند، پدر و مادر هر کدام یک قسمت و پسر چهار قسمت آن را می برد و اگر چند پسر یا چند دختر باشند، آن چهار قسمت را بطور مساوی بین خودشان قسمت می کنند و اگر پسر و دختر باشند، آن چهار قسمت را طوری تقسیم می کنند که هر پسری دو برابر دختر ببرد. (فاضل): مسأله اگر وارث میت پدر و مادر و یک پسر باشند، در این صورت سهم مادر ۱۶ می شود و فرقی نمی کند که مادر حاجب داشته باشد یا نداشته باشد و سهم پدر هم ۱۶ می شود و بقیه مال به پسر می رسد. اگر وارث میت پدر و مادر و چند دختر یا چند پسر باشند، سهم مادر ۱۶ و سهم پدر هم ۱۶ و بقیه مال بین پسرها یا دخترها بالسویه تقسیم می شود. اگر وارث میت پدر و مادر و

چند پسر و دختر باشند، به مادر ۱۶ و به پدر هم ۱۶ می رسد و بقیه بین پسرها و دخترها به

نحوی تقسیم می شود که سهم هر پسر دو برابر سهم هر دختر بشود.

(زنجانى): مسأله اگر وارث میت فقط پدر و مادر و یک پسر باشند، پدر و مادر هر یک ۱۶ مال و ۴۶ باقی مانده را پسر می برد و اگر پدر و مادر و چند پسر یا چند دختر باشند، هر کدام از پدر و مادر ۱۶ مال می برند و فرزندان ۴۶ باقی مانده را به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند، و اگر وارث، پدر و مادر و پسر و دختر باشند، هر کدام از پدر و مادر ۱۶ مال را می برد و ۴۶ باقی مانده به فرزندان می رسد که آن را طوری تقسیم می کنند که هر پسری دو برابر یک دختر ببرد؛ بنا بر این اگر میت پدر و مادر و یک پسر و دو دختر داشته باشد، سهم هر یک از پدر و مادر ۱۶ و سهم پسر ۲۶ و سهم هر دختر ۱۶ خواهد بود.

[مسأله ۲۷۳۵]

مسأله ۲۷۳۵ اگر وارث میت فقط پدر و یک پسر یا مادر و یک پسر باشد (۱) مال را شش قسمت می کنند، یک قسمت آن را پدر یا مادر و پنج قسمت را پسر می برد (۲) این مسأله در رساله آیات عظام: (فاضل) و (زنجانى) نیست (۱) (خوئى)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر وارث میت فقط پدر یا مادر و یک یا چند پسر باشند .. (۲) (خوئى)، (تبریزی)، (سیستانی): و اگر چند پسر باشند، آن پنج قسمت را بطور مساوی تقسیم می نماید.

[مسأله ۲۷۳۶]

مسأله ۲۷۳۶ اگر وارث میت فقط پدر یا مادر، با پسر و دختر باشد (۱) مال را شش قسمت می کنند؛ یک قسمت آن را پدر یا مادر می برد و بقیه را طوری قسمت می کنند که هر پسری دو برابر دختر ببرد. (۱) (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): با پسر و دختر باشد ..

(سیستانی): با چند پسر و دختر باشد .. (مکارم): و پسر و دختر باشد ..

(فاضل): مسأله اگر وارث میت پدر یا مادر و چند پسر باشند، سهم پدر یا مادر ۱۶ و بقیه مال بین پسرها بالسویه تقسیم می شود. اگر وارث میت پدر یا مادر و چند پسر و دختر باشند سهم پدر یا مادر ۱۶ می شود و بقیه مال بین بچه ها بگونه ای تقسیم می شود که هر پسر دو برابر هر دختر ارث ببرد.

(زنجانى): مسأله اگر وارث میت فقط پدر یا مادر و پسر و دختر باشند، ۱۶ مال را پدر یا مادر می برد و ۵۶ باقی مانده را بین پسر و دختر به گونه ای تقسیم می کنند که هر پسری دو برابر دختر ببرد؛ بنا بر این اگر پدر و یک پسر و یک دختر باشند، سهم پدر ۳۱۸ سهم پسر ۱۰۱۸ و سهم دختر ۵۱۸ خواهد بود. و اگر پدر و دو پسر و سه دختر باشند، سهم پدر ۷۴۲ سهم هر یک از دو پسر ۱۰۴۲ (بر روی هم ۲۰۴۲ و سهم هر یک از سه دختر ۵۴۲) (بر روی هم ۱۵۴۲ خواهد بود. مسائل مشابه هم به همین شکل محاسبه می گردد.

مسأله ۲۷۳۷ اگر وارث میت فقط پدر و یک دختر، یا مادر و یک دختر باشد، مال را چهار قسمت می کنند، یک قسمت آن را پدر یا مادر و بقیه را دختر می برد. این مسأله در رساله آیت الله (فاضل) نیست

(زنجانى): مسأله اگر وارث میت فقط پدر و یک دختر، یا مادر و یک دختر باشند، فرض پدر یا مادر ۱۶ و فرض دختر ۱۲ است و ۲۶ باقی مانده را هم به همین نسبت بین ایشان تقسیم می کنند، در نتیجه سرانجام ۱۴ کل مال را پدر یا مادر و ۳۴ آن را دختر می برد.

[مسأله ۲۷۳۸]

مسأله ۲۷۳۸ اگر وارث میت فقط پدر و چند دختر یا مادر و چند دختر باشد، مال را پنج قسمت می کنند، یک قسمت را پدر یا مادر می برد و چهار قسمت را دخترها بطور مساوی بین خودشان قسمت می کنند. (فاضل): مسأله اگر وارث میت پدر یا مادر و چند دختر باشند، تمام مال متوفی را به پنج قسمت تقسیم می کنند و یک قسمت آن را به پدر یا مادر می دهند و بقیه آن را بین دخترها بالسویه تقسیم می کنند.

(زنجانى): مسأله اگر وارث میت فقط پدر یا مادر و چند دختر باشند، فرض پدر یا مادر ۱۶ و فرض دختران ۲۳ است و ۱۶ باقی مانده را هم به همین نسبت بین خود تقسیم می کنند؛ بنا بر این ۱۵ کل مال را پدر یا مادر می برد و ۴۵ مال به دخترها می رسد که به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند.

[مسأله ۲۷۳۹]

مسأله ۲۷۳۹ اگر میت اولاد نداشته باشد، نوه پسری او اگر چه دختر باشد، سهم پسر میت را می برد و نوه دختری او اگر چه پسر باشد، سهم دختر میت را می برد (۱) مثلاً اگر میت یک پسر از دختر خود و یک دختر از پسرش داشته باشد، مال را سه قسمت می کنند، یک قسمت را به پسر دختر و دو قسمت را به دختر پسر می دهند (۲) (۱) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده . (۲) (تبریزی): و اگر نوه پسری یا دختری بیشتر از یکی بوده و مختلف باشند، از آن سهم ، پسر دو مقابل دختر ارث می برد. (سیستانی): و در ارث بردن نوه ها، نبودن پدر و مادر شرط نیست .

(فاضل): مسأله اگر تمام فرزندان میت قبل از او مرده باشند فرزندان آنها (نوه ها) از متوفی ارث می برند. نحوه ارث بردن به این صورت است که فرض می شود فرزندان میت زنده هستند و سهم هر یک را طبق مسائل قبل معین نموده و بین فرزندان آنها تقسیم می کنیم مثلاً اگر میت یک پسر و یک دختر داشته باشد ۲۳ اموال میت به فرزندان پسر او می رسد (هر چند یک دختر باشد) و ۱۳ اموال او به فرزندان دختر او می رسد (هر چند پسر باشند).

اگر یک یا چند فرزند میت زنده باشند نوه ها ارث نمی برند هر چند پدر آنها فوت شده باشد و آنها حق ندارند ادعای سهم الارث پدر خود را در فرض حیات بکنند.

(زنجانى): مسأله اگر میت اولاد نداشته باشد، نوه پسری او اگر چه دختر باشد سهم پسر میت را می برد و نوه دختری او اگر چه پسر باشد سهم دختر میت را می برد؛ مثلاً اگر میت یک پسر از دختر خود و یک دختر از پسرش داشته باشد، سهم پسر

دختر ۱۳ و سهم دختر پسر ۲۳ خواهد

بود و در صورت متعدّد بودن نوادگان ، سهم پسر دو برابر سهم دختر است ؛ بنا بر این نوادگان دختری ۱۳ سهم خود را به گونه ای تقسیم می کنند که هر پسر دو برابر هر دختر ببرد و نوادگان پسری هم ۲۳ سهم خود را به این شکل تقسیم می کنند.

مسائل اختصاصی

(زنجانى): مسأله ۲۷۴۹ اگر همراه طبقه اول ، شوهر یا زن وجود داشته باشد و در طبقه اول وارث قرابت بر وجود داشته باشد، تقسیم ارث روشن است : نخست شوهر و زن و وارث فرض بر دیگر (اگر وجود داشته باشد) ارث خود را می برد و باقی مانده به وارث قرابت بر می رسد، بنا بر این اگر وارث شوهر و پسر باشند، شوهر ۱۴ می برد و بقیه به پسر می رسد، و اگر شوهر و پدر و مادر و پسر و دختر باشند، شوهر ۱۴ و هر یک از پدر و مادر ۱۶، و ۵۱۲ باقی مانده را پسر و دختر برده و پسر دو برابر دختر می برد؛ در نتیجه سهام نهایی بدین گونه خواهد بود: شوهر ۹۳۶، پدر و مادر هر یک ۶۳۶، پسر ۱۰۳۶ و دختر ۵۳۶.

(زنجانى): مسأله ۲۷۵۰ اگر همراه افراد فرض بر طبقه اول ، شوهر یا زن هم باشد، در اینجا گاه مجموع فرضها از کل - ترکه بیشتر می شود که در این صورت از سهم دختر یا دختران کم می شود و سهم پدر و مادر و شوهر و زن تغییری نمی کند و گاه مجموع فرضها از کل - ترکه کمتر می گردد که در این صورت مقدار باقی مانده به پدر و مادر و دختر یا دختران به نسبت سهام داده می شود و به سهم زن و شوهر اضافه نمی گردد.

چند مثال از بیشتر شدن مجموع فرضها از کل - ترکه : (۱) شوهر و پدر و چند دختر با هم باشند: فرض شوهر ۱۴، فرض پدر ۱۶ و فرض دختران ۲۳ بوده که مجموعاً ۱۳۱۲ شده و ۱۱۲ از کل - ترکه بیشتر می گردد؛ این ۱۱۲ از سهم دختران کم می شود، در نتیجه سهم شوهر ۳۱۲ و سهم پدر ۲۱۲ باقی مانده و سهم دختران از ۸۱۲ به ۷۱۲ کاهش می یابد. (۲) شوهر و پدر و مادر و یک دختر با هم باشند: در این صورت فرض شوهر ۱۴ و فرض پدر ۱۶ و فرض مادر ۱۶ و فرض دختر ۱۲ می گردد که مجموع آن ۱۳۱۲ و ۱۱۲ از کل - ترکه بیشتر است . در اینجا هم سهم شوهر همان ۳۱۲ و سهم پدر و مادر هر یک ۲۱۲ باقی مانده و سهم دختر از ۶۱۲ به ۵۱۲ کاهش می یابد. (۳) زن و پدر و مادر و دختران با هم باشند: در این صورت فرض زن ۱۸ (با توضیحی که بعداً خواهد آمد) و فرض هر یک از پدر و مادر ۱۶ و سهم دختران ۲۳ می باشد که مجموع آنها ۲۷۲۴ می باشد. در اینجا سهم زن ۳۲۴ و سهم هر یک از پدر و مادر ۴۲۴ باقی مانده و سهم دختران از ۱۶۲۴ به ۱۳۲۴ کاهش می یابد.

چند مثال از کم آمدن مجموع فرضها از کل - ترکه : (۱) شوهر و پدر یا مادر و یک دختر با هم باشند: فرض شوهر ۱۴ و فرض پدر یا مادر ۱۶ و فرض دختر ۱۲ بوده که مجموعاً ۱۱۱۲ بوده که ۱۱۲ از ترکه باقی می ماند که به نسبت سهام بین پدر (یا مادر) و دختر تقسیم می گردد؛ در نتیجه ، سهم نهایی شوهر همان ۴۱۶ بوده و سهم پدر یا مادر به ۳۱۶ و سهم دختر به ۹۱۶ افزایش می یابد.

۲ زن و پدر یا مادر و یک دختر با هم باشند: فرض زن ۱۸ و فرض پدر یا مادر ۱۶ و فرض دختر ۱۲ بوده که مجموعاً ۱۹۲۴ گردیده که ۵۲۴ از ترکه باقی مانده که به نسبت سهام پدر (یا مادر) و دختر بین آنها تقسیم می گردد؛ در نتیجه، سهم زن همان ۴۳۲ باقی مانده و سهم پدر یا مادر به ۷۳۲ و سهم دختر به ۲۱۳۲ افزایش می یابد. (۳) زن و پدر یا مادر و دختران با هم باشند: فرض زن ۱۸ و فرض پدر یا مادر ۱۶ و فرض دختران ۲۳ خواهد بود که مجموعاً ۲۳۲۴ گردیده و ۱۲۴ باقی می ماند که به نسبت سهام بین پدر (یا مادر) و دختران قسمت می شود، در نتیجه سهم زن همان ۵۴۰ بوده و سهم پدر یا مادر به ۷۴۰ و سهم دختران به ۲۸۴۰ افزایش می یابد.

ارث دسته دوم

[مسأله ۲۷۴۰]

مسأله ۲۷۴۰ دسته دوم از کسانی که بواسطه خویشی ارث می برند جدّ، یعنی پدر بزرگ و جدّه، یعنی مادر بزرگ (۱) و برادر و خواهر میت است و اگر برادر و خواهر نداشته باشد، اولادشان ارث می برند (۲) (۱) (نوری): چه از طرف پدر و چه از طرف مادر .. (۲) (مکارم): این گروه در صورتی ارث می برند که هیچ کس از گروه اول وجود نداشته باشد.

(زنجان): مسأله طبقه دوم از کسانی که به واسطه خویشاوندی نسبی ارث می برند دو صنف می باشند:

صنف اول: پدر بزرگ و مادر بزرگ (بی واسطه یا با واسطه).

صنف دوم: برادر و خواهر و برادر زاده و خواهرزاده (بی واسطه یا با واسطه).

(فاضل): مسأله طبقه دوم عبارتند از جدّ و جدّه و برادر و خواهر و فرزندان آنها که به تفصیل عبارتند از:

الف: پدر پدر متوفی (جدّ پدری).

ب: پدر مادر متوفی (جدّ مادری).

ج: مادر پدر متوفی (جدّه مادری).

د: مادر مادر متوفی (جدّه مادری).

ه: برادر و خواهر متوفی که پدر و مادر آنها با پدر و مادر متوفی یکی باشد (برادر پدری و مادری).

و: برادر و خواهر متوفی که تنها پدر آنها با پدر متوفی یکی باشد (برادر پدری).

ز: برادر و خواهر متوفی که تنها مادر آنها با مادر متوفی یکی باشد (برادر مادری).

ح: فرزندان برادر و خواهر میت که در صورت نبودن برادر و خواهر میت از او ارث می برند.

همسر متوفی از طبقه دوم نیست ولی در کنار آنها ارث می برد همانطور که با طبقه اول ارث می برد.

اگر تمام برادر و خواهرهای میت قبل از او از دنیا رفته باشند فرزندان آنها از میت ارث می برند و برای تقسیم ارث فرض می کنند که آنها زنده هستند و سهم الارث آنها را تعیین نموده و

سپس آن را بین فرزندان آنان تقسیم می کنند. (رعایت این نکته لازم است که سهم الارث برادر و خواهر پدری یا پدر و مادری بین فرزندان آنها طوری تقسیم می شود که هر پسر دو برابر هر دختر ارث ببرد ولی سهم الارث برادر و خواهر مادری بین فرزندان آنها بالسویه تقسیم می شود).

اگر فرزندان خواهر و برادر هم قبل از متوفی مرده باشند نوه های آنها از متوفی ارث می برند ولی باید توجه داشت که تا یک نفر از فرزندان خواهر و برادر زنده باشند نوه ها ارث نمی برند.

[مسئله ۲۷۴۱]

مسئله ۲۷۴۱ اگر وارث میت فقط یک برادر، یا یک خواهر باشد، همه مال به او می رسد و اگر چند برادر پدر و مادری، یا چند خواهر پدر و مادری باشد مال به طور مساوی بین آنان قسمت می شود و اگر برادر و خواهر پدر و مادری با هم باشند، هر برادری دو برابر خواهر می برد (۱) مثلاً اگر دو برادر و یک خواهر پدر و مادری دارد (۲) مال را پنج قسمت می کنند، هر یک از برادرها دو قسمت و خواهر یک قسمت آن را می برد. (۱) (مکارم): بقیه مسئله ذکر نشده. (۲) (زنجانی): هر برادر ۲۵ و خواهر ۱۵ مال را می برند.

(فاضل): مسئله اگر وارث میت فقط یک برادر یا فقط یک خواهر باشد تمام مال متوفی به او می رسد. اگر وارث میت چند برادر یا خواهر پدری یا مادری یا پدر و مادری باشند مال میت بین آنها بالسویه تقسیم می شود. اگر وارث چند برادر و خواهر پدری یا پدر و مادری باشند مال میت بین آنها به صورتی تقسیم می شود که سهم هر برادر دو برابر سهم هر خواهر بشود. اگر وارث میت فقط چند برادر و خواهر مادری باشند تمام مال میت بین آنها بالسویه تقسیم می شود. اگر میت هم برادر و خواهر پدری داشته باشد و هم برادر و خواهر پدری و مادری، برادر و خواهر ارث نمی برند و فرقی نمی کند که برادر و خواهر مادری داشته باشد یا نداشته باشد. اگر وارث برادر و خواهر پدر و مادری و برادر و خواهر پدری و برادر و خواهر مادری داشته باشد: همانطور که در مسئله قبل ذکر شد برادر و خواهر پدری ارث نمی برند و ارث تنها به برادر و خواهر مادری و برادر و خواهر پدر و مادری به تفصیل زیر می رسد:

الف: اگر تنها یک برادر یا خواهر مادری داشته باشد ۱۶ مال میت به او می رسد و بقیه مال به خواهر و برادر پدری و مادری می رسد که طبق [آنچه گفته شد] بین آنها تقسیم می شود (حتی اگر یک نفر هم باشد بقیه مال به او می رسد).

ب: اگر چند برادر یا چند خواهر یا چند خواهر و برادر مادری داشته باشد سهم آنها ۱۳ می شود که بین آنها بالسویه تقسیم می شود و بقیه مال به خواهر و برادر پدر و مادری می رسد که طبق [آنچه گفته شد] بین آنها تقسیم می شود (حتی اگر یک نفر هم باشد بقیه مال به او می رسد).

[مسئله ۲۷۴۲]

مسأله ۲۷۴۲ اگر میت برادر و خواهر پدر و مادری دارد، برادر و خواهر پدری که از مادر با میت جدا است ارث نمی برد. و اگر برادر و خواهر پدر و مادری ندارد چنانچه فقط یک خواهر یا یک برادر پدری داشته باشد همه مال به او می رسد و اگر چند برادر یا

چند خواهر پدري داشته باشد، مال به طور مساوي بين آنان قسمت مي شود و اگر هم برادر و هم خواهر پدري داشته باشد، هر برادري دو برابر خواهر مي برد.

[مسأله ۲۷۴۳]

مسأله ۲۷۴۳ اگر وارث ميّت فقط يك خواهر يا يك برادر مادري باشد (كه از پدر با ميّت جدا است (۱)، همه مال به او مي رسد و اگر چند برادر مادري يا چند خواهر مادري (۲) يا چند برادر و خواهر مادري باشند، مال به طور مساوي بين آنان قسمت مي شود. (۱) [قسمت داخل پرائتر در رساله آيات عظام: (گلهپايگاني) و (صافي) نيست] (۲) (زنجانى): يا يك برادر و يك خواهر مادري ..

[مسأله ۲۷۴۴]

مسأله ۲۷۴۴ اگر ميّت برادر و خواهر پدر و مادري و برادر و خواهر پدري و يك برادر يا يك خواهر مادري داشته باشد، برادر و خواهر پدري ارث نمي برند و مال را شش قسمت مي كنند، يك قسمت آن را به برادر يا خواهر مادري و بقيه را به برادر و خواهر پدر و مادري مي دهند و هر برادري دو برابر خواهر مي برد. ۱ (۱) (مكارم): اما اگر بيش از يك برادر يا يك خواهر مادري دارد مال را سه قسمت مي كنند، يك قسمت آن را برادر و خواهر مادري بطور مساوي ميان خودشان تقسيم مي كنند و دو قسمت را به برادر و خواهر پدر و مادري مي دهند و سهم هر برادر دو برابر خواهر است .

(زنجانى): مسأله اگر ميّت برادر يا خواهر پدر و مادري و برادر يا خواهر پدري و يك برادر يا يك خواهر مادري داشته باشد، برادر يا خواهر پدري ارث نمي برد بلكه تنها برادر يا خواهر مادري ۱۶ مال را مي برد و ۵۶ باقي مانده را به برادر يا خواهر پدر و مادري مي دهند پس اگر چند برادر يا چند خواهر پدر و مادري باشند، ۵۶ باقي مانده را به طور مساوي بين خود قسمت مي كنند و اگر برادر و خواهر پدر و مادري با هم باشند، هر برادر دو برابر خواهر ارث مي برد.

[مسأله ۲۷۴۵]

مسأله ۲۷۴۵ اگر ميّت برادر و خواهر پدر و مادري و برادر و خواهر پدري و (۱) برادر و خواهر مادري داشته باشد برادر و خواهر پدري ارث نمي برد و مال را سه قسمت مي كنند، يك قسمت آن را برادر و خواهر مادري به طور مساوي بين خودشان قسمت مي كنند و بقيه را به برادر و خواهر پدر و مادري مي دهند و هر برادري دو برابر خواهر مي برد. (۱) (خوئي)، (تبريزي)، (سيستاني): و چند .. (مكارم): رجوع كنيد به ذيل مسأله ۲۷۴۴ (فاضل): مسأله اگر ميّت برادر و خواهر پدر و مادري نداشته باشد ولي برادر و خواهر پدري و خواهر مادري داشته باشد برادر و خواهر پدري جايزگزين برادر و خواهر پدر و مادري شده ، و طبق تفصيلي كه در مسأله [۲۷۴۱] بيان شد از ميّت ارث مي برند يعني ۱۶ يا ۱۳ مال به برادر و خواهر مادري مي رسد و بقيه بين برادر و خواهر پدري تقسيم مي شود كه هر برادر دو برابر سهم هر خواهر مي برد.

(زنجانى): مسأله اگر ميّت برادر يا خواهر پدر و مادري و برادر يا خواهر پدري و چند برادر

مادری یا چند خواهر مادری یا هم برادر و هم خواهر مادری داشته باشد، برادر یا خواهر پدری ارث نمی برد، بلکه ۱۳ مال را مادری ها برده که به طور مساوی بین آنان قسمت می شود، ۲۳ باقی مانده را به برادر یا خواهر پدر و مادری می دهند، پس اگر چند برادر یا چند خواهر پدر و مادری باشند، مال به طور مساوی بین آنها قسمت می شود و اگر هم برادر و هم خواهر پدر و مادری باشد، هر برادری دو برابر خواهر ارث می برد.

[مسأله ۲۷۴۶]

مسأله ۲۷۴۶ اگر وارث میت فقط برادر و خواهر پدری و یک برادر مادری یا یک خواهر مادری باشد، مال را شش قسمت می کنند، یک قسمت آن را برادر یا خواهر مادری می برد و بقیه را به برادر و خواهر پدری می دهند و هر برادری دو برابر خواهر می برد. (زنجانی): مسأله اگر وارث میت فقط برادر یا خواهر پدری یا هم برادر و هم خواهر پدری به همراه یک برادر مادری یا یک خواهر مادری باشد ۱۶ مال را به برادر یا خواهر مادری و ۵۶ باقی مانده را به برادر یا خواهر پدری می دهند؛ پس اگر چند برادر یا چند خواهر پدری باشند، مال به طور مساوی بین آنها قسمت می شود و اگر برادر و خواهر پدری با هم باشند، هر برادری دو برابر خواهر می برد.

[مسأله ۲۷۴۷]

مسأله ۲۷۴۷ اگر وارث میت فقط برادر و خواهر پدری و چند (۱) برادر و خواهر مادری باشد، مال را سه قسمت می کنند، یک قسمت آن را برادر و خواهر مادری به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند و بقیه را به برادر و خواهر پدری می دهند و هر برادری دو برابر خواهر می برد. (۱) (مکارم): دو یا چند ..

(زنجانی): مسأله اگر وارث میت فقط برادر یا خواهر پدری و چند برادر یا چند خواهر مادری یا هم برادر و هم خواهر مادری باشند، ۱۳ مال را مادری ها برده که به طور مساوی بین خود قسمت می کنند و ۲۳ باقی مانده را به برادر و خواهر پدری می دهند؛ پس اگر همه آنها برادر یا خواهر باشند، آن را به طور مساوی تقسیم می کنند و اگر هم برادر و هم خواهر باشند، هر برادری دو برابر خواهر می برد.

[مسأله ۲۷۴۸]

مسأله ۲۷۴۸ اگر وارث میت فقط برادر و خواهر و زن او باشد، زن ارث خود را به تفصیلی که بعداً گفته می شود می برد و خواهر و برادر به طوری که در مسائل گذشته گفته شد ارث خود را می برند (۱) (و نیز اگر زنی بمیرد و وارث او فقط خواهر و برادر و شوهر او باشد، شوهر نصف مال را می برد و خواهر و برادر به طوری که در مسائل پیش گفته شد ارث خود را می برند (۲). ولی برای آن که زن یا شوهر ارث می برد، از سهم برادر و خواهر مادری چیزی کم نمی شود و از سهم برادر و خواهر پدر و مادری یا پدری کم می شود، مثلاً اگر وارث میت شوهر و برادر و خواهر مادری و برادر و خواهر پدر و مادری او باشد، نصف مال به شوهر می رسد و یک قسمت از سه قسمت اصل مال را به برادر و خواهر مادری می دهند و آنچه می ماند

مال برادر و خواهر پدر و مادری است ، پس اگر همه مال

او شش تومان باشد، سه تومان به شوهر و دو تومان به برادر و خواهر مادری و یک تومان به برادر و خواهر پدر و مادری می دهند (۳) (۱) (تبریزی): اگر وارث میت فقط برادر و خواهر و زن او باشد زن یک چهارم مال را ارث می برد و خواهر و برادر به طوری که در مسائل گذشته گفته شد بقیه را ارث می برند .. (۲) [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (مکارم) نیست] (۳) (تبریزی): و اگر میت یک برادر یا یک خواهر مادری و یک یا چند خواهر پدری و مادری باشد، شش یک مال سهم خواهر مادری و بقیه، سهم خواهر پدری و مادری است .

(فاضل): مسأله اگر وارث میت همسر و خواهر و برادر متوفی باشند؛ همسر میت اگر زن او باشد ۱۴ و اگر شوهر او باشد ۱۲ ارث می برد و بقیه مال طبق تفصیل زیر بین خواهر و برادر میت تقسیم می شود:

الف: اگر همه خواهر و برادر پدری یا پدر و مادری باشند به گونه ای تقسیم می شود که سهم هر برادر دو برابر هر خواهر بشود.

ب: اگر همه خواهر و برادر مادری باشند بقیه مال بین آنها بالسویه تقسیم می شود.

ج: اگر بعضی خواهر و برادر مادری و بعضی خواهر و برادر پدر و مادری باشند اگر برادر یا خواهر مادری یک نفر باشد سهم او ۱۶ و اگر چند نفر باشند سهم آنها ۱۳ اصل مال می شود که بین آنها بالسویه تقسیم می شود و بقیه بین خواهر و برادر پدر و مادری طبق مسأله [۲۷۴۱] تقسیم می شود.

د: اگر بعضی خواهر و برادر مادری و بعضی پدری و بعضی پدری و مادری باشند همانطور که قبلاً گذشت برادر و خواهر پدری ارث نمی برند و بقیه مال طبق فرض ج بین خواهر و برادرهای دیگر تقسیم می شود.

ه: اگر بعضی برادر و خواهر پدری و بعضی مادری باشند خواهر و برادر پدری احکام خواهر و برادر پدر و مادری را پیدا می کنند و طبق فرض ج بقیه مال بین آنها تقسیم می شود.

(زنجان): مسأله اگر وارث میت زن یا شوهر و برادر یا خواهر مادری و برادر یا خواهر پدری یا پدر و مادری باشند، به خاطر ارث بردن زن یا شوهر، از سهم برادر و خواهر مادری چیزی کم نمی شود و از سهم برادر و خواهر پدر و مادری یا پدری کم می شود؛ مثلاً اگر وارث میت، شوهر و برادر و خواهر مادری و برادر و خواهر پدر و مادری او باشند، نصف مال به شوهر می رسد و ۱۳ آن را به برادر و خواهر مادری می دهند و آنچه می ماند، سهم برادر و خواهر پدر و مادری است؛ بنا بر این ۳۶ سهم شوهر و ۲۶ سهم برادر و خواهر مادری است که به طور مساوی تقسیم می کنند و ۱۶ سهم برادر و خواهر پدر و مادری است و طوری تقسیم می کنند که هر برادری دو برابر خواهر ببرد.

[مسأله ۲۷۴۹]

مسأله ۲۷۴۹ اگر میت خواهر و برادر نداشته باشد، سهم ارث آنان را به اولادشان می دهند و سهم برادرزاده و خواهرزاده

مادری به طور مساوی بین آنان قسمت می شود و

از سهمی که به برادرزاده و خواهرزاده پدری یا پدر و مادری می رسد هر پسری دو برابر دختری می برد (۱) (۱) (مکارم): ولی اگر برادرزاده پدری، یا پدر و مادری، همه از یک برادر باشند، احتیاط آن است که در مقدار تفاوت میان پسر و دختر، با هم مصالحه کنند.

(خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): بنا بر مشهور هر پسری دو برابر دختری می برد، ولی بعید نیست که بین اینها هم بالسویه قسمت شود و أحوط، رجوع به صلح است.

(سیستانی): به احتیاط واجب باید مصالحه کنند.

[مسأله ۲۷۵۰]

مسأله ۲۷۵۰ اگر وارث میت فقط یک جد یا یک جدّه است، چه پدری باشد یا مادری، همه مال به او می رسد و با بودن جدّ میت، پدر جدّ او ارث نمی برد. (فاضل): مسأله با وجود جدّ یا جدّه میت (پدری باشد یا مادری)، پدر یا مادر جدّ یا جدّه او ارث نمی برد.

(زنجانى): مسأله اگر وارث میت فقط یک پدر بزرگ یا یک مادر بزرگ است؛ چه پدری باشد و چه مادری، همه مال به او می رسد و با بودن پدر بزرگ یا مادر بزرگ نزدیک (پدری باشد یا مادری)، پدر بزرگ یا مادر بزرگ دور (پدری باشد یا مادری) ارث نمی برد. و اگر وارث میت فقط پدر بزرگ پدری به همراه مادر بزرگ پدری باشد، ۲۳ مال سهم پدر بزرگ و ۱۳ آن سهم مادر بزرگ می باشد و اگر پدر بزرگ و مادر بزرگ مادری باشند، مال را به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند.

[مسأله ۲۷۵۱]

مسأله ۲۷۵۱ اگر وارث میت فقط جدّ و جدّه پدری باشد، مال سه قسمت می شود، دو قسمت را جدّ و یک قسمت را جدّه می برد و اگر جدّ و جدّه مادری باشد، مال را به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند. (زنجانى): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۵۰.

(فاضل): مسأله اگر وارث فقط اجداد میت باشند:

الف: اگر جدّ و جدّه پدری باشند، سهم جدّ پدری ۲۳ و سهم جدّه پدری ۱۳ می شود.

ب: اگر جدّ و جدّه مادری باشند، مال میت بین آنها به صورت مساوی تقسیم می شود.

ج: اگر جدّ و جدّه پدری یا یکی از آنها، با جدّ و جدّه مادری یا یکی از آنها باشند، ۱۳ اموال متوفی به جدّ و جدّه مادری می رسد و بین آنها به صورت مساوی تقسیم می شود و اگر یکی از آن دو باشند، همه ۱۳ به او می رسد و ۲۳ اموال متوفی به جدّ

و جدّه پدری می رسد که ۲۳ آن به جدّ می رسد و ۱۳ بقیه سهم جدّه می شود و اگر یکی باشد تمام ۲۳ به او می رسد (حتی اگر جدّه باشد).

[مسأله ۲۷۵۲]

مسأله ۲۷۵۲ اگر وارث میت فقط یک جدّ یا جدّه پدری و یک جدّ یا جدّه مادری باشد مال سه قسمت می شود (۱) دو قسمت را جدّ یا جدّه پدری و یک قسمت را جدّ یا جدّه مادری می برد.

(۱) (بهجت): بنا بر أظهر .. (فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۲۱ (زنجانی): مسأله اگر وارث میت فقط یک پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری و یک پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری باشد، ۲۳ مال را پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری و ۱۳ را پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری می برد.

[مسأله ۲۷۵۳]

مسأله ۲۷۵۳ اگر وارث میت جد و جدّه پدری و جد و جدّه مادری باشد مال سه قسمت می شود. یک قسمت آن را جد و جدّه مادری به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند و دو قسمت آن را به جد و جدّه پدری می دهند و جد دو برابر جدّه می برد. (فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۲۱ (زنجانی): مسأله اگر وارث میت پدر بزرگ و مادر بزرگ پدری و پدر بزرگ و مادر بزرگ مادری باشند، ۱۳ مال را پدر بزرگ و مادر بزرگ مادری به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند و ۲۳ مال را به پدر بزرگ و مادر بزرگ پدری می دهند و پدر بزرگ پدری دو برابر مادر بزرگ پدری می برد؛ بنا بر این سهم پدر بزرگ و مادر بزرگ مادری هر یک ۳۱۸ (مجموعاً: ۶۱۸ و سهم پدر بزرگ پدری ۸۱۸ و سهم مادر بزرگ پدری ۴۱۸ خواهد بود.

[مسأله ۲۷۵۴]

مسأله ۲۷۵۴ اگر وارث میت فقط زن و جد و جدّه پدری و جد و جدّه مادری او باشد زن ارث خود را (۱) به تفصیلی که در مسأله ۲۷۷۱ گفته می شود می برد و یک قسمت از سه قسمت اصل مال را به جد و جدّه مادری می دهند که به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند و بقیه را به جد و جدّه پدری می دهند و جد دو برابر جدّه می برد (۲) و اگر وارث میت شوهر و جد و جدّه باشد، شوهر نصف مال را می برد و جد و جدّه به دستوری که در مسائل گذشته گفته شد، ارث خود را می برند (۳) (۱) (مکارم): اگر وارث فقط زن یا شوهر و جد و جدّه پدری و جد و جدّه مادری او باشند، زن یا شوهر ارث خود را .. (۲) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده . (۳) (تبریزی): و اگر جد و جدّه پدری یا مادری یا هر دو با برادر و خواهر جمع شوند، جد و جدّه مادری مثل برادر و خواهر مادری حساب می شوند و جد و جدّه پدری مثل برادر و خواهر پدری حساب می شوند، پس در سهم برادرها یا خواهرها مثل برادرها و خواهرها شریک می شود.

(زنجانی): مسأله اگر وارث میت زن یا شوهر و پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری و پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری باشند، به خاطر ارث بردن زن یا شوهر، از سهم پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری چیزی کم نمی شود، بلکه از سهم پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری کم می شود؛ بنا بر این پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری (۱۳) و شوهر یا زن ۱۲ یا ۱۴ را (به تفصیلی که گفته خواهد شد) می برند و آنچه می ماند سهم پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری است .

(فاضل): مسأله اگر وارث اجداد و همسر میت باشند:

الف: اگر وارث جدّ و جدّه پدری و همسر باشند: اگر همسر شوهر باشد سهم او ۱۲ می شود و ۱۲ دیگر به ترتیبی که در قسمت الف مسأله قبل بیان شد بین جدّ و جدّه تقسیم می شود. و اگر همسر زن باشد سهم او ۱۴ می شود و بقیه مال به ترتیبی که در قسمت الف مسأله قبل بیان شد بین جدّ و جدّه تقسیم می شود.

ب: اگر وارث همسر و جدّ و جدّه مادری باشند: اگر همسر زن باشد ۱۴ و اگر شوهر باشد ۱۲ می برد و بقیه مال به ترتیبی که در مسأله [۲۷۵۱] قسمت ب بیان شد بین جدّ و جدّه مادری به صورت تساوی تقسیم می شود.

ج: اگر وارث همسر و جدّ و جدّه پدری و جدّ و جدّه مادری یا یکی از اینها باشند: اگر همسر زن باشد ۱۴ و اگر شوهر باشد ۱۲ سهم او می شود و ۱۳ اصل مال هم به جدّ و جدّه مادری می رسد و بین آنها بالسویه تقسیم می شود و بقیه مال بین جدّ و جدّه پدری همانطور که در قسمت ج مسأله [۲۷۵۱] بیان شد تقسیم می شود.

مسائل اختصاصی

(خوئی): مسأله ۲۷۶۳ در اجتماع برادر یا خواهر یا برادرها و خواهرها با جدّ یا جدّه یا اجداد یا جدّات چند صورت است:

اول: اینکه هر یک از جدّ یا جدّه و برادر یا خواهر همه از طرف مادر باشند در این صورت مال بین آنها به طور مساوی تقسیم می شود، اگر چه از حیث ذکورت و انوئت مختلف باشند.

دوم: اینکه همه آنها از طرف پدر باشند در این صورت مال بین آنها نیز بطور مساوی تقسیم می شود در فرضی که همه ذکور و یا همه اناث باشند و اگر مختلف باشند پس هر یک مذکری دو مقابل مؤنث می برد.

سوم: اینکه هر یک از جدّ یا جدّه از طرف پدر باشد و برادر، یا خواهر از طرف پدر و مادر باشد حکم این صورت حکم صورت گذشته است، و دانسته شد که برادر یا خواهر پدری میت اگر با برادر یا خواهر پدری و مادری جمع شود پدری تنها ارث نمی برد.

چهارم: اینکه اجداد یا جدّات بعضی از آنها پدری باشد و بعضی مادری چه اینکه همه شان ذکور باشند یا اناث یا مختلف و برادرها یا خواهرها نیز چنین باشند در این صورت از برای خویشان مادری از برادرها و خواهرها و اجداد و جدّات یک سوم از ترکه است، و به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود، اگر چه مختلف باشند از جهت ذکورت و انوئت و از برای خویشان پدری از آنها دو سوم از ترکه است که به هر مذکری دو مقابل مؤنث داده می شود و اگر اختلاف بین آنها نباشد و همه ذکور و یا همه اناث باشند به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود.

پنجم: اینکه جدّ یا جدّه از طرف پدر یا برادر یا خواهر از طرف مادر جمع شود در این صورت برادر یا خواهر در فرضی که

یکی باشد یک ششم از مال را می برد و اگر متعدّد باشند یک سوم را به طور مساوی بینشان تقسیم می نمایند و باقیمانده مال
جّد یا جده است ، و اگر جّد و جده هر

دو باشند، جدّ دو مقابل جدّه می برد.

ششم: اینکه جدّ یا جدّه از طرف مادر یا برادر از طرف پدر جمع شود در این صورت از برای جدّ یا جدّه یک سوّم است، اگر چه یکی باشد، و دو سوّم آن از برای برادر است اگر چه نیز یکی باشد، و اگر با آن جدّ یا جدّه خواهر از طرف پدر باشد در صورتی که یکی باشد نصف را می برد و اگر متعدّد باشد دو سوّم را می برند، و در هر صورت از برای جدّ و یا جدّه یک سوّم است، و بنا بر این اگر خواهر یکی شد یک ششم از ترکه زائد از فریضه می ماند و احتیاط واجب در آن مصالحه است.

هفتم: اینکه اجداد یا جدّات بعض از آنها پدری و بعض از آنها مادری و با آنها برادر یا خواهر پدری باشد، چه اینکه یکی باشد یا متعدّد در این صورت از برای جدّ یا جدّه مادری یک سوم است و با تعدّد به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود اگر چه اختلاف داشته باشند از حیث ذکورت و انوثة، و از برای جدّ یا جدّه پدری و برادر یا خواهر پدری دو سوّم باقی از ترکه است، و با اختلاف از حیث ذکورت و انوثة بات (فاضل) و بدون اختلاف به طور مساوی قسمت می شود، و اگر با آن اجداد یا جدّات برادر یا خواهر مادری باشد از برای جدّ یا جدّه مادری، با برادر یا خواهر مادری یک سوم است که به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود اگر چه از حیث ذکورت و انوثة اختلاف داشته باشند و از برای جدّ و یا جدّه پدری دو سوم است و بیشان در صورت اختلاف بات (فاضل) و الاّ به طور مساوی تقسیم می شود.

هشتم: اینکه برادرها یا خواهرها بعض از آنها پدری و بعض از آنها مادری و با آنها جدّ یا جدّه پدری باشد در این صورت از برای برادر یا خواهر مادری یک ششم ترکه است اگر یکی باشد و یک سوّم از آن است اگر متعدّد باشند، و به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود و از برای برادر یا خواهر پدری با جدّ یا جدّه پدری باقی آن ترکه است و به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود در صورتی که اختلاف از حیث ذکورت و انوثة نداشته باشند، و در صورت اختلاف به ت (فاضل) بین آنها تقسیم می شود، و اگر با آن برادرها یا خواهرها جدّ یا جدّه مادری باشد از برای جدّ یا جدّه مادری با برادر یا خواهر مادری تماماً یک سوم است و به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود، و از برای برادر یا خواهر پدری دو سوّم است و بین آنها در صورت اختلاف از حیث ذکورت و انوثة بات (فاضل) و در صورت عدم اختلاف به طور مساوی تقسیم می شود.

(سیستانی): مسأله ۲۷۱۲ در اجتماع برادر یا خواهر یا برادرها یا خواهرها با جدّ یا جدّه یا اجداد یا جدّات، چند صورت است:

اول: اینکه هر یک از جدّ یا جدّه و برادر یا خواهر همه از طرف مادر باشند، در این صورت مال بین آنها بطور مساوی تقسیم می شود، اگر چه بعضی مذکر و بعضی مؤنث باشند.

دوم: اینکه همه آنها از طرف پدر باشند، در این صورت نیز مال بین آنها بطور مساوی تقسیم می شود در فرضی که همه ذکور و یا همه اناث باشند، و اگر مختلف باشند پس هر مذکری دو مقابل مؤنث می برد.

سوم: اینکه هر یک از جدّ یا جدّه از طرف پدر باشد و برادر یا خواهر از طرف پدر و مادر باشد، حکم این صورت حکم صورت گذشته است، و دانسته شد که برادر یا خواهر پدری میت اگر با برادر یا خواهر پدری و مادری جمع شود، پدری تنها ارث نمی برد.

چهارم: اینکه اجداد یا جدّات یا هر دو هم از طرف پدر و هم از طرف مادر باشند، و برادرها یا خواهرها یا هر دو نیز چنین باشند، در این صورت برای خویشان مادری از برادرها و خواهرها و اجداد و جدّات یک سوم از ترکه است، و بطور مساوی بین مذکر و مؤنث آنها تقسیم می شود، و برای خویشان پدری از آنها دو سوم از ترکه است که به هر مذکری دو مقابل مؤنث داده می شود؛ و اگر همه ذکور یا همه اناث باشند، بطور مساوی بین آنها تقسیم می شود.

پنجم: اینکه جدّ یا جدّه از طرف پدر باشد و برادر یا خواهر از طرف مادر، در این صورت برادر یا خواهر در فرضی که یکی باشد یک ششم از مال را می برد، و اگر متعدد باشند یک سوم را بطور مساوی بین خودشان تقسیم می نمایند و باقیمانده مال جدّ یا جدّه است؛ و اگر جدّ و جدّه هر دو باشند، جدّ دو مقابل جدّه می برد.

ششم: اینکه جد یا جدّه یا هر دو از طرف مادر و برادر یا برادرها از طرف پدر باشد، در این صورت برای جد یا جدّه یک سوم است؛ و اگر هر دو هستند همان یک سوم را بطور مساوی تقسیم می کنند، و دو سوم آن برای برادر یا برادرها است؛ و اگر با آن جدّ یا جدّه خواهر از طرف پدر باشد، در صورتی که یکی باشد نصف را می برد، و اگر متعدد باشند دو سوم را می برند، و در هر صورت از برای جدّ و یا جدّه یک سوم است؛ و بنا بر این اگر خواهر یکی شد، یک ششم از ترکه زائد است و مردد است که به خواهر داده می شود و یا میان او و جدّ یا جدّه تقسیم می شود، و احتیاط واجب در آن، مصالحه است.

هفتم: اینکه اجداد یا جدّات یا هر دو، هم پدری باشند و هم مادری و با آنها برادر یا خواهر پدری باشد، یکی باشد یا متعدد، در این صورت برای جدّ یا جدّه مادری یک سوم است، و با تعدّد بطور مساوی بین آنها تقسیم می شود، اگر چه بعضی مذکر و بعضی مؤنث باشند؛ و برای جدّ یا جدّه پدری، و برادر یا خواهر پدری دو سوم باقی از ترکه است، و مذکر دو برابر مؤنث می گیرد. و اگر با آن اجداد یا جدّات، برادر یا خواهر مادری باشد، برای جدّ یا جدّه مادری و برادر یا خواهر مادری یک سوم است که بطور مساوی بین آنها تقسیم می شود، اگر چه بعضی مذکر و بعضی مؤنث باشند؛ و برای جدّ و یا جدّه پدری دو سوم است، و جدّ دو برابر جدّه می گیرد.

هشتم: اینکه برادرها یا خواهرها بعضی پدری و بعضی مادری باشند و با آنها جدّ یا جدّه پدری باشد، در این صورت برای برادر یا خواهر مادری یک ششم ترکه است اگر یکی باشد، و یک سوم است اگر متعدّد باشند، و بطور مساوی بین آنها تقسیم می شود و برای برادر یا خواهر پدری و جدّ یا جدّه پدری باقی آن ترکه است، و برای مذکر دو برابر مؤنث است؛ و اگر با آن برادرها یا خواهرها جدّ یا جدّه مادری باشد، برای جدّ یا جدّه مادری و برادر یا خواهر مادری تمام یک سوم است و بطور مساوی بین آنها تقسیم می شود، و برای برادر یا خواهر پدری دو سوم

است که برای مذکر آنها دو برابر مؤنث است .

(زنجانى): مسأله ۲۷۶۵ اگر وارث میت هم از صنف برادر و خواهر و برادر زادگان و خواهر زادگان باشد و هم از صنف پدر بزرگ و مادر بزرگ ، مسأله صورتهای مختلفی دارد، قبل از ذکر این صورتهای و حکم آنها مبنای کلی این مسأله را متذکر می شویم که پدر بزرگ پدری به منزله یک برادر پدری یا پدر و مادری و مادر بزرگ پدری به منزله یک خواهر پدری یا پدر و مادری است و پدر بزرگ و مادر بزرگ مادری مانند یک برادر یا خواهر مادری است . و اینک صورتهای مختلف مسأله :

اول : پدر بزرگ و مادر بزرگ و برادر و خواهر (یا برخی از آنها) همه از طرف مادر باشند، در این صورت مال بین آنها به طور مساوی تقسیم می شود و جنس مذکر یا مؤنث بودن وارثان نقشی در حکم این صورت ندارد.

دوم : مانند صورت پیشین ، ولی همه ورثه از طرف پدر باشند، در این صورت اگر همه مذکر یا همه مؤنث باشند، مال به طور مساوی بین آنها قسمت می شود و اگر برخی مذکر و برخی مؤنث ، هر مذکر دو برابر مؤنث می برد.

سوم : مادر بزرگ یا پدر بزرگ از طرف پدر باشد و برادر یا خواهر از طرف پدر و مادر. حکم این صورت همانند حکم صورت دوم است ، و اگر علاوه بر برادر یا خواهر پدر و مادری ، برادر یا خواهر پدری هم باشد، برادر یا خواهر پدری ارث نمی برد.

چهارم : پدر بزرگ ها یا مادر بزرگ ها برخی پدری باشند و برخی مادری (چه همه مذکر باشند یا همه مؤنث یا برخی مذکر یا برخی مؤنث) و برادرها یا خواهرها برخی مادری باشند و برخی پدری و مادری یا پدری ، در این صورت سهم کلیه خویشاوندان تنها مادری از برادرها و خواهرها و پدر بزرگ ها و مادر بزرگ ها ۱۳ از مال است که به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود و به مذکر یا مؤنث بودن آنها توجهی نمی شود و سهم خویشاوندان پدری و مادری یا پدری ۲۳ مال است که اگر همه مذکر یا همه مؤنث باشند به طور مساوی تقسیم می شود و اگر برخی مذکر و برخی مؤنث ، ۲۳ مال را به گونه ای تقسیم می کنند که به هر مذکر دو برابر مؤنث برسد.

پنجم : پدر بزرگ یا مادر بزرگ از طرف پدر باشد و برادر یا خواهر تنها از طرف مادر، در این صورت برادر یا خواهر اگر یکی باشد ۱۶ مال و اگر متعدّد باشند ۱۳ مال را برده ، به طور مساوی بین خود تقسیم می کنند و باقی مانده سهم پدر بزرگ و مادر بزرگ است که اگر پدر بزرگ و مادر بزرگ هر دو باشند، پدر بزرگ دو برابر مادر بزرگ می برد.

ششم : اگر پدر بزرگ یا مادر بزرگ از طرف مادر باشد و برادر یا برادر و خواهر از طرف پدر یا پدر و مادر باشد، در این صورت پدر بزرگ یا مادر بزرگ ۱۳ می برد اگر چه یکی باشد و چنانچه متعدّد باشند ۱۳ را به طور مساوی بین خود تقسیم می کنند و ۲۳ سهم برادر یا برادر و خواهر است ؛ پس اگر تنها یک برادر بود ۲۳ را به او می دهند و اگر چند برادر بودند آن را به طور مساوی تقسیم می کنند و اگر برادر و خواهر بودند، طوری تقسیم می کنند که سهم یک برادر دو برابر سهم یک

خواهر باشد. و اگر همراه با پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری، خواهر پدری یا پدر و مادری باشد، چنین خواهری در صورتی که یکی باشد ۱۲ و در صورت متعدّد بودن ۲۳ را می برد و در هر صورت سهم پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری ۱۳ است؛ بنا بر این اگر خواهران متعدّد باشند، چیزی از ترکه باقی نمی ماند و اگر یک خواهر باشد ۱۶ از ترکه باقی می ماند که مردّد است که تمام آن به خواهر داده شود یا بین خواهر و پدر بزرگ یا مادر بزرگ به نسبت سهام آنان تقسیم گردد، در نتیجه سهم قطعی خواهر ۱۸۳۰ و سهم قطعی پدر بزرگ یا مادر بزرگ ۱۰۳۰ است و صاحب ۲۳۰ باقی مانده مردّد است که احتیاط، در مصالحه در این مقدار است؛ در نتیجه اگر این مقدار را به عنوان مصالحه به طور مساوی بین خودشان قسمت کنند، سهم خواهر ۱۹۳۰ و سهم پدر بزرگ یا مادر بزرگ ۱۱۳۰ خواهد بود و اگر در میان ورثه نابالغ یا دیوانه باشد، احتیاط مستحب آن است که بجای مصالحه، افراد بالغ عاقل، مقدار مردّد را به نابالغ یا دیوانه ببخشند.

هفتم: پدر بزرگ ها یا مادر بزرگ ها برخی پدری و برخی مادری باشند و همراه آنها برادر یا خواهر پدری یا پدر و مادری باشد، چه یکی باشد یا بیشتر؛ در این صورت سهم پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری (۱۳ است که در صورتی که متعدّد باشند به طور مساوی بین خود قسمت می کنند و به مذکر و مؤنث بودن ایشان توجهی نمی شود و ۲۳ باقی مانده را به خویشاوندان پدری می دهند که اگر همه مذکر یا همه مؤنث باشند به طور مساوی و اگر برخی مذکر و برخی مؤنث باشند، به گونه ای تقسیم می کنند که هر مذکری دو برابر مؤنث ببرد. و اگر همراه آن پدر بزرگ ها یا مادر بزرگ ها، برادر یا خواهر مادری باشد، ۱۳ ترکه سهم خویشاوندان مادری (یعنی پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری و برادر یا خواهر مادری) است که به طور مساوی بین آنان تقسیم می شود و به مذکر و مؤنث بودنشان توجهی نمی شود و پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری ۲۳ باقی مانده را می برد که در صورت متعدّد بودن، اگر همه مذکر یا همه مؤنث باشند آن را به طور مساوی و اگر برخی مذکر و برخی مؤنث باشند، به گونه ای تقسیم می کنند که هر مذکر دو برابر مؤنث ببرد.

هشتم: برادرها یا خواهرها برخی پدری یا پدر و مادری و برخی مادری باشند و پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری باشد؛ در این صورت اگر برادر یا خواهر مادری یکی باشد ۱۶ و اگر بیشتر از یکی باشد ۱۳ ترکه را می برند که به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود و بقیه ترکه به برادر یا خواهر پدری یا پدر و مادری و پدر بزرگ یا مادر بزرگ پدری می رسد که اگر همه مذکر یا همه مؤنث باشند به طور مساوی و اگر برخی مذکر و برخی مؤنث، به گونه ای تقسیم می کنند که هر مذکر دو برابر مؤنث ببرد. و اگر همراه آن برادرها یا خواهرها، پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری باشد، سهم خویشاوندان مادری (پدر بزرگ یا مادر بزرگ مادری و برادر یا خواهر مادری) بر روی هم ۱۳ است که به طور مساوی بین آنان تقسیم می شود و برادر یا خواهر پدری یا پدر و مادری ۲۳ باقی مانده را می برد که اگر همه مذکر یا همه مؤنث باشند، به طور مساوی و اگر برخی مذکر و برخی مؤنث باشند، به گونه ای تقسیم می کنند که هر مذکر دو برابر مؤنث ببرد. لازم به ذکر است که به طور کلی در صورت وجود برادر یا خواهر پدر و مادری، برادر یا خواهر پدری

ارث نمی برد.

(خوئی): مسأله ۲۷۶۴ (زنجانى): مسأله ۲۷۶۶ (سیستانی): مسأله ۲۷۱۳ در صورتی که میت برادر یا خواهر دارد برادرزاده یا خواهرزاده او ارث نمی برد. ولی این حکم در جایی که ارث برادرزاده یا خواهرزاده با برادر یا خواهر مزاحمت نکند جاری نیست، مثلاً اگر میت برادر پدری و جدّ مادری داشته باشد برادر پدری دو ثلث و جدّ مادری یک ثلث ارث می برد، و در این صورت اگر میت پسر برادر مادری نیز داشته باشد پسر برادر با جدّ مادری در ثلث شریک می باشد. (زنجانى): چون ارث پسر برادر مادری به ارث برادر پدری ارتباطی ندارد).

(مکارم): مسأله ۲۳۷۸ اگر وارث، جدّ یا جدّه مادری (یا هر دو) با برادران مادری باشد، جدّ در حکم یک برادر و جدّه در حکم یک خواهر است و مال را در میان خود به طور مساوی تقسیم می کنند و اگر وارث، جدّ و جدّه پدری (یا پدر و مادری) با برادران پدری (یا پدری و مادری) باشند جدّ، حکم یک برادر و جدّه، حکم یک خواهر را دارد و ارث را در میان خود چنان تقسیم می کنند که سهم هر مرد دو برابر سهم زن شود.

(فاضل): مسأله ۲۹۰۷ اگر وارث میت هم جدّ و جدّه بودند و هم خواهر و برادر؛ جدّ در حکم برادر و جدّه در حکم خواهر قرار گرفته و مثل آنها ارث می برند مثلاً اگر وارث میت در طبقه دوم عبارت از جدّ پدری و سه برادر پدری و مادری باشند، مال میت به چهار قسمت تقسیم شده و هر یک، یک سهم می برند.

(فاضل): مسأله ۲۹۰۸ اگر علاوه بر اجداد و برادر، همسر میت هم باشد همسر سهم خود را می برد یعنی اگر زن باشد ۱۴ و اگر شوهر باشد ۱۲ و بقیه بین اجداد و خواهر و برادر میت طبق احکام سابق تقسیم می شود.

(فاضل): مسأله ۲۹۰۹ اگر جدّ و جدّه یا یکی از آنها زنده باشند ولی تمام برادر و خواهرهای او مرده باشند فرض می کنیم که خواهر و برادرهای او زنده هستند و در کنار جدّ و جدّه سهم الارث آنها تعیین می شود سپس سهم ارث جدّ و جدّه به خود آنها پرداخت و سهم الارث برادر و خواهر بین فرزندان آنها طبق مسأله [۲۷۴۰] تقسیم می شود.

ارث دسته سوم

[مسأله ۲۷۵۵]

مسأله ۲۷۵۵ دسته سوم عمو و عمه و دایی و خاله و اولاد آنان است به تفصیلی که گفته شد، که اگر از طبقه اول و دوم کسی نباشد، اینها ارث می برند. (زنجانى): مسأله طبقه سوم که همگی یک صنف هستند عمو و عمه و دایی و خاله (مستقیم یا غیر مستقیم) و فرزندان (مستقیم یا غیر مستقیم) ایشان است که اگر از طبقه اول و دوم کسی نباشد اینها ارث می برند.

(فاضل): مسأله طبقه سوم عبارتند از عمو و عمه و دایی و خاله و فرزندان آنها که اگر از طبقه

اول و دوم کسی نباشد اینها از میت بنا بر احکام آینده ارث می برند.

عمو و عمه یعنی برادر و خواهر پدر متوفی اگر پدر و مادر آنها با پدر و مادر متوفی یکی باشند آنان را عمو و عمه پدر و مادری گویند و اگر فقط پدر آنها با پدر متوفی یکی باشد و مادرشان فرق کند آنان را عمو و عمه پدری گویند و اگر تنها مادر آنان با مادر پدر متوفی یکی باشد آنان را عمو و عمه مادری گویند.

دایی و خاله یعنی برادر و خواهر مادر متوفی به ترتیب مسأله قبل به دایی و خاله پدر و مادری و دایی و خاله پدری و دایی و خاله مادری تقسیم می شوند.

اگر وارث فقط یک نفر از طبقه سوم باشد تمام مال میت به او می رسد، مثلاً اگر یک عمو یا یک دایی داشته باشد تمام مال به عمو یا دایی می رسد و فرقی نمی کند پدری باشد یا مادری یا پدر و مادری .

[مسأله ۲۷۵۶]

مسأله ۲۷۵۶ اگر وارث میت فقط یک عمو یا یک عمه است ، چه پدر و مادری باشد، یعنی با پدر میت (۱) از یک پدر و مادر باشد، یا پدری باشد یا مادری ، همه مال به او می رسد و اگر چند عمو یا چند عمه باشند و همه پدر و مادری ، یا همه پدری باشند (۲) مال به طور مساوی بین آنان قسمت می شود (۳) و اگر عمو و عمه هر دو باشند (۴) و همه پدر و مادری یا همه پدری باشند عمو دو برابر عمه می برد (۵) مثلاً اگر وارث میت دو عمو و یک عمه باشد، مال را پنج قسمت می کنند یک قسمت را به عمه می دهند و چهار قسمت را عموها به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند (۶) (۱) (خوئی)، (تبریزی): یعنی با میت .. (۲) (گلپایگانی)، (سیستانی)، (بهجت)، (صافی)، (زنجانی): همه پدر و مادری یا همه پدری یا همه مادری باشند .. (۳) (زنجانی): و اگر برخی پدری و برخی مادری و برخی پدر و مادری باشند، با وجود عمو یا عمه پدر و مادری ، عمو و عمه پدری ارث نمی برند و سهم عمو یا عمه مادری اگر یکی باشد ۱۶ و اگر متعدد باشد ۱۳ است که به طور مساوی تقسیم می کنند و بقیه را نیز به طور مساوی بین عموها یا عمه ها تقسیم می کنند. (۴) (سیستانی): عمو دو برابر عمه می برد. [پایان مسأله] (۵) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده .

(خوئی)، (تبریزی): مشهور این است که عمو دو برابر عمه می برد .. (۶) (خوئی)، (تبریزی): ولی بعید نیست که قسمت بین عمو و عمه نیز به طور مساوی باشد.

(فاضل): مسأله اگر وارث میت تنها چند عمو و عمه پدر و مادری یا پدری باشند مال بین آنها بطوری تقسیم می شود که عمو دو برابر عمه ارث ببرد.

[مسأله ۲۷۵۷]

مسأله ۲۷۵۷ اگر وارث میت فقط چند عموی مادری یا چند عمه مادری (۱) باشد مال به طور مساوی بین آنان قسمت می شود
(۲) ولی اگر فقط چند عمو و عمه مادری داشته

باشد (۳) بنا بر احتیاط واجب باید با هم صلح کنند. این مسأله در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): یا عمو و عمه مادری باشند، ظاهر آن است که مال به طور مساوی بین آنان قسمت می شود. (۲) (بهجت): و همچنین است اگر فقط چند عمو و عمه مادری داشته باشد ولی در صورت اخیر، بنا بر احتیاط باید با هم صلح کنند.

(نوری): چون مسأله از لحاظ اینکه آیا باید بطور مساوی میان خود قسمت کنند یا اینکه عمو دو برابر عمه می برد؛ مورد تردید است ..

(گلیپایگانی)، (صافی): مسأله اگر وارث میت فقط عمو و عمه مادری باشند، مال به طور مساوی بین آنان قسمت می شود (صافی): ولی احتیاط این است که در ما زاد بر ثلث، عمه رضایت عمو را جلب کند).

(زنجانی): مسأله اگر وارث میت یک یا چند عمو و یک یا چند عمه باشند، چنانچه همه مادری باشند مال به طور مساوی بین آنها تقسیم می شود و اگر همه پدر و مادری یا همه پدری باشند، عمو دو برابر عمه می برد، مثلاً اگر وارث میت دو عمو و یک عمه باشند که همگی پدر و مادری یا پدری هستند، ۱۵ مال به عمه و به هر یک از دو عمو، ۲۵ می رسد و احتیاط مستحب آن است که در تقسیم مصالحه کنند، شیوه طبیعی مصالحه این است که مقدار مردد بین دو نفر را به طور مساوی بین خود تقسیم کنند، بنا بر این سهم نهایی هر شخص پس از مصالحه، میانگین حد اقل و حد اکثر سهم وی خواهد بود. در توضیح مصالحه می گوئیم که چون برخی از علماء، سهم عمو و عمه را مساوی می دانند، در نتیجه سهم هر یک از عمو و عمه را در مثال بالا ۱۰۳۰ می دانند، بنا بر این سهم قطعی عموها ۱۰۳۰ طبق نظر صحیح: ۱۲۳۰ و سهم قطعی عمه ۶۳۰ طبق نظر برخی از علماء: ۱۰۳۰ می باشد و اگر مقدار مردد را به طور مساوی مصالحه کنند، سهم نهایی هر عمو ۱۱۳۰ و سهم عمه ۸۳۰ خواهد بود. و اگر در میان وارثان نابالغ یا دیوانه باشد، احتیاط مستحب آن است که وارثان بالغ عادل، به جای مصالحه مقدار مردد را به وارث نابالغ یا دیوانه بخشند. و همین طور در مسائل آینده.

(فاضل): مسأله اگر وارث متوفی فقط چند عمه یا چند عمو باشند، اموال متوفی بین آنها بالسویه تقسیم می شود و در این فرض فرقی نمی کند که همه پدری باشند یا مادری یا پدر و مادری.

اگر وارث متوفی تنها چند عمو و عمه مادری باشند چون دقیقاً معلوم نیست که سهم آنان به چه صورتی باشد باید بنا بر احتیاط واجب با همدیگر مصالحه نمایند.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۹۱۹ اگر وارث همسر و چند عمو و عمه باشند، همسر اگر شوهر باشد ۱۲ و اگر زن باشد ۱۴ ارث می برد و بقیه مال به ترتیبی که در مسائل قبل گفته شد بین عمو و عمه تقسیم می شود.

اشاره

مسئله ۲۷۵۸ اگر وارث میت عمو و عمه باشد و بعضی پدری و بعضی مادری و بعضی پدر و مادری باشند، عمو و عمه پدری ارث نمی‌برند، پس اگر (۱) میت یک عمو یا یک عمه مادری دارد، مال را شش قسمت می‌کنند؛ یک قسمت را به عمو یا عمه مادری و بقیه را به عمو و عمه پدر و مادری می‌دهند (۲) و عموی پدر و مادری دو برابر عمه پدر و مادری می‌برد و اگر هم عمو و هم عمه مادری دارد (۳) مال را سه قسمت می‌کنند؛ دو قسمت را به عمو و عمه پدر و مادری می‌دهند و عمو دو برابر عمه می‌برد و یک قسمت را به عمو و عمه مادری می‌دهند و احتیاط واجب آن است که در تقسیم با یکدیگر صلح کنند (۴) (۱) (تبریزی): و اگر .. (خوئی): و مشهور این است که اگر .. (۲) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): و در فرض نبودن آنها به عمو و عمه پدری می‌دهند، و اگر هم عمو و هم عمه مادری دارد مال را سه قسمت می‌کنند دو قسمت را به عمو و عمه پدر و مادری و در فرض نبودن آنها به عمو و عمه پدری و یک قسمت را به عمو و عمه مادری می‌دهند (خوئی): ولی بعید نیست که در هر دو صورت عمو و عمه مادری مثل عمو و عمه های دیگر باشند و مال بین همه آنها بطور مساوی تقسیم شود).

(سیستانی): و عمو در هر حال دو برابر عمه می‌برد.

(نوری): و در اینجا نیز در اینکه یک سوم مال به عمو، یا عمه مادری می‌رسد یا یک ششم آن، مسئله مورد تردید است، احتیاط واجب آن است عمو و عمه پدر و مادری (در فقدان آنها عمو و عمه پدری) با عمو یا عمه مادری صلح کنند .. (۳) (مکارم): اگر میت عمو و عمه مادری متعدّد دارد (دو عمو یا دو عمه یا یک عمو و یک عمه مادری) .. (۴) (گلپایگانی)، (صافی)، (بهجت): یک قسمت را به عمو و عمه مادری می‌دهند که بطور مساوی بین خودشان قسمت می‌کنند (گلپایگانی)، (صافی): و احتیاط آن است که در تقسیم با یکدیگر صلح کنند).

(زنجانی): مسئله اگر وارث میت یک یا چند عمو و یک یا چند عمه باشند و بعضی از آنها پدر و مادری و بعضی پدری و بعضی مادری باشند، با بودن عمو یا عمه پدر و مادری، عمو و عمه پدری ارث نمی‌برند، پس اگر میت علاوه بر عمو و عمه پدر و مادری، تنها یک عمو یا یک عمه مادری دارد، ۱۶ را به عمو یا عمه مادری و بقیه را به عمو و عمه پدر و مادری می‌دهند و عمو دو برابر عمه می‌برد، و اگر میت علاوه بر عمو یا عمه پدر و مادری، عمو و عمه پدری متعدّد دارد (همه عمو یا همه عمه یا مختلف باشند) ۱۳ را به عمو و عمه مادری می‌دهند که به طور مساوی بین خودشان قسمت می‌کنند و بقیه را به عمو و عمه پدر و مادری می‌دهند و عمو دو برابر عمه می‌برد، و احتیاط مستحب آن است که در تقسیم با یکدیگر مصالحه کنند.

در توضیح مصالحه می‌گوییم که برخی از علماء معتقدند که عمو و عمه مادری و عمو و عمه پدر و مادری همه به طور

مساوی ارث می برند، بنا بر این اگر میّت مثلاً یک عموی مادری و

یک عموی پدر و مادری و دو عمه پدر و مادری داشته باشد، بر طبق نظر صحیح، سهم عموی مادری ۸۴۸ و سهم عموی پدری و مادری ۲۰۴۸ و سهم هر یک از دو عمه پدر و مادری ۱۰۴۸ (مجموعاً ۲۰۴۸ می باشد، ولی طبق نظر برخی از علماء سهم هر یک از این چهار نفر ۱۲۴۸ است، بنا بر این سهم قطعی عموی مادری ۸۴۸ (طبق نظر برخی از علماء: ۱۲۴۸ و سهم قطعی عموی پدر و مادری ۱۲۴۸ (طبق نظر صحیح: ۲۰۴۸، و سهم قطعی هر یک از دو عمه پدر و مادری ۱۰۴۸ (طبق نظر برخی از علماء: ۱۲۴۸ است و اگر مقدار مردد را در هر مورد به طور مساوی مصالحه کنند، سهم نهایی عموی مادری ۱۰۴۸ و سهم عموی پدر و مادری ۱۶۴۸ و سهم هر عمه پدر و مادری ۱۱۴۸ (مجموعاً: ۲۲۴۸ خواهد بود.

(فاضل): مسأله اگر میت چند عمو و چند عمه پدر و مادری و مادری داشته باشد:

الف: با وجود عمو و عمه پدری و مادری، عمو و عمه پدری ارث نمی برند.

ب: با وجود عمو و عمه پدر و مادری و عمو و عمه مادری مال به تفصیل زیر تقسیم می شود: (۱) اگر متوفی فقط یک عمو و یا عمه مادری داشته باشد ۱۶ مال به او می رسد و بقیه مال بین عمو و عمه پدر و مادری همانطور که در مسأله [۲۷۵۶] بیان شد تقسیم می شود. (۲) اگر متوفی چند عمو و عمه یا چند عمه مادری داشته باشد ۱۳ مال میت به آنان می رسد که بالسویه بین آنان تقسیم می شود (طبق مسأله [۲۷۵۷]) و بقیه مال بین عمو و عمه پدر و مادری به ترتیبی که در مسأله [۲۷۵۶] بیان شد تقسیم می شود. (۳) در این مسأله فرقی نمی کند که عمو و عمه و عمه پدر و مادری یک نفر باشند یا چند نفر یعنی اگر یک نفر باشد ۵۶ مال در فرض یک و ۲۳ مال در فرض دو به او می رسد و اگر چند نفر باشند طبق آنچه در مسأله [۲۷۵۶] و [۲۷۵۷] بیان شد این مقدار بین آنان تقسیم می شود.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۹۲۱ اگر وارث میت همسر و چند عمو و عمه باشند، همسر اگر شوهر باشد ۱۲ و اگر زن باشد ۱۴ ارث می برد و عمو و عمه مادری اگر یکی باشد ۱۶ و اگر چند نفر باشند ۱۳ بقیه مال را ارث می برند و ۲۳ بقیه مال به عمو و عمه پدر و مادری طبق مسأله قبل تقسیم می شود.

[مسأله ۲۷۵۹]

اشاره

مسأله ۲۷۵۹ اگر وارث میت فقط یک دایی یا یک خاله باشد، همه مال به او می رسد و اگر هم دایی و هم خاله باشد و همه پدر و مادری (۱) یا پدری، یا مادری باشند (۲) مال به طور مساوی بین آنان قسمت می شود (۳) و احتیاط (۴) آن است که در تقسیم با یکدیگر صلح کنند (۵) (۱) (سیستانی): یعنی با مادر میت از یک پدر و مادر باشند.. (۲) (سیستانی): بعید نیست که دایی دو برابر خاله ارث ببرد ولی احتمال تساوی هم می رود، پس به احتیاط واجب در مقدار زائد مصالحه کنند. (۳)

(خوئی)، (تبریزی): بقیه مسأله ذکر نشده . (۴) (نوری): احتیاط واجب ..

(۵) (بهجت): احتیاط در افرادی که فقط از طرف مادر ارث می برند این است که در تقسیم بین خود صلح نمایند. (مکارم): احتیاط مستحب آن است که با یکدیگر مصالحه کنند.

(فاضل): مسأله اگر فقط یک دایی یا خاله وارث باشد تمام مال میت به او می رسد.

اگر چند دایی یا خاله وارث باشند تمام مال بین آنان بالسویه تقسیم می شود (به شرطی که تمام آنان پدری یا مادری یا پدر و مادری باشند).

(زنجانى): مسأله اگر وارث میت فقط یک دایی یا یک خاله باشد، همه مال به او می رسد و اگر چند دایی یا چند خاله باشند و همه پدر و مادری (یعنی با مادر میت از یک پدر و مادر باشند) یا همه پدری یا همه مادری باشند، مال به طور مساوی بین آنان تقسیم می شود، و چنانچه دایی ها و خاله های متعدّد برخی مادری و برخی پدری و برخی پدر و مادری باشند، دایی یا خاله پدری ارث نمی برد و دایی یا خاله مادری اگر یکی باشد ۱۶ می برد، و اگر بیش از یکی باشد، ۱۳ مال را به طور مساوی بین خود تقسیم می کنند و بقیه مال را دایی یا خاله پدر و مادری می برد که اگر متعدّد باشند آنها هم سهم خود را به طور مساوی تقسیم می کنند.

مسائل اختصاصی

(زنجانى): مسأله ۲۷۷۲ اگر وارث میت یک یا چند دایی و یک یا چند خاله باشند، چنانچه همه مادری باشند مال بین همه آنها به طور مساوی تقسیم می شود و اگر همه پدر و مادری یا همه پدری باشند، دایی دو برابر خاله می برد و چون برخی از فقهاء در اینجا نیز سهم دایی و خاله پدر و مادری یا پدری را مساوی می دانند، احتیاط مستحب آن است که در اینجا نیز مصالحه شود. در توضیح مصالحه می گوئیم که اگر مثلاً دو دایی پدر و مادری و یک خاله پدر و مادری باشند طبق نظر صحیح هر یک از دو دایی ۱۲۳۰ و خاله ۶۳۰ می برد و طبق نظر برخی از علماء هر یک از آنها ۱۰۳۰ می برند، در نتیجه سهم قطعی دایی ها ۱۰۳۰ و سهم قطعی خاله ۶۳۰ است و اگر مقدار مردّد را به طور مساوی مصالحه کنند، سهم دایی ها ۱۱۳۰ و سهم خاله ۸۳۰ خواهد بود.

(فاضل): مسأله ۲۹۲۴ اگر چند دایی و خاله وارث باشند مال میت بین آنان بالسویه تقسیم می شود (به شرطی که تمام آنان پدری یا مادری یا پدر و مادری باشند).

(فاضل): مسأله ۲۹۲۵ اگر همسر میت با چند دایی و خاله وارث باشند: همسر اگر شوهر باشد ۱۲ و اگر زن باشد ۱۴ مال به او می رسد و بقیه مال طبق مسائل گذشته بین دایی و خاله تقسیم می شود.

[مسأله ۲۷۶۰]

مسأله ۲۷۶۰ اگر وارث میت فقط یک دایی، یا یک خاله مادری و دایی و خاله پدر و مادری و دایی و خاله پدری باشد، دایی

و خاله پدری ارث نمی برند و مال را شش قسمت می کنند، یک قسمت را به دایی یا خاله مادری و بقیه را به دایی و خاله پدر و مادری می دهند که به طور مساوی بین خودشان قسمت کنند (۱) (۱) (گلپایگانی)، (صافی): احتیاط آن است که در تقسیم با یکدیگر مصالحه کنند.

(نوری): و احتیاط واجب آن است که دادن یک ششم به دایی و خاله مادری و همچنین

تقسیم بطور مساوی میان دایی و خاله پدر و مادری با تصالح انجام بگیرد.

(خوئی): مسأله اگر وارث میت فقط یک یا چند دایی و خاله مادری و دایی و خاله پدر و مادری و دایی و خاله پدری باشد، دایی و خاله پدری ارث نمی برد و بعید نیست بقیه در تقسیم با همدیگر مساوی باشند.

(تبریزی): اگر وارث میت فقط یک یا چند دایی یا یک یا چند خاله مادری ..

(سیستانی): ارث نبردن دایی و خاله پدری محل اشکال است و به هر حال دایی یا خاله مادری اگر یک نفر باشد یک ششم و اگر متعدد باشند یک سوم مال را می برند، و ما بقی به دایی و خاله پدری یا پدر و مادری داده می شود؛ و در هر حال محتمل است که دایی دو برابر خاله ارث ببرد ولی به احتیاط واجب باید مصالحه کنند.

(زنجانی): مسأله اگر وارث میت فقط یک دایی یا یک خاله مادری و یک یا چند دایی و یک یا چند خاله پدر و مادری و دایی و خاله پدری می باشند، با وجود دایی یا خاله پدر و مادری دایی و خاله پدری ارث نمی برند و دایی یا خاله مادری ۱۶ مال را می برد و ۵۶ باقی مانده را دایی و خاله پدر و مادری به گونه ای تقسیم می کنند که دایی دو برابر خاله ببرد، و احتیاط مستحب آن است که در تقسیم مصالحه کنند.

در توضیح مصالحه می گوئیم که اگر مثلاً یک دایی مادری و یک دایی پدر و مادری و یک خاله پدر و مادری باشند، ۱۶ مال سهم دایی مادری است، و ۵۶ باقی مانده سهم دایی و خاله پدر و مادری است که طبق نظر صحیح، دایی دو برابر خاله می برد در نتیجه سهم دایی پدر و مادری طبق نظر صحیح ۴۰۷۲ و سهم خاله ۲۰۷۲ می باشد و طبق نظر برخی از علماء هر دو ۳۰۷۲ می برند، در نتیجه سهم قطعی دایی پدر و مادری ۳۰۷۲ و سهم قطعی خاله ۲۰۷۲ می باشد و اگر مقدار مردد را با مصالحه به طور مساوی تقسیم کنند، سهم دایی ۳۵۷۲ و سهم خاله ۲۵۷۲ خواهد گردید، سهم دایی مادری هم به هر حال ۱۲۷۲ است.

(فاضل): مسأله اگر وارث میت چند دایی و خاله پدر و مادری و پدری و مادری باشند، همانطور که در مسائل سابق بیان شد با وجود دایی یا خاله پدر و مادری دایی و خاله پدری ارث نمی برند بنا بر این مال میت به صورت زیر بین دایی و خاله مادری و پدر و مادری تقسیم می شود:

۱ - اگر فقط یک دایی یا خاله مادری باشد (۱۶) مال متوفی به او می رسد و بقیه مال بین دایی و خاله پدر و مادری بالسویه تقسیم می شود.

۲ - اگر چنددایی و خاله مادری یا چند دایی یا خاله مادری داشته باشد (۱۳) مال میت به آنان می رسد که بین آنها بالسویه تقسیم می شود و بقیه مال نیز بین ورثه پدر و مادری بالسویه تقسیم می شود.

مسأله ۲۷۶۱ اگر وارث میت فقط دایی و خاله پدری و دایی و خاله مادری و دایی و خاله پدر و مادری باشد، دایی و خاله پدری ارث نمی برند (۱) و باید مال را سه قسمت کنند، یک قسمت آن را دایی و خاله مادری به طور مساوی بین خودشان قسمت نمایند (۲) و بقیه را به دایی و خاله پدر و مادری بدهند که به طور مساوی بین خودشان

قسمت کنند (۳) این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی) و (سیستانی) نیست (۱) (تبریزی): و بعید نیست که بقیه در تقسیم آن با هم مساوی باشند. (۲) (بهجت): و احتیاط در مصالحه است.. (۳) (گلپایگانی)، (صافی): احتیاط آن است که در تقسیم آن با یکدیگر مصالحه کنند. (صافی): و مراعات این احتیاط در صورت اولی نیز خوب است.

(نوری): و در اینجا نیز تقسیم میان دایی و خاله پدر و مادری که بطور مساوی انجام می گیرد باید با احتیاط به تصالح انجام گیرد.

(فاضل): مسأله اگر وارث میت عبارت باشند از دایی و خاله پدری و دایی و خاله مادری، چون دایی و خاله پدر و مادری وجود ندارند، دایی و خاله پدری ارث می برند و در تقسیم ارث، احکام دایی و خاله پدر و مادری را خواهند داشت و در کنار دایی و خاله مادری، طبق مسأله قبل ارث می برند.

(زنجانی): مسأله اگر وارثان میت دایی و خاله مادری متعدّد (همه دایی باشند یا همه خاله یا برخی دایی و برخی خاله) و یک یا چند دایی پدر و مادری و یک یا چند خاله پدر و مادری و دایی و خاله پدری باشند، دایی و خاله پدری ارث نمی برند و دایی و خاله مادری ۱۳ مال را به طور مساوی بین خود تقسیم می کنند و بقیه را دایی و خاله پدر و مادری بین خود به گونه ای تقسیم می کنند که دایی دو برابر خاله ببرد. در این مسأله هم چون برخی علماء معتقدند که دایی و خاله پدر و مادری به طور مساوی ارث می برند، احتیاط مستحب آن است که در مقدار مردّد بین دو نظریه مصالحه کنند، چنانچه در مسائل پیشین شیوه آن توضیح داده شد.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۹۲۸ اگر وارث میت علاوه بر دایی و خاله همسر میت هم باشد، همسر اگر شوهر باشد ۱۲ و اگر زن باشد ۱۴ مال را ارث می برد و دایی و خاله مادری هم اگر یکی باشند ۱۶ و اگر چند نفر باشند ۱۳ از بقیه مال را ارث می برند و ۲۳ بقیه مال بین دایی و خاله پدر و مادری یا پدری طبق مسأله قبل [۲۷۶۱] تقسیم می شود.

[مسأله ۲۷۶۲]

اشاره

مسأله ۲۷۶۲ اگر وارث میت یک دایی یا یک خاله و یک عمو یا یک عمه باشد مال را سه قسمت می کنند، یک قسمت را دایی یا خاله و بقیه را عمو یا عمه می برد. (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): مسأله اگر وارث میت یک یا چند دایی یا یک یا چند خاله یا دایی و خاله و یک یا چند عمو یا یک یا چند (خوئی)، (سیستانی): عمه یا (عمو و عمه باشد، مال را سه قسمت می کنند؛ یک قسمت را دایی یا خاله یا هر دو، بقیه را عمو یا عمه یا هر دو می برند) (سیستانی): و کیفیت تقسیم بین هر گروه گذشت.

(زنجانى): مسأله اگر وارث ميّت يك يا چند دايى يا خاله (همه دايى يا همه خاله يا برخى دايى و برخى خاله) به همراه يك يا چند عمو و عمّه باشند سهم دايى ها يا خاله ها ۱۳ و بقيه سهم عموها يا عمّه ها مى باشد، شيوه تقسيم مال بين هر گروه در مسائل آينده توضيح داده مى شود.

(فاضل): مسأله اگر وارث میت عبارت از عمو و عمه یا یکی از آنان و دایی و خاله یا یکی از آنان باشد، عمو و عمه که از جانب پدر منتسب به میت هستند سهم الارث پدر یعنی ۲۳ اصل مال را ارث می برند که طبق مسائل [۲۷۵۶ تا ۲۷۵۸] بین آنان تقسیم می شود و دایی و خاله که از جانب مادر به میت انتساب دارند سهم الارث او یعنی ۱۳ از اصل مال را ارث می برند که طبق مسائل [۲۷۵۹ و ۲۷۶۰ و مسائل اختصاصی ۲۹۲۴ و ۲۹۲۵ صفحه ۷۳۲] بین آنان تقسیم می شود.

مسأله اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۹۳۰ اگر وارث میت علاوه بر چند عمو و عمه و دایی و خاله، همسر میت نیز باشد، همسر میت اگر شوهر باشد ۱۲ و اگر زن باشد ۱۴ ارث می برد و ۱۳ اصل مال میت به دایی و خاله می رسد که طبق مسائل [۲۷۵۹ و ۲۷۶۰ و مسائل اختصاصی ۲۹۲۴ و ۲۹۲۵ صفحه ۷۳۲] بین آنان تقسیم می شود و بقیه مال بین عمو و عمه طبق مسائل [۲۷۵۶ تا ۲۷۵۸] تقسیم می شود. توجه به این نکته لازم است که سهم همسر از سهم دایی و خاله کسر نمی شود و تنها از سهم عمو و عمه کسر می شود.

[مسأله ۲۷۶۳]

مسأله ۲۷۶۳ اگر وارث میت یک دایی یا یک خاله و عمو و عمه باشد چنانچه عمو و عمه پدر و مادری یا پدری باشند، مال را سه قسمت می کنند، یک قسمت را دایی یا خاله می برد و از بقیه، دو قسمت به عمو (۱) و یک قسمت به عمه می دهند (۲) بنا بر این اگر مال را نه قسمت کنند سه قسمت را به دایی یا خاله و چهار قسمت را به عمو و دو قسمت را به عمه می دهند. این مسأله، در رساله آیت الله (سیستانی) نیست (۱) (خوئی): بنا بر مشهور دو قسمت به عمو .. (۲) (خوئی)، (تبریزی): بنا بر این مال را نه قسمت می کنند: سه قسمت را به دایی یا خاله و (تبریزی): بنا بر مشهور) چهار قسمت را به عمو و دو قسمت را به عمه می دهند ولی بعید نیست که (خوئی): بقیه (بین عمو و عمه به طور مساوی تقسیم شود.

(فاضل): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۶۲ (زنجان): مسأله اگر وارث میت یک دایی یا یک خاله و یک یا چند عمو و عمه باشند، ۱۳ مال را دایی یا خاله و بقیه را عمو و عمه می برند، پس چنانچه عمو و عمه همگی مادری باشند سهم آنها به طور مساوی بینشان تقسیم می شود و اگر همه پدر و مادری یا پدری باشند، به گونه ای تقسیم می کنند که به عمو دو برابر عمه برسد؛ بنا بر این اگر وارث یک دایی یا خاله و یک عمو و یک عمه پدر و مادری باشند، سهم دایی یا خاله ۳۹ و سهم عمو ۴۹ و سهم عمه ۲۹ خواهد بود.

[مسأله ۲۷۶۴]

مسأله ۲۷۶۴ اگر وارث میت یک دایی یا یک خاله و یک عمو یا یک عمه مادری و عمو و عمه پدر و مادری یا پدری باشد، مال را سه قسمت می کنند، یک قسمت آن را به دایی یا خاله می دهند (۱) و دو قسمت باقیمانده را شش قسمت می کنند، یک قسمت را به عمو یا عمه مادری و بقیه را به عمو و عمه پدر و مادری یا پدری می دهند و عمو دو برابر

عمه می برد (۲) بنا بر این اگر مال را نه قسمت کنند، سه قسمت را به دایی یا خاله و یک قسمت را به عمو یا عمه مادری و پنج قسمت دیگر را به عمو و عمه پدر و مادری یا پدری می دهند. این مسأله، در رساله آیات عظام: (فاضل) و (سیستانی) نیست (۱) (خوئی)، (تبریزی): و بقیه ورثه دو قسمت باقیمانده را به طور مساوی بین خودشان تقسیم می کنند. (۲) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده.

(زنجان): مسأله اگر وارث میت یک دایی یا یک خاله و یک عمو یا یک عمه مادری و عمو و عمه پدر و مادری یا پدری باشند، ۱۳ مال را به دایی یا خاله می دهند، و ۱۶ باقی مانده را به یک عمو یا یک عمه مادری و بقیه را به عمو و عمه های پدر و مادری یا پدری می دهند و عمو دو برابر عمه می برد؛ بنا بر این سهم دایی یا خاله ۹۲۷ و سهم عمو یا عمه مادری ۳۲۷ و سهم عمومی پدر و مادری یا پدری ۱۰۲۷ و سهم عمه پدر و مادری ۵۲۷ خواهد بود.

البته از آنجا که برخی از علماء، سهم عمو و عمه را یکسان دانسته و بین عمو یا عمه پدر و مادری یا پدری با عمو یا عمه مادری فرقی نگذاشته اند، احتیاط مستحب آن است که مقدار مردد را مصالحه کنند؛ بنا بر این سهم قطعی عمو یا عمه مادری ۶۵۴ (طبق نظر برخی علماء: ۱۲۵۴ و سهم قطعی عمومی پدر و مادری یا پدری ۱۲۵۴) (طبق نظر صحیح: ۲۰۵۴ و سهم قطعی عمه پدر و مادری یا پدری ۱۰۵۴) (طبق نظر برخی علماء: ۱۲۵۴ می باشد و اگر مقدار مردد بین دو نظریه را با مصالحه به طور مساوی قسمت کنند، سهم عمو یا عمه مادری ۹۵۴، سهم عمومی پدر و مادری یا پدری ۱۶۵۴ و سهم عمه پدر و مادری یا پدری ۱۱۵۴ می باشد و سهم دایی یا خاله هم بنا بر هر دو نظریه ۱۸۵۴ است.

[مسأله ۲۷۶۵]

مسأله ۲۷۶۵ اگر وارث میت یک دایی یا یک خاله و عمو و عمه مادری و عمو و عمه پدر و مادری یا پدری باشد، مال را سه قسمت می کنند یک قسمت را دایی یا خاله می برد و دو قسمت باقیمانده را سه سهم می کنند: یک سهم آن را به عمو و عمه مادری می دهند که بنا بر احتیاط واجب با هم مصالحه می کنند (۱) و دو سهم دیگر را بین عمو و عمه پدر و مادری یا پدری قسمت می نمایند و عمو دو برابر عمه می برد (۲) بنا بر این مال را نه قسمت کنند؛ سه قسمت آن، سهم خاله یا دایی و دو قسمت سهم عمو و عمه مادری و چهار قسمت سهم عمو و عمه پدر و مادری یا پدری می باشد. این مسأله، در رساله آیات عظام: (خوئی)، (تبریزی)، (فاضل) و (سیستانی) نیست (۱) (گلپایگانی)، (صافی): یک سهم آن را به طور مساوی بین عمو و عمه مادری قسمت می کنند..

(بهجت): که بین خود تقسیم می نمایند و احتیاط در مصالحه بین خودشان است .. (۲) (مکارم): بقیه مسأله ذکر نشده.

(زنجان): مسأله اگر وارث میت یک دایی یا یک خاله و عمو و عمه مادری و عمو و عمه پدر و مادری یا پدری باشند، ۱۳ مال را دایی یا خاله می برد و از ۲۳ باقی مانده هم ۱۳ آن به عمو و عمه مادری می رسد که به طور مساوی بین آنها قسمت می شود و ۱۳ باقی مانده هم به عمو و عمه پدر و مادری یا پدری می رسد که عمو دو برابر عمه می برد، بنا بر این سهم دایی یا خاله ۹۲۷، سهم

عمومی مادری و عمه مادری هر یک ۳۲۷، سهم عمومی پدر و مادری ۸۲۷ و سهم عمه پدر و مادری ۴۲۷ می باشد. (در این مسأله اگر به جای عمو و عمه مادری، چند عمو یا چند عمه باشند، حکم مسأله به همین شکل است). در این مسأله هم برخی از علماء سهم عمو و عمه را در هر حال یکسان می دانند، لذا احتیاط مستحب در این است که مقدار مردد را مصالحه کنند، بنا بر این سهم قطعی عمومی مادری و عمه مادری هر یک ۱۲۱۰۸ (طبق نظر برخی علماء: ۱۸۱۰۸ و سهم قطعی عمومی پدر و مادری ۱۸۱۰۸ (طبق نظر صحیح: ۳۲۱۰۸ و سهم قطعی عمه پدر و مادری ۱۶۱۰۸ (طبق نظر برخی علماء: ۱۸۱۰۸ می باشد و اگر مقدارهای مردد را با مصالحه به طور مساوی قسمت کنند، سهم عمومی مادری و عمه مادری هر یک ۱۵۱۰۸ و سهم عمومی پدر و مادری ۲۵۱۰۸ و سهم عمه پدر و مادری ۱۷۱۰۸ خواهد بود و سهم دایی یا خاله هم بنابر هر دو نظریه ۳۶۱۰۸ می باشد.

[مسأله ۲۷۶۶]

مسأله ۲۷۶۶ اگر وارث میت چند دایی و چند خاله باشد که همه پدر و مادری یا پدری یا مادری باشند و عمو و عمه هم داشته باشد (۱) مال سه سهم می شود؛ دو سهم آن به دستوری که در مسأله پیش گفته شد، عمو و عمه بین خودشان قسمت می کنند و یک سهم آن را دایی ها و خاله ها به طور مساوی بین خودشان تقسیم می نمایند (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (فاضل) و (سیستانی) نیست (۱) (زنجان) : ۱۳ مال سهم دایی ها و خاله ها است، پس اگر همگی مادری بودند آن را به طور مساوی تقسیم می کنند و اگر پدری یا پدر و مادری بودند دایی دو برابر خاله می برد و ۲۳ باقی مانده را عمو و عمه به دستوری که در مسائل سابق گذشت بین خود قسمت می کنند. (۲) (تبریزی): ولی با بودن دایی و خاله پدر و مادری، دایی و خاله پدری ارث نمی برد.

(نوری): و احتیاط واجب آن است که این تقسیم با مصالح توأم باشد.

[مسأله ۲۷۶۷]

مسأله ۲۷۶۷ اگر وارث میت دایی یا خاله مادری و چند دایی و خاله پدر و مادری یا پدری (۱) و عمو و عمه باشد، مال سه سهم می شود دو سهم آن را به دستوری که سابقاً گفته شد عمو و عمه بین خودشان قسمت می کنند (۲) پس اگر میت یک دایی یا یک خاله مادری دارد، یک سهم دیگر آن را شش قسمت می کنند (۳) یک قسمت را به دایی یا خاله مادری می دهند و بقیه را به دایی و خاله پدر و مادری یا پدری می دهند و به طور تساوی قسمت می کنند (۴) و اگر چند دایی مادری یا چند خاله مادری یا هم دایی مادری و هم خاله مادری دارد آن یک سهم را سه قسمت می کنند، یک قسمت را دایی ها و خاله های مادری به طور مساوی بین خودشان قسمت می کنند (۵) و بقیه را به دایی و خاله پدر و مادری یا پدری می دهند که به طور مساوی قسمت کنند (۶) این مسأله، در رساله آیات عظام: (فاضل) و (سیستانی) نیست (۱) (خوئی): خاله پدر و مادری، یا پدری تنها در صورتی که پدری و مادری نباشد.. (۲) (خوئی)، (تبریزی): و بعید نیست که بقیه ورثه در تقسیم یک سهم باقیمانده با هم مساوی باشند. [پایان مسأله]

(۳) (نوری): در این مورد نیز در اینکه آیا یک سوم مال را به دائی یا خاله مادری باید داد یا یک ششم آن را تردید وجود دارد، احتیاط واجب آن است که دائی و خاله پدر و مادری (و با فقدان آنها پدری) یا دائی یا خاله مادری مصالحه نمایند.. (۴) (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط در تقسیم آن با هم مصالحه می کنند.. (۵) (بہجت): گرچه احتیاط در مصالحه بین آنهاست.. (۶) (گلپایگانی)، (صافی): بنا بر احتیاط در تقسیم آن با هم مصالحه می کنند.

(زنجانى): مسأله اگر وارث میت یک یا چند دایی یا خاله مادری و یک یا چند دایی یا خاله پدر و مادری یا پدری و یک یا چند عمو یا عمه باشند، ۱۳ مال سهم دایی و خاله ها است و ۲۳ باقی مانده سهم عمو و عمه است که به دستوری که سابقاً گفته شد بین خودشان قسمت می کنند، ۱۳ سهم دایی ها و خاله ها نیز به این شکل تقسیم می شود که اگر میت یک دایی یا یک خاله مادری دارد ۱۶ از این ۱۳ (یعنی ۱۱۸ کل مال) به وی می رسد و بقیه (یعنی ۵۱۸ کل مال) را به دایی و خاله پدر و مادری یا پدری می دهند که دایی پدر و مادری یا پدری دو برابر خاله پدر و مادری یا پدری می برد، و اگر میت چند دایی مادری یا چند خاله مادری یا هم دایی مادری و هم خاله مادری دارد ۱۳ از آن ۱۳ (یعنی ۱۹ کل مال) سهم دایی ها و خاله های مادری است که به طور مساوی بین خودشان تقسیم می کنند و بقیه (یعنی ۲۹ کل مال) را به دایی و خاله پدر و مادری یا پدری می دهند که دایی پدر و مادری یا پدری دو برابر خاله پدر و مادری یا پدری می برد.

در این مسأله هم چون برخی از علماء سهم دایی و خاله پدر و مادری یا پدری را یکی می دانند، بنا بر احتیاط مستحب در مقدار مردّد مصالحه کنند. شیوه طبیعی مصالحه در مسائل پیشین توضیح داده شد.

[مسأله ۲۷۶۸]

اشاره

مسأله ۲۷۶۸ اگر میت عمو و عمه و دایی و خاله نداشته باشد، مقداری که به عمو و عمه می رسد، به اولاد آنان و مقداری که به دایی و خاله می رسد، به اولاد آنان داده می شود. (زنجانى): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۶۹ (سیستانی): مسأله اگر میت عمو و عمه و دایی و خاله نداشته باشد، سهم آنان به اولاد آنان داده می شود، پس اگر یک دختر عمه و چند پسر دایی داشته باشد، آن یک دختر عمه دو سوم می برد، و پسر دایها یک سوم را میان خود تقسیم می کنند، و این طبقه (فرزندان عمو و عمه و دائی و خاله) بر عمو و عمه و دائی و خاله پدر یا مادر میت مقدمند.

(فاضل): مسأله اگر هیچ یک از عمو و عمه و دایی و خاله میت زنده نباشند فرزندان آنان جایگزین آنها شده و سهم الارث آنها را بر فرض اینکه پدرشان زنده باشد می برند منتهی فرزندان عمو و عمه سهم خود را به نحوی تقسیم می کنند که هر پسر دو برابر دختر ارث ببرد اما بین فرزندان دایی و خاله مال بالسویه تقسیم می شود.

مسائل اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۹۳۲ اگر هیچ یک از عمو و عمه و دایی و خاله و فرزندان آنان زنده نباشند عمو و عمه و دایی و خاله پدر یا مادر میت از او ارث می برند و اگر اینها هم زنده نباشند فرزندان آنان ارث می برند.

(فاضل): مسأله ۲۹۳۳ اگر وارث میت فقط عمو پدری میت و پسر عمو پدر و مادری میت باشند ارث به پسر عمو پدر و مادری می رسد و عمو پدری میت ارث نمی برد و این تنها مورد استثناء از قاعده کلی است که در مسأله قبل بیان شد. البته این در موردی است که میت عمو پدر و مادری یا عمو مادری یا دایی یا عمه نداشته باشد.

[مسأله ۲۷۶۹]

اشاره

مسأله ۲۷۶۹ اگر وارث میت عمو و عمه و دایی و خاله پدر و عمو و عمه و دایی و خاله مادر او باشند، مال سه سهم می شود (۱) یک سهم آن مال عمو و عمه و دایی و خاله مادر میت است به طور مساوی (ولی احتیاط واجب در عمو و عمه مادری مادر میت آن است که با هم صلح کنند (۲)) و دو سهم دیگر آن را کسبه قسمت می کنند یک قسمت را دایی و خاله پدر میت به طور مساوی بین خودشان قسمت می نمایند و دو قسمت دیگر آن را به عمو و عمه پدر میت می دهند و عمو دو برابر عمه می برد. (۱) (خوئی)، (تبریزی): یک سهم آن را عمو و عمه و دایی و خاله مادر میت بطور مساوی بین خودشان قسمت می کنند و دو سهم دیگر آن را سه قسمت می کنند یک قسمت را دایی و خاله پدر میت بطور مساوی بین خودشان قسمت می نمایند و دو قسمت دیگر آن را نیز به طور مساوی به عمو و عمه پدر میت می دهند.

(سیستانی): یک سهم آن را عمو و عمه و دایی و خاله مادر میت، ارث می برند و در اینکه مال میان آنها به طور مساوی تقسیم می شود، یا مرد دو برابر زن می گیرد، اختلاف است و احتیاط واجب آن است که صلح کنند؛ و دو سهم دیگر آن را سه قسمت می کنند، یک قسمت را دایی و خاله پدر میت به همان کیفیت بین خودشان قسمت می نمایند و دو قسمت دیگر آن را نیز به همان کیفیت به عمو و عمه پدر میت می دهند. (۲) (گلپایگانی)، (صافی): مال سه سهم می شود، یک سهم آن را عمو و عمه و دایی و خاله مادر میت بطور مساوی بین خودشان قسمت می کنند ..

[قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (اراکي) نیست] [مکارم]: مال او سه سهم می شود، یک سهم به عمو و عمه و دایی و خاله و مادر میت می رسد (و آنها بنا بر احتیاط واجب در تقسیم آن مصالحه می کنند) ..

(بهجت): مال سه سهم می شود، یک سهم آن مال عمو، عمه، دایی و خاله مادر میت است بطور مساوی، ولی احتیاط آن است که با هم صلح کنند ..

(زنجانی): مسأله اگر میّت عمو و عمّه و دایی و خاله نداشته باشد، مقداری که به هر عمو

و عمه می رسد به فرزندان آنان و مقداری که به هر دایی و خاله می رسد به فرزندان آنها داده می شود که در اینجا فرزندان آنان سهم خود را به گونه ای تقسیم می کنند که هر مذکر دو برابر مؤنث ببرد، و اگر فرزندان آنها هم نباشند، وارث میت عمو و عمه و دایی و خاله پدر و عمو و عمه و دایی و خاله مادر او می باشد که ۱۳ مال را عمو و عمه و دایی و خاله مادر میت می برند و ۲۳ باقی مانده را عمو و عمه و دایی و خاله پدر میت می برند، نحوه تقسیم مال بین عمو و عمه و دایی و خاله پدر یا مادر میت همچون نحوه تقسیم مال بین عمو و عمه و دایی و خاله خود میت است که در مسائل گذشته توضیح داده شد.

(فاضل): مسأله اگر عمو و عمه و دایی و خاله خود میت و اولاد آنان و اولاد آنان نباشند، عمو و عمه و دایی و خاله پدر و مادر میت ارث می برند و اگر اینها نباشند اولادشان ارث می برند و اگر اینها هم نباشند عمو و عمه و دایی و خاله جد و جدّه میت و اگر اینها نباشند اولادشان ارث می برند.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۲۴۵ کسی که دو نسبت در او جمع شود از هر دو سبب ارث می برد، مثل اینکه کسی هم پسر عموی پدری باشد و هم پسر دایی مادری، یا کسی هم شوهر میت باشد و هم پسر عموی او، یا زنی هم عمه پدری میت باشد و هم خاله مادری او، مگر آنکه دو نسبت او در دو طبقه باشد، مثل اینکه هم برادر مادری باشد و هم پسر عمو که فقط ارث برادر بودن را می برد.

(مکارم): مسأله ۲۳۹۴ سهم ارث عمو و عمه و دایی و خاله را (در صورتی که همه پدر و مادری باشند که غالباً چنین هستند) می توان چنین خلاصه کرد: به یک عمو یا یک عمه تمام مال می رسد و اگر وارث چند عمو یا چند عمه باشند به طور مساوی می برند و اگر هم عمو و هم عمه باشند، عمو دو برابر عمه می برد و اگر یک دایی یا یک خاله باشد، تمام مال به او می رسد و اگر چند دایی یا چند خاله باشد، یا هم دایی و خاله باشند، مال را به طور مساوی تقسیم می کنند و هر گاه عمو و عمه و دایی و خاله باشند، عمو و عمه دو سهم می برند و دایی و خاله یک سهم و هر عمو دو برابر عمه می برد، اما سهم دایی و خاله مساوی است.

(فاضل): مسأله ۲۹۲۵ اگر میت عموی پدری و پسر عموی پدری و مادری داشته باشد، در صورتی که وارث دیگری نداشته باشد تمام ارث به پسر عموی پدری و مادری می رسد و عموی پدری ارث نمی برد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۲۴۶ زن و شوهر در ازدواج دائم با وجود جمیع طبقات سه گانه ای که گفته شد از یکدیگر ارث می برند و وجود هیچ یک از این طبقات مانع ارث بردن آن دو از یکدیگر نیست.

(زنجانى): مسأله ۲۸۸۲ زن و شوهر همراه با جميع طبقات به تفصیلى كه مى آید از يكديگر ارث مى برند.

[مسأله ۲۷۷۰]

مسأله ۲۷۷۰ اگر زنى بميرد (۱) و اولاد نداشته باشد، نصف همه مال را شوهر او و بقیه را ورثه ديگر مى برند و اگر از آن شوهر يا از شوهر ديگر اولاد داشته باشد، چهار يك همه مال را شوهر و بقیه را ورثه ديگر مى برند. (۱) (اراكى)، (مكارم): اگر زن دائمی بميرد ..

(فاضل): مسأله اگر زنى كه اولاد ندارد بميرد و شوهر داشته باشد نصف تمام مال او به شوهر مى رسد و بقیه مال او به ورثه ديگر طبق مسائل گذشته مى رسد و در اين مسأله فرق نمى كند كه شوهر اولاد داشته باشد يا نداشته باشد. و اگر زنى كه فرزند داشته باشد بميرد سهم شوهر او ۱۴ تمام مال میت مى شود بقیه اموال او به ورثه ديگر مى رسد و فرقى نمى كند كه فرزندان زن از اين مرد باشد يا شوهر ديگر و فرقى نمى كند كه شوهر فرزند داشته باشد يا خير.

[مسأله ۲۷۷۱]

اشاره

مسأله ۲۷۷۱ اگر مردى بميرد و اولاد نداشته باشد، چهار يك مال او را زن (۱) و بقیه را ورثه ديگر مى برند و اگر از آن زن يا از زن ديگر اولاد داشته باشد، هشت يك مال را زن و بقیه را ورثه ديگر مى برند و زن از همه اموال منقول ارث مى برد ولى از زمين و قيمت آن ارث نمى برد (۲) و نیز از خود هوایی ارث نمى برد مثل بنا و درخت و فقط از قيمت هوایی ارث مى برد. (۱) (اراكى)، (مكارم): زن دائمی .. (۲) (مكارم): خواه زمين خانه باشد يا باغ، يا زمين زراعتى و مانند آن و نیز از خود هوایی ساختمان ارث نمى برد، مثل بنا و درخت، اما بايد هوایی را قيمت كنند و از قيمت آن سهم ارث او را بدهند.

(نورى): چه زمين خانه مسكونى، چه زمين باغ و زراعت و زمين های ديگر ..

(بهجت): چه زمين خانه مسكونى باشد يا زمين باغ و زراعت و غير آن. و از قيمت هوایی مثل بنا و درخت ارث مى برد و بنا بر أظهر با رضایت وارثان از خود هوایی هم مى تواند ارث ببرد و بنا بر أظهر در آنچه كه گفته شد فرق ندارد، زن از اين شوهر اولاد داشته باشد يا نه، اگر چه احتیاط در مورد زن بچه دار در ارث بردن از زمين، خوب است.

(گلپايگانی): زن از زمين ارث نمى برد، نه از خود زمين و نه از قيمت آن، چه زمين خانه مسكونى باشد يا زمين باغ و زراعت و زمينهای ديگر و نیز از عين هوایی بنا و اشجار ارث نمى برد ولى از قيمت آنها و قيمت درخت و زراعت و ساختمانی كه در زمين باغ و زراعت و زمينهای ديگر است ارث مى برد.

(خوئی)، (سيستانی)، (تبریزی)، (زنجانى): زن از زمين خانه و باغ و زراعت و زمينهای ديگر ارث نمى برد، نه از خود زمين

و نه از قیمت آن ؛ و نیز از خود هوایی خانه مانند بنا و درخت ارث نمی برد ولی از قیمت آنها ارث می برد و همچنین است
درخت (خوئی)، (زنجانی)، (سیستانی) : و

زراعت) و ساختمانی که در زمین باغ و زراعت و زمینهای دیگر است .

(تبریزی): و أظهر آن است که زن از خود زراعت ارث می برد.

(سیستانی): ولی نسبت به میوه هایی که در وقت فوت شوهر بر درختان است از عین آنها ارث می برد.

(صافی): زنی که از میت فرزند ندارد از زمین خانه ارث نمی برد، نه از خود زمین و نه از قیمت آن ولی از قیمت هوایی آن ارث می برد. چنانکه از سایر ترکه میت ارث می برد. اما زنی که از میت فرزند دارد، از همه اموال او ارث می برد.

(فاضل) مسأله اگر مردی بمیرد و فرزند نداشته باشد ۱۴ اموال او به زن او و بقیه اموال او به ورثه دیگر می رسد که طبق مسائل سابق بین آنان تقسیم می شود و اگر میت فرزند داشته باشد سهم زن ۱۸ اموال او می شود. در کلیه مسائل سابق که سهم الارث زن بیان شد:

الف: زن از اموال منقول شوهر ارث می برد.

ب: زن از قیمت تأسیسات و ساختمان و درختان ارث می برد ولی از عین آنها ارث نمی برد.

ج: زن از زمین های شوهر خود به طور کلی (نه از اصل و نه از قیمت) ارث نمی برد.

مسأله اختصاصی

(زنجانی): مسأله ۲۷۸۵ زن و شوهری که به ازدواج موقت به عقد هم در آمده اند از یکدیگر ارث نمی برند، مگر در ضمن عقد ازدواج موقت شرط ارث بردن شده باشد که هر کدام که یک چنین شرطی برای او شده، همچون زن و شوهر دائمی ارث می برد.

[مسأله ۲۷۷۲]

اشاره

مسأله ۲۷۷۲ اگر زن بخواهد در چیزی که از آن ارث نمی برد (۱) تصرف کند، باید از ورثه دیگر اجازه بگیرد. و نیز ورثه تا سهم زن را نداده اند، بنا بر احتیاط واجب (۲) نباید در بنا و چیزهایی که زن از قیمت آنها ارث می برد بدون اجازه او تصرف کنند (۳) و چنانچه پیش از دادن سهم زن، اینها را بفروشند در صورتی که زن معامله را اجازه دهد، صحیح و گرنه نسبت به سهم او باطل است. این مسأله در رساله آیت الله (فاضل) نیست. (۱) (مکارم): مانند زمین و بنای خانه .. (۲) [عبارت «بنا بر احتیاط واجب» در رساله آیات عظام: (اراکی) و (نوری) نیست] (۳) (اراکی): تصرفی کنند که موجب از بین رفتن حق زن می شود ..

(مکارم): ورثه دیگر تا سهم زن را از قیمت هوایی نداده اند (مانند بنای خانه) نباید بدون اجازه زن در آن تصرف کنند..
(بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۷۱ (گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر زن بخواهد در چیزهایی که از آنها ارث نمی برد، مانند زمین خانه مسکونی تصرف کند، باید از ورثه دیگر اجازه بگیرد و نیز احتیاط مستحب آن است که ورثه تا سهم زن را نداده اند، در چیزهایی که زن از قیمت آنها ارث می برد مانند بنا و درخت،

بدون اجازه او تصرف نکنند و چنانچه پیش از دادن سهم زن، اینها را بفروشند، معامله صحیح است و محتاج به اجازه زن نیست.

(زنجانى): زمین و خانه مسکونی ..

(زنجانى): احتیاط آن است ..

(خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): جایز نیست که ورثه تا سهم زن را نداده اند، در چیزهایی که زن از قیمت آنها ارث می برد، مانند بنا و درخت بدون اجازه او تصرف کنند.

(زنجانى): در صورتی که زن معامله را اجازه دهد، صحیح و گرنه بنا بر احتیاط نسبت به سهم زن باطل است و اگر خریدار از این موضوع آگاه نباشد، می تواند به خاطر این که تمام چیزی را که خریده، به دستش نرسیده، معامله را به بزند.

مسأله اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۲۴۹ اگر زن غیر از شوهر وارثی ندارد، بنا بر اقوی همه مال به شوهر می رسد، ولی اگر شوهر غیر از زن وارث ندارد زن سهم خود را که چهار یک ۱۴ است می برد و بقیه بنا بر اقرب، از آن امام علیه السلام است.

[مسأله ۲۷۷۳]

اشاره

مسأله ۲۷۷۳ اگر بخواهند بنا و درخت و مانند آن را قیمت نمایند باید حساب کنند که اگر آنها بدون اجازه در زمین بمانند تا از بین بروند، چقدر ارزش دارند و سهم زن را از آن قیمت بدهند (۱) (۱) (مکارم): باید چنین حساب کنند که اگر آنها با دادن مال الاجاره در آن زمین باقی بمانند چقدر ارزش دارد، پس سهم زن را از قیمت آن بدهند.

(سیستانی): باید همانطور که نزد کارشناسان قیمت گذاری معمول است، آنها را بدون در نظر گرفتن خصوصیت زمینی که در آن هستند حساب کنند چقدر ارزش دارند، نه این که آنها را کنده شده از زمین فرض نمایند و قیمت گذارند، یا این که قیمت آنها را در حالی که بدون اجازه در همین زمین باقی بمانند حساب کنند.

(فاضل): مسأله برای قیمت گذاری درختان و ساختمان و تأسیسات می توانند همانطور که قیمت گذاران امروزه برای تقویم کل زمین و ساختمان عمل می کنند یعنی زمین را جداگانه و درختان و تأسیسات و ساختمان را هم جداگانه قیمت کنند و نمی توانند به واسطه اینکه زن از زمین ارث نمی برد از قیمت درختان و تأسیسات و ساختمان کسر کنند.

(بهجت): مسأله اگر برای پرداخت سهم زن بخواهند بنا و درخت و مانند آن را قیمت نمایند باید اجزای آن را قیمت کنند،

ولی احتیاط مستحب در این است که ببینند اگر آنها بدون اجاره در زمین بمانند تا از بین بروند چقدر ارزش دارند، و آن را برای پرداخت مینا قرار دهند.

مسأله اختصاصی

(صافی): مسأله ۲۷۸۳ زنی که فرزندش پسر است با زنی که فرزندش دختر یا خنثی است در حکم مساوی هستند.

[مسأله ۲۷۷۴]

اشاره

مسأله ۲۷۷۴ مجرای آب قنات و مانند آن حکم زمین را دارد و آجر و چیزهایی که در آن به کار رفته ، در حکم ساختمان است . (۱) این مسأله ، در رساله آیات عظام : (صافی) و (بهجت) نیست (۱) (سیستانی): اما نسبت به خود آب از عین آن ارث می برد.

(فاضل): مسأله چاه و مجرای آب قنات و آبی که به تدریج از قنات یا چاه خارج می شود هم حکم زمین را دارد و زن از آن ارث نمی برد. بلی از آبی که در هنگام فوت میت در چاه یا منشأ قنات وجود دارد مثل میوه درخت ارث می برد. زن از تمام تأسیسات و اجزاء ساختمان مثل کنتور آب و برق و گاز، سیم کشی و لوله کشی و چیزهایی که معمولاً در خرید خانه همراه خانه معامله شده و عرفاً جزء خانه محسوب می شود ارث می برد.

مسائل اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۹۴۰ زن بنا بر آنچه بیان شد تنها از قیمت اموال غیر منقول ارث می برد لذا نمی تواند به مقدار سهم الارث خود عین اموال را مطالبه کند همانطور که سایر ورثه هم باید اموال غیر منقول را به زن بدهند البته اگر با هم مصالحه کنند مانعی ندارد.

(فاضل): مسأله ۲۹۴۱ زن از قیمت اموال غیر منقول در حال فوت متوفی ارث می برد بنا بر این اگر بعد از فوت میت اموال افزایش قیمت داشت زن از قیمت افزوده شده ارث نمی برد همانطور که از سایر نساءات و منافع آن ارث نمی برد. البته در صورت افزایش قیمت ، مصالحه با زن میت بسیار پسندیده است خصوصاً اگر ندادن قیمت به جهت تأخیر ورثه صورت گرفته باشد.

[مسأله ۲۷۷۵]

اشاره

مسأله ۲۷۷۵ اگر میت بیش از یک زن داشته باشد، چنانچه اولاد نداشته باشد، چهار یک مال و اگر اولاد داشته باشد، هشت یک مال به شرحی که گفته شد (۱) به طور مساوی بین زنهای عقدی او قسمت می شود (۲) اگر چه شوهر با هیچ یک از آنان یا بعضی آنان نزدیکی نکرده باشد (۳) ولی اگر در مرضی که به آن مرض از دنیا رفته زنی را عقد کرده و با او نزدیکی نکرده است ، آن زن از او ارث نمی برد و حق مهر هم ندارد (۴) (۱) (مکارم): به طور مساوی میان زنان او تقسیم می شود، خواه شوهر با آنها نزدیکی کرده باشد یا نه ، اما اگر در مرضی که به آن مرض از دنیا رفته زنی را عقد کرده ، در صورتی ارث از

او می برد که با او نزدیکی کرده باشد. (۲) (گلپایگانی)، (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی)، (صافی)، (زنجانی)، (بهجت): بطور مساوی بین زنان او (بهجت): زنهای دائمی او) قسمت می شود .. (۳) (خوئی)، (سیستانی)، (تبریزی): اگر چه شوهر با همه یا بعض آنان نزدیکی نکرده باشد .. (۴) (صافی): و اگر در آن مرض به مرض یا علت دیگر بمیرد احتیاط آن است که زن با سایر ورثه در مهر و ارث مصالحه نمایند و زن احتیاطاً عده وفات نگاه بدارد.

(بهجت): اگر مردی در حال مرض با زنی ازدواج دائم نماید و در آن مرض بمیرد و نزدیکی هم نکرده باشد، زن از آن مرد ارث نمی برد. و حق مهر هم ندارد، و اگر نزدیکی کرده باشد و یا از آن مرض خوب شده و به غیر آن مرض از دنیا رفته باشد، آن زن هم از او ارث می برد و هم حق مهر دارد و اگر زنی که شوهرش با او نزدیکی نکرده، در زمان مریضی شوهر از دنیا رفت، شوهر از آن زن ارث نمی برد و حق مهر هم برای زن نیست بنا بر أظهر، اگر چه احتیاط مستحب در صلح است.

(فاضل): مسأله اگر میت بیش از یک زن داشته باشد:

الف: چنانچه میت فرزند نداشته باشد ۱۴ اموال میت بین آنها بالسویه تقسیم می شود.

ب: اگر میت فرزند داشته باشد ۱۸ اموال او بین زنها بالسویه تقسیم می شود. [و نیز رجوع کنید به مسأله اختصاصی ۲۹۴۹ در صفحه بعد]

مسائل اختصاصی

(فاضل): مسأله ۲۹۴۳ اگر تنها وارث میت همسر او باشد و هیچ یک از ورثه دیگر در طبقات سه گانه نباشند:

الف: اگر وارث شوهر باشد تمام مال میت به او می رسد.

ب: اگر وارث فقط زن میت باشد تنها ۱۴ اموال میت طبق بیان سابق به او می رسد و بقیه مال میت در اختیار مجتهد جامع الشرائط قرار می گیرد.

(فاضل): مسأله ۲۹۴۴ اگر زن مهریه خودش را نگرفته باشد و بخشیده باشد بعد از مرگ شوهر می تواند آن را مطالبه کند و ورثه باید از اصل مال میت مهریه زن را مثل بقیه دیون میت بدهند.

(فاضل): مسأله ۲۹۴۵ آنچه مرد برای زن خریده و به او هدیه نموده ملک زن شده و جزء اموال میت محسوب نمی شود ولی آنچه خریده و در اختیار زن قرار داده مثل اکثر وسائل منزل جزء اموال او محسوب شده و بین ورثه تقسیم می شود.

(فاضل): مسأله ۲۹۴۶ اگر زن در طول زندگی مشترک کار کرده باشد یا مالی بدست آورده باشد ملک خودش می باشد و جزء اموال شوهر محسوب نمی شود.

(فاضل): مسأله ۲۹۴۷ اگر زن اموال یا حقوق خود را در اختیار شوهر قرار داده باشد:

الف: اگر آنها را به شوهر بخشیده باشد نمی تواند آن را مطالبه کند.

ب: اگر اموال خود را در اختیار شوهر قرار داده باشد و شوهر آن را مصرف کرده باشد نمی تواند آن را مطالبه کند.

ج: اگر اموال خود را در اختیار شوهر قرار داده باشد و شوهر آن را مصرف نکرده باشد می تواند آن را مطالبه کند.

د: اگر اموال و حقوق خود را به شوهر قرض داده باشد می تواند همان مبلغ را مطالبه کند.

ه: اگر اموال و حقوق خود را به شوهر داده تا با آن چیزی را به شراکت بخرد در آن چیز با شوهر شریک می باشد و حق دارد سهم شراکت خود را مطالبه کند.

البته در تمام موارد مذکور احتیاط این است که با ورثه دیگر مصالحه کنند.

(فاضل): مسأله ۲۹۴۸ زن و شوهر در صورتی که ازدواج دائم نموده باشند از همدیگر ارث می برند و اگر ازدواج موقت کرده باشند و لو مدت آن طولانی باشد از همدیگر ارث نمی برند.

(فاضل): مسأله ۲۹۴۹ زن و شوهر در صورتی که ازدواجشان به هر علتی باطل باشد و لو آنها ندانند از همدیگر ارث نمی برند:

الف: اگر انسان در مرضی که احتمال مرگ او می رود ازدواج کند و با آن زن نزدیکی نکند تا از دنیا برود این ازدواج باطل است و زن از مرد ارث نمی برد همانطور که استحقاق مهریه را هم ندارد.

ب: اگر انسان با یکی از زنهایی که ازدواج با آنها باطل است ازدواج کند و یکی از آنها بمیرد از همدیگر ارث نمی برند هر چند در صورت جهل به مسأله استحقاق مهر المثل دارد و می تواند آن را مطالبه کند.

ج: اگر زنی که مریض است با مردی ازدواج کند ازدواج صحیح است و لو قبل از همبستر شدن، زن بواسطه آن مرض بمیرد شوهر از او ارث می برد.

[مسأله ۲۷۷۶]

مسأله ۲۷۷۶ اگر زن در حال مرض، شوهر کند و به همان مرض بمیرد، شوهرش اگر چه با او نزدیکی نکرده باشد، از او ارث می برد. (بهجت): رجوع کنید به ذیل مسأله ۲۷۷۵ (فاضل): رجوع کنید به مسأله اختصاصی ۲۹۴۹ بند ج، در همین صفحه.

[مسأله ۲۷۷۷]

مسأله ۲۷۷۷ اگر زن را به ترتیبی که در احکام طلاق گفته شد، طلاق رجعی بدهند و در بین عده بمیرد (۱) شوهر از او ارث می برد. و نیز اگر شوهر در بین عده زن بمیرد (۲) زن از او ارث می برد (۳) ولی اگر بعد از گذشتن عده رجعی (۴) یا در عده طلاق بائن یکی از آنان بمیرد، دیگری از او ارث نمی برد. (۱) (بهجت): قبل از اتمام عده بمیرد.. (۲) (بهجت): قبل از اتمام عده بمیرد.. (۳) (مکارم): ولی در عده طلاق بائن هرگاه یکی از آنان بمیرد دیگری از او ارث نمی برد. (۴) (خوئی)، (تبریزی)، (زنجانی)، (سیستانی): بعد از گذشتن عده..

(فاضل): مسأله در صورتی که زن و شوهر طلاق گرفته باشند:

الف: اگر طلاق رجعی باشد و قبل از پایان عده زن یا شوهر بمیرند دیگری از او ارث می برد.

ب: اگر طلاق بائن باشد از همدیگر ارث نمی برند و لو هنوز عده تمام نشده باشد.

ج: اگر شوهر در حال بیماری زن خود را طلاق دهد و قبل از گذشتن دوازده ماه قمری بمیرد زن از او با سه شرط زیر ارث می برد:

۱ - هنوز ازدواج نکرده باشد.

۲ - شوهر او را بدون درخواست زن طلاق داده باشد.

۳ شوهر بر اثر همان بیماری مرده باشد.

اگر زن طلاق خلع بگیرد یا مرد بر اثر دیگری غیر از بیماری مذکور بمیرد زن از او ارث نمی برد.

[مسئله ۲۷۷۸]

مسئله ۲۷۷۸ اگر شوهر در حال مرض، عیالش را طلاق دهد (۱) و پیش از گذشتن دوازده ماه هلالی بمیرد، زن با سه شرط (۲) از او ارث می برد (۳) اول: آن که در این مدت شوهر دیگر نکرده باشد (۴) دوم: بواسطه بی میلی به شوهر، مالی به او نداده باشد که به طلاق دادن راضی شود. بلکه اگر چیزی هم به شوهر ندهد ولی طلاق به تقاضای زن باشد، باز هم ارث بردنش اشکال دارد (۵) سوم: شوهر در مرضی (۶) که در آن مرض زن را طلاق داده، بواسطه آن مرض یا به جهت دیگری بمیرد (۷) پس اگر از آن مرض خوب شود و به جهت دیگری از دنیا برود، زن از او ارث نمی برد (۸) (۱) (بہجت): اگر چه طلاق بائن باشد .. (۲) (بہجت): دو شرط .. (۳) (سیستانی): چه طلاق رجعی باشد چه بائن ..

(مکارم): «اول» اینکه شوهر در همان مرض از دنیا برود. «دوم» اینکه زن بعد از طلاق و گذشتن عده، شوهر نکند. «سوم» آنکه طلاق به رضایت زن نباشد و اگر با رضایت او باشد، ارث بردنش مشکل است. (۴) (خوئی)، (تبریزی): و در صورتی که شوهر کرده باشد احتیاط این است که صلح نمایند ..

(سیستانی): و در صورتی که شوهر کرده باشد ارث نمی برد، هر چند احتیاط مستحب این است که صلح نمایند .. (۵) (زنجانی): ارث بردن زن محل اشکال است ..

(تبریزی): دوّم: آنکه راضی به طلاق شوهر نبوده و طلاق شوهر نیز به قصد منع او از ارث باشد و در غیر این صورت ارث بردن زن اشکال دارد ..

(سیستانی): دوّم: آن که طلاق به درخواست و رضای زن انجام نگرفته باشد، و گرنه ارث نمی برد، خواه چیزی به شوهر داده باشد که او را طلاق دهد یا نه ..

[مورد دوم در رساله آیت الله (بہجت) نیست] (۶) (بہجت): دوّم: آن که شوهر در ادامه همان مرضی. (۷) (گلپایگانی)، (صافی): بواسطه آن مرض بمیرد .. (۸) (گلپایگانی)، (صافی): و اگر از آن مرض خوب نشد، لکن به مرض دیگر از دنیا رفت بنا بر احتیاط لازم زن با سایر ورثه مصالحه نمایند.

(سیستانی): مگر اینکه فوت او در عده رجعی باشد.

(فاضل): رجوع کنید به ذیل مسئله ۲۷۷۸.

[مسئله ۲۷۷۹]**اشاره**

مسئله ۲۷۷۹ لباسی که مرد برای پوشیدن زن خود گرفته اگر چه زن آن را پوشیده باشد، بعد از مردن شوهر، جزء مال شوهر است. (۱) این مسئله در رساله آیات عظام: (فاضل) و (بهجت) نیست (۱) (زنجانی): مگر ثابت شود که شوهر آن را به ملکیت زن خود درآورده است.

(سیستانی): مگر اینکه به زن تملیک کرده باشد و زن حق دارد به عنوان نفقه از شوهر، مطالبه تملیک لباس کند.

(مکارم): مسئله لباس و زینت آلات و مانند آنها که مرد برای همسرش می گیرد مال همسر اوست، مگر این که ثابت شود که قصد تملیک نکرده، بلکه جنبه عاریتی داشته باشد.

مسئله اختصاصی

(بهجت): مسئله ۲۲۵۵ زنی که به عقد موقت به نکاح مردی درآمده از مرد ارث نمی برد و مرد نیز از او ارث نمی برد اما ارث بین پدر و فرزند یا مادر و فرزند ثابت است.

مسائل متفرقه ارث**[مسئله ۲۷۸۰]**

مسئله ۲۷۸۰ قرآن و انگشتر و شمشیر میت و لباسی را که پوشیده یا برای پوشیدن گرفته و دوخته است اگر چه پوشیده باشد مال پسر بزرگتر است (۱) و اگر میت از این چهار چیز بیشتر از یکی دارد، مثلاً دو قرآن یا دو انگشتر دارد چنانچه مورد استعمال است یا برای استعمال مهیا شده، مال پسر بزرگتر است. (۱) (بهجت): اگر چه پوشیده باشد، در صورتی که برای مصرف و استفاده کردن، نه فقط برای ملکیت، آنها را گرفته باشد، مال پسر بزرگتر است، اگر چه فرزند بزرگتر دختر باشد. و بر پسر بزرگ نیز واجب است که نمازها و روزه هایی که از پدرش قضا شده بجا آورد و حکم رسیدن این اموال به پسر بزرگ، بنا بر احتیاط واجب در صورتی است که میت غیر از اینها مال دیگری نیز داشته باشد.

(اراکي): مسئله قرآن و انگشتر و شمشیر پدر و لباسی را که آن را پوشیده یا برای پوشیدن گرفته و دوخته است اگر چه هنوز پوشیده باشد مال پسر بزرگتر است و بنا بر احتیاط در مورد کُتُب و رحل و راحله و اسلحه میت پسر بزرگتر با دیگر ورثه مصالحه کنند و همچنین اگر میت از این چهار چیز و غیر این چهار چیز بیشتر از یکی دارد، مثلاً دو قرآن یا دو انگشتر دارد باید با ورثه مصالحه کنند.

(گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر مردی بمیرد و غیر از قرآن و انگشتر و شمشیر و لباسی را که پوشیده، مال داشته باشد، این چهار چیز مال پسر بزرگتر است و اگر غیر از اینها مالی نداشته باشد، اینها مال همه ورثه است و اگر میت از این چهار چیز بیشتر از یکی دارد مثلاً دو قرآن یا دو انگشتر دارد، احتیاط واجب آن است که پسر بزرگ در آنها با ورثه دیگر مصالحه کند.

(خوئی)، (سیستانی): مسأله قرآن و انگشتری و شمشیر میت و لباسهایی را که پوشیده

(سیستانی): یا برای پوشیدن نگه داشته است (مال پسر بزرگتر است و اگر میت از سه چیز اول بیشتر از یکی دارد، مثلاً دو قرآن یا دو انگشتر دارد، احتیاط واجب آن است که پسر بزرگ در آنها با ورثه دیگر صلح کند.) (سیستانی): و همچنین در مورد رحل قرآن و تفنگ و خنجر و مانند آنها از سلاحهای دیگر و غلاف شمشیر و جای قرآن تابع آنهاست).

(فاضل): مسأله قرآن و شمشیر و انگشتر و لباسی که میت برای پوشیدن تهیه نموده است و لو نپوشیده باشد به پسر بزرگتر میت اختصاص دارد. اگر میت چند قرآن یا شمشیر یا انگشتر یا لباس داشته باشد همه آنها به پسر بزرگتر میت می رسد.

(زنجانى): مسأله قرآن و کتابها و انگشتر و شمشیر و سلاح میت و لباسهایی را که پوشیده یا برای پوشیدن تهیه کرده و جهاز شتر، مال پسر بزرگتر است، و در قرآن و انگشتر و شمشیر و سلاح میت اگر بیشتر از یکی باشد، احتیاط آن است که پسر بزرگ در آنها با ورثه دیگر مصالحه کنند و بنا بر احتیاط مستحب، در مورد مرکب میت هم رضایت پسر بزرگتر جلب شود.

(مکارم): مسأله هرگاه مردی از دنیا برود قرآن، انگشتر و شمشیر و لباسی را که می پوشیده یا برای پوشیدن آماده کرده مال پسر بزرگتر اوست و اگر میت از این چهار چیز بیش از یکی دارد، مثلاً دو قرآن یا دو انگشتر دارد، چنانچه از همه آنها استفاده می کرده همه به پسر بزرگترش می رسد.

(تبریزی): مسأله قرآن و انگشتری و شمشیر میت یا سلاح دیگر که برای مردها متعارف است و لباسهایی را که پوشیده در صورتی که آنها را به شخص دیگری وصیت نکند مال پسر بزرگتر است و اگر میت از سه چیز اول بیشتر از یکی دارد، مثلاً دو قرآن یا دو انگشتری دارد، احتیاط واجب آن است که پسر بزرگ در آنها با ورثه دیگر صلح کند اگر چه بعید نیست همه آنها مال او باشد.

[مسأله ۲۷۸۱]

مسأله ۲۷۸۱ اگر پسر بزرگ میت بیش از یکی باشد مثلاً از دو زن او در یک وقت دو پسر به دنیا آمده باشد (۱) باید لباس و قرآن و انگشتر و شمشیر میت را به طور مساوی بین خودشان قسمت کنند (۲) این مسأله، در رساله آیات عظام: (زنجانى)، (فاضل) و (مکارم) نیست (۱) (بهجت): اگر چنین فرضی صحیح باشد .. (۲) (سیستانی): باید چیزهای گذشته را به طور مساوی بین خودشان قسمت کنند و این حکم مختص بزرگترین پسر است هر چند خواهرا نی بزرگتر از خود داشته باشد.

[مسأله ۲۷۸۲]

مسأله ۲۷۸۲ اگر میت قرض داشته باشد، چنانچه قرضش به اندازه مال او یا زیادتر باشد، باید چهار چیزی هم که مال پسر بزرگتر است و در مسأله پیش گفته شد، به قرض او بدهند (۱) و اگر قرضش کمتر از مال او باشد (۲) بنا بر احتیاط واجب (۳) باید از آن چهار چیزی هم که به پسر بزرگتر می رسد به نسبت به قرض او بدهند (۴) مثلاً اگر همه دارایی او شصت تومان است و به مقدار بیست تومان آن از چیزهایی است که مال پسر بزرگتر است و سی تومان هم قرض دارد بنا بر احتیاط واجب

(۵) پسر بزرگ باید به مقدار ده تومان از آن چهار چیز را بابت قرض میت بدهد. (۱) (مکارم): ولی اگر اموالش بیشتر باشد و بتوان قرض او را داد و مقدار قابل توجهی هم برای

ورثه باقی می ماند، باید آن چهار چیز را به پسر بزرگترش داد. [پایان مسأله] (۲) (تبریزی): به طوری که بعد از اداء دین برای وارثها ارث می رسد، اشیاء مزبوره مال پسر بزرگتر است. [پایان مسأله] (نوری): اگر قرضش کمتر از مال او باشد، چهار چیزی که ذکر گردید به پسر بزرگتر به عنوان حَبَوَه داده می شود و قرض میت را از اموال دیگرش باید پردازد. [پایان مسأله] (۳) (بهجت): بنا بر أظهر ..

[عبارت «بنا بر احتیاط واجب» در رساله آیات عظام: (اراکی)، (خوئی)، (گلپایگانی) و (صافی) نیست] (۴) (سیستانی): اگر میت قرض داشته باشد، چنانچه قرضش به اندازه مال او یا زیادتر باشد، باید پسر بزرگتر چیزهایی هم که مال اوست و در مسأله پیش گفته شد، به قرض او بدهد و یا به مقدار قیمت آنها از مال خود بدهد و اگر قرض میت کمتر از مال او باشد، چنانچه بقیه اموالش غیر از آن چند چیزی که به پسر بزرگتر می رسد کافی برای ادای قرضش نباشد، باید پسر بزرگتر از آن چیزها یا از مال خود به نسبت به قرض او بدهد و اگر بقیه اموالش کافی به قرض باشد، باز هم احتیاط لازم آن است که پسر بزرگتر به کیفیت گذشته در ادای قرض میت شرکت کند .. (۵) [عبارت «بنا بر احتیاط واجب» در رساله آیات عظام: (خوئی)، (گلپایگانی)، (سیستانی)، (بهجت) و (صافی) نیست] (فاضل): مسأله اگر میت قرض داشته باشد و قرض او بیشتر از تمام مال او باشد یا وصیت کرده باشد که قرض او را از این وسائل بدهند با این وسائل را به شخص دیگری بدهند این وسائل به پسر بزرگتر نمی رسد.

(زنجان): مسأله اگر میت قرض داشته باشد، چنانچه قرضش به اندازه مال او یا زیادتر باشد، باید چیزهایی را که مال پسر بزرگتر است و در مسأله پیش گفته شد، برای ادای قرضهای او بدهند، و اگر قرضش کمتر از مال او باشد، باید به نسبت از آن چیزها هم که مال پسر بزرگتر است برای ادای قرض او بدهند، مثلاً اگر همه دارایی او ۶ میلیون تومان است و به مقدار دو میلیون تومان آن از چیزهایی است که مال پسر بزرگتر است و سه میلیون تومان هم قرض دارد، پسر بزرگتر باید به مقدار یک میلیون تومان را از آن چیزها بابت قرض میت بدهد.

[مسأله ۲۷۸۳]

اشاره

مسأله ۲۷۸۳ مسلمان از کافر ارث می برد ولی کافر اگر چه پدر یا پسر میت باشد (۱) از او ارث نمی برد (۲) (۱) (خوئی)، (تبریزی)، (سیستانی): اگر چه پدر یا پسر میت مسلمان باشد .. (۲) (بهجت): ولی اگر میت مسلمان پسر کافری دارد و او پسری مسلمان دارد، آن پسر مسلمان از جدّ خود ارث می برد و همچنین اگر پسر میت مسلمان، کافر باشد ولی عموی میت یا برادر میت مسلمان باشد ارث به آنها می رسد، و در صورت کافر بودن این دو، پسران مسلمان عمو و برادر ارث می برند.

(فاضل): مسأله اگر میّت کافر باشد:

الف: اگر تمام ورثه او هم کافر باشند ورثه طبق احکام ارث از او ارث می برند.

ب: اگر بعضی از ورثه او مسلمان باشند و بعضی کافر فقط ورثه مسلمان او ارث می برند و به ورثه کافر ارث نمی رسد.

ج: اگر همه ورثه او مسلمان باشند همه آنها طبق احکام ارث از او ارث می برند.

اگر میّت مسلمان باشد:

الف: اگر همه ورثه او مسلمان باشند، همه طبق احکام ارث، از او ارث می برند.

ب: اگر بعضی از ورثه مسلمان باشند و برخی از آنها کافر باشند تنها ورثه مسلمان از او ارث می برند.

ج: اگر همه ورثه او کافر باشند هیچ یک از آنها از او ارث نمی برند و تمام مال میّت مسلمان در اختیار مجتهد جامع الشرائط قرار می گیرد.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۲۶۰ اسلام آوردن وارث قبل از تقسیم کردن ارث، در صورت تعدّد ورثه مسلمان، مثل اسلام آوردن آن وارث قبل از مردن آن میّت است پس اگر قبل از تقسیم مال اسلام آورد، در استحقاق ارث مانند بقیه ورثه است، پس اگر طبقه او مقدم است بر طبقه بقیه، تمام ارث مال او خواهد بود چه میّت کافر باشد یا مسلمان. و اگر اسلام آوردن او بعد از تقسیم بخشی از مال باشد، نسبت به بقیه اموال ارث می برد و از آن بخش که تقسیم شده ارث نمی برد.

(بهجت): مسأله ۲۲۶۱ افراد تمام مذاهب مختلفی که محکوم به اسلام هستند، همه از یکدیگر ارث می برند، چه حق باشند چه باطل، مگر غُلامه و خوارج و نواصب و مُنکرین ضروری دین، که محکوم به کفرند و از مسلمان ارث نمی برند ولی مسلمان از آنها ارث می برد چنانکه از کافر ارث می برد.

(بهجت): مسأله ۲۲۶۳ مرد و زن زناکار و خویشان آنها از فرزندى که از زنا به دنیا آمده ارث نمی برند، ولی اولاد چنین فرزندی و شوهر یا زن او، از او ارث می برند.

[مسأله ۲۷۸۴]

اشاره

مسأله ۲۷۸۴ اگر کسی یکی از خویشان خود را عمداً و بناحق بکشد، از او ارث نمی برد ولی اگر (۱) از روی خطا باشد (۲) مثل آنکه سنگ به هوا بیندازد و اتفاقاً به یکی از خویشان او بخورد و او را بکشد از او ارث می برد (۳) ولی از دیه قتل ارث نمی برد (۴) (۱) (سیستانی): ولی اگر قتل به حق باشد مانند قصاص یا اجرای حد یا دفاع، ارث می برد؛ و همچنین اگر .. (۲) (بهجت): چه خطای محض باشد یا خطای شبیه به عمد، بنا بر اظهر از او ارث می برد، ولی از دیه او بنا بر اظهر ارث نمی برد، اگر چه احتیاط مستحب در صلح کردن است. و در قتل عمدی، که ارث نمی برد، فرقی نیست بین این که خودش مستقیماً اقدام به قتل نماید و یا طوری واسطه قتل باشد که قتل به او نسبت داده شود.

(زنجانی): خواه شبیه عمد باشد، مثل آن که او را کتک بزند، ولی او اتفاقاً بمیرد و خواه

شبهه عمد نباشد، مثل آن که سنگ را به هوا بیندازد و اتفاقاً به یکی از خویشان او بخورد و او را بکشد از او ارث می برد، ولی ارث بردن او از دیه قتل که بعداً گفته می شود محل اشکال است. (۳) (نوری): و حتی در این صورت از دیه قتل او نیز که عاقله قاتل متحمل می شوند، ارث می برند. (۴) (گلپایگانی)، (خوئی)، (صافی): ارث بردن او از دیه قتل که بعداً گفته می شود محل اشکال است.

(تبریزی): ظاهر آن است که از دیه نیز ارث می برد.

(مکارم): در این صورت، از دیه قتل بنا بر احتیاط ارث نمی برد.

(سیستانی): از دیه قتل که عاقله می پردازد ارث نمی برد و همچنین قتل شبهه عمد (یعنی اینکه کاری کند که معمولاً موجب قتل نیست و قصد قتل هم نداشته ولی قصد انجام آن را نسبت به مقتول داشته است) مانع ارث نمی شود.

(اراکي): مسأله اگر کسی یکی از افرادی را که از او ارث می برند، عمداً و بناحق بکشد، از او ارث نمی برد ولی اگر از روی خطا باشد مثل آن که سنگ به هوا بیندازد و اتفاقاً به یکی از آن افراد بخورد و او را بکشد، از او ارث می برد، ولی ارث بردن او از دیه قتل، محل اشکال است.

(فاضل): مسأله اگر کسی شخصی را که از او ارث می برد بکشد:

الف: اگر او را عمداً و به ناحق کشته باشد از او ارث نمی برد.

ب: اگر او را عمداً ولی از روی حق و به حکم حاکم شرع کشته باشد از او ارث می برد.

ج: اگر او را به صورت خطا یا شبهه عمد بکشد از اموال دیگر او ارث می برد ولی از دیه او ارث نمی برد.

مسائل اختصاصی

(زنجانى): مسأله ۲۷۹۸ برادران یا خواهران مادری و فرزندان آنها و هر کس که به جهت برادری یا خواهری مادری با میت قرابت دارد، از دیه ارث نمی برد.

(فاضل): مسأله ۲۹۵۷ اگر کودکی از زنا متولد شود:

الف: اگر زن و مرد هر دو زناکار باشند نه آنها از کودک ارث می برند و نه کودک از آنها ارث می برد.

ب: اگر یکی از آن دو زناکار باشند ولی دیگری فکر می کرده که حلال است، کودک و زانی از همدیگر ارث نمی برند ولی کودک نسبت به فردی که فکر می کرده حلال است ولد شبهه محسوب می شود و از یکدیگر ارث می برند.

ج : اگر ولد الزنا ازدواج کند زن و فرزندان او طبق احکام ارث از او ارث می برند.

[مسأله ۲۷۸۵]

مسأله ۲۷۸۵ هر گاه بخواهند ارث را تقسیم کنند (در صورتی که میت بچه ای داشته باشد که در شکم مادر است و در طبقه او وارث دیگری هم مانند اولاد و پدر و مادر باشد (۱) برای بچه ای که در شکم است که اگر زنده به دنیا بیاید ارث می برد، سهم دو پسر را کنار می گذارند (۲) ولی اگر (۳) احتمال بدهند بیشتر است مثلاً احتمال بدهند که زن سه بچه حامله باشد، سهم سه پسر را کنار می گذارند و چنانچه مثلاً یک پسر یا یک دختر به دنیا آمد، زیادی را ورثه بین خودشان تقسیم می کنند (۴)

(۱) [قسمت داخل پراتنز در رساله آیات عظام: (گلپایگانی) و (صافی) نیست] (۲) (مکارم): و چنانچه مثلاً یک پسر یا یک دختر به دنیا آید، زیادی را ورثه بین خودشان تقسیم می کنند و اگر در طبقه او وارث دیگری نباشد، هرگاه حمل زنده متولد شود، تمام مال به او می رسد و الا میان سایر ورثه تقسیم می گردد.

(صافی): اگر احتمال بدهند دو بچه است سهم دو پسر را کنار می گذارند ..

(بهجت): بنا بر احتیاط واجب سهم دو پسر را کنار می گذارند، البته سهم کسانی که میت چه اولادی داشته باشد یا نه، در هر صورت از میت ارث می برند، مانند کمترین سهم زن باید از اول داده شود و همچنین کمترین سهم پدر و مادر را نیز باید به آنها بدهند .. (۳) (صافی)، (بهجت): و اگر .. (۴) (بهجت): و برای کنار گذاشتن سهم بچه، انعقاد نطفه و وجود حمل در وقت مردن آن میت کافی است و دمیده شدن روح در آن حمل شرط نیست، ولی زنده به دنیا آمدن شرط است، پس اگر زنده به دنیا آمد و در همان ساعت مُرد باز هم ارث می برد و دیگران هم از او ارث می برند.

(خوئی): مسأله هرگاه بخواهند ارث را تقسیم کنند، برای بچه ای که در شکم است که اگر زنده به دنیا بیاید ارث می برد، در صورتی که احتمال بیشتر از یکی نرود سهم یک پسر را کنار می گذارند و زیادی را ورثه بین خود تقسیم می کنند، ولی اگر احتمال بدهند بیشتر از یکی است مثلاً احتمال بدهند که زن به دو یا سه بچه حامله باشد و ورثه راضی نباشند که سهم حمل محتمل را کنار بگذارند، نسبت به زائد از سهم یک پسر را با وثوق و اطمینان به حفظ سهم زائد جایز است بین ورثه تقسیم کنند.

(سیستانی): در صورتی که معلوم باشد یکی است یا متعدّد، پسر است یا دختر، هر چند با کمک وسایل علمی باشد باید سهم او یا آنها را نگهدارد، و اگر معلوم نباشد، پس اگر احتمال معتبری داده شود که متعدّد است، به مقدار عدد محتمل باید سهم پسر نگهدارند و چنانچه مثلاً یک پسر یا یک دختر به دنیا آمد، زیادی را ورثه بین خودشان تقسیم کنند.

(زنجانی): جایز است که ورثه سهم بیشتر از یک پسر را تقسیم کنند. به هر حال پس از ولادت در صورتی ارث به نوزاد داده می شود که اثر روشنی بر حیات وی؛ همچون گریه یا حرکت آشکار، وجود داشته باشد و گرنه، شرعاً حکم به مرده به دنیا آمدن نوزاد شده، ارثی به وی داده نمی شود.

لازم به توضیح است که اگر بتوان به روشی همچون روشهای پزشکی کنونی مطمئن گشت که بچه ای که در شکم است دختر است یا پسر و برخی از ورثه حاضر به تأخیر تقسیم مقدار تفاوت بین سهم پسر و دختر نباشند یا در میان ورثه افراد نابالغ یا دیوانه وجود داشته باشند و تأخیر در تقسیم این مقدار به ضرر آنها

باشد، لازم است که جنسیت بچه را تعیین نمود، و در هر حال اگر به گونه اطمینان وضعیّت بچه روشن شود، بر طبق آن میراث تقسیم می گردد.

(تبریزی): سهم حمل ..

(فاضل): مسأله اگر در بین کسانی که ارث می برند کودکی باشد که هنوز متولّد نشده باشد: الف: اگر بدانند پسر است یا دختر و یک نفر است یا دو نفر، سهم الارث او را برای او کنار می گذارند و اگر بعد از تولّد معلوم شد اشتباه کرده اند یا کودک مرده به دنیا آمده، جبران می کنند.

ب: اگر بدانند یک نفر است ولی ندانند دختر است یا پسر سهم الارث یک پسر را برای او کنار می گذارند و اگر بعد از تولّد معلوم شد اشتباه شده جبران می کنند.

ج: اگر ندانند که چند نفر است و چه جنسی دارد بنا بر احتیاط واجب سهم الارث دو پسر را برای او کنار می گذارند و بعد از ازدواج اگر اشتباه شده بود جبران می کنند.

مسائل اختصاصی

(بهجت): مسأله ۲۲۶۵ شخص مفقود الأثری که زنده بودنش معلوم نیست و وارث هم دارد مالش را کنار می گذارند و بنا بر أظهر تا مدّت چهار سال وضعیت او را پیگیری می کنند سپس مالش را بین ورثه تقسیم می کنند، ولی اگر بعداً زنده بودن او معلوم شد آن تقسیم مال از بین می رود و تمام مال به خود او برمی گردد و احتیاط مستحب آن است که منتظر بمانند تا وقتی که علم عادی یا اطمینانی به مردن او پیدا شود.

(بهجت): مسأله ۲۲۶۶ اگر چند نفر که هر کدام وارث دیگری است با هم مثلاً زیر آوار بمانند، در صورتی که معلوم نباشد کدام زودتر مرده، هر کدام از دیگری ارث می برد، ولی اگر معلوم شود که کدام یک زودتر مرده، کسی که دیرتر مرده ارث می برد.

(فاضل): مسأله ۲۹۵۹ اگر چند نفر که از همدیگر ارث می برند مثل پدر و پسر و زن و شوهر در یک حادثه بمیرند و معلوم نباشد کدامیک اول مرده اند همه از یکدیگر ارث می برند. در تقسیم ارث فرض می کنیم که اول یکی از آنها فوت نموده و بنا بر این فرض اموال او را بین ورثه او تقسیم می کنیم و سهم کسانی که فوت کرده اند را به ورثه زنده آنها می دهیم. سپس فرض می کنیم که دیگری اول فوت نموده و بنا بر این فرض اموال او را بین ورثه او تقسیم می کنیم (در این فرض کسی را که در فرض سابق فرض کرده بودیم اول مرده است زنده فرض می کنیم) و سهم الارث افرادی که فوت شده اند را به ورثه زنده آنها می دهیم.

ص: ٧٥٢

ملحقات

اشاره

ملحقات رساله امام خمینی با حاشیه آیات عظام: (فاضل) لنکرانی و (نوری) همدانی

امر به معروف و نهی از منکر

[مسئله ۲۷۸۶]

مسئله ۲۷۸۶ امر به معروف و نهی از منکر با شرایطی که ذکر خواهد شد، واجب است و ترک آن معصیت است و در مستحبات و مکروهات امر و نهی مستحب است.

مسئله ۲۷۸۷ امر به معروف و نهی از منکر واجب کفایی می باشد و در صورتی که بعضی از مکلفین قیام به آن می کنند از دیگران ساقط است و اگر اقامه معروف و جلوگیری از منکر، موقوف بر اجتماع جمعی از مکلفین باشد واجب است اجتماع کنند.

مسئله ۲۷۸۸ اگر بعضی امر و نهی کنند و مؤثر نشود و بعض دیگر احتمال بدهند که امر آنها یا نهی آنها مؤثر است، واجب است امر و نهی کنند.

مسئله ۲۷۸۹ بیان مسئله شرعیه کفایت نمی کند در امر به معروف و نهی از منکر، بلکه باید مکلف امر و نهی کند (۱) مگر آن که مقصود از امر به معروف و نهی از منکر، از بیان حکم شرعی حاصل شود و یا طرف مقابل از آن، امر و نهی بفهمد. (۱) (فاضل)، (نوری): بقیه مسئله ذکر نشده.

مسئله ۲۷۹۰ در امر به معروف و نهی از منکر قصد قربت معتبر نیست، بلکه مقصود، اقامه واجب و جلوگیری از حرام است.

شرایط امر به معروف و نهی از منکر

[مسئله ۲۷۹۱]

مسئله ۲۷۹۱ چند چیز شرط است در واجب بودن امر به معروف و نهی از منکر (۱): اول: آن که کسی که می خواهد امر و نهی کند، بداند که آنچه شخص مکلف بجا نمی آورد واجب است بجا آورد و آنچه بجا می آورد باید ترک کند. و بر کسی که معروف و منکر را نمی داند واجب نیست.

دوم: آن که احتمال بدهد امر و نهی او تأثیر می کند، پس اگر بداند اثر نمی کند واجب نیست.

سوم: آن که بداند (۲) شخص معصیت کار بنا دارد که معصیت خود را تکرار کند، پس

اگر بداند یا گمان کند یا احتمال صحیح بدهد (۳) که تکرار نمی کند واجب نیست .

چهارم : آن که در امر و نهی مفسده ای نباشد، پس اگر بداند یا گمان کند که اگر امر یا نهی کند ضرر جانی یا عرضی و آبرویی یا مالی قابل توجه به او می رسد واجب نیست ، بلکه اگر احتمال صحیح بدهد که از آن ترس ضررهای مذکور را پیدا کند (۴) واجب نیست بلکه اگر بترسد که ضرری متوجه متعلقان او می شود واجب نیست ، بلکه با احتمال وقوع ضرر جانی یا عرضی و آبرویی یا مالی موجب حَرَج بر بعضی مؤمنین ، واجب نمی شود بلکه در بسیاری از موارد حرام است .

(۱) (فاضل): امر به معروف و نهی از منکر در صورتی که چهار شرط زیر وجود داشته باشد واجب می شود: .. (۲) (فاضل):
و یا اطمینان داشته باشد .. (۳) (فاضل): احتمال عقلایی بدهد .. (۴) (فاضل): اگر احتمال عقلایی بدهد که ضررهای مذکور به او می رسد ..

[مسأله ۲۷۹۲]

مسأله ۲۷۹۲ اگر معروف یا منکر از اموری باشد که شارع مقدس به آن اهمیت زیاد می دهد مثل اصول دین یا مذهب و حفظ قرآن مجید و حفظ عقاید مسلمانان یا احکام ضروریه ، باید ملاحظه اهمیت شود و مجرد ضرر، موجب واجب نبودن نمی شود، پس اگر توقف داشته باشد حفظ عقاید مسلمانان یا حفظ احکام ضروریه اسلام بر بذل جان و مال ، واجب است بذل آن . (فاضل): مسأله به طور کلی در امر به معروف و نهی از منکر، انسان باید با توجه به اهمیت معروف یا منکر در مقایسه با ضرر یا مؤونه ای که امر به معروف و نهی از منکر دارد، اقدام کند؛ که اگر اهمیت معروف یا منکر کمتر از ضرر و مؤونه امر به معروف و نهی از منکر باشد، واجب نیست بلکه جایز نیست . و اگر اهمیت معروف و منکر بسیار زیادتر از ضرر و مؤونه نهی از منکر و امر به معروف باشد، واجب است هر چند ضرر زیادی داشته باشد و حتی اگر متوقف بر بذل جان و مال باشد.

[مسأله ۲۷۹۳]

مسأله ۲۷۹۳ اگر بدعتی در اسلام واقع شود مثل منکراتی که دولتها اجرا می کنند (۱) به اسم دین مبین اسلام ، واجب است خصوصاً بر علمای اسلام اظهار حق و انکار باطل و اگر سکوت علمای اعلام موجب هتک مقام علم و موجب اسائه ظن به علمای اسلام شود واجب است اظهار حق به هر نحوی که ممکن است اگر چه بدانند تأثیر نمی کند. (۱) (فاضل)، (نوری):
دولتهای جایز انجام می دهند ..

[مسأله ۲۷۹۴]

مسأله ۲۷۹۴ اگر احتمال صحیح داده شود که سکوت موجب آن می شود که منکری معروف شود یا معرفی منکر شود واجب است خصوصاً بر علمای اعلام اظهار حق و اعلام آن و جایز نیست سکوت . این مسأله در رساله آیت الله (فاضل) نیست .

مسأله ۲۷۹۵ اگر سکوت علمای اعلام موجب تقویت ظالم شود یا موجب تأیید او

گردد یا موجب جرأت او شود بر سایر محرمات ، واجب است اظهار حق و انکار باطل اگر چه تأثیر فعلی نداشته باشد.

[مسأله ۲۷۹۶]

مسأله ۲۷۹۶ اگر سکوت علمای اعلام باعث شود که مردم به آنها بد گمان شوند و آنها را متهم کنند به سازش با دستگاه ظلم ، واجب است اظهار حق و انکار باطل اگر چه بدانند جلوگیری از مُحَرَّم نمی شود و اظهار آنها اثری برای رفع ظلم ندارد. این مسأله در رساله آیت الله (فاضل) نیست

[مسأله ۲۷۹۷]

مسأله ۲۷۹۷ اگر ورود بعضی علمای اعلام در دستگاه ظلمه موجب شود که از مفسده ها و منکراتی جلوگیری شود واجب است تصدی آن امر، مگر آن که مفسده اهمی در آن باشد، مثل آن که تصدی آنها باعث سستی عقاید مردم شود یا سلب اعتماد آنها به علما گردد، در این صورت جایز نیست . این مسأله در رساله آیات عظام : (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۷۹۸]

مسأله ۲۷۹۸ جایز نیست برای علما و ائمه جماعت تصدّی مدارس دینیّه از طرف دولت جائز و اداره اوقاف چنان دولتی چه حقوق خود و طلاب علوم دینیّه را از دولت جائز یا از مردم یا از موقوفات بگیرند اگر چه موقوفه خود مدرسه باشد زیرا دخالت دولت جائز در این امور و امثال آن مقدمه است برای هدم اساس اسلام به دستور مستعمرین که در جمیع دُول اسلامی اشباه آن اجرا شد یا در شُرُف اجراست . این مسأله در رساله آیات عظام : (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۷۹۹]

مسأله ۲۷۹۹ جایز نیست برای طلاب علوم دینیّه دخول در مؤسسات دولتی که به اسم مؤسسات دینیّه تأسیس نموده اند، مثل مدارس دینیّه که دولتهای جائز در آنها دخالت می نمایند و از متولیان گرفته اند و یا متولیان را تحت سلطه و نفوذ خود قرار داده اند و آنچه با دست اداره اوقاف یا به تصویب آن به آنها بدهند حرام است . این مسأله در رساله آیات عظام : (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۰۰]

مسأله ۲۸۰۰ جایز نیست برای طلاب علوم دینیّه دخول در مدارس که بعضی معممین و ائمه جماعت از طرف دولت جائز و یا با اشاره دولت تصدی نموده اند چه برنامه تحصیلی از طرف دولت جائز باشد یا از طرف این نحو متصدیان که عمّال دولت جائز هستند، زیرا در این امور نقشه محو آثار اسلام و احکام قرآن کریم کشیده شده است . این مسأله در رساله آیات عظام :

[مسأله ۲۸۰۱]

مسأله ۲۸۰۱ کسانی که با لباس اهل علم، در این مؤسسات که به اشاره دولت جائر تأسیس شده است وارد شوند، لازم است مسلمانان و متدینین از آنها اعراض کنند و با آنها معاشرت نکنند و آنها محکوم به عدم عدالت هستند و نماز جماعت با آنها جایز نیست و طلاق در محضر آنها باطل است و سهم مبارک امام علیه السلام و سهم سادات عظام را

نباید به آنها بدهند و اگر دادند از ذمه آنها ساقط نمی شود و اگر اهل منبر هستند لازم است آنها را دعوت برای منبر نکنند و در مجالسی که این قبیل اشخاص از طرف دولت جائز برای ترویج باطل و تشریح برنامه های خلاف اسلام منبر می روند شرکت نکنند. این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۰۲]

مسأله ۲۸۰۲ در تصدی این نحو معممین که عُمال ظَلَمه هستند، مفساد عظیمه ای است که به تدریج آثار آن ظاهر خواهد شد، و لهذا نباید مسلمانان به عذرهایی که آنها برای تصدی می آورند اعتنا کنند و علمای اعلام نیز لازم است آنها را از حوزه های خود اخراج نمایند و با آنها معاشرت نکنند، و بر کافه علمای اعلام و طلاب علوم دینیه و خطبای محترم و سایر طبقات مطلع از دسایس عُمال اجانب لازم است این اشخاص فاسق فاسد را به ملت معرفی کنند، و مردم را از شر آنها بر حذر دارند. این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۰۳]

مسأله ۲۸۰۳ اگر به واسطه قرآینی ظن حاصل شد که شخص متصدی که به لباس اهل علم است مؤسسه را از طرف دولت جائز تصدی نموده است لازم است که به مُفاد مسأله ۲۸۰۱ با آنها عمل شود یا آن که براءت او ثابت شود. این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

مراتب امر به معروف و نهی از منکر

[مسأله ۲۸۰۴]

مسأله ۲۸۰۴ برای امر به معروف و نهی از منکر مراتبی است، و جایز نیست با احتمال (۱) حاصل شدن مقصود از مرتبه پایین، به مراتب دیگر عمل شود. (۱) [کلمه «احتمال» در رساله آیت الله (فاضل) نیست]

[مسأله ۲۸۰۵]

مسأله ۲۸۰۵ مرتبه اول آن که با شخص معصیت کار طوری عمل شود که بفهمد برای ارتکاب او به معصیت، این نحو عمل با او شده است، مثل این که از او رو برگرداند، یا با چهره عبوس با او ملاقات کند، یا ترک مروده با او کند و از او اعراض کند به نحوی که معلوم شود این امور برای آن است که او ترک معصیت کند (۱) (۱) (فاضل): و دیگر تکرار ننماید.

[مسأله ۲۸۰۶]

مسأله ۲۸۰۶ اگر در این مرتبه درجاتی باشد لازم است با احتمال تأثیر درجه خفیف تر، به همان اکتفا کند، مثلاً اگر احتمال می

دهد که با ترک تکلم با او (۱) مقصود حاصل می شود، به همان اکتفا کند و به درجه بالاتر، عمل نکند، خصوصاً اگر طرف، شخصی است که این نحو عمل موجب هتک او می شود. (۱) (فاضل): اگر در این مرتبه درجاتی باشد با تأثیر درجه خفیف تر، به همان اکتفا کند، مثلاً اگر به عدم تکلم با او ..

[مسأله ۲۸۰۷]

مسأله ۲۸۰۷ اگر اعراض نمودن و ترک معاشرت با معصیت کار موجب تخفیف معصیت می شود یا احتمال بدهد که موجب تخفیف می شود، واجب است (۱) اگر چه بداند

موجب ترک بکلی نمی شود و این امر در صورتی است که با مراتب دیگر، نتواند از معصیت جلوگیری کند. (۱) (فاضل):
بقیه مسأله ذکر نشده .

[مسأله ۲۸۰۸]

مسأله ۲۸۰۸ اگر علمای اعلام احتمال بدهند که اعراض از ظلمه و سلاطین جور، موجب تخفیف ظلم آنها می شود، واجب است اعراض کنند از آنها، و به ملت مسلمان بفهمانند اعراض خود را . این مسأله در رساله آیت الله (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۰۹]

مسأله ۲۸۰۹ اگر مرآوده و معاشرت علمای اعلام با ظلمه و سلاطین جور، موجب تخفیف ظلم آنها شود، باید ملاحظه کنند که آیا ترک معاشرت اهم است زیرا ممکن است معاشرت موجب سستی عقاید مردم شود، و موجب هتک اسلام و مراجع اسلام شود یا تخفیف ظلم، پس هر کدام اهم است، به آن عمل کنند. این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۱۰]

مسأله ۲۸۱۰ اگر معاشرت و مرآوده علمای اعلام با ظلمه، خالی از مصلحت راجحه ملزمه باشد، نباید معاشرت کنند، زیرا این امر موجب اتهام آنها خواهد شد. این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۱۱]

مسأله ۲۸۱۱ اگر ارتباط علمای اعلام با ظلمه، موجب تقویت آنها شود یا موجب تبرئه آنها پیش افراد بی اطلاع شود، یا موجب جرأت آنها گردد، یا موجب هتک مقام علم شود، واجب است ترک آن . این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۱۲]

مسأله ۲۸۱۲ کسانی که ترویج مقاصد ظلمه را می کنند و کمک به جشنها و معاصی و ظلم آنها می کنند از قبیل بعض تجار و کسبه، لازم است بر مسلمانان که آنها را نهی کنند، و اگر تأثیر نکرد، از آنها اعراض کنند و با آنها معاشرت و معامله نکنند. این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۱۳]

مسأله ۲۸۱۳ مرتبه دوم از امر به معروف و نهی از منکر، امر و نهی به زبان است، پس با احتمال تأثیر و حصول سایر شرایط

گذشته ، واجب است اهل معصیت را نهی کنند، و تارک واجب را امر کنند به آوردن واجب .

مسأله ۲۸۱۴ -

اگر احتمال بدهد که با موعظه و نصیحت (۱) معصیت کار ترک می کند معصیت را ، لازم است اکتفا به آن و نباید از آن تجاوز کند. (۱) (فاضل): اگر با موعظه و نصیحت ..

[مسأله ۲۸۱۵]

مسأله ۲۸۱۵ اگر می داند که نصیحت تأثیر ندارد (۱) واجب است با احتمال تأثیر، امر و نهی الزامی کند و اگر تأثیر نمی کند مگر با تشدید در گفتار و تهدید بر مخالفت ، لازم است لکن باید از دروغ و معصیت دیگر احتراز شود. (۱) (فاضل): اگر نصیحت تأثیر ندارد ..

[مسأله ۲۸۱۶]

مسأله ۲۸۱۶ جایز نیست برای جلوگیری از معصیت ، ارتکاب معصیت مثل فحش

و دروغ و اهانت ، مگر آن که معصیت ، از چیزهایی باشد که مورد اهتمام شارع مقدس باشد و راضی نباشد به آن به هیچ وجه (۱) مثل قتل نفس محترمه ، در این صورت باید جلوگیری کند به هر نحو ممکن است . (۱) (فاضل): مورد اهتمام شارع مقدس باشد و به آن راضی نباشد ..

[مسئله ۲۸۱۷]

مسئله ۲۸۱۷ اگر عاصی ترک معصیت نمی کند مگر به جمع ما بین مرتبه اولی و ثانیه از انکار، واجب است جمع به این که هم از او اعراض کند، و ترک معاشرت نماید و با چهره عبوس با او ملاقات کند، و هم او را امر به معروف کند لفظاً و نهی کند لفظاً.

[مسئله ۲۸۱۸]

مسئله ۲۸۱۸ مرتبه سوم توسل به زور و جبر است ، پس اگر بداند یا اطمینان داشته باشد که ترک منکر نمی کند یا واجب را بجا نمی آورد مگر با اعمال زور و جبر، واجب است لکن باید تجاوز از قدر لازم نکند.

[مسئله ۲۸۱۹]

مسئله ۲۸۱۹ اگر ممکن شود جلوگیری از معصیت به این که بین شخص و معصیت حایل شود و با این نحو مانع از معصیت شود، لازم است اقتصار به آن اگر محذور آن کمتر از چیزهای دیگر باشد.

[مسئله ۲۹۳۰]

مسئله ۲۸۲۰ اگر جلوگیری از معصیت توقف داشته باشد بر این که دست معصیت کار را بگیرد یا او را از محل معصیت بیرون کند یا در آلتی که با آن معصیت می کند تصرف کند، جایز است ، بلکه واجب است عمل کند.

[مسئله ۲۸۲۱]

مسئله ۲۸۲۱ جایز نیست اموال محترمه معصیت کار را تلف کند مگر آن که لازمه جلوگیری از معصیت باشد، در این صورت اگر تلف کند ضامن نیست ظاهراً (۱) و در غیر این صورت ، ضامن و معصیت کار است . (۱) (فاضل): اگر تلف کند احتیاط لازم آن است که مثل یا قیمت آن را بپردازد ..

[مسئله ۲۸۲۲]

مسئله ۲۸۲۲ اگر جلوگیری از معصیت توقف داشته باشد بر حبس نمودن معصیت کار در محلی یا منع نمودن از آن که به

محلی وارد شود، واجب است ، با مراعات مقدار لازم و تجاوز نمودن از آن .

[مسأله ۲۸۲۳]

مسأله ۲۸۲۳ اگر توقف داشته باشد جلوگیری از معصیت ، بر کتک زدن و سخت گرفتن بر شخص معصیت کار، و در مضیقه قرار دادن او جایز است ، لکن لازم است مراعات شود که زیاده روی نشود، و بهتر (۱) آن است که در این امر و نظیر آن اجازه از مجتهد جامع الشرایط گرفته شود. (۱) (فاضل): بهتر بلکه احتیاط لازم ..

[مسأله ۲۸۲۴]

مسأله ۲۸۲۴ اگر جلوگیری از منکرات و اقامه واجبات موقوف باشد بر جرح و قتل ، جایز نیست مگر به اذن مجتهد جامع الشرایط با حصول شرایط آن .

[مسأله ۲۸۲۵]

مسأله ۲۸۲۵ اگر منکر از اموری است که شارع اقدس به آن اهتمام می دهد و راضی نیست به وقوع آن به هیچ وجه ، جایز است دفع آن به هر نحو ممکن باشد، مثلاً اگر کسی

خواست یک شخصی را که جایز القتل نیست، بگشود، باید از او جلوگیری کرد، و اگر ممکن نیست دفاع از قتل مظلوم مگر به قتل ظالم، جایز است بلکه واجب است، و لازم نیست از مجتهد اذن حاصل نماید. لکن باید مراعات شود که در صورت امکان جلوگیری به نحو دیگری که به قتل منجر نشود، به آن نحو عمل کند، و اگر از حد لازم تجاوز کند، معصیت کار و احکام متعددی بر او جاری خواهد شد.

مسائل دفاع

[مسئله ۲۸۲۶]

مسئله ۲۸۲۶ اگر دشمن بر بلاد مسلمانان و سرحدات آن هجوم نماید، واجب است بر جمیع مسلمانان دفاع از آن به هر وسیله ای که امکان داشته باشد از بذل جان و مال. و در این امر احتیاج به اذن حاکم شرع نیست (۱) (۱) (فاضل): احتیاج به اذن مجتهد جامع شرایط نیست.

[مسئله ۲۸۲۷]

مسئله ۲۸۲۷ اگر مسلمانان بترسند که اجانب نقشه استیلا بر بلاد مسلمین را کشیده اند، چه بدون واسطه یا بواسطه عمال خود از خارج یا داخل واجب است دفاع از ممالک اسلامی کنند به هر وسیله ای که امکان داشته باشد.

[مسئله ۲۸۲۸]

مسئله ۲۸۲۸ اگر در داخل ممالک اسلامی نقشه هایی از طرف اجانب کشیده شده باشد که خوف آن باشد که تسلط بر ممالک اسلامی پیدا کنند، واجب است بر مسلمانان که با هر وسیله ای که ممکن است، نقشه آنها را به هم بزنند، و جلوگیری از توسعه نفوذ آنها کنند (۱) (۱) (فاضل): از نفوذ آنها جلوگیری کنند.

[مسئله ۲۸۲۹]

مسئله ۲۸۲۹ اگر بواسطه توسعه نفوذ سیاسی (۱) یا اقتصادی و تجاری اجانب خوف آن باشد که تسلط بر بلاد مسلمین پیدا کنند واجب است بر مسلمانان، دفاع به هر نحو که ممکن است، و قطع ایادی اجانب، چه عمال داخلی باشند یا خارجی. (۱) (فاضل): اگر بواسطه نفوذ سیاسی ..

[مسئله ۲۸۳۰]

مسئله ۲۸۳۰ اگر در روابط سیاسی بین دولتهای اسلامی و دُول اجانب، خوف آن باشد که اجانب بر ممالک اسلامی، تسلط پیدا کنند اگر چه تسلط سیاسی و اقتصادی باشد، لازم است بر مسلمانان که با این نحو روابط مخالفت کنند، و دُول اسلامی را

الزام کنند به قطع این گونه روابط.

[مسأله ۲۸۳۱]

مسأله ۲۸۳۱ اگر در روابط تجاری با اجانب خوف آن است که به بازار مسلمین صدمه اقتصادی وارد شود و موجب اسارت تجاری و اقتصادی شود، واجب است قطع این گونه روابط و حرام است این نحو تجارت .

[مسأله ۲۸۳۲]

مسأله ۲۸۳۲ اگر عقد رابطه چه سیاسی و چه تجاری بین یکی از دُول اسلامی و اجانب ، مخالف مصلحت اسلام و مسلمانان باشد، جایز نیست این گونه رابطه ، و اگر دولتی اقدام به آن نمود بر سایر دُول اسلامی واجب است آن را الزام کنند به قطع رابطه به

هر نحو ممکن است .

[مسأله ۲۸۳۳]

مسأله ۲۸۳۳ اگر بعض رؤسای ممالک اسلامی یا بعض وکلای مجلسین (۱) موجب بسط نفوذ اجانب شود چه نفوذ سیاسی یا اقتصادی یا نظامی که مخالف مصالح اسلام و مسلمانان است ، به واسطه این خیانت ، از مقامی که دارد هر مقامی باشد منعزل است اگر فرض شود که احراز آن مقام به حق بوده ، و بر مسلمانان لازم است او را مجازات کنند به هر نحو که ممکن شود (۲) (۱) (فاضل): اگر بعض رؤسای ممالک اسلامی یا بعض مسئولین .. (نوری): وکلای مجلس .. (۲) (فاضل): با رعایت موازین شرعی .

[مسأله ۲۸۳۴]

مسأله ۲۸۳۴ روابط تجاری و سیاسی با بعض دُول که آلت دست دُول بزرگ جائر هستند از قبیل دولت اسرائیل ، جایز نیست ، و بر مسلمانان لازم است که به هر نحو ممکن است با این نحو روابط مخالفت کنند، و بازرگانانی که با اسرائیل و عُمّال اسرائیل روابط تجاری دارند خائن به اسلام و مسلمانان و کمک کار به هدم احکام [اسلام] هستند و بر مسلمانان لازم است با این خیانت کاران چه دولتها و چه تجّار قطع رابطه کنند، و آنها را ملزم کنند به توبه و ترک روابط با این نحو دولتها (۱) مسائل دفاع از جان و عرض در کتاب «تحریر الوسيله» است ، به آنجا رجوع شود.

(۱) (نوری): بقیه مسأله ذکر نشده .

(فاضل): آنها را ملزم به قطع رابطه با این نحو دولتها کنند. [پایان مسأله]

[مسأله ۲۸۳۵]

مسأله ۲۸۳۵ قوانین و مصوباتی که از مجالس قانونگذاری دولتهای جائر به امر عُمال اجانب حَذَلَهُم اللّهُ تعالی بر خلاف صریح قرآن کریم و سنّت پیغمبر اسلام صلی الله علیه و آله و سلم می گذرد و گذشته است ، از نظر اسلام لغو و از نظر قانون بی ارزش است ، و لازم است مسلمانها از امر کننده و رأی دهنده به هر طور ممکن است اعراض کنند و با آنها معاشرت و معامله نکنند، و آنان مجرمند و عمل کننده به رأی آنها معصیت کار و فاسق است . این مسأله در رساله آیات عظام : (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۳۶]

مسأله ۲۸۳۶ قانونی که اخیراً به اسم قانون خانواده به امر عُمّال اجانب برای هیدم احکام اسلام و بر هم زدن کانون خانواده

مسلمانان از مجلسین غیر قانونی و شرعی رژیم سابق گذشته است ، بر خلاف احکام اسلام ، و امر کننده و رأی دهندگان از نظر شرع و قانون مجرم هستند و زنهایی که به استناد آن قانون به امر محکمه طلاق داده می شوند، طلاق آنها باطل و زنهای شوهرداری هستند که اگر شوهر کنند زناکارند. و کسی که دانسته آنها را بگیرد زناکار است ، و مستحق حد شرعی ، و اولادهای آنها اولاد غیر شرعی ، و ارث نمی برند، و سایر احکام اولاد زنا بر آنها جاری است ، چه محکمه مستقیماً طلاق بدهد یا امر دهد طلاق دهند، و شوهر را الزام کنند به طلاق . این مسأله در رساله آیات عظام : (نوری) و (فاضل) نیست

[مسأله ۲۸۳۷]

مسأله ۲۸۳۷ بر علمای اعلام ایدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لازم است در مقابل این نحو قوانین بی ارزش از نظر اسلام و قانون، اعتراض شدید کنند، نه استرحام از مجرمین اصلی و دولت خواهی برای آنها که مأمور اجرای اوامر مخالفین اسلام می باشند، زیرا این نحو تقاضاها و دولت خواهی ها و توجه جرم را به مأمورین جزء و دست دوم دادن موجب تطهیر مجرم اصلی و جرأت او بر هیدم احکام الهیه است و بر کافه مسلمانان لازم است در مقابل این قوانین که دین و دنیا و خاندان آنها را تهدید می کند، و دخترهای بیچاره آنها را به سربازخانه می کشد و زحمت انبیای عظام و اولیای گرام صلی الله علیهم اجمعین را تزییع می نماید، مقاومت کنند، و اظهار تنفر نمایند، و به این قوانین مخالف اسلام عمل نکنند و به هر وسیله ای که ممکن است هم اکنون دفاع از احکام اسلام کنند تا خدای نخواستہ به آتیه سیاه و وحشتناکی که عمال استعمار خَدَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى در نظر دارند برای اسلام و مسلمانان مبتلا نشوند. این مسأله در رساله آیات عظام: (نوری) و (فاضل) نیست

ملحقات رساله آیات عظام: (کلبایگانی) و (صافی)

امر به معروف و نهی از منکر

مسأله امر به معروف و نهی از منکر، یکی از تعالیم مهمه اسلامی است که حیثیت و شرافت و بقاء عزت و ترقی و تعالی مسلمانان و اجراء احکام و جلوگیری از فحشاء و فساد، و تأمین امنیت اجتماعی، به آن وابسته است.

مسأله اگر معروف، واجب باشد و انسان ملتفت شود که شخصی آن را ترک می کند، امر به آن با شرائطی که بعد ذکر می شود واجب است.

مسأله معروف اگر مستحب باشد، امر به آن مستحب است و چون منکر عبارت است از فعل قبیح حرام، نهی از آن واجب است و وجوب در هر دو، وجوب کفایی است و به فعل دیگری، ساقط می شود.

شرایط امر به معروف و نهی از منکر

مسأله شرایط امر به معروف و نهی از منکر پنج چیز است:

اول: آن که امر و ناهی، معروف و منکر را بشناسد و یقین داشته باشد به وجوب معروف و حرمت منکر و ایمن باشد از اشتباه خودش.

دوم: آن که احتمال بدهد که امر و نهی او تأثیر داشته باشد، پس اگر احتمال عقلایی ندهد که امر و نهی او اثر دارد، وجوب آن ساقط می شود.

سوم: آنکه کسی که واجب را ترک نموده و یا فعل حرام را بجا آورده، اصرار به آن داشته باشد، پس اگر بداند که مرتدع شده و بعد مرتکب نمی شود ساقط می شود.

چهارم: آنکه واجب بودن معروف و حرام بودن منکر در حق فاعل، منجز و ثابت باشد و در ترک واجب و فعل حرام عذری نداشته باشد. پس اگر فاعل معتقد باشد به مباح بودن فعل حرامی و یا به جواز ترک واجبی، در این صورت امر به معروف و نهی از منکر، ساقط می شود. و همین طور است در هر موردی که تارک واجب و فاعل حرام عذر داشته باشد، بلی از راه تنبیه غافل و ارشاد جاهل، تنبیه و ارشاد، لازم است.

پنجم: آن که در امر و نهی او مفسده و ضرری نباشد، پس با احتمال عقلایی به ضرر و مفسده، ساقط می شود.

درجات امر به معروف و نهی از منکر

مسأله لازمه ایمان به خداوند متعال و ایمان به انبیاء عظام صلوات الله علیهم

اجمعین و ایمان به احکام الهی آن است که شخص مؤمن ، قلباً از منکر و معصیت خداوند متعال ، منزجر باشد و منکر را قلباً انکار کند.

مسئله چون مقصود از امر به معروف و نهی از منکر آن است که مرتکب فعل حرام و ترک واجب این عمل را ترک کند، پس اگر به مجرد اظهار کراهت از این عمل و لو به اعراض و ترک معاشرت و مراوده مرتکب ، مرتدع می شود و ترک می کند، کافی است در اداء وظیفه امر به معروف و نهی از منکر و حاجت به امر و نهی علاوه نیست و این ، درجه اول از امر به معروف و نهی از منکر است .

مسئله درجه دوم از امر به معروف و نهی از منکر آن است که اگر مرتکب منکر، با اظهار کراهت ، ترک معصیت نکرد، با حُسن خلق و کلام حَسَن او را امر به ترک منکر نماید و مصالح ترک منکر و فعل معروف و مفسد عکس آن را بیان کند تا مرتکب ، متنبه شود و ترک معصیت بنماید، و اگر به همین مقدار، مرتکب متنبه شده و معصیت را ترک کرد، اداء وظیفه شده است .

مسئله درجه سوم از امر به معروف و نهی از منکر آن است که اگر معصیت کار به زبان خوش و کلام حسن ، ترک معصیت نکرد، با غلظت و کلام خشن و تعبیر و سرزنش ، امر و نهی کند، با مراعات ترتیب درجات زبری و خشونت .

مسئله درجه چهارم از امر به معروف و نهی از منکر آن است که معصیت کار، از درجات مذکوره ، ترک معصیت نکند و مُصَرَّ باشد؛ در این صورت اگر بداند به زدن ، ترک می کند و یا اقلّاً احتمال عقلایی باشد که زدن مؤثر است و از ضرر به جان و مال و عرض خود یا مسلمان دیگری ایمن باشد، واجب است زدن ، به مقداری که ترک معصیت کند به شرط آنکه منجر به جرح و قتل نشود.

مسئله اگر شخصی با اهل معصیت ، محشور باشد و بتواند به ترک معصیت ، از معصیت آنها جلوگیری نماید، بهترین طریقه امر به معروف و نهی از منکر است مثلاً اگر رفیق انسان بخواهد غیبت کند انسان از استماع ، معذرت بخواهد و بگوید من از خدا می ترسم غیبت کنم . و اگر در بین تارک الصلاهها باشد مراقب خواندن نماز باشد یا بین روزه خورها مراقب روزه باشد تا آنها به همین خواندن نماز و گرفتن روزه ، تشویق شوند و نماز بخوانند و روزه بگیرند، بهترین اقسام نهی از منکر و امر به معروف را انجام داده است .

مسئله بجای آوردن معروف و ترک نمودن منکر، بر هر مسلمان واجب است و لکن آنان که امر و نهی می کنند باید در عمل به معروف و ترک منکر، بر دیگران پیشقدم باشند زیرا عمل ، شرط تأثیر گفتار است .

مسئله وجوب امر به معروف و نهی منکر، در باره مکلف نسبت به اهل خودش تأکید بیشتر دارد. پس اگر انسان ببیند که اهل خودش از واجبات تهاون می ورزد، مثلاً نماز نمی خواند یا اگر بخواند، دارای قرائت صحیح نیست یا وضوی صحیح نمی گیرد یا آن که با بدن و لباس نجس نماز می خواند، در این صورت لازم است به ترتیبی که گفته شد، آنها را امر و نهی کند.

ملحقات رساله آیت الله (بهجت)

احکام امر به معروف و نهی از منکر

اگر کسی واجبی را انجام نمی دهد و یا معصیتی را بجا می آورد، در صورت تحقق شرائط ذیل ، بر دیگران واجب است او را امر به معروف و نهی از منکر بنمایند، و اگر مستحبی را ترک و یا مکروهی را بجا می آورد، امر به معروف و نهی از منکر مستحب است . و اگر یک نفر به این وظیفه قیام کند، بنا بر اظهار از دیگران ساقط می شود.

مسأله امر به معروف و نهی از منکر با وجود شرایط ذیل واجب می شود:

اول : علم ؛ پس کسی که عالم به حکم شرعی نیست ، نمی تواند امر به معروف و یا نهی از منکر بنماید، بنا بر این در ابتدا لازم است شخص آمر و یا ناهی خودش از احکام شرعی اطلاع کافی داشته باشد.

دوم : احتمال تأثیر؛ پس در صورتی که انسان می داند سخن او تأثیری در دیگری ندارد، بر او لازم نیست امر به معروف و یا نهی از منکر بنماید، اما جواز بلکه رجحان آن در صورت عدم خوف ضرر، خالی از وجه نیست .

سوم : اصرار بر ترک واجب و یا انجام دادن معصیت ؛ پس در صورتی که انسان بداند شخصی از معصیتی که انجام داده توبه کرده است و یا نشانه هایی بر پشیمانی او دلالت کند، امر به معروف و یا نهی از منکر واجب نیست .

چهارم : عدم مفسده ؛ پس اگر کسی به خاطر امر به معروف و یا نهی از منکر ترس از وقوع مفسده ای دارد، و آن مفسده عبارت از ضرر جانی یا آبرویی و یا مالی قابل اعتنایی است ، این کار بر او واجب نیست .

بنا بر این با وجود این شرایط، امر به معروف و نهی از منکر واجب می شود، و در امر به معروف و نهی از منکر عدالت شرط نیست .

مسأله جایز است اطفال را برای تمرین و عادت دادن به ترک معصیت و یا انجام دادن واجبات ، تأدیب کرد، خصوصاً در مراحل آخر که به انجام واجب و ترک معصیت نزدیکتر است ، که اگر تأدیب نشوند، در بعضی از موارد منجر به ترک واجبات و انجام معاصی از طرف آنها می شود.

مسأله امر به معروف و نهی از منکر مراتبی دارد: اول : انکار قلبی می باشد، دوم

اظهار کردن به زبان ، سوم : متألم کردن معصیت کار به قدری از زدن ، که تفصیل مراتب در مسأله بعد خواهد آمد. بنا بر این اگر انسان بدون گفتن ، به هر وسیله دیگر ناراحتی قلبی خود را به معصیت کار نشان دهد و این کار موجب ترك معصیت شود، لازم نیست با زبان امر به معروف و یا نهی از منکر بنماید، البته در صورتی که هیچ گونه اشکال شرعی دیگری در این کار نباشد، و اگر چاره ای در این کار بجز اظهار زبانی نیست ، باز باید درجات خفیفتر را در انجام این کار ملاحظه نماید.

مسأله اگر انسان بداند در صورتی که بخواهد جلوگیری از معصیتی بنماید منجر به ایجاد جرح و یا قتل خواهد شد، بنا بر أظهر بدون اجازه امام معصوم علیه السلام یا کسی که از طرف آن حضرت مستقیماً نائب مخصوص است ، نباید این کار را بکند، و آیا با اجازه مجتهد جامع الشرائط می تواند این کار را انجام دهد، مورد تأمل است ؛ ولی اگر نمی داند که این کار منجر به مجروح کردن و یا قتل می شود ولی احتمال این را می دهد، بنا بر احتیاط واجب باید مستقیماً از طرف امام معصوم علیه السلام و یا نائب مخصوص آن حضرت و یا از طرف مجتهد جامع الشرائط اجازه داشته باشد.

ملحقات رساله آیت الله (مکارم) شیرازی

احکام دفاع و امر به معروف و نهی از منکر

مسئله ۱ دفاع بر همه مسلمانان در برابر هجوم دشمنان به کشورهای اسلامی و مرزهای آن واجب است و منحصر به کشوری نیست که انسان در آن زندگی می کند، بلکه همه مسلمین دنیا باید در برابر هجوم اجانب به کشورهای اسلامی یا مقدّسات مسلمانان، مدافع یکدیگر باشند، خواه از طریق بذل مال یا جان یا هر وسیله دیگر؛ و در این امر احتیاج به اذن حاکم شرع نیست، ولی برای نظم و هماهنگی برنامه های دفاعی باید در صورت امکان فرمانده یا فرماندهان آگاه و مورد اعتمادی را با نظر حاکم شرع تعیین کنند.

مسئله ۲ هرگاه مسلمانان از این بیم داشته باشند که اجانب نقشه استیلاء بر ممالک اسلامی را کشیده و بدون واسطه یا به واسطه عمّال خود از داخل یا خارج آن را عملی کنند بر همه مکلفین واجب است به هر وسیله ای که امکان دارد در برابر آن بایستند و از ممالک اسلامی دفاع کنند.

مسئله ۳ اگر بواسطه توسعه نفوذ سیاسی یا اقتصادی و تجاری بیگانگان، خوف آن باشد که آنها بر ممالک اسلامی تسلط پیدا کنند، بر همه واجب است که از نفوذ آنان جلوگیری نموده، ایادی آنها را قطع کنند، همچنین در مورد برقرار ساختن روابط سیاسی با دولتهای غیر اسلامی باید طوری باشد که موجب ضعف و ناتوانی مسلمین یا اسارت آنها در چنگال بیگانگان یا وابستگی اقتصادی و تجاری نگردد.

مسئله ۴ امر به معروف و نهی از منکر بر تمام افراد عاقل و بالغ با شرایط زیر واجب است:

- ۱ - کسی که می خواهد امر و نهی کند باید یقین داشته باشد که طرف مقابل مشغول انجام حرام یا ترک واجب است.
- ۲ - احتمال دهد که امر و نهی او اثر دارد، خواه اثر فوری داشته باشد یا غیر فوری، کامل یا ناقص، بنا بر این اگر بداند هیچ اثر نمی کند واجب نیست.
- ۳ - در امر و نهی او مفسده و ضرری نباشد، پس اگر بداند یا خوف این باشد که امر یا نهی او، ضرر جانی یا عرضی و آبرویی یا مالی قابل توجه نسبت به او یا بعضی از مؤمنین می رساند واجب نیست، ولی اگر معروف و منکر از اموری باشد که شارع مقدّس اسلام

اهمیت زیادی به آن می دهد (مانند حفظ اسلام و قرآن و استقلال ممالک اسلامی ، یا حفظ احکام ضروری اسلام) باید اعتنا به ضرر نکند و با بذل جان و مال در حفظ آنها بکوشد.

مسئله ۵ هرگاه بدعتی در اسلام واقع شود (مانند منکراتی که دولتهای ناصالح بنام اسلام انجام می دهند) بر همه ، مخصوصاً علمای دین واجب است حق را اظهار و باطل را انکار کنند و اگر سکوت علمای دین موجب هتک مقام علم ، یا سوء ظن به علمای اسلام شود، اظهار حق به هر نحوی که ممکن باشد واجب است ، هر چند بدانند تأثیر نمی کند.

مسئله ۶ هرگاه احتمال صحیح داده شود که سکوت ، سبب می شود که عمل منکری معروف ، یا عمل معروفی منکر شود، بر همه مخصوصاً علمای اسلام واجب است که حق را اظهار و اعلام کنند و سکوت جایز نیست .

مسئله ۷ هرگاه سکوت علمای اسلام یا غیر آنها موجب تقویت ظالم یا تأیید او شود، یا سبب جرأت او بر سایر محرمات گردد، واجب است اظهار حق و انکار باطل کنند، هر چند تأثیر فوری نداشته باشد.

مسئله ۸ اگر داخل شدن بعضی از مؤمنین یا علمای اسلام در دستگاههای ظلمه سبب جلوگیری از مفسدات یا منکراتی شود واجب است قبول این کار، مگر آنکه مفسده مهمتری در آن باشد، مثل اینکه باعث سستی عقاید مردم ، یا سلب اعتماد آنها از علمای دین گردد که در این صورت جایز نیست .

مسئله ۹ امر به معروف و نهی از منکر مراتبی دارد که بعضی از این مراتب ، احتیاج به اجازه حاکم شرع ندارد و بعضی دارد، آنچه احتیاج به اجازه حاکم شرع ندارد همان امر به معروف با زبان و دل و نصیحت کردن یا اعراض و بی اعتنائی و ترک مراد نمودن است و اگر تأثیر نکرد جایز است با کلمات تند و خشن که خالی از گناه باشد یا با توسل به زور، به این طریق که جلو فرد گناه کار را بگیرد، یا وسایل گناه را از دسترس او خارج سازد، اقدام نماید ولی اگر برای امر به معروف و نهی از منکر لازم شود که متوسل به ضرب و جرح یا اتلاف اموال و بالاتر از آن گردد در این صورت هیچ کس بدون اجازه حاکم شرع حق اقدام ندارد، بلکه باید اصل کار و مقدار و اندازه آن طبق ضوابط اسلامی با نظر حاکم شرع تعیین گردد.

استفتاءات از مقام معظم رهبری

امر به معروف و نهی از منکر

شرائط وجوب امر به معروف و نهی از منکر

س ۱۰۵۳: اگر امر به معروف و نهی از منکر مستلزم بی آبرویی کسی که واجب را ترک کرده و یا فعل حرام را به جا آورده باشد، و موجب کاسته شدن احترام او در برابر مردم گردد، چه حکمی دارد؟

ج: اگر در امر به معروف و نهی از منکر، شرائط و آداب آن رعایت شود و از حدود آن تجاوز نشود، اشکال ندارد.

س ۱۰۵۴: بنا بر اینکه وظیفه مردم در امر به معروف و نهی از منکر در نظام جمهوری اسلامی، اکتفا به امر به معروف و نهی از منکر زبانی است و مراتب دیگر آن بر عهده مسئولین است، آیا این نظریه، حکم از طرف دولت است یا فتوی؟

ج: فتوای فقهی است.

س ۱۰۵۵: آیا در مواردی که راه جلوگیری از وقوع منکر منحصر به ایجاد مانع بین فعل حرام و فاعل آن، و آن هم متوقف بر کتک زدن وی یا زندانی کردن و سخت گرفتن بر او و یا تصرف در اموال وی هر چند با تلف کردن آن باشد، می توان بدون کسب اجازه از حاکم، اقدام به آن از باب نهی از منکر نمود؟

ج: این موضوع حالات و موارد مختلفی دارد، به طور کلی مراتب امر به معروف و نهی از منکر، اگر متوقف بر تصرف در نفس یا مال کسی که فعل حرام را بجا آورده نباشد، احتیاج به کسب اجازه از کسی ندارد، بلکه این مقدار بر همه مکلفین واجب است. ولی مواردی که امر به معروف و نهی از منکر متوقف بر چیزی بیشتر از امر و نهی زبانی باشد، اگر در سرزمینی باشد که دارای نظام و حکومت اسلامی است و به این فریضه اسلامی اهمیت داده می شود، احتیاج به اذن حاکم و مسئولین ذیربط و پلیس محلی و دادگاههای صالح دارد.

س ۱۰۵۶: اگر نهی از منکر در امور بسیار مهم مانند حفظ نفس محترمه، متوقف بر کتک زدن که منجر به زخمی شدن مهاجم و احیاناً قتل او باشد، آیا در این موارد هم اذن حاکم شرط است؟

ج: اگر حفظ نفس محترمه و جلوگیری از وقوع قتل، مستلزم دخالت فوری و مستقیم باشد، جائز بلکه شرعاً از باب وجوب حفظ جان نفس محترمه واجب است و از جهت ثبوتی متوقف

بر کسب اجازه از حاکم و یا وجود امر به آن نیست، مگر آنکه دفاع از نفس محترمه متوقف بر قتل مهاجم باشد که صورتهای متعددی دارد که احکام آنها هم ممکن است متفاوت باشد.

س ۱۰۵۷: کسی که می خواهد شخصی را امر به معروف و نهی از منکر نماید، آیا باید قدرت بر آن را داشته باشد؟ در چه زمانی امر به معروف و نهی از منکر بر او واجب می شود؟

ج: امر به معروف و نهی کننده از منکر باید عالم به معروف و منکر باشد، و همچنین بداند که فاعل منکر هم به آن علم دارد و در عین حال عمداً و بدون عذر شرعی مرتکب آن می شود، و زمانی اقدام به امر و نهی واجب می شود که احتمال تأثیر امر به معروف و نهی از منکر در مورد آن شخص داده شود، و ضرری برای خود او نداشته باشد، و در این مورد باید تناسب بین ضرر احتمالی و اهمیت معروفی را که به آن امر می نماید یا منکری که از آن نهی می کند، ملاحظه نماید. در غیر این صورت، امر به معروف و نهی از منکر بر او واجب نیست.

س ۱۰۵۸: اگر یکی از اقوام انسان مبادرت به ارتکاب معصیت کند و نسبت به آن لا اَبالی باشد، تکلیف ما نسبت به رابطه با او چیست؟

ج: اگر احتمال بدهید که ترک معاشرت با او موقتاً موجب خودداری او از ارتکاب معصیت می شود، به عنوان امر به معروف و نهی از منکر واجب است، و در غیر این صورت، قطع رحم جایز نیست.

س ۱۰۵۹: آیا ترک امر به معروف و نهی از منکر بر اثر ترس از اخراج از کار، جایز است؟ مثلاً با اینکه می بیند مسئول یکی از مراکز آموزشی که با طبقه جوان در دانشگاه ارتباط دارد، مرتکب اعمال خلاف شرع می شود و یا زمینه ارتکاب گناه در آن مکان را فراهم می آورد. اگر او را نهی از منکر نماید ترس آن دارد که از طرف مسئول مقدمات اخراج او از کار فراهم شود.

ج: به طور کلی اگر خوف دارد که در صورت اقدام به امر به معروف و نهی از منکر ضرر قابل توجهی متوجه خود او شود، انجام آن واجب نیست.

س ۱۰۶۰: اگر در بعضی از محیطهای دانشگاهی معروف ترک شود و معصیت رواج پیدا کند و شرائط امر به معروف و نهی از منکر هم وجود داشته باشد و امر کننده به معروف و نهی کننده از منکر شخصی مجزّد باشد که هنوز ازدواج نکرده است آیا به خاطر مجزّد بودن، امر به معروف و نهی از منکر از او ساقط می شود یا خیر؟

ج: اگر موضوع و شرائط امر به معروف و نهی از منکر محقق باشد، تکلیف شرعی و وظیفه واجب اجتماعی و انسانی همه مکلفین است، و حالت های مختلف مکلف مانند مجزّد یا متأهل بودن در آن تأثیر ندارد، و به صرف اینکه مکلف مجرد است، تکلیف از او ساقط نمی شود.

س ۱۰۶۱: اگر شخصی دارای نفوذ و موقعیت اجتماعی خاصی باشد که اگر بخواهد می تواند بر معترضین به خود ضرر وارد سازد، و شواهدی هم دلالت کند بر اینکه وی مرتکب گناه و کارهای خلاف و دروغگوئی می شود، با این وضع ، آیا جایز است امر به معروف و نهی از منکر را در مورد او ترک کنیم یا اینکه با وجود ترس از ضرر رساندن او، واجب است او را امر به

معروف و نهی از منکر کنیم؟

ج: اگر ترس از ضرر منشاء عقلانی داشته باشد، مبادرت به امر به معروف و نهی از منکر واجب نیست، بلکه تکلیف از شما ساقط می شود. ولی سزاوار نیست کسی به مجرد ملاحظه مقام کسی که واجب را ترک کرده و یا مرتکب فعل حرام شده و یا به مجرد احتمال وارد شدن ضرر کمی از طرف او، تذکر و موعظه به برادر مؤمن خود را ترک کند.

س ۱۰۶۲: گاهی در اثنای امر به معروف و نهی از منکر مواردی پیش می آید که شخص گناه کار بر اثر عدم آگاهی از واجبات و احکام اسلامی، با نهی از منکر، نسبت به اسلام بدبین می شود، و اگر هم او را به حال خود رها کنیم، زمینه فساد و ارتکاب گناه توسط دیگران را فراهم می کند، تکلیف ما در این موارد چیست؟

ج: امر به معروف و نهی از منکر با رعایت شرائط آن یک تکلیف شرعی عمومی برای حفظ احکام اسلام و سلامت جامعه است، و مجرد توهم اینکه موجب بدبینی فاعل منکر یا بعضی از مردم نسبت به اسلام می گردد، باعث نمی شود که این وظیفه بسیار مهم ترک شود.

س ۱۰۶۳: اگر مأمورانی که از طرف دولت وظیفه جلوگیری از فساد را بر عهده دارند، در انجام وظیفه خود کوتاهی کنند، آیا خود مردم می توانند اقدام به این کار کنند؟

ج: دخالت اشخاص دیگر در اموری که از وظائف نیروهای امنیتی و قضائی محسوب می شود، جایز نیست، ولی مبادرت مردم به امر به معروف و نهی از منکر با رعایت حدود و شرائط آن، اشکال ندارد.

س ۱۰۶۴: آیا وظیفه افراد در امر به معروف و نهی از منکر این است که فقط به امر به معروف و نهی از منکر زبانی اکتفا کنند؟ و اگر اکتفا به تذکر زبانی واجب باشد، این امر با آنچه در رساله های عملیه بخصوص تحریر الوسيله آمده است، منافات دارد، و اگر مراتب دیگر امر به معروف و نهی از منکر هم برای افراد در موارد لزوم جایز باشد، آیا در صورت نیاز می توان همه مراتب مذکور در تحریر الوسيله را انجام داد؟

ج: با توجه به اینکه در زمان حاکمیت و اقتدار حکومت اسلامی می توان مراتب دیگر امر به معروف و نهی از منکر را که بعد از مرحله امر و نهی زبانی هستند، به نیروهای امنیتی داخلی (پلیس) و قوه قضائیه واگذار کرد، بخصوص در مواردی که برای جلوگیری از ارتکاب معصیت چاره ای جز اعمال قدرت از طریق تصرف در اموال کسی که فعل حرام انجام می دهد یا تعزیر و حبس او و مانند آن نیست، در چنین زمانی با حاکمیت و اقتدار چنین حکومت اسلامی، واجب است مکلفین در امر به معروف و نهی از منکر به امر و نهی زبانی اکتفا کنند، و در صورت نیاز به توسل به زور، موضوع را به مسئولین ذریبط در نیروی انتظامی و قوه قضائیه ارجاع دهند و این منافاتی با فتاوی امام راحل «قدس سره» در این رابطه ندارد. ولی در زمان و مکانی که حاکمیت و اقتدار با حکومت اسلامی نیست، بر مکلفین واجب است که در صورت وجود شرائط، جمیع مراتب امر به معروف و نهی از منکر را با رعایت ترتیب آنها تا

تحقق غرض انجام دهند.

س ۱۰۶۵: بعضی از رانندگان از نوارهای موسیقی غنا و حرام استفاده می کنند و علی رغم نصیحت ها و راهنمایی ها آن را خاموش نمی کنند، خواهشمندیم نحوه برخورد مناسب با این موارد و این افراد را بیان فرمائید، آیا برخورد شدید با آنان جایز است یا خیر؟

ج: با تحقق شرائط نهی از منکر، بر شما بیشتر از نهی زبانی از منکر واجب نیست، و در صورتی که مؤثر واقع نشود، واجب است که از گوش دادن به غنا و موسیقی حرام اجتناب کنید، و اگر به طور غیر ارادی صدای موسیقی حرام و غنا به گوش شما برسد، چیزی بر شما نیست.

س ۱۰۶۶: من در یکی از بیمارستانها به کار مقدس پرستاری مشغولم، گاهی در بعضی از قسمت های محل کارم ملاحظه می کنم که تعدادی از بیماران به نوارهای موسیقی مبتذل و حرام گوش می دهند، من آنان را نصیحت می کنم که این کار را نکنند و بعد از نصیحت مجدد آنان، چنانچه بی اثر باشد، نوار را از ضبط صوت بیرون آورده و پس از پاک کردن، آن را به آنان بر می گردانم، آیا اینگونه برخورد جایز است یا خیر؟

ج: محو محتویات باطل برای جلوگیری از استفاده حرام از نوار، جایز است، ولی این کار منوط به اجازه مالک یا حاکم شرع است.

س ۱۰۶۷: از بعضی از منازل صدای موسیقی شنیده می شود که معلوم نیست جایز است یا خیر، و گاهی صدای آن بلند است به طوری که باعث اذیت و آزار مؤمنین می شود، وظیفه ما در برابر آن چیست؟

ج: تعرض به داخل خانه های مردم جایز نیست، و امر به معروف و نهی از منکر متوقف بر تشخیص موضوع و تحقق شرائط آن است.

س ۱۰۶۸: امر و نهی زبانی که حجاب کامل ندارند، چه حکمی دارد، و در صورتی که انسان هنگام نهی زبانی از تحریک شهوت خود بترسد، چه حکمی دارد؟

ج: نهی از منکر متوقف بر نگاه با ریبه به زن نامحرم نیست، و بر هر مکلفی واجب است که از حرام اجتناب کند، بخصوص زمانی که مبادرت به انجام فریضه نهی از منکر می کند.

کیفیت امر به معروف و نهی از منکر

س ۱۰۶۹: وظیفه فرزند در برابر پدر و مادر و یا زن در برابر شوهرش، اگر خمس یا زکات اموال را نپردازند، چیست؟ آیا برای آنان تصرف در مالی که خمس یا زکات آن پرداخت نشده و مخلوط به حرام است با توجه به تأکیدات وارد در روایات

مبنی بر عدم استفاده از آن ، به سبب آلوده کردن روح انسان جایز است ؟

ج : بر آنان واجب است که هنگام مشاهده ترک معروف یا انجام حرام توسط پدر و مادر یا شوهر، به امر به معروف و نهی از منکر در صورت تحقق شرائط آن مبادرت کنند، ولی تصرّف در اموال آنان اشکال ندارد، مگر آنکه یقین به وجود خمس یا زکات در خصوص مالی که مصرف می کنند، داشته باشند، که در این صورت واجب است که از ولی «امر خمس و

زکات نسبت به آن مقدار اجازه بگیرند.

س ۱۰۷۰: روش مناسبی که بهتر است فرزند در برابر پدر و مادری که بر اثر عدم اعتقاد کامل به تکالیف دینی، به آنها اهمیت نمی دهند، اتخاذ نماید، کدام است؟

ج: واجب است که با زبان نرم و مراعات احترام ایشان به عنوان پدر و مادر، آنان را امر به معروف و نهی از منکر کند.

س ۱۰۷۱: برادر من مسائل شرعی و اخلاقی را رعایت نمی کند و تا کنون نصیحت در او تأثیری نداشته است، وظیفه من هنگام مشاهده رفتارهای او چیست؟

ج: واجب است از اعمال خلاف شرع وی اظهار تنفر کنید و او را به هر روش برادرانه ای که مفید و مؤثر می دانید، موعظه کنید، ولی قطع رحم، جائز نیست.

س ۱۰۷۲: رابطه با اشخاصی که در گذشته مرتکب اعمال حرامی مانند شرب خمر شده اند، چگونه باید باشد؟

ج: معیار وضعیت فعلی اشخاص است، اگر از آنچه انجام داده اند، توبه کرده باشند، معاشرت با آنان مانند معاشرت با سایر مؤمنین است. ولی کسی که در حال حاضر هم مرتکب حرام می شود، باید او را از طریق نهی از منکر از آن کار منع کرد، و اگر از انجام فعل حرام اجتناب نمی کند مگر با دوری جستن از او، قطع رابطه و ترک معاشرت با وی از باب نهی از منکر واجب می شود.

س ۱۰۷۳: با توجه به هجوم مستمر فرهنگ غربی که در تضاد با اخلاق اسلامی است، و رواج بعضی از عاداتهای غیر اسلامی، مثل به گردن آویختن صلیب طلائی توسط بعضی از مردان، و یا استفاده بعضی از زنان از مانتو با رنگ های زننده، و یا استفاده بعضی از مردان و زنان، از زیور آلات و عینک های تیره و ساعت هایی که جلب نظر می کند و استفاده از آنها نزد عرف مردم قبیح است، و عده ای از آنها حتی بعد از امر به معروف و نهی از منکر هم اصرار بر کار خود دارند، امیدواریم حضرت تعالی روشی را که باید در برابر این افراد در پیش گرفت، بیان فرمائید.

ج: پوشیدن طلا یا آویختن آن به گردن بر مردان مطلقاً حرام است، و پوشیدن لباسهایی که از نظر دوخت یا رنگ یا غیر آن تقلید و ترویج فرهنگ مهاجم غیر مسلمانان در نظر عرف محسوب می شود، جایز نیست. همچنین استفاده از زیور آلاتی که استعمال آن تقلید از فرهنگ تهاجمی دشمنان اسلام و مسلمین محسوب شود، جایز نیست، و بر دیگران واجب است که در برابر اینگونه مظاهر فرهنگی تقلیدی از بیگانگان مبادرت به نهی از منکر زبانی کنند.

س ۱۰۷۴: گاهی مشاهده می کنیم که دانشجوی دانشگاهی و یا کارمندی مرتکب فعل حرام می شود، حتی بعد از تذکرات و راهنمایی های مکرر هم از کار خود دست برنمی دارد، بلکه بر انجام کارهای زشت که باعث ایجاد جو فاسد در دانشگاه است، اصرار می ورزد، نظر شریف جنابعالی درباره اعمال بعضی از مجازاتهای اداری مؤثر مثل ثبت در پرونده آنها چیست؟

ج : با مراعات نظام داخلی دانشگاه اشکال ندارد، و بر جوانان عزیز لازم است که

مسأله امر به معروف و نهی از منکر را جدی گرفته و شرائط و احکام شرعی آن را به دقت بیاموزند و این اصل را عام و فراگیر نموده و روش های اخلاقی و مؤثر را برای تشویق فعل معروف و جلوگیری از ارتکاب محرمات به کار بگیرند، و از استفاده از آن برای اغراض شخصی باید خودداری نمایند و بدانند که این راه بهترین و مؤثرترین روش برای ترویج کار خیر و جلوگیری از شر است. خداوند شما را به آنچه رضای او در آن است، موفق بدارد.

س ۱۰۷۵: آیا جواب ندادن به سلام کسی که فعل حرام انجام می دهد، برای تنبیه او جایز است؟

ج: جواب سلامِ مسلمان شرعاً واجب است، ولی اگر بر خودداری از جواب سلام به قصد نهی از منکر، عرفاً نهی و منع از منکر صدق کند، جایز است.

س ۱۰۷۶: اگر برای مسئولین به طور قطعی ثابت شود که بعضی از کارمندان ادارات در خواندن نماز کوتاهی کرده و یا اصلاً نماز نمی خوانند و نصیحت و راهنمایی هم تأثیری نداشته باشد، در برابر اینگونه افراد چه وظیفه ای دارند؟

ج: در عین حال واجب است که از تأثیر مداومت بر امر به معروف و نهی از منکر با رعایت شرائط آن غفلت نکنند، در صورت ناامیدی از تأثیر امر به معروف نسبت به آنان، اگر بر حسب مقررات قانونی محروم ساختن اینگونه افراد از مزایای شغلی مجاز باشد، باید در مورد آنان اجرا شود و به آنان تذکر هم داده شود که این محرومیت بر اثر سستی و کوتاهی شان در انجام این فریضه الهی اتخاذ شده است.

مسائل متفرقه امر به معروف و نهی از منکر

س ۱۰۷۷: خواهرم مدتی است با مردی ازدواج کرده که نماز نمی خواند و چون همیشه در جمع ما حضور دارد، مجبور به صحبت و معاشرت با وی هستم و گاهی بنا به درخواست خودش او را در بعضی از کارها کمک می کنم، سؤال من این است که آیا شرعاً برای من سخن گفتن با وی و معاشرت و یاری کردن او جایز است؟ و نسبت به او چه تکلیفی دارم؟

ج: بر شما به جز مداومت بر امر او به معروف و نهی وی از منکر، در صورت تحقق شرائط آن، چیزی واجب نیست، و معاشرت و یاری کردن او اگر سبب تشویق بیشتر او بر ترک نماز نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۰۷۸: اگر رفت و آمد و معاشرت علمای اعلام با ظالمین و سلاطین جور باعث کاهش ظلم شان شود، آیا جایز است یا خیر؟

ج: اگر برای عالم در این موارد ثابت شود که ارتباط او با ظالم منجر به منع ظلم او می شود و در نهی وی از منکر مؤثر است و یا مسأله مهمی مستلزم اهتمام و پیگیری آن نزد ظالم باشد، اشکال ندارد.

س ۱۰۷۹: چند سالی است که ازدواج کرده ام و به مسائل شرعی و امور دینی فراوانی می دهم و مقلد امام راحل

«قدس سره» هستم، ولی متأسفانه همسرم به مسائل دینی چندانی نمی دهد، گاهی بعد از مشاجره لفظی، یک بار نماز می خواند، ولی باز دوباره ترک

می کند و این رفتار او مرا بسیار رنج می دهد، وظیفه من در برابر او چیست؟

ج: وظیفه شما فراهم نمودن زمینه اصلاح او به هر وسیله ممکن است، و باید از هر گونه خشونت که حاکی از بد اخلاقی و ناسازگاری شما باشد، خود داری کنید، و اطمینان داشته باشید که شرکت در مجالس دینی و رفت و آمد با خانواده های متدین تأثیر بسیار زیادی در اصلاح او دارد.

س ۱۰۸۰: اگر مرد مسلمانی با استناد به قرائنی اطلاع پیدا کند که همسرش با اینکه چندین فرزند دارد، به طور پنهانی مرتکب اعمال خلاف عفت می شود، ولی دلیل شرعی برای اثبات آن مثل شاهی که حاضر به شهادت دادن باشد، در اختیار ندارد. با توجه به اینکه فرزندان او تحت تربیت چنین زنی هستند، رفتار وی با او چگونه باید باشد؟ در صورت شناسایی فرد یا افرادی که مرتکب این عمل شنیع و مخالف احکام الهی شده اند، با توجه به اینکه ادله قابل ارائه به دادگاه شرعی بر علیه شان وجود ندارد، چگونه باید با آنان برخورد کرد؟

ج: واجب است از سوء ظن و استناد به قرائن و شواهد ظنی اجتناب شود، و در صورت احراز ارتکاب فعلی که شرعاً حرام است، جلوگیری از آن از طریق تذکر و نصیحت و نهی از منکر واجب است، و اگر نهی از منکر مؤثر نباشد، در صورت وجود دلایل اثبات کننده، می توان به مراجع قضائی مراجعه کرد.

س ۱۰۸۱: آیا دختر می تواند پسر جوانی را راهنمایی کرده و با رعایت موازین اسلامی به او در درس و غیر آن کمک کند؟

ج: در فرض سؤال اشکال ندارد، ولی باید از فریب و وسوسه های شیطانی جداً پرهیز شود، و احکام شرع در این رابطه مانند خلوت نکردن با اجنبی مراعات گردد.

س ۱۰۸۲: اگر کارکنان ادارات و مؤسسات در محل کار خود ارتکاب تخلفات اداری و شرعی را توسط مسئولین ما فوق مشاهده کنند، چه وظیفه ای دارند؟ اگر کارمندی خوف داشته باشد که در صورت مبادرت به نهی از منکر ضرری از طرف مسئولین بالاتر متوجه او شود، آیا تکلیف از او ساقط می شود؟

ج: اگر شرایط امر به معروف و نهی از منکر وجود داشته باشد، باید امر به معروف و نهی از منکر کنند، در غیر این صورت تکلیفی در آن مورد ندارند. همچنین با وجود خوف از ضرر هم تکلیف از آنان ساقط می شود، این حکم در مواردی است که حکومت اسلامی حاکم نباشد. ولی با وجود حکومت اسلامی که اهتمام به اجرای این فریضه الهی دارد، بر کسی که قادر بر امر به معروف و نهی از منکر نیست، واجب است که نهادهای مربوطه را که از طرف حکومت برای این کار اختصاص یافته اند، مطلع نماید و تا کنده شدن ریشه های فاسد که فساد آور هم هستند، موضوع را پیگیری کند.

س ۱۰۸۳: اگر در یکی از اداره های دولتی اختلاس از بیت المال صورت بگیرد و این اختلاس استمرار داشته باشد و شخصی این توانائی را در خود ببیند که اگر مسئولیت آن اداره را بر عهده بگیرد، می تواند این وضع را اصلاح کند، و این کار هم

فقط از طریق دادن رشوه به یکی

از کسانی که مسئول آن هستند، امکان پذیر است ، آیا دادن رشوه برای جلوگیری از اختلاس در بیت المال ، که در حقیقت دفع افسد به فاسد است ، جایز است یا خیر؟

ج : وظیفه اشخاصی که از تخلفات قانونی مطلع می شوند، نهی از منکر با رعایت شرائط و ضوابط شرعی آن است ، و توسل به رشوه و راههای غیر قانونی برای هر عملی هر چند به منظور جلوگیری از فساد، جایز نیست . البته ، با فرض وقوع چنین عمل خلاف شرع و قانون در کشوری که نظام اسلامی بر آن حاکم است ، وظیفه مردم به مجرد عجز شخصی از امر به معروف و نهی از منکر ساقط نمی شود، بلکه واجب است که به نهادهای مربوط اطلاع داده و موضوع را پیگیری نمایند.

س ۱۰۸۴: آیا منکرات امور نسبی هستند تا با مقایسه محیط دانشگاه مثلاً با محیطهای بدتر از آن ، نهی از منکر نسبت به بعضی از منکرات ترک شود و جلوی آن به دلیل اینکه نسبت به سایر منکرات حرام و منکر محسوب نمی شود، گرفته نشود؟

ج : منکرات از این جهت که منکر هستند، فرقی بین آنها نیست ، ولی در عین حال ممکن است که بعضی از آنها در مقایسه با منکرات دیگر دارای حرمت شدیدتری باشد. به هر حال نهی از منکر برای کسی که شرائط آن را احراز کرده ، یک وظیفه شرعی است و ترک آن جایز نیست ، و در این حکم بین منکرات و محیطهای دانشگاهی و غیر دانشگاهی تفاوتی وجود ندارد.

س ۱۰۸۵: مشروبات الکلی که در حوزه های مأموریتی متخصصین بیگانه که گاهی در بعضی از مؤسسات کشور اسلامی کار می کنند، یافت می شود و آن را در منازل یا محل اختصاصی سکونت خود تناول می کنند، و همچنین آماده کردن گوشت خوک و خوردن آن توسط آنان چه حکمی دارد؟ و ارتکاب اعمال منافی عفت و ارزشهای حاکم بر مردم ، توسط آنان دارای چه حکمی است ؟ مسئولین کارخانه ها و اشخاصی که با آنان در ارتباط هستند، چه تکلیفی دارند؟ بعد از اعلام به مسئولین کارخانه ها و نهادهای مربوطه در آن استان ، اگر هیچ گونه اقدامی انجام ندهند، تکلیف چیست ؟

ج : بر مسئولین مربوطه واجب است که به آنان دستور دهند که از تظاهر به اموری مثل شرابخواری ، خوردن گوشت های حرام خودداری کنند و آنان را از خوردن علنی آنها منع نمایند. ولی اموری که با عفت عمومی منافات دارد، به هیچ وجه نباید به آنان اجازه انجام آن داده شود. به هر حال ، از طرف مسئولین مربوطه باید تدابیر مناسبی در این باره اتخاذ شود.

س ۱۰۸۶: بعضی از برادران برای امر به معروف و نهی از منکر و نصیحت و ارشاد به مکانهایی می روند که ممکن است زنان بی حجاب در آنجا حضور داشته باشند، آیا از آنجا که برای امر به معروف به آنجا رفته اند، نگاه کردن به زنهای بی حجاب برای آنان جایز است ؟

ج : نگاه اول اگر بدون قصد باشد، اشکال ندارد، ولی نگاه عمدی به غیر از صورت و دست ها تا میج جایز نیست ، هر چند به قصد امر به معروف باشد.

س ۱۰۸۷: وظیفه جوانان مؤمن در دانشگاه‌های مختلط در برابر مفاسدی که در بعضی از آن مکانها مشاهده می کنند، چیست

؟

ج: بر آنان واجب است که ضمن دوری جستن از ابتلا به مفساد، در صورت تمکن و تحقق شرائط امر به معروف و نهی از منکر مبادرت به انجام این فریضه کنند.

جهاد

س ۱۰۸۸: جهاد ابتدائی در زمان غیبت امام معصوم « علیه السلام » چه حکمی دارد؟ آیا جایز است که فقیه جامع الشرائط مبسوط الید (ولی امر مسلمین) حکم به آن کند؟

ج: بعید نیست که حکم به جهاد ابتدائی توسط فقیه جامع الشرائطی که متصدی ولایت امر مسلمین است، در صورتی که مصلحت آن را اقتضا کند، جایز باشد، بلکه این نظر اقوی است.

س ۱۰۸۹: اقدام به دفاع از اسلام هنگام تشخیص خطر برای اسلام، بدون رضایت والدین چه حکمی دارد؟

ج: دفاع از اسلام و مسلمین واجب است و متوقف بر اذن والدین نیست، ولی در عین حال سزاوار است که انسان تا می تواند رضایت آنان را جلب کند.

س ۱۰۹۰: آیا اهل کتابی که در کشورهای اسلامی زندگی می کنند، حکم اهل ذمه را دارند؟

ج: آنان تا زمانی که مطیع قوانین و مقررات دولت اسلامی که در حمایت آن زندگی می کنند، باشند و کاری که منافی با امان است، انجام ندهند، حکم معاهد را دارند.

س ۱۰۹۱: آیا جایز است که یکی از مسلمانان یک کافر کتابی یا غیر کتابی، اعم از زن یا مرد را در سرزمین کفر یا سرزمین مسلمانان به تملک خود در آورد؟

ج: این کار جایز نیست، هر گاه کفار به سرزمین اسلامی حمله کنند و کسانی از آنان به دست مسلمین اسیر شود، سرنوشت اسیران جنگی در دست حاکم اسلامی است و آحاد مسلمانان حق تعیین سرنوشت اسراء را ندارند.

س ۱۰۹۲: اگر فرض کنیم که حفظ اسلام ناب محمدی « صلی الله علیه و آله » متوقف بر ریختن خون نفس محترمی باشد، آیا این کار جایز است؟

ج: ریختن به ناحق خون نفس محترمه شرعاً حرام است و با احکام اسلام ناب محمدی « صلی الله علیه و آله » تعارض دارد. بنا بر این سخن مزبور که حفظ اسلام ناب محمدی متوقف بر ریختن خون انسان بیگناهی باشد، بی معنی است، ولی اگر منظور از آن اقدام مکلف به جهاد فی سبیل الله عزت آلاؤه و دفاع از اسلام ناب محمدی در مواردی که احتمال کشته شدن او وجود دارد، باشد، این فرض موارد مختلفی دارد، اگر مکلف طبق تشخیص خود احساس کند که کیان اسلام در خطر است، باید برای دفاع از اسلام قیام کند، حتی اگر در معرض کشته شدن باشد.

ملحقات رساله آيت الله (خوئي) با حاشيه آيات عظام: (تبريزي) و (سيستاني)

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

اشاره

مسأله من أعظم الواجبات الدينيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال الله تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم [١]: كيف بكم إذا فسدت نساؤكم، وفسق شبابكم، و لم تأمروا بالمعروف و لم تنهوا عن المنكر» ف قيل له: و يكون ذلك يا رسول الله؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: نعم فقال: كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر، و نهيتم عن المعروف ف قيل له: يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و يكون ذلك؟ فقال: نعم و شر من ذلك كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكراً و المنكر معروفاً؟

و قد ورد عنهم عليهم السلام: أن بالأمر بالمعروف تقام الفرائض و تأمن المذاهب، و تحل المكاسب، و تمنع [٢] المظالم، و تعمر الأرض و ينتصف للمظلوم من الظالم، و لا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف، و نهوا عن المنكر، و تعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزع منكم البركات و سلط بعضهم على بعض، و لم يكن لهم ناصر في الأرض و لا في السماء.

مسأله يجب الأمر بالمعروف الواجب، و النهي عن المنكر وجوباً كفاً، إن قام به واحد سقط عن غيره [٣] و إذا لم يُقم به واحد أثم الجميع و استحقوا العقاب.

[١] (من سيستاني)

: (روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنه قال: ..

[٢] (من سيستاني)

: (قد روى عنهم عليه السلام: ..

[٣] (من تبريزي)

: (الغرض في مورد الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر ائتمار الأمور و انتهاء المنهي، فما دام لم يحصل هذا الغرض و احتمال حصوله بأمر الغير أو نهيه فالسقوط غير محرز ..

(: مسأله ىجب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر مع كون المعروف واجباً و المنكر حراماً و فى كون وجوبه عينياً أو كفاًئياً و جهان و لا يبعد الأول فى إظهار الكراهه قولاً أو فعلاً و الثانى فيما يتوقف على اعمال القدره كالضرب و الحبس ممّا كان من وظائف المٌحتسب فى بعض الازمنه السالفه.

مسأله إذا كان المعروف مستحباً كان الأمر به مستحباً، فإذا أمر به كان مستحباً للثواب ، و إن لم يأمر به لم يكن عليه اثم و لا عقاب [١] مسأله يشترط فى وجوب الأمر بالمعروف الواجب ، و النهى عن المنكر أمور:

الأول : معرفه المعروف و المنكر و لو اجمالاً فلا- يجبان على الجاهل بالمعروف و المنكر [٢] الثانى : احتمال ائتمار المأمور بالمعروف بالأمر، و انتهاء المنهى عن المنكر بالنهى ، فإذا لم يحتمل ذلك ، و علم أن الشخص الفاعل لا يبالي بالأمر أو النهى ، و لا يكثرث بهما لا يجب عليه شىء [٣] الثالث : أن يكون الفاعل مصراً على ترك المعروف و ارتكاب المنكر، فإذا كانت اماره على الافلاع ، و ترك الاصرار لم يجب شىء ، بل لا يبعد عدم الوجوب بمجرد احتمال ذلك ، فمن ترك واجباً، أو فعل حراماً و لم يعلم أنه مصر على ترك الواجب ، أو فعل الحرام ثانياً، أو أنه منصرف عن ذلك أو نادم عليه لم يجب عليه شىء ، هذا بالنسبه إلى من ترك المعروف ، أو ارتكب بالمنكر خارجاً. و أما من يريد ترك المعروف ، أو ارتكاب المنكر فيجب أمره بالمعروف و نهيه عن المنكر، و إن لم يكن قاصداً إلا المخالفه مره واحده [٤] الرابع : أن يكون المعروف و المنكر منجزاً فى حق الفاعل ، فإن كان معذوراً فى فعله المنكر، أو تركه المعروف ، لاعتقاد أن ما فعله مباح و ليس بحرام ، أو أن ما تركه ليس بواجب ، و كان معذوراً فى ذلك للاشتباه فى الموضوع ، أو الحكم اجتهاداً أو تقليداً لم يجب شىء [٥] الخامس : أن لا يلزم من الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ضرر فى النفس ، أو فى العرض ، أو فى المال ، على الأمر أو على غيره من المسلمين ، فإذا لزم الضرر عليه ، أو على غيره من المسلمين لم يجب شىء .

و الظاهر أنه لا فرق بين العلم بلزوم الضرر و الظن به و الاحتمال المعتد به عند العقلاء الموجب لصدق الخوف . هذا فيما إذا لم يحرز تأثير الأمر أو النهى و أما إذا أحرز ذلك فلا بد من رعايه الأهميه، فقد يجب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر مع العلم بترتب الضرر أيضاً، فضلاً عن الظن به أو احتمالاه (٥)

[١] (من سيستانى

): و يلزم أن يراعى فى الأمر بالمستحب أن لا يكون على نحو يستلزم ايذاء المأمور أو إهانته ، كما لا بدّ من الاقتصار فيه على ما لا يكون ثقیلاً عليه بحيث يزهده فى الدين ، و هكذا الحال فى النهى عن المكروه .

[٢] (من سيستانى

): و لكن قد يجب التعلم مقدمه للأمر بالأول و النهى عن الثانى ..

[٣] (من سيستانى

): على المشهور، و لكن لا يترك الاحتياط بإظهار الكراهه فعلاً او قولاً و لو مع عدم احتمال الارتداع به ..

[٤] (من سيستاني

(: الثالث : أن يكون الفاعل مصراً على ترك المعروف و ارتكاب المنكر، فإذا كانت اماره على ارتداع العاصي عن عصيانه لم يجب شيء ، بل لا يبعد عدم الوجوب بمجرد احتمال ذلك ، فمن ترك واجباً أو فعل حراماً و احتمال كونه منصرفاً عنه أو نادماً عليه لم يجب شيء ، هذا و اعتبار الاصرار لعله المشهور بين الفقهاء و لكن الظاهر كفايه احراز عزمه على ترك المعروف و فعل المنكر حدوداً أو بقاءً بحيث يكون توجيه الامر أو النهي الشخصى اليه فى محله عند العقلاء و لو لم يكن متلبساً بالمعصيه فضلاً عن توقف الوجوب على الاصرار ..

[٥] (من تبريزى

(: هذا فيما يحرز اهتمام الشارع بوقوع الفعل او تركه بحيث لا يرضى بالترك او الفعل اصلاً و الا لزم الارشاد و لو كان الفاعل معذوراً فى ارتكابه ..

[٦] (من سيستاني

(: الخامس : إن لا يلزم من الامر بالمعروف و النهي عن المنكر ضرر على الأمر فى نفسه أو عرضه أو ماله المعتد به و كذا لا يلزم منه وقوعه فى حرج لا يتحملة فاذا لزم الضرر أو الحرج ، لم يجب عليه ذلك الا اذا احرز كونه بمثابة من الأهميه عند الشارع المقدس يهون دونه تحمل الضرر أو الحرج ، و الظاهر أنه لا فرق فيما ذكر بين العلم بلزوم الضرر أو الظن به أو الاحتمال المعتد به عند العقلاء الموجب لصدق الخوف . و إذا كان فى الامر بالمعروف أو النهي عن المنكر خوف الاضرار ببعض المسلمين فى نفسه أو عرضه أو ماله المعتد به فالظاهر سقوط وجوبهما، نعم إذا كان المعروف و المنكر من الامور المهمه شرعاً فلا بد من الموازنه بين الجانبين بلحاظ قوه الاحتمال و أهميه المحتمل فربما لا يحكم بسقوط الوجوب و ربما يحكم به .

مسأله لا- يختص وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصنف من الناس دون صنف ، بل يجب عند اجتماع الشرائط المذكوره على العلماء وغيرهم ، و العدول و الفساق ، و السلطان و الرعيه ، و الأغنياء و الفقراء ، و قد تقدم أنه إن قام به واحد سقط الوجوب عن غيره و إن لم يقم به أحد أثم الجميع ، و استحقوا العقاب [١] مسأله للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراتب :

الأولى : الانكار بالقلب ، بمعنى إظهار كراهه المنكر، أو ترك المعروف ، إما بإظهار الانزعاج من الفاعل [٢] أو الاعراض و الصدّ عنه ، أو ترك الكلام معه ، أو نحو ذلك من فعل أو ترك يدل على كراهه ما وقع منه [٣] الثانيه: الانكار باللسان و القول ، بأن يعظه ، و ينصحه [٤] و يذكر له ما أعد الله سبحانه للعاصيين من العقاب الأليم و العذاب فى الجحيم ، أو يذكر له ما أعد الله تعالى للمطيعين من الثواب الجسيم و الفوز فى جنات النعيم [٥] الثالثه: الانكار باليد بالضرب المؤلم الرادع عن المعصيه [٦] و لكل واحده من هذه المراتب مراتب أخف و أشد ، و المشهور الترتب بين هذه المراتب ، فإن كان اظهار الانكار القلبي كافياً فى الزجر اقتصر عليه ، و إلا- أنكر باللسان ، فإن لم يكف ذلك أنكره بيده ، و لكن الظاهر أن القسمين الأولين فى مرتبه واحده فيختار الأمر أو الناهى ما يحتمل التأثير منهما، و قد يلزمه الجمع بينهما. و أما القسم الثالث فهو مترتب على عدم تأثير الأولين ، و الأحوط فى هذا القسم الترتيب بين مراتبه فلا ينتقل إلى الأشد، إلا إذا لم يكف الأخف [٧]

[١] (من سيستانى

:الأولى : إن يأتي بعمل يظهر به انزجاره القلبي و كراهته للمنكر أو ترك المعروف ، كإظهار الانزعاج من الفاعل ..

[٢] (من سيستانى

:الأولى : إن يأتي بعمل يظهر به انزجاره القلبي و كراهته للمنكر أو ترك المعروف ، كإظهار الانزعاج من الفاعل ..

[٣] (من تبريزى

: تفسير الإنكار بالقلب بما ذكره و اختلافه عن الإنكار باللسان يقتضى تقديم المرتبه الثانيه على الأولى إذا كان المراد من الإنكار باللسان الوعظ و الترغيب و التذكير بوعد الله و وعيده ..

[٤] (من سيستانى

: الثانيه: الامر و النهي باللسان و القول ، بأن يعظ الفاعل و ينصحه ..

[٥] (من سيستانى

: و منه التغليظ فى الكلام و الوعيد على المخالفه و عدم الاقلاع عن المعصيه بما لا يكون كذباً ..

[٦] (من سيستانى

:الثالثه: اعمال القدره فى المنع عن ارتكاب المعصيه بفرك الاذن أو الضرب أو الحبس و نحو ذلك ، و فى جواز هذه المرتبه من غير إذن الامام عليه السلام او نائبه اشكال ..

[٧] (من سيستانى

:الاحوط بل الاقوى فى الاقسام الثلاثه الترتيب بين مراتبها فلا ينتقل إلى الاشد إلا اذا لم يكف الاخف ايذاءً أو هتكاً، و ربما يكون بعض ما تتحقق به المرتبه الثانيه اخف من بعض ما تتحقق به المرتبه الأولى ، بل ربما يتمكن البصير الفطن أن يردع العاصى عن معصيته بما لا يوجب ايذاءه أو هتكه فيتعين ذلك .

مسأله إذا لم تكف المراتب المذكوره فى ردع الفاعل ففى جواز الانتقال إلى الجرح و القتل وجهان ، بل قولان أقواهما العدم ، و كذا إذا توقف على كسر عضو من يد أو رجل أو غيرهما، أو اعباه عضو كشلل أو إعوجاج أو نحوهما، فإن الأقوى عدم جواز ذلك ، و إذا أدى الضرب إلى ذلك خطأ أو عمداً فالأقوى ضمان الأمر و الناهى لذلك ، فتجرى عليه أحكام الجنايه العمديه إن كان عمداً، و الخطأيه إن كان خطأ. نعم يجوز للامام و نائبه ذلك إذا كان يترتب على معصيه الفاعل مفسده أهم من جرحه أو قتله ، و حينئذ لا ضمان عليه .

مسأله يتأكد وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فى حق المكلف بالنسبه إلى أهله ، فيجب عليه إذا رأى منهم التهاون فى الواجبات ، كالصلاه و أجزاءها و شرائطها، بأن لا يأتوا بها على وجهها، لعدم صحه القراءه و الاذكار الواجبه، أو لا يتوضأوا وضوءاً صحيحاً أولاً يطهروا أبدانهم و لباسهم من النجاسه على الوجه الصحيح ، أمرهم بالمعروف على الترتيب المتقدم ، حتى يأتوا بها على وجهها، و كذا الحال فى بقيه الواجبات ، و كذا إذا رأى منهم التهاون فى المحرمات كالغيبه و النميمه، و العدوان من بعضهم على بعض ، أو على غيرهم ، أو غير ذلك من المحرمات ، فإنه يجب أن ينهاهم عن المنكر حتى ينتهوا عن المعصيه.

مسأله إذا صدرت المعصية من شخص من باب الاتفاق ، و علم أنه غير مصر عليه [١] لكنه لم يتب منها وجب أمره بالتوبه، فإنها من الواجب ، و تركها كبيره موبقه [٢] هذا مع التفات الفاعل إليها، أما مع الغفله ففى وجوب أمره بها إشكال و الأحوط استحباباً ذلك .

فأئده:

قال بعض الأكابر قدس سره : إن من أعظم أفراد الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و أعلاها و أتقنها و أشدها، خصوصاً بالنسبه إلى رؤساء الدين أن يلبس رداء المعروف واجبه و مندوبه ، و ينزع رداء المنكر محرمه و مكروهه ، و يستكمل نفسه بالأخلاق الكريمة، و ينزهها عن الأخلاق الذميمة، فإن ذلك منه سبب تام لفعل الناس المعروف و نزعهم المنكر خصوصاً إذا أكمل ذلك بالمواعظ الحسنه المرغبه و المرهبه، فإن لكل مقام مقالاً، و لكل داء دواءً، و طب النفوس و العقول أشد من طب الأبدان بمراتب كثيره، و حينئذ يكون قد جاء بأعلى أفراد الامر بالمعروف و النهى عن المنكر.

ختام و فيه مطلبان :

المطلب الأول : فى ذكر أمور هى من المعروف :

منها : الاعتصام بالله تعالى ، قال الله تعالى : «وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» و قال أبو عبد الله عليه السلام [٣]: «أوحى الله عز و جل إلى داود: ما اعتصم بى عبد من عبادى ، دون أحد من خلقى عرفت ذلك من نيتته ، ثم تكيده السماوات و الأرض و من فيهن إلا جعلت له المخرج من بينهن».

و منها : التوكل على الله سبحانه ، الرؤوف الرحيم بخلقه العالم بمصالحه و القادر على قضاء حوائجهم . و إذا لم يتوكل عليه تعالى فعلى من يتوكل أعلى نفسه ، أم على غيره مع عجزه و جهله ؟ قال الله تعالى : «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» و قال أبو عبد الله عليه السلام [٤]: «الغنى و العز يجولان ، فإذا ظفرا بموضع من التوكل أوطنا».

و منها : حسن الظن بالله تعالى ، قال أمير المؤمنين عليه السلام [٥] فيما قال : «و ألقى لا إله إلا هو لا يحسن ظن عبد مؤمن بالله إلا كان الله عند ظن عبده المؤمن ، لأن الله كريم بيده الخير يستحي أن يكون عبده المؤمن قد أحسن به الظن ، ثم يخلف ظنه و رجاءه ، فأحسنوا بالله الظن و ارغبوا إليه».

[١] (من سيستانى

[٢] (من سيستاني

):فانها واجبه عقلاً لحصول الأمن من الضرر الأخرى بها ..

[٣] (من سيستاني

): روى عن ابى عبد الله عليه السلام : أنه قال : ..

[٤] (من سيستاني

): روى عن ابى عبد الله عليه السلام أنه قال : ..

[٥] (من سيستاني

): فعن امير المؤمنين عليه السلام ..

و منها : الصبر عند البلاء، و الصبر عن محارم الله ، قال الله تعالى : «إِنَّمَا يُؤَفِّى الصَّابِرُونَ - أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» و قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى حديث [١]: «فاصبر فإن فى الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، و اعلم أن النصر مع الصبر، و أن الفرج مع الكرب ، فإن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً»، و قال أمير المؤمنين عليه السلام [٢]: « لا يعدم الصبر الظفر و إن طال به الزمان »، و قال عليه السلام [٣]: «الصبر صبران : صبر عند المصيبة حسن جميل ، و أحسن من ذلك الصبر عند ما حرم الله تعالى عليك».

و منها : العفة، قال أبو جعفر عليه السلام [٤]: « ما عباده أفضل عند الله من عفه بطن و فرج»، و قال ابو عبد الله عليه السلام [٥]: « إنما شيعه جعفر عليه السلام من عف بطنه و فرجه ، و اشتد جهاده ، و عمل لخالقه ، و رجا ثوابه ، و خاف عقابه ، فإذا رأيت أولئك فأولئك شيعه جعفر عليه السلام».

و منها : الحلم ، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم [٦]: « ما أعز الله بجهل قط و لا أذل بحلم قط»، و قال أمير المؤمنين عليه السلام [٧]: «أول عوض الحليم من حلمه أن الناس أنصاره على الجاهل» و قال الرضا عليه السلام : « لا يكون الرجل عابداً حتى يكون حليماً».

و منها : التواضع ، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم [٨]: « من تواضع لله ، رفعه الله و من تكبر خفضه الله ، و من اقتصد فى معيشته رزقه الله و من بذر حرمه الله ، و من أكثر ذكر الموت أحبه الله تعالى».

و منها : انصاف الناس ، و لو من النفس قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم [٩]: «سيد الأعمال انصاف الناس من نفسك و مواساه الأخ فى الله تعالى على كل حال».

[١] (من سيستانى

: روى عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى حديث إنه قال : ..

[٢] (من سيستانى

: عن امير المؤمنين عليه السلام إنه قال : ..

[٣] (من سيستانى

: عنه عليه السلام ايضاً : ..

[٤] (من سيستانى

(: عن ابى جعفر عليه السلام : ..

[5] (من سيستانى

(: عن ابى عبد الله عليه السلام : ..

[6] (من سيستانى

(: روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ..

[7] (من سيستانى

(: عن امير المؤمنين عليه السلام أنه قال : ..

[8] (من سيستانى

(: روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ..

[9] (من سيستانى

(: روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ..

و منها : اشتغال الانسان بعيبه عن عيوب الناس ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [١]: «طوبى لمن شغله خوف الله عز وجل عن خوف الناس ، طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب المؤمنين» وقال صلى الله عليه وآله [٢]: « إن أسرع الخير ثواباً البر، و إن أسرع الشر عقاباً البغي ، و كفى بالمرء عيباً أن يبصر من الناس ما يعمى عنه من نفسه ، و أن يعير الناس بما لا يستطيع تركه ، و أن يؤذى جليسه بما لا يعنيه».

و منها : إصلاح النفس عند ميلها إلى الشر، قال امير المؤمنين عليه السلام [٣]: « من أصلح سريره أصلح الله تعالى علانيته ، و من عمل لدينه كفاه الله دنياه ، و من أحسن فيما بينه و بين الله أصلح الله ما بينه و بين الناس».

و منها : الزهد فى الدنيا و ترك الرغبه فيها ، قال أبو عبد الله عليه السلام [٤]: « من زهد فى الدنيا أثبت الله الحكمة فى قلبه ، و انطلق بها لسانه ، و بصره عيوب الدنيا داءها و دواءها، و أخرجها منها سالماً إلى دار السلام»، و قال رجل قلت لابي عبد الله عليه السلام [٥]: «إني لا ألقاك إلا فى السنين فاوصنى بشىء حتى آخذ به؟ فقال عليه السلام: «أوصيك بتقوى الله ، و الورع و الاجتهاد، و إياك أن تطمع إلى من فوقك ، و كفى بما قال الله عز وجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «وَلَا تَمِدَّنْ عَيْنَيْكَ - إلى ما مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» و قال تعالى: «فَلَا تُعْجِبْكَ - أَمْوَالُهُمْ وَ لَا أَوْلَادُهُمْ» فإن خفت ذلك فاذكر عيش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإنما كان قوته من الشعير، و حلواه من التمر و وقوده من السعف إذا وجدته . و إذا أصبت بمصيبه فى نفسك أو مالك أو ولدك فاذكر مصابك برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن الخلائق لم يصابوا بمثله قط».

المطلب الثانى : فى ذكر بعض الأمور التى هى من المنكر:

منها : الغضب ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [٦]: «الغضب يفسد الإيمان كما يفسد الخل العسل» و قال أبو عبد الله عليه السلام [٧]: «الغضب مفتاح كل شر» و قال أبو جعفر عليه السلام [٨]: « إن الرجل ليغضب فما يرضى أبداً حتى يدخل النار، فأیما رجل غضب على قومه و هو قائم فليجلس من فوره ذلك ، فإنه سيذهب عنه رجس الشيطان ، و أيما رجل غضب على ذى رحم فليدن منه فليمسه ، فإن الرحم إذا مست سكنت».

و منها : الحسد، قال أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام [٩]: « إن الحسد لياكل الإيمان كما تأكل النار الحطب»، و قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [١٠] ذات يوم لأصحابه: «إنه قد دب إليكم داء الأمم من قبلكم ، و هو الحسد ليس بحالق الشعر، و لكنه حالق الدين ، و ينجى فيه أن يكف الإنسان يده ، و يخزن لسانه ، و لا يكون ذا غمز على أخيه المؤمن».

(: عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ..

[۲] (من سيستاني

(: و عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ..

[۳] (من سيستاني

(: روى عن امير المؤمنين عليه السلام أنه قال : ..

[۴] (من سيستاني

(: روى عن ابى عبد الله عليه السلام أنه قال : ..

[۵] (من سيستاني

(: روى إن رجلاً قال لابى عبد الله عليه السلام : ..

[۶] (من سيستاني

(: فعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ..

[۷] (من سيستاني

(: عن ابى عبد الله عليه السلام أنه قال : ..

[۸] (من سيستاني

(: عن ابى جعفر عليه السلام : أنه قال : ..

[۹] (من سيستاني

(: فعن ابى جعفر و ابى عبد الله عليهما السلام انهما قالوا: ..

[۱۰] (من سيستاني

(: عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ..

و منها : الظلم ، قال أبو عبد الله عليه السلام [١]: « من ظلم مظلمه أخذ بها في نفسه أو في ماله أو في ولده »، و قال عليه السلام [٢]: « ما ظفر بخير من ظفر بالظلم ، أما أن المظلوم يأخذ من دين الظالم أكثر مما يأخذ الظالم من مال المظلوم ».

و منها : كون الانسان ممن يتقى شره ، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم [٣]: « شر الناس عند الله يوم القيامة الذين يكرمون اتقاء شرهم »، و قال أبو عبد الله عليه السلام [٤]: « و من خاف الناس لسانه فهو في النار » و قال عليه السلام [٥]: « إن أبغض خلق الله عبد اتقى الناس لسانه ». و لنكتف بهذا المقدار.

الدفاع مطابق با فتاوى آيت الله (خوئي) با حاشيه آيت الله (تبريزي)

مسأله يجب على كل مسلم الدفاع عن الدين الإسلامي إذا كان في معرض الخطر، و لا يعتبر فيه إذن الإمام عليه السلام بلا إشكال و لا خلاف في المسأله.

و لا فرق في ذلك بين أن يكون في زمن الحضور أو الغيبه، و إذا قتل فيه جرى عليه حكم الشهيد في ساحه الجهاد مع الكفار، على أساس أنه قتل في سبيل الله الذي قد جعل في صحيحه أبان موضوعاً للحكم المزبور، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « ألدى يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه و لا يغسل إلّا أن يدركه المسلمون و به رمق ثم يموت » الحديث ، و قريب منها صحيحته الثانيه. مسأله تجرى على الأموال المأخوذه من الكفار في الدفاع عن بيضة الإسلام احكام الغنيمه، فإن كانت منقوله تقسيم بين المقاتلين بعد إخراج الخمس ، و إن كانت غير منقوله فهي ملك للأُمَّه على تفصيل تقدّم ، و تدل على ذلك إطلاقات الأدلّه من الآيه و الروايه.

[١] (من سيستاني

: روى عن ابى عبد الله عليه السلام أنه قال : ..

[٢] (من سيستاني

: روى عنه عليه السلام ايضاً : ..

[٣] (من سيستاني

: فعن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال : ..

[٤] (من سيستاني

(: عن ابى عبد الله عليه السلام أنه قال : ..

[٥] (من سيستاني

(: عنه عليه السلام ايضاً: ..

ملحقات رساله امام خمینی با حاشیه آیت الله (نوری) همدانی

سفته

مسأله ۲۸۳۸ سفته دو قسم است: اول سفته حقیقی که شخص بدهکار در مقابل بدهی خود، سفته بدهد، دوم سفته دوستانه که شخص به دیگری می دهد بدون آن که در مقابلش بدهکاری داشته باشد.

مسأله ۲۸۳۹ سفته حقیقی را اگر کسی از بدهکار بگیرد که با دیگری معامله کند به مبلغی کمتر، حرام و باطل است .

مسأله ۲۸۴۰ سفته پول نیست و معامله به خود آن واقع نمی شود بلکه پول ، اسکناس است و معامله به آن واقع می شود و سفته ، برات و قبض است و چکهای تضمینی که در ایران متداول است مثل اسکناس پول است و خرید و فروش نقدی و بدون مدت آن به زیاد و کم مانع ندارد (۱) (۱) (نوری): جایز نیست .

مسأله ۲۸۴۱ کسی که سفته در دست او است اگر از طرف ، پول قرض کند و سفته بدهد که در موعد، بیشتر از آنچه قرض نموده بگیرد، ربا و حرام است ولی اصل قرض صحیح است (۱) (۱) (نوری): اصل قرض هم باطل است .

مسأله ۲۸۴۲ سفته دوستانه را که شخص می دهد به دیگری که نزد ثالثی تنزیل کند و شخص ثالث ، در موعد مقرر حق رجوع داشته باشد به صاحب سفته که شخص اول است به چند وجه می توان تصحیح نمود: اول آن که این امر برگشت کند به این که شخص اول ، وکیل نموده شخص دوم را که در ذمه او معامله کند با شخص سوم و بفروشد به عهده او مقداری اسکناس را که همان مقدار سفته است به معادل همان مقدار و وکیل باشد شخص دوم پولی را که گرفته است به قرض بردارد و شخص اول که قرض دهنده است در موعدی که قرار می دهند، برای مطالبه قرض به شخص دوم رجوع کند، بنا بر این پس از معامله صاحب اول سفته که بدهکار نبود واقعاً، بدهکار می شود به شخص سوم ، و پس از قرض نمودن شخص دوم ، مقداری را که گرفته است از شخص سوم به صاحب اول سفته بدهکار می شود، بنا بر این پس از معامله شخص ثالث در موعد مقرر می تواند به شخص اول رجوع کند و طلب خود را بگیرد و شخص اول پس از

قرض می تواند رجوع کند به شخص دوم در موعد مقرر و طلب خود را بگیرد و اگر متعارف در این سفته ها آن است که اگر شخص اول ، طلب را نداد شخص ثالث به شخص ثانی می تواند رجوع کند، با توجه به این امر شرط ضمنی است و می تواند رجوع کند.

وجه دوم آن که دادن سفته دوستانه را به شخص دوم که با شخص ثالث معامله کند و شخص سوم هم حق داشته باشد رجوع کند به دومی موجب دو امر است . یکی آن که به واسطه دادن سفته ، گیرنده صاحب اعتبار می شود نزد سومی ، از این جهت با خود او معامله می کند و شخص دوم بدهکار می شود به شخص سوم . دوم : آن که به واسطه معهود بودن در نزد این اشخاص شخص اول ملتزم می باشد که مقدار معلوم را اگر شخص دوم ندهد، او بدهد، بنا بر این پس از معامله ، شخص ثالث در موعد می تواند رجوع کند به شخص دوم و اگر او نداد رجوع کند به شخص اول و شخص اول اگر پرداخت ، رجوع کند به شخص دوم و چون این امور معهود است ، قراردادهای ضمنی است و مانع ندارد و بعضی وجوه دیگر نیز برای صحت هست .

مسئله ۲۸۴۳ چون متعارف است در معاملات بانکی و تجاری که هر کس امضاء او در سفته باشد، حق رجوع به او هست اگر سفته دهنده بدهکاری خود را ندهد، بنا بر این قرارداد ضمنی بر این امر است در ضمن معامله و لازم است مراعات آن ، لکن اگر طرف معامله اطلاع بر این معهودیت نداشته باشد نمی شود به او رجوع کرد.

مسئله ۲۸۴۴ اگر برای تأخیر بدهکاری ، طلبکار چه بانکها یا غیر آنها چیزی از بدهکار بگیرد حرام است ، اگر چه بدهکار راضی به آن شود.

مسئله ۲۸۴۵ در مثل اسکناس و دینار کاغذی و سایر پولهای کاغذی مثل دلار و لیره ترکی ، ربای غیر قرضی تحقق پیدا نمی کند و جایز است (۱) معاوضه نقدی بعضی آنها را با بعضی به زیاده و کم ، و در معاوضه نسیه بعضی آنها را با بعضی به زیاده و کم ، در صورتی بی اشکال است که زیاده و کم به حساب مدت نسیه نباشد و اما ربای قرضی در تمام آنها تحقق پیدا می کند و جایز نیست قرض دادن ده دینار به دوازده دینار. (۱) (نوری): معاوضه پولهای کاغذی چه اسکناس و چه غیر اسکناس به زیاد و کم جایز نیست و فروش اوراق قرضه نیز اشکال دارد

احکام سرقفلی

مسئله ۲۸۴۶ کسانی که خانه یادکان یا غیر آنها را از صاحبانش اجاره می کنند، مدت اجاره که به سر رسید حرام است بدون اذن صاحب محل در آنجا اقامت کنند و باید محل را فوراً با عدم رضایت صاحبش تخلیه کنند و اگر نکنند غاصب و ضامن محل ، و ضامن مثل مال الاجاره آن هستند و برای آنها به هیچ وجه حقی شرعاً نیست ، چه مدت اجاره آنها کوتاه باشد یا طولانی و چه بودن آنها در مدت اجاره موجب زیادت ارزش محل

شده باشد یا نه و چه بیرون رفتن از محل ، موجب نقص در تجارتشان باشد یا نه .

مسئله ۲۸۴۷ اگر کسی از مستأجر سابق که مدت اجاره اش گذشته است ، آن محل را اجاره کند، اجاره اش صحیح نیست ، مگر به اجازه صاحب محل و توقفش در محل حرام و غصب است و اگر به محل خسارت وارد شود یا تلف شود، موجب ضمان است برای این شخص و مادامی که توقف نموده است ، باید مثل مال الإجاره را به صاحب محل بپردازد.

مسئله ۲۸۴۸ اگر شخص غاصب که مستأجر سابق است ، چیزی به عنوان سرقفلی از شخصی که محل را به او اجاره داده است بگیرد، حرام است و اگر آنچه را که گرفته است تلف کند یا به حادثه ای تلف شود ضامن دهنده است .

مسئله ۲۸۴۹ اگر محلی را اجاره کند در مدتی و حق داشته باشد که به غیر اجاره دهد در بین مدت و اجاره محل ترقی کند، می تواند آن محل را اجاره دهد به همان مقدار که اجاره کرده است و مقداری هم به عنوان سرقفلی از آن شخص بگیرد که به او اجاره دهد، مثلاً اگر دکانی را اجاره نموده ده سال به ماهی ده تومان و پس از مدتی اجاره محل افزایش پیدا کرد به ماهی صد تومان ، در صورتی که حق اجاره داشته باشد می تواند آنجا را در ما بقی مدت اجاره دهد به ماهی ده تومان و یک هزار تومان مثلاً به رضایت طرفین از آن شخص بگیرد که محل را به او اجاره دهد.

مسئله ۲۸۵۰ اگر محلی را اجاره کند از صاحبش و شرط کند بر او که مدت بیست سال مثلاً قیمت اجاره را بالا نبرد و شرط کند که اگر محل مذکور را به غیر تحویل داد، صاحب محل با شخص ثالث نیز همین نحو عمل کند و اگر ثالث به دیگری تحویل داد، نیز همین نحو عمل کند و اجاره را بالا- نبرد، جایز است از برای مستأجر که محل را به دیگری تحویل دهد و مقداری سرقفلی از او بگیرد که محل را به او تحویل دهد و سرقفلی به این نحو حلال است و دومی به سومی و سومی به چهارمی نیز می تواند به حسب قرار تحویل دهد و از او به این عنوان سرقفلی بگیرد.

مسئله ۲۸۵۱ اگر مستأجر بر موجد شرط کند در ضمن عقد اجاره که مال الإجاره را تا مدتی ، زیاد نکند و حق اخراج او را از محل نداشته باشد و حق داشته باشد به مقداری که اجاره نموده در سال های بعد از او اجاره نماید و بر موجد لازم باشد که اجاره به او بدهد، می تواند مبلغی از او بگیرد یا از غیر او، برای اسقاط حق خود یا برای تخلیه محل و این گونه سرقفلی حلال است .

مسئله ۲۸۵۲ مالک می تواند هر مقداری بخواهد به عنوان سرقفلی از شخص بگیرد که محل را به او اجاره دهد و اگر مستأجر حق اجاره به غیر داشته باشد می تواند از او مقداری بگیرد که اجاره به او بدهد و این نحو سرقفلی مانع ندارد.

معاملات بانکی

مسئله ۲۸۵۳ آنچه اشخاص از بانکها می گیرند به عنوان معامله قرض یا غیر قرض ، در صورتی که معامله به وجه شرعی انجام بگیرد حلال است و مانع ندارد، اگر چه بدانند که در بانکها پولهای حرامی است و احتمال بدهد پولی را که گرفته است از حرام است ، ولی اگر بدانند پولی را که گرفته است حرام است ، یا بعضی از آن حرام است ، تصرف در آن جایز نیست و باید با اذن فقیه معامله مجهول المالک با آن بکنند اگر مالک آن را نتواند پیدا کند و در این مسئله فرقی میان بانکهای خارجی و داخلی و دولتی و غیر دولتی نیست .

مسئله ۲۸۵۴ سپرده های در بانک اگر به عنوان قرض باشد و نفعی در آن قرار نشود، اشکال ندارد و جایز است از برای بانکها که در آن تصرف کنند و اگر نفع ، قرارداد شود، قرارداد نفع حرام و باطل است (۱) ولی اصل قرض صحیح است و بانکها می توانند در آنچه می گیرند تصرف کنند. (۱) (نوری): اگر قرارداد نفع بر اساس صلح یا جعاله که در کتابهای بانکداری بدون ربا ذکر شده است انجام گیرد حلال و صحیح است

مسئله ۲۸۵۵ فرقی نیست در قرار نفع که موجب رباست ، بین آن که صریحاً قرارداد شود یا بنای طرفین در حال قرض به گرفتن نفع باشد؛ پس اگر قانون بانک ، آن باشد که به قرضهایی که می گیرد، سود بدهد و قرض ، مبنی بر این قانون باشد، حرام است .

مسئله ۲۸۵۶ اگر در موردی قرض ، بدون قرار نفع باشد نه به طور صراحت و نه به غیر آن ، قرض صحیح است و اگر چیزی بدون قرار، به قرض دهنده بدهند حلال است .

مسئله ۲۸۵۷ سپرده های (۱) در بانک که به عنوان ودیعه و امانت است اگر مالک اذن ندهد که بانک در آنها تصرف کند، جایز نیست تصرف ، و اگر تصرف کند، ضامن است و اگر اذن بدهد یا راضی باشد، جایز است و اگر بانک چیزی بدهد یا بگیرد به رضایت ، حلال است ، مگر رضای به تصرف برگردد حقیقتاً به قرض ، یعنی تملک به ضامن ، در این صورت اگر چیزی با قرار بدهد، حرام است و ودیعه بانکی ظاهراً از این قبیل است اگر چه به اسم ودیعه باشد. (۱) (نوری): در بانکهای اسلامی سپرده گذاران سپرده های خود را به این عنوان به بانکها می دهند که بانکداران از طرف آنها وکالت دارند که این پولها را به اشخاص تحت عنوان مضاربه یا جعاله یا صلح بدهند و اشخاص نیز با رعایت ضوابط این عقود، این پولها را در مجاری اقتصادی بکار بیندازند و منافع حاصله را بر اساس قرارداد خودشان تقسیم کنند، بنا بر این با رعایت این ضوابط، نه قرض است و نه ودیعه

مسئله ۲۸۵۸ جایزه هایی که بانکها یا غیر آنها برای تشویق قرض دهنده می دهند، یا مؤسسات دیگر برای تشویق خریدار و مشتری می دهند با قرعه کشی ، حلال است و

چیزهایی که فروشنده ها در جوف جنسهای خود می گذارند برای جلب مشتری و زیاد شدن خریدار، مثل سکه طلا در قوطی روغن ، حلال است و اشکال ندارد.

مسأله ۲۸۵۹ حواله های بانکی یا تجاری که به آنها صرف برات گفته می شود مانع ندارد، پس اگر بانک یا تاجر پولی از کسی در محلی بگیرد و حواله بدهد که از بانک یا طرفش در محل دیگر این شخص آن پول را بگیرد و در مقابل این حواله از دهنده چیزی بگیرد مانع ندارد و حلال است ، مثلاً اگر هزار تومان در تهران به بانک بدهد و بانک حواله بدهد که شعبه اصفهان هزار تومان را به این شخص بپردازد. و در مقابل این حواله بانک تهران ده تومان بگیرد، اشکال ندارد و اگر هزار تومان بگیرد و حواله بدهد نهصد و پنجاه تومان از محل دیگر بگیرد اشکال ندارد، چه آن پول را که بانک می گیرد به عنوان قرض بگیرد یا عنوان دیگر و در فرض مذکور اگر زیادی را به عنوان حق العمل بگیرد اشکال ندارد.

مسأله ۲۸۶۰ اگر بانک یا مؤسسه دیگر پولی به شخص بدهد و حواله کند که این شخص پول را در محل دیگر به شعبه بانک یا طرف خود بپردازد پس اگر مقداری به عنوان حق زحمت بگیرد اشکال ندارد و همین طور اگر به عنوان فروش اسکناس به زیادتر باشد، مانع ندارد (۱) و اگر قرض بدهد و قرار نفع بگذارد، حرام است ، اگر چه قرار نفع صریح نباشد و قرض مبنی بر آن باشد، ولی اصل قرض صحیح است (۲) (۱) (نوری): قبلاً گفتیم که فروش اسکناس به زیادتر جایز نیست (۲) (نوری): قبلاً گفته شد که قرض مبنی بر نفع ، حرام و باطل است

مسأله ۲۸۶۱ بانکهای رهنی و غیر آنها اگر قرض بدهند با قرار نفع و چیزی را رهن بگیرند که در سر موعد اگر بدهکار بدهی خود را نپرداخت بفروشند و مال خود را بردارند، این قرض با قرار نفع ، حرام است و قرار نفع باطل است ، ولی اصل قرض و رهن و وکالت در فروش صحیح است و جایز است برای بانک آن را بفروشد و اگر کسی آن را بخرد مالک می شود، و اگر قرار نفع نباشد و حق الزحمه بگیرد و در مقابل قرض رهن بگیرد، مانع ندارد و با مقررات شرعیه فروش رهن و خرید آن مانع ندارد.

احکام بیمه

مسأله ۲۸۶۲ بیمه قرار و عقدی است بین بیمه کننده و مؤسسه یا شرکت یا شخص که بیمه را می پذیرد، و این عقد مثل سایر عقدها محتاج به ایجاب و قبول است و شرایطی که در موجب و قابل و عقد در سایر عقود، معتبر است در این عقد نیز معتبر است و می توان این عقد را با هر لغتی و زبانی اجرا کرد.

مسأله ۲۸۶۳ در بیمه علاوه بر شرایطی که در سایر عقود است از قبیل بلوغ و عقل و اختیار و غیر آنها، چند شرط معتبر است :

۱ - تعیین مورد بیمه که فلان شخص است یا فلان مغازه است یا فلان کشتی یا اتومبیل یا هواپیما است .

۲ تعیین دو طرف عقد که اشخاص هستند، یا مؤسسات، یا شرکتها یا دولت .

۳ - تعیین مبلغی که باید پردازند.

۴ - تعیین اقساطی که باید آن را پردازند، و تعیین زمان اقساط.

۵ - تعیین زمان بیمه که از اول فلان ماه یا سال تا چند ماه یا چند سال .

۶ - تعیین خطرهایی که موجب خسارت می شود، مثل حریق یا غرق یا سرقت یا وفات یا مرض و می توان کلیه آفاتی را که موجب خسارت می شود، قرار دهند.

مسئله ۲۸۶۴ لازم نیست در قرار بیمه میزان خسارت تعیین شود پس اگر قرار بگذارند که هر مقدار خسارت وارد شد، جبران کنند صحیح است .

مسئله ۲۸۶۵ صورت عقد بیمه چند نحو است : یکی آن که بیمه کننده بگوید: به عهده من فلان مقدار که در فلان زمان ، ماهی فلان مقدار بدهم ، در مقابل آن که خسارتی که به مغازه من مثلاً از ناحیه حریق یا دزدی وارد شد، جبران نمایی و طرف قبول کند، یا طرف بگوید بر عهده من خسارتی که به مؤسسه شما وارد می شود از ناحیه حریق یا دزدی مثلاً در مقابل آن که فلان مقدار بدهی و باید تمام قیودی که در مسئله سابق ذکر شد، معلوم شود و قرارداد شود.

مسئله ۲۸۶۶ ظاهراً تمام اقسام بیمه صحیح باشد، با به کار بردن شرایطی که ذکر شد؛ چه بیمه عمر باشد، یا بیمه کالاهای تجارتي ، یا عمارات یا کشتیها و هواپیماها و یا بیمه کارمندان دولت یا مؤسسات ، یا بیمه اهل یک قریه یا شهر. و بیمه ، عقد مستقلی است و می توان به عنوان بعض عقود دیگر از قبیل صلح ، آن را اجرا کرد.

بخت آزمایی

مسئله ۲۸۶۷ بلیطهای بخت آزمایی که متعارف شده است می فروشند به مبلغ معینی ، پس از آن با قرعه کشی به اشخاصی که قرعه به نام آنها بیرون بیاید مبلغ معینی می دهند، خرید و فروش آنها جایز نیست و باطل است و پولی را که در مقابل بلیط می گیرند، حرام است و گیرنده ضامن است و مبلغی که از قرعه کشی به دست می آید، حرام است و شخص گیرنده ضامن صاحبان واقعی آن مبلغ است .

مسئله ۲۸۶۸ فرقی نیست در حرام بودن پول بلیط بین آن که بلیط را بخرند، یا بلیط را بگیرند و پولی بدهند به امید آن که قرعه به اسم آنها بیرون بیاید و در هر دو صورت پول بلیط حرام و پولی که به قرعه دست می آید حرام و موجب ضمان است .

مسئله ۲۸۶۹ اخیراً اسم بلیط بخت آزمایی را عوض کرده اند و به اسم اعانه ملی بلیط را می دهند ولی عمل ، همان عمل است و چون بلیط بخت آزمایی مورد اشکال بوده است و جمعی از خرید آن خودداری می نمودند، سودجویان اسم را برای اغفال

این دسته عوض نموده ، لکن در عمل فرقی ندارد و در این صورت با تغییر اسم ، حلال نمی شود و پول بلیط و پول قرعه حرام و موجب ضمان است .

مسأله ۲۸۷۰ اگر فرضاً یک شرکت یا مؤسسه پیدا شود و برای اعانت به مؤسسات خیریه از قبیل بیمارستان یا مدارس اسلامی بلیطهایی منتشر کند و مردم هم برای اعانت این مؤسسات مبلغی بدهند و آن شرکت از مال خودش یا جوهی که از انتشار بلیط به دست می آید، با اجازه تمام پول دهندگان مبلغی به اشخاصی که قرعه به نام آنها بیرون می آید بدهد مانع ندارد، لکن این مجرد فرض است و بلیطهایی که اکنون فروخته می شود و قرعه کشی هایی که اکنون عمل می شود، به این نحو نیست و پول بلیط و قرعه حرام است .

مسأله ۲۸۷۱ پول بلیطهایی که به دست شرکتها می آید و پول قرعه کشی ها که به دست اشخاص می آید مجهول المالک است و اگر می توانند صاحبان آنها را پیدا کنند، باید به صاحبانش رد کنند و اگر نمی شود باید از طرف صاحبان آنها صدقه بدهند و احتیاط لازم آن است که از مجتهد جامع الشرایط اجازه بگیرند و صدقه بدهند.

مسأله ۲۸۷۲ اگر آن کسی که پول به دستش می آید فقیر باشد نمی تواند خودش به عنوان صدقه از صاحبش بر دارد، بلکه باید به فقیر بدهد بنا بر احتیاط لازم ، بلکه خالی از قوت نیست .

مسأله ۲۸۷۳ اگر مال زیادی به دست آورد از قرعه کشی و با فقری قرار گذارد که به او صدقه بدهد و فقیر مقداری بردارد و باقی را به او رد کند بخواهد با این حيله حلال کند، جایز نیست و حلال نمی شود، لکن اگر بدون شرط و قید به فقیر داد و فقیر مقداری که مناسب حالش هست به او رد کند با رضایت اشکال ندارد.

احکام تلقیح

مسأله ۲۸۷۴ وارد نمودن منی مرد را در رحم زوجه او با آلاتی مثل آب دزدک ، اشکال ندارد، لکن باید از مقدمات حرام احتراز نمایند، پس اگر مرد با رضایت زن ، این عمل را خودش انجام دهد و منی خود را به وجه حلالی بدست بیاورد مانع ندارد.

مسأله ۲۸۷۵ اگر منی مرد را در رحم زنش وارد نمودند چه به وجه حلال یا حرام و از آن ، بچه تولیدشد، اشکالی نیست که بچه مال مرد وزن است و همه احکام فرزند را دارد.

مسأله ۲۸۷۶ جایز نیست داخل نمودن منی اجنبی را در رحم زن اجنبیه ، چه با اجازه زن باشد یا نه و چه شوهر داشته باشد یا نه و چه با اجازه شوهر باشد یا نباشد.

مسأله ۲۸۷۷ اگر منی مردی را داخل رحم زن اجنبیه نمودند و معلوم شد بچه از آن منی است ، پس اگر این عمل به طور شبهه بوده مثل آن که گمان می کرد زن خودش هست و زن نیز گمان می کرد منی شوهر هست و بعد از عمل معلوم شد از شوهر نیست ، اشکالی نیست که بچه شرعاً از این مرد و زن است و تمام احکام فرزندی را دارد و لکن اگر از روی علم و عمد باشد، محل اشکال است و باید احتیاط در جمیع مسائل مراعات شود، لکن اشکالی نیست که اگر این بچه دختر باشد، پدر نمی تواند

او را به زنی بگیرد و اگر پسر باشد نمی تواند مادرش را بگیرد و نمی تواند دختر به محارمش اگر به عقد صحیح بود شوهر کند و پسر محارمش را بگیرد، لکن باید در تمام مسائل دیگر احتیاط نماید.

احکام تشریح و پیوند

مسأله ۲۸۷۸ مرده مسلمان را تشریح نمی توان نمود و اگر تشریح کنند حرام است ، و برای قطع سر او و قطع سایر اعضای او دیه است که در کتاب «تحریر الوسیله» ذکر نموده ام ولی تشریح مرده غیر مسلمان جایز است و دیه ندارد، چه اهل ذمه باشد یا نباشد.

مسأله ۲۸۷۹ اگر ممکن باشد تشریح غیر مسلمان ، جایز نیست تشریح مسلمان ، برای یاد گرفتن مطالب طبی اگر چه متوقف باشد حفظ جان مسلمانی یا عده ای از مسلمانان بر تشریح ، و اگر با امکان تشریح غیر مسلمان تشریح مسلمان کنند معصیت کار، و بر آنها دیه است .

مسأله ۲۸۸۰ اگر توقّف داشته باشد حفظ جان مسلمانی یا عده ای از مسلمانان بر تشریح ، و امکان نداشته باشد تشریح غیر مسلمان ، جایز است تشریح مسلمان (۱) و اما برای یاد گرفتن بدون آن که زندگی مسلمانی موقوف بر آن باشد، جایز نیست و موجب دیه است . (۱) (نوری): ولی رعایت احترام جسد مسلمان تا آنجا که ممکن است لازم است و بعد از انجام تشریح لازم است قطعات جسد را دفن کنند

مسأله ۲۸۸۱ در موردی که حفظ جان مسلمانان موقوف بر تشریح مسلمان است بعید نیست دیه نداشته باشد گرچه احتیاط در دیه است .

مسأله ۲۸۸۲ اگر حفظ جان مسلمانی موقوف باشد بر پیوند عضوی از اعضای میت مسلمانی ، جایز است قطع آن عضو و پیوند آن و بعید نیست دیه داشته باشد و آیا دیه بر قطع کننده است یا بر مریض ، محل اشکال است ، لکن می تواند طیب با مریض قرار دهد که او دیه را بدهد و اگر حفظ عضوی از مسلمان موقوف باشد بر قطع عضو میت ، در این صورت بعید نیست جایز نباشد و اگر قطع کند دیه دارد، لکن اگر میت در حال زندگی اجازه داد ظاهراً دیه ندارد، لکن جواز شرعی آن ، محل اشکال است و اگر خود او اجازه نداد، اولیای او بعد از مرگش نمی توانند اجازه بدهند و دیه از قطع کننده ساقط نمی شود و معصیت کار است .

مسأله ۲۸۸۳ قطع عضو میت غیر مسلمان برای پیوند، حرام نیست و دیه ندارد، لکن اگر پیوند کرد، اشکال واقع می شود در نجاست آن و میت بودن آن برای نماز، اگر میت انسانی در نماز اشکال داشته باشد، بنا بر این اشکال در میت مسلمان نیز هست و اشکال نجاست اگر قبل از غسل قطع نمایند نیز هست ، لکن می توان گفت که اگر عضو میت پس از پیوند، حیات پیدا کند، از عضویت میت می افتد و به عضویت زنده در می آید و نجس و میت نیست بلکه اگر عضو حیوان نجس العین نیز پیوند شود و زنده به زندگی انسان شود از عضویت حیوان خارج و به عضویت انسان در می آید.

مسأله ۲۸۸۴ اگر قطع عضو را بعد از مردن جایز دانستیم ، بعید نیست که در حال حیات ، فروش آن جایز باشد و انسان بتواند اعضای خودش را بفروشد برای پیوند، در

مواردی که قطع جایز است ، بلکه جواز فروش تمام جسم را برای تشریح در موردی که جایز است ، خیلی بعید نیست . اگر چه بی اشکال نیست لکن گرفتن مبلغی برای اجازه دادن در مورد جواز مانع ندارد.

خون

مسأله ۲۸۸۵ انتفاع بردن به خون در غیر خوردن و فروختن آن برای انتفاع حلال ، جایز است پس آنچه اکنون متعارف است که خون را می فروشند برای استفاده مریضها و مجروحین مانع ندارد. و بهتر آن است که مصالحه کنند یا آن که پول را در مقابل حق اختصاص یا در ازای اجازه خون گرفتن بگیرند که خالی از اشکال و أحوط است . بلکه این احتیاط حتی الامکان ترک نشود (۱) لکن اگر گرفتن خون ، برای صاحب آن ضرر داشته باشد، اشکال دارد. خصوصاً اگر ضرر فاحش و زیاد باشد. (۱) (نوری): رعایت این احتیاط مستحب است.

مسأله ۲۸۸۶ جایز است خون بدن انسانی را به بدن دیگری با آلات دیگری منتقل کنند و وزن آن با مقیاسهایی که دارند تعیین کنند و ثمن آن را بگیرند و با جهالت به وزن جایز است به طور مصالحه انتقال دهند. و أحوط آن است که پول را در مقابل اجازه نقل بگیرند و این احتیاط چنانچه گذشت حتی الامکان ترک نشود (۱) (۱) (نوری): رعایت آن مستحب است.

مسائل متفرقه

مسأله ۲۸۸۷ گوسفند یا حیوانات دیگر را اگر ذبح کنند با کارخانه ها و مکینه هایی که اخیراً در بعض بلاد متعارف شده است ، حرام و نجس و مردار است و فروش و خرید آنها جایز نیست و فروشنده ضامن پول خریدار است چه کلید برق را مسلمان بزند و تسمیه بگوید و رو به قبله باشد و از حلقوم ببرد یا نه چه برسد به آن که این امور نیز مراعات نشود (۱) ولی گوشتهایی که در بازار مسلمانان فروش می رود و احتمال داده می شود که به طور شرعی ذبح شده باشد، حلال و خرید و فروش آن جایز است . (۱) (نوری): اگر تمام شرایط معتبر در ذبح شرعی مراعات شود پاک و حلال است .

مسأله ۲۸۸۸ گوشتها یا مرغهای سر بریده ای که از بلاد کفر می آورند، محکوم به نجاست و حرمت و مردار بودن است ، مگر آن که ثابت شود ذبح شرعی آنها.

مسأله ۲۸۸۹ رادیو و تلویزیون دارای منافع حلال عقلایی و منافع حرام است از نظر اسلام و جایز است انتفاع بردن از آنها به نحو حلال ، از قبیل اخبار و مواعظ از رادیو و نشان دادن چیزهای حلال برای تعلیم و تربیت صحیح ، یا نشان دادن کالاها و عجایب خلقت از برّ و بحر از تلویزیون و اما چیزهای حرام از قبیل پخش غنا و موسیقی مُطرب و اشاعه منکرات از قبیل پخش قوانین خلاف اسلام و مدح خائن و ظالم و ترویج باطل و ارائه چیزهایی که اخلاق جامعه را فاسد و عقاید آنها را متزلزل می کند، حرام و معصیت است .

مسأله ۲۸۹۰ در جایی که استعمال این آلات [رادیو و تلویزیون] در وجه حرام شایع و رایج است بطوری که استعمال حلال آن تقریباً غیر مقصود باشد اجازه نمی دهد فروش و خرید آنها را مگر برای اشخاصی که هیچ استعمال غیر مشروع با آنها نکنند، و نگذارند دیگری هم استعمال غیر مشروع کند.

مسأله ۲۸۹۱ اگر کسی بخواهد پولی قرض کند و ربا بدهد یا قرض بدهد و ربا بگیرد و به یکی از راههایی که در بعض رساله های عملیه ذکر شده بخواهد از ربا فرار کند جایز نیست و زیاده ای که می گیرد بر او حلال نمی شود، پس ربای قرضی به وجهی از وجوه حلال نیست .

مسأله ۲۸۹۲ قرضی که در آن قرار رباست صحیح است (۱) لکن شرط و قرار باطل می باشد و شرط زیاده علاوه بر بطلانش ، نیز حرام است . (۱) (نوری): گفته شد که قرض مشتمل بر زیادت ، حرام و باطل است

مسأله ۲۸۹۳ کسانی که می خواهند از بانکها یا غیر آنها قرض بگیرند و دهنده بدون ربا قرض نمی دهد، جایز است اصل قرض را قبول کنند و شرط را در واقع و به طور جد قبول نکنند و در این صورت اگر اظهار قبول کنند بدون جد و قصد حقیقی ، این قرار صوری حرام نیست (۱) بنا بر این اصل قرض صحیح است و شرط باطل ، و مرتکب حرام هم نشده اند. (۱) (نوری): قبلاً گفتیم قرض مشتمل بر شرط زیادت ، حرام و باطل است

مسأله ۲۸۹۴ اگر پولی به بانک یا غیر آن بدهند و بانک به آنها ربا بدهد جایز نیست بگیرند، اگر چه قرار هم نگذاشته باشند، ولی اگر قرض گیرنده مجاناً چیزی بدهد حرام نیست و جایز است گرفتن آن .

مسأله ۲۸۹۵ در بیع مثل به مثل اگر قیمتها با هم اختلاف داشته باشد و بخواهند از بیع مثل به مثل فرار کنند نه از زیادی جایز است حيله ، مثلاً اگر یک کیلو گندم خوب به دو کیلو گندم بد ارزش دارد و می خواهند یک کیلو خوب بدهند و دو کیلو بد بگیرند در این مورد اگر چیزی ضمیمه کنند که از بیع مثل به مثل فرار کنند جایز است .

مسأله ۲۸۹۶ اگر بخواهند مثل به مثل را مبادله کنند و ربا بگیرند با حيله جایز نیست . مثلاً یک خروار گندم را که ارزش آن نصف دو خروار است اگر بخواهند مبادله کنند که یک خروار بدهند و بعد از شش ماه دو خروار بگیرند زیادی رباست و با ضم چیزی صحیح نمی شود و علاوه بر آن که معامله حرام است باطل هم می باشد و مثل باب قرض نیست که قرض صحیح باشد و شرط باطل (۱) بلکه اصل معامله باطل است . (۱) (نوری): قبلاً گفته شد قرض مبنی بر شرط زیادت ، حرام و باطل است

مسأله ۲۸۹۷ از مسأله قبل ظاهر شد که حيله در موردی است که بخواهند از معامله مثل به مثل فرار کنند بدون آن که زیاده قیمت و ربا در کار باشد و اما موردی که می خواهند ربا بگیرند حيله جایز نیست و اگر در بعضی رساله های عملیه این جانب چیزی بر خلاف آن ذکر شده است صحیح نیست .

مسائلی که درباره موضوعات گوناگون از امام خمینی استفتاء شده است با حاشیه آیت الله (نوری)

تقلید

س (۱) آیا در رساله های فتوایی حضرت آیت اللهی، عباراتی مانند «لا یبعد، لا یخلو عن قرب، لا یخلو عن وجه» مقصود فتوی است یا نه؟ و اگر بعد از فتوی تعبیر به لا یترک الاحتیاط شد آیا این احتیاط واجب است؟

ج تعییرات مزبور در مقام بیان فتوا است مگر آن که قرینه بر خلاف در بین باشد. و عبارت لا یترک الاحتیاط اگر در موردی بعد از بیان فتوی ذکر شود برای بیان تأکد حسن احتیاط است.

س (۲) تقلید اغلب مؤمنین بدون تحقیق و تشخیص اعلم است، مثلاً در ماه مبارک رمضان یک مبلغی وارد دهی می شود و به مردم فتوای مرجعی را می گوید، و یا رسماً او را بین مردم معرفی می کند، مردم هم بواسطه حسن نیت از او قبول می کنند، آیا این گونه تقلیدها هم ثمری دارد یا خیر؟ و آیا لازم است بیدار نمودن آنها که وظیفه چیست؟ یا چون تقلید از غیر اعلم می کنند و معلوم نیست مخالف با فتوای اعلم باشد اشکال ندارد؟

ج حکم شرعی باید بیان شود، لکن آگاه کردن اشخاص بالخصوص لازم نیست، و تقلید اگر از روی موازین شرعیه نباشد صحیح نیست.

وضو

س (۳) اگر قبل از وقت نماز وضو بگیرد برای نماز صحیح است یا خیر؟ و در صورتی که صحیح باشد فرقی بین این که وقت نماز نزدیک باشد یا نه هست یا خیر؟

ج وضو برای نماز اگر نزدیک وقت نماز باشد صحیح است و وضو قبل از وقت و بعد از وقت برای بودن بر طهارت مستحب است.

مسجد

س (۴) گذاشتن مرده پیش از غسل و بعد از غسل در مسجد، و شستن و غسل دادن مرده در حیاط مسجد چه صورت دارد؟

ج نهادن جسد میت در مسجد پیش از غسل دادن اگر موجب سرایت نجاست و مستلزم هتک مسجد نباشد مانع ندارد و بعد از غسل دادن بی اشکال است. و صحن مسجد اگر مسجد نباشد شستن و غسل دادن میت در آنجا اگر مخالف با وقف نباشد و موجب هتک نشود اشکال ندارد.

وقت نماز و روزه

س (۵) شبهایی که مهتاب تا صبح هست اگر کسی یقین کند که فجر صادق طالع شده می تواند نماز صبح را بخواند یا باید صبر کند تا سفیده صبح بالحس آشکار شود. و وظیفه او در امساک روزه ماه رمضان چگونه است، و در صورتی که وقت نماز از اول آشکار شدن سفیده باشد در شبهای ابر یا در شهرستانهایی که روشنایی برق بعدی زیاد است که باید خیلی صبر کرد تا سفیده آشکار شود اگر به اندازه ده دقیقه از اول فجر متیقن صبر کند بعد از ده دقیقه وقت نماز صبح است یا خیر؟

ج احتیاط لازم در شبهای مهتاب آن است که صبر کند تا سفیده صبح در افق ظاهر شود و غلبه کند بر روشنایی مهتاب بلکه خالی از وجه نیست و این حکم در روشنی برق و شبهای ابر نیست. و در روزه احتیاط کنند در شبهای مهتاب اگر چه بعید نیست که لازم نباشد امساک قبل از آنچه که ذکر شد.

بعض مسائل نماز

س (۶) کسی که به قصد نماز عصر مثلاً مشغول نماز می شود، در بین نماز خیال می کند نماز ظهر می خواند، مقداری از نماز را با همین خیال می خواند و قبل از تمام شدن نماز یادش می آید که نمازش نماز عصر بوده و اول هم قصد نماز عصر کرده آیا نمازش صحیح است؟ و آیا اگر بعد از تمام شدن نماز یادش بیاید تکلیفش چیست؟

ج نماز محکوم به صحت است، و فرقی بین اثناء و بعد از فراغ نیست.

س (۷) اگر کسی در حال قیام شک میان یک و دو کند آیا جایز است در حال شک قراءت را تمام کند و موقع رفتن به رکوع تروی کند یا خیر؟ و همچنین در افعال: مثلاً اگر در سجده شک کند که سجده اول است یا دوم آیا جایز است در حال شک ذکر سجده را بگوید و بعد از نشستن تروی کند یا خیر؟

ج از حین عروض شک باید تروی کند و اگر بدون تروی به انتظار این که بعداً تروی می کند تا ببیند وظیفه چیست به عمل ادامه دهد چنانچه چیزهایی که به واسطه آنها ممکن است یقین یا گمان به یک طرف شک پیدا شود از بین نمی رود عمل او در صورتی که موافق با وظیفه اش انجام گرفته باشد اشکال ندارد.

احکام نماز

س ۸ آیا نماز جمعه در زمان غیبت واجب عینی است یا تخییری و آیا کفایت از نماز ظهر می نماید؟ و اگر کفایت نکند و محتاج به اعاده ظهر باشد آیا اقتدای عصر به امامی که واجب می داند جایز است آن که عصر را هم در صورت اقتدا باید اعاده کرد؟

ج واجب تخییری است و احتیاط در اعاده ظهر استحبابی است و اقتدا به عصر می تواند بکند.

س ۹ کسی که سجده سهو به عهده اش آمده و فراموش کرده تا وارد نماز شده و در بین نماز متذکر شده تکلیفش چیست؟
ج لازم است نماز را اگر فریضه است تمام کند بعد از آن بلافاصله سجده را بجا آورد.

مسائل روزه

س ۱۰ اگر به گمان این که بلوغ پسر، پانزده سال شمسی است ماه رمضان را روزه نگرفت و بعد معلوم شد که قبل از ماه رمضان پانزده سال قمریش تمام بوده آیا کفاره هم لازم است یا نه؟
ج کفاره واجب نیست لکن باید قضا کند.

س ۱۱ بچه های بالغ یا جوانهایی که در اثر ضعف مفرط روزه گرفتن برایشان سخت است چه کنند؟
ج ضعف ناشی از روزه مجوز ترک روزه نیست مگر آنکه حرجی باشد و باید اکتفا به رفع ضرورت کند و قضا نماید.

بعض احکام روزه

س ۱۲ کسی که در روز ماه رمضان از محل خود مسافرت می کند و قبل از ظهر همان روز مراجعت می کند چنانچه مفطری انجام نداده باشد حکمش حکم کسی است که مسافر بوده و قبل از ظهر به وطن می رسد یا این که حکم دیگری دارد؟
ج با فرض عدم تناول مفطر تا بازگشت به وطن لازم است نیت روزه و امساک کند و روزه صحیح است .

س ۱۳ هرگاه کسی روزه خود را عمداً باطل کرد اگر در روز غسل ارتماسی کند غسل او صحیح است یا خیر؟
ج صحت غسل ارتماسی مشکل است ، و أحوط ترک است .

س ۱۴ اشخاصی که معتاد به کشیدن تریاک هستند و نمی توانند ترک کنند و با این حال نمی توانند روزه بگیرند نه ادایی و نه قضایی این طور اشخاص حکم مریض را دارند که باید برای هر روز یک مد کفاره بدهد یا این که حکم دیگری را دارند؟

ج روزه را واجب است بگیرد و با فرض اضطرار در کشیدن تریاک جایز است کشیدن آن در حال روزه به مقدار دفع ضرورت

بعض احکام نماز جماعت

س ۱۵ مفاد رساله توضیح المسائل حضرت آیت اللهی در مورد کسی که در نماز جماعت پشت ستون ایستاده باشد این است که اگر از جلو اتصال نداشته باشد نمازش اشکال دارد، آیا در صورتی که از یکی از دو طرف اتصال داشته باشد و صف جلو

را هم ببیند باز هم نمازش

اشکال دارد؟

ج اشکال ندارد.

س ۱۶ در حال تجافی در نماز جماعت آیا مأوم می تواند ساکت بنشیند و یا باید تشهد یا تسبیح را به نحو واجب تخییری بگوید؟ و همچنین اگر تجافی را عمداً یا جهلاً یا سهواً ترک کند به نماز یا جماعتش ضرر وارد می آید یا نه؟

ج ذکر و تسبیح لازم نیست ولی أحوط آن است که تجافی کند و اگر نکرد جماعتش یا نمازش باطل نمی شود.

س ۱۷ در سابق اجازه نمی فرمودید که نماز عیدین (فطر و قربان) به جماعت خوانده شود اخیراً شنیده شده که اجازه فرموده اید، آیا صحیح است؟

ج احتیاط واجب آن است که آن را به جماعت نخوانند مگر به قصد رجاء بلی اگر فقیه عادل یا مأذون از قبل او آن را اقامه کند جماعت خواندن با او مانعی ندارد.

احکام نماز و روزه مسافر

س ۱۸ کسانی که در طیاره یا قطار شغل قهوه چی دارند و گاه بگاه هم در وطن خود ده روز و بیشتر می مانند تکلیف نماز و روزه آنان چگونه است؟

ج اگر از کارگران قطار و طیاره محسوب می شود نماز او تمام و روزه بر او واجب است ولی اگر ده روز در وطن یا در غیر وطن توقف نمایند، در سفر اوّل بعد از آن ده روز حکم مسافر دارند.

س ۱۹ کسی که در سال دو یا سه سفر می رود که هر کدام سه یا چهار ماه طول می کشد و بقیه سال را در وطن است تکلیفش نسبت به نماز و روزه چگونه است؟

ج اگر سفر شغل او نیست در سفر قصر است .

س ۲۰ چوپانی که در سال نه ماه همراه گوسفندان می رود بدون آنکه در جایی ده روز بماند و سه ماه زمستان را در وطن خود بسر می برد تکلیف نماز و روزه اش چیست؟

ج در حالی که اشتغال به چوپانی دارد اگر به مقدار سفر شرعی هم برود تمام است .

س ۲۱ طلاب قم که در قم به قصد مدت غیر معین مانده اند اگر هفته ای یک مرتبه مسافرت کنند قصد اقامه آنها به هم می خورد یا آنکه این اشخاص چون قصد مدت غیر معین نموده اند وطن آنها محسوب می شود و نماز آنها تمام است .

ج وطن محسوب نیست و نماز آنها قصر است مگر قصد اقامه کنند.

س ۲۲ آیا مراد از اعراض از وطن آن است که دیگر بناء بر ماندن دائم نداشته باشد یا آن که بکلی قطع علاقه کند و املاک خود را بفروشد؟

ج اعراض از ماندن کافی است لازم نیست ملک خود را بفروشد.

بعض احکام نماز مسافر

س ۲۳ اشخاصی که شغلشان سفر نیست بلکه مثلاً در محلی آموزگارند، و از محل سکونتشان تا محل مزبور به مقدار مسافت شرعی فاصله است و همه روزه و یا بدون توقف ده روز در آن محل، به آنجا رفت و آمد می کنند وظیفه شان نسبت به نماز و روزه چیست؟ و آیا میان نماز و روزه فرق است؟

ج نمازشان قصر و روزه نمی توانند بگیرند و فرقی بین نماز و روزه نیست، لکن قضای روزه سال را علی الأحوط نباید از ماه رمضان سال بعد تأخیر بیندازند.

س ۲۴ کسی که برای اصلاح سیمهای برق یا تلفن ما بین شهرستانها استخدام شده که همه روزه باید برود در بیابانها گردش کند تا اگر سیمی خراب شده اصلاح کند و با قصد به اندازه مسافت یا زیادتر هم خواهد رفت نماز او قصر است یا تمام؟

ج در فرض سؤال سفر شغل محسوب است.

س ۲۵ اشخاصی مستخدم اداره خون هستند و هر روز به موجب دستور ما فوق برای خون گرفتن از افراد و خون دادن در حرکت هستند تکلیفشان در نماز و روزه چیست؟

ج اگر عمل به طور دوره گردی است حکم سفر شغل را دارد، و گر نه در سفر حکم مسافر جاری است.

س ۲۶ شخصی استخدام شده برای تعمیر جاده که باید هر روز برود در بیابان و خرابیها را اصلاح کند که نتیجه به حد مسافت یا بیشتر هم خواهد رفت آیا نماز او قصر است یا تمام؟

ج در فرض سؤال نماز قصر است مگر آنکه از ابتدای حرکت قصد مسافت نداشته باشد و یا آنکه مسئولیت روزانه تعمیر جاده در چندین نقطه مسیر مسافت به نحو دوره گردی باشد که در این صورت نماز تمام است.

نماز مسافر

س ۲۷ طلابی که مثلاً در قم از شهرستانهای دیگر آمده و مشغول تحصیلند و نسبت به آینده خود از نظر ماندن همیشه تصمیمی ندارند، آیا قم برای آنها وطن محسوب می شود؟ و آیا در صورتی که مصمم باشند پس از گذشت دوران تحصیل، به محل خود یا محل دیگری بروند وظیفه شان در ایام تحصیل چیست؟

ج با تصمیم به مراجعت حکم مسافر بار می شود، و در صورت تردد در بقا و اقامت؛ اگر مدت اقامت طولانی شود به حدی که عرفاً از اهل محل اقامت محسوب شود حکم وطن بار می شود و گرنه حکم مسافر را دارد.

س ۲۸ شخصی یک شغل ثابتی در ادارات دولتی دارد، و یکی دو روز شغلش رانندگی است به این معنی که دو روز در حضر و وطن می باشد و یک روز یا دو روز در سفر به شغل رانندگی اشتغال دارد آیا در مدت مسافرت نمازش قصر است یا تمام؟
ج اگر رانندگی در سفر به نحوی باشد که شغل محسوب شود نماز تمام است.

س ۲۹ آموزگار در هفته ای شش روز برای آموزگاری در سفر است و یک روز به وطن برمی گردد تکلیف نماز و روزه او چیست؟

ج در سفر نمازش قصر است و نباید روزه بگیرد مگر آنکه بعد از ظهر از وطن بیرون رود، و در وطن نمازش تمام و باید روزه بگیرد.

س ۳۰ آموزگار مأمور است در مدت سه سال در قریه ای آموزگار باشد و هر شب جمعه به شهری که غیر وطن او است مسافرت می کند تکلیف نماز و روزه او چیست؟

ج نمازش در غیر وطن قصر است و نباید روزه بگیرد ولی تأخیر قضای روزه هر سالی از رمضان دیگر جایز نیست به احتیاط لازم.

بعض مسائل خمس

س ۳۱ هرگاه شخص مطالباتی در رأس سال خمسش به عهده مردم دارد و وقت پرداخت آن رسیده است، ولی به خاطر این که خجالت می کشد مطالبه نمی کند، و یا در مطالبه آن مسامحه می کند، و یا مطالبه می کند ولی بدهکار نمی پردازد تا آن که سالش می گذرد و بالأخره در سال بعد به دستش می رسد آیا این قسمت از درآمد سال سابق حساب می شود یا از درآمد سال وصول؟

ج اگر با مطالبه وصول می شود بدون آنکه حرجی در بین باشد لازم است خمس آن

سر سال پرداخت گردد و لو این که مطالبه و وصول نکرده باشد و اگر مطالبه بر او حرجی است و بدون آن وصول نمی شود یا آنکه با مطالبه هم فعلاً وصول نمی شود چنانچه مطالبات بابت فروش اقساطی و نسیه مال التجاره باشد از عواید سال وصول محسوب است ولی اگر بابت قرض دادن از درآمد سال باشد هر وقت در سال بعد وصول شد باید همان موقع خمس آن را بدهد.

س ۳۲ شخصی که زمینی را از ارباح مکاسب برای تجارت می خرد و همه ساله قیمت بازاریش ترقی می کند و پس از گذشت چند سال می فروشد آیا پرداخت خمس قیمت فروش در ادای خمس واجب کافی است یا آنکه باید حساب کند و بعلاوه خمس قیمت فروش ارتفاع قیمت سوقی چهار پنجم مانده در سال اول را در رأس سال دوم بدهد و همچنین خمس ارتفاع قیمت سوقی مخمس شده را در سال سوم .. و خلاصه آن که در سال اول خمس زمین ملک ارباب خمس می شود و ترقی قیمت سوقی آن ملک خود آنهاست و در سال دوم معادل خمس ارتفاع سوقی بقیه ، ملک ارباب خمس می شود و ترقی این هم ملک خود آنهاست و همچنین در تمام سالها ..

ج در سر هر سال باید تخمیس کند و اگر نکرد در مقدار سهم حکم شریک دارد.

س ۳۳ این فرع که در ارتفاع قیمت سوقی ذکر شد آیا در مورد نمای درختانی که برای کسب ، کشت و یا خریداری می شود و بعد از گذشت چند سال قطع می کنند جاری است یا خیر؟

ج جاری است .

احکام خمس

س ۳۴ کسی که مجاز است سهم سادات را خودش بدهد چنانچه بخواهد چیزی به عنوان پیشکش و هدیه به سید مستحق بدهد جایز است یا خیر؟

ج پیشکش از مال خودش مانع ندارد، ولی سهم سادات محسوب نیست مگر آنکه قصد پرداخت و ادای خمس داشته باشد و لو آنکه در ظاهر به صورت پیشکش تسلیم نماید.

س ۳۵ شخصی در یک دفترچه بانکی دو نوع پول دارد یکی مخمس و دیگری غیر مخمس در وقت دریافت آن می خواهد آن پولی را بگیرد که خمس تعلق گرفته یا نوع دیگر را آیا به قصد معین می شود یا نه ؟

ج در فرض سؤال با قصد تعین پیدا می کند.

س ۳۶ در رسائل عملیه حضرت آیت اللهی آمده است « که هرگاه مثلاً از مال مخمس یا مالی که خمس به آن تعلق نمی گیرد جنسی را بخرد نه برای آنکه با عین آن و ترقی قیمتش تجارت کند. و یا مالی به ارث به کسی برسد و سپس قیمتش زیادتر

شود و بفروشند این ترقی

قیمت خمس ندارد» در صورتی که گاهی خلاف این از حضرت عالی نقل می شود آیا نظر مبارک تغییر کرده است ؟

ج در فرض سؤال ، ترقی قیمت حتی بعد از فروش خمس ندارد.

س ۳۷ در استفتائی که به حضرت مقدس آیت اللهی نسبت داده می شود چنین آمده است که : «هرگاه کسی مؤونه ای را بخرد و پس از گذشت سال آن را بفروشد باید خمس آن را فوراً بدهد» مستدعی است بیان فرمائید:

اولاً: آیا این حکم اختصاص به قیمت خرید دارد و مبلغ ما زاد بر خرید نفع جدید و جزء درآمد همان سال فروش حساب می شود و یا آنکه اداء خمس نفع هم فوراً واجب است ؟

ثانیاً: آیا این حکم مختص به موردی است که مؤونه از ربح سنه خریداری شود و یا در جائی هم که از پول مخمس و یا ارث خریداری شود جریان دارد؟

ج (۱ هرگاه چیزی را برای مؤونه از ربح سال تهیه کند و آن را در سال بعد بفروشد واجب است خمس آن را به قیمت فروش فوراً بدهد.

ج (۲ به چیزی که از مال مخمس یا ارث یا مال دیگری که متعلق خمس نیست تهیه می شود خمس تعلق نمی گیرد مگر آنکه آن را بفروشد و از آن ربح به دست آید که در این صورت به ربح آن خمس تعلق نمی گیرد اگر چه آن را به بیش از قیمت خرید فروخته باشد.

س ۳۸ در مورد مؤونه ای که از ارباح مکاسب تهیه شود و پس از سال خمسی بفروشند فرموده اید باید خمس بدهند در صورتی که در مورد چیزی که از مؤونه بودن خارج شود مانند زیور آلات زنان احتیاط واجب فرموده اید آیا این مورد هم از باب احتیاط است ؟

ج در هر دو صورت وقتی که از مؤونه بودن خارج شود خمس واجب است .

س ۳۹ آیا مطالباتی را که شخص در رأس سال خمسه بر عهده مردم دارد و مطمئن به

وصول آنها هست لکن مدت دار است و زمان وصولش سال آینده است جزء درآمد و موجودی همین سال محسوب می شود؟

ج در مفروض سؤال اگر بابت فروش نسبه مال التجاره باشد جزء درآمد سال وصول محسوب است .

س ۴۰ آیا شخص می تواند رأس سال خمستش را تغییر دهد؟ و کیفیت آن چگونه است ؟

ج سال را نمی تواند تغییر دهد مگر با اجازه ولی - امر .

س ۴۱ پولهایی که مسلمانی بابت تراشیدن صورت می گیرد حلال است یا حرام ؟ و بر فرض حرمت اگر با پولهای حلالش مخلوط باشد و بخواهد اموالش را تخمیس کند دوبار باید تخمیس کند یا خیر؟

ج با اجرت ریش تراشی علی الأحوط معامله پول حرام می شود. و در مورد اختلاط أحوط تخمیس است و پول حلال در بین که از درآمد کسب و متعلق خمس است جداگانه خمس دارد و تفصیل و ترتیب هر یک در کتاب «تحریر الوسيله» مسطور است .

س ۴۲ شخصی در آخر هر سال که به حساب ما زاد خود رسیدگی کرده مثلاً اگر از نقد و جنس هزار تومان داشته و پانصد تومان مقروض بوده فقط خمس پانصد تومان را می داده آیا به نظر مبارک شما صحیح است و صرف مقابله ما زاد با دین از مؤونه است و یا آنکه تنها ادای دین قبل از تمام شدن سال جزء مؤونه می باشد.

ج اگر قرض مذکور برای معاش بین سال بوده است استثناء می شود اگر چه نپرداخته باشد ولی در قروض دیگر تا نپرداخته مؤونه نیست و باید خمس بدهد.

س ۴۳ گوسفند معینی را نذر می کند که در وقت معینی آن را در راه خیر مصرف کند قبل از این که آن وقت معین برسد آخر سال خمس او می شود آیا باید خمس این گوسفند را بدهد یا خیر؟

ج خمس ندارد.

س ۴۴ افرادی که در ادارات و مؤسسات دولتی استخدام می شوند از موقعی که حقوق به آنها داده می شود اداره و مؤسسه مربوطه مبلغی از حقوقش را به عنوان بازنشستگی کسر می کند و موقعی که بازنشسته شد هر ماه مقداری از مبلغ مذکور را به او می دهد آیا این مبلغ را که کسر کرده اند و فعلاً به او می پردازند خمس دارد یا نه ؟ و بر فرض وجوب خمس تخمیس واجب فوری است یا این که جزء منافع سالی است که به او داده می شود؟

ج دریافتی هر سال در زائد بر مؤونه آخر سال خمس دارد.

س ۴۵ شخصی پنج هزار تومان به عنوان سرقفلی به صاحب ملک داد تا ملک را مالک به او اجاره دهد آیا مستأجر که سرقفلی می دهد اگر این وجه را در بین سال از ارباح مکاسب بدهد

باید خمس آن را بدهد یا آن را که از قبیل مؤونه کسب است مثل اجاره دکان و خمس ندارد؟

ج پولی را که برای سرقتی داده است و از ارباح مکاسب است باید خمس بدهد.

س ۴۶ مالک که سرقتی می گیرد برای او این وجه هبه محسوب می شود و خمس ندارد یا از ارباح مکاسب است و خمس دارد؟

ج وجه سرقتی نیز از ارباح مکاسب است و خمس دارد.

س ۴۷ مرکبی که از ربح کسب تهیه می شود برای این که سوار شود و به تجارتخانه یا مزرعه یا دکان یا محل کار خود برود بدون آنکه جنس تجارت با او حمل نماید خممش واجب است یا نه؟

ج باید خمس آن را بدهد.

س ۴۸ شخصی که کارخانه یا اتومبیل یا سایر ابزار کسب دارد که به قیمتی خریده است و سرمایه او همین می باشد و در اثر کار کردن فرسوده شده و قیمت آن کمتر شده است ولی باز هم با همین ابزار کار می کند و تأمین معاش می نماید آیا در آخر سال مقداری را که در اثر فرسودگی از قیمت این ابزار کم شده است می تواند از ربح بردارد و جبران کند و خمس بقیه ربح را بدهد یا آنکه خمس تمام ربحی را که آخر سال برایش می ماند باید پردازد.

ج فرسودگی و استهلاک ابزار کسب در طریق استرباح که موجب تنزل قیمت می شود از درآمد استثنا می شود و خمس بقیه را باید داد.

س ۴۹ اگر زمینی را به ذمه خرید و در وقت معامله توجه نداشت که قیمت را بعداً از چه پولی بدهد و بعد از تمام شدن معامله قیمت را از ربح خود قبل از این که سال بر آن بگذرد داد اکنون پس از چند سال که قیمت آن زمین ترقی کرده باید خمس ارزش آن را بدهد یا خمس قیمت (ثمن) کافی است؟

ج سر سال خمس زمین را به قیمت فعلی آن باید بدهد.

س ۵۰ شخصی خود و فرزندان اناث و ذکورش بالغ و غیر بالغ کار می کنند و اجرت همه به دست او می آید که خرج زندگی کند و مقدار زائد از مؤونه را صرف تهیه باغ و خانه و سرمایه می نماید اکنون پس از چند سال تکلیف خمس نسبت به زائد از مؤونه چگونه است؟ در حالی

که فرزندان بالغ اجرت‌های خود را به عنوان هبه یا قرض و یا امانت به پدر واگذار ننموده یعنی اسمی روی آن نگذاشته اند؟

ج اگر از مال مشترک با رضایت بالغین و به ولایت بر غیر بالغین صرف در زندگی کرده و بقیه را صرف تهیه باغ و سرمایه کرده فرزندان بالغ و غیر بالغ در باغ و سرمایه شریکند و هر کدام در سهم خودشان خمس را ضامنند و راجع به تهیه خانه اگر از مؤونه باشد خمس ندارد و اگر نه حکم باغ و سرمایه را دارد.

س ۵۱ اگر مبلغی پول خمس داده و مبلغی از طریق قرض و مبلغی هم از ربح کسب خرج احیای زمینی نمود و نمی داند از هر کدام چه اندازه خرج کرده است اکنون برای مصالحه به یک مبلغی باید ارزش زمین را حساب کند یا مبالغی که خرج کرده است؟

ج زمین احیاء شده به قیمت فعلی خمس دارد و هزینه احیاء قبلاً از آن استثناء می شود.

س ۵۲ اگر زمینی را از درآمد کسب برای ساختن خانه خرید و تا چند سال نتوانست بسازد آیا خممش واجب است یا نه؟

ج واجب نیست مادامی که به قصد ساختن خانه است؛ و اگر از آن منصرف شد باید خمس بدهد.

س ۵۳ اگر مسأله گاو، یا مجاز در رسیدگی به امور حسیه مسأله را اشتباه گفت و گوسفند بر خلاف دستور شرع ذبح شد یا بیش از بدهکاری مردم خمس یا زکات از آنان گرفت و به مصرف رساند و بعد کشف خلاف شد آیا ضامن است یا نه؟

ج اگر شخصاً مباشر در ذبح حیوان و یا اخذ و صرف مال نبوده ضامن نیست.

س ۵۴ گوینده مذهبی منبر مجانی زیاد می رود و مقید نیست که وجهی بابت منبر به او بدهند اما می داند که بعضی از صاحبان مجالس یا اهل قریه مبلغهای نامعلومی به او خواهند داد اکنون اگر اینگونه پولها از مؤونه سالش زیاد بیاید خمس دارد یا نه؟

ج اگر به عنوان اجرت می دهند باید خمس آنها را بدهد.

س ۵۵ اگر خانه مسکونی خود را فروخت که جای دیگر خانه بخرد و پولش را چند ماه به کاسبی زد و سود برد و قبل از سال خانه خرید تکلیف خممش نسبت به اصل پول و سود چگونه است؟

ج باید خمس همه را بدهد.

س ۵۶ ملکی که به ارزش معینی به ارث به او رسیده است اگر بعد از چند سال به گرانتر از آن قیمت فروخت خمس زیاده واجب است یا نه؟

ج خمس واجب نیست.

س ۵۷ اگر سرمایه اش کمتر شده اما مقداری آذوقه که از ربح سال خریده است باقیمانده خمس آنها واجب است یا نه؟

ج اگر باقیمانده به مقدار ضرورت است یا کمتر خمس ندارد.

س ۵۸ افرادی هستند که خمس بدهکار بوده و تا کنون نداده اند و حالا نمی توانند بدهند یا خیلی برایشان مشکل است تکلیف چیست؟

ج بدهی را باید و لو به تدریج ادا کند و اگر تمکن ندارد منتظر تمکن شود. و بدون پرداخت بدهی برائت حاصل نمی شود.

س ۵۹ کسانی که اصلاً خمس نداده و نمی دهند وظیفه همسایه و خانواده آنها چیست؟

ج با رعایت شرایط امر به معروف او را امر به معروف نمایند و مالی را که علم دارند متعلق خمس بوده و خمس آن را اداء نکرده نمی توانند تصرف کنند.

س ۶۰ جوانی که می داند پنج سال دیگر عیال می گیرد و محتاج به خانه می شود اگر در مدت این پنج سال از درآمد خود خانه تهیه کند خمس آن واجب است یا نه؟

ج اگر در موقع حاجت نتواند خانه را تهیه کند و باید به تدریج ما یحتاج آن را تهیه کند خمس ندارد و اگر پول را جمع کند خمس سالهای گذشته را باید بدهد.

س ۶۱ شخصی دارای باغی است که چند سال است درآمدی نداشته اما از نظر قیمت برای سفر حج کافی بوده است و صاحب آن اطمینان عرفی دارد که وقتی باغ ثمر دهنده شود او هم از کار افتاده خواهد شد و باید از درآمد آن باغ امرار معاش نماید آیا چنین شخصی مستطیع شده است یا نه؟

ج اگر تمکن از امرار معاش به غیر از درآمد آن باغ نداشته باشد مستطیع نیست.

س ۶۲ اگر برای حج نیابتی اجیر شد و بعد در همان سال استطاعت مالی پیدا کرد باید چه کند؟

ج باید حج نیابتی به جای آورد.

س ۶۳ کسی که غنی شرعی می باشد و امور او می گذرد اگر خانه مسکونی خود را به قصد تبدیل به خانه بهتر فروخت در حالی که میسر او هست با خانه اجاره زندگانی نماید آیا به واسطه پول خانه مستطیع می شود، یا مستطیع نیست و می تواند خانه خریداری نماید؟

ج اگر شرایط استطاعت حاصل است و نداشتن خانه ملکی برای او خلاف شئون یا موجب زحمت نیست مستطیع هست .

س ۶۴ آیا اول سال استطاعت برای حج ، اول ماه شوال است یا پیش از ماه شوال اگر قدرت مالی پیدا شد جایز است مکلف به مصرف دیگر برساند و دیگر حج بر او واجب نیست یا آن که بعد از ایام حج تا سال دیگر سال استطاعت حساب می شود و جایز نیست خود را از استطاعت خارج کند؟

ج اگر استطاعت مالی پیدا شود و استطاعت بدنی و سائر شرائط موجود باشد نمی تواند خود را از استطاعت خارج کند حتی در اوائل سال .

س ۶۵ اگر قریه موقوفه به واسطه توسعه یافتن احتیاج به احداث حمام و مسجد و مدرسه و خیابان پیدا کند که در همان مقدار قبل از توسعه احداث شود آیا جایز است از درآمد ملک آنها را احداث کند؟

ج جایز نیست .

س ۶۶ اگر مزرعه ای را وقف کرده اند که درآمدش صرف اقامه عزای حضرت سید الشهداء علیه السلام شود آیا جایز است با رعایت مصلحت مقداری از درآمد آن را صرف توسعه دادن آن مزرعه و کاشتن درخت نمود یا نه ؟

ج جایز نیست .

س ۶۷ قریه موقوفه ای در اثر خشکسالی بکلی از بین رفت و بایر شد و سکنه اش متواری شده اند و پس از چند سال آب فراوان شد و کسی از مال خود خرج کرده آن را احیا نمود آیا مالک می شود یا نه ؟

ج قریه به وقفیت خود باقی است و آباد کننده مالک آن نمی شود.

س ۶۸ آیا می توان محلی را به مدت ده سال به عنوان مسجد وقف نمود که بعد از آن برگردد به ملک واقف یا ورثه اش ؟

ج مسجد نمی شود.

س ۶۹ محلی را به نام سقاخانه یا حمام قریه ساخته و وقف نموده اند اکنون سالهاست که مخروبه شده و به واسطه فراهم شدن آب و حمام جدید دیگر امیدی نیست که آنها را ساختمان نموده و طبق وقف از آنها استفاده گردد اکنون اجازه می فرماید چنین مخروبه هایی جزء صحن مسجد یا حسینیه یا ساختمان خیریه دیگر گردد یا نه ؟

ج اگر ممکن باشد تعمیر آنها و استفاده از آنها در جهت وقف تغییر و تبدیل عنوان آنها جایز نیست .

س ۷۰ زمین و املاک وقفی که متعلق به حضرت رضا علیه السلام و حضرت معصومه علیها السلام و سائر ائمه علیهم السلام باشد اجاره نمودن از متصرفین فعلی که مدعی تولیت می باشند به همان قرارداد ایشان اجازه می فرمایید یا آن که باید اجاره دیگری از حاکم شرع نموده و اجاره دیگری به فقیه جامع الشرائط داد و همچنین در مؤسسه آن موقوفات و امور متعلقه به آن کارمند شدن و تصرفات نمودن و اجرت گرفتن مثل سایر مؤسسه های دولتی اجازه می فرمایید یا محتاج به اذن فقیه جامع الشرائط و شرایط دیگر می باشد و در مسأله اول اگر محتاج به اذن و اجازه از فقیه می باشد اجاره دوم را در چه مصرفی باید صرف نمود؟

ج اجاره موقوفات مزبور و اجیر شدن و سایر تصرفات ، موقوف به نظر متولی خاص شرعی است و با نبودن او به اجازه حاکم شرع و با فرض صحت اجاره مال الاجاره باید در همان جهت وقف مصرف شود.

بعض احکام معاملات

س ۷۱ یک قالی هفتصد تومانی را با هزار تومان پول فروختن به دو هزار تومان که شش ماه دیگر بدهند چگونه است ؟

ج باطل است .

س ۷۲ یک چک نهصد تومانی نقد را فروختن به یک چک هزار تومانی یک ماهه چگونه است ؟

ج باطل است .

س ۷۳ اگر به قرض ربایی جدی ملکی را خرید و پس از چند سال از منافع کسب قرض را پرداخت آیا مالک آن ملک می شود یا نه ؟

ج مالک ملک می شود.

س ۷۴ قراردادی که بین ارباب حاجت و دلالها به نام قولنامه معمول است و مبلغی را معین می کنند که هر یک از طرفین حاضر به معامله نشد آن مبلغ را به دیگری بپردازد آیا لازم الوفاء است اینگونه قرارداد یا نه ؟

ج لازم الوفاء نیست مگر این که در زمان نوشتن قولنامه معامله واقع شود و شرط مزبور در ضمن آن قید گردد.

س ۷۵ اگر کسی از طرف متولی مغازه ای را در ملکی که به نام مسجد واگذار شده است ساختمان نمود به قرار این که پنج سال خودش در آن مغازه کسب کند اکنون بعد از پنج سال سرقتی مغازه مال کی است ؟

ج مال مسجد است .

چند مسأله بانکی

س ۷۶ وجوهی که در بانکها به قصد محفوظ ماندن نه سود بردن گذاشته می شود ولی هنگام دریافت متصدیان بانک مبلغ کمی که خودشان حساب نموده اند اضافه بر اصل پول به صاحب وجوه می دهند آیا این مبلغ حلال است یا خیر؟

ج اگر به عنوان سود بدهند گرفتن آن جایز نیست ، اگر چه قرار نداده باشند.

س ۷۷ سودی که بانکهای دولتی بابت پس انداز می پردازند، آیا جائز است بابت مالیات یا بهره ای که خود شخص با بستگانش مجبوراً به دولت یا بانکها پرداخته تقاصاً اخذ کند یا خیر؟

ج سود پول حرام است لکن تقاص بابت طلب شرعی خودش از همان شعبه اشکال ندارد.

س ۷۸ بهره دادن و گرفتن از بانکها بدون قرارداد لفظی و کتبی حلال است یا حرام؟

ج دادن (و اخذ) جایز نیست اگر به عنوان بهره باشد اگر چه قراری نداده باشد.

س ۷۹ به نظر مبارک شما راه تخلّص از نزول و ربا در پولهای بانکی که اغلب تجار بلکه دیگران هم مبتلا هستند چیست؟

ج تخلّص از ربا نزد اینجانب مشکل است بلکه جایز نبودن آن قوی است .

مسائل متفرقه

س ۸۰ ازدواج زن مسلمان با مرد بهایی چه صورت دارد؟

ج ازدواج با فرقه ضاله بهائیه باطل است .

س ۸۱ آیا حقوق بازنشستگی افراد اداری مانند ما ترک آنها بعد از فوتشان بین تمام ورثه تقسیم می شود یا نه چون طبق قانون دولتی به بعضی از وراث داده نمی شود.

ج اگر از حقوق زمان خدمت کم شده و در وقت بازنشستگی پرداخت می شود جزء ترکه است و به تمام ورثه می رسد و اگر از طرف خود اداره پرداخت می شود به هر کس بدهند به او اختصاص دارد.

س ۸۲ ماهیهایی که طبخ شده اند و بسته بندی شده اند و از بلاد کفر می آورند محکوم به حلّیت هستند یا خیر؟

ج اگر معلوم نباشد که آیا از قسم ماهی حلال است و زنده از آب گرفته شده و در خارج آب مرده است یا نه محکوم به حرمت است و با احراز این که زنده از آب گرفته شده و در بیرون آب مرده است محکوم به حلّیت است و لو آنکه نداند که

از قسم حلال است یا از قسم حرام .

س ۸۳ تراشیدن صورت با تیغ یا با ماشین که مثل تیغ از ته می تراشد چه صورت دارد؟

ج احتیاط واجب در ترک آن است .

س ۸۴ در زورخانه ها مرسوم است موقع ورزش افراد ضرب می زنند آیا این کار جایز است یا خیر؟ و همچنین طبل و موزیک که در ارتش می زنند جایز است یا خیر؟

ج اگر به نحو مناسب با مجالس لهو و لعب باشد جایز نیست .

س ۸۵ اطاعت پدر و مادر تا چه حد بر فرزند لازم است و آیا اجداد و جدات هم حکم پدر و مادر را دارند؟

ج در اموری که انجام آن موجب ناراحتی آنها است از حیث شفقت پدر و مادری اطاعت شود و فرقی بین پدر و مادر و اجداد نیست .

س ۸۶ استخدام مسلمانها در مؤسسات کلیمها در صورتی که بدانند به اسرائیل کمک می نمایند جایز است یا نه و هرگاه ندانند کمک می کنند به طور روزمزد استخدام چطور است ؟

ج استخدام جایز نیست . و حقوق و اجرت آنها حرام است ، و در مورد شک هم در این مؤسسات وارد نشوند.

س ۸۷ بازی کردن با آلات قمار در صورتی که قصد برد و باخت در کار نباشد و فقط صرف بازی کردن است چه صورت دارد؟

ج جائز نیست .

س ۸۸ معمول است بعد از نمازها اول به حضرت ابا عبد الله علیه السلام بعد به حضرت رضا علیه السلام و سپس به حضرت ولی عصر ارواحنا له الفداء سلام می کنند آیا به این کیفیت دستور رسیده یا نه ، و به نظر شریف شما رجحانی دارد اگر دستوری نرسیده باشد؟

ج سلام به ائمه هدی علیهم السلام مستحب است و کیفیت مزبوره به قصد رجاء مانع ندارد.

س ۸۹ اگر از روی میل جنسی به غیر زوجه خود نگاه کند و بداند که به حرام نمی افتد باز هم حرام است یا مثلاً نظر به حیوانات یا مجسمه و یا حجم بدن از روی پوشش ؟

ج نظر به ریه حرام است .

س ۹۰ اگر پیوند غصبی را به درخت خود زد نمو آن و میوه اش مال کی است ؟

ج مال صاحب پیوند است نه صاحب درخت .

س ۹۱ یهود و نصاری و مجوس که در ممالک اسلامی می باشند و به شرائط ذمه عمل نمی کنند و اصلاً ذمه در بین نیست جز همین که در شهرهای اسلامی می باشند آیا همین مقدار اسباب مصونیت مال و عرض و دم آنان می باشد؟

ج بلی همین مقدار موجب مصونیت است .

س ۹۲ فرزندان که قبل از بلوغ شاگردی می کنند و مزدشان بیش از خرجشان است آیا

پدرانشان باید مقدار بیشتر را حفظ کنند و بعد از بلوغ تحویلشان دهند یا نه؟

ج واجب است حفظ و رد در حال بلوغ .

س ۹۳ زنی که می خواهد به تحصیل خود ادامه دهد که بعدها شغلی انتخاب کند (البته شغل حلال) ولی فعلاً ادامه تحصیل ملازم با این است که با مرد نامحرم روبرو شود مثلاً در دانشگاه نزد مرد درس بخواند یا این که با مردها در یک کلاس باشد همچو تحصیل جایز است یا خیر؟

ج ادامه تحصیل در رشته های حلال اشکال ندارد و لیکن تستر از اجانب و خودداری از اختلاط با آنها لازم است و اگر ادامه تحصیل مستلزم اختلاط با اجانب باشد و مفساد دینی و اخلاقی در بر داشته باشد ترک کند.

س ۹۴ دختر و پسرهای امروزه که در مدارس و دبیرستانها و دانشگاهها و مؤسسات با هم معاشر هستند و برای محرمیت ، صیغه برای خودشان یا پدر و فرزندانشان قصد دارند جاری کنند که این معاشرتها حرام نباشد، چون حضرت عالی اذن پدر را در باکره احتیاط واجب می فرمایید و در این موارد چه بسا هست که پدرها راضی نمی شوند و یا آنکه نمی شود اذن گرفت ، اجازه می فرمایید که این احتیاط ترک شود و بدون اذن ولی صیغه جاری گردد یا خیر؟ و دیگر آنکه بعضی موارد هست که پسر و دختر به هم علاقه دارند و تحصیل اذن از پدر بواسطه شرم و حیا و موانع دیگر مشکل است آیا ترک این احتیاط در این صورت جایز است یا خیر؟

ج اذن پدر ساقط نمی شود بلکه اخیراً اذن پدر را شرط می دانم به حسب فتوی .

س ۹۵ آیا اموالی که مرتد بعد از ارتداد تحصیل کرده جایز است نقل و انتقال و معامله با او؟ و آیا اولاد او هم مثل سایر فرق مرتد ملی حساب می شوند و معامله با او جایز است یا خیر؟

ج اموالی که بعد از ارتداد تحصیل کرده محکوم به ملک اوست و اولاد او قبل از ارتداد به حکم مسلمان است مگر آنکه بعد از بلوغ اظهار کفر کند که در این صورت حکم مرتد دارد و اولاد بعد از ارتداد حکم سایر کفار را دارد و حکم مرتد را ندارد.

ملحقات رساله آیت الله (خوئی) با حاشیه آیات عظام: (اراکی)، (گلپایگانی)، (تبریزی)، (نوری)، (صافی) و (زنجانلی)

حدی که برای بعضی از گناهان معین شده است

مسأله اختصاصی (زنجانلی): احکام حدود (حد کیفری که برای برخی گناهان معین شده است).

در اسلام نسبت به اجرای حد گناهان سفارش بسیار شده است از جمله در روایاتی بسیار آمده است که اجراء یک حد از چهل روز (یا چهل شبانه روز) باران سودمندتر است، البته تأکید شده است که زیاده روی در حد نیز جایز نیست و کسی که زیاده روی کند، خود کیفر می بیند.

در احکام حدود تذکر سه نکته لازم است:

۱- احکامی که در این فصل ذکر می گردد مربوط به روابط افراد آزاد می باشد ولی بندگان در روابط ما بین خود و روابط با افراد آزاد احکام ویژه ای دارند که به جهت این که محل «ابتلاء» نیست از ذکر آن خودداری کرده ایم.

۲- اجراء حدود باید به حکم حاکم شرع باشد و کس دیگری حق «دخالت» ندارد.

۳- حدود، گاه در حقوق مردم می باشد همچون حق قصاص و حق حدّ قذف (کسی که به او نسبت زنا یا لواط یا سحر داده اند) و گاه در حقوق الهی همچون حدّ زنا و لواط؛ در حقوق مردم اجراء حدّ به نظر صاحب حق بستگی دارد و اگر او از حق خود بگذرد، حدّ جاری نمی گردد.

مسأله ۱۱ اگر کسی با یکی از محرمهای خود [۱] مثل مادر و خواهر که با او نسبت دارند زنا کند، به حکم حاکم شرع باید او را بکشند و همچنین است اگر مرد کافر با زن مسلمان زنا کند [۲] و در اخبار بسیار وارد شده است که انجام دادن یکی از حدها باعث می شود که مردم کار نامشروع نکنند و دنیا و آخرت آنان را حفظ می کنند و منفعتش برای آنان بیشتر است از این که چهل روز باران ببارد.

[۱] (من اراکی)

، (نوری): محرمهای نسبی خود ..

[۲] (من اراکی)

، و نیز اگر مردی به اکراه (با وادار کردن زن) زنا کند باید او را بکشند. [پایان مسأله] (زنجانلی): مسأله اگر کسی با یکی از

محرمهای نسبی خود مثل خواهر و مادر زنا کند، باید یک ضربه با شمشیر به گردن وی بزنند، خواه زنده بماند یا کشته شود و اگر کسی با زن پدر خود زنا کند باید او را سنگسار کرد، و اگر مردی زنی را اجبار کرده و با او زنا کند، باید او را کشت؛ همچنین است اگر مرد کافر با زن مسلمان زنا کند.

مسأله ۲ اگر مرد آزادی زنا کند، باید او را صد تازیانه بزنند و چنانچه سه مرتبه زنا کند و در هر دفعه صد تازیانه اش بزنند، در دفعه چهارم باید او را بکشند ولی کسی که زن عقدی دائمی یا کنیز مملوک دارد و در حالی که بالغ و عاقل و آزاد بوده با او نزدیکی کرده و هر وقت هم بخواهد می تواند با او نزدیکی کند، اگر با زنی که بالغه و عاقله است زنا کند باید او را سنگسار نمایند.

(اراکی): مسأله اگر مرد آزادی بدون اکراه زن زنا کند در صورتی که آن مرد زن داشته باشد، باید او را صد تازیانه بزنند و اگر زن داشته باشد و با او نزدیکی نکرده باشد علاوه بر صد تازیانه سر او را بتراشند و از شهر خود و شهری که این عمل را در آن مرتکب شده و حد خورده او را بیرون کنند و به دستور حاکم شرع تبعیدش می نمایند و اگر زن آزادی زنا کند و شوهر نداشته باشد یا شوهر داشته باشد و با او نزدیکی نکرده باشد فقط باید او را صد تازیانه بزنند و چنانچه سه مرتبه زنا کنند و در هر مرتبه صد تازیانه بزنند در مرتبه چهارم باید آنها را بکشند، ولی کسی که زن عقدی دائمی دارد و در حالی که بالغ و عاقل و آزاد بوده با او نزدیکی کرده و هر وقت هم می خواهد می تواند با او نزدیکی کند اگر با زنی که بالغه و عاقله است زنا کند در صورتی که پیرمرد باشد باید بعد از صد تازیانه او را سنگسار کنند و در صورتی که پیرمرد نباشد فقط او را سنگسار نمایند و همچنین زنی که در عقد دائمی است و در حالی که بالغه و عاقله و آزاده بوده با او نزدیکی شده و هر وقت هم شوهر او بخواهد می تواند با او نزدیکی کند، اگر با بالغ چه عاقل چه مجنون زنا کند، در صورتی که پیر زن باشد باید بعد از صد تازیانه او را سنگسار کنند و در صورتی که پیر زن نباشد باید او را فقط سنگسار کنند و یا اگر زن محصنه با نابالغ زنا کند فقط صد تازیانه دارد.

(گلپایگانی): مسأله اگر مرد مسلمان آزادی با غیر محارم خود زنا کند، بدون اکراه زن، باید او را صد تازیانه بزنند و چنانچه سه مرتبه زنا کند و در هر دفعه صد تازیانه اش بزنند، در دفعه چهارم باید او را بکشند و اگر زن را اکراه نماید، باید آن مرد را بکشند.

کسی که زن عقد دائمی یا ملک یمین دارد و در حالی که بالغ و عاقل و آزاد بوده با او نزدیکی کرده و هر وقت هم بخواهد می تواند با او نزدیکی کند، اگر با زنی که بالغه و عاقله است زنا کند باید او را سنگسار نمایند. بلکه بعید نیست جمع بین صد تازیانه که اول بزنند و سنگسار نمودن که بعد از تازیانه باشد. و اگر زن داشته باشد و تا کنون با او نزدیکی نکرده باشد، باید علاوه بر صد تازیانه سر او را بتراشند و از شهری که این عمل را در آن مرتکب شده بیرون کنند.

(زنجانى): مسأله اگر مرد بالغ عاقل بدون عذر شرعى (همچون اكراه و ندانستن حكم مسأله يا موضوع آن) زنا كند (در غير مواردى كه در مسأله پيشين گفته شد) بايد او را صد تازيانه بزنند و چنانچه سه مرتبه زنا كند و در هر مرتبه صد تازيانه اش بزنند، در دفعه چهارم بايد او را بکشند، ولى اگر زنا كننده همسر دائمي داشته باشد كه با او نزديكى کرده و هر وقت هم بخواهد مى تواند با او نزديكى كند، بايد او را بعد از زدن صد تازيانه سنگسار نمايند. حكم زنى كه با شرايط فوق زنا دهد، همانند حكم مردى است كه زنا مى كند.

و اگر مردى با زنى عقد ازدواج دائمي ببندد و پيش از نزديكى با او زنا كند، سرش را تراشیده و او را از شهري كه در آن سكونا گزيده، يك سال تبعيد مى كنند، و در اين مدت زنش را از او جدا نگاه مى دارند و همين طور اگر زنى قبل از نزديكى شوهر با او زنا دهد، يك سال تبعيد مى گردد. حكم تبعيد و سرتراشى زنا كننده در صورتى است كه تا كنون نزديكى نكرده است و حكم تبعيد زنا دهنده هم در صورتى است كه كسى با او نزديكى نكرده باشد.

مسأله ۳ مشهور اين است كه اگر مرد ببندد كه كسى با زن او زنا مى كند چنانچه نترسد كه به او ضررى بزنند، مى تواند هر دو را بکشد ولى اين حكم، خالى از اشكال نيست و به هر حال آن زن بر او حرام نمى شود [۱] اين مسأله در رساله آيت الله (صافى) نيست مسأله ۴ اگر مرد مكلف عاقل با مكلف عاقل ديگر لواط كند بايد هر دوى آنان را بکشند. و حاكم شرع مى تواند لواط كننده را با شمشير بکشد يا زنده به آتش بسوزاند، يا دست و پاى او را ببندد و از جاى بلندی به زير اندازد و با شرايطى كه در مسأله (۲) گفته شد مى تواند سنگسارش كند [۲]

[۱] (من تبرىزى)

(: اين حكم، محل اشكال است و به هر تقدير آن زن بر او حرام نمى شود. (اراكى): مسأله اگر مردى ببندد كه كسى با زن او زنا مى كند، چنانچه نترسد كه به او ضررى بزنند، مى تواند هر دو را بکشد

[۲] (من تبرىزى)

(: ولى اگر لواط كننده غير محصن باشد، كشتن او اشكال دارد، و بعيد نيست حدش جلد باشد.

(من اراكى)

(: مسأله اگر مرد مكلف عاقل با انسان ديگرى چه بالغ و چه غير بالغ و چه عاقل و چه غير عاقل لواط كند بايد او را بکشند و همچنين اگر مرد مكلف عاقل با اختيار مورد لواط ديگرى چه عاقل چه غير عاقل چه بالغ و چه غير بالغ واقع شود بايد او را بکشند، و حاكم شرع مى تواند لواط كننده و مفعول را با شمشير بکشد، يا سنگسار كند، يا زنده به آتش بسوزاند، يا دست و پاى او را ببندد و از جاى بلندی به زير اندازد و يا ديوارى را روى او خراب كند.

(من گلیایگانی

(، صافی): مسأله اگر مرد مکلف عاقلی با مکلف عاقلِ دیگر لواط کند، اگر هر دو به این عمل راضی باشند، باید هر دوی آنان را بکشند و اگر یکی مکره باشد و از ترس جانش مرتکب شده، او را نباید کشت و حاکم شرع می تواند لواط کننده را با شمشیر بکشد (گلیایگانی): یا سنگسار کند) یا زنده به آتش بسوزاند یا دست و پای او را ببندد و از جای بلندی به زیر اندازد و یا دیواری را روی او خراب کند.

(من زنجانی

(: مسأله اگر مرد عاقل بالغ بدون عذر شرعی (همچون نادانی و اجبار) لواط کند چنانچه دارای همسر دائمی باشد که با او نزدیکی کرده و هر وقت بخواهد می تواند نزدیکی کند سنگسار می گردد، و اگر چنین نباشد، صد تازیانه به او زده می شود. ولی لواط دهنده در هر حال کشته می شود، کیفیت قتل وابسته به نظر حاکم شرع است که وی آن را به شیوه ای که در بازداشتن جامعه از گناه مؤثر است اجرا کند.

مسأله ۵ اگر یک نفر کس دیگر را امر کند که به ناحق کسی را بکشد، در صورتی که قاتل و کسی که به او دستور داده، هر دو مکلف و عاقل باشند قاتل را باید کشت و کسی که او را امر کرده باید حبس کرد تا بمیرد.

(زنجانی): مسأله اگر عاقل بالغ عمداً و به ناحق دیگری را بکشد اولیاء مقتول حق کشتن قاتل را دارند و اگر عاقل بالغی قاتل به شمار نیاید ولی به دستور وی، دیگری کسی را عملاً و به ناحق بکشد دستور دهنده به حبس ابد مجازات می شود، اولیاء مقتول که حق قصاص دارند کسانی هستند که از میت ارث می برند.

مسأله ۶ اگر فرزند، پدر یا مادر را عمداً بکشد، باید او را بکشند ولی اگر پدری فرزند خود را عمداً بکشد باید به دستوری که در احکام دیه گفته می شود دیه بدهد و هر قدر حاکم شرع صلاح می داند او را بزند [۱] مسأله ۷ هر گاه کسی پسری را از روی شهوت ببوسد، حاکم شرع از سی تازیانه تا نود و نه تازیانه هر قدر صلاح می داند به او می زند [۲] و روایت شده است که خداوند عالم دهانه ای از آتش به دهان او می زند و ملائکه آسمان و زمین و ملائکه رحمت و غضب بر او لعنت می کنند و جهنم برای او مهیا خواهد بود، ولی اگر توبه کند توبه او قبول می شود.

[۱] (من گلیایگانی

، (صافی): او را تعزیر نماید.

(من زنجانی

): مسأله اگر فرزندی پدر خود را عمداً و به ناحق بکشد، اولیاء مقتول حق کشتن وی را دارند، ولی اگر پدری فرزند خود را به ناحق بکشد، باید به دستوری که در احکام دیه گفته می شود، دیه بدهد و هر قدر حاکم شرع صلاح بداند او را بزند.

[۲] (من اراکی

): حاکم شرع هر قدر صلاح می داند، تازیانه به او می زند، و از نود و نه تجاوز نمی کند ..

(من زنجانی

): مسأله هر گاه کسی در حال احرام پسری را از روی شهوت ببوسد، صد تازیانه به او می زند و اگر چنین گناهی را در غیر حال احرام مرتکب شود هر مقداری که حاکم شرع صلاح بداند از سی تازیانه تا نود تازیانه به او می زند. درباره این گناه روایت شده که هر کس آن را مرتکب شود، خداوند عالم دهانه ای از آتش به دهان او می زند و نیز روایت شده که ملائکه آسمان و زمین و ملائکه رحمت و غضب بر او لعنت می کنند و جهنم برای او مهیا است .

مسأله ۸ اگر مردی، مرد و زن را برای زنا، یا مرد و پسر را برای لواط به هم برساند، باید هفتاد و پنج تازیانه به او بزنند و مشهور آن است که بعد از هفتاد و پنج تازیانه باید سر او را بتراشند و در کوچه و بازار بگردانند و از آن محلی که در آن محل این کار را کرده بیرونش کنند ولی این حکم، ثابت نیست.

(اراکي): مسأله اگر کسی مرد و زن را برای زنا یا مرد و پسر را برای لواط به هم برساند، چنانچه آن کس زن باشد، باید هفتاد و پنج تازیانه به او بزنند و اگر مرد باشد، بعد از هفتاد و پنج تازیانه بنا بر مشهور بین اصحاب باید سر او را بتراشند و در کوچه و بازار بگردانند و از شهری که در آن اینکار را کرده بیرونش کنند. (گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر کسی مرد و زن را برای زنا یا دو نفر را برای لواط به هم برساند، باید هفتاد و پنج تازیانه به او بزنند و اگر مرد باشد (گلپایگانی): و در مرتبه دوم این عمل را مرتکب شود، باید) علاوه بر هفتاد و پنج تازیانه، از محلی که در آن محل این کار را کرده، بیرونش کنند.

(زنجانی): مسأله اگر کسی مرد و زن را برای زنا یا مرد و پسر را برای لواط بهم برساند، بنا بر مشهور هفتاد و پنج تازیانه به او می زنند و اگر مرد باشد، بعد از هفتاد و پنج تازیانه سر او را تراشیده و در کوچه و بازار گردانیده و از محلی که در آن محل این کار را کرده بیرونش می کنند.

مسأله ۹ اگر کسی بخواهد با زنی زنا کند، یا با پسری لواط نماید [۱] و بدون آن که او را بکشند جلوگیری از او ممکن نباشد، کشتن او جایز است.

مسأله ۱۰ اگر کسی به مرد یا زن مسلمانی که بالغ و عاقل و آزاد است نسبت زنا یا لواط بدهد، یا ولد الزنا بگوید [۲] باید هشتاد تازیانه از روی لباس به او بزنند.

[۱] (من زنجانی)

:(اگر کسی بخواهد زنا یا لواط نماید ..

[۲] (من تبریزی)

:(و نتواند به طریق شرعی، صحّت نسبت را اثبات کند ..

(من اراکی)

، (گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر شخص بالغ عاقل به مرد یا زن مسلمانی که بالغ و عاقل و آزاد است و علناً زناکار نباشد، نسبت زنا یا لواط بدهد، یا ولد الزنا بگوید، باید هشتاد تازیانه از روی لباس به او بزنند (اراکي): نه مانند زدن در حدّ زنا،

بلکه حدّ وسط).

(من زنجانی

): مسأله اگر بالغ عاقل به مرد یا زن مسلمان بالغ عاقل عقیفی، نسبت زنا یا لواط یا سحّ بدهد و شرعاً نتواند آن را ثابت کند، باید هشتاد تازیانه از روی لباس به او بزنند؛ تازیانه به طور متوسط زده می شود و به جز عبا سایر لباسهای وی را نباید کند.

چند مورد از این حد استثنا شده است :

اول: اگر دو نفر هم دیگر را به زنا یا لواط یا سحّ نسبت دهند حدّ ساقط می گردد، بلکه آن دو به حکم حاکم شرع تعزیر می گردند.

دوم: اگر پدری به فرزند خود چنین نسبتی بدهد حدّ ساقط است، بلکه تعزیر می گردد.

سوم: اگر شوهر به زن خود چنین نسبتی بدهد، حکم خاصی دارد که در کتب فقهی در فصل «لعان» آمده است. اگر کسی به دیگری ولد الزنا بگوید، چنانچه این جمله نسبت زنا به پدر و مادر وی بدهد، حدّ فوق درباره او ثابت است، ولی اگر تنها از باب فحاشی باشد و نسبت زنا به طور جدّی مطرح نباشد، کار گناهی انجام داده است ولی حدّ فوق درباره اش نیست.

گفتنی است که این حدّ حقّ کسی است که به او چنین توهینی شده است و اگر او ببخشد، حدّ جاری نمی گردد.

مسأله ۱۱ کسی که مکلف و عاقل است اگر از روی اختیار و علم به حرمت [۱] شراب بخورد، در دفعه اول و دوم باید هشتاد تازیانه به او بزنند و در دفعه سوم باید او را بکشند [۲] و چنانچه مرد باشد لازم است برای تازیانه زدن بدن او را غیر از عورتش برهنه کنند.

[۱] (من اراکی

): اگر از روی اختیار ..

[۲] (من اراکی

): در دفعه اول و دوم باید تمام بدنش را غیر از عورت برهنه کنند و هشتاد تازیانه بر پشت و کتف او بزنند و بنا بر مشهور در دفعه سوم باید او را بکشند.

(من تبریزی

): در دفعه اول و دوم باید تمام بدنش را غیر از عورت برهنه کنند و هشتاد تازیانه به او بزنند و در دفعه سوم باید او را بکشند.

(من گلپایگانی

، (صافی): مسأله کسی که مکلف و عاقل است اگر از روی اختیار شراب بخورد، در دفعه اول و دوم باید اگر مرد باشد تمام بدنش را غیر از عورت برهنه کنند و هشتاد تازیانه به او بزنند و در دفعه سوم یا چهارم باید او را بکشند و زن را نباید برهنه کنند.

(من زنجانی

): مسأله اگر شخص بالغ عاقلی بدون عذر شرعی شراب یا دیگر مشروبات مست کننده بخورد، در دفعه اول و دوم باید هشتاد تازیانه به او بزنند و در دفعه سوم باید او را بکشند. و چنانچه مرد باشد لازم است برای تازیانه زدن، بدن او را غیر از عورتش برهنه کنند، برای اجرای این حد، لازم نیست به اندازه ای بخورد که مست شود، بلکه اگر مقدار اندکی هم بخورد حد ثابت می گردد.

مسأله ۱۲ کسی که مکلف و عاقل است اگر سه نخود و سه پنجم نخود [۱] طلای سکه دار یا چیز دیگری را که به این مقدار ارزش دارد بدزدد، چنانچه شرطهایی را که در شرع برای آن معین شده دارا باشد، در دفعه اول باید چهار انگشت دست راست او را از بیخ ببرند و کف دست و شست او را بگذارند و در دفعه دوم [۲] پای چپ او را از وسط [۳] ببرند و در دفعه سوم باید او را حبس کنند تا بمیرد و خرج او را از بیت المال بدهند [۴] و در صورتی که در مرتبه چهارم در زندان یا غیر آن دزدی کند، باید او را بکشند.

[۱] (من اراکی

، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی)، (نوری): چهار نخود و نیم ..

[۲] (من اراکی

، (گلپایگانی)، (صافی)، (تبریزی): بنا بر احتیاط باید ..

[۳] (من گلپایگانی

، (اراکی)، (صافی): وسط قدم ..

(۴) (من اراکی

، (گلپایگانی)، (صافی): چنانچه مال دارد خرج او را از مال خودش و اگر ندارد از بیت المال بدهند و در صورتی که در زندان دزدی کند، باید او را بکشند.

(من تبریزی

): چنانچه مال دارد، خرج او را از مال خودش و اگر ندارد، از بیت المال بدهند ..

(من زنجانی

): مسأله اگر بالغ عاقلی، مالی به ارزش ۱۵ دینار شرعی بدزدد، چنانچه شرطهایی را که در کتب فقهی ذکر شده دارا باشد، در دفعه اول باید چهار انگشت دست راست او را از بیخ ببرند و کف دست و شست او را بگذارند و دفعه دوم باید پای چپ او را از وسط قدم ببرند و پاشنه پا را باقی بگذارند تا با آن راه رود و در دفعه سوم باید او را حبس کنند تا بمیرد و خرج او را از بیت المال بدهند و در صورتی که در مرتبه چهارم دزدی کند، باید او را بکشند.

دینار شرعی بنا بر مشهور ۳۴ مثقال معمولی یعنی ۱۸ نخود می باشد، ولی در مسأله [۱۸۹۶] گفتیم که ظاهراً وزن دینار شرعی از این مقدار بیشتر است؛ بنا بر نظر برخی محققان، دینار شرعی تقریباً ۴/۲۴ گرم و بنا بر برخی دیگر، دینار شرعی تقریباً ۴/۴۶ گرم می باشد.

بنا بر این نظر، نصاب حدّ سرقت، حدود ۰/۹ گرم می باشد و تا ارزش مال دزدی به مقدار قطعی نصاب نرسد، حدّ اجرا نمی گردد.

احکام ديه

مسأله ۱۳ اگر کسی که بالغ و عاقل است عمداً و بناحق مسلمانی را [۱] بکشد، در صورتی که مقتول، مرد یا پسر باشد [۲] ولی «کشته می تواند قاتل را عفو کند یا بکشد. ولی اگر مقتول کافر باشد قاتل او را که مسلمان است نمی توان کشت و اگر مقتول مسلمان زن یا دختر باشد اگر چه می شود قاتل مسلمان او را کشت [۳] لکن اگر قاتل مرد باشد باید نصف ديه او را به ولی او بدهند و اگر قاتل دیوانه یا نابالغ باشد، مطلقاً ديه باید بدهند و ديه آن بر عاقله است که معنای آن خواهد آمد و نیز ولی می تواند به مقداری که طرفین راضی شوند از قاتل ديه بگیرد. و در صورتی که رضایت آنها به ديه ای باشد که در شرع معین شده است چون تقدیرات شرعی در ديه مختلف است اختیار تعیین آن با قاتل است و می تواند هر کدام که برای او آسانتر است اختیار نماید. بنا بر این می تواند قیمت نقره را که از سایر اقسام ديه کمتر است بدهد و آن به حساب قران قدیم ایرانی که یک مثقال بوده پانصد و بیست و پنج تومان می شود و اعتبار آن به قران قدیم است نه به ریال رائج امروزی اما اگر از روی خطای محض بکشد مثلاً برای حیوانی تیر بیندازد و اشتبهاً کسی را بکشد، ولی «کشته حق ندارد او را بکشد، اما می تواند از عاقله یعنی قوم و خویشان پدری قاتل و در صورت ندادن آنها از خود قاتل، ديه بگیرد [۴] و اگر از روی خطای شبیهه به عمد بکشد، به این معنا که شخصی، کسی را با آلتی بزند [۵] که عادتاً کشنده نیست و قصد کشتن هم نداشته باشد و اتفاقاً بکشد، در این فرض، خود قاتل باید ديه بدهد و ولی «مقتول حق» کشتن او را ندارد.

[۱] (من تبریزی)

:دیگری را ..

[۲] (من تبریزی)

:مرد و مسلمان باشد ..

[۳] (من تبریزی)

:اگر مقتول زن و مسلمان باشد، می شود قاتل مسلمان او را کشت ..

[۴] (من تبریزی)

، (نوری): می تواند از عاقله (تبریزی): یعنی قوم و خویشان پدری قاتل (نوری): یعنی مردانی که خویشاوند پدری قاتل می باشند) به تفصیلی که در کتب مفصله مذکور است، ديه بگیرد ..

[۵] (من تبریزی)

(: با آلتی برنده ..

(من اراکی

(: مسأله اگر کسی عمداً و بناحق دیگری را بکشد، ولی "کشته می تواند قاتل را عفو کند و یا در صورتی که شرایط در قاتل و مقتول باشد به طوری که در کُتُب مفصله ذکر شده او را بکشد یا با رضایت او مقداری که در مسأله بعد گفته می شود از او دیه بگیرد، یا به چیز دیگری با هم مصالحه کنند. اما اگر از روی خطا کسی را بکشد، کشته نمی شود، و برای خطا دو صوت است :

اول : خطای محض ؛ مثل اینکه برای حیوانی تیر بیندازد و اشتبهاً کسی را بکشد، که در این صورت ولی "کشته می تواند از عاقله یعنی پسر و پدر و مردان ، از خویشان پدری قاتل ، به تفصیلی که در کُتُب مفصل مذکور است دیه بگیرد.

دوم : خطای شبه عمد؛ مثل اینکه کسی را با آلتی بزند که عادتاً کشنده نیست و قصد کشتن هم نداشته باشد و اتفاقاً کشته شود، که در این فرض ولی "مقتول می تواند از خود قاتل دیه بگیرد.

(من گلپایگانی

(: مسأله اگر کسی عمداً و بناحق ، دیگری را بکشد، ولی "کشته می تواند قاتل را عفو کند یا بکشد، اگر شرایط قصاص در قاتل و مقتول باشد؛ یا مقداری که در مسأله بعد گفته می شود، از او دیه بگیرد. اما اگر کشتن از روی خطا بکشد مثلاً برای حیوانی تیر بیندازد و اشتبهاً کسی را بکشد، ولی "کشته حق ندارد او را بکشد، اما می تواند دیه بگیرد.

(من صافی

(: مسأله اگر شخص بالغ و عاقل عمداً و بناحق مسلمانی را بکشد، ولی "کشته می تواند قاتل را عفو کند یا با رعایت شرایط قصاص در قاتل و مقتول او را بکشد یا با مصالحه طرفین مالی که به مقدار دیه یا کمتر یا بیشتر از آن باشد از او بگیرد اما اگر از روی خطا یا شبه عمد بکشد مثلاً برای حیوانی تیر بیندازد و اشتبهاً کسی را بکشد یا کسی را به چیزی که نوعاً نمی کشد بزند و با آن زدن کشته شود در این دو صورت ولی "کشته حق ندارد او را بکشد اما می تواند دیه بگیرد.

(من زنجانی

(: مسأله قتل بر سه گونه است :

اول : قتل عمدی ، در قتل عمدی یا قاتل به قصد قتل دیگری را می کشد یا با وسیله ای که به حسب عادت کشنده است و قاتل هم احتمال عقلایی این امر را بدهد قتل صورت می گیرد.

دوم : قتل شبه عمد؛ در قتل شبه عمد، شخصی کسی را با آلتی بزند که به حسب عادت کشنده نیست و یا قاتل این امر را

احتمال نمی دهد و قصد کشتن هم نداشته باشد و اتفاقاً بکشد.

سوم: قتل خطاء محض؛ در قتل خطاء محض، قاتل انجام کاری بر روی مقتول راقصد نکرده، بلکه مثلاً برای شکار حیوانی تیر انداخته ولی اشتبهاً کسی را کشته است.

در قتل عمد، ولی «کشته می تواند کشته را عفو کند، یا در صورت وجود شرائط قصاص، او را با حکم حاکم شرع بکشد، و اگر مقتول مسلمان زن یا دختر باشد، اگر چه قاتل مسلمان او را هم می توان کشت، لکن اگر قاتل مرد باشد، باید نصف دیه او را به وی بدهند و ولی «مقتول می تواند در صورت رضایت آن ها به مقداری که طرفین راضی شوند از قاتل دیه بگیرد و در صورتی که رضایت آنها به دیه ای باشد که در شرع معین شده است، چون اندازه هایی که در شرع برای دیه تعیین شده مختلف است، قاتل می تواند هر اندازه ای را که مایل است انتخاب کند، بنا بر این می تواند قیمت نقره را که از سایر اقسام دیه کمتر است بدهد. و اگر رضایت آن ها به قسم خاصی از دیه باشد، قاتل باید همان قسم را بدهد.

در قتل شبه عمد و خطای محض، ولی «کشته حق ندارد کشته را بکشد، بلکه حق دریافت دیه دارد، که در قتل شبه عمد از خود قاتل و در قتل خطای محض از عاقله (یعنی قوم و خویشان پدری قاتل) و در صورت ندادن آن ها، از خود قاتل دیه گرفته می شود.

مسأله ۱۴ دیه ای که قاتل باید بدهد در صورتی که مقتول مرد و مسلمان و آزاد باشد یکی از شش چیز است :

«اَوَّل» در قتل عمدی صد شتر که داخل سال ششم شده باشند. و در قتل خطای محض و شبه عمد سن شترها کمتر از این است

«دَوِّم» دویست گاو.

«سَوِّم» هزار گوسفند.

«چهارم» دویست حُلّه و هر حُلّه دو پارچه است و اولی این است که از پارچه های یمن باشد [۱] «پنجم» هزار مثقال شرعی طلا که هر مثقال ۱۸ نخود است .

«ششم» ده هزار درهم که هر درهمی ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار است . و اگر مقتول ، زن و مسلمان و آزاد باشد، دیه او در هر یک از این شش چیز نصف دیه مرد است و اگر مقتول کافر ذمی باشد در صورتی که مرد باشد دیه او هشتصد درهم و در صورتی که زن باشد دیه او چهارصد درهم است و اگر کافر غیر ذمی باشد دیه ندارد و دیه مقتولی که غلام یا کنیز باشد قیمت اوست در صورتی که بیشتر از دیه آزاد نباشد و در صورتی که قتل عمدی هم باشد نمی شود قاتل آزاد را برای او کشت .

[۱] (من تبریزی

: چهارم : دویست حُلّه و هر حُلّه دو پارچه ای است که در یمن می بافند ..

(من اراکی

: مسأله دیه ای که قاتل باید بدهد، در صورتی که مقتول ، مرد مسلمان آزاد باشد، یکی از این شش چیز است : اول : در قتل عمدی صد شتر که داخل سال ششم شده باشد و در قتل خطایی و شبه عمد، سن شترها به تفصیلی که در کُتُب مفصل ذکر شده ، کمتر از این مقدار است . دوم : دویست گاو . سوم : هزار گوسفند . چهارم : دویست حُلّه و هر حُلّه دو پارچه از برد یمانی است . پنجم : هزار دینار طلا- که هر یک ، یک مثقال شرعی است و مثقال شرعی ، ۱۸ نخود طلای سکه دار است . ششم : ده هزار درهم که در هر درهمی ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار است و باید دانست که دیه عمدی را ، جانی باید در طول یک سال پردازد و از یک سال تأخیر نیندازد و در شبه عمد باید از دو سال بیشتر تأخیر نکند و در خطای محض ، عاقله او باید در طول سه سال دیه را پردازد و از سه سال تأخیر نیندازند.

(من گلپایگانی

: مسأله دیه کشتن مرد مسلمان آزاد که قاتل باید بدهد یکی از شش چیز است : اول : صد شتر که داخل سال ششم شده باشد . دوم : دویست گاو . سوم : هزار گوسفند . چهارم : دویست حُلّه و هر حُلّه دو پارچه ای است که در یمن می بافند . پنجم : هزار مثقال شرعی طلا که هر مثقال آن ۱۸ نخود سکه دار است . ششم : ده هزار درهم که هر درهمی ۱۲/۶ نخود نقره سکه دار است و از زن مسلمان آزاد نصف هر یک است .

(من زنجانی

(: مسأله اگر کسی مرد مسلمانی را بکشد، دیه ای که باید قاتل یا عاقله وی بدهند، یکی از شش چیز است :

اول : در قتل عمدی صد شتر، که بنا بر احتیاط واجب داخل سال ششم شده باشند. و بهتر آن است نری باشند که اخته و رگ مالیده نیست ؛ و در قتل شبه عمد و خطای محض شرائط دیگری از جهت سن و نری و مادگی در شتر معتبر است که در کتابهای فقهی مفصل آمده است .

دوم : دویست گاو.

سوم : هزار گوسفند.

چهارم : دویست حله ؛ حله نوعی پارچه بوده و چون در تفسیر آن اختلافاتی در میان لغویان وجود دارد، احتیاط آن است که برای پرداخت دیه ، سایر اقسام آن را اختیار کنند.

پنجم : هزار دینار طلای شرعی ، که بنا بر مشهور، مقدار هر دینار طلا ۱۸ نخود طلای سکه دار می باشد.

ششم : ده هزار درهم ، که بنا بر مشهور، هر درهم ۱۲ / ۶ نخود نقره سکه است .

درباره مقدار دقیقتر دینار و درهم در مسأله [۱۸۶۴ ۱۸۹۶ و ۱۸۹۷] توضیح بیشتری داده شد.

و اگر مقتول زن مسلمان باشد، دیه او در هر یک از شش چیز نصف دیه مرد است و اگر مقتول کافر ذمی باشد، در صورتی که مرد باشد، دیه او هشتصد درهم و در صورتی که زن باشد دیه او چهارصد درهم می باشد؛ و اگر کافر غیر ذمی باشد، دیه ندارد.

(من صافی

(: مسأله دیه کشتن مرد مسلمان آزاد یکی از شش چیز است به این تفصیل که در قتل شبه عمد: اول : سی نفر شتر داخل در سال سوم و سی نفر داخل در سال چهارم و چهل نفر [که] داخل در سال ششم شده و حمل داشته باشند. دوم : دویست گاو. سوم : هزار گوسفند. چهارم : دویست حله و هر حله دو پارچه است و احتیاط این است که اگر یافت شود از نوع یمنی آن باشد. پنجم : هزار مثقال شرعی طلا که هر مثقال آن ۱۸ نخود سکه دار است . ششم : ده هزار درهم که هر درهمی ۱۲ / ۶ نخود نقره سکه دار است . و در قتل خطا بیست نفر شتر داخل در سال دوم و بیست نفر شتر نر و سی نفر شتر ماده داخل در سال سوم و سی نفر که داخل در سال چهارم شده باشند و در پنج مورد ذکر شده دیگر تفاوت ندارند و در همه اینها دیه زن مسلمان آزاد نصف هر یک است . و در قتل عمد مصالحه طرفین به مقدار دیه یا کمتر یا بیشتر یا چنانچه در مسأله قبل بیان شد جایز است و در مواردی که در قتل عمد، حکم قصاص نیست ، دیه قتل عمد نیز چنانچه گفته شد شش چیز است ، فقط در شتر، صد شتری است که داخل در سال ششم شده باشد.

مسأله ۱۵ دیه چند چیز مثل دیه کشتن است که مقدار آن در مسأله پیش گفته شد:

اول: آن که دو چشم کسی را کور کند، یا چهار پلک چشم او را از بین ببرد و اگر یک چشم او را کور کند، باید نصف دیه کشتن را بدهد [۱] دوم: دو گوش کسی را ببرد یا کاری کند که هر دو گوش او کر شود [۲] و اگر یک گوش او را ببرد یا کر کند، باید نصف دیه کشتن را بدهد و اگر نرمه گوش او را ببرد احوط این است که با او صلح نماید. [۳] سوم: تمام بینی یا نرمه بینی کسی را ببرد. [۴] چهارم: زبان کسی را از بیخ ببرد و اگر مقداری از آن را ببرد باید به نسبت مخارج حروفی که به جهت قطع زبان از بین رفته است ملاحظه نمایند و دیه تمام را نسبت به مخارج حروف تقسیم کنند و نسبت آن مقدار را بدهد و اولی این است که با مقداری که در ملاحظه مساحت یعنی نصف یا ثلث یا ربع و مانند اینها واجب می شود ملاحظه نموده هر کدام بیشتر است آن را بدهد. [۵] پنجم: تمام دندانهای کسی را از بین ببرد و در صورتی که بعضی از دندانها را از بین ببرد در صورتی که صاحب دندان مرد باشد [۶] باید برای هر دندانی از دندانهای جلو که دوازده عدد است پانصد درهم دیه بدهد و برای هر یک از دندانهای دیگر که هیجده عدد است دویست و پنجاه درهم بدهد و اگر زن باشد دیه آن تا بمقداری که به ثلث دیه نرسد با دیه مرد مساوی است و در صورتی که به ثلث برسد دیه دندانهای او نصف دیه دندانهای مرد است. [۷] ششم: هر دو دست کسی را از بند جدا کند و اگر یک دست را از بند جدا کند، باید

[۱] (من زنجانی

: و در هر پلک چشم هم ۱۴) دیه گرفته می شود ..

[۲] (من گلپایگانی

، (صافی): و امید خوب شدن در آن نباشد ..

(من نوری

: یا قوه بویائی و یا قوه چشائی و یا قوه لمس او را از بین ببرد و همچنین در هر جنایتی که یکی از قدرتهای بدنی را از بین ببرد مثل این که قدرت تولید مثل و انزال منی را از بین ببرد یا سلس البول ایجاد کند یا ایجاد صوت را از بین ببرد

[۳] (من اراکی

، (گلپایگانی)، (صافی): اگر نرمه گوش او را ببرد، باید ثلث دیه کشتن را بدهد ..

(من زنجانی

(: ديه نرله هر گوش ، ثلث ديه آن گوش اسآ ..

[۴] (من اراكي

(: يا كاري كند كه حس بويابي او را از بين ببرد ..

[۵] (من اراكي

(: چهارم : زبان كسي را كه لال نيسآ از بيخ ببرد و اگر مقداري از آن را ببرد بايد ملاحظه كند نسبت آن را به مساحت تمام زبان و ديه تمام را بر آن تقسيم نمايد و همچنين ملاحظه كند نسبت نقص حروفي كه به آن نمي تواند تكلم كند به حروف بيست و هشآگانه و هر كدام بيشر اسآ ، آن را بدهد ..

(من گلپايگاني

(، (صافي) : چهارم : زبان كسي را كه لال نيسآ از بين ببرد و اگر مقداري از آن را ببرد بايد به نسبت نقص حروف بيست و هشآگانه ديه بدهد كه اگر يك حرف نآواند بگويد يك بيست و هشآم ديه و اگر دو حرف نآواند دو بيست و هشآم ، و اگر تمام زبان كسي كه لال باشد ببرند، ثلث ديه را بايد بدهند و اگر مقداري از زبان لال را ببرند، بايد به نسبت نقص زبان ديه بدهند: يعني در نصف ، نصف ثلث و در ربع ، ربع ثلث ديه را بدهند ..

(من تبريزي

(: چهارم : زبان كسي را از بيخ ببرد و اگر مقداري از آن را ببرد بايد به نسبت ، ديه بدهد، و بنا بر احتياط واجب بايد مخارج حروفي كه به جهت قطع زبان از بين رفته اسآ ملاحظه نمايند و ديه تمام را نسبت به مخارج حروف تقسيم كنند و نسبت آن مقدار را با مقداري كه در ملاحظه مساحت يعني نصف يا ثلث يا ربع و مانند اينها واجب مي شود ملاحظه نموده ، هر كدام بيشر اسآ آن را بدهد ..

(من زنجاني

(: چهارم : زبان كسي را از بيخ ببرد و اگر مقداري از آن را ببرد بايد به نسبت حروف بيست و هشآگانه كه به جهت قطع زبان از بين رفته ديه بدهد؛ مثلاً اگر يك حرف را نآواند بگويد ۱۲۸ ديه و اگر دو حرف نآواند ۲۲۸ و .. و نسبت به چهار حرف فارسي نيز بر طبق نظر حاكم شرع ديه گرفته مي شود. و در كسي كه لال اسآ اگر تمام زبان را ببرد ثلث ديه را بايد بدهد و اگر مقداري از زبان لال را ببرد بايد به نسبت مساحت قطع شده از زبان از ديه لال را بدهد؛ بنا بر اين ديه قطع نصف زبان لال ۱۶ ۱۳۱۲ و ديه قطع ثلث زبان لال ۱۹ ۱۳۱۳ خواهد بود ..

[۶] (من تبريزي

(: باید برای هر دندانانی پانصد درهم دیه بدهد و اگر زن باشد دیه آن تا به مقداری که به ثلث دیه برسد با دیه مرد مساوی است و در صورتی که از ثلث بگذرد دیه دندانهای او نصف دندانهای مرد است . [پایان مورد پنجم]

[۷] (من اراکی

(، (گلپایگانی)، (صافی): پنجم : تمام دندانهای کسی را از بین ببرد و دیه هر کدام از دوازده دندان جلوی دهان که شش عدد بالا و شش عدد پایین می باشد، پنجاه مثقال شرعی طلا ((اراکي): طلای سکه دار یا پانصد درهم نقره سکه دار) است و هر مثقال شرعی ۱۸ نخود است و اگر یکی از شانزده دندان عقب را که هشت عدد آنها بالا و هشت عدد پایین است از بین ببرد، باید بیست و پنج مثقال شرعی طلا ((اراکي): طلای سکه دار یا دویست و پنجاه درهم نقره سکه دار) بدهد ..

نصف ديه كشتن مثل او را بدهد. [۸] هفتم: ده انگشت کسی را ببرد و ديه انگشت ابهام ثلث ديه دست و ديه ساير انگشتها سدس است و ديه در زن اگر به ثلث برسد نصف ديه مرد است. [۹] هشتم: [۱۰] هر دو پستان زنی را ببرد و اگر یکی از آنها را ببرد، بايد نصف ديه كشتن مثل او را بدهد [۱۱] نهم: [۱۲] هر دو پای کسی را تا مفصل یا همه ده انگشت پا را ببرد و ديه هر انگشت پا مثل ديه آن انگشت از دست است. [۱۳] دهم: [۱۴] تخمهای مردی را از بین ببرد.

یازدهم: طوری به کسی آسیب برساند که عقل او از بین برود. [۱۵] و اگر پشت کسی را طوری بشکند که دیگر درست نشود (بايد تمام ديه را بدهد اگر چه [۱۶] احوط این است که رجوع به صلح شود.

[۸] (من اراکی

، (گلپایگانی)، (زنجانى) : بايد نصف ديه كشتن را بدهد ..

[۹] (من اراکی

، (گلپایگانی) : هفتم: ده انگشت کسی را ببرد و ديه هر انگشت ، ده يك ديه كشتن است (اراکی) : و گذشت که ديه زن یا مرد تا به ثلث برسد مساوی است و از ثلث که بگذرد ديه او نصف ديه مرد است (هشتم : پشت کسی را طوری بشکند که (گلپایگانی) : نتواند بنشیند و) دیگر درست نشود ..

(من تبریزی

: هفتم: ده انگشت کسی را ببرد و ديه هر انگشت در مرد يك دهم ديه كشتن است و در زن تا ثلث ديه با مرد مساوی است و در بیشتر از ثلث نصف ديه انگشتان مرد است ..

(من زنجانى

: هفتم: ده انگشت کسی را ببرد و ديه هر انگشت ، (۱۱۰) ديه كشتن است ..

(من صافی

: هفتم: ده انگشت کسی را ببرد و در ديه هر انگشت دو قول است: قول ارجح این است که ديه هر انگشت ده يك ديه كشتن است و قول دیگر این است که ديه انگشت ابهام ثلث ديه دست و ديه ساير انگشتها هر کدام يك ششم آن است و احتیاط رعایت تفاوت بین دو قول است که در ديه ابهام به قول دوم و در ساير انگشتان به قول اول عمل شود و به هر حال ديه در زن اگر به ثلث برسد نصف ديه مرد است و اگر بخواهند به احتیاط عمل کنند، تفاوت بین دو قول را نسبت به رسیدن به

ثلث بنا بر هر دو قول ملاحظه نمایند. هشتم: پشت کسی را طوری بشکنند که نتواند بنشیند و دیگر درست نشود ..

[۱۰] (من گلپایگانی

، (اراکي)، (صافی): نهم: ..

[۱۱] (من زنجانی

: هر دو پستان زنی را یا مردی را ببرد و اگر یکی از آن‌ها را ببرد، باید نصف ديه کشتن را بدهد ..

[۱۲] (من اراکی

، (گلپایگانی)، (صافی): دهم: ..

[۱۳] (من اراکی

، (گلپایگانی)، (زنجانی): ديه هر انگشت، ده يك ديه کشتن است (اراکي): و گذشت که ديه زن با مرد تا به ثلث برسد مساوی است و از ثلث که بگذرد، ديه او نصف ديه مرد است) ..

(من تبریزی

: ديه هر انگشت، يك دهم ديه کشتن مثل اوست ..

[۱۴] (من گلپایگانی

، (اراکي)، (صافی): یازدهم: ..

[۱۵] (من زنجانی

: [و] دوازدهم: به کسی صدمه ای بزند که دیگر بوی خوب و بد را نفهمد.

(من اراکی

، (گلپایگانی): دوازدهم: طوری به کسی آسیب برساند که عقل او از بین برود. سیزدهم: به کسی صدمه ای بزند که دیگر بوی خوب و بد را نفهمد و اگر به کسی صدمه ای بزند که منی از او خارج نشود بنا بر احتیاط واجب باید ديه کامله بدهد.

(من اراکی

: یا صدمه ای بزند که دیگر منی از او خارج نشود و در این صورت بنا بر احتیاط واجب باید نسبت به ديه کامل مصالحه

کنند.

(من صافی

): دوازدهم : طوری به کسی آسیب برساند که عقل او از بین برود. سیزدهم : آن که پشت کسی را طوری بشکند که دیگر درست نشود و اگر به کسی صدمه بزند که دیگر بوی خوب و بد را نفهمد و یا به کسی صدمه ای بزند که منی از او خارج نشود، بنا بر احتیاط واجب دیه کامله بدهد.

[۱۶] [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (من تبریزی

(نیست [مسأله اختصاصی (زنجانی): مسأله ۲۸۱۵ دیه اعضاء بدن زن تا مقداری که به ثلث دیه نرسیده ، با دیه مرد مساوی است و در صورتی که به ثلث برسد، دیه او نصف دیه مرد خواهد بود.

مسأله ۱۶ اگر اشتبهاً کسی را بکشد باید علاوه بر دیه که در مسأله (۱۳) گفته شد خود قاتل یک بنده آزاد کند و اگر نتواند بنده آزاد کند دو ماه پی در پی روزه بگیرد و اگر این را هم نتواند شصت فقیر را سیر کند و اگر عمداً و به ناحق بکشد، در صورت عفو یا گرفتن دیه باید دو ماه روزه بگیرد و شصت فقیر را سیر کند و یک بنده را آزاد نماید.

(اراکي): مسأله اگر اشتبهاً از روی خطای محض یا شبه عمد مسلمانی را با مباشرت بکشد اضافه بر حکم دیه که گذشت باید یک بنده آزاد کند و اگر نتواند بنده آزاد کند باید دو ماه روزه بگیرد و اگر این را هم نتواند باید شصت فقیر را سیر کند و اگر از روی عمد و بناحق مسلمانی بکشد، در صورت عفو یا گرفتن دیه باید دو ماه روزه بگیرد و شصت فقیر را سیر کند و یک بنده را آزاد نماید.

(کلیپایگانی)، (صافی): مسأله اگر انسان کسی را عمداً و بناحق بکشد و ولی مقتول عفو کند یا دیه از او بگیرد باید دو ماه روزه بگیرد و شصت فقیر را سیر کند و یک بنده آزاد نماید و اگر او را بکشند احتیاط لازم آن است که کبار از ورثه کفاره را به نحوی که ذکر شد از سهم الارث خود بدهند ولی اگر اشتبهاً بکشد عاقله (یعنی قوم و خویش پدری قاتل مانند پدر و عمو و برادر بلکه پسران و اجداد پدری قاتل بطوری که در کُتب مفصله بیان شده) باید دیه او را بدهند و خود قاتل یک بنده آزاد کند و اگر نتواند بنده آزاد کند دو ماه روزه بگیرد و اگر این را هم نتواند؛ شصت فقیر را سیر کند.

(زنجانى): مسأله در قتل عمد، در صورتی که اولیاء مقتول، قاتل را عفو کنند، یا دیه بگیرند، قاتل باید دو ماه پی در پی روزه بگیرد و شصت فقیر را سیر کند (البته وظیفه آزاد کردن یک بنده را هم دارد که در زمان کنونی منتفی است). و در قتل شبه عمد یا خطای محض، باید علاوه بر دیه، خود قاتل یک بنده آزاد کند و اگر نتواند بنده آزاد کند (که در زمان کنونی چنین است)، دو ماه پی در پی روزه بگیرد و اگر این را هم نتواند، شصت فقیر را سیر کند.

مسأله اختصاصی (زنجانى): مسأله ۲۸۱۷ اگر قتل در یکی از ماههای حرام (رجب ذی قعدة ذی حجه محرم) انجام گیرد، ۱۳ بر دیه افزوده شده و دو ماه پی در پی روزه را نیز باید در ماههای حرام بگیرد که طبعاً روز عید قربان هم در این دو ماه قرار می گیرد که در این مسأله، روزه عید قربان هم واجب است.

مسأله ۱۷ کسی که سوار حیوان است اگر کاری کند که آن حیوان به کسی آسیب برساند، ضامن است. و نیز اگر دیگری کاری کند که حیوان به سوار خود، یا به کس دیگر صدمه بزند، ضامن می باشد [۱] مسأله ۱۸ اگر انسان کاری کند که زن حامله سقط کند و آن سقط، آزاد و محکوم به اسلام باشد [۲] چنانچه چیزی که سقط شده نطفه باشد، دیه اش بیست مثقال شرعی طلای سکه دار است، که هر مثقال آن ۱۸ نخود می باشد و اگر علقه، یعنی خون بسته باشد، چهل مثقال و اگر مُضغَه یعنی پاره گوشت باشد، شصت مثقال و اگر استخوان شده باشد، هشتاد مثقال و اگر گوشت آورده ولی هنوز روح در او دمیده نشده، صد مثقال و اگر روح در او دمیده شده، چنانچه پسر باشد دیه او هزار مثقال و اگر دختر باشد دیه او پانصد مثقال شرعی طلای سکه دار است. [۳] و در جمیع این صور اگر عوض هر یک مثقال طلا، ده درهم نقره بدهد کافی است.

[۱] (من تبریزی

): آن کننده کار ضامن می باشد.

[۲] (من اراکی

، (گلپایگانی)، (صافی): اگر انسان کاری کند که زن حامله سقط کند و سقط شده محکوم به اسلام و حریت باشد ..

[۳] (من اراکی

): بقیه مسأله ذکر نشده .

(من گلپایگانی

، (صافی): اگر دختر باشد دیه او پانصد مثقال شرعی طلا است (صافی): و در جمیع این فروع اگر به جای یک دینار طلا، ده درهم بدهد کافی است .

(من نوری

): سکه دار بودن معتبر نیست و هر مثقال ۱۸ نخود است (زنجانی): مسأله اگر انسان کاری کند که زن حامله سقط کند و آن سقط به حکم مسلمان باشد؛ چنانچه چیزی که سقط شده ، نطفه باشد دیه اش ۲۰ دینار شرعی و اگر علقه یعنی خون بسته باشد ۴۰ دینار و اگر مضغه یعنی پاره گوشت باشد ۶۰ دینار و اگر استخوان شده باشد ۸۰ دینار و اگر گوشت آورده ولی هنوز روح در او دمیده نشده ۱۰۰۰ دینار و اگر روح در او دمیده شده ، دیه وی همچون دیه انسان متولد شده است .

مسأله ۱۹ اگر زن حامله کاری کند که بچه اش سقط شود، باید ديه آن را به تفصیلی که در مسأله پیش گفته شد، به وارث بچه بدهد و به خود زن چیزی از آن نمی رسد.

مسأله ۲۰ اگر کسی زن حامله را بکشد [۱] باید ديه زن و بچه را بدهد.

مسأله ۲۱ اگر پوست سر یا صورت مردی را پاره کند، باید یک صدم ديه انسان را که در مسأله ۱۴ گفته شد به او بدهد. و اگر به گوشت برسد و قدری از آن را هم ببرد، باید دو صدم بدهد و اگر خیلی از گوشت را پاره کند باید سه صدم بدهد و اگر به پرده نازک استخوان برسد، چهار صدم. و اگر استخوان [۲] نمایان شود پنج صدم و اگر استخوان بشکند ده صدم و اگر بعضی از ریزه های استخوان از جای خود بیرون آید، پانزده صدم و اگر به پرده مغز سر برسد باید سی و سه صدم بدهد.

[۱] (من زنجانی)

:(چنانچه بچه هم کشته شود ..

(من اراکی)

:(مسأله اگر کسی زن حامله را بکشد و حمل او هم کشته شود و معلوم باشد که بچه ، پسر است یا دختر، باید ديه زن بچه را بدهد، و اگر معلوم نباشد که پسر است یا دختر باید علاوه بر ديه زن ، نصف ديه پسر و نصف ديه دختر را بدهد.

[۲] (من زنجانی)

:(بعضی از استخوان ..

(من اراکی)

، (گلپایگانی)، (صافی): مسأله اگر پوست سر، یا صورت مردی را پاره کند ((اراکي) : و خون نیاید) باید یک شتر به او بدهد و اگر ((اراکي) : خون بیاید و) به گوشت برسد و قدری از آن را هم ببرد، باید دو شتر بدهد و اگر خیلی از گوشت را پاره کند، باید سه شتر بدهد. و اگر به پرده نازک استخوان برسد، چهار شتر. و اگر استخوان نمایان شود، پنج شتر. و اگر استخوان بشکند، ده شتر. و اگر بعضی از ریزه های استخوان از جای خود بیرون آید، پانزده شتر. و اگر به پرده مغز سر برسد، باید سی و سه شتر بدهد ((اراکي) : و احتیاط آن است که ثلث یک شتر را هم اضافه کند که ثلث ديه کامل بشود).

مسأله ۲۲ اگر به صورت کسی سیلی یا چیزی دیگر بزند به طوری که صورت او سرخ شود، باید یک مثقال و نیم شرعی طلای سکه دار که هر مثقال ۱۸ نخود است بدهد و اگر کبود شود، سه مثقال و اگر سیاه شود، باید شش مثقال شرعی طلای سکه دار بدهد [۱] ولی اگر جای دیگر بدن کسی را به واسطه زدن سرخ یا کبود یا سیاه کند، باید نصف آنچه را که گفته شد بدهد.

مسأله ۲۳ اگر به حیوان حلال گوشت کسی زخم بزند [۲] یا چیزی از بدن آن را ببرد [۳] باید تفاوت قیمت سالم و معیوب آن را به صاحبش بدهد [۴] مسأله ۲۴ اگر انسان سگ شکاری کسی را یا سگی که نگهداری خانه را می کند، یا سگ گله کسی را یا سگی که پاسبانی زراعت را می کند بکشد باید قیمت او را بدهد [۵] و اگر قیمت سگ شکاری کمتر از چهل درهم باشد لازم است چهل درهم بدهد.

[۱] (من گلپایگانی

، (صافی): باید شش مثقال شرعی طلا بدهد ..

(من نوری

: سکه دار بودن لازم نیست (زنجان): مسأله اگر به صورت کسی سیلی یا چیز دیگر بزند، به طوری که صورت او سرخ شود، باید یک دینار و نیم شرعی بدهد و اگر کبود شود، سه دینار و اگر سیاه شود، باید شش دینار بدهد، ولی اگر جای دیگر بدن کسی را به واسطه زدن، سرخ یا کبود یا سیاه کند، باید نصف آنچه را که گفته شده بدهد. درباره مقدار دینار شرعی در مسأله [۱۸۶۴] توضیح داده شد.

[۲] (من گلپایگانی

، (صافی): اگر به حیوان حلال گوشت یا حرام گوشتی که ملک او باشد کسی زخم بزند ..

(من زنجان

: اگر به حیوانی که شرعاً قیمت دارد، کسی زخم بزند ..

[۳] (من اراکی

: یا استخوان آن را بشکند ..

[۴] (من اراکی

: مگر در صورتی که چشم چهار پا را از بین ببرد که باید یک چهارم قیمت آن را پردازد و اگر تفاوت سالم و معیوب از آن بیشتر است، آن را بدهد.

[۵] (من تبریزی

: بنا بر احتیاط واجب با صاحب سگ در تمام این اقسامی که ذکر شد، صلح نماید. [پایان مسأله] (اراکی): مسأله اگر انسان سگ شکاری کسی را بکشد، باید بیست و یک مثقال معمولی نقره سکه دار به او بدهد. و اگر سگی که نگهداری بستان را می کند بکشد، یا سگ گله کسی را تلف کند، باید ده مثقال و نیم نقره سکه دار بدهد. و اگر سگی که نگهداری خانه را می کند بکشد احوط صلح و سازش است و اگر کسی که پاسبانی زراعت را می کند بکشد بنا بر احتیاط با صاحب سگ صلح و سازش کنند.

(من گلپایگانی

: مسأله اگر انسان سگ شکاری کسی را بکشد، باید بیست و یک مثقال معمولی نقره سکه دار به او بدهد. و اگر سگی که نگهداری خانه را می کند یا سگ گله کسی را تلف نماید

(من زنجانی

: مسأله اگر انسان سگ شکاری را بکشد، باید ۴۰ درهم (که در باره مقدار آن در مسأله [۱۸۶۴] توضیح داده شد) به صاحب آن بدهد و اگر اقسام دیگر سگ همچون سگ گله و زراعت و بستان و سگ پلیس را که شرعاً قیمت دارد بکشد، باید قیمت آن را به صاحبش بدهد، و بهتر است که در این موارد مصالحه شود. و کشتن سگی که در خانه ها نگهداری می شود، ضمان ندارد.

مسأله ۲۵ اگر حیوان ، زراعت یا مال کسی را از بین ببرد [۱] چنانچه صاحب حیوان در نگهداری آن کوتاهی کرده باشد، باید مقداری را که ضرر زده به صاحب مال یا زراعت بدهد [۲] مسأله ۲۶ اگر بچه یکی از گناهان کبیره را انجام دهد، ولی - یا مثلاً معلم او با اجازه ولی - [۳] می تواند به قدری که ادب شود و دیه واجب نشود او را بزند.

مسأله ۲۷ اگر کسی بچه ای را طوری بزند که دیه واجب شود دیه مال طفل است و اگر مرده باید به ورثه او بدهد و چنانچه مثلاً پدر بچه به قدری او را بزند که بمیرد [۴] دیه او را ورثه دیگرش می برند و به خود پدر از دیه چیزی نمی رسد.

[۱] (من اراکی

): اگر حیوانی که حفاظت از آن به عهده صاحب آن است زراعت یا مال کسی را از بین ببرد ..

[۲] (من زنجانی

): به صاحب مال یا زارع بدهد.

[۳] (من گلپایگانی

، (صافی): ولی - یا دیگری به اذن ولی - او ..

(من اراکی

): مسأله ولی - طفل می تواند طفل را تأدیب کند، ولی از روی مهربانی ، نه از روی غیظ و تشفی قلب . و می تواند او را به قدری که ادب شود و موجب دیه نشود بزند و معلم نیز به اذن ولی - طفل می تواند به جهت تأدیب طفل به قدری که ادب شود و موجب دیه نشود بزند، و اگر موجب دیه شود باید دیه بدهد.

[۴] (من اراکی

): چنانچه مثلاً پدر بچه عمداً او را بکشد به این صورت که به قدری او را بزند که بمیرد ..

مسائل اختصاصی (من گلپایگانی

، (صافی): مسأله دیه اعضاء و جراحات وارده بر زن تا مقدار ثلث دیه مرد نرسیده با مرد مساوی است و به مقدار ثلث دیه مرد که رسید دیه زن نصف دیه مرد است .

(من زنجانی

: مسأله ۲۸۲۹ دیه میّت به ورثه وی می رسد، ولی برادر و خواهر مادری از دیه سهمی ندارند چنانچه [در مسأله اختصاصی
۲۷۹۸ صفحه ۷۳۵ گذشت .

مسائل متفرقه

مسأله ۲۸ اگر ریشه درخت همسایه در ملک انسان بیاید، می تواند از آن جلوگیری کند [۱] و چنانچه ضرری هم از ریشه درخت به او می رسد، می تواند از صاحب درخت بگیرد.

مسأله ۲۹ جهیزیه ای که پدر به دختر می دهد، اگر مثلاً بواسطه صلح یا بخشش ملک او کرده باشد، نمی تواند از او پس بگیرد و اگر ملک او نکرده باشد پس گرفتن آن اشکال ندارد.

مسأله ۳۰ اگر کسی بمیرد، ورثه بالغ او می توانند از سهم خودشان خرج عزاداری میت نمایند ولی از سهم صغیر نمی شود چیزی برداشت .

مسأله ۳۱ اگر انسان غیبت مسلمانی را کند، احتیاط مستحب آن است که اگر مفسده ای پیدا نشود، از آن مسلمان خواهش کند که او را حلال نماید. و چنانچه ممکن نباشد، باید برای او از خدا طلب آمرزش کند [۲] و اگر بواسطه غیبتی که کرده توهینی از آن مسلمان شده ، در صورتی که ممکن است باید آن توهین را بر طرف نماید.

[۱] (من اراکی

): می تواند از صاحب درخت بخواهد که ریشه درخت را برگرداند یا قطع کند و در صورتی که صاحب درخت امتناع کرد خودش می تواند از آن جلوگیری کند ..

[۲] (من اراکی

): اگر انسان غیبت مسلمانی را کند احتیاط واجب آن است که اگر مفسده ای پیدا نشود و مسلمان از شنیدن اینکه غیبت او شده است اذیت نشود، از آن مسلمان خواهش کند که او را حلال نماید و استغفار هم برای او بکند و چنانچه استحلال ممکن نباشد، باید برای او از خدا طلب آمرزش کند ..

(من گلپایگانی

، (صافی): اگر انسان غیبت مسلمانی را کند اگر مفسده ای پیدا نشود و آن مسلمان از شنیدن این حرف اذیت نمی شود خوب است از آن مسلمان خواهش کند که او را حلال نماید و چنانچه ممکن نباشد برای او از خدا طلب آمرزش کند ..

(من تبریزی

(اگر انسان غیبت مسلمانی را بکند باید توبه کند و لازم نیست از آن مسلمان خواهش کند که او را حلال نماید و بنا بر احتیاط برای او از خدا طلب آمرزش کند ..

مسأله ۳۲ انسان نمی تواند بدون اذن حاکم شرع از مال کسی که می داند خمس نمی دهد، خمس را بردارد و به حاکم شرع برساند.

مسأله ۳۳ آوازی که مخصوص مجالس لهُو و بازیگری است ، غنا و حرام می باشد. و اگر نوحه یا روضه یا قرآن را هم با غنا بخوانند حرام است ولی اگر [۱] آن را با صدای خوب بخوانند که غنا نباشد اشکال ندارد [۲] مسأله ۳۴ کشتن حیوانی که اذیت می رساند و مال کسی نیست اشکال ندارد.

مسأله ۳۵ جایزه ای را که بانک به بعضی از کسانی که در صندوق پس انداز حساب دارند می دهد، چون برای تشویق مردم از خودش می دهد [۳] حلال است .

مسأله ۳۶ اگر چیزی را به صنعتگری بدهند که درست کند و صاحب آن نیاید آن را ببرد، چنانچه صنعتگر جستجو کند و از پیدا کردن صاحب آن ناامید شود، باید آن را به یت صاحبش به فقیر صدقه بدهد و احوط این است که از حاکم شرع استجازه کند [۴] مسأله ۳۷ سینه زدن در کوچه و بازار با این که زنها عبور می کنند اشکال ندارد ولی بنا بر احتیاط سینه زن باید پیراهن پوشیده باشد [۵] و نیز اگر جلوی جمعیت عزادار بیرق و مانند آن ببرند، مانعی ندارد ولی باید آلات لهُو استعمال نشود [۶]

[۱] (من اراکی

): بله اگر ..

[۲] (من تبریزی

): نوحه یا روضه یا قرآن را با آواز لهُوی نباید بخوانند. و اگر آن را با صدای خوب بخوانند، اشکال ندارد.

[۳] (من گلپایگانی

): و ضرر آن به کسی نمی رسد ..

(من اراکی

): مسأله جایزه ای را که بانک به بعضی از کسانی که در صندوق پس انداز، پول می گذارند می دهد، در صورتی که شرط نکرده باشند و بانک برای تشویق مردم از خودش بدهد و ضرر آن به کسی نرسد حلال است .

(من صافی)

:(مسأله جوایزی که بانکها برای تشویق صاحبان حساب قرض الحسنه می دهند حلال است .

[۴] (من اراکی)

:(باید بنا بر احتیاط با اجازه حاکم شرع آن را به نیت صاحبش به فقیر غیر سید صدقه بدهد.

(من گلپایگانی)

:(صافی) : باید آن را به نیت صاحبش صدقه بدهد و می تواند به مقدار مزد کاری که انجام داده از آن بردارد و بنا بر احتیاط برای صدقه دادن و مزد برداشتن از حاکم شرع هم اذن بگیرد.

[۵] (من اراکی)

:(گلپایگانی) ، (صافی) : سینه زدن در کوچه و بازار با این که زنان عبور می کنند، در صورتی که سینه زن ، پیراهن پوشیده باشد اشکال ندارد ..

(من تبریزی)

:(لازم نیست سینه زن ، پیراهن پوشیده باشد ..

[۶] (من نوری)

:(اگر استعمال آلات لهو مناسب مجامع و مجالس عزاداری باشد نه مجالس لهوی ، اشکال ندارد مسأله اختصاصی (گلپایگانی) ، (صافی) ، (نوری) : مسأله تعزیه و شبیه خوانی اگر مشتمل بر آلات لهو از قبیل طبل و شیپور و سنج نباشد و اشعار دروغ و غنا نخوانند و مرد لباس زن نپوشد (گلپایگانی) : و اجتماع مرد و زن در یک جا نباشد) اشکال ندارد، ولی سزاوار است که به تعزیه خوانی تنها اکتفا نکنند و مجالس روضه که در آنها علاوه بر ذکر مصائب حضرت خامس آل عبا علیهم السلام ، معارف و عقاید اسلامی و تفسیر آیات و احادیث و احکام شرعیه بیان می شود نیز تشکیل دهند.

مسأله ۳۸ گذاشتن دندان طلا و دندانی که روکش طلا دارد برای زن و مرد مانعی ندارد. هر چند زینت حساب شود [۱] مسأله ۳۹ حرام است انسان استمناء کند، یعنی با خود یا دیگری غیر زن یا کنیزی که وطی آن جایز است به غیر از جماع کاری کند که منی از او بیرون آید.

(اراکي)، (گلیپایگانی)، (صافی): مسأله حرام است انسان استمناء کند یعنی: با خود کاری کند که منی از او بیرون بیاید.

مسأله ۴۰ تراشیدن ریش و ماشین کردن آن اگر مثل تراشیدن باشد (در حال اختیار [۲] بنا بر احتیاط واجب، حرام است.

مسأله ۴۱ احتیاط واجب آن است [۳] که ولی بچه پیش از آن که بچه بالغ شود او را ختنه نماید و اگر او را ختنه نکند، بعد از بالغ شدن بر خود بچه واجب است.

مسأله ۴۲ اگر پدر و مادر فقیر باشند [۱] و نتوانند کاسبی کنند، فرزند آنان اگر بتواند، باید خرجی آنان را بدهد.

[۱] (من اراکی)

(، (گلیپایگانی)، (صافی)، (نوری): برای زن مانعی ندارد و برای مرد اگر زینت حساب شود (نوری): و ضرورت اقتضا نکند) جایز نیست.

[۲] [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (من تبریزی

(نیست [اراکي)، (گلیپایگانی)، (صافی): مسأله تراشیدن ریش و ماشین کردن آن اگر مثل تراشیدن باشد حرام است و در این حکم تمام مردم یکسانند و حکم خدا بواسطه مسخره مردم تغییر نمی کند پس کسی هم که اول تکلیف اوست، یا اگر ریش نتراشد مردم او را مسخره می کنند، چنانچه ریش بتراشد یا طوری ماشین کند که مثل تراشیدن ریش باشد حرام می باشد.

[۳] (من گلیپایگانی)

(، (صافی): مستحب بلکه أحوط است ..

مسأله اختصاصی (من گلیپایگانی)

(، (صافی): مسأله سر کشیدن و نگاه کردن به خانه مردم بی اجازه صاحب خانه حرام است، خواه از بالای بام یا از روزنه و مانند آن باشد.

[۴] (من اراکی

): و شخص دیگری خرجی آنان را به عهده نگرفته باشد ..

مسأله ۴۳ اگر کسی فقیر باشد و نتواند کاسبی کند، پدر او باید خرجی او را بدهد و اگر پدر ندارد، یا نمی تواند خرجی او را بدهد، چنانچه فرزندی هم نداشته باشد که بتواند خرجی او را بدهد مشهور آن است که [۱] جدّ پدری او باید خرجی او را بدهد. و اگر جدّ پدری ندارد، یا نمی تواند خرجی او را بدهد، مادرش باید خرجی او را بدهد و اگر مادر هم ندارد، یا نمی تواند خرجی او را بدهد باید مادر پدر و مادر مادر و پدر مادر، با هم خرجی او را بدهند [۲] و اگر بعضی از اینها نباشند یا نتوانند، باید بعض دیگر خرجی او را بدهند. و قول مشهور، موافق احتیاط است .

مسأله ۴۴ دیواری که مال دو نفر است ، هیچ کدام آنان حق ندارند بدون اذن شریک دیگر آن را بسازند یا سر تیر یا پایه عمارت خود را روی آن دیوار بگذارد یا به دیوار میخ بکوبد ولی کارهایی که معلوم است شریک راضی است [۳] مانند تکیه دادن به دیوار و لباس انداختن روی آن اشکال ندارد [۴]، اما اگر شریک او بگوید به این کارها هم راضی نیستم ، انجام اینها هم جایز نیست .

مسأله ۴۵ نقاشی تمام بدن از حیوان یا انسان ، هر چند مجسمه نباشد حرام است [۵] ولی عکاسی فتوگرافی اشکال ندارد.

[۱] عبارت «مشهور آن است که» در رساله آیات عظام : (من گلپایگانی

(و (صافی) نیست [

[۲] (من گلپایگانی

(، (صافی): و اگر مادر پدر و مادر مادر ندارد یا نمی توانند خرجی او را بدهند، پدر مادر اگر می تواند باید خرجی او را بدهد.

(من اراکی

(: مسأله اگر فرزند فقیر باشد و شخص دیگری خرجی او را به عهده نگرفته باشد و نتواند کاسبی کند، پدر او باید خرجی او را اگر بتواند بدهد و اگر کسی فقیر باشد و دیگری هم خرجی او را به عهده نگرفته باشد و نتواند کاسبی کند ولی پدر و فرزندی دارد که می توانند خرجی او را بدهند آنان باید بطور مشترک خرجی او را بدهند و اگر پدر و فرزندی که بتوانند خرجی او را بدهند نداشته باشد، جدّ پدری او باید خرجی او را بدهد و اگر جدّ پدری ندارد، یا نمی تواند خرجی او را بدهد، مادرش باید خرجی او را بدهد و اگر مادر هم ندارد، یا نمی تواند خرجی او را بدهد، باید مادر پدر و مادر مادر و پدر مادر با هم خرجی او را بدهند و اگر دو نفر از آنان بودند هر دو نفر خرجی او را می دهند و اگر یکی از آنان بود، او باید خرجی او را بدهد.

[۳] (من گلیپایگانی

، (صافی) : یا آن کارها تصرّف شمرده نشود ..

[۴] (من گلیپایگانی

، (صافی) : بقیه مسأله ذکر نشده .

[۵] (من نوری

، (هر چند مجسمه باشد، مکروه است ؛ مگر اینکه اسراف محسوب شود که در این صورت حرام است (اراکی) : مسأله نقاشی تمام انسان و موجودات جاندار حرام است ، هر چند مجسمه نباشد؛ و عکاسی جایز است .

(من گلیپایگانی

، (صافی) : مسأله عکاسی و نقاشی صورت مکروه است .

(من تبریزی

، (مسأله عکاسی صورت مکروه است و نیز نقاشی تمام از حیوان یا انسان ، هر چند مجسمه باشد، مکروه است .

مسأله ۴۶ درخت میوه ای که شاخه آن از دیوار باغ بیرون آمده اگر انسان نداند صاحبش راضی است ، بنا بر احتیاط [۱] نمی تواند از میوه آن بچیند و اگر میوه آن روی زمین هم ریخته باشد، نمی تواند آن را بردارد [۲]

[۱] عبارت «بنا بر احتیاط» در رساله آیات عظام : (من اراکی

، (گلپایگانی) و (صافی) نیست]

[۲] (من اراکی

: مگر آن باغ در کنار راه باشد که برای عابرین با شرایطی که در کُتب مفصل آمده جایز است از آن استفاده کنند. مسائل اختصاصی (گلپایگانی) ، (صافی): مسأله کسی که مدتی خمس نمی داده و در آن مدت املاکی خریداری نموده و از آن املاک ترقی قیمت پیدا کرده ، اگر خرید آنها برای تجارت بوده ، برای ادای خمس ، باید قیمت فعلی را حساب کند و اگر برای تجارت نبوده چنانچه معامله را به ذمه انجام داده و پولی که به عنوان قیمت آن ملک پرداخته خمس به آن تعلق گرفته بوده در این صورت باید خمس قیمت خرید را پردازد و اگر معامله را به عین آن پول واقع ساخته ، در صورتی که حاکم شرع آن معامله را امضا کند خمس قیمت یوم الاداء واجب است و نیز اگر قیمت ملک را از ربح سال خرید ملک پرداخته باشد باید خمس قیمت فعلی را پردازد خواه معامله را بذمه انجام داده باشد و یا به عین ربح و همچنین است حکم اگر ملک را نسیه خریده باشد و قیمت آن را از ربح بین سال پرداخت نموده باشد که در این صورت هم قیمت فعلی ملک حساب می شود.

(من گلپایگانی

، (صافی): مسأله کسی که مدتی خمس نمی داده و در آن مدت اثاث خانه و لوازم زندگی خریده ، اگر می داند که آنها را در سال حصول فایده ، از فایده همان سال خریداری نموده ، خمس به آنها تعلق نمی گیرد و اگر نمی داند احوط مصالحه با حاکم شرع است هر چند این احتیاط لازم نیست .

(من گلپایگانی

، (صافی): مسأله انتفاع بردن از خون در غیر خوردن و نیز فروختن آن برای انتفاع حلال جایز است پس آنچه اکنون متعارف است که خون را می فروشند برای استفاده مریض ها و مجروحین اشکال ندارد و لکن کسی که می خواهد خون خود را به دیگری بدهد احتیاط آن است که پول را در مقابل اجازه خون گرفتن از او بگیرد و این احتیاط حتی الامکان ترک نشود لکن اگر گرفتن خون برای صاحب آن ضرر داشته باشد اشکال دارد و اگر ضرر زیاد باشد جایز نیست .

(من گلپایگانی

(صافی): مسأله تلقیح نطفه مرد به عیال خودش مانعی ندارد و اولاد، ملحق به طرفین است و از پدر و مادر ارث می برد. و تلقیح نطفه اجنبی به اجنبیه حرام است .

(من گلپایگانی

(صافی): مسأله تشریح مرده مسلمان حرام است اگر چه برای یاد گرفتن باشد و قطع اعضاء آن دیه دارد ولی تشریح مرده غیر مسلمان جایز است و دیه ندارد.

(من گلپایگانی

(صافی): مسأله اگر جزئی از اجزاء میتة به ظاهر بدن انسان زنده وصل شود چنانچه حیات در آن حلول کند، جزء بدن او محسوب است و قبل از حلول حیات چون مضطرّ است در حمل آن ، در حال نماز احکام ضرورت بر آن جاری است .

اگر جزئی از حیوان نجس العین را به بدن انسان زنده وصل کنند در صورتی که بیمار مضطرّ به چنین عملی باشد مانعی ندارد و بعد از حلول حیات در آن ، جزء بدن انسان محسوب می شود و طاهر است .

ملحقات رساله آیت الله (خوئی) با حاشیه آیات عظام: (تبریزی) و (نوری)

احکام سفته

نظر به این که معاملات سفته و سرقفلی در بین مردم رائج و مورد ابتلائی عموم گردیده و راجع به مشروعیت این معاملات سؤالاتی می شود، لازم دیدیم موضوع را با توضیحات بیشتری نوشته و در دسترس عموم بگذاریم .

مسأله ۱ مشهور فرموده اند [۱] در کلیه معاملات که به نحو معاوضه (داد و ستد) باشد لازم است هر یک از دو طرف معاوضه ، مالیت (قیمت و ارزش) داشته باشد، زیرا که اگر یکی از دو طرف مالیت نداشته باشد [۲] معامله سفهی و باطل خواهد بود. (مثلاً) اگر کسی یک دانه جو را که مالیت ندارد به یکصد ریال بفروشد معامله باطل است ، ولی ظاهر این است که اگر در معامله غرض شخصی باشد معامله سفهی نمی شود (مثلاً) شخصی طالب خط پدرش باشد و آن خط نزد کسی است و ارزش ندارد، چنانچه آن شخص خط پدر خود را به قیمتی بخرد این معامله سفهی نخواهد بود. علاوه بر این که دلیلی بر بطلان معامله سفهی نیست بلکه معامله سفیه باطل است و تفصیل آن را در محل خود ذکر نموده ایم .

مسأله ۲ مالیت مال دو قسم است : یکی آن که مال ذاتاً دارای منافع و خواصی است که مردم به جهت آن منفعت یا خاصیت ، به آن رغبت می نمایند و بدین جهت قیمت و ارزش پیدا می کند، مانند خوردنیها، آشامیدنیها، فرشها، ظرفها، اقسام جواهرات و مانند اینها. دیگری آن که ذاتاً ارزش و مزیتی ندارد بلکه ارزش و قیمتش اعتباری است : مثل تمبرهای پست که دولت برای آنها قیمت معین کرده است از یک ریال یا کمتر یا بیشتر و آنها را در پستخانه برای مراسلات و در گمرکات و دادسراها برای چسباندن به اظهارنامه ها و در محاضر رسمی برای اسناد معاملات و غیر اینها قبول می نماید، و از

[۱] عبارت «مشهور فرموده اند» در رساله آیت الله (من تبریزی

(نیست]

[۲] (من تبریزی

: خوردن مال طرف دیگر بطور باطل خواهد بود، مثلاً اگر کسی یک دانه جو را که مالیت ندارد به یکصد ریال بفروشد معامله باطل است . [پایان مسأله]

این جهت ارزش و مالیت پیدا می کند و هر وقت دولت بخواهد که آنها را از مالیت بیندازد روی آنها مهر باطله زده و از اعتبار ساقط می نماید.

مسأله ۳ اجناسی که مورد معامله و یا قرض واقع می شوند دو قسمند:

۱ - مکیل و موزون (پیمانه ای و کشیمنی).

۲ - غیر مکیل و موزون .

قسم اول : آن است که قیمت و ارزشش روی پیمانه یا کشش قرار گرفته مثل برنج ، گندم ، جو ، طلا و نقره و مانند اینها [۱]
 قسم دوم : آن است که قیمتش فقط به شماره مانند تخم مرغ ، یا به ذراع است مانند پارچه و فرش . حال چنانکه در باب قرض هر جنسی را به دیگری قرض بدهیم به شرط زیاده ، ربا بوده و آن قرض حرام می شود [۲] خواه مکیل و موزون باشد یا غیر آن ؛ در باب معامله هم اگر مکیل و موزون را با همجنس خود خرید و فروش نماییم با زیاده ، معامله باطل و حرام خواهد بود [۳] و امّا اگر غیر مکیل و موزون را به همجنس خود به زیاده معامله کنیم ربا نخواهد بود و در نتیجه ، این مسأله به میان می آید که هرگاه کسی صد عدد تخم مرغ را به دیگری قرض دهد تا مدت دو ماه مثلاً به صد و ده عدد، ربا می شود، ولی اگر صد عدد تخم مرغ را به صد و ده تا به مدت دو ماه بفروشد (چنانچه فرق بین ثمن و مثن باشد [۴]) ربا نشده و معامله صحیح است ، در صورتی که نتیجه یکی است ولی عنوان فرق کرده ، اگر عنوان قرض باشد ربا است و اگر خرید و فروش باشد ربا نیست و در اینجا باید معلوم باشد که واقع قرض غیر از واقع فروش است ، به این معنی که قرض عبارت است از این که انسان مالی را به دیگری بدهد به این قصد که آن مال در ذمه گیرنده باشد و فروش آن است که مالی را در عوض مال دیگر به کسی بدهد، پس در فروش لازم است که مال فروخته شده غیر از عوض او باشد و از اینجا معلوم می شود که اگر مثلاً صد عدد تخم مرغ را به صد و ده عدد در ذمه بفروشد بایستی بین آنها امتیاز باشد، مثل این که صد عدد تخم مرغ بزرگ را به صد و ده عدد متوسط در ذمه بفروشد زیرا که اگر امتیاز بین آنها به وجهی نباشد بیع ، محقق نشده بلکه واقع قرض بوده و به صورت بیع است و از این جهت معامله حرام خواهد بود [۵]

[۱] (من تبریزی

:قسم اول : آن است که قیمت و ارزشش روی پیمانه یا کشیمنی قرار گرفته مثل حبوب ، برنج ، گندم ، جو ، طلا و نقره و مانند اینها ..

[۲] (من تبریزی

: آن قرض حرام و قرض دهنده مقدار زیادی را مالک نمی شود ..

[۳] (من تبریزی

: ربا خواهد بود و خرید و فروش نیز حرام و باطل است ..

[۴] [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (من تبریزی

(نیست [

[۵] (من تبریزی

: معامله حرام و نسبت به زیادی باطل می شود.

مسأله ۵ تمامی پولهای کاغذی از قبیل [۱] دینارهای عراقی یا لیره های انگلیسی یا دلارهای آمریکایی یا ریالهای ایرانی و امثال اینها [۲] مالیت دارند زیرا که از طرف هر یک از دولتها نسبت به پولهای کاغذی خود قیمتی معین شده که در تمام مملکت قبول و رائج است و بدین جهت مالیت پیدا نموده و هر موقعی بخواهند از اعتبار و مالیت ساقط می نمایند. و معلوم است که این پولها مکیل و موزون نیستند و از این جهت معاوضه این پولها به همجنس خود با زیاده، ربا نیست [۳] و همچنین معامله این پولها که دین در ذمه باشد به نقدی یا نقیصه یا زیاده، ربا نیست، (مثلاً) اگر ده هزار ریال طلب را به کس دیگر به نه هزار ریال نقد معامله نماییم ربا نمی شود چنانکه مرحوم آیت الله یزدی اعلی الله مقامه در ملحقات عروه در (مسأله ۵۶ تصریح نموده و می فرماید: «اسکناس معدود است و از جنس غیر نقدین (طلا و نقره) می باشد و دارای قیمت معینه ای است و حکم نقدین بر او جاری نمی شود پس جایز است فروش بعضی از آنها به بعض دیگر با زیاده، و همچنین جاری نمی شود بر آن حکم صرف که وجوب قبض در مجلس است» [۴] مسأله ۶ سفته های ریالی که در بین مردم معامله می شود، خود سفته ها مالیت نداشته و مورد معامله نیست و مورد معامله ریالهایی است که این سفته ها سند اثبات آنهاست، مثلاً زید یک خروار گندم را به دو هزار ریال فروخته و برای آن، سفته دو ماهه می گیرد، آن وقت این طلب را می فروشد به یکصد ریال کمتر یعنی به یک هزار و نهصد ریال نقد. و سفته برای اثبات دو هزار ریال طلبست و شاهد بر این که این سفته مالیت ندارد این است که شما یک خروار گندم را که می فروشی به دو هزار ریال، اگر مشتری آن وجه را به شما داد ذمه اش بری می شود، ولی اگر سفته داد ذمه اش بری نمی شود و به شما مقروض است تا این که دو هزار ریال را بپردازد و اگر سفته گم شود یا بسوزد باز هم مشتری ذمه اش مشغول است و باید وجه گندم را بپردازد. اما اگر دو هزار ریال وجه نقد به فروشنده داده بود و آن گم شود یا بسوزد، از کیسه فروشنده رفته و به مشتری هیچ مربوط نیست.

[۱] (من تبریزی)

: تمامی پولهای کاغذی اعم از اسکناسهای روسی یا ..

[۲] [عبارت «و امثال اینها» در رساله آیت الله (من تبریزی

(نیست]

[۳] (من نوری

: خرید و فروش پول به نقیصه و زیاده جائز نیست و جواز آن به نظر حقیر، فتح بابی برای بوجود آمدن مضراتی که در ربا خواری وجود دارد و در اخبار اهل بیت عصمت علیهم السلام از آن تحذیر شده است، می گردد؛ بلی، خرید و فروش ارز بطوری که متعارف است، نه به قصد ربا و با تبانی قبلی که مستلزم ربا خواری باشد؛ اشکال ندارد

:(و مانند اسکناس است نوط و مانند اسکناس است سایر پولهای دولتی بنا بر أظهر.

مسأله ۷ سفته ای که به بانک یا غیر بانک فروخته شود در صورتی که حقیقت داشته باشد و جای خالی نباشد [۱] مثل این که کسی جنسی را به دیگری فروخته به معادل صد هزار ریال طلب، سفته گرفته همان صد هزار ریال طلب خود را به بانک و غیر بانک به عنوان معامله و تملیک واگذار کردن و در مقابل وجه گرفتن با نقیصه که به نسبت مدت طلب واگذاری از مقدار وجه کم می نماید اشکالی ندارد.

مسأله ۸ سفته هایی که حقیقت ندارد و معامله ای است اگر بخواهد با بانک غیر اهلی معامله کند مبلغ کمتری را که بانک به او می پردازد می تواند برای خود به عنوان مجهول المالک با اجازه حاکم شرع قبول نماید و وقتی که در عوض بانک تمام مبلغ سفته را به خواست او یا معمولاً که برگشت به خواست او است از دهنده سفته وصول کند او ضامن تمام آن مبلغ برای دهنده می شود که به او پردازد و موجب ربایی برای آن دو نخواهد صورت گرفت و اگر بخواهد با بانک اهلی معامله نماید از برای فرار از ربا طرقی است، دو طریق آن در مسأله (۱۱) ذکر می شود [۲]

[۱] (من تبریزی)

: در صورتی که حقیقت داشته باشد و دوستانه و صوری نباشد ..

[۲] (من نوری)

: هیچ یک از راههای فرار از ربا را حقیر صحیح نمی دانم (تبریزی): مسأله سفته هایی که حقیقت ندارد و دوستانه است، اگر فروشنده آن سفته ها را وکالت از طرف سفته دهنده در ذمه او بفروشد و وجه را که می گیرد وکالت از طرف سفته دهنده برای خود قرض بردارد اشکال ندارد، ولی چنانچه در مسأله (۲) بیان شد در این صورت که فروخته شده، مالی در ذمه سفته دهنده است بایستی عوض مغایر با آن مال باشد مثلاً در صورتی که از بانک ریال می گیرد، سفته دلار یا دینار عراقی یا لیره انگلیسی بفروشد، بنا بر این اگر کسی پانصد دینار عراقی مثلاً به شخصی به مدت دو ماه سفته دوستانه بدهد، سفته گیرنده می تواند وجه سفته را به بانک یا به صراف از طرف سفته دهنده وکالت در ذمه او بفروشد به نود و نه هزار ریال نقدی و آن مبلغ را گرفته و برای خود وکالت قرض بردارد، و البته موقع پرداخت وجه که بایستی به مقدار ده هزار ریال مثلاً علاوه پردازد لازم است این زیادی را از باب ابراء ذمه سفته دهنده پرداخت نماید، و اگر فرضاً این اضافه را به خود سفته دهنده پردازد، باید بذل نماید، و نیز باید سفته دهنده پرداختن این زیادی را به سفته گیرنده شرط نمایند، زیرا که در صورت اشتراط، معامله ربوی خواهد بود، و چنانچه در همین صورت سفته گیرنده پانصد دینار عراقی در ذمه خود را به سفته دهنده در مقابل وجه (۹۹۰۰۰ ریال) دریافتی بفروشد و وکالت از طرف او قبول کند باز صحیح است.

مسأله ۹ سفته های وعده ای که به بانکها یا غیر بانکها فروخته می شود معمولاً در مقابل وجه نقد فروخته می شود و باید هم در مقابل وجه نقد فروخته شود، زیرا که اگر در مقابل وجه نسیه و وعده فروخته شود بیع دین به دین شده و معامله، محل اشکال خواهد بود.

مسأله ۱۰ سفته هایی را که می فروشند دولت، قانونی وضع کرده که به موجب آن قانون اگر سفته دهنده در سررسید سفته وجه را نپردازد، بانکها یا خریدارهای دیگر این اختیار را دارند که به هر کدام از فروشنده یا امضاء کنندگان سفته مراجعه نموده و وجه سفته را از او مطالبه و سفته را به او در مقابل معادل وجه سفته بدون کسر و اگذار نمایند و فروشنده یا امضا کنندگان هم ملزمند که در صورت مطالبه بانک یا خریدار دیگر وجه را بپردازند و این الزام و التزام را همه یا اغلب آنها بی سفته می دهند و یا امضاء می کنند می دانند و معاملات سفته و بنای عمل روی این شرط که او را شرط ضمنی گویند بوده، پس بنا بر این سفته هایی که روی این شرط عمل می شود نسبت به کسانی که این الزام را می دانند، شرط ضمنی و لازم المراعاه است و این شرط، نظیر شرط ثبت معاملات غیر منقول است که دولت هر معامله غیر منقولی را که به ثبت نرسد قابل اجراء نمی داند و همه مردم در خرید و فروش به ثبت دادن ملزم می باشند چنانکه هیچ کس از ثبت دادن امتناع نباید بنماید، چون بنای عمل به آن شرط است. و چنانکه گذشت، این گونه شرطها را که عمل روی او انجام می شود شرط ضمنی گویند.

مسأله ۱۱ مرسوم در بانکها این است که یک امضاء را نمی خردند ولی اشخاصی هستند که یک امضاء را هم معامله می کنند و چون عموماً این اشخاص وجه می دهند و سفته می گیرند و غالباً به عنوان قرض است و در قرض، زیاده ربا است لهذا معاملات مزبور حرام و زیاده ربا است، ولی اگر خواسته باشند معامله شان صحیح باشد و زیاده ای که می گیرند ربا نباشد چند راه دارد [۱] و دو راهش که آسانتر از بقیه است ذکر می شود:

۱ - آن که وجه را که می دهد به عنوان معامله منتقل نماید نه به عنوان قرض و استقراض [۲] (مثلاً) صد هزار ریال نقد را بفروشد به پانصد دینار عراقی وعده ای به مدت معین.

۲ - آن که یک جعبه کبریت یا یک طاقه دستمال یا چیز دیگری را بفروشد [۳] به ده هزار ریال به شرط این که صد هزار ریال تا مدت مثلاً یک سال بدون منفعت قرض بدهد و یا این که کسی که قرض گرفته است و مدت آن سر آمده و می خواهد تمدید نماید طلبکار یک جعبه کبریت را به مقروض می فروشد به هزار ریال [۴] به شرط این که طلب خود را تا مدت یک ماه بدون منفعت تمدید نماید و این چاره جویی به این نحو برای تجدید و تمدید مدت به ملاحظه این است که جایز نیست ابتدا در مقابل تجدید یا تمدید مدت، طلبکار چیزی از بدهکار بگیرد. و توهم این که این معامله صوری است، زیرا که هیچ کس یک جعبه کبریت را که قیمتش یک ریال است به هزار ریال [۵] نمی خرد، توهم بیجایی است زیرا که احدی بدون جهت چنین معامله ای نمی کند اما در صورتی که صد هزار ریال قرض دادن بدون منفعت تا یک سال ضمیمه شود همه می خرند و در این موضوع چند روایت در کتاب وسائل الشیعه ابواب احکام عقود نقل فرموده اند [۶] و ما برای رفع شبهه، یک روایت از آن را در اینجا نقل می نمایم:

شیخ طوسی قدس الله روحه به سند صحیح از محمد بن اسحاق بن عمار که موثق است روایت نموده ، می گوید به حضرت موسی بن جعفر علیهما السلام عرض کردم : «و یكون لی علی الرجل دراهم ، فبقول آخرنی بها و انا أربحک فأبیعه جبّه تقوم علی - بألف درهم بعشره آلاف درهم اوقال : بعشرين ألفاً و أؤخره بالمال ؟ قال لا بأس »، ترجمه : من چند درهم از شخصی طلبکارم و آن شخص خواهش می کند او را مهلت دهم و به من منفعتی برساند، من جبّه ای را که قیمتش هزار درهم است به او به ده هزار درهم یا بیست هزار درهم می فروشم و طلب خود را تأخیر می اندازم ؟ حضرت فرمودند عیبی ندارد.

[۱] (من نوری

): هیچ یک از راههای فرار از ربا را که معمول است حقیر صحیح نمی دانم .

[۲] (من تبریزی

): چنانکه در مسأله [۳] مشروحاً بیان گردید ..

[۳] (من تبریزی

): در مقابل مقدار زیاده مثلاً ..

[۴] و [۵] (من تبریزی

): ده هزار ریال ..

[۶] (من نوری

): [و] این روایات همگی قابل توجیه می باشند و ما نمی توانیم با تمسک به این قبیل روایات از ادله حرمت ربا با تشدیدات و تعلیلاتی که دارد صرف نظر کنیم

احکام سرقفلی

مسأله ۱۲ از جمله معاملات متعارفه، سرقفلی است که مورد ابتلاء شده و باید تشریح شود. اساساً سرقفلی که به محل کسب تعلق می‌گیرد از این لحاظ است که وجه اجاره محل کسب ترقی می‌نماید و موجر نمی‌تواند مستأجر را از آن محل بیرون کند یا اجاره را بالا ببرد [۱] و گاهی می‌شود که یک مغازه یا یک محل کسب سالهای متمادی در دست مستأجر با همان مبلغ اجاره سابق می‌ماند بدون این که به مال الاجاره دیناری اضافه شود، چون موجر نه قدرت دارد مستأجر را بیرون کند و نه اجاره را بیفزاید، در حالی که نظایر محل مزبور چندین برابر اجاره داده می‌شود.

مسأله ۱۳ این گونه محل کسبها سه قسم است: در یک قسم آن کسب کردن و سرقفلی گرفتن برای آن بدون اذن و رضای مالک حرام و در دو قسم دیگر سرقفلی گرفتن مشروع است و ملاک مشروعیت و عدم مشروعیت آن این است که در هر مورد که موجر حق تخلیه و بالا بردن مبلغ اجاره را داشته باشد و مستأجر به زور متکی شده نه به اجاره بیفزاید و نه تخلیه کند در این مورد سرقفلی گرفتن و کسب کردن در آن محل بدون رضای صاحب ملک جایز نبوده و حرام است و در هر مورد که صاحب ملک حق بالا بردن وجه اجاره و یا تخلیه را ندارد (و مستأجر حق تخلیه را به دیگری دارد، بدون رضای مالک [۲]) سرقفلی گرفتن مشروع و کسب کردن جایز است و در مسائل بعد برای هر سه قسمت مثال واضحی ذکر می‌شود تا مطلب روشن گردد.

[۱] (من تبریزی)

(موجر نمی‌تواند مستأجر را از آن محل بیرون کند یا به غیر متعارف مال الاجاره را بالا ببرد ..)

[۲] [قسمت داخل پرانتز در رساله آیت الله (من تبریزی)

(نیست [

مسئله ۱۴ املای کی که در زمان سابق که صحبت سرقفلی در بین نبوده و مالک می توانست هر وقت که مدت اجاره سرآمد محل را تخلیه و یا مبلغ اجاره را اضافه نماید و مستأجر هم باید تخلیه ، یا مبلغ اجاره را زیاد کند در همچو وقتی اجاره داده شده و هیچ گونه شرط و شروطی نسبت به افزایش وجه اجاره و تمدید مدت در بین نبوده و بعداً از طرف دولت ، قانونی وضع شده که موجد نتواند ملک را تخلیه و یا مبلغ اجاره را زیاد نماید، حال اگر مستأجر باتکاء این مساعدت دولت ، محل مزبور را خالی نمی کند و بر مبلغ اجاره هم نمی افزاید در صورتی که نظائر آن محل که بعد از این قانون اجاره داده می شود چند برابر بیشتر است و به همین جهت محل سرقفلی پیدا کرده ، در این صورت سرقفلی گرفتن مستأجر مشروع نبوده و تصرفاتش هم در محل مزبور بدون رضای مالک حرام خواهد بود [۱] مسئله ۱۵ اشخاصی که مغازه ای را می سازند و مبالغی خرج می کنند و مبلغ اجاره مغازه مزبور در هر ماه مثلاً ده هزار ریال ارزش دارد ولی چون پول لازم دارند با رضا و رغبت خود این مغازه را به مدت یک سال به ماهی یک هزار ریال ، به علاوه مبلغ پانصد هزار ریال اجاره داده [۲] و در ضمن ، شرط می کنند که تا زمانی که مستأجر در محل مزبور ساکن است ، سال به سال ، اجاره را به همان یک هزار ریال تمدید نموده و حق افزودن را بر وجه اجاره نداشته باشند و چنانچه مستأجر بخواهد محل اجاره را به دیگری واگذار نماید موجد با همان شخص طبق اجاره مستأجر اول رفتار نماید یعنی بر مبلغ اجاره نیفزوده و سال به سال به همان مبلغ اول اجاره را تجدید نماید، در این صورت مستأجر می تواند محل را به دیگری واگذار نماید و سرقفلی را که داده یا زیادتیر یا کمتر در مقابل تخلیه محل و رفع ید از سکونت در آن از آن شخص که به او واگذار کرده اخذ نماید و صاحب ملک حق مخالفت نداشته چون مستأجر طبق شرطی که نموده به أخذ سرقفلی و واگذاری ذی حق خواهد بود و سرقفلی که گرفته مشروع است .

مسئله ۱۶ کسانی که مغازه ای می سازند و مبالغی خرج نموده و به قیمت عادلانه روز اجاره می دهند و سرقفلی هم نمی گیرند ولی در اجاره شرط می نمایند که مادامی که مستأجر در آنجا ساکن است حق تخلیه و افزودن اجاره را ندارند و سال به سال باید اجاره را تمدید نمایند و با مرور زمان اجاره محل ترقی می کند در این صورت مستأجر حق انتقال دادن به دیگری را ندارد و موجد ملزم نیست به انتقال به دیگری رضایت بدهد، ولی شخص ثالثی به عنوان مشتری پیدا می شود و مستأجر را تطمیع نموده می گوید اگر شما این محل را تخلیه کنی صد هزار ریال مثلاً من به شما می دهم آن وقت می رود و مالک را راضی می نماید که مبلغی بگیرد و به همین شخص اجاره دهد و آن شخص مبلغ صد هزار ریال را به مستأجر اول داده و او تخلیه کرده سپس خود از مالک با دادن مبلغی که وعده نموده اجاره می کند مبلغ صد هزار ریال برای مستأجر اول حلال

[۱] (من تبریزی

): و لازم است در صورت مطالبه مالک ، محل را تخلیه کند.

[۲] (من تبریزی

(: یک هزار ریال ، به علاوه مبلغ پانصد هزار ریال نقد، اجاره داده ..

است زیرا که در مقابل انتقال محل مزبور چیزی نگرفته که ذی حق نباشد بلکه فقط در مقابل تخلیه محل ، وجه را گرفته که حق داشت تخلیه ننماید و مشتری از صاحب ملک به اجاره محل را تصرف می نماید. توضیح آن که در این صورت سرقفلی در مقابل تخلیه محل است و اجاره محل از صاحب ملک است .

مسأله ۱۷ شخصی محلی را اجاره می نماید و با مالک شرط می کند که مالک حق بیرون کردن و تخلیه نمودن آن محل را نداشته باشد فقط این که سال به سال یا ماه به ماه اجرت معمولی را از مستأجر بگیرد و ایضاً مستأجر حق داشته باشد که حق سکناى خود را به دیگری واگذار کند در این صورت نیز مستأجر می تواند سرقفلی را به دیگری بفروشد، یعنی مبلغی از کسی گرفته و حق خود را به او واگذار نماید.

احکام بیمه

بیمه (سیگورتا) عبارت از این است که شخص هر سال مبلغی به کسی یا به شرکتی بدون عوض داده و در ضمن ، شرط کند که اگر آسیبی مثلاً به تجارتخانه یا ماشین یا منزل یا خودش برسد آن شرکت یا شخص آن خسارت را جبران یا آسیب را برطرف یا مرض را معالجه کند و این معامله داخل در هبه معوضه است [۱] و چنانچه آسیبی وارد شود، حسب شرط بر مشروط علیه واجب است که از عهده برآید و برای گیرنده اشکالی ندارد.

[۱] (من تبریزی

): داخل در هبه مشروطه است ..

بقیه ملحقات رساله آیت الله (خوئی)

اشاره

با توجه به این که اوضاع و احوال زمان دائماً در تغییر و تحول است و تغییرات و پدیده های نو خواه ناخواه در جهات زندگی فردی و اجتماعی بشر اثر می گذارد و چون شریعت مقدس اسلام اختصاص به یک زمان نداشته ، بلکه همگام با تمام تحولات و نوآوردهای روزگار، پیش می رود و در تمام شئون زندگی و در کیفیت انجام وظائف دینی و داد و ستدها برای مردم هر زمانی مطابق همان زمان وظیفه معین کرده است ، بنا بر این لازم بود حکم شرعی مسائل مورد ابتلاء روز را که سؤالات زیادی از آنها می شود، در رساله مستقلاً بیان کنیم و این رساله بدین منظور تحریر گردید و آن را به «مستحدثات المسائل» نامیدیم .

مسائل مربوط به بانکها

بانکها بر سه نوعند: ۱ بانکهای شخصی . ۲ بانکهای دولتی . ۳ بانکهای که به شرکت دولت و مردم تأسیس می شود.

بانکهایی که به وسیله یک یا چند نفر تأسیس و سرمایه گذاری می شود، این بانکها را شخصی و اهلی می نامند.

مسأله ۱ وام گرفتن از این بانکهای شخصی و وام دادن به آنها که در آن شرط سود و فایده شده باشد، جایز نیست و ربا و حرام است ، ولی می توان با انجام دادن عملی که ذیلماً اشاره می شود، از ارتکاب به حرام و از ابتلاء به ربا دور شد و آن این که شخصی که می خواهد وام بگیرد، کالا و جنسی را از بانک و یا وکیل او به نسبت معینی ، ۱۰ یا ۲۰ از قیمت بازار گرانتر بخرد، به شرط این که بانک مبلغ مورد تقاضای او را تا مدت معینی به او قرض دهد و یا این که کالا و جنسی را به بانک یا وکیل او به کمتر از قیمت بازار به نسبت معینی بفروشد، به شرط این که بانک مبلغ مورد تقاضای او را قرض دهد و همین طور در عکس قضیه ، اگر بخواهد وام به بانک دهد، بانک کالا و جنسی را بیشتر از قیمت بازار از او بخرد به شرط این که مبلغ مورد نظر را به بانک قرض دهد یا این که کالا و جنسی را به کمتر از قیمت بازار، بانک به او بفروشد به شرط اینکه مبلغی را تا مدت معینی به بانک قرض دهد و با این کار می توان از ربا دور شد.

اما فروختن مبلغی به ضمیمه چیزی به مبلغ بیشتری تا مدت معینی ، مانند این که یکصد تومان را به ضمیمه یک قوطی کبریت و یا یک عدد استکان مثلاً بفروشند به

یکصد و ده تومان به مدت دو یا سه ماه یا بیشتر، جایز نیست و این عمل در واقع همان وام دادن با سود است که به صورت خرید و فروش انجام می شود.

مسئله ۲ در مسأله قبل گفته شد که حکم قرض دادن به بانک مانند حکم قرض گرفتن از بانک است، چنانچه در قرارداد وام، شرط فائده و سود شده باشد ربا و حرام است و فرق نمی کند پولی که به بانک داده می شود به نحو سپرده ثابت باشد یعنی صاحب پول بر حسب قرارداد تا مدت معینی نمی تواند از پول خود استفاده کند یا به نحو حساب در گردش که هر موقع بخواهد می تواند از پول خود استفاده کند ولی چنانچه شرط سود نشده باشد و صاحب پول به این قصد پول خود را به بانک نمی دهد که فایده ای از آن عاید او گردد و اگر سودی هم به او ندهند خود را طلبکار نمی داند و مطالبه نخواهد کرد، در این صورت گذاشتن پول نزد آن بانک جایز است و اشکال ندارد ..

بانکی که بوسیله دولت سرمایه گذاری شده و به سرمایه دولت می باشد

مسئله ۳ گرفتن پول از بانکهای دولتی و تصرف در آن بدون اجازه حاکم شرع و یا وکیل او جایز نیست. مسأله ۴ قرض گرفتن از بانکهای دولتی در صورتی که شرط سود و فائده در آن شده باشد جایز نیست، ربا و حرام است و فرق نمی کند که قرض با وثیقه بوده باشد یا بدون وثیقه و وثیقه سند ملکی باشد یا اسناد اعتباری مانند سفته و غیره؛ ولی چنانچه پول را به عنوان مجهول المالک و با اجازه حاکم شرع یا وکیل او گرفته باشند نه به عنوان قرض، جایز است و اشکال ندارد و این که می داند که بانک اصل پول و سود آن را به طور الزام از او خواهد گرفت، اشکالی در جواز تصرف در آن ایجاد نمی کند و اگر نتواند از دادن آن خودداری کند پرداخت آن نیز جایز است.

مسئله ۵ سپردن پول به بانک دولتی به قصد زیاد شدن آن و گرفتن سود و فایده بر آن پول جایز نیست ربا و حرام است ولی برای جلوگیری از ابتلاء به ربا و حرام می تواند در نیت خود شرط گرفتن سود و فایده قرار ندهد و بنا بر این گذارد که اگر بانک سود و فایده ندهد، خود را طلبکار نمی داند و مطالبه نخواهد کرد؛ در این صورت اگر

بانک فایده ای داد می تواند به عنوان مجهول المالک با اجازه حاکم شرع یا وکیل او آن فایده را بگیرد و در آن تصرف کند.

این بود حکم بانکهای دولتی؛ و از اینجا حکم بانکهایی که به شرکت با دولت سرمایه گذاری شده است معلوم می گردد، چون پول موجود در این بانکها مخلوط یا مجهول المالک است، حکم بانکهای دولتی را دارد.

اما حکم بانکهای غیر اسلامی مانند بانکهای بلاد کفر چه دولتی باشد چه شخصی گرفتن پول از این بانکها جایز است ولی نه به عنوان قرض. و تصرف در آن احتیاج به اجازه حاکم شرع یا وکیل او ندارد و اما سپردن پول به این بانکها حکم آن، حکم سپردن پول به بانکهای اسلامی است که قبلاً گفته شد چنانچه شرط سود و فایده شده باشد، تصرف در آن فایده و سود جایز نیست، ربا و حرام است.

اعتبارهای بانکی

واردات کالا- کسی که بخواهد جنس و کالاهای اجنبی از کشورهای خارجی وارد کند، باید بنا بر مقررات بین المللی در نزدیکی از بانکهای کشور وارد کننده کالا گشایش اعتبار کند و بانکی که در نزد او گشایش اعتبار شده متعهد می شود که پس از انجام گرفتن مقدمات معامله بین طرفین فروشنده و خریدار چه از طریق مکاتبه و یا از طریق نمایندگی فروشنده در کشور خریدار به موجب فاکتور صادر شده از طرف فروشنده با تمام مشخصات و اوصاف کالای مورد معامله از جهت کیفیت و کمیت مبلغ مورد اتفاق طرفین را به وسیله بانک کشور فروشنده به فروشنده پردازد و با این اقدام ۱۰ یا ۲۰ کل بهای مورد سفارش را از سفارش دهنده دریافت می کند تا تمامیت معامله از طرف خریدار به فروشنده اعلام، تا اسناد حمل را جهت دریافت بهای کالا به بانک تحویل دهد و با تحویل گرفتن اسناد عمل کالا بر طبق مشخصات مذکور در موقع گشایش اعتبار تمام مبلغ را به فروشنده می پردازد.

صادرات کالا کسی که بخواهد جنس و کالایی را به خارج کشور صادر کند باید طبق مقررات، اعتباری در بانک گشایش شود تا بانک طبق تعهد خود نسبت به پرداخت قیمت کالا و دریافت اسناد بر حسب مقررات جاریه اقدام نماید و نتیجتاً عمل بانک در هر دو مورد صادرات و واردات یک چیز است و در واقع فرقی از هم ندارد و بر اساس تعهد، پرداخت مبلغ کالای مورد معامله و گرفتن اسناد حمل و تحویل آن بر سفارش

دهنده انجام می گیرد.

و یک نوع دیگر از اعتبار بانکی هست و او این که فروشنده کالا و یا نماینده او صورت و قائمه کالا را با ذکر تمام مشخصات آن کتیباً و کیفیاً بدون این که قبلاً مذاکره و معامله ای با طرف مقابل یعنی خریدار انجام داده باشد، به بانک می فرستد و به بانک وکالت می دهد که اسناد را به طرف مقابل که خریدار باشد عرضه کند، اگر خریدار به قیمت عرضه شده قبول کرد، تقاضای گشایش اعتبار می کند، آن موقع بانک بر حسب مقررات خود با دریافت ۱۰ یا ۲۰ مثلاً از مبلغ قیمت کالا قرارداد انجام معامله را با خریدار می بندد و تعهد می کند که تمام مبلغ را به فروشنده پرداخت نماید و اسناد حمل آن را گرفته و به خریدار تسلیم نماید.

مسئله ۶ این عمل بانک که قبول گشایش و انجام تعهدات باشد جایز است همین طوری که برای خریدار نیز عمل گشایش اعتبار جایز است و اشکال ندارد.

مسئله ۷ جایز است بانک بابت انجام عمل گشایش و تعهدات مربوطه مبلغی از سفارش دهنده و خریدار به عنوان کارمزد دریافت بدارد و این عمل بانک را می شود از نظر شرع به یکی از دو عنوان فقهی تطبیق کرد:

۱ - ممکن است گفته شود که خریدار، بانک را برای این عمل اجیر می کند و کارمزد پرداختی را که با نسبت معینی از بهای کالای مورد سفارش که مورد توافق بانک و خریدار می باشد، بابت اجرت عمل مزبور به بانک می پردازد و در صورتی که این عمل با بانک دولتی انجام گردد، چون بانک از پولی که در اختیار دارد، قیمت کالای مورد سفارش را به فروشنده می دهد، لازم است از حاکم شرع یا وکیل او اجازه داشته باشد و همین طور در مسائل بعدی اگر طرف معامله بانک دولتی بوده باشد.

۲ - ممکن است این عمل از باب عقد جعاله بوده باشد، یعنی سفارش دهنده با بانک قرار می گذارد که اگر بانک عمل گشایش اعتبار را برای او انجام دهد، مبلغی را که به عنوان کارمزد می گیرد، به بانک پردازد و بانک پس از انجام عمل گشایش اعتبار حق دارد که آن مبلغ را از او دریافت بدارد و ممکن است عمل بانک را یک نوع معامله خرید و فروش بدانیم از این جهت که بانک مبلغ سفارش را با ارز خارجی و به پول کشور فروشنده کالا به او می پردازد و از خریدار به پول رایج کشور خودش عوض آن را می گیرد، پس آن ارز خارجی را در ذمه خریدار به پول کشور خودش با فایده ای که می گیرد، می فروشد و چون مورد معامله ارزی دو نوع مختلف می باشد، اشکالی پیدا نمی کند و جایز است .

مسئله ۸ آیا جایز است که بانک بر حسب تقاضای سفارش دهنده مبلغ کالای مورد سفارش را تا مدت معینی مطالبه نکند و بابت آن، مبلغی از سفارش دهنده بگیرد؟

ظاهر این است که گرفتن مبلغ اضافی و فایده برای بانک جایز باشد و این عمل چون

به عنوان قرض نبوده است که سود و فایده برای قرض بوده باشد ربا نمی شود بلکه بر حسب تقاضای سفارش دهنده و به امر او بوده است و بر طبق قانون اتلاف ، بابت ضمانت زیان تأخیر و دیرکرد پرداخت پولی که در ارزش خارجی در ذمه خریدار به فروشنده داده است دریافت می دارد اشکال ندارد ولی چنانچه اگر مبلغ سفارش را به عنوان قرض تا مدت معین به خریدار بدهد و برای آن مدت سود و فایده بگیرد، جایز نیست و ربا خواهد شد مگر آن که علاوه بر تأخیر انداختن پول ، بانک در ضمن عملی مربوط به این معامله برای خریدار انجام داده باشد و آن مبلغ فایده را بابت آن عمل از باب جعاله سفارش دهنده به بانک بدهد در این صورت گرفتن آن فایده جایز است و اشکال ندارد.

و در آنچه گفته شد، فرق نمی کند که به جای بانک ، شخص دیگر تاجری که مورد اعتماد طرفین فروشنده و خریدار بوده باشد، آن اعمال را انجام دهد.

نگهداری کالا بوسیله بانک

گاهی می شود که بانک کالا را به حساب وارد کننده نگهداری می کند پس از آن که قرارداد معامله بین وارد کننده و صادر کننده تمام شده باشد و بانک مبلغ سفارش را به فروشنده پرداخت کرده باشد و با رسیدن اسناد و کالا به خریدار ابلاغ می کند، پس اگر وارد کننده از آن در موعد معین تأخیر کند، بانک کالا را به حساب او نگهداری می کند و در مقابل ، اجرتی برای این عمل دریافت می دارد. و گاهی بانک نگهداری و حفاظت کالا- را به حساب فروشنده انجام می دهد و این در صورتی است که صادر کننده ای کالا را بدون قرارداد و معامله قبلی حمل کرده و اسناد را به بانک فرستاده باشد تا بانک به بازرگانان شهر عرضه می کند، اگر کسی حاضر به خرید آن نشد، آن موقع کالا را به حساب فرستنده کالا با دریافت کارمزد نگهداری می کند.

مسئله ۹ در هر دو مورد چه کالا را بانک به حساب خریدار نگهداری کند و چه به حساب فرستنده ، چنانچه گرفتن کارمزد و اجرت نگهداری کالا به نحو شرط ضمن عقد بوده و لو با بودن در ذهن طرفین و توجه به آن در این گونه معاملات و یا این که عمل نگهداری به درخواست یکی از وارد کننده و یا صادر کننده بوده است ، در این صورت ، گرفتن اجرت و کارمزد برای آن جایز است و اگر چنین شرطی به هیچ نحوی با بانک نشده باشد، بانک حق ندارد چیزی بابت نگهداری به عنوان کارمزد دریافت بدارد.

و اگر حمل کالا- و ارسال اسناد به وسیله بانک با قرارداد قبلی بین وارد کننده و صادر کننده صورت گرفته و بانک وصول اسناد را به وارد کننده ابلاغ کند و او از تحویل و گرفتن اسناد خودداری کند، جایز است بانک برای رسیدن به حق خود که قیمت سفارش را به فروشنده پرداخت کرده است کالا را به دیگری واگذار کند، چون در این گونه موارد بانک و کالت دارد و مجاز است که از طرف وارد کننده ، کالا را به دیگری بفروشد و اجازه در فروش ، اجازه در خرید است ، لذا خریدن آن کالا نیز جایز است .

ضمانتنامه های بانکی

شخصی انجام کاری را چه از دولت و چه از اشخاص به نحو مقاطعه کاری قبول می کند مانند ساختمان مدرسه یا بیمارستان یا جاده سازی و مانند اینها و در ضمن قرارداد صاحب کار برای اطمینان خود از مقاطعه کار ضمانتنامه بانکی برای مبلغ معینی مطالبه می کند که در صورت تخلف مقاطعه کار از انجام اصل کار و یا تخلف از شرایط قرارداد به عنوان خسارت احتمالی آن تخلف از ضمانتنامه استفاده کرده و مبلغ وجه الضمان را دریافت بدارد و مقاطعه کار به بانک مراجعه می کند و از بانک تقاضای صدور ضمانتنامه ای به مبلغ مورد تقاضای صاحب کار می کند و بانک با دریافت تضمین لازم برای مقاطعه کار ضمانتنامه صادر می کند و برای صدور ضمانتنامه با نسبت مبلغ وجه الضمان از مقاطعه کار کارمزد دریافت می کند.

در اینجا چند مسأله است :

اول : در صحت این نوع ضمانت است . ظاهر این است که در صورت تحقق عقد ضمان به هر نحوی که دلالت بر وقوع آن عقد کند، چه با لفظ باشد به طور صیغه ایجاب و قبول یا به غیر لفظ و هر عملی که دلالت بر آن کند، صحیح باشد و فرق ندارد در این که ضامن به صاحب کار تعهد نماید که مقاطعه کار، بدهی خود و وجه الضمان را بپردازد یا تعهد کند که مقاطعه کار به تعهدات و شرایط خود وفا کند و در صورت تخلف وجه الضمان را بپردازد.

دوم : این که واجب است بر مقاطعه کار و تعهد کننده عمل که در صورت تخلف از انجام قرارداد، به شرط خود که پرداخت وجه الضمان باشد، در صورتی که این شرط ضمن عقدی قرارداد شده باشد، وفا کند و اگر از پرداخت وجه الضمان خودداری کند، صاحب کار به بانکی که ضمانتنامه صادر کرده مراجعه می کند و چون صدور ضمانتنامه به تقاضا و درخواست مقاطعه کار بوده او ضامن بانک می باشد، آنچه بانک می پردازد و خسارت می کشد باید مقاطعه کار بپردازد و بانک حق دارد از او مطالبه کرده و دریافت کند.

سوم : این که کارمزد مخصوصی که بانک بابت انجام ضمانتنامه از مقاطعه کار می گیرد، ظاهراً جایز باشد برای این که صادر کردن ضمانتنامه عمل محترم است و اجرت گرفتن بر عمل محترم جایز است . و پرداخت کارمزد به بانک برای صدور ضمانتنامه ظاهراً از باب عقد جعالة است که مقاطعه کار مبلغ کارمزد را جعل قرار می دهد جهت عمل مزبور و ممکن است از باب اجاره بوده باشد که بانک را به این مبلغ برای عمل مزبور اجیر قرار داده است ولی از باب صلح و یا عقد جداگانه ای نمی باشد

فروش سهام

گاهی شرکتهای سهامی برای فروش سهام و اسناد بهادار خود بانکها را واسطه قرار می دهند و بانکها با دریافت مبلغی بر حسب قرارداد به عنوان واسطه به فروش و صرف

آن سهام و اسناد اقدام می کنند.

مسئله ۱۰ این قرارداد با بانکها جایز است برای این که عمل بانک یا از باب اجاره است که شرکت سهامی ، بانک را در مقابل پرداخت آن کارمزد برای این کار (فروش سهام) اجیر خود قرار داده است و یا از باب جعاله ، که شرکت سهامی متعهد شده است که اگر بانک این کار را برای او انجام دهد، این مبلغ را به او بپردازد، در هر دو صورت این قرارداد و معامله با بانک صحیح است و بانک با انجام دادن عمل مزبور حق دارد کارمزد تعیین شده را دریافت کند.

مسئله ۱۱ فروش و خرید سهام و اسناد بهادار از شرکتهای سهامی در صورتی که در آن شرکتهای معاملات ربوی انجام نمی شود، جایز است ولی اگر معاملات ربا دار در آن شرکتهای انجام شود، خرید سهام و لو به نحو الشَّرک که جایز نیست .

حوالجات داخلی و خارجی

در اینجا چند مسئله وجود دارد و حواله به چند نوع می باشد:

(مسئله اول): این که مشتری پولی در بانک داشته باشد و از بانک تقاضا کند که چک بانکی یا حواله ای به عهده یکی از شعب خود در داخل کشور و یا به یکی از بانکهای طرف حساب خود در خارج کشور صادر کند و مشتری مبلغ چک یا حواله را در آن محل دریافت می کند و بانک بابت این عمل کارمزد و حق العمل از مشتری دریافت می کند گرفتن این کارمزد و حق العمل را ممکن است به این نحو تصحیح کرد که چون بانک شرعاً ملزم نیست پولی که از مشتری گرفته در شهر دیگر یا کشور دیگر بپردازد و حق دارد که در همان محلی که از مشتری پول گرفته بپردازد و برای رفع ید از این حق شرعی جایز است که مبلغی کارمزد بگیرد که پول مشتری را در شهر دیگر و یا در کشور دیگر به او بپردازد.

(مسئله دوم): این که مشتری پولی در نزد بانک نداشته باشد و بانک برای مشتری چک یا حواله ای صادر می کند که در داخل یا خارج کشور به مشتری خود قرض دهد و برگشت این کار و کالت دادن به مشتری است که پول را به عنوان قرض دریافت کند و برای این عمل بانک کارمزدی از مشتری می گیرد و ممکن است گرفتن این کارمزد را نیز به این نحو تصحیح کرد که بانک با اجازه دادن به مشتری که چنین مبلغی را در محل مورد درخواست خود بتواند قرض بگیرد و این یک نوع خدمتی است به مشتری که بانک انجام می دهد و جایز است برای این خدمت مبلغی به عنوان کارمزد بگیرد.

و اگر چنانچه حواله ای که در خارج کشور به مشتری می دهد، به پول کشور خارج بوده باشد و مشتری و کالتاً از بانک آن پول را برای خود قرض می گیرد، پس بانک حق دارد که طلب خود را به همان پول خارجی از او مطالبه کند و چون از آن حق خود صرف نظر می کند، جایز است که مبلغی به عنوان کارمزد بابت آن دریافت کند و یا این که

می تواند آن پول خارجی را با پول کشور مشتری به ضمیمه اضافه ای که به نام کارمزد می گیرد، تبدیل و معاوضه کند.

(مسأله سوم): این که شخصی مبلغی را در شهر خود به بانک می دهد تا معادل آن را در داخل یا خارج کشور از بانک طرف آن بانک دریافت کند، مثلاً پولی را در نجف اشرف به بانک می دهد که در بغداد بگیرد، یا در شام و لبنان و یا کشور دیگر بگیرد و بانک بابت این کار، کارمزد و حق العمل می گیرد، عمل حواله مزبور اشکال ندارد و جایز است و همین طور گرفتن کارمزد و اجرت بر این عمل اشکال ندارد و جواز گرفتن اجرت و مبلغ اضافی از دو راه قابل تصحیح است :

یکی این که گفته شود که این یک نوع معامله است که بانک پول محل مشتری را به مبلغی از پول کشور خارج می فروشد، پس گرفتن کارمزد، اشکالی پیدا نمی کند.

دوم این که ربای حرام در قرض، آن زیادی است که قرض دهنده از قرض گیرنده علاوه بر اصل پول اضافه می گیرد، ولی اگر قرض گیرنده از قرض دهنده زیادی و اضافه بگیرد، آن حرام نیست و داخل در قرض ربوی نیست .

(مسأله چهارم): این که کسی مبلغی در محلی از بانک می گیرد و حواله می کند که بانک آن مبلغ را در محل دیگری بگیرد و بانک بابت قبول این حواله مبلغی کارمزد از آن شخص می گیرد، گرفتن این کارمزد به یکی از دو راه جایز است :

یکی این که اگر حواله در پولهای خارجی بوده باشد مانند این که ریال ایرانی بگیرد و پول غیر ایرانی حواله کند، در این صورت عنوان معامله بیع پیدا می کند که بانک آن پول خارجی را با اضافه ای که می گیرد، می خرد به پولی که به آن شخص تحویل می دهد و در این صورت گرفتن کارمزد، داخل در معامله می شود و جایز است .

دوم این که بانک ملزم نیست شرعاً پولی که از آن شخص گرفته را محل دیگر پردازد و حق دارد این کار را قبول نکند و می تواند برای تنازل از این حق مبلغی به عنوان کارمزد از او بگیرد، در این صورت گرفتن آن کارمزد جایز است .

پس آنچه گفته شد از اقسام حواله های بانکی و تطبیق آنها با عناوین فقهی عیناً در اشخاص هم جاری است مانند این که کسی مبلغی در محلی به شخصی می دهد که آن مبلغ و یا معادل آن را در شهر و محل دیگری دریافت کند و یا مبلغی از شخصی در محلی بگیرد و معادل آن را در شهر دیگری پردازد و برای این کار اجرت و کارمزد بگیرد، در تمام این صور گرفتن کارمزد جایز است .

مسأله ۱۲ در آنچه گفته شد فرق نمی کند در این که حواله کننده مبلغی نزد شخصی که بر او حواله می کند داشته باشد یا این که پولی و مالی در نزد آن شخص نداشته باشد و در هر دو صورت عمل حواله صحیح است .

جایزه های بانکی

گاهی بانکها به منظور تشویق و ترغیب مشتریان که بیشتر پولشان را به بانک بسپارند و یا حساب باز کنند، از طریق قرعه کشی جایزه ای قرار می دهند و به کسی که قرعه به نام او اصابت کند، جایزه می پردازند.

مسأله ۱۳ آیا جایزه است که بانک چنین عملی را انجام دهد و گرفتن آن جایزه شرعاً جایز است یا نه؟

در این مسأله تفصیل هست به این که اگر عمل قرعه کشی پس از اعلام بانک به صورت شرط از طرف مشتریان نباشد و پول خود را به این شرط نگذارند که قرعه کشی انجام شود، بلکه قرعه کشی فقط به عنوان تشویق مشتریان بوده باشد که بیشتر پول در آن بانک بگذارند و یا اشخاصی حساب در آن بانک باز کنند، در این صورت عمل قرعه جایز است و کسی که قرعه به نام او اصابت کند جایز است آن جایزه را به عنوان مجهول المالک به اذن حاکم شرع یا به اذن وکیل او در صورتی که بانک دولتی و یا مشترک بوده باشد، بگیرد و اگر بانک دولتی و یا مشترک نبوده باشد، در گرفتن جایزه احتیاج به اذن حاکم شرع ندارد و اگر عمل قرعه کشی چنانچه به نحو شرط ضمن عقد مانند عقد قرض و یا عقد دیگری بوده باشد، انجام بگیرد و از باب وفا به آن شرط قرعه بکشند، جایز نمی باشد و گرفتن جایزه نیز برای کسی که قرعه به نام او اصابت کرده است به عنوان وفا با آن شرط جایز نمی باشد.

تحصیل و نقد کردن سفته ها به وسیله بانکها

از خدماتی که بانک انجام می دهد، وصول کردن سفته های مشتریها می باشد، به این ترتیب که قبل از سر رسید آن، وجود آن سفته را در آن بانک و شماره و مقدار و سر رسید آن را به متعهد و امضاء کننده سفته اعلام و ابلاغ می کنند تا متعهد سفته خود را برای پرداخت آن در سر رسید آماده کند و پس از وصول سفته مبلغ آن را در حساب مشتری منظور می کند و یا نقداً به مشتری می پردازد و برای این خدمت کارمزد دریافت می کند.

از این قبیل است وصول کردن چکهایی که مشتریها در بانک می گذارند و چنانچه چکی به عهده بانکی در شهر دیگر باشد و بانک آن چک را برای مشتری وصول کند، از مشتری کارمزد می گیرد.

مسأله ۱۴ این عمل بانک که وصول کردن سفته و یا چکها برای مشتریان بوده باشد، جایز است و گرفتن کارمزد نیز برای این عمل جایز می باشد به شرط این که بانک فقط در گرفتن اصل مبلغ سفته و یا چک دخالت داشته باشد و اما چنانچه برای آن مبلغ سود و فائده نزولی قرار داده باشند در این صورت تصدی بانک جایز نمی باشد و گرفتن کارمزد برای وصول مبلغ سفته و یا چک را از نظر فقهی از باب جعاله می باشد.

مسئله ۱۵ گاهی متعهد سفته پولی در نزد بانک دارد و در آن سفته قید شده است که در سر رسیدش به آن بانک مراجعه کند و بانک مبلغ سفته را از حساب او برداشت کرده و به طلبکار نقداً پردازد و یا در حساب طلبکار منظور نماید و این کار به این معنی است که متعهد سفته طلبکار خود را به بانک حواله کرده و چون در نزد بانک پول داشته و بانک بدهکار او می باشد، عمل حواله صحیح بوده و احتیاج به قبول ندارد.

و بر این فرض جایز نیست که بانک برای پرداخت بدهی خود کارمزد دریافت کند و گاهی به طوری که قبلاً اشاره شد، مشتری سفته را بدون این که حواله ای از جانب متعهد شده باشد، جهت وصول به بانک می دهد و گفتیم که گرفتن کارمزد در این صورت جایز است .

و صورت سومی هست و او این که متعهد سفته بدون آن که پولی در بانک داشته باشد و بانک به او بدهکار باشد، مبلغ سفته را به بانک حواله می کند و بانک نیز این حواله را قبول می کند و مبلغ آن را می پردازد و بابت قبولی حواله از متعهد سفته کارمزد می گیرد و گرفتن این کارمزد نیز جایز است .

(این دو نوع از سفته وصول کردن که به صورت حواله متعهد سفته به بانک طرف حساب خود بوده باشد در بانکهای ایران معمول نیست و واگذاری سفته به بانک چندین صورت دارد که بعد از این بیان خواهد شد. مترجم)

فروش پولها و ارزشهای خارجی و خرید آنها

از خدمات بانکی خرید و فروش پولهای کشورهای خارجی است و این به دو منظور می شود: یکی در اختیار قرار دادن آن به اندازه کافی به موجب احتیاجات مردم و تقاضای روز و دیگری به دست آوردن سود از راه خرید و فروش آن .

مسئله ۱۶ خرید و فروش پولهای خارجی به زیاده تر از آنچه خریداری شده ، جایز است چنانچه به بیشتر از آنچه خریده است بفروشد یا به مساوی بفروشد و فرق ندارد که معامله با مدت باشد یا بدون مدت ، چون بانک همانطوری که معاملات به غیر مدت انجام می دهد، معاملات مدت دار نیز انجام می دهد.

حسابهای جاری

کسی که حساب جاری در بانکی دارد و پولی در بانک گذاشته ، حق دارد که هر مبلغی که بخواهد و بیشتر از موجودی او نباشد، از بانک برداشت کند بلی ، گاهی بانک اجازه می دهد که مشتری او مبلغ معینی با نداشتن موجودی در حساب ، برداشت کند و این بر حسب اعتمادی است که به مشتری خود دارد و این را برداشت آزاد می نامند و بانک برای این مبلغ فائده می گیرد.

مسئله ۱۷ آیا جایز است که بانک این فائده را بگیرد؟

ظاهراً بلکه قطعاً گرفتن این فائده جایز نیست برای این که فائده ای است برای قرض و آن ربا است ولی بنا بر آنچه در اول مسائل بانکی گفته شد چنانچه به یکی از آن عناوین شرعی تطبیق کند، مانعی ندارد بلکه می توان گفت که گرفتن این فائده صحیح باشد.

خرید و فروش سفته ها

مالیت هر چیزی به یکی از دو چیز ثابت می شود:

یکی این که آن چیز منافع و آثار خاصی داشته باشد که عقلاء برای آن منافع و آثار بر آن چیز رغبت پیدا می کنند مانند چیزهای خوردنی و آشامیدنی و پوشیدنی و آنچه از این قبیل است .

دوم این که از ناحیه مقامی که اعتبار در دست اوست بر آن چیز اعتبار مالی داده شود مانند اسکناسهایی که دولتها در اختیار مردم می گذارند و تمبرهای دولتی و هر شیء بهاداری که دولت برای او بها و مالیت قائل شده است .

مسأله ۱۸ بیع و معامله و خرید و فروش از جهاتی با قرض و وام دادن فرق دارد و امتیاز پیدا می کند.

اول: این که در بیع و فروش چیزی را به ملک دیگری در آوردن است ، در عوض چیز دیگری نه به طور رایگان و مجانی و در قرض چیزی و مالی را به ملک کسی در آوردن است به این که آن مال در ذمه گیرنده باشد و آن کس ضامن و عهده دار مانند آن چیز و مال بوده باشد در صورتی که مانند داشته باشد و یا ضامن و عهده دار قیمت آن چیز بوده باشد در صورتی که مانند نداشته باشد.

دوم: این که در بیع و فروش آنچه فروخته می شود باید با آنچه بجای او گرفته می شود کالا و بها با هم فرق داشته باشند و نمی شود هر دو یک چیز بوده باشند در غیر این صورت بیع محقق نمی شود ولی در قرض لازم نیست که مال و عوض آن یک چیز نباشد و اگر خود آنچه را قرض گرفته اند و یا مانند آن را که هیچ فرقی با هم نداشته باشند بجای مال قرض بدهند، صحیح است ولی اگر صد عدد تخم مرغ را به صد و ده تخم مرغ در ذمه بفروشند که هیچ فرقی بین آنها نباشد، صحیح نیست و این قرض است که به صورت بیع انجام شده و چون زیادی در آن به عمل آمده ، ربا و حرام است .

سوم: این که نوع ربا در بیع و فروش با نوع ربا در قرض فرق می کند. در قرض هر نوع زیادی که شرط و رعایت شده باشد، ربا و حرام است به خلاف بیع که هر زیادی در آن حرام نیست مگر این که چیز فروخته شده و عوض آن از یک جنس و با کیل و وزن فروخته می شود که در این صورت اگر زیادی بگیرند، حرام است ولی اگر از یک جنس نبودند و یا به صورت پیمانه و کشیمنی فروش نمی شوند زیاد گرفتن در آن حرام نیست مثلاً اگر صد عدد تخم مرغ را به صد و ده عدد به مدت دو ماه قرض دهند ربا و حرام است ولی اگر صد عدد را به صد و ده عدد به مدت دو ماه بفروشند، در صورتی که بین آنها، یعنی

عوض

و معوض از جهت حجم کوچکی و بزرگی و یا نوعیت آنها فرق داشته باشد معامله صحیح است و اگر فرق نداشته باشند گفتیم قرض ربوی است که به صورت بیع انجام می شود.

چهارم: این که ربا در معامله غیر از ربا در قرض است چنانچه معامله ربوی باشد، اصل معامله باطل است، نه فروشنده مالک و صاحب بها می شود و نه خریدار صاحب مال می شود، یعنی هیچ یک از مال فروشنده و مال خریدار به آن دیگری شرعاً منتقل نشده است، ولی در قرض این طور نیست چنانچه قرض ربوی باشد فقط مقدار زیادی که به عنوان ربا گرفته می شود به پول دهنده منتقل نمی شود و قرض گیرنده می تواند در پول و یا مالی که به قرض گرفته تصرف نماید.

مسئله ۱۹ پولهای کاغذی مانند اسکناسها چون از نوع کالاهایی نیست که با پیمان و یا وزن و کشیمنی خرید و فروش شوند، پس جایز است کسی که پولی از کسی طلب دارد آن را به کمتر از آن نقداً بفروشد مثلاً ده تومان طلب خود را در ذمه کسی به نه تومان یا صد تومان را به نود تومان بفروشد.

مسئله ۲۰ سفته های ریالی که ما بین مردم و تجار معمول است و با آنها معامله می کنند مانند اسکناس نیست که برای خود آنها مالیت قائل شده باشند، بلکه آنها یک نوع مدرک و سندی است که گواهی می کند که مبلغ ثبت شده در آن بدهی و دین است که در ذمه متعهد و امضاء کننده سفته می باشد پس مشتری موقعی که سفته ای به فروشنده کالا می دهد در واقع بهای کالای خریداری شده را نداده است و لذا چنانچه آن سفته در دست فروشنده گم شده باشد یا سوخته باشد، چیزی از مال فروشنده تلف نشده و ذمه مشتری فارغ و بری نشده است به خلاف این که اگر بهای کالا را اسکناس داده بود و گم می شد از کیسه فروشنده رفته و او ضرر کرده .

مسئله ۲۱ سفته ها بر دو نوع است: یکی این که حکایت کند از یک بدهی واقعی یعنی امضاء کننده مبلغ ذکر شده در سفته را حقیقتاً به صاحب سفته بدهکار است و سفته مدرک آن بدهکاری است .

دوم: این که واقعیت ندارد، فقط یک عمل صوری که به منظوری صادر شده است . اما نوع اول که حقیقتاً صاحب سفته به موجب آن طلبکار است، جایز است که طلب مدت دار خود را که در ذمه بدهکار دارد، به مبلغ کمتری به وجه نقد به بانک یا شخص دیگری بفروشد و بجای صاحب سفته، خریدار آن طلبکار می شود ولی فروختن آن به طور نسیه و به مدت، بنا بر احتیاط واجب جایز نیست، چون شامل فروش بدهی به بدهی می باشد.

اما نوع دوم که سفته صوری بوده باشد جایز نیست صاحب سفته آن را به دیگری بفروشد، چون در واقع طلبی در ذمه امضاء کننده آن سفته ندارد بلکه این سفته به این منظور صادر شده که صاحب سفته و کسی که به حواله کرد او می باشد بتواند از آن استفاده کرده و با کم کردن مقداری از مبلغ به دیگری بفروشد و لذا به این نوع سفته ها، سفته

صوری و مجامله ای گفته می شود و فروختن آن به بانک در واقع قرض کردن صاحب سفته است از بانک و حواله کردن بانک است به عهده امضاء کننده آن با این که در ذمه او طلبی ندارد، بنا بر این مبلغی که بانک بابت مدت آن سفته کم می کند، ربا و حرام است .

ولی ممکن است برای نجات از گرفتاری ربا، فروش این نوع سفته را به بانک به صورت یک معامله صحیح و شرعی درآورد، به این که متعهد سفته به شخصی که سفته به حواله کرد او می باشد، وکالت می دهد که مبلغ سفته را با کم کردن مقداری در ذمه او به بانک بفروشد در صورتی که وجه سفته با نوع دیگری از پول معاوضه و فروخته شود مثلاً وجه سفته اگر هزار تومان ایرانی باشد او را دو ماهه به پنجاه دینار عراقی در ذمه متعهد صوری سفته بفروشد، باز وکالت داشته باشد که آن پنجاه دینار عراقی را از قبیل متعهد سفته ، دو ماهه به هزار تومان ایرانی به خودش بفروشد و به این ترتیب ذمه صاحب سفته بدهکار می شود به مقدار مبلغی که متعهد سفته به بانک بدهکار گردیده است ، ولی چون در صحت این معامله لازم است که وجه مبلغ سفته با عوض آن مغایر باشد لذا نتیجه زیادی نخواهد داشت و در صورت یک نوع بودن پول مانند ریال به ریال ، این همان قرض با سود است که جایز نیست و یا این که با توجه بانک به این که سفته صوری است و واقعیت ندارد و وجه سفته را به صاحب سفته قرض می دهد، مبلغی را که از وجه سفته کم می کند به عنوان کارمزد و حق العمل ثبت در دفاتر و تحصیل آن به موقع و در سررسید منظور کند و در این صورت نیز اشکالی ندارد.

و اما مراجعه متعهد سفته به کسی که از آن استفاده کرده است و گرفتن مبلغ سفته تماماً اشکال ندارد و ربا نمی باشد، چون استفاده کننده سفته تمام مبلغ را به عهده او حواله کرده است و او هم پرداخت کرده است ، پس ذمه صاحب سفته بدهکار شده است به همان مقدار که حواله کرده است .

کارهای بانکی

کارهای بانکی دو قسمت می باشد، یک قسمت که مربوط به معاملات ربوی است ، داخل شدن در آن معاملات و شرکت در آنها جایز نیست و کارمندی که در این نوع کارها مشغول است در مقابل آن نمی تواند اجرت و حق العمل بگیرد و قسمت دوم که ارتباطی با معاملات ربادار ندارد، وارد شدن در آن کارها و اجرت گرفتن برای آنها جایز است .

مسأله ۲۲ در حرمت معاملات ربادار بانکها فرق نمی کند در این که بانک دولتی اسلامی باشد و یا دولتی غیر اسلامی و فرقی که دارد این است که چون آنچه در دست بانکهای دولتی اسلامی است مجهول المالک است و بدون اجازه حاکم شرع و یا وکیل او تصرف در آنها جایز نیست و اما بانکهای دولتی غیر اسلامی ، احکام مجهول المالک بر آنها جاری نیست و گرفتن پول از آنها بدون اجازه حاکم شرع یا وکیل او از باب استنقاذ جایز است چون آنچه در دست آنها است مال اسلام و مسلمانان است .

حواله های بانکی

کسی که بدهکار کسی است می تواند طلبکار خود را با صادر کردن چکی و یا به وسیله دستور کتبی به بانک حواله کند که مبلغ بدهی او را بانک به طلبکار بدهد، مانند این که اگر تاجری کالایی از خارج بخرد، تمام بهای او و یا مقداری از بها را نداده باشد و به فروشنده مدیون باشد و به بانک مراجعه می کند که بدهی او را به وسیله شعبه و یا طرف حساب خود در شهر فروشنده کالا- به او بپردازد و حواله دهنده مبلغ طلب فروشنده را به پول کشور خود به بانک می پردازد و یا می نویسد از حساب جاری او برداشت کند.

و در این کار دو حواله انجام می شود: یک: حواله بدهکار طلبکار خود را به بانک که به جای او بانک بدهکار طلبکار او می شود.

دوم: حواله بانک طلبکار را به شعبه خود در خارج و یا بانک دیگری که طرف حساب این بانک می باشد، هر دو حواله شرعاً صحیح است .

مسئله ۲۳ جایز است که بانک در مقابل عمل انجام حواله کارمزد و حق العمل از حواله کننده بگیرد، چون حق دارد از انجام عمل حواله خودداری کند، پس جایز است که برای تنازل از این حق و انجام حواله کارمزد دریافت بدارد، ولی در صورتی که از طرف بدهکار دستوری به بانک داده نشده بود و خود بانک بدهی او را پرداخت و وفا کرده است ، جایز نیست کارمزد بگیرد چون جایز نیست بدهکار چیزی بابت وفاء دین خود در محل خود بگیرد، ولی چنانچه بدهکار پولی نزد بانکی که به او حواله کرده نداشته باشد و بانک بدهی او را بپردازد، چون در ذمه بانک چیزی نداشته ، جایز است که بانک در مقابل قبولی حواله ، کارمزد دریافت کند و چون قبول حواله بر بانک واجب نبوده و می توانست از آن خودداری کند، بنا بر این می تواند در مقابل تنازل از این حق و انجام عمل حواله مبلغی کارمزد بگیرد.

مسئله ۲۴ آنچه از احکام مسائلی که در گذشته گفته شد و دارای حالت خاص و وضعیت مخصوصی بودند، بین بانکهای شخصی و دولتی و یا مشترک بین اشخاص و دولت فرق نمی کند و در تمام آنها بستگی به آن وضعیت و حالت خاص دارد، در هر موردی که از مصادیق آن وضعیت بوده باشد، حکم او همان است که گفته شد.

قراردادهای بیمه ای

بیمه یک نوع قراردادی است بین بیمه گر (دولت یا شرکت) و بین بیمه کننده (شخص یا اشخاص) که بیمه کننده با پرداخت مبلغی به طور ماهیانه یا سالیانه به نام اقساط بیمه به بیمه گر طبق قرارداد خسارت هر نوع ضرر و زیانی که بر بیمه کننده وارد شود و در قرارداد ذکر شده باشد، از بیمه گر دریافت می کند.

مسئله ۲۵ بیمه انواع و اقسام متعددی دارد: بیمه حیات و سلامت بدن بیمه اموال ،

چه اموالی که از خارج خریداری شده باشد و یا موجود در انبارهای کالای شخصی و یا عمومی و یا اثاث البیت بیمه خطر آتش سوزی و غرق در آب و نقص حاصل در کالا و حصول عیب و خرابی در آن بیمه ماشین شخص ثالث یا تمام بدنه بیمه کشتی های تجارتي و آنچه از این قبیل است و بیمه اقسام دیگری نیز دارد و چون حکم آنها یکی است لزومی ندارد که تمام آنها ذکر شود.

مسأله ۲۶ قرارداد بیمه چند رکن و پایه دارد:

۱ - ایجاب از بیمه کننده ، یعنی انشاء عقد بیمه بر طبق بیمه نامه به وسیله بیمه کننده .

۲ - قبول بیمه گر، یعنی آنچه بیمه کننده انشاء کرد، او قبول کند.

۳ - معلوم کردن آنچه بیمه می شود: حیات و سلامتی بدن اموال ماشین و یا چیزهای دیگر.

۴ - تعیین بیمه ماهیانه و یا سالیانه ..

مسأله ۲۷ لازم است در قرارداد بیمه تعیین آنچه که بیمه می شود و تعیین خطرهای احتمالی که آن چیز به خاطر آن خطرات بیمه می شود و همین طور لازم است اقساط بیمه و ابتداء و انتهاء و مدت بیمه تعیین گردد.

مسأله ۲۸ می توان قرارداد بیمه را با تمام اقسام آن از باب عقد هبه معوضه تصحیح کرد به این معنی که بیمه کننده مبلغی را به طور ماهیانه یا سالیانه یا یکجا به بیمه گر هبه می کند و در ضمن عقد هبه به بیمه گر شرط می کند که در صورت پیش آمد و رخ داد هر نوع خسارتی که در بیمه نامه ذکر شده ، باید بیمه گر آن را جبران کند و بر بیمه گر نیز واجب است به این شرط وفا کند و خسارت بیمه کننده را جبران کند، بنا بر این عقد بیمه به تمام اقسام آن یک نوع هبه معوضه است ، جایز و صحیح است .

مسأله ۲۹ چنانچه بیمه گر در صورت پیش آمد خسارتی بر بیمه کننده از جبران آن خودداری کند و به شرط هبه عمل ننماید و خسارت نپردازد، بیمه کننده خیار تخلف شرط دارد و می تواند قرارداد بیمه را فسخ کند و آنچه از اقساط بیمه پرداخت کرده است ، مسترد داشته و پس بگیرد.

مسأله ۳۰ در صورتی که بیمه کننده به پرداخت اقساط بیمه کماً و کیفاً اقدام نکند، واجب نیست بر بیمه گر که خسارات وارده را جبران کند و بیمه کننده حق ندارد آنچه از اقساط بیمه پرداخت کرده است ، مسترد بدارد و پس بگیرد.

مسأله ۳۱ برای صحت قرار داد بیمه مدت معینی اعتبار نشده است که باید یکساله باشد یا دو ساله و یا بیشتر، بلکه تابع است به آنچه طرفین بیمه گر و بیمه کننده اتفاق کرده باشند.

مسأله ۳۲ اگر عده ای و چند نفری جمع شوند و اتفاق کنند بر تأسیس شرکتی که سرمایه شرکت را به طور مشترک از مال خودشان بگذارند و هر یک از شرکاء و یا یکی از آنها در ضمن عقد شرکت بر دیگران شرط کند که چنانچه پیش آمد ضرر و حادثه ای بر

جان و یا مال و یا ماشین و یا چیز دیگر او وارد شود، با تعیین نوع حادثه شرکت باید خسارت آن حادثه را از سود عاید خود جبران کند، در صورت وقوع حادثه واجب است شرکت به این شرط عمل کند و خسارت او را جبران کند.

احکام سرقفلی

از معاملات رایج بین تجار و کسبه که مورد ابتلاء است و از مسائل روز می باشد موضوع سرقفلی است که محللهای تجارتهای و کسب، سرقفلی پیدا کرده است و قاعده کلی و ملاک برای مشروعیت گرفتن سرقفلی و عدم مشروعیت آن این است که در هر موردی که مالک و موجر حق داشته باشد وجه الاجاره را زیاد کند و یا ملک را تخلیه کند و مستأجر حق نداشته باشد از زیاد شدن وجه الاجاره و یا تخلیه ملک خودداری کند، در این صورت جایز نیست مستأجر سرقفلی بگیرد و تصرف او در آن ملک بدون رضایت مالک حرام است ولی چنانچه مالک حق زیاد کردن وجه الاجاره و حق خالی کردن ملک را هم نداشته باشد، بلکه مستأجر حق تخلیه کردن ملک برای غیر و واگذاری اجاره آن را بر دیگری داشته باشد در این صورت گرفتن سرقفلی بر مستأجر جایز است برای روشن شدن در این باب به مسائل بعدی مراجعه شود ..

مسئله ۳۳ ملکها و محللهایی که در زمان سابق پیش از جعل قانون جلوگیری مالک از اجبار مستأجر بر تخلیه محل اجاره و یا اضافه کردن حق الاجاره به اجاره داده شده و بلکه مالک می تواند مبلغ اجاره را بالا ببرد و یا مستأجر را وادار به تخلیه کند و هیچ گونه شرط و شروطی بین مالک و مستأجر در بین نبود و پس از جعل قانون مالک و مستأجر به پشتیبانی این قانون مستأجر حاضر نیست ملک را تخلیه کند و مبلغ اجاره را بالا ببرد و با این که اجاره محللهایی مانند آن چندین برابر بیشتر از این محل شده است و به همین جهت محل سرقفلی پیدا کرده است، در این صورت سرقفلی گرفتن مستأجر جایز نبوده و تصرف او در آن محل بدون رضایت مالک غصب و حرام است .

مسئله ۳۴ محللهایی که پس از جعل قانون مالک و مستأجر اجاره داده شده است و با این که مبلغ اجاره آن محل در هر ماه مثلاً یک هزار تومان ارزش داشته است ولی موجر با گرفتن مبلغی مثلاً پنجاه هزار تومان از مستأجر با رضایت خود محل را به کمتر از آن مبلغ اجاره می دهد و در ضمن شرط می کند که سال به سال اجاره را برای مستأجر تجدید کند یا بر کسی که مستأجر به او واگذار می کند، بدون افزودن بر مبلغ اجاره به همان شخص دوم اجاره دهد، در این صورت جایز است مستأجر برای تخلیه محل بر دیگری و رفع ید از سکونت در آن محل سرقفلی را که داده یا کمتر و یا بیشتر از آن دریافت کند و مالک بر طبق شرطی که کرده است، حق مخالفت و ممانعت ندارد.

مسئله ۳۵ محللهایی که بدون گرفتن سرقفلی به اجاره داده می شود اگر در عقد

اجاره چنین شرط شده که مالک حق ندارد مستأجر را مجبور به تخلیه محل کند و مستأجر حق دارد با تجدید اجاره مطابق سال اول تا مدتی که بخواهد سالیانی در آن محل بماند، چنانچه شخصی مبلغی به مستأجر و لو باسم سرقفلی بدهد که از حق سکونت و اشتغال در آن محل تنازل کند و دست بردارد و با این که پس از تخلیه محل مالک نسبت به اجاره دادن آن آزاد است و آن شخص از خود مالک اجاره خواهد کرد، در این صورت جایز است که مستأجر آن مبلغ و سرقفلی را در مقابل تخلیه محل بگیرد نه در مقابل انتقال حق تصرف و استفاده از محل مستأجر

مسائلی چند از باب قاعده الزام

یکی از قواعد مسلمه عقلائییه این است که اگر شخصی یا قومی بر حسب ضوابط معینه خودشان به یک قاعده و ضابطه ای ملتزم باشند، شخص دیگری که آن ضابطه از نظر او صحیح نیست، می تواند با کسی که به آن ضابطه ملتزم است، عمل کند و این در مواردی شرعاً امضاء شده و دستور داده اند از این قاعده عقلائییه پیروی کنیم و در اینجا به چند مسأله از این باب اشاره می کنیم:

۱ - به فتوای علمای اهل سنت در صحت عقد نکاح شرط است که موقع اجرای صیغه عقد نکاح شهود و گواهان حاضر باشند و این شرط در نزد علمای امامیه معتبر نیست، بنا بر این اگر مردی از اهل سنت بدون حضور شهود، عقد کند بر مذهب خود او، این عقد باطل است و آن زن همسر او نشده است، در این صورت مرد شیعی مذهب می تواند بر طبق قاعده الزام آن زن را به عقد خود درآورد.

۲ - به فتوای علمای اهل سنت جایز نیست که شخصی با عمه و دختر برادر عمه و خاله و دختر خواهر خاله یا هر دو ازدواج کند، فقط می تواند با یکی از آنها ازدواج کند؛ عمه یا دختر عمه برادر او، خاله یا دختر خواهر او؛ ولی در نزد علمای امامیه اگر عقد بر دختر برادر عمه و یا عقد بر دختر خواهر خاله با اجازه و موافقت عمه یا خاله که زن آن مرد باشند، واقع شود صحیح است.

بنا بر این اگر شخصی سنی مذهب عمه و دختر برادر او را و یا خاله و دختر خواهر او را عقد کند، بنا بر مذهب خود او، این عقد باطل است و هیچ یک زن او نشده اند، در این صورت شخصی شیعی مذهب می تواند بر طبق قاعده الزام با هر کدام آنها ازدواج کند.

۳ - در مذهب اهل سنت در طلاق زن یائسه و یا صغیره ای که شوهر با آنها نزدیکی کرده باشد، بر آن زن واجب است عده نگه دارد، ولی در مذهب تشیع در طلاق زن یائسه و صغیره عده واجب نیست.

پس بر مذهب اهل سنت، طبق این حکم، آنها ملزم هستند که احکام عده را رعایت کنند، بنا بر این اگر زن یائسه یا صغیره سنی مذهبی شیعه گردد از آن قاعده (لزوم

نگهداری عده) خارج می شود و اگر طلاق او رجعی بوده باشد جایز است نفقه ایام عده را از شوهر سنی مطالبه کند و چون بر مذهب شیعه عده ندارد جایز است در آن ایام با شخص دیگری ازدواج کند و همین طور اگر مرد سنی، شیعه گردد، جایز است با خواهر زن یائسه و صغیره ای را که طلاق داده است و هنوز به مذهب اهل سنت در ایام عده هستند، ازدواج کند و لازم نیست که احکام عده را رعایت کند.

۴- اگر مرد سنی مذهب بدون حضور دو شاهد عادل زن خود را طلاق دهد و یا مقرداری از بدن زن خود را، مثلاً یک انگشت زنش را طلاق دهد، بر مذهب او این طلاق صحیح است و طلاق تمام زن واقع می شود ولی بر مذهب امامیه این طلاق باطل است و باید طلاق در حضور دو عادل واقع شود، بنا بر این مرد شیعه مذهب بنا به قاعده الزام می تواند با آن زن مطلقه پس از تمام شدن ایام عده ازدواج کند.

۵- مرد سنی بنا بر مذهب خود اگر در حال عادت، زن خود را طلاق دهد و یا در حال پاکی که با او مقاربت کرده است، طلاق دهد، این طلاق صحیح است ولی در مذهب امامیه این طلاق باطل است بنا بر این، مرد شیعه مذهب بنا به قاعده الزام می تواند با آن زن بعد از تمام شدن ایام عده ازدواج کند.

۶- به مذهب ابی حنیفه کسی که به اجبار و اکراه زنش را طلاق دهد، آن طلاق صحیح است ولی به مذهب امامیه طلاق که به جبر واقع شود، باطل است.

بنا بر این شخص شیعه مذهب بنا به قاعده الزام می تواند با زنی که با جبر و اکراه شوهرش او را طلاق داده در صورتی که پیرو مذهب ابی حنیفه باشد ازدواج کند ۷- اگر مرد سنی قسم یاد کند که کاری را انجام ندهد و اگر آن کار را انجام داد، زنش مطلقه شود، اتفاقاً آن کار را انجام داد در این صورت بر مذهب خودش زن او مطلقه می شود و بر مذهب امامیه طلاق تحقق پیدا نکرده، بنا به قاعده الزام جایز است مرد شیعی مذهب بعد از ایام عده با آن زن ازدواج کند، از این قبیل است به نوشته طلاق دادن زن که بر مذهب اهل سنت جایز است و بر مذهب امامیه با نوشته طلاق انجام نمی شود بنا به قاعده الزام مرد شیعه مذهب می تواند با زن مطلقه با نوشته پس از ایام عده ازدواج کند.

۸- در مذهب شافعی اگر کسی چیزی را بدون رؤیت به توصیف فروشنده خریداری کند و بعداً رؤیت کند و لو آن چیز مطابق توصیف بوده باشد، برای خریدار خیار الرؤیه ثابت می شود، ولی در مذهب امامیه در چنین مورد خیار رؤیت ندارد بنا بر این اگر یک فرد شیعه از یک شافعی چیزی بر حسب توصیف خرید و بعداً رؤیت کرد، بنا به قاعده الزام برای آن فرد شیعه خیار رؤیت ثابت می شود.

۹ در مذهب شافعی اگر کسی در معامله مغبون گردد، خیار غبن ندارد بنا بر این اگر

یک فرد شیعی از یک شافعی چیزی خرید و بعداً معلوم گردید که فروشنده شافعی مغبون می باشد بنا به قاعده الزام خریدار شیعی می تواند فروشنده شافعی را الزام کند به این که حق فسخ ندارد.

۱۰ در مذهب ابو حنیفه در صحت عقد سلف و سلمی فروش چیزی به نحو کلی مدت دار به بهای نقد حاضر شرط است که آن چیز در حین معامله خارجاً موجود باشد ولی در مذهب شیعه این شرط در صحت معامله سلمی معتبر نیست .

بنا بر این اگر یک فرد شیعه با یک فرد حنفی مذهب معامله سلمی انجام دهد و آن چیز مورد معامله موجود نباشد بنا به قاعده الزام می تواند فروشنده حنفی را وادار کند به بطلان معامله و همین طور است اگر حین انجام معامله خریدار هم حنفی بوده و بعداً شیعه شده باشد.

۱۱ اگر شخص سنی مذهب بمیرد و از او یک دختر سنی بماند و برادری داشته باشد، اگر برادر شیعی مذهب باشد و یا پس از مرگ برادرش شیعه شود بنا به قاعده الزام جایز است برادر شیعه آنچه از ترکه میت زیاد می آید از باب تعقیب بگیرد گرچه تعقیب در مذهب شیعه باطل است .

و همین طور است که اگر شخصی سنی یک خواهر سنی وارث داشته باشد و عموی ابوینی هم داشته باشد، چنانچه عموی او شیعه باشد و یا بعد از مرگ پسر برادرش شیعه شود، بنا به قاعده الزام جایز است گرفتن آنچه از باب تعقیب به او می رسد و در سایر موارد تعقیب نیز قاعده الزام جاری است .

۱۲ در مذهب اهل سنت زن میت از تمام آنچه از میت مانده چه اموال منقول باشد و یا زمین ارث می برد، ولی در مذهب جعفری زن از زمین نه از عین آن و نه از قیمت آن ارث نمی برد و از بنا و درخت ، از قیمت آنها ارث می برد، نه از عین آنها؛ بنا بر این اگر وارث میت سنی مذهب باشد و زن او شیعه باشد، جایز است بنا به قاعده الزام ، زن شیعه از آنچه از زمین و اعیان و بناها و اشجار از بابت ارث به او می رسد، بگیرد.

آنچه گفته شد، مهمترین مسائلی است که بر مبنای قاعده الزام قرار گرفته است و از اینجا حال دیگر مسائلی هم که از این قبیل می باشد، روشن می شود و ضابطه این است هر شخص شیعی مذهب می تواند الزام کند اهل سایر مذاهب را به آنچه خود آنها ملتزم هستند و عقیده مند می باشند ..

احکام تشریح

مسأله ۳۶ جایز نیست بدن مرده مسلمان را تشریح کردن و اگر تشریح کنند، بر گردن تشریح کننده دیه لازم می شود بطوری که تفصیل آن را در کتاب دیات بیان کرده ایم .

مسأله ۳۷ جایز است بدن مرده کافر را تشریح کردن به تمام انواع تشریح و

همین طور است اگر مرده ای اسلام او مشکوک باشد و فرق نمی کند که تشریح بدن کافر یا مشکوک الاسلام در بلاد اسلامی بوده باشد یا غیر اسلامی .

مسأله ۳۸ اگر زنده ماندن یک مسلمانی متوقف شود به تشریح بدن مرده مسلمانی و تشریح بدن غیر مسلمان و یا مشکوک الاسلام ممکن نباشد و راه دیگری برای زنده نگه داشتن آن مرد مسلمان نباشد، در این صورت جایز است که بدن مرده مسلمان را تشریح کنند و نسبت بلزوم پرداخت دیه در چنین صورتی در باب دیات ذکر شده است .

مسأله ۳۹ جایز نیست بریدن عضوی از اعضاء بدن مرده مسلمان مانند چشم و یا عضو دیگر به منظور پیوند زدن آن عضو به بدن شخص زنده دیگر و قطع کننده ملزم شود که دیه آن عضو را به ورثه مرده پردازد، ولی چنانچه زنده ماندن یک فرد مسلمان متوقف گردد که عضو بدن مرده مسلمانی را ببرند و به او پیوند زنند، جایز است بریدن آن عضو ولی قطع کننده باید دیه آن را پردازد و در هر دو صورت پیوند زدن عضو قطع شده به بدن دیگری اشکال ندارد و پس از پیوند چون جزو بدن شخص زنده می گردد، احکام بدن زنده بر او جاری است ..

و ظاهر این است که جایز باشد شخصی در حال حیات خود وصیت کند که پس از مردن او عضوی از اعضاء او را قطع کنند و به دیگری پیوند زنند و در این صورت بریدن عضو آن میت دیه ندارد.

مسأله ۴۰ اگر شخصی راضی شود که در حال حیات خود عضوی از اعضاء او را بریده و به دیگری پیوند زنند چنانچه عضوی که برضایت خود او بریده می شود از اعضاء رئیسه بوده باشد که بریدن آن صدمه ای به حیات او می زند و یا نقص و عیبی در او ایجاد می کند، بریدن آن عضو جایز نیست .

و اگر با بریدن آن عضو ضرر و عیبی بر او وارد نمی شود مانند بریدن مقداری از پوست و یا گوشت ران که جای آن روئیده می شود، در این صورت بریدن آن عضو به رضایت خود او جایز است و می تواند برای بریدن آن عضو مبلغی نیز دریافت کند.

مسأله ۴۱ جایز است تبرع کردن خون به بیمارانی که احتیاج به تزریق خون دارند و جایز است گرفتن مبلغی در مقابل دادن خون ولی در هر دو صورت باید دادن خون به صاحب آن ضرر جانی نداشته باشد.

مسأله ۴۲ جایز است بریدن عضوی از بدن مرده کافر و یا مشکوک الاسلام ، به منظور پیوند زدن آن به بدن شخص مسلمان و پس از پیوند زدن ، چون جزو بدن مسلمان می شود، احکام بدن مسلمان بر او جاری است و همینطور جایز است عضوی از اعضاء بدن حیوان نجس العین را به بدن شخص مسلمان پیوند زدن و چون پس از پیوند زدن جزو بدن مسلمان می گردد، احکام بدن مسلمان بر آن عضو جاری است و نماز خواندن با آن عضو نیز جایز است .

مسأله ۴۳ جایز نیست نطفه و منی مرد اجنبی را بزنی تلقیح و تزریق نمایند و فرق نمی کند که عمل تلقیح بوسیله شخص اجنبی انجام بگیرد یا به وسیله خود شوهر زن، و اگر عمل تلقیح انجام شود و زن تلقیح شده حامله و بچه دار گردد، آن بچه مال صاحب نطفه است و تمام احکام اولاد بر او جاری است و از یکدیگر ارث هم می برند و فقط آنچه در مورد ارث استثناء شده است، بچه ای است که از زنا تولید شده باشد و در عمل تلقیح گرچه خود عمل حرام می باشد، ولی زنا تحقق پیدا نکرده است و همچنین زنی که بوسیله تلقیح بچه دار شده باشد، مادر آن بچه است و احکام اولاد بر او جاری است و از این قبیل است اگر زنی بطور مساحقه نطفه شوهر خود را به فرج زن دیگر بریزد و آن زن از این نطفه حامله و بچه دار شود، آن بچه مال صاحب نطفه است و آن زن هم مادر آن بچه است و احکام اولاد بر او جاری است.

مسأله ۴۴ جایز است گرفتن نطفه مردی در صورتی که مقدمات حرام نداشته باشد و گذاشتن آن نطفه در رحم مصنوعی و تربیت کردن آن به منظور تولید بچه و چنانچه از این راه بچه ای تولید گردد، آن بچه مال صاحب نطفه است و احکام پدر و فرزندی بین آنها برقرار می شود و لکن این بچه مادر ندارد.

مسأله ۴۵ جایز است تلقیح نطفه شوهری به زن او، ولی غیر از شوهر جایز نیست کس دیگر متصدی این عمل باشد در صورتی که مستلزم نگاه کردن به صورت آن زن و یا مس کردن بدن او بوده باشد و حکم بچه ای که با تلقیح تولید می گردد، حکم بقیه اولاد را دارد و فرقی بین آنها نیست.

احکام خیابانهایی که بوسیله دولت کشیده می شود

مسأله ۴۶ خیابانهایی که جدیداً احداث می شود و خانه و املاک مردم در مسیر آن قرار می گیرد و دولت به جبر و اعمال زور آنها را خراب و خیابان کشی می کند، ظاهر این است که پس از خیابان کشی عبور از آنها جایز باشد، چون عرفاً در حکم مالی است که تلف شده باشد و به عبور کردن از آنها تصرف در اموال مردم گفته نمی شود و مانند کوزه و یا ظرف شکسته و خرد شده می باشد، که صاحبان آن املاک نسبت به آنها اولویت دارند و این اولویت مانع از تصرف دیگران نمی شود و اما آنچه از آثار و مصالح آن املاک باقی می ماند از ملک مالک خارج نشده است و در صورتی که دولت آنها را غصب کرده باشد، خرید و فروش آنها جایز نیست.

مسأله ۴۷ مساجدی که در مسیر خیابانها قرار می گیرد و جزو خیابان می شود، ظاهر این است که بعد از خیابان شدن از عنوان مسجد بودن خارج می شود بنا بر این باید در اینگونه موارد ما بین احکام مربوط به عنوان مسجدیت و احکامی که تابع صدق عنوان مسجد بودن و صدق نکردن آن است و بین احکام وقف تفصیل قائل شد از جمله

احکام مسجد این است که حرام است نجس کردن مسجد و واجب است برطرف کردن نجس از مسجد و جایز نیست شخص جنب و یا زن حائض وارد مسجد شود و دیگر احکامی که تابع عنوان مسجد بودن اوست، این قبیل احکام با برطرف شدن عنوان مسجدیت برداشته می شود، گرچه احتیاط مستحب آن است که با رفتن عنوان مسجدی، آن احکام باز رعایت شود.

و از احکام وقف بودن این است که جایز نیست تصرف کردن در محل وقف از سنگ و چوب و خود زمین و غیره و جایز نیست خرید و فروش آنها مگر این که با اجازه حاکم شرع یا وکیل او که آنچه پس از خراب شدن قابل فروش بوده باشد، بفروشند و مبلغ آن را در نزدیکترین مسجد دیگری مصرف نمایند و یا خود مواد باقیمانده بنا را در مسجد دیگر نزدیک آن مصرف نمایند و از این بیان حکم مدارس و حسینیه هایی که در مسیر خیابانها قرار می گیرند و خراب می شوند، معلوم گردید در صورتی که وقف بوده باشند با خراب کردن آنها زمین و مواد بنا از وقفیت خارج نمی شود و تصرف در آنها و خرید و فروش آنها جایز نیست مگر با اجازه حاکم شرع یا وکیل او که پس از فروش پول آنها را در نزدیکترین مدرسه یا حسینیه دیگری مصرف کنند و یا خود مواد باقیمانده را در اینگونه محلها با رعایت نزدیکترین آنها به کار ببرند.

مسأله ۴۸ جایز است عبور و مرور از زمین مساجدی که در خیابان واقع شده و همچنین جایز است عبور از زمینهای مدارس دینی و حسینیه هایی که در خیابان واقع شده اند.

مسأله ۴۹ آنچه از زمین مساجدی که بعد از خیابان کشیدن باقی مانده است اگر به اندازه ای باشد که می شود از آنها برای نماز و سایر عبادات استفاده کرد، تمام احکام مساجد بر آن باقیمانده مترتب است و اگر شخص متجاوز از آنجا را دکان و محل کار و یا خانه قرار دهد، آیا جایز است استفاده از آن به همان نحوی که قرار داده شده است؟

در این مورد باید تفصیل قائل شد که اگر استفاده از آن با مسجد بودن منافات ندارد مانند خوردن و خوابیدن در آن محل، در این صورت این نوع استفاده ها بی شبهه جایز است، چون مانع از استفاده در جهت مسجدیت، مانند اقامه نماز جماعت و مجالس و عظ و تبلیغ از طرف غاصب می باشد و با بودن این مانع و عدم امکان استفاده در آن جهت مسجدیت استفاده در جهت دیگر مانع ندارد و مانند این است مسجدی که در یک محل متروک قرار گرفته و از آن استفاده مسجدی نمی شود، مانع ندارد که زمین آن مسجد محل زراعت و یا کسب قرار داده شود، ولی جایز نیست در آن محل کارهای منافی با مسجدیت انجام داد، مانند این که محل بازی و یا محل لهو و لعب و مانند اینها قرار گیرد و اگر متجاوز از آن مسجد را محل برای کاری که منافات با مسجدیت دارد قرار داده باشد استفاده از آنجا برای آن نوع کارها جایز نیست.

مسئله ۵۰ قبرستانهای مسلمانها اگر در مسیر خیابان قرار گیرد چنانچه زمین آن قبرستان ملک کسی بوده باشد حکم آن ، حکم املاک شخصی است که قبلاً گفته شد و اگر وقف کرده باشند، حکم آن نیز گفته شد و این در صورتی است که عبور و مرور از آن زمینها موجب هتک و بی حرمتی به مرده های مسلمانان نشود و اگر راه قرار دادن و عبور از آنها موجب هتک بوده باشد عبور از آنها جایز نیست .

و اگر نه ملک کسی بوده و نه وقف می باشد، زمین بایر و بدون مالک بوده قبرستان شده است ، در صورتی که هتک مرده ها نشود، تصرف در آنها جایز است .

و از اینجا حکم مصالح باقیمانده از آنها بعد از خرابی معلوم می گردد که در فرض اول تصرف در آنها و خرید و فروش آنها بدون اجازه مالک جایز نیست و در صورت دوم تصرف در آنها احتیاج به اجازه متولی وقف دارد و پول آنچه فروخته شود، باید مصرف نزدیکترین قبرستان بشود و در فرض سوم بدون احتیاج به اجازه کسی تصرف در آنها جایز است ..

مسائل [مستحدثه] نماز و روزه

مسئله ۵۱ اگر شخص روزه داری در ماه رمضان بعد از غروب و بعد از افطار کردن در محل خود با هواپیما به طرف مغرب و به محلی که در آنجا آفتاب هنوز غروب نکرده ، مسافرت می کند، پس از وصول به آن محل آیا لازم و واجب است که تا غروب آفتاب امساک کند؟

ظاهر این است که واجب نباشد چون این شخص طبق آیه مبارکه (وَ أَتَمُّوا الصَّیَامَ - إِلَى - اللَّیْلِ) روزه ای را گرفته و تا غروب رسانده است و مقتضی ندارد که در آن محل امساک کند.

مسئله ۵۲ اگر شخص مکلف نماز صبح را در محل خود بجا آورد و سپس به طرف مغرب و به محلی که هنوز صبح طلوع نکرده است ، مسافرت کند و یا نماز ظهر و عصر را خوانده و بعداً به طرفی که هنوز در آنجا ظهر نشده مسافرت می کند و یا نماز مغرب را خوانده و بعداً به محلی که هنوز آفتاب در آنجا غروب نکرده مسافرت می کند، آیا لازم و واجب است که در تمام این موارد نمازهای خود را اعاده کند؟

دو وجه دارد و احتیاط واجب آن است که نمازهای خوانده شده را دوباره بخواند.

مسئله ۵۳ اگر شخصی وقت نماز در شهر و محل خودش گذشته باشد به این که آفتاب طلوع کرده و او نماز صبح را نخوانده و یا آفتاب غروب کرده و او نماز ظهر و عصر را نخوانده و سپس با هواپیما به محلی مسافرت می کند که در آنجا آفتاب طلوع نکرده و یا غروب نکرده ، آیا لازم است بر او نمازهایی که از او فوت شده ، به طور اداء یا قضاء یا به قصد ما فی الذمه بجا آورد؟ در اینجا چند وجه دارد و احتیاط آن است که نمازها را به قصد ما فی الذمه اعم از

قضاء و یا اداء بجا آورد.

مسأله ۵۴ اگر کسی با هواپیما مسافرت کرد و خواست نماز خود را در هوا بخواند، چنانچه بتواند نماز را رو به قبله و با دیگر شرائط بجا آورد، نماز او صحیح است و اگر نتواند در هوا نماز را رو به قبله بجا آورد، اگر وقت نماز به اندازه ای وسعت دارد که پس از پیاده شدن می تواند نماز را رو به قبله بجا آورد، در این صورت نماز خواندن در هواپیما صحیح نیست و اگر وقت نماز تنگ شده باشد و تا موقع پیاده شدن وقت آن تمام می شود واجب است نماز را در هواپیما به آن طرفی که علم دارد قبله در آن طرف باشد بجا آورد و اگر علم نداشته باشد به هر طرفی که گمان دارد قبله باشد نماز را بخواند و اگر گمان هم نداشته باشد، می تواند به هر طرفی که بخواهد نماز را بخواند اگر چه احتیاط مستحب آن است که در چنین حال به چهار طرف نماز بخواند و اگر اصلاً متمکن از خواندن نماز در هوای به سوی قبله نمی باشد، این شرط از او ساقط است .

مسأله ۵۵ اگر کسی هواپیمایی سوار شود که سرعت حرکت آن یک برابر سرعت حرکت زمین بوده باشد مانند سفینه های فضایی و از طرف شرق به سوی غرب حرکت کند و مدتی به دور زمین بگردد، احتیاط واجب آن است که در هر بیست و چهار ساعت نمازهای پنجگانه خود را بجا آورد و اما گرفتن روزه ، ظاهر این است که واجب نباشد چون اگر مسافرت در شب شروع شده باشد، واضح است که شب روزه ندارد و اگر در روز شروع شده است ، دلیلی بر وجوب گرفتن روزه در چنین فرضی نداریم و اگر سرعت حرکت هواپیما دو برابر سرعت حرکت زمین بوده باشد، یعنی در هر دوازده ساعت یک بار دور زمین می گردد، در فرض این که از شرق به غرب حرکت می کند، آیا واجب است در این صورت نماز صبح را موقع فجر و ظهر و عصر را موقع زوال و مغرب و عشاء را موقع غروب بجا آورد و یا در هر بیست و چهار ساعت نمازها را بخواند؟ دو صورت دارد ولی احتیاط واجب است بلکه ظاهر آن است که نمازها را باید در موقع خود، یعنی وقت فجر و زوال و غروب بجا آورد. و اگر سرعت حرکت هواپیما خیلی زیاد بوده باشد به حدی که در هر سه ساعت یا کمتر از آن یک بار دور زمین می گردد، در این صورت مشکل است که گفته شود واجب است نمازها را در موقع فجر و زوال و غروب بجا آورد بلکه احتیاط واجب آن است که در هر بیست و چهار ساعت نمازها را بجا آورد و از اینجا حکم حرکت هواپیما از غرب به سوی شرق نیز معلوم می گردد و در صورتی که حرکت او یک برابر و یا کمتر از یک برابر حرکت زمین بوده ، در این صورت واجب است نمازها را در موقع فجر و زوال و مغرب بجا آورد و اگر سرعت هواپیما خیلی بیشتر از حرکت زمین بوده باشد به حدی که در هر سه ساعت یا کمتر از آن یک بار دور زمین می گردد حکم آن نیز از گذشته معلوم گردید که باید نمازها را در هر بیست و

چهار ساعت بجا آورد.

مسأله ۵۶ کسی که وظیفه او روزه گرفتن در مسافرت است مانند مکاری و کسانی که سفر شغل آنان می باشد اگر پس از طلوع صبح و نیت روزه با هواپیما به محل دیگری مسافرت بکند که در آنجا صبح نشده باشد آیا خوردن و آشامیدن و بجا آوردن سایر مفطرات بر او جایز است یا نه؟ ظاهر آن است که جایز باشد بلکه شبهه ای در جایز بودن آن نیست چون او در محلی وارد شده است که آنجا شب است و شب روزه گرفتن جایز نیست.

مسأله ۵۷ اگر کسی در ماه رمضان بعد از ظهر مسافرت کرد و به شهر دیگری رسید که در آنجا ظهر نشده است آیا واجب است که امساک کند و روزه را به آخر برساند؟ ظاهر آن است که واجب است امساک کند و اطلاق دلیلی که دلالت کرده است وظیفه کسی که بعد از ظهر در ماه رمضان از محل خود مسافرت می کند امساک و خودداری از انجام مفطرات تا شب می باشد، شامل این مورد نیز می شود.

مسأله ۵۸ اگر فرض شود که شخص مکلف در محلی است که روز آن شش ماه و شب آن شش ماه است و می تواند هجرت کند و منتقل شود به شهری که نماز و روزه را به وقتش بجا آورد واجب است که هجرت کند و اگر نمی تواند مهاجرت کند احتیاط واجب آن است که در هر بیست و چهار ساعت نماز پنجگانه را بجا آورد.

ملحقات رساله آیت الله (کلبایگانی) با حاشیه آیت الله (صافی)

سرقفلی

مسأله کسی که ملکی را اجاره می کند و در هنگام اجاره در ضمن عقد لازم با مالک شرط می کند که پس از انقضاء مدت اجاره باز هم ملک را به او [۱] اجاره دهد و اگر بخواهد به دیگری اجاره دهد با اجازه او باشد [۲] اقوی صحت این شرط است و بر مالک تکلیفاً واجب است که بر طبق شرط عمل کند و چنانچه عمل نکند معصیت کرده، بنا بر این اگر بخواهد به دیگری اجاره دهد باید با اجازه و رضایت مستأجر اول باشد و در این صورت، مستأجر اول می تواند وجهی از مالک بگیرد و رضایت دهد که به دیگری اجاره داده شود [۳] و نیز مالک می تواند موقعی که می خواهد ملکی را اجاره دهد با مستأجر قرار بگذارد که این ملک را اجاره می دهم مثلاً به مدت دو سال به مال الاجاره یکصد هزار تومان نقد و ماهی یکصد تومان و آنچه به عنوان سرقفلی گرفته می شود، چنانچه به نحوی که ذکر شد انجام گیرد بی اشکال است؛ و جایز نیست مستأجر به استناد بعض قوانین غیر مشروعه پس از انقضاء مدت اجاره از تخلیه ملک خودداری کند و چنانچه خودداری کند غاصب و ضامن است.

مسأله اگر کسی از پول خمس داده شده، سرقفلی ملکی را بخرد چنانچه بخواهد در آخر سال آن را بفروشد، ما زاد را باید جزء منافع سال به حساب آورد و اگر از منافع بین سال برای تجارت، سرقفلی را خریده باشد مانند منافع دیگر تجاری است که باید در آخر سال حق سرقفلی را قیمت کرده و خمس آن را پرداخت کند، قیمت آن زیاد شده باشد یا کم؛ ولی اگر برای کسب در آن محل خریده چون سرقفلی، عین خارجی نیست و ترقی قیمت آن در صورتی که برای کسب در آن محل خریده در نظر عرف، ربح حساب نمی شود، تا نفروخته خمس همان مقدار که خریده واجب است و ترقی قیمت آن خمس ندارد. بلی، هر وقت آن را فروخت، زیادی قیمت جزء منافع همان سال است.

[۱] (من صافی)

: یا هر کس که او معین می کند ..

[۲] (من صافی)

: یا به غیر آنها اجاره ندهد ..

[۳] (من صافی)

: یا از دیگری وجهی بگیرد و او را معین نماید ..

چک و سفته

مسئله آنچه در این زمان مرسوم است که چک یا سفته ای مثلاً به مبلغ سه هزار تومان به مدت معین به بانک یا به شخص دیگر واگذار می کنند به مبلغ کمتر، مادامی که قرض و استقراض نباشد، بلکه فروش ما فی الذمه باشد عیبی ندارد به شرط آن که اگر ما فی الذمه مکیل و موزون باشد، به مثل خودش فروخته نشود و نیز به شرط آن که چک یا سفته بی مورد و صوری نباشد.

مسئله خرید و فروش چک و سفته صوری که در این زمان معمول شده باطل است و راه صحیح و شرعی آن این است که دهنده چک یا سفته وکالت دهد به فروشنده که مبلغ مکتوب در سفته را به بانک مثلاً در عهده من بفروش و مبلغ مأخوذ در قبال آن را برای خودت قرض بردار؛ لکن در موقع پرداخت وجه به بانک این زیادی را از باب ابراء ذمه دهنده سفته تبرعاً بپردازد و اگر آن مبلغ را به خود دهنده سفته پرداخت کند، باید زیادی را بذل کند و نیز دهنده سفته نمی تواند در ابتدا زیادی را با قرض گیرنده در ضمن قرض دادن شرط نماید، ولی اگر بگوید من به تو وکالت می دهم که مثلاً هزار تومان در عهده من به بانک بفروشی به نهصد تومان و نهصد تومان را به عنوان قرض الحسنه برداری، لکن چون این وکالت مستلزم یکصد تومان ضرر من است، وکالت را به شرط آن می دهم که ضرر مرا تو متحمل شوی و در موقع پرداخت وجه به بانک ذمه مرا بری نمایی، صحیح است و باید این وکالت را با این شرط در ضمن عقد خارج لازم قرار دهند که بعداً حق الزام داشته باشد.

بیمه

مسئله اگر شخصی با شرکتی قرار داد کند که هر سال مبلغی بدون عوض بدهد و در مقابل شرط کند که اگر آسیبی به تجارتخانه یا ماشین یا منزل یا وجود خودش برسد، آن شرکت خسارت او را جبران، یا آسیب را برطرف، یا مرض را معالجه نماید، عمل به این قرارداد با رضایت طرفین اشکال ندارد و در صورت عدم رضایت و اجبار، گیرنده وجه ضامن است. بلی، اگر در ضمن عقد صلح چنین شرطی بنمایند، صحت چنین صلح با این شرط بعید نیست و الزام آور است.

ازدواج با بهائی

مسئله ازدواج مسلم یا مسلمه با بهائی جایز نیست و اگر عقد بین آنها واقع شود باطل است، چه زن باشد و چه مرد، و جدا شدن آنها واجب است و بر مسلمانان لازم است آنها را جدا کنند و محتاج به طلاق نیست، لیکن اگر زن نمی دانسته که مرد بهائی است یا مسئله را نمی دانسته که نباید به بهائی شوهر کند، بعد از جدایی از او باید عدّه وطی به شبهه که عدّه طلاق است نگهدارد.

کسب کردن

مسأله کسب کردن به قدر ما یحتاج خود و عیال واجب النفقه در صورت تمکن واجب است ، بلکه به جهت اداء دین هم بنا بر احتیاط، واجب می باشد.

مسائل اجتماعی اسلام

مسأله تحصیل اعتقاد به اصول دین و مبانی اسلام بر هر مسلمان واجب است .

مسأله یاد گرفتن و یاد دادن علوم و صناعی که مورد احتیاج عموم است و همچنین علوم و صناعی که سبب قوت و شوکت جامعه مسلمین و برتری قوای دفاعی آنها بر کفار می شود، بر همه واجب مؤکد است به وجوب کفایی و باید مسلمانان به نحوی قوی شوند که قطع طمع کفار را از بلاد و نوامیس و اعراض و اموال و معادن و ثروت خود بنمایند.

مسأله از مهمترین مطالب اسلامی ، توجه به وضع تعلیم و تربیت فرزندان و مراقبت در حسن ترقی و تکامل علمی و تربیتی آنها است .

مسأله فرستادن فرزندان به دبستانها و دبیرستانها و کودکستانهایی که اسلامیت و امانت و علاقه مندی مؤسس و معلّمان آنها به سنن اسلامی محرز و شناخته نشده و معرض انحراف فکر و عقیده و فساد اخلاق باشد، جایز نیست .

مسأله کفار حق ندارند در بلاد اسلام ، مدرسه دائر کنند و تعلیم و تربیت اطفال مسلمانان را عهده دار شوند. و جایز نیست مسلمانان فرزندان خود را به مدارس و کودکستانهای آنها بفرستند.

مسأله تأسیس مدارس مختلط اعم از ابتدایی و عالی و تدریس در آن مدارس و فرستادن فرزندان به آن مدارس و همکاری با آنها جایز نیست .

(صافی): مسأله تأسیس مدارس مختلط به صورتی که سنن اسلامی در ارتباط با بانوان و مردان رعایت نشود اعم از ابتدایی و عالی و تدریس در آن مدارس و همکاری با آنها و فرستادن فرزندان به آن مدارس و مدرسی که در برنامه های تعلیماتی آنها تعلیم کارهای حرام مثل خواندن غنا و نواختن آلات موسیقی باشد جایز نیست و باید مدارس و مراکز تعلیم و تربیت و همه مؤسسات کار و عمل مسلمانان مثل کل جامعه آنها شخصیت اسلامی و تعهد به رعایت مقررات اسلامی داشته باشند.

مسأله بر مسلمانان واجب است در صورتی که مدارس و دانشگاهها و دانشکده های علوم و صنایع مورد احتیاج عموم ، طبق آداب و سنن و رعایت احکام اسلام به تعداد کافی نباشد [۱] خودشان مستقیماً به تأسیس این گونه مدارس و دانشگاهها بر اساس تعالیم مقدسه اسلام و اجراء برنامه های دینی ، اقدام نمایند و مهتماً ممکن طوری ترتیب بدهند که از تمام طبقات هر کس استعدادش بیشتر است بتواند به تحصیل ادامه دهد.

[۱] (من صافی

): بر مسلمانان واجب است در صورتی که در کشوری باشند که در مدارس و دانشگاهها و دانشکده های علوم و صنایع مورد احتیاج عموم ، آداب و سُنن و احکام اسلامی رعایت نمی شود و یا به مقدار کافی مدارس اسلامی وجود ندارد ..

مسأله دانش آموزان و دانشجویها در هر رشته ای از علوم مباحه ، اگر غرضشان از تحصیل ، خدمت به جامعه و ازدیاد عظمت اسلام و رفع حاجت مسلمانان از بیگانگان باشد، اجر و ثواب بسیار دارند.

مسأله حضور در کلاس درسی که استاد آن ، فساد عقیده داشته باشد و در ضمن درس ، به طور ضمنی ، علیه اسلام تبلیغ می کند، جایز نیست .

مسأله خرید و فروش اجناس و امتعه بیگانگانی که با مسلمانان ، در حال جنگ هستند، در صورتی که سبب قوت آنها و ضعف مسلمانان شود، جز در موارد اضطرار و ضرورت ، مثل معالجه بیمار و امثال آن ، جایز نیست . [۱] مسأله برتجار و بازرگانان مسلمان ، واجب است به وجوب کفایی که از رخنه کردن بیگانگان داخلی و خارجی در امور تجارت و صنایع و مؤسسات بازرگانی ، با همکاری و مشورت یکدیگر و تأسیس شرکتهای مشابه ، جلوگیری نمایند و نگذارند فرق ضالّه و بیگانه ، زمامدار امور اقتصادی مسلمین شوند و به هر وسیله ای ممکن است ایادی آنها را قطع نمایند.

مسأله همکاری و شرکت با مؤسّسات فرهنگی بیگانگان و فرق ضالّه که از عوامل مهم استعمار و تضعیف مسلمین و تقویت کفار بوده و هست جایز نیست .

مسأله شرکت در مجالس و محافل اهل بدع و فرق ضالّه ، حرام است مگر برای رد آنها، در صورت تمکن [۲] مسأله عمل به برنامه هایی که بر خلاف شعائر و دستورات و احکام شرع مقدّس اسلام باشد حرام است و بر هر مسلمانی خودداری و جلوگیری از عمل به آن ، واجب است .

مسأله سازش با بیگانگان ، علیه منافع مسلمانان و اتکاء به آنها و همدستی با آنها، همه از گناهان بزرگ و معاصی کبیره است .

مسأله ساختن و بنا کردن اماکن فساد و خانه های گناه و رفتن در آن خانه ها و اماکن ، حرام است و همچنین اجاره دادن منازل برای این گونه محرّمات ، حرام است .

مسأله کسب مال باید از راه حلال و مشروع باشد و از راه های حرام ، مثل قمار و دزدی و ربا و غنا و مسابقه های جدیده محرّمه ، حرام است .

[۱] (من صافی

): [و] باید مسلمانان در مسائل مالی و اقتصادی مخصوصاً روابط کلی ، همیشه ، قوت مسلمین و رفع حاجاتشان را از کفار رعایت نمایند.

): مگر برای کسانی که با اطلاع کامل و مهارت در ردّ آنها بخواهند باطل آنها را آشکار و شبهات آنها را رد نمایند.

مسأله از چیزهایی که احترام بسیار دارد، جان و مال و آبروی مسلمان است که هیچ کس بدون حکم شرع، حق تجاوز به آنها را ندارد.

مسأله خانه افراد مسلمین محترم است و بدون اذن صاحبش ورود در آن، جایز نیست بلکه سرکشیدن به خانه غیر، از بالای بام یا شکاف دیوار یا روزنه در، جایز نیست.

مسأله خرید و فروش و کمک به مطبوعات و نشریات و روزنامه و مجلات گمراه کننده و خواندن آنها حرام است مگر برای اطلاع بر مفاسد و رفع آن در صورت تمکن، برای کسانی که واقعاً اهلیت و شایستگی رفع آن را دارند.

مسأله اعانت و کمک و همکاری با نشریات صحیح و مورد اعتماد، از وظائف مهمه است و از اموری است که سبب تعمیم و توسعه معارف و تبلیغات اسلامی می شود.

مسأله اعانت ظلمه و کسانی که با دین و احکام دین، ضدیت و معاندت دارند و همراهی نمودن با آنها در ظلم و ستم، تجاوز به حریم دین و حرام است.

مسأله بر مسلمانان لازم است که حقوق و روابط اجتماعی خود را طبق احکام اسلام، مرتب و منظم کنند و از بدع و سنتهای بیگانان، جداً پرهیز نمایند.

مسأله هر مسلمانی باید سعی کند روش و رفتار و اخلاق او، طبق تعالیم اخلاقی و فقهی اسلامی باشد تا هم خودش سعادت مند گردد و هم بر آبروی جامعه اسلامی بیفزاید.

مسأله کسانی که متدین و ملتزم به احکام اسلام نیستند و اهل نماز و روزه و وظائف شرعیه نمی باشند، لیاقت عهده داری مشاغل اجتماعی اسلامی و مناصب عمومی را ندارند و اگر عهده دار شوند، غاصب و متجاوز به حقوق عمومی شناخته می شوند.

مسأله وظیفه هر مسلمان است که در بهبودی امور و وضع معاش و اقتصادی مسلمانان اهتمام نماید که (مَنْ أَصْبَحَ - وَ لَمْ يَهْتَمَّ - بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ).

مسأله مسلمانان باید در بین خودشان با گذشت و همکار یکدیگر باشند و نسبت به کفار، سخت و از دادن هر گونه اختیار و سلطه به آنها نسبت به امور مسلمین، اجتناب نمایند.

مسأله حُسن سلوک و رفتار مسلمان با بیگانه و مسلمان، باید بر اساس تعالیم اسلام در نهایت اعتدال و خیرخواهی برای همه خلق باشد.

مسأله مسافرت به بلاد کفار و نقاطی که انسان در آن نقاط نمی تواند وظائف اسلامی خود را انجام دهد جز در موارد ضرورت و ارشاد آنها، جایز نیست .

مسأله غصب اموال مردم ، حرام است و حتی در دانه و هسته ای از مال کسی بدون رضایت او نمی توان تصرف کرد.

مسأله ربا دادن و ربا گرفتن و هر گونه معاملات ربوی ، چه طرف ، شخصی باشد یا مؤسسه‌سات ، از قبیل بانک و سایر شرکتها، حرام است .

مسأله چون اقتصاد و تجارت جامعه مسلمانان در اثر غفلتهایی که شده و وابسته به بانکها گردیده است ، تا بانکها وضع خود را با تعالیم اقتصادی اسلامی تطبیق نکرده اند،

مسلمانان متمکن با همکاری یکدیگر مؤسسات قرض الحسن اسلامی تأسیس کنند و این مخالفت علنی با احکام خدا را به اطاعت احکام او مبدل سازند.

(صافی): مسأله چون اقتصاد و تجارت جامعه مسلمانان در حدی امروزه وابسته به بانکها است، در هر کشوری از کشورها که وضع بانکها با تعالیم اقتصادی اسلامی تطبیق ندارد، مسلمانان متمکن با همکاری یکدیگر مؤسسات قرض الحسنه اسلامی تأسیس کنند تا اقتصاد مسلمانان از خطراتی که ربا دارد مصون بماند.

مسأله مسلمانان باید در تجارت و معامله و کلیه مناسبات و روابط فیما بین خود و بیگانه، دستورات اسلام را از هر جهت رعایت کنند و از غش و کم فروشی و خیانت و اجحاف، خودداری نمایند.

مسأله مسلمانان باید در مورد اشخاص مجهول که ملبّس به لباس علماء و طلاب هستند، تحقیق نمایند؛ اگر به مقامی دیگر غیر از مقام علماء و مجتهدین که نواب حضرت ولی عصر (عجل الله تعالی فرجه) می باشند ارتباط داشته باشند، از آنها کناره کرده و از ضلالت و اضلال آنها پرهیزند.

(صافی): مسأله مسلمانان باید در فراگیری عقاید و احکام دینی به اشخاصی که صلاحیت علمی و اخلاقی آنها محرز است مراجعه نمایند و مواظب باشند که در معرض اضلال بعضی فرّق که گاه حتی به عنوانهای به ظاهر مقبول بندگان خدا را گمراه می کنند قرار ندهند.

مسأله تصرف و دخالت در امور اوقاف مجهول التولیه و غیب و قَصْر و مساجد و مدارس دینی و موقوفه و کتابخانه های موقوفه ای که متولی منصوص ندارد، برای غیر مجتهد جامع الشرائط یا مأذون از طرف او حرام و خلاف شرع است و تصرف در وجوهی که آنها می دهند، جایز نیست.

(صافی): مسأله تصرف و دخالت در امور اوقاف مجهول التولیه و (غیب و قَصْر) و مدارس دینی و کتابخانه های موقوفه و سایر موقوفاتی که متولی مخصوص ندارد برای غیر مجتهد جامع الشرائط یا مأذون از طرف او جایز نیست.

مسأله مزدوران و کارکنان ظلمه که خود را به عنوان مبلغ و مروّج دین، معرفی می کنند و با اهل باطل و برنامه های باطله همکاری می نمایند گناهمان از دیگران، بیشتر است و لازم است مسلمانها از آنها پرهیزند و فریب ظاهر لباس و کلمات آنها را نخورند.

(صافی): مسأله هر مسلمانی باید استقلال جامعه مسلمانان و إعلاّی کلمه اسلام و قوّت و قدرت مسلمین را در برابر کفار از اهمّ مقاصد دانسته و جریان امور را زیر نظر داشته باشد.

مسأله مسلمان اگر بتواند جامعه و مملکت را در مسیر اجراء احکام اسلام قرار دهد و احکام اسلام را اجرا سازد، باید اقدام کند و واجب است با کسانی که این نیت را دارند، همکاری و تشریک مساعی نماید.

مسأله همکاری مردها با زنهای اجنبیه و بیگانه در امور تجاری و اداری به نحوی که به تقلید از بیگانگان مرسوم شده که از محرّمات، پرهیز نمی کنند و مراعات احکام شرعیه را نمی نمایند، جایز نیست.

مسأله هیچ کس حق ندارد در مقام قضاوت به استناد قانونی غیر از قانون اسلام خواه از امور جزائی باشد یا حقوقی، کسی را محکوم یا حاکم سازد.

مسأله هیچ فرد مسلمانی نمی تواند به عنوان دستور ما فوق، فرمان غیر شرعی او را اجرا نماید و او را در جلوگیری از شعائر اسلام و غصب حقوق و آزادی های مشروعه و کارهای ضدّ اسلامی، کمک و یاری نماید.

مسأله جعل قوانین خلاف شرع و اجبار مردم بر عمل به آن و کمک به اجرا کنندگان این قوانین، حرام است.

مسأله مبارزه با نفوذ اقتصادی و فکری و سیاسی بیگانگان، در بلاد اسلام، بر هر مسلمان واجب است و کمک کردن به آن حرام است.

مسأله سلب آزادی های مشروعه مردم و تحکّم و استبداد بر امور آنها، جایز نیست.

مسأله ساختن مجسمه و خضوع در مقابل آن، حرام است و نیایش و احترام در برابر مجسمه ها و نصب آنها در معابر و میادین، حرام است.

مسأله اعانت ظلمه و کسانی که با دین و احکام دین، ضدّیت و معاندت دارند، تجاوز به حریم دین و حرام است.

مسأله پوشیدن لباس مخصوص به مردها بر زنها، و لباس مخصوص به زنها بر مردها حرام است.

مسأله استخدام کفار، اعم از ذمی و غیر ذمی در ادارات و سازمانهایی که باید بر جریان امور، نظارت و یا امور دفاعی کشور اسلام را تحت نظر داشته باشند، جایز نیست و پاسبان و افسر و قاضی و متصدیان مشاغل دیگر از این قبیل، همه باید مسلمان باشند.

ملحقات رساله آیت الله (سیستانی) مسائل بانکی

۱ سپرده گذاری قرض گرفتن

بانکها، سه نوع هستند:

۱ - خصوصی: که سرمایه اش از اموال یک تن یا چند شخص سرمایه گذار تشکیل می شود.

۲ - دولتی: که سرمایه اش از اموال دولتی است.

۳ - مشترک: که از سرمایه دولت و بخش خصوصی، تشکیل می شود.

مسئله ۱ قرض کردن از بانکها خصوصی، با شرط پرداخت بیش از مبلغ قرض شده، ربا و حرام است و اگر شخصی به این شکل قرض کند، اصل قرض صحیح و شرط باطل است و پرداخت و گرفتن مبلغ اضافه به عنوان وفای به شرط حرام است.

برای رهایی از ربا، راههایی ذکر شده است؛ مانند:

یک: قرض گیرنده، فرضاً کالایی را از بانک یا وکیل او ده یا بیست درصد گرانتر از قیمت واقعی آن می خرد و یا کالایی را به کمتر از قیمت واقعی آن به بانک می فروشد و ضمن معامله شرط می کند که بانک مبلغی را که مورد توافق طرفین است برای مدت معینی به او قرض دهد. در چنین حالی می گویند که قرض گرفتن از بانک جایز است و ربا نیست.

لیکن این مسئله خالی از اشکال نیست و احتیاط واجب اجتناب از آن است.

همین مسئله در مورد هبه، اجاره و صلح به شرط قرض دادن جاری است.

و مانند آن است اگر کسی در یک معامله محاباتی (فروش به کمتر از قیمت یا خرید به گرانتر از آن) شرط کند که در ادای دین به او مهلت دهد.

دو: قرض را تبدیل به بیع بکنند؛ مانند آنکه بانک مبلغ معینی مثلاً هزار تومان را به هزار و دویست تومان به صورت نسیه دو ماهه بفروشد.

اگر چه در حقیقت این مورد قرض ربوی نیست، لیکن صحت بیع محل اشکال است.

البته مانعی ندارد که بانک مبلغی را مثلاً هزار تومان به صورت نسیه دو ماهه به قرض گیرنده بفروشد و بهای آن را که بعداً دریافت می کند از پول دیگری به مقدار هزار و دویست تومان به موجب نرخ تبدیل ارز قرار دهد و پس از آن مدت، بانک می تواند از

بدهکار خود، پول تعیین شده و یا معادل آن را به تومان دریافت کند، تا وفای به غیر جنس باشد و ربای حرام لازم نیاید.

سه: بانک کالایی را به مبلغی، مثلاً هزار و دویست تومان، به صورت نسیه به مشتری بفروشد و سپس همان را نقداً به مبلغی کمتر از آن، مثلاً هزار تومان، بخرد.

این شکل معامله نیز در صورتی که در بیع اول، شرط شده باشد که بانک کالا را مجدداً نقداً به کمتر از قیمت نسیه آن بخرد و یا قبل از عقد شرط کند و عقد را بر آن مبتنی سازد، صحیح نیست؛ لیکن اگر چنین شرطی در میان نباشد، اشکالی ندارد.

گفتنی است که این راهها اگر هم صحیح باشد یک هدف اساسی در معاملات بانکی را تحقق نمی سازد و آن اینکه بانک بتواند در صورت عدم پرداخت در سررسید قرض پول بیشتری را به عنوان دیر کرد مطالبه نماید زیرا گرفتن سود در صورت تأخیر بدهکار در ادای بدهی خود، ربای حرام است. اگر چه آن را به صورت شرط ضمن عقد قرار داده باشند.

مسئله ۲ قرض گرفتن از بانکهای دولتی، به شرط پرداخت سود، جایز نیست؛ زیرا ربا است و در آن تفاوتی میان گذاشتن رهن و نگذاشتن آن نیست. و اگر کسی با این شرط از بانک دولتی قرض کند، قرض و شرط آن، هر دو باطل است، زیرا بانک مالک اموال خود نیست تا آنها را به تملیک قرض گیرنده درآورد.

برای رهایی از این اشکال، قرض گیرنده می تواند مبلغ مورد نظر را از بانک به عنوان مجهول المالک بگیرد؛ البته احوط آن است که این کار با اجازه حاکم شرع باشد و پس از رجوع به حاکم برای اصلاح آن، در آن تصرف کند. در این حال دانستن اینکه بعدها، بانک اصل مبلغ و سود آن را قهراً دریافت می کند اشکالی وارد نمی کند، و اگر بانک طلب خود را مطالبه کرد، پرداخت آن جایز است، زیرا که نمی تواند از بازپرداخت آن خودداری کند.

مسئله ۳ سپرده گذاری در بانکهای خصوصی به معنای قرض دادن به آنها با شرط نکردن سود، جایز است. بدین معنا که قرض دادن را متوقف بر ملزم داشتن بانک به پرداخت سود نکنند. نه آنکه خود شخص، در درون خود بنای مطالبه سود در صورتی که بانک آن را نپرداخت نداشته باشد زیرا که بنای بر مطالبه چیزی با شرط نکردن قابل جمع است. همچنان که بنای مطالبه نکردن با شرط کردن قابل جمع است و شخص می تواند چیزی را شرط نکند و خواستار آن گردد و یا شرط کند اما آن را مطالبه نکند.

مسئله ۴ سپرده گذاری در بانکهای خصوصی به معنای قرض دادن به آنها با شرط دریافت سود، جایز نیست؛ و اگر کسی چنین کند، اصل سپرده گذاری صحیح و شرط باطل است؛ و اگر بانک سود را پرداخت کرد، او مالک نمی شود، ولی اگر مطمئن باشد که مالکان بانک حتی در صورت علم به عدم مالکیت شرعی به تصرف او در این مال

(سود) راضی هستند، تصرف او اشکال ندارد، و غالباً چنین است .

مسأله ۵ سپرده گذاری در بانکهای دولتی به معنای قرض دادن به آنها با شرط گرفتن سود، جایز نیست ، و آن سود ربا است . بلکه دادن مال به این بانکها هر چند بدون دریافت سود باشد، شرعاً بمنزله اتلاف مال است ؛ زیرا آنچه را بعداً از بانک بازپس می گیرند، مال بانک نیست ، بلکه از اموال مجهول المالک است . بنا بر این سپردن درآمدها و فایده هایی که شخص در طول سال بدست می آورد، در بانکهای دولتی ، بدون پرداخت خمس آن ، مشکل است ؛ زیرا او اجازه صرف این اموال را برای مؤونه خود دارد و به اتلاف آن مجاز نیست و اگر آن را اتلاف کند، ضامن خمس برای صاحبان آن می شود.

مسأله ۶ در سپرده گذاری در مواردی که گذشت میان سپرده ثابت که مدت دار است و بانک ملزم نیست آن را دائماً در اختیار سپرده گذار قرار دهد و حساب جاری که بانک ملزم است آن را در اختیار سپرده گذار قرار دهد تفاوتی نیست .

مسأله ۷ بانکهای مشترک در مواردی که گذشت حکم بانکهای دولتی را دارد و اموال موجود در آن حکم اموال مجهول المالک را دارد و بدون رجوع به حاکم شرع تصرف در آن جایز نیست .

مسأله ۸ آنچه در مورد حکم سپرده گذاری و قرض گرفتن از بانکهای خصوصی و دولتی گفته شد، مربوط به بانکهای دولتهای اسلامی است ؛ لیکن سپرده گذاری برای بدست آوردن سود در بانکهایی که سرمایه شان متعلق به کافرانی است که اموالشان محترم نیست چه این بانکها خصوصی باشند و چه دولتی یا مشترک جایز است ، زیرا گرفتن ربا از آنها جایز است ؛ امّا قرض گرفتن از آنها، به شرط پرداخت سود، حرام است و می توان برای رهایی از آن ، مال را به عنوان غنیمت ، نه به عنوان قرض ، از بانک گرفت و بدون نیاز به رجوع به حاکم شرع در آن تصرف کرد، هر چند بداند که آنها اصل مال و سود را از او خواهند گرفت .

(۲) اعتبارات

اعتبار دو گونه است :

۱ - اعتبار برای واردات : کسی که خواهان وارد کردن کالاهای خارجی است به بانک رجوع می کند و خواستار گشایش اعتبار می گردد. در نتیجه بانک متعهد می شود که اسناد کالاهای خارجی وارد شده را تسلیم صاحب اعتبار نماید و مبلغ آن را برای صادر کننده کالا واریز کند.

و پس از تمام شدن معامله با صادر کننده کالا- از طریق مکاتبه یا مراجعه به وکیل موجود در کشور، و دریافت لیستی که کیفیت و کمیت کالاها را مشخص می کند و پرداخت بخشی از قیمت کالا به بانک در نهایت بانک اسناد را تحویل گرفته و مبلغ کالا را برای فروشنده ارسال می نماید.

۲ اعتبار برای صادرات: که جز در نام با اعتبار فوق تفاوتی ندارد و آنکه خواهان صدور کالایی به خارج است، خریدار خارجی برای ارتباط با او، نزد بانک، اعتباری می‌گشاید که بر اساس آن بانک اسناد کالا را تحویل خریدار و مبلغ آن را پس از طی مراحل فوق، تحویل صادر کننده می‌دهد.

در نتیجه این دو گونه اعتبار، در حقیقت تفاوتی ندارند و اعتبار چه برای واردات و چه برای صادرات عبارت است از تعهد بانک به پرداخت بدهی مشتری یعنی قیمت کالای خریدار شده به فروشنده و تسلیم اسناد آن به مشتری است.

البته یک نوع اعتبار دیگر وجود دارد، به این شرح که صادر کننده لیستی شامل کیفیت و کمیت کالاها را بی آنکه معامله‌ای با وارد کننده صورت گرفته باشد، به بانک یا شعبه آن در کشور می‌فرستد و بانک نیز به نوبه خود آن لیست را برای خریدار احتمالی می‌فرستد. در صورتی که آن شخص خواهان خرید کالای موصوف در لیست باشد، از بانک خواهان گشایش اعتبار می‌شود و بانک نیز به تحویل اسناد کالا و دریافت قیمت اقدام می‌کند.

مسئله ۹ ظاهراً گشایش همه انواع اعتبارات مذکور در بانکها و اقدام به این عملیات نیز از سوی بانکها جایز است.

مسئله ۱۰ بانک از صاحب اعتبار دو گونه سود می‌برد:

یکم: سودی از خدمات بانکی؛ مانند تعهد به پرداخت بدهی و ارتباط با صادر کننده کالا و گرفتن اسناد آن و تحویل آن به خریدار و .. می‌برد.

این نحوه سود گرفتن جایز است، زیرا داخل در عقد جُعّاله است، یعنی صاحب اعتبار برای بانک مبلغی در ازای این خدمات تعیین می‌کند. همچنین می‌توان آن را در صورتی که شروط صحت آن را داشته باشد داخل در عقد اجاره دانست.

دوم: بانک قیمت کالا را از مال خود، نه حساب مشتری می‌پردازد و در قبال عدم مطالبه آن از مشتری تا مدتی معین، سودی به صورت درصدی از کل مبلغ پرداختی بدست می‌آورد.

گفته شده است که این نحو سود گرفتن را می‌توان به این شکل صحیح دانست که بانک به صاحب اعتبار پولی قرض نمی‌دهد تا با عقد قرض وارد ملک او شود و ربا حاصل گردد، بلکه بانک به درخواست مشتری بدهی او را به دیگری می‌پردازد و بنا بر این ضمان صاحب اعتبار طبق قانون اتلاف ضمان غرامت است، نه ضمان قرض تا گرفتن سود حرام باشد.

ولی واضح است که صاحب اعتبار، تنها ضامن اصل بدهی خود به بانک است پس گرفتن سود از سوی بانک در قبال دادن مهلت برای پرداخت آن، ربای حرام است.

البته اگر صاحب اعتبار در قبال پرداخت بدهی از سوی بانک، اصل بدهی و سود مدت دار آن را فرضاً دو ماهه به عنوان جُعّال قرار دهد، این عقده داخل در جُعّاله

خواهد بود و در این صورت صحت آن بی وجه نیست .

همچنین می توان برای رهایی از ربوی بودن این معامله و تصحیح گرفتن سود، آن را در عقد بیع وارد کرد، چون بانک قیمت کالا را به ارزش خارجی به صادر کننده آن می پردازد می تواند آن مقدار ارزش خارجی را در ذمه مشتری به مبلغی از پول رایج کشور بفروشد که معادل آن ارزش و سود مورد نظر است ، و چون ثمن و مئمن جنسشان مختلف است ، اشکالی ندارد.

همه موارد فوق ، مربوط به جایی است که بانک طرف حساب ، خصوصی باشد؛ و در صورتی که بانک دولتی یا مشترک باشد، از آنجا که بدهی خواهان اعتبار را از اموال مجهول المالک می پردازد، شرعاً شخص مدیون بانک نمی شود. لذا تعهد به بازپرداخت اصل بدهی همراه با سود آن ، از قبیل ربای حرام به شمار نمی رود.

۳ نگهداری کالا

گاهی بانک واسطه رساندن کالا از صادر کننده به وارد کننده می شود و آن را به حساب وارد کننده ، نگهداری می کند، به این صورت که پس از انعقاد قرارداد میان صادر کننده و وارد کننده و پرداخت قیمت کالا و رسیدن آن ، بانک اسناد آن را برای وارد کننده می فرستد و او را از رسیدن کالا با خبر می کند و در صورت تأخیر وارد کننده در تحویل کالا، آن را به حساب او نگهداری می کند و در قبال آن اجرتی معین می گیرد. همچنین در صورتی که صادر کننده بدون آنکه قراردادی با وارد کننده بسته باشد، کالایی برای بانک بفرستد، بانک نسبت به ارسال لیست کالا برای خریداران احتمالی اقدام می کند و اگر آنان کالا را خریداری نکردند، می تواند در قبال نگهداری آن ، اجرتی از صادر کننده دریافت کند.

مسئله ۱۱ در صورتی که نگهداری کالا از سود بانک به درخواست صادر کننده یا وارد کننده باشد و یا ضمن عقد شرط شده باشد اگر چه این شرط ناگفته و ارتکازی باشد برای بانک گرفتن اجرت برای نگهداری کالا جایز است و گرنه استحقاق چیزی را ندارد.

۴ فروش کالاهای متروکه

هرگاه صاحبان کالا پس از آنکه بانک را از وجود کالا با خبر کرد از گرفتن آنها و پرداخت اجرت بانک خودداری کنند، بانک کالا را می فروشد و از قیمت آنها حق خویش را استیفا می کند.

مسئله ۱۲ در حالت مذکور، برای بانک فروش کالا و برای دیگران خرید آن ، جایز است ؛ زیرا به مقتضای شرط صریح یا ارتکازی در اینگونه موارد، بانک در صورت تخلف صاحبان کالا از گرفتن کالای خود و پرداخت حق بانک ، از سوی آنان وکیل است که آن را بفروشد، و در صورتی که فروش آن جایز باشد، خرید آن نیز جایز است .

۵ کفالت بانکی

گاه شخصی یا اشخاصی مشترکاً در برابر مرجعی دولتی یا غیر آن، متعهد می‌شوند که پروژه ای را اجرا کنند، مانند آنکه مدرسه یا درمانگاه و یا پلی بسازند؛ در چنین مواردی گاه آن که تعهد برایش صورت گرفته از تعهد دهنده می‌خواهد تا تضمینی برای اجرای این پروژه بدهد و در صورت عدم اجرای آن در مهلت تعیین شده، خسارتهای وارده را بپردازد، و برای آنکه به انجام تعهد مطمئن شود از تعهد دهنده کفیلی در این باب می‌خواهد. در اینجاست که تعهد دهنده به بانک مراجعه می‌کند تا اسناد کفالتی صادر کند و طی آن کفالت کند که در صورت عدم اجرای تعهدات متعهد در مهلت مقرر و عدم پرداخت خسارات تعیین شده، بانک ضامن پرداخت خسارت است.

مسئله ۱۳ تعهد بانک نسبت به صاحب پروژه مبنی بر ادای مبالغ درخواستی در صورت تخلف متعهد از اجرای آن و ادای خسارات، نوعی کفالت مالی است (در برابر کفالت اصطلاحی در ابواب معاملات که عبارت از تعهد شخص به احضار شخص دیگری که بر او حقی دارند).

کفالت مالی با ضمان این تفاوت را دارد که در ضمان ذمه ضامن به عین بدهی ضمانت شده به نفع مضمون له مشغول است، و اگر پیش از وفای آن بمیرد، پیش از تقسیم ارث از ترکه اش برداشت می‌شود؛ حال آنکه کفیل مال ذمه اش به عین بدهی برای مکفول له مشغول نیست، بلکه به ادای آن مشغول است و اگر پیش از ادای آن بمیرد جز با وصیتش چیزی از ترکه اش برداشت نمی‌شود.

عقد کفالت با هر آنچه که ایجاب کفیل و تعهد و التزامش را نشان دهد، اعم از گفتار و نوشتار و کردار و قبول مکفول له با هر چه که رضایت او را برساند، صحیح است.

مسئله ۱۴ برای بانک گرفتن کارمزد معینی از متعهد به ازای کفالت از او مبنی بر اجرای پروژه، جایز است، و می‌توان این قرارداد را از باب جُعالة دانست به این صورت که متعهد، جُعَلی را برای بانک در صورت کفیل شدنش تعیین می‌کند و در این حال گرفتن این مبلغ برای بانک حلال است.

مسئله ۱۵ اگر متعهد از اجرای پروژه در مدت تعیین شده تخلف ورزید و از پرداخت خسارت مقرر به کارفرما خودداری کرد، و بانک که کفیل اوست مبالغ درخواستی را به کارفرما پرداخت کرد، بانک می‌تواند به متعهد رجوع کند، زیرا تعهد و کفالت بانک به درخواست شخص متعهد بوده است و او در نتیجه تعهدش ضامن خسارات وارد شده به بانک است، لذا بانک می‌تواند به او رجوع و خسارات را از او مطالبه کند.

۶ فروش سهام

گاه شرکتهای سهامی، بانکها را واسطه فروش سهام خود قرار می دهند و بانکها با دریافت کارمزد معینی به نمایندگی از شرکتهای مزبور، به فروش سهام مبادرت می ورزند.

مسئله ۱۶ این نحوه معامله با بانک جایز است، زیرا در حقیقت یا داخل در اجاره است به این صورت که شرکت، بانک را برای انجام این کار در برابر کارمزد معین اجیر می کند، و یا از باب جعاله است؛ و در هر دو صورت معامله صحیح است و بانک در قبال انجام این کار، مستحق کارمزد است.

مسئله ۱۷ خرید و فروش این سهام صحیح است، البته اگر معاملات شرکت سهامی حرام باشد مثل آنکه به داد و ستد شراب و یا معاملات ربوی مشغول باشد، خرید سهام آن و مشارکت در این معاملات جایز نیست.

۷ فروش اوراق قرضه

اوراق قرضه، اوراقی هستند که مراجع قانونی ذیربط، به قیمت اسمی معین و مدت داری صادر می کنند و آنها را به قیمتی کمتر از قیمت اسمی می فروشند، مثلاً سندی را که قیمت اسمی آن هزار تومان است به نهصد و پنجاه تومان نقداً می فروشند، مشروط بر آنکه آن را سال بعد به هزار تومان بخرند. گاه بانک در قبال دریافت کارمزد معینی، مسئول فروش این اوراق می شود.

مسئله ۱۸ این معامله به دو شکل ممکن است صورت گیرد:

۱ - صادر کننده سند در حقیقت از خریدار آن مبلغ نهصد و پنجاه تومان در مثال فوق قرض می کند و پس از سررسید مدت معین، هزار تومان به خریدار سند باز می گرداند: نهصد و پنجاه تومان به عنوان اصل، و پنجاه تومان ما زاد بر آن. این شکل، ربا و حرام است.

۲ - صادر کننده سند، سند هزار تومانی را که بعد از مدتی قابل پرداخت است نقداً به نهصد و پنجاه تومان می فروشد.

این صورت گرچه حقیقتاً قرض ربوی نیست، لیکن صحت معامله همانگونه که گذشت محل اشکال است.

در نتیجه نمی توان فروش اوراق مذکور را که مراجع رسمی با آنها معامله می کنند، تصحیح کرد.

مسئله ۱۹ جایز نیست که بانکها به خرید و فروش این اوراق بپردازند، و همچنین گرفتن کارمزد برای این کار جایز نیست.

۸ حواله های داخلی و خارجی

حواله در اصطلاح فقهی ، به معنای انتقال بدهی از ذمه مُحیل (حواله دهنده) به ذمه محال علیه (آنکس که حواله به او منتقل شده) است ؛ لیکن در اینجا به معنایی عام تر از آن بکار می رود. نمونه هایی از حواله های بانکی به شرح زیراند:

یک : بانک در قبال صدور حواله ای برای مشتری خود، می پذیرد که مبلغی را از وکیل او در داخل یا خارج به حساب مشتری اگر در بانک حسابی داشته باشد، وصول کند و به ازای آن کارمزد معینی دریافت دارد؛ ظاهراً گرفتن این کارمزد، جایز است ، زیرا بانک حق دارد که در غیر بانک دین خود را به مشتری نپردازد، بنا بر این گرفتن کارمزد برای گذشتن از حق خود و پرداخت دین در جای دیگر، جایز است .

دو: بانک حواله ای برای شخص صادر می کند که طبق آن ، شخص می تواند مبلغ معینی را از بانک دیگری در داخل یا خارج که مشتری در آن حسابی ندارد، به عنوان قرض بگیرد؛ بانک نیز کارمزدی بابت این کار دریافت می کند.

ظاهراً جایز است که بانک در قبال صدور این حواله کارمزدی بگیرد، زیرا در حقیقت بانک اول برای وکیل کردن بانک دوم نسبت به قرض دادن به شخص از اموالی که بانک اول نزد بانک دوم دارد، حق الزحمه ای دریافت می کند و این کار به معنای گرفتن حق الزحمه برای نفس قرض دادن نیست ، تا حرام باشد، بلکه از قبیل گرفتن مبلغی برای توکیل دیگری در قرض دادن است . لذا پرداخت کارمزد در قبال قرض دادن و مرتبط با آن نیست ، بلکه برای توکیل در قرض است و از این رو اشکالی ندارد.

وانگهی اگر مبلغ مذکور در حواله ، ارز خارجی باشد، برای بانک حق دیگری بوجود می آورد، بدین معنا که بدهکار ذمه اش به پرداخت ارز مذکور در حواله مشغول است و ملزم است که آن را بپردازد، لذا اگر بانک از این حق گذشت و پذیرفت که بدهکار معادل آن را از پول رایج کشور بپردازد، جایز است که در قبال این گذشت از حق خویش ، مبلغی دریافت دارد. همچنین می تواند آن را با ما زادش به پول رایج کشور تبدیل کند.

سه : شخص مبلغی معین فرضاً به بانکی در نجف اشرف تحویل می دهد و حواله ای می گیرد که طبق آن همان مبلغ یا معادل آن را از بانک دیگری در کربلا و یا خارج از کشور مانند لبنان دریافت کند و بانک در قبال این خدمت ، کارمزدی دریافت می دارد؛ این فرض به دو شکل است :

الف شخص مبلغی از پول رایج کشور را به بانک به مبلغی ارز خارجی که معادل پول خودش است می فروشد و کارمزدی هم برای حواله گرفتن و خدمات بانکی می پردازد. در این صورت اشکالی ندارد و مشابه آن گذشت .

ب شخص مبلغی معین به بانک قرض می دهد و شرط می کند که در قبال دریافت حواله ای برای بانک دیگری در داخل یا خارج کشور، کارمزدی پردازد. اشکالی که در این صورت است این است که حواله دهی عملی است محترم و دارای مالیت است، و شرط اجرای آن از طرف قرض دهنده بر قرض گیرنده، از قبیل شرطی است که ارزش مالی دارد و شرعاً حرام است، ولی چون از نصوص خاص استفاده می شود که قرض دهنده می تواند بر قرض گیرنده شرط کند که قرضش را در جای دیگری پردازد، پس می تواند حواله دهی را نیز شرط کند، و اگر این شرط به صورت مجانی و بلا عوض جایز باشد، در قبال پرداخت کارمزدی معین، به طریق اولی جایز است.

چهار: شخص از بانکی مثلاً در نجف اشرف مبلغی می گیرد و به ازای آن حواله ای به بانک می دهد تا بتواند معادل پول پرداختی را از بانکی دیگر در داخل یا خارج کشور دریافت کند و بانک به ازای قبول این حواله، کارمزدی می گیرد.

این فرض دو صورت دارد:

الف بانک به شخص مبلغ معینی پول رایج کشور را به معادل آن از ارز خارجی به اضافه کارمزد می فروشد و مشتری نیز بانک را برای دریافت ثمن به بانک دیگری احاله می دهد. در این صورت جایز است.

ب بانک مبلغ معینی به شخصی قرض می دهد و به ازای قبول انتقال بدهی او به ذمه دیگری و دریافت مبلغ در جای دیگری، کارمزد معینی را شرط می کند. این مورد ربا است، زیرا از قبیل شرط زیادی بر قرض به شمار می رود، گرچه به ازای عملیات حواله دهی باشد.

البته اگر این اتفاق بدون پیش شرط بوده باشد، به این صورت که نخست شخص از بانک مبلغی را قرض کرد و سپس برای پرداخت بدهی خود، بانک بستانکار را به بانک دیگری حواله داد و بانک در قبال این احاله درخواست کارمزد کرد، در این صورت پرداخت آن جایز است، زیرا بانک حق داشت از انتقال قرض به بانک دیگری و پذیرش شرط قرض گیرنده، خودداری کند، لذا می تواند در قبال گذشت از این حق مبلغی دریافت دارد. این مورد از قبیل مبلغی که طلبکار برای به تأخیر انداختن طلب خود می گیرد، نیست، تا ربا باشد؛ بلکه بانک این مبلغ را در قبال انتقال بدهی به ذمه دیگری و دریافت آن در جای دیگری، می گیرد، لذا اشکالی ندارد.

مسأله ۲۱ گاهی یک حواله متضمن دو حواله است، مانند آنکه بدهکار، طلبکار خود را با صدور چکی به نام او به بانک حواله می دهد و بانک پرداخت مبلغ مندرج در چک را به شعبه ای که در شهر طلبکار است و یا به بانک دیگری ارجاع دهد تا طلبکار مبلغ مذکور را در آنجا دریافت دارد. در اینجا در حقیقت با دو حواله مواجه هستیم

یکی آنکه بدهکار، طلبکار خود را به بانک حواله می دهد و بدین ترتیب بانک بدهکار آن شخص می شود.

دوم آنکه بانک طلبکار را به یکی از شعب خود و یا بانک دیگری برای دریافت مبلغ مذکور ارجاع می دهد.

نقش بانک در حواله اولی، پذیرش حواله؛ و در دومی، صدور حواله است. و هر دو حواله شرعاً صحیح است. لیکن اگر حواله بانک به شعبه خود، عین ذمه بانک حواله دهنده باشد، به اصطلاح فقهی، به آن حواله گفته نمی شود زیرا در آن انتقال بدهی صورت نگرفته است، بلکه در حقیقت بانک از وکیل خود خواسته است تا طلب شخصی را در مکان مورد نظر پردازد.

در هر صورت، جایز است که بانک در قبال انجام امور فوق، حتی قبول حواله کسی که در بانک حساب دارد، درخواست کارمزد کند، زیرا این حواله از قبیل حواله به بدهکار است که می تواند آن را بپذیرد و در این صورت مجاز به گرفتن کارمزد است.

مسئله ۲۲ آنچه از اقسام حواله و احکام فقهی آن گذشت، عیناً در حواله به اشخاص نیز جاری است، بدین معنا که شخص می تواند مبلغی را به کسی بپردازد از دو از او حواله ای برای شهر دیگری بگیرد و در قبال آن کارمزدی دریافت کند و یا مبلغی از کسی بگیرد و او را به شخص دیگری حواله بدهد و کارمزدی دریافت نماید.

مسئله ۲۳ در آنچه گذشت تفاوتی نمی کند که حواله بر شخص بدهکار باشد و یا غیر آن اولی مانند آن که نزد محال علیه، حساب مالی داشته باشد و دومی آنکه چنین نباشد.

۹ جوایز بانک

گاه بانکها میان سپرده گذاران خود قرعه کشی می کنند و برای تشویق بیشتر آنان به سپرده گذاری و پس انداز، به کسانی که قرعه به نامشان درآمده، جوایزی می دهند.

مسئله ۲۴ آیا این کار بانکها جایز است؟ این مسئله نیاز به تفصیل دارد؛ در صورتی که سپرده گذاران، سپرده گذاری را مشروط به قرعه کشی نکرده باشند و بانکها صرفاً برای تشویق آنان و افزایش سپرده گذاری و تشویق دیگران به گشودن حساب، چنین کرده باشند، این کار جایز است و گرفتن جوایز نیز از سوی برندگان جایز است. اما بنا بر احوط اگر آن بانکها دولتی یا مشترک باشند، باید به عنوان مال مجهول المالك برای قبض و تصرف در آنها از حاکم شرع اجازه گرفت؛ و در صورتی که بانک خصوصی باشد، گرفتن جایزه و تصرف در آن جایز است و نیازی به رجوع به حاکم شرع نیست.

لیکن اگر سپرده گذاران، سپرده گذاری خود را در ضمن عقد یا مانند آن مشروط به قرعه کشی کرده باشند و بانک در پی اجرای این شرط دست به قرعه کشی بزند، این کار جایز نیست. همچنین گرفتن جایزه از سوی کسی که قرعه به نامش درآمده در صورتی که به عنوان وفای به شرط باشد جایز نیست و بدون آن جایز است.

۱۰ وصول سفته

یکی از خدمات بانکی ، وصول سفته به نمایندگی از مشتری خویش است ؛ بدین ترتیب که پیش از سررسید آن ، بانک امضا کننده سفته را از تاریخ سررسید و مبلغ آن با خبر می کند، تا برای پرداخت آن آماده شود و بانک پس از وصول مبلغ سفته ، آن را به حساب مشتری خود واریز می کند و یا نقداً به او می پردازد و در قبال این خدمت کارمزدی دریافت می دارد. همچنین بانک نسبت به وصول چک به نمایندگی از مشتری خود در شهر او یا شهر دیگری اقدام می کند و در جایی که حامل چک خود خواهان اقدام و وصول چک نیست ، آن را به نمایندگی از او وصول می کند و در قبال این خدمت کارمزدی دریافت می دارد.

مسأله ۲۵ وصول سفته و دریافت کارمزد به چند شکل است :

۱ - استفاده کننده از سفته آن را به بانکی که محال علیه نیست ، می دهد، و در قبال پرداخت کارمزدی معین ، خواهان وصول مبلغ آن می گردد.

ظاهراً این خدمت و دریافت کارمزد در قبال آن جایز است ، مشروط بر آنکه بانک فقط سفته را وصول کند، لیکن وصول سود ربوی آن جایز نیست . می توان این کارمزد را از نظر فقهی جعاله دانست که طی آن طلبکار خواستار وصول طلب خود از طریق بانک می شود.

۲ - استفاده کننده سفته ، آن را به بانک محال علیه ارائه می کند، لیکن بانک نسبت به امضا کننده آن بدهکار نیست و یا با ارز دیگری جز آنچه بدو حواله شده بدهکار است .

در این صورت ، جایز است که بانک بابت قبول این حواله با همان شرطی که در مورد قبلی گذشت کارمزدی دریافت کند، زیرا پذیرفتن حواله بر آنکه بدهکار نیست و یا به جنس دیگری جز آنچه در حواله آمده ، بدهکار است ، واجب نیست . از این رو گرفتن چیزی برای دست کشیدن از این حق و انجام خدمت ، اشکالی ندارد.

۳ - امضا کننده سفته با اشاره به پرداخت وجه آن از حسابی که نزد بانک دارد، آن را به بانک حواله می کند، تا در سررسید آن از حسابش کسر شود و مبلغ آن به حساب دارنده سفته واریز شود و یا نقداً به او پرداخت گردد. در اینجا امضا کننده سفته ، طلبکار خود را به بانک که بدهکار خودش است حواله داده است ، لذا از نوع حواله به بدهکار به شمار می رود. و موافقت محال علیه (بانک) با این حواله لازم است و بدون پذیرش آن از طرف بانک ، نافذ نیست . لذا برای بانک جایز است که در قبال این حواله و پرداخت بدهی حواله دهنده ، کارمزدی دریافت کند.

۱۱ خرید و فروش ارز

یکی از کارهای بانکها اقدام به خرید و فروش و تبدیل ارز برای فراهم آوردن مقدار کافی از آنها در جهت تأمین نیاز مشتریان

خود بویژه وارد کنندگان کالاهای خارجی و در نتیجه بدست آوردن سود از طریق تفاوت قیمت خرید و فروش آنهاست .

مسأله ۲۶ خرید و فروش ارز به قیمت بازار یا کمتر و یا بیشتر از آن ، چه نقد و چه مدت دار، صحیح است .

۱۲ اضافه برداشت

هر کس در بانک حساب جاری داشته باشد، می تواند هر مبلغی که از سپرده اش بیشتر نباشد از آن برداشت کند.

و گاهی بانک به برخی صاحبان حساب که به آنان اعتماد دارد، اجازه می دهد تا بیش از آنچه محل دارند، از حساب خود برداشت کنند. به این عمل «اضافه برداشت» گفته می شود و بانک از این مبلغ سودی برای خود در نظر می گیرد.

مسأله ۲۷ اضافه برداشت ، در حقیقت ، قرض گرفتن از بانک به شرط دادن سود است و در نتیجه قرض ربوی و حرام است ، و سودی که بانک از مبلغ اضافه برداشت ، تقاضا می کند، از سودهای ربوی حرام به شمار می رود.

البته اگر بانک دولتی یا مشترک باشد، اضافه برداشت از آن ، نه به عنوان قرض گرفتن بلکه به عنوان بدست آوردن مال مجهول المالک به نحوی که در مسأله دوم گذشت اشکالی ندارد.

۱۳ تنزیل برات

مقدمات :

یکم : بیع با قرض تفاوتی دارد از جمله :

۱ - بیع ، تملیک عین در مقابل عوض است . حال آنکه قرض ، تملیک مال است در مقابل تعهد پرداخت مثل اگر آن مال مثلی باشد و قیمت اگر قیمتی باشد . ۲ - بیع ربوی اساساً باطل است ، بر خلاف قرض ربوی که اصل آن صحیح و تنها ما زاد آن باطل است .

۳ هر ما زادی که در قرض شرط شود، ربا و حرام است. بر خلاف بیع که در مورد مکیل و موزون (اشیایی که با پیمانانه و یا وزن معامله می شود) اگر از یک جنس باشند، ما زاد مطلقاً حرام است و اگر جنسشان مختلف و یا مکیل و موزون نباشند، در این صورت اگر معامله نقدی باشد، آن ما زاد ربا نیست و معامله صحیح است. لیکن اگر معامله مدت دار باشد، مانند آنکه صد تخم مرغ را به یکصد و ده تخم مرغ که بعداً تحویل بگیرند بفروشند، و یا بیست کیلو برنج را به چهل کیلو گندم که یک ماه بعد تحویل بگیرند، بفروشند، در اینکه این معامله ربوی نباشد اشکال است و احتیاط واجب اجتناب از آن است.

دوم: اسکناسها از آنجا که معدود (شمردنی) بحساب می آیند، فروش و مبادله آنها با ت (فاضل) و کم و زیاد در صورتی که از یک جنس نباشند، به صورت نقدی و نسیه جایز است. لیکن اگر از یک جنس باشند، فروش آنها با ت (فاضل) تنها به صورت نقدی جایز است؛ و اما فروش نسیه آنها همانطور که گذشت خالی از اشکال نیست.

بنا بر این آن که مثلاً ده دینار عراقی طلبکار است، جایز است طلب خود را به کمتر از آن مثلاً نه دینار نقداً بفروشد؛ همچنین جایز است که آن را به کمتر از آن به پول دیگری مثلاً نه دینار اردنی، به صورت نقد یا نسیه بفروشد.

سوم: سفته های رایج میان تجار بازار، مانند اسکناس، اعتبار مالی ندارد و صرفاً سند اثبات بدهی به شمار می رود و گویای آن است که مبلغ مندرج در آن در ذمه امضا کننده آن و برای کسی است که سفته به نام او صادر شده است. بنا بر این معاملات بر خود آنها جریان ندارد، بلکه بر اموالی است که این اوراق گویای آنهاست. همچنین اگر مشتری برات یا سفته ای به فروشنده بدهد، بهای کالا را پرداخته است؛ لذا اگر آن سند گم شود و یا نزد فروشنده تلف گردد، از مال او تلف نشده و ذمه مشتری از بدهی فارغ نشده است، ولی اگر اسکناس به هر قیمت آن را پرداخته است و اگر تلف شود از مال بایع تلف شده است.

مسأله ۲۸ سفته ها دو گونه است:

الف آنچه گویای بدهی واقعی است، به این صورت که امضا کننده آن بدهکار کسی است که سفته به نام او صادر شده است.

ب آنچه گویای قرض صوری و غیر واقعی است.

در مورد اول، جایز است که طلبکار طلب مدت دار خود را که در ذمه بدهکار ثابت است، نقداً به مبلغی کمتر بفروشد؛ مانند آن که طلبش صد تومان باشد و آن را به نود تومان نقداً بفروشد (البته، فروش مدت دار آن جایز نیست، زیرا فروش دین به دین است) و پس از آن بانک یا دیگری می تواند از بدهکار (امضا کننده سفته) در زمان استحقاق، قیمت آن را مطالبه نماید.

اما در مورد دوم، برای طلبکار صوری، فروش سفته جایز نیست، زیرا واقعاً دینی وجود ندارد و ذمه امضا کننده آن مشغول نیست و صرفاً برای تنزیل صادر شده است. لذا به سفته دوستانه معروف است.

با این حال، می توان تنزیل آن را به شکل دیگری مشروع دانست، به این صورت که امضا کننده سفته، استفاده کننده را وکیل می کند تا مقدار سفته را در ذمه امضا کننده بفروشد به پولی دیگر و به قیمتی کمتر از ارزش آن. مثلاً اگر سفته ۵۰ دینار عراقی باشد و ارزش واقعی آن ۱۱۰۰ تومان باشد استفاده کننده به وکالت از امضا کننده ۵۰ دینار در ذمه او می فروشد به ۱۰۰۰ تومان. پس از این معامله، ذمه امضا کننده سفته به ۵۰ دینار مشغول می شود و استفاده کننده هزار تومانی که ملک امضا کننده است دریافت می کند. سپس استفاده کننده هزار تومان را به وکالت از امضا کننده به خودش می فروشد در مقابل ۵۰ دینار در ذمه خودش، در نتیجه ذمه او برای امضا کننده به مقدار همان پنجاه دینار که امضا کننده بدهکار بانک است بدهکار می شود.

لیکن این راه فایده کمی دارد، چون فقط در جایی مفید است که تنزیل با پول خارجی صورت بگیرد، اما در مورد پول رایج کشور، اثری ندارد، زیرا تصحیح آن با بیع با توجه به اشکالی که در بیع معدود بات (فاضل) گذشت ممکن نیست.

اما تنزیل قیمت سفته صوری نزد بانک به نحو قرض، به این صورت که قرض گیرنده و استفاده کننده از سفته مبلغی کمتر از قیمت اسمی سفته از بانک قرض کند و بانک را به امضا کننده سفته که بدهکار نیست برای وصول تمام قیمت آن حواله دهد، ربای حرام است، زیرا شرط بانک کاستن مقداری از مبلغ سفته را در حقیقت شرط دریافت ما زاد و حرام است، اگر چه این ما زاد به ازای مهلت دادن نباشد، بلکه به عنوان انجام پاره ای عملیات بانکی مانند ثبت بدهی و تحصیل آن باشد، چون که قرض دهنده حق ندارد بر قرض گیرنده شرطی بگذارد که در آن نفع مالی برای او داشته باشد.

حکم فوق در مورد بانکهای خصوصی است، اما در مورد بانکهای دولتی یا مشترک، می توان برای رهایی از مشکل ربا، بدین گونه عمل کرد که استفاده کننده، در تنزیل سفته قصد فروش و قرض نداشته باشد، بلکه مقصودش دستیابی به مال مجهول المالک باشد. در این صورت می توان بنا بر احوط با اجازه حاکم شرع آن را گرفت و سپس برای تصرف در آن و اصلاحش به حاکم رجوع کرد و هرگاه در پایان مدت، بانک به امضا کننده سفته رجوع کرد و او را به پرداخت قیمت آن وادار نمود، امضا کننده نیز می تواند برای دریافت بدل آنچه پرداخته است به استفاده کننده رجوع نماید، اگر به خواست او آن را امضا کرده باشد.

۱۴ اشتغال در بانک

عملیات بانکی دو گونه هستند:

۱ - عملیات بانکی حرام ، مانند عملیاتی که مربوط به معاملات ربوی است ، نظیر نمایندگی در اجرای آنها، ثبت و شهادت بر آنها و دریافت ما زاد ربوی به نفع گیرنده آن . همچنین عملیات مرتبط با معاملات شرکتهایی که معاملات ربوی دارند و یا به تجارت شراب مشغولند، مانند فروش سهام آنها و گشایش اعتبار برای آنها، از عملیات حرام به شمار می رود.

همه این عملیات حرام است و اشتغال در این بخش جایز نیست و موجب استحقاق اجرت نمی باشد.

۲ - عملیات بانکی جایز، که غیر از عملیات مذکور هستند و پرداختن به آنها و گرفتن اجرت بر آنها جایز است .

مسئله ۲۹ اگر پرداخت کننده ما زاد در معامله ربوی کافری باشد که مالش محترم نیست خواه بانک خارجی باشد و خواه دیگری در این صورت همان طور که گذشت ، گرفتن این ما زاد برای مسلمان جایز است و در نتیجه اشتغال در بخش عملیات مرتبط به اجرای چنین معامله ربوی در بانکها و غیر آنها، جایز است .

مسئله ۳۰ اموال موجود در بانکهای دولتی و یا مشترک در کشورهای اسلامی ، از اموال مجهول المالک است که تصرف در آنها بدون رجوع به حاکم شرع جایز نیست ، بنا بر این اشتغال در اینگونه بانکها و گرفتن و پرداختن اموال به مشتریانی که بدون رجوع به حاکم شرع برای اصلاح اموال ، در آنها تصرف می کنند، مشکل است .

مسئله ۳۱ صحت جُعَالة ، اجاره ، حواله و دیگر معاملات رایج در بانکهای دولتی در کشورهای اسلامی ، نیازمند به اجازه حاکم شرع است و بدون اجازه او این معاملات صحیح نیست .

۱۵ قرارداد بیمه

بیمه قراردادی است که طبق آن بیمه گزار (بیمه شونده) متعهد می شود ماهانه یا سالانه و یا یکباره مبلغ معینی به بیمه گر (بیمه کننده) بپردازد و در مقابل آن ، بیمه گر متعهد می شود که به بیمه گزار یا شخص ثالثی که در قرارداد بیمه معین و قرارداد به نفع او منعقد شده است ، مبلغی پول یا پرداختی ثابتی و هر عوض مالی دیگری ، در صورت وقوع حادثه ای یا ضرری که در قرارداد بدان تصریح شده است ، بپردازد.

مسئله ۳۲ بیمه انواعی دارد از جمله :

الف بیمه اشخاص در برابر مرگ ، بیماری و یا حوادث دیگر.

ب بیمه اموال ، مانند اتومبیل ، هواپیما و کشتی در برابر خطر آتش سوزی ، غرق شدن و سرقت و مانند آنها.

بیمه تقسیمات دیگری دارد که احکام شرعی آن تفاوتی با موارد مذکور ندارد، لذا نیازی به ذکر آنها نیست .

مسئله ۳۳ قرارداد بیمه دارای چند رکن است :

۱ و ۲ ایجاب و قبول از سوی بیمه گزار و بیمه گر که در آن هر گفتار یا نوشتار و مشابه آن بر آنها دلالت کند، کافی است .

۳ - تعیین مورد بیمه شده ، چه شخص باشد و چه مال .

۴ - تعیین آغاز و پایان مدت قرارداد بیمه .

مسئله ۳۴ در قرارداد بیمه ، عامل خطر و زیان مانند آتش سوزی ، سرقت ، غرق ، بیماری ، مرگ و مانند آن و همچنین اقساط ماهانه یا سالانه بیمه در صورتی که پرداخت آن قسطی باشد باید مشخص شود.

مسئله ۳۵ در طرفین قرارداد بیمه ، بلوغ ، عقل ، قصد، اختیار و عدم محجوریت بر اثر سفه یا ورشکستگی شرط است ، و در صورتی که طرفین یا یکی از آنها نابالغ ، دیوانه ، مجبور و یا محجور علیه ، باشند، یا قصد جدی نداشته باشند، قرارداد صحیح نیست .

مسئله ۳۶ قرارداد بیمه از عقدهای لازم به شمار می رود و جز با رضایت طرفین قابل فسخ نیست .

البته اگر در قرارداد شرط کنند که بیمه گزار یا بیمه گر و یا هر دو اجازه فسخ داشته باشند. طبق این شرط فسخ جایز است .

مسئله ۳۷ در صورتی که بیمه گر به تعهدات خود عمل نکند بیمه گزار می تواند با رجوع به حاکم شرع یا غیر او او را ملزم به اجرای تعهداتش کند. همچنین می تواند قرارداد را فسخ نماید و خواستار بازگرداندن مبلغ پرداخت شده به عنوان حق بیمه شود.

مسئله ۳۸ در صورتی که در قرارداد بیمه معین شده باشد که بیمه گزار مبلغی را به عنوان حق بیمه به اقساط بپردازد و او در اجرای این تعهد چه از نظر مقدار و چه از نظر زمان پرداخت ، تخلف کند، بر بیمه گر واجب نیست که به تعهد خود در پرداخت مبلغی معین به هنگام بروز حادثه و ضرر معین ، عمل نماید، و بیمه گزار نیز نمی تواند خواستار بازگرداندن حق بیمه پرداخت شده ، گردد.

مسئله ۳۹ در بیمه مدت بخصوصی شرط نیست ، بلکه تابع توافق طرفین قرارداد یعنی بیمه گزار و بیمه گر است .

مسئله ۴۰ اگر عده ای با سرمایه ای که از اموال مشترک خویش فراهم آورده اند، شرکتی تأسیس کنند و هر یک از آنان ضمن قرارداد شرکت ، بر دیگران شرط کند که در صورت وقوع حادثه ای نسبت به شخص خود و یا اموالش که نوع آن را طی شرط معین می کند شرکت موظف به جبران خسارات وارده به او از سرمایه شرکت یا سود آن باشد، ما دام که قرارداد

باقی است ، واجب است به این شرط عمل شود.

یکی از معاملات رایج میان تجار و کسبه، سرقفلی یا حق پیشه نام دارد، و مقصود آن است که مستأجر محلی را که خود اجاره کرده است و در تصرف دارد، در قبال دریافت مبلغی که مورد توافق طرفین است، به دیگری واگذارد و یا مالک در قبال دریافت مبلغی معین پس از پایان مدت اجاره از بیرون کردن مستأجر از محل اجاره اش و یا افزایش مبلغ اجاره خودداری کند.

مسئله ۴۱ اجاره کردن جایی مانند محل کسب و تجارت، برای مستأجر حقی در آن ایجاد نمی کند، و او پس از پایان مدت اجاره نمی تواند مانع تصرف مالک در ملکش و تخلیه آن یا افزایش مبلغ اجاره سابق شود. همچنین اقامت طولانی مستأجر در محلی و رواج پیشه و ارزش پیدا کردن محل و بدست آوردن موقعیت تجاری آن، هیچ یک حقی برای او در ماندن در آنجا بوجود نمی آورد، و پس از پایان مدت اجاره، بر او واجب است محل را تخلیه و تسلیم مالکش کند.

و در صورتی که مستأجر از قانون دولتی که مالک را از اجبار مستأجر به تخلیه محل اجاره و یا افزایش میزان اجاره منع می کند استفاده نماید و از تخلیه محل یا افزایش میزان اجاره خودداری کند، عملش حرام است و تصرف او در محل بدون رضایت مالکش غصبی است. و اگر مبلغی را در قبال تخلیه محل دریافت کند، حرام است.

مسئله ۴۲ اگر مالک محلی را مثلاً به مدت یک سال به ده هزار تومان اجاره دهد و علاوه بر آن مبلغ پنجاه هزار تومان از او بگیرد و در ضمن عقد شرط کند که سالانه با همین مبلغ و بدون افزایش، اجاره او را تمدید کند و یا به همان میزان به کسی که مستأجر محل را به او واگذار کند (مستأجر دوم) اجاره دهد و همچنین مستأجر سوم و در این صورت جایز است که مستأجر در قبال دریافت مبلغی مساوی یا بیشتر و یا کمتر از آنچه نقداً به مالک پرداخته، طبق توافق این حق که با چنین شرطی بدست آورده است به دیگری واگذارد.

مسئله ۴۳ اگر مالک، محلی را به شخصی برای مدت معینی اجاره دهد و در ضمن عقد بر خود شرط کند در قبال دریافت مبلغی یا بدون آن پس از پایان مدت، اجاره او را سالانه به همان صورتی که سال اول موافقت کرده است و یا به شکل متعارف هر سال، تمدید کند و از قضا شخص دیگری به مستأجر مبلغی بپردازد تا او فقط محل اجاره را تخلیه کند به این شکل که دیگر حق ماندن نداشته باشد و مالک پس از تخلیه، محل را هر گونه بخواهد اجاره دهد در این صورت جایز است مستأجر مبلغ مورد توافق را بگیرد و این سرقفلی فقط برای تخلیه خواهد بود، نه به ازای انتقال حق تصرف مستأجر به شخص دوم.

مسئله ۴۴ بر مالک واجب است که به شرطی که ضمن عقد بر خود کرده است، وفا کند؛ پس در فرض مسئله ۴۲ بر مالک واجب است که به مستأجر یا شخصی که مستأجر

به نفع او کنار رفته است ، بدون افزایش میزان اجاره ، محل را اجاره دهد. همچنین در فرض مسأله ۴۳ بر مالک واجب است که مدت اجاره را تا زمانی که مستأجر مایل به ماندن است به همان میزان اجاره سابق و یا به نحو متعارف (به هر نحو که شرط شده باشد) تمدید کند.

در صورتی که مالک از وفای به شرط خود تخلف ورزد و از تمدید اجاره خودداری کند، مستأجر می تواند با رجوع به حاکم شرع یا دیگری او را وادار به وفای به شرط کند. لیکن اگر به هر دلیلی نتواند او را وادار به وفای به شرط کند، بدون رضایت مالک ، جایز نیست که در مورد اجاره تصرف کند.

مسأله ۴۵ اگر شرط ضمن عقد اجاره که در فرضهای مسأله ۴۲ و ۴۳ آمده به صورت شرط نتیجه نه شرط فعل ؛ یعنی شرط تمدید اجاره در فرض ما باشد، به این صورت که مستأجر بر مالک شرط کند که او یا هر که او مستقیماً یا با واسطه معین می کند، حق تصرف محل و استفادهها از آن را به ازای پرداخت مبلغی معین سالیانه یا به قیمت متعارف در هر سال داشته باشد، در این حال مستأجر یا آن که مستأجر او را تعیین می کند حق تصرف محل و استفاده از آن را حتی بدون رضایت مالک دارد و مالک تنها حق دارد که مبلغ مورد توافق را مطالبه کند.

۱۷ مسائلی درباره قاعده اقرار و مقاصه نوعی

احکام برخی مسائل عقود و ایقاعات و حقوق اختلافی است و آرای علمای شیعه با دیگر مذاهب اسلامی در این موارد گاه بعضاً و گاه کلاً متفاوت است . لذا درباره نحوه رفتار شیعیان با غیر شیعیان در این مسائل پرسش می شود و فقیهان متأخر رضوان الله علیهم حکم این مسائل را بر اساس قاعده الزام ، یعنی ملزم کردن اشخاص غیر شیعی به احکام مذهبشان ، استخراج می کنند و پاسخ می دهند. لیکن از آنجا که از نظر ما این قاعده ثابت نشده است باید این مسائل را بر طبق قواعد جانشین قاعده الزام مانند قاعده مقاصه نوعی (طبق سنتها و احکامشان ، همانگونه که از شما می گیرند، از آنان بگیرد) و یا قاعده اقرار (رفتار با غیر امامی به موجب احکام مذهبش و ملزم داشتن او به آنها) تطبیق کرد و حکم آنها را بیان نمود.

مسأله ۴۶ از نظر فقه امامیه ، عقد نکاح بدون شاهد گرفتن صحیح است . لیکن اهل سنت در این مسأله اختلاف نظر دارند و برخی موافق امامیه هستند و پاره ای مانند حنفیان ، شافعیان و حنبلیان ، نکاح بدون شاهد گرفتن را فاسد می دانند. مالکیان نیز نکاح مخفیانه را فاسد می دانند. ولی آنان که مدعی فسادند، خود دو دسته هستند:

مالکیان و بیشتر حنبلیان در مورد اینگونه نکاحها که در مورد صحت و فسادش اختلاف است مانند عقد مذکور معتقدند که هیچ کس حق ازدواج با این زن را ندارد، مگر آنکه مردی که عقد نکاح به نام او بسته شده است ، او را طلاق دهد و یا نکاح او را

فسخ کند. پس اگر شوهر از پیروان این دو مذهب باشد، نمی توان با آن زن ازدواج کرد مگر آنکه او را طلاق دهد و یا نکاحش را فسخ کند.

شافعیان و حنفیان در مورد اینگونه نکاح ها معتقدند که می توان با چنین زنی ازدواج کرد و نیاز به طلاق یا فسخ نکاح نیست

بنا بر این هرگاه شوهر از پیروان این دو مذهب باشد، طبق قاعده الزام شوهر به احکام مذهبش ، در صورتی که زن از نظر آنان از کسانی باشد که نیازمند عدّه هستند، اظهر جواز نکاح او پس از انقضای عدّه است .

همچنین اگر زن شیعه باشد و شوهر از پیروان این دو مذهب باشد، در صورتی که از نظر آنان نیازمند عدّه است ، جایز است پس از تمام شدن عدّه ، ازدواج کند. لیکن در هر دو صورت برای خروج از شبهه و رعایت احتیاط، اولی آن است که در صورت امتناع شوهر از طلاق زن ، طلاق او را گرچه از طریق حاکم شرع بگیرند.

مسأله ۴۷ از نظر اهل سنت جمع میان عمه و برادرزاده اش یا خاله و خواهرزاده اش جایز نیست ؛ بدین معنا که اگر هر دو را همزمان عقد کنند، هر دو عقد باطل است ؛ و در صورتی که عقد یکی پس از دیگری باشد، عقد دومی باطل است .

لیکن از نظر فقه امامیه ، عقد عمه پس از برادرزاده اش و خاله پس از خواهرزاده اش مطلقاً جایز است . همچنین عقد برادر زاده پس از عقد عمه و عقد خواهر زاده پس از عقد خاله مشروط بر آنکه پیشتر عمه و خاله رضایت داده باشند و یا بعد رضایت بدهند جایز است .

بنا بر این اگر پیرو اهل سنت ، در نکاح میان عمه و برادرزاده اش و یا میان خاله و خواهرزاده اش جمع کند، پس اگر عقد آنها متقارن باشد چون به مذهب آنها عقد هر دو باطل است ، برای پیرو مذهب امامیه جایز است بر هر یک از آنها و در صورت رضایت عمه یا خاله بر هر دو عقد کند. و اگر عقد مرد سنی متقارن نباشد، عقد زن دوم در فرض مذکور به مذهب آنها باطل است و مرد شیعی می تواند با او ازدواج کند. این حکم در مورد هر یک از آن دو زن در صورتی که امامی باشند، نیز جاری است .

مسأله ۴۸ بر طبق مذهب امامیه زن مطلقه یائسه و صغیره گرچه با آنها نزدیکی شده باشد عدّه ندارند. لیکن بر طبق مذاهب اهل سنت با اختلافی که در شروط عدّه برای صغیره دارند عدّه بر آنان واجب است . حال اگر شوهر از اهل سنت باشد و زن یائسه و یا صغیره اش را با اعتقاد به لزوم عدّه برای صغیره طلاق دهد، ملزم به رعایت قواعد مذهب خود چون فساد عقد خواهر مطلقه ، و نکاح زنانی که جمع آنها با زن در دوران عدّه حرام است ، می شود.

و احتیاط واجب برای مرد شیعی نیز آن است که با این زن پیش از تمام شدن عدّه اش ازدواج نکند، و آن زن نیز اگر شیعه باشد و یا شیعه بشود تا پایان عدّه ، ازدواج نکند. همچنین احوط آن است که در ایام عدّه از شوهر نفقه نگیرد، گرچه طبق

نفقة خور او باشد؛ مگر آنکه از باب اجرای قاعده مقاصه نوعی در صورت بودن شرایط آن، بتوان نفقه گرفت.

مسأله ۴۹ صحت طلاق، از نظر فقه امامیه، شرایطی دارد که از نظر دیگر مذاهب اسلامی، هیچ یک یا برخی از آنها در صحت طلاق معتبر نیست، لذا اگر شخص غیر امامی زن خود را به گونه ای طلاق دهد که از نظر مذهبش صحیح و از نظر مذهب ما فاسد است، برای پیرو مذهب امامیه بنا به الزام طرف طبق احکام مذهبش جایز است که پس از انقضای عده آن زن در صورتی که از کسانی باشد که طبق مذهبشان عده دارد با او ازدواج کند. همچنین در صورتی که زن مطلقه از امامیه باشد، می تواند با دیگری ازدواج نماید.

برخی شرایط صحت طلاق از نظر امامیه، که از نظر دیگر مذاهب هیچ یک یا برخی از آنها معتبر نیست، عبارتند از:

۱ - طلاق در پاکی زن که در آن نزدیکی صورت نگرفته باشد.

۲ - طلاق قطعی باشد و بر چیزی معلق نباشد.

۳ - طلاق با گفتار باشد، نه نوشتار.

۴ - طلاق از سر اختیار باشد، نه اجباری.

۵ - طلاق، با حضور دو شاهد عادل باشد.

مسأله ۵۰ بنا بر مذهب شافعی، کسی که چیزی می خرد و سپس آن را می بیند، می تواند از خیار رؤیت استفاده کند، گرچه مبیع طبق اوصاف مذکور باشد؛ در صورتی که از نظر مذهب امامیه، مشتری نمی تواند در این فرض از خیار رؤیت استفاده کند. حال اگر مذهب شافعی بر امامیه نافذ باشد بگونه ای که مشتری شافعی مذهب، در این گونه موارد از این خیار در مورد فروشنده امامی مذهب استفاده می کند، مشتری امامی نیز می تواند مقابله به مثل کند و طبق قاعده مقاصه نوعی، در مورد فروشنده شافعی مذهب، از این قاعده استفاده کند.

مسأله ۵۱ ابو حنیفه و شافعی برای مغبون قائل به خیار غبن نیستند، حال آنکه در مذهب ما این خیار ثابت است، و ظاهراً بحث ثبوت یا عدم ثبوت این خیار شامل موردی که بنای شخص مغبون بر بی توجهی به قیمت و خرید و فروش کالا به هر قیمتی باشد، نمی شود؛ در این فرض ظاهراً خیار غبن ثابت نیست. همچنین شامل جایی که بنای طرفین معامله نقل و انتقال طبق قیمت بازار است نه بیشتر و شخص مغبون بر ادعای غابن مبنی بر بالا نبودن قیمت اعتماد کرده، نمی شود، زیرا ظاهراً از نظر همگان در اینجا خیار ثابت است از جهت فریب دادن بایع. همچنین این خیار شامل جایی که بنا به شرط ارتکازی در عرف خاص، جز حق فسخ، حق دیگری مانند حق مطالبه ما به التفاوت وجود دارد، نمی شود.

در هر حال ، هر جا که از نظر مذهب امامیه خیار غبن ثابت باشد و مذهب اهل سنت ، آن را منکر باشد، برای شخص امامی مذهب از باب مقاصه نوعی جایز است که پیرو اهل سنت را به نبود خیار غبن ملزم کند. این در جایی است که مذهب اهل سنت بر همگان از جمله شخص امامی مذهب نافذ و جاری باشد.

مسئله ۵۲ از نظر حنفی مذهبان صحت عقد سلم مشروط به وجود مبیع هنگام عقد است ، حال آنکه از نظر امامیه چنین شرطی معتبر نیست . پس اگر مذهب حنفی بر مذهب امامیه نافذ باشد به این صورت که مشتری حنفی باشد و فروشنده را به باطل کردن این عقد وادارد، برای مشتری امامی مذهب نیز جایز است که به مقتضای قاعده مقاصه نوعی فروشنده حنفی را به بطلان این عقد وادار کند. و در صورتی که پس از آن مشتری امامی مذهب شود، نیز همین حکم جاری است .

مسئله ۵۳ نظر اهل سنت آن است که ما زاد سهم الارث میراث بران ، به عَصِ به میت مانند برادر او داده می شود. لیکن نظر مذهب امامیه خلاف آن است ، مثلاً اگر مردی بمیرد و تنها دختری و برادری داشته باشد، از نظر امامیه باید نیمی از ارث را به دختر به عنوان سهم الارث و نیم دیگر را به عنوان ردّ به او پردازند و به برادر میت سهمی تعلق نمی گیرد. لیکن نظر اهل سنت آن است که در این فرض نیمی از ارث میت به برادر پرداخت می شود چون که از عصبه میت به شمار می رود. حال اگر مذهب اهل سنت بر وارث امامی مذهب نافذ باشد و ما زاد سهم الارث به او پرداخت نشود، عصبه میت اگر امامی مذهب باشند، می توانند از باب قاعده مقاصه نوعی ، ما زاد سهم الارث وارث سنتی مذهب را بگیرند.

مسئله ۵۴ از نظر اهل سنت ، زن از همه تر که شوهر اعم از منقول و غیر منقول مانند زمین و غیره ، ارث می برد. حال آنکه از نظر مذهب امامیه ، زن از اصل عرصه یا قیمت آن ارث نمی برد و تنها از قیمت بنا و درختان ارث می برد، نه اصل آنها. بنا بر این اگر مذهب اهل سنت بر شیعه نافذ باشد بگونه ای که زن سنتی مذهب از عرصه و اصل بنا و درختان ارث ببرد، در صورتی که دیگر ورثه امامی مذهب باشند، زن امامی مذهب نیز می تواند میراثی را که از عرصه و اصل بنا و درختان چون دیگر ورثه اهل سنت به او می رسد، بگیرد.

۱۸ احکام تشریح

مسئله ۵۵ تشریح بدن مسلمان مرده جایز نیست ، و اگر کسی چنین کند به تفصیلی که در کتاب دیات آمده است بر او دیه واجب است .

مسئله ۵۶ تشریح بدن کافر مرده ، از هر صنفی که باشد در صورتی که در زمان حیاتش خودش محترم نباشد جایز است . لیکن اگر کافر ذمی باشد، احتیاط واجب آن است که از تشریح جسدش خودداری شود. البته اگر تشریح مرده در شریعت او جایز باشد چه

به طور مطلق و چه آنکه در زمان حیاتش اجازه داده باشد و یا آنکه پس از مرگش ، ولی او اجازه داده باشد در این صورت بعید نیست که تشریح بدن او جایز باشد.

و در صورتی که محترم بودن خون کافر در زمان حیاتش مشکوک باشد و نشانه ای بر آن وجود نداشته باشد، تشریح بدنش جایز است .

۱۹ احکام پیوند

مسأله ۵۷ قطع عضو مسلمان مرده مانند چشم و دستش برای پیوند زدن به بدن زنده جایز نیست ، و اگر کسی چنین کند، بر او دیه لازم می آید. و دفن آن عضو قطع شده واجب است ؛ ولی اگر پیوند زد و عضو زنده ای از بدن شد، قطع آن واجب نیست .

مسأله ۵۸ اگر حفظ زندگی مسلمان ، بر قطع عضوی از اعضای بدن مسلمان مرده متوقف باشد، قطع آن جایز است . لیکن بر قطع کننده دیه لازم می آید و هرگاه این عضو به بدن زنده پیوند زده شود، جزو آن به شمار می رود و احکام بدن زنده بر آن جاری می شود.

مسأله ۵۹ در صورتی که زندگی عضوی از اعضای مسلمان زنده ، بر قطع جزئی از بدن میت متوقف باشد، جایز نیست .

مسأله ۶۰ اگر شخصی وصیت کند پس از مرگش عضوی از اعضایش را قطع کنند تا به بدن زنده ای پیوند زده شود، بی آنکه زندگی آن شخص بر آن متوقف باشد، نفوذ این وصیت و در نتیجه جواز قطع ، مورد اشکال است . لیکن در این صورت بر قطع کننده ، دیه واجب نیست .

مسأله ۶۱ آیا برداشتن بخشی از بدن انسان زنده ، برای پیوند زدن ، در صورتی که بدان راضی باشد، جایز است ؟ این مسأله دو صورت دارد:

نخست آنکه قطع آن زیان مهمی به شخص وارد می کند و مانند برداشتن چشم و دست و پا و امثال آن ، که در این صورت جایز نیست .

دوم آنکه زیان فراوانی نداشته باشد، مانند برداشتن بخشی از گوشت یا پوست که در این حال جایز است . و گرفتن پولی به ازای آن نیز جایز است .

مسأله ۶۲ اهدای خون به بیماران نیازمند به آن و همچنین گرفتن پولی به ازای آن جایز است .

مسأله ۶۳ بریدن عضوی از بدن کافر مرده ای که خونش محترم نیست و یا مشکوک الحال است ، برای پیوند زدن به بدن مسلمان جایز است ، و پس از آن احکام بدن مسلمان بر آن جاری می شود، زیرا جزئی از بدن او به شمار می رود. همچنین

پیوند زدن عضوی از اعضای بدن حیوان نجس العین مانند سگ به بدن مسلمان اشکالی ندارد، و احکام بدن مسلمان بر آن جاری می‌گردد و به دلیل آنکه جزئی از بدن شخص زنده به شمار می‌رود و زندگی در آن جریان یافته است، پاک است و نماز خواندن با آن جایز است .

۲۰ تلقیح مصنوعی

مسأله ۶۴ تلقیح زن جز با مَنی شوهر جایز نیست ، چه شوهر دار باشد یا بی شوهر، چه زن و شوهر بدان راضی باشند و چه نباشند، و چه تلقیح بوسیله شوهر باشد یا دیگری .

مسأله ۶۵ اگر زنی با مَنی غیر شوهر خود تلقیح شود و آن زن باردار شود و فرزندی به دنیا آورد، در صورتی که این اتفاق اشتباهی رخ داده باشد، بدین معنا که می خواستند او را با مَنی شوهرش تلقیح کنند، لیکن با مَنی شخص دیگری اشتباه شد، در این فرض بی شک فرزند به صاحب مَنی ملحق می گردد؛ و حکم این مسأله مانند وطی به شبهه است . لیکن اگر این تلقیح آگاهانه و عامدانه صورت گرفته باشد، باز بعید نیست که فرزند به صاحب مَنی ملحق گردد و همه احکام نَسَب حَتّی ارث میان آنها ثابت گردد، زیرا آنچه از ارث استثناء شده است ، فرزند زنا است و اگر چه عملی که به انعقاد نطفه منجر شده ، حرام است ، ولی این مسأله حکم زنا را ندارد.

همچنین این فرزند در هر دو فرض به مادرش ملحق می گردد و هیچ فرقی میان او و دیگر فرزندان نیست .

در صورتی نیز که زن نطفه شوهر خود را از طریق مساحقه و مانند آن ، به رحم زن دیگری منتقل کند و آن زن باردار شود و فرزندی به دنیا آورد، فرزند به صاحب نطفه و زنی که او را به دنیا آورده است ، ملحق می گردد؛ گرچه این عمل حرام است .

مسأله ۶۶ اگر تخمک زن و اسپرم مرد گرفته و بارور شود و در رحم مصنوعی گذاشته شود و فرزندی از این عمل به دنیا آید، ظاهر آن است که به صاحب تخمک و اسپرم ملحق می گردد و میان او و آن دو همه احکام نَسَب حَتّی ارث جاری می شود. البته اگر پیش از انجام تلقیح یکی از آن دو از دنیا برود، فرزند از او ارث نمی برد.

مسأله ۶۷ اگر تخمک بارور شده زنی در رحم زن دیگری گذاشته شود و در آنجا رشد کند و فرزندی به دنیا آید، ملحق ساختن فرزند به زن اوّل وجهی دارد گرچه نباید احتیاط ترک شود.

مسأله ۶۸ تلقیح زن با مَنی شوهرش ، جایز است . البته اگر این کار مستلزم نگاه به جایی که دیدن آن حرام است و لمس قسمتی از بدن که لمس آن حرام است ، باشد، جز شوهر جایز نیست کسی این کار را انجام دهد مگر در موارد ضرورت مانند اینکه بچه دار شدن برای او حرجی باشد هر چند از جهت سرزنش دیگران و راهی برای حامله شدن بجز این راه نباشد. حکم فرزندی هم که از این تلقیح حاصل می شود، بی هیچ تفاوتی حکم دیگر فرزندان آنها را دارد.

۲۱ احکام کنترل جمعیت

مسأله ۶۹ جایز است که زن از داروهای پیشگیری از حاملگی به شرط آنکه به او زیان مهمی نزنند استفاده کند، چه شوهر راضی باشد و چه نباشد.

مسأله ۷۰ جایز است که زن از دستگاه پیشگیری از حاملگی و مانند آن اگر ضرر مهمی به او نزنند استفاده کند، لیکن در صورتی که گذاشتن دستگاه متوقف بر نگاه کردن به جایی که نظر به آن حرام است و یا لمس قسمتی از بدن که لمس آن جایز نیست، باشد، جایز نیست کسی غیر از شوهر این کار را انجام دهد مگر در صورت ضرورت مانند اینکه بچه دار شدن برای او ضرر داشته باشد. این در صورتی است که معلوم نباشد دستگاه نطفه را پس از انعقادش تلف می کند، وگرنه احوط ترک آن است.

مسأله ۷۱ جایز است که زن به عمل جراحی تن بدهد که دیگر هرگز نتواند فرزندی آورد در صورتی که موجب زیان جدی به او بر اثر قطع عضوی چون تخمدان نگردد، البته، اگر عمل جراحی به دست کسی جز شوهر صورت گیرد و موجب نگاه به آنچه نگاه به آن جایز نیست و لمس قسمتی از بدن که لمس آن جایز نیست، باشد، در این صورت این عمل جایز نیست، مگر در صورت ضرورت مانند اینکه بچه دار شدن برای او ضرر داشته باشد؛ حکم این مسأله تماماً درباره مرد نیز جاری است.

مسأله ۷۲ انداختن حمل پس از انعقاد نطفه، جایز نیست، مگر آنکه خوف آن باشد ادامه حمل به جان مادر زیان بزند، که در این صورت اگر روح در نطفه دمیده نشده باشد، جایز است؛ لیکن پس از دمیده شدن روح در نطفه، اسقاط جنین مطلقاً جایز نیست، و اگر مادر حمل خود را بیاندازد، دیه آن که مقدار آن در کتاب دیات آمده است بر مادر واجب است و باید آن را به پدر یا دیگر ورثه اش بپردازد؛ و اگر پدر حمل را بیاندازد، دیه اش بر او واجب است و باید آن را به مادر بپردازد. و اگر مباشر اسقاط پزشکی باشد دیه بر او واجب است مگر اینکه وارث ببخشد.

مسأله ۷۳ جایز است که زن از داروهایی که عادت ماهانه را از وقت عادی خود به عقب می اندازد، برای اتمام برخی واجبات چون روزه و مناسک حج و جز آن استفاده کند، مشروط بر آنکه این کار به او زیان مهمی نزنند، و اگر در صورت استفاده از این داروها، خونی ببیند که متصل نباشد، گرچه در ایام عادتش باشد، مشمول احکام حیض نخواهد بود.

۲۲ حکم خیابانهایی که دولت احداث می کند

مسأله ۷۴ حرکت کردن در خیابانها و پیاده روهای واقع شده در خانه ها و املاک شخصی مردم که دولت آنها را تملک کرده و تبدیل به راه نموده است، جایز است. البته اگر کسی بداند که جای خاصی از این راهها را، دولت به قهر و بی آنکه مالکش را با دادن خسارت و یا آنچه در حکم آن است راضی کرده باشد، تصرف کرده باشد، حکم زمین

غصبی را خواهد داشت و هیچ نوع تصرّفی حتی عبور از آن جایز نیست، مگر آنکه مالک یا ولی او را مانند پدر، جد و یا قیم منصوب از سوی آن دو راضی کند و در صورتی که مالکش را نشناسد، حکم مال مجهول المالک را خواهد داشت و در مورد آن باید به حاکم شرع رجوع کنند. از این مسأله حکم قسمتهای باقیمانده از اینگونه زمینها نیز روشن می شود که تصرف در آنها بی اجازه مالکش جایز نیست.

مسأله ۷۵ رفت و آمد و نشستن و تصرفاتی از این قبیل در زمینهای مساجد، حسینیه ها، قبرستانها و دیگر موارد وقف عام که در راهها واقع شده اند، جایز است. لیکن اینگونه تصرفات در زمینهای مدارس و مانند آنها از موقوفات خاص، جز برای کسانی که وقف برایشان شده، مورد اشکال است.

مسأله ۷۶ زمین مساجد واقع شده در خیابانها و پیاده روها، از وقف بودن خارج نمی شود، لیکن احکام مترتب بر عنوان مسجد را ندارد مانند حرمت نجس کردن آن؛ وجوب زدودن نجاست از آن؛ حرمت توقف جُنُب، حیض و نفساء در آن.

و اما قسمتهای باقیمانده از مسجد اگر از عنوان مسجد بودن، خارج نشده باشد، همه احکام مربوط به مسجد بر آنها بار می شود؛ لیکن اگر از عنوان مسجد بودن خارج شود مثلاً ظالم آن را به دکان، محل و یا خانه تبدیل کند احکام مسجد بر آن بار نمی شود و همه انتفاعات حلال از آن جایز است، مگر آنچه که موجب تثبیت غصب به شمار آید که جایز نیست.

مسأله ۷۷ آثار بجا مانده پس از ویران کردن مسجد مانند سنگ و چوب و آهن؛ و وسائل آن مانند لوازم روشنایی، گرمایشی و سرمایشی، اگر وقف بر مسجد باشد، واجب است که صرف مسجد دیگری شود، و اگر این کار ممکن نباشد، در مصالح عمومی مصرف گردد، و اگر نتوان جز با فروششان از آنها استفاده کرد، باید متولّی یا آن که مانند او حق تصرف دارد آنها را بفروشد و صرف مسجد دیگری بکند.

در صورتی که آثار بجا مانده مسجد، ملک آن باشد، مثل آنکه از منافع عین وقف شده بر مسجد خریداری شده باشد، واجب نیست که خود این آثار صرف مسجد دیگری شود، بلکه جایز است که متولّی یا آن که مانند او حق تصرف دارد در صورت صلاحدید آنها را بفروشد و بهای آنها را صرف مسجد دیگری کند.

حکم تفصیلی که گذشت درباره آثار بجا مانده اوقاف عام مانند مدارس و حسینیه ها که در راهها قرار می گیرند نیز جاری است.

مسأله ۷۸ حکم قبرستانهای مسلمانان که در راهها قرار می گیرد و از املاک شخصی یا اوقاف عام است، از آنچه گذشت، روشن می گردد. این مسأله در صورتی است که رفت و آمد در زمین قبرستان موجب هتک حرمت اموات مسلمان نشود و گرنه رفت و آمد در آن جایز نیست. لیکن اگر قبرستان ملک شخصی یا وقف نباشد، هر گونه تصرّف در آن در

صورتی که هتک حرمت نباشد، اشکالی ندارد.

از این مسأله حکم قسمتهای باقیمانده از قبرستان که جزء راه نشده است نیز روشن می شود، که در فرض اول (املاک شخصی) تصرف در آنها و فروش آنها جز با اجازه مالکش جایز نیست؛ و در فرض دوم (اوقاف عام) جز با اجازه متولی یا آنکه مانند او حق تصرف دارد جایز نیست و بهای آن باید صرف در دیگر قبرستانهای مسلمانان بشود و به احتیاط واجب آنچه نزدیکتر است مقدم است؛ و در فرض سوم تصرف در آن بدون نیاز به اجازه کسی، جایز است. در صورتی که این کار موجب تصرف در ملک دیگران مانند آثار قبرهای ویران شده نشود.

۲۳ مسائلی در باره نماز و روزه

مسأله ۱۷۹ اگر شخص روزه دار پس از غروب بی آنکه در شهر خود افطار کند، با هواپیما به سمت مغرب مسافرت کند و به جایی برسد که هنوز خورشید غروب نکرده است، واجب نیست تا غروب امساک کند، گرچه احتیاط مستحب امساک است.

مسأله ۱۸۰ اگر مکلف در شهر خود نماز صبح را بخواند و سپس به سمت غرب مسافرت کند و به جایی برسد که هنوز فجر ندیده است و بماند تا فجر بدمد، یا آنکه نماز ظهر را در شهر خود بخواند و سپس مسافرت کند و به شهری برسد که هنوز ظهر نشده است و بماند تا وقت داخل شود، یا آنکه نماز مغرب را در شهر خود بخواند سپس مسافرت کند و به شهری برسد که هنوز خورشید غروب نکرده است و بماند تا غروب کند در همه این فرضها اعاده نماز واجب نیست گرچه احتیاط مستحب اعاده است.

مسأله ۱۸۱ اگر شخصی نماز نخواند تا وقت آن گذشته و با هواپیما به جایی رفت که هنوز وقت باقی بود به احتیاط واجب باید نماز را به قصد ما فی الذمه یعنی بدون قصد ادا و قضا انجام دهد.

مسأله ۱۸۲ اگر مکلف با هواپیما سفر کند و بخواهد در آن نماز بخواند، در صورتی که بتواند به هنگام نماز رو به قبله بودن و استقرار داشتن و دیگر شرایط را رعایت کند، نمازش صحیح است و گرنه در صورتی که وقت داشته باشد و بتواند پس از خروج از هواپیما نماز واجد شرایط را بجای آورد، بنا بر احتیاط نمازش در هواپیما صحیح نیست. لیکن اگر وقت تنگ باشد، واجب است نماز را درون هواپیما بجای آورد و در آن صورت اگر جهت قبله را بداند، باید بدان جهت نماز بخواند و نمازش بدون رعایت قبله جز در حال ضرورت صحیح نیست، و در این حال باید هر گاه هواپیما از سمت قبله منحرف شد، بدان سو رو کند و در هنگام انحراف از قبله، از قراءت و ذکر دست بکشد، و اگر نتواند به عین قبله توجه کند، باید به سمتی توجه کند که قبله بین دست راست و چپ او باشد؛ و اگر جهت قبله را نداند، باید بکوشد آن را مشخص کند و طبق ظن خود

عمل نماید، و اگر نتواند ظن بدست آورد کافی است نماز را به هر جهتی که احتمال می دهد قبله در آن باشد، بجای آورد. گرچه احوط آن است که نماز را به چهار جهت بجای آورد. این در جایی است که بتواند با شناخت قبله رو به قبله باشد و اگر جز در تکبیره الاحرام نتواند، بدان اکتفا کند و اگر اصلاً نتواند، شرط استقبال ساقط می شود.

و جایز است انسان قبل از وقت نماز اختیاراً با هواپیما مسافرت کند هر چند بداند در هواپیما ناچار به نماز فاقد شرط استقبال و استقرار خواهد شد.

مسئله ۸۳ اگر شخص سوار هواپیمایی شود که سرعت آن برابر سرعت حرکت زمین باشد و از شرق به غرب حرکت کند و مدتی به گرد زمین بچرخد، احتیاط واجب آن است که در هر بیست و چهار ساعت، نمازهای پنجگانه را به نیت قربت مطلق بجای آورد. لیکن روزه را باید قضا کند.

و اگر سرعت هواپیما دو برابر سرعت حرکت زمین باشد، طبیعتاً هر دوازده ساعت یک بار به گرد زمین خواهد چرخید، و در بیست و چهار ساعت دوبار فجر و زوال و غروب خواهد داشت. و احتیاط واجب آن است که با هر فجر نماز صبح و پس از هر زوال نمازهای ظهر و عصر و پس از هر غروب، نمازهای مغرب و عشا را بجای آورد.

و اگر با سرعت بالایی به گرد زمین بچرخد و مثلاً هر سه ساعت یا کمتر یک بار زمین را دور بزند، به هنگام هر فجر و زوال و غروب، نماز واجب نیست و احتیاط واجب آن است که در هر بیست و چهار ساعت، به نیت قربت مطلق، نمازهای پنجگانه را بجای آورد، با این ملاحظه که نماز صبح را میان طلوع فجر و آفتاب و نمازهای ظهر و عصر را میان زوال و غروب و نمازهای مغرب و عشا را میان غروب و نیمه شب بجای آورد.

از این مسئله، روشن می شود که اگر سرعت آن برابر سرعت حرکت زمین است و از مغرب به مشرق می رود باید نمازهای پنجگانه را در اوقات خود بجای آورد. و همچنین اگر سرعت آن کمتر از سرعت حرکت زمین باشد، اما اگر سرعت آن بسیار بیشتر از سرعت حرکت زمین باشد، به صورتی که مثلاً هر سه ساعت یا کمتر یک بار زمین را دور بزند، حکم مسئله از آنچه گذشت، روشن می شود.

مسئله ۸۴ اگر آن که وظیفه اش روزه گرفتن در سفر است، پس از طلوع فجر در شهر خود، با نیت روزه، از طریق هوایی سفر کند و به شهری برسد که هنوز فجر طلوع نکرده است، می تواند بخورد و بیاشامد و ..

مسئله ۸۵ اگر کسی در ماه رمضان پس از زوال خورشید، از شهر خود سفر کند و به شهری برسد که در آن هنوز وقت زوال نشده است، به احتیاط واجب باید امساک کند و روزه خود را به پایان برساند.

مسئله ۸۶ اگر کسی که وظیفه اش روزه گرفتن در سفر است، از شهر خودش که هلال رمضان در آن دیده شده به شهری سفر کند که به دلیل اختلاف افق آن هنوز هلال در آن دیده نشده است، روزه آن روز بر او واجب نیست؛ و اگر در شهری

که هلال ماه شوال در آن دیده شد عید

کند و سپس به شهری سفر کند که به دلیل اختلاف افق آن، هنوز هلال در آن دیده نشده است، به احتیاط واجب باید بقیه آن روز را امساک کند و قضای آن را نیز بجای آورد.

مسأله ۸۷ اگر مکلف در جایی باشد که روز آن شش ماه، و شب آن شش ماه باشد، در مورد نماز به احتیاط واجب باید ملاحظه نزدیکترین مکانی کند که هر بیست و چهار ساعت یک شبانه روز دارد، و به نیت قربت مطلق نمازهای پنجگانه را طبق اوقات آنجا بجای آورد. در مورد روزه نیز واجب است که در ماه رمضان به شهری برود که بتواند در آن روزه بگیرد یا بعد از آن برود و قضا کند؛ و اگر نمی تواند، به جای روزه باید فدیة بدهد.

لیکن اگر در شهری باشد که در هر بیست و چهار ساعت شبانه روزی دارد گرچه روزش بیست و سه ساعت و شبش یک ساعت و یا بر عکس باشد حکم نماز تابع اوقات خاص آن است.

اما نسبت به روزه در صورت تمکن بر او واجب است روزه ماه رمضان را بگیرد و در صورت عدم تمکن از او ساقط می شود، و اگر بتواند قضای آن را بجای آورد، بر او قضای آن واجب است و گرنه بر او فدیة لازم است.

۲۴ بلیطهای بخت آزمایی

بلیطهای بخت آزمایی، بر گه هایی است که برخی شرکتها آنها را به مبلغ معینی می فروشند و متعهد می شوند که میان خریداران این بر گه ها قرعه کشی کنند و قرعه به نام هر کس در آمد، به او مبلغی به عنوان جایزه بدهند. این کار ممکن است به چند وجه صورت بگیرد:

یک: اینکه پول را در قبال بر گه ها بدهد به احتمال برنده شدن در قرعه کشی و بدست آوردن جایزه. در این صورت، معامله بی شک حرام و باطل است، و اگر کسی این عمل حرام را مرتکب شود و در قرعه کشی برنده گردد، در صورتی که شرکت قرعه کشی کننده دولتی باشد، مبلغی که به عنوان جایزه می گیرد مجهول المالک است و جواز تصرف در آن مشروط به رجوع به حاکم شرع است؛ و اگر آن شرکت خصوصی باشد، در صورتی تصرف در آن مال جایز است که بداند صاحبانش راضی به تصرف او هستند حتی اگر بدانند او مالک نیست.

دو: مقصود از دادن پول کمک مالی و مشارکت در برنامه ای خیریه مانند ساختن مدرسه یا پل باشد، نه بدست آوردن سود و جایزه، در این صورت اشکالی ندارد. و در این فرض اگر قرعه به نام کسی اصابت کرد، اگر شرکت دولتی باشد گرفتن جایزه بنا بر احتیاط با اجازه حاکم شرع و تصرف در آن با مراجعه به او اشکالی ندارد؛ و اگر دولتی نباشد تصرف در جایزه نیازی به اجازه حاکم شرع و مراجعه به او ندارد.

سه: مقصود از دادن پول، قرض دادن به شرکت باشد، به این صورت که خریدار مبلغی را مثلاً برای شش ماه به شرکت قرض می دهد و آن شرکت موظف است علاوه بر بازپرداخت مبلغ مذکور، با انجام قرعه کشی، مبلغی را به عنوان جایزه اگر قرعه

به نامش اصابت کرد بپردازد. این معامله حرام است ، زیرا از نوع قرض ربوی به شمار می رود.

ملحقات رساله آیت الله (بهجت)

دیه

مسأله قتل بر سه قسم واقع می شود:

۱ - قتل عمدی ؛ که شخصی به قصد کشتن ، کسی را به ناحق به قتل می رساند.

۲ - قتل شبه عمد؛ که شخصی به قصد دیگری غیر از کشتن ، مثل ادب کردن یا کتک زدن (با وسیله ای که غالباً کشنده نیست ، مثل عصا) صدمه ای به کسی می زند که موجب قتل او می شود.

۳ - قتل خطایی ؛ که شخصی بدون قصد کشتن و بدون این که بخواهد به مقتول آسیبی برساند کاری کند که او کشته شود، مثلاً به حیوانی سنگ پرتاب کند اتفاقاً موجب قتل کسی شود.

مسأله اگر طفل یا دیوانه ، کسی را بکشد، اگر چه عمدی باشد، ملحق به قتل خطایی است . و اگر شخص دیگری را به تصور این که مستحق کشته شدن است ، مثل کفر و قصاص ، بکشد و بعداً معلوم شود که استحقاق کشته شدن را نداشته ، این قتل ملحق به شبه عمد است .

مسأله اگر کسی عمداً و به ناحق دیگری را بکشد، ولی «مقتول می تواند قاتل را عفو کند یا بکشد، یا به مقداری که در مسأله بعد گفته می شود از او دیه بگیرد، اما اگر از روی خطا بکشد، ولی «مقتول حق ندارد او را بکشد، اما می تواند دیه بگیرد.

مسأله اگر قتل عمدی واقع شود دیه ای که قاتل باید بدهد یکی از شش چیز است :

۱ - صد شتر که داخل سال ششم شده باشند، و افضل و احوط این است که شترها نر باشند، گرچه بنا بر اظهر این شرط لازم نیست .

۲ - دویست گاو.

۳ - هزار گوسفند.

۴ - دویست حله ، و هر حله دو پارچه ردا و ازار است ، و احتیاط در این است که از بُردهای یمنی باشد، که در یمن می بافند.

۵ - هزار مثقال شرعی طلای سکه دار که هر مثقال آن ۱۸ نخود است و بنا بر اظهر نمی تواند طلای غیر سکه دار بدهد.

۶ - ده هزار درهم ، که هر ده درهمی در زمان تشریح این قانون در اسلام به قیمت یک دینار که ۱۸ نخود طلای سکه دار است بوده . و اختیار تعیین هر کدام از این شش چیز

به دست قاتل است .

مسأله ديه قتل شبه عمد و قتل خطا هر يك صد شتر است ولي سن شترها در هر کدام مختلف است كه توضيح آن در كتاب های مفصل داده شده است .

مسأله ديه چند چيز مثل ديه قتل است كه مقدار آن در مسأله قبل گفته شد:

۱- اگر دو چشم کسی را کور کند، یا چهار پلك چشم او را از بين ببرد؛ و اگر يك چشم او را کور کند، باید نصف ديه قتل را بدهد.

۲- اگر دو گوش کسی را ببرد، یا کاری کند كه هر دو گوش او كر شود؛ و اگر يك گوش او را ببرد یا كر کند، باید نصف ديه قتل را بدهد؛ و اگر نرمه گوش او را ببرد باید ثلث ديه قتل را بدهد.

۳- اگر تمام بينی یا نرمه بينی کسی را ببرد.

۴- زبان کسی را از بيخ ببرد، در صورتی كه شخص لال نباشد.

۵- تمام دندانهای کسی را از بين ببرد. و ديه هر کدام از دوازه دندان جلو دهان كه شش عدد بالا و شش عدد پایین می باشد، پنجاه مثقال شرعی طلا است و هر مثقال شرعی ۱۸ نخود است ، و اگر یکی از شانزده دندان عقب را كه هشت عدد آنها بالا و هشت عدد پایین است از بين برد، باید ۲۵ مثقال شرعی طلا بدهد.

۶- اگر هر دو دست کسی را از مچ جدا کند، و اما اگر يك دست را از مچ جدا کند، باید نصف ديه قتل را بدهد ۷- اگر ده انگشت کسی را ببرد. و ديه هر انگشت ، ده يك ۱۱۰ ديه قتل است .

۸- اگر پشت کسی را طوری بشکند كه ديگر درست نشود و یا خمیده بماند.

۹ اگر هر دو پستان زنی را ببرد، و اما اگر یکی از آنها را ببرد، باید نصف ديه قتل را بدهد.

۱۰ اگر هر دو پای کسی را تا مفصل یا بالاتر، یا همه ده انگشت پا را قطع کند؛ و ديه هر انگشت ، ده يك (۱۱۰) ديه قتل است .

۱۱ اگر بيضه های مردی را از بين ببرد و یا آلت مردی کسی را از ختنه گاه یا بیشتر قطع کند، و برای حكم ديه زنها در اين مورد باید به کتابهای مفصل مراجعه شود.

۱۲ اگر طوری به کسی آسیب برساند كه عقل او از بين برود.

۱۳ اگر به کسی صدمه ای بزند که دیگر بوها را احساس نکند.

۱۴ اگر تمام موی سر و یا موی ریش کسی را از بین ببرد، به طوری که دیگر نروید، و اگر موی ریش بعداً بروید، بنا بر أظهر و أحوط، یک سوم دیه باید داده شود، و اگر موی سر بروید باید تفاوت قیمت کسی که بنده است و چنین نقصی پیدا کرده داده شود.

۱۵ شکسته یا کوبیده شدن تمام گردن، به طوری که نتواند آن را به طرف دیگر برگرداند.

۱۶ کندن و یا قطع کردن تمام دو استخوان فک به طوری که همراه دندانها نباشد

(مانند کودک یا پیر که دندان ندارند) و گر نه برای از بین رفتن دندانها ديه جداگانه لازم است .

۱۷ از بين بردن يا قطع نخاع ، اگر چه صاحبش بعداً زندگى کند.

۱۸ افضا کردن زن به طوری که دیگر سالم نشود، البته اگر شوهر او بعد از تمام شدن نه سال زن به وسیله نزدیکی کردن موجب این کار بشود ديه بر او لازم نیست .

۱۹ اگر دو قسمت برجسته پشت (الیتین) کسی را از بين ببرند.

۲۰ اگر هر دو لب کسی را ببرند.

۲۱ اگر کاری کنند که شخص دید چشمش از بين برود و یا صدایش بیرون نیاید و صوت او از بين برود و یا مبتلا به بیماری ریزش بول شده و نتواند جلو ادرار خود را بگیرد که در هر یک از این موارد ديه کامل است . و بعضی موارد دیگر نیز موجب ديه کامل می شود که به کتابهای مفصل مراجعه شود.

مسأله اگر انسان کسی را عمدتاً و به ناحق بکشد، در صورت عفو و یا گرفتن ديه علاوه بر توبه ، به عنوان كفاره باید دو ماه روزه بگیرد و شصت فقیر را سیر کند و یک بنده آزاد نماید، ولی اگر اشتبهاً بکشد، باید ديه او را بدهند (یعنی ديه بر عاقله است) و یک بنده آزاد کند و اگر نتواند بنده آزاد کند دو ماه روزه بگیرد و اگر این را هم نتواند، شصت فقیر را سیر کند.

مسأله کسی که سوار حیوان است ، اگر کاری کند که آن حیوان مضطرب شده به کسی آسیب برساند، ضامن است ، و نیز اگر دیگری کاری کند که حیوان به سوار خود یا به کس دیگر صدمه بزند، ضامن می باشد.

مسأله اگر انسان کاری کند که زن حامله سقط کند، چنانچه چیزی که سقط شده نطفه باشد، ديه اش بیست مثقال شرعی طلا است ، که هر مثقال آن هجده نخود می باشد، و اگر علقه ، یعنی خون بسته باشد، چهل مثقال ، و اگر مُضغَه ، یعنی پاره گوشت باشد، شصت مثقال ، و اگر دارای استخوان شده باشد، هشتاد مثقال ، و اگر گوشت آورده ولی هنوز روح در او دمیده نشده ، صد مثقال است ، اگر چه افضل و أحوط در این صورت ديه کامل است ، و اگر روح در او دمیده شده ، چنانچه پسر باشد، ديه او هزار مثقال و اگر دختر باشد، ديه او پانصد مثقال شرعی است .

مسأله اگر زن حامله کاری کند که بچه اش سقط شود، باید ديه آن را به تفصیلی که در مسأله قبل گفته شد، به وارث بچه بدهد و به خود زن چیزی از آن نمی رسد.

مسأله اگر کسی زن حامله را بکشد، باید ديه زن و بچه ، هر دو را بدهد.

مسأله اگر پوست سر یا صورت مردی را پاره کند و خون خارج نشود باید یک شتر به او بدهد. و اگر به گوشت برسد و

قدری از آن را هم ببرد، باید بنا بر اظهر دو شتر بدهد، و اگر خیلی از گوشت را پاره کند، باید سه شتر بدهد. و اگر به پرده نازک استخوان برسد، چهار شتر، و اگر استخوان نمایان شود، پنج شتر، و اگر استخوان بشکند، ده شتر، و اگر بعضی از ریزه های استخوان از جای خود بیرون آید، پانزده شتر، و اگر به مغز برسد

باید یک سوم دیه کامل را بدهد.

مسئله اگر به صورت کسی سیلی یا چیز دیگر بزند به طوری که صورت او سرخ شود، باید یک مثقال و نیم شرعی طلا، که هر مثقال آن هجده نخود است بدهد، و اگر کبود شود، سه مثقال، و اگر سیاه شود، بنا بر أظهر باید شش مثقال شرعی طلا بدهد، ولی اگر جای دیگر بدن کسی را بوسیله زدن، سرخ یا کبود یا سیاه کند، باید نصف آنچه را که گفته شد بدهد.

مسئله اگر به حیوان حلال گوشت کسی زخم بزند، یا چیزی از بدن آن را ببرد، باید تفاوت قیمت سالم و معیوب آن را به صاحبش بدهد.

مسئله اگر انسان سگ شکاری کسی را بکشد، بنا بر أحوط باید بر چهل دینار که هر دینار هجده نخود طلای سکه دار است توافق نمایند، و اگر سگی که خانه را حفاظت می کند، یا سگ گله کسی را تلف نماید، بنا بر احتیاط باید بیست درهم و یا یک گوسفند بدهد، و اگر سگی که باغ را حفاظت می کند بکشد، باید بیست درهم و یا قیمت فعلی آن را بدهد.

احکام بانکها

مسئله وام گرفتن از بانک در صورتی که در آن شرط سود شده باشد، جایز نیست و ربا و حرام است.

مسئله کسی که می خواهد از بانک وام بگیرد می تواند کالا و جنسی را از بانک و یا وکیل او به نسبت معینی، مثلاً ده درصد و یا بیست درصد از قیمت بازار گرانتر بخرد به شرط این که بانک مبلغ مورد تقاضای او را تا مدت معینی به او قرض دهد.

مسئله اگر کسی بخواهد به بانک وام دهد در صورتی که بانک، کالا و جنسی را بیشتر از قیمت بازار از او بخرد به شرط این که او مبلغ مورد نظر را به بانک قرض دهد، یا اینکه بانک کالا و جنسی را به کمتر از قیمت بازار به او بفروشد به شرط این که مبلغی را تا مدت معینی به بانک قرض دهد، صحیح است و با این کار می توان از ربا دور شد.

مسئله فروختن مبلغی به ضمیمه چیزی، به مبلغ بیشتری تا مدت معینی، مانند این که صد تومان را به ضمیمه یک قوطی کبریت و یا یک عدد استکان مثلاً، به صد و ده تومان به مدت دو یا سه ماه یا بیشتر بفروشند، جایز نیست و این عمل در واقع همان وام دادن با سود است که به صورت خرید و فروش انجام می شود و حرام است.

مسئله در مسائل قبل گفته شد که حکم قرض دادن به بانک مانند حکم قرض گرفتن از بانک است، و چنانچه در قرارداد وام شرط سود شده باشد ربا و حرام است، و فرق نمی کند که پولی که به بانک داده می شود به صورت «سپرده ثابت» باشد، یعنی صاحب پول بر حسب قرارداد تا مدت معینی نمی تواند از پول خود استفاده کند، یا به نحو «حساب در گردش» باشد، که هر موقع بخواهد می تواند از پول خود استفاده کند، و در هر دو صورت حرام است.

مسئله کسی که پول به بانک می دهد چنانچه شرط سود نشده باشد و صاحب پول به این قصد پول خود را به بانک ندهد که

از آن فایده ای عاید او گردد و اگر بانک سودی هم

به او ندهد خود را طلبکار ندانسته و مطالبه نکند در این صورت گذاشتن پول نزد آن بانک جایز است و سود آن هم اشکال ندارد.

مسئله اگر بخواهد در پولی که از بانکها گرفته تصرف کند و با آن معامله نماید، بعد از آن که جایز بودن اصل معامله و گرفتن پول از بانک، از نظر شرعی ثابت شده باشد، در مورد تعیین آن قسمت از پول که مخلوط با غیر شده است باید از مجتهد جامع شرایط اجازه گرفته شود، و اگر در این فرض بانک مبلغی بعنوان اضافه به او بدهد، اشکال ندارد.

مسئله قرض گرفتن از بانکها در صورتی که شرط سود در آن شده باشد جایز نیست و ربا و حرام است، و فرق نمی کند که قرض با وثیقه بوده باشد یا بدون وثیقه، و وثیقه سند ملکی باشد یا اسناد اعتباری مانند سفته و غیره.

مسئله چنانچه پول را به عنوان مجهول المالک و با اجازه حاکم شرع یا وکیل او از بانکها گرفته باشد، نه به عنوان قرض، یعنی قصد و تصمیم پول دهنده و پول گیرنده متفاوت باشد، قرض گرفتن جایز است و اشکال ندارد. و این که می داند بانک اصل پول و سود آن را به طور حتمی از او خواهد گرفت در جواز تصرف در آن پول اشکالی ایجاد نمی کند، و اگر نتواند از دادن آن خودداری کند، پرداخت آن نیز جایز است.

مسئله سپردن پول به بانک به قصد زیاد شدن آن و گرفتن سود و فایده بر آن پول جایز نیست، [و] ربا و حرام است، ولی برای جلوگیری از گرفتار شدن به ربا و حرام، می تواند در تصمیم و نیت خود شرط گرفتن سود را نکند و بنای کار خود را بر این بگذارد که اگر بانک سود ندهد، خود را طلبکار نمی داند و مطالبه نخواهد کرد، در این صورت اگر بانک فایده ای به او داد می تواند با اجازه حاکم شرع یا وکیل او، آن فایده را به عنوان مجهول المالک بگیرد و در آن تصرف کند و اگر بداند که در صورت نگرفتن سود از بانک، کارمند بانک سود را به مصرف شخصی خود خواهد رسانید، می تواند سود را به قصد این که پول مجهول المالک است، و باید شرعاً به مصارف خاصی برسد، از بانک مطالبه کرده و به آن مصارف برساند.

مسئله حکم بانکهایی که به صورت شرکت با دولت سرمایه گذاری شده است، از دو مسئله ای که قبلاً گفته شد معلوم می گردد چون پول موجود در این بانکها مخلوط با مجهول المالک است و حکم بانکهای دولتی را دارد.

مسئله گرفتن پول از بانکهای غیر اسلامی مانند بانکهای کشورهای کفر، چه دولتی باشد و چه شخصی جایز است، ولی نه به عنوان قرض؛ و تصرف در آن احتیاج به اجازه حاکم شرع و یا وکیل او ندارد، مگر آنکه مال مسلمانی در بانک کفار باشد که باید نسبت به سهم آن مسلمان به وظیفه مخصوصی که در مورد بانکهای کشورهای اسلامی گفته شد عمل نماید.

اعتبارات بانکی

اشاره

قبل از بیان مسائل، بخشی از آنچه به عنوان اعتبارات بانکی و مقررات صادرات و واردات معمول و متعارف است بیان می

واردات کالا

کسی که بخواهد جنس و کالاهای اجنبی را از کشورهای خارجی وارد کند باید بنا بر مقررات بین المللی در نزد یکی از بانکهای کشور وارد کننده کالا گشایش اعتبار کند و بانکی که در نزد او گشایش اعتبار شده متعهد می شود که پس از انجام گرفتن مقدمات معامله بین طرفین فروشنده و خریدار، چه از طریق مکاتبه یا از طریق نمایندگی فروشنده در کشور خریدار به موجب فاکتور صادر شده از طرف فروشنده با تمام مشخصات و اوصاف کالای مورد معامله از جهت کیفیت و کمیت، مبلغ مورد اتفاق طرفین را به وسیله بانک کشور فروشنده به فروشنده پردازد، و با این اقدام ده درصد یا بیست درصد کل بهای مورد سفارش را از سفارش دهنده دریافت می کند تا تمامیت معامله را از طرف خریدار به فروشنده اعلام تا اسناد حمل را جهت دریافت بهای کالا به بانک تحویل دهد و با تحویل گرفتن اسناد حمل کالا بر طبق مشخصات مذکور در موقع گشایش اعتبار، تمام مبلغ را به فروشنده می پردازد.

صادرات کالا

کسی که بخواهد جنس و کالایی را به خارج از کشور صادر کند باید طبق مقررات، اعتباری در بانک گشایش شود تا بانک طبق تعهد خود نسبت به پرداخت قیمت کالا و دریافت اسناد بر حسب مقررات جاری اقدام نماید و در نتیجه عمل بانک در هر دو مورد صادرات و واردات یک چیز است و در واقع فرقی با هم ندارد و بر اساس تعهد پرداخت مبلغ کالای مورد معامله و گرفتن اسناد حمل و تحویل آن به سفارش دهنده انجام می گیرد.

یک نوع دیگر از اعتبار بانکی آن است که فروشنده کالا و یا نماینده او صورت و قائمه کالا را با ذکر تمام مشخصات آن از لحاظ کمی و کیفی بدون این که قبلاً مذاکره و معامله ای با طرف مقابل یعنی خریدار انجام داده باشد به بانک می فرستد و به بانک وکالت می دهد که اسناد را به طرف مقابل که خریدار باشد عرضه کند. اگر خریدار به قیمت عرضه شده قبول کرد، تقاضای گشایش اعتبار می کند و آن موقع بانک بر حسب مقررات خود با دریافت ده درصد یا بیست درصد مثلاً از مبلغ قیمت کالا قرارداد انجام معامله را با خریدار می بندد و تعهد می کند که تمام مبلغ را به فروشنده پرداخت نماید و اسناد حمل آن را گرفته و به خریدار تسلیم نماید.

مسأله مجموع کارهایی که در مورد گشایش اعتبارات بانکی در قسمت بالا گفته شد در صورتی که کشور صادر کننده و وارد کننده دولتی داشته باشد و آن را به منزله یک نفر مالک شخصی فرض کنیم و بانک به منزله وکیل آن شخص باشد، بدین معنی که در اجرای معاملات خاص، بانک به عنوان وکیل دولت مشغول این عملیات می شود و کارهایی که وکیل می تواند انجام دهد به عهده می گیرد، در صورتی که حلال بودن پولهای بانک معلوم باشد و معاملات و عملیاتی که بانک انجام می دهد از تمام جهات

حلال و جایز باشد گشایش اعتباراتی که گفته شد بی اشکال است .

مسأله جایز است بانک برای انجام عمل گشایش اعتبار و تعهدات مربوطه ، مبلغی از سفارش دهنده و خریدار به عنوان کارمزد دریافت کند و این عمل بانک را می توان از نظر شرعی ، نوعی عقد جعاله دانست ، یعنی سفارش دهنده با بانک قرار می گذارد که اگر بانک عمل گشایش اعتبار را برای او انجام دهد، مبلغی را بعنوان کارمزد به بانک بپردازد، و بانک پس از انجام عمل گشایش اعتبار، حق دارد که آن مبلغ را از او دریافت کند.

مسأله اگر بانک بر حسب تقاضای سفارش دهنده مبلغ کالای مورد سفارش را تا مدت معینی مطالبه نکند و بابت آن مبلغی از سفارش دهنده بگیرد، خالی از اشکال نیست .

مسائل متفرقه

(۱) رقصیدن زن در مجالس زنان ، و یا مرد در مجالس مردان اشکال دارد و احتیاط واجب در ترک است .

(۲) دیدن نامحرم از طریق تلویزیون و شنیدن صدای آنها، که مقرون به فساد و ریه است اشکال دارد و بعضی اقسام آن حرام یقینی است .

(۳) سن بلوغ دختر تمام شدن نه سال قمری است ، ولی تکالیفی که قدرت بر انجام آن نداشته باشد، مثل روزه ، از جهت عدم قدرت ساقط است ، ولی بعداً باید قضا نماید. ولی اگر می تواند در همان رمضان بطور منفصل انجام دهد باید انجام دهد.

(۴) تراشیدن و ازاله موی صورت جایز نیست ، چه تمام ریش یا قسمتی از آن باشد، و تراشیدن زیر گلو و روی گونه ها در حد اصلاح مانعی ندارد، و ماشین کردنی که مثل تراشیدن باشد باید ترک شود.

(۵) عطرهايي مثل ادوکلن ، که مقداری الکل دارد، در صورتی که علم به نجاست آن نداشته باشد در غیر موارد اضطرار مقتضای احتیاط اجتناب است و اگر داشتن الکل مشکوک باشد استعمال آن مانعی ندارد.

(۶) در مواردی که برای کم کردن اجاره منزل ، پرداخت قرض شرط می شود، اگر بدون این پول نیاز مسکن او تأمین نمی شود، این قرض خمس ندارد حتی اگر چند سال در دست صاحب منزل باقی بماند.

(۷) استفاده کردن زن از قرص برای جلوگیری از عادت ماهانه ، برای اینکه بتواند در ماه رمضان روزه بگیرد چنانچه ضرر مرض آور داشته باشد جایز نیست .

(۸) قضای نماز و روزه پدر، به عهده پسر بزرگتر است . و بنا بر احتیاط واجب قضای نماز و روزه مادر هم بر اوست .

(۹) بازی کردن با آلات قمار، از قبیل نرد و پاسور و شطرنج ، با برد و باخت حرام قطعی است ، و بدون برد و باخت احتیاط

در ترک آن است و در شطرنج احتیاط اشد است .

(۱۰) مالیاتی که مردم به دولت پرداخت می نمایند بابت خمس حساب نمی شود و

اگر در بین سال داده شود در حکم مخارج سال است .

(۱۱) جلوگیری کردن زن از بارداری قبل از انعقاد نطفه اشکال ندارد و عمل جراحی برای آن ، اگر ضرورت لازم عقلایی داشته باشد و با رضایت شوهر انجام شود، مانعی ندارد به شرط آن که از لمس و نظر حرام اجتناب شود ولی عقیم کردن جایز نیست .

(۱۲) اگر زنی علم پیدا کرد که شوهرش مرده است و شوهر کرد و بعداً شوهر اولش پیدا شد، آن زن زوجه شوهر اول است و نسبت به دومی شبهه است و باید عدّه وطی به شبهه نگه دارد.

(۱۳) کار کردن برای کسی که مالش مخلوط به حرام است ، و دستمزد گرفتن از او، در صورتی که شخص یقین ندارد که در مال مورد ابتلای او، حرام وجود دارد، مانعی ندارد و حلال است .

(۱۴) در موردی که به تشخیص دکتر حمل برای مادر ضرر دارد و ادامه حمل ممکن است منجر به مرگ مادر شود، چنانچه اشکالی در تشخیص دکتر نباشد و تحقیق کامل هم در این جهت شده باشد، سقط جنین قبل از دمیده شدن روح مانعی ندارد.

(۱۵) خون اگر عرفاً دارای مالیت باشد و منافع حلالی داشته باشد که در معامله مورد قصد قرار می گیرد، فروش آن اشکال ندارد.

(۱۶) رشوه دادن و رشوه گرفتن حرام است و در آن فرقی نیست که از مسلمان بگیرد یا از غیر مسلمانی که مالش محترم باشد، و اگر رشوه بگیرند مالک آن نمی شوند و سود حاصله از آن نیز، مال مالک است .

(۱۷) اگر پدر، خانه و زمین و امثال آن را به فرزند خود ببخشد و در زمان حیاتش تحویل او داده باشد، آن مال ملک فرزند شده و پدر بعد از آن حق رجوع نداشته و ورثه هم بعد از فوت پدر در آن حقی ندارند.

(۱۸) زن باید برای بیرون رفتن از منزل از شوهر خود اجازه بگیرد و یا علم به رضایت او داشته باشد، مگر در واجبات شرعی ؛ و چنانچه در ضمن عقد شرط کرده باشد که زن برای شغلش مثلاً بتواند به خارج از منزل برود، و یا عقد مبتنی بر این شرط واقع شده باشد، این شرط نافذ است .

(۱۹) منتجس نجس کننده است ، هر چند واسطه متعدد باشد.

(۲۰) استعمال آلات مختص به لهُو در غیر لهُو بنا بر احتیاط واجب جایز نیست ، و استعمال آنها در لهُو مطلقاً حرام است ، و موسیقی مطرب استماع آن هم حرام است ، و میزان در مطرب بودن اطراب شأنی است نه فعلی ، و تشخیص آن با خود مکلف است .

(۲۱) فروش اشیاء و لوازم مسجد که در عرف زمان ، استعمال آن معمول نیست ، مانند سینی های مسی یا پارچ های بزرگ ، و تبدیل آن به اشیاء و لوازم مورد احتیاج ، زیر نظر متولی شرعی مانعی ندارد.

(۲۲) پول گذاشتن در بانک به عنوان قرض الحسنه اشکالی ندارد و همچنین جایزه ای که بانک در مقابل آن به بعضی از مشترکین پرداخت می کند حلال است .

(۲۳) پول و مالی که از شخص متوفی به صورت امانت نزد انسان موجود است ، و در عین حال این متوفی به شخصی که مال نزد اوست و یا به شخص دیگر بدهکاری دارد در صورتی که دانسته شود که ورثه او از پرداخت بدهی متوفی امتناع می ورزند، می توان از آن مال برای ادای دین استفاده نمود و در صورتی که زیادتر بود ما زاد به ورثه برمی گردد.

(۲۴) اگر شخصی بخواهد عضوی از اعضاء بدن خود، مثلاً کلیه را به دیگری بدهد، و یا وصیت کند که بعد از مردن خود، آن عضو در مقابل پول یا مجانی برداشته و به دیگری داده شود، در صورتی که نجات مسلمانی متوقف بر آن عضو باشد، یعنی راه نجات آن مسلمان منحصر در دادن عضو به او باشد، و تهیه آن از غیر مسلمان هم ممکن نباشد، اشکالی ندارد.

(۲۵) قصد اقامت در دو محل نزدیک به هم در صورتی که یک محل حساب نشود و به حد مسافت شرعی هم نرسد صحیح نیست ، مگر اینکه با تعدد محل ، اقامت واحده محسوب شود ولی اگر شخص در یک محل قصد اقامت کند و شبها و قسمت عمده روز را در آن محل که قصد اقامت کرده بماند و برای انجام کاری که در محل دیگر دارد مقداری از روز را به آن محل برود به طوری که به اقامت او در محل اول ضرری نزنند، و سپس به محل اقامت برگردد مانعی ندارد.

(۲۶) زنی که شوهر کرده و از وطن اصلی خود به شهر دیگر می رود، در صورتی که از وطن اصلی خود اعراض نکرده باشد، هر وقت به آنجا می رود نمازش تمام است و روزه را باید بگیرد، و اگر به سبب تبعیت از شوهر یا جهات دیگر اعراض کرده ، در وطن اصلی حکم مسافر را دارد.

(۲۷) در موردی که شوهر به وطن اصلی خود که از آنجا اعراض نکرده ، رفته و همسر وی با او به آن محل می رود، در صورتی که زن قصد اقامت ده روز نداشته باشد نمازش شکسته است ، و میزان قصد خود زن است و لو قصد از جهت تبعیت شوهر باشد.

(۲۸) عکسبرداری ، اگر مستلزم کار حرامی نباشد، مانعی ندارد.

(۲۹) در موردی که شخصی متاعی را فروخته و قیمت را به صورت چک مدت دار گرفته ، فروش این چک به مبلغی کمتر از آن ، در صورتی که در ما به التفاوت معامله شرعی انجام گیرد و در ضمن آن ، شرط قرض یا فروش بقیه به مساوی بشود مانعی ندارد.

(۳۰) دست زدن (کف زدن) در مجالس جشن و سخنرانی جهت تشویق افراد اگر به حد لهنو نرسد مانعی ندارد.

(۳۱) خرید و فروش رادیو و تلویزیون ، که دارای منافع حلال و حرام است ، به قصد منفعت حلال مانعی ندارد؛ و همچنین است استفاده از آن در جهت حلال ، ولی به هیچ وجه نباید از آن استفاده حرام بکنند، و نیز باید در دسترس کسی که استفاده

حرام می کند قرار ندهند.

ملحقات رساله آیت الله (مکارم) شیرازی

مسائل تازه ای که در زمان ما مورد نیاز است (مسائل مستحدثه)

(۱) معاملات بانکی و صندوقهای قرض الحسنه

مسئله ۱ پولهایی را که مردم به عنوان حساب جاری به بانکها می سپارند صورت قرض الحسنه به بانک دارد که هر وقت می توانند آن را بگیرند و اگر سودی در مقابل آن قرار دهند حرام است و قرض هم باطل است و بانک نمی تواند در آن تصرف کند.

مسئله ۲ سپرده های کوتاه مدت و دراز مدت مردم، نزد بانکها و سودی که بانک به آن می دهد در صورتی حلال است که مطابق موازین شرعی و از طریق قراردادها و عقود اسلامی (از قبیل مضاربه و شرکت و امثال آن) باشد و دهنده پول یقین داشته باشد یا احتمال قابل ملاحظه دهد که بانک به عنوان وکالت از طرف مشتری این قراردادها را به صورت شرعی انجام می دهد، اما اگر یقین دارد که این امور جنبه ظاهری و صوری دارد و فقط روی کاغذ است، آن سود حرام است.

مسئله ۳ آنچه اشخاص از بانکها به عنوان قرض الحسنه یا غیر آن می گیرند و اضافه ای می پردازند، در صورتی حلال است که معامله بصورت شرعی انجام گیرد و جنبه ربا نداشته باشد.

مسئله ۴ اگر انسان بداند در بانک پول حلال و حرام هر دو وجود دارد ولی نداند پولی را که از بانک می گیرد از پولهای حرام است یا نه، گرفتن آن اشکالی ندارد، ولی اگر مطمئن باشد از پول حرام است تصرف در آن جایز نیست و حکم مجهول المالک را دارد که باید بنا بر احتیاط واجب به اجازه حاکم شرع از طرف صاحب اصلیش در راه خدا صدقه دهد و در این مسئله فرقی میان بانکهای داخلی و خارجی دولتی و غیر دولتی نیست.

مسئله ۵ گرفتن سود از بانکهای خارجی و غیر مسلمان اشکال ندارد، ولی از بانکهای مسلمان حرام است.

مسئله ۶ حواله های بانکی یا تجاری که به آنها «صرف برات» گفته می شود مانعی ندارد، یعنی بانک یا تاجر پولی را از کسی در محلی می گیرد و حواله می دهد که از بانک یا طرفش در محل دیگر به آن شخص بپردازند و در مقابل این حواله از صاحب پول

چیزی می گیرد، این معامله حلال است، خواه حق حواله را از خود آن پول کم کند، یا جداگانه بگیرد، همچنین اگر بانک یا مؤسسه دیگر، پولی را به شخص دهد و حواله کند که این شخص پول را در محل دیگر به شعبه بانک یا شخص معینی بپردازد و اگر مقداری به عنوان حق زحمت در این حواله بگیرد نیز اشکال ندارد.

مسئله ۷ بانکهای رهنی و غیر آنها اگر قرض بدهند به شرط سود و چیزی را رهن بگیرند، هم قرض باطل و حرام است و هم رهن و بانک حق ندارد مالی را که رهن گذارده اند برای گرفتن حق خود بفروشد و نیز اگر کسی آن را بخرد مالک نمی شود.

مسئله ۸ چیزی را که صندوق های قرض الحسنه به عنوان کارمزد و حق الزحمه در برابر خدماتی که برای نگهداری حساب اقساط و امثال این امور می گیرند اشکال ندارد، ولی احتیاط واجب آن است که این مبلغ متناسب با زحمات و هزینه های بانک باشد نه اینکه همان سود پول را به نام کارمزد بگیرند.

مسئله ۹ بعضی از صندوقهای قرض الحسنه مقداری از سرمایه خود را در کارهای تجاری یا تولیدی به کار می گیرند، تا از درآمد آن، هزینه های صندوق یا سوخت و سوز و امها را تأمین کنند، این کار در صورتی جایز است که صاحبان پول از این جریان با خبر بوده و اجازه داده باشند و درآمد حاصل شده نیز تنها صرف هزینه های بانک شود.

(۲ احکام سفته)

مسئله ۱۰ «سفته» به ورقه ای می گویند که پول نیست بلکه سند بدهکاری است، به همین جهت معامله به خود آن واقع نمی شود. و آن بر دو قسم است ۱ «سفته حقیقی» که شخص بدهکار در مقابل بدهی خود به طلبکار می دهد. ۲ «سفته دوستانه» که شخص به دیگری می دهد بی آنکه در مقابلش بدهکاری داشته باشد و مقصود آن است که این سفته را به شخص سومی بدهد و مقداری از مبلغ آن را کم کرده، پول نقد بگیرد.

مسئله ۱۱ «سفته حقیقی» را اگر کسی با دیگری به مبلغی کمتر معامله کند، مثل این که سفته هزار تومانی را که سه ماه مدت دارد، به نهصد تومان پول نقد معامله نماید و در حقیقت یک هزار تومان اسکناسی را که در ذمه بدهکار، طلب دارد، به نهصد تومان پول نقد می فروشد، این گونه معامله سفته اشکال ندارد (و آن را تنزیل سفته گویند)، ولی معامله روی سفته دوستانه خالی از اشکال نیست، چون بدهی واقعی در آنجا وجود ندارد و راههایی که برای حل مشکل آن ذکر شده، هیچ کدام خالی از اشکال نمی باشد.

مسئله ۱۲ هر کسی امضاء او در سفته باشد حق رجوع به او هست یعنی اگر سفته دهنده بدهکاری خود را به موقع ندهد طلبکار حق دارد طلب خود را از کسانی که امضاء آنها در سفته است بگیرد و در واقع کسانی که سفته را امضاء می کنند ضامن بدهکار می شوند که اگر او نپرداخت آنها بپردازند (این نوع ضمان را «ضم ذمه به ذمه» می گویند و چنانکه در احکام ضمان گفتیم صحیح است).

مسأله ۱۳ معاملات ارزی جایز است ، یعنی می توان اسکناس ایرانی را به لیره سوری یا ریال سعودی یا مارک یا دلار معامله کرد و کم و زیاد در آن اشکالی ندارد، ولی اگر کسی پولی را به دیگری قرض بدهد خواه پول ایرانی باشد یا پول خارجی فقط همان مقدار را می تواند از او بگیرد و زیادتز از آن ربا و حرام است و اگر کسی مقداری پول خارجی ؛ مثلاً یکصد مارک ، به دیگری وام بدهد، بعد ناچار شود در مقابل آن ریال ایرانی تحویل دهد، باید به نرخ بازار متعارف و معمول حساب کند، مگر اینکه طلبکار به کمتر از آن راضی شود.

(۳) معاملات سرقفلی

مسأله ۱۴ سرقفلی عبارت است از حق اولوبیتی که مستأجر بر ملک پیدا می کند در مقابل پولی که به مالک در اول کار می پردازد و مطابق آن شخص مستأجری که سرقفلی پرداخته در اجاره کردن آن ملک ، اولی از دیگران است .

سرقفلی در سابق وجود نداشت و امروز در میان عقلای اهل عرف وجود دارد و با شرایط زیر صحیح است :

مقدار سرقفلی باید معلوم باشد و طرفین با میل و رضایت خود معامله را انجام دهند و بالغ و عاقل و رشید باشند و معنی سرقفلی و لوازم آن را بدانند.

مسأله ۱۵ صاحب ملک می تواند ملک خود را به دیگری اجاره دهد و علاوه بر مال الاجاره از او سرقفلی بگیرد، در این صورت ملکی را که اجاره داده نمی تواند به دیگری اجاره دهد، هر چند مدت اجاره تمام شده باشد، ولی اگر مستأجر اول که سرقفلی پرداخته موافقت کند می تواند به دیگری اجاره دهد، مستأجر اول نیز حق دارد سرقفلی آن ملک را به دیگری واگذار کند، خواه به قیمتی بیشتر یا کمتر باشد.

مسأله ۱۶ هر گاه مدت اجاره ملکی که سرقفلی آن گرفته شده تمام شود مالک موظف است آن را به همان مستأجر یا شخص دیگری که او موافقت کند اجاره دهد و مقدار مال الاجاره به قیمت عادلانه روز با نظر کارشناس مورد اطمینان خواهد بود.

مسأله ۱۷ کسی که ملکی را اجاره کرده و سرقفلی نپرداخته هنگامی که مدت اجاره به سر رسید حق ندارد بدون اذن صاحب ملک در آنجا اقامت کند و اگر آن را تخلیه نکند غاصب و ضامن ملک و ضامن مثل مال الاجاره است ، خواه اجاره اول کوتاه باشد یا طولانی و خواه در مدت اجاره ارزش ملک بالا رفته باشد یا نه و اگر کسی ملک را از چنین شخصی اجاره کند اجاره اش صحیح نیست ، مگر اینکه صاحب ملک رضایت دهد.

مسأله ۱۸ هر گاه کسی ملکی را با دادن سرقفلی به صاحب آن برای مدتی اجاره کند ما دام که وقت اجاره او تمام نشده است می تواند ملک را به دیگری با همان مبلغ اجاره دهد، ولی حق سرقفلی را به هر مقداری که با یکدیگر توافق کنند می تواند بگیرد و موافقت صاحب ملک نیز در انتقال اجاره شرط است ، مگر اینکه از اول ، این حق به مستأجر واگذار شده باشد.

۴ احکام بیمه

مسأله ۱۹ بیمه قراردادی است بین بیمه کننده و شرکت یا شخص بیمه گر و بر این اساس است که در برابر پولی که به آن شرکت یا آن شخص می دهد، خسارتهای وارده بر انسان یا چیزی را جبران کند و این معامله و قرارداد مستقلی است که با شرایطی که در مسائل آینده می آید صحیح است، چه بیمه کالاهای تجارتي باشد، یا ساختمانها و اتومبیل ها و کشتی ها و هواپیماها، یا بیمه کارمندان و کارگران، یا بیمه عمر و مانند آن که در عرف عقلاء معمول است.

مسأله ۲۰ طرفین بیمه، باید بالغ و عاقل باشند و قرارداد بیمه را از روی اراده و اختیار انجام دهند و هیچ کدام سفیه نباشند، علاوه بر این باید تمام خصوصیات را معین کنند، از جمله:

(۱) تعیین مورد بیمه که فلان وسیله نقلیه یا فلان ساختمان و فلان شخص است.

(۲) تعیین دو طرف قرارداد.

(۳) تعیین اقساط و مبلغی را که بیمه کننده باید بپردازد.

(۴) تعیین زمان بیمه که مثلاً از فلان روز تا یک سال است.

(۵) تعیین خطرهایی که موجب خسارت می شود، مانند خطر آتش سوزی یا بمباران یا غرق شدن یا سرقت یا وفات یا بیماری، یا هر گونه خطر دیگر.

(۶) تعیین سقف قیمت چیزی که بیمه شده مثلاً فلان خانه به مبلغ دو میلیون تومان یا کمتر و بیشتر بیمه شده است، یا به قیمت عادلانه روز و مانند آن؛ و به هر حال باید اصول کلی که در بیمه در میان عرف عقلاء رایج است، رعایت شود.

مسأله ۲۱ صیغه عقد بیمه را می توان با هر زبانی اجرا کرد و یا قرارداد بیمه را روی کاغذ آورد و آن را امضاء نمود.

۵ احکام تلقیح (بارور نمودن زن)

مسأله ۲۲ جایز است نطفه مرد را در رحم همسر او با سرنگ یا وسایل دیگر وارد کنند، لکن باید مقدمات آن مشروع و حلال باشد و از مقدمات حرام پرهیز شود.

مسأله ۲۳ هرگاه نطفه مرد را در رحم همسرش وارد کنند (خواه با استفاده از مقدمات حلال باشد یا حرام) فرزندی که از آن متولد می شود حلال زاده است و متعلق به آن مرد و زن می باشد و تمام احکام فرزند را دارد (مانند ارث و نفقه و غیر آن)

مسأله ۲۴ جایز نیست نطفه مرد بیگانه را در رحم زنی وارد کنند، خواه با اجازه آن زن باشد یا نه و خواه شوهر داشته باشد یا

نه و خواه شوهرش اجازه بدهد یا نه . و هرگاه چنین کنند و بچه ای از آن متولد شود، اگر این عمل به طور شبیه انجام شده ،
مثل این که گمان می کرد زن خود اوست و زن نیز گمان می کرد نطفه شوهر اوست و بعد از آن

معلوم شد چنین نبوده است، در این صورت بچه متعلق به آن مرد و زن است و تمام احکام فرزند را دارد، ولی اگر این کار از روی علم و عمد انجام گیرد بچه ای که از آن متولد می شود فرزند آنها حساب نمی شود و احکام ارث و مانند آن را ندارد، اما اگر آن بچه دختر باشد صاحب آن نطفه نمی تواند با او ازدواج کند و اگر پسر باشد با آن مادر نمی تواند ازدواج کند و همچنین در مورد سایر مسائل مربوط به ازدواج.

۶ احکام پیوند اعضاء و تشریح

مسئله ۲۵ پیوند قلب یا کلیه یا اعضاء دیگر جایز است، خواه آن عضو از انسان زنده ای گرفته شده باشد یا از میت و خواه آن میت، میت مسلمان باشد یا غیر مسلمان، ولی در صورتی می توان آن عضو را از بدن «میت مسلمان» قطع کرد و به بدن دیگری پیوند زد که حفظ جان آن مسلمان موقوف بر این پیوند باشد، همچنین اگر حفظ عضو مهمی، مانند چشم، موقوف بر این کار باشد. و در هر صورت، احتیاط آن است که قطع کننده عضو میت مسلمان، دیه قطع عضو را مطابق آنچه در کتابهای فقهی مفصل آمده است، پردازد.

مسئله ۲۶ هرگاه خود میت در حال حیات اجازه داده باشد که اعضای او را برای پیوند در اختیار دیگران بگذارند یا اولیاء میت بعد از وفات او اجازه دهند، حکم دیه و سایر احکام تغییر نمی کند و احتیاط آن است که دیه را در هر حال پردازند.

مسئله ۲۷ قطع عضوی از بدن یک انسان زنده و پیوند آن به انسان دیگر، مانند آنچه در پیوند کلیه معمول است که یک کلیه از دو کلیه یک انسان زنده را برداشته و به کسی که هر دو کلیه اش فاسد شده است پیوند می زنند، در صورتی جایز است که با رضایت صاحب آن باشد و جان او به خطر نیفتد و احتیاط آن است اگر پولی در برابر آن می گیرد، در مقابل اجازه اقدام به گرفتن عضو از او بگیرد، نه خود عضو.

مسئله ۲۸ تزریق خون انسانی به انسان دیگر برای درمان بیماری یا جراحی یا نجات جان او جایز است، خواه خون مسلمان باشد یا کافر، مرد باشد یا زن. و خرید و فروش خون برای این منظور مانعی ندارد.

مسئله ۲۹ هرگاه عضوی از مرده یا زنده جدا کنند و به دیگری پیوند زنند به طوری که جزء بدن انسان دوم شود، در این صورت نجس و میتة نیست و برای نماز هم اشکال ندارد.

مسئله ۳۰ تشریح مرده مسلمان برای مقاصد طبی به چند شرط جایز است:

(۱) مقصود یا گرفتن و تکمیل اطلاعات طبی برای نجات جان مسلمانان بوده باشد و بدون تشریح این مقصود حاصل نشود.

(۲) دسترسی به مرده غیر مسلمان نباشد.

(۳) به مقدار ضرورت و احتیاج قناعت کند و اضافه بر آن جایز نیست. با چنین شرایطی تشریح جایز، بلکه واجب است، اما

در مورد مرده غیر مسلمان این شرایط لازم نیست .

مسئله ۳۱ دست زدن به مرده هایی که مورد تشریح قرار می گیرد در صورتی که مرده مسلمان باشد و آن را غسل داده باشد موجب غسل نمی گردد و در غیر این صورت باید هر بار دست می زنند غسل مس میت کنند و اگر موجب عُسر و حَرَج گردد می توانند بجای غسل تیمم نمایند، ولی اگر تشریح فقط روی استخوانهای بدون گوشت، یا قسمتهای گوشتی جدا شده مانند قلب و عروق و مغز و امثال آن صورت گیرد غسل ندارد و اگر بتوانند از دستکش استفاده کنند در هیچ صورتی غسل ندارد.

مسئله ۳۲ تشریح بدن انسان در آنجا که شرعاً جایز است دیه ای ندارد.

چند مسئله مهم و مورد ابتلا

مسئله ۱ بقای بر تقلید میت جایز است و اگر میت اعلم باشد واجب می باشد (به صورتی که در بحث تقلید اعلم گفته شد).

مسئله ۲ آب مضاف اگر به قدری زیاد باشد که افتادن نجاست در یک سوی آن عرفاً سبب سرایت به سوی دیگر نشود (مانند یک حوض بزرگ از آب مضاف تمام آن با ملاقات نجاست، نجس نمی شود).

مسئله ۳ هرگاه حیوانی به غیر دستور شرعی ذبح شده باشد پاک است، هر چند خوردن گوشت آن حرام می باشد، بنا بر این پوست و چرم حیواناتی که از ممالک غیر اسلامی می آورند در صورتی که بدانیم از حیوانات ذبح شده است، پاک است.

مسئله ۴ بلاد کبیره شهرهایی است که هر محله آن برای خود شهر مستقلی باشد، اما مثل تهران و مانند آن جزء بلاد کبیره نیست و تمام آن از نظر قصد اقامه یا وطن بودن یک محل محسوب می شود.

مسئله ۵ کسانی که می خواهند مدت قابل توجهی در یک محل بمانند مانند طلابی که قصد اقامت چند سال در حوزه علمیه دارند یا مأموران ادارات که مثلاً دو سه سال در یک محل اقامت می کنند و در آنجا مسافر محسوب نمی شوند، اقامتگاه آنها حکم وطن دارد و نمازشان در آنجا تمام است، هر چند قصد ده روز نداشته باشند.

مسئله ۶ کسانی که شغلشان سفر است (مانند راننده بیابانی) یا سفر مقدمه شغل آنهاست (مانند کسانی که در یک شهر اقامت دارند و همه روزه برای تدریس یا کار دیگر به شهرهای مجاور می روند) و مجموع رفت و برگشت آنها هشت فرسخ یا بیشتر است، نمازشان تمام و روزه ماه رمضان بر آنها واجب است.

مسئله ۷ هرگاه چیزی جزء مؤونه سال گردد، مانند خانه و فرش و وسایل دیگر، اگر بعداً آن را بفروشند به قیمت آن خمس تعلق نمی گیرد مخصوصاً اگر بخواهند آن را تبدیل به مثل کنند.

مسئله ۸ سر بریدن حیوانات با وسایل ماشینی در صورتی که شرایط شرعی آن مطابق آنچه در بحث ذبح حیوانات گفته شد انجام شود جایز است و چنان حیوانی پاک

و حلال است .

مسأله ۹ خرید و فروش رادیو و تلویزیون و سایر وسایلی که دارای منافع مباح و مشروع قابل ملاحظه است ، جایز است .

مسأله ۱۰ هر گاه ماهی بعد از افتادن در دام در داخل آب بمیرد، حلال است .

مسأله ۱۱ حيله های ربا که قصد جدی در آن نیست ، مثل آنچه در میان بعضی معمول است که وامی را به کسی می دهند و بعد سود آن را که چند هزار تومان است با یک سیر نبات مصالحه می کنند باطل و بی اساس است و مبلغ اضافی ربا محسوب می شود.

مسأله ۱۲ معاملات بانکی اعم از سپرده های کوتاه مدت و دراز مدت ، یا وامهایی که اشخاص از بانک می گیرند و سودی در مقابل آن در نظر گرفته می شود، در صورتی حلال است که مطابق موازین شرعی و از طریق قراردادها و عقود اسلامی انجام گیرد و دهنده یا گیرنده پول ، یقین داشته باشد یا احتمال عقلایی دهد که متصدی بانک طبق وظیفه خود این کارها را به صورت شرعی انجام می دهد، اما اگر یقین دارد که این امور جنبه ظاهری و صوری دارد و فقط روی کاغذ است آن سود برای طرفین حرام است .

مسأله ۱۳ بسیاری از مردم پولی می دهند و خانه ای را رهن می کنند و مال الاجاره خانه تخفیف داده می شود، این کار به یک صورت صحیح است و به یک صورت باطل ، هر گاه خانه را اجاره کنند و در ضمن عقد اجاره شرط کنند که فلان مبلغ را به عنوان وام به او بدهد و خانه را رهن بگذارد صحیح است ، ولی اگر قبلاً وام و رهن انجام گیرد و ضمن آن شرط شود مال الاجاره تقلیل داده شود حرام و باطل است .

مسأله ۱۴ ضمانت دیگری خواه به صورت «نقل ذمه» باشد (یعنی بدهی طرف را به عهده گیرد که پردازد) یا به صورت «ضم ذمه به ذمه» باشد (یعنی اگر بدهکار نپرداخت او پردازد) هر دو صورت ، صحیح و مشروع است .

مسأله ۱۵ اراضی موات با ثبت دادن ملک کسی نمی شود، بلکه باید آن را احیاء کند یعنی آماده برای کشت و زرع نماید.

مسأله ۱۶ تعزیر منحصر به شلاق زدن نیست ، بلکه جریمه های مالی و زندان و حتی معرفی خطاکار در وسایل ارتباط جمعی و یا انواع مختلف توییح را نیز شامل می شود (البته انتخاب هر یک از این امور بسته به نظر حاکم شرع و چگونگی جرم و خصوصیات مجرم و سایر امور مربوطه است).

مسأله ۱۷ در حجاب اسلامی نوع لباس و رنگ آن تفاوت نمی کند بلکه واجب است پوشاندن تمام بدن غیر از صورت و دستها تا مچ ، ولی پوشیدن لباسهای زینتی هر چند بدن آشکار نباشد جایز نیست .

مسأله ۱۸ شخصیت‌های «حقیقی» و «حقوقی» هر دو مالک می شوند و می توانند طرف معامله واقع گردند، بنا بر این هر مؤسسه

خیریه ، یا انتفاعی که تأسیس گردد و دارای

شخصیت حقوقی شود، با اشخاص حقیقی از این نظر تفاوت نمی کند.

مسئله ۱۹ نوشتن و امضاء کردن اسناد در تمام معاملات می تواند جانشین خواندن صیغه لفظی گردد، جز در ازدواج و طلاق که احتیاط واجب آن است که صیغه لفظی خوانده شود.

مسئله ۲۰ کشیدن سیگار و انواع دخانیات اگر به تصدیق اهل اطلاع ضرر مهمی داشته باشد حرام است، ولی مواد مخدر مطلقاً حرام است.

مسئله ۲۱ خرید و فروش خون برای نجات جان بیمار جایز است، ولی در مورد خرید و فروش اعضای بدن مانند کلیه و امثال آن، احتیاط آن است که اگر پولی می خواهند بگیرند در مقابل اجازه برداشتن عضو از بدن شخص دهنده بوده باشد، نه در مقابل خود عضو و اصل این کار در صورتی جایز است که برای دهنده تولید خطر نکند.

مسئله ۲۲ خریدار و فروشنده در تعیین نرخ کالا- آزادند، ولی اگر این آزادی در مواردی سبب فساد و اختلال نظام اقتصادی جامعه اسلامی گردد، حاکم شرع در چنین مواردی می تواند تعیین نرخ کند و مردم را به آن ملزم سازد.

مسئله ۲۳ دفاع از کشورهای اسلامی واجب است و منحصر به کشوری نیست که انسان در آن زندگی می کند بلکه همه مسلمین دنیا در برابر هجوم اجانب به کشورهای اسلامی یا مقدسات مسلمین باید مدافع یکدیگر باشند.

مسئله ۲۴ «مضاربه» آن است که فرد یا افرادی سرمایه گذاری کنند و فرد یا افراد دیگری با آن سرمایه کار کنند و درآمد آن را مطابق قراردادی میان خود تقسیم کنند و هر کدام سهمی از آن را ببرند.

مسئله ۲۵ لازم نیست مضاربه حتماً به سکه های طلا و نقره باشد بلکه با هر گونه مالی مضاربه صحیح است، همچنین شرط نیست سرمایه گذاری حتماً برای امور تجاری باشد، بلکه سرمایه گذاری در امور تولید (صنعتی، کشاورزی و دامداری و مانند اینها) را شامل می شود، بنا بر این خرید سهام کارخانه ها و استفاده از منافع آنها نیز صحیح است.

مسئله ۲۶ در مضاربه لازم نیست سهم دو طرف حتماً به صورت درصدی از منافع (مانند نصف و ثلث و مانند آن) باشد، بلکه می توان سهم یکی از دو طرف را در مقدار معینی قرار داد، مثلاً گفت در برابر فلان مقدار سرمایه، ده هزار تومان از منافع سهم او می شود، به شرط اینکه مضاربه مزبور سودی بیش از این مقدار داشته باشد و گرنه صحیح نیست.

مسئله ۲۷ مضاربه ای که بانکها با پول افراد انجام می دهند چنانچه شرایط شرعیّه بالا در آن رعایت شود و تنها صورت کاغذ بازی نداشته باشد صحیح است و سود حاصل از آن مشروع می باشد.

مسئله ۲۸ هرگاه خسارتی بدون تقصیر از سوی «کارکننده» حاصل شود مربوط

به سرمایه است و نمی توان خسارت را بر عهده عامل (کارکننده) قرارداد، یا در میان هر دو تقسیم کرد.

مسئله ۲۹ وقت اذان صبح (برای نماز و روزه) در شبهای مهتابی و غیر مهتابی یکسان است و معیار، ظاهر شدن نور شفق در افق است، هر چند بر اثر تابش مهتاب نمایان نباشد.

مسئله ۳۰ تشریح بدن انسان برای مقاصد پزشکی با شرایطی که در مسئله [۳۰ صفحه ۸۹۹] گفته شد جایز است و حکم دست زدن به این مرده ها در مسئله [۳۱ صفحه ۸۹۹] بیان شد.

مسئله ۳۱ «چک» مانند «سفته» بر دو قسم است: گاهی نشانه طلب کسی از دیگری است (مثلاً در برابر خرید جنس از دیگری به او چک داده است) در این صورت، چک مدت دار را می توان به مقداری کمتر از آن با شخص طلبکار نقداً معامله کرد، یا به شخص ثالثی به مبلغی کمتر فروخت، ولی اگر چک در مقابل طلب نبوده باشد معامله آن اشکال دارد.

مسئله ۳۲ صندوقهای قرض الحسنه نمی توانند هیچ گونه شرطی در برابر دادن وام بکنند، مثلاً بگویند شرط وام آن است که قبلاً اندوخته ای در آنجا داشته باشند، یا به شرط اینکه کار مزدی بدهند، بنا بر این باید کارمزدی را که می گیرند چیزی جداگانه از وام باشد.

مسئله ۳۳ در میان مردم معمول است که نخست وامی به صاحب خانه می دهند و خانه را به عنوان رهن می گیرند و در ضمن شرط می کنند که حق سکونت در آن خانه را داشته باشد یا مال الاجاره کمی بدهد، این کار ربا و حرام است، راه صحیح این است که نخست خانه را اجاره کند (هر چند به مبلغ کمی باشد) و در ضمن عقد اجاره، شرط کند وامی به فلان مبلغ از سوی مستأجر به مالک داده شود و خانه در مقابل آن رهن باشد، در این صورت ربا نیست و حلال است.

مسئله ۳۴ (نماز جمعه) همانگونه که در مسئله [۷۳۳ جلد اول] گفته شد در عصر معصومین علیهم السلام و نایب خاص آنها نماز جمعه واجب عینی است، ولی در زمان غیبت حضرت مهدی ارواحنا فداه واجب تخییری می باشد، یعنی هر یک از نماز جمعه یا ظهر را انجام دهد کافی است، ولی احتیاط آن است که به هنگام تشکیل حکومت اسلامی نماز جمعه را انتخاب کند.

مسئله ۳۵ «نماز جمعه» باید به جماعت خوانده شود و حد اقل جمعیت برای انعقاد جمعه، پنج نفر است (امام جمعه و چهار نفر دیگر).

مسئله ۳۶ نماز جمعه بر «مسافران» و «زنان» و «بیماران» و «از کار افتادگان» واجب نیست، ولی اگر آنها در نماز جمعه حاضر شوند نمازشان صحیح است، اما احتیاط واجب آن است که پنج نفر اصلی نماز جمعه (امام و چهار نفر دیگر) غیر آنها باشد.

مسأله ۳۷ فاصله دو نماز جمعه باید کمتر از یک فرسخ نباشد و اگر در کمتر از یک فرسخ دو نماز جمعه خوانده شود نماز اولی صحیح و دومی باطل است .

مسأله ۳۸ کسانی که تا دو فرسخی از محل نماز جمعه قرار دارند مشمول حکم نماز جمعه هستند و در صورتی که نماز جمعه واجب عینی باشد حضور آنها در نماز جمعه واجب است .

مسأله ۳۹ «وقت نماز جمعه» از اول ظهر است به مقداری که اذان و خطبه ها و نماز مطابق معمول انجام شود و با گذشتن این مقدار، وقت نماز جمعه پایان می یابد و باید نماز ظهر خوانده شود.

مسأله ۴۰ «طریقه نماز جمعه» نماز جمعه دو رکعت است مانند نماز صبح که باید قبل از آن دو خطبه بوسیله امام جمعه خوانده شود و هر یک از خطبه ها باید مشتمل بر امور زیر باشد:

۱ - حمد و ثنای الهی .

۲ - صلوات بر محمد و آل محمد.

۳ - وعظ و ارشاد و سفارش به تقوای الهی .

۴ - خواندن یک سوره کوتاه در هر خطبه مانند سوره «قُلْ هُوَ اللَّهُ»، «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» یا سوره «وَ الْعَصْرِ» (بنا بر احتیاط واجب).

۵ - و نیز بنا بر احتیاط واجب برای خود و مؤمنین و مؤمنات استغفار کند و در خطبه دوم ائمه هدی علیهم السلام را هنگام صلوات و درود یک یک نام برد.

بنا بر این خطبه اول شامل پنج قسمت و خطبه دوم شامل شش قسمت است .

امام باید خطبه ها را در حال قیام بخواند و میان دو خطبه جلوس مختصری بنماید و صدای خود را در حد مقدور به نمازگزاران برساند و وعظ و ارشاد را به زبان قابل فهم برای مردم ایراد کند.

مسأله ۴۱ شایسته است خطیب ملبس به عمامه و عبا باشد و بر عصا یا مانند آن تکیه کند و قبل از شروع به خطبه ، به مأمومین سلام کند و سزاوار است مسائل مهم سیاسی و اجتماعی و اخلاقی مسلمین و جهان اسلام و آن منطقه را برای مردم شرح دهد و آنها را به وظایفشان در برابر این مسائل آشنا سازد و در برابر توطئه های دشمنان به آنها هشدار دهد.

خلاصه ، خطیب حد اکثر استفاده را از خطبه ها برای تهذیب نفوس مردم و آگاه ساختن آنها از مسائل مهم روز بنماید که یکی از اهداف اصلی خطبه ها همین است .

خطبه ها را با عبارات فصیح و گویا و بلیغ و مؤثر و نافذ ایراد نماید تا خطبه ها تأثیر لازم را در نفوس مسلمین بگذارد و از این فریضه عبادی سیاسی بهره گیری کامل شود، هرگز به سراغ مسائل تفرقه انداز نرود و مسلمین را به وحدت در مقابل دشمنان دعوت نماید.

مسأله ۴۲ احتیاط واجب آن است که نماز گزاران هنگام ایراد خطبه با طهارت باشند

و رو به امام نشینند و سکوت را رعایت کنند و به خطبه ها گوش فرا دهند، ولی اگر عمداً سخن بگویند، نماز جمعه آنها باطل نمی شود، هر چند کار خلافی کرده اند.

مسئله ۴۳ هرگاه کسی به خطبه ها نرسد و در نماز شرکت کند، یا فقط یک رکعت از نماز جمعه را درک نماید نماز او صحیح است، ولی احتیاط واجب آن است که عمداً تأخیر نیندازد.

مسئله ۴۴ خطبه ها باید بنا بر احتیاط واجب بعد از اذان ظهر باشد و اگر قبل از آن بخواند اعاده کند.

استفتاءات جدید

تقلید

سؤال ۱: شخصی ده سال بدون تقلید عبادت می کند، عبادتش چگونه است؟

جواب: باید هم اکنون تقلید کند و آنچه مطابق دستور مرجع فعلی او واقع شده صحیح است و غیر آن را باید اعاده کند.

سؤال ۲: آیا زن می تواند علوم اسلامی را تحصیل نماید و به مقام اجتهاد برسد؟

جواب: مانعی ندارد و ممکن است به مقام اجتهاد برسد.

سؤال ۳: تکلیف کسی که مقلد مرجعی بوده و بعد از وی به مرجع دوم و بعد از فوت او به مجتهد حی رجوع کرده است چیست؟

جواب: مسائلی را که از مرجع اول تقلید کرده، بر تقلید او باقی بماند و همچنین مسائلی که از مرجع دوم تقلید کرده است، و بقیه را به فتوای مجتهد حی عمل کند.

نجاسات

سؤال ۴: حکم ژلا-تین که از استخوان گاو گرفته می شود و ذبح شرعی نشده، چیست؟ لازم به ذکر است تمام کپسولها و قرصها و حتی بعضی از شیرینیجات از این ماده درست می شود.

جواب: استفاده از آن در موارد ضرورت مانعی ندارد.

سؤال ۵: حکم الکل را از نظر طهارت و نجاست بیان فرمایید؟

جواب: الکل صنعتی و طبی پاک است ولی مشروبات الکلی مست کننده اشکال دارد.

سؤال ۶: با توجه به اینکه امروزه بسیاری از لوازم آرایش مورد مصرف بانوان مسلمان از جفت جنین تهیه می گردد استفاده و مصرف آن چه حکمی دارد ضمناً بفرمایید جفت نجس است یا متنجس؟

جواب: دلیلی بر نجاست جفت نیست (همان طور که در تعلیقه عروه نیز نوشته ایم) بنا بر این اگر آلوده به خون نباشد یا شک داشته باشیم پاک است.

سؤال ۷: گوشتهایی که از کشورهای غیر مسلمان وارد می شود چه حکمی دارد؟

جواب : چنانچه از بازار مسلمین و از دست مسلمان خریداری شود و احتمال بدهید که خریدار از ذبح شرعی آنها تحقیق کرده ، حلال است .

طهارت

سؤال ۸: آیا لباس به وسیله ماشین لباسشویی اتوماتیکی که خود چند بار لباس را می شوید و آب آن را می کشد پاک می شود؟

جواب : پاک است ، خواه در حال شستن لباسها اتصال با آب لوله کشی داشته باشد یا بعد از قطع شدن شروع به شستشو کند.

سؤال ۹: کیفیت تطهیر موکتی را که به زمین چسبیده بیان فرمایید؟

جواب : به وسیله آب لوله کشی پاک می شود و مقداری فشار باید داده شود و بهتر این است که غساله آن را با چیزی جمع کنند.

وضو

سؤال ۱۰: اگر انسان را شخص دیگری وضو یا غسل بدهد صحیح است ؟

جواب : وضو و غسل او باطل است مگر هنگامی که دیگری آب بر بدن او می ریزد او خودش را شستشو دهد، ولی این کار در غیر مورد ضرورت مکروه است .

سؤال ۱۱: وضو گرفتن و نماز خواندن و استفاده از غذا در خانه کسی که خمس نمی دهد چه حکمی دارد؟

جواب : اگر یقین ندارید خانه یا غذای او از پول غیر مخمس تهیه شده ، تصرّف در آن مانعی ندارد و اگر یقین دارید ما به شما اجازه می دهیم تصرّف کنید و معادل خمس آن را که تصرّف کرده اید به سادات نیازمند پردازید و اگر تمکن ندارید بر ذمه بگیریید و هر موقع که توانستید پردازید.

غسل

سؤال ۱۲: آیا رفتن زن حائض به رواقهای اطراف ضریح مطهر ائمه اطهار علیهم السلام اشکال دارد اگر چه قبر را ببیند و به ضریح نزدیک باشد؟

جواب : در رواقها مانعی ندارد، ولی وارد حرم نشود.

سؤال ۱۳: زنی که سزارین می کند و بچه را از پهلو او خارج می کنند خونی که از رحم می بیند نفاس است یا استحاضه؟

جواب : خون نفاس است .

نماز

سؤال ۱۴: حکم استفاده از طلای زرد، سفید و پلاتین را برای مردان بیان فرمایید.

جواب : آنچه طلا- نامیده می شود زینت کردن با آن بر مردان حرام است خواه طلای زرد باشد یا سرخ یا سفید، ولی باید توجه داشته باشید که پلاتین طلا نیست و فلز دیگری است .

سؤال ۱۵: آیا نمایش فیلم مشروع در مساجد جایز است؟

جواب: این کارها مناسب شأن مسجد نیست بنا بر این باید محل جداگانه ای برای این کار در نظر گرفت.

سؤال ۱۶: آیا شرکت بانوان در نمازهای جماعت یومیّه و نماز جمعه کراهت دارد؟

جواب: در شرایط فعلی شرکت آنها بهتر و گاهی لازم است.

سؤال ۱۷: آیا امام جماعت می تواند نماز عید را به جماعت در دو مکان انجام دهد؟

جواب: مشکل است، ولی نمازهای یومیّه را دو بار با دو گروه مختلف می توان خواند.

سؤال ۱۸: دعا کردن به زبان غیر عربی و به غیر ادعیه ماثوره در قنوت نماز چه حکمی دارد؟

جواب: به زبان غیر عربی اشکال دارد و خواندن هر دعایی که مضمون صحیحی داشته باشد در قنوت اشکالی ندارد.

سؤال ۱۹: آیا گذشت زمان حکم زمین غضبی را عوض می کند؟

جواب: نماز در زمین غضبی حرام است و مرور زمان هرگز حکم آن را تغییر نمی دهد.

سؤال ۲۰: آیا سجده بر سیمان و موزائیک و سنگ مرمر جایز است؟

جواب: اشکالی ندارد.

سؤال ۲۱: آیا زن در وطن تابع شوهر است؟

جواب: اگر قصد زن تبعیت از شوهر در این امر بوده باشد، تابع خواهد بود ولی اگر قصدش این است که شوهرش را ترغیب و وادار به محل دیگر کند تابع نیست.

سؤال ۲۲: آیا کسی که خودش نماز و روزه قضا دارد می تواند از طرف شخص دیگر اجیر شود؟

جواب: مانعی ندارد.

سؤال ۲۳: نماز صبح در شبهای مهتابی چه زمانی باید خوانده شود؟

جواب: فرقی میان شبهای مهتابی و غیر مهتابی نیست.

سؤال ۲۴: نیت نماز صبح برای کسی که در طلوع آفتاب شک دارد چگونه است؟

جواب: می تواند به قصد ما فی الذمه بخواند یا به نیت اداء.

روزه

سؤال ۲۵: ثبوت هلال برای چه شهرهایی حجت است؟

جواب: در شهرهایی که از نظر افق با آن شهر هم افق و یا قریب الافق است و همچنین اگر در مناطق شرقی دیده شود برای مناطق غربی حجت است.

خمس

سؤال ۲۶: آیا پولی که به عنوان دیه خون گرفته شده با گذشت سال خمس به آن تعلق می گیرد؟

جواب: دیه خمس ندارد.

سؤال ۲۷: آیا خمس به حقوق بازنشستگی تعلق می گیرد؟

جواب: پولی را که از دولت بعد از بازنشستگی دریافت می کند در آمد همان سال محسوب می شود و اگر از مخارج آن سال اضافه باشد خمس دارد.

سؤال ۲۸: آیا پرداخت مالیات در نظام جمهوری اسلامی از وجوه شرعیه کفایت می کند؟

جواب: مالیات مانند سایر هزینه های کسب و کار است و جای وجوه شرعیه را نمی گیرد.

سؤال ۲۹: آیا بر جهیزیه خمس تعلق می گیرد؟

جواب: در مواردی که تهیّه جهیزیه معمول و مورد نیاز است (مثلاً دختر در معرض ازدواج است یا تهیّه آن جز به صورت تدریجی میسر نیست) خمس ندارد و در غیر این صورت خمس آن واجب است.

سؤال ۳۰: آیا کسانی که مادر آنها سید است حکم سادات را دارند؟

جواب: از جهاتی حکم سید را دارند و از جهاتی ندارند. خمس نمی توانند بگیرند و از لباس مخصوص سادات نمی توانند استفاده کنند اما از جهاتی شرافت سیادت را دارند.

حج

سؤال ۳۱: خدمه ای که در کاروان به حج می روند با توجه به عدم استطاعت مالی خود، حج را چگونه انجام دهند آیا باید نیت واجب کنند؟

جواب: خدمه کاروان مستطیع هستند (به شرط اینکه نفقه همسر و فرزندان خود را در مدّت حج داشته باشند) و باید نیت حج واجب کنند و اگر مرتبه اول آنهاست نمی توانند به قصد نیابت کسی حج به جا بیاورند همچنین اگر کسی به عنوان کمک کسی به حج برود.

نکاح (احکام حجاب و نظر)

سؤال ۳۲: آیا اگر انسان همان طور که از دیدن یک باغ و گلستان لذت می برد از نگاه کردن به صورت انسان دیگر (مرد یا زن) لذت برد حرام است و مصداق قصد ریبه و لذت به حساب می آید؟

جواب: غالباً این گونه نگاهها جنبه لذت جنسی دارد لذا اشکال دارد.

سؤال ۳۳: خواندن سرود توسط زنان به صورت دستجمعی همراه با مردان اگر موجب مفسده نباشد چه حکمی دارد؟

جواب : اشکال دارد.

سؤال ۳۴: چنانچه زن با خود زینت داشته باشد مانند حلقه ازدواج یا انگشتری در دست یا چهره آراسته کرده باشد، آیا واجب است وجه و کفین را بپوشاند؟

جواب : در مورد حلقه و انگشتر مانعی ندارد ولی در مورد آرایش مشکل است .

سؤال ۳۵: آیا سرمه کشیدن یا ابرو چیدن ، انگشتر عقیق ، ساعت ، عینک طبی زیبا برای زنان زینت به حساب می آید که باید پوشانده شود؟

جواب : ظاهراً جزء زینت ممنوع نیست .

سؤال ۳۶: آمپول زدن توسط مرد نامحرم چگونه است ؟

جواب : در غیر موارد ضرورت جایز نیست .

سؤال ۳۷: مراجعه زن به دکتر مرد اگر دکتر حاذق زن نباشد چه حکمی دارد؟

جواب : در صورت ضرورت اشکالی ندارد.

سؤال ۳۸: دست دادن زن به مرد نامحرم با دستکش چه حکمی دارد؟

جواب : بهتر ترک این کار است .

سؤال ۳۹: گوش دادن به خنده زن نامحرم اگر موجب مفسده خاصی نباشد چه حکمی دارد و در صورتی که مفسده داشته باشد چه حکمی دارد؟

جواب : در مواردی که مفسد خاصی بر آن مترتب نشود مانعی ندارد.

سؤال ۴۰: نگاه کردن به صورت زنان چادر نشینان که معمولاً قسمتی از موی سر آنها نیز دیده می شود برای مرد نامحرم چه حکمی دارد؟ توضیح اینکه ایشان به این نوع پوشش عادت کرده اند و اگر تذکر داده شود نمی پذیرند.

جواب : اگر قصد تلذذ و ریبه نباشد اشکالی ندارد.

سؤال ۴۱: آیا دیدن فیلمهای خارجی که از سیمای جمهوری اسلامی ایران پخش می شود و خانمهای بدون روسری و چادر در آن بازی می کنند جایز است ؟

جواب : هرگاه موجب مفسد خاصی نشود اشکال ندارد.

وقف

سؤال ۴۲: حکم ظروف و اشیای دیگر غیر قابل استفاده مساجد را بیان فرمایید؟

جواب : اگر به هیچ وجه در آن مسجد و مساجد دیگر قابل استفاده نیست می توانند آن را بفروشند و اشیای مشابه قابل استفاده ای خریداری کنند.

سؤال ۴۳: آیا انتقال لوازم ساختمان مسجد مخروبه جایز است؟

جواب: چنانچه در مساجد دیگر قابل استفاده باشد به آنها بدهند و اگر قابل استفاده نیست بفروشند و وجه آن را در همان مسجد و اگر احتیاج نباشد در مساجد دیگر مصرف کنند.

امر به معروف و نهی از منکر

سؤال ۴۴: اگر امر به معروف و نهی از منکر در اداره باعث شود تا انسان از مزایایی همچون اضافه کار و یا پاداشهای دیگر محروم شود، آیا باز هم واجب است؟

جواب: اگر موجب ضرر و زیان مهمی نشود واجب است.

سؤال ۴۵: با وجود نهادی برای امر به معروف در نظام جمهوری اسلامی آیا وظیفه امر به معروف و نهی از منکر از دیگران سلب می شود؟ و در صورت تداخل کار آنها با دیگران تکلیف چیست؟

جواب: امر به معروف و نهی از منکر یک حکم عام است و همه به مقدار توان خود موظف به آن هستند و وجود چنین نهادی سلب مسئولیت از دیگران نمی کند و موارد

تداخل را با برنامه ریزی باید حل کرد.

سؤال ۴۶: آیا در امر به معروف و نهی از منکر قصد قربت شرط است؟

جواب: قصد قربت شرط نیست ولی بدون آن ثواب به کسی نمی دهند.

سؤال ۴۷: آیا تذکر به کسی که قرآن را غلط می خواند واجب است؟

جواب: بهتر است با زبان خوب تذکر دهید.

تعزیرات

سؤال ۴۸: پزشکی از معالجه امتناع کرده و در نتیجه مصدوم یا مریض فوت کرده، مجازات او چیست؟

جواب: مجازات او تعزیر است (و تعزیر انواع مختلفی دارد، زندان و جریمه های مالی و محرومیت موقت یا دائم از شغل و مانند آن را شامل می شود).

سؤال ۴۹: آیا زدن دانش آموزان جایز است؟

جواب: زدن دانش آموزان جایز نیست مگر این که این امر به خاطر تربیت آنها لازم باشد و با اجازه ولی باشد، و اصولاً در عصر و زمان ما هر قدر از آن پرهیز شود بهتر است.

بانک

سؤال ۵۰: حکم سپرده های بلند مدت و کوتاه مدت بانکها چیست؟

جواب: در صورتی که طبق عقود شرعیه انجام شود و یا این که صاحب پول انتظار و مطالبه ای نداشته باشد و بانک از ناحیه خود چیزی بدهد اشکال ندارد.

سؤال ۵۱: آیا سود سپرده بانکها حلال است؟

جواب: چنانچه رعایت عقود شرعیه را بنمایید یا این که وکالت مطلقه به مسئولین بانک داده شود که رعایت این عقود را بنمایند حلال است.

پزشکی

سؤال ۵۲: حکم جلوگیری از انعقاد نطفه را بیان کنید؟

جواب: برای جلوگیری از انعقاد نطفه هر وسیله مشروعی که بی ضرر باشد و باعث نقص مرد یا زن به طور دائم نشود ذاتاً مجاز است ولی اگر مستلزم نظر و لمس نامشروع باشد تنها در صورت ضرورت فردی یا اجتماعی جایز است.

سؤال ۵۳: آیا سقط جنین را جایز می دانید؟

جواب: تنها در صورتی که یقین یا خوف خطر یا ضرر مهمی برای مادر داشته باشد در مراحل اولیه جایز است.

سؤال ۵۴: تغییر جنسیت چه حکمی دارد؟

جواب: تغییر جنسیت و ظاهر ساختن جنسیت واقعی ذاتاً خلاف شرع نیست ولی باید از مقدمات مشروع استفاده شود یعنی نظر و لمس حرام در آن نباشد، مگر این که به حد ضرورت برسد.

متفرقه

سؤال ۵۵: شانه خالی کردن از زیر بار اموری همچون عوارض ، مقررات راهنمایی و رانندگی ، ممنوعیتهای گمرکی با لطائف الحیل و پرداختن وجه آن و یا کم کردن وجه با توجه به این که خلاف مقررات دولت اسلامی است شرعاً چه حکمی دارد؟
جواب : مخالفت با مقررات حکومت اسلامی مجاز نیست .

سؤال ۵۶: چرا محل دفن امام هشتم علیه السلام را قبله هفتم نامیده اند؟

جواب : نظر به این که هفت مدفن برای معصومین علیهم السلام وجود دارد (مدینه محل دفن پیامبر صلی الله علیه و آله و سلم ، قبرستان بقیع ، نجف ، کربلا، کاظمین ، سامراء و مشهد) لذا مدفن امام علی بن موسی الرضا علیه السلام را بعضی از مردم قبله هفتم نامیده اند (البته قبله در اینجا به معنی قبله نماز نیست).

سؤال ۵۷: آیا رابطه اقتصادی با دولت غاصب اسرائیل جایز است ؟

جواب : هر چیزی که باعث تقویت اسرائیل غاصب شود حرام است .

سؤال ۵۸: آیا استفاده از کراوات و پاپیون اشکال شرعی دارد و اگر شخص داماد برای شب عروسی از آن استفاده نماید حکم مسأله چیست ؟

جواب : از آنچه شعار بیگانگان از اسلام است اجتناب کنید.

سؤال ۵۹: رانندگی اتومبیل برای زنان چه حکمی دارد؟

جواب : با حفظ حجاب اسلامی و جهات شرعی دیگر مانعی ندارد.

سؤال ۶۰: آیا بانوان می توانند آموزش فنون نظامی ببینند؟

جواب : جایز است مگر این که مستلزم معصیتی باشد.

سؤال ۶۱: حکم کارمزد را بیان فرمایید؟

جواب : منظور از کارمزد حق الزحمه ای است که به کارمندان بانک یا صندوق قرض الحسنه و مانند آن به عنوان حقوق در مقابل زحماتی که جهت حفظ حسابها و سایر خدمات انجام می دهند داده می شود و چنانچه مبلغ اضافی به همین نیت گرفته شود و صرف کارمندان و هزینه های دیگر شود مانعی ندارد.

سؤال ۶۲: قرآن خواندن زنان در حضور مردان غریبه چه حکمی دارد؟

جواب: اگر با آهنگ بخواند اشکال دارد.

سؤال ۶۳: نی زدن اگر موجب فساد نباشد چه حکمی دارد؟

جواب: اگر از قبیل آهنگهایی باشد که مناسب مجالس لهو و فساد است حرام است.

سؤال ۶۴: اگر کسی به فروشنده یخچال بگوید از تو ۱۰۰ عدد یخچال می خرم و بعد از یک هفته پول آن را می پردازم آیا چنین معامله ای صحیح است؟

جواب: اگر یخچالهای مورد معامله در اختیار خریدار قرار گیرد، مانعی ندارد.

سؤال ۶۵: حکم کف زدن در مکانهای مختلف چیست؟

جواب: کف زدن مانعی ندارد اما در مساجد و حسینیه ها ترک شود.

سؤال ۶۶: حکم انواع رقص را بیان فرمایید؟

جواب: تنها رقص زن برای شوهرش جایز است و بقیه اشکال دارد.

سؤال ۶۷: نظر جنابعالی در مورد شطرنج چیست؟

جواب: اگر شطرنج در عرف عام از صورت قمار خارج شده باشد و به عنوان نوعی ورزش شناخته شود مانعی ندارد.

سؤال ۶۸: بازی با پاسور چه حکمی دارد؟

جواب: بازی با پاسور بدون برد و باخت نیز اشکال دارد.

سؤال ۶۹: آیا تراشیدن ریش جایز است؟

جواب: احتیاط در ترک آن است.

سؤال ۷۰: چه نوع موسیقی هایی حلال و چه نوع آن حرام است؟

جواب: کلیه صداها و آهنگهایی که مناسب مجالس لهو و فساد است حرام و غیر آن حلال است و تشخیص آن با مراجعه به اهل عرف خواهد بود.

سؤال ۷۱: نظر حضرتعالی در مورد شبیه خوانی چیست؟

جواب: اگر امر خلاف شرعی در آن نباشد و موجب هتک مقدسات نشود اشکالی ندارد.

سؤال ۷۲: گرفتن پول خون مقتول چگونه است لطفاً توضیح دهید؟

جواب: دیه یک حق الهی است و گرفتن آن در مواردی که شرع اجازه داده است مانعی ندارد هر چند عفو کردن در بعضی از موارد بهتر است.

سؤال ۷۳: آیا مسافرت و مهاجرت به کشورهای خارجی غیر مسلمان جایز است؟

جواب: هجرت به کشورهای کفر در صورتی که قدرت بر حفظ دین خود و کسانی که همراه او هستند داشته باشد و یا

قدرت بر ترویج دین اسلام داشته باشد جایز است .

سؤال ۷۴: شخصی در اثر سوختگی به بیمارستان منتقل می شود و پزشک معالج در انجام معالجه کوتاهی می کند و شخص مصدوم فوت می نماید پزشک قانونی اعلام می کند میزان سوختگی به حدی بوده است که در نهایت منجر به فوت می شده اما سهل انگاری پزشک باعث گردیده بیمار زودتر فوت کند آیا در این فرض مسئولیتی متوجه پزشک می باشد؟

جواب : پزشک گناه کرده و باید تعزیر شود.

سؤال ۷۵: اینجانب به دلیل این که پدرم سال تولدم را یادداشت نکرده ، زمان تولد خویش را نمی دانم و از سال ۶۸ به خواندن نماز و گرفتن روزه اقدام نموده ام ، وجوب تکلیف در مورد من از چه راهی ثابت می شود؟

جواب : علامت بلوغ در مرد یکی از سه چیز است

۱ به سن - تکلیف یعنی پانزده سال تمام و داخل در شانزده شود و اگر سن خود را نداند و علائم دیگر در او موجود نباشد تا یقین به پانزده سال تمام پیدا نکند وظیفه ای ندارد.

۲ - خارج شدن منی کم یا زیاد، در خواب یا بیداری .

۳ - روئیدن موی خشن و زبر بالای عورت .

سؤال ۷۶: اگر شخصی دیگری را اجیر کند که یک ختم قرآن برای پدر او قرائت نماید و در مقابل اجرتی را دریافت نماید ولی بعد از ختم قرآن از پرداخت اجرت خودداری می کند آیا در مقابل اجرت ضامن است یا خیر؟

جواب : ضامن است .

اعتکاف

۱ - اعتکاف از مستحبات است ولی به نذر و مانند آن واجب می شود و قصد عبادت شرط است .

۲ - اعتکاف بیش از سه روز هم جایز است ولی هرگاه دو روز اضافه کند روز سوّم را بر آن بیفزاید (بنا بر احتیاط واجب).

۳ - اعتکاف باید در مسجد جامع باشد و منظور از مسجد جامع مسجدی است که قشرهای مختلف شهر در آن شرکت دارند بر خلاف مسجد محل و مسجد بازار که قشر خاصی در آن شرکت می کنند.

۴ - خارج شدن از مسجد عمداً موجب بطلان اعتکاف است و از روی فراموشی نیز بنا بر احتیاط چنین است .

۵ - اعتکاف برای زنان هم جایز است ولی احتیاط واجب آن است که از همسرشان اجازه بگیرند.

۶ - احتیاط آن است که در اعتکاف برای غیر ، قصد اهداء ثواب کند خواه حیّ باشد یا میت ، بنا بر این می توان قصد چند نفر را نمود ۷ - لازم نیست روزه برای اعتکاف باشد بلکه می تواند روزه ماه مبارک یا روزه قضا و مانند آن را بجا آورد ولی روزه استیجاری مشکل است .

۸ - اعتکاف مستحب را در دو روز اوّل می توان رها کرد ولی روز سوّم رها کردن جایز نیست .

۹ بهتر است که مدّت اعتکاف در یک مسجد باشد ولی در دو مسجد متصل به هم نیز مانعی ندارد.

۱۰ در جایی که مشکوک است جزء مسجد می باشد یا نه و ظاهر حال گواهی بر چیزی نمی دهد اعتکاف صحیح نیست .

۱۱ زنان نیز فقط در مسجد می توانند معتکف شوند.

۱۲ کودکان ممیز نیز می توانند اعتکاف کنند.

۱۳ در موارد زیر شخص اعتکاف کننده می تواند از مسجد خارج شود:

الف برای هر گونه کار ضروری شرعی یا عرفی مانند رفتن به دستشویی و غسل واجب و تهیه ضروریات .

ب همچنین برای گواهی دادن در دادگاه و نماز جمعه و تشییع جنازه و عیادت مریض . اما برای هر کار مستحبی جایز نیست .

۱۴ نشستن بر فرش غضبی هنگام اعتکاف موجب بطلان اعتکاف نمی شود بخلاف محل غضبی (مثلاً جای دیگران را غضب کند) بنا بر احتیاط.

۱۵ جایز است در اعتکاف در آغاز نیت شرط کند که هرگاه عذر عرفی یا شرعی برای او پیدا شد بتواند اعتکاف را به هم زند در این صورت هر وقت عذری پیدا شد می تواند آن را به هم زند حتی در روز سوّم .

۱۶ اعتکاف کمتر از سه روز کامل جایز نیست و روز، از اوّل طلوع فجر تا غروب آفتاب است .

۱۷ اعتکاف در شبستان و سرداب و صحن مسجد جایز است مگر در مواردی که ثابت شود حیاط جزء مسجد نیست یا ظاهر حال چنین باشد.

۱۸ پنج چیز بر معتکف حرام است :

اوّل : تمتّع از همسر خواه به جماع باشد یا لمس و بوسیدن بنا بر احتیاط.

دوّم : استمناء بنا بر احتیاط هر چند از طریق حلال باشد مانند ملاحظه با همسر.

سوّم : بوئیدن عطریات و بوهای خوش هر چند با قصد لذّت نباشد.

چهارم : خرید و فروش بلکه مطلق تجارت با نبودن ضرورت (بنا بر احتیاط) ولی پرداختن به امور مباح دنیوی مانند خیاطی و امثال آن اشکالی ندارد.

پنجم : جدال بر سر مسائل دینی یا دنیوی به قصد غلبه کردن بر طرف مقابل و اظهار فضیلت و در این امور فرقی میان روز و شب نیست .

۱۹ پرداختن به امور دنیوی و مطالعات مربوط به آن برای معتکف جایز است هر چند بهتر ترک این امور و توجه به عبادات و طاعات می باشد.

۲۰ هرگاه اعتکاف خود را با یکی از امور گذشته باطل کند اگر به سبب نذر بر او واجب معین بوده باید قضا کند و اگر واجب غیر معین بوده و این امر در روز سوّم بوده نیز باید قضا کند و اگر در روز اوّل و دوّم بوده لازم نیست ، قضای اعتکاف واجب فوری نیست بلکه وقت آن وسیع است .

احکام بانکها

س ۱۹۱۱: در صورتی که بانکها برای دادن وام شرط کنند که وام گیرنده، مبلغی اضافی بپردازد، آیا مکلف برای گرفتن چنین وامی باید از حاکم شرع یا وکیل او اذن بگیرد؟ آیا گرفتن این وام در صورت عدم ضرورت و نیاز، جایز است؟

ج: اصل وام گرفتن مشروط به اذن حاکم شرع نیست حتی اگر از بانک دولتی باشد و از نظر حکم وضعی صحیح است هر چند ربوی باشد، ولی در صورت ربوی بودن، گرفتن آن از نظر تکلیفی حرام است چه از مسلمان گرفته شود یا از غیر مسلمان و چه از دولت اسلامی بگیرد یا از دولت غیر اسلامی، مگر آنکه به حدی مضطر باشد که ارتکاب حرام را مجاز کند و گرفتن وام حرام هم با اذن حاکم شرع حلال نمی شود، بلکه اذن او در این رابطه موردی ندارد ولی شخص می تواند برای اینکه مرتکب حرام نشود پرداخت مبلغ اضافی را قصد نکند، هر چند بداند که آن را از او خواهند گرفت و جواز گرفتن وام در صورتی که ربوی نباشد اختصاص به حالت ضرورت و نیاز ندارد.

س ۱۹۱۲: بانک مسکن جمهوری اسلامی وامهایی را برای خرید یا ساخت و یا تعمیر خانه به مردم می دهد و بعد از پایان خرید یا ساخت یا تعمیر خانه، وام را به صورت اقساط پس می گیرد، ولی مجموع قسطهای دریافتی بیشتر از مبلغی است که به وام گیرنده داده شده است، آیا این مبلغ اضافی وجه شرعی دارد یا خیر؟

ج: پول هائی که بانک مسکن به منظور خرید یا ساخت خانه، می دهد، عنوان قرض ندارد بلکه آن را طبق یکی از عقود صحیح شرعی مانند شرکت یا جعاله یا اجاره و امثال آن پرداخت می کنند که اگر شرایط شرعی آن عقود را رعایت نمایند، اشکالی در صحت آن نیست.

س ۱۹۱۳: بانکها به سپرده های مردم بین سه تا بیست درصد سود می دهند، آیا با توجه به سطح تورم، صحیح است این مبلغ اضافی را به عنوان عوض کاهش قدرت خرید سپرده های مردم در روز دریافت آن نسبت به روز سپرده گذاری محاسبه کرده تا بدینوسیله از عنوان ربا خارج شود؟

ج: اگر آن مبلغ اضافی و سودی که بانک می دهد از درآمد حاصل از بکارگیری سپرده به وکالت از سپرده گذار در ضمن یکی از عقود شرعی صحیح باشد، ربا نیست بلکه سود معامله شرعی است و اشکال ندارد.

س ۱۹۱۴: کار کردن در بانکهای ربوی برای کسی که به علت نبودن کار دیگر جهت امرار معاش، مجبور است در آنجا کار کند، چه حکمی دارد؟

ج: اگر کار در بانک به معاملات ربوی مرتبط باشد و به نحوی در تحقق آن موثر باشد، جایز نیست در آنجا کار کند و مجزّد پیدا نکردن کار حلال دیگری برای امرار معاش خود، مجوز اشتغال به کار حرام نیست.

س ۱۹۱۵: بانک مسکن برای ما خانه ای خریده است به این شرط که پول آن را بطور ماهیانه بپردازیم. آیا این معامله شرعاً صحیح است و ما مالک آن خانه می شویم؟

ج: اگر بانک آن خانه را برای خودش خریده و سپس به صورت اقساط به شما فروخته باشد، اشکال ندارد.

س ۱۹۱۶: بانکها برای ساختمان سازی به عنوان مشارکت یا عنوان دیگری از عناوین عقود معاملاتی وامهایی را می دهند و مبلغی در حدود پنج تا هشت درصد اضافی می گیرند، این وام و سود آن چه حکمی دارد؟

ج: گرفتن وام از بانک به عنوان شرکت یا یکی از معاملات شرعی صحیح، قرض دادن یا قرض گرفتن نیست و سودهایی که از طریق این قبیل معاملات شرعی نصیب بانک می شود ربا محسوب نمی شود. در نتیجه گرفتن پول از بانک تحت یکی از عناوین برای خرید یا ساخت خانه و همچنین تصرف در آن اشکال ندارد و بر فرض که به عنوان قرض و با شرط گرفتن مبلغی اضافی باشد، هر چند قرض ربوی از نظر تکلیفی حرام است، ولی اصل قرض از نظر حکم وضعی برای وام گیرنده صحیح است و تصرف او در آن اشکال ندارد.

س ۱۹۱۷: آیا گرفتن سود پولی که در بانکهای دولتهای غیر اسلامی گذاشته می شود جایز است؟ و آیا اگر آن را بگیرد تصرف در آن اعم از اینکه صاحب بانک اهل کتاب باشد یا مشرک و هنگام سپردن پول، شرط دریافت سود کرده باشد یا خیر، جایز است؟

ج: در فرض مرقوم سود گرفتن جایز است حتّی اگر شرط دریافت سود کرده باشد.

س ۱۹۱۸: در فرض فوق اگر بعضی از صاحبان سرمایه بانک مسلمان باشند، آیا در این صورت گرفتن سود از این بانکها جایز است؟

ج: گرفتن سود نسبت به سهام غیر مسلمانان اشکال ندارد ولی نسبت به سهم مسلمان، در صورتی که سپردن پول به بانک همراه با شرط سود و ربا و یا به قصد دستیابی به آن باشد، گرفتن سود جایز نیست.

س ۱۹۱۹: گرفتن سود پولهایی که به بانکهای کشورهای اسلامی سپرده شده چه حکمی دارد؟

ج: در صورتی که سپرده گذاری به صورت قرض و به قصد گرفتن سود و یا مبتنی بر آن و یا به قصد دستیابی به سود باشد، گرفتن آن جایز نیست.

س ۱۹۲۰: اگر بانک برای وامی که می دهد ربا بگیرد، آیا در صورتی که مکلف بخواهد از بانک وام بگیرد، صحیح است برای فرار از ربا به این صورت عمل کند که یک اسکناس هزار

تومانی نقد را به مبلغ هزار و دویست تومان نسیه بخرد به این شرط که هر ماه صد تومان آن را بپردازد و برای آن دوازده فقره سفته صد تومانی به بانک بدهد و یا اینکه از بانک دوازده سفته مدت دار را که مجموع مبلغ آنها هزار و دویست تومان است به مبلغ هزار تومان به صورت نقدی بخرد به این شرط که مبلغ آن سفته ها در مدت دوازده ماه پرداخت شود؟

ج: این قبیل معاملات که صورتی و به قصد فرار از ربای قرضی هستند، شرعاً حرام و باطل می باشند.

س ۱۹۲۱: آیا معاملات بانکهای جمهوری اسلامی ایران محکوم به صحت هستند؟ خرید مسکن و غیره با پولی که از بانکها گرفته می شود چه حکمی دارد؟ غسل کردن و نماز خواندن در خانه ای که با این قبیل پولها خریداری شده چه حکمی دارد؟ و آیا گرفتن سود در برابر سپرده هایی که مردم در بانک می گذارند، حلال است؟

ج: بطور کلی معاملات بانکی که بانکها بر اساس قوانین مصوب مجلس شورای اسلامی و مورد تأیید شورای محترم نگهبان انجام می دهند، اشکال ندارد و محکوم به صحت است و سود حاصل از بکارگیری سرمایه بر اساس یکی از عقود صحیح اسلامی، شرعاً حلال است، لذا در صورتی که گرفتن پول از بانک برای خرید مسکن و مانند آن تحت عنوان یکی از آن عقود باشد، بدون اشکال است ولی اگر به صورت قرض ربوی باشد، هر چند گرفتن آن از نظر حکم تکلیفی حرام است، ولی اصل قرض از نظر حکم وضعی صحیح است و آن مال، ملک قرض گیرنده می شود و جایز است در آن و در هر چیزی که با آن می خرد تصرف نماید.

س ۱۹۲۲: آیا بهره ای که بانکهای جمهوری اسلامی از مردم در برابر وامهایی که به آنان برای اموری مانند خرید مسکن و دامداری و کشاورزی و غیره می دهند، مطالبه می کنند، حلال است؟

ج: اگر این مطلب صحیح باشد که آنچه که بانکها برای ساخت یا خرید مسکن و امور دیگر به مردم می دهند به عنوان قرض است، شکی نیست که گرفتن بهره در برابر آن شرعاً حرام است و بانک حق مطالبه آن را ندارد، ولی ظاهر این است که بانکها آن را به عنوان قرض نمی دهند بلکه عملیات بانکی از باب معامله تحت عنوان یکی از عقود معاملی حلال مثل مضاربه یا شرکت یا جعاله یا اجاره و مانند آن است. بطور مثال بانک با پرداخت قسمتی از هزینه ساخت خانه در ملک آن شریک می شود و سپس سهم خود را با اقساط مثلاً بیست ماهه به شریک خود می فروشد و یا آن را برای مدت معینی و به مبلغ خاصی به او اجاره می دهد در نتیجه این کار و سودی که بانک از این قبیل معاملات بدست می آورد، اشکال ندارد و این نوع معاملات ارتباطی با قرض و بهره آن ندارند.

س ۱۹۲۳: بعد از آنکه بانک مبلغی را برای مشارکت در پروژه ای به من وام داد، نصف آن را به دوستم داده و با او شرط کردم که همه بهره بانکی آن وام را بپردازد، آیا در این رابطه چیزی بر من واجب است؟

ج: اگر بانک این مبلغ را برای سهم شدن و مشارکت با وام گیرنده در طرح خاصی که

معین کرده است، داده باشد، کسی که وام را دریافت می کند حق ندارد آن را برای کار دیگری مصرف نماید چه رسد به اینکه آن را به کسی قرض بدهد. بلکه آن پول نزد او امانت است و باید آن را در موردی که مشخص شده مصرف نماید و یا عین آن را به بانک برگرداند.

س ۱۹۲۴: شخصی با اسناد جعلی مبلغی را از بانک به عنوان مضاربه دریافت کرده به این شرط که بعد از مدتی اصل پول و بهره آن را به بانک بپردازد، آیا در صورت عدم اطلاع بانک از جعلی بودن اسناد، این مبلغ قرض محسوب می شود و بهره ای هم که وام گیرنده به بانک می دهد در حکم رباست؟ و در صورتی که بانک با علم به جعلی بودن اسناد، آن مبلغ را به او بپردازد، چه حکمی دارد؟

ج: اگر انجام عقد مضاربه توسط بانک مشروط به صحت اسنادی باشد که عقد بر اساس آنها منعقد شده، عقد مذکور با فرض جعلی بودن اسناد، باطل است، و در نتیجه مبلغ دریافت شده از بانک قرض نیست همان طور که مضاربه هم نیست بلکه از جهت ضمان، حکم مقبوض به عقد فاسد را دارد و همه سود تجارت با آن متعلق به بانک است. این حکم در صورتی است که بانک جهل به وضعیت داشته باشد. ولی اگر بانک از جعلی بودن اسناد آگاه باشد، پولی که گرفته شده در حکم غصب است.

س ۱۹۲۵: آیا سپرده گذاری در بانک به قصد بکارگیری آن در یکی از معاملات حلال و بدون تعیین دقیق سهم سپرده گذار از سود، به این شرط که بانک هر شش ماه سهم او را از سود بپردازد، جایز است؟

ج: اگر سپرده گذاری در بانک به این صورت باشد که سپرده گذار همه اختیارات را به بانک داده باشد حتی انتخاب نوع فعالیت و تعیین سهم سپرده گذار از سود هم به عنوان وکالت در اختیار بانک باشد، این سپرده گذاری و سود حاصل از بکارگیری پول در معامله حلال شرعی، اشکال ندارد و جهل صاحب مال به سهم خود در زمان سپرده گذاری ضرری به صحت آن نمی زند.

س ۱۹۲۶: آیا گذاشتن پول در حسابهای سرمایه گذاری دراز مدت در بانکهای دولتهای غیر اسلامی که دشمن مسلمانان هستند و یا با دشمنان مسلمین هم پیمان می باشند، جایز است؟

ج: سپرده گذاری در بانکهای دولتهای غیر اسلامی فی نفسه اشکال ندارد به شرطی که موجب افزایش قدرت اقتصادی و سیاسی آنان که از آن بر ضد اسلام و مسلمین استفاده می کنند نشود و در غیر این صورت جایز نیست.

س ۱۹۲۷: با توجه به اینکه بعضی از بانکهای موجود در کشورهای اسلامی مربوط به دولتهای ظالم هستند و بعضی هم وابسته به دولتهای کافر و بعضی هم متعلق به مؤسسات خصوصی مسلمانان یا غیر آنان هستند، انجام هر نوع معامله ای با این بانکها چه حکمی دارد؟

ج : انجام معاملاتی که از نظر شرعی حلال هستند با این بانکها اشکال ندارد ولی معاملات ربوی و گرفتن بهره قرض نسبت به بانک ها و مؤسسات اسلامی جایز نیست مگر

آنکه سرمایه بانک متعلق به غیر مسلمانان باشد.

س ۱۹۲۸: بانکهای اسلامی بر اساس مقررات به سرمایه هایی که توسط صاحبان آنها در بانک گذاشته شده و بانک آنها را در زمینه های مختلف اقتصادی که دارای سود حلال شرعی هستند بکار می اندازد، سود می دهند، آیا جایز است به همین صورت عمل کرده و پولی را به افراد مورد اعتماد در بازار بدهیم تا همانند بانکها آن را در زمینه های مختلف اقتصادی بکار بیندازند؟

ج: اگر پرداخت پول به طرف مقابل به عنوان قرض باشد و شرط کند که هر ماه یا هر سال درصدی سود بگیرد، چنین معامله ای از نظر تکلیفی حرام است هر چند اصل قرض از نظر حکم وضعی صحیح است و سودی که در برابر قرض دریافت می شود همان رباست که شرعاً حرام می باشد، ولی اگر پول را به طرف مقابل بدهد تا آن را در کاری که شرعاً حلال است بکار بگیرد، به این شرط که سهم معینی از سود حاصل از بکارگیری آن در ضمن یکی از عقود شرعی به صاحب پول داده شود، چنین معامله ای صحیح و سود حاصل از آن هم حلال است و در این جهت فرقی بین بانک و اشخاص حقیقی و حقوقی وجود ندارد.

س ۱۹۲۹: اگر نظام بانکی ربوی باشد، قرض دادن به بانک از طریق سرمایه گذاری و یا قرض گرفتن از آن چه حکمی دارد؟

ج: سپرده گذاری در بانک به عنوان قرض الحسنه و یا قرض گرفتن از آن به صورت قرض الحسنه اشکال ندارد ولی قرض ربوی بطور مطلق از نظر حکم تکلیفی، حرام است هر چند اصل قرض از نظر حکم وضعی صحیح می باشد.

س ۱۹۳۰: مبلغی پول از بانک به عنوان مضاربه گرفتم، آیا جایز است از مال مضاربه برای خرید خانه استفاده کنم؟

ج: سرمایه مضاربه امانتی از طرف مالک آن در دست عامل است و او حق ندارد تصرفی در آن کند مگر برای تجارت با آن به همان صورتی که توافق کرده اند، در نتیجه اگر آن را بطور یکجانبه در کار دیگری مصرف نماید، در حکم غصب است.

س ۱۹۳۱: کسی که سرمایه ای را از بانک برای تجارت گرفته است، به این شرط که بانک در سود با او شریک باشد، اگر این فرد در کار خود زیان کند، آیا بانک هم با او در خسارت شریک است؟

ج: خسارت در مضاربه بر سرمایه و مالک آن وارد می شود و از محل سود جبران می گردد ولی اشکال ندارد که شرط کنند که عامل، ضامن تمام یا قسمتی از آن باشد.

س ۱۹۳۲: شخصی حساب پس اندازی در یکی از بانکها افتتاح کرد و بعد از گذشت مدتی از افتتاح حساب، مقداری سود به او تعلق گرفت، گرفتن این سود چه حکمی دارد؟

ج: در صورتی که اموال خود را به عنوان قرض و به شرط سود یا مبتنی بر آن و یا به قصد دستیابی به آن در حساب پس انداز

گذاشته باشد، گرفتن آن جایز نیست ، زیرا این سود همان ریاست که از نظر شرعی حرام است و در غیر این صورت گرفتن آن اشکال ندارد.

س ۱۹۳۳: در یکی از بانکها حسابی وجود دارد به این صورت که اگر شخصی هر ماه مبلغ

خاصی را به مدت پنج سال در بانک بگذارد و در آن مدت چیزی از آن برداشت نکند، بانک هم بعد از پایان آن مدت هر ماه مبلغ خاصی را به آن حساب واریز کرده و تا صاحب حساب زنده است به او می دهد، این معامله چه حکمی دارد؟

ج: این معامله وجه شرعی ندارد، بلکه ربوی است.

س ۱۹۳۴: سپرده های دراز مدت که درصدی سود به آنها تعلق می گیرد چه حکمی دارند؟

ج: سپرده گذاری نزد بانکها به قصد بکارگیری آن در یکی از معاملات حلال و همچنین سود حاصل از آن اشکال ندارد.

س ۱۹۳۵: اگر انسان مبلغی پول از بانک برای کار خاصی بگیرد، در صورتی که گرفتن آن برای این کار صوری باشد و هدف بدست آوردن پول جهت مصرف در یکی از امور حیاتی دیگر باشد یا آنکه بعد از گرفتن پول تصمیم بگیرد که آن را در امور مهمتری مصرف نماید، این کار چه حکمی دارد؟

ج: اگر دادن و گرفتن پول به عنوان قرض باشد، در هر صورتی صحیح است و آن پول ملک قرض گیرنده می شود و مصرف آن در هر موردی که بخواهد صحیح است هر چند اگر شرط شده باشد که آن را در مورد خاصی مصرف کند، از نظر حکم تکلیفی، واجب است به آن شرط عمل نماید. ولی اگر دادن یا گرفتن پول از بانک مثلاً به عنوان مضاربه یا شرکت باشد، عقد در صورتی که صوری باشد، صحیح نیست. در نتیجه آن مبلغ در ملکیت بانک باقی می ماند و کسی که آن را گرفته، حق تصرف در آن را ندارد و همچنین اگر در عقدی که پول را به عنوان آن از بانک گرفته قصد جدی داشته باشد، آن پول در دست او امانت است و جایز نیست آن را در غیر موردی که به آن منظور گرفته است، مصرف نماید.

س ۱۹۳۶: شخصی مبلغی را از بانک برای مضاربه گرفته است و بعد از مدتی اصل پول و سهم بانک از سود را بطور قسطی به بانک برگردانده است، ولی کارمندی که مسئول دریافت اقساط او بوده آنها را برای خودش برمی داشته و بطور صوری اسناد را باطل می کرده و در برابر دادگاه هم به این کار خود اعتراف کرده است، آیا هنوز پرداخت مال مضاربه بر عهده عامل است؟

ج: اگر اقساط با رعایت شرایط و مقررات پرداخت پول به بانک، پرداخت شده باشند و اختلاس اموال بانک توسط آن کارمند، ناشی از تقصیر بدهکار در اجرای مقررات قانونی پرداخت بدهی نباشد، بعد از دادن اقساط او ضامن چیزی نیست بلکه کارمندی که مرتکب اختلاس شده ضامن است.

س ۱۹۳۷: آیا واجب است بانکها صاحبان حسابها را از جایزه هایی که از طریق قرعه به آنان تعلق گرفته مطلع نمایند؟

ج: تابع مقررات بانک است و اگر دادن جایزه ها به صاحبان حسابها متوقف بر این باشد که آنان را مطلع نمایند تا برای گرفتن آن مراجعه کنند، اعلام واجب است.

س ۱۹۳۸: آیا شرعاً جایز است مسئولین بانکها مقداری از سود سپرده های بانکی را به اشخاص اعم از حقیقی و حقوقی ببخشند؟

ج: اگر آن سودها ملک بانک باشد، در این صورت تابع مقررات بانک است، ولی اگر متعلق به صاحبان سپرده ها باشد، حق تصرف در آن برای سپرده گذاران است.

س ۱۹۳۹: بانکها هر ماه به سپرده گذاران در برابر سپرده های آنان مقداری سود و بهره می دهند، با توجه به اینکه مقدار سود حتی قبل از بکارانداختن سرمایه ها در فعالیتهای اقتصادی، معین است و صاحب سرمایه در خسارت ناشی از کار شریک نیست، آیا سپرده گذاری در این بانکها به قصد دستیابی به آن سود جایز است یا اینکه به علت ربوی بودن چنین معاملاتی حرام است؟

ج: در صورتی که سپردن این اموال به بانک به عنوان قرض و به قصد دستیابی به سود آن باشد، واضح است که این همان قرض ربوی است که از نظر تکلیفی حرام می باشد و سود مورد نظر هم همان رباست که شرعاً حرام می باشد، ولی اگر به عنوان قرض نباشد بلکه به قصد بکار انداختن پول توسط بانک در معاملات حلال شرعی باشد اشکال ندارد و تعیین مقدار سود قبل از شروع به کار با آن پولها و همچنین شریک نبودن صاحبان پولها در خسارتهای احتمالی ضرری به صحت قرارداد مذکور نمی زند.

س ۱۹۴۰: اگر مکلف بداند که قوانین بانکی در مواردی مانند مضاربه و فروش قسطی، توسط بعضی از کارمندان بطور صحیح اجرا نمی شود، آیا سپرده گذاری به قصد کسب سود برای او جایز است؟

ج: اگر فرض کنیم، مکلف علم پیدا کند که کارمندان بانک، پول او را در معامله باطلی بکار گرفته اند، دریافت و استفاده از سود آن برای او جایز نیست ولی با توجه به حجم سرمایه هایی که توسط صاحبان آنها به بانک سپرده می شود و انواع معاملاتی که توسط بانک صورت می گیرد و می دانیم که بسیاری از آنها از نظر شرعی صحیح هستند، تحقق چنین علمی برای مکلف بسیار بعید است.

س ۱۹۴۱: شرکت یا اداره دولتی طبق توافقی که با کارمندان خود نموده، هر ماه مبلغ معینی از حقوق آنان را کسر کرده و آن را برای بکارگیری در یکی از بانکها می گذارد و سود حاصل را بین کارمندان به نسبت سرمایه گذاری شان تقسیم می کند، آیا این معامله صحیح و جایز است؟ و این سود چه حکمی دارد؟

ج: اگر سپرده گذاری در بانک بصورت قرض دادن و همراه با شرط دریافت سود یا مبتنی بر آن و یا به قصد دستیابی به آن باشد، پس انداز کردن به این صورت حرام است و سود آن نیز رباست که شرعاً حرام می باشد، در نتیجه گرفتن آن و تصرف در آن جایز نیست، ولی اگر به قصد حفظ مال یا امر حلال دیگری باشد و دریافت سود شرط نشود و توقع دستیابی به آن را هم نداشته باشد و در عین حال بانک از طرف خودش چیزی به صاحب پول بدهد و یا سود در اثر بکارگیری آن پولها در یکی از معاملات حلال داده شود، این سپرده گذاری و دریافت مبلغ اضافی اشکال ندارد و ملک او محسوب می شود.

س ۱۹۴۲: آیا صحیح است بانک برای تشویق مردم به سپرده گذاری در آن ، به سپرده گذاران وعده بدهد که هر کس تا شش ماه از حسابش برداشت نکند، از طرف بانک به او تسهیلات بانکی اعطا خواهد شد؟

ج : دادن این وعده و اعطای تسهیلات توسط بانک به منظور تشویق سپرده گذاران اشکال ندارد.

س ۱۹۴۳: گاهی مبلغی اضافه بر آنچه که پرداخت کننده باید بپردازد نزد کارمند بانک که مسئول دریافت وجوه قبض های آب و برق و غیره است باقی می ماند، مثلاً کسی که باید هشتاد تومان بپردازد، صد تومان می دهد و بقیه آن را نمی گیرد و مطالبه هم نمی کند، آیا جایز است کارمند مزبور آن مبلغ را برای خودش بردارد؟

ج : آن مبالغ اضافی مال صاحبان آن است که آن را پرداخت کرده اند و بر کارمند دریافت کننده ، واجب است که آن مبالغ را به صاحبانشان در صورتی که آنان را می شناسد برگرداند و اگر نمی شناسد در حکم مجهول المالک هستند و جایز نیست آنها را برای خودش بردارد، مگر آنکه احراز نماید که آنان مبالغ مزبور را به او بخشیده و یا از آن اعراض نموده اند.

جایزه های بانکی

س ۱۹۴۴: مبلغی را در بانک ملی پس انداز کردم و بعد از مدتی مبلغی را به عنوان جایزه به من دادند، گرفتن آن چه حکمی دارد؟

ج : گرفتن جایزه و تصرف در آن اشکال ندارد.

س ۱۹۴۵: جوایزی به سپرده های قرض الحسنه تعلق می گیرد، گرفتن آنها چه حکمی دارد؟ و بر فرض جواز آیا خمس به آنها تعلق می گیرد؟

ج : پس اندازهای قرض الحسنه و جایزه های آن اشکال ندارد و در جایزه ، خمس واجب نیست . س ۱۹۴۶: در صورتی که صاحبان حسابهای پس انداز به علت عدم اطلاع یا دلایل دیگر برای دریافت جایزه های خود به بانک مراجعه نکنند، آیا جایز است بانک در آنها تصرف کند و یا آنها را بین کارمندان بانک توزیع نماید؟

ج : بانک و کارکنان آن حق ندارند جایزه هایی را که مخصوص برندگان هستند، بدون اذن آنان به تملک خود درآورند.

کار کردن در بانک

س ۱۹۴۷: اینجانب از کارمندان بانک هستم و در شعبه خارج از کشور کار می کنم ، دولت آن کشور ما را مؤظف به پیروی از قوانین بانکی که شامل معاملات ربوی و غیر ربوی می شود، نموده است . آیا قبول این مسئولیت و کار در آن نظام بانکی جایز است ؟ همچنین حقوقی که از درآمد شعبه بانکی مذکور دریافت می کنم چه حکمی دارد؟

ج : اصل انجام این وظیفه اشکال ندارد ولی اشتغال به عملیات بانکی که مربوط به معاملات ربوی است جایز نیست و انسان در برابر انجام آن مستحق گرفتن اجرت و حقوق

نیست و اما دریافت حقوق از درآمد شعبه بانکی در صورتی که شخص علم به وجود مال حرام در آنچه که دریافت می شود نداشته باشد، اشکال ندارد.

س ۱۹۴۸: آیا گرفتن حقوق در برابر کار کردن در قسمت اعتبارات، حسابرسی و مدیریت بانک، جایز است؟

ج: کار کردن در بخشهای بانکی مذکور و گرفتن حقوق در برابر آن اگر به نحوی با معاملاتی که شرعاً حرام هستند مرتبط نباشد، اشکال ندارد.

احکام چک و سفته

س ۱۹۴۹: معامله چک و سفته مدت دار به صورت نقد به قیمتی کمتر از مبلغ آن که امروزه رایج است، چه حکمی دارد؟

ج: فروش مبلغ چک مدت دار یا سفته بطور نقدی به قیمت کمتر توسط شخص طلبکار به بدهکار اشکال ندارد، ولی فروش آن به شخص ثالث به قیمت کمتر صحیح نیست.

س ۱۹۵۰: آیا چک به منزله پول نقد است بطوری که اگر بدهکار آن را به طلبکار بدهد بریء الذمه می شود؟

ج: چک به منزله پول نقد نیست و تحقق اداء دین یا ثمن با دادن آن به طلبکار یا فروشنده متوقف بر این است که عرفاً قبض چک، قبض مبلغ آن محسوب شود و این با تفاوت موارد و اشخاص تفاوت پیدا می کند.

بیمه

س ۱۹۵۱: بیمه عمر چه حکمی دارد؟

ج: شرعاً مانعی ندارد.

س ۱۹۵۲: آیا استفاده از دفترچه بیمه درمانی برای کسی که جزء خانواده صاحب دفترچه نیست جایز است؟ و آیا جایز است صاحب دفترچه آن را در اختیار دیگران بگذارد؟

ج: استفاده از دفترچه بیمه درمانی فقط برای کسی جایز است که شرکت بیمه نسبت به ارائه خدمات به او تعهد کرده است و استفاده دیگران از آن موجب ضمان است.

س ۱۹۵۳: شرکت بیمه در ضمن قرارداد بیمه عمر که با بیمه گزار منعقد نموده، متعهد شده است که بعد از وفات بیمه گزار، مبلغی پول به کسانی که او معین می کند پردازد، حال اگر این شخص بدهکار باشد و دارایی او برای پرداخت بدهی اش کافی نباشد، آیا طلبکاران حق دارند طلب خود را از مبلغی که شرکت بیمه پرداخت می کند بردارند؟

ج : این امر تابع توافق آنان در قرارداد بیمه است ، اگر قرار آنان بر این باشد که شرکت بیمه مبلغ مقرر را بعد از وفات بیمه گزار به شخص یا اشخاصی که او مشخص کرده بدهد، در این صورت آنچه شرکت می پردازد، حکم ترکه میت را ندارد، بلکه مختص کسانی است که برای دریافت این مبلغ مشخص شده اند.

جلوگیری از بارداری

س ۱۲۵۴: آیا برای زنی که سالم است، جلوگیری از بارداری بطور موقت از طریق بکارگیری وسایل و موادی که از انعقاد نطفه جلوگیری می کنند، جایز است ۲- استفاده از یکی از دستگاههای جلوگیری از بارداری که چگونگی جلوگیری از حاملگی توسط آن تا به امروز معلوم نشده، ولی به عنوان وسیله ای برای جلوگیری از بارداری شناخته شده است، چه حکمی دارد؟

۳- آیا جلوگیری دائم از حاملگی برای زنی که از خطر بارداری خوف دارد، جایز است؟

۴- آیا جلوگیری دائمی از بارداری برای زنانی که زمینه مساعدی برای به دنیا آوردن فرزندان معیوب یا مبتلا به بیماریهای ارثی جسمی و روانی دارند، جایز است؟

ج: ۱ اگر با موافقت شوهر باشد، اشکال ندارد.

۲- اگر موجب از بین رفتن نطفه بعد از استقرار آن در رحم شود و یا مستلزم نگاه و لمس حرام باشد، جایز نیست.

۳- جلوگیری از بارداری در فرض مذکور اشکال ندارد بلکه اگر حاملگی برای حیات مادر خطر داشته باشد، باردار شدن بطور اختیاری جایز نیست.

۴- اگر با یک غرض عقلانی صورت بگیرد و ضرر قابل توجهی هم نداشته باشد و با اجازه شوهر باشد، اشکال ندارد.

س ۱۲۵۵: بستن لوله های منی مرد برای جلوگیری از افزایش جمعیت چه حکمی دارد؟

ج: اگر این کار با یک غرض عقلانی صورت بگیرد و ضرر قابل ملاحظه ای هم نداشته باشد، فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۲۵۶: آیا زن سالمی که حاملگی برای او ضرری ندارد، جایز است از طریق عزل یا دستگاه دیافراگم یا خوردن دارو و یا بستن لوله های رحم، از بارداری جلوگیری کند، و آیا جایز است شوهرش او را وادار به استفاده از یکی از این راهها غیر از عزل نماید؟

ج: جلوگیری از بارداری فی نفسه به طریق عزل، با رضایت زن و شوهر اشکال ندارد و همچنین استفاده از راههای دیگر هم اگر با یک غرض عقلانی صورت گیرد و ضرر قابل ملاحظه ای هم نداشته و با اجازه شوهر بوده و مستلزم لمس و نظر حرام نباشد، اشکال ندارد ولی شوهر حق ندارد همسر خود را به این کار وادار نماید.

س ۱۲۵۷: آیا جایز است زن بارداری که قصد دارد لوله های رحم خود را ببندد، از طریق عمل سزارین فرزند خود را به دنیا آورد تا در هنگام آن عمل، لوله های خود را هم ببندد؟

ج: حکم بستن لوله های رحم قبلاً گذشت، ولی جواز عمل سزارین متوقف بر نیاز به آن یا درخواست خود زن باردار است و به هر حال لمس و نظر مرد اجنبی به زن هنگام عمل

سزارین و بستن لوله های رحم حرام است . مگر در حال ضرورت .

س ۱۲۵۸: آیا جایز است زن بدون اجازه شوهرش از وسائل پیشگیری از بار داری استفاده نماید؟

ج : محل اشکال است .

س ۱۲۵۹: مردی که دارای چهار فرزند است اقدام به بستن لوله های منی خود کرده است ، آیا در صورت عدم رضایت زن ، آن مرد گناه کار محسوب می شود؟

ج : جواز این کار متوقف بر رضایت زوجه نیست و چیزی بر عهده مرد نمی باشد.

سقط جنین (کورتاژ)

س ۱۲۶۰: آیا سقط جنین بر اثر مشکلات اقتصادی جایز است ؟

ج : سقط جنین به مجرد وجود مشکلات و سختی های اقتصادی جایز نمی شود.

س ۱۲۶۱: پزشک بعد از معاینه در ماههای اول حاملگی به زن گفته است که استمرار بارداری احتمال خطر جانی برای او دارد و در صورتی که حاملگی ادامه پیدا کند، فرزندش ناقص الخلقه متولد خواهد شد و به همین دلیل پزشک دستور سقط جنین داده است ، آیا این کار جایز است ؟ و آیا سقط جنین قبل از دمیده شدن روح به آن جایز است ؟

ج : ناقص الخلقه بودن جنین ، مجوز شرعی برای سقط جنین حتی قبل از ولوج روح در آن محسوب نمی شود، ولی اگر تهدید حیات مادر بر اثر استمرار حاملگی مستند به نظر پزشک متخصص و مورد اطمینان باشد، سقط جنین قبل از ولوج روح در آن اشکال ندارد.

س ۱۲۶۲: پزشکان متخصص می توانند از طریق استفاده از روشها و دستگاههای جدید، نواقص جنین در دوران بارداری را تشخیص دهند و با توجه به مشکلاتی که افراد ناقص الخلقه بعد از تولد در دوران زندگی با آن مواجه می شوند، آیا سقط جنینی که پزشک متخصص و مورد اطمینان آن را ناقص الخلقه تشخیص داده ، جایز است ؟

ج : سقط جنین در هر سنی به مجرد ناقص الخلقه بودن آن و یا مشکلاتی که در زندگی با آن مواجه می شود، جایز نمی شود.

س ۱۲۶۳: آیا از بین بردن نطفه منعقد شده ای که در رحم مستقر شده ، قبل رسیدن به مرحله علقه که تقریباً چهل روز طول می کشد، جایز است ؟ و اصولاً در کدامیک از مراحل ذیل سقط جنین حرام است :

۱ - نطفه استقرار یافته در رحم ۲ - علقه ۳ - مضغه ۴ - عظام (قبل از دمیدن روح) ج: از بین بردن نطفه بعد از استقرار آن در رحم و همچنین سقط جنین در هیچ یک از مراحل بعدی جایز نیست.

س ۱۲۶۴: بعضی از زوج ها، مبتلا به بیماری های خونی بوده و دارای ژن معیوب می باشند و

در نتیجه ناقل بیماری به فرزندان خود هستند و احتمال این که این فرزندان مبتلا به بیماری های شدید باشند، بسیار زیاد است و چنین کودکانی از بدو تولد تا پایان عمر، دائماً در وضع مشقت باری به سر خواهند برد. مثلاً بیماران هموفیلی همواره ممکن است با کوچکترین ضربه ای دچار خونریزی شدید منجر به فوت و فلج شوند. حال آیا با توجه به این که تشخیص این بیماری در هفته های اول بارداری ممکن است آیا سقط جنین در چنین مواردی جایز است؟

ج: اگر تشخیص بیماری در جنین قطعی است و داشتن و نگهداشتن چنین فرزندی موجب حرج می باشد، در این صورت جایز است قبل از دمیده شدن روح، جنین را اسقاط کنند ولی بنا بر احتیاط، دیه آن باید پرداخت شود.

س ۱۲۶۵: سقط جنین فی نفسه چه حکمی دارد؟ و در صورتی که ادامه بارداری برای زندگی مادر خطر داشته باشد، حکم آن چیست؟

ج: سقط جنین شرعاً حرام است و در هیچ حالتی جایز نیست مگر آنکه استمرار حاملگی برای حیات مادر خطرناک باشد که در این صورت سقط جنین قبل از ولوج روح، اشکال ندارد، ولی بعد از دمیدن روح جایز نیست حتی اگر ادامه حاملگی برای حیات مادر خطرناک باشد مگر آنکه استمرار بارداری، حیات مادر و جنین هر دو را تهدید کند و نجات زندگی طفل به هیچ وجه ممکن نباشد ولی نجات زندگی مادر به تنهایی با سقط جنین امکان داشته باشد.

س ۱۲۶۶: زنی جنین هفت ماهه خود را که ناشی از زنا بوده بنا به درخواست پدرش سقط کرده است، آیا دیه بر او واجب است؟ و بر فرض ثبوت دیه، پرداخت آن بر عهده مادر است یا پدر او؟ و در حال حاضر به نظر شما مقدار آن چقدر است؟

ج: سقط جنین حرام است هر چند بر اثر زنا باشد و درخواست پدر باعث جواز آن نمی شود و در صورتی که مادر مباشر در سقط جنین باشد و یا مساعدت در آن کرده باشد دیه بر عهده مادر است اما در مقدار دیه جنین در فرض سؤال تردید وجود دارد و احوط این است که مصالحه شود و این دیه در حکم ارث کسی است که وارث ندارد.

س ۱۲۶۷: مقدار دیه جنینی که دو ماه و نیم عمر دارد، در صورتی که عمداً سقط شود چقدر است و پرداخت آن بر عهده کیست؟

ج: اگر علقه باشد دیه آن چهل دینار است و اگر مضغه باشد شصت دینار است و اگر استخوان بدون گوشت باشد هشتاد دینار است و دیه به وارث جنین با رعایت طبقات ارث پرداخت می شود ولی وارثی که مباشر سقط جنین بوده از آن، سهمی ندارد.

س ۱۲۶۸: اگر زن بارداری مجبور به معالجه لثه یا دندانهایش شود و بر اساس تشخیص پزشک متخصص نیاز به عمل جراحی پیدا کند، آیا با توجه به اینکه بیهوشی و عکسبرداری با اشعه باعث نقص جنین در رحم می شود، سقط جنین برای او جایز است؟

ج : دلیل مذکور مجوّزی برای سقط جنین محسوب نمی شود.

س ۱۲۶۹: اگر جنین در رحم، مشرف به موت حتمی باشد و باقی ماندن آن در رحم به همان حال برای زندگی مادر خطرناک باشد، آیا سقط آن جایز است و اگر شوهر آن زن مقلد کسی باشد که سقط جنین در حالت مذکور را جایز نمی داند، ولی زن و اقوام او از کسی تقلید می کنند که آن را جایز می داند، تکلیف مرد در این حالت چیست؟

ج: چون در فرض سؤال امر دائر است بین مرگ حتمی طفل به تنهایی و بین مرگ حتمی طفل و مادر او، بنا بر این چاره ای جز این نیست که لا اقل زندگی مادر با سقط جنین نجات داده شود و در فرض سؤال، شوهر حق ندارد همسرش را از این کار منع کند، ولی واجب است تا حد امکان بگونه ای عمل شود که قتل طفل مستند به کسی نشود.

س ۱۲۷۰: آیا سقط جنینی که نطفه اش با وطی به شبهه توسط فرد غیر مسلمان و یا با زنا منعقد شده، جایز است؟

ج: جایز نیست.

تلقیح مصنوعی

س ۱۲۷۱: الف آیا لقاح آزمایشگاهی در صورتی که اسپرم و تخمک از زن و شوهر شرعی باشد، جایز است؟

ب بر فرض جواز، آیا جایز است این کار توسط پزشکان اجنبی صورت بگیرد؟ و آیا فرزندی که از این طریق بدنیا می آید ملحق به زن و شوهری است که صاحب اسپرم و تخمک هستند؟

ج بر فرض که عمل مذکور فی نفسه جایز نباشد، آیا موردی که نجات زندگی زناشویی متوقف بر آن باشد، از حکم عدم جواز استثنا می شود؟

ج: الف عمل مذکور فی نفسه اشکال ندارد ولی واجب است از مقدمات حرام مانند لمس و نظر اجتناب شود.

ب کودکی که از این طریق متولد می شود ملحق به زن و شوهری است که صاحب اسپرم و تخمک هستند.

ج گفته شد که عمل مذکور فی نفسه جایز است.

س ۱۲۷۲: گاهی بعضی از زوج ها به علت عدم تخمک گذاری در زن که وجود آن برای عمل لقاح ضروری است، مجبور به جدایی شده و یا به علت عدم امکان درمان بیماری و بچه دار نشدن، با مشکلات زناشویی و روحی مواجه می شوند، آیا در این صورت جایز است که به روش علمی از تخمک گذاری زن دیگری برای انجام عمل لقاح با نطفه شوهر در خارج از رحم استفاده شود و سپس نطفه لقاح یافته به رحم آن زن منتقل گردد؟

ج: عمل مذکور هر چند فی نفسه اشکال ندارد ولی کودکی که از این طریق متولد می شود ملحق به صاحب نطفه و تخمک بوده و الحاق آن به زنی که صاحب رحم است مشکل می باشد لذا باید نسبت به احکام شرعی مربوط به نسب، احتیاط

رعایت شود.

س ۱۲۷۳: اگر نطفه از شوهر گرفته شود و بعد از وفات او با تخمک همسرش لقاح شده و

سپس به رحم او منتقل شود، اولاً آیا این عمل شرعاً جایز است؟ ثانیاً آیا کودکی که متولد می شود فرزند آن مرد است و از نظر شرعی به او ملحق می شود؟ و ثالثاً آیا فرزندى که به دنیا می آید از صاحب نطفه ارث می برد؟

ج: عمل مذکور فی نفسه اشکال ندارد و کودک به صاحب تخمک و رحم ملحق می شود و الحاق آن به صاحب نطفه هم بعید نیست ولی از او ارث نمی برد.

س ۱۲۷۴: آیا تلقیح نطفه مردی اجنبی به همسر مردی که بچه دار نمی شود، از طریق قراردادن نطفه در رحم او جایز است؟

ج: تلقیح زن از طریق نطفه مرد اجنبی فی نفسه اشکال ندارد ولی باید از مقدمات حرام از قبیل نگاه و لمس حرام و غیر آنها اجتناب شود و به هر حال در صورتی که با این روش کودکی به دنیا بیاید، ملحق به شوهر آن زن نمی شود بلکه ملحق به صاحب نطفه و به زنی است که صاحب رحم و تخمک است.

س ۱۲۷۵: اگر زن شوهرداری به علت یائسگی یا غیر آن تخمک گذاری نکند، آیا جایز است تخمکی از زن دوم شوهرش بعد از تلقیح با نطفه شوهر به رحم او منتقل شود؟ و آیا در این مورد تفاوتی هست بین اینکه او یا زن دوم همسر دائم باشند یا موقت؟

۲- کدامیک از دو زن مادر کودک خواهند بود؟ صاحب تخمک یا صاحب رحم؟

۳- آیا این عمل در صورتی که نیاز به تخمک همسر دیگر بخاطر ضعف تخمک زن صاحب رحم باشد به حدی که در صورت لقاح نطفه شوهر با آن، خوف این وجود داشته باشد که کودک معیوب متولد شود، نیز جایز است؟

ج: اصل عمل مذکور شرعاً مانعی ندارد و در این حکم، فرقی نیست بین اینکه نکاح آنان دائم باشد یا منقطع و یا یکی دائم باشد و یکی منقطع.

۲- کودک ملحق به صاحب اسپرم و تخمک است و الحاق او به صاحب رحم هم، مشکل است، بنا بر این باید در ترتیب آثار نسب، نسبت به وی احتیاط مراعات شود.

۳- این کار فی نفسه جایز است.

س ۱۲۷۶: آیا در صورتهای زیر تلقیح زن با نطفه شوهرش که از دنیا رفته، جایز است؟

الف بعد از وفات شوهر ولی قبل از انقضای عدّه ب بعد از وفات او و بعد از انقضای عدّه ج اگر آن زن بعد از فوت شوهرش با مرد دیگری ازدواج نماید، آیا جایز است خود را با نطفه شوهر اولش تلقیح کند؟ و آیا در صورت فوت شوهر دوم، جایز است خود را با نطفه شوهر اولش بارور کند؟

ج : این عمل فی نفسه اشکال ندارد و فرقی نمی کند که قبل از انقضای عدّه باشد یا بعد از آن و همچنین فرقی نیست بین اینکه ازدواج کرده باشد یا خیر، و در صورت ازدواج هم فرقی نمی کند که لقاح با نطفه شوهر اولش بعد از وفات شوهر دومش باشد یا در حال حیات او،

ولی اگر شوهر دوم او زنده باشد باید این کار با اجازه و اذن او صورت بگیرد.

س ۱۲۷۷: امروزه می توان تخمک هایی را که در خارج از رحم بارور شده اند در مکانهای مخصوصی بطور زنده نگهداری کرد و در صورت نیاز آنها را در رحم صاحب تخمک قرار داد، آیا این کار جایز است؟

ج: این عمل فی نفسه اشکال ندارد.

تغییر جنسیت

س ۱۲۷۸: برخی از افراد در ظاهر مذکر هستند ولی از جهات روحی و روانی ویژگیهای جنس مؤنث را دارند و تمایلات جنسی زنانه در آنان بطور کامل وجود دارد و اگر مبادرت به تغییر جنسیت نکنند به فساد می افتند. آیا معالجه آنان از طریق انجام عمل جراحی جایز است؟

ج: عمل جراحی مذکور برای کشف و آشکار کردن واقعیت جنسی آنان اشکال ندارد، به شرطی که این کار مستلزم فعل حرام و ترتب مفسده ای نباشد.

س ۱۲۷۹: انجام عمل جراحی برای الحاق فرد خنثی به زن یا مرد چه حکمی دارد؟

ج: این کار فی نفسه اشکال ندارد، ولی واجب است از مقدمات حرام پرهیز شود.

تشریح میت و پیوند اعضا

س ۱۲۸۰: بررسی بیماریهای قلب و عروق و برگزاری سلسله مباحث راجع به آن، برای کشف مسائل جدید، مستلزم دستیابی به قلب و عروق افرادی است که از دنیا رفته اند، تا معاینه و آزمایش بر روی آنها انجام شود، با توجه به اینکه آنان بعد از آزمایشات و بررسی ها بعد از یک روز یا بیشتر اقدام به دفن آنها می کنند، سؤال این است:

۱- آیا انجام این بررسی ها بر روی جسد فرد مسلمان جایز است؟

۲- آیا دفن قلب و عروقی که از جسد میت برداشته شده اند، جدا از آن جسد، جایز است؟

۳- با توجه به مشکلات دفن قلب و عروق بطور جداگانه، آیا دفن آنها همراه با جسد دیگر، جایز است؟

ج: اگر نجات نفس محترمی یا کشف مطالب جدید علم پزشکی که مورد نیاز جامعه است و یا دستیابی به اطلاعاتی راجع به بیماری که زندگی مردم را تهدید می کند، منوط به آن باشد، تشریح جسد میت اشکال ندارد، ولی واجب است تا حد امکان از جسد میت مسلمان استفاده نشود و اجزایی هم که از جسد فرد مسلمان جدا شده اند، در صورتی که دفن آنها با جسد، حرج

یا محدودی نداشته باشد واجب است با خود جسد دفن شود و الاً دفن آنها بطور جداگانه و یا با جسد میّت دیگر جایز است .

س ۱۲۸۱: آیا تشریح برای تحقیق در علت مرگ در صورت مشکوک بودن ، مانند شک در اینکه میّت بر اثر سم مرده یا خفگی و یا غیر آن ، جایز است یا خیر؟

ج: اگر کشف حقیقت متوقف بر آن باشد، اشکال ندارد.

س ۱۲۸۲: تشریح جنین سقط شده در تمامی مراحل عمرش ، برای دستیابی به اطلاعاتی در

علم بافت شناسی ، با توجه به اینکه وجود درس تشریح در دانشکده پزشکی ضروری است ، چه حکمی دارد؟

ج : اگر نجات جان نفس محترمی یا کشف مطالب پزشکی جدیدی که جامعه به آن نیازمند است و یا دستیابی به اطلاعاتی راجع به یک بیماری که زندگی مردم را تهدید می کند، منوط به تشریح جنین سقط شده باشد، این عمل جایز است ولی سزاوار است که تا حد امکان از جنین سقط شده متعلق به مسلمانان و یا کسی که محکوم به اسلام است استفاده نشود.

س ۱۲۸۳: آیا استخراج قطعه پلاتین از بدن میت مسلمان از طریق تشریح جسد قبل از دفن ، به علت قیمت و کمبود آن ، جایز است ؟

ج : استخراج پلاتین در فرض سؤال ، به شرطی که بی احترامی به میت محسوب نشود جایز است .

س ۱۲۸۴: آیا نبش قبور اموات اعم از اینکه در قبرستان مسلمانان باشند یا غیر آنها، برای دستیابی به استخوان آنان به منظور استفاده های آموزشی در دانشکده پزشکی جایز است ؟

ج : نبش قبور مسلمانان برای اینکار جایز نیست مگر آنکه نیاز فوری پزشکی برای دستیابی به آنها وجود داشته باشد و دسترسی به استخوان میت غیر مسلمان هم ممکن نباشد.

س ۱۲۸۵: آیا کاشت مو در سر برای کسی که موهای سرش سوخته است و در انظار عمومی مردم از این جهت رنج می برد، جایز است ؟

ج : این کار فی نفسه اشکال ندارد به شرط اینکه از موی حیوان حلال گوشت و یا موی انسان باشد.

س ۱۲۸۶: اگر شخصی مبتلا به بیماری شود و پزشکان از درمان وی ناامید گردند و اعلام نمایند که او بزودی از دنیا خواهد رفت ، در این صورت آیا برداشتن اعضای حیاتی بدن او مثل قلب و کلیه و غیره قبل از وفات وی و پیوند آنها به بدن شخص دیگر جایز است ؟

ج : اگر برداشتن اعضای بدن او منجر به مرگ وی شود حکم قتل او را دارد، و در غیر این صورت اگر با اجازه خود او باشد اشکال ندارد.

س ۱۲۸۷: آیا استفاده از عروق و رگهای جسد شخص متوفی برای پیوند به بدن یک فرد بیمار، جایز است ؟

ج : اگر با اذن میت در دوران حیاتش و یا با اذن اولیای او بعد از مردنش باشد و یا نجات جان نفس محترمی منوط به آن باشد، اشکال ندارد.

س ۱۲۸۸: آیا در قرئیه ای که از بدن میت جدا شده و به بدن انسان دیگری پیوند زده می شود و در حالی که این کار غالباً

بدون اجازه اولیاء میّت انجام می شود، دیه واجب است؟ و بر فرض وجوب، مقدار دیه هر یک از چشم و قرنیّه چقدر است؟

ج: برداشتن قرنیّه از بدن میّت مسلمان حرام است و موجب دیه می شود که مقدار آن پنجاه دینار است ولی اگر با رضایت و اذن میّت قبل از مرگش، برداشته شود اشکال ندارد و

موجب دیده نیست .

س ۱۲۸۹: یکی از مجروحین جنگ از ناحیه بیضه هایش زخمی شده ، به طوری که منجر به قطع آنها گشته است ، آیا استفاده از داروهای هورمونی برای حفظ قدرت جنسی و ظاهر مردانه اش برای او جایز است ؟ و اگر تنها راه دستیابی به نتایج مذکور و پیدا کردن قدرت بچه دار شدن ، پیوند بیضه فرد دیگری به او باشد، حکم آن چیست ؟

ج : اگر پیوند بیضه به بدن او ممکن باشد به طوری که بعد از پیوند و التیام ، جزئی از بدن او شود، از جهت طهارت و نجاست اشکال ندارد و همچنین از جهت قدرت بچه دار شدن و الحاق فرزند به او هم مشکلی نیست . استعمال داروهای هورمونی برای حفظ قدرت جنسی و ظاهر مردانگی اش هم اشکال ندارد.

س ۱۲۹۰: با توجه به اهمیت پیوند کلیه برای نجات جان بیماران ، پزشکان به فکر افتاده اند که یک بانک کلیه ایجاد کنند و این بدین معنی است که افراد زیادی بطور اختیاری مبادرت به اهداء یا فروش کلیه می کنند، آیا فروش یا اهدای کلیه یا هر عضو دیگری از بدن بطور اختیاری جایز است ؟ این عمل هنگام ضرورت چه حکمی دارد؟

ج : مبادرت مکلف در هنگام حیات ، به فروش یا هدیه کردن کلیه یا هر عضو دیگری از بدن خود برای استفاده بیماران از آنها در صورتی که ضرر معتابه برای او نداشته باشد اشکال ندارد، بلکه در مواردی که نجات جان نفس محترمی متوقف بر آن باشد، اگر هیچ گونه حرج یا ضرری برای خود آن شخص نداشته باشد، واجب می شود.

س ۱۲۹۱: بعضی از افراد دچار ضایعات مغزی غیر قابل درمان و برگشت می شوند که بر اثر آن ، همه فعالیت های مغزی آنان از بین رفته و به حالت اغمای کامل فرو می روند و همچنین فاقد تنفس و پاسخ به محرکات (نوری) و فیزیکی می شوند، در این گونه موارد احتمال بازگشت فعالیت های مذکور به وضع طبیعی کاملاً از بین می رود و ضربان خود کار قلب مریض باقی می ماند که موقت است و به کمک دستگاه تنفس مصنوعی انجام می گیرد و این حالت به مدت چند ساعت و یا حد اکثر چند روز ادامه پیدا می کند، وضعیت مزبور در علم پزشکی مرگ مغزی نامیده می شود که باعث فقدان و از دست رفتن هر نوع شعور و احساس و حرکتهای ارادی می گردد و از طرفی بیماران وجود دارند که نجات جان آنان منوط به استفاده از اعضای مبتلایان به مرگ مغزی است ، بنا بر این آیا استفاده از اعضای مبتلا به مرگ برای نجات جان بیماران دیگر جایز است ؟

ج : اگر استفاده از اعضای بدن بیماران که در سؤال توصیف شده اند برای معالجه بیماران دیگر، باعث تسریع در مرگ و قطع حیات آنان شود جایز نیست ، در غیر این صورت اگر عمل مزبور با اذن قبلی وی صورت بگیرد و یا نجات نفس محترمی متوقف بر آن عضو مورد نیاز باشد، اشکال ندارد.

س ۱۲۹۲: علاقمند هستم اعضای خود را هدیه کرده و از بدن من بعد از مردنم استفاده شود

و تمایل خود را هم به اطلاع مسئولین رسانده ام . آنان نیز از من خواسته اند که آن را در وصیتنامه خود نوشته و ورثه را هم از خواست خود آگاه کنم ، آیا چنین حقی را دارم ؟

ج : استفاده از اعضای میت برای پیوند به بدن شخص دیگر برای نجات جان او یا درمان بیماری وی اشکال ندارد و وصیت به این مطالب هم مانعی ندارد مگر در اعضایی که برداشتن آنها از بدن میت ، موجب صدق عنوان مثله باشد و یا عرفاً هتک حرمت میت محسوب شود.

س ۱۲۹۳: انجام عمل جراحی برای زیبایی چه حکمی دارد؟

ج : این کار فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۲۹۴: آیا معاینه عورت افراد توسط یک مؤسسه نظامی جایز است ؟

ج : کشف عورت دیگران و نگاه کردن به آن و وادار کردن صاحب عورت به کشف عورت در برابر دیگران جایز نیست مگر آنکه ضرورتی مثل رعایت قانون و یا معالجه ، آن را اقتضا کند.

س ۱۲۹۵: کلمه «ضرورت» به عنوان شرط جواز لمس زن یا نظر به او توسط پزشک ، زیاد تکرار می شود، «ضرورت» چه معنایی دارد و حدود آن کدام است ؟

ج : مراد از ضرورت در فرض سؤال این است که تشخیص بیماری و درمان آن متوقف بر لمس و نظر باشد و حدود ضرورت هم بستگی به مقدار، نیاز دارد.

س ۱۲۹۶: آیا برای پزشک زن نگاه کردن و لمس عورت زن برای معاینه و تشخیص بیماری جایز است ؟

ج : جایز نیست مگر در موارد ضرورت .

س ۱۲۹۷: آیا لمس بدن زن و نگاه کردن به آن توسط پزشک مرد هنگام معاینه ، جایز است ؟

ج : در صورتی که درمان منوط به برهنه کردن بدن زن در برابر پزشک مرد و لمس و نگاه کردن به آن باشد و معالجه با مراجعه به پزشک زن امکان نداشته باشد، اشکال ندارد.

س ۱۲۹۸: نگاه کردن پزشک زن به عورت زن دیگر و لمس آن در صورتی که معاینه آن بوسیله آینه امکان داشته باشد، چه حکمی دارد؟

ج : در صورتی که نگاه کردن با آینه ممکن باشد و نگاه کردن مستقیم و لمس ضرورتی نداشته باشد، جایز نیست .

س ۱۲۹۹: اگر برای پرستار غیر مماثل (غیر هم جنس با بیمار) هنگام گرفتن نبض (فشار خون) و چیزهای دیگری که احتیاج به لمس بدن بیمار دارند، دست کردن دستکش امکان داشته باشد، آیا انجام آن اعمال بدون دستکش هایی که پزشک هنگام درمان بیمار از آنها استفاده می کند، جایز است؟

ج: با امکان لمس از روی لباس یا با دست کردن دستکش هنگام معالجه، ضرورتی به لمس بدن مریض غیر مماثل (غیر هم جنس) وجود ندارد و بنا بر این جایز نیست.

س ۱۳۰۰: در صورتی که عمل جراحی زیبایی برای زنان توسط پزشک مرد مستلزم نگاه کردن و لمس باشد آیا انجام آن جایز است؟

ج: عمل جراحی زیبایی، درمان بیماری محسوب نمی شود و نگاه کردن و لمس حرام بخاطر آن جایز نیست مگر در مواردی که برای درمان سوختگی و مانند آن باشد و پزشک مجبور به لمس و نگاه کردن باشد.

س ۱۳۰۱: آیا غیر از شوهر، نگاه کردن افراد دیگر به عورت زن حتی پزشک، بطور مطلق حرام است؟

ج: نگاه کردن غیر از شوهر حتی پزشک و بلکه پزشک زن به عورت زن حرام است، مگر هنگام اضطرار و برای درمان بیماری.

س ۱۳۰۲: آیا مراجعه زنان به پزشک مرد که متخصص بیماریهای زنان است در صورتی که تخصص او از پزشکان زن بیشتر باشد و یا مراجعه به پزشک زن مشقت داشته باشد، جایز است؟

ج: اگر معاینه و درمان منوط به نظر و لمس حرام باشد، جایز نیست به پزشک مرد مراجعه کنند، مگر در صورتی که مراجعه به پزشک زن حاذق و متخصص غیر ممکن و یا خیلی سخت باشد.

س ۱۳۰۳: آیا انجام عمل استمنا به دستور پزشک برای آزمایش و معاینه منی جایز است؟

ج: در مقام معالجه، در صورتی که درمان منوط به آن بوده و استمنا به وسیله همسر ممکن نباشد، اشکال ندارد.

ختنه

س ۱۳۰۴: آیا ختنه کردن واجب است؟

ج: ختنه پسران واجب است و شرط صحت طواف در حج و عمره می باشد و اگر تا بعد از بلوغ به تأخیر بیفتد، بر خود آنان واجب است که ختنه کنند.

س ۱۳۰۵: شخصی ختنه نکرده ولی حشفه اش بطور کامل از غلاف بیرون است، آیا ختنه کردن بر او واجب است؟

ج: اگر بر روی حشفه هیچ مقداری از غلاف که قطع آن واجب است وجود نداشته باشد، ختنه ی واجب موردی ندارد.

س ۱۳۰۶: آیا ختنه کردن دختران واجب است یا خیر؟

ج: واجب نیست.

آموزش پزشکی

س ۱۳۰۷: دانشجویان دانشگاه پزشکی (دختر یا پسر) برای آموزش چاره ای جز معاینه فرد اجنبی از طریق لمس و نظر ندارند

و چون این معاینات جزء برنامه درسی است و برای کارآموزی و آمادگی آنان برای معالجه بیماران در آینده مورد نیاز است و عدم انجام آن باعث می شود از تشخیص بیماری افراد مریض عاجز باشند و این امر منجر به طولانی شدن دوران بیماری افراد بیمار و گاهی فوت آنان می شود، بنا بر این آیا این معاینات جایز است یا خیر؟

ج : اگر از موارد ضروری برای کسب تجربه و آگاهی از نحوه درمان بیماران و نجات جان

آنان باشد، اشکال ندارد.

س ۱۳۰۸: در صورتی که هنگام ضرورت، معاینه بیمارانی که محرم نیستند، توسط دانشجویان رشته پزشکی جایز باشد، مرجع تشخیص این ضرورت چه کسی است؟

ج: تشخیص ضرورت موكول به نظر دانشجو با ملاحظه شرایط است.

س ۱۳۰۹: گاهی در هنگام آموزش با مسئله معاینه غیر محارم مواجه می شویم و نمی دانیم این کار برای آینده ضرورت دارد یا خیر؟ ولی بهر حال جزئی از روش درسی دانشگاهها و وظیفه دانشجویی رشته پزشکی و یا حتی تکلیفی از طرف استاد است با توجه به این مطالب آیا انجام معاینات مزبور برای ما جایز است؟

ج: مجزّد این که معاینه پزشکی، از برنامه های آموزشی و یا از تکالیف استاد به دانشجو است، مجوّز شرعی برای ارتکاب امر خلاف شرع محسوب نمی شود بلکه ملاک در این زمینه فقط نیاز آموزشی برای نجات جان انسان و یا اقتضاء ضرورت می باشد.

س ۱۳۱۰: آیا در معاینه نامحرم که بخاطر ضرورت آموزش پزشکی و کسب تجربه و مهارت صورت می گیرد، بین معاینه اعضای تناسلی و سایر اعضای بدن تفاوت وجود دارد؟ بعضی از دانشجویان که بعد از اتمام تحصیل برای معالجه بیماران به روستاها و نقاط دوردست می روند، گاهی مجبور به زایمان زن و یا درمان آثار آن از قبیل خونریزی شدید می شوند، این کار چه حکمی دارد؟ بدیهی است که اگر این خونریزی و بیماریهای دیگر بسرعت درمان نشود حیات زنی که تازه زایمان کرده، در خطر خواهد بود، با علم به اینکه شناخت راههای معالجه این بیماریها مستلزم کارآموزی در هنگام تحصیل علم پزشکی می باشد؟

ج: هنگام ضرورت فرقی، بین حکم معاینه اعضای تناسلی و غیر آنها نیست و ملاک کلی، احتیاج به تمرین و فراگیری علم پزشکی برای نجات جان انسان می باشد و در این موارد باید به مقدار ضرورت اکتفا شود.

س ۱۳۱۱: غالباً در معاینه اعضای تناسلی اعم از اینکه توسط فرد مماثل صورت بگیرد یا خیر، احکام شرعی مانند نگاه کردن پزشک یا دانشجو از طریق آینه، رعایت نمی شود و چون ما برای فراگیری چگونگی تشخیص بیماریها از آنان تبعیت می کنیم، وظیفه ما چیست؟

ج: تحصیل و فراگیری علم پزشکی از طریق معایناتی که فی نفسه حرام هستند، در مواردی که یاد گرفتن این علم و شناخت راههای درمان بیماریها متوقف بر آن باشد، اشکال ندارد، مشروط بر اینکه دانشجو اطمینان داشته باشد که توانایی نجات جان انسانها در آینده متوقف بر اطلاعاتی است که از این طریق بدست می آید و همچنین مطمئن باشد که در آینده در معرض مراجعه بیماران بوده و مسئولیت نجات جان آنان را بر عهده خواهد داشت.

س ۱۳۱۲: آیا نگاه کردن به عکس مردان و زنان غیر مسلمان که در کتابهای اختصاصی رشته درسی ما بصورت نیمه عریان وجود دارد جایز است؟

ج: اگر به قصد ریه نباشد و خوف ترتب مفسده هم در آن وجود نداشته باشد، اشکال ندارد.

س ۱۳۱۳: دانشجویان رشته پزشکی در خلال تحصیل، عکسها و فیلم های مختلفی را از اعضای تناسلی بدن به قصد آموزش می بینند، آیا این عمل جایز است یا خیر؟ دیدن عورت غیر مماثل چه حکمی دارد؟

ج: نگاه کردن به فیلم ها و تصاویر فی نفسه اشکال ندارد به شرط اینکه به قصد لذت نبوده و خوف ارتکاب حرام هم وجود نداشته باشد. آنچه حرام است نگاه به بدن غیر مماثل و لمس آن است و نگاه به فیلم یا عکس عورت دیگران هم خالی از اشکال نیست.

س ۱۳۱۴: زن در هنگام وضع حمل چه تکلیفی دارد؟ و زنان پرستار که به زندهای دیگر در هنگام وضع حمل کمک می کنند، نسبت به کشف عورت و نگاه کردن به آن چه تکلیفی دارند؟

ج: جایز نیست زنان پرستار عمداً و بدون اضطرار، به عورت زنان در هنگام وضع حمل نگاه کنند و همچنین پزشک هم باید از نگاه کردن و لمس بدن زنی که بیمار است، تا زمانی که اضطرار پیدا نکرده، خودداری کند و بر زنان واجب است که در صورت توجه و توانایی، بدن خود را بپوشانند و یا از کس دیگری بخواهند این کار را انجام دهد.

س ۱۳۱۵: در خلال تحصیلات دانشگاهی، برای آموزش از دستگاہهای تناسلی مصنوعی که از مواد پلاستیکی ساخته شده اند استفاده می کنند، نگاه کردن و لمس آنها چه حکمی دارد؟

ج: آلت و عورت مصنوعی حکم عورت واقعی را ندارد و نگاه کردن و لمس آنها اشکال ندارد مگر آنکه به قصد ریه بوده و یا موجب تحریک شهوت گردد.

س ۱۳۱۶: مباحث من راجع به تحقیقاتی است که در محافل علمی غرب راجع به تسکین درد از طریق معالجه با موسیقی، معالجه با لمس، معالجه با رقص، معالجه با دارو و معالجه از طریق الکتریسیته مطرح است و مباحث آنان در این زمینه نتیجه هم داده است، آیا شرعاً مبادرت به این تحقیقات جایز است؟

ج: تحقیق راجع به امور مذکور و آزمایش مقدار تأثیر آنها در درمان بیماریها شرعاً اشکال ندارد به شرطی که مستلزم ارتکاب اعمالی که شرعاً حرام هستند نباشد.

س ۱۳۱۷: آیا در صورتی که آموزش اقتضا کند، جایز است زنان پرستار به عورت زن دیگر نگاه کنند؟

ج: اگر درمان بیماریها و یا نجات نفس محترمی متوقف بر درسی باشد که یاد گرفتن آن مستلزم نگاه به عورت دیگران است، اشکال ندارد.

س ۱۰۸۷: آیا خرید خوکهای وحشی که توسط اداره صید و کشاورزان منطقه به دلیل حفاظت از مراتع و مزارع شکار می شوند، به منظور کنسرو سازی و صادر کردن آن به کشورهای غیر

اسلامی جایز است؟

ج: خرید و فروش گوشت خوک برای استفاده های غذایی انسان جایز نیست هر چند خریدار مسلمان نباشد، ولی اگر دارای منفعت عقلایی حلال و قابل توجهی مانند استفاده از آن برای تغذیه حیوانات و یا بکارگیری چربی آن در صنعت صابون سازی و مانند آن باشد، در این صورت خرید و فروش آن اشکال ندارد.

س ۱۰۸۸: آیا کار کردن در کارخانه کنسرو گوشت خوک یا کاباره های شبانه و یا مراکز فساد جایز است؟ و درآمد حاصل از آن چه حکمی دارد؟

ج: اشتغال به کارهای حرام مثل فروش گوشت خوک، شراب، ایجاد و اداره کاباره های شبانه، مراکز فساد و فحشا و قمار و شرابخواری و مانند آن، جایز نیست و کسب درآمد از طریق آنها حرام است و انسان، مالک اجرتی که در برابر آن می گیرد نمی شود.

س ۱۰۸۹: آیا فروش و هدیه کردن شراب یا گوشت خوک و یا هر چیزی که خوردن آن حرام است به کسی که آن را حلال می داند، صحیح است؟

ج: فروش و هدیه کردن چیزی که خوردن یا آشامیدن آن حرام است، اگر به قصد خوردن و آشامیدن باشد و یا انسان بداند که خریدار آن را برای خوردن و آشامیدن مصرف می کند جایز نیست، هر چند خریدار خوردن آن را حلال بداند.

س ۱۰۹۰: ما یک شرکت تعاونی برای فروش مواد غذایی و مصرفی داریم و از آنجا که بعضی از مواد غذایی موجود در آن فروشگاه از مردار یا چیزهایی که خوردن آنها حرام است می باشند بنا بر این درآمدهای سالانه حاصل از آنها که بین سهامداران توزیع می شوند چه حکمی دارند؟

ج: خرید و فروش آن دسته از مواد غذایی که خوردن آنها حرام است، حرام و باطل می باشد و پول و درآمد حاصل از آنها هم حرام است و توزیع آن در بین سهامداران جایز نیست و در صورتی که اموال شرکت تعاونی با آن مخلوط شده باشد، حکم مال مخلوط به حرام را دارد که اقسام آن در رساله های عملیه ذکر شده است.

س ۱۰۹۱: اگر شخص مسلمانی هتلی را در یک کشور غیر اسلامی تأسیس کند و ناچار باشد بعضی از انواع شراب و غذاهای حرام را نیز بفروشد، زیرا اکثریت مردم آن کشور مسیحی هستند که با غذا شراب می نوشند و به هتلی که همراه غذا شراب ندهد نمی روند، با توجه به اینکه شخص مزبور قصد دارد تمام درآمد حاصل از امور حرام را به حاکم شرع بپردازد آیا این کار برای او جایز است؟

ج: تأسیس هتل یا غذاخوری در کشورهای غیر اسلامی اشکال ندارد، ولی فروش شراب و غذاهای حرام جایز نیست، هر چند خریدار آنها را حلال بداند و گرفتن پول آنها جایز نیست هر چند آن شخص قصد داشته باشد آن پول را به حاکم شرع

بپردازد.

س ۱۰۹۲: آیا حیوانات آبیِ حرام گوشت، اگر زنده از آب بیرون آورده شوند، حکم مردار را دارند و خرید و فروش آنها حرام است؟ آیا خرید و فروش آنها برای تغذیه غیر انسان مثل تغذیه

پرندگان و حیوانات و همچنین برای استفاده های صنعتی جایز است؟

ج: اگر این حیوانات از انواع ماهی بوده و زنده از آب بیرون آورده شوند و در خارج از آب بمیرند، مردار محسوب نمی شوند. به هر حال چیزی که خوردن آن حرام است، خرید و فروش آن برای خوردن جایز نیست هر چند خریدار، خوردن آن را حلال بداند، ولی اگر غیر از خوردن، منافع عقلائی حلال مثل استفاده های پزشکی یا صنعتی و یا تغذیه پرندگان و چارپایان و مانند آن داشته باشد، خرید و فروش آن به قصد مزبور اشکال ندارد.

س ۱۰۹۳: آیا اشتغال در امر حمل و نقل آن دسته از مواد غذایی که گوشت تذکیه نشده هم در بین آنها وجود دارد، جایز است؟ آیا بین بردن آنها برای کسی که خوردن آنها را حلال می داند و کسی که حلال نمی داند، تفاوتی وجود دارد؟

ج: حمل گوشت تذکیه نشده برای کسی که قصد خوردن آن را دارد، جایز نیست و فرقی نمی کند که مشتری خوردن آن را حلال بداند یا خیر.

س ۱۰۹۴: آیا فروش خون به کسی که از آن استفاده می کند، جایز است؟

ج: فروش خون اگر به قصد عقلائی مشروع باشد، اشکال ندارد.

س ۱۰۹۵: آیا برای یک فرد مسلمان جایز است که غذای حرام (مانند غذایی که محتوی گوشت خوک یا مردار است) و مشروبات الکلی را در سرزمین کفر به غیر مسلمان عرضه کند؟ حکم آن در صورتهای زیر چیست؟

الف اگر غذاها و مشروبات الکلی متعلق به او نباشند و در برابر فروش آنها هم سودی نبرد بلکه کار او فقط عرضه آنها و غذاهای حلال به مشتری باشد.

ب اگر با فرد غیر مسلمان در محل شریک باشد، به این صورت که فرد مسلمان مالک اجناس حلال و شریک غیر مسلمان مالک مشروبات الکلی و غذاهای حرام باشد و هر کدام بطور جداگانه از کالاهای خود سود ببرند.

ج اگر فرد مسلمان در محلی که مواد غذایی حرام و مشروبات الکلی فروخته می شود، فقط کار کند و مزد ثابتی بگیرد، چه صاحب آن محل مسلمان باشد و چه غیر مسلمان.

د اگر فرد مسلمان در محل فروش مواد غذایی حرام و مشروبات الکلی به عنوان کارگر یا شریک کار کند ولی دخالتی در خرید و فروش آنها نداشته و آن مواد متعلق به او هم نباشند، بلکه او فقط در تهیه و فروش مواد غذایی نقش داشته باشد، با توجه به اینکه مشتریها مشروبات الکلی را در همان محل نمی خورند، کار او چه حکمی دارد؟

ج: عرضه و فروش مشروبات الکلی مست کننده و غذاهای حرام و کار در محل فروش آنها و مشارکت در ساخت و خرید و

فروش آنها و اطاعت از دیگران در این موارد، شرعاً حرام است ، اعم از اینکه انسان شریک در سرمایه بوده و یا کارگر روزانه باشد و نیز اعم از آن که فقط مواد غذایی حرام و مشروبات الکلی عرضه و فروخته شوند یا اینکه فروش همراه با مواد غذایی حلال باشد و همچنین اعم از اینکه کار انسان همراه با گرفتن سود و مزد باشد و

یا مجانی و در این مورد فرقی نمی کند که صاحب کار یا شریک او مسلمان باشد یا غیر مسلمان و به مسلمان عرضه و فروخته شود یا به غیر مسلمان ، و به طور کلی بر هر مسلمانی واجب است که از ساخت و خرید و فروش آن دسته از مواد غذایی که خوردن آنها حرام است به منظور خوردن اجتناب کند و همچنین از ساخت و خرید و فروش مشروبات الکلی مست کننده و کسب منفعت از این طریق خودداری کند.

س ۱۰۹۶: آیا کسب در آمد از طریق تعمیر کامیونهای حمل مشروبات الکلی جایز است ؟

ج : اگر کامیون ها برای حمل مشروبات الکلی مورد استفاده قرار بگیرند در این صورت اشتغال به تعمیر آنها جایز نیست .

س ۱۰۹۷: یک شرکت تجاری با شعبه های فرعی برای فروش مواد غذایی به مردم وجود دارد که بعضی از مواد غذایی آن شرعاً حرام می باشد (مانند آن دسته از گوشتهای وارداتی که مردار هستند) در نتیجه بخشی از اموال شرکت ، از نظر شرعی حرام محسوب می شود، آیا خرید ما یحتاج از شعبه های این شرکت که هم کالای حرام دارد و هم کالای حلال ، جایز است ؟ و بر فرض جواز، آیا گرفتن باقیمانده پولی که به فروشنده داده می شود، به دلیل اینکه مجهول المالک است ، احتیاج به اجازه حاکم شرع دارد؟ و بر فرض که احتیاج به اجازه داشته باشد، آیا به کسی که کالاهای مورد نیاز خود را از آن شعبه ها خریداری می کند، این اجازه را می دهید؟

ج : علم اجمالی به وجود مال حرام در اموال شرکت تا زمانی که همه آنها مورد ابتلاء مکلف نباشند مانع از صحت خرید کالاهای مورد نیاز از آن شرکت نیست ، بنا بر این خریداری کالاهای مورد نیاز از آن برای همه مردم بدون اشکال است و همچنین دریافت باقیمانده پول ، تا زمانی که همه اموال شرکت مورد ابتلاء شخص مشتری نباشند اشکال ندارد و همچنین تا زمانی که انسان علم به وجود مال حرام در عین کالائی که از شرکت خریده است نداشته باشد، اشکال ندارد و احتیاجی به اجازه حاکم شرع برای تصرف در کالا و پولی که از شرکت دریافت می کند، نیست .

س ۱۰۹۸: آیا اشتغال به سوزاندن اموات غیر مسلمان و اجرت گرفتن در برابر آن ، جایز است ؟

ج : سوزاندن اجساد اموات غیر مسلمان ، حرام نیست بنا بر این اشتغال به آن و گرفتن اجرت در برابر آن ، اشکال ندارد.

س ۱۰۹۹: آیا جایز است کسی که می تواند کار کند، از مردم درخواست کمک کرده و با کمکهای آنان زندگی نماید؟

ج : سزاوار نیست این کار را بکند.

س ۱۱۰۰: آیا برای زنان جایز است که با فروش جواهرات در بازار زرگرها و غیر آن کسب درآمد کنند؟

ج : با رعایت حدود شرعی اشکال ندارد.

س ۱۱۰۱: تزئین منازل (دکور) در صورتی که برای کارهای حرام بکار گرفته شوند، بخصوص

اگر بعضی از اتاقها برای پرستش بت مورد استفاده قرار بگیرند، چه حکمی دارد؟ و آیا ساخت سالن در صورتی که احتمال داده شود که برای رقص و مانند آن استفاده شود، جایز است یا خیر؟

ج: تزئین خانه بخودی خود در صورتی که به منظور استفاده در کارهای حرام نباشد، اشکال ندارد، ولی تزئین اتاق مخصوص پرستش بت، مثلاً چیدن لوازم آن اتاق و تعیین محلی برای قرار دادن بت و مانند آن، شرعاً جایز نیست و ساخت سالن برای استفاده حرام، جائز نیست ولی مجزّد احتمال مانعی ندارد.

س ۱۱۰۲: آیا ساخت بنائی که شامل زندان و مرکز پلیس است و تحویل آن به دولت ظالم، جایز است؟ و آیا اشتغال در کارهای ساختمانی آن نیز جایز است؟

ج: ساخت بنا با اوصاف مذکور اشکال ندارد به شرطی که به قصد برگزاری جلسات دادگاه ظلم در آن و ایجاد محلی برای زندانی کردن بی گناهان نباشد و همچنین به نظر کسی که آن را می سازد، بطور معمول در معرض استفاده های مزبور قرار نداشته باشد که در این صورت گرفتن اجرت نیز در برابر ساختن آن اشکال ندارد.

س ۱۱۰۳: شغل من گاو بازی در برابر تماشاگران است و آنان مبلغی را به عنوان هدیه در برابر تماشای آن به من می پردازند، آیا نفس این کار جایز است؟

ج: عمل مذکور شرعاً مذموم است ولی گرفتن هدایا از تماشاگران چنانچه پرداخت آن با اختیار و رضایت تماشاگران صورت گیرد، اشکال ندارد.

س ۱۱۰۴: بعضی از افراد لباسهای نظامی مخصوص ارتش را می فروشند، آیا خرید این لباسها و استفاده از آنها جایز است؟

ج: اگر احتمال بدهید که این لباسها را از طریق قانونی بدست آورده اند و یا مجاز به فروش آنها هستند، در این صورت خرید و استفاده از آنها در مواردی که خلاف مقررات نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۱۰۵: استفاده از ترّقه و مواد قابل انفجار و ساخت و خرید و فروش آنها اعم از اینکه موجب اذیت و آزار بشوند یا خیر، چه حکمی دارد؟

ج: در صورتی که موجب اذیت و آزار دیگران باشد و یا تبذیر مال محسوب شود و یا خلاف قانون و مقررات نظام جمهوری اسلامی باشد، جایز نیست.

س ۱۱۰۶: کار پلیس و مأموران راهنمایی و رانندگی و گمرک و اداره مالیات بر درآمد در جمهوری اسلامی چه حکمی دارد؟ آیا آنچه در بعضی از روایات آمده است که دعای مأموری که کار افراد را به حکومت گزارش می دهد و دعای مأمور مالیات و گمرک مستجاب نمی شود، شامل آنان هم می گردد؟

ج : کار آنان فی نفسه در صورتی که بر اساس مقررات قانونی باشد، اشکال ندارد و ظاهراً مراد از «عریف» و «عشار» در روایات افرادی هستند که انجام این کارها را در حکومت های طاغوتی و ظالم بر عهده دارند.

س ۱۱۰۷: بعضی از زنان برای تأمین هزینه های زندگی خانوادگی خود در آرایشگاهها کار می کنند، آیا این کار ترویج بی عفتی و یا تهدیدی برای عفت جامعه اسلامی محسوب نمی شود؟

ج: آرایش کردن زنان فی نفسه و اجرت گرفتن در برابر آن اشکال ندارد به شرطی که به منظور نشان دادن به نامحرم نباشد.

س ۱۱۰۸: آیا جایز است شرکتها در برابر واسطه گری و مقاطعه کاری که بین صاحب کار از طرفی و کارگران و بناها از طرف دیگر، انجام می دهند، اجرت دریافت کنند؟

ج: گرفتن اجرت در برابر عمل مباح اشکال ندارد.

س ۱۱۰۹: آیا اجرتی که دلال می گیرد، حلال است؟

ج: اگر در برابر انجام عمل مباحی و بنا به درخواست کسی باشد، اشکال ندارد.

اجرت گرفتن در برابر واجبات

س ۱۱۱۰: حقوق اساتیدی که در دانشکده الهیات، فقه و اصول تدریس می کنند، چه حکمی دارد؟

ج: وجوب تدریس و آموزش چیزی که یاد دادن آن واجب کفائی است، مانع گرفتن حقوق در برابر تدریس فقه و اصول در دانشگاه نیست بخصوص اگر دریافت حقوق به خاطر حضور در دانشگاه و اداره کلاس باشد.

س ۱۱۱۱: آموزش مسائل شرعی چه حکمی دارد؟ آیا جایز است روحانیون در برابر یاد دادن مسائل شرعی به مردم، اجرت بگیرند؟

ج: هر چند اجمالاً آموزش مسائل حلال و حرام فی نفسه واجب است و اجرت گرفتن در برابر آن جایز نیست ولی گرفتن اجرت برای مقدماتی که اصل آموزش احکام متوقف بر آنها نیست و شرعاً هم بر انسان واجب نیستند مانند حضور در مکان خاص، اشکال ندارد.

س ۱۱۱۲: آیا دریافت حقوق ماهانه برای اقامه نماز جماعت و راهنمایی و ارشاد دینی در نهادها و اداره های دولتی جایز است؟

ج: گرفتن اجرت در برابر رفت و آمد یا ارائه خدماتی که انجام آنها بر مکلف واجب نیست، اشکال ندارد.

س ۱۱۱۳: آیا گرفتن اجرت برای غسل دادن میت جایز است؟

ج : غسل دادن میّت مسلمان عبادت و واجب کفائی است و اجرت گرفتن در برابر خود آن جایز نیست .

س ۱۱۱۴: آیا گرفتن اجرت برای جاری کردن عقد نکاح جایز است ؟

ج : اشکال ندارد.

شطرنج و آلات قمار

س ۱۱۱۵: با توجه به اینکه در بیشتر مدارس بازی با شطرنج رواج دارد آیا بازی با آن و برگزاری دوره های آموزشی آن جایز است ؟

ج : اگر به نظر مکلف ، شطرنج در حال حاضر از آلات قمار محسوب نشود در این

صورت بازی با آن بدون شرطبندی اشکال ندارد.

س ۱۱۱۶: بازی با وسایل سرگرمی از جمله پاسور چه حکمی دارد؟ و آیا بازی با آنها برای سرگرمی و بدون شرطبندی جایز است؟

ج: بازی با چیزی که عرفاً از آلات قمار محسوب می شود، مطلقاً حرام است هر چند برای سرگرمی و بدون شرطبندی باشد.

س ۱۱۱۷: شطرنج در موارد زیر چه حکمی دارد؟

۱ - ساخت و خرید و فروش آن ۲ - بازی شطرنج با شرطبندی و بدون آن ۳ - ایجاد مراکز در محافل عمومی و غیر آن
برای آموزش شطرنج و بازی با آن و تشویق مردم به آن ج: اگر مکلف تشخیص دهد که در حال حاضر شطرنج از آلات قمار محسوب نمی شود، ساخت و خرید و فروش و بازی با آن بدون شرطبندی، اشکال ندارد، همچنین با فرض مذکور، آموزش آن هم بدون اشکال است.

س ۱۱۱۸: آیا از تأیید برگزاری مسابقات شطرنج توسط مدیریت آموزش ریاضی معلوم می شود که شطرنج جزء آلات قمار نیست؟ و آیا جایز است مکلف به آن اعتماد کند؟

ج: معیار در تعیین موضوعات احکام، تشخیص خود مکلف و یا اقامه دلیل شرعی بر آن نزد خود اوست.

س ۱۱۱۹: بازی با آلاتی مثل شطرنج و بیلارد با کفار در کشورهای خارجی چه حکمی دارد؟ مصرف مال برای استفاده از این آلات بدون شرطبندی چه حکمی دارد؟

ج: حکم بازی با شطرنج و آلات قمار در مسائل قبلی بیان شد و در حکم مذکور فرقی بین بازی با آنها در کشورهای اسلامی یا غیر اسلامی و بین بازی با مسلمان یا کافر وجود ندارد و خرید و فروش آلات قمار و مصرف مال در این موارد هم جایز نیست.

آلات قمار

س ۱۱۲۰: آیا اگر افراد بدون شرطبندی و قصد قمار و بُرد و باخت و کسب درآمد بلکه فقط برای سرگرمی و مشغول بودن، مبادرت به بازی با ورق کنند، آن افراد مرتکب حرام شده اند؟ حضور در مجالس بازی با ورق برای تفریح چه حکمی دارد؟

ج: بازی با ورقی که عرفاً از آلات قمار محسوب می شود، بطور مطلق حرام است و جایز نیست انسان با اختیار در مجلس قمار یا بازی با آلات قمار شرکت کند.

س ۱۱۲۱: آیا استفاده از ورق های پاسور در صورتی که برای بازیهای فکری محض که بدون شرطبندی بوده و متضمن

مفاهیم علمی و دینی باشند، جایز است؟ بازی با ورق هایی که با چیدن آنها به نحو خاصی، بعضی از شکلها مثل موتور سیکلت یا ماشین و مانند آن ایجاد می شود و در عین حال استفاده از آنها برای شرط بندی و مسابقه هم ممکن است، چه حکمی دارد؟

ج: بازی با ورق هایی که عرفاً، آلات قمار محسوب می شوند، مطلقاً جائز نیست ولی بازی با ورق هایی که عرفاً آلت قمار محسوب نمی شوند، بدون شرطبندی اشکال ندارد.

و بطور کلی بازی با هر چیزی که مکلف تشخیص دهد از آلات قمار است و یا در آن شرطبندی شود، به هیچ وجه، جائز نیست.

و بازی با هر وسیله ای که جزء آلات قمار به حساب نیاید، بدون شرطبندی، اشکال ندارد.

س ۱۱۲۲: بازی با گردو و تخم مرغ و چیزهای دیگری که شرعاً مالیت دارند، چه حکمی دارد؟ آیا این بازیها برای کودکان جایز است؟

ج: اگر بازی قمار و شرطبندی باشد، شرعاً حرام است و طرف برنده، مالک چیزی که برده و از طرف مقابل گرفته است، نمی شود. ولی اگر بازی کنندگان غیر بالغ باشند شرعاً مکلف نبوده و تکلیفی ندارند، هر چند که مالک چیزی که می برند نمی شوند.

س ۱۱۲۳: آیا شرطبندی با پول یا غیر آن در بازی با غیر آلات قمار جایز است؟

ج: شرطبندی در بازی جایز نیست هر چند بازی با غیر آلات قمار باشد.

س ۱۱۲۴: بازی با آلات قمار مانند پاسور و غیر آن از طریق کامپیوتر چه حکمی دارد؟

ج: حکم بازی با آلات قمار را دارد.

س ۱۱۲۵: بازی با «آنو» و «الکیرم» چه حکمی دارد؟

ج: اگر به نظر عرف از آلات قمار محسوب شوند، بازی با آنها جایز نیست هر چند بدون شرطبندی باشد.

س ۱۱۲۶: اگر بعضی از وسیله های بازی در شهری از آلات قمار محسوب شوند ولی در شهر دیگری از آلات قمار محسوب نشوند، آیا بازی با آنها جایز است؟

ج: باید عرف هر دو مکان رعایت شود به این معنی که اگر آن وسیله ها در یکی از دو شهر از آلات قمار محسوب شوند و در گذشته هم در هر دو مکان از آلات قمار بوده اند، در حال حاضر هم بازی با آنها حرام است.

س ۱۱۲۷: ملاک تمیز موسیقی حلال از حرام چیست؟ و آیا موسیقی کلاسیک حلال است، بسیار مناسب است که معیار آن را بیان فرمایید؟

ج: هر موسیقی که به نظر عرف موسیقی لهوی و مطرب که مناسب با مجالس عیش و نوش است باشد، موسیقی حرام محسوب می شود و فرقی نمی کند که موسیقی کلاسیک باشد یا غیر کلاسیک. تشخیص موضوع هم موکول به نظر عرفی مکلف است و اگر موسیقی این گونه نباشد بخودی خود اشکال ندارد.

س ۱۱۲۸: گوش دادن به نوارهایی که توسط سازمان تبلیغات اسلامی و یا مؤسسه اسلامی دیگر مجاز اعلام شده اند، چه حکمی دارد؟ و استفاده از آلات موسیقی مثل کمان، و یولون و نی

چه حکمی دارد؟

ج: جواز گوش دادن به نوارها منوط به تشخیص خود مکلف است که اگر تشخیص دهد مشتمل بر غنا و موسیقی لاهی مناسب با مجالس عیش و نوش و خوش گذرانی و همچنین مطالب باطل نیست، گوش دادن به آن اشکال ندارد بنا بر این تجویز آن توسط سازمان تبلیغات اسلامی و یا هر مؤسسه اسلامی دیگر به تنهایی دلیل شرعی برای مباح بودن آن نیست و بکارگیری آلات موسیقی در موسیقی لاهی مطرب و مناسب با مجالس لاهو و گناه جایز نمی باشد، ولی استفاده حلال از آنها برای اهداف عقلانی اشکال ندارد و تشخیص مصادیق هم موکول به نظر خود مکلف است.

س ۱۱۲۹: منظور از موسیقی مطرب و لاهی چیست؟ و راه تشخیص موسیقی مطرب و لاهی از غیر آن چیست؟

ج: موسیقی مطرب و لاهی آن است که به سبب ویژگی‌هایی که دارد انسان را از خداوند متعال و فضائل اخلاقی دور نموده و به سمت بی بندوباری و گناه سوق دهد و مرجع تشخیص موضوع عرف است.

س ۱۱۳۰: آیا شخصیت نوازنده و محل نواختن و یا غرض و هدف از آن در حکم موسیقی تأثیر دارد؟

ج: موسیقی حرام، موسیقی مطرب و لاهی مناسب با مجالس لاهو و گناه است و گاهی شخصیت نوازنده یا کلام همراه آهنگ یا مکان و یا سایر شرایط در اینکه موسیقی تحت عنوان موسیقی مطرب و لاهی حرام و یا عنوان حرام دیگر قرار بگیرد مؤثر است مانند اینکه بر اثر آن امور، منجر به ترتب فساد شود.

س ۱۱۳۱: آیا معیار حرمت موسیقی فقط مطرب و لاهی بودن آن است یا اینکه میزان تحریک و تهییج آن هم تأثیر دارد؟ و اگر باعث حزن و گریه شنونده شود، چه حکمی دارد؟ خواندن و شنیدن غزلهایی که به صورت سه ضرب و همراه با موسیقی خوانده می شوند، چه حکمی دارد؟

ج: ملا-ک آن ملا-حظه کیفیت نواختن موسیقی با در نظر گرفتن همه خصوصیات و ویژگی‌های آن است و اینکه از نوع موسیقی مطرب و لاهی مناسب با مجالس لاهو و گناه باشد، هر موسیقی که به حسب طبیعت خود از نوع موسیقی لاهی باشد، حرام است اعم از اینکه مهییج باشد یا خیر و موجب ایجاد حزن و اندوه و حالات دیگر در شنونده بشود یا خیر و هرگاه غزل هائی که همراه با موسیقی خوانده می شوند به صورت غنا و آواز لاهی مناسب مجالس لاهو و لعب در آیند، خواندن و شنیدن آنها حرام است.

س ۱۱۳۲: غنا چیست؟ آیا غنا فقط شامل صدای انسان است یا اینکه شامل صداهای حاصل از آلات موسیقی هم می شود؟

ج: غنا عبارت است از صدای انسان در صورتی که با ترجیع و طرب همراه بوده و مناسب مجالس لاهو و گناه باشد که خواندن به این صورت و گوش دادن به آن حرام است.

س ۱۱۳۳: آیا زدن بر ظرفها و سایر وسایلی که جزء آلات موسیقی نیستند، در عروسی ها توسط زنان جایز است؟ اگر صدا به بیرون از مجلس برسد و مردان آن را بشنوند چه حکمی دارد؟

ج: جواز این عمل بستگی به کیفیت نواختن دارد. اگر به شیوه متداول در عروسی های سنتی باشد و لهو محسوب نشود و فسادى هم بر آن مترتب نگردد، اشکال ندارد.

س ۱۱۳۴: دف زدن توسط زنان در عروسی ها چه حکمی دارد؟

ج: استفاده از آلات موسیقی برای نواختن موسیقی لهوی و مطرب جایز نیست، اما آواز خوانی در مجالس عروسی، بعید نیست برای زنان جایز باشد.

س ۱۱۳۵: آیا گوش دادن به غنا در خانه جایز است؟ اگر در فردی تأثیر نداشته باشد چه حکمی دارد؟

ج: گوش دادن به غنا بطور مطلق حرام است، چه در خانه به تنهایی شنیده شود و یا در حضور دیگران و چه در او تأثیر بگذارد یا خیر.

س ۱۱۳۶: بعضی از جوانان که تازه به سن بلوغ رسیده اند از مراجعی تقلید می کنند که فتوی به حرمت موسیقی بطور مطلق داده اند هر چند از رادیو و تلویزیون دولت اسلامی پخش شود، حکم این مسئله چیست؟ و آیا اگر ولی فقیه گوش دادن به موسیقی حلال را اجازه داده باشد، آیا تجویز او بخاطر احکام حکومتی برای جواز آن کافی است یا اینکه آنان باید به فتوای مرجع تقلید خود عمل کنند؟

ج: فتوی به جواز یا عدم جواز گوش دادن به موسیقی از احکام حکومتی نیست، بلکه حکم شرعی فقهی است و بر هر مکلفی واجب است در اعمالش به فتوای مرجع تقلید خود مراجعه کند. ولی موسیقی اگر مناسب با مجالس لهو و گناه نباشد و مفسده ای هم بر آن مترتب نگردد، دلیلی بر حرمت آن وجود ندارد.

س ۱۱۳۷: مقصود از موسیقی و غنا چیست؟

ج: غنا یعنی ترجیع صدا به نحوی که مناسب با مجالس لهو باشد که از گناهان بوده و بر خواننده و شنونده حرام است. ولی موسیقی، نواختن آلات آن است که اگر به نحو معمول در مجالس لهو و گناه باشد، هم بر نوازنده و هم بر شنونده حرام است. و اگر به آن نحو نباشد، فی نفسه جائز است و اشکال ندارد.

س ۱۱۳۸: من در مکانی کار می کنم که صاحب آن همیشه به نوارهای غنا گوش می دهد و من هم مجبور به شنیدن آن هستم، آیا این کار برای من جایز است یا خیر؟

ج: اگر نوارها در بردارنده غنا یا موسیقی لهوی مناسب با مجالس لهو و معصیت باشند، گوش دادن و شنیدن آن جایز نیست . ولی اگر مجبور به حضور در آن مکان هستید، رفتن به آنجا و کار کردن در آن برای شما اشکال ندارد ولی واجب است به غنا گوش ندهید هر چند به گوش شما بخورد و آن را بشنوید.

س ۱۱۳۹: موسیقی که از رادیو و تلویزیون جمهوری اسلامی پخش می شود، چه حکمی دارد؟

آیا این گفته که حضرت امام «قدس سره» موسیقی را بطور مطلق حلال اعلام کرده اند، صحیح است؟

ج: نسبت حلال دانستن موسیقی به طور مطلق به راحل عظیم الشان حضرت امام خمینی «قدس سره» کذب و افتراء است. امام «قدس سره» معتقد به حرمت موسیقی مطرب و لهوی مناسب با مجالس لهو و معصیت بودند و نظر ما هم همین است، ولی اختلاف در دیدگاهها از تشخیص موضوع نشأت می گیرد زیرا تشخیص موضوع موکول به نظر خود مکلف است. گاهی نظر نوازنده با نظر شنونده تفاوت پیدا می کند که در این صورت موسیقی که به تشخیص مکلف لهو و مناسب با مجالس گناه است بر او گوش دادن به آن حرام می باشد و اما صداهاى مشکوک محکوم به حلیت هستند و پخش از رادیو و تلویزیون به تنهایی دلیل شرعی بر مباح و حلال بودن آنها محسوب نمی شود.

س ۱۱۴۰: گاهی از رادیو و تلویزیون آهنگهایی پخش می شود که به نظر من مناسب با مجالس لهو و فسق هستند، آیا بر من واجب است که از گوش دادن به آنها خودداری نموده و دیگران را هم از آن منع کنم؟

ج: اگر آنها را از نوع موسیقی مطرب و لهوی مناسب با مجالس لهو می دانید، جایز نیست به آنها گوش دهید، ولی نهی دیگران از باب نهی از منکر منوط به این است که احراز نمایید که آنان هم آهنگهای مزبور را از نوع موسیقی حرام می دانند.

س ۱۱۴۱: گوش دادن و توزیع غنا و موسیقی لهوی که محصول کشورهای غربی است، چه حکمی دارد؟

ج: در عدم جواز گوش دادن به موسیقی لهوی مطرب و مناسب با مجالس لهو و باطل، فرقی بین زبانها و کشورهای محل تولید وجود ندارد. بنا بر این خرید و فروش و گوش دادن و توزیع این نوارها در صورتی که محتوی غنا یا موسیقی لهوی حرام باشند جایز نیست.

س ۱۱۴۲: خواندن به صورت غنا توسط هر یک از مرد یا زن چه از طریق نوار کاست باشد و یا از طریق رادیو و چه همراه موسیقی باشد و یا نباشد، چه حکمی دارد؟

ج: غنا حرام است و خواندن به صورت غنا و گوش دادن به آن جایز نیست اعم از اینکه توسط مرد باشد یا زن و بطور مستقیم باشد یا از طریق نوار و همراه با نواختن آلات لهو باشد یا نه.

س ۱۱۴۳: نواختن موسیقی به منظور اهداف و اغراض عقلائی و حلال در مکان مقدسی مانند مسجد چه حکمی دارد؟

ج: نواختن موسیقی مطرب و لهوی مناسب با مجالس لهو و گناه بطور مطلق جایز نیست حتی اگر در غیر مسجد و برای غرض عقلائی حلالی باشد، ولی اجرای سرودهای انقلابی و مانند آن همراه با نغمه های موسیقی در مکان مقدس و در مناسبتهایی که آن را اقتضا می کند، اشکال ندارد مشروط بر اینکه با احترام آن مکان منافات نداشته باشد و در مکانهایی مثل مسجد برای نمازگزاران مزاحمت ایجاد نکند.

س ۱۱۴۴: آیا آموختن موسیقی بخصوص سنتور جایز است؟ ترغیب و تشویق دیگران به آن

چه حکمی دارد؟

ج: بکارگیری آلات موسیقی برای نواختن موسیقی غیر لهوی، اگر برای اجرای سرودهای انقلابی یا دینی و یا برای اجرای برنامه های فرهنگی مفید و برنامه های دیگر با غرض عقلانی مباح باشد، اشکال ندارد به شرط اینکه مستلزم مفاسد دیگری نباشد و همچنین آموختن و یاد دادن نوازندگی برای امر فوق فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۱۴۵: گوش دادن به صدای زن هنگامی که شعر و غیر آن را با آهنگ و ترجیع می خواند اعم از اینکه شنونده، جوان باشد یا خیر، مذکر باشد یا مؤنث چه حکمی دارد؟ و اگر آن زن از محارم باشد، حکم آن چیست؟

ج: اگر صدای زن به صورت غنا نباشد و گوش دادن به صدای او هم به قصد لذت و ریبه نباشد و مفسده ای هم بر آن مترتب نگردد، اشکال ندارد و فرقی بین موارد فوق نیست.

س ۱۱۴۶: آیا موسیقی سنتی که میراث ملی ایران می باشد، حرام است یا خیر؟

ج: چیزی که از نظر عرف، موسیقی لهوی مناسب با مجالس لهو و معصیت محسوب شود، بطور مطلق حرام است و در این مورد فرقی بین موسیقی ایرانی و غیر ایرانی و موسیقی سنتی و غیر آن نیست.

س ۱۱۴۷: گاهی از رادیوهای عربی بعضی از آهنگهای موسیقی پخش می شود، آیا گوش دادن به آنها بخاطر علاقه به شنیدن زبان عربی جایز است؟

ج: گوش دادن به موسیقی لهوی متناسب با مجالس لهو و معصیت بطور مطلق حرام است و علاقه به شنیدن زبان عربی مجوز شرعی برای آن محسوب نمی شود.

س ۱۱۴۸: آیا تکرار اشعاری که بصورت آواز و بدون موسیقی خوانده می شوند جایز است؟

ج: غنا حرام است هر چند همراه با نواختن آلات موسیقی نباشد و منظور از غنا ترجیع صدا به نحوی است که مناسب با مجالس لهو و فسق باشد، ولی صرف تکرار شعر اشکال ندارد.

س ۱۱۴۹: خرید و فروش آلات موسیقی چه حکمی دارد؟ و حدود استفاده از آنها کدام است؟

ج: خرید و فروش آلات مشترک برای نواختن موسیقی غیر لهوی اشکال ندارد.

س ۱۱۵۰: آیا غنا در مثل قرآن و دعا و اذان جایز است؟

ج: غنا صوتی است که با ترجیع و طرب همراه بوده و مناسب با مجالس لهو و گناه باشد که بطور مطلق حرام است حتی اگر

در دعا و قرآن و اذان و مرثیه و غیره باشد.

س ۱۱۵۱: امروزه موسیقی برای معالجه بعضی از بیماریهای روانی مانند افسردگی، اضطراب، مشکلات جنسی و سرد مزاجی زنان بکار می رود، حکم آن چیست؟

ج: اگر احراز شود که نظر پزشک متخصص و امین این است که معالجه متوقف بر استفاده از موسیقی است، بکارگیری آن به مقداری که معالجه بیمار اقتضا می کند اشکال ندارد.

س ۱۱۵۲: گوش دادن به غنا اگر باعث تمایل بیشتر انسان به همسرش شود، چه حکمی دارد؟

ج: مجرد افزایش تمایل به همسر مجوز شرعی برای گوش دادن به غنا محسوب نمی شود.

س ۱۱۵۳: اجرای کنسرت توسط زن برای زنان با علم به اینکه گروه نوازندگان نیز زن هستند، چه حکمی دارد؟

ج: اگر اجرای کنسرت به صورت ترجیع مطرب (غنا) نباشد و موسیقی هم که نواخته می شود از نوع لهوی حرام نباشد، این امر فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۱۵۴: اگر معیار حرمت موسیقی، لهو بودن و مناسبت آن با مجالس لهو و گناه است، پس آوازاها و سرودهایی که باعث ایجاد طرب در بعضی از مردم حتی کودک غیر ممیز می شوند، چه حکمی دارند؟ و آیا گوش دادن به نوارهای مبتدلی که در آنها زنان به صورت غنا می خوانند ولی طرب آور نیستند جایز است؟ همچنین مسافری که سوار اتوبوس های عمومی که غالباً از این نوارها استفاده می کنند می شوند، چه تکلیفی دارند؟

ج: چنانچه موسیقی یا آوازی که با ترجیع و طرب همراه است از لحاظ کیفیت یا مضمون یا حالت خاص شخص نوازنده یا خواننده در خلال نواختن یا خواندن از نوع غنا یا موسیقی لهوی مناسب با مجالس لهو و معصیت باشد، گوش کردن به آن حرام است حتی برای کسی که او را به طرب نیندازد و تحریک نکند و اگر در اتوبوس ها و ماشین های دیگر نوار غنا یا موسیقی لهوی پخش شود، مسافری باید از گوش دادن به آن خودداری نموده و نهی از منکر کنند.

س ۱۱۵۵: آیا جایز است مردی غنای زن اجنبیه را به قصد لذت بردن از حلال خود گوش کند؟ آیا غنای زن برای شوهر و بر عکس جایز است؟ و آیا این گفته صحیح است که شارع مقدس غنا را به علت ملازمت آن با مجالس لهو و لعب و عدم انفکاک از آن دو حرام کرده و تحریم غنا ناشی از تحریم آن مجالس است نظیر تحریم تجارت و ساخت مجسمه که فایده ای غیر از عبادت برای آن متصور نیست، بنا بر این انتفاء مناط و علت حکم در این زمان، مستلزم انتفاء حرمت است؟

ج: گوش دادن به غنا که عبارت است از ترجیع صدا به نحوی که طرب انگیز و مناسب با مجالس لهو و گناه باشد، مطلقاً حرام است، حتی غنای زن برای شوهرش و بالعکس و قصد لذت بردن از همسر، استماع غنا را مباح نمی کند و حرمت غنا و مجسمه سازی و مانند آن، با تعبد به شرع ثابت شده و از احکام ثابت فقه شیعه محسوب می شوند و دایره مدار ملاکات فرضی و آثار روانی و اجتماعی نمی باشد، بلکه تا زمانی که این عنوان حرام بر آنها صدق کند، حکم آنها حرمت و وجوب اجتناب بطور مطلق است.

س ۱۱۵۶: دانشجویان دانشکده علوم تربیتی باید در مرحله دروس اختصاصی در درس سرودها و آوازهای انقلابی شرکت کنند زیرا در آنجا قطعه های موسیقی را آموخته و بطور اجمالی با آنها آشنا می شوند. وسیله اصلی فراگیری این درس ارگ است، آموختن این درس که جزء واحدهای اجباری است چه حکمی دارد؟ خرید و استفاده از وسیله مذکور برای ما چه حکمی دارد؟ و بخصوص خواهران نسبت به اجرای تمرین در برابر مردها چه وظیفه ای دارند؟

ج: استفاده از آلات موسیقی فی نفسه برای اجرای سرودهای انقلابی و برنامه های دینی و فعالیت های فرهنگی و تربیتی مفید، اشکال ندارد و خرید و فروش آلات نوازندگی و

یاد دادن و فراگیری آن برای استفاده در امور مذکور اشکال ندارد و خواهان می توانند با رعایت حجاب واجب و ضوابط شرعی در کلاس درس حاضر شوند.

س ۱۱۵۷: بعضی از ترانه ها در ظاهر انقلابی هستند و عرف هم آنها را انقلابی می داند ولی نمی دانیم که آیا خواننده، قصد خواندن یک ترانه انقلابی را داشته یا یک ترانه طرب آور و لهو را، با توجه به اینکه خواننده مسلمان نیست ولی ترانه های او ملی و متضمن جملاتی بر ضد اشغال و همچنین تحریک مردم به مقاومت است، گوش دادن به این ترانه ها چه حکمی دارد؟

ج: اگر کیفیت آنها از نظر شنونده عرفاً، طرب آور و لهوی نباشد، گوش دادن به آنها اشکال ندارد و قصد و نیت خواننده و مضمون چیزی که می خواند در این باره تأثیری ندارد.

س ۱۱۵۸: جوانی بعنوان مربی و داور بین المللی بعضی از ورزشها بکار اشتغال دارد. شغل او اقتضا می کند که به بعضی از باشگاههایی وارد شود که غنا و موسیقی حرام در آنها پخش می شود، با توجه به اینکه این کار مقداری از هزینه های زندگی او را تأمین می کند و فرصتهای شغلی هم در محل زندگی او کم است، آیا این کار برای او جایز است؟

ج: این شغل برای او اشکال ندارد هر چند گوش دادن به غنا و موسیقی لهوی برای او حرام است اما در موارد اضطراری جایز است داخل مجلس غنا و موسیقی حرام شود، ولی باید از گوش دادن به آن اجتناب کند و آنچه که بدون اختیار به گوش او می خورد، اشکال ندارد.

س ۱۱۵۹: آیا فقط گوش دادن به موسیقی، حرام است یا اینکه شنیدن آن هم حرام است؟

ج: شنیدن غنا یا موسیقی لهوی و طرب آور حکم گوش دادن را ندارد مگر در بعضی از موارد که شنیدن از نظر عرف گوش دادن محسوب می شود.

س ۱۱۶۰: آیا نواختن موسیقی همراه قرائت قرآن با غیر از آلاتی که استفاده از آنها در مجالس لهو و لعب معمول است، جایز است؟

ج: تلاوت قرآن کریم با صدای زیبا و صوت مناسب با شأن قرآن کریم اشکال ندارد، بلکه امر راجحی است مشروط بر اینکه به حد غنای حرام نرسد، ولی نواختن موسیقی با آن، وجه شرعی ندارد.

س ۱۱۶۱: طبل زدن در جشن های میلاد و غیر آن چه حکمی دارد؟

ج: استفاده از آلات نوازندگی و موسیقی به نحو لهوی و مطرب و مناسب با مجالس لهو و گناه بطور مطلق حرام است.

س ۱۱۶۲: آلات موسیقی که دانش آموزان مدارس عضو گروههای سرود آموزش و پرورش از آنها استفاده می کنند چه

حکمی دارند؟

ج : آن دسته از آلات موسیقی که در نظر عرف از آلات مشترک قابل استفاده برای کارهای حلال محسوب می شوند، جایز است بطور غیر لهوی برای مقاصد حلال بکار گرفته شوند ولی آلاتی که عرفاً از آلات مخصوص لهو محسوب می شوند جایز نیست مورد استفاده قرار گیرند.

س ۱۱۶۳: آیا ساخت سنتور که از آلات موسیقی محسوب می شود و کسب درآمد با آن به

عنوان شغل جایز است؟ آیا بهره‌گیری از اموال و کمک به ساخت سنتور به منظور توسعه و تکمیل صنعت سنتورسازی و تشویق نوازندگان به نواختن آن جایز است؟ و آیا آموزش موسیقی سنتی ایرانی به قصد نشر و احیای موسیقی اصیل جایز است؟

ج: استفاده از آلات نوازندگی موسیقی برای اجرای سرودهای ملی یا انقلابی یا هر امر حلال و مفیدی تا زمانی که به حد طرب و لهو مناسب با مجالس لهو و معصیت نرسیده است اشکال ندارد. همچنین موسیقی و تعلیم و یاد گرفتن و ساختن آلات آن برای اهداف مذکور فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۱۶۴: چه آلاتی لهو محسوب می‌شوند و استفاده از آنها به هیچ وجه جایز نیست؟

ج: آلاتی که نوعاً در لهو و لعب بکار می‌روند و منفعت حلالی دربر ندارند.

س ۱۱۶۵: آیا گرفتن اجرت برای تکثیر نوارهای صوتی که محتوی امور حرامی هستند جایز است؟

ج: هر نوار صوتی که گوش دادن به آن حرام است، تکثیر و گرفتن اجرت برای آن هم جایز نیست.

رقص

س ۱۱۶۶: آیا رقص محلی در عروسی‌ها جایز است؟ شرکت در این مجالس چه حکمی دارد؟

ج: اگر رقص بگونه‌ای باشد که باعث تحریک شهوت شده و یا مستلزم فعل حرام یا ترتب مفسده‌ای باشد، جایز نیست و شرکت در مجالس رقص هم اگر به عنوان تأیید کار حرام دیگران محسوب شود و یا مستلزم کار حرامی باشد جایز نیست و در غیر این صورت اشکال ندارد.

س ۱۱۶۷: رقص در مجالس زنانه بدون آهنگ موسیقی حرام است یا حلال؟ و در صورتی که حرام باشد، آیا ترک مجلس بر شرکت‌کنندگان واجب است؟

ج: رقص بطور کلی اگر بگونه‌ای باشد که شهوت را تحریک کند و یا مستلزم کار حرام و یا ترتب مفسده‌ای باشد، حرام است و ترک آن مجلس به عنوان اعتراض بر کار حرام، چنانچه مصداق نهی از منکر محسوب شود، واجب است.

س ۱۱۶۸: رقص محلی مرد برای مرد و زن برای زن و یا مرد در بین زنان و زن در بین مردان، چه حکمی دارد؟

ج: اگر بگونه‌ای باشد که شهوت را تحریک کند و یا مستلزم فعل حرام یا ترتب مفسده‌ای باشد و یا زن در بین مردان بیگانه برقصد، حرام است.

س ۱۱۶۹: رقص دسته جمعی مردان چه حکمی دارد؟ مشاهده رقص دختران خردسال از تلویزیون و غیر آن چه حکمی دارد؟

ج: اگر رقص بگونه ای باشد که موجب تحریک شهوت شود و یا مستلزم کار حرامی باشد، حرام است، ولی اگر نگاه کردن به آن باعث تأیید، فرد گناه کار و تجّری او و ترتّب فساد نشود، اشکال ندارد.

س ۱۱۷۰: رقص مرد برای مرد و زن برای زن چه حکمی دارد؟ اگر رفتن به عروسی بخاطر

احترام به عاداتهای اجتماعی باشد آیا به علت احتمال وجود رقص اشکال شرعی دارد؟

ج: بطور کلی اگر رقص بگونه ای باشد که منجر به تحریک شهوت شود یا مستلزم فعل حرام یا ترتب مفسده ای باشد، حرام است. ولی اصل شرکت در عروسی هایی که احتمال رقص در آنها وجود دارد تا زمانی که به عنوان تائید، مرتکب کار حرام محسوب نشود و موجب ابتلا به حرام هم نشود، اشکال ندارد.

س ۱۱۷۱: آیا رقص زن برای شوهرش یا مرد برای همسرش حرام است؟

ج: اگر رقص زن برای شوهرش یا بر عکس، همراه ارتکاب حرامی نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۱۷۲: آیا رقصیدن در جشن عروسی فرزندان جایز است هر چند توسط پدران یا مادران در مجالس عروسی فرزندان باشد؟

ج: اگر از نوع رقص حرام باشد، حرام است. هر چند توسط پدران و مادران در مجالس عروسی فرزندان باشد.

س ۱۱۷۳: زن شوهرداری در عروسیها بدون اطلاع شوهرش در برابر بیگانگان می رقصد و این عمل را چندین بار تکرار کرده و امر به معروف و نهی از منکر شوهرش در او اثر نمی کند، تکلیف چیست؟

ج: رقص زن در برابر بیگانگان مطلقاً حرام است و خارج شدن از منزل بدون اجازه شوهر هم فی نفسه حرام است و موجب نشوز و محرومیت از استحقاق نفقه نیز می گردد.

س ۱۱۷۴: رقص زنان در برابر مردان در مجالس عروسی روستایی که آلات موسیقی در آنها بکار می رود چه حکمی دارد؟ و تکلیف ما در برابر آن چیست؟

ج: رقص زنان در برابر بیگانگان و همچنین هر رقصی که موجب مفسده و برانگیخته شدن شهوت گردد، حرام است و بکارگیری آلات موسیقی و گوش دادن به آنها هم اگر به صورت لهوی و مطرب باشد، حرام است و وظیفه مکلفین در این موارد نهی از منکر است.

س ۱۱۷۵: رقص کودک ممیز در مجالس زنان یا مردان، اعم از اینکه پسر باشد یا دختر، چه حکمی دارد؟

ج: کودک غیر بالغ چه پسر و چه دختر تکلیفی ندارد ولی سزاوار نیست افراد بالغ او را تشویق به رقص کنند.

س ۱۱۷۶: ایجاد مراکزی برای آموزش رقص چه حکمی دارد؟

ج: ایجاد مراکز تعلیم و ترویج رقص با اهداف نظام اسلامی منافات دارد.

س ۱۱۷۷: رقص مردان در برابر زنانی که از محارم آنان هستند و همچنین رقص زنان در برابر مردانی که از محارم آنان هستند، اعم از اینکه سببی باشند یا نسبی، چه حکمی دارد؟

ج: در رقص حرام فرقی بین مرد یا زن نیست و همچنین فرقی نمی کند که در برابر محرم باشد یا در برابر نامحرم.

س ۱۱۷۸: آیا مبارزه نمایشی با عصا در عروسی ها جایز است؟ اگر همراه آن آلات موسیقی

بکار روند چه حکمی دارد؟

ج: اگر به صورت بازی ورزشی تفریحی باشد و در آن خوف خطر بر جان انسان نباشد، فی نفسه اشکال ندارد، ولی بکارگیری آلات موسیقی به نحو لهوی و طرب آور، به هیچ وجه جایز نیست.

س ۱۱۷۹: «دبکه» چه حکمی دارد؟ (نوعی رقص محلی است که در آن افراد دستها را به هم انداخته و بگونه ای هماهنگ پاهای خود را همراه با پرش و حرکات بدنی به زمین می کوبند که صدای شدید و منظمی ایجاد می کند.) ج: دبکه حکم رقص را دارد. بنا بر این اگر بگونه ای باشد که شهوت را تحریک کند یا همراه با استفاده از آلات لهو و بصورت لهوی باشد و یا فسادی بر آن مترتب شود، حرام است و در غیر این صورت اشکال ندارد.

دست زدن

س ۱۱۸۰: آیا دست زدن برای زنان در مجالس شادی زنانه مانند ولادت ها و عروسی ها جایز است؟ و بر فرض جواز اگر، صدای آن به بیرون از مجلس برود بطوریکه به گوش مردان بیگانه برسد، چه حکمی دارد؟

ج: دست زدن به نحو متعارف اگر مفسده ای بر آن مترتب نشود، اشکال ندارد حتی اگر اجنبی صدای آن را بشنود.

س ۱۱۸۱: دست زدن همراه با شادی و خواندن و ذکر صلوات بر پیامبر اکرم و آل او «صلوات الله علیهم اجمعین» در جشنهایی که به مناسبت ایام ولادت ائمه معصومین «صلوات الله علیهم اجمعین» و اعیاد وحدت و مبعث برگزار می شود چه حکمی دارد؟ اگر این جشن ها در مکانهای عبادت مانند مسجد و نمازخانه های ادارات و مؤسسات دولتی و یا حسینیه ها برگزار شوند، حکم آنها چیست؟

ج: بطور کلی کف زدن فی نفسه به نحو متعارف در جشنهای اعیاد یا برای تشویق و تائید و مانند آن اشکال ندارد ولی بهتر است فضای مجالس دینی بخصوص مراسمی که در مساجد و حسینیه ها و نمازخانه ها برگزار می شود، به ذکر صلوات و تکبیر معطر گردد تا انسان به ثواب آنها برسد.

فیلم و عکس نامحرم

س ۱۱۸۲: نگاه کردن به تصویر زن نامحرم و بدون پوشش چه حکمی دارد؟ نگاه کردن به صورت زن در تلویزیون چه حکمی دارد؟ آیا بین زن مسلمان و غیر مسلمان و بین پخش آن بطور مستقیم و یا غیر مستقیم تفاوتی وجود دارد؟

ج: نگاه کردن به تصویر زن نامحرم، حکم نگاه کردن به خود زن نامحرم را ندارد، بنا بر این اگر نگاه از روی لذت نبوده و خوف افتادن به گناه نباشد و تصویر هم متعلق به زن مسلمانی که بیننده آن را می شناسد نباشد، اشکال ندارد و بنا بر احتیاط واجب نباید به تصویر زن نامحرم که بطور مستقیم از تلویزیون پخش می شود، نگاه کرد ولی در پخش

غیر مستقیم تلویزیونی اگر ریبه و خوف افتادن به گناه نباشد، نگاه کردن اشکال ندارد.

س ۱۱۸۳: مشاهده برنامه های تلویزیونی که از ماهواره دریافت می شوند، چه حکمی دارد؟ اگر ساکنان استانهای مجاور دولتهای خلیج فارس برنامه های تلویزیونی آن دولتها را مشاهده کنند، حکم آن چیست؟

ج: از آنجا که برنامه هایی که توسط ماهواره های غربی پخش می شوند و همچنین برنامه های تلویزیونی بیشتر دولتهای مجاور، دربردارنده آموزش افکار گمراه کننده و تحریف حقایق و لهو و فساد هستند و غالباً مشاهده آنها باعث گمراهی و فساد و ارتکاب کارهای حرام می گردد، بنا بر این دریافت و دیدن آنها جایز نیست.

س ۱۱۸۴: آیا دیدن یا شنیدن برنامه های طنز از رادیو و تلویزیون اشکال دارد؟

ج: گوش دادن به برنامه های طنز و نمایش های فکاهی و دیدن آنها اشکال ندارد مگر آن که مستلزم اهانت به مؤمنی باشد.

س ۱۱۸۵: هنگام جشن عروسی چند عکس از من گرفته شد که در آنها حجاب کامل نداشتم، این عکسها در حال حاضر نزد دوستان و اقوام من هستند. آیا جمع آوری آنها بر من واجب است؟

ج: اگر وجود عکسها نزد دیگران مفسده ای ندارد و یا بر فرض ترتب مفسده، شما در دادن عکسها به دیگران نقشی نداشته اید یا جمع کردن آنها از دیگران برای شما مشقت دارد، تکلیفی در این باره ندارید.

س ۱۱۸۶: آیا بوسیدن تصاویر امام «قدس سره» و شهدا برای ما زنان از این جهت که به ما نامحرم هستند، اشکال دارد؟

ج: به طور کلی تصویر شخص حکم خود او را ندارد. لذا بوسیدن تصویر به عنوان احترام و تبرک جستن و اظهار محبت در صورتی که قصد ریبه و خوف افتادن به گناه نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۱۸۷: آیا دیدن تصاویر زنان برهنه و نیمه برهنه در فیلمهای سینمایی و غیر آن، در صورتی که آنان را نشناسیم، جایز است؟

ج: نگاه کردن به فیلم ها و تصاویر، حکم نگاه کردن به اجنبی را ندارد و در صورتی که از روی شهوت و ریبه نباشد و مفسده ای هم بر آن مترتب نشود، شرعاً اشکال ندارد ولی با توجه به اینکه دیدن تصویر برهنه ای که شهوت برانگیز است، غالباً از روی شهوت بوده و به همین دلیل مقدمه ارتکاب گناه می باشد، بنا بر این دیدن آنها حرام است.

س ۱۱۸۸: آیا جایز است زن در جشن های عروسی بدون اجازه شوهرش عکس بیندازد؟ و بر فرض جواز، آیا مراعات حجاب کامل در آن واجب است؟

ج: اصل عکس گرفتن منوط به اجازه شوهر نیست ولی اگر احتمال بدهد که اجنبی عکس او را ببیند و عدم رعایت حجاب

کامل منجر به مفسده ای شود، مراعات آن واجب است .

س ۱۱۸۹: آیا برای زنان، دیدن کشتی مردان جایز است؟

ج: اگر مشاهده آن با حضور در میدان کشتی و بطور مستقیم باشد و یا آن را بطور زنده و مستقیم از تلویزیون ببیند و یا به قصد لذت و ریه بوده و یا در آن خوف ارتکاب گناه و فساد وجود داشته باشد، جایز نیست و در غیر این صورت اشکال ندارد.

س ۱۱۹۰: اگر عروس در شب جشن عروسی روپوش روشن و نازکی بر سرش بیندازد، آیا جایز است مرد اجنبی از او عکس بگیرد؟

ج: اگر مستلزم نگاه حرام به زن اجنبی باشد جایز نیست، و گرنه اشکال ندارد.

س ۱۱۹۱: گرفتن عکس زن غیر محجبه در بین محارمش چه حکمی دارد؟ اگر احتمال داده شود که مرد اجنبی آن عکسها را هنگام ظاهر کردن ببیند، حکم آن چیست؟

ج: اگر عکاسی که به او نگاه می کند و عکس وی را می گیرد، از محارم او باشد، عکس گرفتن از او اشکال ندارد و ظاهر کردن آن هم نزد عکاسی که او را نمی شناسد اشکال ندارد.

س ۱۱۹۲: بعضی از جوانان به تصاویر مستهجن نگاه می کنند و برای کار خود توجیهات ساختگی ارائه می دهند، حکم آن چیست؟ و اگر دیدن این تصاویر مقداری از شهوت انسان را تسکین دهد و در جلوگیری از ارتکاب حرام مؤثر باشد، چه حکمی دارد؟

ج: اگر نگاه کردن به آن تصاویر به قصد ریه باشد و یا انسان بداند که منجر به تحریک شهوت او می شود و یا خوف ارتکاب گناه و مفسده باشد، در اینصورت نگاه کردن به آنها حرام است و این که بخاطر آن انسان به حرام دیگری نمی افتد، مجوز ارتکاب فعلی که شرعاً حرام است، نمی باشد.

س ۱۱۹۳: حضور در جشنهایی که موسیقی در آنها نواخته می شود و افراد مبادرت به رقص می کنند، برای فیلمبرداری چه حکمی دارد؟ فیلمبرداری مرد از مجالس مردان و زن از مجالس زنان چه حکمی دارد؟ ظاهر کردن فیلم های جشن های عروسی توسط مرد، چه آن خانواده را بشناسد و چه آن خانواده را نشناسد، دارای چه حکمی است؟ و همچنین ظاهر کردن آن توسط زن چه حکمی دارد؟ و آیا استفاده از موسیقی در آن فیلم ها جایز است؟

ج: حضور در جشن های شادی و فیلمبرداری مردان از مجالس مردان و زنان از مجالس زنان در صورتی که مستلزم گوش دادن به غنا یا موسیقی حرام و یا ارتکاب هر عمل حرام دیگری نباشد، اشکال ندارد. ولی فیلمبرداری مردان از مجالس زنان یا زنان از مجالس مردان اگر مستلزم نظر کردن به ریه یا مفاصل دیگری باشد، جایز نیست و همچنین بکارگیری موسیقی مطرب لهوی که مناسب با مجالس لهو و گناه باشد در فیلم ها نیز حرام است.

س ۱۱۹۴: با توجه به کیفیت فیلم‌ها (خارجی یا داخلی) و موسیقی که از تلویزیون جمهوری اسلامی پخش می‌شود، دیدن و گوش دادن به آنها چه حکمی دارد؟

ج: اگر افراد شنونده و بیننده تشخیص دهند موسیقی که از رادیو و تلویزیون پخش می‌شود از نوع موسیقی مطرب لاهی مناسب با مجالس لاهی و گناه است و یا دیدن فیلمی که از

تلویزیون پخش می شود، مفسده دارد، دیدن و شنیدن آنها برای آنان جایز نیست و مجرّد پخش از رادیو و تلویزیون حجّت شرعی برای جواز محسوب نمی شود.

س ۱۱۹۵: تهیه و فروش تصاویر منسوب به پیامبر اکرم «صلی الله علیه و آله» و امیر المؤمنین و امام حسین «علیهما السلام» برای نصب آنها در مراکز دولتی چه حکمی دارد؟

ج: این کار فی نفسه از نظر شرعی اشکال ندارد به شرط اینکه مشتمل بر اموری که از نظر عرف، اهانت و بی احترامی محسوب می شود نبوده و با شأن آن بزرگان منافات نداشته باشد.

س ۱۱۹۶: خواندن کتابها و اشعار مبتذل که باعث تحریک شهوت می شوند، چه حکمی دارد؟

ج: باید از آنها اجتناب شود.

س ۱۱۹۷: تلویزیونها یا کانالهای پخش مستقیم ماهواره ای یک سلسله برنامه های اجتماعی را به نمایش می گذارند که بیانگر مسائل اجتماعی جامعه غربی است و به ترویج افکار فاسدی از قبیل تشویق به اختلاط زن و مرد و ترویج روابط نامشروع می پردازند، بطوری که این برنامه ها بعضی از مؤمنین را نیز تحت تأثیر قرار داده است. دیدن آنها برای کسی که احتمال تأثیر پذیری او می رود، چه حکمی دارد؟ آیا این حکم نسبت به کسی که آن برنامه ها را به قصد نقد و بیان نکات منفی آنها و نصیحت مردم به ندیدن آنها، می بیند، تفاوت دارد؟

ج: نگاه به این برنامه ها اگر از روی لذت بوده و یا خوف تأثیر پذیری و فساد، وجود داشته باشد، جایز نیست. ولی مشاهده به قصد نقد و آگاه کردن مردم از خطرات و نکات منفی آنها برای کسی که اهلیت آن را دارد و مطمئن است که از آن برنامه ها تأثیر نمی پذیرد و به فساد نمی افتد، اشکال ندارد، البته اگر مقرراتی باشد باید رعایت شود.

س ۱۱۹۸: آیا نگاه کردن به موی گوینده تلویزیون که آرایش کرده و سر و سینه اش پوششی ندارد، جایز است؟

ج: مجرّد نگاه کردن چنانچه از روی لذت نبوده و خوف ارتکاب حرام و فساد در آن نباشد و به صورت پخش مستقیم هم نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۱۹۹: آیا دیدن فیلمهای شهوت انگیز برای فرد متأهل جایز است؟

ج: اگر دیدن آنها به قصد تحریک شهوت باشد و یا موجب تحریک آن شود، جایز نیست.

س ۱۲۰۰: دیدن فیلمهایی که راه صحیح نزدیکی با زن باردار را آموزش می دهند، برای مردان متأهل، با توجه به اینکه باعث به حرام افتادن آنان نمی شود، چه حکمی دارد؟

ج : دیدن این فیلم ها که همیشه با نگاه شهوت برانگیز همراه است ، جایز نیست .

س ۱۲۰۱: نظارت کارمندان وزارت ارشاد بر انواع فیلمها و مجلات و نشریات و نوارها برای تشخیص موارد مجاز آنها، با توجه اینکه نظارت ، مستلزم مشاهده عینی و گوش دادن به آنهاست ، چه حکمی دارد؟

ج : دیدن و گوش دادن به آنها توسط مأمورین نظارت ، در مقام انجام وظیفه قانونی به

مقدار ضرورت اشکال ندارد، ولی باید از قصد لذت و ریه احتراز کنند و واجب است افرادی که برای نظارت و بررسی گمارده می شوند از جهت فکری و روحی زیر نظر و راهنمایی مسئولین باشند.

س ۱۲۰۲: دیدن فیلمهای ویدئویی که گاهی تصاویر منحرف کننده ای دارند، به قصد نظارت و حذف بخش های فاسد آنها برای ارائه به دیگران چه حکمی دارد؟

ج: دیدن این فیلمها اگر به منظور اصلاح فیلم و حذف تصاویر فاسد و گمراه کننده آنها باشد اشکال ندارد بشرط اینکه کسی که اقدام به این کار می کند مصون از افتادن به حرام باشد.

س ۱۲۰۳: آیا برای زن و شوهر دیدن فیلمهای ویدئویی جنسی در خانه، جایز است؟ آیا برای فرد مبتلا به قطع نخاع دیدن این فیلم ها به قصد تحریک شهوت و تمکن از نزدیکی با همسرش، جایز است؟

ج: برانگیختن شهوت توسط فیلمهای ویدئویی جنسی جایز نیست.

س ۱۲۰۴: مشاهده پنهانی فیلم ها و تصاویری که طبق قانون دولت اسلامی ممنوع هستند، اگر مفسده ای نداشته باشند، چه حکمی دارد؟ حکم آنها نسبت به زن و شوهرهای جوان چیست؟

ج: با فرض ممنوع بودن، اشکال دارد.

س ۱۲۰۵: مشاهده فیلمهایی که گاهی در بردارنده اهانت به مقدسات جمهوری اسلامی و مقام معظم رهبری هستند، چه حکمی دارد؟

ج: واجب است از آنها اجتناب شود.

س ۱۲۰۶: دیدن فیلمهای ایرانی که بعد از انقلاب تولید شده اند و در آنها زنان با حجاب ناقص ظاهر می شوند و گاهی بدآموزیهایی نیز دارند، چه حکمی دارد؟

ج: اصل مشاهده این فیلم ها اگر به قصد لذت و ریه نباشد و موجب وقوع در مفسده هم نگردد، فی نفسه اشکال ندارد ولی فیلمسازان باید از تهیه و تولید فیلمهایی که با تعالیم ارزشمند اسلامی منافات دارد، خودداری کنند.

س ۱۲۰۷: توزیع و عرضه فیلمهایی که مورد تأیید وزارت ارشاد هستند، چه حکمی دارد؟ همچنین توزیع نوارهای موسیقی که مورد تأیید وزارت ارشاد هستند، در دانشگاهها چه حکمی دارد؟

ج: اگر فیلم ها یا نوارها به نظر مکلف عرفاً مشتمل برغنا یا موسیقی مطرب و لهوی مناسب با مجالس لهو و گناه باشد، توزیع و عرضه آنها و همچنین دیدن و گوش دادن به آنها برای او جایز نیست و مجرد تأیید بعضی از ادارات مربوطه تا زمانی که نظر

مکلف در تشخیص موضوع بانظر تأیید کنندگان مخالف است ، دلیل شرعی برای جواز محسوب نمی شود.

س ۱۲۰۸: خرید و فروش و نگهداری مجلات لباس های زنانه که عکس زنان اجنبی در آنها وجود دارد و برای انتخاب لباس بکار می روند، چه حکمی دارد؟

ج : مجرد وجود عکس های زنان اجنبی در این مجلات مانع جواز خرید و فروش و بهره برداری از آنها برای انتخاب لباس نیست مگر آن که عکس ها، به گونه ای باشد که موجب

س ۱۲۰۹: آیا خرید و فروش دوربین فیلمبرداری جایز است؟

ج: خرید و فروش دوربین فیلمبرداری تا زمانی که به قصد استفاده در امور حرام نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۲۱۰: خرید و فروش و اجاره فیلمهای ویدئویی مبتذل و همچنین ویدئو چه حکمی دارد؟

ج: اگر فیلمها در بردارنده تصاویر زننده ای که شهوت را تحریک کرده و موجب انحراف و فساد می شوند و یا مشتمل بر غنا و موسیقی مطرب و لهوی و مناسب با مجالس لهو و گناه باشند، تولید و خرید و فروش و اجاره فیلمها و همچنین اجاره ویدئو برای استفاده از آن در این امور، جایز نیست.

س ۱۲۱۱: آیا گوش دادن به اخبار و برنامه های علمی و فرهنگی رادیوهای خارجی جایز است؟

ج: در صورتی که موجب انحراف و فساد نشود، جایز است.

آنتن های ماهواره ای

س ۱۲۱۲: آیا خرید و نگهداری و استفاده از دستگاه گیرنده برنامه های تلویزیونی از ماهواره جایز است؟ و اگر دستگاه گیرنده مجانی به دست انسان برسد چه حکمی دارد؟

ج: دستگاه آنتن ماهواره ای از این جهت که صرفاً وسیله ای برای دریافت برنامه های تلویزیونی است که هم برنامه های حلال دارد و هم برنامه های حرام، حکم آلات مشترک را دارد. لذا خرید و فروش و نگهداری آن برای استفاده در امور حرام، حرام است و برای استفاده های حلال جایز است. ولی چون این وسیله برای کسی که آن را در اختیار دارد زمینه دریافت برنامه های حرام را کاملاً فراهم می کند و گاهی نگهداری آن مفسد دیگری را نیز در بر دارد، خرید و نگهداری آن جایز نیست مگر برای کسی که به خودش مطمئن است که استفاده حرام از آن نمی کند و بر تهیه و نگهداری آن در خانه اش مفسده ای هم مترتب نمی شود. لکن اگر قانونی در این مورد وجود داشته باشد باید مراعات گردد.

س ۱۲۱۳: آیا خرید و فروش دستگاه دریافت کننده کانالهای ماهواره ای برای گرفتن کانالهای ماهواره ای جمهوری اسلامی برای کسی که در خارج از جمهوری اسلامی زندگی می کند، جایز است؟

ج: دستگاه مذکور هر چند از آلات مشترکی است که قابلیت استفاده حلال را دارد ولی چون غالباً از آن بهره برداری حرام می شود و علاوه بر این بهره گیری از آن در خانه مفسد دیگری را هم در بر دارد، بنا بر این خرید و استفاده از آن در خانه جایز نیست، مگر برای کسی که اطمینان دارد از آن بهره برداری حرام نمی کند و نصب آن در خانه نیز مفسده دیگری را

دربر ندارد.

س ۱۲۱۴: اگر آنتن ماهواره ای علاوه بر دریافت کانالهای جمهوری اسلامی ، اخبار و بعضی از برنامه های مفید کشورهای خلیج و عربی و همه کانالهای غربی و فاسد را دریافت کند چه حکمی دارد؟

ج: معیار جواز استفاده از این دستگاه برای گرفتن برنامه های کانالهای تلویزیونی، همان است که قبلاً گذشت بدون اینکه بین کانالهای غربی و غیر آن تفاوتی وجود داشته باشد.

س ۱۲۱۵: استفاده از آنتن ماهواره ای برای آگاهی از برنامه های علمی یا قرآنی و مانند آن که از طریق ماهواره توسط دولتهای غربی یا کشورهای مجاور خلیج فارس و غیر آنها پخش می شوند چه حکمی دارد؟

ج: استفاده از این دستگاه برای دیدن و شنیدن برنامه های علمی یا قرآنی و مانند آن، هر چند فی نفسه مانعی ندارد، ولی به دلیل این که برنامه هایی که از طریق ماهواره توسط دولتهای غربی و بیشتر کشورهای همسایه پخش می شوند، غالباً در بردارنده آموزش افکار گمراه کننده و تحریف حقایق و همچنین برنامه های لهو و فساد هستند و حتی مشاهده برنامه های علمی یا قرآن از طریق آنها موجب وقوع در فساد و ارتکاب حرام می گردد، بنا بر این شرعاً استفاده از آنتن های مذکور برای دیدن آن برنامه ها حرام است مگر آنکه برنامه های مفید علمی یا قرآنی محض باشند و مشاهده آنها مستلزم هیچ فساد یا ابتلاء به عمل حرامی نباشد، البته اگر قانونی باشد باید مراعات شود.

س ۱۲۱۶: شغل ما تعمیر دستگاههای گیرنده برنامه های رادیو و تلویزیونی است، در این اواخر مراجعات زیادی برای نصب قطعات و تعمیر آنتن های ماهواره ای صورت می گیرد، تکلیف ما در این باره چیست؟ خرید و فروش قطعات آنها چه حکمی دارد؟

ج: اگر از این دستگاه برای امور حرام استفاده شود که غالباً همینطور است و یا شما علم داشته باشید به اینکه کسی که قصد تهیه آنتن ماهواره ای را دارد، برای امور حرام از آن استفاده می کند، خرید و فروش و نصب قطعات و راه اندازی و تعمیر و فروش قطعات آن جایز نیست.

تئاتر و سینما

س ۱۲۱۷: آیا در صورت لزوم، استفاده از لباس رسمی علمای دین و قضات در فیلمهای سینمایی جایز است؟ آیا تدوین و تولید فیلمهای سینمایی با صبغه دینی و عرفانی راجع به علمای گذشته یا معاصر با حفظ احترام آنان و حرمت اسلام و بدون اسائه ادب و بی احترامی به آنان جایز است یا خیر؟ بخصوص با توجه به اینکه هدف، ارائه ارزشهای والا و عمیق ترسیم شده توسط دین حنیف اسلام و بیان مفهوم عرفان و فرهنگ اصیلی که امتیاز امت اسلامی ما محسوب می شود و همچنین مقابله با فرهنگ مبتذل دشمن می باشد و بیان آنها با زبان سینما جذابیت و تأثیر زیادی بخصوص بر نسل جوان دارد؟

ج: با توجه به اینکه سینما وسیله ای برای آگاهی و تبلیغ است، بنا بر این به تصویر کشیدن و ارائه هر چیزی که ممکن است از آن برای رشد فکری جوانان و غیر آنان و ارتقای آگاهی و ترویج فرهنگ اسلامی استفاده شود، اشکال ندارد. یکی از این راهها معرفی شخصیت عالمان دین و زندگی اختصاصی آنان و همچنین سایر دانشمندان و صاحب منصبان و زندگی خصوصی آنان است، ولی رعایت شئون اختصاصی و احترام آنان و همچنین حریم زندگی خصوصی

آنان واجب است و همچنین نباید از آن برای ارائه مفاهیم منافی با اسلام استفاده شود.

س ۱۲۱۸: ما تصمیم به ساخت یک فیلم داستانی و حماسی گرفته ایم که حادثه جاوید کربلا را ترسیم نموده و اهداف بزرگی را که امام حسین «علیه السلام» بخاطر آنها به شهادت رسید، بیان کند، با توجه به اینکه شخصیت امام حسین «علیه السلام» در این فیلم به صورت یک فرد عادی و قابل رؤیت با چشم نشان داده نشده بلکه در تمامی مراحل فیلمبرداری و تولید و نورپردازی به صورت یک شخصیت نورانی نشان داده شده است، آیا ساخت این فیلم و نشان دادن شخصیت امام حسین «علیه السلام» با این کیفیت جایز است؟

ج: اگر فیلم بر اساس منابع مستند و با حفظ قداست موضوع و مراعات مقام و منزلت والای امام حسین علیه السلام و اصحاب و اهل بیت گرامی او «سلام الله علیهم اجمعین» ساخته شود، اشکال ندارد، ولی چون حفظ قداست موضوع چنانکه شایسته آن است و حفظ حرمت سید الشهداء و اصحاب او «سلام الله علیهم اجمعین» بسیار مشکل است بنا بر این باید در این زمینه احتیاط شود.

س ۱۲۱۹: پوشیدن لباس زنانه توسط مردان و بر عکس، برای بازی در تئاتر و سینما چه حکمی دارد؟ تقلید صدای مردان توسط زنان و بر عکس چه حکمی دارد؟

ج: پوشیدن لباس جنس مخالف و تقلید صدای او هنگام بازیگری و بیان خصوصیات یک شخص حقیقی، اگر سبب فساد نگردد، بعید نیست که جایز باشد.

س ۱۲۲۰: استفاده زنان از انواع کرم و لوازم آرایش در تئاترها و نمایش هایی که توسط مردان هم دیده می شوند، چه حکمی دارد؟

ج: اگر آرایش توسط خود آنان یا زنان و یا یکی از محارم ایشان صورت بگیرد و فساد هم بر آن مترتب نشود، اشکال ندارد و در غیر این صورت جایز نیست. البته صورت آرایش شده باید از نامحرم پوشانده شود.

نقاشی و مجسمه سازی

س ۱۲۲۱: ساخت عروسک و مجسمه و نقاشی و ترسیم چهره موجودات زنده اعم از گیاهان، حیوانات و انسان چه حکمی دارد؟ خرید و فروش و نگهداری و ارائه آنها در نمایشگاه چه حکمی دارد؟

ج: ساخت مجسمه و نقاشی و ترسیم موجودات بی روح اشکال ندارد و همچنین نقاشی و ترسیم چهره موجودات ذی روح، اگر بدون برجستگی باشد و یا مجسمه آنها که به صورت غیر کامل باشد، اشکال ندارد، ولی ساخت مجسمه انسان یا سایر حیوانات به صورت کامل اشکال دارد. اما خرید و فروش و نگهداری نقاشی و مجسمه جایز است و ارائه آنها در نمایشگاه هم

اشکال ندارد.

س ۱۲۲۲: در روش تحصیلی جدید، درسی با عنوان اعتماد به نفس وجود دارد که بخشی از آن مخصوص مجسمه سازی است، بعضی از معلمان به دانش آموزان دستور ساخت عروسک یا مجسمه سنگ یا خرگوش و امثال آن را از پارچه یا چیز دیگری به عنوان صنایع دستی

می دهند، حکم ساخت اشیاء مذکور چیست؟ امر معلمان به دانش آموزان راجع به ساخت آنها چه حکمی دارد؟ آیا کامل بودن یا نبودن اجزای آنها در حکم تأثیر دارد؟

ج: اگر به نظر عرف به عنوان مجسمه حیوانی که اجزای آن کامل است، محسوب نشود و یا دانش آموزان به سن تکلیف نرسیده باشند، اشکال ندارد.

س ۱۲۲۳: ترسیم و نقاشی قصه های قرآنی توسط کودکان و نوجوانان چه حکمی دارد؟ مثل اینکه از کودکان خواسته شود که بطور مثال قصه اصحاب فیل یا شکافته شدن دریا برای حضرت موسی « علیه السلام » و غیر آنها را رسم کنند؟

ج: این کار فی نفسه اشکال ندارد ولی باید بر اساس متن حقایق و وقایع باشد و از بیان امور مخالف واقع و یا اموری که موجب هتک حرمت هستند، اجتناب شود.

س ۱۲۲۴: آیا ساخت عروسک و یا مجسمه موجودات ذی روح اعم از انسان یا غیر آن به وسیله دستگاه مخصوص آن جایز است؟

ج: اگر ساخت مجسمه بوسیله دستگاه، مستند به فعل مستقیم انسان نباشد، اشکال ندارد در غیر این صورت اشکال دارد.

س ۱۲۲۵: ساخت زیور آلات بصورت مجسمه چه حکمی دارد و آیا موادی که مجسمه ها از آنها ساخته می شوند، در حکم به حرمت تأثیر دارند؟

ج: ساخت مجسمه موجودات ذی روح در صورتی که مجسمه کامل بوده و یک نفر آن را بسازد اشکال دارد و در این مورد فرقی بین موادی که مجسمه از آنها ساخته می شود وجود ندارد و همچنین تفاوت نمی کند که برای زینت بکار می روند یا برای غیر آن.

س ۱۲۲۶: آیا بازگرداندن اعضای عروسک مانند دست و پا و سر، مشمول حکم حرمت مجسمه سازی است؟ و مجسمه سازی بر آن صدق می کند؟

ج: مجرد ساخت اعضا یا بازگرداندن آنها، ساخت مجسمه محسوب نمی شود و بنا بر این اشکال ندارد، بلکه، متصل کردن اعضا تا تکمیل شکل حیوان ذی روح اعم از انسان و غیر آن، عمل مجسمه سازی محسوب می شود.

س ۱۲۲۷: عمل خالکوبی که نزد بعضی از مردم متعارف است و به این طریق عکسهایی بر روی بدن کشیده می شود بطوری که ثابت باقی مانده و از بین نمی روند، چه حکمی دارد؟ آیا مانع از صحت وضو یا غسل می شود؟

ج: خالکوبی حرام نیست و اثری که از آن در زیر پوست باقی می ماند مانع از رسیدن آب نیست و وضو و غسل با آن صحیح

است .

س ۱۲۲۸: زن و شوهری از نقاشان معروف هستند و کار آنان ترمیم و بازسازی تابلوهای هنری است ، بسیاری از آن تابلوها جامعه مسیحی را نشان می دهند و در بعضی از آنها شکل صلیب و حضرت مریم «علیها السلام» و حضرت مسیح « علیه السلام « وجود دارد و صاحبان

مؤسسات و شرکتها و برخی افراد از طرف کلیساها بعد از آنکه بر اثر قدمت یا غیر آن مقداری از آن تابلوها از بین رفته ، برای مرمت و اصلاح تابلوها به آنها رجوع می کنند، با توجه به اینکه بیشتر تابلوها به همین صورت هستند و مرمت تابلو تنها شغل آنان است که با آن زندگی می کنند و به تعالیم دین حنیف اسلام هم پایبند هستند آیا ترمیم آن تابلوها و استفاده از اجرتی که برای این کار می گیرند، جایز است ؟

ج : مجرّد مرمت و بازسازی تابلوهای هنری اشکال ندارد حتّی اگر جامعه مسیحی را توصیف کند و یا مشتمل بر نقش حضرت مسیح « علیه السلام » و یا حضرت مریم «علیها السلام» باشد و اجرت گرفتن در برابر آن هم اشکال ندارد و همچنین اتخاذ این کار به عنوان شغل و زندگی با درآمد آن هم بدون اشکال است مگر آنکه ترویج باطل و گمراهی و یا مستلزم مفاسد دیگری باشد.

سحر و شعبده و احضار ارواح و جن -

س ۱۲۲۹: یاد گرفتن و یاد دادن و دیدن شعبده و اقدام به بازیهایی که همراه با تردستی هستند، چه حکمی دارد؟

ج : یاد دادن و یاد گرفتن شعبده حرام است ، ولی بازیهایی که همراه با سرعت حرکت و تردستی هستند و از انواع شعبده محسوب نمی شوند، اشکال ندارد.

س ۱۲۳۰: آیا آموختن علم جفر و رمل و زیج ها و علوم دیگری که از امور غیبی خبر می دهند، جایز است ؟

ج : آنچه از این علوم در حال حاضر نزد مردم است ، غالباً تا این حد که موجب یقین و اطمینان به کشف امور غیبی و خبر دادن از آنها شوند، قابل اعتماد نیستند، ولی آموختن علمی مانند جفر و رمل بطور صحیح اشکال ندارد به شرطی که مفسده ای بر آنها مترتب نشود.

س ۱۲۳۱: آیا یاد گرفتن سحر و عمل به آن جایز است ؟ و آیا احضار ارواح و ملائکه و جن جایز است ؟

ج : علم سحر و یاد گرفتن آن حرام است مگر آنکه به منظور غرض عقلانی و مشروع باشد و اما احضار ارواح و ملائکه و جن ، بر حسب اختلاف موارد و وسائل و اغراض ، احکام مختلفی دارد.

س ۱۲۳۲: مراجعه مؤمنین به بعضی از کسانی که از طریق تسخیر ارواح و جن اقدام به معالجه می کنند، با توجه به اینکه یقین دارند که آنها فقط کار خیر انجام می دهند چه حکمی دارد؟

ج : این کار فی نفسه اشکال ندارد، مشروط بر اینکه از راههایی که شرعاً حلال هستند، اقدام شود.

س ۱۲۳۳: آیا فالگیری از طریق سنگریزه و کسب درآمد با آن جایز است ؟

ج : اخبار به کذب جایز نیست .

هیپنوتیزم

س ۱۲۳۴: آیا هیپنوتیزم جایز است؟

ج: اگر به منظور غرض عقلائی و با رضایت کسی که می خواهد هیپنوتیزم شود صورت بگیرد و همراه با کار حرامی هم نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۲۳۵: عده ای نه به قصد درمان بلکه به منظور نشان دادن قدرت روحی انسان مبادرت به هیپنوتیزم می کنند، آیا این عمل جایز است؟ آیا افرادی که در این زمینه صاحب تجربه هستند ولی متخصص آن نیستند، جایز است اقدام به این کار کنند؟

ج: بطور کلی یادگیری هیپنوتیزم و استفاده از آن به غرض عقلائی حلال و قابل ملاحظه اشکال ندارد به شرط اینکه با رضایت و موافقت کسی باشد که می خواهد به خواب مصنوعی برود و ضرر معتناهی هم برای او نداشته باشد.

بخت آزمایی

س ۱۲۳۶: خرید و فروش بلیطهای بخت آزمایی و جایزه ای که مکلف می برد، چه حکمی دارد؟

ج: خرید و فروش بلیطهای بخت آزمایی صحیح نیست و شخصی که جایزه را برده است، مالک آن نمی شود و حق دریافت آن را ندارد.

س ۱۲۳۷: تهیه اوراقی که به نام ارمغان بهزیستی بین مردم منتشر می شود و پرداخت پول برای آنها و شرکت در قرعه کشی این برگه ها، چه حکمی دارد؟

ج: توزیع و نشر اوراق جمع آوری تبرّعات از مردم برای صرف آن در امور خیریه و تشویق و ترغیب متبرّعین با قید قرعه منع شرعی ندارد و همچنین پرداخت وجه برای تهیه این اوراق به قصد شرکت در امور خیر، مانعی ندارد.

س ۱۲۳۸: شخصی ماشینی دارد که آن را در معرض بخت آزمایی قرار داده است، به این صورت که فرد شرکت کننده در مسابقه اقدام به خرید برگه ای که در تاریخ معین و به قیمت معینی قرعه کشی خواهد شد می کند و در پایان مدت مذکور و شرکت کردن تعدادی از مردم، قرعه کشی صورت می گیرد و کسی که قرعه به نام او در آمده، برنده می شود و ماشین گران قیمت را تحویل می گیرد، آیا این روش برای فروش ماشین از طریق قرعه کشی شرعاً جایز است؟

ج: فروش ماشین به شخصی که در قرعه کشی شرکت کرده و قرعه به نام او افتاده، در صورتی که خرید و فروش بعد از قرعه کشی انجام پذیرد، اشکال ندارد، ولی تصرّف فروشنده در اموال افراد دیگری که مال خود را برای شرکت در قرعه کشی به او پرداخت کرده اند، اکل مال به باطل است و واجب است آن اموال را به آنان برگرداند.

س ۱۲۳۹: آیا فروش اوراق جمع آوری کمکهای خیرخواهانه عموم مردم به این صورت که بعداً قرعه کشی شده و قسمتی از مال جمع آوری شده به عنوان هدیه به برندگان داده شود و بقیه آن صرف کارهای عام المنفعه شود، جایز است؟

ج: نامگذاری این عمل تحت عنوان «بیع» صحیح نیست، بلکه انتشار این اوراق

و جمع آوری کمک ها برای امور خیریه اشکال ندارد و تشویق مردم به کمک کردن با وعده اعطای جایزه به کسی که قرعه به نام او در آید، جایز است. مشروط بر این که مردم این اوراق را به قصد شرکت در امور خیر، تهیه نمایند.

س ۱۲۴۰: آیا خرید اوراق قرعه کشی بخت آزمایی (لوتو)، با توجه به اینکه تحت مالکیت شرکت خاصی است و ۲۰ سود آن به مؤسسه های خیریه زنان پرداخت می شود، جایز است یا خیر؟

ج: برگه های بخت آزمایی، مالیت ندارند و این اوراق در حکم آلت قمار هستند بنا بر این خرید و فروش آنها جایز نیست و مبلغی را هم که برندگان قرعه کشی این برگه ها دریافت می کنند، حلال نیست.

رشوه

س ۱۲۴۱: بعضی از مشتریان بانک برای انجام سریع کارهایشان و دریافت خدمات بهتر، اموالی را به کارمندان بانک می بخشند، با توجه به این که اگر کارمندان بانک آن کارها را برای آنان انجام ندهند، چیزی به آنان نمی دهند، آیا در این حالت، گرفتن آن مال جایز است؟

ج: جایز نیست کارمندان در برابر انجام کار مشتریان که برای آن استخدام شده اند و در برابر آن هر ماه حقوق دریافت می کنند، از مشتریان چیزی بگیرند و همچنین مشتریان بانک نباید کارمندان را در برابر انجام کارهایشان با پول نقد یا غیر آن تطمیع کنند زیرا این کار مستلزم فساد است.

س ۱۲۴۲: بعضی از مشتریان بانک بر اساس عادات رایج به کارمندان عیدی می دهند و اعتقاد دارند که اگر این هدیه را ندهند کارهایشان به شکل مطلوب انجام نمی شود، حکم این کار چیست؟

ج: اگر این هدایا منجر به تبعیض در انجام خدمات بانکی به مشتریان شود و در نهایت باعث فساد و از بین رفتن حقوق دیگران گردد، مشتریان نباید آن هدایا را به کارمندان بدهند و کارمندان هم حق گرفتن آنها را ندارند.

س ۱۲۴۳: چنانچه فردی از باب تشکر و قدردانی از کارمند، هدیه ای به او اهداء کند، حکمش چیست؟ هر چند آن کارمند بدون هیچ گونه چشم داشتی، کاری را انجام داده باشد؟

ج: هدیه در محیط کار و از جانب ارباب رجوع، یکی از خطرناک ترین چیزها است و هر چه بیشتر از آن اجتناب کنید، به صرفه دنیا و آخرت شما، خواهد بود. فقط در یک صورت، دریافت آن جایز است و آن، این است که هدیه دهنده، با اصرار زیاد و با امتناع مأمور از قبول، بالاخره به نحوی آن را اهداء کند. آنهم بعد از انجام کار و بدون مذاکره و حتی توقع قبلی.

س ۱۲۴۴: هدایا اعم از نقدی، خوراکی و غیره که توسط ارباب رجوع با رضایت و طیب خاطر به کارمندان دولت داده می شوند، چه حکمی دارند؟ و اموالی که به صورت رشوه به کارمندان داده می شوند اعم از اینکه بر اثر توقع انجام کاری برای

پرداخت کننده باشد یا خیر، چه حکمی دارند؟ و اگر کارمند بر اثر طمع به دریافت رشوه، مرتکب عمل خلاف قانون شود، چه حکمی دارد؟

ج: بر کارمندان محترم واجب است که رابطه آنان با همه مراجعه کنندگان بر اساس

قوانین و مقررات و ضوابط خاص اداره باشد و قبول هر گونه هدیه ای از مراجعه کنندگان به هر عنوانی که باشد برای آنان جایز نیست زیرا باعث فساد و سوء ظن به آنان و تشویق و تحریک افراد طمعکار به عمل نکردن به قانون و تضییع حقوق دیگران می شود. اما رشوه، مسلم است که برای گیرنده و دهنده آن، حرام است و واجب است کسی که آن را دریافت کرده به صاحبش برگرداند و حق تصرف در آن را ندارد.

س ۱۲۴۵: گاهی مشاهده می شود که بعضی از اشخاص از مراجعه کنندگان در برابر انجام کارشان تقاضای رشوه می کنند، آیا پرداخت رشوه به آنان جایز است؟

ج: هیچ یک از مراجعه کنندگان به ادارات حق ندارند برای انجام کار خود پول یا خدمتی را بطور غیر قانونی به کارمند اداری که مکلف به خدمت به مراجعین است، ارائه دهند، همچنین کارمندان ادارات هم که از نظر قانونی موظف به انجام کار مردم هستند، حق ندارند هیچ گونه مبلغی را بطور غیر قانونی در برابر انجام کار مراجعه کنندگان درخواست و یا دریافت کنند و جایز نیست در این مال تصرف نمایند، بلکه باید آن را به صاحبانش باز گردانند.

س ۱۲۴۶: پرداخت رشوه برای گرفتن حق با توجه به اینکه گاهی برای دیگران مشکل ایجاد می کند مثلاً باعث مقدم شمردن صاحب حق نسبت به افراد دیگر می شود، چه حکمی دارد؟

ج: پرداخت رشوه و گرفتن آن جایز نیست هر چند باعث ایجاد مشکل و زحمت برای دیگران نشود، چه رسد به موردی که بدون استحقاق، باعث ایجاد مزاحمت برای دیگران شود.

س ۱۲۴۷: اگر شخصی برای انجام کار قانونی خود مجبور به پرداخت مبلغی به کارمندان یکی از ادارات شود تا کار قانونی و شرعی او را به راحتی انجام دهند زیرا اعتقاد دارد که اگر این مبلغ را نپردازد، کارمندان آن اداره کار او را انجام نخواهند داد، آیا عنوان رشوه بر این مبلغ صدق می کند؟ و آیا این عمل حرام است یا اینکه اضطراری که باعث پرداخت آن برای انجام کار اداری او شده، عنوان رشوه را از آن بر می دارد و در نتیجه حرام نخواهد بود؟

ج: پرداخت پول یا اموال دیگر از طرف فرد مراجعه کننده به کارمندان ادارات که مکلف به ارائه خدمات اداری به مردم هستند، و حتماً منجر به فساد ادارات خواهد شد، عملی است که از نظر شرعی حرام محسوب می شود و توهم اضطرار، مجوز او در انجام این کار نیست.

س ۱۲۴۸: قاچاقچیان به بعضی از کارمندان مبالغی پول در برابر چشم پوشی آنان از مخالفت و نقض قانون پرداخت می کنند و در صورتی که کارمند درخواست آنان را قبول نکند تهدید به قتل می شود. در این صورت کارمند چه وظیفه ای دارد؟

ج: دریافت هر گونه مبلغی در برابر تغافل و چشم پوشی از اعمال خلاف قانون قاچاقچیان جایز نیست.

س ۱۲۴۹: مدیر بخش مالیات از مأمور محاسبه کننده درخواست نموده است که از میزان مالیات یکی از شرکت ها مقداری

کم نماید، با توجه به اینکه اگر از این کار امتناع بورزد، مشکلات و گرفتاریهای سختی برای او پیش خواهد آمد، آیا اطاعت از دستور مدیر توسط مأمور مذکور در

چنین مواردی واجب است؟ و آیا می تواند در برابر اجرای این دستور پولی را دریافت کند؟

ج: در این گونه امور باید مطابق ضوابط و مقررات قانونی عمل شود و تخلف از آن جایز نیست. اعم از اینکه رایگان باشد یا در مقابل گرفتن وجه.

مأمور خرید و فروش

س ۱۲۵۰: اموالی که بعضی از فروشندگان به مأموران خرید ادارات یا شرکت ها بدون آنکه آنها را به قیمت تثبیت شده اضافه کنند، به خاطر برقرار کردن ارتباط می پردازند، نسبت به فروشنده و نسبت به مأمور خرید چه حکمی دارند؟

ج: پرداخت این اموال توسط فروشنده به مأمور خرید جایز نیست و برای مأمور هم دریافت آنها جایز نیست و آنچه را که دریافت می کند باید به اداره یا شرکتی که مأمور خرید آن است، تسلیم کند.

س ۱۲۵۱: آیا کارمند یا کارگر شرکت دولتی یا خصوصی که وظیفه اش وکالت در تأمین نیازهای اداره یا شرکت از مکانهای فروش است، می تواند بر کسی که کالاهای مورد نیاز را می فروشد، شرط کند که درصدی از سود حاصل از خرید، از آن او باشد؟ آیا دریافت این سود برای او جایز است؟ در صورتی که مسئول ما فوق چنین شرطی را اجازه دهد چه حکمی دارد؟

ج: این شرط از طرف کارمند صحیح نبوده و او نمی تواند سودی را که به نفع خود شرط کرده، دریافت کند و مسئول بالاتر هم حق اجازه چنین شرطی را نداشته و اجازه او در این باره اثری ندارد.

س ۱۲۵۲: اگر کسی که از طرف اداره یا شرکت، وکیل در خرید ما یحتاج است، کالایی را که در بازار قیمت معینی دارد، به طمع دریافت کمک مالی از فروشنده به قیمت بالاتری بخرد، آیا این خرید صحیح است؟ و آیا جایز است که از فروشنده به علت این کار، کمک دریافت کند؟

ج: اگر کالا را به قیمتی بیشتر از قیمت عادلانه بازار بخرد و یا خریداری و تهیه آن از بازار به قیمت کمتر برای او امکان داشته باشد، اصل عقدی که به قیمت بالاتر منعقد کرده، فضولی است و متوقف بر اجازه مسئول قانونی مربوطه است و به هر حال حق ندارد از فروشنده به خاطر خرید از او، چیزی برای خودش بگیرد.

س ۱۲۵۳: اگر فرد شاغل در اداره ای (اعم از خصوصی و یا دولتی) که وظیفه او تهیه جنس می باشد، علیرغم وجود مراکز مختلف، به آشنا مراجعه و شرط کند که اگر کالا را از تو خریداری کنم، درصدی از سود حاصله را شریک خواهم بود.

۱- این شرط، شرعاً چه حکمی دارد؟

۲- در صورت وجود مجوز رئیس یا مسئول بالای تشکیلات در این خصوص حکم شرعی آن چیست؟

۳- اگر قیمتی بیش از آنچه جنس مذکور در عرف بازار دارد، توسط طرف قرارداد به اداره پیشنهاد و قرارداد منعقد گردد، چه حکمی دارد؟

۴ پرداخت سهمی که بعضی از فروشندگان به مأمور خرید ادارات علی‌رغم قیمت مندرج در فاکتور می دهند، چه حکمی برای فروشنده و چه حکمی برای مأمور خرید دارد؟

۵ - اگر فرد مذکور، علاوه بر مسئولیت در اداره، بازاریاب شرکتی هم باشد و در خرید اجناس اداره، برای آن شرکت بازاریابی نماید، آیا می تواند درصدی به عنوان سود از آن شرکت دریافت نماید؟

۶ - اگر فردی از طریق مسائل فوق، سودی به دست آورد، وظیفه شرعی او نسبت به این سود، چیست؟

ج: ۱ صورت شرعی ندارد و باطل است.

۲ - اجازه رئیس یا مسئول بالای تشکیلات در این باره به لحاظ اینکه فاقد وجهت شرعی و قانونی است فاقد اعتبار می باشد.

۳ - اگر بیش از قیمت عادلانه بازار باشد، و یا به کمتر از آن بتوان جنس را از بازار تهیه نمود، در این صورت اصل قراردادی که منعقد شده نافذ نیست.

۴ - جایز نیست، و هر چه که مأمور خرید در این رابطه دریافت دارد باید به اداره مربوطه ای که از طرف آن مأمور خرید بوده، تحویل دهد.

۵ - حق دریافت هیچ درصدی ندارد، و هر چه دریافت کند باید به اداره مربوطه تحویل دهد و اگر قراردادی که منعقد می سازد خلاف غبطه و مصلحت اداره باشد از اساس باطل است.

۶ - دریافتیهای غیر مشروع را باید به اداره مربوطه ای که از طرف آن مأمور خرید بوده، تسلیم نماید.

اموال دولتی

س ۱۹۵۴: چندین سال است که مقداری از اموال مربوط به بیت المال نزد من است و اکنون می خواهم خود را بریء الذمه نمایم، وظیفه من چیست؟

ج: اگر آنچه که از اموال بیت المال نزد شماست، از اموال دولتی مختص به اداره خاصی از اداره های دولتی باشد باید در صورت امکان به همان اداره برگردانید و الا باید به خزانه عمومی دولت تحویل بدهید.

س ۱۹۵۵: اینجانب اقدام به استفاده شخصی از بیت المال کرده ام، وظیفه من برای بریء الذمه شدن چیست؟ استفاده شخصی از امکانات بیت المال تا چه حدی برای کارمندان جایز است؟ و در صورتی که با اذن مسئولین مربوطه باشد، چه حکمی دارد؟

ج : استفاده کارمندان از امکانات بیت المال در ساعات رسمی کار به مقدار متعارفی که مورد ضرورت و نیاز است و شرایط کاری بیانگر اذن به کارمندان در این مقدار از استفاده است ، اشکال ندارد و همچنین استفاده از امکانات بیت المال با اذن کسی که از نظر شرعی و قانونی حق اذن دارد، بدون اشکال است . در نتیجه اگر تصرفات شخصی شما در بیت المال به یکی از دو صورت مذکور باشد، چیزی در این رابطه به عهده شما نیست ، ولی اگر از اموال

بیت المال استفاده غیر متعارف کرده باشید و یا بدون اذن کسی که حق اذن دارد، بیشتر از مقدار متعارف استفاده نمایید، ضامن آن هستید و باید عین آن را اگر موجود باشد به بیت المال برگردانید و اگر تلف شده باشد، باید عوض آن را بدهید و همچنین باید اجرت المثل استفاده از آن را هم در صورتی که اجرت داشته باشد به بیت المال پردازید.

س ۱۹۵۶: بعد از آنکه تیم پزشکی مأمور معاینه، درصد از کار افتادگی مرا تعیین کرد مبلغی را به عنوان مساعدت از دولت دریافت کردم، ولی احتمال می دهم که مستحق دریافت این مقدار نباشم و پزشکان به علت آشنایی و رابطه با من، مراعات مرا کرده باشند، با توجه به اینکه جراحاتم بسیار زیاد است و امکان دارد مستحق دریافت مبلغی بیشتر از آن مقدار باشم، تکلیف من در این حالت چیست؟

ج: دریافت مبلغی به عنوان درصد از کار افتادگی که توسط تیم پزشکی مأمور معاینه، معین شده و به شما پرداخت می شود اشکال ندارد مگر آنکه یقین داشته باشید که از نظر قانونی استحقاق دریافت آن را ندارید.

س ۱۹۵۷: مبلغی معادل دو ماه حقوق ماهانه ام را بر اثر اشتباه از حسابدار دریافت کردم و مسئول مؤسسه را هم مطلع نمودم، ولی مبلغ اضافی را برنگرداندم و در حال حاضر حدود چهار سال از آن می گذرد، با توجه به اینکه جزء بودجه مالی سالانه مؤسسات دولتی است، چگونه می توانم آن مبلغ را به حساب مؤسسه برگردانم؟

ج: اشتباه حسابدار مجوز قانونی برای دریافت مبلغی بیشتر از مقدار مورد استحقاق نیست و واجب است مبلغ اضافی را به آن مؤسسه برگردانید هر چند جزء بودجه سال قبل آن باشد.

س ۱۹۵۸: بر اساس مقررات، مجروحین جنگی که درصد از کار افتادگی آنان بیشتر از ۲۵ است، می توانند از تسهیلات دریافت وام از مؤسسه استفاده کنند، آیا کسی که درصد معلولیت و از کار افتادگی او کمتر از این مقدار است، می تواند از این تسهیلات استفاده کند؟ و اگر از آنها استفاده کرد و مبلغی از مؤسسه وام گرفت، آیا جایز است در آن تصرف کند؟

ج: کسی که شرایط دریافت وام از بیت المال را ندارد، جایز نیست به اعتبار آن شرایط و مزایا از بیت المال وام بگیرد و اگر به این عنوان چیزی دریافت کرد، تصرف در آن جایز نیست.

س ۱۹۵۹: با در نظر گرفتن این مطلب که کالاهای دولتی با پولی که از بودجه دولت است خریداری می شوند، آیا جایز است شرکت یا کارخانه یا اداره ای که بودجه دولتی دارد لوازم و مواد اولیه و کالاهای مورد نیاز خود را از شرکت یا کارخانه یا اداره ای خریداری کند که بودجه او هم از اموال دولت است؟

ج: اگر معامله بر طبق ضوابط شرعی و مقررات قانونی صورت بگیرد، اشکال ندارد.

س ۱۹۶۰: اموال دولت اسلامی یا غیر اسلامی که در اختیار دولت و حکومت و یا کارخانه ها و شرکتها و مؤسسات تابع دولت هستند، چه حکمی دارند؟ آیا آنها جزء اموال مجهول المالک

هستند یا اینکه ملک دولت محسوب می شوند؟

ج: اموال دولت هر چند غیر اسلامی باشد، شرعاً ملک دولت محسوب می شوند و با آنها مانند ملکی که مالک آن معلوم است رفتار می شود و جواز تصرف در آنها هم متوقف بر اذن فرد مسئولی است که حق تصرف در این اموال را دارد.

س ۱۹۶۱: آیا رعایت حقوق دولت در املاک عمومی و حقوق مالکین در املاک خصوصی در سرزمین های کفر واجب است؟ آیا استفاده از امکانات مراکز آموزشی در غیر مواردی که مقررات قانونی آنها اجازه می دهد جایز است؟

ج: در وجوب مراعات احترام مال دیگری و حرمت تصرف در آن بدون اذن او، فرقی بین املاک اشخاص و اموال دولت نیست چه مسلمان باشد و چه غیر مسلمان و همچنین فرقی بین اینکه در سرزمین کفر باشند و یا در سرزمین اسلامی و مالک آن مسلمان باشد یا کافر، وجود ندارد و بطور کلی استفاده و تصرف در اموال و املاک دیگران که شرعاً جایز نیست، غصب و حرام و موجب ضمان است.

س ۱۹۶۲: اگر اعتبار فیش های غذا که به دانشجویان دانشگاهها داده می شود، در صورت عدم دریافت غذا در روز معین، بدون برگرداندن پول آن باطل شود، آیا جایز است فیش های باطل را به جای فیش های معتبر برای دریافت غذا ارائه بدهیم؟ و غذایی که به این طریق گرفته می شود چه حکمی دارد؟

ج: استفاده از فیش هایی که از اعتبار ساقط شده اند برای دریافت غذا جایز نیست و غذایی که با آنها گرفته می شود غصب است و تصرف در آن حرام و موجب ضمان قیمت آن است.

س ۱۹۶۳: در دانشگاهها و مؤسسات آموزش عالی امکاناتی مانند غذا و لوازم مورد نیاز دانشگاهی به دانشجویان داده می شود که توسط وزارت بازرگانی و مؤسسات دیگر به دانشجویان مشغول به تحصیل در آن دانشگاه اختصاص یافته است، آیا توزیع آنها بین سایر کارمندان مشغول به کار در دانشگاه نیز جایز است؟

ج: توزیع نیازمندیهای مورد مصرف و مختص به دانشجویان مشغول به تحصیل در دانشگاه بین سایر اشخاصی که در آنجا کار می کنند، جایز نیست.

س ۱۹۶۴: از طرف نهادهای مربوطه ماشین هایی در اختیار مدیران مؤسسات و مسئولین نظامی قرار می گیرد تا از آنها در امور اداری استفاده کنند، آیا شرعاً جایز است از آنها برای کارهای شخصی و غیر اداری استفاده شود؟

ج: جایز نیست مدیران و مسئولین و سایر کارمندان در هیچ یک از اموال دولتی تصرفات شخصی کنند مگر آنکه با اجازه قانونی نهاد مربوطه باشد.

س ۱۹۶۵: اگر بعضی از مسئولین از بودجه ای که جهت خرید غذا و میوه برای میهمانهای رسمی اداری در اختیار آنان

گذاشته می شود، سوء استفاده کنند و آن را در موارد دیگری مصرف نمایند، این کار چه حکمی دارد؟

ج: مصرف نمودن اموال دولتی در غیر مواردی که اجازه داده شده، در حکم غصب است و موجب ضمان می باشد، مگر آنکه با اجازه قانونی مقام مسئول بالاتر صورت بگیرد.

س ۱۹۶۶: اگر شخصی مقداری حقوق یا مزایای خاصی که بطور قانونی به او اعطا شده از دولت طلب داشته باشد، ولی دلائل قانونی برای اثبات حق خود در اختیار نداشته باشد و یا قادر بر مطالبه آن نباشد، آیا جایز است به مقدار حق خود از اموال دولتی که در اختیار دارد به عنوان تقاضا بردارد؟ ج: جایز نیست اموال دولتی را که بعنوان امانت در اختیار و تحت تصرف او هستند به قصد تقاضا برای خود بردارد، در نتیجه اگر مال یا حقی از دولت طلب دارد و می خواهد آن را بگیرد برای اثبات و مطالبه آن باید از راه های قانونی اقدام نماید.

س ۱۹۶۷: سازمان آب مبادرت به ریختن ماهی در آب سدّی نموده که آب رودهایی که خود دارای ماهی هستند به آن می ریزد ولی سازمان آب ماهیهای آب سد را فقط بین کارمندان خود تقسیم می کند و از صید آنها توسط سایر مردم جلوگیری می نماید، آیا جایز است دیگران هم این ماهیها را برای خودشان صید کنند؟

ج: ماهیهای موجود در آبهایی که پشت سد جمع شده اند هر چند ماهیهای آبهایی باشند که به سد می ریزند، تابع آبی هستند که اختیار آن در دست سازمان آب است و در نتیجه صید ماهیها و استفاده از آنها منوط به اجازه سازمان آب است.

کار در مؤسسات دولتی

س ۱۹۶۸: آیا برپایی نماز جماعت توسط کارمندان در ساعات رسمی کار جایز است؟ و بر فرض عدم جواز، اگر ملتزم شوند که بعد از پایان ساعات رسمی، آن مقدار وقتی را که به نماز خواندن اختصاص داده اند جبران کنند، آیا در این صورت، اقامه نماز در ساعات رسمی کار برای آنان جایز است؟

ج: با توجه به اهمیت خاص نمازهای یومیه و تأکید زیادی که بر اقامه نماز در اول وقت شده است و با توجه به فضیلت نماز جماعت، مناسب است کارمندان روشی را اتخاذ کنند که بتوانند در خلال ساعات کار اداری نماز واجب را بطور جماعت در اول وقت و در کمترین زمان بخوانند، ولی باید بگونه ای مقدمات این کار را فراهم کنند که نماز جماعت در اول وقت بهانه و وسیله ای برای به تأخیر انداختن کارهای مراجعه کنندگان نشود.

س ۱۹۶۹: در بعضی از مراکز تعلیم و تربیت مشاهده می شود که معلم یا مدیری که کارمند یکی از بخشهای اداری است، با موافقت مسئول اداری مستقیم خود در ساعات رسمی کارش مبادرت به تدریس در مدارس دیگر می کند و علاوه بر حقوق ماهانه خود، اجرت این تدریس را هم دریافت می کند، آیا این کار و گرفتن اجرت در برابر آن جایز است؟

ج: موافقت مسئول مستقیم کارمند با تدریس او در اثناء ساعات رسمی کارش، تابع حدود اختیارات قانونی فرد مسئول است، ولی با این فرض که کارمند دولت در برابر ساعات رسمی کارش هر ماه حقوق دریافت می کند، حق ندارد در برابر تدریس

همان ساعات رسمی کارش حقوق دیگری دریافت نماید.

س ۱۹۷۰: با توجه به اینکه ساعات رسمی کار ممکن است حتی تا ساعت ۲/۳۰ طول بکشد، خوردن یک وعده غذا در اثناء کار در اداره چه حکمی دارد؟

ج: اگر وقت زیادی نگیرد و منجر به تعطیلی کار اداری نشود، اشکال ندارد.

س ۱۹۷۱: اگر کارمند در محل کار خود در اداره، ساعات بیکاری زیادی داشته باشد و مجاز نباشد که در این ساعات در بخشهای دیگر کار نماید، آیا جایز است در اوقات بیکاری کارهای شخصی مربوط به خودش را انجام دهد؟

ج: اقدام به انجام کارهای شخصی در اثناء کار در محل کار، تابع مقررات و اجازه قانونی مسئول مربوطه است.

س ۱۹۷۲: آیا جایز است کارمندان در اداره ها و مؤسسات دولتی اقامه نماز جماعت داشته و یا مجالس عزاداری بر پا کنند؟

ج: اقامه نماز و بیان احکام و معارف و امثال آن در هنگام اجتماع برای نماز در خصوص ماه مبارک رمضان و سایر ایام الله مانع ندارد، مشروط بر اینکه حقوق مراجعین تضییع نشود.

س ۱۹۷۳: ما در یک مؤسسه نظامی کار می کنیم و محل کارمان در دو مکان جداگانه است و بعضی از برادران در مسیر رفتن از یک مکان به مکان دیگر کارهای شخصی انجام می دهند که وقت زیادی می گیرد، آیا برای انجام این کارها باید اجازه گرفت یا خیر؟

ج: اشتغال به انجام کارهای شخصی در ساعات رسمی مقرر برای کار، احتیاج به اجازه مسئول بالاتر، که این حق را داشته باشد، دارد.

س ۱۹۷۴: در نزدیکی اداره ما مسجدی وجود دارد، آیا جایز است در اثناء ساعات رسمی کار برای شرکت در نماز جماعت به آنجا برویم؟

ج: خارج شدن از اداره برای رفتن به مسجد جهت شرکت در نماز جماعت در اول وقت، در صورتی که نماز جماعت در خود اداره بر پا نشود، اشکال ندارد، ولی باید مقدمات نماز به گونه ای فراهم شود که مدت غیبت از اداره در ساعات رسمی کار برای اداء فریضه نماز جماعت، کاملاً کاهش پیدا کند.

س ۱۹۷۵: اگر کارمندی هر ماه در حدود سی یا چهل ساعت در اداره اضافه کاری نماید، آیا جایز است مسئول اداره برای تشویق کارمندان ساعات اضافه کاری آنان را دو برابر حساب کند، مثلاً هر ماه برای آنان صد و بیست ساعت محاسبه کند؟ و در صورتی که اشکال داشته باشد، اجرتی که برای اضافه کاری های قبلی گرفته شده چه حکمی دارد؟

ج : نوشتن گزارشهای غیر واقعی و دریافت پول در برابر ساعات اضافه ای که کاری در آنها انجام نشده جایز نیست و واجب است پولهای اضافه ای که کارمند مستحق دریافت آنها نبوده ، بازگردانده شود، ولی اگر قانونی وجود داشته باشد که به مسئول اداره اجازه دهد تا ساعات اضافه کاری کارمندی را که اضافه کاری انجام داده ، دو برابر نماید جایز است این کار

را انجام دهد و در این صورت دریافت اجرت توسط کارمند طبق گزارشی که مسئول اداره از ساعات اضافه کاری او نوشته ، جایز است .

قوانین دولتی

س ۱۹۷۶: اگر کارگری در غیاب مسئول متخصص متصدی انجام کار او شود و از همین طریق کسب تخصص نماید، آیا جایز است برای گرفتن گواهی کتبی جهت اثبات تخصص خود به مسئولین بالاتر مراجعه کند تا از مزایای آن تخصص استفاده نماید؟

ج : استفاده از مزایای سابقه کار و تخصص و مبادرت به اثبات آن از طریق گرفتن گواهی از مسئولین ، تابع مقررات قانونی مربوطه است ، ولی اگر گواهی ، غیر حقیقی و یا بر خلاف ضوابط قانونی باشد، او نباید برای گرفتن آن تلاش کند و همچنین نمی تواند از آن استفاده نماید.

س ۱۹۷۷: اتاق بازرگانی که تابع وزارت بازرگانی است تعدادی لوازم منزل از قبیل فرش و یخچال و چیزهای دیگر را در اختیار یکی از فروشگاهها قرار داده تا آنها را به قیمت دولتی بفروشد، ولی با توجه به زیاد بودن تقاضا نسبت به عرضه ، مسئول فروشگاه اقدام به چاپ کارتهای قرعه کشی نموده است تا کالاهای مزبور را از این طریق بفروشد و هر کارت قرعه کشی هم به قیمت معینی فروخته شده تا درآمد حاصل از آن در امور خیریه مصرف شود، آیا فروش آن کالاها از طریق قرعه کشی شرعاً اشکال دارد؟ و آیا فروختن کارتهای قرعه کشی که مربوط به کالاهای عرضه شده هستند، شرعاً دارای اشکال است ؟

ج : واجب است مسئولین فروشگاه ، کالاها را با همان شرایطی که از مسئولین مربوطه گرفته اند به مشتریان عرضه نمایند و حق ندارند شرایط فروش را تغییر داده و از طرف خودشان شرطهای دیگری برای آن قرار دهند و قصد مصرف درآمد حاصل از فروش کارتهای قرعه کشی در امور خیریه ، مجوز قراردادن شرطهای دیگری برای فروش آن کالاها نیست .

س ۱۹۷۸: آیا فروش آرد یارانه ای که از طرف دولت به نانواییها داده می شود، جایز است ؟

ج : اگر نانوای از طرف دولت مجاز در فروش آرد نباشد، جایز نیست آن را بفروشد و خرید آن هم توسط مردم جایز نمی باشد.

س ۱۹۷۹: اگر قیمت کالاهای موجود در مغازه بطور طبیعی یا ناگهانی افزایش یابد، آیا فروش آنها به قیمت کنونی جایز است ؟

ج : اگر از طرف دولت قیمتی برای آنها تعیین نشده باشد، فروش آنها به قیمت عادلانه فعلی اشکال ندارد.

س ۱۹۸۰: اگر حکم شریعت با قانون تعارض داشته باشد، همانگونه که در تملک زمینهای آباد مردم توسط دولت بدون

رضایت مالکین آنها این تعارض وجود دارد. این خرید و تملک چه حکمی دارد؟

ج : جواز تملک املاک دیگران توسط دولت بر طبق قوانین و مقررات خاص و با استناد به قانون خرید و استملاک زمینهایی که دولت و شهرداری ها برای اجرای طرحهای عمومی به آنها نیاز دارند، با مالکیت فردی و یا حقوق شرعی و قانونی مالک منافات ندارد.

س ۱۹۸۱: شخصی یک شیء عتیقه ای را به فردی در برابر کار و تلاشهایش داده و بعد از وفات او این شیء عتیقه از طریق ارث به ورثه او منتقل شده است، آیا آن شیء ملک شرعی آنان محسوب می شود؟ و با توجه به اینکه بهتر است این شیء عتیقه در اختیار دولت قرار بگیرد، آیا ورثه او حق دارند در برابر دادن آن به دولت، چیزی مطالبه کنند؟

ج: عتیقه بودن یک شیء منافاتی با این ندارد که ملک خاص کسی باشد و موجب نمی شود که از ملکیت مالک شرعی اش خارج شود، مشروط بر آنکه آن را از طریق مشروعی بدست آورده باشد، بلکه بر ملکیت او باقی می ماند و آثار شرعی ملک خاص بر آن مترتب می شود و اگر مقررات خاصی از طرف دولت برای حفظ اشیای نفیس و آثار تاریخی وضع شده باشد واجب است در عمل به آن حقوق شرعی مالک نیز مراعات شود و اما اگر آن شخص از طریق غیر مشروع و بر خلاف مقررات دولت اسلامی که رعایت آنها واجب است، آن را به دست آورده باشد، در این صورت مالک آن نیست.

س ۱۹۸۲: آیا قاچاق کالاهای مصرفی مانند لباس و پارچه و برنج و غیره از جمهوری اسلامی برای فروش به ساکنان کشورهای خلیج فارس جایز است؟

ج: مخالفت با قوانین نظام جمهوری اسلامی، جایز نیست.

س ۱۹۸۳: اگر زمانی اداره های دولتی قوانینی وضع کنند که تا حدی با احکام اسلامی منافات داشته باشند، آیا جایز است کارمندان از عمل به این قوانین موضوعه خودداری کنند؟

ج: کسی در جمهوری اسلامی حق ندارد قانونی وضع کند و یا دستوری دهد که مخالف با احکام اسلامی باشد و به بهانه اطاعت از دستور رئیس اداره، مخالفت با احکام مسلم الهی جایز نیست، ولی تا آنجایی که ما اطلاع داریم در قوانین حاکم بر اداره های دولتی قانونی بر خلاف شریعت اسلامی وجود ندارد و اگر کسی از قانونی که مغایر با نظام اسلامی است اطلاع پیدا کند، واجب است برای حل این مشکل و حذف قوانین مخالف با احکام اسلام، آن را به مقامات مسئول بالاتر اطلاع دهد.

س ۱۹۸۴: انجام اعمالی که به نظر کارمندان مخالف قانون هستند و لی مسئول بالاتر ادعا می کند که اشکال ندارد و خواهان انجام آنهاست، چه حکمی دارد؟

ج: کسی حق عمل نکردن به قوانین و مقررات حاکم بر اداره های دولتی و عمل بر خلاف آنها را ندارد و هیچ مسئولی نمی تواند از کارمند تقاضای انجام کاری خلاف قانون را بنماید و نظر مسئول اداره در این رابطه اثری ندارد.

س ۱۹۸۵: آیا قبول توصیه و سفارش از فردی برای بعضی از مراجع کنندگان توسط کارمندان اداره های دولتی جایز است؟

ج: بر کارمندان واجب است به تقاضاهای مراجع کنندگان پاسخ داده و کارهای آنان را بر طبق قانون و مقررات انجام دهند و برای هیچ یک از آنان قبول توصیه و سفارش از کسی، در صورتی که مخالف قانون باشد و یا موجب ضایع شدن حق دیگران شود، جایز نیست.

س ۱۹۸۶: مخالفت با قوانین و مقررات راهنمایی و رانندگی و بطور کلی همه قوانین دولتی چه حکمی دارد؟ و آیا موارد ترک عمل به قوانین از موارد امر به معروف و نهی از منکر محسوب می شوند؟

ج: مخالفت با قوانین و مقررات و دستورات دولت اسلامی که بطور مستقیم توسط مجلس شورای اسلامی وضع شده و مورد تأیید شورای نگهبان قرار گرفته اند و یا با استناد به اجازه قانونی نهادهای مربوطه وضع شده اند، برای هیچ کس جایز نیست و در صورت تحقق مخالفت توسط فردی در این خصوص، بر دیگران تذکر و راهنمایی و نهی از منکر لازم است (البته با وجود شرائط نهی از منکر).

س ۱۹۸۷: در بعضی از کشورهای خارجی، در صورتی که دانشجویان خارجی دانشگاه درخواست کنند که تابعیت اصلی آنان به تابعیت آن کشور تغییر کند، دانشجو از همه مزایا و امتیازاتی که هنگام تحصیل به دانشجویان آنجا داده می شود، برخوردار می گردد و بر اساس قوانین آن دولت، فرد می تواند تابعیت خود را تغییر دهد و دوباره به تابعیت اصلی که قبلاً داشته است، برگردد. حکم شرعی این کار چیست؟

ج: تغییر تابعیت برای اتباع دولت اسلامی، تا زمانی که بر خلاف قوانین لازم الاتباع نباشد و مفسده ای بر آن مترتب نشود و موجب وهن دولت اسلامی هم نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۹۸۸: آیا عدم رعایت مقررات شرکتهای خارجی توسط شخصی که در آنجا کار می کند و یا با آنان معامله انجام می دهد، بخصوص اگر موجب سوء ظن به اسلام و مسلمین شود، جایز است؟

ج: بر هر مکلفی مراعات حقوق دیگران هر چند مربوط به غیر مسلمانان باشد واجب است.

مالیات و عوارض

س ۱۹۸۹: بعضی از افراد و شرکتهای و مؤسسات خصوصی و دولتی برای فرار از پرداخت مالیات و عوارضی که دولت مستحق دریافت آن است، از راههای مختلف مبادرت به مخفی کردن بعضی از حقایق می کنند، آیا این کار برای آنان جایز است؟

ج: خودداری کردن از اجرای قوانین دولت جمهوری اسلامی و عدم پرداخت مالیات و عوارض و سایر حقوق قانونی دولت اسلامی برای هیچ کس جایز نیست.

س ۱۹۹۰: شخصی از طریق انعقاد قرارداد مضاربه با یکی از بانکها مبادرت به کسب درآمد می کند و طبق قرارداد، مقداری از درآمد حاصله را به بانک می دهد، آیا جایز است اداره مالیات از او بخواهد که علاوه بر پرداخت مالیات سهم خودش از درآمد، مالیات سهم بانک را هم بپردازد؟

ج: این امر تابع قوانین و مقررات مالیات بر درآمد است، بنا بر این اگر مکلف از نظر قانونی فقط ملزم به پرداخت مالیات

سهم خود از درآمد باشد، ضامن مالیات سهم شریک از درآمد نمی باشد.

س ۱۹۹۱: خانه ای را از فردی خریدم به این شرط که مالیات معامله خانه را نصف به نصف بپردازیم . فروشنده از من خواست که قیمت خانه را به مأمور مالیات کمتر از قیمت خرید بگویم

تا مالیات کمتری پرداخت شود، آیا پرداخت مالیات مقدار تفاوت بین قیمت خانه و قیمتی که من به مأمور مالیات گفته ام، بر من واجب است؟

ج: پرداخت بقیه سهم خودتان از مالیات مربوط به قیمت واقعی خانه بر شما واجب است.

س ۱۹۹۲: بین اهالی منطقه ما مشهور است که پرداخت پول آب و برق به دولت غیر اسلامی که سعی در آزار مردم مسلمان خود دارد واجب نیست، بخصوص اگر در رفتار با ملت خود بین پیروان اهل بیت «علیهم السلام» و دیگران تبعیض قائل شود، آیا جایز است از پرداخت قبض آب و برق به این دولت خودداری کنیم؟

ج: این کار جایز نیست، بلکه بر هر کسی که از آب و برق دولتی استفاده می کند، پرداخت پول آن به دولت واجب است هر چند دولت غیر اسلامی باشد.

س ۱۹۹۳: شوهرم که در حساب بانکی اش مقداری پول وجود دارد، فوت نموده است و بانک هم بعد از آگاه شدن از وفات او حساب بانکی او را بسته است و از طرفی هم شهرداری اعلام کرده که وی باید عوارض محل تجاری خود را در برابر صدور پروانه ساختمان سازی و غیره بپردازد و در صورت عدم پرداخت مبادرت به بستن آن اماکن خواهد کرد و همه فرزندان ما هم صغیر هستند و قدرت پرداخت آن عوارض را نداریم، آیا پرداخت مالیاتها و عوارض مزبور بر ما واجب است؟

ج: عوارض شهرداری و مالیاتهای رسمی باید طبق مقررات دولت پرداخت شوند، در نتیجه اگر این عوارض و مالیاتها بر عهده میت باشد، واجب است قبل از جدا کردن ثلث و تقسیم میراث از اصل ترکه پرداخت شوند و اگر مربوط به ورثه باشد واجب است از اموال آنان پرداخت شوند.

حق شفعه

س ۱۶۳۲: آیا حق شفعه در وقف در صورتی که برای دو نفر باشد و یکی از آن دو در موردی که حق فروش داشته باشد، سهم خود را به شخص سومی بفروشد، ثابت می شود؟ و همچنین اگر دو نفر ملک یا موقوفه ای را اجاره کنند، سپس یکی از آن دو حق خود را از طریق صلح یا اجاره به شخص سومی واگذار کند، آیا حق شفعه در متعلق اجاره ثابت می شود؟

ج: حق شفعه مربوط به جایی است که شراکت در مالکیت عین باشد و یکی از دو شریک سهم خود را به فرد سومی بفروشد، بنا بر این در وقفی که برای دو نفر است، بر فرض که فروش آن هم جایز باشد و یکی از دو شریک سهم خود را به شخص دیگری بفروشد، حق شفعه وجود ندارد و همچنین در عین مورد اجاره هم اگر یکی از آن دو حق خود را به دیگری واگذار کند، حق شفعه وجود ندارد.

س ۱۶۳۳: از عبارتهای متون فقهی و مواد قانون مدنی در باب اخذ به شفعه بدست می آید که هر یک از دو شریک در

صورتی که یکی از آنها سهم خود را به شخص سوّمی بفروشد، حق

شفعه دارد. بنا بر این اگر یکی از دو شریک مشتری را تشویق به خرید سهم شریک خود نماید و یا تصریح کند به اینکه اگر سهم شریک او را بخرد، از حق شفعه استفاده نخواهد کرد، آیا این عمل، اسقاط حق شفعه محسوب می شود؟

ج: مجزّد مبادرت یکی از دو شریک به تشویق شخص سوم به خرید سهم شریک خود منافاتی با ثبوت حق شفعه برای او ندارد، بلکه اگر به او وعده بدهد که در صورت تحقّق معامله بین او و شریک دیگر اقدام به اخذ به شفعه نخواهد کرد، این هم موجب سقوط حق اخذ به شفعه توسط او بعد از تحقّق معامله نخواهد شد. مگر آنکه قبلاً در ضمن عقد لازمی ملتزم شود که در صورت تحقّق معامله بین مشتری و شریک خود اقدام به اخذ به شفعه نخواهد کرد.

س ۱۶۳۴: آیا اسقاط حق شفعه قبل از مبادرت شریک به فروش سهم خود، از این جهت که اسقاط چیزی است که هنوز محقق نشده (اسقاط ما لم یجب) صحیح است یا خیر؟

ج: تا زمانی که حق شفعه محقق نشده و با اقدام یکی از دو شریک به فروش سهم خود به شخص سومی فعلیت پیدا نکرده، اسقاط آن صحیح نیست، ولی اشکال ندارد که یکی از دو شریک در ضمن عقد لازمی ملتزم شود که اگر شریک او سهم خود را به فرد دیگری بفروشد، اخذ به شفعه نکند.

س ۱۶۳۵: شخصی یک طبقه از خانه دو طبقه ای را که ملک دو برادری است که به او بدهکار هستند، اجاره نموده و آن دو برادر دو سال است که علیرغم مطالبه شدید او از پرداخت بدهی خود خودداری می کنند بطوری که شرعاً باعث ثبوت حق تقاص برای او می شود، و قیمت خانه هم بیش از مبلغ طلب اوست. حال اگر به عنوان تقاص به مقدار طلب خود آن خانه را تصاحب کند و با آنان در آن شریک شود، آیا در مقدار باقیمانده حق شفعه دارد یا خیر؟

ج: در فرض مورد سؤال موضوع حق شفعه محقق نیست، زیرا حق شفعه برای شریکی است که شریک او سهم خود را به شخص سومی بفروشد و شراکت هم قبل از بیع باشد، نه برای کسی که با خرید سهم یکی از دو شریک و یا تصاحب آن بر اثر تقاص، با دیگری شریک شود، بعلاوه حق شفعه در صورتی در فروش سهم یکی از دو شریک ثابت می شود که فقط دو نفر در آن ملک شریک باشند نه بیشتر.

س ۱۶۳۶: ملکی وجود دارد که بین دو نفر مشترک است و هر یک مالک نصف آن هستند و سند مالکیت هم به نام هر دو نفر است، بر اساس سند عادی تقسیم نامه که به خط آنان نوشته شده، ملک مزبور بین آنان به دو قسمت با حدود مشخصی تقسیم و توزیع شده است، آیا در صورتی که یکی از دو شریک سهم خود را بعد از تقسیم و افزاز فقط به این دلیل که سند آن ملک، بین آنان مشترک است به شخص سومی بفروشد شریک دیگر حق شفعه دارد یا خیر؟

ج: اگر سهم فروخته شده در هنگام معامله از سهم شریک دیگر، مفروز و با حدود خاصی از آن جدا شده باشد، مجزّد اشتراک در سند ملک باعث ثبوت حق شفعه نمی شود.

س ۱۷۱۴: آیا شرعاً تصرف در هدیه ای که یتیم غیر بالغ اهدا می کند جایز است؟

ج: منوط به اجازه ولی شرعی اوست.

س ۱۷۱۵: دو برادر در قطعه زمینی شریک هستند و یکی از آنان سهم خود را به پسر برادر بزرگش بصورت هبه معوض بخشیده و تحویل او داده است، آیا فرزندان هبه کننده، حق دارند بعد از فوت پدرشان ادعای ارث در آن مقدار از زمین را بکنند؟

ج: اگر ثابت شود برادری که فوت کرده سهم خود در آن زمین را در حال حیات به پسر برادرش بخشیده و تحویل او داده و آن را تحت اختیارش گذاشته است، ورثه او بعد از مرگش حقی در آن ندارند.

س ۱۷۱۶: شخصی برای پدرش در زمین او خانه ساخته و با اجازه او در زمان حیاتش طبقه ای را هم برای خودش بنا کرده است، با توجه به اینکه آن شخص چند سال بعد از وفات پدرش فوت کرده است و هیچ گونه وصیت یا سندی هم که دلالت بر هبه یا کیفیت تصرف در آن بکند وجود ندارد، آیا طبقه دوم ملک اوست و بعد از موت به ورثه او منتقل می شود؟

ج: اگر فرزند، مخارج ساخت طبقه دوم را که در تصرف او قرار دارد، داده باشد و در طول حیات پدرش بدون وجود منازعی در اختیار او بوده، شرعاً حکم به ملکیت او می شود و بعد از فوت هم جزء ترکه او محسوب می گردد و برای ورثه اوست.

س ۱۷۱۷: پدرم در زمانی که یازده سال داشتم، یکی از خانه های خود را بطور رسمی به نام من کرد و یک زمین و نصف خانه ای را هم به نام برادرم و نصف دیگر آنها به اسم مادرم نمود، بعد از وفات پدرم سایر ورثه ادعا کردند که خانه ای که پدرم به نام من ثبت کرده است، شرعاً ملک من نیست، آنان مدعی هستند که پدرم برای جلوگیری از مصادره خانه، آنها به اسم من کرده است و در عین حال اعتراف می کنند که املاکی که به اسم برادر و مادرم نموده، ملک آنان می باشد، با توجه به اینکه پدرم وصیتی نکرده و شاهدهی هم بر این مسئله وجود ندارد، حکم چیست؟

ج: آنچه که پدر از املاک خود در زمان حیاتش به بعضی از ورثه هبه کرده و تحویل او داده و برای ثبوت این موضوع، سند رسمی آن را نیز به نام وی نموده، شرعاً ملک اوست و سایر ورثه، حق مزاحمت او را ندارند مگر آنکه به طریق معتبری ثابت کنند که پدرشان آن ملک را به او بخشیده و ثبت سند رسمی به نام او صورتی بوده است.

س ۱۷۱۸: هنگامی که شوهرم مشغول خانه سازی بود، من هم به او کمک می کردم و همین، باعث تقلیل هزینه های آن و تمام شدن ساخت خانه شد، خود او هم چند بار گفت که من با او در خانه شریک هستم و بعد از پایان کار ۱۳ آن را به نام من ثبت خواهد کرد، ولی او قبل از انجام این کار فوت نمود و الآن هم هیچ سند و وصیتی که ادعای مرا ثابت کند در اختیار

ندارم ، حکم این مسئله چیست ؟

ج : صرف کمک و یاری در ساخت خانه یا مجرد وعده به اینکه شما را در خانه شریک خواهد کرد، باعث شراکت در ملک آن نمی شود، بنا بر این تا از طریق معتبر ثابت نشود که

همسر شما قسمتی از خانه را در زمان حیات خود به شما بخشیده است غیر از سهم ارث خود حقی در آن ندارید.

س ۱۷۱۹: شوهرم در حالی که از سلامت عقلی برخوردار بود مسئول بانک را خواست و پولی را که در حساب بانکی اش بود به من هبه کرد و سندی را که حق برداشت با من باشد امضا نمود بطوریکه رئیس بیمارستان و مسئول بانک شاهد آن بودند و بر همین اساس بانک به من دسته چک داد و در طول ماه مبلغی را از آن برداشت کردم، بعد از گذشت یک ماه و نیم پسرش او را به بانک برد و در آنجا در حالی که فاقد شعور و ادراک بود، از او پرسیدند که آیا آن مال برای همسرت است؟ او با سر جواب مثبت داد، دوباره از او سؤال کردند که آیا آن مال برای فرزندان است؟ که به همان صورت جواب مثبت داد. آیا آن مال برای من است یا ملک فرزندان شوهرم می باشد؟

ج: از آنجا که در هبه، قبض، شرط حصول ملکیت است و مجرد امضا سند و دریافت چک برای قبض مالی که در بانک پس انداز شده کافی نیست، لذا صرف امضا و دریافت چک موجب حکم به صحّت این هبه نمی شود، بنا بر این آنچه را با اجازه شوهرتان و در حال سلامت عقلی او از بانک گرفته اید، مال شماست و آنچه که از اموال شوهرتان در بانک مانده، بعد از فوت او از ترکه اش محسوب می شود و برای ورثه اوست و اقرار او در زمان فقدان ادراک، اعتباری ندارد و اگر در این زمینه قانونی وجود داشته باشد متبع است.

س ۱۷۲۰: آیا چیزهایی که فرزندان در زمان حیات مادرشان برای او می خرند تا از آنها استفاده کند، از اموال شخصی او محسوب می شود بطوری که بعد از وفاتش از ترکه او محسوب شود؟

ج: اگر فرزندان، اشیاء مذکور را به مادرشان بخشیده و در اختیار او گذاشته باشند، ملک شخصی مادرشان است و بعد از وفات او جزء ترکه اش محسوب می شود.

س ۱۷۲۱: آیا زیور آلات طلا که شوهر برای همسرش می خرد، از اموال شوهر محسوب شده و بعد از وفاتش جزء ترکه اش محسوب می شود، بطوری که بین ورثه تقسیم شده و همسر او سهم خود را می برد یا آنکه ملک زوجه است؟

ج: اگر جواهرات در اختیار و تحت تصرف همسرش باشد بطوری که در آنها تصرفات مالکانه داشته باشد، حکم به ملکیت آن جواهرات برای او می شود مگر آنکه خلاف آن ثابت شود.

س ۱۷۲۲: آیا هدایایی که در طول زندگی زناشویی زن و شوهر به آنان هدیه می شود، ملک شوهر است یا زن و یا هر دو؟

ج: مسأله با اختلاف هدایا از این جهت که مختص مردان باشد یا زنان یا اینکه قابل استفاده برای هر دو باشد، یا برای یکی از آنان تفاوت پیدا می کند، آنچه که بر اساس ظواهر امر به خصوص یکی از زوجین هدیه شده ملک خود اوست و آنچه که به هر دوی آنان بطور مشترک هدیه شده، ملک مشترک آنان است.

س ۱۷۲۳: آیا در صورتی که مردی زنش را طلاق دهد، جایز است آن زن اموالی را که

خانواده اش هنگام ازدواج به او داده اند (مانند فرش، رختخواب، لباس و مانند اینها) از شوهرش مطالبه کند؟

ج: اگر از اشیایی باشند که زن از خانواده اش گرفته و یا از چیزهای شخصی باشند که برای خودش خریده و یا به شخص او هبه شده باشند، ملک اوست و در صورتی که موجود باشند حق دارد آنها را از شوهرش مطالبه کند، ولی اگر از چیزهایی باشند که از طرف خانواده یا اقوام او به دامادشان که شوهر اوست، هدیه شده باشند، نمی تواند آنها را از شوهرش مطالبه کند بلکه اختیار این قبیل اموال در دست کسی است که آنها را به زوج هدیه کرده است، که اگر عین آنها باقی مانده و زوج هم از ارحام آنان نباشد جایز است هدیه کننده، هبه را فسخ کند و آن مال را پس بگیرد.

س ۱۷۲۴: بعد از آنکه همسر را طلاق دادم، طلاها و زیورآلات و چیزهای دیگری را که با پول خودم و در دوران ازدواجمان به او داده بودم از وی پس گرفتم، آیا در حال حاضر تصرف در آنها برای من جایز است؟

ج: اگر آنها را به عنوان عاریه به همسران داده اید تا از آنها استفاده کنند و یا آنها را به او هبه کرده اید و عین آنها نزد همسران به همان صورت موجود است و آن زن هم از ارحام شما نمی باشد، می توانید هبه را فسخ نموده و اموال هبه شده را پس بگیرید و در نتیجه جایز است در اشیایی که از او گرفته اید تصرف کنید، و در غیر این صورت جایز نیست.

س ۱۷۲۵: پدرم قطعه زمینی را به من بخشید و سند آن را بطور رسمی به نام من کرد، ولی بعد از یکسال از کار خود پشیمان شد، آیا جایز است در آن زمین، تصرف کنم؟

ج: اگر پدرتان بعد از آنکه زمین را از او تحویل گرفتید و بر آن استیلاء پیدا کردید، از هبه خود پشیمان شد و رجوع نمود، رجوع او صحیح نیست و شرعاً زمین، ملک شماست. ولی اگر پشیمانی و رجوع او قبل از قبض زمین توسط شما باشد، حق دارد از هبه خود عدول نماید و شما پس از آن دیگر در زمین مزبور حقی ندارید و مجرد ثبت سند به نام شما برای تحقق قبضی که در هبه معتبر است، کافی نمی باشد.

س ۱۷۲۶: اینجانب زمینی را به فردی بخشیدم و او هم در قسمتی از آن، خانه ای مسکونی بنا کرد، آیا جایز است عین یا قیمت آنچه را که به او بخشیده ام از او مطالبه کنم؟ و آیا جایز است آن مقدار از زمین را که ساختمان در آن بنا نکرده از او پس بگیرم؟

ج: بعد از آنکه آن شخص با اذن شما زمین را قبض کرد و با ساختن ساختمان در آن تصرف نمود، دیگر حق فسخ هبه و پس گرفتن اصل زمین یا قیمت آن را از او ندارید و اگر مساحت زمین به مقداری باشد که ساخت خانه در قسمتی از آن به نظر اهالی منطقه عرفاً تصرف در همه زمین محسوب شود حق پس گرفتن هیچ مقداری از آن را ندارید.

س ۱۷۲۷: آیا جایز است شخصی همه اموال خود را به یکی از فرزندانش هبه کند و بقیه را از آن محروم نماید؟

ج: اگر این کار موجب برانگیخته شدن فتنه و اختلاف در بین فرزندان شود، جایز نیست.

س ۱۷۲۸: شخصی خانه اش را به صورت هبه معوضه با سند رسمی به پنج نفر هبه کرد تا در زمین آن حسینه بسازند به این شرط که آن را بعد از ساخت تا ده سال حبس کنند و بعد از آن اگر خواستند می توانند آن را وقف نمایند، در نتیجه آنان با کمک مردم مبادرت به ساخت حسینه کردند و اختیار تصدّی و نظارت بر حبس و امور مربوط به شروط عقد وقف، بعد از گذشت مدّت مزبور و تعیین متولی و ناظر بر وقف را خودشان بر عهده گرفتند و سندی هم راجع به آن تنظیم نمودند، آیا در صورتی که قصد وقف کردن حسینه محبوسه را داشته باشند، تبعیت از نظر آنان راجع به انتخاب متولی و ناظر بر وقف واجب است؟ و آیا عدم التزام به این شروط شرعاً محذور دارد؟ و در صورتی که یکی از آن پنج نفر با وقف حسینه مخالفت کند، مسأله چه حکمی پیدا می کند؟

ج: بر آنان واجب است طبق شرایطی که هبه کننده در ضمن عقد هبه معوضه بر آنان شرط نموده عمل کنند و اگر از شرطهای او راجع به کیفیت حبس یا وقف تخلف کنند، هبه کننده یا ورثه او حق فسخ هبه معوضه را خواهند داشت و اما شرطهایی که آن پنج نفر راجع به اختیار تصدّی حبس و نظارت بر آن و همچنین در مورد وقف و متولی و ناظر بر آن مقرر و ثبت کرده اند در صورتی که با توافق هبه کننده در عقد هبه باشد به این صورت که اختیار همه آن امور را به آنان واگذار کرده باشد، التزام و عمل به آنها واجب است و اگر بعضی از آنان از وقف کردن حسینه خودداری کنند در صورتی که نظر هبه کننده این بوده که آنان با هم در مورد وقف آن تصمیم بگیرند، سایر افراد حق ندارند مبادرت به وقف آن نمایند.

س ۱۷۲۹: فردی ثلث خانه شخصی اش را به همسرش بخشیده است و بعد از یک سال همه آن را به مدت پانزده سال اجاره داده و سپس فوت نموده است و فرزندى هم ندارد، آیا این هبه در حالی که خانه را بعد از هبه، اجاره داده است، صحیح است و اگر بدهکار باشد آیا باید آن را از تمام خانه پرداخت کرد یا از دو ثلث آن و سپس بقیه را طبق قانون ارث بین ورثه تقسیم نمود؟ و آیا واجب است طلبکاران صبر کنند تا مدت اجاره به پایان برسد؟

ج: اگر هبه کننده آن مقدار از خانه را که به همسرش بخشیده قبل از اجاره دادن تمام آن، هر چند در ضمن تحویل کل خانه، به قبض او رسانده و همسرش نیز از ارحام او بوده و یا هبه معوضه بوده، هبه در آن مقدار صحیح و نافذ است و اجاره فقط نسبت به بقیه آن صحیح می باشد و در غیر این صورت هبه به این دلیل که تمام خانه بعد از آن اجاره داده شده است، باطل است البته اگر اجاره دادن به قصد رجوع از هبه باشد و فقط اجاره خانه که بعد از هبه صورت گرفته است صحیح است. بدهی میّت هم باید از آنچه که تا زمان فوتش مالک آن بوده است، پرداخت شود و آنچه که در زمان حیاتش برای مدتی اجاره داده، منفعت آن در طول زمان اجاره برای مستأجر است و عین آن جزء ترکه محسوب می شود و بدهی او از آن کسر می گردد و باقیمانده آن، ارث ورثه است و تا انقضاء مدت اجاره نمی توانند از آن استفاده ای ببرند.

س ۱۷۳۰: شخصی در وصیتنامه اش نوشته است که همه اموال غیر منقول او متعلق به یکی از فرزندانش باشد به این شرط که تا زمانی که زنده است هر سال مقداری برنج در برابر آن اموال به او و خانواده اش بدهد، سپس بعد از گذشت یک سال همه آن اموال را به او بخشید، آیا این وصیت به علت تقدّم همچنان اعتبار دارد و در نتیجه در ثلث آن صحیح است و باقیمانده اموال بعد از موت او به همه ورثه به ارث می رسد؟ یا آنکه وصیت با تحقق هبه بعد از آن باطل می شود؟ (قابل ذکر است که اموال مزبور در اختیار و تحت تصرف موهوب له هستند.) ج: اگر هبه که بعد از وصیت صورت گرفته با قبض و استیلاء بر مال هبه شده در زمان حیات هبه کننده و با اذن او محقق و قطعی شده باشد، وصیت که قبل از هبه صورت گرفته است، باطل می گردد زیرا هبه، رجوع از وصیت محسوب می شود، در نتیجه مال هبه شده، ملک فرزند است و بقیه ورثه در آن حقی ندارند و در غیر این صورت تا زمانی که عدول موصی از وصیت احراز نشده باشد، وصیت اعتبار دارد.

س ۱۷۳۱: آیا جایز است وارثی که سهم خود را از ارث پدرش به دو برادر خود بخشیده است، بعد از چند سال آن را از آنان مطالبه کند؟ و اگر آن دو از بازگرداندن سهم او خودداری کنند، مسأله چه حکمی دارد؟

ج: اگر بعد از آنکه هبه با قبض و اقباض محقق شده، بخواهد از هبه خود رجوع کند، چنین حقی را ندارد، ولی اگر رجوع او قبل از قبض و اقباض باشد، صحیح و بلا اشکال است.

س ۱۷۳۲: یکی از برادرانم با رضایت، سهم خود را از ارث به من بخشید، ولی بعد از مدتی قبل از آنکه ارث بین ورثه تقسیم شود از هبه خود رجوع کرد، مسأله چه حکمی دارد؟

ج: اگر قبل از تحویل سهم الارث خود به شما از هبه رجوع کند، صحیح است و شما حقی در آنچه که به شما هبه کرده است ندارید، ولی اگر بعد از آنکه آن را قبض کردید از هبه خود رجوع کند، اثری ندارد و او در آنچه به شما بخشیده است حقی ندارد.

س ۱۷۳۳: زنی زمین مزروعی خود را به شخصی بخشیده است تا بعد از موتش به نیابت از او فریضه حج را بجا آورد، به این گمان که حج بر او واجب شده است، ولی اقوام او با وی موافق نیستند. سپس برای بار دوم زمین را به یکی از نوه های خود هبه نمود و یک هفته بعد از هبه دوم فوت کرد، آیا هبه اول صحیح است یا هبه دوم؟ موهوب له اول، نسبت به انجام فریضه حج برای او چه تکلیفی دارد؟

ج: اگر شخص اول از ارحام هبه کننده بوده و عین موهوبه را با اجازه او قبض کرده باشد، هبه اول صحیح و لازم بوده و واجب است از طرف آن زن فریضه حج را انجام دهد و هبه دوم فضولی و متوقف بر اجازه موهوب له اول است، ولی اگر از اقوام آن زن نباشد و یا عین موهوبه را از او تحویل نگرفته باشد، هبه دوم صحیح است و رجوع از هبه اول، محسوب می گردد و بر اثر آن هبه اول، باطل می شود، در نتیجه شخص اول حقی در زمین ندارد و واجب نیست از طرف هبه کننده فریضه حج را بجا آورد.

س ۱۷۳۴: آیا حق قبل از ثبوت، قابل هبه است؟ آیا اگر زن حقوق مالی خود را که در آینده از آن برخوردار می شود، هنگام عقد به شوهرش ببخشد، صحیح است؟

ج: در صحت این قبیل هبه ها، اشکال و بلکه منع وجود دارد. در نتیجه اگر هبه حقوق آینده آن زن به شوهرش به صلح یا به شرط اسقاط آنها بعد از ثبوت برگردد، اشکال ندارد و الا هیچ فایده و اثری ندارد.

س ۱۷۳۵: گرفتن یا دادن هدیه به کفار چه حکمی دارد؟

ج: فی نفسه مانعی ندارد.

س ۱۷۳۶: شخصی در زمان حیاتش همه اموال خود را به نوه اش بخشیده است، آیا این هبه نسبت به همه اموالش حتی آنچه که باید بعد از مردن او خرج کفن و دفن و امور دیگر شود، نافذ است؟

ج: اگر اموال هبه شده بعد از هبه و در زمان حیات هبه کننده و با اذن او قبض شده باشند، هبه نسبت به تمام آنچه که قبض شده، نافذ است.

س ۱۷۳۷: آیا اموالی که به جانبازان و مجروحین جنگ پرداخت می شود، هدیه محسوب می گردد؟

ج: بله. مگر آنچه که در برابر کار به بعضی از آنان پرداخت می شود که اجرت کار آنان است.

س ۱۷۳۸: اگر هدیه ای به خانواده شهیدی تقدیم شود مال ورثه است یا کفیل و یا ولی آنان؟

ج: بستگی به نیت هبه کننده دارد.

س ۱۷۳۹: برخی از شرکت ها یا شخصیت های حقیقی و حقوقی داخلی یا خارجی به بعضی از وکیل ها و واسطه ها هنگامی که اقدام به خرید و فروش کالا- یا عقد قراردادهای صنعتی می کنند، هدیه هایی را می دهند، با وجود اینکه احتمال دارد گیرنده هدیه به نفع هدیه دهنده عمل کند و یا تصمیمی به نفع او اتخاذ نماید، آیا شرعاً جایز است این هدیه ها را از او قبول کند؟

ج: وکیل یا واسطه در خرید و فروش و عقد قرارداد نباید از طرف دیگر در برابر معامله با او هدیه بگیرد.

س ۱۷۴۰: اگر هدیه هایی که توسط شرکت ها یا اشخاص داده می شود در برابر هدیه ای باشد که از بیت المال به آنان داده شده است، چه حکمی دارد؟

ج: اگر عوض هدیه ای باشد که از بیت المال داده شده، باید به بیت المال داده شود.

س ۱۷۴۱: اگر هدیه در گیرنده آن تأثیر بگذارد و موجب برقراری ارتباطات نامناسب و یا روابط مشکوک امنیتی شود، آیا گرفتن آن هدیه و تصرف در آن جایز است؟

ج: گرفتن این هدیه ها جایز نیست بلکه واجب است از قبول آنها خودداری شود.

س ۱۷۴۲: اگر احتمال داده شود که هدیه برای ترغیب و تشویق گیرنده آن برای انجام تبلیغات به نفع هدیه دهنده است، آیا گرفتن آن جایز است؟

ج: اگر تبلیغات مورد نظر از جهت شرعی و قانونی جایز باشند، اشکال ندارد و قبول هدیه در برابر آن هم بدون مانع است. البته در محیطهای اداری این امر تابع قانون و مقررات مربوطه می باشد.

س ۱۷۴۳: در صورتی که هدیه برای چشم پوشی و تغافل و عدم مخالفت و یا برای جلب موافقت مسئول نسبت به انجام بعضی از امور باشد، قبول هدیه چه حکمی دارد؟

ج: قبول این قبیل هدیه ها اشکال دارد و بلکه ممنوع است. بطور کلی اگر تقدیم هدیه به قصد دستیابی به هدفی خلاف شرع و قانون و یا به منظور ایجاد تمایل در مسئول قانونی به موافقت با چیزی که حق موافقت با آن را ندارد، صورت بگیرد، گرفتن آن هدیه جایز نیست بلکه واجب است از قبول آن خودداری شود و بر مسئولین هم واجب است از آن جلوگیری نمایند.

س ۱۷۴۴: آیا جایز است جد پدری، همه یا بخشی از اموال خود را در زمان حیاتش به همسر فرزندش که از دنیا رفته و به فرزندان او ببخشد؟ آیا دختران او حق اعتراض به این کار را دارند؟

ج: او حق دارد که در زمان حیاتش هر چه را بخواهد به نوه های خود و یا همسر پسرش ببخشد و دختران او حق اعتراض به کار او را ندارند.

س ۱۷۴۵: شخصی فرزند و خواهر و برادر و پدر و مادری ندارد و می خواهد اموال خود را به همسر یا اقوام او هبه کند، آیا شرعاً این کار برای او جایز است؟ آیا این کار مقدار مشخص و معینی دارد یا اینکه می تواند همه اموالش را هبه کند؟

ج: مانعی ندارد که مالک در زمان حیاتش همه یا قسمتی از اموالش را به هر کس که می خواهد اعم از وارث و غیر وارث ببخشد.

س ۱۷۴۶: بنیاد شهید مقداری پول و مواد غذایی جهت برگزاری مجلس فاتحه و یادبود فرزند شهیدم در اختیار من قرار داده است، آیا گرفتن آنها تبعات اخروی برای من بدنبال دارد؟ آیا موجب کم شدن ثواب و اجر شهید خواهد شد؟

ج: اشکال ندارد که خانواده های عزیز شهدا آن کمکها را قبول کنند و تأثیری در اجر و پاداش شهید و خانواده او ندارد.

س ۱۷۴۷: یک صندوق مشترک توسط نگهبانان و کارکنان هتل ایجاد شده تا چیزهایی که به عنوان انعام به آنان هدیه داده می شود در آن جمع آوری شده و بین آنان بطور مساوی تقسیم گردد، ولی بعضی از آنان که دارای سمت ریاست و نائب رئیس هستند سهم بیشتری را مطالبه می کنند و این مسئله همیشه موجب اختلاف و تفرقه بین اعضای صندوق بوده است، حکم آن چیست؟

ج: این مسئله بستگی به قصد کسی دارد که مال را به عنوان انعام پرداخت کرده است، در نتیجه آنچه را که به شخص خاصی داده است مال خود اوست و آنچه را که به همه داده است باید بطور مساوی بین آنان تقسیم شود.

س ۱۷۴۸: اموالی مانند عیدی که به کودک صغیر هدیه داده می شوند آیا ملک خود صغیر محسوب می شوند یا ملک پدر و مادر او؟

ج: اگر پدر به عنوان ولایت بر صغیر، آنها را قبض کرده باشد، ملک صغیر محسوب می شوند.

س ۱۷۴۹: مادری دو دختر دارد و می خواهد دارایی خود را که یک قطعه زمین کشاورزی

است به نوه اش (یعنی پسر یکی از دو دخترش) هبه کند و در نتیجه دختر دوم او از ارث، محروم می شود، آیا این هبه او، صحیح است یا این که دختر دوم می تواند بعد از مرگ مادرش، سهم خود را از آن زمین، مطالبه کند؟

ج: اگر مادر، در زمان حیات خود، ملکش را به نوه اش، بخشیده و تحویل او داده، در این صورت، ملک از آن وی بوده و هیچ کس حق اعتراض ندارد، اما اگر وصیت کرده که بعد از او، آن ملک را به نوه دهند، وصیت او تا مقدار ثلث، نافذ بوده و در مقدار زائد آن بستگی به اذن ورثه دارد.

س ۱۷۵۰: شخصی مقداری از زمین کشاورزش را به پسر برادرش، هبه کرد به شرط این که او دو ربیبه خود را به عقد دو پسر هبه کننده، در آورد، ولی فرزند برادر، یکی از ربیبه ها را به عقد یک پسر در آورد اما از تزویج ربیبه دوم امتناع نمود آیا این هبه با شرط مذکور، صحیح و لازم می باشد یا نه؟

ج: این هبه، صحیح و لازم است، لکن شرط، باطل است زیرا ناپدیری ولایتی بر ربیبه ها ندارد بلکه ازدواج آنان، در صورتی که پدر یا جد پدری نداشته باشند، منوط به رضایت خودشان است.

بلی، اگر مراد از شرط مذکور این است که پسر برادر با گفتگو و مذاکره، رضایت ربیبه ها را برای ازدواج با پسران آن شخص، جلب کند، شرط صحیح و وفاء به آن لازم است و اگر به شرط عمل نکند هبه کننده، حق فسخ خواهد داشت.

س ۱۷۵۱: اینجانب یک آپارتمان مسکونی دارم که آن را به نام دختر صغیرم کردم، بعد از آنکه مادر او را طلاق دادم از هبه خود رجوع نموده و قبل از رسیدن او به سن هجده سالگی آن را به نام پسری که از همسر دوم خود دارم نمودم، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: اگر ملک را حقیقتاً به دخترتان هبه کرده اید و آن را به ولایت از او قبض نموده اید، هبه لازم است و قابل فسخ نیست، ولی اگر هبه حقیقی محقق نشده باشد، بلکه فقط سند آن را به نام دخترتان کرده باشید این برای تحقق هبه و حصول مالکیت برای او کافی نیست، بلکه آن آپارتمان ملک شماست و اختیار آن نیز در دست شما می باشد.

س ۱۷۵۲: اینجانب بعد از ابتلاء به یک بیماری شدید، همه املاکم را بین فرزندانم تقسیم کرده و سندی راجع به آن برای آنان تنظیم نمودم و بعد از بهبودی به آنان مراجعه کرده و درخواست نمودم که مقداری از اموالم را به من برگردانند، ولی آنان از انجام این کار خودداری نمودند، این مسئله چه حکمی دارد؟

ج: مجرد نوشتن سند برای حصول ملکیت برای فرزندان کافی نیست در نتیجه اگر اموال و املاک خود را به آنان هبه کرده و تحویل آنان داده اید بطوری که در اختیار و تحت تصرف مالکانه آنان قرار گرفته باشد، حق رجوع نسبت به آن را ندارید، ولی اگر اصلاً هبه ای صورت نگرفته و یا بعد از هبه قبض و اقباض انجام نشده باشد، آن اموال بر ملکیت شما باقی هستند

و اختیار آنها با شماست .

س ۱۷۵۳: شخصی در وصیتنامه اش آنچه را که در منزل دارد به زنش بخشیده است و در خانه کتابی هم به خط موصلی وجود دارد، آیا همسر او علاوه بر ملکیت این کتاب ، مالک حقوق ناشی از آن مانند حق چاپ و نشر هم می باشد یا اینکه ورثه دیگر هم نسبت به آن سهم هستند؟

ج : حق چاپ و نشر کتابی که تألیف شده تابع ملک آن است ، بنا بر این کسی که مؤلف در زمان حیاتش کتاب خود را به او هبه کرده و تحویل او داده است و یا وصیت کرده که متعلق به او باشد، کتاب بعد از وفات مؤلف ، متعلق به آن شخص است و همه امتیازات و حقوق آن هم اختصاص به او پیدا می کند.

س ۱۷۵۴: بعضی از ادارات و مؤسسات به مناسبت‌های مختلف هدایایی را به کارمندان خود می دهند که جهت آن معلوم نیست ، آیا جایز است کارمندان آن را گرفته و در آن تصرف کنند؟

ج : در صورتی که هدیه دهنده بر اساس مقررات دولتی صلاحیت و اختیار آن را داشته باشد، دادن هدیه از اموال دولتی مانعی ندارد و اگر دریافت کننده احتمال قابل توجهی بدهد که هدیه دهنده این صلاحیت و اختیار را دارد، اشکال ندارد که آن را از او بگیرد.

س ۱۷۵۵: آیا در قبض هبه از هبه کننده ، مجرد دریافت هبه از او کافی است یا آنکه علاوه بر آن باید هبه را مخصوصاً در مواردی مانند ماشین ، خانه ، زمین و مانند آن به نام آن شخص ثبت نماید؟

ج : منظور از اشتراط قبض در هبه ، نوشتن قرارداد و امضای آن نیست ، بلکه مقصود این است که آن مال در خارج در اختیار و تحت تصرف او قرار بگیرد و همین برای تحقق هبه و حصول ملکیت کافی است و فرقی بین اموالی که هبه می شوند، وجود ندارد.

س ۱۷۵۶: شخصی مالی را به مناسبت ازدواج یا تولد و یا امور دیگر به فرد دیگری هدیه داده است و بعد از گذشت سه یا چهار سال می خواهد آنها را پس بگیرد، آیا برگیرنده هبه واجب است آنها را به او برگرداند؟ و اگر شخصی مالی را برای مراسم عزاداری یا جشن های تولد ائمه «علیهم السلام» بدهد، آیا حق دارد بعد از آن ، اموال مزبور را پس بگیرد؟

ج : تا زمانی که عین هدیه نزد آن شخص به حال خود باقی باشد، جایز است هبه کننده ، آن را مطالبه کند و پس بگیرد، به شرطی که او از ارحام هبه کننده نبوده و هبه هم معوضه نباشد، ولی در صورت تلف شدن هدیه یا تغییر آن ، نسبت به آنچه در زمان هبه به آن صورت بوده ، حق مطالبه هدیه و یا عوض آن را ندارد و همچنین پولی را که انسان به قصد قربت و برای رضای خدا، بدهد حق پس گرفتن آن را ندارد.

س ۱۸۱۹: کمیته امداد امام خمینی «قدس سره» صندوقهایی را در منازل، خیابان‌ها و اماکن عمومی شهر و روستا برای جمع آوری صدقات و خیرات و رساندن آنان به دست فقرا و مستحقان قرار داده است. آیا جایز است علاوه بر حقوق ماهیانه و مزایایی که کارکنان کمیته امداد از آن نهاد می‌گیرند، درصدی از پولهای آن صندوق‌ها به عنوان پاداش به آنان داده شود؟

و

آیا جایز است مقداری از آن پولها به افرادی داده شود که در جمع آوری آنها نقش دارند ولی از کارمندان کمیته امداد نیستند؟

ج: پرداخت مقداری از اموال صندوق های صدقات به کارکنان و کارمندان کمیته امداد به عنوان پاداش، علاوه بر حقوق ماهیانه ای که از آن کمیته می گیرند، اشکال دارد بلکه تا رضایت صاحبان اموال به این کار احراز نشده، جایز نیست، ولی دادن مقداری از آن به کسانی که در جمع آوری موجودی صندوق ها کمک می کنند به عنوان اجرت المثل کارشان اشکال ندارد، به شرطی که برای جمع آوری و رساندن صدقات به افراد مستحق به کمک آنها نیاز باشد، بخصوص اگر ظاهر امر نشان دهد که صاحبان اموال راضی به این کار هستند.

س ۱۸۲۰: آیا دادن صدقات به گدایانی که درب منازل را می زنند یا در خیابانها می نشینند جایز است یا اینکه بهتر است به یتیمان و مساکین داده شود و یا با ریختن آنها در صندوق صدقات در اختیار کمیته امداد قرار گیرد؟

ج: صدقات مستحبی بهتر است به فقیر عقیف و متدین داده شود و همچنین گذاشتن آن در اختیار کمیته امداد هر چند با ریختن در صندوق صدقات هم باشد اشکال ندارد، ولی صدقات واجب باید توسط خود شخص و یا به وسیله وکیل او به فقرائی که مستحق هستند داده شود و در صورتی که انسان بداند که مسئولین کمیته امداد پولهای صندوق ها را جمع آوری کرده و به فقرای مستحق می دهند، ریختن آن در صندوق های صدقات اشکال ندارد.

س ۱۸۲۱: وظیفه انسان در برابر گدایانی که در برابر دیگران دست دراز می کنند و زندگی خود را با گدایی اداره می نمایند و چهره جامعه اسلامی را مشوه جلوه می دهند، بخصوص بعد از اقدام دولت به جمع آوری آنان، چیست؟ آیا کمک به آنان جایز است؟

ج: سعی کنید صدقات را به فقرائی که متدین و عقیف هستند بدهید.

س ۱۸۲۲: اینجانب خادم مسجد هستم و کارم در ماه رمضان بیشتر می شود، به همین دلیل بعضی از افراد خیر مبلغی به عنوان کمک به من می دهند، آیا گرفتن آن برای من جایز است؟

ج: آنچه که آنان به شما می دهند احسانی از طرف آنان به شماست، در نتیجه برای شما حلال است و پذیرفتن آن اشکال ندارد.

تعلیم و تعلّم و آداب آن

س ۱۳۱۸: آیا انسان با ترک فراگیری مسائل مورد ابتلای خود گناه کار محسوب می شود؟

ج: در صورتی که یاد نگرفتن آن مسائل منجر به ترک واجب یا ارتکاب حرام شود، گناه کار است.

س ۱۳۱۹: بعد از آن که طلبه علوم دینی مرحله سطح را تمام کرد و خود را قادر به تکمیل تحصیلات تا رسیدن به مرحله اجتهاد دید، آیا تکمیل تحصیل بر او واجب عینی است یا خیر؟

ج: شکی نیست که تحصیل علوم دینی و استمرار آن تا رسیدن به درجه اجتهاد، فی نفسه فضیلت بزرگی محسوب می شود ولی مجرد قدرت بر نیل به درجه اجتهاد، موجب و موجبِ

عینی آن نمی شود.

س ۱۳۲۰: راههای تحصیل یقین به اصول دین کدام است؟

ج: یقین غالباً با براهین و ادله عقلی بدست می آید، نهایت امر اینکه به حسب تفاوت مراتب درک مکلفین، براهانها و دلایل هم متفاوت می شوند و بهر حال اگر برای شخصی یقین از راه دیگر حاصل شود همان کافی است.

س ۱۳۲۱: سستی و تنبلی در تحصیل علم و تلف کردن وقت چه حکمی دارد؟ آیا حرام است؟

ج: تضييع وقت به بطالت و بیکاری دارای اشکال است و دانشجو تا وقتی که از مزایای مخصوص دانشجویی استفاده می کند باید از برنامه های درسی مخصوص دانشجویان متابعت کند و الا استفاده از آن مزایا از قبیل شهریه و کمک هزینه و غیره برای او جایز نیست.

س ۱۳۲۲: در خلال بعضی از دروس دانشکده اقتصاد، استاد به بحث در مورد بعضی از مسائل مربوط به قرض ربوی و مقایسه راههای تحصیل ربا در تجارت و صنعت و غیر آن می پردازد، تدریس این درس و اجرت گرفتن در برابر آن چه حکمی دارد؟

ج: مجزّد تدریس و بررسی مسائل قرض ربوی، حرام نیست.

س ۱۳۲۳: روش صحیحی که متخصصین متعهد برای آموزش دیگران در جمهوری اسلامی باید اتخاذ کنند کدام است؟ چه کسانی شایسته دستیابی به معلومات و علوم فنی و تکنیکی حساس در ادارات هستند؟

ج: فراگیری هر علمی برای هر شخصی، اگر برای یک غرض عقلانی مشروعی باشد و خوف فساد و افساد در آن نباشد، بدون مانع است. مگر علوم و معلوماتی که دولت اسلامی ضوابط و مقررات خاصی راجع به تعلیم و تعلم آنها وضع کرده است.

س ۱۳۲۴: آیا تدریس و تحصیل فلسفه در حوزه های علمیه دینیّه جایز است؟

ج: یادگیری و تحصیل فلسفه برای کسی که اطمینان دارد که باعث تزلزل در اعتقادات دینی اش نمی شود اشکال ندارد و بلکه در بعضی از موارد واجب است.

س ۱۳۲۵: خرید و فروش کتابهای گمراه کننده مانند کتاب آیات شیطانی چه حکمی دارد؟

ج: خرید و فروش و نگهداری کتابهای گمراه کننده جایز نیست مگر برای پاسخگویی و رد مطالب آن برای کسی که قدرت علمی این کار را داشته باشد.

س ۱۳۲۶: آموزش و حکایت قصه های خیالی راجع به زندگی حیوانات و مردم ، در صورتی که دارای فایده ای باشد، چه حکمی دارد؟

ج : اگر از قرائن معلوم باشد که داستان ، تخیلی است ، اشکال ندارد.

س ۱۳۲۷: ورود به دانشگاه یا دانشکده ای که باعث اختلاط با زنانی که بدون پوشش برای تحصیل در آنجا حضور دارند می شود، چه حکمی دارد؟

ج : وارد شدن به مراکز آموزشی برای تعلیم و تعلم اشکال ندارد، ولی بر زنان و دختران حفظ حجاب واجب است و بر مردان هم واجب است از نگاه حرام خودداری نموده و

همچنین از اختلاط که موجب خوف فتنه و فساد است، اجتناب نمایند.

س ۱۳۲۸: آیا برای زن، یاد گرفتن رانندگی به کمک مرد اجنبی در مکان مخصوص تعلیم رانندگی، با علم به اینکه آن زن حجاب و عفاف شرعی خود را حفظ می کند، جایز است؟

ج: آموختن رانندگی با کمک و راهنمایی مرد اجنبی در صورتی که با مواظبت بر حجاب و عفاف و اطمینان به عدم وقوع در مفاسد همراه باشد، اشکال ندارد، ولی در عین حال شایسته است که یکی از محارم وی همراه او باشد، بلکه اولی این است که آموزش رانندگی به کمک مربی زن یا یکی از محارم صورت بگیرد.

س ۱۳۲۹: جوانانی که در مدارس و دانشگاهها مشغول تحصیل هستند با دختران هم برخورد و ملاقات دارند و به حکم همکلاسی و همدرس بودن با آنان راجع به مسائل درس و غیر آن گفتگو می کنند که گاهی بعضی از صحبتها با خنده و شوخی همراه است که البته به قصد ریه و لذت نیست آیا این کار جایز است؟

ج: اگر همراه با مراعات حجاب و بدون قصد ریه و همراه با اطمینان به عدم وقوع در مفاسد باشد، اشکال ندارد، و الا جایز نیست.

س ۱۳۳۰: امروزه کدامیک از تخصص های علمی برای اسلام و مسلمین مفیدتر است؟

ج: شایسته است که علما و اساتید و دانشجویان دانشگاهها به همه ی تخصصهای علمی مفیدی که مورد نیاز مسلمانان است اهتمام بورزند تا از اجانب بخصوص دشمنان اسلام و مسلمین بی نیاز شوند و تشخیص مفیدترین آنها با مسئولین ذی ربط با در نظر گرفتن شرایط موجود می باشد.

س ۱۳۳۱: آگاه شدن از کتابهای گمراه کننده و کتابهای ادیان دیگر برای شناخت دین و عقاید آنها به قصد افزایش معرفت و اطلاعات چه حکمی دارد؟

ج: حکم به جواز خواندن این کتب فقط به خاطر شناخت و افزایش اطلاعات، مشکل است، البته خواندن آنها برای کسی که قدرت شناخت و تشخیص مطالب باطل را دارد به قصد ابطال و رد آنها جایز است به شرطی که به خود مطمئن باشد که از حق منحرف نمی شود.

س ۱۳۳۲: فرستادن فرزندان به مدرسه هایی که بعضی از عقائد فاسد در آنها تدریس می شود با فرض تأثیر نپذیرفتن آنان از آن افکار، چه حکمی دارد؟

ج: اگر خوفی نسبت به عقاید دینی آنان وجود نداشته باشد و ترویج باطل هم نباشد و آنان بتوانند از یادگیری مطالب باطل و فاسد و گمراه کننده دوری کنند، اشکال ندارد.

س ۱۳۳۳: دانشجویی به مدت چهار سال است که در دانشکده پزشکی درس می خواند و علاقه شدیدی به فراگیری علوم دینی دارد، آیا ادامه تحصیل در رشته پزشکی برای او واجب است یا اینکه می تواند آن را رها کرده و به تحصیل علوم دینی بپردازد؟

ج : دانشجو در انتخاب رشته تحصیلی خود آزاد است ولی در اینجا نکته ای وجود دارد که شایسته است به آن توجه شود و آن اینکه اگر فراگیری علوم دینی بخاطر توانایی خدمت

به جامعه اسلامی اهمیت دارد، تحصیل در رشته پزشکی هم به قصد آمادگی برای ارائه خدمات پزشکی به امت اسلامی و درمان بیماری و نجات جان آنان از اهمیت زیادی برخوردار است .

س ۱۳۳۴: معلّمی دانش آموزی را در کلاس در برابر دانش آموزان دیگر به شدّت تنبیه کرده است آیا آن دانش آموز حق مقابله به مثل را دارد یا خیر؟

ج : دانش آموز حق مقابله و پاسخگویی بگونه ای که شایسته مقام استاد و معلّم نباشد ندارد و بر او واجب است که حرمت معلم را حفظ نموده و نظم کلاس را رعایت کند و می تواند از راههای قانونی اقدام نماید، همانگونه که بر معلّم هم واجب است احترام دانش آموز را در برابر همکلاسیهایش حفظ کرده و آداب تعلیم اسلامی را رعایت نماید.

حقوق چاپ ، تألیف و کارهای هنری

س ۱۳۳۵: تجدید چاپ کتابها و مقاله هایی که از خارج وارد شده و یا در داخل جمهوری اسلامی چاپ می شوند، بدون اجازه ناشران آنها چه حکمی دارد؟

ج : مسئله تجدید چاپ کتابهایی که در خارج از جمهوری اسلامی منتشر شده اند و یا تصویر برداری به طریق افست از آنها، تابع قراردادهایی است که راجع به آنها بین جمهوری اسلامی ایران و آن دولتها منعقد گشته است . و امّا کتابهایی که در داخل چاپ می شوند، احوط این است که حق ناشر با کسب اجازه از او نسبت به تکرار و تجدید چاپ کتاب رعایت شود.

س ۱۳۳۶: آیا جایز است مؤلفان و مترجمان و صاحبان آثار هنری مبلغی را در برابر زحماتشان و یا به عنوان حق تألیف در مقابل تلاش و وقت و مالی که برای انجام آن کار صرف کرده اند، تقاضا نمایند؟

ج : آنان حق دارند در برابر واگذاری نسخه اول یا اصلی اثر علمی و هنری خود به ناشر، از وی هر مبلغی می خواهند، دریافت نمایند.

س ۱۳۳۷: اگر مؤلف یا مترجم یا هنرمند در برابر چاپ اول اثر خود مبلغی را دریافت کند و در عین حال برای خود حقی را نسبت به چاپهای بعدی شرط کند، آیا می تواند در چاپهای بعدی حق خود را از ناشر مطالبه نماید؟ دریافت این مبلغ چه حکمی دارد؟

ج : در صورتی که در ضمن قرارداد منعقد شده برای تحویل نسخه اول ، دریافت مبلغی را در چاپهای بعدی شرط کرده باشد یا قانون آن را اقتضا کند، گرفتن آن مبلغ اشکال ندارد و بر ناشر عمل به شرط واجب است .

س ۱۳۳۸: اگر مصنف و مؤلف در اجازه چاپ اول چیزی در مورد چاپهای بعدی ذکر نکرده باشند، آیا جایز است ناشر بدون کسب اجازه مجدّد و پرداخت مبلغی به آنان مبادرت به تجدید چاپ نماید؟

ج: اگر قراردادی که در مورد اجازه چاپ بین آنان منعقد شده، فقط راجع به چاپ اول باشد، احوط این است که حق مؤلف رعایت شود و برای چاپهای بعدی هم از او اجازه گرفته شود.

س ۱۳۳۹: در صورتی که مصنف به علت سفر یا فوت و مانند آن غایب شود درباره تجدید چاپ از چه کسی باید کسب اجازه شود و چه کسی باید پول را دریافت کند؟

ج: در این مورد باید به وکیل مصنف یا ولی شرعی او و یا در صورت فوت به وارث او مراجعه شود.

س ۱۳۴۰: آیا چاپ کتاب بدون اجازه صاحب آن و با وجود عبارت «حقوق چاپ برای مؤلف محفوظ است»، جایز است؟

ج: احوط این است که حقوق مؤلف و ناشر با کسب اجازه از آنان برای تجدید چاپ، رعایت شود.

س ۱۳۴۱: بر روی بعضی از نوارهای قرآن و تواشیح عبارت «حقوق تکثیر محفوظ است» نوشته شده، آیا در این صورت جایز است آنها را تکثیر نموده و در اختیار دیگران قرار داد؟

ج: احوط این است که از ناشر اصلی برای تکثیر نوارها و نسخه برداری از آنها اجازه گرفته شود.

س ۱۳۴۲: آیا نسخه برداری از نوارهای کامپیوتری جایز است؟ و بر فرض حرمت، آیا این حکم مختص نوارهایی است که در ایران تدوین شده اند یا شامل نوارهای بیگانه هم می شود؟ و با علم به اینکه بعضی از دیسک های کامپیوتری با توجه به اهمیت محتوای آنها، بسیار گرانها هستند؟

ج: احوط این است که در نسخه برداری و تکثیر نوارهای کامپیوتری که در داخل تولید شده است، حقوق صاحبانشان از طریق کسب اجازه از آنان رعایت شود و در مورد خارج کشور، تابع قرارداد است.

س ۱۳۴۳: آیا عناوین و نامهای تجاری فروشگاهها و شرکتهای مختص مالکان آنهاست بطوری که دیگران حق نامگذاری فروشگاهها و شرکتهای خود را به آن نامها ندارند؟ به عنوان مثال فردی فروشگاهی به نام خانوادگی اش دارد آیا فرد دیگری از همان خانواده حق دارد فروشگاه خود را به آن اسم نامگذاری کند؟ و آیا فردی از خانواده های دیگر حق نامگذاری فروشگاه خود به آن اسم را دارد؟

ج: اگر نامهای تجاری فروشگاهها و شرکتهای از طرف دولت بر اساس قوانین جاری کشور به کسی اعطاء شود که زودتر از دیگران درخواست رسمی خود را در این مورد به دولت داده و آن نام به اسم او در پرونده های دولتی ثبت شود، در این صورت که اقتباس و استفاده از آن نام توسط دیگران بدون اجازه کسی که نام مذکور به اسم او و برای فروشگاه یا شرکت او ثبت شده جایز نیست و در این حکم فرقی نمی کند که آن افراد از خانواده صاحب آن نام باشند یا خیر و اگر به صورت مذکور نباشد استفاده دیگران از این نامها و عناوین اشکال ندارد.

س ۱۳۴۴: بعضی از اشخاص به مغازه هایی که فتوکپی و زیراکس از اوراق و کتابها می گیرند مراجعه کرده و درخواست تصویر برداری از آنها را می نمایند و صاحب مغازه که از مؤمنین است تشخیص می دهد که کتاب یا اوراق و یا مجله فوق برای همه مؤمنین سودمند می باشد آیا جایز است بدون اجازه صاحب کتاب از آنها تصویر برداری کند و آیا اگر بدانند که صاحب کتاب

راضی به این کار نیست در حکم تفاوتی بوجود می آید؟

ج: احوط این است که شخص بدون اجازه صاحب آن اوراق و کتابها مبادرت به تصویر برداری نکند.

س ۱۳۴۵: بعضی از مؤمنین نوارهای ویدئویی را از ویدئو کلپ ها اجاره کرده و در صورتی که کاملاً مورد پسند آنان باشد، به این دلیل که حقوق چاپ نزد بسیاری از علما غیر محفوظ است، بدون کسب اجازه از صاحب مغازه مبادرت به ضبط و تکثیر آن می کنند، آیا این کار جایز است؟ و بر فرض عدم جواز، اگر فردی اقدام به ضبط یا تکثیر آن نماید، آیا باید الآن صاحب مغازه را از کار خود مطلع نماید یا اینکه پاک کردن محتوای نوار تکثیر شده کافی است؟

ج: احوط ترک نسخه برداری از نوار بدون اجازه صاحب آن است، ولی اگر بدون اجازه مبادرت به این کار کرد، محو کردن محتوای نوار کافی است.

تجارت با غیر مسلمان

س ۱۳۴۶: آیا وارد کردن کالاهای اسرائیلی و ترویج آنها جایز است؟ در صورتی که این کار هر چند بر اثر اضطرار صورت بگیرد، آیا فروش آنها جایز است؟

ج: باید از معاملاتی که به نفع دولت غاصب اسرائیل که دشمن اسلام و مسلمین است، خودداری شود و وارد کردن و ترویج کالاهای آنان که از ساخت و فروش آن سود می برند، برای هیچ کس جایز نیست و همچنین برای مسلمانان هم خرید آن کالاها بخاطر مفاسد و ضررهایی که برای اسلام و مسلمین دارد جایز نیست.

س ۱۳۴۷: آیا وارد کردن کالاهای اسرائیلی توسط تجار و ترویج آن در کشوری که تحریم اقتصادی اسرائیل را لغو کرده، جایز است؟

ج: واجب است افراد از وارد کردن و ترویج کالاهایی که دولت حقیر اسرائیل از ساخت و فروش آن منتفع می شود، خودداری کنند.

س ۱۳۴۸: آیا برای مسلمانان خرید کالاهای اسرائیلی که در سرزمین اسلامی به فروش می رسند، جایز است؟

ج: بر آحاد مسلمین واجب است که از خرید و استفاده از کالاهایی که سود تولید و فروش آنها عاید صهیونیست ها که با اسلام و مسلمین در حال جنگ هستند، می شود، اجتناب کنند.

س ۱۳۴۹: آیا گشایش دفترهای مسافرت به اسرائیل در کشورهای اسلامی جایز است؟ و آیا برای مسلمانان تهیه بلیط از این دفاتر جایز است؟

ج : این کار به دلیل ضررهایی که برای اسلام و مسلمین دارد، جایز نیست و همچنین مبادرت به انجام اعمالی که نقض تحریم مسلمانان علیه دولت دشمن و محارب اسرائیل محسوب شود، برای هیچ کس جایز نیست .

س ۱۳۵۰: آیا خرید تولیدات شرکتهای یهودی یا امریکایی یا کانادایی با وجود این احتمال که

شرکتهای مزبور به تقویت دولت اسرائیل می پردازند، جایز است؟

ج: اگر خرید و فروش این تولیدات موجب تقویت دولت حقیر و غاصب اسرائیل شده و یا در راه دشمنی با اسلام و مسلمین بکار می روند، خرید و فروش آنها برای هیچ کس جایز نیست و الا اشکال ندارد.

س ۱۳۵۱: اگر کالاهای اسرائیلی وارد کشورهای اسلامی شود، آیا جایز است تاجران بخشی از آنها را خریده و به مردم بفروشند و آنها را ترویج کنند؟

ج: این کار برای آنان به علت مفاسدی که دارد، جایز نیست.

س ۱۳۵۲: اگر کالاهای اسرائیلی در فروشگاههای عمومی یک کشور اسلامی عرضه شود، آیا خرید آنها توسط مسلمانان در صورتیکه تهیه کالاهای غیر اسرائیلی مورد نیاز که از کشورهای دیگر وارد شده اند، امکان داشته باشد، جایز است؟

ج: بر آحاد مسلمین واجب است که از خرید و استفاده از کالاهایی که منفعت تولید و خرید آنها عائد صهیونیست ها که محارب با اسلام و مسلمین هستند، می شود، اجتناب کنند.

س ۱۳۵۳: اگر بدانیم که کالاهای اسرائیلی بعد از تغییر گواهی مبدأ از طریق کشورهای دیگری مثل ترکیه، قبرس و غیره مجدداً صادر می شوند تا خریداران مسلمان گمان کنند که آنها غیر اسرائیلی هستند، زیرا می دانند که اگر مسلمانان بدانند که آنها ساخت اسرائیل هستند، از خرید آنها خودداری می کنند، در این صورت تکلیف مسلمانان چیست؟

ج: مسلمانان باید از خرید و ترویج و استفاده از آن کالاها خودداری نمایند.

س ۱۳۵۴: خرید و فروش کالاهای امریکایی چه حکمی دارد و آیا این حکم شامل همه کشورهای غربی مثل فرانسه و انگلستان هم می شود؟ و آیا آن حکم مخصوص ایران است و یا در همه کشورها جاری است؟

ج: اگر خرید کالاهای وارداتی از کشورهای غیر اسلامی و استفاده از آنها باعث تقویت دولتهای کافر و استعمارگر که دشمن اسلام و مسلمین هستند، شود و یا قدرت مالی آنها را برای هجوم به سرزمین های اسلامی یا مسلمین در سرتاسر عالم، تقویت نماید، واجب است که مسلمانان از خرید و بکارگیری و استفاده از آنها اجتناب کنند، بدون اینکه فرقی بین کالایی با کالای دیگر و دولتی با دولت دیگر از دولتهای کافری که دشمن اسلام و مسلمین هستند، وجود داشته باشد و این حکم هم اختصاصی به مسلمانان ایران ندارد.

س ۱۳۵۵: کسانی که در کارخانه ها و مؤسساتی کار می کنند که سود آنها به دولتهای کافر می رسد و باعث استحکام و تقویت آنها می شود، چه تکلیفی دارند؟

ج : کسب درآمد با کارهای مشروع فی نفسه اشکال ندارد هر چند از اموری باشد که درآمد آن به دولت غیر اسلامی می رسد، مگر زمانی که آن دولت در حال جنگ با اسلام و مسلمین باشد و از نتیجه کار مسلمانان در این جنگ استفاده کند.

کار کردن در دولت ظالم

س ۱۳۵۶: آیا انجام وظیفه در حکومت غیر اسلامی جایز است؟

ج: جواز آن منوط بر این است که خود آن وظیفه فی نفسه جایز باشد.

س ۱۳۵۷: فردی در اداره راهنمایی و رانندگی یکی از کشورهای عربی کار می کند و مسئولیت او امضای پرونده کسانی است که قوانین عبور و مرور را نقض کرده اند تا بدین ترتیب به زندان بیفتند و پرونده هر یک از آنان را که امضا کند فرد ناقض قانون به زندان خواهد رفت. آیا این کار برای او جایز است؟ و حقوقی که در برابر کارش از دولت می گیرد چه حکمی دارد؟

ج: رعایت مقرراتی که برای نظم جامعه وضع شده اند در هر حال واجب است، هر چند آن قوانین توسط دولت غیر اسلامی وضع شده باشند و دریافت حقوق در برابر عمل حلال، اشکال ندارد.

س ۱۳۵۸: بعد از آنکه مسلمانی تابعیت آمریکا یا کانادا را بدست آورد، آیا جایز است وارد ارتش یا پلیس شود؟ و آیا جایز است در اداره های دولتی مثل شهرداری و سایر مؤسسات تابع دولت مشغول بکار شود؟

ج: اگر فسادی بر آن مترتب نشود و مستلزم ارتکاب حرام و ترک واجب نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۳۵۹: آیا قاضی منصوب از طرف سلطان جائز، برای حکم کردن و قضاوت، مشروعیت دارد تا اطاعت از او واجب باشد؟

ج: جایز نیست غیر از مجتهد جامع الشرایط چنانچه از طرف کسی که حق نصب دارد منصوب نشده باشد متصدی امر قضا و فصل خصومات در بین مردم شود و بر مردم هم جایز نیست به او مراجعه کنند، و حکم او هم نافذ نمی باشد، مگر در حال ضرورت.

لباس شهرت و احکام پوشش

س ۱۳۶۰: معیار لباس شهرت چیست؟

ج: لباس شهرت لباسی است که پوشیدن آن برای شخص، بخاطر رنگ یا کیفیت دوخت یا مندرس بودن آن و علل دیگر مناسب نیست، بطوری که اگر آن را در برابر مردم بپوشد توجه آنان را به خود جلب نموده و انگشت نما می شود.

س ۱۳۶۱: صدایی که هنگام راه رفتن زنان از برخورد کفش آنان با زمین ایجاد می شود، چه حکمی دارد؟

ج: تا زمانی که باعث جلب توجه و ترتب مفسده نشده است، فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۳۶۲: آیا دختران می توانند لباسی که رنگ آن مایل به آبی پررنگ است بپوشند؟

ج: فی نفسه اشکال ندارد به شرطی که منجر به جلب توجه دیگران و ترتب مفسده نشود.

س ۱۳۶۳: آیا برای زنان پوشیدن لباسهای تنگی که برجستگیهای بدن آنان را نشان می دهد و

یا پوشیدن لباسهای بدن نما و عریان در عروسیها و مانند آن جایز است؟

ج: اگر از نگاه مردان اجنبی و ترتب مفسده در امان و محفوظ باشند، اشکال ندارد در غیر این صورت جایز نیست.

س ۱۳۶۴: آیا پوشیدن کفش سیاه براق توسط زن مؤمن جایز است؟

ج: اشکال ندارد مگر آنکه رنگ و شکل آن باعث جلب توجه نامحرم و یا انگشت نما شدن او شود.

س ۱۳۶۵: آیا بر زنان واجب است در لباس مانند مقنعه، شلوار و پیراهن فقط رنگ سیاه را انتخاب کنند؟

ج: حکم لباس زن از جهت رنگ و شکل و کیفیت دوخت مانند کفش است که در جواب سؤال قبل بیان شد.

س ۱۳۶۶: آیا جایز است حجاب و لباس زن بگونه ای باشد که توجه دیگران را بخود جلب کند و یا باعث تهییج شهوت شود مثلاً طوری چادر سر کند که توجه دیگران را به خود جلب کند و یا پارچه و رنگ جوراب را بگونه ای انتخاب کند که شهوت برانگیز باشد؟

ج: پوشیدن چیزی که از جهت رنگ یا شکل و یا نحوه پوشیدن باعث جلب توجه اجنبی شود و موجب فساد و ارتکاب حرام گردد، جایز نیست.

س ۱۳۶۷: آیا پوشیدن چیزی که مخصوص زنان است توسط مردان و بر عکس، در خانه بدون قصد تشبه به جنس مخالف، جایز است؟

ج: تا زمانی که آن را به عنوان لباس برای خود انتخاب نکرده باشند، اشکال ندارد.

س ۱۳۶۸: فروش لباسهای زنانه داخلی توسط مردان چه حکمی دارد؟

ج: اگر موجب ترتب مفسد اخلاقی و اجتماعی نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۳۶۹: آیا بافندگی و خرید و فروش جوراب نازک شرعاً جایز است؟

ج: اگر تولید و خرید و فروش آن به قصد پوشیدن زنان در برابر مردان اجنبی نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۳۷۰: آیا جایز است افرادی که ازدواج نکرده اند با رعایت موازین شرعی و آداب اخلاقی، در فروشگاههای لباسهای زنانه و وسایل آرایش کار کنند؟

ج: جواز کار کردن و کسب درآمد حلال شرعاً مختص گروه خاصی از مردم نیست بلکه هر کس که موازین و آداب

اسلامی را رعایت کند حق آن را دارد، ولی اگر برای دادن پروانه تجاری یا اجازه کار از طرف ادارات و نهادهای مسئول بخاطر رعایت مصالح عمومی برای بعضی از مشاغل شرایط خاصی وضع شده باشد باید مراعات شود.

س ۱۳۷۱: انداختن زنجیر توسط مردان چه حکمی دارد؟

ج: اگر زنجیر از طلا باشد و یا از چیزهایی باشد که استفاده از آنها مخصوص زنان است، انداختن آن برای مردان جایز نیست.

تقلید از فرهنگ غربی

تشبه به کفار و ترویج فرهنگ آنان

س ۱۳۷۲: آیا پوشیدن لباسهایی که بر روی آن حروف و تصاویر خارجی چاپ شده، جایز است و آیا این لباسها ترویج فرهنگ غربی محسوب می شوند؟

ج: اگر مفاسد اجتماعی نداشته باشند پوشیدن آنها فی نفسه اشکال ندارد و اما اینکه ترویج فرهنگ غربی معارض با فرهنگ اسلامی محسوب می شود یا خیر، موکول به نظر عرف است.

س ۱۳۷۳: امروزه وارد کردن لباسهای خارجی و خرید و فروش و استفاده از آنها در داخل شهرها متداول شده است، با توجه به افزایش تهاجم فرهنگی غرب به انقلاب اسلامی، این کار چه حکمی دارد؟

ج: واردات و خرید و فروش و استفاده از آنها به مجرد اینکه از کشورهای غیر اسلامی وارد شده اند، اشکال ندارد، ولی آنچه که پوشیدن آن با عفت و اخلاق اسلامی منافات داشته باشد و یا ترویج فرهنگ غربی که دشمن فرهنگ اسلامی است، محسوب می شود، واردات و خرید و فروش و پوشیدن آن جایز نیست و در این مورد باید به مسئولین مربوطه مراجعه شود تا از آن جلوگیری کنند.

س ۱۳۷۴: تقلید از مدهای غربی در کوتاه کردن مو چه حکمی دارد؟

ج: معیارهای حرمت در این موارد، شبیه شدن به دشمنان اسلام و ترویج فرهنگ آنهاست و این موضوع با توجه به کشورها و زمانها و اشخاص مختلف، فرق می کند و این امر مختص به غرب هم نمی باشد.

س ۱۳۷۵: آیا جایز است مربیان مدارس موهای دانش آموزانی را که موهای سر خود را به شکلهای غربی که مخالف آداب اسلامی و تشبه به کفار است، اصلاح و آرایش می کنند، بتراشند؟ با علم به اینکه راهنمایی و نصیحت آنان فایده ای ندارد؟ و آنان ظواهر اسلامی را در مدرسه رعایت می کنند ولی پس از خروج از مدرسه تغییر وضعیت می دهند، وظیفه ما چیست؟

ج: تراشیدن موی سر دانش آموزان توسط مربیان شایسته نیست. اگر مسئولین مدرسه تشخیص دادند که بعضی از کارهای دانش آموزان با آداب و فرهنگ اسلامی تناسب ندارد، بهتر است آنان را نصیحت و راهنمایی های پدران نمایند و در صورت نیاز اولیای آنان را برای کمک به حل مشکل، از وضعیت دانش آموزان خود آگاه نمایند و البته مراعات قوانین آموزش و پرورش، لازم است.

س ۱۳۷۶: پوشیدن لباس آمریکایی چه حکمی دارد؟

ج: پوشیدن لباسهایی که توسط دولتهای استعماری تولید شده اند، از این جهت که ساخت دشمنان اسلام است، فی نفسه اشکال ندارد، ولی اگر این کار مستلزم ترویج فرهنگ غیر اسلامی دشمن باشد و یا باعث تقویت اقتصاد آنان برای استعمار و استثمار سرزمین های

اسلامی شود و یا منجر به وارد شدن ضرر اقتصادی به دولت اسلامی گردد، دارای اشکال است و حتی در بعضی از موارد جایز نیست .

س ۱۳۷۷: آیا برای زنان ، شرکت در مراسم استقبال و خوش آمد گویی و تقدیم دسته گل که توسط وزارت خانه ها و ادارات دولتی و غیر آنها، ترتیب داده می شود، جایز است و آیا صحیح است که شرکت آنان را در این مراسم ، این گونه توجیه کنیم که هدف ما نشان دادن حرّیت و احترام زن در جوامع اسلامی است ؟

ج : دعوت از زنان برای مشارکت در مراسم استقبال و خوش آمد گویی به مهمانان خارجی وجهی ندارد و در صورتی که موجب فساد و ترویج فرهنگ غیر اسلامی شود، جایز نیست .

س ۱۳۷۸: پوشیدن کروات چه حکمی دارد؟

ج : به طور کلی پوشیدن کروات و دیگر لباسهایی که پوشش و لباس غیر مسلمانان محسوب می شوند بطوریکه پوشیدن آنها منجر به ترویج فرهنگ منحط غربی شود جایز نیست .

س ۱۳۷۹: فروش کلیه عکسها و کتابها و مجلاتی که بطور آشکار مشتمل بر امور قبیح و مبتذل نیستند ولی بطور ضمنی باعث ایجاد جوّ فرهنگی فاسد و غیر اسلامی بخصوص در بین جوانان می شوند، چه حکمی دارد؟

ج : خرید و فروش و ترویج اموری از این قبیل که منجر به انحراف جوانان و فساد آنان و باعث پیدایش جوّ فرهنگی فاسدی می شوند، جایز نیست و واجب است از آنها اجتناب شود.

س ۱۳۸۰: امروزه وظیفه زنان برای مقابله با تهاجم فرهنگی به جامعه اسلامی ما چیست ؟

ج : یکی از مهمترین وظایف آنان حفظ حجاب اسلامی و ترویج آن و پرهیز از لباسهائی است که پوشیدن آنها تقلید از فرهنگ دشمن محسوب می شود.

س ۱۳۸۱: بعضی از مسلمانان عیده‌های مسیحیان را جشن می گیرند، آیا این کار اشکال ندارد؟

ج : جشن گرفتن میلاد حضرت عیسی مسیح « علی نبینا و آله و علیه السلام » اشکال ندارد.

س ۱۳۸۲: آیا پوشیدن لباسی که تبلیغ و تشویق شراب روی آن وجود دارد، جایز است ؟

ج : جایز نیست .

س ۱۳۸۳: پناهندگی سیاسی به کشورهای خارجی چه حکمی دارد؟ آیا جعل داستان غیر واقعی برای دستیابی به پناهندگی سیاسی، جایز است؟

ج: پناهندگی سیاسی به دولت غیر مسلمان تا زمانی که مفسده ای بر آن مترتب نشود، فی نفسه اشکال ندارد. ولی برای دستیابی به آن، توسل به دروغ و جعل چیزی که واقعیت ندارد، جایز نیست.

س ۱۳۸۴: آیا برای یک شخص مسلمان مهاجرت به کشورهای غیر اسلامی جایز است؟

ج: اگر خوف انحراف از دین وجود نداشته باشد این کار اشکال ندارد و واجب است در آنجا بعد از رعایت احتیاط و مواظبت نسبت به دین و مذهب به مقداری که توانایی دارد

مبادرت به دفاع از اسلام و مسلمین نماید.

س ۱۳۸۵: آیا مهاجرت به سرزمین اسلام بر زنانی که در سرزمین کفر اسلام آورده اند، به دلیل اینکه بر اثر خوف از خانواده و جامعه نمی توانند اسلام خود را آشکار کنند، واجب است؟

ج: در صورتی که مهاجرت به سرزمین اسلام برای آنان حَرَج داشته باشد واجب نیست، ولی واجب است تا حد امکان نسبت به نماز و روزه و سایر واجبات مراقبت نمایند.

س ۱۳۸۶: زندگی در کشوری که اسباب معصیت مانند برهنگی و گوش دادن به نوارهای مبتذل موسیقی و غیره در آن فراهم است، چه حکمی دارد؟ کسی که در آنجا تازه به سن تکلیف رسیده چه حکمی دارد؟

ج: اقامت و زندگی آنها، فی نفسه اشکال ندارد، ولی باید از اموری که از نظر شرعی بر او حرام هستند اجتناب کند و اگر نمی تواند باید به کشورهای اسلامی مسافرت نماید.

تجسس و خبر چینی و افشاء اسرار

س ۱۳۸۷: تعدادی گزارش کتبی راجع به اختلاس اموال دولتی توسط یکی از کارمندان دریافت گردیده که بعد از انجام تحقیقات در مورد این اتهام، صحت بعضی از آن گزارشها برای ما آشکار شده است. ولی هنگام تحقیق از فرد متهم خود او همه اتهامات را انکار می کند، آیا ارسال این گزارشات به دادگاه با توجه به اینکه باعث از بین رفتن آبروی شخص می شود، جایز است یا خیر؟ و بر فرض عدم جواز، اشخاصی که از این مسئله مطلع هستند چه تکلیفی دارند؟

ج: اگر فردی که مسئول حمایت و حفظ بیت المال و اموال دولتی است از اختلاس آن اموال توسط یکی از کارمندان یا غیر او مطلع شود، از نظر شرعی و قانونی مکلف است برای احقاق حق، اطلاعات خود را در این زمینه به نهادهای مربوطه ارائه دهد و ترس از بین رفتن آبروی متهم از نظر رسمی مجوزی برای کوتاهی از احقاق حق جهت حفظ بیت المال محسوب نمی شود و افراد دیگر، گزارشات خود را مستنداً به مسئولین مربوطه ارائه دهند تا ایشان بعد از تحقیق و تفحص و اثبات مطلب، اقدام نمایند.

س ۱۳۸۸: مشاهده می کنیم که بعضی از مطبوعات اخباری از قبیل دستگیری سارقین، کلاهبرداران، گروههای رشوه گیرنده در ادارات و افرادی که اقدام به انجام اعمال منافی عفت می کنند و همچنین گروههای فساد و ابتذال و کلپ های شبانه را چاپ می کنند، آیا چاپ و نشر این قبیل اخبار، نوعی اشاعه فحشا محسوب نمی شود؟

ج: مجرّد نشر حوادث و وقایع در مطبوعات اشاعه فحشا محسوب نمی شود.

س ۱۳۸۹: آیا جایز است دانشجویان یکی از مراکز آموزشی گزارشهایی از منکراتی را که مشاهده می کنند به مسئولین

فرهنگی ارائه دهند تا از ارتکاب آنها جلوگیری شود؟

ج: اگر گزارشها راجع به امور علنی باشد و عنوان تجسس و غیبت بر آنها صدق نکند، اشکال ندارد و بلکه در صورتی که جزء مقدمات نهی از منکر باشد واجب است.

س ۱۳۹۰: آیا بیان ظلم یا خیانت بعضی از مسئولین ادارات در برابر مردم جایز است؟

ج : گزارش دادن ظلم به مراکز و مراجع مسئول برای پیگیری و تعقیب بعد از تحقیق و اطمینان نسبت به آن اشکال ندارد و حتی اگر از مقدمات نهی از منکر محسوب شود واجب می گردد، ولی بیان آن در برابر مردم وجهی ندارد بلکه اگر موجب فتنه و فساد و تضعیف دولت اسلامی شود حرام است .

س ۱۳۹۱: تحقیق از اموال مؤمنین و گزارش آن به دولت و حاکمِ ظالم بخصوص اگر منجر به اذیت و ورود خسارت به آنها شود چه حکمی دارد؟

ج : این قبیل اعمال از نظر شرعی حرام هستند و در صورتی که خسارت وارده به دلیل خبر چینی از مؤمنین نزد ظالم باشد، موجب ضمان می گردد.

س ۱۳۹۲: آیا تجسس در امور شخصی و غیر شخصی مؤمنین به دلیل امر به معروف و نهی از منکر، در صورتی که از آنان ارتکاب حرام یا ترک معروف مشاهده شود، جایز است؟ اشخاصی که برای کشف تخلفات مردم تجسس می کنند با اینکه مکلف به این کار نیستند، چه حکمی دارند؟

ج : مبادرت به امر بررسی و تحقیق قانونی نسبت به کار اداری کارمندان و غیر آنان توسط مأموران رسمی تفحص و تحقیق در چارچوب ضوابط و مقررات قانونی اشکال ندارد ولی تجسس در کار دیگران و یا تحقیق در اعمال و رفتار کارمندان برای کشف اسرار آنان در خارج از حدود و ضوابط قانونی برای آن مأموران هم جایز نیست .

س ۱۳۹۳: آیا سخن گفتن از اسرار شخصی و امور خصوصی و سری در برابر مردم جایز است؟

ج : کشف و بیان امور خصوصی و شخصی در برابر دیگران اگر به نحوی مربوط به افراد دیگر هم باشد و یا موجب ترتب مفسده شود جایز نیست .

س ۱۳۹۴: روانپزشکان غالباً برای دستیابی به علل بیماری و راههای درمان آن سؤالاتی راجع به امور شخصی و خانوادگی بیمار از او می کنند، آیا برای بیمار پاسخ دادن به آن سؤالات جایز است؟

ج : اگر مفسده ای بر آن مترتب نشود و غیبت و اهانت به شخص دیگری هم محسوب نشود، اشکال ندارد.

س ۱۳۹۵: گاهی بعضی از نیروهای امنیتی ورود به بعضی از مراکز و نفوذ در گروهها را برای کشف مراکز فحشا و گروههای تروریستی ضروری می دانند، همانگونه که روشهای تجسس و تحقیق نیز همین را اقتضا می کنند، این کار از نظر شرعی چه حکمی دارد؟

ج : اگر با اجازه مسئول مربوطه و با التزام به رعایت ضوابط و مقررات قانونی باشد و از آلوده شدن به گناه و ارتکاب فعل حرام اجتناب شود، اشکال ندارد و بر مسئولین نیز واجب است که بر کار آنان از این جهت نظارت و توجه کامل داشته باشند.

س ۱۳۹۶: عدّه ای در برابر دیگران مبادرت به طرح کمبودها و ضعفهایی که در جمهوری اسلامی وجود دارد، می کنند، گوش دادن به این سخنان و حکایتها چه حکمی دارد؟

ج: واضح است هر عملی که موجب بدنام شدن چهره جمهوری اسلامی که در برابر کفر و استکبار جهانی ایستاده است، شود به نفع اسلام و مسلمین نیست. بنا بر این، اگر این سخنان موجب تضعیف نظام جمهوری اسلامی باشد جایز نیست.

مصرف دخانیات و مواد مخدر

س ۱۳۹۷: استعمال دخانیات در اداره های دولتی و اماکن عمومی چه حکمی دارد؟

ج: اگر بر خلاف مقررات داخلی ادارات و اماکن عمومی باشد و یا موجب اذیت و ناراحتی دیگران و یا ضرر رساندن به آنان شود، جایز نیست.

س ۱۳۹۸: برادر من معتاد به مواد مخدر است و قاچاقچی مواد مخدر نیز هست، آیا بر من واجب است او را به مقامات رسمی مربوطه معرفی کنم تا از کار او جلوگیری کنند؟

ج: بر شما نهی از منکر واجب است و باید او را در ترک اعتیاد یاری کنید و همچنین او را از قاچاق و فروش و توزیع مواد مخدر منع نمایید و اگر اعلام وضعیت او به مقامات مربوطه، به او در این باره کمک کرده یا مقدمه نهی از منکر محسوب شود واجب است اعلام نمائید.

س ۱۳۹۹: آیا استعمال انفیه جایز است؟ اعتیاد به آن چه حکمی دارد؟

ج: اگر ضرر قابل ملاحظه ای داشته باشد استعمال و اعتیاد به آن جایز نیست.

س ۱۴۰۰: خرید و فروش و استعمال تنباکو چه حکمی دارد؟

ج: خرید و فروش و استعمال تنباکو فی نفسه اشکال ندارد ولی اگر ضرر قابل ملاحظه ای برای شخص داشته باشد، استعمال و خرید و فروش آن جایز نیست.

س ۱۴۰۱: آیا حشیش پاک است؟ و آیا استعمال آن حرام است؟

ج: حشیش پاک است ولی استعمال آن حرام می باشد.

س ۱۴۰۲: استعمال مواد مخدر از قبیل حشیش، تریاک، هروئین، مورفین، ماری جوانا و .. بصورت خوردن، نوشیدن، کشیدن، تزریق و یا شیاف، چه حکمی دارد؟ خرید و فروش و سایر راههای کسب درآمد با آن مثل حمل و نقل و نگهداری و قاچاق آنها چه حکمی دارد؟

ج: استعمال مواد مخدر و استفاده از آنها با توجه به آثار سوءشان از قبیل ضررهای شخصی و اجتماعی قابل ملاحظه ای که بر استعمال آنها مترتب می شود، حرام است و به همین دلیل کسب درآمد با آنها از طریق حمل و نقل و نگهداری و خرید و فروش و غیر آن هم حرام است.

س ۱۴۰۳: آیا معالجه و درمان بیماری با استعمال مواد مخدر جایز است؟ و بر فرض جواز، آیا بطور مطلق جایز است یا فقط در صورتی جایز است که راه درمان منحصر به آن باشد؟

ج: اگر درمان و معالجه به نحوی متوقف بر استعمال مواد مخدر باشد و این امر هم با تجویز پزشک مورد اطمینان صورت گیرد، اشکال ندارد.

س ۱۴۰۴: کاشت و پرورش گیاهانی از قبیل خشخاش، شاهدانه هندی، کویحا و .. که از آنها تریاک، هروئین، مورفین و حشیش و کوکائین گرفته می شود چه حکمی دارد؟

ج: کاشت و پرورش این نوع گیاهان که بر خلاف مقررات نظام جمهوری اسلامی می باشد جایز نیست.

س ۱۴۰۵: آماده کردن و تهیه مواد مخدر اعم از اینکه از مواد طبیعی باشند مثل مورفین، هروئین، حشیش و ماری جوانا، یا از مواد مصنوعی مثل و غیر آن چه حکمی دارد؟

ج : جایز نیست .

س ۱۴۰۶: آیا استعمال تنباکوئی که بعضی از انواع خمر را بر روی آن پاشیده اند جایز است ؟ و آیا استنشاق دود آن جایز است ؟

ج : اگر مصرف آن تنباکو از نظر عرف ، استعمال خمر محسوب نشود و باعث مستی و وارد شدن ضرر قابل ملاحظه ای نگردد اشکال ندارد، هر چند احوط ترک آن است .

س ۱۴۰۷: آیا شروع به استعمال دخانیات حرام است ؟ اگر فرد معتاد مصرف دخانیات را به مدت چند هفته یا بیشتر ترک کند آیا حرام است که دوباره به استعمال آن پردازد؟

ج : حکم با اختلاف مراتب ضرری که بر استعمال دخانیات مترتب می شود، متفاوت می گردد و به طور کلی استعمال دخانیات اگر به مقداری باشد که موجب ضرر قابل ملاحظه ای برای بدن باشد، جایز نیست و اگر شخص می داند که با شروع آن به این مرحله می رسد نیز جایز نمی باشد.

س ۱۴۰۸: اموالی که حرمت عین آنها معلوم است مانند اموال حاصل از تجارت مواد مخدر چه حکمی دارند؟ آیا در صورتی که مالک آنها را شناسیم ، حکم اموال مجهول المالک را دارند؟ اگر اینگونه باشند، آیا تصرف در آنها با اجازه حاکم شرع یا وکیل عام او جایز است ؟

ج : اگر انسان علم به حرام بودن عین مالی که تحصیل کرده داشته باشد، در صورتی که مالک شرعی آن را هر چند در تعداد محصور بشناسد، واجب است آنرا به او برگرداند، و الا باید آن را از طرف مالک شرعی اش به فقرا صدقه بدهد و اگر مال حرام با مال حلال او مخلوط شده باشد و مقدار و مالک شرعی آن را شناسد، واجب است خمس آنرا به متولی خمس پردازد.

تراشیدن ریش

س ۱۴۰۹: مراد از فک پائین که باقی گذاشتن موهای آن واجب است چیست ؟ آیا شامل گونه ها هم می شود؟

ج : معیار این است که از نظر عرف ، گذاشتن ریش صدق کند.

س ۱۴۱۰: ریش از نظر کوتاهی و بلندی باید چه مقدار باشد؟

ج : حد معینی ندارد، بلکه معیار این است که عرفاً بر آن ریش صدق کند و بلند بودن آن بیشتر از قبضه دست کراهت دارد.

س ۱۴۱۱: بلند کردن سبیل و کوتاه کردن ریش چه حکمی دارد؟

ج : این کار فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۴۱۲: بعضی از مردان موهای چانه خود را باقی گذاشته و باقیمانده را می تراشند، این کار چه حکمی دارد؟

ج : تراشیدن مقداری از ریش حکم تراشیدن تمام آن را دارد.

س ۱۴۱۳: آیا تراشیدن ریش فسق محسوب می شود؟

ج : تراشیدن ریش بنا بر احتیاط حرام است و احوط این است که احکام و آثار فسق بر آن مترتب می شود.

س ۱۴۱۴: تراشیدن سبیل چه حکمی دارد؟ و آیا می توان آن را خیلی بلند کرد؟

ج : تراشیدن سبیل و باقی گذاشتن و بلند نمودن آن فی نفسه اشکال ندارد، بلکه ، بلند نمودن آن به مقداری که هنگام خوردن و آشامیدن با غذا یا آب برخورد کند، مکروه است .

س ۱۴۱۵: تراشیدن ریش با تیغ یا ماشین ریش تراشی برای هنرمندی که کارش آن را اقتضا می کند، چه حکمی دارد؟

ج : اگر عنوان تراشیدن ریش بر آن صدق کند بنا بر احتیاط حرام است ، ولی اگر کار هنری او نیاز ضروری جامعه اسلامی محسوب شود، مبادرت به تراشیدن ریش به مقدار آن ضرورت ، اشکال ندارد.

س ۱۴۱۶: من به اعتبار اینکه مسئول روابط عمومی یکی از شرکتهای تابع جمهوری اسلامی هستم ، مجبور به خرید و ارائه لوازم اصلاح به مهمانها برای تراشیدن ریششان می باشم ، تکلیف من چیست ؟

ج : بنا بر احتیاط خرید و ارائه لوازم ریش تراشی به دیگران جایز نیست مگر در مقام ضرورت .

س ۱۴۱۷: در صورتی که گذاشتن ریش مستلزم اهانت باشد، تراشیدن آن چه حکمی دارد؟

ج : گذاشتن ریش برای مسلمانی که به دینش اهمیت می دهد باعث سرشکستگی نیست و بنا بر احتیاط، تراشیدن آن جایز نیست مگر در صورتی که گذاشتن ریش باعث ضرر یا حرج شود.

س ۱۴۱۸: آیا تراشیدن ریش در صورتی که گذاشتن آن مانع رسیدن به اهداف مشروع انسان شود جایز است ؟

ج : بر مکلفین واجب است حکم خداوند را امتثال کنند مگر در مواردی که حرج یا ضرر قابل ملاحظه ای وجود داشته باشد.

س ۱۴۱۹: آیا خرید و فروش و تولید خمیر اصلاح که کاربرد اصلی آن برای اصلاح ریش است ولی گاهی برای اصلاح غیر از آن هم بکار می رود، جایز است ؟

ج : اگر خمیر مذکور غیر از اصلاح ریش منافع حلال دیگری دارد، تولید و فروش آن بدین منظور اشکال ندارد.

س ۱۴۲۰: آیا منظور از حرمت تراشیدن ریش آن است که موهای صورت بطور کامل روئیده باشند و سپس تراشیده شوند یا اینکه شامل موردی که مقداری از موهای صورت درآمده باشند هم می شود؟

ج : بطور کلی تراشیدن آن مقدار از موی صورت که بر آن عنوان تراشیدن ریش صدق می کند بنا بر احتیاط حرام است ولی تراشیدن مقداری از آن که عنوان مزبور بر آن صدق نمی کند اشکال ندارد.

س ۱۴۲۱: آیا اجرتی که آرایشگر بابت تراشیدن ریش می گیرد، حرام است؟ و بر فرض حرمت،

اگر با مال حلال مخلوط شود، آیا واجب است هنگام تخمیس آن، خمس آن را دوبار بپردازد یا خیر؟

ج: بنا بر احتیاط، گرفتن اجرت در برابر تراشیدن ریش، حرام است و امّیا در مورد مال مخلوط به حرام، اگر مقدار حرام و مالک آن را بشناسد واجب است آن را به او برگرداند و یا رضایت وی را جلب کند و اگر مالک آن را هر چند در تعداد محصورى نشناسد، واجب است آن را به فقیران صدقه بدهد و اگر مقدار مال حرام را نداند ولی مالک آن را بشناسد واجب است بنحوی رضایت او را بدست آورد و اگر مقدار آن را نداند و مالک را هم نشناسد واجب است خمس آن را بپردازد تا مالش از حرام پاک شود و در صورتی که مقدار باقیمانده بعد از پرداخت خمس، از مؤونه سال زیاد بیاید، پرداخت خمس آن به عنوان ادای خمس منفعت کسب، واجب است.

س ۱۴۲۲: گاهی بعضی از مشتریان برای تعمیر ماشین اصلاح خود به من مراجعه می کنند، با توجه به اینکه تراشیدن ریش از نظر شرعی حرام است، آیا انجام آن برای من جایز است؟

ج: از آنجا که وسیله مذکور غیر از تراشیدن ریش استفاده های دیگری هم دارد، بنا بر این اقدام به تعمیر آن و گرفتن اجرت در برابر آن در صورتی که به قصد استفاده از آن برای تراشیدن ریش نباشد، اشکال ندارد.

س ۱۴۲۳: آیا اصلاح موی گونه ها اعم از اینکه با نخ باشد یا با موچین، حرام است؟

ج: اصلاح موی گونه ها هر چند با تراشیدن، حرام نیست.

حضور در مجلس معصیت

س ۱۴۲۴: گاهی مجالس جشن دسته جمعی از طرف اساتید یا دانشگاه کشورهای بیگانه برگزار می شود و از قبل معلوم است که مشروبات الکلی در آن مجالس وجود دارد، تکلیف شرعی دانشجویان که قصد شرکت در آن جشن را دارند چیست؟

ج: حضور در مجالسی که در آنها شراب نوشیده می شود برای هیچ کس جایز نیست، در این محافل شرکت نکنید تا بفهمند که شما به علت مسلمان بودن در مجلس شرب خمر شرکت ننموده و مشروب نمی خورید.

س ۱۴۲۵: حضور در مجالس عروسی چه حکمی دارد؟ آیا بر حضور در مجلس عروسی که خالی از رقص نیست، عنوان «الداخل فی عمل قوم فهو منهم» صدق می کند و لذا ترک آن مجلس واجب است یا اینکه حضور در آن مجلس بدون شرکت در رقص و مراسم دیگر، اشکال ندارد؟

ج: اگر مجلس به گونه ای نباشد که عنوان مجلس لهو و حرام و معصیت بر آن صدق کند و حضور در آن مفسده ای نداشته باشد، حضور و نشستن در آن در صورتی که عرفاً تأیید عملی که جایز نیست، محسوب نشود، اشکال ندارد.

س ۱۴۲۶: (۱) شرکت در جشنهایی که زنان و مردان در آنها مبادرت به رقص و نواختن

موسیقی بطور جداگانه می کنند چه حکمی دارد؟

۲ - آیا شرکت در عروسیهایی که در آنها مبادرت به رقص و نواختن موسیقی میشود، جایز است؟

۳ - آیا نهی از منکر در مجالسی که در آنها رقص انجام می شود، در صورتی که امر به معروف و نهی از منکر در شرکت کنندگان تأثیری نداشته باشد، واجب است؟

۴ - رقص مختلط زن و مرد چه حکمی دارد؟

ج: بطور کلی اگر رقص باعث تهییج شهوت شود یا همراه با عمل حرام و یا مستلزم آن بوده و یا به صورت مختلط بین زنان و مردان اجنبی باشد، جایز نیست و فرقی نمی کند بین اینکه در جشنهای عروسی باشد یا غیر آن و شرکت در مجلس معصیت هم اگر مستلزم ارتکاب حرام مانند گوش دادن به موسیقی مطرب و لهوی مناسب با مجالس لهو و گناه باشد و یا حضور در آنها تأیید گناه محسوب شود، جایز نیست و اما تکلیف امر به معروف و نهی از منکر با عدم احتمال تأثیر ساقط است.

س ۱۴۲۷: اگر مرد نامحرمی وارد جشن عروسی شود و در آنجا زن بدون حجابی حضور داشته باشد و مرد بداند که نهی از منکر در او تأثیری ندارد، آیا واجب است مجلس را ترک کند؟

ج: اگر خروج از مجلس معصیت به عنوان اعتراض، مصداق نهی از منکر باشد، واجب است.

س ۱۴۲۸: آیا حضور در مجالس و محافلی که در آنها به نوارهای مبتذل غنا گوش داده می شود جایز است؟ در صورتی که در غنا بودن آن شک داشته باشد، با توجه به این که نمی تواند از پخش نوار جلوگیری کند، حکم چیست؟

ج: حضور در مجلس غنا و موسیقی مطرب و لهوی مناسب با مجالس لهو و گناه در صورتی که منجر به گوش دادن یا تأیید آن شود جایز نیست ولی در صورت شک در موضوع، حضور در آن مجلس و گوش دادن به آن فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۴۲۹: شرکت در مجالس و محافلی که انسان در آنها گاهی مبتلا به شنیدن کلام غیر مناسبی از قبیل افترا بر مقامات دینی یا مسئولین جمهوری اسلامی یا مؤمنین دیگر می شود چه حکمی دارد؟

ج: مجرد حضور در آن مجالس تا زمانی که مستلزم ابتلا به عمل حرام مانند گوش دادن به غیبت و همچنین موجب تأیید و ترویج منکر نباشد، فی نفسه اشکال ندارد ولی نهی از منکر با وجود شرایط آن واجب است.

س ۱۴۳۰: در جلسات و انجمن هایی که در بعضی از کشورهای غیر اسلامی تشکیل می شود، طبق عادت برای پذیرایی حاضران از مشروبات الکلی استفاده می شود، آیا شرکت در این جلسات و انجمن ها جایز است؟

ج: حضور در مجلسی که در آن شراب خورده می شود جایز نیست و در صورت اضطرار واجب است به مقدار ضرورت اکتفا

دعانویسی و استخاره

س ۱۴۳۱: آیا پرداخت و دریافت پول در قبال نوشتن دعا جایز است؟

ج: دریافت یا پرداخت مبلغی به عنوان اجرت نوشتن دعاهای وارده اشکال ندارد.

س ۱۴۳۲: دعاهایی که نویسندگان آنها ادعا می کنند که در کتابهای قدیمی دعا نقل شده اند، چه حکمی دارند؟ و آیا این ادعیه از نظر شرعی معتبر هستند؟ مراجعه به آنها چه حکمی دارد؟

ج: اگر دعاها از ائمه اطهار «علیهم السلام» نقل و روایت شده باشند و یا مضامین آنها حق باشد، تبرک جستن به آنها اشکال ندارد. همانگونه که تبرک جستن به دعاهای مشکوک به این امید که از معصوم «علیه السلام» باشند، اشکال ندارد.

س ۱۴۳۳: آیا عمل به استخاره واجب است؟

ج: الزام شرعی در عمل به استخاره وجود ندارد ولی بهتر است بر خلاف آن عمل نشود.

س ۱۴۳۴: بنا بر آنچه گفته می شود که در کارهای خیر نیازی به استخاره نیست. آیا در مورد کیفیت انجام آنها و یا در مورد مشکلات پیش بینی نشده ای که در خلال انجام آنها ممکن است پیش بیاید، استخاره جایز است؟ و آیا استخاره راهی برای شناخت غیب محسوب می شود یا اینکه فقط خدا از آن آگاه است؟

ج: استخاره برای رفع حیرت و تردید در انجام کارهای مباح است، اعم از اینکه تردید در اصل عمل باشد یا در چگونگی انجام آن. بنا بر این در کارهای خیر که در آنها حیرت وجود ندارد، استخاره لازم نیست و همچنین استخاره برای آگاهی از آینده شخص یا عمل نمی باشد.

س ۱۴۳۵: آیا در مواردی مثل تقاضای طلاق یا عدم آن استخاره با قرآن صحیح است؟ و در صورتی که شخصی استخاره کند ولی طبق آن عمل نکند، حکم چیست؟

ج: جواز استخاره با قرآن یا تسبیح اختصاص به مورد خاصی ندارد، بلکه در هر امر مباحی که شخص راجع به آن تردید و حیرت داشته باشد بطوری که قادر بر اتخاذ تصمیم نباشد، می توان استخاره گرفت و از نظر شرعی عمل به استخاره واجب نیست هر چند بهتر است انسان با آن مخالفت نکند.

س ۱۴۳۶: آیا استخاره با تسبیح یا قرآن در مسائل سرنوشت ساز مانند ازدواج جایز است؟

ج: شایسته است انسان در اموری که می خواهد راجع به آنها تصمیم بگیرد، ابتدا تأمل و دقت کند و یا با افراد با تجربه و مورد اطمینان مشورت نماید و در صورتی که با این کارها تحیر او برطرف نشد، می تواند استخاره کند.

س ۱۴۳۷: آیا چند بار استخاره برای یک کار صحیح است؟

ج: چون استخاره برای رفع حیرت است، بنا بر این بعد از برطرف شدن حیرت با استخاره اول، تکرار آن معنی ندارد مگر آنکه موضوع تغییر کند.

س ۱۴۳۸: گاهی مشاهده می شود نوشته هایی که متضمن معجزات امام رضا « علیه السلام » هستند با قرار دادن آنها بین صفحه های کتابهای زیارت که در زیارتگاهها و مساجد وجود دارند، در

بین مردم توزیع می شوند و ناشر آنها هم در زیر آنها نوشته است که هر کس آن معجزه ها را بخواند واجب است آنها را به تعداد خاص بنویسد و در بین مردم توزیع کند تا به حاجت خود برسد، آیا این مطلب صحیح است؟ و آیا بر کسی که آنها را می خواند، واجب است که به در خواست ناشر عمل نماید؟

ج: از نظر شرعی دلیلی بر اعتبار این امور وجود ندارد و کسی هم که آنها را می خواند ملزم به عمل به درخواست ناشر مبنی بر نوشتن آنها نیست.

احیاء مناسبت‌های دینی

مراسم عزاداری

س ۱۴۳۹: در حسینیه ها و مساجد بیشتر مناطق بخصوص روستاها مراسم شبیه خوانی به اعتبار اینکه از سنت‌های قدیمی است برگزار می شود که گاهی اثر مثبتی در نفوس مردم دارد، این مراسم چه حکمی دارند؟

ج: اگر مراسم شبیه خوانی مشتمل بر امور دروغ و باطل نباشند و مستلزم مفسده هم نباشند و با توجه به مقتضیات زمان باعث وهن مذهب حق هم نشوند، اشکال ندارند، ولی در عین حال بهتر است که به جای آنها، مجالس وعظ و ارشاد و ذکر مصائب حسینی و مرثیه خوانی بر پا شود.

س ۱۴۴۰: استفاده از طبل و سنج و شیپور و همچنین زنجیرهایی که دارای تیغ هستند در مجالس و دسته های عزاداری چه حکمی دارد؟

ج: اگر استفاده از زنجیرهای مزبور موجب وهن مذهب در برابر مردم شود و یا باعث ضرر بدنی قابل توجهی گردد، جایز نیست ولی استفاده از شیپور و طبل و سنج به نحو متعارف اشکال ندارد.

س ۱۴۴۱: در بعضی از مساجد در ایام عزاداری از عَلم های متعددی استفاده می شود که دارای تزئینات زیاد و گرانبهایی است و گاهی موجب سؤال متدینین از اصل فلسفه آنها می گردد و در برنامه های تبلیغی خلل ایجاد می کند و حتی با اهداف مقدس مسجد تعارض دارد، حکم شرعی در این رابطه چیست؟

ج: اگر قرار دادن آنها در مسجد با شئون عرفی مسجد منافات داشته باشد و یا برای نمازگزاران مزاحمت ایجاد کند، اشکال دارد.

س ۱۴۴۲: اگر شخصی عَلمی را برای عزاداری سید الشهداء « علیه السلام » نذر کرده باشد، آیا جایز است مسئولین حسینه از قبول آن خودداری کنند؟

ج: این نذر، متولّی حسینه و هیئت امناء آن را ملزم به قبول عَلم نمی کند.

س ۱۴۴۳: استفاده از عَلم در مراسم عزاداری سید الشهداء « علیه السلام » با قرار دادن آن در مجلس عزایا حمل آن در دسته عزاداری چه حکمی دارد؟

ج: فی نفسه اشکال ندارد ولی نباید این امور جزء دین شمرده شوند.

س ۱۴۴۴: اگر بعضی از واجبات از مکلف به سبب شرکت در مجالس عزاداری فوت شود مثلاً نماز صبح قضا شود، آیا بهتر است بعد از این در این مجالس شرکت نکند یا اینکه عدم شرکت او باعث دوری از اهل بیت « علیه السلام » می شود؟

ج: بدیهی است که نماز واجب، مقدم بر فضیلت شرکت در مجالس عزاداری اهل بیت « علیهم السلام » است و ترک نماز و فوت شدن آن به بهانه شرکت در عزاداری امام حسین « علیه السلام » جایز نیست، ولی شرکت در عزاداری بگونه ای که مزاحم نماز نباشد ممکن و از مستحبات مؤکد است.

س ۱۴۴۵: در بعضی از هیئت های مذهبی مصیبت هایی خوانده می شود که مستند به مقتل معتبری نیست و از هیچ عالم یا مرجعی هم شنیده نشده است و هنگامی که از خواننده مصیبت از منبع آن سؤال می شود، پاسخ می دهند که اهل بیت (ع) اینگونه به ما فهمانده اند و یا ما را راهنمایی کرده اند و واقعه کربلا فقط در مقاتل نیست و منبع آن هم فقط گفته های علما نمی باشد بلکه گاهی بعضی از امور برای مدّاح یا خطیب حسینی از راه الهام و مکاشفه مکشوف می شود، سؤال من این است که آیا نقل وقایع از این طریق صحیح است یا خیر؟ و در صورتی که صحیح نباشد، تکلیف شنوندگان چیست؟

ج: نقل مطالب به صورت مزبور بدون اینکه مستند به روایتی باشد و یا در تاریخ ثابت شده باشد، وجه شرعی ندارد مگر آنکه نقل آن به عنوان بیان حال به حسب برداشت متکلم بوده و علم به خلاف بودن آن، نداشته باشد و تکلیف شنوندگان نهی از منکر است بشرطی که موضوع و شرایط آن نزد آنان ثابت شده باشد.

س ۱۴۴۶: از ساختمان حسینه صدای قرائت قرآن و مجالس حسینی بسیار بلند پخش می شود بطوری که صدای آن از بیرون شهر هم شنیده می شود و این امر منجر به سلب آسایش همسایگان شده است و مسئولین و سخنرانان حسینه اصرار به ادامه آن دارند، این عمل چه حکمی دارد؟

ج: اگر چه اقامه مراسم و شعائر دینی در زمانهای مناسب در حسینه از بهترین کارها و جزو مستحبات مؤکد می باشد، ولی واجب است برگزار کنندگان مراسم و عزاداران تا حد امکان از اذیت و ایجاد مزاحمت برای همسایگان پرهیزند هر چند با کم کردن صدای بلند گو و تغییر جهت آن به طرف داخل حسینه باشد.

س ۱۴۴۷: نظر شریف حضرتعالی نسبت به ادامه حرکت دسته های عزاداری در شبهای

محرم تا نصف شب همراه با استفاده از طبل و نی چیست ؟

ج: به راه انداختن دسته های عزاداری برای سید الشهداء و اصحاب او «علیهم السلام» و شرکت در امثال این مراسم امر بسیار پسندیده و مطلوبی است و از بزرگترین اعمالی است که انسان را به خداوند نزدیک می کند، ولی باید از هر عملی که باعث اذیت دیگران می شود و یا فی نفسه از نظر شرعی حرام است، پرهیز کرد.

س ۱۴۴۸: استفاده از آلات موسیقی مانند ارگ (از آلات موسیقی و شبیه پیانو است) و سنج و غیر آنها در مراسم عزاداری چه حکمی دارد؟

ج: استفاده از آلات موسیقی، مناسب با عزاداری سالار شهیدان نیست و شایسته است مراسم عزاداری به همان صورت متعارفی که از قدیم متداول بوده برگزار شود.

س ۱۴۴۹: آیا آنچه متداول شده که به عنوان عزاداری برای امام حسین «علیه السلام» گوشت بدن را سوراخ کرده و قفل و سنگ کیلو به آن آویزان می کنند، جایز است؟

ج: این گونه اعمال که موجب وهن مذهب می شوند جایز نیست.

س ۱۴۵۰: اگر انسان در زیارتگاههای ائمه «علیهم السلام» خود را به زمین بیندازد و همانند بعضی از مردم که صورت و سینه خود را بر زمین می مالند تا از آن خون جاری شود و به همان حالت وارد حرم می شوند، عمل کند چه حکمی دارد؟

ج: این اعمال که به عنوان اظهار حزن و عزاداری سنتی و محبت ائمه «علیهم السلام» محسوب نمی شوند از نظر شرعی اعتباری ندارند، بلکه اگر منجر به ضرر بدنی قابل توجه و یا وهن مذهب شوند، جایز نیست.

س ۱۴۵۱: در بعضی از مناطق زنان مراسمی را به اسم سفره حضرت ابو الفضل علیه السلام برای اجرای برنامه هایی به عنوان جشن عروسی حضرت فاطمه علیها السلام برگزار می کنند و در آن شعرهای عروسی خوانده و کف می زنند و سپس شروع به رقص می کنند، انجام این امور چه حکمی دارد؟

ج: برگزاری این جشنها و مراسم اگر همراه با ذکر اکاذیب و مطالب باطل نبوده و موجب وهن مذهب نشود، فی نفسه اشکال ندارد و اما رقص، اگر به گونه ای شهوت برانگیز یا مستلزم فعل حرام باشد، جایز نیست.

س ۱۴۵۲: باقیمانده اموالی که به عنوان هزینه های مراسم عاشورای امام حسین «علیه السلام» جمع آوری می شود، در چه موردی باید خرج شود؟

ج: می توان اموال باقیمانده را با کسب اجازه اهداء کنندگان آنها در امور خیریه مصرف کرد و یا آنها را برای مصرف در

مجالس عزاداری آینده نگه داشت .

س ۱۴۵۳: آیا جایز است در ایام محرم از افراد خیر اموالی را جمع آوری کرد و با تقسیم آنها به سهم های مختلف ، قسمتی را به قاری قرآن و مرثیه خوان و سخنران داد و باقیمانده را برای برگزاری مجالس مصرف کرد؟

ج : اگر با رضایت و موافقت صاحبان اموال باشد، اشکال ندارد.

س ۱۴۵۴: آیا جایز است زنان با حفظ حجاب و پوشیدن لباس خاصی که بدن آنان را بپوشاند، در دسته های سینه زنی و زنجیر زنی شرکت کنند؟

ج: شرکت زنان در دسته های سینه زنی و زنجیر زنی شایسته نیست.

س ۱۴۵۵: اگر قمه زدن در عزاداری ائمه «علیهم السلام» موجب مرگ شخص شود، آیا این عمل خودکشی محسوب می شود؟

ج: اگر این عمل عادتاً منجر به فوت نمی شود حکم خودکشی را ندارد ولی اگر از همان ابتدا خوف خطر جانی برای او وجود داشته و در عین حال این کار را انجام داده و منجر به فوت وی شده است، حکم خودکشی را دارد.

س ۱۴۵۶: آیا شرکت در مجالس فاتحه ای که برای مسلمانی که با خودکشی از دنیا رفته، برگزار می شود جایز است؟ قرائت فاتحه برای آنان بر سر قبرشان چه حکمی دارد؟

ج: این کار فی نفسه اشکال ندارد.

س ۱۴۵۷: خواندن مرثیه و مدیحه هایی که شنوندگان را در جشنهای تولد ائمه «علیهم السلام» و عید مبعث به گریه بیندازد چه حکمی دارد؟ ریختن پول بر سر حاضرین چه حکمی دارد؟

ج: خواندن مرثیه و مدیحه در جشنهای اعیاد دینی اشکال ندارد و پاشیدن پول بر سر حاضرین هم بدون اشکال است بلکه اگر به قصد اظهار شادی و سرور و شاد کردن قلوب مؤمنین باشد، ثواب هم دارد.

س ۱۴۵۸: آیا خواندن زن در مجالس عزاداری با علم او به اینکه مردان نامحرم صدای او را می شنوند جایز است؟

ج: اگر خوف مفسده باشد باید از آن اجتناب شود.

س ۱۴۵۹: در روز عاشورا مراسمی مانند قمه زنی و پا برهنه وارد آتش و ذغال روشن شدن برگزار می شود که علاوه بر اینکه باعث بدنام شدن مذهب شیعه اثنی عشری در انظار علما و پیروان مذاهب اسلامی و مردم جهان می شود، ضررهای جسمی و روحی هم به این اشخاص وارد می کند و همچنین موجب توهین به مذهب می گردد، نظر شریف حضرتعالی در این باره چیست؟

ج: هر کاری که برای انسان ضرر داشته و یا باعث وهن دین و مذهب گردد حرام است و مؤمنین باید از آن اجتناب کنند و مخفی نیست که بیشتر این امور باعث بد نامی و وهن مذهب اهل بیت «علیهم السلام» می شود و این از بزرگترین ضررها و خسارتهاست.

س ۱۴۶۰: آیا قمه زدن بطور مخفی حلال است یا اینکه فتوای شریف حضرت عالی عمومیت دارد؟

ج: قمه زنی علاوه بر اینکه از نظر عرفی از مظاهر حزن و اندوه محسوب نمی شود و سابقه ای در عصر ائمه «علیهم السلام» و زمانهای بعد از آن ندارد و تأییدی هم به شکل خاص یا عام از معصوم «علیه السلام» در مورد آن نرسیده است، در زمان حاضر موجب وهن و بدنام شدن مذهب می شود بنا بر این در هیچ حالتی جایز نیست.

س ۱۴۶۱: معیار شرعی ضراعم از جسمی یا روحی چیست؟

ج: معیار، ضرری است که در نظر عرف، قابل توجه و معتابه باشد.

س ۱۴۶۲: زنجیرزدن به بدن همانگونه که بعضی از مسلمانان انجام می دهند، چه حکمی دارد؟

ج: اگر به نحو متعارف و بگونه ای باشد که از نظر عرفی از مظاهر حزن و اندوه در عزاداری محسوب شود اشکال ندارد.

ولادت ها و اعیاد

س ۱۴۶۳: آیا انشای عقد اخوت در ایامی غیر از روز عید غدیر خم جایز است؟

ج: انحصار آن به روز مبارک عید غدیر خم معلوم نیست هر چند اولی و احوط است.

س ۱۴۶۴: آیا واجب است عقد اخوت به همان صیغه مشهور اجرا شود یا اینکه اجرای آن به هر لغتی صحیح است؟

ج: رعایت صیغه خاصی که وارد شده هر چند اولی است ولی تعین آن احراز نشده است.

س ۱۴۶۵: نظر حضرت عالی راجع به عید نوروز چیست؟ آیا همانند عیدهایی که مسلمانان آنها را جدی می گیرند مثل عید فطر و قربان، از نظر شرعی ثابت شده است یا اینکه فقط روز مبارکی محسوب می شود مثل روز جمعه و مناسبتهای دیگر؟

ج: هر چند نص معتبری مبنی بر اینکه عید نوروز از اعیاد دینی یا ایام مبارک شرعی باشد، وارد نشده است، ولی جشن گرفتن و دید و بازدید در آن روز، اشکال ندارد، بلکه از این جهت که صله رحم می باشد مستحسن است.

س ۱۴۶۶: آیا آنچه راجع به عید نوروز و فضیلت و اعمال آن وارد شده، صحیح است؟ آیا انجام آن اعمال (اعم از نماز و دعا و غیره) به قصد ورود جایز است؟

ج: انجام آن اعمال به قصد ورود، محل تأمل و اشکال است، بله انجام آنها به قصد رجاء و امید مطلوب بودن، اشکال ندارد.

احتکار و اسراف

س ۱۴۶۷: احتکار چه چیزهایی از نظر شرعی حرام است؟ آیا تعزیر مالی محتکران به نظر جناب عالی جایز است؟

ج: حرمت احتکار بر اساس آنچه در روایات آمده و نظر مشهور هم همان است، فقط در غلّات چهارگانه و در روغن حیوانی و روغن نباتی است که طبقات مختلف جامعه به آن نیاز دارند، ولی حکومت اسلامی هنگامی که مصلحت عمومی اقتضا کند، حق دارد از احتکار سایر احتیاجات مردم هم جلوگیری کند و اجرای تعزیر مالی بر محتکر در صورتی که حاکم صلاح بداند، اشکال ندارد.

س ۱۴۶۸: گفته می شود که استفاده از نیروی برق برای روشنایی بیشتر از مقدار نیاز، اسراف محسوب نمی شود، آیا این سخن صحیح است؟

ج: شکی نیست که استفاده و مصرف هر چیز حتی نیروی برق و نور چراغ بیشتر از مقدار نیاز، اسراف محسوب می شود. آنچه صحیح است سخن منقول از رسول الله «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» است که می فرماید: «لَا سِرْفَ فِي خَيْرٍ» در کار خیر، اسراف وجود ندارد.

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه
اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



مرکز تحقیقات اسلامی

اصفهان

خانه کتاب

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹